المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي
سلسلة نشر الرسائل الجامعية
-١٥-

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

القسم الثاني - المجلد الأول

دراسة وتحقيق

الدكتور يحيى بشير مصري

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

أشرفت على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

ⓒ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
مصري، يحيى بشير
شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. القسم الثاني - المجلد الأول
٧٩٦ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك ٤ ـ ١٤٨ ـ ٠٤ ـ ٩٩٦٠
١ ـ اللغة العربية ٢ ـ الصرف أ ـ العنوان
ديوي ٤١٥،١ ١٦/١٠٨٠

رقم الإيداع: ١٦/١٠٨٠
٣ ـ ٢١٠ ـ ٠٤ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)
ردمك: ٤ ـ ١٤٨ ـ ٠٤ ـ ٩٩٦٠

حقوق الطبع والنشر محفوظة للجامعة

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

مقدمة :

باسمك اللهم نَفتتح كُلَّ عَمَلٍ كريم، وبنورك نَستقبل كُلَّ سبيلٍ قويم، وبفضلك نُنجز كُلَّ خيرٍ عَميم، فَلَكَ الحمدُ يا ربَّنا كما يَنبغي لِجلال وجهك، وعظيم سُلطانك ومَجْدِكَ، والصلاةُ والسلام على خاتَم الأنبياء والمُرسلين، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ النبي الأمين، وعلى آله وصحابته، وآل بيته أجمعين، وبعد :

فإنَّ المكتبة العربية تزخر بكنوز ثمينةٍ من هذا التُّراث الفِكري في مُختلِف العلوم، وعلى تعاقب العصور. . .

وفي مكتبة النحو، من هذا التراث، كتابٌ جَليلُ القَدْرِ، عظيمُ الفائدة، يعرف قيمتَه كُلُّ مُشتغِلٍ بهذا العِلْمِ، بما اشتمل عليه من تحقيقٍ لمسائلِه، واستيعابٍ لأهمِّ قواعدِه، حتى أصبح في مقدمة المراجع لهذا العلم .

ذلك هو كتاب : «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب» .

والحق أَنَّ الكتاب جاء مَرْجِعاً عِلْمياً، جليلَ القَدْرِ، عظيمَ الفائدة في هذا العِلم . وعلى كَثرة ما كتبه العلماء على رسالة الكافية من شروحٍ وتعليقات، فقد نقل كثيرون مِمَّن جاؤوا بعد الرضي عن شرحه هذا، وأخذوا منه .

لقد امتاز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي، وحُرِّيَّةِ الفِكْر، فلا يُقَلِّدُ غيره، ولا يذهب إلى مذهب دون حُجَّةٍ أَوْ بُرْهان، وهو، إلى ذلك، قد ينفرد بالرأي في بعض المسائل، بعد أن يَعْرِضَ لأقوال السابقين ويُفَنِّدَها .

ولقيمة هذا الكتاب العِلْمية اخترت أن يكون موضوع رسالتي تحقيقه ودراسته، فإني أَرى أني أُسدي بذلك خِدمة للباحثين، إذ أُيَسِّرُ لهم سبيلَ البحثِ فيه بعد أن حققت نصوصَه ووثّقتُها، ووضحت شواهدَه .

لقد ضم البحث قِسْمَيْنِ :

القِسم الأول : الدراسة .

القِسم الآخر : النص المحقق .

* في الدراسة :

تحدثت عن أحوال العصر، فتكلمت على غارة التتار، وأسبابها الحقيقية، وأوضاع مركز الخلافة والعالم العربي، وزحف التتار نحو العالم الإسلامي، وتدمير بغداد بقيادة « هولاكو » .

- ثم عرّفت بابن الحاجب : نسبه، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، وثناء العلماء عليه .
- ثم تكلمت على كافية ابن الحاجب وأهميتها، وأنها أشهر مقدمةٍ في القرن السابع الهجري، ثم تناولت شروحَها، منتهياً إلى أنَّ الرضي هو خيرُ مَنْ شرَحَها، وفصَّلَ القول فيها تفصيلاً لا يدع سبيلاً لِمُستزيد .
- ثم عرَّفت بالشارح المحقق تعريفاً ليس شافياً؛ ذلك بأن كتب التراجم قد أغفلت ذكره، أَوْ قَدَّمَتْ عنه إشارةً سريعةً، ومن هنا عَسُرَ عليَّ الإحاطةُ بالرَّضي، ومعرفة الكثير عنه

  لقد تحدثت عن بيئة الرجل، وحياته، وآثاره، ومنزلته العلمية(١) .
- ثم تحدثت عن منهج الرضي في شرحه على الكافية، وعما امتاز به أسلوبه من سَعَة الاطِّلاع، ودِقة العبارة، والتعبيرات الشائعة في ذلك الأسلوب .
- ثم بينت مذهبه النَّحْوي، فإنَّ الرجل يسلك سبيل المحققين من العلماء، «وهو

---

(١) نظراً لاشتمال دراسة القسم الأول على الحديث عن ابن الحاجب وكافيته والرضي وشرحه، فقد حذف ما يتعلق بذلك من هذا القسم، وسيأتي تنبيه إلى ذلك بعد التمهيد إن شاء الله .

المنهج الذي يقوم على اتّخاذ سبيلٍ تسلك بين طريقَيْ البصرة والكوفة، معتمدةً على الاختيار المدعومِ بالدليل»(١) .

- ثم أظهرت المآخذَ العِلْميةَ على الرضي، مدعومةً بالحُجَّةِ والشاهد .
- ثم تكلمت على مصادر الرضي في شرحه، فتبيَّنَ لي أَنَّ كتابَ سيبويه، ومُفَصَّلَ الزَّمخشري، وإيضاحَ الفارسي هي المصادر الرئيسة الثلاثةُ المباشرة لشرحه متنَ الكافية .

- ثم تحدثت عن أثر شرح الرضي على الكافية فيمن جاء بعده من الشُرَّاح، فَبَيَّنْتُ أَنَّ شرح الجـامي يُعَدُّ سبيلاً وسطاً بين إيجاز ابن الحاجب في شرحه للكافية وإسهاب الرضي، وأَنَّ الجامي كان متأثراً بالرضي .
- ثم تكلمت على موقف الرضي من شواهد النحو، ومن المذاهب النحوية، مُظْهِراً بعض المسائل التي تابع فيها البصريين، والتي تابع فيها الكوفيين، والآراء التي انفرد بها .

وبعد ، فلا يسعني في هذا المقام من وقفة إِجلالٍ واحترام، أتوجّه فيها بعميق الشُكـر، وعظيم الامتنان، ووافر العرفان إلى فضيلة أستاذي الجليل الدكتور أحمد حسن كحيل، الذي أشرف على رسالتي هذه.

كما أشكر جامعة الإمام ، وأساتذتهَا الكِرام، والعاملينَ فيها، وكُلَّ مَنْ مَدَّ لي يدَ العَوْنِ والنصيحة، ، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأَنْ يحقق لي الأملَ، ويجنبني الزلل، إِنه سميع مُجيب، والحمد لله رب العالمين .

يحيى بشير مصري

---

(١) الاقتراح ص ٨٦.

تمهيـد :

لمحةٌ عن أحوال العصر السياسيةِ والعِلْمِيَّة

واجَهَ العالمَ الإسلاميُّ في القرن السابع الهجري كارثةً ينذُرُ نظيرُها في تاريخ العالمِ ، وكادت تقضي هذه الكارثةُ على شخصية العالم الإسلامي ، وهو زَحْفُ التتارِ الذين تقدَّموا نحو الشرق كَجَرادٍ مُنتشر، وسيطروا على كثيرٍ من بلاد العالَمِ الإسلامي .

والمعروفُ أَنَّ السببَ في هذه الكارثةِ، هو خطأٌ ارتكبَهُ السُّلطان علاءُ الدين محمد خوارزم ، ذلك بأنه قد أَمَرَ بقتلِ التُّجَّارِ التَّتار الذين دخلوا بلادَهُ لممارسةِ التجارة، ولمَّا أرسـل إليه جَنكيزخـان سفـيراً يسأله عن سبب قَتْلِ التُّجَّارِ، قتله أيضاً، فاشتعل جنكيزخان غَضَباً، وقام بحملةٍ هوجاء على مملكةِ خوارزم شاه، ثم على كثيرٍ من بلادِ الإسلام .

لقد امتاز هذا العصرُ بكَثرةِ المُصادرات، وتَفَشِّي الرِّشوة، وعَزْلِ كِبار الموظفين، وإلقـاءِ القَبْضِ عليهم، وبَيْعِ ممتلكـاتهم، واشتـداد النـزاعِ الطائفي، والتفكُّك الخُلُقي، والانصراف إلى الملاهي والقِيان، والتكاثر في الأموال .

في هذه الأيامِ كان التتـار يعبثـون بكـرامة فارس وتُرْكستان ويَقذفونهم من كل جانبٍ، وكانت أبصارُهم شاخصةً إلى بغداد. لقد ابتدأ التتارُ ببخارى وأَتَوْا عليها من كل جانبٍ فَدَمَّروها، ثم توجهوا إلى سمرقند وأحرقوها وأبادوا أهلَها، ولقيتِ المصيرَ نفسَهُ المدنُ الشهيرةُ للعالم الإسلامي، مِن مثل : هَمَذان، وزَنْجَان، وقزوين، ومرو، ونَيْسابور، وخوارزم .

أَمَّا خوارزم شاه الذي كان يُعَدُّ الملكَ الوحيدَ للعالَمِ الإسلامي ، فإنه كان يعيش في خوفٍ وهلع ، يبحث عنـه التتـار ويتعقَّبـونه؛ لأنه أمر بقتل التجار التتار، ورئيس

السفراء، ورسول المغول(١) . . . . غير أنه توفي في جزيرة مجهولة .

وأول حملة على حكومة خوارزم شاه كانت في سنة ستَّ عَشْرَةَ وستِ مِئَةٍ للهجرة، وقد مات جنكيزخان سنة أربعٍ وعِشرين وستِ مئةٍ، فقام أبناؤه وأحفادُه بتحقيق غاياته التي أرادَها، فلمّا واجهتْ بغدادُ الغارةَ التتاريةَ سنة ستٍ وخمسينَ وستِ مئةٍ للهجرة، كان هولاكو حفيدُ جنكيزخان قائدَ القواتِ التتارية وأميرهَا .

وأخيراً دخل هؤلاء التتارُ، بقيادة هولاكو، بغدادَ دارَ الخِلافة الإسلامية، فأعملوا فيها يَدَ الهَدْمِ والسَّلْب، وأصبحت مياه دجلة تزبد بدم أهلها، وقد أُلقيت فيه الكتب، فتدهورت الحياةُ العِلمية، وأخذ كثيرٌ من العلماء والأدباء والشعراء يرحل عن بغدادَ إلى مصر والشام؛ طلباً للأمان، بعد أن ضاعت كتبهم ومؤلفاتهم، وسادَ الخوفُ، وعَمَّ الجَهْلُ، وأُغلقت كثيرٌ من المدارس، وانفرطَ عِقْدُ كثيرٍ من الحلقات في المساجد، حيث كانت تُدرس العلوم والفنون .

وما حَدَثَ في بغداد دفع كثيراً من العلماء إلى اختصار الموسوعات في ورقات؛ خوفاً على العِلم من الضَّياع، ومن هنا ظهرتِ المُتون. . .

هذا ما حَدَثَ في بغداد عاصمةِ الخلافة، أمَّا في سائر الأقاليم كمصر والشام، فقد كانت الحياةُ هادئةً، وكان حكمُ المماليك في مصر - رَغْم ما عُرِفَ عنهم من كَثرة الشغب - يَسُودُهُ كثيرٌ من الأَمْنِ والطُّمأنينة للعلماء والأُدباء، ولذلك كانتِ الشامُ والقاهرة مَثْوىً للعلماء والأدباء الذين طاردَهم الخوفُ من فَتْكِ المغول، وكان لذلك أثرُهُ في الحياة العِلْمِيَّةِ في هذين الإقليمَيْن، وكان ذلك سبباً في بَقاءِ الحياةِ العِلْمِيَّةِ نَشِطةً مزدهرةً في هذين البَلَدَيْن .

وفي هذا العصر وُلد ابنُ الحاجبِ وَنَشَأَ .

---

(١) انظر تفصيل هذا في الكامل لابن الأثير ١٢/ ١٧٩ وما بعدها، ودائرة المعارف للبستاني جـ٦ مادة «تتر».

تنبيه

نظراً لقيام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ مشكورة ـ بطباعة شرح الرضي لكافية ابن الحاجب بقسميه : الأول الذي قام بتحقيقه الدكتور حسن بن محمد الحفظي ، والثاني الذي قمت بتحقيقه فقد اكتفي بترجمة ابن الحاجب والرضي الواردة في القسم الأول خوفاً من التكرار.

وللسبب نفسه حُذف من الهوامش ـ سواء التراجم أو الشواهد النثرية والشعرية أو غيرها ـ كلُّ ما خرج في القسم الأول اكتفاء به ، وأُشير إلى مكان تخريجه هناك .

ولقد اشترك المحققان في جعل المخطوطة التركية أصلاً ، واختلفا في المخطوطات الأخر .

لذا لم نتحدث عن الأصل هنا اكتفاء بما ذكر هناك .
أما دراسة القسم الأول فقد وردت في أوله ، وفيما يلي دراسة متن القسم الثاني .

دراسة القسم الثاني

الفصل الأول

- منهج الرضي في شرح الكافية .
- أسلوبه .
- مَذْهَبُهُ النَّحْوي .

منهج الرضي في شرح الكافية

كان الرضي يذكر فِقْراتٍ من الكافية، ثم يعقِّب على ذلك بشرح الموضوع، ولا يتقيد بما ذكر ابن الحاجب في المتن، بل كثيراً ما يُعَقِّبُ عليه، ويَستدرك عليه ما فاتَهُ، ومن الأمثلة على ذلك:

- أَخْذُهُ عليه قوله: «بصلة» في تعريفه الموصول، بأنه: «ما لا يتم جزءاً إلَّا بصلة وعائد».

  وينتهي الرضي مُصَوِّباً قائلاً: «ولو جعل موضع (بِصِلة): (بِجُملة)، لارتفع الإشكال»(١).

- اعتراضُه على تعريفه للمركبات، بأنها «كل اسم من كلمتَيْنِ ليس بينهما نسبة»، بقوله: «لا يطلب في الحد العموم، فلا حاجة إلى قوله (كل)، وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشيء(٢).

- تعليقُه عليه في تعريفه لاسم التفضيل «بأنه ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعل».

  فهو يرى أَنَّ هذا التعريفَ ينتقض بقولنا: فاضل وزائد وغالب، وأَنَّ ابنَ الحاجبِ لو تجنب ذلك، فقالِ إنه: «ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أي في الفعل المشتق هو منه»، فإِنَّ هذا التعريفَ ينتقض بمثل (طائل) أي زائد في الطول على غيره(٣).

- إِعتراضُه على ابن الحاجب في تعريفه للفعل المبني للمجهول بأنه «ما حذف فاعله». يقول: إِنَّ ذلك أمرٌ مُطَّرِدٌ عند سيبويه(٤)، لكنه غيرُ مُطَّرِدٍ عند

---

(١) انظر ص ١٠٠.

(٢) انظر ص ٢٦٣.

(٣) انظر ص ٧٠٨.

(٤) الكتاب ١/١٤ بولاق.

الكِسائي⁽¹⁾؛ لأنه يذهب إلى حذف الفاعل الأول في باب التنازع، نحو: «ضربني وضربت زيداً»، وكذلك عند الأخفش، فإنه يحذف الفاعل، مستشهداً بالآية الكريمة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾⁽²⁾، ويَبني على هذا الأساسِ قوله: «إِنَّ الحَدَّ الذي ذكره ابن الحاجب لا يكون حداً تاماً إلَّا إذا قيل:
«هو ما غيِّر عن صيغته لأجل حذف فاعله»⁽³⁾.

وكان الرضي يُفِيضُ في الشَّرْحِ ويَبْسُطُ الموضوعَ، فهو بعد أَنْ ذكر تعريف ابن الحاجب للمعرفة بأنها: «ما وضع لشيء بعينه»، وعقَّب عليه بقوله: «ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيءٍ بعينه، لكان أصرح»⁽⁴⁾.

وَقَفَ الرَّضِيُّ عند قولِ ابنِ الحاجبِ: «وما عُرِّف باللام» عند حصره المعارف، فقال مُفِيضاً مُسْهِباً⁽⁵⁾:

«قوله: «وما عرِّف باللام»، هذا مذهب سيبويه، أَعني حَرْفَ التعريف هو اللام وحدَها، الهمزة للوصل، فتحت مع أن أصل همزات الوصل: الكسر؛ لِكَثرة استعمالِ لام التعريف، والدليلُ على أَنَّ اللامَ هي المعرفة فقط: تَخَطِّي العامل إياها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حَرْفَيْنِ لكان لها نَوْعُ استقلالٍ، فلم يَتَخَطَّها العامل الضعيف... وقال الخليل: أل بكمالها: آلة التعريف، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكر، نحو قولك: «ألي»، إذا تذكرتَ ما فيه

---

(١) المُوفي في النَّحْو الكوفي ص ٢٣ .

(٢) مريم / من الآية ٣٨ .

(٣) انظر ص ٩٢٤ - ٩٢٥. وانظر ص: ٤١٠، ٨٢٧، ١٠٤٩.

(٤) انظر ص ٤١٠ .

(٥) انظر ص ٤١٨ وما بعدها .

اللام، كالكتاب وغيره، ويفصلها من الكلمة، والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقوف على (قد) في نحو قوله:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكابَنَا * لَمَّا تَزُلْ برحالِنا وكَأَنْ قَد

وذلك قولـه :

يا خليلي اربعاً واستخبر ال * منزلَ الدارسَ عن أهلِ الحلال

وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لِكَثرةِ الاستعمالِ .

وذكر المبرِّد في كتابه (الشافي) أَنَّ حرفَ التعريف : الهمزةُ المفتوحةُ وحدَها، وإنما ضمّ إليها اللام؛ لئلا يشتبهَ التعريف بالاستفهام .

وفي لغة حِمْيَر، ونَفَر من طيّيء: إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم: «ليس من امبر امصيام في امسفر. . .» .

وكان الرضي يبسط الموضوع، ويذكر ما ثار حولـه من خلاف، ويكون له رأيٌ ؛ لأنه ذو عقليةٍ مُستوعبة، قال:(١)

قولـه: «ومنهـا حَبَّذَا» وفاعله «ذا»: أصل : حَبَّ : حَبُبَ، كظَرُفَ، أي صار حبيباً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف. . .

وعنـد المـبرد، وابن السراج، أن تركيب حَبَّ مع ذا، أزال فعلية «حب»؛ لأنَّ الاسم أقوى، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره، أي : المحبوبُ زيدٌ .

وقالَ بعضُهم: بلِ التركيبُ أزالَ اسمية «ذا»؛ لأنَّ الفعل هو المقدم، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبذا فعل والمخصوص فاعله .

وإذا دخـل «لا» على حبذا ، وافق «بئس» معنىً. والأَوْلى أن يقالَ في إعراب

---

(١) انظر ص ١١٢٤ وما بعدها .

مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نِعْمَ : إمّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كما قاله قومٌ هناك، لَكِنْ لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص، ولا يقدم على حبذا .

وقال بعضُهم : المخصوص بعد حبذا : عطفُ بيانٍ لـ (ذا)، وكان ينبغي أن يجوزَ ادِّعاء مثل ذلك في مخصوص نِعْمَ وبِئْسَ، إلاَّ أنَّ دُخولَ النواسِخِ يمنع ذلك .

وقالَ الرَّبَعِيُّ : « ذا » زائدةٌ ، كما في : ماذا صنعت، والمخصوص فاعل «حَبَّ» .

وقد اشتق منه فعل، نحو : لا تحبذه، كحَوْلَقَ، وَبَسْمَلَ ونحوهما» .

وكان في شرحه إماماً مُحَقِّقاً، فلا يُقَلِّدُ غَيْرَهُ، ولا يتعصب لمذهب من المذاهب دونما حُجَّةٍ قاطعةٍ، أَوْ بُرْهانٍ ساطع، فقد أجاز الكوفيون حَذْفَ المَوْصُولِ الاسمي⁽¹⁾، ومنعه البصريون .

لكنَّ الرَّضي رجَّح مذهبَ أهلِ الكُوفةِ؛ فقال⁽²⁾: «ولا وَجْهَ لمنع البصريين من ذلك، مِن حيث القياسُ؛ إذْ قد يُحذف بعضُ حروفِ الكلمةِ، وإن كانت فاءً، أَوْ عَيْناً، كَشِيَة، وسَهٍ، وليس الموصولُ بِألزقَ منهما» .

وكان يستعين في شرحه بأقوال الفقهاء كالشافعيِّ وأبي حَنيفةَ⁽³⁾ وَبِقَوْلِ الأُصوليِّينَ⁽⁴⁾.

وقد ذَكَرَ أموراً لم يَذْكُرْها ابنُ الحاجبِ في مَتْنِ الكافية⁽⁵⁾؛ من مثل الظروف: أمس ، سحر ، الآن، لما، مع .

---

(1) انظر مجالس ثعلب ٢/٣٩٧، والخزانة ٢/ ٤٩٠، ٥٦٢ بولاق.

(2) انظر ص ١٨٧ .

(3) انظر ص ٣١٣ .

(4) انظر ص ٥٨٤ ، ١٠٠٧ .

(5) انظر ص ٣٩٩ وما بعدها .

وذَكَـرَ شيئاً من أحكام المجموع بالألِف والتاءِ(١)، على حين أَنَّ ابنَ الحاجبِ لم يَذْكُرْهَا في متن الكافية، وإنما ذَكَرَها في قِسْمِ التصريفِ .

لقـد أكثـر الرضيُّ في شرحه من الاستشهاد بآيات القرآن، وبقراءاته المختلفة : المتواتِرة، والشاذَّة، واستَشهد بالحديث الشريف مطلقاً دون تمييز في نوعيته .

وقد نَهَجَ نَهْجَ السَّلَفِ من النُّحاةِ في الاستشهاد بكلام البُلَغَاءِ من العرب، بما فيهم آل البيت، والصحابة، والتابعين، وكذلك الخلفاء أمثال عمر بن الخطاب(٢)، وعمر ابن عبدالعزيز(٣) رضي الله عنهم أجمعين .

وشواهِدُ الرَّضي الشِّعرية تُكَوِّنُ الجانبَ الأعظمَ من شواهده، فهو ينسب بعضَها، والكثير منها لا ينسبه، ويرويها في أكثر الأحيان أبياتاً كاملةً، وبينها أبيات قليلة من شِعر المُوَلَّدين، وأَعتقدُ أنه جاء بها للاستئناس والتمثيل .

إنَّ شواهـدَ الـرَّضي تَدُلُّ على أنـه عالِمٌ ذو ثقـافةٍ عميقةٍ، وافرُ المَحفوظِ، واسعُ الاطِّلاعِ ، غَزيرُ المادَّةِ .

هذا، وسوف أَتحدث عن موقف الرضي من شواهد النحو بعد قليلٍ بإذن الله تعالىٰ .

---

(١) انظر ص ٦٢٩، وانظر ص ١٥٣٦ فقد ذكر أحكامَ هاءِ السَّكت، في حين أَنَّ ابنَ الحاجبِ ذكر بعضَها في التصريف.

(٢) انظر ص ١٣٢٦ ، ١٤٦٠ .

(٣) انظر ص ١٣٢٦

ما يمتاز به أُسلوبُ الرَّضي :

لقد اصطبغ أُسلوبُ الرضي بصبغة بيئته وعصره، مما يدفع القارىء إلى أن يكدّ ذهنه حتى يفهمَ المُراد .

لقد كان واسعَ الاطِّلاعِ ، مُلِمّاً بآراءِ العُلَماءِ، دقيقَ العِبارة .

١ - سَعَةُ اطِّلاعِـهِ :

قالَ في ضمير الفَصْلِ :

«جَوَّزَ أَهْلُ المدينةِ مجيءَ ضميرِ الفصل بعد النكرة في نحو : ما أظن أحداً هو خيرٌ منك . . .»⁽¹⁾ .

فَمَنْ هُم أَهْلُ المَدينةِ ؟

إنَّ ما ذكره أصحابُ الطبقات من بدايات عِلم النَّحْوِ، لا يُعَدُّ وثيقة تاريخية معتمَدة، فإنَّ هنالك نَحْوِيِّينَ قد وصلت إلينا أخبارُ بعضِهم، على حين ضاعت أخبارُ بعضِهم الآخر .

من هؤلاء النحاة الحُرُّ النَّحْوي، نقل عنه ابنُ جِنِّي قراءتَيْنِ قرآنيتين⁽²⁾، ولم يترجم له من أصحاب الطبقات غير السُّيوطي⁽³⁾، وترجمتُه لم تَزِدْ على سطرين، نعرف منها أنه كان تلميذاً لأبي الأسود الدُّؤلي، وأنه أَخَذَ عنه إعرابَ القُرآن .

وذكر أبوبكر بنُ مُجاهدٍ نَحْوياً كُوفياً، لم يأتِ أَحَدٌ من أصحاب الطبقات على ذكره، هو تَوْبَةُ الملائي، كان معاصراً لعاصم المقرىء (ت ١٢٧هـ)، وهذا يعني أنه كان في

---

(1) انظر ص ٦٦ .

(2) انظر المحتَسب ١/١٧٧ ، ٢/٩٤ .

(3) بُغية الوعاة ١/٤٩٣ .

طبقة أبي عمرٍو، والحَضْرَمي، وقد قال عنه ابنُ مُجاهد: «كان من أعلم أهل الكوفة بالنحو»⁽¹⁾ .

والحق أَنَّ النَّحْوَ قد انتشر في الأمصار غير العراقية، كمكةَ والمدينةِ، فقد :

ذكروا نَحْوياً مَكِّيًّا يقال له: ابن قُسطنطين، وذكروا أنه وضع شيئاً في النحو «ثم قَدِمَ البصرةَ، فسمع النحو، فطرحَ جميعَ ما كان عمل، ووضع شيئاً آخَرَ لا يساوي شيئاً أيضاً»⁽²⁾ .

وقد ذكر ابنُ عَساكر رجلاً، يُلَقَّب بـ (شَكْسَب) النَّحْوي، واسمه عبدالعزيز القاري، وقال عنه: «كان نَحْوياً أخذ عنه أهل المدينة»⁽³⁾ .

لقد انتشرَ النحو في المدينة بفضل عبدالرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ)، يقول القِفطي⁽⁴⁾ : «إنه أولُ مَنْ وَضَعَ علم العربية، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأظهر هذا العِلْمَ بالمدينة، فكان أولَ مَنْ أَظهره وتكلم فيه بها، وكان من أعلم الناس بالنحو وأنسابِ قريشٍ، وما أخذ أَهْلُ المدينةِ النَّحْوَ إِلاَّ منه، ولا نقلوه إِلاَّ عنه» .

ويؤيد هذا قولُ ابن بَرْهان في أول شرحه لكتاب اللُّمَع لابن جِنِّي وذلك حين يقول: النحاةُ جِنسٌ تحت ثلاثةِ أنواعٍ : مَدَنِيُّون، بصريون، كوفيون.

وقد نَجَمَ من تلامذته عليٌّ الملقَّب بالجَمَل «وكان وضع في النحو كتاباً لم يكن شيئاً... ولكنهم ذكروا أَنَّ أبا الحسنِ الأخفش اقتبس منه، واستعان بأمثلته»⁽⁵⁾ .

---

(١) السبعة في القراءات ٧٠ ط ١ .

(٢) مراتب النَّحْويين ١٠٠ ـ ١٠١ .

(٣) ابن عساكر ١٤٢/١٠ .

(٤) إنباه الرواة ١٧٢/٢، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٦/١، وجهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري للدكتور يوسف المطوع ص ٨٧. ٤٣٣ .

(٥) مَرَاتب النَّحْويين ٩٨ ـ ١٠٠ ، وجهود علماء النحو ص ٢٠٧.

وأَمَّا عيسى بنُ مِينا، الملقَّب بـ «قالون» فقد كان «قارىءَ المدينة ونَحْوِيَّها»⁽¹⁾ .

وهكذا فإنَّ مكةَ والمدينةَ لم تكونا خاليتَيْنِ من عِلْمِ النَّحْوِ .

والآن : هل كان لأهل المدينة رأيٌ في النحو ؟

نَعَمْ . سأل سيبويه الخليلَ : «أرأيت قول العرب : يا أخانا زيداً أَقْبِلْ؟

قال : عطفوه على هذا المنصوب، فصار نصباً مثلَهُ؛ لأنه منصوبٌ في موضع نصبٍ . وقال قوم : يا أخانا زيدُ .

وقد زعم يونُس أَنَّ أبا عمرو كان يقوله، وهو قولُ أهلِ المدينةِ، قال : هذا بمنزلة قولنا : يا زيدُ . . .»⁽²⁾ . وليس في الباب قراءةٌ قُرآنيةٌ حتى يُظَنَّ أَنَّ سيبويهِ يُشير إلى قراءةٍ لنافع أو غيره من قُرَّاءِ المدينةِ .

وقال أبو حَيَّانٍ ـ في ضميرِ الفصلِ ـ : «فإن كانا نكرتَيْنِ قريبتين من المعرفة، نحو ما أظن أحداً هو خيراً منك، فقد أجازه أهلُ المدينةِ، ووافقهم أبو موسى الجزولي، وحَكَىٰ ابنُ الباذش أَنَّ قَوْماً من الكوفيين أجازوا الفَصْلَ في النكرات . . .»⁽³⁾ .

وفي الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف إليه نجد الفَرَّاءَ ينسب إلى نَحْوِيّي المدينة رأياً نَحْوياً، ويذكر أنهم احتجوا له ببيتٍ من الشِّعر، قال : «وليس قولُ مَنْ قال : «مُخلف وعدَه رسلِه»، ولا : «زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم»، بشيءٍ، وقد فُسِّرَ ذلك، ونَحْوِيُّو أهلِ المدينةِ ينشدون قوله :

فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّناً زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَهْ»⁽⁴⁾

---

(1) طبقات القُرَّاء ٦١٥/١ .

(2) الكتاب ٣٠٤/١ بولاق = ١٨٤/٢ ـ ١٨٥ هارون . وانظر نصاً آخَرَ في ٣٩٧/١ بولاق .

(3) ارتشاف الضَّرَب ٢١٤/١أ . وانظر نصاً آخرَ لأبي حَيَّانَ في التذييل والتكميل ١٨٧/١ أ .

(4) معاني القرآن ٨١/٢ .

وقال في موضِعٍ آخرَ :

«وليس قولُ مَنْ قال: إنما أَرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكِّناً زجَّ القلوصَ أبي مزاده

بشيءٍ . . . وهذا مِمَّا كان يقوله نَحْوِيُّو أَهْلِ الحِجازِ، ولم نجد مثلَه في العربية»⁽¹⁾ .

ونفهم من هذين النَّصَّيْنْ تَوَسُّعَ أهلِ المدينة في جوازِ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو مِمَّا رَفَضَهُ الفَراء ـ كما رأينا ـ لأنه كالنُّحاة المتأخرين لا يُجيز الفصلَ بغير شِبه الجُملة والقَسَم⁽²⁾ .

٢ ـ دِقَّةُ عِبارتِه :

قُلنا مِنْ قبلُ : إِنَّ الرَّضي عالِمٌ مُحَقِّقٌ، فهو لا يزال يُقارن بين آراء النُّحاةِ من أهل البصرةِ والكوفيين مُختاراً لنفسه منها ما تتضح عِلَلُهُ، وكثيراً ما يضم إلى مختاره عِلَلاً جديدةً، فإِنَّ المألوف في اصطلاحِ النُّحاة هو واو المعية، لكنَّ الرضي يستعمل واوَ الجمعية⁽³⁾ .

وتعبيرُ الرَّضي «أَدَقُّ، وذلك للفصل بين واو المعية الخاصة بالمفعولِ معه، والواو التي تضمر بعدها أَنْ»⁽⁴⁾ .

٣ ـ دِقَّةُ حِسِّهِ اللُّغَوي :

لقد كان الرضي دقيقَ الحِسِّ اللُّغَوي، ذا بصيرةٍ في معرفة المواطن المختلفة لاستعمال العباراتِ والألفاظ المتقاربةِ، على ما بينها من فروقٍ دقيقةٍ .

---

(1) المصدر نفسُه ١/٣٥٨ .

(2) انظر سيبويه ١/١٧٦ وما بعدَها .

(3) انظر ص ٨٤٣ .

(4) الخزانة ٨/٥٦٤ هامش ٤ .

ومن الأمثلة على ذلك قولُهُ عند حديثه عن (مع)(١) : «ثم نقول: يلزم إضافة (مع) إن ذُكر معه أحد المصطحبَيْنِ، نحو : كنت مع زيد ، وإن ذُكر قبلَه المصطحبان ، لم يبق ما يضاف إليه، فَيُنْصَبُ منوناً على الظرفية، نحو: جئنا معاً؛ أي : في زمان، و كُنَّا معاً؛ أي : في مكان. وقيل: انتصابه على الحالية؛ أي : مُجتمِعين .

والفرق بين : فَعَلْنَا مَعَاً، وفَعَلْنَا جميعاً، أَنَّ (مَعَاً) يُفيد الاجتماع في حال الفعلِ ، و (جميعاً) بمعنى : كلّنا، سواء اجتمعوا، أَوْ لا» .

٤ ـ عِبارَتُهُ الأَدَبِيَّةُ :

إِنَّ الرَّضي ذو ذوقٍ فنيٍّ رفيع، قال في مَعْرِضِ كلامه على (هل)(٢) :

«فلما كان أصلها (قـد) ، وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفَّلت على الهمزة، فإنْ رأت فِعلاً في حَيِّزها، تذكرت عهوداً بالحِمى، وَحَنَّتْ إلى الإِلْفِ المألوفِ وعانقته، وإن لم تَرَهُ في حيزها تسلّت عنه ذاهلةً» .

ويبدو أَنَّ هذه العبارَة قد استعذبها الجاميُّ ، فَرَدَّدَها ذاتَها في شرحه على الكافية(٣) .

٥ ـ تعبيراتٌ شائعةٌ في أُسلوب الرضي :

* يُدخل اللام على كل(٤) : قال: «. . . الخامسة: هَأْ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكُل»(٥)، قال هذا في مَعرِض حديثه عن (ها) المتعدية اسماً بمعنى (خُذْ). فإذا كان الأصمعيُّ يَمنع دُخولَ (أل) على (كل)، و(بعض) فإِنَّ سيبويهِ قد أدخل (أل) على

---

(١) انظر ص ٤٠٨ .

(٢) انظر ص ١٤٥١ .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ٢/٣٧٨ .

(٤) انظر ص ٢١ ، ٥٩ ، ٩٦ ، ١٩١، ١٩٦، ٥٥٤.

(٥) انظر ص ٢١٢ .

(بعض) في كتابه(١)، كما أدخل المبرد (أل) على (كل) في المقتضب(٢) .

* نَصَّ الرضي كغيره من النحاة، على أن (كُلّ) المضاف إلى الضمير لا يقع تالياً للعوامل اللفظيةِ، فلا يقع إلَّا مبتدأً، أو توكيداً معنوياً .

والرضي ـ مع ذلك ـ يستعمل هذا الأسلوب .

قال : « . . . والإخبار عن تاء (أكرمت) كالإخبار عن تاء (ضربت) سواء عند كُلِّهم»(٣) .

* لا يَرْبِطُ جوابَ (أمَّا) بالفاء : قال: «وأما إذا تصدر من وجه دون وجهٍ، وذلك إذا وقع بعد العاطف. . . كقولك : تأتيني فإذن أكرمك، جاز لك نَصْبُ الفِعْلِ وتَرْكُ نصبِهِ. . . »(٤).

وقال(٥) : «وأما إن كان خبرها مفرداً [كان] متضمناً لمعنى الاستفهام، جاز؛ لأن ذلك المفرد يجب تقدُّمه عليها، نحو : أين كان زيد؟. . » .

إنَّ جوابَ (أمَّا) في القولَيْنِ: (جاز)، وحَقُّهُ الاقترانُ بالفاء، قال تعالى: « . . . فأمَّا اليتيمَ فلا تَقهرْ * وأمَّا السائلَ فلا تنهرْ* وأما بنعمة رَبِّكَ فَحَدِّثْ»، وهو القائل(٦): «ولا يحذف الفاء في جواب (أَمَّا) إِلَّا لضرورة الشِّعر. . . » .

على أنه يشفع للرضي ما جاء في حذف الفاء في جواب (أمَّا) من أحاديثَ شريفةٍ؛ ومنها قولُ رسولِ الله صلَّىٰ اللهُ عليه وسَلَّمَ : «أَمَّا بَعْدُ. ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتابِ الله» .

---

(١) انظر ٢٧٧/١ .

(٢) انظر جـ٣/٢١٤ .

(٣) انظر ص ١٥٠ ، وانظر ص ٢٠٨ .

(٤) انظر ص ٨٠٠ .

(٥) انظر ص ١٠٣٦ .

(٦) انظر ص ١٤٩١ .

وقـولُهُ صلىَّ اللهُ عليه وسَلَّمَ: «أَمَّا موسى كأني أَنظر إليه إذا انحدَرَ في الوادي. والحديثان صحيحانِ، أَخْرَجَهُمَا البُخَارِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في صحيحهِ. الأولُ في كتاب البُيوع / ٣٤، والآخَرُ في كتاب الحَج / ٢٥(١).

* يُعَرِّفُ العَدَدَ:

قال الحَرِيريُّ في دُرَّةِ الغَوَّاص(٢):

«وقد ذهب بعضُ الكُتَّابِ إلى تعريف الاسمين المَركَّبَيْن، والمعدود والمميّز... وهو مما لا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُعَرَّجُ عليه؛ لأنَّ المميّز لا يكون معرّفاً بالألِفِ واللام، ولا نُقِلَ إلينا في شُجُونِ الكلامِ».

ويقـول الرضي في مَعْرِض كلامه على تعريفِ العدد: «... وقد يدخل حَرْفُ التعـريفِ على المضـاف والمضـاف إليه معـاً شـذوذاً، نحو الثلاثة الأثواب، وعند الكوفيين هو قياسٌ...»(٣).

«فلا منع أن يقال: تجويز الكوفية، نحو: الثلاثة الأثواب، بتعريف المضاف؛ لأن الإضافةَ عندهم في مثله لفظية...»(٤).

أَمَّا الرضي فقد عرف العدد، قال: «... ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها، وذلك في الأربعة المواضع، المذكورة فقط...»(٥). ولعله رَجَحَ لديه مذهبُ الكوفيين.

---

(١) انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦ وما بعدَها. ط. عالم الكتب، بيروت.

(٢) انظر ص ١٢٦ ط. دار نهضة مصر.

(٣) انظر ص ٥٠٧.

(٤) انظر ص ٤٧٧.

(٥) انظر ص ١١٤.

* استعماله لا غير(١) :

قال ابن الحاجب في حديثه عن الظروف، وبيان المقطوع منها عن الإضافة : «الظروف ، منها ما قُطِعَ عن الإضافة ، كقَبْلُ، وبَعْدُ، وأُجْرِيَ مُجراه: لا غَيْرُ، وليس غَيْرُ، وحَسْبُ»(٢).

شَرَحَ الرضي هذه العبارةَ ، فقال: قولُهُ: وأُجرِيَ مُجراه: لا غير، وليس غير، وحسب .

شبَّه «غير» بالظروف والغاياتِ لشدة الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لِكَوْنها جهاتٍ غيرَ محصورةٍ، ولإبهام «غير»، لا تتعرف بالإضافة، وهي أَشَدُّ إبهاماً من «مثل»، فلذا لم يُبْنَ «مثل» على الضم .

ولا يحذف منها المضاف إليه، إلَّا مع « لا » التبرئة، و« ليس » ، نحو : افعل هذا لا غير، وجاءني زيد ليس غير، لِكَثرة استعمال « غير » بعد « لا »، و« ليس »(٣) .

وإذا كان بعضُهم يُبالغ في الإنكار على مَنْ يقول: «لا غير» ويعدّه لحناً كابنِ هشامٍ الذي قال في المُغني(٤): «وقولُهم: (لاغير) لَحْنٌ» .

فإنَّ ابنَ هشامٍ نفسَه يقول: (لا غير) في كتابه أوضح المسالك(٥). أَضِفْ إلى هذا ما حكاه ابنُ الحاجب، وأَقَرَّهُ على صِحَّتِهِ الرَّضِيُّ، كما أقره المجد الفيروزآبادي في كتابه

---

(١) انظر ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٥٠٢.

(٢) انظر ص ٣١٤ .

(٣) انظر ص ٢٦٧ ، ٣٢٠ .

(٤) انظر ص ٢٠٩ ط. المبارك .

(٥) انظر ٢/٢٩٣ ، ٤/٣٦ .

«القاموس المحيط» (مادة غ / ي / ر)، ومن شواهده قولُ الشاعرِ، وأنشده ابنُ مالكٍ في باب القَسَم من شرح التسهيل :

جوابـاً به تَنجـو اعتَـمِـدْ فَوَرَبِّنـا   لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ، لا غيرُ، تُسْأَلُ(١)

* استعمالُه المصدرَ الصِّناعي «نُصوصية»(٢)، ومعناها: كون اللفظِ دالاًّ على معنىً مُعَيَّنٍ لا يحتمل غيره، والرضي يستعملها كثيراً، والمصدر الصناعي «يكون بزيادة ياء مشدَّدةٍ، وتاء في آخر الاسم، نحو: إنسانِيَّة، . . . وفروسيَّة. . . والغَرَضُ من المصادر الصناعية الدلالةُ على الخصائص والصفات والأحوال المختلفة للاسم الذي لحقته الياء والتاء. . . وقد ورد المصدر الصناعيُّ في كلام العرب قليلاً جِداً، مثل: جاهِليَّة، ورهبانية، وإنما كَثُرَ في كلام العلماء بعد القرن الثاني الهجري، حين تَشَعَّبَتِ العلومُ، وتَعَمَّقَ العُلَماءُ في البحث، واضطروا إلى وضع صيغٍ تدل على ما يحيط باسم الجِنس من أحوال، وقد توسَّعُوا في ذلك، فكوَّنوا هذه المصادرَ التي كان بعضُ المتقدمين يسميها: نظائر .

وإذا كان المَجمعُ اللُّغويُّ يرى قياسية المصدرِ الصِّناعي، وقرَّر أنه: «إذا أُريد صُنْعُ مصدرٍ من كلمة يُزاد عليها ياءُ النَّسَبِ والتاء»، فإنه لا غُبارَ على الرَّضي في استعماله المصدرَ الصناعيَّ «نصوصية»(٣).

* تَذكيرُ الأَلفاظِ وتأنيثُها :

إنَّ تذكيرَ الأَلفاظِ وتأنيثَها جائزٌ في ذاته باعتبارِها ألفاظاً أَوْ كلماتٍ .

---

(١) انظر جمهرة اللغة لابن دُرَيْد ٢٤/١ ، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١١٦ ، ١٢٣ ، والتكملة ص ٥٩ ، والمقتضب ١٣/٢ ، ٤٢٧/٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٤/٤ ، والتسهيل ص ١٩ ، واللُّمَع ص ٩٨ ط. شرف، والمُرْتَجَل ص ١٨٨ ، والتِّبيان للعُكْبَري ١٢٧٤/٢ .

(٢) انظر ص ١٥ ، ٥٠٦ ، ٨٣٣ ، ١٠٩٢ .

(٣) انظر تِبيان الكُحَيْل ص ٥٦ ـ ٥٨ .

والرَّضي في حديثه عن كان(١) تكلَّم عليها بأسلوبِ التأنيثِ، ثم قال: (فبقي) أي لفظ (كانَ) فجمع بين الحالتين في عبارةٍ واحدةٍ .

* **رُدودُهُ على غيره** :

كثيراً ما يردّ الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله :

- هذا عُـذْرٌ باردٌ(٢) .
- هذا قريـبٌ مِنْ دَعْـوَىٰ عِلْمِ الغَيْبِ(٣) .
- وهـو هَـوَسٌ(٤) .

ما مذهـبُ الرَّضـي النَّحْـوي ؟

لم يترسَّم الـرضي خُطا أهـلِ البصرةِ ، كما أنه لم يلتزم آراءَ أهلِ الكوفة، فهو يُناقش، ويرجِّحُ، ويختار من آراء الفريقَيْنِ، وتراه ـ أحياناً ـ ينفرد بالرأي .

ويمكن القول : إنه يسلك مذهبَ المُحَقِّقِينَ من العلماء: «وهو المنهج الذي يقوم على اتِّخاذِ سبيلٍ تسلك بين طريقَيْ البصرةِ والكُوفةِ، معتمدةً على الاختيار المدعومِ بالدليل»(٥) .

على أَنَّ بعضَ الباحثين(٦) عَدَّ الرجلَ من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين .

---

(١) انظر ص ١٠١٧ .

(٢) انظر ص ١١٣٣ ، ١٣٧٢ .

(٣) انظر ص ١١٦ ، ١١٠٢ .

(٤) انظر ص ١٠١٨ .

(٥) الاقتراح ص ٨٦ .

(٦) الدكتورة أميرة علي توفيق. انظر الرضي الاستراباذي ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

ونحن لا نرى مُوجِباً للتكثير من هذه المذاهبِ ، ولا سيما إذا عَرَفْنا أَنَّ أصحابَ المدرسةِ البغدادية لا يؤلِّفون وحدةً في التفكيرِ والمنهج . أضف إلى ذلك أَنَّ «وجودَ مدرسةٍ متميزة عن المدرستين لا يتفق مع ما كان يراه أصحابُ الطَّبَقَاتِ والتراجم»(١) .

---

(١) أبو علي الفارسي للدكتور شلبي ص ٤٤٦ .

الفصل الثاني

المآخذ

- الضمائر .
- تمييز كم الاستفهامية .
- مميّز كم نكرة ! ؟.
- المذكر والمؤنث « علامة التأنيث ».
- اسم الجِنس الجمعي .
- عمل المصدر وما يتعلق به من أحكام .
- فِعل التعجب .
- كيفية التاريخ .
- دخولُ المَوْصُولِ على الموصول .
- الاسم المنصوب بعد «كَأَيِّن» .
- عطف «ثُمَّتَ» المفرد على المفرد .

لا نَستطيع أَنْ نُنْكِرَ أَنَّ اضطراباً كثيراً وقع في تصوير بعض المذاهبِ في الكتاب الواحدِ، ومن أمثلة ذلك ما وقع في شرح الرَّضي على الكافية :

١ ـ الضمائر :

قال الرضي(١) : «وما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامُه زيداً، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعفَ مما ارتكبه البصرية» .

كلام المبرد في المقتضب(٢) صريحٌ لا يحتمل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديمُ الفاعلِ المتصل به ضمير المفعول على المفعول .

قال : «ولو قلت : ضرب غلامُه زيداً ـ لم يجز؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يقدّر لغيره» . وقد أعاد الحديث(٣)، وجعله مُحالاً، قال: « ولو قلت : ضرب غلامُه زيداً، كان مُحالاً ؛ لأن الغلام في موضعه، لا يجوز أن يُنوىٰ به غيرُ ذلك الموضِعِ » .

٢ ـ تمييزُ كم الاستفهامية :

قال الرضي : «وأمّا مميّز كم الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـ (مِنْ) في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ، ولا دَلَّ على جوازه كتابٌ من كتب النحو، ولا أدري ما صِحَّتُهُ»(٤) .

وَيَرُدُّ على ما قاله الرضي قوله تعالى: ﴿سل بني إسرائيلَ كم آتيناهم مِن آية بَيِّنَةٍ﴾ .

---

(١) انظر ص ١٢ .

(٢) انظر ٢/٦٧ .

(٣) انظر ٤/١٠٢ .

(٤) انظر ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

قال أبـو حَيَّانٍ : «مِن آيةٍ : تمييز لِـ (كَمْ) ويجـوز دخول (مِنْ) على تمييز (كم) الاستفهـامية والخـبرية سواءٌ وَلِيَهـا أم فصـل عنها، والفصلُ بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائزٌ على ما قرّر في النحو»[1] .

أَمَّا سيبويه فقد ذكر في كتابه أَنَّ (مِنْ) تدخل في تمييز (كم)، فأطلقَ ، ولم يُخَصِّصْ ذلك بالخبرية قال[2]: « . . . ولله درّه مِن رجل، فتدخل (مِن) هاهنا لدخولها في (كَمْ) توكيداً» .

أَمَّا المبرِّد فكلامهُ في المقتضَب أوضحُ وأصرح، فقد جعل دخول (مِنْ) في تمييز (كم)، الاستفهامية هو الأصل، قال[3]: «فلمّا اجتمع في (كَمْ) الاستفهام، وأنها تقع سؤالاً عن واحدٍ، كما تقع سؤالاً عن جمع، ولا تخصّ عدداً دون عددٍ لإبهامها، ولأنها لو خصّت لم تكنِ استفهاماً؛ لأنها كانت تكون معلومةً عند السائلِ ـ دخلت (مِنْ) على الأصل، ودخلت في التي هي خبر؛ لأنها في العدد والإبهام كهذه» .

وإذن فعبارةُ الرَّضي مردودةٌ، وليست بصحيحةٍ[4] .

٣ ـ مُمَيِّز كم نكرة ! ؟ :

قال الـرضي : «واعلم أَنَّ مميز كم لا يكـون إلَّا نكـرة استفهاماً كان أَوْلا . أَمَّا الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب. وأما الخبرية فلأنها كنايةٌ عن عددٍ مُبْهَمٍ ومعـدود كذلك. والغرض من إتيان المميز بيانُ جنسِ ذلك المعدود المُبهَمِ فقط، وذلك يحصل بالنكرة، فلو عرّف وقع التعريف ضائعاً»[5] .

---

[1] انظر البحر ٢/١٢٧ .

[2] انظر الكتاب ١/٢٩٩ .

[3] انظر ٣/٦٦ .

[4] انظر الكَشّاف ١/٣٥٤، وانظر دراسات ق ١ جـ٢ ص ٣٩٩ . .

[5] انظر ص ٣٠٩ .

وَيَرُدُّ على ما قاله الرضي قوله تعالى:

١ ـ ﴿ وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِنۢ بَعۡدِ نُوحٖۗ ﴾(١).

فقولُه : مِنَ القُرون : بيانٌ لِـ (كَمْ) وتمييز له؛ كما يُبيِّنُ العَدَدُ بالجِنْسِ(٢).

٤ ـ المذكر والمؤنث « علامة التأنيث » اسم الجنس الجمعي :

قال الرضي: « . . . والجنس المميز، واحده بالتاء، يذكِّرُهُ الحجازيون، ويؤنِّثه غيرهُم . . . »(٣).

والصحيح أَنَّ التأنيثَ لغةُ الحجازِ، والتذكير هو لغة تميمٍ. قال الفَرَّاءُ في كتابه المذكر والمؤنث(٤): « فإِنَّ أَهْلَ الحِجاز يؤنِّثونه، وربما ذكَّروا، والأغلب عليهم التأنيثُ، وأهل نَجد يُذَكِّرون ذلك وربما أَنَّثوا والأغلبُ عليهم التذكيرُ »(٥).

٥ ـ عَمَلُ المَصْدَرِ وما يَتَعلَّقُ به مِنْ أَحكامٍ :

نسب ابن الحاجب والرضي إلى المبرّد مَنْعَ عَمَلِ المصدرِ المحلَّى بأل، فقال: « . . . والمبرد منعه، قال: لاستفحال الاسمية »(٦).

مع أَنَّ كلامَ المبرِّدِ في المقتضَب(٧) صريحٌ في أَنَّ المصدرَ يعمل منكَّراً ومعرَّفاً.

قال المبرد : « وتقول: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً. . .

---

(١) الإسراء : ١٧ .

(٢) انظر الكشاف ٢/٣٥٥ ، والبحر ٦/٢٠ ، والمشكل ٢/٧٨ ، ١٨٩، ودراسات ق ١ جـ٢ ص ٤٠٥ .

(٣) انظر ص ٥٢٨ .

(٤) ص ١٠١ .

(٥) انظر المقتضب ٣/٣٤٦ هامش ٤، وتِبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٢ .

(٦) انظر ص ٦٥٦ .

(٧) انظر ١/١٥٢ ، ١٥٣ .

وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقد عَلِمَتْ أُولي المُغيرةِ أنني　　لَحِقْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعَا

أراد : عن ضَرْبِ مِسْمَعٍ ، فلما أدخل الألف واللام امتنعتِ الإضافة. . . »(١) .

٦ ـ فِعْلُ التعجب :

نسب الرضي إلى المبرد مَنْعَهُ الفصل بين الفعل والفضلة بالظرف(٢) . والحق أن المبرد لم يمنعه ! بل أجازه. قال في المقتَضَب(٣) : «وتقول: ما أحسنَ إنساناً قام إليه زيدٌ، وما أقبح بالرجل أن يفعلَ كذا. . . ».

وجاء في هامش (١) من المقتضب(٤): « وقد جاء ذلك في قول عَمرو بن معديكرب: ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها، وقولِ محمد بنِ بشير :

أَخْلِقْ بِذِي الصبرِ أَنْ يَحظى بحاجتِهِ　　وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أَنْ يَلِجَا

وانظر ما قاله أبو حَيَّانٍ في الهمع(٥).

٧ ـ كيفية التاريخ :

قال الرضي(٦): « واعلم أَنَّ الليلَ في تاريخ العرب مقدَّمٌ على اليومِ ؛ لأنَّ السنين عندهم مَبنيةٌ على الشهور القمرية، وذلك لِكَوْنِ أكثرهم أهلَ البراري الذين يتعسَّرُ عليهم معرفةُ دُخولِ الشهر إِلّا بالاستهلالِ ، فإذا أبصروا الهِلالَ عرفوا دخول الشهر.

---

(١) انظر سيبويه ١/٩٩ بولاق، والخزانة ٣/٤٣٩ بولاق؛ فإنَّ البغداديَّ مِثلُ الرَّضي .

(٢) انظر ص ١٠٨٣ .

(٣) انظر ٤/١٨٧ .

(٤) انظر ٤/١٨٧ .

(٥) جـ ٢/٩١ .

(٦) انظر ص ٥١٠ ـ ٥١١ .

فَأَوَّلُ الشهرِ عندهم الليلُ؛ لأنَّ الاستهلالَ يكون في أول الليلِ ، فيقال في أول ليلة من الشهر، كُتِبَ لأول ليلةٍ منه أو لِغُرَّتِهِ . . .

وفي اليوم الأول : لِلَيْلَةٍ خلَتْ ، واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو أَصلُها . والاختصاص ههنا على ثلاثة أَضْرُبٍ :

إمّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه ، نحو كتبت لِغُرَّةِ كذا .

أو يختص به لوقوعه بعدَه، نحو : لِلَيْلَةٍ خَلَتْ .

أو تختص به لوقوعه قبله ، نحو : لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة . . . » .

إنَّ قَوْلَ الرضي : لليلة بقيت، وَهَمٌ، يقول أبو علي الفارسيُّ في التكملة(١): «وإذا بقيت من الشهر ليلةٌ، قالوا: كتبْنا سَلْخَ شهرِ كذا، ولم يكتبوا لِليلةٍ بقيت، كما لم يكتبوا لليلةٍ خَلَتْ ولا مَضَتْ. . . » .

ويقول ابن دَرَسْتَوَيْهِ في كتاب الكُتَّابِ(٢): «فإذا لم يَبْقَ من الشهر إلاّ يومٌ واحدٌ أو ليلةٌ، كتبتَ إن شئت: آخر يومٍ مِن كذا، وإن شئتَ كتبته: سَلْخَ كذا أو سلوخ كذا، أو انسلاخ كذا، أو منسلخ كذا. . . » .

٨ ـ دُخُولُ المَوْصُولِ على المَوْصُولِ :

لم يُعَقِّبْ الرضي على ابن السَّرَّاجِ حين قال: «دخول الموصول على الموصول، لم يَجِيءْ في كلامهم. . . »(٣).

والحَقّ أنه قد جاء في كلامهم دُخولُ الموصولِ على الموصول:

(أ) قال الأحوص(٤) :

إِنَّ الشبابَ وعيشَنا اللذِ الذي * كُنَّا بِهِ زمناً نُسَرُّ وَنُجْذَلُ

---

(١) انظر ص ٦٩ .

(٢) انظر ص ١٣٧ .

(٣) انظر ص ١٣٦ .

(٤) مُهَذَّب الأغاني ١٨٧/٣ .

(ب) قال أبو علي الفارسيُّ :

« قد جاء في التنزيل وَصْلُ الموصول بالموصول. . . زعموا أَنَّ بعضَ القُرَّاءِ قرأَ: «فاستغاثه الذي مَنْ شيعته» بفتح ميم (مِنْ)»⁽¹⁾.

٩ ـ الاسمُ المنصوبُ بعد « كَأَيِّن » :

زَعَمَ الرَّضي أنه لم يَعْثُرْ على منصوبٍ بعد « كَأَيِّن »!⁽²⁾ وفي المُغْني لابن هشام⁽³⁾ :

« ومن النصب قولُه :

١ ـ أُطرِدِ اليأسَ بالرَّجا فكأَيِّن * آلمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقولُـهُ :

٢ ـ وكائن لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً * قديماً، ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِمُ»

١٠ ـ عَطْفُ «ثُمَّتَ» المفرد على المفرد :

نفى الرضي جوازَ عطفِ «ثُمَّتَ» المفرد على المفرد؛ لأنها إذا «كانت مع التاء اختصت بعطف الجُمَل»⁽⁴⁾ .

ثم قال: « وقد جَوَّزَهُ ابنُ الأَنباري ، ولا أَدري ما صِحَّتُهُ؟ »

والحَقّ أنه قد وقع في شعر رُؤْبَةَ عَطْفُ المفردِ بها على الرَّغم من لصوق التاء بها، قال⁽⁵⁾ :

فإن تكنْ سوائقُ الحِمام * ساقتهمُ للبلدِ الشآمِ
فبالسـلامِ ثُمَّتَ السـلامِ

وبذلك تكون صِحَّتُهُ واضحـةً .

---

(١) البحر ١/٩٥ ، وانظر الخزانة ٦/٧٦ هارون .

(٢) انظر ص ٣١١ .

(٣) انظر ص ٢٤٧ ط. المبارك .

(٤) الأصمعيات ١٢٦ حاشية .

(٥) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ .

الفصل الثالث

- مصادرُ الرضي في شرحه .
- أثر شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشُّرَّاحِ .

مصادر الرضي في شرحه :

يمكن القول : إنَّ كتابَ سيبويه ، ومفصَّلَ الزمخشريِّ ، وإيضاحَ الفارسيِّ ، هي المصادر الثلاثةُ الرئيسةُ المباشرة لشرح الرضي لمتن كافيةِ ابنِ الحاجب .

لقد كان الرضيُّ عالماً ذا ثقافةٍ عميقةٍ ، وافرَ المحفوظِ ، واسعَ الاطِّلاع ، غزيرَ المادةِ .

إنَّ العلماء الـذين رجع إليهم الرضي في أثناءِ مناقشته للمسائل المختلفة ؛ منهم النُّحاةُ واللُّغويُّون ، ومنهم الأُصوليون والرُّوَاة .

كان على رأس نُحـاة البصرة سيبويه(١) والخليلُ(٢) ، فقد حرص على ذكرهما عند مناقشة كل مسألة من مسائل شرحه تقريباً .

ومِنْ علماء البصرة الذين تَرَدَّدَتْ أسماؤهم :

عيسى بن عُمَرَ الثقفيُّ(٣) ، وأبو عَمرِو بنُ العلاءِ(٤) ، والمازنيُّ(٥) ، والأخفشُ الكبير(٦)

---

(١) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية : ٢٦ ، ٣٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ، ٤٣١ ، ٤٤٩ ، ٤٨١ ، ٥٠٩ ، ٥٣٥ ، ٥٥٣ ، ٥٧٨ ، ٦٠٦ ، ٦٢٠ ، ٦٦١ ، ٦٩٧ ، ٧٠٩ ، ٧٨٧ ، ٨٠٣ ، ٨٦٥ ، ٨٨٥ ، ٩٢٤ ، ٩٦٤ ، ٩٨٦ ، ١٠٤٤ ، ١٠٧٤ ، ١١٤٥ ، ١١٩٧ ، ١٢٠٣ ، ١٣٢٠ ، ١٤٣٤ ...

(٢) انظر ص : ٣٢ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٢٩٧ ، ٣٧٤ ، ٤٣١ ، ٥٣٦ ، ٧٩١ ، ٨٠٢ ، ٩٦٩ ، ١٢٠٣ ، ١٤٠١ ...

(٣) انظر ص ٨٠٣ ، ١٥٤٠ .

(٤) انظر ص : ٧٢ ، ١٢٢ ، ١٧٦ ، ٥٣٤ ، ٨٢٨ ، ١٠٢١ ، ١١٨٠ ...

(٥) انظر ص : ٢٠ ، ٧١ ، ١٣١ ، ١٥٣ ، ٤٣٤ ، ٤٧٣ ، ٥٧٤ ، ٦٧١ ، ٨٧٠ ...

(٦) انظر ص : ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ١٠٠٨ ، ١٤٠٤ ...

(أبو الخطاب)، ويونُسُ بنُ حبيب(١)، وقُطْرُب(٢)، والأخفشُ الأوسط(٣) سعيدُ بنُ مسعَدةَ، وأبو زيد الأنصاريُّ(٤)، والأَصمعيُّ(٥)، والجَرْمي(٦)، وأبو حاتم السِّجستانيُّ(٧)، والمبرِّدُ(٨).

ومن علماء الكوفة: الكِسائيُّ(٩)، والفَرَّاء(١٠)، وخَلَفُ الأَحمرُ(١١)، وهِشامُ بنُ معاوية الضريرُ(١٢)، وابنُ السِّكِّيت(١٣)، وثعلب(١٤).

ومِن علماء بغداد: ابنُ كَيْسانَ(١٥)، والزَّجَّاج(١٦)، وابن السَّرَّاج(١٧)، والزَّجَّاجي(١٨)، وابن دَرَسْتَوَيْهِ(١٩)، ومبرمان(٢٠).

---

(١) انظر ص : ١٧ ، ٤١ ، ١٧٣ ، ٢٩٥ ، ٤٠٨ ، ٥٨٦ ، ٨٤١، ١٠٤٧ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠٥ . . .

(٢) انظر ص : ٦٣٠ ، ١١٠٥ ، ١٢٤٩ ، ١٣٧٠ .

(٣) انظر على سبيل المثال هذه الصفحاتِ : ١٢ ، ٢٠ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٢٦، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٩٩ ، ٢١٤ ، ٣٤٠ ، ٤٤٦ ، ٥٠٤ ، ٦٦٦ ، ٨٢٠ ، ١٠٧٨ ، . . . .

(٤) انظر ص : ١٦٦ ، ٣٧٠ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ . . .

(٥) انظر ص : ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٤٤٢ ، ١٠٦٣ . . .

(٦) انظر ص : ١٧٣ ، ٦٥٨ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ١٠٨٣ ، ١٢٨٤ . . .

(٧) انظر ص : ١٣٨٣.

(٨) انظر ص : ١٢ ، ٤٧ ، ٩٦ ، ١٦٣ ، ٢٩١ ، ٣٢٢ ، ٤٩٥ ، ٥٥٣ ، ٦٢٩ ، ٧١٣ ، ٨٤٥ ، ٩٤١ ، ١٠٤٤ ، ١١٣٨ ، ١٢١٣ ، ١٣٠٣، ١٣٩٨. . .

(٩) انظر ص : ١١ ، ٥٧ ، ١٢٩ ، ٢٣٣ ، ٣٥٥ ، ٥٧٥ ، ٦٦٩ ، ٧٧٤ ، ٩٠٨ ، ١٢٦٢ . . .

(١٠) انظر ص : ٢٤ ، ٦٥ ، ٢٥٧ ، ٣٧٦ ، ٤٥١ ، ٥٤٨ ، ٦٢٤ ، ٧٩٠ ، ٩٧٤ ، ١٢٠٢ . . .

(١١) انظر ص : ١٣٢٠ .

(١٢) انظر ص ١٣٤٠ .

(١٣) انظر ص : ٢١٠ ، ٢٦١ .

(١٤) انظر ص : ٣٥٦ ، ٥١٨ ، ٥٤٦ ، ١٣٣٣ .

(١٥) انظر ص : ٢٤ ، ٣٣ ، ٦٠٠ ، ٦٠٥ ، ٦٢٤ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٨٣ ، ١١٢٠ ، ١٣٢٤ . . .

(١٦) انظر ص : ٣٣ ، ٦١ ، ٢٠٥ ، ٣٧٥ ، ٤٦٠ ، ٥٦٩ ، ٨٦٤ ، ١٠٥٤ ، ١١١٧ ، ١٣٩٤ . . .

(١٧) انظر ص : ١٢٦ ، ١٣٧ ، ٤٤١ ، ٧٢٤ ، ٩٤٨ ، ١٠٢٨ ، ١١٣٧ ، ١٤١٧ . . .

(١٨) انظر ص : ٣٥٦ ، ٣٧٨ ، ٤٠٣ . . .

(١٩) انظر ص : ٢٧٤ ، ٩٥٧ ، ٩٩٠ ، ١٠٨٥ ، ١٢٥٩ ، ١٣٣٣ . . .

(٢٠) انظر ص : ١٩٩ .

ونجد في الكتاب من أسماء علماء مصر والشام : ابنَ بابشاذ(١) ، وابنَ برِّي(٢) ، وابنَ مُعْطٍ(٣)، وابنَ يعيش(٤) .

وقد كان حَظُّ علماءِ الأندلس في شرح الرضي أوفرَ من حَظِّ علماء مِصْرَ والشام ، ذلك بأنه ناقش آراءَ عددٍ كبيرٍ من نُحاتِهم ؛ من أمثال :

الجزولي(٥)، وابن خَروف(٦)، والشلَوْبِين(٧)، والأندلسي(٨)، وابن مالك(٩) .

وقد كانت مؤلفاتُ عددٍ كبيرٍ من علماء المشرق من المصادر التي لجأ إليها الرضي، واستقى منها، من أمثـال :

السِّـيرافي(١٠)، والفارسي(١١)، والرُّمَّاني(١٢)، وابن جِنِّي(١٣)، والرَّبَعي(١٤)، والتَّبريزي(١٥)،

---

(١) انظر ص : ١٠٦ ، ٢٠٩ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ، . . . .

(٢) انظر ص : ٣٦٢ .

(٣) انظر ص : ١٠٣٠ .

(٤) انظر ص : ٨٧ ، ٤٣٩ ، ٧٢٤ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، . . .

(٥) انظر ص : ٥٩ ، ٦١ ، ١١٦ ، ١٧٤ ، ٥٦٢ ، ٨٢٢ ، ٩٢٧ ، ١٠٤٩ ، ١٤٠٠ .

(٦) انظر ص : ١٠٦ ، ٤٠٥ ، ٦٣٩ ، ١٠٨٧ ، ١١٢١ .

(٧) انظر ص : ١٠٣٧ .

(٨) انظر ص : ٩٦ ، ١١٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٢ ، ٤٢٤ ، ٥٦٢ ، ٨٠٤ ، ٩٥٩ ، ١١١٢ ، ١٣٩٦ ، . . .

(٩) انظر ص : ٩٥ ، ٥٦٢ ، ٦٦٥ ، ٩٨٢ ، ١٠٢٢ ، ١١٥٥ ، ١٣٩٦ ، ١٤١٨ .

(١٠) انظر ص : ٣٣ ، ٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٩٧ ، ٣٨٧ ، ٤٦٠ ، ٥١٩ ، ٦٣٥ ، ٨٦٩ ، ١٠١٨ ، ١٢٨١ . . .

(١١) انظر ص : ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ١٦٥ ، ٢٢٥ ، ٣٣٠ ، ٤٠٤ ، ٦٢٨ ، ٩٢٥ ، ١١٨١ ، ١٢٧٠ ، ١٣٨٥ ، . . .

(١٢) انظر ص : ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٦٧٠ ، ٧٤٠ ، ١١٥٤ .

(١٣) انظر ص : ٣٧١ ، ٤٣٥ ، ٨٢٨ ، ١١٦٥ ، ١٤٣٩ .

(١٤) انظر ص : ١١٢٥ ، ١١٨٧ ، ١٣٣٣ .

(١٥) انظر ص : ٦٣٧ .

والزمخشري(١)، وابن الخَشَّاب(٢)، وابن الدَّهَّان(٣)، وابن الأَنباري(٤) والعُكْبَري(٥) .

وقد كان الرضي يَقْرِنُ اسْمَ العالم باسم كتابه أحياناً، كالأحاجي النَّحْوية(٦) للزمخشري، والصِّحاح(٧) للجَوْهَري، وعِلَل النحو(٨) للمازني، والإيضاح في شرح المفصل(٩) لابن الحاجب، وشرح الكافية(١٠) لابن الحاجب، والمُغني(١١) في النحو لابن فَلَاح اليمني، والشافي(١٢) للمبرد، وسِرّ الصناعة(١٣) لابن جني، وإيضاح الشعر(١٤) للفارسي، وشرح كتاب سيبويه(١٥) للسِّيرافي، ومقدمة التصريف(١٦)/ رسالة الشافية في الصرف / لابن الحاجب، والحُجَّة(١٧) للفارسي، والكَشَّاف(١٨) للزمخشري .

أَضِفْ إلى ذلك أَنَّ الرضيَّ قد استعان بآراءِ بعضِ العُلَماءِ الذين غلبت عليهمُ الرِّوايةُ، أَوِ اللغة، أَوِ البلاغةُ من أمثال:

---

(١) انظر ص : ٣٩ ، ٩٥ ، ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٤٠٢ ، ٥٣٤ ، ٦٦٩ ، ٧٧٩ ، ٨٨٣ ، ١٠٤١ ، ١٢٠٤ . . .

(٢) انظر ص : ٤٧١ ، ٩٦٣ .

(٣) انظر ص : ١٢٤ ، ٧٢٤ .

(٤) انظر ص : ١٣٩٦ .

(٥) انظر ص : ١٠١٩ .

(٦) انظر ص : ٣٩ .

(٧) انظر ص : ٩٥ ، ٤٥٥ .

(٨) انظر ص : ١٤٧ .

(٩) انظر ص : ٣٥٠ ، ٥٦٢ .

(١٠) انظر ص : ١٠١ ، ٥٦٢ .

(١١) انظر ص : ١٤٣ .

(١٢) انظر ص : ٤٢٠ .

(١٣) انظر ص : ٤٣٥ .

(١٤) انظر ص : ٤٥٥ ، ٦٧٠ .

(١٥) انظر ص : ٤٥٥ .

(١٦) انظر ص : ٦٤٣ ، ٦٨٩ .

(١٧) انظر ص : ١٣٨٤ .

(١٨) انظر ص : ١٣٥٢ .

أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَر بن المثنى(١)، والأصمعي(٢)، والجَوْهري(٣)، والجُرْجَاني(٤)، والمَيْداني(٥) .

وقد كان الرضيُّ يعتمد اعتماداً كبيراً على الرواية، وأشبه الكوفيين في فتح أبوابها على مصاريعها، وقد امتلأ شرحه بالعبارات التي تَدُلُّ عليها، مِنْ مِثْلِ قولِهِ :

« وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قومٍ من العرب(٦) » .

« وهو منتقض بما روى الأصمعيُّ عن مَرَّار العَبْسي »(٧) .

« على ما حكى الأخفشُ »(٨) .

« وَحَكَىٰ ثعلب »(٩) .

« وحُكِيَ عن أبي عُبيدةَ وأبي زَيْدٍ »(١٠) .

« وقد حكى قطرب »(١١) .

« وقد حَكَىٰ سيبويه وأبو الخَطَّاب »(١٢) .

« وحكى الجَوْهريُّ عن الأخفش »(١٣) .

---

(١) انظر ص : ٢٩٥ ، ٣٦٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٦١٧ ، ١٠٥٣ ، ١٢٢٧ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ .

(٢) انظر ص : ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٤٤٢ ، ١٠٦٣ .

(٣) انظر ص : ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٣٦٢ ، ٤٩٢ ، ٥٤٨ ، ٥٧٧ ، ٦١٠ ، ٧٠٩ ، ١٠٥٢ ، ١٤١٩ .

(٤) انظر ص : ٢٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٥٤ ، ١٢٢٣ ، ١٣٧٢ .

(٥) انظر ص : ٣٥٤ .

(٦) انظر ص : ٣٩٤ .

(٧) انظر ص : ٤٤٢ .

(٨) انظر ص : ٤٤٦ ، ٤٩٠ .

(٩) انظر ص : ٥٤٦ .

(١٠) انظر ص : ٦١٧ .

(١١) انظر ص : ١١٠٥ .

(١٢) انظر ص : ١٠٠٨ .

(١٣) انظر ص : ١٤١٩ .

وكان يُعنى بتحديد المصدر الأصلي للرأي عناية عظيمةً، ولذلك كَثُرَتْ سلاسلُ الإسنادِ في شرحه، كقوله : « ونقل الأخفش عن ثعلب »(١)، « ونقل ابنُ الدَّهَّان ذلك أيضاً عن سيبويهِ »(٢) .

وكان يُعنى بِلُغَاتِ القبائلِ ، وقد ورد في شرحه ذِكْرُ اللُّغَاتِ التالية :

لغة أَسَد(٣)، ولغة قَيْس(٤)، ولغة الطائيين(٥)، ولغة تميم(٦)، ولغة هُذَيْل(٧) .

كما أنه ورد ذكر لغات :

همدان(٨)، وبكر بن وائل(٩)، وبني عُقَيْل(١٠)، وبني كِلَاب(١١)، والحجازيين(١٢)، وسُلَيْم(١٣)، وحِمْيَر(١٤).

وقد استَدَلَّ الرَّضِيُّ ببعض اللَّهَجاتِ؛ مِنْ مِثْلِ الكَسْكَسَة(١٥)، والكَشْكَشَة(١٦).

---

(١) انظر ص : ٥١٨ .

(٢) انظر ص : ٦٧٠ .

(٣) انظر ص : ٢٦ ، ٢٣٥ ، ١٤٤٠ .

(٤) انظر ص : ٢٦ ، ٣٩٢ .

(٥) انظر ص : ٤٢٠ .

(٦) انظر ص : ٤٠٠ ، ١٤٤٠ .

(٧) انظر ص : ٦٣٢ .

(٨) انظر ص : ٢٦ .

(٩) انظر ص : ٢٨ ، ١٥٤١ .

(١٠) انظر ص : ٢٨ ، ٣١ ، ١٣١٩.

(١١) انظر ص : ٢٨ .

(١٢) انظر ص : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٧٦ .

(١٣) انظر ص : ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٩٩٩ .

(١٤) انظر ص : ٤٢٠ .

(١٥) انظر ص : ١٥٤١ .

(١٦) انظر ص : ١٥٤٢ .

* وقد رجع الرضيُّ مرَّاتٍ متعددةً إلى مَنْ أسماه: « صاحب المُغني »(١): وهو تَقِيُّ الدِّين منصورُ بنُ فَلَاح اليمني النَّحْوي (ت / ٦٨٠ هـ)(٢).

وربما يبدو للدارسِ من أول الأمرِ أنه ابنُ هشامٍ الأَنصاريّ، صاحب كتاب (مُغني اللَّبيب)، وهذا خطأ؛ لأنَّ ابنَ هشامٍ قد ولد سنة ٧٠٨هـ ، أي بعد أن توفي الرضي .

على حين أَنَّ ابنَ فَلَاحٍ كان من معاصِرِي الرَّضي .

* أما اسم (المالكي) فإني أتَّجِهُ إلى أنَّ المُرَادَ منه هو ابنُ مالكٍ للأسبابِ التاليةِ :

أولاً : إِنَّ بعض النُّسَخِ كانت تنصُّ على ذلك(٣) .

ثانياً : إِنَّ الجامي في الفوائد الضيائية(٤) قال: « وأما (ذَيْكَ) فقد أوردَهُ الزمخشريُّ والمالكيُّ ».

وفي شرح الرضي : « وأَمَّا (ذَيْكَ) فقد أورده الزمخشريُّ وابنُ مالك »(٥). وابن مالك نَصَّ على هذا في التسهيل(٦).

ثالثاً : إِنَّ ما نسبه الرضي إلى (المالكي) هو من الآراء المعروفةِ لابن مالك(٧).

أَمَّا ما اعتقدته الدكتورة أميرة توفيق بأنه أبوبكر يحيى الجُذامي المالقي (ت/٦٥٧)، وأنه محرف عن (المالكي)(٨)، فإنَّ التحريفَ واردٌ، ذلك بأن صاحبَ

---

(١) انظر ص : ١٤٣ ، ٢٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٧٥ ، ٧٣٦ ، ١٣٩٦ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢/١٣٧٠ ، هدية العارفين ٦/٤٧٤ .

(٣) انظر ص : ٧٧٦ ، ٩٨٢ ، ١٤١٨ .

(٤) انظر ٢/٩٨ .

(٥) انظر ص ٩٥ .

(٦) انظر ص : ٣٩ .

(٧) اتجه في تحديد المراد من المالكي إلى أنه ابن مالك المرحوم الدكتور يوسف عمر : انظر ٣/٢١١ هامش (١) ، ٤/٤٣٠ هامش (١).

(٨) الرضي الاستراباذي ص ٦٣ .

طبقات القُرَّاء(١) قد ترجم للمالقي صاحب كتاب رصف المباني بأنه المالكي ، غير أن اعتقاد الدكتورة أميرة لم يَصِحَّ بعد أن ذكرنا الأسبابَ الثلاثةَ السابقةَ التي جَعَلَتْنَا نُرَجِّحُ ما ذَهَبْنَا إليه .

---

(١) انظر ١/٧٧ .

أَثَرُ شَرْحِ الرضي للكافية فيمن جاء بَعْدَهُ من الشُّرَّاحِ :

يُعَدُّ شَرْحُ الجامي(١) للكافية سبيلاً وسطاً بين إيجاز ابنِ الحاجب، وإسهاب الرَّضي .

« فلم يكن شرحهُ مقتضَباً يكتفي بالتعليق الوجيز والملاحظة العابرة دون التوسعِ والتفريع كما فَعَلَ ابنُ الحاجبِ في شرح كافيته، ولا مُسْهَباً مستفيضاً في إيراده الآراءَ والأقوالَ والمناقشاتِ كما فَعَلَ الرَّضِيُّ »(٢). والجامي في شرحه على الكافية ذو شخصيةٍ علميةٍ تظهر من خلال إبداءِ موقفه من بعض الآراءِ دون تقيد بعالمٍ من العُلَماء، أو تَعَصُّبٍ لِمَذْهَبٍ مِنَ المَذاهِبِ .

ومن أهم شروح الكافية التي اعتمدها الجَامي في شرحه :

١ - شَرْحُ ابن الحاجب .

لقد صَرَّحَ الجاميُّ بذكر شرح ابن الحاجب للكافية في غَيْرِ مَوْضِعٍ ،

- ففي «اسم الفاعل» بعد أن ذكر حدّه، وهو: « اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث »(٣).

قال الجامي(٤) :

« قال المُصَنِّفُ في شرحه : « قوله : (ما اشتق من فعل) يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك. وقوله: (لمن قام به) يخرج منه ما عدا الصفةَ المشبهة؛ لأن الجميع ليس لمن قام به. وقوله : (بمعنى الحدوث) يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على أن تدل على معنى ثابت » .

---

(١) هو عبدالرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (ت ٨٩٨هـ).

(٢) الفوائد الضيائية ـ شرح كافية ابن الحاجب للجامي ١/ ٩٦ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٣ .

(٤) الفوائد الضيائية ٢/ ١٩٥ .

- وفي « كَلِم المجازاة » قال الجامي⁽¹⁾: « وفي شرح المُصَنِّف⁽²⁾ : « وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لتجعل الأول سبباً للثاني ».
- وفي « الأمـر » قال الجـامي⁽³⁾ فيه : « وهـو في اصطلاح النَّحْويين والأُصوليين مخصوصٌ بالأمر بالصيغة. كذا ذكره المُصَنِّفُ⁽⁴⁾ في شَرْحِهِ ».

هذا، وقد تابع الجاميُّ ابنَ الحاجبِ في مسائلَ نَحْويَّةٍ؛ منها:

١ ـ قصر زيادة (مِنْ) على شرطٍ واحدٍ ، وهو أن تكون في كلام غير موجب⁽⁵⁾.
وقد ذكر النحاة لزيادتها شرطاً ثانياً، وهو كَوْنُ مجرورها نكرةً⁽⁶⁾، وأضاف ابنُ هشام شرطاً ثالثاً، وهو كونُ مجرورِها فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأً⁽⁷⁾

٢ ـ حروف النداء : فقد تابع الجاميُّ ابنَ الحاجبِ في الاقتصار على ذكر أحرف النداء الخمسة: « يا، أيا، هيا، أي، الهمزة⁽⁸⁾. على حين أَنَّ الرضيَّ قال: ⁽⁹⁾
« وقد تنوب (وا) مَقامَ (يا) في النداء، والمشهورُ استعمالُها في النُّدْبَة، وقد جاء (آ) بهمزةٍ بعدَها أَلِفٌ، و (آي) بهمزة بعدها أَلِفٌ بَعْدَها ياءٌ ساكنةٌ .

---

(١) الفوائد الضيائية ٢/ ٣٨٠ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢/٢٦٦ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧ .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٢١.

(٦) ابن يعيش ١٢/٨ ، الجنى ٣١٨ .

(٧) المغني ١/٣٢٣ .

(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٦٥.

(٩) انظر ص ١٤٠٩ .

٢ ـ شـرح الرَّضي :

لقد أفاد الجامي في شرحه للكافية من شرح الرَّضي إفادةً كبيرةً، وله من الرضي موقفانِ اثنانِ :

- عَدَمُ التصريح بِذِكْرِ الرضي .
- التصريحُ بذكره، ونسبةُ الكلامِ إليه .

(أ) عدم التصريح بذكر الرضي :

ـ ما جاء في باب المبني من الأسماء: قال الجامي : «وهذا الحَدُّ لا يَصِحُّ إلَّا لِمَنْ يعرف ماهية المبني على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبني، إذ لو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبني بالمبني ؛ لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني»⁽¹⁾ .

ـ ما جاء في حرف الردع : (كَلَّا) عند كلامه على مجيئه بمعنى (حَقًّا) حيث قال : «وإذا كان بمعنى حَقًّا جاز أن يقال: إنه اسم بني لكون لفظه كلفظ (كَلَّا) الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه ؛ لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده، لكنَّ النُّحاةَ حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى (حَقًّا) أيضاً لما فهموا من أَنَّ المقصودَ به تحقيقُ مضمونِ الجُملةِ كالمقصود بِـ (أن) فلم يخرجه ذلك عن الحرفية»⁽²⁾ .

(ب) التصريح بذكر الرضي ونسبة الكلام إليه :

ـ ما جاء في (أسماء الأفعال) عند كلام الجامي عن « صـــه » حيث قال⁽³⁾ : «قال الشارح الرضي : وليس ما قال بعضُهم إنَّ (صـه) مثلاً اسمٌ لِلَفْظِ (أُسكت) الذي هو دالٌّ على معنى الفعل. . . »⁽⁴⁾ .

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢/ ٧٢ ، وشرح الرضي ص ١ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٢/ ٣٩١ ، وشرح الرضي ص ١٥٠٥ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢/ ١١٢ .

(٤) شرح الرضي ص ٢١٧ .

ـ قال الجامي(١) بعد ذكر خروج (إذا) عن الظرفية : «وقال الشارح الرضي : وأنا لم أَعْثُرْ لهذا على شاهدٍ من كلامِ العرب»(٢) .

وأنا أقول : زَعَمَ ابنُ جنيٍّ في قوله تعالى :

﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ۝١ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا ﴾(٣)

فِيمن نَصَبَ (خافضة رافعة) أنَّ (إذا) الأُولىٰ مبتدأٌ، والثانية خبر، والمنصوبان حالانِ، وكذا (ليس لوقعتها كاذبةٌ)، والمعنى : وقت وقوع الواقعة وقت رَجِّ الأرض(٤) .

الجامي يوافق الرضي :

ـ جعل الرضي « لن » لنفي المستقبل نفياً مؤكداً(٥) . والجامي موافقٌ للرضي، ومتابعٌ له(٦) .

ـ في بيت الحارث بن حِلِّزة :

لا تخلنا على غرائك إنّا * طالما قد وشى بنا الأعداء(٧)

قَدَّر الرضي المفعولَ الثانيَ المحذوفَ بقوله : (لا تخلنا أذِلَّةً)(٨) .

وقدَّره الجاميُّ بقوله : (لا تخلنا جازعين)(٩) .

---

(١) الفوائد الضيائية ٢/١٢٩ .

(٢) شرح الرضي ص ٣٥٥ .

(٣) الواقعة / من ١ إلى ٤ .

(٤) المحتسب ٢/٣٠٧ـ٣٠٨ .

(٥) انظر ص ٧٩١ .

(٦) الفوائد الضيائية ٢/٢٤٢ .

(٧) شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٨١ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٥٤ ط ٤ .

(٨) انظر ص ٩٦٢ .

(٩) الفوائد الضيائية ٢/٢٧٨ .

وتقدير الجامي أَوْلى على رأي البغدادي، فإنه قال بعد ذكر قول الرضي: «والأَوْلى (هالِكِين) أَوْ (جازِعين)»⁽¹⁾.

ـ عند الكوفيين والمبرِّدِ أَنَّ واوَ (رُبَّ) كانت حرفَ عطفٍ، ثم صارت قائمةً مَقامَ (رُبَّ) جارّة بنفسها؛ لصيرورتها بمعنى (رُبَّ)، فلا يقدرون له معطوفاً عليه؛ لأن ذلك تعسُّفٌ.

قال العبارةَ: ابنُ الحاجبِ والرضيُّ والجَامِيُّ⁽²⁾.

الجامي يَرُدُّ على الرَّضِي ويُخالِفُهُ:

ـ زعم الرضي أنه لم يَعْثُرْ على مميز (كم) الاستفهامية مجروراً بـ (مِنْ) في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ. وقال: «ولا دَلَّ على جوازه كتابٌ من كُتُبِ هذا الفَنِّ»⁽³⁾.

غير أَنَّ الجاميَّ اعترضَ على الرضيِّ قائلاً:

«لكنْ جوَّزَ الزمخشريُّ أَنْ يكون (كم) في قوله تعالى:
﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾⁽⁴⁾ استفهامية وخبرية⁽⁵⁾.

هذا، وعبارة الزمخشري هكذا: «فإن قلت: (كَمْ) استفهاميةٌ أم خبريةٌ؟ قلت: تحتمل الأمرَيْنِ، ومعنى الاستفهامِ فيها التقريرُ⁽⁶⁾.

ـ وقد عَدَّ الرضي (الواحد والاثنين) خارجَيْنِ عن التعريف⁽⁷⁾. على حين عَدَّهما

---

(1) الخزانة ٣٢٤/١ هارون. وانظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٥٤.

(2) شرح ابن الحاجب ص ١٢٠ ـ ١٢١، الرضي ص ١١٩٢، الفوائد الضيائية ٣٢٩/٢.

(3) انظر ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(4) البقرة / ٢١١.

(5) الفوائد الضيائية ١٢٥/٢.

(6) الكشاف ٣٥٤/١، وانظر المُشْكِل ٩٢/١، والبحر ١٢٧/٢، وسيبويه ٢٩٩/١ بولاق، والمقتضَب ٦٦/٣.

(7) انظر ص ٤٧٢ وما بعدَها.

الجامي داخلَيْنِ في التعريف؛ « لأنهما من أسماء العدد في عُرْفِ النُّحَاة، وإِنْ لم يكونا عند بعض الحُسَّاب من العَدَد »⁽¹⁾.

- وإذا حذفت الياء من (ثماني) في العدد المركب : (ثماني عشرة)، فإِنَّ فتح النون عند الرضي هو الأَوْلى⁽²⁾.

غير أَنَّ الجامي خالفه قائلاً : « الوجهُ بقاءُ الكَسْرَةِ »⁽³⁾.

والحَقّ أَنَّ فتح النون أفصحُ مِنْ كَسْرِها؛ لأنَّ (الثماني) مركبةٌ مع العشرة؛ وإنما جاز كَسْرُ النونِ لِتَدُلَّ هذه الكسرةُ على الياء المحذوفةِ. قال ابنُ مالكٍ :

وافتح أَوَ اسكن (يا) ثماني عشرةِ * أو احذف إِثْرَ فتحةٍ أو كسرةِ

---

(1) الفوائد الضيائية ٢/١٥٦ .

(2) انظر ص ٤٩١ .

(3) الفوائد الضيائية ٢/١٥٩ .

الفصل الرابع

موقف الرَّضي من شواهد النحو

- القرآن الكريم والقراءات .
- الحديث النبوي الشريف .
- كلام أهل البيت .
- الشِّعر .
- الضرورة .

١ ـ القرآن الكريم والقراءات :

القرآن الكريم والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحيُ المنزل على سيدنا محمدٍ صَلَّى الله عليه وسَلَّمَ للبيان والإعجاز، والقراءاتُ هي اختلافُ ألفاظِ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيفٍ وتشديد وغيرهما(١) .

لقد ظهر في مجال القراءات نوعان مختلفان من القراءة :

الأول : القراءة الصحيحة ، والآخَرُ : القراءةُ الشاذَّةُ . وقد وضع العلماء لِكُلٍّ من هذين النوعين شروطاً وضوابطَ وتعريفاتٍ .

ويبدو أنهم عَدُّوا القراءةَ الشاذَّةَ هي ما عدا القراءاتِ السبعَ أو العشر مما لم يتواتر أو ينقل عن الصحابة الأَجِلَّاءِ(٢) .

ولكنْ مَن اعتمد على الضوابط لم يَرْضَ بالتعريف السابق، كابن الجَزَري، اعتقاداً منه أنه لا يجوز حَصْرُ الصحَّةِ في نطاق السبعةِ أو العشرة، وإخراج غيرها منها، فقد تتوفر الشروط في قراءةٍ يُقالُ عنها إنها شاذَّةٌ، بينما لا تتوافر كلها في ما عداها، فالضابطُ هو المِيزانُ الذي ينتظم كل قراءة صحيحة سواءٌ أكانت من العشرِ أم من غيرها(٣) .

وأَمَّا الضوابطُ التي وَضَعَها العُلَماءُ لذلك فهي ثلاثةٌ :

١ ـ موافقتُها لرسم المُصْحَفِ الإمام .

٢ ـ نقلها بالتواتر : وهذا مذهب الأُصوليِّين، وفُقَهاء المذاهب الأربعةِ والمُحَدِّثين .

وبناءً على ذلك فلا تثبت القراءة بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم

---

(١) البُرهان ١/٣١٨ ، وانظر الإتقان ١/٨٠ .

(٢) الإتقان ١/٧٥ .

(٣) الإتقان ١/٧٥ .

المصحف، ووافقت وجهاً من وجوه العربية⁽¹⁾ .

٣ ـ موافقتها لوجهٍ من وجوه العربية .

ومتى اختلَّ رُكْنٌ من هذه الأركانِ الثلاثةِ أطلق عليها شاذَّة كما قال الكواشي⁽²⁾ . ولا تُذكر ـ كما يقول ـ إلاَّ لتكون « دليلاً على حَسَبِ المدلول عليه أو مرجّحاً »⁽³⁾ .

وقد اختُلف في حكم القراءات الشواذِّ الخارجة عن رسم المصحف العثماني : هل تجوزُ القراءةُ بها ؟

١ ـ نَقَلَ ابنُ عَبد البر إجماعَ المسلمين على أنه لا تجوز القراءةُ بالشَّواذِّ، ولا يُصَلَّى خلف مَنْ يُصَلِّي بها⁽٤⁾ .

٢ ـ وعند ابنِ الصَّلَاح شيخِ الشافعية في الشام : « أنَّ ما خلا القراءاتِ العشرَ المتواترةَ والمستفيضةَ يقيناً وقطعاً ـ على ما تَقَرَّرَ وتَمَهَّدَ في الأُصول ـ ممنوعٌ على العالِمِ ، وغير العالم القراءةُ به مَنْعَ تحريمٍ ، لا مَنْعَ كراهةٍ، في الصلاة، وخارج الصلاة . . . »⁽⁵⁾ .

٣ ـ وَذَهَبَ مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ وابنُ الجَزَري ـ وهما من كِبار عُلَماءِ القراءات ـ إلى قَبول هذه القراءاتِ، وصِحَّة القراءة بها بشرط اشتهارِها واستفاضتِها⁽٦⁾ .

---

(١) انظر «غيث النفع» للصفاقسي ص ١٧ المطبوع مع «شرح الشاطبية» لابن القاصح ، المسمى : «سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقرىء المنتهي» ، وانظر تعليق الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه : «أصول النحو» ص ٥٩ ، وانظر البرهان ١/٣١٩ .

(٢) هو أحمد بن يوسف، الإمام موفق الدين الكواشي المَوْصِلي، المفسِّر الفقيه الشافعي، برع في العربية والقراءات والتفسير وقرأ على والده والسخاوي . مات بالمَوْصِل في جُمادى الآخِرة سنة ثمانين وستِّ مئةٍ .
[البُغية ص ١٧٥ بيروت ، دار المعرفة] .

(٣) البرهان ١/٣٣٩ ، والإتقان ١/١٠٩ .

(٤) الإتقان ١/١٠٩ ، والبرهان ١/٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٥) البُرْهان ١/٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٦) النَّشْر ١/١٤ .

ونجد ابن جني مِمَّن دافعَ عن القراءات الشاذةِ، فقد كشف عن ذلك في مقدمة كتابه «المحتَسب»، إذ أورد ما يُفيد بأنه لم يَقُمْ بتأليف كتابهِ المذكورِ إلاَّ لإثباتِ قوة هذه القراءات وفصاحتها، لا كما يَدَّعي عليها الآخَرون(١).

أَمَّا الرضي في شرحه على كافية ابنِ الحاجب فقد استشهد بالقراءاتِ الصحيحةِ المتواترةِ، وبالقراءات الشاذَّةِ .

ومن القراءات المتواترة نَذْكُرُ ما يلـي :

١ - قُرِىء قوله تعالى : ﴿ أَتُحَاجُونِّي ﴾(٢) على الثلاثة وهذه قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ(٣).

والحَقُّ أَنَّ قَوْلَ الرضي : « على الثلاثة » مِنْ قَبيل التجوُّز؛ لأنَّ في الآية قراءَتَيْنِ التشديد، والتخفيف .

وأَمَّا الفَكُّ مع تَرْكِ النونين فهي لُغَةٌ(٤).

٢ - قراءة وَرْش ﴿ ﴿وَاللاء يئسن﴾ ﴾(٥)، وقراءة أبي عمرو والبَزِّي «اللاَّي». وهذه قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ(٦) .

٣ - ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾(٧): قراءة السبعة عدا أبي عَمْرٍو(٨).

---

(١) مقدمة كتاب المحتَسب لابن جِنِّي ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) الأنعام/ ٨٠، والآيةُ بتمامها:
﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾.

(٣) حُجَّة القراءات ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، حجة ابن خالويه ١٤٣ .

(٤) انظر الإتحاف ص ٢١٢ .

(٥) الطلاق/ ٤ ؛ ونصُّها:
﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴾.

(٦) الإتحـاف ص ٤١٨ .

(٧) طه / ٦٣ ، والآيةُ بتمامها :
﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾.

(٨) حُجة القراءات ٤٥٤ ، وحجة ابن خالويه ٢٤٢ .

٤ - ﴿ هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾⁽¹⁾ : وهذه قراءةُ نافعٍ مِنَ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ⁽²⁾ .

٥ - قراءة قالون - أَحَدُ الرَّاوِيَيْنِ عن نافعٍ - ﴿عَادًا لُّوْلَىٰ﴾⁽³⁾: قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ⁽⁴⁾ .

على أَنَّ الرضي قد نَسَبَ قراءةً متواترةً سَبْعِيَّةً إلى غير صاحبها، قال: «وأما النصب في قراءة أبي عَمْرٍو: ﴿ . . . وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾⁽⁵⁾.

هذه القراءةُ لابنِ عامرٍ، وليست لأبي عَمرٍو⁽⁶⁾! .

هذا، ومن القراءاتِ الشاذَّةِ التي استشهد بها الرضيُّ :

١ - ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾⁽⁷⁾.

وهذه قراءةُ الحَسَنِ وزيدِ بن عليٍّ، وعيسى بنِ عُمَرَ، وسعيدِ بن جُبَيْرٍ، ومحمد ابن مروان السُّدِّي . . . ورويت هذه القراءة عن مروانَ بنِ الحَكَم، وخرّجت على أن نصب (أطهر) على الحال⁽⁸⁾.

---

(١) المائدة / ١١٩؛ ونصُّها :
﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾.

(٢) حجة القراءات ٢٤٢ ، حجة ابن خالويه ١٣٦ ، الكشف ٤٢٣/١ ، التيسير ص ١٠١ .

(٣) والنَّجم / ٥٠ ؛ والآية بتمامها :
﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾.

(٤) الإتحاف ٤٠٣ ، التيسير ص ٢٠٤ .

(٥) البقرة / ١١٧ ؛ ونصُّها:
﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٦) الكشف ٢٦٠/١، حجة القراءات ١١١ ، السَّبعة في القراءات ص ١٦٩ ط ٢ .

(٧) هود/٧٨ ، والآية بتمامها :
﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾.

(٨) المحتسب ٣٢٥/١ ، البحر ٢٤٧/٥ .

٢ ـ ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُون ﴾(١) .

مِمَّن قرأ بها عبدُ اللهِ بنُ أبي إسحاقَ وأبو زيدٍ النَّحْوِيَّان(٢) .

٣ ـ ﴿ عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾(٣) .

وهذه قراءةٌ شاذَّةٌ لـ يحيى بن يَعْمَر، وابنِ أبي إسحاقَ(٤) .

٤ ـ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾(٥) : هي قراءة الجَحْدَري، وأَبي السَّمَّال، وعون العُقَيْلي(٦) .

٥ ـ ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾(٧) بنصب (العذاب) .

وهذه قراءةُ أَبي السَّمَّال(٨)، وقراءةُ أبان بنِ ثعلبَة عن عاصمٍ(٩) .

٦ ـ ﴿ ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ ﴾(١٠) ـ بفتح الواو ـ : هي قراءةُ الأعمشِ(١١)، وهي لغةُ هُذَيْل

---

(١) الزُّخْرُف / ٧٦ ؛ ونصُّها :
﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ .

(٢) شواذ ابن خالويه ١٣٦ ، البحر ٢٧/٨ .

(٣) الأنعام / ١٥٤ ؛ والآية بتمامها :
﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٤) المحتَسب ٢٣٤/١ ، البحر ٢٥٥/٤ .

(٥) الروم / ٤ ، ونصُّها :
﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٦) البحر ١٦٢/٧ . ولم ترد هذه القراءة في المحتَسب، وشواذُ ابن خالويه، والإتحاف .

(٧) الصافّات / ٣٨ ؛ والآية بتمامها :
﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ .

(٨) كما في شواذ ابن خالويه ١٢٧ .

(٩) كما في البحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(١٠) النور / ٥٨ ؛ ونصُّها :
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحُۢ بَعْدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(١١) كما في شواذ ابن خالويه ١٠٣ .

ابن مُدْركة، وبني تميمٍ (١).

٧ ـ **﴿ وَقُولوا لِلنَّاسِ حُسْنَىٰ ﴾ (٢) بالألف المقصورة: قرأ بها الحسن (٣)، وهي منسوبةٌ لِطَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ (٤).**

٨ ـ **﴿ وإذًا لَّا يلْبثُوا خِلافَك ﴾ (٥) ـ بحذف النون ـ.**

وقد نُسِبَتْ هذه القراءةُ إلى أُبَيّ (٦)، وكذا هي في مُصْحَفِ عبدِالله بنِ مَسْعُودٍ (٧).

٩ ـ **﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ (٨): «قراءة النبي صَلَّىٰ اللهُ عليه وسَلَّمَ، وعثمان بن عفان، وأُبَيّ بن كعب، والحسن وأبي رَجاء، ومحمد بن سِيرين، والأعرج، وأبي جعفر، والسُّلَمي، وقَتَادة، والجَحْدَري، وهلال بن يَساف، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد...» (٩).**

وتُنْسَبُ ـ أيضاً ـ إلى ابن القعقاع، والحسن، وفي مُصْحَفِ أُبَيّ:

﴿فبـذلك فافرحـوا﴾ (١٠).

---

(١) كما في البحر ٦/٤٧٢ .

(٢) البقرة / ٨٣ ونصُّها :
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾.

(٣) كما في شواذ ابن خالويه ص ٧ ، والإتحاف ١٤٠ .

(٤) كما في النهر الماد ١/٢٨٤ .

(٥) الإسراء / ٧٦ ؛ والآيةُ بتمامها
﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٦) كما في شواذ ابن خالويه ص ٧٧ .

(٧) البحر المحيط ٦/٦٦ .

(٨) يونُس / ٥٨ ؛ ونصُّها :
﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ .

(٩) المحتَسب ١/٣١٣ .

(١٠) البحر ٥/١٧٢ .

١٠ - ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِكُكُمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾(١) - بالرفع - : هي قراءةُ طلحةَ بن سُلَيْمانَ(٢) . وفي البحر(٣) : «وخرّجه أبو الفتح على حَذْفِ فاءِ الجواب، أي فيدركُكُمُ الموتُ» ، قال أبو حَيَّانَ : «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ» .

على أَنَّ الرضيَّ لا يتحرج من نقد القراءات المتواترة، ويَرْميها بالشذوذ، قال: «وأَمَّا يونُسُ والكوفيون فَجَوَّزوا إلحاق النونِ الخفيفةِ بالمثنى وجمع المؤنث، فبعد ذلك إمَّا أن تبقى النون عندهم ساكنةً، وهو المَرْويُّ عن يونُسَ؛ لأنَّ الألِفَ قبلَها كالحركة لما فيها من المَدَّة، كقراءة نافعٍ «مَحْيَايْ»، وقراءةِ أبي عمروٍ «واللايْ»، وقولهم: التقت حلقتا البِطان .

ولا شَكَّ أَنَّ كُلَّ واحدٍ في مقام الشذوذِ، فلا يجوز القياسُ عليه. . . »(٤).

لقد تابع الرضيُّ طريقةَ الأقدمِين في موقفهم من القراءات والطَّعْنِ فيها؛ أمثال: سيبويه(٥)، والمبرّد(٦)، وابن جِنيٍّ(٧). . . ويبدو أَنَّ المازنيَّ هو الذي افتتح حَمْلَةَ الطَّعْنِ على القُرَّاءِ والقراءاتِ، وتَبِعَهُ تِلميذُه المبرِّدُ(٨) .

ولا يحقُّ لهؤلاء أن يردُّوا القراءاتِ التي تخالف أُصولَهم ومقاييسَهم، بل يجب عليهم أن يُخضعوا أسسَهم ومقاييسَهم لها؛ لأن المنطقَ أن تسير القواعدُ وراءَ النصوصِ الفصيحةِ، لا أمامَها! .

---

(١) النساء / ٧٨ ؛ ونَصُّها :

﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ﴾ .

(٢) كما في المحتَسب ١/١٩٣ .

(٣) انظر ٣/٢٩٩ .

(٤) انظر ص ١٥٢٨ ، وانظر الإتحاف ٤١٨ ، وسيبويه ٣/٥٢٧ هارون ، والخصائص ١/٩٢ .

(٥) الكتاب ٢/٤١٢ بولاق .

(٦) المقتضَب ١/٢١٢، ٢/١٣٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٣.

(٧) المحتَسب ١/١٠٣، وسِرّ صناعة الإعراب ١/٢٠٦ .

(٨) مقدمة المقتضَب ١/١١١ .

٢ ـ الحديث النبوي الشريف:

إذا أُطلق «الحديث» أُريد به ما أُضيف إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّمَ مِنْ قولٍ أو فِعْلٍ أو تقريرٍ، أَوْ صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أَوْ خُلُقِيَّة(١) .

فالحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع واللغة بلا مُنازِع، وعليه المعوَّل، قال الشَّوْكاني ـ رحمه الله ـ: «إنَّ ثبوت السُّنَّةِ المطهَّرة، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورةٌ دينيةٌ لا يخالف في ذلك إلَّا مَنْ لاحَظَّ له في الإسلام»(٢) .

أمّا في مجال النحو فقد ظهرت ثلاثةُ اتجاهاتٍ حول قضية الاحتجاج بالحديثِ .

❋ اتجاهٌ يرى صِحَّةَ الاحتجاجِ بالحديث، وقد مَثَّلَهُ ثُلَّةٌ من النحاة؛ منهم: ابنُ خروف [ت ٢٠٩ هـ] ، وابنُ مالِكٍ [ت ٦٧٢ هـ]، «والرضي»(٣) [ت ٦٨٦ هـ]، وابنُ هشامٍ [ت ٧٦١ هـ].

❋ واتجاهٌ ثانٍ لا يرى الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة، وقد مَثَّلَ هذا الجانب طائفةٌ من النحاة؛ مِن مِثْل: أبي حَيَّانٍ [ت ٦٨٠هـ]. . .

وقد تعلَّقَ مَنْ قال بهذا الاتجاه بعِلَّتَيْنِ اثنتين:

- جواز الرواية بالمعنى .
- ووقوع اللَّحْنِ كثيراً في الأحاديث، مُدَّعِين بأن كثيراً من الرُّواة كانوا غيرَ عَرَبٍ ! .

---

(١) أصول الحديث (علومه ومصطلحه) ص ٢٨ د. محمد عجاج الخطيب، ط ٣ ، طبع دار الفكر ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

(٢) إرشاد الفُحُول ص ٣٣ .

(٣) إتحاف الأمجاد ص ٧٧ .

* وأمّا الاتجاهُ الثالث والأخيرُ، فهو التوسُّطُ بين المنع والجوازِ، ومِنْ أَبرز مَنْ نَهجَ هذا النهج أبو إِسحاقَ الشاطبيُّ [ت ٧٩٠ هـ]، «ونُقل عنه أنه قال في شرح الألفية [ألفية ابن مالك](١) :

«لم نجد أحداً من النَّحْويين استشهد بحديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلافِ العرب وسُفهائهم الذين يَبُولون على أعقابهم. . . ويتركون الأحاديثَ الصحيحة؛ لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشِعرِهم. . . .»(٢).

وأما الحديثُ فَعَلى قِسْمَيْنِ :

- قسم يَعتني ناقلُه بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .
- وقسم عُرِف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصةً، كالأحاديثِ التي قصد بها بيان فصاحته، صلى الله عليه وسلم، ككتابه لِهَمْدان، وكتابه لوائل بن جُحْر، والأمثال النبوية، فهذا يَصِحُّ الاستشهادُ به في العربية(٣) .

أَمَّـا الرضي، وهو مِمَّن يرى صِحَّة الاحتجاج بالحديث مُطلَقاً(٤)، فإنه استشهد بواحدٍ وثلاثين(٥) حديثاً نبوياً شريفاً، كُلُّها صحيحةٌ، إِلَّا حديثَيْنِ اتفق المحدّثون على تضعيفهـا، أحدُهما قولُه صلى الله عليه وسلم: « كما تكونون يُوَلَّى عليكم »، فإنه حديثٌ ضعيفٌ مُرْسَلٌ(٦) .

---

(١) منه نُسخةٌ في جامع القَرويين بفاس، تحت رقم ١٢١٤ ـ ١٢١٥ . وقد حقق الدكتور طاهر مسعود القِسْمَ الأول منه، في كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر. وتقوم جامعة أمِّ القُرى بتحقيق الكتاب كُلِّه.

(٢) إتحاف الأمجاد ص ٨٨ .

(٣) إتحاف الأمجاد ، ص ٩٩ .

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د. الحديثي ص ٣٩٩ .

(٥) قالت الدكتورة أميرة توفيق إن الرضي استشهد بستة وعشرين حديثاً. وهذا وَهَمٌ [الرضي الاستراباذي ٩٧].

(٦) الحديث في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني ٢/١٢٦ [نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٢هـ]، وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي ص ٣٢٦ [نشر الخانجي سنة ١٩٥٦م].

وثـانيهـما: قولـه صلى الله عليه وسلم: «ليس في الخَضراوات صدقةٌ» فإنَّ هذا الحديث اتفق المُحَدِّثون على تضعيفه؛ لأنَّ مِنْ رُواته الحارثَ بنَ نَبْهانَ. . .
وأما نَصُّ الحديثِ الصحيحِ فهو: «ليس في الخَضراوات زكاة»(١).

أمـا قولُه ـ عليه الصلاة والسلام ـ «يتعاقبون عليهم الملائكة» فكان ابنُ مالكٍ يُسمي هذه اللغةَ بقوله: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، وهو مردود(٢)، فإنّ ابنَ مالكٍ أخذ التسميةَ من حديث البُخاري، إِرشاد السَّاري شرح صحيح البُخاري(٣)، والمُوَطَّأ في جامع الصلاة.

وأصلُ الحديثِ رواه البَزَّارُ، وهو: «إِنَّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم: ملائكة في الليل، وملائكة في النهار»، وحديث البزار جاء على اللغة العامة، ولا حُجَّةَ فيه لابن مالـك؛ لأنَّ واوَ الجـماعـة في (يتعـاقبـون) عائـد إلى لفظة (ملائكة) المتقدمة على [يتعاقبون]، فالواو ههنا ضمير الفاعل، وليست علامةً تدل على عدد الفاعلين، وأن كلمة (ملائكة) المتأخرة عن [يتعاقبون] إِمَّا بَدَلٌ من واو الجماعة، وإِمَّا خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: هم، ولا يجوز أن تعرب فاعلاً للفعل [يتعاقبون](٤).

ذلك هو الرضي يحتج بأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، والذي لا شك فيه، أنه ـ عليه السلام ـ أفصحُ العربِ من غير منازع.

---

(١) رواه التِّرمِذي في صحيحه، كتاب الزكاة، والحديث برقم ٦٣٨.
(٢) الهمع ١/١٦٠.
(٣) ١/٤٩٦.
(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٤٣.

٣ ـ كلامُ أَهْلِ البيتِ :

يُلْحَقُ بجواز الاحتجاج بالحديث للنحْوي في الضبط للألفاظ، ما وَرَدَ عن الصحابة، وأهلِ البيت رضي الله تعالى عنهم(١) .

والرضي أَلْحَقَ بالاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً ما وَرَدَ عن عليٍّ رضي الله عنه :

قال(٢): « . . . وأمّا (الذي) المصدريةُ فلا خلافَ في اسميتها للام فيها، وذلك نحو قولِ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ في النَّهْجِ(٣):

«نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرَّخاء» أي نُزولاً كالنُّزولِ الذي نزلته في الرخاء .

وقال الرضي في إسناد (نِعْمَ) و (بِئْسَ) إلى الذي الجنسية، وكذا مَنْ ، وما(٤) : «ولا يمتنع عند أبي عليٍّ والمبرِّدِ(٥) ـ وهو الحَقُّ ـ خلافاً لغيرهما إسنادُ نِعْمَ وبِئْسَ إلى (الذي) الجنسية، وكذا مَنْ ، وما وأَعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة، وفي نهج البلاغة: «ولَنِعْمَ دارُ مَنْ لم يَرْضَ بها داراً»(٦) .

وفي صلة (ما) المصدرية بالجملة الاسمية أجاز ذلك الرضي(٧)، واحتج بكلام عليٍّ رضي الله عنه: «بقواما الدنيا باقية» .

---

(١) إتحاف الأمجاد ص ٧٨ .

(٢) ص ١٦٣ .

(٣) نهج البلاغة ص ٢٤١ ، طبع دار الشعب بالقاهرة، إخراج البَنّا ، ومحمد عاشور .

(٤) ص ١١١٨ .

(٥) ذُكر الاثنان في التسهيل ص ١٢٧ .

(٦) من إحدى خُطبه ـ رضي الله عنه ـ والمقصود من الكلام وصفُ الدنيا. نهج البلاغة ص ٢٧٣ . وانظر ص ١١١٨ من هذه الرسالة .

(٧) انظر ص ١٤٣٨ . هذا ، وبين النحاة خلافٌ في هذه المسألة. انظر دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول ٤٠/٣ .

هل كان استشهاد الرضي بكلام علي رضي الله عنه دليلاً على تشيُّعه ؟(١)

أجابت الدكتورةُ أميرة علي توفيق عن السؤال، فقالت: « ولئن كان الاستشهاد بكلام عليٍّ - كَرَّمَ الله وجهَه - دليلاً على تَشَيُّعِ الرضي، فإنَّ الأُسلوبَ الذي اتّبعه في الإشارة إليه يَدُلُّ دلالةً واضحةً على اعتداله في تَشَيُّعِهِ، فهو يُسَوِّي بينه وبين غيره من الصحابة، فلا يَخُصُّه بالصِّيغة المتعارَفَة عند الشيعة، وهي (عليه السلامُ)»(٢).

وأَقولُ: ليس الاستشهادُ بكلام عليٍّ - رضي الله عنه - دليلاً على تشيعه، فربما يكون ذلك لفصاحتِهِ والثِّقَةِ به .

٤ - الشِّعر :

لقد كان شعر العرب وكلامُهم المعينَ الذي اغترف منه النحاةُ واللغويون ووضعوا عليه أصولَهم وقواعدَهم، ولا فَرْقَ في ذلك بين الكوفيين والبصريين، فخرج عدد من النُّحاة إلى البوادِي ليستمعوا إلى العرب الخُلَّص، ويَضْبِطوا على أساسه اللغةَ وقواعدَها، فقد رُوي عن الخليل أنه خرج إلى البادية وأخذ عن فصحائها(٣)، وقيل إنَّ الكِسائيَّ لَمّا حضر مجلس الخليل وعرف مصادر علمه كان ذلك حافزاً له لِيَجولَ في البادية، ويسجِّلَ عن الأَعراب(٤).

ونقل عن يونُسَ بن حَبيبٍ(٥)، والنضر بن شُمَيْل أنهما سَمِعَا من العرب(٦) .

---

(١) نهج البلاغة ص ١٧٦ ط. دار الشعب .

(٢) الرضي الاستراباذي ص ١٠٣ وما بعدَها. الكتاب مطبوع بإشراف كليات البنات بالرياض .

(٣) إنباه الرواة ٢/٢٥٨ .

(٤) المصدر نفسُه .

(٥) أخبار النَّحْويين البصريين ص ٢٧ .

(٦) بُغية الوعاة ٢/٢١٦ .

وظلت البادية مقصِدَ العُلَماءِ يَشُدُّون إليها الرِّحالَ حتى أواخرِ القرن الرابعِ الهِجري .

لقد جَهَدَ العلماء أنفسهم وأَوْلَوْا عنايتَهم إلى بناء قواعدهم وأُصولهم على شعر العرب وكلامِها، لذلك جعل العلماء الشعراء على طبقات أربع(١) :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون، وهم الذين لم يُدرِكوا الإسلامَ كامرِىء القَيْس، والأَعشى .

الثانية : المخضرَمون، وهم الذين أدركوا الجاهليةَ والإسلامَ، مِنْ مِثْلِ : لَبيد، وحَسَّانَ .

الثالثة : المتقدِّمون، ويقال لهم : الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجَرير ، والفرزدق .

الرابعة : المولَّدون، ويقال لهم : المُحْدَثون، وهم من بعدهم، كبَشَّار ، وأبي نُواس .

فالطبقتان الأُوْلَيَان يُستشهَد بشِعرهما في جميع عِلْمِ الأَدب، أَعني اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع وغير ذلك بالإجماع .

واختُلف في الطبقة الثالثة، وذكر البَغدادي(٢) والألوسي(٣) أن الصحيح صِحَّة الاستشهاد بكلامها .

أما الرابعة فقد مَنَعَا الاستشهاد بها(٤) .

---

(١) الخزانة ١/٣ بولاق .

(٢) الخزانة ١/٣ بولاق .

(٣) إتحاف الأمجاد ص ٦٦ .

(٤) الخزانة ١/٣ بولاق ، واتحاف الأمجاد ص ٦٩ .

وقيل(١) : «يُستشهد بشعر العرب المولَّدين في المعاني، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ»(٢) .

وكذلك الرضي، فإنه استأنس بشعر المتنبي، من مثل قوله:

كأنّ فَعْـلَةَ لم تملأ مواكـبُـهـا * ديارَ بَكْـرٍ ولم تَخْلَعْ ولم تَهَبِ(٣)

والحقيقةُ التي يجب أن يلتزم بها عند النحاة، هي عدم الاستشهاد بشعر المحدثين، وممن جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، وقد سبق أن حدد القدماء تأريخاً للنقل عن العرب، إذ ذكر ذلك السُّيوطي(٤)، إذ حَدَّد آخر مَنْ يُحتج به من الأشخاص هو إبراهيم بن هَرْمة الذي ولد سنة تسعين هجرية، وعُمِّر طويلاً حتى اجتاز منتصفَ القرنِ الثاني. وذهب المَجْمَعُ اللُّغويُّ في القاهرة(٥) إلى رأيٍ مُغَايرٍ لرأي السيوطي، إِذْ حدد آخر من يحتج به من عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، ومن أهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع(٦) .

والشِّعر في شرح الرضي على الكافية ـ الشرح الذي حققته ـ يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث كَثرةُ الاستشهادِ به.

ففي هذا الشرح سِتُّ مِئَةٍ وأَربعةُ أبياتٍ، لم ينسب الرضي منها إلى قائله إِلَّا ستةً وعِشرينَ بَيْتاً، نَسَبَ بيتاً إلى الأخطل خطأً وهو لِذِي الرُّمَّة، وذكر بيتاً واحداً للمتنبي ـ كما قلنا ـ، وهذه الأبيات هي :

---

(١) القائل ابنُ جني. انظر المُزهِر ١/٥٩ .

(٢) المزهر ١/٥٩ .

(٣) ديوان المتنبي بشرح العُكْبَري ١/٨٨ [توزيع دار الباز بمكةَ المكرمةِ سنة ١٣٩٧هـ]، الخزانة ٦/٤٤٧ .

(٤) الاقتراح ص ٢٧ .

(٥) مـج ١ ص ٢٠٢ .

(٦) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور فتحي الدَّجْني ص ٩١ .

قول عُمر بن أبي ربيعة :

١ ـ لئن كان إياه لقد حال بيننا   عن العهد والإنسانُ قد يتَغيَّرُ(١)

وقول الأخطل :

٢ ـ ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ   فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محروم(٢)

وقول عنترة :

٣ ـ كذب العتيق وماء شنٍ باردٍ   إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهبي(٣)

وقول ذي الرُّمَّة :

٤ ـ وقفنا فقلنا إيهِ عن أُمّ سالمٍ   وما بالُ تكليمِ الديارِ البلاقعِ(٤)

وقول ربيعةَ الرَّقِّي :

٥ ـ لَشَتَّانَ ما بين اليزيدَيْنِ في النَّدَىٰ   يزيد سُلَيْمٍ والأَغَرّ بن حاتِمِ(٥)

وقول المتلمِّس الضبعي « خال الشاعر طَرَفة » :

٦ ـ جَمادِ لها جَمادِ ولا تقولي   طوالَ الدهر ما ذُكِرَت: جَمادِ(٦)

وقول جَهْم بن العبّاس :

٧ ـ تُرَدُّ بِحَيَّهْلٍ وعاجٍ وإنما   من العاجِ والحَيَّهْلِ جُنَّ جُنونُها(٧)

---

(١) ديونه ٨٦ مصر ، ط ١ سنة ١٩٥٢م مُحيي الدين .

(٢) ديوانه ٨٤ [أنطوان صالحاني، المطبعة الكاثوليكية ، والرواية فيه : ولقد أكون] .

(٣) ديوانه ٤٨ [طبعة سعيد مَوْلَوي، دمشق، نشر المكتب الإسلامي، وينسب أيضاً للمرقم الذهلي كما في المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٤٣ تحقيق عبدالستار فرّاج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة سنة ١٩٦١م.

(٤) ديوانه ٣٥٦ ط. كمبردج .

(٥) الخزانة ٦/٢٧٥ ، ٢٨٧ .

(٦) الخزانة ٦/٣٣٩ .

(٧) الخزانة ٦/٣٨٨ .

وقول أعشى باهلة :

٨ ـ إني أَتَتْني لسانٌ لا أُسَرُّ بها   من عَلو لا عجبٌ منها ولا سَخَرُ(١)

وقول عمرو بن حسان من بني الحارث بن هَمَّام ، وهو شاعرٌ صحابي. ذكره ابنُ حَجَر(٢) :

٩ ـ فإنّ الكُثْرَ أعياني قديماً   ولم أُقْتِرْ لدُنْ أني غلامُ(٣)

وقال المَرَّار الفقعسي :

١٠ ـ سكنوا شُبَيْثاً والأحصَّ وأصبحت   نَزَلَتْ منازلَهم بنو ذبيانِ
وإذا فلانٌ مات عن أُكرومةٍ   رقعوا مَعَاوزَ فَقْدِهِ بفُلانِ(٤)

وقول معن بنَ أوس المُزَني :

١١ ـ أخذتُ بعين المال حتى نَهِكتُهُ   وبالدَّيْن حتى ما أكاد أُدانُ
وحتى سألتُ القَرضَ عند ذوي الغِنى   وردّ فلانٌ حاجتي وفلانُ(٥)

وقول ابن هَرْمَةَ يخاطب حسنَ بنَ زيدٍ :

١٢ ـ الله أعطاك فضلاً من عَطيَّتِهِ   على هَنٍ وهنٍ فيما مضى وهَنِ(٦)

وقول طَرَفَةَ بنِ العَبْد :

١٣ ـ مُؤَلَّلتانِ تعرف العِتْقَ فيهما   كسامِعَتَيْ شاةٍ بِحَوْملِ مُفْرَدِ(٧)

---

(١) الخزانة ١٨٥/١ ، ٥١١/٦ ، الدُّرر المُبَثَّة ص ١٥٠ .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٠٧ [ط. السعادة سنة ١٣٢٣هـ].

(٣) الخزانة ١١٢/٧ .

(٤) الخزانة ٣٨٧/٢ ـ ٣٨٩ .

(٥) الخزانة ٢٥٣/٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٦) الخزانة ٢٦٣/٧ .

(٧) مُختار الشِّعر الجاهلي ٣١٤/١ حاشية ٣٥ .

وقول ذي الرّمَّة :

١٤ ـ أتت ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبه   خُفُوقاً ورَفْضَاتُ الهوى في المفاصلِ(١)

وقول طُفَيْل الغَنَوي :

١٥ ـ وللخيلِ أيامٌ فمن يصطبرْ لها   ويعرفْ لها أيامَها الخيرَ تُعقِبِ(٢)

وقول لَبيد بن ربيعةَ العامري :

١٦ ـ فإن لم تجد من دون عدنان والداً   ودون مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ(٣)

وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

١٧ ـ كأنّ سبيئة من بيت رأسٍ   يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ(٤)

وقول ذي الرُّمَّة :

١٨ ـ حراجيج ما تنفكّ إلاَّ مُناخةً   على الخَسْفِ أو ترمي بها بلداً قَفرا(٥)

وقوله ـ أيضاً ـ :

١٩ ـ أوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثبجاء مُجْفِرَةٌ   دعائمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زورقُ البَلَدِ(٦)

وقول لبيد بن ربيعةَ العامري :

٢٠ ـ تَمَنَّى ابنتاي أن يعيش أبوهما   وهل أنا إلاَّ مِن ربيعة أو مُضَرَ(٧)

وقول ابن سِينا :

٢١ ـ سِيَّان عندي إنْ بَرُّوا وإنْ فجروا   إذ ليس يجري على أمثالهم قلمُ(٨)

---

(١) ديوانه ٤٩٤ [طبعة كِمبردج سنة ١٩١٩م]؛ وفيه أبت بدل أتت .

(٢) ديوانه ٣٥ [تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط١ الكويت].

(٣) ديوانه ١٣١ [ط. دار صادر ، بيروت].

(٤) ديوانه ص ٣ [نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م].

(٥) ديوانه ١٧٣ [ط. كمبردج] .

(٦) ديوانه ١/١٧٤ تحقيق د. عبدالقُدُّوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٩٧٢م.

(٧) ديوانه ص ٧٩ .

(٨) الخزانة ٤/٤٦٤ بولاق .

وقول امرىء القيس :

٢٢ ـ كأنَّ دِثاراً حلَّقت بلبونه   عُقابُ تَنُوفَى، لا عُقابُ القواعِلِ[1]

وقول عُبَيْدِ الله بن قيس الرُّقَيَّات :

٢٣ ـ ويقلن شيبٌ قد علا   كَ وقد كَبِرتَ فقلت : إنَّهْ[2]

وقول الأعشى :

٢٤ ـ لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ   لا تلفنا عن دماء القوم نَنتفلُ[3]

وقد نَسَبَ الرَّضِيُّ هذا البيتَ :

٢٥ ـ أبو موسى فَجَدُّك نِعْمَ جَدّاً   وشيخُ الحَيِّ خالُك نِعْمَ خالا

إلى الأخطل خطأً، وهو لِذِي الرُّمَّة[4] في مَدْحِ بلال بن أبي موسى الأشعري، وهو المقصود بقوله : نِعْمَ جَدّاً .

---

(١) ديوانه ١٧٤ [ط. السندوبي ، مصر ، المكتبة التجارية سنة ١٩٥٣م].

(٢) ديوانه ٦٦ [تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت، سنة ١٩٥٨م].

(٣) شعر الأعشى ص ٨٢ ، بيروت .

(٤) ديوانه ١٥٣٨/٣ [تحقيق د. عبدالقدوس]، ورواية البيت في الديوان هكذا :

أبو موسى فحسبُك نِعْمَ جَدّاً ✱ وشيخُ الرَّكْبِ خالُك نِعْمَ خالا

الضـرورة عنـد الرضـي

الضرورة في اللغة : الحاجـة(١).

وأما في اصطلاح العلماء ففيها آراء :

الأول : رأي سيبويه :

وهـو أنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وتبعه عليه ابنُ مالكٍ، والأعلم، وابنُ خلف، وغيرهم(٢).

وكأنّ أصحابَ هذا الرأي يستشفّون أنَّ لها نصيباً من معناها اللغوي، وأنها لا تكـون إلّا لحاجةٍ ظاهرة، وأنها ما لا يجد الشاعر بُدّاً من إِثباته، أو حذفه، أو غير ذلك؛ لِئَلّا ينكسرَ الوزنُ، أو تَخْتَلَّ القافيةُ .

إِلّا أنَّ هذا الرأيَ مردودٌ بالأمور الآتية :

أولاً : إِجمـاعُ النحاة على عَدَمِ الاعتداد بهذا المنزع، وعلى إِهماله، إِذْ لو كان مُعْتَدّاً به لَنَبَّهُوا عليه، يقول أبو حَيَّانٍ: «لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النُّطق بهذا اللفظ، وإِلّا كان لا يوجد ضرورة؛ لأنه ما مِن لفظ أو ضرورة إلّا ويمكن إِزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإِنما يَعنون بالضرورة أنَّ ذلك من تراكيبهم الـواقعة في الشِّعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإِنما يستعملون ذلك في الشعر خاصةً دون الكلامِ»(٣).

---

(١) القاموس المحيط ٢/٧٥ .

(٢) الخزانة ١/١٥، ٣/٥٣٥ بولاق، والأعلم ١/٢٣٩ ، وضرائر الألوسي ص ٦ .

(٣) الهمع ٢/٥٦ ، ضرائر الألوسي ص ٨ .

ثانياً : إنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلاّ أنها مطابقة لمقتضى الحال.

ولا شَكَّ أنهم في هذه الحالة يرجعون إلى الضرورة؛ لأنّ اعتناءَهم بالمعاني أشدُّ مِن اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال(١).

ثالثاً : إنَّ العرب قد تأبى الكلام القياسيَّ لِعارض زِحاف، فتستطيب غير المزاحف مثلاً، فترتكب الضرورة لذلك(٢). ومثال ما استطابت فيه غير المزاحف قول رُؤْبَةَ :

إذا العجوز غضبت فطلّقِ * ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ(٣)

فأثبت الألف في (ترضّاها) في موضع الجزم. ولو قال: ولا تَرَضَّها، ولا تملّق لم ينكسر البيت؛ لأنه كان يصير موضع [مستفعلن]: [مفاعلن]، وهو جائزٌ ولكنه كره الزِّحاف(٤).

الثاني : رأي الجُمهور:

وهو أنَّ الضرورة : ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر سواءٌ أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

---

(١) الخزانة ١/١٥ نقلاً عن الشاطبي .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٩ [تصحيح ولِيم بن الورد بيروت، دار الآفاق]، وانظر المصنف ٢/١١٥، والمسائل العسكريات ص ١٣٢ ، وضرائر الشعر ٤٦ .

(٤) الزِّحاف هو تغييرٌ يلحق بثواني أسباب الأجزاء للبيت، ولا تراه يتناول من التفعيلة إلاّ الحرف الثاني، أو الرابع، أو الخامس، أو السابع . .

[ميزان الذهب للهاشمي ص ٨ مكة ، دار الباز] .

أو وقع في النثر للتناسب، أو السجع على خِلافٍ ذلك(١). ونحن نجنح لهذا الرأي، ذلك بأنه أحقُّ بالاتِّباع؛ لأنه هو الأنسب بالشعر الذي هو ديوانُ مآثرِ العرب، وسِجل مفاخرهم، وأنه يمتاز بالوزن والقافية اللذين يجعلان له مَيْزاتٍ خاصةً، لا يشاركه فيها النثر، حتى إِنَّ البَغداديَّ يقول: «إِنَّ الشعر مَحَلُّ الضرورةِ»(٢). ولا ينكر أحد ما للوزن والقافية من المَيْزة في الشعر، وبسببهما تَسْهُلُ الضرورات، وترتكب عن طيب خاطر محافظة عليهما من الخلل أو الضياع؛ لأنها نظام موسيقا(٣).

وابن جني يقول: «القوافي حوافر الشعر»(٤).

إِنَّ الرضي اعترض على المبرّد لَمّا تمسَّكَ في جواز جرِّ (حتى) الضمير(٥) بقول الشاعر(٦):

أقول اعترض عليه بأنه شاذٌّ، فقال البغدادي: «الأحسن أن يقول ضرورة، فإنه لم يرد في كلام منثور»(٧).

أما حديث الرضي عن الضرورة القليلةِ، فقد تَمَثَّلَ في قول الأعشى(٨):

لئن مُنيت بنا عن غبِّ معركةٍ * لا تلفنا من دماء القوم نَنتفلُ

---

(١) انظر الهمع ٢/١٥٨، والشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٥٠.
[رسالة دكتوراه ـ محمد عبدالحميد سعد ـ مكتبة كلية اللغة بجامعة الأزهر].

(٢) خزانة الأدب ١/٥٣٣ بولاق.

(٣) من أسرار اللغة ص ٢٤٥ للدكتور إبراهيم أنيس [مطبعة لجنة البيان سنة ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م الناشر الأنجلو].

(٤) المحتَسَب ١/١٩.

(٥) انظر ص ١١٥٧.

(٦) لم أهتد إليه. انظر الخزانة ٤/١٤٠ بولاق.

(٧) الخزانة ٤/١٤١ بولاق.

(٨) شرح القصائد العشر للتِّبريزي ص ٤٤٢ [تحقيق د. قَبَاوة، بيروت، دار الآفاق سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ط ٤].
وانظر ص ١٤٧١.

وفيه الـلام موطِّئة للقسَم، وإنْ للشرط، فالقَسَم متقدم على الشرط، والجواب للمتقدم منهما منعاً لِلَّبْس، فكان القياس رفع (تلفنا) جواباً للقسَم، ولكنه جزَمَهُ جواباً للشرط. قال الرضي(١): «ويجوز قليلاً في الشِّعر اعتبارُ الشرطِ، وإلغاءُ القَسَم مع تصدُّرِهِ، كقول الأعشى: لئن مُنيت بنا [البيت]، وقال:

لئن كان ما حُدِّثته اليوم صادقاً ❋ أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا(٢)

وقـال:

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل ❋ أمامكَ بيتٌ من بيوتيَ سائرُ(٣)

هذا، وقد ارتضى البَغدادي(٤) - بعد أن فصَّل الخِلافَ في مسألة القسَم والشرط - أن يكون من باب الضرورة، كما هو رأي الرضي.

ومِن أمثلة هذه الضرورة تسكين عين [فعْلَة] في الجَمْع فإنَّ كل ما هو على وزن [فَعْل]، بسكون العين، وهو مؤنث بتاء مقدر أو ظاهر كدَعْد وجَفْنَة، فإن كان صفة كصَعْبَـة، أو مضاعفاً كمدَّة، أو معتلّ العين كبَيْضَة وجَوْزة وَجَبَ إسكان عينه في الجَمع بالألفِ والتاء، وإنْ خلا من هذه الأشياءِ، وجب فتح عينه فيه كتَمَرات، ودَعَـدَات. قال الـرضي: «ويجـوز إسكـانُ ما استحقَّ الفتـح من عين [فَعَـلَات] للضرورة، قال ذو الرُّمَّة:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبهِ ❋ خُفوقاً ورَفْضَات الهوى في المفاصلِ(٥)

---

(١) ص ١٤٧٠.

(٢) الشاهد لامرأة من بني عقيل. انظر الخزانة ٥٣٨/٤ بولاق.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٤/ ٥٤٠ بولاق، ومعاني الفراء ٦٩/١، ٢٣٦.

(٤) الخزانة ٥٣٤/٤، ٥٣٨، ٥٤٠ بولاق.

(٥) انظر ص ٦٣٠.

فَرَفْضَة ـ التي هي مفرد رَفَضَات: اسمٌ؛ لأنه مصدر محض. ونحن نعلم أَنَّ الاسم إذا كان على وزن [فَعْلَة]، وكان صحيح العين، فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بُدٌّ من تحريك عينه إتباعاً لحركة فائه، يوضِّح ذلك قول الألوسي: « وأسهل الضرورات تسكين عين [فَعْلَة] في الجَمْع بالألِف والتاء »(١).

ولقد حمل الرضي(٢) على أسهل الضرورتين وأخفهما قولَ الشاعر(٣):

محمدُ تَفْدِ نفسَك كُلُّ نَفْسٍ * إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا

فإنه تابع سيبويه(٤) في أَنَّ (تَفْـدِ) مجزوم بلام أمر محذوفة، والتقدير: يا محمدُ لِتَفْدِ نفسَك كُلُّ نَفْسٍ.

ويمكننا القولُ: إنَّ الضرورة عند النحاة تُعَدُّ شـاذةً عند الرضي غالباً، فقد عَدَّ زيادةَ اللامِ على خبر المبتدأ المؤخر شاذًّا في قول الشاعرِ:

أُمُّ الحُلَيْسِ لعَجوزٌ شَهْرَبَهْ * تَرْضَى من اللحم بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ(٥)

وجعل زيادة اللام في خبر أَنَّ شاذاً في بيت أبي حُزام العُكْلي:

واعلم أَنَّ تسليماً وتركاً * للاَ متشابهان ولا سواء(٦)

وذلك لدخولها على حرف النفي.

---

(١) الضرائر ص ٢١.

(٢) انظر ص: ٨٥٧، ٩١٩.

(٣) قيل لأبي طالب ولحسان وللأعشى. انظر ص: ٨٥٧.

(٤) الكتاب ١/٤٠٨، ٤٠٩ بولاق.

(٥) انظر ص ١٢٩٣، وضرائر الشعر ص ٥٩، ورسالة الملائكة ص ١٩٣.

(٦) انظر ص ١٢٩٥، وضرائر الشعر ٥٧ ـ ٥٨، وضرائر الألوسي ٢٩٧.

وأمـا دخول اللام على (كأنّ) و (لولا)، وعلى خبر (زال) فقد عَدَّها الرضيُّ من الشواذِّ أيضاً⁽¹⁾ .

على حين يراه النُّحاةُ؛ ومنهم ابنُ عُصفور⁽²⁾، من الضرائر .

---

(١) انظر ص ١٢٩٥ .

(٢) ضـرائر الشعر ص ٥٨ .

الفصل الخامس

موقف الرضي
من
المذاهبِ النَّحْويةِ

- المسائل التي تابعَ فيها البصريين .
- المسائل التي تابعَ فيها الكوفيين .
- ما انفردَ به من آراء .

موقف الرضي من المذاهب النحوية

تَبَيَّنَ لنا مِمَّا تقدَّمَ أَنَّ الرضي كان إماماً في النحو محققاً، له رأيه، فلا يُقَلِّدُ غيرَهُ، ولا يذهب إلى مَذْهَبٍ دون حُجَّةٍ أَوْ بُرْهانٍ، ولذلك فإننا نَعُدُّه مجتهداً في النحو، يَعْرِض للآراءِ كُلِّها، ويختار ما يَرْجَحُ لديه، سواءٌ أكان بصرياً أم كوفياً .

فنراه يقدم سيبويه ، ويُحَبِّذُ رَأْيَهُ، وأحياناً نراه يُفَنِّدُ رأيه، ويميل إلى الكوفيين، أو يختار رأياً آخَرَ. فهو ليس بصرياً، ولا كوفياً، وإِنْ كان في أكثر آرائه يميل إلى رأي سيبويه والبصرييَن .

وهنا لا بُدَّ مِن عَرْضِ بعضِ المسائلِ التي تابع الرضي فيها البصريين، والمسائل التي تابع فيها الكوفيين، وما انفرد به من آراء؛ لِنُؤَكِّدَ على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه :

١ ـ المسائل التي تابع الرضي فيها البصريين :

* تابع الرضي سيبويه⁽¹⁾ فيما ذهب إليه من أَنَّ (أي) الموصولة، هل تكون مبنيةً على الضم أحياناً ؟

فهو يرى مثله علة بناء (أي)، وهي حذف صدر صلتها؛ لأنها في هذه الحالة تفقد بعض ما يوضِّحها ويبيِّنها، وما أكسبه إياها عارض الإضافة الطارىء من قوة، فترجع إلى حالتها الأولى من البناء .

ولذلك فإنه يَعُدُّ قراءة (أي) بالنصب⁽²⁾ في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾⁽³⁾ » قراءةً شاذّةً؛ لأنَّ (أي) في هذا الموضع حَقُّها أن تكون مبنيةً؛ لأنَّ صَدْرَ صلتها محذوفٌ، وتقديره: هو أشد⁽⁴⁾ .

---

(١) الكتاب ٣٩٧/١ بولاق .

(٢) قراءة طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ ومُعاذ بن مسلم الهَرّاء. [شواذ ابن خالَوَيْه ص ٨٦].

(٣) مريم / ٦٩ .

(٤) انظر ص ١٧٣ ، ١٧٦ ، والإنصاف ، المسألة ١٠٢ .

* وهو مع سيبويه في رفض تجويز النصب بعد (إذا) الفُجائية، وأوجب أن يقال في المسألة الزُّنبورية: «. . . فإذا هو هي»؛ ذلك بأنه يرى أنَّ (إذا) المفاجأة يجب الابتداءُ بعدها، على حين أنَّ أهلَ الكوفةِ يرون أنها ظرفُ مكانٍ. . .(١)

* والرضي مع البصرية في عدم المجازاة بـ (كيف)(٢)، مقرراً أنه لم يسمع الجزم بها في السَّعَة، فلا يقال: كيف تكن أكن، وأنّ ما ورد منها في الشِّعر ضرورة، والضرورة لا يقاس عليها: وهو يَعُدُّها ظرفاً بمعنى (على أي حال)(٣).

* وهو يتفق رأيه في جوهره مع رأيهم في المؤنث بغير علامة تأنيث، ممّا هو على زِنَةِ الفاعل، إذ ينتهي إلى أن الفرق بين المذكر والمؤنث يلزم ما كان جارياً على الفعل؛ لأن الفعل لا بُدَّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث، حقيقياً كان أو غيرَ حقيقيٍّ(٤).

* وهو يسير على دربهم في أَنَّ المصدر، لا الفعل هو أصل الاشتقاق(٥).

* وهو معهم في أن فعل الأمر مبني على السكون، لا معرب مجزوم كما يقول الكوفيون(٦).

ويتلخَّصُ رأيه في أَنَّ الأصل في آخر كل كلمة سواءٌ أكانت اسماً أم فِعْلاً أم حرفاً أن تكون ساكنةً، وعلى ذلك فالفعل المضارع ساكنُ الآخر جاء على الأصل، وهو مبني تماماً ـ كفعل الأمر ـ على السكون. أما حذف آخر الفعل في نحو

---

(١) انظر ص ٣٥٨، والإنصاف، المسألة ٩٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ القِسم الأول ١/١١١ وما بعدها

(٢) في سيبويه ١/٤٣٣ بولاق: «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء. ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أي حال تكن أكن».

(٣) انظر ص: ٣٧٤، والإنصاف المسألة ٩١، ودراسات ق ٢١/٤٢٨.

(٤) انظر ص: ٥٣٤، والإنصاف المسألة ١١١.

(٥) انظر ص: ٦٤٠، ٦٤١، والإنصاف المسألة ٢٨، ومسائل خلافية، المسألة السادسة ص ٦٨.

(٦) انظر مسائل خلافية للعُكْبَري، المسألة ١٥ ص ١١٤ [تحقيق د. حلواني، دمشق دار المأمون، ط٢]، والإنصاف، المسألة ٧٢.

(اغز ، وارم ، واخش) ـ وهو الحرف الذي تظهر عليه حركات الإعراب ـ فإنما حدث رغبةً في التفريق بين الكلمة المبنية ، والكلمة التي يترك فيها الحرف الأخير؛ ليقدر عليه الإعراب، حتى لا يحدثَ التباسٌ بين الحالتين(١) .

* ومال إليهم في أَنَّ عِلَّةَ إعراب الفعل المضارع في الحالتين اللتين يعرب فيهما، أي في حالتَيْ الرفعِ والنَّصْبِ، هي وقوعه موقعَ الاسم، فهو يقع موقعه بنفسه وبدون واسطةٍ في حالة الرفع(٢)، ويقع موقعه مع غيره (أَنْ) في حالة النصب .

ويرى الرضي أن الفعل لا يقع موقع الاسم في الحالة الثالثة التي يكون فيها ساكن الآخر.

وهو يتفق معهم في أَنَّ ناصب المضارع بعد لام التعليل هو (أن) مقدَّرة بعدها، فالتقدير في: جئت لتكرمني = جئت لِأَنْ تكرمني، ذلك بأن لام التعليل عندهم حرف جر، ولكونها من عواملِ الأسماءِ، ولا يعمل شيءٌ منها في الأفعالِ، فإنها لا تعمل النصب بنفسها في الفعل الذي بعدها، وإنما ينصب بتقدير (أَنْ)(٣) .

* ويُرَجِّح رأيَهم في قولهم إِنَّ (كَيْ) يجوز أن تكون حرفَ جرٍّ، فهو يعترض على رأي الأخفشِ في أنها في جميع استعمالاتها تكون حرفَ جـر، والفعل ينتصب بعدها بـ (أَنْ) المضمرة(٤).

* كما أنـه يذهب مذهبَهم في أَنَّ انتصاب خبر (كان) وأخواتها، وثاني مفعولَيْ (ظنّ) نصب المفعول به، وإن كان يختلف معهم في الاستدلال على رأيه(٥) .

---

(١) انظر ص : ٩٢٠ .

(٢) انظر ص : ٧٧٣ ، والإنصاف ، المسألة ٧٣ .

(٣) انظر ص : ٨٤٩ ، والإنصاف ، المسألة ٧٩ .

(٤) انظر ص : ٨٠٦ ، والإنصاف ، المسألة ٧٨ .

(٥) انظر ص : ٩٥٢ ، والإنصاف ، المسألة ١١٩.

* ويتفق معهم في القول بجواز إعمال (إن) المخففة من الثقيلة النصب في الاسم، كما في الآية الكريمة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾⁽¹⁾، على العكس من الكوفيين الذين يذهبون إلى أن تخفيفَها يبطل عملها جملة⁽²⁾.

وكذلك اتفق معهم في مَنْعِ العطفِ بـ (لكن) بعد الإيجاب.

ويرتكز رأيه في هذا الموضوع على احترامه للسماع، ورفضه لما لم ترد فيه نصوص عن العرب الموثَّق كلامُهم⁽³⁾.

---

(١) هود / ١١١، والآية بتمامها:
﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾
في هذه الآية أربعُ قراءاتٍ سَبْعية. تشديد (إن) والميم من (لما) وتخفيفهما. وتشديد (إن) وتخفيف الميم من (لما) والعكس. قراءة تشديد (إن) والميم من (لما) تكون (لما) هي الجازمة حذف مجزومها، أي لما يوفوا. وقراءة تخفيفهما تكون (إن) المخففة عملت النصب، واللام هي الفارقة، و(ما) اسم موصول، أو زائدة.
وقراءة تخفيف (إن) وتشديد (لما) تكون (إن) نافية، و(لما) بمعنى (إلّا). [الإتحاف ٢٦٠، النشر ٢/٢٩١، المُشكل ١/٤١٥، البحر ٥/٢٦٦ ـ ٢٦٨].

(٢) انظر ص: ١٢٩١، والإنصاف المسألة ٢٤.

(٣) انظر ص: ١٣٩٩، والإنصاف المسألة ٦٨.

٢ - المسائل التي تابع الرضي فيها الكوفيين :

* اتفق الرضي مع الكوفيين الذين يَرَوْنَ أَنَّ الكافَ المتصرفة في (إياك) كانت متصلة، فأراد العرب استقلالَها لفظاً لتصيرَ منفصلةً، فجعلوا (إيّا) عماداً لها.

وهذا الرأي ينسجم مع اختياره لرأي بعض الكوفيين أيضاً في ضمائر الرفع المنفصلة، حيث يتفق معهم في أن (أنت) وأخواتِها، الأصلُ فيها: الضميرُ المرفوع المنفصل، أي التاء المتصرفة، إذ كانت مرفوعة متصلةً، فلمّا أرادوا انفصالَها دعموها بالألف والنون لِتَستقلَّ لفظاً[1] .

* ورجَّح رأيَهم في تجويز أن يقال: (لولاي) و(لولاك) وفي موضع الضمير بعد (لولا) في هاتين الحالتين، ورفض رأي المبرد[2] الذي يمنع مجيء الضمير المشترك في النصب والجر [ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغَيْبَة] بعد (لولا) : [لولاي، ولولاك، ولولاه] وجَعْلُ ذلك خطأً إن وقع في كلام؛ لأنه ورد في كلام العرب المحتج بكلامهم، كما في قول عُمَرَ بنِ أبي رَبيعةَ[3] :

أومت بعينيها من الهودجِ * لولاكَ هذا العام لم أحججِ

* واتفق معهم في أَنَّ (أَوْ) تجيء بمعنى الواو، وبمعنى (بَلْ)[4] .

* ويرى رأيَهم في أَنَّ (كم) تتركب من حرف الجر الذي هو (كاف التشبيه) أُضيف إلى (ما) ، فصار : (كما)، ثم حذفت الألِف للتركيب، وسكن الميم إجراء للوصل مُجرى الوقفِ (أي للتخفيف)، فصار (كم)[5].

---

(١) انظر ص ٢٤ ، والإنصاف المسألة ٩٨ ، والخِلاف النَّحوي ٢٦٦ .

(٢) انظر ص ٥٢ ، والإنصاف المسألة ٩٧ ، والمقتضب ٧٣/٣ .

(٣) ديوانه ص ٨٠ ، وانظر الخزانة ٣٣٣/٥ .

(٤) انظر ص ١٣٦٠ ، والإنصاف ، المسألة ٦٧ .

(٥) انظر ص ٢٩٣ ، والإنصاف ، المسألة ٤٠ ، والصاحبي ٢٤٢ .

* واتفق معهم في عمل اسم المصدر عمل فعله، كما في قول القُطامي(١):

أَكُفْراً بعد رَدِّ الموتِ عني * وبعد عطائك المِئَةَ الرتاعا

فقد ورد اسم المصدر (عَطاء) بمعنى الإعطاء، ولهذا أعمل عمله، والمفعول الثاني محذوفٌ، تقديره: (إياي)(٢).

* وهو معهم في أنَّ السين مأخوذةٌ من (سوف)، وليست أصلًا بنفسها، كما يرى البصريون(٣).

* واتفق مع جُمهورهم في منع تقديم خبر (ليس) عليها، مخالفاً البصريين، الذين يُجيزون تقديم خبرها عليها، ذلك بأنه يرى أنّ (ليس) موغلةٌ في شبه الحرف، وهي لا تتصرف، والفعل إذا كان غير متصرف لا يَصِحُّ أن يجريَ مجرى ما كان فعلاً متصرفاً، فوجب منع تقديم خبره عليه(٤).

* وذهب مذهبَهم في أنَّ المصدر المؤوَّل مِن (أَنْ) والفعل في نحو: (عسى زيد أن يقوم) بدلُ اشتمالٍ من الاسم الظاهر، قال: «والذي أَرى أنّ هذا وَجْهٌ قريب»(٥).

* واتفق مع الكوفيين ـ كذلك ـ في جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان معاً، على العكس من البصريين الذين يقصرونها على ابتداء الغاية في المكان فقط(٦).

وهو يَجنح لِرأي الكِسائي في الخلاف الذي قام حول معنى (إِنْ) ومعنى (اللام) بعدَها.

---

(١) ديونه ص ٤١ [تحقيق د. السامرّائي، وأحمد مطلوب، بيروت سنة ١٩٦٠م].

(٢) انظر ص ٦٥٩ ـ ٦٦٠.

(٣) انظر ص ٧٤٥، والإنصاف، المسألة ٩٢.

(٤) انظر ص ١٠٣٢، والإنصاف، المسألة ١٨.

(٥) انظر ص ١٠٥٦.

(٦) انظر ص ١١٣٤، والإنصاف، المسألة ٥٤.

ويتلخص في أَنَّ (إنْ) مع اللام في الأسماء هي (إِن) المخففة من الثقيلة؛ لأنها أَوْلى بالأسماء، أما مع الأفعال فهي (إِنْ) النافية؛ لأن النفيَ راجعٌ إلى الفعل، واللام بمعنى (إلّا)⁽¹⁾.

* واتفق معهم في مَجيء واو العطف زائدة⁽²⁾.

* كما أنه اتفق معهم في تجويز إلحاق نون التوكيد الخفيفة بالفعل المضارع للاثنين، ولجماعة النسوة، وهما الموضِعان اللذان لا يُجيزهما سيبويه، وإن كان ظاهرُ كلامِهِ يَدُلُّ على أنه لا يعترض⁽³⁾.

٣ ـ الآراءُ التي انفَرَدَ بها :

* جَعَلَ الرضي علاماتِ الإعراب ثلاثاً: الضمة، والفتحة، والكسرة، وبهذا صارت الحالات الإعرابية ثلاثاً: الرفع، والنصب، والجر.

أَمّا السُّكون فأخرجه من علامات الإعراب، وقال: «فإِنَّ أَصْلَ البناءِ السُّكونُ»⁽⁴⁾.

* اعترض على قول النحاة في باب أسماء الأفعال بعدل جميع الأنواع الأربعة المبنية لصيغة (فَعَالِ) قائلاً : «والذي أرى أَنَّ كون أسماء الأفعال معدولةً عن ألفاظ الفعل شيءٌ لا دليلَ لهم عليه، والأصل في كل معدول عن شيء أَلَّا يخرج عن نوع المعدول عنه، أخذاً مِن استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟!»⁽⁵⁾.

---

(١) انظر ص ١٣٠٨، والإنصاف، المسألة ٩٠.

(٢) انظر ص ١٣٣٦، والإنصاف، المسألة ٦٤.

(٣) انظر ص ١٥١٥، ١٥٢٧، . . .، والإنصاف، المسألة ٩٤، والكِتاب ٢/١٤٩ بولاق.

(٤) انظر ص ٣.

(٥) انظر ص ٢٣٨.

وقد حددها باسم الفِعل، والمصدر، والصفة المؤنثة، والأعلام الشخصية(١).

* عنده أَنَّ (كَذَبَ) في الأصل فِعْلٌ، ثم صار اسمَ فِعْلِ أَمْرٍ بمعنى اِلْزَم(٢)، واستشهد ببيت عَنترة(٣):

كذب العتيقَ وماء شنٍّ باردٍ * إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهبي

قال البغدادي(٤): «لم أَرَ مَنْ قال من النَّحْويين وغيرهم أن (كذب) اسم فعل. وهذا شيءٌ انفرد به الشارح المُحقِّق».

* أَخْرَجَ (عسى)، و (طَفِقَ) ومرادفاته من أفعال المقاربة، فقال: «الذي أرى أَنَّ (عسى) ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طَمَعٌ في حَقِّ غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوّ الخبر، كما هو مفهوم كلام الجزولي والمُصَنِّف، أي أن الطامع يطمع في دُنُوِّ مضمون خبره. . .

وكذا في عَدِّهم (طَفِقَ) ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر: نَظَرٌ؛ لأن معنى: طفق زيد يخرج: أنه شرع في الخروج، وتلبس بأول أجزائه، ولا يقال إن الخروج قرب ودنا مِن زَيْدٍ، إلاّ قبل شروعه فيه؛ لأنّ معنى القرب: قِلة المسافة، بلى، يَصِحُّ أن يقالَ فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يدِه وفراغه منه.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنوّ الخبر، إلاّ: كادَ ومرادفاته(٥).

---

(١) انظر الصفحات: ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣.

(٢) انظر ص ٢٠٥.

(٣) ديوانه ص ٤٨.

(٤) الخزانة ٦/١٨٥ ـ ١٨٦ هارون.

(٥) انظر ص ١٠٤٩ ـ ١٠٥٠.

* (منذ) عند الرضي ظرفٌ منصوبٌ ارتفع ما بعدَه أو انجرّ، والمرفوع بعدَه أحد رُكْنَيْ جملة مضاف إليه، فهو إما فاعل لفعل محذوف، وإما مبتدأ خبره محذوف .

وربما يضاف إلى المفرد قليلاً، أي : الظرف والمصدر(١) .

* رفض تجويز جمع العلم المؤنث بالتاء، نحو (طلحة) جمع مذكر سالم، مقرراً أنَّ ذلك مخالف للاستعمال(٢) .

* قال إن المصدر يجوز أن يتقدم معموله عليه، إذا كان شِبه جُملةٍ، وضرب لذلك مثلاً، وهو قولُ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ: «اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار»(٣) .

* أجاز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي(٤)، فلا يقدر الفعل (صوموا) لقوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٖ ﴾(٥) .

* أجاز إعمال المصدر مضمراً مع قيام الدليل عليه، على العكس مما يقوله أهل البصرة خاصةً ؛ لأنهم يمنعونه(٦) .

* يرى أنّ الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعةً للحدوث في زمان، فهي ليست ـ أيضاً ـ موضوعةً للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة، إذ لا دليلَ فيها عليهما(٧) .

---

(١) انظر ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) انظر ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، والأحاجي النّحوية ص ٨٩ .

(٣) انظر ص ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ونَهج البلاغة ص ١٨٢ .

(٤) انظر ص ٦٥١ .

(٥) البقرة / ١٨٣ وجزء ١٨٤ .

(٦) انظر ص ٦٥٢ .

(٧) انظر ص ٦٨٨ .

* عنده (إِذَنْ) اسمٌ، وأصلُها: (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوّض منها التنوين، وفتح آخره ليكون في صورة ظرف منصوب⁽¹⁾، على حين يرى جُمهور النُّحاة أَنَّ (إذن) حرف بسيط غير مركب⁽²⁾.

* ذَكَرَ شرطاً غريباً في مجرور (حتى)، فقال: «وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتاً؛ لأنه حَدٌّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد»⁽³⁾.

* أدوات الجزم عنده لا تعمل جزماً، ولكنها تفيد معنى الأداة، فـ (لم)، و (لمّا): لقلب المضارع ماضياً ونفيه، غير أَنَّ (لمّا) تختص بالاستغراق. ولام الأمر، المطلوب بها الفعل، و(لا) الناهية، المطلوب بها التَّرْك⁽⁴⁾.

* وكذلك فإنّ أدوات الشرط عند الرضي لا تعمل جزماً، فَفِعْلا الشرط والجزاء مَبْنِيَّان، والأدوات إنما تفيد معنى الشرط⁽⁵⁾.

---

(١) انظر ص ٧٩٢ .

(٢) انظر ابن الناظم ٢٧٩ ، والصَّبّان على الأُشموني ٣/ ١٨٩ .

(٣) انظر ص ١١٥١ .

(٤) انظر ص ٧٧٦ .

(٥) انظر ص ٨٧٠ .

القسم الثاني

التحقيق

وصف النسخ :

أ ـ المخطوطة

١ ـ النُّسخة التُّركية «الأصل» : ورقمها ٩٢٨.

أ ـ تقع في ١٢٤ ورقة من المقاس المتوسط، متوسط أسطر كل ورقة ٣١ سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر ٢١ كلمةً.

ب ـ كتبت النُّسخة بخط جميل واضح، وكتبها الكاتب وفرَغ من كتابتها في يوم الأربعاء، في أوائل ذي القعدة سنة ست وسبعين وثمانيمئة.

ج ـ تمتاز هذه النُّسخة باحتوائها على متن الكافية كاملاً، وبوضوح كتابتها، وعدم الطَّمْسِ فيها، وقِلَّة السقط منها، ومن أجل ذلك كانت هي الأصل.

وقد رمزتُ لها في الهامش بـ : ك.

٢ ـ النُّسخة المِصرية:

أ ـ تقع في ١١٩ ورقة من القطع المتوسط، متوسط أسطرها ٣٣ سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر ١٩ كلمةً.

ب ـ كتبت هذه النسخة بخط نسخي جميل واضح، وكتبها الكاتب وفرَغ من كتابتها في آخر يوم من شهر رمضان سنة أربع وسبعين وثمانيمئة.

ج ـ صورت هذه النسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة، عن ميكروفيلم، يحمل رقم ٦٥١ نحو تيمور.

د ـ هذه النسخة فيها سقط أكثر من سابقتها، ولا يذكر فيها جميع المتن، بل يكتفى بجزء منه.

وقد رمزت لها في الهامش بـ : م.

٣ ـ النُسخة السورية «نُسخة دمشق»؛ ورقمها ٦١٨.

أ ـ تقع في **١٣٦** ورقة من المقاس المتوسط، متوسط أسطرها **٣٢** سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر ١٨ كلمةً.

ب ـ كتبت النسخة بخط نسخي جميل واضح، وكتبها الكاتب على بن عبدالعظيم، وفرَغَ من كتابتها وقت السحر من شهور سنة أربع ومئة وألف.

ج ـ في النسخة سقط أكثر من نُسخة مصر، وفيها أمر آخر وهو أنَّ الكاتبَ يكتفي بجزء يسيرٍ من المتن، ثم يقول: . . إلخ.

وقد رمزت لها في الهامش ب: د.

ب ـ النُّسَخُ المطبوعة

طبع الكتاب طبعات متعددةً في أماكن مختلفة:

١ ـ طبع في إستانبول، في مطبعة «محمد لبيب» بالأستانة سنة **١٢٧٥هـ**، مع حاشية السيد الشريف الجُرجاني على الهامش. وتقع هذه الطبعة في جزأين كبيرين، مجموع صفحاتهما سبعمائة صفحة.

٢ ـ ثم ظهرت بعدها طبعتان في شكل واحد، وحجم واحد، وينقص عدد السطور من صفحاتهما عن الطبعة السابقة، فوصلت بذلك صفحات كل منهما إلى مايزيد على خمسين وثمانيمئة صفحة.

وإحدى الطبعتين طبعت في مطبعة «الحاج محرم أفندي البستوي» سنة **١٣٠٥هـ**، وطبعت الأخرى بمطبعة شركة الصِّحافة العثمانية سنة **١٣١٠هـ**.

٣ ـ وطبع في طهران بإيران طبعتَيْنِ:

الأُولى سنة **١٢٧١هـ**، والأُخرى سنة **١٢٧٥هـ**.

٤ ـ وطبع بلكناو بالهند مرتين:

ـ مرة سنة **١٢٨٠هـ** في جُزْأين.

- والثانية سنة ١٨٨٢م.

والأخطاء هي الأخطاء، وازدحام الصفحات بالكلمات والسطور، والتعليقات المطبوعة على الهوامش والقصاصات الملصقة بين الصفحات لاستيعاب هذه التعليقات وعدم العنوانات، وغير ذلك.

٥ - وطبع الكتاب في أربعة أجزاء طبعة جديدة مصححة ومُذَيَّلة بتعليقات مفيدة في جامعة بنغازي، قام بعمله المرحوم الدكتور يوسف حسن عمر سنة ١٩٧٥م.

لقد أظهر الكتاب - رحمه الله - في صورة قشيبة، وصفّاه من الأخطاء، وذيّله بالتعليقات المفيدة، وقال: «أَمّا إخراجُ الكتاب إخراجاً عِلْمِيّاً مُحَقَّقاً يجمع شتات نسخه المخطوطة المتعددة، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولة عن السابقين من العلماء والتى أكثر منها الرضي معزوّة إلى أصحابها، فذلك أَمَلٌ نرجو أن يتحققَ على يد مَنْ يوفقه الله إليه، ويكون قادراً على النهوض به»[1].

رحم الله الدكتور يوسف عمر، لقد أَفدت من كتابه إفادةً كبيرةً، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

وقد حرصت على إدخال المطبوعة عند المقابلة رغبةً مني في التعرف إلى ما نقص منها، وما زاد فيها، وتبيان صوابها وخطئها.

والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبي ونِعْمَ الوكيل.. والحمد لله رب العالمين..

ج - صور من أُنموذَجات المخطوطات

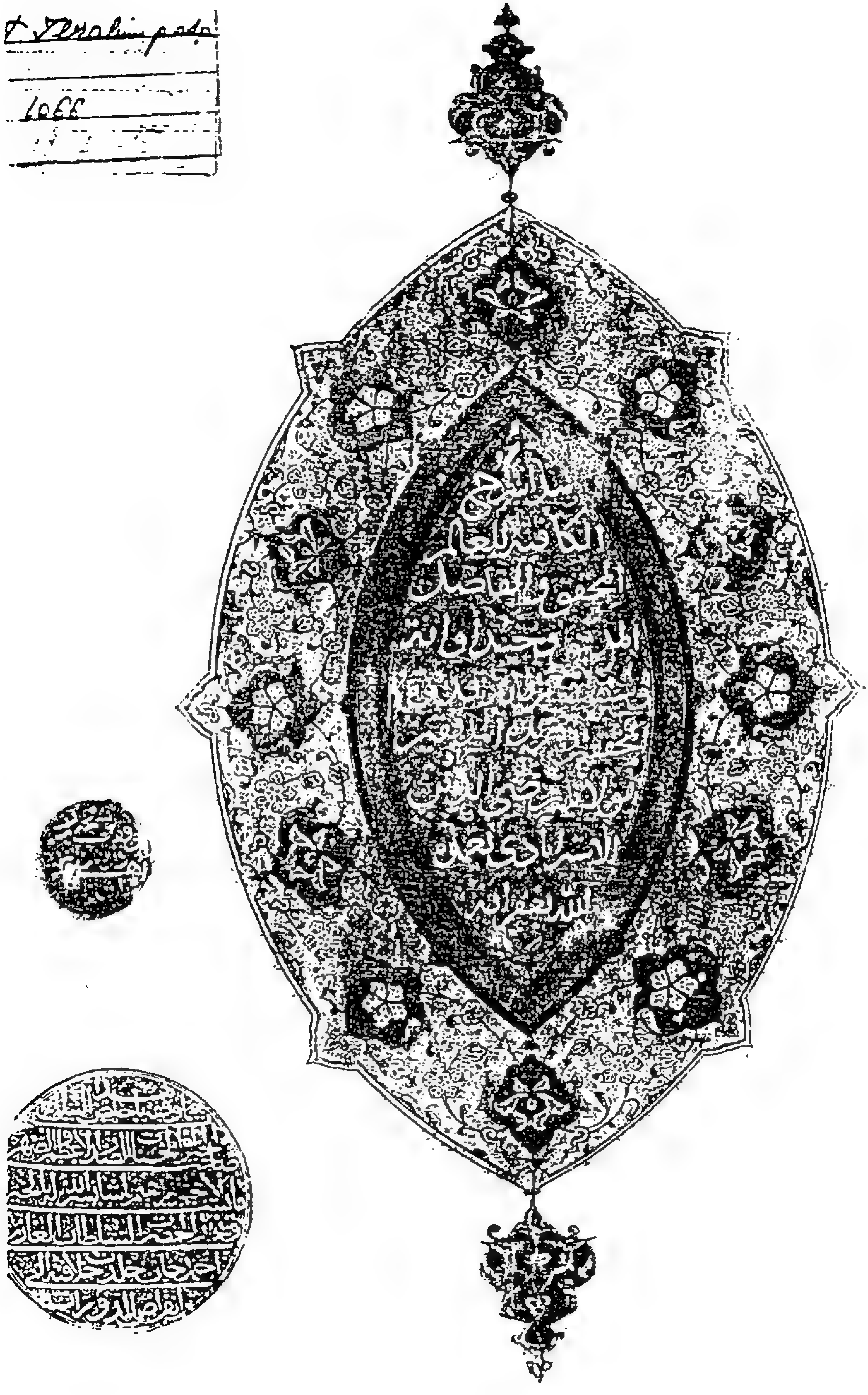
Ibrahimpaşa
1066

ا۔ ترکیبة

مقامه كما حذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين **قوله** المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة نحو احد اثنان ثلثة والف باء تاء وزيد عمرو بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لمجرد احد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يـ... ثم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكرنا في الاعراب هذا كلامه ... من الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه يحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه يحرك بالضم ولا يسمى على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال في الفاعل نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذي نقل في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلق اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فلا مانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر تاءه في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما **قوله** وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فلنطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فلنطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة في الاخير دون الباقيين **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد وزيدا اياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى القرينة من الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ منضم به معناها الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب **قوله** ما وضع لمتكلم

ويقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتيه لمن قال ذهبت
وانا انيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل باعتبار العلامة بما يصح المعنى
بعد اثباته من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه وفي حكاية سيبويه بعضا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية
فقال انا انيه منكرا الرأي نفسه ان يكون على خلاف ما ذكر السائل ولو حكى لقال اتخرجيه ثم نقول آخر الكلمة اما
ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاء القاضي وزيد يغزو ورأيت المعلى وحكمه
ان يزاد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما القاضيه المعلاه والغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان
او غيره فلا بد من تحركه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والم تضربنيه وان كان
متحركا فان الانكار يعلق وقف تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة
الف نحو ازيدناه وارقاشيه والاميروه فيكون بعد الضمة واو وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الف نحو ازيد فليس بين
الانكار اذن الا علامة الندبة لان تلك تختص بكونها الفا الا عند اللبس ويجوز لك الحاق هذه الانكار بان من بعد
بعد المذكور ومدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا الياء لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة
البيان والايضاح لان حرف المد والهاء خفيفان تخفى زيادة كالزيادة ان فعل قال المصنف الظاهر انهم لم يريدوا ان الا
بنيا آخر ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يرد ان حرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة ورد
قول بعضهم بعد المتحرك في نحو انا انيه لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما يكون في حال الوقف والوقف على
انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لجيء ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يرد ان لزم ان تحذف احدى
الالفين وقد يقال انه يقال المعلانيه والقاضيانيه والغزوانيه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص بالساكن
اخره قياس منه لم يات في كلام النحاة ثم اعلم انه لا يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار اذا كان الكلام وقفا فاذا اردت
الوصل فانك تترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى فلا تلحق العلامات في درج الكلام نقل الكلام فيه وانما يجوز اثبات التنوين ههنا
في حال الوقف لقصد الحكاية مع زيادة الانكار لتوسط التنوين وصار الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين وتقع زيادة
الانكار تقع في سائر الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمروه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وازيدا الطويلاه
واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فيدخل معنى الانكار على الجملة والمفرد على اي شيء شئت من اقسام الكلام بخلاف الف
الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا اخذ
من يتذكر كلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمد مجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول
ومن العام قالا يعني فتحة اللام الى ان تتذكر ما بعده وتصله به وكذا تقول وا ومن الناس وتصله بياء ساكنة ان كان الآخر
ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل وفي
الالف واللام من نحو الحارث قدي والي وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو
مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف
الاولى كما قلنا في مدة الانكار ولا تلحق الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان
هذه انما تزاد اذا لم تقصد الوقف والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
تم الكتاب بعون الملك الوهاب في يوم الاربعاء في اوايل ذي القعدة
سنة ست وسبعين وثمانمائة

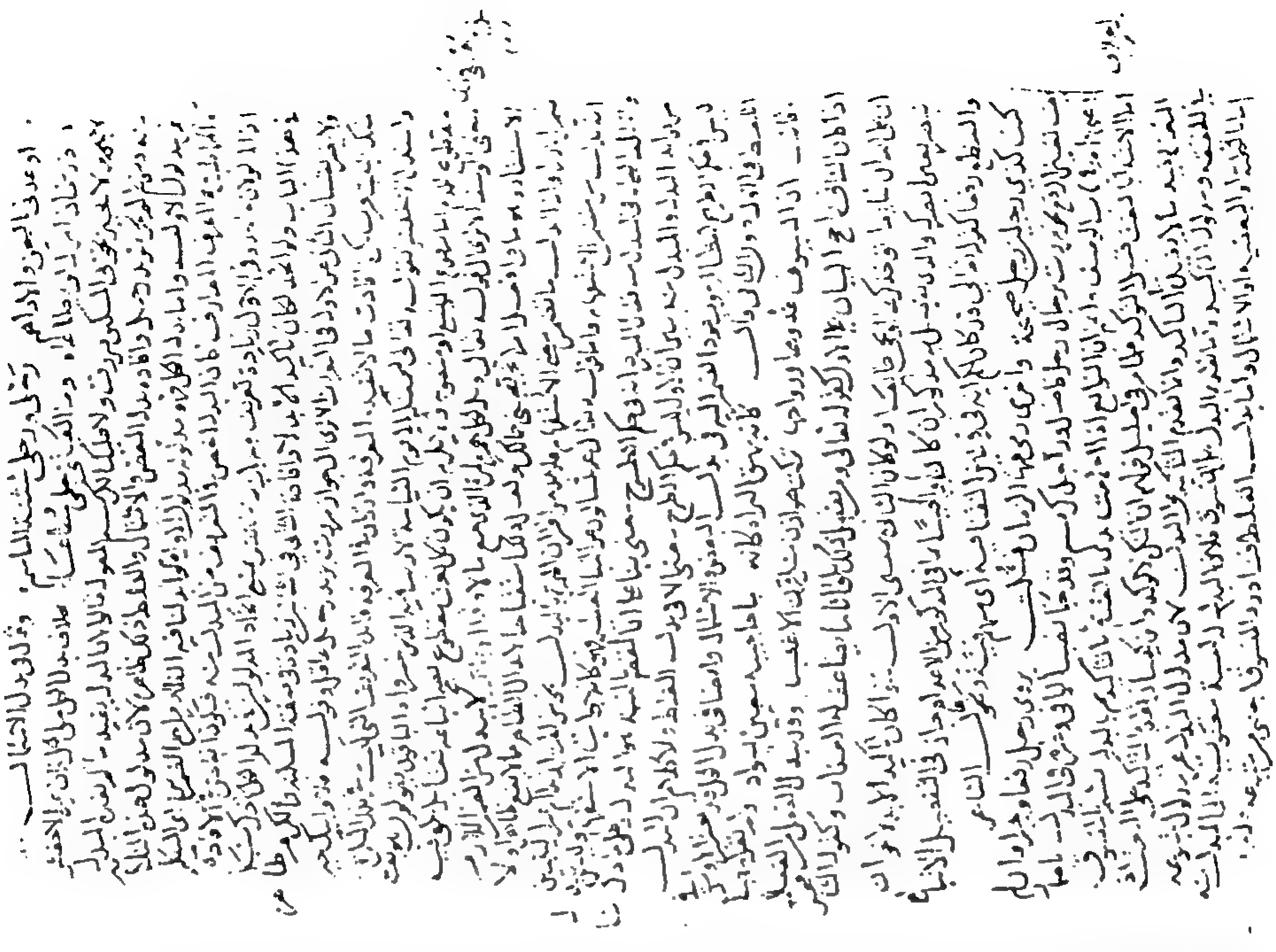

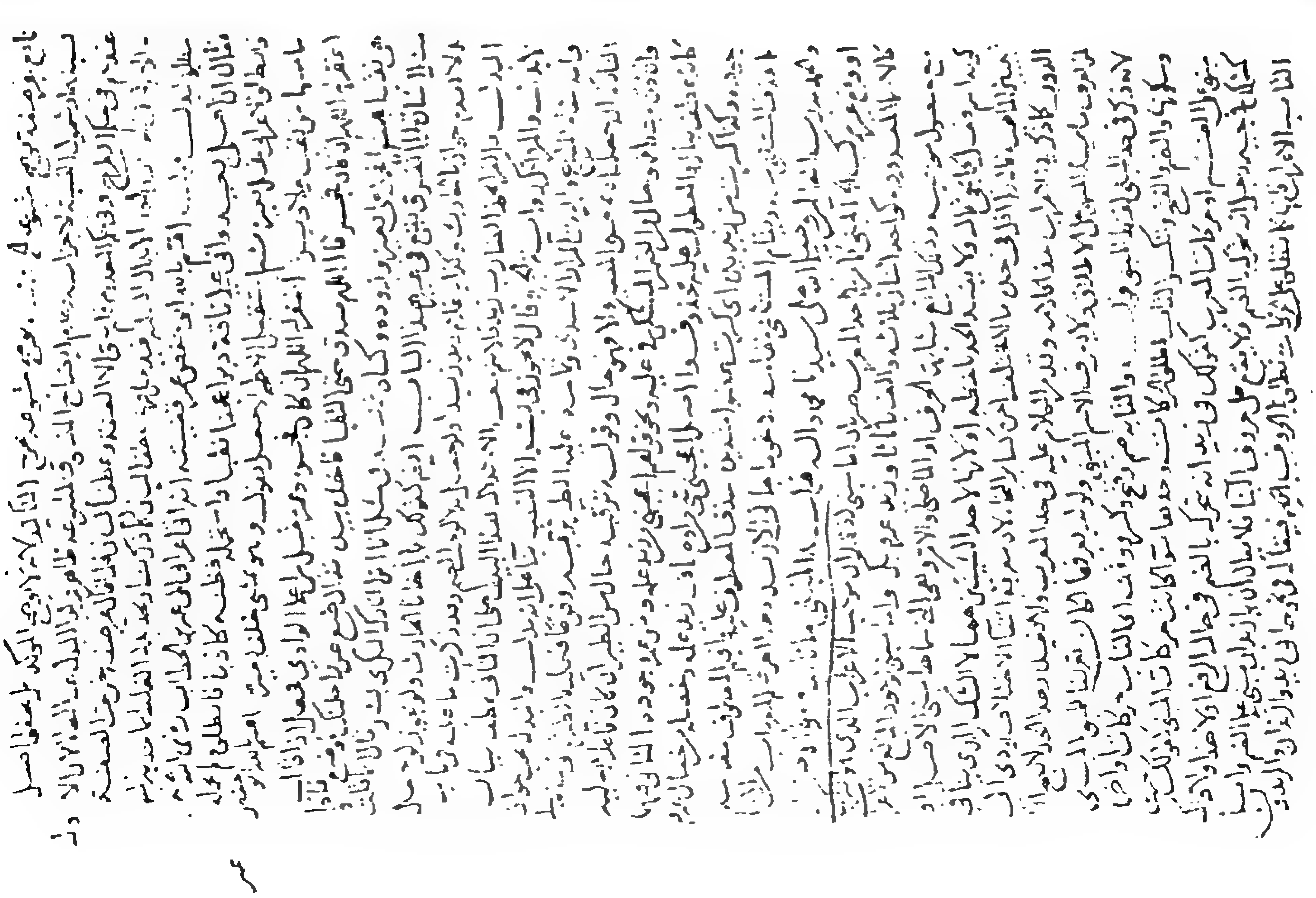

والعصا ونحو وعددت ذلك الحروف الى ان تنذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال
انه يجتلبها ويحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار والاولى هذه الزيادة هنا او السكتة
في الالف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف والله
تم الكتاب بعون الله اعلم بالصواب الملك الوهاب وافق الفراغ من نسخة
في يوم الاربع في وقت الضحى
في اليوم المبارك الخمسة عشر في شهر رمضان من شهور عام اربع ومائة والف
[illegible] النسخة المباركة بخط الفقير الى عفو ربه الغني علي بن عبد العليم [illegible]
[illegible] غفر الله له ولوالديه ولمن طالع في هذا الكتاب ولمن قراه ولآله ولجميع
المسلمين

[illegible] واكرم طالب — اغفر لصاحبه نعم والكاتب
ورب الذي [illegible] من تامل كتابتي — وقابل ما فيها من السهو بالعفو
واصلح ما اخطيت فيه بفضله — وفطنته واستغفر الله من سهو
اخطات

٨٧٤ هـ

ب

وعطف البيان فإذا قال غير صفة خرجت الصفة والأولى أن يحد بهذا الحد [illegible] الثلاثة فيجعل
بما علق البيان كما ذكرنا ونحد بدل الغلط بما حده المصنف مطلق البدل قوله أقسم بالله أبو حفص
عمر قصته أنه أتى أعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الأعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجر وعمر مقبل
من أعلى الوادي فجعل إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فأخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل يا أخي
التارك البكري بشر إنما قال مثل إشارة إلى أن [illegible] في هذا الباب أيضا كقولك يا أخانا
الحارث ولا يجوز أن يجعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لـ
وجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز أنا ضارب زيد غلام [illegible] الاستدلال
بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد أنكر رواية الجر وقال لا يجوز فيه إلا
النصب بناء على أنه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع وأنشدت [illegible]
عليه الطير [illegible] [illegible] التارك إن جعلناه بمعنى الصير [illegible] فهو حال وترقبه
موقعه حال من الطير إن كان فاعلا لعليه وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه [illegible]
المجني من زيد عليه ومن عمر وجوده الثاني فيهما إلا أنه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والأصل
المجني [illegible] زيد عليه [illegible] وجوده وكذا كرت من [illegible] أي كرت مجنيا
منه [illegible] حذف المعطوف [illegible] وأقيم المعطوف مقامه في [illegible] الا زيد [illegible] آخر قسم المعربات
والأسماء والحمد لله رب العالمين [illegible] المبني [illegible] المبني كما مر [illegible] المعرب ضرورة
معدان موجب [illegible] الذي هو التركيب كالأسماء المعدودة كأحد اثنان ثلاثة [illegible] وزيد
عمرو بكر [illegible] الإعراب مع حصول موجبه وذكر المانع مشابهة الحرف [illegible]
[illegible] ولا [illegible] الحد [illegible] أحد الشيئين [illegible] الذي [illegible]
قال [illegible] [illegible] لأن [illegible] الاختلاف [illegible]
المبني [illegible] ماهية المبني [illegible] الاختلاف فيؤدي إلى الدور كما ذكر [illegible]
هذا كلامه [illegible] الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبني
في الإطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم نعرفها الآن [illegible] المبني لأنه ذكره في حد المبني لفظ
المبني [illegible] وألقابه [illegible] أي ألقاب حركات أواخره وسكونها الضم [illegible] الباب
مطلق الحركات [illegible] حركات المبني [illegible] مبني على الضم وحركات [illegible]
[illegible] الرفع أو الابتداء [illegible] أنه [illegible] بالضم لا يصح [illegible]
حروف البناء [illegible] مبني على الضم وأما ألقاب الإعراب [illegible] الحركات [illegible]
في الحروف أيضا [illegible] جاءني زيد والزيدان والزيدون [illegible]
أنه مبني على الفتح هذا في مذهب المصنف والذي يغلب على الظن أن المتقدمين [illegible]
الإعراب أيضا [illegible] والنصب والجر إلا [illegible] الرفع [illegible]
كالكسر [illegible] يطلقون في الحروف [illegible] مقام حركات الإعراب [illegible] الحركات مجازا [illegible]

دليل

وأيت الزيدين أن الزيدين منصوب مجاز وكذلك إذا قام بعض الحركات مقام بعض في الاسم
المعرب في الباب مجازا قالوا في السموات [illegible] السموات ويا زيدان الأول منصوب
والثاني [illegible] الباني في هذا أن يطلق في الحروف القائمة مقام حركات الإعراب أسماء الحركات
مجازا فيقال في الرجلان إنه مرفوع وكذا في المسلمات [illegible] ويقال في يا زيدان ويا زيدون
إنه مبني [illegible] مجازا إذ لا يكون [illegible] المصنف في [illegible] أن يا زيدان مبني على الضم
وحملوا على الفتح وجه هذا [illegible] بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء [illegible]
اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم [illegible] على المسامع وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب
في المبني وبالعكس ولا يفرقون بينهما [illegible] ومن المضمرات [illegible] جميع المبنيات [illegible]
فالجواب [illegible] واحد منها علة البناء إلا أن الأصل في الأسماء الإعراب كما مر أول الكتاب وإن كان مبنيا
في الحركة فيطلب مع ذلك علتان أحدهما للبناء على الحركة إذ أصل البناء السكون لأنه ضد
الإعراب وأصل الحركة وأخرى للحركة المعينة اختيرت دون الباقيتين [illegible] والمضمر ما
وضع [illegible] اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا وأنت لا يصلحان لغيرهما
وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه نحو جاءني زيد وإياه ضربت [illegible]
ومع الالتباس [illegible] وليس كذلك الأسماء الظاهرة فإنه لو سمي المتكلم أو المخاطب باسمهما [illegible]
المتبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول وإنما بنيت المضمرات إما
لشبهها بالحروف لاحتياجها [illegible] المضمرة في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب احتياج
الحروف [illegible] معناها الإفرادي وإما لعدم موجب الإعراب فيها وذلك لأن المقتضي
لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها
لاختلاف المعاني عن الإعراب [illegible] ومنع المتكلم [illegible] من اسمه زيد زيد ضرب وقولك
لزيد يا زيد افعل كذا [illegible] الغائب زيد [illegible] فإن لفظ زيد وإن كان في المتكلم
والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره بل الأسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر [illegible] ثم [illegible]
المنادى [illegible] ولهذا تقول للمسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت [illegible]
ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب إلا أن يقال ما وضع الموضوع لأن [illegible] الخطاب وليس
زيد ضرب دليل التكلم ولو كان للمسمى بزيد أن يقول زيد ضربت قوله لفظا [illegible] وحكما
فمثال المتقدم لفظا [illegible] متقدم لفظا [illegible] نحو ضرب زيد غلامه والآخر [illegible]
تقديرا نحو ضرب غلامه [illegible] والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد إذ زيد متقدم
تقديرا لكونه فاعلا وقسم أيضا التقدم المعنوي قسمين أحدهما أن يكون [illegible] المضمر
[illegible] بأن يكون المضمر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى
أي العدل أقرب لأن الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني أن يدل سياق الكلام على المفسر
[illegible] كقوله تعالى ولأبويه لأنه لما ساق الكلام قبله في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق
أن يكون ثم موروث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا معنى كلامه رحمه الله تعالى وفيه مخالفة
[illegible] لأنه جعل التقدم [illegible] قسيم المعنى لا قسمه كما [illegible] أول الكتاب [illegible] المعرب

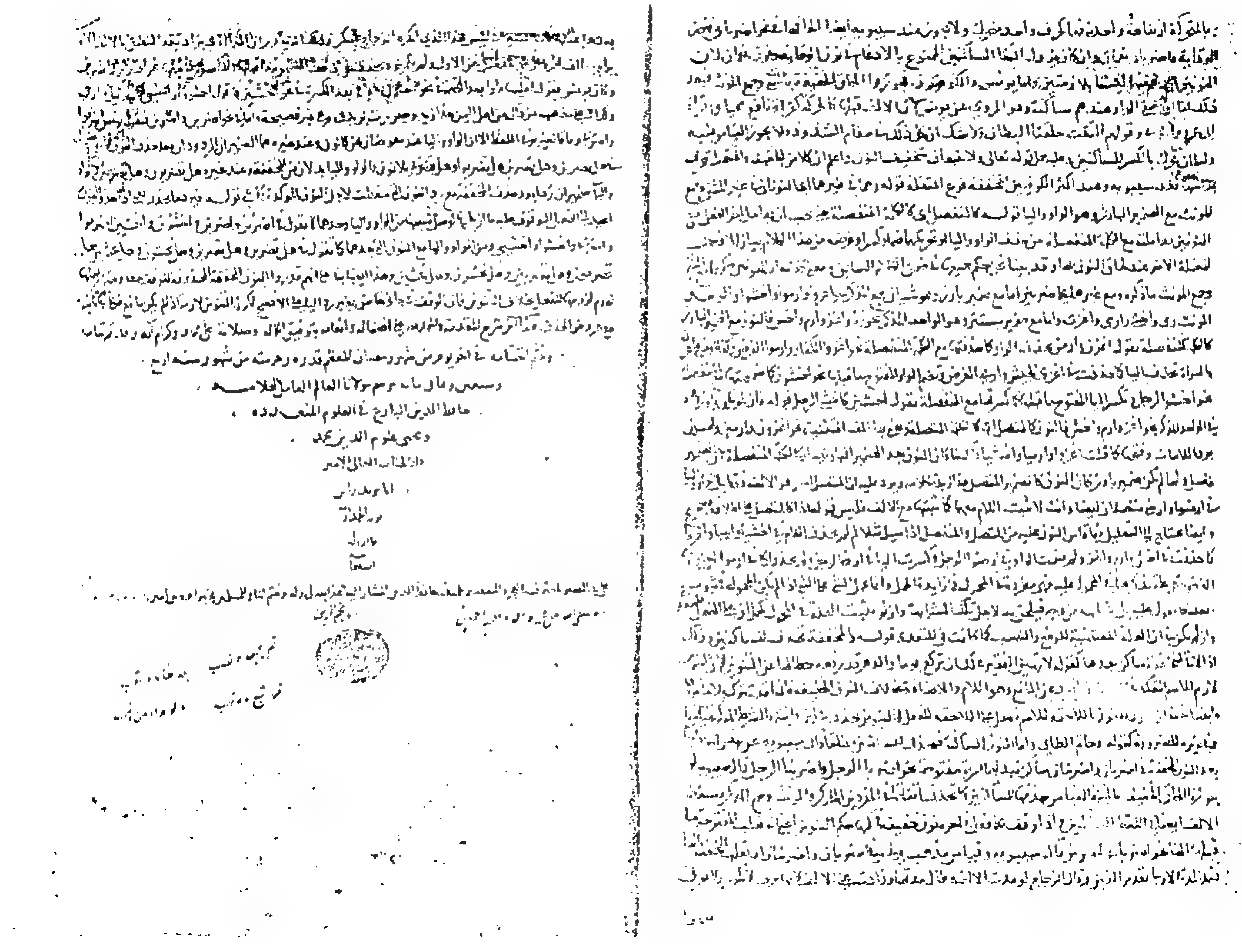

وقع اختتامه في اخر يوم من شهر رمضان المعظم قدره وحرمته من شهور سنة اربع
وسبعين و[illegible] مولانا العالم العامل العلامة
حافظ الدين البارع في العلوم المتعددة
ومحيي علوم الدين محمد
[illegible]

د ـ عملي في التحقيــق

١ ـ أثبتُّ نَصَّ نُسخة الأصل، إلّا إذا وجدتُ سهواً واضحاً أَثْبَتَتْ صوابَه النُّسَخُ الأخرى، فعندئذٍ أُثْبِتُ الصواب، وأنبّه على ذلك في الحاشية.

٢ ـ نَبَّهت على نَقْص النسخ الأخرى وتكملاتها.

٣ ـ أبـرزت الأبحـاثَ والموضوعات بعنوانات، وحصرتُها بين قوسين: [ ]، وبيّنْتُ بَدْءَ كلامِ كُلٍّ من ابنِ الحاجب والرضي.

٤ ـ كتبتُ النصَّ بالقواعد الإملائية المعروفة الآن.

٥ ـ ضبـطت النص بالشكـل ما دعتِ الحاجةُ إلى ضبطه، واستعنت بالمُعْجَماتِ، والمصادر اللُّغَوية لضبط بعض الكلمات.

٦ ـ أشرت إلى رقم الآيات القرآنية، ومواضعها في السور، وخرَّجت القراءاتِ من مصادرها، وكذلك الأحاديث الشريفة، وكلام علي رضي الله عنه.

٧ ـ خرّجت الشواهدَ الشعرية من دواوين الشعراء إذا كان لهم دواوين، وشرحت مفرداتها الغريبةَ، ثم بينّت موطن الشاهد في كل بيتٍ منها.

٨ ـ خرّجت الأَمثالَ من كُتب الأمثال، وذكرت الخلافات في روايتها.

٩ ـ ترجمت للأعلام الذين وَرَدَ ذِكرهم في النص ترجمةً موجزةً.

١٠ ـ خرجت أقوالَ النُّحاة في المخطوطات، والرسائل العالية التي لم تطبع بَعْدُ، وفي كتب المتقدمين ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

١١ ـ وضّحت كثيراً من العبارات بالتعليقات المستقاة من كُتُب النحو، كما وضحت المقصودَ من بعض عبارات الرضي، ونبّهت على بعض الأُمور التى رأيت أنها جديرة بالذكر.

١٢ ـ ألحقت بالكتاب الفهارس الفنية.

النَّـصُّ الْـمُحَـقَّق

[المبنيات : المْبني وتعريفُه]

قوله: «المبني(١) ما ناسب مبني الأصل أو وقع غيرَ مركب».

المبني كما مَرَّ في حد المعرب(٢) ضربان: إمّا مبنيٌّ؛ لفقدان موجب الإعراب، الذي هو التركيبُ كالأسماء(٣) المعدودة، نحو(٤) أحد، اثنان، ثلاثة وألف، باء، تاء، ثاء، وزيد وعمر وبكر، وإمّا مبنيٌّ؛ لوجود المانع من الإعراب، (١٢٥/أ) مع حصول موجبه، وذلك المانع مشابهة الحرف، أو الماضي، أو الأمر، وهي التي سماها مبنيَّ الأصلِ أو كونه اسمَ فعل كما يجيء، قال: ولا يفسد الحد بلفظة «أو» لأنها لمجرد أحد الشيئين ههنا، لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية. ولم أقل في حده مالا يختلف آخره كسائر النحاة(٥): لأن معرفة انتفاء الاختلاف فَرْعٌ على تعقل ما هيّة المبني، فلا يستقيم أن يجعل تعلق ما هية المبني فَرْعاً على معرفة انتفاء الاختلاف، فيؤدي إلى الدور كما ذكر في الإعراب، هذا كلامه، وقد مر الكلام عليه في حد المعرب؛ فلا نُعيدُه وهذا الحد لا يَصِحُّ إلّا لِمَن يعرف ماهية المبني على الإطلاق. ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها، لكان تعريفاً للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حَدِّ المبني لفظ المبني.

قوله: وألقابه ضَمٌّ وفَتْحٌ وكَسْرٌ ووقْفٌ».

أي ألقاب حركات أواخره وسكونها، والضمُّ والفتحُ والكسرُ ألقابُ مطلقِ الحركات وحدَها سواءٌ كانت حركاتِ المبني، كقولك: «حَيْثُ مبني على الضم، أو

---

(١) أنظر في حد الاسم المبني: شرحَ الحدودِ النَّحْوية للفاكِهي ص ٣٣٠، والهَمْع ١/٤٧، ٤٨، والأُنموذج ص ٨٩.

(٢) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٣٩، والأنموذج ص ٨٣.

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٤٢، ط٦.

(٤) ط: كواحد.

(٥) انظر شرح الحدود النحوية ص ٨٤ وما بعدها.

حركاتِ المعربِ، كقولك في زيد: إنه متحرِّكٌ بالضم في حال الرفع أو لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل: إنه متحرك بالضم.

ولا تقع على حروف البناء، فلا يقال: إنَّ يازيدان مبنيٌّ على الضم،

وأَمّا ألقابُ الإعرابِ فإنها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف أيضاً، فيقال في نحو: جاءني زيدٌ، والزيدان، والزيدون إنها مرفوعةٌ. هذا على مذهب المصنف.

والذي يَغْلِبُ في ظني أَنَّ المتقدِّمين لم يضعوا ألقابَ الإعراب أيضاً، أعني الرفعَ والنصبَ والجرَّ إلّا للحركات المعيَّنة، فالرفعُ كالضم، والنصبُ كالفتح والجرُّ كالكسر،

ثم إنهم يُطلقون على الحروف لقيامها مَقامَ / حركاتِ الإعراب أسماء الحركات مجازاً، فقولُهم في نحو: رأيت الزيدين، إن الزيدَيْنِ منصوبٌ، مجازٌ وكذلك، إذا قام بعضُ الحركات مَقامَ / بَعْضٍ، أَطلقوا اسْمَ المَنوبِ على النائب مجازاً، فقالوا في السموات وأحمد في:

«خلق الله السمواتِ وبأحمدَ» إن الأول منصوب والثاني مجرور، فأيشٍ(١) المانعُ على

---

(١) أيْشٍ: أصلُها أي شيء: وهذا الأسلوب صحيحٌ من أساليب العرب فخففت بحذف الياء الثانية من أي الاستفهامية، وحذف همزة شيء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم أعلّ إعلال قاض، والرضي ـ رحمه الله ـ يستعمل هذا اللفظ كثيراً، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء، قال الشهاب الخفاجي في شفاء العليل: أيش بمعنى أى شيء، خفف منه، نص عليه ابن السِّيد فى شرح أدب الكاتب، وصرحوا بأنه سمع من العرب، وقال بعض الأئمة: جنبونا أيش، فذهب إلى أنها مولدة، وقول الشريف في حواشي الرضي: «إنها كلمة مستعملة بمعنى أى شيء، وليست مخففة منها «ليس بشيءٍ، ووقع فى شعر قديم أنشدوه في السير:

مِنْ آلِ قحطانَ وآلِ أَيْشِ

قال السُّهَيْلي في شرحه: الأيش: يَحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش، ومعناه مدح، يقولون: فلان أيش وابن أيش، ومعناه شيء عظيم، وأيش في معنى أي شيء، كما يقال: ويلمّه، في معنى: ويله لأمه، على الحذف لِكثرة الاستعمال. شافية ١/٧٤ ـ هـ ٤.

لكنْ قال الفراء: «لايجوز القياس على هذه في شيء من الكلام». انظر معاني القرآن ١/٢٨١ بيروت ـ عالم الكتب ط ٢ سنة ١٩٨٠م.

هذا، أن يُطْلَقَ على الحروف القائمةِ مَقامَ حركاتِ البناء أسماء تلك الحركات مجازاً، فيقال في: «لا رجلين» إنه مفتوحٌ، وكذا في «لا مسلمات» عند مَنْ يكسِر، ويقال في: يازيدان، ويازيدون، إنهما مبنيان على الضم مجازاً، فلا يكون إذن لرد المصنف على النحاة إطلاقهم إن يازيدان مبنيٌّ على الضم ولا رجلين على الفتح وجهٌ.

هذا، والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب، وحركات البناء، وسكونهما في اصطلاحِ البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السامع، وأما الكوفيون[1] فيذكرون ألقابَ الإعراب في المبني، وعلى العكس ولا يَفْرُقُونَ بينهما.

قولُهُ: «وهي المضمراتُ، وأَسماءُ الإشارة، والموصولات، والمركبات، والكنايات، وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف».

حصر جميع المبنيات جملةً، فليُطلب لكل واحد منها عِلَّةُ البناء؛ لِأَنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ، كما مرَّ في أول الكتاب، وإِنْ كان مبنياً على الحركة، فليُطلب مع ذلك عِلّتانِ أُخْرَيَانِ: إحداهُما للبناء على الحركة، فإِنَّ أصلَ البناءِ السُّكونُ؛ لأنه ضِدُّ الإعرابِ، وأصلُهُ الحركة، وأخرى للحركة المعينة لِمَ أُختيرت دون الباقيتين.

[الضمائر: علة بنائها، أنواعها]

قولُـهُ[2]: المضمرُ ما وضع لمتكلم، أو مخاطَب، أو غائب، تَقَدَّمَ ذِكرُهُ لفظاً، أو معنىً، أو حُكْماً.

اعْلَمْ أَنَّ المقصودَ من وَضْعِ المضمراتِ رَفْعُ الالتباسِ، فإِنَّ أنا وأنت لا يصلحان

---

(١) «المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء، وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيراً». انظر المقتضب ١/١٤٢ (الطبعة الأخيرة) حاشية ٢.

(٢) ط: ساقطة.

انظر حد المضمر في: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣١١.

إلاّ لِمعينين، وكذا ضمير الغائب نَصٌّ في أنَّ المُرادَ هو المذكورُ بعينه، في نحو: جاءني زيدٌ وإياه ضربت، وفي المتصل يَحْصُلُ مع رَفْعِ الالتباس الاختصارُ، وليس كذا الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمي المتكلم أو المخاطب بِعَلَميهما[1] فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور[2] مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غيرُ الأول.

وإنما بُنِيتِ المضمراتُ إمَّا لشبهها بالحروف وَضْعاً على ما قيل، كالتاء في «ضربت» والكاف في «ضربك» ثم أُجريت بقية المضمرات، نحو أنا، ونحن، وأنتما وهما مُجراها[3] طرداً للباب.

وإمَّا لشبهها[4] بالحروف؛ لاحتياجها إلى المفسر، أعنى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي.

وإمّا لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارُدُ المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صِيَغها؛ لاختلاف المعاني عن الإعراب، ألا ترى أنَّ كُلَّ واحدٍ من المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ له ضَميرٌ خاصٌّ.

قولــــه: «ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّم».

(١٢٥/ب) يخرج قول مَن اسمُهُ «زيد» زيد ضرب، وقولك لزيد: يازيد افْعَلْ كذا وقولك لزيد الغائب: زيدٌ فَعَلَ كذا، فإنَّ لَفْظَ زَيْدٍ، وإن أُطلِقَ على المتكلمِ، والمخاطَب، والغائب، إلاّ أنه ليس موضوعا للمتكلم، ولا للمخاطَب، ولا للغائب

---

(١) ط: بعينها، والصواب ما ذكر فى الأصل.

(٢) المراد به مفسِّر الضمير.

(٣) يعني مجرى التاء والكاف ونحوهما.

(٤) يعنى لشبهها بالحروف في الافتقار إلى الضمير، فهو غير الوجه الأول.

المتقـدِّمِ الذِّكْرِ، بل الأَسماءُ الظاهرة كُلُّها موضوعةٌ لِلغَيْبَة مطلقاً، لا باعتبار تقدُّم الذِّكْرِ، فمن ثمة قلت: ياتميم كلهم، نَظَراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب، ولا يقول زيد ضربت، وكذا لا تقول للمسمى / بزيد: زيد ضربت، لكنها ليست لغائب تقدَّم ذكره، كهو، وهي، ونحوهما، وإنما جاز ياتميم كلكم؛ لأن «يا» دليلُ الخِطاب، وليس في: زيد ضرب دليلُ المتكلم. ويدخل في حَدِّهِ لَفْظُ المتكلم، والمخاطب، إلَّا أنْ يُقالَ ما وضع لمتكلم به، أو المخاطب به؛ أي: للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به، وكذا في حَدِّ أسماء الإشارة، ينبغي أن يقيد، فيقال: ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخُلَ لفظُ المُشار إليه.

قولـــه: «لفظاً أو معنىً أو حُكْماً».

قَسَمَ التقـدمَ اللفـظيَّ قِسْمَـيْنِ: أحـدُهما متقدمٌ لفظاً تحقيقاً، نحو ضرب زيد غلامه، والآخر، متقدم لفظاً تقديراً، نحو ضرب غلامَه زيدٌ؛ إذْ زيد متقدم في اللفظ تقديراً؛ لكونه فاعلاً، وقَسَمَ أيضاً التقدُّمَ المعنويَّ قِسْمَيْنِ: أحدُهما أن يكون قبل الضمير لفظٌ متضمنٌ للمفسر بأن يكون المفسر جُزْءَ مدلولِ ذلك اللفظ، كقوله تعالى:
﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾(١)

أي العـدل أقـرب؛ لأن الفعل يدل على المصدرِ والزمانِ، والثاني: أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاماً لا تضمناً، كقوله تعالى:
﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾(٢)

---

(١) من الآية ٨ في سورة المائدة، وتمامُها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾.

(٢) من الآية ١١ من سورة النِّساء، وتمامُها: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾.

لأنه لما ساق الكلامَ، قَبْلُ، في ذِكْرِ المِيراث، لَزِمَ من ذلك السياقِ أن يكون ثَمَّ مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى.

هذا تقرير كلامه رَحِمَهُ اللهُ تعالى، وفيه مخالفة لطريقته المألوفة؛ لأن عادَته جعل التقدير قسيم اللفظ، لا قسمه، كما قال في أول الكتاب «في[1] المعرب»، لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً، وقال بعيد: التقدير فيما تعذر، ثم قال: واللفظي فيما عداه، فَجَعْلُ نحو ضرب غلامه زيد، مما تقدم معنى أَوْلى؛ إذ هو متقدم معنىً، وتقديراً، لا لفظاً.

فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال ليس لَفْظُ المفسر مذكوراً قبل الضمير، فكيف يكون التقدم لفظياً؟ فإن قال: أردت، كأنه متقدم لفظاً من حيث التقديرُ.

قيل فَعَدُّ نحو: «اعدِلُوا هو أقرب» أيضاً من هذا القِسم؛ لأن المفسر فيه كأنه متقدمُ اللفظِ أيضاً في التقدير، ولا فَرْقَ بينهما، إلّا أَنَّ المفسر في نحو: ضرب غلامه زيد، ملفوظٌ به بخلافِ المفسر في نحو «اعدِلُوا هو أقرب للتقوى».

والتقدم في كليهما ليس لفظياً، بل هو تقديري، وكلامُنا في التقدم اللفظي، لا في المفسر الملفوظ به، أو المقدر.

وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامَهُ زَيْدٌ:

لابد من متقدم يرجع إليه هذا الضميرُ تقدُّماً لفظياً، أو معنوياً، وهو راجعٌ إلى زيد، وهو متأخِّرٌ لفظاً، فلولا أنه متقدمٌ من حيث المعنى لم يَجُزْ، فجعله من باب المتقدم معنى، لا لفظاً، وهو الحق.

وعلى هذا فالحقُّ أن يقولَ: التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذِكراً صريحاً سواء كان من حيث المعنى أيضاً متقدماً نحو ضرب زيد غلامه، لأن الفاعل من حيث

---

(١) د: ساقطة.

المعنى مُقَدَّمٌ على المفعول، أو كان من حيث المعنى متأخراً كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾؛ (١) لأن المفعول من حيث المعنى متأخرٌ عَنِ الفاعلِ.

واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعداً، فالمفسر هو الأقرب، لا غَيْرُ، نحو جاءني زيدٌ وبكْرٌ فضربته، أي: ضربتُ بَكْراً، ويجوز مع القرينةِ أن يكون للأبعد، نحو: جاءني عالِمٌ وجاهلٌ فأكرمتُهُ. والتقدُّمُ المعنوي ألَّا يكون المفسر مصرَّحاً بتقديمه، بل هناك شيءٌ آخَرُ غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب: كمعنى الفاعلية المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامَه زيد، ومعنى الابتداء المقتضى، لكون المبتدأ / قبل الخبر، نحو في داره زيد، ومعنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على الثاني، نحو أعطيت درهمه زيداً، وكذا نحو ضربت في داره زيداً وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل، نحو هذا سراقة للقرآن يدرسه (٢).

أو منفصل عنه نحو قوله «اعدِلُوا هو أقربُ للتقوى» وقولِه تعالى: ﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ (٣)

وكذا الصفة كقوله (٤):

٣٧٤ـ إذا زُجِرَ السَّفِيـهُ جَرَىٰ (٥) إليه أي إِلى السَّفَه.

---

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة، وتتمتُها: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) من الآية ١٨٠ من آل عمران، وتمامها: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٤) صدر بيت، وعجزه: وخـالَفَ والسَّفيهُ إلى خلاف. لم أَهْتَدِ إلى قائله. وهو في: الخزانة ٥/٢٢٦ (هارون)، والخصائص ٣/٤٩، والمحتَسب ١/١٧٠، والأمالي الشجرية ١/٦٨، ١١٣، والهمع ١/٦٥، ومعاني الفَراء ١/١٠٤، والبيان ١/١٢٩؛ وفيهما: «إذا نُهِيَ السفيه»، والقطع والإئتناف ص ٢٠٢. والضمير في (إليه) راجعٌ على المصدر المدلول عليه بالوصف، أي إلى السَّفَه. [الخزانة ٥/٢٢٦ هارون].

(٥) م: «جرى إليه» ساقط منها.

وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاماً قريباً، كقوله تعالى: «وَلِأَبَوَيْهِ»(١)؛ لأن سياقَ ذكر الميراث دالٌّ على المورث دلالةً التزاميةً، أو بعيداً، كقوله تعالى:
﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾(٢)؛

إذِ العشي يدل على تواري الشمس، وكقوله تعالى:
﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي(٣) لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾

إذِ النُّزولُ في ليلة القدر، التي هي في شهر رمضان دليلٌ على أنَّ المنزل هو القرآن مع قوله تعالى:
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾(٤).

وكذا قوله تعالى:

﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾(٥)،

فإنَّ ذِكْرَ الدابةِ مع ذكر على ظهرها دالٌّ على أنَّ المُرادَ ظَهْرُ الأرضِ.

---

(١) النساء / ١١، والآية بتمامها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۗ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

(٢) ص / ٣٢، والآية بتمامها: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾.

(٣) القدر / ١.

(٤) البقرة / ١٨٥، والآية بتمامها: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٥) فاطر / ٤٥، والآية بتمامها: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا﴾.

وكذا الفناء مع لفظة «على» في قوله تعالى
﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾(١).
وكذا قوله تعالى
﴿وَإِن(٢) كَانَتْ وَٰحِدَةً(٣)﴾،
أي : إن كانتِ الوارثةُ واحدةً؛ إذ هو في بيان الوارث.

والتقدم الحكمي أن (١٢٦ أ) يكون المفسر مؤخراً لفظاً، وليس هنـاك ما يقتضي تقـدُّمَـهُ على محل الضمـير إلّا ذلك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يكن متقدماً على الضمير، لا لفظاً، ولا معنى، إلَّا أنه في حكم المتقدم؛ نظراً إلى وضع ضمير الغائب، وإنما يقتضي ضميرُ الغائبِ تقدُّمَ المفسرِ عليه؛ لأنه وَضَعَهُ الواضع معرفة، لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته، ولم يتقدمْهُ مفسره، بقي مُبهَماً منكراً، لا يعرف المرادُ به حتى يأتيَ تفسيرُهُ بعده وتنكيره خلاف وضعه، فإن قلت: فَأَيْشٍ الحاملُ لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه؟، قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المُراد به، ثم يفسروه، فيكـون أوقـعَ في النفس وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون آكَدَ، فإنْ قُلْتَ: فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعـه معرفاً، أم يصير نكرةً؛ لعدم شرط التعريف أعني تقدُّمَ المفسرِ؟ قلت: الذي أرى أنه نكرة كما يَجِيءُ في باب المعرفة.

وعـنـد النحـاةِ يبقى مُعَرَّفاً، لكنَّ تعريفَهُ أنقصُ مِمَّا كان في الأول، لأن التفسيرَ يحصُلُ بعد ذِكْرِهِ مُبْهَماً، فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات، ولهذا جازَ دُخولُ «رُبَّ» عليه مع اختصاصها بالنكرات، وإنما حكموا ببقائه على وضعه

---

(١) الرحمن /٢٦.

(٢) في الأصل، ط: فَإِنْ، وهو تحريفٌ، والتصويبُ من المُصْحَفِ الشريفِ.

(٣) النساء / ١١.

مع التعريف؛ لأنه حصل جُبْرانُ ما فاته بذكر المفسر بعدَه، بلا فَصْلٍ، فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريفَ من المضاف إليه، أما الجُبْرانُ في: رُبَّهُ رَجُلاً وبِئْسَ رجلاً، ونِعْمَ رجلاً، و«ساءَ(١) مثلًا»، فظاهرٌ؛ لأَنَّ الاسمَ المميزَ المنصوبَ لم يُؤْتَ به إلَّا لغرض التمييزِ والتفسيرِ، فنصبه على التمييزِ، مع عدم انفصاله عن الضمير، قائمٌ مَقامَ المفسر المتقدم، فالجُبْران في مثله في غاية الظهور، وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيدٍ إذ لم يُؤْتَ بالبدل إلَّا للتفسير.

وأَمَّا في ضمير الشأن والقِصَّة فالجملةُ بعدَه، وإن لم تأتِ، كالتمييز المذكورِ لمجرد التفسير، إلَّا أنّ قَصْدَهم لتفخيم الشأن / بذكره مُجْمَلًا، ثم مفصَّلًا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ، سَهَّلَ الإتيانَ به مُبْهَماً فهذا التفسير دون الأول. وأَمَّا تأَخُّرُ المفسر في باب التنازع، نحو ضربني وضربت زيداً على مذهب البصريين، فالحق أنه بعيدٌ لأن مجوِّز تأخيرِ المفسر لفظاً ومعنىً، قَصْدُ تفخيم المفسر مع الإتيان به(٢)، لمجرد التفسير بلا فصل، كما في نِعْمَ رَجُلاً زيداً، وقصد التفخيم مع اتِّصالِ المفسر، كما في ضمير الشأن، والثلاثةُ في ضمير التنازع معدومةٌ، أعني قصد التفخيم والمجيء(٣) بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر، فضعف(٤) فمن ثم(٥) حذف الكسائي الفاعل في مثله، مع أن فيه محذوراً أيضاً.

وما أَجازه المبردُ والأخفشُ(٦) مِن نحو: ضرب غلامه زيداً؛ أعني اتِّصالَ ضميرِ

---

(١) من الآية ١٧٧ من سورةِ الأعراف، وتمامها: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾.

(٢) ط: بالمفسر.

(٣) في ط: والإتيان.

(٤) ط، وفي الأصل: وضعف.

(٥) ط: ثمة.

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢/٦٧؛ «ولو قلت ضرب غلامُه زيداً لم يَجُز؛ لأن الفاعلَ في موضعه، فلا يجوز أن يُقدَّر لغيره».
وقال في ٤/١٠٢ «ولو قلت ضرب غلامُه زيداً كان مُحالاً؛ لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع».

المفعول المؤخر بالفاعل المقدم، ليس بأضعفَ مِمَّا ارتكبه البصريةُ؛ لأنّ الاتصالَ الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعاملٍ(١)، أكثرُ من الاتصال بين الضمير ومفسره، على ما ذكره البصريةُ في باب التنازع.

قال المصنف(٢): أردت بالتقدم الحُكْمي أنك قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلتَ المفسر في ذهنك، ولم تصرح به؛ للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل، فكأنه راجعٌ إلى المذكور قبلَه، فذلك المتعقلُ في حكم المفسر المقدم، ولا يستمرُّ(٣) ما ذكر في باب التنازع؛ إذ لا يقصد هناك التفخيم.

[المتصل والمنفصل من الضمائر]

قوله: «وهو متصل ومنفصل فالمنفصلُ المستقل بنفسه والمتصل غَيْرُ المستقل».

يعني بالمستقل بنفسه أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبلَه، يكون كالتتمة لها، بل هو كالظاهر سواءٌ انفَصَلَ عن عاملِهِ نحو: «أَلّا تَعبُدُوا إلاّ(٤) إياه»، وما ضربت إلّا إياك، أو اتَصَلَ، نحو: ما أنت قائماً عند الحجازية، وذلك لأنه يجوز استقلالُهُ بنفسه وفصلُهُ عن عامله، نحو: ما اليوم أنت قائماً، فليس كالجُزْءِ مِمَّا قبلَهُ، وإلَّا لم يَجُزْ انفصالُهُ عَمَّا قَبْلَهُ. والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل، وكبعض

= إذَنْ «كلام المبرد هنا صريحٌ لا يَحتمل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول» ونسبةُ الرَّضي إلى المبرد هذا الجواز من قبيل الوَهَم.

(١) في ط: إذا كانا لعامل واحد. . .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦١.

(٣) ط: ولا يتم.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة يوسف، وتمامها:
﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

حروفه، فالضمائرُ المستترة في نحو: زيد ضربَ، ويضرِب، وهندٌ تَضْرِب(١) وضربت واضربْ أمراً، وأَضرب ونضرِب وتضرب في خطاب المذكر، وفي الصفات، نحو زيد ضارب، والزيدان ضاربان، إلى آخر تصاريفها، كُلُّها متصلةٌ كما يَجيء تحقيقُها.

وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو: زيد ضرب هو وعَمروٌ، و «اسْكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجنةَ»(٢) وهند زيد ضاربته هي، بل البارز في الجميع تأكيد (١٢٦ب) للفاعل، لا فاعل، كما يجيء شرحُهُ(٣)، وهو منفصلٌ، بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم أنت وزوجك، وهند زيد ضاربته اليوم هي:

[تقسيمُ الضمائر من حيث الإعرابُ]

قولـه: «وهـو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالمرفوع والمنصوب متصل، ومنفصل، والمجرور متصل، فذلك خمسة أنواع، الأول ضربت وضربت إلى ضربن وضربن(٤)، والثاني أنا إلى هن، والثالث ضربني إلى ضربهن، والرابع إياي إلى إياهن، والخامس غلامي ولي إلى غلامهن ولهن».

اعْلَمْ أَنَّ الضميرَ إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأنَّ الضميرَ كما قُلنا قائمٌ مَقامَ الظاهرِ لرفع الالتباس وحذَه أوله وللاختصار، فيكون كالظاهر مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وإنما لم يكن المجرورُ إلَّا متصلاً؛ لأنَّ المتصلَ كما ذكرنا هو الذي كالجزء الأَخير لعامله(٥)، بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك.

---

(١) في ط: ضربت وتضرب.

(٢) البقرة /٣٥، والآية بتمامها:

﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

(٣) قوله: «كما يجيء شرحه» هكذا في ط. وفي د كما يجيء في شرحه.

(٤) هكذا في الأصل و ط، ويبدو أنها محرفة عن اضربن.

(٥) في ط بعد قوله «لعامله» يعني يجيء العامل أولاً ثم يَجِيء الضمير بعده على وجه لا يمكن...».

فإنْ قِيلَ: أليس الفصلُ جائزاً بين المضاف / والمضاف إليه في الشعر؟ قلت: ذلك مع الظاهر(١) قبيح(٢)، فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير، وكل واحد من هذه الأنواع الخمسةِ يكون لثمانية عَشَرَ معنىً؛ لأَنَّ كُلَّ واحدٍ منها إمَّا أن يكون لمتكلمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ، وكل واحد من هذه الثلاثةِ إمَّا أن يكون لمفردٍ، أو مثنىً، أو مجموعٍ، صارت تسعةً، وكل واحد من التسعةِ إمَّا أن يكون لمذكرٍ، أو مؤنثٍ، فصار للمتكلم ستة، وللمخاطب ستة، وللغائب ستة، وضعوا للمتكلم منها لفظَيْنِ يَدُلَّانِ على ستة المعاني المذكورة، كضربت وضربنا، فضربت مشتركٌ بين الواحد المذكر والمؤنث، وضربنا بين الأربعة، المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر، والمجموع المؤنث، وإنما شرَكُوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث، مفرداً كان أو غيرَهُ؛ لِقِلَّةِ الالتباسِ(٣) في المتكلم وإنما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة، وهي نا، وكذا قولك: نحن، ولم يزيدوا للمثنى أَلِفاً، وللجمع واواً، كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه، والغائب وجمعه؛ لأنَّ مثناهما اسمٌ انضم إليه لفظٌ آخرُ مثلُهُ؛ بدليل أَنَّك إذا قيل لك فَصِّل أنتما قلت أنت يازيد، وأنت ياعمرو، [وهذه حقيقة المثنى(٤) كما يجيء]، وكذا في الجمع إذا قيل فَصِّل أنتم، قلت: أنت يازيدُ وأنت ياعمروُ، وأنت ياخالدُ. وأَمَّا إذا قلت نحن، وأردت المثنى، فقيل لك فصّل قلت: أنا وزيدٌ، أو أنا وأنت، أو أنا وهو، وتقول في الجمع: أنا وزيدٌ وعمروٌ وليس كل أَفراده أنا.

فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتّفاقُ الاسْمين والأَسماءِ في اللفظ حاصلاً، لم يمكنهم إجراءُ تثنيتهِ وجمعِهِ على وَفْقِ ما أجرى عليه سائر التثاني والجموع، فارتجلوا للمثنى صيغة، وشرَكُوا معه الجمعَ فيها لِلأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ بسبب القرائن.

---

(١) للرضي رأيٌ في الفصل بين المتضايفين، أدَّى إلى إنكاره لتواتر القراءات، كما في باب الإضافة من الجزء الأول المطبوع ١/٢٩٣، ٣٢٠.

(٢) في ط: بعد قوله «قبيح»: «فامتنع في المضمر، الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر».

(٣) ط: لأن المشاهدة تكفي في الفرق.

(٤) زيادة من د، ط.

وكثيراً ما يجيء في غير هذا الباب أيضاً المثنى بصيغة الجمع، نحو قوله تعالى[1]: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2]

وقد يقول المعظم فعلنا[3] ونحن وإيّانا، عدّاً لنفسه كالجماعة.

ووضعوا منها للمخاطب خمسةَ ألفاظٍ، أربعة منها[4] نصوص، وهي ضربتَ وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما.

وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراكِ، نحو: ضرب وضربتْ وضربا وضربتا وضربوا وضربن، والضمير هو الألف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تأنيث ويجب أن يكون المقدَّران في ضرب وضربت مُتغايرَيْن[5]، كما في البارز، نحو: هو وهي. هذا وبقيةُ الأنواعِ الخمسةِ جاريةٌ هذا المَجرى، أعني أن للمتكلم لفظَيْن، وللمخاطب خمسةً وللغائب خمسةً فصار المجموع ثِنْتَيْ عَشْرَةَ كلمةً لِثمانيةَ عشرَ معنىً.

[التدرُّجُ في وَضْعِ الضَّمائرِ] :

واعلم أن أول ما ابتُدِىء بوضعه من الأنواعِ الخمسةِ ضميرُ المرفوعِ المتصلِ؛ لأن المرفوع مقدّمٌ على غيره، والمتصلَ مقدّمٌ على المنفصل؛ لكونه أخصرَ، فنقول: إنما ضموا التاءَ في المتكلم لمناسبة الضمة، لحركة الفاعل، وخَصُّوا المتكلم بها؛ لأن القياسَ وضعُ المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب، وفتحوا للمخاطب فَرْقاً بين المتكلم وبينه، وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فَرْقاً، ولم يعكسوا الأمرَ بكسرها

---

(١) تعالى، فقد: ساقطتان من ط.

(٢) التحريم/ ٤، والآية بتمامها:
﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾

(٣) هكذا «ونحن» في جميع النسخ، والصواب: بحذف الواو.

(٤) ساقطة من الأصل، وهي من ط.

(٥) ط: مغايرين.

للمخاطب، وفتحها للمخاطبة؛ لأنَّ خطابَ المذكر أكثرُ، فالتخفيف به(١) أَوْلى، وأيضاً وهو مقدم على المؤنث، فخصّ للفرق بالتخفيف فلم يَبْقَ للمؤنث إلَّا الكَسْرُ.

وزادوا الميم قبل ألف المثنى في «تُما»، وقبل واو الجمع في «تُمُوا»؛ لِئلّا يلتبسَ المثنى بالمخاطب إذا أشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته كان أَوْلى الحروف بالزيادة الميمُ؛ لأنَّ حروفَ العلةِ / مستقلةٌ(٢) قبل الألف والواو، والميمُ أقربُ الحروف الصحيحة إلى حروف العلة؛ لغنّتها؛ ولكونها من مَخْرَجِ الواو؛ أي شفوية، ولذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو.

وحذفُ واو الجمع مع إسكان الميم، إن لم يلها ضميرٌ أَشهرُ من إثبات الواو مضموماً ما قبلَها، وذلك؛ لأنهم لَمّا ثَنَّوْا الضمائر وجمعوها ـ والقصد بوضع متصلها التخفيف (١٢٧أ) كما قلنا ـ لم يأتُوا بنونَيْ المثنى، والمجموع بعد الألف والواو، كما أَتَوْا بهما في: هذان، واللذان، والذين(٣)، فوقع الواو في الجمع في الآخرِ مضموماً ما قبلها، وهو مستقل حِسًّاً ـ كما مَرَّ ـ في الترخيم(٤)، فحذفوا الواوَ وسكَّنُوا الميمَ التي ضَمُّوها لأجله؛ لِلْأَمْنِ مِنَ الالتباس بالمثنى بثبوت الأَلِفِ فيه دون الجمع، وَمَنْ أَثبت الواوَ مضموماً ما قبلَها، فَلِأَنَّ ذلك مُستقلٌّ(٥) في الاسْمِ المعربِ كما يَجيء في التصريف ـ. «وأما في المثنى فقد جاء(٦) وإن كان نادراً».

وأَمَّا إنْ وَلِيَ ميمَ الجمعِ ضميرٌ، نحو: ضربتموه، وَجَبَ(٧) في الأعرف رُجوعُ

---

(١) د: لأن رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المؤنث أولى.

(٢) ط: مستثقلة.

(٣) في ط: اللذين.

(٤) المراد عدم وقوع الواو طرفاً مضموماً ما قبلَها ضَمَّاً لازماً في الأسماء المعربة، وأما في المبنى فقد يَجِيء، وهو ما سيأتي في التصريف.

(٥) ط: مستثقل.

(٦) هذه العبارة ساقطة من ط، ولم نجد لها ما يؤيدها من المراجع.

(٧) جواب «أما»، وحقُّه الاقترانُ بالفاء.

الضمِّ والواوِ؛ لأنّ الضمير لاتصاله صار كبعض حروفِ الكلمةِ، فكأن الواوَ لم يقع طَرَفاً.

وَجَوَّزَ يونُسُ حَذْفَ الواو وتسكينَ الميمِ مع الضمير[1] أيضاً، ولم يَثْبُتْ ما ذهب إليه.

وإذا لقي ميمَ الجمعِ ساكنٌ بعدَها ضمت الميم رَدًّا لها إلى أصلها، وقد تكسر - كما يجيء -.

وَزِيدتْ للمؤنث[2] نونٌ مشدَّدةٌ[3]؛ لتكون بإزاءِ الميم والواوِ في المذكر، وإنما اختاروا النونَ لمشابهته؛ بسبب الغُنَّة للميمِ والواوِ مَعَاً، مع كون الثلاثة من حروفِ الزيادة.

واستترَ ضميرُ الغائبِ والغائبة، لأنه لَمَّا كان مفسرُ الغائبِ لفظاً متقدماً في الأصل بخلاف المتكلمِ والمخاطبِ، أرادوا أن تكون ضمائرُ الغيب أخصرَ من ضميريهما، فابتدؤوا في المفردين بغاية التخفيفِ، وهي التقديرُ، مِن دون أن يتلفظَ بشيء منه، واقتصروا في المثنى مذكرِّه ومؤنثه على الألِفِ الذي هو علامةُ التثنيةِ في كل مثنى، وعلى الواو في جمع المذكر، وقد يُستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة، قال[4]:

٣٧٥- فلَو أَنَّ الأطبا[5] كانُ حولي وكان مع الأَطباءِ الأُساةُ.

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٩٢ بولاق، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٨٤.

(٢) يعني لجمع المؤنث.

(٣) ط: مشدة.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: الخزانة ٥/٢٢٩ (هارون)، ومعاني الفراء ١/٩١، ومجالس ثعلب ١/٨٨، والإفصاح ١٤٧، وابن يعيش ٥/٧، ٩/٨، وضرائر الألوسي ١٠٨، وأسرار العربية ٣١٧، والألِفات لابن خالويه ٦٧، والإنصاف مسألة ٥٦ ط ٢، ١/٢٣٥؛ وفيه: الشفاة بدل الأساة.
والأساة جمع آسٍ، وهو هنا يعالج الجرح، الشاهد فيه أنه قد يَستغنى بالضمة عن واو الضمير في ضرورة الشعر كما هنا، فإن الأصل: فلو أن الأطباء كانوا حولي فحذفت الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلاً عليها. (الخزانة ٥/٢٢٩ هارون).

(٥) ط: الأطباء.

استثقالاً(١) للواو المضموم ما قبلَها في الأخير، واقتصروا على نونٍ واحدةٍ في مقابلة الواو إذا كانت واحدة.

وَقَوْلُ النُّحاةِ [إنَّ الفاعلَ في نحو: زيد ضرب(٢)، وهند ضربت هو وهي، تدريس] لضيق العبارة عليهم(٣)؛ لأنـه لم يَضَعْ لهذين الضميرين لفظاً؛ فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل؛ لِكونهِ مرفوعاً، مثل ذلك المقدر، لا أَنَّ المُقَدَّرَ هو ذلك المصرّح به، وكيف ذا، ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرّح به، نحو: ما ضرب إلَّا هو.

فَإِنْ قلت: بل «المفصول المصرح به غير(٤) المتصل»، فهو تحكم، وإلى هذا نظر مَنْ قال من النحاة إنَّ المقدَّرَ في ضرب وضربت، يَنبغي أن يكونَ أَقَلَّ من الأَلف نصفه، أو ثُلثه؛ وذلك لأن ضميرَ المفردِ يَنبغي أن يكون أقلَّ من ضمير المثنى.

وَأَمَّا التاءُ في ضربت وضربتا، فهي حرفُ للتأنيث، لا ضميرٌ بدليل ضربت هند.

وَقَلَّ جَعْلُ الألف والواو والنون حروفاً كتاء التأنيث، كما يَجيءُ في آخِرِ الكتابِ، نحو قاما أخواك وأكلوني البراغيثُ، و:

٣٧٦ «يَعصِرن السليطَ(٥) أقاربُهْ».

---

(١) ط، وفى الأصل: استقلالاً، وهو تحريف.

(٢) العبارة من ط، وهي ليست في الأصل.

(٣) د: «وقول النحاة إن الفاعل في نحو: زيد ضرب، الفاعل فيه مضمر، أي: ضرب هو، وكذا في هند ضربت، أي: هي، إنما اضطروا إلى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة».

(٤) في الأصل: «بل المفصول غير المصرح به المتصل» والتصويب من سائر النسخ.

(٥) من بيت للفرزدق، وهو:

ولكن دِيـا فيٌّ أبـوه وأمه بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقارِبُه

وقبله في هجو عمرو بن عفراء الضبي:

فلو كنت ضبياً صفحت ولو سرت على قدمي حياته وعقاربـه

ديوان الفرزدق ص ٥٠، والأمالي الشجرية ١/١٣٣، والخصائص ٢/١٩٤، والهمع ١/١٦٠، ومعجم الشواهد ١/٤٢، والخزانة ٤/٥٥٤ بولاق. و«ديا في» منسوب إلى دَيَّاف، وهي من قُرى الشام، يسكنها النبط. يذكر أنه نبطي غير خالص العربية. و«حوران» مِنْطَقة من أعمال دمشق، تضم عدة قرى. و«السليط»: الزيت.

هذا كُلُّه في الماضي.

وأما في المضارع والأمر فلم يبرزِ الضميرُ في أفعل ونفعل(١) لإشعار حَرْفَيْ المضارعة بالفاعل؛ لأنّ أفعل مُشْعِرٌ بأن فاعله أنا، ونفعل مُشْعِرٌ بنحن، الهمزة بالهمزة والنون بالنون، وكذا يفعل نصّ في المفرد الغائب، فلم يحتاجوا له إلى ضمير بارز.

وأما «تفعل» فإنه وَإِنْ كان محتملاً للمخاطب، والغائبة؛ لكونهم لم يبرزوا ضميره إجراءً لمفرداتِ المضارع مُجرىً واحداً(٢) في عدم إبراز ضميرها، / ولعل هذا هو الذي حمل الأخفش(٣) على أن قال: الياءُ في تَضربين ليس بضميرٍ، بل حرفُ تأنيثٍ، كما قيل في هذي، والضميرُ لازمُ الاستتارِ أو أنه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أَثْقَلَ من ضمير المثنى، مع أَنَّ القياسَ يَقتضي أن يكونَ أَخَفَّ.

وأما اِفْعَلْ أمراً، ولا تفعل نَهْياً، فحكمُهما حُكْمُ «تفعل» للمخاطب، لأنَّ الأمر والنهيَ مأخوذانِ من المضارع ـ كما يَجيء في قِسْمِ الأَفعال ـ.

ومذهبُ المازني(٤) أَنَّ الحروفَ الأربعةَ في المضارِع والأمرِ، أعني الأَلِفَ في المثنيات(٥)، والواوَ في جَمْعَيْ المذكر، والياءَ في المخاطبة والنونَ في جَمْعَيْ المؤنث، علامات، كأَلِفِ الصفات وواوها في نحو: ضاربان، وحسنون، وهي كُلُّها حروفُ

الشاهد فيه قوله: يعصرن، حيث أتى بالنون ـ وهي ضمير جماعة المؤنث ـ ليدل على أن الفاعل جمع، ويحتمل وجهين غير هذا:

الوجه الأول وهو أن يكون (يعصرن؛ خبراً مقدماً، كأنه قال: أقاربه يعصرن السليط، فقدم للضرورة.

والثاني أَنْ يكون (أقاربه) بدلاً من الضمير في (يعصرن)...».

التكملة ٨٧ هامش (٣)

(١) ط: وتفعل.

(٢) في ط: واحد.

(٣) الخصائص ٢/١٨٩.

(٤) رأيه في: الجَنَى ص ١٧٣، والمُغني ص ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٤٩، ط. المبارك.

(٥) في الأصل: المبنيات، وهو تحريف، والتصويب من ط، م، د.

والفاعل مستكِنٌّ عنده(١)، ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعلِ، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها؛ أي النون.

وأما الضمائرُ المرفوعةُ في الصفات أعني اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ والصفةَ المشبهةَ فلم يبرزوها؛ لأنها غيرُ عريقةٍ في اقتضاءِ الفاعلِ، بل اقتضاؤها له؛ لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضميرُ الفاعلِ، وكذا أسماءُ الأفعالِ، والظروفُ على ما يَجيءُ بَعْدُ.

وأيضاً الألفُ والواوُ في مثنيات(٢) الأَسماءِ وجموعها الجامدة، كالزيدان والزيدون، حروف زيدت علامةً للمثنى والمجموع بلا رَيْبٍ؛ فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نَهْجِ مثنيات الجامدة وجموعها؛ لأنّ الصفاتِ فروعُ الجامدة؛ لِتقدُّمِ الذوات على صفاتها، فصارت الألِفُ علامةَ المثنى، والواوُ علامةَ الجَمْعِ، فلم يمكن أن يوصل ألف الضمير (١٢٧ ب) وواوه بالمثنى والمجموع؛ لئلا يجتمعَ أَلِفان وواوان فاستكن الضميرانِ؛ الألفُ في المثنى، والواوُ في المجموع.

والدليلُ على أن الألفَ والواوَ الظاهِرَيْن ليسا بضميرَيْن انقلابُهما بالعواملِ، نحو: لقيت ضاربين وضاربين، والفاعل لا يتغير بالعواملِ الداخلة على عامله، نحو قولك: جاءني زيد راكباً غلامُه، فلم يعمل جاءني في «غلامه».

وكذا استكنَّ النون في ضاربات ومضروبات، تَبَعاً لاستتار الضمير في جمع المذكر، إذ هو الأَصْلُ، وإذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتارُ في مفرداتها أَجْدَرُ، فَلَزِمَ الاستتارُ في الكُلِّ فلا ترى الفاعلَ ضميراً بارزاً في الصفات إلّا في نحو: أقائم هما، وما قائم أنتما. وأَمَّا في نحو: زيدٌ عَمْروٌ ضاربُهُ هو فالمنفصل ليس بفاعلٍ، بل هو تأكيدٌ له لِما سَيَجيءُ.

---

(١) الجنى ص ١٧٣، والمغني ط. المبارك ص ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٤٩.

(٢) هكذا في الأصل، وفي ط: مثنيات، دون في.

ثم لَمَّا فَرَغُوا مِنْ وَضْعِ المرفوع المتصل في الأفعال والصفات، أخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا: أنا للمتكلم المذكر والمؤنث، وقد تُبْدَلُ همزتُها هاءً، نحو هَنَا، وقد تُمَدُّ همزتُهُ، نحو آنا فعلت، وقد تسكن نونه في الوصل.

وهو[1] عند البصريينَ همزةٌ ونونٌ مفتوحةٌ، والأَلِفُ يُؤْتَى بها بعد النون في حالة الوقف؛ لبيانِ الفتح؛ لأنه لولا الألفُ لسقطتِ الفتحةُ للوقف، فكان يلتبس بِأَنْ الحرفيةِ؛ لِسُكونِ النونِ، فلذا يكتب بالألف؛ لأنّ الخط مبنيٌّ على الوقفِ والابتداءِ، وقد يوقف على نونها[2] ساكنةً، وقد يبين فتحها وقفاً بهاء السكت قال حاتم: «هكذا فَزْدي[3] أَنَهْ»، وقال[4]:

٣٧٧ ـ إنْ كنت أدري فَعَلَيَّ بَدَنَهْ   من كَثْرةِ التخليطِ أَنِّي مَنْ أَنَهْ.

وبنو تَميمٍ يُثبتون الأَلِفَ في الوصل أيضاً في السَّعَةِ، وغيرُهم لا يُثبتونها في الوصل، إلّا[5] ضرورة، كقوله:[6]

---

(١) «هو» سقط من ط.

(٢) في الأصل: «وقد يوقف على ألف الساكنة..»، وما أثبتَ من د، ط وهو الأصح.

(٣) انظر الفاضل ص ٤١ ، ٤٢، «وذلك أَنَّ حاتماً لَمَّا أَقام في عَنَزَة بأن قد فدى أسيراً لهم بنفسه، غاب الرجال، وبقي هو والنساء، فقلن له: قم فافْصد هذه الناقة، وأخذ الشفرة فنحرها.. فقال: هكذا فَصْدِي أَنَه».

(٤) لم أهتد إلى قائله، وقال البغدادي في الخزانة ٥/٢٤٢ (هارون): «وهذا البيت لم أقف له على أثر. والله أعلم».
وهو في: شرح شواهد الشافية ٢٢٢، وابن يعيش ٣/٩٤.
والهاء في (أَنَهْ) بَدَلٌ من الألف في (أنا)، ويجوز أَنْ تكون قد أُلحقت لبيان الحركة، كما أُلحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها، بل قائمة بنفسها كالتى فى قوله تعالى: كتابِيَهْ. وانظر التِبيان في تصريف الأسماء ص ٣٦٧.

(٥) في الأصل: في، وهو تحريف والتصويب من سائر النسخ. ط: إلا فى ضرورة.

(٦) حُمَيْدُ بنُ ثَوْر (ديوانه ١٣٣، صنعة عبدالعزيز الميمني، دار الكتب ١٩٥١م)، ونسبه البغدادي إلى حميد بن بحدل ابن حريث الكلبي، والبيت في: الخزانة ٥/٣٤٣ (هارون)، والمنصف ١/١٠، والمقرّب ١/٢٤٦، وابن يعيش ٣/٩٣، والتخمير ١/١٧٥، وشرح شواهد الشافية ٤/٢٢٣،
والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٠٨؛ وفيه حُمَيْدٌ بدل (حُمَيْداً)، وضرائر الألوسي ص ١٥٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٢.
و (حُمَيْداً) يُروى مصغَراً ومكبَّراً، وإِعرابُهُ بدلٌ من ياء (اعرفوني) لبيان الاسم، أو هو منصوب على المدح.

٣٧٨ ـ أنا سَيْفُ العشيرةِ فاعرفوني   حُمَيْداً قد تذريتُ السَّناما

وجاء في قراءة[١] نافع إثباتُ الأَلِفِ إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون المكسورة.

قال أبوعلي: لا أعرف فَرْقاً بين الهمزة وغيرِها، / فالأَوْلى أَلَّا يثبت الألف وصلاً في موضع.

ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون مِن نفسِ الكلمة.

وسقوطه[٢] في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفاً، دليلان على زيادته، وكونه لبيان الحركة وقفاً.

ونحن للمتكلم مع غيره، مثـل «نـا» في المرفوع المتصل، في صلاحيته للمثنى والمجموع، والعلّة كالعلّة وتحريكه للساكنين، وضمه إمّا لكونه ضميراً مرفوعاً، وإمّا للدلالة [٣]على المجموع الذي حَقُّهُ الواوُ.

وأَمَّا أنت إلى أنتن، فالضمير عند البصريين أَنْ وأصله أنا، وكأَنَّ أنا عندهم ضميرُ صالـحُ لجميع المخاطَبين والمتكلم، فابتدؤوا بالمتكلم وكان القياس أن يُبَيِّنوه بالتاء المضمومةِ، نحو أنت، إلّا أَنَّ المتكلم لَمَّا كان أصلاً جعلُوا تَرْكَ العلامة له علامةً وبيَّنُوا المخاطبين بتاء حرفية، بعد أن كالاسمية في اللفظ وفي التصرف.

= و (تَذَرَّيْتُ): عَلَوْتُ. و (السَّنام) للبعير معروف، أي علوت ذُِروة السنام، وذروة كل شيءٍ أعلاه، ويريد هنا: على المجد والرِّفعة. الشاهد فيه أن ثبوت ألف (أنا) في الوصل عند غير بنى تميمٍ لا يكون إلَّا في الضرورة.
الخزانة ٥/٢٤٢ هـارون.

(١) «قرأ نافع»: «أنا أحيي» البقرة /٢٥٨ و«أنا آتيك» النمل /٣٩ بإثبات ا لألف من (أنا) فى الوصل. وحجته إجماعهم على الوقف بالألف فى (أنا)، فأجرى الوصل مُجرى الوقف». [حجة القراءات: ١٤٢].
ونافع: هو ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم، أحد القُرَّاء السبعة. توفي سنة ١٦٩هـ. غاية النهاية ٢/٣٣٠.

(٢) هذا ردٌّ على مذهب الكوفيين.

(٣) في ط: لدلالتـه.

ومذهبُ الفراء أَنَّ أنت بكماله اسمٌ، والتاء من نفس الكلمة(١)، وقال بعضُهم إنَّ الضميرَ المرفوعَ هو التاءُ المتصرفةُ فكانت مرفوعةً متصلةً، فلما أرادوا انفصالَها دعموها بأن؛ لِتستقلَّ لفظاً كما هو مذهبُ بعضِ الكوفيين وابنِ كَيْسانَ(٢) في إياك وأخواته وهو أَنَّ الكاف المتصرفة كانت متصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً لِتَصيرَ منفصلةً، فجعلوا إيّا عماداً لها، فالضمائر هي التي تلي إيّا وإيّا عِمادٌ لها، وما أرى هذا القولَ بعيداً مِنَ الصواب في الموضِعَيْنِ.

وقالوا في الغالب: هو، وهما، وهم، وهي، وهما، وهن، فالواو والياء في هو، وهي عند البصريين(٣) من أصل الكلمة، وعند الكوفيين(٤) للإشباع، والضمير هو الهاءُ وحدَها، بدليل التثنيةِ والجَمعِ، فإنك تَحْذِفُهُما فيهما، والأول هو الوَجْهُ؛ لأنَّ حَرْفَ الإشباع لايتحرك، وأيضاً حرف الإشباع لايَثْبُتُ إلّا ضرورةً، وإنما حُرِّكَتِ الواو والياء لتصير الكَلمةُ بالفتحة مستقلةً حتى يَصِحَّ كونُها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركةُ لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردتَ عَدَمَ استقلالِهما سَكَّنْتَ الواوَ والياءَ نحو إنهو، وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهيما وهوم وهينَ فخفف بحذف الواو والياء.

والكلامُ فى زيادة الميم وحَذْفُ الواوِ في جمع المذكر وزيادةُ النونَيْنِ في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواءٌ، وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارعُ والأمرُ والصفاتُ، وليست كالمرفوعةِ المتصلةِ، فإنه لا شركة بين الماضى والمضارع فيها، إلّا في الألِفِ والواوِ والنونِ كما ذكرنا، تقول ما ضرب إلّا هو، وما يَضْرِبُ إلّا أنا، وأضارب هما.

---

(١) ابن يعيش ٩٥/٢، وانظر التَّطورُ النَّحْوي لِبرجشتراسر ص ٤١ طبعة سنة ١٩٨٢م، وسيبويه ٦٧/٢ بولاق.

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ٣٠٩/أ: «. . . (إيّا) دعامة، واللواحق هي الضمائر. قاله الكوفيون وابن كَيْسانَ» وانظر حاشية الصبان ٢٧١/١، والهَمْع ٦٠/١.

(٣)، (٤) انظر الإنصاف مسألة ٩٦، ومدرسة الكوفة د. مخزومي ص ١٩٤، ١٩٥.

وتسكينُ هاءِ هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائزٌ كما يَجيءُ في(١) التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر أيضا شاذا.

وقد تحذف الواو والياء اضطراراً كقوله(٢) : (١٢٨ أ)

٣٨٠ - فَبَيْنَاهُ يَشري رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ   لِمَنْ جَعَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

وقـــوله(٣) :

دارٌ لسعدى إذْهِ من هواكا (٨٣)

ويسكنهما قيس وأسد ويشددهما همدان.

قـال(٤) :

٣٨١ وإنّ لساني شُهدةٌ يُشتفى بها   وهو على مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ

ثُمَّ لَمَّا فرغوا من وضع المرفوع، وَشرَعُوا في وضع المنصوب؛ لأنَّ النصبَ علامةُ الفضلات، بِلا واسطةٍ، والجر علامتها بواسطة، فابتدؤوا بمتصل المنصوب؛ لِتقدُّمه

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٧٤ بولاق، والنَّشْر ٢/٢٠٩، والإتحاف ١٣٢.

(٢) المُخلَّب الهلالي، والبيت من قصيدة لامية؛ وفيه: ذَلولٌ بدل نَجيبُ صوب هذا الأسودُ الغُنْدجاني في فُرْحَةِ الأديب ص ٧٩، والمشهـور فى نسبـة البيت عنـد النحاة لِلعُجَيْر السَّلُولي. والبيت في: الخصائص ١/٦٩، والمسائل العسكريات ٨٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٣، والإنصاف، مسألة ٩٦، والخزانة ٥/٢٥٧ (هـ)، والأمالي الشجـرية ٢/٢٠٨، وابن يعيش ٣/٩٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٣١.

أراد: بينا هو، فسكن الواو، ثم حذفها ضرورة، فأدخلَ ضرورة على ضرورة، تشبيهاً للواو الأصلية بواو الصلة في نحو منه وعنه. ويَشري: يبيع، ورِخْوُ الملاط: سهله، والمِلاط: الجنب. وَصَفَ بعيراً ضَلَّ عن صاحبه، فيئس منه، وجعل يبيع رحله، فبينما هو كذلك سمع منادياً يشير به.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٣٥ من القسم الأول.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وفي الجامع الصغير، والمغنى لابن هشام أنه لرجل من هَمْدان.

وهو في: الخزانة ٥/٢٦٦ (هارون)، والجامع الصغير ص ٣٥، والمُغني ص ٥٦٧ ط. المبارك، والعَيْني ١/٤٥١، والأشموني ١/١٧٤، والهمع ١/٦١، ٢/١٥٧، والتصريح ١/٤٨، الشاهد فيه أن هَمْدان تُشَدِّدُ واو (هو) كما في البيت، وياء (هي)، ولم يمثّل له. الخزانة ٥/٢٦٦ هارون.

على منفصله، وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد، فوضعوا لمتكلمها ياء إمّا ساكنة، أو مفتوحة، كما ذكرنا في باب الإضافة، ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحوك كما كم كَ كما كن. /

وبعضُ العرب يلحق بكاف المذكر، إذا اتصلت بهاء الضمير ألفاً وبكاف المؤنث ياء، حكى سيبويه[1]: أعطيتكاه، وأعطيتكيه تشبيهاً للكاف بالهاء، نحو أعطيتهاه، وأعطيتهوه، قال أبو علي[2]: وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال[3]:

٣٨٢ - رميتيه فأقصدتِ وما أَخْطَأْتِ الرميهْ

وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة، أو كسرة، تشبيهاً لها

---

(١) الكتاب ١/٣٨٤ بولاق.

(٢) في كتابه نقض الهاذور. الخزانة ٥/٢٦٨ (هارون).

(٣) لم أهتد إلى قائله، والبيت في الخزانة ٥/٢٦٨، قال الأستاذ هارون: «لم أجِدْ له مَرْجعاً آخَرَ».
لكني وجدته في عَبَث الوليد ص ٥٠٦، وفي مُشكل إعراب القرآن ١/٤٤٩؛ وفيها: (فأصميت) بدل (فأقصدت)، وفي المسائل السَّفَرية لابن هشام ص ٨٨ بتحقيق د. علي البواب. وأقصدت بمعنى قتلت.
والرَّميهْ: فاعل أخطأتِ وسُكِّنَ آخرُه للقافية.
الشاهد فيه أنَّ أبا عليٍّ قال: تلحق الياء تاء المؤنثِ مع الهاء.. قال: والأكثر أن يقال: رميتِه، بكسر التاء دون ياء، كما قال: أقصدت بدون ياء.

الخزانة ٥/٢٦٨ هارون.

هذا، ومن زيادة الياء بعد تاء المخاطبة قولُ النبي - صلى الله عليه وسلم - للغفارية: «بئس ما جزيتيها»، وذلك لَمّا هاجرت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من مكةَ على ناقة، فقالت: إني نذرت - إن بَلَّغَتْني إليك - أن أنحرها، فكان جواب النبي - صلى الله عليه وسلم - لها ما قاله. والحديث في مسند أحمد ٤/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، وفى سنن أبي داوود ٤/٣٨١.
وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في قصة (بُرَيْرَة) وزوجِها: «لو راجعتيه! فقالت: يارسولَ الله، تأمُرني؟ قال: إنما أشفع، قالت: لا حاجة لي فيه؟. والحديث في سنن ابن ماجَةْ ١/٦٧١، وسنن النَّسائي ٨/٢٤٥.
وقال المَعَرِّي في عبَث الوليد ص ٥٠٦: «وإن رُوي رأيتيه - بياء قبل الهاء - فهي لغة يقال إنها لِعَدي الرِّباب، يقولون ضربتيه، وأكرمتيه....».
وانظر مجالس ثعلب ١/١١٧، ٢/٣٦١، وذيل أمالي القالي ص ١٢٤ ط. دار الكتب مصر سنة ١٩٢٦م، وبحر العَوَّام في ما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي ط. عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٧٣ م ص ٤٨.

بالهاء، نحو بكما، وبكم، وبكن، وعليكما وعليكم، وعليكن، والكلام في حذف واوِ عليكمو، وإسكان الميم كما مضى فى نحو ضربتم.

ولمَّـا أرادوا وَضْعَ المنصوبِ المتصل الغائب من هذا القِسم اختصروا مفردَيْه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركةَ الواو والياء من هو وهي، وقلبوا ياءَ هي أَلِفاً فصار (ها)؛ لأن ضميرَ المذكر إذا وَلِيَ الكسر تقلب واوُه ياءً، نحو بهي[1]، لِما نَذْكُرُهُ، فخافوا التباسَ المؤنثِ بالمذكر.

وحركة هاء المذكر ضمة، إلّا أن يكون قبلَها ياءٌ أَوْ كسرةٌ، فَإِنْ كان قبلها أحدُهُما، فأهلُ الحجازِ يُبْقُون ضمتَها، ويقولون بهو ولَدَيْهُو، وغيرهم يكسِرونها، وعِلَّتُهُ أَنَّ الهاءَ حَرْفٌ خَفيفٌ، فهـو إِذَنْ حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ، فكأَنَّ الواوَ الساكنةَ وليتِ الكسرةَ أوِ الياءَ، فَقُلِبَتْ ياءً، وكُسِرَتِ الهاءُ؛ لأَجلِ الياءِ بَعْدَها.

وإنْ كان الساكنُ غيرَ الياءِ فَضَمُّ الهاءِ مُتَّفَقٌ عليه إلَّا ما حكى أبو عليٍّ أَنَّ ناساً من بكـرِ بنِ وائـلٍ يَكسِرونها في الواحد والمثنى والجَمْعَيْنِ، نحو: منه، ومنهما، ومنهم ومنهن، إتباعا للكسر، وهذا هو الكلام في حركةِ الهاءِ.

وأَمَّا الكلامُ في إشباعِ حركتِها وتركه، فنقول: ننظر في هاءِ، المذكر، فَإِن وليتِ المتحرك أشبعتْ حركتها نحو بهي وبِهُووله، وضربهو، وغلامهو، فيتولَّدُ من الضم واوٌ ومن الكسرِ[2] ياءٌ.

وبنو عقيلٍ وكلاب يُجَوِّزُون حَذْفَ الوَصْلِ؛ أي الواوَ والياءَ بعد المتحرك اختياراً مع إبقاء ضمةِ الهاءِ وكسرتِها، نحو به وغلامه، وَيُجَوِّزُونَ تَسكين الهاءِ[3] أيضاً

---

(١) انظر المسائل السفَرية ص ٨٧، ٨٨.

(٢) انظر سيبويه ٢/٢٩١، والمقتضب ١/٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) «جعل سيبويه والمبرد اختلاس حركة هاء الغائب، وتسكين الهاء من الضرائر الشعرية». دراسات القسم الثالث، =

كقوله(١):

٣٨٣ ـ فَبتُّ لدى البيتِ العتيقِ أُريغُهُ   ومِطوايَ مُشتاقانِ لَهْ أَرِقانِ

وغيرهم يُجَوِّزونهما؛ أي: اختلاسَ الحركة وحَذْفَها لضرورة الشِّعر، لا اختياراً. وإن وليت هاء الضمير ساكناً ـ حرف لين، كان الساكن ـ كعليه أو غيره، كمنه فالمختار، اختلاسُ الحركة؛ أي: تَرْكُ الوصلِ؛ لأنَّ الهاءَ حرفٌ خَفِيٌ كما قلنا، فكأنّه التقى ساكنانِ.

وابنُ كَثيرٍ(٢) يَصِلُ(٣) مطلقاً، نحو عليهي، ومنهو، ونحوهما، فعلى هذا تَجيء في هاء المذكر الذي بعد الكسرة أو الياء باعتبار ضمّها وكسرها واختلاسها ووصلها أَرْبَعُ لُغَاتٍ، والكسرُ أكثرُ وأشهرُ، الأولى: كَسْرُ الهاءِ من غيرِ وَصْلٍ بياء، وهو بعد الياء أكثرُ منه بعد الكسر؛ لأن في الأول شِبْهَ التقاءِ الساكنين، والثانيةُ: كَسْرُها مع وصلها بياء، نحو بهي، وعليهي، وهو بعد الكسرِ أشهرُ منه بعد الياء لِما ذكرنا، الثالثةُ: ضَمُّ

ج ١ ص ١٠٦.

«زعم أبوالحسن الأخفش أن حذف صلة الضمير، وتسكينه لغة لأَزْد السراة». ضرائر الشعر ص ١٢٤.

وانظر الخصائص ١/١٢٨، والمحتَسب ١/٢٤٤.

(١) يَعْلى الأحول الأزدي، وهو في: الخزانة ٥/٢٦٩ (هارون)، وضرائر الشعر ص ١٢٤؛ وفيه: (فظلْت) بدل (فبت)، والخصائص ١/١٢٨، ٣٧٠، والمحتَسب ١/٢٤٤، والمنصف ٣/٨٤، والمقتضب ١/٣٩، ٢٦٧، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٧، وعبَث الوليد ١٤٥، وإصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل ٤٠٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٧، والمسائل العسكريات ص ٨٧.

والبيت العتيق: مكة المكرمة، والعتيق: الشريف والأصيل، أو لأنه عُتِقَ من الطُّوفان. و(أريغه): أطلبه. و(لدى) بمعنى عند.

الشاهد فيه أنّ بني عقيل وبني كلاب يُجَوِّزون تسكينَ الهاءِ، كما في قوله (لَهْ) بسكون الهاء. الخزانة ٥/٢٦٩ هارون.

(٢) أبومَعْبَد عبدالله المكي الداري. إمام أهل مكةَ في القراءات، وأحدُ السَّبعة. توفي سنة ١٢٠هـ (غاية النهاية ١/٤٤٣، سِزكين ١/١٤٩).

(٣) الحُجَّة ١/٤٢.

الهاءِ بلا واوٍ، نحو عليهُ وبهُ، الرابعةُ: ضَمُّ الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويَجيء فيما إذا كانت بعد الكسرة لغةُ خامسةٌ، وهي إشمامُ(١) كَسْرِ الهاءِ شيئاً من الضمة بِلا وَصْلٍ.

وإن حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزماً، نحو يرضه، ونصله، أو وَقْفاً، (٢)، نحو فألقه، واغزه جاز إشباعُ حركة الهاءِ اعتباراً بالمتحرك قبلَها في اللفظ، وجاز اختلاسُها اعتباراً بالساكن المحذوف قبلها حَذْفاً عارضاً، وجاز إسكانُ الهاء إجراءً للوصل مُجْرَى الوقفِ، وقد قُرِىء بها كُلِّها في الكتاب العزيز.

وأمَّا الهاءُ في المثنى والجَمْعَيْن، فَإنْ كان قبلَها فتحةٌ، أو ضمةٌ، فهي مضمومة لا غَيْرُ، نحو: لهما، وغلامهم، وإنْ كان أَلِفٌ أَوْ واوٌ أَوْ ساكنٌ صحيحٌ فكذلك / إلاّ ما حكى أبو عليّ(٣) مِنْ نحو: منهِما، منهِم واضربِهِما، واضربِهِم على مامضى للإتباع وعُدَّ الحاجزُ غَيْرَ حَصِينٍ؛ لسكونه، وإنْ كان قبلَها كسرةٌ، أو ياءٌ، فمن قال في الواحد بهو وعليهو، وهم أهلُ الحجازِ قال في المثنى والجمعين أيضاً بضمّ الهاء، نحو إنَّ غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن، وبغلامهما، وبغلامهم وبغلامهن، وَحَمْزَةُ يَخُصُّ بالضم في جمع المذكر ثلاثَ كلماتٍ: عليهم، وإليهم، ولديهم(٤)، قيل ذلك؛ لكون الياء فيها بدلاً من ألف، فأعطى الياءَ حُكْمَ أصلها، وقد جاء علاه، وإلاه، ولداه على الأصل، وكان يجب على هذا (١٢٨ ب) التعليل أن يقرأ في الواحد، والمثنى، وجمع المؤنث،

---

(١) الإشمام في عرف القراء مما لا يدرك إلاّ بالبصر، لمن ينظر إلى المتكلم فيرى إشارته إلى الضم بشفتيه. انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج، والتبيان ١/٢١٨ وما بعدها. وشرح الشافية ٢/٢٧٥، والتبيان في تصريف الأسماء ص ٣٢٠.

(٢) يريد بالوقف: البناءَ المقابلَ للإعراب.

(٣) الحجة ١/٥١ وفيه: «ومِمَّا يُقَوِّي شبهها (أى الهاء) أنّ ناساً كسروها مع حجز الحرف بينها وبين الكسرة، فقالوا: منْهِم».
وفي الحُجَّة ١/٥٢: «ويقوّيه أيضاً ما حكاه أبوزيد مِنْ أنَّ رجلاً من بني بكرِ بن وائل قال: أخذت هذا منهِ ومنهِما ومنهِمي. قال أبوزيد: فكسرَ الاسم المضمر في الإدراج والوقف». وانظر الحجة ١/٤٨ ـ ٤٩.

(٤) وكذا يعقوب. الإتحاف ١٢٣. وحمزةُ بن حبيب الزيات: أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش، وطلحة بن مصرّف. مات سنة ١٥٦ هـ وقيل ١٥٤هـ. (غاية النهاية ١/٢٦١).

عليه، عليهما، عليهن ولم يقرأ، ولعل ذلك لإتباع الأثر، وغيرُ أهل الحجاز يكسِرون الهاءَ في المثنى والجمعين مُطلقاً، كما في الواحد، وهو الأشهر، هذا كُلُّهُ في حركة الهاء.

وأمَّا مِيمُ (١) الجَمْعِ التي بعد الهاءِ المكسورةِ فلا يَخلو مِن أن تقفَ عليها أوْلا، فَإنْ وقفتَ عليها، فلابُدَّ من تسكينِ الميمِ بعد حذفِ صلتِها، وكذلك جميع الضمائر، تُحذف صِلاتُها في (٢) الوقف، نحو: ضربه، وبه، وبكم إلَّا الألف في ضربتها، وبها. وإنْ لم تَقِفْ عليها، فلا يَخْلُو مِنْ أن يكونَ بعدَها متحركٌ أو ساكنٌ، فَإنْ كان بعدَها ساكنٌ فَكَسْرُ الميمِ لإتباع كسر الهاء، ولالتقاء الساكنين أَقْيَسُ، نحو «من دونهم امرأتين» (٣) و«عليهم الذِلة» (٤) على قراءة (٥) أبي عمروٍ، وباقي القُرَّاءِ على ضَمِّ الميم، نظراً إلى الأصل. وإنْ كان بعدها متحركٌ فالإسكانُ أشهرُ، نحو «عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم» (٦)، وبعضُهم يُشْبِعُ ضَمَّ الميم، نحو: عليهمو غير المغضوب، كقراءة (٧) ابنِ كَثيرٍ، وإشباعُ الكسر في مثله أقيسُ للإتباع، فصار للميم بعدَ الهاء المكسورة خَمْسَةُ أحوالٍ (٨): حالتانِ قَبْلَ الساكن؛ الكسرُ؛ والضمُ، كلاهما مع

---

(١) انظر دراسات القسم الثالث جـ١ ص ١١٧.

(٢) انظر التبصرة للصيمري ١/٥١٠.

(٣) القَصَص /٢٣، والآية بتمامها:
﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾.

(٤) آل عمران /١١٢، والآية بتمامها:
﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾.

(٥) انظر المحتَسب ١/٤٤، والإتحاف ١٢٤، ١٨٠، ١٩٩، ٣٩٩، ودراسات ق٣ جـ١ ص ١١٧ وما بعدها.

(٦) الفاتحة /٧، والآية بتمامها:
﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

(٧) ذكر الفارسيُّ في الحُجَّة ١/٤٢: «كان عبدالله بنُ كثير يَصِلُ الميمَ بواو انضمت الهاء قبلها، أو انكسرت، فيقول: «عليهمو غير المغضوب عليهم ولا الضالين».

(٨) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥١٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٢٤، ١٢٥، ١٤١.

اختلاس أي ترك الوصل، وثَلاثُ قَبْلَ المتحركِ: السكونُ، وإشباعُ الضَّمِّ، وإشباعُ الكسرِ، وكذا إنْ كان الميم بعد الهاء المضمومة(١) في نحو بهم وعليهم في لغة أهلِ الحجاز، وفي نحو غلامهم، ولهم، وقفاهم على ما هو متفقٌ عليه، وفي نحو: منهم على الأشهر، وكذا في أنتم، وضربتم، وغلامكم فلها أيضاً خمسةُ أحوالٍ: حالتانِ قَبْلَ الساكن: الضمُّ، وهو الأقيسُ والأشهرُ للإتباع والنظرِ إلى الأصل، والكسرُ، نظراً إلى الساكنين، وهو في غاية القِلَّة وَمَنَعَهُ أبوعليّ. وثلاثُ قبل المتحرك: الأُولى الإسكان ـ وهو الأشهرُ ـ الثانيةُ: ضَمُّها وَوَصْلُها بواو، الثالثةُ ـ وهي مختصةٌ بميمٍ قبل هائها كسرة أو ياء كسر الميم، ووصلها بياء، نحو: عليهمي(٢)، وبهمي فكسر الميم لمجانسة الباء، أو الكسرة قبلَ الهاء، وقلب الواو ياء؛ لأجل كسر(٣) الميم ومنعها أيضا أبوعلي(٤).

ثُمَّ لَمَّا فَرَغُوا من وضع المنصوبِ المتصلِ، أخذوا في وضع المنصوبِ المنفصل، فجاؤوا بإِيَّا(٥) متلوّاً بصيغة ضمير المنصوب المتصل.

واختلف النُّحاةُ فيه، فقال سيبويه(٦) والخليلُ(٧) والأخفشُ(٨) والمازنيُّ(٩) وأبوعليٍ(١٠) إنَّ

---

(١) د: «على ما هو مذهب أهل الحجاز في «بهم»، و «عليهم»، وعلى ما هو المتفق عليه في نحو: «لهم»، و «غلامهم»، و «قفاهم»، وكذا منهم.

(٢) انظر المحتَسَب ١/ ٤٤.

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٥١٠ سطر ٨، فالتعليل أُوضحُ.

(٤) الحُجَّة ١/ ٥٦ ـ ٦١.

(٥) في ط: بامتلوا، هكذا بدون «يا».

(٦) الكتاب ١/ ١٤١ (بولاق).

(٧) الكتاب ١/ ١٤١ (بولاق)، ومدرسة الكوفة د. المخزومي ص ١٩٦، ١٩٧.

(٨) لم يتحدث الأخفش في معاني القرآن عن (إيَّا): هل هي اسم أُو وصله؟ وإنما اكتفى بإعراب (إياك) كلها مفعولاً. انظر معاني القرآن ١/ ١٦.

(٩) انظر التسهيل ص ٢٦، والجنى الداني ص ٥٣٦، والمغني ص ٧٤٥ط. المبارك.

(١٠) انظر الجنى الداني ص ٥٣٦، والخصائص ٢/ ١٨٩، والتسهيل ص ٢٦.

الاسم المضمر هو إيّا، إلّا أنَّ سيبويه قال ما يتصل به بعده حرفٌ يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان إيّا مشتركاً، كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد أنْ في أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن، وقد مضى، وقال الخليلُ والأخفشُ والمازنيُّ ما يتصل به أسماء أضيف إيّا إليها، لقولهم «فإياه وإيّا الشوابِّ»(١) وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الضمائرَ لا تُضاف(٢).

وقال الزَّجّاجُ(٣) والسِّيرافيُّ:(٤): إيا اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى المضمرات كان / إيّاك بمعنى(٥) نفسك، وقال قومٌ من الكوفيين إياك وإياه وإياي أسماءُ بكمالها، وهو ضعيف؛ إذ ليس في الأسماءِ الظاهرةِ ولا المُضْمَرَةِ ما يختلف آخره كافاً وهاءً وياءً.

وقالَ بعضُ الكوفيين(٦) وابنُ كَيْسَانَ(٧) مِنَ البصريين: إنَّ الضمائرَ هي اللاحقةُ بإيا، وإيا دعامة لها؛ لِتَصيرَ بسببها منفصلةً، وليس هذا القول ببعيدٍ من الصواب، كما قدّمنا، في أنت، وقد تُفتح همزةُ إيّا، وقد تبدل الهمزةُ مفتوحةً أو مكسورةً هاءً(٨)، ثم حملوا ضميرَ المجرور على المنصوب؛ لأنّ المجرور مفعولٌ، لكن بواسطة، وحملوه على لفظ المنصوب المتصل؛ لوجوب كون المجرور متصلاً، على ما مضى، فضميرُ المجرور مِثْلُ ضميرِ المنصوبِ المتصلِ سواءٌ.

---

(١) تمامه: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه، وإيا الشوابِّ». انظر: سيبويه ١/٢٧٩ بولاق، والمرتَجَل ص ٣٣٥.

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥٠٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١١، والجنى ص ٥٣٧، وابن يعيش ٣/١٠٠، وإيضاح المفصل ١/٤٦٢.

(٤) التبصرة ١/٥٠٤، ٥٠٥.

(٥) في سيبويه ١/٢٧٩ (هارون): «وَقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إياك نفسِك لم أُعَنِّفْهُ؛ لأن هذه الكافَ مجرورة». وانظر رأيَ المبردِ في المقتضب ٣/٢١٢، وانظر التبصرة ١/٥٠٣.

(٦) انظر الإنصاف مسألة ٩٨.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ١/١٠، ٢/١١، والجَنَى ٥٣٧، وارتشاف الضَرَب ورقة ٣٠٩/أ.

(٨) انظر الإبدال لابن السِّكيِّت ص ٨٩.

قوله: «والمرفوع[1] المتصل خاصةً يستتر في الماضي للغائب، والغائبة، وفي المضارعِ للمتكلم مطلقاً، والمخاطَب، والغائب وفي الصفةِ مُطلقاً».

اِعْلَمْ أنَّه لا يستتر من المضمرات إلَّا المرفوعُ؛ لأنَّ المنصوبَ والمجرورَ فَضلةٌ؛ لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعلٌ وهو كَجُزْءِ الفعل، فجوزوا في باب الضمائرِ المتصلة - التي وَضْعُها للاختصار - استتارَ الفاعلِ؛ لأنَّ الفاعل وخاصةً الضمير المتصل كجزء الفعل، فاكتفَوْا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما أُبقي دليلٌ على ما ألقى، كما مضى، في الترخيم، وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر أصلاً الضميرُ المتصلُ في غائب الماضي وغائبته، وفي المضارع في أفعل، ونفعل، ويفعل، وتفعل مخاطباً، وغائبه، وأفعل وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف، وفي خمسة منها لايظهر الفاعل، لاظاهراً، ولامضمراً، وهي أفعل، ونفعل، وتفعل، مخاطباً، واِفْعَلْ أمراً واسم فعل الأمر مطلقاً، أي في الواحد، والمثنى، والمجموع وما يظهر في نحو

﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ[2] ﴾

تأكيد للمستتر، لا فاعل؛ بدليل أنك لا تقول: لا أفعل إلاّ أنا، ولا تفعل إلاّ أنت، وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل، نحو ضرب زيد، وما ضربت إلاّ هي، وتضرب (١٢٩ أ) هند وما يضرب إلاّ هي. وكذا في الصفةِ المفردةِ، نحو أقائمٌ الزيدانِ، وما قائمٌ هما، وكذا في الظرف عند أبي[3] علي إذا اعتمد، نحو: في الدار زيدٌ، وما في الدار هو، وكذا في اسم الفعل إذا كان خبراً يظهر الفاعل الظاهر، نحو: هيهات زيد، والمضمر نحو هيهات هما.

---

(١) م، د: فالمرفوع.

(٢) البقرة / ٣٥، والآية بتمامها:

﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

(٣) انظر الإيضاح العَضُدي جـ ١ ص ١١٦.

[لا فَصْلَ مع إمكانِ الوَصْلِ] :

قولُـهُ: «ولا يسـوغ المنفصـل إلّا لتعـذرِ[1] المتصـلِ ، وذلـك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بِكَوْنِ العامل معنوياً، أو حرفاً، والضمير مرفوع، أو بكونه مسنداً إليه صفة جَرَتْ على غير مَنْ هي له، نحو إياك ضربت، وما ضربك إلّا أنا، وإياك والشر، وأنا وزيد، وما أنت قائماً، وهند زيد ضاربته هي».

اِعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الضمائر المتصلُ المستترُ؛ لأنه أَخْصَرُ، ثم المتصلُ البارزُ عند خوف اللَّبْسِ بالاستتار؛ لكونه أَخْصَرَ من المنفصل، ثم المنفصل، عند تعذُّرِ الاتّصالِ ، فلا يُقالُ ضرب أنا؛ لأنّ ضربت مثله معنى، وأخصر منه لفظاً.

أقول: الضميرُ المرفوعُ، والضميرُ المنصوبُ يَصْلُحانِ كما مَرَّ؛ لِأَنْ يكونا[2] متصلين منفصلين دون الضمير المجرورِ فلنذكر مواقعهما،

فنقول: إنَّ الأصلَ فى الضمير المرفوع والمنصوب، أَنْ يتصلا بالفعل؛ لأنَّ المتصلَ كما مَرَّ كالجُزْءِ الأخير من الكلمة التي يليها، وكونُ الشيءِ كجزءِ كلمةٍ إنما يَتِمُّ إذا كانت مقتضية لها بالأصالة ومن حيث الطبعُ والذاتُ، والفعل مقتض للمرفوع كذلك، ومِنْ / [3] ثَمَّةَ لا يخلو فعل منه، فَصَحَّ أن يجعل الضمير المرفوع كالجزء الأخير منه، وأمّا سائرُ ما يرفع فهو إمّا ابتداءُ عند البصريين، ولا يَصِحُّ اتصالُ المرفوع به؛ لأنَّ المتصلَ كالجزء من الكلمة المتقدمةِ، والابتداءُ معنىً وليس بكلمةٍ، وإمّا مبتدأُ وخبرٌ، كما اخترناه في أولِ الكتاب، والمبتدأُ اسمٌ وليس الاسم في اقتضاءِ المرفوع، كالفعل؛ إِذْ ليس كلُّ اسمٍ رافعاً، والخبرُ إمّا اسمٌ؛ وإمّا جملةٌ، وليس المرفوعُ أيضاً من لوازمِ أحدهما.

---

(١) في ط: لتعذرا.

(٢) في ط: يكـون.

(٣) ط : اتمـه.

وأمّا (ما) الحجازيةُ فليست أيضاً كالفعل في طَلَبِ المرفوع إذْ هو حَرْفُ نَفْيٍ، ودخولُهُ على الفعل أَوْلى، ومن ثَمَّةَ كان النصبُ في نحو ما زيداً ضربته أَوْلى مِن الرفع[1]، وأيضاً عملها للرفع بالمشابهة، لا بالأصالة.

وأمّا إنَّ وأَخَواتها، فالاسمُ المرفوعُ بها لا يجوز اتصالُهُ بها، نحو إنَّ زيداً أنتَ لِما عرفتَ، فلم يكنِ الضميرُ المرفوعُ بهذه الأشياء إذن إلّا منفصلاً، وأمّا اسمُ الفاعلِ، أوِ اسمُ المفعولِ، أوِ الصفةُ المشبَّهةُ، أوِ المصدرُ أوِ اسمُ الفِعْلِ، أوِ الظرفُ، أوِ الجارُّ والمجرورُ، فهي أيضاً لا ترفع بالذات، بل بالحمل على الفعل، ويتصل المرفوع من هذه الأشياء بغير المصدر، لكنْ بشرطِ الاستتارِ، كما يَجيُء.

وكذا تقول الفعل هو المقتضى للمنصوب بالأصالة، وسائر ما يَنْصِبُ الضمائر وهو إنَّ وأخواتُها، وما الحجازية، نحو: ما زيدٌ إياك، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والمصدرُ واسمُ الفعلِ، إنما تنصب بمشابهةِ الفعل، والحملِ عليه، وكان حَقُّ المنصوبِ أيضاً ألّا يتصلَ إلّا بالفعل، أوِ الأسماءِ المشبهةِ له، كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الأصل؛ أي الفعل أن يتصل به مع استغنائه عنه؛ لكونه فضلةً، جاز اتصالُهُ بغير الفعل أيضاً إذا شابَهَهُ كما يَجيءُ.

فإذا تَقَرَّرَ هذا، قُلْنَا الضميرُ المرفوعُ والمنصوبُ إمّا أن يعملَ فيهما الفعلُ، أو غيرُهُ، وفي الأول يجب اتصالُه بعامله، إلّا في ثلاثةِ مواضعَ.

الأولُ: إذا تقدم على عامله، ولا يكونُ إلّا منصوباً، نحو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[2].

الثاني: إذا كان العاملُ محذوفاً، نحو قولِكَ إنْ إياه ضربته، وإنْ أنت ضربت، ونحو إياه لمن قال من أَضرب وقد مرَّ في باب التحذير أن إياك والأسدَ، من باب تَقَدُّمِ

---

[1] م: عبارة زائدة: «ولضعفها في العمل؛ لأنه لم يعملها غير أهل الحجاز».

[2] الفاتحة /٥، والآية بتمامها: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾.

المفعول على ناصبه، وإنما لَزِمَ الانفصالُ في الموضعين؛ لأَنَّ الضميرَ المتصلَ ما يكون كالجزء الأَخيرِ من عامله، فإذا لم يكن قبلَه عاملٌ، بل كان مؤخراً، أو محذوفاً، فكيف يكون كالجُزْءِ الأَخيرِ من عامله؟.

الثالثُ : إذا فصل عن عامله لغرض لا يَتِمُّ إلاّ بالمصل وذلك في مواضعَ منها، أَنْ يكونَ تابعاً؛ إمّا تأكيداً، نحو
﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ⁽¹⁾ ﴾
ولقيتـك إياك، أَوْ بَدَلاً كقولك بعد ذكر لفظة أخيك، لقيت زيداً إياه، أَوْ عَطْفَ نَسَقٍ، نحو جاءني زيد وأنت، ولا يقع الضمير وصفاً كما تقدم، ومنها أن يقعَ بعد إلاَّ، نحو ما ضربت إلاَّ إياك وما ضرب إلاَّ أنا، وأَمَّا قولُهُ⁽²⁾ :

٣٨٤ ـ وما نُبالِي إذا ماكنتِ جارتَنا ... أَلَّا يُجاورنَا إلَّا كِ دَيَّارُ

فَشَاذٌّ، لا يُقاسُ عليه، وكذا إذا وقع بعد معنى إلاَّ، كقوله :⁽³⁾

٣٨٥ ـ كَأَنَّا يوم قُرَّى إنما نقتُل إِيَّانا

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: الخزانة ٥/٢٧٨ (هـ)، العيني ١/٢٥٣، الخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، ابن يعيش ٣/١٠١، ١٠٣، الجامع الصغير في ا لنحو ص ٢١، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٤، شرح جمل الزجاجي ٢/١٨.
الشاهد فيه أن وقوع الضمير المتصل بعد (إلّا) شاذٌ، والقياسُ وقوعُه بعدَها منفصلاً، نحو: أَلَّا يُجاوِرَنا إلّا إيَّاكِ دَيَّارُ.

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني، كما في الخزانة ٥/٢٨٠، ٢٨٢ (هارون).
وهو في: سيبويه ١/٢٧١، ٣٧٣ (بولاق)، الخصائص ٢/١٩٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٤، الأمالي الشجرية ١/٣٩، ابن يعيش ٣/١٠١، المفصل ١٢٨، شرح جمل الزجاجي ٢/١٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦١؛ وفيه «البيت لذي الإصبع العُدْوَاني، أو أبي بجيلة»، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٤.
و(قُـرَّى) بضم القاف، وتشديد الراء المهملة بعدها ألف مقصورة... موضع في بلاد بني الحارث بن كعب (معجم ما استعجم ١٠٦٢).
الشاهد فيه أن (إِيّانا) فصل من عامله لوقوعه بعد معنى إلّا، وهو شاذ.
الخزانة ٥/٢٨٠ هارون.

ومنها، أن يليَ إمّا، نحو جاءني إمّا أنت أو زيدٌ، ورأيت إمّا إياك أَوْ عَمْراً. والغرضُ منها إفادةُ الشكِ من أول الأمر، ومنها أن يكون ثاني مفعوليْ عَلِمْتُ أو أعطيت، ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الأول، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيداً إياك، وأعطيت زيداً عَمراً، قلت الذي علمت زيداً إياه أبوك، والذي أعطيت زيداً إياه عمرو، ولا يجوز أن تقول: الذي علمته زيداً، ولا الذي أعطيته زيداً؛ / (١٢٩ ب) لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول.

فَأَمَّا إنْ لم يَلْتَبِسْ، فالاتصالُ في باب أعطيت أَوْلى، والانفصالُ في باب علمت، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في: أعطيت زيداً دِرْهَماً، فقولك الذي أعطيته زيداً درهم أَوْلى من قولك الذي أعطيت زيداً إياه درهم[1]؛ لأنك تقدر على المتصل بلا مانعٍ من فساد اللفظِ والمعنى.

ومَنْ جَوَّزَ المنفصل، فتوطئةٌ لإزالة اللَّبسِ في المفعولين اللذين يَحْصُلُ فيهما اللَّبْسُ بالاتّصالِ، نحو أعطيت زيداً عَمْراً، وإذا أخبرت عن الثاني في: علمت زيداً قائماً، فقـولُك: الذي علمت زيداً إياه قائم، أَوْلى من قولك: الذي علمته زيداً قائم؛ وذلك للتوطئةِ المذكورةِ أو لرعايةِ أصلِ المفعولِ الثاني؛ إذِ العاملُ فيه في الأصل ما يَجِبُ انفصالُه عنه، كما في كنت إياه، على ما يَجِيءُ.

وإنْ كان الضميرُ مع غير الفعل، فَإِمَّا أَنْ يكونَ مرفوعاً، أو منصوباً، فالمرفوعُ لا يكون إلاّ مُنفصِلاً إذا كان مبتدأً، أو خبراً، أَوْ خبرَ إنَّ وأخواتِها، أو اسمَ (ما) لِما مَرَّ.

وَأَمَّا إذا ارتفع باسمِ الفاعلِ، أو المفعولِ، أو الصفةِ المشبهةِ، أو اسمِ الفعلِ، أو الظرفِ، أو الجارِ والمجرورِ، فإنْ فُصِلَ عن عامله لغرضٍ لا يَتِمُّ إلاّ بالفصل كما ذَكَرْنَا في الفعل، وَجَبَ انفصالُهُ، نحو زيدٌ قائمٌ أخوه، وأنت وضارب إما هو، أو أخوك، وهيهات زيد وأنت، ومررت برجلٍ في الدار أخوه وأنت، ومثلُهُ الضميرُ البارزُ

---

[1] (١) انظر المقتضب ٩٤/٣ .

بعد الصفةِ إذا جَرَتْ على غيرِ ما هي له، فإنه تأكيدٌ للضمير المستكِنّ فيها، لا فاعلها كما في:

«ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ»[1]، وذلك؛ لأنك تقول مطرداً، نحو الزيدون ضاربوهم نحن، والزيدان الهندان ضارباهما هما، وقد عرفتَ ضَعْفَ نحو جاءني رجل قاعدون غِلمانه، وقالَ الزمخشريُّ[2] في أحاجِيهِ: بل نقول ضاربهم نحن وضارباهما، فَإِنْ ثَبَتَ ذلك، فهو فاعل، كما قيل.

وكذا يَجِبُ انفصالُ الضميرِ المرفوعِ بالصفةِ والظرفِ، إذا كانا مع المرفوعَيْنِ جُملتين، وذلك إذا اعتمدا على همزةِ الاستفهام، أو حرفِ النفيِ، نحو ما قائمٌ أنتما وأقدامك هما، وأفي الدار أنتما عند أبي عليّ، وذلك لأنه يعرض لهما إذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع؛ لكونه أَحَدَ جُزْأَيِ[3] الجملةِ فاظهر إذن إلى اللفظ فَرْقاً بينه كائناً أحد جزأي الجملة وبينه إذا لم يكن كذلك، بخلاف اسم الفعل، فإنَّ الضميرَ المرفوعَ به أَحَدُ جُزْأَيْ الجملة أبداً، فلم يحتج إلى الفرق فاطَّرَدَ استكنانُ الضميرِ فيه على ما هو حق ما شابه الفعل، كما يَجيءُ.

فَإِنْ لم يُفْصَلْ الضميرُ عن عامله، ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدَيْن على ما مَرَّ، وَجَبَ اتصالُ المرفوعِ بها؛ لِكَوْنِ اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبهةِ، واسمِ الفعلِ، والظرفِ وأخيه، سادةً مَسَدَّ الأفعالِ مِن غيرِ حاجةٍ إلى ضميمة، كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل إلى أَنْ، لكنْ لا يكون هذا المتصلُ بهذه الأشياء إلَّا مُستكِنّاً؛ لِكَوْنِها أضعفَ من الفعل في اقتضاءِ المرفوع إذ هي فروع عليه في ذلك. فلم يجعل المرفوع بها كجُزءٍ من أجزائها في الظاهر، كما جعل في الأصل الذي هو

---

[1] من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

﴿ وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

[2] الأحاجي النَّحْوية ص ٧٢ (تحقيق مصطفى الحدري، حماه، سُورِيَة).

[3] في جميع النسخ: «أحد جزئي الجملة» والصواب ما أُثْبِتُّ.

الفعل كذلك، وأمَّا المضمرُ المرفوعُ بالمصدر، فلا يكونُ إلَّا منفصلاً، وإنْ وَلِيَهُ بلا فصل؛ لأنه لا يقدّر بالفعل إلَّا مع ضميمة أن تقول أعجبني ضرب أنت زيداً، إذا لم تضف، والإضافة أكثر؛ لأنَّ الكلامَ بها أَخَفُّ، وأعجبني الضرب أنت زيداً، هذا كُلُّهُ في الضمير المرفوع مع غير الفعل، وأمَّا الضميرُ المنصوبُ فكان حَقُّهُ أيضاً ألَّا[1] يتصلَ إلَّا بالفعل، كالمرفوعِ لطلب / الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه، لكنه لَمَّا جاز في الأصل، أي الفعلَ أن يتصل به مع استغنائه عنه؛ لكونه فضلةً جاز اتصالُه بغير الفعل أيضاً إذا شابهه.

فَإذا كان مع غيرِ الفعل، فَإنْ كان العاملُ مِمَّا وَجَب انفصالُه عَن المنصوب وَضْعَاً كما الحجازيةِ، نحو ما زيدٌ إياك، أو فصل بينهما، لغرضٍ لا يَتِمُّ إلَّا بالفصل وَجَبَ انفصالُه كما ذكرنا في ضميرِ الفعلِ، نحو ما أنا ضاربٌ إلَّا إياك، وأنا ضارب إمّا إياك وإمَّا زيداً وأنا ضاربك إياك.

وإنْ لم يكن كذلك فلا يخلو مِنْ أن يكونَ الناصبُ حرفاً، أو اسمَ فِعْلٍ، أو مَصْدَراً، أو صِفَةً، فالحرفُ يجب اتصالُ الضمير به، نحو إنك قائم، وإنك في الدار وليتك قاعدٌ، ولا تقول إنَّ في الدار إياك؛ وذلك لأن الحروفَ غيرُ مستقل، فالاتصالُ به واجبٌ مع الإمكان، وكذا يجب الاتصالُ باسمِ الفعلِ كقوله[2]:

«تراكــها مِنْ إبِلٍ تراكــها».

---

(١) النسخ الثلاث: أنْ لا، والصواب ما أثبت.

(٢) طُفَيْل بن يزيدَ الحارثي، شاعرٌ، فارسٌ، جاهليٌّ، وتمام البيت:

ألا ترى المــوت لدى أوراكها

ويروى تمامه: ألا ترى الموتَ لدى أرباعها.

والشاهد في: سيبويه ١/١٢٣، ٢/١٣٧ (بولاق)، الكامل ٤/٢٠٧، المقتضب ٣/٣٦٩، والخزانة ٥/١٦٠ (هارون)، والمُخَصَّص ١٧/٦٣، ٦٦، الأمالي الشجرية ٢/١١١.

كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة، فلحقها أربابها قالوا للسابقين: تَرَاكِها من إبل تراكها، أي: خلوّا عنها، فيقول السابقون: أما ترى الموت على أوراكها، أي مآخيرها؛ أي إنّا نَحميها-إن الضمير في (تراكها) مفسّر بالتمييز المجرور بمِن بعده.

وتقول: رويده وحيهله، وحكى يونس عليكني، وإنما وَجَبَ الاتصالُ في القِسمَيْن لما ذكرنا مِن أنَّ المنفصلَ لا يَجيءُ إلَّا عند تَعذُّرِ المتصلِ، وجاز أيضاً الانفصالُ فيما اتصل به الكافُ من أسماءِ الأفعالِ، نحو رويدكه، ورويدك إياه، وعليكه، وعليك إياه؛ تشبيهاً بنحو أعطاك إياه كما يَجيءُ وإن لم يكن الكافُ ذلك الكاف.

وأما المصدرُ، فإن كان منوَّناً لم يتصلِ المنصوبُ مع التنوين؛ لِلتَضادِّ بَيْنَ التنوين الدالِّ على تمامِ الكلمةِ، والضميرِ المتصلِ الدالِّ على عَدَمِ تمامها، مع ضَعْفِ مُشابهةِ المَصْدَرِ للفعل، فيجب أن تقولَ: أعجبني ضرب إياك إنْ لم تُضِفْ، والإضافةُ أكثرُ.

ولا يمتنعُ على ما هو مذهبُ الأخفشِ في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك أن يكون حَذْفُ التنوين في ضربك أيضاً للمعاقبة، لا للإضافة، فيكون الضميرُ منصوباً، كما مَرَّ في باب الإضافة، وإن كان المصدرُ ذا لامٍ فالأشهرُ انفصالُ الضمير بعدَهُ، (١٣٠ أ) نحو أعجبني الضرب إياك؛ لمعاقبة الأَلِفِ واللامِ، للتنوينِ في تمامِ الكلمةِ به.

وَجَوَّزَ الأخفشُ الضربك، والضمير منصوب.

وَأَمَّا اسما الفاعلِ والمفعولِ، ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونَين كانا أَوْلا، خلافٌ كما مضى في باب الإضافة، واتصالُه بهما أَوْلى من اتصاله بالمصدر؛ لِكَوْنِ مشابهتهما للفعل، أكثرَ من مشابهة المصدر له، تقول ضاربك، وضارب إياك والضاربك، والضارب إياك، والمعطى إياك، والمعطاك ومعطى إياك، ومعطاك.

وَأَمَّا الظَّرْفُ، والجارُّ والمجرورُ؛ فلكونهما قائمَيْنِ مَقامَ الفعلِ اللازمِ لا يَجيء بعدَهما ضميرٌ منصوبٌ بهما. وَلْنَعُدْ إلى شَرْحِ ما يحتاج إلى الشرح من كلام المُصَنِّف.

قَوْلُهُ: «أو بالفصل لغرض».

احترازٌ عن نحو ضرب زيد إياك، فإنه لا يجوز ذلك مع وجودِ الفصل، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه؛ إذ قولُكَ ضربك زيد بمعناه، فَإن قلت: أليس ذِكْرُ الفاعلِ

قبل المفعول مُفيداً؟ إنَّ ذِكْرَ المفعولِ ليس بِأَهَمَّ، ولو ذكرتَ المفعولَ قبل الفاعل أفادَ أَنَّ ذِكْرَ المفعولِ أَهَمُّ، قلت: تقديمُ المفعولِ على الفاعل لا يُفيدُ ذلك، بل قد يكون ذلك لاِتّساعِ الكلام، بلى قِيل: إنَّ تقديمَ المفعولِ على الفعل يُفيد كونُه على الفاعل أَهَمَّ.

والأَوْلى أَنْ يُقالَ إنه يُفيد القَصْرَ، كقوله تعالى:
﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾⁽¹⁾.
أيْ: لا تعبد إلاَّ اللهَ، وكذا تقول في المفعولِ المطلق، ضربته زيداً، أي: ضربت زيداً ضرباً، ولا تقول: ضربت زيداً إياه⁽²⁾.

وأما نحوُ قوله⁽³⁾:

٣٨٦ ـ ضَمِـنَت إياهــم الأرض . . . . .

فَضَــرورةٌ.

قَوْلُهُ: «أو بكونه مسنداً إليه صفة جَرَتْ على / غيرِ مَنْ هي له⁽⁴⁾».

---

(١) الزُمرَ / ٦٦، والآية بتمامها: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

(٢) في ط: زيادة «وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيداً، ولا تقول لقيت زيداً إياه».

(٣) الفرزدق، من قصيدة «يمدح بها يزيد بن عبدالملك، ويهجو يزيد بن المهلب. ديوانه ٢٦٤ ط. الصاوي، القاهرة ١٩٣٦». وتمام البيت:

بالباعثِ الوارثِ الأموات قد ضَمِنت * إياهم الأرضُ في دهر الدهارير

وهو في: الخزانة ٢٨٨/٥ (هارون)، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، والأمالي الشجرية ٤٠/١، والعيني ٢٧٤/١، وضرائر الشعر ٢٦١، وقد نسب ابن عصفور البيت لأمية خطأً. و(الوارث)، و(الباعث): اسمان من أسماء الله الحسنى، أقسم بهما. والأموات إمّا منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه، وأعمل الثاني، والأول لا ضمير فيه، وإمّا مخفوض بإضافة الأول أو الثاني، على حَدّ قوله: * بين ذِراعَيْ وجبهةِ الأسدِ * وأما قولُه: قد ضَمِنت * إياهم الأرضُ، فهو إما حال من الأموات، أو وصف لها؛ لأن أل فيها للجنس.
الشاهد فيه أن فصل الضمير ضرورة، والقياس: ضَمِنتهمُ الأَرضُ.

(٤) «وإنما قال: «من هي له» لا «ما هي له» كما هو الظاهر ليكون أشمل، اقتصاراً على ما هو الأصل، مثل (إياك ضربتُ) مثال لتقديم الضمير على العامل.
و (ما ضَرَبَك إلاّ أنا) مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا.

قد ذكرنا أنه ليس بمسنَدٍ إليه الصفةُ، بل هو تأكيدٌ للمسند إليه، ثم نقول إنما أبرز هذا الضمير تأكيداً، إذا جَرَتِ الصفةُ على غير ما هي له، ونَعني بالصفة اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، والصفةَ المُشَبَّهةَ، ونَعني بالجَرْي أن تكون نعتاً، نحو مرَّت هِنْدُ برجلٍ ضاربته هي، أَوْ حالاً، نحو جئتهاني وجاءني زيد ضاربيه أنتما، وصلةً، نحو، الضاربةُ أنت زيداً، وخبراً، نحو زيد هندُ ضاربها هو، فنقول إذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الإفراد أو فَرْعَيْهِ؛ أعني التثنيةَ والجمعَ في التذكير أَوْ فَرْعَهُ أي التأنيث، فلا لَبْسَ، سواءٌ كان المتحمِّلُ للضمير صفةً أَوْ فِعْلاً، نحو زيدُ هندُ ضاربُها هو، أو يَضرِبها هو، فلو لم يأتِ بالضمير في ضاربها أيضاً لَعَلِمَ أنَّ الضاربَ لِزيدٍ، لا لِهِنْدٍ، وإنِ اتفقا في الإفرادِ، أَوْ فَرْعَيْهِ، وفي التذكير أو فرعه، فَإنِ اتَّفَقا في الغَيْبَةِ أيضاً فاللَّبْسُ حاصِلٌ فِعْلاً كان المتحمِّلُ أو صفةً، ولا يرتفع ذاك اللَّبْسُ بالإتيان بالمنفصل، نحو زيدٌ عَمْروٌ ضاربُه هو، أو ضربه هو، والزيدان العَمْران ضارباهما هما، أو يَضْرِبانِها هما، وكذا في المؤنث والجمعَيْنِ.

وَإنِ اختلفا في الغَيْبَةِ والخِطابِ والمتَكَلِّم، فاللَّبْسُ مُنْتَفٍ في جميع الأفعالِ، نحو أنا زيد ضربته أو أضْرِبُهُ، والزيدان نحن ضَرَبَانَا، أو يَضْرِبانِنَا، وَهِنْدُ أنا ضربتني، أو تَضْرِبُني، إلاَّ في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطَبين، نحو أنت هندُ تضرِبها، وهندُ أنت تضربك، وأنتما الهندانِ تضربانها، والهندان أنتما تضربانكما، فَإنَّ اللَّبْسَ حاصلٌ ههنا، ويرتفع بإبرازِ الضميرِ.

= و (إياكَ والشـــــرَّ) مثال لحذف العامل أي: اتق نفسك والشر.

و (أنا زيـــــــد) مثال كون العامل معنوياً.

و (ما أنت قائمـــا) مثال كون العامل حرفاً، والضمير مرفوعاً.

و (هند زيد ضاربتُهُ هي) مثال الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير مَنْ هي له، فإنه أسند إليه (الضاربة) الجارية على (زيد) حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لهند، حيث قام الضرب بها.

وإنما يَصِحُّ ذلك إذا كان (هي) فاعلاً لا تأكيداً، وإلا لكانَ داخلاً في صورة الفصل لغرض التأكيد، ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل: (نحن الزيدون ضاربوهم نحن)».

الفوائد الضيائية ٢/٨٣ ـ ٨٤.

وَأَمَّـا الصفةُ فاللَّبْسُ حاصلٌ في جميعِها مع الاختلافِ المذكورِ، ويرتفع بالتأكيد بالضمير، نحو أنا زيدٌ ضاربه أنا، ونحن الزيدان ضارباهما نحن، والزيدون نحن ضاربوناهم، وكقول المؤنث أنا هند ضاربتها أنا، فلما رَفَعَ الإتيانُ بالمنفصل اللَّبْسَ في هذه الصورة طرد الإتيان به عند البصريين، في صورة الصفة الثلاث، أعني إذا كان لبس؛ ويرتفع بالضمير، وإذا كان ولم يرتفع، وإذا لم يكن.

وَأَمَّا الكوفيون فَأَجازوا تَرْكَ التأكيدِ بالْمُنْفَصِلِ في الصفة إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، نحو هند ضاربته قال: (١)

١ ـ وإن امرءاً أسرى إليكِ ودونه من الأرض مومـاة وبيداء سملقُ (٢٠٤)
٢ ـ لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته وأن تعلمي أَنَّ الْمُعان موفقُ

وكذا إذا لم يرتفع اللَّبس بالضمير ولا بَعْدُ في مذهبهم.

وَأَمَّا الفِعْلُ فقد اتفقوا كلُّهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره، أَلْبَسَ أَوْ لم يُلْبِسْ؛ (٢) لأنَّ التأكيدَ فيه لا يرفع اللَّبْسَ إلَّا في أربعةِ مواضعَ فقط، كما مَرَّ، وهي أنت هند تَضْرِبُها، وأنتما الهندان تضربانها، وهند أنت تضربك، والهندان أنتما تضربانكما، بخلاف الصفة، فَإِنَّ رَفْعَ اللَّبْسِ بالتأكيدِ حاصلٌ فيها في كل موضعٍ اختلف فيه من جرت عليه، ومن هي له غيبة وخطاباً وتكلّماً.

فَإِنْ قلت: ضميرُ المفعولِ مع هذا الاختلاف رافعٌ لِلَّبْسِ، ففي نحو قولك: أنا زيد ضاربه بالهاء يعرف أن ضارب مسندٌ إلى أنا؛ إذ لو كان مسنداً إلى زيد، لقلت أنـا زيد ضاربي فَلِمَ لَمْ يكتفـوا به [في رَفْـعِ اللَّبْسِ بهذا الضمـير] (٣)؟، قلت:

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٦٢.

(٣) د: العبارة ساقطة.

(١٣٠ /ب) لَمَّا كان هذا الضميرُ لم يُؤتَ به لِمُجَرَّدِ رَفْعِ اللَّبْس ، وكان مما يجوز حَذْفُهُ خِيفَ الالتباسُ على تقديرِ حذفهِ، فأتى بضميرٍ، لا يَجوز حَذْفُهُ لِمُجَرَّدِ رَفْعِ اللَّبْسِ .

قَوْلُـهُ: «وَإذا اجتمـع ضمـيرانِ وليس أحدُهما مرفوعاً، فَإِنْ كان أحدُهما أعرفَ وقـدمته، فَلَكَ الخِيارُ في الثاني، نحو أعطيتكه وضربيك، وَإِلَّا فهو منفصلٌ، مثل أعطيته إياكَ وإياه».

إذا وَلِيَ ضمـيران عامـلاً؛ / فَإِنْ كان الثـاني تابعـاً، فلابُدَّ مِن اتصالِ الأولِ وانفصالِ الثاني نحو:

﴿ اَسْكُنْ أَنتَ ⁽¹⁾﴾

ورأيتك إياك؛ لأنَّ التابعَ ليس من مطلوبات الفعلِ حتى يتصلَ به ويكونَ كأحدِ أجزائه.

وإن لم يكن فَإِنْ كان أحدُهما مرفوعاً متصلاً، فالواجبُ تقدُّمُهُ على المنصوبِ لِما تَقَرَّرَ مِنْ كون المتصلِ المرفوعِ متوغلاً في الاتّصالِ، وكائناً كَجُزْءِ الفِعْلِ، حتى سكن له لام الكلمة، وكل ضميرٍ وَلِيَ ذلك المرفوع، فَلابُدَّ من كونه متصلاً سواءٌ كان أعرفَ من ذلـك المـرفوع، نحو ضربتني أَوْلا، نحو ضربتك، وقد عرفتَ أنَّ الأعرفَ هو المتكلمُ، ثم المخـاطَبُ، ثم الغـائبُ، وإنما وَجَبَ اتصالُ الثاني؛ لكونه كالمتصلِ بنفسِ العاملِ؛ لأنَّ المرفوعَ المتصلَ كالجُزْءِ من رافعه على ما مَرَّ.

وَإِنْ وَلِيَ العاملَ المذكورَ منصوبٌ متصلٌ بلا مرفوعٍ قبلَهُ نحو أعطاك زيد، أَوْ جاء المنصـوبُ المتصـلُ بعـد ضمـيرٍ مرفوعٍ ، نحو أعطيتك، فالضميرُ الذي يلي ذلك المنصوبَ إمّا أن يكون أَنْقَصَ مرتبةً منه في التعريف، أو أَعْرَفَ، أَوْ مُساوياً، فالأولُ يجب اتصالُهُ عند سيبويهِ⁽²⁾، وغيرُ سيبويهِ جَوَّزَ الاتصالَ والانفصالَ نحو أعطاكه زيد،

---

(١) البقرة /٣٥، والآية بتمامها:

﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ اَلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ اِلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ اَلظَّٰلِمِينَ ﴾

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٤ (بولاق).

وأعطاك إياه زيد وأعطيتكه، وأعطيتك إياه وكذا، خلتكه، وخلتك إياه. وَجْهُ اتّصالِه أَنَّ المتصلَ الأولَ أَشْرَفُ منه؛ بسبب كونِه أَعْرَفَ، فلا غَضاضةَ على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه، وصيرورته من جملته، بالاتصال، وَوَجْهُ انفصالِه أَنَّ المتصلَ الأولَ فضلةٌ، ليس اتصالُهُ كاتصالِ المرفوعِ، والانفصالُ في باب خِلْتُ أَوْلى منه في باب أعطيتُ؛ لأنَّ المفعولَ الأولَ في باب أعطيت فاعلٌ مِن حيث المعنى، كما مَضَى في باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، كأنّ الثانيَ اتصلَ بضميرِ الفاعلِ وفي مفعوليْ خِلْتُ بعد رائحةِ المبتدأِ والخبرِ، اللذَيْن حَقُّهما الانفصالُ وَجَبَ اتصالُ أولِهما؛ لِقُرْبِهِ من الفعل، فالأَوْلى في الثاني الانفصالُ، رعايةً للأصلِ، والثاني أعني الأعرفَ يجب انفصالُه عند سيبويه.

وَحَكَى سيبويهِ[1] عن النُّحاةِ تجويزَ الاتصالِ أيضاً، نحو أعطاهوك، وأعطاهاني قال، إنما هو شيءٌ قاسُوه، ولم يتكلم به العرب، فوضعوا الحروفَ غيرَ موضِعها، واستجادَ المبرّدُ[2] مذهبَ النُّحاةِ، وإنما لم يَجِئْ في الثاني الاتصالُ ههنا سَماعاً؛ لأنّ الثانيَ أشرفُ من الأولِ، بِكَوْنِهِ أَعْرَفَ، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه. والذي جَوَّزَ ذلك قياساً، لا سَماعاً نَظَرَ إلى مُجَرَّدِ كَوْنِ الأولِ مُتَّصِلاً.

وَأَمَّا الثالثُ، أعني المُساوِيَ للمتصلِ المنصوبِ، فنقول: إنْ كانا غائِبَيْنِ، نحو أعطاها، وأعطاهوهاه، قالَ سيبويهِ جازَ الاتصالُ، وهو عربيٌّ، لكنه ليس بالكثيرِ في كلامهم، بل الأكثرُ انفصالُ الثاني، وَإِنْ لم يكونا غائِبَيْنِ فالمبرِّدُ يُجيزُ اتصالَ الثاني ويَستحسِنُهُ قِياساً على الغائبين، وَمَنَعَهُ سيبويه وَأَلْزَمَ النُّحاةَ القائلين بجواز أعطاهوك، وأعطاهاني ـ تجويزَ منحتنيني؛ أي: منحتني نفسي[3]، وهذا دليل على أنهم لا يقولون به، وإنما كان الانفصالُ ههنا أيضاً، المشهورَ؛ لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو

---

(١) الكتاب ١/٣٨٤ وما بعدها (بولاق).

(٢) انظر الكامل بشرح رغبة الآمِل ٨/١١.

(٣) م: «إذا منحته نفسه».

مثله، ويصير من تتمته وذيوله، وإنما جاز ذلك في الغائبين؛ لِعَوْدِ كُلّ واحدٍ منهما إلى غير ما عاد إليه الآخَرُ، بخلاف المخاطبين والمتكلمين؛ إذْ يستقبح اجتماع المثلين لفظاً ومعنىً وإنما لم يَجِيءْ في التابع، نحو ضربتهوه، كما جاء أعطاهوه؛ لِأَنَّ طَلَبَ الفعلِ المتعدي للمفعول ضروريٌّ من حيث المعنى، بخلافِ طَلَبِهِ للتأكيد، فلما كان جَذْبُهُ للمفعول أَشَدَّ، كان اتصالُه أَلْيَقَ من اتصال التأكيد.

هذا كُلُّهُ في الضميرَيْنِ بَعْدَ الفِعْلِ، وَأَمَّا إذا كانا بَعْدَ الاسمِ، والأولُ / منهما مرفوعٌ متصلٌ، ولا يكون إلَّا مستتراً، كما مَرَّ، نحو زيد ضاربك، فقد ذكرنا قَبْلُ جوازَ اتصالِ الثاني وانفصالِه أيضاً، نحو زيد ضارب إياك.

وَإِنْ كان الأولُ مجروراً، فَإِنْ كان الثاني منصوباً، فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوبٌ، أي يُنظر إلى الثاني، هل هو أَنْقَصُ تعريفاً أَوْ أَزْيَدُ أَوْ مُسَاوٍ؟ وتقول في الأَنْقَصِ: ضربكها وضربك إياها قال(١):

٣٨٨ ـ فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع

وكذا اسم الفاعل، نحو معطيكها، ومعطيك إياها، فهو مثل أعطيتكه، وأعطيتك إياه، إلَّا أَنَّ الانفصالَ فيما وَلِيَ الضميرَ المجرورَ أَوْلى من الانفصالِ فيما وَلِيَ الضميرَ المنصوبَ؛ لأنَّ الفِعْلَ أَقْعَدُ في اتصال الضمير به من المصدر، واسم الفاعل؛ لأنه يطلب الفاعلَ والمفعولَ لذاته، وهما لمشابهته، وكذا يَشذُّ الاتصالُ في الثاني فيهما، إذا كان أَزْيَدَ أَوْ مُساوياً، نحو ضربهوك وضربهوه، قال(٢):

---

(١) أبوعبيدة بن ربيعة بن قحفان، كما في خَيْلِ ابنِ الأَعرابي ٦٢، أو القُحَيْف العِجْلي، كما في الحماسة البصرية.
والشاهد في: الخزانة ٥/٢٩٨ (هارون)، والعَيْني ١/٣٠٢، وشرح المرزوقي للحماسة ٢١١، وأورد البيتَ ابنُ الناظم والمُراديُّ في شرح الألفية ١/١٤٦ على أنَّ وَصْلَ ثاني ضميرين عاملُهما اسمٌ واحدٌ ضعيفٌ، والقياسُ: ومَنْعُك إياها. . .

(٢) مُفَلِّس بن لقيط الأسدي، أو مفلِّس بن لقيط السَّعْدي، كما في الخزانة ٥/٣١١، ٣١٢ (هارون).
والبيت في: سيبويه ١/٣٨٤ (بولاق)، والعيني ١/٣٣٣، والأمالي الشجرية ١/٨٩، ٢/٢٠١، وابن يعيش =

٣٨٩ ـ وقد جَعَلَتْ نفسي تَطيب لضغمةٍ لضغمهماها يقرع العظم نابها

وَإِنْ كان بعد الضمير المجرور مرفوعٌ، فلابُدَّ من كونه منفصلاً، سواءٌ كان أَعْرَفَ من المجرور، (١٣١ أ) أَوْ أَنْقَصَ، أَوْ مُساوياً؛ إِذِ البارزُ المرفوعُ المتصلُ، لا يَتصلُ إلَّا بالفعل كما ذَكَرْنا، نحو ضربك هو، وضربك أنا، وضربه هو، ولا يكون الأول منهما منصوباً إلَّا عند هشام والأخفش كما مَرَّ فى باب الإضافة فى نحو ضاربك، فَحُكْمُ الضميرِ الذي يليه عندهما حُكْمُ الضميرِ الذي يلي المجرورَ كما مَرَّ.

قَوْلُهُ: «وليس أحدُهما مرفوعاً».

لأنه إنْ كان مرفوعاً وَجَبَ تقديمُه واتصالُ الثاني كما تَقَدَّم سواءٌ كان الأولُ أَعْرَفَ أَوْلا.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ كان أحدُهما أعرفَ.

إنما كان ذلك؛ لأنه إنْ لم يكن أحدُهما أَعْرَفَ، ولم يكن أحدُهما مرفوعاً، وَجَبَ انفصالُ الثاني، نحو: أعطاك إياك، وضربي إياي.

قولُهُ: «وقدمته» أي قدمت الأعرف؛ لأنه إذا كان أحدُهما أَعْرَفَ، وَأَخَّرْتَهُ، وليس أحدُهما مرفوعاً، وَجَبَ أيضا انفصالُ الثاني، نحو أعطاه إياك، فإذا اجتمعتِ الشروطُ الثلاثةُ، أحدُها أَلَّا يكونَ أحدُهما مرفوعاً، والثاني أن يكونَ أحدُهما أَعْرَفَ، والثالثُ أَنْ يكونَ الأعرفُ مُقَدَّماً، كان لك الخِيارُ في الثاني.

وَعِلَلُ جميع ذلك مفهومةٌ مِمّا قَدَّمْنَا.

قَوْلُهُ: «وَإِلَّا فهو مُنفصلٌ».

= ١٠٥/٣، والجامع الصغير ٢١، والإيضاح العضدي ٣٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٥/١. والضغمة: العضة (القاموس: ضغم).

والشاهد قوله: لضغمهماها، حيث جاء بالضمير الثاني، وهو «ها» متصلاً، ولو جاء به منفصلاً لقال: لضغمهما إياها، وجواز الأمرين هو ما اختاره ابنُ مالكٍ تَبَعاً لسيبويه.

أيْ إنْ لم يكن أحدُهما أعْرَفَ، كأعطاك إياك، أوْ إنْ كان أعْرَفَ، لكنْ ليس بمقدم، كأعطاك إياي، وأعطاه إياك فالثاني منفصلٌ كما رأيتَ.

قَوْلُهُ: «والمختارُ[1] في خبرِ كان الانفصالُ، والأكثرُ لولا أنت إلى آخرها، وعسيت إلى آخرها وجاء لولاك، وعساك إلى آخرهما».

إنما كان المختار في خبر كان وأخواتِها الانفصالَ؛ لأنّ اسمَها في الحقيقة ليس فاعلاً، حتى يكونَ كالجُزْءِ من عامله، بَلِ الفاعلُ في الحقيقة مضمونُ الجملة؛ لأنّ الكائنَ في قولك كان زيد قائماً قيام زيد، كما يَجِيءُ، في الأفعال الناقصةِ، قال عُمَرُ ابنُ أبي ربيعةَ[2]:

٣٩٠ - لَئِنْ كانَ إياهُ لقد حالَ بَعْدَنا عَنِ العَهْدِ، والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ

وقال[3]:

٣٩١ - ليت هذا الليلَ شهرٌ لا نرى فيه عَريبا
ليس إياي وإيّا ك ولا نَخْشَى رقيبا

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٦/١. وهو اختيار الأكثرين ومنهم سيبويه. والمختارُ عند الرُّمّاني وابنِ الطرّاوة وابنِ مالك الاتصالُ؛ لأنه الأصل. انظر المُرادي على الألفية ١٤٤/١ - ١٤٥.

[2] (ديوانه ص ٨٦، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ط. محي الدين)، وهو في: الخزانة ٣١٢/٥ (هارون)، والمقرّب ٩٥/١ (مطبعة العاني بغداد سنة ١٩٧١م) والعيني ٣١٤/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، والأشموني ١١٩/١، والتصريح ١٠٨/١، شرح جمل الزجاجي ٤٠٦/١، و١٩/٢.
الشاهد فيه أن المختار في خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً الانفصال كما هنا؛ لأنه خبر، والأصل في الخبر الانفصال.

[3] ذُكِرَ البيتان في قصيدةٍ لِعُمَرَ بنِ أبي ربيعةَ (ديوانه ٤٣٠ - ٤٣٢)، كما ذُكِرَتِ القصيدة في ديوان العَرْجي ٦١ - ٦٣ مع خلافٍ في الترتيب، وفي بعض الألفاظ، ورواية البيت الثاني في ديوان العرجي هكذا:
غير أسماءَ وجُمْلٍ * ثُمَّ لا نخشى رقيباً
الخزانة ٣٢٤/٥ (هارون)، سيبويه ٣٨١/١ (بولاق)، المنصف ٦٢/٣، المقتضَب ٩٨/٣، ابن يعيش ٧٥/٣، ١٠٧، شرح جمل الزجاجي ٤٠٦/١. و(ليس) في البيت الثاني تَحتمل تقديرَيْن: أحدُهما أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلَها، كأنه قال: لا نرى فيه عريباً غيري وغيرك، والتقدير الآخر: أن تكون استثناء بمعنى إلاّ. =

وقد جاء على ما حكى سيبويه[1] ليسني وكأنني، قال[2]:

٣٩٢ ـ عددتُ قومي كَعَديدِ الطَّيْسِ   إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِي

وقيل لبعض العرب: إنَّ فلانا يريدك فقال: عليه رجلا ليسني[3]، وقال أبو الأسودِ[4]:

٣٩٣ ـ فإلّا يَكُنْهَا، أو تكنه فإنه   أخوها غَذته أمه بلبانها

وَوَجْهُ الاتصالِ كَوْنُ الاسمِ كالفاعلِ، والخبر، كالمفعول، فكنته، كضربته.

= و (عريب) بمعنى أحد، وهو بمعنى مُعْرِب، أي لا نَرى فيه متكلماً عنّا ويعربُ عن حالتنا.
الشاهدُ فيه لما تقدم قَبْلَه مِن أنَّ الفصلَ هو المختارُ في خبر كان وأخواتِها كما قال (ليس إيّاي)، ولو وصل لقال: ليسني.
الخزانة ٥/٣٢٢ هارون.

(١) الكتاب ١/٣٧ (بولاق). ٣٨١

(٢) رُؤْبَة (ديوانه ١٧٥)، وهو في: الخزانة ٥/٣٢٤ (هارون)، وفيه: «هذا الشعر أنشده السِّيرافيُّ، وفيه شذوذٌ من وجهين: الأول أنه أتى بخبر ليس متصلاً، والثاني: أنه أسقط نونَ الوقاية وحقُّه أن يقال ليسني. وأنشده شُرَّاحُ الألفية على أنَّ حذف نون الوقاية منه ضرورة. . .»، وفي المُغني ٢٢٧ (ط. المبارك) حكم ابن هشام بأنه ضرورة في قد، وفي النون، وانظر ابن يعيش ٣/١٠٨، والتصريح ١/١١٠، واللسان (طَيَس. وأراد رؤبة بالطَّيْسْ هاهنا الرَّمْل.
«الشاهد في: (ليسي) حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها فى الفعل قبل ياء المتكلم وذلك ضرورة. . .».
شرح الألفية للمُرَادي ١/١٥٣.

(٣) الكتاب ١/٣٨١ (بولاق). «جاء في (شرح الجمل لابن بابْشَاذ ـ مخطوطة) مايلي: «فأما ما يُحكى عن العرب من قولهم: «عليه رجـلًا ليسني» ففيه شذوذٌ من وجهين: أحدُهما: الإغراء بالغائب. والآخَرُ: جَعْلُهُ خبر (ليس) متصـلًا، فكـان حقه أن يقول: (ليس إياي). [الجُمَل للزجاجي ص ٢٤٤ هامش. تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٤ هـ ـ ٣ ط ١].

(٤) (ديوانه ١٢٨ تحقيق محمد حسن آل ياسين، لبنان)، والبيت فيه هكذا:

فإن لا يكُنْها أَوْ تكُنه فإنه * أخ أرضعته أمه بلبانها

والضمير في (يكنها) يعود إلى الخمر في البيت السابق، وهو:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني * رأيت أخاها مجزياً لمكانها

والشاهد في: الخزانة ٥/٣٢٧ (هـ)، وسيبويه ١/٢١ (بولاق)، والمقتضَب ٣/٩٨، والعَيْني ١/٣١٠، والمُقَرّب ١/٩٦، وابن يعيش ٣/١٠٧، والتبصرة والتذكرة ١/٥٠٥، والاقتضاب ٣٩٢.
الشاهد فيه لِما تقدم قبله من وصل الضمير المنصوب بـ (كان)؛ والقياس: فإنْ لا يكن إياها، أَوْ تكن إياه.
الخزانة ٥/٣٢٧ هارون.

قَوْلُهُ: «والأكثرُ لولا أنت / إلى آخرها».

يَعني أَنَّ الأَوْلى أَنْ يَجِيءَ بعد لولا غيرِ التحضيضيةِ ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ؛ لأنه إمَّا مبتدأٌ أو فاعلُ فِعْلٍ محذوفٍ، أو مرتفعٌ بلولا على ما مَرَّ في باب المبتدأ، فيجب على الأوجُه الثلاثةِ الانفصالُ، وقد يَجِيءُ بعدَها الضميرُ المشتركُ بين النَّصْبِ والجَرِّ إلَّا عند المبردِ، فإنه مَنَعَهُ وقال: هو خطأ. والصحيحُ ورودُهُ وَإِنْ كان قليلاً كقوله(١):

٣٩٤ ـ «لولاك هذا العام لم أُحجج»

وقـــولِه: (٢)

٣٩٥ ـ وكم موطنٍ لولايَ طحتَ كما هوى   بأجرامه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنهوي

والضميرُ عند سيبويهِ(٣) مجرورٌ، ولولا عنده حَرْفُ جَرٍّ ههنا خاصةً، قال(٤): ولا يَبْعُدُ أن يكونَ لبعض الكلمات مع بعضها حال، فيكون لولا الداخلةُ على الضمير المذكور حَرْفَ جَرٍّ مع أنها مع غيره غَيْرُ عاملةٍ بل هي حرفٌ يُبتدأ بعدَها، نحو لولا زيدٌ ولولا أنت، ومثل ذلك بلَدُن، فإنها تَجُرُّ ما بعدَها بالإضافة؛ إلَّا إذا وليتها غُدْوَةٌ،

---

(١) هذا عجز بيت، وصدرُه: أَوْمت بعينيها من الهَوْدَجِ * . . .

والبيت لِعُمَرَ بنِ أبي ربيعةَ (مُلحقات ديوانه ص ٤٧٩)، وهو في: الخزانة ٥/٣٣٣ (هارون)، والعَيْني ٣/٢٦٤، وابن يعيش ٣/١١٨، ١٢٠ والهَمْع ٢/٣٣.

الشاهد: فيه أنه يجوز ورود الضمير المشترك بين النصب والجر على قِلَّةٍ بعد (لولا).

(٢) من قصيدة طويلةٍ لِيزيدَ بن الحكم الثقفي، يُعاتِب بها ابنَ عمهِ، كما في الخزانة ٥/٣٣٦، ٣٤٤، وفي الأغاني ص ٤٤٦١ طبع دار الشعب، نسبت القصيدة إلى طَرَفَةَ.

والشاهد في: المسائل العسكريات ص ٦٠، والمقتضَب ٣/٧٣، وسيبويه ١/٣٨٨ (بولاق)، والأمالي الشجرية ١/١٧٧، ٢/٢١٢، وبدائع الفوائد ٣/٥٥، وابن يعيش ٣/١١٨، والجنى الداني ٦٠٣، والمنصف ١/٧٢ وشرح جمل الزجاجي ١/٤٧٣.

«و(كم موطن): كم ها هنا لإنشاء التكثير، وهو مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ تقديره: لك، وجملة (طحتَ) في موضع الصفة لموطن، والرابط محذوف تقديره: فيه». الخزانة ٥/٣٤٣هـ.

والأجرام: جمع جِرْم، وهو الجسم، والنِّيق: أعلى الجبل، وقُلَّتُهُ: ما استدقَّ من رأسه.

(٣) الكتاب ١/٣٨٨ (بولاق)، وانظر بدائع الفوائد ٣/٥٥.

(٤) أي: سيبويه ١/٣٨٨، وهو ـ في الغالب ـ منقولٌ بالمعنى.

فإنها تَنصِبها كما يَجِيءُ، وفى قولـهِ نَظَرٌ وذلـك أَنَّ الجـار إذا لم يكن زائداً، كما فى بحسبك، فلابُدَّ له من متعلق، ولا متعلق فى نحو لولاك لم أفعل ظاهراً ولا يَصِحُّ تقـديره، وقـال أبـوسعيدٍ السِّـيرافيُّ: الجـارُ والمجـرورُ، أي لولاك في موضع الرفع بالابتداء، كما في: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ[1]، وفيه نَظَرٌ؛ لأَنَّ ذلك إنما يكون بتقدير زيادةِ الجار، وإذا لم يكن زائداً، فلابُدَّ له من متعلق، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق، لا مبتدأ، وعند الأخفشِ والفَرّاءِ أَنَّ الضميرَ بعدها ضميرٌ مجرورٌ نابَ عن المرفوعِ كما نابَ المرفوعُ عَنِ المجرور في نحو، ما أنا كأنت، وَإِنْ رَجَّحَ مذهبَ سيبويه بأن التغيير عنده تغييرٌ واحدٌ، وهو تغييرُ «لولا»، وَجَعْلُها حرفَ جرٍّ، بخلاف مذهبِ الأخفشِ، فإنه يلزمه تغيير اثنَيْ عَشَرَ ضميراً، يرجح مذهب الأخفش، بأَنَّ تغييرَ الضمائرِ بقيامِ بعضها مقامَ بعضٍ ثابتٌ في غيرِ هذا البابِ، بخلاف تغييرِ لولا بِجَعْلِها حَرْفَ جرٍّ، وارتكابَ خلافِ الأصلِ، وإن كَثُرَ إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكابِ خلافِ الأصل غيرِ المستعملِ وإِنْ قَلَّ، وكذلك الأَوْلى أَنْ يَجِيءَ بعد «عَسَى» ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ، نحو عسيت وعسينا إلى عسين؛ لأنه فِعْلٌ وما بعدَه فاعلُهُ، وقد جاء بعد «عسى» الضميرُ المنصوبُ المتصلُ نحو عساك، وفيه ثلاثةُ مذاهبَ.

قال سيبويه[2]: «عسى» محمولٌ على «لَعَلَّ»؛ لتقاربهما معنىً؛ لأن معناهما الطَّمَعُ والإشفاقُ، تقول عساك أَنْ تفعلَ كذا، تحمله على لَعَلَّ في اسمه فتنصِبُه به، وتُبقي[3] خبرَهُ مقترناً بِأَنْ، كما كان مقتضاه في الأصل، أعنى في نحو: عسى زيدٌ أن يخرج، فيكون الخبرِ من وجهٍ محمولاً على خبرِ لَعَلَّ، وهو كونُهُ في محل الرفع، ومِنْ وجه مُبْقَىً

---

[1] سيبويه ٢ / ٣٧٤ (هارون) حاشية (١)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٥٥٠، وجاء في كتاب ابن الأنباري في كتابه الإنصاف للدكتور محيي الدين توفيق، بغداد سنة ١٩٧٩ ص ٢٥٧ ما يلي: «وقد نقل ابن الأنباري عن السيرافي الخلاف في هذه المسألة، وهي إحدى المسائل السبعِ التى أيد فيها أبوالبركات مذهبَ الكوفيين، ولذلك بسط القول في ذكر احتجاجهم. وأخذ احتجاج البصريينَ من السِّيرافي».

[2] الكتاب ١ / ٣٨٨ منقول بمعناه.

[3] د، ط: ويبقى.

على أصله، وهو اقترانُهُ بِأَنْ؛ لأنَّ خبرَ لَعَلَّ في الأصل خبرُ المبتدأ(١)، ولا يقال أنت أَنْ تفعل، واقترانُ (١٣١ ب) المضارع بِأَنْ في نحو عساك أَنْ تفعلَ لا يناسب خبر لعل. وقـد يُقال عساك تفعل من غير أَنْ، واستعمالُه أكثرُ من استعمال عسى زيد يخرج؛ وذلك لِحَمْلِهم عسى «على» «لعل» في اسمه، فَأَجْرَوْا خَبَرَهُ أيضاً في طَرْحِ أن مُجْرَى خبرِه، لكنْ لا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقـال عساك خارج، كما يقال لعلك خارج، وربما يَجِيءُ خبرُ لَعَلَّ مضارعاً بِأَنْ؛ حملاً لها على عسى في الخبر وحدَهُ، كما حمل «عسى» في عساك أَنْ تفعل على لَعَلَّ في اسمه وحدَهُ، قال(٢):

٣٩٦ ـ لعلك يوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ* .....

وقالَ بعضُهم(٣): الخبر محذوفٌ؛ أي لعلك تهلك أَنْ تلم ملمة، أي؛ لأن تلم، وهذا الاستعمال في «لعل» كثيرٌ في الشِّعر، قليلٌ في النَّثر، فعلى مذهب سيبويهِ(٤) عسى مغير عن أصله، والضمائر جارية على / القياس تَبَعاً لتغير عسى كما قال في لولاك، وحمل عسى على لعل فى نصب الاسم. وَرَفْعُ الخبرِ مخصوصٌ بكون اسمهِ ضميراً، كما كان جَرُّ لولا عنـده مختصاً بالضمير، فلا يقال: عسى زيداً أن يخرج اتفاقاً منهم، واستَدلَّ على كونِ الضميرِ منصوباً بِلَحْقِ نُونِ الوقاية في عساني، قال(٥):

---

(١) د: «لأن حق خبر لعل أن يكون اسماً صريحاً أو فعلاً بغير أن».

(٢) مُتَمِّم بن نُوَيْرَة من قصيدةٍ رثى بها أخاه، وهي المُفَضَّلِيَّةُ السابعة والستون، البيت التاسع والأربعون ص ٢٧٠، وهذا صدر بيت، وعجزه:

عليـك مـن اللائي يَدَعْنَـكَ أَجْـدَعَا

والشاهد في: الخزانة ٥/٣٤٥ (هارون)، والمقتضب ٣/٧٤، والكامل ١/١٦٨، ٣٨٥، والمُفَصَّل ص ٣٠٣، وابن يعيش ٨/٨٦، والمغني ٣٧٩ (ط. المبارك).

والأجدع: مقطوع الأنف، أو الأُذُن.

الشاهد: فيه أنه قد يجيء خبر (لعلّ) مضارعاً مَقْرُوناً بـ (أَنْ)، حَمْلاً لها على (عسى).

(٣) انظر شرح شواهد المغنى للبغدادي ٥/١٧٥.

(٤) الكتاب ١/٣٨٨ (بولاق).

(٥) عِمران بن حِطَّانَ الخارجي، كما في الخزانة ٥/٣٤٩، ٣٥٠ (هارون)، والبيت في: سيبويه ١/٣٨٨ (بولاق)،

٣٩٧ ـ ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازِعُني[1]، لعلي، أو عساني

؛ لأن هذه النونَ لم تلحقِ الياءَ بعد، الفعل إلَّا إذا كانت منصوبةً، وقال الأخفشُ «عسى» باقيةٌ على أصلِها، والضمائرُ المنصوبةُ بعدَها قائمةٌ مَقامَ المرفوعِ اسماً لعسى، وقولك أنْ تفعل منصوبُ المحلِ خبراً لها، كما كان في عسيت أن تفعل، وعسيت تفعل، وَنُقِلَ عن المبرِّدِ وجهان[2] في نحو:

٣٩٨ ـ ❋ يا أبتا عَلَّكَ أوْ عساكا[3] ❋

، أحـدُهمـا أنَّ الضميرَ البارزَ منصوبٌ بعسى خبرها، والاسمُ المضمرُ فيها مرفوعٌ،

= والمقتضب ٣/٧٢؛ وفيه: (تُخالِفُني) بدل (تُنازِعُني)، والخصائص ٣/٢٥، وابن يعيش ٣/١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ٧/١٢٣، والعيني ٢/٢٢٩. الشاهد فيه أن سيبويهِ استدلَّ على كَوْنِ الضمير، وهو الياءُ، منصوباً بلحوق نون الوقاية في (عساني).

(١) م: تخالفني.

(٢) للمبرد رأيٌ واحد في نحو عساك، وعساني، فالضمير خبرها، والاسم مستتر بدليل قوله: فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمر. وأما قوله بعد ذلك: ولكنه حذف لعلم المخاطب به، فلا يريد منه إلاّ معنى الإضمار؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل، ومَنَعَ من حذفه في مواضعَ من المقتضب. انظر المقتضب ٣/٧٢، حاشية (٣).

(٣) عجز بيت، وصدره: تقول بِنْتي قد أَنَى إِناكا ❋ . . . .

وقـائله رُؤْبَةُ (ديوانه ص ١٨١)، والبيت في؛ الخزانة ٥/٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٧ (هارون)، وسيبويه ١/٣٨٨، ٢/٢٩٩، ٣/٧١ (بولاق)، والمقتضب ٣/٧١، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٦٤، وفُرْحة الأديب ص ١١٩؛ قال الأسودُ الغُنْدِجاني: «خلط ابن السيرافي، وصَحَّفَ في كلمةٍ من البيت، وهو قوله: (ياأبتا)، وإنما هو (تأَنَّياً)».

والشاهد في إيضاح الشعر للفارسي ورقة ٤أ، ١٧أ، ١٨أ.

«والشاهد فيه أنه جعل (عسى) مثل (لعلّ)، ونصب بها الاسم، وهو الكاف. وقوله: (قد أنى أناكا)، أي: قد حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه. وقولها: (ياأبتاعلَّك)، أي: لعلك إن سافرت أصبت ما تحتاج إليه. . . .». (ابن السيرافي ٢/١٦٥، ١٦٦).

«والإنى، بكسر الهمزة والقصر: الوقت، قال تعالى: ﴿غيرَ ناظِرينَ إناه﴾ الأحزاب /٥٣، وزعم العَيْني، وتَبِعَه السُّيوطيُّ أن (أناك) بفتح الهمزة، قال: أصله أناءك. والأناء على فَعال اسمٌ من الفعل المذكور» (الخزانة ٥/٣٦٦ ط. هـ).

فيكون كقولهم(١): عسى الغويرُ أبْؤساً.

وهو ضعيفٌ مِن وجوهٍ: أحدُها أنَّ مجيءَ خبرِ عسى اسماً صريحاً شاذٌّ، والثاني أنَّ ذلك لا يَستمِرُّ إذا جاء بعد الضميرِ المنصوبِ الفِعلُ المضارعُ مع أن، أو مجرّداً، نحو عساك أنْ تفعلَ، أو تفعل، إلّا أن تجعل أن تفعل بدلاً من الكاف بدلَ الاشتمالِ، أي عسى الأمر إياك فعلك، ويكون تفعل في عساك تفعل حالاً من الكاف، ويضمرُ اسمُ عسى على حَسَبِ مَدلولِ الكلامِ، كما تقول في قولك، عساك تظفر بالمُرادِ: عسى الواصل إياك ظافراً، أو يكون المضارع بتقدير أنْ، كما في قولهم: «تسمع بالمعيدي»، فيكون «تفعل» بدلاً من الكاف، كما في عساك أن تفعل، وكل هذا تَكَلُّفٌ، وأيضاً ليس لذلك المضمر مفسرٌ ظاهرٌ، وثاني الوجهين المنقولَيْن عنه أنَّ الضميرَ المنصوبَ خبرٌ قُدِّمَ إلى جانب الفعل، فاتصل به كما في ضربك زيد، والاسم إمَّا محذوف كما في قوله: يا أَبَتَاعَلَّكَ أَوْ عساكا، على حَسَبِ دلالة الكلامِ عليه، كما حُذِفَ في قولهم جاءني زيد ليس إلَّا، أي ليس الجائي إلَّا زيداً، وإمّا مذكورٌ، كما في قولك عساك أنْ تفعل، وكذا في عساك تفعل بتقدير (أنْ).

أقولُ: إنْ أرادَ بحذف الفاعل إضمارَهُ، كما هو الظاهرُ في ليس فهو الوجهُ الأولُ، والظاهر أنه قَصَدَ الحَذْفَ الصريحَ، فيكونُ ذَهَبَ مذهبَ الكسائيِّ(٢) في جوازِ حَذْفِ الفاعلِ، كما مَرَّ في باب التنازُعِ، ويكون موضعُ الفاعلِ المحذوفِ بعد الضمير

---

(١) تَرِد هذه العبارة في معظم كتب النحو على أنها قولٌ للعرب، وأنَّ الزباءَ قد تمثلت به، قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ولم يُصَرِّحْ أحدٌ بأنها من لفظ عُمَرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه إلَّا أبوحيّانٍ في نقله عن أحمدَ بن يحيى ثعلب، وجاءت كذلك في اللسان (غُور): «وقال ثعلب: أتى عُمَرُ بمنبوذٍ، فقال: «عسى الغوير أبؤساً».
انظر منهج السالك على ألفية ابن مالك لأبي حيان ص ٦٨، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن سنة ١٩٤٧م، وموقفَ النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص٣٢٣ ط. بغداد سنة ١٩٨٢م، والمرتجل هامش ٢ ص ١٢٩، وظاهرة الشذوذ ص ١٧٨، ٢١٩ للدكتور فتحي الدجني. وانظر مجمع الأمثال ١٧/٢، والمسائل العسكريات ص ٥١، والبغداديات ص ٣٠١. والغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدة.

المنصوبِ، ويكونُ عساكَ أن تفعلَ عنده بمنزلةِ قاربكَ الفعلَ، كما كان عسيت أن تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروجَ، ولا يكونُ الاسمُ والخبرُ مبتدأً وخبراً؛ لأنَّ أحدَهما جُثَّةٌ، والآخرَ حَدَثٌ، إلّا أَنْ يُقَدَّرَ في أحدهما مُضافٌ، أي عسى حالُه أَنْ تفعلَ، أو عساكَ صاحب أن تفعلَ، كما يَجِيءُ، في أفعالِ المقارَبة.

[نـونُ الوِقايةِ: الغَرَضُ منها، ومواضِعُ دخولِها] :

قَوْلُـهُ: «ونـونُ الـوِقـايةِ مع الياء لازمةٌ في الماضي، ومع المضارع عريا عن نون الإعراب، وأنت مع النون ولدن وإنَّ وأَخواتها مُخَيَّرٌ ويختار في ليت ومِنْ وعَنْ وقد وقَطْ وعكسها لعلّ».

إِعْلَمْ أَنَّ نونَ الوِقايةِ إنما تدخل الفِعْلَ لِتَقِيَهُ مِنَ الكَسْرِ؛ لأَنَّ ما قبل ياءِ المتكلم يَجِبُ كَسْرُهُ كما مَرَّ في باب الإضافة، وَلَمَّا مَنَعُوا الفِعْلَ الجرَّ، كانتِ الكسرةُ هي أَصْلَ علاماتِ الجرِ، والفتح ، والياء فَرعاه، كما تبين في أول الكتابِ كَرِهُوا أَنْ يوجدَ فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر مبالغةً في تبعيده من الجر، ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني إِمَّا طَرْداً للبابِ، أَوْ لِكَوْنِ الكسرِ مقدَّراً على الألفِ والياءِ، لولا النونُ كما في عصاي وقاضي، ودخولها مع نون الإعراب نحو يَضْرِبونني، ونون التأكيد نحو اضربني، ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني، ويضربنني، إنما جاز لكون نونَيْ الإعرابِ والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل، ولم يحفظوا الفعلَ من الكسر الذي للساكنين في نحو ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾[1]، واضرب؛ لأنّ الكسرةَ العارضةَ للياء أَلْزَمُ من العارضة للساكنين

---

(١) الإسراء/ ١١٠، والآية بتمامها:
﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾.

في نحو قُلِ ادْعُوا؛ إِذِ الياءُ لكونها ضميراً متصلاً كجزءِ الكلمةِ، وثانية الكلمتين في نحو: قُلِ ادْعُوا مُستقِلَّة.[1]

فنقول: تلزم هذه النون جميعَ أمثلةِ الماضي، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب، والذي فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فيلزم النون غير هذه الأمثلة، سواءٌ كان (١٣٢ أ) فيه نون الضمير الأولى، نحو يَضْرِبْنَني، أَوْ نُوناً التوكيد الخفيفةُ والثقيلةُ أَوْلا، وقولُهُ[2]:

٣٩٩ـ هل تُبْلِغَنِّي دارَها شدنيَّةٌ لُعِنَتْ بمحروم الشرابِ مُصَرَّمِ

الأُولى فيه خفيفةٌ، والثانيةُ نونُ الوقايةِ، وإنما جاز قيامُ نونِ الإعرابِ مَقامَ نونِ الوقايةِ دون نونِ الضمير ونونَيْ التأكيدِ، وإنْ كان اجتماع المِثْلَيْنِ في الكُلِّ حاصلاً؛ لأنَّ نونَ الإعراب لا معنى له، كنون الوقايةِ؛ إِذْ إعرابُ الفِعلِ ليس لمعنى، كما هو مذهبُ البصريينَ، على ما يأتي في قِسْمِ الأفعالِ، فَكِلاهُما لأمرٍ لفظيٍّ، بخلاف نونِ الضميرِ، ونونَيْ التأكيدِ، هذا على مذهب مَنْ قالَ المحذوفُ نونُ الوقاية كالجُزولي، لأنَّ الثقلَ جاء منها، لا مِنْ نُونِ الإعراب.

أمَّا على قَوْلِ سيبويه[3] وهو أَنَّ المحذوفَ نونُ الإعراب؛ لأنها المعرَّضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها، فالعِلَّةُ في عَدَمِ حَذْفِ نونِ الضميرِ، ونونَيْ التأكيدِ

---

[1] في النُّسَخِ الثلاثِ: مستثقلة، والصواب ما أثبت.

[2] عَنْتَرَةُ بنُ شدَّادٍ العَبْسِيُّ (ديوانه ص ١٩٩ ط. محمد سعيد المولوي، دمشق) «وشَدَنية: هي ناقة منسوبة إلى فحل يقال له شَدَن، ويقال إلى موضع باليَمَن. وقوله: لُعِنَتْ بمحروم (أي سُبَّت بضرعها، كما يقال: لعنه الله ما أدهاه، وما أشعرَهُ، وإنما يريد أن ضرعها قد حرم اللبن فذاك أوفر لقوتها، وأصلب لها فتُلعن ويُدعى عليها على طريق التعجب من قوتها» الديوان ص ١٩٩.
«على أن النون الأولى فى (تُبْلِغَنِّي) نون التوكيد الخفيفة، والنون الثانية نون الوقاية». الخزانة ٥/٣٦٩ ط. هارون.

[3] الكتاب ١/٣٨٦، ٣٨٧ (بولاق)، وانظر الإتحاف ٣٧٦، ٣٧٧.

ظاهرةٌ؛ لأنها ليست مُعَرَّضَةً للحذف، ولها معنى.

وقد جاء حَذْفُ نونِ الوقايةِ مع نون الضميرِ لِضرورةٍ، قال(١):

٤٠٠ - تَراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً يسوء الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

ولا يجوزُ أَنْ يكونَ المحذوفُ نونَ الضميرِ؛ إِذِ الفاعلُ لا يُحذف.

وقد يدغم نون الإعراب في نون الوقاية، فعلى هذا يَجوز مع نون الإعراب ثلاثةُ أوجهٍ: حَذْفُ إحداهُما، وإدغامُ نُونِ الإعرابِ في نون الوقاية، وإثباتُها بِلا إدِّغامٍ، وقُرِىءَ قولُه تعالىٰ: «أتحاجوني (٢) على الثلاثةِ»(٣).

---

(١) عَمرو بن مَعْدِ يكرِب (ديوانه ١٧٣ تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية ببغداد سنة ١٩٧٠م). والبيت من أبيات ثمانية، قالها في امرأةٍ لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية الخزانة ٥/٣٧١، ٣٧٣ (هارون).

والبيت في: سيبويه ٢/١٥٤ (بولاق)، ومعاني الفراء ٢/٩٠؛ وفيه: (رَأَتْهُ) بدل (تراه)، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٦٠، وعبَث الوليد ص ٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٠٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٢٩٧، وابن يعيش ٣/١٩، والهَمْع ١/٩٥، والأشباه والنظائر ١/٣٥، واللسان (فلا). و (الثَّغام): نبت له نُوْرٌ أبيضُ يُشَبَّه به الشَّيْبُ.

«ومعنى يُعَلُّ: يطيّب شيئاً بعد شيء. وأصل العِلل الشُّرب بعد الشرب. وهذا غيرُ مناسب، فإنه هنا مُتَعَدٍّ إلى مفعولين: أحدُهما نائب الفاعل، وهو الضمير المستترُ العائدُ إلى ما عاد إليه الهاء من (تراه)، والثاني: (مِسْكاً).

وقوله: (يسوء الفاليات) فاعله ضمير الشَّعر، والفاليات مفعوله، وهو استئناف، وهو دليل جواب إذا.

والفالية هي التى تَفْلِي الشَّعر، أي تُخرج القَمْلَ منه». الخزانة ٥/٣٧٤هـ.

«على أنه قد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة، كما هنا، والأصل: إذا فلينني، بنونين». الخزانة ٥/٣٧٢هـ.

(٢) الأنعام/٨٠، والآية بتمامها:

﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾.

(٣) «قوله تعالى: ﴿أتحاجونّي﴾ قرأ نافع وابن ذكوان وهشام من طريق ابن عبدالله عن الحلواني والداجوني من جميع طرقه إلّا المفسِّر عن زيد عنه وأبوجعفر بنون خفيفة، والباقون بنون ثقيلة على الأصل؛ لأن الأولى نونُ الرفع، والثانيةَ نونُ الوقاية، وفيها لغاتٌ ثلاثٌ: الفك مع تركها، والإدغام، والحذفُ لإحداهما. والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ومَنْ تَبِعَهُ، والثانية عند الأخفش ومَنْ تَبِعَهُ، وبذلك قرأ الجمّال عن الحلواني والمفسر وحدَه عن الداجوني». الإتحاف ص ٢١٢، وانظر النشر ٢/٢٥٩، دراسات ق ٣ جـ ١ ص ١٣.

وإذن فهنالك قراءتان: التخفيفُ، والتشديدُ. وأما ما ذَكَر الرضي من أنها قراءة فإنها لغة وليست بقراءةٍ، وقوله: «قُرِىَء: من قبيل التجوُّز».

قولــه: «وَلَدُنْ».

حَذْفُ نُونِ الوقايةِ من «لَدُنْ» لا يجوز عند سيبويهِ[1] والزجاجِ[2] إلّا للضرورة، وعند غيرِهما الثبوتُ راجحٌ، وليس المحذوفُ للضرورة؛ لثبوته في السَّبْعِ، وعلى كل حال، كان حَقُّ «لَدُنْ» أن يذكره المصنِّف إمّا مع الماضي أو مع ليت ومِنْ وعَنْ؛ لكنه تَبِعَ الجُزولي؛ فإنه قالَ[3] في لَدُنْ: أنت مُخَيَّرٌ والقـرأة حملتها[4] على ما قالا، وإلحاقُ نونِ الوقايةِ في لَدُنْ، وإن لم يكن فِعْلاً؛ للمحافظة على سُكونِ النونِ اللازم.

وإنما لم يأتوا بها في عليَّ، وإليَّ، ولديَّ وإنْ كان آخرُها أيضاً ساكناً سُكوناً لازماً لأَمْنِهم مِن إنكسارِ ذلك الساكن؛ لكونه حَـرفَ عِلَّةٍ، وذلك أَنَّ ما قبلَ ياءِ المتكلمِ إذا كان أَلِفاً، أَوْ واواً، أَوْ ياءً، تحركتِ الياءُ بالفتح، ويبقى ما قبلَها على سكونه كما تَبَيَّنَ في باب الإضافةِ، فلذلك لم يَجْلُبُوا نونَ الوقايةِ في نحو فتاي، ورحاي، وعصاي، وقاضي في قاضيّ ومسلميَّ في مسلمين، وعشريّ ومُسْلِميَّ في «عشرون» و«مسلمون» أَوْ «عشرين» و«مسلمين»، فَإِنْ قُلْتَ: فكانَ يَجِبُ أَلَّا تجلب أيضاً في نحو يدعوني، وضربـوني، واضربـوني، ورمـاني، وضرباني، واضرِباني، واضربيني، وأن يقولوا: يدعى، واضربي، واضربي، ورماي، وضرباي، واضرباي، قُلتُ ذلك إجراءً لباب الفِعْلِ مُجْرَىً واحداً وحَمْلاً لِلفَرْعِ على الأصل؛ لأنَّ الأصلَ الفعلُ هو الصحيح اللامِ الخـالي من الضمائر المرفوعةِ المتصلةِ، ولو لم تجلب له نون الوقاية، لدخله الكسر، فحمـل عليه ما لم يكن لِيَدْخُلَهُ الكسرُ، مع عدم النـون أيضـاً وهو المعتل اللام، والمتصل به الضمائر المذكورة.

---

(١) الكتاب ١/٣٨٦، ٣٨٧ و٢/٤٥.

(٢) ومعه المبرد. الهمع ٢/٧٨

(٣) شرح المقدمة الجُزولية: «رسالة ما جستير للشيخ ناصر الطريم، ص ١٢٨؛ وفيه: «... وأنت في إلحاقها معه متصلاً بـ(لدن) مُخَيَّرٌ... وقد جاء الوجهان في السبع».

(٤) أي المصنِّف والجُزولي.

قَوْلُـهُ «وإنَّ وأخـواتهـا» يعنى بأخـواتها أَنَّ، وكَأَنَّ، ولكنَّ، وَأَمَّا ليت، ولعلَّ، فَسيجيء حُكْمُهما بَعْدُ، وإنما جازَ إلحاقُ نونِ الوقايةِ بإنَّ وأخواتها؛ لمشابهتها الفِعْلَ، على ما يَجيءُ في الحروفِ، وَأَمَّا جَوازُ حَذْفِها، فَلأَنَّ الإلحاقَ للمشابهة، لا بالأصالة، ولاجتماع الأمثالِ في إن، وأَنَّ، وكأَنَّ ولكنَّ إن أَلحقت مع كَثْرةِ استعمالِها.

قَوْلُهُ: « ويختار في لـيت ».

المشهـور في ليت أَنَّ حَذْفَ نُونِ الـوقايةِ لا يَجوزُ فيه إلَّا لِضَرُورةِ الشِّعرِ، لا في السَّعَةِ، كذا قال سيبويه(١) وغيرُهُ، قـال(٢):

٤٠١ ـ كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قالَ لَيْتِي أُصادِفُهُ وأفقدَ نِصْفَ(٣) مالي

قوله: «مِنْ، وعَنْ، وقَدْ، وقَطْ».

كذا قال الجُزولي(٤): إن الإثباتَ فيها هو الأشهرُ، وعند سيبويه(٥) الحذفُ في هذه

---

(١) الكتاب ١/٣٨٦؛ وفيه: «قد قال الشعراء: «ليتي» إذا اضطرُّوا، كأنهم شبهوه بالاسمِ حيث قالوا: الضارِبي، والمضمر منصوب».

(٢) زَيْدُ الخَيْرِ رضي الله عنه، واسمُهُ زيد الخيل في الجاهلية، وسماه الخيرَ سيدُنا محمد صلى الله عليه وسلم (الشعر والشعراء ٥٥، والإقتضاب ٤٣٧).

والبيت في: الخزانة ٥/٣٧٥ (هارون)، وسيبويه ١/٣٨٦، على أن حذفَ نونِ الوقاية من (ليتي) ضرورةٌ عند سيبويه، والمقتضب ١/٣٨٥ الطبعة الجديدة سنة ١٣٩٩هـ؛ وفيه: ويهلِكَ بدل وأُفقِدَ، ومجالس ثعلب ١/١٠٦، والمُقَرّب ١/١٠٨، وابن يعيش ٣/٩٠، ١٢٣، وضرائر الشعر لابن عُصفور ص ١١٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٢.

«وقـولـه: (كمنية جابر)، هو في موضـع نائب المفعـول المطلق، أي: تمنّى مَزْيَدٌ كَتَمَنِّي جابر. . .». الخزانة ٥/٣٧٦، ٣٧٧ ط. هـ. «و(إذ): ظرفٌ عامله «منية»، وهي اسم مصدر لتمنّى. وأفقدَ مضارع منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني». حاشية المقتضب ١/٣٨٥.

الشاهد: فيه حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في «ليتي» وكان الوجه ليتني، كما تقول: ضربني، فشبه ليت في الحذف ضرورة بإن، ولعل، إذا قلت: إني ولعلي.

(٣) م، ط: بعض.

(٤) الشرح الصغير للمقدمة الجُزُولية ص ١٢٧.

(٥) الكتاب ١/٣٨٧ (بولاق)، وانظر التبصرة ١/٥٠٩.

الكلم ضرورةٌ لا تجوز إلَّا في الشِّعْرِ، قال(١):

٤٠٢ - أَيُّها السائلُ عنهم وَعِني لست من قيس ولا قيس مِنِي

وقــال(٢):

٤٠٣ - قَدْني من نصر الخُبيبين قَدِي ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ

وإنــما ألحق النــون في هذه الكَلِمِ لِما قُلنا في «لَدُنْ» أي للمحافظة على السُّكونِ اللازم، وإنما حُوفِظَ على السكون اللازمِ، ولم يحافظ على الفتح والضم اللآزِمَيْنِ، قال سيبويه(٣): يقال في «لـد» لدي، ولو أضفتَ الكافَ الجارَّةَ إلى الياء لقلت ما أنت كي؛ لأنّ الاسمَ والحرفَ المَبْنِيَّيْنِ على السكـون يُشـابهانِ الفِعْلَ، نحو خُذْ، وَزِنْ ويَبْعدان مِنَ الأَسماءِ المتمكنة بلزومها السكونَ الذي لا يدخلها فأُجْرِيَا مُجْرَى الفعلِ في إلحاق النون.

قولـه: «وعكسهـا لعـل»، أي: حَذْفُها معه أَوْلى لاجتماع اللامات فيه، وهي مشابهة للنون، قريبة منها في المخرج وليس بين الأولى والأَخيرتَيْنِ إلَّا حَرْفٌ واحدٌ، أَعني العَيْنَ، ولأنَّ من لغاتها لَعَنَّ.

وكذا الحذف في بَجَلْ أَوْلى من الإثبات، وإن كان ساكن الآخِر، مثل قَدْ، وقَطْ؛

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في: الخزانة ٣٨١/٥ (هارون)، والعيني ٣٥٢/١، والتخمير ٩٦/٢.
و «قيس»: يجوز فيها الصرف وعدم الصرف.
الشاهد: فيه أنَّ حذف النون ضرورةً عند سيبويه، والقياسُ: عَنِّي، ومِنِّي بتشديد النون فيهما.

(٢) حُمَيْد الأرقط، والبيت من أُرجوزة له الخزانة ٣٨٢/٥، ٣٩٣ (هـ)، وهو في: سيبويه ٣٨٧/١ (بولاق)، نوادر أبي زيد ٢٠٥، إصـلاح المنطق ٣٤٢، ٤٠١، الأمـالي الشجرية ١٤٢/٢، المفصل ١٣٩، الروض الأُنُف ٢١٠/٢، ضرائر الشعر ١١٣، ابن يعيش ١٢٤/٣ ونَسَبَه إلى أبي بحدله، تحصيل عين الذهب ٣٨٧/١ ونُسب إلى أبي نخيلة، والزاهر ٣٣٥/٢، وقوله: (قَدِي) تأكيد للأول. وأراد بالإمام: الخليفة، وعرَّض بعبدالله بن الزبير، فإنه كان بخيلًا، و (المُلحد) من أَلْحَدَ في الحرم بالألف إذا استحلَّ حُرْمَتَهُ وانتهَكَهَا. وأَلْحَدَ إلحاداً: جادَل ومارَى. ولحد - بلا ألِفٍ - جارَ وظَلَمَ.

(٣) الكتاب ٣٧٢/٢ (ط. هارون). = ٣٨٧/١ بولاق.

لِكَراهةِ لام ساكنة قبل النون، وَتَعَسُّرِ النُّطْقِ بها.

ولفظ ليس كليت، أيْ أَنَّ الإثباتَ (١٣٢ ب) معها أَوْلى كما قال: عليه رَجُلاً ليسني⁽١⁾، وجاء ليسي.

قال ⁽٢⁾: إذ ذهب القوم الكرام ليسي.

حَمْلاً على غيري، وجاء عساي حَمْلاً على لعلي، والأَكْثَرُ عساني، ويجوز إلحاقها في أسماءِ الأفعالِ؛ لأدائها معنى الفعل، ويَجُوزُ تَرْكُها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل، حكى يونُس عليكني، وحكى الفراء⁽٣⁾ مكانكني، وقولُهُ: ⁽٤⁾:

. . . * وليس حاملني إلّا ابنُ حَمَّالِ (٢٩٥)

شاذٌّ، سواءٌ جعلتَ النونَ للوقاية أو تنويناً، كما ذكرنا في باب الإضافةِ.

وقد ذكر الكوفيون⁽٥⁾ في فعل التعجب إسقاطَ النون، نحو ما أَقْرَبي منك، وما أَحْسَني، وما أَجْمَلي، قال السيرافيُّ: ⁽٦⁾ لست أدري عن العرب حَكَوْا هذا أم قاسُوهُ على مذهبهم في أفعل زيداً؛ لأنه اسمٌ عندهم في الأَصلِ.

---

(١) تقدم أنه منقول عن سيبويه ١/٣٨١ (بولاق).

(٢) تقدم تخريجه، وهو رجز لرؤبة.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادي ١/١٦٤، ومعنى: مكانكي. أي انتظرني، و«مكانكني» سمعها الفراء من بعض بني سُلَيْم.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٥)، (٦) سيبويه ٢/٣٦٩ (ط. هارون) هامش ٤.

[ضَميرُ الفصلِ : مواضعُه وإعرابُه]

قولـه : «ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبلَ العوامل وبعدَها، صيغةُ مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمىً فَصْلاً، لِيَفْصِلَ بين كونه نعتاً، وخبراً، وشرطُهُ أنْ يكونَ الخبرُ معـرفةً أو أفعل مِن كذا، نحو كان زيد هو أفضلَ مِن عَمْرٍو، ولا مَوْضِعَ له عند الخليلِ⁽¹⁾، وبعضُ⁽²⁾ العربِ يجعلُه مبتدأً ما بعده خبره.

قولـه : «قبل العوامل»، نحو: زيد هو المنطلق.

قولـه : «وبعدهـــا».

أي : بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر، وهو باب ظن، نحو ظننته هو الكريم، وباب إنَّ، نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾⁽³⁾ وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم، وباب كان نحو: «كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ»⁽⁴⁾.

قولـه : «صيغة مرفوع».

لم يقل ضمير مفروع؛ لأنه اختُلِفَ فيه، كما يَجِيءُ، هل هو ضميرٌ أَوْ لا؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغةُ ضميرٍ مرفوعٍ.

قولـه : «مطابق للمبتدأ».

أَي في الإفرادِ، وَفَرْعَيْه، والتذكير وفَرْعِهِ، والغَيْبَة، والتكلّم، والخطاب نحو

---

(١) مغني اللبيب ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٢) الكوفيون، ولا سيما الفراء. ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٣) القَصَص /١٦، والآية بتمامها:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي فَٱغۡفِرۡ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾

(٤) المائدة / ١١٧، والآية بتمامها:

﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴾

﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾(١) و «إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ» و «فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ»(٢)

ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مَقامَ مُضافٍ غائبٍ، كقوله(٣):

٤٠٤ ـ وكائنٍ بالأباطح مِن صديقٍ   يَراني لو أُصِبْتُ هو المُصَابا

أي: يَرى مُصابي هو المصاب.

قولـه: «يسمى فصلاً»(٤).

هذا في اصطلاح البصريين(٥)، قال المتأخرون(٦): إنما سُمي فَصْلاً؛ لأنه فصل به بين كون ما بعـدَه نعتاً، وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كَوْنَ القائم صفةً، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليعين كونَهُ خبراً، لا صفةً،

---

(١) القصص / ٣٠، والآية بتمامها:

﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

(٢) المائدة / ١١٨، ونصُّها:

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾

(٣) جَرير بن عطية الخَطَفَى، والبيت من قصيدةٍ له، مدح بها الحَجَّاجَ بنَ يوسفَ الثقفيَّ، وبعده:

ومسرورٍ بأوبتنا إليه * وآخرَ لا يُحِبُّ لنا إيابا

(ديوان جرير ٢٤٣/١)، الخزانة ٣٩٧/٥، ٤٠١ (هارون)، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧٧/٧، الأمالي الشجرية ١٠٦/١، ابن يعيش ١١/٣، ١٣٥/٤، إيضاح الشعر ورقة ٥٥ ب، البغداديات ص ٤٠٢.

وكائِنْ، بكسر الهمزة، وسكون النون: لغةٌ في كَأَيِّن، بمعنى كم الخبرية لإنشاء التكثير، والأباطح جمع أبطح، وهو: كل مسيل فيه دِقاق الحَصَا. وكائن: مبتدأ، ومن صديق: تمييز كائن، وبالأباطح: كان في الأصل مؤخراً عن صديق: صفة له، فلمّا تَقدَّمَ عليه، صار حالاً منه، وجملة (يراني...): خبر المبتدأ، والياء مفعول أول، و (المُصابا): مفعولٌ ثانٍ، وجملة (لو أصبت) بالبناء للمفعول: معترضة، ولو: للشرط، ويَراني: دليل جواب.

الشاهد فيه أنه رُبَّما وقع ضميرُ الفصل بلفظ الغَيْبَة بعد حاضر؛ لقيامه مَقامَ مضافٍ غائب، أى يرى مُصابي هو المصاب. الخزانة ٣٩٧/٥هـ.

(٤) انظر الحديث عن ضمير الفصل، والخلاف فيه وشروطه في:

الإنصـاف، مسألة ١٠٠، وابن يعيش ١٠٩/٣، والأمالي الشجرية ١٠٧/١، ١٠٨، والمقتضَب ١٠٣/٤، ١٠٤، والتَّبصِرة ٥١٣/١، والمُغني ص ٦٤١ (ط. المبارك).

(٥) انظر سيبويه (بولاق) ٣٨١/١، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦.

(٦) انظر ابن يعيش ١٠٩/٣، والتسهيل ص ٢٩.

وقال الخليل وسيبويه(١) سُمِّيَ فَصْلًا؛ لِفصله الاسمَ الذي قبلَه عَمَّا بعدَه، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره ومآل المعنيين إلى شيءٍ واحدٍ إلَّا أَنَّ تقديرَهُما أحسنُ من تقديرهم.

والكوفيون يُسَمّونه عِماداً(٢)؛ لكونه حافظاً لِما بعدَه حتى لا يَسْقُطَ عن الخبرية كالعِماد في البيت الحافظِ للسقف من السُّقوط، فالغرضُ من الفصل في الأصل، فَصْلُ الخبر عن النعت، فكان القياس أَلَّا يَجِيءَ إلَّا بعد مبتدأ بلا ناسخ، أو منصوب بفعل قلب، بشرط كونه معرفةً غيرَ ضميرٍ، وكون خبره ذا لام تعريف، صالحاً لوصف المبتدأ به، وذلك لأنه إذا دخل على المبتدأ ناسخٌ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالُفِ إعرابَيْهما، نحو كان، أَوْ، إنَّ، أَوْ ما الحجازية لم يَحْتَجْ إلى الفصل، وإذا كان المبتدأ نكرةً لم يُؤْتَ بالفصل؛ لأنه يُفيد التأكيدَ، ولا تؤكد النكرة إلَّا بما سبق استثناؤه في باب التأكيد، وإنما قلنا إنَّ الفصلَ يُفيد التأكيد؛ لأن معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيداً؛ لأنه يَجِيء بعد الظاهر، والضميرُ لا يؤكد به الظاهر(٣)، فلا يقال مررت بزيد هو نفسه، وأيضا يدخل عليه اللام نحو ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ(٤)﴾ ولا يقال إنَّ زيداً لنفسه قائماً، وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير؛ لاختلاف لفظيهما، فيقال ضربته هو نفسه، وضربته إياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى

﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ(٥)﴾.

---

(١) الكتاب ١/٣٩٤ (بولاق)، والمقتضب ٤/١٠٣، والمقدِّمة المُحْسِبة ١/١٥٩.

(٢) مجالس ثعلب ١/٤٣ والتسهيل ص ٢٩، هذا ويطلق الكوفيون مصطلح عِمادٍ أيضاً على ضمير الشأن. انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٢١٢، ٢٢٨، ٣/١٨٥، ٢٩٩، وجمل الزجاجي ص ١٤٢ الطبعة الجديدة.

(٣) د: والضمير، ولا يؤكد الظاهر بالضمير.

(٤) هود /٨٧ ونصُّها:
﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾

(٥) الحِجْر/ ٣٠، وهي أيضاً في صاد /٧٣، ونَصُّها نفسه.

ولا يقال عند سيبويه⁽¹⁾ ضربته هو هو، ولا ضربته هو إياه ووافق سيبويه في منع المتفقين، ولم يجوز سيبويه، بناءً على ذلك، ظننته هو إياه القائم، وإن جعلت أولهما فَصْلاً والثانيَ تأكيداً؛ لأنَّ الفصلَ كالتأكيد من حيث المعنى كما مَرَّ، قال فإِنْ فصلت بين الفصل والتأكيد، نحو أظنه هو لقائم إياه، جاز؛ لِعَدَمِ الاجتماعِ ، وإنما قلنا كان حق المبتدأ الذي يليه الفصلُ أَلَّا يكون ضميراً؛ لأنه إنْ كان ضميراً أُمِنَ مِنَ التباسِ الخبرِ بالصفة؛ لأنَّ الضميرَ لا يوصف، وقلنا كان حَقُّ الخبرِ الذي بعد الفصل أَنْ يكونَ معرَّفاً باللام؛ لأنه إذا كان كذا أفاد الحصرَ المفيدَ للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل، فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام، إنْ كان مُعَرَّفاً بلام الجنس، فهو مقصورٌ على الخبر كقوله عليه السلام: ⁽²⁾ «الكرمُ التقوىٰ، والحَسَبُ المالُ، والدِّينُ النَّصيحةُ».

أَيْ لا كرم إلَّا التقوى، ولا حَسَبَ إلَّا المالُ ولا دِينَ إلَّا النَّصيحةُ؛ لأنّ المعنى، كُلُّ الكرمِ التقوى. وإنْ لم يكن في المبتدأ لامُ الجِنْسِ، فالخبرُ المعرَّفُ باللام مقصورٌ على المبتدأ سواءٌ كان اللام في الخبر للجنس (١٣٣ أ) نحو ﴿ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ⁽³⁾ ﴾ أي لا عزيزَ إلَّا أنتَ، فهو للمبالغة، كقولك أنت الرجل كل الرجل، أو للعهد، نحو رأيت الكريم وأنت الكريم؛ أَيْ أنت ذلك الكريم لاغيرك، وسواءٌ كان اللام موصولاً، نحو أنت القائم، أو زائداً داخلاً في الموصول، نحو أنت الذي قال كذا.

ثم إنه اتُّسِع في الفصل، فأُدخِل حيث لا لَبْسَ بدونه أيضاً، وذلك عند تخالف

---

(١) في الكتاب ٣٨٢/١ (بولاق): «قد جرَّبتك فوجدتك أنت أنت، ويجوز فوجدتك أنت إياه إذا جعلت أنت توكيداً».

(٢) هذه أحاديثُ ثلاثةٌ، الأولُ: «الكرم التقوى»: أخرجه ابنُ أبي الدنيا عن يحيي بنِ أبي كثير (مُرْسَلًا) في كتاب اليقين. والثاني: «الحَسَبُ المالُ»، أخرجه أحمدُ، والتِّرمِذيُّ، وابنُ ماجَهْ، والحاكم عن سمرة. والثالث: «الدِّينُ النصيحةُ»: أخرجه البُخاريُّ في تاريخه عن ثَوْبانَ، والبزَّارُ عن ابنِ عُمَرَ. مخطوط البغدادي ق ٥٩٣، ٥٩٤ رقم ٦.

(٣) المائدة /١١٨، ونصُّها: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾

المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو كان زيد هو القائم، وما زيد هو القائم، وإنَّ زيداً هو القائم، وعند كون المبتدأ ضميراً نحو «أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ(١)» وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح؛ لوصفية المبتدأ، كقولك الدِّينُ هو النصيحةُ، وعند كون الخبر أفعلَ التفضيل؛ لمشابهته ذا اللام، وَوَجْهُ المشابهة له كون مخصصه حرفاً يقتضيها أفعل التفضيل معنى، أعني مِنْ فهي ملتبسةٌ به ومتحدةٌ معه، كما أَنَّ مخصص ذي اللام حرف متحدة معه، أي اللام، ومن ثمة جاز وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا؛ ولكون مِنْ التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان، فلا تقول الأفضل من زيد، كما يَجيءُ في بابه، وَجَوَّزَ أهلُ(٢) المدينةِ مجيءَ الفصل بعد النكرة في نحو ما أظن أحداً هو خير منك، قال الخليلُ(٣) والله إنه لَعظيمٌ في المعرفةِ تصييرهم إياه لغواً، يعني إذا كان مستبعداً في ا لمعرفة مع أنه قياسُهُ، كما مَرَّ، فما ظنك بالنكرة، وأجازَ الجُزولي(٤) وقوعه بين أَفْعَلَيْ تفضيلٍ، نحو خيرٌ مِن زيدٍ هو أفضلُ مِنْ عَمْرٍو، ولست أعرف به شاهداً قاطعاً(٥)، وجوَّزَ بعضُهم وقوعَه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيداً هو مثلك، وهو غير، وكذا جَوَّزَ نحو رأيت مثلك هو مثل زيد؛ لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما، وكذا(٦) جَوَّزَ بعضُهم وقوعَه قبلَ المضافِ إلى المعرفة؛ كقوله تعالى ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾(٧)

---

(١) الحِجر/٤٩، ونصُّها: ﴿لَا يَمَسُّهُمۡ فِيهَا نَصَبٞ وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾

(٢) انظر سيبويه ٢/٣٩٦، ١٨٥، ٣/١٥٢ هارون، والتذييل والتكميل ١/١٨٧أ، وارتشاف الضَّرَب ١/٢١٤أ.

(٣) سيبويه ١/٣٩٧: هذا الذي نسبه الشارح للخليل، نقله عنه سيبويه، والرضي نقله بشيءٍ من التصرف.

(٤) الشرح الصغير للمقدمة الجُزُولية ص ٨٩.

(٥) في د. زيادة: «نحو رأيت خيراً من زيد هو أفضل من عَمرو».

(٦) م، د زيادة: «ولا شاهد عليه، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلاّ بين معرفتين، ثانيتهما ذات اللام، أو معرفة أو نكرة هي أفعل التفضيل، وكذا...».

(٧) يوسف/٦٩، والآية بتمامها:

﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾

وجوَّزَ بعضُهم وقوعَه قبلَ العَلَمِ ، نحو إني أنا زيد، والحقُّ أَنَّ كل هذا ادِّعاءٌ، ولم يثبت صِحّتها ببيِّنةٍ من قرآن، أو كلامٍ مَوْثُوقٍ به، ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ ﴾ ليس بنصٍّ ؛ إذ يحتمل أن يكون أنا مبتدأ ما بعده خبرُه، والجملة خبر إنَّ، بلى لو ثبت في كلامٍ يَصِحُّ الاستدلالُ به، نحو ما أظن أحداً هو خيراً منك، وكان خير من زيد هو أفضل مِن عمرو، ورأيت زيداً هو مثلك، أو غير وكان مثلك هو مثل زيد، وكنت أنا أخاك، وظننتك أنت زيداً، بنصب ما بعدَ صيغةِ الضمير المذكور في ذلك، لَحَكَمْنا بِكَوْنِها فَصْلاً، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس. وإلغاءُ الضميرِ ليس بأمرٍ هَيِّنٍ، فينبَغي أن يقتصر على موضع السَّماع، ولم يثبت إلاَّ بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام، أَوْ بين معرفةٍ ونكرة هي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه⁽¹⁾.

وأجـازَ المازنيُّ وقوعَه قبلَ المضارعِ ؛ لمشابهته للاسم؛ وامتناع دخول اللام عليه فَشَابَهَ الاسمُ المعرفةَ، قال تعالى

﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾⁽²⁾

قال: ولا يجوز زيد هو قال؛ لأنَّ الماضيَ لا يُشَابِهُ الأسماءَ، حتى يُقالَ فيه كأنه اسمٌ امتنع دخولُ اللام عليه. وهذا الذي قاله دعوى أيضاً بلا حُجَّةٍ. وقولُه تعالى «ومكرُ أولئك هو يَبُور» ليس بِنَصٍّ في كونِه فَصْلاً؛ لِجَوازِ كونه مبتدأً ما بعده خبره. وقوله: لا يجوز زيد هو قال، ليس بشيءٍ، كقوله تعالى: «وأنه هو أضحك وأبكى * وأنه هو أمات وأَحْيى»⁽³⁾ وَرُوي عن محمد بن مروان⁽⁴⁾، وهو أحد قُرَّاءِ المدينة «هؤلاء بناتي هن

---

(1) الكتاب ١/٣٩٧ (بولاق).

(2) فاطر: /١٠، والآية بتمامها:
﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۖ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ انظر البحر المحيط ٧/٣٠٤.

(3) والنَّجْم /٤٣، ٤٤.

(4) وردت عنه الرواية في حروف القرآن. (غاية النهاية ٢/٢٦١).

أطهرَ لكم»⁽¹⁾ بالنصب⁽²⁾، وكذا رُوِيَ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ⁽³⁾، قالَ أبوعمرِو بنُ العَلاءِ: احتبى ابنُ مروانَ في لحنه⁽⁴⁾؛ يعني بإيقاع الفصل بين الحال وصاحبِها. وقد أجازوا الفصلَ بين الخبرين، إذا كان للمبتدأ خبران معرَّفان باللام، نحو هذا الخَلُّ هو الحامِضُ حتى لا يلتبسَ الخبر الثاني بنعت الأول، وأنا لا أعرف به شاهداً قطعياً، ولا يتقدم الفصلُ مع الخبر المتقدِّم، نحو هو القائم زيدٌ لأمنهم من التباسِ الخبر بالصفة؛ إذِ الصفةُ لا تتقدم على الموصوف، وجوَّزه الكسائيُّ⁽⁵⁾ كما جاز، نحو قوله تعالى «كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ»⁽⁶⁾ مع الأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ. هذا، وإنما جيء بِصيغة ضميرٍ مرفوعٍ مُنفصلٍ مطابقٍ للمبتدأ؛ لِيَكُونَ في صورة مبتدأٍ ثانٍ ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت؛ لأنَّ الضميرَ لا يُوصَفُ، وليس بمبتدأ حقيقةً؛ إذْ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: ظننت زيداً هو القائم، وكنت أنت القائم. ثُمَّ لَمَّا كان الغرضُ المُهِمُّ مِنَ الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أَيْ دَفْعَ التباسِ الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف؛ أَعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفاً وانخلع عنه لباس الاسمية، فَلَزِمَ صِيغةً معيَّنةً، أي صيغة الضميرِ

---

(١) هود/٧٨ ونصُّها:

﴿وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ﴾ انظر مجالس ثعلب ١/٤٣.

(٢) يعني بنصب (أطهر)، وهي قراءة عيسى بن عُمَر. انظر المحتَسب ١/٣٢٥، وإعرابَ القرآن للنحاس ٢/١٠٤، والبحرَ ٥/٢٤٧، وشواذَّ ابنِ خالَوَيْهِ ص ٦٠.

(٣) تابعيٌّ، عرض على عبدالله بن عباس، وعرض عليه أبوعمرو بن العلاء، قُتِلَ سنة ٩٥هـ، وقيل ٩٤هـ. (غاية النهاية، طبقات الحفاظ ٣١).

(٤) انظر تكملة القِصة في طبقات الشعراء ١/٢٠ القاهرة سنة ١٩٧٤م، وانظر مجالس ثعلب ٢/٣٥٩، وسيبويه ١/٣٩٧ (بولاق)، والمغني ص ٦٤١ (ط. المبارك). وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٥٤٤، ٥٤٥.

(٥) الهمع ١/٦٨.

(٦) المائدة /١١٧، والآية بتمامها:

﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾.

المرفوعِ ، وإنْ تَغيَّرَ ما بعده عن الرفع إلى النصب كما ذكرنا؛ لأنَّ الحَرْفَ عديمةُ التصرف، لكنه بقي فيه تصرُّفٌ واحدٌ، كان فيه حالة الاسمية، أعني كَوْنَهُ مفرداً، ومثنىً، ومجموعاً، ومذكراً، ومؤنثاً، ومتكلّماً، ومخاطباً، وغائباً؛ لِعَدَمِ عراقته في الحرفية، ومثله كاف الخِطاب في هذا التصرُّفِ لما تجرد عن من الاسمية، ودخله معنى الحرفية، أي إفادته في غيره، وتلك الفائدةُ كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحدٌ، أو مثنى، أو مجموع مذكر، (١٣٣ ب) أو مؤنث، فإنه صار حرفاً، مع بقاء التصرفِ المذكورِ فيه.

فَإِنْ قلت قلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرط مع بقائها على الاسمية، فَهلَّا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك؟ قلت بينهما فَرْقٌ، وذلك أنّ أسماءَ الاستفهام والشرط دالَّةٌ على معنى في أنفسها، ودالَّةٌ على معنى ف غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يَدُلَّانِ إلَّا على معنى في غيرهما، وقد تقدم في حَدِّ الاسمِ أَنَّ الحَدَّ الصحيحَ للحرف أن يُقالَ هو الذي لا يدل إلَّا على معنى في غيره، ولا يقال هو ما دَلَّ على معنىً في غيرهِ.

اعلم أنه إنما يتعين فصلية الصيغة المذكورة، إذا كانت بعد اسمٍ ظاهرٍ، وكان ما بعدها منصوبًا، نحو كان زيد هو المنطلق، أَوْ إذا دخلها لام الابتداء، وانتصب ما بعدها، وإن كانت أيضاً بعد مُضْمَرٍ، نحو إن كنت لأَنت الكريم⁽¹⁾، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمر بِلا لامِ ابتداءٍ، جازَ كَوْنُهُ تأكيداً لذلك الضمير، نحو «إنه هو الغفور»⁽²⁾، فإنه قد يؤكَّدُ المتصلُ بالمنفصلِ المرفوع كما مَرَّ في باب الإبتداءِ، وَأَمَّا إذا كانت بعد ظاهر، وانتصبَ ما بعدَها، فإنها لا تكون تأكيداً؛ لأن المظهر لا يؤكَّدُ بالمضمر، ولا تكون مبتدأة؛ لانتصابِ ما بعدَها، وكذا إذا دخلها لامُ الابتداء، مع

---

(١) انظر الهمع ١/٦٩، ودراسات ق ٣ جـ ١ ص ١٣٤ وما بعدها.

(٢) القَصص /١٦، ونصُّها:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

انتصاب ما بعدها، فإنه لا يدخل لام الابتداء على التأكيد، ولا يكون مبتدأ، مع نصب ما بعدها. وقوله «إنك لأَنتَ الحليمُ»(١) يَحتمل أن يكون مبتدأ، وفصلاً، ولا يجوز كونُه تأكيداً؛ لِأَجْلِ اللام كما ذَكَرْنَا.

قوله: «ولا مَوْضِعَ له عند الخليل»(٢).

الأظهرُ عند البصريين(٣) أنه اسمٌ مُلْغىً، لا مَحَلَّ له، بمنزلة ما إذا أُلغيت في نحو إنما، ولهذا قال الخليلُ(٤): واللهِ إنه لَعظيم؛ لأَنَّ إلغاءَ الاسمِ ليس بِسَهْلٍ، كإلغاء الحَرْفِ.

، وقال بعضُ البصريين إنه حرف(٥) استنكاراً؛ لِخُلُوِّ الاسمِ عن الإعرابِ لفظاً ومحلاً ولِما ذكرنا قَبْلُ من طَرَآن معنى الحرفيةِ عليه.

والكوفيون يَجعلون(٦) له محلاً من الإعراب، ويقولون هو(٧) تأكيدُ لِما قبلَه، فَإِنَّ ضميرَ المرفوعِ قد يؤكَّد به المنصوبُ والمجرورُ كما مَرَّ في باب التأكيد، نحو ضربتك أنت، ومررت بك أنت.

وَيُرَدُّ عليهم أَنَّ المضمرَ لا يؤكد به المظهرُ، فلا يقال جاءني زيد هو، على أن الضمير لِزيدٍ، ونحن نقول إنَّ زيداً هو القائم.

وَيُرَدُّ عليهم أيضاً أَنَّ اللامَ الداخلةَ في خبر إنَّ لا تدخل في تأكيدِ الاسمِ، فلا يُقالُ إنَّ زيداً لنفسه كريم.

---

(١) هود /٨٧، ونصُّها:

﴿ قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾

(٢) المغني ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٣) المغني ص ٦٤٥.

(٤) سيبويه ١/٣٩٧ (بولاق) «وقد مَرَّ قول الخليل قبل قليل».

(٥) مغني اللبيب ص ٦٤٥.

(٦) مغني اللبيب ص ٦٤٥.

(٧) الكِسائي، المغني ص ٦٤٥.

وبعض(١) النحاة يقول حُكْمُهُ في الإعراب حُكْمُ ما بعدَهُ؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيءِ الواحدِ، ولذا يدخل عليه لامُ الابتداء في نحو «إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ»(٢) وهو أضعف منْ قول الكوفية؛ لأنّا لم نَرَ اسماً يَتبع ما بعدَه في الإعراب.

قوله: «وبعضُ العربِ(٣) يَجعله مبتدأً ما بعده خبره».

فلا ينصب ما بعدَه في باب كان، وباب علمت، وما الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة(٤) «ولكن كانوا هم الظالمون»(٥)، و«إِن تَـرَنِ أَنَا أَقَلُّ(٦)»، بالرفع(٧) وقوله عليه ا لصلاة والسلام «كُلُّ مولودٍ يولَدُ على الفِطْرَةِ حتى يكونَ أبواه هما اللذان يُهَوِّدانهِ أو يُنَصِّرانِهِ(٨)» فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ: أحدُها أنَّ في يكون ضميرَ الشأن، والثاني أنَّ فيه ضميرَ

---

(١) الكسائي. المغني ص ٦٤٥.

(٢) من الآية ٨٧ من سورة هود.

(٣) الفَرَّاء. المغني ص ٦٤٥؛ وفيه: «.. ثم قال الكسائي: محلُّه بِحَسَب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفعٌ، وبين معمولَيْ ظَنَّ نصبٌ، وبين معمولَيْ كان رفعٌ عند الفراء، ونصبٌ عند الكسائي، وبين معمولَيْ إنّ بالعكس».

(٤) ممن قرأ بها عبدالله بن أبي إسحاق، وأبوزيد النحْويان. (شواذُ ابنِ خالَوَيْهِ ص ١٣٦، والبحر ٨/٢٧).

(٥) الزُّخرُف /٧٦، ونصُّها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٦) الكهف /٣٩، والآية بتمامها:

﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾.

(٧) قراءة عيسى بن عمرَ، على أن تكون (أنا) مبتدأ، و(أقل) خبره، والجملة في موضع مفعول (ترني) الثاني إن كانت علمية، وفي موضع الحال إن كانت بصرية، وقرأ الجُمهور (أقلَّ) بالنصب مفعولاً ثانياً لِتَرَني، وهي علمية لا بصرية لوقوع (أنا) فصلاً، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب في ترني، ويجوز أن تكون بصرية، وأنا توكيد للضمير في ترني المنصوب، فيكون (أقل) حالاً، انظر البحر ٦/١٢٩.

(٨) أخرجه من حديث أبي هريرةَ بألفاظٍ متقاربةٍ تختلف عن لفظ الرَّضي: البُخاري في الصحيح (كتاب الجنائز ـ باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه ٢/٩٥ (ط. بولاق).

ومُسلمٌ في صحيحه (كتاب القدر ٨/٥٢ ـ ٥٤ط. دار الخلافة، وليس في رواية البخاري ومسلم «حتى يكون أبواهُ» وإنما هي: فأبواه، وأبو داود في سُنَنه (كتاب السنة ـ باب القدر ٤/٣٦٦ من عون المعبود)، والتِّرمِذي في جامعه (كتاب القدر ٣/١٩٧ من تُحفةِ الأحوذي)، ومالك في الموطَّأ، (كتاب الجنائز ص ٢٤١ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي)، وأحمدُ في المُسْنَدِ ٢/٢٣٣، ٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠، ٤٨١، وأخرجه أحمد من حديث جابر بن عبدالله أيضاً ٣/٣٥٣.

المولودِ، وقوله «أبواه هما اللذان» جملة خبر كان في الوجهين، والثالثُ أن يكون أبواه اسمَ كان وقـوله «هما اللذان» جملة خبر كان، ورُوي هما اللذين، فأبواه اسم كان واللذين خبره، وهما، فَصْلٌ(١).

[ضَميرُ الشَّأْنِ والقِصَّة]

قولُـه: «ويتقـدم قبلَ الجملة ضميرُ غائبٍ يسمى ضميرَ الشأن، يفسر بالجملة بعدَه، ويكون منفصلاً، ومتصلاً مستتراً، وبارزاً، على حَسَب العوامل، نحو هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم وَحَذْفُهُ منصوباً ضعيفٌ، إلاَّ مع إنَّ إذا خُففت، فإنه لازمٌ.

قَوْلُهُ: «ضمير غائب» إنما لزم كونُهُ غائباً دون الفصل، فإنه يكون غائباً وحاضراً، كمـا تَقَـدَّمَ؛ لأنَّ المُرادَ بالفصل هو المبتدأ، فيتبعه في الغَيْبةُ والحضور، والمراد بهذا الضمـير الشـأن والقصـة، فيلزمه الإفراد، والغيبة، كالمعود إليه، إمّا مذكّراً، وهو الأغلبُ، أو مؤنثاً، كما يجيء، وهذا الضميرُ كأنه راجعٌ في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤالٍ مقدر، تقول مثلاً هو الأمير مقبلٌ، كأنه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت هو الأميرمُقْبَلٍ؛ أي الشأن هذا، فلمـا كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غيرَظاهرٍ قَبْلُ اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه، بلا فَصْلٍ؛ لأنه معينٌ للمسؤول عنه، ومبينٌ له، فبان لك بهذا أن الجُملةَ بعد الضمير لم يُـؤْتَ بهالِمجَرَّدِ التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكنْ سُميت تفسيراً؛ لِمـا بينته. والقصدُ بهذا الإبهام، ثم التفسير، تعظيمُ الأمر، وتفخيمُ

= وانظر فيض القدير ٥/٣٣، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ص٧٨ (تحقيق د. حسن الشاعر. وزارة الثقافة، الأردن سنة ١٩٨١م)، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٦٠، ٤٦١.

(١) انظر مغني اللبيب ص ٦٤٦، ٦٨٨ (ط. المبارك).

الشأن، فعلى هذا لابُدَّ أن يكونَ مضمونُ الجملةِ المفسرةِ شيئاً عظيماً يعتنى به، فلا يُقالُ مثلاً هو الذباب يطير. وقد يُخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديراً بالمفرد، تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية، قال أبوالطيب: (١)

٤٠٥ هو البَيْنُ حتى ما تَأَنَّى الحزائِقُ(٢) ......

كأنه قيل أي شيءٍ وقع من المصائب، فقال هو البَيْنُ، وقوله حتى ما تَأَنَّى، مبني على ما يفهم من استعظامِ أمرِ (١٣٤ أ) البَيْنِ، المستفاد من إبهام الضميرِ، أي ارتقى أمر البين في الصعوبة حتى لا يَتَأَنَّى جماعات الإِبِل أيضاً.

وأجازَ الفراءُ(٣) أن يفسر ضميرَ الشأن مفردٌ مؤوّل بالجملة، نحو كان قائماً زيدٌ، وكان قائماً الزيدان، أو الزيدون، على أَنَّ قائماً في جميعِها خَبَرٌ عن ذلك الضمير وما بعدَه مرتفعٌ به، وكذا أجاز نحو، ظننته قائماً زيدٌ، أو الزيدان، أو الزيدون، وكذا ليس بقـائم أخواك، وما هو بذاهب الزيدان. والبصريون يمنعون جميعَ ذلك ولا

---

(١) الحقيقة التي يجب أن يُلْتَزَمَ بها عند الرضي، وغيرِه من النحاة، هي عدم الاستشهادِ بشعر المُحْدَثين وممن جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، إذْ ينبغي عدم الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتنبي، وقد اتخذ المجمع اللغويُّ في القاهرة ـ بشأن المحاكاة والنقل عن العرب ـ قراراً جاء فيه «إنَّ العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع».
وقد سبق أن حدد القـدمـاء تأريخاً للنقل عن العرب، إذ ذكر ذلك السُّيوطيُّ، إذْ حَدَّد آخر من يحتج به من الأشخاص هو إبراهيم بن هَرْمة الذي ولد سنة «٩٠»هـ وعَمَّرَ طويلاً، حتى اجتاز منتصف القرن الثاني.
انظر مجلة المجمع اللغوي، القاهرة مج ١/ص٢٠٢، والاقتراح ص ٢٧ بتصرف.

(٢) صدر بيت، وعجزه: ويا قلبُ حتى أنت مِمَّن أُفارِقُ.
وهذا البيت مطلع قصيدة، مدح بها الحسين بن إسحاق التَنوخي، بلغتْ سبعةً وعشرينَ بَيْتاً، كما في ديوان المتنبي بشرح العُكْبَري ٣٤١/٢ (توزيع دار الباز بمكةَ المكرمةِ سنة ١٩٧٨م).
و(تأنّى): تَمَهَّلَ وترَفَّق، والحزائق: الجماعات، واحدُها: حَزيقة. والمعنى أنَّ الأحبة فارقوني، فذهب قلبي معهم، ففارقني وفارقته. والبَيْنُ: عطفُ بيانٍ، أو مبتدأٌ ثانٍ، وخبره مضمر، تقديره: الذي فرَّق كل شيء، وهو كناية عن البَيْن. و(حتى) في الموضعين: ابتدائية. وأشار إليه ابنُ جنى بقوله: معناه يفارقني كل أحد، حتى أنت مفارقي.

(٣) انظر ابن يعيش ١١٤/٣، والبحر ٣١٥/١ والخزانة ٦١٦/٣ (بولاق)، والدُّرُّ المَصُون (مخطوطة الأحمدية بحلب الورقة ١١٣.

يُجوِّزُونَ إلاَّ نحو ليس بقائِمَيْنِ أخواك، وما هو بذاهِبَيْنِ الزيدان، على أن يكون أخواك اسمَ ليس وبقائمين خبرَهُ مقدماً، أو يكون اسمُ ليس ضميرَ الشأن والجملةُ الابتدائية المقدمة الخبر خبرَها.

وذكر السِّيرافيُّ لتجويز ما أجازه الفراء[1] من نحو، ما هو بذاهب الزيدان وَجْهَا وذلك أن الصفةَ مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة؛ لأنها مبتدأٌ مستغنٍ عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسراً بجملة، وفيها ذُكِرَ نَظَرٌ على مذهب البصريين، لأن الصفةَ عندهم إنما تكون مع فاعلها جُملةً إذا اعتمدت على نفس (ما)، لا على المبتدأ بعدَها فخبرُ ما في نحو ما زيد بضارب أخوه مفردٌ.

وبعضُ البصريين يَمنع من نحو، ليس بذاهِبَيْنِ أخواك، وما هو بذاهب زيدٌ، على أنَّ في ليس ضمير الشأن، قال لأن الشأنَ تفسيرُهُ جملةٌ، ولا يكون الباء في خبرها ما وليس إلاّ إذا كان مفرداً، وأَمّا قولُه تعالى

﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾[2]

فيجوز أن يكون «هو» ضميرَ التعمير الذي تضمنه قوله قبلَ لو يعمر، وأَنْ يُعَمَّرَ بَدَلٌ مِنْ هو، أَوْ يكـون «هو» راجعاً إلى أحدهما وأَنْ يُعَمَّرَ فاعلٌ بِمُزحزِحه، نحو مازيد بنافعه فضله.

والبصريون يُوجبون التصريحَ بِجُزْأي الجملة المفسرةِ لضميرِ الشأن؛ لأنها مفسرةٌ فالأَوْلى استغناء جزأيْها عن مفسر، وأجاز الكوفيون عَدَمَ التصريحِ بأحد جزأيها؛ نحو إنه ضربت، وإنه قامت، وليس لهم به شاهدٌ، وهذا الضميرُ يسميه الكوفيون

---

[1] (١) معاني القران ١/٥١.

[2] (٢) البقرة /٩٦، والآية بتمامها:
﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾.

ضميرَ المجهولِ (١)؛ لأن ذلك الشأنَ مجهولٌ؛ لكونه مقدراً إلى أن يفسر، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره لِما مَرَّ في باب المبتدأ، ولا يُبدل منه، ولا يُقَدَّمُ الخبر عليه لِئلاَّ يزولَ الإبهامُ المقصودُ منه، ولا يؤكد؛ لأنه أشَدُّ إبهاماً من المنكر، ولا تؤكد النكرات (٢)، ويُختار تأنيثُ الضمير؛ لرجوعه إلى المؤنث، أي القِصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنثٌ لِقَصْدِ المطابقة، لا لأن مفسره ذلك المؤنث، كقوله تعالى:

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ (٣)

وقوله: (٤)

٤٠٦ - على أنها تعفو الكلوم وإنما ... نُوكَّل بالأدنى وإن جَلَّ ما يَمضي

والشرطُ ألَّا يكونَ المؤنثُ في الجملة فضلةً، فلا يختار أنها بنيت غرفة، وألا يكون

---

(١) انظر معاني الفراء ٢/٢٧٥، ومجالس ثعلب ١/٢٣٠، ومُشْكِل إعراب القرآن ٢/١٣٨، وابن يعيش ٣/١١٤، والتسهيل ص ٢٨، ٢٩.

(٢) د: «ولا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يقدم الخبر عليه، كل هذا لئلا يزول الإبهام المقصود منه، ويختار...».

(٣) الحج / ٤٦، ونصُّها:
﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾.

(٤) هو أبوخراش الهذلي، والبيت من أبيات أوردها السُّكَّريُّ في أشعار الهُذَليين ٣/١٢٣٠، والمبردُ في الكامل ٢/٥٢٩، وأبوتمام في أول باب المراثي من (الحماسة) بشرح التبريزي ٢/١٤٣، والأصبهانيُّ في الأغاني ٢١/٢٤٣، والقالي في أماليه ١/٢٦٧، وهي:

حَمِدتُ إلـهي بعد عُروة إذْ نجا * خِراشٌ وبعضُ الشرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
فوالله لا أنس قتيلا رُزِئتُهُ * بجانب قَوْسَى ما مشيتُ على الأرضِ
على أنها.....

ورواية ابن جني في المحتَسب ٢/٢٠٩: «بلى إنها تعفو الكلوم...» «على أنَّ (على) في قوله: على أنها... للاستدراك والإضراب، وقوله: على أنها، قال شُرَّاح الحماسة: الضمير للقِصة، ولو قال: على أنه، لجاز وكان الضمير للشأن...» شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٥٦.

«قال التبريزي: مَوْضِعُ (على أنها) نَصْبٌ على الحال، والعامل فيه: لا أنسى». الخزانة ٥/٤٠٥، ٤١٢ ط. هارون، والتقدير: لا أنسى قتيلاً رزئته على عفاء الكلوم، أي أذكره عافياً جُرحي كسائر الجِراح.

كالفضلة أيضاً، فلا يختار أنها كانت القرآن معجزة؛ لأن المؤنثَ منصوبٌ نَصْبَ الفضلات، وذلك لأنّ الضميرَ مقصودٌ مُهمٌّ، فلا يُراعى مطابقته للفضلات، وتأنيثُه وإن لم يتضمَّنِ الجملة المفسرة مؤنثاً قياسٌ؛ لأنَّ ذلك باعتبار القِصة، لكنه لم يُسْمَعْ.

وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ، فلابُدَّ أن يكون مفسره جملةً اسميةً وإذا دخلته جازَ كونُها فعليةً أيضاً، كما في قوله تعالى:

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ(١)﴾

وتقول ما هو قائم زيد.

قولـه: «ويكون منفصـلاً».

وذلك إذا كان مبتدأ أو اسمَ ما، ويكون متصلاً منصوباً بارزاً في بابَيْ إنَّ، وظَنَّ، ومتصلاً مرفوعاً، مستتراً في بابَيْ كان وكاد(٢).

قوله: «وحَذْفُهُ منصوباً ضعيفٌ».

ولا يَجوز حَذْفُ هذا الضميرِ؛ لِعَدَمِ الدليلِ عليه؛ إذِ الخبرُ مُستقلٌّ ليس فيه ضميرٌ رابطٌ، ولا يحذف المبتدأ ولا غيرُهُ إلَّا مع القرينةِ الدالَّةِ عليه، ومُجَوِّزُ حذفهِ منصوباً مع ضَعْفِهِ صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه، نحو قولِهِ: (٣)

إنَّ مَنْ يدخُلِ الكنيسةَ يوماً   يَلْقَ فيهـا جآذراً وظِبـاءَ (٧٨)

وقولـــهِ: (٤)

---

(١) من الآية ٤٦ في سورة الحج.

(٢) انظر المقتضب ٤/٩٩، ١٠٠، ١١٠، والتسهيل ص ٢٨، ٢٩.

(٣) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٤) الأعشى (ديوانه ص ٢٧، بيروت)؛ وفيه: مَنْ يلمني على بني ابنة، بدل، إنّ مَنْ لام في بني بنت... وعليها لا شاهدَ فيه.

والبيت في: سيبويه ١/٤٣٩ (بولاق)، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠، الأمالي الشجرية ١/٢٩٥، الخزانة ٢/٤٦٣، و٣/٦٥٤، و٤/٣٨٠ (ط. بولاق)، المغني ص ٧٨٩ (ط. المبارك). و(حَسَّان): أحدُ

٤٠٧ ـ إنَّ مَنْ لامَ في بني بنت حسا   نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وذلك الدليلُ أن نواسخَ المبتدأ لا تدخل على كَلِمِ المُجازاة كما مَرَّ في باب المبتدأ.

قولُهُ: «إلَّا مع إنَّ إذا خُففت فإنه لازم».

إذا خُففتِ المفتوحةُ جازَ إعمالها في الاسمِ الظاهرِ وإهمالُها كالمكسورةِ على ما قال الجُزولي(١) قال ابن جعفر: لكنَّ تَرْكَ إعمالها في الظاهر أكثرُ.

وقال المصنف كما يَجيء في باب الحروف إعمالُها في البارز شاذٌّ كقوله(٢):

٤٠٨ ـ فلو أَنْكِ في يوم الرَّخاءِ سَأَلْتِني   .....

والأكثرُ مع الإلغاء ظاهراً؛ لأنها تعمل(٣) في ضمير شأنٍ مقدَّرٍ، بِخِلافِ المكسورةِ الملغاةِ، فإنها إذا أُلغيت ظاهراً أُلغيتْ مُطْلَقاً، ولم تعمل تقديراً، وإنما أعملت المفتوحةُ الملغاة ظاهراً في ضمير شأنٍ مقدّرٍ؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها رَبْطٌ مقدَّرٌ من حيث اللفظُ بسبب هذا الاسمِ؛ لأنه يكون لها باسمها ارتباطٌ ولاسمها بالخبر ارتباطٌ، فيحصل بينها وبين الجملة (١٣٤ ب) التي هي خبرُ اسمِها ارتباطٌ.

= تابعةَ اليمن القُدَماء، وبِبِنْتِهِ يتصل نَسَبُ ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قَيْسُ بنُ مَعْدِيكرب.

الشاهد: فيه أن اسمَ إنَّ ضميرُ شأنٍ محذوف.

(١) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٧٩.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وهذا صدر بيت، وعجزُه: فراقَكِ لم أبخل وأنتِ صديقُ، وفي الخزانة ٥/٤٢٦ (هارون)، وشرح الألفية للمُرادي ١/٣٥٤: طلاقَكِ، بدل فِراقَكِ، وقد أنشده الفراء في معاني القرآن ٢/٩٠، ولم يعزُه إلى قائله. والبيت في: ابن عقيل ١/٢١٩، والأُشموني ١/٢٤٦. ويوم الرخاء متعلق بسألتني، وفراقَكِ مفعوله الثاني، والجملة خبر أن المخففة، ولم أبخل جواب لو، وجملة أنتِ صديقُ حالٌ من ضمير أبخل.
فإن قلت: كان الواجب أن يقول: وأنتِ صديقة. والجواب أنه قد يقال للواحد والجمع والمؤنث. (انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق د. الجنابي ص ٢٣٤ والمخصص ١٧/٢٩ ـ ٣٠). أو تقول: قد جاء شيءٌ من فعيل بمعنى فاعل، مستوياً فيه المذكر والمؤنث، حملاً على فعيل بمعنى مفعول... الشاهد في: (أنك) حيث خففت (أن) المفتوحة، وبرزَ اسمُها وهو الكاف، وذلك قليلٌ، والكثير أن يكون اسمُها ضميرَ الشأنِ واجب الاستتار، وخبره جملة.

(٣) م: «ومع الإلغاء ظاهراً، فالأكثر على أنها تعمل».

وإنما طلبوا الارتباطَ اللفظيَّ بينهما؛ لارتباطٍ بينهما(١) معنويٍ تامّ، وذلك أنها حَرْفٌ موصولٌ، وهي مع جملتها في تقدير المفرد، أي المصدر؛ إذْ هي حرفٌ مصدريٌّ، فكأن أنَّ وحدَها بعضُ حروف ذلك المفرد، بخلاف إنَّ المكسورةِ، فإنها مع جملتها ليست بتقديرِ المفرد، هذا هو المشهورُ من مذهب القوم، أعني إعمالَ المفتوحةِ تقديراً في حال إلغائها لفظاً وقد أجاز سيبويه(٢) إلغاءَها لفظاً وتقديراً كالمكسورة فتكون. كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفردِ، مع أنه لا رَبْطَ بينهما لَفْظَاً ولا يَضرُّ ذلك وهذا المذهبُ ليس بِبَعيدٍ.

واعلم أَنَّ أعلى المضمراتِ اختصاصاً ضميرُ المتكلمِ، ثم المخاطَبِ، ثم الغائبِ، وَيغلبُ الأَخصُّ في الاجتماعِ، نحو أنا وأنت أو هو قلنا وأنت وهو قلتما.

[اسمُ الإشارةِ: أَلفاظُهُ المُستعمَلةُ]

قولُهُ: اسمُ الإشارة(٣) ما وُضع لمشار إليه وهي خمسةٌ ذا(٤) للمذكر، ولمثناه ذان وذَيْن وللمؤنث تا(٥) وتي وته وذه(٦)، وذي(٧) ولمثناه تان وتَيْن، ولجمعها أُولاء(٨) مداً(٩) وقصراً(١٠)، ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها حرفُ الخطابِ(١١) وهي خمسةٌ في خمسةٍ

---

(١) ط: بينها.

(٢) الكتاب ٤٧٢/١ بولاق.

(٣) انظر حد اسم الإشارة في كتاب شرح الحدود النَّحْوية للفاكهي ص ٣٢١.

(٤) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٥) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٦) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٧) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٨) انظر حد المقصور في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٩٥.

(٩) عند الحجازيين. قاله ابن هشام في أوضح المسالك ١٣٤/١.

(١٠) عند بني تميم. المصدر نفسُه.

(١١) انظر التكملة ص ٢١٠.

فيكـون خمسةً وعشرين وهي ذاك إلى ذاكن إلى ذانكن وكذلك البواقي، ويقال ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط، وتلك وذانك وتانك مُشَدَّدتَيْنِ، وأُولالِكَ مثل ذلك، وَأَمَّا ثَمَّ وهُنَا وهَنَّا فللمكان خاصةً.

اعْلَمْ أَنَّ أسماءَ الإشارةِ بُنيت عند الأكثرينَ؛ لِتضمُّنها معنى الحرفِ⁽¹⁾ وهو الإشارةُ لأنها معنىً مِنَ المعاني، كالاستفهامِ فكان حَقُّها أَنْ يُوضَعَ لها حَرْفٌ يدلُّ عليها، وذلك أَنَّ عادتَهم جاريةٌ في الأَغلبِ في كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يُوضَع له حرفٌ يدل عليه، كالاستفهام في أزيد ضارب، والنفي في: ما ضرب عمرو، والتمنى والترجي والابتداءِ، والانتهاءِ، والتنبيهِ، والتشبيهِ، وغيرها الموضوع لها حروف النفي وليتَ ولَعَلَّ ومِنْ وإلى وها وكاف الجر أو يُوضع لها ما يَجرى مَجرى الحرفِ في عَدمِ الاستقلالِ، كالإعراب الدَّالِّ على المعاني المختلفةِ، وكتغيرُّ الصيغةِ في الجمع والمصغَّر والمنسوب وفي الكلمات المشتقةِ من أصل، كضرب ويَضْرِبُ وضارب، ومضروب من الضَّرْب، وكذا المعنى العارض في المضاف إنما هو بسبب حرف الجرِ المقدَّرِ بعدَهُ. وقولُنا غَيْرُ المشتقةِ احترازٌ عن نحو ضَرَبَ وضارب ونحوها، وفي أسماءِ الإشارةِ معنى ولم يوضع لهذا المعنى حرفٌ، فكان حَقُّها أَنْ تكونَ كأسماءِ الشرطِ والاستفهامِ على ما ذكرنا في حَدِّ الاسمِ حُذِفَ حَرْفُ الشرط والاستفهام قبلَها، وضُمِّنَتْ معناهما، فتكون أسماء الإشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف.

وقيل إنما بُنيتْ لاحتياجِها إلى القرينة الرافعةِ لإبهامها، وهي إِمَّا الإشارة الحسيَّة أو الوصف، نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف إلى غيره.

فَإِنْ قلتَ المضمراتُ وجميعُ المظهرات وخاصةً مافيه لامُ العهد داخلةٌ في هذا الحَدِّ لأنَّ المضمرَ يُشارُ به إلى المَعُودِ إليه، والمظهرات إن كانت نكرة يشار بها إلى واحد من الجنس غير معين وإن كانت معرفة فإلى واحدٍ مُعَينٍ.

---

(١) انظر شرح الحدود النحوية ص ٣٣٤، والتصريح ١/ ٥٠.

فالجـوابُ أنَّ المُرادَ بقولنا: مُشَارٌ إليه، ما أُشير إليه إشارةً حِسية، أيْ بالجوارح والأَعضاء لا عقلية. والأسماءُ المذكورةُ ليست كذلك فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية فلم يحتـج في الحد إلى أنْ يقول لمشار إليه إشارة حسية؛ لأنّ مطلق الإشارة حقيقةٌ في الحسية، دون الذهنية، فالأصل على هذا ألَّا يُشارَ بأسماء الإشارة إلاّ إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد، فإن أُشير بها إلى محسوس غيرِ مشاهد، نحو «تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ»(١) فلتصييره كالمشاهد، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدتُه نحو ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾(٢) و ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ﴾(٣)

قال المصنف ما معناه: إنه ليس حده لأسماء الإشارة بقوله ما وُضِعَ لِمُشار إليه مما يلزم منه الدور، كما لَزِمَ من قولهم العلم ما أوجب لمحله كونه عالماً؛ لأن المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة أسماء الإشارة. وقولُه لِمُشار إليه، أراد به الإشارةَ اللغويةَ، لا الاصطلاحيةَ، ومفهومُ الإشارة اللغوية غيرُ مُحتاجٍ إلى الاكتسابِ، ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود، أي أسماء الإشارة الاصطلاحية، كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزمَ الدور ههنا كمـا لزم هناك.

قُلتُ: هذا السؤال غيرُ واردٍ، والإشـارة في قوله أسماء الإشارة لغويةٌ، إذْ معناه الأسـماءُ التي تكـون بها الإشـارة اللغوية كما أَنَّ قولَه مُشارٌ إليه لغويٌّ، وإنما لم يَرِدِ السؤال؛ لأنَّ الإشارة جُزْءُ المحدودِ، ولا يلزم من توقف المحدود على الحَدِّ، وعلى كُلِّ جُزْءٍ منه توَقُّفُ جُزْءِ المحدودِ أيضاً عليهما؛ إذ ربما كان معرفةُ ذلك الجُزْءِ ضروريةً، أَوْ مكتسبةً بغير ذلك الحَدِّ.

---

(١) مريم /٦٣، ونصُّها: ﴿ تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ﴾.

(٢) يونس /٣، ونصها:
﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾

(٣) يوسف /٣٧، والآية بتمامها:
﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾

قولُه: «ذا للمذكر».

قال الأخفش هو من مضاعف الياء؛ لأنّ سيبويه حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم تركيبٌ، نحو نحيوت[1]، فلامه أيضاً ياء، وأصله ذيي بلا تنوين؛ لبنائه محرك العين، بدليل قلبها ألفاً، (١٣٥ أ) وإنما حُذفتِ اللامُ اعتباطاً أولاً، كما في يدودم، ثم قلبت العين ألفاً؛ لأن المحذوف اعتباطاً كالعَدَمِ، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو مرتو؟

فَإنْ قيل: فلعله ساكنُ العينِ، وهي المحذوفةُ؛ لِسُكُونها، والمقلوب هو اللام المتحركة، قلت قيل ذلك، لكن الأولى حَذْفُ اللامِ؛ لكونها في موضع التغيير، ومن ثَمَّ قَلَّ المحذوفُ العينِ اعتباطاً؛ كَسَهْ، وكثر المحذوفُ اللام كَدَم، ويد، وغد، ونحوها وقيل أصله ذوي؛ لأن باب طويت أكثر من باب حييت، ثم إمّا أن نقول: حُذفت اللام، فقلبت العين ألفاً، والإمالة تمنعه، وإمّا أن نقولَ حُذفت العينُ، وحذفها قليل «كما مَرَّ»[2] فلا جرم، كان جعله من باب حَيِيْتُ أَوْلىٰ.

وقال الكوفيون:[3] الاسمُ الذَّالُ وحدَها، والألف زائدة؛ لأن تثنيتهُ ذان بحذفها، والذي حمل البصريين[4] على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غَلَبَةُ أحكام الأسماءِ المتمكنة عليه، كوصفهِ، والوصفِ به، وتثنيته، وجَمْعِهِ، وتحقيره[5]، وَيَضْعُفُ بذلك قولُ الكوفيين[6]، والجواب عن حَذْفِ الأَلِفِ في التثنية أنه لاجتماع الأَلِفَيْنِ، ولم يُرَدَّ

---

[1] في الأصل: زيوت، وما أثبت من ط، د، م هو الأَصَحَّ. انظر ص ٨٧.

[2] د، م: ساقطة.

[3] انظر سيبويه ٢/٣٠٩ (بولاق)، والمقتضَب ٣/٢٧٥، و ٤/٢٧٧، والمُشكل ١/١٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٨، وابن يعيش ٣/١٢٦، والإنصاف مسألة ٩٥، والصبان في حاشيته على الأُشموني ١/١٣٧.

[4] انظر الجَنَى الدَّاني ص ٢٣٨.

[5] أي تصغيره.

[6] د: «... وجمعه وتحقيره، فحكم عليه بأنه ثلاثي، كالأسماء المتمكنة، وبه يدفع قول الكوفيين».

إلى أصله؛ فَرْقاً بين المتمكن وغيرِه، نحو فتيان وغيره، كما حذف الياء في اللذان، قال ابنُ يعيش[1] لا بأس بأن نقول هو ثنائي، كما وذلك أنك إذا سميت به قلت ذاء، فتزيد أَلِفاً أُخرى، ثم تَقْلِبُها هَمزةً، كما تقول لاء إذا سميت بلا، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً، إذا كان ثانيها حرفَ لِينٍ، وَسُمِّيَ بها، ولو كان أصله ثلاثة، قلت ذاي رداً له إلى أصله، ومثناه ذان، بحذف الألِفِ للساكنين، كما ذَكَرْنَا.

قال الأكثرون إن المثنى مبني؛ لقيام عِلَّةِ البناءِ فيه، كما في المفرد والجمع، وذان صيغةٌ مرتَجَلَةٌ غير مبنيةٍ على واحده، ولو بنيت عليه لقيل ذيان، فذان صيغةٌ للرفع، وذَيْن صيغةٌ أخرى للنصب والجرِّ.

وقال بعضُهم: بل هو مُعْرَبٌ؛ لاختلاف آخره، باختلاف العوامل، وادّعاءُ أَنَّ كلَّ واحدةٍ منهما صيغةٌ مستأنفةٌ خلافُ الظاهر، فقال الزَّجَّاجُ: لم يُبْنَ شيءٌ من المثنى؛ لأنهم قَصَدُوا أَنْ يجرى أصناف المثنى على نهجٍ واحد، إذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر، ولا مؤنث[2]، ولا عاقل، ولا غيره، فوجب أَلَّا يختلف المثنيات إعراباً وبناءً، بخلاف الجمع، فإنه يخالف بعضُه بعضاً، والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين، وقد جاء ذان، وتان، واللذان، واللتان في الأحوال الثلاث، وعليه حَمل بعضُهم قولَهُ تعالى«إنَّ هذانِ»[3]، وللمؤنث تا[4]، وذي بقلب ذال ذا تاء، حتى صارتا أو قلب ألفه ياء حتى صار ذي وذلك؛ لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي، وذي من ذا كهي من هو وتي بالجمع بين التاء والياء، ولا تقول إن التاء والياء ههنا علامةُ التأنيثِ، بل نقول تخصيص إبدالهما

---

(١) شرح المفصل ١٢٧/٣

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري جـ ١ ص ٢٠٤ تحقيق الشيخ عضيمة.

(٣) طه/٦٣، ونصُّها:

﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴾.

وفي تخريج هذه الآية أوجهٌ كثيرةٌ. انظر الكشف ٩٩/٢، وحجة القراءات ٤٥٤، وابن يعيش ١٢٩/٣.

(٤) انظر التكملة ص ٢١٠.

بالمؤنث دون المذكر؛ لأنهما يكونان في بعض المواضعِ علامَتَيْ التأنيثِ، كما في أُخت وبنت، وكِلْتا، فَإِنَّ تاءَها ليست علامةَ التأنيثِ، وذه(١) بقلب ياء ذي هاء وأصل ذلك أن يقلب هاء في الوقف؛ لبيان الياء كما يَجِيُ في باب الوقف ثم يجري الوصل مَجرى الوقفِ، فيقال ذه في الأصل أيضاً، وته بقلب الذال تاءً، وقد يُكْسَرُ الهاء انِ باختلاسٍ، أي مِنْ غير صلةٍ، نحو ذه وته في الوصل خاصةً، وهو قليلٌ، والأكثرُ ذِهِي وتِهِيْ بياء ساكنةٍ، وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه.

وقد يقال في المؤنث ذات(٢)، ولمثناه تان(٣)، وتَيْن، على الخلافِ المذكور في ذان وذين ولجمعها أولاء عاقلاً كان أو غيرَهُ، قال: (٤):

٤٠٩ ـ ذُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللِّوى   والعيشَ بَعْدَ أُولئك الأيامِ

وقد ينون مكسوراً، ويكون التنوين للتنكير، كما في صه، وإن كان أولاء معرفة،

---

(١) انظر المذكر والمؤنث ١/٢٠٤، والمقتضب ٤/٢٧٧، والتصريح ١/١٢٦، ١٢٧.

(٢) في ط، د: ذاه، والتصويب من الأصل، م.

(٣) التكملة ص ٢١٠.

(٤) جرير (ديوانه ٢/٩٩٠ ط. نعمان محمد طه، مِصر ١٩٦٩ ـ ١٩٧١م)، والبيت من قصيدةٍ هجا بها الفرزدقَ، وعدّتُها ستة وعِشرون بيتاً. ومطلعَها:

سَرَتِ الهمومُ فبِتنَ غيرَ نيامِ * وأخو الهموم يرومُ كُلَّ مَرامِ

والبيت في: النقائض ٢/٢٦٩ [معمر بن المثنى، ط. أنطوني أشلي بيفان، ليدن]، وثمرات الأوراق ص ٨١ [ابن حجة الحموي، ط. محمد أبوالفضل إبراهيم، مصر سنة ١٩٧١م]، ومصارع العُشّاق ٢/٨٠ [القاري، بيروت سنة ١٩٥٨م]، والمخصَّص ١٤/١٠١، والمقتضب ١/١٨٥، وشرح الشافية ٤/١٦٧، وابن يعيش ٣/١٢٦، ١٣٣، و ٤/٣٦، ٣٧، و ٩/١٢٧، ١٥٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٧٨، ٧٩.

«على أن (أولاء) يُشارُبِهِ إلى جمع، عاقلاً كان أو غيرَه، كما في البيت».

الخزانة ٥/٤٣٠ هارون.

«وقوله: (ذُمَّ المنازلَ)... الأرجح فيه كسرُ الميم الذي هو واجبٌ إذا فكّ الإدغام على لغة الحجاز، ودونه ا لفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضم ضعيف ووجهه إرادة الإتباع... و (بَعْدَ) إمّا حالٌ، من المنازل، أو ظرف. و (العيش) عطف على (المنازل). و (الأيام) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان».

الخزانة ٥/٤٣٢ هارون.

فيكون فائدتها البعد حتى يصيرَ المشار إليهم كالمنكورين، فيكون أولاء كأولائك، وقد يقصر فيكتب بالياء؛ لأن ألفه مجهولُ الأصلِ، فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة، وهما الضمةُ في الأول، والواوُ في الأخير، ولهذا يكتب أهلُ الكوفةِ أَلِفَ نحو القوى والضحى بالياء، مع أَنَّ أصلَها[1] واوٌ، ومن ثَمَّ يُثَنِّي بعضُ العرب مضمومَ الأول من هذا الجنس كُلِّه بالياء، وإن كان ألفه عن واو أيضاً وقد تبدل الهمزة الأُولى من أولاء هاء فيقال هلاء، وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو أُلاءُ، وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء على وزن طُومار، وأَمَّا قولُهم هولاء على وزن توراب، قال: [2]

٤١٠ ـ تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هوْلاءِ هذا   بكى لمّا بكى أسفاً وغَيْظَا

، فليس بلغةٍ، بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاء واواً.

قـولُهُ: «ويلحق بها حرفُ التنبيـه».

يعني «ها» إنما يلحق من جملة المفردات أَسماء الإشارة كثيراً؛ لأنَّ تعريفَ أسماءِ الإشارةِ في أصلِ الوَضْعِ بما يقترن إليها من إشارة المتكلم الحسية، فَجيءَ في أوائلها بحروف يُنَبِّهُ بها المتكلمُ (١٣٥ ب) المخاطَبَ حتى يلتفتَ إليه، وينظرَ إلى أي شيءٍ يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم، لم يُؤْتَ بها إلَّا فيما يمكن مشاهدته، وإبصاره

---

[1] قال ابنُ وَلَّاد: «وزعم قومٌ من أهل الكوفة أَنَّ ما كان من المقصور على ثلاثة أحرف، وكان الحرف الأول مكسوراً أو مضموماً، فجائزٌ أن يكتب بالياء وإن كان أصله الواو، فتكتب: ضُحَى بالياء، وأنت تقول: ضحوة؛ لضمة أوله، وتكتب: رِضى بالياء، وأنت تقول: الرضوان؛ لكسرة أوله. وزعموا أن العرب تُثَنِّي هذا النحو بالياء والواو جميعاً، فلذلك أجازوا أن يكتب بالياء وبالألف على اللفظ. وأما أهل البصرة فيكتبون هذا بالألف، إذا كان أصله الواو». (المقصور والممدود ص ٦، تحقيق برونله، لندن، ليدن سنة ١٩٠٠م).

[2] لم أهتدِ إلى قائله. انظر ابن يعيش ١٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٠٧/١، وفي الخزانة ٤٣٨/٥ (هارون)، نقلًا عن ابن جني في (الخاطريات): «أبدل الهمزة من هؤلاء واواً على غير قياس، ثم استثقلت الضمة على الواو فأسكنت، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وتجلَّدْ: فعل أمر من الجلادة، من التحفظ من الجزع. و(يَقُلْ): مجزوم بِلا الناهية».

الشاهد: فيه أن (هولاء) بفتح الهاء، وسكون الواو مخفف هَؤلاء بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاء واواً.

من الحاضر، والمتوسط، لا في البعيد الغائب، وكان مجيئها في الحاضر أكثرَ منه فى المتوسط، فهذا أكثرُ استعمالاً من هذاك؛ لأن تنبيه المخاطبِ، لإبصار الحاضر الذي يَسْهُلُ إبصاره أَوْلَى من تنبيهه لإبصار المتوسط، الذي ربما يحول بينه وبينه حائلٌ، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره؛ إذ لا يُنبّه العاقل أحداً؛ ليرى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام.

قولُه: «ويتصل بها حَرْفُ الخِطابِ».

قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذه الكاف حرفاً، لا اسماً، ويؤيد ذلك من حيث اللفظُ امتناعُ وقوعِ الظاهرِ موقعها، ولو كان اسماً، لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك، ولنذكر ههنا عِلّة تخصيصِ المتوسطِ والغائبِ البعيدِ بها دون القريبِ؛ فَإِنَّ فائدتَها قد ذكرناها عند ذكر الفصل.

فنقول: إنَّ وَضْعَ أَسماءِ الإشارةِ للحضور والقرب على ما قلنا إنه للمشار إليه حِسَّاً، ولا يُشار بالإشارة الحِسية في الأغلب إلَّا إلى الحاضر القريبِ، الذي يَصْلُحُ أن يقعَ مخاطباً، فلمّا اتصلتْ كافُ الخِطابِ به وكان متمخضاً بالوضع للحضور بحيث صَلَحَ لكونه مخاطباً، أخرجته من هذه الصلاحية؛ إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحدٍ إلَّا أَنْ يجمعا فى كلمة الخطاب نحو، يازيدان فعلتما، أو أنتما فعلتما، أو بعَطْفِ أحدِهما على الآخر، نحو أنت وأنت فعلتما، مع أَنَّ خطابَ المعطوفِ لا يكون إلَّا بعد الإضرابِ عن خطاب المعطوفِ عليه، فصار ذاك مثل غلامك، أعني أخرجته الكاف عن أن يقع مخاطبًا، كما أخرجت نحو غلامك، فلا تقول ياهذاك، كما لا تقول ياغلامك ولا غلامك قلت كذا، فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في ا لتعبير عنه، نحو غلامك قال كذا، وإن لم يمتنع حضوره؛ إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب، فَلَمَّا أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغَيْبَة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونُهُ موضوعاً للمشار إليه القريب، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حالُ المتوسط، فإذا أردت التنصيصَ على البُعْدِ جِئتَ بعلامته،

وهي اللامُ، فقلت ذلك، ثم نقول لفظ ذلك يَصِحُّ أن يُشارَ به إلى كل غائب، عيناً كان أو معنى يحكى عنه أوْلا، ثم يؤتى باسمِ الإشارة، تقول في العين جاءني رجلٌ، فقلت لذلك الرجلِ، وفي المعنى تضاربوا ضَرباً بليغاً، فهالني ذلك الضَّرْبُ.

وإنما يورد اسمُ الإشارة بلفظ البعيد(١)؛ لأن المحكيَّ عنه غائبٌ، ويجوز في هذه الصورة على قِلَّةٍ أن يُذْكَرَ اسمُ الإشارة بلفظ الحاضر القريب، نحو قلت لهذا الرجلِ، وهالني هذا الضرب؛ أي هذا المذكور عن قريب لأن المحكيَّ عنه، وإنْ كان غائباً، إلَّا أنَّ ذِكْرَهُ جَرَىٰ عن قريب، فكأنه حاضرٌ، وكذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب ذكرُ اسم إشارته بلفظ الغَيْبَةِ والبُعْدِ، كما تقول بالله الطالب الغالب، وذَلك قَسَمٌ عظيمٌ لأفعلن، قال تعالى:

﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ ﴾(٢)

، مُشيراً بذلك إلى ضرب المثلِ الحاضرِ المتقدم، وهو قولُه:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾

الآية.

وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ(٣) ذلك اللفظَ زالَ سماعُهُ، فصار في حكم الغائبِ البعيد، والأغلبُ في مثله الإشارةُ إلى المعنى بلفظ الحضور، فنقول وهذا قَسَمٌ عظيمٌ، وكذلك يجوز الإتيانُ بلفظ البعيد، مع أنَّ المشار إليه شخصٌ قريبٌ؛ نَظَراً إلى عَظَمة المُشيرِ، أو المُشَار إليه، وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة، كقول السلطان لبعض الحاضرين: ذلك قال كذا، وكقول بعضهم: ذلك السلطان يتقدم بكذا، ومنه قولُه تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾(٤)، ويجوز أن يكونَ قولُه تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾(٥)

---

(١) د: «وإنما يجيء باسم الإشارة بلفظ الغَيْبَة».

(٢) القتال /٣، والآية بتمامها:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ ﴾

(٣) د، م: «لأن المعنى لا يدركه الحس حتى يشارَ إليه إشارة حسية فهو في حكم الغائب».

(٤) يوسف /٣٢، ونصها:

﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾

(٥) البقرة /٢، ونصُّها: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

من باب عَظَمةِ المُشار إليه أو المشير، وقوله: (١).

٤١١ - وقلتُ(٢) له والرُّمحُ يأطِر متنَهُ   تأمل خُفافاً إنني أنا ذلكا

من باب عظمة المُشارِ إليه، ويجوزُ ذِكْرُ البعيدِ بلفظ القريب تقريبًا لحصوله، وحضوره، نحو هذه القيامةُ قد قامت، ونحو ذلك، فنقول: اسمُ الإشارة لَمّا كان موضوعاً للمُشَار إليه إشارةً حسيةً، فاستعمالُهُ فيما لا يدركه الإشارة كالشخص البعيد والمعاني مجازٌ، وذلك بِجَعْل الإشارةِ العقلية كالحسية مجازاً، لِما بينهما من المناسبةِ، فلفظُ اسمِ الإشارة الموضوع للبعيد إذن، أعني ذلك ونحوه، كضمير الغائب، يحتاج إلى المذكور قَبْلُ، أو محسوس قَبْلُ، حتى يشار إليه به، فيكون كضمير راجعٍ إلى ما قبله، وقد يلحق كاف الخطاب(٣) الحرفية، بلى، وأَبصر وانظر، وكلا، وليس، ونِعْمَ، وبِئْسَ، وحسبت، وكذا رويد، والنجاء، وحيهل وأرأيت بمعنى أخبرني(٤)، كما يجيءُ

قولُه: «ويقال ذا للقريب إلى آخره».

لَمّا رأى المصنِّفُ كَثْرَةَ استعمالِ ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعيد(٥) منها وبالعكس، لضرب من التأويل، كما ذَكرنا، خَالَجَهُ الشكُّ في اختصاص

---

(١) خُفاف بن نَدْبَة. (شعره ص ٦٤، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي، بغداد سنة ١٩٦٨م؛ وفيه: أقول له بدل وقلت له). والبيت من شواهد مجاز القرآن ١/٢٨، ونَدْبَة بفتح النون كذا ضبطه سزكين، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٣١.

«وقوله: (إنني أنا ذلك) استئناف بيانيٌّ، كأنه قال له: هل أنت ممّا يتأمل إنما أنت ابن نَدبة، فقال له: إنني أنا ذلك الشجاع الذي سمعت به. و(أنا) إما تأكيدٌ للياء... وإمّا مبتدأ، خبره (لك)، والجملة خبر (إنني)، والألف في ذلك للإطلاق....».

الخزانة ٥/٤٤٢ هارون.

ويأطِرُ مَتْنَهُ: يعطفه ويثنيه.

والبيت شاهد على أن الإشارة فيه من باب عظمة المشار إليه، أي أنا ذلك الفارس الذي سمعت به، نَزَّلَ بُعْدَ درجته ورِفْعَةَ محلّه منزلةَ بُعْدِ المسافة.

(٢) م: فقلت.

(٣)، (٤) انظر المقتضب ٢/٢٠٩، ٢١٠ وسيبويه ١/١٢٤ بولاق، وابن يعيش ٣/٩٢، ١٣٤، و٨/١٢٦، والبحر ٤/١٢٣ - ١٢٧، ١٣١ - ١٣٢، و٦/٥٧، ومجالس ثعلب ٢/٢١٥، ٢١٦.

(٥) د: البعد.

(١٣٦ أ) بعضِها بالقريب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهباً، ولم يقطع به، بل أحاله على غيرِه، فقال: ويقال ذا للقريب، يعني لم يتحقق ذلك عندي.

وأقول أنا: لا أرى بينهم خِلافاً في اختصاص بعضِها بالقريب، وبعضِها بالبعيد، فإذا أردتَ معرفةَ ذلك فاعْلَمْ أنَّ لهم مذهبَيْن، فمذهبُ بعضِهم أنه لا واسطةَ بين البعيدِ والقريبِ، كما في حُروفِ النداءِ، على ما يَجِيءُ، فيقولون أسماءُ الإشارة المجرَّدة عن اللام، والكاف للقريب والمقترنة بهما، أو الكاف وحدَها للبعيد.

وجمهورُهم على أنَّ بين البعيد والقريب واسطةً، فقالوا ذا، ثم ذاك، ثم ذلك، وبعضُهم يقول ذألك، وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه، بسكون الهاءَيْن، وبكسرِهما أيضاً. إمّا مع اختلاسٍ، أوْ مع إشباعٍ، كما تَقَدَّمَ، وذات، ثم تيك وهي كثيرةُ الاستعمالِ، وتاك وهي دونها. وأمَّا ذِيكَ فقد أوردها الزمخشريُّ(١) وابنُ مالكٍ(٢)، وفي الصِّحاح(٣) لا تقل ذيك؛ فإنه خطأ، ثم تلك وهي كثيرةٌ، وتَلك بفتح التاء وتيلك وتلك ثلاثتُها قليلةٌ. وإنما حُرِّكتِ اللامُ بالكسر في ذلك وسُكِّنَتْ في تلك؛ لأنَّ الألِفَ خفيفةٌ، فلم يَقْصِدوا حَذْفَها، فَحُرِّكَتِ اللامُ بالكسر؛ للساكنَيْن، وكذا في تيلك؛ لأنَّ الياءَ التي بعد الفتحةِ قريبةٌ مِنَ الألِفِ في الخِفَّةِ، وأمَّا تَلك، فأدخلتِ اللامُ التي فيها على تي، ولم تُحرَّكِ اللامُ بالكسر؛ لاجتماع الكسرين والياء، بل بقيت على سكونها، فحذفت الياء للساكنين، وأمَّا تلك بحذف ألف تا فلغةٌ قليلةٌ، وللمثنى ذان، وذَيْن، وتان، وتَيْن، وأمَّا تشديدُ النونِ، فقال المبرِّدُ(٤): هو في المثنيين بدلٌ من اللام في ذلك تالك، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية؛ لأن اللام تدخل

---

(١) المُفَصَّل ص ١٤١.

(٢) التسهيل ص ٣٩.

(٣) ص ٢٥٥٠ جـ ٦.

(٤) في المقتضب ٣/٢٧٥: «ومن قال في الرجل: ذلك، قال في الاثنين (ذانِّك) بتشديد النون، تبدل من اللام نوناً، وتدغم إحدى النونين في الأخرى، كما قال عز وجل: «فذانِّك بُرْهَانانِ من ربك» القَصص /٣٢. قراءة تشديد النون من «فذانك» سَبْعية. النشر ٢/٣٤١، غيث النفع ص ١٩٥.

بعد تمام الكلمة في ذلك وأولالك، فاجتمع المثلان(1)، فَقُلِبَتِ اللامُ نُوناً، والقياسُ في الإدغام قَلْبُ أولِ المِثْلَيْنِ إلى الثاني لأنه المراد تغييرُهُ عن حالهِ بالإدغام في الثاني، فتغييرُهُ بالقلب أَوْلى، وإنما قلبت ههنا الثانية إلى الأولى؛ لتبقى النون الدالة على التثنية. ويجوز أن يدخل اللام قبل النون، فيصير ذالنك، فتقلب اللام نوناً، وتدغمه فيه كما هو القياس، والأول أَوْلى؛ ليكون اللام بعد تمام الكلمة، وأيضاً إدّغام اللام في النون ليس بقويٍ، كإدغام النون في ا للام، كما يَجِيءُ في التصريف إنْ شاءَ الله تعالى.

وقال غيرُ المبرّد إنَّ التشديدَ عِوَضٌ مِنَ الأَلِفِ المحذوفةِ في الواحد، وهذا أَوْلَى؛ لأنهم قالوا أيضاً في تثنية الذي والتي، اللذان، واللتان مشددتي النون، عِوَضاً عن الياء المحذوفةِ، وأيضاً لو كان التشديد عِوَضاً مِنَ اللام، لم يقل هذانّ بالتشديد مع ها، كما لا يقال ها ذلك.

وقال الأندلسيُّ لا فَرْقَ عند اللغويين بين المشدَّد والمخفَّفِ، في القُرْبِ والبُعْدِ، والنُّحاةُ فرَّقُوا بينهما، وذلك بناءً على مذهب المبرّد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرّدِ وأتباعه في المثنيين بلفظٍ واحدٍ، وفي جمعهما أولاء وأولى، ثم أولئك وأولاك، ثم أولالك، وأولاء، بالتنوين، كما ذَكَرْنا، أَنَّ التنوينَ كاللام في إفادة البُعْدِ وعلى رأيِ آخَرَ أو لا ثم أولاك، ثم أولئك، وأولالك.

وزعم الفَراء(2) أَنَّ تَرْكَ اللاّمِ في الكُلِّ لغةُ تميمٍ، فيكونون قد اكتَفَوْا(3) للبعيد والمتوسط بالكاف وحدَها.

---

(1) يقوى في نفسي أن يقول الرضي: فاجتمع المتقاربان؛ لأنهما لم يصيرا مثلين إلاّ بعد القلب.

(2) التسهيل ص ٣٩.

(3) ط: اقتفَوْا.

وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم[1] كقوله تعالى

﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ﴾[2] ، وقوله ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾[3] .

كما قد يشـار بها للواحـد إلى الاثنين، كقوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[4] وإلى الجمع، كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ ﴾.

بتـأويل المثنى والمجمـوع بالمذكور، وربما استغنى عن الميم في ذلكم بإشباع ضمة الكاف، ويفصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجرّد عن اللام والكاف؛ تعويلاً على العلم باتّصالها به لِكَثرة استعمالِها معه، وذلك بِأَنا وأخواته كثيراً، نحوها أناذا، ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ ﴾[6]، وها هو ذا، كما يَجيءُ في حروف التنبيهِ، وبغيرها قليل وذلك إمّا

---

[1] في المقتضب ٣/٢٧٦ : «وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس؛ إذ كان يجوز أن تخاطب واحداً عن الجماعة، فيكون الكلامُ له، والمعنى يرجع إليهم؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾ النساء /٣، ولم يقل (ذلكم)؛ لأن المخاطب النبيُّ صلى الله عليه وسلم. . » وانظر ابن يعيش ٣/١٣٥.

[2] النساء /٢٥، والآية بتمامها:

﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

[3] النساء /٣ ونصُّها:

وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾

[4] البقرة /٦٨، ونصُّها:

﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾.

[5] الاسراء /٣٨، وتمامُها:

﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾.

[6] إشارة إلى الآية ١١٩ من سورة آل عمران، ونصُّها:

﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾.

قَسَم كقوله:(١):

٤١٢ ـ تَعَلَّمَنْ، ها ـ لَعَمْرُ اللهِ ذا قَسَماً ....

وقولهم: «لا هاالله ذا ما فعلت» كما يَجِيءُ في باب القَسَم، أو غير قَسَمٍ كقوله:(٢)

٤١٣ ـ ها إِنْ تا عِذْرةٌ إِنْ لم تكن نَفَعَتْ

وقوله(٣):

٤١٤ ـ ونحن اقتسمنا المالَ نِصْفَيْنِ بيننا   فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا

---

(١) زهير بن أبي سُلْمَى. وهذا صدر بيت، وعجزه:

... * فاقدِرْ بذَرْعِكَ، وانظُرْ: أين تَنْسَلِكُ؟

والبيت من قصيدةٍ، هدد بها الحارث بن ورقاء الصَّيداوي.

(شِعر زهير، برواية الأعلم ص ٨٨ تحقيق د. فخر الدين قباوة ط ٣ دار الآفاق، بيروت. «أراد: تعلّمن لعمر الله هذا قَسَماً، فقدم (ها)». المقتضب ٢/٣٢٢.

والبيت في سيبويه ٢/١٤٥، وقد استشهد به على الفصل بين (ها) للتنبيه، و(ذا) بالقَسَم، واستشهد به في ٢/١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة، وانظر الهمع ٢/٧٦.

وذرع الإنسان: طاقتُه، و(اقْدِرْ بذَرْعِكَ) مَثَلٌ أورده المَيْدانيُّ، وقال عنه: «يضرب لمن يتوعد، أي كلف نفسك ما تطيق». مجمع الأمثال ٢/٩٢.

«والانسلاك: الدخول في الأمر، وأصله من سلوك الطريق. والمعنى: لا تُدْخِلْ نفسَك فيما لا يعنيك، ولا يُجدي عليك» من شعر زهير ص ٨٩.

(٢) النابغة الذُّبياني، والبيت في الديوان هكذا:

ها إنّ ذي عِذرةٌ إلّا تكن نَفَعَتْ * فإنّ صاحبَها مُشارِكُ النَّكَدِ

(ديوان النابغة ص ٢٨ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر)، والبيت من قصيدة يمدح بها النعمان ابن المنذر، ويعتذر إليه مما بلغه عنه فيما وَشَى به بنو قُرَيْع في أمر المتجرِّدة. والبيت في الخزانة ٥/٤٥٩ ط. هارون، وابن يعيش ٨/١١٣، وشرح شواهد الشافية ٤/٨٠ رقم الشاهد ٣٥. وقوله: ها إِنْ تا عِذرةٌ، أي: هذه معذرة إليك، وتَبَرُّؤٌ مما وُشيتُ به عندك، والنَّكَد: العُسر وقِلَّةُ الجَدّ.

الشاهد فيه أن الفصل بين (ها) وبين (تا) بغير إنّ وأخواتها قليل سواء أكان الفاصل قَسَماً كما تقدم أم غيره، كما هنا، فإنّ الفاصلَ ههنا إنْ.

(٣) لبيد بن ربيعةَ العامري (ذيل ديوانه ص ٢٦٠، دار صادر، بيروت)، وهو في: سيبويه ١/٣٧٩ بولاق، وابن يعيش ٨/١١٤، والهمع ١/٧٦. الشاهد في فصله بين ها وذا بالواو. «إنما جاز تقديم (ها) على الواو لأن (ها) تنبيه، والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى، كقولك: ألا إنّ زيداً خارج، وألا إنّ عَمْراً مقيم» الخزانة ٥/٤٦١ ط. هارون.

أي هذا لها وهذا ليا، ففصل بين ها، وذا بحرف العطف.

قوله «تلك وذانّك وتانّك مشددتين، وأولالك مثل ذلك.

تَعَرَّض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد؛ لأن الذي للقريب واضحٌ؛ لأنه المجردُ عن الكافِ واللام، وكذا الذي للمتوسط؛ إذ هو المقترنُ بالكاف وحدَها، وأما هذه الكلماتُ ففيها بعضُ الإشكال؛ لسقوط الياءِ في تلك، وانقلابها نوناً في ذانك، وتانك، وعدم اتصالِها بأولاء الممدود، مع أنه أشهرُ مِن أولى المقصورة.

قوله: «وثم وهنا وهَنَّا للمكان خاصة». يعني أَنَّ ههنا ألفاظاً مختصةً بالإشارة إلى المكان فقط، والمذكورة قَبْلُ صالحة لكل مشار إليه مكاناً كان، أو غيرَهُ، وهنا لازم الظرفية إِمّا منصوباً، أَوْ مجروراً بمن، وإلى فقط، فهنا للقريب، وهناك للمتوسط، وهنالك للبعيد.

وأَمَّا ثَمَّ وهَنَّا بفتح الهاء (١٣٦ ب) وتشديدِ النُون، وهو الأَفْصَحُ، وهِنَّا بكسر الهاء فكهنالك وقد تَنْجَرُّ الثلاثةُ بِمِنْ، وقد تصحب «هَنَّا» المشددةَ الكافُ، ولا تصحب ثَمَّ، وقولهم ثمك خطأ، وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان، قالَ اللهُ تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾(١)،

أي حينئذ، قال:(٢) حَنَّتْ نَوارُ ولات هَنَّا حَنَّتِ *. . . (٢٨٣)

---

(١) الكهف / ٤٤، ونصُّها: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾.

(٢) حَجْل بن نَضْـلَة، شاعرٌ جاهليٌّ. وهذا صدر بيت، وعجزه: . . . * وبدا الذي كانت نَوارُ أَجَنَّتِ، وبعد هذا البيت بيتٌ ثانٍ لا ثالثَ له، وهو:

لما رأت ماءَ السَّلَى متشرَّباً * والفرثُ يُعْصَرُ في ا لإناء أَرَنَّتِ

وهذان البيتان قالَها حَجْلٌ في نَوَار بنت عمرو بن كُلثوم لَمّا أسرها يوم طَلْح، فركب بها الفلاة خوفاً من أن يُلحق. الخزانة ٥/ ٤٦٣ هارون، وابن يعيش ٣/ ١٥، ١٧، والعَيْني ١/ ٤١٨، والهمع ١/ ٧٨، ١٢٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤١٨.

«والحنين: نزاع النفس إلى شيء. ونَـوَار: إسم امرأة مبني على الكسر فى لغة الجمهور، وعند تميم معرب لا ينصرف. وأَجَنَّت، بالجيم بمعنى أَخْفَتْ وسترت، وتاؤه وتاء حنَّت مكسورتان للوزن». الخزانة ٥/ ٤٦٣ ط. هارون. الشاهد فيه أن (هَنَّا) بمعنى الزمان، أي: لاحت حين حَنَّتِ، فهي ظرف زمان؛ لإضافتها إلى الجملة.

؛ أي لات حين حنت، فهي ظرفُ زمانٍ؛ لإضافتها إلى الجملة، كما تَجيء في بعض الظروفِ المبنية إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

[الصِّلَةُ وشروطُها والعائدُ وحُكْمُهُ]

قولُه: «الموصولُ: ما لا يَتِمُّ جزءاً إلَّا بصلة وعائد»،

انتصاب «جزءاً» على أنه خبر «يتمُّ» لتضمنه معنى «يَصير»؛ وذلك أَنَّ الأفعالَ الناقصةَ لا حَصْرَ لها، على ما يَتبيَّنُ في بابها، فمعنى يتم جزءًا: «يصير جزءاً[1] تاماً» وكذا تقول: كان تسعةً، فكملتها عشرةً، أي: صيرتها عشرةً كاملةً، قال المصنِّفُ: ليس قولنا: الموصول ما لا يَتِمُّ جزءاً إلَّا بصلة، من قَبيل: العالِمُ مَنْ قام به العِلم، أي مِنْ باب تعريف الشيء بنفسه وذلك مُحالٌ، وذلك، أَنَّ المجهولَ في قولك «العالم»: ماهية العِلم لا كونه ذا عِلم؛ إذ كل أحد يعلم أن الفاعلَ: ذو الفعل، فلو بَيَّنَ العلم في الحَدِّ وقال: العالم من قام به الماهية الفلانية، لَتَمَّ الحَدُّ، وكذلك ههنا، كل أَحَدٍ يعرف أن الموصول: الذي يلحق به صلة، وإنما الإشكال في ماهيّة الصلة، أي شيء هي؟، فتعريف الموصول بالصلة، تعريف الشيء بما لا يشكل «من ذلك[2] الشيء» إلّا هو، فقال المصنِّفُ: إنَّما قلت «بِصِلَةٍ»، ولم أقل بجملة، جَرْياً على اصطلاحِهم.

فعلى هذا، وقع فيما فَرَّ منه؛ لأن معنى كلامِهِ، إِذَنْ أَنَّ الموصولَ في الاصطلاحِ هو المحتاجُ إلى ما يسمى صلةً في الاصطلاحِ، ومعنى الموصول، والمحتاج إلى الصلة شيءٌ واحدٌ، ثم قال: وفسَّرت الصلة بقولي: وصلته جملة خبرية، ليرتفع الإشكال، فقد أَقَرَّ بأَنَّ في نفس الحَدِّ إشكالاً من دون التفسير، قال: ولو جُعِل موضع «بِصِلةٍ»: بِجُملةٍ، لارتفع الإشكالُ، «وهذا[3] حق».

---

(١) ط: ساقطة.

(٢) م: في المعرف.

(٣) د: ساقطة.

قولُه: «يتم⁽¹⁾ جزءاً» أي يَصيرُ جزء الجملة، ونعنى بجزء الجملة: المبتدأ، والخبرَ، والفاعلَ، ـ وجميعُ الموصولات لا يَلْزَمُ أن تكونَ أجزاءَ الجمل، بل قد تكون فضلةً، لكنه أراد أَنَّ الموصولَ هو الذي لو أردت أن تجعله جُزءَ الجملةِ لم يمكن إلَّا بصلةٍ وعائدٍ، قولُه: وعائد، أي ضمير يعود إليه.

قال: هو احترازٌ عما يجب إضافته إلى الجملة، كحيث، وإذ؛ فإنه لا يَتِمُّ إلّا بالجملة أيضاً، وليس موصولاً في الاصطلاح،

وحَدُّ الموصول الحرفيِّ: ما أُوِّل مع ما يليه من الجمل بمصدر، كما يَجِيءُ في حروف المصدر، ولا يحتاج إلى عائدٍ، ولا أَنْ تكون صلتُه خبريةً على قول الأكثر، نحو: أمرتك أَنْ قُمْ، وبعضُهم يقدّر القولَ فيه حتى تصيرَ خبريةً، أي أمرتك بِأَنْ قلتُ لك قُمْ، وَيجِيءُ البحثُ فيه، في نواصب المضارع.

وإنما بُنيتِ الموصولاتُ؛ لأن منها ما وضع وضع الحروفِ⁽²⁾ نحو «ما» و«مَنْ» و«اللام» على ما قِيلَ، ثم حملت البواقي عليها طرداً للباب، أو لاحتياجِها في تمامها جزءاً، إلى صلةٍ وعائدٍ، كاحتياج الحَرْفِ إلى غيرِهِ في الجزئيةِ.
قولُه: «وصلتهُ جملةٌ خبريةٌ، والعائدُ ضمير له» ⁽³⁾.

إنما وجبَ كونُ الصلة جملةً؛ لأن وَضْعَ الموصولِ على أن يُطلقَهُ المتكلمُ على ما يعتقد أن المخاطَبَ يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكمٍ معلومِ الحصولِ له، إمّا مستمراً، نحو: باسمِ اللهِ الذي يبقى ويَفْنَى كُلُّ شيءٍ، أَوْ: الذي هو باقٍ، أَوْ في أحد الأزمنة، نحو: الذي ضربني، أَوْ أضربه، أو الذي هو ضارب، أو يكون متعلقه محكوماً عليه بحكمٍ معلومِ الحصولِ له مستمراً، أَوْ في أَحَدِ الأزمنةِ، نحو: الله الذي

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٢.

(٢) ط: الحرف.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٢.

يبقى مُلْكَهُ، أو مُلْكُهُ باقٍ، وزيدٌ الذي ضرب غلامُه، أو غلامه ضاربٌ، أَوْ يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونهِ أو كَوْنِ سببهِ حكماً على شيء: دائماً أو في بعضِ الأزمنةِ، نحو الذي أخوك هو، أو الذي أخوك غلامه، أوالذي مضروبك هو أو غلامه،

فهذا يَصْلُحُ دليلاً على أشياءَ: أَحدُها: أَنَّ الموصولات معارف وضعاً، وذلك لِما قُلنا إنَّ وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب، وهذه خاصة المعارف، ويسقط به اعتراض مَن اعترض بِأَنَّ تعريفَ الموصولِ إذا كان بصلته، وهي جملةٌ، فَهَلَّا تعرفت النكرةُ الموصوفة بها في نحو، جاءني رجل ضربته؛ لأنَّ المعرِّف حاصل، فكان ينبغي ألّا[1] يكون في قولك: لقيت مَن ضربتَه، فرقٌ بين كون «مَنْ» موصولة، وموصوفة؛

وذلك لِأَنَّا نقول، كما سَبَقَ، إنَّ تعريفَ الموصولِ بوضعه معرفةً مشاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك لقيت من ضربته، إذا كانت «مَنْ» موصولةً: لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، فهي موضوعةٌ على أن تكون معرفة بصلتها، وَأَمَّا إذا جعلتها موصوفةً، فكأنك قلتَ: لقيت إنساناً مضروباً لك، فإنه وإنْ حصل لقولك: إنساناً (١٣٧ أ)، تخصيص بمضروبيَّة المخاطب، لكنه ليس تخصيصاً وضعياً؛ لأن «إنساناً» موضوعٌ[2] لإنسان لا تخصيصَ فيه، بخلاف: الذي، ومَنْ، الموصولةِ؛ فإن وضعهما على أن يتخصصا بمضمون صلتهما،

والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة، أَنَّ تخصيصَ المعرفةِ وَضْعِيٌّ، وهو المُرادُ بالتعريف عندهم، وليس المُراد به مُطلقَ التخصيصِ؛ أَلَا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيءُ آخرُ، مع أنها لا تسمى بذلك معرفة؛ لِكَوْنِهِ غيرَ

---

[1] ط: أن لا.

[2] ط: موضع.

وضعيٍ(١)، كما تقول: رأيت رجلاً سَلَّمَ عليك اليومَ وحدَهُ قبل كل أحد، وكذا قولك: إني أَعْبُدُ إلهاً خَلَقَ السمواتِ والأرضَ، ونحو ذلك.

فإن قيلَ: إنَّ الجُمَلَ نَكِراتٌ، فكيف تُعَرِّفُ الموصولاتِ وتُخَصِّصُها؟ قلت: لا نسلّم تنكير الجمل، كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا أيضاً فالمخصص في الحقيقة تقييدُ الموصولِ بالصِّلة، كما أنّ «رجل»، و«طويل»، لا تخصيصَ في كل واحد منهما على الانفرادِ، وقد حَصَلَ التخصيصُ بتقييدِ الموصوفِ بهذا الوصفِ، فالمقصود: أنَّ تقييدَ الشيءِ بالشيءِ تخصيصٌ(٢) وإن كان المقيَّدُ به غيرَ خاصٍ وحدَهُ.

وقال بعضُهم: إنما كانتِ الصِّلةُ معرِّفةً؛ لأَجْلِ ضميرها الذي هو معرفةٌ، وفيه نَظَرٌ، فَإِنْ قَصَدُوا بذلك أنها صارت معرفةً بسبب الضميرِ فعرَّفتِ الموصول، لم يَجُزْ؛ لأنَّ الجملة التي فيها ضميرٌ، عندَهم، نكرةٌ أيضاً، وَإِنْ قَصَدُوا أنه لولا الضميرُ لم تكنِ الصلةُ مخصِّصةً للموصولِ؛ لأنها لم يكن لها به، إذن، تعلُّقٌ بوجهٍ، نحو: بالذي ضرب عمرو، فصحيح،

وثانيها: أنَّ الصِّلةَ ينبغي أن تكون معلومةً للسامع في اعتقادِ المتكلمِ قَبْلَ ذِكْرِ الموصولِ، على ما تقدم: أَنَّ الحُكم الذي تضمنته(٣) الصلةُ، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: أنا الذي دَوَّخَ البلادَ، إلَّا لمن يعلم أنَّ شَخْصاً دَوَّخها،

وقال بعضُهم: لا يجب أَنْ يكونَ الموصولُ معلومَ الصلةِ، إلَّا إذا كان مخبراً عنه فقط، قال: لأن المخبر عنه يجب تعريفُه،

---

(١) د: «لأن ذلك ليس وضعياً كما نقول: رأيت رجلاً ويسلم عليك اليوم».

(٢) م، د، ط: تخصص.

(٣) ط: تضمنه.

وليس بشيءٍ، أَمَّا أولاً، فلأن وضع الموصول، كما ذكرنا، أن(١) يكون مضمونُ صلتهِ معلوماً للمخاطب في اعتقاد المتكلم، وهذا مطّردٌ في المخبر عنه وغيره، وأَمَّا ثانياً فلأن المخبرَ عنه قد لا يكون معرفةً، ولا مختصاً بوجه، كما مَرَّ في باب المبتدأ.

وثالثُها: أَنَّ الصلةَ ينبغي أن تكون جملة؛ لأنّ الحُكْمَ على شيءٍ بشيء: من مضمونات الجُمَل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله، ولما كان اقتضاءُ الموصول للحكم وضعياً(٢) لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلّا ما يكون تضمنهُ له أصلاً، لا بالشبه، وهو الجملة، ويُغني عنها: ظرفٌ أو جار ومجرور مَنويٌّ معه فِعْلٌ وفاعِلٌ هو العائدُ،

ورابعُها: أنه يجب أن تكون الصلةُ جملةً خبريةً، لِما ذَكَرْنا أنه يجب أن يكون مضمونُ الصلةِ حكماً معلومَ الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية، كما ذكرنا في باب الوصفِ، لا يُعْرَفُ مضمونُها إلاَّ بعد إيرادِ صيغها، وَأَمَّا قَوْلُ الشاعرِ: (٣)

٤١٥ - وإنّي لَرَامٍ(٤) نظرةً قِبَلَ التي   لعلي، وإنْ شَطَّتْ نَواها أَزورُها

---

(١) د، ط: زيادة (على) قبل أن: على أن يكون....

(٢) ط: وضعياً أصلياً.

(٣) الفرزدق (ديوانه ص ٦٦١، برواية: «وإن شقت عليّ أنالها ط. الصاوي). وهو في: مغني اللبيب ص ٥٠٧، ٥١١، ٧٦١ (ط. المبارك)، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٦/١٩١، والخزانة ٦/١٥١ (ط. هارون)، و ٤/٤٦٤، والهمع ١/٨٥، والأشموني ١/٦٣، وإيضاح الشعر ق ٩٨ أ.
«وشطَّت من بابَيْ ضرب، وقتل. يقال: شطتُ الدار أي بَعُدَتْ. و(نواها) فاعل شطَّتْ، والنوى مؤنثة لا غير... ويجوز أن يكون فاعل شطَّتْ ضمير التى، ونواها: منصوب بتقدير: في». الخزانة ٥/٤٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨.
«وتخريجه على إضمار القول، أي قَبِلَ التي أقول لعلي، أو على أن الصلة أزورها، وخبر لعل محذوف، والجملة معترضة، أي: لعلي أفعل ذلك». المغني ص ٧٦١ ط. المبارك.

(٤) د، ط: لراج.

فَمِثْلُ قولِهِ: (١).

جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ

أيْ: التي أقول: لعلي أزورها (٢).

وقد تقع القَسَمية صلةً، قال الله تعالى: « وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ »(٣) أي لَمَنْ واللهِ لَيُبَطِّئَن، وَمَنَعَهُ بعضُهم (٤)، ولا أرى منه مانعاً.

وقد أجازَ ابنُ خَروفٍ وُقوعَ التعجبيةِ صلةً مِن دون إضمارِ القولِ، نحو: جاءني الذي ما أحسنَهُ، وَمَنَعَهُ ابنُ(٥) بابْشَاذ، وسائرُ المتأخرين، وهو الوَجْهُ، لكونه(٦) إنشائية.

وخامسُها: أنه لابُدَّ في الصلةِ من ضميرٍ عائدٍ، وذلك لِمَا قُلْنا: أن ما تضمنته(٧) الصلةُ من الحكم متعلقٌ بالموصول؛ لأنه إمَّا محكومٌ عليه هو أو سببه، أو محكومٌ به هو أو سببه، فلابُدَّ مِنْ ذِكْرِ نائبِ الموصولِ في الصلةِ ليتعلقَ الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه، وذلك النائبُ هو الضميرُ العائدُ إليه، ولو لم يذكر الموصول في الصلة، لبقي الحكم أجنبيًا عنه؛ لأنَّ الجُمَلَ مستقلةٌ بأنفسِها لولا الرابطُ الذي فيها.

وقد يُغني الظاهرُ عَنِ العائد، على قِلَّةٍ، نحو: ما جاءني زيدٌ الذي ضرب زيد،

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٢) هذا قولُ أبي عليّ الفارسي في (التذكرة القصرية). انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/١٩١، والخزانة ٥/٤٦٤ ط. هارون.

(٣) النساء /٧٢، والآية بتمامها:
﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾

(٤) في البحر المحيط ٣/٢٩١: «... واللام في (ليبطّئن) لام قَسَم محذوف، التقدير: لَلذي والله ليبطئن، والجملتان من القسم وجوابه صلة لِمَنْ، والعائد الضمير المستكن في ليبطئن. قالوا وفي هذه الآية رَدٌّ على من زعم من قدماء النحاة أنه لا يجوز وصل الموصول بالقَسَم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير، فلا يجوز جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه...».

(٥) المُقَدِّمَةُ المُحْسِبَة ١/٢١٨.

(٦) م: لكونها.

(٧) د، ط: تضمنه.

[صــلة الألف والــلام]:

قولُه: وصلةُ الألِفِ واللامِ: اسمُ فاعلٍ أو مفعول»،

لَمَّا ذكرَ أَنَّ الصلةَ يجب أن تكون جُملةً، استدرك ذلك، فكأنه قال: لكن صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول.

اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلةِ على اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ، فقالَ المازنيُّ⁽¹⁾: هي حَرْفٌ كما في سائر الأسماءِ الجامدة، نحو الرجل والفرس، وقال غيرُه: إنها اسْمُ موصولٍ، وذهب الزمخشريُّ⁽²⁾ إلى أنها منقوصةٌ مِنَ الذي، وأخواته، وذلك لأن الموصولَ مع صلته التي هي جملة: بتقدير اسمٍ مفردٍ، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بِكَوْنِ أحدِ جُزْأَيْها⁽³⁾ جُملةً، فخفف الموصول، تارةً بحذفِ بعضِ حروفِه، قالوا في الذي: اللذِ واللذْ، بسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألِفِ واللام، وتارةً بحذف بعضِ الصلةِ: إما الضمير أو نون المثنى والمجموع، نحو⁽⁴⁾:

الحافظو عورة العشيرة... * .. (٢٩٨)

كما يَجيءُ، والأَوْلى أن نقولَ: اللامُ الموصولةُ غير لام الذي؛ لأنَّ لامَ الذي (١٣٧ب) زائدةٌ بخلاف اللامِ الموصولة.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لِلمُرادي ١/٢٢٧؛ وفيه: «واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها، نحو: «مررت بالضارب» فالمجرور هو «ضارب» ولا موضع لأل، ولو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعراب». وانظر التسهيل ص ٣٤.

(٢) ابن يعيش ٣/١٥٤.

(٣) م، د، ط: جزئيها، والصواب ما أثبت.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول والشاهد فيه أنه حذف بعض الصلة تخفيفاً، وهو النون، والأصل: الحافظون عورة العشيرة. فألْ موصولٌ اسميٌّ بمعنى الذين، والوصف المجموع صلته، وقد حذف بعضها، وهو النون. وهذا على رواية نصب (عورة)، وأما على رواية جَرِّها فحذف النون للإضافة.

قالوا: الدليلُ على أَنَّ هذه اللامَ موصولةٌ: رجوعُ الضميرِ إليها في السَّعَةِ، نحو: الممرورُ به: زيدٌ، أجابَ المازنيُّ(١) بأَنَّ الضميرَ راجعٌ إلى الموصوف المقدَّرِ، فمعنى، الضارب غلامَهُ: زيدٌ، الرجلُ الضارب غلامه: زيد، وفيما ارتكبه يلزمه محذوران: أحدهما إعمالُ اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ غير معتمدَيْنِ ظاهراً على أَحَدِ الأمور الخمسةِ، أَيْ: الموصوف، وذي الحال، والمبتدأ، وحروف النفي، وحروف الاستفهام، وعملهما من غير اعتمادٍ على شيءٍ: مذهبُ الأخفشِ والكوفيين، ومذهبُهُ(٢) في هذا غيرُ مذهبِهم، والثاني: رُجوعُ الضميرِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ،

فَإِنْ قالَ: الاعتمادُ على الموصوف المقدَّرِ، والضمير راجع إليه، كما في قولِهِ تعالىٰ: «فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ(٣)»، فَإِنَّ «ظالم» عمل في الجار والمجرور؛ لاعتمادِهِ على الموصوفِ المُقَدَّرِ، والضميرُ في «لنفسه»(٤) راجعٌ إليه،

قلت: الموصوفُ المقدَّرُ بعد نحو: منهم، وفيهم، كالظاهر، لقوة الدلالةِ عليه، كما ذَكَرْنَا في بابِ الوَصْفِ، نحو قولِهِ تعالى: «(٥) وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ(٦)».

وقولِه(٧):

كأنك من جِمالِ بَني أُقَيْشٍ يقعقع خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنِّ ـ ٣٤٦

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/٢٢٦.

(٢) أي المازني.

(٣) فاطر/٣٢، ونصُّها:

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾.

(٤) ط: نفسه.

(٥) د، ط: ومنهم، وهو تحريف بالآية.

(٦) الجن/١١، ونصُّها:

﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴾.

(٧) سبق تخريجه في القسم الأول.

وأيضاً: الجارُ والمجرورُ يكفيه رائحةُ[1] الفعلِ، وَأَمَّا قَوْلُ النُّحاةِ: ياضارباً غلامَه وياحَسَناً وجهُهُ بالإعمال ورجوع الضمير إلى مقدر، فِمثالُهم[2] غيرُ مستندٍ إلى شاهدٍ من كلامٍ مَوْثُوقٍ به، ولا يُقالُ في السَّعَةِ: جاءني الحسن وجهه، على رجوع الضمر إلى الموصوف المقدَّرِ، ولا فَرْقَ عنده بين اللامين، كما لا يقال: جاءني حسن وجهه في الاختيارِ، بَلَىٰ، قد يجيء مثله في الشعر، نحو قوله:[3]

٤١٦ - بِسُودٍ نواصيها وحُمْرٍ أَكُفُّها[4]   وصُفْرٍ تراقيها وبِيضٍ خُدودُها

ولو[5] جاز عَمَلُ اسمِ الفاعلِ أَوِ المفعولِ ذو اللام، لاعتمادِهِ على الموصوفِ كما ذهب إليه، لم يعمل بمعنى الماضي، كما لا يعمل المجرَّد منها، بل كان هو الأَوْلى بتَرْكِ العملِ الفعلي؛ لأنه دَخَلَهُ، على مذهبه، ما هو من خَواصِّ الأَسماءِ، أعني لامَ التعريفِ فَتَبَاعَدَ به عن شَبَهِ الفِعْلِ، وأيضاً، لو كانت لام التعريف الحرفية، لم تُحْذَفِ النونُ قياساً في نحو:

الحافظــو عــورة العشيرة . . . * . . . ٢٩٨

كما لا تحذف مع المجرد منها.

---

(١) ط: يكفيه رائحة معنى الفعل.

(٢) ط: فمثال لهم غير مستند.

(٣) الحُسَيْنُ بن مُطَيْر بن مُكَّمل مولى لبني أسد. . وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، والبيت من أبيات أوردها أبو تمام في باب النسيب من (الحماسة). الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٣٠. وقبلَ البيت:

فقد جَعلتْ في حَبَّةِ القلب والحشا * عهادُ تُولَىٰ بشوقٍ يُعيدُها

الشاهد فيه أن رجوع الضمير من (نواصيها) على الموصوف بسود المقدر، خاص بالضرورة، والقياس بنساءٍ سُودٍ نواصيها». الخزانة ٥/ ٤٧٠هـ.

وتتعلق الباء في «بِسُودٍ» بقوله: يُعيدُها، وهو الأنسب من جهة المعنى. وإنما جاز أن يجمع حمر وسود وغيرهما وإن ارتفع ما بعدها بها؛ لأن هذه الجموع لها نظائر في الأسماء المفردة، ولو كانت ما لا نظير له في الواحد لَمَا جاز جمعه، تقول: مررت برجالٍ ظِرافٍ آباؤهم، ولو قلت: برجال ظريفين آباؤهم لم يَجُزْ. انظر حاشية الخزانة ٥/ ٤٧٠ هارون.

(٤) ط: وحمراء كفها.

(٥) د: «ولو كان ذو اللام اسم فاعل أو مفعول عاملاً».

فنقول ، بنـاءً على مذهب الجُمهـور: إنَّ أَصْلَ: الضارب والمضروب: الْضَرَبَ والضُربِ، فكرهوا دخولَ اللام الاسميةِ المشابهة للحرفية لفظاً ومعنىً، على صورة الفعـلِ ، أمَّـا لفـظاً، فظاهرٌ، وأَمَّا معنىً، فلِصَيرورةِ اللامِ مع ما دخلت عليه، معرفةً، كالحرفية مع ما تدخل عليه، فَصَيَّرُوا الفِعْلَ في صورة الاسمِ : الفعلُ المبنيُّ للفاعلِ في صورة اسمِ الفاعلِ ، والمبنيُّ للمجهول في صورة اسم المفعول؛ لأن المعنيين متقاربان؛ إذ معنى زيد ضارب، زيد ضَرَبَ أو يَضْرِب، وزيد مضروب: زيد ضُرِبَ أو يُضْرَبُ، ولكون هذه الصلة فعلاً في صورة الاسْمِ ، عَمِلت بمعنى الماضي، ولو كانت اسمَ فاعـلٍ أو مفعولٍ حقيقةً لم تعمل بمعنى الماضي، كالمجرَّد من اللام، وكان حَقُّ الاعراب أن يكون على الموصول، كمـا نذكره، فلَّمـا كانتِ اللامُ الاسميةُ في صورة اللام الحرفية، نُقِلَ إعرابُها إلى صلتها عاريةً، كمـا في «إلَّا» الكائنة بمعنى(١) «غير» على ما مَرَّ في باب الاستثناءِ، فقلت: جاءني الضاربُ ورأيت الضاربَ ومررت بالضاربِ.

فَإنْ قِيلَ: ما حَمَلَكُمْ على هذا التطويلِ ، وهَلَّا قلتم إنَّ صِلة اللامِ ليست بجملةٍ، بل جُعِلَتْ صلتُها: ما تضمن من المفردات: الحكمَ المطلوب في الصِّلات بمشابهة الفعل، لا على وَجْهِ الأَصالة، وهو اسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ ، قضاءً لِحَقِّ الألف واللام، وقلتم: إنما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول، كما يعملان إذا اعتمدا على الموصوف، حتى لا تحتاجوا إلى أن تقولوا إنما عَمِلاَ بِلا اعتماد؛ لكونهما في الحقيقة فِعْلَيْنِ؟

فالجواب: إنَّ عَمَلَهُمَا بمعنى الماضي مع اللام، دَلَّهم على أنهما في الحقيقة فِعْلان، ألا ترى أنَّ اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ إذا وقعا عقيب حرفِ الاستفهام وحَرْفِ النفيَ، مع أنَّ طلبهما للفعل أقوى من طلب الموصول له، لا يعملان بمعنى الماضي.

وإنـما لم توصل الـلام بالصفة المشبهة مع تضمنها لِلحُكْمِ ، لِنُقْصَانِ مشابهتها للفعل، وكذا لم توصل بالمصدر؛ لأنه لا يقدَّر بالفعل إلَّا مع ضميمة «أَنْ» كما مَرَّ في

---

(١) م ، د: إذا صارت بمعنى غير على ما ذكرنا. .

بابِ الإضافةِ، وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلَّا جملة.

قِيل: وقد تُوصلُ في ضرورة الشعر بالجملة الاسميةِ(١)، وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير الشعر، قال: إنَّ رجلاً أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نِعْمَ الها هوذا، وقد وُصِلَتْ في الشِّعر بالمضارع في قولِهِ:(٢)

٤١٧ - فيستخرج اليربوع من نافقائه   ومن جُحره بالشيخة اليُتَقَصَّعُ
يقول الخَنى وأبغضُ العُجْمِ ناطقاً   إلى رَبِّنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

وقد ذهب أهلُ(٣) الكوفةِ إلى أنه يجوز أن يكون الاسمُ الجامدُ المعرَّفُ باللام موصولاً، قالوا في قولِهِ(٤):

٤١٨ - لَعَمري لَنِعْمَ البيتُ أُكرِمُ أَهْلَهُ   وَأَقْعُدُ في أفيائه(٥) بالأَصائِلِ

---

(١) ط: زيادة «أيضاً».

(٢) ذو الخِرَق الطُّهَوي، شاعرٌ جاهليٌّ. وهو أحد ثلاثة من بني طهية، وكلهم ذو الخِرَق، أحدهم: خليفة بن حمل، الثاني: قرط، والثالث: شمير بن عبدالله بن هلال (المؤتلف والمختلف ١١٩). والشاهد في: نوادر أبي زيد ص ٢٧٥، والخزانة ٥/٤٨٢ هارون؛ وفيه: وقد يُخرج اليربوعُ، وابن يعيش ١/٢٥، و٣/١٤٤، وضرائر الشعر ٢٨٩، والمسائل العسكريات ص ٥٥، ٥٦؛ وفيه: «ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم: «اليُجَدَّعُ» وإدخال لام التعريف فيه على الفعل، فهذا شاذٌّ عن القياس؛ لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذٌّ في الاستعمال أيضاً، ولم يوجد ذلك إلّا في شعر...». وانظر الخزانة ١/٣٢ هارون.
واليربوع: دُوَيبَّة تحفِر الأرض، وله جحران: أحدهما القاصعاء، وهو الذي يدخل فيه، والآخر: النافقاء، وهو الذي يكتمه ويُظهر غيره، وهو موضع يرققه، فإذا أتى من قِبَل القاصعاء، ضرب النافقاء برأسه فانتفق أي خرج. وتقصَّع اليربوع: دخل في قاصعائه.
الشاهد فيه أن (أل) الموصولة قد وصلت بالمضارع في ضرورة الشعر، كما في (اليُتَقَصَّع) و(اليُجَدَّع)، ببنائهما للمفعول.

(٣) الهمع ١/٨٥.

(٤) أبو ذؤيب الهُذَلي (ديوان الهُذَلِيِّين ١/١٤١) والبيت من قصيدة عدَّتُها أربعة وعشرون بيتاً. إيضاح الشعر ورقة ٩٩ ب، والخزانة ٥/٤٨٤ هارون، مجاز القرآن ١/٢٣٩، الهمع ١/٨٥؛ وفيه: «فـ (البيتُ): خبر أنت، و(أُكرم) صلة للبيت، كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله، وزعم الكوفيون أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة توصل، وخرجوا عليه: يادارَمَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ * .... وتقول: هذه دار زيد بالبصرة، فبالعلياء وبالبصرة صلة دار. والبصريون منعوا ذلك وجعلوا (أُكْرِمُ) خبر ا ثانياً، وبالعلياء: حالاً.

(٥) د، ط: أفنائه.

إنَّ التقـديرَ: لأنت الذي أكرم أهله، لكنه (١٣٨ أ) موصولٌ غيرُ مُبْهَمٍ كسائرِ الأَسماءِ الموصولةِ، وعند البصريين[١]: اللام غير مقصودٍ قصدُه، والمضارع صفة له، كما في قوله: [٢]

ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَمضيت ثمتَ قلت لا يَعْنِيني[٣] (٥٥)

وإنما جاز: مررت بالرجل القائمِ أبواه، لا القاعدين، ولم يَجُزْ: بالرجل القائم أبواه، لا اللذَيْنِ[٤] قَعَدَا؛ لاستتارِ ضمير المثنى في: القاعدين، وظهورِه في: قعدا، وخفاء الموصول في القاعدين، وظهوره في: اللذين قعدا، فكأنك قلت: برجل قائم أبواه لا قاعدين.

واعلم أن أَحَقَّ الإعراب أَنْ يدورَ على الموصولِ؛ لأنه هو المقصودُ بالكلام، وإنما جيءَ بالصلة لتوضيحه، والدليلُ: ظُهورُ الإعراب في «أي» الموصولة، نحو: جاءني أَيُّهم ضربته ورأيت أَيُّهم ضربته ومررت بأَيِّهم ضربته، وكذا في: اللذان واللتان، فِيمَنْ قال بإعـرابهـما، وأَمَّـا الصلةُ، فقال بعضُهم: إنها معربة بإعراب الموصول، اعتقاداً منه أنها صفةُ الموصولِ لتبينها له، كما في الجمل الواقعةِ صفةً للنكرات.

وليس بشيءٍ؛ لأنَّ المـوصـولاتِ معـارف اتّفـاقـاً منهم، والجمـل لا تقـع صفةً للمعارفِ، كما مَرَّ في الوَصْفِ.

والجُمهورُ على أنه لا محل للصلة من الإعراب؛ إِذْ لم يَصِحَّ وقوعُ الاسمِ المفردِ مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يُقَدَّرُ للجمل إعرابٌ إِلَّا إذا

---

(١) انظر الهمع ١/٨٥.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) ليس في الأصل، وهو من د.

(٤) ط: الذي، وهذا خطأ.

صَحَّ وقوعُ الاسمِ المفرد مقامها، وذلك في الأربعةِ المواضعِ (١)، المذكورةِ فقط، وذلك لأنَّ الإعرابَ للاسم في الأصل أو للاسم والفعل على قولٍ، وكلُّ واحد منهما مفردٌ، والصلةُ جملةٌ لا غَيْرُ.

[الأسماءُ الموصولةُ: لُغَاتُها]:

قولُه (٢): «وهي الذي والتي، واللذان واللتان، بالألِفِ والياء، والأُلى (٣)، والذين. واللاتي (٤) واللائي واللواتي، وما، ومَنْ، وأي، وأية وذو: الطائية، وذا، بعد ما الاستفهامية، والألف واللام».

هذا حَصْرٌ لجميع الأسماءِ الموصولةِ، و«الذي» عند البصريين على وزن عمٍ، وشجٍ، أرادوا الوصفَ بها من بين الأسماء الموصولةِ، لكونها على وزن الصفات، بخلاف «ما» و«مَنْ»، فأدخلُوا عليه اللامَ الزائدةَ (٥) تحسيناً للفظ حتى لا يكونَ موصوفُها، كمعرفة وصفت بالنكرة، وإنما قلنا بزيادة اللام، لِمَا مَرَّ مِنْ أنَّ الموصولاتِ معارف وضعاً بدليل كونِ «مَن» و«ما» معرفتَيْنِ بلا لامٍ، وإنما أَلزموها اللامَ الزائدةَ؛ لأنها لو نُزِعَتْ تارةً، وأُدخِلَتْ أُخرى، لأَوْهَمَ كونها للتعريف، كما في: الرجل، ورجل، وإنما وصف بذو الطائية، وإن لم تكن على وزن الصفات، إذْ هي، على لفظ «ذو» الذي يُتَوَصَّلُ به إلى الوصف بأسماءِ الأجناسِ.

---

(١) استعمالُ العددِ هكذا مذهبُ الكوفيين، والرضي يستعمله مع اعتراضه عليه، وتارة يستعمل مذهب البصريين أيضاً. وجاء في دُرَّةِ الغَوَّاص ص ١٢٦ ط. دار نهضة مصر ما يلي: «. . . وقد ذهب بعضُ الكُتَّاب إلى تعريف الاسمَيْنِ المُرَكَّبَيْنِ، والمعدود والمميز. . . وهو مما لا يُلتفت إليه، ولا يُعَرَّجُ عليه؛ لأن المميز لا يكون معرَّفاً بالألف واللام، ولا نُقِل إلينا في شجون الكلام».

(٢) د: ساقطة.

(٣) ط: والأولى.

(٤) ط: واللاي.

(٥) م: ساقطة.

وقال الكوفيون[1]: أَصْلُ الذي، الذالُ الساكنةُ، ثُم لَمَّا أرادوا إِدخالَ اللامِ عليها زادوا قبلَها لاماً متحركةً؛ لِئَلَّا يجمعوا بين الذالِ الساكنةِ ولامِ التعريف الساكنةِ، ثم حَرَّكُوا الذالَ بالكسرِ، وأَشبعُوا الكسرةَ فتولدتْ ياءٌ، كما حركت ذال «ذا» بالفتح وأشبع، فتولدت «أَلِفٌ».

وَكُلُّ ذا قريبٌ مِنْ دعوى عِلْمِ الغيب.

وتقول في الواحد المؤنث: التي، بِقَلْبِ الذالِ تاءً، كما قُلْنا في: ذا، وتا، وقد تُشَدَّدُ ياءاهُما، نحو: الذيّ والتيّ، فَإِذا شُدِّدَتا، أُعرِبتِ الكلمتان عند[2] الجُزولي[3] بأنواع الإعـراب، كما في «أيّ»، ولا وجـه لإعـراب المشـدَّد؛ إِذْ ليس التشـديدُ يوجب الإعرابَ، وعند بعضهم يُبنَى المشدَّدُ على الكسرِ؛ إِذْ هو الأصلُ في التقاءِ الساكنَيْنِ، قالَ[4]:

٤١٩ - وليس المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ وَإِنْ أَغناك إِلَّا لِلذيِّ
يَنال به العلاء ويصطفيه لأقرب أَقربيه وَلِلقَصِيِّ

وَحَكَى الزمخشريُّ: أنه يُبنى على الضم كقبل وبعد، قال الأَندلسيُّ: لعل

---

(١) انظر الإنصاف، المسألة ٩٥.

(٢) م: فعند.

(٣) شرح المقدمة الجُزُولية ص ١٠٥، والهمع ٨٢/١.

(٤) لم أهتد إلى القائل. ومعنى البيتين: ليس المال في الحقيقة مالاً لأحد، إلّا للذي يريد بسببه عُلُوَّ الدرجة في المجد، ويختاره للقريب والبعيد.

«وقوله: (بمالٍ) خبر ليس، والباء زائدة، وجملة (فاعلمه) معترضة، وكذلك جملة (وإن أغناك) معترضة، و (إنْ) وصلية، ونقل شارح شواهد الموشح عن بعضهم أنها نافية، والمستثنى منه محذوف، تقديره: لأحد. وجملة (ينال) بفاعله المستتر صلة الذي... و (يصطفيه) معطوف على (ينال)، و (العلاء) بفتح العين والمد: مفعول يريد...». الخزانة ٥٠٤/٥ هارون.

والبيتان في: الخزانة ٥٠٤/٥؛ وفيه: يريد به، بدل ينال به، والإنصاف ٦٧٥: يريد به العلاء ويمتهنه بدل: ينال به العلاء ويصطفيه، والهمع ٨٢/١.

الشاهد فيه أن كسرة الياء المشددة من (الذيّ) كسرةُ بناء.

الجُزولي(١) سَمِعَهُ بضم الياءِ كما هو المنقول عن الزمخشري، ثم رآه في الشِّعر المذكور مكسوراً، فَحَكَمَ بإعرابِهِ.

وقد تُحْذَفُ الياءان في الذي والتي، مكسوراً ما قبلَهما أو ساكناً، قال الشاعرُ(٢) في الكسرِ:

٤٢٠ ـ واللَّذِ لو شاء لكنت صخراً   أو جبلاً أَشَمَّ(٣) مُشْمَخِرًا

وقال آخرُ(٤) في التسكين:

٤٢١ ـ كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصطِيدا

وقـــال: (٥)

٤٤٢ ـ فقل لِلَّتْ تلومُكَ إنَّ نفسي   أُراها لا تُعَوَّذُ بالتميمِ

قالَ(٦) الأَندلسيُّ: الوجوهُ الثلاثةُ فيهما، أي تشديدُ الياءِ وحَذْفُها ساكناً ما قبلَها أو

---

(١) انظر شرح المقدمة الجُزُولية ص ١٠٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله. ومعنى البيت: هو الذي لو شاء أنْ يكون بَرّاً لكان بَرّاً، ولو شاء أن يكون جبلاً لكان جبلاً.
والبيت شاهد على أن حذف الياء من (الذي) والاكتفاء بكسر الذال لُغَةٌ. و (الأَشَمُّ) من الشَّمَم، وهو الارتفاع.
و (المُشْمَخِرّ): العالي المتطاول، وقيل الراسخ». الخزانة ٥/٥٠٥ هارون.
والبيت في: الإنصاف ٦٧٦؛ وفيه:

واللَّذِ لو شاء لكانت بَرّاً * أو جبلاً أصمَّ مُشمخِرًا

والأمالي الشجرية ٢/٣٠٥، والهَمْع ١/٨٢.

(٣) ط: أصم.

(٤) رَجَزٌ لرجل من هُذَيل، وقبله: فكنت والأمرَ الذي قد كِيدَا. أشعار الهذليين ٢/٦٥١، الخزانة ٦/٣، ٥ هارون، الأمالي الشجرية ٢/٣٠٥، الإنصاف ٦٧٢، معجم شواهد العربية ٢/٤٦٤ (ط. الأولى سنة ١٩٧٢م، مكتبة الخانجي مصر). و (تَزَبَّى): حفر زُبْيَة، وجمعها زُبىً على وزن فُعَل.
الشاهد فيه أن حذف الياء من (الذي) وتسكين الذال لغةٌ.

(٥) لم أهتد إلى قائله. قال البغدادي: «هذا البيت أنشده ابن الشجري في (أماليه) عن الفراء، وقال: التميم جمع تميمة، وهي التعويذة». الخزانة ٦/٦ هارون.
والبيت بلا نسبة في: الأمالي الشجرية ٢/٣٠٨، والدُّرر ١/٥٦، والهمع ١/٨٢. الشاهد فيه أن الياء حذفت من (التي)، وسُكِّنَ تاؤها.

(٦) د، م: وقال.

مكسوراً، يجوز أن تكون لضرورة الشعرِ، لا أنها لغاتٌ؛ إِذِ[1] المخفَّفُ يُشَدَّدُ للضرورة، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلَّا أَنْ ينقلوها في حال السَّعَةِ، لا في الشِّعْر، فَسَمْعاً، إِذَنْ، وطاعةً.

وتثنية: الذي، والتي، واللذان، واللتان، بحذف الياءَيْنِ،[2] وجازَ تشديدُ النونَيْنِ إبدالاً من الياء المحذوفةِ، وهل[3] هما معربان أو مَبنيان، على الخلافِ الذي مَرَّ في: ذان: وتان، وقد جاء: اللذان واللتان في الأحوال الثلاثة في غير الأفصح، والأَوْلَىٰ: القولُ بإعرابهما عند الاختلافِ، كما مَرَّ، وأما مثنى الضمير نحو: هما، وكُما، وقلتما، فلَمَّا غُيِّرَ عن وضع واحده، ولم يُزَدْ فيه النونُ بعد الألِفِ، لم يُعْرَبْ؛ (١٣٨ ب) لأنه صار صِيغةً مستأنفةً، وخرج عن نسق المثنَّيَات.

وقد تُحذف النونان في: اللذان واللتان[4]؛ لاستطالةِ الموصولِ بِصِلَتِهِ، قالَ[5]:

٤٢٣ - أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللذا   قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا

---

[1] ط: إذا.

[2] في جميع النسخ اليائين.

[3] ط: وهلهما.

[4] إنَّ حَذْفَ هذه النون لغةٌ بلحارث بنِ كعبٍ، وبعض ربيعة. شرح الألفية للمُرادي ١/٢٠٩، وأوضح المسالك ١/١٤٠، والأشموني ١/١٤٧.

[5] الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٤٤، بيروت، سنة ١٨٩١)، يفتخر بقومه، ويهجو جريراً.
وهو في: المقتضب ٤/١٤٦، والمنصف ١/٦٧، والأمالي الشجرية ٢/٣٠٦، والخزانة ٦/٧ هارون، والمسائل العسكريات ص ١٤٢، وسيبويه ١/٩٥ بولاق. وقوله: أبني: الهمزة للنداء، وبنو كُلَيْب بن يربوع هم رهط جرير.
و(الأغلال): جمع غُلّ، وهو طَوْقٌ من حديد يُجْعَلُ في عنق الأسير.
ومعنى البيت: إنَّ عميه يَفُكَّان الغُلَّ من عنِق الأُسَراء، ويُنجونهم من أسر أعدائهم قسراً عليهم.. وقد أراد بِعَمَّيْهِ: عمرو بن كلثوم الذي قتل عمرو بن هند، ومرة بن كلثوم الذي قتل المنذر بن النعمان وأخاه، وهما تغلبيان.
الشاهد في قوله (اللذا) حيث حذفت النون لاستطالة الموصول بالصلة.

وقـــال(١):

٤٢٤ ـ هما اللتا لو وَلَدَتْ تميم لقيل فخرٌ لهم صميـــــم

وجمع الذي في ذوي العلم: الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر، واللذون في الرفع: لُغَةٌ هُذَلِيَّةٌ.

قالَ جارُ اللهِ: إعـرابُ الجمـع لغـة من شدَّدَ الياء في الـواحـد، وهذا كما قال الجُزولي(٢): إنَّ الذي، مشدد الياء، معرب، فكأن أصله: الَّذِيُّون، فحذفت إحدىٰ الياءَيْنِ، ثم عَمِلَ به ما عُمِلَ بقاضون.

وحكى بعضُهم(٣) الَّذيُّون رَفْعاً، واللَّذِيِّين نَصْباً وجَرّاً، وهي لغةُ مَنْ شَدَّدَ الياءَ، فَجَمَعَهُ بلا حَذْفِ شيءٍ منه.

وقد تُحْذَفُ النون من: الَّذون، تخفيفاً، قالَ(٤):

---

(١) الأخطل (ديوانه ٤٤ ط. بيروت أنطون صالحاني) وهو من الرَّجَز. وهو في: الخزانة ٦/١٤، شرح الألفية للمُرادي ١/٢٠٨، ٢٠٩، الهمع ١/٤٩، أوضح المسالك ١/١٤١.

وتميم: قبيلة، وهو تميم بن مر بن أد، ويروى (فخر لهم عميم)، أي: فخر شامل لهم.

والمعنى: هما المرأتان اللتان لو ولدتها تميم، لكان لهم الفخر الخالص. هذا، وقد أنث الفعل في (ولدتْ)؛ لأن تميماً قبيلة.

الشاهد: في (اللتا) حيث حذف النون، والأصل اللتان، وهذه لغة بلحارث، وبعض بني ربيعة.

(٢) شرح المقدمة الجُزولية ص ١٠٥، وانظر الهمع ١/٨٢.

(٣) وهم هذيل أو عقيل. حاشية الصبان ١/١٤٩.

(٤) نسبه البغدادي لأمية بن الأسكر الكناني. وهو شاعر فارسيٌّ مخضرَم، أدرك الجاهلية والإسلامَ، وكان من سادات قومه وفُرْسَانِهم، وله أيام مأثورةٌ مذكورة. (الخزانة ٦/١٧، ١٨ هارون).

وقـولـه: (من روس قومـك) هو بحذف الهمزة من رؤوس. وقوله: (ضرباً) إما منصوب بنزع الخافض، أي بضرب، وإمـا منصوب بعامل محذوف حال من الواو في (طَيَّروا)، أي: يضربون ضرباً، أو ضاربين ضرباً.

و(المصاقيل): جمع مصقول، من الصَّقل، وهو جِلاء الحديد وتحديده، أي جعله قاطعاً. أراد كل آلة حديد من السلاح، مثل السيف والسِّنان. قال الأستاذ هارون في معجم الشواهد ١/٣١٤، والخزانة ٦/١٤ حاشية (٣) إنه لم يجد للبيت مرجعاً آخر». وأنا لم أجد له ذكراً في كتاب في مارجعت إليه.

٤٢٥ - قومي الَّذُو بعكاظ طَيَّرُوا شرراً   من رُوس قومكَ ضَرْباً بالمصاقيلِ[١]

ومِن الذين، أيضاً.

قـــالَ: [٢]

٤٢٦ - وَإِنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ   هُمُ القومُ كُلُّ القومِ ياأُمَّ خالدِ

ويجوز في هذا، أن يكون مفرداً وُصِفَ به مقدَّرٌ مفردُ اللفظِ مجموعُ المعنى، أي: وإن الجمع الذي، أَوْ: إن الجيش الذي، كقوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾[٣].

فَحَمَلَ على اللفظِ، أي الجمع الذي استوقد، ثم قال: «بِنُورِهِم»، فَحَمَلَ على المعنى، ولو كان في الآية مخفَّفاً من الذين، لم يَجُزْ إفرادُ الضميرِ العائدِ إليه، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[٤]

وهذا كثير، أعني ذِكْرَ «الذي» مفرداً موصوفاً به مقدَّرٌ مفرد اللفظ مجموع المعنى، أَمَّا حَذْفُ النـونِ من الذين، نحو: جاءني الرجالُ الذي قالُوا كذا، فهو قليلٌ كَقِلَّة: اللذا، في المثنى.

---

(١) م، ط: بالصاقيل.

(٢) نسبه المبرد في المقتضب ٤/١٤٦ إلى الأشهب بن رُمَيْلَة، وقال مُحَقِّقُ المقتضَب: «ونسبه أبوتمامٍ في كتاب مختار القبائل إلى حديث ابن محفض».

الخزانة ٦/٢٥ هارون، سيبويه ١/٩٦ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٣٠٧، المفصل ص ١٤٤.

قوله: (وإنَّ الذي)، أصله وإنَّ الذين، فحذفت النون منه تخفيفاً. الخزانة ٦/٢٥ «ويجوز أن يكون (الذي واحداً يؤدى معنى الجمع» حاشية «٣» من المقتضب ٤/١٤٦. والحَيْن: الهَلَاك، ومعنى حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بِدِيَة ولا قِصاص. . . و(كل القوم): صفة لقوم؛ دلالة على كمالهم. وفَلْج: يغلب عليه التذكير منصرف، قال سيبويه ٢/٢٤ هارون: «ومنها ما لا يكون إلّا على التذكير، نحو فَلْج».

«وفلج، بفتح أوله: وسكون ثانيه، وآخره جيم اسم بلد، وقيل واد». معجم البلدان ٤/٢٧٢.

(٣) البقرة /١٧، ونصها:

﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾

(٤) الزمر /٣٣.

وقد يقال: لَذِي ولَذَان، ولَتِي ولَتَان ولاتي، بِلا لامٍ.

وجَمْعُ الذي من غير لفظه: الأُلى بوزن: العُلا، واللائين، رفعاً، ونَصْباً وجَرًّا، ويحذف النون فيقال: اللائي بهمزةٍ بعدَها ياءٌ ساكنةً، نحو: القاضي، وهو قليلٌ في المذكر، قرأ الأخفش[1]: « لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ »،[2] ويقال: اللاءِ بحذف الياءِ، وقد جاء: اللاؤون رَفْعَاً، واللائِين نَصْبَاً وجَرّاً.

وَجَمْعُ التي: اللاتي على وزن فاعِل من التي، وهو اسمُ جَمْعٍ، كالجامل والباقر[3]، واللائي بالهمزة مكان التاء، وهو كثير في جمع التي، دون جمع الذي، واللواتي، واللوائي، كأنها جَمْعَا الجمعِ، وقد تُحْذَفُ الياءاتُ من الأربعةِ فيقال: اللاتِ واللاءِ واللواتِ واللواءِ، وقد تُسَهَّلُ الهمزةُ من اللاءِ بَيْنَ الهمزةِ والياءِ؛ لِكَوْنها مكسورةً، على ما هو قراءةُ وَرْشٍ، «وَٱلَّٰٓـِٔي[4] يَئِسْنَ»[5]، وقد يُقالُ: اللايْ[6] بياءٍ ساكنةٍ بَعْدَ الأَلِفِ من غيرِهمزةٍ، كقراءة أبي عمروٍ[7]، والبَزّي[8]، قالَ أَبوعَمْروٍ: هي لغةُ قريشٍ، كأنهم حذفوا الياءَ بعد الهمزةِ، ثم أَبدلوا الهمزةَ ياءً من غير قياسٍ ثم أَسكنوا الياءَ إجراءً

---

(١) لم أجد هذه القراءة في معاني القرآن ١/ ١٧٤.

(٢) البقرة /٢٢٦، والآية بتمامها: وهي قراءة حفص -
﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾

(٣) اسما جمع للجمل والبقرة. «واسم الجمع ما دَلَّ على جماعة، ولا واحد له من لفظه غالباً، كقوم، ورهط، وإبل، وقد يكون له واحدٌ من لفظه، كصحب، وركب. . .». التبيان في تصريف الأسماء ص ١٦٥.

(٤) ط: اللاء، الواو ساقطة، وهذا تحريف.

(٥) الطلاق / ٤، والآية بتمامها:
﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴾

(٦) قراءة ورش: «واللاءِ»، وقراءة أبي عمرو والبَزّي: «اللايْ» قراءة سَبْعِيَّة. الإتحاف ص ٤١٨.

(٧) المراد: أبوعمرو بن العلاء، أحد القُرّاء السبعة، ومن متقدمي النحاة. وقد سبق التعريف به.

(٨) هو أبوالحسن، أحمد بن محمد بن عبدالله الأهوازي، مؤذن المسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي بمكةَ سنة ٢٥٠هـ، روى عنه قُنْبُل. (غاية النهاية ١/ ١١٩، والتيسير للداني ٥).

للوصل مُجْرَى الوَقْفِ، وقد يقال اللَّوَا، بِحَذْفِ التاءِ والياءِ مَعَاً، وقد يقال: اللاءَات، كاللاعات، مكسورةَ التاء، أو مُعربةً إعراب المسلمات.

والألى، جَمْعُ التي أيضاً، لا من لفظه فالذي والتي، يشتركان في «الأُلى» و«اللائي» إلا أنَّ الأُلى(١) في جمع المذكر أكثرُ، واللائي بالعكس(٢).

وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث: مَنْ، وما وأيّ، مضافًا إلى معرفة لتكون موصولة معرفة، والإضافة إمّا ظاهرة نحو: اضْرِبْ أيَّهم في الدار، أو مقدّرة نحو: لقيت أياً ضربت.

قال الكِسَائِيُّ: يجب أن يكون عاملُها مستقبلاً، وقد، نُوزع فيه، فلم يكن له مستندٌ إلَّا أنه قالَ: كذا خُلِقَتْ، أي كذا وَضَعَها الواضِعُ، فقال له السائلُ: استحييتُ لك ياشيخُ، يعني أنَّ هذا أيضاً متنازع فيه.

وقد علَّلَ له «ابنُ باذش»(٣) بأَنْ قالَ(٤): أيّ موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يَتحقق إلَّا في المستقبل الذي لا يُدْرَىٰ مقطعُه، ولا مبدؤه، بخلاف الماضي والحالِ، فَإنهما مَحصورانِ، فلّما كان الإبهامُ في المستقبل أكثرَ منه في غيرِه، استعملت معه «أيّ» الموضوعة على الإبهام.

وليس بشيءٍ، لاختلافِ الإبهامين، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وعند الكوفيين يلزم، أيضاً تقديمُ عاملِه، عليه، وخالَفَهم البصريونَ في الموضِعَيْنِ؛ لِعَدَمِ الدليل على الدعويَين.

---

(١) ط: الأولى.

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ١/٢١١، وأوضح المسالك ١/١٤٣.

(٣) على بن أحمد بن خلف، الغَرناطي، الأندلسى، له: شرح أصول ابن السراج، شرح إيضاح الفارسي، شرح كتاب سيبويه... توفي سنة٥٢٨ هـ). (البغية ٣٢٦، ٣٢٧ دار المعرفة، بيروت، هدية العارفين ٥/٦٩٦.

(٤) شرح المقدمة الجُزُولية ص ١٠٧.

وإذا أُريد به المؤنثُ جازَ إلحاقُ التاءِ به، موصولاً كان أو استفهاماً، أو غيرَهما، نحو:

لقيت(١) أَيَّتَهُنَّ، وأَيَّتُهن لقيت؟، قال الأَندلسيُّ: التاءُ فيه(٢) شاذٌّ، كما شَذَّ في: كلَّتهن، وخَيرة الناس وَشَرَّة الناس.

وبعضُ العربِ يُثَنِّيها ويَجمعُها،(٣) أيضاً، في الاستفهامِ وغيرِهِ، نحو أَيَّاهم أخواك، وأَيُّوهم إخوتك، وهما أَشَدُّ من التأنيث، ومُجَوِّزُهما تصرُّفهما في باب الإعراب.

قوله: «وذو الطائية»(٤) الأكثرُ أَنَّ «ذو» الطائيةَ لا تتصرف(٥)، نحو: جاءني ذو فَعَلَ، وذو فَعَلا، وذو فَعَلُوا، وذو فَعَلَتْ وذو فَعَلَتا، وذو فَعَلْنَ، قالَ(٦):

٤٢٧ ـ فَإِنَّ الماءَ ماءُ أَبي وَجَدِّي وبِئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

أي التي حفرتها، ولا تُعْرَبُ(٧)، أيضاً، قال(٨):

فَقُولا لهذا المرءِ ذُو جاءَ ساعياً هَلُمَّ فإنَّ المَشْرَفِيَّ الفرائِضُ (٣٣٧)

ولم يقل: ذي جاء.

---

(١) ط: لقيت أيهن لقيت، وهذا خطأ.

(٢) في شرح الألفية للمُرَادي ١/٢٤٢: «وإذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء في الأشهر».

(٣) حكاية عن ابن كَيْسَانَ. شرح الألفية للمُرادي ١/٢٤٢، والصَّبَّان ١/١٦٦.

(٤) انظر تفصيلاً عنها في: الأحاجي النَّحْوية ص ٩٢ المسألة «الخامسة والأربعون»، والبرهان ٤/٢٧٧ ـ ٢٩٩.

(٥) انظر التبصرة ١/٥٢٠.

(٦) سِنان بن الفَحْل الطائي، والبيت من أبيات خمسة أوردها أبوتمام (الحماسة بشرح المرزوقي ٥٩١).
الخزانة ٦/٣٤، ٣٥ هـ٢ ابن يعيش ٣/١٤٧، و٨/٤٥، أوضح المسالك ١/١٥٤، الأمالي الشجرية ٢/٣٠٦، الهمع ١/٨٤، شرح جُمَل الزجاجي ١/١٧٧.
الشاهد فيه: قوله «ذو حفرت وذو طويت»، حيث استعمل «ذو» في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى التي، وأجراه على غير العاقل؛ لأن المعنى والمقصود بذو في الموضعين البِئر، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث، وهي غير عاقلة، وذلك واضح.
وطويت البئر: بنيتها بالحجارة.

(٧) انظر التبصرة ١/٥٢٠.

(٨) سبق تخريجه في القسم الأول.

وفي «ذو» الطائيةِ أَربعُ لغاتٍ: أشهرُها ما مَرَّ، أَعني عَدَمَ تَصرُّفِها مع بنائها، والثانيةُ حكاها الجُزولي[1]: ذو، لمفردِ المذكر، ومثناه ومجموعه، وذات، مضمومة التاء لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه، والثالثةُ حَكَاها أيضاً، وهي كالثانية إلَّا أنه يقال (١٣٩ أ) لجمع المؤنث: ذوات[2] مضمومة في الأحوالِ الثلاث، والرابعةُ حَكَاها ابنُ الدَّهَّان، وهي تصريفُها تصريفُ «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميعِ متصرفاتِها، حَمْلاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وَكُلُّ هذه اللغاتِ طائِيَّةٌ. ،

قولُهُ: «وذا بعد» «ما» الاستفهاميةِ أما الكوفيون[3] فَيُجَوِّزُونَ كَوْنَ «ذا» وجميع أسماء الإشارة، موصولةً بعد «ما»، استفهاميةً كانت، أَوْ، لا؛ استدلالاً بقولِه تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[4]،

وقولِه:[5]

٤٢٨ - عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمارةٌ   نَجَوْتِ[6] وهذا تَحملينَ طَلِيقُ

---

[1] (١) لم أجد هذا الرأيَ منسوباً للجُزولي في شرح المقدمة الجُزولية في باب الموصولات ص ١٠٣ وما بعدَها.

[2] (٢) انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٥٠، وما بعدها.

[3] (٣) معهم الزجاجُ، ومكيُّ بنُ أبي طالبٍ. المُشكل ١/ ٥٩، و٢/ ٦٦، معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٧، البحر ١/ ٢٩١.

[4] (٤) البقرة / ٨٥، والآية بتمامها:
﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾

[5] (٥) يزيد بن ربيعة بن مفرّغ الحِمْيَري، (ديوانه ص ١١٥ تحقيق داود سلوم، مكتبة الإيمان ببغداد ١٩٦٨م).
والبيت في خطاب بغلة. وهو في: الخزانة ٦/ ٤١ هارون، والمفصل ص ١٥٠، والاقتضاب ٣٩٥، والمُخَصَّص ١٤/ ٨١، وإيضاح الشِّعر ق ٩٥ ب، والإنصاف ٧١٧، والهمع ١/ ٨٤، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/ ١٦٩.
و (عَدَسْ): زَجْرٌ للبغال، وربَّما سُمِّي به البغلُ، و (إمارة) أي أمر، و (طليق) بمعنى مطلق.
الشاهد فيه: (وهذا) حيث جاء بمعنى (الذي) على رأي الكوفيين، وأما البصريون فيقولون: هذا: اسم إشارة، و (تَحملين) جملة في محل نصبٍ على الحال من ضمير الخبر، والتقدير: هذا طليقٌ محمولاً.

[6] (٦) د: أَمِنْتِ.

أي الذي تَحملينه، وقولِه تعالى:

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾(١)،

أيْ: ما التي بيمينك، ولم يُجوِّزْ البصريون ذلك(٢) إلَّا في «ذا» بشرط كونِه بعدَ «ما» الاستفهاميةِ(٣)، إذا لم تكن زائدةً.

ففي نحو: ماذا صنعت، يحتمل كونُها زائدةً، وبمعنى الذي، وقولُك: ماذا الذي صنعت، نَصٌّ في الزيادةِ.

ومثله «ذا» بعد «مَنْ» الاستفهامية، نحو: مَنْ ذا لقيت؟ وقوله تعالى:

﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾(٤).

واعتذر البصريون عن المواضعِ التي استدل بها الكوفيون بأنَّ أسماءَ الإشارة فيها باقيةٌ على أصلها دَفْعاً للاشتراكِ الذي هو خِلافُ الأَصْلِ.

وخالَفَ الأخفشُ(٥)، وابنُ السَّرَّاجِ(٦): النحاةَ في كَوْنِ «ما» المصدريةِ حَرْفاً، وجعلاها اسماً، فهُما يُقَدِّرانِ في صلتها ضميراً راجعاً إليها، و«ما» كناية عن المصدر، ففي قوله تعالى: ﴿ بِمَا رَحُبَتْ ﴾(٧)

---

(١) طه /١٧.

(٢) لأن الصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله.

(٣) أُنظر مُشكل إعراب القرآن ١/٣٢، ٣٣.

(٤) البقرة /٢٤٥، والآية بتمامها:
﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾

(٥) لم أجد هذا الرأيَ في معاني القرآن ٢/٣٢٨ و ٣٣٩. ، وهو في الهمع ١/٨١.

(٦) الهمع ١/٨١، مع الأخفش وابن السراج: المبردُ والمازني والسُّهَيْلي.

(٧) التوبة /جزء من الآيتين ٢٥، ١١٨، ونصُّ الآية ٢٥:
﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾
وتمام الآية ١١٨:
﴿ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾

: أي بالرحب الذي رحبته، وليس بِوَجْهٍ؛ إِذْ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع والأصل عدم الإضمارِ، وسَيجيءُ الكلامُ عليها في الحروفِ المَصدريةِ.

[حَـذْفُ العَائِـدِ]

قوله: «والعائدُ المفعول يَجوزُ حَذْفُهُ».

عائدُ الأَلِفِ واللام لا يجوز حذفه، وَإِنْ كان مفعولاً، لِخَفاء موصوليَّتها، والضمير أحد دلائلِ موصوليتها، كما مَرَّ في الخلاف مع المازنيِّ.

ولا يَجوزُ حَذْفُ أَحَدِ العائدَيْن إذا اجتمعا في الصلة، نحو: الذي ضربته في داره: زيدٌ؛ إِذْ يُستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليلٌ.

ثم الضمير إمَّا أَنْ يكونَ منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً، فالمنصوبُ يُحذفُ بشرطين: أَلَّا يكونَ منفصلاً بعد «إلَّا» نحو: جاءني الذي ما ضربت إلَّا إياه، وأما في غيره، فلا مَنْعَ، كقولك: ضَيَّعَ الزيدان الذي أعطيتهما، أي أعطيتهما إياه، وكذا: الذي أنا ضارب زيد، أَيْ ضارب إياه، ويَجوز أن يكون المحذوفُ ههنا مجروراً في محل النصب، كما يَجيءُ، أَيْ: الذي أنا ضاربه. والشرطُ الثاني أَنْ يكونَ مفعولاً، نحو: الذي ضربت: زيد؛ لأنَّ الضميرَ، إِذَنْ، فَضْلَةٌ، بِخلافِ الضميرِ الذي اتصلَ بالحرف الناصبِ، فلا يُحْذَفُ في نحو: الذي إنه قائمٌ. وَأَمَّا المجرورُ، فيحذف بشرط أن ينجرَّ بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً، نحو: الذي أنا ضارب: زيد، أي ضاربه كما تقدم، أو ينجر بحرفٍ جَرًّ معيَّنٍ، وإنما شرط التعيين(٢)؛ لأنه لابُدَّ بعد حذف المجرورِ مِنْ حَذْفِ الجار أيضاً؛ إِذْ لا يبقى حرفٌ جارٌّ بلا مَجرورٍ، فينبغي أن يَتعين، حتى لا يلتبسَ بعد الحذف بغيره،

---

(١) ط: متعين.

(٢) ط: التعين.

كقولِه تعالى: ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ ،[1]

أيْ: تأمرنا به، وقولِه تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[2] أي: تُؤْمَر به، أيْ بإظهارِه قال:[3]

٤٢٩ ـ فقلت له: لا، والذي حَجَّ حاتمٌ　　أَخونُك عهداً إنَّني غيرُ خَوَّان[4]

أي حَجَّ حاتمٌ إليه، ويتعين حرفُ الجَرِّ قياساً إذا جُرَّ الموصولُ، أو موصوفُه بحرف جرٍ مثله في المعنى، وتماثَل المتعلقان، نحو: مررتُ بالذي مررتَ، أيْ: مررت به[5]، فالجارَّان[6] مُتماثِلانِ، وكذا ما تَعلَّقَا بهما، ومثال الموصوف: مررتُ بزيد الذي مررتَ، وربَّما بحذف المجرور بحرف وإن لم يتعيَّن، نحو: الذي مررتُ: زيد، أي الذي مررت به، وإن احتمل: مررت معه، أوْ له، أوْ نحو ذلك.

ومذهبُ الكِسائيِّ في مثله: التدريجُ في الحَذْفِ، وهو أن يُحْذَفَ حرفُ الجرِ أولاً حتى يتصلَ الضمير بالفعل فيصير منصوبا فَيَصِحَّ حذفُهُ.

---

(١) الفُرقان / ٦٠، والآية بتمامها:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾

(٢) الحِجْر / ٩٤، ونصُّها: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾.

(٣) العُرْيان بن سَهْلة الجَرْمي، شاعر من شعراء الجاهلية.

الخزانة ٦/٥٦ هارون؛ وفيه: فقلت له بدل فقلت لها، ونوادر أبي زيد ص ٢٧٢، وضرائر الشعر لابن عُصفور ص ١٧٥، وإيضاح الشِّعر ورقة ٩٦ ب؛ وفيه: «قوله: لا والذي حج حاتم، يَحتمل (الذي) ضربين، إنْ عَنَى بالذي الكعبة، أي بيتَ الله، فالضمير في حَجَّ محذوف؛ لأن هذا الفعل متعدٍ، وإنْ عَنَى بالذي اللهَ سُبحانه، فالتقدير: والذي حج له حاتم، فحذف (له) من الصلة». وقد أورد ابنُ عُصفور البيتَ على الوجه الثاني، وانظر الحماسة بشرح المرزوقي ١٦٢٨، ومعجم شواهد العربية ١/٣٩٧.

(٤) م، د: خوال، وفي ط: خول.

(٥) في التسهيل ص ٣٥: . . . أو مجروراً بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً، أوْ بحرفِ جُرَّ بمثله معنىً ومتعلقاً الموصول، أو موصوفٌ به».

انظر الآيات الكريمة المتعلقةَ بحذف العائد المجرور في دراسات، القِسم الأول جـ ٣ ص ٧٥ وما بعدها.

(٦) د: «لأن الجارين متماثلان».

ومذهبُ سيبويهِ والأخفشِ : حذفُهما معاً ؛ إذْ ليس حَذْفُ حرفِ الجَرِّ قياساً في كل موضع ، والمجوِّزُ له ههنا استطالةُ الصلةِ ، ومع هذا المجوِّز فلا بأس بحذفهِ مع المجرور به(١) .

وَأَمَّا الضميرُ المرفوعُ فلا يُحْذَفُ إلَّا إذا كان مبتدأً ؛ إذْ غير ذلك إمّا خبره ، وكونُ الضمير خبراً لمبتدأ أقلّ قليل ، فلا يكون في الكلام ، إذَنْ ، دليلٌ على أَنَّ خبرَ المبتدأِ هو المحذوفُ ، بل يُحمل ذلك على أَنَّ المحذوفَ هو المبتدأُ ، لِكَثرة وقوعهِ ضميراً ، وإمّا فاعل ، فلا يجوز حَذْفُهُ ، أَوْ خبر(٢) «إنَّ» وأَخواتها ولم يثبت حذفُه إلَّا قليلاً ، ولا يكون ذلك أيضاً في الأغلب ، إلَّا إذا كان ظَرْفاً ، كما يَجِيءُ ، وأَيضاً ، هو في الأصل خبرُ المبتدأ ، وإمّا اسم «ما» الحجازية ، فلا يُحذف أصلاً لِضَعْف عملها .

ويُشترط في المبتدأ المحذوفِ : أَلّا(٣) يكونَ خبرُهُ جملةً ، ولا ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً ؛ إذْ لو كان أحدَها ، لم يُعلم بعد الحذف أَنَّه حذف شيء ، إذِ الجملةُ والظرفُ يَصْلُحانِ مع العائدِ فيهما لِكَوْنِهما صلةً .

وإذا حصل المبتدأ المشروط ، فالبصريون قالوا : إن كان في صلة «أَي» جاز الحذفُ بلا شرطٍ آخرَ ، نحو قولهِ تعالى :

﴿ . . . أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا(٤) ﴾

---

(١) ط : بها .

(٢) د : «وإمّا خبر إنَّ ، وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا» .

(٣) م ، د ، ط : أن لا .

(٤) مريم /٦٩ ، ونصها :

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾

انظر المشكل ٢/٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، دراسات ١/٦٠٤ ، ٦٠٥ ، الإنصاف مسألة ١٠٢ ، الأشباه ١/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، التبصرة ١/٥٢٢ ، ٥٢٣ ، البحر ٦/٢٠٨ ، ٢٠٩ .

وقــوله: (١)

٤٣٠ ـ . . . ❋ فَسَلِّم على أَيُّهم أفضلُ

(١٣٩ ب) لِحُصولِ الاستطالةِ في نفس الموصول بسبب الإضافةِ، وَإِنْ لم تَطُلِ الصلة، وقال الأندلسيُّ، لأنها (٢) لها من التمكّن ما ليس لأخواتها، فلهذا تُضاف وتعرب فَتُصُرِّفَ في صلتها، أيضاً، بحذف بعضِها.

وإن لم يكن في صلة «أي»، لم يحذف إلا بشرط استطالةِ الصلةِ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ (٣) إِلَٰهٌ ﴾

وَأَمّا الكوفيونَ فَيُجَوِّزون الحَذْفَ، بلا شُذوذٍ، مُطلقاً، في صلةِ «أيّ» كان، أو في غيرها، مع الاستطالةِ أو بدونها، كما قُرِىء في الشواذ (٤):

﴿ عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ﴾ (٥)

بالرفع (٦) ويروى: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً.

واعلم أنه إذا كان الموصولُ أو موصوفُه خبراً عن متكلم، جازَ أَنْ يكونَ العائدُ إليه غائباً، وهو الأكثرُ؛ لأن المظهراتِ كُلَّها غيبٌ، نحو: أنا الذي قال كذا، وجازَ أن

---

(١) عجز بيت، وصدره: إذا ما لَقِيتَ بَني مالكٍ ❋ . . . .

وقائله: غَسَّان بن وَعلة، أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد.

الخزانة ٦/٦١ هارون، الإنصاف مسألة ١٠٢، ابن يعيش ٣/١٤٧، و٤/١٢، و٧/٨٨، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٦/٢٤٩، و٧/١٨٠، سيبويه ١/٣٩٨، ولكنه لم يذكر البيت.

الشاهد فيه أن العائد الواقع مبتدأ محذوف، والتقدير: أن هو أفضل.

(٢) د، ط: لأنَّ.

(٣) الزخرف /٨٤، ونصُّها:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.

(٤) أحسنُ: قراءة شاذَّةٌ لِيَحيى بن يَعْمَر، وابن أبي إسحاق. (المُحْتَسَب ١/٢٣٤ والبحر ٤/٢٥٥).

(٥) الأنعام /١٥٤، والآية بتمامها:

﴿ ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ وَتَفۡصِيلًا لِّكُلِّ شَىۡءٍ وَهُدًى وَرَحۡمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ ﴾

(٦) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أحسن.

يكون متكلماً حَمْلاً على المعنى، قال عليٌّ[1] - كرم الله وجهه: -

٤٣١ - أنا الذي سَمَّتْنِ أُمي حَيْدَرَهْ

قالَ المازنيُّ[2]: لو لم أَسمعْهُ لَمْ أُجَوِّزْهُ.

وكذا إذا كان الموصولُ أو موصوفه خبراً عن مخاطب، نحو أنت الرجل الذي قال كذا، وهو الأكثرُ، أو قلتَ كذا حملاً على المعنى.

هذا كُلُّه إذا لم يكن للتشبيه، أَمَّا مَعَه، فليس إلا الغَيْبَة، كقولك: أنا حاتم الذي وهب المِئِين، أي مثل حاتم.

وإن كان ضميرَيْنِ[3]، جازَ لك في غير التشبيه: حَمْلُ أحدِهما على اللفظ، والآخر على المعنى، نحو: أنا الذي قلتُ كذا وضرب زيداً، وأنت الرجل الذي قال كذا وضربتَ زيداً[4].

وإن كان الموصولُ أو موصوفُه مخبراً عنه بالمتكلم أو المخاطب، لم يَجُز الحَمْلُ على المعنى، فلا يَجوزُ: الذي ضربت أنا، والذي ضربتَ أنت، إذْ لا فائدةَ، إذَنْ، في الإخبار؛ لأنك إذا قلتَ: الذي ضربتُ، فقد علم المخاطب أنَّ الضاربَ هو

---

[1] وتمامه: * ضِرْغامُ آجامٍ ولَيْثٌ قَسْوَرَه.

قاله عليٌّ يومَ خَيْبَر؛ يُبارز مرحباً اليهودي (الخزانة ٦/٦٢، ٦٥ هارون) «واعلم أن العلماء قد اختلفوا في الشعر المنسوب إلى علي رضي الله عنه، قال المازني: إنه لم يَصِحَّ أنه عليه السلام تكلم بشيء من الشعر غير هذين البيتين. وصوَّبه الزمخشريُّ» (الخزانة ٦/٦٩).

وأراد عليٌّ «أنا الذي سمتنى أمي أسداً، فلم يمكنه ذكر الأسد من أجل القافية، فذكر حَيْدَرَهْ. لأنه اسمٌ من أسمائه، وإنما قلنا ذلك؛ لأن أمه لم تُسَمِّهِ حيدره، وإنما سَمَّتْهُ أَسَداً». (الاقتضاب ص ٣١٥).

الشاهد فيه أنه يجوز أنْ يقال: سمتني، والأكثر: سَمَّتْهُ. الخزانة ٦/٦٢هـ.

[2] الخزانة ٦/٦٣ هارون؛ وفيه: «... حتى إن المازني قال: لولا اشتهارُ مورده وكثرتُهُ لرددتُه». وانظر الاقتضاب ٣١٥.

[3] ط: ضميران.

[4] ط: عَمْراً.

المتكلمُ، فيبقى الإخبار بِأَنَا: لغواً وكذا قولك: الذي قلتَ أنت، فظهر بهذا أَنَّ قولَهُ: [1]

٤٣٢ ـ . . . * أنا أنت[2] القاتلي أنت أنا

ليس بوجهٍ، والوَجْهُ أن يقالَ: القاتله أنت: أنا.

واعلم أَنَّ حَذْفَ الضميرِ في المعطوفة على الصلة، أَحسنُ من حَذْفِهِ من المعطوفِ عليها نحو: هذا الذي ضربته وقتلت، فلهذا حَسُنَ حَذْفُ الضميرِ في المعطوفة على الجملةِ التي هي خبر المبتدأ، نحو: زيد ضربته وقتلت، وَإِنْ قَبُحَ حَذْفُهُ من المعطوف عليها.

[الإِخبارُ بالذي وبالأَلِفِ واللام]

قَوْلُهُ: «وإذا أخبرت بالذي، صدَّرتها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً، فإذا أخبرت عن زيد من: ضربت زيداً قلت: الذي ضربته زيد، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصةً، لِيَصِحَّ بناءُ اسم الفاعل والمفعولِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أمرٌ منها تعذَّر الإخبار، ومن ثَمَّ امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة، والمصدر العامل، والحال، والضمير المستحق لغيره، والاسم المشتمل عليه».

---

[1] عجز بيت، وصدره: كيف يخفى عنك ما حَلَّ بنا * . . . .
قال البغدادي: «بيتٌ وضعه بعضُ النحاة للتعليم، كما في (سِفْر السعادة) . . . *. الخزانة ٧٢/٦ هارون.
رَجعتُ إلى سِفر السعادة للسَّخاوي (رسالة ماجستير للصديق محمود عبيدات)، فلم أرَ البيت، كما أنني لم أجد له مرجعاً آخَرَ غير ما نص عليه البغدادي رحمه الله.

[2] د، ط: ساقطة.

[3] في الإخبار بالذي أو بالألِف واللام، انظر هذا البحث مفهوماً وواضحاً في التبصرة والتذكرة للصَّيْمَري ٥٢٤/١ ـ ٥٣٨.

هذا بابٌ تُسَمِّيهِ النُّحاة بابَ الإخبار بالذي، أو بالألِفِ واللام، ومقصودُهم مِن وَضْعِ هذا الباب، تمرينُ المتعلم فيما تَعَلَّمه في بَعْضِ أبوابِ النَّحْوِ من المسائلِ، وتذكيره إياها، كما يتذكر، مثلاً، بمعرفة أن الحالَ والمتميز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما، أنهما لا يَقَعان ضميرَيْن[1]، وبمعرفة أن ضميرَ الشأنِ لا يُخبر عنه، أنه يجب تصديره[2] لِغَرَضِ الإبهام قبل التفسيرِ، فنقول:

معنى قولهم: أخبر عن (أ) الذي في ضمن الجملة الفلانية بـ (ب) الموصول أي: صُغْ من هذه الجملة، جملةً أخرى اسميةً، وأَخْبِر في الثانية بـ (أ)، أي عن ذاتٍ متصّفةٍ بما اتصف به (أ) في الأصل مُعَبِّراً عن تلك الذات بـ (ب) الموصول، ولا تغيرٌ الأولى عن وضعها إلاّ بقَدْرِ[3] ما يفيد هذا الإخبار المذكور، فلابُدَّ، إذَنْ أن تجعل في الثانية (ب) مبتدأً مُصَدَّراً؛ لأن المسؤولَ منك أن تخبر عن تلك الذات؛ أي (ب) والمخبر عنه في الجملة الاسمية مبتدأ، والمبتدأ مرتبته الصَّدر، ولابُدَّ أَنْ تجعلَ مكانَ (أ) ضميراً راجعاً إلى (ب)؛ لأنَّ المسؤولَ: أن تصف (ب) بالوصف الذي كان لِـ (أ) بلا تغييرِ شيءٍ من الجملةِ الأولى، ولم يمكن أن يكون (ب) مكانَ (أ) لتصدُّر (ب)، فإن (ب) مبتدأً، فلابُدَّ أن يكون نائبُه ـ وهو الضميرُ العائدُ إليه ـ مكانَ (أ)، ولابد أن تؤخر (أ) في الجملة الثانية خبراً؛ لأنَّ المسؤولَ أن تخبر عن (ب) بـ (أ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته، فعلى هذا لم تخبر عن (أ) بـ (ب) الموصول بل أخبرت عن (ب) الموصول بـ (أ)، إلاَّ أنك لَمَّا أخبرت عن (ب) بـ (أ)، والمبتدأ في المعنى هو الخبر، أي يطلق على ما يطلق على الخبر[4] فإذا أخبرت عن (ب) فقد أخبرت

---

[1] م، د، ط: «مضمرين».

[2] ط: تصدره.

[3] م، ط: قدر ويفيد.

[4] د، ط: عليه.

عما يطلق عليه (أ)، فكأنك أخبرت عن (أ) وإنما ذكرت المخبَر عنه باسم (أ) دون (ب)؛ لأنَّ (أ) هو المذكورُ في الجملةِ الأولى التى هي المَصُوغة المفروغ منها، المعلوم أجزاؤُها دون (ب) فـ (أ) هو المشهور قبل صَوْغ الثانيةِ.

وَأَمَّا قولُكَ في السؤال: بـ (ب) الموصول، فليس معناه: اجْعَلْ (ب) مخبراً به، بل الباءُ فيه للاستعانةِ، كما في قولك: كتبت بالقلم؛ إذِ المعنى: أخبر الإخبار المذكورَ بأن تجعل (ب) الموصول مبتدأ.⁽¹⁾

ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلِّم لِيُدَرِّبَهُ، أَوْ لِيُجَرِّبَهُ: أخبر عن: «زيداً» من قولك: ضربت زيداً، بالذي فالمعنى: اجْعَل الذي (١٤٠أ) مبتدأ خبره زيد، واجعل تلك الجملةَ الأولى، وهي ضربت زيداً، صلة للذي، بلا تغييرِ شيءٍ منها إلّا أن تجعل مكان«زيداً»ضميراً عائداً إلى «الذي» وتؤخر «زيداً» خبراً عن «الذي» فتقول: الذي ضربته: زيد.

فالفرق بين الجملة الأولى والثانيةِ أنك إذا قلت ضربت زيداً فَرُبَّما تخاطب به مَن لا يعرف أَنَّ لك مضروباً في الدنيا، وربما تخاطب به مَن يَعرف شخصاً بمضروبيَّتك، لكنه لا يعرف أنه زيد، وَأَمَّا قولُكَ: الذي ضربته زيدٌ، فلا تخاطب به إلَّا على الوجه الثاني، أَيْ تخاطب به مَن يَعرف أَنَّ لك مضروباً؛ لأن مضمونَ الصلةِ يجب أن يكون معلوماً للمخاطب كما ذكرنا، ولكنْ لا يعرف أنه زيدٌ؛ إذْ لو عرف ذلك لوقع الإخبارُ عنه بأنه زيدٌ: ضائعاً، فالجملةُ الثانيةُ نَصٌّ في المحتمل الثاني للجملةِ الأُولى.

قولُهُ: «صدَّرتها» أي: جعلتَ «الذي» في الصدر مبتدأ.

---

(١) لقد أسرف الرضي إلى درجة التعقيد في بيان المطلوب من هذا العنوان، وأطال في عرض الأمثلة المفروضة! ويقول البغدادي في الخزانة: إن ما أورده الرضي هنا قليلٌ مِن كثيرٍ مِمّا قاله ابنُ السَّرَّاج في كتابه الأُصُول.
الخزانة ٢/ ٥٣٠ بولاق.

قولُه: «وأخَّرته خبراً»، نصب على الحال، أَوْ ضَمَّن أَخَّرته معنى: جعلته، أيْ جعلته خبراً متأخراً.

قَوْلُهُ: «وكذلك الأَلِفُ واللامُ في الجملة الفعلية»، لا تخبر[1] بالألفِ واللام إلَّا عن اسم في الجملة الفعلية خاصةً، قولُه: «لِيَصِحَّ بناءُ اسمِ الفاعلِ، أَوِ المفعولِ منها»، قد ذَكَرْنَا أَنَّ صِلَةَ الألفِ واللام: اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه يمكن أن يُسْبَكَ من الجملة الفعلية اسمُ فاعلٍ مع فاعله إذا كان الفِعْلُ مبنيّاً للفاعل؛ إِذْ معنى اسمِ الفاعل مناسبٌ لمعنى: فَعَلَ وَيَفْعَل، نحو: زيد ضارب: أي ضَرَبَ أَوْ يَضْرِبُ، أو اسم مفعـول مع مرفـوعه، إذا كان الفعل مبنياً للمفعول؛ إذ معنى اسم المفعول مناسبٌ لمعنى: فُعِلَ وَيُفْعَلُ، نحو: زَيْدٌ مَضروبٌ، أي: ضُرِبَ أَوْ يُضْرَبُ، وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما[2] بمعنى الجملة الاسميةِ، حتى يُسْبَكَ منها أَحَدُهما مع المرفوع، بَلَىٰ، هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في نحو: أضارب الزيدان، وما مضروبٌ البكران، لكنْ في أولهما حرفان يَمنعان من وقوعهما صلةً لِلّام كما سَيَجِيءُ[3] بُعَيْدُ.

ويجب أن يكـون الفعـل الذي يُسْبَكُ منه صلة الألف واللام متصرفاً، إِذْ غَـيرُ المتصرِّفِ نحو: نِعْمَ، وبِئْسَ، وحَبَّذا، وعسى، وليس، لا يَجِيءُ منه اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ، فلا يُخْبَرُ باللام عن «زيد» في نحو: ليس زيد منطلَقاً، ويجب أَلَّا يكونَ في أول ذلـك الفعـل حَرْفٌ لا يُستفادُ من اسمِ الفاعلِ والمفعول معناه[4]، كالسين، وسوف، وحرفِ النفي، والاستفهامِ.

قوله: «فَإِنْ تَعَذَّرَ أمرٌ منها» أي أمرٌ من الأمور الثلاثةِ، وهي تصديرُ الموصولِ، وَوَضْعُ عائدٍ إليه مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً.

---

(١) انظر المقتضَب ٣/٨٩، والهَمْع ٢/١٤٦.

(٢) م، د: مرفوعها.

(٣) انظر المقتضب ٣/٨٩، والهمع ٢/١٤٦.

(٤) ط: معناها.

فبالشرط الأول، وهو تصديرُ الموصولِ، يَتعذر الإخبارُ عن كل اسمٍ في الجملة الإنشائية والطلبية؛ لأنَّ الصلة، كما تَقدَّمَ، لا تكون إلَّا خبريةً، ويَتعذرُ، أيضاً، عند الكوفيين، الإخبارُ بالذي[1] عن اسمٍ في جملةٍ مصدَّرةٍ بالذي؛ لأنهم يَأْبَوْنَ دُخولَ الموصولِ على الموصولِ إذا اتّفقا لفظاً، أمّا قولُه[2]:

٤٣٣ - مِنَ النَّفَرِ اللائي الذين إذا هُمُ يَهابُ اللئام حَلْقة الباب قعقعوا

فَيَروونهُ: مِنَ النَّفَرِ الشُّمِّ الذين. . . .

والأَوْلى تَجويزُ الروايةِ الأولى؛ لأنها من باب التكريرِ اللفظي، كأنه قالَ: مِنَ اللائي اللائي[3]، فإن تغايرا نحو: الذي مَن فعل، كان أسهل عندهم.

قال ابنُ السَّرَّاجِ: دُخولُ[4] الموصولِ على الموصولِ لم يَجِئْ في كلامِهم، [5]وإنما

---

(١) انظر المقتضب ٣/١٣٠.

(٢) هو أبوالرُّبَيْس الثعلبي، شاعر إسلامي، واسمه عِبَاد بن ظِهفة بكسر الظاء، من بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان، سَرَقَ ناقةً كان عبدالله بن جعفر بن أبي طالب عَلَفَها، فسرقها أبوالرُّبَيْس، وقال أبياتاً، منها هذا البيتُ. (الخزانة ٦/٧٧، ٨٣، ٨٤ هارون)؛ وفيه: (اعتزوا) بدل (هُمُ) في الشطر الأول، و(هاب الرجال) بدل (يهاب اللئام) في الشطر الثاني.

المقتضب ٣/١٣٠، ١٣١ (الحاشية)، معاني الفراء ٣/٨٤، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ص ١٢١ تحقيق د. مصطفى إمام، القاهرة سنة ١٩٧٩م مكتبة المتنبي؛ وفيه:

من النفر البيض الذين إذا انتهوا ❊ وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

والنفر: اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصةً، ما بين الثلاثة إلى العشَرة، ولا واحد له من لفظه. وقوله: (من النفر) من: ابتدائية.

«قال ابن السراج فى الأصول: العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معنى الذي. وأما ذلك فشيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون».

الخزانة ٦/٧٨ هـ.

(٣) م: ساقطة.

(٤) الخزانة ٢/٥٣٠ بولاق ==== ٦/٧٨ هارون.

(٥) أ- قال الأَحْوَصُ:

إن الشباب وعَيْشَنا اللذِ الذي ❊ كُنّا بهِ زمناً نُسَرُّ ونُجْذَلُ

مهذّب الأغاني ٣/١٨٧. ==

وَضَعَهُ النُّحاةُ رياضةً للمتعلمين وتدريباً لهم، نحو: الذي الذي في داره عمروٌ: زيدٌ[1]، فقولك في داره صلة «الذي» الأخير، وعائدهُ مستترٌ في الظَّرْفِ، وعَمْرٌو: خَبَرُ «الذي» الأخير، والذي الأخير مع صلته وخبرهِ صِلَةُ «الذي» الأول، وعائدُ الأَولِ: الهاء المجرور في داره، وزيد خبر «الذي» الأول، كأنك قلت: الذي ساكن في داره عَمْرٌو: زَيْدٌ.

وتقول[2] الذي التي اللذان أَبواهما قاعدان لديهما كريمان عزيزة عنده حسن، تَبتدىء بالموصول الأخير، فتوفّيه حَقَّهُ من الصلة والعائدِ والخبر؛ لاستغنائه بما في حَيِّزِهِ عَمَّا قَبْلَهُ، واحتياج كل ما قبله إليه لِكَوْنِهِ مِن صلته، فتقول:

أبواهما قاعدان: صلة «اللذان»، وعائدُهُ الضميرُ المجرورُ في: أبواهما، وخبرهُ: كريمان، وهذه الجملةُ، أعني: اللذان مع صلته وخبرهِ، صلة «التي» والعائد إلى «التي» من صلته: الضمير المجرور في لديها، فالتي: مبتدأ مع صلته المذكورة، وعزيزة عنده، خبره، والجملة: أعني: التي مع صلته وخبره: صلةُ «الذي» والعائدُ من الصلة إليه: الهاء المجرورةُ في: عنده، والذي مع صلته المذكورةِ مبتدأ خبره حسن.

وهكذا العمل إن زادتِ الموصولاتُ، ولا تقف عند حدّ، فَاحْذَرِ الغلط وأَعْطِ كُلَّ مَوْصُولٍ حَقَّهُ.

وبالشرط الثاني، وهو وَضْعُ الضَّميرِ العائِد إلى الموصول مَقامَ المخبر عنه يخرج الفعل، والجملة، والجار والمجرور، والظرف[3]، إِذْ لا (١٤٠ب) تضمر هذه الأشياء، ويخرج كل اسم لازم للتنكير، كالمجرور بِكَمْ، واسم «لا» التبرئة، وخبرها، والحال،

= ب ـ قال أبوعلي القارسيُّ: «قد جاء في التنزيل وصل الموصول بالموصول .... زعموا أن بعض القُرّاء قرأ: «فاستغاثه الذي من شيعته» بفتح ميم (من)» البحر ٩٥/١.

إذن قد جاء في كلامهم دخول الموصول على الموصول!.

(١) مَثَّلَهُ المبرّد في المقتضب ١٣١/٣ بقوله: الذي الذي في داره زيد أخوك.

(٢) انظر المقتضب ١٣٢/٣.

(٣) م، د: والحرف.

والتمييز المنصوب، وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف، كالتفخيم في: زيد أيُّما رجل، والاستغراق في نحو: كل رجل وأفضل رجل، وما مِن رجل، وكذا كل اسم يلزمه النفيُ، نحو: لا أَحَدَ، ولا عريب(1)، ولا كتيع، ويخرج، أيضاً، كلُّ اسمٍ جازَ تعريفُه، لكنْ يَلْزَمُ إظهاره، كفاعل «حَبَّذا»، والمعارف السادَّة مَسَدَّ الحالِ، كالعِراك، وَوَحْدَهُ، وجهدَه، وسائر ما ذكرنا في باب الحال؛ لأَنَّها بلفظها تَدُلُّ على لَفْظِ الحالِ، والإضمار يزيله، وكالمصدر العامل، إذ لا يجوز(2): مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح؛ لأنَّ لَفْظَ المصدرِ مُراعىً في العمل، إذْ هو من جهة التركيب اللفظيِّ يُشَابهُ الفِعْلَ فيعمل، والإضمار يُزيلُ اللفظَ، وكذا كُلُّ صِفةٍ(3) عاملةٍ كاسم الفاعلِ والمفعولِ والصفةِ المشبَّهةِ العاملةِ في الظاهرِ.

وَأَمَّا الإخبار عن «قائم» في زيد قائم، فإنما يَجوز إذا لم تُعمله في الضمير المستكن نظراً إلى كونه في الأصل: اسْماً مُستغنياً عَنِ الفاعل.

وعند المازنيّ(4): يَجوزُ الإخبارُ عن المصدر المحذوفِ عاملُهُ نحو: إنما أنت سَيْراً، وعند ابنِ السراج(5) لا يجوزُ؛ لأنَّ الفِعْلَ إنما حُذِفَ لدلالةِ لَفْظِ المَصْدَرِ عليه، وَأَجازَ المازنيُّ، على قُبْحٍ، الإخبارَ عن «ضَرْباً»: بمعنى: ضربت ضرباً، وَمَنَعَهُ غيرُهُ(6)؛ إذْ صورتُهُ صُورةُ المفردِ، فلا يَصْلُحُ لِكَوْنِهِ صِلَةً.

---

(1) في المقتضب ٣/٩٢: «... ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُستعمل اسماً؛ لأنّ الرفع لا يدخلها. وخبر الابتداء لا يكون إلاّ رَفْعاً.

ولا يُخبر عن الأفعال، ولا عن الحروف التي تقع لِمعانٍ؛ لأنها لا يكون لها ضمير...

ولا يُخبر عن (كيف)، و(أين)، وما أشبهه؛ لأن ذلك لا يكون إلاّ في أول الكلام؛ لأنها للاستفهام.

ولا يخبر عن أحد وأخواته. وانظر المقتضب ٣/٩١، والخزانة ٣/٢٩٥ ـ ٢٩٩ بولاق.

(2) ط: إذ لا يجوز نحو: ....

(3) انظر المقتضب ٣/٩٩.

(4) الهمع ١/١٨٧.

(5) الهمع ١/١٨٨.

(6) الأخفش والمبرد الهمع ١/١٨٨.

وَيَقْبُحُ الإخبارُ عن المصدر الذي للتأكيد، لِعُرِيِّ الإخبار عن فائدة معتبرةٍ، وكالمفعول له، إذْ يُشترط فيه لَفْظُ المصدرِ، وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائِه، وحتى، وَمُذْ وَمُنْذُ، وكذا المرفوعُ بعدَها، إذْ شَرْطُهُ لَفْظُ الزَّمانِ، وكتمييز الأَعدادِ المجرورِ، فَإنَّ المُحقِّقين استقبحوا الإخبارَ عنه؛ لوجوب كَوْنِ المفسِّر صريحاً في تعيين الجنس، والإضمار يُخِلُّ بذلك، وبعضُهم جَوَّزَهُ نحو: الذي هذا مِائته: الدرهم، وكالمقادير المبهَمة المفسَّرة بها بعدها نحو: راقود خَلًّا، وَعِشرون دِرْهَماً، فَإنَّ ألفاظَها معتبرةٌ، وكالمضاف دون المضاف إليه، إذِ المُضمرُ لا يُضافُ، وكالموصوفِ بدون الصفة وكالصفة بدونه(١)، وكالموصول بدون صلته، وكصلة اللام بدون الموصول؛ إذْ لَفْظُها شرط.

وَأَمَّا البَدَلُ والمبدل(٢) منه، فبعضهم لا يُجيز الإخبار عن أحدهما وحدَه، بل عنهما مَعاً، كالصفة والموصوفِ، قال: لأنَّ البدلَ مُبَيِّنٌ كالصفة، فلا يُفرد من المبدَل منه، وأيضاً، تخلو الصلة مِنَ العائِد في نحو: جاءني زيد أبوك، إن أُخْبِرَ عن البدلِ عند مَنْ يَجْعَلُ البَدَلَ في حُكْمِ تكريرِ العاملِ.

وبعضُهم(٣) أجازَ الإخبارَ عن كل واحدٍ منهما، فالأولُ، تقول في: مررت برجل: زيد، مخبراً عنهما: الذي مررت به رجل زيد، والثاني تقول مخبراً عن المبدل منه: الذي مررت به زيد رجل، ومخبراً عن البدل: الذي مررت برجل به: زيد، بإعادةِ الجار؛ لأنَّ المجرورَ لا منفصلَ له(٤)، ويجوز أن تقول: برجل هو، واضعاً المرفوعَ مَقامَ المجرورِ.

---

(١) انظر المقتضب ٣/٩١، ١١١، والهمع ٢/١٤٨.

(٢) انظر المقتضب ٣/٩١، ١١١، والهمع ٢/١٤٨.

(٣) انظر المقتضب ٣/١١١، والهمع ٢/١٤٨.

(٤) يعني ليس للضمير المجرور صورة منفصلة مثل ما للمرفوع والمنصوب.

والمُجَوِّزون اختلفوا في بَدَلِ البعضِ والاشتمالِ، فأَجازَهُ الأخفشُ إذِ الضميرُ نَفْسُ ما بعدَه، وَمَنَعَهُ الزِّياديُّ، إذِ الضميرُ لا يدل على البعضِ والاشتمالِ قبل أن يذكر خبر الموصول.

وكخبر عَسَى وأخواتِها، وكألفاظِ التأكيدِ في الأشهر؛ إذْ تلك الألفاظُ معتبرة في إفادة التأكيدِ، وأيضاً يبقى خبر الموصول تأكيداً بلا مؤكَّد، وكعطف البيانِ دون المعطوفِ، وكالمُضاف إليه من الكُنَى والأَعلام، للأناسيّ وغيرها، كأبي القاسم، وامرىءِ القَيْسِ، وابْنِ آوَى، وابْنِ عِرْس، وابن قترة، وابن مقرض، وأم حُبَين، وسام أبرص؛ إذْ المضافُ إليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة، وكذا «قُزَح» في قَوْس قُزَح، وككل جُزء من جُزْأَي المركب نحو: بيتَ بيتَ، وخمسةَ عَشَرَ وبعلبك وكمنذ ومُذ، فإنهما لا يضمران، وكذا كل ظاهر قام مَقامَ الضميرِ في نحو:

﴿ٱلْحَاقَّةُ(١) ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾(٢)

وقوله:

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ   نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى(٣) والفقيرا (٦٠)

مما إظهارُهُ يفيد التفخيم، وَمَنَعَ بعضُهم الإخبار عن خبر كان، والأَصْلُ جوازُهُ؛ لأنه كخبر المبتدأ.

ويخرج(٤) أيضاً، ما جازَ إضمارُه لكنَّ الضميرَ لا يَعُودُ إلى ما تقدم من الموصول، كالمجرور برُبَّ، وفاعل نِعْمَ وبِئْسَ وأخواتِها، فَإنَّ هذه الضمائرَ لا تَجيء إلَّا مُبْهَمَةً مميزةً بما بعدَها، وكذا(٥) كُلُّ ضميرٍ مستحقٍ لغيره؛ أي استحقه غير الموصول،

---

(١) الحاقة /١، ٢.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) سقط من م، د، ط.

(٤) يعني أنه يخرج بالشرط الثاني، وهو وضع الضمير العائد موضع المخبر عنه.

(٥) انظر المقتضب ٣/١٠١.

كالضمير في: زيد ضربته، وفي: زيد ضرب، وفي: زيد قائم، إذِ المبتدأ، استحق الضمير من هذه الأخبارِ، فلو قلت: الذي زيد ضربته هو، فَإِنْ بَقِيَ الضميرُ كما كانَ، راجعاً إلى زيد لم يَجُزْ؛ لأننا قُلْنَا يجب أن يقوم مَقامَ المخبرِ عنه ضميرٌ عائدٌ إلى الموصولِ، وأيضاً تَبقى الصلةُ خاليةً من عائدٍ إلى الموصول، وقولك «هو» في الأخير ليس في الصلة، بل هو خبرُ الموصولِ، وإنْ جعلناه عائداً إلى «الذي» بَقِيَ خَبَرُ المبتدأ، وهوجُملةٌ، خالياً من عائد إلى المبتدأ، وقولك «هو» في الأخير ليس في حَيِّزِ خبر زيد.

وقوله: «والاسمُ المشتملُ عليه» أيْ الاسمُ الذي أحد جُزْأيْه ضميرٌ مستحقٌّ لغير الموصول، كغلامه، (١٤١أ) في: زيد ضربت غلامه، فَإنَّ المضافَ مع المضاف إليه، أعنى لَفْظَ «غلامه» مشتمِلٌ على الهاء التى استحقَّها المبتدأ.

قوله: «عليه»، أيْ على الضميرِ المستحق لغيره، قيل: إنِ استغنى بضمير جازَ الإخبارُ عن ضميرٍ آخَرَ، وَإنْ رَجَعَ إلى ذلك المبتدإِ، وذلك كما في زيد ضاربه أخوه، جاز لك الإخبارُ عن أي ضميرٍ شئتَ منهما.

وقالَ الأندلسيُّ: لا يَجوزُ ذلك، لا لِعَدَمِ رُجوعِ عائدٍ من الصلة إلى الموصول، بل لِعَدَمِ فائدةٍ في الخبر لم يفدها المبتدأ؛ لأنَّ في قولك: زيد ضاربه أخوه هو: لفظ «هو» يرجع إلى زيد؛ لأنه ضميرُهُ وقد أُخِّر وزيد مذكورٌ في الصدر، فلا يكون في ذِكْرِ ضميرِه فائدةٌ.

وليس ما قال بشيءٍ؛ لأن ذِكْر زيد في الصدر، لا يَجعل المبتدأ الذي هو الموصولُ نصاً في زيد، حتى يَخْلُوَ الإخبارُ بزيد عنه من الفائدة.

بيانُ ذلك: أنَّكَ إنْ أخبرت عن هاء «ضاربه» يكون المعنى: الذي ضاربه أخو زيدٍ: زيدٌ، فقد عرفنا بالمبتدأ أن ههنا شخصاً هو مضروب أخي زيد، فيجوز أن يكون ذلك الشخصُ زيداً وغيرَهُ، فَقَوْلُكَ، إذَنْ، في الخبر: زيدٌ، فيه فائدة مجدَّدة،

وهي أنَّ زيداً مضروب أخيه، دون عمروٍ، وغيره، وكذا إن أخبرت عن هاء «أخوه»، يكون المعنى: الذي ضارب زيد أخوه: زيد، فمضمون الصلة الذي يجب أن يكون معلوماً للمخاطب أنَّ ههنا شخصاً أخوه ضارب زيد، فيستفيد من الخبر أن ذلك الشخصَ نَفْسُ زَيْدٍ.

وقـالَ صاحِبُ المُغني: لا يَجوزُ الإخبـارُ عن أَحَـدِ الضميرَيْنِ؛ لأنَّ عَوْدَهُما على المبتدأ، سابقٌ على استحقاق الموصولِ لهما، ويتوقف المبتدأ على ارتباطِهما به كارتباط الضميرِ الواحِدِ.

وليس، أيضاً، بشيءٍ؛ إذْ لا يَلْزَمُ بقاءُ ما عادَ إليه الضميرُ المخبر عنه بعد الإخبار، على حاله قَبْلُ، بدليلِ صِحَّةِ الإخبار عن تاء «ضربت» ونحوه، ولا يتوقف المبتدأ على ارتباطِ الضمير به، بل يَكتفي بأَحدِهما.

فنقول: الأَولى جوازُ الإخبارِ عن كل[1] واحد من الضميرين، إذْ لا مانعَ، وكذا يَجوزُ الإخبارُ عن ضمير عائدٍ إلى ما تَقَدَّمَ، إنِ استغنى ذلك المتقدمُ عن ذلك الضميرِ، بِأَنْ يكونَ الضميرُ في جملة ثانيةٍ بعد ذِكْرِ المفسِّرِ في جملة أُولى لا تَعَلُّقَ لها بالثانية، كما تقول: زيد أخوك، ثم تقول: قد ضربته، فَيَصِحُّ الإخبارُ عن هاء «ضربته».

وبالشرط الثالثِ، وهو تأخيرُ المخبر عنه خبراً[2]، يخرج كل ما لا يَصِحُّ تأخيرُهُ، كضميرِ الشأنِ، إذْ لو أَخَّرته لم يَحْصُلِ الإبهام قَبْلَ التفسيرِ، وهو الغَرَضُ من الإتيانِ به كما مَرَّ، وكذا كُلُّ مُبْهَمٍ مفسَّر بما بعده[3]، كضميرِ نِعْمَ وبِئْسَ، ورُبَّ، وَيَخْرُجُ[4] أيضـاً، كُلُّ اسمٍ فيه معنى الشرطِ والاستفهـام كَمَنْ، ومـا، وأَيُّهم، وكـذا: كم

---

[1] د: ساقطة.

[2] د: خبر.

[3] ط: بعد قوله: بعده: للتفخيم.

[4] انظر المقتضب ٩٢/٣.

الخبرية، وكأيِّن؛ لتصدرهما، لِما فيهما من معنى الإنشاء، ويَخْرُجُ⁽¹⁾، أيضاً، كُلُّ ما لا يجوز رفعُه كالظروف غير المتمكنة⁽²⁾، نحو: عند، وسوى، وذات مرة، وبُعَيْدات بين، وكذا: سحر، وعشاء وعَتَمة⁽³⁾ معينَّات، وكذا المصادر اللازم نصبها، كَسُبْحانَ ولَبَّيْك ونحوهما، قالوا: وإن أخبرتَ عن ظرفٍ متمكنٍ جئتَ في ضميره بـ «في» كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في قولك: سرت يوم الجمعة، فتقول: الذي سرت فيه: يوم الجمعة، إلَّا أنْ يكونَ الظرفُ متوسَّعاً فيه، وهذا القولُ منهم مبنيٌّ على أنَّ الضميرَ لا يكون ظرفاً، وقد قَدَّمْنا⁽⁴⁾ ما عليه في بابِ المفعول فيه.

ولا يَمتنع، على ما قالوا: الإخبارُ عن المفعول له، نحو: الذي ضربت له: تأديب، هذا، والضمير القائم مقام المخبر عنه، إنْ كان المخبر عنه مجروراً فهو بارزٌ متصلٌ، وإن كان مرفوعاً فضميرُهُ إمَّا مستترٌ، كما إذا أخبرت عن «زيد» مِن: جاءَ زيدٌ، وإمَّا بارزٌ متصلٌ، كما إذا أخبرت عن «الزيدان» في: ضَرَبَ الزيدان، وإمّا منفصلٌ، كما إذا أخبرت عن «زيد» في: ما جاءني إلَّا زَيْدٌ.

وينفصل، أيضاً، المرفوعُ المتصلُ الذي كان في الجملة قَبْلَ الإخبار متصلاً، إذا أخبرت بالألف واللام، وَجَرَتْ صلتُه على غَيْرِ مَنْ هي له، كما إذا أخبرت عن «زيداً» في: ضربت زيداً، باللام، فإنك تقول: الضاربه أنا: زيد، هذا عند النحاة، وقد تقدم في باب المضمرات أَنَّ المنفصلَ في مثله تأكيدٌ للمستتر لا فاعل، وقد عرفت مواضعَ كُلِّ واحدٍ من هذه الثلاثةِ في باب المضمر، أعني المستترَ، والبارزَ المتصلَ والبارزَ المنفصلَ فَارجِعْ إليه.

---

(١) المصدر نفسه ٣/١٠٣.

(٢) اصطلاح النحاة في هذا النوع هو: الظروف غير المتصرفة، وكذلك قوله الآتي: ظرف متمكن، يراد به الظرف المتصرف.

(٣) د، ط: وعشاء ومساء، ولفظة (عتمة) ساقطة.

(٤) م، ط: قلنا.

وَإِنْ كان منصوباً فضميرُهُ إِمَّا بارزٌ متصلٌ، كما إذا أخبرت عن: زيداً في ضربت زيداً، أو منفصلٌ، كما إذا أخبرت عن «زيداً» في ما ضربتُ إلَّا زيداً، لِما عرفت من مواقعِ المتصلِ والمنفصلِ.

وَإذا أخبرت عن أيِّ ضميرٍ كانَ، فلابُدَّ من تأخيرِهِ مرفوعاً منفصلاً؛ لأنه خبرُ المبتدأ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّكَ إذا أَخبرتَ عن ضمير المتكلمِ والمخاطب، فلابُدَّ أَنْ يكونَ الضميرُ القائمُ مَقامَهُ غائباً؛ لرجوعه إلى الموصولِ، وهو غائبٌ (١٤١ ب)، كما إذا أَخبرتَ عن أَحَدِ ضميرَيْ: ضربتك، ولا يجوزُ الحَمْلُ على المعنى، كما في:

أنا الذي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيْـدَرَهْ[1]

لِعَدَمِ الفائدةِ، فلا تقولُ في الإخبار عن تاء ضربتك: الذي ضربتُك أنا، ولا في الإخبار عن الكاف: الذي ضربتك: أنت، فليس، إذن، كقوله[2]:

أنا أنـت القاتلي أنـت أنـا

بصحيحِ الإخبار عن اللام[3]، على ما تَقَدَّمتِ الإشارةُ إليه.

وإنمـا اختاروا الإخبار بالذي، دون مَنْ، وما، وأي، وسائر الموصولات، لأنها أُمُّ البـاب، وهو أكثر استعمالاً، ولا يكون إلا موصولاً؛ وأَمَّا الإخبارَ بالألف واللام، فاختاروه، أيضاً، لِكَثرةِ التغيير معه بِسَبْكِ الفِعْلِ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ، وإبراز الضمير، كما في: الضاربُهُ أنا: زيدٌ، في: ضربت زيداً، حتى تَحْصُلَ الدُّرْبَةُ فيه أكثر.

وَلْنَذْكُرْ حُكْمَ الإخبار في التنازع، فَإِنَّ فيه بَعْضَ الإشكالِ، فنقول: الأَوْلى في باب[4] التنازع: أَلَّا يُغَيِّرَ الترتيبُ، ويُراعى ترتيبُ المتنازِعَيْنِ على حالهما ما أَمْكَنَ، لِما

---

(١) قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وسبق ذكره.

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) د، ط: عن الكاف، والصواب ما أثبت، والمراد: اللامُ الموصولة في قوله: القاتلي.

(٤) د: سقطت.

مَرَّ في بيان حقيقـةِ الإخبـارِ من أَنَّكَ لا تُغَيِّرُ الجُملةَ المتضمنةَ للمخبر عنه، إلَّا إذا اضطررت إليه.

فَإذا وُجِّهَ العاملان من جهة الفاعلية، وأُعمل الثاني نحو: ضرب وأكرم زيد، قلت مخبراً بالذي عن المتنازَع فيه: الذي ضرب وأكرم: زيد، قامَ مَقامَ «زيد» ضميرٌ، فاستتر في «أكرم»، والضمير في «ضَرَبَ» أيضاً. يَرْجِعُ إلى «الذي»، وقد كان قَبْلُ راجعاً إلى زيد، إذْ لم يكن ههنا تنازُعُ الفِعْلَيْنِ في الضميرِ القائمِ مقامَ المخبرِ عنه، كما كان في المخبر عنه، لِما ذَكَرْنا في بابِ التنازُعِ، أنه لا تَنَازُعَ في الضميرِ المتصلِ.

وتقـول بالألف والـلام، عنـد الرُّمّاني[1]، وابنِ السَّرَّاجِ وجماعةٍ من المتأخرينَ: الضـارب وأكـرم: زيد، عطفتَ الفعلَ الصريحَ وهو «أكرم» على «ضارب»؛ لأنه أيضاً، فِعْلٌ لكنْ في صورة الاسمِ على ما قَدَّمْنَا.

والأخفش[2] يُدخل اللام في مثله على الفِعْلَين، ويأتي بالمخبر عنه في الأخير خبراً عن الموصولين فيقول: الضارب والمكرم: زيد، كما يقول: العاقل والكريم زيد، وكأنه في الأصل من باب عطف الصفةِ على الصفةِ؛ لأن «العاقل» موصوفُهُ مقدَّرٌ، فهو مِثْلُ قولِهِ:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُما ... مِ وَلَيْثِ الكتيبةِ في المزدَحَم (٧٥)

وَعَزَىٰ الرماني[4] إلى المازني، وليس فى كتابه[3]، أنه يجعل الكلام جملتَيْنِ اسميتَيْنِ كما كان في الأصـل فعليتين؛ لأن المبتدأ والخبرَ نظيرُ الفِعْلِ والفاعلِ، فنقول فى مسألتنا عند إعمال الثاني: الضارب هو والمكرم: زيد.

---

(١) التبصرة ١/٥٣٤.

(٢) الهمع ٢/١٤٨.

(٣) التبصرة ١/٥٣٣.

(٤) المراد كتابه في علل النحو، وهو من أشهر ما ألف المازني، وله أيضاً كتابُ التصريف الذي شرحه أبوالفتح ابنُ جني.

وَأَوَّلُ المذاهب أَوْلَى؛ لأنه أَقَلُّ تغييراً، ثم الثاني أَوْلى مِنَ الثالثِ، لِمِثْلِ ذلك، وما ذكر من قَصْدِ التشاكُلِ بالإتيانِ بالاسميتينِ في الفَرْعِ، مكان الفعلتين في الأصل، فَمِمّا لا يَرجَح به على المذهب الأولِ، إِذْ عَطْفُ الفعليةِ على الفعلية فيه، باقٍ في الحقيقة مع قِلَّةِ التغيير.

وَأَمَّا أبوالحسن[1]، فله أَنْ يَقولَ: الجملتان في الأصل صارتا كالواحدةِ من حيث كَوْنُ المتنازعِ فيه كجزء كلٍّ واحدةٍ منهما، فهو الرابطُ بينهما.

وَإن أعملت الأول في مسألتنا، قلت: أيضاً، في الإخبار بالذي: الذي ضرب وأكرم زيد، جَعَلْتَ مقامَ زيد ضميراً، فاستتر في «ضرب»؛ لأنَّ الغَرَضَ أنه فاعله، وكذا في الإخبار بالألف واللام نحو: الضارب وأكرم زيد، وعند الأَخْفَش[2]: الضارب والمكرم زيد، وقياسُ قَوْلِ المازنيِّ[3] الضارب والمكرم هو: زيد؛ لِتكُونَ الاسميةُ معطوفةً على الاسمية بَيْنَ جُزْأَي المعطوفِ عليها، كما كان في الأصل: الفعليةُ معطوفةٌ على الفعلية بَيْنَ جُزْأَيْها.

وإذا وُجِّهَ العاملانِ من جهة المفعولية، وأُعمِل الثاني، نحو: ضربت وأكرمت زيداً، قلت مخبراً عن التاء الأولى بالذي: الذي ضرب وأكرم زيداً، أنا، وإنما جَعَلْتَ تاء أكرمت، أيضاً، ضميرَ غائب، وإن كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الأولى فقط؛ لأنَّ الثانيةَ عَطْفٌ على الأُولى، فلابُدَّ فيها، أيضاً، من ضميرٍ راجعٍ إلى الموصولِ وقد، تَقَدَّمَ أَنَّ الموصولَ إذا كان مبتدأً، وهو متكلمٌ أو مخاطبٌ من حيث المعنى، لم يَجُزْ حَمْلُ الضميرِ على المعنى، فلا يُقالُ: الذي ذهبتُ: أنا؛ لِعَدَمِ فائدةِ الإخبار، والتنازعُ ههنا باقٍ على حالهِ، لِجَوازِ انتصابِ[4] «زيداً» بِضَرَبَ، وقولك:

---

[1] المراد الأخفش الأوسط سعيد بن مَسْعَدَة، وتكرر ذكره.

[2] التبصرة ٥٣٢/١.

[3] الهَمْع ١٤٨/٢.

[4] لأن الفعل (ضرب) باقٍ على صلاحيته للعمل.

أكرم وإن فصل بين بعض الصلة وبعض، إلَّا أنه ليس بِأجنبي، كما يَجِيءُ في هذا البابِ(١).

وتقول مخبراً باللام: الضارب وأكرم زيداً: أنا، وعند الأخفش: (٢) الضارب والمكرم زيداً: أنا، والتنازُعُ غَيْرُ باقٍ؛ لأنَّ «زيداً» لا يَجوز انتصابُه بضارب؛ إذْ لا يعطف على الموصول مع بقاءِ(٣) بعضِ الصلة.

وقياسُ قولِ المازنيِّ: (٤): الضارب أنا، والمكرم زيداً: أنا.

وكذا تخبر عن تاء أكرمت، بالذي، وبالألف واللام، سواء، على المذاهبِ(٥) الثلاثةِ.

وتقول في الإخبار عن «زيد» بالذي: الذي ضربت وأكرمته: زيد، وبالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمته: زيد، أبرزت ضمير المفعول في: الضاربُهُ وإن كان محذوفاً في الأصل؛ لأنَّ ضميرَ الألِفِ واللامِ لا يُحذف، كما ذَكَرْنَا، وأبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفةِ على غيرِ مَنْ هي له.

وبعضُ (١٤٢أ) المُتَقَدِّمينَ يَحْذِفُ ضميرَ اللامِ في مِثْلِهِ؛ نَظَراً إلى الأصل.

وتقول على مَذْهَبِ الأخفشِ(٦): الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد، وعند المازنيِّ: (٧) الضارب أنا، على أنه مبتدأ وخبرٌ، والمكرمه أنا: زيد، جملةٌ معطوفةٌ على جُملةٍ أُخرى.

---

(١) د: ساقطة.

(٢) التبصرة ١/٥٣٢.

(٣) يعني قبل انتهاء الصلة.

(٤) التبصرة ١/٥٣٣.

(٥) تقدير الكلام: هما سواء على المذاهب الثلاثة التي يتعرض لها في أكثر الأمثلة؛ وهي: مذهب الجُمهور، ومذهب الأخفش، ومذهب المازني.

(٦) التبصرة ١/٥٣٢.

(٧) المصدر نفسه ١/٥٣٣.

وتقول في هذه المسألة إذا أُعمل الأول نحو: ضربت وأكرمته زيداً، بإبراز(١) الهاء في «أكرمته» على المختار، كما مرَّ في باب التنازع، مخبراً عن التاء الأُولى(٢) بالذي: الذي ضرب وأكرمه زيداً: أنا، وبالألف واللام: الضارب وأكرمه زيداً: أنا، والتنازع باقٍ في الموضِعَيْن، وعند الأَخفش: (٣)الضارب زيداً والمكرمه: أنا، قدَّمت زيداً إلى جَنْبِ عامِلِهِ إذْ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته، وعند المازِنِيّ: الضارب زيدا أنا والمكرمه أنا.

والإِخبارُ عن تاء «أكرمت» كالإِخبار عن تاء «ضربت» سواءٌ عند كُلِّهم(٤)، وأَمَّا الإِخبار عن «زيداً» بالذي فتقول فيه: الذي ضربته وأكرمته زيد، تَصِلُ الضميرَ القائمَ مَقامَ زيدٍ بعاملِهِ لِعَدَمِ ما يُوجبُ انفصاله وكذا بالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمته: زيد، الهاء في «الضاربه» هو الضمير القائم مَقامَ زيدٍ، وأبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفة على غير صاحبها، وعند الأخفشِ: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد، وعند المازنيّ: الضاربه أنا والمكرمه أنا هو: زيد، وزيد خبر للضاربه؛ لأنه كان في الأصل مفعولَ ضربت، والجملةُ المعطوفةُ، أعني: المكرمه.. متوسطةٌ بين جُزْأَيْ المعطوفِ عليها.

وتقول في: ضربني(٥) وضربت زيداً، عند إعمال الثاني مخبراً عَنِ الياء أَوِ التاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيداً: أنا، ولا(٦) تقول: ضربني ولا ضربت(٧)، لما مر،

---

(١) م، د: بالهاء، وقوله: «بإبراز» زيادة من ط.

(٢) ط: الأول، وهو خطأ.

(٣) ط: عند الضارب زيداً، وهذا خطأ.

(٤) نص الرضي كغيره من النحاة، على أن (كل) المضاف إلى الضمير لا يقع تالياً للعوامل اللفظية، فلا يقع إلّا مبتدأ، أو توكيداً معنوياً، وهو ـ مع ذلك ـ يستعمل هذا الأسلوب في هذا الشرح.

(٥) انظر المقتضب ١١٤/٣.

(٦) د: ساقطة.

(٧) م: «ولا تقول ضربني ولا ضربت زيداً عند إعمال الثاني، مخبراً عن الياء والتاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيداً أنا، ولا تقول ضربني ولا ضربت كما مرّ».

والتنازع باق على حاله.

وتقول في التثنية على مذهب البصريين: الذي ضرباه وضرب الزيدين أنا، وعند الكسائيِّ: الذي ضربه وضرب الزيدين: أنا، بحذف الفاعل.

وتقول بالألف واللام: الضاربه هو وضرب زيداً: أنا، أُبرزت «هو» لِجَرْيِ الصفة على غير صاحبِها، والتنازعُ باقٍ.

وعلى مذهب الأَخفشِ[1]: الضاربه هو والضارب زيد أنا، والأَوْلى أَنْ يُقالَ: الضاربه زيد؛ لأنَّ الإضمارَ قبل الذكر، إنما جاز في الأصل لِكَوْنِهِ من باب التنازعِ. مع مخالفة الكسائي فيه أيضاً، وليس بقياسٍ في جميعِ المواضعِ.

وعند المازنيِّ في الإخبار عن الياء: الضاربه هو: أنا، والضارب زيداً: أنا، والأَوْلى أن يُقال: الضاربه زيد[2]، لِما ذكرنا، وفي الإخبار عن التاء: الضاربي هو، مبتدأ وخبر والضارب زيداً: أنا، والأَوْلى: الضاربي زيد[3]، لِما مَرَّ.

وإن أخبرت[4] عن «زيداً» بالذي، قلت: الذي ضربني وضربته: زيد، لا يمكن بَقاءُ التنازع؛ إذ لا تنازُعَ في ضميرٍ متصلٍ، كما مَرَّ.

وبالألف واللام: الضاربي وضربته: زيد، وعند الأخفش: الضاربي والضاربه أنا: زيد، بإبراز «أنا» لِجَرْيِ «ضاربه» على غير مَنْ هوله، وعند المازنيِّ[5]: الضاربي هو - والأَوْلى الضاربي زيد - والضاربه أنا: زيد.

وَإنْ أعملت الأول، والمختار: ضربتني وضربتها هند، بإظهار ضميرِ المفعول، كما

---

[1] التبصرة ١/٥٣٣.

[2] ط: الضاربه زيد أنا.

[3] انظر المقتضب ٣/١٣٨.

[4] انظر المقتضب ٣/١١٥.

[5] التبصرة ١/٥٣٣، والأصول ٢/٣٣١.

مَرَّ في باب التنازُع ، قُلْتَ في الإخبارِ عَنِ الياءِ، أَوِ التاءِ بالذي : الذي ضربته وضربها هند : أنا، والتنازُعُ باقٍ،

وبالألف واللام : الضاربته وضربها هِنْدٌ : أنا ، فاعل ضاربته، وعند الأَخفشِ : الضاربته هِنْدُ والضاربها : أنا ، قدمت هندا إلى جَنْبِ عامله ، لِئَلَّا يفصل بين بعض الصلةِ وبعضٍ بالأجنبي ، وعند المازِنيِّ : الضاربته هند : أنا ، والضاربها : أنا .

وفي الإخبار عن هند بالتي : التي ضربتني وضربتها : هند ، وبالألف واللام : الضاربتي والضاربها أنا : هند .

وتقول مخبراً عن التاء أو الياء في : ضربتني وضربت : هند ، عند إعمالِ الثاني ، الذي ضَرَبَ وضربته هند : أنا ، ولا يجوزُ : ضربتني لِمَا تَقَدَّمَ، وبالألف واللام : الضارب وضربته هند : أنا ، وعند الأَخفشِ : الضارب والضاربته هند : أنا ، . ويقول المازنيُّ[1] مخبراً عن التاء : الضارب والضاربتي هند : أنا، والضارب مبتدأ وأنا خبره ، وعن الياء : الضارب أنا ، والضاربته هند : أنا.

وَإِنْ أخبرت عن هِندٍ قلت : التي ضَرَبْتُ وضربتني : هند ، والضاربها أنا وضربتني هند، أظهرت المفعول في : ضاربها؛ لأَنَّ عائدَ الموصولِ لا يُحْذَفُ . وبعضُ المتقدمين يَحْذِفُهُ؛ مُرَاعاةً للأصلِ ، وأبرزت «أنا» لجَرْيِ الصفةِ على غَيْرِ صاحبِها .

وعند الأَخفشِ : الضاربها أن والضاربتي : هند، وعند المازني : الضارب أنا ، على أنه مبتدأ وخبر، والضاربتي : هند .

---

[1] التبصرة ١/٥٣٣.

(٢) التبصرة ١/٥٣٣.

وَإنْ أعملت الأول ، قلت مخبراً بالـذي عن التاء أَوِ الياءِ : الذي (١٤٢ ب) ضرب وضربته هند : أنا ، وبالألف واللام : الضارب وضربته هند : أنا ، والتنازُعُ باقٍ فيهما ، وعند الأخفشِ : الضارب هنداً والضاربته هي : أنا ، بتقديم «هنداً» إلى جَنْبِ عامِلِهِ، كما مَرَّ، ويقــول المـازنيُّ(١) : مخبراً عن التـاء : الضـارب هنـداً والضاربتي هي : أنا ، وأنا ، خبر : الضارب ، وعن الياء : الضارب هنداً : أنا ، والضاربته(٢) هي : أنا .

وتقول مخبراً عن «هنداً» بالتي : التي ضربتها وضربتني هند ، وباللام : الضاربها أنـا وضربتني : هنـد ، وعنـد الأخفشِ : الضاربها أنا والضاربتي : هند ، وعند المازني(٣) : الضاربها أنا ، والضاربتي هي : هند وهند خبر : الضاربها .

وتقول(٤) في : أعطيت وأعطاني زيدٌ دِرْهَماً ، مخبراً عَنِ التاءِ أَوِ الياءِ بالذي : الذي أعـطى وأعـطاه(٥) زيدٌ دِرْهَمـاً : أنـا ، وباللام : المُعطِي وأعطاه زيدٌ دِرهماً : أنا، والتنازُعُ باقٍ في الصورتَيْنِ، وعند الأخفشِ (٦) : المعطي والمعطيه زيدٌ درهماً : أنا، وأما المازنيُّ فإنه يَرُدُّ في مِثله كُلَّ ما حذف منه ، فيرد مفعولي الأول نحو : المعطي زيداً دِرهماً ، والمعطيه هو إياه : أنا(٧)، وليس بوجهٍ لمخالفته الأصلَ في الفعل الأول بِرَدِّ مفعولَيْهِ، وفي الثاني بإقامة الضميرَيْنِ مُقامَ معمولَيْهِ الظاهرَيْنِ بلا ضرورةٍ، ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي إلى واحد، أعني جعل الكلام جملتين لقال : المعطي زيداً دِرهما : أنا . والمعطيه هو إياه : أنا.

---

(١) الأصول ٢/٣٣١.

(٢) د : والضاربـه.

(٣) الأصول ٢/٣٣١.

(٤) انظر المقتضب ٣/١١٧.

(٥) م ، د : الهاء ساقطة.

(٦) الأصول ٢/٢٣٢ ، التبصرة ١/٥٣٧.

(٧) التبصرة ١/٥٣٧.

وإن أخبرت عن زيد ، قلت : الذي أعطيت وأعطاني دِرهماً : زيدٌ والمعطيه أنا ، وأعطاني دِرهماً زيدٌ، بإبراز عائدِ اللام ، وبَعْضُ المتقدِّمين يُجَوِّزُ حذْفَهُ لمطابقة الأصل ، كما مَرَّ، وبإبراز «أنا» لجَرْيِ الصفة على غير صاحبها، وعند الأخفش[1] : المعطيه أنا والمعطي ، بالإضافة، أو المُعطِى إيَّايَ، كما تَبيَّنَ في المضمرات ، دِرْهَماً : زيد، ويجوز : المعطي أنا ؛ مُراعاة لِلأَصل .

والمازنيُّ يقول : مَن أظهرَ الضميرَ في المعطيه، أظهرَ المفعول الثاني ، وليس بوجهٍ ؛ لأنَّ إبرازَ الضميرِ لأجل اللام فإنه لا يُحذف عائدُه، كما مَرَّ[2]، وليس «أعطى» من أفعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الأول .

فإن رددنا مفعولي الأول، كما هو مَذْهَبُ المازنيِّ قُلْنا : المعطيه أنا دِرْهَماً، والمعطيه أو المعطيِّ إياه : زيد ، كما ذكرنا في المضمرات في نحو : ضربي إياك وضربيك، ولو قلت : المعطيه أنا إياه والمعطيُّ دِرْهَماً : زيد، على أن يكون «إياه» عائداً إلى «دِرْهَماً» لأَضمرتَ المفعول قَبْلَ الذكر في غير باب التنازع ، وهذا لا يَجُوزُ في باب التنازع ، كما مَرَّ.

وَإِنْ أخبرت عن[3] الدرهم قلت : الذي أعطيت وأعطانيه زيد : درهم ، وَصَلْتَ الضميرَ، إذْ لا مُوجِبَ لِلفَصْلِ .

وباللام : المعطيه أنا وأعطانيه زيد : درهم ، وعند الأخفش : المعطيه أنا ، أو المعطي أنا ، بحذف الضمير، والمعطيه أو المعطِي إِياه زيد : درهم، كضربيك وضربي إياك. والمازنيُّ يَرُدُّ المحذوفَ، نحو : المعطيه أنا زيداً، والمعطيه أو المعطِي إياه هو : درهم .

---

[1] التبصرة ٥٣٦/١.

[2] د : ساقطة.

[3] انظر المقتضب ١١٨/٣.

وتقول في(١) ظننت وظنّني زيدٌ أخاك، مخبراً عنِ التاءِ أوِ الياءِ ، بالذي : الذي ظَنَّ وظنه زيد أخاك : أنا .

وباللام : الظانُّ وظنه زيد أخاك : أنا ، بحذف المفعول الأولِ ، كما كان في الأصل ، وعند الأخفشِ : الظانّ والظانّه زيدٌ أخاك : أنا .

والمازنيُّ (٢)، لو جعله جملتين وَرَدَّ المحذوفَ، قال : الظانّ زيداً أخاك : أنا ، والظانُّه هو إياه : أنا، فالمتصلُ ضميرُ اللامِ والمنفصلُ ضمير «أخاك» و «هو» ضمير زيد، أبرزته لجَرْيِ الصفة على غيرِ صاحبِها.

وَإنْ أخبرت عن زيد قلتَ : الذي ظننت وظنّني أخاك : زيد(٣) ، والظانه أنا أخاك وظنّني إياه أو ظنَّنيه : زيد . نحو : خلتكه وخلتك إياه على ما مَضَىٰ في المضمرات ، أظهرتَ المفعولِ في : الظانه ؛ لِكَوْنِهِ ضميرَ اللام فلا يُحْذَفُ ، وبعضُهم يَحْذِفُه ؛ مُراعاةً لِلأَصْلِ ، وأظهرتَ ثانيَ مفعولَيْ : الظانّه ؛ لأنَّ أفعالَ القلوبِ يجب ، في الأغلب ، بِذكر أَحَدِ مفعولَيْها ذِكْرُ الآخر، وأبرزت «أنا» لجَرْيِ الصفةِ على غيرِ صاحبِها .

وعند الأخفشِ (٤) : الظانّه أنا أخاك والظانِّيه أو الظانّي إيَّاه : زيد .

وَإن أخبرت عن «أخاك». قلت : الذي ظننتُ وظنّنيه زيد ، أو ظَنّني زيدٌ إياه : أخوك ، والظان أنا زيداً إياه وظنّنيه أو ظنّني إياه : أخوك ، وأجازَ بعضُهم : الظانه أنا زيداً ، والأَوْلَىٰ أنه لا يَجوز ذلك لِما ذكرنا في باب الضمائرِ أنَّ ثانيَ المفعولَيْنِ يجب انفصالُه عند الالتباسِ بأولِهِا .

---

(١) انظر المقتضب ١١٩/٣ و ١٢٩ .

(٢) التبصرة ٥٣٥/١ .

(٣) لم يذكر رأى المازني في هذه الصورة، وفيما يأتي من الصور إلى آخر ما بقي من الأمثلة.

(٤) التبصرة ٥٣٥/١ .

وعند الأخفش[1]: الظان أنا زيداً إياه، والظاني هو إياه: أخوك، أو الظانّيه هو: أخوك، كما مرَّ في: خلتكه وضربيك، وإبرازُ الضمير في: الظانّيه هو، والظانّي إياه؛ لِكَوْنِ الصفةِ للألِفِ واللامِ التي هي الأخ والضمير لزيد، وزيد، وإنْ كان الأخَ من حيث المعنى لكنِ المعاملةُ مع ظاهر اللفظ في هذا الباب.

وتقول في[2] أعلمت وأعلمني زيدٌ عَمْراً منطلقاً، مُخْبِراً عن التاءِ أوِ الياءِ بالذي: الذي أَعْلَمَ وأَعْلَمَهُ زيدٌ عَمْراً منطلقاً: أنا.

وباللام: المُعْلِمُ وأعلمه زيدٌ عَمْراً منطلقاً: (١٤٣ أ) أنا، وعند الأخفشِ: المُعلِمُ والمُعْلِمُهُ زيدٌ عَمْراً منطلقاً: أنا.

وإن أخبرت عن «زيد» بالذي، قلت: الذي أعلمتُ وأعلمني عَمْراً منطلقاً: زيد، وباللام: المُعْلِمُهُ أنا وأعلمني عَمْراً منطلقاً: زيد. هذا عند مَنْ يُجيز الاقتصارَ على المفعولِ الأول، وعند سيبويه[3]. المُعْلِمُهُ أنا عَمْراً منطلقاً وأعلمنيه إياه: زيد، وعند الأخفشِ: المُعْلِمُهُ أنا والمُعْلِمي عَمْراً منطلقاً: زيد، إذا اقتصر على أول المفاعيل، وإن لم يقتصر: فالمُعْلِمُهُ أنا عَمْراً منطلقاً والمُعْلِمي إياه إياه: زيد، فإياه الأولُ لِعَمْرٍو، والثاني لِـ (منطلقاً)، ويجوز: المُعْلِميه إياه: زيد، نحو ضربيك وضربي إياك.

وَإن أخبرت عن عمرو، بالذي، قلت: الذي أعلمتُ وأعلمنيه زيد منطلقاً: عمرو، وباللام: المُعْلِمُ أنا زيد إياه منطلقاً، وأعلمنيه إياه زيد: عَمْرٌو، أبرزت «أنا» لجَرْيِ الصفةِ على غير صاحبها، وإيَّاه ضمير اللام، لم يجز حذفه؛ لأنَّ عائدَ اللامِ لا يُحْذَفُ على الأَصحِّ، وجعلته منفصلاً، إذ لو قدَّمته ووصلتَهُ بالمُعْلمِ فقلت: المُعْلِمُهُ أنا، لاَ لْتَبَسَ بالمفعول الأول كما مَرَّ، في مفعول مالم يُسَمَّ فاعلُه، وإنما ذكرت

---

(١) التبصرة ٥٣٥/١.

(٢) انظر المقتضب ١٢٤/٣.

(٣) الكتاب ٢٠/١ بولاق، وما قاله الرضي منقولٌ بمعناه من كلام سيبويه.

«منطلقاً» ؛ لأنّ ذِكْرَ الثاني في هذا الباب يُوجِبُ ذِكْرَ الثالثِ .

قيل : وَوَجَبَ هنا ذِكْرُ المفعولِ الأولِ أعني «زيداً» لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الثاني بالأول .

وَلَقائِلٍ[1] أن يقولَ : إذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدُهما الأولَ ، والثاني أحدَ الباقيين ؛ لأنَّ ذِكْرَ أَحَدِ الباقيين يُوجِبُ ذِكْرَ الثاني ، فيتعينَّ أنَّ المفعولَيْنِ هما الثاني والثالثُ ، بَلَىٰ ، يُمكن أن يُقالَ : وَجَبَ ههنا ذِكْرُ الأولِ لِيتبينَّ مِن أول الأمر أنَّ الضمير ليس المفعولَ الأول .

وتقول على مذهب الأخفش : المُعْلِمُ أنا زيداً إياه منطلقاً ، والمُعْلِمي هو إياه ، إياه : عمرو ؛ فَإياه الذي بعد «هو» ضمير اللام ، وهو القائم مَقامَ عمرٍو، المخبر عنه ، والثاني : ضمير «منطلقاً» .

وَإنْ أخبرت عن «منطلقاً» بالذي قلت : الذي أعلمت وأعلمني زيدٌ إياه : منطلق ، والمُعْلِمُ أنا زيداً عَمْراً إياه وأعلمني إياه[2] : منطلق ، أبرزت «أنا» لِجَرْيِ الصفةِ على غير صاحبها ، وفصلتَ الضميرَ العائدَ إلى اللامِ ، أعني : إياه ، الذي بعد «عَمْراً» لِئَلَّا يَلْتَبِسَ لَو اتّصَلَ ، بالمفعولِ الأول ، وذكرت الثاني أعني «عَمْراً» لِذِكْرِكَ الثالثَ ، أعني ضميرَ اللامِ ، وَأَمَّا ذِكْرُ الأولِ ، أعنى ، «زيداً» ففيه النظرُ المذكورُ ، ويجوز : أعلمنيه إياه .

وعند الأخفشِ : المُعْلِمُ أنا زيدًا عَمْراً إياه ، والمُعْلِمي هو إياه : منطلق ، أو : المُعْلِميه إياه هو ؛ وإنما أبرزت «هو» لِجَرْيِ الصفةِ على غيرِ صاحبِها[3] .

[وهذا القَدْرُ مِن التمرينِ كافٍ لِمَنْ له بَصيرةٌ][4]

---

[1] هذا تعقيبٌ من الرضي على الرأي الذي حكاه بقوله : وقيل يجب هنا ذكر المفعول ، وسيشير إليه بعد قليل عند الإخبار عن كلمة (منطلقاً) في المثال .

[2] د : غير واضحة .

[3] لقد أطال الرضي ، بل أسرف في التطرق إلى مسائلَ مفروضةٍ ، ولا يَخلو ذلك من فائدةٍ على كل حال .

[4] د : ساقطـة .

[استعمالاتُ (ما) الاسمية]

قَوْلُـهُ : «ومـا ، الاسميةُ : موصـولةٌ، واستفهاميةٌ وشرطيةٌ ، وموصوفةٌ ، وتامةٌ بمعنى شيءٍ ، وصفةٌ».

لما كان في المبنيات ما يوافق لفظُه لفظَ الموصولِ ، لم يُجعل له بابٌ برأسه ، بل بُيِّنَ في ضمن الموصولات، كما بُيِّنَ ما وافق اسمَ الفعلِ في اللفظِ من المبنياتِ في أسماءِ الأفعالِ ، كبابِ «فَجـارِ[1]» وباب «فَسَاقِ» وباب «قَطَامِ »، الموافقة لباب «نَزَالِ »، ولولا قَصْدُ الاختصارِ، ورعايةُ المناسبة اللفظيةِ، لكان القياسُ يَقتضي أَنْ تُجْعَلَ أبواباً برأسها .

فمنهـا «ما» ؛ قوله «وما الاسمية»، اعْلَمْ أنَّ «ما» تكون حرفيةً أيضاً، وهي ، حينئـذٍ، على أقسـامٍ ، أيضاً، ولمَّا كان هو في قِسْمِ الأسماءِ، تعرَّض لأقسام «ما» الاسميةِ، وَتَرَكَ أقسامَ، الحرفيةِ إلى قِسْمِ الحُروفِ .

قولُهُ : «موصولة» ، كما ذكرنا، والاستفهامية نحو : ما صناعتك ؟ وما صنعت ؟ ويدخلها معنى التحقير، كقوله[2] :

٤٣٤ ـ . . . . ماأَنْتَ وَيْبَ أبيكَ والفَخْرُ ؟

---

(١) المراد به : باب الأعلام الجنسية للمصادر، كما أنِ المراد بباب فَسَاق : الوصف المختص بالنداء في سب المؤنث، وباب قَطَام، المراد به الأعلام الشخصية المؤنثة .

(٢) عجز بيت، وصدره : يازِبْرِقانُ أخَابَنِي خَلَفٍ

وقائل البيت : المُخَبَّل السَّعْدي، واسمه ربيعةُ بن مالكٍ التَّميمي ، يُكنى أبا يزيدَ، شاعرٌ مخضَرَمٌ، توفي في خلافة عُمَرَ أو عثمانَ رضي الله عنهما. (الخزانة ٦/٩١هارون، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢١١).

والبيت في : سيبويه ١/١٥١ بولاق، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢١١، ٢١٢؛ وفيه : أنه عطف (الفخر) على (أنت)، والمؤتلف والمختلف للآمدي . (تحقيق د. ف كرنكو، مكتبة القدسي سنة ١٣٥٤هـ ص ١٧٩)، وقد ورد البيت منسوباً إلى المتنخِّل السعدي، غير أن البغدادي في الخزانة ٦/٩٥ يردُّ هذا ويؤكِّد نسبة الشعر إلى المخبَّل السَّعدي، وابن يعيش ١/١٢١، و٢/٥١، والهمع ٢/٤٢ .

=

ومعنى التعظيم ، كقوله(١) :

٤٣٥ ـ ياسَيِّداً ما أنت مِن سَيِّدٍ ... ...

و : ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾(٢)

، ومعنى الإنكار نحو :

﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ ﴾(٣)

أي : لا تذكرها، على أحَدِ التأويلات، وقد تُحْذَفُ أَلِفُ «ما» الاستفهاميةِ في الأغلب عند انجرارِها بحرف جَرٍّ أو مضافٍ ؛ وذلك لأنّ لها صَدْرَ الكلامِ لِكَوْنِها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجارِّ عنها فَقُدِّم عليها وركب معها حتى يَصيرَ المجموع ككلمة واحدة موضوعةٍ للاستفهامِ ، فلا يسقط الاستفهامُ عن(٤)

= و (وَيْبٌ) كلمةٌ مثل وَيْلٌ، وقوله : (يازبرقان): هو الزِّبْرِقان بن بَدْر، واسمه حُصَيْنٌ. وبنو خلف؛ رهط الزِّبْرِقان بن بدر، وخَلَف جَدُّه الأعلى.

الشاهد فيه أنَّ (ما) الاستفهاميةَ يدخلها معنى التحقير كما هنا، وكذلك قوله : ويب أبيك، فيه معنى التحقير والتصغير.

(١) صدر بيت ، وعجزه : مُوَطَّأُ البيتِ رحيبِ الذِّراعْ

والبيت من قصيدة مفضّلية للسفّاح بن بُكَيْر بن مَعْدَان اليربوعيّ ، رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بِشر، أحدَ بني ثعلبة بن يربوع .

وقيل : لرجل من بني قُريع رثى بها يحيى بن ميسرة، صاحب مصعب بن الزبير. (الخزانة ٦/٩٥، ٩٦ هارون).

انظر المفضلية ٢٩٢ في المفضليات ص ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٧٥؛ وفيه : «والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصبَ، يقولون : يارجلاً كريما أقبل . . . فإذا أفردوا رفعوا أكثرَ مما يَنصِبون .

أنشدني بعضهم : ياسيداً . . . » ، ومن سيد : تمييز مجرور بمن . وانظر الهمع ١/١٧٣، ٣٥١، و٢/٩٠,

الشاهد فيه أن (ما) الاستفهامية قد يدخلها معنى التعظيم كما في البيت، فإنها استفهامية تعجبية، والمقصود التعظيم.

(٢) الحاقة /١، ٢.

(٣) النازعات/٤٣.

(٤) ط : عن مرتبة التصدر.

الصَّـدر، وَجُعِلَ حَذْفُ الأَلِفِ دلِيْلَ التركيب، ولم يُحْذَفْ(١) آخر «مَنْ» وكم، الاستفهـاميتين مجرورتين ؛ لكونه حرفاً صحيحاً، ولا آخر «أيّ» لِجَرْيِهِ مَجْرَى الصحيح في تَحَمُّلِ الحركاتِ .

وقد جاء الأَلِفُ ثابتاً(٢)، قالَ(٣) :

٤٣٦ ـ على ما قام يَشتمني لئيم كَخِنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ(٤)

وإذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهاميةِ، لم تُحْذَفْ أَلِفُها، نحو : بماذا تشتغل ؛ وذلك لأنّ «ذا» لَمّا لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، إلّا مع «ما» صار «ما» مع «ذا» ككلمة واحدةٍ، فَصار الأَلِفُ كأنه في وسط الكلمةِ، والحذفُ قليلٌ في الوسط ، لِتحصنَه مِن الحوادثِ، ولذا لم يحذف الألف من «ما» الشرطيةِ المجرورة، وإن شاركت الاستفهامية في التصدر في نحو : ما تصنع أصنع .

---

(١) م، د : «ولم يحذف آخر مَنْ الاستفهامية مجرورة، ولا كم لكونه حرفاً صحيحاً، ولا من أي لِجَرْيِ آخره مَجْرَى الحرفِ» .

(٢) لقد قرىء بإثبات الألِفِ في الشواذ في قوله تعالى :
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ ،
٧٨/١، ٢.
في المحتَسب ٣٤٧/٢ : «عِكْرِمة وعيسى» :
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ . . . ﴾،
وانظر البحر ٤١٠/٨ .

(٣) هو حسّان بن ثابتٍ الأَنصاريُّ (ديوانه ص ١٤٣ ، نشر عبدالرحمن البرقوقي ، القاهرة سنة ١٩٢٩م)، الخزانة ٩٩/٦ هارون، المغني ٣٩٣، ٣٩٤ ط . المبارك ، شرح شواهـد الشافية ٢٤٤، ضرائر الشعر٨٠، العَيْني ٥٥٤/٢ ، معاني الفراء ٢٩٢/٢، الهَمْع ٢٧/٢، شرح جُمَل الزَّجّاجي ٤١٥/١ .
الشاهد فيه أن ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية المجرورة في غير الأغلب، مفهومُهُ أن إثباتها فيها غالب.

(٤) ط : دمان .

والنكرة الموصوفة. إمّا بمفرد، نحو: مررت بما معجبٍ لك، وإمّا بجملة، كقولِه[1]:

٤٣٧ - رُبَّما تكره النفوسُ مِنَ الأمــ ـــرِ له فَرْجةٌ كَحَلِّ العقال

وجاز أن تكون «ما» ههنا، كافةً[2]، كما في قولِه تعالى:

﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[3]

---

[1] أمية بن الصلت (ديوانه ص ٥٠، المطبعة الوطنية، بيروت سنة ١٣٥٣هـ)، وقد جاء أيضاً في شعر عَبيد بن الأبرص (ديوانه ص ٣٦، تحقيق ليال، مطبعة دار المعارف، بلا تاريخ).

والبيت من شواهد سيبويه ١/٢٧٠، ٣٦٢ بولاق، والمقتضب ١/١٨٠ الطبعة الأخيرة، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٥٧، وإيضاح الشعر ورقة ٨ أ، ٧٦ ب، والمفصل ص ١٤٥، والأمالي الشجرية ٢/٢٣٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٦، والعَيْني ١/٤٨٤، والفوائد الضيائية ٢/١٠٦، والهمع ١/٨، ٩٢، والخزانة ٦/ ١٠٨، ط. هارون، إيضاح المفصل ١/٤٨٦.

والفَرْجة، بالفتح: مصدر يكون في المعاني، وهي الخلوص من الشدّة، والضم فيها لغة، أو الفتحة في الحائط. والعقال: ما تعقل به الدابة أو نحوها من حبل.

الشاهد فيه أنّ (ما) نكرة موصوفة بجملة (تكره النفوس). فحكم على كونها نكرةً بدخول (رُبَّ) عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رُبَّ من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلابد أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية. الخزانة ٦/١٠٨هـ.

[2] قال الفارسي في ايضاح الشعر ورقة ٧٦ ب: «ما: اسمٌ منكورٌ، يدل على ذلك دخول. رُبَّ عليه. ولا يجوز أن تكون كافةً كالتي في قوله تعالى:

﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ الحِجْر/٢؛

لأن الذكر قد عاد إليها من قوله: له فرجة، فلا يجوز مع رجوع الذكر أن تكون حرفاً، فالهاء في قوله (تكره) مُرادة، والتقدير: تكرهه النفوس. وفرجة مرتفعة بالظرف، وموضع الجملة جر». على أن الفارسي قد جعل (ما) في الآية كافةً في البغداديات ص ٢٨٧.

[3] الحِجْر/٢، ونصها:

﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾.

قال المصنِّفُ : إلاّ أنَّ النُحاةَ اختاروا كَوْنَها(١) موصوفةً؛ لِئَلاّ يلزمَ حَذْفُ الموصوفِ وإقـامـة الجـار والمجرور، وهو «من الأمر» مُقامَهُ، وذلك قليلٌ إلاّ بالشرط المذكور (١٤٣ ب) في بابِ(٢) الصفة. هذا قوله ولا يمتنع أن تكون (من) متعلقة بـ (تكره) وهي للتبعيض، كما في : أخذت من الدراهم ، أى : من الدراهم شيئاً، فكذا هنا، معناه : تكره من الأمر شيئاً، وقوله : له فرجة، صفة للأمر؛ لأن اللام غير مقصود قصده، ويجوز، أيضاً، تضمين «تكره» معنى : تشمئز وتنقبض(٣)

ويعني بالتامة : نكرة غير موصوفة ، وذلك نحو «ما» التعجبية عند سيبويه ، ونعما هي ، أي نعم شيئاً هي، عند الزمخشري ، وأبي(٤) علي .

وتكـون، أيضـاً، ما معرفةً تامةً، أي غيرَ موصوفةٍ، ولا موصولةٍ عند سيبويه، بمعنى الشيءِ ، قال في : «فَنِعِمّا هي» ، أيْ : نَعْمَ الشيء هي ، وكذا في : دققته دَقًّا نِعِمّا، أي : نِعْمَ الشيءُ ، ونِعْمَ الدَّقُّ .

و «ما» المصدرية : حَرْفٌ عند سيبويه ، اسمُ موصولٍ عند الأخفشِ والرُّمانيِّ ، والمبرِّدِ(٥) ، كما مَرَّ قَبْلُ .

---

(١) أي كلمة (ما) في البيت المستشهد به.

(٢) وهو أن يكون الموصوفُ بعضَ اسمٍ متقدم مجرور بمن أو في.

(٣) فتكون مِن متعلقة بـ (تكره).

(٤) المسائل الشُيرازيات ق ١٣٠/أ ـ ١٣٠/ب مخطوط في مكتبة راغب في استانبول برقم ١٣٧٩١، ومنه صورة على الميكروفيلم في معهد المخطوطات في القاهرة رقم ١٥٣ نحو. والبغداديات ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٥) (ما) المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد، اسمٌ عند الأخفش. انظر المقتضب ٣/٢٠٠، وسيبويه ١/٣٦٧، ٣٧٧ بولاق.
والعجيب أن ينسب الرضي إلى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم، كما يراه الأخفش !.

وأمّا «الذي» المصدرية (١) فلا خِلافَ في اسميتِها لِلّامِ فيها، نحو قولِ عليٍّ رضي اللهُ عنه في النَّهْجِ «نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذى نزلت في الرخاء(٢)» أيْ : نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرخاء .

قولُـهُ : وصفـه، اختلف في «مـا» التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتنكير، فقال بعضُهم(٣) : اسمٌ، فمعنى قولـهِ تعالى(٤)«مَثَلًا مَّا (٥)» أيَّ مَثَل ، وقال بعضهم(٧) : زائدةٌ فتكون حرفاً، لأنَّ زيادةَ الحروفِ أوْلى من زيادة الأسماءِ. لاستبدادِها بالجُزئية ؛ ولهذا استعظم الخليلُ وتعجَّبَ مِنَ الفصلِ لكونهِ اسماً زيد لفائدة الفصلِ ، وأيضاً، ثبتت زيادتها، نحو :

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ (٧) ،

ووصفيتُها لم تَثْبُتْ ، فالحَمْلُ على ما ثَبَتَ ، في موضع الالتباس : أوْلَىٰ .

وفائدةُ «ما» هذه : إمّا التحقيرُ، نحو : هل أعطيت إلّا عطاءً(٨) ما ، أوْ للتعظيم (٩)،

---

(١) «حكى أبـو علي في الشّيرازيات عن يونسَ وقوعَ (الذي) مصدرية، مستغنية عن عائد . . .». شرح الكافية الشافية ١/٢٦٦.

(٢) نهج البلاغة ص ٢٤١ (طبع دار الشعب بالقاهرة، إخراج الأستاذَيْن محمد البنا، ومحمد عاشور).

(٣) الفراء. معاني القرآن ١/٢١ - ٢٣.

(٤) م، د : ساقطة.

(٥) البقرة/٢٦، والآية بتمامها :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾

(٦) مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن ١/٣١. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٥٣.

(٧) آل عمران/١٥٩، ونصُّها :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

(٨) م ، د : عطية.

(٩) في البحر ٧/٣٨٦: «. . . لأن (ما) الصفة تستعمل على هذين المعنيين».

نحو : لِأَمْرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أَنْفَهُ[1] ، و :

لأمـر ما يُسـوَّد من يسود[2](١٧٠)

أو التنويع ، نحو : اضربه ضرباً ما ، أيْ نوعاً من أنواع الضَّرْبِ أيَّ نوعٍ كان .

وتجتمـع هذه المعـاني كُلُّهـا في الإبهـام وتأكيدِ التنكير ، أي عطيّة لا تعرف مِن حقارتها ، وأمر مجهول لعظمته، وضرباً مجهولاً غيرَ معيَّنٍ .

قوله : «ومَن كذلك إلّا في التمام والصفة» .

أمّـا «مَنْ» المـوصـولـةُ فنحو : لقيت مَنْ جاءك ، والشرطيةُ نحو : مَن تضرب أضرب ، والاستفهامية نحو : مَن غلامُك ومَن ضَربت ؟ ، والنكرة الموصوفة بالمفرد كقولِه[3] :

٤٣٨ ـ [4]وكفى بنا فَضْلاً على مَن غيرِنا حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا

وبالجملةِ كقولِهِ[5] :

---

(١) مجمع الأمثال لِلمَيْداني ٢/١٩٦ مكة، دار الباز سنة ١٩٥٥م، تحقيق المرحوم مُحيي الدين عبد الحميد.

(٢) مجمع الأمثال ٢/١٩٦، سيبويه ١/١١٦ بولاق.

(٣) كعب بن مالك (ديوانه ص ٢٨٩ ط. سامي مكي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م).

والشاهد في : سيبويه ١/٢٦٩ بولاق، والجُمَل ص ٣١١ تحقيق ابن أبي شَنَب. باريس سنة ١٣٧٦ هـ وص ٣٢٣ط. جديدة، والحُلَل ص٣٨٣، وإصلاح الخَلَل ص ٣٦٢، وابن يعيش ٤/١٢، والمغني ١٤٨ط. المبارك، والهمع ١/٩٢، وشرح جُمَل الزَّجّاجب ١/٤٩٢.

والباء في قوله : (بنا) زائدة، ولا تتعلق بشيء، والتقدير، فكفانا فضلاً. و(فضلاً) : تمييز منصوب، وحب النبي : فاعل كفى، ومحمدٍ: عطف بيان. وحُبُّ مصدرٌ مُضاف إلى فاعله، وإيّانا مفعوله. الشاهد فيه أن (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد، وهو قوله (غيرنا).

الخزانة ٩/١٢٠هـ

(٤) م، د : فكفى.

(٥) سُوَيْد بن أبي كاهـل اليَشْكـري، وهذا البيت من قصيدةٍ طويلة، عدّتها مِئةُ بيتٍ وثمانيةُ أبيات، مسطورة في

٤٣٩ ـ رُبَّ مَنْ أنضجت غيظاً قلبه(١)   قد تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ

ولا تجيء تامة أي غير محتاجةٍ إلى الصفة إلّا عند أبي عليٍّ ، فإنه جَوَّزَ كونَها نكرةً غيرَ موصوفةٍ ، وتَجِيءُ عند الكوفيين حَرْفاً زائداً. وأنشدوا(٢):

آلُ الزُّبَيْرِ سنامُ المجدِ قد علِمتْ   ذاكَ القبائلُ، والأثرون مَن عَدَدا(٣)

وهى عند البصريين موصوفةٌ ، أي : الأثرون إنساناً معدودا(٤). وأنشدوا أيضاً(٥):

٤٤٠ ـ ياشاة مَن قنصٍ لِمَن حَلَّت له   حَرُمت عليَّ وليتها لم تحرم

= المفضليات، مطلعها :

بَسَطَتْ رابعةُ الحبلَ لنا   فَوَصَلْنا الحبلَ منها ما اتَّسَعْ

المُفَضَّلِيَّات ص ١٩٨ ، الخزانة ١٢٣/٦ هارون، المُرْتَجَل ٣٠٧. ابن يعيش ١١/٤ ، الهَمْع ٩٢/١، و٢٦/٢.

الشاهد فيه أن جملة (أنضجت) في موضع جر على أنها صفة لِـ (مَنْ)؛ لأنها نكرة بمعنى إنسان، بدليل د خول (رُبَّ) عليها.

(١) د، ط : صدره.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في : المغني ٤٣٤ط . المبارك، والخزانة ١٢٨/٦ هارون، والأمالي الشجرية ٣١٢/٢، والهَمْع ١٢/١.

الشاهد فيه أنَّ (مَنْ) عند الكوفيين حرف زائد، أي : والأَثرون عدداً. وهي عند البصريين موصوفةٌ، أي : والأثرون إنساناً معدوداً.

(٣) ط : عدادا، وهو خطأ .

(٤) انظر المغني ٤٣٥ ط . المبارك.

(٥) البيت من معلقة عنترةَ بنِ شدادٍ العبسي (ديوانه ص ٢١٣ ، رقم البيت ٦٤ ط . سعيد مولوي ، دمشق)؛ وفيه : ياشاة ما قَنَصٍ ، وكنّى بالشاة عن المرأة، والقنص : الصيد، وفي الكلام معنى التعجب . وقوله :

حَرُمَتْ عليَّ، أي حلَّتْ بحيث لا أستطيع مرامها ولا أصل إليها.

الخزانة ١٣٠/٦ هارون، والمغنى ٤٣٤ ط . المبارك، وابن يعيش ١٢/٤، وإصلاح الخَلَلِ ٣٦٢؛ وفيه : «والرواية المشهورة : ياشاة ما قنص. ومَنْ روى مَنْ قَنَصٍ على ماقال الكسائي : احتمل أن تكون (مَنْ) نكرة، و (قَنَص) صفة لها بمعنى قانص. كما يقال : رجل كرم، أي كريم، كأنه قال, ياشاة رجل قانص، أو إنسان ذي قَنَص . . . ».

الشاهد فيه أنَّ (مَنْ) عند الكوفيين زائدةٌ.

والمشهور : ياشاة ما قنص .

وَعِلَّةُ بناءِ «ما» و «مَنْ» «الشرطيتين ، والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرةٌ، وأَمَّا الموصوفتان، فَإِمّا لا حتياجهما إلى الصفةِ وُجوباً ، وإمَّا لمشابهتهما لهما موصولتين لفظاً، وكذا : «ما» التامة.

و «مَنْ» في وجوهها لذي العلم ، ولا تفرد لما لا يعلم خلافاً لِقُطْرُب(١) ، وتقع على ما لا يعلم تغليبا ، كقولهِ تعالى :

﴿ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ (٢) ﴾ .

وتقول اشْتَرِ مَنْ في الدار، غلاماً كان أو جاريةً أو فراشاً ومنه قولُهُ تعالى :

﴿ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ (٣) ﴾

وذلك ؛ لأنه قال تعالى : ومنهم، والضميرُ عائدٌ إلى : كل دابة فغلَّب العلماء في الضمير، ثم بنى على هذا التغليب ، فقال : مَنْ يمشي على بطنه، ومَنْ يمشي على أربعٍ .

و : «ما» في الغالب ، لِما لا يعلم، وقد جاء في العالم قليلاً، حَكَىٰ أبوزيدٍ(٤) :

---

(١) التسهيل ص ٣٦ والهمع ١/ ٩١. وقُطْرُب هو محمد بن المُستنير أو محمد بن احمد، أخذ عن سيبويه، وهو الذي لقبه؛ لِبُكوره في الطلب ، والقُطْرُب : دُوَيْبَّةٌ تسعى طول الليل. له : الاشتقاق، ومعاني القرآن. والأضواء. توفي سنة ٢٠٦هـ.

البلغة ٢٤٧ ، الأنباه ٣/ ٢١٩، البغية ١/ ٢٤٢.

(٢) الحِجر/ ٢٠، ونصُّها :

﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾.

(٣) النور/ ٤٥، ونصُّها :

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾.

(٤) سعيد بن أوس الأنصاري، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه أبوعبيد، وأبوحاتم، له : النوادر، والهمز، وخلق الإنسان. البلغة ٨٤، الإنباه ٢/ ٣٠، البغية ١/ ٥٨٢.

سُبحان ما سخركن لنا ، وسُبحان ما سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ،(١)

وقال تعالى :

﴿أَوْ (٢) مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ(٣)﴾ ،

وتستعمل ، أيضاً، في الغالب ، في صفات العالم، نحو : زيدٌ ما هو؟ وما هذا الرجل ؟ فهو سؤال عن صفته ، والجواب : عالم ، أو غير ذلك ، وتستعمل أيضاً ، استفهاماً كانت أو غيرَهُ، في المجهول ما هيَّته وحقيقته، ولهذا يقال لحقيقة الشيء : ما هيَّته ، وهي منسوبة إلى «ما» والماهية مقلوبة الهمزة هاء ، والأصل : المائية، أو نقول : إنه منسوب إلى : ما هو ، على تقدير جعل الكلمتين ككلمة، كقوله : كنتي . تقول : ما هذا ؟ أفرسٌ أم بقر أم إنسان ؟ فإذا عرفت أنه إنسان مثلاً ، وشككت أنه زيد، أو عمرو، لم تقل : ما هو ، وقلت : من هو؟

وقول فرعون :

﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ (٤)﴾ ،

يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصفِ، ولهذا قال موسى عليه السلامُ :

﴿ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾(٥)،

ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهِّية ويكون موسى عليه السلامُ أجابه ببيان الأوصافِ

---

(١) الهمع ٩١/١، شرح جمل الزجاجي ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، المسائل البغداديات ص ٢٦٥ .

(٢) ط : وما ملكت، وهذا تحريف بالآية.

(٣) النساء/٣، والآية بتمامها :

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا ﴾.

(٤) الشعراء/ ٢٣ ، ونصُّها :

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾؟

(٥) الشعراء/٢٤ ، ونصُّها:

﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ .

دون بيان الماهيَّةِ، تنبيهاً لِفِرْعَوْنَ إلى أنه ـ تعالى ـ لا يُعْرَف إلَّا بالصفات وماهيتُه غيرُ معلومةٍ للبشر.

وقولهم : سُبْحَانَ ما سخَّركن لنا، وسبحان ما سَبَّحَ الرعدُ بِحَمده ، يَجوزُ أن يكونَ لِكَوْنِهِ تعالى مجهولَ الماهية .

و «مَن» و «ما» في اللفظ مفردان[1] صالحانِ للمثنى والمجموعِ والمؤنثِ ، فإن عُني بهما أَحَدُ هذه الأشياءِ، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما ، أكثرُ وأغلبُ ، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى ، إذْ هو وُصْلَةٌ إلى المعنى، وكذا في غير «مَنْ» و «ما» .

تقول : ذلك الشخص لقيته وإن كان مؤنثاً، قال تعالى :

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ [2] ﴾ ،

والمُرادُ : آدمُ عليه السلامُ ، وتقول : ثلاثُ أنفسٍ من الرجال ، وثلاثةُ أشخُصٍ من النساءِ، فهذا أَوْلى من العكس ، كما يَجيءُ في باب العَددِ .

وإن تقدم على المحمول على «مَنْ» و «ما» وشبههما (١٤٤ أ) من المحتملات ما يعضد المعنى، اختير مراعاةُ المعنى في ذلك المحمول ، كقولك : منهنّ مَنْ أُحِبُّها، فهو أولى من قولك : أُحِبُّهُ ؛ لِتقدُّمِ لفظةِ «منهنّ» ، فلهذا لم يختلف القُرَّاء في تذكير :

---

(١) ط مفردان مذكران صالحان . . .

(٢) النساء/١ والآية بتمامها :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ .

ومثلها في الآية ١٨٩ من سورة الأعراف، ونصُّها :

﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفٗا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحٗا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ .

«ومَن يَقْنُتْ منكنْ[1] و : مَنْ يأتِ بفاحشةٍ» ، بِخِلاف قوله تعالى :

﴿ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا﴾ ؛

لأنه جاء بعد قوله منكن ، وهو عاضد للمعنى ، فلذا قال : نُؤْتِها أَجْرَها»[2] .

وإن حصـل بمراعاة اللفظ لَبْسٌ وَجَبَ مراعاةُ المعنى ، فلا تقولُ : لقيت من أحبُّهُ ، وأنت تريد من النسوان ، إلَّا أن يكون هناك قرينةٌ .

ويجب ، أيضاً ، مُراعاةُ المعنى فيما وَجَبَ مطابقته للمحمول على المعنى ، نحو : مَنْ هي محسنة : أُمُّك ، ولا يجوز : محسن ؛ لأنه خبرٌ لِهِيَ المحمولة على معنى «مَنْ» الذي بمعنى التي ، والخبرُ المشتقُّ يجب مطابقته للمبتدأ تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجَمْعاً .

وأجازَ[3] ابنُ السَّرَّاجِ : مَنْ هي مُحْسِنٌ[4] . . . نظراً إلى أَنَّ «هي» مُرادٌ به «مَنْ» الـذي يجوز اعتبارُ لفظِهِ ومعناه ، فَإِنْ حذف «هي» التي هي صَدْرُ الصِّلةِ ، كما في قولهم : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ، وقيل : مَن محسنٌ أُمُّكَ ، سَهُلَ التذكير؛ لأنَّ المقدر لم يعينَّ كونه بلفظ المذكر أوِ المؤنثِ ، والأَصْلُ : الحَمْلُ على اللفظ ، كما مَرَّ ، فيقدَّر مذكراً .

ولكون مُراعاةِ اللفظ أكثر وأولى من مراعاةِ المعنى ، كان ، إذا اجتمع المراعاتان ، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس ، قال تعالى :

---

(١) الأجزاء المذكورة هنا من الآيتين ٣٠، ٣١ من سورة الأحزاب ، ونصُّها :
﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ﴿٣٠﴾ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴾ .

(٢) انظر فتح القدير ٤/٢٧٦ ، والكشف ٢/١٩٦ ـ ١٩٧ .

(٣) التسهيل ص ٣٦ .

(٤) د . محسنة .

﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ(١) ﴾ ، حَمْلاً على اللفظِ ، ثم قال «خالدينَ» حملاً على المعنى ، ولكونها أَوْلى، أيضاً، رجع سبحانه بعد قوله خالدين، إلى الحَمْلِ على اللفظ فقال : «خالدين فيها أَبَداً قد أَحْسَنَ اللهُ له(٢) رِزْقَاً».

وَأَمَّا تقديمُ مراعاةِ المعنى على مراعاةِ اللفظِ من أول الأمرِ ، فَنَقَلَ أبو سعيدٍ(٣) عن بعض الكوفيين مَنْعَهُ، والأَولى الجوازُ على ضَعْفٍ ، إلاَّ في اللامِ الموصولةِ، فإنه يمتنع ذلك فيها، فلا يقال : الضاربه جاء، لِخَفاء موصوليتها .

ثم إنك إن أتيت لها بصاحب من الموصوف أو المبتدأ ، نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما ، وهم المؤدِّب خُدَّامهم، لم يَجُزْ فيما يعبِّر عنها من الضمير واسم الإشارة مراعاةُ لفظِها وإن كانت صالحةً كمن ، وما، للمفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ، وذلك لِخَفَاء موصوليتها وكونِها كَلَامِ التعريفِ في نحو : هما الحسن غلامهما، فكأنَّ الضميرَ راجعٌ إلى صاحبها لا إليها، وإن لم تَجِىءْ بصاحبها، جازَ مراعاةُ لَفْظِها، كقولِه(٤) :

٤٤٢ - . . . . أو تُصبحي في الظاعِنِ المُوَلِّي

---

(١) الطلاق/١١ ، والآية بتمامها :

﴿ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾ .

(٢) د : ساقطة .

(٣) أي السِّيرافي .

(٤) منظور بن مَرْثَد الأسدي، كما في نوادر أبي زيد ص ٢٤٨ . وهذا من مشطور الرَّجَز. وتمامه :

إنْ تبخلي ياجُمْلُ او تَعْتَلِّي * أَوْ تُصْبِحي . . .

والبيت من أُرجوزة مطوَّلة عدتها ستة وثلاثون بيتاً، وقد وردت مجتمعة في مجالس ثعلب ٢/٥٣٣ - ٥٣٧ منسوبة للدبيرية.

المصنف ١/١١، وسِر صناعة الإعراب ١/١٧٨، وشرح الرضي على الشافية ص ٢٥٠، والخزانة ٦/١٣٢ =

أي في الظاعنين المُوَلِّين، ويجوز أنْ يكون إفراده، لِكَوْنِه صفةً [مقدر مفرد اللفظ ، أي في الجمع الظاعن(١)].

[أيٌّ ، وأيَّـةٌ]

قولُه(٢): «وأيّ ، وأيّةُ : كمن، وهي معربةٌ وحدَها إلّا إذا حُذِفَ» «صَدْرُ صِلَتِها».

قد ذكـرنا حُكْمَ «أيّ» في التذكير والتأنيثِ ، والإفرادِ والتثنيةِ والجَمْعِ ، فَأيّ ، الموصولة نحو : اضرب أيُّهم لقيت، والاستفهامية نحو : أيُّهم أخوكَ ؟ وأيُّهم لقيت ؟ والشرطية نحو :

﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(٣)،

والموصوفة نحو : يأيُّها الرجلُ، ولا أعرف كونَها معرفةً موصوفةً إلّا في النداءِ.

= هارون، والمُبْهِج ص ٢٠.

وجُمْل : اسم امرأة ـ بضم الجيم ـ، وتَعْتَلِّي : من الاعتلال، وهو التمارض والتمسك بحجة .

الشاهد فيه أن (أل) الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاةُ لفظها كما هنا؛ إذ المرادُ : في الظاعنين المولِّين. ويجوز أن يكون الإفراد باعتبار أنّ موصوفها المقدر مفرد اللفظ، أي في الجمع الظاعن ، وإنما حمل (أل) في الوصفين على الجمع ؛ لأن المعنى دلَّ على أنَّ المراد : إن تصبحى راحلةً مع الظاعنين. وليس لإفرادهما معنى بدون ماذكره الشارح المحقق. الخزانة ٦/١٣٣هـ.

وفي البيت شاهدٌ آخَرُ. وهو تشديد اللام في الوقف، وإجراؤه في الوصل مجراه في الوقف. التِّبيان في تصريف الأسماء ص ٣٢٤.

(١) م ، د ، ط : سقطت العبارة .

(٢) د : ساقطة .

(٣) الإسراء/١١٠، ونصُّها :

﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾،

(انظر سيبويه ١/٣٩٧ بولاق، والمغني ١٠٧ط . المبارك).

وأجاز(١) الأخفشُ كَوْنَها نكرةً موصوفةً، كما، في نحو: مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك، قيل وجاء نكرةً موصوفةً، نحو: بالذي محسنٍ إليك.

و «أيّ» تقع صفةً، أيضاً، بالاتِّفاق، لا، كما (٢) فإنَّ فيها خِلافاً، كما مَرَّ، فلا أدري لِمَ لَمْ يَذْكُرْهُ المُصنِّفُ ههنا، بل جَعَلَها، كَمَن، التي لا تقع صفة، ولعله رأى أنَّ الصفةَ في الأصل: استفهاميةٌ؛ لأنَّ معنى برجل أيِّ رَجُلٍ: أي برجل عظيم يُسأل عن حاله؛ لأنه لا يعرفه كُلُّ أَحَدٍ حتى يَسأل عنه، ثم نُقِلَتْ عَنِ الاستفهامية إلى الصفةِ، فَاعْتَوَرَ عليها إعرابُ الموصوفِ.

وأيّ، معربة مِن بين أخواتها الموصولاتِ، على اختلافٍ في: اللذان واللتان، وذو، الطائية، ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرطِ، وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافةِ المرجحة لجانب الاسميةِ، وليس كلُّ مضافٍ بمعرَبٍ، بل ما هو لازمُ الإضافةِ، ألَا تَرى إلى عَدَمِ إعراب: خمسة عشرك، وكم رجل؛ لعدم لزومها الإضافة، وكذا يضاف «لدن» إلى الفعل أيضاً، كما يضاف إلى الاسم، والإضافة إليه كَلَا إضافة كما يَجيءُ في الظُروفِ المَبْنيَّةِ.

وَإنما ألزموها الإضافةَ؛ لأنَّ وَضْعَها لِتُفيدَ بعضاً من كُلٍّ، كَمَا مَرَّ في بابِ الوَصْفِ، فَإذا حذف المضاف إليه، فإنْ لم يكن مقدَّراً، لم تعرب كما في النداء وإنْ كان مقدَّراً بقيت على إعرابها، كما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾، إلاّ في: كأيِّنْ، فإنه مقطوعٌ عن الإضافة مع إعرابه، وذلك لأنه يَصيرُ كالمبنيِّ على ما يَجيءُ في الكناياتِ.

قَوْلُهُ: «إلاّ إذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها»، صلتها: إمّا اسميةٌ أوْ فعليةٌ، والفعليةُ لا يُحْذَفُ(٣) منها شيءٌ، فلا تبنى «أي» معها.

---

(١) المغني ص ١٠٩ ط. المبارك، والتسهيل ص ٣٧.

(٢) أي ليست مثل «ما».

(٣) د: تحذف.

والاسميةُ قد يُحْذَفُ صدرُها ، أعني المبتدأ، بشرط أَنْ يكونَ ضميراً راجعاً إلى «أيّ» فلا يحذف المبتدأ في نحو : اضْرِبْ أَيهم غلامه قائم، وأيهم زيد غلامه .

وإنما يُحذف كثيراً مع «أي» دون سائر الموصلات ؛ لِكَوْنه مستقلاً بنفسه مع صلته بلزوم الإضافة، وإنما لم يُحْذَفْ أَحَدُ جُزْأَيْ الفعليةِ ؛ لأنَّ التصاقَ الجزأين فيها أَشَدُّ، وإنما حذف المبتدأ إذا كان ضميرَ الموصول ؛ لأنه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر، [على الولاء[1] بمعنى].

فَإذا حذف المبتدأ صار مبنياً كأخواته الموصولة ، (١٤٤ب) وذلك أَنَّ شيئاً إذا فارَقَ أخواتِه لِعارضٍ ، فهو شديدُ النُّزوع إليها، فَبِأَدْنَى سبب يرجع إليها، وبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ؛ لأنه حذف منه بعض ما يوضحه وَيُبَيِّنه أعني الصلة ؛ لأنها المُبَيِّنَةُ للموصول[2] كما مَرَّ، كما حُذِفَ من قَبْلُ ، وبعد ، المضافُ إليه المبيِّنُ للمضاف .

هذا هو مذهبُ[3] سيبويهِ، وهو الأكثرُ، أعني كَوْنَهُ مبنياً على الضم عند حَذْفِ المبتدأ، قالَ سيبويه : والإعراب مع حَذْفِ الصَّدْرِ لغةٌ جيدةٌ، وجاءَ في الشَّواذِّ :

﴿ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[4] ﴾،

بِنَصْبِ[5] «أَيَّهم» وذلك لأنه لم تُحْذَفِ الصلةُ بكمالها ، بل حُذِفَ أحدُ جزأيها، وقد بقي ما هو معتمد الفائدة، أي الخبر.

قال الجَرْميُّ : خرجت[6] مِن خَنْدَقِ الكُوفة حتى أتيت مكةَ ، فلم أسمع أحداً

---

[1] م ، د : ساقطة .

[2] ط : المبنيَّة.

[3] الكتاب ١/٣٩٧ بولاق، والتخمير ٢/ ٢٤٠ : رسالة دكتوراه لعبدالرحمن العُثَيْمِين، مكـة .

[4] مريم/٦٩، ونصُّها :

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾.

[5] على أنه مفعول بـ لَنَنْزِعَنَّ، وهذه قراءة طلحة بن مصرّف، ومعاذ بن مسلم الهرّاء، والأعمش. (شواذّ ابن خالويه ص ٨٦، البحر ٦/٢٠٩). والكوفيون يقرؤونها بالنصب. انظر سيبويه ١/٣٩٧ بولاق.

[6] المغني ص ١٠٨ط . المبارك .

يقول في نحو : اضْرِبْ أَيُّهم أفضلُ ، إلَّا منصوباً.

والخليلُ ويونُسُ ، يقولان : اضْرِبْ أيُّ أفضلُ مرفوعا، إمّا على الحكاية أو التعليقِ ، كما يَجِيءُ في مَذْهَبَيْهِما .

قال(١) سيبويه(٢) : لا يُرفَعُ نحو : اضرب أيًّا أفضل، ولا يُبنى ، أيضاً ، على الضم قياساً على : اضرب أيهم أفضل ؛ لأنَّ ذلك مخالفٌ للقياس ، ولم يُسْمَعْ مِنَ العربِ إلَّا : أيَّاً أفضلُ ، منصوباً، ولو قالوا لقلنا، أي لو رَفَعُوا ، أَوْ ضَمُّوا ، لاتَّبَعْنَاهُمْ .

قال(٣) الجُزولي(٤) : إعرابُه مع حذف المضاف إليه، دليلٌ على أنه كان مع المضاف إليه أيضاً معرباً ؛ لأن حَذْفَ المضافِ إليه يُرَجِّحُ جانبَ الحرفيةِ كما في : قَبْلُ وبَعْدُ .

وذهب الكوفيون(٥) والخليل إلى أن نحو : أيهم، في مثل هذا الموضع، معربةٌ مرفوعةٌ، على أنَّ ما بعدَها خبرٌ، وهي استفهاميةٌ لا موصولةٌ ، قالوا : وهي في الآية مبتدأ، خبره : أَشَدُّ، ومِنْ كُلِّ شِيعةٍ : معمولُ لَنَنْزِعَنَّ، كما تقول : أكلت من كل طعام، قال تعالى :

﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾(٦) ،

فتكون «مِنْ» للتبعيض ، والكلام مَحْكِيٌّ، أعني أَنَّ «أيهم أشد» صفةُ شِيعة» على إضمار القول ، أي كل شيعة مقول فيهم : أَيُّهم أَشَدُّ، كقولِهِ(٧) :

... . جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط (٩٦)

---

(١) د : وقال .

(٢) الكتاب ١/٣٩٧ بولاق.

(٣) د : وقال.

(٤) لم أجد هذا الرأيَ في شرح المقدمة الجُزولية ص ١٠٧ وما بعدها .

(٥) سيبويه ١/٣٩٩ بولاق، المُغني ص ١٠٧، دراسات ق ١ جـ ١ ص ٦٠٥.

(٦) النمل/ ٢٣، ونصها :

﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴾.

(٧) سبق تخريجه في القسم الأول .

قال الخليلُ(١) وأيهم ، على هذا، استفهامية ، نحو قولهم : اضرِب أيُّهم أفضل، أي اضربْ الذي يُقال له : أيهم أفضل، كما قال الأخطلُ(٢) :

٤٤٣ ـ ولقد أبيتُ مِنَ الفتاةِ بِمَنزلٍ فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ

أيْ : أبيت مَقُولاً فِيَّ : لا حرج(٣) ولا محروم ، أي هو لا حَرِجٌ ولا محرومُ.

قال سيبويه(٤): لو جاز : اضرب أيُّهم أفضل على الحكاية، لَجَازَ : اضربِ الفاسق الخبيث ، أي : اضربِ الذي يُقال له : الفاسقُ الخبيثُ ، بَلَىٰ ، مثل ذلك يَجِيءُ في ضرورة الشِّعرِ، لا في سَعَة الكلامِ .

وَمَذْهَبُ(٥) يونُسَ في(٦) مثله أَنَّ الفِعْلَ الذي قبل «أيّ» معلَّقٌ عن العمل، ويُجيز التعليق في غير أفعالِ القلوبِ ، أيضاً، نحو : اضْرِبْ أوِ اقْتُلْ : أيهم أفضل، كما يَجِيءُ ، في باب أفعالِ القلوبِ.

وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ المعلَّق يجب كونه في صدر جملة، والمنصوب بنحو : اضرِب، واقتُلْ ، لا يكون جملة، والمعلَّق إمَّا استفهامٌ أو نَفْيٌ أوْ لامُ الابتداءِ، و «أيّ» بعد : اضرِبْ، واقتُلْ، لا تكون استفهاميةً؛ إذْ لا معنى لها إلَّا على وجه الحكاية، كما قال الخليلُ ، بل هي موصولةٌ بعده .

---

(١) سيبويه ١/٣٩٩ بولاق.

(٢) ديوانه ٨٤ (أنطون صالحاني اليسوعى ، المطبعة الكاثوليكية سنة ١٨٩١م)، من قصيدة قالها في هجاء رجل يسمى جُنَيْعاً، والرواية فيه: ولقد أكون . . . الخزانة ٦/١٣٩ هارون، سيبويه ١/٢٥٩، ٢٩٨، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٥١٠، ٥١١، ابن يعيش ٣/١٤٦، و ٧/٨٧.
الشاهد فيه أن (لا حَرِجٌ) عند الخليل مرفوعٌ على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة محكية بقول. محذوف، أي أبيت مقولا فِيَّ : هو لا حَرِجٌ ولا محرومٌ، وهذا من حكاية الجُمل بتقدير المبتدأ.

(٣) د : خرج.

(٤) الكتاب ١/٣٩٨ بولاق.

(٥) ابن يعيش ٧/٨٧، ٨٨.

(٦) م : «في مثله» سقطت.

وقال(١) الأخفشُ في الآية: «مِنْ» فيها زائدة، كما هو مذهبُهُ من زيادة «مِن» في الموجَب، وكل شيعة مفعول لَنَنْزِعَنَّ، وأَيُّهم أَشَدُّ، جملة مستأنفة، لاتعلق لها بالفعل، وقال المبرِّد: أيهم فاعل «شيعة». أي: لَنَنْزِعَنَّ من كل فريق يشيع أيهم هو أشد، وأيّ بمعنى الذي.

وعند أبي(٢) عَمْرٍو: أَيَّة إذا حذف منها ما تُضاف إليه مُنِعَتِ(٣) الصرفَ، نحو: اضرب أَيَّةَ لقيتها، قالَ: لِتَعَرُّفِها بالصلة، والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف: تعريفَ الموصولات، واعتدَّ بتاء التأنيث بلا علميَّة، وغيره(٤) يَصرِفُها وهو القياسُ.

[ماذا: إعرابُها وأَوْجُهُ استعمالِها]

قوله: «وفي(٥) ماذا صَنعتَ، وجهان: أحدُهما: مالذي، وجوابُهُ، «رَفْعٌ، والآخَرُ: أيُّ شيء؟، وجوابُهُ نَصْبٌ».

اعْلَمْ أَنَّ «ذا» لا تَجيءُ(٦) موصولةً، ولا زائدةً، إلَّا مع «ما» و«مَن» الاستفهاميتَيْنِ، والأولى في «ماذا»، هو وقولك: «مَنْ ذا خير منك»: الزيادة، ويجوز، على بُعْدٍ، أَنْ تكون بمعنى الذي، أي: ما الذي هو خير منك، على حَذْفِ المبتدأ، نحو: ما أنا بالذي قائل، وأمَّا قولُكَ: مَنْ ذا قائماً، فذا، فيه: اسمُ الإشارة لا غَيْرُ، ويحتمل في:

---

(١) ومعه الكسائيُّ. المُغني ص ١٠٧، دراسات ق ١ جـ ١ ص ٦٠٥. والأخفش لم يتعرض في كتابه معاني القرآن لإعراب الآية. وأما مذهبُه في زيادة (مِنْ) في الواجب فانظر فيه الصفحات: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٨، ٤٦٤.

(٢) الهمع ٩١/١.

(٣)، (٤) للتأنيث والعلمية، والأخفش يَصْرِفُها، الهمع ٩١/١.

(٥) د: وفيها ذا.

(٦) د: لا يجيء.

﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾(١)،

و : ماذا الذي . . . أن تكون زائدةً، وأنْ تكونَ اسمَ إشارة، كما في قوله تعالى «أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ (٢)» ، وهاء التنبيه تدخل على اسمِ الإشارة فيقال : ما هذا الذي تقول :

وقد جاءت(٣) «ذا» زائدة بعد «ما» الموصولةِ، قالَ(٤) :

٤٤٤ ـ دَعِي ماذا عَلِمْتُ، سَأَتَّقِيهِ ولكنْ بالمغيَّب نَبِّئيني

ولِقَائِلٍ أنْ يَمنعَ مَجِيءَ «ذا موصولة مطلقاً، ويحكم في نحو : ماذا صنعت بزيادتِها .

وأمَّا رَفْعُ الجواب في نحو قولِه تعالى :

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾(٥)،

---

(١) البقرة/ ٢٤٥، والآية بتمامها :

﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

(٢) المُلك / ٢٠، ونصُّها:

﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ .

(٣) ط : جاءَ.

(٤) المثقِّب العَبْدي (ديوانه ص ٢١٣ تحقيق حسن كامل الصيرفي). واسمه عائذ بن مُحْصَن، من عبدالقيس، وهو شاعرٌ جاهليٌّ قديمٌ. (طبقات فحول الشعراء ٢٧١ ـ ٢٧٤، والشعر والشعراء ٣٩٥ ـ ٣٩٩). والبيت من شواهد سيبويه ١ /٤٠٥ بولاق؛ وفيه مخالفٌ لما ورد ههنا، فإن (ما) عنده في البيت استفهامية، و (ذا) اسمٌ مركب معها، جُعِلا بمنزلة شيء واحد. والخزانة ٦/١٤٢ هارون، وقد نفى البغداديُّ نِسبة البيت للمثقِّب، والبغداديات ص ٣٧٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٥٣، ومغني اللبيب ٣٩٦، ٣٩٧ ط. المبارك، وشرح جمل الزجاجي ٢ /٤٧٩؛ وفيه : هامش ٢ أن البيت لأبي حية النميري.

الشاهد فيه أن (ذا) ههنا زائدة بعد (ما) الموصولة.

(٥) البقرة/٢١٩، والآية بتمامها :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾

ورفع البدل في قوله[1] :

٤٤٥ ـ ألَا تَسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ   أَنَحْبٌ فيُقضى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ؟

فـلأنَّ «مـا» مبتـدأ، والفعل بعد «ذا» المزيدة خبره، على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر «ما».

والـذي حملهم على ادِّعـاءِ كَوْنِ «ذا» ههنا موصولةً : رَفْعُ الجوابِ والبدل، في الفصيح المشهورِ، ولو جازَ أنْ يُدَّعى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأنَّ ذلك يجوز وإنْ لم يكن كثيراً، لم يَجُزْ دعوى عَدَمِ التطابُقِ بين البدلِ والمبدَلِ منه، فوجب أن يكونَ «ماذا يُحاول» جملةً اسميةً، خبرُ المبتدأ فيها جملةٌ[2] فعليةٌ[3]، وأمَّا ماذكر من حَذْفِ الضمير، في خبر المبتدأ فقليلٌ (١٤٥ أ) نادرٌ، كما تَقَدَّمَ في باب المبتدأ، وتجرُّد[4] الجملة الخبرية في نحو : ماذا يحاول، كثيرٌ غالبٌ ، فَعَرَفْنا أنَّ الجملةَ صِلةٌ، لذا، لا خبر، لما؛ لأنَّ حَذْفَ الضميرِ من الصلة كثيرٌ، وهو أكثرُ مِن حذفهِ من الصفةِ، وَحَذْفُهُ من الصفةِ أكثرُ مِنْ حَذْفِهِ من الخبرِ، كما مَرَّ في المبتدأ.

وإنـما قَلَّ إظهـارُ الضميرِ المنصوب في الجملة التي بعد «ذا» من بين الموصلات لِلُزومها لِمَا الاستفهامية، أو مَنْ؛ لأنَّ «ذا» لا تكون موصولةً، إلَّا وَقَبْلَها إحداهما،

---

[1] لبيد بن ربيعة العامري ، يرثي النعمان بن المنذر (ديوانه ٤٤ ، دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ وهو في : إيضاح الشعر ورقة ٩٦/أ، والبديع في علوم العربية ورقة ٢٦٨/ب ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٧٩، والمفصل ١٥٠، والجمل ٣٤٩ ط . جديدة، والحُلَل ٣٩٩، والمُخَصَّص ١٤/١٠٣، والخزانة ٦/١٤٥؛ وقد نسبه البغداديُ خطأً إلى جَدِّ لبيد الأعلى : عامر بن صعصعة، والبغداديات ص ٣٧١.

و (النَّحْبُ) : ما يُنذره الإنسان على نفسه، ويوجب عليه فِعْله على كل حال .

الشاهد فيه أن (ما) مبتدأ، و (ذا) زائدة، وجملة (يُحاول) خبر المبتدأ، والرابط محذوف أي يحاوله. و (نَحْبٌ) بدل من المبتدأ. الخزانة ٦/١٤٧.

[2] م ، د : ساقطة.

[3] بعد قوله : «فيها جملة فعلية» زيادة في د : «ثم إن حذف الضمير من الجملة الخبرية قليلٌ كما مَرَّ».

[4] أي تجردها عن الضمير في مثل هذا.

فكـان التثـاقـلُ الحـاصلُ باتّصالِ الصلة بالموصول أكثرَ، فكان التخفيفُ بحذفِ الضمير الذي هو فضلةٌ أَوْلى، وهذا كما جازَ حذف المبتدأ في صلة «أيهم» في السَّعَة دون صلة غيرها، وذلك لِتثاقلها بالمضاف إليه كما ذكرنا .

وإنما كانَ الجوابُ أوِ البدلُ مرفوعاً إذا كان «ذا» موصولاً ؛ لأنَّ «ماذا» إذَنْ، جملةٌ ابتدائيةٌ : ذا مبتدأ وخبره «ما»، مقدَّم عليه[1] لِكَوْنِهِ نكرةً، وعند سيبويه : «ما» مبتدأ، مع تنكيره، وذا خبره، على ما مَرَّ في باب المبتدأ، والأَوْلى في الجواب : مطابقة السؤال، فرفع الاسم على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ ضميرٌ راجعٌ إلى «ذا» الموصولة .

فقولُه تعالى :

﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ،

ليس بجواب لقوله للكفار :

﴿مَاذَآ أَنزَلَ[2] رَبُّكُمْ﴾ ،

إذْ لو كان جواباً له، لَكَان المعنى : «هو أساطيرُ الأولين»، أي : الذي أنزله ربُّنا : أساطيرُ الأولين، والكفار لا يُقِرُّون بالإنزال، فهو، إذن، كلامٌ مستأنفٌ، أي : ليس ما تدَّعُون إنزالَه منزلاً ، بل هو أساطيرُ الأولينَ .

وإذا كانتْ «ذا» مزيدةً، فَما، منصوبةُ المحلِّ، مفعولاً للفعل المتأخر فالسؤال، إذن جملة فعلية ، فكون الجواب جملة فعلية، أَوْلى ؛ للتطابُقِ، فينصب الاسم على إضمار

---

[1] ط : ساقطة.

[2] النحل/ ٣٠، والآية بتمامها :

﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾

مثل الفعل الذي انتصب به «ما» في السؤال، فحذف لدلالة السؤال عليه ، فقوله تعالى :

﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ ﴾(١) ،

أي : أنزل خيراً، وإنما لزم ههنا النصب لِيكونَ مُخالفاً لجواب الكُفَّار؛ لأنَّ النصبَ تصريحٌ بِكَوْنِ «أنزل» مقدَّراً، والرفع يَحتمل استئناف الكلام، كما ذكرنا في «أساطير الأولين»، ويَحتمل تقديرُ الموصول المذكور في السؤال مبتدأً، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱلْعَفْوَۗ ﴾(٢) .

وَإِنِ اشتغلَ الفعل بعد «ماذا» بضميرٍ منصوبٍ، نحو : ماذا تفعله ، أو، بمتعلقه ، نحو : ماذا تقضي حقه، فكون «ما» مبتدأ، أَوْلى، وإن جعلت «ذا» زائدة، أيضاً؛ لأنَّ الرفع في : زيد لقيته، أَوْلى من النصب ، كما مَرَّ في : المنصوب على شريطةِ التَّفسير ، فرفعُ الجوابِ، إِذَنْ، أَوْلى، كانت «ذا» موصولةً، أو زائدةً .

وَأَمَّا في نحو : ماذا قيل، وماذا عرض، وقوله تعالى :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ ﴾(٣) ،

(و) : ﴿ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ ﴾(٤)

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) البقرة/ ٢١٩، ونصُّها :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَاۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

(٣) النساء/ ٣٩، ونصُّها :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾ .

(٤) المائدة /٤ والآية بتمامها :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ .

مما ليس فيه بعد «ذا» فعل ناصب لما قبله، ولا مشتغل عنه بضميره، أو متعلّقه فالجملة ابتدائيةٌ، جعلت «ذا» زائدة، أو موصولة، فرفعُ البدل إِذَنْ، واجبٌ، ورفع الجواب مختارٌ، على كل حال.

وَقَوْلُ الشاعر(١):

٤٤٦ - وماذا عَسى الواشُون أن يَتحدثوا   سوى أن يقولوا إنني لكِ عاشقُ

فقيل(٢) «ذا» فيه، زائدةٌ لا موصولةٌ؛ إِذِ الصِّلَةُ لا تكون إلَّا خبرية، و: «عسى» ليس بخبرٍ، وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ، أيضاً.

فَإِنْ قيل: خبر المبتدأ قد جاء طلبية، كقوله تعالى:

﴿ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾(٣).

و: زيدٌ اضْرِبْهُ.

قيل: الصلة، أيضاً، جاءت «لعل» مع جُزْأَيْها(٤)، كقوله(٥):

---

(١) مجنون ليلى (ديوانه ص ٢٠٣، جمع وتحقيق عبد الستار فرّاج، مكتبة مصر، بلا تاريخ)، والبيت أورده أبو تمام في الحماسة (بشرح المرزوقي ١٣٨٣)، وبعده بيتٌ ثانٍ، ونسبها لجميل العُذْري، وهو:

نَعَمْ صَدَق الواشون أنتِ كريمةٌ   علينا وإنْ لم تَصْفُ مِنْكِ الخَلائق

والشاهد في البيت على أن (ذا) قيل إنها زائدة، لا موصولة، وذهب ابنُ جِنّي في (إعراب الحماسة)... إلى أنَّ (ماذا) فيه مركبة بمعنى المصدر مبتدأ، أي تحديث، وجملة عسى خبره. ولم يلتفت إلى إنشائيته لوروده في الخبر، إمّا لأنه بتقدير قولٍ محذوفٍ - كما هو مذهب الجُمهور - وإما بدونه كما هو مذهب البعض...

الخزانة ٦/ ١٥٠، ١٥١ هارون.

(٢) ط: قيل.

(٣) ص/ ٦٠، ونصُّها:

﴿ قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبِئْسَ الْقَرَارُ ﴾.

(٤) في النُّسَخِ الثلاث: جزئيها، والصواب ما أثبت.

(٥) الفرزدق (ديوانه ص ٦٦١، برواية: وإن شقت عليَّ أناملها) «وتخريجه على إضمار القول، أي قِبَلَ التي أقول لعلي، أو على أنَّ الصلة أزورها، وخبر لعلّ محذوف، ...». المغني ٧٦١.

وَإني لَرَاجٍ نَظْرَة قِبَلَ التي لَعَلِّي، وَإن شَطَّتْ نَوَاهَا، أَزُورُهَا (٤١٥)

وعسى، ولعل، متقاربان، فَإنْ قُدِّرَ القول ههنا، جاز للمنازع أن يقدِّره، أيضاً، في خبر المبتدأ، ولا يجوز أن يكون «ماذا» مفعولَ: أن يتحدثوا: لِكَوْنِ «أَن» موصولةً فالتقدير: أن يتحدثوا به[1].

ولا بأس أنْ نذكر بَعْضَ ما أهمله المصنِّفُ مِنْ أَحكامِ الموصولِ، وأحكامِ مَنْ، وما، وأيّ، في الاستفهام، وما يناسبها، فَنقول:

الموصولُ والصلةُ كَجُزْأي اسمٍ، وقد ثبت للموصول التقدُّم؛ لِكَوْنِ الصلة مُبَيِّنة[2] له، فيجب للصلة التأخرُ، فلا تتقدم الصلة، ولا جُزْءٌ منها على الموصول، ولا تعمل الصلةُ، ولا ما يتعلق بها، فيما قبل الموصول؛ لأن ذلك المعمولَ، إذَنْ، جُزؤها، وقد تَقَرَّرَ أَنَّ جزءاً منها لا يتقدم على الموصول.

ولا تتعلق الصلة بما قبل الموصول بأن تكون مصدَّرة ببل، أو لكن، أو علامة جواب القسم، ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول؛ لأَنَّ ذلك المتعلقَ به المتقدم، إذَنْ، جُزْءُ الصلةِ.

ولا يفصل بين الموصول والصلة، ولا بين بَعْضِ الصلة وبعضٍ بتابع للموصول، كالوصف، والبدل، والعطفين، والتأكيد، ولا بِخَبرٍ عن الموصول ولا باستثناءٍ منه؛ إذْ هذه الأشياءُ لا تَجيءُ إلَّا بعد تمام الكلمةِ.

وقد جاء، في الشعر، موصولٌ معطوفٌ على آخرَ قَبْلَ الصلةِ، وما بعدَهما: إمَّا صلة لهما معاً، أَوْ صلة للأخير وصلة الأول محذوفة مدلولٌ عليها بالظاهرة كما يَجِيء

= المقتضب ٣/١٩٥، الخزانة ٦/١٥١ هارون، مغني اللبيب ٥٠٧، ٥١١، شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/١٩١، الأشموني ١/٦٣، المَمْع ١/٨٥، وإيضاح الشِّعر ق ٩٨/أ؛ وفيه: لرام بدل لراج.

[1] ط: أن يتحدثوا به هذا.

[2] ط: مبنيـــة.

بَعْدُ، مِنْ جوازِ حَذْفِ الصلةِ عند قيامِ الدليلِ ، وذلك نحو قولِه[1] :

٤٤٧ ـ مِنَ اللواتي والتي واللاتي زَعَمْنَ أني[2] كبِرتْ لِدَاتي

وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة ، نحو : الذي إياه ضربت ؛ لأنَّ الفَصْلَ ليس بأجنبيٍّ منهما، ولا يَجُوز مثله إذا كان الموصولُ حَرْفاً ، (١٤٥ ب) فلا يُقالُ : أعجبني أَنْ زيداً ضربت ؛ لأنَّ الحروفَ الموصولةَ حروفٌ مصدريةٌ، هي والجملة بعدَها بتأويل المصدر، فيطلب قربها من متضمِّن المصدر، وكذا في الألِفِ واللامِ الموصولةِ؛ إذْ لا تَدْخُلُ إلَّا على فِعْلٍ في صورة اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ كما مَرَّ، فيكون هو وما دَخَلَ عليه، كاللام الحرفيةِ مع ما دخلت عليه، لا يُفْصَلُ بينهما .

وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضٍ بالعطفِ على الجملة التي هي صلةٌ ، كما تقول في باب التنازع مُعْمِلاً للأول : الذي ضربت وضربني غِلْمانَهُ : زيدٌ ؛ إذْ ليس الفصلُ بأجنبيٍّ من الصلة .

وكذا يتقدم بعضُ الصلة على بعضٍ ، كما تقول : جاءني الذي قائمٌ أبوه ، والذي ضَرَبَ زيداً أخوه ، والذي زيداً ضرب أبوه ، إذْ لا مانعَ منه .

فَإنْ قِيلَ : أليس كما أنَّ الموصولَ والصلة كَجُزْأي اسمٍ : بعضُ الصلةِ والبعضُ

---

[1] لم أهتد إلى قائله . وقال البغدادي : «والبيت لا أعرف ما قبلَه ولا قائلَه، مع كَثرة وجوده في كتب النحو . والله أعلم» .

الخزانة٦/١٥٦ هارون، إيضاح الشعر ورقة ٦/ب . و(الداتي) : أترابي جمع لِدة.

الشاهد فيه أنَّ جملة (زَعَمْنَ) صلة الموصول الأخير : (اللاتي)، وصلة كلٍ من الموصولَيْنِ الأولَيْنِ محذوفة للدلالة عليهما بصلة الثالث، والتقدير : من اللواتي زعمن ومن النساء التي زعمن. ويجوز أن تكون صلة للموصلات الثلاثة ، لاتِّحاد مدلولها، ولا يجوز أن تكون صلة للثاني فقط.

[2] م، د : . . . أن قد كبرت لداتي .

الآخرُ كالجزأين، فكان ينبغي ألَّا(١) يتقدمَ بعضُها على بعضٍ، كما لا تتقدم الصلةُ على الموصولِ.

قلت: بلَىٰ، هنا أيضاً كالجُزْأَيْن، إلَّا أنهما كجزأين لا يجب ترتيبُ أحدِهما على الآخرِ، بل كجزأين يجُوزُ تعَقُّبُ كُلٍّ منهما للآخر، بخلاف الصلة والموصول، فإنَّ تعَقُّبَ الجزء الذي هو الصلةُ واجبٌ؛ لِكَوْنها مُبَيِّنة للموصولِ كما مَرَّ.

فتَبَيَّنَ بهذا فَسادُ قَوْلِ مَنْ قالَ: إنَّ خبَرَ «مادام» لا يَتقَدَّمُ على اسْمِهِ.

ويجوز قليلاً حَذْفُ صلةِ الموصولِ الاسميِّ غير الألفِ واللامِ، إذا عُلِمَتْ، قالَ(٢):

٤٤٨ - فَإن أَدَعِ اللواتي من أُناسٍ أَضاعوهنَّ لا أَدَعِ الَّذينا

وقد التزم حذفها مع: اللتيَّا معطوفاً عليها: التي، إذا قصد بهما الدواهي ليقيد حذفها أن الداهيتين؛ الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حَدٍّ من العظم لا يمكن شَرْحُهُ، ولا يدخل في حَيِّزِ البيان، فلذلك تُرِكَتا على إبهامهما بغير صلة مُبيِّنةٍ، ويَجوزُ كَوْنُ تصغيرِ: اللَّتَيَّا للتعظيمِ(٣) كما في قولِهِ(٤):

---

(١) م، د، ط: أنْ لا، والصواب ما أثبت.

(٢) هو الكميت بن زيد (ديوانه ٢/١٣٠)، والبيت من قصيدةٍ، هجا بها قحطان، أعنى قبائل اليمن، تَعَصُّبا لِمُضَر. الخزانة ١٥٧/٦؛ وفيه: «على أنه حذف صلة الموصول فيه قليلاً ... وأورده أبوبكر بن السراج في (أصوله) قال: إن الكوفيين يقولون: إنّ العرب إذا جعلت الذي والتي لمجهول مذكر أو مؤنث، تركوه بلا صلة، نحو قول الشاعر: فَإن أَدَعِ اللواتي من أناس ... و(لا أدع) جواب الشرط، ولهذا جزم، وكسرة العين لدفع التقاء الساكنين». وانظر فصل المقال لِلبكري ص ٢٩٥ ط. إحسان عباس وزميله، بيروت سنة ١٩٧١م.

(٣) قول الكوفيين. شرح الشافية ٨٥/٤.

(٤) لبيد بن ربيعة العامرى (ديوانه ص ١٣٢، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ)، والبيت من قصيدةٍ يرثي بها النعمان ابن المنذر.

على أن تصغير دويهية قريب من التصغير للتعظيم، وهو قول الكوفيين. وسوف ههنا للتحقيق والتأكيد.

٤٤٩ - وَكُلُّ أُناسٍ سوف(١) تدخُلُ بينهم   دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ منها الأَنامِلُ

وأجـاز الكـوفيون(٢) حَذْفَ غيرِ الأَلِفِ والـلامِ من المـوصـولات الاسمية خلافـاً للبصريين، قالوا في قوله تعالى :
﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾(٣) .

أي إِلَّا مَنْ له مَقامٌ معلومٌ، ونحوه قول المتنبي(٤) :
٤٥٠ - بِئْسَ الليالي سهرت من طربي   شوقاً إلى مَنْ يَبِيتُ(٥) يرقُدُها

ويجوز أَنْ يكونَ من هذا(٦) :

الخزانة ١٥٧/٦ هارون، وشرح شواهد الشافية، الشاهد ٣٨ ص ٨٥، وابن يعيش ١١٤/٥، والهَمْع ١٨٥/٢ .

(١) زيادة من م .

(٢) انظر مجالس ثعلب ٣٩٧/٢، وقولَ أبي البقاء في شرح ديوان المتنبي ٢٩٨/١ .

(٣) الصافات/١٦٤ . انظر دراسات ق ١ جـ ١ ص ١٩٢، والمشكل ٢٤٤/٢ .

(٤) ديوانه بشرح العُكْبَري ٢٩٨/١، والبيت من قصيدة يمدح بها محمدَ بنَ عُبَيْد الله العَلَوي . ورُوي سهرت وسهدت (بالراء والدال) . وقد فرق أهل اللغة بينها، فقالوا : السهر بالراء : في كل شيء، وبالدال : لِلَّديغ والعاشق، واستدلوا بقول النابغة :

ويسهد في ليل التِّمـام سليمها . . . .

انظر الخزانة ١٦١/٦ وما بعدها ط . هارون .

الشاهد فيه أن يخرَّج بحذف الموصول، والتقدير : بئس الليالي التي سهرت، قياساً على تخريج الكوفيين قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ، الصافات/ ١٦٤،

أي إلاّ مَنْ له مقام، فإنّ الموصول يجوز حذفه عندهم . وقد ارتضاه الرضي . الخزانة ١٦١/٦هـ .

(٥) زيادة من م .

(٦) قائله : أبو ذؤيب الهُذَلي (ديوان الهذليين ١٤١/١)، والبيت من قصيدة عدتها أربعة وعشرون بيتاً . إيضاح الشعر ورقة ٩٩/ب ، والخزانة ٤٨٤/٥ هارون ، جمل الزجاجي ٣٨٢ ط . جديدة، مجاز القرآن ٢٣٩/١ ، شرح جمل الزجاجى ١٧٠/١ .

و (الأصـائـل) جمع أصيل، وعـلى رأي الزَّجَّـاجي جمع جمع الجمعْ فأصائل جمع آصال، وآصال جمع أُصُل =

لَعَمري لأَنْتَ البيتُ أكرِمُ أَهْلَهُ   وأَقْعُدُ في أفيائه[1] بالأَصائلِ (٤١٨)

ولا وَجْـهَ لِمَنْعِ البصريين[2] مِنْ ذلك، مِنْ حَيْثُ القِياسُ ؛ إِذْ قد يُحْذَفُ بعضُ حروفِ الكلمةِ، وإنْ كانت فاءً، أَوْ عَيْناً، كَشِيَة، وسَهٍ وليس الموصولُ بأَلْزَقَ منهما .

ولا يُحْذَفُ مِنَ الموصولات الحرفيةِ إلاَّ «أَنْ» في المواضعِ المخصوصةِ، كما يَجِيءُ في الأفعالِ المنصوبةِ ؛ وذلك لِقُوَّةِ الدلالةِ عليها، وَكَوْنِ الحروفِ التي قبلَها كالنائبةِ عنها .

[الحِكايةُ بـ مَنْ، وما، وأي]

وَأَمَّا أحكامُ مَنْ ، وما، وأي في الاستفهامِ فنقول :

وإذا استفهمت بِمَن عن مذكـورٍ منكـورٍ عاقلٍ ، ووقفتَ على «مَنْ» جاز لكَ حكـايةُ إعرابِ ذلك المذكورِ ، وحكايةُ علاماتِ تثنيتِهِ وجمعِهِ وتأنيثِهِ في لفظ «مَنْ» تقول : مَنُو، إذا قيل : جاءَني رَجُلٌ، ومَنَا، إذا قيل : رأيت رجلاً، ومَني، إذا قيل مررت برجل، ومنَانِ ومَنَيْنْ، إذا قيل جاءني رجلان، ورأيت رجلَيْنِ ومررت برجلَيْنِ، ومَنُون، إذا قيل : جاءني مسلمون، أو رجالٌ، أو قومٌ، وفي النصب والجر : مَنِينَ ،

= - بضمتين - وهي جمع أصيل «التبيان ١٧٠ »، وهو مابين العصر إلى مغرب الشمس، وقيل : العش ، وقيل آخر النهار . . .

والبيت شاهد على أنَّ فيه حَذْفَ موصول عند الكوفيين، والتقدير : لأنت البيت الذي أكرم أهله . الخزانة ٦/١٦٦هـ.

(١) م ، د : أفنائه .

(٢) حذف الموصول الاسمى أجازه الكوفيون ، قال ثعلب في مجالسه ٢/٣٩٧ : «اختصم عندي من يقوم ويقعد، قال : أجازه الفراء في الاستواء، وهو مثله في الحذف والإقرار».
هذا، وقد خَرَّجَ أبو حَيَان آياتٍ كثيرةً على حذف الموصول الاسمي . انظر البحر ١/٤٦٥ - ٤٦٦ ، ٢/٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٥/٣٧٠ - ٥١٠ ، ٧/١٤٧، ٢٩٧، ٨/٢٢٣، ٣٩٩. والخزانة ٢/٤٩٠، ٥٦٢ بولاق.

ومَنَة، إذا قيل جاءتني ضاربةٌ أَوْ طالقٌ ، وكذا في النصبِ والجرِّ، لا يختلف ، ومنتان إذا قيل : جاءتني ضاربتان أَوْطالقان، وفي النصب والجر : منتَين ، ومَنَات إذا قيل : جاءتني مسلمات أَوْ ضوارب ، وكذا في النصب والجَرِّ، لا يختلف .

أَمَّا اشتراطُ الاستفهام عن المذكور في الحكاية، فَلِأَنَّ حكايةَ هذه العلاماتِ لابُدَّ فيها من مَحْكِيٍّ مذكورٍ قَبْلَ الحكايةِ ثبتت فيه تلك العلامات حتى تحكى .

وَغَرَضُهم في الحكاية أن يَتَيَقَّنَ المخاطب أَنَّ المسؤولَ عنه هو ماذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصاً ، وإنما اشترط في لَحَاق العلامات المذكورةِ «بمَن» كَوْنُها سؤالاً عن نكرةٍ؛ لأَنَّ المعارفَ إذا استفهم بها عنها، ذكرت في الأغلب إمَّا محكية أو غير محكية، كما يَجِيءُ؛ لِأَنَّ الاستفهامَ عن المعارف ليس في الكَثرة مثل الاستفهام عن النكرات، فلم يطلب التخفيف بحـذف المسؤولِ عنـه ، ولـو كررت أيضاً، النكرات لم يَجُزْ حكـايتُها إلَّا بعد «مَنْ» لأَنَّ النكرةَ، إذا كررت، فلابُدَّ في الثانيةِ من لام العهد، لِيُعْرَفَ أَنَّ المذكورة ثانياً هي المذكورةُ أولاً، تقول : مَن الرجل ؟ لمن قال : جاءني رجل، فأكرمت الرجل، ومع زيادة اللام عليها لم تمكن الحكاية؛ لأَنَّ الحكايةَ ذكر اللفظ المـذكـور بعينه بِلا زيادةٍ ولا نُقْصَانٍ، فلمّا لم يمكن حكايتها، فإن لم تَقْصِدِ الحكايةَ قلت، من الرجل ؟ أو مَنْ هو؟ أو : من ذلك ، وإن قصدتَها، وهو الكثيرُ، حذفتَ النكرة وأَثبتَّ العلاماتِ في لفظ «مَن» وَسَهَّلَ حَذْفَها قَصْدُ التخفيفِ ؛ لأَنَّ الاستفهامَ عن النكرة أكثرُ من الاستفهامِ عن المعرفة، فلذا كان حَذْفُها بعد «مَنْ» أكثرَ من إثباتها، ومع الحذف فالحكاية في «مَنْ» أَوْلى ؛ لِأَجْلِ التنصيصِ من أول الأمر على أَنَّ المستفهم عنه هو النكرةُ المذكورةُ ؛ لأنك إذا لم تَحْكِ في لفظ «مَنْ» فربما توهم السامعَ أَنَّ المستفهم عنه تُوردهُ بعدها .

وَأَمَّا اشتراطُ(١) العقل في هذه الحكايةِ، فظاهرٌ؛ لأَنَّ (١٤٦ أ) «مَنْ» للعقلاء(٢)

---

(١) ط : الاشتراط.

(٢) في الأصل : للعلماء، والتصويب من م ، د ، ط.

وأما اشتراطُ الوقفِ على «مَنْ» ، ولم يشترط ذلك في «أي» بل تقول فيها : أيٌّ يافتى ، وأيًّا يافتى، وبأيٍّ يافتى ، كما يَجِيءُ، فَلِأَنَّ «مَنْ» مَبْنِيَّةٌ مستنكر عليها الإعراب، فلما قصدوا تبعيدها عن الإعراب أثبتوا حكايةَ الإعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور في الأغلب، وهو أصل المثنى والمجموع والمؤنث ، إعرابٌ ولا تنوينٌ ، وهي حالة الوقفِ؛ لأنَّ الكلمةَ تنجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين، وأَمَّا «أيّ» فإنها كانت مُعْرَبَةً، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب، لا وَصْلاً ولا وَقْفاً .

وإنما زادوا في المفرد المذكر : الواوَ والألِفَ والياءَ بدلَ الحركاتِ ؛ لأنَّهم لو حَكَوْا حركاتِ المنكَّر كما هي ، لكانت الكلمةُ في حالة الوقف محركةً بصورة الرفع والجر، وهذا خلافُ عادةِ الوقفِ، فأبدلوا من الحركات حروفاً تشبهها ساكنةً، وجاؤوا قبلها بحركاتٍ تُناسِبُها .

هذا مَذْهَبُ المبرِّدِ⁽¹⁾، وقال السِّيرافيُّ⁽²⁾ : بل أثبتوا فيها الحركاتِ لحكاية الإعراب، كما في «أيّ» ثم لما كان الحـالُ حالَ الوقفِ ، وآخر الموقوف عليه ساكن ، أشبعوا الحركاتِ فتولدتِ الحروفُ ، وَكِلا القولَيْنَ مُمْكِنٌ .

ولم يمكن إثباتُ حروفِ المَدِّ الدالة على الإعراب في «مَنَة»؛ إذْ هاءُ التأنيثِ لا تكون في الوقف إلَّا ساكنةً، فاكتفَوْا بحكاية التأنيثِ ، وتركوا حكاية الإعراب ، وكان هذا أَوْلى من العكس ؛ لأنَّ الإعراب فَرْعُ الذاتِ ، فإذا امتنع اجتماع مراعاةِ الفَرْعِ ومُراعاةِ الأصلِ ، كان حِفْظُ الأَصْلِ أَوْلى .

وَأَجْرَوْا «مَنَات» في ترك حكاية إعرابها، وإن كانت ممكنةً بالإتيان بحروف المَدّ، مُجرى مسلمات وهندات في الوقف، فإنه لا يثبت فيه شيء من حركاته، بخلاف : مَنُو، ومَنِي، ومَنَا، فإنه بمنزلة نحو : زيد ، ورجل، ويثبت فيه حال الوقف بعض

---

(1) والفارسي أيضاً. الهمع ٢/١٥٣.

(2) الهمع ٢/١٥٣.

الحركات مع حرف المد بعدها ، أعني الفتح ، نحو : زيدا ، فلم يستنكر في «مَنْ» الجاري مجراه ، عند قَصْدِ الحكاية إثبات الحركات والمَدَّات بَعْدَها .

وَإسكانُ النُّونِ في : مَنْتان ومَنْتين ، تنبيهٌ على أنَّ التاءَ ليست لتأنيثِ الكلمةِ اللاحقةِ هي بها ، بل هي لحكاية تأنيثِ كلمة أُخرى ، فلم يلتزموا فيها قبلَها الحركةِ التي تلزم ما قبل تاءِ التأنيث ، وقريبٌ من ذلك : إسكانُ ما قبلَ التاءِ في : بنت ، وأخت ، وهنت ، لما لم تَتَمَحَّضْ [1] التاءِ للتأنيث ، بل كانت بدلاً من اللام ، وربما سكنت النون في المفرد ، نحو : مَنْت ، والأكثر تحريكُها فيه ؛ لأنك لم تَقْدِرْ في المفرد على حكاية الإعراب ، كما ذكرنا ، فلا أَقَلَّ مِنْ حكاية تاءِ التأنيثِ ، كما هو حَقُّهُ .

وَأمَّا في المثنى فقد حكيت الإعراب لمجيئك في الرفع بالألف ، وفي النصب والجر بالياء ، نحو : مَنَتَان ومَنَتَيْنْ ، وقد جاء نحو منتان محرك النون التي قبل التاء .

هذا ، ولك في «مَنْ» الموقوف عليها ، المستفهم بها عن النكرة ، وجهان آخران ، أحدُهما أن تزيد على «من» حروف المد [2] ، كما ذكرنا في الوجه الأول في المفرد المذكر حاكياً للإعراب فقط ، ولا تحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وإنْ كنت تسأل عنها ، إجراءً لِمَنْ على أصلها من صلاحيتها لِلْكُلِّ بلفظٍ واحدٍ ، فتقول . إذا قيل جاءني رجلٌ أو رجلانِ أو رجالٌ أوِ امراةٌ أو امرأتان أو نِسْوَةٌ : مَنُو ، وعلى هذا قياس النصبِ والجرِّ ، والثاني : إفرادُ «مَنْ» على كل حال ، بِلا حكايةٍ لإعراب ولا لعلامات أُخَر ، كما في حالِ الوَصْلِ .

هذا حُكْمُ «مَنْ» المستفهَم بها عن المنكور .

---

(١) ط : تتمخض .

(٢) ط ، د : زيادة «واللين» بعد قوله : المد

وَأَمَّـا «أيّ» فإذا استفهمت بها عن المذكور المنكور، جازَ لك ، أيضاً، حكايةُ الإعراب وعلامات المثنى والمجموع في لفظها، إلَّا أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر ، بل تعربه بالحركات في الوصل نحو : أَيٌّ يافتى ، وَأَيًّا يافتى ، وأَيٍّ يافتى ، وفي الوقف تُسَكِّنُ ياءَهُ[1] في الرفع والجر، وَتَقْلِبُ التنوينَ أَلِفاً في حالِ النصب، كما في الوقف على سائرِ المنصوبات المعربَةِ ؛ لأنَّ «أَيًّا» معرب، فسقط في جواز الحكاية في لفظ «أي» شرطان كانا في الحكاية بمَن ، وهما العقل فلأنَّ أَصْلَ «أي» أن تستعمل في العقلاءِ وغيرهم، بخلاف «مَنْ» وأَمَّا الوَقْفُ فلِمَـا مَرَّ في «مَنْ» وإنمـا اشترط في حكايتها كون المَحكى مذكوراً منكوراً لمـا مـرَّ في «مَنْ» أيضاً، ولك في «أي» وَجْهٌ آخرُ وصلاً، وهو الاقتصارُ على إعراب «أي» مفردة فتقول: أَيٌّ، وَأَيًّا، وَأَيٍّ، في المفرد والمثنى والمجموع، مذكرا كان أو مونثا.

وفي الحـركات اللاحقةِ لأيّ، في حال الحكاية وجهان : أحدُهما أنها إعرابها ، فتكون مبتدأةً محذوفةَ الخبرِ، ومفعولةً محذوفة الفعلِ ، ومجرورةً مُضْمرَةَ الجارِّ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ إضمار الجـارِ قليلٌ نادرٌ ، وأيضاً، تثنيةُ «أيّ» وَجَمْعُها لغير الحكاية ضَعيفان، كَمَا مَرَّ .

والأَوْلى أَنْ يُقالَ : كما في «مَنْ» إن هذه العلاماتِ اتباعات لِلفظ المتكلم على وجه الحكاية . ومحلُّها رَفْعٌ على الابتداء ، والتقدير : مَنْ هو؟ ، وأَيٌّ هو ، أيْ : أيّ رجل هو؟ .

وأجـازَ يونُسُ[2] الحكايةَ بِمَنْ وَصْلاً ، قياساً على «أيّ» فيقول : مَنٌ يافتى، ومَنًا يافتى، ومَنٍ يافتى، وعليه (١٤٦ ب) حمل قول الشاعر[3] :

٤٥١ ـ أَتَوْا نَارِي فلقت مَنُونَ أنتم فقالوا الجِنُّ قلت عِمُوا ظَلَامَا

---

[1] د ، ط : ياؤه.

[2] الهمع ٢/١٥٣.

[3] شُمَيْرُ بنُ الحارث الضَّبِّي، كما في نوادر أبي زيد ص ٣٨٠، وهو شاعرٌ جاهليٌّ. ونسبه ابنُ يعيش إلى شَمِر بن الحارث الطائي : (شرح المفصل ١٦/٤). وقيل تأبط شراً، (شرح التصريح ٢/٢٨٣).

=

وليس بشيءٍ؛ لأنه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى .

وحكى[1] يونسُ أنه سَمع : ضَرَبَ مَنٌ مَناً ؛ استفهام عن الضارب والمضروب قال سيبـويه[2] : هذا بعيدٌ، وقال يونسُ ، أيضاً، هذا لا يقبله كل أحد ؛ وذلك لتقدم الفعل على كلمةِ الاستفهام .

وَأَمَّـا إعرابُها، فَقِيلَ : حكاية ، كأنه سمع رجلًا يقول : ضَرَبَ رجلٌ رجلاً ، وإلاَّ، فكيف يعربها مع قيام علة البناء ؟ والظاهر أنه ليس بحكايةٍ ، وأنه يَجوزُ في بعض اللغات إعرابُها، لا على وجه الحكاية ألا ترى إلى قوله : مَنُون أنتم، وليس بمحكى ، كما زَعَمَ يونُسُ ؛ إذْ لا منكر قبلَه، والعلاماتُ المذكورةُ لا تلحق «مَنْ» إلاَّ في آخرِ الكلام ؛ لأنها في حالةِ الوقفِ .

فَإذا قيل : رأيت رجلًا وامرأةً، قلت : مَن ومَنَة ، وإذا قيل رأيت امرأةً ورجلاً، قلت : مَن ومنَا، وفي جاءني رجل وامرأتان : مَن ومنتان , وعليه فَقِسْ .

وإذا اجتمع مَنْ يعقل ومَن لا يعقل، جعلت السؤال عن العاقل بِمَنْ وعن غير العاقل بأي ، نحو : مَن وأيِّين ، فيمن قال : رأيت رجلًا وحمارَيْنِ وعليه فَقِسْ.

وَأَمَّا المعارفُ بعد «مَنْ» فنقول :

= الخزانة ٦/١٦٧ هارون، وسيبويه ١/٤٠٢ بولاق، والجُمَل ص ٣٢٠؛ وفيه : «وقد رأيت بعض من لا يعرِف هذا الشعر يرويه عموا صباحا، وهو غلط »، والحُلل ص ٣٩٠، والمفصل ص ١٤٧ ، وابن يعيش ٤/١٦، والعَيْني ٤/٤٩٨، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٤٦٨، والبغداديات ص ٣٥١.

و (ظلاماً) : ظرف. أيْ أنعموا في ظلامكم، أو تمييز والأصل : لِينعم ظلامكم، فحُوِّل إلى التمييز. (الخزانة ٦/١٧٠ هارون).

الشاهد فيه أنَّ يونُسَ يجوز الحكاية بـِ (مَنْ) وصلاً، كما في البيت.

(١) التصريح ٢/٢٨٥ (ط . مصطفى محمد).

(٢) الكتاب ١/٤٠٢ بولاق. نقل ذلك سيبويه عن يونس، ثم قال : وهذا بعيد.

هي إمَّا أعلام، وإما غيرُها ، فَغَيْرُ الأعلامِ فيها ثلاثةُ أوجه : أشهرُها، أنه لا حكايةَ فيها، ولا في مَن، بعد حذفِها .

وحكى المبرِّدُ(١) عن يونُس، ولم يحكه عن(٢) سيبويه ، أنها تذكر بعد «مَن» محكية كالأعلام، إذا قال القائل : رأيت أخا زيد، قلت , مَن أخا زيد ، وأجاز ذلك سيبويه(٣)، لا على وجه الاختيارِ، كما قيل : دَعْني من تمرتان وليس بقرشيا ، كما يَجِيءُ .

وثالثها : أنْ تحذف وتثبت علامات الحكاية في «مَن» كما في النكرات ، وذلك لِكَوْنِ المعرفة المذكورة عند السامع مجهولةً كالنكرة ، وذلك كما حكى سيبويه(٤) أنه يقال : ذهبت معهم ، فيقال : مع منين ، ويقال : قد رأيته فتقول : منًا ، ويقال : خلف دار عبدالله ، فيقال : دارمني .

أمَّا الأعلامُ المذكورة بعد «مَن» ففيها مَذْهَبانِ : مَذْهَبُ أَهْلِ الحِجازِ، ومذهبُ بني تميمٍ ، فَأَهْلُ الحجازِ يحكون العلم بعد «مَن» بشروط، وإنما خصوا الحكاية بالعَلَم ، دون غيره من المعارف ؛ لأنَّ وَضْعَ الأعلامِ على عَدَمِ الاشتراكِ، بخلاف سائرِ المعارفِ، فَإِنَّ كُلَّ واحدٍ منها لِأيِّ مُعَيَّن كان ، كما يأتي في باب المعارفِ ، والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالأعلام أَنْسَبَ.

والشروط المذكورةُ : ألَّا يكونَ المسؤولُ عنه منعوتاً ولا مؤكداً ولا مبدلاً منه ولا معطوفاً عليه عطفَ البيانِ، فَإِنَّ إعادةَ هذه المتبوعاتِ مع توابعها تُغني عن حكاية

---

(١) في المقتضب ٢ / ٣٠٩ : «وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارفِ ، ويرى بابها وبابَ الأعلام واحداً . وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه ، وإنما هو على قول من قيل له : عندى تمرتان، فقال: دعني من تمرتان، وقيل له : رأيت قرشياً . فقال : ليس ، بقرشيا».

(٢) م د ، ط : عنـه.

(٣) الكتاب ١ /٤٠٣ بولاق.

(٤) الكتاب ١ /٤٠٣ بولاق.

إعرابها؛ إذْ يعرف المخاطب أنَّ المسؤول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابعِ المذكورةِ بعينِها إليه، فتقول لمن قال : رأيت زيداً الظريف ، أو : زيدا أبا محمد : مَن زيدٌ الظريف ، ومَن زيد نفسه ومَن زَيْدٌ أبو محمد، بالرفع لا غيْرُ، نَعَمْ، لو وُصِفَ بابْن ، وأسقط تنوينه لوقوعه بين عَلَمين ،لم تمتنع حكايتُه عند أهلِ الحجازِ؛ لأنه، وإن أغنى الوصف المذكور أيضاً، كسائر الأوصاف ، إلاَّ أنَّ تنزيلَ هذا الموصوفِ مع هذا الوصف منزلةَ اسم واحد بدليل حَذْف التنوينِ من الموصوفِ ، ونصب الموصوف في المنادى ، جوَّز الحكاية فيه ، فتقول لمن قال رأيت زيدَ بنَ عمرو : مَن زَيْدَ بنَ عمروٍ، بالنصب، وَإنْ قال : رأيت زيداً ابنَ أخي عمروٍ ، قلت : مَن زيدٌ ابن أخي عمروٍ، بالرفعِ لا غيْرُ.

وَأَمَّا عَطْفُ النسق بلا تكريرِ «مَن» فهو كسائر التوابع عند يونُسَ[1] ، في امتناعِ الحكايةِ معه ، سواء كانا عَلَمَيْنِ أو أحدُهما .

وحكى سيبويه عن قوم ، واستحسنه، أنه تَجُوز الحِكايةُ إذا كان المعطوفُ عليه عَلَماً، سواءٌ كان المعطوف عَلَماً، أوْ ، لا ، نحو : مَنْ زيداً وعَمْراً، ومَن زيداً وأخا عمروٍ ، لمن قال : لَقِيت زيداً وعَمْراً، ولقيت زيداً وأخا عمروٍ.

والفرقُ بينه وبين سائر التوابعِ ، أَنَّ الثاني فيه غير الأول ، فالسؤال واقعٌ بالاسم المفرد، ثم عطف عليه بعد الحكاية، وَأَمَّا سائرُ التوابعِ فهي في الحقيقة : متبوعاتُها.

وإن لم يكنِ المعطوفُ عليه عَلَماً، كما إذا قيل : مررت بأخيك وزيدٍ، لم تَجُزِ الحكايةُ في السؤال اتّفاقاً، بل يجب الرفعُ ؛ لأَنَّ المتبوعَ لا تجوز حكايتُه فكذا التابع .

وأما إن أعدت[2] «من» في المعطوف ، نحو : مَن زيداً ومَن عَمْراً، أوْ مَنْ زيداً ومَن

---

(١) سيبويه ١/٤٠٤ بولاق.

(٢) ط : عدت.

أخوه ، أَوْ مَن أخوه ومَن زيداً، فإنه تجوز الحكايةُ[1] في العَلَم دون ماليس بِعَلَم ؛ وذلك لِكَوْنِ كُلِّ واحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه استفهاماً مستقلاً ، فيكون لكل واحد منهما حُكْمُ نفسِهِ ، كما لو انفرد .

ومن الشروط : ألَّا يدخلَ حرفُ العطفِ على «مَن» نحو : ومَن زيد، أو : فمَن زيد، فلا تجوز الحكايةُ اتفاقاً ؛ لِزوال اللَّبْس ؛ إذِ العطفُ على الكلامِ المخاطبِ مؤذنٌ بأن السؤالَ إنما هوعمن ذكره دون غيره .

وتجوز حكايةُ اللَّقَب اتّفاقاً ، وفي الكُنية خلافٌ ، والوجهُ جوازُها ؛ لأنها عَلَمٌ ، أيضاً، على ما يَجِيءُ بيانُه : وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوِّز نظر إلى واحدهما، والمانع نظر إلى زوال العَلَمية بالتثنية والجمع، كما يَجِيءُ في باب العَلَم .

ثم نقول : إذا[2] حكى ما بعد «مَن» ، فمَن مرفوع الموضع بالابتداء ، فإن كان ما بعده مرفوعاً، فهو على الحكايةِ ، لا على أنه خبرُهُ ، بَلِ الرفعُ الذي يكون لأجل الخبرية مقدَّرٌ فيه، وإن كان مجروراً أَوْ منصوباً، فهو مرفوعُ الموضعِ على الخبرية، فالكُلُّ (١٤٧ أ) مُعْرَبٌ مرفوعُ الموضعِ ، تعذَّر إعرابه لاشتغال محل الإعرابِ بحركةٍ مجلوبةٍ للحكاية ، كما ذكرنا في أول[3] الكتاب .

وقيل أنَّ ما بعد «مَن» في الأحوال، معمولٌ لعاملٍ محذوفٍ ، كما مَرَّ في «أيّ» ، وهو ضعيفٌ ،[4] لما مَرَّ هناك .

وقد جاء حَذْفُ العَلَم بعد «مَن» ، وإثبات علامة الحكاية فيها ، قيل : خلفَ دار عبدالله ، فقال السامع : دارَمَني .

---

[1] انظر المقتضب ٢/٣٠٨ الطبعة الأخيرة.

[2] انظر المقتضب ٢/٣٠٨ الطبعة الأخيرة.

[3] م ، د : «في المضاف إلى ياء المتكلم».

[4] بعد قوله : «وهو ضعيف» : في م ، د : للزوم الجر بجار مقدر، كما مضى هناك.

وَأَمَّا بنو تميمٍ ، فَإنهم سلكُوا بالعَلَم في الاستفهام عنه بمَن ، مَسْلَكَ غيرِه من الأسماء ، فَأَتَوْا به مرفوعاً على كُلِّ حالٍ بالابتداءِ جَرْياً على القياسِ .

وَأَمَّا إذا سألت بأيِّ عن المعارف، فلا خلاف بينهم في أن ما بعدها لا يُحكى ، فإذا قيل : رأيت : زيداً، ومررت بزيد، قلت : أَيُّ زَيْدٌ ، بالرفع[1] لا غَيْرُ ؛ لأنَّ الإعراب يظهر في «أي» فكرهوا أن يخالفه الثاني ، بخلاف : مَنْ زَيْداً، ومَنْ زَيْدٍ .

هذا، ورُبَّما حكى بعض العرب الاسم ، عَلَماً كان أَوْ غيرَهُ ، دون سؤال ، أيضاً، كما قال بعضُهم : دعنا من[2] تمرتان ، على حكايةِ قولِ مَنْ قال : ما عندنا تمرتان ، قال سيبويه[3] : سمعت أعرابياً يقول لرجل سأله ، فقال : أليس قرشياً، فقال : ليس بِقُرَشِيًّا، فعلى هذه اللغةِ، تجوز الحكايةُ إذا سألت بمن ، أو أيّ ، عن غير العَلَمِ أيضاً. كما حكى يونُسُ ، كما مَرَّ .

وإذا سألت بمَن عن عاقل ينسب إليه علم، سواءٌ كان المنسوب عَلَمَ عاقلٍ أَوْ لا ، بل الشرط كونُ المنسوبِ إليه عاقلاً، كما يقال لقيت زيداً أو ركبت أعوج، جاز لك أن تقول : آلمَنِيّ ، أي : آلبكري أَوْ : آلقرشي ، تأتي بمَن مكان المنسوب إليه العاقل ، وتُدْخِلُ عليه الألِفَ واللامَ ؛ لأنه كذلك في المسؤول عنه ، أَعني البكري ، مثلاً ؛ لأَنَّ صفةَ العَلَمِ المنسوبة إلى شيء لابد فيها من الألف واللام ، وتلحق ياء النسب آخر «مَن[4]» كما كان آخر المسؤول عنه ، والأكثرُ الأشهرُ إدخالُ همزة

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٠٤ بولاق.

(٢) انظر المقتضب ٢/٣٠٨.

(٣) الكتاب ١/٤٠٣ بولاق، والمقتضب ٢/٣٠٨ - ٣٠٩.

(٤) «إذا نُسب إلى الثنائي وضعاً، فلا يخلو : إمّا أن يجعل عَلَماً للفظه، أوِ عَلَماً لغير لفظه .

فإن كان عَلَماً للفظه، فلابُدَّ من تضعيف ثانيه مطلقاً، سواءً كان ثانيه حرفاً صحيحاً، مثل : كم، وهل، أَمْ حَرْفَ عِلَّةٍ؛ مثل : لو، وكي. وما، ولا. فتقول في النسب إليها : كمي - بتشديد الميم وهَلِيٌّ - بتشديد اللام - ولَوّي - بتشديد الواو - وكيوي، كما نسب إلى حي، ومائي ، ولائي ؛ لأننا ضعّفنا الألِفَ، فجعلت الثانية همزة، فإنْ جعل علماً على غير لفظه، كما إذا سميت إنسانا بِكَمْ، أَوْ ما، أو لا، فإنْ كان ثانيه حرفَ علةٍ ضعف، =

الاستفهام على الألف واللام فتقول : آلمنيّ ، بالمد أو التسهيل، كما يَجِيءُ في التصريف في باب تخفيف الهمزة إن شاءَ اللهُ تعالىٰ، وإنما أَدخلتها لأنه كذلك في المسؤول عنه لو صرحت به نحو : آلبكري ، أو : آلقرشي ، وإنما جاز الجمعُ بين «مَنْ» الاستفهامية وهمزة الاستفهام، لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي تتضمن معنى الحروف، وذلك بإدخال اللام عليها، وإلحاق ياء النسب بآخرها .

وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام، فيقول : المنيّ، اكتفاء بما في «مَنْ» مِنْ معنى الاستفهام ، ويحكى في لفظ «ألمنيّ» إعراب العَلَم المسؤول عن نسبته ، سواءٌ كان السائلُ واصلاً أو واقفاً، كالحكاية في لفظ «أيّ» سواء، فتقول[1] لمن قال : جاءني زيد : آلمنيّ يافتى ، وكذا : آلمنيَّ، وآلمنيٍّ ، وكذا : آلمنيَّان ، آلمنيِّين ، وآلمنيون وآلمَنِيِّيْنَ ، وآلمنية، وآلمنيتان وآلمنيات ، ويأتي المسؤول بالجواب على وَفْقِ إعراب آلمني، تقول : رأيت زيداً، فيقول : آلمنيَّ ، فتقول : القرشيَّ، على أنه وصف لزيد، المذكور أولاً في كلامك، ويجوز الرفع في الكل، على إضمار المبتدأ، أي هو القرشي ؛ لانفصالِه عن الموصوفِ بتوسط الاستفهام .

قال مَبْرَمان : سألت المبرّد : إذا قال لك رجل : رأيت زيداً وأردت أن تسأله عن صفته ، قال : تقول : آلمنيّ ، كأني قلت : آلظريفيّ ، أو آلعالِميّ، أو : آلبزّازي .

قال السِّيرافيُّ : هذا تفريعٌ منه وقياسٌ وليس بمسموعٍ ، قلت كأنه جَعَلَ الياء في :

= فتقول : مائي، ولائي .

وإن كان ثانية حرفاً صحيحاً لم يضعف، فتقول: كَمِيٌّ، وَهلِيٌّ، بتخفيف الميم واللام ». (التبيان في تصريف الأسماء ٢٧٠ ، ٢٧١).

(١) انظر الهَمْع ٢/١٥٣.

الظريفيّ ونحوه للتأكيد، كما قيل في أحمريّ ودوَّاريّ .

وإن كانت صفة العَلَمِ منسوبةً إلى مالا يعقل . كالمكّي والبصريّ ، فلا يجوز : آلمنيّ[1] ، اتفاقا، قال المبرد[2] : القياس : آلمائيّ ، أو : آلماويّ ، قال السِّيرافي : هو تفريعٌ منه وليْس بمسموعٍ .

وأجازَ الأَخْفشُ الاستفهامَ بأيّ ، على وَفْقِ : آلمنيّ ، قِياساً ، فيقال : آلآييّ ، فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره، والوَجْهُ المَنْعُ لِعَدَمِ السَّماعِ ، ولاستثقال الياءات، واللهُ أَعْلَمُ .

[أسماء الأفعالِ : أنواعُها ، عِلَّةُ بنائها ، تنوينُها]

قَوْلُهُ : «أسماءُ[3] الأفعال : ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ، مثل : » «رويد زيداً، أيْ : أَمْهِلْهُ ، هيهات ذاك أيْ بَعُدَ » .

اعْلَمْ أنه إنما بُني أسماءُ الأفعالِ لِمُشابهتها مبنيَّ الأَصْلِ ، وهو الماضي والأمرُ ، ولا تقول إنَّ «صَهْ» اسمٌ لِ «لا تتكلم «ومَـهْ «اسمٌ لِ «لا تفعل»؛ إذْ لو كانا كذلك، لكانا مُعْرَبَيْنِ ، بل هما بمعنى : اُسْكُتْ ، واكْفُفْ ، وكذا لا نقول أنّ «أُفّ[4]» بمعنى أَتَضجَّر، و «أوه» بمعنى أَتَوَجَّع ، إذْ لو كانا كذلك لأُعربا كمسمَّاهما، بل هما بمعنى : تضجرت وتوجَّعت الإنشائيين .

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٠٤ بولاق، والخصائص ١/١٩٩ .

(٢) النسبة إلى (ما) : تضعف الألف، ثم تقلب الألف الثانية همزة، وعند النسب يجوز مائي وماوي كما قال المبرد في النسب إلى آية وغاية انظر الهمع ٢/١٥٣، والتبيان في تصريف الأسماء ٢٧١ هامش ١ .

(٣) انظر دراسات ق ٣ جـ ٤ ص ١٨٧ وما بعدها، وشَرْحَ الكافية لابْنِ الحاجب ص ٧٥، والفوائد الضيائية ٢/١١١ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٢٣، والبُرْهان ٤/٢٤٨ .

ويَجوزُ أن يُقالَ : إنَّ أسماءَ الأفعالِ بُنِيَتْ لِكَونِها أسماءً لِما أَصلُهُ البناء، وهو مطلقَ الفعل ، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أَوْ خَرَجَ عنه كالمضارع ، فعلى هذا لا يحتاج إلى العُذْرِ المذكورِ .

والذي حملهم على أنْ قالوا : إنَّ هذه الكلمات وأمثالَها ليست بأفعالٍ مع تأديتها معانيَ الأفعالِ : أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفةٌ لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرَّفُ تصرفها، وتدخل اللام⁽¹⁾، على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهرٌ كون بعضها ظرفاً، وبعضِها جارًا ومجروراً⁽²⁾.

وَأَمَّا تعيينُ أُصولِها، وأنها عن أي شيء نقلت ، فنقول :

النقلُ عنِ المصادر والظروف في بعضها ظاهرٌ ، كرويدَ زيداً، وبَلْهَ زيداً، بِنَصْبِ المفعولِ به ،

٤٥٢ ـ وفِـداءٍ لك الأقوامُ⁽³⁾

---

(١) أي أداة التعريف، والرضي يُعَبِّر عنها باللام مرةً، وبالألِف واللام مرةً أخرى، وهما رأيان في أصل وَضْعِها.

(٢) أي منقولاً عن الظرف، أو عن الجار والمجرور.

(٣) هو قطعةٌ من بيت ، وهو :

مهلاً فِداءٍ لك الأقوامُ كلُّهُمُ ... وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومنْ وَلَدِ

وقائله : النابغة الذبياني (ديوانه ص ٢٦)، من قصيدةٍ مدح بها النُّعمانَ بن المنذر، وتَنَصَّل عمّا قذفوه به حتى خافه وهرب منه إلى بني جَفْنة ملوكِ الشام.

و(فِداء) : يستعمل مكسوراً منوّناً وغيرَ مُنَوّن. حَمْلاً على إيهٍ وإيهِ، وإعرابه : اسم فعل أمر، أيْ : لِيَفدك، وهو مبني على الكسر، وإنما كان كذلك؛ لأنه تضمن معنى الحرف. وهو لام الأمر . . .

وفداءٌ، بالرفع على أنه خبر الأقوام، وفداءً، بالنصب على أنه مصدر لفعله . . .

الخزانة ١٨١/٦ هارون، المُفَصَّل ١٦٤ ، ابن يعيش ٧٠/٤، ٧٣، المقتضَب ١٦٨/٣، سيبويه ٥٣/٢ بولاق، التخمير ٢٨٥/٢ ، المسائل العسكريات ٢٦ .

الشاهد فيه أن (فداء) اسم فعل منقول من المصدر

بالكسر ، وأمامك⁽¹⁾ زيداً ، وعليك⁽²⁾ زيداً ؛ (١٤٧ ب) إذِ استعمالُ هذه الكلمات على أصلها كثيرٌ، كرويدَ⁽³⁾ زيدٍ، وبله زيدٍ، بالإضافة، وفداءٌ لك، بالرفع والنصب، وأمامك زيدٌ، برفع زيد .

وبعضهـا يشبـه أن يكـون مصدراً في الأصل، وإن لم يثبت استعمالُه مصدراً، كوشكـان، وسرعان ، وبطآن ، وشتّان، فإنها، كَلَيّان في المصادر، وكهيهات فإنه كقَـوْقَـاة، ونَـزالِ ، فإنـه كفَجارِ، وتَيْدَ، كضَرْب، فنقول : إنها كانت في الأصل مصادرَ ؛ لأنه قام دليلٌ قطعيٌ على كونها منقولةً إلى معاني الأفعالِ عن أصل ، وأشبه ما يكون أصلها : المصادر، للمناسبة بينها ، وَزْناً، ولإلحاقها بأَخَواتها من نحو : رُوَيْدَ وبلْهَ وفِداءِ .

والـظاهـر في بعضها أنها كانت أصواتاً ثم نقلت إلى المصادر ثم منها إلى أسماء الأفعال ، ثم نقول : الأصواتُ المنقولةُ إلى باب المصادر على ضَربَيْنِ : ضربٌ لزم المصدرية ولم يَصِرْ اسمَ فِعْلٍ ، نحو : ايهاً في الكَفّ ، وويهاً في الإغراء ، وواهاً في التعجب والاستطابة، ولَعاً ، ودَعْدَعاً ، في الانتعاشِ ، وويلك ، وويحك ووَيْكَ ووَيْ لِعَمْرٍو، على ما مَرَّ في باب المفعولِ المطلقِ ، وبعضُها انتقل من المصادر إلى أسـماء الأفعـالِ ، نحو : صَهْ ، ومَهْ ، وهَا، ودَعْ أي انتعِش ، وبَسْ أي ارفق ، وهيا ، وهَـلا ، وحيَّ ، وإيهِ ، وهَيك وهِيك وهيت وستَجيء معـانيها، ويجوز أَنْ يُدَّعىٰ في الضرب الأول أنه انتقل إلى اسمِ الفعلِ ، والتنوين فيه كما في : صَهٍ ، ومَهٍ، وإيهٍ ، وهي مفتوحةٌ لا منصوبةٌ ، وفي الضرب الثاني ، بقاؤُهُ على المصدرية ، وبناؤه لأصله، أعني اسم الصوت ، كما مَرَّ في المفعول المطلقِ .

---

(١) سيبويه ١٢٦/١ بولاق.

(٢) سيبويه ١٢٧/١ بولاق، والمقتضب ٢١١/٣.

(٣) انظر كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٦١ للمجاشعي. تح د. حسن فرهود، الرياض، مكتبة دار العلوم سنة ١٩٨٢م.

وَأَما : أَخْ ، وكخُّ ، وأُفّ ، وأوه ، وبَخٍ ، إذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو أن تنصب ، نحـو أُفّـاً، أوْ تبينَّ بالحرف ، كأُفٍّ لك فالأَوْلى أَنْ يُقالَ ببقائها على ماكانت عليه وأنها لم تَصِرْ مصادرَ ولا أسماءَ أفعالٍ لعدم الدليلِ عليه كما أَنَّ الأَوْلَىٰ في : فَرَطك بمعنى تقدم، أو احذر مَن قُدَّامك، وبُعدك، أي احذر مَن خلفك، وحذارك عَمْراً ، والنجاءَك، أن يقال : إنها باقيةٌ على المصدرية؛ إذ لم يَقُمْ دليلٌ على انتقالها إلى أسماءِ الأَفعال .

والفَرَط : التقدم ، أي : تقَّدم تقدُّماً ، أوْ : احذر فَرَطك أَيْ تقدمك ، وبُعدك أي : ابعد بُعْداً، وحذرك وحِذارك عَمْراً، أي احْذَرْ عَمْراً حَذَاراً، أوحذاراً والنجاءَك أيْ، أنْجُ النَّجاءَ، والكاف حرف، كمـا في: ذلك .

فإذا تَقرَّرَ هذا ، ثَبَتَ أَنَّ جميعَ أسماءِ الأفعال منقولةٌ ، إمَّا عن المصادر الأصليةِ، أو عن المصادر الكائنةِ في الأصل أصواتاً، أوْعنِ الظروفِ ، أو عن الجارِّ والمجرور، فلا تقدح ، إذن ، باعتبار الأصل ، لا في حَدِّ الاسمِ ، ولا في حَدِّ الفِعْلِ ، وعدم استعـمال بعضهـا على أصله لا يضر، لَمّا ثبت كونه عارضاً بالدليل؛ إذ رُبَّ أصل مرفوض وعارض لازم .

وأمـا «آمـين⁽¹⁾» فقيل : سُرْياني، وليس إلاَّ من أوزان الأعجمية ، كقـابيل ، وهابيل ، بمعنى : افعل، على مافسره النبيُّ عليه الصلاة والسلامُ حين سأله ابنُ عباسٍ رضي اللهُ عنه ، وبُنِيَ على الفتح ، ويخفف الألف ، فيقال : أمين ، على وزن كريم ، ولا مَنْعَ أن يُقالَ : أَصلُهُ القَصْرُ ثم مُدَّ ، فيكون عربياً، مصدراً في الأصل ، كالنذير، والنكير، ثم جعل اسم فعل .

وكان القياس ألاّ⁽²⁾ يقال لاسم الفعل الذي هو في الأصلِ جارٌّ ومجرور ، نحو :

---

(١) انظر المرادي على الألفية ٤/٧٨.

(٢) في جميع النسخ : أن لا، والصواب ما أثبت .

عليك ، وإليك : اسم فعل ؛ لأنَّا نقول لِمثل صه ورويد ، إنه اسمٌ بالنظر إلى أصله ، والجار والمجرور لم يكن اسماً ، إلَّا أَنهم طردوا هذا الاسمِ في كل لفظٍ منقولٍ إلى معنى الفعل نقلاً غيرَ مطرد كالمطرد ، في نحو : رحمك الله ، ولم يضرب ، فَيَصِحّ أن يقال في : كذب العقيقَ بالنصب : إنَّ «كَذَبَ» اسمُ فِعْلٍ كما يَجِيءُ .

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ بعضَهم يَدَّعي أَنَّ أَسماءَ الأفعالِ مرفوعةُ المحلِّ على أنها مبتدأةٌ لا خبرَ لها ، كما في : أقائم الزيدان .

وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ معنى قائم ، معنى الاسم وإن شابه الفعل ، أي : ذو قيام ، فَيَصِحُّ أَنْ يكون مبتدأ ، بخلاف اسمِ الفِعْلِ ، فإنه لا معنى للاسمية فيه ، ولا اعتبارَ باللفظ ، فإن في قولك : «تسمع بالمُعِيديّ[1]» تسمع مبتدأ ، وإن كان لفظُهُ فعلاً ؛ لأن معناه الاسم ، فاسم الفعل ، إذن ، ككاف «ذلك» وكالفصل عند مَنْ قال إنه حرفٌ ، كان لكل واحد منهما مَحَلٌّ من الإعراب ؛ لكونهما اسْمَيْنِ ، فلمّا انتقلا إلى معنى الحرفية ، لم يَبْقَ لهما ذلك ؛ لأنَّ الحرفَ لا إعرابَ له ، فكذا اسمُ الفعل ، كان له في الأصل مَحَلٌّ من الإعراب ، فلما انتقل إلى معنى الفعلية ، والفعل لا محلَّ له من الإعراب في الأصل ، لم يَبْقَ له مَحَلٌّ من الإعراب ، كما ذكرنا في المفعول المطلق .

وما ذكره بعضُهم مِنْ أنَّ أسماءَ الأفعالِ منصوبةُ المَحَلِّ على المصدرية ، ليس بشيءٍ ؛ إذْ لو كانت كذلك لكانت الأفعالُ قبلَها مقدَّرةً ، فلم تكن قائمةً مَقامَ الفعلِ ، فلم تكن مبنيَّةً .

ولا نقول في : أمامك بمعنى تَقَدَّمْ . إنه منصوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ ، بل النَّصْبُ فيه صار كفتح فاء جَعْفَر ، وكذا لا تقول في : عليك ، وإليك ، اسمي فعل ، إنهما حرفا

---

[1] مَثَلٌ : يُضْرَبُ لِمَنْ خبره خير من مرآه ، وأول من قال ذلك المنذر بن ماء السماء . مجمع الأمثال ١/١٢٩ .

جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر، بلِ المضافُ إليه، في الأول صارا ككلمة، وكذا الجار والمجرور في الثاني .

فصار اسم المصدر والصوت إذا كانا اسمي فعل : كالفضل، وبَبَّة، عَلَمين لذات، وصار المضاف والمضاف إليه، والجارُ والمجرور في نحو : أمامك وعليك ، اسمَيْ فِعْلٍ كعبدالله ، وتأبَّط شرّاً، علمين (١٤٨ أ) فهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفِعْلِ نقلَ الأعلامِ .

وليس ما قال بعضُهم : إنَّ «صه» مثلا اسمٌ لِلَفْظِ «اُسْكُتْ» الذي هو دالٌ على معنى الفِعْلِ ، فهو عَلَمٌ لِلَفْظِ الفعل لا لمعناه : بشيءٍ إذِ العربيُّ القحّ ، ربما يقول : صه ، مع أنه لا يخطر بباله لفظ : اسكت ، وربما لم يسمعه أصلا ، ولو قلت إنه اسمٌ لـ : اُصْمُتْ أوِ امتنعْ أَوْ كُفَّ عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى ، لَصَحَّ ، فعلمنا أنَّ المقصودَ منه المعنى لا اللفظُ .

وقد صار الفعلُ اسم فِعْلٍ ، كما في قولِ عنترةَ(١) .

٤٥٣ ـ كذب العتيقَ وماءَ شَنٍّ باردٍ إنْ كُنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذْهَبي

إذْ رُوِيَ(٢) بنصب «العتيق» ، وكذا في قول مَن نظر إلى بعير نضو، فقال لصاحبه :

---

(١) ديوانه (ص ٤٨)، ويُنسب البيتُ ـ أيضاً ـ للمرقّم الذُّهلي، كما في المؤتلف والمختلف ص ١٤٣ تحقيق عبدالستار فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة سنة ١٩٦١، وللخُرَز بن لَوْذان كما في سيبويه ٤/٢١٣ هارون .

والشاهد في : الخزانة ٦/١٨٣ هارون، وسيبويه ٢/٣٠٢، وحُجّة الفارسي ١/٢٥١، والأمالي الشجرية ١/٢٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٧٤.

و (كذب عليك) كلمة نادرة تُغري بها العرب فترفع ما بعدها وتنصب. والعتيق : ما قدم من التمر. والشَّن : القربة البالية. والغبوق شرب العشي.

الشاهد فيه أنَّ، «كذب» في الأصل فعل، وقد صار اسم فعل أمر بمعنى اَلْزَمْ. قال البغدادي : «لم أر من قال من النحويين وغيرهم أن (كذب) اسم فعل. وهذا شيء انفرد به الشارح المحقق. الخزانة ٦/١٨٥ ـ ١٨٦هـ.

(٢) النصب لمضر، والرفع لليمن، معاني القرآن للأخفش ١/٧٤.

كذب عليك البزرَ والنوى ، بنصب البزر(١) .

قال محمدُ بنُ(٢) السَّريّ ، إنَّ مضر تنصب به ، واليمن ترفع ، فمعنى كَذَبَ عليك البزرَ، أي الْزَمْهُ وَخُذْهُ ، وَوَجْهُ ذلك أَنَّ الكَذِبَ عندهم في غاية الاستهجانِ ومما يُغْرَىٰ بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه، فصار معنى كذب فلان الإغراء به ، أي : الْزَمْهُ وخُذْه فإنه كاذب ، فإذا قرن بِعَلَيْكَ صار أبلغَ في الإغراءِ، كأنك قلت : افترى عليك فَخُذْهُ ، ثم استعمل في الإغراءِ بكل شيء ، وإن لم يكن مما يصدر منه الكذب ، كقولهم ، كَذَبَ عليك العَسَلَ ، أي عليك بالعسلان ، قال(٣) :

وذُبيانيَّةٍ أَوْصَتْ بنيها بِأَنْ كَذَبَ القراطفُ والقُروفُ(٣٣٣)

أيْ عليكم بهما(٤)، وكذب(٥) الحج ، أي عليك به ، فكما جاز أن يصيرَ نحو : عليك وإليك بمعنى فعل(٦) الأمر ، فينصب به، جاز أن يصير «كذب» ، و «كذب عليك» بمعنى الأمر، فينصب به كما ينصب بـ «الزم»

قال أبو علي(٧) في : كذب عليك البزر، إنَّ فاعل «كذب» مُضْمَرٌ، أي كذب السَّمَن ، أي لم يوجد، والبزر منصوب بعليك، أيْ : الْزَمْهُ .

---

(١) انظر الخزانة ١٨٨/٦ - ١٨٩ ط. هارون.

(٢) لم أجد هذا الرأي في الأصول ١/ ١٦٧ وما بعدها.

(٣) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٤) م، د ط بها.

(٥) د : ساقطة.

(٦) في الهمع ٢/ ٨٣ : «وكذب في الإغراء بمعنى وجب، كقول عمر : كذب عليكم الحج، أي : وجب ، قال ابن السِّكِّيت بمعنى : عليكم به. كلمة نادرة جاءت على غير القياس ، وقال الأخفش : الحج : مرفوع به، ومعناه نصب . . . وفاعل كذب مضمر يفسره ما بعده على رأي سيبويه، أو محذوف على رأي الكِسائي». وانظر نوادر أبي زيد ص ١٨٧ .

(٧) معه سيبويه. الهمع ٢/ ٨٣.

ولا يَتأَتّى له هذا في قول عنترةَ : كذب العتيقَ . . على رواية نصب العتيق، وما ذكرناه أقربُ .

وأسماءُ الأفعالِ حُكْمُها في التعدِّي واللُّزوم : حُكْمُ الأفعالِ التي هي بمعناها ، إلَّا أنَّ الباءَ تُزادُ في مفعولها كثيراً، نحو : عليك به ؛ لِضَعْفِها في العمل ، فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول .

ولا تتقدم⁽¹⁾، عند البصريين⁽²⁾، منصوباتُها عليها؛ نظراً إلى الأصلِ ؛ لأنَّ الأَغلبَ فيها إمَّا مصادر، ومعلومٌ امتناعُ تقدُّمِ معمولها عليها ، وإمَّا صوتٌ جامدٌ في نفسه منتقلٌ إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفِعْلِ ، وإمَّا ظرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قَبْلَ النَّقْلِ أيضاً ؛ لكون عملها لتضمينها معنى الفعل، وجَوَّزَ الكوفيونَ⁽³⁾ ذلك استدلالاً بقوله⁽⁴⁾ :

٤٥٤ ـ يا أيها المائحُ دَلْوِي دونكا إنِّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونكا

ودونك ، عند البصريين⁽⁵⁾ ههنا ليس باسمِ فِعْلٍ ، بل هو ظرفٌ ، خَبَرٌ لِدَلْوِي ، أي : دَلْوِي ، قُدَّامَكَ فَخُذْهَا .

وأَكثرُ أسماءِ الأفعالِ بمعنى الأمر، إذِ الأَمرُ كثيراً ما يكتفي فيه بالإشارة عنِ النُّطْقِ بلفظه ، فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامَه، ولا كذلك الخبر.

---

(١) د : ولا يتقدم.

(٢) ، (٣) الإنصاف مسألة ٢٧ .

(٤) هذان بيتان لِراجزٍ جاهلي من بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم (الخزانة ٦/٢٠٠، ٢٠٤). الإنصاف مسألة ٢٧ ، ابن يعيش ١/١١٧، الهمع ٢/١٠٥، إيضاح الشعر ورقة ٥/ب ، معجم شواهد العربية ٢/٥١٢. و (دلوي) مفعول (دونكا)، والمعنى : خذ دلوي. هذا على مذهب أهل الكوفة، ومنعه البصريون، فجعلوا : (دلوي) مبتدأ، و (دونك) ظرفاً، لا اسم فعل، أي : دلوي قُدَّامك فخذها، فدونك خبر المبتدأ.

الشاهد فيه أن معمول اسم الفعل يجوز تقدُّمه عليه ، كما هنا . . .

(٥) الإنصاف مسألة ٢٧ ، ١/١٤٠ الطبعة الثانية.

ومعاني أسماءِ الأفعال، أمراً كانت أو غيرَهُ : أَبْلَغُ وآكَدُ مِن معاني الأفعال التي يُقال إنَّ هذه الأسماءَ بمعناها، أَمَّا ما كان مصدراً في الأصل ، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماءَ أفعالٍ ، فَلِمَا تَبيَّنَ في المفعول المطلق ، فيما وجب حَذْفُ فِعْلِهِ قياساً ، وأَمَّا الظَّرْفُ ، والجار والمجرور فلأن نحو : أمامك ، ودونك زيداً ، بنصب زيداً، كان في الأصل : أمامك زيد، ودونك زيد، فخذه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل ، لغرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال ، قبل أن يتباعدَ عنه زيد، وكذا، كان أصلُ عليك زيداً : وَجَبَ عَلَيْكَ أَخْذُ زَيْدٍ، وإليك عني : أي ضُمَّ رحلك(١) وثقلك إليك واذهب عني ، ووراءك(٢) أيْ : تأخر وراءك ، فجرى في كلها الاختصارُ لغرضِ التأكيدِ .

وكل ما هو بمعنى الخبر ، ففيه معنى التعجب ، فمعنى هيهات ، أيْ ما أبعده، وشتَّان، أي ما أشد الافتراق، وسرعان ، ووشكان ، أي : ما أسرعه ، وبطآن أي ما أبطاه ، والتعجب هو التأكيد المذكورُ، وكُلُّها بلا علامةٍ للمضمر المرتفع بها ، وبُروزُهُ في شيء منها دليلُ فعليتِهِ، وأنه ليس منها، كهَلُمَّ ، وهَيْهَات، على ما يَجِيءُ .

وليس لَحاقُ كافِ الخِطابِ، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياساً ، بل سَمَاعٌ فيقتصر على المسموع، فنقول :

الكافُ إذا اتصل بهذه الأسماء، نُظِر ، فَإمَّا أن يكون متصلاً بما هو ظرف ، أو حَرْفُ جَرٍّ في الأصل ، نحو : أمامك وإليك، أَوْ ، لا ، فهو في الأول اسمٌ مجرورٌ، نظراً إلى أصله ، وفي الثاني يُنظر، فَإِنْ كان الاسم الذي اتصل به كافُ الخطاب مِمَّا جاء مصدراً مضافاً ، واسمَ فِعْلٍ مَعَاً، نحو : رويد زيد ، وزيداً، احْتَمَلَ أن يكون

---

(١) د ، ط : رِجْلك.

(٢) ط : ووراك.

الكافُ اسماً مجروراً ؛ نظراً إلى كَوْنِ الاسمِ مُضَافاً إلى فاعله ، وأَنْ يكونَ حرف(١) خطاب نظراً إلى كون الاسمِ اسمَ فِعْلٍ ، نحو : رويدك زيداً ، وإن لم يجز كون الكافِ مضافاً إليه فهو حَرْفٌ، كما في : هاكَ، إذ لم يأتِ : هازيدٍ، بالإضافة ، كما جاء في : رويد زيدٍ، ومثله : النجاءَك(٢)، وإن لم يكن اسم فعل، على ما ذهبنا إليه .

وقال (١٤٨ ب) الفراءُ(٣) : الكافُ في جميعِها : مرفوعٌ ؛ لِكَوْنِهِ مكانَ الفاعل، وليس بشيءٍ لأنّا نعرف أَنَّ الكافَ في : عليك وإليك ودونك ، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان مجروراً، بَلَىٰ ، يمكن دعوى ذلك في نحـو : حيَّهلك، وهاكَ ؛ لأنَّ الكافَ لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتِهما اسْمَيْ فِعْلٍ ، مع أَنَّ وَضْعَ بَعْضِ الضمائر موضع بعض خلافُ الأَصْلِ ، وينبغي له أن يقول إنَّ في نحو : رويد ، وها ، مُجَرَّدَيْنِ عَنِ الكاف، ضميراً مستتراً كما في : اضْرِب ، ولا(٤) يقول بِحَذْفِ الكاف ؛ لأنَّ الفَاعلَ لا يُحْذَفُ .

وقال الكِسائيُّ(٥) : الكافُ في الجميعِ منصوبٌ. وهو أُضعفُ ؛ لأنَّ المنصوبَ قد يَجِيءُ بعدَها صريحاً ، نحو : رويدَكَ زيداً وعليكَ زيداً(٦).

وقال ابنُ بابْشَاذ(٧) : الكاف في الجميعِ حَرْفُ(٨) خِطابٍ، كما في ذلك ، ويبطل قوله بما أُورِدَ على الفَرَّاء .

---

(١) عند سيبويه، ولا موضع لها من الإعراب، الكتاب ١/١٢٤ بولاق. وانظر الأصول ١/١٧١، والمقتضب ٣/٢٠٩.

(٢) انظر حجة الفارسي ١/٩٨، وسيبويه ١/١٢٤ بولاق، والمقتضب ٣/٢٠٩، ٢٧٧.

(٣) الهمع ٢/١٠٦.

(٤) م ، د : ساقطة.

(٥) الهمع ٢/١٠٦.

(٦) مجالس ثعلب ٢/٥٤١.

(٧) المقدمة المُحْسِبَة ١/١٦٥.

(٨) قال الإمام عبدالقاهر الجُرْجَاني : «ولو كانت مجردة للخطاب، لم يجز ذلك، كما لا يجوز أن تقول : خـذ ذاك نفسَك ...». التخمير ٢/٢٥٠.

وأمَّا التنوينُ اللاحقُ⁽¹⁾ لِبَعْضِ هذه الأسماءِ، فعند الجُمهور للتنكير، وليس لتنكيرِ الفعل الذي ذلك الاسم بمعناه ؛ إذِ الفِعْلُ لا يكون مُعرَّفاً ولا مُنَكَّراً، كما ذكرنا في علاماتِ الأسماءِ، بَلِ التنكيرُ راجعٌ إلى المصدرِ، الذي ذلك الاسمُ قبل صيرورته اسم فعل، كان بمعناه؛ لأنَّ المنون منها إمَّا مصدرٌ أَوْ صوتٌ قائمٌ مقَامَ المصدرِ أوَّلاً ، ثم ينتقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانياً ، كما مَرَّ، فَصَهٍ ، بمعنى سُكُوتاً، وإيهٍ بمعنى زيادةً، فيكون المجرَّد من التنوين، مما يلحقه التنوين، كالمعرَّف، فمعنى صَهْ : أُسْكُتْ السكوتَ المعهودَ المعيَّنَ، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه، أي المسكوت عنه ، أي : افعل السكوت عن هذا الحديث المعيَّن ، فجاز، على هذا ألَّا يسكتَ المخاطب عن غير الحديث المشار إليه ، وكذا مَهْ، أَيْ كُفَّ عن هذا الشيءِ ، وإيهِ، أي، هاتِ الحديثَ المعهودَ، فالتعريفُ في المصدرِ راجعٌ إلى تعريفِ متعلقه، وأمَّا التنكيرُ فيه ، فكأنه للإبهام والتفخيم كما في قولِه⁽²⁾ :

ألا أيها الطيرُ المُرِبَّةُ بالضُّحى ... على خالدٍ، لقد وقعتِ على لحم (٣٤٨)

أي : لحمٍ وأيِّ لحمٍ ، فكأن معنى صَهٍ : أُسْكُتْ سُكُوتاً وأيَّ سُكُوتٍ أيْ : سُكُوتاً بليغاً أي : أُسْكُتْ عن كل كَلامٍ .

وليس تَرْكُ التنوينِ في جميع أسماءِ الأفعالِ عندَهم دليلَ التعريفِ، بَلْ تَرْكُهُ فيما يلحقه تنوينُ التنكير : دليلُ التعريفِ.

وقال ابن⁽³⁾ السِّكِّيت، والجوهريُّ ، دُخولُهُ⁽⁴⁾ فيما يدخل عليه منها دليلُ كونهِ

---

(١) ط : اللاحقة.

(٢) أبوخراش الهذلي (ديوان الهذليين ٢/١٥٤)، وروايته : لَعَمْرُ أبي الطير . . . انظر الخزانة ٣/١٨ بولاق، الشاهد فيه أنَّ تنوينَ لحم للإبهام والتفخيم، أي لحم وأي لحم. الخزانة ٦/٢٠٨ هارون.

(٣) هو إسماعيل بن حماد، أخذ عن الفارسي والسِّيرافي، له : الصِّحاح، توفي سنة ٣٩٨هـ. البلغة ٣٦، البغية ١/٤٤٦، النزهة ٣٤٤.

(٤) ط : دخولها،

موصولاً بما بعدَهُ، وحَذْفُهُ دليلُ الوَقْفِ عليه، تقول (1): صَهٍ صَهْ ، مَهٍ مَهْ ، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني ، وقالا ، في قول ذي الرُّمَّةِ(2) .

٤٥٥ ـ وقفنا فقلنا إِيهٍ عن أُمِّ سالمٍ وما بالُ تكليمِ الديارِ البلاقعِ

إنـما جاء(3) غيرَ منـوَّنٍ وقـد وصـل ؛ لأنه نوى الوقفَ ، فيكون التنوينُ عندهما في الأصل ، تنوينَ التمكُّنِ الدالَّ على كون مالحقه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه ، جُرِّدَ عن معنى التمكن في هذه الأسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكورِ فقط .

هذا هو الكلامُ على هذه الأسماءِ إجمالاً .

وأمَّا الكلامُ عليها تفصيلاً فنقول : هي إمَّا متعديةٌ ، أوْ لازمةٌ ، فَمِنَ المتعديةِ : «ها» وهو اسم «خذ» وفيه ثماني(4) لُغَاتٍ :

الأولى : هـا، بالألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكراً كان أَوْ مؤنثاً .

---

(1) في الصِّحاح ٢٢٣٩/٦ ط . أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت : «صَهْ : كلمةٌ بُنيت على السكون. وهو اسمٌ سُمِّي به الفِعلُ، ومعناه : أُسْكُتْ. تقول للرجل إذا أَسكتَّهُ : صَهْ؛ فإن وصلتَ نوَّنْتَ، فقلتَ : صَهٍ صَهْ . . . .».

(2) ديوانه ٣٥٦ والبيت من قصيدة، وهذا مطلعُها :

خليليَّ عُوجا عوجةً نافتيكُما على طَلَل بين القِلاتِ وسارعِ

الخزانة ٢٠٨/٦ هارون، إصلاح المنطق ٢٩١، مجالس ثعلب ٢٧٥ ط ١، المقتضَب ١٧٩/٣، المُخَصَّص ٨١/٤؛ وفيه : «وكان الأصمعيُّ يُخَطِّيءُ ذا الرُّمَّة في هذا البيت، ويزعُم أن العرب لا تقول إلّا إيهٍ، بالتنوين ، والنحْويون البصريون صَوَّبوا ذا الرمة . . . .». و (البال) : الشأن والحال ، و (ما) استفهام إنكاري، أي : ليس من شأنها الكلام. والديار البلاقع : التي ارتحل سكانُها، فهي خاليةٌ .

الشاهد فيه أَنَّ ابنَ السكيت والجَوْهَريَّ قالا : إنما جاء ذو الرمة هنا بإيه غيرَ منوَّنٍ مع أنه موصولٌ بما بعده؛ لأنه نوى الوقفَ.

(3) ط : جاز.

(4) د : ثمان لغات.

الثانية : أن تُلْحِقَ(١) الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتُصرِّفَها، نحو : هاك ، هاكما ، هاكم ، هاكِ ، هاكُنَّ .

الثالثة : أن تلحق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف ، نحو : هاء ، هاؤما ، هاؤم ، هاء، هاؤما(٢) ، هاؤن .

الرابعة : أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف .

الخامسة : هَـأْ(٣) ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل(٤) .

السادسة : أن تصرف هذه الخامسة ، تصريف : دَعْ وذَرْ .

السابعة : أن تُصَرِّفَها تصريفَ : خَفْ ، ومن ذلك ما حكى الكِسائيُّ ، من قول من قيل له هاء، فقال : إلامَ أَهاءُ وإِهاءُ ؟ بفتح الهمزة وكسرِها .

الثامنة : أن تُلْحِقَ الأَلِفَ همزة وتُصَرِّفَها تصريفَ : نادِ .

والثلاثة الأخيرةُ أفعالٌ غيرُ متصرِّفةٍ، لا ماضيَ لها ولا مضارعَ، وليست بأسماءِ أفعالٍ .

قال الجَوْهَرِيُّ : هاءِ بكسر الهمزة بمعنى هاتِ ، وبفتحِها بمعنى خُذْ ، وإذا قيل لك : هاءَ، بالفتح ، قلت : ما أهـاء، أي : ما آخذ، وما أُهاءُ ، على مالم يُسَمَّ فاعلُهُ، أي : ما أُعطي ؟ .

وهذا الذي قال ، مبني على السابعة ، نحو : ما أَخاف، وما أُخاف .

---

(١) م ، د : «أن تلحق هذه الألف المردة كاف الخطاب الحرفية . . .» .

(٢) في إيضاح الشعر ورقة ١/ب : «. . . قلت إنه يكون اسماً تارة، وفعلاً أخرى، فالذي قال هاؤما وهاؤم، فهو عنده اسمٌ، والذي قال هاءا وهاؤوا، فهو عنده فِعْلٌ، كما أن مَنْ قال مررت عليه كانت الكلمة عنده حرفاً، والذي قال مِن عليه كانت عنده اسماً» .

(٣) د. ط : هاء.

(٤) يَمنع الأصمعيُّ دخولَ (ال) على (كل)، و (بعض) . . . وأدخل سيبويه (أَل) على (بعض) في جـ ١/٢٧٧، كما أدخل المبرد (أل) على كل في جـ ٣/٢١٤».

المقتضب ١/١٨٢ هامش ٣ الطبعة الأخيرة

ومنها : هاتِ، بمعنى أَعْطِ ، وتتصرف بحسب المأمورِ، إفراداً وتثنيةً وجَمْعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، فتقول : هاتِ ، هاتِيا[1]، هاتوا، هاتِي، هاتِينَ ، وَتصرُّفُهُ دليلُ فعليتِهِ، تقول : هات لا هاتيت، وهاتِ إنْ كان بك مُهاتاة ، وما أُهاتيك[2]، كما أعاطيك، قالَ الجَوْهَريُّ[3] : لايقال منه : هاتيت ، ولا يُنهى عنه ، فهو ، على ماقالَ ، ليس بتامِّ التصرُّفِ .

وقال الخليلُ[4] : أصل هاتِ : آت ، من آتى يُؤتى إيتاء، فَقُلِبَتِ الهمزةُ هاءً .

ومَنْ قالَ هو اسمُ فِعْلٍ : قال : لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال ، ويقول في نحو: مهاتاة ، وهاتيت : إنه مُشتقٌّ مِنْ : هاتِ ، كَأُحاشي من حاشَىٰ ، وبَسْمَلَ من بِسم اللهِ .

ومنها : بَلْهَ، أيْ دَعْ، ويُستعملُ مَصْدَراً، واسْمَ[5] فِعْلٍ ، كما ذَكَرْنا ، فيقال : بَلْهَ زَيْدٍ بالإضافة إلى المفعول ، كتركَ زيد، وبله زيداً، كدَعْ زيداً.

وحكى[6] أبو عليٍّ، عنِ الأخفشِ (١٤٩ أ) أنه يَجِيءُ بمعنى «كيف» فيرفع ما بعده، وينشد قوله[7] :

٤٥٦ ـ تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكُفُّ، كأنها لم تُخْلَقِ

---

(١) قال الفراء : « ولم نسمع هاتِيَا ». حروف المعاني والصفات ص ٧٥ ، والتخمير ٢/٢٤٩ « هذا ، وقد ذكر أبو علي الفارسيُّ (هاتِيَا) في كتابه المخطوط إيضاح الشعر ورقة ١/أ.

(٢) التخمير ٢/٢٤٩ .

(٣) الصِّحَاح ١/٢٧١ ؛ وفيه : «وتقول : هاتِ لا هاتَيْتَ، وهاتِ إنْ كانت بك مُهاتاةٌ. وما أُهاتِيكَ ، كما تقول ماأُعاطيكَ. ولا يقال منه هاتَيْتُ، ولا يُنْهَىٰ بها . قال الخليلُ : أصل هاتِ من آتى يُؤْتِي، فَقُلِبَتِ الألفُ هاء».

(٤) الصِّحاح ١/٢٧١،

(٥) انظر حروفَ المعاني والصِّفات ص ٢٥ .

(٦) وكذلك أجازه قُطْرُب. الجنى الدَّاني ص ٤٢٤، والتصريح ٢/١٩٩، والهمع ١/٢٣٦، وإيضاح الشِّعر ورقة ١١٨/ب .

(٧) كعب بن مالك (ديوانه ٢٤٥).
الخزانة ٦/٢١١ هارون، المفصل ١٥٥، ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، الهمع ١/٣٢٦، شرح جمل الزجاجي =

بِنَصْبِ الأَكُفِّ ورفعِه وجرِه .

وإذا كان بمعنى «كيف» جاز أن يدخله «مِن»، حكى أبوزيد : إنّ فلانًا لا يطيق أن يحمل الفِهر، فمن بله أن يأتيَ بالصخرة، أي كيف ومن أين، ويروى مِنْ بَهْلَ ، بالقلب، وذكر الأخفش(١) في باب الاستثناء في قوله(٢) :

٤٥٧ ـ حَمَّال أثقال أهلِ الوُدِّ آونةً أُعطيهم الجَهد مني بَلْهَ ما أَسعُ

أَنَّ «بَلْهَ» حَرْفُ جَرٍّ، كَعَدَا، وخلا ، بمعنى سوى، قيل : ومنه قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : بَلْهَ ما أُطْلِعْتُمْ عليه(٣) ».

ومنها : تَيْدَ زَيْداً(٤)، أي أُمهله، وحكى البغداديون(٥) : تَيْدَكَ زَيْداً، قال أبو عليٍّ(٦) : لم يحك أحد لحاق الكاف بِبِلْهَ ، قال : وقياسُ قَوْلِ من جعله اسمَ فعلٍ ،

= ٢٦٢/٢ .

والشاهد في (بله) : حيث جاء اسمَ فعل على رواية نصب (الأكف)، ومصدراً على رواية الجر، وبمعنى (كيف) على رواية الرفع.

(١) إيضاح الشعر ورقة ٦/أ.

(٢) أبو زُبيد الطائي النصراني (ديوانه ١٠٩).

الخزانة ٢٢٨/٦ هارون، إيضاح الشعر ورقة ٦/أ، اللسان (بله)، ابن يعيش ٤٩/٤.

والجَهْد ـ بالفتح ـ النهاية والغاية، وهو مصدر جَهَد في الأمر جهداً من باب نفع، إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب. ومنه اجتهد في الأمر، أي بذل وُسْعَهُ وطاقتَهُ . . .

وحَمَّال : مبالغة حامل خبر لمبتدأ محذوف، وأثقال : جَمْعُ ثَقَل ـ بفتحتين ـ وهو متاع المسافر. وآونة : جمع أوان بمعنى الحين، كأزمنة، وزمان، وهو ظرف لِحَمَّال. وضمير أُعطيهم عائدٌ لأهل الودّ، جَمَعَهُ باعتبار معناه. وأَسَعُ : مضارع وَسِعَ، يتعدّى ولا يتعدى. يقال وسع المكانُ القومَ، ووسع المكانُ، أي : اتسع . . .

الشاهد فيه أَنَّ الأخفشَ قد أورد البيتَ في باب الاستثناء وقال : (بله) فيه حرف جر كَعَدَا وخَلا بمعنى سوى .

(٣) حديث قدسي ، انظر صحيح البخاري ـ كتاب بَدْء الخَلْق ـ، والمُغْني ص ١٥٦ ط . المبارك.

(٤) بمعنى رُوَيْدَ . التخمير ٢٤٩/٢.

(٥) إيضاح الشعر ورقة ١١٩/أ.

(٦) قال في إيضاح الشعر : «ولم أعلم أحداً حكى لَحَاق الكاف بَلْهَ، وقياسُ مَنْ جَعَلَها اسماً للفعل أن يُجَوِّزَ لَحَاق الكاف لها . . . »ورقة ١١٩/أ.

جوازُ إلحاقِها به، فعلى ما قال ، كأنه جعل لَحاقَ الكافِ الحرفيةِ بجميع أسماء الأفعال قياساً، وفيه نَظَرٌ، كما مَرَّ.

قالَ أبو عليٍّ(١) : تَيْدَ ، من التؤدة، قلبت الواو(٢) تاء ، وأبدلت الهمزة ياء ، كما حكى سيبويه : بَيْس الرجل ، في: بَئِسَ .

ومنها(٣) رُوَيْدَ زَيْدَاً ، وهو في الأصل تصغير «إرواداً» مصدر : أَرْوَدَ أي رفقَ ، تصغيرَ الترخيم، أَيْ ارفق به(٤) رِفْقاً، وإنْ كان صغيراً قليلاً ، ويجوز أن يكون تصغير «رُوْدَ» بمعنى الـرفق، عُدِّي إلى المفعول به ، مصدراً واسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه، ويَجِيءُ على ثلاثة أَقسامٍ .

أَوَّلُها المصدرُ، وهو أصل الباقيين، نحو: رويد زيدٍ بالإضافة إلى المفعول ، كَـ : «ضَرْبَ الرِّقابِ(٥) »، وَرُوَيْداً زَيْداً، كَضَرْباً زيداً.

الثاني : أن يجعل المصدر بمعنى اسمِ الفاعلِ إمّا صفة للمصدر نحو: سِر سيراً رويداً أي مُرْوِداً، أو حالاً نحو: سِيرُوا رويداً، أي مُرْوِدِين ويجوز أن يكون صفةَ مصدرٍ محذوف(٦) وقوله تعالى :

---

(١) إيضاح الشعر؛ وفيه : « . . . بمنزلة ما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول : بيسْ ، فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرفَ على الأصل».
ورقة ١١٩/أ، وانظر سيبويه ٢/١٦٤، ٤٦٣ .

(٢) ط : قلبت التاء واواً، وهو خطأ.

(٣) هذا قول أبي سعيدٍ السِّيرافي. التخمير ٢/٢٥٥؛ وفيه : وأَمّا في رُوَيْدَ زِيداً، فقد قال أبو سعيد السِّيرافيُّ: رُوَيْدَ تصغير (إرواداً)، مصدر أَرْوَدَ، أي : أَمْهَلَ، وصغروه تصغير الترخيم، بحذف الزوائد، فبقي رُوْدٌ».

(٤) د ، ط : ساقطة .

(٥) القتال /٤ ، ونصُّها :
﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾.

(٦) في التخمير ٢/٢٥٥ : «قال السِّيرافي : إذا لم يَجِيء بالموصوف كان الاختيارُ أن يكون حالاً لِضَعْفِ الصفة، ويجوز أن يكـون صفـةً قامت مَقامَ الموصوفِ، تقول : ضَعْهُ رُوَيْداً، أي وَضْعاً رُوَيْداً»، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٦.

﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾(١)

يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال .

والثالث : أن ينقل المصدر إلى اسمِ الفعل لِكَثْرَةِ الاستعمالِ بأَنْ يُقامَ المصدر مَقامَ الفعلِ ولا يُقَدَّر الفعلُ قبله، نحو : رويدَ زيداً، بنصب زيداً، وإنما فتح(٢) ؛ رعايةً لِأَصْلِ الحركةِ الإعرابيةِ .

وقولهم : رويدك زيداً يحتمل أَنْ يكون اسمَ فعلٍ والكافُ حَرْفٌ ، وأَنْ يكون مصدراً مُضافاً إلى الفاعل ، كما مَرَّ.

وقد تزاد «ما» على رويد، اسمَ فعل، كما قال بَعْضُ العرب ، لصاحبه : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويد ما الشعر، أي دع الشعر(٣) .

ومن اللازمة : صَهْ، أَيْ اسكت، ومَهْ، أَيْ اُكْفُفْ، وإيه، أَيْ زِدْ في الحديث أو في العمل ، وصه ومه ، يستعملان مُنَوَّنَيْنِ وغيرَ منونين، والكسرُ مع التنوين للساكنين .

وزعم الأصمعيُّ أَنَّ العربَ لا تستعمل «إيه» إلَّا منوَّناً. وخطأ ذا(٤) الرُّمةِ في قولِهِ(٥) :

وقفنا فقلنا إيه عن أُمِّ سالم ... ... ٤٥٥ ... ...

---

(١) الطارق /١٧، ونصُّها :

﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ .

(٢) أي الدال من رويد.

(٣) انظر سيبويه ١/١٢٤ بولاق.

(٤) المخصص ٤/٨١، وخطأ ذا الرمة أيضا ابنُ السراج. اللسان (أيه).

(٥) تمامه : وما بال تكليم الديارِ البلاقعِ . وقد سبق تخريجُه.

وقال ابنُ السري⁽¹⁾ ، إنه أراد المنون ، إذْ معناه : هاتِ حديثاً أي حديث كان عن أم سالم ، فتركه للضرورة .

ومنها : إيهاً، أيْ كُفَّ عن الحديثِ واقْطَعْهُ، ويستعمل لمطلق الزجر، ويَجوز أنْ يكونَ صوتاً قائماً مَقامَ المصدرِ معرباً منصوباً. كَسَقْياً ورَعْياً، أيْ : كفًّا، يقال : إيهاً عنّا، ويجوز أن يكون اسم فعل مبنياً، فالتنوين، إذَنْ، كما في صهٍ ومهٍ، وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو : رُويداً وحيَّهلاً وويهاً.

وَجَّوزَ ابنُ السَّري في : أيها الفتح من غير تنوين على قِلَّةٍ، وأوجبَ غيره تنوينَهُ، وقد تُبدَل همزة إيه وأيها ، هاءً فيقال : هِيه، وهَيْها ومنها : فِداءٍ⁽²⁾ بالكسر مع التنوينِ، قالَ⁽³⁾ :

مَهْـلاً فِداءً لك الأقـوامُ كلهـم   ومـا أُثـمِّـرُ مِـنْ مـالٍ ومِـنْ وَلَـدِ (٤٥٢)

أيْ : لِيَفْدِكَ .

ومنها : هيت⁽⁴⁾ ، مفتوح⁽⁵⁾ ، الهاء مثلّث⁽⁶⁾ التاء ، كثاء حيث، وفيه لغة رابعةٌ، وهي كَسْرُ الهاءِ وفتح⁽⁷⁾ التاء، ومعناه أَقْبِلْ وتعالَ ، وقال الزمخشريُّ⁽⁸⁾ : أسرع⁽⁹⁾،

---

(١) إبراهيم بن السَّري = الزَّجّاج

(٢) انظر المسائل العسكريات ص ٢٦ ، وحاشية المقتضب ٣/ ١٨٠ .

(٣) النابغة (ديوانه ٢٦) وقد سبق تخريجه.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥.

(٥) وهي الرواية المشهورة. التخمير ٢/ ٢٥١ .

(٦) انظر الدُّرَر المُبَثَّة في الغُرَر المثلّثة للفيروزأبادي ص ٢١٢ تحقيق د. علي بواب، دار اللواء، الرياض سنة ١٩٨١م.

(٧) قراءة المَدَنِيَّيْن، وابن ذكوان. وقرأ ابن كثير بفتح الهاء، وضم التاء من غير همز، وقرأ الباقون بفتح الهاء والتاء من غير همز. انظر الإتحاف ٢٦٣ ، وغَيْث النفع ١٣٤ ، ١٣٥ ، والكشف ٢/ ٨-٩، والمحتَسب ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٨) ابن يعيش ٤/ ٣٢.

(٩) في كتاب اللغات في القرآن لابن حَسْنُون ص ٣٠ تحقيق د. صلاح منجّد :

وإذا بُيِّن باللام نحو: «هَيْتَ لَكَ(١)» فهو صوت قائم مَقامَ المصدرِ، كَـ: «أُفٍّ لَكُمَآ(٢)»، إلَّا أَنَّ «أُفْ» يجوز إعرابُهُ إعرابَ المصادرِ نحو: أُفًّالك، وهيت، واجب البناء، نظراً إلى الأصل مع كونه مصدراً، وإذا لم يبيَّنْ باللام فهو صوت قائمٌ مَقامَ المصدر القائم(٣) مقام الفعل، فيكون اسم فعل، مع أنَّا قد بَيَّنَّا في المفعول المطلق أنَّ جميعَ الأصواتِ القائمة مقامَ المصادر، التي يُقالُ إنها أسماءُ أفعالٍ، يَجُوزُ فيها: أن يُقالَ ببقائها على مصدريتها، وبناؤُها، نظراً إلى أصلِها حين كانت أصواتاً، وهو الأقوى في نفسي، إذْ لا ضرورةَ مُلْجئةٌ إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب، على ما بيَّنَّا هناك، فالأَوْلَى، إذَنْ، أَنْ نقول: إن ما هو في صورة المنصوب، نحو أُفًّا وتُفًّا، مبني على الفتح والتنوين فيه، كما في صهٍ؛ لأَنَ الأصلَ بَقاءُ كُلِّ شيءٍ على ماكان عليه.

ومنها: دَعْ، ودَعاً، ولَعاً، ولَعْلَعاً(٤)، أَيْ انْتَعِشْ، ودعدعاً: تكرير دع، للتوكيد، وقد اشتُقَّ منه: الدعدعةُ بمعنى قول دَعْ دَعْ، للعاثر(٥).

= قوله ﴿هَيْتَ لَكَ : ﴾،

يعني هَلُمَّ لك بلغةٍ وافقت النبطية.

(١) يوسف /٢٣، والآية بتمامها:

﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾.

(٢) الأحقاف /١٧، ونصُّها:

﴿ وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾.

(٣) ط: قائم.

(٤) ط: ودَعْدَعاً، أي انتعش، وهذا خطأ.

(٥) ط: للعاثر.

ومنها : هَلاَ، وله معنيان : أُسْكُنْ، وأَسْرِعْ، قالَ(١) :

٤٥٨ ـ أَلا حَيِّيَا ليلى وقولا لها هَلاَ   فقد ركبت أمراً(٢) أغرَّ(٣) مُحَجَّلاَ

أيْ : أَسْرِعي .

ومنها : هَيًّا، وقد يلحقه(٤) الكاف نحو : هيَّاك، وقد يحذف الألف فيلزمه الكاف نحو : هَيَّك، وقد يخفف فيقال هَيْك والمعنى : أسرع .

ومنها : قدْك، وقطْك، وبجلْكَ ، وكأن الأصل : قدَّك وقطَّك ، أي : اقطع هذا الأمر قطعاً ، (١٤٩ ب) فهو في الأصل مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعل، فَأُقِيم مُقامَ الفِعْلِ ، فبنى ، فحذف المدغم فيه تخفيفاً، لما قلنا إنَّ وضع أسماء الأفعال على التخفيف .

وكذا بَجلْك، أي : اكتفاءَك، يقال : أَبْجَلَني أي كفاني، إلاَّ أَنَّ الضميرَ قد يحذف من بَجَلْ، بخلاف : قد ، وقط ، فمعنى : قَدك، أَيْ اكتفِ، ومعنى قدني : لأكتفِ ، قال(٥) :

قدني من نصر الخُبيبين قَدي   ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ (٤٠٣)

وقال(٦) :

٤٥٩ ـ ومتى أَهْلِكْ فلا أُحفِلُه   بَجَلِي الآن مِنَ العيش بَجَلْ

---

(١) النابغةُ الجَعْدي (ديوانه ص ١٢٣)، والبيت في هجاء ليلى الأَخْيَلية . الخزانة ٦/٢٣٨ هارون، العيني ١/٥٦٩، المفصل ١٥٤ الاقتضاب ٣٩٧، ابن يعيش ٤/٧٤.

وقوله: (ألا حييا)، أي، أبلغاها تحيتي، على طريق الهُزءِ والسُّخْرِيَّة. و(هَلا) زَجْرٌ للخيل لتذهب.

الشاهد فيه أن (هَلا) اسمُ فِعْلٍ بمعنى أسرعي .

(٢) م ، د : أَيْرًا.

(٣) ط : غـرّ.

(٤) ط ، د : يلحق.

(٥) مَرَّ قَبْلُ ، وسبق تخريجه.

(٦) لبيد بن ربيعة (ديوانه ١٤٨)، وفيه : (فمتى) بدل (ومتى). انظر الخزانة ٦/٢٤٦ وحاشيتها.

و (لا أُحْفِلُهُ) : لا أبالي هلاكي ، و (بَجَلي) : حَسْبي .

الشاهد فيه أن (بَجَلْ) كان في الأصل مصدراً بمعنى الاكتفاء، ثم صار اسمَ فعلٍ بمعنى فعل الأمر، فإن اتصل =

ولم يَصِر «حسب»، وإن كان قريباً منها في المعنى : اسمَ فعل، بل هو معرب متصرف ، يقع مبتدأ وحالاً كما مرَّ، في باب الإضافة .

ويجب نونُ الوقايةِ في قد، وقط ، دون بَجَل ، في الأعرف ؛ لكونهما على حرفَيْنِ دونه، كما مَرَّ في باب المضمرات .

ومنها : حَيَّ ، أي أقبل ، يُعَدَّىٰ بعلى نحو : حَيَّ على الصلاة ، أيْ أقْبِلْ عليها، وعن أبي الخَطَّابِ ، أنَّ بعضَ العرب يقول : حيَّهل[1] الصلاة، وقد جاء «حَيَّ» مُتَعَدِّياً بمعنى : إئتِ قال[2] :

٤٦٠ ـ أَنشَأْتُ أسألُه[3]، ما بالُ رُفْقَتِهِ   حَيَّ الحُمولَ فإنَّ الرَّكْبَ قد ذَهَبَا

وقد يركّب «حَيَّ، مع «هَلاَ» الذي بمعنى «أسرع»، و «استعجل» فيكون المركب بمعنى : أسرع، أيضاً، فيُعَدَّىٰ : إما بإلى ، نحو : حَيَّهل إلى الثريد، وإما بالباء، نحو : حَيَّهلا بِعُمَرَ ، أي أَسْرِعْ بِذِكْرِهِ ، والباء للتعدية، كذهب به ، أو بمعنى أقبل فيتعدَّى بعلى نحو : حيهل على زيد، أو بمعنى : ائتِ فيتعدَّى بنفسه نحو : حيهل الثريد .

= به الكاف كان معناه : اكتفِ، أمر مخاطب حاضر. وإن اتصل به الياء كان معناه : لِأكْتَفِ . أمر متكلم نفسه، كما أن قد وقَطْ كذلك. ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديرُه في الأول : أنت ، وفي الثاني : أنا .

(١) سيبويه ١/١٢٣، و ٢/٥٢ بولاق.

(٢) عَمْرو بن أحمر، شاعرٌ إسلاميّ في الدولة الأموية. (ديوانه ص ٤٣).

الخزانة ٦/٢٥٦، ٢٥٧ هارون، ابن يعيش ٤/٣٧، اللسان (حيا) والبال): الحال والشأن ، و (الرُّفقة) : الجماعة، ترافقهم في سفرك، وهي بضم الراء في لغة تميم، والجمع رفاق. و (الحُمول) : جمع حِمْل بالكسر.

وقوله : (حي الحمول) : مقول لقول محذوف، أي فقال : حَيَّ الحُمُولَ . . .

الشاهد فيه أن (حي) جاء متعدياً بمعنى ائْتِ الحُمولَ.

(٣) د : ساقطة.

وفي المركَّب لغاتٌ⁽¹⁾ : حَيَّهل، بحذف ألف «هَلَا» للتركيب حتى يكون كخمسةَ عَشرَ، وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو : حَيَّهْلَ، كما قيل في خمسةَ عشرَ ، وقد يلحقهما التنوينُ مركَّبَيْنْ ، فيقال : حيهلا وحيهلا ، بفتح الهاء وسكونها، وإذا وقفت على هذين المنونين قلبت تنوينهما ألفا ، وإثبات الألف فيهما في الوصل ، لغة رديئة ⁽²⁾، وقول لَبيد⁽³⁾ :

٤٦١ - يتمارى في الذي قلتُ له ولقد يَسْمَعُ قولي حَيَّهَلْ

سكن اللام فيه للقافية، ولا يجوز في غير الوقف .

وفي الكتاب الشِّعري⁽⁴⁾ لأبي علي ، حيَّهلٍ بكسر اللام وتنوينه ، وعند أبي علي ، حالُهما مع التركيب في احتمال الضميرِ كحال نحو : حلو حامض، يَعني أنَّ في كل منهما ضميراً، كما كان قبل التركيب، وفي المجموع بعد التركيب ضميرٌ ثالث ، هو فاعلُ المجموع ؛ لِكَوْنِ المجموع بمعنى أسرع أو أقبل أو ائت .

وعند غيره أَنَّ فيهما ضميراً واحداً، وليس في كل واحد منهما ضميرٌ؛ لأنه انمحى عن كل منهما بالتركيب حُكْمُ الاستقلالِ ، وَأَمَّا قولُه⁽⁵⁾ :

---

(١) انظرها في التخمير ٢/٢٥٩ ، والمُخَصَّص ١٤/٨٩ .

(٢) وماذا نقول عن قول أم المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها : «إذا ذُكِرَ الصالحون فَحَيَّهَلاَ بِعُمَرَ»؟. أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦ . وانظر حديثاً آخرَ في رياض الصالحين ص ٤٣٧ تحقيق رباح ودقاق ط ٤ دمشق ١٩٨١م .

(٣) ديوانه ص ١٤٢ . الخزانة ٢٥٨/٦ ، وفيه : «والصحيح أن تسكين اللام لغةٌ سواءٌ كان في الوقف أم في الدَّرْج . . . وقال زكريا الأحمر : في (حيَّهل) ثلاثُ لغاتٍ : بجزم اللام . وحركتها، وبالتنوين ، وقد يقولون من غير هل ، من ذلك حَيَّ على الصلاة» .

والخصائص ٤٦/٣ ، وابن يعيش ٤٢/٤ ، ٤٥ .

و(يتمارى) : يَشُكُّ ويجادل. و (حيهل) أَسْرِعْ وعَجِّلْ.

الشاهد فيه أنَّ لبيداً سكن اللام للقافية، ولا يجوز تسكين اللام في غير الوقف.

(٤) ورقة ١٥/أ، ب .

(٥) لم أهتد إلى قائله . وقال البغداديُّ : «والبيت من أبياتِ سيبويه الخمسين التي ما عُرِف قائلُها. والله أعلم» . الخزانة ٢٦٧/٦ هارون، سيبويه ٥٢/٢ ، المقتضب ٢٠٦/٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٠/١ . =

٤٦٢ - (١)وهيَّج الحيَّ من دار فَظَلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تَنادِيهِ وَحَيَّهلُهْ

فضمةُ اللامِ : حركةُ إعرابٍ، وهو مفردٌ بِلا ضميرٍ، وذلك أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ مبني غير جملة نسب إلى لفظه حكم، جاز أن يحكى ، كقولك : ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ .

قالَ (٢) :

٤٦٣ - بِحيَّهلا يُزجون كُل مطيةٍ أمام المطايا سيرُها المتقاذفُ

فحكى ، وجاز أن يجريَ بوجوه الإعراب، كقوله (٣) :

ليت شِعري وأين مني ليتُ إنَّ ليتاً (٤) وإنَّ لَوّاً عناءُ

= و(هَيَّجَ) : فرق، و (ظل) : استمر، قيل فاعل «هَيَّجَ» ضمير غراب البَيْنْ وقد ذكر قَبْلُ. ويجوز أن يكون هَيَّج وظل متوجهَيْنْ إلى (يوم) وتنازعا فيه . و (ظل لهم يومٌ) من باب قولهم: نهاره صائم. والتنادي مصدر تَنَادَىٰ. أي نادى القومُ بعضُهم بعضاً.

الشاهد فيه أن ضمة اللام في (حيهلُه) حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير.

(١) م ، د ط : فهيج.

(٢) النابغة الجَعْدي (ديوانه ٢٤٧)، ونسبه ابن المُسْتَوْفَىٰ في (شرح أبيات المفصل) عن السِّيرافي لِمُزاحم بن الحارث العقَيْلي، وكذلك في اللسان (حيَّ).

الخزانة ٢٦٨/٦ هارون، سيبويه ٥٢/٢، التخمير ٢٥٩/٢. المقتضب ٢٠٦/٣، المخصَّص ١٢٧/٧، و٨٩/١٤؛ وفيها: (سيرها متقاذف) بدل (سيرها المتقاذف)، المفصل ١٥٣.

الشاهد فيه على أنَّ حَيَّهلا بِلا تنوين مَحْكِي أريد به لفظه، قال النحاس : جعله بمنزلة خمسة عشر، فلذلك لم ينونه. الخزانة ٢٦٨/٦هـ.

(٣) أبوزُبيد الطائي (شعره ٢٤ ، تحقيق نورى القيسي. المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).

سيبويه ٣٠٢/٢ بولاق، الخزانة ٣١٩/٧ هارون، ابن يعيش ٣٠/٦، و ٥٧/١٠، معجم شواهد العربية ٢٣/١ ، شرح جُمَل الزجاجي ٢٣٢/٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣١٥.

على أنَّ الكلمة المبنية إذا أُريد بها لفظها فالأكثر حكايتُها على ماكانت عليه ، وقد تَجيءُ معربة ، كما في البيت، كما أعرب (ليت) الأولى بالرفع على الابتداء، ونصبَ الثانية مع لو بإنَّ.

(٤) ط : إنّ لوًّا وإنّ ليتاً عناء.

وقوله : تناديه وحيَّهله ، فأعرب ، وذلك لأنه صار اسماً للكلمة ، كما يَجِيءُ في باب العَلَم ، وقد يقال : حيَّهلَك(١) .

ومما جاء متعدياً ولازماً : هَلُمَّ(٢) ، بمعنى أقبل ، فيتعدى بـ إلى ، قال تعالى :
﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (٣) ،

وبمعنى أحضره ، نحو قولِه تعالى :
﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ ﴾ (٤) ،
وهو ، عند الخليل(٥) : هاء التنبيه ، ركب معها «لُمَّ» أمرٌ من قولك : لَمَّ اللهُ شعثه ، أي جمعهُ ، أي : اجمع نفسك إلينا ، في اللازم ، واجمع غيرك في المتعدي ، ولمَّا غُيِّرَ معناه بالتركيب؛ لأنه صار بمعنى : أقبل ، أو : أحضر ، بعد ما كان بمعنى : اجمع ، صار كسائر أسماءِ الأفعالِ المنقولة عن أصولها ، فلم يَتصرَّف فيه أهلُ الحجازِ مع أن أصله التصرفُ ، ولم يقـولـوا : اُلْمُمْ ، كما هو القياس عندهم في نحو : اُرْدُدْ ، وامْدُدْ ، ولم يقولوا : هلمُّ وهلمِّ ، كما يجوز ذلك في نحو : مُدَّ ، كل ذلك لثقل التركيب ، قال الله تعالى :
﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ(٦) ﴾ ، ولم يقل : هَلُمُّوا .

---

(١) انظر سيبويه ١/١٢٤ بولاق.

(٢) انظر سيبويه ١/١٢٧ ، و٢/٦٧ ، ١٥٨ بولاق ، والمقتضب ٣/٢٥ ، ٢٠٢ ، والأصول ١/١٧٠ .

(٣) الأحزاب /١٨ ، ونَصُّها :
﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٤) الأنعام / ١٥٠ ، والآية بتمامها :
﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ .

(٥) سيبـويه ٢/٦٧ بولاق . الخصائص ١/٢٧٨ ، ٣/٢٣٠ ، التخمير ٢/٢٥٧ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/٥٩٠ ، وحاشية رقم (٢٤١) من الصفحة نفسِها ، فإن أصل (هلم) عند الخليل : (هل أُمَّ) ! ! .

(٦) الأنعام / ١٥٠ .

وقال الكوفيون (١) : أصله : هَلاَ أُمَّ، وهلا : كلمةُ استعجال كما مَرَّ ، فَغُيرت إلى «هَلَ» ؛ لتخفيف التركيب ، ونُقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحُذفت ، كما هو القياسُ في نحو : «قَدَ أَفلح» إلاَّ أنه ألزم هذا التخفيف ههنا، لِثِقَلِ التركيب .

وقال أبو عليٍّ(٢) في كتابِ الشِّعر، رَدّاً عليهم : إنَّ هل بمعنى أسرع مفتوحة اللام فلا يجوز أن يتركب منه : هَلُمَّ .

وقال الزمخشري(٣) : يَجِيءُ «هل» ساكن اللام .

ضُمِّنَ «أُمَّ»، عند الكوفيين معنى أسرع وأقبل، وتعدَّى بإلى في اللازم، فقيل : هلمَّ إليَّ : وأما في المتعدى نحو : هَلُمَّ زيداً فهو باقٍ على معناه، أي : أسرع واقصد زيداً فأحضره .

وبنو تميم(٤) يُصرِّفونه ، نظراً إلى أصله، وليست بالفصيحةِ، نحو : هَلُمَّا ، هَلُمِّي ، هَلُمُّوا، هَلْمُمْنَ .

وزعم الفَرَّاءُ أَنَّ الصوابَ أَنْ يُقال : هلمَّنَّ ، بإبقاء «هلمّ «على حالها وزيادةِ نونٍ قبلَ ضميرِ الفاعلِ مدغمة في الضميرِ لِيقعَ السكونُ الواجبُ قبل نون الضميرِ على

---

(١) ابن يعيش ٤/٤٢، وفي التخمير ٢/٢٥٧ : «وعند الكوفيين مِن «هَلْ» مع «أُمَّ» محذوفةً همزتُها . . .». وفي ٢/٢٥٨، هامش ٨ قال محقق التخمير : «لم يذكر هذه المسألةَ ابنُ الأنباري في الإنصاف، واستدركها عليه ابن إياز البغدادي في كتابه «الإسعاف المتمم للإنصاف . . .» كما أوردها صاحب كتاب «عرائس المحصّل في شرح المفصل» «بالتفصيل . . .». وانظر الصاحبي ص ٢٧٩ .

(٢) الورقة ١٦/ب : «فإن قال قائلٌ إنما هي «هَلْ» دخلت على «أُمَّ» قيل ليس يخلو ذلك من أن تكون «ها» التي للتنبيه ، كما قلنا، أو تكون (هَلْ)، فإن كانت (هل)، لم تَخْلُ مِن أن تكون التي للاستفهام، أو التي بمعنى (قد) ، أو تكون (هل) الذي هو الصوت المستعمل للحضّ والحَثّ فلا يجوز أن تكون التي للاستفهام ؛ لأن الاستفهام إنما يدخل على ماكان خبراً، ولا يجوز أن تكون بمعنى (قد)؛ لأنها تدخل على الخبر، ولا تكون التي للحضّ؛ لأن تلك متحركةُ الآخِرِ بالفتح . فإذا وُقِفَ عليها وُقِفَ بالألف . . .». وانظر المُخَصَّص ١٤/٨٨.

(٣) المفصل ١٥٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩٨.

تلك النون المَزيدةِ، وتبقى ميمُ هلم على تشديدها، وفتحها، كما زِيدتِ النُونُ في : مِنٍّ وعَنٍّ محافظةً على سكون نون مِنْ وعَنْ قال : وهذا كما يُروى في بعض اللغات مِن زيادة الألِفِ في نحو : ردَّاتُ (١٥٠ أ)، وذلك أنَّ من يدغم في رَدَدْت، كما أدغم قبل دخول التاء، فيزيد أَلِفاً قبل التاء ليسكن ما قبلها(١) كما هو الواجبُ.

ويُروى عن بعضِ العرب : هلمَّين، بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل، ياءً ، وقد يقال : هلمَّ لك مُبَيَّناً باللام، إجراءً له ، وإن لم يكن في الأصل مصدراً، مُجْرَى أخواته من أسماءِ الأفعالِ التي تُبَيَّنُ بحرف الجر ، نظراً إلى أصلها الذي هو المصدر، نحو قوله تعالى :

﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ(٣) لِمَا تُوعَدُونَ ﴾(٢) ،

أيْ بُعْداً(٤).

وحكى الأصمعي(٥) : أنه يقال : هَلُمَّ إلى كذا فيقول المخاطب : لا أَهَلُمُّ إليه، مفتوحة(٦) الهمزة والهاء، وكذا يقال : هلمَّ كذا : فيقول المخاطب : لا أَهَلُمُّهُ معدًّى بنفسه، كأنك قلت : لا أَلُمّ، والهاء المفتوحة زائدة و : لا أَؤُم على المذهب الآخرِ، فلم يتغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظِ الخطاب ، ـ هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الأمر .

---

(١) ط : ما قبل التاء.

(٢) م : ط : ساقطة.

(٣) المؤمنون / ٣٦.

(٤) انظر البرهان ٤/٤٣٤ .

(٥) المفصل ١٥٢ ، التخمير ٢/٢٥٨، الخصائص ٣/٢٣٠ .

(٦) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري (تحقيق د. طارق الجنابي ، بغداد سنة ١٩٧٨م) ص ٧٢٩ : «وإذا قال لك رجل : هَلُمَّ، فأردت أن تقول : لا أفعل، قلتَ : لا أَهْلِمُّ ولا أَهَلُمُّ ، رواهما جميعا اللّحْيَانيُّ أبو الحسن».
وفي الخصائص ٣/٢٣٠ : « . . . ما حكاه الأصمعي مِن أنهم إذا قيل لهم : هَلُمَّ إلى كذا، فإذا أرادوا الامتناع منه ، قالوا: لا أَهَلِمُّ، فجاؤوا بوزن أُهَرِيق». وانظر معاني الفراء ١/٢٠٣، وابنَ يعيش ٤/٤٢، والهمع ٢/٨٣، ١٠٦ .

ومِن أسـماءِ الأفعـالِ التي بمعنى الخبر : هيهـات(١) ، وفي تائهـا الحـركـاتُ الثلاثُ(٢)، وقد تبدل هاؤها الأولى همزةً(٣)، مع تثليث التاء أيضاً، وقد تُنَوَّنُ(٤) في هذه اللغات الست ، وقد تسكن التاء في الوصل أيضاً؛ لإجرائها فيه مُجراها في الوقفِ، وقد تحذف التاء ، نحو : هيها، وأَيْهَا ، وقد تلحق هذه الرابعة عَشْرَةَ، كاف الخطاب نحـو : أيهـاك، وقـد تنـون، أيضـاً، نحـو : أَيْهاً، وقد يُقال : أَيهانَ بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحِبُ المغني : بنُونٍ مكسورةٍ، وقال بعضُ النحاة إنَّ مفتوحة التاء مفردةٌ وأصلها هَيْهَيَةٌ ، كزلزلة ، نحو : قَوْقاة(٥)، قُلبتِ الياءُ الأخيرة ألِفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، والتاءُ للتأنيث، فالوقفُ عليها، إذَنْ ، بالهاءِ ، وأمَّا مكسورةُ التاء فجمع مفتوحة التاء، كمسلمات، فالوقفُ عليها بالتاء ، وكان القياس : هَيْهَيَات، كما تقـول : قوقيات في جمع قَوْقاة، إلَّا أنهم حذفوا الألف لكونها غيرَ متمكنةٍ، كما حذفوا ألِفَ «هذا»، وياءَ «الذي» في المثنى ، والمضمومة التاء تحتمل الإفراد والجمع فيجوز عليها بالهاء والتاء .

---

(١) انظر سيبويه ٢/٤٧ بولاق، والمقتضَب ٣/١٨٢، والخصائص ١/٢٠٦، و٢/٢٩٧، و٣/٤١-٤٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٨٦ وما بعدها : تحقيق الشيخ محمد عضيمة، القاهرة ١٩٨١م، والهمع ٢/١٠٦، والتخمير ٢/٢٧٦، والمسائل العسكريات ص ٢٥، ودراسات ق ٣ جـ ٤ ص ١٩٤ وما بعدها، والمسائل البغداديات ص ٥٢١.

(٢) انظر الدُّرَر المُبَثَّة ص ٢١٢.

(٣) «تقول : أَيْهَاتَ. أنشد الفراء :

فأيهات أَيْهَاتَ العقيقُ ومَنْ به — وأيهات وَصْلٌ بالعقيقِ نُوَاصِلُهْ»،

المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق عُضَيْمة ١/١٨٨.

(٤) قال الشاعر :

تَذَكَّرْتُ أياماً مَضَينَ مِن الصِّبا — فهيهاتَ هيهاتٍ إلينا رجوعَهَا

سيبويه ١/٣٥٥ بولاق، المقتضب ٤/٣٦١، الأمالي الشجرية ٢/٢٢٥.

(٥) شرح الشافية ٢/٢٩١.

وهذا كُلُّه وَهَمٌ(١) وتخمينٌ ، بل لا مَنْعَ أن نقول : التاءُ والألِفُ فيها زائدتانِ ، فهي مِثْلُ «كوكب» ، ولا مَنْعَ ، أيضاً ، من كونها في جميع الأحوال مفردةً ، مع زيادة التاء فقط ، وأصلها : هَيْهَيَةٌ ، ونقول : فتح التاء ، على الأكثر؛ نظراً إلى أصله ، حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكنين؛ لأن أصل التاء : السكونُ ، وأما الضم فللتنبيه بقوة الحركةِ على قوة معنى البُعْدِ فيه ، إذْ معناه : ما أبعده كما ذكرنا .

وكان القياسُ ، بناءً على هذا الوجه الأخير ، أعني أنَّ أصله : هَيْهَيَةٌ ، ألَّا يوقف عليه إلَّا بالهاء ، وإنما يوقَفُ عليه بالتاء في الأكثر ، تنبيهاً على التحاقها بِقِسْمِ الأفعال من حيث المعنى ، فكانت تاؤها مِثْلَ تاءِ : «قامتْ ، وهذا الوجه أَوْلى من الوجه الأول ، وأيضاً ، مِنْ جَعْلِ الأَلِفِ والتاءِ زائدتَيْنِ لأنَّ باب ، قلقال أكثر من باب : سَلِسَ(٢) وبَبْر.

ومنها : شتان ، بمعنى افترق ، مع تعجُّب ، أي : ما أشدَّ الافتراق فيطلب فاعلين فصاعداً ، كافترق ، نحو شتان زيد وعمرو ، وقد تزاد بعده «ما» نحو : شتان مازيد وعمرو ، وقد يقال في غير الأكثر الأفصح : شتان ما بين زيد وعمرو ، قال ربيعةُ الرَّقي(٣) .

٤٦٤ ـ لَشَتَّان ما بين اليزيدَيْنِ في الندى يزيدِ سُلَيْمٍ والأَغرِّ ابنِ حاتمِ

---

(١) ط : توهّـم .

(٢) انظر المُمتع ٢/ ٥٩٠ .

(٣) البيت من قصيدةٍ مَدَحَ بها يزيدَ بنَ حاتم المهلبي .
الخزانة ٦/ ٢٧٥ ، ٢٨٧ هارون ، المفصل ١٦٣ ، ابن يعيش ٤/ ٣٧ ، ٦٨ .

وأنكره الأصمعي(١) وقال : الشعر لِمُوَلَّد(٢)، وذلك بناءً على مذهبه، وهو أن شتان ، مثنى «شت(٣)» وهو المتفرق، وهو خبر لما بعده .

ومُوهِمُه شيئان : أحدُهما لغةٌ في شَتَّانِ وهي كسرُ النونِ، والثاني أن المرفوعَ بعده لا يكون إلَّا مثنى أو ما هو بمعنى المثنى ، ولا يكون جمعاً، ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوعُ الجمع فاعلاً له .

واللغة الفصحى ، وهي فَتْحُ النُّونِ تُبْطِلُ مذهبَهُ، وأيضاً ، لو كان خبراً لجاز تأخيرُه عن المبتدأ، إذْ لا موجبَ لِتقدُّمه، ولم يسمع متأخرا، وكان ينبغي ألَّا يجوز : شتان ما بينهما بناءً على المذهب المشهورِ، أيضاً، وهو أن شتان بمعنى افترق ؛ لأن لفظ «ما»

---

(١) في التخمير ٢/ ٢٨٠ : «قال الأصمعي : لا يقال شتان ما بينهما ؛ لأنك إذا جعلتَ (ما) مزيدةً، لم يَبْقَ في الكلام لِشَتَّان فاعل، وإن جعلتَه بمعنى (الذي) كنتَ قد جعلتَ كما عُلِمَ يقتضي شيئين . . . ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس؛ لأن الفاعل فيه من حيث المعنى شيئان . . . ». وفي المسائل العسكريات ص ٢٨ :
«فأما قولك» شتان ما بينهما «فالقياسُ لا يمنعه إذا جعلت «ما» بمنزلة الذي، وجعلت (بين) صلة ؛ لأنّ (ما) لإبهامها قد تقع على الكَثرة . . . ».
وانظر شذور الذهب ص ٤٠٤ وتعليقَ المرحوم مُحي الدين عبدالحميد .

(٢) قال الفارسي في المسائل العسكريات ص ٢٩ : « إلّا أن الأصمعيّ طعن في فصاحة هذا الشاعر ، وذهب إلى أنه غير محتج بقوله، ورأيت أبا عُمَرَقد أنشد هذا البيت على وجه القَبول له، والاستشهاد به، وقد طعن الأصمعيّ على غير شاعر قد احتج بهم غيره، كَذِي الرُّمَّة، والكُمَيْت، فيكون هذا أيضاً مثلهم».
وانظر كتاب فعل وأفعل للأصمعي ص ٥٠٧، وهو منشور ضمن العدد الرابع لسنة ١٤٠١هـ من مجلة البحث العلمي في كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكةَ المكرمةِ.
هذا، «ويستشهد بشعر العرب المولَّدين في المعاني، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ» المزهر ١/ ٥٩ .
واعْلَمْ أنَّ استشهاد ابن جني بشعر المولدين واضحٌ في الخصائص والمنصف انظر الخصائص ١/ ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٤٠ . والمنصف ٢/ ١٩٨ .

(٣) لأنه يقال : جاؤوا من شت، وقال رؤبة :

من سافعاتٍ وهجيرِ أَبْتِ　　وهو إذا اجْتَنَبْنَه مِن شَتِّ

انظر المسائل البغداديات ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣ .

لا يَصلُح ههنا أن يكون عبارةً عن شيئين والمعنى : افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقال : بين زيد وعمرو حالتان : بُخْلٌ وجُودٌ، مثلاً ، على معنى أنَّ إحدى الخَصلتين مختصةٌ بأحدهما والأخرى بالآخرَ ، كما يقال في الأعيان بيني وبينك نهران، مع أن يكون أحد النهرين بجنب أحدهما، والآخر بجنب الآخر، بل لا يقال في المعاني : بينهما شيء أو شيئان أو أشياء إلاَّ إذا كانا مشتركين في ذلك الشيء أو الشيئين أو الأشياء، نحو قولك : بيننا قرابتان، أي مشترك فيهما .

فلو فَسَّرنا قوله : شتان ما بين اليزيدَيْن ، بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما : البُخل والجُود ، لكانت كلُّ واحدة من الخَصلتين مشتركاً فيها وهو ضِدُّ المَقْصُودِ .

فنقول : إنما جاز : شتان ما بينهما ،على أنَّ شتان بمعنى : بَعُدَ ؛ لأنه لا يستلزم فاعِلَيْنَ فَصَاعداً ، و «ما» كنايةٌ عن البَوْن أو المسافة، أي : بَعُدَ ما بينهما من المسافة أو البَوْن، ويجوز أن تكون «ما» زائدة، كما كانت من دون «بين»، وشتان بمعنى بعد ويكون «بين» فاعلَ شتان، كما هو مذهب الأخفشِ في قوله تعالى[1] :

﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2] .

قال : بينكم مسند إليه، لكنه لم يرتفع ، استنكاراً لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله، ومثله قوله تعالى : ﴿وَمِنَّا[3] دُونَ ذَٰلِكَ[4]﴾ .

---

[1] الأنعام /٩٤، والآية بتمامها :

﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ .

[2] م ، د ، ط : ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ الممتحنة /٣ ، ولا تصلح للتمثيل ، فهو تحريف بدون شك ، والصواب ما في الأصل - كما ترى -.

[3] ط : ومنهم، وهذا تحريف.

[4] الجن /١١، ونصُّها :

﴿ وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴾ .

وقولهم : لي فوقَ الخماسيِّ ودون السداسيِّ .

وقال الزَّجَّاجُ : بني (١٥٠ ب) شتان على الفتح ؛ لأنه مصدرٌ لا نظيرَ له .

وورود «لَيَّان»(١) يكذِّبه .

ومنها : سِرْعَانَ(٢)، ووُشكَان(٣) مثلثي الفاء، بمعنى سَرُعَ وقَرُبَ ، مع تعجُّبٍ ، أي ما أسرعَ وما أقربَ .

ومنها : بُطآن ، بضم الباء وفتحها، أي بَطُؤَ، ووجه فتح شتان وما بعدها : ما مَرَّ في : هيهات .

ومنها : أف(٤)، وفيها إحدى عَشْرَةَ لُغَةً : أُفّ ، مضمومة الهمزة ، مشددة الفاء مثلثتها(٥)، بتنوين ودونه(٦)، وإِفِ بكسر الهمزة والفاء، بلا تنوين، وأُفَّى، كَبُشْرَى، مُمالًا ، وأُفْ(٧)، كَخُذْ، وأُفَّةً منونة ، وقد تتبع المنونة «تُفَّة» فيقال : أُفَّةً تُفَةً ، وقد ترفع «أفةٌ» كَوَيْلٌ .

ومنها : أَوْهِ(٨)، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسرِ الهاءِ، وآه بقلب الواو أَلِفاً، وأَوِّه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء، وأَوِّهِ بكسر الواو مشبدة وكسر الهاء بلا إشباع، وأَوِّ، بكسر الواو مشددة وحذف الهاء، وآوَّهْ وآوَهْ، بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون

---

(١) مصدر لوى. (اللسان).

(٢) الدُّرَر المبثّة ص ١٢٨.

(٣) الدرر المبثّة ص ٢٠٦.

(٤) انظر ضَبْطَها في كتاب الوجيز في علم التصريف للأنباري ص ٤٣. والمسائل العسكريات ص ٣٠، ودراسات ق ٣ جـ ٤ ص ١٩٦ ومابعدها.

(٥) الدُّرَر المبثّة ص ٧٠،

(٦) «قالوا في التضجر «أفْ» خفيفاً، وأصلهُ التشديد؛ لأنهم يقولون في معناها «أفّ» بالتشديد...» الممتع ٦٢٨/٢.

(٧) الخصائص ٣٧/٣.

(٨) الدُّرَر المبثّة ص ٧٥، والتخمير ٢٨٤/٢ .

الهاء مع المد، وجاء : أَوَّةِ بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء، وقد تمدّ الهمزة في هذهِ فيقال آوَّة كآمِّين في أمين ، وليست على وزن فاعلة، إذ لو كانت إياها لانقلبتِ اللامُ ياءً، كما في : قاوية مِنْ قويت، ويقال في أَوَّه : أَوَّتاه، وفي : آوَّة، أَوَّتاه بزيادة الألف والهاء كما في النُّدْبَة، فتكون الهاءُ ساكنةً في الوقف، ومضمومةً أَوْ مكسورةً في الوصل كما مَرَّ .

وجاء : أُوَيَّة تحقير «أَوَّة» تحقير الأسماء المبهمة بفتح الأول ، قال أبو علي⁽¹⁾ : وهذه أجدرُ؛ لأنها أَقَلُّ تصرُّفاً ، ويجوز أن تكون تصغير آوةً تصغير الترخيم، كَحُرَيْثٍ في حارث .

ومنها الظروف وشِبهُها، تجر ضمير مخاطب كثيراً، وضمير غائب شاذّاً قليلاً، نحو : عليه شخصاً ليسني ، وقوله عليه الصلاة والسلام : «مَنِ اشتهى منكمُ الباءةَ فَلْيَتزَوَّجْ، ومَن لم يَستطِعْ فعليه بالصوم ، فإنه له وِجاء⁽²⁾» .

فعندك، ودونك ، ولديك، بمعنى : خُذْ، والأصل : عندك زيد فَخُذْهُ ، وكذا لديك زيد، ودونك زيد ، برفع ما بعدها على الابتداءِ ، فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدَها، على الظرف، فَكَثُرَ استعمالُهُ حتى صار بمعنى خُـذ، فعمل عملَه .

والظروف مبنيةٌ على الفتح ؛ لأنه الحركة التي استحقتها في أصلها حين كانت ظروفاً ، كما قُلْنا في المصادر الصائرة أسماءَ أفعالٍ، ولا محلَّ لها كتلك المصادر لقيامها مَقام مالا محلَّ له⁽³⁾.

ووراءك ، أي تَأَخَّرْ، وأَمامَك أي تَقدمْ، أَوِ احْذَرْ من جهة أمامك. ويجوز أن يقال : هما باقيان على الظرفية؛ إذْ هما لا يَنصِبان مفعولاً كعندك، ولديك فيكون

---

(1) في إيضاح الشعر، ورقة ٤/ب : «ويجوز أن يكون أُوَيَّة تصغير آوَّةِ ، كقولك في حارثٍ : حُرَيْث» .

(2) أخرجه البخاريُّ في كتاب النكاح ٣/٧، وفي كتاب الصوم (باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ٣/٢٦، ومُسْلِمَ في كتاب النكاح (باب استحباب النكاح ص ١٠١٨)، والرواية من استطاع، بدل اشتهى .

(3) ط : ساقطـة.

التقدير: استقِرَّ وراءَك(١) وأمامَك . وكذا مكانك ، أي : الْزَمْ مكانَكَ .

ويقال : عليك زيداً، أي خُذْهُ ، كأن الأصل : عليك أخذه ، ويقال : إليك عني، والأصل : ضم علقَك إليك ، وتنحَّ عني، فاختصر كما ذكرنا .

وسمع أبو الخطاب(٢) مَنْ قِيل له : إليك فقال : إليَّ ، أي أتنحّى ، فهو خبر، شاذ(٣)، مخالفٌ لقياس الباب ، إذْ قياس الظروفِ وشبهها أن تكون أوامر ، فلا يقال : عليَّ ودوني، قياساً عليه، وأما عليَّ بمعنى أولني أيْ أعْطِني، فهو مخالفٌ للقياس من وجه آخرَ، إذْ هو أمرٌ، لكنَّ الضميرَ المجرور به في معنى المفعول، يقال : عليَّ زيداً أيْ : قَرِّبْنِيه والقياسُ أنْ يكونَ المجرورُ فاعلاً .

وسمع الأخفش : على عبدِ الله زيداً، أي قرِّبه إياه، وهو أشَذُّ مِن : عليَّ ، لجَرِّه المظهر .

والكسائيُّ يُجَوِّزُ انجراره بجميع ظروف المكان وحروف الجر ، قياساً ، وغيرُه يقصره على السماع، وهو الوجهُ .

ويجوز تأكيد الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها بالجَرِّ نحو : عليك نفسك باعتبار الأصلِ قبل صَيْرورتِها أسماءَ أفعالٍ ، ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها أسماء أفعال ، نحو : عليكم كُلُّكم، بالرفع .

---

(١) ط : ورآك.

(٢) سيبويه ١/١٢٦ بولاق؛ وتمامُ نَصِّهِ : «وحدثنا أبوالخطاب أنه سمع من العرب مَن يقال له : إليكَ ، فيقول : إليَّ . كأنه قيل له : تَنَحَّ . فقال : أَتَنَحّى . . . ».

«فجعل قوله : إليَّ اسماً لِأَتَنَحّى». المسائل البغداديات ص ٥٢٢ .

(٣) المُرْتَجَل ص ٢٥٣ .

[فَعَالِ واستعمالُهُ]

قَوْلُهُ : « وَفَعَالِ (١) بمعنى الأمر من ا لثلاثي قياسٌ، كنَزالِ بمعنى انزلْ وفعالِ مصدراً : معرفة ، كفَجارِ، وصفة كفَساقِ : مبني لمشابهته له ، عدلاً وزنةً، وعَلَماً للأعيان مؤنثاً ، كقَطَامِ (٢) وغلاب مبنيٌّ في الحجاز مُعْرَبٌ في تميمٍ ، إلَّا ما آخِرُه راءٌ نحـو : حَضَارِ» .

فَعَالِ ، المبنّي، على أربعة أضرُبٍ : الأولُ اسمُ فِعْلٍ ، كنَزالِ بمعنى انزِلْ ، قال سيبويه (٣) : هو مطرد في الثلاثي ، نظرا إلى كثرته فيه ، قال المصنِّفُ : لو قيل على مذهبه : إنَّ هذه الصيغة من الثلاثي فِعْلُ أمر ، لا اسمُ فِعْلٍ ، لم يكن بعيداً ؛ لأنها جَرَتْ من الفعل على صيغة واحدةٍ، كجريان صيغة «افعل»، قال : ولكنه لم يَقُلْهُ أَحَدٌ لما رَأَوْا أنَّ «فَعَال» من صيغ الأسماء، وهذه عِلَّةٌ ضعيفةٌ ؛ لأنه لا مَنْعَ من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة، كما في : فَعَل، وفَعِل، وفَعُلَ ، قال : ولِمَا رَأَوْا مِنْ دُخولِ الكسر فيه مع اجتناب العربِ من إدخالِ الكسر على الأفعال، حتى زادوا نون الوقاية حَذَراً منه ، وهذا عُذْرٌ قريبٌ، وَفَتْحُ «فَعَال» من الأمر : لغةُ أَسَدِيَّةٌ .

وأقول : لو كان «فَعال(٤)» فِعْلاً، لا تَّصل به الضمائر، كما في سائر الأفعال ، وقال المبَرِدُ(٥) : فَعَال، في الأمر من الثلاثي مسموعٌ ، فلا يقال : قوامِ وقَعَادِ، في : قُمْ ،

---

(١) انـظر شرح الكـافية لابن الحاجب ص ٧٦، والمقتضب ٣/٤٩ - ٥٠ ، ٣٦٨، والكامل ٤/٢٠٦، والأمالي الشجرية ٢/١١٠، والتخمير ٢/٢٧٤.

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٧٤ ، ٣٧٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٧، ٤١ بولاق. وانظر ابن يعيش ٤/٥٢.

(٤) زيادة من د.

(٥) تكلم المبرد على (فَعَالِ)في جـ٣ ص ٤٩ - ٥٠، ٣٦٨ - ٣٧٦، ولم يعرض لقياسية (فعال) أو غير قياسيه.
وتكلم المبرد في الكامل ٧/٢٥٢ عن فُعَل وقال : جاز أن تَبْنِيَهُ في النداء من كل فعل، ثم قال : وفَعَالِ في المؤنث بمنزلة فُعَل في المذكر، وكذلك قال في المقتضب ٣/٣٧٣.

واقْعُدْ ، إذْ ليس لأحد أن يَبْتَدعَ صيغةً لم تَقُلْهَا العَرَبُ ، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس ، فلا نقول في شاكر، وغافر : شكير، وغفير.

قلت : هذا القول منه مبنيٌّ على أن «فَعَال» معدولٌ (١٥١ أ) عن : افعل، للمبالغة وكذا يقول أكثرهم، وفيه نَظَرٌ ، كما يَجِيءُ .

قال الأندلسيُّ : مَنْعُ المبردِ قويٌّ، فالأَوْلى أَنْ يُتَأَوَّلَ ماقاله[1] سيبويه[2] بأنه أراد بالاطِّرادِ : الكَثرةَ، فكأنه قياسٌ ؛ لِكَثْرَتِهِ .

وأمَّا في الرباعي : فالأكثرون[3] على أنه لم يأتِ منه إلَّا حرفان : قرقار ، أيْ صَوِّت، قال[4] :

٤٦٥ ـ قالت له ريح الصبا قَرْقَارِ

والثاني : عَرْعارِ، أَيْ : تلاعبوا بالعَرعرة، وهي لعبة لهم ، قالَ[5] :

---

(١) م ، د . ط : قال.

(٢) الكتاب ٢/٣٧ ، ٤١ .

(٣) قالَ الصَّيْمَرِيُّ : «وأما الرباعي فقليلٌ لا يقاس عليه عند الجميع، ولم يسمع منه إلّا في شيئين : قالوا : قَرْقارِ، بمعنى : قَرْقِرْ، وعَرْعَارِ، بمعنى : عَرْعِرْ، وهي لعبة للأعراب . . .». التبصرة ١/٢٥٣، ابن يعيش ٤/٥٢، اللسان (قرر)، و (عرر).

(٤) أبوالنَّجْم العِجْلي، يصف سحاباً. (ديوانه ص ٩٨، صَنْعَةُ علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض سنة ١٩٨١م).

الخزانة ٦/٣٠٧ هارون، سيبويه ٢/٤٠ بولاق، المفصل ١٥٦، ابن يعيش ٤/٥١، اللسان (قرر)، التخمير ٢/٢٦٣.

الشاهد فيه وفي البيت الآتي على أن الأكثرين قالوا : لم يأت اسم فعل من الرباعي إلّاكلمتان : قَرْقارِ، وعَرْعَارِ.

(٥) النابغة الذبياني (ديوانه ١٠٢)، الخزانة ٦/٣١٢ هارون، المفصل ١٥٦، ابن يعيش ٤/٥٢، التخمير ٢/٢٦٤، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٤٧ . والبيت من قصيدةٍ حذَّرَ بها عَمْروَ بنَ المنذر بن ماء السماء ملك الحيرة =

٤٦٦ ـ مُتكنِفي جَنْبَيْ عكُاظَ كليهما(١) يدعو وليدهم بها عَرْعَارِ

قال المبردُ : لم يأتِ في الرباعي عدل أصلاً، وإنما قرقار، حكايةُ صوتِ الرعدِ، وعرعارِ : حكاية أصوات الصبيان ، كما يقال : غاقِ غاقِ .

قال السِّيرافيُّ : الأولى : ما قال سيبويه ، لأن حكاية الأصوات لا يخالف فيها الأول الثاني. مثل : غاقِ غاقِ ، ولو أرادوا الحكايةَ لقالو : قارِ قارِ.

وعند الأخفش : فَعْلَالِ . أمراً من الرباعي : قياسٌ .

واعلم أن مذهب النحاة : أنَّ «فَعَالِ» هذه معدولةٌ عن الأمر الفعليّ ، للمبالغة ، وهـذه الصيغة للمبالغة في الأمر ، كفعَّال، وفعول مبالغة فاعل ، وكذا قالوا في : شتَّان، ووشكان، وسرعان : إنها معدولة، والفتحة فيها هي الفتحةُ التي كانت في الفعل المعدولِ عنه .

قال عبد القاهر : أصلُ(٢)«نَزَالِ» : انزِلْ انزِلْ انزِلْ ، ثلاثاً أو أكثر، والثلاث(٣) وما فوقَها : جمعٌ، والجمع مؤنث، فقيل : انزِلي ، أُلحقوا الفعلَ الياءَ التي هي ضمير

= من أعدائه، وهم قوم النابغة، أخبره بأنهم قد أجمعوا على غَزْوِهِ والإغارة على بلاده.

والوليد : الصبي، وعرعار لُعبةٌ للصِّبيان، إذا خرج الصبي من بيته، فلم يجد أحداً مِن الصِّبيان يلعب معه، صاح بأعلى صوته : (عرعار)، أي : هلمّوا إلى العرعرة، فإذا سمعوا صوته خرجوا إليه، فلعبوا معه تلك اللُّعبة.

و(مُتَكَنِّفِي) حال من أصحاب الخيل المذكورة في بيت سابق، وهو :

فيهم بنات العسجديِّ ولاحقٍ وُرْقٌ مراكلُها من المِضمار

وهو جمع مذكر سالم، وإنما حُذِفت النون منه للإضافة، واالإضافة لفظية، ولذا صَحَّ كونُها حالاً، وعُكاظ : ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، و (كليهما) تأكيد لِجَنْبَيْ . . . وعرعار : اسم فعل في محل نصب بِيَدْعُو .

(١) من م .

(٢) المقتصد ٢/١٠٢٠.

(٣) ط : والثلث.

المؤنث دليلاً على التكرار المثلّث ، كما أُلحقوا الألِفَ في : «أَلْقِيَافِي[1] جَهَنَّمَ» دليلاً على التكرار المثنى ، وأصله : أَلْقِ ، أَلْقِ ، والمراد بالتكرار : المبالغة ، ثم عدلوا : نَزَالِ عن : انزلِي ، فنزال ، إِذَنْ ، مؤنث كانزلِي ، يعني أنهم جعلوا الألف التي هي دليلُ تثنية الفاعل ، دليلَ تثنية الفعل للتكرير ، والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامةَ تأنيث الفعل[2] ، أي كونه مكرراً ثلاثاً أَوْ أكثر ، قال : ودليل تأنيث «فَعال» الأمريّ ، قوله[3] :

٤٦٧ ـ وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

هذا[4] كلامه ، والذي[5] أرى أَنَّ كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل : شيءٌ لا دليلَ لهم عليه ، والأصل في كل معدول عن شيء أَلَّا يخرج عن نوع المعدول

---

[1] ق /٢٤ ، ونصُّها :

﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ ﴾ .

[2] م د ، ط : ساقطة .

[3] زهير بن أبي سُلْمَىٰ (شعر زهير ، صَنْعَة الأعلم ص ١١٦) ، ورواية البيت هكذا :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنت إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعرِ

وهو من قصيدة في مدح هَرِمِ بنِ سِنان .

الخزانة ٦/٣١٦ هارون ، سيبويه ٢/٣٧ بولاق ، المقتضب ٣/٣٧٠ ، الجُمَل ٢٢٨ ط . جديدة ، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ص ٣٠٦ ، شرح شواهد الشافية ٣٠٣ ، المقدِّمة المُحْسِبة ٢/٣٣٩ ، شرح كفاية المتحفظ ص ٣٣٦ ، رصف المباني ٢٣٢ .

وينسب هذا البيت إلى أوس بن حَجَر ، والمسيَّب بن عَلَس : (شرح شعر زهير ، صَنْعَة ، ثعلب ص ٧٨ هامش ٢) .

« قال الأعلم : الشاهد في قوله : (نَزَالِ) ، وهو اسمٌ لقوله انزل ، ودلّ على أنه اسم مؤنث دخول التاء في فعله ، وهو (دُعِيَتْ) . وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية ، وإلاّ فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أن يخبر عنه» . الخزانة ٦/٣١٧هـ .

وقوله : لُجَّ في الذُّعْرِ : تتابع الناس في الفَزَع ، وهو من اللّجاج في الشيء : التمادي فيه .

[4] ط : وذا كلامه .

[5] انظر المقتضَب ٣/٣٦٩ .

عنه، أخذاً مِن استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية، وَأَمَّا المَبالغة فهي ثابتةٌ في جميع أسماء الأفعال، على ما بَيَّنَّا قَبْلُ، لامِن الوجه الذي ادَّعىٰ عبدُالقاهر.

وتأنيث الفعل في: دُعِيَتْ نَزَالِ، لا يدل على أَنَّ أَصْلَ نَزَالِ: فعل أمر مكرّر، بل هو لتأويل «نَزَالِ» باللفظة أو الكلمةِ أوِ الدعوة، كما يَجيءُ في باب العَلَمِ، وكذا لا يخْلُو قِسْمـا المصدرِ والصفةِ من معنى المبالغة، فَحَمَادِ، ولَكَاعِ: أبلغُ مِن: الحمد، ولكعاء.

الثاني: من أقسام فَعَالِ، المصدر، وهو، على ما قيل، مصدر مُعَرَّفٌ مؤنث، ولم يقم لي، إلى الآن، دليلٌ قاطعٌ على تعريفه ولا تأنيثه، ومذهبُهُمْ أنه من أعلامِ المعاني، كزوَبْر(١) وسبُحان(٢)، على مايَجِيءُ في باب العلم.

وربما اسُتدِلّ على تأنيثِ اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعَلَمَ الشخص طرداً، فإنهما مؤنثان اتفاقاً؛ إذ لا يطلقان إلا على المؤنث كما يَجِيءُ، وهذا استدلال عجيب.

وقيل: فَجَـارِ معرفة في قوله(٣):

٤٦٨ - أَنَّـا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بيننا فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجَارِ

---

(١) زَوْبَر: عَلَم جنس على معنى الإحاطة والشمول، قال الطُرِمَّاحُ:

وإِنْ قال غاوٍ من تَنُوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بِزَوْبَرَا

ابن يعيش ١/ ٣٨

(٢) انظر ابن يعيش ١/ ٣٨.

(٣) النابغة الذُبياني (ديوانه ص ٥٩، دار صادر، بيروت)، يخاطب به زُرْعَةَ بنَ عمرو الفَزاريَّ.
الخِزانة ٦/ ٣٢٧ هارون، سيبويه ٢/ ٣٨ بولاق، الجُمَل ٢٣٤، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ٣٠٧، ابن يعيش ١/ ٣٨، المُبهِج ص ١٢.
أراد بـ (فجار) الغَدْرَ، سَمَّى الغَدْرَ فَجار، كما تُسَمَّى المرأة: حَزَامِ. وقوله: (أَنَّا اقتسمنا ...) بفتح همزة أن؛ لأنها مع معموليها في تأويل مصدر سادّ مسدّ مفعولَيْ (رأيت) في البيت الذي قبله:

أرأيتَ، يومَ عُكاظَ، حين لَقِيتَني تحت العَجاجِ، فما شَقَقتَ غُباري.

الشاهد فيه أن (فَجَار) مصدر معرفة مؤنث.

لتعريف قرينته، وهي «بَرَّة»، وهذا الدليلُ كالأول في الغرابة؛ إذ حَمْلُ كلمةً على أخرى في التأنيث أوِ التعريفِ مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثاً شيء بديع، بلى، لو ثبت وصف نحو: فجار بالمؤنث المعرف، نحو: فجار القبيحة مثلاً، جاز الاستدلالُ به على الأمرين التأنيث والتعريف، على أنَّ السِّيرافِيَّ جوَّزَ كون «بَرَّة» بمعنى البارَّة، فكذا يكون «فجار» كأنه قال: احتملتُ الخَصْلةَ البارَّةَ[1]، واحتملتُ الخَصلة الفاجرةَ، فهما صفتان غالبتانِ، صائرتان بالغلبة علَمين، كما يَجيءُ في القِسْمِ الثالث.

ولو سلَّمنا، فَأَيْشِ الدليلُ على تعريف كل ما هو من هذا القِسم؟! على أن قولهم في الظباء: إذا وردت الماء فلا عَباب، أي: فلا عبٌّ، وإذا لم ترد فلا أَباب، أي: لا أبٌّ، أي لا نزاعِ إليه، وقول المُتَلَمِّس[2]:

٤٦٩ - جمادِ لها جمادِ ولا تقولي طَوالَ الدهرِ ما ذُكِرَتْ: حَمادِ

أيْ: قولي لها: جموداً، ولا تقولي لها حمداً وشكراً، وقول العرب لامَسَاسِ، أي: لا مَسَّ، ظاهرة في التنكير.

---

(١) ط: السبرة.

(٢) هو شاعرٌ جاهليٌّ مُفْلِقٌ مُقِلٌّ، ذكره الجُمَحِيُّ في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية، واسمُه جريرٌ. وهو خال الشاعرِ طرفةَ بنِ العبد البَكري.

والبيت في: الخزانة ٦/٣٣٩ هارون، سيبويه ٢/٣٩ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/١١٣، ابن يعيش ٤/٥٥، اللسان جمد.

«الضمير في (لها) يعود إلى القرينة، أي النفس، في بيت سابق، وهو:

صبا من بعد سلوته فؤادي وسمَّح للقرينة بانقياد

وجماد، بالجيم: نقيض قولهم: حماد، بالحاء المهملة، أي: قولي لها جمودا، ولا تقولي لها حمداً.

والشاهد في «جماد» و «حماد» أنها اسمان للجمود والحمد معدولان عن اسمين مؤنثين سمّيا بهما، وهما الجمدة والحمدة اللتان لم تستعملا في الكلام». سيبويه ٣/٢٧٦ هارون هامش (١).

ومَن كان مذهبه أن جميع أوزان فعال ، أمراً ، أوْ صفةً ، أوْ مصدراً أوْ عَلَماً مؤنثة ، فإذا سُمِّيَ بها مُذَكَّرٌ ، وَجَبَ عَدَمُ انصرافِها ، كَعَناقِ ، ويجوز عند النحاة جَعْلُها منصرفةً ، كصباح ، وهذا منهم دليلٌ على تردُّدِهم في كونها مؤنثةً .

الثالث : الصفةُ المؤنثةُ ، ولم يَجِيءْ في صفة المذكر ، وجميعُها تستعمل من دون الموصوف ، وهي ، بعد ذلك ، على ضربَيْنِ : إمّا لازمةٌ للنداء ، سماعاً ، نحو : يالكاع أي : يالكعاء ، ويافَسَاقِ ، وياخَباثِ ، أيْ : يافاسقة وياخبيثة ، ويارطاب(١) ويادفار(٢) ، وكذا : ياخصافِ وياحبَاقِ كلاهما بمعنى الضِراطة ، وياخزاقِ من الخزق وهو الذَّرق ، ولا تَجِيءُ هذه اللازمة للنداء عَلَماً للجنس ، أي لا تكون بسبب الغَلَبة في موصوف بحيث تَصير عَلَماً له ، كالصَّعِق ونحوه على ما يَجِيءُ (١٥١ ب) في الأعلام .

وإمّا غيرُ لازمةٍ للنداء ، وهي على ضربين : أحدهما ما صار بالغَلَبة عَلَماً جنسياً ، كما في : أسامة ، وهو الأكثر ، وذلك نحو : حَلاقِ وجباذِ للمنيّة ، كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يُحلق به ، ويجبذ ، أي يجذب ، ثم اختصت بالغَلَبة بجنس المنايا ، وكذا : حَناذِ وبَرَاحِ للشمس ، من الحنذ ، وهي الشَّيُّ ، والبراح وهو الزوال ، وكَلاحِ وأزامِ وجَداعِ للسنة ، وسَباط للحُمَّى ، لا نسباطِها في البدن ، من الشعر السبط ، ومثله كثير ، كَكَرارِ للخزرة التي تُؤخَذُ بها المرأةُ زَوْجها ، سميت كرار ؛ لأنها تَكُرُّ الزوج أي ترده ، بزعمهم ، يقال : ياكَرارِ كرِّيه ، إنْ أدْبرَ فَرُدِّيهِ ، وَإنْ أَقْبَلَ فَسُرِّيهِ ، وفَشاشِ وحَيادِ وصَمامِ ، للداهية لأنها تَفُشُّ ، أي تخرج ريح الكِبْر ، وتحيد أي تميل ، سُمِّيَتْ به تفاؤلاً ، وتصمّ أيْ تشتد ، يقال : فشاشِ فشيه مِنِ استهِ إلى فيه ، أيْ

---

(١) أي يارطبة الفرج ، وهذا شتمٌ للأم ، كناية عن الزنى .

(٢) دفرة ، أي : منتنة .

أَخْرجي ريحَ الكِبْرِ منه ، من استهِ مع فيه، ويقال : حِيدي حيادِ ، أَيْ : ارجعي ياراجعة، ويقال : صَمِّي صَمامِ ، أَيْ اشتدي ياشديدة، أَيْ : زِيدي في الشِّدَّة، أَوْ : ابقي على شِدَّتِك، كالتأويلين في قوله تعالى :
﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ (١)،

ويقـولون عند طلوع مَنْ يكرهون طلعته : حدادِ حدِّيه ، أي : ياداهية الحادة المانعة، وفَياحِ للغارة، يقولون : فِيحي فياحِ ، أَيْ اتسعي يامتسعة على تأويل : صمِّي صمامِ ، ويقال : كويتُه وقاعِ ، وهي عَلَم كيَّة على الجاعِرَتَيْنِ ، وانتصابها على المصدر من «كويته» أي : كيَّة واقعةً لازمةً، ويقال : طمارِ، للمكان المرتفع ، كأنها طامرةٌ أي واثبةٌ ، ويقال لِلضَّبُعِ : قَثامِ ، وجَعَارِ، وفشاحِ، من القثم وهو الجمع ، ومن الجَعْر ومن الفشح ، وهو تَفْريجُ ما بين الرِّجْلَيْنِ.

فهذه وأمثالُها : أعلامٌ للجنس بدليل وصفِها بالمعرفةِ نحو : حناذِ الطالعة ولو لم تكن معـارفَ، لم يَجُزْ حَذْفُ حرفِ النـداءِ معهـا ، نحو : فَشَاشِ فشِّيه ، وحَدادِ حدِّيهِ ، وحيدي حَيادِ ، كما مَرَّ في باب النداء .

والضرب الثاني من غير اللازمة : ما بقيت على وصفيتها ، نحو : قطاطِ ، أي : قاطَّة كافية، قالَ(٢) :

---

(١) الفاتحـة /٦.

(٢) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي، والبيت من أبيات يخاطب بني مازن ، وكانوا قتلوا أخاه عبدالله، فصالحهم على دِيَته، فعيَّرته أخته بذلك، فنكث العهد، ونقض الصلح وغزاهم، فأثخن فيهم وقال هذا، وكان ذلك منه قبل إسلامه .

الخزانة ٣٥٢/٦ هارون، المفصل ١٥٨، ابن يعيش ٥٨/٤، ٦١، اللسان (قطط).

وأطلت من الإطالة، وفراطهم، أي : إمهالهم والتأني بهم .

وليس (سَرَاة) جمع سَرِيّ ؛لأنَّ فَعِيلاً لا يجمع على فَعَلَة بالتحريك، وإنما هو اسم جمع لا جمع. [شرح الشافية ١٣٩/٢].

الشاهد فيه أن (قَطَاطِ) وصف مؤنث بمعنى قاطَّة، أي : كافية .

٤٧٠ ـ أَطَلْتُ فِراطهمْ حتى إذا ما قتلتُ سَراتَهم كانت قَطَاطِ

وسَبَبْتُه سبَّةً تكون لزامِ ، أي لازمة ، ولا تَبُلّ فلاناً عندي بَلالِ ، أي بالَّة ، أيْ لا يُصيبه عندي نَدًى ، ولا يصله مني صِلة ، وقال(١) :

٤٧١ ـ وذكرتَ مِنْ لَبَنِ المحلَّق شُرْبَةً والخيلُ تَعْدُو في الصعيد بَدَادِ

والرابع : الأَعلامُ الشخصيةُ ، وجميع ألفاظها مؤنثةٌ ، وإن كان المسمى بها مُذَكَّراً ، أيضاً ، وأَمَّا قولُهُ (٢) :

٤٧٢ ـ قد كنتُ أحسبكم أُسودَ خَفِيَّةٍ فإذا لَصَافِ تبيضُ فيه الحُمَّرُ

بتذكير الضمير الراجع إلى «لَصَافِ» فلتأويله بالموضع ، ويروى : تبيض(٣) فيها ، ولَصَافِ : منزلٌ من منازل بني تميمٍ ، ـ وخصافِ : فحل ، وفي المثل : أَجرأ من

---

(١) النابغة الجَعْدي (ديوانه ٢٤١) ، ويروى لابن الخَرِع (بفتح الخاء ، وكسر الراء) .

الخزانة ٦/٣٦٣ هارون ، سيبويه ٢/٣٩ بولاق ، المقتضب ٣/٣٧١ ، الأمالي الشجرية ٢/١١٣ ، المخصَّص ١٧/٦٤ ، ابن يعيش ٤/٥٤ ، اللسان (بدد ، وحلق) .

و (المحلق) ، بتشديد اللام المفتوحة ، سمة الإبل الذي عليه وسوم كأمثال الحلق ، و (الصعيد) وجه الأرض .

لقد استشهد به الرضي على أن (بداد) وصف مؤنث معدول عن متبددة ، أي : متفرقة ، فهو حال .

واستشهد به سيبويه على أنّ (بداد) مصدر معدول مؤنث . وقال الأعلم : (بداد) اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه سمى التبدد بدة ، ثم عدلها إلى بداد .

واستشهد به ابن يعيش الحَلَبي على أن (بداد) بدد بمعنى متبددة ، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل ، كقولهم : عدل بمعنى عادل .

(٢) ابومُهَوِّش الأسدي من قصيدةٍ هجا بها نَهْشَلَ بنَ حَرِّيّ ، وقيل : حَوْط بن رئاب .

الخزانة ٦/ ٣٧٠ ، ٣٨٠ هارون ، إصلاح المنطق ١٧٨ ، ابن يعيش ٤/٦٣ ، أمالي القالي ٢/ ٢٣٦ ، و(لَصَاف) مبتدأ ، وجملة (تَبِيضُ) خَبره . و(الحُمر) بضم الحاء المهملة ، وتشديد الميم المفتوحة : ضربٌ من الطير كالعُصفور . . .

الشاهد فيه أنَّ (فَعَالِ) في الأعلام الشخصية جميعُ ألفاظها مؤنثةٌ . وأَمَّا (لَصَافِ) هنا فإنما ذكَّره بإرجاع الضمير عليه من فيه ، لتأويله بالموضع ، وهو منزل من منازل بني تميم . الخزانة ٦/ ٣٧٠هـ .

(٣) بتأنيث الضمير ، ولا إشكال حينئذ .

خَاصي خصـافِ(١)، وذلـك أنـه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفِحْلَة، فمنعه، وخصاه، وكذا حَضَارِ، في كوكب، وظَفَارِ: مدينة، وقد يُسَمَّى بنحو هذه المؤنثة رجل، كما يُسَمَّى بنحو: سعاد وزينب.

وقـطام، وحـذام، وبهـانِ، وغـلاَبِ، وسَجَـاحِ: لنسـوة معيَّنة، وسكاب لِرَمكـة(٢)، وكسابِ وخَطَافِ، لِكَلْبَتَيْنِ، ومناع وملاع لهضبتين، ووَبَارِ، وشَرافِ لأَرْضَين، وعَرارِ لبقرة.

وجميع المصادرِ، والصفات مبنيةٌ اتِّفاقاً، وقد اختلف في عِلَّةِ بنائها.

قال المبرد: فيها ثلاثةُ أسباب: التأنيث والعدل والعلمية، قال: بسببين يُسلب الاسم بعضَ التمكُّن، فيستحق بالثلاثة(٣) زيادة السلب، وليس بَعْدَ مَنْعِ الصرفِ إلاَّ البناءُ، وفي قوله نَظَرٌ، وذلك لأنه لم يَقُمْ دليلٌ، كما ذكرنا، على عدلها، ولا على علمية المصادر، ولا على علمية جميع الأوصاف، بل قام على علمية بعضِها، كما مضى، ولو ثبت التأنيث في المصادر لم يؤثر بدون العلمية، ولو سلَّمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو: أذربيجان؛ فَإِنَّ فيه أكثرَ من سببين، وبنحو: عُمَر، إذا سُمِّي به مؤنث، فإنه، إذن، مُعْرَبٌ اتفاقاً مع اجتماع التأنيثِ فيه، والعدل والعلمية.

وقيل: بُنيت لتضمن تاء التأنيث، وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث في المصادر، فهو منقوض بنحو: هند، ودار، ونار، مما لا يُحصى.

---

(١) المستقصى في أمثال العرب ١/٤٦.

(٢) الرمكة: الأنثى من البراذين. صحاح.

(٣) ط: بالثلثـة.

وقال المصنِّفُ(١) : لمشابهته نزال، فَوَرَدَ عليه نحو : سحاب وكهام(٢) وجهام(٣) ، من المعربات ، فضمَّ إلى الوزن العدل ، فَإِنِ ادَّعى العدلَ المحقَّقَ فما الدليلُ عليه ، وثبوت الفجور، وفاسقة، لا يدل على كون فَجَارِ وفَساقِ معدولين عنهما ؛ إذ من الجائز ترادُفُ لفظين في معنى ، ولا يكون أحدُهما معدولاً عن الآخر، وَإِنِ ادَّعى العدل المقدَّر ؛ لاضطرار وجودِهما مَبْنِيَّيْنِ ، إلى ذلك، كما ذكر لمنع صرف «عُمَر» وهو الظاهر من كلامه، فما الدليلُ على كون نَزَالِ الذي هو الأصلُ معدولاً، وقد قُلْنا قبل ذلك ما عليه، وَإِنْ قدر العدل في الأصل، أيضاً، فهو تكلُّفٌ على تكلف .

والأَوْلى أن يقال : بني قسم المصادر، والصفات، لمشابهتها لِفَعالِ الأمريّ وزناً ومبالغةً، بخلاف نحو : نبات ، وكلام، وقضاء، فإنه لا مبالغةَ فيها، وأَمَّا الأَعلامُ الجنسية، كَصَرَام، وحداد، فكان حقها الإعراب؛ لأن الكلمة المبنية إذا سُمِّي بها غيرُ لفظها وجب إعرابُها، كما إذا سُمِّي بأَيْنَ . شخصٌ، على ما يَجِيء في باب الأعلام، لكنها بنيت ؛ لأنَّ الأعلام الجنسية أعلامٌ لفظية على ما يَجِيء في باب العلم، فمعنى الوصف (١٥٢ أ) باقٍ في جميعها، إذ هي أوصاف غالبة .

وَأَمَّا الأَعلامُ الشخصية ، كقَطام(٤)، وحَذام(٥)، فبنو تميمٍ جَرَوْا فيها على القياس بإعرابهم(٦) لها غيرَ منصرفة، أَمَّا الإعراب فَلِعُرِيِّها عن معنى الوصفية، وأَمَّا عَدَمُ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠.

(٢) الكهام : السيف الكليل.

(٣) الجهام : السحاب لا ماءَ فيه.

(٤) من القطم، وهو القَصُّ. التخمير ٢/٢٦٨.

(٥) من الحذم، وهو القطع. نفسه ٢/٢٦٨.

(٦) التخمير ٢/٢٧١، «إلّا ماكان آخرُه راءً، كقولهم : حَضَارِ لأحد المُحلفين، وجَعَارِ فإنهم يوافقون فيه الحجازيين، إلا القليل، كقوله :

ومَرَّ دهرٌ على وبارِ … فهلكت جهرةً وبارُ

بالرفع .

وقد ذكر هذا الرضيُّ في السطور التالية .

انصرافِها فلِما فيها من العلمية والتأنيث، وبناءُ أهلِ الحجازِ(١) لها مخالفٌ للقياس، إذ لا معنى للوصف فيها حتى يُراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف، لكنهم رأوا أنه لا تَضَادَّ بين الوصف والعلمية من حيث المعنى، كما مَرَّ في باب مالا ينصرف، فَبَنَوْها بناءَ الأوصافِ وإن كانت مرتجلة، غيرَ منقولة عن الأوصاف، إجراءً لها مُجرى العَلَمِ المنقول عن الوصف؛ لأنه أكثرُ من غيره، أوْ نقول: أَجْرَوْا الأعلامَ الشخصية مُجرى الأعلامِ الجنسية في البناء، لجامع العلمية.

وقال المصنف(٢): هي معربةٌ غيرُ منصرفة عند بني تميمٍ، لاجتماع العدل والعلمية فيها، وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو: فَساقِ عند(٣) النحاة، والعدل والعلمية في: فَشاشِ(٤) وفَياحِ ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها، وفي ادِّعاء العدل في الأقسام الأربعة نَظَرٌ، كما مضى.

وهذا مذهب الأقلّ من بني تميم، وأمّا مذهب الأكثر منهم، وفصحائهم فإنهم يمنعون صَرْفَ الأعلام الشخصيةِ إلّا ماكان آخرُهُ راء، نحو حَضَارِ فإنهم يبنونه، وذلك لأن تقديري الإعرابِ والبناءِ في الشخصية مستقيمان لكن قد يرجِّح أحد التقديرين لغرض، وغرض تخصيص البناء بذي الراء: قَصْدُ الإمالة، إذ هي أمر مستحسن، والمصحح للإمالة ههنا: كسرة الراء، وهي لا تحصل إلّا بتقدير علة البناء؛ لأنه إذا أعرب ومنع الصرف لم يكسر، وإذا بني كسر دائماً، فإذا كان كذا، كان تقدير علة البناء للغرض المذكور أَوْلى من تقدير عِلَّةِ منع الصرف، وإن كان أيضاً، مستقيماً بالوضع، وأمّا القليلُ من بني تميم، فقد جَرَوْا على قياسِ مَنْعِ الصرفِ في الجميع، دون قياسِ البناء.

---

(١) التخمير ٢/٢٧١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠١، وشرح الكافية ص ٧٧.

(٣) د: ساقطـــة.

(٤) في التخمير ٢/٢٦٦: «وفي مَثَلِ فَشَاشِ: فُشِّيه مِن استهِ إلى فيه».

وقال المصنف(١) في القِسم الأخير، أي العَلَم الشخصي : إنَّ فيه عند أهلِ الحجاز عدلاً تقديرياً، أي ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب نَزَالِ، بالوجهين : العدلِ والوزنِ ، فيحصل موجب البناء، إذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سَلَام، وكلام، قال وإنما كان العدل تقديرياً ، إذ ليس لنا قاطمة، وحاذمة، عدل عنهما قطام وحذام، كما أنه ليس لنا عامر، المعدول عنه عُمَر، قال : وعند فصحاء بني تميمٍ في نحو : حضار : العدل التقديري والوزن ، وفي نحو قَطام : التأنيث والعلمية ؛ لأننا غيرُ مضطرينَ، لِمَنْعِ الصرف، إلى العدل ، إذِ الكفايةُ حاصلةٌ بالتأنيث والعلمية، قال : وبعضُهم يقدِّر فيه أيضاً، العدلَ ؛ لأنه من باب حضار، المضطر فيه إلى تقدير العدل، أي من باب العلم الشخصي، فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العَلَمِ الشخصي، لما(٢) اضطروا في بعضه، أي ذي الراء، إلى هذا، وقد مَرَّ الكلام على تقدير العدلِ .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠، وشرح الكافية ص ٧٧.

(٢) د : لمن اضطر .

[الأَصـواتُ ، أنواعُهـا، وأحكامُها]

قوله(١) : «الأصوات : كل لفظ حُكِي به صوت ، أو صُوِّتَ به للبهائم» «فالأول ، كَغَاقِ ، والثاني ، كنخٍّ».

اعلم أن الألفاظ التي تُسَمِّيها النحاة أصواتاً، على ثلاثة أقسامٍ :

أحـدُهـا : حكايةُ صوتٍ صادر، إمَّا عن الحيوانات العُجْم ، كغاق ، أو عن الجمادات، كطَقْ ، وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكيّ، وهذه الألفاظُ مركَّبةٌ من حروف صحيحـة، محركـة بحـركات صحيحة، وليس المحكي كذلك ؛ لأنه شِبْهُ المركب من الحروف ، وليس مركباً منها ؛ إذِ الحيواناتُ والجمادات لا تُحسن الإفصاح بالحروف إحسانَ الإنسانِ، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحـروف، في أثنـاء كلامهم ، أعطَوْها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة، لأنه يتعسر عليهم ، أو يتعذر، مثل تلك الأجراس الصادرة منها، كما أنها لا تحسن مثـل الكـلام الصـادر من جنس الأنس، إلاَّ في النادر، كما في الببغاء ، فأخـرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أعني الحكاية والمحكي ، قضاء لحق الحكاية، أي كونها كالمحكي سواء، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات .

وثانيها : أصواتٌ صادرةٌ(٢) عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً، بل دالة طبعاً على معانٍ في أنفسهم ، كأُفّ، وتُفّ ، فإن المتكرِّه لشيء يُخْرِجُ من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ «أف» ومن يَبْزُق على شيء مستكرهٍ يصْدُرُ منه صوت شبيهٌ بلفظ «تُف». وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب .

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص٧٧ وما بعدها، والفوائد الضيائية ٢/١١٦ وما بعدها.

(٢) ط : خارجـة .

فهـذه وشبِهُها أصواتٌ صادرةٌ منهم طبعاً، كأَحّ، لذي(١) السعال ، إلا أنهم لما ضمنـوهـا كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها بتحريكه(٢)، وجعلوها لغاتٍ مختلفة، كما مَرّ من لغات : أفّ ، وأوه .

وثـالثُهـا : أصـواتٌ يُصَوَّتُ بها للحيوانات عند طلب شيءٍ منها : إمَّا المجيء كألفاظ الدعاء، نحو : جَوت، وقوس(٣)، ونحوهما، وإماً الذهاب، كهَلاَ، وهج ، ونحوهما، وإمَّا أمر آخر، كَسَأْ، للشراب ، وهِدَع للتسكين .

وهذه الألفاظُ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العُجْمُ حتى يُقالَ : إنها أوامر أو نواهٍ، كما ذهب إليه بعضُهم ؛ لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام، كما قال اللهُ تعالى : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى (١٥٢ ب) يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ(٤) إِلَّا دُعَآءً ﴾، بل كان أصلها أن الشخص كان يَقْصِدُ انقيادَ بعضِ الحيوانات لشيء من هذه الأفعال ، فيصوِّت لها إمَّا بصوتٍ غير مركب من الحروف، كالصفير، للدابة عند إيرادها الماء، وغير ذلك، وإمَّا بصوت معين مركب من حروف معينة، لا معنى تحته، ثم يحرِّضه، مقارناً لذلك التصويت، على ذلك الأمر إمّا بضربه وتأديبه، وإما بإيناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمتثل المراد منه ، إما رهبة من الضرب ، أو رغبة في ذلك البِرّ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البِرّ، إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البر ؛ لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده ، فيمتثل عقيب الصـوت عادةً ودُرْبَةً، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف ، كالأمر والنهي ، لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض

---

(١) ط : الذي .

(٢) د ط : تحريكـه.

(٣) دعاء للكلب، وقيل : زجر له .

(٤) البقرة / ١٧١، ونصها :

﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ .

صوتاً مركباً من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت، لأنَّ الصوت من حيث هو متشابه الأفـراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج[1] سَهْلٌ ، فلما كانتِ[2] الأفعالُ المطلوبةُ من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلافَ العلامات الدالَّةِ عليها، فركبوها من الحروف، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدُّبِّ ، والقِرْدِ، والكلب وغير ذلك .

هذا، وأنـا لا أرى مَنْعاً من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لَمَّا استغنى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضُهم، فتكون أوامرَ ونواهي ؛ لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العُقَلاء، فلا بأس بأن تخاطَب ، وتُكَلَّمُ بما تفهمه كالعقلاء .

ثم نقول : إنما سميت الأقسامُ الثلاثةُ أصواتاً، وإن كان غيرها من الكلام أيضاً، صوتـاً؛ لأن هذه، في الأصـل : إما أصوات ساذجة كحكاية أصوات العجماوات والجمادات أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غيرُ موضوعةٍ لِمَعانٍ كالألفاظ الطبيعية، وكما يُصَوَّتُ به للحيوان ، وهذه الأقسام الثلاثة ليست في الأصل كلماتٍ، إذ ليست موضوعةً، فَسُمِّيت باسم ساذج الصوت ، فقيل[3] : أصوات ، ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الأصل ؛ لاحتياجهم إلى استعمالها في أثناء الكلام ، كالكلمات ، فعاملوها معاملتَها ، وألحقوها بأشرفِ الكلمات أي بالأسماء؛ لِيكون أدلَّ على دخولها في ظاهر أقسام الكلمات ، فصرَّفوها تصريفَ الأسماء فأدخلوا التنوينَ الذي هو من أخصِّ علاماتِ الأسماء في بعضِها نحو ، غاقٍ ، وأُفٍّ ، والألف واللام في بعضها، وذلـك إذا قصـدوا لفظ الصـوت لامعناه، كقوله : باسم الماء، وقوله : كما رعت

---

[1] ط : المخـاوج.

[2] ط : كـان.

[3] ط : فقبـل.

بالجـوتَ ، فهو كقولك : أمرته باضرِب ، أي بهذا اللفظ ، وجعلوا معانيَ بعضِها معانيَ المصادر، فحينئذٍ ، إمَّا أن تُعْرِبَهَا إعرابَ المصادر، نحو : واهاً لك، أو، لا نحو : «أُفٍّ لَكُما»، فهذه الأصوات من الكلمات، كالنسناس من الناس ، صورتُها، صورتها وماهيتُها غير ماهيتِها؛ إذْ ليست موضوعةً في الأصل لمعنىً كالكلمات .

والتنوينُ فيما دخله : تنوينُ الإلحاق[1] ، وتنوينُ المقابلةِ[2] ، كما قيل في تنوين مسلمات .

وليس ماقـاله بعضُهم من أن تنوين نحو : غاقٍ للتنكير : بشيءٍ[3]؛ إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه، ولا مَنْعَ أن نقول في تنوين نحو : صهٍ ، وإيهٍ ، مثل هذا لِما تَقَدَّم في أسماء الأفعال ، أن نحو صه ، كان صوتاً، ونستريح ، إذن[4] ، مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين ، على ماسبق، مِنَ الوجهين .

وإنـما بُنِيَتْ أسـماءُ الأصواتِ ، لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلماتٍ قُصِدَ استعمالُها في الكلام، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى

---

(١) «وهو التنوين اللاحق لإذْ في نحو «وانشقت السماء فهي يومئذ واهية»، والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عِوَضاً منها، وكسرت الذال للساكنين، وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه».

ظاهرة التنوين ص ٥١ .

(٢) «وهو كل تنوين لحق جمعَ المؤنث السالم في نحو عرفات، غرفات، مسلمات؛ لأنه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم موازناً للنون في جمع المذكر السالم في (مسلمون) . . . .».

الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٧.

(٣) «ورد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير، حيث سمى به، واللازم باطل، كما جوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين، لكون الاسم منصرفاً ، وللتنكير؛ لكونه موضوعاً لشيء لا بعينه».

حاشية الصبان ١/٦٦.

والصحيح أنه تنوين التمكين؛ لأن تنوين التنكير يكون في المبنيات فقط .

(٤) م ، د : ساقطة.

الإعراب، وإذا وقعتْ مركبةً، جاز أن تعرب ، اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلتَها بمعنى المصادر، كآها منك مثل «أُفٍّ لكما»، إذا قَصَدْتَ ألفاظَها لا معانيَها، قال جَهْمُ بنُ العَبَّاس [1] :

٤٧٤ ـ تُرَدُّ بِحَيهَلٍ وعاجٍ وإنما من العاجِ والحَيْهَلِ جُنَّ جنونُها

وقال : [2]

تداعَيْـنَ باسـم الشَّـيب فـي مُتَثَلِّـمٍ جَوانبُـهُ من بَصـرةٍ وسـلامِ (٨)

وقالَ[3] :

دعاهُنَّ رِدْفي فارعَوَيْنَ[4] لصوته كما رُعْتَ بالجَوتِ الظِّماءَ الصواديا ـ ٤٧٣

---

[1] لم أجد له مرجعاً. وقال البغداديُّ : «ولم أرَهُ إلَّا في شرحه (شرح الرَّضي)، ولا أعرف جَهْماً مَنْ هو ؟ والله أعلم»

«على أن اسم الصوت إذا قصد به لفظه أعرب كما في البيت ، فإن (عاج)»، وهو زجرٌ للإبل لِتُسرع، لمّا قُصِد لفظُهُ أعرب بالجر والتنوين أولاً ، وبالجر والتعريف ثانياً. أي إنها تُرَدُّ بمجرد ذكر هذه الكلمة، وهي اسم فعل كما تقدم».

الخزانة ٦/٣٨٧، ٣٨٨ ط . هارون.

[2] سبق تخريجه صفحة ٥٩ من القسم الأول!!

[3] عُوَيف القوافي بن معاوية بن حِصن بن حُذيفة (ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيبَ ٢/٣٠٩ ضمن نوادر المخطوطات).

وهو شاعر مُقِلّ من شعراء الدولة الأموية، من ساكني الكوفة، وبيته أحد البيوتات المتقدمة الفاخرة في العرب ، وإنما قيل له عويف القوافي لقوله :

سأكذِب مِنْ قد كان يَزْعُمَ أنّني إذا قلت قولاً لا أُجيد القوافيا

الخزانة ٦/٣٨١، ٣٨٤ هارون، والمفصل ١٦٦ ؛ وفيه : «والشاهد فيه دخول أداة التعريف على اسم الصوت، وهو (جَوْت)، والمعنى أنَّ رديفه دعا النسوة فارعَوَين لصوته، ورجعن إليه ، كما لو دعوت إلى الشرب الإبلَ، فالتففن وتضامن للشرب».

وابن يعيش ٤/٧٥، ٨٢، البيان والتبيين ١/٣٧٤، الأغاني ١٧ /١٠٧.

[4] من م.

على الحكـاية مع الألف واللام ، وتقول : زجرته بهيدَ وبهيدٍ، وهذا كما تقول ، في الكلمات المبنية إذا قصدت ألفاظها(١)

ليت شِعري وأين مني ليتٌ   إنَّ ليتاً وإنَّ(٢) لوّاً عنَاءُ

و : لا يُحدُّ الله بأيْنَ ، ولا بأينٍ على ما يَجِيءُ في الأعلام إنْ شاء الله تعالى .

والإعـرابُ مع الـلام أكثـرُ من البناء نحو : من العاج والحيهلٍ بالجر، وباسم الشِّيب ؛ لكونها علامةَ الاسمِ الذي أصله الإعراب، وهذا كما يُحكى عن بعض البغداديين : كل الأينَ وكل الأينِ مُعْرَباً ومبنياً، مع اللام ، ومثله : ما يُحْكَى أَنَّ الخليلَ قال لأبي الدُّقَيْش : هل لك في ثريدة كأَنَّ وَدَكَها عيونُ الضياونِ ، فقال : أَشَدُّ الهَلِّ(٣) ، معربا، والألف واللام لا توجب (١٥٣ أ) الإعرابَ، بدليل : الآن ، والذي ، والخمسة عشر، وأمّا إذا أدخلت التنوين في هذه الأسماءِ ، فإن قصدتَ بها ألفاظَها، كقوله ، بحيهلٍ وعاجٍ(٤)، فإعرابُها واجبٌ ؛ لأنه ، إذَن، تنوينُ التمكين، وإنْ أدخلتـه مِن غير هذا القصد ، كما في : غاقٍ ، وصهٍ فهي مبنيةٌ ؛ لأنه تنوينُ الإلحاقِ والمقابلةِ، لا تنوينُ التمكُّنِ، كما مَرَّ .

هذا هو الكلام عليها اجمالاً ، وأما الكلام عليها تفصيلاً، فنقول : من الأصوات التي هي حكاية عن أصوات الإنسان ، أو العجماوات ، أو الجمادات : طِيخ، وهو حكـاية صوت الضاحك، وعِيط : حكاية صوت الفِتْيان إذا تصايحوا في اللَّعِب،

---

(١) قائل البيت أبو زبيد الطائي (ديوانه ٢٤)، وسبق تخريجه.

(٢) د، ط : «إنَّ لَوّاً وإنَّ ليتاً عناء».

(٣) «وقال أبوعلي : إنما أدخل الألف واللام في «الهَلّ»؛ لأن سيبويه يقول : إنّ هَلْ، وقد وسوف ، وجميع هذه الحروف معارف . . .» (تفسير أرجوزة أبي نواس ص ٢٠٨، ٢٠٩ ط ٢).

وفي هامش ٢ من ص ٢٠٨ : «كل حرف أداة إذا جعلتَ فيه أَلِفاً ولا ماً، صارَ اسْماً فقُوِّيَ وثُقِّلَ». وانظر سيبويه ١/٢٦٣ - ٢٦٦.

(٤) عاج : زجر للناقة .

وغاقِ بكسر القاف، وقد ينون ، وهو صوت الغراب ، وشِيب : حكاية صوت مشافر الإبِل عند الشُّرْبِ .

ومنهـا : ماءِ، بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الألف ، وقيل : هو بهمزةٍ ساكنة وميمٍ مفتوحة : صوت الظبية إذا دَعَتْ ولدَها .

وطاقِ ، بكسر القاف ، وطَقْ ، كلاهما حكاية صوتِ وَقْعِ الحجارةِ بعضِها على بعضٍ ، وقَبْ : حكايةُ وَقْعِ السيفِ على الضريبة .

ومن الأصـوات التى يُصَـوَّتُ بها للبهائم : هَلاَ لزجر الخيل ، أي تَوَسَّعي في الجَرْيِ ، وقد تزجر به الناقة أيضاً، وعَدَسْ : لِزَجْرِ البَغْلِ ، وقد سُمِّيَ به بغل، وفي قوله⁽١⁾ :

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وهذا تَحملين طَليقُ - ٤٢٨

زجرٌ، وليس باسم البغل ، وإلاَّ لم يسكن آخره، إلاَّ أن يقال : أجرى الوصل مُجرى الوقفِ .

وَهِـيـدَ : زجر للإبل، بكسر الهاء وفتحها ، وكذلك الدال بلا تنوين، ففيه أربع لغات ، وهَادَ بفتح الدال ، بمعناه، وقد أعربهما⁽٢⁾ الشاعرُ لما قصد اللفظ فقال⁽٣⁾ :

---

(١) يزيد بن ربيعة بن مفرّغ الحِمْيَري (ديوانه ١١٥)، وسبق تخريجه.

(٢) أي أعربهما بالرفع على جعل الأول نائب فاعل يقال ، والثاني معطوفا عليه . (الخزانة ٦/٣٨٩ سطر ٦).

(٣) ابن هَرْمَة، كما في ابن يعيش ٤/ ٨٠، لكن البيت الذي في شعر ابنِ هَرْمَةَ (ديوانه ١٠٥) ليس على الوجه الذي ذكره، فإنّ أول القصيدة :

اربَعْ علينا قليلاً أيُّها الحادي قَلَّ الثواء إذا نَزَّعْتُ أوتادي

وبيته هكذا :

إني إذا الجارُ لم تُحفظ محارمُهُ ولم يقل دونه هيدٍ ولا هادِ

انظر الخزانة ٦/٣٨٩ ط . هارون.

الشاهد فيه أن الشاعر لّما قصد لفظ (هيد)، و (هاد) أعربهما بالرفع على جعل الأول نائب فاعلِ (يقال)، والثاني معطوفاً عليه .

٤٧٥ - حتى استقامت له الآفاقُ طائعةً   فما يُقالُ له هِيدُ ولا هادُ

أي : لا يُمنع من شيء ، ولا يُزجر عنه ، ويقال : أتاهم فما قالوا له : هيدِ ولا(١) هاد ، أي لم يسألوه عن حاله .

وسَعْ ، وجَهْ ، لزجرها، وقد يقال للسَّبُعِ أيضاً : جَهْ .

وحَوْب ، مثلث الباء ، بتنوين ودونه ، زجرٌ للإبل أيضاً ، وكذا : حاي وعاي بياء مكسورة بعد الألف ، منونة وغير منونة . وحاءِ وعاءِ بهمزة مكسورة بعد الألف منونة وغير منونة ، وقد يُقصران ، ويقال إذا بنيتَ الفعلَ منهما : حاحيت وعاعيت بإبدال الألف ياءً ، وأصلُهما : حَاحَىٰ وعاعَىٰ ، كما تقول : لا لَيْتَ ، لمن أكثر من قول : لا ، لا .

وتقول جِي ، وجَوتَ : دعاء لها إلى الشرب ، وحَلَ : زجر للناقة وكذا : هَيْجِ . بفتح الهاء وكسر الجيم أو سكونها ، وكذا عاج : بكسر الجيم منوناً وغير منون(٢) ، وهِدَع : تسكين لصغار الإبل إذا نَفَرَتْ، ودَوه : بكسر الهاء وقد تسكن : دعاء للرُّبَع(٣) ، ونَخّ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة أو المكسورة، وقد تخفف مسكنة : صوت إناخة البعير، وكذا ؛ هِيخ ، وإيخ ، بكسر أولهما ، ويجوز في الخاءَيْنِ : الكسرُ والسُّكُونُ .

ويقال لزجر الغنم : إسْ مكسورة الهمزة ساكنة السين ، وكذا : هِسْ وقيل بضم الهاء وفتح السين المشدَّدة، وكذا : هَج ، بفتح الهاء ، وسكون الجيم ، ويقال ، أيضاً ، في تسكين الأسدِ والذئب والكلب وغيرها، وقد تكسر الجيم منونة ، وكذا،

---

(١) ط : هيدمالك.

(٢) في ط : بعد قوله غير منون : «وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجَمَل ، وكذا جاه مكسورة الهاء منوناً وغير منون».

(٣) الرُّبَع : ما ينتج في الربيع، وهو أول النتاج، وما ينتج في آخر النتاج فهو هُبَع.

هجا ، وقَعْ ، وقاع ، لزجر الغنم أيضاً ، وبُسْ : دعاء لها ، بضم الباء وسكون السين ، وقيل : السين مفتوحة مشدَّدة ، وثِيء ، بكسر الثاء ، وقيل بفتحها وسكون الهمزة : دعاء لِلتَّيْسِ عند السفاد ، وحج ، وعه ، وعِيز بكسر العين والزاي ، ورُوي فتح العين : زجر للضَّأن وسَأْ ، وتشوء ، للحمار المورَد ، وعَوه ، دعاء للجحش ، وهي دعاء للفرس ، ودَج : صياح الدجاج ، وقوسْ : زجر الكلب ، بسكون السين ، وقس دعاء له ، ودَهْ ، بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها : زجرٌ مطلقاً ، بمعنى اضرِبْ ، وأصله فارسيٌّ .

وقد جعلت بمعنى مُرَاعىً أصلها في البناء في قولهم :[1] :

٤٧٦ ـ «إلَّا دَه فلا دَهِ»

وَمِنَ الأصواتِ الدالَّةِ على أحوال في نفس المتكلم : وَيْ ، وهي للتندم ، أو للتعجب وقد ذكرنا في المفعولِ المطلق أن «وَيْلَ» عند الفَراء[2] ، أصلُه «وَيْ[3]» وأن اللام كان حرفَ جرٍ ، وكان الأصل : وَيْ لك ، أي عَجَبٌ لك ، ثم كَثُرَ استعمالُه معه حتى ركب معه وصار لام الفعل ، وصار : ويلك كقولك : ويلاً وَوَيْلٌ .

ومـذهبُ غيرِه[4] أنَّ «ويل ، وويح ، وويس ، وويب» : كلماتٌ بِرأسها بمعنى الهَلَاك ، وأنها مصادرُ لا أفعالَ لها .

---

(١) روى ابن الأعرابي «إلَّا دَهْ فلادَهْ» ساكن الهاء ، ويروى أيضاً «إلَّا دِهِ فلا دِهِ» أي إن لم تعط الاثنين لا تعط العشَرة ، قال أبوعبيد : يضربه الرجل يقول أريد كذا ، وكذا ، فإن قيل له : ليس يمكن ذا ، قال : فكذا وكذا ، وقال الأصمعي : معناه إن لم يكن هذا الآن ، فلا يكون بعد الآن ، وقال : لا أدري ما أصله ، قال رؤبة :

وقُوَّلٌ إلَّا دَهِ فلا دَهِ　　　وحَقَّةٌ ليست بقول التُّرَّهِ

مجمع الأمثال ١/٤٥ط . دار الباز ، مكة المكرمة سنة ١٩٥٥م .

(٢) معاني القرآن ٢/٣١٢ .

(٣) ط : وال .

(٤) ابن الحاجب . الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٣٨ ، وانظر التبصرة والتذكرة ١/٢٦١ ، ٢٦٢ .

وقولُهم : ويُلِمِّه، يروى بكسر اللام وضمها ، فالضم على وجهين : إمَّا أن يقال : الأصل(١) ويلُ أُمِّه، مبتدأ محذوف الخبر ، أي : هَلاكُها حاصلٌ ، أي : أهلكها الله ، وهذا كما يقال في التعجب : قاتله الله ، فإنَّ الشيءَ إذا بلغ غايتَه : يُدْعَىٰ عليه ، صَوْناً(٢) له عن عين الكمال(٣) ، كما قالَ(٤) :

٤٧٧ - رَمَىٰ اللهُ في عَيْنَيْ بُثَيْنَةَ بالقَذَىٰ   وفي الغُرِّ(٥) من أنيابها بالقوادحِ

وقولهم : قاتله الله من شاعر، فحُذفتِ الهمزةُ على غير القياس تخفيفاً، لما صار: ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى : عجباً .

وإمَّا أن يقال : أصله : وَيْ لأمه ، أَيْ عجبا لهاً، أَيَّ ولدٍ وَلَدَتْ ، فنقل ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس ، وحذفت الهمزة تخفيفاً لقصد التركيب المذكور .

---

(١) قال جُبَيْهاء الأشجعي :

وَوَيْلُ امِّها، كانت غبوقةَ طارقٍ   تَرَامى به بِيدُ الإكامِ ، القراوحُ

(كتاب الاختيارين ٥١١، وانظر شرح الشافية ٢/٢٦٣).

(٢) د ، ط : صوتا.

(٣) أي حسد الشيء الكامل (الخزانة ٦/٣٩٨ حاشية رقم (٢)).

(٤) جميل بُثَيْنَة (ديوانه ٥٣).

الخزانة ٦/٣٩٨ هارون، الخصائص ٢/١٢٢، سمط اللآلي ٧٣٩، الزاهر ١/٣٢١، ٢/٥٣.

ومعنى قوله : رمى الله في عيني بثينة . . . سبحان الله، ما أحسنَ عينيها. من ذلك قولهم : قاتل الله فلاناً ما أشجَعَهُ ! .

و(أنياب القوم) : ساداتهم (الزاهر ١/٣٢١)، أي رمى الله الفساد والهلاك في سادات قومها؛ لأنهم حالوا بينها وبين زيارتي. والباء في (بالقَذَى) : زائدة، و (في الغُرِّ) معطوف على قوله : (في عَيْنَيْ)، والأنياب جمع ناب، والقوادح جمع قادح ، وهو السواد يظهر في الأسنان.

الشاهد فيه على أن الشيء إذا بلغ غايته يُدعى عليه ، صَوْناً له عن عين الكمال كما هنا.

(٥) م ، د : الشُّنْب ، وفي ط : العزّ.

والكسر على أَنَّ أَصْلَهُ : وَيْ لأُمِّه ، فحذفت الهمزة على غير القياس مع صِحَّتِها .

وأمَّا نحو : ويكأن. نحو

﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ[1] ٱلرِّزْقَ . . .﴾ ،

فهو عند الخليلِ[2] وسيبويه : وَيْ التي للتعجب ، ركبت مع «كَأَنَّ» مثقلة، كما في الآية ، أو مخففة، كما في قوله[3] :

٤٧٨ ـ وَيْ كَأَنْ من يكنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يعِشْ عَيْشَ ضُرٌّ

وفي هذا القول نوعُ تَعَسُّفٍ في المعنى ؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى :

﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ﴾ ،

إلى قوله :

﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ،

وفي قوله :

وَيْكَأَنْ مَنْ يكن له نَشَبُ.

---

(١) القصص /٨٢، والآية بتمامها :
﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ،

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٠ بولاق، معاني الفراء ٢/ ٣١٢، الجَنَى الداني ١٤١، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٥٩.

(٣) هو زيد بن عمرو بن نفيل. سيبويه ١/ ٢٩٠، و ٢/ ١٧٠ بولاق، والخزانة ٦/ ٤٠٤ هارون ، والخصائص ٣/ ٤١، ١٧٠، والمحتسَب ٢/ ١٥٥، ومعاني الفراء ٢/ ٣١٢، وابن يعيش ٤/ ٧٦ حاشية رقم (١)، والبحر ٧/ ١٣٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣١٤. الشاهد فيه أن وَيْ كأن ، عند الخليل وسيبويه مركبة مِن وَيْ التعجبية، وكأنْ المخففة من الثقيلة . . .

وقال الفراء[1] : وَيْ ، كلمة تعجب ، ألحق بها كاف الخطاب ، كقوله[2] :

٤٧٩ ـ ولقد شَفَى نفسي[3] وأبرأ سُقْمَها   قِيلُ الفوارسِ ويك عَنْتَرُ (١٥٣ب) أَقْدِمِ

أي : ويلك[4] ، وعَجَباً منك، وضُمَّ إليها «أن» ومعنى «وَيْكَأَنَّه لا يُفْلِحُ الكافرون» ، أَلَمْ[5] تَرَ ، كَأَنَّ المخاطَب كان يَدَّعي أنهم يفلحون فقال له : عجباً منك، فَسُئِل : لِمَ تتعجب منه ، فقال : لأنه لا يُفْلِحُ الكافرون ، فَحَذَفَ حَرْفَ الجَرِّ مع أنَّ كما هو القياسُ، واستدل على كونه بمعنى : أَلَمْ تَرَ ، بأن أعرابية سألت زوجَها : أين ابنُكَ، فقال : وَيْكَأَنَّهُ وراءَ البيت ، أي : أَلَمْ تَرَيْ أنه وراءَ البيت ، ثم لما صار معنى «وَيْكَأَنَّ» : أَلَمْ تَرَ ، لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع ، بل لزمت حالة واحدة .

وهذا الذي قاله الفَرَّاءُ أقربُ من جهة المعنى[6] .

---

(١) معاني القرآن ٢/٣١٢. وعند الكسائي : (ويلك) فحذفت اللام وبقيت (ويك). الجنى الداني ص ١٤١، والخصائص ٣/ ١٧٠.

(٢) عنترة (ديوانه ٢١٩ ط. سعيد مَوْلَوِي، دمشق)؛ وفيه: قول بدل قيل، وقَدِّم بدل أَقْدِمِ.
الخزانة ٦/٤٢١ هارون، معاني الفراء ٢/٣١٢، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣١٣ تحقيق د. قباوة، بيروت، دار الآفاق سنة ١٩٨٠م. الشاهد فيه أن الفراء قال : وَيْ في ويكأنه، كلمة تعجُّب ألحق بها كاف الخطاب، كقوله: ويك عنتر، أي: ويلك وعجباً منك.

(٣) ليس في ط ، د.

(٤) في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣١٣ : « . . . وقال بعضُهم: معناه ويلك وهذا خطأ؛ لأنه كان يجب على هذا أن يقرأ «ويك إنه» كما يقال : وَيْلَك إنه، وويحك إنه . على أنه قد احتُجَّ لصاحب هذا القول بأن المعنى : ويلك اعْلَمْ أنه لا يُفلح الكافرون. وهذا أيضاً خطأً، من جهات : إحداها حَذْفُ اللام مِنْ «وَيْلَكَ»، وحذف «اعْلَمْ»؛ لأن مثل هذا لا يُحذف؛ لأنه لا يُعرف معناه.
وايضاً فإن المعنى لا يَصِحُّ؛ لأنه لا يُدْرى مَنْ خاطبوا بهذا . . . والأحسن في هذا ما رَوَى سيبويه عن الخليل، وهو أنّ «وَيْ» منفصلة، وهي كلمة يقولها المتندِّم . . . ». وانظر المُشكل ٢/١٦٥.

(٥) في معاني القرآن للأخفش ٢/٤٣٤ : «والمفسِّرون يُفسِّرونها: أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله».

(٦) في مُشكل إعراب القرآن لمكي بنِ أبي طالب ٢/١٦٥ : « . . .وقال الفراء : «وَيْ» متصلة بالكاف، وأصلها :

ومن هذا النوع : أف ، وأَوهٌ ، وقد ذكرناهما في أسماء الأفعال .

ومنه : حَسِ ، بفتح الحاء وكسر السين ، كلمة يقولها الإنسان إذا أُصابه بغتةً ما يمضُّه ويُوجِعُهُ، كالحجرة والحزّة .

ومنـه : بخ ، وهي كلمة تقال عند الإعجاب والرِّضى بالشـيء ، وتكرر للمبالغة فيقـال : بخ بخ ، فإن وصلتـه، خففته ، ونونته مكسور الخاء ، وربَّما شُدِّدَ منوناً مكسوراً ، قالَ الشاعرُ(١) وقد جمعها :

٤٨٠ ـ رَوَافِدُهُ أكرمُ الرافداتِ بَخٍ لك بخٍ لبحرٍ خِضَمّْ

وإذا بُيِّنَ باللام ، فهو مستعملٌ استعمالَ المصادرِ، كما مَضَىٰ .

وحكى ابْنُ السِّكِّيت(٢) : بِهٍ بِهٍ ، بمعنى : بخٍ بخٍ .

ومنـه : إِخٍّ بكسر الهمـزة وفتحهـا وخـاء مشددة مكسورة ، وكذا : كِخٍّ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله(٣) :

٤٨١ ـ وصار وَصْلُ الغانياتِ أُخّا(٤)

ويروى : كخا، كالمصدر، فأعربه، وهو مصدر بمعنى المفعول ، أي مكروها .

ومنـه : طِيخ ، حكـاية صوت الضاحك ، وشِيب : صوت مشافر الإبل عند

ويلك إنَّ الله» ثم حذف اللام، واتصلت الكاف بـ «وَيْ»؛ وفيه بُعْدٌ في المعنى والإعراب ؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً؛ ولأن حذف اللام من هذا لا يُعْرَفُ ، ولأنه كان يجب أن تكون «إنَّ» مكسورة؛ إذ لا شيءَ يُوجِبُ فتحهَا» .

(١) لم أهتدِ إلى قائله. الخزانة ٦/٤٢٤ هارون، ابن يعيش ٤/٧٩.

(٢) الإبدال ص ١٢٨ [مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٧٨م]؛ وفيه : «ويقال بَخْ بَخْ، وبَهْ بَهْ : إذا تَعَجَبُ من الشيء .

(٣) العَجَّاج (ملحقات ديوانه ٧٦)، وقبله : وانثنتِ الرِّجْلُ فكانت فَخّا الخزانة ٦/٤٢٦ هارون، المفصل ١٦٥، ابن يعيش ٤/٧٥، ٧٩، مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٣ ط ٤ .
والشاهد فيه : أنَّ (أُخّا) اسمُ فِعْلٍ ، يُقال عند التكرُه، لكنه هنا جعله كالمصدر، فَأَعْرَبَهُ .

(٤) د : ساقطــة

الشُّرْب ، وعيط ، صوت الفِتْيان إذا تصايَحُوا في اللَّعِبِ ، كُلُّها مكسورة الآخر.

ومنه : مِضٍّ(١) بكسر الميم والضاد على المشهور، ونُقِلَ في ضاده الفَتْحُ ، وهو اسم صوت يخرج عند التمطق بالشفتين ، أي التصويت بانفراجِ إحداهما عن الأخرى ، عند رَدِّ المحتاج ، وليس الردُّ بمثله ردَّ إياس بالكلية، بل فيه اطماعٌ ما ، من حيث العادةُ، ومن ثمة قيل : إن في : «مِضّ» لَمَطْعَماً .

ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق، مما يمكن أن يُرَكَّبَ من شكله وشِبهه كلمةٌ، صيغت كلمة، وهي «مِضّ» وسُمِّي الصوتُ بها فصار «مِض» كالحكاية عن ذلك الصوت ، فَبُنِيَ بناءَ سائرِ الحكايات عن الأصواتِ .

---

(١) أنظر المفصل ص ١٦٤.

[المُرَكَّباتُ : معنى المركَّبِ ، وصُوَرُ التركيبِ]

قَوْلُهُ : «المركبات[1] : كُلُّ اسمٍ من كلمتين ليس بينهما نِسْبَةٌ .

لا يُطلب في الحَدِّ العُمومُ، فلا حاجةَ إلى قوله «كل»، وإنما يُطلب فيه بيانُ ما هيَّة الشيء ولم يكن قوله «اسم» أيضاً محتاجاً إليه ، كما في سائر الحدود المتقدمة ؛ لأنه في قِسم الأسماء، ولعله ذكره لبيان الوحدة ، أي : اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين، وليس من هذا الوجه ، أيضاً، محتاجاً إليه ؛ لأن المشهورَ أنَّ أقسامَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ المذكورةَ في أبواب النحو : كلماتٌ مفردةٌ .

وقولُهُ : «من كلمتين»، أي حاصل من تأليفهما[2]، وإنما قالَ : كلمتين، ليدخل فيه المركبُ مِن اسمين، ومن فِعْلَيْنِ ، ومن حرفين ، ومن اسمٍ وفعلٍ ، أو حرفٍ، ومن فعلٍ وحرفٍ .

قولُهُ : «ليس بينهما نِسْبَةٌ» أي ليس قبل العلميَّة بينهما نسبة، قال : إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف إليه ، والجملة المسمَّى بها ؛ لأنَّ بين جُزْأَيْهما نسبةً قبل العَلَمية، وليسا بِمُـبَيَّنٍ بعد التسمية بهما، وكلامنا في المركبات المبنيَّة، أمَّا المضاف والمضاف إليه فظاهرٌ، عَدَمُ بنائِهما بالتركيب، وأمَّا الجملةُ فلا توصف قبل العَلَمية، لا بالإعراب ولا بالبناء؛ لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام، وأمَّا بعد العَلَمية فهي محكية اللفظ، على ما يَجِيءُ، فلا يطلق عليها أنها معربةٌ في الظاهرِ أو مبنية، لاشتغالِ حرفها الأخيرِ بالحركة التي كانت عليه[3]، إعرابية أو بنائية، أو بالسكون الذي كان كذلك .

---

(١) م ، د : المركب . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨، والفوائد الضيائية ٢/١١٩ .

(٢) م : تأليفها .

(٣) د : ساقطـة .

وقد خرج عن هذا الحَدِّ بعضُ المحدود ؛ لأنَّ المركب المقدر فيه حرف العطف نحو خمسة عشر، أو حرف جر ، نحو : بَيْتَ بَيْتَ : بين جزأيه[1] نسبة ما، وهي نسبة العطف وغيرِه، ولا يدخل في هذا الحَدِّ إلا ماركِّبَ لأجْلِ العَلَمية، أو كان مركباً قبلَها .

ثم اعلم أنَّ[2] المركب على ضربين، وذلك لأنه إما مركبٌ للعلمية، أو كان مركباً قبلها، والأولُ على ضربين : وذلك لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب سببُ البناء ، أوْ[3] لا ، فإن كان، فالأَوْلى والأشهر : إبقاءُ الجزء الأخير على بنائه ؛ مراعاةً للأصل ، ويجوز إعرابُه إعرابَ مالا يَنْصَرِف، ويجوز ، أيضاً، لكنْ على قِلَّةٍ : إضافةُ صَدْرِ المركب إلى الأخير، تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً، كما جاءت في «معد يكرب» كما يَجِيءُ، فَيجيء في المضاف إليه : الصرفُ والمَنْعُ ، كما يَجِيءُ، ولا يستنكر إضافة الفعل والحرف، ولا الإضافة إليهما ؛ لأنهما خرجا بالتسمية عن معناهما، المانع من الإضافة .

هذا هو القياس ، على ما قيل ، وإن لم يسمع في نحو : سيبويه الإضافة . وأمَّا الجزء الأولُ، فواجبُ البناءِ إن لم يضف إلى الثاني ؛ لكونه مُحتاجاً إلى الثاني ، فيشابه الحرف ، فَيُبنى على الفتح إن كان مُعْرَباً في الأصل أوْ مبنياً على غير الفتح ، ويجوز حكايةُ حَرَكاتِ المبني وإبقاؤه على حركته أي حركة كانت ، أو سكونه[4]، وهذا النوع تِسْعَةُ (١٥٤ أ) أقسامٍ : لأن الثانيَ إمَّا اسم والأول اسم ، نحو سيبويه، أوْ فعل نحو : جاءَ وَيْه ، أو حرف نحو : مِن وَيْه ، وإمَّا فِعْلٌ خالٍ من الضمير، والأول اسم، نحو : أنا ضرب ، أو فعل نحو: خرج ضرب، أو حرف، نحو : مِن ضَرَبَ ،

---

[1] م، د : جزئيه، وفي ط : جزئية.

[2] في ط : أن العلم المركب.

[3] ط : أولى .

[4] د ، ط : وسكونه .

وإما حرف، والأول اسم ، نحو : أينَ مِن ، أو فعل نحو : ضرب مِن، أو حرف نحو : عَن مِن .

وإن لم يكن في الأخير قبل التركيب سببُ البناء، كمعد يكرب، وبعلبك، فالأولى بناءُ الجزء الأول، لِما ذكرنا من احتياجه إلى الثاني ، وجعل الثاني غيرَ منصرفٍ ، وقد يُبنى الثاني، أيضاً، تشبيهاً بما تضمَّن الحرفُ، نحو خمسة عشر؛ لكونهما ، أيضاً، كلمتين : إحداهما[1] عقيب الأخرى، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه ، أيضاً كذلك، وقد يُضاف صَدْرُ هذا المركب إلى عجزه ، فيتأثر الصدرُ بالعوامل مالم يعتلَّ، كمعد يكرب، فإن حرف العلة يَبقى في الأحوال ساكناً، وللعجز، حينئذ، ماله مفرداً من الصرف وتركه، وبعضُهم لا يصرِف المضافَ إليه وإنْ كان قبل التركيب منصرفاً، اعتداداً بالتركيب الصوري ، كما اعتد به في إسكان ياء معد يكرب وهو ضَعيفٌ مبنيٌ على وَجْـهٍ ضعيف، أعني على الإضـافـة، أمَّا ضَعْفُهُ فلأنَّ التركيب الإضافيَّ غيرُ مُعْتَدٍّ به في مَنْعِ الصرف، وَأَمَّا ضَعْفُ الإضافة ، فلأنها ليست حقيقةً، بل شبه المضاف[2] والمضاف إليه تشبيهاً لفظيا من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى، ولو كان مضافا حقيقةً[3] لا نتصب ياء معد يكرب، في النصب .

والثاني : أي الذي كان مركباً قبل العَلَمية، على ضربين : وذلك أنه إمّا أن يكون الجزء الثاني قبل العَلَمية معرباً مستحقاً لإعراب معيَّن لفظاً أوْ تقديراً، أوْ، لا، فإن كان، وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعيَّن، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعيَّن إنْ كان له قبل ذلك، كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معرباً، أو من الإعراب العام، إن كان كذلك قبل العلمية كما مَرَّ في المضاف والمضاف إليه، نحو : عبدالله، والاسم العامل عمل الفعل ، نحو : ضربٌ زيداً

---

[1] ط : أحديهما.

[2] ط : بالمضـاف.

[3] د ، ط : حقيقيـة.

وحسنٌ وجهُهُ، ومضروبٌ غلامُهُ ، كل ذلك، احتراماً لخصوص الإعراب أو عمومه، وإن لزم منه دَوَران الإعراب على آخر الجزء الأول ، الذي هو كبعض الكلمة، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إنْ كان في الأصل مبنياً، كما في الفعلية إذا كان الفعل مبنياً، وكما في : سيضرِب، وسوف يضرِب، ولن يضرِب ولم يضرِب، وكذا في نحو : أزيد، وهل زيد، و : لَزَيْدٌ؛ إذِ الأسماءُ بعد هذه الأحرفِ مبتدأةٌ(١) في الظاهر.

قال(٢) سيبويه : المسمَّى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجبُ الحكايةِ؛ إذِ العاطفُ إمَّا عاملٌ، أوْ كالعاملِ ، على ما مَرَّ في باب التوابع ، وكذا كل اسمٍ معَمولٍ للحرف، نحو: إنَّ زيداً، وما زيدٌ، وَمِنْ زَيدٍ، إلاَّ أنَّ حرف الجر فيه تفصيلٌ، وذلك أنه لا يخلو أن يكون أُحادياً أوْ، لا ، فإن كان، فعند سيبويه والخليل، فيه الحكايةُ لا غيْرُ، إذْ لا يَجوز جَعْلُهُ كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي، وقال الزجاج : يَجوزُ جَعْلُهُ كالمضافِ بِأَنْ تزيد عليه حرفين(٣) من جنس حركته مدغماً أحدَهما في الآخر، وتعربه إعراب المضاف كما تزيدهما عليه إذا سَمَّيْتَ به وهو مفرد(٤)، كما يَجِيءُ في باب العَلَمِ .

هذا قولُه : والأَوْلى أنْ تزيدَ حَرْفاً ؛ لأن الحرفين إنما زِدتَهما عليه في حال الإفراد، لِئَلاَّ يَسْقُطَ حَرْفُ اللِّينِ للساكنين فيبقى المعرب على حرف، ومع الإضافة، لا تنوين حتى يَلتقيَ ساكنان .

وإنْ كان على حرفين، فعند الخليل، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويه(٥)، أنه يجب إعرابُ

---

(١) أي مبدوء بها الكلام، وليس المراد المعنى الاصطلاحي.

(٢) الكتاب ٢/٦٨ بولاق.

(٣) أي حرفي علة من جنس حركته.

(٤) يعني بدون تركيب.

(٥) الكتاب ٢/٦٦ بولاق .

الأول إعرابُ لمضافِ لا غَيْرُ[1]، فإن كان ثانِيهما حَرْفَ مَدٍّ. زِدتَ عليه حرفاً من جنسه كما تقول في المسمى بـِ «في زيد» : فيٌّ زيد، مشدَّدة الياء، كما تزيده في الإفراد، على ما يَجِيءُ في باب العَلَمِ .

والأَوْلى تَرْكُ الزيادةِ؛ لأنه آمِنٌ مِن بقاء المعرب على حرفٍ بسبب الإضافة، وأجاز الـزَّجَّاجُ الحكايةَ في الثنائي، أيضاً، وكذا الخلاف في الثلاثي حكايةً، وإعراباً، نحو : منذ شهر.

وإنْ لم يكنِ الأولُ حرفَ جرٍّ، فالحكايةُ، كما ذكرنا لا غَيْرُ، اتفاقاً منهم ، نحو : أَزَيْدٌ، ولَزَيْدٌ.

وإنما اختص حرف الجر بذلك؛ لِكَوْنِ المجرور بعد التسمية، في صورة المضاف إليه، والمضاف لا يكون محكياً، كما لا يكون المفردُ محكياً، كذا قال سيبويه، هذا، وقد جاء صَدْرُ الجملة المسمى بها مضافاً إلى عجزه، إذا لم يكن الصدرُ ضميراً، تشبيهاً للجزأين[2] بالمضاف والمضاف إليه، كما مَرَّ، والأَوْلى أن يجوز، أيضاً، إضافة الضمير، لخروجه عن معناه، لو ثبت إضافة الفعل أو الحرف بعد التركيب، كما مَرَّ، وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله إذا كان قَبْلُ مستحقاً لإعرابٍ مُعَيَّنٍ، لكنه كان مع ذلك مبنياً

---

(١) يُبالِغُ بعضُهم في الإنكار على مَنْ يقول : «لاغير»، يقول ابن هشام : «وقولُهم : «لا غير» لحنٌ». المغنى ص ٢٠٩ ط . المبارك.

وهذا الإنكار غير مُسَلَّمٍ له؛ فإنَّ ابنَ هشامٍ نفسه يقول : «لاغير» في كتابه أوضح المسالك ٢/٢٩٣، و٤/٣٦.

وحكاه أيضاً ابنُ الحاجب، وأقره على صِحَّته الرَّضي، كما أقره المجد الفيروزآبادي في كتابه «القاموس المحيط» (مادة غ/ي/ر)، ومن شواهده قولُ الشاعر، وأنشده ابنُ مالكٍ في باب القَسَم من شرح التسهيل :

جواباً بِهِ تنجو اعتَمِدْ فَوَرَبِّنا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ، لا غَيْرَ، تُسْأَلُ

انظر : جمهرة اللغة لابن دُرَيد ١/٤٢، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١١٦، ١٢٣، والمقتضب ٢/١٣، ٤/٣٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/١٦٤، والتسهيل ص ١٩، واللُّمَع ص ٩٨، والمرتَجَل ص ١٨٨، والتِبيان للعُكْبَري ٢/١٢٧٤، وجُمَل الزَّجَّاجِي ص ٢٢٥، ٣١٧ الطبعة الجديدة.

(٢) ط : للجزئين.

على حركة مشابهة لحركة الإعراب كما في: يازيد، ولا رجل فيُحكى الجزءان على ماكانا عليه قبل التسمية إجراءً للحركة البنائية مُجْرَى ماشابهته من الإعرابية.

وإن لم يكن الثاني قبل العَلَمية (١٥٤ ب) مستحقا لخصوص إعراب، فلا يخلو من أن يكون مِمَّا له قبل العلمية مطلق إعراب مع التركيب، أَوْ، لا، فَإِنْ كان، وهو من التوابع الخمسة مع متبوعاتها لاغير، بَقِي التابع مع المتبوع على ماكانا عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليهما، كما قلنا في المضاف والاسم العاملِ عَمَلَ الفعل، ويُراعى الأصل في الصرف وتركه أيضاً، فيصرف «عاقلة ظريفة» سواءٌ سُمي به رجلٌ أوِ امرأةٌ؛ لأنَّ المسمىًّ به ليس واحداً من الاسمين، بل المجموع، وليس المجموع اسماً مؤنثاً، فإِنْ سَمَّيْتَ بعاقلة، وحدَها فالأكثرُ تَرْكُ الصرفِ؛ لأن اللفظ مفردٌ، ويجوز صرفها على الحكاية، إجراءً لها مُجْرَى الصفةِ والموصوف، وإن كان اسماً فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول: الحَسَن، والحسين، والحارث، باللام، اعتباراً لأصل الصفة، وإذا سميت «بطلحة وزيد»، لم تَصْرِفِ الأولَ؛ إذ هو غيرُ منصرف قبلَ التسمية بهذا المركب، فإن أردت بطلحة، واحدةَ الطلح، لا اسمَ شخصٍ، صرفَته كما كان مصروفاً قَبْلَ التسميةِ.

وكان القياسُ أن يُحكى المعطوفُ عطف النسق مع وجود المتبوع، كما حُكِيَ بلا متبوع؛ لأنَّ العاطف كالعامل على ما مَرَّ، إلَّا أنه لِمَّا لم يكن في المتبوع قبل الوصول إلى التابع مقتضى إعراب خاص، أُجرى بوجوه الإعراب، وتبعه المعطوف، ولم يتبع الأولُ الثانيَ، لِئَلَّا يصيرَ المتبوعُ تابعاً.

ويَجوزُ في التوابع مع متبوعاتها: إجراؤُها مُجْرَى نحو: معد يكرب في وجهي التركيب والإضافة، إلَّا عطف النسق، فإنَّ حرف العطف مانعٌ منهما، فَإِنْ حُذِفَ حَرْفُ العطفِ قبل العلمية فبناؤها(١) أَوْلَى بعدَها؛ لقيام موجبه في كليهما، أمَّا في الأول فالاحتياجُ إلى الثاني، وأمَّا في الثاني فتضمُّن الحرف.

---

(١) ط: فبنائهما.

ويجوز، كما في معد يكرب : إعرابُ الثاني إعرابَ غيرِ المنصرف مع التركيب ويجوز، أيضا، كما فيه : إضافة الأول إلى الثاني، مع صرف الثاني وتَرْكِهِ، وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفاً، وإن لم يكن عاطفاً من نحو : بَيْتَ بَيْتَ، يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد العَلَمية ، وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمناً للحرف في الأصل؛ لأنَّ ذلك المعنى انمحى بالعَلَمية .

وإن لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية، لا مطلق الإعراب ولا معيَّنه، فالحكاية لا غَيْرُ ، نحو المسمَّى بما[1] قام ، وقد قام ، وكلَّما ، وإذا ما ، وكأن ، ولعلَّ ، ونحوها .

وهذا تمام الكلام فيما سُمِّي به من المركَّب.

---

[1] د : سقطة.

[المركّب العـددي ، والمركّب المزجـي]

قولُهُ: «فَإنْ تضمن الثاني حرفاً، بُنِيا، كخمسة عشر، وحادي عشر وأخواتها، إلاّ اثني عشر، وإلاّ: أُعرب الثاني «كبعلبك وبُني الأول في الأفصح».

اعلم أن أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حُذِفَتِ الواوُ قَصْدَاً لِمَزْجِ الاسمين: وتركيبهما، وإنما مُزِج هذا المعطوف بالمعطوف عليه، دون مثل قولك: لا أب وابناً؛ لأن الاسمين معاً ههنا عددٌ واحدٌ، كعشرة، وكَمِائة، بخلاف نحو: لا أبَ وابناً، وإنما مزجوا النيِّف مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود نحو: عِشرين، وأخواته، ومِائة، وألف؛ لِقُرْبِ هذا المركب من مرتبة الآحادِ التي ألفاظُها مفردةٌ، وبُني الأول؛ لِكَوْنِهِ مُحتاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، وبُني الثاني؛ لَتَضَمُّنِهِ الحرفَ العاطفَ، وبُنِيا على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الإعراب أصلاً(١)، وعلى الفتح ليخفَّ به بعض الثقل «الحاصل(٢) من التركيب».

وأجاز بعض الكوفيين(٣) إضافةَ النيِّفِ إلى العشرة، تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه حقيقة، كما مرّ في العَلَمَ المركّب وأنشد(٤):

---

(١) في م: «وأن لهما عراقة في الإعراب».

(٢) م: «العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة».

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٤، ٢٤٢، وشرح المُرَادي للتسهيل ٤/٣١٧، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٣٤.

(٤) يَردُ هذا الرجزُ في كتب النحْو في مَبْحَث العدد. وفي العَيْني إنَّ قائله: نفيع بن طارق حاشية رقم (١) ص ٢٤٢ من كتاب معاني الفراء جـ٢. ونسبه الفراء في معاني القرآن ٢/٣٤ إلى العُكليّ أبي ثَرْوان. ومعنى البيت أن هذا الرجل تحمل وتكلف ـ لأجل تعبه وشقائه ـ مشقة حب بنت، سِنها ثماني عشْرة في عامه ذلك (المُرادي على لتسهيل ٤/٣١٧. أو أنه عَلِقَها حين كان في الحج (التصريح ٢/٢٧٥).
الشاهد: قوله (ثماني عشرة) حيث أضيف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شيءٍ آخرَ.
الخزانة ٦/٤٣٠ هارون، الإنصاف ٣٠٩، المُخَصَّص ١٤/٩٢، و١٧/١٠٢/، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٣.

٤٨٢ كُلِّفَ مِنْ عَنَائِـهِ وشِقوتـهْ بنتَ ثمـاني عشـرةٍ من حِجَّتِـهْ

وبُني حادي عشر إلى تاسع عشر، بناءَ خمسةَ عشرَ، وذلك لأنَّ أَصْلَ خامسَ عَشَرَ: خامس وعشرة، كما تقول: الخامس والعشرون والرابع والخمسون، جرت عادتُهم بإبقاء الجزء الثاني مما فوقَ العشَرةِ، مركَّباً كان أو معطوفاً في المفرد من المتعدد، كما كان في العدد، فنقول الثاني والعِشرون كما قلت: اثنان وعشرون.

فإن قلت: معنى العطف في العدد ظاهرٌ، بخِلافهِ في المفرد من المتعدد، وذلك لأن معنى ثلاثة وعشرون رجلاً: ثلاثة رجال وعشرون رجلاً، وكذا في نحو: ثلاثةَ عشَرَ رجلاً، أي ثلاثة رجال وعشَرَةُ رِجالٍ، وليس معنى ثالثَ عشَرَ: واحداً من الثلاثة وعشرة، ولا معنى: الثالث والعشرون: الواحد من الثلاثة، والعشرون، بَلِ المعنى: الواحد من الثلاثة والعَشَرة والواحد من الثلاثة والعشرين، فما معنى هذا العطف؟

قلت: كان القياس أن يبنى من مجموع جُزْأَيْ المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد، وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وعشرون، إذ لو بنيت من كل واحد من الجزأين، وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد (١٥٥ أ)، لكانا اسمَيْ(١) فاعلٍ يَدُلَّان(٢) على مفردين: وهو ضِدُّ المقصود، فَتَبَيَّنَ أَنَّ «عشرين» في قولك: ثالث وعشرون، ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك: الباب العشرون، بل هو باقٍ على معنى العددِ، كما كان(٣) في: ثلاثة وعشرون، ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثةَ عَشَرَ: ثالث عاشر؛ إذِ المفردُ من العشرة: عاشر، وليس كالعِشرين، إذْ لفظُ العددِ ولفظُ المفردِ من المتعدد ههنا في صورةٍ واحدةٍ، فنقول:

---

(١) م ، د : «لكانا اسمَيْ فاعِلَيْنِ دَالَّيْن».

(٢) ط : بدلان.

(٣) ط : ساقطة.

إذا[1] أرادوا بناءَ اسمِ فاعلٍ واحدٍ من مجموع لفظَيْ ثلاثة وعشرين أو: ثلاثة عشر، كما بُني من ألفاظ الآحاد التي تحت العشرة, ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفِهما؛ لأنَّ لفظ الفاعل: اسمٌ ثلاثيٌّ، زِيدَ فيه أَلِفٌ بعد الفاء، وحروف الاسمين أكثرُ من ثلاثة، ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما، وإبقاء الآخر، نحو: ثاشر، مثلاً في: ثالث عشر، أو: ثالش، كان يلبس، فاضطروا إلى أن يُوقِعُوا صورةَ اسم الفاعلِ التي حَقُّها سَبْكُها من مجموعهما، على أحدهما لفظاً، ويكون المُرادُ من حيث المعنى: كونها من المجموع؛ لأنَّ المعنى واحدٌ من مجموع العددين، فأوقعت تلك الصورة على أول الاسمين دون الثاني ليؤذن من أول الأمر أَنَّ المراد: المفرد من المتعدد، لا العدد، وعطف الثاني لفظاً على تلك الصورة، وهو معطوفٌ من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه، فهو عَدَدٌ معطوفٌ على عدد، لا متعددٌ على متعددٍ، ولا عددٌ على متعددٍ، لاستحالتهما، كما بَيَّنَّا، لكن المعطوف عليه في الحقيقة: مدلول المعطوف عليه ظاهراً، ويستوي فيهما، قلنا: المعطوفُ بحرف ظاهر، كما في: الثالث والعشرون، أو بحرفٍ مُقَدَّرٍ كما في: ثالث عشر، فَأَصْلُ قولك: جاءني ثالث عشر: جاءني واحد من ثلاثة عشر، فعشر، معطوف على ثلاثة، لا على واحد، ثم جعل لفظ ثالث مقامَ قولِكَ واحد من ثلاثة، فعطفوا عشرَ على ظاهر هذا القائم مَقامَ المجموعِ، لَمّا اضطروا إليه.

فَإِنْ قيل: لو كان معنى ثالث عشر: واحد من ثلاثة عشر، لم يجز أن يضاف إلى ثلاثة عشر، فيقال: ثالث عشر ثلاثة عشر، إذ يكون المعنى: واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر.

قلت: هذا كما يضاف ثالث مع أَنَّ معناه: واحدٌ من ثلاثة، إلى ثلاثة فيقال: ثالث ثلاثة، وإنما أضيف في الموضعين؛ لاحتمالِ أن يُرادَ بثالث عشر، لو لم يضف إلى

---

[1] ط: ساقطة.

أصله: ثالث عشر عشرين، أو خمسين، أو مِائة، أو فوقَها؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ من العدد إذا كان بمعنى واحد، يُضاف إلى العدد المشتقِّ هو منه، وإلى ما فوقَه، أيضاً، كما تقول: الحُسَيْنُ[1] رضيَ اللهُ عنه: ثالث الاثْنَيْ عشر، كما يَجِيءُ في بابِ العَدَدِ.

وإذا عُرِّفَ نحو ثالث عشر، وثلاثة عشر، من المركبات، باللام، فلا خِلافَ في بقائه على بنائه؛ لِبَقاء عِلَّةِ البناء مع اللام، أيضاً، وأمَّا إذا أُضيف، كثلاثة عشرك، مثلاً، ففي إعرابه خِلافٌ، كما يَجِيءُ في باب العددِ.

فإن قلت: فَلِمَ لَمْ يَجُزِ الإعراب مع اللام المرجِّحة لجانب الاسميةِ، كما ذكرت في باب الأصوات، نحو: كلّ الأيْنِ؟

قلت: لأنَّ الجُـزْءَ الـذي باشَرَهُ اللام من المركب، أي صدره، يَتَعَسَّرُ إعرابُه، لِلُزومِ دَوَرَان الإعرابِ في وسط الكلمة، والجزء الأخير لم تُباشِرْهُ اللام فكيف يُعرب، بخلاف نحو: كلّ الأَيْن، فإنَّ اللامَ باشرت فيه ما كان مبنياً، وبخلاف الإضافة فإنها تباشر الثانيَ في نحو: ثلاثة عشر زيد، فمِنْ ثَمَّ جَوَّزَ الأخفشُ[2] إعرابَهُ، كما يَجِيءُ في بابِ العددِ.

قولُهُ: إلَّا اثني عشر، جُمهورُ النُّحاة على أنَّ «اثني عشر»، مُعْرَبُ الصدر، لظهور الاختلاف فيه، كما في: الزيدان والمسلمان، وتمحَّلُوا لإعرابه عِلَّةً، كما يَجِيءُ.

وقال ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[3]: هو مبنيٌّ[4] كسائر أَخَواتِهِ من الصدور؛ لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها، وقال: كل واحد من لفظي: اثنا عشر واثني عشر، صيغةٌ مستأنفة، كما مَرَّ في: هذان، وهذين، واللذان والَّلذين.

---

(١) ربما يدل هذا على تَشَيُّع الرَّضي.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٨/١.

(٣) كِتاب الكُتَّاب ص ١٤٠.

(٤) م، د: «في اثني عشر» بدل منه.

وإنما أُعرب، عند الجُمهور، الصدرُ منه(١)؛ لأنَّه: عَرَضَ بعد دخول علة البناء فيه، أي تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعدوم، وذلك أنهم لمّا أرادوا مَزْجَ الاسمين، بعد حذف الواو، المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون أيضاً لأنها دليلُ تمامِ الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب، ولم يحذف النون لأجل البناء، ألَا تَرَى إلى بناء نحو: يازيدان، ويازيدون، ولا مُسْلِمَيْنِ ولا مُسْلِمِين، مع ثُبوت النونِ، فقام «عشر» بعد حذف النون مَقامَها، وسَدَّ مَسَدَّها، والنون بعد الألف والواو في: مسلمان ومسلمون، لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة؛ لأنها دليلُ تمامِ الكلمة قبلَه، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلفُ الإعراب، قبل النون في المثنى والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار «اثنا عشر»(٤). كاثنان، والدليلُ على قيام «عشر» مَقامَ النون (١٥٥ ب) أنه لا يُضاف اثنا عشر، كما يضاف أخواته، تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك، لأنه كاثنانك، ويجوز أن يقال: صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلى عشر؛ لأنَّ نُونَ المثنى والمجموع لم يُعْهَدْ في غير هذا الموضعِ حَذْفُها إلَّا للإضافة، فصار كأنه مضافٌ، والتركيب الإضافيُّ، لا يُوجِبُ البِناءَ.

وليس قَوْلُ مَنْ قال: إنه أعرب لأنه امتنع حَذْفُ علامةِ التثنيةِ أي الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب: بشيءٍ، لأنَّ نَحْوَ: يا زيدان، ويازيدون، مبنيٌّ اتفاقاً مع قيام هذه العِلَّةِ، بل إذا قصد بناء المثنى جُرِّدت علامة التثنية عن كونها إعراباً، وكذا علامة الجمع.

قَوْلُهُ «وإلَّا أعرب» كبعلبك وبني الأول في «الأفصح»، قد تقدم شَرْحُه، وإنَّ بعضَهم يضيف صدر هذا المركب إلى عجزه، مع صَرْفِ المضاف إليه، وتركه.

ومن المركبات: قولهم بادِي(٢) بدِي، وفيه لغاتٌ:

---

(١) د: اثني عشر.

(٢) انظر سيبويه ٢/٥٤ بولاق، والمقتضب ٤/٢٧، والخصائص ٢/٣٦٤، وابن يعيش ٤/١٢٢ - ١٢٣.

إحداها[1]: هذه، وهي سكون ياءَيْ الأول والثاني، تقول: أعطه بادي بَدِي، والأصلُ: بادِئَ بدِيءٍ[2]، فالأول: فاعل من بدأت الشيء، أي فعلته ابتداءً، والثاني: فعيل بمعنى مفعول، منه، وهو اسمُ فاعلٍ مضاف إلى مفعوله، وانتصابُه على الحال، أي أعطه فاعلاً ابتداءً لما يجب أن يُفْعَلَ ابتداءً، والمُرادُ بالبدِي: مصدرُ الفِعْلِ المتقدم، وهو الإعطاء في مثالنا، فعلى هذا، هو في الأصل مضافٌ إليه، فينبغي أن يكون كُلٌّ منهما معرَباً لكنه كَثُرَ استعمالُهُ حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة؛ إذْ معنى بادي بَدِي: مبتدئاً، وذلك كما قلنا في: فاهاً لفيك، وبعته يداً بيدٍ، في باب الحال، فَشُبِّه المضاف والمضاف إليه، لانمحاء معناهما الأصلي وإفادتهما معنى المفرد المركب في نحو: خمسة عشر، فإنه مُركَّبٌ مفيد معنى المفرد، إذ إفادته لمعناه أي العدد المعيَّن، كإفادة «عشرة» لمعناها، فَبُني الأول لكونه جُزْءَ الثاني، واحتياجه إليه، وبني الثاني وإن لم يتضمَّن الحرف، تشبيهاً له بما تَضَمَّنَهُ نحو خمسة عشر، وبيْتَ بَيْتَ، كما ذكرنا في مَعْدِ يكرب.

ولم يُبْنَ الجُزْءان ولا أَحَدُهما في نحو: يداً بِيَدٍ، ونحو: شاةً ودِرْهَماً وإن أفاد فائدة المفرد، ولذلك أُعرب أولهُما إعرابَ المفرد الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال، لظهور انفكاك الجزأين: أحدهما من صاحبه، بالحرف المتخلِّل، وكان بناء ثاني جزأي بادي بدي تشبيهاً بخمسة عشر أكثر من بناء ثاني جزأي معد يكرب؛ لِقَصْدِهِمُ التخفيفَ ههنا أكثرُ، ألَا ترى إلى تخفيف همزتَيْ بادىء بدىءٍ، على غير القياس، كما يَجِيءُ، فكثر بناؤه أيضاً، على غير القياس؛ لأن الكلمةَ تخف بالبناء؛ لَتجَرُّدِها عن التنوين والإعراب.

وإنما لم يُبْنَ الجُزْءان، ولا أَحَدُهما في الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه، وإنِ انمحى عن الجزأين أيضاً معنياهما الإفراديان، كما انمحى في بادي بدي؛ لأن

---

[1] ط: إحديها.

[2] ط: بدئي.

العَلَم ينقل بالكلية عن معنى إلى معنىً آخر، من غير لَمْحٍ للأصل إلاَّ لَمْحاً خَفِيًّا في بعض المواضعِ، كما في نحو: الحسن، والعباس، فَلَمَّا غُيِّرَ المضاف من حيث المعنى تغييراً تامًّا، لم يغير من حيث اللفظُ، ليكون فيه دليلٌ على الأصل المنقولِ منه، من أحد الطرفين: أي اللفظ والمعنى، بخلاف نحو: بادي بدي، فَإِنَّ معناه الأصلي مقصودٌ مما نُقِل إليه، إلاَّ أنَّ المنقولَ منه إضافيٌّ، والمنقول إليه إفراديٌّ.

وجعل جارُ الله(١): بادى(٢) بدي، وأيدي سبا، من باب(٣) معد يكرب(٤)، وجعلها سيبويه(٥) من باب خمسة عشر، وهو الأَوْلى، وإن كان على جِهة التشبيه، ولو كان الأمر كما قال جارُ اللهِ، لَوَجَبَ إدخالُ التنوين في «بدِي»، و«بدا»؛ لأنَّ فيهما تركيباً بلا عَلمية، ولم يُسْمَعَا مُنَوَّنَيْنِ، وكذا: أيدي سبا، فإنه لا ينون «سبا»؛ لأنه اسم رجل؛ لأن معنى: أيدي سبا، أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة، كما أُوِّل في قوله تعالى:

﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾(٦).

وَ: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾(٧)؛

لأن المضطر(٨) إلى هذا التأويل تَرْكُ التنوينِ.

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) ابن يعيش ١/١٤، ١٥، و٤/١٢٢، ١٢٣.

(٣) م: «من باب معد يكرب، لا من باب خمسة عشر».

(٤) انظر سيبويه ٢/٥٠ بولاق، والمقتضب ٤/٣١.

(٥) الكتاب ٢/٥٠، ٥٤ بولاق.

(٦) سبأ/١٥، ونصُّها: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾. هذا، وقراءة (سبأ) بالفتح من غير تنوين هي لأبي عمرو والبزِّي، وبالتسكين قراءة قُنْبُل والباقون بكسر الهمزة والتنوين (الكشف ٢/١٥٥).

(٧) النمل / ٢٢، والآية بتمامها:

﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾.

(٨) ربما يراد بهذه الصيغة اسم الفاعل؛ يعني الدافع إلى هذا التأويل.

وَأَمَّا قالي قَلاَ، فَعَدَّها سيبويه(١) من أخوات أيدي سبا، وجارُ الله من أخوات معد يكرب، ولا دليلَ فيها على مذهب سيبويه؛ لأن مجموع الكلمتين: عَلَمُ بلدةٍ، فيجوز ألَّا يَنْصَرِفَ للتركيب والعلمية، ولا يكون مبنياً.

وأمَّا تخفيفُ همزتَيْ بادي بدِي، فنقول: إنه سُكِّنَ الهَمْزُ من باديء وقُلِب ياء، وحُذِفَ الهمز من بديء، وكلا التخفيفين خلاف القياس.

وثانيتُها(٢): بادي بَدَا، أُولى كلمتي هذه، كأولى كلمتي اللغة الأولى، والثانية على وزن «دَعَا»، وأصله: بَدَاء، كَنَبَات؛ لأنَّ «بَدَأ» على وزن طَلَبَ لم يأتِ من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفاً، وبداء، مصدر بمعنى المفعول، فهو كبديء من حيث المعنى.

والثالثةُ والرابعةُ، والخامسةُ: بادي بَدْء أو بدىء أو بداء(٣)، والكلمة الأولى من هذه (١٥٦أ) اللغات كأولى المذكورتين، ساكنة الياء والثانية إمّا على وزن: سَمْح، أو كريم، أو جَبَان، والبَدْءُ والبَدَاءُ مصدران بمعنى المفعول، وليس الجزءان في هذه اللغات مَبنِيَّيْن، بل هما المضاف والمضاف إليه، لكن أُلزم ياءُ بادي: السُّكونَ بعد القلب للتخفيف، والثانية فيها كُلُّها غيرُ مخففةٍ.

وقد يقال: بدأة ذي بَدْءٍ(٤)، وبدأة ذي بدأة، وبدأة ذي بداءة، على فَعْلة ذي فَعْل وفَعْلة وفَعَالة، المضاف إليه في الثلاث بمعنى المفعول؛ لأنَّه يقال للمضروب: ذو ضرب، كما يقال للضارب.

والمضافُ مصدرٌ، إمَّا بمعنى الفاعل، فيكون انتصابُهُ على الحال، فيكون المعنى،

---

(١) الكتاب ٥٤/٢ بولاق، والمقتضَب ٢٥/٤، والمُخَصَّص ١٣٢/١٢.

(٢) ثانية اللغات في باديء بديء، وقد طال حديثه في الأولى. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٠/١.

(٣) ط: (و): ساقطة.

(٤) د، ط: بدأ.

كما في بادي بدي، أو منصوبٌ على الظرف بتقدير حَذْفِ المضاف أي: وقت ابتدائك بما تبتدىء به، فهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول.

ومنها(١): أيدي سَبَا، في قولهم: تَفَرَّقُوا أيدي(٢) سَبَا، وأيادي سَبَا، أي: مِثْلَ تَفَرُّقِ أولادِ سبأ بن يشجبُ، حين أُرسل عليهم سيل العَرِم، والأيدي كنايةٌ عن الأبناء والأُسرة؛ لأنهم في التقوّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي، ويجوز أن يكون في الأصل انتصابُه على الحال، على حذف المضاف، وهو «مَثَل»، ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى مثل تفرق أيدي سبا، وأمره في بناء الأول والثاني، كما مَرَّ في: بادي بَدِي، فلذا ألزم ياء «أيدي» السكون، وسكنت همزة «سبأ» ثم قُلِبَتْ أَلِفاً، وقد يقال: أيدي سبأً بالتنوين، فيكون: أيدي، وأيادي، مضافَيْنِ إلى «سبأ» لكنه يلزم سكون باءَيْهما، وقلب همزة «سبا».

وقد استعمل جوازاً كخمسة عشر مبنية الجُزْأَيْن: ظروف، كيومَ يومَ وصباحَ مساءَ، وحِينَ حِينَ، وأحوال نحو: لقيتُه كفةَ كفةَ(٣)، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ، وأخبرته أَوْ لقيتُه صحرةَ بحرةَ(٤).

ويَجوزُ أيضاً، إضافةُ الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العَجُزِ، وإنما لم يَتعينَّ بناءُ الجزأين فيهما، كما تَعينَّ في «خمسة عشر»، لظُهور تَضَمُّن الحرف في خمسة عشر، دون هذه المركبات، إذ يحتمل أن تكون كُلُّها بتقدير حرفِ العطف، وألَّا تكونَ.

فإذا قَدَّرْنَاه(٥) قُلْنَا إن معنى لقيته يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وحينَ حينَ، أي: يوماً

---

(١) أي: من المركبات، وإن كان قد تعرض له استطراداً في أثناء الكلام على بادي بَدِي

(٢) انظر مجمع الأمثال ١/٢٧٥.

(٣) كفة كفة: إذا ضممته إلى نفسك. اللسان/ كفت/ ٣/٢٧٢ طبعة الخياط.

(٤) لقيته صحرةَ بحرةَ: إذا لم يكن بينك وبينه شيء، وهي غير مُجراة، وقيل: لم يُجْرَيا؛ لأنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً. وأخبره بالأمر صحرةَ بحرةَ، وصَحرةً بحرةً، أي: قبلاً لم يكن بينه وبينك أحد. اللسان/ صحر/٢/٤١١ طبعة يوسف الخياط.

(٥) ط: قَدَّرناها.

فيوماً، وصباحاً فمساءً، وحيناً فحيناً، أي: كُلَّ يومٍ وكُلَّ صباحٍ ومساءٍ وكُلَّ حِينٍ، والفاءُ تؤدِّي معنى هذا العموم، كما في قولك: انتظرته ساعة فساعة أي في كل ساعة، إذْ فائـدةُ الفاءِ: التعقيبُ، فيكون المعنى: يوماً فيوماً عقيبه، بِلا فصلٍ، إلى مالا يَتَنَاهى، فاقتصر على أول المكرَّر، أي التثنية، كما في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ⁽¹⁾﴾

ولَبَّيْكَ، ونحوه، وكذا في: صباح مساء، وحين حين.

[و]⁽²⁾ قلنا، إن أَصْلَ لقيته كفَّةَ كفَّةَ، معناه: متواجهين ذَوَي كَفَّة مني، وكفة منه، كَأَنَّ كُلاًّ، مِنَّا كان يكف صاحبه عن التولِّي والإعراض، وأَصْلُ جاري بَيْتَ بَيْتَ، متلاصقاً بيتي وبيته أي مجتمعان ملتزقان، كما تقول: كل رجل وضيعته⁽³⁾، كما ذكرنا في باب الحال في قولهم: بعت الشاءَ: شاة ودِرْهَماً⁽⁴⁾.

وَأَصْـلُ لقيتُه صحرةَ بحرةَ: صحرةً وبحرةً، ومعناه: ظاهرين ذَوَي صحرة أي انكشـاف، وبحـرة أي اتّساع، أي في غير ضيق، وأخبرته صحرة بحرة، ومعناه: كاشفاً للخبر، ذا صحرة.

ويجوز أن يكون مصدراً لا حالاً، أي لقاءً واخباراً ذا صحرة.

وإن لم نقدر حرف العطف قلنا: إن المعنى: يوماً بَعْدَ يومٍ وصباحاً بعد مساء، وحِيناً بعد حين، كقوله⁽⁵⁾.

---

(1) الملك/٤، ونصُّها:

﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾.

(2) م، د، ط: ساقطة.

(3) الكتاب ١/١٩٧ بولاق.

(4) الكتاب ١/١٩٦ بولاق.

(5) هو أبو الغُول الطُّهَوِيّ، كما في أمالي القالي ١/٢٦٠، والحماسة بشرح المرزوقي ٤١.

ونسبه ابن قتيبةَ في الشِّعر والشُّعَراء ٣٩٤ لأبي الغُول النَّهشلي. قوله: (ولا تَبْلَى بسالتُهم) إلخ، قال الطَّبَرْسي: =

٤٨٣ ولا تَبْلَى بسالتُهمْ وإنْ هُـمْ صَلُوا بالحرب حِيناً بَعْدَ حينِ

ولقيته ذا كفة مع كفة أو بعد كفة، كما يُروى عن رُؤْبة: كفة عن كفة، كقولهم: كابراً عن كابر، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ، أي: ذا بيت مع بيتٍ، أو عند بيتٍ، وأخبرته ذا صحرة مع بحرة، وإذا ضَمُّوا «نحرة» إليهما، أعربوا الثلاثةَ، نحو: صحرةً بحرةً نحرةً، على الإتباع، كما في: خبيث نبيث، إذ يَتَعذَّر تركيب ثلاث كلمات، والنحر، أيضاً، بمعنى الإظهار؛ لأنَّ نحر الإبل يتضمنه، ومنه قولُهم: قتلته نحراً، وقولهم للعالم: نِحرير؛ لأن القتل والنحر يتضمنان إظهارَ ما في داخل الحيوان.

فإذا أضيفت هذه الظروفُ والأحوالُ، فَإما أَنْ تكون الإضافة بمعنى اللام، على المعنى المذكورِ فيها عند تقدير الحرفِ، وإمَّا أن تكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف إليه، كما قلنا في معد يكرب، وكذا في نحو: خمسة عشر إذا جعل علماً، جازت الإضافة تشبيهاً.

فَإذا أخرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية، وجبتِ الإضافة، ولم يَجُزِ التركيب، قال(١):

٤٨٤ فلولا يـومُ يـومٍ مـا أردنـا جزاءَك والقُروضُ لهـا جَـزَاءُ

= تَبلى من بَلِيَ الثوبُ. ويروى (تُبلى) بالضم، مِن بَلَوْت إذا اختبرت. والبسالة يُوصَفُ بها الأسدُ والرجل. و(صَلُوا) من صَلِيتَ بكذا، أي مُنيتَ به. وجواب إنْ هُمْ صَلُوا، يدلّ عليه ماقبله، تقديره: إنْ مُنُوا بالحرب لم تُخلِق شجاعتهم، أوْ لم تختبر شجاعتهم ليعرف غورها ومنتهاها على مَرِّ الزمان، واختلافِ الأحوال. . .». الخزانة ٤٣٦/٦ هارون. الشاهد فيه أن أصا حِينَ بالتركيب، حيناً بعد حين، كما في البيت.

(١) الفرزدق (ديوانه ٩، نشر الصاوي سنة ١٣٥٣هـ).

ومعنى البيت: لولا نَصْرُنا لك في اليوم الذي تعلم، ماطلبنا منك الجزاء. وجعل نَصْرَهم له قرضاً يطالبونه بالجزاء عليه. والشاهدُ فيه: إضافة يوم الأول إلى الثاني، على حَدِّ قولِهم: معد يكربٍ، فيمن أضاف الأول إلى الثاني.

الخزانة ٤٤٠/٦، ٤٤١ هارون، سيبويه ٥٣/٢ بولاق، الهمع ١٩٧/١.

وتقول(١): أتيته في كل يوم يوم، وأتيتك(٢) في صباحِ مساء، وذلك لأن علةَ بناءِ الاسمَيْنِ لم تكن فيها ظاهرة، كما مَرَّ، لكنه حسَّن تقدير ذلك: وقوعها موقعَ ما يكثُرُ بناؤه، وهو (١٥٦ ب) الظرف، وموقع الحال المشبه به، فإذا لم تقع موقعهما لم يُقَدَّر ذلك.

واستعمل كخمسة عشر، وجوباً، أحوال لازمة للحالية، نحو: تفرقوا شغر بَغر، وشذَر مذَر، بفتح فاء الكلمات وكسرها، وخِذَع مِذَع بكسر الفاءَيْن، وأَخْوَلَ أَخْوَلَ، كلها بمعنى منتشرين، وتركتهم حيثَ بيثَ، أي متفرقين ضائعين، وسقط بَيْنَ بَيْنَ، أي بين الحي والميت، وبين الثانيةُ زائدةٌ(٣)، كما في قولهم: المالُ بيني وبينَك.

ولم يُسمع في هذه الكلمات الإضافة، كما سُمعت في المذكورة قَبْلُ، مع أنه يمكن ألَّا يُقَدَّرَ فيها، أيضاً، حَرْفُ العطفِ كما في الأولى.

فَشَغَر، من اشتغرت عليه ضيعته، أي انتشرت ولم تنضبط، وبغَرَ، مِن بَغَر النَّجْم أيْ هاج بالمطر ونشره، وشذَر، مِنَ التشذُّر أيْ التفريق، ومذَر من التبذير وهو الإسراف، والميم بَدَلٌ من الباء، ويقال: شذر بذر، على الأصل، أَوْ مِن مَذِرَتِ البَيْضَةُ أي فَسَدَتْ وخِذَع من الخَذْعِ وهو القَطْعُ، ومِذع من قولهم: فلان مذَّاع، أي كذاب يُفشي الأَخبار، وينشرها، وحيث بيث، وقد يُنَوَّنان، وقد يقال: حِيثَ بِيث بكسر الفاءَيْن، وأصلُهما: حوث بوث، وقد يُستعملان على الأصل مع التنوين وعدمهِ نحو: حوثاً بوثاً، من الاستحاثة والاستباثة، وهما بمعنىً، يقال: استحثت الشيءَ إذا ضاع في التراب فطلبته، وقد جاء: حاثَ باثَ بفتح الثاءين، وحاثِ باثِ بكسرهما أيضاً، تشبيهاً بالأصوات، نحو: قاشِ ماشِ، وخاقِ باقِ، وجاز قَلْبُ الواوِ ياءً، أَوْ أَلِفاً؛ لِلاستثقالِ الحاصلِ بالتركيب، ومن نونهما فلكون الثاني إتباعاً، كما في: خبيث نبيث.

---

(١) م: ساقطة.

(٢) م، د: ساقطة.

(٣) قوله: «الثانية زائدة» بعدها: «لأنَّ بين تقتضي شيئين» في م.

وكثيرٌ من ألفاظ هذه المركبات، مع كونِها مشتقةً، كَخِذَع مِذَع، وشغر(١)بَغر، لم تستعمل إلاّ مع التركيب.

وَنَدَرَ مثل هذا المركب في غير الظروف والأحوال، لِما قلنا إنَّ تقدير الحرف في مثله غيرُ متعينٍ، وإنما حَسَّنَهُ الحاليةُ والظرفيةُ.

وذلك نحو قولهم: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، أي في فِتنةٍ عظيمة، بفتح الصادَيْن، والفاءانِ مكسورتانِ أو مفتوحتانِ، والحَيْصُ: الهَرَبُ، والبَوْصُ السَّبْقُ والتقدُّم أي وقعوا في هرب وسَبَقَ بعضُهم بعضاً؛ لِعَظَمِ الفتنة، فقلبوا الواوَ ياءً، للازدواجِ، وهو أَوْلى من العكس؛ لأنَّ الياءَ أَخفُّ، وقد يقال: حَوْصَ بَوْصَ بقلب الياءِ واواً، وقد يُنَوَّنُ الجُزْءان(٢) مع كسر الفاءَيْن(٣) وفتحِها، فيكونان معرَبين، والثاني إتباعٌ كما ذكرنا.

وقد يقال: حَيْصِ بَيْصِ بكسر الصادَيْن، والفاءانِ مفتوحتانِ أو مكسورتانِ تشبيهاً بالأصوات، وجاء: حاصَ باصَ، كحاثَ باثَ بفتحِها.

وأمّا الخازباز(٤)، فإنه مركب من اسم فاعل: خَزَى(٥) أي قهرَ وغلبَ، ومن اسم فاعل: بَزَى، إذا سَما وارتفع كأنه قيل: هو الخازي البازي، فرُكِّبا وجُعِلا اسماً واحداً، وتُصُرِّفَ فيه على سبعةِ أَوْجُهٍ.

خازِبازِ، بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيهاً بالصوت.

وخازَبازَ، تشبيهاً بخمسة عشر، وكأن أصله: الخازي والبازي على عطف أحد النعتين على الآخر.

---

(١) في ط: وشذر مذر.

(٢) ط: الجزآن.

(٣) د، ط: الفائين.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٩.

(٥) أي من خزاه خزواً: ساسَهُ وقَهَرَهُ.

وخازَباز، كبعلبك، على أن يُبنى أولهُما على الفتح، أوِ الكسر، وإنما جازَ كسر الأول ههنا بخلاف بعلبك، نظراً إلى أصل الزاي، وإنما منع الصرف في هذين الوجهين، للعَلَمية الجنسية والتركيب، فإذا دخله اللام انكسر الثاني جَرًّا كما في سائرِ غيرِ المنصرف.

وخازِبازٍ بإعرابهما على إضافة الأول إلى الثاني، كما يجوز في بعلبك، فيَجوز صَرْفُ الثاني وتَرْكُ صَرْفِهِ.

وخازِبازَ[1]، كقاصِعاءَ، وخِزباز، كقِرْطاس، وليس الأخيران مركَّبَيْن من كلمتين بل كُلُّ واحدٍ منهما اسمٌ صِيغَ مِن اسْمَيْنِ، كما قيل عَبْقَسيٌّ، في عبد القَيْس.

وإذا دَخلَتِ اللامُ على هذه اللغات، لم تُغَيِّر ما كان مبنياً عن بنائه، كما في: الخمسة عشر، قال[2]:

٤٨٥ تفقَّأ[3] فوقه القِلَعُ السَّواري وجُنَّ الخازباز به جُنونا

ولهما خمسةُ[4] معانٍ: ضَرْبٌ من[5] العُشْبِ، وذُبابٌ في العُشْبِ، وصَوْتُ الذُّباب، وداء في اللهازم، والسِّنَّوْر.

وأما خاقِ باقِ، للنكاح، وقاشِ ماشِ، لِلقُماش، فَكُلُّ واحدٍ منهما سُمِّيَ بصوته، فَبَقِيا على بنائهما.

---

[1] ط : وخازباء.

[2] ابن أحمر، شاعر إسلامي في الدولة الأموية. (ديوانه ١٥٩). الخزانة ٦/٤٤٢، ٢٥٧ هارون، سيبويه ٢/٥٢ بولاق، ابن يعيش ٤/١٢١، ١٢٢، التكملة ص ٦٨.

و (الجُنون) للنبات : نَماؤه وكثرتُه، وللذباب : هزجه وطيرانه. والشاهد فيه : بناء (الخازباز) مع كونه مقروناً باللام.

[3] د : تقلع.

[4] استشهد ابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٢٠ لثلاثة من هذه المعاني، وقال عن كونه بمعنى السِّنَّوْر: إنه غريب، ولم يستشهد له.

[5] قاله الفارسي في إيضاح الشعر. الورقة ٢٧/أ.

الكنايات

ـ معنى الكنايةِ ، والغَرَضُ منها :

ـ عِلَّة بناءِ الكِنايات :

قولُهُ : «الكنايات : كم ، وكذا ، للعدد ، وكَيْتَ[1] وذَيْتَ ، للحديث» .

الكناية في اللغة والاصطلاح : أَنْ يُعَبَّرَ عن شيء معينٍ ، لفظاً كان أو معنىً ، بلفظٍ غيرِ صريحٍ في الدلالة عليه ، إمَّا للإبهام على بعض السامعين ، كقولك : جاءني فلانٌ ، وأنت تريد : زيداً ، وقال فلانٌ : كَيْتَ وكَيْتَ ، إبهاماً على بعض مَنْ يسمع ، أَوْ لِشَناعة المعبَّر عنه ، كهنٍ في الفَرْجِ ، أو الفِعل القبيح ، كَوَطِئْتُ وفَعَلْتُ ، عن جامَعْتُ ، والغائط للحدث ، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدم ، أو لِنوعٍ من الفصاحة ، كقولك : كثيرُ الرَّماد ، لَلكثير القِرى ، أَوْ لغير ذلك من الأغراضِ .

والمُكْنَى عنه إنْ كان لفظاً ، فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ ، كقوله[2] :

٤٨٦ كَأَنَّ فَعْلَةَ (١٥٧ أ) لـم تملأ مواكبُها ديـارَ بَكْرٍ ولم تَخْلَعْ ولم تَهَبِ

أيْ خَوْلَةَ ، وكقولك مررت برجل أَفْعَلَ ، أيْ أَحْمَق ، وقد يكون المرادُ مجرَّدَ ذلك

---

[1] انظر التخمير ٢/٣٣٩ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ص٧٨ ، والفوائد الضيائية ٢/١٢٢ وما بعدها .

[2] المتنبي (ديوانه بشرح العُكْبَري ١/٨٨ ، توزيع دار الباز بمكةَ المكرمةِ سنة ١٣٩٧هـ) .

والبيت من قصيدةٍ رَثَى بها خَوْلَةَ أختَ سَيْفِ الدولةِ ، وقد تُوُفِّيَتْ بِـ «ميافارقين» سنة اثنتين وخمسين وثلاث مِئة ، وأولها :

يا أُخْتَ خيرِ أخٍ يا بنتَ خيرِ أبٍ كنايةٌ بهما عن أشرف النَّسَبِ

«كنى بِـ(فَعْلَة) عنِ اسمِها ، واسمُها (خَوْلة)» عن ابنِ جِني نقلاً من الخزانة ٦/٤٥١ هارون .

ومعنى البيت : مضت ، فكأنها لم تكن التي ملأت بمواكبها ديار بكر ، وكانت تهب ، وكانت تخلع ، فانطوى ذلك بموتها . وانظر الخزانة ٦/٤٤٧ط . هارون

اللفظ، كالألغاز والمُعَمَّيات، نحو: (٤٨٧) اكفُفِ[1] اكفُفْ، في: مَهْمَه، وكذا الأوزان التي يُعَبَّرُ بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة، كقولهم: أَفْعَلُ صفةٌ لا ينصرف، وهو[2] عبارة عن كلمةٍ أولُها همزةٌ زائدةٌ بعدَها فاءٌ ساكنةٌ بعدَها عَيْنٌ مفتوحة، بعدَها لامٌ، وكذا غيره من الأوزان، كما يَجِيءُ في باب الأعلام، فيكون، على هذا، «كم» الاستفهامية كنايةً؛ لأنها سؤال عن عدد معيَّن، وكذا: مَنْ، وما، وكيف، وغيرها من أسماء الاستفهام، لأنها كُلَّها سؤالٌ عن معيَّن غير مصرَّح باسمه «فمَن: سؤال عن ذي العِلْم، المعيَّن غير المصرَّح باسمه، ولو صَرَّحْتَ لقلت[3] أزيدٌ أمْ عَمْروٌ، و: أذلك الفاضلُ أم ذلك الجاهلُ، وكذا «أين» سؤالٌ عن مكانٍ مُعَيَّنٍ غير مصرَّحٍ باسمِهِ، وكذا أسماء الشرط، كُلُّها كناياتٌ وذلك؛ لأن كلماتِ الشرطِ والاستفهام بمعنى «أي» الموضوع للمعيَّن، شرطاً كان أو استفهاماً، تكنى بهذه الأسماء شرطاً أو استفهاماً عن المعيَّنات غير المحصورة، اختصاراً، إذ كان يطول عليك لو قلت مكان: أين زيد، أفي الدار، أم في السوق، أم في الخان، إلى غير ذلك من جميع المعيَّنات، فحرفُ الشرط وحرفُ الاستفهام مقدَّران قبل هذه الأسماء كما هو مذهبُ[4] سيبويه، وهي كناياتٌ عن المعيَّنات التي لا تتناهى كما مَرَّ.

وقول المصنف: ليس نحو مَنْ، وما، وكيف، كنايةً، ممنوعٌ، إذْ كثيراً ما يجري في كلامهم: أنَّ «مَنْ» كناية عن العُقَلاء، و«ما» عن غيرهم وقولك: أنا، وأنت، ليس

---

[1] قِطعةٌ من بيتٍ ثانٍ من أُحْجِيَّةٍ للحَريري في (مقاماته ٣٩٦، المقامة الملطية)، وهما:

يا مَنْ تُقصِّر عن مَدَا هُ خُطَا مُجاريهِ وتَضْعُفْ
ما مثلُ قولك للـذي أضحى يُحاجيك : اكفُفِ اكفُفْ

على أنَّ المُـرادَ بهذين اللفظين المكررين بطريق الإلغاز والتعمية: مهمه، وهو القفر. فإنَّ اكفف يرادفه (مَهْ)، ومكررة: (مَهْمَهْ)، فمجموع اكفف اكفف كناية عن: مَهْ مَهْ، وهذا تعمية وإلغاز. الخزانة ٦/٤٥٢ هارون.

[2] ط : الواو ساقطة.

[3] د، ط : قلت.

[4] الكتاب ١/٥١، ٤٩٢ بولاق.

بكنـايةٍ لأنه تصريحٌ بالمراد، وضمير الغائب كنايةٌ، إذْ هو دالٌّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهرِه فيه.

ويقال: كنيت عن كذا بكذا، وكَنَوْتُ⁽¹⁾، قالَ⁽²⁾:

٤٨٨ وإنى لأكنـو عن قَـذُورَ بغيـرها وأُعْرِبُ أحياناً بها فأُصـارِحُ

فالكناية ضِدُّ التصريح لغةً واصطلاحاً.

واعلم أن جميع الكنـايات ليست بمبنيةٍ، فإنَّ فلانـاً وفُلانةً، منها بالاتّفاق وهما معـربـان، والمبني منهـا: كم، وكذا، وكأيِّن، وكَيْتَ، وكيْتَ، وذَيْتَ، وأَمَّا أسماءُ الاستفهامِ والشرط فلم تعدَّ هنا⁽³⁾؛ لأن لها باباً آخرَ، هي أَخَصُّ به، فالكنايات، كالظروف في كون كل واحد منهما قِسْمَيْنِ: معرباً ومبنياً.

قالَ المصنِّفُ⁽⁴⁾: المـرادُ بالكنايات ألفاظٌ مبهمة يُعَبَّرُ بها عَمَّا وقع في كلام متكلم مفسَّراً، إمَّا لإبهامه على المخاطب، أوْ لِنسيانِه، فكَمْ، لا تكون من هذا القبيل، على ما أَقَرَّ به، استفهاميةً كانت أو خبريةً، ولا لفظ «كذا» في قولك: عندي كذا رجلاً؛ لأنه ليس حكايةً لِما وقع في كلام متكلم مفسَّراً، ولا كيت وكيت، وذيت⁽⁵⁾وذيت، بلى،

---

(١) في الصِّحاح ٦/٢٤٧٧: «وقد كَنَيْتُ بكذا عن كذا وكَنَوْتُ».

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. أورده ابن السِّكِّيت في (إصلاح المنطق ١٥٧) في (باب ما يقال بالياء والواو). قال: ويقال كنيته وكنوتُه، وأنشد أبوزياد:

وإني لأكنُو عن قذورَ .... البيت

و (قذور) امرأة. يقول: أذكرها في بعض الأوقات باسم غيرها، وأُصَرِّحُ باسمِها في وقت آخر، وأُعرِب أُبيِّن..
و (أُصارح): أُظهر ولا أستر.
وناقـة قذور: عزيزة النَّفْس، لا ترعى مع الإبـل، ولا تبـرك معها. الخزانة ٦/٤٦٥ط. هارون، واللسان ٣/٣٠٦ط. الخياط. الشاهد فيه أنه يقال كنوت، كما يقال كنيت.

(٣) ط: ههنا.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٦، وشرح الكافية ص ٧٨.

(٥) انظر سيبويه ١/٢٩٧، و٢/٤٧، ٤٨، والمقتضَب ٣/١٨٣، والتخمير ٢/٢٥١؛ وفيه: «كان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ وديتَ»

مثل قولك: قال فلان كذا، وقال فلان كذا، وقال فلان كيت وكيت، داخل في حَدِّه، وكأَيِّن، خارج عنه، نحو قولك: كأيِّن رجل عندي.

واعْلَمْ(١) أَنَّ بناء «كم» الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية، قال المصنفُ(٢): والأندلسيُّ، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، فأشبهت ما تضمَّن الحرف.

فَإِنْ قيل: الكلام الخَبَرِيُّ هو الذي يقصد المتكلم أَنَّ له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به، فَإِنْ طابَقَهُ سُمِّيَ كلامه صِدقاً وإلاَّ فَكَذِباً، والإنشائي مالا يقصد المتكلم به ذلك، بل إنما يُحَصِّل المتكلم المعنى الخارجَ، بذلك الكلام، والكلام المصدَّر بِكَمْ، أَوْ بِرُبَّ، لابُدَّ فيه مِنْ أَنْ يَقْصِدَ المتكلم مطابقتَهُ للخارج، نحو: كم رجلٍ لقيته، و:(٣)

رُبَّ مَنْ أنضجت غيظا صدرهُ قد تَمَنَّى ليَ مَوْتَاً(٤) لم يُطَعْ - ٤٣٩

فيصح أن يقال: ما لقيت رجلاً، ولم تُنْضِجْ صدر أحد، وجوازُ التصديقِ والتكذيب دليلُ كونِهما خَبَرَيْنِ.

فالجواب: أَنَّ معنى الإنشاء في «كم» في الاستكثار، وفي «رُبَّ» في الاستقلال، ولا يقصد المتكلم أَنَّ للمعنيين خارجاً، بل هو الموجد لهما بكلامه، بَلَى، يَقْصِدُ أَنَّ في الخارج قِلَّةً أَوْ(٥) كَثْرَةً، لا استكثاراً ولا استقلالاً فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ له: كذبت، فإنك

---

(١) د، م: «وأما بناء «كم» الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل أو لشبهها بأختها».

(٢) قال ابن الحاجب: «وبناء (كم) في الاستفهامية واضحٌ، وفي الخبرية إما لكونها موضوعة وضع الحروف، أو لشبهها بأختها، أو لتضمنها معنى الإنشاء وهو بالحروف غالباً، فأشبهت معنى الحرف».
شرح الكافية ص٧٩. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٣/١.

(٣) قائل البيت: سويد بن أبي كاهل اليشكري، وسبق تخريجُه.

(٤) تكملة من م.

(٥) ط: كَثرة أَوْ قِلَّة.

ما استكثرت اللقاء وما استقللت الإنضاج، كما لوقال: ماأكثرهم، صَحَّ أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يَصِحَّ أَنْ يُقالَ: ما تعجبت من كَثْرَتِهم، وليس كذلك نحو: ما قام زيدٌ، فإنه لا يفيد، أنك تعدّ قيامَهُ منفياً بهذا الكلام كما أفاد: كم رجل لقيته، أنك تَعُدُّ لقاءَهُ(١) كثيراً بهذا الكلامِ، بَلِ المعنى أنك تحكم بانتفائهِ في الخارج.

ويأتي تمامُ القَوْلِ فيه، في أفعال المدح والذم، إنْ شاءَ الله تعالى، وأَمَّا بناءُ «كذا» فلأنه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة، دخل عليه كاف التشبيه، وكان «ذا» مشاراً به إلى عدد معينٍ في ذهن المتكلم، مبهَم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى «كم»، وانمحى عن الجُزْأَيْنِ معنى التشبيه، والإشارة، كما ذكرنا في: فاهاً لِفِيك، وأيدي سبا، فصار الكلمتان ككلمةٍ واحدةٍ، ولذا نقول: إنَّ كذا مالُك، برفع «مالك» على أنه خبر «إنَّ» ولا نقول إنّ اسم «إنَّ»: الكاف الاسمية؛ **(١٥٧ ب)** لأنها عند سيبويه(٢) لا تكون اسميةً إلا للضرورة، كما يَجيءُ في حروف الجر. فيبقى ذا، على أَصْلِ بنائه؛ قوله: «كذا للعدد»، وقد يكون لغير العدد أيضاً، نحو: قال فلان كذا.

وأَمّا(٣) «كَأَيِّن» فهو كاف التشبيه دخلت على «أَيّ» التي هي في غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة، فكأَيِّن، مِثْلُ «كذا» في كون المجرورين مبهَمَيْنِ عند السامع إلَّا أَنَّ في «ذا» إشارة في الأصل إلى ما في ذهن المتكلم بخلاف «أيّ» فإنه للعدد المبهم، والتمييز بعد كذا وكأيِّن، في الأصل، عن الكاف، لا عن «ذا» و«أيّ»، كما في: مثلك رجلاً؛ لأنك تُبَيِّنُ في: كذا رجلاً، وكأَيِّن رجلاً، أَنَّ مثل العدد المبهم من أي جنس هو، ولم تُبَيِّنِ العددَ المبهمَ حتى يكون التمييز عن ذا، وأيّ.

فأيّ في الأصل، كان معرباً، لكنه، كما قلنا في «كذا» انمحى عن الجُزْأَين،

---

(١) ط: لقائه.

(٢) تكون الكاف عنده اسماً في الشّعر. الكتاب ١/٢٠٣. وانظر ١/٢٩٧ بولاق.

(٣) د، ط: الواو من «وأما» ساقطة.

معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كم» الخبرية، فصار كأنه اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ، آخره نون ساكنةٌ، كما في «مِنْ» لا تنوين تمكُّن، فلذا يكتب بعد الياء نون، مع أن التنوين لا صورة له خَطًّا، ولأجل التركيب، تُصُرِّف فيه فقيل: كائِن بالألف بعد الكاف، بعدَها همزة مكسورة بعدَها نونٌ ساكنة.

قالَ يونُسُ(١): هو: اسم فاعل مِن كان، وذهب المبرِّدُ(٢)، وهو الأُولى، إلى أنهم بَنَـوْا من الكلمتين لما ركبوهما: اسماً على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء «أيّ»، صارت عيناً، وحذفت إحدى الياءَيْنِ، وبقيتِ الأُخرى لاماً.

وقال الخليلُ(٣): الياء الساكنة من «أي» قُدِّمت على الهمزة وحُرِّكت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها فاجتمع ساكنان: الألِفُ والهمزةُ، فكُسِرَتِ الهمزةُ لالتقاء الساكنين، وبقيتِ الياءُ الأخيرةُ بعد كسرة فأذهبها التنوينُ بعد زوال حركتها كالمنقوص.

وقال بعضُهم: الياء المتحركة قُدِّمت على الهمزة وقُلِبَتْ أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الأُولى كما في: قاضٍ، ومنهم مَنْ قال: قُدِّمَتِ العَيْنُ، أي الياءُ الساكنةُ على الهمزة وقُلبت ألفاً مع سكونها كما في: طائيّ، وحارِيّ، ثم نقلت كسرة الياء إلى الهمزة إتماماً للتغيير، وحذفت للتنوين بدليل أنَّ مِنْ لغاته(٤): كَيْءٍ نحو: كَيْعٍ، وقد يقال: كَيْأً بفتح الهمزة على أنها بقيت مفتوحة، ثم قلبت الياء التي هي لام الكلمة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها، وقد يقال:

---

(١) ذكر السُّيوطيُّ في الهمع ٧٦/٢ أن «كائن» اسم فاعل من (كان) ساكنة النون، وقال: وبذلك قرأ ابنُ كَثِير. ولم ينسب هذا الرأيَ إلى يونُس.

(٢) لم يتكلم المبرد عن (كَأَيِّنْ) في المقتضب، وتكلم عليها في الكامل ٢٢/٨ بشرح رغبة الآمل.

(٣) سيبويه ٤٧٤/١ بولاق.

(٤) انظر لغاتِ (كأيِّن) وقراءاتِها في دراسات، القسم الأول جـ٢ ص ٣٤٦.

كَأْيٍ(١)، نحو كَعْيٍ بحذف حركة الهمزة مع الياء الأُولى.

وجاء: كإٍ، نحو: كَعٍ، إمَّا على حذف العين واللام معاً، ونقل كسرة اللام إلى الهمزة، وإمَّا على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين، كما في عَمٍ وشَجٍ.

وعند الكوفيين(٢): «كم»، أيضاً، مركبةٌ مثل كأَيِّن وكذا، من كاف التشبيه و«ما»، وذلك لأن «ما» كما ذكرنا في الموصولات، للمجهول ماهيته، فهي في إبهام «أي»، و«ذا»، ثم حذفت ألفها، وسكنت الميم للتركيب، وحَذْفُ أَلِفها إذا كانت في الاستفهام قياسٌ، نحو: لِمَ، وفِيمَ، فتكون «كم» الاستفهامية كقوله(٣):

يا أَبَا الأسودِ لِمْ خَلَّيْتَني   لهمومٍ طارقاتٍ وفِكَرِ(٤)

وأمَّا عند البصريين(٥)، فلا تركيب في «كم».

وأما كيت(٦) وذيت، فإنما بُنِيَا؛ لأن كل واحدة منها كلمةٌ واقعةٌ موقعَ الكلامِ، والجملة من حيث هي هي، لا تستحق إعراباً ولا بناءً، كما مَرَّ في المركبات.

---

(١) قراءة ابن مُحَيْصِن. المحتسَب ١/١٧٠ ـ ١٧١.

(٢) الفراء. معاني القرآن ١/٤٦٦، والصاحبي ٢٤١، والإنصاف مسألة ٤٠، وانظر مدرسة الكوفة ص٢٣١.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. وقال البغداديُّ: «والبيت مع كَثْرة تداوُلِهِ في كتب النَّحْو والصَّرْف لا يُعرف قائلُه. والله أعلم».

الخزانة ٧/١٠٨ هارون، المغني ٣٩٣ط. المبارك؛ وفيه: (لِمَ خَلَّفْتَني) بدل (لِمْ أسلمتني)، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢١٩، معاني الفراء ١/٤٦٦.

والهموم: الأحزان، والطُرُوق: المَجيء ليلاً، وفِكَرِ هو جمع فِكرة؛ لأن شرطَ الجمع على فِعَل أن يكون مفرده فِعْلَة مكسور الفاء، مؤنثاً بالتاء.

وأما قولُهم: (أفكار) جمع فِكرة فَوَهَمٌ، فـ(أفكار) جمع فِكْر. الشاهد فيه أن (لِمْ) مركبة من اللام وما الاستفهامية، فلما جُرَّتْ باللام حذفت الألف وسكنت الميم، كما أنّ كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية.

(٤) م، د: وذكر.

(٥) انظر الإنصاف، مسألة ٤٠.

(٦) انظر سيبويه ٢/٤٧، ٤٨ بولاق، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٤.

فَإِنْ قيل: فكان يجب ألَّا تكون مبنيةً، أيضاً، كالجمل.

قلت: يجوز خُلُوُّ الجُمَـلِ من الإعراب والبناء؛ لأنهما من صفات المفردات من الأسماء، ولا يجوز خلو المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقعَ ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء، ولم يجز أن يخلوَ منهما مثله، بقي على الأصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه، وهو البناء، إذ بعض المبنيات⁽¹⁾، وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريُّه عن سبب الإعراب فَعُرِيُّهُ عن سبب الإعراب: سببٌ: للبناء، كما قيل: عدم العِلة: عِلَّةُ العدم.

فَإِنْ قلت: إنهما وضعتا لتكونا كنايةً عن جملة لها محل من الإعراب نحو: قال فلان كيت وكيت، أي: زيد قائم، مثلاً، وهي في موضع النصب.

قلت: إن الإعراب المحليَّ في الجملة عارض، فلم يعتدَّ به.

وبناؤهما على الفتح أكثرُ؛ لِثِقَلِ الياءِ، كما في: أين، وكيف، أَوْلِكَوْنِهما في الأغلب كنايةً عن الجملة المنصوبة المحل، ويجوز بناؤهما على الضم، والكسرِ أيضاً، تشبيهاً بحيث، وجَيْرِ، ولا تستعملان إلَّا مكررتين، بواو العطف نحو قال فلان كَيْتَ وكَيْتَ، وكـان من الأمـر ذَيْتَ وذَيْتَ، وهما مخففتان مِن: كيَّة، وذيَّة، بحذف لام الكلمة وإبدال التاءِ منها، كما في بِنت، والوقف عليهما بالتاء، كما على بنت، ومِنَ العرب من يستعملها على الأصل فلا يكونان إلَّا مفتوحتين، لِثِقَلِ التشديد، والوقف عليهما بالهاء.

ولامُهما ياءٌ لا واوٌ، إِذْ ليس في الكلام مثل: حَيَوْت، وواوُ حيوان بدل من الياء، إلَّا عند المازنيِّ⁽²⁾، وعنده واو حيوان: أَصْلٌ، فيجوز أن يكون، أيضاً، لامُ كيَّة وذيَّة واواً؛ ولم نقل إن أصلها كوية وذوية؛ لأن التاءَ في كيت وذيت بدلٌ من اللام، فلو كانتِ العينُ واواً، لقلت: كَوتَ وذَوتَ، والتاء فيهما لكونهما عبارتَيْنِ عن القصة.

وحكى أبو عبيدةَ⁽³⁾: كَيْه بالهاء مكان تاء كيت، مفتوحة ومكسورة.

---

(1) في م: «لا يحتاج إلى سبب البناء» بعد قوله «المبنيات».

(2) المنصف ٢/٢٨٤.

(3) لم أجد هذا الرأي في كتابه مجاز القرآن.

كَمْ : الاستفهاميةُ، والخبريةُ، والفَرْقُ بينهما

قولـه: «وكم[1] الاستفهـامية مميزُهـا منصـوبٌ مفـردٌ، ومميز الخـبرية مجرورٌ». «مفردٌ ومجموعٌ، وتدخل (١٥٨ أ) مِنْ فيهما، ولهما صَدْرُ الكلامِ».

كم الاستفهامية، وكم الخبرية تدلّان على عدد ومعدود، فالاستفهاميةُ لعدد مبهَمٍ عند المتكلم، معلومٌ، في ظنه، عند المخاطب، والخبريةُ لعدد مبهَم عند المخاطب وربَّما يعرفه المتكلم، وأمَّا المعدود فهو مجهولٌ عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتِيج إلى التمييز المبيِّن للمعدود، ولا يحذف إلَّا لدليل، كما تقول مثلاً: كم عنـدك؟، إذا جرى ذكر الدنانير، أيْ كم ديناراً، أوْ: كم عندي، أي كم دينارٍ، قالوا: وحِذْفُ مميِّز الاستفهامية أكثرُ؛ لأنه في صورة الفضلات، ومميزُ الاستفهامية منصـوبٌ مفـردٌ، حَمْلاً لها على المرتبة الوسطى من العدد، وستَجِيء العِلَّةُ في باب العدد، وإنما حملت على وسطى المراتب؛ لأن السائل لا يعرف في الأغلب: الكَثْرة والقِلَّة، فَحَمْلُها على الدرجة المتوسطة بين القِلَّة والكَثْرة أَوْلى، وكم منونة تقديراً، لكنْ فَصْلُ المميز عن كم الاستفهاميةِ جائزٌ في الاختيار، نحو: كم لك غلاماً، ولا يجوز ذلك في العدد، إلَّا اضطراراً كما قالَ[2]:

على أَنَّني بَعْدَ مَـا قَدْ مَضَـى   ثلاثون للهَجْرِ حـولاً كَمِيلا ٢١٦

وذلـك لأنَّ العـددَ مع المعـدود ككلمـة واحـدةٍ، ألا ترى أنَّ «عشرون» مع مميزه بمنـزلـة: رجـل ورجلان، ولو وجدوا لفظاً دالًّا على المعدود مع العدد كما في المفـرد والمثنى، لـم يحتـاجوا إلىٰ العـدد؛ وكذا كُلُّ مِقدارٍ مع مميـزه، لا يفصل بينهمـا نحـو: رِطْـل زيتـاً؛ لأنـه هـو بدليل إطـلاق أحدهمـا عـلى الآخر، بخـلاف كم

---

[1] د، ط: فكم.

[2] سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧١١.

الاستفهامية مع مميزها، ولا يجوز جَرُّ مميزِ الاستفهامية إلاَّ إذا انجرت هي بحرف الجر، نحو: على كم جِذْعٍ بُنِي بَيْتُكَ، وبكم رَجُلٍ مررتَ، فيجوز في مثله: الجَرُّ مع النصب[1]، وذلك لأن المميز والمميز في المعنى: شيءٌ واحدٌ، فكأنَّ الجارَّ الداخل على «كم» داخلٌ على مميزِه فالجَرُّ عند الزجاجِ بسبب إضافةِ «كم» إلى مميزه كما في الخبرية، قصد تطابق «كم» ومميزه جراً، وعند النُّحَاة: هو مجرورٌ بِمِنْ مقدَّرة، ومُجَوِّزُ إضمارها: قَصْدُ التطابُقِ، ولا يجوز أن يكون المجرورُ بدلاً مِن «كم»؛ لأنَّ بَدَلَ متضمِّنِ الاستفهامِ، يقترن بهمزة الاستفهام، كما مَرَّ في باب البدل، ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعاً، كمميز المرتبة الوسطى، خلافاً للكوفيين وعلى ما أجاز السيرافي[2] في العدد: أعشرون غِلماناً لك، إذا أردت طوائفَ من الغِلْمان، ينبغي جواز: كم غِلماناً لك بهذا المعنى، وقال البصريونَ: لو جاء نحو: كم غِلماناً لك، فالمنصوبُ حالٌ لا تمييزٌ والتمييز محذوف، أي: كم نفساً لك في حال كونهم غِلماناً، والعامل في الحال: الجارُّ والمجرورُ، فلا يجوز عندهم: كم غِلماناً لك إلاَّ على مذهب الأخفشِ، كما تَقَدَّمَ في باب الحال.

والجَرُّ في مميز الخبرية بإضافتها إليه، خلافاً للفراء، فإنه عنده بمِنْ مقدَّرة، وهذا كما قال الخليل[3] في: لاهِ أبوك، إنه مجرورٌ بلامٍ مقدرة، وإنما جَوَّزَ الفراءُ عمل الجارِ المقدَّر ههنا، وإنْ كان في غير هذا الموضع نادراً؛ لِكَثْرة دخول «مِنْ» على مميز الخبرية،

---

[1] د: بعد قوله: مع النصب: «والمجوز قصد تطابق كم جراً، والجر عند الزجاج بسبب إضافة كم إلى مميزه، كما في الخبرية».

[2] السِّيرافِيُّ ما ملخَّصُهُ: «... أمّا إذا قلت: كم غلماناً لك لم يَجُزْ؛ لأنك إن نصبت (غلماناً) على التمييز لم يجز؛ لأن (كم) في الاستفهام لا يميز إلاّ بواحد كعشرين، وإن نصبتها على الحال لم يَجُزْ؛ لأنَّ العامل: لك، وهي مؤخرة، فإن قدمت (لك) جاز، كما يجوز عبد الله فيها قائماً، وتقديره: كم مماليك في حال ما هم غِلمان؟ كما تقول: لك مئة بيضاً، أي في حال ما هي بيض». سيبويه ٢/١٦٠ط. هارون هامش(١).

[3] سيبويه ٢/٢٤٤ بولاق.

نحو «وَكَم(١) مِّن مَّلَكٍ(٢)»، و«وَكَم(٣) مِّن قَرْيَةٍ(٤)»، والشيءُ إذا عُرِفَ في موضعٍ جازَ تَرْكُهُ لقوة الدلالة عليه، فإن فصل بين الخبرية ومميزها جاز جَرُّهُ عند الفراءِ؛ لأنه يجره بمِن المقدرة، لا بالإضافة، وغيرُهُ يُوجِبُ نَصْبَهُ حَمْلاً على الاستفهامية؛ إِذْ لا يمكن الإضافة مع الفصل، إلّا على مَذْهَبِ يونسَ، فإنه يُجيز الفَصْلَ بينهما في السَّعَة بالظرف وشِبْهِهِ، فَيُجيز في الاختيار نحو قوله(٥):

٤٨٩ كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا ... وكريمٍ بُخْلُهُ قد(٦) وَضَعَهْ

وقال الأندلسيُّ: إنَّ يونسَ يُجيز الفَصْلَ ههنا(٧) بالظرف وشِبْهِهِ، إذا لم يكن مستقراً، ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونسَ ههنا، كما نقلوه كُلُّهم في باب «لا»

---

(١) ط : كم من ملك، من غير واو، وهذا تحريف.

(٢) النجم/ ٢٦، والآية بتمامها:
﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾.

(٣) ط : كم من قرية.

(٤) الأعراف/ ٤، ونصُّها:
﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾.

(٥) أنس بن زُنَيْم (صحابي)، وقيل عبد الله بن كُرَيز، وقيل أبو الأسود الدؤلي، وليس في ديوانه هذا البيتُ.
الخزانة ٦/ ٤٧١ هارون، سيبويه ١/ ٢٩٦ بولاق، شرح جُمَل الزَّجّاجي ٢/ ٤٨، الأصول ١/ ٣٨٨، العَيْني ٤/ ٤٩٣، ٤٩٤، الإنصاف ١٩٢، المقتضَب ٣/ ٦١؛ وفيه: (شريف) بدل (كريم).
الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في (مُقْرِف): فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفاً، ويكون لتكثير المراد، وترفع المقرف بالابتداء، وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العُلا.
والنصب على التمييز، لِقُبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر. وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة، وموضع (كم) في الموضوعين موضع رفع بالابتداء، والتقدير: كثير من المقرفين نالَ العُلا بجوده.
و (المُقْرِف): الذي ليس له أصالةٌ من جهة الأب، أو النَّذْل اللئيم. وقوله: (وَضَعَه): جعله وضيعاً دنيئاً خَسيساً.

(٦) د : فوضعه.

(٧) م : ساقطة.

التبرئةِ، نحو: لا أبا اليومَ لكَ. والدليلُ على جواز الفصل بالمستقر، أيضاً، قولُهُ(١):

٤٩٠ كم في بَني سعدِ بنِ بكرٍ [سيدٍ ضَخْمِ الدَّسيعةِ(٢) ماجدٍ نَفَّاعِ]

وأمَّا الجَرُّ مع الفصل بالجملة، فلا يُجيزه إلَّا الفَرَّاءُ، بناءً على مذهبه المتقدِّم، وذلك نحو قولِهِ(٣):

٤٩١ كم نالَني منهُم فضلاً على عَدَمٍ إذْ لا أَكادُ من الإقتار أَحتملُ

وإذا كان الفصلُ بين «كم» الخبرية ومميزها بفعل متعدٍّ، وَجَبَ الإتيانُ بمِن؛ لِئلَّا يلتبِسَ المميز بمفعول ذلك المتعدِّي، نحو قولِهِ تعالىٰ:

---

(١) نسبه العيني إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. العَيْني ٣٩٢/٤. والبيت غير منسوب في سيبويه ٢٩٦/١ بولاق، ولا في الخزانة ٤٧٦/٦ هارون. وهو في: المقتضب ٦٢/٣، والمفصل ص ١٨١، وابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢، والأُشموني ٨٢/٤، واللُّمَع ص٢٢٩.

و (الدسيعة): العطية، ويقال هي الجَفْنَة، وهو كنايةٌ عن كرمه.

و (الماجد): الشريف، يصف كثرةَ السادات في هذه القبيلة. والجار والمجرور: (في بني): خبرٌ لِـ«كم». وضخم، وماجد، ونفاع: صفات مجرورة.

والشاهد فيه: خفض (سيّد بِـ«كم»، مع الفصل بينهما بالجار والمجرور، وجواز ذلك خاصٌّ عند سيبويه بالضرورة.

(٢) ليس في الأصل، وإنما هو من م، د، ط. وفي ط بعد البيت: «وسيبويه لا يجوز الجر مع الفصل وان كان بالظرف إلا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر سيد. البيت».

(٣) القُطامي «بضم القاف وفتحها هو الصقر...». المُبْهج ص٢٨. (ديوانه ٢٣ ـ ٣٠ تحقيق إبراهيم السامَرَّائي، وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة). الخزانة ٤٧٧/٦ هارون، سيبويه ٢٩٥/١ بولاق، المقتَضب ٦٠/٣، ٦١، العَيْني ٢٩٨/٣، و٤٩٤/٤، المُفَصَّل ١٨١، ابن يعيش ١٣١/٤، الهَمْع ٢٥٥/١، الأشموني ٨٢/٤.

و (العَدَم): فقد المال وقلته. والإقتار: الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهد به أنه لا يستطيع الاحتمال، أي الارتحال لطلب الرزق، ضعفاً منه وعجزاً. ويُروى (اجتمل) بالجيم، أي: أجمع العظام لأستخرج جميلها، والجميل: الودك.

و (منهم): متعلق بـ«نالني»، و(على عَدَمٍ) حال من الياء في «نالني»، و(إذ لا أكاد): إذْ: ظرف لِـ«نالني»، وجملة (أحتمل) في محل نصب خبر كاد.

والشاهد فيه: نصب (فضلاً) على التمييز، حين فصل بينها وبين (كم) الخبرية بفاصل.

﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن[1] جَنَّٰتٍ ﴾

و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن[2] قَرْيَةٍ ﴾.

وحالُ «كم» الاستفهاميةِ المجرور مميزُها مع الفصل، كحال «كم» الخبرية في جميعِ ماذكَرْنا.

وبعضُ العرب يَنْصِبُ مميزَ «كم» الخبرية، مفرداً كان أَوْ جَمْعاً بِلا فَصْلٍ، أيضاً، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينةِ الحال، فيجوز، على هذا، أن تكون في: كم عَمَّةً، بالنصب، خبرية.

وإنما انجرَّ مميز «كم» الخبرية المفرد، وهو أكثرُ من الجمع؛ لأنَّ «كم» للتكثير، فصار مميزُه كمميز العدد الكثير، وهو المِائةُ والأَلْفُ، وإنما جازَ الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح؛ لأنَّ في لفظ العددِ الكثيرِ دلالـة على الكَثرة، فاستغنى «بتلك الدلالة»[3] عن جمع المميز، وأمَّا (١٥٨ ب) «كم» فهو كنايةٌ عن العدد الكثيرِ، وليس بصريحٍ فيه، فجوَّزوا جَمْعَ مميزه تصريحاً بالكَثرة.

قولُهُ: «وتَدْخُلُ مِن فيهما»، أي في مميزيْهما، أمَّا في الخبرية فكثيرٌ نحو: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ[4] ﴾، و﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ[5] ﴾، وذلك لموافقته جرّاً للمميز المضاف إليه «كم»، وأمَّا مميز «كم» الاستفهامية، فلم أُعثَرْ عليه مجروراً بِمِن، في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ، ولا دَلَّ على جوازه كتابٌ من كتب النَّحْوِ، ولا أدري ماصِحَّتُهُ[6].

---

(١) الدخان/٢٥، ونصها:

﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾.

(٢) القصص / ٥٨، والآية بتمامها:

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾

(٣) زيادة من م، د يقتضيها النص.

(٤) من الآية ٢٦ في سورة النَّجم.

(٥) من الآية ٤ في سورة الأعراف.

(٦) أ ـ قولُ الرضي: «مميز (كم) الاستفهامية لم أعثرْ عليه مجروراً بِمِنْ في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ» مردودٌ بقوله تعالى: =

وإذا انجرَّ المميز بمِن وَجَبَ تقدير «كم» مُنوَّنةً.

قَوْلُهُ: «ولها صَدْرُ الكلام» أمَّا الاستفهاميةُ فللاستفهام، وأمَّا الخبرية فلِما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أنَّ «رُبَّ» لَمَّا تضمنت المعنى الإنشائيَّ في التقليل، وَجَبَ لها صَدْرُ الكلامِ، ولي، في تضمنهما معنى الإنشاء، أعني: رُبَّ، وكم، نَظَرٌ، كما يَجِيءُ في باب التعجب.

وإنما وَجَبَ تصديرُ متضمِّن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام مخرجٌ له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فَحَقُّهُ صَدْرُ تلك الجملةِ خوفاً مِن أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيِّر في آخرها تَشَوَّشَ خاطرُه؛ لأنه يُجَوِّزُ رجوع معناه إلى ما قبلَه من الجملة مؤثراً فيها، ويُجَوِّزُ بقاءَ الجملة على حالها فيترقب جملةً أُخرى، يؤثر ذلك المغيِّر فيها.

= ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ البقرة/ ٢١١.

قال مكي في المشكل ١/٩٢: «... ولا يعمل في «كم» ما قَبلها وهو «سَلْ»؛ لأنّ لها صدرَ الكلام؛ إذْ هي استفهامٌ، ولا يعمل ما قبلَ الاستفهام فيه، وإنما دخلت «مِنْ» مع «كم» ـ وهي استفهام ـ للتفرقة بينها وبين المنصوب...».

وقالَ أبو حيّانٍ في البحر المحيط ٢/١٢٧: من آية: تمييز لـ«كم» ويجوز دخول (مِن) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها أم فصل عنها، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ماقُرِّرَ في النحو».

والزمخشريُّ فِي كشافه ١/٣٥٤ جَوَّزَ (كم) أن تكون استفهاميةً وخبرية، ومعنى الاستفهام فيها التقريرُ.

ب ـ وأما قولُ الرضي: «ولا دَلَّ على جوازه كتاب» فليس بصحيح، فإن سيبويه ذكر في كتابه أن «مِنْ» تدخل في تمييز (كم)، فأطلق ولم يُخصص ذلك بالخبرية. قال ١/٢٩٩: ولله دره من رجل، فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيداً».

وأما المبرد في المقتضب، فكلامه أصرحُ وأوضح، إذ جعل دخول (مِن) في تمييز (كم) الاستفهامية هو الأصل، ثم حملت عليها (كم) الخبرية. المقتضب ٣/٦٦.

مواقِعُ كَمْ مِنَ الإعـراب

قولُهُ: «وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وكلُّ (١) ما بعده فعل» «غير مشتغل عنـه، كان منصـوبـاً، معمولاً له على حسبه وكل ما قبله حرفُ جرٍ، أوْ مضاف، فمجـرورٌ، وإلاَّ فمـرفوعٌ مبتدأ إنْ لم يكن ظرفاً، وخبراً إن كان ظرفاً وكذلك أسماء الشرط والاستفهام».

قوله: «كلاهما» أي: كم الاستفهاميّ، وكم، الخبري، وإنما وقع كل منهما مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأنهما اسمانِ، ولابُدَّ لكل اسمٍ مركَّبٍ من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر(٢).

قولُهُ: «(٣)وكل ما بعده فعل..»، أَخَذَ يُفَصِّلُ مواقعَهما في الإعراب، يعني إذا كان بعد «كم» فعل لم يشتغل عن نصب «كم» بنصب الضمير الراجع إليه، كما في نحو: كم رجلاً ضربته؟، أو بنصب متعلَّق ذلك الضمير، كما في نحو: كم رجلاً ضربت غلامه؟: كان «كم» منصوباً(٤) على حَسَبِ ذلك الفعل غير المشتغل، أي على حسب اقتضائهِ، فإن اقتضى المفعول به، فكم منصوبُ المَحَلِّ بأنه مفعولٌ به، نحو: كم رجلاً ضربت؟، وكم غلامٍ ملكت، والأَوْلى أن يقول: معمولاً على حسبه وحسب المميز معـاً، وذلك أنك تقول: كم يوماً ضربت، فكم، منصوبٌ على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه، وغير ذلك مِنَ المنصوبات، فَتَعَيُّنُهُ لِأحـدِ المنصـوبـات: إنما هو بِحَسَبِ الفعل وحسب المميز، فبقولك «معاً»، تعينً

---

(١) د، ط: فكل.

(٢) د، م: بعد قوله «... والجر»: «فيرتفعان، وينتصبان، وينجران».

(٣) ط: فكل.

(٤) ط: منصوباً معمولاً على حَسَبِ.

للظرفية، ولـو قلت: كم رجلاً.. لكان انتصابه بكونه مفعولاً به، ولو قلت: كم ضربةً، لانتصب بكونه مفعولاً مطلقاً.

ويجوز أنْ يُجْعَلَ «كم» في هذه المواضع مبتدأً، والجملةُ خبرُهُ، والضمير في الجملة مقدَّرٌ على ضَعْفٍ كما مَرَّ.

قوله: «ما بعده فعل»، أي فعل أو شبهه، ليشمل نحو: كم يوماً أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب، وليس بمعروفٍ انتصابها إلاّ مفعولاً بها أَوْ ظرفاً، أَوْ مصدراً، أَوْ خبرَ كان، نحو: كم كان مالُكَ، أَوْ مفعولاً ثانياً لَباب ظَنَّ، نحو: كم ظننت مالَك⁽¹⁾.

قولُـه: «كل مابعده فعل غير مشتغل عنه»، مُنتَقَضٌ بقولك: كم جاءَك، فإنَّ «جاءَك» فِعْلٌ غيرُ مشتغلٍ عن «كم» بضميره؛ لأن معنى الاشتغالِ عنه بضميره: أنه كان يَنْصِبُهُ لو لم ينصِب ضميره، كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

قولُهُ: «وكل ما قبله حَرْفُ جَرٍّ، أَوْ مضافٌ، فمجرورٌ»، إنما جاز تقدم حرف الجر أَوْ المضاف عليهما، مع أَنَّ لهما صَدْرَ الكلامِ؛ لأنَّ تأخيرَ الجارِّ عن مجروره ممتنعٌ؛ لِضَعْفِ عَمَلِهِ، فَجُوِّز تقديمُ الجارِّ عليهما، على أن يُجْعَلَ الجار، سواءٌ كان اسماً أَوْ حرفاً، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدّر، حتى لا يسقطَ المجرور عن مرتبته، ولهذا حُذِفَ أَلِفُ «ما» الاستفهامية المجرورةِ، كما مَرَّ في الموصولات، تقول: بكم رجل مررت؟، وغلام كم رجل ضربت، ويكون إعراب المضافِ كإعراب «كم» لو لم يكن مضافاً إليه.

قولُهُ: «وإلاّ فهو مرفوع» أي إن لم يكن بعدَه فِعْلٌ غيرُ مشتغلٍ بضميره، ولا قبله

---

(١) عرض سيبويه لبيان إعراب (كم) في أنها تكون ظرفاً وغيرَ ظرفٍ في ١٠٨/١، ٢٩٢ ـ ٢٩٣. وانظر المقتضب ٦٢/٣، ٦٣، ودراسات ق١ جـ٢ ص٣٩٩ وما بعدها.

جارٌّ، فهو مرفوعٌ، وذلك أنه إذا لم يكن لا قبله عامل، ولا بعده، كان اسماً مجرّداً عن العوامل، على مذهب البصريينَ، فيكون مبتدأً أَوْ خبراً.

فَأَمّـا ألَّا يكـونَ بعـدَه فِعْـلٌ، نحو: كم مالُكَ، أَوْ[1] إِنْ كان عاملاً في ضميره، أو متعلقه، إِمَّا على وجه الفاعليةِ، نحو: كم رجلاً جاءك، أَوْ: كم رجلاً جاءك غلامه، أو على وجهِ[2] المفعوليَّةِ، نحو: كم رجلاً ضربته أو ضربت غلامَه.

ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول أو بمتعلقه: إنّه مفسرٌ لناصب «كم» والتقدير: كم رجلاً ضربت ضربته، لجاز إلَّا أَنَّ الرَّفْعَ فيه أَوْلى، للسلامة من الحذفِ والتقدير، على ما تَبيَّنَ، قَبْلُ[3] [فيما أضمر عامله على شريطة التفسير، والأَولى أن يُقدَّرَ الناصبُ بعد «كم» ومميزه، لحفظ التصدر[4] على «كم»] ولا[5] مَنْعَ من تقدير (١٥٩ أ) الناصب قبل «كم»؛ لأن المقدّر معدومٌ لفظاً، والتصدُّر اللفظيُّ هو المَقصودُ.

قولُهُ: «إن لم يكن ظرفاً»، يعني «كم»، وكونه ظرفاً باعتبار مميزه، نحو: كم يوماً سفرك، فكم ههنا منصوبُ المحل، أولاً، داخل في قوله: ما بعدَه فعل أو شبهه، غير مشتغل عنه؛ لأنَّ التقديرَ: كم يوماً كائنٌ سَفَرُكَ، ومرفوعُ المحل ثانياً، لقيامه مقام عامله الذي هو خبرُ المبتدأ

ومثـال كونه مبتدأ، كم رجل جاءني، وأَمَّا: كم مالُك؟، فالأَوْلى فيه أَنْ يكونَ خبراً، لا مبتدأً؛ لِكَوْنِهِ نكرةً، ما بعدَه معرفةٌ، كما مَرَّ في بابِ المبتدأ.

قَوْلُهُ: «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط»، أي تقع مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً على

---

(١) د، م: وإنْ.

(٢) ط : ساقطة.

(٣) د : ساقطة.

(٤) د، م: ساقطة.

(٥) ط : ومنع.

ما ذكر من مواقع «كم»، إلَّا أن ما هو ظرف من هذه الأسماء، كمتى، وأين، وإذا، إذا لم يَنْجَرَّ بحرف جر، نحو: من أين، فلابُدَّ من كونه منصوباً على الظرفية، وقد يخرج «إذا» عن الظرفية، كما يجيىءُ في الظروفِ.

ويرتفع اسمُ الاستفهامِ محَلًّا مع انتصابه على الظرفية، إذا كان خبرَ مبتدإٍ مؤخَّرٍ نحو: متى عهدُك بِفُلانٍ؟

وَأَمَّا أسماءُ الشرطِ الظرفيةِ، فلا تكون إلَّا منصوبةً على الظرفية أَبَداً، وما ليس بظرف، نحو: من، وما، يقع مواقعَ «كم»، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

فالمرفوعُ، إمّا مبتدأ، نحو: مَن ضربَ؟ ومَنْ قامَ قُمْتُ، وإمَّا خَبَرٌ، ولا يكون إلَّا استفهاماً، نحو: مَنْ أنت؟ وما دِينُكَ؟.

والمنصوبُ إمّا مفعولٌ به، نحو: مَن لقيتَ؟ وما فعلتَ؟، ومَن ضربت أُضربْه، وما فعلت أَفْعَلْهُ، ولا يقع غير ذلك من المنصوبات، استقراءً.

والمجرورُ نحو: غلام مَنْ أنت؟ وبمن[1] مررتَ؟، وغلام مَنْ تضرِبْ أُضرب، وبِمَنْ تمْرُرْ أَمْرُرْ.

والنَّظَرُ في كلمات الشرط، نحو من، وما[2]، إلى الشرط لا إلى الجزاء، فَإِنْ كان الشرط مسنداً إلى ضميرها أو متعلقه، متعدياً كان أو لازماً، فهي مبتدأةٌ، نحو: مَن جاءك فأكرمه، ومَن ضربك غلامه فاضربْهُ، وإنْ كان متعدياً ناصباً لضميرها أو لمتعلق ضميرها نحو: مَنْ ضربتَه يضربك، أَوْ مَنْ ضربت غلامه يضربك، فالأَوْلى كَوْنُها مبتدأة، ويجوز انتصابُها بمضمرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ.

---

(١) ط: وبما.

(٢) في ط زيادة: وأي بعد: وما.

وإنْ كان متعدياً غيرَ مشتغل عنها بضميرها، ولا بمتعلّق ضميرها، فهي منصوبةٌ[1] نحو: مَنْ ضربتَ ضربتُ، ويجوز كونها مبتدأةً على ضَعْفٍ.

وَلَوْ جَوَّزنا عملَ الجزاءِ في أداة الشرط، كما هو مذهبُ بعضِهم في: متى جئتني جئتُك، على ما يَجِيءُ في الظروف المبنية، لجاز أن تكون في نحو: من جاء فأكرم، ومَن ضرب زيداً فاضرِب: منصوبة المحل بكونها مفعولةً للجزاء، وَأَنْ تكون في نحو: مَنْ جاءك فاضرِبه، منصوبة المحل بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّرُهُ الجزاء، لكن الحقّ أَنَّ الجزاءَ لا يعمل في أداة الشرط، فلا يُفسِّر عاملها أيضاً؛ لأنَّ مالايعمل بنفسه، لا يفسر العامل، كما مَرَّ في المنصوبِ على شريطة التفسير.

والسِّرُّ في جواز عمل الشرط في أداته دون الجزاء: أَنَّ الأداةَ مِنْ حيث طَلَبُها للصَّدْر، كان القياسُ: أَلَّا يعملَ فيها لفظٌ أصلاً، وإنْ كانَ متأخراً؛ لأن مرتبةَ العامل: التقدُّمُ من حيث كونُهُ عاملاً، فيصير لها مرتبةُ التأخر من حيث المعموليةُ، مع تقدُّمِها لفظاً، لكنهم جَوَّزوا أن يعملَ فيها «ما حَقُّهُ أَنْ يليهَا بِلا فَصْلٍ كالشرط[2]»، وأمَّا الجزاءُ، فَلِفَرْطِ تأخُّرِه عنها، لم يُجَوِّزُوا عملَه فيها، سواءٌ كانتِ الأداةُ ظرفاً، كمتى، وأين، أو غيره، كمَن، وما.

والدليلُ على أنه لا يَعملُ الجزاءُ فيها: أنه لم يُسمع مع الاستقراءِ نحو: أَيَّهم جاءَكَ فاضرِبْ، بنصب «أَيَّهم».

وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ حَرْفَ الشرطِ مقدَّرٌ قبل كلماته، كما هو مذهبُ سيبويه، فكلماته، إذَنْ، معمولةٌ لِفِعْلٍ مقدَّرٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَه أبداً، سواءٌ كانت مرفوعةً، أَوْ منصوبةً، إذْ حَرْفُ الشرطِ لايدخل إلَّا على فِعْلٍ ظاهرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، كما يَجِيءُ في قِسْمِ الأَفْعَالِ، وذلك عند البصريينَ.

---

(١) د، ط: فهي منصوبة به نحو..

(٢) د: مالا يجوز تقدمه عليها لفظاً بوجه وهو الشرط، وأمّا الجزاء...

ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام؛ لأنَّ همزة الاستفهامِ تدخل على الفِعْلِ والاسْمِ.

قولُهُ: «وفي تمييز»:

(٤٩٢) كم عمة لك يا جرير وخالة[1] .... »

«ثلاثةُ أَوْجُهٍ[2]»، وقد يحذف في مثل: كم مالك؟ وكم ملكت» البيت للفرزدق[3]، وتمامُهُ:

.... فدعاءَ قد حلبت عليَّ عِشاري

---

(١) الفرزدق (ديوانه ٤٤٨ ـ ٤٥٢ طبعة الصاوي سنة ١٣٥٤هـ)، والبيت من قصيدةٍ طويلةٍ في هجاء جَرير.
الخزانة ٤٨٥/٦ هارون، سيبويه ٢٥٣/١، ٢٩٣، بولاق، الفوائد الضيائية ١٢٩/٢، المقتضب ٥٨/٣، المفصَّل ١٨٢، اللُّمَع ٢٢٨ تح د. حسين محمد شرف، شرح كفاية المتحفظ ٢٤٧، الإشارة إلى تحسين العبارة ٧١، ابن يعيش ١٣٣/٤.
الشاهد فيه أنه قد روى (عمة) و (خالة) بالحركات الثلاث وتوجيهُها آتٍ.

(٢) « وتوجيه الإعراب على الروايات الثلاث كما يأتي:
أ ـ نصب (عمة) و (خالة) على أن (كم) خبرية على لغة من يَنْصِبُ تمييز (كم) الخبرية، كما ذكر سيبويه.
والمبرد يرى أنّ (كم) استفهاميةٌ في البيت، وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنه على سبيل التهكم والسُّخْرِيَّة. فكأنه يقول لِجَرير: أَخبِرْني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن عليّ عِشاري، فقد ذهب عني عددها. و(كم) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت)، وأفرد الضمير مراعاة لِلَفْظ (كم).
ب ـ جر (عمة) و (خالة) على أنّ (كم) خبرية. وهي مبتدأ، خبرُها جملة (قد حلبت)، كما ذكرنا في رواية النصب.
جـ ـ رفع (عمة) و (خالة) على الابتداء، و (كم) منصوبة المحل مفعول مطلق، أو ظرف. والظاهر أنها خبرية. وأجاز الرضي أن تكون خبرية، أو استفهامية على التهكم، «وهو مذهب أبي الحسن الرَّبَعي» الخزانة ٤٨٦/٦هـ. فيقدر كم حلبةٍ بجر حلبة على أن (كم) خبرية وبنصب حلبة على أن (كم) استفهامية، ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية.
ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع؛ لأنهما تفيدان أن لجرير عَمَّاتٍ وخالاتٍ أجيرات ممتهنات. ورواية الرفع تدل على أن لجرير عمةً وخالةً واحدة...»
حاشية المقتضب ٥٨/٣.

(٣) م: ساقطة.

الفَدَعاء : المِعْوَجَّةُ الرُّسْغِ ، من اليد أو الرِّجْلِ ، فتكون منقلبة الكفِّ، أَوِ القَدِمِ إلى أُنسيِّها(١)، يعني أنها لِكَثرة الخِدمة صارت كذلك، أَوْ: هذا خِلْقَةٌ بها، نسبها إلى شَوْهِ الخِلْقَةِ.

وإنما عَدَّىٰ «حَلَبَتْ» بِعَلى، لتضمينِ «حَلَبَتْ» معنى: ثَقُلَتْ، أو تسلَّطت، أي كنت كارهاً لخدمتها، مستنكفاً عنها، فخدمتني على كُرْهٍ مِنِّي.

ووجه النصب في «عَمَّة»، كونُ «كم» خبريةً، على ما تَقَدَّمَ من جواز نصب مميزها عند بعضِهم، أو استفهامية، وإن لم يَرِدْ معنى الاستفهام، لكنه على سبيل التهكم، كأنه يقول: نفس الحلب ثابتٌ، إلَّا أنه ذهب عني عدد الحَلَبَات؛ والجر، على أَنَّ «كم» خبريةٌ، والرَّفْعُ، على حذفِ التمييزِ، إمَّا مصدراً بتقدير: كم حلبةٍ، نصباً وجراً، فالنصبُ على الاستفهامِ على سبيلِ التهكُّمِ والجَرِّ على الإخبار وإمَّا ظرفاً بتقديرِ: كَمْ مرةً نصبا على التهكم. وجَرًّا على الإخبار، فترتفع «عَمَّة» بالابتداء، و: «لك»، صفتها، والخبر: قد حلبت، و«كم» في الوجهَيْن (١٥٩ ب) منصوبةُ المَحَلِّ، إمَّا مفعولٌ مُطْلَقٌ لخبر المبتدأ، أَوْ ظرف له، كما تقول: أَضَرْبَتَيْنِ زيدٌ ضَرَبَ؟ و: أَمَرَّتَيْنِ زيدٌ ضَرَبَ؟.

وَاعْلَمْ(٢) أَنَّ مميزَ «كم» لايكون إلَّا نكرةً، استفهاماً كان، أَوْ، لا(٣).

أَمَّا الاستفهاميةُ، فَلِوُجُوبِ تنكير المميز المنصوبِ، وَأَمَّا الخبريةُ؛ فلأنها كنايةٌ عن

---

(١) أي إلى جانبه الأيمن أو الأيسر، على خلافٍ بين علماء اللغة في تحديد معنى الأنسيّ والوحشيّ. الخزانة ٤٨٩/٤ هارون.

(٢) م ، د : «واعلم أن «كم» مختصة بالنكرات، استفهاميةً كانت، أو خبرية».

(٣) « جاء تمييز (كم) معرفةً في قوله تعالى:

أ ـ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ ١٧ : ١٧.

ب ـ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ٢٠/١٢٨.

جـ ـ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ٣٢ : ٢٦». دراسات ق١ جـ٢ ص٤٠٥.

عَدَدٍ مُبْهَمٍ ، ومعدود كذلك، والغرضُ من الإتيان بالمميز: بيانُ جِنْسِ ذلك المعدود المبهم فقط، وذلك يَحْصُلُ بالنكرة، فلو عُرِّفَ، وقع التعريف ضائعاً.

و «كم» في حالَتَيْهَا، مفردُ اللفظ، مذكر، قال الأندلسيُّ فيجوز الحَمْلُ على اللفظ، نحو: كم رجلاً جاءك، مع أَنَّ المسؤولَ عنه مثنىً أو مجموعٌ، ويجوزُ الحَمْلُ على المعنى، نحو: كم رجلاً جاءاك أو(١) جاؤوك، وكذا الخبرية.

وقال بعضُهم: «كم» مفردُ اللفظِ مجموعُ المعنى، كَكُلّ؛ فينبغي على هذا أَلَّا يعودَ إليه ضميرُ المثنى، وهو الحَقُّ؛ لأنه لو جازَ أَنْ يستفهم بِكَمْ عن الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصَّلين رجلين رجلين، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: كم رجلَيْنِ جاءاكَ؛ لأنك إذا قصدتَ تفصيلَ جماعةٍ على مثنى أو مجموعٍ، وَجَبَ التصريحُ بالتثنية والجمع، كما في: أفضل رجلين، وأيّ رجلين، وأفضل رجال، وأيّ رجال، على ما مَرَّ في باب الإضافة، ولم يُسمع: كم رجلين، لا استفهاماً ولا خبراً.

ويجوز: كم امرأة جاءتك، وجئنَك وجاءَك، حملاً على اللفظ والمعنى، ولا يَجُوزُ أَنْ يكون الضميرُ عائداً إلى التمييز؛ لِبَقَاء المبتدأ بلا ضميرٍ من الخبرِ وهو جملةٌ، ولا تقول: كم رجلاً ونساءً جاؤوك، بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين.

وأَمَّا قولُكَ: كم شاة وسخلتها، وكم ناقة وفصيلها، فَلِكَوْنِ المعطوف أيضاً نكرةً، على مانُبَيِّنُ في باب المعارفِ.

وقد جَوَّزَ بعضُ النُّحَاةِ، نحو: كم رجلاً ونساءً؛ لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع، كما في قوله(٢):

الواهب المِائةِ الهِجانِ وعبدِها   [عُوذاً تُزَجِّي خلفَها(٣) أطفالَها] ٢٩٤

---

(١) ط : وجاؤك.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص٩٠٧.

(٣) ليس في الأصل، وهو في م ، د.

وقد ذَكَرْنَا ضَعْفَ ذلك في باب العطف عند قوله: والمعطوف في حكم المعطوف عليه، وتقول: لَقِيتُ امرأةً، وكم رجلاً وهي جاءاني، عطفاً على «كم»، ولا يجوز: كم رجلاً وإياها، بالعطف على التمييز؛ لأن المرأةَ الملقيَّة ذات واحدة، فلا يدخل فيها التقليلُ والتكثير.

وَأمَّا «كَأيِّن» فنقل أبو سعيدٍ(١) السِّيرافيُّ عن سيبويه(٢) أنه بمعنى «رُبَّ»، لا بمعنى(٣) «كم»، قالَ: لأنه يَستقيم: كم لَكَ، ولا يستقيم: كَأيِّن لَكَ، كما لا يستقيم: رُبَّ لَكَ.

وليس بدليلٍ واضح؛ لأنَّ «كَمْ» لِكَثرة استعمالِها، دون «كَأيِّن»، جازَ حَذْفُ مميزها، وأمَّا «رُبَّ» فحرف(٤) جر، لا يُحْذَفُ مجرورُهُ. ولم أَعْثَرْ على منصوبٍ بعد «كَأيِّن(٥)».

وقال بعضُهم(٦): يلزم(٧) «مِنْ» بعدَها، ولعلَّ ذلك لأنه لو لم يؤت بمِن، وَجَبَ نَصْبُ مميزها(٨) لمجيئه بعد المنون، فكان مميزها كمميز «كم» الاستفهامية مع أنها بمعنى «كم» الخبريةِ.

---

(١) سيبويه ٢/١٧١، حاشية (٢) ط. هارون

(٢) الكتاب ١/٢٩٨، وكونها بمعنى (رُبَّ) صريحٌ في كلام سيبويه.

(٣) قال سيبويه عن (كم) معناها معنى (رب). الكتاب ١/٢٩١، ٢٩٣ بولاق.

(٤) للرضي رأيٌ في أنَّ (رُبَّ) اسمٌ، ولكنْ ذهب هنا مَذْهَبَ الجُمهور.

(٥) في المغني ص٢٤٧ط. المبارك: ومن النصب قولُهُ:

١ ـ أُطرُدِ اليأسَ بالرَّجا فكأيِّنْ   آلماً حُمَّ يُسرهُ بعدَ عُسْرِ

وقولُهُ:

٢ ـ وكائن لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً   قديماً، ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِمُ

(٦) ابن عصفور. المغني ص ٢٤٦، ويرده قول سيبويه: «وكأين رجلا رأيت» . . . وفي سيبويه ١/٢٩٧، ٢٩٨: «إلَّا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من).

(٧) في ط: يلزم ذكر من . .

(٨) ط: ميزها.

وقد جاء «كَأَيِّنْ» في الاستفهام قليلاً، دون «كذا»، ومنه قولُ أُبَيّ بن(١) كَعْبٍ، لِزِرِّ ابن(٢) حُبَيْشٍ : كَأَيِّن تَعُدُّ سورةَ الأحزابِ(٣)، أي: كم تَعُدُّ؟ فاستعملها استفهامية، وحَذَفَ مميزها، وهما قليلان.

ويلزمها التصدر، دون «كذا»، لِما قُلنا في «كم» الخبريةِ.

وَوُرودُ «كذا(٤)» مكرراً مع واو، نحو: كذا وكذا: أَكثرُ من إفراده، ومن تكريره بلا واوٍ، ويكنى به عن العدد، نحو: عندي كذا دِرْهَماً، وعن الحديث، نحو: قال فلانٌ كذا، ولا دلالةَ فيه على التكثير، اتّفاقاً.

وكَنَىٰ بعضُهم(٥) بكـذا، المميز بجمـع، نحـو: كذا دراهم، عن ثلاثة وبابها، وبالمكرر دون عطف عن أحدَ عشرَ وبابه، وبالمكرر مع العطف عن أحد وعشرين وبابه، وبه قالَ أبوحنيفةَ رَحِمَهُ اللهُ، فطابقوا به العددَ، حتى أجازوا: كذا درهمٍ بالجَرِّ، حملاً على: مِائة دِرْهَمٍ، وهذا خروج عن لغة العرب، لأنه لم يرد مميز «كذا» في كلامهم مجروراً(٦).

والشافعيُّ(٧) رَحِمَهُ اللهُ، لا يَنظر في تفسير الألفاظ المُبْهَمة إلى ما يناسبها من ألفاظ

---

(١) أُبَيّ بن كعب بن قيس من بني النجار، صحابي، أنصاري، من كُتّاب الوحي، وقُرَّاء الصحابة، عَرَض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، وأخذ القراءة عنه ابنُ عَبّاسٍ، وأبو هريرةَ، توفي سنة ٢١هـ. [معرفة القراء الكبار ص٣٢، غاية النهاية ٣١/١، الأعلام ٨٢/١].

(٢) زِرُّ بن حبيش الأسدي، أبو مطرف الكوفي، كان عالماً بالقرآن والعربية، عرض على عبد الله بن مسعود، وعثمان وعلي، وعرض عليه عاصم بن أبي النُّجود، وسليمان الأعمش... توفي بوقعة دَيْر الجماجم سنة ٨٢هـ وهو ابنُ مِئةٍ وعشرين عاماً. [طبقات الحفاظ ١٩ ، غاية النهاية ٢٩٤/١ ، الأعلام ٤٣/٣].

(٣) في القاموس المحيط ٢٦٥/٤ : «قال أُبَيٌّ لابن مسعود: كأَيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟ قال: ثلاثاً وسبعين وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١١٧/٢.

(٤) في ط «كذا» مكررة.

(٥) ابن عُصفور، كما في المساعد ١١٩/٢.

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١١٨/٢ ـ ١١٩.

(٧) محمد بن إدريس، أحد الفقهاء الأربعة المشهورين، أخذ القراءة عرضاً عن إسماعيل بن عبد الله بن قُسطنطين =

العدد المفصَّلة؛ لأنَّ المفصلة تدل على كمية العدد نَصًّا، والمبهمة لا تدل عليه، بل يلزم بالإقرار بالمبهم ما هو يقين، وهو الأقل، فيلزم في نحو: كذا دِرْهَمًا: درهم واحد وهو(1) الحَقُّ.

وإعراب «كذا» و «كَأَيِّنْ»: كما قُلْنَا في «كم»، ونقول إنَّ الكافَ فيهما، وحدَهُ، في مَحَلِّ الإعراب، لأن الجُزْأَيْنِ صارا بالتركيب ككلمةٍ واحدةٍ، كما تَقَدَّمَ.

ولا مَنْعَ من تقدير الإعرابِ على الكافَيْنِ اعتباراً لِلأَصْلِ.

وروى عن مالكِ بن أنسٍ، له: كتاب الأُم، والمُسند، وأحكام القرآن، عُرِفَ بالفصاحة والذكاء. توفي سنة ٢٠٤هـ.

[طبقات القراء ٢/٩٨، غاية النهاية ٢/٩٥، الأعلام ٦/٢٦].

(١) د: «وهذا الذي قاله هو الحق».

الظُّروفُ: بَيَانُ المَقطوعِ منها عن الإضافة

قولُهُ: «الظروف، منها ما قُطِع عن الإضافة، كقَبْلُ، وبَعْدُ وأُجْرِيَ مُجراه: لا غَيْرُ، وليس غَيْرُ، وحَسْبُ».

اعْلَمْ أنَّ المسموعَ من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قَبْلُ، وبَعْدُ، وتحت، وفوقَ، وأمام، وقُدَّام، ووراء⁽١⁾، وخَلْفَ، وأسفلَ⁽٢⁾، ودون وأول⁽٣⁾، ومن علُ، ومن عَلْو.

ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين، وشمال وآخِر، وغير ذلك.

وينبغي أن تعرِفَ أنه يُحذَف المضاف إليه، ويُوردُ المحذوف مضافاً إليه اسم تابع للمضاف الأول، نحو قولِه⁽٤⁾:

إلَّا عُلالَةَ أو بُدا هَـةَ سابحٍ [نَهْدِ⁽٥⁾ الجُزَارَهْ] ٢٣

وإن لم يُورَدْ، فلا يُحذَفُ إلَّا مِمَّا هو دالٌّ على أمْرٍ نِسْبِيٍّ لا يَتِمُّ إلَّا بغيره، كَقَبْلُ وبَعْدُ، وأخواتها المذكورة، وكل، وبعض، وإذ، ومع هذا، لا يُحْذَفُ إلَّا إذا قامت⁽٦⁾ قرينةٌ على تعيينِ ذلك المحذوفِ.

وإنما (١٦٠ أ) بنيت هذه الظروفُ عند قَطْعِها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرفَ، باحتياجها⁽٧⁾ إلى معنى ذلك المحذوفِ.

---

(١) انظر دراسات ق ٣ جـ ٢ ص٧٧٨.

(٢) نفسه ق ٣ جـ ٢ ص٧٥١ وما بعدها

(٣) نفسه: ق ٣ جـ ٢ ص٧٨١ وما بعدها.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص١١٨.

(٥) زيادة من م، د.

(٦) في الأصل: قام، و«قامت» من م.

(٧) د، ط: لاحتياجها.

فَإِنْ قلت: فهذا الاحتياجُ حاصلٌ لها مع وجود المضاف إليه، فَهَلَّا بُنِيَتْ معه، كالأسماء الموصولةِ: تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟.

قلت: لأنَّ ظهورَ الإِضافة فيها يُرَجِّحُ جانبَ اسميتِها، لاختصاصِها بالأسماء.

أمَّا «حيث»، و «إذا»، فإنها، وإن كانت مضافةً إلى الجمل الموجودةِ بعدَها، إلَّا أَنَّ إضافتها ليست بظاهرةٍ؛ إذِ الإِضافةُ في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكأن المضاف إليه محذوفٌ.

ولَمَّا أبدل في كل، وبعض، التنوين من المضاف إليه، لم يُبنيا، إذِ المُضافُ إليه كأنه ثابتٌ بثبوت بدله.

وإنما اختاروا البناءَ في هذه الظروف دون التعويض؛ لأنها قليلة التصرُّفِ، أَوْ عادِمَتُه، على ما مَرَّ في المفعول فيه، وعَدَمُ التصرُّفِ يناسب البناء، إذ معناه، أيضاً، عَدَمُ التصرُّفِ الإعرابيّ، ويجوز، أيضاً في هذه الظروف، لكن على قِلَّةٍ: أَنْ يُعَوَّض التنوين من المضاف إليه فَتُعْرَب، قالَ(١):

٤٩٣ ونحن قتلنا الأَزْدَ أَزْدَ شَنُوءَةً فما شربوا بعداً على لَذَّةٍ خَمْرَا

وقالَ(٢):

---

(١) نسبوا هذا البيت لبعض بني عقيل، ولم يعينوه.

الخزانة ٦/٥٠١ هارون، وشذور الذهب ١٠٥ ط٧، والأُشموني رقم ٦٤٤، وأوضح المسالك رقم ٣٤٦ جـ٣/١٥٨؛ وفيه يقول المحقق أبو رجاء ـ رَحِمَهُ الله ـ: إنَّ الصواب في إنشاد صدر هذا البيت هكذا:

ونحن قتلنا الأسْدَ أسْدَ ....

ومعنى البيت: لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ماجعلهم يهجرون اللذائذ، ولا يقربون شهوات النفوس، ولو أنهم شربوا خمراً يوماً ما وجدوا لها طعماً، ولا ذاقوا لها لذة؛ لأن الألم لا يزال يحزُّ في نفوسهم.

الشاهد فيه: قوله (بَعْدَاً)، فإن هذه الكلمةَ قد وردت في هذا البيت منونة منصوبة، فدل تنوينها على أن الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة، فلم ينوِ المضاف إليه بَتَّةً، لا لفظه ولا معناه، من قبل أنه لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة؛ لأن الإضافة تمنع التنوين، والمنوي كالثابت تماماً، ودل نصبه إياها على أنه لم يَبْنِها؛ لأن البناءَ في هذه الكلمة إنما يكون على الضم

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص٢٨٩.

فَسَــاغَ لــيَ الشــرابُ وكنــت قَبْــلاً   أكادُ أَغَـصُّ بالمـاءِ الحَميـمِ[1]   ٦٩

ومنه القراءةُ الشاذَّةُ[2]: «لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلِ وَمِنۢ بَعۡدِ[3]»، ويقال[4]: ابْدَأْ به أَوَّلاً، فعلى هذا، لا فَرْقَ في المعنى بين ما أُعرب من هذه الظروف المقطوعة، وما بُني منها، وهو الحَقُّ.

وقال بعضُهم: بل[5] أُعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى: كنتُ قَبْلاً: أيْ قديماً، وابْـدَأْ به أولاً: أيْ متقـدِّماً، ومعنى مِنْ قبلٍ ومِنْ بَعْدٍ: أيْ متقدماً، ومتأخراً؛ لأنَّ «مِنْ» زائدةٌ.

قيل: ويجوز تنوينُ هذه الظروفِ المضمومةِ لضرورة الشعر، مرفوعةً ومنصوبةً، نحو: جئتك قَبْلٌ وقَبْلاً، كما قيل في المنادى المضموم: يا مطرٌ ويا مطراً، فيجوز أن يكون قوله: فَما شَرِبوا بَعْداً، وقولُه: وكنتُ قَبْلاً: مِنْ هذا.

وسُمِّيَتْ هذه الظروفُ المقطوعةُ عن الإضافة: غاياتٍ، لأنه كان[6] حَقُّها في الأَصل أَلَّا تكونَ غاية؛ لِتَضَمُّنِها المعنى النِّسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلمّا حُذِفَ المنسـوب إليه، وضُمِّنت معنـاه، استغـرب صيرورتهـا غاية لمخـالفـة ذلك لوضعهـا، فَسُمِّيَت بذلـك الاسم لاستغرابه، ولم يُسَمَّ: كل، وبعض، مقطوعَيْ الإضافة غايتَيْنِ، لَحُصولِ العِوَضِ عن المضاف إليه.

وتقول: جئته مِنْ عَلٍ معرباً أيضاً، كَعَمٍ، ومن عالٍ، كقاضٍ، ومن معالٍ

---

(١) د: الفـرات.

(٢) هي قراءة الجَحْدَري، وأبي السَّمَّال، وعَوْن العُقَيْلي البحر ١٦٢/٧، ولم تَرِدِ القراءة في المحتَسب، وشواذ ابنِ خالويه، والإتحاف.

(٣) الروم/٤، والآية بتمامها: «فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ».

(٤) انظر ابن يعيش ٨٨/٤.

(٥) ط: بل إنما أعربت.

(٦) د: ساقطة.

كمَرامٍ، ومن عَلاَ، كعَصَا، ومن علو، مفتوح الفاء مثلث(١) اللام، فإذا بنيت «علُ» على الضم وجب حذف اللام أي الياء، نسياً منسياً؛ إذ لو قلت: عَلْيُ، لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتَها وقلتَ: من عَلِي، لم يَتبيَّنْ كونُها مبنيةً على الضم كأخواتها.

وأمـا نحـو: يا قاضي، فاطِّـرادُ الضَمِّ في المنادى المفرد المعرفة يرشد إليه، وإذا قصـدت بناء «علْو» ساكنة العين، وجب فَتْحُ الفاءِ وكان مع الإعراب يجوز ضَمُّهُ وكَسْرُهُ، تقول: عُلْو الدار، كما تقول: سُفْلُها.

أَمَّا جوازُ بناءِ «عَلو» على الفتح، نحو: من عَلَو، من دون سائر الغايات فَلِثِقَلِ الواو المضمومةِ، وأمَّا الكسر فيه نحو: من عَلْوِ، فإمّا لتقدير المضاف إليه، كما في قوله(٢):

خـالط من سَلمـى خياشيم وَفَـا ٢٤٣

وقولهم: ليس غيرَ بالفتح، على ما مَرَّ في الاستثناء.

فعلى هذا، لا يكون هذا الكسر إلّا مع جارٍّ قبلَه، أو مع الإضافة إلى ياء الضمير، وإمَّا لبنائه على الكسر، استثقالاً للضمة، وأمَّا الضَّمُّ نحو: مِنْ عَلْوُ فعلى قياسِ سائر الغاياتِ، ويروى بيت أعشى باهلة(٣):

---

(١) الدُّرَرُ المُبَثَّثَةُ ص ١٥٠

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٩

(٣) واسمه عامر بن الحارث، وباهلة: امرأةٌ من هَمْدان.

وهذا البيت مطلع مَرْثِيَتِهِ في أخيه لأمه: المنتشر بن وهب بن سلمة. وكان المنتشر رئيساً، فقتله هند بن أسماء ابن زنباع. وتعد هذه المَرْثِيَة من القصائد المفضَّلة المشهورة بالبلاغة والبراعة، قال عنها البغداديُّ: «إنها نادرة قلما توجد» و« إنها جيدة في بابها».

الخزانة ١/١٨٥، ٦/٥١١ هارون، نوادر أبي زيد ٢٨٨ط. دار الشروق، الأصمعيات من ٨٧ ـ ٩٢ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وهارون القاهرة دار المعارف سنة ١٩٦٤م.

الشاهد فيه أن (علو) روى مثلث الواو.

٤٩٤ إني أتتني لسانٌ لا أُسَرُّ بها من عَلوَ، لا عجبٌ منها ولا سَخَرُ

بضم واوها، وكسرها، وفتحها(١).

وبناءُ الغاياتِ على الحركة ليُعلم أَنَّ لها عِرْقاً في الإعراب، وعلى الضم، جَبْراً بأقوى الحركات لما لحقها من الوَهَن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه، أَوْ ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها في حال الإعراب، كانت في الأغلب غيرَ متصرِّفةٍ، فكانت إمَّا مجرورة بِمن، أَوْ منصوبةً على الظرفية، أَوْ لِتُخالِفَ حركةُ بنائِها حركةَ إعرابها.

قولُـهُ: «وأُجـرِيَ مُجراه: لا غَيْرُ، وليس غير، وحسب» شَبَّـه «غـير» بالـظروفِ والغـاياتِ لِشَـدَّةِ الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لِكَوْنها جهاتٍ غيرَ محصورةٍ، ولإبهام «غير»، لا تتعرف بالإضافة، وهي أشد إبهاما من «مثل»، فلذا لم يُبْنَ «مثل» على الضم.

ولا يحذف منها المضاف إليه، إلّا مع «لا» التبرئةِ، و«ليس»، نحو: افعل هذا لا غَيْرُ، وجاءني زيد ليس غير، لِكَثْرة استعمال «غير»، بعد لا، وليس.

و «غير» التي بعد «ليس» بمعنى «إلّا»، وقد تقدم أنه يحذف المستثنى بعد «إلّا» التي بعد «ليس».

والمضافُ إليه المحذوف في: ليس غير، هو المستثنى المحذوف في نحو: جاءني زيد ليس إلّا، فلمّا حُذف منها المضاف إليه، بُنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالإبهام.

وأمّـا حَسْبُ، فجازَ حَذْفُ ما أُضيف إليه لِكَثْرة الاستعمال، وبُني على الضم، تشبيهاً بغير، إذْ لا يتعرف بالإضافة (١٦٠ ب) مثله، كما مَرَّ في باب(٢) الإضافة.

---

(١) الدرر المبثثة ص١٥٠؛ وفيه: «ويقال: جئته من عَلْوَ، ومن عَلْوُ، ومن عَلْوِ: بفتح العين وبتثليث الواو مبنية، ومن عَلْوَاً، ومِن عَلْوٍ، ومِنْ عَلْوِ، مثلثة الواو غير مبنية، ومن عَلُ، بضم اللام، والواو محذوفة، ومن عَلُوُ، بإثبات الواو المضمومة، ومِن عَلِ بكسر، وحذف الياء، ومن عَلي بإثبات الياء، ومن عَلْوٍ، ومِنْ عالٍ، ومن مُعال، ومن عَلٍ، مُنوَّنات: أي مِن فوق».

(٢) د، م: ساقطة.

الظُّروفُ المُضَافَةُ إلى الجُمَلِ

قولُه: «ومنها: حيث، ولا يُضاف إلاَّ إلى جُملةٍ في الأكثر. اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين:

إمّا واجبةُ الإضافة إليها بالوضع، وهي ثلاثة لا غَيْرُ، حيث في المكان، وإذْ، وإذا، في الزمان، على خلاف» في(1)«إذا»، هل هي مضافةٌ إلى الجملة التي تليها، أوْ، لا؟، كما يَجيءُ.

وحيث، وإذْ، يضـافان إلى الفعلية والاسمية، وأما إذا، ففي جواز إضافته إلى الاسمية خِلافٌ، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وإمَّا جائزةُ الإضافة إلى الجملة، ولا تكون إلاَّ زماناً مضافاً إلى جملة مستفادٍ منها أحـدُ الأزمنةِ الثلاثةِ، اشترط ذلك ليتناسبَ المضافُ والمضافُ إليه في الدلالة على مُطلق الزمان، وإن كان الزمانان مُختلفَيْنِ.

وإنـما احتِيجَ إلى هذا التنـاسب؛ لأن الإضافة إلى الجملة على غير الأصل؛ إذِ المضافُ إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته نفس الجملةِ، فعلى هذا، لا يجوز إضافةُ مكانٍ إلى جملة؛ لأنَّ الجملة لا يستفاد منها أحد الأمكنة معيَّناً كما يستفاد منها أحد الأزمنة.

فإذا تَقَرَّرَ هذا قلنا: الأصلُ أَنْ يُضافَ الزمانُ إلى الفعْليَّةِ، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعاً، فلذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثرَ منها إلى الاسمية.

والاسمية المضاف إليها إمّا أن يستفاد الزمان منها بكون ثاني جُزْأَيْها فعلاً، كقولهِ تعالى:

---

(1) ط: على خلاف فإذا هل....

﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ﴾(١).

أو يكون مضمونُها مشهورَ الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثةِ وإن كان جزءاها اسمَيْنِ، إمَّا في الماضي نحو: أتيتك حينَ الحَجَّاج أميرٌ(٢)، أوْ(٣) في المستقبل نحو: لآخذنَّك حينَ لا شيءَ لك، قال تعالى:

﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ(٤)﴾.

وقال المبردُ في الكامل(٥): لا يُضافُ الزمانُ الجائزُ الإضافة إلى الاسمية إلاَّ بشرط كونِها ماضيةَ المعنى، حَمْلاً على «إذْ» الواجبةِ الإضافة إلى الجمل.

وقولُه تعالى:

﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ(٦)﴾.

وقوله:

﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ(٧)﴾، يُكَذِّبُهُ(٨).

هذا الذي ذكرنا كله، إذا أضيف الزمانُ إلى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت، فإن لم يكن الزمان ظرفاً للمصدر، بل كان إمَّا قبلَه، أوْ بعدَه، فلا يكون له

---

(١) الذاريات / ١٣.

(٢) ط: أميراً.

(٣) ط: وفي.

(٤) غافر / ١٦، ونصها:
﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾.

(٥) انظر الكامل بشرح رغبة الآمل ٨/١١٩.

(٦) الذاريات / ١٣.

(٧) غافر / من الآية ١٦.

(٨) يَقصِدُ بهذا: الردَّ على المبرد بالآيتين السابقتين. والرضيُّ ـ كما ترى ـ قد أفرد المبرّدَ بالتكذيب، ويظهر أنه لم يقف على كلام سيبويه.
انظر سيبويه ١/٤٦١ بولاق، والهمع ٢/٤٧، والتسهيل ص١٥٨ ـ ١٥٩.

مع الجملة مِنَ الاختصاص، ما يكون لظرف مصدرها، فلا يُستعمل إلَّا مع حرفٍ مصدريٍّ، كأنْ وأنَّ وما قَبْلَ الجملةِ، قالَ اللهُ تعالى:

﴿ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا ⁽¹⁾﴾.

و: ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ⁽²⁾﴾.

و: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ⁽³⁾﴾. ونحو ذلك.

وأمَّا إضافةُ «رَيْثَ» إلى الجملة الفعلية نحو: تَوَقَّفْ ريث أَخرجُ إليكَ، فلكونه مصدراً بمعنى البُطْءِ، مُقاماً مَقامَ الزمانِ المضافِ، والأصل: زمان رَيْثَ خُروجي، أي مدة أن يُبْطِىءَ خروجي حتى يدخل في الوجود، والمعنى: إلى أَنْ أخرج، فهو نحو: آتيك خُفوقَ النَّجْمِ، فلما قام مَقام الزمانِ، جاز إضافته إلى الفعلية.

وكذا «آية» بمعنى علامة، يجوز إضافتُها إلى الفعلية لمشابهتها الوقتَ⁽⁴⁾لأن الأوقات علامات، يوقّت بها الحوادث، ويعيَّن بها الأفعال، لكنْ لَمَّا كان «رَيْثَ» و«آية» دَخيلَيْنِ في معنى الزمان أُضيفا إلى الفِعلية في الأغلب مصدَّرة بحرف مصدريٍّ، قالَ⁽⁵⁾:

---

(1) النساء / ٤٧، والآية بتمامها:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾.

(2) التوبة / ١١٧، ونصُّها:

﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾.

(3) آل عمران / ١٤٣، ونصُّها:

﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾.

(4) انظر سيبويه ١/٤٦٠ ـ ٤٦١ بولاق، والتسهيل ص ١٥٩.

(5) يُعْزَىٰ هذا البيت منسوباً إلى الأعشى ميمون، وليس في ديوانه. قال البغدادي: «لم أره منسوباً إلى الأعشى، إلَّا في كتاب سيبويه، وفي غيره غيرُ منسوبٍ إلى أحد. والله أعلم به». الخزانة ٦/٥١٤ هارون. سيبويه ١/٤٦٠ بولاق، معاني القرآن للأخفش ١/٨٨، المغني ٥٤٩ط. المبارك، إيضاح الزجاجي ص١١٢.
الشاهد فيه: إضافة (آية) إلى الفعل، وكأن إضافتها على تأويل إقامتها مُقامَ الوقتِ، فكأنه قال: بعلامة وقت تقدمون الوقت.

٤٩٥ بَآيةِ يُقدمون الخيلَ شُعثاً   كأن على سنابكها مُداما

وقالَ(١):

٤٩٦ ألا مَنْ مُبلغٌ عني تميماً   بآيةِ ما يُحِبُّون الطعاما

وتقول: أَقِمْ رَيْثَما أخرج، فإذا جاز أن يُضافَ الزمانُ إلى الفعلية مع حَرْفٍ مصدريٍّ، على ما نقله الكوفيون، على ما يَجيء، فكيف بما يُشابهه.

ويضاف «ذو» أيضاً، معرباً كإعرابه في نحو: ذو مال، بالألف والواو، والياء إلى الفعلية في قولهم: اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ(٢)، واذهبا بذي تَسلمان واذهبوا بذي تَسلمون، فقال بعضُهم هو شاذٌّ، وذي صفة للأمر، أي اذْهَبْ مع الأمر ذي السلامة، أي مع الأمر الذي تسلم فيه، والباء بمعنى «مع».

وقالَ السِّيرافيُّ: الموصوف بذي: الوقت، أي اذهب في الوقت ذي السلامة، أي في وقتٍ تَسْلَمُ فيه، والباء بمعنى «في»، فلا تكون الإضافةُ شاذَّةً؛ لأنه كالزمان المضاف إلى الفعل.

وقال بعضُهم: هو: ذو، الطائية، أعربت، وهو بعيدٌ، لِما مَرَّ في الموصولات مِنْ أنها بالواو في الأحوال(٣)، على(٤) الأشهر.

---

(١) هو زيد بن عمرو بن الصَّعِق الكِلابي. [انظر أخباره في الخزانة ١/٤٣٠ هارون].
والبيت من شواهد: سيبويه ١/٤٦٠ بولاق، ومغنى اللبيب ٥٤٩ط. المبارك وإيضاح الزجاجى ص١١٢. ولهذا البيت قصة تجدها في حاشية الأمير ٢/٦٧ المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣م، وفي حاشية (٤) لكتاب سيبويه ٣/١١٨ط. هارون.
والشاهد فيه: إضافة (آية) إلى (يُحِبُّون)، كما مضى القول في الشاهد السابق. و (ما) زائدة للتوكيد.

(٢) سيبويه ١/٤٦ بولاق، المغني ٥٤٩ط. المبارك.

(٣) قال الصَّيْمَرِي: «وأما (ذو) فإنها في لغة طَيِّيء بمنزلة (الذي) تُوصَل بالفعل وتوصف به، ولا تثنى، ولا تجمع، ولا تعرب، وتقول: أنا ذو قلت ذاك، ونحن ذو قلنا ذاك، وهما ذو قالا ذاك، وهم ذو قالوا ذاك، ورأيت زيداً ذو قال ذاك، ومررت بزيد ذو قال ذاك. وإنما لم يُثَنَّ، ولم يجمع، ولم يغير لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن «ذو» بمعنى صاحب في قولك: «ذو مال» فضعف عن التصرف، وألزم وجهاً واحداً». التبصرة والتذكرة ١/٥٢٠.

(٤) م، د: ساقطة.

وربما استعملت «ذو» في الإضافة إلى الفعل أجمع، استعمالَها مضافة إلى الاسم، نحو جاءني ذو فَعَل، وذَوَا فَعَلا، وذَوُوا فعلوا، وذات فعلت، وذواتا فعلتا، وذوات فَعَلْن، ويحتمل أن تكون طائيةً، على ماحَكَىٰ ابنُ الدَّهَّان، كما مَرَّ في الموصولات، وأنْ تكونَ بمعنى صاحب، أُضيفت إلى الفعل شاذّاً.

وقال سيبويه(١): إذا كان أحد جُزْأَيْ الجملة التي تلي «حيث» و«إذا»، فِعْلاً، فتصديرُ ذلك الفعل أَوْلى، لِما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل أَوْلى، فحيث يجلس زيد، أَوْلى من: حيث زيد يجلس.

وفيما ذكر من ذلك في «إذا»، نَظَرٌ لِكَثرة نحو قولهِ تعالى:
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ(٢)﴾.

و: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ(٣)﴾.

وأمَّا الكلامُ في بناء «حيث» فسيأتي بَعْدُ.

وقد يشبَّه «غير» و«مثل»، بالظروف المضافةِ إلى الجمل لزوماً، أَعني: حيث (١٦١ أ)، وإذْ، وإذا، وذلك لأنهما نسبيَّان مثلها، ولأنه لا حَصْرَ فيهما، كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة، انحصارَ اليوم، والدار، فيضافان إلى الجملة، لكنْ لَمَّا كانا مشبَّهين بها تشبيهاً بعيداً، لم يُضافا إلى صريح الفعلِ، إضافتها إليه، بل إلى جملة مصدرة بحرفٍ مصدريٍّ، كقوله تعالى:
﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ(٤)﴾.

---

(١) الكتاب ١/٥٤ بولاق.

(٢) الانشقاق / ١.

(٣) الانفطار/ ١، ٢.

(٤) الذاريات / ٢٣، ونصُّها:
﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾

وقوله(١) :

لـم يمنـع الشرب منها غير أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْ قَالِ ٢٣٧

وقولِه(٢):

غيرَ أَنِّي قَد استعينُ على الهَـ ـمِّ إذا خَفَّ بالثويِّ النَّجاءُ ٢٣٨

وإنـما صُدِّرَ ما أُضيفـا إليه بحرفٍ مصدريٍّ، دون ما أضيف إليه الزمان الجائز إضـافته إلى الجملة، وإن كانت(٣) الإضافة إليها في كِلا القِسمين غيرَ لازمةٍ؛ لأن التنـاسب بين الـزمـان المضاف إلى الجملة، والجملة المضاف إليها في دلالتهما على الـزمـان، وكـون الـزمـان ظرفـاً لمصـدر الجملة المضاف إليها [أغنيا عن الحرف(٤) المصدري]، وليسا بموجودَيْن في: مثل، وغير، فاحتِيجَ معهما إلى الحرف المصدري، مع أنه نقل الكوفيون عن العرب أنها تضيف الظروف، أيضاً، إلى، أَن، المشدَّدة والمُخَفَّفة، نحو: أعجبني يوم أَنَّك مُحْسِنٌ، ويوم أن يقومَ زيدٌ، فَإِنْ صَحَّ النَّقْلُ، جازَ في تلك الظروف: الإعرابُ والبناءُ، كما في:
﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾(٥).

وغيرَ أَنْ نَطَقَتْ(٦)، على ما يأتي.

واختُلف في كون الظروف مضافةً إلى ظاهر الجملة، أو إلى المصدر الذي تضمنته، والنزاعُ في الحقيقة مُنْتَفٍ؛ لأنَّ الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٠.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٠.

(٣) ط : وإن كا الإضافة.

(٤) تكملة تكملة من م ، د يقتضيها النص. وفي ط بعد قوله: المضاف إليها ما يلي: «. . . منعاً من الحرف الفاصل بين المضافين، أي الحرف المصدري في الزمان، وليسا. . .».

(٥) من الآية ٢٣/ الذاريات.

(٦) بيت أبي قيس بن الأسلت، المتقدم:

لم يمنع الشرب منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ فِي غصونٍ ذاتِ أَوْ قَالِ

حيث المعنى إلى مصدرها، لأن معنى يوم قَدِمَ زَيْدٌ، يوم قُدومِهِ، ولو كان مضافاً في الحقيقة إلى ظاهر الجملة وهي خبرٌ لَكان المعنى: يوم هذا الخبر المعيَّن، وأيضاً، الإضافة في المعنى لتخصيص الزمن، ولابُدَّ في الإضافة المفيدةِ للتخصيص من صِحَّةِ تقديرِ لام التخصيص، واللامُ يتعذر دخولُها على الجملة.

قالَ صاحِبُ المُغْني: يَتَعَرَّفُ الظرف المضاف إلى الجملة، فَيَصِحُّ أَنْ يُقالَ: جئتك يومَ قَدِمَ زيد، الحارِّ أَوِ البارد، على أن يكون صفةً ليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعَدَمِ سَماعِهِ، ينبغي أَلَّا يَتَعَرَّفَ المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية، نكرةً، نحو: يوم قَدِمَ أميرٌ، ويوم أميرٌ كبيرٌ قدم؛ إذِ المعنى: يوم قدوم أمير.

ثُمَّ أَعْلَمْ أنه يضاف الزمان، أَوْ «حيث»، إلى الجملة، وإِنْ لم يكن ظرفاً، أي منصوباً بتقدير «في» قال الله تعالى:

﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(١).

و ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾(٢).

وبالرفع، و: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾(٣).

وهو مفعول لِيَعْلَم مقدَّراً(٤)، وقال(٥):

---

(١) المائدة / ١١٩، ونصُّها:

﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾.

(٢) المرسلات / ٣٥.

(٣) الأنعام / ١٢٤. انظر الكشف ١/٤١٥، و ٤٤٩.

(٤) «جوَّز الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولاً به على السَّعَة، قالوا: ولا تكون ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان».

البرهان ٤/٢٧٤.

(٥) عجز بيت، وصدره:

٤٩٧ .... بأذلّ حيث يكون من يتذلل

وقال أبو علي، في كتاب الشِّعر⁽¹⁾: ما بَعْدَ «حيث» في الموضعين⁽²⁾: صفةٌ، لا مضافٌ إليه، قال: لأن «حيث» يُضاف ظرفاً، لا اسماً، فالمعنى: حيث يجعله، وحيث يكونه، أي: يجعل فيه، ويكون فيه.

والأولى أن نقول: إنه مضاف، ولا مانع من إضافته وهو اسمٌ لا ظرفٌ، إلى الجُملة، كما في ظروف الزمانِ.

وأمَّا نحو: يومئذ، وحينئذ، وساعَتئذٍ، فقالوا: إنَّ الظُّروفَ مضافةٌ إلى «إذا» المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدَلٍ منها التنوينُ.

وفي ذلك تَعَسُّفٌ من حيث المعنى، إذْ قولُكَ: حين وقت كذا، ويوم الوقت، وساعة الوقت، ونحو ذلك: غريبُ الاستعمال، مستهجَنُ المعنى، بِخلاف نحو قوله تعالى:

﴿ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾⁽³⁾.

= يَهِز الهرانعَ عقدُهُ عند الخصا ....

وهو للفرزدق (ديوانه ٧٢٠). الخزانة ٦/٥٣٥ هارون، وإيضاح الشعر ورقة ٤٨/أ.

ويَهِز مضارع وَهَزَ: إذا نزع القملة وقصعها. والهرانع: مفعول يَهِز مقدم جمع هِرْنِع بكسر الهاء والنون أو جمع هُرْنُع كقُنْفُذ، وهو القمل، الواحدة هِرنعة بكسر الهاء، والهرنوع: القملة الصغيرة.

وعند الخصى: ظرف للفعل يَهِز. وقوله: بِأَذَلَّ الباء بمعنى في متعلقة بمحذوف حال من ضمير «عَقْدُهُ».

الشاهد فيه أن (حيث) مضاف، وهو اسم لا ظرف إلى الجملة كما في ظروف الزمان، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿ يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾.

المائدة / ١١٩. وعلى هذا أيضاً يكون الخبر محذوفاً يقدَّر بعد (يتذلل)، أي فيه. الخزانة ٦ / ٥٣٧ ..

(١) الورقة ٤٨/ب: «والمعنى: الله يعلم مكان رسالاتِهِ. وفي الورقة ٤٨/أ ما يلي: «والقول في ذلك أن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، فإذا كان كذا، فإنه يراد به الموضع؛ لأنه مضاف إلى مواضع، وجاز أن يراد بحيث الكثرة لإبهامها، كما تقول: أفضل رجل، فكذلك لما أضاف (أذل) صار كأنه قال: بأذل موضع . . . ولا يجوز مع الإضافة إليها أن تكون ظرفاً، وقد حكى قُطْرُب فيها الإعراب».

(٢) الآية ٢٤ من الأنعام، وبيت الفرزدق.

(٣) آل عمران / ٨٠، والآية بتمامها:

﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾

إذْ معناه: بعد ذلك الوقت، وأمَّا قولُه: « إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ »(١)، فقالَ أبو علي في الحُجَّة(٢): إنَّ الوقت بمعنى الوعد، كما أَنَّ معنى قوله تعالى:

﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾(٣):

تَمَّ ميعاد ربه، فهو بمعنى قوله:

﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ﴾(٤)

قالَ ولا يجوز أن يُرادَ بالوقت: الأوانُ؛ لأنَّ اليوم إمَّا: وَضَح النهار، وإمّا: بُرهة من الزمان، ولو قلت: إلى برهة الزمان أو يوم الزمان، لم يكن ذلك بالسَّهْلِ، هذا كلامُهُ.

والذي يَبدو لي: أَنَّ هذه الظروفَ التي كُلُّها في الظاهر مضافةٌ إلى «إذ»: ليست بِمُضافةٍ إليه، بل إلى الجمل المحذوفة، إلَّا أنهم لَمَّا حَذَفُوا تلك الجُمَلَ لدلالة سِياقِ الكلامِ عليها: لم يحسن أَنْ يُبْدَلَ منها تنوينٌ لا حقٌ بهذه الظروفِ، كما أبدل في: كل وبعض، وإذ، لأنَّ «كُلًّا» وأخويها: لازمةٌ للإضافة معنىً، فيستدلُّ بالمعنى على حذف المضاف إليه، ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلةِ من سياق الكلام فيكمل المراد، كقوله تعالى:

﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾(٥).

و: « وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ (٦)»،

---

(١) الحِجْر / ٣٨، وفي ص / ٨١.

(٢) رجعت إلى المخطوط فلم أجد هذا الرأيَ.

(٣) الأعراف / ١٤٢، ونصُّها:

﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾.

(٤) البروج / ٢.

(٥) الأنبياء / ٧٩، ونصُّها:

﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾.

(٦) الزُّخْرُف / ٣٢، والآية بتمامها:

وقولِه(١):

٤٩٨ نَهيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بعـاقبةٍ وأنتَ إذٍ صَحِـيحُ

لأنّ «إذ» لازمُ الإضافةِ، ولا وجْهَ لتنوينه إلّا أن يكون عِوَضاً، لِيُبْعد معنى التنكير والتمكن منه، وأمَّا هذه الظروفُ، فليست بلازمةٍ للإضافة معنى، فلو قلت: جاءني زيد، وكنت حيناً كذا. . وقصدتَ حَذْفَ المضاف إليه وإبدال تنوين «حيناً» منه، أي حين ذلـك، لم يكن ظاهـراً في ذلك المعنى، (١٦١ ب) بل ظاهرُه(٢): أنَّ التنوينَ فيه للتنكير.

فلمّـا خافوا التباسَ تنوين العِوَضِ في: يوماً، وحيناً، وساعةً بغيره من تنوين التمكُّن والتنكير، تَوَصَّلُوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي في الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظروف، بَدَلَ الكُلِّ، ظرفاً لازماً للإضافة إلى الجمل، خفيفاً في اللفظ صالحاً لجميع أنواع الأزمنة، من الساعة، والحين، والليلة، وغير ذلك، متعوداً أن تحذف الجمل المضافة إليها هو، مع إبدال التنوين منها، كما في قوله: وأنْتَ إذٍ صَحِيحُ فَجِيءَ بإذ، بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوينِ العِوَضِ، لِيَكونَ التنوينُ كأنه ثابتٌ في الظروف المبدَلِ منها؛ لأن بدل الكل مع قيامه مَقامَ المبدل منه في المعنى: مطلق على ما أطلق عليه فكأنه هو، وأُلْزِمَ «إذْ» الكسرُ؛ لالتقاءِ الساكنَيْنِ؛ لِيكون كاسم متمكن مجرورٍ مضاف إليه الظرف الأول، حتى لا

= ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(١) هو أبو ذؤيب الهُذَلي (ديوانه ١/ ١٧١، ضمن شرح أشعار الهذليين، للسُّكّري، ط. عبد الستار فراج مصر جـ١ جـ٢ بلا تاريخ، وجـ٣ سنة ١٩٦٥م).
الخزانة ٦ / ٥٣٩ ـ ٥٥٠ هارون، و ٨ / ٤٤٩، المرتَجَل ص١٠، الجنى الداني ص١٨٧، ابن يعيش ٣١/٩، المخصص ٥٦/١٤، رصف المباني ص٣٤٧، المغني ص١١٩ط. المبارك.
قال ابن الخشاب: . . . والأصل: وأنت ـ إذ نهيتك ـ صحيح، ثم حذفت الجملة، وعوّض منها التنوينُ». المرتجل ص ١٠.

(٢) م، د: الظاهر.

يستنكر حذف المضاف إليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عِوَضٍ ، لأنه لابد فيما حُذِفَ منه المضافُ إليه، مِنْ أَحَدِهما، إلَّا أن يُعطفَ عليه مضافٌ إلى مثل ذلك المحذوف كقولِه(١):

إلَّا عُلالَةَ أو بُدا هَةِ سابحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

وَلَمَّا تُوُصِّل بإذ، إلى الغرض المذكور، وكانت الظروف المذكورة، قد تكون مستقبلة وماضية: جُرِّد «إذ» عن معنى الماضي، وصار لمطلق الظرفية، فيجوز استعماله في المستقبل أيضاً، كقولِهِ تعالى:
﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾(٢)، ونحوِه.

والحَقُّ أَنَّ «إذ» إذا حُذِفَ المُضافُ إليه منه وأُبدل منه التنوين في غير نحو: يومئذٍ، جاز فتحه أيضاً، ومنه قولُهُ تعالى حاكياً:
﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾(٣)»،
أيْ فعلتها إذْ ربيتني، إذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في «إذَنْ» إنها للجواب والجزاء.

وكَسْرُ الذَّالِ في نحو: حينئذ لالتقاء الساكنين، لا لِلجَرِّ، خِلافاً للأخفش، فَإنه زَعَمَ أنه مجرورٌ بالإضافة، وبناءُ «إذ» يَمنع جرَّه، وأَيضاً، نحن نعلم أنه في قوله:

وأنتَ إذٍ صَحيحُ .

ليس بمجرورٍ، وهو مثلُه في حينئذ لكنهم إنما أُلزموها الكسرَ لِتَكونَ في صورة المضاف إليه الظرف الأول، ويجوز في غيره الفتحُ أيضاً كقولِهِ تعالى حاكياً:
﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾. كما بيَّنّا.

---

(١) الأعشى (ديوانه ١١٥)، وقد مرَّ قَبْلُ.

(٢) الطور / ١١.

(٣) الشعراء / ٢٠، ونصُّها:
﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾.

وَاعْلَمْ أَنَّ الظرفَ المضافَ إلى الجملة، لَمَّا كان ظرفاً للمصدر الذي تضمنته الجملةُ، على ما قَرَّرْنَا قَبْلُ، لم يَجُزْ أَنْ يعودَ من الجملة إليه ضميرٌ، فلا يقال: آتيك يومَ قَدِمَ زيدٌ فيه؛ لأنَّ الربط الذي يُطلب حصولُه من مثل هذا الضمير، حَصَلَ بإضافة الظرف إلى الجملة وجَعْلِهِ ظرفاً لمضمونها، فيكون كأنك قلت: يوم قدوم زيد فيه أي في اليوم، وذلك غيرُ مُسْتَعْمَلٍ، قالَ تعالى:
﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾⁽¹⁾.
وقد يقول العَوَامُّ يومَ تَسْوَدُّ فيه الوُجوهُ⁽²⁾، ونحو ذلك.

وَلْنَذْكُرْ شَرْحَ قولِهِ في آخر الباب: «والظروف المضافة إلى الجمل، وإذ، يجوز بِناؤُها على الفتح، وكذلك: مثل، وغير، مع: ما، «وأَنَّ» ههنا، فإنه محتاج إليه لبيان بناء «حيث» فنقول:

إنَّ ظرف الزمان المضاف إلى الجمل إنما يُبنى منه المفردُ والجمعُ المكسَّرُ، إذا بُنِيَ، ولا يُبنى منه المثنى، لِما ذكرنا في نحو: هذان، واللذان.

والظروفُ المضافةُ إلى الجمل على ضربَيْنِ، كما ذكرنا: إمَّا واجبةُ الإضافة إليها، وهي: حيث، في الأغلب، وإذ، وأمَّا «إذا» ففيها خلافٌ على مايَجِيءُ، هل هي مضافةٌ إلى شرطها أَوْ، لا؟، وإمَّا جائزةُ الإضافة، وهي غيرُ هذه الثلاثة.

فالواجبةُ الإضافة إليها، واجبةُ البناء؛ لأنها مضافةٌ في المعنى إلى المصدرِ الذي تضمنته الجملةُ كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة، فإضافتُها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فلهذا بُنيت «حيث» على الضم كالغايات، على الأعرف.

---

(1) آل عمران / ١٠٦، والآية بتمامها:
﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(2) التحريف: سببه إسقاط التنوين، فصار كأنه مضافٌ إلى الجملة مع ذكر الجار والمجرور.

وَأَمَّا جائزةُ الإضافة إليها فعلى ضربين: لأنها إمَّا أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر نحو قولِه[1]:

٤٩٩ على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا   وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ

فيجوز، بالاتفاق، بناؤُها وإعرابُها[2]، أَمَّا الإعرابُ فَلِعَدم لزومها للإضافة إلى الجملة، فَعِلَّةُ البناءِ، إذَنْ، عارضةٌ، وأَمَّا البناء فَلِتَقَوِّي العلة العارضةِ بوقوع المبنى الذي لا إعراب له لفظاً ولا محلاً، موقع المضاف إليه الذي يكتسي منه المضاف أحكامه، من التعريف والتنكير وغير ذلك، كما في باب الإضافة.

وإمَّا أَلَّا تُضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأَنْ تُضافَ إلى الفعلية التي صَدْرُها مضارع، نحو قوله تعالى: هَٰذَا (١٦٢ أ) يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ[3] صِدۡقُهُمۡ، أَوْ إلى الاسمية، سواءٌ كان صدرُها معرباً أَوْ مبنياً في اللفظ، نحو: جئتك يوم أنت أميرٌ، إِذْ لابُدَّ له من الإعراب مَحَلاً، فعند البصريين لا يَجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف، لِضَعْفِ عِلَّةِ البناء، وعند الكوفيين، وبعض البصريين، يجوز بناؤه، اعتباراً بالعلة الضعيفة، ولا حُجَّةَ لهم فيما ثَبَتَ في السبعة[4]من فتح

---

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ٤٤ شرح ابن السكيت ط. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م).
الخزانة ٦ / ٥٥٠ هارون، سيبويه ١/٣٦٩، المنصف ١/٥٨، الأحاجي النَّحْوية ص ٦٦، ابن يعيش ١٦/٣، ٨١، رصف المباني ص٣٤٩، إيضاح الزجّاجي ص١١٤، الإفصاح ص٢٧٤. على أنه يجوز إعراب (حين) بالجر؛ لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبني، وهو جملة (عاتبت).
وقوله: (فقلت) أي للمشيب، معطوفٌ على (عاتبت). وجملة (أَلَمّا تَصْحُ)... مقول القول. والهمزة للإنكار، ولمّا جازمه بمعنى لم وفيها توقع؛ لأن صَحْوَهُ متوقَّع. و(تَصْحُ) مجزوم بحذف الواو، من صحا يصحو، إذا زال سُكره. وجملة (الشيب وازع): حال من فاعل تصحو...

(٢) في الإفصاح للفارقي ص٢٧٥: «... وكذلك» حين «متى أُضيف إلى الجملة، كان حُكْمُهُ حُكْمَ «إذ» و«إذا» إلّا أنك تنظر؛ فإن أضيفَ إلى مبتدأ وخبر، وجملة في أولها فِعْلٌ مضارع كان مُعْرَباً؛ وإن أضيف إلى جملة في أولها فِعْلٌ ماض بُنِيَ؛ لأنه أضيف إلى مبني، فاكتسى حكمه، كما قال: «على حينَ عاتبت...».

(٣) المائدة / من الآية ١١٩.

(٤) (يوم) بالنصب قراءة نافع، والباقون بالرفع. (الكشف ١/٤٢٣، حجة القراءات ص٢٤٢، وحجة ابن خالويه ١٣٦).

قوله تعالى: «هذا يومَ يَنْفَعُ الصادقين صِدقُهم»، لاحتمال كونهِ ظرفاً، والمعنى: هذا المذكُورُ في يوم ينفع، ولا في قوله تعالى:
﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ﴾(1).

على قراءة الفتح(2)، لاحتمال كونه بدلاً من قوله قَبْلُ: «يَوْمُ الدِّينِ»(3).

وأما «غير»، المضاف إلى ما صدره: أَنَّ، أو، أَنْ، و«مثل» المضاف إلى ما صدره: ما، فيجوز بالاتّفاق منهم إعرابُها وبناؤُها، قالَ اللهُ تعالى:
﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾(4).

ففتح «مثل» مع كونه صفةً لِحَقّ، أَوْ خبراً بَعْدَ خبرٍ لإنَّ، ويجوز أن يكون منصوباً، لكونه مصدراً بمعنى: إنه لَحَقٌّ تَحَقُّقاً مثلَ حقيَّة نُطْقِكم، وقالَ(5):

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ   حمامةٌ في غُصون ذاتِ أَوْ قَالِ

ففتح غير، مع كونه فاعلاً لَيمنَع، ويجوزُ أن يكون بناؤه لتضمنه معنى «إلَّا» كما مَرَّ في باب الاِستثناءِ.

---

(1) الانفطار/ ١٩، وتمامها:
﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾

(2) قراءة السبعة، عدا ابنِ كثير وأبي عَمْرٍو. (حجة القراءات ٧٥٣، والكشف ٢/٣٦٤، ٣٦٥).

(3) «مَنْ فتح» يوماً جعله في موضع رفع على البدل من «يوم» الذي قبله، أَوْ في موضع نصب على الظرف، أو على البدل من «يوم الدين» الأول. وهو إذا فتحته مبنى عند الكوفيين؛ لاضافته إلى الفعل؛ ومعرب عند البصريين، نصب على البدل من «يوم الدين» الأول، ويجوز نصبه على الظرف للجزاء، وهو «الدين»، وإنما لم يكن مبنياً عند البصريين؛ لأنه أضيف إلى معرب؛ وإنما يبنى إذا أضيف إلى مبني، مثل «يومئذ». ومَنْ رَفَعَهُ جعله بدلاً من «يوم» الذي قبله. ويجوز أن يرفع على إضمار «هو». مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦١، ٤٦٢.

(4) الذاريات /٢٣، ونصها:
﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾

(5) هو أبو قيس بن الأسلت، كما في الخزانة ٦/٥٣٢ط. هارون. وقد سبق تخريجُ البيت.

وعِلَّةُ بنائِهما: مشابهتُهما لإِذْ، وإذا، وحيث، لأنهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ماوليهما، ولأَنَّ فيهما الإبهامَ مثلها لفقد الحصر، كما مَرَّ، والمبني، وهو: ما، وأنَّ، وأنْ، واقع موقع ما أُضيفا إليه.

ولو ثَبَتَ ما نَقَلَ الكوفيون من إضافة الظروف إلى ما صدره «أن» المشددة أو المخففة، لَجَازَ إعرابُها وبناؤُها نحو مثل، وغير.

وكذا يجوز اتفاقاً بناءُ الظروفِ المتقدمة على «إذ» نحو: حينئذ، وإعرابها، قُرِيءُ قوله تعالى:
﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[1].

بفتحِ يوم، وجَرِّه[2]، أَمَّا الإعراب فلعروض عِلَّةِ البناء، أعني الإضافةَ إلى الجمل، وأَمَّا البناءُ فَلِوُقُوعِ إذ، المبني موقعَ المضاف إليه لفظاً، كما بَيَّنَّا.

فصار[3] نحو قوله: على حين عاتبتُ المَشِيبَ، . . .

فثبت بما بَيَّنَّا أَنَّ قولَهُ: «والظروفُ المضافةُ إلى الجمل يجوز بناؤُها»، ليس ينبغي أن يكون على إطلاقه.

وقوله: . . . مثل وغير، مع ما، وأن: أي: مثل «مع» ما، و«غير» مع أَن، مشددة ومخففة، وهذا تَمامُ الكلامِ على الظروف المضافة إلى الجُمَلِ.

وقالَ المصنِّفُ: بُني «حيث» لأنه موضوع[4] لمكان حدثٍ تتضمنه الجملة،

---

[1] هود / ٦٦، والآية بتمامها:
﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾.

[2] قرأ نافعٌ والكِسائي بفتح الميم من (يوم)، والباقون بكسرها. الكشف ١/٥٣٢، حجة القراءات ٣٤٤، والحجة لابن خالويه ١٨٨.

[3] أي صار (يومئذ) وما أشبهه كقول الشاعر : على حين عاتبت . . . في جواز الإعراب والبناء.

[4] قوله : «لأنه موضوع لمكان حدث تتضمنه الجملة »، في م : «لأنه مصدر كائن في الجملة».

فشابه الموصولات في احتياجِهِ إلى الجمل(١)، وكذا قال في: إذْ وإذا(٢).

ويجوز أَنْ يقال في «إذْ» إنه بُني لأَنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الحروف(٣)، كما يقول بعضُهم.

وبُنِي «حيث» على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات؛ لأن إضافتَهُ كَلَا إضافة، على ماذَكَرنـا، وقد تُفتح الثاءُ وتُكسر، وقد يَخْلُفُ ياءَها واوٌ، مثلثة الثاء أيضاً، وإعرابها لغة فَقْعَسِيَّةٌ، ونَدَرَتْ إضافتُها إلى المفرد، قالَ(٤):

٥٠٠ ـ ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبى بَعْدَ ضربهم ببِيض المواضي حيث لَيِّ العَمائمِ

وقالَ(٥):

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٩: «وعلةُ بنائها حيث احتياجُها إلى جملة معه، وهذه علة بناء (الذي)، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أنّ وضعه لمكان منسوب إلى نسبةٍ، وتلك النسبة لا تحصل إلّا بالجملة ووزانه في احتياجه كاحتياج الذي من حيث إنّ وضعه لمن قامت به النسبة، فلمّا احتاج إلى جملة في تتمةٍ أشبهِ الحرفَ.

وانظر شرحَــه على الكافية ص٨٠.

(٢) شرح الكافية ص٨١ وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٠.

(٣) يرى بعضُ العلماء أنَّ وَضْعَ الاسمِ على حرفين مطلقاً، من أسباب البناء، وبعضُهم يخصّ ذلك بأن يكون ثاني الحرفين معتلاً. (الشيخ محمد عضيمة).

(٤) لم أهتدِ إلى قائله. وفي المغني ١٧٧ حاشية(٤) نسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

الخزانة ٦/٥٥٣ هارون، المفصل ١٣٠، ابن يعيش ٤/٩٠، ٩٢.

الشاهد: إضافة (حيث) إلى المفرد مع بنائها. وأكثر النحاة على أن إضافة (حيث) إلى المفرد نادرة، والكسائي يجعل ذلك مقيساً. وأنذر من إضافتها إلى المفرد إضافتُها إلى الجملة، والجملة محذوفة، كما في قول أبي حية النُمري:

إذا رَيْدَةٌ من حيث مـا نفحتْ لـه أتاه بريَّاهـا خليـلٌ يُوَاصِلُهْ

فـ (ما) زائدة للتعويض عن الجملة المحذوفة.

(٥) رَجَزٌ مجهولُ القائل، وبعده: نجماً يُضيء كالشِّهاب ساطعا.

الخزانة ٧/٣ هارون، المغني ١٧٨؛ وفيه (لامعا) بدل (ساطعا)، المفصل ١٦٩، ابن يعيش ٤/٩٠، الفوائد الضيائية ٢/١٣٦ ـ ١٣٧، و(حيث) معرب إما منصوب على الظرفية، أو على أنه مفعول (ترى) و(سهيل) جرّ بإضافة (حيث) إليه. و(طالعا) مفعول ثانٍ لـ(ترى) إن كانت علمية، وحالٌ من (حيث) إن كانت بصرية وهذا =

٥٠١ ـ أَمَـا تَـرَىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعـاً

وبعضُهم[١] يرفـع «سهيل» على أنـه مبتدأ، محذوفُ الخبرِ، أَيْ حيث سهيلٌ موجودٌ، وحَذْفُ خَبَرِ المبتدأ الذي بعد «حيث» غيرُ قليلٍ.

ومـع الإضـافة إلى المفرد، يُعربُه بعضُهم لزوال عِلَّةِ البناء، أي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بَقاؤه على البناء، لِشُذوذِ الإضافة إلى المفرد.

وَتَرْكُ إضافة «حيث» مطلقاً، لا إلى جملةٍ ولا إلى مُفْرَدٍ: أَنْدَرُ، وظرفيتُها غالبةٌ، لا لازمةٌ[٢].

قـالَ[٣]:

٥٠٢ فشَدَّ ولم تَفْزَعْ[٤] بيوتٌ كثيرةٌ لدى حيث ألقت رحلَها أُمُّ قَشْعَمِ

= على رواية جَرِّ (سُهَيْل)، أما على رواية رفعه، فهو مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ، أي موجود، و(طالعا) حال من ضمير الخبـر، و(نَجْماً) نصب على المدح، أو عطف بيان لسهيل أو بدل منه. وجملة (يُضِيء) صفة لِـ(نَجم)، و(ساطعا) حال من ضمير يُضيء.

والشاهد فيه أن (حيث) أضيف إلى مفرد، وذلك نادر، وهذا على رواية جرّ سهيل، أما على رواية رفعه ـ كما سَبَقَ ـ فهو مضاف إلى جملة على الشائع. وذكر المحقِّقُ الرَّضي أنَّ (حيث) على رواية جر سهيل يجوز إعرابها وبناؤها، وعلى رواية رفعه يتعين إعرابها، ومنع أن تكون ظرف (ترى) على كل تقدير خِلافاً لِما دَرَج عليه كثيرٌ من المعرِبين.

(١) انظر المغني ص١٧٨.

(٢) انظر سيبويه ٢/٤٤ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٢، ابن يعيش ٤/٩٠، والجمهور على أنَّ (حيث) ظرف غير متصرف، ويرى أبو الفتح أن (حيث) فاعل في قولك: يسعني حيث يسعك. الخصائص ٣/٥٧.

(٣) زهير بن أبي سُلْمَىٰ، والبيت من معلقته (شعره ص١٧ رواية الأعلم، تحقيق د. قباوة).
الخزانة ٧/٨، و٢/٥ هارون، المغني ١٧٦ط. المبارك، معجم شواهد العربية ١/٣٦٠.
و(شَدَّ عليه): عدا عليه. (أُمُّ قَشْعَم): المَنِيَّة. وفاعل (شَدَّ) يعود إلى حُصَيْن بن ضَمضم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء. و(لم تَفْزَعْ بيوتٌ كثيرةٌ): لم يعلم أكثر قومه بفعله، وأراد بالبيوت: أحياء وقبائل.
الشاهد فيه أن (حيث) المضافة إلى الجملة والمفرد قد تفارق الظرفية فتجرّ كما في البيت، فإنها في موضع جرّ بإضافة لدى إليها.

(٤) م، د: يفزع.

وكذا في قوله أَمَا ترى حيث سهيل، وهو مفعول تَرَى، وكذا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، وحُكِيَ: هي أحسن الناس حيث نَظَرَ ناظرٌ، أي وجهاً، فهو تمييز، وقال الأخفش[1]: قد يُرادُ به الحين، كما في قولِه[2]:

٥٠٣ لِلفتى عَقْلٌ يعيش بِهِ حيث تَهدي ساقَهُ قَدَمُه[3]

مَعْنَىٰ إذ وإذا، واستعمالُ إذا لِلمُفَاجأة

قولُه: «ومنها إذا، وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط، فلذلك أُختِير بعدها الفِعْلُ، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها، وإذْ لِما مَضَى، ويقع بعدها الجملتان»

قد تَقَدَّمَ هُهنا عِلَّةُ بنائِها، وذكرنا في المنصوبِ على شريطة التفسيرِ، الكلامَ في وقوع الجمل بعدها، فنقول:

قد تكون «إذا» للماضي، كما في قوله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾[4]،

---

[1] انظر خزانة الأدب ١٩/٧ط. هارون.

[2] طَرَفَة بن العَبْد (ديوانه ١٩ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، قازان سنة ١٩٠٩م).
الخزانة ٤١٩/٤ ـ ٤٢٥، و١٩/٧، ٢١ هارون، مجالس ثعلب ١٩٧/١ ط٣، الأمالي الشجرية ١٦٢/٢، الإقتضاب ٤٥٢، معجم شواهد العربية ٣٤٥/١.
يقال هداه يَهديه: إذا تقدمه.
الشاهد فيه أن الأخفش قال: إن «حيث» قد تأتي بمعنى الحين، أي ظرف زمان، كما في هذا البيت.

[3] في د: «ولا يمنع هنا حمله على المكان» وردت بعد هذا البيت.

[4] الكهف / ٩٣، ونصُّها: «حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوۡمٗا لَّا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا».

و : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾(١)،

و ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾(٢)،

كما أن «إذ» تكون للمستقبل كإذا، كما في قوله تعالى :

﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ ...﴾(٣)،

على أنه يمكن أن تُؤوَّل بالتعليلية، وكما في قوله تعالى :

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾(٤).

ويمكن أن تكون من باب :

﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾(٥).

وقد تكون «إذا مع جملتها، لاستمرار الزمانِ نحو قولِهِ تعالى :

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟﴾(٦)،

أيْ هذه عادتُهم المستمرَّة، ومثله كثيرٌ، نحو قولِهِ تعالى :

﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ...﴾(٧).

---

(١) ، (٢) الكهف/٩٦، ونصُّها :

﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.

(٣) الأحقاف/١١، والآية بتمامها :

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَـٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾.

(٤) غافر/٧٠، ٧١، ونصُّهما :

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَـٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ وَٱلسَّلَـٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾.

(٥) الأعراف/٤٤، والآية بتمامها :

﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

(٦) البقرة/١١، وَنَصُّها :

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

(٧) البقرة/١٤، ونصُّها :

﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

وهي أيضاً من الآية ٧٦ في السورة نفسِها، ونصُّها :

و : ﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ . . .﴾(١).

والأصل في استعمالِ «إذا»، أن تكون لزمانٍ من أزمنة المستقبل مختصٍّ مِن بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به، والدليل عليه: استعمال «إذا»، في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى:
﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾(٢)،

ولهذا كَثُرَ في الكتاب العزيزِ استعمالُه، لِقَطْعِ عَلَّامِ الغُيوبِ سبحانَهُ بالأمورِ المتوقَّعةِ.

وكلمة الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً حصول مضمونِ الثانية، فالمضمونُ الأَوَّلُ: مفروضٌ ملزومٌ، والثاني لازمُهُ.

فهذا المفروضُ (١٦٢ ب) وجودُهُ قد يكون في الماضي، فَإِنْ كان مع قَطْعِ المتكلم بِعَـدَمِ لازمـه فيه، فالكلمـة المـوضـوعةُ له «لَوْ» وإن لم يكن مع قطع المتكلم، بعدمه، استعمل فيه «إِنْ»، لا على أنها موضوعة له كما يَجِيءُ، فلهذا كان «لَوْ» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني كما يَجيءُ في حروف الشرط؛ لأنَّ مضمونَ جوابه المعدوم لازمٌ لمضمون شرطِهِ، وبانتفاء اللازم ينتفي الملزومُ.

وقد يكون في المستقبل، وقد وُضِعَتْ له «إنْ»، ولا يكون معنى الشرط في اسمٍ إلَّا بتضمن معناها.

= ﴿وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

(١) التوبة/٩٢، والآية بتمامها:
﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾.

(٢) التكوير / ١.

فَلَـوْ: موضوعةٌ لشرط مفروضٍ وجودُه في الماضي مقطوعٍ بعدمه فيه، لعدم جزائه.

وإِنْ: موضوعةٌ لشرطٍ مَفْروضٍ وجودُهُ في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم، لا بوقـوعـه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك لعدم القطع في الجزاء، لا بالوجود ولا بالعدم، سواء شُكَّ في وقوعه، كما في حقنا، أَوْ لم يُشَكَّ كالواقعة في كلامه تعالى.

وقد تستعمل «إِنْ» الشرطيةُ في الماضى على أحد ثلاثة أوجهٍ، إمَّا على أن يُجَوِّزَ المتكلم وقوعَ الجزاء، ولا وقوعه(١) فيه كقوله تعالى:

﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾(٢).

وإما على القطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له «لو» كقوله تعالى:

﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾(٣).

وإمَّا القطع بوجوده نحو: زيدٌ وإِنْ كان غنياً لكنه بخَيلٌ، وأنت، وإن أُعطيتَ جَاهاً: لئيمٌ، واستعمالُها في الماضي على خلافِ وَضْعِها ولا تستعمل فيه، في الأغلب، إلَّا وشـرطهـا «كـان» لِمـا يأتي في الجـوازم(٤)، وقـد تستعمل «لَوْ» في

---

(١) أي عدم وقوعه.

(٢) يوسف / ٢٦، والآية بتمامها:
﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

(٣) المائدة / ١١٦، والآية بتمامها:
﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

(٤) في د بعد قوله: «الجوازم» ما يلي: كقوله تعالى:
﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ الحجرات آية ٧.
وقوله تعالى:
﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ التكاثر آية ٥.
وقوله عليه الصلاة والسلام: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»، ونحو ذلك.

المستقبل بمعنى «إنْ» وقد تكون، أيضاً للاستمرار كما ذَكَرنا في «إذا»، قال عليه الصلاةُ والسلام⁽¹⁾: «لو أَنَّ لابنِ آدمَ واديَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ لابتغى إليهما ثالثاً»، فنقول:

لما كان «إذا» موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده، في اعتقادِ المتكلم في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده، لِتَنافى القطع والفَرْضِ في الظاهر، فلم يكن فيه معنى «إنْ» الشرطية، لأنَّ الشرط، كما بَيَّنَّا، هو المفروضُ وجودُه، لكنَّه لَمَّا كان ينكشف لنا الحالُ كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطِعِينَ بوقوعها، على خلاف ما نَتَوَقَّعُهُ، جَوَّزُوا تضمين «إذا» معنى «إنْ»، كما في «متى» وسائرِ الأسماءِ الجوازمِ.

فيقول القائل: إذا جئتني فأنت مُكْرَمٌ، شاكّاً في مَجِيءِ المخاطب غَيْرَ مرجّح وجوده على عدمه، بمعنى: متى جئتني: سواء.

لكنَّ إضمارَ «إنْ» قبل «متى» وسائر الأسماء الجوازم، على ما هو مَذْهَبُ سيبويه في أسماء الشرط، صار بعد العروض، عريقاً ثابتاً، إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت «إذا»، فجاز أن يرسخ الفرض الذي معنى الشرط في الحدث الواقع فيها، وأَمَّا «إذا» فَلَمَّا، كان حَدَثُهُ الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى «إنْ» الدالَّةِ على الفَرْضِ، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلَّا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى «متى»، قال⁽²⁾:

---

(1) «أخرجه أحمد والشيخان، والتِّرمِذي عن أنس، وأخرجه أحمد والشيخانِ عن ابن عباس أيضاً، وأخرجه البخاريُّ عن ابن الزُّبَيْر، وأخرجه ابنُ ماجَهْ عن أبي هريرةَ، وأخرجه أحمدُ عن أبي واقد، وأخرجه البخاري في التاريخ والبزار عن بَريدة لكن بلفظ» لو كان لابن آدم وادٍ من مال لابتغى إليه ثانياً، ولو كان له واديان لابتغى لهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب ويتوب الله على مَنْ تاب».

الورقة ٣٤٤ رقم(٨) من مخطوطة البغدادي ـ رحمه الله.

وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي جـ٢/١٩٢.

(2) الفرزدق (ديوانه ٢١٦ط. الصاوي سنة ١٣٥٤هـ، وقد جاء مفرداً).

٥٠٤ ترفع لي خنـدفُ والله يرفعُ لي ناراً، إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ

وقالَ(١):

٥٠٥ إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُهـا خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضَـارِبِ

ومن جهة عروض معنى الشرط فيها، لم يَلْزَمْ، عند الأَخفشِ، وقوعُ الفعليةِ بعدَها، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وَلَمَّا كَثُرَ دُخُولُ معنى الشرطِ في «إذا»، وخروجِهِ عن أصله من الوقت المعيَّن، جاز استعمالُه، وإنْ لم يكن فيه معنى «إنْ» الشرطية وذلك في الأمور القطعية، استعمـال «إذا» المتضمنـة لمعنى «إنْ»، وذلك بِمَجِيءِ جملتين بعده على طِرْزِ

الخـزانة ٧/٢٢ هارون، سيبويه ١/٤٣٤ بولاق، المقتضب ٢/٥٥؛ وفيه: (إذا ماخَبَتْ نِيرانُهم) بدل (إذا خَمَـدَتْ نيرانهم)، ضرائر الشعر ٢٩٨؛ وفيه: (والله يرفعها) بدل (والله يرفع لي). و(خندفُ): أم إلياس. وافتخر بها الفرزدق؛ لأنه تميمي، وبنو تميم ينسبون إليها، ونونت للضرورة.

وقـولـه: (والله يرفع لي)، أي: الرافع في الحقيقة هو الله. و(خَمَدَتْ نِيرانُهم)، أي: لم يَبْقَ شيءُ منها، و(تَقِد): تشتعل وروي مرفوعا، فلا شاهد فيه حينئذ.

ومعنى البيت: ترفع لي قبيلتي من الشرف ماهو في الشُّهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته.

الشاهد فيه أن إذا قد تجزم في الشعر فِعْلَيْن كما هنا، فإنَّ جملة (خَمَدَتْ نِيرانُهم) في محل جزم شرط إذا، وتَقِد جوابها، وهو مجزوم، وكسرةُ الدالِ للرويّ.

(١) هو قيس بن الخَطيم الأنصاري (ديوانه ٤١ط. ناصر الدين الأسد، مصر سنة ١٩٦٢م).

وجاء في حماسة ابن الشجري ٤٩ط. فريتس كرنكو، الهند سنة ١٣٤هـ، منسوباً إلى سهم بن مُرَّة المحاربي، مع بيتين آخـرَيْن في باء مضمـومـة. والبيت من قصيدة عدَّتُها أربعةَ عشَرَ بيتاً في شرح الحماسة للمزوقي ٢/٧٢٠ط. عبد السلام هارون، مصر ١٩٥١ ـ ١٩٥٣م منسوبة إلى الأخنس بن شهاب، في باء مضمومة أيضاً.

والبيت في : الخزانة ٧/٢٥ هارون، وسيبويه ١/٤٣٤ بولاق، والمقتضب ٢/٥٥، وابن يعيش ٤/٩٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠، وضرائر الشعر ٢٩٨، وحروف المعاني والصفات٦٧.

«إلى: متعلقة بخُطانا، والمعنى: فنخطو إلى أعدائنا. ولو تعلقت بـ«وصْلها»، لكان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره؛ لأن (خطانا) خبر كان». حاشية المقتضب ٢/٥٦ط. الأخيرة. الشاهد فيه أن (إذا) جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر، بدليل جزم (نُضارب) بالعطف على موضع جملة كان وَصْلُها خطانا الواقعة جواباً لإذا. ولولا أنَّ جملة الجواب في موضع جزم لَمَا عطف عليه نُضارب مجزوماً وأما كسرة الباء فهي للروي.

الشرطِ والجزاءِ، وإنْ لم يكونا شرطا وجزاء، كقوله تعالى:

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾.

إلى قوله ﴿فَسَبِّحْ﴾(١).

كما أنَّه لَمَّا كَثُرَ وقوعُ الموصولِ متضمناً معنى الشرط، فجاز دخول الفاء في خبره: جازَ دخول الفاء في الخبر وإن لم يكن في الأول معنى الشرط، كما في قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾

إلى قوله:

﴿فَلَهُمْ عَذَابُ(٢) جَهَنَّمَ﴾(٣).

وقوله تعالى:

﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ(٤) فَمَآ أَوْجَفْتُمْ﴾(٥).

لأن الفَتْنَ، والإِفَاءَةَ، متحققا الوجود في الماضي، فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرضُ، ومنه أيضاً، قولُه تعالى:

﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾(٦).

---

(١) النصر/١، ٢، ٣، ونصُّ الآيات:
﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾

(٢) زيادة من د.

(٣) البروج/١٠، والآية بتمامها:
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾.

(٤) م: ساقطة، وعوّض منها: «إلى قوله»:

(٥) الحشر/٦، والآية بتمامها:
﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٦) النحل/٥٣؛ ونصُّها:
﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾.

والفاءُ في مثل هذه المواضع في الحقيقة زائدةٌ.

وإنما رُتِّب «إذا» والموصول، في الآيات المذكورة والجملتان بعدَه، ترتيبَ كلمةِ الشرط وجُمْلَتَيْ الشرطِ والجزاءِ، وإن لم يَكُنْ فيهما معنى الشرطِ لِيدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزومَ الجزاء للشرط، ولتحصيل هذا الغَرَض، عمِل في «إذا» جزاؤه مع كونه بعد حرفٍ لا يعمل ما بعده فيما قبلَه، كالفاء في: فَسَبِّح، وإنَّ، في قولك: إذا جئتني فإنَّك مكرم، ولام الابتداء⁽¹⁾ في نحو قوله تعالى:
﴿ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾⁽²⁾.

كما عمل ما بعد الفاء وإنَّ في الذي قبلهما في نحو: أما يوم الجمعة فإنَّ زيداً قائم، وأمَّا زيداً فإني ضارب، لِلغَرَض الداعي إلى هذا الترتيب، كما يَجِيءُ في حروفِ الشَّرْطِ.

فَإذا تَقَرَّرَ هذا قُلْنا، العاملُ في «متى» (١٦٣ أ) وكُلِّ ظَرْفٍ فيه معنى الشرط: شرطُهُ، على ما قالَ الأكثرون، ولا يجوز أن يكون جزاءَهُ، على ما قال بعضُهم، كما لا يجوز في غير الظرف، على مامَرَّ، ألا ترى أنك لا تقول أَيَّهم جاءك فَأضْرِبْ، بنصب أيهم، على ما مَضَى في الكناياتِ.

ولو جازَ، أيضاً، عَمَلُ الجَزاءِ في أداة الشرط، لَقُلْنا: الشَّرْطُ أَوْلَى، لأنهما فِعْلَانِ تَوَجَّها إلى معمول واحد⁽³⁾ والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مَذْهَبُ البصريين، ولو كان العاملُ ههنا هو الأبعد، كما هو اختيارُ الكوفيين لكان الاختيار شغل الأقرب

---

(1) مع الرضي في لام الابتداء: الزمخشريُّ. الكشاف ٢/٤١٧، وأبو حَيَّانٍ البحر ٦/٢٠٦. أما ابن هشام فجعل اللام لامَ القسم (المغني ٧٦٩).

(2) مريم / ٦٦؛ ونصُّها:
﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾.

(3) جرى في هذا على مارجحه في باب التنازع من جواز التنازع في المتقدم المنصوب.
وقوله: «واحد» سقطت من ط.

بضمير المفعول عند أهل المِصْرَيْن، كما في: زارني، وزرته زيدٌ، فكان الأوْلى، إذَنْ، أن يقال: متى جئتني فيه، أوْ جئتنيه، ولم يُسْمعْ.

وَأَمَّا الاستدلالُ على كَوْنِ الشرط في مثله هو العاملُ، بِمَجيءِ الجواب في بعض المواضعِ بعد «إنَّ» أوِ اللام، أو الفاء، نحو: متى جئتني فإنَّك مكرم، و: فأنت مكرم، و: فلأنت مكرم، فَمِمَّا لا يَتِمُّ، لأنَّ تقديمَ الاسم لِغَرَضٍ وهو تَضَمُّنه معنى الشرطِ الذي له الصَّدْرُ، يجوز مثل هذا الترتيب، كما مَرَّ آنِفاً.

العامِلُ في «إذا»

وَأَمَّا العاملُ في «إذا» فالأكثرون[1] على أنه جَزاؤُه، وقال بعضُهم[2]: هو الشرطُ، كما في «متى» وأخواته، والأوْلى أنْ نُفَصِّلَ ونقول: إذا تَضَمَّنَ «إذا» معنى الشرط فَحُكْمُهُ حُكْمُ أَخَوَاتِهِ من «متى» ونحوه، وإنْ لم يَتَضَمَّنْ، نحو: إذا غَرَبَتِ الشمسُ: جئتك، بمعنى • أَجِيئُكَ وقت غروب الشمس، فالعاملُ فيه هو الفعلُ الذي في محل الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزاءً في الحقيقة، دون الذي في مَحَلِّ الشَّرْطِ، إذ هو مخصِّص للظرف، وتَخصيصُه[3] لهُ إمَّا لِكَوْنِهِ صفة له، أوْ لِكَونه مضافاً إليه، ولا ثالث، استقراءً، ولا يجوز أن يكون وصفاً، إذْ لو كان وصفاً لَكَان الأَوْلى: الإتيان فيه بالضمير كما تَقَدَّمَ في الموصولات، ولم يأتِ في كلام، فتخصيصُه له، إذَنْ، بكونِهِ مُضافاً إليه، كما في سائر الظروفِ المتخصصةِ بمضمون الجمل التي بعدَها، لا على سبيلِ الوصفيَّةِ، كقولِهِ تَعَالَىٰ:

---

[1] أي الجُمهور. دراسات ق١ جـ١ ص٩٩.

[2] المحقِّقون، والرضيُّ معهم. دراسات ق١ جـ١ ص٩٩.

[3] م: وتخصصه.

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ (١) وغير ذلك.

ولو سَلَّمْنَا، أيضاً، أنه صفةٌ، قُلْنَا لا يجوز عَمَلُ الوَصْفِ في الموصوف(٢)، كما لا يعمل المضاف إليه في المضاف، وذلك أَنَّ كُلَّ كلمتين أو أكثرَ، كانتا في المعنى بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، بمعنى وقوعهما معاً جُزْءَ كلامٍ، يجوز أن تعمل أُولاهما في الثانية، كالمضاف، في المضاف إليه، ولا يَجوز العكسُ؛ إذْ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدَّم من وجه، مؤخر من آخر، فكذلك: ما هو بمنزلتها في المعنى. فَمِن ثمَّ لم تعمل صلةٌ في موصول، ولا تابعٌ في متبوع، ولا مضافٌ إليه في مضاف، أَمَّا كلمة الشرط إذا عمل فيها الشرط، فليست مع الشرط ككلمة واحدةٍ، إذْ لا يقعان، إذَنْ، موقعَ المفرد، كالفاعلِ والمفعولِ والمبتدأ ونحوها، فَيَجوز عَمَلُ كُلٍّ واحدٍ منهما في الآخر، نحو: متى تذهبْ أذهبْ، و: «أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ»(٣).

بَلَى، إن لم يعملِ الشرطُ في كلمته، نحو: من قام قمت، جاز وقوعُهما موقعَ المبتدأ، على ما هو مذهبُ بَعْضِهم.

فَإذا تَقرَّرَ هذا، قُلْنَا: إنَّ الفاء في قوله تعالى:

﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾

إلى قوله:

فَسَبِّحْ﴾(٤).

---

(١) المائدة/١٠٩، ونصُّها:

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

(٢) ط: موصوف.

(٣) الإسراء/١١٠، والآية بتمامها:

﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾

(٤) النصر/١، ٢، ٣.

زائدةٌ، زِيدت ليكونَ الكلامُ على صورة الشرطِ والجزاءِ، لَلغَرَضِ المذكور، وإنما حكمنا بزيادتها؛ لأنَّ فائدتَها التعقيبُ، كما ذكرنا، مِنْ أَنَّ السببية لا تخلو من معنى التعقيب، و: «إذا جاء» ظرفٌ للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المَجِيء، بل في وقت المَجِيء.

وقالَ المُصَنِّفُ في شَرْحِ المُفَصَّلِ⁽¹⁾: إنَّ تعيين الوقت في «إذا» يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ ذِكْرِ الفعل بعدَه، وإن لم يكن مضافاً إليه، كما يحصل في قولنا: زماناً طَلَعَتْ فيه الشمسُ.

وفيه نَظَرٌ، لأنه إنما حصل التخصيص به لِكَوْنِهِ صفةً له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة «إذا» يكفي لتخصيصها، لتخصص «متى» في: متى قام زيد، وهو غيرُ مُخَصَّصٍ، اتِّفاقاً منهم.

وأَمَّا استدلالُه على عمل الشرط في «إذا» بقوله تعالى:
﴿أَءِذَا مَامِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾⁽²⁾.
وأنَّ الجوابَ لو كان عاملاً، لكان المعنى: لسوف أُخْرَجُ وقت الموتِ فكان ينبغي أن يكون الإخراجُ والموتُ في وقت.

فالجوابُ: أَنَّ المعطوفَ مع واو العطف محذوفٌ في الآية، لقيام القرينة، والمعنى: أَئِذا ما مِتُّ وصِرْتُ رَميماً: أُبعث، أيْ مع اجتماع الأمرين، كما قالَ تعالى:
﴿أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾⁽³⁾.
وكثيرٌ في القرآن مِثْلُهُ.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٣/١.

(٢) مريم / من الآية ٦٦. انظر دراسات ق١ جـ١ ص١٠٢.

(٣) الواقعة / ٤٧، ونصها:
﴿وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

واستـدَلَّ، أيضاً، بنحو قولهم: إذا جئتني اليوم أكرمتُك غَدَاً. والجوابُ: أَنَّ «إذا» هذه﴾(١) بمعنى «متى» فالعاملُ شَرْطُها، أَوْ نَقولُ: المعنى: إذا جئتني اليوم، كان سبباً لإكرامي لكَ غَدَاً، كما قيل في نحو، إن جئتني اليومَ فقد جئتُك أَمْسِ، أَنَّ المعنى: إنْ جئتني اليوم يكن جزاءً لِمَجِيئي إليكَ أَمْسِ.

وَلِعَدَمِ عراقة «إذا» في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط، أن يكون جزاؤها اسميةً بغير فاء، كما في قوله تعالى:
﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾(٢).
وقوله تعالى:
﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾(٣)، ولا مَنْعَ مِنْ كَوْنِ «(١٦٣ ب) هُمْ» في الآيتين: تأكيداً للواوِ، والضمير المنصوب في أصابهم.

وَلِعَدَمِ عراقتِها أيضاً جازَ، وإنْ كان شاذًّا، مَجِيءُ الاسميةِ الخاليةِ عَنِ الفعلِ بعدَها في قوله(٤):

فَهَـلَّا أَعَـدُّوني لِمِثْلـي(٥) تفاقـدوا   إِذا الخَصْمُ أَبْزَى مائلُ الرأسِ أَنْكَبُ   ١٥٩

قيل: ليس في «إذا» في نحو قوله تعالى:
﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾(٦).
معنى الشرط، إذْ جواب الشرط: إمَّا بَعْدَه، أَوْ مدلولٌ عليه بما قبلَه، وليس بعدَه ما يَصْلُحُ للجواب، لا ظاهراً، ولا مقدَّراً، لِعَدَمِ توقُّف معنى الكلام عليه، وليس هٰهنا

---

(١) م، د: ساقطة.

(٢) الشُّورىٰ / ٣٧، والآية بتمامها:
﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾.

(٣) الشُّورىٰ / ٣٩.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٥٤٨.

(٥) زيادة من م.

(٦) الليل / ١.

ما يدل على جواب الشرط قبل «إذا» إلَّا القَسَم، فلو كان «إذا» للشرط، كان التقدير: إذا يغشى: أُقْسِمُ، فلا يكون القسم منجزاً، بل معلقاً بغشَيان الليل، وهو ضِدُّ المقصودِ، إذِ القَسَمُ بالضرورة حاصلٌ وقتَ التكلُّمِ بهذا الكلام وإنْ كان نهاراً، غير متوقف على دخولِ الليلِ.

فَإنْ قِيلَ: فَإذا كان ظرفاً مجرَّداً، فَأَيْشٍ ناصبُهُ؟

قلت: قالَ المصنّفُ[1]: ناصبُهُ حالٌ من الليلِ، أي: والليلِ حاصلاً وقت غشَيانه.

ولي فيه نَظَرٌ، إذْ لا شيءَ هنا يُقَدَّرُ عاملاً في «حاصلاً» إلَّا معنى القَسَم، فهو حالٌ من مفعول «أُقسم» فيكون الإقسام في حال حصول الليل، كما أَنَّ المرورَ في قولك مررت بزيد صارخاً: في حال صُراخِهِ، وحصول الليل في وقت غشيانه؛ لأنَّ وَقْتَ غشيانه ظرفٌ له، كما أَنَّ الخروج في قولك: خرجتُ وَقْتَ دُخولِكَ: في وقت دُخولِ المخاطَبِ، فيكون الإقسام حالَ غشيانِ الليلِ، وهو فاسدٌ، كما مَرَّ.

وأيضاً، في قوله تعالى:

﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾[2].

يَلْزَمُ أَنْ يكون الزمان حالاً مِنَ الجُثَّةِ، ولا يَجوز، كما لا يَجوز أن يكون خبراً عنها.

وقيل: «إذا» بَدَلٌ مِنَ القَسَمِ به مخرَج عن الظرفية، أي: وقت غشيان الليل، وفيه نَظَرٌ من وجهين: أحدهما مِنْ حيث إنَّ إخراج «إذا» عن الظرفية قليلٌ، والثاني أَنَّ المعنى: بِحَقِّ القمر مُتَّسِقاً، لا: بِحَقِّ وَقْتِ اتِّساقِ القمر، وليس يَبْعُدُ أَنْ يُقالَ: هو ظَرْفٌ لِمَا دَلَّ عليه القَسَمُ مِنْ معنى العَظَمةِ والجَلالِ، لأنه لا يُقْسَم بشيءٍ إلَّا لحالـه العظيمةِ، فتعلّقه بالمصدر المقدر، على ما ذكرنا في المفعول معه، من جواز عَمَلِهِ

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/١، وانظر شرحه على الكافية ص٨١.

[2] الانشقاق / ١٨.

مقدَّراً عند قوة الدلالة عليه، وخاصةً في الظرف، فإنه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه، كما هو مشهورٌ، فالتقدير: وعظمته إذا اتَّسَقَ، فهو كقولك: عجباً مِن زيدٍ إذا ركب، أي مِنْ عَظَمَتِهِ، والظرف هٰهنا لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ معمولاً لإنشاء التعجب، كما لم يَصْلُحْ هناكَ لِكَوْنِهِ معمولاً، لإنشاء القَسَمِ، فأضمر العَظَمة، إذ لا يتعجب إلَّا مِن عظيم، كما لا يقسم إلَّا بعظيم في معنى من المعاني.

وإذا جاء «إذا» بعد «حتى» كقوله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ... ﴾(١).

فهو باقٍ على ما كان عليه من طلب الجملتين، منتصبٌ بأخراهما، كما مَرَّ، وحتى تكون معها حرف ابتداء، إذْ ليس معنى كونها حرف ابتداء: أنه يقع المبتدأُ بعدَها، فقط، بل معناه أنه يُستأنَفُ بعدَها الكلامُ، سواءٌ كانت الجملة اسميةً أوْ فِعليةً، كقولِهِ تعالى:

﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾(٢).

بالرفع(٣)، وتقول: سرت حتى يَكلّ الناس.

وقال بعضُهم: يَجوزُ أَنْ يَتَجرَّدَ، بعد حتى، عن الشرطيةِ، وينجَرَّ بحتى ولعلَّه حمله عليه قوله(٤):

---

(١) غافر / ٣٤، والآية بتمامها:
﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾.

(٢) البقرة / ٢١٤، ونصُّها:
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

(٣) قراءة نافع. حجة القراءات ١٣١، وانظر الحجة لابن خالويه٩٥، ٩٦.

(٤) هو عبد مَناف بن ربْع الهُذَلي (ديوانه، ضمن أشعار الهذليين ٢/٦٧٥). الخزانة ٧/ ٣٩ هارون، الاقتضاب ٤٠٢، ٤٠٣، المخصص ١٦/١٠١، الأُزْهِيَّة ٢١٢، ٢٥٩، التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٥، مجاز القرآن ١/ ٣٧.

حتى إذا أسلكوهم في قُتَائِدَةٍ   شَلًّا كما تطرد الجَمَّالة الشُّرُدَا

وهذا البيت آخِرُ القصيدةِ، ويجوز أن يقال: إنَّ جوابَهُ مقدَّرٌ(١). محافظة على أغلب أحوالها.

وقال المَيْدَانِيُّ(٢): «إذا» فيه زائدةٌ(٣)، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحةٌ إذْ حَذْفُ الجزاء لتفخيم الأمر: غيرُ عزيزِ الوُجودِ، كما في قولِهِ تعالى:
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾(٤).
أي تكون أمورٌ لا يُقْدَرُ على وصفها.

وَعَنْ بَعْضِهم أَنَّ «إذا» الزمانيةَ تقع اسماً صريحاً في نحو: إذا يقوم زيدٌ، إذا يقعد عَمْروٌ، أيْ: وَقْتُ قيامِ زَيْدٍ: وَقْتُ قيامِ عَمْروٍ، وأنا لم أَعْثَرْ لهذا على شاهدٍ من كلام العرب(٥)، وأمَّا قولُه تعالى:
﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ﴾(٦)،
فَإذا الأولى زمانيةٌ والثانيةُ للمفاجأة، في مكان الفاء، كما يَجِيءُ في بابِ الشرطِ.

يقال: سلك المكان، وأسلكه إياه، وفيه، وعليه، و(قُتائدة): موضع. والشل: الطرد، والجَمَّالة: أصحاب الجِمال.

(١) وقال الأصمعي: «ليس له جواب» شرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٦.

(٢) أحمد بن محمد الميداني النَّيْسَابُوري، النَّحْوي اللُّغَوي، له: مجمع الأمثال، الأنموذج، نزهة الطرف في علم الصرف... توفي سنة ٥١٨هـ. بغية الوعاة ١٥٥ دار المعرفة، بيروت.

(٣) الاقتضاب ص ٤٠٣، ويَستبعد ابنُ السِّيد زيادتَها.

(٤) الإنشقاق / ١. انظر المقتضب ٢/٧٧ الطبعة الأخيرة.

(٥) زَعَمَ ابنُ جِنّي في قوله تعالى:
﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ١ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ٢ خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ ٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا﴾. الواقعة/ ١ - ٤.
فيمن نصب خافضة رافعة أنَّ (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان، وكذا (ليس لوقعتها كاذبة)، والمعنى: وَقْتُ وقوعِ الواقعةِ وَقْتُ رَجِّ الأرض. المُحْتَسَب ٢/٣٠٧، ٣٠٨.

(٦) الروم / ٢٥، والآية بتمامها: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ﴾.

قولُهُ: «وقد تقع للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها»، وقد ذكرنا الخلافَ في «إذا» المفاجأة في باب المبتدأ، وأنَّ الأقربَ كَوْنُها حَرْفاً، فلا مَحَلَّ لها، والتي تقع جواباً للشرط: للمفاجأة، كما يَجِيءُ في حروفِ الجَزْمِ.

والكوفيون[1] يُجَوِّزُونَ نحو: خرجت فإذا زيدٌ القائمَ بنصب القائم، على أَنَّ زيداً مرفـوعٌ بالظرف، كما في نحو: في الدار زيدٌ؛ لأنَّ «إذا» المفاجأةَ عندهم ظرفُ مكانٍ، أَمَّا نَصْبُ القائم، فقالوا: لأنَّ «إذا» المفاجأةَ، تَدُلُّ على معنى «وجدت» فتعمل عَمَلَهُ؛ لأنَّ معنى مفاجأتِكَ الشيء: وُجْدَانُك له فَجأةً، فالتقديرُ: خرجت فوجدتُ زيداً القائمَ، والقائم ثاني مفعوليه.

ومنه قَوْلُ الكِسائي[2] في المناظرةِ التي جَرَتْ بينه وبين سيبويهِ في مثل قَوْلِهم: كُنتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فإذا هو إيَّاها: لا يَجوز إلَّا إياها، وقال سيبويه[3]: لا يَجوز إلَّا: فَإِذا هُوَ هِيَ؛ لأنَّ «إذا» المفاجأةَ يجب الابتداءُ بعدَها.

قـال الـزَّجَّاجي مُشَـنِّعاً على الكوفيين: فَإذا: عندهم، كالنَّعامة، (١٦٤ أ) قيل لها: احملي فقالت أنا طائر، وقيل لها طِيري قالت أنا جَمَلٌ، إن كانت «إذا» عندهم كسـائـر الـظروف، لَزِمَهم أن يرفعـوا بعـدهـا اسماً واحداً، وإن أعملوها عَمَلَ: «وجـدت»، طالبناهم بفاعلٍ ومفعولَيْنِ، قالَ[4]: بلى، يجوز: فَإذا عمرو قائماً، على أَنَّ «إذا» خبر، وقائماً: حال، أي: فبالمكان عمرو قائماً، وأَمَّا مع المعرفة، فلا يجوز، عند البصريين إلَّا الرَّفْعُ على أنه خبرٌ.

وقـال ثعلب، اعتـذاراً للـكوفيين في نحـو. فـإذا هـو إيـاها: إنَّ[5] «هُوَ» عِمادٌ،

---

[1] منهم الكِسائيُّ. الإنصاف مسألة ٩٩ ط٢ ٤١٢/٢.

[2] الإنصاف، مسألة ٩٩، والمغني ١٢١ط. المبارك.

[3] المغني ص١٢٢، والإنصاف مسألة ٩٩.

[4] أي الزجاجي، استدراكاً على ما تقدم.

[5] الإنصاف، مسألة٩٩.

وإذا، كوجدت مع أحد مفعولَيْهِ، كأنه قالَ: فوجدتُهُ هو إيّاها، كقوله(١):

٥٠٧ فأضْحَى ولو كانت خُراسانُ دونه رآها مكانَ السُّوقِ أَوْ هي أَقربا

أيْ: رآها هي أقرب، فقال الزَّجَّاجي، ليس هذا قولَ الكوفيين، ولا البصريين، قالَ: وأَظُنُّ الحِكايةَ في هذا عن ثعلبٍ، غَلَطٌ، لأنَّ العِماد عند أهلِ المِصْرَيْن لا يكون إلَّا فضلةً يجوز إسقاطُها، ولا يَجوزُ إسقاطُ «هو» في مسألتنا، أصلاً؛ هذا آخر كلامِ الزَّجَّاجي.

ويمكن أن يقال: إنَّ الفصلَ لم يوجد في كلام العرب إلَّا إذا كان خبر المبتدأ معرَّفاً باللام، أَوْ أَفْعَل التفضيل، وفي الإتيان به مع غيرهما نَظَرٌ، كما مَرَّ في باب الضمائر، وقولُهُ: أَوْ هِيَ أَقْرَبَا، بمعنى: أَوْ هي في مكانٍ أقربَ فهو نَصْبٌ على(٢) الظَّرْفِ.

وقد(٣) تقع «إِذْ» و «إذا» في جواب: بَيْنَا، وبينما، وكلتاهما، إِذَنْ، للمفاجَأة، والأغلب مَجِيءُ «إِذْ» في جواب بينما، وإذا، في جواب بَيْنَا، قالَ(٤):

---

(١) هو عبد الله بن الزَّبير الأسدي، والبيت آخر أبيات خمسة رواها المبرّدُ، والأصفهاني.
الخزانة ٧/٥٠، ٥١ هارون، الكامل ٢١٧، الأغاني ١٣/٤٠، إيضاح الشعر ورقة ٥٦/أ؛ وفيه: «لا تخلو (هي) من أن تكون مبتدأ، أو وصفاً، أو فصلاً، وذلك أن قوله: (رآها مكان السوق) دالٌّ على: أو رآها، فحذفها من اللفظ لدلالة ما تقدم عليها، فصار التقدير: أو رآها أقرب، أي: أو رآها أقرب من السوق، فصارت (هي) فصلاً بين الهاء والخبر المنتصب.
وقد يجوز أن تجعل (هي) وصفا للهاء «أيْ توكيداً». التي هي المفعول الأول، كما جاز ذلك في «تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا» المزمّل/٢٠. والأول أَوْجَهُ؛ لأن المحذوف لحذفه يستغني عن وصفه.
ويجوز أن يكون (أقرب) ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً، ولم تجعله وصفاً، كان مبتدأ و(أقرب) الخبر، والتقدير: أو هي أقرب من السوق، ومثله: «والركب أسفل منكم» الأنفال/٤٢.

(٢) إيضاح الشعر ورقة ٥٦/أ.

(٣) انظر سيبويه ٢/٣١١ بولاق.

(٤) حُرقة بنت النعمان، أو أختها هند.
الخزانة ٧/٥٩ هارون، الأمالي الشجرية ٢/١٧٥، المغني ٤١٠؛ وفيه: (ليس نُنْصِف) بدل (نُتَنَصَّفُ)، دُرَّةُ =

فَبَيْنَا نَسُوسُ الناسَ والأمرُ أَمْرُنا إذا نحن فيهم سُوقةٌ نُتَنَصَّفُ

ولا يَجِيءُ بعـد «إذ»⁽¹⁾ المفاجأة إلَّا الفعلُ الماضي، وبعد «إذا» المفاجأة إلَّا الاسميةُ، وكان الأصمعيُّ، لا يَستفصِحُ إلَّا تَرْكَهما في جواب بينا وبينما، لِكَثرة مَجِيء جوابِهما بدونهما، والكَثرةُ لا تدل على أن المكثورَ غيرُ فصيحٍ، بل تدل على أن الأكثر أفصحُ، أَلَا ترى إلى قول أمير المؤمنين عليٍّ، رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو: «بينا هو يَستقيلها في حياته، إذْ عَقَدَها لِآخرَ بَعْدَ وفاته»⁽²⁾.

ولمَّا قُصِد إلى إضافة «بين» اللازم إضافته إلى مفرد، إلى جملة، والإضافة إلى الجملة كَلَا إضـافـة، على ما تَقَـدَّمَ، زادوا عليه «مـا» الكافةَ، لأنها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء، أَوْ أشبعوا الفتحة فتولَّدَتْ أَلِفٌ، لِيَكونَ الألِفُ دليلَ عَدَمِ اقتضائه للمضاف إليه، لأنه كأنه وُقِفَ عليه، والألِفُ قد يؤتى به للوقف، كما في: أنا، والظُّنُونا⁽³⁾.

وأصـل «بين» أنْ يكـون مصدراً بمعنى الفِراق، فتقدير: جلست بينكما، أي مكان فراقكما، وتقدير: فعلت، بين خروجك ودخولك: أي زمان فراقِ خروجك ودخولك، فَحُذِفَ المضافُ وأُقيم المضاف إليه مُقامَهُ، فَبَيْنَ، كما تَبَيَّنَ، مستعملٌ في الزمان، والمكان، وأمَّا إذا كُفَّ بما، أو الألف وأُضيف إلى الجمل، فلا يكون إلَّا للزمان، لِما تَقَدَّمَ مِنْ أنه لا يُضاف من المكان إلى الجمل إلَّا «حيث».

الغَوَّاص ١٩٨؛ وفيه: (نسوق) بدل (نسوس)، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣/٣، شعراء النصرانية ٢٦/٣، الجنى الداني ٣٧٦. والناصف: الخادِم. الشاهد فيه أن الأغلب مَجِيء إذا الفجائية في جواب بينا، كما في البيت.

(1) ط: إذا.

(2) من خطبة له، وهي المعروفة بالشقشقية. نهج البلاغة ص٣٤.

(3) إشارة إلى قوله تعالى:
﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ الأحزاب/١٠.

و «بينَ» في الحقيقة، مضافٌ إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجملة، فَحُذِفَ الزمانُ المضافُ، والتقدير: بين أوقات زيدٌ قائمٌ، أي بين أوقات قيام زيد، فحذف الوقت لقيام القرينة عليه، وهي غلبة إضافة الأَزمنة إلى الجمل، دون الأمكنة وغيرها، فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها، إلى الزمان، فصار «بين» المضافُ إلى الزمان زماناً؛ لأنَّ «بين» إنْ أُضِيفَ إلى الأمكنةِ أَوْ جُثَثٍ[1] غيرِها، فهو للمكان، نحو: بين الدار، وبين زيد وعَمرو،[2] وإنْ أُضيف إلى الأزمنة فهو للزمان، نحو: بين يومي الجمعة والأحد، وكذا إن أُضيف إلى الأحداث، نحو: بين قيام زيد وقعوده، إلَّا أن يُرادَ به مجازاً: المكان، نحو قولك: زيد بين الخوف والرجاء، استعرت لما بين الحَدَثَيْنِ مكاناً، فَلِهذا وقع «بين» خبراً عن الجُثَّةِ.

فبينما، المضاف تقديراً إلى زمان محذوف، وظاهراً إلى جملة مقدرة بحدث، لابُدَّ أَنْ يكون بمعنى الزمان، فَلِهَذا جازَ إضافتُه إلى الجُمَلِ.

وكُلُّ ما قُلناه في «بينما» يَطَّرِدُ في «كلما» مِن مَجيءِ «ما»[3] الكافةِ، لِتَكُفَّهُ عن طلب مضافٍ إليه مفردٍ، ومن تقدير زمانٍ مضافٍ إلى الجمل.

فَكُلَّما، إذَنْ، زمانٌ مضافٌ إلى الجملة، لأنَّ كُلًّا، وبعضاً، من جنس ما يُضافانِ إليه، زماناً أَوْ مكاناً أَوْ غيرَهما.

ولِمَا في «كُلَّما» من معنى العموم والاستغراقِ، الذي يكون في كلمات الشرط، نحو: مَنْ، وما، ومتى، شابهها أكثر من مشابهة «بينما» فلم يدخل إلَّا على الفعلية بخلاف بَيْنَا وبينما، ولهذا جازَ، أيضاً، وقوعُ الماضي بعد «كلما» بمعنى

---

[1] المراد ما ليس زماناً، ولا حدثاً معنوياً.

[2] د، ط: وكذا إنْ أُضيف.

[3] هي مصدرية، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح... وهذه تسمى (ما) المصدرية الظرفية، أي النائبة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها، فـ(كُلّ) من «كُلّما» منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف. البرهان ٤/ ٣٢٤.

المستقبلِ ، لكنه ليس ذلك بِحَتْمٍ في كل ماضٍ(١)، كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى «إنْ».

وكذلك كل ماضٍ وقع بعد «حيث»، احتمل الماضيَ والمستقبلَ، للعموم الذي فيه، ككلمات الشرط، ففيه وفي «كلما» رائحةُ الشرطِ.

وأمَّا «حيثما»، فهي كلمة شرط تجزِم وتقلب الماضيَ مستقبلاً، كمَنْ، وما، ومتى، فالعاملُ في: كلما، وحيث، ما هو في محل الجزاء، لا الذي في محل (١٦٤ ب) الشرط، كما في «إذا»، لأنهما في الأغلب، يُستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو: كلما طَلَعَتِ الشمسُ أَتَيْتُكَ، وكُلَّما أصبحتَ فَسَبِّحِ اللهَ، وجلست حيث جلس زيد، وقد يُستعملان في غير المقطوعِ به نحو: كُلَّما جئتني أعطيتك وحيث لقيت زيداً فأكرمه، كما تستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى «إنْ» في المقطوع بوجوده، نحو: متى طلعت الشمس أتيتك، وكل ذلك على خلاف الأصل، ويدخل بَيْنَا وبَيْنَما، وكلما، في الماضي والمستقبلِ.

ولنا أن نرتكب بناءَ بَيْنَا وبينما وكُلَّما، على الفتح، لكون إضافتها كَلَا إضافة، كما ذكرنا في «حيث» إلَّا أنها(٢) بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الإعراب، بخلاف «حيث» فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تُراعى حركتُها الإعرابيةُ.

وإنما رُتِّبَ بينا، وبينما، وكلما، مع جملتيها ترتيبَ كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، لِمَا ذكرنا من بيان لزوم مضمونِ الثانية للأولى، لُزومَ الجزاءِ للشرطِ، ولهذا أُدْخِلَ «إذا» و«إذ» للمفاجأة في جواب بَيْنَا وبينما، لِيَدُلَّا على اقترانِ مضمونِ الأول بالثاني مفاجأةً بِلا تَراخٍ فيكون آكَدَ في معنى اللزومِ.

---

(١) د : ماضي.

(٢) أي الكلمات الثلاث: بَيْنَا، وبَيْنَمَا، وكُلَّما.

وقيل(١) في «كلما»: إنه مُعْرَبٌ، وما، مصدرية، والزمان المضاف إلى «ما» مقدَّرٌ، فيجوز ادّعاء مثله في «بينما»، فإن دخل «إذْ» و«إذا» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، فإن قلنا، كما هو مذهب(٢) المبرد، إنَّ «إذا» المفاجأة ظرف(٣) مكان، وكذا ينبغي أن نقول في «إذْ» المفاجأة، فإذ، وإذا، منصوبان على أنهما ظرفا مكانٍ لِمَا بعدَهما، وبينا وبينما، ظرفا زمانٍ له.

فَمَعْنَى بينا زيد قائم إذ رأى هنداً: رأى زيد هنداً بين أوقات قيامهِ، في ذلك المكان، أي في مكانِ قيامِهِ.

وإنْ قلنا إنهما ظرفا زمان، كما هو مذهبُ(٤) الزَّجَّاجِ، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما، مخرجَان عن الظرفية، مبتدءان، خبرهما بينا، وبينما، والمعنى: وقتُ رؤية زيدٍ هنداً: حاصلٌ بَيْنِ أوقات قيامه.

والأولى: القولُ بحرفية(٥) كلمتي المفاجأة، كما هو مذهبُ ابنِ بَرِّي(٦)، فالعاملُ في بينا، وبينما، ما بعد كلمتي المفاجأة، أوْ نقول: إنهما زائدان، وليستا للمفاجأة

---

(١) البرهان ٤/٣٢٤.

(٢) التسهيل ص ٩٤، الجنى ٣٧٤.

(٣) عند المبرد، والفارسي، وابنِ جِنّي، وأبي بَكْرِ بنِ الخَيَّاط، واختاره ابنُ عُصفورٍ. الهمع ١/٢٠٧، الجَنى الداني ص٣٧٤.

(٤) ومذهبُ الرِّياشي، وهو مذهب ابنِ خروف، والشلوبيني. (الجنى الدانى ٣٧٤، والهمع ١/٢٠٧، والتبصرة ١/٣١٠، وظاهرة الشذوذ ص٤٢٧).

(٥) وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك. الجنى الداني ص٣٧٥.

(٦) عبد الله بن بَرِّي المَقدِسي، اللُّغوي، له: الردُّ على الجَوْهري، حواشي درة الغواص، . . . توفي سنة ٦٨٢ عند صاحب البُلْغة، وسنة ٥٨٢هـ عند صاحب الإنباه.
(البلغة ١٠٧، البغية ٢/٣٦، الإنباه ٢/١١٠).

في جواب بينا وبينما، كما قال الجَوْهَرِيُّ(١)، وابنُ قُتَيْبَةَ(٢)، وأبو عُبَيْدَةَ(٣)، بزيادة(٤) «إذ» في نحو قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا ﴾(٥)

«وبزيادةِ «إذا»(٦) في قولِه(٧):

حتى إذا أسلكوهم في قُتائِدةٍ . . . البيت

والكلام على مِثْلِ قولِه تعالى:

﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾(٨)،

كالكلام على بينما زيدٌ قائمٌ إذْ رأى عَمْراً، سواءٌ.

ويجوز أن يكون «إذا» في جواب بينما، وإذا، ولمّا، نحو قولِهِ تعالى:

﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ . . . ﴾(٩).

---

(١) سبق ترجمته.

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبةَ الدِّيَنوري، روى عن أبي حاتم، وابن الأعرابي. له: معاني القرآن، غريب القرآن، خلق الإنسان، أدب الكاتب. . . توفي سنة ٢٧٠هـ.
(البلغة ١١٦، الإنباه ٢/١٤٣، البُغية ٢/٦٣).

(٣) مَعْمَر بن المثنى التَّيْمي، روى عنه أبو حاتم، وأبو عبيد، عرف بلغات العرب والأخبار. له: مجاز القرآن، الديباج، الحيوان. . توفي سنة ٢٠٨هـ.
(البلغة ٢٦١، الإنباه ٣/٢٧٦، البغية ٢/٢٩٤).

(٤) الجنى الداني ١٩٢، مجاز القرآن ١/٣٧، الهمع ١/٢٠٧.

(٥) البقرة/٥١، والآية بتمامها:
﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾.

(٦) انظر مجاز القرآن ١/٣٧.

(٧) سبق تخريجُه.

(٨) الروم/٤٨، ونصها:
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾

(٩) النساء / ٧٧، والآية بتمامها:
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ =

ظرفَ زمانٍ، بَدَلاً من الظروف المذكورةِ، ولا نجعلها مضافة إلى الجملة التي تليها، بل نَجعَل تلك الجملةَ عاملةً في الظروف المذكورة، أي: وقت الإصابة في تلك الحال يَستبشِرون، وكذا في الباقِيَيْن، فالجملةُ المضاف إليها «إذا» محذوفةٌ مدلـولٌ عليهـا بالجملة التي تقـع في موضع الشرط، أيْ: إذا أصاب . . . هم يَستَبشِرون، و: «إذا فريقٌ منهم بربِّهم يُشركون».

وكذا نقول: إذا وقعت جوابا لإنْ، في نحو قوله تعالى:
﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾⁽¹⁾.

أيْ: إذا أصابتهم يقنطون، أي في تلك الحالة يقنطون.

وإن قلنا إنها ظرف مكان، فلا نقدر لها جملةً مضافاً إليها، لأنَّ المكان لا يُضاف إلى الجملة، إلَّا «حيث»، بلِ المَعنى: في ذلـك المـوضع يَقْنَطُون، وكذا في جواب إذا، وبينما، ولمَّا.

وإنْ قلنـا بحرفية «إذا» في جواب الأشياء الأربعةِ، فلا إشكالَ؛ لأنها، إذَنْ، حرفٌ، كالفاء، سواءٌ.

وقد تَجيءُ «إذْ» للمفاجأة في غير جوابِ بَيْنَا وبينما، نحو قولِكَ كنتُ واقفاً إذْ جاءَني عَمروٌ⁽²⁾.

ويجوزَ إضافةُ بَيْنَا، دون بينما، إلى المَصدر، قالَ⁽³⁾:

= أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾

(1) الروم/٣٦، والآية بتمامها:
﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾

(2) انظر سيبويه ١/٥٤ ـ ٥٥ بولاق، وابن يعيش ٤/٩٦.

(3) هو أبو ذؤيب الهُذَلي، والبيت من قصيدةٍ مطلعُها:
أمِنَ المنـونِ وريبِهـا تَتَـوَجَّـعُ   والدهـرُ ليس بمُعْتِبٍ مِنْ يَجْزَعُ =

٥٠٩ بينا تَعَنُّقِهِ(١) الكُمـاةَ ورَوغه يوماً أُتِيحَ له جريءٌ سَلْفَعُ

بتقدير: بين أوقات تَعَنُّقِه، والأعرف: الرفعُ على أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي تعنُّقُهُ حاصِلٌ.

قولُه: «وإذ» لِمَا مضى، ويقع بعدَها الجملتان، وذلك بلا فَصْلٍ؛ لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في «إذا»، لأنَّ جميعَ أَسماءِ الشرطِ متضمنةٌ لمعنى «إن»، وإنْ للشرط في المستقبل، و «إذْ» موضوعةٌ للماضي فتنافَيَا.

و «إذْ» إذا دخل على المضارع قَلَبَهُ إلى الماضي كقوله تعالى:
﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾(٢).
و: ﴿إِذْ يَـقُولُ﴾(٣).

ديوان الهذليين ١/٣٧ للسُّكَّري. تحقيق عبد الستار فرّاج، دار العروبة، وجُمَل الزَّجَّاجي ص٢٩٣، ٢٩٤، وكتاب إصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل ص٣٣٢؛ وفيه: «قال المفسر: وقع في نُسَخ هذا الكتاب: تعانقه، وهكذا قرأناه. وهو غلط؛ لأن (تعانق) لا يتعدى إلى مفعول، والصواب (تَعَنُّقِه) بغير ألف، وكذا وقع في شعر الهذليين»، وضرائر الشعر ٣٤، والمغني ٤٨٥، ٦٧٧، والحُلَل في شرح أبيات الجمل ٣٥١، وإيضاح الشعر ورقة ٩٦/ب.

والاعتنـاق: آخـر مراتب الحـرب؛ لأن أول الحرب الترامي بالسِّهام، ثم المطاعنة بالرماح، ثم المجالَدَة بالسيوف، ثم الاعتناق؛ وهو أن يتخاطف الفارسان، فيسقطان إلى الأرض معاً.

والكُماة: الشجُّعان، والرَّوغ: التحفظ والحذر. وأُتيح: قُدِّرَ والجَريء: ذو الجُرأة والإقدام. والسَّلْفَع: نحوه، ذكره على جهة التأكيد.

الشاهد فيه إضافة (بَيْنَا) إلى المصدر (تَعَنُّقِهِ).

(١) م، د، ط: تعانقه.

(٢) الأنفال / ٣٠، ونصُّها:
﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾

(٣) التوبة / ٤٠، ونصُّها:
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

ويلزمها الظرفية، إلاَّ أنْ يُضافَ إليها زمانٌ، كقولِه تعالى :

﴿ بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾(١).

وقوله تعالى :

﴿ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾(٢).

ولم يُعْهَدْ مجروراً باسمٍ إلاَّ بِبَعْد(٣)، ويقع مفعولاً(٤) به، كقولك: أَتذكر إذْ مَنْ يأتِنا نُكرمه، وقولِه تعالى :

﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ ﴾(٥).

على أنَّ «إذْ» بَدَلٌ من قوله: أَخَا عادٍ.

وقيل في نحو قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا ﴾(٦).

---

(١) الأعراف / ٨٩، ونصُّها:
﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴾

(٢) آل عمران / ٨٠، والآية بتمامها:
﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾

(٣) قال البغدادي : «وجدت بخطّ صاحب القاموس تركيب هذه الظروف مع (إذ).
قال: لا يُضاف إلى (إذ) في كلام العرب غير سبعة ألفاظ؛ وهي: يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلتئذ، غداتئذ، عشيتئذ، وعاقبتئذ». الخزانة ١٤٨/٣ بولاق.
وقال السيوطي: «إلاَّ أن يضاف اسم زمان إليها، نحو حينئذ، ويومئذ، و«بعد إذ هديتنا»، ورأيتك أمس إذ جئت».
الهمع ٢٠٤/١.

(٤) جوازُه هذا يُخالف فيه الجُمهور.

(٥) الأحقاف / ٢١، ونصُّها :
﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾.

(٦) البقرة / ٥١، ونصُّها :
﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾.

إنها زائدةٌ(١) كما مضى، وقيلَ: هي مفعولةٌ لاذْكُرْ، ويلزمها الإضافة إلى الجملة، وإن حذفت لقيام القرينة عَوَّضْتَ منها التنوينَ، كما في قوله: وأنتَ إذٍ صَحيحُ(٢)، فيكسر ذالها، أوْ يفتح، كما مَرَّ، ويلزمها الكسر في نحو يومئذٍ لِمَا مَرَّ.

وتَجِيءُ «إذْ» للتعليل، نحو: جئتك إذْ أنت كريم، أي لأنك، والأوْلى حَرْفِيَّتُها(٣)، إذَنْ، إذْ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حَدِّ الاسمِ.

واعْلَمْ أنه يَقْبُحُ أنْ يَلِيهَا اسمٌ بعده فِعْلٌ ماضٍ، نحو: إذ زيدٌ قام، بلِ الفصيحُ: إذْ قامَ زيد(٤)؛ لأنَّ «إذْ» موضوعٌ للماضي، فَإيلاؤُهُ الماضيَ أَوْلى، للمشاكلة والمناسبةِ، ولا يَرد عليه نحو: إذا زيد يقوم لأن «إذا» على مذهب سيبويه(٥) داخلةٌ على «يقوم» المقدَّر المفسَّر بهذا الظاهرِ.

---

(١) رأي الجوهري، وابنِ قتيبةَ، وأبي عُبيدةَ. الجنى الداني ١٩٢، مجاز القرآن ١/٣٧، الهمع ١/٢٠٧.

(٢) قول أبي ذؤيب الهذلي:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عمروٍ ... بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صَحيحُ

(٣) قال أستاذُنا الشيخ محمد عضيمة رحمه الله: «ولكني أرى بقاء (إذ) على ظرفيتها مع إفادتها للتعليل لما يأتي:

١ - (حيث) من الظروف التي تفيد التعليل، ولو جعلنا (إذ) الدالة على التعليل حرفاً مصدرياً يسبك مع ما بعده بمصدر لَلَزِمَنا أن نقول بذلك في (حيث).

٢ - (إذ) مفيدة للتعليل في قوله تعالى:
﴿ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾. كما ذكره السُّهَيْلي وغيرُه.
ولو وضعت (أنْ) المصدرية هنا مكان (إذ) ما صَحَّ ذلك؛ لأن (أنْ) المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسميةُ، إلاّ إذا كانت المخففة من (أن).
ويعضّد ما قلناه أن أبا الفتح أعرب (إذ) بدلاً من اليوم في قوله تعالى:
﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ... ﴾ الزخرف آية ٣٩.
ثم صرح بإفادة (إذ) للتعليل....
دراسات ق ١ جـ١ ص ٥٠

(٤) انظر المقتضب ٣/١٧٧، و٤/٣٤٨.

(٥) الكتاب ١/٥٤ - ٥٥ بولاق.

وأمَّا على مَذْهَب مَنْ أَجاز دخولَها على اسميةٍ خبرُها فِعْلٌ، فهذا واردٌ عليه، ولا مخلص له منه، إلَّا استقباح استعمال مثل هذا، أيضاً، أعني: إذا يقوم زيدٌ له كذا، والحَقُّ أنه قبيحٌ قليلُ الاستعمالِ.

وقالَ المصنِّفُ[1] معتذراً عن صاحب هذا المذهب: إنَّ «يقوم» ليس للاستقبال، بل للحال على وجه الحكاية، وفيه نَظَرٌ، لأنَّ مِثْلَ: إذا يقوم زيدٌ فَقُلْ له كذا، مقصودٌ به القيامُ الاستقبالي، وحكاية الحال المستقبلة مما لم يثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضيةِ.

وإذا جاءت (١٦٥ أ) «ما» بعد «إذا» فهي باقيةٌ على ماكانت عليه، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط، بخلاف «إذْ» فإنها تصير جازمةً بِمَا، كما يَجِيءُ في الجوازمِ، ومنهم[2] من قال: يُجَازَى بإذا ما، فيجزم الشرط والجزاء[3].

وأنشد للفرزدق[4]:

٥١٠ فقَامَ أبو ليلى إليه ابنُ ظالمٍ وكان إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ

والرواية: متى[5] ما.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١١/١.

(٢) نقل أبو حيانٍ في (تذكرته) أن الصَّيْمَريّ ذهب إلى ذلك. الخزانة ٧٨/٧.
وفي التبصرة والتذكرة، يقول الصَّيْمَريُّ:
«والمجازاة بإذاما، وإنَّما يَقِلُّ استعمالُها» ٤٠٩/١.

(٣) انظر سيبويه ٤٣٤/١ بولاق، وابن يعيش ١٣٤/٨، ١٣٥.

(٤) ديوانه (٢٢ ط. الصاوي سنة ١٣٥٤هـ)، وفي معجم شواهد العربية ٥٥/١: «وليس في ديوانه».
والبيت في: الخزانة ٧٧/٧، وابن يعيش ١٣٤/٨، وحماسة البحتري؛ وفيه: متى ما بدل إذا ما، والتبصرة ٤٠٨/١.
الشاهد فيه أن بعضهم ـ الصَّيْمَري ـ قال: يجازى بإذا ما، فيجزم الشرط والجزاء، كما جزم (يَسْلُل)، وكسرة اللام لدفع التقاء الساكنين، وجزم (يضرب)، وكسرة الباء للروي.

(٥) م، د متما.

مِنَ الظُّروفِ المبنيةِ: أَيْنَ، وأَنَّىٰ، وأَيَّانَ، ومتى، وكَيْفَ

قولُه: «ومنها أين وأنَّى للمكان، استفهاماً وشرطاً، ومتى للزمان فيهما، وأيَّان للزمانِ استفهاماً، وكيف للحال استفهاماً».

أين، الاستفهامية نحو: أين كنت؟ والشرطية نحو: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ، وبناؤهما على الحركة للساكنين، وعلى الفتح لاستثقالَ الضَّمِّ والكَسْرِ بعد الياء.

و«أنَّىٰ»، لهـا ثلاثةُ مَعَانٍ، استفهاميةً كانت أو شرطيةً: أحَدُها: أَيْنَ، إلَّا أنَّ «أَنَّىٰ» مع «مِن» إمَّا ظاهرةٌ كقولِهِ(١):

٥١١ مِنْ أيـن عشـرون لهـا مِنْ أَنَّـىٰ

أي: مِنْ أَيْنَ، أَوْ مقدَّرةٌ، كقوله تعالى:
﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾(٢)

أيْ: مِنْ أَنَّى، أي مِنْ أَيْنَ، ولا يقال: أَنَّى زيدٌ؟ بمعنى: أين زيدٌ(٣)، وإنما جازَ إضمارُ «مِنْ» لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف أو يَقِلُّ تصرفُها نحو: مِن عند، ومِنْ بعد، ومن أين، ومِن قبله، ومِن أمامه ومِن لدنه، فصارت مِثْلَ «في»

---

(١) من أُرجوزةٍ رواها أبو الحسن الأخفش في نوادر أبي زيدٍ عن المبرد وثعلب، وهي:

لأَجْعَلَنْ لابنةِ عَثْمٍ فَنَّا مِنْ اين عشرون لها من أنَّا
حتى يصيرَ مهرُها دُهْدُنَّا ياكرواناً صُكَّ فاكْبَأَنَّا

الخزانة ٨٣/٧ هارون، نوادر أبي زيد ص ٢٤٣، ٢٤٤، إصلاح المنطق ٨٣. الشاهد فيه أن (أنى) تجر بمن ظاهرة، كما في البيت، ومقدرة كما قدَّرَهُ الرَّضِي.

(٢) آل عمران / ٣٧، والآية بتمامها:
﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾

(٣) انظر البرهان ٤/ ٢٥٠.

فجازَ أن تُضمرَ في الظروفِ إضمارَ «في» ومنه قولُهُ(1):

٥١٢ صَريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوائبِ

أيْ: مِن لَدُنْ شَبَّ.

ويَجِيءُ «أنَّى» بمعنى «كيف»(2) نحو: ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ(3)﴾، ويجوز أن يكون بمعنى: من أين يؤفكون، ويَجِيءُ بمعنى «متى»، وقد أُوِّلَ قولُه تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ(4)﴾.

على الأوجهِ الثلاثةِ، ولا يَجِيءُ بمعنى متى، وكيف، إلَّا وبَعْدَهُ فِعْلٌ.

وَأمَّا «أنَّى» الشرطيةُ، فَكَقوله(5):

---

(1) القُطامي (ديوانه ٥٠ ط. ياكب بارت ـ ليدن سنة ١٩٠٢م)، وهو عمير ابن شييم، وبهذا البيت سُمِّيَ صريع الغواني، وهو لَقَبٌ أُطلِقَ على مسلم بن الوليد أيضاً.

والبيت في: الخزانة ٨٦/٧ هارون، المغني ص ٢٠٨، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٩٢/٣، الأمالي الشجرية ٢٢٣/١، عبثَ الوليد ص ٢٣٧ ط. دمشق، معاهد التنصيص ١٨١/١.

الشاهد فيه أن (لدن) مجرورة بمن مضمرة، أي من لدن شب.

(2) التخمير ٣٢٣/٢، والبرهان ٢٤٩/٤.

(3) التوبة/٣٠، ونصُّها:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾

في البحر ٣٢/٥: «أنى يؤفكون: كيف يصرفون».

(4) البقرة / ٢٢٣، والآية بتمامها:

﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

(5) هو لبيدُ بنُ ربيعةَ العامري (ديوانه ٦٥ ط. دار صادر، بيروت). والبيت في:

الخزانة ٩١/٧ هارون، وسيبويه ٤٣٢/١ بولاق؛ وفيه تَلْتَبِسْ بدل تبتئس، والمقتضب ٤٧/٢، والحُلَل ص ٢٩٠.

«و (تبتئس): يصيبك البؤس. شاجر: مشتبك، والضمير في (تأتها): عائد إلى مفهوم غير مذكور، وهو (الخطة) أو (المسألة)، وحمل الكلام على التشبيه بالناقة؛ أي إنك أصبحت من حيث أتيت هذه الخطة وجدتها مَرْكَباً صعباً، فأصابك منها بؤس، والتبس عليك الأمرُ واشتبك، والشاجر في الركوب يخالف بين الرِّجْلَيْنِ وهي رُكبة قد تسبب السقوط». الديوان ص٦٥.

الشاهد فيه أن (أنّى) فيه شرطية مجرورة بِمن مضمرة، أي مِن أنى تأتها.

٥١٣ فأصبحتَ أنَّى تأتِها تَبْتَئِسْ بها   كِلَا مركبيها تحت رِجْلَيْك شاجِرُ

أي مِنْ أَيْنَ تأتِها.

قولهُ: «ومتى للزمان فيهما»، أيْ في الاستفهامِ والشرط، وربما جَرَّتْ هُذَيْلُ بِمتَىَ، على أنها بمعنى «مِنْ» كقولِه[1]:

٥١٤ شَرِبْنَ بِماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

أو بمعنى «في»، فيكون على الوجهَيْن حَرْفاً، أَوْ بِمَعْنَى «وسط[2]» كما حكى أبو زيد، وضعته متى كُمِّي أي وسط كمي، أَوْ في كُمِّي[3].

ولا يجوزُ: متى زيدٌ؛ لأنَّ الزمانَ لا يكون خبراً عن الجُثَّةِ، وَأَمَّا قولُهم: متى أنت وبلادك؟ فمتى ليس بِخبرٍ، بل ظَرْفٌ لخبرِ المبتدأ الذي بعدهُ غير سادٌّ مَسَدَّهُ، كما سدَّ في نحو: أمامَك زيد، وأنت وبلادك نحو: كل رجل وضيعته، أي: متى أنت وبلادك مجتمعان.

و: أَيَّان «للزمان، استفهاماً كمتى الاستفهامية[4]»، إلَّا أنَّ «متى» أكثرُ استعمالاً، وأيضاً، أَيَّانَ مختصٌّ بالأمور العِظَامِ نحو قولِه تعالى:

---

[1] هو أبو ذؤيب الهذلي، يصف سحاباً. (ديوان الهذليين ١/٥١ ط. دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ.
والرواية فيه:

تروت بماء البحر ثم تنصبت   على حبشيات لهن نئيج

والشاهد في: الخزانة ٧/٩٧ هارون، والمغني ص١٤٢، ١٥١، ٤٤١، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٣١١، ٣٩٨، و٦/٢٠، ٢٢، والخصائص ٢/٨٥، ومعجم شواهد العربية ١/٧٧، والأمالي الشجرية ٢/٢٧٠، ورصف المباني ١٥١، والإقتضاب ٤٤٧، وحروف المعاني والصفات ٥٥.
الشاهد فيه أن (متى) عند هذيل حَرْفُ جرٍ بمعنى مِنْ أوْفي، أو اسمٌ بمعنى وَسْط.

[2] انظر الاقتضاب ص ٤٤٧.

[3] الجر بمتى لغة هذيل. انظر لغات العرب وأثرها في التوجيه النَّحْوي د. دَجْني ص١٢٣ط. الكويت، وحروف المعاني والصفات ص٥٥ هامش٢.

[4] انظر التخمير ٢/٣١٩، وسيبويه ٢/٣١٢ بولاق، والمقتضب ١/٥٢، والبرهان ٤/٢٥١.

﴿ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا (١) ﴾ و ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ (٢) ﴾ .
ولا يقال : أيان نمت؟ .

وكَسْـر همـزتـه لغـةُ سُلَيْم، وقـال الأندلسيُّ : كَسْرُ نُونها لُغَةٌ، والأَوْلى الفتحُ لمجاورة الأَلِفِ، وكُتُبُ الجمهور ساكتةٌ عن كونها للشرطِ، وأجازَ بعضُ المتأخِّرينَ ذلك، وهو غيرُ مَسموعٍ ، ويختص «أَيَّانَ» في الاستفهامِ بالمستقبل بخلاف «متى» فَإنه يستعمل في الماضي والمستقبلِ .

قـالَ ابنُ جِـنِّي : يَنبغي أن يكون «أَيَّان» من لفظ «أي» لا من لفظ «أَيْنَ» لأن أين للمكان، وَلِقِلَّة فعال، وكثرة فعلان في الأسماء، فلو سميت بها لم تصرفها .

قال الأندلسيُّ : ينبغي أن يكون أصلُها : أَيّ أوان(٣)، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي : أَيْوان، فأدغم بعد القلب.

وقيل : أصله : أَيُّ آنٍ، أي : أَيُّ حين، فخفف بحذف الهمزة، فاتصلت الألف والنون بأيّ، وفيه نَظَرٌ؛ لأن «آن» غيرُ مستعملٍ بغير لام التعريف، وأيّ : لا يضاف إلى مفرد معرفة.

قولُهُ : «كيف للحال استفهاماً»، إنما عدَّ «كيف» في الظروف لأنه لمعنى : على أيّ حال، والجار والظرف متقاربان، وكونُ «كيف» ظرفاً، مذهبُ الأخفشِ ، وعند سيبويه : هو اسمٌ(٤)، بدليل إبدال الاسم منه، نحو: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟

---

(١) النازعات / ٤٢ ، ونصُّها: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾

(٢) الذاريات / ١٢ ، ونصُّها : ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾

(٣) لكنّ كسرَ همزتها يمنع ذلك. البرهان ٤/٢٥١ .

(٤) هذا خطأ، والصواب أنّ (كيف) ظرفٌ عند سيبويه والمبرد. في سيبويه ٢/٣١١ بولاق: «وكيف: على أي حال». وفي المقتضب ٣/١٧٨ : «ومن فتح (حيث) فللياء التي قبل آخره وأنه بمنزلة أين وكيف».
وهي اسمٌ عند الأخفش، تكون خبراً قبل مالا يستغنى، وحالاً قبل مايستغنى: ومفعولاً مطلقاً عند ابن هشام. المغني ٢٧٢ . وانظر أدلة اسمية (كيف) في كتاب مسائل خلافية للعُكْبَري مسألة ٣ ص٥١ وما بعدها.

ولـو كان ظرفـاً لأُبـدل منه الظرف نحو: متى جئت أيومَ الجمعة أم يومَ السبت؟ وللأخفش أن يقولَ: يجوز إبدال الجارِّ والمجرور منها، نحو: كيف زيد، أعلى حال الصِّحَّة أم على حال السقم؟

فكيف، عنـد سيبـويه، مقـدَّرٌ بقولنا: على أيِّ حال حاصل، وعند الأخفش بقولنا: على أي حال، و «حاصل» عنده مقدر.

فإن جاء بعد «كيف» قولٌ يُستغنى به عنه، نحو: كيف يقوم زيد، فكيف منصوب المحل على الحال، فجوابُها والبدلُ منها منصوبانِ.

تقول في الجواب: متكئاً على آخرَ، أو معتمداً، وفي البدل: كيف يقوم زيد؟ أمعتمـداً أم لا، فكـأنـك قلت: بأي صفة موصوفاً، يقوم زيد، أمعتمداً أم لا، فمعتمداً، بدل من موصوفاً، مع الجارّ المتعلق به.

ويجوز أن يكون «كيف» في مثل هذا الموضعِ، وهو أَنْ يَلِيَهُ قولٌ مستغنىً به، منصوبَ المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول، فكأن معنى كيف يقوم زيد: قياماً حاصلاً على أي صفة يقوم زيد، ولا يجوز مثل هذا الاستعمال؛ لسقوط الاستفهـام عن مرتبـة التصـدُّر، لكنْ لَمّـا كان الموصوفُ بكيف، أي المصدر، مقدَّراً، جاز ذلك، فجوابه نحو: قياماً سريعاً، والبدل منه: أقياماً سريعاً أم قياماً بطيئاً؟.

وإن جاء بعد (١٦٥ ب) «كيف» مالا يُستغنى به، نحو: كيف زيدٌ فهو في محل الرفع، على أنه خبر المبتدأ، فتقول في جوابه: صحيح، أو، سقيم، وفي البدل منه: أصحيح أم سقيم[١]؟. وإنْ دخلتْ نواسخُ الابتداء على غير المستقل الذي بعد «كيف»، نحو: كيف أصبحت، وكيف تعلمُ زيداً، فكيف منصوب المحل، خبراً، أو، مفعولاً به، حسبَ مطلوب ذلك الناسخ.

---

(١) والبدل هٰهنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك: أصحيح زيد أم سقيم؟ والبدل يساوي المبدل منه في جنسه.

والاستفهامُ بكيف عن النكرة، فلا يكون جوابُه إلَّا نكرةً، فلا يجوز أن يُقالَ: الصحيح، في جواب: كيف زيد؟.

وشَذَّ دخولُ «على» عليه، كما رُوي: على كيف تبيع(١) الأحمرَيْن، وأما قولُهم: انظر إلى كيف تصنع(٢)، فكيف فيه مُخْرَجٌ عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر.

والكوفيون(٣) يُجَوِّزون جَزْمَ الشرطِ والجزاء بكيف، وكيفما، قياساً، ولا يجوزه البصريون(٤) إلّا شذوذاً.

قال سيبويه(٥): إنها في الجزاء مستكرَهةٌ، وقال الخليل(٦): مَخْرَجُها مخرجُ المجازاةِ، يعني في قولهم: كيف تكون أكون؛ لأنَّ فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السَّعَةِ.

وجاء في كيف: كَيْ(٧)، قال(٨):

٥١٥ أو راعيان لِبُعرانٍ لنا شَرَدت كي لا يُحِسَّان من بُعراننا أَثَرَا

قال الأندلسيُّ، إمّا أن يقال: هي لغةٌ في كيف، أو يقال: حَذْفُ فاءِ كيف ضرورةٌ.

---

(١) مسائل خلافية للعكبرى ص٥٢. والاحمران: اللحم والخمر، وقيل: الذهب والزعفران. اللسان.

(٢) المصدر نفسه ص٥٢. وقولهم: انظر إلى كيف يصنع: حكاه قطرب عن بعض العرب. ابن يعيش ٤/١٠٩.

(٣) انظر إنصاف، مسألة ٩١. وفي التخمير ٢/٣٧٤: «. . . لا يُجازَى بكيف إلّا عند ابن كَيْسَانَ».

(٤) انظر المغني ص٢٧٠ط. المبارك.

(٥)، (٦) الكتاب ١/٤٣٣ بولاق، دراسات ق١ جـ٢ ص٤٢٨.

(٧) انظر المغني ص٢٧٠، والهمع ١/٣١٤، وابن يعيش ٤/١١٠، والجنى ص٢٧٩ طبعة العراق.

(٨) لم أهتد إلى قائله. وقال البغدادي في الخزانة ٧/١٠٧: «وقائل البيت مجهولٌ. . . وزعم العَيْني وتبعه خَدَمة المغني أنه من أبيات سيبويه، وهذا لا أصلَ له. . »

وهو في: ابن يعيش ٤/١١٠، والمغني ص٢٤١، ومعجم شواهد العربية ١/١٤٢.

و (البُعْران) بالضم: جمع بَعير، وهو في الإبل بمنزلة الرجل في الإنسان.

الشاهد فيه على أنه يقال: «كَيْ «في» «كيف»، وهو قوله: «كى لأيحِسّان» ووجهه أنه لو كانت «كي» هذه هي المصدرية لانتصب الفعل بعدَها، وحذفت النون.

مُذْ، وَمُنْذُ: معناهما، واستعمالاتهُما

قوله(١): «ومذ(٢) ومنذ، بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى. الجميع فيليهما المقصودُ بالعدد، وقد يقع المصدر أو الفعل. أَوْ أَنْ فيقدر زمانٌ مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعدَهُ. خلافاً للزَّجَّاجِ(٣)».

عند النحاة، أَنَّ أصل «مُذْ»: منذ(٤)، فخفف بحذف النون، استدلالاً بأنك لو سميت بمذ، صغرته «مُنَيْذ(٥)» وجمعته على أمناذ(٦)، وَبَنَوْا على هذا أَنَّ الاسمية على «مذ» أغلبُ، للحذف وهو تصرّف، فَيبعد عن الحرف، فإِنَّ الحرف لا يُحذفُ منه حرفٌ، إلّا المضعَّف منه، نحو: رُبَّ ورُبَ فهذا كما قال بعضُهم في «إذ» إنه مقصورٌ من «إذا».

ومنع منه صاحبُ المُغني(٧) في الموضعين، وقال: مُنَيْذٌ، وأمناذٌ، غيرُ منقولٍ عَنِ العرب، وأمَّا تحريكُ ذالِ «مُذْ» في نحو: مُذُ اليوم بالضم للساكنين أكثرُ من الكسر، فلا يَدُلُّ أيضاً على أن أصله «منذ»، لِجواز أن يكون للإتباع.

وضمُّ ذالِ «مذ» سواءٌ كان بعده ساكنٌ، أَوْ، لا: لُغَةُ غَنَوِيَّةٌ، فعلى هذا يجوز أن

---

(١) د: ساقطة.

(٢) انظر الأحاجي النَّحْوية ص٧٥، وشرح المُلُوكي ص٤٢٤، ٤٢٥، ورصف المباني ٣١٩، والإيضاح العَضُدي ٢٦١/١، ٢٦٢.

(٣) الهمع ٢١٦/١.

(٤) هذا الرأى لابن عُصفور. الممتع ٦٢٦/٢.

(٥) التخمير ٣٠٤/٢.

(٦) انظر هذا الرأيَ لابن الخَبَّاز في شرحه على كتاب اللُّمَع هامش٣ ص١٦١، وانظر الوجيز في علم التصريف للأنباري ص٤١، وشرح الملوكي ص٤٢٢.

(٧) هو منصور بن فَلاح اليَمَنِي. وتقدم التعريف به.

يكون أصلُه الضمَّ فخفف، فلمّا احتِيج إلى التحريك للساكنين رُدَّ إلى أصله، كما في نحو: لَهُمُ اليوم.

وكسرُ ميم مذ ومنذ، لغةُ سُلَيْمِيَّةٌ.

قال الأخفشُ: منـذ، لغةُ أهلِ الحجاز، وأمَّا مذ، فلغةُ بني تميمٍ وغيرِهِم، ويشـاركهم فيه أهـلُ الحجاز، وحكى أيضاً أَنَّ الحجازيين يَجرُّون بهما مطلقاً، والتميميين يرفعون بهما مطلقاً.

وجُمهورُ العربِ إذا استعملوا «منذ» الذي هو لغة أهلِ الحجاز على ماحكى أولاً: يَجُرُّونَ بهما معاً في الحاضر اتّفاقاً، وإنما الخلافُ بينهم في الجَرِّ بهما في الماضي، ولا يُستعملان في المستقبل اتّفاقاً.

قال الفَرّاء(١): منذ، مركبةٌ من «مِنْ» و«ذو»، ولعل اللغة السُّلَيْمِيَّةَ غَرَّتْهُ، فالمرفوعُ عنده(٢) في نحو: منذ يومُ الجمعة: خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أي: مِن الذي هو يوم الجمعة، أي من الوقت الذي هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف و«ذو» طائية.

وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيته منذ يومان: من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى.

وقـال بعض الكـوفيين: أصل منذ: من(٣) إذ، فركبا، وضم الذال للساكنين، فالمرفوع فاعل فعل مقدر(٤)، فتقدير منذ يوم الجمعة: من إذ مضى يوم الجمعة، أي من وقت مضى يوم الجمعة، وينبغي أن يكون التقديرُ عنده في نحو: ما رأيته

---

(١) المغني ص ٤٤٢، والهمع ٢١٦/١، وشرح الملوكي ٤٢٤، والجنى ٥٠١.

(٢) انظر إعراب الاسم الواقع بعد «مذ»، و«منذ» في الإنصاف مسألة ٥٦، والهمع ٢١٦/١، وشرح التصريح ٢٠/٢.

(٣) الجَنى الداني ص ٥٠١.

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٥٦، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. دَجْني ص ٢٦٤.

منذ يومان(١): مِن إذ ابتدأ يومان، أي: إذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود أي من وقت ابتداء يومَيْنِ.

وأثرُ التكلُّفِ على المذهبين: ظاهرٌ لا يَخفى، وينبغي ألّا تكون «منذ» الجارَّةُ، على المذهبين، مركبة، إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارَّة، بل تكون حرفاً موافقَ اللفظِ، لِلفْظِ هذا الاسمِ المركَّب.

وقال بعضُ البصريين: هما اسمانِ على كُلِّ حال، فإن خفض بهما فعلى الإضافة، وعِلَّةُ البناءِ عند هؤلاء، أمّا في حال رفع ما بعدهما، فَلِمَا يَجِيءُ(٢) من كون(٣) المضاف إليه جملةً، كما في «حيث»، وأمَّا في حال جَرِّه، فَلِتَضَمُّنِهما معنى الحرف؛ لأنَّ معنى، منذ يوم الجمعة، من حَدِّ يوم الجمعة ومن تاريخه، فهما بمعنى الحَدِّ المضاف إلى الزمان متضمناً معنى «مِن»، ومعنى، مذ شهرنا: مِن أول شهرنا، وكذا مذ شهرٍ: من أول شهر قبل وقتِنا، على ما سَيَجِيءُ من أنه لابُدَّ لمذ ومنذ من معنى ابتداءِ الزمان في جميع متصرفاتِهما.

فَإذا تَقَرَّرَ هذا قُلنا: إذا انجرَّ ما بعدهما ففيهما مذهبان: الجُمهور على أنهما حرفا جرٍّ(٤)، وبعضُ البصريين(٥) على أنهما اسمانِ.

وإذا لم يَنجرَّ ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسْمَيْنِ، لكنْ في ارتفاعِ ما بعدَهما أقوالٌ:

الأول: لِجُمهور البصريين(٦): أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما، على ما يَجِيءُ تقريره.

---

(١) انظر ابن يعيش ٨/٤٦.

(٢) د: تجيء.

(٣) م، د: «من حذف المضاف إليه».

(٤) وهو الصحيح، كما يقول ابن هشام في المغني ص٤٤١، وانظر المقتضب ٣/٣٠، والتخمير ٢/٣٠٤.

(٥) قوله: «وبعض البصريين» بعدَها في د: «على ماذكرنا عنهم...».

(٦) منهم المبردُ، وابنُ السَّراجِ، والفارسيُّ. انظر المُغني ص٤٤٢، والهَمع ١/٢١٦.

والثـاني : لأبي القاسم[1] الزَّجَّاجي : أنهما خبرا مبتدأين، مُقَدَّمان، فإن فسَّر الزجاجي مذ ومنذ، بأول المدة وجميعُ (١٦٦ أ) المدة مرفوعين، كما يَجيءُ من تفسير البصريين، فهو غَلَطٌ[2]، لأنك إذا قلت: أول المدة: يومان فأنت مخبر عن الأول، باليومين، وأيضاً، كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدَّمة، والزمان المقدر لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر، إلّا إذا انتصب على الظرفية، نحو: يومَ الجمعةِ قتالٌ.

وإن فسَّرهما بظرف، كما تقول مثلاً في، ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي: مع انتهـائهـا، أي: انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي: ما رأيته مذ يومان: أي عقيبها وبعدَها، أي: بعد الرؤية يومان، فَلَهُ وُجَيْهٌ، مع تَعَسُّفٍ عظيمٍ من حيث المعنى.

والثالثُ والرابعُ : قولا الفَرّاء، وبعض الكوفيين، كما تَقَدَّمَ.

ولا بأسَ أَنْ نُرَكِّبَ مذهبـاً خامسـاً، من هذه المذاهبِ، ومما قال المالكيُّ، فيهما، فنقول: إنَّهم أرادوا ابتداءَ غايةٍ للزمان خاصةً، فأخذوا لفظ «مِن» الذي هو مشهورٌ في ابتداءِ الغاية، وركّبوه مع «إذ» الذي هو للزمان الماضي.

وإنما حَمَلْنا على تركيبه من كلمتين: وجُودُ معنى الابتداءِ والوقت الماضي في

---

(١) قال في كتابه الجُمَل ص١٤٠ تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٤هـ ط١:
«وأما (مُذْ) فترفع ما مضى، وتَخفِض ما أنت فيه، كقولك: «مارأيته مذ يومانِ، ومُذْ شهران، ومُذْ عامان، ومُذْ عَشَرَةُ أيامٍ فترفع ذلك كُلَّهُ؛ لأنه ماضٍ بالابتداء، وخبره «مُذْ»، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان «......».
وانظر الهمع ٢١٦/١، وعليه الأخفشُ والزَّجّاجُ.

(٢) قالَ ابنُ الحاجب في شرحه على الكافية ص٨٢:
وقد وَهِمَ الزجاجي في أنه خبر مبتدأ متقدم؛ لأن المعنى واللفظ يأباه.
أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك خبر محقق.
وأما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن تكون مبتدأ، وكون خبره اسم زمان مقدماً على رأيه لا يسيغ ذلك، وانما يسيغه أن لو كان ظرفاً، ألا ترى أنك لو قلت: جميع المدة يومان لم يستقم أن يكون (يومان) مبتدأ وما تقدمه خبره، وإن كان اسم زمان لما لم يكن ظرفاً له».

جميع مواقعِ منذ، كما يَجِيءُ، وهما معنى: مِن: وإذ، فَغَلَب على الظن تركُّبُه منهما، مع مناسبةِ لفظه للفظهما، وأُمورُ النَّحْوِ أكثرُها ظَنِّيٌّ، فنقول:

حُذِفَ لأجل التركيب همزةُ «إذ» فبقي: منذ، بنون وذال ساكنَيْن، وحقُّ «إذ» أن يضاف إلى الجمل، والإضافة إليها كَلَا إضافة، كما مَرَّ، فضموا الذالَ لمّا أُحْوِجُوا إلى تحريكها للساكنين، تشبيهاً له بالغايات المتمكنة في الأصل كقَبْلُ وبَعْدُ، لما صار على ثلاثة أحرف، بخلاف «إذ» قبل التركيب، فإنه وإن كان واجبَ الإضافة إلى الجمل، إلاّ أنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الحروفِ، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما شابهها «حيث»، فكأنه حرف، لا اسمِ مضاف، وذلك أَنَّ أكثرَ ما يضاف: اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أو أكثرَ، فبقي: منذ، كما هو اللغة السُّلَيْمِيَّة، ثم استثقلوا الخروج مِنَ الكسرِ إلى ضَمٍّ لازمٍ مع أنَّ بينهما حاجزاً غيرَ حَصينٍ، فَضَمُّوا الميم إتباعاً للذال، ثم إنهم جَوَّزوا تخفيفَه بحذف النون، أيضاً، فإذا كان كذا، رجع الذال إلى السكون الأصلي، إذِ التحريكُ إنما كان للساكنَيْن.

والغَرَضُ من هذا التركيب: تحصيلُ كلمةٍ تُفيد تحديدَ زمانِ فِعْلٍ مذكورٍ مع تعيين(١) ذلك الزمانِ المحدودِ، كتحديد زمانِ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ في نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعة، وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل: إمّا بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله إلى آخره، المتصل بزمان التكلم، نحو: منذ يومان، ومذ اليومان ومذ سنتان، ومذ زيد قائم، إذا امتدَّ قيامه إلى وقت التكلم، وإمّا بذِكْرِ أول الزمان المتصلِ آخرُهُ بزمان التكلم غير متعرض لذكر الآخرِ، للعلم باتِّصاله بوقت التكلم، مخصصاً لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعدَه، نحو: مذ يومُ الجمعة ومذ يومٌ قدمت فيه، ومذ قام زيد؛ تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم؛ إذْ لا يشاركه في هذا الاسمِ، ما بعده من الأيام، ففي الأول يجب أن يكون أصل «منذ»: مِنْ

---

(١) م: تعيّن.

أول إذ، فحذف «أول» المضاف إلى «إذ» ثم ركب «منذ» من «مِنْ»، و «إذ» كما ذَكَرْنَا، وذلك لأنَّ معنى منذ زيدٌ نائمٌ: مِن أول وقت نوم زيدٍ، وأمَّا الثاني فلا يَحتاج فيه إلى تقدير مضافٍ وحذفه؛ إذْ معنى منذ قام زيد، منذ قيام زيد، فنقول:

يُضاف منذ إلى جملتين: أمَّا الاسميةُ الجُزْأَيْن فنحو: منذ زيد قائم، والمعنى فيها جميع المدة؛ ولا أُعلمها بهذا القيد[1] مُسْتَعْمَلَةً لأول المدة.

وأمَّا التي أَحَدُ جزأيها فِعْلٌ، فَإِنْ كان الفِعْلُ ماضياً، نحو: منذ قام زيد، ومنذ زيد قام، فهو لأول المدة، وإنْ كان مضارعاً، نحو: منذ يكتب زيدٌ، ومنذ زيدٌ يكتب، فَإِنْ كان المضارع حالاً فهو لجميع المدةِ، وإنْ كان حكايةَ حالٍ ماضيةٍ، فهو لأول المدة، ولا يكون مستقبلاً، لأنّ منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط، لتركبه من «إذ» الموضوع للماضي[2].

وقال الأخفشُ: لا يَجوزُ: مذ يقوم زيد، لِلزُوم مَجَازَيْن: كون «يقوم» قائماً مَقَامَ «قام»، وحذف زمان مضاف على ما يَجِيءُ في تقرير مذهب جُمهورِ البصريين.

والأصل جوازُهُ؛ لأنَّ «يقوم»، كما قُلْنَا، حالٌ، أَوْ حِكايةُ حالٍ، وليس المضافُ محذوفاً، كما اخترنا.

وجازَ، أيضاً، أنْ يُضَافَ «منذ» إلى الجملة المصدَّرة بحرف مصدريٍّ، لتغير «إذ» بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الإضافة إلى الجملة، فيكون كَرَيْث، وآية، على ما ذَكَرْنا من أنه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرفٍ مصدريٍّ لكونهما غيرَ صَريحَيْن في الظرفية، فتقول: منذ أَنَّ الله خَلَقَني، ويجوز أن يُدَّعى أن «منذ» في مثله مضاف إلى جملة محذوف أحدُ جزأيها، كما يَجِيءُ

---

(١) م: الشرط.

(٢) م، د: الموضوع للماضي فقط.

بَعْدُ في المصدر الصريح، نحو: منذ سفره، ثم نقول: حذف أحد جزأي الجملة المضاف إليها وجوباً، إذا كان الباقي مجموعَ زمانِ الفِعْلِ مِنْ أَوَّله إلى آخِرِه المتصل بزمان التكلم، معرفةً كان أَوْ نكرةً، نحو: منذ يومان، ومنذ رجب، إذا كنت في شهر رجب، ومنذ شهر نحن فيه، ومنذ شهرنا، أو كان الباقي أول الزمان المتصل (١٦٦ ب) آخره بزمان التكلم، كما ذكرنا قَبْلُ، معرفةً كان أَوْ نكرةً، نحو: أقرؤه منذ يوم الجمعة. ومنذ يوم قدوم زيد، ومثل هذا الحَدّ يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع أجزائه، وذلك لجواز دخول الحَدِّ في المحدود وخروجه منه، وما بعدَ الحَدِّ، ويجب ثبوت القراءة فيه، بِلا رَيْبٍ.

ويَجوزُ كَوْنُ الزمانِ المُرادِ به «الأول»، معدوداً، أيضاً بشرط أَلَّا يكونَ العدد مقصوداً، بل يكون المرادُ مجردَ الزمانِ المخصوصِ، نحو ما رأيته منذ سَنَةُ المَجاعة، ومذ شهرُ رجب، ومذ يوما لقائِك، ومذ عَشْرُ ذي الحجة.

وأمَّا إنْ قصدتَ العددَ، كقولك: ما لقيته منذ عشرُ ذي الحجة، وأنت تريد أَنَّ الرؤيةَ انقطعت في اليوم الأول إلى الآن، وكذا اليوم الثاني إلى الآن، وكذا اليوم الثالث، وهكذا إلى آخر العشر، فهو مُحالٌ؛ لأنه إذا انقطعت في اليوم الأول إلى الآن، فكيف تَبقى حتى تنقطع في اليوم الثاني والثالث، بلِ المقصودُ أنها انقطعت قبل العشرة، إنْ قُلْنَا بدخول الحَدِّ في المحدود في نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعةِ، وإنْ لم نَقُلْ به فالمعنى أنها انقطعت في يوم غير معيَّن من أيام العشر لأنَّ أيامَها، إذَنْ، كساعات يوم الجمعة في: منذ يوم الجمعة أو عند انقضائِها.

ويجوزُ، أيضاً، حَذْفُ أَحَدِ جُزْأَيْ الجملة، إذا كان الباقي مصدراً دالاًّ على أحد الزمانين المذكورَيْنِ بقرينةِ الحال، نحو: منذ نومُ زيدِ، إذا كان وقت الكلام نائماً، ومنذ خروجُ زيد، إذا مضى خروجُهُ.

وإنما وَجَبَ حَذْفُ أَحَدِ الجُزْأَيْنِ في الموضع المقيَّد بما ذَكَرْنَا، وإنْ لم يَسُدَّ

مَسَدَّ المحذوفِ شيءٌ، لِقيامِ القرينةِ مع كَثرة الاستعمال، وتقدير الأول: منذ ابتدأ يومان، على حذف الفعل أي: من وقت ابتداء يومين، أي اليومين اللذين آخرُهما زمانُ التكلم، أو يومان مبتدأ ان[1] على حذف خبر المبتدأ وجازَ الابتداءُ بالنكرة لاختصاص «يومان» من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم، وإنما استغنى عن التعريف؛ لأنه من المعلوم أنَّ «منذ» موضوعٌ لتوقيت الزمان الذي آخرُهُ وقت التكلم، في جميع استعمالاتِهِ، سواءٌ كان ما بعدَه مفرداً، أَوْ جُملةً، نكرةً كان المفرد أَوْ معرفةً.

وتقدير الثاني: مذ كان يوم الجمعة، أو: مذ يومُ الجُمُعَةِ كائنٌ، أي مِن وقت كون يوم الجمعة، وجازَ أن تجعل لكون يوم الجمعة وقتاً على سبيل المجاز، كما يقال: إذا كان يوم الجمعة نادى مُنادٍ.

وأَمَّا المصدرُ الدالُّ على أحدِهما، فتقول في المعنى الأول: منذ نومُهُ، إذا كان وقت التكلم نائماً، أي منذ ابتدأ نومه، أو: نومُه مبتديءٌ.

وفي المعنى الثاني: مذ خروجه، أي: مذ كان خروجه أَوْ: خروجُهُ كائنٌ، ويجوز أن يكون: مذ أَنَّك قائمٌ في المعنى الأول، ومذ أَنَّ الله خَلَقَني، في الثاني: من هذا.

ثم نقول: إنهم جَوَّزُوا إضافة «منذ» إلى الظروف المذكورةِ والمصادر، نحو: منذ يومين ومنذ يومِ الجمعة ومذ سفرِهِ، ومنه قولُهم: مذ كَم سرت؟ و «كم» سؤالٌ عن الزمان.

أي مِن وقت يومين أي مِن وقت ابتدائهما، ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره، ومن وقت كم من الأيام، أي وقت ابتداء كَمْ منها؟

---

(١) د: «أو يومان مبتدأان كائنان...».

وإنما جاز ذلك لخروج «إذ» بالتركيب عن كَوْنِهِ واجبَ الإضافة إلى الجمل.

ويَجبُ، مع هذا، مراعاةُ أصلِ «منذ» من الضمة، إذْ إضافتُهُ إلى المفرد عارضةٌ قليلةٌ، كما أبقيت ضمة «حيث» عند إضافته إلى المفرد.

ولا فَرْقَ، من حيث المعنى، بين جَرِّ هذه الظروف ورَفْعِها، أصلاً، ولا تُصْغِ إلى ما ترى في بعض الكتب: أَنَّ بين الجَرِّ والرَّفْعِ في المعرفة فَرْقاً معنوياً نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، وهو جوازُ الرؤيةِ في يوم الجمعة مع الجر، وعدمها مع الرفع، فإنَّ ذلك وَهَمٌ.

هذا الذي مَرَّ: أصل «منذ»، ثم إنهم قد يوقعون بعده نكرةً غيرَ محدودةٍ للدلالة على طُولِ الزمان، نحو: منذ حين، ومنذ سِنين، وذلك خلافُ وَضْعِهِ؛ لأنَّ «إذْ» لِتَعيين الزمان؛ وهذا كما وُضِعَ «حتى» لتعيين النهايةِ ثم قيل: حتى حينٍ، وحتى مدةٍ.

فعلى ما مَرَّ، لابُدَّ لِمُنْذُ، في كُلِّ مَوْضِعٍ دَخَلَهُ، مِن معنى ابتداءِ الغايةِ، ولا يكون بمعنى «في» وحدَه، كما يَجِيءُ.

وهذا الذي ذكرنا، وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسُّف، فإنَّ ذلك يجوز أن يغتفر، مع قَصْدِ جَعْلِهِ في جميع استعمالاته راجعاً إلى أصلٍ واحدٍ وعلى وتيرةٍ واحدةٍ.

ولترجع إلى شرح ما في الكتاب من أحكام مذ، ومنذ، وهو مذهبُ جُمهورِ البصريين.

قال: «مذ ومنذ بمعنى أول المدة⁽¹⁾، فيليهما المفردُ المَعرفةُ، مذهبُهم أنه إذا

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/٥١٠.

ارتفع الاسمُ بعدَهما، فهما اسمانِ في مَحَلِّ الرفع بالابتداء، ولهما معنيان: إمّا أول مدة الفعل الذي قبلَهما، مثبتاً كان أَوْ مَنفياً، نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعةِ، أي: أول مدة انتفاء الرؤية: يومُ الجمعة، فإذا كانا بهذا المعنى وَجَبَ أَنْ يَلِيَهُمَا من الزمان مفردٌ معرفةٌ، ويجوز كما ذكرنا، أن يكون هذا الحَدُّ، غيرَ مفردٍ، نحو: ما رأيته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما، (١٦٧ أ) إذا لم يكنِ العددُ مقصوداً، وكذا يجوز أن يكون نكرةً، نحو: ما رأيته منذ يومٌ لقيتني فيه؛ إذِ المقصودُ بيانُ زَمَنٍ مُخْتَصٍّ.

وإمّا جميع مدة الفعل الذي قَبْلَهُما، مُثبتاً كان الفعلُ أَوْ مَنفياً، نحو: صَحبني منذ يومان، أي: مدة صحبته يومان، ومذ اليومُ ومذ اليومان، وقد تقدم أنه يجب أَنْ يَلِيَهُ مجموعُ زمانِ الفعلِ مِنْ أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ المتصلِ بزمانِ التكلُّمِ، ولا يُشْتَرَطُ كَوْنُ ذلك المجموعِ مقصوداً فيه العددُ، وذلك لأنك تقول: ما لقيناه مذ عمرُنا، ومذ زماننا، مع أنك لا تَقصِدُ زماناً واحداً، حتى يكونَ فيه معنى العدد.

قولُه: «المقصودُ بالعدد»، أي المقصودُ مع العدد، والباء بمعنى «مع» وإلاّ كان الواجبُ أَنْ يُقالَ: المقصودُ به العددُ؛ لأنك قصدتَ بقولك: يومان عدد اثنين، لا أنَّكَ قصدت بالعدد: يومين.

قال الأخفشُ: لا تقول: ما رأيته مذ يومان، وقد رأيتَه أمس.

قال: ويجوز أن يُقالَ: ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أوّل مِن أمس، أمَّا إذا كان وقتُ التكلم آخرَ اليوم، فلا شَكَّ فيه، لأنه يكون قد تكمَّل لانتفاءِ الرؤيةِ يومان، وأمَّا إذا كان في أوله، أعني وَقْتَ الفَجْرِ، فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم - أي يوم انقطاع الرؤية - يوماً مجازاً، وكذا إن كان في وسطه، تجعل بعضَ يوم الانقطاع، أو بعضَ يومِ الإخبار، يوماً، ولا تحسب بعض اليوم الآخر، وإن

اعتددت بهما معاً جاز لك أن تقول: منذ ثلاثة أيام، قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته مذ يومان: يومَ الاثنين، وقد رأيته يومَ الجمعة، ولا تعتدّ بيوم الإخبار، ولا يوم الانقطاعِ، قال: ويجوز أن تقولَ: ما رأيته مذ يومان وأنت لم تره منذعَشَرَةٍ قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى.

أقول: وعلى ما بَيَّنَّا، وهو أَنَّ «منذ» لابُدَّ فيه من معنى الابتداءِ في جميع مواقعه: لا يجوزُ ذلك.

وقال: إنهم يقولون مذُ اليومُ[1]، ولا يقولون: منذ الشهر، ولا منذ السنة، ويقولون: مذ العام، قال: وهو على غير القياس، قال: ولا يُقالُ: مذ يوم، استغناءً بقولهم: مذ أمس، ولا يقولون: مذ الساعة، لِقِصَرِها.

فَإِنْ كان جميعُ ما قاله، مستنداً إلى سَماعٍ، فَبِها وَنِعْمَتْ، وإلَّا فالقياسُ جوازُ الجميعِ، والقِصَرُ ليس بمانعٍ، لأنه جَوَّز: منذ[2] أقل من ساعة.

قولُهُ: «وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن، فيقدَّر زمان مضافٌ، أي إلى هذه الثلاثة، لأن معنى ما رأيته مذ سفره، أو مذ أنه سافَرَ: مُذْ زمان سفره ومذ زمان أنه سافر ومذ زمان سافر.

ولم يذكر المصنفُ[3] الجملةَ الاسميةَ، نحو: مذ زيدٌ مُسافِرٌ، أي مذ زمانُ زيدٍ مُسافِرٌ، على مَذْهَبِهِمْ.

ومذ ومنذ، الاسميّتانِ، عندهم، مبتدآن ما بعدَهما خبرُهما، إذ معنى ما رأيته

---

[1] في نوادر أبي زيد ص ٣٢٧: «ويُقال كُنّا في مَرْطلةٍ مُذُ اليومُ، إذا أصابكم مطرٌ، فَبَلَّكم وبَلَّ متاعَكم...».

[2] ط: مذ.

[3] انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٩ ـ ٥١٠، وشرحه على الكافية ص٨١.

مذ يوم الجمعة: أوَّل مدة انتفاء الرؤية يومُ الجمعة، ومعنى ما رأيته مذ يومان، أول مدة انتفاء الرؤية: يومان، فكأنه كان في الأصل في الموضِعَيْنِ: مذ ما رأيته، حتى تكونَ الجملةُ مضافاً إليها فَحُذِفت لتقدُّمِ ما يَدُلُّ عليها.

وبُنِيَ مذ ومنذ، بناءَ قَبْلُ وبَعْدُ، ولذلك قيل منذ بالضم، وقيل بُنِيَ مذ؛ لِكونه على وَضْعِ الحروف، ثم حمل عليه منذ، لِكونه بمعناه، وقيل حُمِلا على مذ ومنذ الحرفيتَّيْنِ عندهم، وقيل لِلُزومهما صَدْرَ الجملةِ، إذ لا يَتقدَّمُ الخبرُ عليهما، فصار كحرف الاستفهام ونحوِهِ.

والكلام مع مذ الاسميةِ عندهم: جُملتان، فما رأيته: جملةٌ، ومذ يوم الجمعة جملةٌ أخرى، قالوا: ولا يَجوزُ عَطْفُ الثانية على الأُولى، وإن جاز ذلك صَرَّحْتَ بتفسيرهما، كما تقول: ما رأيته وأَمَدُ ذلك يومان، وذلك أنَّ الثانيةَ صارت مرتبطةً بالأُولى مُمتزجةً بها فصارتا كالجملة الواحدةِ.

ولا مَحَلَّ للثانية عند جُمهورهم؛ لأنها كالمفسِّرة[1]، وقال السِّيرافي: هي مُنتصبةُ المَحَلِّ على الحال، أي ما رأيتُهُ متقدِّماً.

قالوا: وإذا انجرَّ ما بعدَهما، فهما حَرْفا جَرٍّ، فَإنْ كان الفِعْلُ العاملُ فيهما ماضياً، فهما بمعنى «مِن» نحو: ما رأيته مذ يومِ الجمعة، أي منه.

ولا يَتِمُّ لهم ذلك في نحو قولك: ما رأيته مذ يومين، إذا أردت جميع المدة، إذ لا معنى لقولك: ما رأيته مِن يومين، إلَّا أنْ يُفَسِّروهُ بمِن أول يومين، بتقدير المضاف وهو «أَوَّل».

---

(١) ط: كالمفسر.

وإنْ كان الفعلُ حالاً، نحو: ماأراه منذ شهرِنا ومنذ اليومِ، فهما بمعنى «في»، قال الأندلسيُّ: وهذا تقريب، وإلاّ، فمذ يقتضي ابتداء الغاية ولا تقتضيه «في».

هذا تَمامُ الكلامِ في تقرير المذاهبِ، وإليك الخِيارَ في الاختيارِ.

وإذا عطفت على المجرور بمذ ومنذ، أوِ المرفوع، جازَ لك أن توافق بالمعطوفِ ما بعدَ «مذ» جَرًّاً أَوْ رَفْعاً، وأنْ تَنْصِبَهُ بالعطف على نفس «مذ» على ما اخترناه؛ لأنه (١٦٧ ب) ظرفٌ منصوبٌ، ارتفع ما بعدَه أوِ انجَرَّ، إلّا أن المعطوف إنْ وافَقَ ما بعد «مذ» في كونه لأول المدة أو لِمجموع المدة، فالعطف عليه أَوْلَىٰ، وإن لم يوافق، فالعطف على «مذ» أَوْلى.

فمثالُ الموافقةِ في المجموع: ما رأيته مذ سنة ويوم، وفي أول المدة: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، أو مذ يوم الجمعة ويوم السبت، إذا لم يكنِ العددُ مقصوداً، بَلِ المقصودُ مجرَّدُ الزمانِ المعيَّن كما ذكرنا قَبْلُ.

ومثالُ المخالفةِ: ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة أيام، أو: مذ خمسة أيام ويوم الجمعة؛ لأنَّ أَحَدَ الزمانَيْنِ لأول المدة والآخرَ لِمجموعها.

قال البصريون بناءً على مذهبهم، وهو أَنَّ الزمانَ مقدَّرٌ قَبْلَ الجملة التي بعد «مذ»: يَجوزُ الرفعُ والنصبُ والجرُّ في المعطوف في نحو: مذ قام زيد ويوم الجمعة، أمّا الرفعُ والجرُّ فَعَلَىٰ الزمان المقدر، والنصب على معنى: مذ قام زيد، لأن معناه: من زمان قيام زيد، أو على تقديرِ فِعْلٍ آخَرَ أي: وما رأيته يومَ الجمعة، وعلى ماذكرنا، لا يجوز إلّا العطفُ على «مذ» إذ لا زمانَ مقدَّرٌ بعدَهُ.

قيل: وَرُبَّما دخلت كافُ الجرِّ على «مذ»، يُروى عن بعض العرب أنه قيل له: مُذْ كَمْ قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذتَ في حديثك.

قيل: والكاف في «كم» للتشبيه، دَخَلَتْ على ما الاستفهاميةِ فَحُذِفت أَلِفُها وسكنت الميم، وذلك[1]، كما قال[2]:

٥١٦ يا أبا الأسودِ لِمْ خَلَّيْتَني[3] لِهُمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ

---

(١) ط: التقاء.

(٢) لم أهتد إلى قائله. قال البغدادى: «والبيت مع كَثرة تداوُلِهِ في كتب النحو والصرف لايعرف قائله. والله أعلم». الخزانة ٧/١١١ «هـ».

والبيت في: الخزانة ٧/١٠٨ط. هارون، والمغني ط. المبارك ص٣٩٣؛ وفيه: (لِمْ خَلَّفْتَني) بدل (لِمْ أسلمتَني)، وشرح شواهد أبيات المغني للبغدادي ٥/٢١٩، ومعاني الفراء ١/٤٦٦، والإنصاف مسألة ٢٥، والأمالي الشجرية ٢/٢٣٣، وشرح شواهد الشافية٢٢٤.

والهموم: الأحزان، والطُّرُق: المَجيء ليلاً، وذِكَر: جمع ذِكْرَى على خلاف القياس؛ لأن شرطَ الجمع على فِعَل أن يكون مفرده فِعْلة مكسور الفاء مؤنثاً بالتاء، وربما يكون جمع ذكر، وهو نقيض النسيان، أو جمع ذكرة بمعنى ذكرى، فعلى الأول محفوظ، وعلى الثاني مقيس.

الشاهد فيه أنَّ (لِمْ) مركبة من اللام، و(ما) الاستفهامية، فلما جُرَّتْ باللام حُذِفت الألف وسكنت الميم، كما أنَّ كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية.

(٣) د، م: خلفتني.

[وهذا آخر الكلام في(١): مذ ، ومنذ]

[لدى ، ولَدُن : استعمالهما ، اللغات في لدن]

قوله : «ومنها : لدى ، ولَدُنْ(٢)، وقد جاء : لَدَن ولَدِن ولُدْن ولَدْ» .

لَدُنْ مثل عَضُدْ ، ساكنة النون ، هي المشهورة ، ومعناها أول غاية زمان أو مكان، نحو : لدن صباح ، و : «مِن لَدُنْ(٣) حكيمٍ عليمٍ(٤)»، وقَلَّما تفارقها «مِن» ، فإذا أضيفت إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان، لِما تَقَدَّمَ ، أن ظروف المكانِ لا يُضاف منها إلى الجملة إلّا «حيث»، وذلك كقوله(٥) :

٥١٦ صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ * لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذوائبِ

ويَجوزُ تصديرُ الجملةِ بحرف مصدريّ ، لمّا لم يتمحض «لدن» في الأصل للزمان ، قال عَمرو بنُ حَسَّانَ(٦) :

---

(١) هذه العبارة ليست في الأصل ، وهي في م ، ط .

(٢) انظر في لهجة «لدن» وأصحابها : إعراب القرآن للنحاس ٩٦٤/٣، والتسهيل ص ٩٧ فقد ذكر ابن مالك تسعَ لغاتٍ لِـ (لدن) .

(٣) النمل / ٦، والآية بتمامها : ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾.

(٤) ط : ساقطة .

(٥) القُطامي (ديوانه ٥٠ ط . ياكب بارت ـ ليدن سنة ١٩٠٢م)، وهو عمير بن شييم، وبهذا البيت سمي صريع الغواني، وهو لقب أطلق على مسلم بن الوليد أيضاً .
والبيت في : الخزانة ٨٦/٧ (هارون)، ومغني اللبيب ٢٠٨ ط . المبارك، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٩٢/٣، والأمالي الشجرية ٢٢٣/١، وعَبَث الوليد ص ٢٣٧ [ط . دمشق، الشركة المتحدة]، ومعاهد التنصيص ١٨١/١ [طبعة محمد محيى الدين، مصر ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨م] .
الشاهد فيه على أنّ (لدن) مجرورةٌ بمِن مُضْمَرة، أي مِن لدن شَبَّ، وكذلك إن أضيفت (لدن) إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان .

(٦) هو شاعر صحابيٌّ، ذكره ابنُ حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٠٧ ط . السعادة سنة ١٣٢٣هـ .
والبيت في : الخزانة ١١٢/٧ ط . هارون، إصلاح المنطق ٣٣، ١٦٧، ٣٦٤، الأمالي الشجرية ٢٢٢/١ . =

٥١٧ فَإِنَّ الكُثْرَ أَعياني قديماً * ولم أُقْتِرْ لَدُن أَنِّي غُلامُ

وفيها ثماني(١) لغاتٍ : لدَن بفتح الدال ، ولدِن بكسرها(٢)، فكأنَّ «لَدُن» خففت(٣) بحذف الضمة ، كما في عَضُد، فالتقى ساكنان، فإمّا أَنْ تحذف النون فيبقى «لَـدْ» وإمّا أن تحرك الدال فتحاً أَوْ كسراً للساكنين، وإمّا أَنْ تحرك النون للساكنين كسراً؛ لأنَّ زوالَ(٤) الساكنين يَحْصُلُ بكل ذلك، فهذه خَمْسُ لُغَاتٍ، مع «لدُن» التي هي أصلها، وقد جاء : لُدْنِ ولُدْ، فكأن لَدُن خُفِّفِ بنَقْلِ ضَمَّة الدَّالِ إلى اللام، وإن كان نحو : عُضْد في عَضُد قليلاً، كما يَجِيءُ في التصريف، فالتقى ساكنان، فإمّا أن تحذف النون، وإمّا أن تكسر للساكنين، وقد جاء : لَدُ ، بحذف نونِ «لَدُن» التي هي أُمُّ الجميعِ وأشهرُ اللُّغَاتِ .

ولدى ، بمعنى لدن، إلّا أَنَّ لدن ولغاتِها المذكورةَ ، يَلْزَمُها معنى الابتداءِ، فلذا يلزمها «مِن» إمّا ظاهرة، وهو الأغلبُ، أو مقدَّرة، فهي بمعنى : مِن عند، وأَمّا «لدى»، فهو بمعنى «عند» ولا يلزمه معنى الابتداء، وعند، أَعَمُّ تصرُّفاً مِن لدى؛ لأنَّ «عند» يُستعمل في الحاضر القريبِ، وفيما هو في حِرْزِكَ وإِنْ كان بعيداً، بخلاف لَدَىٰ، فإنه لا يستعمل في البعيد .

وإِعرابُ لدن المشهورة: لغةٌ قَيْسِيَّةٌ(٥) .

ومعنى البيت: كنت متوسطاً، لم أفتقر فقراً شديداً، ولا أمكنني جمع المال الكثير. ويروى: «أعناني» أي أذلّني وأخضعني .

الشاهد فيه على أن الجملة التي بعد (لدن) يجوز تصديرُها بحرف مصدريٍّ .

(١) ذكرها القاسمُ بنُ الحسين الخوارزمي في كتابه التخمير ٢/٣١٢ .

(٢) انظر الدُّرَر المبثَّثة ص ١٧٨ .

(٣) ط : خفف .

(٤) م ، د : «لأن التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الأول ، » كما في «لم يكن الذين»، وبتحريك الثاني، كما في «لم يلده» .

(٥) في د عبارة أخرى : «وإعراب اللغة الأولى، أعني التي على وزن عضد لغة قيسية».

قالَ المصنِّفُ⁽¹⁾: الوجهُ في بناء⁽²⁾ لدن وأخواتِه، أَنَّ من لغاتها ما وَضْعُهُ وَضْعُ الحروف، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها، ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وَجْهٌ؛ لأنها مثلُ (عند)، وهو مُعْرَبٌ بالاتِّفاقِ .

والذى أرى : أَنَّ جوازَ وَضْعِ بعضِ الأسماء وضعَ الحروفِ، أي على أَقَلَّ من ثلاثة أحرف، بناء من الواضع على مايعلم من كونها حالَ الاستعمالِ، في الكلام مبنية لمشابهتها للمبني، على ماذكرنا في صدر الكتاب في حَدِّ الإعراب، فلا يَجوزُ أن يكون بناؤها مبنياً على وَضْعِها وَضْعَ الحروفِ، فالوَجْهُ، إِذَنْ، في بناء لدن أن يُقالَ: إنه زاد على سائر الظروف غير المنصرفة في عدم التصرف بكونه، مع عَدَمِ تَصَرُّفِهِ، لازماً لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحروف، دونها⁽³⁾.

وأَمّا «لدى» وهو بمعنى «عند»، فلا دليلَ على بنائه، ومعنى «عند» : القُرْبُ حِسّاً أَوْ معنىً، نحو: عندي أَنَّكَ غنيٌّ، وربما فُتِحَتْ عينُه أَوْ ضُمَّتْ، ويلزمها النصب إلاّ إذا انْجَرَّتْ بِمِنْ .

ومَنْ حَذَفَ نونَ «لدن» لم يُجَوِّزْ حَذْفَها مع الإضافة، فلا يقول: من لَدِه، بل: مِن لَدُنْه، ولدنك، وتجرُّ «لدن» ما بعدها بالإضافة لفظاً⁽⁴⁾ إن كان مفرداً، وتقديراً إِنْ كان جملةً .

وإن كان ذلك لفظ «غدوة»، جاز نَصْبُها أيضاً، مع⁽⁵⁾ الجَرِّ، وقد ترفع، أَمّا النصبُ، فإنه وإن كان شاذّاً، فوجهُهُ كَثرةُ استعمالِ لدن مع غدوة، دون سائر

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٥، وشرحه على الكافية ص٨٢ .

(2) انظر الإيضاح في علل النحو للزَّجاجي ص١٣٩، وسيبويه ١/١٠٧ بولاق، واللسان (لدن) .

(3) انظر المسائل البغداديات ص ٣٥٠ .

(4) انظر نوادر أبي زيد ص ٤٧٢ .

(5) قال سيبويه: «الجر في غدوة هو الوجه والقياس». الكتاب ١/١٠٧ بولاق، وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. دَجْنِي ص٤٩ .

الظروف، كبكرة، وعشيّة وكون دال لدن قبل النون الساكنة، تُفتح وتُضم وتُكسر كما سَبَقَ في لُغَاتها(١)، ثم قد تُحذف نونه، (١٦٨ أ) فشابهت(٢) حركاتُ الدال حركاتِ الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النونُ التنوينَ من جهة جواز حذفها، فصار لدن غدوة، في اللفظ، كراقودٌ خَلاًّ، فنصبها تشبيهاً بالتمييز، أو تشبيهاً بالمفعول الذي هو الأصلُ نحو: ضاربٌ زيداً.

وغدوة، بعد لدن، لا تكون إلّا منونةً، وإن كانت معرفة، أيضاً، إمَّا تشبيهاً بالتمييز، فإنه لا يكون إلّا نكرة، وإمّا لأننا لو حَذَفْنا التنوينَ، لم يُدْرَ أمنصوبةٌ هي أم مجرورةٌ؟.

وأمّا(٣) الرَّفْعُ فَعَلَى حَذْفِ أَحَدِ جُزْأيْ الجُملةِ، أي: لدن كان غدوةٌ، كما قلنا في: مذ يومُ الجُمُعَةِ.

وأَلِفُ لدى، تُعامَلُ معاملةَ أَلِفِ «على» و«إلى» فَتَسْلَمُ مع الظاهر، وتُقْلَبُ ياءً غالباً، مع المضمر.

وقد حَكَى سيبويهِ(٤) عن الخليل عن قوم مِنَ العربِ: لداك، وإلاك، وعَلاك، قال(٥):

٥١٨ طاروا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَها * واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاها

---

(١) ط: ألفاتها.

(٢) في الأصل: فشابه، وقوله: «فشابهت» من م.

(٣) ط: وأم.

(٤) الكتاب ١٠٤/٢ بولاق.

(٥) بعض أهل اليمن. الخزانة ١١٣/٧ ط. هارون، ابن يعيش ٣٤/٣، نوادر أبي زيد ص٢٥٨، ٢٥٩؛ وفيه: «قال المفضل وأنشدني أبو الغُول لبعض أهل اليمن:

أيُّ قَلوصِ راكبٍ تراها * طاروا عليهنّ فشُلْ عَلاَها

واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاها * ناجيةً وناجياً أباها»

وإنما قلب ألف هذه الكلم الثلاث مع المضمر، تشبيهاً بألف «رَمَىٰ» إذا اتّصل بالمضمر المرفوع نحو: رميت، وإنما شُبِّه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو: رَماك، لأن الجارَّ مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع، بخلاف الناصبِ مع المنصوب، ولم يُشَبَّهْ بألِفِ «غزا» لأن الواوَ ثقيلٌ، والياء أقرب إلى الألف من الواو .

وإنما لم يقلب نحو: عصاك، وفَتاك، لأن لهذه الألفات أصلاً، فكره قلبها تشبيهاً بشيء آخرَ، بخلاف ألِفِ إلى، وعَلَىٰ ولَدَىٰ.

وقُلبت ألفُ «على» الاسمية، وإن كان لها أصلٌ في الواوِ، تشبيهاً لها بعَلَى الحرفية، ولا يتصل من المقصور الذي لا أصل لألفه، بالمضمر إلاّ هذه الثلاثة، وأمَّا حتاه، على ما جوز المبرد⁽¹⁾ فليس بِمَسموعٍ وإنما هو قياسٌ منه .

= وكذا الرواية في شرح شواهد الشافية ص٣٥٥؛ وفيه: «فَطِرْ» بدل «فَشُلْ»، واللسان (علا)، ومعجم الشواهد ٥٥٦/٢ .

على أن القياس [عليهن]، و[عليها]؛ لكن لغة أهل اليمن قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً، وهذا الشعر من كلامهم.

وقوله: أي قلوصِ راكبٍ، بإضافة قلوص إلى راكب، و(أي) استفهامية تعجبية، وقد اكتسبت التأنيث من قلوص، ولهذا أعاد الضمير إليها مؤنثا. و(أي) منصوب، من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء، و(القلوص) ـ بفتح القاف ـ: الناقة الشابة، و(طاروا): أسرعوا .

الشاهد فيه أنه قد حُكِيَ عن قوم من العرب: لداك، وإلاك، وعَلَاك، فلم يقلبوا الألف ياءً مع المضمر في علاهن وعلاها، وفي المثنى؛ أعني حقواها. وكان القياس: عليهن، وعليها، وحَقويها .

(١) المغني ص ١٦٦، وانظر رصفَ المباني ١٨٥، وضرائرَ الشِّعر ٣٠٩، والجامع الصغير ص١٣٧، والخزانة ٤٧٢/٩ هارون، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية ٥٤/٢، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص٣٨٢ .

[قَطُّ وعَوْضُ : معناهما ، واستعمالاتُهما]

قولُه ؛ «وقَطُّ للماضي المَنفي ، وعَوْضُ للمستقبل المنفي» .

معنى «قط» : الوقت الماضي[1] عموماً ، ومعنى «عَوْض» : المستقبلُ عموماً[2]، ويختصان بالنفي ، وعَوْضُ، في الأصل، اسمٌ للزمان والدهرِ، فقط وعَوْضُ المبنيان، بمعنى : أبداً، لكنْ عَوْضُ، قد يستعمل لمجرد الزمان، لا بمعنى أبداً، فيعرب، قال[3]:

فلولا نَبْلُ[4] عَوْضٍ في * حُظُبَّايَ وأَوْصَالِي

ويقال : افعل ذلك من ذي عوض، كما يقال: مِن ذي أُنف ، أي فيما يستقبل، وقط، لا يستعمل إلّا بمعنى أبداً؛ لأنه مشتقٌّ من القَطِّ وهو القَطْعُ، كما تقول: لا أَفْعَلُهُ ألبتةَ، إلّا أَنَّ «قط» يُبنى لِمَا سنذكره، بخلاف: ألبتةَ.

وربما استعمل قط، بدون النفي[5]، لفظاً ومعنىً، نحو: كنت أراه قط، أي دائماً وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنىً ، نحو[6]:

---

[1] انظر المغني ط . المبارك ص٢٣٣ ، والتسهيل ص٩٥.

[2] انظر المغني ص ٢٠٠.

[3] الفِنْد الزِّمَّاني ، والبيت من أبيات ثمانية ، أوردها أبوتمام في الحماسة بشرح المرزوقي ٥٣٨ [تحقيق هارون، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ] الخزانة ١١٦/٧هـ ، الهمع ٢١٣/١ .
قوله : (في حُظُبَّاي) متعلق بنفس النَّبلِ ، لما فيها من معنى الحِدَّة والنفوذ، ولا يجوز أن يكون حالاً من نَبْل؛ لأنّ أبا الحسن منع اشتغال الحال مع لولا ؛ لأنها ضرب من الخبر، والخبر هنا محذوف البتة . ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، أي: هي في حظباي فيكون في حظباي متعلقاً بمحذوف. وأما حظباي فإنه معظم بدنه، وهو قول أحمد بن يحيى ، وهو من قولهم:
رجل حَظِبٌ للجافي الغليظ . وحُظُبَّى : فُعُلَّى كالحُذُرَّى والبُذُرَّى وحُظُباتي بالتاء خطأ .
والأوصال جمع وِصْل، بكسر الواو، وسكون الصاد، وهو المَفْصِل . والشاهد فيه على أن (عَوْضاً) قد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب .

[4] ط : نيل .

[5] ط : الفى .

[6] سبق تخريجه ص ٣٨٦ من القسم الأول .

. . . هل رأيت الذئب قط

وقد يُستعمل عَوْضُ المبنّي للمُضِيِّ ، ومع الإثبات أيضاً، قال[1] :

٥٢٠ - ولولا دفاعي عن عِفاقَ ومشهدي * هَوَتْ بِعِفَاقَ عَوْضُ عنقاءُ مُغْرِبُ

وهو منفي معنى، لكونه في جواب لولا .

وبناء عَوْض على الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة، كقَبْلُ، وبَعْدُ، بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: عَوْضَ العائضين[2]، أي : دهرَ الداهرين[3]، ومعنى الداهر، والعائض: الذي يَبقى على وجه الدهر، فكأنّ المعنى: ما بقي في الدهر داهرٌ .

وبُني قَطُّ، قيل لأنَّ بعضَ لغاته، على وضع الحروف، كما يَجِيءُ، والأَوْلى أَنْ يُقالَ : بُني لِتَضَمُّنِهِ لامَ الاستغراق لُزُوماً، لاستغراقِهِ جميعَ الماضي، وأَمَّا أبداً، فليس الاستغراقُ لازماً لمعناه، ألا ترى إلى قولهم: طال الأَبَدُ على لِبَد[4].

وبُنِيَ «قَطُّ» على الضم حَمْلاً على أخيه عَوْض، وهذه أشهرُ لغاته، أَعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشدَّدة، وقد تُخَفَّف[5] الطاء في هذه، وقد تضم القاف اتباعا

---

(١) لم أهتد إلى قائله. قال البغدادي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ : «وهذا البيت لم أره إلاّ في هذا الشرح، ولم أقف على قائله، ولا على شعره». الخزانة ٧/ ١٣٠ ط . هـ .

وقال الأستاذ هارون : «لم أجد له تخريجاً».

وعِفاق: اسم جماعة، منهم عِفاق بن المُسَيْح، أو عِفاق بن مُرّي .

الشاهد فيه أنّ (عَوْضاً) المبنيَّ قد يستعمل للمضيّ ومع الاستعمال لفظاً. فإن (هَوَتْ) ماضٍ مثبتٌ، وهو عامل في (عَوْضُ)، لكنه منفيٌ معنى؛ لكونه جوابَ لولا .

(٢) هذا مَثَلٌ، وتمامه : «لا أفعله عَوْضَ العائضين». مجمع الأمثال ٢/ ٢٢٩، والمُستقصى ٢/ ٢٤٤ .

(٣) هذا مَثَلٌ ، ونصُّه: «لا أفعله دهرَ الدهارير» . مجمع الأمثال ٢/ ٢٢٩ .

(٤) ط : أبـد .

(٥) ط : يخفف .

لضمة الطاء: المشددة أو المخففَّة، كمنذ، وقد جاء: قَطْ ساكنة الطاء، مثل قط، الذي هو اسمُ فِعْلٍ.

وجاء في عوض، فَتْحُ الضاد وكسرها أيضاً، وأكثر مايستعمل عوض مع القَسَم، كقوله[1]:

٥٢١ رَضِيعَيْ لبانٍ ثدي أُمّ تقاسما[2] * بأسحمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتفرَّقُ

---

[1] الأعشى (شعره ص ٦٨ ، دار كرم، دمشق)؛ وفيه: تَحَالفا بدل تقاسَمَا. واللُّبان ككِتاب هو الرضاع، والأسحم الداجي: الليل الحالك.

الخزانة ١٣٨/٧، المُغني ص٢٠٠ ط. المبارك، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٧٧/٢، و٣٢٧/٣ و ٢٤٦/٧، واللسان (عوض)، وجُمَل الزجاجي ص٧٥ الطبعة الجديدة، والحُلَل ص١٠٤؛ وفيه تحالفا بدل تقاسما.

وعَوْضُ: قيل ظرف لِتَتَفَرّق، وقال ابن الكلبي: قَسَم، وهو اسمٌ لصنم كان لِبَكرِ بنِ وائلٍ بدليل قولِهِ:

حلفتُ بمائراتٍ حولَ عَوْضٍ * وأنصابٍ تُركنَ لدى السعيرِ

الشاهد فيه على أنّ أكثر ما تستعمل (عَوْض) مع القسم، أي تكون من متعلقات جواب القسم، فَعَوْضُ متعلق بنتفرّق؛ أي: لا نتفرق أبداً. وانظر الصاحبي ص٢٣٥.

[2] د: تخالفا.

[ظُروفُ أُخرى لم يذكرها ابنُ الحاجبِ]

ومن الظروفِ المبنية: أمس[1]، عند الحجازيين، وعِلَّةُ بنائه: تضمُّنهُ لِلام التعريف، وذلك أَنَّ كُلَّ يوم متقدمٍ على يومٍ فهو أَمْسُهُ، فكان في الأصل نكرةً، ثم لَمّا أُريد: أمس يوم التكلم، دخله لام التعريف العَهْدي، كما هو عادة كل اسم قُصِد به إلى واحدٍ من بين الجماعة المسمَّاة به، كما ذكرنا في باب غير المنصرف، ثم حُذِفَتِ اللامُ وقُدِّرَتْ، لتبادر فهم كل من يسمع أمس، مطلقاً من الإضافة، إلى أمس يوم التكلم، فصار معرفةً، نحو: لقيته أمس الأحدث.

ولم يُبْنَ صباحاً ومساءً، وأخواتهما المعيَّنة، مع كونها، أيضاً، معدولة عن اللام، لأن التعريفَ الذي هو معنى «اللام[2]، غيرُ ظاهر» فيها من دون قرينة، ظهوَره في أمس، لأنك إذا قلت: كلّمته صباحاً ومساءً، وقصدت صباحَ يومك، ومساء ليلتِك، لم يتبيَّن تعريفهما، كما يتبيَّن في قولك: لقيته أمس.

وأمّا سَحَرَ[3]، فأمرُهُ مُشْكِلٌ، سواءٌ قُلْنا ببنائه أو بِتَرْكِ صَرْفِهِ، لأنه مخالفٌ لأخواته، مِن: صباحاً، ومساء، وضُحَىً، معيَّنة، إذ هي معربةٌ منصرفة، فهو شاذٌّ من أخواته، مبنياً كان أو غيرَ منصرفٍ.

وإنما لم يَبْنُوا «غداً» مع قصد غد يوم التكلم، كما بُنِي أمس، تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدَّر وجودُهُ، وذلك لأن التعريفَ فَرْعُ الوجودِ، ووجودُهُ ذِهْنِيٌّ، فكذا تعريفُه، بخلاف «أمس» فإنه قد حصل له وجود، وإن كان

---

[1] انظر سيبويه ٢/٤٣ بولاق، والمقتضب ٣/١٧٣، و٤/٣٣٤، والتخمير ٢/٣٢٠، ودراسات لأسلوب القرآن ق٣ جـ٢ ص٧١٨، والدرر المبثة ص٧٤.

[2] في م، د: «اللام المقدر ليس بظاهر فيها...»

[3] انظر سيبويه ١/١١٥ بولاق، والمقتضب ٣/٣٧٨، ٣٧٩، و٤/٣٣٣، ٣٥٣، ٣٥٦، وشرح عُمدة الحافظ ص٨٦٩.

منتفياً في حال التكلم، فتعريفُه يكون أقوى، مع أنه قد رُوي عن بعض العرب إِعرابُهُ مع صَرْفِهِ، كغدٍ، وليس(١) بمشهور .

(١٦٨ ب) وأمّا بنو تميم ، فالذي نقل عنهم سيبويه(٢): إِعرابُه غيرَ منصرفٍ في حال الرفع، وبناؤه على الكسر(٣)، كالحجازيين، في حالتي النصبِ والجر، قال سيبويه(٤): وبعض بني تميم يَفتحون أمس بعد «مذ».

قال السِّيرافي(٥): وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صَرْفَهُ، وما بعد «مذ» يرفع ويخفض، فلما ترك صَرْفَه مَن يرفع منهم، نحو: مذ أمس(٦)، تركه أيضاً بعدها مَن يجرّ، فكان مشبَّهاً بنفسه، قال(٧):

٥٢٢ لقد رأيت عجباً مذ أمسا * عجائزاً مثل السَّعالي خَمْسَا

قال: وهذا قليلٌ ؛ لأن الخفضَ بعد «مذ» قليلٌ.

---

(١) ط : وليست بمشهورة .

(٢) الكتاب ٢/٤٣ بولاق .

(٣) انظر نوادر أبي زَيْد ص١٦٢ .

(٤) الكتاب ٢/٤٤ بولاق، وانظر التسهيل ص٩٥ هامش (١)، وجُمَلَ الزَّجّاجي ص٢٩٩ [ط . جديدة] .

(٥) سيبويه ٣/٢٨٤ ط . هارون .

(٦) حاشية المقتضب ٣/١٧٣، ٤/٣٣٤ .

(٧) رجزٌ لم يُعرف قائله، وقيل إنه للعَجّاج ، وليس في ديوانه.
وهو في : سيبويه ٢/٤٤ ؛ وفيه : «وقد فتح قومٌ أمسَ في مُذْ لَمّا رفعوا، وكانت في الجر هي التي تُرفع شبَّهُوها بها»، ونوادر أبي زيد ص٢٥٧ ؛ وفيه : «قوله : (أمسا) ذَهَبَ بها إلى لغة بني تميم ، يقولون ذهب أمسُ بما فيه، فلم يَصْرِفْهُ .
وروى أبو زيد وسيبويه بدل (السَّعالي) : الأَفاعي)، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص٢١٩، ٤١٩، والحُلَل ص٣٥١، وانظر أيضاً سيبويه ٣/٢٨٤ط . هارون حاشية (٥).
وقوله : (عجائزاً) نوّنه لضرورة الشِّعر، جمع عجوز، ولا تقل عجوزة، وهي عطف بيان، أو بدل من (عجبا)، والسعلاة : أنثى الغول، أو ساحرة الجن.
والشاهد فيه : إعراب (أمس) مع منعها من الصرف للعَلَمية والعدل عن الأمس، و (مذ) يرفع ما بعدها ويخفض أيضاً كما هنا .

قال سيبويه(١): إذا سَمَّيْتَ بأمس رجلاً، على لغة أهلِ الحجاز، صرفتَهُ، كما تَصرفُ «غاق» إذا سميتَ به، وذلك أَنَّ كل مفرد مبني تُسَمِّي به شخصاً، فالواجبُ فيه الإعرابُ مع الصرف، كما يَجِيء في باب الأَعلامِ .

وإن سميتَه به على لغة بني تميمٍ ، صرفتَهُ أيضاً في الأحوال، لأنه لابُدَّ من صرفه في النصب والجر، لأنه مبنيٌّ على الكسر عندهم، فيهما، وإذا صرفته في الحالتين، وَجَبَ الصَّرْفُ في الرفع، أيضاً؛ إِذْ ليس في الكلام اسمٌ منصرفٌ في الجر والنصب، غيرَ منصرفٍ في الرفع .

وَوَجْهُ مَنْعِ الصرفِ في أمس : اعتبارُ عَلَمِيَّتَهُ المقدرة، كما قُلْنا في باب غير المنصرف، واختاروا مَنْعَ صرفهِ رفعاً، وبناءَه نصباً وجرّاً، كما اختاروا بناء نحو: حضارِ، وترك صرف نحو حَذَامِ وقَطامِ ، مع أَنَّ الجميع من باب واحد، والوَجْهُ في هذا: مِثْلُ الوجهِ في ذاك، وذلك أنّه جازَ أن يعتبر فيه علة البناء، كما هو مذهب الحجازيين، وعِلَّةُ منع الصرف، كما بَيَّنَّا فابتدأوا باعتبار الإعراب أولاً إذ هو أشرف مِن البناء وأولى بالأسماء، واختير أسبق الإعراب وأشرفه، أعني الرفعَ، فصار في حال الرفع معرباً غيرَ منصرفٍ، والحالتان الباقيتان أعني الجرَّ والنصبَ مستويتان حركة في غير المنصرف، فأرادوا أن تَبقى هذه الكلمةُ فيهما على ذلك الاستواءِ، فلو جعلا مستويين في الضم لم يَبِنْ إعرابهما رفعاً، إذ كانت تصير مثل حيث، في الأحوال، ولو سُوِّيَ بينهما في الفتح لم يَبِنْ بناؤهما، إذ كانت تصير كغير المنصرف، فلم يبق إلّا الكسر، وأيضاً، أَوَّلُ ماتُبنى عليه الكلمة بعد السكون: الكسرُ، وأيضا، تكون(٢) هذه الكلمةُ في حالة البناء على الحركة التي بُنِيَتْ عليها عند أهل الحجاز .

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٤ = ٣/ ٢٨٤ ط . هارون .

(٢) ط : يكون .

وقال الزمخشريُّ (١) وجماعةٌ من النُّحَاة: إنَّ أمس معربٌ عند بني تميمٍ مطلقاً، أي في جميع الأحوال .

ولعلّه غَرَّهم قولُ بعضِ بني تميمٍ :

لقد رأيت عجباً مذ أَمْسَا(٢) **٥٢٢**

وقد قال سيبويه(٣): إنَّ بعضَهم يفتحون(٤) أمس بعد «مذ» ، فَقَيَّدَ هذا القولَ بقوله: بعضهم، وبقوله: بعد «مذ»، فكيف يطلق بأَنَّ كُلَّهم يفتحون في موضع الجر، بعد أي جارٍّ كان.

فإن نُكِّر «أمس» كقولك: كل غدٍ يصير أمساً، وكلُّ أمس يصير أَوَّلَ من أمس، أو أضيف، نحو: مضى أَمْسُنا، أو دخله اللام نحو: ذَهَبَ الأَمسُ بما فيه: أُعْرِبَ اتِّفاقاً؛ لِزَوالِ عِلَّةِ البِناء وهي تقديرُ اللاَّمِ .

ورُبَّما بُني المقترنُ باللام، ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام، الأصلية(٥).

قال سيبويه(٦): ولا يُصَغَّر أمس، كما لا يصغر غداً(٧)، وإن ثُنِّيَ أَوْ جُمِع فالإعراب؛ لأنَّ اللاَّمَ إنما قُدِّرَتْ لتبادر الذهن إلى واحدٍ من الجنس لِشُهرتِهِ مِن بين أشباهه، فإذا ثُنِّيَ أَوْ جُمِعَ، لم يَبْقَ ذلك الواحد المعيَّن، فتظهر اللام، لعدم شُهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرةَ الواحد .

---

(١) ابن يعيش ٤/١٠٦ .

(٢) انظر نوادر أبي زيد ص ٢٥٧ .

(٣) الكتاب ٢/٤٤ بولاق = ٣/٢٨٤ ط . هارون.

(٤) انظر التسهيل ص ٩٥ .

(٥) تكملة من م .

(٦) الكتاب ٢/١٣٦ = ٣/٤٧٩ ط . هارون.

(٧) لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمروٍ. سيبويه ٣/٣٧٩ هارون.

وليس بناءُ أمس على الفتح لغةً ، كما قال الزجاجي[1]، مُغْتَرّاً بقوله :

لقد[2] رأيت عجباً مُذْ أَمْسَا ٥٢٢

[الآن]

ومنها «الآن[3]»، قالَ الزَّجّاجُ[4]: بُني لتضمنه معنى الإشارة، إذ معناه: هذا الوقت، وهذا مذهبه في «أمس» وفيه نَظَرٌ؛ إذ جميعُ الأَعلامِ هكذا متضمنةٌ معنى الإشارة مع إعرابها .

وقال السِّيرافي[5]: لِشَبَهِ الحرف، بِلُزومها في أصلِ الوضع مَوْضِعاً واحداً، وبقائها في الاستعمال عليه، وهو التعريفُ باللام، وسائرُ الأسماءِ تكون في أول الوَضْعِ نكرةً، ثم تتعرف، ثم تُنَكَّر[6]، ولا تَبقى على حال، فلمّا لم يُتصرَّفْ فيه بِنَزْعِ اللام، شابه الحرف (١٦٩ أ)؛ لأن الحروف لا يُتَصرَّفُ فيها .

وقالَ أبوعلي[7] : بُنِي لتضمنه اللامَ كأمس، وأَمَّا اللامُ الظاهرةُ فزائدةٌ، إذ شَرْطُ اللامِ المُعَرِّفة أن تدخل على النكرات فتعرِّفها، والآن، لم يُسمع مجرداً عنها، وقال الفَرّاء[8]: أصلُهُ، الفِعْلُ، من: آن يئين[9]، أدخل عليه اللام بمعنى الذي: أي

---

[1] قال: «ومِنَ العرب مَنْ يَبْنِيه على الفتح». الجُمل ص ٢٩٩ [الطبعة الجديدة] .

[2] ط : ساقطة .

[3] انظر العِلّة في بناء «الآن»، في الإنصاف مسألة ٧١ جـ٢/ ٢٩٩، والصاحبي ص٢٠٢، ودراسة نحوية لمشكل إعراب القرآن ص٣٠٩ .

[4] الهمع ٢٠٧/١ .

[5] الإنصاف ، مسألة ٧١ جـ٢/٣٠١.

[6] تتنكر .

[7] الهمع ٢٠٧/١، وليس في كلام العرب ص٢٩٨ (حاشية)، والإنصاف مسألة ٧١ جـ٢/٣٠١، والتِّبيان للعُكْبَري ٧٧/١، والبُرهان ٢٤٧/٤.

[8] معاني القرآن ٤٦٧/١ ، ٤٦٨ ، والتسهيل ص٩٥، والهَمْع ٢٠٨/١ .

[9] ط : يأين .

الوقت الذي حان ودَخَلَ، قال: هذا كما نقل عن النبي[1] صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن : قيلَ وقالَ[2]» فإنهما فِعلانِ استعملا استعمالَ الأسماء، وتُرِكا على البناء الذي كانا عليه.

والجوابُ: أَنَّ : قِيل وقال، مَحْكِيَّانِ، والمعنى: نهى عن قول قِيل كذا، وقال فلانٌ كذا، يعني كَثرة المَقالات، والآن ليس بمحكيٍّ، وكذا مذهب الفراء[3] في «أمس»: أنه أمرٌ من : أَمْسَىٰ يُمْسِي .

وقد يقال في الآن : لان، وهو مِن باب تخفيف الهمزةِ.

[لمّـا]

ومنها «لمّا[4]» وهو ظَرْفٌ بمعنى «إِذْ» اسمٌ عند أبي[5] علي، ويُستعمل استعمالَ الشرط، كما يستعمل: كُلَّما، وكلام سيبويه[6] محتمل، فإنه قال: لمّا لوقوع أمر

---

(١) تمامه: «. . . وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال». والحديث رواهُ البخاري في كتاب الاعتصام ٦٣، وكتاب الرقاق ٦٠، وهو في مُسنَد أحمدَ ٢/٣٢٧، ٣٦٠، ٣٦٧، والموطأ ص٩٩، وسنن الدارمي ٢/٢١١، ومسلم في باب الأقضية ١٠، ١١، ١٣، ١٤.

انظر إعراب الحديث النبوي للعكبري ص١٧٢، والإنصاف مسألة ٧١.

«هذا الحديث كان مكي القيرواني هو أولُ من احتج به». موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثى ص ١٥٠ وما بعدها.

(٢) قيلَ وقالَ على الحكاية. وقيلٍ وقالٍ على الإعراب.

(٣) ومذهب الكِسائي أيضاً. الهَمْع ١/٢٠٨.

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ جـ٢ ص٦٢٤.

(٥) وعند ابن السراج [التخمير ٢/٣٢٠]، وعند ابن جني [الخصائص ٢/٢٥٣، ٢٢٢]، وقال ابنُ هشامٍ: «وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابنُ جني، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابنُ مالكٍ: بمعنى إذ. . .».

المغني ط. م ص ٣٦٩، وانظر الجَنَى الداني ٥٩٤، والبحر ٦/٣٠٠، ٤٦٧.

(٦) الكتاب ٢/٣١٢ بولاق.

لغيره، وإنما يكون مثل «لو»، فشبهها بلو، ولو: حَرْفٌ، فقال ابنُ خروف(١): إنَّ «لمّا»(٢) حرفٌ، وحَمَلَ كلام سيبويه(٣) على أنه شرطٌ في الماضي كَلَوْ، إلَّا أنَّ (لو)، لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، ولمّا لِثُبوت الأول(٤)، وقال: لو كان ظرفاً، لم يجز: لمّا أَسْلَمَ دَخَلَ الجَنَّةَ .

والجواب : أنه على التأكيد والتشبيه، فكأنه دخلها في ذلك الوقت، ومن قال إنه ظرفٌ، قال: وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرناه في «إذا» .

ويليه فِعْلٌ ماضٍ لفظاً ومعنىً، وجوابُه، أيضاً، كذلك أو جملةٌ اسميةٌ، مقرونةٌ بإذا المفاجأة، قالَ اللهُ تعالى(٥) : «فلما كُتِبَ عليهم القتالُ إذا فريقٌ منهم(٦). . . » أَوْ مع الفاء، ورُبَّما كان ماضياً مقروناً(٧) بالفاء، وقد يكون مضارعاً .

وقريبٌ من الظروف المبنية قولُهم: لَهْيَ أبوك، أي لله أبوك، لأن أصله الجارُّ والمجرور، وحُكْمَهُ حكمُ الظروفِ عندهم، حذف لام الجر لِكَثْرة الاستعمالِ، وقُدِّر لام التعريف فبقي: لاهِ(٨) أبوك، كما قال(٩):

---

(١) على بن محمد الحضرمي، أخذ عن ابن طاهر وابن ملكون. له: شرح الكتاب، وشرح الجُمَل، وَردٌّ على السُّهَيْلي. توفى سنة ٦٠٩هـ .
(البُلْغَة ١٦٤، البُغية ٢/٢٠٣) .

(٢) مغني اللبيب ط . المبارك ص٣٦٩ . (٣) الجني الداني ص ٥٩٤ .

(٤) ط : «ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول» .

(٥) النساء / ٧٧، وتمام الآية: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾

(٦) ط : ساقطة .

(٧) ذَهَب ابنُ مالكٍ منفرداً عن النحاة إلى أنَّ الفاءَ تقع في جواب «لَمَّا» المغني ٣٧٠ ط . م .

(٨) انظر الأحاجي النَّحْوية ص ٩٨.

(٩) ذو الإصبع العُدْوَاني (المفضليات ص ١٦٠ ط٣، أحمد شاكر وهارون، لبنان)، خاطب به ابن عم له، وكان ينافسه ويعاديه.

٥٢٣ لاهِ ابنُ عَمِّكَ، لا أَفضلتَ في حَسَبٍ * عَنِّي ولا أنتَ دَيَّاني فتخزُوني

فبني لتضمنه[1] الحرفَ، ثم قلب اللام إلى موضع العين، وسكن الهاء لوقوعه موقع الألف الساكن، ورجعت الألِفُ إلى أصلها من الياءِ لِسُكون العين، كما هو أحدُ مَذْهَبَيْ سيبويه[2] في «الله»، وهو أنه مِن: لَاهَ يلِيه أيْ تستَّر، ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة .

وقد تُحْذَفُ الياءُ فيقال: لهِ أبوك، وإنما قلب، لأنَّ الكسر لم يَبِنْ في: لاهِ؛ لالتباسهِ بالجر الذي هو أصلهُ، فأريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالإعرابية، ولو قالوا «لاهِ» بِلَا قَلْبٍ، لالتبست بالإعرابية في نحو: أَللهِ لَأفعلنَّ .

[مَعَ ، واستعمالاتُها]

وأَمَّـا «مع» فهو ظرفٌ بِلا خلاف[3] ، عادَمُ التصرُّفِ، معربٌ، لازمُ النصبِ، وظاهر كلام سيبويه أنه مبني ، قال[4] : سألته، يعني الخليل، عن «مَعَكم» لأي شيء نصبتها، يعني : لِمَ لَمْ تُبْنَ على السكون؟، هذا لفظه .

= الخزانة ١٧٣/٧ هارون، إِيضاح الشعر ورقة ١٨/أ، المغني ط . م ص١٩٦، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٩٠/٣، الاقتضاب ص٤٤١، ٤٤٢، ضرائر الشعر ١٤٤، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٤٧١/١، ٤٨٣ .

«لاهِ ابنُ عَمِّكَ»: أرادَ: لله ابنُ عمك، فحذف اللام الخافضة اكتفاء بالتي تليها. ورواه أحمد بن عبيد بخفض «ابن»، وقال: هو قَسَمٌ، المعنى: ورَبِّ ابنِ عمك. الدَّيَّان: القائم بالأمر القاهر. خزاه يَخزوه: إذا ساسه ودبَّر أمره». [حاشية المفضليات ص١٦٠].

الشاهد فيه على أن الأصل: للهِ ابنُ عمك، فحَذَفَ لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدَّر لام التعريف فبقي لاهِ ابنُ عمك، فبُني لتضمن الحرف.

(١) ط : لتضمن .

(٢) الكتاب ٣٠٩/١ بولاق مِن (أَلَهَ). و من (لَاَهَ) ٢/ ٢٤٤.

(٣) انفرد النحاس (المتوفَّى ٦٩٨هـ) عن النحاة جميعاً، فزَعَمَ أنَّ «مع» حرفُ جرٍّ. الهَمْع ٢١٧/١ .

(٤) الكتاب ٤٥/٢ بولاق .

فمَن قال إنها مبنية⁽¹⁾، فلمشابهتها⁽²⁾ للحرف بِقِلَّة التصرُّفِ فيه؛ إذ لا تكون إلّا منصوبة، والأَولى الحُكْمُ بإعرابه، لِدُخول التنوين في نحو: كُنَّا مَعًا، وانجرارهِ⁽³⁾ بمِن، وإن كان شاذاً نحـو: جئت مِن⁽⁴⁾ مَعِه، أي من عنده، وتسكينُ عينِها لُغَةٌ رَبَعِيَّة⁽⁵⁾، يقـولون: معْ زيد، فإذا لاقىٰ ساكناً بعده، كسروا عينه نحو: كنت مع القوم، قال بعضهم⁽⁶⁾، وهو الحَقُّ، هي في هذه اللغة حرفُ جَرٍّ، إذ لا موجبَ للبناء فيه، على تقدير الاسميةِ إلا وضع الحروفِ، وقد ذكرنا ما عليه، ولو كان أيضاً كذا، وكان وضعه كذلك موجباً للبناء، لبنى من دون الإسكان، أيضاً.

ثم نقول: يلزم إِضافة «مع» إنْ ذُكِرَ معه أَحَدُ المصطحبين، نحو كنت مع زيد، وإن ذُكِرَ قبله المصطحبان، لم يبق ما يضاف إليه، فينصب منوناً على الظرفية، نحـو: جئنـا معاً: أي في زمان، وكُنّا معاً، أي في مكان، وقيل: انتصابُهُ على الحالِيَّة، أي مجتمعَيْن⁽⁷⁾!

والفرق بين: فعلنا معاً، وفعلنا جميعاً: أَنَّ «معاً» يُفيد الاجتماع في حال الفعل، وجميعاً بمعنى كلنا، سواءٌ اجتمعوا أَوْ لا.

والألف في «معا» عند الخليل⁽⁸⁾، بدل من التنوين، إذ لا لامَ له في الأصل،

---

(١) في د: «فَمَن قال إنها مبنية، قال لكون وضعها وضع الحروف أو لمشابهتها للحرف».

(٢) فلمشابهته.

(٣) من قوله «وانجراره» عبارة أخرى في م: «والجر نحو خرجت مِن معه، أي من عنده وإن كان دخول من عليه شاذاً».

(٤) في المغني ص٤٣٩ ط. م: (مع) اسمٌ بدليل التنوين في قولك «معاً» ودخول الجارِ في حكاية سيبويه: «ذهبت مِن معه».

(٥) ولغة غَنْمْ. المغني ٤٣٩، والجنى الداني ص٣٠٥.

(٦) في المغني ص ٤٣٩ ط. م أن صاحب هذا الرأي هو أبوجعفر النحاس.

(٧) انظر المغني ص ٤٣٩ ط. م.

(٨) الهمع ١/٢١٨، والجَنى ٣٠٧، والكتاب ٢/٤٥ بولاق.

عنده، وهي عند يونُسَ(١)، والأخفشِ، وهو الحَقُّ، مثل ألِفِ فتىً، بدل من اللام، استنكاراً لإعراب الموضوع على حرفين، فمعَ، عندهما عكس «أخوك»، تُرَدُّ لامُها في غير الإضافة، وتُحْذَفُ(٢) في الإضافة؛ لقيام المضاف إليه مَقامَ لامِها.

---

(١) الجنى ٣٠٧، والتسهيل ص ٩٨.

(٢) ط: ويحذف.

[الظروفُ المُضَافَةُ إلى الجُمَلِ]

قولُه : والظروف المضافة إلى الجمل، وإذ ، يجوز بناؤها على الفتح » .

«وكذلك مثل ، وغير ، مع ما ، وأن » .

قد مضى شَرْحُهُ فيما تقدم(١)

---

(١) د : في آخر بحث «حيث».

[معنى المعرفة ، وحصر المعارف]

قولُه (١٦٩ ب) «المعرفةُ(١) والنكرةُ، المعرفةُ : ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه، وهي : «المُضْمَـرات، والأَعلام، والمُبْهَمَات، وما عُرِّفَ بالألف واللام(٢) أو بالنداء(٣) ، - والمضاف إلى أحدها معنىً»(٤)

قولـه : «بعينه»، احترازٌ عن النكرات، ولا يريد به أن الواضعَ قصد في حال وضعه واحداً معيناً، إذ لو أراد ذلك، لم يدخل في حَدِّهِ إلاّ الأعلام، إذِ المُضْمَراتُ والمبهمـات، وذو الـلام، والمُضـاف إلى أحـدهمـا، تَصْلُحُ لكـل معيَّنٍ قصده المستعمل، فالمعنى : ما وُضع لِيُستعمل في واحد بعينه، سواءٌ كان ذلك الواحدُ مقصودَ الواضعِ ، كما في الأعلام أَوْ، لا ، كما في غيرِها .

ولو قال : ما وضع لا ستعماله في شيء بعينه، لكان أَصْرَحَ .

وإنما جَعَلَ ذا اللام موضوعاً، كالرجل والفرس، وإن كان مركباً، لِما مَرَّ في حَدِّ الاسمِ ، أَنَّ المركبات، أيضاً موضوعة، بالتأويل الذي ذكرنا هناك أَوْ جَعَلَ اللام من حيث عَدَم استقلالِهِ وكونه كَجُزءِ الكلمةِ كأنه موضوعٌ مع ما دخل عليه، وَضْعَ الإفراد .

---

(١) انظر حد المعرفة في شرح الحدود النَّحْوية للفاكهي ص٣٠٦، وانظر شرحَ الكافية لابن الحاجب ٨٢، والفوائد الضيائية ٢/١٤٩.

(٢) التي هي أل عند الخليل وسيبويه، أو اللام وَحْدَها عند الأخفش وسيبويه على القول الآخر، المشهور عنه . انظر سيبويه ٢/٦٣، ٦٤، ٣٠٨ بولاق .

(٣) زاده ابن مالك، وهو المنادى المقصود كيا رجل لمعيَّن، ولم يذكره المتقدمون إمّا لرجوعه إلى المعرف بأل، وإمّا لأنه فَرْع المضمر. [شرح الحدود ص٣٠٨] .

(٤) «هذا ما عليه الجُمهور، وجرى عليه السَّعْدُ التفتازاني في المُطَوَّل. . .». [شرح الحدود ص ٣٠٧] .

ويدخل في هذا الحَدِّ : العَلَمُ المنكَّر، نحو : رُبَّ سعادٍ وزينب لقيتهما لأنهما وُضِعا لشيءٍ مُعَيَّن، ويدخل فيه المضمر في نحو(١): رُبَّهُ رَجُلاً، ونِعْمَ رجلاً، وبِئْسَ رَجُلاً ، والحَقُّ أنه مُنكَّرٌ .

ولا يُعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصةٍ قَبْلُ بحكمٍ(٢) من الأحكام نحو: جاءني رجلٌ فضربته، لأن هذا الضميرَ لهذا الرجل الجائي ، دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو: جاءني رجل فضربت الرجل، وأَمّا الضميرُ في نحو: رُبَّ شاةٍ(٣) وسخلتها، فنكرةٌ ، كما في : رُبَّه رَجُلاً؛ لأنه لم يختص المنكر المعود إليه بحكم أَوَّلاً .

والأَصْرَحُ في رسم المعرفة أن يُقالَ : ما أُشير به إلى خارج مختص إشارةً وضعيةً، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات، والمعرف باللام العهدية، وإن كان المعهود نكرة، «إذا كان المنكر المعهودُ إليه، أو المعهودُ، مخصوصاً(٤)» قَبْلُ بحكم(٥)، لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان مُنكَّراً .

وأَمَّا إن لم يختص المعهود إليه بشيء قَبْلُ(٦)، نحو: أَرَجُلٌ قائمٌ أبوه، و(٧):

---

(١) ط : ساقطة . (٢) ط : يحكم .

(٣) انظر سيبويه ١/٢٤٤ ، ٣٥٦ بولاق.

(٤) د : «إذا كان النكرة المعهود إليها، أو المعهودة مخصوصة» .

(٥) ط : يحكم . (٦) ط : قيل .

(٧) نسبه سيبويه، والمبردُ إلى خِداش بن زهير، ونسبه البغدادي إلى ثَرْوان بن فزارة العامري .

سيبويه ١/٢٣ بولاق، والمقتضب ٤/٩٤ الطبعة الأخيرة، الخزانة: ٧/١٩٢ هارون، ابن يعيش ٧/٩١، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٢٤١ .

والأم هنا معناها: الأصل، وهذا معنى شائع، فإن الأم في اللغة تطلق على أصل كل شيء، سواءٌ أكان في الحيوان أَمْ غيره.

وعلى هذا يسقط رَدُّ الأسود الغُنْدِجاني على ابن السِّيرافي في قوله: «كيف يكون الحمار والظبى أُمَّيْنِ وهما ذَكَرُ الحيوان؟» . [فُرْحَة الأديب ص٥٣].

الشاهد فيه ههنا أن الضميرَ المستترَ في (كان) نكرة؛ لأنه عاد على نكرة غير مختصّة بشيءٍ وهو (ظبي) . وسبق تخريجه .

٥٢٤ فَإِنَّكَ لا تُبالي[1] بعد حولٍ * أَظبيٌ كان أُمَّكَ أَمْ حِمارُ

كما يَجِيءُ البحثُ فيه في باب كان، ونحو: رُبَّه رجلاً، وبئس رجلاً ونِعْمَ رجلا، ويالها قِصَّةً، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، فالضمائر كُلُّها نكراتٌ[2]، إذ لم يَسبق اختصاص المعهود[3] إليه بحكم .

ولو قلتَ : رب رجل كريم وأخيه، لم يجز، وكذا كُلُّ شاةٍ سوداء وسخلتها بدرهم؛ لأنَّ الضمير يَصير معرفةً برجوعه إلى نكرةٍ مُختصةٍ بصفة .

ويدخل فيه الأعلام حال اِشتراكها، نحو : محمد، وعلي، إذ يُشار بكل واحدٍ منها إلى مخصوصٍ عند الوَضْعِ .

ويخرج منه النكرات المعيَّنة للمخاطب نحو قولك: جاءني رجل تعرفه، أو: رجل هو أخوك؛ لأنَّ «رجلاً» لم يوضع للإشارة إلى مختص، بل اختص في هذا الاستعمالِ بصفته، وكذا يخرج نحو: لقيت رجلاً ، إذا علم المخاطب ذلك الملقي، إذ ليس فيه إشارة، لا استعمالاً ولا وضعاً .

فقولنا: ما أُشير به ، يشترك فيه جميع المعارف، ويختص اسم الإشارة بِكَوْنِ الإشارة فيه[4] حِسِّيَّةً ، كما مَرَّ في بابه .

وإنما قُلْنَا إلى خارج، لأنَّ كُلَّ اسمٍ فهو موضوعٌ للدلالة على[5] ما سبق عِلْم المخاطب بِكَوْنِ ذلك الاسم دالاًّ عليه، ومن ثمة لا يَحْسُنُ أَنْ يخاطب بلسانٍ من الألسنةِ إلاّ مَنْ سَبَقَتْ[6] معرفتُه لذلك اللسانِ .

---

(١) من م .

(٢) ط : نكرة .

(٣) ط : المرجوع .

(٤) ط : فيها .

(٥) م ، د : «على معنى ما سبق» .

(٦) ط : سبق .

فعلى هذا، كُلُّ كلمـةٍ: إشارةٌ إلى ماثبت في ذهن المخاطب أَنَّ ذلك اللفظَ موضوعٌ له، فلولـم نَقُلْ إلى خارج، لدخل فيه جميع الأسماء : معارفها ونكراتها .

فتبيَّن بما ذكرنا أَنَّ قَوْلَ المُصَنِّفِ في نحو قولك: اِشْرَبِ الماءَ، واشترِ اللحمَ، وقوله تعالى(١) : «أَنْ يأكُلَهُ الذِّئْبُ(٢)»، : أَنَّ اللامَ، إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم والذئب، ليس بشيء، لأنَّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرَّدِ عن اللام(٣) فالحَقُّ أَنَّ تعريفَ اللامِ في مثله لفظيٌّ، كما أَنَّ العلمية في نحو أسامة لفظية، كما يَجِيءُ في الأعلام .

فنقول أولاً : إنّ التنوينَ في كل اسم متمكن غير عَلَمٍ، يفيد التَّمكُّنَ، والتنكير معاً، ومعنى تنكيرِ الشيء : شِياعُهُ في أمته، وكونه بعضاً مجهولاً من جملة، إلّا في غير الموجَب ، نحو: ما جاءني رجل، فإنه لاستغراق (١٧٠ أ) الجنس، فَكُلُّ اسمٍ دَخَلَهُ اللامُ، لا يكون فيه علامة كونه بعضاً من كل؛ إذ تلك العلامة هي التنوين، وهو لا يجامع اللام، كما مَرَّ في أول الكتابِ.

فينظر في ذلك الاسم، فَإِنْ لم يكن معه قرينةٌ، لا حاليةٌ ولا مقاليةٌ دالةٌ على أنه بعضٌ مجهـول من كل، كقـرينة الشراء(٤) الدالة على أن المشتَرَى بعض ، في قولك: اشترِ اللحمَ، ولا دلالة على أنه بعضٌ مُعَيَّنٌ، كما في قوله تعالى : «أَوْأَجِدُ على النار هدى»، فهي اللام التي جِيءَ بها للتعريف اللفظي، والاسم المحلَّى بها لاستغراق الجنس، سواء كان مع علامة الوحدة، كالضربة، أو مع علامة التثنية أو الجمع، كالضربتين، والعلماء، أو تجرد عن جميع تلك العلامات، كالضرب، والماء .

---

(١) يوسف / ١٣ ، والآية بتمامها : ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ .

(٢) ط : الذنب.

(٣) لأن اللفظ الذي تدخل عليه اللام دالٌّ على الماهية بدون اللام، فَحَمْلُ اللام على الفائدة الجديدة أولى من حمله على تعريف الطبيعة، ولذا قال فالحق أن تعريف . . إلخ .

(٤) ط : الشرى .

وإنما وجب حمله على الاستغراق لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالًّا على ماهية خارجة فإمّا أن يكون لجميع أفرادها أَوْ لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، وإن كان يمكن تصورها في الذهن خاليةً عن الكُلِّيَّةِ والبَعْضِيَّة، لكن كلامنا في المشخصات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا في الذهنية، فإذا لم يكن للبعضية، لعدم دليلها أي التنوين، وجب كونه لِلكل، فعلى هذا، قوله عليه⁽¹⁾ السلامُ: «الماء طاهر⁽٢⁾»، أي كل الماء، و: «النَّوْمُ حَدَثٌ⁽٣⁾»، أي كل النوم، إذ ليست في الكلام قرينةُ البعضية، لا مطلقة، ولا معيَّنة، فلهذا جاز، وإن كان قليلاً، وصفُ المفرد بالجمع، نحو قولهم: أهلكَ النـاسَ الدينارُ الصُّفر والدرهم البيض، على ماحكى الأخفشُ.

و: «لا تحرّم الإملاجة والإملاجتان⁽٤⁾»، مفيدٌ للاستغراق الذي يفيده الاسم لو كان منكراً، نحو: لا تحرم إملاجة ولا إملاجتان، فالمفرد في مثله يعمُّ جميع المفرد، والمثنى جميع المثنى، فلا يُستثنى من المفرد إلّا المفرد، فقولُكَ إنَّ الرجلَ خَيْرٌ مِنَ المرأةِ إلّاَ الزيدين: أي إلّاَ كل واحد منهما، وقوله تعالى⁽٥⁾: «إنَّ الإنسانَ

---

(١) م، ط: «صلى الله عليه وسلم».

(٢) أخرجه ابن حَجَر عن أبي أمامة بسند فيه ضعفٌ، قال رواه البَيْهَقي بلفظ إن الماء طاهر إلّا أن يغيّر ريحه أو طعمه أو لونه نجاسة. تحدث فيه ورواه السيوطي في الجامع الصغير بلفظ: الماء طهور إلّا ما غلب عليه ريحه أو طعمه. أخرجه الدارَقُطني عن ثَوْبانَ ورواه في ذيل الجامع الصغير أيضاً بلفظ الماء طهور لا ينجسه شيء. أخرجه أحمد عن أبي سعيد والنَّسائي وابن حِبّانَ والحاكم عن ابن عباس». [المخطوط ٣٤٥ رقم ٨].

(٣) «أوردها السيوطيُّ في ذَيْل الموضوعات بلفظ النوم خَدَرٌ والغَشَيان حدث. قال الذهبي: هذا موضوعٌ، والخَدَر بفتحتين: الضعف والفتور كما يصيب الشارب قبل السكر، قاله ابنُ الأثير. وفي الصِّحاح: وغُشِي عليه غَشْيَة وغَشْياً وغَشَيَاناً فهو مَغْشِيٌّ عليه». مخطوطة البغدادي رقم ٨.

(٤) «رواه أحمد ومسلمٌ والنَّسائي وابن ماجَهْ عن أم الفضل، كذا في الجامع الكبير للسيوطي، قال ابن الأثير في النهاية: لا تحرِّم الملجة والملجتان، المَلْجُ: المَصُّ. مَلَجَ الصبيُّ أُمَّهُ يملجها مَلْجاً، إذا رضعها، والملجة: المرة. والإملاجة: المرة أيضاً من أملَجته أمه، أي: أرضعته، يعني أن المَصَّةَ والمصتَّيْنِ لا يحرّمان ما يحرمه الرضاع الكامل». [المخطوط ق ٣٤٥ رقم ٨].

(٥) العصر / ٢، ٣، وتمامُها: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾

لَفِي خُسْرٍ إلاَّ الذين آمنوا»، أي إلاّ كل واحد منهم، ولا يجوز أن تقول: الرجل يرفع هذا الحجَر إلاّ الزيدين معاً، ولا: إلاّ ثلاثتكم معاً، بَلَى، يجوز ذلك إذا كان الاستثناءُ منقطعاً.

وكذا لا يُستثنى من المثنى إلاّ المثنى، فمعنى: إن الرجلين يرفعان هذا الحجرَ، إلاّ إخوتك: أيْ إلاّ الاثنين منهم، ولا يجوز: الرجلان يرفعان هذا الحجر إلاّ إخوتك معاً، بلى، يجوز على الانقطاعِ.

وَأَمّا الجمع فَيَصِحُّ استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو: لقيت العلماء إلاّ الزيدين، وإلاّ زيداً، وذلك لأن الجمع المحلَّى باللام في مثل هذا الموضع يُستعمل بمعنى منكَّر مضاف إليه كل مفرد وغيره، فمعنى لقيت العلماءَ إلاّ زيداً: أي: كل عالم وكل عالمين وكل علماء، وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب، قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم(١): «لا تحرِّم الإملاجة» أي كل واحد من هذا الجِنس، وكذا: الإملاجتان، أَيْ كل اثنين(٢) اثنين من هذا الجنس.

فلا يُستثنى من الواحد إلاّ الواحد، ولا من المثنى إلاّ المثنى، وأَمّا الجمعُ نحو: ما لقيت العلماءَ، فهو بخلافِهما، بل هو بمنزلة منكَّر في سياق غير الموجب، مفرد، وغيره، في استعمالهم، أي: ما لقيت أحداً من العلماء، ولا الزيدين، ولا اثنين، ولا جماعة، فَيَصِحُّ استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه، نحو: ما لقيت العلماء إلاّ زيداً، وإلاّ الزيدين وإلاّ الزيدَين، فقولُه تعالى: «لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ(٣)»، أي شيء من الأبصار لا جميع الأبصار(٤)، كما تَوَهَّمَهُ بعضُهم، فَحَالُ الجمعِ في الموجب وغيره، حالُ المثنى والمفرد.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تكرار كلمة «اثنين» مقصود؛ لأن المعنى لا يَتِمُّ إلاّ به.

(٣) الأنعام / ١٠٣، ونصُّها: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

(٤) في د: بعد قوله «لا جميع الأبصار» مايلي: «لأنه من قبيل سلب العموم، وفي طريقته لم يقم كل إنسان، لا جميع الأبصار؛ لأنه من قبيل عموم السلب، نحو: كل إنسان لم يقم كما توهمهم بعضُهم...».

هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم .

وأمَّا النكرة المستغرقة، نحو: ما لقيت رجلًا، أو رجلين أو رجالًا، فلا يُستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها إلّا أمثالُها ، فقولُكَ : ما لقيت رجلاً إلّا الزيدَين، أي إلّا كل واحد منهما[1]، ولا يجوز أن تقول : لا يرفع هذا الحجرَ رجلٌ إلّا الزيدين معاً، وتقول: ما لقيت أخوين متصافِيَيْنِ[2] إلَّا الزيدَيْن، وإلا بَني فلان أي إلّا[3] اثنين منهم ولا يجوز إلّا زيداً، وتقول: ما لقيت رجالاً إلّا الزيدِين، ولا يجوز : إلّا أخويك، ولا : إلّا زيداً، إلَّا على الانقطاعِ ؛ لأنَّ المعنى : ما لقيتُ جماعةً من الرجال .

وإنْ كان هناك قرينةٌ دالّةٌ على أنه ليس المُرادُ به الاستغراق، فإن كان هناك عَهْدٌ، فاللام عهديةٌ للتعريف، على ما يَجِيءُ في بابه، (١٧٠ ب) وإن لم يكن، فإن كان فيه علامة الوحدةِ أوِ التثنية نحو: ما أُعطيك إلّا التمرةَ أو التمرتَيْنِ، فلا فَرْقَ، إذَنْ، بين المعرَّف والمنكَّر معنىً، فكأنك قلت ما أُعطيك إلّا تمرةً أَوْ تمرتَيْنِ، وإنْ لم يكن فيه عَلَامتاهما، نحو: اشتريت التمر، ولقيت الرجال، فالفرق بين ذي اللام والمجرَّد : أَنَّ المجرَّدَ، لأجل التنوين الذي فيه للتنكير، يُفيد أَنَّ ذلك الاسمَ بعضٌ من جملة، فمعنى اشتريت تمراً، ولقيت رجالاً : شيئاً مِنَ التَّمْرِ، وجماعةً مِنَ الرجال، بخلاف المعرَّف باللام، فإنَّ المُرادَ به : الماهيَّةُ مجرَّدة عن البعضية، لكنَّ البعضيةَ مستفادةٌ من القرينة . كالشراء[4]، واللّقاء، فكأنك قلت: لَقِيت هذا الجِنْسَ واشتريت هذا الجِنس، فهو كعامٍّ مخصوصٍ بالقرينة .

---

(١) ط : منهم .

(٢) في د ، بعد قوله «مُتصافين» مايلي : «لأن التَّصافِيَ لا يكون إلَّا بين اثنين، فلا يجوز التأويلُ بكل واحدٍ منهما» .

(٣) ط : أي الاثنين منهم .

(٤) ط : كالشــرى .

فالمجرَّدُ ، وذو اللام ، إذَنْ، بالنظر إلى القرينة، بمعنىً، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، فَمِن ثمةَ جازَ وَصْفُ المعرَّفِ باللام من هذا النوع ، بالمنكَّر نحو قوله(١) :

ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني * ... ٥٥

وكذا : مررت بالرجل مثلك، وما يحسن بالرجل خير منك، كما مَرَّ في باب الوصف فَعَلَى هذا، كُلُّ لامِ تعريفٍ ، لا معنى للتعريف فيها إلّا التي للمعهود الخارجي .

قولُهُ : « وهي المُضْمَرات» ، قد تَقَدَّمَ ذِكْرُها، ويَعني بالمبهمات: أسماءَ الإشارة والموصولات، وقد تقدم ذِكْرُها، وإنما سُمِّيَتْ مُبْهَمَاتٍ، وإن كانت معارفَ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب، لأنّ بحضرة المتكلم أشياءَ يحتمل أن تكون مشاراً إليها، وكذا الموصولات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب، ولم يقولوا للمضمر الغائب: مبهم لأن ما يعود إليه متقدمٌ، فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النُّطْقِ به، وكذا ذو اللام العهدية .

قوله: «وما عُرِّفَ باللام» ، هذا مذهب سيبويه(٢)، أَعني أَنَّ حَرْفَ التعريفِ هو(٣) اللامُ وحدَها، والهمزة للوصل(٤)، فتحت مع أَنَّ أَصْلَ همزات الوصِل: الكسرُ، لكَثرة استعمالِ لامِ التعريف، والدليل على أَنَّ اللاَم هي المعرِّفة فقط: تَخَطِّي العامل إياها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزءٍ

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٩ من القسم الأول .

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢ بولاق ، وانظر المقتضب ٢٢١/١ هامش (٤)، و٣٧٨/٢، والبديع في علم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ١٢/ب .

(٣) ط : هي .

(٤) أي جِيء بها توصلاً إلى النُّطْقِ بالساكن .

منها، ولو كانت على حرفَيْن، لكان لها نوعُ استقلالٍ، فلم يَتَخَطَّها العاملُ الضعيفُ، وَأَمَّا نحو: أَنْ لا تفعلَ وإنْ لا تفعلْ، وبلا مالٍ فَلِجَعْلِهم «لا»، خاصةً، من جميع ماهو على حرفين، كجزء الكلمة، فلذا يقولون اللافرس، واللا إنسان، وأَمّا نحو بهذا، و: «فَبِما رحمةٍ[1]»، فَإِنَّ الفاصلَ بين العامل والمعمول، ما لم يغيِّر معنى ما قبله ولا معنى ما بعده، عُدَّ الفصل به كلا فصل، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته، كان نحو: الرجل، مغايراً لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين، ولم يكن إيطاءً[2]؛ وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج، وأَيضاً، دليل التنكير، أي التنوين: على[3] حرف، «فالأَوْلى كون دليل التعريف مثله.

وقال الخليلُ[4]: «أَلْ» بكمالها: آلةُ التعريفِ، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكر، نحو قولك: «أَلِي»، إذا تذكرت ما فيه اللام، كالكتاب، وغيره، وبفصلها من الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقف على «قَدْ» في نحو قوله[5]:

---

[1] آل عِمران / ١٥٩، والآية بتمامها: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾.

[2] «الإيطاء أن تتكرَّر القافية في قصيدةٍ واحدة؛ بمعنى واحد، كالرَّجل والرَّجْل. فإن كان لمعنيين لم يكن إيطاء، نحو: رجل نكرة، والرجل معرفة، وذهب بمعنى الفعل وذهب بمعنى الجوهر.
وأصل الإيطاء: أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وطءٍ، فَيُعيدَ الوطء على ذلك الموضع. فكذلك إعادة القافية، وهو من هذا...».
[الوافي في العروض والقوافي، صَنْعَة الخطيب التبريزي، تحقيق عمر يحيى ود. قباوة، دار الفكر، دمشق ط ٣ ص ٢٤٢]. وانظر المعيار في أوزان الأشعار ص١٢٧. ومختصر القوافي ص٣٢، ٣٣.

[3] في د، بعد قوله: «دليل التنكير»: «الذي هو ضِدّ التعريف على حرف، وهو النون، فالأولى...».

[4] سيبويه ٢/ ٦٤، ٢٧٢ بولاق، والتسهيل ص٤٢.

[5] النابغة الذُّبياني (ديوانه ٣٠ ط. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م)؛ وفيه أَفِدَ بدل أزف.
وهو في: الخزانة ٧/١٩٧ هارون، الأُزْهِيَّة ٢١١، ابن يعيش ٨/١١٨، رصف المباني ٧٢، الخصائص ٢/ ٣٦١. وأزف مِنْ باب فَرِحَ، أي: دَنَا. الشاهد فيه أنَّ (قد) كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

٥٢٥ أَزِفَ الترحُّلُ[١] غيرَ أَنَّ رِكابَنا * لَمَّا تَزُلْ برحالنا وكَأَنْ قَدِ

وذلك قوله[٢]

٥٢٦ يا خليليَّ اربَعا واستخبِرا الْـ * منزلَ الدارسَ عن أهل الحِلالِ

وإنما حُذِفَ عنده ، همزةُ القطع في الدَّرْجِ لِكَثرة الاستعمالِ .

وذكـر المبـرد في كتابه[٣] «الشافي» ، أَنَّ حَرْفَ التعريفِ[٤] : الهمزةُ المفتوحةُ وحدَها، وإنما ضُمَّ إليها[٥] اللام لِئَلاَّ يشتبه التعريف بالاستفهام .

وفي لغة حِمْيَر ، ونَفَرٍ من طَيِّىء : إبدال الميم من لام التعريف، كما روى النَّمِرُ ابنُ تَوْلَبٍ عنه صلى الله عليه وسلم : «ليس مِن امبرِ امصيامُ في امسفر»[٦] .

ولَام العهد : التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره، أي لقيه وأدركه، يقـال : عهدت فلاناً أي أدركته، وعهدُه إمَّا بِجَرْيِ[٧] ذكره مقدَّماً، كما في قوله

---

(١) ط : الترجل .

(٢) عَبِيد بن الأَبرص (ديوانه ٥٨، تحقيق شارل ليل، لندن سنة ١٩١٣م). وهو في : الخزانة ٢٠٥/٧ هارون، الخصائص ٢٥٥/٢، المنصف ٦٦/١. و«الحِلال» ـ بكسر الحاء ـ جماعة البيوت، أو مِئة بيت، أو جمع حالٍّ بمعنى نازل .

الشاهد فيه أن الشاعر إذا اضطّر فصل (ال) من الكلمة كما تفصل قد، ويصلح الوقف عليها.

(٣) د ، ط : كتاب .

(٤) انظر المقتضب ٢٢١/١ هامش (٤)، الطبعة الأخيرة، ٨٣/١، ٩٠/٢، ٩٤.

(٥) ط : ضم اللام إليها.

(٦) هذا اللفظ في مُسْنَدِ أحمدَ ٤٢٤/٥ عن كعب بن عاصم الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهو بأل التعريف في البخاري ٣٠/٣، ومُسلِم ١٤٢/٣، وأَبي داو د ٥٦١/١ عن جابر، وابن ماجَهْ ٥٣٢/١ عن ابن عُمَرَ .

والحديث في الأحاجي ٤٥ ، وشرح عُمدة الحافظ ص٩٧، والمُمتع ٣٩٤/١، وابن يعيش ٢٠/٩ و٣٣/١٠ .

(٧) ط : يجري .

تعالى : ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[1] ، أَوْ بعلم المخاطب به قبل الذكر، بلا جَرْيِ ذكره نحو قولك : خرج الأميرُ ، أَوِ القاضي ، إذا لم يكن في البلد إلَّا قاضٍ واحدٌ مشهورٌ ، أَوْ أَميرٌ واحدٌ .

وقد تُزاد[2] اللام في العَلَم كقوله[3]

٥٢٧ أَمَا ودماءٍ فائراتٍ تخالها * على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْر عَنْدَمَا

على ما يَجِيءُ ، وفي الحال نحو : الجمَّاء الغفير، وفي التمييز، نحو: الأحدَ عَشَرَ الدِّرْهَم ، على قُبْحٍ ، كما يأتي في باب العدد، وقد تكون الزائدةُ لازمةً، كما في «الذي[4]» ومتصرفاته .

ويكون اللام، عند الكوفيين، عوضاً من الضمير ، نحو: برجل[5] حسن الوجهُ، أي وجهُه، وعند البصريين، لا يعوض اللام من الضمير، في كل موضع شرط فيه الضمير، كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر المشتق، ويجوز في غيره، كقوله[6]:

---

[1] المُزَّمِّل/ ١٥ ، ١٦، ونَصُّ الآيتين: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ﴾

[2] ط : يزاد .

[3] هو عمرو بن عبدالجِنّ . الخزانة ٧/٢١٤ ، ٢١٦ وفيه

أما والدماء المائرات تخالها * على قنَّة العُزَّى وبالنسْر عَنْدَما

وهو في : الأمالي الشجرية ١/١٥٤، و ٢/٣٤١، والإنصاف ٣١٨ [ط. السعادة سنة ١٣٨٠هـ]، وكتاب الاختيارَيْن ص ٧٢٤، والمنصف ٣/١٣٤؛ وفيه: «وأنشدنا أبوعلي :

أما ودماءٍ لاتزال كأنها * على قُنَّة العُزَّى وبِالنَّسْرْ عَنْدَما

فالألف واللام في (النسر) بمنزلتها في اللات والعُزَّى». ونَسْر : الصنم الذي كان قوم نوحٍ يعبُدونه .
الشاهد فيه أنَّ لامَ التعريفِ قد تُزاد في العَلَم .

[4] في المغني ص٧٧: «أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه. . .»

[5] في م: «في نحو : مررت برجل . . . ».

[6] سبق تخريجه ص ٩٠٣ من القسم الأول.

لِحافي لِحافُ الضَّيْفِ والبُرْدُ بُرْدُهُ * ولم يُلْهِني عنه[1] غزالٌ مُقَنَّعُ ٢٩٣

وقال الكوفيون: قد يكون اللامُ للتعظيم، كما في «الله» وفي الأعلام، ولا يعرفها البصريون.

واللام في وصف اسم الإشارة، ووصف المنادى، نحو: هذا الرجل، ويا أيها الرجل: لتعريف الحاضر بالإشارة (١٧١ أ) إليه، وهي في غير هذين الموضِعَيْنِ لتعريف الغائب، نحو: ضرب الرجل.

ويَعرض للام العهدية: الغلبة، كالصَّعِق[2]، والبيت كما نذكر في الَأعلام.

قوله: «والنداء»، نحو: يا رجل، ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فَرْعَ المضمرات، لأن تعرفه، لوقوعه موقع كاف الخطاب، كما مَرَّ في باب النداء.

قوله: «والمضاف إلى أحدها معنى»، احتراز عن الإضافة اللفظية، وإنما يتعرف بالإضافة المعنوية: ما ليس من الأسماء المتوغلة في الإبهام، كغير، ومثل، وشِبه، على ما مَرَّ في باب[3] الإضافة.

---

[1] من م.

[2] هو خويلد بن نفيل، مات بصاعقة، أو أنه كان يسمع الصوت القوي فيصعق، أي يغشى عليه، فلقب بذلك. [شرح شافية ابن الحاجب ٢/١٩ هامش (٢)].

[3] ط: ساقطة.

[تفصيل الكلام على المعارف]

قولُهُ : العلم(١) ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد».

قولُه : «غير متناول غيره» يخرج سائر المعارف ، لتناولها بالوضع أيَّ معيَّن كان ، بخلاف العلَمَ على ماتقدم .

قولُهُ : «بـوضع واحد» ، متعلق بمتناول ، أي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد ، بل إن تناول ، كما في الأعلام المشتركة ، فإنما يتناوله بوضع آخر ، أي بتسمية أخرى ، لا بالتسمية الأولى ، كما إذا سُمِّي شخص بزيد ، ثم يُسَمَّى به شخص آخر ، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعينين ، لكن تناوله المعيَّن الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ، بخلاف سائر المعارف ، كما تبيَّن ، فإنما ذكر قوله : «بوضع واحد» ، لِئَلَّا تخرج الأعلام المشتركة عن حَدِّ العَلَم .

ولا يخرج عَلَم الجنس نحو: أسامة عن هذا الحد ، على ما ذكر(٢) المصنف(٣) ، وذلـك أنه قال: أعلام الأجناس وُضِعَت أعلاماً للحقائق الذهنية المتعقَّلة(٤) كما أشير بالـلام في نحو: اشترِ اللحم ، إلى الحقيقة الذهنية ، فكلُّ واحد من هذه الأعلام موضوعٌ لحقيقة في الذهن متحدة ، فهو ، إذن ، غير متناول غيرها وضعاً ، وإذا أُطلق على فَرْدٍ من الأفـراد الخارجية ، نحو: هذا أسامة مُقْبلًا ، فليس ذلك بالـوضـع ، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقةَ كل كلي عقلي لجزئياته الخارجة ، نحو قولهم : الإنسانُ حيوانٌ ناطِقٌ ، فلفظ أسد ، مثلًا ، موضوعٌ

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٣ ، والفوائد الضيائية ٢/١٥٣ .

(٢) ط : ذكره .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٤.

(٤) ط : المتعلقة ، وهذا خطأ .

حقيقةً لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج، على وجه التشريك، وأسامة، موضوعٌ للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة، ولم يصرح المصنف بكونه مجازاً، ولابد من كونه مجازاً في الفرد الخارجي، إذ ليس موضوعاً له على ما اختار، وقال: إنَّ الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين .

قالَ الأَندلسُّي، فلا تقول في أسد معيَّنٍ في الخارج: أُسامة، كما تقول: الأسد⁽¹⁾: لأنَّ المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس إلّا شيئاً من هذا الجنس مطلقاً، لا واحداً معيناً محصور الأوصاف المعرَّفة .

وكذا ينبغي، عنده، ألَّا يقعَ أُسامة على الجنس المستغرق خارجاً، فلا يقال: إنَّ أُسامة كذا، إلّا الأسد الفُلاني؛ لأنَّ الحقيقةَ الذهنيةَ ليس فيها معنى الاستغراقِ كما أنه ليس فيها التعيين .

والحاملُ للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعَلَم الجنس: أنهم رأَوْا نحو أسامة، وثعالة، وأبي الحُصَيْن⁽²⁾، وأُمِّ عامر⁽³⁾، وأُوَيْس⁽⁴⁾: لها حكم الأعلام⁽⁵⁾ لفظاً من منع صرف أسامة، وترك إدخال اللام على نحو أُوَيْس، وإضافة أب وأم، وابن وبنت إلى غيرها، كما في الكُنَى في أعلام الأناسيّ، وتَجِيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف، ومع هذا كله، تطلق على المنكَّر، بخلاف نحو: أسد، وذئب، وضَبُع، فإنّ ذلك لا يجري مَجرى الأعلامِ في الأحكام المذكورة .

---

(1) انظر سيبويه ١/٢٦٣ بولاق .

(2) ط : وأبا الحصين .

(3) كنية الضَّبُع .

(4) ط : وأويسا ، وهو علم جنس للذئب وهو بصيغة المصغَّر .

(5) انظر سيبويه ١/٢٦٣ بولاق .

وأقول : إذا كان لنا تأنيث لفظيٌّ ، كغرفة ، وبُشرى ، وصحراء ؛ ونسبة لفظية ، نحو: كرسيّ ، فلا بأس أن يكون لنا تعريفٌ لفظيٌّ ، إمّا باللام ، كما ذكرنا قَبْلُ ، وإمّا بالعَلَمية ، كما في أسامة ، وثعالة .

ثم نقول: هذه الأعلامُ اللفظيةُ ، وضعوها لغير الأناسيّ ، من الطير والوحوش ، وأحناش الأرض ، والمعاني ، فوضعوا لبعضها اسماً وكُنيةً ، نحو: أسامة ، وأبي(1) الحارث ، في الأسد(2) ، ولبعِضها اسماً بلا كُنيةٍ ، كَقُثَم للضِّبْعَان ، ولبعضِها كُنية بلا اسم نحو: أبي براقش(3) ، ثم ، بعضها مما لا اسمَ جنسٍ له ، نحو: ابن مُقْرِض(4) ، وحمار قَبَّانٍ(5) .

وفي أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوا معنىً يناسب المسمَّى بها ، كحضاجر ، لعظم بطنها ، وابن دأية ، لوقوعه على دأية البعير ، ونحو ذلك .

وقالوا في المعاني : للمنية : شَعوب ، وأم قَشْعَم ، وللمبَّرة : بَرَّة ، ولِلْكُلِّيَّة : زَوْبَر ، وللغَدْر : كَيْسان .

وقالوا في الأوقات : غدوة ، وبكرة .

---

(1) ط : وأبو الحارث .

(2) م ، د : للأسد .

(3) «أبوبراقش : طائر يتلون ألواناً شبيهٌ بالقنفد ، أعلى ريشه أغبر ، وأوسطه أحمر ، وأسفله أسود ، فإذا انتفش تغير لونه ألواناً شتى . . . » لسان العرب/ برقش/ ١/١٩٩ طبعة الخياط .

(4) «ابن مُقْرِض : دُوَيْبَّة تقتل الحمام» اللسان/ قرض/ ٣/٦٠ طبعة الخياط .

(5) «حمار قَبَّان : دُوَيْبَّة معروفة ، وقَبَّان هو فَعْلان وليس بِفَعَّال ، والدليل امتناعه من الصرف بدليل قول الراجز:

يا عجبا لقد رأيت عجبا ❋ حمارَ قَبَّانَ يسوق أرنبا

ولو كان فَعَّالاً لا نصرف . اللسان/ قبن/ ٣/١٥ طبعة الخياط هذا ما جاء في اللسان .

وقال الشيخ عضيمة ـ رحمه الله ـ : «قَبَّان : يرجع إلى القبب ، وهو الضمور ، أو إلى القبن ، وهو الذهاب في الأرض ، وهما اشتقاقان واضحان ؛ لجواز صرفه ومنعه من الصرف» المغني في تصريف الأفعال ص٨٩ . وانظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٤ ، ٣٧٦ وابن يعيش ٩/١٥٩ .

قالوا: ومنه: سبحان، علَم التسبيح، ولا دليلَ على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل: مضافاً، فلا يكون علماً، وإذا قطع عن الإضافة فقد جاء منوناً في الشعر، كقوله(١):

سبحانه ثم سبحاناً نَعوذُ به * وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ(٢) ٢٣٤

وقد جاء باللام كقولِه(٣):

٥٢٨ سبحانك اللهمَّ ذا السُّبحان

قالوا: دليل علميته قوله(٤)

أقول لما جاءني(٥) فخرُهُ * سبحانَ مِن علقمةَ الفاخرِ ٣٢٥

ولا مَنْعَ مِنْ أَنْ يُقالَ: حَذَفَ المضافَ إليه، وهو مُرادٌ للعِلم به، فأبقى على حاله، مراعاةً لأغلب أحواله، أعني التجرُّدَ عن التنوين، كقوله(٦):

خالط من سلمى خياشيم وَفَا

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٤ من القسم الأول. (٢) د: والحمد:

(٣) راجزٌ من أهل اليمن، أنشده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٥٢، قال في نظمها:

سُبحانَ في غير اختيار أُفردا * مُلابِسَ التنوين أو مجرَّدا

وشذَّ قول راجزٍ ربَّاني * سبحانك اللهمَّ ذا السُّبحانِ

لم أهتدِ إلى قائله، وهو في: الخزانة ٧/٢٤٣ هارون، الأمالي الشجرية ١/٣٤٨، معجم شواهد العربية ٢/٥٥٣، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٢٣٧ + ٧٧٠ برقم ٣٦٨٧.

و «ذا» بمعنى صاحب، منصوب؛ لأنه تابع لـ «اللهمّ» على المحل.

الشاهد فيه أنَّ (سبحان) جاء معرَّفاً باللام، فلا يكون علما، فلا يأتي فيه مازعمه بعضهم من أنه علمٌ ولو أضيف. (٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٧٦ (٥) ليس في الأصل، وهو في م.

(٦) رجز للعجاج (ديوانه ٤٩٢ د. عزة حسن). وقبله: حتى تناهى في صهاريج الصفا. المخصَّص ١/١٣٦ ـ ١٣٨، ابن يعيش ٦/٨٩، الخزانة ٧/٢٤٦ هارون، المسائل العسكريات ص٦٦، البغداديات ١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥.

والخياشيم: جمع خَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.

الشاهد في (وَفَا) حيث جاء على قول مَنْ لم يُبدلْ من التنوين الألِفَ في النصب في عدم إبدال التنوين ألفاً كالجر والرفع.

أو على أنّ أصلَ (وفا): وفاها، حذف المضاف إليه، وبقي المضاف على حاله.

(١٧١ ب) وأمـا : أَوْلى لك، فهـو عَلَمٌ للوعيد(١)، فأولى : مبتدأ، ولك : خبرُه، والدليلُ على أنه ليس بأفعل تفضيل، ولا أفعل فعلاء، وأنه عَلَم : ماحكى أبوزيد، من قولهم أولاة الآن، وهاه(٢) الآن، إذا أوعدوا، فدخول تاء التأنيث دالٌّ على أنه ليس أفعل التفضيل ولا أفعل فعلاء، بل هو مثل : أرمل وأرملة وأَضحاة(٣)، وأَولاة، أيضاً، علم، فمن ثمة لم ينصرف، وهو مِنْ وَلِيَهُ الشر، أي : قَربَهُ، وليس أَوْلى، اسم فعـلٍ أيضـاً، بدليل أولاة في تأنيثه، بالرفع، والآن : خبر أولاة، أي الشر القريب الآن، وأمَّا هاه، الآن، فالزمان متعلق باسم الفعل، كذا قال أبوعلي .

فَتَجُّـرِدُ أَوْلى، من التنوين، للعلمية والوزن، وقَبولُه التاءَ لا يَضُرُّ الوزنَ، لأنّ ذلـك(٤) في علم آخر، فهو كما لو سميت بأرمل، وأرملة، فكلاهما ممتنعان من الصرف؛ إذ كُلُّ عَلَمٍ موضوعٌ وَضْعاً مستأنفاً .

واعلم أَنَّ العَلَمية وإن كانت لفظية، إلَّا أنها لـمّا مَنَعتِ الاسمَ تنوينَ التنكير صار لفظ أسـامـة وثعـالـة ونحوهما، كالأسد والثعلب، إذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي، فكما أن مثل ذلك من المعرّف باللام، يحمل على الاستغراق إلَّا مع القرينة المخصصة، فكذا مثل هذا العَلَم، يقال : أسامة خير من ثعالة أي كُلُّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس، خيرٌ من كل واحد من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسيةُ المَحْضَةُ، قالَ(٥) :

---

(١) «قولهم أَوْلى لك : تهديدٌ ووعيد، قال الأصمعي : معناه قاربه ما يهلكه، أي نزل به وأنشد :

فعادى بين حادثتين منها ✱ وأَوْلى أن يزيدَ على الثلاث

أي قارب أن يزيد. قال ثعلب : لم يقل أحد في أولى أحسن مما قاله الأصمعي». [حاشية الشريف الجُرجاني من المطبوع ٢/١٣٣]

(٢) موضوع الحديث عن أولاة ، وكلمة هاه ، مما ذكره الأنصاري، وهي أيضاً كلمة تهديد، وقد أوردهما معاً أبوالفتح في الخصائص ٣/٤٤.

(٣) ط : أصحاة .

(٤) د ، ط : ذاك .

(٥) سبق تخريج البيت.

ولأنت أشجع(١) من أسامة إذْ * دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

فَيصِحُّ الاستثناء من مثله، كما صَحَّ في قوله تعالى: «﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾(٢)، تقول: أسامة يفرس الإنسان إلّا الداجن منه(٣)، والقرينة المخصصة، نحو: لقيت أسامة، فحالُ هذه الأعلام كحال ذي اللامِ المفيدة للتعريف اللفظي إذا كان ذو اللام مفرداً مجرداً عن علامة الوحدة والتثنية نحو: الضرب، واللحم، والسوق، وقد عَرَفْتَ حُكْمَهُ .

وقد(٤) أجرى النُّحاةُ في اصطلاحهم، من غير أنْ يقع ذلك في كلام العرب: الأمثلةَ التي يوزن بها، إذا عُبِّر عن موزوناتها: مُجرى الأعلامِ إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، ككل، ورُبَّ، على ما يَجِيءُ، فقالوا: فعلانُ الذي مؤنثه فعلانة منصرف، فوصفوها بالمعرفة، ونصبوا عنها الحال كقولهم: لا يَنْصَرِفُ أفعلُ صِفةً، ومنعوا الصرفَ منها ما جامع العلميةَ فيه سببٌ(٥) آخر، كتاءِ التأنيث، نحو: فاعلة، أو وزنِ الفعل المعتبر، كأفعل، أو الألفِ والنون المزيدتَيْنِ، كفعلان، أو الألف الزائدة المقصورة، لا للتأنيث .

وإذا نُكِّرَتْ هذه كُلُّها بدخول كل، أو رُبَّ، أَوْ مِن الاستغراقية أو غيرها من علامات التنكير: انصرفت، نحو: كل فعلانٍ حاله كذا . . وإن كان على وزن أقصى الجموع أو مع ألف التأنيث، لم ينصرف معرفة، ونكرة، فإن صلحت الألف للتأنيث ولغيره، نحو: كل فَعلى، ينقلب ألفه في التثنيةِ ياءً، فإنه يجوز فيه

---

(١) ط: أجرأ .

(٢) العصر / ٢، ٣، ونصُّ الآيتين: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾ .

(٣) ط: منها .

(٤) انظر المقتضب ٣/٣٨٣ و ٣٨٥ .

(٥) د: سبباً، وهذا خطأ.

الاعتباران: إن جعلت ألفه للتأنيث لم تَصْرفْهُ، وإن جعلتها لغيره، صرفتَه، لتنكيره بدخول «كل»، وذلك لأن نحو أَرْطَىٰ وسَلْمَىٰ، داخلان في «فَعْلَىٰ».

فهذه الأوزانُ: يُقْصَدُ بها استغراقُ الجنس؛ لأن معنى قولك: فعلان الذي مؤنثه فَعلى: غير منصرف: كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقَهُ، كما أن معنى قَوْلِكَ: تمرةٌ خيرٌ من جَرادة، ورجلٌ خيرٌ مِن إمرأة، ذلك.

وإنما عدَّ الأول من الأعلام دون الثاني، بدليل صرف: تمرة، وجرادة، لأنهم رأَوا بعضَه منقولاً كالأعلام، مِن مدلولٍ إلى آخر، فإنَّ «أفعل» مثلاً، وضع لغةً، للزائد في الفعل على آخر، فهو، من الفعل، كأكبر من الكبر، ثم عبَّر به عن كل لفظٍ أولُه همزةٌ مزَيدةٌ مفتوحةٌ، وثانيه فاءٌ ساكنةٌ بعدَها عينٌ مفتوحةٌ، بعدَها لامٌ، وبعضَه مرتجلاً كارتجالِ الأعلام، نحو قولك: فَعْلَلَةٌ التي هي مصدر الرباعي حُكْمُها كذا، فإنّ «فعللة» لا معنى لها لُغَةً.

وقوَّى هذا الوجه المجوِّز لإلحاقها بالأعلام: أنهم رأَوْها إذا عَبَّرت عن موزوناتها: لم تقع على فرد مشاعٍ منها، كما تقع النكرات، فَبَعُدَتْ مِن النكرات لفظاً ومعنىً.

فإنْ قُلْتَ: فَلِمَ جعلوا هذه الكناياتِ من قِسم الأَعلام، دون الأوزانِ التي يُكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات، كما تقول: مررت برجل فاعل، أي عاقل، أو جاهل، على حَسَبِ القرينة القائمة على المعنى المراد؟

قُلْتُ: لأنها لمّا كانت دالَّةً على لفظةٍ معيَّنةٍ لها معنى معيَّن، والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط إشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريحٌ فيه: صارت كموزوناتها دالَّة على المعنى الجنسيّ، فكأن لفظ الكناية منقولٌ من جنس إلى جنس آخرَ، أو مرتجل لجنس، فلم يصلح أن يجعل علماً، بخلاف الأول فإن

المراد منه: موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي، ومن ثَمَّ(١) قال الخليلُ(٢): لما سأله سيبويه عن قولهم: كل أفعل، إذا كان صفةً لا ينصرف: كيف تصرف «أفعل» (١٧٢أ) وقد قلتَ لا ينَصرف؟ فقال: أفعل ههنا ليس بوصفٍ، وإنما زعمتُ أَنَّ ما كان على هذا المثال وكان وصفاً: لا يَنصرِف.

وكما أَنَّ «أفعل» في هذا الكلام، ليس بوصفٍ: ليس بِعَلَمٍ أيضاً، لدخول لفظِ «كل» المختصِّ بالنكرات عليه، ففي «أفعل» ههنا وَزْنُ الفعلِ فقط بلا وَصْفٍ ولا عَلَمِيَّةٍ.

وإن كان موزونُ هذه الأوزانِ معها، كما تقول: وزن إِصْبَع: إِفْعَل، فالأَوْلَى والأكثرُ أنه لا يَجري مَجرىٰ الأعلامِ، فيصرف «إفعل» إذ كان الأول أعني الذي عُبِّر به من لفظ موزونه إنما أُجرِيَ مُجْرَىٰ الأعلامِ لكونه كالعَلَم منقولاً إلى مدلولٍ آخَرَ، أعني الموزون أو مرتجلاً له، و«أفعل» في قولك: وزن إِصبع: إفعل، ليس عبارةً عن الموزون بل عن الوزن فقط(٣) أي: وزن أصبع: هذا الوزن لا هذا الموزون، فعلى هذا كان القياس أن نقول: وزن طَلْحَة: فَعْلَة بالتنوين. في الوزن، إذ ليس فيه العَلَمية؛ إلّا أنه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرُّدِ من التنوين ولم يُحْذَفْ لِمَنْعِ الصَّرْفِ.

والزَّمَخشريُّ(٤) جعل هذا القِسْمَ، أيضاً، عَلَماً، وهو الحَقُّ، فيقول: وزن إِصبع: إِفعل بحذف التنوين، قال المصنِّفُ: إنما ذهب إليه إجراءً له مُجرى أُسامة إذا أطلقتها على واحد من الآساد، فإنك تُجريه مُجرى الأَعلامِ، كما كان في هذا الجنس عَلَماً نحو قولك: أُسامةُ خيرٌ من ثعالة، فكذا يَجري الوزن ههنا مَجرى الجنسِ، أعني الذي ليس معه الموزون: نحو أَفْعَلُ حُكْمُهُ كذا.

---

(١) ط: ثمة.

(٢) سيبويه ٢/٦ بولاق، والهمع ١/٧٣.

(٣) ط: ساقطة.

(٤) ابن يعيش ١/٣٩.

وهذا القياسُ الذي ذكره فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ مِثْلَ هذا الوزنِ إذا لم يكن معه الموزونُ فمعناه الموزون، وإذا كان معه الموزون «فبمعنى[1] الوزن»، إذ معنى: وزن إصبع إفعل، وزن إصبع هذا الوزن المعيَّن، فليس في الحالين كأسامة في حاليه، أي كونه جنساً وكونه فرداً من أفراده، فإنه في الحالَيْنِ بمعنى.

وأيضاً، ليس تعريفُ أُسامةَ لِكَوْنِهِ عَلَماً لماهية معيَّنة، كما ادَّعى، وليس أسامة المراد به واحد من الجنس مجازاً عنها محمولاً عليها في العلمية، كما بَيَّنَّا، بل تعريفه في الحالَيْنِ لفظيٌّ، سواء كان جنساً، أو فرداً مشاعاً، وليس قياسياً فيقاس عليه.

والأَوْلى أن يُقَالَ: إنما ذهب إليه؛ لِكَونه منقولاً من معنىً إلى معنىً آخر، هو الوزن أو مرتجلاً له، ومع إجرائه، لمثل هذا، مُجرى الأَعلام بنون نحو: مُفاعَلَة، نحو قولك: ضارَبَ يُضارِبُ مُضارَبَةً: على وزن فاعَلَ يُفاعِلُ مُفاعَلَةً، وهو تنوينُ المقابلةِ، عنده، لا تنوينُ الصَّرْفِ.

والقسم الذي هو كنايةٌ عن موزونه فقط مع اعتبار معناه: حُكْمُهُ عند سيبويه في الصرف وتركه: حكم الموزون، قال[2] المتنبي:

كَأَنَّ فَعْلَةَ لم تملأ مواكبها ❋ ديار بكر ولم[3] تخلع ولم تَهَبِ

فمنعه الصرف؛ لأنَّ موزونه: خَوْلَة، وتقول: مررت برجلٍ أَفعل، أي أحمق.

---

[1] ط: «معناه الموزون».

[2] في د: «قال أبوالطيب المتنبي»، وقد سبق تخريج البيت.

[3] من م.

وقال المازني(١): ليس في فَعْلة، علميَّة، ولا في أَفْعَل معنى الوصفِ .

فهو، إذَنْ، يَنظر إلى لفظ الكناية، لا إلى الموزون المكنى عنه، فلا يصرف نحو: فَعْلَى وَمَفاعِل، لاشتمالهما على سبب منع الصرف، ويصرف نحو: مررت برجلٍ أفعل أي أحمق، وفَعْلَة، أي حَمْزَة .

ومذهب سيبويه(٢) هو الحَقُّ، إذ معناه معنى الموزون، والكناية عن العَلَم جارية في اللفظ مَجراه، بدليل ترك إدخالهم اللامَ على فلان، وفلانة، ومنعهم صرفَ فلانة، كما يَجِيءُ .

وأمَّا إن أردت بالأوزان أوزانَ الفعل، فَحُكْمُها حُكْمُ موزوناتها ، حركةً وسُكوناً، وتجرُّداً عن التنوين، كان الموزونُ معها أوْ، لا ، نحو قولك: افْعَلْ : أمر ، واستفعلَ: حكمه كذا، وضَارَبَ يُضَارِبُ، على وزن فَاعَل يُفَاعِل إشعارًا بكونه مُرادًا به الفعل الذي لاحَظَّ له، لا في الصرف، ولا في تركه، أو مُراداً به وزن الفعل، لكنه مع ذلك علَم لوصفه بالمعرفة، كقولِكَ: افْعَلْ الذي همزتُه مكسورةٌ: أَمْرٌ للمخاطَبِ .

فجملة الكلام: أَنَّ الأوزانَ: إما أن يراد بها الموزونات أَوْ، لا، والأول إن كان وزن فِعل فحكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علَماً.

وإن كان وزن الاسم، فإن كان كنايةً عن موزونه؛ ومعناه: معناه فليس بعلَمٍ، إلاّ إذا كانَ كناية عن العلم نحو قولِهِ(٣):

كَأَنَّ فَعْلَةَ لم تملأ مواكبها . . . . البيت

---

(١) الخصائص ١/١٩٩ ، والهمع ١/٧٣ .

(٢) الكتاب ٢/٦ بولاق .

(٣) المتنبي . والبيت بتمامه :

كَأَنَّ فعلة لم تملأ مواكبها * ديار بكرٍ ولم تخلع ولم تَهَبِ

(ديوانه ١/٨٨) وقد تقدَّمَ البيت.

وفي جَرْيِهِ مَجرى موزونه في الصرف وعدمه خلافٌ بين سيبويه(١) والمازني(٢)، وإن لم يكن معناه معنى الموزون، بل المُرادُ لفظُ الموزونِ فقط، فالكُلُّ أعلام، لا ينَصرف، إذا انضم إلى العلمية سببٌ آخَرُ، وإن نكّرته فَحُكْمُهُ حُكْمُ النكراتِ في الصرف وتركهِ، وإن لم يُرَدْ بها الموزونات بل(٣) أريد الأوزان فهي أعلام وفاقاً لِجارالله(٤) العلاّمة .

وقال ابنُ جِنّي، في سر الصناعة، وكذا في بعض نُسَخِ المُفَصَّل(٥) ما معناه: إنَّ الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد، لا المعدود، كانت أعلاماً، فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سببٌ آخَرُ، كقولك: ستةُ ضعف ثلاثة، غيرَ منصرفين، ومائةُ ضعف خمسين .

قالَ المصنِّفُ : الظاهر : أَنَّ جارَ اللهِ(٦) كان أَثْبَتَهُ، ثم أسقطه لضعفه(٧)، قال: ووجه إثباته أن «ستة» مبتدأ فلولا أنه علَم لكنت مبتدئاً بالنكرة من غير تخصيص، [وأيضاً، المراد به: كل ستة، فلولا أنه علَم لكنت مستعملاً مفرداً نكرة في الإيجاب(٨)، للعموم].

قالَ: ونِعْمَ ما قال، وَجْهُ ضعفهِ: أنه يؤدي إلى أن تكون أَسماءُ الأجناسِ كلُّها أعلاماً؛ إذ ما من نكرةٍ إلاّ وَيصِحُّ استعمالُها كذلك، نحو: رجلٌ خيرٌ مِن إمرأةٍ، أي

---

(١) الكتاب ٦/٢ بولاق .

(٢) الخصائص ١٩٩/١.

(٣) بعد قوله : «بل...»، في م ، د عبارة أخرى: «بل قصد مجرد الأوزان ، فهي أعلام وفاقاً للزمخشري ، ووقع في بعض نُسَخ المفصل، وكذا في سِرِّ الصناعة لابن جِني ما معناه» .

(٤) أي الزمخشري .

(٥) المفصل ٢١٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٠٧/١.

(٦) أي الزمخشري.

(٧) في ط : لضعيفه .

(٨) د : ساقطة .

كل رجـل، وذلك جائزٌ في كل نكرةٍ قامت قرينة على (١٧٢ب) أن الحكم غيرُ مختص ببعضٍ من جنسها، فَمُجَوِّزُ الابتداءِ بالنكرة ههنا، كَوْنُها للعموم .

وقـال(١): جاءت النكـرة غير المبتـدأ، أيضاً، في الإيجاب المستغرق، لكن قليلاً، كقولهِ تعالى: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾(٢) وقوله: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾(٣)

واعلم أنه إذا قُصِد بكلمة : ذلك اللفظُ، دون معناها، كقولك: أين: كلمةُ استفهـامٍ، وضَـرَبَ : فعـلُ ماضٍ، فهي علَم، وذلـك لأنّ مِثْلَ هذا: موضوعٌ لشيءٍ بعينه غير متناولٍ غيرَهُ، وهو منقولٌ؛ لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول آخر هو اللفظُ.

[العَلَمُ الاتِّفاقي ، ومعنى الغَلَبةِ في الأَعلام]

وقد يكون بعضُ الأعلامِ اتِّفاقياً، أي يصير عَلَماً، لا بِوَضْعِ واضعٍ مُعَيَّنٍ بل لأجل الغَلَبة، وكَثرةِ استعماله في فرد من أفراد جنسه .

ثُمَّ اعْـلَمْ أَنَّ اسمَ الجنسِ إنمــا يطلق على بعض أفـراده المعيَّن : بأداتي التعـريف، وهمـا: الـلامُ والإضـافة، فالعلم الغالب: إما مضافٌ، أَوْ ذو لام، فالمضـاف نحـو: ابن عباسٍ، غَلَب بالإضافة، على عبدالله، من بين أخوته، وكذلك : ابنُ عُمَرَ، وغير ذلك، وذو اللام، كالصَّعِق والنَّجْم، واللّام في الأصل لتعريف العهد، وقد تقدم أَنَّ العَهْدَ قد يكون بِجَرْيِ ذِكر المعهودِ قَبْلُ، وقد يكون بِعِلْم المخاطب به قبل الذكر؛ لِشُهرته، فاللّام التي في الأعلام الغالبة من القسم

---

(١) في الأصل ، و ط : «وقد جاءت» ، وقوله: «وقال» من م ، د .

(٢) الانفطار / ٥ ، والآية بتمامها: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾.

(٣) الشمس / ٧ .

الثاني، فإنَّ(١) معنى النَّجْم، قبل العلمية: الذي هو المشهورُ المعلومُ للسامعين من النجوم، لِكَوْنِ هذا الاسم أَلْيَقَ به من بين أمثاله، وكذا: البيت في بيت الله؛ لأنَّ غيرَهُ كأنه بالنسبة إليه، ليس بيتاً، وكذا: المضاف نحو: ابن عباس(٢)؛ لأن التعريفَ الحاصلَ بالإضافة كالتعريف الحاصلِ بلامِ العهدِ، سواءٌ، فلا يقال غلام زيد، إلاّ لأَلْيَقِ غِلمانه بهذا الاسم، بكونه أعظَمَهم أَوْ أَخَصَّهم به، وبالجملة: لِأشهرهم بغُلامِيَّتِهِ حتى كَأَنَّ غيرَهُ، ليس غلاماً له بالنسبة إليه.

فالحاصلُ أَنَّ المضافَ، وذا اللام، الغالِبَيْنِ في العلمية، يجب كونهما أشهر فيما غَلَبا فيه، منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العَلَمية، فإذا صارا عَلَمَيْنِ، اتِّفاقياً، لَزمتِ(٣) الإضافة(٤) فيما كان مضافاً، فلا يَجوزُ تجريدُه عنها، وأما ذو اللام فالأكثر فيه، أيضاً، لُزومُ اللامِ، وقد يَجوزُ تجريدُه عنها، كما قِيل في النابغة: نابغة، وذلك قليلٌ.

قال سيبويه(٥): يكون «اثنان» عَلَماً لليوم المعيَّن بلا لام، تقول: هذا يوم اثنين، مباركاً فيه(٦)، وَرَدَّهُ المبرِّدُ(٧)، وقال: هو حالٌ من النكرة، قالَ: ولا يكون عَلَماً إلاّ مع اللام لِكَوْنِهِ من الغالبة.

وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء، فليرجع إليه.

---

(١) د: كان معنى.

(٢) د: ابن العباس.

(٣) ط: لـزم.

(٤) م: بعد قوله: «لزمت الإضافة» مايلي: «في المضاف، فلا يجوز تجريده عن المضاف إليه».

(٥) الكتاب ٢/٤٨ بولاق.

(٦) في سيبويه ٢/٤٨ بولاق: «أتيتك يوم اثنين مباركاً فيه».

(٧) المقتضب ٢/٢٧٥، ٣/٣٨٢.

[تَنكيرُ الأعـلامِ وأثره]

وقد يُنَكَّرُ العَلَمُ، قليلاً، فإمَّا أن يستعمل بعدُ ، على التنكير، نحو: رُبَّ زيدٍ لقيتـه، وقولك، لكل فرعون موسىً، لأن رُبَّ، وكُلَّ، مِن خَواصِّ النكراتِ، أَوْ يُعَرَّف، وذلك بأن يُؤَوَّلَ بواحد من الجماعة المُسَمَّاة به، فيدخل عليه اللام، كقوله(١):

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً * شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُهْ ١١٩

أَوِ الإضافة، نحو قوله(٢):

عَلَا زَيْدُنا يوم النَّقا رأسَ زيدِكم * بأبيضَ ماضي الشفرتَيْنِ يَماني(٣) ١١٨

وهي أكثرُ مِنَ اللامِ .

وقد يُضافُ العَلَمُ مع بقاء تعريفه، كما مَرَّ في باب الإضافة، نحو: زيد الخَيْل وأنمار الشاء، ومضر الحمراء، وإن لم يكن اشتراك في العَلَم .

وإذا ثُنِّيَ العَلَمُ أَوْ جُمِعَ، فلابُدَّ من زوال التعريف العلمي ؛ لأنَّ هذا التعريفَ إنما كان بسبب وَضْعِ اللفظ على مُعيَّن، والعَلَمُ المُثَنَّى أوِ المجموعُ ليس موضوعاً إلَّا في أسماءٍ معدودةٍ، نحو: أبانين، وعمايتين، وعرفات، كما يَجيءُ، فإذا زال التعريف العَلَميُّ، وقد قلنا إنَّ تنكيرَ الأعلامِ قليلٌ، قالَ المصنِّفُ(٤): وَجَبَ جَبْرُ ذلك التعريف الفائتِ بأخصر أداتَيْ التعريف وهي اللامُ، فلا يكون مثنى العلم ومجموعُه إلَّا معرَّفين باللام العهدية، كما قُلْنَا في نحو قولك: خَرَجَ القاضي إذا لم يكن في البلد غَيْرُهُ، أَوْ كان أشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ عليه .

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٤٣٥ .

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٤٣٥ .

(٣) ط : يمان .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/١ .

وابن يعيش⁽¹⁾: لا يُوجِبُ جَبْرَ التعريفِ الفائتِ من المثنى والمجموع، بل يُجيزُ تنكيرَهما ووصفَهما بالنكرة، والاستقراءُ يُقَوِّي ما ذهب إليه المصنِّفُ، مع القياس، [وأُجريَ مُجرى العَلَم الحقيقي: العَلَمُ اللفظي، فقيل في تَثْنِيَةِ أُسامة وجمعِه: الأسامتان والأُسامات]⁽²⁾.

فَإِنْ قِيلَ: فعلى ما قررت: تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه، وتنكيرهُ قليلٌ، مخالفٌ للقياس، فوجب قِلَّتُهما أيضاً، وليس كذلك.

قيل: العَلَم واقعٌ في كلامهم كثيراً، فلو لم يثنّوه ولم يَجمعوه لَأدَّى إلى مثل ما كرهوه مِنْ مِثْل: جاءني رَجُلٌ ورَجُلٌ وَرَجُلٌ، ولما علموا أنهم إذا ثَنَّوْهُ وجمعوه أَدَّى إلى تنكيره الذي هو قليلٌ مُخالِفٌ للقياس، قصدوا إلى تثنيته وجمعه على وجهٍ يُراعى فيه مايندفع به ذلك فَجَبَرُوا التعريف الزائل بإلزامه اللّام لزومَ التعريفِ العلمي له، فكان فيه توفيرُ الأمرين جميعاً: الخلاصُ من التكرير الشنيعِ، وحِفْظُ العلم من التنكيرِ بتعريفٍ آخرَ، وإنْ كان التعريفان (١٧٣أ) مُتغايِرَيْنِ، لكنّه غايةُ المجهودِ.

وقد جاء بعضُ المثنى والمجموع غيرَ مَجبورٍ باللام، وذلك في أشياءَ مشتركةٍ في الأسماء لازمٍ تصاحبها، كَأَبانَيْن لجبلين متقابلين، يُقال لأحدهما: أَبان الريَّان، لِكَثرة الماءِ فيه وللآخرِ: أَبان العطشان لِقِلَّةِ الماءِ فيه، وكذا: عِمايتان، جبلان متقابلان لِهُذَيْلٍ متقاربان اسم كل منهما عماية، وكذا: جُمَادَيَان⁽³⁾

---

(١) شرح المفصل ٤٦/١.

(٢) ليس في الأصل، وهو من م، و ط.

(٣) مُثنّى جُمَادى، . وهذا شهرٌ مؤنثٌ.

«قال الفَراء: والشهورُ كلُها مُذَكّرةٌ، تقول: هذا شهر كذا، إلّا «جُمادَيَيْن» فإنهما مؤنثان؛ لأنَّ «جُمادى» على بنية «فُعَالى»، و«فَعَالى» لا تكون إلّا للمؤنث. تقول: هذه جُمادى الأولى، وهذه جُمادى الآخرة...».

[الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المِصري، ودار الكتاب اللبناني، ط٢ سنة ١٩٨٠م ص٤٢]. وانظر شرحَ الشافية ٢٥٧/١.

وإنما جازَ تجريدُ هذه الأسماءِ من اللَّامِ ، لأنَّ أَحَدَ الجبلَيْنِ مثلاً، لمّا لَمْ يَنفردْ مِنَ الآخَرِ، جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمىً بالمثنى، كما تُسَمِّي، مثلاً، شخصاً بزيدان، بخلاف شخصَيْن مُسَمًّى كل منهما بزيد، فإنَّ الأغلبَ فيهما لما كان هو الانفكاك، لم يكونا كشخص واحد مسمىً بالمثنى، حتى يقال لهما: زيدان .

وعرفات، كأبانَيْنْ(١) وعمايَتَيْنْ(٢)، كأن كل موضع منها، كان يُسَمَّى عَرَفَةَ .

وأَمَّا أَذْرعات، لِبَلَدٍ بالشام، فليس مِنْ هذا، إِذْ لا يقال لِبَعْضٍ منه: أذرعة بل هو كمساجد، موضوعاً لشخصٍ مُعَيَّنٍ .

[الكِنايةُ عن الأَعــلامِ]

واعْلَمْ أنــه يُكْنَى بِفُلان وفُلانة(٣)، عن أعلام الأناسيّ خاصةً فَيجريانِ مَجرى المكنى عنه، أي يكونان كالعَلَم، فلا يدخلهما اللامُ، ويَمتنع صَرْفُ فلانة، كما يَجري «أفعل» بمعنى أحمق مَجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف، على ما مَرَّ، ولا يَجوز تنكيرُ فُلانٍ كسائرِ الأَعلامِ فلا يقال: جاءني فلانٌ وفلانٌ آخَرُ، إذ هو موضوعٌ للكناية عن العلم .

وإذا كُنِيَ عن الكنى، قيل: أبوفلان وأُمُّ فلان .

---

(١) قوله : «أبانَيْن» : «ليست تثنية لشيئين، كل واحد منهما أبان، كما كان قولك الزيدان، وإنما هو اسمٌ لجبلين، أحدهما أبانُ، والآخر متالعُ، ووضعوا لهما جميعاً أبانَيْن، فهو اسمٌ لفظُه لفظ التثنية، ووُضِع علماً لهذين الجبلين. . . » .

[الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/١].

(٢) جبلان . إيضاح المفصل ١٠٤/١.

(٣) سيبويه ١٤٨/٢ بولاق .

وإذا كُنِي بفلان وفلانة عن أعلام البهائم، أسماءً كانت أَوْ كُنىً، أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: الفلان والفلانة، وأبو الفلان وأم الفلان، لِقَصْدِ الفَرْقِ، وكانت كنايةُ البهائم أَوْلى باللام من كناية أعلام الإنسان؛ لأنّ أُنْسَ الإنسان بجنسه أكثرُ، فهو عنده أشهرُ مِنْ أعلامِ البهائمِ، فكان فيها نوع تنكيرٍ.

قال ابنُ السَّرَّاجِ(١)، وتَبِعَهُ المُصَنِّفُ(٢): إنَّ لَفْظَ فلان لم يأتِ إلَّا مَحْكِيًّا، كقوله تعالى: «ليتني(٣) لم أَتَّخِذْ فُلاناً خليلاً(٤)»، وهو منتقضٌ بما رَوَىٰ الأصمعيُّ(٥) عن مَرَّار الفَقْعَسِي(٦):

٥٢٩ سكنوا شُبَيْثاً والأحصَّ وأصبحوا ❋ نزلت منازلَهم بنو ذُبْيَانِ
وإذا فُلانٌ مات عن أُكرومةٍ ❋ سَدُّوا(٧) مَعاوِزَ فَقْدِهِ بِفُلانِ

---

(١) في التخمير ٢/ ٤٦٠: «ابن السَّرَّاج: فلانٌ كناية عن اسم سُمِّيَ به المحدّث عنه، خاصٌ غالب، ويقال في النداء: يافُلُ فتحذفُ منه الألِفَ والنونَ لغير ترخيم، ولو كان ترخيماً لقالوا: يافُلَا...».

(٢) الإيضاح في شَرْحِ المُفَصَّلِ ١٠٨/١.

(٣) في ط: ياليتني، وهذا تحريفٌ.

(٤) الفرقان / ٢٨، والآية بتمامها: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾.

(٥) عبدالملك بن قُرَيْب، إِمام في النَّحْو واللغة والأشعار والأخبار.
له: خلق الإنسان، الأنوار، الأضداد، توفي سنة ٢١٠ أو ٢١٦.
[النزهة ١١٢، البُلغة ١٢٩، البُغية ٢/ ١١٢].

(٦) ديوانه ص١٧٦ صنعة د. نوري القَيْسي، (مجلة المَوْرِد العراقية مج ٢ عدد (٢) سنة ١٩٧٢م)، وهو في: الخزانة ٢٤٨/٧ هارون، أمالي القالي ٦٦/١ (ط. دار الكتب سنة ١٣٤٤هـ)، اللسان/ شبث/. والمَرَّار شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية.
الشاهد على أنّ (فلاناً) يجوز أن يأتي في غير الحكاية، خلافاً للمصنف وابن السَّرَّاج، كما في البيت الثاني، فإن فلاناً الأول وقع فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وفلانا الثاني جر بالباء، وهما وقعا في غير حكاية.

(٧) د، ط: رقعوا.

وبِقَوْلِ مَعْنِ بنِ أَوْسٍ المُزَنيّ(١) :

٥٣٠ أخذت بعين المال حتى نهكته * وبالدَّيْنِ حتى ما أكاد أُدانُ
حتى سألت القرض عند ذوي الغِنَىٰ * وَردَّ فلانٌ حاجتي وفلانُ

[الكِنايَةُ عَنْ غَيْرِ الأَعلامِ]

وَيُكنَى بِهَنٍ ، وهَنَـة(٢) مفتوحة العين، وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم، فلا(٣) تَصرفُ هَنة، ويدخل جميعها اللام، وإذا سكنت النون، فتاء التأنيث مبدلةٌ من اللام كما في : أُخت وبِنت، وسكنت العين للإيذان(٤) بأن التاءَ ليست لمجرد التأنيثِ، لأنَّ تاء التأنيث يفتح ما قبلَها .

قيل: وقد يكنى عن العَلَم بِهَنٍ ، كما في قول ابنِ هَرْمَةَ، يُخاطِبُ حَسَنَ بنَ زَيْدٍ(٥):

٥٣١ الله أعطاك فضلاً من عطيتِهِ * على هنٍ وهنٍ فيما مضى وهنِ

---

(١) الخزانة ٧/٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦١ هارون، الأغاني ١٠/١٥٧ [ط . التقدم سنة ١٣٢٣هـ] . ولم أجدهما في ديوانه .

ومعنُ بنُ أَوْسٍ شاعرٌ مجيدٌ فَحْلٌ مِن مُخَضْرَمي الجاهلية والإسلام، وله مدائحُ في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد عُمِّرَ إلى أيام الفتنة بين عبدالله بن الزبير ومروان بن الحكم .

قوله : (أخذت بعين المال حتى . . .) الباء ههنا زائدةٌ، أَوْ أَخَذْتُ مُضَمَّنٌ معنى تصرفت. وعَيْنُ المال هنا: نَقْدُه. وحتى هنا بمعنى الغاية. ونهكته : أتلفته ومزَّقته. وقوله : (وبالدَّيْنِ) معطوف على قوله (بِعَيْنِ المالِ).

الشاهد فيه قوله (فلان) فإنه فاعل للفعل (رَدَّ)، وهو في غير حكاية .

(٢) انظر سيبويه ٢/١٤٨ بولاق.

(٣) ط : فلذا انصرف هنة، وهذا خطأ .

(٤) ط ، د : ليؤذن .

(٥) الخزانة ٧/٢٦٣ هارون، مجالس ثعلب ١/٢١ ط ٤، الهَمْع ١/٧٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٠.
الشاهد فيه أنه قد يكنى بِهَنٍ عن العَلَم كما ههنا .

يعني عبدَالله، وحَسَناً(١)، وإبراهيم، وبني حسن بن حسن(٢)، وكانوا وَعَدُوه شيئاً فأخلفوه، هذا، والظاهر أنه كنى عن الجنس، أي: على لئيم، ولئيم، ولئيم، حُوشُوا عن ذلك.

ومنه: ياهناه للمنادى غير المصرَّح باسمه، تقول في التذكير: ياهَنُ وياهنانِ، وياهنون، وفي التأنيث: ياهنتُ وياهنتان وياهَنَات.

وقد يلي أواخرهنّ: مايلي(٣) المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: ياهناهُ(٤) بضم الهاء في الأكثر. وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب.

وهذه الهاء تُزاد في السَّعَة وصلاً ووقفاً، مع أنها في الأصل هاء السكت، قال(٥):

يا مرحباهِ بحمار ناجيه ١٤٧

وقال(٦)

---

(١) «هذه الرواية فِرْيَةٌ ما فيها مِرْيَةٌ؛ لأنَّ حَسَناً بنَ زيدٍ لم يكن معاصراً لعبدالله بن الحسن وأبنائه؛ لأنهم استشهدوا في زمن الدوانيقي. والحسن بن زيد لم يدرك ذلك العصر، وأيضاً فالحسن كان أعلى كعباً، وأرفع قَدْراً مِن أن يذمهم ابنُ هَرْمَةَ عنده، وأيضاً ما كان لعبدالله بن الحسن ابنٌ اسمه حسن، بل كان أبناؤه محمد، وإبراهيم، ويحيى.
بل يحتمل أنه بفلان وفلان عن خلفاء بني العباس المعاصرين للحسن المعادين له» . [حاشية الشريف الجُرجاني ١٣٨/٢ ط].

(٢) ط: حسين.

(٣) في ط: مايلى أواخر المندوب.

(٤) ط: يا هناء.

(٥) سبق تخريجه ص ٥٠٢ من القسم الأول.

(٦) أبو فَقْعَس، بعضُ بني أسد، كما في معاني الفراء ٤٢٢/٢، وتمامه:
* فإن عفراء من الدنيا الأمل * الخزانة ٢٧٠/٧ هارون، الشافية: ٢٢٨/٤، ابن يعيش ٤٧/٩.
الشاهد على أن الهاء في (رباه) للسكت، وتُضَمُّ وتُكْسَرُ.

٥٣٢ يارَبِّ ياربّاهُ(١) إِياك أَسَلْ * عفراءَ يا رَبّاه من قَبْلِ الأَجَلْ

في حالة الضرورة(٢)

هذا قول الكوفيين وبعضِ البصريين، ولما رأى أكثرُ البصريين ثُبوتَ الهاءِ وصلاً في السَّعَة، أعني في: هناه، مضمومة، ظنوا أنها لامُ الكلمةِ التي هي واوٌ في: هنوات(٣)، كما أُبدلت في هنيهة(٤)، وقال بعضُهم(٥): هي بَدَلٌ من الهمزة المبدَلةِ من الواو، إبدالها في كساء، وإن لم يستعمل: هناء، كما أبدلوا في: إياك فقالوا: هياك(٦)، ومَجِيء الكسر في: هناه يُقَوِّي مذهبَ الكوفيين، وأيضاً، اختصاص(٧) الألف والهاء بالنداء(٨)، وأيضاً، لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلاً

---

(١) «الهاء في «رباه»، و «مرحباه» للسكت، أثبتها الشاعر وصلاً، فاضطر إلى تحريكها؛ فراراً من اجتماع الساكنين .

وقد رويت بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وبالضم تشبيهاً لها بهاء الضمير في عصاه». [تبيان الكُحَيْل ص٣٦٠].

(٢) «. . . وقيل: إنه لغة لبعض العرب. . . ويقرر ابنُ جني أن تحريكها ضعيف عند البصريين، لا يثبتونه في الرواية، ولا يحفظونه من جهة القياس». تبيان الكحيل ص٣٦٠.

(٣) شرح الملوكي ٢٩٨، ٢٩٩، الوجيز في علم التصريف ٥٢؛ ومنه قول الشاعر:

أرى ابن نزار قد جَفَاني وَمَلَّني * على هَنَوَاتٍ شَأْنُها مُتَتَابِعُ

(٤) وأصلها: «هُنَيْوَة» ، فلما اجتمعتِ الواوُ والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم أبدلوا الهاء من الياء الثانية، فصارت: هنيهة .

(٥) هو الثَّمانِيني: عُمَرُ بنُ ثابتٍ، كما في شرح المُلوكي ص ٣١١.

(٦) الإبدال لابن السكيت ٢٥، ولأبي الطيب ٢/٢٦٩، والمُمتع ٣٩٧، وشرح الشافية ٣/٢٢٣.

(٧) د : «اختصاص زيادة الألف. . .».

(٨) ولم يستعملوه في غير النداء . شرح الملوكي ص ٣٠٩.

ووقفاً، على ماحكى الأخفش(١)، نحو: ياهناه ويا هناناه أو: يا هنانيه، كما مَرَّ في المندوب(٢).

ويكنى ، بِهَنَيْتُ ، عن : جامعت ونحـوه من الأفعـال المستهجنة، والقياس هَنَوْتُ ؛ لأنَّ لامه واوٌ ، بدليل هنوات .

[النَّقْلُ والارتجالُ في الأَعلامِ]

وَاعْلَمْ أَنَّ العَلَم إمّـا منقول أَوْ مرتجَلٌ، والمنقول أغلب، وهو(٣) إما عن اسم عَين، كثور وأسد، أو معنىً، كفضل، والاسمُ إما صفة كحاتم أو غيرها كما مَرَّ وقد يكـون الاسم صوتاً، كَبَّةَ(٤)، وإمّا عن فِعْلٍ : إمّا ماضٍ ، كَشَمَّرَ(٥) وكَعْسَبَ(٦)، وإمّا

---

(١) في شرح الملوكي ص ٣١٠ ، ٣١١: «قولهم: «يا هناه» مِمَّا اختصّ به النداءُ، ولم يستعمل في غيره، . . . وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة، والصحيح فيها ما ذهب إليه صاحب الكتاب [يعني ابن جني صاحب الملوكي] من أنها بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة في «هَنُوكَ»، و«هَنَوات». . . وكان أصلها «هَنَاو» على زنة «فَعَال»، فأبدلت الواو هاءً، فقالوا: هناه. هذا قول المُحَقِّقين، وقد ذهب أبوزيدٍ إلى أَنَّ الهاء لحقتْ بعد الألف في الـوقف؛ لخفـاء الألف، كما لحقت الندبةَ في نحو «وازيداهُ». وحُرِّكت تشبيهاً بالهاء الأصلية. ويحكى هذا القول أيضا عن أبي الحسن. والألف عندهما بَدَلٌ من الواو التي هي لام الكلمة. وهو قولٌ واهٍ، مِن قِبل أنّ هاءَ السكت إنما تَلْحَقُ في الوقف، فإذا صِرت إلى الوصل حذفتها البتة، فلم توجد لا ساكنة، ولا متحركةً. . . وذهب آخرون إلى أنّ الهاءَ في «ياهناه» أَصْلٌ، وليست بدلاً، وإنما هي لام الكلمة. . . وهو قولٌ ضعيفٌ. . . وحكى الثمانِيني قولاً آخرَ، أنهم أبدلوا الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد أَلِفٍ زائدة، ثم أبدلوا من الهمزة هاء. فعلى هذا تكون الهاء بدلاً من همزة، أبدلت من الواو».

(٢) بعد قوله: «في المندوب» في ط مايلي: «وياهنوناه وياهنتاه وياهنتاناه، أو ياهنتانيه وياهناتاه. . .».

(٣) أي المنقول . انظر التعريف به في المُرَادي على الألفيّة ١/١٧٣ .

(٤) اسمٌ أطلقته أم عبدالله بن الحارث، كانت ترقصه وهو صغير في رجز تقول فيه :

لَأُنْكِحَـنَّ بَبَّـهْ   جاريـةً خِدَبَّـهْ
مُكَرَّمـةً مُحَبَّـه   تُحِبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ

وخِدَبَّهْ: كاملة الخلق. والرجز في : المنصف ٢/١٨٢، العَيْني ١/٤٠٣، شرح المرادي على الألفية ١/١٧٧ وانظره ١/١٧٨، المُبْهِج ص٩.

(٥) عَلَم لفرس ، أو لرجل إذا مشى مشياً متقارباً خطاه، وهو منصرفٌ عند سيبويه، وأكثر النحويين خِلافاً لعيسى ابنِ عُمَرَ النَّحْويّ. . .» [الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٤ـ٧٥].

(٦) ط : وكعب .

(١٧٣ب) مضارع كتغلب(١) ويشكر(٢)، وإما أمر، كاصمِت(٣)، لبرية معيَّنة، وقيل: هو عَلَم الجنسِ لكل مكان قَفْرٍ كأسامة، تقول لقيته بوحش إصمِت، وببلد إصمِت، والوحش: المكان الخالي، وكُسِر ميم اصمِت، والمسموع في الأمر الضَّمُّ؛ لأنَّ الأعلامَ كثيراً ما يُغَيَّرُ لفظُها عند النقل تَبَعاً لنقل معانيها، كما قيل في شَمْسِ بنِ مالكٍ: شُمس بضم الشين.

والمُرتَجَل: ما لا معنى له في الأجناس، من قولهم: ارتجل الخُطبة، أي اخترعها من غير رَوِيَّة، وهو من ارتجل الأمر(٤) كأنه فعله قائماً على رِجْلَيْهِ من غير أن يقعد مُتَأَنِّياً فيه، والمرتجل نحو: حنتف، وفقعس، وقال بعضهم(٥): هما منقولان من الحنتف وهو الجَراد، والفَقْعَسُ أي البَلادة.

وما كان مشتقاً مِن تركيبٍ(٦) مستعملٍ، لكنْ غُيِّر للعَلَمية بزيادة، كغَطَفان، مِن غَطَفِ العَيْش، أي سَعَته، أو بنُقْصانه كعُمَر، مع تغيير الحركة كان، أَوْ، لا، فهو أيضاً، مرتجلٌ؛ إذ ليس منقولاً من مُسَمًّى إلى آخرَ، وإنْ كانَ مشتقاً، وإما إنْ غُيِّرَ ما هو ثابت في الجنس إمّا بِفَكِّ الإدْغام كما في مَحْبَب(٧) اسم رجل، والقياس

---

(١) عَلَم لقبيلة.

(٢) عَلَم على رجل، وهو نُوحٌ عليه السلامُ.

(٣) انظر الرد على هذا في المُرَادي على الألفية ١/١٧٦، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٥.

(٤) في د: بعد قوله: «ارتجل الأمر» مايلي: «أي فَعَلَه على رِجْلِهِ، كأنه تذكر أنه ينبغي أن يعمل وهو قائم على رجله فلم يتأنَّ فيه، ولم يقعد متدبراً فيه، بل فعله على حاله تلك قائماً، فالمرتجل نحو حنتف...».

(٥) الأعلام عند سيبويه كُلُّها منقولةٌ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء التنكيرُ، ولا يضر جهل المعنى الأصلي لما يظن أنه مرتجل منها.

وعند الزجاج كلها مرتجلة؛ لأن المرتجل عنده هو: ما لم يتحقق عند وضعه قَصْدُ نقله من معنى سابق، وهذا القصد غير متحقق. وموافقة بعض الأعلام وصفاً، أو غيره، مجرَّدُ اتفاقٍ غيرِ مقصودٍ. [ضياء السالك ١/١١٦ متن وحاشية].

(٦) ط: التركيب.

(٧) المنصف ١/١٤١ـ١٤٣، والمُمْتع ١/٢٥٢، و٢/٦٤٩، ٧٣٣.

مَحَبّ، وليس من تركيب «مَحَب» كقـردد(١) ومهـدد(٢)، لأنّ هذا التـركيب غيرُ مستعمَلٍ، وإمّا بفتح المكسور، كَمَوْظَب(٣)، لأرض، ومَوْهَب(٤) لرجل، والقياسُ كَسْـرُ العَيْنِ كموعِدٍ وموضِع(٥)، وليسا على فوعل من: مَظَب ومَهَب، لأنهما لم يستعملا في كلامهم وإمّا بكسر المفتوح كمعد يكرب عِند من قال أصله مَعْدَى(٦) كَمَغْـزَى، لا معدِي، وإمّا بتصحيح ما يعلُّ، كَمَكْوَزَة(٧) لرجل، ومَرْيَم(٨)، وليسا بِفَعْوَلَة وفَعْيَل من: مَكَز، ومَرَم، لعدم استعمالهما(٩)، وأما مَدْيَن(١٠)، فيجوز أن يكون مِن مَدَنَ أي أقام(١١)، وإمّا بإعلال ما يُصَحَّح، كحَيْوَة(١٢)، لرجل، والقياس حَيَّة؛ لأنها، عند سيبويه(١٣): عينُها ولامُها ياءٌ، والحاوي، والحَوَّاء ليسا من تركيبها، بل من حَوَىٰ أي جمع، لجمعه لما في سقطه، وعند غيره: أصل حَيَّة: حَوْيَة، لِقَوْلِهِم: الحاوي والحَوَّاء، قُلِبَتِ العَيْنُ إلى موضع اللام في حَيْوة، عندهم.

---

(١) الممتع ١/٨٧، و ٢/٧٣٣، ومعنى قردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض. وزنه: فعلل.

(٢) اسم امرأة. الممتع ٢/٧٣٣، والمنصف ١/١٤١، ١٤٢، ١٤٣، سيبويه: ٢/٣٤٤، ٣٤٦ بولاق.

(٣) ، (٤) المنصف ١/١٤٢.

(٥) في المنصف ١/١٤٢: «وحكى الكوفيون» مَوْضَعَ «بفتح الضاد، وأَحْرُفاً أُخر، وهو شاذٌ».

(٦) في المنصف ١/١٤٢: «لأنّ ما اعتلّ لامه لم يُبْنَ منه مَفْعِل - بكسر العين - إنما يَجيء مفتوح العين؛ نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحْيَا والمَرْمَى، ولا يقولون المَشْتِي، ولا المَغْزِي ونحوهما».

(٧) انظر المنصف ١/١٤٢.

(٨) قال في اللِّسان: «ومَرْيَم: مَفْعَل من رامَ يَرِيم، : أَيْ برح، يقال: مايريم يفعل ذلك؛ أي: مايبرح» ا. هـ بتصرف. وانظر المغني في تصريف الأفعال ص٨٠.

(٩) انظر ابن يعيش ٩/١٤٩.

(١٠) مدين: اسم قرية شُعَيْب عليه السلامُ.

(١١) ويجوز أن يكون من دان، إذا خضع، أو من دانه ديناً، إذا جازاه والراجح الأول؛ لأن الميم فيها زائدة، والياء أصل، فوزنُها مَفْعَل، ولم نقل بزيادة الياء وأصالة الميم؛ لعدم وجود فَعْيَل في كلامهم، وكان القياس قلب الياء ألفاً، ولكن شذَّ فيها التصحيح. [انظر شرح الشافية ٢/٣٩١، ومغني عضيمة ص٨٠].

(١٢) في الممتع ٢/٥٦٩ «فأما» الحيوان و «حيوة» فَشَاذَّان، والأصل فيهما: «حَيَيَان»، و «حَيَّة»، فأبدلوا من إحدى الياءيْنِ واواً. . . ».

(١٣) في سيبويه ٢/٤٠٣ بولاق: «. . . وتقول حَيِيت وحَيِيَ. . . » وفيه ٢/٣٨٩: «وقالوا: حَيْوَة، كأنه من حَيوت وإن لم يُقَل. . . ».

فالكلم بهذه التغييرات، عند النحاة تصير مرتجَلةً، لأنها لم تُسْتَعْمَلْ في الأجناس مع هذه التغيرات، ولو قيل بنَقْلِها، والتغيير إمّا مع النقل، أوْ بعدَه في حال العَلَمِيَّةِ، كما في «شُمس» لَجَازَ .

[الاسْمُ واللَّقَبُ والكُنْيَةُ وحُكْمُها عند الاجتماع]

والأعلامُ على ثلاثةِ أَضْرُب: إمّا اسمٌ وهو الذي لا يُقْصَدُ به مَدْحٌ ولا ذَمٌّ، كزيد، وعَمرو، أَوْ لَقَبٌ، وهو ما يُقْصَدُ به أحدُهما، كبطَّة، وقفَّة، وعائذ الكلب، في الذم، وكالمُصطفى والمرتضى، ومظفر الدين وفخر الدين في المدح .

ولفظُ اللَّقَبِ في القديم، كان في الذم أَشْهَرُ منه في المدح، والنَّبْزُ في الذم خاصةً، وإما كُنْيَةٌ، وهي: الأب أو الأم أو الابن أو البِنت مضافات نحو: «أبو عمرو، وأم كُلثوم، وابن آوى، وبنت وَرْدَان» .

والكُنيةُ مِن: كَنَيْتُ، أي سترت وعرَّضت، كالكناية، سواءٌ، لأنه يعرض بها عن الاسم، والكُنيةُ عند العرب يُقْصَدُ بها التَّعظيمُ .

والفرق بينها وبين اللقب معنىً، أَنَّ اللقب يمدح الملقَّب(١) به أَوْ يُذَم، بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية(٢) فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإنّ بعض النفوس تَأْنَفُ مِنْ أَنْ تُخَاطَبَ باسمِها .

وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له، كأبي الحسن، لأمير المؤمنين عليٍّ، رضي اللهُ عنه، وقد يُكنى في الصِّغَر تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصيرَ له ولدٌ اسمُهُ ذاك .

---

(١) ط : المقلب.

(٢) في م : بعد قوله : «بخلاف الكُنية» مايلي : «فإنّ الكنية تعظم لا بمعناها، بل بعدم التصريح باسمه».

وإذا قصد الجمع بين الاسم واللقب: أُتي بالاسم أَوَّلاً ثم باللقب(١)، لِكَوْنِ اللقب أشهرَ، لأن فيه العلميةَ مع شيْء آخرَ من معنى النعت، فلو أُتِي به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا، ثم إما أن يتبع اللقبُ الاسمَ عطف بيانٍ له، لكونه أشهرَ، أو يقطع عنه رفعاً أو نصباً، على المدح أو الذَّم، لكونه متضمناً لأحدهما، ويجوز الإتباعُ والقَطْعُ المذكوران سواءٌ كانا مفردَيْنِ أَوْ مضافين أو مختلفين في ذلك، وإنْ كانا مفردَيْنِ أَوْ أولهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب، كما تقدم في باب الإضافة .

وظاهر كلام البصريين(٢): وجوبُ الإضافة(٣) عند إفرادهما، وقد أجاز الزجاجُ(٤) والفراءُ الإتباع(٥) أيضاً، وهو الأَوْلَى، لِما رَوَى الفراء(٦): قيسٌ قفّةٌ، ويَحيى عَينان، لرجلٍ ضَخْمِ العَيْنَيْنِ، وابنُ قَيْسٍ الرُّقَيَّات بتنوين قيس وإجراء الرُّقَيَّات عليه، والأشهرُ إضافةُ قَيْسٍ إلى الرقيات، إمّا على أَنَّ الرُّقَيَّات لقبُ لِقَيْس، والإضافة كسعيد كرز، أَوْ على أن الإضافة لأدنى ملابسة، لِنِكاحه نِسوةً، اسم كُلٍّ منهن

---

(١) نَدَرَ تقدُّمُ اللقب في الشعر، كقول جنوب بنت العجلان؛ إحدى شواعرِ العربَ من قصيدة تَرثي فيها أخاها عمروَ ابن العجلان المعروف بذي الكلب:

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وأبلغ مَنْ يُبَلِّغُها * عنى حديثاً، وبعضُ القولِ تكذيبُ
بِأَنَّ ذا الكلبِ عَمْراً خَيْرَهم حَسَباً * ببطن شِرْيانَ يَعْوي حَوْلَهُ الذِّيبُ

الشاهد: في «ذا الكلب عَمْراً» حيث قدّمَتِ اللَّقَبَ، وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم، وهو قولُها «عَمْراً»، والقياسُ أن يكون الاسم مقدَّما، واللقب مؤخراً، فلو أتت بما يقتضيه لقالت «بأنّ عَمْرا ذا الكلب».
[شرح المُرادي على الألفية ١/١٧٠، ١٧١].

(٢) انظر شرحَ المُرادي على الألفية ١/١٧١.

(٣) لم يذكر سيبويه فيهما إلّا الإضافة، قال في الكتاب جـ ٢/٤٩ بولاق: «إذا لقبت بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عَمرو، ويونُس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرز. . .».

(٤) شرح المرادي على الألفية ١/١٧١، والتسهيل ص٣٠، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٢٨.

(٥) نحو: هذا سعيدُ كرز، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيد كرز، بجعل الثاني بياناً للأول، أَوْ مبدلاً منه. [ابن الناظم على الألفية ص٢٨].

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٩.

رُقَيَّة، وقيل: هُنَّ جَدَّاتُهُ وقيل: شَبَّب بثلاث نسوةٍ كذلك، قال[1]

٥٣٣ قُلْ لابنِ قَيْسٍ أخي الرُّقَيَّاتِ * ما أَحسنَ العُرْفَ في المصيبات

وقال الشاعر[2] في الإجراء:

٥٣٤ ومِنْ طَلَبِ الأوتار ما حَزَّ أَنْفَهُ * قصيرٌ، ورامَ الموت بالسيفِ بَيْهَسُ
نعامةُ لمّا صرَّع القومُ رَهْطَهُ * تَبَيَّن في أثوابه كيف يَلْبَسُ

وقد ينقل العَلَمَ عن المركب، كما سَبَقَ في باب المركب شَرْحُهُ.

---

[1] هو أبودَهْبَل الجُمَحِي: [ضُبط كذا في اللسان/ عرف/ جـ٢ ٧٤٦ ط. الخياط].
ديوانه ٥٠ تحقيق عبدالعظيم عبدالمحسن.
وهو في الخزانة ٧/٢٧٨ هارون.
ومعنى (أخي الرُّقَيَّات) هو أخو الملازمة والملابسة، كقولهم: أخو الحرب، وأخو الليل.
والعُرف، بالضم، والعِرف بالكسر: الصبر.
الشاهد على أن هذا البيت يدل على أن الرقيات في قولهم قيس الرقيات بالإضافة، ليس من باب إضافة الاسم إلى اللقب، بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابسة، لِنِكاحه لنسوةٍ اسمُ كُلّ واحدة منهن رُقَيَّة.

[2] البيتان من قصيدةٍ للمُتَلَمِّس (ديوانه ٦، تحقيق حسن كامل الصَّيرفي، الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م).
الخزانة ٧/٢٩٠ هارون، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥٩ (تحقيق هارون، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ). معجم شواهد العربية ١/١٩٦.
على أن الشاعر قد أتبع اللقب الاسم، فإنَّ بَيْهَسَاً اسم رجلٍ، ونعامة لقبه، وهو عطف بيان لِبَيْهَس، وهو محل الاستشهاد.
و(ما) في (ماحَزَّ): اما زائدة، أي ومِنْ طَلَبِ الأوتار حَزَّ أنفَه قصيرٌ...
وإما مصدرية على أنه مبتدأ مع خبره، والجار والمجرور، وهو (مِنَ طَلَبِ) خبره مقدما عليه، أى حز أنفه حاصل من جهة طلب الأوتار.
ومحل (كيف) نصبٌ على الحال، والعامل (يلبَس)، والجملة، وهي كيف مع ما عمل فيه سادُّ مَسَدَّ المفعولين لِتَبَيَّنَ.
ولا يجوز أن يكون مفعولاً لِتَبَيَّنَ؛ لِئَلَّا يبطل صدريته.

[التَّسميةُ بالمُثَنَّى والجَمْعِ]

ثم نقولُ: إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ، فإنْ كان ذلك اللفظُ مثنىً أو مجموعاً على حَدِّهِ، كضاربان، (١٧٤ أ) وضاربون، أو جارياً مَجراها كاثنان، وعِشرون، أعرب في الأكثر إعرابَهُ قبل التسمية .

ويجوز أن تجعل النون في كليهما مُعْتَقَب الإعراب، بشرط ألَّا تتجاوزَ حروفُ الكلمة . سبعةً؛ لأنَّ حُروفَ «قَرَعْبَلانة» غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في : مستعتبان ومستعتبون، مُعتقَب الإعراب .

فإذا أعربت النون، ألزم المثنى الألف دون الياء لأنها أَخَفُّ منها، ولأنه ليس في المفردات ما آخِرُه ياءٌ ونونٌ زائدتان وقبل الياء فتحةٌ، قالَ(١) :

٥٣٥ ألَا يا دِيارَ الحَيِّ بالسَّبُعانِ * أملَّ عليها(٢) بالبِلَى المَلَوان

وأُلزم الجمع الياء، دون الواو، لكونها أَخَفُّ منها .

وقد جاء «البحرين» في(٣) المُثَنَّى على خلاف القِياس، يقال: هذه البحرينُ، بضم النون، ودخلت البحرينَ .

---

(١) ابن مُقْبِل: تميم بن أُبَيّ، شاعرٌ إسلاميٌّ مُخَضْرَمٌ.
(ديوانه ٣٣٥ تحقيق عِزة حسن. دمشق سنة ١٣٨١هـ).
الخزانة ٧/٣٠٢ هارون، سيبويه ٢/٣٢٢ بولاق، الاقتضاب ٤٧٢، المفصل ٢٠٧، ابن يعيش ٥/١٤٤، الرَّوْض الأُنف ١/٣٨، معجم شواهد العربية ١/٣٩٦.
و (ألا) حرف تنبيه. و(بالسَّبُعان): متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من ديار. و(الحي): القبيلة. و(السَّبُعَان): مَوْضِعٌ معروف في ديار قيس، و(المَلَوَان): الليل والنهار، ولا يُفْرَدُ واحدٌ منهما.
الشاهد فيه أنه ألزم المثنى الألف مع الإعراب على النون بالحركات في حال التسمية به.

(٢) من د .

(٣) انظر المقتضب ٤/٣٦، ٣٧.

قال الأزهريُّ(١)، ومنهم(٢) مَنْ يقول: البحران على القياس، لكنَّ النسبة إلى البحران الذي هو القياس أكثرُ، فَبَحْرانيٌّ أكثرُ من بحرينيّ، وإن كان استعمال البحرين، مجعولاً نونُهُ مُعتقَبَ(٣) الإعرابِ أكثرَ مِن استعمالِ البحران كذلك .

وجاء في الجمع : الواو، قليلاً، مع الياء، قالوا قِنَّسْرين(٤)، وقِنَّسْرُون، ونَصِيبيين(٥) ونَصِيبون، ويَبْرِين(٦)؛ ويبرون، لأنَّ مثل زيتون في كلامهم، موجودٌ .

وقالَ الزَّجَّاجِ نَقْلاً عن المُبَرِدِ(٧): يجوز الواوُ قبل النون المجعولِ مُعْتَقَبَ الإعرابِ قياساً، قال: ولا أعلم أحداً سبقنا إلى هذا، قال أبوعليٍّ(٨): لا شاهدَ له

---

(١) محمد بن أحمد، أبومنصور الأزهري اللُّغوي، أخذ عن الزجاج ونِفْطَوَيْهِ وابن دُرَيْدٍ، وصنَّفَ في اللغة والنحو والقِراءات. له: التهذيب، الزاهر. . توفي سنة ٣٧٠. [النزهة ٣٢٣، البُلغة ٢٠٥، البغية ١/١٩].

(٢) تهذيب اللغة ٥/٤٠ [تحقيق د. عبدالله درويش ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، مصر، بلا تاريخ].

(٣) أي محلُّ تعاقبه، أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة، الخزانة ٨/٥٨ سطر ٩، حاشية (٢) من ضرائر ابن عصفور ص٢١٩ .

(٤) قِنَّسْرين: بكسر أوله، وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم، ثم سين مهملة: بلد بالشام. انظر معجم البلدان ٤/٤٠٣، ٤٠٤، وأقول؛ هي بلدة صارت حياً من أحياء مدينة حلب.

(٥) نَصِيبين: بلدة في الجزيرة على الطريق بين المَوْصِل والشام.

(٦) يَبْرين: بالفتح، ثم السكون، وكسر الراء، وياء ثم نون: بأعلى بلاد بني سعد، وقرية من قُرى حلب. [معجم البلدان ٥/٤٢٧، وانظر الكامل ٥/٣٣ ـ ٣٤].

(٧) في المقتضب ٣/٣٣٢ الطبعة الأخيرة: ومن لم يقل هذا، وقال قنسرين كما ترى، وجَعل الإعراب في النون. . . قال: هؤلاء مسلمينٌ فاعلم: . . .».

وفي المقتضب ٤/٣٦، ٣٧: «وكذلك إن سميته بقولك: مسلمون، قلت: هذا مسلمونَ قد جاء ومررت بمسلمينَ. . .»

ومثل قول مسلمين فاعلم غِسْلينٌ فاعلم، ويَبْرِين، ونحو ذلك، والأجود ماذكرت لك، والوجه الأخر يجوز. . .».

من هذا يَتَبَيَّنُ لنا أنَّ المبرّدَ يُجِيز وجهَيْنِ في المُسَمَّى بجمع المذكر:

١ ـ يعرب كإِعراب الجمع ٢ ـ يعرب كغِسْلين.

ولم يذكر جَعْلَ الواو قبل النون كما ذكر الزجاج. وانظر الكامل ٥/٣٢.

(٨) إيضاح الشعر، ورقة ٤٤/أ.

وهو بعيدٌ مِنَ القِياسِ ، وقال في قوله(١):

٥٣٦ ولها بالماطرونِ إذا * أكَلَ النملُ الذي جَمَعَا

بكسر النون: إنه اسمٌ أعجميٌّ، وهو في شرح(٢) كتاب سيبويه: بالميم والطاء المفتوحة، وفي الصِّحاح: والناطرون(٣) بالنون والطاء المكسورة، وقد رُوِيَ في الشِّعر المذكور بالنون المفتوحة، فإنْ قلنا إنه أعجميٌّ وَجَبَ ألّا يكونَ اللامُ للتعريف، إذَنْ، بل من تمام الاسمِ الأعجميّ، وإلّا انكسر في موضع الجر، وإن قُلْنا إنه عربي، فليس النون مُعتقَبَ الإعراب لانفتاحِهِ، فكان القياسُ: الماطرين بالياء، ففي جَعْلِ الواوِ مكان الياء إشكالٌ(٤)، وطُورون، وجيرون، أعجميان .

وإذا سميت بالمجموع بالألف والتاء، كعَرَفَات(٥) وأذْرِعات(٦) ففيه المذاهبُ الثلاثةُ المذكورةُ في أوّلِ الكتابِ، عند ذِكْرِ التنوين .

---

(١) ينسب إلى الأخطل، ويزيد بن معاوية، والأَحْوَص، وأبي دَهْبَل.

ديوان الأخطل ص٣٨٩ ط. قباوة، ديوان أبي دَهْبَل ٨٥ ط. عبدالعظيم عبدالمحسن، الخزانة ٣٠٩/٧ هارون، الكامل ٣٣٧، اللسان والتاج (مطن)، العَيْني ١٤٨/١، الألف باء ١٦٩/٢، التصريح ٢٦/١.

و(الماطرون): مَوْضِع قرب دمشق معجم البلدان ٣٦٦/٧.

الشاهد فيه (الماطرون) فإن أبا علي قال إنه مجرور بكسرة على النون.

(٢) في الممتع ١٥٨/١: «. . . على أنّ أبا سعيد السيرافي قال: أظنها فارسية».

(٣) هذا وَهَمٌ من الجَوْهري. انظر الخزانة ٣١١/٧ هارون.

(٤) الماطرون مفرد وليس جمعاً، والنون فيه أصلية. الممتع ١٥٧/١.

(٥) ، (٦) : انظر سيبويه ١٨/٢ بولاق .

[التَّسميةُ بالحروفِ والأَفعال وبالمبني مِن الأَسماءِ]

وإذا نَقَلْتَ الكلمة المبنية، وجعلتَها عَلَماً لغير ذلك اللفظ، فالواجبُ الإعرابُ وإن جعلتَهـا اسمَ ذلك اللفظِ، سواءٌ كانت في الأصل اسماً أَوْ فِعلًا، أَوْ حرفاً، فالأكثرُ الحِكايةُ، كقولك: مَنْ الاستفهامية حالُها كذا، وضَرَب فِعْلٌ ماضٍ، وليت حَرْفُ تَمَنٍّ، وقد يَجِيءُ معرباً نحو قولك: لَيْتٌ يَنْصِبُ ويَرْفَعُ، قالَ[1]:

٥٣٧ ليت شِعري وأين مني لَيْتٌ * إنَّ لَيْتاً[2] وإنَّ لـوَّا عَناءُ

فإنْ أَوَّلْتَه بالمذكر كاللفظ، فهو منصرفٌ مطلقاً، وإنْ أَوَّلْتَهُ بالكلمة، أَوِ اللفظةِ، فَإِنْ كان ثلاثياً ساكنَ الأوسطِ كَلَيْتَ، فهو كَهِنْدٍ في الصرف وتركه، وإن كان على أكثرَ من ثلاثةٍ، أو ثلاثياً محرك الأوسط فهو غيرُ منصرفٍ قَطْعَاً.

وإن كانت الكلمـة ثنـائيةً، وجعلتهـا عَلَماً لِلَّفظ وقصدتَ الإعرابَ، ضَعَّفْتَ الثانيَ[3] إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: مَنْ وكَمْ، بخلاف ما إذا جعلت الثنائيةَ عَلَماً لغير اللفظ، فإنـك لا تُضَعِّفُ الثـانيَ الصحيح، بل تقـول: جاءَكَمٌ ورأيت مَنـاً مُخَفَّفَيْنِ، فَيُجْعَل من باب ما حذف لامه نسياً وهو حرف عِلّة، كيد، فلذا تصغره على كميّ، كيديّة، وإنما جعلتها من باب المحذوف اللام، لأن المعرب لم يوضع على أَقَلَّ من ثلاثة، وإنما جعلتَ المحذوفَ حَرْفَ عِلَّةٍ، لأنه أكثرُ حذفاً مِن غيره،

---

(١) هو أبوزُبَيْدٍ الطائيُّ (ديوانه ٢٤ تحقيق نوري القَيْسي. المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).
والـبـيت في: الخـزانـة ٣١٩/٧ هارون، سيبـويه ٣٢/٢ بولاق، ابـن يعـيش ٦/٣٠ و ٥٧/١٠، معجم شواهـد العـربية ٢٣/١ المُخَصَّص ٩٦/١٤، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢٣٢/٢. الشاهـد فيه: «على أنَّ الكلمـة المبنية إذا أُريد بها لفظُهـا فالأكثرُ حكـايتُها على ما كانت عليه، وقـد تَجِيء معربـة - كما في البيت - كما أعرب. «ليت» الأولى بالرفع على الابتداء، ونصب الثانية مع لو بإنَّ» [الخزانة: ٣١٩/٧ هارون].

(٢) ط: إنّ لَوّاً وإنّ ليتاً عَناءُ.

(٣) انظر التِبيان في تصريف الأسماء ص ٢٧٠.

وإنما جعلتَها من باب «يدٍ» أي مما حُذِفَ لامُه نسياً، لا من باب «عصاً»، لأنه لم يكن لها لامٌ في الوضع، فكان جَعْلُها من باب «يَدٍ» أي مما جُعِل لامُهُ بالحذفِ كأنه لم يوضع: أَوْلَىٰ.

وتقول في الأَوَّل: أكثرت من الكَمِّ والهَلِّ[1]، مشددتَيْنِ، وذلك لأنه لم ينقل بالكلية، وإنما نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأسَ بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه لِيَصِيرَ على أَقَلِّ أوزانِ المعربات، وأَمّا المنقول بالكلية، أي المجعول عَلَماً لغير اللفظ، فلو غُيِّرِ لفظه، أيضاً، بالتضعيف، لكان. تغييراً ظاهراً في اللفظِ والمعنى.

وإذا كان ثاني الثنائي حَرْفَ عِلَّةٍ، وَجَبَ تضعيفه إذا أعربته، سواءٌ جعلتَه عَلَماً للفظ أو لغيره، نحو: لو، وفي، ولا، وهو، وهي.

تقول: هذا لوٌّ، وفيٌّ، ولاءٌ، زِدتَ على أَلِفِ «لا» ألفاً آخرَ وجعلتَه همزةً تشبيهاً برداء وكساء[2].

وإنما وَجَبَ التضعيفُ لأنك لو أعربته بلا زيادةِ حَرْفٍ آخرَ أسقطت حَرْفَ العِلَّة للتنوين، فيبقى المعرب على حَرْفٍ واحدٍ ولا يَجُوز.

وكذلك لو أَوَّلْنَاهُ بالكلمة أو سَمَّيْنَا به [ومنعناه من[3] الصرف]: وَجَبَ التضعيفُ لأنا لا نَأْمَنُ مِنَ التنكير، فَيَجِيء التنوينُ، إِذَنْ، وحُكِيَ عن بعض العرب أنه يجعل

---

(١) كل حرف أداة إذا جعلت فيه ألفاً ولاماً، صار اسماً، فَقُوِّيَ وَثُقِّلَ.

[تفسير أرجوزة أبي نُوَاس ط ٢ ص ٢٠٨].

(٢) «قال السُّيُوطيُّ في النكت: إذا كان اللين ألفاً وضوعفت، وأبدلت الثانية همزة، يجوز فيها حينئذٍ وجهان: إقرارها أو إبدالها واواً، وإن كان ياء ضوعفت ثم يفعل بها ما عمل بحَيّ من قلب الياء الثانية واواً».

[تبيان الكُحَيْل ص ٢٧١ هامش ١].

(٣) ط ، د : ساقطة.

الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثاني(١)، همزة في كل حال ، نحو: لوء، وفيء، ولاء.

والأول أي التضعيف، أَوْلى ، لِكَوْنِ المَزيدِ غيرَ أجنبيٍّ .

[حُرُوفُ المُعْجَمِ وإعرابُها]

ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف: إذا أردت إعراب (١٧٤ ب) أسماء(٢) حروفِ المعجمِ الكائنة على حرفين، نحو: با، تا، ثا، را، وإن لم يكن المعرب منها عَلَماً، ضَعَّفْتَ الألِفَ وقلبتَها همزةً للساكنين، فتقول: هذه باءٌ ، وتاءٌ، ودليلُ تنكيرها وَصْفُها بالنكرات، نحو : هذه باءٌ حَسَنَةٌ، ودخول اللام عليها، كالباء، والتاء، وأمّا «زاي» فهو على ثلاثة أحرفٍ، آخرها الياء، كالواو، أعربته(٣) أَوْ لم تُعْرِبْهُ، وفيه لُغَةٌ أخرى: زيّ، نحوكيّ، فإذا ركبتها، وأعربتَها قُلْتَ: كتبت زَيّاً، نحو: كَيّاً .

ولا تجوز الحكايةُ في أسماء حروف المعجمِ مع التركيب مع عاملها، فلا تقول: كتبتُ «با» حسنة، كما جاز في نحو: مَن، وما، وليت، إذا جُعِلَتْ أعلاماً لِلَّفْظِ، لأنها موضوعةٌ لتستعمل في الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكايةُ تلك الحال في التركيب، بخلافِ أسماء حروف المعجمِ ، فإنها لم توضع إلّا لتستعمل مفرداتٍ لتعليمِ الصِّبْيانِ ومن يجَري مَجراهم، موقوفاً عليها، فإذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها، فلا تُحكى .

---

(١) ط : الثانية.

(٢) بعض ماذكره الرضي هاهنا منقولٌ بمعناه من كتاب سيبويه ٢/٣٤ بولاق.

(٣) ط : أعرابته.

وإنما وجب إعراب الكلمة المبنية إذا سُمِّيَ بها غير اللفظ ولم تجز حكايتُها كما جازت إذا سميت بها اللفظ، لأنك لم تُرَاعِ ، إذَنْ، أَصْلَ معناها الذي «كانت بسببه[1] مبنية» أصلاً، بل أخرجتها عنه بالكُلِّيَّة، وأَمَّا إذا جعلتها اسماً لِلَّفْظِ، فإنك تُراعي معناها من وجه، وذلك أَنَّ معنى: أَنَّ تَنْصِبُ وتَرْفَعُ، أي: أَنَّ التي معناها التحقيق تنصِب وترفع، فلك، إذَنْ، نَظَرٌ إلى أصل معناها .

والدليلُ على أَنَّ المَدَّ في نحو قولك هذه باءٌ: مزيدٌ، ولم يكن في أصل الوَضْعِ ، قولُك في الأفراد: با، تا، ثا، بِلاَ مَدٍّ، وما وُضِعَ على ثلاثةٍ، يكون في حال الأفراد، أيضاً كذلك، كزيد، عمرو، بكر .

وسيبويه[2]، جَعَلَ : أبا جادٍ، وهوَّازاً، وحُطِّيًاً[3]، بياء مشددة: عربياتٍ فهي، إذن، منصرفةٌ، وجعل: سعفص، وكَلَمُون، وقريشيات: أعجميات فلا تصرف للعلمية والعُجْمَة .

وإنما جَعَلَ الأُوَلَ عربيةً؛ لأَنَّ: أَبا جادٍ، مِثْلُ أبي بَكْرٍ، وجاد، من الجواد، وهو العطش، وهوَّاز، من هَوَّزَ الرجل أي مات، وحُطِّي من حَطَّ يَحطّ، وقالَ المبرد: يجوز أن تكون كُلُّها أعجمياتٍ، قال السِّيرافي[4] : لاشَكَّ أَنَّ أَصلَها أعجميةٌ؛ لأنها كان يقع عليها تعليمُ الخَطِّ بالسُّريانية .

وقريشيات يدخلها التنوينُ كما في: عَرَفات، وتعريفها من حيث كَوْنُها أعلاماً لِلَفظِ، إذا ركبتها مع العامل نحو: اكتب كلمون، أي هذا اللَّفْظَ أَوْ هذه الكلمةَ .

---

(١) ط : كان بسببه مبنياً.

(٢) في سيبويه ٣/٢٦٩ ط. هارون: «وأبوجادٍ وهَوَّازٌ وحُطِّيٌّ، كعمرو في جميع ماذكرنا، وحالُ هذه الأسماء حالُ عمروٍ، وهي أسماءٌ عربيةٌ، وأما كَلَمُن وسعفص وقريشيات فإنهن أعجمية لا ينصرفن، ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا إلا أن قريشيات بمنزلة عَرَفات وأذرِعات. . .»

(٣) ط : أو حطياً.

(٤) سيبويه ٣/٢٧٠ هامش . ط . هارون.

وإذا سُمِّيَ ، بِفُو، قال الخليل(١) : تقول فَمٌ ، لأنَّ العربَ قد كَفَتْنَا أمر هذا، لما أَفردوه فقالوا فَمٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواوِ، ولولا ذلك لقلنا فوه بِرَدِّ المحذوف، كما هو مَذْهَبُ سيبويه في «ذو» إذا سُمِّيَ به، فإنه يقول(٢) : هذا ذَوًى، كَفَتًى ، ورأيت ذوىً ومررت بِذَوىً، بناءً على أَنَّ عينَهُ متحركةٌ، وقالَ الخليلُ(٣) : بل تقول : هذا ذيٌّ ، فَعْلٌ بِقَلْبِ الواو ياءً لسكون العَيْنِ، على ما مَرَّ من مذهبيهما في باب الإضافة .

وأجاز(٤) الزجاج(٥) في «فو» إذا سُمِّي به أن يقال «فوه» رَدًّا إلى أصله(٦)، ولا يجوز تشديدُ حَرْفِ العِلَّةِ، كما شُدِّدَ في «هو»، لأنَّ رَدَّ الأصلِ أَوْلى من اجتلابِ الأَجنبي .

وإن سميت مؤنثاً بهو، كان كما لو سميتها بزيد، على الخلاف الذي مَرَّ في باب ما لا يَنصرِف، وإن سميناها بهيَّ ، فهو كما لو سميتها بِهِنْدٍ، جاز الصرفُ وتركُه .

[التَّسْمِيَةُ بِحَرْفٍ واحدٍ]

وإنْ سَمَّيْتَ بحرفٍ(٧) واحدٍ، فإما أن يكونَ جُزْءَ كلمةٍ أَوْ لا ، والثاني إِمَّا أن يكون متحركاً في الأصل كواو العطف ولام الجَرِّ، وياء الإضافة على قولٍ ، أَوْ،

---

(١) سيبويه ٣/٢٦٤ هارون.

(٢) الكتاب ٣/٢٦٢ هارون.

(٣) في سيبويه ٣/٢٦٣ هارون : «وكان الخليل يقول : هذا ذَوٌ، بفتح الذال؛ لأن أصلها الفتحُ ، تقول : ذَوَا، وتقول ذَوُو.

(٤) د : «والزجاج يُجيز أن يقال في «فو» إذا سمي به «فوه» رداً إلى الأصل».

(٥) انظر سيبويه ٣/٢٦٣ هامش (١).

(٦) ط : الأصـــل .

(٧) انظر في هذا البحث الكتاب لسيبويه ٢/٦١ وما بعدها (بولاق).

لا ، فإن كان متحركاً كُمِّلَ على ثلاثة أحرف، بتضعيف مجانس حركته فإنه أَوْلى (١)، لِكَوْنِ الحَرْفَيْنِ مُجانِسَيْنِ لحركته .

وإنما جعلوه ثلاثةً، لما يلحقه من التصغير والجمع، فتقول في المُسَمَّى بباء الجر: بَيّ، وأيضاً، لو زدتَ حرفاً واحداً من جنس حركته لسقط بالتنوين، فصار المعرب على حرفٍ واحد، وتقول في المسمى بلام الابتداء: لاءٌ .

وإن كان الحرف ساكناً، كلام التعريف عند سيبويه، وياءِ الإضافةِ على مذهب بعضِهم، فَحُكْمُهُ عند سيبويه (٢) والزَّجاجِ (٣) حُكْمُ جُزْءِ الكلمة، كما يَجِيءُ .

وعند غيرِهما، يُحَرَّكُ اللام بالكسر، ثم يُضَعَّفُ مجانس الكسر، أي الياء فيقال لِيٌّ ، ذلك لأنه لابُدَّ من تحريك هذا الساكنِ المبتدأ به، إذا أردنا زيادة حرفين عليه، والساكن إذا حُرِّكَ، حُرِّكَ بالكسر .

وأَمَّا الياء، فيفتح لثقل الكسر عليه؛ لأنه يفتح عند الاضطرار في نحو : غلامايَ، ثم يضعف مجانس الفتح، فيقال: ياءٌ .

وإنْ كان الحرفُ الواحدُ جُزْءَ كلمةٍ، فإمّا أَنْ يكونَ متحركاً أَوْ ساكناً، فالمتحرِّكُ عند سيبويه، يُكَمَّل أيضاً بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا، فيما ليس بعضاً .

والأَوْلَى أن يُكَمَّلَ بشيءٍ من تلك الكلمة، فالمبرِّدُ (٤) يكمله بإعادة جميع

---

(١) م ، د : «فإنه أولى من غيره لمناسبة حركته. . .».

(٢) الكتاب ٢/٦١ ـ ٦٢ بولاق.

(٣) الهمع ٢/١٥٥.

(٤) في المقتضب ١/٣٢ ـ ٣٤: «فإن سميت بحرف من كلمة فإنَّ في ذلك اختلافاً، فإن سميت بالباء من (ضَرَبَ) فإن بعض النحويين كان يزيد أَلِفَ الوصلِ ، فيقول: هذا ابٌ فاعلم. . . وقال غيُره أرى أن أقول: (رب) فأردُّ موضِع العَيْنِ من ضربَ. . .
وقال أبوالحسن: ضَبٌّ. . . فيحذف موضع العين. . . =

ماحذف فيقول: رجل، في المُسَمَّى بأحد حروفه، وقال غيرُه: بل لا نتجاوز قَدْرَ الضرورةِ فإنْ كان ذلك المتحركُ فاءً، كُمِّلَ بالعين، نحو: رج، في المسمى بِراء رَجُل، وإن كان عيناً كُمِّلَ بالفاء فيقال: رج، أيضاً في المسمى بِجيم رَجُل، ولا يكملان باللام؛ لأنَّ الكلمة المحذوفةَ اللامِ أكثر من المحذوفةِ الفاءِ أَوِ العَيْنِ .

وإن كان ذلك الحرفُ المتحرك المسمَّى (١٧٥ أ) به لاماً، فالمازني(١) يُكَمِّلُهُ بالعين، لكونه أقربَ، نحو: جل، في المسمى بلام رجل، فيكون مما حذف فاؤه كعِدَة، والأخفش(٢) يُكَمِّلُهُ بالفاء، نحو: رَل، فيكون محذوف العين، كسَه، وهو الأَوْلى؛ لأنَّ المحذوفَ الفاء، لابُدَّ له من بَدَلٍ كما في عِدَة .

وإن كان الحرفُ ساكناً، كعين جعفر، وسين عَدَسْ، فالمبرّدُ(٣) يُكَمِّلُهُ بما كمل به المتحرك، أعني بِرَدِّ الكلمة إلى أصلها، وسيبويه(٤) يكمله بهمزةِ وصل(٥) مكسورة، فيقول: إعْ، واس، وإذا وصلته بما قبله أسقطتَ الهمزَةَ لكونها الموصلَ فتقول: هذا اسْ، وقام اسْ، وقال(*): قد أتى بعضُ الأسماء على حرف إذا اتصل بكلام نحو: مَنَ ابُ، بتخفيف الهمزة، وَرَدَّ عليه(٦) المبردُ بأَنَّ تخفيفَ الهمزةِ غيرُ

= والقول الأول لأبي عثمانَ المازنيّ، ثم رأى بعد إذا سمى بالباء ضرب فليردّ الكلام كله فيقول: ضرب. . . ولا يحذف. . .».

من هذا يتبين أن المبرد ذكر الأقوال، ولم يُرَجِّح قولاً على آخرَ.

(١) المقتضب ١/١٧٢ الطبعة الأخيرة.

(٢) المقتضب ١/١٧١ الطبعة الأخيرة.

(٣) قد تَبَيَّنَ لنا قَبْلَ قليلٍ أنَّ المبردَ عَرَضَ الآراءَ، ولم يُرَجِّحْ رأياً على آخرَ.

[انظر المقتضب ١/٣٢ ـ ٣٤].

(*) أي سيبويه ٢/٦٣ بولاق.

(٤) الكتاب ٣/٣٢٣ هارون.

(٥) ط : الوصل.

(٦) قال المبرد: «. . . فإنْ سمّيت بالباء من (ضَرَبَ) فإنّ بعض النَّحْويينَ كان يزيد ألف الوصل، فيقول: هذا اِبُ فاعلم. =

لازمٍ ، فَكَأَنَّ الكلمة على حَرْفَيْنِ، بخلافِ حَذْفِ همزة الوصلِ فإنه لازمٌ، فيبقى الاسْمُ المُعْرَبُ على حرف واحدٍ، وردَّ أيضاً بامتناع جَلْبِ همزة الوصل للمتحرك، والزَّجَّاج(١) يزيد همزة الوصل كما زاد سيبويه، ويقطعها هَرَباً مما ألزم به سيبويه، ولأنَّ همزة الوصل في الأسماء الصِّرفة قليلٌ، وإنما تكون في الفعل والاسم الجاري مَجراه، أعني المصدرَ، وفي الحرف، فلهذا إذا سَمَّيْتَ بفعلٍ فيه همزةُ وَصْلٍ(٢) قطعتها كقولك: بوحش إصْمِت(٣)، وأَمَّا إن سميت باسمٍ فيه همزة الوصل كابن واسم أبقيتَها على حالها لِعَدَمِ نَقْلِ الكلمة من قبيل إلى قبيل .

ومذهبُ غيرِ هؤلاء المذكورين: التكميلُ ببعض تلك الكلمةِ، كما ذَكَرْنَا في الحرف المتحرك، فالعين تكمل بالفاء، وأَمَّا اللام فيكمل إمّا بالعين عند(٤) المازني، وإمّا بالفاء عند(٥) الأخفش .

وإن كان ذلك الساكنُ مما قبله همزةُ وَصْلٍ ، فإن كان ذلك في الفِعل، كضاد:

= وهذا خطأٌ فاحشٌ؛ وذلك أَنَّ ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك، ولا نصيبَ لها في الكلام؛ إنما تدخل ليوصَل بها إلى الساكن الذي بعدها؛ لأنك لا تقدر أن تبتدىء بساكن، فإن كان قبلَها كلامٌ سقطت. . . .». [المقتضب ١ / ١٧١ الطبعة الأخيرة].

(١) ذكره السِّيرافي . سيبويه ٣/٣٢٤ (حاشية).

(٢) ط : الوصل .

(٣) انظر المُرَادي على شرح الألفية ١/١٧٦.

(٤) انظر المقتضب ١/١٧٢ الطبعة الأخيرة.

(٥) «السيرافي ما ملخصه: فيه ستة أقاويل:

- قول سيبويه في الابتداء به وصله بهمزة الوصل، وإسقاطها إذا اتصل بكلام، واستدل لذلك بقولهم: من اب لك ـ بتخفيف الهمـزة ـ فيبقى الاسم على حرف واحـدٍ في كليهما. ورد عليه أبوالعَبَّاس ذلك، ففرق بين تخفيف الهمزة، وإسقاط ألف الوصل، فقال: تخفيف الهمزة غيرُ لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت .
- والقول الثاني : رد الراء فيقال رب . وقياس قول الأخفش ضَبٌ وقول المبرد اضرب . وقول الزجاج : إبٌ بقطع الألف .
- والقول السادس أنه لا يجوز أن يسمى بإبٌ لأنه يحتاج إلى تحريك الباء، وتحريكها يمنع من ألف الوصل»

[سيبويه ٣/٣٢٣ ـ ٣٢٤ ط. هارون].

اضرِب، جئت بالهمزة مقطوعةً، لِما ذكرنا، وإنْ كان في الاسم كنون انطلاق، كمل بالحرف الذى بعده، فتقول: اِنط .

[صُوَرٌ أُخرى مِنَ التَّسميةِ]

وإن سميت بفعل مفكوك الإدغام جَزْماً أَوْ وقفاً[1]، كاردد ويردد، أدغمت فقلت: ارُدّ ويرد، غير منصرفَيْن، لأنَّ المفكوكَ قليلٌ في الأسماءِ، كقردَد، ومهدَد، وكثير في الأفعال، ولأن فك الإدّغام في الفعلِ إنما كان لِعارضٍ، زال في الاسم، وهو: الجزم أو الوقف الجاري مَجراه، ولهذا يبقى الفَكُّ إذا سُمِّي بألبب من قولك: بنات ألببي[2]، ولهذا يردّ اللام أو العين، إذا سُمِّيَ بفعل محذوف اللام أو العين، جزماً أَوْ وقفاً، كيغزُ، ويرمِ، ويخشَ، واغزُ، وارمِ، واخشَ، ويخفْ، ويقلْ، ويبعْ، وقلْ، وبعْ، فتقول: جاءني يغزٍ، ويرمٍ، والتنوين للعِوَض، كما في «قاضٍ» اسم امرأة، ويخشى، كيحيى، واغزٍ، وارمٍ، ويخاف ويقول ويبيع، وقول وبيع وخافٍ، كما مَرَّ في غير المنصرف .

وأَمَّا «سَلْ»، إذا سَمَّيْتَ به، فإنك لا ترد الهمزة لأنها[3] لا تحذف لموجب الجزم، ولا الوقف .

وتردُّ اللام مع العين في «يَكُ» لأن اللام حذفت تشبيها بحرف العِلّة في: لم يغز.

---

(١) المراد به البناء على السكون.

(٢) مثل به سيبويه ٢/١٦ بولاق في شطر من الرجز وهو قوله:

قد علمت ذاك بنات ألبُب

وأعاده في ٢/٤٠٣ بنات ألببه، وأصله أنّ أعرابية قيل لها: مالك لا تعاقبين ابنكِ؟ فقالت: تأبى ذلك بنات ألببي بالإضافة إلى ياء المتكلم.

وبنات ألبب: هى عروق في القلب، تكون منها الرقّة.

(٣) م ، د : لأنه لم تحذف.

وتحذف هاء السكت من كل ماهي فيه إذا سُمِّيَ به، نحو: رَهْ، وفِهْ، ويرضهْ، لأنها للوقف⁽¹⁾، وتردّ مع اللام المحذوفة للوقف في: رَهْ، الهمزة التي هي عينٌ، إذ لو لم تردَّها لا حتجتَ إلى زيادة ألف أجنبيّ، كما في: لا، فَرَدُّ الأصل أَوْلى، فتقول: جائني رأى، والأخفش يَرُدُّ همزة الوصل أيضاً مقطوعةً فيقول: أرأى، غيرَ منصرف، لأنَّ الراءَ تصير ساكنة بانتقال حركتها إلى الهمزة المردودة، لأنها كانت لها، وكذا ترد مع اللام المحذوفة: الفاء في «قِه»، فنقول: جاءني: وَقى، إذ لولا الردُّ لوجب تضعيف الياء، كما في: «قِيٌّ»، وإنما فتحت الواو لخفة الفتح، ولكونها مفتوحةً في الماضي⁽²⁾.

ولو سَمَّيْتَ بنحو: ضربت، أبدلت التاء هاءً في الوقف، وصار مثل مسلمة، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء، ولو سَمَّيت بنحو ضربا وضربوا، على أَنَّ الألِفَ والواو، زيدتا علامتَيْنِ للتثنية والجمع، كالتاء في: ضربتْ⁽³⁾، نحو: أكلوني البراغيث، وَجَبَ إلحاق النون⁽⁴⁾ عوضاً من تنوين كان يستحقه ضرب، لو سُمِّي به، فتقول: ضربان، وضربون، ثم، بعد ذلك يجوز أن يُعْرَبا بإعراب المثنى والمجموع، وأن يُجْعَلَ النون معتقَب الإعراب.

وكذا إذا سميت بيضَربان ويضرِبون، على لغة: يتعاقبون⁽⁵⁾ عليهم الملائكة. أَمّا لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميراً، فيكون من باب التسمية بالجُملة، وقد مَرَّ ذلك في المُرَكَّباتِ.

ولو سَمَّيْتَ بِذَوي، وأُولي، فلابُدَّ من رَدِّ النون التي أسقطت للإضافة، ولو

---

(١) يريد بالوقف هنا انتهاء الكلام.

(٢) انظر المقتضب ١٣/٤ الطبعة الأخيرة.

(٣) يعنى أنهما كالتاء في كَوْنهما مُجَرَّدَ علامتَيْنِ، ولا مدخل لهما في الإعراب.

(٤) ط: نون.

(٥) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٢٥٦، ٢٩٥.

سَمَّيت يضـرِبْنَ، على لغـة: «يعصِـرن[1] السليطَ أقـاربُهْ» جعلت النون مُعتقَب الإعراب، ولم تَصْرِفْهُ للتعريف والوزن .

ولو سَمَّيت مذكراً ببنت أو أخت، صرفت، لأنهما كهند إذا سُمِّي به مذكر؛ إذِ التاءُ ليست للتأنيث، بل بدلٌ من اللام، كما مَرَّ في غير المنصرف .

وقال بعضُهم لا ينصرف؛ لأنَّ في التاء رائحةَ التأنيث فهي [مثل ثبة][2]، عَلَم مذكر، وأمّا: هنت، إذا سَمَّيت به، فإنك تردّه إلى هنَة لأنّ له مرادِفاً جارياً على القياس، بخلاف (١٧٥ ب) بِنت وأُخت، فتتخلص من الخلاف الذي كان فيهما .

وتنـزع الـلام من الاسم الـذي كانت تلزمه إذا سُمِّي به، كالآن، والأفضل، والذي، والتي وفروعهما؛ لأنّ أصل العَلم أن يَستغنيَ عن اللام.

وإذا سَمَّيْتَ[3] السُّوَرَ، بأسماء حُروفِ المُعْجَمِ التي في أوائلها، أَوْ سَمَّيْتَ بها غير السـور، من إنسان وغيره، فإنْ أمْكَنَ إعرابُها، وَجَبَ ذلك، إذا كانت مفردةً نحو: قرأت قافَ ونُونَ، غير منصرفين للتأنيث والعَلَمية، ويجوز الصرفُ، كما في هِنْد، وكذا إذا سميت بها إمرأة، وإن سميت بها رجلًا، فالصرفُ .

وكـذا : وجب الإعـراب مع منـع الصرف إن كانت مركبة من اسمين، كـ : «يَس»[4]، و: «حَم»، أو من ثلاثـة اثنـان منها بوزن المفرد كـ: «طسّم» لأن طسّ بوزن قابيل فكأنه مُركَّبٌ من اسمينِ، وإن لم تكن كذلك، كـ : ألّم وكهيعص، فالحكاية لاغَيْرُ.

---

[1] جزء من بيت للفرزدق، تقدم في باب الضمائر، وسبق تخريجه.

[2] مطموسة في الأصل، وهي من م، د، ط.

[3] انظر سيبويه ٢/ ٣٠ بولاق، ففيه تفصيلٌ أحسنُ مما قاله الرضي.

[4] ط : كيس .

وحُكي عن يونُسَ أنه كان يُجيز في : كهيّعص، فَتْحَ جميعِها، وإعرابَ «صاد» على أن يكون «كاف» مركباً مع «صاد» والباقي حَشْوًلا يُعْتَدُّ به .

[أقوى المعارف]

«وأعرفُها المضمرُ المتكلِّمُ ثم المخاطَبُ».

أيْ أعـرفُ المعـارفِ، وكـان المتكلم أعـرفَ، لأنه ربما دخل الالتباسُ في المخاطَبِ، بخلاف المتكلم .

[النكرةُ : تعريفُها ، وإفادتُها الاستغراقَ]:

«والنكرة[1] ما وُضِعَ لشيءٍ ، لا بعينه ».

حَدُّها ، على ما ذَكَرْنا من حَدِّ المعرفة : ما لم يُشر به إلى الخارج إشارة وضعية والاحترازات تفهم من حَدِّ المعرفة .

واعلم أنَّ النكـرة إذا وقعت في سياقِ النفي والنهي والاستفهـام، استغـرقت الجنس ظاهراً، مفردةً كانت أو مثناةً أو مجموعةً، على ما ذكرنا في حَدِّ المعرفة، ويحتمل أَلَّا تكون للاستغراقِ، احتمالاً مرجوحاً فلذا أتى بالقرينة نحو: ما جاءني رجلٌ واحدٌ، بل رجلان، أو: بل رجال، وما جاءني رجلان هما أخواك، وهل جاءك رجالٌ هم أخوتُك، ومع الإطلاق أيضاً يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، فلهـذا كان: لا رجلَ ظاهرًا في الاستغراق، محتملاً لسواه، وإذا[2] دخلها «مِنْ»

---

[1] في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص٣٠٥: «حَدُّ النكرة: وهي أصلٌ للمعرفة لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس». وانظر الهمع ١/١٨٩ ـ ١٩٠ . وشرح الكافية لابن الحاجب ص٨٣، والفوائد الضيائية ٢/١٥٥ .

[2] د ، م : «وأما إذا دخل تلك النكرة (مِنْ) فهي للاستغراق».

ظاهراً، نحو ما جاءني من رجلٍ، أو مقدَّراً، نحو: لا رجلَ، أي لا مِن رجل، فهو نَصٌّ في الاستغراقِ .

و «مِنْ» هذه وإن كانت زائدةً، كما ذكر النُّحاةُ، لكنها مفيدةٌ لنص الاستغراق كأنَّ أَصْلَها «مِنْ» الابتدائيةُ، لمّا أُريدَ استغراقُ الجنس ابتُدِىء منه بالجانب المتناهي، وهو الأَحد، وتُرِكَ الجانبُ الأَعلى الذي لا يتناهى، لكونه غيرَ محدودٍ، كأنه قيل: ما جاءني من هذا الجنس واحد إلا ما لا يتناهى، فمن ثَمَّةَ تقول إذا قصدت الاستغراق، ما جاءني أحد ومِن أحدٍ .

وإن وقعت النكرةُ لا في(١) سياق(٢) الثلاثة، فظاهرُها عدم الاستغراقِ، وقد تكون للاستغراق مجازاً، كثيراً إن كانت مبتدأ، كتمرةٌ خيرٌ من زُنبور، ورجلٌ خيرٌ مِن إمرأةٍ، وقليلاً في غيره كقوله تعالى(٣): ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾، والدليلُ على كونها في الموجَب مجازاً في العموم، بخلاف المعرفة باللام تعريفاً لفظياً، كما في: الدينارُ خيرٌ من الدِّرهم: أَنَّ(٤) الاستغراقَ يتبادر إلى الفهم بِلا قرينةِ الخصوص مع اللام، وعدمَ الاستغراق بِلا لام، والسَّبْق إلى الفهم: من أقوى دلائل الحقيقة .

[العَدَدُ وتحديدُ معناه]

قولُه : «أَسماءُ العددِ : ما وُضِعَ لكمية آحادِ الأشياء(٥)» .

مقصودُهُ : تحديدُ ألفاظِ العدد، وكميةُ الشيءِ: عدده(٦) المعيَّن، لأنَّ الكمية:

---

(١) د : «في غير النفي والنهي والاستفهام، فظاهرها. . .».

(٢) ط : في سياق الأشياء الثلاثة . . .

(٣) الانفطار / ٥، والآية بتمامها: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾

(٤) ط : لأنّ .

(٥) انظر شرحَ الحُدودِ النَّحْوية للفاكهي ص ٤٣٩، وشرحَ الكافيةِ لابن الحاجب ص٨٣، والفوائد الضيائيةَ ١٥٦/٢.

(٦) ط : عده.

ما يجاب به عن السؤال بِكَم، وهو العدد المعيَّن، كما أَنَّ ماهيةَ الشيء: حقيقته المعيَّنة التي يستفهم عنها بِمَا، الموضوعة للاستفهام عن الحقيقةِ(١).

وكيفية الشيء: وصفه المعيَّن الذي يستفهم عنه بِكَيْفَ: فكأنه قال: اسم العدد: ما وُضِعَ للعدد المعيَّن، احترازاً عن الجمع فإنه وُضِعَ لعددٍ غيرِ مُعَيَّن، ويخرج منه: المِئات(٢) والأُلوف.

وقوله: آحاد، جمع واحد(٣)، فينبغي أَلاَّ يكون: واحد، واثنان، من ألفاظ العدد(٤)، لأنّ «واحداً» لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، لأنه يقال: كم دِرْهَماً عندك فتقول واحد، فليس هناك آحاد أشياء، وكذا إذا قلت: اثنان، في جواب: كم درهماً...

ولو دخل «واحد، واثنان»، لدخل نحو: رجل ورجلان، لأنهما وُضِعا لكمية الشيء، أيضاً، وإن كانا وضعا، مع ذلك، لماهية الشيء أيضاً.

ولو قال: العَدَدُ ماوُضِعَ لكمية الشيء، فَحَسْب، لم يدخل نحو: رجل ورجلان، ولم يخرج: واحد، واثنان؛ لأنَّ لَفْظَ الشيءِ، يقع على كل ذي عدد، من المفرد، والمثنى وما فوقَ ذلك.

---

(١) ط: عن حقيقة الشيء.

(٢) ط: المآت.

(٣) مقتضى القياس أنّ آحاداً جمع أحد، لا جمع واحد، ولكنه نظر إلى المعنى، وإلى أنَّ واحداً يستعمل مكان أحد. انظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٥١٢ ـ ٥١٣.

(٤) الرِّضي ـ كما تَرَى ـ عَدَّ الواحد والاثنين خارجَيْن من ألفاظ العدد بخلاف ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص٨٣ حيث قال: «..... فيندرج فيه واحد واثنان لأنهما من أسماء العدد......». وقد تابَعَ الجاميُّ ابنَ الحاجب.

[انظر الفوائد الضيائية ٢/١٥٦].

ويَجوز أن يُقالَ: ما وُضِعَ للكمية فحسب، ولا خِلافَ عند النحاة أَنَّ لفظَ واحد واثنان، مِن ألفاظ العدد، وعند الخَشَّاب: ليس(1) الواحد من العدد، لأنَّ العدَدَ عندهم: هو الزائدُ على الواحد، ومنع بعضُهم كون الاثنين من العدد(2)، قالوا: لأنّ الفرد الأول ليس بِعَدَدٍ، فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأَوَّل، والنزاع فيه راجعٌ إلى المُراد بالعدد(3)، فعلى تفسيرِهمُ العددَ بكونه زائداً على الواحد، ويدخل الاثنان، لأنه زائدٌ عليه، وعلى تفسير النحاة، أي الموضوع للكمية، يدخل الواحد والاثنان.

[أُصُولُ العَـدَدِ]

قولُه: «أُصولُها: اثنتا عشْرَةَ كلمةً»: واحد إلى عشرة، ومِائة وألف».

يعني أَنَّ الألفاظَ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد: اثنتا عَشْرَةَ كلمةً، وإن(4) كانت تلك الأسماءُ غيرَ متناهيةٍ، وماعدا تلك الألفاظَ متفرعٌ منها، بتثنية (176 أ)، كمِائتان، وأَلْفان، أَوْ بِجَمْعٍ، كعِشرين وأَخواته، الجاريةِ مجَرى الجمعِ، أو بعطف، كثلاثة وعشرين، وأحد(5) ومِائة، ومِائة وألف، وكذا أحدَ عشَرَ وأخواته، لأنَّ أَصْلَها العطفُ كما تَقَدَّمَ، وإمَّا بإضافة نحو: ثلاثمائة، وثلاثة آلاف، وقد يدخل

---

(1) لم يرد في المُرْتَجَل. قال خالد الأزهرى في شرح التصريح ٢/٢٦٩: «قيل: الواحد ليس بعدد؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا».

(2) انظر شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص ٤٤٠.

(3) قال الفارسي في التكملة ص٦٦: «اعلم أنّ قولهم: واحد اسمٌ يجري في كلامهم على ضربين: أحدهما أن يكـون اسماً، والآخر أن يكون وصفاً. فالاسمُ الذي ليس بصفة قولُهم واحد المستعمل في العدد، نحو: واحد، اثنان، ثلاثة... وأما كونه صفةً، فنحو قولهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ الأنبياء ٢١/١٠٨...».

(4) من هنا في د مايلي: «وإن كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة، وما عداها فمتفرع عنها إما بتثنية...».

(5) ط: وكأحد ومِائة، وكمِائة وألْف.

العطف على جميع هذه الأقسامِ سوى العطفِ، نحو: ثلاثمائة وثلاثة آلاف ونحو ذلك .

ثم شرع في كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث ، فقال :

[تفصيل استعمال ألفاظ العدد : الواحد والاثنان]

«واحد واثنان، واحدة واثنتان، وثِنْتان».

يعني : أَنَّ، «واحد، واثنان»، للمذكر، واحدة واثنتان، وثِنْتان للمؤنث، جَرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث على القياسِ : ذو التاء للمؤنث والمجرَّدُ عنها للمذكر .

والواحد : اسم فاعل من : وَحَدَ يَحِدُ وحداً، وحِدَةً، أي انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد، أي العدد المنفرد، ويستعمل في المعدود، كسائر ألفاظِ العدد، فيقال: رجل واحد، وقومٌ واحدون، والتكسير: وُحدان وأُحدان، كشاب وشُبّان، والهمزة بدلٌ من الواو، ويقال في الصفة المشبهة منه: وَحَدِ، بفتح الحاء، وكسره، ووحَيد، وتُبدل الواو في هذا التركيب همزةً، أَمَّا في أُحدان، فقياس، إِذِ الواوُ المضمومة، يجوز إبدالُها همزةً، في الأول كانت⁽¹⁾، كأُجوه⁽²⁾، أو في الوسط كفُؤوس⁽³⁾، وأَمَّا في : أحد⁽⁴⁾، فشاذٌ، عند الجميع، وأما إحدى، فهو قياسٌ عند المازني⁽⁵⁾، أي

---

(١) ط : كان .

(٢) م ، د: «كوجوه، وأُجوه، ووُقِتت، وأُقِّتت، وفُؤوس. . .».

(٣) ط : كفؤس .

(٤) انظر المُنْصِف ١/٢٣١، والمُلُوكي ٢٧٥، وجاء في التكملة ص٦٧: «وقال أحمدُ بنُ يَحيى: واحد، وأَحَد، ووَحَد بمعنى واحد»، وانظر المُمتع ١/٣٣٥، والتطور النَّحْوي لِبرجشتراسر ص١٢١، وفِقْهِ اللغات السَّامِيَّة لِبُروكلمان ص١٠٥ .

(٥) المُنْصِف ١/٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

إبدال الواو المكسورة في الأول همزةً، كإلدة، وإشاح، شاذٌ عند غيرِه.

وإذا استعمل في الأعداد المنيِّفة: اختاروا لفظ أحد، وإحدى على: واحد وواحدة، تخفيفاً، وقد يَقع في التنييف: واحد وواحدة، أيضاً، لكنْ قليلاً، فيقال: واحدَ عشر، وواحدة عَشْرةَ، وواحد وعشرون، وواحدة وعشرون، ورُبَّما قِيل: وَحَد عشر، ويستعمل أحد، وإحدى، في غير التنييف أيضاً، مضافَتَيْن مطرداً، نحو أحدهم، وإحداهن، ولا يستعمل إحدى، إلاّ في التنييف أوْ مع الإضافة، وأمَّا أحد، فيستعمل مطرداً لعموم العلماء، بعد نَفْيٍ أو نَهْيٍ أو استفهامٍ، أَوْ شَرْطٍ، نحو: ما جاءني أحدٌ، ويلزمه الإفرادُ والتذكيرُ، قالَ الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ (١) وتعريفهُ حينئذٍ نادرٌ، وقد يُستغنى عن نفي ما قبلَه بنفي ما بعده إنْ تَضَمَّنَ ضميره، نحو: إنّ أحداً لا يقول كذا، كما مَرَّ في باب الاستثناء، ولا يقع أحد، في إيجابٍ يُراد به العمومُ، فلا يقال: لَقيت أحداً إلاّ زيداً، خِلافاً للمبرد (٢)، ويستعمل «واحد»، أيضاً، في عموم العقلاء في غير الموجَب لكن يؤنث، نحو: ما لقيت واحداً منهم، ولا واحدةً منهنّ.

وقال أبوعليٍ (٣): همزةُ «أحد» المستعمل في غير الموجَب (٤) أصليةٌ، لا بَدَلٌ من الواو، وأمّا في الموجب نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٥)، فهي بدلٌ اتّفاقاً، كأنه لمّا لم يُرِدْ (٦) في نحو: ما جاءني أحد: معنى الوحدة، ارتكب كون الهمزة

---

(١) الأحزاب/ ٣٢، والآيةُ بتمامها: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾

(٢) المقتضب ٤/٤٠٣ - ٤٠٤

(٣) المنصف ١/ ٢٣٠.

(٤) د: «في غير الموجب للاستغراق».

(٥) الإخـلاص / ١.

(٦) ط: «ولم يُرَ».

أصلاً، والأَوْلى أن نقول: هَمْزَتُهُ في كُلِّ مَوْضِعٍ بَدَلٌ مِنَ الواوِ، ومعنى ما جاءني أحد: ما جاءني واحد، فكيف ما فوقَه ؟

وقد يُستعمل، قليلاً، «أحد» في الموجب بلا تَنْييف ولا إضافة استعمالَ واحد، قال الله تعالى: «قل هو الله أحد» .

وقد يقال في المدح ونفي المِثل: هو أحد الأَحَدِين، وهو إحدى الإِحَد، جمعوا «إحدى» على «إحَد» تشبيها بِسِدْرَة وسِدَر، فمعنى هو إحْدَى الإِحَد: داهية هي إحدى الإِحَد، قال[1]:

٥٤٠ حتى استثاروا بي إحدى الإِحَد

ويستعمل[2] استعمالَ «أحد» في الاستغراق في غير الموجب ألفاظٌ، وهي: عَريب، ودَيَّار، وداريّ، ودُوريّ، وطُوريّ وطُؤَويّ، وطاوِيّ، وأَرِم وأَرِيم، وكتيع[3]، وكرَّاب، ودُعويّ، وشفْر[4]، وقد تضم شينه، وقد لا يَصحب نفياً، ودُبِّيّ، ودِبِّيج، ووَابِر، وآبِزَ، بالزاي، وتامور، وتُومور، وتومريّ ونُمِّي .

---

[1] عَجُزٌ، وصدرُه: عَدُّونيَ الثعلبَ عند العَدَدِ * . . .

والبيت من رجز لِلمَرَّار بن سعيد الفقعسي، شاعر إسلامي في الدولة المرْوانية، كان لِصًّا من لُصوص العرب: شعره ص١٦٣ [صنعة د. نوري القَيْسي، مجلة المَوْرِد العراقية مج/٢، العدد ٢ سنة ١٩٧٢م]، الخزانة ٣٤٧/٧ هارون، وانظر معجم شواهد العربية ٢/٤٦٦ .

و(استثاروا): هَيَّجُوا. و(إحدى): منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرة، مفعول للفعل قبله، أي إحدى الدواهي.

الشاهد فيه على أنَّ (إحدى) يستعمل في المدح ونفي المِثْلِ. فمعنى هو إحدى الإِحَد: داهيةٌ هي إحْدَى الإِحَد.

[2] ط : ويستعمال .

[3] ط : كتبع .

[4] ط : وشفر .

وأَمّا «اثنان»(١) فهو لفظٌ موضوعٌ لواحِدَين، من الثَّنْي، واثنتان محذوف اللام، والتاء للتأنيث، وثِنْتان: مثل بِنت، تاء التأنيث فيه بدلٌ من الياء، وهو قليلٌ، وإبدال التاء من الواو كثيرٌ، كَأُخت وبِنت، وتُراث، وتُكَأَة(٢)

[استعمالُ الثلاثةِ والعشرةِ وما بينهما]

قولُه: «ثلاثة إلى عشَرة، ثلاث إلى عَشْر»

يعني أَنَّ: ثلاثة إلى عشَرة، للمذكر، نحو: ثلاثةُ رجالٍ وأربعةُ رجالٍ، و: ثلاث إلى عشْر، للمؤنث نحو: ثلاث نسوةٍ وتسع نسوة.

خُولف ببـاب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، فأُنِّثَ للمذكر وذُكِّرَ للمؤنث، وعُلِّلَ ذلك بوجوه، والأقربُ عندي أَنْ يقال: أَنَّ ما فوقَ الاثنين مِنَ العدد، موضوعٌ على التأنيث في أصل وضعه وأَعني بأصل وضعه أن يُعَبَّر به عن مطلق العدد، نحو: ستـةٌ ضِعْفُ ثلاثة، وأربعةٌ نصف ثمانية، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود، كما في: جاءني ثلاثةُ رجالٍ، فلا يُقال في مطلق العدد: ست ضعف ثلاث، وإنما وُضِعَ على التأنيث في الأصل، لأنَّ كُلَّ جَمْعٍ إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونـه دالاً على عدد فوق الاثنين، فإذا صار المـذكر في نحو رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العَرَضِ، فتأنيث العَرَض في نفسه (١٧٦ب) أَوْلى. وأَمّا كَوْنُ العدد عَرَضاً، فلأنه من بابَ الكَمِّ، وهو عَرَضٌ، على مايذْكر في موضعه، ثم إنه غلب على ألفاظ العدد: التعبيرُ بها عن المعدود، فطرأ عليها، إذن، معنى الوصف الذى هو معنى الأسماء المشتقةِ، إذ صار معنى: رجالٌ ثلاثةٌ، رجالٌ معدودةٌ بهذا العدد، لكنه مع غَلَبة معنى الوصف عليها، كان استعمالُها غيرَ تابعةٍ لموصوفها أغلبَ،

---

(١) انظر فقه اللغات السامية لبروكلمان ص ١٠٥ منشورات جامعة الرياض سنة ١٩٧٧م.

(٢) د: وتكلة.

فاستعمالُ(١) نحو: ثلاثة رجال، أغلبُ من استعمال رجال ثلاثة، وإن كان الثاني، أيضاً، كثيرَ الاستعمال، وذلك لأجل مراعاةِ أصلِ هذه الألفاظ في الجُمود، ولقصد التخفيف أيضاً، إذ بإضافتها إلى معدوداتها يَحصل التخفيفُ بحذفِ التنوين.

فصار، على هذه القاعدة: أصل جميع ألفاظ العدد أَنْ تُضَافَ إلى معدوداتها فإن لم تُضَفْ، كما بَيْنَ(٢): أحد عشر، إلى مِائة، فلعِلَّة(٣) كما يَجِيءُ، فإضافة ثلاثةِ رجال ومِائة دِرْهَم كإضافة: جَرد قطيفة وأخلاق ثياب، على الخلاف المذكور بين أهل المِصْرَيْنِ، هل(٤) أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها، وهل المضافُ إليه الآن باقٍ على موصوفيته كما هو مذهبُ الكُوفيَّةِ، أَوْ موصوفُ المضافِ محذوفٌ عام والمضاف إليه مبين له، كما هو مذهب البصرية؟ فيه الخِلافُ المذكور في باب الإضافة(٥).

فلا مَنْعَ أن يقال: تجويزُ الكوفية نحو: الثلاثة (٦) الأثواب، بتعريف المُضاف؛ لأنَّ الإضافة عندهم في مثله لفظيةٌ، فلم يُنْكَر دخولُ اللام في الأول أيضا، وإن

---

(١) م، د: «فنحو ثلاثة رجال أغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلاثة».

(٢) ط: من.

(٣) في الأصل: فالعلة، والتصويب من ط.

(٤) ط: ساقطة.

(٥) انظر الإنصاف المسألة ٦١.

(٦) انظر الإنصاف المسألة ٤٣، وظاهرةَ الشذوذ في النَّحْو العربي ص ٢٦٣، وفي دُرَّةِ الغَوَّاص ص١٢٥ ـ ١٢٦: «... والاختيار أن يعرّف الأخير من كل عدد مضاف، فيقال: ما فعلَتْ ثلاثة الأثواب؟... وعليه قول ذي الرُّمّة:

وهل يرجع التسليمَ أو يكشفُ العمى ✱ ثلاثُ الأَثافي والرسوم البلاقعُ

... ولو عَرَّفوها جميعاً فقالوا: الثلاثة الأثواب، لتعرّف الاسم الأول بلام التعريف، وبالإضافة الحقيقية. ولا يجوز أن يتعرف الاسم من وجهين، ولو أنهم عرّفوا الاسم الأول وحدَه لتناقض الكلام؛ لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرِّفه، وإضافته إلى النكرة تنكرِّه، فلم يبق إلاّ أن يُعَرَّفَ الثاني ليتعرّف هو بلام التعريف، ويتعرّف الأول بإضافته إليه، فيحصل لكل واحدٍ منهما التعريفُ من طريقٍ غير طريق صاحبه...».

كان تعرّف الثاني هو تعرفه، كما مَرَّ في باب الإضافة، وليس ذلك بمطرد، لأنه لم يُسمع: الجَرد القطيفة، لكنْ لمّا ورد السماع به في العدد، فالوجُه هذا.

فلما ثبت معنى الوصف في ألفاظ العدد، وجَرَتْ تابعةً لألفاظ المعدودات كثيراً نحو: رجال ثلاثة، «والناسُ كإبلٍ مِائةٍ»[1]، وإذا لم تجر على الموصوف أُتي بما كان موصوفاً بعدها، إمّا مضافاً إليه نحو ثلاثة رجال ومِائة رجل، وإمّا بمِن نحو: ثلاثة مِن الرجال، وإمّا منصوباً نحو: عشرون درهماً، جاز إجراؤُها مُجرى الصفاتِ المشتقة في الفرق بين المذكَّرِ والمؤنثِ، بالتاء مطرداً، فإنّ هذا الفرقَ مطّردٌ في الصفاتِ المشتقةِ، كضارب وضاربة، وأمّا في الجوامد فقليل، نحو: رجُل ورجُلة، وغلام وغلامة.

وغير العدد من المقادير يوصَفُ به أيضاً، نحو: ثوب ذراع، وبُرٌّ قفيز، لكنْ لا كالأعداد في الكَثرة.

فنقول: بقيتِ الأعداد إذا كانت صفةً لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه، بأن تجعل التاء[2] الدالة على تأنيث ما لحقته: دالَّةً على تأنيث موصوفه، وذلك، مِنَ الثلاثة إلى العشرة، لكونها صفةَ الجمع، والجمع مؤنث، بخلاف لفظ الواحد، والاثنين، فإنهما لا يقعان صفة للجمع، فقيل رجالٌ ثلاثة، كرجال ضاربة، وإذا جيء بما كان موصوفاً لها، مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال «صارت الأعداد[3] تابعةً للمضاف إليه» في التأنيث، وذلك لأن لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه، أُخِّر للغرضين المذكورين.

أمّا إذا كان المميز مفرداً، وذلك: ما فوق العشرة، فلم يؤنثِ العدد، لأنه لم يَبْقَ

---

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٩٨٠ .

(٢) قوله «التاء الدالة» سقطت من م ، د .

(٣) د : «بقيت الأعداد تابعة له».

عين الموصوف المؤنث، كما يَجِيءُ، فأصل عشرون درهماً: دراهم عِشرون، وكذا أصل مِائة رجل وألف درهم، رجال مائة ودراهم ألف، ولم توافق الأعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث إذا جرت عليها، كما ذكرنا؛ لأنَّ أواخِر: عشرون وأخواتها، لزمها الواو والنون، ولزم آخر: مِائة التاء، لما يَجِيءُ، فتبعها الأَلْف، في ترك الموافقة، لمّا استقرَّ بهما(١) الفطام عن العادة، فلما لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليها، لم توافقها أيضاً، إذا أُضيفت إليها، فقيل ألف رجل وألف امرأة، ومِائة رجل، ومِائة امرأة.

وإنما بَقِي الثلاثة إلى التسعة مع التَّنييف أيضاً، على حالها قبل التنييف وإن لم يكن لها مميزٌ مجموعٌ ولا موصوفٌ مجموعٌ، لأنَّ مميزَها المجموعَ اكتفى بالمميز الأخيرِ عنه، إذ عادةُ ألفاظِ العددِ، إذا ترادفَتْ، أنه يُجْتَزَأُ بمميِّز العدد الأخير من جملتها، تقول: مِائة وثلاثة وثلاثون رجلاً، كان الأصل: مِائة رجل، وثلاثة رجال وثلاثون رجلاً، وكذا: ثلاثَةَ عَشَرَ رجلاً، أصله: ثلاثة رجال وعشر رجلاً، ومميز العشر إذا لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيِّف، (٢)إذ هو مع الأول مجموعٌ مجرورٌ، ومع الثاني مفردٌ منصوبٌ، بخلاف سائر العقودِ، فإنَّ مميزها في الحالين واحدٌ، نحو: ثلاثون رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وكذا قولك: ثلاثة ومِائة رجل، في الأصل: ثلاثة رجال ومائة رجل، فلما كان مميزها المقدر مجموعاً، عُوملت معاملتها مع المميز الظاهر.

فلما قصدوا إجراءَها مُجرى الصفات المشتقة، بإثبات التاء فيها إذا كانت موصوفاتها مؤنثةً، وحَذْفَها(٣) منها مع تذكير الموصوفات، ولا موصوف لها مذكرا، إذ لا تصلح إلاّ صفة للجمع، والجمع مؤنث، جمعَ مذكر كان، أو جمع مؤنث، فلو

---

(١) ط: بالأولين.

(٢) م: «إذ مميزه بلا تَنْيِيف مجموع مجرور مع التنييف مفرد».

(٣) ط: وحَذْفَهُ.

أثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبيَّن ما قصدوه من إجرائها مجرى الصفات المشتقة، وأظن(١) أنَّ التاءَ هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الأصل غيرَ مجعولةٍ لتأنيث الموصوف (١٧٧ أ)، لأنَّ الجوامدَ ذوات التاء، إذا لم تكن للوحدة، لَزِمَها التاءُ في الأغلب، كالصفة، والغرفة، والعَنْصُوة، والحجارة، فَمِن ثَمَّ لم يقلبوا لامَ شقاوة(٢)، وعباية(٣): همزة، وإن لم يلزمْها التاء، إذ يقال: عباء، وشقاء، وذلك لأنَّ مبنى التاء ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم، فحملوهما على نحو: طُفاوة(٤)، وخزاية(٥)، ونحوهما مما يلزمه التاء.

وأما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة، فلذا تقول: غَزَّاءة، واستقاءة، فلو ثبتتِ التاءُ فيها في الجمعين، لشابهت تاء نحو الصُفَّة والغُرفة من الجوامد، فأسقطوها مع جمع المؤنث، لأن تأنيثه خفيٌّ، فكأنه مذكر، بالنسبة إلى تأنيث جمع المذكر، وإنما قلت ذلك، لأنَّ تأنيث جمع المؤنث المعتبر، هو العارضُ بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر، لا الذي كان قبلَها، بدليل أنه لو كان الأصليُّ معتبراً، لم يَجُزْ في السَّعة: ﴿(٦)وَقَالَ(٧) نِسْوَةٌ﴾ كما لا يجوز فيها، قال امرأة، فكما أزال التأنيث العارض، التذكير الأصلي، في رجال، وأيام، أزال التأنيث الأصلي أيضاً في نسوة، لكن هذا الطارىء، ظاهرٌ مشهورٌ في رجال، خفي في نسوة، لأنَّ الشيءَ لا ينفعل عن مثله، انفعالَه عن ضِدِّه، فصار نسوة كأنه مذكر،

---

(١) ط ، د : ولظن .

(٢) شرح الشافية ٣/١٧٦، والمصنف ٢/٦٣، ١٢٧، والتكملة ص١١٨.

(٣) شرح الشافية ٣/١٧٦ .

(٤) الطُفاوة: دارة الشمس والقمر. [اللسان/ طفا/ ٢/٦٠٠ طبعة الخياط].

(٥) شرح الشافية ٣/١٧٦. في اللسان/ خزا/ ١/٨٢٩: «. . . وخَزِيَ يَخْزَى خَزَايةً من الاستحياء».

(٦) ط : «قالَ نِسْوَةٌ» بدون واو وهذا تحريفٌ.

(٧) يوسف/ ٣٠، ونصُّ الآية: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

لِخَفاء تأنيثه، فقيل: رجال ثلاثة، ونسوة ثلاث، فصارت التاء التي كانت في الأصل لتأنيث مُجَرَّدِ العدد، على ما قرَّرْنا، لتأنيث المعدود.

هذا كُلُّه، في الجمع المكسر، وأما الجمع السالم فلا يقع مميزاً للعدد عند سيبويه⁽¹⁾، إنْ كان وصفاً، إلّا نادراً، فلا يقال: ثلاثةُ مسلمين، ولا ثلاثُ مُسلماتٍ، إذِ المطلوبُ من التمييز تعيينُ الجنسِ، والصفاتُ قاصرةٌ في هذه الفائدة، إذ أكثرُها للعموم، فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفاً: ثلاثة ظرفاء.

وأمَّا غيرُ الوصفِ فإن كان عَلَماً، قَلَّ وقوعُه مميّزاً، لأنَّ جمع العَلَم لابد فيه من اللام، والغَرَضُ الأَهَمُّ من تمييز العدد: بيانُ الجِنس، لا التعيين، فمميزه منكّر في الأغلب وإنْ كان مجروراً، فلذا، قَلَّ: ثلاثة الزيدين، وثلاث الزينبات⁽²⁾.

وإن لم يكن عَلَماً، فإن جاء فيه مكسّر، لم يجز⁽³⁾ السالم في الأغلب، فلا يقال: ثلاث كسرات، بل تقول: ثلاث كِسَر، لِقِلَّةِ تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضِع، وقد جاء قولُه تعالى: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾⁽⁴⁾ مع وجود سنابل، وإن لم يأتِ له مُكسَّر، مُميز⁽⁵⁾ بالسالم، كقولِه تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾⁽⁶⁾، فثبت أنَّ الأغلبَ

---

(١) الكتاب ٢/١٧٥ بولاق، وانظر المقتضب ٢/١٥٨ الطبعة الأخيرة.

(٢) ط: زينبات.

(٣) د، ط: لم يميز بالسالم.

(٤) من الآيتين ٤٣، ٤٦ في سورة يوسف.
﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ١٢/٤٣.
﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. ١٢/٤٦.

(٥) ط: مميز.

(٦) النور/ ٥٨، والآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

في تمييز الثلاثة إلى العشرة، الجمع المكسّر، فبني أمر تأنيثها وتذكيرها عليه، دون جمع السلامة .

فإذا تَقَرَّر هذا، قُلْنا: يُنْظَرُ في تأنيث الثلاثة وأخواتها إلى واحد المعدود، إن كان المعدود جمعاً، لا إلى لفظ المعدود، فإنْ كان المعدود مؤنثاً حقيقةً، كثلاث نِسوة، وطوالق أو مجازاً، كثلاث غرف وعيون، حَذَفْتَ(١) التاءَ فيهما، كما رأيتَ، وإن كان الواحد منه مذكّراً، أَثْبَتَّ(٢) التاءَ فيها، سواءٌ كان في لفظ الجمع علامة التأنيث، كأربعة حمَّامات، وثلاثة بنات عُرس وبنات آوى، والواحد: حَمَّام، وابن عِرس، وابن آوى، أو لم تكن فيه علامة التأنيث كثلاثة رجال .

وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه، كساقٍ ولسان، جاز تذكيرُ العددِ وتأنيثُه، نحو: خمسة ألسنة وخمس أَلسُن وخمسة سوق وخمس سوق .

وإن كان المعدود صفةً نائبةً عن الموصوف، اعتبُر حالُ الموصوف لا حال الصفة، قال الله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ (٣) فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾(٤)، وإن كان المثل مذكراً، إذِ المُرادُ بالأمثال: الحسنات، أي عشر حسنات أمثالها(٥) .

وإن لم يكن المعدود جمعاً، بل هو إما اسم جمع، كخيل، أَوْ جِنْسٍ، كتمر، وستعرفُ الفرق بينهما في باب الجمع، نُظِر، فإنْ كان مختصاً بجمع المذكر، كالرهط، والنفر والقوم، فإنها بمعنى الرجال: فالتاء في العدد واجب، قال الله

---

(١) ط : حذف .

(٢) ط : ثبتت .

(٣) قوله : «من جاء بالحسنة» سقطت من ط، د .

(٤) الأنعام/ ١٦٠، ونَصُّ الآية: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ .

(٥) انظر سيبويه ٢/١٧٥ بولاق، والمقتضَب ٢/١٤٩، ١٨٥ .

تعالى: ﴿وَكَانَ فِي(1) ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ(2)﴾، وقالوا: ثلاثة رَجلة، وهو اسم جمع قائم مَقامَ رجال.

وإن كان مختصاً بجمع الإناث فَحَذْفُ(3) التاءِ واجبٌ، نحو: ثلاث من المخاض لأنها بمعنى حوامل النوق، وإن احتملهما، كالبط، والخيل، والغنم والإبل، لأنها تقع على الذكور والإناث، فإنْ نَصَصْتَ على أحد المحتملَيْن، فالاعتبار بذلك النَّصِّ، فإن كان ذُكوراً، أَثْبَتَّ التاءَ، وإن كان إناثاً حذَفتَها، كيف وقع النَّصُّ والمعدود، نحو: عندي ذكورٌ ثلاثةٌ من الخيل، أو عندي من الخيل ذكورٌ ثلاثةٌ، أو عندي من الخيل ثلاثةٌ ذكورٌ أو عندي من الخيل ثلاثةُ ذكورٍ بالإضافة، أو عندي ثلاثةُ ذكورٍ من الخيل، إلّا أنْ يقع النص بعد المميز، والمميز بعد العدد، نحو: عندي ثلاث من الخيل ذكور، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز، لا النص، فإن كان مؤنثاً لا غير، كالخيل والإبل والغنم حذفت التاء، وإن كان مذكراً لا غير، وما يَحْضُرُني له مثال، أَثْبَتَّها، إلحاقاً للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث، وللمذكر منه بجمع المذكر.

وإن جاء تذكيره وتأنيثه، كالبَطِّ والدَّجاج، جازَ إلحاقُ التاء نظراً إلى تذكيره، وحَذْفُها (١٧٧ب) نظراً إلى تأنيثه.

وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث يُنظر فيه إلى اللفظ، فيؤنث نحو: خمسة من الضرب، ويذكر نحو: خمس من البِشارة، ويجوز الأمران في نحو: ثلاثة من

---

(1) قوله: «وكان في المدينة» سقطت من ط.

(2) النمل/ ٤٨، والآية بتمامها: ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ﴾ ومنه قوله تعالى: ﴿فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ..﴾ البقرة/ ٢٦٠.

(3) ط: فخذف.

النخل، وثلاث من النخل(١)، لأنه يذكر ويؤنث(٢)، قال تعالى: ﴿ نَخۡلٍ مُّنقَعِرٖ(٣) ﴾ و: ﴿ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ(٤) ﴾.

وإنما قلت: ثلاثة أشياء، ولم تنظر إلى لفظ أشياء وإن كان اسمَ جمع كطرفاء(٥)، لأنه قائم مَقامَ جمع شيء، فكأنه جمعٌ، لا اسمُ جمع.

فإذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة، أعني من واحد إلى عشرة من جملة ألفاظ العدد الاثنى عشر، قُلْنا: حكم هذه الألفاظ العشرة: ما ذكرنا، أعني جَرْيَ الواحدِ والاثنين على القياس، وجَرْيَ الثمانية الباقية على غير القياس، في الظاهر، أين وقعت: تحت العشرة أو فوقَها، فلهذا تقول: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وثلاثة ومِائة رجلٍ، إلا لفظ عشرة، عند التركيب فإنه يرجع إلى القياس، أي تَثْبُتُ التاءُ فيه في المؤنث وتَسْقُطُ في المذكر، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، وإنما رجع إلى القياس، لأن مميزه ليس بجمعٍ حتى يؤنثَ العدد بالنظر إليه، وإنما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتأنيث في التَّنْيِيف، لأنه كان بِلا نَيِّف، أيضاً، موافقاً لمميزه تذكيراً وتأنيثاً كعشرة رجال، وعشر نسوة، على ما تقدم من التقرير.

---

(١) انظر المقتضب ٢/٣٨٦، وسيبويه ٢/١٧٣ بولاق.

(٢) «قال الفراء في كتاب «الجمع واللغات»: «. . فإنَّ أهلَ الحجاز يؤنثونه وربما ذَكّروا، والأغلب عليهم التأنيثُ. وأهلُ نَجْدٍ يذكّرون ذلك وربما أنّثوا، والأغلبُ عليهم التذكيرُ». [المذكر والمؤنث للفراء. تحقيق د. رمضان عبدالتواب، القاهرة سنة ١٩٧٥م ص ١٠١].

(٣) القمر/ ٢٠، ونصُّ الآية: ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴾.

(٤) الحاقة / ٧، وتمامُ الآية: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗاۖ فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾.

(٥) ط: كظرفاء.

[أحد عشر وأخواته]:

قوله: «أحدَ عَشَرَ، اثنا عشر، إِحدى عشْرة اثنتا عشرةَ، ثلاثة عشر إلى تسعةَ عشرَ، ثلاثَ عشرةَ إلى تسعَ عشْرةَ.

أي : أحد عشَر، اثنا عشَر للمذكر، إِحدى عشْرة اثنتا عشرة للمؤنث، ثلاثةَ عشَرَ إلى تسعةَ عشرَ للمذكر، ثلاثَ عشْرةَ إلى تَسْعَ عَشْرَةَ للمؤنث .

[اللغات في لفظ عشرة] :

قوله : «وتميم تَكْسِر الشِّين»(١)

يعني شين عشرة، المركب في المؤنث، لما كرهوا توالي أربعِ فَتَحَاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنَّيِّف الذي في آخره فتحة، عَدَلُوا عن فَتْحِ وَسَطِها إلى كسره، وأَمَّا الحجازيون فَيَعْدِلُون عن(٢) حركة الوسط إلى السكون، لِئَلَّا يكونَ إزالة ثقل بثقل آخرَ، وهي الفصحى، وقد تُفتح(٣) الشين على قِلَّةٍ لأنَّ قِلَّةَ التركيبِ عارضٌ، ورُبَّما سكن عين عشر المركب بمتحرك الآخر لاجتماع أربع فَتَحاتٍ: إحداها فتحة آخر النَّيِّف، نحو: أحد عشر وثلاثةَ عشر بخلاف: اثنا عشر .

---

(١) انظر التكملة ص٦٨، والتسهيل ص ١١٧، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٤ .

(٢) ط : من .

(٣) انظر التسهيل ص ١١٧ .

[عِشرون وأَخَواتُهُ]

قولُه : «عشرون وأخواته(١) فيهما » .

يعني في المذكر والمؤنث، (٢)وكان قياس هذه العقود أن يقال: عَشَران رجلاً مثنًّى وثلاث عشرات رجلًا، إلى تسع عشرات رجلًا، فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف إليه، أعني لفظ عشرات، وكان المضافُ مع المضاف إليه ككلمةٍ واحدةٍ لأنهما معاً عبارةٌ عن عدد واحد، كعشرة، ومِائة وألف، فكان المضافُ مع المضاف إليه ككلمة واحدةٍ مؤنثة بالتاء، فلمّا حَذَفُوا(٣) المضافَ إليه صارت ككلمة حذف لامها، نحو: عِزَة(٤)، وثُبَة(٥)، (٦)إلّا أنه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات، كما استعمل نحو: عِزة وثُبَة محذوفة اللام؛ لأنَّ المُرادَ مع وضع ألفاظ الأعدادِ، بَيانُ الكميةِ المعينة، ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بالثلاثة التي في مرتبة الآحاد، فلم يحصل التعيين المقصود، [بوضع العدد(٧)]، ومِنْ ثَمَّةَ لا ترى في ألفاظ العدد لفظاً مشتركاً، أصلاً، كما يَجيءُ في غيرها من الألفاظ، وسيَجيءُ في باب الجمع، أَنَّ جمع المؤنث بالتاء، المحذوف لامه شائعٌ بالواو، والنون، نحو: قلون(٨)، وثبون ومِئون، فقيل عشرون، وثلاثون تشبيهاً لها بهذه المحذوفة اللام .

---

(١) ط : وأخواتها .

(٢) ط : الواو ساقطة .

(٣) ط : حذف .

(٤) العـزة: الفِـرقة من الناس، والهاءُ عَوَضٌ من اللام. والجَمْعُ: عِزَى على فِعَل، وعِزُون. يقال: في الدارِ عزون؛ أي أصناف من الناس.

(٥) الثُبة: الجماعة وأصلها ثُبى ، والجمع ثُبات وثُبون.

(٦) في ط: وقلة بعد قوله: «ثبة».

(٧) تكملة لازمة من ط .

(٨) المقلاء والقلة: عودان يلعب بهما الصِّبيان. المقلاء: الذى يضرب به، والقلة الصغيرة التي تنصب، وأصلها قلو، والهاء عِوَضٌ، والجمع قلات، وقلون.

وابْتُدِىء بتغيير «عَشَران» المثنى إلى لفظ: عشرون، المصوغ صيغة المجموع، ليكونَ كالتوطئة للجمع غير القياسيّ في أخواتها التي بعدها، إذْ جَمْعُ المثنى غيرُ قياسيٍّ، لم يَجِيءْ إلاّ مضافاً لفظاً أو معنىً، إلى مثنى آخر كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ[1] صَغَتْ قُلُوبُكُمَا[2]﴾، على مايَجيء في باب المثنى.

وإنما غَيَّر لفظ الواحد في: عِشرون، بِكسر العين فيه، بخلاف أخواته، فإنه لم يَجِيءْ[3] فيها تغييرٌ، لإمكان الجمع في ثلاثون، مثلاً، فإنه جمع ثلاثة، أيضاً، إذ هو ثلاثة، عشر مرّات، وكذا أربعون وغيره، ولا يمكن دعوى جمعيَّة العشرة في عشرون، بوجه، فَقَصَدُوا بتغييره إلى جَعْلِهِ كبناء مستأنف، فالواو والنون في عشرون وأخواته، كالجبر مما حُذِفَ، كما قيل في: عزون، وكُرون[4]، وليس من باب تغليب العُقَلاءِ المذكرين على غيرهم كما قال بعضُهم؛ لأنَّ التغليب يكون عند الاجتماع، كالمسلمون في الرجال والنساء، والطويلون في الرجال والجِمال، وأنت تقول: عشرون امرأة وعشرون جَمَلاً، بَلَىٰ، يمكن دعوى التغليب في نحو: عشرون رجلاً وامرأة، وعشرون رجلاً وَجَمَلاً.

---

(١) قوله «فقد» ساقطة من ط.

(٢) التحريم /٤، والآية بتمامها: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

(٣) ط: لم يجز.

(٤) «كُرون جمع كرة التي تضرب بالصَّوْلَجَان، وأصلها كرو والهاء عِوَضٌ، ويجمع على كُرين وكِرين وكرات». [حاشية الشريف الجُرْجَاني ١٥١/٢].

و «سنين: جمع سنة، وكرين: جمع كرة، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الإعراب بالواو والنون، أو الياء والنون، لكونهما غيرَ علمين ولا وصفين لمذكر عاقلٍ، ولكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع، إذ قد حذفت لامه. وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده... وكل ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها في المفرد تاء التأنيث، ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة. «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف»...».

[شرح الشافية ١٢/٢، ١٣ هامش (١)].

[مِئَةٌ وأَلْفٌ مِئَتَانِ وأَلْفَانِ]

قولُه : «أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين، مِائة، وألف، مائتان، وألفان فيهما، ثم على ما تقدم .

قولُه : «بِلَفْظِ ما تَقَدَّم»، أي يكون المعطوف الذي هو العقد، والمعطوف عليه أي النَّيِّف، بلفظ ما تقدم في التذكيرِ والتأنيث، فالعشرون، (١٧٨ أ) لهما، ولفظ أحد واثنان على القياس، وثلاثة إلى تسعة، على خلاف القياس في الظاهر .

قولُهُ : «فيهما» أي في المذكر والمؤنث، قولُهُ : «على ما تَقَدَّمَ» يعني ترجع من ابتداء كل مِائة إلى انتهائها : إلى أول العدد على الترتيب المذكور، وتَعْطِفُ المِائة على ذلك العدد، نحو: أحد ومِائة، واثنان(١) ومائة، ثلاثة ومائة، أو تَعْطِفُه على المِائة، نحو: مِائة وأحد، مِائتان وأحد، أَلْف واثنان، في غير المعلوم معدوده، وفي المعلوم : مِائة ورجل ألف ورجلان، مائة وثلاثة رجال .

والأول، أي عطف الأكثر على الأقـل : أكثـرُ استعمالاً، أَلَا ترى أَنَّ العشرةَ المركَّبَةَ مع(٢) النَّيِّف معطوفةٌ عليه في التقدير، فثلاثة عشر، في تقدير: ثلاثة وعشرة، وكذا ثلاثة وعشرون، أكثر من : عشرون وثلاثة، فإذا وصلت إلى الأَلْفِ، استأنفت العَمَلَ، فيكون بين كل أَلْف إلى تمام أَلْفٍ آخرَ، كما مِن أول العدد إلى الأَلْف، تَعْطِفُ الأَلْفَ على ذلك العَدَد المنيف عليه، نحو: أحد وألف، عشرة وألف، عشرون وألف، مِائة وألف، مائتان وألف، ثلاثمَائة وأَلف .

وإن شئتَ جعلتَ الأَلْفَ معطوفاً عليه، كما ذَكَرْنا في المِائة مع ما أَنافَ عليها .

---

(١) ط : الواو ساقطة .

(٢) ط ، د : من .

وكان القياسُ أن يكون للعاشر من الألوف، اسماً مستأنفاً، ثم للعاشر من ذلك العاشر، اسماً مستأنفاً، وهكذا لا إلى نهاية، كما كان للعاشر من العشرات اسمُ المِائة، وللعاشر من المئات اسمُ الأَلْفِ، إلَّا أنهم لمّا رَأَوْا أَنَّ الأعداد لا نهاية لها، وكان وَضْعُ لفظ لكل عاشر من العقود يُؤَدِّي إلى وضع ما لا نهاية له من الألفاظ، وهو مُحَالٌ، اقتصروا على الأَلْفِ، فقالوا عشرة آلاف وأحدَ عشر أَلْفاً إلى عشرين ألفاً، إلى مِائةِ ألفٍ، مِائتي أَلْفٍ، ثلاثمِائة أَلْفٍ، إلى أَلْفِ أَلْفٍ، ثم مِائة وألف ألف، مِائتان وألف ألف، ثلثمائة وألف ألف، إلى: ألف وألف ألف، وألفان وألف ألف، وثلاثة آلاف وألف ألف، إلى: ألف ألف ألف، وهكذا، إلى ما لا نهاية.

ولم يقولوا عشر مائة، بل قالوا: ألف، ولا أحد عشرة مائة، بل مِائة وأَلْف، ولا ثلاث عشرة مِائة، بل ثلاثمائة وأَلْف.

وثـلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى المِائة، وَجَبَ حَذْفُ تائها، سواءٌ كان مميِّز المِائة مذكراً أَوْ مؤنثاً، نحو ثلَثمِائة رجل أوِ امرأة، وإذا أضيفت إلى آلاف وجب إثبـاتُ تائها، سواء كان مميز الآلاف مذكراً أَوْ مؤنثاً، نحو: ثلاثة آلاف رجلٍ أو امرأةٍ، لأَنَّ مميزَها: المِائةُ والأَلْفُ لا ما أُضيف إليه المِائةُ والآلاف.

وأَصْلُ مِائة: مِئْيَة، كَسِدْرَة، حُذِفَتْ(١) لامُها، فَلَزِمَها التاءُ عِوضاً منها كما في عِزة وثُبة ولامها ياء، لِما حكى الأخفش(٢): رأيت مِئْياً بمعنى مِائة، وإنما يكتب «مِائة»

---

(١) ط: حذف.

(٢) الممتع ٦٢٤/٢، وشرح الملوكي ص ٤٠٩، والوجيز في عِلْم التَّصريف للأنباري ص٤١.

بالألف بعد الميم، حتى لا يشتبه(١) بصورة: مِنْهُ(٢)، فإذا جُمِعَ أَوْ ثُنِّيَ، حُذِفَتِ الألِفُ .

[ثماني عشرَ ، وما فيها من اللُّغَاتِ]

قولُهُ : «وفي ثماني عشرة(٣): فَتْحُ الياءِ، وجاء إسكانُها، وشَذَّ حَذْفُها «بفتح النون»

أَمَّا الفتحُ، فلأن الياءَ تحتمل الفتحَ لِخِفَّتِهِ، كما في: رأيت القاضيَ، وجاء إسكانها كثيراً، لتثاقل المركَّبِ بالتركيب، كما أسكنت في: معد يْكرب وقاليْ قَلَا

---

(١) ينطبقِ هذا الكلامُ قبل التنقيط، وأما اليوم فأَرى كتابتَها على نَبْرَةٍ دون ألفٍ للأسبابِ التالية:

أولاً: ظهور جميع المخطوطات والمطبوعات منقوطة.

ثانياً: سُمِحَ لِـ (فِئَة) و (فيه) أن تبقيا على حالهما قبل أبي الأسودِ الدؤلي ونصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمَر العدواني وبَعْدَهم. فلماذا يمكن أن نُخطيءَ في قراءة (مِئة) قبل التنقيط، ولا يمكن أن نُخطِىءَ في قراءة (فئة)؟.

ثالثاً : ليس في اللغة العربية كُلِّها ـ فيما أعلم ـ أَلِفٌ قبلَها حَرْفٌ صَحِيحٌ مكسورٌ، لاستحالة النُّطْقِ بالألِفِ بعد كسرةٍ .

رابعاً : يَسْمَحُ بعضُهم بكتابة (خَمسِمِئة) مثلاً، دون ألِفٍ، فلماذا لا نكتب ال (مِئة) دائماً دون ألِفٍ، سواءٌ أكانت مفردةً أَمْ مضافاً إليها؟.

خامساً : يجمعون (١٠٠) على مِئِين ومِئات، فلماذا اتفقوا جميعاً على كتابة هاتَيْنِ الكلمتين دون ألِفٍ زائدةٍ بعد الميم المكسورة؟.

سادساً: أجاز المجمع اللُّغَوي القاهري كتابةَ كلمةِ (مِئَة) ومركَّباتها، بِغير الألِفِ التي زادَها القدماءُ بعد الميم في كتاباتهم، وظلَّتْ مَزيدةً حتى يومنا هذا. وكذلك أجازَ فَصْلَ الأعدادِ (ثلاثة، وتسعة وما بينهما) عن (مِئة)، مراعياً في هذا نوعاً من التيسير الإملائي. [راجع العدد الذي أصدره المجمع بعنوان «البحوث والمحاضرات»، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة ١٩٦٣م إلى سنة ١٩٦٤م].

(٢) في ط «منه خطأ».

(٣) انظر التسهيل ص ١١٨ .

وبادِي بَدَا(١)، وجوباً وجازَ حَذْفُ الياءِ(٢)، مع قِلَّتِهِ، للاستثقال، أيضاً، وبعد حَذْفِ الياء، فَفَتْحُ النونِ أَوْلى مِنْ كَسْرِها، ليوافقَ أخواته لأنها مفتوحةُ الأواخر مركبةً مع العشرة، ويجوز كسرُها لِتدلَّ على الياء المحذوفةِ، وقد تحذف(٣) الياء في ثماني(٤)، في غير التركيب ويُجعل الإعرابُ على النُّونِ، قالَ(٥):

٥٤١ لها ثنايا أربعٌ حِسَانُ * وأَربعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ

وفي الحديثِ(٦): صلى ثمانَ رَكَعَاتٍ، بفتح النون، وقد يُفعل ذلك برَباعٍ(٧) وجوارٍ(٨) ونحوهما .

والبِضْعُ ، بكسر الباء، وبعضُهم يَفْتَحُها: ما بين الثلاثة إلى التِّسعة، تقول: بِضْعَةُ رجالٍ وبِضْعُ نِسْوَةٍ، وبِضْعَةَ عَشَرَ رجلاً وبِضْعَ عَشْرَةَ امرأةً إذا لم يقصد التعيين .

---

(١) ط : بدأ.

(٢) «والصواب إثباتها فيها. . . ؛ لأنَّ الياءَ في (ثمانٍ) ياءُ المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في قاضٍ . . .».

[دُرَّةُ الغَوَّاص ص١٦٤].

(٣) ط : يحذف.

(٤) انظر الخزانة ٧/٣٦٥، قول ابن بَرِّي: «الكوفيون يُجيزون حذف هذه الياء في الشعر».

(٥) رَجَزٌ لم أهتدِ إلى قائله. الخزانة ٧/٣٦٥ هارون، الكَشَّاف ٤/٤٦؛ وفيه: فكلُّها بدل فثغرُها، التصريح ٢/٢٧٤، الأشموني ٤/٧٢، معجم شواهد العربية ٢/٥٥٠.

الشاهد فيه أنه قد تحذف الياء من ثماني، ويُجْعَلُ الإعراب على النون.

(٦) عَنِ ابنِ عباسٍ قالَ: صَلَّىٰ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس «ثمانَ ركعاتٍ في أربع سجدات»، صحيح مسلم/ باب الكسوف جـ٦ ص٢١٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النَّبوي ٢/٣٠٣. صحيح مسلم بشرح النووي ط. دار الفكر.

(٧) انظر سيبويه ٢/١٦ بولاق.

(٨) انظر المنصف ٢/٧٠، والممتع ٢/٥٥٤.

قالَ الجَـوْهَـرِيُّ(١): إذا جاوزتَ لفظ العَشَـرة، ذهب البِضْعُ، فلا تقول بِضْعٌ وعِشرون، والمشهورُ جوازُ استعمالِه في جميعِ العُقُودِ(٢).

---

(١) الصّحاح ٣/١١٨٦؛ وفيه: «وبِضْعٌ في العدد - بكسر الباء - وبعض العرب يفتحها، وهو ما بين الثلاث إلى التسع. تقول: بِضْعُ سنينَ، وبِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وبِضْعَ عَشْرَةَ امرأة؛ فإذا جاوزتَ لفظَ العَشْر ذهب البِضْعُ، لا تقول بِضْعٌ وعشرون».

(٢) انظر تفصيلَ معنى البِضْعِ في كتاب الزاهر ٢/٣٥٤ ومابعدها.

[تَميزُ الأَعـدادِ]

قولُه : «ومميز الثلاثة إلى العشرة ، مخفوضٌ مجموعٌ لفظاً أَوْ معنًى إلّا في : ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها: مِئات أَوْ مِئِين ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين : منصوب مفرد ومميز مِائة وألف، وتثنيتهما وجمعه : مخفوضٌ مفرد» .

قَوْلُهُ : «إلى العشرة»، الحَدُّ ههنا داخلٌ في المحدود، أَعني أَنَّ مميز الثلاثة والعشرة أيضاً، مخفوضٌ مجموعٌ، أَمَّا خَفْضُهُ بالإضافة، فلأنّ الكلمةَ تَصيرُ بها أَخَفَّ على ما مَرَّ قَبْلُ، وقد تترك الإضافة، فيقال: ثلاثةٌ أكلُبٌ، على البدل.

وربما جاء في الشِّعْر نحو : ثلاثة أثواباً⁽¹⁾، وإنَّما شَذَّ النصب لأن المعدودَ في الأصلِ كان موصوفاً كما تَقَدَّمَ، وهو المقصودُ، فلو نَصَبُوه لكان المقصود في صورة الفضلات .

وأَمَّا النصبُ في أحد عشر رجلاً فَسَيَجِيءُ القولُ فيه .

وأَمَّا الإضافة إلى الجمع، فلأن ذلك المضافَ إليه، كان في الأصل، كما تَقَدَّمَ، موصوفاً، ثم أُضيف العدد إليه للتخفيف، وَأَصْلُ (١٧٨ ب) موصوفِ الثلاثة فما فوقَها: أَنْ يكون جَمْعاً .

وأَمَّا إفراد مميز ما فوق العَشَرةِ، فَلِما يَجِيءُ⁽²⁾ .

قَوْلُهُ : «لفظاً أَوْ معنًى» ، الجمع المعنويُّ: إمَّا اسم الجنس كالتَّمْر والعسل، أو اسم الجمع كالرَّهط والقوم، والأكثرُ أنه إذا كان المفسِّر أحدهما: فُصِل بِمن، نحو:

---

(١) في سيبويه ١/٢٩٣ بولاق : «لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال: ثلاثة أثواباً، كان معناه معنى ثلاثة أثـواب». وفي مجالس ثعلب ٢/٥٨٤ : «يقال : ثلاثةُ أثوابٍ، وثلاثةَ أثواباً، وثلاثةَ أثوابٌ. وتقدم فيقال: عندي أثوابٌ ثلاثةٌ. . . .». وفي المقتضب ٢/١٦٦ الطبعة الأخيرة:

فإن اضطرَّ شاعرٌ فنوّن، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلّا نكرة؛ لأنه تمييز، كما أنه إذا اضطرّ قالَ: ثلاثةٌ أثواباً .

(٢) م ، د : فسيجيء العلة فيه .

ثلاثة مِن الخيل، وخمس من التمر، وذلك لأنهما، وإن كانا في معنى الجمع، لكنهما بلفظ المفرد فكُرِهَ إضافة العدد إليهما، بعد ما تَمَهَّدَ مِن إضافته إلى الجمع .

وقالَ الأَخفشُ⁽¹⁾: لا يجوز إضافة العدد إليهما، وهو⁽²⁾ باطلٌ، لقوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾⁽³⁾، وقالوا: ثلاثة نفر، وقال⁽⁴⁾:

٥٤٢ ثلاثةُ أَنْفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ * لقد جار الزمان على عِيالي

ثم نقول: إن لم يكن للمعدود إلّا جمعُ قِلَّةٍ، أُضيف العددُ إليه، وإن لم يكن له إلّا جمعُ كَثرةٍ، أُضيف العدد إليه، كثمانية أقلام⁽⁵⁾ وأربعة رجال، وإن كان له الجمعان معاً، أُضيفَ العدد في الغالب إلى جمع القِلَّة، لمطابقة العدد للمعدود قِلَّةً، نحو ثلاثة أجيال، وقد جاء: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾⁽⁶⁾، مع وجود أَقراء، وليس بقياسٍ .

وقال المبرِّدُ⁽⁷⁾: يجوز قياساً: ثلاثة كلاب، بتأويل: ثلاثة مِن كلاب، وليس بمشهورٍ.

---

(1) معه: الكِسائي، وثعلب، وقُطْرُب. التسهيل ص ١٢١ .

(2) م: « وهو منتقض بقوله » .

(3) النمل / ٤٨، والآيةُ بتمامها: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾

(4) الحُطَيْئَة (ديوانه ١٢٠ بشرح السُّكَّري. التقدم سنة ١٣٢٣هـ).
الخزانة ٣٦٧/٧ هارون، سيبويه ١٧٥/٢ وقد استشهد به على تذكير الثلاثة وإن كانت النفس مؤنثة؛ لأنه حملها على معنى الشخص، [انظر تبيان الكحيل ص ١٠٨]، الخصائص ٤١٢/٢، مجالس ثعلب ٢٥٢/١، المُخَصَّص ١٢٩/٧ غير منسوب، وفي ١١٤/١٧ منسوب، للحطيئة، المذكر والمؤنث ط. بغداد ص ٣٠٦، وقوله: ثلاثة أنفس: خبر مبتدأ محذوف، أي: نحن ثلاثة.
والعِيال ـ بكسر العينْ ـ : أهل البيت. الواحد عَيِّل كِجياد جمع جَيِّد. الشاهد فيه أنه يجوز إضافة العدد إلى اسمِ الجمعِ، وهو ههنا الذَّوْدُ.

(5) القلم جاءَ جمعُه على قِلام مثل جَبَل وجبال، لكنه قليلُ الاستعمالِ، وجمع القِلّة أفصحُ، وهو لغة القرآن.

(6) البقرة / ٢٢٨، والآية بتمامها: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

(7) في المقتضب ١٥٨/٢ ـ ١٥٩: « فإن قلت: ثلاثة حمير وخمسة كلاب جاز ذلك. على أنك أردت: ثلاثة من الكلاب، وخمسة من الحمير؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ...﴾
وانظر سيبويه ١٧٦/٢، ١٧٧ و ٢٠٢ بولاق .

قولُهُ : « إلاّ في : ثلثمائة إلى تسعمائة » ، استثناء من قوله : مجموع ؛ لأنّ المِائةِ المضافَ إليها ثلاثة إلى تسعة : مفردةٌ غير مجموعة، وكان القياس ثلاث مِئات، لأن للمائة جَمْعَيْنِ : أحدهما في صورة جمع المذكر السالم، وهو : مِئون، وقد تَقدَّمَ أَنَّ العَدَدَ لا يُضافُ إليه، فلم يَبْقَ إلاّ مئات يضاف إليها، لِعَوَز جمع التكسير، كما في﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ﴾[1] لكنّهم كَرِهوا أَنْ يَلِيَ التمييزَ المجموعُ بالألف والتاء، بعد ما تعوَّد المجيء بعد ما هو في صورة المَجموع بالواو والنون، أعني : عشرين إلى تسعين، فاقتُصِرَ على المفرد، مع كونه أخصرَ، وارتفاع اللَّبْسِ .

وقد جاء في ضرورة الشعر ثلاث مئين،[2] وخمس مئين، قال :[3]

٥٤٣ ثلاثُ مِئينٍ للملوك وَفَىٰ بها * ردائي وَجَلَّت عن وجوه الأهاتمِ[4]

---

(١) النور / ٥٨، ونصُّ الآية : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ . ﴾

(٢) في ابن يعيش ٦/٢٣ : « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث مئات، لأنّ الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة. وهذا وإنْ كان القياس إلاّ أنه شاذٌ في الاستعمالِ » .

(٣) الفرزدق (ديوانه ٨٥٣ ط. الصاوي سنة ١٣٥٤هـ).

والبيتُ من قصيدةٍ طويلةٍ يمدح فيها سُلَيْمانَ بنَ عبدِالمَلِكِ، ويهجو قَيْساً وجريراً، وروايته هناك.

فدىً لسيوفٍ من تميم وَفَىٰ بها * ردائي ، وجلت عن وجوهِ الأهاتمِ

وعلى هذا فلا شاهدَ فيه .

وهو في : الخزانة ٧/ ٣٧٠ هارون، المقتضب ٢/١٦٨ الطبعة الأخيرة، الأمالي الشَّجَرية ٢/ ٢٤، المُفَصَّل ٢١٣، معجم الشواهد ١/ ٣٦٣. «والفرزدق يَعني بالأهاتم: الأهتمَ بنَ سنان بنِ خالد. وعليه فليس الأهتم لقباً لِسنان بن خالدٍ كما زَعَمَ الكثيرون» [المفصل ٢١٤ حاشية].

والشاهد فيه أنه قال مِئين بلفظ الجمع، مع أنها تمييز الثلاث ، وتمييز الثلاثة وأخواتها بالمِئة لا يجمع، وإن كان الجمع هو القياس، إلاّ أنه مرفوضٌ عندهم.

(٤) في ط ما يلي :

ثلثمأين للملوك وفى بها ردائي * وجلت عن وجوه الأهاتم

وبعضُهم يقول في مِئون(١) : مُؤُون(٢) بضم الميم ، وبعضُهم يُشِمُّ كسر ميم مِائة في الواحد أيضاً ، شيئاً من الضم ، ولا يُبَيِّنُ الضم ، وذلك هو الإخفاء .

قالَ الأخفشُ : لو ضممت ميمَ مئات فقلت : مُؤات كما في مُؤون جازَ ، وبعضُهم يَجعل نُونَ مِئين مُعْتَقَبَ الإعراب كسنين كما يَجيءُ في الجمع .

وقـالَ الأخفش : هو فِعْلِين في الأصل كَغِسْلِين(٣) فَحُذِفَتِ(٤) اللامُ ، فهو عنده مفردٌ ، وليس بشيءٍ ، إذْ لو كان مفرداً ، لَقِيل لِمائةٍ واحدةٍ : مِئين ، ولعله عنده اسمُ جمعٍ ، وقال بعضُهم : هو: فِعيل : كعِصِي(٥) فَأُبْدِلَتِ(٦) الياءُ الأخيرةُ نُوناً ، وقولُه(٧) :

٥٤٤ وحاتِـمُ الطائي وَهَّابُ المِئي(٨)

---

(١) انظر سيبويه ٢/٣٦ بولاق .

(٢) انظر سيبويه ٢/١٨١ ، ١٨٣ .

(٣) الغِسْلِين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغُسالة ، والغِسلين في القرآن الكريم : ما يسيل من جلود أهل النار من قَيْحٍ وغيره ، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر في النار . [انظر سيبويه ٢/٣٢٦ بولاق ، الممتع ١/١٢٥] .

(٤) ط : فحـذف .

(٥) وزن عصِيّ : فُعُولٌ ، الأصل : عُصُوْيٌ : التقت الواو والياء والسابق ساكن ، فقلبتِ الواوُ ياءً ، ثم أُدغمتِ الياءُ في الياءِ ، وقلِبَتِ الضمةُ كسرةً حتى تَصِحَّ الياءُ .
ومِنَ العرب من يكسر حركة الفاء إتباعاً لحركة العين ، فيقول : «عِصِيّ» . وضمُّها أفصحُ وأكثرُ . إِذَنْ ليس وزنُ «عِصِيّ» فِعِيلًا كما قال الرَّضي ؛ وإنما صوره هكذا باعتبار اللفظِ ، نظراً لكسر أوله إتباعاً .
[انظر الممتع ٢/٥٥١ ، ٧٦٢] .

(٦) ط : فأبـدل .

(٧) مِن رَجَزٍ قالته امرأةٌ مِن بني عُقَيْلٍ ، تفخر بأخوالها من اليَمَن ، وقيل لامرأة مِن بني عامر . وتمامُهُ :
حَيْدَةُ خالي ولَـقِـيطٌ وعَـلِي * وحـاتـمُ الـطَّائِـي وَهَّـابُ المِئِـي
الخزانة ٧/٣٧٥ هارون ، نوادر أبي زيد ٣٢١ ، شرح شواهد الشافية ١٦٣ ، ضرائر الشعر ١٣٣ ، ١٣٤ ، الأمالي الشجرية ١/٣٨٣ ، المسائل العسكريات ٧٣ .
الـشـاهـد فيه (المِئي) فَإِنَّ أصلَه عنـد الأخـفش (المِئـين) ، فحـذفـت الـنـون لضرورة الـشِّعـرِ .

(٨) ط : المـأي .

عند الأخفش ، في الأصل: المئين حذف النون ضرورة، وحُكِي عن يونُسَ أنه مطروحُ الهاءِ كتمرة وتمر، وليس بمستقيم إذِ القياسُ، إذَنْ، مِئِي ، كَمِعًى ، كما تقول في لِثَة : لِثًى ، وفي ظُبَة : ظُبًى .

وقد قيل : أصله مَئِيّ ، ككليب، كُسِرت الفاء كما قيل في شَعير: شِعير، وفي رَغيف: رِغيف[1] لِكَوْنِ العين حَرْفَ حَلْق يَجِيءُ في التصريف، ثم خفف لأجل القافية، ومَئِيّ ، ككليب غير مسموع ، ففي هذا القول نَظَرٌ.

قَوْلُهُ : « ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين : منصوبٌ مفردٌ »، أَمَّا نَصْبُهُ، فَلِتَعَذُّرِ الإضافة إليه، أَمَّا من أحد عشر إلى تسعة عشر، فَلِكراهَتِهم أن تُجعل ثلاثة أسماء كاسمٍ واحدٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : فقد قالوا : ثلاثةَ عشرَ زيدٍ، وخمسة عشرِك، فجازت[2] الإضافة إلاَّ في اثني عشر، كما مَرَّ في باب المركب .

قيل : ليس هذا مثله[3]؛ لأنَّ المضافَ إليه إذا كان مميزاً فهو المقصودُ بالأول في المعنى ، وإنما جِيىء به لبيانه، فكأن الجميع كالشيءِ الواحدِ، والمضافُ إليه في نحو: ثلاثة عشرِك : شيءٌ آخرُ .

وأَمَّا عشرون وأخواته، فلأَنَّ النونَ ليست للجمعِ حقيقةً حتى تُحْذَفَ، بل هي مشبهة بها .

فإن قيل : فقد يقال: أَرضو زيد، وكُرُو عمرو، وهذه النون مثلها، قلت : بل نونُ «عشرون» وأخـواتهـا أبعدُ منها من نون الجمع، لأن «أرضون»، جمع أرض،

---

[1] في ط : كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرفَ حَلْقٍ .

[2] ط : فجـاز .

[3] ط : قيل هذا ليس مثلـه .

حقيقةً، وإن لم يكن قياساً، بخلاف «عشرين» وأخواتها، فإنها ليست جَمْعَ عشر، وثلاث وأربع، لِما مَرَّ في أَوّل البابِ[1].

ولم تمكنِ الإضافة مع إثبات النون أيضاً، لمشابهتها لنون الجمع، ورُبَّما جاء : عشرو درهمٍ، وأربعو ثوبٍ، وهو قليلٌ.

وأَمَّا إفرادُهُ، فلأَنَّ جمعيتَه الأصليةَ التي كانت له حين كان موصوفاً إنما حُوفِظَ عليها حالَ الإضافة إليه؛ لأنَّ المضافَ إليه غيرُ فضلةٍ بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت[2] الجمعية له مضافاً، كما كانت له موصوفاً، فلما تعذرتِ[3] الإضافةُ، ونصب على التمييز، وهو في صورة الفضلات، لم يَبْقَ كالموصوف الذي هو عُمْدَةٌ حتى يجبَ مراعاةُ حالِه، والجمعيةُ مفهومةٌ من العدد المتقدم، والمفرد أخصر، فاقتصر عليه.

ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات، يُراعَىٰ أصلُهُ حين كان موصوفاً، فلا يُوصَفُ، في الأغلب، إلاَّ هو، دون العدد، لأنه هو المقصودُ من حيث المعنى والمعدودُ، وإن كان مقدماً، كالوصفِ له.

تقول : عندي عشرون رجلاً شجاعاً، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه، قالَ تعالى :

﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ ﴾[4]، ويجوز وصف العدد أيضاً لكنْ على قِلَّةٍ.

[قولُهُ[5]]: «وتثنيتها، وجمعه» (١٧٩ أ) أي تثنية المِائة[6] والأَلْف، وجمع الألف،

---

(١) ط : الكتـــاب.

(٢) ط : بقـــي.

(٣) ط : تعـــذّر.

(٤) يوسف / ٤٣، والآية بتمامها : ﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴾

(٥) ليست في الأصل، وهي من م.

(٦) ط : المأة.

إذِ المِائةُ لا تجمع مضافاً إليها ثلاث وأخواته، كما مَرَّ، وإن لم يُضَفْ إليها ثلاث وأخواته، جمعت وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد، نحو: مئات رجل .

قولُهُ : « مخفوضٌ مفردٌ » ، أَمَّا خَفْضُهُ فعلى الأصل، كما ذكرنا في نحو: ثلاثة رجال، وأَمَّا إفرادُهُ، فَلِما جَرَّأهم عليه إفراد المميز المنصوب الذي قبله، مع أنه أَخَفُّ من الجمع، ولفظُ العددِ كافٍ في الدلالة على⁽¹⁾ الجمع، ومرتبة الآحاد جمع قلة وحُكْمُ جمع القِلَّةِ عندهم حُكْمُ الإفراد في كثيرٍ من الأشياءِ، كتصغيرهم له على لفظه، وجمعهم له مرة بعد أخرى جمعَ التكسير، وأَمَّا هذه المرتبةُ فمشهورٌ كثرتُها، لا كمرتبة الآحاد، فأغنت عن جمع تمييزها .

وقد يُجْمَعُ مميزُ المِائة ، نحو مِائة رجال، وقد يُفرد منصوباً، قالَ⁽²⁾ :

٥٤٥ إذا عاش الفتى مِائتَيْنِ عاماً * فقد ذَهَبَ اللَّذاذَةُ والفَتَاءُ

قالَ المُصَنِّفُ⁽³⁾، ونعْمَ ما قالَ، فيمن قرأ قوله تعالى:

﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾⁽⁴⁾ بالتنوين ، وهي من غير حمزةَ⁽⁵⁾ والكِسائي⁽⁶⁾، : أنه على

---

(١) د : «في الدلالة على الجمعية مع أن الـَثرة والجمعية في هذه المرتبة أكثر وأشهر من جمعية مرتبة الآحاد، لأنّ مرتبة الآحاد جمع . . . » .

(٢) هو الربيع بن ضَبُع الفَزاري، وهذا البيت من شِعْرٍ يمدح فيه بنيه وكنانته، ويذكر بِرَّهم له .
الخزانة ٧/٣٧٩ هارون ، المقتضب ٢/١٦٦ الطبعة الأخيرة، سيبويه ١/١٠٦ ، ٣٣٩ وفي الموضع الثاني نسبه إلى يزيدَ بنِ ضَبَّةَ، الجُمَل ٢٤٢ الطبعة الجديدة، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ٥٧ ؛ وفيهما: المَسَرَّة بدل اللَّذَاذة، الاقتضاب ٣٦٩؛ وفيه : التخيل بدل اللذاذة، وقالَ ابنُ السِّيد: « . . . . ويُروى المسرة، ويُروى : المروءة، وأنشد في باب ما يمد ويقصر » ، شرح المقصور والممدود لابن دريد الأزدي ص ٢٥ ، المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٣ مطبعة السعادة، المخصص ١/٣٨ ، و ٥/١٣٢ . والفتاء : المصدر من الشباب ممدود. يقال: إنه لَفَتى بيِّنُ الفَتاء، كقولك بَيِّنُ الشباب، والفعل كفَرِحَ.
الشاهد فيه أن قد يُفرد مميِّز المِئة وينصب، كما في البيت.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١١ .

(٤) الكهف / ٢٥ ونصُّها: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾

(٥) حمزة بن حبيبٍ الزيات : أحدُ القُراء السبعة ، أخَذَ القراءَة عن سُليمانَ الأعمش وطلحةَ بنِ مصرّف . . . مات سنة ١٥٦، وقيل ١٥٤هـ. (غاية النهاية ١/٢٦١).

(٦) « قرأ حمزة والكِسائي» ولبثوا في كهفهم ثلاثَ مِئةِ سنين» مضافاً بغير تنوين . . . » [حُجَّة القِراءات ص ٤١٤] .

البدل(١)، لا على التمييز، وإلاّ لزم الشذوذ من وجهين: جمع مميز المِائة ونصبه، فكأنه قال: ولبثوا سنين، قال: وكذا قوله تعالى:

﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾(٢)،

وإلاّ لزم الشذوذ بجمع المميز.

قالَ الزَّجَّاجُ(٣): لو انتصب «سنين» ، على التمييز ، لَوَجَبَ أَنْ يكونوا، لَبِثُوا تِسْعَمِائة سنة، ووجهُهُ: أنه فهم أن مميز المائة، واحدٌ مِن مِائة، كقولك : مِائة رجل، فرجل : واحد من المائة، فلو كان «سنين» تمييزاً، لكان واحداً من ثلثمائة، وأقل السنين : ثلاثة، فكأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين، فتكون تسعمائة .

قال المصنفُ، وهذا يَطَّرِدُ في قوله تعالى:

﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾(٤)، فلو كان تمييزاً، لكانوا ستةً وثلاثينَ، على رأيه، قال: وهذا الذي ذكره الزَّجَّاجُ يَرُدُّ على قراءة حمزةَ والكِسائيِّ، لأنهما قرآ: ثلاثمائةِ سنين، بالإضافة، فسنين عندهما تمييز، لا غَيْرُ، وإن لم يكن منصوباً.

---

(١) انظر البحر ٦/١١٧، ومُشْكِل إعراب القرآن ٢/٣٩ ، ٤٠ ، وإعرابَ القرآن للنحاس ٢/٢٧١ ، ٢٧٢، ومعانيَ القرآن للفراء ٢/١٣٨ ، ومعانيَ القرآن للأخفش ٢/٣٩٥.

(٢) الأعراف / ١٦٠، ونَصُّ الآية : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾.

[انظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٣٢، والتِّبيان لِلعُكْبَري ١/٥٩٩].

(٣) « قال الزجاج : (سنين) جائزٌ آن يكونَ نصباً، وجائز أن يكون جرّاً فامّا النصبُ فَعَلَى معنى : (ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مئة)، ويكون على تقدير العربية (سنين) معطوفاً على (ثلاث) عَطْفَ البيانِ والتوكيد. وجائز أن يكون (سنين) من نعت (المِئة) وهو راجع في المعنى إلى (ثلاث). » [حُجَّةُ القِراءات ص ٤١٤] .

(٤) الأعراف / من الآية ١٦٠. انظر تخريجَها في : البحر ٤/٤٠٧ ، والكَشَّاف ٢/١٦٨ ، ١٦٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٢٣ ، ومعاني الفراء ١/٣٩٧، والتكملة ص ٦٨ .

ولا شَكَّ أَنَّ قراءةَ الجماعةِ أَقْيَسُ من قراءتها عند النحاة، وما ذكره الزجاجُ غيرُ لازمٍ ، وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً، أَمَّا إذا كان جمعاً فالقصدُ فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب، مع أن الأصل في الجميع : الجمعُ، وإنما عُدِلَ إلى المفرد لِعِلَّةٍ، كما تقدم، فإذا استعمل المميز جمعاً، استعمل على الأصل .

وما قاله الزجاجُ، إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعاً : استعمل كما استعمل المفرد أما إذا استعمل الجمع على أصله، فيما وضع العدد له ، فلا .

هذا آخِرُ كلامِ المصنِّفِ(١).

وإذا وصفتَ المميِّزَ، جاز لك في الوصف ، اعتبارُ اللفظ(٢) والمعنى ، نحو : ثلاثون رجلاً ظريفاً، وظُرَفاء، ومِائة رجل طويلٍ وطوالٍ(٣)، قالَ(٤) :

٥٤٦ فيها اثنتان وأربعونَ حَلُوبَةً * سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

---

(١) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٦١٢/١ .

(٢) ط : اعتباراً للفظ .

(٣) انظر الهمع ٢٥٤/١، ودراسات القسم الثالث جـ٣ ص ٢٦٧ وما بعدَها.

(٤) عنترة العبسي (ديوانه ١٩٣ ط. سعيد المولوي، دمشق) .

الخزانة ٣٩٠/٧ هارون ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٧٢، وابن يعيش ٥٥/٣ .

والحَلُوبة : المحلوبة. يُستعمل في الواحد والجمع على لفظ واحد. والخَوَافي: أواخرُ رِيش الجَناح مما يلي الظهر. والأَسْحَم : الأَسْوَد. وقوله : (سُوداً): حال من قوله : اثنتان وأربعون، وهو حالٌ من نكرة، أَوْ نَعْتٌ لِحَلُوبة؛ لأنها في موضع الجماعة، والمعنى : من الحلائب. ويروى : (سُودٌ) على أن يكون نعتاً لقوله «اثنتان وأربعون» .

فإن قيل : كيف جاز أن ينعتَها، وأحدُهما معطوفٌ على صاحبه؟

قيل : لأنهما قد اجتمعا، فصارا بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ وعَمروٌ الظريفان. والكاف في (كخافية) في موضع نصب. والمعنى: سُوداً مثل خافيةِ الغُرابِ الأَسْحَم .

الشاهد فيه أنه يجوز وصف المميِّز المفرد بالجمع باعتبار المعنى، كما في البيت، فإن (حلوبة) مميّز مفرد للعدد، وقد وصف بالجمع، وهو سُود: جمع سوداء .

واعلم أَنَّ سيبـويه(١) ، وجماعةً من النحاة، يستقبحون كون مميز العدد، في أي درجة كان : صفةً، نحو قولك : سبعة طوال، وأحدَ عشرَ طويلاً ، ومِائة أبيضَ ؛ لأنَّ المقصود من التمييز: التنصيصُ، وهو معدوم في أكثرِ الأوصافِ، بَلَىٰ إن كانتِ الصفةُ مختصةً ببعض الأجناس لم يستقبح نحو ثلاثة علماء، ومائة فاضل، كما قلنا في: هذا الأبيض، وهذا العالم .

وإذا أضفتَ العددَ المركب نحو : أحد عشرك، وخمسة عشر زيد، فعند سيبويه(٢): الاسمان باقيانِ على بنائهما لبقاء موجبه، أي التركيب ، . . .

والإضافة عنده، لا تُخِلُّ بالبناء، كما لا يخل به الألِفُ واللام اتِّفاقاً ، نحو: الأحدَ عشرَ، وإن كانت الإضافة، واللام، مِن خواصِّ الأسماء .

وأما الأخفشُ والفَرَّاءُ، فإنهما فرقا بين اللام والإضافة، وذلك لأن ذا اللام، كثيراً ما يوجد في غير هذا الموضع مبنياً، كالآن، والذي وأخواته، والأمس، عند بعضهم، وأَمّا المضاف فلا يكون إلّا معرباً، إلّا لَدُنْ وأخواته، أَلَا ترى إلى اعراب « أيّ » للزوم إضافته، مع ثبوت عِلَّةِ البناء فيه، وإلى إعراب قَبْلُ، وبَعْدُ، وأخواتها مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها(٣).

وأَمّا بناء « غلامـي » ، على مذهب النحاةِ، وبناء « حيث »، وإذا، ونحو قوله(٤):

على حِينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصبا * وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ(٥) والشَّيْبُ وازِعُ

فقد مضى الكلام عليه في مواضِعِهِ .

---

(١) في سيبويه ٢/١٧٣ بولاق : «وتقول: ثلاثة نسَّابات، جمع نسَّابة، وهو قبيح . . .»، وفي ٢/١٧٥ : « . . . فهذا وجه الكلام، كراهيةَ أن تجعل الصفة كالاسم، إلّا أن يضطرَّ شاعرٌ».

(٢) الكتاب ٢/٥٣ ، ١٧١ بولاق ، وانظر المقتضب ٢/١٥٩ .

(٣) ط : منهـا .

(٤) النابغة الذُّبياني (ديوانه ٤٤ شرح ابن السكيت ط. شكري فَيْصَل، بيروت سنة ١٩٦٨م)، وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

(٥) ط : سـاقط .

فالأخفش(١) يُعربُ(٢) ثانيَ الاسمين قياساً مع الإضافة، نحو : جاءني خمسة عشر زيد، إجراءً له مُجرى « بعلبك »، والفراء(٣) يجعل جُزْأي المركب عند الإضافة مُعْرَبَيْنِ إعـرابَ المضافِ والمضافِ إليه(٤)، لشبهه لفظاً بالمضاف إليه، فيكون، خمسة عشر زيد، كابنِ عِرْس زيد .

[اعتبارُ اللَّفْظِ والمعنى في المعدودِ]

قولُهُ : « وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظُ مذكراً، أَوْ بالعكس » « فوجهـان » .

يعني مثل قولك : شخص، إذا أطلقته على امرأة ، وقولك: نفس، إذا أطلقتها على رجل، ففي الأول: المعدود وهو المرأة مؤنث، ولفظ الشخص مذكر، وفي الثاني: المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث، فلك أن تعتبرَ اللفظَ وهو الأَقْيَسُ والأكثرُ في كلامهم، لِما ذكرنا في الموصولات، فتقول: ثلاثة أشخص أي نساء، وثلاث أنفس أي رجال، ويجوز اعتبار المعنى، كثلاثة أنفس، للرجال(٥)، وثلاث أشخص ، للنساء .

---

(١) تفصيل لمخالفة الأخفش والفراء في التفريق بين اللام والإضافة.

(٢) التسهيل ١١٨ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣٤، والتسهيل ١١٨ .

(٤) في م ، د بعد قوله : «والمضاف إليه» ما يلي : «نحو ابن عرس، تشبيهاً لفظياً لهذا المركب بالمضاف. . .».

(٥) في سيبويه ٢/١٧٣ بولاق : «وقالوا: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم إنسان. أَلَا ترى أنهم يقولون : نَفْسٌ واحد، فلا يُدخلون الهاء».
وقال في ص ١٧٤ : «كما أنّ النَّفسَ في المذكر أكثر. . .» ثم قال: «وزعم يونس عن رؤبة أنه قال: ثلاث أنفس على تأنيث النفس، كما يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخص في النساء. . .» وانظر المُخَصَّص ١٤/١٧ .

قـــالَ(١) :

٥٤٧ فكان مِجَنِّي دون مَنْ كنتُ أَتَّقِي(٢) ❊ ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانِ (١٧٩ب) ومُعْصِرُ

قولُـهُ : « ولا يُمَيِّزُ : واحد، ولا اثنان، استغناءً بلفظ التمييز عنهما نحـو : رجل ورجلان ، لإفادة النص المقصود بالعدد(٣) » .

إنما لم يُمَيَّزْ، واحد، واثنان، لأن ألفاظ العدد قُصِدَ بها الدلالةُ على نُصوصيَّةِ العدد لَمّا لم يكن الجمـع يفيد ذلـك، فلو قالوا: رجال، لم يُعلم عددُهم، ولو قالوا ثلاثة واقتصروا، لم يُعلم ما هي؟ فلمّا كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً، استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجلٍ ولا واحد رجلين، ولا واحد رجال، لأن لفـظة رجـلٍ وحـدَها، تُفيد الوحدة والمعدود، ولم يقولوا: اثنا رجل ولا : اثنا رجال، لأنّ لفظة رجلين تفيد الاثنينيَّة، وقولُهُ(٤):

٥٤٨ كَأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ❊ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

---

(١) عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ (ديوانه ١٢٦ ، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ).
الخـزانـة ٣٩٤/٧ هارون، سيبـويه ١٧٥/٢ ؛ وقـد استشهـد به مراعاةً لمعناه؛ لأنه أراد به المرأة، المقتضب ١٤٨/٢ ؛ وفيه: « فأما قوله: فكان مِجَنِّي. . . فإنما أنّث الشخوص على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء، وأبان ذلك بقوله: كاعبانِ ومُعصِرُ»، الخصائص ٤١٧/٢ ، ضرائر الشعر ٢٧٢ ؛ وفيه «فأنث الشخص، ولذلك أسقط التاء من العدد؛ لأنه أراد بالشخوص النساء»، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٠٦/١ تحقيق د. عضيمة القاهرة سنة ١٩٨١م، شرح الألفية للمُرَادي ٣٠٤/٤.
و(المِجَنّ): الترس . (الكاعب): الجارية حين يبدأ ثدياها للنهود. (المُعْصِر): الجارية أول ما أدركت وحاضت. يقال: قد أُعْصِرَتْ، كأنها دخلت عصر شبابها. و (دون) بمعنى : قُدَّام. و«كاعبان : خبر لمبتدأ محذوف على قطع البدل. وثلاث: خبر كان». المقتضب ١٤٦/٢ الطبعة الأخيرة هامش (١). .
الشاهد فيه أنه يجوز اعتبار المعنى فتجرَّد علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوي، كما هنا، فإنه جرد ثلاثاً من التاء؛ لكون شخوص بمعنى نساء، بدليل الإبدال عنه بما بعده .

(٢) ط : أتــق .

(٣) ط : بالعــد .

(٤) خِطام الريح المُجَاشعي (فُرْحة الأَديب ١٥٨)، والبيت في هجاء شيخٍ كبير .
الخزانة ٤٠٠/٧ هارون، سيبويه ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ ، شرح أبيات سيبويه لابنِ السِّيرافي ٣٦١/٢، المقتَضب =

ضرورةٌ .

قولـه : « استغناء بلفظ التمييز عنهما »، يعني لم يقولوا: واحد رجل ولا اثنا رجلين لأنّ التمييز الأول يفيد الوحدةَ، والثانيَ يُفيدُ الاثنينيَّة .

وهذا الاستدلالُ لا يستمر في نحو : واحد رجال ، واثنا رجال، وثنتا حنظل .

[تَعـريفُ العَـدَدِ]

وإذا قُصِدَ تعريفُ العددِ، فإن كان مفرداً، أي غيرَ مضافٍ ولا مركب، أُدخل اللامُ عليه، واحداً كان أَو أكثرَ، كالعشرين رجلًا، والثلاثة والأربعون جَملًا، والعشرةُ والمِائة بعيرٍ⁽¹⁾، وإن كان مضافاً، فعلى المضاف إليه، وإن كان مضافاً إلى المضاف، فعلى المضاف إليه الأخير، فالأول، كثلاثة الدراهم، ومِائة الدِّرْهَم، وثلاث المِائة وأربعة الآلاف، والثاني، نحو ثلاثمائة الألف، وثلاثمائة ألف الدرهم، وثلاثمائة أَلْفِ أَلْفِ الدرهم .

وقد يَدْخُلُ حرفُ التعريفِ على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً، نحو : الثلاثة⁽²⁾ الأثواب، وعند الكوفيين هو قياسٌ، كما مَرَّ في باب الإضافة .

= ٢/١٥٤ ، التكملة ١١٨ ، كتاب الكُتَّاب ١٣٧، شرح جُمل الزَّجَّاجي ١/١٤٠ ، التخمير ٢/٣٦١؛ وفيه : ثِنْتَيْ، بدل ثِنْتَا، المُخَصَّص ١٢/١٠، و١٣/١٩٦، و١٦/٩٨، و١٧/٨٩، ١٠٠ .

وفي إصلاح المَنطِق ١٦٧ ـ ١٦٨ تقول: ما أعظمَ خُصيتَه، وخُصيتَيْه ولا تَكسِر الخاء . . . الواحد خُصى وخُصْيَة .

وفي تهذيبه ٢/٢٥ : التَّدَلْدُلُ : تحرُّكُ الشيءِ المعلق واضطرابُه. وظرف العجوز: خَلْقٌ متقبض قد تشنّج لِقِدَمِه.

الشاهد فيه قولُه : (ثِنْتَا حَنْظَلٍ) فإنَّ القياسَ: حنظلتان. لكنه جاء ضرورةً .

(١) ط : بعيـراً .

(٢) في التكملة ص ٦٨ : « وروى الكسائي : الخمسة الأثواب. وروى أبو زيدٍ فيما حكاه عنه أبو عُمَرَ أنَّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء» .

وإنْ كان مركَّباً، دخل على الأول، نحو : الأحد عشر درهماً، ولا يجوز دخولُـه(١) على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جُزْأَيْ المركب، لأنه يكون كأنه داخل في وسط الكلمـة، وقـد يدخل على الجزأين بضعف نحو : الأحد العشر درهماً ، وهو عند الأخفش والكوفيين(٢) قياسٌ، وقد يدخل على الجزأين والتمييز بِقُبْحٍ ، نحو : الأحد العشر الدرهم، وهو قياسٌ عند بعضِ الكوفيين(٣) .

[التَّغليبُ في تمييزِ العَـدَدِ]

واعلم أَنَّ العددَ المميزَ بمذكر ومؤنث معاً، إمّا أَنْ يكونَ مفصولاً بينه وبينهما بلفظ « مِن » أَوْ « بينَ » ، أَوْ « لا »، فإن كان ، فالغلبةُ للتذكير، نحو اشتريت عشرة بين عبـد وأَمَـة، ورأيت خمسة عشر من النُّوق والجمال، إلّا أن يكون المميِّزان « يوماً » و « ليلةً » فالغَلَبَةُ، إذَنْ للتأنيثِ، قـالَ(٤) :

٥٤٩ فطافَتْ ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ * وكان النَّكِيرُ أَنْ تُضيفَ وتَجْأَرا

---

(١) ط : دخولهـا .

(٢) الإنصاف، مسألة ٤٣ جـ١/١٩٥، والهمع ٢/١٥٠ ـ ١٥١ .

(٣) قال الفارسي : «وليس له من القياس وجهٌ». التكملة ص ٦٨ .

(٤) النابغة الجَعْدي (ديوانه ٤١ تحقيق عبدالعزيز رَباح، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ط ١ سنة ١٩٦٤).
والبيت في وصف بقرةٍ وحشية أكل السَّبُعُ ولدَها فطافت ، وروايته هكذا:
فجالَتْ على وَحْشِيِّها مُستَبِنَّةً * . . . .
الخزانة ٧/٤٠٧ هارون ، المُغني ٨٦٧ ط. المبارك، إصلاح المنطق ٢٩٨ [تحقيق شاكر وهارون. دار المعارف سنة ١٩٥٦م]، سيبويه ٣/٥٦٤ هارون حاشية (٥)، الأُشموني ٣/٧٠ ط. عيسى الحلبي سنة ١٣٦٦هـ، المقرَّب ١/٣١١ بلا نسبة .
والنَّكير : الإنكار، وهو من المصادر التي أتت من فَعِيل كالنذير والعذير. وأكثر ما يأتي هذا النوع من المصادر في الأصوات كالهدير والهَدِيل، أي : ما كان عندها حين فقدته إلّا الشفقة والصِّياح .
و(تُضيف) مضارع أضاف، أي : أَشْفَقَ. ويروى: أن تَضيف بفتح التاء، أي : تعدل ههنا مرةً، وههنا مرةً.
يقول: كان نكيرها لَمّا رأت الشِّلْوَ أن تشفق وتجأر، لا شيءَ عندها غير ذلك. =

إذِ(١) التاريخُ مبنيٌّ على الليالي، كما يَجيءُ، فلهذا ، إذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليالي، جَرى اللفظ على التأنيث، نحو قولك : أقام فلانٌ خمساً، قالَ اللهُ تعالى :

﴿ . . . يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٍ(٢) وَعَشۡرًا ﴾ .

وإنما غلب التأنيث لذلك، وللفصل، إذ كأنه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه(٣) : يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة، لكنه ليس بِحَدِّ كلام العرب .

وإن لم يفصل بينهما(٤)، فإن كان العدد مضافاً إلى المعدود، فالغَلَبة للأسبق، نحو: خمسة أعبد وآمٍ ، وخمس آمٍ (٥) وأعبد، إذِ الإضافةُ إليه تُفيد فضل اختصاص، وكذا في عدد عطف عليه هذا المضاف نحو : ثلاثة ومائة رجل وامرأة، وثلاث وألْف ناقة وجَمَل .

وإن كان المعدود منصوباً على التمييز، فإن كان المذكر من المميزين عاقلاً، سواء كان المؤنث عاقلاً، أَوْ، لا ، فالاعتبارُ بالمذكر، نحو: خمسة عشر امرأةً ورجلاً ، وخمسة

= والمعنى على الرواية الأولى : أي فطافت ثلاثَ ليالٍ وأيامها، تطلب ولدها، وليس لديها من نكيرٍ إلاّ أن تضيف وتجار.

والشاهد: فيه تأنيث الثلاث بقوله : «بَيْنَ يومٍ وليلةٍ»، وقد علم أنه أراد ثلاث ليالٍ، والليالي مشتملةٌ على أيامها. والقاعدة المُفَصَّلة التي أَقَرَّها المتاخرون أنَّ العددَ المركب إذا ميز بشيئين، كانت الغلبة لمذكرهما إن وجد العقل، وإن فقد العقل فللسابق، بشرط الاتّصال، نحو: عندي خمسةَ عشرَ جَمَلاً وناقة، وخمسَ عَشْرَةَ ناقةً وجملاً، فإن فقد الاتصال كانت الغلبة للمؤنث؛ نحو: عندي سِتَّ عَشْرَةَ ما بين ناقة وجَمَلٍ، أو ما بين جَمَلٍ وناقةٍ .

(١) ط : إذا .

(٢) البقرة / ٢٣٤ ، والآية بتمامها: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجًا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٍ وَعَشۡرًا فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٧٤ بولاق .

(٤) ط : بهما .

(٥) آم جمع أَمَة وهي المملوكةُ ، جمع قِلَّة على وزن أَفْعُل، وأصله: أَأْمُوٌ، تحوّل إلى منقوص، وأبدلت الهمزة الثانية مَدَّة، وحُذِفت ياء المنقوص للتنوين . . .

وعشرون ناقةً ورجلاً، لاحترام التذكير المقارن للعقل، وإن لم يكن المذكر منهما عاقلاً ، فالاعتبار بأسبقها نحو : ثلاثة عشر جَمَلاً وناقةً وأربعةَ عَشرَ بيتاً وصُفَّةً وأربعة وعشرون يوماً وليلةً.

هذا، وإذا كان المميِّزان: يوماً، وليلةً، نحو: سرت أربعةَ عشرَ يوماً وليلةً فالمراد: أربعَ عشْرةَ ليلةً وأربعةَ عشرَ يوماً؛ لأنَّ مع الليالي أياماً بِعُدَّتِها، ولا كذا، نحو: اشتريت عشرةً بين عبدٍ وأَمَة، أو خمسةَ عشرَ جَمَلاً وناقةً، بل المعنى أَنَّ مجموعَ عددِ الإماء والعبيدِ عشرةٌ، فبعض العشرة عبيد، وبعضُها إِماء، ويجوز أن يتساويا، فيكون: خمسة عبيد وخمس إماء، ويجوز أن يختلفا.

والنكرة المضافُ إليها « بين » في مثل هذا، أي في موضع القَسْم، يقصد بها الجنس، ولفظة « بين » مستعارةٌ من الظرف المكاني، فقولك: القوم: بين رجل وامرأة، أي ليسوا بخارجينَ من هذين القسمين، ومن هذين الجنسين، كما أن ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجاً من المكان المتوسط بينهما.

[كيفية التأريخ]

واعلم أَنَّ الليلَ في تاريخ العرب، مُقَدَّمٌ على اليوم؛ لأنَّ السنين عندهم مبنيةٌ على الشهور القَمَرية، وذلك لكون أكثرِهم أهلَ البراري، الذين يتعسَّر عليهم معرفةُ دُخول (١٨٠أ) الشهر إِلَّا بالاستهلال، فإذا أبصروا الهِلالَ عرفوا دخولَ الشهر، فَأَوَّلُ الشهرِ عندهم: الليلُ، لأنَّ الاستهلالَ يكون في أول الليل.

فيقال في أول ليلة من الشهر: كُتِبَ لِأَوَّلِ ليلةٍ منه، أو لِغُرَّتِهِ أو لمهله أَوْ لمستهله وفي اليوم الأول لِلَيلةٍ خَلَتْ، واللام هي المفيدة للاختصاص، الذي هو أصلها، والاختصاص ههنا على ثلاثة أضربٍ، إِمّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبت لِغُرَّةِ كذا، أو يختص به لوقوعه بعده، نحو: لِلَيْلَةٍ خَلَتْ، أو يختص به

لوقوعه قبلَه، نحو: لِلَيْلَةٍ(١) بَقِيَتْ، وذلك بحَسَب القرينة، فمع الإطلاق، يكون الاختصاص بوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خَلَتْ، يكون بوقوعه بعده، ومع قرينة نحو: بَقِيَتْ، يكون بوقوعه قبله.

وتقول في الليلة الثانية: كتبت لِلَّيلة الثانية من كذا، وعلى هذا القياس إلى آخر الشهر، وإن وقع الفعل في الليل، ولم يُقصد إلى ذكر وقوعه فيه، جازَ أن يكتب فيه ما يكتب في الأيام، وذلك أنك تقول: في ثاني الأيام: لِلَيْلَتَيْنِ خَلَتَا، وفي ثالثها: لِثَلاثِ ليالٍ خَلَوْنَ(٢)، وكذا إلى عَشْرِ ليالٍ خَلَوْنَ، ويجوز: لِثَلاثِ ليالٍ خَلَتْ، إلى: عشر ليالٍ خَلَتْ، والأول أَوْلَىٰ ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع إلى الجمع.

وفي الحادي عشر: لإحدى عشْرَةَ ليلةً خَلَتْ، إلى أن تكتب في الرابع عشر، لأربعَ عشْرةَ ليلةً خَلَتْ، ويجوز: خَلَوْنَ، حَمْلاً على المعنى، والأولُ أَوْلى، مُراعاةً للفظِ.

---

(١) في التكملة ص ٦٩: «وإذا بقيتْ من الشهر ليلةٌ، قالوا: كتبْنا سَلْخَ شهر كذا، ولم يكتبوا لِليلةٍ بقيتْ، كما لم يكتبوا لليلة خلت ولا مضت...» وفي كتاب الكُتَّاب ص ١٣٦: «فإن لم يبق من الشهر إلاّ يومٌ واحدٌ أو ليلةٌ كتبت إن شئتَ: آخر يوم من كذا، وإن شئت كتبته: سَلْخَ كذا، أو سُلوخَ، أو انسلاخَ كذا، أو منسلخ كذا...»

(٢) في دُرَّة الغَوَّاص ١٠٠ ـ ١٠١: «... على أنّ العربَ تختار أن تجعل النون للقليل، والتاء للكثير، فيقولون: لِأربعٍ خَلَوْنَ، ولإحدى عَشْرَةَ خلتْ... ولهم اختيارٌ آخَرُ أيضاً، وهو أن يُجْعَلَ ضميرُ الجمع الكثير الهاءَ والألِفَ، وضميرُ الجمع القليل الهاءَ والنونَ المشددة، كما نطق به القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ التوبة/٣٦.

فجعل ضمير الأشهر الحرُم بالهاء والنون لِقِلَّتِهِنَّ، وضمير شهور السنة الهاء والألف لكثرتها.

وكذلك اختاروا أيضاً أن ألحقوا بصفة الجمع الكثير الهاءَ، فقالوا: أعطيتُه دراهم كثيرة، وأقمت أياماً معدودة، وألحقوا بصفة الجمع القليل الألِفَ والتاءَ، فقالوا: أقمت أياماً معدودات، وكسوته أثواباً رفيعات، وأعطيته دراهم يسيرات؛ وعلى هذا جاء في سورة البقرة/٨٠: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾، وفي سورة آل عِمران/٢٤: ﴿إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾، كأنهم قالوا أولاً بطول المدة التي تَمَسُّهم فيها النارُ، ثم تراجعوا عنه فقصَّروا تلك المُدَّةَ. وانظر البحر ٥/٣٩، ومعاني الفراء ١/٤٣٥.

وقريبٌ من ذلك: ما حَكَى المازنيُّ: الأجذاع[1] انكسرن، والجذوع انكسرت، جعل ضمير الأجذاع، وهو جمع قِلّة، ضميرَ الجمع وهو النون، لأنك لو صرحت بعَدَدِ القِلَّة، أي من ثلاثة إلى عشرة، لكان مميِّزه جمعاً نحو: ثلاثة أجذاع، وجَعَلَ ضميرَ الجذوع، وهو جمع الكَثرة، ضميرَ الواحدة، أي المستكن في انكسرت، لأنك لو صرّحتَ بعدد الكثرة، أي ما فوقَ العشرة لكان مميِّزهُ مفرداً، نحو: ثلاثة عشر جِذعاً.

وتكتب في الخامس عشر: للنصف من كذا، وهو أوْلى[2] من قولك[3]، لِخمسَ[4] عشْرَةَ ليلةً خلت، ومن قولك لِخَمْسَ عَشْرَةَ ليلةً بقيت أو بَقِينَ، مع جوازهما أيضاً، وذلك لأنَّ الأولَ أخصرُ منهما.

وفي السادس عشر: لأربعَ عَشْرَةَ ليلةً بقيت أو بَقِينَ، كما قُلْنَا، وبعضُهم يقول من الخامس عشر إلى الأخير: «إن بقيت[5]» لتجويز نُقصان الشهر، إلى أن تكتب في العشرين لعشر ليالٍ بَقِينَ، وهو أَوْلى من: بقيت، كما ذكرنا مع جوازه، أيضاً، إلى أن تكتب في الثامن والعشرين: لليلتَيْنِ بقِيَتا، وفي التاسع والعشرين: لليلة بقيت، وفي الليلة الأخيرة: لآخر ليلةٍ منه أو سلخه، أو انسلاخه، وفي اليوم الأخير: لآخر يوم من كذا، أو سلخه أو انسلاخه.

---

[1] «هذا هو الصحيح، وقد يعكس قليلاً، فيقال: الجذوع انكسرن، والأجذاع انكسرت» البحر ٣٩/٥.

[2] ط: الأولى.

[3] د: «وهو أَولى؛ لأنه أخصرُ من قولك لخمسَ عشْرةَ ليلةً...».

[4] ط: الخمس.

[5] يعني يأتي بجملة (إن بقيت)، بعد ذكر التاريخ؛ لِتَجويز نُقصانِ الشهرِ كما قال.

[الاشتقاقُ مِن ألفاظِ العَدَدِ]

قولُـهُ: «وتقـول للمفـرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثاني والثانية إلى: العاشر والعـاشرة، لا غَيْرُ، وبـاعتبـار حاله: الأول والثاني والأُولى والثانية، إلى: العاشر والعـاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر والثانية عشرة، إلى التاسعَ عشرَ، والتـاسعةَ عشْرَةَ، ومن ثم، قيل في الأول: ثالث اثنين، أي: مصيِّرهما من ثلـثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة أي أحدها، وتقول: حادي عشر أَحد عشر، على الثاني خاصَّةً، وإن شئت: حادي، أحد عشر، إلى تاسع تسعة عشر، فتعرِب» .

يعني بالمفرد : الواحد : وبالمتعدد: المعدود، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ جميعَ أَلفاظِ العدد، كانت في الأصل لمجرد العدد، كما في قولك: ثلاثة نصف ستة، ثم استعملت في المعدودات، كما في: رجال ثلاثة، وستة رجال، فإذا كان هناك معدودٌ مُعَيَّنٌ كعشرة رجـالٍ مثـلاً، وقصـدت ذِكْـرَ واحـدٍ منهم، فَإِنْ أردتَ ذكـره بلا ترتيبٍ، جئتَ بواحـدٍ، أو أحد، الذي هو أوّل تلك الألفاظ الاثني عشر، فقلت: هذا واحد العشرة، أو: أحدهم ، وإن قصدتَ إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين :

أحدُهما أَنْ تَقْصِدَ إلى ذلك الواحد، المعيَّن درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله، أي درجتـه التي هو فيها من العدد، لا باعتبار عددٍ آخرَ، كالثالث أي الواحد من الثلاثة، والثاني، أي الواحد من الاثنين، وهو معنى قوله: «باعتبار حاله» .

والثاني : أن تقصد إلى ذلك الواحد المراعى درجته العددية⁽¹⁾ مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته أيضاً، فيكون واحداً من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته ممحوَّة ذاهبة الاسم، وجَعْلِهِ للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما

---

(١) ط : العديـة .

تحتـه، نحـو: ثالث اثنين، أي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه[1] إلى اثنين وجَعْلِهِ للمجموع اسم ثلاثة، حتى صار واحدها، ومَحْوِهِ عن المجموع اسم الاثنين، فمعنى ثالث اثنـين: مصـيِّر اثنين ثلاثة بنفسه، إذ صار «اثنان» معه، ثلاثة، وهذا معنى قوله: باعتبار تصييـره.

فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير، لم يَجُزْ أَنْ يُبنى مِن واحد؛ إذ ليس تحت الأحد عددٌ، يصـير أحـداً، بانضمامه إلى الأحد، ويجوز أن يُبنى من الاثنين نحو: ثاني واحد، أي مصيِّر واحد: اثنين بنفسه.

فإذا جئتَ بعـده بمفعـول هذاالمصيِّر، إمّا مجروراً أو منصوباً، وجب أن يكون عدداً[2] (١٨٠ب) أنقص من العـدد المشتق منـه هذا المصيِّر بدرجة، كرابع ثلاثة وخـامس أربعة[3]، ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثرَ من درجة، ولا أَزْيَدَ بشيءٍ، إِذِ المعنى: أنه صيِّر مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه، وهذا المعنى لا يَتِمُّ إلّا في الناقص بدرجة فقط.

وإذا نصبت به فإنما تَنْصِبُ إذا كان بمعنى الحالِ أوِ الاستقبال لا بمعنى الماضي، كما يَجِيءُ في اسمِ الفاعل، والإضافةُ في هذا، أكثرُ من النصب بخلاف سائر أسماءِ الفاعِلِين؛ فإنهما متساويانِ فيهما، أو النصب أكثر.

وإنما قَلَّ النصبُ ههنا؛ لأنَّ الانفعال والتأثرَ في هذا المفعول غيرُ ظاهرٍ إلّا بتأويل، وذلـك لأنَّ نفسَ الاثنين لا تصير ثلاثةً أصلاً، وإنِ انضمَّ إليها واحدٌ، بل يكون المنضَمُّ والمنضمُّ إليه معاً، ثلاثةً.

---

[1] ط: انظامـه.

[2] ط، د: سـاقطة.

[3] انظر المقتضب ٢/١٨١ الطبعة الأخيرة، وسيبويه ٢/١٧٣ بولاق..

والتأويل : أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد: اسمُ الاثنين، وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني .

فعلى هذا، جاز بناءُ اسمِ الفاعل من الاثنين إلى العشرة؛ إذْ لكلٍّ منها فِعْلٌ، ومصدرٌ، نحو : ثنيت الأحد ثنياً، وثلثت الاثنين ثَلْثاً، وكذا ربَعت الثلاثة، إلى: عشَرت التسعة، والمضارع من جميعها بِكَسْرِ العَيْنِ إلاّ ما لامُهُ حَرْفُ حَلْقٍ، كأَرْبَعُ وأَسْبَعُ وأَتْسَعُ، وقد يكسر هذا أيضاً على الأصل⁽¹⁾ .

وقد جاءتْ هذه الأفعالُ بهذه المصادر بشرط ضَمِّ العَيْنِ في المضارع إلاّ ما لامُهُ حَرْفُ⁽²⁾ حَلْقٍ، بمعنىً آخر، وهو قَوْلُهم: ثَلثت الرجل أي أخذت ثلث ماله، وكذا رَبَعته وخمسته إلى عشرته، وليس هذا المعنى مِمّا نحن فيه، ولا يَجِيءُ بهذا المعنى: ثنيت الرجل؛ إذْ لا معنى له .

ولا يتجاوز بهذين المعنيين: العشرة، وأجاز سيبويه⁽³⁾ أَنْ يتجاوزَ العشرة ما هو بمعنى التصيير، خلافاً للأخفش، والمازني، والمبرد⁽⁴⁾.

قال أبو عبيدة : تقول : كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أي جعلتهم ثلاثين، وكانوا تسعةً وثلاثين فربعتهم، أي جعلتهم أربعين، وهكذا إلى المائة، قالَ السِّيرافي: إنَّ كثيراً من النَّحْوِيِّين يَمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة. وهذا هو القياسُ، قالَ: ومنهم مَنْ يُجِيزُهُ، ويشتقـه من لفظ النَّيِّف، فيقول: هذا ثاني أحد عشر، وثالث اثني عشر، وينونه قال المبرد⁽⁵⁾ : هذا لا يَجوزُ؛ لأَنَّ هذا البابَ يَجري

---

(1) انظر سيبويه ٢/١٧٢ ، والمقتضب ٢/١٨١ الطبعة الأخيرة.

(2) ط : إلاّ ما لامُهُ حَلْقِيٌّ . . .

(3) الكتاب ٢/١٧٣ بولاق .

(4) انظر المقتضب ٢/١٨١ الطبعة الأخيرة .

(5) في المقتضب ٢/١٨١ الطبعة الأخيرة: «فإن قلت على قياس قول مَنْ قالَ هذا رابعُ ثلاثةٍ وخامسُ أربعةٍ. فإنّ =

مَجْرَىٰ الفاعلِ المأخوذِ من الفِعْلِ ، ونحن لا نقول : ربَعت ثلاثة عشر، ولا أعلم أحداً حكاه .

واعلم أنه إنما لم يَجُزِ الاشتقاقُ ، فوق العشرة، بمعنى المصيِّر، وجازَ بمعنى أحد، نحو ثالث ثلاثة عشر؛ لأنَّ ما هو بمعنى الأحد، في صورة اسم الفاعل، وليس به معنى، كحائط، وكاهل، فلا بأس أَنْ يُبْنَى من أول جُزْأَيْ المركب، إِذْ لا يحتاج فيه إلى مصدرٍ ولا فِعْلٍ ، وأَمّا المصيِّر[1] فهو اسمُ فاعلٍ حقيقةً، واسمُ الفاعلِ لا بُدَّ له من فِعْلٍ ومَصْدَرٍ، ولم يثبت فِعل ولا مصدر مبنيّان مِن العدد الذي فوقَ العشرة.

والذي حَكَىٰ أبو عُبيدةَ، إنما هو في العقود من عشرة إلى مائة كعشرين وثلاثين إلى تسعين ، فقط، وليس من المركب، والمعطوف، والظاهرُ أَنَّ سيبويه[2] قاسَ ما هو بمعنى المصيِّر، على ما هو بمعنى الأحد، ولم يَقُلْ ذلك عن سَماع، فَعَلَىٰ ما قالَ، يجوز فيه وجهان: نحو: رابعَ عشرَ ثلاثة[3] عشر، على بناء[4] اسم[5] الفاعل مِنْ أَوَّل جُزْأَيْ المركب، والإتيان بثانيهما كما هو، ورابعُ ثلاثة عشر بحذف ثانيهما، وإعراب أولهما، لزوال التركيب، ولا يَجوز ههنا حَذْفُ أول جُزْأَيْ المركب، المضاف إليه، لا على أن

النَّحْويين كانوا يقولون: هذا خامسٌ أربعةَ عشرَ، وهذه خامسةُ أربعَ عشْرةَ، ويقيسون هذا أَجْمَعَ، ويقولون: هذارابعُ ثلاثَ عشرةَ، إذا كُنَّ نساءً ، فَصِرْنَ به أربعةَ عشرَ، كما تقول: هذا رابعُ ثلاث، وخامسُ أربعَ. فهذا قولُ النَّحْويّين المتقدمين، وكانوا أبوالحسن الأخفشُ لا يراه صواباً؛ وذلك لأنك إذا قلت: رابعُ ثلاثةً فإنما تُجريه مُجرى ضارب ونحوه؛ لأنك كنت تقول: كانوا ثلاثة فَرَبَعَهُم، وكانوا خمسة فَسَدَسَهم، ولا يجوز أن تبنيَ فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً؛ لأنّ الأصل: خامس عشر أربعة عشر. والقياس عندي ما قال، وهو قولُ المازنيّ »وانظر التعليق.

(١) يعبّر عن هذا المتأخرون بأنّ فاعلاً بمعنى بعض فلا يعمل، والآخر بمعنى مصير فيعمل. المقتضب ٢/١٨٠ الطبعة الأخيرة هامش (١).

(٢) الكتاب ٢/١٧٣ بولاق .

(٣) ط : ورابع عشر .

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٤٤ ، والمقتضَب ٢/١٨١ هامش ٢ الطبعة الأخيرة، ابن يعيش ٦/٣٦ .

(٥) قوله « اسم » ساقطة من ط .

تركب «رابع» مع «عشر» الأخير، فَتَبْنِيهما، ولا على أن تُضِيفَ «رابع» إلى «عشر»، فتعربه، أي تعرب «رابع» للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد، كما يَجِيءُ .

وأَمَّا إنْ قصدتَ إلى ذلك الواحد باعتبار حاله، فإن لم تُضِفْ، قلت: الأول، والثاني، والثالث، إلى العاشر، وإنما أبدلت الواحد بالأول، لأنّ الواحدَ، كما ذكرنا يُطْلَقُ على كل واحد من مفردات المعدودات، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول، لِتُبَيِّنَ قَصْدَ الترتيبِ .

وهذا المبني على وزن الفاعل، وإن لم يكن اسمَ مفعولٍ حقيقةً(١)، كما مَرَّ ، لكنّ فيه معنى الوصف، بخلاف نحو الحائط، وهذا، يَجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقاً، فتقول: الحادي عشر، فتقلب الواحد إلى الحادي، بِجَعْلِ الفاء مكانَ اللامِ والعينِ مكانَ الفاءِ، وتقول: الثاني عشر، فَتُسَكِّن ياءَيْ الحادي والثاني مع أنهما مركبان، كما مَرَّ في : مَعْدِيْكَرِب .

وأَمَّا العشرون، والثلاثون إلى التسعين، والمِائة والألف، فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظُ العـدد فيهما(٢): واحدٌ، كما مَرَّ في باب المركب، وكان القياس «أن يقال»(٣): العاشرون والثالثون .

وتقـول في المعـطوفِ : الثالث والعشرون والمِائة، والرابع والأَلْفُ، وإن أردتَ إضافةَ هذا النوع إلى ما هو جُزْءٌ منه، ولا يَجوز ذلك إلَّا فيما دون العشرين، فَلَكَ أَنْ تُضيفَهُ إمّا إلى أصله، وهو الأغلب، أو إلى ما فوقه، فلفظ الأولِ ، لا يُضافُ إلاّ إلى ما فوقه، نحو : أول العشرة، وأول الخمسة، ولا يُضافُ (١٨١أ) إلى الأحد، فلا يُقالُ أول الأحد، ولا أول الواحد، لأنّ معنى الاسم المضاف بهذا المعنى : بعضُ

---

(١) م : كالكاهل، والحائط .

(٢) ط : فيهـا .

(٣) قولـه : « أن يقال » : سَـقَطَ من ط .

المضـاف إليه، وذلك البعضُ هو الواحد، فمعنى ثالث ثلاثة: أحد ثلاثة، وليس للواحـد بعض حتى يضـاف ذلـك البعض إليه، وأَمَّـا غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجهان، نحو: ثاني اثنين، وقولك: عُطارد ثاني السبعة السَّيَّارة.

ولا يَجوز، عند الجُمهور، أن ينصب أصله؛ إِذْ ليس باسمِ فاعلٍ حقيقةً.

ونقل الأخفشُ عن ثعلب جوازَ ذلك، قال الأخفشُ: قلتُ له، فإذا أجزتَ ذلك فقد أجريته مُجرى الفعل، فهل يَجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة، قال: نَعَمْ، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إِلى اثنين.

فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة، قلت، على ما أجازَ سيبويه(١)، وحكاه عن العـرب: حادي عشر أحـد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، فيكون «حادي عشر» بمنزلة «ثالث» و«أحد عشر» بمنزلة ثلاثة، فالمركب الأول بجزأيه، مضاف إلى المركب الثاني بجزأيه، وكلا جُزْأَيْ المركب: مبنيّان.

وقد أَنْكَرَ ثعلبُ هذا الوَجْهَ، وحكاه عن الكوفيين، وقال: إِنهم لا يُجَوِّزون إِلَّا ثالث ثلاثة عشر(٢)، وحُجَّتُهم أنه لا يُمكن بناءُ الفاعل من جُزْأَيْ المركب، فَتبنيه من الجزء الأول وهو النَّيِّف.

وقولُ سيبويه(٣) أَوْلى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكـر مع ثقتـه وعـدالتـهِ، ولا رَيْبَ أَنَّ حَذْفَ ثاني جُزْأَيْ المـركَّبِ المُضـافِ، أكثرُ استعمالاً، لِخفَّتِهِ، ولاستثقالِ تكرارِ لفظ عشر في المضافِ والمضاف إليه، فإذا حذفتَه أعربتَ أَوَّلَ الجُزْأَيْن بوجوه الإعراب؛ لزوالِ التركيبِ الموجب لبنائه، وامتناع تركيبه مع جُزْأَيْ المركب الأخير.

---

(١) الكتاب ٢/١٧٣ بولاق وقال إنه القياس.

(٢) انظر الإنصاف مسألة ٤٤، والمقتضب ٢/١٨٠ الطبعة الأخيرة.

(٣) الكتاب ٢/١٧٢، ١٧٣ بولاق.

ويَجوزُ حَذْفُ أولِ جُزْأَيْ المضاف إليه، أيضاً، فتقول في ثالث ثلاثة عشر : ثالث عشر، فالذي ذَكَرَهُ سيبويه بعد الحَذْفِ: فتحهما جميعاً، أما الثاني، فلتضمن الواو، وأَمَّا الأول، فلقيامِ ثاني جزأي المضاف إليه، مقام ثاني جُزْأَيْ المضاف، وذكر الكوفيون جَوَازَ إعراب الأول، وأما الثاني فلا كلامَ في بنائه، لِتَضَمُّنِهِ الحرفَ، ووجهُ إعرابِ الأول: عَدَمُ قيامِ ثاني جُزْأَيْ المضاف إليه مَقامَ ثاني جُزْأَيْ المُضافِ .

قالَ السِّيرافيُّ : هذا قولٌ قريبٌ، لم يُنكره أصحابُنا، وروى الكِسائيُّ الوَجْهَيْنِ عَنِ العرب .

قال المُصَنِّفُ⁽¹⁾ في الوجه الأول، أعني بناءَ الجُزْأَيْنِ: الظاهرُ أَنَّ هذا اللفظَ : لفظُ الاسمينِ الأَوَّلَيْنِ بلا إضافةٍ إلى المركب الثاني، لِعَدمِ الالتباسِ .

واعلم أن لقولك: ثالث ثلاثة عشر ، بإعراب «ثالث» : مَعْنَيَيْنِ، أحدُهما الجزءُ الثالثُ من المعدودِ الذي هو ثلاثة عشر، وعلى هذا المعنى، يَجوز أن يقال: ثالث اثني عشر، وثالث أربعة عشر؛ لأنَّ «ثالث» من ثلاثة، لا مِن ثلاثة عشر، وثانيهما: أنه الجزءُ الواحدُ من ثلاثة عشر وعلى هذا، لا يَجوزُ: ثالث اثني عشر، ويجوز: ثالث أربعة عشر، لأنّ أصلَه : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وثالث عشر أربعة عشر .

واعلم أَنَّ حُكْمَ فاعل ، المذكور سواءٌ كان بمعنى المصيِّرِ أَوِ الواحد، أَوْ غيرهما، حُكْمُ سائرِ أسماءِ الفاعِلين في التذكير والتأنيث، فتقول في المؤنث : الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف، نحو : الثالثة عشرة⁽²⁾، والثالثة والعشرون، تُؤَنِّثُ الاسمَيْنِ في المركب، للمؤنث، كما تُذَكِّرُهما للمذكّر، نحو : الثالث عشر، وإنما ذكروا الاسمين لأنه اسمٌ لواحد مذكّر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر رجلاً، فإنه للجماعة، وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالثة والعشرون .

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢٠، وشرحه على الكافية ص ٨٦.

(2) ط : عشر .

قوله : «ومن ثمَّ»(١)، قيل في الأول : ثالث اثنين وفي الثاني : ثالث ثلاثة» . أي : ومن أجل اختلافِ الاعتبارين: اعتبار تصييره، واعتبار حاله، اختلفت إِضافتاهما .

فإضافة المصيِّر إلى ما دونه؛ وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط، إلى مثله، أَوْ إلى ما فوقَهُ .

[تعريفُ المذكرِ والمؤَنَّثِ، وعلامةُ التأنيثِ]

قولُـهُ : «المذكرُ والمؤنثُ : المؤنثُ ما فيه علامةُ تأنيثٍ لفظاً أَوْ تقديراً» «والمذكر بخلافه، وعلامةُ التأنيثِ: التاءُ ، والألِفُ مقصورة وممدودة» .

كل ما فيه علامة التأنيث، ظاهرة، أو مقدرة، سواءٌ كان التأنيثُ حقيقياً، أَوْ، لا : يُسَمَّى مؤنثاً .

فالحقيقي الظاهر العلامة نحو : ضاربة، ونُفَساء(٢)، وحُبْلَى، وغير الحقيقي : غرفة(٣)، وصحراء، وبُشْرى .

والحقيقي المقدر العلامة: زينب، وسعاد، وغير الحقيقي نار، ودار، ولا يقدر من جملة العلامات إِلّا التاء؛ لأنَّ وَضْعَها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدَّر، بخلاف الأَلِف .

ودليلُ كَوْنِ التاءِ مُقَدَّرَةً دون الأَلِفِ : رُجوعُها في التصغير في نحو : هُنَيْدَة، وقُدَيْرَة .

---

(١) ط : ثمة .

(٢) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق .

(٣) ط : عرفـة .

وأَمَّا الزائد على الثلاثي، فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاءِ، قياساً على الثلاثي، إذ هو الأَصْلُ، وقد ترجع التاء فيه، أيضاً، شاذاً، نحو: قُدَيْدِيمه(١)، وَوُرَيِّئة(٢)، [وَوُرَيَّة(٣)] .

قولُـهُ : «وعلامةُ التأنيثِ : التاءُ، والأَلِفُ، مقصورة وممدودة»، تاءُ التأنيث في الاسم أصلٌ، (١٨١ب) وما في الفعلِ فَرْعُهُ، لأنها تَلحق الفعل لتأنيث الاسمِ، أي فاعله .

وأصلُ العلامةِ أن تلحق كلمة هي علامةٌ لها، فلهذا كانتِ التاءُ الاسميةُ أكثرَ تصرُّفاً، بِتَحَمُّلها للحركات، وبانقلابها في الوقف هاءً .

وقال الكوفيون(٤) : الهاءُ أصلُ التاءِ، لَمَّا رأوا مشابهة الهاءِ للأَلِف، وليس بشيءٍ، لأنَّ التاءَ في الوصل، والهاءَ في الوقف، والأصل هو الوصل، لا الوقف، وقال جارُ اللهِ(٥): الياءُ أيضاً، علامة التأنيث في نحو : ذي .

والأَوْلى أَنْ يُقالَ : هذه الصيغة بكمالها للمؤنث، كـ « نا »، وليس في اسمِ الإشارة ما هو على حَرْفٍ واحدٍ .

وأَمَّا الياءُ في : تفعلين، فالأَوْلى أن يُقالَ : إنه اسمٌ لا حَرْفُ تأنيثٍ، كما مَرَّ في باب الضمائر .

---

(١) ، (٢) انظر المقتضب ٢/٢٧١ ، الخصائص ٣/٢٧٨ ـ ٢٧٩، المخصص ٩/٩٠ و ١٦/٨٣. شرح الشافية ١/٢٤٤، التبصرة ٢/٦١٨ ، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام شرح البغدادي جـ١ ص ١٧٧ .

(٣) ليست في الأصل ، وهي من م ، ط .

(٤) اللُّمَع ص ١٠٦ تحقيق حسين محمد شرف .

(٥) ابن يعيش ٥/٩١ .

وتاء التأنيث ، قد تدخل على الحرف ، كَرُبَّتْ، إذا كان المجرور بها مؤنثاً، كقوله(١):

٥٥٠ فقلتُ لها أَصيبتِ حَصاةَ قلبي * وَرُبَّتَ رميةٍ مِنْ غيرِ رامِ

وقد جاء (٢)

٥٥١ ياصاحبا : رُبَّتَ إنسانٍ حَسَنْ * يسأل(٣) عنك اليوم أو يسأل عَنْ

ويجوز أن يُراد بالإنسان : المؤنث .

وتلحق « ثُمَّ » أيضاً إذا عطفت بها قِصَّةً على قِصَّةٍ، لا مفرداً على مفردٍ .

ويقال : لات ، لمشابهته ليس ، كما مَرَّ في بابه، ويقال: لعلَّت، في : لَعَلَّ، وأَمَّا تاء بِنت(٤)، وأُخت(٥)، وهنت(٦)، وكلتا(٧)، وثنتان(٨)، ومنتان(٩)، فليست لِمَحْضِ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله. وقد أنشده الزمخشريُّ في كتابه (المُستقصى في أمثال العرب) جـ٢ ص ١٠٥؛ وقبلَهُ:

رمتني يوم ذات الغمر سلمى * بسهم مطعَم للصيد لامِ

وهو في : الخزانة ٧/٤٢٠ هارون، مَجمع الأمثال ١/٢٩٩، الفاخر ١٤٣؛ وفيه: «قولهم: رُبَّ رَمْيَةٍ مِنْ غيرِ رامٍ ، أول من قال ذلك الحَكَمْ بنُ عبد يغوث المِنْقِري. . . .». و (حَصاة القلب): حَبَّتُهُ. والمراد من البيت : رب رمية مصيبة حصلت من رامٍ مُخْطِىء.

الشاهد فيه أنّ تاء التأنيث قد تلحق الحرفَ كرُبَّ إذا كان مجرورُها مؤنثاً ليدل من أول الأمر أن المجرور مؤنث. والمشهور أنها تزاد في بعض الحروف للتأنيث اللفظي .

(٢) رَجَزٌ أورده أبو زيد في نوادره ، ولم ينسبه، وكذلك ابن يعيش، وهو في : الخزانة ٧/٤٢١ ، نوادر أبي زيد ٣٤٣، ابن يعيش ٨/٣٢.

الشاهد فيه أنه قد جاء مجرور رُبَّتَ مذكراً على خلاف الأول. ويجوز أن يريد بالإنسان المؤنث فيوافق ما قبله. والإنسان من الناس اسم جنس يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع.

(٣) من د .

(٤) ، (٥) الأحاجي النَّحْوية ٢٩ ، الوجيز في علم التصريف للأنباري ٥٢، شرح الملوكي ٢٩٩، الممتع ٢/٦٢٣، ابن يعيش ١٠/٣٩، سِر الصناعة ١/١٦٥، المنصف ١/٥٩، المذكر والمؤنث للأنباري تحقيق الشيخ عضيمة ص ١١٨، المُغني في تصريف الأفعال ص ٧٢، التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٠٣، الخصائص ١/٢٠١.

(٦) شرح الشافية ٢/٦٩ .

(٧) شرح الشافية ١/٢٢١ ، و٢/٧٠ .

(٨) شرح الشافية ١/٢٢٠ .

(٩) شرح الشافية ١/٢٢١ .

التـأنيثِ، بل هي بَدَلٌ من اللام في حالِ التأنيثِ(١)، ولذا سكن ما قبلَها، وفي: منتان، كأنه بَدَلٌ من اللام، لِكَوْنِ واحدِهِ وهو: مَنَة، كَشَفَة .

والألِفُ الممدودةُ، عند سيبويه(٢) : في الأصل مقصورةٌ، « زيدتْ قبلَها(٣) ألِفٌ » لزيادة المَدِّ، وذلك لأنَّ الألِفَ، للزومه، وصار كلامِ الفِعْلِ ، فجاز زيادة ألِف(٤) قبلَه، كما في كتـاب، وحمـار، فاجتمـع ألِفـان، فلو حذفتَ إحداهما لصار الاسمُ مقصـوراً، كما كان، وضاعَ العملُ، فقلبت ثانيتهما إلى حَرْفٍ يَقْبَلُ الحركةَ، دون الأُولى، لِتَبْقَى على مَدِّها، وإنما قلبت همزةً، لا واواً، ولا ياءً ، مع أنَّ مناسبةَ حروفِ العلةِ، بعضِها لبعضٍ ، أكثرُ، إذْ لو قلبت إلى إحداهما، لاحتِيج إلى قَلْبِها همزةً، كما في كِساء(٥) ورداء، لِكَوْنِ ما قبلَها ألِفاً، كما فيهما .

فَإنْ زالتِ الألِفُ وانقلبتْ ياءً، قلبت ألف التأنيث ياءً(٦) أيضاً، كما في قولِه(٧):

٥٥٢ لقد أغدوا على أشقـ ❋ ـرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

---

(١) التاء عند برجشتراسر للتأنيث، وهذه الكلمات ثنائية، لا ثلاثية. انظر التطور النَّحْوي ص ٩٦ .

(٢) الكتاب ٢/٣٢١ بولاق . فأصل حمراء: حَمْرَىٰ، زيدت الألف للمد قبل الآخر، فقلبت الألفِ الأخرى همزة.

(٣) في ط : زدت قبلها ألفاً . . . .

(٤) في ط : زيادة ألف المد قبله .

(٥) في ط : كساو وردأى .

(٦) وهذا أصلُ كلِّ جمعٍ لنحو صحراء، ثم يخفف بحذف الياء الأولى فيصير صحاريَ بكسر الراء وتخفيف الياء مثل مَدَارِي، ويجوز أن تبدل الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كما فعلوا في مَدَارَىٰ؛ وهذان الوجهان هما المستعملان، والأول أصل متروك يوجد في الشعر».

شرح الشافية ٤/٩٥.

(٧) هو الوليد بن يزيدَ بن عبد الملك بن مروان (ديوانه ص٥٨. نشر ف. جبريالي، دمشق سنة ١٩٣٧ .

وهو في: الخزانة ٧/٤٢٤ هارون، الممتع ١/٣٣٠، شرح الملوكي ٢٦٩، ابن يعيش ٥/٥٨، معجم شواهد العربية ١/٤٢٨ .

«وأغـدو : مضارع غدا غُدُوًا، إذا ذهب غُدْوَةً، وهي ما بين صلاة الصبح، وطلوع الشمس. والأشقر من الخيل: الذي حُمْرَتُهُ صافيةٌ، والشُّقْرَة في الإنسان: حُمْرَةٌ يعلوها بياضٌ، ويغتال: يُهْلك، واستعار يغتال لِقطع المِسافة بسرعة شديدةٍ، فإنّ أصل اغتاله بمعنى قَتَلَهُ على غَفْلَةٍ، والصحراء من الأرض: الفضاء الواسع .

[شرح شواهد الشافية ٤/٩٥].

=

ويُعلم تأنيث ما لم تظهر علامته بالضمير الراجع إليه، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾(١)،

وبالإشارة إليه باسْمِها، نحو: ﴿ تِلۡكَ ٱلدَّارُ(٢) ﴾.

ولَحاق علامة التأنيث بالفعل أو شبهه، المسند إليه أو إلى ضميره، نحو: طلعت الشمس، و: ﴿ وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴾ (٣)، و ﴿ بِكَأۡسٖ مِّن مَّعِينِۭ(٤) ٤٥ بَيۡضَآءَ لَذَّةٖ ﴾، و: ﴿ إِنَّهَا(٥) لَظَىٰ ﴿ نَزَّاعَةٗ(٦) ﴾، و: «لسليمان الريح عاصفة».

وبمصغره إن كان المكبر ثلاثياً، نحو: قُديرة، وبتجرد عدده من الثلاث إلى العشرة من التاء، نحو: ثلاث أذرع(٧)، وعشر أَرْجل(٨)، وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث، كفواعل في الصفات، كطوالق وحوائض، أو على مثال غالب فيه، وذلك

= الشاهد فيه قوله (الصَّحَارِيَّا) فإنه جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياءً قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيثِ أيضاً.

(١) الشمس/١.

(٢) القَصص/٨٣، والآية بتمامها: ﴿ تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾

(٣) القيامة/٢٩.

(٤) الصافّات/٤٥، ٤٦، ونصُّهُما:
﴿ يُطَافُ عَلَيۡهِم بِكَأۡسٖ مِّن مَّعِينِۭ ٤٥ بَيۡضَآءَ لَذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾

(٥) في ط: ساقطة.

(٦) المعارج/١٤، ١٥، وتمامُها:
﴿ كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ١٥ نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ ﴾

(٧) «الذِّراع أُنثى. وقد ذَكَّرَ الذِّراعَ بَعْضُ بني عُكْل» المذكر والمؤنث للفراء ص٧٧.
«فيقال: الثوب خمسةِ أذرُع، وستةُ أذرع، وخمس أَذْرُع وست أَذْرُع.
أنشدنا أبو العبّاس عن سَلَمةَ عن الفراء:
أرمي عليها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ   وَهْيَ ثلاثُ أَذْرُعٍ والإصْبَعُ
... ». [المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق الشيخ عضيمة ص١/٣٩٨].

(٨) الرِّجْل ... مؤنثةٌ، قالَ كُثَيِّرٌ:
فَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ: رِجْلٍ صحيحةٍ   ورِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ
... ». [المذكر والمذكر لابن الأنباري، تحقيق الشيخ عضيمة ص١/٢٣٠]. وص٣٦٩.

إنما يكون فيما هو على وزن عَناق(١) وذِراع(٢) وكُراع(٣) ويمين(٤)، فجمعُها على أفعل(٥)، في المؤنث، وقد جاء(٦) المذكر قليلاً على أَفْعَلُ نحو: مكان وأمكنُ، وجنين وأَجْنُنْ وطحال وأَطْحُل .

[المعاني التي تَجِيءُ لها التاءُ]

وتَجِيءُ التاءُ لأربعةَ عشرَ معنىً :

أحدُها : الفرقُ بين المذكر [والمؤنث](٧): إمّا في الصفات، كضاربة ومنصورة، وحَسَنة وبصرية؛ وهو القياسُ في هذه الأنواعِ الأربعة، أي: في اسمِ الفاعلِ واسم المفعول والصفة المشبَّهةِ ـ غير أفعل التفضيل، وأفعل الصفة ـ وفي المنسوب بالياء، وأمّا نحو: رَبْعة ويَفعة في المذكر والمؤنث فلِكَوْنِها في الأصل صفةَ(٨) النفس : أي نفس رَبْعة(٩)، ويَفعة، وإمّا في الاسم الجامد وهي أسماءٌ مسموعةٌ قليلة، نحو امرأة، ورجُلة، وإِنسانة، وغُلامة(١٠).

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٩.

(٢) ، (٣) في المُخَصَّص ١٣/١٧ : «والكُراع والذِّراع يُذَكَّران ويؤنثان. . .»، وفي إصلاح المنطق ص٣٦٢: «والكُراع مؤنثة.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص٩٨.

(٥) أي أنَّ جمعها على أذْرع، وأكرُع، وأيمن؛ لأن وزن أَفْعُل يجمع عليه كل اسم مؤنث رباعي الحروف، قبل آخره مدة، فأما المذكر فجمعه عليه شاذ؛ من مثل غُراب وأغرُب، وربما كان قليلاً كما يذكر الرضي الآن.

(٦) ط : وقد جاء في المذكر على أَفْعُل قليلاً. . .

(٧) تكملة من ط

(٨) أي كون ربعة وصفاً لمؤنث مقدّر.

(٩) والنفس مؤنثة كما مَرَّ.

(١٠) «إلاّ أنَّ الغالب أن يفرق فيها بين المذكر والمؤنث بوضع صيغ مخصوصة لكل منها، كعير وجَمَل وناقة وحصان وحِجْر [تبيان الكحيل ص ٩٦].

الثاني : لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر، من أجناسها، كنخلٍ ، ونخلة ، وتمر وتمرة ، وبَط وبطَّة ، ونَمْل ونملة ، ففي قَوْلِهِ تعالى :

﴿ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ ﴾ (١)

يجوز أن يكون : «النملة» مذكراً ، والتاء للوحدة ، فتكون(٢) تاء «قالتْ» لتاء(٣) الوحدة(٤) في «نملة» ، لا لكونها مؤنثاً حقيقياً ، كما يجيء ، والمصادر نحو : ضَرْب وضربة(٥) ، وإخراج وإخراجة ، واستخراج واستخراجة ، وهو قياسٌ في كل واحد من الجنسين المذكورين ، أَعني الآحاد(٦) المخلوقةَ والمصادرَ ، والمُرادُ بالجِنس ههنا : ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحِد ، وقد جاءت ، قليلاً ، للفَرْقِ بين الآحاد المصنوعة وأجناسِها ، وهي أسماءُ محفوظةٌ ، كسفين وسفينة ، ولبن ولبنة ، ورُبَّما لحقت الجنس وفارقت الواحد ، وهو قليلٌ نحو: كَمْأة(٧) ، وفَقْعَة ، للجنس ، وكَمْ أوفَقْع ، للواحد ، وقالَ بعضُهم : إنَّ ذا التاء فيهما للوحدة والمجرد منها للجنس ، والأكثرون على الأول ، والجنس المميّز واحده بالتاء : يذكّره الحجازيون(٨) ، ويؤنّثه غيرُهم ، وقد جاء في القرآن

---

(١) النمل/١٨ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾

(٢) ط : فيكون.

(٣) ط : تاء الوحدة.

(٤) أي لمناسبة تاء الوحدة في نملة.

(٥) «تشارك التاء في ذلك ياء النسب ، فقد تجيء للوحدة ، نحو عرب وعربيّ وبدو وبدويّ ، ولكن الغالب هو التاء ، والتاء عارضة غير لازمة ، ولذا قلب اللام همزة في سقاءة وارتمى ارتماءة ، بخلاف شقاوة وسقاية وعلاوة ، فإنّ التاء للتأنيث اللفظي ، وهي لازمة».
(تبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٣).

(٦) ساقطة من ط.

(٧) ط : كمئة.

(٨) قال الفراء : فإنّ أَهْلَ الحجاز يؤنّثونه ، وربما ذَكَّروا ، والأغلب عليهم التأنيثُ ، وأهل نَجْدٍ يذكّرون ذلك ، وربما أنّثوا ، والأغلبُ عليهم التذكيرُ . [المذكر والمؤنث ص١٠١].
وانظر المقتضب ٣/ ٣٤٦ هامش ٤ ، وتبيان الكحيل ص٩٩ هامش٢.

كلاهما، قال اللهُ تعالى:

﴿ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ (٥)﴾، و﴿ نَخۡلٍ مُّنقَعِرٍ (٦)﴾(٧).

وقد تجيء ياء النسبة للوحدة أيضاً، كالتاء، نحو: أعرابي وأعراب، وفارسيّ، وفارس، وعربيّ وعرب، وروميّ وروم، وأكثر ما تَجيء التاء للمعنيين المذكورَيْن، وهي فيهما عارضةٌ غيرُ لازمةٍ، ولذا قلبت اللام همزة في نحو: غزَّاءة، وسقَّاءة، وارتماءة، واستقاءة، وياءً في نحو: مَغازية(١)، بخلاف نحو: شقاوة وخزاية، وسقاية، وعلاوَة وهـراوة، (١٨٢أ) وقَمَحْـدُوَة، فإنَّ التاءَ في هذه الأسماء، للتأنيث اللفظي، وهي باعتباره لازمةٌ، نحو غرفة، وظلمة، وطلحة، كما يَجيءُ، وإن جاءت في بعضِها غير لازمة، كشقاوة، وشقاء، إلَّا أَنَّ وَضْعَها في المؤنث اللفظي على اللزوم، وأمَّا جوازُ قَلْبِ اللام وتركه في عباية وعباءَة(٣)، وعظاية، وعظاءة(٤)، وصلاية وصلاءة(٥)، فلِمَا يَجِيءُ في التصريفِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

الثالثُ: أَنْ تَجيءَ التاءُ للدلالة على الجمعِ، وذلك في الصفات التي لا تُستعمل موصوفاتُها، وهي على فاعل أو فَعول، أو صفة منسوبة بالياء، أو كائنة على فعَّال،

---

(١) الحاقة/٧، والآية بتمامها:

﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ﴾.

(٢) القمر/٢٠، ونصُّ الآيةِ

﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾.

(٣) في ط «نَخْلٍ خاويةٍ» بعد «نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ».

(٤) ط: تغازية.

(٥) شرح الشافية ٣/١٧٦، والمنصف ٢/٦٣، ١٢٧، والتكملة ص١١٨.

(٦) شرح الشافية ٣/١٧٦، والمنصف ٢/١٢٨، والتكملة ص١١٨.

(٧) شرح الشافية ٣/١٧٤، والمنصف ٢/١٢٨، والتكملة ١١٨.

والعظاءة، بالظاء المعجمة المفتوحة والمد: دويبة أكبر من الوزغة، ويقال في الواحد عظاية أيضاً، قال الأزهري: هي دُوَيْبَّة ملساء تشبه سامّ أبرص، إلاّ أنها أحسن منه، ولا تؤذي، وتسمى شحمة الأرض.

(٨) شرح الشافية ٢/١٣٠ و٣/١٧٦، والمنصف ٢/١٢٨. والصلاية: الفهر، وكذا الصلاءة.

كقولهم: خرجت خارجة على الأمير، وسابلة، وواردة، وشاردة، وقولهم: رَكوب وركُوبة، وحَلُوب وحَلُوبَة، وقتوب وقتوبة، وقولهم: البَصريّة والكُوفيَّة، والمروانيَّة، والزبيريَّة، والجَمَّالة والبغَّالة والحَمَّارة، والتاء في هذه كُلِّها، في الحقيقة، للتأنيث. كما في ضاربة، وليس كما في: كمء(١) وكمأة، وذلك لأنَّ ذا التاء في مثله صفة للجماعة(٢) تقديراً، كأنه قيل: جماعة جمَّالة، فحذفَ الموصوف لزوماً للعِلْم به، وقد جاء حَلُوبة، للواحد، وحَلُوب للجنس، كتمرة، وتمر، فالتاء، إذن، للوحدة، لا للتأنيث، وقد قيل: إنّ الركوب والركوبة بمعنى واحدٍ، وكذا الحلوب والحلوبة، فالتاءُ، إذن، للنقل إلى الاسمية، كما في: الذبيحة، والأكولة، على ما يَجِيءُ.

الرابع: أن تدخلَ لتوكيد الصفة التي على فعَّال، أو فاعل، أو مفعال، أو فَعول، كرواية، ونسَّابة، ومطرابة، وفروقة، فهذه تُفيد مبالغة في الوصف، كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو: أحمريّ، ودوَّاريّ، وكأن التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف: جماعة، إجراءً للشيء الواحد مُجرى جماعةٍ من جنسه، كما تقول: أنت الرجل كل الرجل، والتاء في مِثل هذه المُثُل، على الانفصال، وقد تدخل كثيراً على، فعَل مفتوح العين، بمعنى الفاعل، وعلى فعْل، ساكنها بمعنى المفعول، نحو: سبَبَة وسبَّة، ولعنة ولُعْنة، وهي في الوزنين لازمة.

الخامس: أن تدخل على الجمع الأقصى، كجواربة(٣)، وموازجة، وكيالجة، دلالةً على أنَّ واحدها، معربٌ(٤)، ويقال(٥): الهاء: أمارة العُجمة، وذلك أَنَّ الأعجمي نقل إلى العربية، كما أَنَّ التأنيثَ نَقْلٌ إلى(٦) التذكير، وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب، والموازج.

---

(١) ط: كما في كمئة وكمء.

(٢) ط: الجماعة.

(٣) م، د: بعد قوله ﴿كجواربة﴾: «ليكون التاء كالبدل من ياءَيْ النسبة، كما أبدل من الياء».

(٤) كيالجة، جمع كيلجة: مِقدارٌ من الكيل معروف. (تبيان الكحيل ص١٠٠ هامش(٢)).

(٥) ط: فيقال.

(٦) ط: عن.

السادس : أن تدخل، أيضاً، على الجمع الأقصى دلالةً على أنَّ واحده منسوبٌ، كالأشاعثة، والمَشَاهِدة، في جمع(١) أشعثيّ(٢)، ومشهديٍّ، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمعَ التكسير، وَجَبَ حَذْفُ ياءَيْ(٣) النسب؛ لأنَّ ياءَ النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال في النسبة إلى رجال: رجاليّ، بل رجُليّ، كما يأتي(٤) في باب النسبة، إن شاء الله تعالى(٥)، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء، فصارت التاء كالبدل من الياء، كما أبدلت من الياء في : فرازنة، وجحاجحة(٦)، كما يَجيءُ، وإنما أبدلت منها لِتَشابُهِ الياء والتاء في كونهما للوحدة، كتمرة، وروميّ، وللمبالغة في : علاّمة ودوَّاريّ، ولكونهما زائدتَيْنِ، لا لمعنى ، في بعض المواضعِ ، كظلمة وكرسيّ .

وقد تُحذف ياءُ النسبِ إذا جُمع الاسمُ جمعَ السلامة بالواو والنون، لكن لا وجوباً كما في جمع التكسير، وإنما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع، الجمع الأقصى، كالأشعرون والأعجمون، في جمع أشعريّ وأعجميّ، وكذا المَقْتَوون والمقاتوة في جمع مَقْتَوِيّ(٧) .

قال(٨) :

---

(١) ط : جميع.

(٢) والتاء هنا لازمة.

(٣) ط : يائي، وهذا خطأ في الإملاء.

(٤) د، ط : يجيء.

(٥) ط : ساقطة.

(٦) «قوله (وجحاجحة): الجَحجاح السَّيِّد، والجمع الجحاجح وجمع الجحاجح الجحاجحة وإن شئت الجحاجيح «حاشية الشريف٢/١٦٣ من شرح الرضي المطبوع».

(٧) رأي سيبويه. الكتاب ٢/١٠٣ بولاق، والمنصف ٢/١٣٣. وانظر نوادر أبي زيد ص٥٠٤، والبغداديات صـ٥٧٥.

(٨) هو عَمرو بنُ كُلثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ص٣٤٦).
والبيت من معلقته، وهو في:
الخزانة ٧/٤٢٧ هارون، والمنصف ٢/١٣٣، والخصائص ٢/٣٠٣، والبديع في علوم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ٣٣٢/أ، وإيضاح الشعر ورقة ٤٢/أ.

٥٥٣ تَهَدَّدْنا وأَوْعِدْنا(١) رويداً * مَتى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَا

والتاءُ في مثل هذا المكسَّر: لازمةٌ، لكونها بدلاً من(٢) الياء، ولو كان جمع المعرَّب أو جمع المنسوب: غير الجمع الأقصى، لم تأت فيه بالتاء، فلا تقول في جمع فارسيّ: فرسة، بل فُرس، ولا جمع لجام: لُجمة، بل لُجم، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف، وقد(٣) يَجِيء له مَزيدُ شرحٍ في المنسوب إن شاءَ اللهُ تعالى.

السابعُ : أن تدخل على الجمع الأقصى، أيضاً عوضاً عَنْ ياء المدة قبل الآخر، كجحاجحة في جحجاح، وأما في فرازِنة، وزنادقة، فيجوز أن تكون عوضاً مِنَ الياء، وأن تكون علامةً لتعريب الواحد، والتاءُ والياءُ في نحو جحاجحة، لا تَسْقُطانِ معاً، ولا تَثْبُتانِ معاً، فالتاءُ لازمةٌ .

الثامنُ : أن تدخلَ لتأكيد تأنيث الجمع، وذلك إما(٤) واجبُ الدخول، وهو في بناءَيْن : أَفْعِلة كأَغْرِبَة، وفِعلة، كفِلحة(٥)، أو جائزُهُ، وهو في ثلاثة أبنية: فِعالة، كَجِمالة، وقد تلزم في هذا البناء كما في حجارة، وذِكارة، ـ وفُعولة كصُقورة، وبُعولة، وخيوطة، وقد تلزم كعمومة وخُؤولة، والجمع الأقصى، كصياقلة، وملائكة(٦) ولا تلزم .

= ومقتوي : الخادم، من القتو، وهو الخدمة.

«والمعنى : إنك تهددنا وتوعدنا بالشر والهلاك، هل كُنّا خَدَماً عند أمك؟ ». [مختار الشعر الجاهلي ٢/٣٦٩].

الشاهد فيه على أنّ (مقتوينا) جمع مَقْتَوِيّ بياء النسبة المشددة، فلمّا جُمع جمعَ تصحيحٍ حذفت ياء النسبة. [انظر الخصائص ٢/٣٠٣، ومعلقة عَمرو بن كلثوم بشرح ابنِ كَيْسانَ ص٨٤].

(١) من د.

(٢) في د : «وقد يجتمع في المفرد أن يكون معرباً منسوباً، فتأتي التاء في الجمع أمارة عليهما، نحو برابرة في جمع بربري، وسيابجة في جمع سيبجيّ، وهو غلام الملاح».

(٣) ط : عـن.

(٤) ط : وذلك ما واجب.

(٥) ط : كغلمة.

(٦) الرضي في الشافية ٢/١٨٥ جعل التاء لتأكيد الجمع.

التاسعُ : دُخولُها لتأكيد معنى التأنيث، كما في : ناقة ونعجة، وأُرْوِيَّة، وهذه التاء لازمةٌ، قيل وقد جاءت لتأكيد التأنيث في الصفة، كعجوز وعجوزة، فإِنَّ «عجوزاً» موضوعٌ للمؤنث والتاءُ فيه غيرُ لازمةٍ .

والعاشرُ : دخولُها لا لِمَعنىً منَ المعاني، بل هي تأنيثٌ لفظيٌّ، كما في غرفة وظلمة، وعِمامة ومِلْحَفَة، وهي لازمةٌ .

الحادي عشر: دخولُها عوضاً من فاء الفعل، كما في: عِدة وزِنة، أَوْعن لامه، كما في: كُرة، وظُبة، وهي لازمةٌ .

الثاني عشر: دخولُها عوضاً عن ياء الإضافة، وهو (١٨٢ ب) في: يا أبت، ويا أُمَّت، فقط .

الثالث عشر: دخولُها أمارةً للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامةً لكون الوصف غالباً غيرَ مُحتاجٍ إلى موصوف، كالنطيحة والذَّبيحة، وهذه التاءُ أكثرُها غيرُ لازمٍ ، والأَوْلى أَنَّ التاءَ في حَلوبة وركوبة ورَحولة، وكل فَعولة بمعنى مفعول، هكذا؛ لأنها لا يذكر معها الموصوف البتةَ، كما قد يذكر مع فَعول بمعنى فاعلة، نحو امرأة شكور وصبور .

وكل ما لحقته التاءُ في هذا القِسْم يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قالَ أبو عمروٍ: قد تكون التاءُ عوضاً من أَلِفِ التأنيث، كما في : حُبَيِّرة(١)، تصغير حُبارىٰ(٢) ، وعند غيره(٣): لا تبدل منها التاء، بل يقال حُبَيِّر، كما يَجيءُ في التصغير .

---

(١) في شرح الشافية ١/٢٤٤ : «ومذهب أبي عَمروٍ أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً أبدل منها تاء، نحو حُبَيِّرة في حُبارىٰ . . . ولم يَرَ ذلك غيرُه من النحاة؛ إلا ابنُ الأنباري، فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً، ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافقه أحد في حذف الممدودة». وانظر الأحاجي النَّحْوية ص٥٤، والتكملة ص٢٠٥ .

(٢) الحُبَارَىٰ ـ بضم أوله وتخفيف ثانيه ـ: طائرٌ يقع على الذَّكَر والأُنثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الأَوِزَة.

(٣) عند سيبويه : حُبَيْرَىٰ، حُبَيِّر. الكتاب ٢/١١٥ بولاق.

قالَ الزَّمخشريُّ(١): يجمع هذه الوجوه : أَنها للتأنيث، وشبه التأنيث .

والأصل في الصفات كما ذكرنا: أَنّ يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، ويغلب في الصفات المختصة بالإناث الكائنة على وزن فاعل(٢) ومُفْعِل، أن لا تلحقها التاء إنْ لم يقصد فيها معنى الحدوث، كحائض، وطالق(٣)، ومُرضِع، ومُطفل، فإنْ قصد فيها معنى الحدوث، فالتاءُ لازمةٌ، نحو: حاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وقد تلحقها التاء، وإن لم يقصد الحدوث كمُرضعة(٤)، وحاملة .

وربما جاءت مجرَّدة عن التاء : صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث، إذا لم يُقصد الحدوث، نحو: جمل ضامر وناقة ضامر، ورجل أو امرأة عانس، وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثةُ أقوالٍ : أحدُها قولُ الكوفية، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك .

وهذه العِلَّةُ غيرُ مطردة في نحو ضامر وعانس، وتقتضي تَجَرُّدَ الصفات المختصة، بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً، بل تقتضي تجرد الفِعْلِ أيضاً إذا لم يشترك، كما في نحو : حاضت وطلقت؛ لأنّ أَصْلَ العِلَّة: الاطِّراد، وتقتضي أن لا يقال إلا امرأة مرضع، وقد ثبت أنه يقال: مرضعة، أيضاً، بلا قصد الحدوث .

---

(١) ابن يعيش ٥ / ٩٧ .

(٢) ط : على وزن اسم فاعل ومفعول. انظر الإنصاف المسألة١١١ .

(٣) انظر ماتلحن فيه العامة للكسائي ص١٢٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص١٣٥، ١٣٦، ١٤٤ تحقيق عضيمة، والمذكر والمؤنث للفراء ص٥٨، والخصائص ١/ ٣٨٤، والأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥ .

(٤) «قال صاحب الكشاف في صدد الفرق بين الصفة الثابتة والحادثة في مرضع ومرضعة: المرضع من شأنها الإرضاع، والمرضعة هي التي في حالة إرضاع ملقمة ثديها للطفل».
[تبيان الكحيل ص٩٦ هامش(١)].

وقال سيبويه(١): هو مُؤَوَّل بنحو: إِنسان حائض أو شيء حائض، كما أن رَبعة، مؤولٌ بنفس ربعة .

واتِّفاقُهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليلٌ على أن العِلَّة شيءٌ آخرُ غير هذا التأويل .

وقالَ الخليلُ(٢): إنما جُرِّدَت عن التاء لتأديتها معنى النسب، قال المُصَنِّفُ في شرح كلامه(٣) ما معناه : إنَّ أصلَ التاءِ في الأسماء أن تكون في الصفات فَرْقاً بين مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت، في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فَرْعُ الأفعال، تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو: قامت فهي قائمة، وضربَت فهي ضاربة، فإذا قصدوا فيها الحدوثَ كالفعل قالوا حاضَتْ فهي حائضةٌ ؛ لأنّ الصفة حينئذٍ كالفعل في معنى الحدوث، وإذا قصدوا(٤) الإطلاقَ لا الحدوثَ، فليست بمعنى الفعل، بل هي بمعنى النَّسَب، وإن كانت على صورةِ اسْمِ الفاعل، كلابن وتامر، فكما أن معناهما: ذو لَبَن وذو تمر، مطلقاً، لا بمعنى الحدوث، أي لَبَنيٌّ وتمريٌّ، كذلك، معنى طالق وحائض: ذات طلاق وذات حَيْض، كأنه قيل: طلاقيَّة، وحيضيَّة .

---

(١) الكتاب ٢/٩١ بولاق ؛ وفيه : إن التقدير: شيء حائض، ولم يقل إنسان حائض.

(٢) نقله عنه سيبويه في الموضِع السابق. هذا، وقد ارتضى المبرد مذهبَ الخليل. انظر المقتضب ٣/١٦٣ - ١٦٤ .

(٣) أي في شرح كلام الخليل. هذا، وقد تلخَّص لنا في حائض ونحوه ثلاثةُ مذاهبَ:

(أ) مذهب الكوفيين: لا اشتراك في هذه الأوصاف، فلا حاجةَ إلى المجيء بعلامة التأنيث؛ إذ يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث.

(ب) مذهب سيبويه : هي صفة لموصوف مذكر أي شيء.

(جـ) مذهب الخليل: أريد بها معنى النسب، ولم تجرِ على الفعل. [سيبويه ٢/٩١ بولاق، الإنصاف مسألة ١١١، المقتضب ٣/١٦٣ - ١٦٤].

(٤) ط : قصدت.

قلتُ[1]: غايةُ مرمى كلامهم : أَنَّ اسم الفاعل لَمّا لم يُقْصَدْ به الحُدوثُ، لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في أحد الأزمنة، فلم يؤنّثوه تأنيثَ الفعلِ لعدم مشابهته له معنىً وإن شابهه لفظاً .

وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة، فإنها للإطلاق، لا الحدوث، ولا تشابه الفعل لفظاً أيضاً، فكانت أجدر بالتجريد عن التاء، ولا تجرَّد، وأيضاً، فإِنّ الاسمَ المنسوبَ بالياء الذي مَثَّلَ « حائض، وطالق » به، محمولٌ عندهم عليه، يؤنث مع أنه للإطلاق دون الحدوث، وليس له فعل إِلاّ من حيث المعنى والتأويلُ، فإِنَّ معنى بصريّ: منسوبٌ إلى البصرة .

ومِن أين لهم[2] المنسوب الذي على وزن فاعل، وليس باسم فاعل كلابن[3] وتامر، ونبَّال[4] وقوَّاس: إذا قُصد به المؤنث لا يدخله التاء؟ بل يقال: امرأة ناشبة ونبَّالة،

---

[1] هذا تعقيبٌ ومناقشةٌ من الرضي لِما تَقَدَّمَ من آراء.

[2] ط : ومِن أين لهم أَنَّ المنسوب. . .

[3] في التِّبيان في تصريف الأسماء ص٢٧٥ : «أما فاعل فتستعمل في صاحب الشيء من غير ملازمة ولا معالجة، مثل تامرلمن عنده تمر، ولابِن لمن عنده لَبَن، قال الحطيئة:

وغررتني وزعمتَ أنك لابنٌ في الصيف تامـر

أمَّا بائع اللبن أو التمر، فيقال له: لبّان وتمّار، ويقال لصاحب الدروع دارع، ولصاحب النَّبْل: نابل، أمّا الرامي بالنِّبَال، فيقال له: نبَّال. . .».

[4] ذهب برجشتراسر في كتابه التطور النحْوي ط. دار الرفاعي (ص١٠٥) إلى أن اللغة العربية تأثرت في بناء فعّال باللغة الآرامية، نحو: نجّار، وطبّاخ، وأنّ أقدم الألفاظِ معربٌ من الآرامية، وهو [نجّار]، ثم قاس العرب عليه.

وليس له من دليل على هذا إلّا وجود نجّار في اللغة الآرامية، بينما يوجد عشرات الألفاظ في العربية على وزنه، ولا شك أنّ هذا تعسُّفٌ.

أما سيبويه فيرى أنّ فَعَّالاً غير مطردة، وليست قياسيةً، قال في الكتاب ٢/ ٩٠ بولاق: «وذا أكثر من أن يُحصى»، ثم قال: «وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر: برّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا لصاحب الدقيق: دقّاق.

قال أستاذُنا الدكتور أحمد حسن كُحيل في كتابه التِّبيان ص ٢٧٧ : «ولعلَّ الذي منع سيبويه من القياس خَوْفُ اللَّبْسِ، فلا يقال بَرَّار لبائع البُرّ؛ لإلتباسه بما اشتق من البِرّ، ولا لبائع الفاكهة فكّاه؛ لا لتباسه بما اشتق =

وكيف صار حُكْم نابل الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة، في الامتناع من تاء التأنيث ؟.

وقـوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ(١)﴾، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلها للمبالغة كما في علاّمة: خلاف الظاهر(٢).

وأيضاً، هَبْ أن نحو حائض وطامث، من أبنية النسب، كما أَنَّ نحو نابل وناشب منها، اتفاقاً، لأنّ معناهما: نَبْليّ ونشّابيّ، ولا فعل لهما، حتى يقال: إنهما اسما فاعل منـه، كيف يجوز أن يقـال: نحو مُنْفَطِر ومُرضع في قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾(٣)، وقولك: فلانة مرضع: من [باب النسب(٤)] ولم يثبت كون مُفْعِل ومُنْفَعِل من أبنية النسب المُتَّفَقِ عليها حتى نَحْمِلَها عليها، كما حَمَلْنا حائضاً على نحو نابل ؟

والأقربُ في مثله أَنْ يُقالَ:

إنَّ الأغلبَ في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفِعْلُ بالاستقراء، ثم حُمِل اسما

= من الفكه بمعنى التفكه، ولا لصاحب الشعير شعّار؛ لالتباسه بما اشتق من الشعر». وأما المبرِّد فيرى أنَّ صوغَ فَعّال للنسب قياسٌ. [المقتضب ٣/١٦١].

وبرأي المبردِ، أخذ المجمعُ وقرَّر: أنه يصاغ فَعّال قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خيف اللَّبْس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة (فعّال) للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: زَجّاج لصانع الزُّجاج، وزَجّاجي لبائعه. [مجلة المجمع اللغوي ١/١٥١].

(١) القارعة/٧، ونصُّها:
﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾.

(٢) في التبيان في إعراب القرآن للعُكْبَري ٢/١٢٣٧: «و(راضية) على ثلاثة أوجه: أحدها: هي بمعنى مَرْضية، مثل دافق بمعنى مَدْفوق.

والثاني: على النسب؛ أي ذات رِضا، مثل لابن وتامر.

والثالث: هي على بابها؛ وكأن العِيشة رَضِيَتْ بمحلّها وحصولها في مستحقها، أو أنها لا حالَ أكملُ من حالها، فهو مجاز».

(٣) المُزمل/١٨، والآية بتمامها:
﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾.

(٤) من د، وفي الأصل: من أبنيته.

(١٨٣أ) الفاعلِ والمفعولِ عليه، لمشابهتها له لفظاً ومعنىً، كما يَجيءُ في بابَيْهما[١]، فألحقا التاء للتأنيث كما تلحق الفعل؛ ثم جاء ممّا هو على وزن الفاعل: ما يُقْصَدُ به مرةً الحدوثُ كالفعل، ومرةً الإطلاقُ، وقصدوا الفَرْقَ بين المعنيين، فَأَنَّثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل[٢] لمشابهته له معنىً، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فَرْقاً بين المعنَييْنِ.

وأمَّـا الصفةُ المشبَّهةُ، والاسمُ المنسوبُ بالياء، فلم يَقْصِدوا في شيءٍ منهما، مرةً الحُدوثَ، ومرةً الإطلاقَ حتى يُفْرَقَ بين المعنيين بإِلحاق التاء في أحدهما دون الآخر، بل كانا، أبداً، للإطلاق .

فإن قلت: فالقياسُ إذن، تجرُّدُهما عن التاء كتجريد الفاعل، المراد به الإطلاق .

قلـتُ : كان يَجِبُ ذلك ، لو كان إلحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل، لكنّ إلحاقَ التاءِ بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول، لا للفعل، وذلك لأنهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسْمَيْ الفاعلِ والمفعول[٣].

ومما لا تلحقه[٤] تاءُ التأنيث غالباً : مع كونه صفةً، فيستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، مِفْعَـال[٥]، ومِفْعَـل، ومِفْعِيل، وفَعَـال، وفِعَـال، كمِعْـطار ومِحْـرَب، ومِنْـطِيق، وحَصَان، وقد حكى سيبويه[٦]: امرأة جَبان، وجبانة، وناقة دِلاث[٧].

---

[١] ط : بابها.

[٢] في ط : الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل . . .

[٣] جاء في ط بعد قوله « . . . والمفعول» ما يلي: «ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسْمَيْ الفاعلِ والمفعول».

[٤] ط : ومما لا يلحق تاء التأنيث . . .

[٥] انظر المذكر والمؤنث للفراء ٦٧ ـ ٦٨، وللأنباري تحقيق عضيمة ١ / ١٢٠، وما تلحن فيه العامة للكسائي ١٢٤، والمشكل ٢ / ٤١١، والبحر ٨ / ٣٣٩.

[٦] الكتاب ٢ / ٢١٠ بولاق وفي [مِفْعَل، مِفْعَال، مِفْعِيل]: انظر سيبويه ٢ / ٩٢ بولاق.

[٧] أي سريعة. سيبويه ٢ / ٢٠٩، ٣٤٨ بولاق، وشرح الشافية ٢ / ١٣٥.

وكذا فَعُول بمعنى فاعل، وقد قالوا: عدوَّة(١) الله، ومسكينة، وأَمّا فَعُول(٢) بمعنى مفعول فيستوي فيه، أيضاً، المذكرُ والمؤنثُ، كالركوب، والقتوب والجزور، لكن كثيراً ما تلحقها(٣) التاءُ، علامةً على النقل إلى الاسمية، لا للتأنيث، فتكون بعد لَحاقِ التاء، أيضاً، صالحةً(٤) للمذكر والمؤنث.

ومِمّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، ولا تلحقه التاء: فَعِيل بمعنى(٥) مفعول، إلاّ أن يحذف موصوفه. نحو: هذه قتيلةُ فلانٍ وجريحته، ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل، قد يُحْمَلُ عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً، نحو: امرأة قتيلةٌ، كما يُحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتُحْذَفُ منه التاء، نحو: ملحفة جديد، مِن: جَدّ يجدُّ جِدَّة، عند البصرية، وقال الكوفيةُ هو بمعنى مجدود، من: جدَّه بمعنى قَطَعَهُ(٦).

وقيل إنَّ قولَه تعالى:

﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ (٧) قَرِيبٌ﴾

منه(٨) وبناءُ فعيل بمعنى مفعول مع كَثرته غيرُ مَقِيسٍ(٩).

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٦٣.

(٢) انظر صيغة فَعُول في دراسات، القسم الثالث جـ٤ ص ٢٧١ وما بعدها.

(٣) ط: يلحقها.

(٤) د، ط: صالحاً.

(٥) انظر صيغة فَعِيل في دراسات، القسم الثالث جـ٤ ص ٢٦٥ وما بعدها.

(٦) انظر سيبويه ٢٠٩/٢ بولاق، والتسهيل ٢٥٤.

(٧) الأعراف/٥٦، والآيةُ بتمامها: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

(٨) انظر معانيَ الفراء/١/٣٨٠، ومُشْكِلَ إعراب القرآن ١/٣٢٠، ومجاز القرآن ١/٢١٦، ومعانيَ القرآن للأخفش ٣٠٠/٢.

(٩) انظر التسهيل ٢٥٤، وابن يعيش ١٠٢/٥. والحقُّ أَنَّ الرضيَّ ليس هو الأولَ في هذه القضية، قضيةِ القياسِ، فإنه لا يشك أحدٌ في كثرة اسم المفعول من الثلاثي ومع ذلك نَرى الرُّماني يُخالف في صياغة اسم المفعول من (نفع). [البحر ٣١٩/١].

وقد يَجِيءُ بمعنى مُفْعَل، قليلاً، كالذكر الحكيم، أَيْ الْمُحْكَم، على تأويل، وبمعنى مُفاعِل، كالجليس والحليف، وربما لم تلحق التاء في فَيْعِل، نحو: ناقةٌ رَيِّض(١).

وأَمّا أَلِفُ التأنيثِ المقصورةِ، فإنما تعرف بأن لا يلحق ذلك الاسمَ تنوينٌ ولا تاءٌ .

والألِفُ المقصورة الزائدةُ في آخر الاسم على ثلاثة أضربٍ : إمّا للإلحاق كأَرْطَىٰ(٢)، أو لتكثير حروف الكلمة، كالقَبَعْثَرى(٣)، أو للتأنيث .

والتي للتكثير، لا تكون إلّا سادسة، ويلحقها التنوين، نحو قَبَعْثَرى، وكُمَّثْرَى، وتتميَّزُ ألف الإلحاق خاصةً عن ألفِ التأنيث بأن تزن ما فيه الألف وتجعل في الوزن مكان الألف لاماً، فإن لم يَجِيءْ على ذلك الوزن اسمٌ، علمت أَنَّ الألِفَ للتأنيث، نحو: أَجَلَى وبَرَدَى، فإنه لم يأتِ اسمٌ على وزن فَعَلَل، حتى يكونَ الاسمانِ مُلْحَقَيْنِ به، ويَجِيءُ معنى(٤) الإلحاق في التصريفِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فَمِنَ الأوزانِ التي لا تكون ألفها إلّا للتأنيث: فُعْلَى، في الغالب، وإنما قلنا في الغالب، لِما حُكِيَ عن سيبويه في «بُهْمَى(٥)» : بُهْماة(٦)، وروَى بعضُهم في : رؤيا :

---

(١) رَيِّض : أول مايُبدأ في ترويضها. والترويضُ للحيوان، والتُوطِينُ للإنسان. [شرح الشافية ٢/١٧٧].

(٢) الأَرْطَىٰ: ضَرْبٌ من الشجر، يُدبغ به. انظر التكملة ٧٥، ١٠٠، وسيبويه ٣/٥٩٧ط. هارون، والممتع ١/٥٥، ٢٣٣، ٣٣٥، والمغني في تصريف الأفعال ٦٥، ٧٠.

(٣) القَبَعْثَرَى: الجَمَل الضخمُ العظيم. انظر نُزهة الطَّرْف ص٣١، والممتع ١/٢٠٦، والمذكر والمؤنث للأنباري بتحقيق عضيمة ١/١٩٤، والمغني في تصريف الأفعال ٦٦، والتكملة ٢٣٤.

(٤) «جَعْلُ مثالٍ على مثال أزيد منه؛ ليعامل معاملته في التصريف، يلحق الفعل بالفعل ليجري مَجراه في تصاريفه، في الماضي والمضارع والأمر والمصدر وبقية المشتقات وذلك نحو سيطر يسيطر سيطرة ومسيطر، عُومِلَ معاملةَ الملحق به وهو دحرج يدحرج دحرجة فهو مدحرج. . .».

[المغني في تصريف الأفعال ٥٩].

(٥) البُهْمَىٰ: ضَرْبٌ من الشجر. انظر سيبويه ٢/٩، ٣٢١ بولاق، والمنصف ١/٣٦، ٣٧، وشرح الشافية ١/٤٨، والخصائص ١/٢٧٤، والتكملة ٩٨، والممتع ١/٨٩.

(٦) سيبويه ٢/٣٢٠ بولاق، والخصائص ١/٢٧٤، والتكملة ٩٨، والممتع ٢/٥٤٥.

رؤياة، وهما شاذانِ(١).

فَفُعْلى، إمّا صفةٌ ، أو غيرُ صفةٍ، والصفةُ، إمّا مؤنث أفعل التفضيل كالأفضل والفُضْلى، وهو قياسٌ، أَولا، مثل : أُنثى وخُنثى وحُبْلى(٢)، وغير الصفة إمّا مصدر كالبُشْرى(٣) والرُّجْعى، أو اسمٌ كَبُهْمَى، وحُزْوَى(٤).

وبُهاة ورُؤياة : ، إنْ صَحَّتا(٥)، (فَأَلِفُهما عند سيبويه للتأنيثِ(٦) أيضاً، إذ لم يَجِيءْ عنده مثل بُرْقَع، ولَحاق التاء لألف التأنيث شاذٌ، وعند الأخفش للإلحاق، إِذْ هو يثبت فُعْلَل، نحو بُرْقِع وجُؤْذَر)، وذلك لما يَجِيء في التصريف، في باب ذي الزيادة.

ومنها : فُعَلى، ولم يأتِ في كلامهم إلّا اسماً، قيل ولم يأتِ منه إلّا ثلاثةُ أسماءٍ :

شُعَبى(٧)، وأُدَمى(٨)، في موضعين، وأُرَبى(٩) للداهية، وقال بعضُهم : جُنَفَى في اسم موضع، ورواه سيبويه(١٠) بالفتح والمَدِّ(١١).

---

(١) لحاق التاء في (بُهاة)، و(رُؤياة)، شاذٌ عن سيبويه. وأنكر المبردُ بُهاة ورُؤياة؛ لأنَّ ألِف فُعلى لا يكون إلّا للتأنيث، والأخفش يرى أنها تأتي للإلحاق، فهي زائدة ببرقَع». [تبيان الكُحَيْل ص١٠٢].

(٢) الممتع ١/ ٨٩، ٣٢٥.

(٣) التكملة ص٩٩، و ص٢٣٤ هامش(٥)، والأنموذَج ٩٣.

(٤) اسم موضِع. التكملة ٩٨، والممتع ٢/ ٥٤٥.

(٥) ط : صحا .

(٦) في ط ما يلي: «. . . فألفهما عند سيبويه للإلحاق أيضاً كما مَرَّ عند الأخفش مع أنه لا يثبت فُعْلَل كبرقع وذلك لما يجيء في التصريف في باب ذي الزيادة. ومنها فُعَلى، ولم يأتِ في كلامهم إلا اسماً قيل، ولم يأت منه إلا ثلاثةُ أسماءٍ: شُعَبى، وأدَمى في موضعين وأرَبَى للداهية، وقال بعضُهم جُنَفَى في اسم موضع، ورواه سيبويه بالفتح والمد».

(٧) سيبويه ٢/ ٣٢١ بولاق.

(٨) سيبويه ٢/ ٣٢١ بولاق.

(٩) سيبويه ٢/ ٣٢١ بولاق.

(١٠) الكتاب ٢/ ٣٢٢ بولاق.

(١١) «وزاد بعضُهم : أُرَنى «نوع من الحبوب»، وجُعَبَى «كبار النخل».

[تِبيان الكحيل ١٠٢].

ومنها : فَعَلى بفتح الفاء والعين ، وهو إِمّا مصدر، كالبَشَكى(١) والجَمَزى(٢)، وإِمّا وصفٌ، كفرس وثَبَى، وناقةٌ زَلَجَى(٣)، أي سريعة .

وإما اسم كدَقَرَى(٤) ونَمَلَى وأَجَلَى، أسماء مواضعَ .

ومنها أَفْعَلى كأَجْفَلَى(٥) للكثرة، ومنها: فُعَالَى، كحُبَارى(٦) لطائر(٧)، وفَوْعالَى(٨) كحَوْلا(٩) يا لِموضع وفُعَّالى كشُقَّارى(١٠)، نبت(١١)، وفَعْلَلَى، كجَحْجَبَى(١٢) قبيلة من الأنصار، وفُعَّيْلَى كبُقَّيْرَى(١٣)، لعبة، وفِعِّيلى(١٤) كخِلِّيفَى(١٥)، وفَعَلُوتى كرَحَمُوتى(١٦)، وفَعَوْلَلَى كحَبَوْكَرَى(١٧) للداهية، وفَوْعَلَى وفَيْعَلَى، كخَوْزَلَى(١٨) وخَيْزَلَى(١٩)، لمشية فيها

---

(١) السريعة. الممتع ١/٨٩

(٢) السريع من الحمير. سيبويه ٢/٨، ٧٧، ٣٢١ بولاق، والممتع ١/٨٩.

(٣) التكملة ٩٩.

(٤) اسم روضة. الممتع ١/٨٩.

(٥) سيبويه ٢/٣١٧ بولاق.

(٦) سيبويه ٢/٨، ١٢، ٢٠، ٧٨، ١١٥، ١٣٦، ١٣٧، ٢٢٣، ٣٢٠، ٣٨٥ بولاق.

(٧) وسُكارى ٢/٢١٢ سيبويه بولاق، وتِبيان الكحيل ١٠٢.

(٨) ط : رفوعالا.

(٩) سيبويه ١/٣٣٩، و٢/١١٩ بولاق.

(١٠) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق، والممتع ١/١٢٨.

(١١) وخُبَّازى «نبت». تِبيان الكحيل ص ١٠٢.

(١٢) سيبويه ٢/١٢، ١١٧، ٣١٢، ٣٣٨ بولاق.

(١٣) سيبويه ٢/٣٢٤ بولاق، والممتع ١/١٢٩.

(١٤) «فِعِّيلى»: سماعي، وجعله الزمخشري قياساً. «قال (الخوارزمي): قال العمراني: سألت صاحب الكشاف، فقلت: «الفِعِّيلى»: أهو قياسيٌّ، أم مقصورٌ على السماع؟ فقال: هو كثيرُ الاستعمال، فينبغي أن يكون قياساً «[تِبيان الكحيل ص٤١ هامش(٣) نقلاً عن لامية الأفعال٦١، وشرح الشافية لعبد الله/٦٦].

(١٥) «وحِثِّيثَى، ويجيء هذا الوزن مع الممدودة، ومنه قولُهم: هو عالم بدِخِّيلائِهِ «أي بباطن أمره»، وخِصِّيصاء «للاختصاص»، وفِخِّيراء «للفخر». [تِبيان الكحيل ص١٠٢].

(١٦) الممتع ١/٢٧٦.

(١٧) الممتع ١/١٥٤، وسيبويه ٢/٣٣٦ بولاق.

(١٨) سيبويه ٢/٣٢٣ بولاق. (١٩) سيبويه ٢/٣٢٣، ٣٣٩ بولاق.

تَفَكُّك، ويَفْعَلَّى، كيَهْيَرَّى(١) للباطل، ومَفْعَلَّى، كمكورَّى(٢) للئيم، ومَفْعِلَّى كمَرعِزَّى(٣)، وفِعْلَلَى كهِرْبَذَى(٤) لمشية في شق، وفَعْلَلَا يا كَبْرَدَرَايا(٥) موضع، وفِعْلَيًّا كذِرْبِيًّا(٦) للداهية، وفَعَلِيًّا كزَكَرِيًّا، والظاهر أنه أعجميٌّ، وفِعَلْنَى كعِرَضْنَى(٧) لنوع من السير، وفِعِلَّى كدِفِقَّى(٨)، نوع من السير، وفَعَنْلَى كجَلَنْدَى(٩)، اسم رجل، وجاء بضم اللام، وفُعَّلَى، كسُمَّهَى(١٠) للباطل، وفَعَالَى كصَحَارَى(١١)، وفِعْلَلَى، كهِنْدَبَى(١٢)، وفِعَلَّى، كسِبَطْرى(١٣): مشية (١٨٣ب) فيها تبختر، وإِفْعِيلى كإِهْجِيرى(١٤) للعادة .

فهذه أَحَدٌ وثلاثون مثالاً ، ولعلها تحيط بأكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بالتأنيث .

وأَمَّا فَعْلى وفُعْلى، فهما مشتركان في التأنيث والإلحاق، وفَعْلى إذا كان مؤنث فعلان، أو مصدراً كالدَّعْوَى، أو جمعاً، كمرضى وجرحى(١٥)، فألِفُها للتأنيث، وإذا كان اسماً

---

(١) المتع ١/١٢٩.

(٢) المتع ١/١٢٩، سيبويه ٢/٣٢٤ بولاق.

(٣) المتع ١/١٢٩، سيبويه ٢/٣٢٤، ٣٤٤ بولاق، التكملة ٢٣٨ والمَرْعِزَّى: الزغب التي تحت شعر العنز.

(٤) سيبويه ٢/٣٣٩، وضبطت بكسر الثالث. وفي المتع ١/١٥٣ حاشية(٤): وكِلا الوجهين صوابٌ.

(٥) سيبويه ١/١٢٠، ٣٣٩، و٢/٧٦، ١١٩ بولاق.

(٦) لم أجد لها مرجعاً.

(٧) المتع ١/١٢٤.

(٨) سيبويه ٢/٣٢٣ بولاق، المتع ١/١٠٤. وجاء دِفِقَّى في سيبويه ٢/٣٣٩ بولاق.

(٩) المتع ١/١٠١، سيبويه ٢/٢٢٣ بولاق.

(١٠) المتع ١/١١٢، سيبويه ٢/٣٢٠، ٣٢٤ بولاق.

(١١) سيبويه ٢/١٩٥، ٣٨٤ بولاق، المتع ١/١٠٣، ٣٩٦.

(١٢) المتع ١/١٥٣، وسيبويه ٢/٣٣٩ بولاق. والهِنْدَبَى: بقلة من أحرار البقول.

(١٣) سيبويه ٢/٣٣٩، المتع ١/١٥٣.

(١٤) المتع ١/١٢٧.

(١٥) أو صفة كسَكْرَى. [المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥].

غيرَ ذلك، فقد تكون الألِفُ للإلحاقِ، كعَلْقَى (١) ، فيمن نوّن، وقال علقاة(٢)، وكذا تَتْرَىً(٣) فيمن نوَّنَ .

وقد تكون للتأنيث كالشَّروى(٤) .

وأمّا فِعْلى، فإنْ كان مصدراً كالذكرى(٥)، أو جمعاً كحِجْلى(٦) وظِرْبى(٧)، ولا ثالث لهما، فلا تكون أَلِفُه إلاّ للتأنيث، وإذا كان صفة: قال سيبويه: «ولا يكون إلاّ مع التاء»، فألفه للإلحاق، نحو: رجل عِزْهاة(٨)، وامرأة سعلاة(٩)، وقال في «ضِيزى»(١٠) و «حِيكى»(١١) : أصلها الضم(١٢).

---

(١) شجر تدوم خُضْرَتُهُ. ومنه: أرطى (شجر ينبت في الرمل). المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥. هذا، وفي (عَلْقَى) خلافٌ، انظر: التبصِرة ٢/٦١٦، وسيبويه ٢/٩، والأصول ٢/٨٥، ٤٣٢، والخصائص ١/٢٧٢، ٢٧٤، وشرح الشافية ١/١٩٥.

(٢) التخمير ٢/٤٥٠.

(٣) (من المواترة، وهي المتابعة). التخمير ٢/٤٥٠، هامش(٢)، المغني في تصريف الأفعال ص٦٦، وفي الممتع ١/٣٨٥: وأصلها وَتْرَى. هذا، وقد «قُرِيء في السبعة بتنوين تترى وبغير التنوين». [مغني عضيمة ٦٦].

(٤) سيبويه ٢/٨، ٩، ٨٣، ٣٧١، ٣٨٤ بولاق، والممتع ٢/٥٤٢. وشَرْوَى الشيء: مِثْلُهُ.

(٥) الممتع ١/٨٩، سيبويه ٢/٣٢١ بولاق.

(٦)، (٧) حِجْلى جمع حجل، وهو القَبج، وظِرْبى جمع ظَربان مثال القَطِران: دُوَيْبَّه، كالهِرَّة منتنة الريح، تزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوبُ. التخمير ٢/٤٥٠، وشرح الشافية ١/١٩٨، ٢/٩٧.

(٨) العِزْهاة: العازف عن اللهو والنساء. الممتع ١/٨٨، سيبويه ٢/٣٢٠، سفر السعادة ٣٠٧، التخمير ٢/٤٥٠.

(٩) السعلاة: أنثى الغيلان. وصفت المرأة بها استعارة. الممتع ١/٨٨، سيبويه ٢/٣٢٠، ٣٤٥ بولاق.

(١٠) ضازَ في الحكم: جارَ فيه، وقِسْمَةٌ ضِيزى: جائِرَة. سيبويه ٢/٣٧١، ٤٠٣، وشرح الشافية ٣/٨٥، والبحر ٨/١٥٤.

(١١) يقال: امرأة حِيكى: إذا كان في مشيها تبختُرٌ واختيالٌ. سيبويه ٢/٣٧١، ودراسات القسم الثاني جـ١ ص٧٩٢.

(١٢) وإنما قال: أصلها الضم؛ لأن فِعلى بالكسر، لايكون وصفاً، وفُعْلى بالضم كثيرٌ في الصفات.

وحكى ثعلب (١) : عزهىً (٢) منوَّناً بلا تاء، وهو مُخالِفٌ لما ذهب إليه (٣) سيبويه .

وإذا كان غير الأوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع، فقد يكون للإلحاق نحو : مِعزى(٤)، وقد يكون للتأنيث كالدِّفْلَى(٥) والشِّعْرى(٦)، وقد يكون ذا وجهين: الإلحاق والتأنيث، كتترى(٧)، وكذا ذِفْرى(٨)، منوَّناً وغيرَ مُنَوَّنٍ .

ومِنَ الأوزان التي لا تكون أَلِفُها الممدودة إلّا للتأنيث : فَعْلاء، وهو قياسٌ في مؤنث أفعل، الصفة، نحو: أحمر وحمراء، وقد يَجِيءُ صفة وليس مذكره أفعل، كامرأة حسناء(٩)، وديمة هَطْلاء(١٠)، وحُلَّة شوكاء، وداهية(١١)دهياء، والعرب العرباء .

ويَجِيءُ مصدراً، كالسَّرَّاء(١٢)والضَّرَّاء(١٣) واللأْوَاء، واسماً مفرداً غيرَ مصدرٍ، كالصحراء(١٤)والهَيْجَاء، واسم جمع كالطرفاء(١٥)والقصباء(١٦).

---

(١) التخمير ٢/ ٤٥٠ .

(٢) سِفر السعادة ٣٠٧، والبحر ٨/ ١٥٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٢٠ بولاق.

(٤) الممتع ١/ ٨٨، ٢٤٩، ٢٥٠، وسيبويه ١/ ٣٣٩، ٢/ ٩ بولاق، والمغني في تصريف الأفعال ص٦٦، والتخمير ٢/ ٤٥٠ .

(٥) الدِّفْلَى: نَبْتٌ. سيبويه ٢/ ٨، ٩، ٦٧، ٧٧، ٩٤ بولاق، وفي مغنى عضيمة ص٦٦: «وتنوين الكلمة، أو لحاق التاء لها دليل الإلحاق؛ نحو: مِعْزَى (خلاف الضأن)، ودِفْلَى (نبت)»، وانظر التخمير ٢/ ٤٥٠ .

(٦) سيبويه ٢/ ٤١ بولاق. والشِّعْرَى: الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء.

(٧) سيبويه ٢/ ٩، ٣٢٠، ٣٤٥، ٣٥٤، التخمير ٢/ ٤٥٠، الممتع ١/ ٣٨٥، المغني في تصريف الأفعال ص٦٦. وتترى «من الواترة»، وأصلها وَتْرَى ووزنُها الصرفي: فَعْلَى.

(٨) الذِّفْرَى: عَظْمٌ ناتِئٌ خلف الأذن. التخمير ٢/ ٤٥٠، الممتع ١/ ٨٩، والمذكر والمؤنث للأنباري تحقيق عضيمة ١/ ١٩٣ . وفي تصريف الأفعال ص٦٦ : «وإن نوّنت الكلمة في لغة، ولم تنوّن في لغة أخرى، فهي للتأنيث عند مَن لم ينوّن، وللإلحاق عند من ينون مثل: تَتْرى (من المواترة وهي المتابعة) وذِفْرى (الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن). قرىء في السبعة بتنوين تترى، وبغير التنوين».

(٩، ١٠) التخمير ٢/ ٤٥٣ .

(١١) المتع ١/ ١٠١.

(١٢، ١٣) التخمير ٢/ ٤٥٣ .

(١٤، ١٥، ١٦) التخمير ٢/ ٤٥٠، شرح الكافية ٢/ ١٩٩ . والطَّرْفَاء: شجرٌ، واحدته طرفه وطرفاءة.

وقد يقصر بعض هذه الأسماء الممدودة للضرورة. فالمحذوفُ من الألِفَيْنِ، إذَنْ، الأُولى، لا الأخيرةُ، لأنها لمعنى، ولأنها لو كانتِ المحذوفةَ لانصرفَ الاسمُ لزوال ألِفِ التأنيثِ، كما ينصرف حُبَارَى إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث نحو حُبَيِّرَة(١)، فإذا حذفت الأولى رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف، لأن سَبَبَ قَلْبِها همزةً هو اجتماعُهما كما ذكرنا قَبْلُ.

ومنها فَعَلاء بفتح الفاء والعين، ولم يأتِ عليها سوى أربعةِ أحرفٍ: فلان ابن ثَأَداء أي ابن الأَمَة، والسَّحَناء بمعنى السحنة، وجَنَفاء(٢): وقَرَماء: بالقاف عند(٣) سيبويه وبالفاء عند الجَوْهري(٤)، مَوْضِعان.

ومنها فِعَلاء، ولم يأتِ عليها إلّا السِّيَرَاء(٥)، وقال الفراء: أصله ضم الفاء كسرت للياء.

وفُعَلاء: إمّا مفرداً كالعُشَراء(٦) والرُّحَضاء(٧)، أو جمعاً، كالفُقَهاء والعُلَماء، وأمّا

---

(١) هذا رأيُ أبي عَمرٍو. الأحاجي النحوية ص٥٤. وعند غيره: حُبَيِّر أو حُبَيْرَى.

انظر سيبويه ٢/١١٥ بولاق، والتكملة ٢٠٥. وضبط حُبَيْرَيْ هكذا خطأً في نوادر أبي زيد ص٥٣٧.

(٢) في ط: حنفاء. وجَنَفاء: موضِع في ديار بني فزارة. الممتع ١/١٢٢.

(٣) سيبويه ٢/٣٢٢ بولاق، الممتع ١/١٢٢.

(٤) في الصّحاح ٥/٢٠٠٢ [فَرَمَ]: وفَرَمَاء، بالتحريك:

عَلَا فَرَماءَ عاليةً شَواهُ كأنَّ بياضَ غُرَّته خِمارُ...

وقال ثعلب: ليس في الكلام فَعَلاء إلّا ثَأَدَاء وفَرَماء. وذَكَرَ الفَرَّاءُ: السُّحناء...».

قال المحقِّق: «في القاموس: وقول الجوهري: وفرماء موضِع سَهْوٌ، وإنما هو بالقاف. وكذا في بيت أنشده».

(٥) السِّيرَاء: بكسر السين، وفتح الياء ممدوداً، ويقصر: ضرب من البرود، وضرب من النبت، والجريدة من جرائد النخل. شرح الشافية ٢/٣٣٠.

(٦) الممتع ١/١٢٢. والعُشَرَاء: الناقة التي أتت عليها عشرة أشهر من وقت إرسال الفحل فيها، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: هي كالنُّفَسَاء من النساء. شافية ٢/١٥٩.

(٧) الممتع ١/١٢٢. والرُّحَضَاء: عَرَق الحُمَّى.

فِعْلاء، وفُعْلاء، كحِرباء(١)، وخُشَّاء(٢) فَمُلْحَقَانِ بِقِرطاس وقُرناس.(٣)

ومنها: فاعِلاء كقاصِعاء(٤)، وفِعْلياء ككِبرياء(٥)، وفَعَالاء، وهو إما مصدر كالبَراكاء(٦) بمعنى الثبات في الحرب، وإما اسم كالثلاثاء، وإما صفة كطباقاء(٧)، وفَعُولاء كبروكاء(٨) بمعنى البراكاء، وفِعْلَلاء كهندَباء(٩)، بكسر الدال وفتحها، وفَعْلَلاء كعقرباء(١٠)، وفُعْلُلَاء كخُنْفُسَاء(١١)، وفَعِيلاء كقريثاء(١٢)، ضرب من التمر، وفِعِلَّاء كزِمِكَّاء(١٣)، وقد يقصر، وليس الألِفُ للإلحاق بسَنَّار، لأنه لا يُنَوَّنُ، وأَفْعِلاء، إما مفرداً كأربِعاء(١٤)، وإما جمعاً كأنبياء، وهو كثير(١٥)، وفَعَلِيَّاء كزكرِياء، وفاعُولاء

---

(١) الحِرْباء ـ بكسرٍ فسُكون ـ ذكر أم حبين، ويقال: دُوَيْبَّة نحو العظاءة، أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت، ويقال: إنه يفعل ذلك لِيَقِيَ جسدَه برأسه، ويتلون ألواناً بحرّ الشمس، والجَمْعُ: الحَرَابي، والأنثى: الحِرْباءة.

والحِرْباء أيضاً: مسمار الدرع، ويقال: هو المسمار في حلقة الدرع. شرح الشافية ٢/٥٥.

(٢) الخُشَّاء: العظيم الدقيق العاري من الشعر الناتىء خلف الأذن. شرح الشافية ٢/٣٣٠.

(٣) في ط: وقرطاس.

(٤) القاصِعاء: أحد جُحرين لليَرْبُوع، وهو الذي يدخل فيه. والآخر يقال له: النافقاء. وهو الذي يكتمه، ويظهر غيره. المسائل العسكريات٥٦ هامش(٣).

وانظر شرح الشافية ٢/١٥٥، والتخمير ٢/٤٥٣، والممتع ١/١٣٤.

(٥) التخمير ٢/٤٥٣.

(٦) الممتع ١/١٣٥، شرح الشافية ١/٢٤٨.

(٧) الممتع ١/١٣٥. والطبَاقاء: الرجل الثقيل يطبق على المرأة بصدره، أو الذي لا يَنكِح.

(٨) التكملة ٢٠١، شرح الشافية ١/٢٤٨. والبَرُوكاء: الثبات في الحرب.

(٩) بقلة من أحرار البقول. الممتع ١/١٦١.

(١٠) ممدود غير مصروف، والمذكر عُقْرُبان ـ بضم العين والراء ـ شرح الشافية ١/٢٣٨.

(١١) دُوَيْبَّة سوداء أصغر من الجُعَل، منتنة الريح. شرح الشافية ١/٥٩، والتخمير ٢/٤٥٣.

(١٢) شرح الشافية ١/٢٤٨، والممتع ١/١٣٦.

(١٣) سيبويه ٢/٩ بولاق. وجاء مقصوراً في الممتع ١/١٠٤. والزِّمِكَّى: منبت ذنب الطائر. وانظر التخمير ٢/٤٥٣.

(١٤) الممتع ١/١٣٣، وفيها ثلاثُ لغاتٌ: ضَمُّ الباء، وفتحُها، وكسرُها. الدُّرَرُ المُبَثَّثة ص٦٩.

(١٥) في ط: بعد قوله: «وهو كثيرٌ»: وأفعُلاء بضم العين كأربعاء وقد تفتح الباء، ففيها ثلاثُ لغاتٍ».

كعاشُوراء، ومَفْعُولاء كمَعْيُوراء(١)، وفعالَاء، كجَخَادِباء(٢): نوع من الجراد، وفَعْلالاء كبَرْنَاساء(٣) بمعنى الناس، وفُعْلُلَاء كقُرْفُصَاء(٤).

[المؤنثُ الحقيقيُّ والمؤنثُ اللفظيُّ]

قولُه: «وهو حقيقيٌّ ولفظيٌّ، فالحقيقيُّ: ما بإزائه(٥) ذكر في الحيوان كامرأة وناقة، واللفظيُّ بخلافه كظُلمة وعين».

إنما قال في الحيوان، لِئَلّا ينتقض بنحو الأنثى من النخل، فإنّ بإزائه ذكراً وتأنيثه غير حقيقي، إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى، وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة، ونُفَساء، وحُبْلَى، وبلا علامة، كأَتَان وعناق.

ولو قال: الحقيقي: ذات الفَرْج من الحيوان، كان أَوْلى، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويزُ العقليُّ.

قولُه: «واللفظي بخلافه»: أي الذي ليس بإزائه ذكر في الحيوان، كظُلمة وعين، وقد يكون اللفظي حيواناً، كدجاجة ذكر، وحمامة ذكر، إذْ ليس بإزائه مذكر(٦)، فيجوز أن تقول: غرَّدت حمامة ذكر، وعندي ثلاث من البَطِّ ذكور، فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى:

﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾(٧):

---

(١) يُمَدُّ ويُقْصَرُ: اسم لجمع العير. شرح الشافية ١/٢٠٣، والممتع ١/١٤٤.

(٢) يُمد ويُقصر. سيبويه ٢/٣٣٧ بولاق. وجاء مقصوراً في الممتع ١/١٥٥.

(٣) الممتع ١/١٦٢، سيبويه ٢/٣٣٨، ٣٣٩ بولاق.

(٤) سيبويه ٢/٣٣٨ بولاق، الممتع ١/١٣٤. والقرفصاء: جلسة الأعراب.

(٥) قوله: «مابإزائه» (ما) ساقطة من ط.

(٦) ط: ذكر.

(٧) النمل/١٨، والآية بتمامها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾.

ذَكَراً، واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه، ولا يجوز ذلك في عَلَم المذكر الحقيقي الذي فيه علامةُ التأنيث، كطلحة[1]، لا يقال: قامت طلحة، إلّا عند بعضِ الكوفيين، وعَدَمُ السَّماعِ مع الاستقراء، قاضٍ عليهم.

ولعلَّ السرَّ في اعتبار التأنيثِ في منع صرفه، لا في الإسناد إليه، أَنَّ التذكير الحقيقيَّ، لما طرأ عليه، مَنع أن يُعتبر حال تأنيثه في غيره، ويتعدى إليه ذلك، وأَمَّا مَنْعُ الصَّرْفِ فحالةٌ تختص به لا بغيره.

وإذا كان المؤنثُ اللفظيُّ حقيقيَّ التذكيرِ، وليس بِعَلَمٍ، كشاة ذكر، جازَ في ضميره، وما أشير به إليه: التذكيرُ والتأنيثُ، نحو: عندي من الذكور حمامة حَسَنة وحسن، قال طَرَفة[2]:

مؤلَّلتان تَعْرِفُ[3] العِتْقَ فيهما * كسامعتَيْ شاةٍ بحومَلَ مُفْرَدِ

ولا يَجوز في غير الحقيقي التذكير، نحو حسنة، ولا يجوز أن يقال: صاح دجاجةٌ أنثى على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيثِ، لأنك وإِنْ ألغيتَها (١٨٤ أ)، يبقى التأنيثُ الحقيقيُّ فيكون، كقام هند، وهو في غاية النُّدرة، كما يَجيءُ.

قولُه: «وإذا أسند إليه فعلٌ[4] فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخِيار، وحكم

---

[1] انظر المذكر والمؤنث للأنباري، تحقيق عضيمة ١٧٧/١، والأحاجي النَّحْوية ص ٨٩.

[2] شرح القصائد العشر للتبريزي (١١٨. تحقيق د. قباوة. بيروت، دار الآفاق ط٤ سنة ١٩٨٠م) والمؤلَّل: المحدَّد، كتحديد الأَلَّة، وهي الحَرْبة. والعِتق: الكرم ويريد هنا: الحُسْن والنقاء. ويريد بـ «الشاة» هنا: الثورَ الوحشيَّ. وقال «مُفرَد» بلا هاء؛ لأنه أراد الثور الوحشيَّ. وإذا كان مفرداً كان أسمعَ له؛ لأنه ليس معه مايَشْغَلُهُ. وقيل: «العِتق»: ألّا يكونَ في داخلها وَبَرٌ، فهو أجود لسمعها. وكذلك آذان الوحش. [انظر الخزانة ٤٣٦/٧]. الشاهد فيه أنه إذا كان المؤنثِ اللفظي حقيقيَّ التذكير جاز في ضميره التذكير والتأنيث. وشاة ههنا مؤنثة لفظاً، ومعناها الثور الوحشي، وقد رجع إليه ضميره في وصفه، وهو مفرد مذكر، رِعاية لجهة المعنى.

[3] من د.

[4] ط: الفعل.

ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي، وضمير العاقلين غير السالم: فَعَلَتْ وفعلوا والنساء والأيام: فَعَلَتْ وفَعَلْنَ» .

قولُـه: «إذا أسند الفعل: أي الفعل وشِبهه، إلى المؤنث مطلقاً، سواء كان مظهراً أو مضمراً(١)، حقيقياً أَوْ، لا، ظاهرَ العلامة أو، لا، فذلك الفعل وشِبْهُهُ مع التاء، للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل» .

قولُـهُ: «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخِيار»، إنما قال ظاهر، احترازاً عن المضمر، وغير الحقيقي، احترازاً عن الحقيقي، لأن تأنيث المسند إليهما واجبٌ على بعض الوجوه، كما يَجِيءُ .

ثم اعلم أن الفاعل المؤنث، إمَّا جَمْعُ السلامة بالألف والتاء، أو جَمْعُ التكسير، أو اسمُ الجمع، أو غيرُها: أعني المفرد والمثنى، أَمَّا الجمعان واسمُ الجمعِ فَسيجيءُ حكمُهما، وغيرُها، إمّا ظاهرٌ، أَوْ مضمرٌ، والظاهرُ إمّا حقيقيٌّ أو غيرُه، والحقيقيُّ إمّا متصلٌ برافِعِهِ أَوْ، لا .

فالأغلبُ في الظاهر الحقيقي المتصل برافِعِه: إلحاقُ علامةِ التأنيث برافعه، نحو: ضربت هند، وضربت الهندان(٢) .

وحكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة(٣)، استغناءً بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرد(٤)، ولا وَجْهَ لإنكارِ ما حكى سيبويه مع ثِقَتِهِ وأمانته .

---

(١) في ط: مضمراً أو مظهراً.

(٢) في ط بعد قوله: «وضربت الهندان»: «وضرب الهندات» ولا وجه لهذه الجملة؛ لأنّ المراد التمثيل لغير نوعَيْ الجمعِ واسمِ الجمع.

(٣) الكتاب ١٤٨/٢ بولاق.

(٤) في المقتضب ١٤٦/٢: «فأما ضرب جاريتُك زيداً، وجاء أَمَتُك، وقام هندٌ فغير جائز؛ لأنّ تأنيثَ هذا تأنيثُ حقيقيٌّ. ولو كان من غير الحيوان لصلح . . .».

وفي ٥٩/٤: «ولو قلت: ضَرِبَ هند، وشُتم جاريتُك لم يصلح حتى تقول: ضُرِبَتْ هند، وشُتِمَتْ جاريتُك؛ لأنّ هِنْداً، والجارية مؤنثات على الحقيقة، فلابدّ من علامة التأنيث . . .».

وإن كان الرافع نِعْمَ وبِئْسَ، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيحٌ نحو: نِعْمَ المرأةُ هِنْدُ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندُ(١)، لمشابهتها للحرف بعدم التصرُّفِ .

ولا تلحق نحو أَكْرِمْ بهندٍ في التعجب، عند من أسند أَكْرِمْ إلى هنْدٍ، كما لا تلحقه الضمائر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾(٢)، لِكَوْنِ الفِعْلَيْنِ غيرَ متصرفَيْنِ وأيضاً للزوم كون الفاعل في صورة المفعول، والفعل في صورة ما يطلبُه بالمفعولية، أَمّا نحو قولك ما جاءتني مِن امرأةٍ وكفت بهند، فليس انجرارُ الفاعل بِلازمٍ ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورَيْن بالمفعولية .

وإنْ كان منفصلاً عن رافِعِهِ، فإنْ كان بإلّا، نحو ما قام إلّا هِنْدُ فالأجودُ: تَرْكُ التاءِ في الرافع، لأنَّ المستثنى منه المقدر، هو الذي كان في الأصل مرفوعاً بالفاعلية، على ما مَرَّ في باب الاستثناءِ، فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بإلّا، أو نقول: المسند إليه هو: إلا مع المستثنى، من حيث المعنى وإنْ كان في اللفظ هو المستثنى، كما ذَكَرْنَا في باب الاستثناءِ .

وإن كان بِغير إلّا، نحو: قامتِ اليومَ امرأةٌ، فالإلحاق أَجودُ؛ لأنَّ المسند إليه في الحقيقة هو المرتفعُ في الظاهرِ، وأَمَّا الحَذْفُ فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة، إِذَنْ، وعداً بالشيءِ مع تأخير الموعودِ.

وإنْ كان الظاهر غيرَ حقيقيِّ التأنيثِ، فإنْ كان متصلاً، نحو: طلعت الشمس، فإلحاقُ العلامةِ أحسنُ من تَرْكِها، والكُلُّ فَصيحٌ .

---

(١) ط : ساقطة.

(٢) مريم/٣٨، والآية بتمامها: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ الظَّٰلِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾
[انظر معانيَ القرآن للأخفش ٢/٣٩٥، وللفَراء ٢/١٣٩، وإعرابَ القرآن للنَّحّاس ٢/٢٧٢، ٣١٦].

وإنْ كان منفصلاً، فَتَرْكُ العلامة أحسنُ، إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، سواءٌ كان بإلّا أَوْ بغَيْرِها، نحو قوله تعالى:
﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾⁽¹⁾.

هذا كُلُّهُ حُكْمُ ظاهرِ المفردِ والمثنى، وأَمَّا ضميرهُما فإنْ كان متصلاً فالعلامةُ لازمةٌ لرافعه، سواءٌ كان التأنيث حقيقياً، كهند خرجت، أَوْ غيرَهُ كالشمس طلعت، إلّا لضرورة الشِّعر⁽²⁾، نحو قوله⁽³⁾:

فَلا مُزْنَةَ ودَقَتْ وَدْقَها * ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقالَها ـ ٢

على تأويل الأرضِ بالمكانِ، وإنما لزمت⁽⁴⁾ العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجُزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل.

وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه.

وأَمَّا الجمعان المذكوران، فإنْ أسند إلى ظاهرهما سواءٌ كان واحدُ المكسّر حقيقيَّ التذكيرِ أَو التأنيثِ، كرجال ونسوة، أو مَجازيَّ التذكيرِ أَو التأنيثِ كأيام، ودُور، وكذا واحد المجموع بالألِف والتاء ينقسم هذه الأقسامَ الأربعةَ، نحو: الطلحات والزينبات، والجُبَيلات والغرفات، فَحُكْمُ المسند إلى ظاهرهما حُكْمُ المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلّا مِنْ شيءٍ واحدٍ، وهو أَنَّ حَذْفَ العلامةِ من الرافع بِلا فَصْلٍ مع الجمع نحو: قال الرجال، أَوِ النساءُ، أو الزينباتُ، أَحْسَنُ منه مع المفرد والمثنى، لكون تأنيثه بالتأويل وهو كَوْنُهُ بمعنى جماعة.

---

(١) البقرة / ٢٧٥، ونصُّها: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.

(٢) في سيبويه ١/٢٣٩ بولاق: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، اكتفى بذكر الموعظة عن التاء».

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣ من القسم الأول.

(٤) ط: لـزم.

وإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النِّسوة؛ لأنّ المَجازيَّ الطارئ أزال حُكْمَ الحقيقي، كما أزال التذكير الحقيقي في رجال، وإنما لم تُبْطِلِ[1] التثنيةُ التذكيرَ الحقيقيَّ في رجلان، ولا التأنيث الحقيقي في «الهندان»، ولم يُبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في «الزيدون» لبقاء المفرد فيه فاحترموه .

وكان قياس هذا أن يبقى التأنيثُ الحقيقيُّ في المجموع بالألف والتاء أيضاً نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً، إلاّ أنه لمّا كان يتغيّر ذلك المفرد ذو العلامة إمّا بحذفها إنْ كان تاء نحو: الغرفات، أَوْ بقلبها إنْ كان أَلِفاً كما في الحُبْلَيَات والصحراوات، كان ذلك التغيير كنوع من التكسير، وكَأَنَّ تأنيثَ الواحدِ قد زال لزوال علامتهِ، ثم حُمِلَ عليه ما التاء فيه مقدَّرة[2] فلا يظهر فيه التغيير (١٨٤ب) عليه[3] كالزينبات والهندات، لأنَّ المقدَّر عندهم في حُكْمِ الظاهرِ .

والدليلُ على أَنَّ تأنيث نحو : الزينبات مَجَازِيٌّ، قَوْلُ الحَماسي[4]:

٥٥٥ ـ حلفتُ بهَدْيٍ مُشْعَرٍ بكَرَاتُهُ * تَخُبُّ بصحراءِ الغَبيطِ دَرَادِقُهْ

---

(١) ط : يبطل .

(٢) ط : مقدر .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) قَيس بن جِرْوة، الملقّب بعارق الطائي. شاعرٌ جاهلي .
والبيت من قصيدةٍ عدّتُها أحَدَ عَشَرَ بيتاً، آخرُها :

لئن لم تغيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعتمُ * لأَنتَحِيَنْ للعَظْمِ ذو أنا عارِقُهْ

وبهذا البيت سُمِّيَ عارقاً [الحماسة بشرح المرزوقي ١٧٤٦] .
والهَدْي : ما يُهدَى إلى الحَرَمِ مِنَ النَّعَم . ومُشْعَر : اسم مفعول من الإشعار، وهو أن يُطعن في السَّنام، فيسيل الدم عليه، فيستدلّ بذلك على كونه هَدْياً . و(بَكَرَاتُه) مرفوع بمُشْعَر على أنه نائب فاعل، وهو جَمْعُ بَكْرَة، وهي الشابّة من الإبل. والخَبَب : ضَرْبٌ من العَدْو، وهو خطو فسيح . والباء بمعنى في و(الغَبيط) : موضِعٌ قريبٌ من فَلْج في طريق البصرة إلى مكة . و(الدرداق) : جمع دَرْدَق كجعفر، وهو صغار الإبل. والضمير في بكراته ودرادقه لِلْهَدْي . [الخزانة ٧/٤٣٨ ، ٤٣٩] . الشاهد فيه على أنّ تأنيث نحو الزينبات مَجازي، لا يجب له تأنيث المسند، بدليل البيت، فإن البكرات كالزينبات ولم يؤنث له المسند وهو مُشْعَر، وهذا ظاهرٌ .

وحُكْمُ البَنين حُكْمُ الأَبناءِ، وإِنْ كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده، وهو : ابن ، قالَ(١) :

٥٥٦ ـ لو كنتُ مِن مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبلي * بنو اللَّقيطةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

وكـذا حُكْمُ المجموع بالواو والنون المؤنث واحده، كالسِّنون والأَرضون : حُكْمُ المجموعِ بالألفِ والتاءِ؛ لأَنَّ حَقَّهُ الجمعُ بالألفِ والتاء كما يَجِيءُ، فالواو والنون فيه عِوَضٌ منَ الأَلِفِ والتاءِ(٢).

ويساوي التاءَ في اللزوم وعدمه : تـاءُ مضارع الغائبة، ونون التأنيث الحرفية في نحو(٣) :

ولكن ديافيّ(٤) أبوه وأمه * بحوران يعصرن السليطَ أقاربُهْ ـ ٣٧٦

فظهر بهذا كله معنى قوله : « وحُكْمُ ظاهرِ الجمعِ مطلقاً غير المذكر السالم حُكْمُ ظاهر غير الحقيقي .

---

(١) هو قُرَيْطُ بنُ أُنَيْفٍ العَنْبَرِيّ . شاعرٌ إسلاميٌّ .

والبيت أول أبياتٍ ثمانيةٍ؛ هي أول الحماسة . الحماسة بشرح المرزوقي ٢٣ . الخزانة ٤٤١/٧ هارون، المغني ٣٠ ط. المبارك، ٣٣٨، مجالس ثعلب ٤٠٥/٢، المثل السائر ط. محي الدين، مصر سنة ١٩٣٩م ١٠٦/٢ .

والحفيظة : الحَمِيَّة. ومعنى البيت : لو كنت مازنياً لم تُغِر بنو اللقيطة على إبلي .

الشاهد فيه أنّ (بنون) لتغيُّر مفرده في الجمع أشبه جمع المكسَّر، فجاز تأنيث الفعل المسند إليه، كما يجوز في الأبناء الذي هو جمع مكسَّر، كما أسند في البيت (لم تَسْتَبِحْ) بتاء التأنيث في أوله إلى (بنو).

(٢) ط : بعد قوله : « عِوَضٌ من الألف والتاء » : « لأن حقه الجمع بالألف والتاء كما يَجِيء فالواو والنون فيه عوض من الألف والتاء »

انظر سيبويه ٢٣٥/١ ـ ٢٣٦ بولاق ، فإن صريح نَصِّه حول حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفعل جمعَ مؤنث سالماً، إنما يكون في الموات، لا في الحيوان، والرَّضي ـ كما ترى ـ يُجيز ذلك مطلقاً، وعلّله بتغيير المفرد بحذف علامته أوقلبها . وانظر الهمع ١٧١/٢ .

(٣) قائل البيت : الفرزدق (ديوانه ٥٠ ط. إسماعيل الصاوي، مصر سنة ١٩٣٦م) وقد سبق تخريجه .

(٤) مـن د .

وأمـا إن أُسند إلى ضمير الجمع، وهو قوله: «وضمير العاقلين» إلى آخر الباب فنقول: ضميرُ الجمعِ إمّا أن يكون ضميرَ العاقِلين، أَوْ، لا، والعاقلون إمّا بالواو والنون، أَوْ، لا، فضمير العاقلين بالواو والنون، هو الواو، لا غَيْرُ، نحو: الزيدون قالوا، ولا يَجوز: قالت، لبقاء لفظ المذكر الحقيقي.

وإنّـما خَصُّـوا العاقِلين بالواو، دُونَ النُّون، لأن أَصْلَ ما يزاد: حُروفُ اللِّين، والألِفُ أخذه المثنى، والجمع بالواو أَوْلى منه بالياء، لأنّ ثقل الواو مناسبٌ للكَثْرة التي في الجمـع، وكـان(١) الواوُ، لأصالته في الجمع أَوْلى بالعاقِلين، «لأصالتهم(٢) لغير» العـاقلين، وصارتِ الياءُ للواحد المؤنث في: تفعلين، وافْعَلي، فلم يبق لجمع غيرِ العاقلين من حروف المد شيءٌ، فَجِيءَ بالنون لمناسبةٍ «بينها(٣) وبين الواو في الغُنَّة».

وضميرُ العاقلين لا بالواو والنون إمّا واو، نحو: الرجال والطلحات: ضربوا، نظراً إلى العقل، وإما ضمير المؤنث الغائب نحو: الرجال والطلحات فعلت، وتفعل، وفاعلة، نظراً إلى طرَءان(٤) معنى الجماعة على اللفظ.

وأمـا غير العـاقلين، وهـو ثلاثةُ أقسام: مذكَّرٌ لا يعقل كالأيام والجُبَيْلات(٥)، ومؤنثٌ يَعْقِـلُ، كالنِّسوة والزَّيْنَبَات، ومؤنثٌ لا يَعْقِلُ كالدُّور والظلمات، فيجوز أن يكـون ضمير جميعها: الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون(٦)، لكـونها جمع غير العـاقلين، وقـد تَقَـدَّمَ أَنَّ النـونَ موضـوعٌ له، فتقـول(٧): الأيام والجُبَيْلات، والنساء والزينبات والدور والغرفات، فعلت، ويفعلن(٨).

---

(١) ط: وكانت.

(٢) ط: لأصالته بغير العاقلين.

(٣) ط: لمناسبة بين الواو وبينها في الغُنَّة.

(٤) ط: طرئان.

(٥) جمع لتصغير جبل.

(٦) انظر دراسات، القسم الثالث جـ ١ ص ٤٥٦، ٥٤٦.

(٧) في ط: فنقول. (٨) ط: وفعلن.

وهذه التفرقةُ بين جمع المذكر العاقل وغيرِه جاريةٌ(١) في جميع الضمائر على اختلافِها، تقول في المرفوع المنفصل: أنتم وأنتُنّ وهم وهُنَّ، وفي المنصوب المتصل: ضربكم وضربكُنَّ، وضرَبَهم وضربَهُنَّ، وفي المنصوب المنفصل: إِيَّاكم إِيّاكُنَّ، إِيَّاهم اياهُنَّ، وفي المجرور: لَكُمْ لَكُنَّ، لهم لَهُنَّ، والأصل: انتموا، وضربكموا، وإِياكموا، ولكموا .

وأمَّـا اسمُ الجنسِ (٢) فيجـوز إِجـراءُ ظاهـره وضميره مُجرى ظاهر المفرد المذكَّرِ، والمؤنث، وضمـيرهمـا، ولا يمتنـع إِجراءُ ضميره مُجرى جمع التكسيرِ، نحو: انقعر النخل، وانقعرتِ النخل(٣)، والنخل انقعر وانقعرَتْ وانقعرْنَ .

وأمَّـا اسمُ(٤) الجمـعِ فبعضُه واجبُ التأنيثِ كالإِبل والغَنَم والخَيْل(٥)، فَحَالُهُ: كَحَالِ جمعِ التكسير في الظاهر والضمير، وبعضُهُ يَجوزُ تذكيرُهُ وتأنيثُه كالرَّكْب، قال(٦):

---

(١) ط: جـار.

(٢) اسمُ الجنِس «ما دَلَّ على الماهية وضعاً، فهو بحسب وضعه صالحٌ للواحد وللاثنين وللأكثر، فأنت لو أكلت تمرة أو اثنتين جازَ لك أن تقول: أكلت تمراً . . . ». [انظر تبيان الكحيل ١٦٦، وشرح الشافية ٢/١٩٤] .

(٣) النخل يذكر ويؤنث، فأهل الحجاز يقولون : هي النخل. انظر المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠١ .

(٤) اسم الجمع ما دلّ على جماعة، ولا واحدَ له من لفظه غالباً. . . . وقد يكون له واحدٌ من لفظه، كصحب وركْب فإن لهما مفرداً من لفظهما وهو : صاحب، وراكب، ولكنه ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة، ويعامل معاملة المفرد في اللفظ : فيصغر على لفظه، ويجوز عَودُ الضمير المذكر عليه، فتقول: حضر الركَيْبُ. . . [انظر تبيان الكحيل ص ١٦٥]، وانظر دراسات، القسم الثالث جـ ١/٥٩٦ .

(٥) في ط : والخيل والغَنَم .

(٦) هو الشَّنْفَرَى . والبيت من قصيدته المشهورة بلامية العرب .
[شرح لامية العرب للشنفرى د. عبدالحليم حفني ص ٣٤ مكتبة الآداب بالجماميز، مصر بلا تاريخ] .
والبيت في : الخزانة ٧/٤٤٧ هارون ، شرح شواهد الشافية ٤/١٤٨ .
عَبَّتْ : شربت بلا مَصٍّ ، غِشاشاً : متعجِّلة ، أُحاظة ـ بضم الهمزة ـ : قبيلة من الأزد في اليمن، مُجْفِل : مُسْرِع، رَكْب : أصحاب الإبل. وقوله (عَبَّت) فاعله ضمير القَطَا، و (مِن أُحاظة) متعلق بمحذوف على أنه صفة لركب. و(مُجْفِل) ؛ صفة ثانية لِرَكْب.

=

٥٥٧ ـ فَعَبَّتْ غِشاشاً ثم[١] مَرَّتْ كأنها * مع الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحاظةَ مُجْفِلُ

فهـو كاسم الجنس، نحـو: مضى الـرَّكب، ومضت الركب، والركب مضى، ومضت ومَضَوْا، واللهُ أَعلمُ[٢].

[المُثَنَّى : تعريفُـه]

قولُـه : « المثنى : ما لحق آخرَهُ أَلِفٌ، أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها، ونونٌ مكسورةٌ[٣]، لِيَدُلَّ على أَنَّ معه مِثْلَه مِنْ جنسه » .

يريد بالجنس ههنا، على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب : ما وُضع صالحاً لأكثـرَ مِن فردٍ واحـدٍ، بمعنىً جامعٍ بينهما في نظر الواضعِ ، سواءٌ كانت ماهِيَّاتُها مختلفةً، كالأبيضين، لإنسانٍ وفرس، فإنَّ الجامع بينهما في نظره : البياض، وليس نظره إلى الماهيَّتين، بل إلى صفتهما التي اشتركا فيها؛ أو متفقة كما تقول: الأبيضان لإنسـانـين، والبِيض، لأفـراس، وسـواءٌ كان الـواضـعُ واحـداً كالرجل، أو أكثرَ كالزيدَين، والزيدين، فإن نظر كل واحد من الواضعين، في وضع لفظة زيد ليس إلى ماهية ذلـك المسمى، بل إلى كون ذلـك المسمَّى ، أيّ ماهية[٤] كان، متميزاً بهذا الاسمِ عن غيره، حتى لو سُمِّي بزيد إنسان، وسمي به فرس، فالنظر في الوضعين

= الشاهد أنَّ اسم الجمع بعضُه كالرُّكْب يجوز تذكيره وتأنيثه، وفي الشعر جاء مذكَّراً، فإنه عاد الضميرُ عليه من مُجْفِل بالتذكير. ولو أُنِّثَ لقيل: مُجْفِلَة .

(١) مـن م .

(٢) انظر دراسات ، القسم الثالث جـ ١ ص ٥٣٢ ، ٥٥٠ .

(٣) قال أبو حيان : « مذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلاّ الكسرُ مطلقاً وأجاز الكسائي والفراء فتحَها مع الياء، وقال الكسائي: هي لغة لبني زياد بن فقعس، وقال الفراء : لغة لبني أسد » [ارتشاف الضرَب، مخطوط رقم ٧٦٩ بمكتبة الأحمدية بحلب ورقة ١٤٣/ب]، وانظر المساعد ١/ ٣٩ .

(٤) ط : مهيـة .

إلى شيءٍ واحد، كما في الأبيضين ونحوه، وهو كَوْنُ تلك الذات متميزةً عن غيرها بهذا الاسم .

وهـذا الـذي ذهب إليه المُصَنِّفُ، خلافُ المشهور من اصطلاح النُّحَاة، فإنهم يشترطون في الجنس وقوعَه على كثيرين بوضع واحد، فلا يُسَمُّون زيداً، وإنِ اشترك فيه كثيرون: جِنْساً(١).

وعند المُصَنِّفِ تَرَدُّدٌ في جواز تثنية الاسم المشترِك، وجمعِه، باعتبار معانيه المختلفة، كقـولـك: القُرءان: للطُّهر والحَيْض، والعُيون، لِعَيْنِ الماء وقُرْصِ الشمس وعَيْنِ الذهب، وغير ذلك، مَنَع من ذلك في شرح(٢) الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجَوَّزَه على الشذوذ في شرح(٣) المُفَصَّل .

وذهب الجُزُوليُّ(٤)، والأندلسي، وابنُ مالِكٍ(٥)، إلى جواز مثله، قال الأَندلسيُّ: يقال: العَيْنَان(٦) في عين (١٨٥أ) الشمسِ ، وعَيْنِ الميزانِ، فهم يعتبرون في التثنية، والجمع: الاتّفاق في اللفظ دون المعنى، وهذا المذهبُ قريبٌ من مذهب الشافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، وهو أنه إذا وقعتِ الأسماءُ المشتركةُ بلفظ العموم. نحو قولك: الأَقراء، حُكْمُها كذا، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو: ما لقيت عيناً، فإنها تعمُّ في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم، سواءً .

---

(١) مفعولٌ به ثانٍ لقوله : لا يُسَمُّون .

(٢) قال ص ٨٨ : « لاتُثَنّى (أي الأسماء المشتركة) باعتبار ما اشتركت فيه، وإنما تُثَنّى باعتبار كل واحد من مدلولاتها. . . ».

[شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، نُسخة مصورة من عمادة شُؤون المكتبات بجامعة الإمام، مكتبة محمد العسافي، الرقم العام ٦٢١] .

(٣) قال ابنُ الحاجب : « وهل يجوز أن تأخذ الاسمَ المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين، كقولك: عينان في عين الشمس وعين الماء؟ فيه خلاف، والظاهر جوازُه شاذًّا. . . » [الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٩].

(٤) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٢٩ .

(٥) التسهيل ص ١٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٨ ـ ٣٩ .

(٦) جَنَى الجَنّتَيْن ص ٦ .

ولا يَصِحُّ أن يستدل بتثنية العَلَم وجمعه على صِحَّةِ تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال: نسبة العَلَم إلى مُسَمَّيَاته كنسبة المشترك إلى مُسَمَّياته، لكون كل واحدٍ منهما واقعاً على معانيه لا بوضعٍ واحد .

أَمّا عند المُصَنِّف فلأنه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد، سواءٌ كان بوضع واحدٍ أو أكثرَ، ومعاني المشترك ليست واحدةً بخلاف الأعلام، كما مَرَّ .

وأَمَّا عند غيره فقال المُصَنِّفُ(١): ولو سُلِّمَ أَنَّ نِسبة العَلَم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، فبينهما فَرْقٌ، وذلك أَنَّ المشترَكَ له أَجناسٌ، تؤخذ آحادها فَتُثَنَّى(٢) أَوْ تُجْمَعُ(٣)، كالقُرْأَيْن للطُّهْرَيْن، والقُرُوء للأَطهار، فلو ثُنِّيَ أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لأَدَّى إلى اللَّبْس، وليس لِلعَلَمِ جنسٌ تؤخذ(٤) آحاده فَتُثَنَّى أَوْ تُجْمَعُ حتى إِذا ثُنِّيَ أو(٥) جمع باعتبار معانيه المختلفة أورث اللَّبْسَ .

وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ، كالعُمَرَيْن(٦)، وذلك بعد أَنْ يُجْعَلا متفقَيْ اللفظِ بالتغليب(٧)، بشرط تصاحُبِهِما وتشابُهِهِما حتى كأنهما شخصٌ واحدٌ: في شيء، كتماثل أبي بكر وعُمَرَ، رضي الله عنهما، فقالوا: العُمَران، وكذا: القَمَران،

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٩، وشرحه على الكافية ص ٨٨ .

(٢) ط : ميثنى .

(٣) ط . ويجمع .

(٤) ط : يؤخذ .

(٥) ط : وجمع .

(٦) هما أبوبكر وعمرُ رضي الله عنهما. «واختاروا التثنية على لفظ عمر؛ لأنه مطرد، وهو أخفّ في اللفظ من المضاف. ومنهم مَن يقول: اختير لفظ عمر لطول أيامه، وكَثرة فُتُوحه، وشُهرة آثاره ».
عن السِّيرافي. سيبويه ٢/١٠٤ هامش (٢) ط . هارون .
وفي جَنَى الجَنَّتَيْنِ ص ٨١ : «(العُمَرَان» قِيل هما عمر بن الخطاب وعمر بنُ عبدالعزيز وهو قول قَتادة كما زَعَمَ الأصمعيُّ عن أبي هلالٍ الراسِبي عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد فقال أعتق العمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد؛ لأنه لم يكن فيما بين أبي بكر وعمرَ رضي الله تعالى عنهما خليفة» .

(٧) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، والمُقَرَّب ٢/٤٠ .

والحَسَنان، وينبغي أن يُغلَّبَ الأخفُّ لفظاً، كما في: العُمَرَيْن والحَسَنَيْن؛ لأنَّ المُرادَ بالتغليب: التخفيفُ، فيختار ما هو أبلغ في الخِفَّةِ.

«وإن[1] كان أحدهما مذكراً، والآخرُ مؤنثاً، لم ينظر إلى الخِفة، بل يغلب المذكر، كالقَمَرَيْن في: الشمس والقمر».

ولزومُ الألِفِ في المثنى، في الأحوال: لغةُ بني الحارثِ بنِ كَعْبٍ[2]، قال[3]:

٥٥٨ - أُحِبُّ منك الأَنْفَ والعَيْنَانَا * ومَنْخِرَيْن أَشْبَهَا[4] ظَبْيَانَا

وقـالَ[5]:

٥٥٩ - إِنَّ أباها وأبا أباها * قد بَلَغَا في المجدِ غايَتَاهَا

---

[1] في م عبارة أخرى: «إلاّ أنْ يكونَ أحدُهما مذكراً والآخرُ مؤنثاً فإنه يغلب المذكرين كالقمرين، وقد ذكرنا الاختلاف في الألف والياء والنون، وفي واو الجمع وبابه في أول الكتاب...».

[2] «ومن ذلك ما حكى الأخفش أنه سمع فَصِيحاً من بني الحارث يقول: ضربتُ يداه...» [المُساعِد ١/ ٤٠ - ٤١].

[3] رُؤْبَة (ملحقات ديوانه ١٨٧).
أَوْ رَجُلٌ من بَني ضَبَّة كما في نوادر أبي زيدٍ ص ١٦٨، وروايته هكذا:
أَعرِفُ منها الأنفَ والعينانا * ومَنْخَرانِ أَشْبَها ظَبْيَانَا
الخزانة ٧/ ٤٥٢ حاشية (١)، ضرائر الشعر ٢١٨، شرح المُلُوكي ١٧٦؛ وفيه ظُبيانا بدل ظَبْيَانا. والظبي: حلمة الضَّرع. وظَبيان: اسم رجل، أراد مَنْخَرَيْ ظَبيان، فحذف.
الشاهد في قوله: (والعينانا)، حيث أتى به بالألف في محل النصب، فإنه معطوف على «الأنف» الواقع مفعولاً به لقوله أَعْرِفُ.

[4] من م، د.

[5] رؤبة (ملحقات ديوانه ١٦٨)، ونُسب البيت لأبي النَّجْم وهو في ديوانه ص ٢٢٧، أو لأبي الغول، أو لرجل من بني الحارث بن كعب القحطانية.
الخزانة ٧/ ٤٥٥ هارون، المغني ٥٨ ط. المبارك، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ١٩٤، شرح المُلُوكي ٢٢٧، ابن يعيش ١/ ٥٣، الهمع ١/ ٣٩. الشاهد في: (غايتاها) و(أبا أباها): فيجوز أن يكون جاء على لغة القصر، يقال: هذا أباك ومررت بأباك، فتكون الحركة مقدرةً على الألِف. أو جاء على لغة بني الحارث بن كعبٍ، فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً.

وقيل : إنَّ قَوْلَهُ تعالى :

﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(١)،

على هذه اللغة(٢).

وفَتْحُ نُونِ التثنيةِ(٣) لُغَةٌ، كما في قوله: العَيْنَانَا، وقوله(٤):

٥٦٠ ـ يا رُبَّ خال لك من عُرَيْنَهْ * لا تنقضي فَسْوته شَهْرَيْنَهْ

---

(١) طـه / ٦٣ ، والآية بتمامها : ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ .

(٢) «وقرأ ابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ قالوا (إِنْ) بتخفيف (إن)، وشدد الباقون، وقرأ أبو عَمرٍو (هذين) بالياء، وقرأ الباقون بالألف. . . وحجة من يقرأ (هذان) بألف مع تشديد (إن) أنه اتبع خط المصحف، وأجرى (هذان) في النصب بألف على لغة لبني الحارث بن كعب. . .». (الكشف ٢/٩٩) .
[وانظر حجة القراءات ٤٥٤، وحجة ابن خالويه ٢٤٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٩ ، ودراسات القسم الأول جـ ١ ص ٤٢٢ ، ٤٥٢ ، ٥٢١، والتيسير ص ١٥١، والسبعة ط٢ ص ٤١٩].

(٣) انظر التسهيل ص ١٢ . وفي المساعد ١/٣٩ : «زعم الكِسائي أَنَّ فتح النون مع الياء لغةٌ لبني زياد بن فقعس . . . وقال الفراء : هي لغةٌ لبعض بني أسد».

(٤) الأبيات لامرأةٍ من فقعس. الخزانة ٧/٤٥٦ هارون، الممتع ٢/٦٠٩، ضرائر الشعر ٢١٧، وقيّد ابنُ عُصفور فَتْحَ النُّون، فقال:
«ولا يكون ذلك إلاّ في النصب والخفض طلباً للتخفيف» .
ابن يعيش ٤/١٤٢، المقرّب ٢/٤٥ ، ٤٦، المُخَصَّص ١٥/١١٤.
الشاهد فيه أنْ نُونَ التثنيةِ قد تفتح ، كما في (شَهْرَيْنَهْ) و(جُمَادَيْيْنَهْ) .

شَهْرَيْ ربيعٍ وجُمادَ يَيْنَهْ(١)

وقُرِىءَ في الفعل أيضاً في الشواذ : ﴿ أَتَعِدَانَني ﴾(٢)، وقد تُضَمُّ(٣) أيضاً(٤)، نُونُ المُثَنَّى، وقُرِىءَ في الفعل، في الشَّواذِّ أيضاً : ﴿تُرْزَقَانُـه﴾(٥).

---

(١) في كتاب الأيام والليالي والشُّهور للفراء ص ٤٢ : «الشهورُ كُلُّها مذكرةٌ. . . إلاّ (جُمَادَيَيْن) فإنهما مؤنثان؛ لأنّ (جُمَادَىٰ) جاءت على بُنية فُعَالى، و(فُعَالَىٰ) لا تكون إلاّ للمؤنث. . . » .

وفي المُخَصَّص ٢٧/١٧ : «وأما أسماءُ الشهور فإنها مذكرةٌ إلاّ جُمَادَيَيْنِ فإن سمعت في شعر تذكير جمادى فإنما يذهب به إلى معنى الشهر، كما قالوا: هذه ألف درهم، فقالوا : هذه على معنى الدراهم، ثم قالوا: ألف درهم» .

(٢) الأحقاف / ١٧، والآيةُ بتمامها : ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ .

هذا، وقراءة (أتعدانَي) بفتح النون الأولى، كأنهم فَرُّوا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحوا. . . وهـذه القراءة الشاذةُ هي قراءة الحسن وشَيْبَةَ وأبي جعفر وعبدالوارث عن أبي عمرو، وهارون بن موسى عن الجَحْدَري، وسام عن هشام. [مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٣٩، لبرجشتراسر، مصر المطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٤م]، والبحر المحيط ٦٢/٨ ، ولم تَرِد القراءة في المُحْتَسَب.

(٣) «ذكره ابنُ فَلَاحٍ في مُغْنِيه واستدل بها قرىء شاذّاً «طعام ترزقانُه» بضم النون» . الهمع ٥١/١.

وفي سِرّ الصناعة (حرف النون / مخطوط) : « وقد حكى قُطْرُب أَنَّ منهم مَنْ ضَمَّ النون في نحو : الزيدان والعَمْران، وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما». وفي حاشية المخطوط رَجَزٌ كما يلي:

يا أَبَتَـا أرَّقَـنِي الـقِـذَّانُ
كالـيومِ لا أطـعَـمُـهُ الـعَيْنَـانُ
مِنْ وَخْـزِ بُرغـوثٍ له سِنـانُ

العَيْنَانُ : بضـم النون ، توهمها من نفس الكلمة، والقِذَّانُ : صِغار البراغيث» .

وفي المساعد ٤٠/١ : «حكى الشيباني : هما خليلانُ ومنه قول فاطمةَ رضي الله عنها : يا حَسَنانُ يا حَسَنانُ» .

وانظر التسهيل ص ١٢ ، والهمع ٤٩/١ ، والتصريح ٧٨/١ .

(٤) سـاقطة من ط .

(٥) يوسف / ٣٧ ، والآيةُ بتمامها: ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ .

قِيل : أَصْلُ المثنى والمجموع: العطفُ بالواو[1]، فلذلك يرجع إليه المضطر[2]، قــالَ[3] :

٥٦١ ـ لَيْثٌ ولَيْثٌ في مَجَالٍ ضَنْكِ * كلاهما ذو أشرٍ ومَحْكِ

وقــالَ[4]:

٥٦٢ ـ كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَـكِّ * فارةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُـكِّ

---

(١) في كتاب شرح الحدود النَّحْوية للفاكِهِي ص ٢٨٣ : «حَدُّ التثنية أصلُها العطفُ، وعدل عنه كراهة التطويل، وإرادة الاختصار، والرجوع إليه غير جائز؛ لأنه أصل مرفوض، إلا في ثلاثة مواضعَ مذكورة في التسهيل» وانظر التسهيل ص ١٢ ، وإيضاح الزجاجي ص ١٢١ .

(٢) في أسرار العربية ص ٢١ : «والذي يدل على أنّ الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار» . وفي التِّبيان في تصريف الأسماء ص ١١٧ هامش (٢) :

«يجوز في الاختيار إن فصل بين الأسمين بفاصل ظاهر، نحو جاء علي الكريم وعلي الشجاع، أو مقدر كقول الحجاج وقد نعي إليه ابنه وأخوه في يوم :

أيا لله محمد ومحمد في يوم *

أي محمد ابني ومحمد أخي

وقال بعض العلماء يجوز ذلك في النثر دون فصل على قِلَّةٍ عند قصد التفخيم كقولك لمن تعنفه على قبيح تكرر منه وتكرّر عفُوك عنه : قد صفحت عن جُرم وجرم وجرم، وكقولك لمن ينكر فضلك عليه: قد أعطيتك أَلْفاً وألفاً وألفاً فهذا أفخم في اللفظ أن تقول: عفوت عن ثلاثة أجرام وأعطيت ثلاثة آلاف» .

(٣) رَجَزٌ قالَهُ جَحدر بن مالك أو واثلة بن الأسقع .

الخزانة ٤٦٢/٧ هارون، الأمالي الشجرية ١١/١ ، و١٩٧/٢، المُقَرِّب ٤١/٢، ضرائر الشعر ٢٥٧ .

و(الليث) : الأسد ، (الضَّنْك) : الضِّيق . (الأشر) : البطر. (المَحْك) بفتح الميم وسكون الحاء : اللجاج .

الشاهد على أنّ أصل المثنى العطف بالواو، فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة كما هنا، فإن القياس أن يقول لَيْثان، لكنه أفردَهما وعطف بالواو لضرورة الشعرِ .

(٤) رَجَزٌ ينسب إلى منظور بن مرثد الأسدي ، والبيتان في ملحقات ديوان رؤبة رقم ١٢٢ ص ١٩١ (نشر وِلْيَم بن الورد البروسي، ليبسيغ سنة ١٩٠٣م) .

الخزانة ٤٦٨/٧ هارون، ضرائر الشعر ٢٥٧ ، المقتصد ١٨٤/١ [تحقيق د. كاظم المرجان، العراق، دار الرشيد سنة ١٩٨٢م]، الأمالي الشجرية ١٠/١، أسرار العربية ٤٧ ، ابن يعيش ١٣٨/٤. و(الفَكّ) بالفتح : اللَّحْي، وهو عظم الحَنَك. و(ذُبِحَتْ) : شُقَّتْ وفُتِقَتْ. والسُّك : بضم السين، نوعٌ مِنَ الطِّيب .

« كان الظاهرُ أن يقولَ : كأنّ بين فَكَّيْهَا، إلاّ أنه عَدَلَ إلى التكرير لأجل الشِّعر وحَسَّنَ ذلك أنَّ أحدَهما مضافٌ، والثاني فيه الألف واللام، لو قال: كأنّ بين فَكِّها وفكها، كان أقبحَ . . .» .

[المقتصد ١٨٤/١] . وانظر الخزانة ٤٦٨/٧ هارون .

وقد يَجيءُ العطفُ نثراً في الشـذوذ .

وأمَّا إذا قُصِدَ التكثير(١)، كما في قولـه(٢):

٥٦٣ ـ لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنت أكرمَهم * مَيْتاً(٣) وأبعدَهم عن منزل الذَّامِ

أَوْ فُصِـلَ بينهما بفصل ظاهر، نحو : جاءني رجلٌ طويل ورجلٌ قصير، أَوْ بِفَصْلٍ مُقَدَّرٍ، نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل، والرجل الذي ضربته، أي الرجلَ الجائي والرجل الذي ضربته؛ فيجوز العطف كما رأيت من غير شُذوذٍ ولا ضـرورةٍ .

وقد يُكَرَّرُ للتكثيرِ بغير عطفٍ كقولِهِ تعالى :

﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾(٤)، و ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾(٥)، وقد يثنى ، أيضاً للتكثير، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾(٦) ، وقولهم : لَبَّيْك وسَعْدَيْك .

ومَذْهَبُ(٧) الزَّجَّاجِ أَنَّ المثنى والمجموع، مَبنيان(٨) لتضمنهما واوَ العطف ، كخمسةَ عشرَ(٩)، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده، بل كل واحد صيغةٌ مستأنفةٌ، كما قيل في : اللذان، وهذان، عند غيره .

---

(١) «كما يُحكى مِنْ أَنَّ الشاعر الحِرْمازي لَمَّا مَدَحَ الحَكَمَ بنَ المنذِر بقوله :

يـا حَكَـمَ بـنَ المنـذرِ بـنَ الجـارودِ

حَكَّمَهُ وقالَ : سَلْ ما شئتَ فقال: مِئة دِرْهَم، فقال الحكم : لَكَ مِئةٌ ومئة ومئة» . [المقتصد ١ / ١٨٤ ، ١٨٥].

(٢) عِصام بن عُبَيد الزِّمّاني، وقيل هَمّام الرقاشي.

الخزانة ٧/٤٧٣ ، ٤٧٥ هارون، الحماسة بشرح المرزوقي ١١٢٢ . والمراد : لو عُدَّتِ القبورُ قبراً قبراً. ولم يُرِدْ قبرَيْنِ فقط، وإنما أراد الجنسَ متتابعاً واحداً بعد واحد .

ومعنى البيت : إذا حُصِّلَتْ أنسابُ المَوْتَىٰ وجدتَني أكرمَهم نَسَباً وأبعدَهم مِنَ الذَّمِّ .

الشاهد فيه أَنَّ تعاطف المفردَيْنِ فيه ليس من قَبِيل ما تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهِ للضرورة، بَلْ لِقَصْدِ التكثيرِ .

(٣) د : بيتـاً .

(٤) الفجر / ٢٢ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾.

(٥) الفجر / ٢١ ونصها : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾.

(٦) المُلْك / ٤ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾.

(٧) الهمع ١/١٩ ، والإنصاف مسألة ٣ ، والإيضاح في عِلَل النَّحْو ص ٧٢.

(٨) «وهو خلاف الإجاع» . الإنصاف مسألة ٣ .

(٩) أنْظُرْ فسادَ القولِ من وجهَيْنِ في الإنصاف مسألة ٣ جـ ١ ص ٢٢ .

وليس بشيءٍ، لأنه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر، بل حذف حرف العطف، فتضمنه المعطوف فبني، أَمَّا في المثنى والمجموع، فقد حذف المعطوف مع حرف العطف، لو سُلِّمَ أنه كان مكرراً بحرف العطف، فلم يَبْقَ المتضمِّن لمعنى حرف العطف .

فَإِنْ قالَ : بَلِ المفردُ الذي لحقته علامتا التثنية والجمع، تَضَمَّنَ معنى حَرْفِ العطفِ، لوقوعه على الشيئين أو الأشياء، وعلامةُ التثنية دليلُ تَضَمُّنِ ذلك المفرد واواً واحدةً، وعلامةُ الجمعِ دليلُ تضمُّنِه أكثرَ من واوٍ، فهو مثل تضمُّنِ «مَنْ» لهمزة الاستفهام، أو «إِنْ» الشرطية .

قلنا : بل أهدر معنى العطف لو سَلَّمنا أَنَّ أصله كان ذلك، وجعل المفرد في المثنى واقعاً على شيئين بلفظ واحدٍ لا على وجه العطفِ، كلفظ « كِلَا »، سواءٌ؛ إِلَّا أَنَّ « كِلَا » لم يقع على المفردِ فيحتاج[1] إلى علامة المثنى، بخلاف زيدٍ، فإنه احتاج عند التثنية إلى علامتها، لِئَلَّا يلتبسَ بالواحد، وكذا تقول: جُعل المفرد في المجموع جمعَ السلامةِ واقعاً على أشياءَ، كلفظ «كلّ» فاحتاج[2] إلى علامة الجمع رَفْعَاً لِلَّبْسِ .

فإذا ثَبَتَ هذا، قلنا: ليس كُلُّ مفردٍ يقع على ذي اجزاء متضمناً لواو العطف، وإلَّا وَجَبَ بناء «عشرة» و «خمسة»، وغير ذلك من ألفاظ العدد، ونحو: كلّ، وجميع، ورجال، بل نقول: وقوع اللفظ على الجُزْأَيْن المتساويين في نسبة الحكم إليهما، أَوْ على الأجزاء المتساوية فيها، وعلى وجهين: إمّا بواو العطف ظاهراً نحو جاءني زيدٌ وعَمروٌ، أَوْ مقدراً[3] كجاءني خمسةَ عشرَ، وذلك إذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع وإمّا بكلمة صالحة (١٨٥ب) للمجموع وَضْعَاً، وهذا على ضَرْبَيْنِ : إمّا أَنْ توضعَ الكلمةُ للمجموع بعد وضعها للمفرد، كلفظ المثنى والمجموع، أو تُوضَعَ للمجموع أَوَّلاً[4]،

---

(١) ط : فلم يحتج .

(٢) ط : فاحتيج .

(٣) ط : أو مقدر .

(٤) م ، د : «أو توضع للمجموع أولاً من غير أن يوضع للمفرد» .

نحو : كِلَا، وجميع، وما فوق الواحد إلى العشرة من ألفاظ العدد، إلى العشرة .

ويُبطل مذهبَ الزجاج إِعراب نحو : مسلمات ورجال اتّفاقاً مع اطّراد ما ذكره(١) فيهما، أيضـاً .

[المقصورُ والمَمْدُودُ : كيفيةُ تَثْنِيَتِهما]

قولـه : « والمقصور إن كان أَلِفُه عن واوٍ، وهو ثلاثيٌ ، قُلِبَتْ واواً وإِلّا فبالياء(٢)، والممدود إِنْ كانت همزته أصليةً ثبتت وإِنْ كانت للتأنيث قُلِبَتْ واواً، وإِلّا فالوجهان » .

يعني بالمقصـور: ما آخِرُه أَلِفٌ لازمةٌ، احترازاً مِن(٣) نحو : زيداً، في الوقف، وسُمِّي مقصوراً، لأنه ضِدُّ المَمدودِ(٤)، أو لأنه محبوسٌ عن(٥) الحركات، والقَصْرُ : الحَبْسُ، فإِنْ كانت أَلفُه عن واوٍ(٦)، أي عِوَضاً مِنَ(٧) الواو، وهو ثلاثيٌّ(٨)، قُلِبَتْ واواً .

إِعْلَمْ أَنَّ الكلمةَ قد يلحقها التغيير عند التثنية، فتعرَّض المصنِّفُ لذكر ذلك ، وهو(٩) في ثلاثة أنواعٍ : المقصور، والممدود، والمحذوف آخرُه اعتباطاً .

---

(١) ط : ذكر .

(٢) ط : فاليـاء .

(٣) ط : عـن .

(٤) انظر ابن يعيش ٦/٣٦ ، والمقصور والممدود لابن ولّاد ص ٥ [مطبعة السعادة، القاهرة سنة ١٣٢٦هـ ، سنة ١٩٠٨م].

(٥) ط : مـن .

(٦) أي منقلبة عن واو ، وهو المراد بقوله : « عوضاً » أي : « بدلاً » .

(٧) ط : عـن واو .

(٨) في ط : « وهو ثلاثي أي المقصور الثلاثي، قلبت واواً » .

(٩) أي الذي تعرض له المصنف ، وهو لحاق التغيير للكلمة عند التثنية .

فالمقصورُ إنْ كان ثلاثياً وأَلِفُهُ بَدَلٌ من الواو، رُدَّ إلى أصله ولم يُحْذَفْ للساكنين، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بالمفرد عند حذف النون للإضافة(١)، وإذا رُدَّ إلى الأصل سلمت الواو، والياء، ولم يقلب أَلِفاً، لِئَلَّا يُعادَ إلى ما فُرَّ منه.

وإنما جاز(٢) رَدّ الواوي من الثلاثي إلى أصله دون الواوي مِمَّا فوقَه، لِخِفَّة الثلاثي، فلم تستثقل معه الواو.

وإن كانت الألف الثالثةُ أصلاً غيرَ منقلبةٍ عن شيءٍ، كمتى، وعلى وإلى(٣) وإذا أعلاماً، فإنّ الأَلِفَ في الأسماء العريقة في البناء أصلٌ، أَوْ كانت مجهولةَ الأصلِ، وذلك بأن تقع(٤) في متمكنِ الأصل ولم يُعْرَفْ أصلُها، فإن سمع فيها الإمالة ولم يكن هناك سببٌ للإمالة غير انقلابِ الألِفِ عن الياء، وَجَبَ قلبُها ياءً، وإن لم تسمع فالواو أَوْلى، لأنه أكثرُ، وقال بعضُهم بلِ الياءُ في النوعين أَوْلى، سمعت الإمالة، أو، لا، لكونها أخفَّ من الواو.

وقال الكِسائيُّ: إن كانتِ الألِفُ الثالثة المنقلبةُ عن الواو في كلمة مضمومة الأول، كالضُّحَى، أو مكسورته، كالرِّبا(٥)، وجب قلبُها ياءً، لِئَلّا تتثاقلَ الكلمةُ بالواو في العجزِ، مع الضمة أو الكسرة في الصدر، فيميل مثل هذه الألف، ويكتبها ياء، وعموم قلب كل ثالثة أصلها واو: أشهر(٦).

---

(١) ط: بالإضافة.

(٢) أراد بالجواز عدم المنع؛ لأن ذلك واجب، كما هو معروف من القواعد.

(٣) (إلى) أصل ألفها عند سيبويه واوٌ [الكتاب ٢/٩٣ بولاق]، وأما عند الرَّضي فألِفُها أصلٌ.

(٤) ط: يقع.

(٥) يكتب بالألف في مذهب البصريين؛ لأن أصله من الواو؛ من ربا يربو، والكوفيون يُجيزون كتابته بالياء لِمكان الكسرة التي في أوله.

[المقصور والممدود لابن نِفْطَوَيْه ص ٤٢ هامش (٧)].

وانظر شرح جُمَلِ الزجاجي جـ١ ص ١٤١، وفي المُخَصَّص أنهم [الكوفيون] ١٥/١١٣. يقلبون الألف ياء، نحو: الضُّحى، والرشى وما أشبههما.

وانظر: [المدود والمقصور للوشَّاء ص ٤٠].

(٦) في ط: أو أشهر.

قولهُ : «وإلاَّ فبالياء» أي وإن لم يجمع الشرطين، وهما كونُه ثالثاً، وعن واو، وذلك إمّا بأن يكون ثالثاً عن ياء، كالفتى والرحى، أو زائداً على الثلاثة عن واو، كالأعلى، والمُصطفى والمستصفى، أو ياء، كالمرمي، والمرتَمَى، والمستسقَى، أو زائداً على الثلاثة زائداً للتأنيث كالحُبْلَى، والقصَيرى والخِلِّيفى، أو للإلحاق كالأَرْطى[1]، والحَبَنْطَى[2]، أو للتكثير كالقَبَعْثَرَى[3]، والكُمَّثْرَى .

وقد تُحْذَفُ[4] الألِفُ الزائدةُ، خامسةً فصاعداً، في التثنية والجمع بالألف والتاء، كما في : زِبَعْرَى وقَبَعْثَرَى، ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين .

وإنما قيل : مِذْرَوَان[5]، لا مِذْرَيَان، لأنَّهم إنما يَقلِبون الألِفَ الثابتةَ في المفرد ياءً عند التثنية، وههنا لم تثبت أَلِفٌ قَطُّ، حتى تقلب ياءً إذ هو مُثَنًّى لم يُستعمل واحدُه[6] .

قوله : «وإنْ كان ممدوداً . . إلى آخره»، الممدود على أربعة أضربٍ؛ لأنَّ الهمزةَ، إمّا مبدلة من ألف التأنيثِ كحمراء، أو للإلحاق كعِلباء، أو منقلبة عن واو، أو ياء أصلية، ككِسـاء ورِداء، أو أصلية، كقَـرّاء لجيد القراءة، فالتي للتأنيث تقلب في الأشهر واواً، أَمّا القلب فلكونها زيادةً محضةً، فهي بالإبدال الذي هو أَخَفُّ[7]، أَوْلى

---

(١) الأَرْطَى : ضرب من الشجر يُدبغ به .

(٢) الحَبَنْطَى : الممتلىء غضباً، أو القصير الغليظ .

(٣) القَبَعْثَرَى : الجَمَلُ العظيم .

(٤) ط : يحـذف .

(٥) في التَّبصِرة ٢/٦٣٥ : « وأمّا قولهم : مِذْرَوَان لطرفَيْ الأَلْيَتَيْنِ فَشَاذٌّ والقياس : مِذْرَيَان؛ لأن تقدير الواحد منه مِذْرىً، مثل : ذِفْرَىً ، إلاّ أنهم لم يفردوا الواحد، ثم ثنوه، وإنما تكلموا به مثنى فألزموه الواو لذلك ».
انظر سيبويه ٢/٩٥ ، ١٠٣ ، ٣٨٣ ، ٣٩٦ بولاق ، والتكملة ٣٩ ، ١١٨، والممتع ١/٢٤٩ ، والإيضاح الشِّعري ق ٣٥/أ .

(٦) في المنصف ٢/١٣٢ : «قال أبو عثمانَ : ومثل ذلك (مِذْرَوَان)؛ لأنه لا يُفرد له واحدٌ، قال أبو الفتح : لو أفرد لِمِذْرَوَيْن واحدٌ لوجب أن يقال : مذريان. . .». وانظر كتاب ليس في كلام العرب ص ٢٦٦، والتسهيل ص ١٧، وتبيان الكُحَيْل ص ١٢٤ .

(٧) في ط : « الذي هو أخو الحذف » .

من غيرها، مع قصد الفرق، وأَمّا قلبُها واواً دون الياء، فلوقوعها بين أَلِفَيْنِ، فبالغوا في الهَـرَبِ من اجتماع الأمثال، لأنَّ الياء أقربُ إلى الألِفِ من الواو، ولكون الواو والهمزة متقاربَيْنِ(١) في الثقل، وربَّما صححت فقيل: حمراءان(٢)، وحكى المبرد عن(٣) المازني قلبهَا ياءً نحو حمرايان(٤) .

والأَعرفُ في الأصلية بقاؤُها في التثنية همزة، وحكى أبو علي(٥)، عن بعض العرب قَلْبَها واواً نحو: قُرّاوان(٦).

وأَمّا التي للإلحاق ، والمنقلبة عن الواو، والياء الأصليتين، فيجوزُ قلبُها(٧) واواً، وبقـاؤهـا(٨) همزة، لأنّ عَيْنَ همزتها ليست بأصليةٍ، فشابهت همزة حمراء، وإحداهما

---

(١) ط : متقاربتين .

(٢) « قال أبو عمرو : كل العرب تقول : حمراوان. وحُكِي عن محمد بن يزيد عن أبي عثمانَ المازني : حمراءان » . التكملة ص ٤٢ .

وفي ابن يعيش ١٥١/٤ : « . . . وأجاز [الكسائي] ذلك أجمع في باب حمراء، فقال: حمراوان بالواو، وحمراءان بالهمزة، وحمرايان بالياء. . .». وفي تبيان الكحيل ص ١٢٥ هامش (٢) : «حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه [حمراءان]». وانظر البغداديات ص ٤٨١ ـ ٤٨٢ .

(٣) في المقتضَب ٣٩/٣ : «وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلاّ بالواو، نحو قولك : حمراوان وخُنْفساوان وصحراوان».

وفي ص ٨٧ : «فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلاّ بالواو، نحو حمراوان وحمراويّ» .

(٤) في تبيان الكحيل ص ١٢٥ : « شذ في حمراء حمراءان بالتصحيح ، وحمرايان بالياء، وقيل إنها لغة فزارة » .

(٥) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٩٣، والهمع ٤٤/١، وفي التكملة ص ٤٢ :

« فأما ما الهمزةُ فيه أصل فتثنية : قُرّاءان بإثبات الهمزة ولا يحسن فيه غير ذلك . ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب : قُرّاويّ أن يُثَنّى بالواو . وإبدالُ الواو من الهمزة فيما كان منقلباً عن الأصل أحسنُ من بدل الواو في قُرّاء وذلك قولك : كساوان. . . ».

إذن أبو علي لم يَحْكِها عن العرب ، وإنما أجازَها قياساً .

(٦) « وشذّ قرّاوان ، والقياس قُرّاءان » . تِبيان الكحيل ص ١٢٦ وانظر المقتضب ٨٧/٣ .

ورجل قَرّاء ـ بفتح القاف ـ حَسَنُ القراءةِ، ورجل قُرّاء ـ بضم القاف ـ مُتَنَسِّكٌ. انظر اللسان (قرأ) .

(٧) ط : قلبهمـا .

(٨) ط : وإبقاؤهمـا .

منقلبة عن أصلية، والأُخرى عن واوٍ أَوْ ياء ملحقة بالأصل، فشابهتا همزة قرّاء، إلّا أَنَّ إبدالَ الملحقة واواً، أَوْلى من تصحيحها، لأنها ليست أصلاً ولا عِوَضاً مِن أَصلٍ، بل هي عِوَضٌ مِنْ زائد ملحق بالأصل، فَنِسبتُها إلى الأصلية بعيدةٌ، وأَمَّا المُبْدَلَةُ من أصلٍ فتصحيحُها أَوْلى من إبدالِها لقرب نسبتها من الأصلية، لأنها بَدَلٌ من أصل .

وقد تقلب المبدلةُ من أصلٍ ياءً، ولا يقاس عليه، خِلافاً للكِسائي(١) .

وإنّما صححوا : ثِنايين، لأنهم إنما يَقلبون الواو أوِ الياءَ المتطرفةَ بعد الألف الزائدة همزةً، كما في كِساء ورِداء، ثم في التثنية إمَّا أن يصححوا الهمزةَ، أو يَقلِبوها واواً، وههنا لم تَتَطَرَّفِ(٢) (١٨٦أ) الياء حتى تقلب همزة، إِذْ لم يستعمل واحد ثِنايين، فالألف والنون ههنا لازِمان ، كما في مِذْرَوَان، فثنايان، كسقاية وعِماية .

وجاء حَذْفُ زائدتي التأنيثِ إذا كانتا فوق الأربعةِ ، نحو: قاصعان وخنفسان، للطول وليس بقياسٍ ، خلافاً للكوفيين .

وأما ما حُذِفَ آخرُه اعتباطاً، فإن كان المحذوف رُدَّ في الإضافة، وجب ردّه في التثنية، أيضاً، وهو: أب، وأخ وحم، وهن، لا غير، تقول: أبوان وأخوان وحموان(٣) وهنوان، ورُبَّما قيل: أبانِ وأخانِ .

وأَمَّا « فوك » فلم ترد اللام في التثنية، لما لم ترد في الإضافة، وإنما يثنى بقلب واوه ميماً، كما في الإفراد، نحو: فمان، وإنما لم يُقَلْ فُوَان، كما قيل ذوا مال، لأن « ذو » لازم الإضافة(٤) بخلاف «فم» فواوه متحصن من الحذفِ لِأَمْنِهِ من التنوين، فأجري مثنى كل منهما، مُجْرَى مفرده لعروض التثنية، وقد جاء في الشِّعر: فموان قال(٥):

هما نَفَثَا في فِيَّ مِن فَمَوَيْهِما * على النابحِ العاوِي أَشَدَّ رِجامِ

---

(١) التصريح ٢٩٥/٢ ، والتسهيل ١٧ . (٢) د ، ط : يتطـرف.

(٣) « ويقال : حَمَيَان، في تثنية حَمِى. . . » شرح جمل الزجاجي ١٤١/١ وانظر التصريح ٢٩٤/٢ .

(٤) في م : (لأن «ذو» لازم الإضافة، مفرده. ومثناه، ومجموعه. . .» .

(٥) سبق تخريجه ص ٩٥٢ من القسم الأول.

فقيل : هو جمع بين العوض والمعوض منه ، فيكون ضرورة ، وقيل : هو مما اعتقب على لامه : الواو والهاء ، كسنيهة وسنيَّة(١) ، فلا يكون ، إذن ، ضرورة ، وقد جاء : فَمَيَان ، وهو أَبْعَد .

ورُدَّ لام «ذات» في التثنية ، لا ، لام «ذو» ، فقالوا ذواتا مال ، وقد جاء ، أيضاً ، ذاتا مال ، وهو قليلٌ .

وأما نحو : غد ، ويد ، ودم ، مِمَّا لم ترد لامه في الإضافة ، فلا ترد أيضاً في التثنية .

يقال : دمان ويدان ، وأما يديان ، قال(٢) :

٥٦٤ - يَدَيانِ بيضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تَمنعانِك(٣) أن تُضَامَ وتُضْهَدَا

فعلى لغة مَن قال في المفرد : يَدَى ، كَرَحَىٰ ، وقد جاء دميان ودموان ، قال(٤) :

٥٦٥ - فَلَوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا * جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبرِ اليَقِينِ

قالَ الجَوْهريُّ(٥) : لامُه واوٌ ، وإنما قالوا : دَمِيَ يَدْمَىٰ كَرَضِيَ يَرْضَىٰ من الرضوان ولعل ذلك ، لأنّ ذوات الواو أكثرُ ، فدميان ، شاذٌ عنده .

---

(١) انظر الممتع ١/ ٣٥٠ .

(٢) لم أهتد إلى قائله . الخزانة ٧/ ٤٧٦ هارون ، المُفَصَّل ١٨٥ ، المُنصِف ١/ ٦٤ ، و٢/ ١٤٨ ، شرح المُلُوكي ٢٨٢ ، ٤١٢ ، ابن يعيش ٤/ ١٥١ ، شرح شواهد الشافية ٤/ ١١٣ ، ١١٤ .

وقوله : (يديان) شاذٌ ، والقياسُ : يَدَان بدون رَدِّ اللام المحذوفة ؛ لأنّ هذه اللام لم تردّ عند الإضافة إذا قلت : يَدُه .

ومُحلِّم - بكسر اللام - : اسمُ رجلٍ ، وضامه : ظَلَمَهُ ، وكذا : هضمه . الشاهد في (يديان) على أنه مثنى يَدَى بالقصر ، فلما ثُنِّي قلبت ألفه ياء ، كفَتَيان في مثنى فتى ؛ لأن أصلَها الياء ، فإن التثنية من جملة ما يردّ الشيء إلى أصله وإنما قلبت في المفرد ألفاً لانفتاحِ ما قبلَها .

(٣) من م .

(٤) علي بن بَدَّال السُّلَميّ . الخزانة ٧/ ٤٨٢ ؛ وفيها : جُحْر بدل حَجَر ، المفصل ١٨٦ ، ابن يعيش ٤/ ١٥١ ، ١٥٢ و٥/ ٦ و٩/ ٢٤ ، شرح الملوكي ٢٨٢ ، البديع في علوم العربية (مخطوط) ورقة ٢٦/ب .

الشاهد على أنه جاء (دميان) في تثنية دم .

(٥) الصِّحاح ٦/ ٢٣٤٠ (دما) : « الدم أصله دَمَوٌ بالتحريك ، وإنما قالوا . . . » .

قال سيبويه: هو(١) ساكنُ العينِ، لجمعه على دِماء، ودُمِيّ، كظِباء وظُبِيّ، ودِلاء ودُلِيْ، ولو كان كقفاً(٢)، لم يُجمع على ذلك، فدميان، أو دموان، عنده، مثنى «دَمَى» لأنه لغة في «دم» ومثنى «دم»: دَمَان فقط.

وقال المبرّدُ(٣): أصلُه فَعَلٌ محرك العين، ولامُه ياءٌ، فدموان شاذٌّ عنده، قال: ودليلُ تحرُّكِ عينه تثنيته على دَمَيَان، قال: أَلَا تَرَى أَنَّ الشاعر لما اضطرّ أخرجه على أصله في قوله(٤):

٥٦٦ ـ فلسنا على الأعقابِ تَدْمَىٰ كُلومُنا * ولكنْ على أعقابنا يَقْطُرُ الدَّمَا

قال: فإن قيل قد جاء يَدَيَان كدميان، مع أن «يد» ساكنة العين اتّفاقاً، فالجواب: أنه مثنى «يَدَى» وهي لغة في يد، لا مثنى يد(٥).

قلت: ولسيبويه، أيضاً، أَنْ يقول: دَمَا، لغةٌ في دم، كيَدَىٰ لغة في يد، والمشهور أَنَّ يَدَا، في الأصل ساكنُ العين(٦)، لأن الأصلَ السكونُ ولا يُحْكَمُ بالحركة إِلَّا بِثَبْتٍ،

---

(١) شرح الملوكي ٤١٤، ٤١٥. هذا، وقد رَجَّحَ ابنُ يعيش رأيَ سيبويه.

(٢) ط: كقفـــاء.

(٣) المقتضب ٣/١٧٠. ومعه في هذا الرأيِ الأخفشُ. [شرح الملوكي ٤١٤].

(٤) الحُصَيْنُ بن الحُمام المرّي. الخزانة ٧/٤٩٠، ٤٩٢ هارون، المنصف ٢/١٤٨، شرح الملوكي ٤١٥، شرح شواهد الشافية ١١٤، ١١٥، الحماسة بشرح التبريزي ١٩١ ـ ١٩٣.
والأعقاب جمع عَقِب ـ بفتح فكسر ـ وهو مؤخر القدم. والكُلوم: جمع كَلْم ـ بفتح فسكون ـ وهو الجرح.
يقول: إذا جرحنا في الحرب كانت الجراحات في مقدمنا، لا في مؤخرنا، وسالت الدماء على أقدامنا، لا على أعقابنا.
الشاهد فيه أنَّ المبرد استدل به بأن الدم أصله فَعَل ـ بتحريك العين ـ ولامه ياء محذوفة، بدليل أن الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول. فقوله: (الدما) بفتح الدال فاعل يَقْطُرُ، والضمة مقدرةٌ على الألف؛ لأنه اسمٌ مقصورٌ، وأصله دَمَيٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلَها فقُلِبت ألِفاً.

(٥) في شرح شواهد الشافية ٤/١١٤: «والذي أراه أنّ بعضَ العرب يقول في اليد يدى في الأحوال كلها، يجعله مقصوراً كرحى وفَتَىً، وتثنيته على هذه اللغة يَدَيَان، مثل رَحَيَان، يقال منقوصاً ومقصوراً...».

(٦) في المقتضب ٣/١٥٣: «فأما «يَدٌ» فَفَعْلٌ ـ ساكنة ـ لا اختلافَ في ذلك؛ لأنّ جمعها أيدٍ، و(أَفْعُل) إنما هو جمع (فَعْل) نحو أكلُب، وأفلُس، وأفرُخ».

ولم يَستبعِدْ السِّيرافيُّ أن يكون أصل يد، فَعَل متحرك العين كقوله(١) :

٥٦٧ ـ يا رُبَّ سارٍ باتَ(٢) ما تَوَسَّدَا * إلاّ ذراعَ العَنْسِ(٣) أو كفَّ اليدا

فأما ما حذف لامُهُ لعلة موجبةٍ، فهو إمّا مقصورٌ منوّنٌ، وقد ذكرناه، وإمّا منقوصٌ كذلك؛ ولا تُحْذَفُ(٤) الياء في تثنية المنقوص مع أَنَّ بعدَها ساكناً، كما حذفت(٥) مع التنوين؛ لأن ياءَه واجبةٌ(٦) الفتحِ مع ذلك الساكن فلا يَلْتقي ساكنان، كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب، نحو رأيت قاضياً، تقول: قاضيان، وقاضِيَيْنِ .

قولُـه : « وقد(٧) تُحذف نونُه للإضافة، وحُذِفَتْ تاءُ التأنيث في: خصيان وأليان » .

إنَّما تُحذفُ النون في الإضافة لِما مَرَّ في أول الكتاب، من أنها(٨) دليلُ تمامِ الكلمةِ، وقد تسقط للضرورة، كقوله(٩) :

---

(١) رَجَزٌ لم أَهتدِ إلى قائله. الخزانة ٧/٤٩٨ هارون؛ وفيها : بات بدل سارَ، ابن يعيش ٤/١٥٢ ، الهمع ١/٣٩ .
وسارٍ : اسم فاعل من الفعل سَرَىٰ في الليل. وتَوَسَّدَ بمعنى اتَّخذ وِسادة. والعَنْس ـ بفتح فسكون ـ : الناقة الشديدة. و (يا) حرف تنبيه، وجواب (رُبَّ) محذوفٌ، تقديره : لقيته، أو مذكور في بيت بعده، ولا يَصِحُّ أن يكون جوابها ما توسَّدَ .
الشاهد فيه أنّ السِّيرافيَّ استدل بهذا البيت على أنّ (يدا) أصله فعَل، بتحريك العين، وأنّ مِن العرب مَن يجعل اليد مقصورةً كرَحَى وعَصَا. ومنهم مَن يقول: إنّ موضع اليد نصب بكفّ ، وكفّ : فعل ماضٍ من قولك : قد كَفّ فلانٌ الأذى عنّا .

(٢) في ط : سـار .

(٣) في ط : العبـس .

(٤) في ط : ولا يحـذف .

(٥) في ط : حـذف .

(٦) في ط : واجـب .

(٧) ط : قوله : ويحـذف .

(٨) ط : أنـه .

(٩) تَأَبَّطَ شرّاً . الخزانـة ٧/٤٩٩ هارون ، ديوان الحماسة لأبي تَمَّام ١/٣٦. [نشر عبدالمنعم خفاجي، مطبعة صبيح، القاهرة سنة ١٩٥٥م]، عَبَث الوليد ١٣٧، مُغني اللبيب ٨٤٣ ، الخصائص ٢/٤٠٥ ، ضرائر الشِّعر ١٠٧ .
الشاهد فيه أَنَّ نُونَ التثنيةِ قد تحذف للضرورة كما هنا، فإِنَّ الأصل : هما خُطَّتان .

٥٦٨ هما خطتا : إِماً إِسار « ومِنَّةٌ » * وإِمَّا دَمٌ والقتلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

برفع إِسار « أَمَّا » إِذا جُرَّ فبالإِضافة ، و « إِمّا » فصل ، وقد تسقط لتقصير الصلة ، كالضاربا زيداً بالنصب على ما يَجِيءُ في اسم الفاعل .

قولُه : « وحُذِفَتْ تاءُ التأنيث في خصيان ، وأَليان » . اعْلَمْ أنه يَجُوزُ خُصيتان وأَليتان اتّفاقاً ، قال[1] :

٥٦٩ ـ متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ ترجُفْ * رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستطارا

وقال[2] :

٥٧٠ ـ بَلَىٰ، أَيْرُ الحمارِ وخُصيتاهُ * أَحَبُّ إِلى فزارة من فزارِ

فأما خصيان، وأليان، فقال أبو علي[3]: الوجهُ في ذلك: أنه لما كان الخصيتان لا تنفرد إحداهما عن صاحبتها، صار اللفظ الدال عليهما معاً، أي لفظ التثنية موضوعاً

---

(١) عنترة بن شدّاد العبسي (ديوانه ٢٣٤ ط. المَوْلَوِي، دمشق)؛ وفيه : نلتقي بدل تلقني .
والبيت في هجاء عُمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترة. . . والروانف : جوانب الأَليتين، وأعلاهما، واحدتها رانِفة، والألِفُ في (تُستطار) ضمير الروانف؛ لأنها في معنى رانفتين، ويجوز أن تكون ضمير الأليتين. الخزانة ٥٠٧/٧ هارون ، والأمالي الشجرية ١٩/١، والمُخَصَّص ٤٥/٢ ، وهامش (١) في الخزانة ٥٠٧/٧ .
الشاهد فيه أنه يجوز اتّفاقاً أَنْ يقال أليتان بتاء التأنيث، إلى آخر ما نقله عن أبي علي .

(٢) الكُمَيْتُ بن ثعلبة، شاعر إسلامي فقعسي أَسَدي. يقال له : الكُمَيْتُ الأكبر، وهو جَدُّ الكميت بن معروف بن الكميت الأكبر .
وقوله: (بلى أيرُ الحِمار) . قد وقعت (بلى) هنا جواباً للاستفهام المجرد من النفي وشِبهه . وهذا يُشكل على اتفاقهم بأنها لا يُجاب بها الإيجاب . وقد وقع مثله في أحاديثَ من صحيحَيْ البُخَاري ومسلم نقلها ابن هشام في المُغني .
وبنو فزارة يُرْمَون بأكل أَيْرِ الحِمار.
الخزانة ٥٢١/٧ ، ٥٢٢ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٦/٢ [تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة سنة ١٣٨٤هـ]، والمحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ٨٨ [المطبعة الجمالية سنة ١٣٣٠هـ].
الشاهد فيه الجواز اتفاقاً أن يقال خصيتان بتاء التأنيث .

(٣) التكملة ص ١١٨ ؛ وفيه : «فإذا أفردوا، قالوا في الواحد: خُصْيَة، وإِلْيَة، وأنشد أبو زيد :
ترتج ألياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ. . . .».

وَضْعاً أَوَّلَ على التثنية، كما في: مِذْرَوَيْن، وكذا أليان، وليس خُصية، وأَلية، بمفردين لخصيان وأليان، بل مفرداهما: خُصْيٌ[1] وإِلْيٌ، في التقدير، ومثنيا[2] خصية وألية[3]: خصيتان وأليتان.

وقيل: بل أليان وخصيان من ضرورات الشعر، فإنهما لم يأتيا إلّا فيه، قال[4]:

٥٧١ - يرتجّ[5] ألياه ارتجاجَ الوَطْبِ

وقال[6]:

كأنّ خُصْيَيْهِ مِنَ التدلدُلِ * ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حَنْظَلِ

وفي غير الضرورة لا تُحذفُ[7] التاءُ منهما.

---

(١) هذا رأيُ المازنيِّ. المنصف ٢/١٣١.

(٢) ط: ومثنى

(٣) انظر نوادر أبي زيد ٤١٩، وشرح المُقَدِّمة الجُزُولية ص ٩٠، والهَمْع ١/٤٣، والتخمير ٢/٣٦٠، ٣٦٢.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في: التَّكْمِلة ١١٨، والمُنصف ٢/١٣٧، المقتَضب ٣/٤١، الاقتضاب ٣٩٣، التخمير ٢/٣٦٠، الأمالي الشجرية ١/٢٠، الخزانة ٧/٥٢٥.
الشاهد فيه أنه قيل (أليانِ) في تثنية ألية، مِن ضرورة الشعر، والقياس: أليتان.

(٥) د، ط: ترتج.

(٦) خِطام الريح المُجَاشَعي. قال الفُنْدِجاني في فُرْحَةِ الأَديب ص ١٥٨: «لم يَعرف ابنُ السيرافي هذا الرجزَ، ولم يعرف قائله، وتهاوَنَ في استخراج أبياته على جِهة الصواب... وقائلُها خِطام الريح المُجَاشَعي...».
ونَسَبَهُ أستاذنا الشيخ عضيمة - رَحِمَهُ اللهُ - إلى خِطامٍ أيضاً، وأنه في هجاء شيخٍ كبير. المقتضب ٢/١٥٤.
ونسبه كذلك الأستاذ هارون في معجم الشواهد ٢/٢٥٤ إليه، ولكنه قال في الصفحة نفسِها هامش (١): «أو جندل بن المثنى، أو سلمى الهذلية، أو شماء الهذلية».
والبيت بلا نسبة في سيبويه ٢/١٧٧، ٢٠٢، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/٣٦١.
وهو في: الخزانة ٧/٤٠٠ هارون، التكملة ١١٨، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/١٤٠، التخمير ٢/٣٦١؛ وفيه: ثِنْتَي بدل ثِنْتَا.
الشاهد قوله: (ثِنْتَا حنظل) على أنه ضرورة، والقياس: حَنْظَلَتَان بدون العدد.

(٧) ط: لا يحذف.

وقيل : خُصْيٌ « وأَلْيٌ » ، مستعملان، وهما لغتان في خصية وألية، وإنْ كانتا أَقَلَّ منهما استعمالاً(١) .

واعْلَمْ أنه إذا أُضِيفَ، لفظاً، أو معنىً: الجُزْءانِ إلى متضمنيهما، فإنْ كان المتضمنان بلفظٍ واحدٍ، فلفظ الإفراد في المضاف أَوْلى من لفظ التثنية، قال(٢):

٥٧٢ ـ كأنه وجهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبا * مستهدفٌ لِطعانٍ(٣) غَيْرُ مُنْجَحِرِ

والإضافة معنى، كقولك: حَيَّا اللهُ وجهاً للزيدين .

(١٨٦ب) ثم لفظ(٤) الجمع فيه أَوْلى من الإفراد، كقوله تعالى:

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾(٥)،

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٣/٤١ «وأمّا قولُهم (خُصْيَان) فإنما بَنَوْهُ على قولهم (خُصْيٌ) فاعلم، ومَن ثنى على قولهم (خُصْية) لم يقل إلاّ (خُصْيَتَان)».
وقال في ٣/٤١ : « وكذلك يقولون (ألية) و (أَلْيٌ) في معنى ، فمن قال : (ألية) قال: (أليتان)، ومن قال: (أَلْيٌ) قال: أَلْيَان »
وانظر سيبويه ٢/٣٨٣ بولاق ، والتصريح ٢/٢٩٤ .

(٢) الفرزدق (ديوانه ٣٧٠ ، ٣٧١ ط . الصّاوي سنة ١٣٥٤هـ).
الخزانة ٧/٥٣٢ هارون ، وجاء بلا نِسبة، وبقافية تذبيب في الأمالي الشجرية ١/١٢ ، وفي معاني الفراء ١/٣٠٨ . وانظر ابن يعيش ٤/١٥٧، شرح جمل الزجاجي ١/٤٢١ ، ٢/٤٤٤ .
والبيت في هجاء جرير ، فقد تهكّم به ، وجَعَلَه امرأةً . وقوله: (كأنه وجهُ تُرْكِيَّيْن) : أي كأن ذلك الجهم، المراد به الفَرْجُ . شَبَّهَ كُلَّ فِلْقَةٍ منه بوجه تُركيّ . والأتراك غِلاظُ الوجوه عِراضُها حُمْرُها . و (مستهدف) : صِفة لوجه. و (غير) بالرفع : صفة لِمستهدف .
الشاهد فيه أنه إذا أضيف الجزءان لفظاً ومعنىً إلى متضمِّنيهما المُتَّحِدَيْن بلفظٍ واحدٍ، فلفظ الإفراد في المضاف أَوْلى من لفظ التثنية، كما في البيت .

(٣) من د .

(٤) ط : لفظاً .

(٥) التحريم/٤، والآية بتمامها : ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾
انظر الأحاجي النَّحْوية ص ١٠١ .

وذلك لاستكراههم⁽¹⁾ في الإضافة اللفظية الكَثيرةِ الاستعمالِ : اجتماع مِثْلَيْن⁽²⁾ مع اتصالهما لفظاً ومعنىً ، أَمَّا لفظاً فبالإضافة ، وأَمَّا معنىً فلأن الغَرَضَ أَنَّ المضافَ جزء المضافِ إليه ، مع عَدَمِ اللَّبْسِ بتَرْكِ التثنية ، ثم حملت المعنوية على اللفظية ، فإنْ أَدَّى إلى اللَّبْسِ لم يَجُزْ إلَّا التثنيةُ عند الكوفيين ، وهو الحَقُّ ، كما يَجِيءُ ، تقول قلعتُ عينيهما إذا قلعت من كل واحدٍ عَيْنَيْهِ⁽³⁾ .

وأَمَّا قولُه تعالى :

﴿ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾⁽⁴⁾

فإنه أراد أيمانهما ، بالخبر والإجماع .

وفي قراءة ابنِ مَسْعُودٍ⁽⁵⁾ : « فاقطعوا أيمانَهما »⁽⁶⁾ ، وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبته للتثنية⁽⁷⁾ في أنه ضم مفرد إلى شيء آخر ، ولذلك قال بعضُ الأصوليين : إن

---

(1) ط : لكراهتهم .

(2) ط : مثنيين .

(3) ط : عيناً .

(4) المائدة / ٣٨ ، ونصُّها : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .
[انظر سيبويه ٢/ ٢٠١ بولاق] .

(5) عبدالله بن مسعود : الصحابي الجليل ، أحد السابقين والبَدْرِيِّين . عرض القرآن على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وإليه تنتهي قراءة عاصم وحمزةَ والكسائيِّ وخلفٍ والأعمش . توفي سنة ٣٢ هـ (الإصابة ٢ / ٣٦٠ ، طبقات القراء ١ / ٤٥٩) .

(6) في شواذ ابن خالويه ص ٣٣ [عني بنشره ج . برجشتراسر . المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٤م] : «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديَهم» ابن مسعود وروي عنه (أيمانَهما)» . وانظر البحر ٣/ ٤٨٣ ، وابن يعيش ٤/ ١٥٥ ـ ١٥٧ .

(7) ط : التثنيـة .

المثنى جمع(١)، ولم يفـرق سيبويه(٢) بين أن يكون متحداً في كل واحد منهما، نحو: قلوبُكُما، أولا يكون نحو : أيديكما، استدلالاً بقوله تعالى :
﴿ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ .

والحَـقُّ، كما هو مَذْهَبُ الكوفيين، أَنَّ الجمع في مثله لا يجوز إلّا مع قرينة ظاهرة كما في الآية، / وقد جمع بين اللغتين من قال(٣):

٥٧٣ ـ ظهراهما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

---

(١) «وهذا مذهبُ عُمَرَ وزيد بنِ ثابتٍ، ومالك، وداو د، والقاضي أبي بكر، وأبي إسحاقَ، وجماعةٍ من أصحاب الشافعي رضي الله عنهم كالغزالي وغيره. . . وقد احتج هؤلاء من الكتاب، فقوله تعالى :﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ أراد به موسى وهارون، وقوله تعالى: ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًا ﴾ وأراد به يوسف وأخاه. . .
واحتجوا من السُّنَّة بما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «والاثنان فما فوقهما جماعةٌ» وروي عن زيدِ ابنِ ثابتٍ أنه قال: الأخوان إخوة، وروي عنه أنه قال: أَقَلُّ الجمع اثنان. . .».
[ملخص من دراسات ، القسم الثاني جـ ٤ ص ٢٧٦ ـ ٢٧٨] .
وانظر المسألة الخمسين من الأحاجي النحوية ص ١٠١ .

(٢) في سيبويه ٢/ ٢٠١ : «هذا باب ما لفظ به مثنى، كما لفظ بالجمع ، وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسنَ رؤوسَهما، وما أحسنَ عواليَهما، وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾. . ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾.
فرقوا بين المثنى الذي هو شيء على حده وبين ذا. وقال الخليل: نظيره قولك : فعلنا وأنتم اثنان، فتكلم به كما تكلم به وأنتم ثلاثةٌ. وانظر الكتاب ١/ ٢٤١ و ٢/ ٢٩٦ .

(٣) رَجَزٌ لِخِطام المُجاشَعي، شاعرٌ إسلامي. وأشطار الرجز:
ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مرتيْنْ * ظهراهما مثلُ ظهور التُّرْسَيْنْ
جُبْتُهما بالنعت لا بالنعتَيْنْ * على مُطار القلبِ سامي العَيْنَيْنْ
وقد استشهد سيبويه بالبيت الأول مرتين، فنسبه في إحداهما ١/ ٢٤١ إلى خِطام المُجاشَعي، ونسبه في المرة الثانية ٢/ ٢٠٢ إلى هِميان بن قحافة، وقال البغدادي في الخزانة ٧/ ٥٤٨ : «والصحيح أن هذين البيتين من رَجَزِ لِخطام المجاشَعي، وهو شاعر إسلامي، لا لِهميان بن قحافة». قال الأعلم : وَصَفَ فلاتَيْنِ لا نبتَ فيهما، ولا شخصَ يُستدل به، فشبههما بالترسين .
شرح شواهد الشافية ٤/ ٩٤، الأحاجي النحْوية ١٠٢، المُخصَّص ٩/ ٧، ابن يعيش ٤/ ١٥٦، البديع في علوم العـربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ٢٣٧/ب، الإيضاح في شرح المفصل جـ١/ ٥٣٤، معجم شواهد العربية ٢/ ٥٤٣، شرح ألفية ابن الناظم ١٩٦، الجُمَل ٣١٣ (ط. جديدة) .
الشاهد فيه أنه قد جمع بين اللغتين، فإنه أتى بتثنية المضاف في (ظهراهما)، وبجمعه في (ظهور الترسين) .

فإن فُرِّقَ المتضمنان بالعطفِ، اختير الإفرادُ على التثنية والجمع، نحو: نفس زيد وعمرو، ليكونَ ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف إليه.

وإن لم يكن المضافُ جُزْأَيْ[1] المضافِ إليه، بل كانا منفصلين، فإن لم يُؤْمَنِ اللَّبْسُ نحو: لقيت غلامَي الزيدين، فتثنيةُ المضافِ واجبةٌ، وإِنْ أُمِنَ، جاز جمعُهُ قياساً، وفاقاً للفراء[2] ويونُسَ، خِلافاً لغيرهما، فإنهم يُجَوِّزُونه سماعاً، نحو: ضع رحالهما، وإنما أُمِنَ اللَّبْسُ لأنه لا يكون للبعيرين إِلاّ رَحْلان.

والضميرُ الراجعُ إلى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه، يَجوزُ فيه مُراعاةُ اللفظِ والمعنى نحو: نفوسكما أعجبتاني وأعجبتني، وكذا الوصف والإشارة، ونحو ذلك.

[مَوْقِعُ المفردِ موقع المثنى والجمع]

وقد يقع المفردُ موقعَ المثنى فيما[3] يصطحبان ولا يفترقان، كالرِّجْلَيْنِ والعينين تقول: عيني لا تنام، أي عيناي، وقريب منه قولُه[4]:

٥٧٤ ـ حشايَ على جَمْرٍ ذكيٍّ[5] من الغضى * وعيناي في روضٍ من الحُسْنِ ترتعُ

---

(١) في ط: جزئي، وهذا خطأ.

(٢) التسهيل ص ١٩.

(٣) في د: «في يصطحب من الاثنين ولا يفارق أحدهما الآخر كالرِّجلين».

(٤) هو أبو الطيب المتنبي، والبيت من قصيدةٍ قالها في صباه يمدح عليَّ بنَ أحمدَ الخُراساني، مطلعُها:

حُشاشة نفسٍ وَدَّعتْ يومَ ودَّعوا * فلم أدرِ أَيَّ الظاعِنينَ أُشَيِّعُ

و(ترتع) فيه ضمير المخبر عنه، وأفرد الخبر؛ لأنَّ العينين، وهما عضوان مشتركان في فعل واحد، مع اتفاقهما في التسمية، يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أن كل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى، فاشتراكُهما في النظر، كاشتراك الأذنين في السمع، والقدمين في المشي...

[ديوان المتنبي بشرح العُكْبَري ٢/ ٢٣٥ دار الباز، مكة المكرمة].

الشاهد أنه وقع في البيت المثنى وهو (عيناي) في موضع المفرد؛ لأن خبره (ترتع) وليس فيه ضميرُ اثنين. [الخزانة ٧/ ٥٥١ هارون].

(٥) ط: من م، د.

وقد يقع المفردُ(١) موقعَ الجمع كقوله تعالى:

﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ (٢) ضِدًّا ﴾،

وقوله تعالى:

﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ (٣) ﴾.

وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم: «المؤمنون كَنَفْسٍ واحدةٍ(٤)»، ومن قيام المفرد مقام الجمع قولُه(٥):

٥٧٥ ـ كُلُوا في بعض بطنكم تعفُّوا * فإنَّ زمانَكم زَمَنٌ خَميصُ

---

(١) في دراسات، القسم الثاني جـ٤/٦٣٨: «سيبويه والمبرد يريان أن ذلك [قيام المفرد مقام الجمع] إنما يكون في ضرورة الشعر . . . وقد تَبيَّنَ لي أن المفرد قام مقام الجمع كثيراً في القراءات السبْعية المتواترة وفي غيرها أيضاً من القراءات السبعية . . . وهي حَرِيَّةٌ بأن تضعف مذهب سيبويه والمبرد وغيرهما في قَصرِ ذلك على الشعر»، وانظر المقتضب ٢/١٦٩ هامش (٣)، الطبعة الأخيرة.

(٢) مريم / ٨٢، والآية بتمامها: ﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾.

(٣) الكهف / ٥٠، ونصُّها: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾.

جاء في المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق عضيمة ١/٣١٧: «. . . ويقال: رجلٌ عدوٌّ، وامرأةٌ عَدوٌّ، ورجالٌ عدوٌّ، ونساءٌ عدوٌّ. . .».

وانظر المخصَّص ١٧/٢٣.

(٤) لم أجد هذا اللفظ في ما رجعت إليه من كتب الحديث. هذا، وقد جاء حديثان متقاربان في اللفظ رواهما النعمان ابن بشير، وأخرجهما البُخاريُّ ومسلمٌ، الأول: (المؤمنون كرجل واحد، إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» [مسلم بشرح النووي مجلد ٨ جـ ١٦ ص ١٤٠]. والآخر: «المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله وإن اشتكى رأسه اشتكى كله» [المصدر السابق، والبخاري ١٠/٣٦٦ في الأدب ـ باب رحمة الناس والبهائم].

(٥) لم أهتدِ إلى قائله. الخزانة ٧/٥٥٩ هارون، سيبويه ١/١٠٨ بولاق، المقتضب ٢/١٦٩، ١٧٠، ضرائر الشعر ٢٥٢، المفصل ٢١٣، الأمالي الشجرية ١/٣١١، ٢/٢٥، ٣٨، ابن يعيش ٥/٨، و٦/٢١، ٢٢، الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١١، عَبث الوليد ٢١٣، معاني الفراء ١/٣٠٧، و٢/١٠٢، والمُقتصد ٢/٦٩٦.

و(الخَميص): الجائع، الصفة للزمان، والمعنى للمخاطبين، ومعنى البيت: كلوا قليلاً تعفوا عن كثرة الأكل، وتكتفوا باليسير، فإن الزمان ذو مخمصة وجَدب.

وقد يقوم « افْعَلَا » مَقامَ : « افْعَلْ » كقوله تعالى :

﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ⁽¹⁾ ﴾

إما على تأويل أَلْقِ أَلْقِ⁽²⁾، إقامة [لتكرير الفعل⁽³⁾ مقام تثنية الفاعل] للملابسة التي بينهما، وبمثله فُسِّر قولُه تعالى :

﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ⁽⁴⁾ ﴾

أي⁽⁵⁾ : ارجِعْني ارجِعْني ارجِعْني، وإمّا لأن أكثرَ الرفقاء ثلاثة فكل واحد منهم يخاطب صاحِبَيْهِ في الأغلب، فيخاطب الواحد أيضاً مخاطبة الاثنين، لِتَمَرُّنِ ألسنتهم عليه⁽⁶⁾ .

وقد يُقَدَّرُ تسميةُ جُزْءٍ باسمِ كُلٍّ، فيقع الجمع مقامَ⁽⁷⁾ واحده أو مثناه نحو قولهم : جبَّ مذاكيره⁽⁸⁾، وبَعير أصهب العثانين، وقَطَعَ اللهُ خُصاه .

ويجوز تثنية⁽⁹⁾ اسم الجمع، والمكسر، غير الجمع الأقصى على تأويل فرقتين،

= الشاهد على أنّ فيه قيامَ المفرد مَقامَ الجمعِ ، وهو (بطونكم)؛ لأنه يريد : بطن كل واحد منهم. وظاهرُهُ أنه غيرُ ضرورةٍ، ونصّ سيبويه على أنه ضرورة .

(١) ق / ٢٤ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ .

(٢) في فتح القدير للشَّوْكاني ٥/٧٧ : « قال المازني : قولُه (أَلْقِيا) يَدُلُّ على أَلْقِ أَلْقِ. قال المبرد : هي تثنية على التوكيد، فناب ألقيا منابَ ألقِ ألقِ » .

(٣) يبدو أنها معكوسة ، والصواب : إقامة لتثنية الفاعل مقام تكرير الفعل. انظر فتح القدير ٥/٧٦ .

(٤) المؤمنون / ٩٩، والآية بتمامها : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ .

(٥) في فتح القدير ٣/ ٤٩٨ « . . . وإنما قال (ارجعُون) بضمير الجماعة لتعظيم المخاطب. وقيل هو على معنى تكرير الفعل : أي ارجِعْني ارجعني ارجعني ، ومثله قوله (أَلْقِيا في جهنمَ). . . » .

(٦) كقول امرىءِ القَيْسِ :

قفـا نبـكِ من ذكـرى حبـيبٍ ومـنـزلِ ✱ بِسُـقط الـلِّوى بين الـدَّخُـول فَحَـوْمَـلِ

(٧) انظر دراسات ، القسم الثاني جـ ٤/٦٤٥ .

(٨) في ط : مذاكيـر .

(٩) قال أبو حيانَ : «نصّ النحْويون على أَنَّ اسمَ الجمع لا يُثَنَّى. . .» [البحر ٣/ ٩٠].

وقال سيبويه : « . . . . وقالوا : إِبِلان؛ لأنه اسمٌ لم يكسّر عليه، وإنما يريدون قطيعَيْنِ، وذلك يعنون، وقالوا : لقـاحـان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا، وإنما تسمع ذا الضرب، ثم تأتي بالعلة والنظائر». [الكتاب ٢ /٢٠٢ بولاق] ، وانظر ابن يعيش ٤/١٥٣ .

قـال(١) :

٥٧٦ ـ لنـا إِبلانِ، فيهما ما علمتُمُ * فَعَنْ أَيِّها(٢) ما شئتم فتنكبُوا

وقـالَ(٣) :

٥٧٧ ـ لأَصبح الحَيُّ أوباداً ولم يَجِدُوا * عند التفرُّقِ في الهيجا جِمالَيْنِ

ولا يجـوز : لنـا مسـاجدان .

---

(١) هو شُعْبة بن قمير، كما في المُفَصَّل ١٨٦ ، وابن يعيش ٤/١٥٤ . وهو في : الخزانة ٧/٥٦٤ هارون، ونوادر أبي زيد ٤١٧ ، وإيضاح الشعر ورقة ٣٥/ب ، والأصمعيات ١٦٧ [تحقيق شاكر وهارون ، المعارف بمصر سنة ١٣٧٥] .

«والشاهد فيه : أنه يجوز تثنية اسم الجمع على تأويل فِرقتين، والقياس يأباه؛ لأنّ الغَرَضَ من الجمع الدلالةُ على الكَثرة، والتثنية تدل على القِلة فهما معنيان متدافعان. ولولا هذا التأويلُ لم يُسَغْ ذلك بحال . ومعنى البيت : لنا إبلان فيهما ما علمتم من قِرى الأضياف فاختاروا منها ما يرضيكم وتنكبوا، واعدلوا عما لا يرضيكم منها» [المفصل ١٨٦ حاشية (٢)].

(٢) مـن م .

(٣) عَمرو بن العَدَّاء الكلبي ، وكان معاويةُ ـ رضي الله عنه ـ استعمل ابنَ أخيه عمرو بنَ عُتبَةَ على صدقاتهم، فاعتدى، فقال عمروٌ ذلك .

الخزانة ٧/٥٧٩ هارون ، مجالس ثعلب ١/١٤٢، المفصل ١٨٧، ابن يعيش ٤/١٥٤ ، الهَمع ١/٤٢ .

و(أَوْبَاد) جمع وَبِد كفَخِذ، وهو السيِّء الحال .

واللام في (لأصبح) واقعة في جواب قسم مقدَّر. و (الحي) اسمُ أصبح أو فاعلها، و(أوباداً) خبرها، أو حال من فاعلها. و (جِمالَيْن) : مفعول (يجدوا) .

والشاهد فيه كالذي في الشاهد المتقدم .

[الجَمْعُ : تعريفُه، والفَرْقُ بينه وبين ما دلّ علـى متعدد كاسم الجمع واسـم الجنـس]

قولُـه : « المجموعُ[1] : ما دَلَّ على آحاد مقصودةٍ بحروف مفردة بتغيير ما ، فنحو : تمر ، وركب ، ليس بجمع على الأَصَحِّ ، ونحو فُلك : جمع » .

قولُـه : « مادَلَّ على آحاد »، يَشْمَلُ المجموعَ وغيرَهُ، من اسم الجنس، كتمرٍ، ونخـلٍ ، واسم الجمـع ، كرهط، ونفـر، والعـدد، كثـلاثة وعشرة، ومعنى قوله: « مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما» أي تُقْصَدُ تلك الآحاد، ويُدَلُّ عليها بأن يُؤْتَىٰ بحروفِ مفردِ ذلك الدالِّ عليها، مع تغيير ما، في تلك الحروف، إمّا تغيير ظاهر، أو مقدر، فالظاهرُ، إمّا بالحرف، كمسلمون، أو بالحركة، كأُسْد، في أَسَد، أو بهما، كرجال، وغُرَف، والتغيير المقدر، كهِجان وفُلك، فقوله: بتغيير ما، أي: مع تغيير، وهو حالٌ من قوله: «حروف مفرده»؛ أي كائنةً مع تغيير ما، ودخل في قوله: تغيير ما، جمعا السلامة؛ لأن الواوَ والنونَ، في آخر الاسم ، من تمامه، وكذا الألِف والتاء، فتغيَّرت الكلمة بهذه الزيادات، إلى صيغة أخرى، وخرج بقوله: «مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما»: اسم الجمع نحو إِبِل وغَنَم، لأنها وإنْ دَلَّت على آحاد، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد بل أُخِذَتْ حـروفُ مفردِها وغُيِّرَتْ بتغييرٍ[2] ما ، بل آحادُها ألفاظٌ من غير لفظها ، كبعير ، وشاة .

---

(١) في شرح الحدود النحْوية للفاكِهي ص ٢٨٨ : «حَدُّ الجمع : هو الاسمُ الموضوع للآحاد المجتمعة حال كونه دالاًّ عليها، مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف أي بحرفه ، سواءٌ أكان له من لفظه واحد مستعمل كـ «الزيدون » والرجال والمسلمات أم لم يكن كعبابيد وشماطيط وأبابيل . . . » .

وانظر المقتصد ١/١٩٢. وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٩ ـ ٩٠ ، والفوائد الضيائية ٢/١٧٨ .

(٢) في د ، ط : تغييراً ما .

فَإِنْ قِيلَ: فنحو ركب في راكب، وطَلَب في طالب، وجامل وباقر في جمل وبقر، داخل فيه، إِذْ آحادُها من لفظها كما رأيتَ، أُخِذَ «راكب» مثلاً، وغُيِّرَتْ حروفُهُ، فصار: ركْب.

قلت: ليس « راكب » بمفرد « ركب » وإِنِ اتَّفق اشتراكُهما في الحروف الأصلية، وإنما قلنا ذلك، لأنها لو كانت جموعاً لهذه الآحاد، لم تكن جموعَ قِلَّةٍ؛ لأنَّ أوزانَها محصورةٌ، كما يَجِيءُ، بل جموع كثرة، وجَمْعُ الكَثرة لا يُصَغَّرُ على لفظه، بل يُرَدُّ إلى واحدِه كما يَجِيءُ في باب التصغير، وهذه لا ترد نحو: رُكَيب، وجُوَيْمل، وأيضاً، لو كانت جموعاً لردّت في النسب إلى آحادها (١٨٧ أ) ولم يُقَل: ركبيّ وجامليّ، وأيضاً لو كانت جموعاً، لم يَجُزْ عَوْدُ الضميرِ الواحدِ إليها، قالَ(١):

٥٧٨ ـ فَإِن تك ذا(٢) شاءٍ كثيرٍ فإنهم * هم(٣) جامل ما يهدأ الليلَ سامِرُهْ

وقالَ(٤):

فعَبَّتْ غِشاشاً(٥) ثم مَرَّتْ كأنها * مع الصُّبحِ رَكْبٌ مِنْ أُحاظةَ مُجْفِلُ ـ ٥٥٧

---

(١) الحُطيئة (ديوانه ١٢ بشرح السُّكَّري. التقدم سنة ١٣٢٣هـ).
والبيت من قصيدةٍ له، هجا بها الزِّبْرِقَانَ بنَ بَدْرٍ الصحابيّ، و(الجامل) اسمُ جمع بمعنى جماعة الإبل مع رُعاتها.
(والليل) ظرفٌ، وسامره: فاعله. والضمير للجامل.
ومعنى البيت: أي لا يسكن ولا ينام الذي يحفظ الإبل، وهو السامر. يعني أن الرعاة يسهرون ليلهم لحفظ إبلهم.
هذا، وقد استشهد بالبيت على أنّ (الجامل): ليس بجمعٍ، بل هو اسمٌ للجمع بدليل عَوْدِ الضمير عليه مفرداً.
الخزانة ٣/٨، ٤، ابن يعيش ٧٨/٥.

(٢) من د.

(٣) ط: هـا.

(٤) الشنفرى ص ٣٤ شرح د. عبدالحليم حفني، وقد سبق تخريج البيت.

(٥) من م، د.

ويخرج، أيضاً، اسمُ[1] الجنسِ ، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إمّا بالتاء نحو : تمرة وتمر، أو بالياء نحو : روميّ وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد إذِ اللفظُ لم يوضع للآحاد بل وُضِعَ لِما فيه الماهيّةُ المعينةُ، سواءٌ كان واحداً، أَوْ مُثَنًّى، أَوْ جمعاً، ولو سَلَّمنا الدلالة عليها، فإنه لا يدل عليها بتغيير حروفِ مفرده .

فإنْ قِيلَ : أليس آحادُه أُخِذَتْ وغُيِّرت حروفُها بحذف التاء أو الياء؟ قلت : ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردَيْن لاسمِ الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم[2] الجمع، ونَـزيد عليه، أَنَّ اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر[3]، على التمرة، والتمـرتَـيْنِ والتمرات، وكذا : الروم : فإن أكلت تمرة أو تمرتين، وعاملت رومياً أو روميَّين، جاز لك أن تقول : أكلت التمر، وعاملت الروم، ولو كانا جمعين، لم يجز ذلك، كما لا يقع رجال، على رجل، أو رجلَيْنِ، بَلَىٰ، قد يكون بعضُ الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بِحَسَبِ الاستعمال لا بالمـوضع، كلفظ الكَلِم، وعند الأخفش[4] : جميعُ أسماءِ الجموع التي لها آحادٌ من

---

[1] «اسمُ الجِنس الجَمْعي :

١ - موضوعٌ للماهية ، فيصلُحُ للواحد وللاثنين والجمع .

٢ - ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً .

٣ - الكثير أن يكون له واحدٌ من لفظه .

٤ - يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء .

٥ - اسم الجنس مذكر، أو يجوز فيه الوجهان والجمع مؤنث .

[دراسات ، القسم الثاني جـ ٤ / ٦١٨ ، ٦١٩] .

[2] اسمُ الجَمْع :

١ - دالٌ على الجماعة ، لا يستعمل في الواحد ، وفي الاثنين .

٢ - ليس له واحدٌ من لفظه غالباً ، وإن وجد له واحد فرق بينهما بغير التاء والياء .

٣ - لا يكون على وزن . من أوزان الجموع .

٤ - يجوز أن يعود الضمير إليه مذكراً .

[دراسات القسم الثاني جـ٤/٥٩٦ ، ٥٩٧] .

[3] قوله «التمـر» سقطت من ط .

[4] تبيـان الكحيل ص ١٦٨ .

تركيبها، كجامل وباقر، وركب: جمع⁽¹⁾، خلافاً لسيبويه⁽²⁾، وعند الفراء⁽³⁾: كل ماله واحد من تركيبه سواءٌ كان اسمَ جمعٍ كباقر وركب، أو اسمَ جنسٍ كتمر، وروم فهو جمع، وإلّا فلا .

وأمّا اسمُ الجمعِ واسمُ الجنسِ اللذان ليس لهما واحدٌ من لفظهما فليسا بجمعٍ اتفاقاً نحو إبِل، وتراب، وإنما لم يَجِيءْ لمثل تراب، وخل مفردٌ بالتاء، إذْ ليس له فردٌ مميز⁽⁴⁾ عن غيره، كالتفاح، والتمر، والجَوْز .

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جُموع التكسير، لا الخاصة بجمع القِلَّة، كأَفْعِلة وأَفْعَال، ولا المشهورة فيه كفِعْلة نحو: نِسوة، أنَّ اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين، بخلاف اسم الجنس، وأنَّ الفَرْقَ بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميِّز، إمّا بالياء، أو التاء بخلاف اسمِ الجمع .

فإنْ قيل: فقد خرج بقولك: مقصودةٌ بحروف مفردهِ بعضُ الجموع أيضاً، أعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفِرَق، ونسوة في جمع امرأة، فينبغي أيضاً، أنْ يكون من أسماء الجموع، كإبِلٍ وغَنَم .

قلت: إنَّ أسماءَ الجُموع، كما مَرَّ، هي المفيدةُ لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه، ونحو عباديد⁽⁵⁾، وعبابيد، وزن خاص بالجمع،

---

(1) أي جمع تكسير .

(2) الكتاب ٢/٢٠٣ بولاق ؛ وفيه : «. . . . ومثل ذلك الجامل والباقر، لم يكسّر عليهما جَمَلٌ ولا بقرةٌ. والدليل عليه التذكيرُ والتحقيرُ، وأنَّ فاعلاً لا يكسَّر عليه شيءٌ» .

(3) تِبيان الكُحَيْل ١٦٨ . هذا وقد عَلَّقَ أستاذنا الدكتور أحمد حسن كحيل على رأيي الأخفش والفراء، فقال : «وهما رأيان ضعيفان لما تقدم من أنّ هذه الألفاظ تصغر على لفظها، ويعود الضمير عليها مذكراً، وليس ذلك شأن الجمع» .

(4) ط : متميز .

(5) قوله : (عباديد) الفِرَق من الناس، وكذا العبابيد. قال سيبويه ٢/٨٩ بولاق : «. . . لأنه ليس له واحدٌ، وواحدُه يكون على فُعْلول أو فِعْليل أو فِعْلال». وانظر ٢/١٤٢ بولاق .

ونحو: نِسوة(١) مشهور فيه، فوزنها أَوْجَبَ أن تكون من الجموع، فيقدر لها واحد، وإن لم يستعمل، كعبَّاد، وعبدود، ونسَاء (٢) كغلام وغلمة فكأَنَّ له مفرداً غُيِّرَ تغييراً ما.

وقد ألحق بجمع الواحد المقدر، نحو مذاكير(٣) في جمع ذكر، ومحاسن في جمع حسن، ومشابه في جمع شَبَه(٤)، وإن كان لها واحدٌ من لفظها، لّما لم يكن قياسياً، فكأنَّ واحدَها مذكورٌ(٥)، أو مذكار، ومَحسن ومشبه، وكذا: أحاديث(٦) النبي صلى الله عليه وسلم، في جمع الحديث، وليس جمع الأُحدوثة المستعملة، لأنها: الشيءُ الطفيفُ الرذل، حُوشِي صلى الله عليه وسلم من مثله.

وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضاً مما ليس في الأصل مصدراً وُصِفَ به، يُعْرَفُ كونُه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع أو كونُه اسمَ جنسٍ، بأن يُنظر. فإِنْ لم يُثَنَّ إلَّا، لاختلاف النوعين، فهو اسم جنسٍ، كالتمر والعسل، وإن ثُنِّيَ، لا، لاختلاف

---

(١) في سيبويه ٢/٢٢ بولاق: «نساء جمع نسوة»، وقال في ص ٨٦: «لأنه (نساء) جمع نسوة، وليس نِسوة بجمعٍ كسِّر له الواحد»، وانظر ص ٢١١. وفي الكشاف ٢/٦٤٢: «النسوة: اسم مفرد لجمع امرأة... وفيه لغتان: كسر النون وضمتها».

وفي البحر ٥/٢٩٩: «النسوة، بكسر النون فِعْلَة، وهو جمع تكسير للقِلَّة، لا واحدَ له من لفظه، وقال ابنُ السَّرَّاج إنه اسمُ جَمْعٍ».

(٢) م، د: «ونساء كما يقال غلام».

(٣) انظر سيبويه ١/٣٤٨ و٢/٢٩، ٢٠٨، ٢٢١ بولاق.

(٤) انظر شرح الشافية ١/٢٦٩.

(٥) في ط: «فكان واحدها مذكوراً».

(٦) «الأحاديث: جمع حديث جمعاً غيرَ قياسي، وقياسُ الحديث أن يُجمع على حُدُث كَسُرُر أو على حِدْثان كرُغفان، وقياس الأحاديث أن تكون جمع أُحدوثة، وقد وردت الأحدوثةُ بمعنى الحديث، قال الشاعر:

مِنَ الخَفِراتِ البِيضِ وَدَّ جليسُها * إذا ما انقضَتْ أحدوثةٌ لو تعيدها.

شرح الشافية ٢/٢٠٥ هامش (٣).

وانظر اللسان/ حدث/ ١/٥٨٢ ط. الخياط.

النوعين، فهو جمع مقدر تغييره، كهِجان(١)، بمعنى الأبيض، وكالفُلك(٢)، والدِّلاص(٣)، تقول في التثنية: هِجانان(٤) وفلكانِ، ودلاصان(٥)، فهجان ودِلاص، في الواحد، كحمار وكتاب، وفلك، كقفل، وفي الجمع: كرجال وخُضر، الحركات والحرف المزيد، غير حركات المفرد وحرفه تقديراً.

وأمّا الوصف الذي كان في الأصل مصدراً، نحو صَوم وغَور، فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث، قالَ اللهُ تعالى:

﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ (٦) ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾،

وقال:

﴿ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ (٧) ﴾،

ويجوز اعتبارُ حاله المتنقل إليها، فيثنى ويجمع، يقال: رجلان عدلان ورجال عدول،

---

(١) هِجان: للواحد وللجمع، وقالوا: هُجُن، وهجائن. انظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق، وشرح الشافية ٢/٢٧٣ هامش (١)، والمُخَصَّص ١٧/٢٣.

(٢) الفُلك، بالضم: السفينة. تذكر وتؤنث. [المذكر والمؤنث للفراء ص٩٨]، وانظر شرح الشافية ٢/٢٧٣ هامش (٢).

(٣) دِلاص: للواحد والجمع، وقالوا: دُلُص. انظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق.

(٤) ط: هجـنان.

(٥) «هذا هو مذهب الخليل وسيبويه، تقول: هذا هجان: أي كريم خالص، وهذان هجانان، وهؤلاء هجان، شبّهوا هِجاناً الواحد بِفَعيل، فكما يجمع فَعيل على فِعَال ككريم على كِرام جمعوا فِعالاً على فِعَال؛ فَفِعَال في المفرد ككِتاب، وفي الجمع كرِجال.
وذكر الجَرْميُّ: هذا هِجان، وهذان هِجان، وهؤلاء هجان، المفرد والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ؛ لجَرْيِهِ مَجْرى المصدر، وفي دِلاص ما في هِجان من المذهبين...». [شرح الشافية ٢/١٣٥، ١٣٦]، وانظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق، والمقتضب ٢/٢٠٥ - ٢٠٦.

(٦) الذاريات/٢٤، والآيةُ بتمامها: ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾.

(٧) ص / ٢١، ونصُّها: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴾.

وأَمَّا تاء التأنيث فلا تلحقه لأنها لا تلحق من الصفات إلّا ما وُضِع وصفاً، وأَمَّا قولُه تعالى :

﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ⁽¹⁾ ﴾ ،

وقولُـه :

﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ⁽²⁾ ﴾ ، فليس باسـم الجنسِ ، إِذْ يقـال: عدوَّان ، وضِدَّان، لا ، لاختلافِ النوعين⁽³⁾، ولا مشتركاً بين الواحد والجمع ، كهجان، لأنهما ليسا على وزن الجمعِ ، ولا اسْمَيْ جمعٍ كإِبِل⁽⁴⁾، لوقوعهما على الواحد أيضاً، ولا مما هو في الأصل مصدر، إِذ لم يستعملا مَصْدَرَيْن، بل هما مفردان أطلقا على الجمع، كما ذكرنا قَبْلُ .

أَنواعُ الجَمْعِ : [جَمْعُ المذكرِ السَّالِمِ]

قولُـه : « وهو صحيح ومكسر، الصحيح لمذكر ومؤنث، المذكر: ما لحق آخرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها، ونون مفتوحة⁽⁵⁾ ليدلَّ على أن معه أكثرَ منه فإِنْ كان آخرُه، ياء قَبْلَها كسرةٌ حذفت، مثل: قاضون، وإِن كان مقصوراً، حذفت الألفُ وبقي (١٨٧ب) ما قبلَها مفتوحاً مثل مصطَفَون».

---

(١) الكهف / ٥٠ ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

(٢) مريم / ٨٢ ، ونصُّها : ﴿ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ .

(٣) ط : النوعيين .

(٤) في المفردات للراغب الأصفهاني ص ٨ : « . . . الإبل لا يقع على البُعْران الكثيرة، ولا واحدَ له من لفظه» .
وفي البحر ٤/ ٢٣٤ : « الإبل : الجِمال، للواحد والجمع ، ويُجمع على آبال » .

(٥) انظر تعليل التفرقة بين المثنى والجمع بكسر النون في الأول، وفتحها في الثاني دون العكس، في أسرار العربية ص ٢٥ .

قيل : قد تُكسر(١) نونُ الجَمْعِ ضرورةً(٢)، قالَ(٣) :

٥٧٩ ـ عَرَفْنَا جعفراً وبني رياح * وأنكرنا زعانفَ آخرينِ

ويمكن أن يكون، جَعَل النون مُعْتَقَب الإعراب، أي زعانف قومٍ آخرينِ، ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً، أَوْ لا، وقد مضى حكمُ الصحيح . والمعتلُّ إمّا أَنْ يكون منقوصاً أَوْ مقصوراً أَوْ غيرَ ذلك، فما هو غيرُ ذلك، في حكم الصحيح، كظبيون، ودلوون في العاقل المسمَّى بظبي ودلو، والمنقوص تُحْذَفُ ياؤُهُ، وذلك لأنها تَنْضَمُّ قبل الواو، وتنكسر قبل الياءِ، والضمُّ والكَسْرُ: مستثقلان على الياء المكسور ما قبلَها طَرَفاً، كما في: جاءني القاضي. وهذه الياءُ مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومها، فَحُذِفا(٤)، فالتقى ساكنانِ، فَحُذِفَ أولُهما كما هو القياسُ في الساكنين اللذين أولُهما حَرْفُ مَدٍّ، فضمَّ ما قبل الواو، لمناسبتها للضمة كما في الصحيح، ولو أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها، لتعسَّرَ النُّطْقُ بها، ولو قلبت الواو ياءً، لم يَبْقَ فَرْقٌ بين رفعِ الجمع وغيره من النصب والجر .

فإن قيل : فكذا في نحو : مسلمِيّ .

---

(١) ط : يكسر .

(٢) قال الفراء : «وقد قرأ بعضُ القُرَّاء : ﴿قال هل أنتم مُطْلِعُونِ فأُطْلِعَ﴾ فكسر النون، وهو شاذٌّ . وقيل إنّ الشذوذ راجعٌ إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنون الوقاية».
معاني القرآن ٢/٣٨٥ . وهي قراءة ابن مُحَيْصِن . انظر المحتسب ٢/٢١٩ .

(٣) جَرير (ديوانه ٥٧٧ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣هـ)؛ وفيه : بَني عُبيدٍ بدل بني رياح .
قال البغداديُّ في الخزانة ٨/٧ هارون : «نَصَّ ابنُ عُصفورٍ في كتاب ضرائر الشعر أَنَّ كسر نون الجمع لا يكون إلّا في حال النصب والخفض، كما أنَّ فتح نون التثنية لايكون إلّا كذلك. . .» .
وأقولُ : قد نَصَّ ابنُ عُصفور عليه في حال التثنيةِ. [ضرائر الشعر ص ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩]. وانظر معجم شواهد العربية ١/٤٠٧ ، وشرحَ المُرادي على الألفيّة ١/٩٩.
الشاهد فيه أنّ نون الجمعِ قد تُكْسَرُ في ضرورة الشعر كما في (آخرينِ). ويمكن أن يكون جَعَل النون معتقَب الإعراب؛ أي : زعانف قومٍ آخرين : قالَ ذلك الرضيُّ .

(٤) ط : فحذفهـا .

قلت : ذلك لياء الإضافة التي هي على شرف(١) الزوال، وأما في حال النصب، والجر، فحذفت الياء، وبقيتِ الكسرةُ على حالها، لكون ياء الجمع بعدَها .

ولم تُحْذَفْ(٢) ياءُ المنقوصِ في المثنى لأنها تنفتح، كما ذكرنا، قبل ألف المثنى ويائه، والفتحة لا تستثقل على الياء، كما في رأيت القاضيَ .

وإن كان الاسمُ مقصوراً، حذفت الألف في الأحوال(٣)، للساكنين، نحو: مصطفون، ومصطفين، والعِيسَوْن والعِيسَيْن، وإنما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه أيضاً، وكون أولهما حرف مد، إمّا لأنه لو حذفت في المثنى، أيضاً، لالتبس في الرفع إذا أضيف، بالمفرد نحو: جاءني(٤): أعلا إخوتك، بخلاف الجمع، فإنك تقول فيه أَعْلَوْ(٥) إخوتك، وأعلَيْهم، فلا يلتبس به، وإمّا لأن فتحةَ الواوِ والياء قبلَ الألف أو الياء في نحو: عَصَوان وعَصَوَيْن، ورَحَيان ورَحَيَيْن، أَخَفُّ من ضمتها أو كسرتها قبل الواو والياء، ومن ثمة، لا ترى في الطرف نحو: غَزَوُوت ورَمَيِيت، كما ترى نحو: غَزَوان(٦) وغَلَيان، فإذا لم يأتِ ذلك في الطرف، مع كون الواو المضمومة في نحو غَزَوُوت، والياء المكسورة في رَمَيِيت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما، كما في: سُبْروت، وعفريت، فما ظنك بنحو : أَعْلَوُون، وأَعْلَيِين مع عدم لزوم واوِ الجمع ويائه، بل يَجِيءُ مثله في الوسط نحو: قَوُول وطويل، وغَيُور، وبَيِيع .

والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازاً، فيقولون: العِيسُون بضم السين، والعِيسِين بكسرها.

---

(١) ط : أشرف .

(٢) ط : يحذف .

(٣) أي أحوال الإعراب الثلاثة .

(٤) ط : جاء .

(٥) ط : أعلوا.

(٦) في ط : نَزَوان .

[شَـرْطُ جَمْعِ المذكرِ السَّالِمِ]

قوله : « وشرطُه : إِنْ كان اسماً فمذكر علَم يعقل ، وإن كان صفة فمذكر يعقل وأن لا يكون أفعل فعلاء، مثل أحمر . . . ، ولا فعلان فَعلى، مثل سكران، ولا مستوياً فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور، ولا بتاء تأنيث مثل علاَّمة » .

قولُـه : « وشرطُهُ[1]، أي شرط الجمع المذكر السالم إذا كان اسماً، أي غيرَ صفة .

قال في الشرح : كان مستغنياً عن قوله: مذكر؛ لأنَّ الكلام في جمع المذكر، وإنما ذكره ليرفع وَهَمَ مَنْ يظن أنَّ قوله: جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وإن لم يكن تحته معنىً، كما يسمَّى الأبيض بالأسود، فيقال: جمع المذكر لغير جمع المذكر، أو ليرفع وَهَمَ مَنْ يذهل عن تقدم التذكير .

ولا شك في برودة هذين العُذرَيْن، ثم قال: أَوْ يُظَنُّ أَنَّ طلحةَ داخل، فيجمعه على «طلحون»[2]، وهذا، أيضاً، ليس بشيءٍ، لأن نحو طلحة إن خرج بقوله فمذكر، يخرج، أيضـاً، بقوله، جمع المذكر، وإن لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ، لم يخرج بالثاني، أيضاً .

وكان عليه أن يقول: شرطُه التجرُّدُ عن التاء، ليدخل فيه نحو: ورقاء، وسلمى اسمَيْ رَجُلَيْن، فإنهما يُجمعان بالواو والنون اتّفاقاً، ويخرج نحو طلحة وحدَهُ .

واعْلَمْ أنَّ شروط جمع المذكر بالواوِ والنون، على ضَرْبَيْنِ، عامٌّ للصفات[3] والأسماء وخاصٌّ بأَحَدِهما، فالعامُّ لهما شيئان: أَحدُهما التجرُّد عن تاء التأنيث، فلا[4] يجمع

---

(١) ط : الـواو سـاقطة .

(٢) هذا رأي الكوفيين كما في شرح ابنِ عُصفورٍ لِجُمَلِ الزَّجَّاجي جـ ١ ص ١٤٧، (طلْحون) بسكون اللام ، ورأيُ ابنِ كَيْسانَ (طلَحون) بفتح اللام. ، كما في الإنصاف، المسألة الرابعة . وانظر الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٢ .

(٣) في ط : للأسـماء والصفـات .   (٤) في ط : ولا .

نحو طلحة في الأسماء، وعلّامة في الصفات(١)، بالواو والنون، خلافاً للكوفيين وابن كَيْسَانَ في الاسمِ ذي التاء، فإنهم أجازوا: طلْحون بسكون عين الكلمة، وابنُ كَيْسَانَ(٢) يفتحُها، نحو: طلَحون، قياساً على الجمع(٣) بالألف والتاء، كالطلَحات والحَمَزَات، وذلك لأن حقه الألف والتاء، كما قالوا أرَضون، بفتح الراء، لما كان حقه الألف والتاء.

والذي قالو، مخالِفٌ للقياس والاستعمال، أما الاستعمالُ فنحو قوله(٤):

٥٨٠ ـ نَضَّرَ اللهُ أعظُماً دفنوها * بسجستانَ طلحةَ الطلَحاتِ

وأَمَّا القياسُ فلأَنَّ التاءَ، لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكيرِ والتأنيث، وإنْ حُذِفَتْ، كما عملوه، حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظن أنه جمع المجرد عنها، لِكَثرة جَمْعِ المجردِ عنها بالواو والنون، ولو جازَ في الاسم لجاز في الصفة، نحو: ربْعون وعلاَّمُون، ولا يجوز اتِّفاقاً، وإنْ قاسوا ذا التاء على ذي الألِف، فليس لهم ذلك؛ لأنّ الألِفَ الممدودةَ تقلب واواً فتنمحي صورة علامة التأنيث وإنما قلبوها واواً دون الياء، (١٨٨أ) لتشابههما في الثقل، كما قيل في صحراوات، والألف المقصورة تحذف، وتَبقى الفتحةُ قبلَها دالَّةً عليها، وإنما لم تُحْذَفِ الممدودةُ، والمقصورةُ نَسْياً، حَذْفَ التاءِ للزومهما الكلمةَ، فكأنهما لامها.

---

(١) ط: الصفاب. (٢) الأحاجي النحْوية ص ٩٠.

(٣) عَوَّلَ على المعنى.

(٤) هو عُبَيْدُ الله بنُ قيسِ الرُّقَيَّات (ديوانه ٢٠ تحقيق محمد يوسف نَجم دار صادر، بيروت، سنة ١٩٥٨م).
الخزانة ٨/ ١٠، ضرائر الشعر ١٦٥؛ وقد أورده ابنُ عُصفورٍ شاهداً على حذف المضاف من غير أن يقام المضاف إليه مُقامَهُ في رواية مَنْ خفض (طلحة)، يريد: أعظم طلحة الطلحات.
الأحاجي النحْوية ص ٨٩، المسائل العسكريات ص ١١٢، الإفصاح ص ١١٤؛ وفيه: رَحِمَ بدل نَضَّرَ، المقدمة المُحْسِبة ١/ ١٣٧، معجم الشواهد ١/ ٧٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٥.
و(طلحة) بالنصب على إضمار أعني، أو منصوبٌ بنَزْعِ الخافض؛ كأنه أراد: (نضّر اللهُ أعظماً دفنوها لطلحة).
الشاهد أنّ السماعَ والاستعمالَ في نحو (طلحة) وهو كل علم مذكر مختوم بالهاء، جمعُه بالألف والتاء، ولم يُسمع جمعُه بالواو والنون.

وذُكِرَ أَنَّ المازِنيَّ، كان يُجيز في: وَرْقَاؤُون(١)، الهمز في الواو لأجلِ الضمة، قال السِّيرافيُّ: هذا سَهْـوٌ؛ لأنَّ انضمامَها لواو الجمع بعدها فهو(٢) كانضمام واو: دَلْوُك وانضمام واو: أَعْلَوُ(٣) القوم، ولا يَجوز الهمزُ فيهما اتِّفاقاً، وإنما يجوز هَمْزُ الواوِ المضمومة ضمة لازمة، كما يَجِيءُ في التصريف(٤).

وإذا سُمِّي بسعاد وزينب وهند، مذكرٌ عالِم، جُمعت أيضاً بالواو والنون، كما يجمع نحو زيد، بالألف والتاء إذا سُمِّيَ به مؤنث، وكذا إذا سُمِّيَ بأحمرَ مذكرٌ عالمٌ قلت أحمرون، وأحامِر، وإن سُمِّيَ به مؤنثٌ قلت: أحمرات وأحامِر، والثاني من الشرطين العامَّيْنْ أن يكون من أُولي(٥) العِلم، فلا يجمع نحو: أعوج، وفرس طويل، بالواو والنون .

وقد يشبه غير ذوي العِلم بهم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات مِن أفعال العلماء، كقوله تعالى:

﴿ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ(٦) ﴾،

---

(١) في سيبويه ٩٦/٢ بولاق : «وإذا جمعتَ (وَرْقَاءَ) اسم رجل بالواو والنون، وبالياء والنون جئتَ بالواو ولم تَهمز، كما فعلتَ ذلك في التثنية والجمع بالتاء فقلت : وَرْقاوُون».

(٢) في م بعد قوله : « فهو . . . » ما يلي: «فهو كضمة الواو للإعراب في نحو دَلْوُك، أو للساكنين نحو مصطفوْ البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقاً، وإنما يجوز الهمز في الواو إذا كان ضمه لازماً . »

(٣) في ط : أعلـوا .

(٤) في المُنصِف ٢١٤/١ ، ٢١٥ : « [جَـوازُ همز الواو المضمومة ضماً لازماً إذا كانت حشواً]. . . يجوز في الواو المضمومة المشبَّهة بالواوين ما لا يجوز في الواوين. . . قيل لأن الواوين لا تجتمعان أولاً إلاّ وإحداهُما زائدةٌ، فلمّا اجتمعتا وإحداهُما زائدةٌ ألزموها الهَمْزَ، وشُبِّهَتْ المضمومةُ بها فجازَ همزُها ؛ لأنَّ الضمةَ زائدةٌ، وجاز إثباتُها ؛ لأنه لا تبلغ الحركةُ أَنْ يكونَ لها حُكْمُ الحرفِ التامِّ ».

(٥) المراد بأولي العِلم : ذوو العُقُول .

«وإنما عبّر بالعِلمِ ليسوغ إطلاقه على الله تعالى، فقد تجمع صفات الله ، نحو : ﴿فَنِعْمَ الماهدون﴾. فلا يُقال في جانب الله : إنه عاقل؛ لأن ذلك من صفات الحوادث ». [تبيان الكحيل ص ١٢٧ هامش (٢)].

(٦) فُصِّلَتْ / ١١ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ .

وقولـه:

﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ (١) ﴾

و ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (٢) ﴾،

ومثله في الفعل:

﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ (٣) ﴾.

وقولُ المُصَنِّفِ(٤): عَلَم يعقل ومذكر يعقل، الأَوْلى فيه أن يقول «يعلَم»، ليشمل نحو قوله تعالى:

﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ (٥) ﴾،

إذْ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل، لإيهام العقل للمنع مِنَ القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها عُلُوّاً كبيراً.

وإنَّما خُصَّ أولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون، لأنَّهم أشرفُ من غيرهم والصحة في الجمع أشرفُ من التكسير، وأمَّا اختصاصُهم بالواو، فَلِمَا مَـرَّ في تعليل تخصيصِ ضميرِ العقلاء في نحو: الرجال ضربوا، بالواو.

وخُصَّ بهذا الجمـع من بين العلماء: الـوصفُ والعَلَمُ دون غيرهما، نحو رجل وإنسان، أمَّا العَلَم فتحصيناً له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره. وعادةُ العَلَم جاريةٌ بالمحافظة عليه من التصرُّفِ بقَدْرِ ما يُمكن، وأيضاً، فإنَّ العَلَم يلحقه الوَهَن بالجمع بسبب زوالِ التعريف العَلَمِيّ كما مَضى،

---

(١) الشعراء / ٤، ونصُّها: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾.

(٢) يوسف / ٤، ونصُّها: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾.

(٣) ياسين / ٤٠، والآية بتمامها: ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾.

(٤) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/٥٣٥.

(٥) الذاريات/٤٨، ونصُّها: ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾.

فَيُجْبَرُ بالتصحيح، كما جُبِرَ في نحو: قلون وكرون، [ولهذا تَشَارَكَ بابُ العلم المجموع هذا الجمع[1] وباب كرون في جواز جعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب].

وأَمّا الوصفُ فلأنه لما وضع مشابهاً للفِعل، مُؤَدِّياً معناه، معلاًّ بإعلاله، مصحَّحاً بتصحيحه، كما نُبَيِّنُ[2] في التصريف، أُريد أن تكون العلامة الدالةُ على صاحبه الذي يجري الوصفُ عليه في الجمع، كعلامة الفعل وهي في الفعل واو، نحو: الرجال فعلوا، ويفعلون، فجعلت في الوصف أيضاً واواً، وإن كان واو الفعل اسماً، وواو الاسم حَرْفاً، ولتناسب الواوين، قَبُحَ قام رجل قاعدون غلمانه، كما قَبُحَ: يقعدون غلمانه، ولمّا لم يكن في غير الوصف، والعلم ما اختصَّا به من المقتضِيينَ للتصحيح لم يُجَوِّزوا[3] تصحيحه.

والوصفُ الذي يجمع بالواو والنون: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول وأبنيةُ المبالغةِ، إلاَّ ما يُستثنى، والصفة المشبهة، والمنسوب، والمصغَّر، نحو رُجَيْلُون، إلاَّ أنَّ المصغَّر مُخالفٌ لسائر الصفاتِ من حيث لا يَجري على الموصوف جَرْيَها.

وإنما لم يَجْرِ، لأنَّ جَرْيَ الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتِها على الموصوف المعيَّن، كالضارب والمضروب والطويل والبصريّ، فإنها لا تدل على موصوفٍ معين، وأَمَّا المصغَّر فإنه دالٌّ على الصفة والموصوف المعيَّن معاً، إذ معنى رُجَيْل: رَجُلٌ صغيرٌ، فوزانُه وِزانُ: رجل ورجلين[4]، في دلالتهما على العدد والمعدودِ معاً فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما، كما تَقَدَّم، وكل صفة تدل على الموصوف المعيَّن لا يذكر قبلها، كالصفات الغالبة، ويفارقها، أيضاً، من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملَها، لِأَنَّ الصفات ترفع بالفاعلية، ما هو موصوفها معنىً، والموصوفُ في المصغر مفهومٌ من لفظه فلا

---

[1] الذي بين قوسين ساقطٌ مِن ط، وهو في الأصل، و م.

[2] في ط: يبيـن.

[3] في ط: يجوز.

[4] في ط: الواو ساقطة.

يذكر بعده، كما لا يذكر قبلَه، فلمّا لم يعمل في الفاعل وهو أصلُ معمولاتِ الفعل لم يعمل في غيره من الظرف، والحال، وغير ذلك .

وأمّا الخامس(١) من شروط الجمع بالواو والنون، فشيئان: العلميةُ، وقبُولُ تاءِ التأنيث، فالعَلَمِيَّةُ مختصةٌ بالأسماءِ، لما ذكرنا، وقَبولُ تاءِ التأنيث مختصٌ بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع : أَفْعَل فَعْلاء وفَعْلان فَعْلَىٰ، وما يستوي مذكره ومؤنثه، كما ذَكَرْنَا في بابِ التذكيرِ والتأنيث .

وإنما اعتبر في الصفات قَبول التاء، لأنَّ الغالب في الصفات أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، لتأديتها معنى الفعل، والفعلُ يُفرق بينهما فيه بالتاء نحو: الرجل قامَ، والمرأة قامت، وكذا في المضارع التاء، وإن كان في الأول، نحو تقوم، والغالب في الأسماء الجوامد أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما، كعَيْر ، وأتان، وجمل وناقة، وحِصان وحَجْراء، أو يستوي مذكرُها ومؤنثُها، كَبَشَر وفَرَس، هذا هو الغالبُ في الموضعين، وقد جاء بالعكس أيضاً في كليهما نحو: أحمر وحمراء والأفضل والفُضلى وسَكْران (١٨٨ب) وسَكْرَىٰ، في الصفات، وكامرىء(٢) وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء؛ فَكُلُّ صفةٍ لا تلحقها التاءُ، فكأنها من قَبيل الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع، أَفْعَل فَعْلاء، وفَعْلان فَعْلَىٰ، وأجازَ ابنُ كَيْسانَ(٣): أحمرون وسكرانُون واستدلَّ بقوله(٤):

فما وجدتْ بناتُ بَني نزارٍ * حلائلَ أسودينا(٥) وأَحمرينا

---

(١) عودة إلى الحديث عن شروط جمع المذكر السالم .

(٢) في ط : وكامرء، وهذا خطأ .

(٣) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٣٥٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٢٢ من القسم الأول.

(٥) في د : أحمرين وأسودينا .

وهو عند غيره شاذٌّ، وأجازَ، أيضاً، حمراوات، وسَكْرَيات، بناء على تصحيح جمعِ المذكر، والأصلُ ممنوعٌ فكذا الفَرْع .

وقد شَذَّ من هذا الأصل: أفعل التفضيل، فإنه يُجمع بالواو والنون مع أنه لا تَلْحَقُهُ التاءُ، ولعل ذلك، جَبْراً لما فاته من عمل الفعل «في الفاعل(1) المظهر والمفعول» مطلقاً، مع أَنَّ معناه في الصفة أبلغُ وأَتَمُّ من اسمِ الفاعلِ الذي إنما يعمل فيهما لأجل معنى الصفة، كما جَبَرُوا(2) بالواو والنون: النقص في نحو: قلون وكرون، وأرضون، على ما يَجيءُ .

وأجاز سيبويه(3) قياساً، لا سماعاً: ندمانون، في قولهم ندمان، لِقَبوله التاءَ، كندمانة، وكذا سيفانون، لقولهم سيفانة، قال سيبويه: لا يقولون ذلك، وذلك لأنَّ الأغلبَ في فِعْلان الصفة، ألّا تلحقَهُ التاء، فندمانة وسِيفانة، كأنهما من قبيل الشذوذ، فالأَوْلى ألّا يُجمعا هذا الجمعَ حملاً على الأعمِّ الأَغلبِ .

وأمّا نحو عُريانون، وخُمصانون، فيجوز اتّفاقاً؛ لأن فُعلان الصفة بضم الفاء، ليس أصله عدم لحوق التاء .

ولمّا ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها: عدوّة، حَمْلاً على صديقة(4)، ومسكينة، حملاً على فقيرة، قال بعضُهم: فيجوز في مسكين(5) وعدو(6)، مسكينون وعدوُّون، ثم يجوز في المؤنث حملاً على المذكر: مِسكينات وعدوَّات، وهذا قياسٌ لا سماع، كما قال سيبويه(7) في: ندمانون .

---

(1) م، د: في الفاعل والمفعول . (2) في ط: جبـر .

(3) الكتاب ٢/٢١٢ بولاق .

(4) في المُخَصَّص ١٧/٢٩ ـ ٣٠: «... من ذلك (الصديق) يكون مذكَّراً ومؤنثاً وجمعاً باتفاق من لفظه ومعناه...». وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري تحقيق عُضيمة ١/٢٨٦ .

(5) «قال أبو الحسن: يعني أنَّ (مِفْعِيلاً) يقع للمذكر والمؤنث بلفظٍ واحد...» [اللسان سكن ٢/١٧٦ ط . الخياط]

(6) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣١٧ تحقيق عضيمة، والمخصص ١٧/٣٣ .

(7) الكتاب ٢/٢١٢ بـولاق .

وشـذَّتْ من هذا الأصـل صفـةٌ على خمسة أحرفٍ أصليةٍ، كصَهْصَلِق⁽¹⁾، فإنه يستـوي مذكـره ومؤنثهُ، مع أنه يقال: صَهْصَلِقُون، وصَهْصَلِقَات⁽²⁾، لأنَّ تكسيرَ الخُماسي مستكرهٌ، كما يجيءُ في بابه، فلم يَبْقَ إلّا التصحيحُ .

قولُه : « وشرطُه إنْ كان اسماً فمذكر عَلَم » عبارةٌ ركيكةٌ، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون قوله: إن كان اسماً فمذكر، شرطاً وجزاءً، خبراً لقوله: وشرطه، لأنَّ المبتدأَ المقدَّرَ، إذَنْ ، بعد الفاء ، ضميرٌ راجعٌ إلى «اسماً» أي: فهو علم ، فتخلو⁽³⁾ الجملة من ضمـير راجعٍ إلى المبتدأ، الذي هو: «شرطه» ، مع أنه لا معنى، إذَنْ، لهذا الكلام ، ومعنى الكلام: إن كان اسماً فشرطه أن يكون عَلَماً فيكون ، على هذا، جواب الشرط، مدلول الجملة التي هي قوله: شرطه . . . فمذكر، وفيه محذورات: الأولُ دخولُ الفاءِ في خبر المبتدأ مع خُلُوِّه من معنى الشرط كقوله⁽⁴⁾ :

وقائلـــةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهُـمْ

عند⁽⁵⁾ الأخفش ، والثاني: أَنَّ الشرط كونُه مذكراً، وليس في الخبر ما يَجْعَلُهُ بمعنى المصدر، والثالث: أَنَّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورةٌ، كقوله⁽⁶⁾:

٥٨١ـ إنـك إنْ يُصْـرَعْ أخـوك تُصْـرَعُ

---

(١) الصهصلق : العجوز الصخابة، وكذا رجل صهصلق، شديد الصوت، ووزنه فعللل. سيبويه ٢/١٠٦ ، ٣٤١ بولاق .

(٢) في د بعد قوله : «وصهصلقات» : «وذلك لاضطرارهم إليه ، إذ تكسير الخماسي. . . ».

(٣) في ط : فيخلـــو .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٠٨ من القسم الأول.

(٥) في م : « على مذهب الأخفش، وفيه ما فيه » ، والحَقُّ أَنَّ الأخفشَ لا يُجيز ذلك، قال في معاني القرآن ١/ ٨٠ : «خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء. لو قلت : عبدالله فينطلق لم يحسن».

(٦) رَجَزٌ لِعَمرو بن خُثارم البَجَليّ، وهو ـ كما في الخزانة ٨/ ٢٠ هارون:

يا أقرعُ بنَ حابس يا أقرعُ * إني أخوك فانظُرَنْ ما تصنع
إنك إن يصرع أخوك تُصرعُ * إني أنا الدّاعي نزاراً فاسمعوا =

كما يَجِيءُ في بابه، فلا يُقال: زيدٌ، إِنْ لَقِيته، مكرِمُك[1] .

ويمكن أن يعتذر بأَنَّ الشرطَ والجزاءَ: خبرُ المبتدأ، والتقدير: فهو حصول مذكر، على أَنَّ الضميرَ المقدَر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، والمضاف إلى الخبر محذوف، مع تَعَسُّف في هذا العُذْرِ، وكذا قوله بعد: وإن كان صفة فمذكر. . . ، .

قوله : « ولا مستوياً فيه مع المؤنث » ، عبارةٌ أَسْخَفُ من الأُولى؛ لأنَّ « مستوياً » عطف على أفعل فعلاء، فيكون المعنى : وأَلَّا يكونَ الوصفُ المذكرُ مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره، ولو قال: ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث، لكان شيئاً .

[حَذْفُ نُونِ جمعِ المذكر، وما شَـذَّ جَمْعُهُ بالواو والنون]

قولُه : « وتحذف[2] نونُه للإضافة، وقد شَـذَّ نحو سنين وأرضين » .

[أمّا حَذْفُ النون فقد[3] مضى في المثنى]، وقد تحذف[4] النون للضرورة كما في المثنى ، أو لتقصير الصلة، كما في قوله[5] :

= وقد استشهد به سيبويه ١/٤٣٨ بولاق، على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: إِنك تصرعُ إِنْ يُصرَعْ أخوك، والجواب محذوف، وعند المبرد على إرادة الفاء [المقتضب ٢/٧٠ الطبعة الأخيرة]، والبيت في : النحو الكوفي للكنفراوي ص ١٢٠ تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق سنة ١٩٥٠م.

والأمالي الشجرية ١/٨٤، والروض الأُنف ١/٩٨، وضرائر الألوسي ص ١٧١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٥ .

الشاهد على أنّ إِلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورةٌ، فإِنّ جملة (تصرع) خبر إِنّ، والجملة دليلُ جزاءِ الشّرطِ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر .

[1] قال أستاذنا الشيخ محمد عُضَيْمَة : « ويُرَدُّ على الرَّضي بقوله تعالي: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ البقرة/٧٠ .

[2] ط : يحذف .

[3] ليست هذه العبارة في ط .

[4] ط : قد يحذف ، والواو ساقطة .

[5] سبق تخريجه ص ٩١٠ من القسم الأول.

الحافظو عـورةَ العشـيرةِ لا * يأتيهم من ورائهم نطف(1) ـ ٢٩٨

وربما سقطت قبل لام ساكنة، اختياراً، كما جاء في الشَّواذّ

﴿ إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمِ (2) ﴾

بنصب «العذاب(3)» تشبيهاً لها بالتنوين في نحو قولـهِ(4) :

وحاتـمُ الطـائيّ وَهَّـابُ المِئي ـ ٥٤٤

قولـه : « وقد شذ نحو سنين » ، الشاذُّ من جمع المذكر بالواو والنون كثيرٌ ، منها : أُبَيْنُون، قال(5) :

٥٨٢ ـ زَعَمَتْ تُماضِرُ أَنَّني إِمّا أَمُتْ * يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغرُ خَلَّتي

وهـو عنـد البصريين(6)، جَمْعُ « أُبَـيْنٍ » وهـو تصغـير «أَبْنَىٰ(7)» على وزن أفعل «كأَضْحَىٰ» فشذوذُه عندهم لأنه جمع لمصغَّر لم يثبت مكبَّره .

وقال الكوفيون : هو جمع «أُبَيْنٍ» وهو تصغير «ابنٍ» مقدراً، وهو جمع «ابن(8)»، كأدلٍ في جمع دَلو، فهو عندهم، شاذٌ مِن وجهين: كونه جمعاً لمصغَّر لم يثبت مكبره،

---

(1) في ط : الحافظوا عورة العشيرة * لا يأتيهم من ورائهم نطف .

(2) الصافات / ٣٨، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَلِيمِ ﴾.

(3) هي قراءة أبي السمّال، كما في شواذ ابن خالويه ص ١٢٧ ، وقراءة أبي السمّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم، كما في البحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(4) رجزٌ قالته امرأةٌ من بني عُقَيل تفخر بأخوالها من اليمن، وقيل: لامرأة من بني عامر. وقد سبق تخريجُه. وهو في تفسير أرجوزة أبي نواس ١٩١ .

(5) هو سُلْمِيُّ بنُ ربيعةَ، والبيتُ من قصيدةٍ عدّتُها أحدَ عشرَ بيتاً، أوردها أبوزيدٍ في نوادره ص ٣٧٥.
الخزانة ٣٠/٨ ، ٣٦ ، الأمالي الشجرية ٤٣/١ و ٦٩/٢، ابن يعيش ٥/٩ ، ٤١ ، الحماسة بشرح المرزوقي ٥٤٦.
الشاهد أنّ جمع (أُبَيْنُوها) شاذٌ ، كما بينه الرضي.

(6) ذهب إلى ذلك الفارسيُّ في إيضاح الشِّعر ورقة ٣٩/أ ، وانظر التكملة ص ١٧٨ .

(7) في ط : مقدراً على وزن أفعل .

(8) قول أبي الحسن، كما في نوادر أبي زَيْدٍ ص ٣٧٦ .

وَمَجِيء أفعُل في فَعَل، وهو شاذٌّ، كأَجْبُل وأَزْمُن .

وقـالَ الجَوْهريُّ : شُذوذه لكونه جمع «أُبَيْن» تصغير ابن، بجعل همزة الوصل(١) قطعاً، وقال أبو عبيد: هو تصغير « بنين » على غير قياس(٢) .

ومنها : دُهَيْدَهون وأُبَيْكرون في قولـه(٣):

٥٨٣ ـ قد شربت إلاّ الدُّهَيْدَهينا * قُلَيِّصـات وأُبَيْكرينـا

فهـما جمع : دُهَيْدَه مصغَّر: دهداه وهو صغار الإبلِ ، وجمع أُبَيْكر تصغير أبكَر مقدراً، كأَضحى عند البصريين، فهو شاذٌّ من وجهين: أحدُهما كونُه بالواو والنون، في(٤) غير العقلاء، (١٨٩أ) والثاني كونُه جَمْعَ مصغَّر، لمكبَّر مُقَدَّر، وهو عند الكوفيين جَمْعُ تصغير أبكُر جمع بَكر، فشذوذُه من جهة جمعه بالواو والنون فقط، كالدُّهَيْدَهين .

---

(١) انظر شرح الشافية ٢٧٧/١ .

(٢) والقياسُ : بُنَيُّون؛ لأن (ابن) أصله : بَنَوٌ ، فعادت الواو في التصغير، ثم قلبت ياء، وأدغمت في ياء التصغير، نصارت: [بُنَيُّون] .

(٣) رَجَزٌ لم أهتدِ إلى قائله، وقال البغداديُّ في الخزانة ٥٥/٨ هارون : «وهذا الرجز مع كَثرة الاستشهاد به لم يُعرَفْ قائلُه. واللهُ أعلمُ» .

الخزانة ٥٠/٨ ، ٥٤ هارون ، سيبويه ١٤٢/٢ بولاق، المُخَصَّص ٦١/٧، ١٣٧، اللسان (بكر ، يمن ، دهـده)، إيضـاح الشعر ورقة ٣٩/أ. والدَّهْدَاه : حاشية الإبل، فكأنه حقَّر دهاده، فردّه إلى الواحد، وهو دَهْدَاهٌ، وأدخل الياء والنون، كما تُدْخَل في أرضين وسنين، وذلك حيث اضطر في الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير .

وأمّا أُبَيْكرينا فإنه جمع الأبْكُر، كما يُجمع الجُزُر والطُّرُق فتقول : جُزُرات وطُرُقات، ولكنه أدخل الياء والنون، كما أدخلها في الدُّهَيْدَهِين. والقَلُوص : الناقة الفَتِيَّة. والبَكْرُ هو من الإبلِ بمنزلة الشاب من الناس. ويروى بين الشطرين :

* إلاّ ثلاثـين وأَربعينا *

وإعراب الدُّهَيْدَهين : نَصْبٌ على الاستثناء. وقُلَيِّصات : بدل من (ثلاثين) في قوله (إلاّ ثلاثين) الواقعة بدلاً من (الدُّهيدهينا)؛ لأن البدل من البدل جائزٌ مشهورٌ .

الشاهد فيه أن جمعَ مصغَّر (دهداه) وجمعَ مصغَّر (بكر) على ما في البيت شـاذٌّ .

(٤) ط : مـن .

ومنها : أولو، فإنه جمع « ذو » على غير لفظه، ومنها عِلِّيُّون، وهو اسمٌ لديوان الخير، على ظاهر ما فَسَّره اللهُ تعالى في(١) قوله:

﴿ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ * يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ(٢) ﴾،

فَعَلَىٰ هذا ، ليس فيه شذوذٌ، لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع المنسوب إلى: عِلِّيَّة وهي الغرفة ، والقياسُ أن يقال في المنسوب إليها: عِلِّيّ ككرسيّ، المنسوب إلى كرسي، وإن قلنا إنّ «عِلّيّون» غير علم ، بل هو جمع « عِلِّيَّة » وليس بمنسوبٍ إليها وهو بمعنى الأماكن المرتفعة، فهو شاذٌّ، لعدم التذكير والعقل، فيكون التقدير في قوله تعالى:

﴿ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ(٣) ﴾

مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف .

ومنها : العالَمون، لأنه لا وصف ولا علَم، وأما العقلُ فيجوز أن يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضِهم عقلاءَ، ويجوز أن يُدَّعَىٰ فيه الوصفُ؛ لأنّ العالَم هو الذي يُعْلَمُ منه ذات موجده تعالى ويكون دليلاً عليه، فهو بمعنى الدالّ .

ومنها : أهلون ، وشذوذُه لأنه ليس بصفةٍ، ويجوز أن يُتَمَحَّلَ له ذلك لأنه في الأصل بمعنى الإنس، وأمَّا قولُه(٤):

٥٨٤ ـ ولي دونكم أهلونَ: سِيدٌ عَمَلَّسٌ * وأَرْقَطُ ذُهْلُولٌ وعَرفاءُ جَيْئَلُ

---

(١) ط : ساقطة .

(٢) سورة المطففين / ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة المطففين / ٢٠ .

(٤) هو الشَّنْفَرَى، وهذا البيت الخامس من لامية العرب (لامية العرب ص ١٢ د. حَفني). الخزانة ٨/٥٥ هارون ، المنصف ٣/٦ ، معجم الشواهد ١/٢٧٩ . و (أهلون) جمع أهل، و (السِّيد) بكسر السين : الذئب . و(العَمَلَّس): الذئب القوي السريع، والأرقط : النَّمِرُ الذي في جلده بياضٌ وسَوَادٌ. والذُّهلُولُ : الأملس، والعَرْفاء: الضَّبُع الطويلة العرف، وجيئل: اسمٌ للضبع تقدمت عليه صفته، وهو غير مصروف؛ لأنه اسم لها، علم بمنزلة جَعَار وقد قالوا للأنثى جيئلة. يقول: اتخذت هذه الوحوش أهلاً بَدَلاً منكم؛ لأنها تحميني من الأعداء، ولا تخذُلني في حالة الضيق . وهذا تعريضٌ بعشيرته في أنهم لا حماية لهم كهذه الحيوانات، ولا غَيْرَةَ لهم على من جاورهم فضلاً عن الحميم القريب، مثل هذه الوحوش . و(دونكم) ظرف كان في الأصل صفة لأهلون =

فإنما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لأنه جعل الذئب والأرقط والعَرفاء بدل أهلية(١).

ومنها : عشرون إلى تسعين، وقد مَضَت .

ومنها : أَرَضون، وإنما فتحت الراء لأن الواوَ والنونَ في مقام الألِفِ والتاء، فكأنه قيل: أَرَضات، أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز إِسكان راء أرضون .

ومنها : أبون، وأخون وهنون، وشذوذها لكونها غيرَ وَصْفٍ ولا عَلَمٍ ، وأما ذو مال فوصف .

ومنها : بنون في ابن؛ لأن قياسه ابنون، وإنما جمع على أصل ابن، وهو بَنَو على حذف اللامِ نَسْياً مَنْسِيّاً في الجمع كما حذف في الواحد.

ومنها : قولُهم، بلغت مني البُلغين والذُّرِحْين، بضم الفاء فيهما، ولقيت منك البُرحين بضم الفاء وكسرها، وكذا: الفتكرين، كُلُّها بمعنى الدواهي، والشدائد، وقولهم: ليث عِفِّرين، يجوز أن يكون شاذّاً، من هذا الباب، جعل النون مُعتقَب(٢) الإعراب .

واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنونِ، مع أنه خلافُ القياسِ ، فيما لم يأتِ له تكسير من الاسم الذي عُوِّضَ من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، مُغَيَّراً أوائل

= ، فلما قدم عليه صار حالاً منه . و (دون) ههنا بمعنى غير.

و جيئل رسمتُها هكذا على نَبْرَةٍ؛ لأنَّ كُلَّ همزةٍ مسبوقةٍ بياءٍ ساكنةٍ تكتب على نَبْرَةٍ؛ من مثل يَيْئَس. وضبطها هكذا محقِّقا المنصف في جـ ٣ ص ٨٦

الشاهد فيه أنَّ أهلاً وإن كان غيرَ عَلَمٍ لمذكر عاقل ولا صفة له ، لكنه جمعه هذا الجمع لتنزيله هذه الوحوشَ الثلاثةَ، منزلةَ الأهلِ الحقيقي .

(١) «أي لتنزيله هذه الوحوش منزلةَ الأهل الحقيقي» . الخزانة ٨/٥٥ هارون.

(٢) «أي محل تعاقبه، أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة». الخزانة ٨/٥٨ ط ٩ هارون، وحاشية (٢) من ضرائر الشعر ص ٢١٩ .

بعض تلك الجموع تنبيهاً على أنها ليست في الحقيقةِ بجمع سلامة، فقالوا في المفتوح الفاء نحو: سنة، سِنون بكسر الفاء، وجاء سُنون بضمها، وهو قليلٌ، ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عِشرين .

وجاء في بعض ما هو مضمومُ الفاءِ: الكسرُ مع الضَّمِّ كالقِلون والثبون، وليس بمطَّرِد، إذْ: الظبون والكرون، لم يُسمع فيهما الكسر، وأما المكسور الفاء، فلم يسمع فيه التغيير، كالعِضين والمِئين والفِئين والرئين، ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة، وجاء قليلاً، مثل هذا الجمع، لِما ثبت تكسيره، أيضاً، كالثبين والأثابيّ، في الثبة، وربَّما جاء أيضاً في المحذوف الفاء، كرِقة، ورِقين، ولِدَة، ولِدِين، وفيما قلبت لامه ألفاً كالأضاة والقناة، لكنْ تُحْذَفُ لامُه نَسْياً مَنْسِيَّاً حتى يصير كالسنة، فيقال(١): أضون، وقنون، ولو اعتبرت لاماتها لقيل: القنَوْن والأضَوْن، لكونهما بعد حَذْفِ التاء مقصورَيْن، كالأعلَوْن، وعلى هذا قال(٢):

. . . . . * ولكني أُرِيدُ به الذَّوِينا ـ ١٦

ولو اعتبر اللام، لقال: الذوَيْن كالأعلَيْن، فإن «ذو» مفتوح عند(٣) سيبويه كما مَرَّ في باب الإضافة، لكنه لما حذفت لامُه في المفرد نَسْياً مَنْسِيَّاً لم يعتبرها في الجمع .

وربَّما جاء هذا الجمع في المضعف أيضاً، كإوَزِّين، وحَرِّين، وحكي عن يونس(٤): أَحرّون بفتح الهمزة، وكسرها، قيل: قد جاء: أحرَّة في الواحد، وقيل: لم يَجِئْ ذلك، ولكن زِيدتِ الهمزةُ في الجمع تنبيهاً على كونه غيرَ قياسيٍّ .

---

(١) في م، د بعد قوله: «فيقال» ما يلي: «فيقال السنون؛ لأنه مفتوح العين بدليل سنوات، والقنون والأضَوْن...».

(٢) سبق تخريجه ص ٩١ من القسم الأول.

(٣) الكتاب ٢/٤٣ بولاق .

(٤) الكتاب ٢/١٩١ بولاق .

وعلَّلَ النُّحاةُ جمع ما حذفت(١) لامه أو فاؤه، هذا الجمع، بأَنَّ هذا الجمعَ أفضلُ الجُموع، كما ذكرنا، لكونه خاصاً بالعلماء، فجُبر بهذا الأفضل: ما لحق الاسم من النُّقصان بالحذف نَسْيَاً، قالوا: وأَمَّا حَرّون وإِوزّون، فلما لحقهما من الوَهَن بالادِّغام، وبعضُهم يقول: للنقص المتوهم، وذلك أَنَّ حَرْفَ العلةِ قد يبدل(٢) من أحد حرفي التضعيف كما في تَظَنَّيْت .

وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس: متعقَب الإعـراب، تنبيهاً على مخالفته للقياس، فكأنه مكسَّر، فجرى فيه إعراب المكسَّر، فيدخله التنوين ولا يسقط بالإضافة، قـال(٣):

٥٨٥ ـ ذَرَانـيَ من نجـدٍ فـإنَّ سِـنينَهُ * لَعِـبْنَ بنـا شِـيبـاً وشَـيَّبْنَنا مُـرْدَا

وقـالَ(٤) :

٥٨٦ ـ وماذا يَدَّرِي الشعراءُ مني * وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

---

(١) في ط : ما حذف .

(٢) ط : تبـدل .

(٣) هو الصِّمَّةُ بنُ عبدالله القُشَيْرِي (ديوانه ٦٠ جمعه وحققه د. عبدالعزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي ـ الرياض ١٤٠١هـ، ١٩٨١م)؛ وفيه : دَعُوني بدل ذَرَاني .
والبيت من قصيدةٍ، يذكر بها نَجْداً وما لقيه من سوء الحال، وكان خطب من عمه ابنته، فمنعه منها، فخرج إلى الشام ، فما زال بها حتى مات سنة ٩٥ هـ.
الخزانة ٥٨/٨ هارون، مجالس ثعلب ١٤٤/١ ط ٣ ، المُفَصَّل ١٨٩ ، رسالة الملائكة ٢٥٥ [لأبي العلاء، نشر محمـد سليم الجندي، مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٩٤٤م]، الاقتضاب ١٩٣، ضرائر الشعر ٢٢٠؛ وفيه: «ووجه ذلك اجراء جمع السلامة وما جرى مَجراه مُجرى المفرد . ولذلك لم تثبت النون في حال الإضافة. . . ولو حكم لها بحكم النون لم تثبت».
الشاهد فيه أن نون الجمع الذي جاء على خلاف القياس قد يُجْعَلُ مُعْتَقَبَ الإعراب، أي محلَّ تعاقبه؛ أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة ، كما في قوله (سِنينه)، فالنون لمّا جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة إلى ضمير نجد.

(٤) سُحَيْم بن وَثِيل الرياحي .
الخزانة ٦٥/٨ هارون، الأصمعيات ص ٦ [للأصمعي، تحقيق شاكر هارون، دار المعارف، مصر سنة ١٩٥٥م] . =

وقـال[1] :

٥٨٧ ـ حِسانُ مواقعِ النُّقَبِ[2] الأعالي ❋ غِراث الوُشْح صامتة البُرينِ

وقـال[3] :

٥٥٨ ـ وأَنَّ لنا أبا حسنٍ عليًّا ❋ أَبٌ بَرٌّ ونحن له بَنينُ

ويلزمها الياء، إذن، كما يلزم إذا سمي بجمع سلامة المذكر [كما[4] مضى] في باب العلم، وأكثر ذلك في الشِّعر .

هذا قبل العامية، وأمَّا بعدَها، فَكَوْنُ النون متعقَب الإعراب شائع في الاختيار في هذا النوع، كما في الجموع القياسية مع العلمية .

= طبقات ابن سلام [تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة سنة ١٩٧٤م]، مجالس ثعلب ص ٧٢ ١٧٦/١، المفصّل ١٨٩، ضرائر الشعر ٢٢٠ ، الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٨/١ [لابن الحاجب. تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ]، معجم الشواهد ٤٠٨/١ . (ويَدَّرِي) يختل ويخدع. «يقول: كيف يطمع الشعراء في خديعتي، وقد جاوزت أربعين سنة». المقتضب ٢٣٢/٣ هامش (٤) .
الشاهد فيه كسر نون الأربعين؛ لأن العدد ليس له واحد، فجاء به على الأصل مِن أنه معرب بالحركة على النون .

[1] هو الطِّرِمَّاح بنُ حكيم الطائي، شاعرٌ إسلامي في الدولة المَرْوانية، ومولده ومنشؤه بالشام. (ديوانه ١٧٧ تحقيق ف . كرنكو، ليدن سنة ١٩٢٧م). وهو في : الخزانة ٧٠/٨ ، ٧١ هارون .
والبُرين ـ جمع بُرة، وأصلها بُرْوة ـ بضم الباء، لا بفتحها كما ذهب الفارسي ـ وهي كل حلقةٍ من سِوار وقُرط وخَلخال، أو هي حَلْقة من صُفْر تُجعل في لحم أنف البعير. وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرَيْن .
الشاهد فيه قوله (البُرين) فإنه معرب بالحركة على النون.

[2] من د.

[3] سعيد بن قيس الهمداني، من قصيدةٍ قالَها في أحد أيام صِفِّين . الخزانة ٧٥/٨ هارون، ضرائر الألوسي ١٦٧ (المطبعة السلفية، القاهرة. سنة ١٣٤١هـ) ضرائر الشعر ٢١٩، التصريح ٧٧/١ . الشاهد في قوله (بنين) فإنه رفع بالضمة على النون مع لزوم الياء، وأورده ابنُ عُصفور في ضرائر الشعر ص ٢١٩ على أنه ضرورة لا يُحفظ إلّا في الشِّعر .

[4] سـقطت من ط .

(١٨٩ب) وحُكِيَ عن أبي عبيدةَ[١] وأبي زيدٍ[٢]: جعل نون «مقتوين» مُعتقَب الإعراب، ولعل ذلك لأن القياس: مقتويّون بياء النسب، فلما حذفت ياء النسب صار: مَقْتَوُون، كقَلُون، وقوله[٣]:

.... * متى كُنّا لأُمِّكَ مَقتوينا

الأَلِفُ فيه بَدَلٌ من التنوين، إن كان النون معتقَب الإعراب، وإلّا، فالأَلِفُ للإطلاق.

وحكَيَا[٤] جميعاً: رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين، قال أبو زيد[٥]، وكذا للمرأة والمرأتين والنساء، ولعل سبب تجرُّئهم على جعل مقتوين، للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر: كَثرةُ مُخالفته للمجموع، وذلك من ثلاثة أوجهٍ: كَوْنُ النون مُعتقَب الإعراب، وحَذْفُ ياءِ النسب التي في الواحد، وهو مقتوي، وإلحاقُ علامة الجمع بما بقي منه مفتوحٌ[٦] مع عدم استعماله، ولو استعمل، لقلب واوه ألفاً[٧] فقيل مَقتَى، ولجمع على مَقْتَوْن كأَعْلَون، لا على مقتَوُون، وإنما قلنا إنّ واحده «مقتو» المحذوف الياء كما قال سيبويه[٨] في: المهلّبون، والمهالبة: إنه سَمَّى كل واحد منهم باسم من نُسِبَ إليه، فكأنّ كُلًّا منهم: مهلَّب، لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب، ويجوز أن يقال إنَّ ياء النسب في مثل: مَقتوون،

---

[١] من م، وفي الأصل: وحكى أبو عبيدة، وأبي زيد.

[٢] نوادر أبي زيد ٥٠٢.

[٣] عجز بيت، وصدرُه: تَهدَّدنا وأَوعِدْنا رُوَيْداً * ...
وقائلُه: عَمرو بنُ كُلثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٤٦) وقد سبق تخريج البيت.

[٤] المراد أبو عبيدة، وأبو زيدٍ الأنصاريُّ.

[٥] في نوادر أبي زيد ص ٥٠٢: «... رجلٌ مَقْتَوِين، ورجلانِ مَقْتَوِين ورجالٌ مَقْتَوِين، وكذلك المرأةُ والنساءُ».

[٦] في ط: بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله.

[٧] ط: ألـف.

[٨] الكتاب ٢/٢٠١ بولاق.

والأشعرون، والأعجمون، حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكأنَّ الأصل: مقتويّون(١)، وأشعريّون وأعجميّون .

وحكى أبو زيدٍ(٢) في: مقتوين؛ فتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون مُعتقَبَ الإعراب، نحو: مقتَوينٌ، وذلك، أيضاً، لتغييره عن صورة الجمع بالكلية، لما خالف ما عليه جمع السلامة.

واعْلَمْ أَنَّ التذكير غالبٌ للمؤنث، كما تَقَدَّمَ، في المثنى والمجموع، فيكفي كون البعض مذكراً نحو: زيد وهند ضاربان، وزيد والهندات ضاربون، وكذا العقل في بعضهم كاف، نحو: زيد والحَمِير مقبلون(٣).

وشَذَّ ضَبُعان(٤) في الضَّبُع التي للمؤنث والضِّبْعان(٥) الذي للمذكر، والقياس ضبْعانان، ولعل ذلك لكون ضَبُعان أَخَفَّ منه، مع أنَّ بَعْضَ العربِ يقول للمذكر، أيضاً، ضَبُع(٦) .

والعَلَم المركَّب الذي يبنى جزؤه الأول للتركيب: إن لم يكن جزؤه الثاني مبنياً، كبعلبك، ومَعْدِيكَرِب، ثني وجمع، نحو: البَعْلَبَكان، لأنَّ الجُزْأَيْن(٧) ككلمة معربة، والتثنية والجمع للمعربات، وأما اللذان واللتان واللَّذَيْن واللَّتَيْنْ، وذان، وتان، وذَيْن، وتَيْن، فَصِيَغٌ مستأنفةٌ.

---

(١) سيبويه ٢/١٠٣ بولاق، والخصائص ٢/٣٠٣ .

(٢) نوادر أبي زيد ص ٥٠٢ .

(٣) ط: مقلبون .

(٤) انظر اللسان [ضبع] .

(٥) انظر سيبويه ٢/ ١١، ١٨، ١٠٨، ٣٢٢ بولاق، والممتع ١/١٢٣.

(٦) في اللسان ضبع: «قال الأزهري: الضَّبُع: الأنثى من الضِّباع، ويقال للذَّكر» .

(٧) ط: الجزئين .

وإن كان الثاني مبنياً إما للتركيب كخمسة عشر أو لغيره كسيبويه، فالقياسُ أَنْ يُقالَ: ذَوَا سيبويه، وذَوُو سيبويه، وكذا: ذَوَا خمسة عشر وذَوُو[1] خمسة عشر، وهذا كما يقـال في الجُمَلِ المُسَمَّى بها: ذَوَا تَأَبَّطَ شَرَّاً، وذَوُو تأبط شراً، اتفاقاً، وذواتا شابَ قَرْناها، وذوات شاب قرناها، لأنّ الجُمَل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع، وكذا يلزم أن يقال في المثنى والمجموع على حَدِّه، المسمى بهما، إذا لم تجعل نوناهما مُعتقَب الإعراب، نحو: جاءني ذوا مسلِمِينَ وذوو مسلمينَ، لِئَلّا يجتمعَ على آخر الاسم إعرابان بالحروف، وشَـذَّ في الاثنين: الأثانين.

وإضافة « ذو » ومتصرفاته ههنا، من إضافة المُسَمَّى إلى اسمه، كما في : ذات مرة .

والمبَرِّدُ يُجيز[2] في سيبويه: السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجُزْءِ الثاني، وكذا يلزم تجويزُ ذلك في خمسة عشر علماً، أما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بَعْلَبَك ومَعْدِ يْكَرِب.

والعَلَم[3] المركب تركيباً إضافياً ، يُثَنّى ويُجمع منه المضاف، نحو : عبدا مَناف، وعبـدو مَنـاف، وإذا كان كنية، جاز تثنية المضـاف والمضاف إليه معاً كقولك: في «أبوزيد»: أبوا الزيدَيْن، وآباء الزيدِينَ، والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضاً أَوْلى .

---

[1] في ط : ذووا .

[2] في المقتضب ٣١/٤ : « وتثنى وتجمـع ، فتقول فيه اسم رجل : عمرويهان، وعمرويهون؛ لأن الهاءَ ليست للتأنيثِ، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء» .

[3] في م ، د : وقـد يجمـع ويُثَنّى المضـاف إليه مع المضاف وذلك في الكُنَى ، كقولك في (أبوزيد) : أبوا الزيدين ، وآباء الزيدين ، والأول أكثرُ .

وأَمَّا جَمْعُ : ابن كذا، وذو كذا، عَلَمَيْنْ كانا أَوْ، لا ، فإن كانا لعاقلٍ قلت: بنو كذا، وذوو كذا، أو أبناء(١) كذا وأذواء كذا، وإن لم يكونا لعاقلٍ سواءٌ جاء لمؤنثه: بنت كذا وذات كذا، نحو ابن اللبون، وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون، أَوْ لَمْ يأتِ لمؤنثه ذلك، نحو: ابن عِرس، وذي القعدة، جُمع على: بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عِرس، وعلى ذوات كذا نحو: جمال ذوات عثانين وذوات القعدة، إلحاقاً لغير العقلاء في الجمع، بالمؤنث، على(٢) ما يَجِيءُ .

وروى(٣) الأخفشُ(٤) : بنو عرس ، وبنو نَعْش، أيضاً، اعتباراً لِلفظ ابن، وإن كان غير عاقل، قال(٥):

٥٨٩ ـ شربتُ بها(٦) والدِّيكُ يدعو صباحَهُ ✽ إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوْا فتصوَّبُوا

كأنه جعله جَمْعاً لابنِ نَعْش وإِنْ لم يُسْتَعْمَلْ .

---

(١) في ط : أو بناء كذا .

(٢) في د : «كما مَرّ في قولهم : الأيام مَضَيْنَ» .

(٣) م ، د : وحكى .

(٤) انظر المغني ص ٤٧٨ ط . المبارك .

(٥) هو النابغة الجَعْدي (ديوانه ص ٤ تحقيق عبدالعزيز رَباح، ط ١ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق) .
الخزانة ٨٢/٨ هارون ، ٢٤٠/١ سيبويه بولاق ، ابن يعيش ١٠٥/٥، مُغني اللبيب ص ٤٧٨ ط . المبارك؛ وفيه :
«والذي جرّأه على ذلك قوله : (بنو) لا بنات ، والذي سوَّغ ذلك أنّ ما فيه من تغيير نظم الواحد شبَّهه بجمع التكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعلِه، نحو «إلَّا الذي آمَنَتْ به بنو إسرائيل» [يونس/ ٩٠] مع امتناع قمت الزيدون» .
الشاهد في قوله (بنو نعش)، فقد حكى الأخفش : بنو عرس وبنو نعش ، اعتباراً لِلفظ ابن، وإن كان غير عاقل، كما في البيت . كأنه جعلها جمعاً لابنِ نعش وإن لم يُستعملْ .

(٦) من د .

[جَمْعُ المُؤَنَّثِ السالم]

قولُـه: « المؤنث(١): ما لحق آخرَه ألِفٌ وتاءٌ، وشرطُهُ إنْ كان صفةً وله مذكر، فأَنْ يكون مذكره جُمِع بالواو والنون، فَإِنْ لم يكن له مذكر، فأَن لا يكون مجرداً كحائض وإِلاّ جُمِع مطلقاً » .

قولُـه : « المؤنث » .

أي الجمع المؤنث السالم، ولا ينتقض حَدُّه بنحو: سلقاة، لأن قوله قَبْلُ، وهو صحيح ومكسَّر والصحيح لمذكـر ومؤنث، بَيِّنٌ أَنَّ المؤنثَ ما دَلَّ على آحاد مقصودة بحـروف مفردة بتغييرٍ ما، وعلى هذا، كان مستغنياً، أيضاً في حَدِّ المذكر عن قوله (١٩٠أ): ليدل على أَنَّ معه أكثرَ منه .

والأَوْلى أَنْ يُقالَ: إنه ليس من الحَدِّ، وإنما جُلِبَ له علامتان ليكونا كزيادَتَيْ جَمْعِ المذكر، وإنما خصَّت الزيادة بالألف والتاء، لأنه عَرَض فيه: الجمعية، وتأنيث غير حقيقي، وكل واحد من الحَرْفَيَيْن(٢) قد يدل على واحدٍ من المعنَيَيْن كما في، رجال ، وسكرى والجمالة والضاربة .

قولُه: « شرطُه إنْ كان صفة . . إلى آخره »، ينظر إلى المؤنث، إمّا أن يكون صفةً أَوْ، لا ، فَإِنْ لم يكن صفة، قال المُصَنِّفُ: جُمِعَ مطلقاً، أي لا يشترط شرط، وهو قوله: وإلاّ جُمِع مطلقاً، وليس بسديدٍ، لأنَّ الأسماءَ المؤنثةَ(٣) بتاءٍ مُقَدَّرةٍ، كَقِدْر ونار،

---

(١) انظر حده في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص ٢٩٣ ، وانظر بَسْطَ هذا المَبْحَثِ وسهولته في التِّبيان في تصريف الأسماءِ ص ١٣٠ وما بعدها .

وانظر شرحَ الكافية لابْن الحاجب ص ٩١، والفوائد الضيائية ٢/١٨٥ .

(٢) في ط : الحرفيـن وهو الصواب.

(٣) في م : « لأنّ الأسماءَ التي فيها التاءُ مقدَّرةً . . . ».

وشمس وعقرب وعَيْن(١)، مِنَ الأسماء التي تأنيثُها غيرُ حقيقيٍّ لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموعٌ، كالسماوات، والكائنات، والشمالات في الرياح، وذلك لِخَفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي، ولا ظاهر العلامة، فلا يجمع، إذن، هذا الجمع قياساً من الأسماء المؤنثة إلاّ عَلَم المؤنث، ظاهرةً كانت فيه العلامةُ، كعَزَّة وسَلْمَى وخَنْسَاء، أَوْ مُقَدَّرةً، كهند، أو ذو تاء التأنيث الظاهرة، سواءٌ كان مذكراً حقيقياً كحمزة(٢)، أَوْ، لا، كغرفة، ومنه قولُك: الإكرامات، والتخريجات(٣) والانطلاقات، ونحوها، لأنَّ الواحدَ: إكرامة، وتخريجة بتاء الوحدة، لا: إكرام وتخريج، وجمع المجرد: أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع، فالإكرامات، كالضربات والقتلات، والأكاريم، كالضروب والقتول، فلذا يقال: ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام، أَوْ ذو ألف التأنيث، إذا لم يُسَمَّ به المذكر الحقيقي، كالبُشْرَىٰ والضرَّاء، وإذا سُمِّيَ به المذكر الحقيقي جُمِع بالواو والنون، كما مَرَّ ذكره، أَوْ ما يَصِحُّ تذكيرُهُ وتأنيثُه إذا لم يأتِ له مكسَّرٌ، ولم يَجُزْ جمعُه بالواو والنون، كالألِفات والتاءات، إلى آخرها، وذلك لانسداد أبواب الجُموع إلاّ هذا.

ويجمع هذا الجمع، أيضاً، مطرداً، وإن لم يكن مؤنثاً، عَلَم غير العاقل المصدّر بإضافة «ابن» أو(٤) «ذو»، نحو: ابن عرس(٥) وابن مُقرض، وذو القعدة وذو الحجة، كما ذكرنا.

ويجمع هذا الجمع، غالباً، غير مطرد، نوعان من الأسماء: أَحَدُهما: اسمُ جنسٍ مذكر لا يعقل، إذا لم يأت له تكسير، كحمّامات وسُرَادِقات، وكذا كل خماسي أصلي الحروف، كسفرجلات، لأن تكسيره مُستكرَهٌ كما يَجيءُ.

---

(١) في م، د: بعد قوله «وعين»: «ويمين ونحوها من غير الحقيقي التأنيث لا يطرد فيها ...».

(٢) ط: كخمزة.

(٣) ط: والتحريجات.

(٤) ط: و.

(٥) ط: ابن عرش.

وعند الفَرّاء: هذا القسم، أيضاً، مطردٌ، وأَمّا إذا جاء له تكسير فإنه لا يجمع هذا الجمعَ، فلم يقولوا: جُوَالِقات، لقولهم: جواليق، وأَمّا: بوانات، مع ثبوت بُون، فشاذٌّ.

وثانيهما: الجُموع التي لا تُكَسَّر، نحو: رجالات، وصواحبات، وبيوتات، فلا يُقال: أَكْلُبات، لقولهم أكالِب.

وإن كان المؤنث صفةً، فلا يَخلو مِنْ أَنْ يكون فيه علامةُ التأنيث، أَوْ، لا، فإِنْ كانت فيه جُمِع بالألف والتاء، سواءٌ كان صفةً لمذكر حقيقيٍّ، كرجال رِبْعات وعلّامات، أَوْ، لا، كضاربات، وحُبْلَيَات ونُفَسَاوات، إلّا أَنْ يكونَ فَعْلى فَعْلان، أَوْ فَعلاء أَفْعَل(١)، فإنهما لا يُجمعان بالألف والتاء، حَمْلاً على مُذَكَّرَيْهِما اللذَيْن لم يُجْمَعَا بالواو والنون، لما ذكرنا.

وأجاز(٢) ابنُ كَيْسَانَ، كما ذكرنا: حمراوات(٣) وسَكْرَايات، كما أَجازَ في المذكر أَحْمَرون وسكرانون، فإن غلبت الاسمية على أحدهما، جاز اتفاقاً، كقوله صلى الله عليه وسلم(٤): «ليس في الخضراوات صدقة»، وكذا كل فعلاءَ، أَو فَعلى(٥)، سَمَّيْتَ(٦) به غير المذكر الحقيقي.

---

(١) «فإن كانت فعلاء لا مذكر لها كرتقاء وعجزاء، أجاز ابنُ مالكٍ جمعَها بالألف والتاء، ومنعه غيره». [تبيان الكحيل ص ١٣١ هامش (٣)].

(٢) في م: «إلّا عند ابن كيسانَ فإنه أجاز».

(٣) ط: حمروات. مُعَوَّلاً على المعنى. [انظر الأحاجي ص ٩٠، والإنصاف المسألة (٤)].

(٤) رواه التِّرمِذي في صحيحه ـ كتاب الزكاة ـ الحديث رقم ٦٣٨؛ والرواية الصحيحةُ: «ليس في الخضروات زكاة». ورواه البَيْهقي في السُّنَنِ الكُبرى ٤/١٢٩، والدارَقُطني من عدة طرقٍ ٢/٩٧ ـ ٩٨.
قال التِّرمِذي: «إسناد هذا الحديث ليس بصحيحٍ. وليس يَصِحُّ في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيءٌ. وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرْسَلاً.
وقال الشيخُ عُضَيْمَة: «وهذا الحديثُ اتفق المُحَدِّثون على تضعيفه؛ لأنَّ مِن رُواته الحارثَ بنَ نَبْهانَ». [المقتضب ١/٩٤، ٩٥ الطبعة الأخيرة، نقلاً عن فيض القدير، شرح الجامع الصغير للمناوي ٥/٣٧٣.

(٥) ط: فعلا.

(٦) في د: «جعلته علماً لغير المذكر الحقيقي».

وإن لم يكن في الصفة المؤنثة علامةُ تأنيثٍ ظاهرةٍ، ولم تكن خماسيةً أصليةَ الحروفِ، لم يجمع بالألِفِ والتاء، سواءٌ كان له مذكر يشاركه في[1] اللفظ كجريح وصبور، وسائر ما يَستوي مذكره ومؤنثُهُ، حَمْلاً لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون، أَوْ لم يكن له مذكر أصلاً، كحائض وطالق، ومُرْضِع، ومُطْفِل، فَرْقاً بين ما جُرِّدَ من التاء وبين ذي التاء، فإنَّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى[2] الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو: يضربْن، فألحق ذو التاء، أيضاً، علامة جمع المؤنث أي الألف والتاء، وأَمّا المُجَرَّدُ، فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يَجْرِ مَجراه، في لَحَاق علامة جَمْعِ المؤنث إياه، بل جُمِعَ جَمْعَ التكسيرِ نحو: حوائض وحُيَّض وطوالق، ومطافل[3].

وإن كانت صفةُ المؤنث المجرَّدةِ من العلامة، سواءٌ اشترك فيها المذكرُ والمؤنثُ، أو اختصَّت بالمؤنث، خماسيةً أصليةَ الحروفِ، كالرَّجُل أوِ المرأة: الصَّهْصَلِق[4]، والمرأة الجَحْمَرِش[5]، جمعت بالألف والتاء لاستكراهِ تكسيرِها، فيقال: نسوة صهصلقات، وجحمرشات.

ويجمع أيضاً هذا الجمع مطرداً: صفة المذكر الذي لا يعقل، سواءٌ كان حقيقياً كالصافنات[6]، المذكور من الخيل، وجمال سِبَحلات، أي ضخمات، وسِبَطْرات أي طوال على وجه الأرض، وكذا بنات اللبون، وجمال ذوات عثانين، في ابن اللبون،

---

(١) «حملاً لها على مذكرها الذي لا يجمع بالواو والنون». [تبيان الكحيل ١٣١ هامش ٥].

(٢) «أي أَشْبَهَ الفِعل». [تبيان الكحيل ص ١٣٢ هامش ١].

(٣) المطافل جمع مُطْفِل، وهي الظبية معها طفلها، وهي حديثة عهد بالنتاج، وكذلك الناقة. ويأتي الجمع على مطافيل أيضاً.

(٤) الصهصلق: العجوز الصخابة.

(٥) الجحمرش: العجوز الكبير.

(٦) الصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم، وقد أقام الرابعة على طرف الحافر، وهذا يَدُلُّ على أصالتها.

وجمل ذو عثنون، أَوْ غيرَ حقيقيٍّ التذكير، كالأيام (١٩٠ ب) الخاليات، وكذا مصغَّر مالا يعقل كجُميلات وحميِّرات وكتيِّبات، لأنَّ المصغر فيه معنى الوصف، وإن لم يَجْرِ على الموصوف، وإنما جمع المذكر في الموضعين جمعَ المؤنث لأنهم قَصَدُوا فيهما الفَرْقَ بين العاقل وغيرِه، وكان غير العاقل فَرْعاً من[1] العاقل، كما أَنَّ المؤنث فَرْعٌ عن المذكر، فأُلْحِقَ غير العاقل بالمؤنث وجُمِعَ جَمْعَهُ.

وقولُه[2]: « شرطُه إن كان صفة وله مذكر، فَأَنْ يكون . . . » ، أي: فهو أن يكون، والضمير راجعٌ إلى المبتدأ، الذي هو « شرطه » والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ، ومعنى هذا الكلام: أَنَّ المؤنث إذا كان صفة، على ضربَيْنِ: إمّا أن يكون له مذكَّرٌ ، أو ، لا ، فإن لم يكن له مذكر فشرطهُ ألَّا يكون مُجَرَّداً عن التاء، كحائض ، وإن كان له مذكَّرٌ فشرطه أن يكون ذلك المذكرُ جُمِعَ بالواو والنون، فَخَرَجَ بهذا القيد فعلاء أفعل، وفعلَى فَعْلان، وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح، وثيِّبات شاذ، ووجهُهُ أَنَّ فَيْعِلاً قياسُه لحَاقُ التاء في المؤنث، كسَيِّدة ومَيِّتة، وخرج عنه، أيضاً، الوصفُ ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث، كربْعة، ويفَعَة، وعلاَّمة ومِعطارة، ونحوها، ولا يجوز، لأنه يجمع بالألف والتاء.

وتقول في جمع بنت، وابنة: بنات، وهي جمعٌ لأصلها[3]، لأن الأصل: بَنَوة، كما أَنَّ (بنون) جمع أصل ابن، أي بَنَو، على حذف اللام نَسْياً في الجَمْعَيْنِ[4].

وكذا أخوات جمع أصل أخت، أي أَخَوَة بغير حذف اللام، وأَخُون جمع أخ على حَذْفِ اللامِ نَسْياً.

---

[1] في ط: على.

[2] ط: الواو ساقطة.

[3] ط: أصلهما.

[4] في م، د: «... نَسْياً في المذكر والمؤنث».

والثلاثيُّ المحذوفُ اللام المعوَّض عنها التاء، على ثلاثة أضربٍ : إمّا مفتوح الفاء، وردُّ اللام في جمعه بالألف والتاء أكثرُ، كهنوات وسنوات وضعوات، في : هِنَة وسنة وضَعَة، وذلك لِخِفَّةِ(١) الفتحة، وجاء بحذفِ اللام أيضاً، كذوات وهنات؛ وجاء منه مالم يجمع جَمْعَ السلامة لا بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، استغناءً بجمع التكسير، وذلك كأَمة وشَفَة(٢) وشـاة .

وإمّا مكسور الفاء، وتركُ الردِّ فيه أكثرُ، كمِئات ورِئات، لثقل الكسرة وقد جاء عِضوات، وإمّا مضموم الفاء، ولم يَرِد فيه الردّ، كثبات وظبات وكرات، لكون الضم أثقلَ الحركات .

وجاء في بعض اللغات فيما لم يُرَدَّ فيه المحذوف: فتحُ التاء حالةَ النصب، قالوا: سمعت لُغَاتَهم(٣)، وجاء في الشاذ(٤):

﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتَاً (٥) ﴾،

ولعلّ ذلك لأجل تَوَهُّمِهم تاءَ الجمع عِوَضاً من اللام كالتاء في الواحد، وكالواو والنون في: كرون، وثبون، وقال أبو علي(٦): بل هي(٧) تاء الواحد، والألف قبلَها هي(٨) اللامُ المردودةُ، فمعنى سمعت لغاتَهم: سمعتُ لغتَهم، قال: وذلك لأنّ سيبويهِ(٩) قالَ:

---

(١) سـاقطة من ط .

(٢) في ط : وشاة وشفة .

«فلم تجمع بالألف والتاء؛ استغناء بتكسيرها، فقالوا : شياه وشفاه وإماه، وزاد بعضُهم أمة وملة فقالوا : أمم وملل».

[تبيان الكحيي ص ١٣١ هامش (١)] .

(٣) إيضاح الشعر ، ورقة ٤٦ / أ .

(٤) قراءة الأعمش : بضم الفاء في (انفِروا) ، وانتصاب ثبات على الحال. [البحر ٣/ ٢٩٠] .

(٥) النساء / ٧١ ، والآيةُ بتمامها : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ .

(٦) إيضاح الشعر ، ورقة ٤٦/أ ، والتسهيل ص ١٥ .

(٧) في ط : هو .

(٨) سقطت من د ، ط .

(٩) شرح الملوكي ص ١٩٠ ، وإيضاح الشعر ورقة ٤٦/أ.

إن تاء الجمع لا يفتح في موضع ، وفيما قال نَظَرٌ؛ إِذِ المعنى في سمعت لغاتَهم ، وقوله : فانفِروا ثباتاً : الجمع .

وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام : استأصل الله[1] عِرقاتَهم بفتح التاء، وكسرُها أشهرُ، فإمّا أَنْ يقالَ إنه مفرد، والألفُ للإلحاق بدرهم، أو يقال: إنه جمعٌ فُتِحَتْ تاؤه شاذّاً، فالعرق، إذن، كالبِوان[2]، مُذكر له جمع مكسَّر وهو العروق، جُمع بالألف والتاء مثله .

[مِن أَحكام المجموعِ بالأَلِفِ والتَّاءِ]

وَلْنَذْكُرْ شيئاً من أَحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المُصَنِّفُ يذكره في قِسم الصَّرف[3]، فنقول:

كل ما هو على وزن فَعْل وهو مؤنث بتاء ظاهرة أو[4] مقدرة كدَعْد، وجَفْنة، فإِنْ كان صفةً كصَعْبة أو مضاعفاً كمَدَّة أَوْ معتلَّ العين كبَيْضَة[5] وجَوْزة، وَجَبَ إسكانُ عينه في الجمع بالألف والتاء، وإِنْ خَلاَ مِن هذه الأشياءِ وَجَبَ فَتْحُ عينه، كتَمَرات ودَعَدَات، والتزم في جمع لَجبة لَجَبات بفتح العين لأن في «لجبة» لُغَتَيْنِ، فَتْحُ العين

---

(١) ذُكرت في الخصائص ١/٣٨٤ ، و ٢/١٣ . وإيضاحِ الشعر ق ٤٦/أ؛ وفيه : « فإنّ مَنْ قال عِرقاتَهم، تكون الألف فيه للإلحاق وتكون اسماً مفرداً، ومَنْ قال عِرقاتِهم كان جمع عرق. . .».

(٢) «البوان ، بكسر الباء ، عمودٌ من أعمدة الخِباء، والجمع أَبْوِنة وبُونٌ بالضم ، وأباها سيبويه. . .». [اللسان / بون / ١ / ٢٩١ طبعة الخياط].

(٣) في ط : التصريف .

(٤) ط : مقدر أو ظاهر .

(٥) قال الفارسيُّ في المسائل العسكريات ص ١٠٩ ـ ١١٠ : «. . . ومن ذلك أيضاً قولُه في «بَيْضة» و«جَوْزة» : بَيَضات، وجَوَزات، بتحريك العين.
لم يقلبوا العين ألفاً وإن كانت في موضع حركة، كما انقلبت في «دارات» و«ساحات»؛ لأن الحركةَ غيرُ لازمةٍ، فلما لم تلزم كان الحرف في حال كونها فيه بمنزلته ساكناً .

وإسكانُها، والفتحُ أكثرُ، فحمل الجمع على المفرد المشهور، وقيل: لمّا لزمت التاء في لجبة، لكونها صفةً للمؤنث، ولا مذكر لها، يقال شاة لجبة، إذا قَلَّ لَبَنُها، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو: جَفْنة وقَصْعة، وأجاز المبردُ[1] إسكانَ عينِ لجبات قياساً لا سَماعاً.

وغلب الفتح في جمع « ربْعة » لتجويز بعضِهم[2] فتحَ عينِ الواحدِ، وقيل: إنها كانت في الأصل اسْماً ثم وصف به فلُوحِظ فيه الأصل، كما يقال في جمع امرأة كلْبة: نِسوة كَلَبات بفتح العين، ولا يُقاس عليه غيره نحو: ضخمات، وصعبات، خلافاً لِقُطْرُب[3]، ويجوزُ إسكان ما استحق الفتح من عين فَعلات للضرورة، قال ذو الرُّمَّة[4]:

٥٩٠ ـ أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحشاءَ قَلْبِهِ * خُفوقاً ورَقْصات الهوى في المَفاصلِ

---

(١) المقتضب ٢/١٩٢، والتسهيل ص ١٨؛ وفي مجالس ثعلب ٢/٥٢٧: «قال أبو العباس: قال الفراء: لَجْبَة ولَجَبَات، حركتها العرب ... وقال الكِسائي: سمعت لَجَبَة ولَجَباتٍ ولَجِبَة ولَجِبَات، فجاء بها على القياس. وقال: ولم يَحْكِها غيرُه».
واللَّجبة: النَّعْجَةُ التي قَلَّ لبنُها، وانظر سيبويه ٢/٢٠٤ بولاق.

(٢) في مجالس ثعلب ٢/٥٢٧: «ولم يَحْكِ الفراءُ ولا الكِسائيُّ في رَبَعَة إلاّ التحريك. وقال ابنُ الأعرابي: رجال ربَعات وربْعات. وقال الفراء: إنما حُرِّك لأنه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث، وكأنه اسمٌ نُعِتَ به. وقال أبو العباسِ: والذي سكّن في ربْعات جعله مرة على النعت، ومرة على الاسم».

(٣) التسهيل ص ١٨.

(٤) (ديوانه ٤٩٤ ط. كارليل هنري هيس مكارتني، كمبردج سنة ١٩١٩م) الخزانة ٨/٨٧ هارون، شرح شواهد الشافية ٤/١٢٨، المُخَصَّص ٥/٦٥، ضرائر الشعر ٨٥، الأحاجي النحْوية ٨٣.
والذِّكَر ـ بكسر الذال، وفتح الكاف: جمع ذكر. والذِّكر ـ بكسر الذال وضمِّها: اسمٌ لِذكرتُهُ بقلبي وبلساني ذِكرى بالكسر والقصر، وأنكر الفراءُ الكسرَ في القلب، وقال: اجعلني على ذكر منك بالضم لا غَيْرُ.
و (الأحشاء): جمع حشى، وهو ما في البطن من معىً وكرِش وغيرهما.
ورقصات الهوى: ما تفرق من هواها في قلبه. و (خُفوقاً): مفعول به ثانٍ لِـ (عَوَّدْنَ)، و (رقصات الهوى): معطوف على (ذِكَرٌ)، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.
الشاهد أَنَّ (رقصات) كان يستحق أن يُفتح فاؤه، فسُكِّنَ للضرورة؛ لأن رَقَصات جمع رَقْصة، وفَعْلة ـ بفتح الفاء وتسكين العين ـ إذا كان اسماً لا صفةً كصَعْبة، يجب فتحُها إذا جمعت بالألف والتاء. ورَقْصَة ههنا اسمٌ؛ لأنه مصدر محض ليس فيه من معنى الوصفية شيءٌ، ولو كان مؤوّلاً بالوصف كرجل عَدْل لكان للتسكين وجهُ.

وجاء في المعتل اللام نحو : أخوات وجَدَيات : تسكين عينها، وقد يقاس عليهما قصداً للتخفيف، لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام، ويجوز أيضاً في القياس أَنْ يقال: نسوة كلْبات، اعتباراً للصفة العارضة كما تقول: صعَبات بفتح العين إذا سميت بصعبة(١).

وأهل، في الأصل: اسمٌ دخله معنى الوصف فقيل في جمعه أهلون وأدخلوا التاء(٢) فيه فقالوا أهلة، قالَ(٣) :

٥٩١ ـ وأَهلةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ * وأَبْلَيْتُهُمْ في الحمدِ جَهْدي ونائلي

أي : وجماعة مستأهلة(٤) للودّ، قالَ(٥) :

٥٩٢ ـ فهم أَهَلَاتٌ حول قيس بن عاصمٍ * (١٩١أ) إِذا أدلجوا بالليل يَدعُون كوثرا

---

(١) الاسم إذا كان على وزن فَعْلة، وكان صحيح العين، فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بُدٌّ من تحريك عينه إتباعاً لحركة فائه، نحو جَفْنة وجفَنات وقَصْعة وقصَعات. وإن كان صفة بقيت العين على سكونها، نحو ضخْمة وضخْمات. . .» [ضرائر الشعر ص ٨٥].

(٢) في الأصل، و ط : وأدخلوه التاء، والتصويب من م .

(٣) أبو الطَّمحَان القَيْني، وهو شاعر إسلاميٌّ. وفي اللسان [بَرِيَ] يُنسب إلى خوات بن جبير .
الخزانة ٩١/٨ هارون، المحتَسب ٢١٧/١، المُخَصَّص ١٩/١٢ و١٤ / ٤، و ١٦ / ١٧٨ بلا نسبة، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨، مفردات الراغب ٢٩ .
الشاهد فيه: على أن أهلاً للوصف يؤنث بالتاء، كما في البيت، وفي البيت رَدٌّ على الخليل في زعمه أنه لا يقال (أهلة). قال سيبويه ١٩١/٢ بولاق : قلتُ [للخليل] «فهَلاّ قالوا أرْضُون، كما قالوا : أهْلُون؟ قال: إنها لمّا كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون، كما جمعوها بالتاء، وأَهْلٌ مذكَّر لا تَدخله التاء، ولا تغيّره الواو والنون، كما لا تغيّر غيرَهُ من المذكَّر، نحو : صَعْبٍ وفَسْلٍ» .

(٤) فتكون (وأهلة وُدٍّ) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ .

(٥) المُخَبَّل السَّعْدي .
الخزانة ٩٦/٨ هارون، سيبويه ١٩١/٢ بولاق، ابن يعيش ٣٣/٥، المُخَصَّص ١٢٨/٣، و ١١٩/١٤ بلا نسبة، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨ .
والشاهد فيه : جمع أهل على (أهَلات)، حملاً لأهل على معنى الجماعة. ووجهُ تحريك الهاء، تشبيهُهُ بأرضات؛ لأنه في الجمع مؤنثٌ مثلها؛ لأن حكم ما يجمع بالألف والتاء من باب فَعْلَة، وكان من الأسماءِ، أَنْ يُحرَّكَ ثانيه .

ويقال: أَهْلات، أيضاً، بسكون الهاء، اعتداداً بالوصف العارضِ.

وتَفتح هُذَيْل(١) العينَ المعتلة كجَوَزات وبَيَضات، وقال(٢):

٥٩٣ ـ أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ * رفيقٌ بمسحِ المَنْكِبَيْنِ(٣) سَبُوحُ

وقُرِىءَ في الشَّواذِّ(٤): ﴿ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ﴾(٥).

وإنما سُكنت(٦) عين الصفة وفُتحت(٧) عين الاسم فَرْقاً، وكانتِ(٨) الصفةُ بالسكون أَلْيَقَ، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف، وسكَن المضاعف(٩) والمعتل استثقالاً، أَيْ فراراً من الثقل العارض بتحريك

---

(١) الخصائص ٣/١٨٤، وسيبويه ٢/١٩١ بولاق.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وقال البغداديُّ في الخزانة ٨/١٠٤ هارون: «والبيت مع كَثرة وجوده في كتب النَّحْو والصرف لم أَطَّلِعْ على قائله...» ونَقَلَ عن غيره أنه لرجل من هُذَيْل.
والشاعر يصف ذَكَراً من النَّعام (ظَلِيماً). أي: هو أخو بيضات يرجع ويسرع إلى بيضاته.
المنصف ١/٣٤٣؛ وفيه: (أبو) بدل (أخو)، شرح شواهد الشافية ٤/١٣٢، الأحاجي النحْوية ٨٣، ٨٤، المحتسَب ١/٥٨، المسائل العسكريات ١١٠، معجم الشواهد ١/٨٤.
و (رفيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ): عالمٌ بتحريكهما في السير. و (سبوح): حسن الجَرْي.
والقياس في جمع بَيْضَة أَنْ تبقى العين ساكنة؛ لأنها حرفُ عِلَّة، وقد جاء هذا على لغة هذيل، فإنهم يفتحون العين في جمع فَعْلة سواءٌ أكانت صحيحةً أَمْ مُعْتَلَّة.
الشاهد فيه أَنْ هُذَيْلًا تفتح عين فَعْلة الاسميّ في الجمع بالألف والتاء، كبَيَضَات، فَعَلات، بفتح العين.

(٣) من م، د.

(٤) عوَرات (بفتح الواو): قراءةُ الأعمش. [شواذُّ ابنِ خالَوَيْه ١٠٣]. «وهي لغةُ هُذَيْل بن مدركة، وبني تميم» [البحر ٦/٤٧٢].

(٥) النور / ٥٨، والآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

(٦) ط: سُكِّن.

(٧) ط: وفُتِحَ.

(٨) ط: وكان.

(٩) في ط: المضاف.

أول المِثْلَيْنْ، وتحريك الواو والياء، فإن قيل(١): فلتقلبا ألِفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

قُلتُ: إِنَّ الحركة عارضةٌ في الجمع، ولذلك لم تقلبها(٢) هُذَيل مع تحريكهما، كما لم تقلب واو خطَوَات المضموم ما قبلها ياءً لعروض الضمة.

وأَمَّا فُعْلة بضم الفاء وسكون العين كغُرْفَة، وكذا فعُل المؤنث كجمل فإن كانت مضاعفة، فالإسكانُ لازمٌ مع الألف والتاء، كغُدَّات، وإنْ كانت معتلَّةَ العينِ ولا تكون إِلاّ بالواو، كَسُورة، فلا يجوزُ الإتباعُ إجماعاً، وقياسُ لغةِ هُذَيْل جوازُ فتحها كما في بيضات وروضات، لأنهم عللوه بِخِفَّة الفتحة على حرف العلة وبِكَوْنها عارضةً، لكن سيبويه، قال: لا تتحرك الواو في: دُولات(٣)، والظاهر أنه أراد بالضم(٤).

وإِنْ كانت صحيحـة العين، فإن كانت صفةً، كحلوة فالإسكان لا غَيْرُ، وإِنْ كانت اسماً فإن لم تكنِ اللامُ ياءً، جاز في العين الإسكانُ والفتحُ والإتباعُ، سواءٌ كان واواً، كخطوات، أَوْ، لا، كغرفات، والإتباع ههنا أكثرُ منه في فِعلة، وإن كان الكسر أخف، وذلك لأن نحو عُنُق، أكثر من نحو إِبِل، وإن كانت اللامُ ياءً لم يَجُزِ الإتباعُ اتِّفاقاً للثقل، وأَمَّا الفَتْحُ، فالمبرِّدُ(٥) نَصَّ على جوازه، وليس في كلام سيبويه(٦) ما يدل عليه، وأَمَّـا «أُمّ» فلفظ أمهـات(٧) في النـاس أكثـر من «أُمَّـات»(٨)، وفي غيرِهم:

---

(١) ط: قليـل.

(٢) ط: لم تقبلها.

(٣) لأنها ثانية، ولو أُريد الكَثرة لقيل: دُوَل. سيبويه ٢/١٨٨ بولاق.

(٤) يعني أن سيبويه أراد: لا تتحرك بالضم.

(٥) في المقتضب ٢/١٨٩: «إن شئت قلت: فُعُلات، وإن شئت جمعته على (فُعَلات)، فأبدلتَ من الضمة الفتحة لخِفَّتها. وإن شئتَ أسكنتَ فقلتَ (فُعْلات)».

(٦) الكتاب ٢/٩٩ بولاق.

(٧) في م، د «ففي الناس لفظة أمهات أكثر من أمات».

(٨) في شرح المُلُوكي ص ٢٠٢: «وقد غلبت (الأمهات) في الأناسيّ، و(الأمّات) في البهائم ...».

بالعكس⁽¹⁾، والهاءُ زائدةٌ بدليل الأُمومة وقيل أصلية بدليل تأمَّهت، لكونه على وزن تفعَّلت⁽²⁾، قالَ⁽³⁾:

* أُمَّهتي خِنْدِفُ وإِلياسُ أَبي *

ووزنُها : أُفعَّلة، فحذفت⁽⁴⁾ اللام .

وأَمَّا فِعلة بكسر الفاء وفِعل مؤنثاً، كهند فإِنْ كانت مضاعفة فلا تجمع بالألف والتاء إِلاّ بسكون العين نحو: قِدَّات⁽⁵⁾، وإن كانت معتلة العين ولا يكون إِلاّ ياء إِمّا أصلية، كبيعة، أو منقلبة كدِيمة، فلا يجوز فيه الإتباع إجماعاً، ولا الفتح إِلاّ على قياس لُغَة هُذَيْل، وعِيَرات في جمع عِير⁽⁶⁾، شاذٌّ عند غير هُذَيْل، وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفة، فالإسكان، كعلجات، وإن كانت اسماً، فإِنْ كانتِ اللامُ واواً، امتنع الإتباعُ اتِّفاقاً للاستثقال، وجازَ الفتحُ والإسكانُ على ما نَصَّ المبرد⁽⁷⁾

---

(1) في المُمتع ١/٢١٨ : «وقد تُستعمل [أُمهة] فيما لا يعقل، وذلك قليلٌ جِدّاً، نحو قوله :

قَوّالُ معروفٍ ، وفعّالُهُ * عَقّارُ مَثْنَى ، أُمَّهاتِ الرِّباعْ

و (أُمّ) يقع ، في الغالب على ما لا يعقل، وقد يقع على العاقل، نحو قوله :

لقد وَلَدَ الأُخَيْطَلَ أُمُّ سَوْءٍ * على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ

(2) في المغني في تصريف الأفعال ص ٩٥ ، ٩٦ «وزيدتِ الهاءُ سَماعاً في (أمهات) جمع (أُم) على الصحيح، فوزن أم فُعْل، وأمهات فُعْلَهات ، ويشهد لزيادة الهاء قولهم : أُمٌّ بيِّنة الأُمومة، وأُمُومة فُعُولة بلا خلاف .

وأجاز أبوبكر أن تكون الهاء في (أُمهات) أصلاً فوزنُها فُعَّلات لقولهم في الواحد أُمَّة وتأمهت أمّاً. ويضعفه أن هذا النقل انفرد به كتاب العين ، وفيه كثيرٌ من الاضطراب والخَلَل الصرفي، مما دفع كثيراً من العُلَماء إلى أن ينكر نسبة هذا الكتاب إلى الخليل بن أحمدَ. وانظر شرحَ الشافية ٣/٣٨٤، وابنَ يعيش ١٠/٤ ـ ٥ .

(3) قُصيّ بن كِلاب، أحد أجداد النبي ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ. وهذا رَجَزٌ. شرح شواهد الشافية ٤/٣٠١ـ٣٠٨، الممتع ١/٢١٧، العَيْني ٤/٥٦٥ . الشاهد قوله (أمهتي)، فإنَّ الهاءَ فيه ليست زائدةً بدليل ما جُعِل وزنها فُعَّلة عند الرضي.

(4) ط : فحـذف .

(5) القِـد ، بالكسر : سَيْرٌ يُقَدُّ من جِلْدٍ غير مدبوغ، والقِدة خصّ منه .

(6) العِير : الإبِل التي تحمل الميرة .

(7) المقتضب ٢/١٨٩ .

كرشَوات، ومنع الأَنـدلسيُّ الفتحَ، وإن كانت اللام ياء، كلحية، جاز الفتح والإسكان، وأَمّا الإتباعُ فمنعه⁽¹⁾ سيبويه⁽²⁾، لِقِلَّةِ باب فِعِل في الصحيح، فكيف بالمعتل اللام؛ وأجازَهُ السِّيرافيُّ⁽³⁾ لعروض الكسر، وقياساً على خطوات؛ وإن صحت اللام، نحو كِسرة، جاز الإتباعُ، والفَتْحُ والإسكانُ .

والفَرَّاءُ⁽⁴⁾ يمنع ضَمَّ العين مطلقاً في المضمومةِ الفاءِ، وكسرَها في المكسورةِ الفاء، صَحَّتِ العَيْنُ أَوْ، لا، إِلَّا فيما سمع، نحو خطوات وغرفات⁽⁵⁾.

[جَمْعُ التَّكْسِير]

قولُه : « جَمْعُ التكسير⁽⁶⁾ : ما تَغَيَّر بناء واحده، كرجال وأفراس، وجمع القِلة أفعل، وأفعال وأفعلة، وفِعلة، والصحيح ، وما عدا ذلك جَمْعُ كَثْرة » .

لا شكَّ أَنَّ جَمْعَ السلامةِ بالواو، والنون، يتغير بناء واحده أيضاً بسبب الزيادتين لأنك بنيته بهما بناءً مستأنفاً، فالمفرد صار كلمةً أخرى بذلك، كما أَنَّ الثمانية مثلاً إذا ضَممتَ⁽⁷⁾ إليها الاثنين تصير عشرة، ويكون المجموعُ الثاني غيرَ المجموع الأول،

---

(١) ط : فمنع .

(٢) الكتاب ٣/٥٩٣ هارون .

(٣) قال : «ومِنَ العَرَبِ مَنْ يفتح فيقول : جوَزات وبيَضات، ولا يقلب؛ لأنَّ الفتحة عارضةٌ. وهي لُغَةُ هُذَيْل» . [الكتاب ٣/٥٩٣ هامش (١) ط . هارون]. وانظر التَّبصِرة ٢/٦٤٩، والخصائص ٣/١٨٤ .

(٤) جَوَّز الرفعَ والنصبَ في الحجرات. قال في معاني القرآن ٣/٧٠: «وَجْهُ الكلام أن تضم الحاءُ والجيم، وبعض العرب يقول: الحُجَرات والرُّكَبات وكل جمع كان يقال في ثلاثة إلى عشرةٍ : غرف، وحجر، فإذا جمعته بالتاء، نصبت ثانِيَهُ، فالرفع أجودُ من ذلك» .

(٥) أَنْظُر التكملة ص ١٥٦ .

(٦) انظر حَدَّهُ في شرح الحُدود النَّحْوية للفاكهي ص ٢٩٤ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩١، والفوائدَ الضيائية ٢/١٨٦ .

(٧) ط : ضمـت .

وهـذا هو التغيير، فقد تَغَيَّر أيضاً في جمعِ السلامة بناءُ الواحد، ولهذا قالَ في حَدِّ الجمع: بتغييرٍ ما، فدخل فيه جَمْعُ السلامةِ، وكذا الكلام في الجمع بالألف والتاء، بلِ التغييرُ فيه أظهرُ، لأنَّ علاماتِ التأنيثِ الثلاثِ تَتَغَيَّرُ فيه، ولا يبقى على حاله إلاّ ما التاءُ فيه مقدَّرةٌ .

فالأَوْلى في حَدِّ جَمْعِ السلامة أَنْ يُقالَ: هو الجمع الذي لم يُغَيَّر مفردُه إلاّ بإلحاق آخره علامة الجمع، وجمع التكسير: ما تَغَيَّرَ(١) بغير ذلك .

وأمّا التغييرُ في نحو تَمَرات(٢) بفتح العين، وفي نحو خطوات(٣) وسِدِرات(٤) بفتحها وإتباعها، فيقدَّر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض، وإن لم يثبت نحو تمرات ساكن العين، بخلاف خطوات وسِدِرات(٥) .

كما كان حَذْفُ التـاء في المجمـوع بالألِفِ والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التاءَيْن(٦) فجميعُها من باب جَمْعِ السّلامةِ باعتبار الأصل .

قولُه : «وجمع القلة أفعل . . . إلى آخره»، قالوا : مطلق الجمع على ضربين، قِلَّة وكَثْرة، والمرادُ بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدَّان داخلان، وبالكثير: ما فوق العشرة، قالوا: وجَمْعُ القِلَّةِ من المكسَّر أربعة: أَفْعُل، وأَفعال، وأَفْعِلة، وفِعْلة، وزاد الفَـراء(٧) : فَعَلة، كقولهم: هم أَكَلَةُ رأسٍ، أي قليلون، يَكفيهم ويُشبعهم رأسٌ

---

(١) ط : ما غيّـر .

(٢) انظر التَبصِرة ٢/٦٤٩ ، والأحاجي النحْوية ٨٤ .

(٣) بضَمِّ الطاءِ، وفتحِها ، وتسكينِها؛ لأنَّ الاسْمَ إذا كان على فُعْلة جازت فيه الحركات هذه. [اللُّمَع ص ٢٥٣ تحقيق د. حسين شرف]. وانظر التَّبصِرة ٢/٦٥٣ ، والتكملة ١٥٦ .

(٤) اللُّمَع ٢٥٤ ، والتكملة ١٥٦ .

(٥) التكملـة ١٥٦ .

(٦) ط : التائين، وهذا خطأ .

(٧) شرح عمدة الحافظ ص ٩٢٧ .

واحدٌ، وليس بشيءٍ، إذِ القِلَّةُ مفهومةٌ من قرينة شبعهم بأكل رأسٍ واحدٍ، لا من إطلاق فَعَلة .

ونقل التّبريزي(١) : أَنَّ منها أَفْعِلاء(٢)، كَأَصْدِقاء(٣) .

وجمعا السلامةِ عندهم منها، أيضاً، استدلالاً بمشابهتها للتثنية في سلامة الواحد، وليس بشيءٍ، إذْ مُشابهةُ شيءٍ لشيءٍ لفظاً لا تقتضي مشابهته له معنى، أيضاً، ولو ثبت ما نُقِلَ أَنَّ النابغة قال لِحَسَّانَ، لما انشده قوله(٤) :

---

(١) يحيى بن علي، أبو زكريا، قرأ على عبدالقاهر الجُرجاني والمَعَرِّي له : تفسير القرآن وإعرابه، وشرح اللُّمَع، شرح الحماسة، شرح المُفَضَّلِيَّات . توفي سنة ٥٠٢ هـ. (البلغة ٢٨٣، النزهة ٣٧٢ ، البغية ٢ /٣٣٨).

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٩٣٠ ، والممتع ١٣٣/١ ، والفيصل في ألوان الجموع ص ٧٥ [لعباس أبي السعود، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ].

(٣) بناء أفعلاء «ينوب قياساً عن فُعَلاء في جمع فعيل بمعنى اسم الفاعل إذا كان مضعفاً، أو معتل اللام، نحو : وليّ وأولياء، وغني وأغنياء وطبيب وأطباء، وخليل وأخِلاّء. وهذا لازمٌ إلاّ ما نَدَرَ من جَمْعِها على فُعْلاء كَسُرَى وسُرَوَاء، وتقى وتقواء. وشذّ : صديق وأصدقاء؛ لأنه ليس معتلاً ولا مضعفاً، ونَصيب وأنصباء لأنه ليس وصفاً، وظنين وأظِنّاء لأنه بمعنى مفعول، وفي ذلك يقول ابنُ مالك :

وناب عنه أفعلاء في المعل ❊ لاماً ومضعف وغير ذاك قل».

[تِبيان الكُحَيْل ١٥٥ ـ ١٥٦].

وانظر الأُشموني ٤ /١٤٠ .

(٤) حَسّان بن ثابت (ديوانه ٣٧١ ط. عبدالرحمن البرقوقي، مصر سنة ١٩٢٩م). الخزانة ١٠٦/٨، سيبويه ٢ /١٨١ بولاق، وقد استشهد به على أنّ جمع التصحيح قد يُراد به الكثير، فالجفنات مُرادٌ بها الجِفان، المقتَضب ٢ /١٨٦، نقد الشعر ٣٦ [لِقُدامَةَ بنِ جعفر ط. محمد عيسى منون، مصر سنة ١٩٣٤م]؛ وفيه رَدٌّ على النابغة، وانتصارٌ لِحَسّانٍ، ومثله في أسرار العربية ٣٥٦.
و (الغُر) : البِيض ، ويريد بياض الشحم. والأسياف : جَمْعُ قِلَّة وأراد به الكثرَة. « قال العُلَماء : إذا قرن جَمْعُ القِلَّة بأل الاستغراقية، أو أُضيف لمعرفة مفردة أَوْ جمع، انصرف إلى الكثرة نحو إنَّ المسلمين والمسلمات . وجمع الأمرين قول حسان :

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى ❊ وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وعلى هذا لا يرد على حسان ما قاله النابغة». [تِبيان الكحيل ص ١٤٢ هامش ١].
الشاهد أنه إنْ ثبت اعتراض النابغة على حسّانٍ بقوله :
«قلّلت جِفانَك وسيوفَك» كان فيه دليلٌ على أنّ المجموع بالألف والتاء جمع قِلَّة. وهذا طَعْنٌ منه على هذه الحكاية. ثم استظهر أنّ جَمْعَيْ السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القِلة والكَثرة، فَيَصْلُحانِ لهما.

٥٩٤ ـ لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى * وأسيافنا يَقطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

قَلَّلْتَ جِفانك (١٩١ب) وسيوفَك، لَكان فيه دليلٌ على أَنَّ المجموعَ بالألِفِ والتاء جَمْعُ قِلَّةٍ⁽¹⁾.

وقالَ ابنُ خَرُوفٍ: جَمعا السلامة مشتركان بين القِلَّة والكَثرة⁽²⁾.

والظاهرُ أنهما لِمُطْلَقِ الجمعِ من غير نَظَرٍ إلى القِلَّة والكَثرة فيصلحان لهما.

واستدلُّوا على اختصاص أمثلةِ التكسير الأربعة بالقِلَّة، بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة، واختيارها فيه على سائر الجموع إنْ وُجِدَتْ. وَاعْلَمْ أنه إذا لم يأتِ للاسْمِ إلاّ بناء جَمْعِ القِلَّة كأَرْجُل في الرِّجْل، أَوْ إلاّ جمع الكَثرة، كرجال في رَجُل، وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصلي حروفه، وما لا يجمع إلاّ جمعَه، كأجادِل ومصانع، فهو مشتركٌ بين القِلَّة والكَثرة، وقد يُستعارُ أحدُهما للآخر مع وجودِ ذلك الآخر، كقوله تعالى:

﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾⁽³⁾، مع وجود أقـراء⁽⁴⁾.

---

(١) قال أبو القاسم الزَّجَّاجي: «... وكذلك ما جمع بالألف والتاء، نحو: الهندات، والطلحات، والجفنات. المقصود به أن يكون لأقل العدد. وربما وقع لأكثره فيكون ذلك جائزاً غيرَ مَرْدُودٍ... [و] غير مدفوع أن تكون الجفنات تقع للكثير، وإن كان موضوع بابها القليل، لاشتراك الجموع، ودخول بعضها على بعض، ألَا تَرَى أنّ فُعُولاً من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل، كما قال عز وجل: «ثلاثةَ قُرُوءٍ» البقرة / ٢٢٨». الإيضاح في علل النحو ١٢٢، ١٢٣.

وقال ابنُ الأَنباري: «فالجفنات ههنا معناها الكَثرة؛ لأنه لم يُرِدْ أَنّ لنا جَفَنَاتٍ قليلةً؛ لأنه لو أراد ذلك لم يكن مبالغاً في المدح. وقرأتِ القُرَّاءُ: «وصَلِّ عليهم إن صلواتِك سكنٌ لهم التوبة / ١٠٣. فليس معنى الصلوات القِلة، إنما معناها الكثرة».

[المذكر والمؤنث بتحقيق عضيمة ١/٢٠٣].

(٢) معه الصَّيْمَري. انظر التَّبصِرة ٢/٦٤٩.

(٣) البقرة / ٢٢٨، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو ص ١٢٢، ١٢٣.

[المَصْـدَرُ : تَعريفُـهُ]

قولُه : « المصدرُ(١) اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفعل ».

يعني بالحدث معنىً قائماً بغيره، سواءٌ صَدَرَ عنه كالضَّرْبِ والمشي، أَوْ لم يَصدر كالطول والقِصَرِ .

والجَرْيُ في كلامهم يستعمل في أشياء ، يُقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل، أي أصل له، و(٢)أخذٌ اشتق منه، فيقال في: حَمِدْتُ حمداً : إِنَّ المصدرَ جارٍ على فعله، وفي نحو:

﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾(٣)،

إِنَّ تَبتيلاً ليس بِجَارٍ على ناصبه، ويقال: اسم الفاعل جارٍ على المضارع، أي يوازنه في الحركات والسكنات، ويقال: الصفة جاريةٌ على(٤) شيء أي ذلك الشيء: صاحبها، إِمَّا مبتدأ لها، أَوْ ذو حال، أَوْ موصوف أَوْ موصول، والأَوْلَى: صيانةُ الحَدِّ عن الألفاظ المُبْهمة، ولو قال: اسم الحدث الذي يُشتقُّ منه الفعل لكان حَدًّا تاماً على مذهب(٥) البصرية، فإِنَّ الفِعْلَ مشتق منه عندهم، وعَكَس الكوفيون(٦)، قالَ

---

(١) في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص ٣٤٩ : «حَدُّ المصدر هو اسمٌ دالٌّ بالأصالة. . . ، أي بالوضع على معنى هو الحدث، قائم بفاعل كَفَرِحَ زيدٌ فَرَحاً. . . أَوْ على صادر عنه كقَعَدَ زيدٌ قُعُوداً. . . ثم ذلك المعنى الصادر إمّا حقيقة كما مثّلنا، أَوْ مَجازاً كمرض زيد مرضاً. . . أَوْ على معنى واقع على مفعول. . . ». وانظر شرحَ عُمدة الحافظ ص ٦٩٠ وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٩١، والفوائد الضيائية ٢ / ١٨٩

(٢) ط : الواو ساقطة .

(٣) المُزَّمِّل / ٨ ، ونَصُّها: ﴿ وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ .

(٤) بعد قوله : « جاريةٌ. . . » في م ، د ما يلي : «جارية على مَنْ هي له، أي هو صاحبها على أن يكون مبتدأ لها أَوْ ذا حال أو موصولاً أو موصوفاً» .

(٥) انظر الإنصاف، المسألة ٢٨ ، وأسرارَ العربية ٦٩ ، وإيضاحَ الزَّجَّاجي ٥٦ .

(٦) انظر المسائل العسكريات ص ٨ وما بعدَها، والأنموذَج ص ٩٥ .

البصريون: سُمِّيَ مصدراً لِكَوْنِهِ مَوْضِعَ صُدورِ الفعلِ (١)، وقال الكوفيون: هو مَفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مَقْعَداً حَسَناً، أَيْ قُعوداً، والمصدر بمعنى الفاعل، أي صادِر عن الفعل، كالعَدْل بمعنى العادل، واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعوداً، والعامل قبل المعمول، وهو مغالطة؛ لأنه قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أَنَّ وَضْعَهُ غيرُ مُقَدَّم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا بنحو: ضربت زيداً، و: بزيد، و: لم يضرب، فإنه لا دليلَ فيها على أَنَّ وَضْعَ العاملِ قَبْلَ وَضْعِ المعمولِ.

وقالَ البصريون: كُلُّ فَرْعٍ يُؤخذ من أصل، ويُصاغُ منه، يَنبغي أن يكون فيه ما في الأصل، مع زيادة هي الغَرَض من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل: فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغَرَض من وضع الفعل، لأنه كان يحصل في قولك: لِزيدٍ ضربٌ: مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصرَ، فوضعوا الفعل الدالَّ بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان.

وسيبويه: يُسَمِّي المصدرَ فِعْلاً(٢) وحدثاً وحدثاناً(٣)، فإذا انتصب بفعله سُمِّي مفعولاً مُطلَقاً، كما مَرَّ في بابه.

وقولُه: «الجاري على الفِعْل»، احتراز من: العالِمِيَّة والقادريَّة(٤)

---

(١) فيكون لفظ «المصدر» اسمَ مكان، بمعنى موضع الصدور، كما قال الشارح، وأمّا جعله مصدراً ميمياً، ثم تأويله باسم الفاعل، فقد أشار إليه الشارح، وهو مذهب الكوفيين، وواضحٌ أنه من هذه الجهة، أضعف من تأويل البصريين. انظر المصطلح النحْوي ص ١٣٩.

(٢) الكتاب ١/١١٨، ١٦١ بولاق، وابن يعيش ١/١١٠.

(٣) الكتاب ١/١٥، والمصطلح النحْوي ١٣٩.

(٤) يريد بها: المصادر الصناعية.

[القِياسيُّ والسَّماعِيُّ مِنَ المصادر]

قولُه : « وهو من الثلاثي سَماعٌ، ومن غيره قياسٌ، تقول: أَخْرَجَ إخراجاً، واستخرج استِخراجاً » .

ترتقي⁽¹⁾ أبنيةُ مصدرِ الثلاثي إلى اثنين وثلاثين، في الأغلب، كما يَجيءُ في التصريف، وأمّا في غير الثلاثي، فيأتي قياساً، كما تقول مثلاً: كل ما ماضيه على أَفْعَلَ، فمصدرُه على إفعال، وكل ما ماضيه على فَعَّلَ فمصدرُه على تَفْعيل، وكلُّ ما ماضيه على فَعْلَلَ فمصدرُه على فَعْلَلَة .

ويجوز، أيضاً، أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه، وهو أن يقال: ننظر إلى الماضي ونَزيد ألِفاً قبل الآخر⁽²⁾، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركان، كسرتَ أوَّلَهما فقط، كما تقول في أَفْعَل: إفعال، وفي فَعْلَلَ: فِعلال، وفي فَعلى: فِعلاء وفي فَاعلَ: فِيْعَال⁽³⁾ وفي فَعَّل: فِعَّال، وإن كان ثلاث متحركات، كسرت الأولَين، كانفعال وافتِعال واستفعال، وافعِلال وافعِيلال، إذْ أَصْلُ ماضيها⁽⁴⁾: «انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ واستفعل⁽⁵⁾»، وافْعَلَلَ، وافْعَالَلَ⁽⁶⁾، وليس هذا بناءً على أَنَّ المصدرَ مُشتقٌّ من الفِعْلِ، بل ذلك لبيان كيفية مَجيءِ المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل .

---

(1) ط : يرتقي .

(2) في ط : ونزيد قبل آخره ألفاً .

(3) «لأن القياس في المصدر يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره، فالياء في (فيعال) مكان ألف فاعل» «وفِعال أصلها فِيعال، حذفت الياء تخفيفاً، وقد نطق العرب بذلك الأصل، فقالوا: ضارب ضِيراباً، وقاتل قِيتالاً، وهو لغة أهل اليمن». [تبيان الكحيل ص ٤٨ وهامش (٢)].

(4) ط : ماضيهما .

(5) ط : سقطت انفعل وافتعل واستفعل .

(6) في ط : وتفعلّ بعد قوله : وافعالل .

والأشهرُ في مصدر فَعَّل، وفَعْلَلَ، وفاعَلَ، وتَفَعَّلَ، خلاف القياس المذكور، وهو: تَفعيل، وفَعْلَلَة ومُفاعَلَة، وتَفَعُّـل، وأمّا فِعال في مصدر فاعَلَ كقِتال، فهو مخفَّف القياسي، إذْ أَصْلُهُ. قِيتال، ولم يأتِ في تفعلل وتفاعل، وما ألحق بتَفَعْلَل، مِنْ تَفَوْعَلَ وتَفَعْيَلَ، ونحوهما، إلّا خلاف القياس، كالتَّفَعْلُل والتفاعُل .

وتَجِيءُ⁽¹⁾ أحكامُ هذه المصادرِ في شرح مُقَدِّمة⁽²⁾ التصريفِ، إنْ شاءَ اللّهُ تَعالىٰ .

[عَمَلُ المصدرِ ، وما يَتعلَّقُ به من أَحكامٍ]

قولُـه : « ويعمل عَمَلَ فعله ، ماضياً وغيره، إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ولا يتقدم معموله عليه، ولا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل، وتجوز⁽³⁾ إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول، وإعمالهُ باللام قليلٌ، فإن كان مطلقاً فالعمل للفعل، وإن كان بدلًا منه فوجهان» .

[قولُه: «ويعمل عمل⁽⁴⁾ فعله ماضياً وغيره]»، اعْلَمْ أَنَّ معنى المصدر عَرَضٌ، لا بد له في الوجود من (١٩٢أ) محل يقوم به، وزمان، ومكان، ولبعض⁽⁵⁾ المصادر مما يقع عليه، وهو المتعدي، ولبعضها من الآلة⁽⁶⁾ كالضرب⁽⁷⁾، لكنه وضَعَه الواضِعُ لذلك الحدث مطلقاً من غير نظرٍ إلى ما يحتاج إليه في وجوده .

---

(١) ط : ويجيء .

(٢) رسالة الشافية في الصرف لابن الحاجب، عرفت باسم المقدمة. وانظر تفصيل الكلام فيها في شرح الرضي للشافية ١/١٥١ ـ ١٦٣.

(٣) ط : ويجوز .

(٤) هذه العبارة ساقطة من الأصل ، وهي من م ، د .

(٥) يعني : ولا بد لبعض المصادر مما يقع عليه .

(٦) في ط : من الأكالة .

(٧) ط : لضرب .

ولا يلزم أَنْ يكون وَضْعُ الواضع لكل لفظٍ، على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه، أَلَا ترى أنه وضع الألفاظ الدالّة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولا يلزمها في اللفظ: الألفاظ الدالة على مَحَالِّها، فنقول:

إذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو أَحَدُ الأزمنةِ الثلاثة معيَّناً، مع ذِكْرِ بَعْضِ ما هو من لوازمه من محلِّه الذي يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة، أَوْ مكانه، أَوْ ما وقع عليه: صِيغَ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إِمّا بمجرَّد تغيير حركاته وسكناته، كضَرَب(١) في: الضَّرْب، أو بتغييرهما مع الحَذْفِ كاستخرج في الاستخراج، أو بتغييرهما مع الزيادةَ، كَيَضْرِبُ(٢) واضرِبْ، في الضَّرْب، بحيث تدل تلك الصيغةُ بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة مُعَيَّناً، وتقتضي(٣) وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فَتُسَمَّى تلك الصيغة فِعْلاً مبنياً للفاعل ويُسَمَّى ما قام به الحَدَثُ فاعلاً، أو تقتضي(٤) وجوب ذكر أحد لوازمه الأُخَر، من الزمان المعيَّن، كاليوم والليلة، والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك، أو المكان، أو ما وقع عليه، أو الآلة، أو غير ذلك، وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم، ذكره أهم من باقي لوازمه، فَتُسَمَّى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للمفعول، وذلك اللازم(٥) المذكور بعدها، مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

فالمقصودُ مِنْ وَضعِ الفِعْل ذِكْرُ شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيناً، وبعض لوازمه الأُخَر، الأهم عند المتكلم.

ولَمّا أمكنَ التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفي بها، ولم يمكن التنبيهُ بها على سائر اللوازم، في الأغلب، فَجِيءَ بما كان منها ذِكْرُهُ أَهَمُّ، بعدها، وإنما قلتُ في

---

(١) ط: كيضرب.

(٢) ط: كينضرب.

(٣) ط: ويقتضي.

(٤) ط: يقتضي.

(٥) في د: «وذلك اللازم نائب فاعل لقوله يذكر . . .».

الأغلب لأنه أمكن في بعضها ذلك، كَأَضْرِبُ ، ونَضْرِبُ(١)، ولكنه لمّا كان الأغلب: ما لم يمكن فيه ذلك، استمرَّ(٢) هذا المدلول عليه بالصيغةِ، أيضاً، بعدها طَرْداً للباب فأضمر «أنا بعد أَضْرِبُ، و «نحن» بعد نَضْرِبُ، بدلالة العطفِ عليهما في: أضرب أنا وزيد .

وإنما جُعِل لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعني المبني للفاعل، وللمبني لباقي(٣) اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتماماً بمحل الحدث، فإنّ الحدث إلى محله أَحْوَجُ منه إلى غيره، من سائر اللوازم، ولهذا كان المبني للفاعل أكثرَ استعمالاً من المبني للمفعول، فَرَفْعُ كُلِّ ما يرفعه الفعل دليلٌ على كون ذِكْرِهِ أَهَمَّ من بين لوازم الحَدَث، سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ، نحو: ضرب زيدٌ عَمراً يوم الجمعة أمامَك بالسوط، أو تأخر عنها كُلِّها، أو توسطها، ولو لم يكن الرفع دليلاً على هذا لم يكن للرفع وجهٌ إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: ضرب عَمراً زَيْدٌ، وسِيرَ يومَ الجُمُعَةِ فَرْسَخَانِ .

فظَهر أَنَّ ما قيل: إنَّ تقديمَ المفعولِ على الفاعل، وَحْدَهُ، أَوْ على الفِعل، يُفيد كونه أَهَمَّ، ليس بشيءٍ، بلِ المرفوعُ أَهَمُّ على كل حال، ففائدةُ تقديمِ المنصوب على الفاعل وحدَه : التوسُّعُ في الكلام فقط، وفائدةُ تقديمه على الفعل، إمّا تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به، كقوله تعالى:

﴿ بَلِ ٱللَّهَ (٤) فَٱعۡبُدۡ ﴾ ، أي: مِن دُون الأَصنام، أو كون تعلق الفعل به أَوْلى منه بسائر ما تعلق به نحو: زيداً ضربتُ وعَمْراً وبكراً(٥) .

---

(١) ط : وتضـرب .

(٢) ط : أضمـر .

(٣) في د : ولسـائر اللوازم .

(٤) الزُمَر / ٦٦ ، والآية بتمامها : ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ .

(٥) ط : وبكراً وعَمْراً .

فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكرهُ أَهَمَّ، صار كجزء الفعل، اتصل به، أو انفصل، فثبت بهذا التطويل أَنَّ وَضْعَ الفِعْلِ على أن يكون مصدرُه مسنداً إلى شيءٍ مذكورٍ بعده لفظاً، بخلاف نفسِ المصدرِ، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوبٌ إلى شيءٍ في اللفظ.

وإنما وَجَبَ ذكرُ المرفوعِ بعد الفعل لأنه مقتضاه، كما مَرَّ، والمقتضِي مرتبتُه التقدُّم على مقتضاه، وكان حَقُّ الفَعل: أَلَّا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلَّا فيه، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر، لكنه عَمِل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مَقامَ الفاعلِ تَبَعَاً لاقتضائه للفاعل وضعاً، وعمله فيه لأنه فتح له باب الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً في العمل(١) في المُسند إليه وغيره، وغير الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة فروعاً عليه(٢) وإنْ دَلَّ كل واحد منها، أيضاً، على المصدر، الذي بِسَبَبِه كان الفِعْلُ يطلُبُ الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك لأنَّ طَلَبَ الفعل للمرفوع وَضْعِيٌّ، وطَلَبَهُ للمنصوب تابعٌ للوضعي، كما بَيَّنَّا، وأَمَّا طلب المصدر واسم الفاعل واسمِ المفعول لهما فليس بوضعيٍّ ولا تابعٍ للوضعي، بل هو عقليٌّ، وقد طَرَأَ الوَضْعُ على العقلي وأزالَ حُكْمَهُ؛ لأنَّ الواضعَ نَظَر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به، فلم يطلب، إذن، في نَظَرِهِ، لا فاعلاً، ولا مفعولاً، وكذا اسم الفاعل، فإنّ لَفْظَه في نَظَرِه دالٌّ على الفاعل، فلا يطلب لفظاً آخَرَ دالًّا عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وُضِعَ دالًّا على المفعول.

فكان حَقُّ هذه الأشياء أَلَّا تعملَ لا في الفاعل ولا في المفعول، لكنها شابهتِ الفعل فَعَمِلَتْ عَمَلَهُ، ومشابهةُ اسم (١٩٢ب) الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر، لفظاً ومعنىً، كما مَرَّ في باب الإضافة، فلزم عملها في جميع المواضعِ عملَ الفعل، وشُرِطَ فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل، كما مَرَّ في باب الإضافة: الحالُ

---

(١) ط: للعمل.

(٢) يعني: وصار غير الفعل . . . فروعاً عليه.

والاستقبالُ، لتحصل مع المشابهة اللفظية أعني الموازنة: المشابهة المعنوية أيضاً، وألزما المسند إليه كالفعل، وجُوِّز الإضمار فيهما كالفعل، والأصل في إضمار المسند إليه: الفعل، إذ طَلَبُه له كما ذكرنا: وضعيٌّ، فجاز أن يتصل به غاية الاتّصال، وهو إضماره مستتراً، ولما لم يكن المصدر مشابهاً له مشابهة اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ لا لفظاً بالموازنة، ولا معنىً، لأنه لا يقع موقعه بلا ضميمة، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير «أن»، لم يلازم عمل الفعل، ولا يلزم مَجِيء المسند إليه بعده، ولا جُوِّزَ الإضمار فيه وأمّا اشتراطُ الحالِ أوِ الاستقبالِ في نَصْبِ اسم الفاعل والمفعول دون نَصْبِ المصدر، فَلِما مَرَّ في باب الإضافة.

فإن قلتَ: فإذا كانت مشابهته للفعل ناقصةً لفظاً ومعنىً، كان حَقُّه أَلاَّ يعمل، قلتُ: إلاّ أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعلَ والمفعولَ عقلاً، فبأدنى مشابهة لطالبهما وضعاً، أعني الفعل، يتحرك ذلك الوجد الكامِن، فجاز أن يطلبهما ويعملَ فيهما، وإن لم يكن ذلك الطلب لازماً، كما في اسْمَيْ الفاعل والمفعول، ولا ذاك العمل، واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمُّنهما المصدر، فَطَلَبُ المصدرِ عقلاً، أَقْوى من طلبهما، وقد مَرَّ شَطْرٌ صالحٌ مِن هذا، في باب الإضافة، فليرجع إليه.

وأَيضاً، لو أُلزم المصدرُ ذكر المسند إليه بعده، وأحد الأزمنة الثلاثة، صار اشتقاقُ الفعل منه عبثاً، لأنّا ذكرنا أَنَّ وَضْعَ الفِعْلِ، لبيان أحد الأزمنة، مع ذكر المسند إليه.

واعْلَمْ أَنَّ المصدر إنما يُشابه(١) الفعلَ إذا كان بتقدير حَرْفِ المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، وذلك لأنه لا يَصِحُّ، إذن(٢)، تقديرُه بأَنْ والفِعل، إذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربةً أو ضَرْباً شديداً: ضربت أن ضربت، وأَمّا قولُك ضربته ضربَ الأمير اللصَّ، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة، بلِ المفعولُ المطلقُ محذوفٌ(٣) تقديرُه: ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الأميرِ اللِّصَّ.

---

(١) انظر المقتضب ١٩٢/٣ الطبعة الأخيرة. (٢) يعني حين يكون مفعولاً مطلقاً.

(٣) في م، د: «بل المفعول المطلق هو المحذوف، والتقديرُ...».

وتقديرُهم للمصدر بأَنْ والفعل لا يَتِمُّ إلاّ إذا كان بمعنى الحال، لأنّ «أَنْ» إذا دخلت على المضارع خلَّصته للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي فإنه يبقى معها على معنى المضي، لكنهم قَدَّروه بأن دون « ما » و « كي »، وإن كان في الحال أيضاً، نحو: ضَرْبُك الآن زيداً: شديدٌ[1]، لكونها أشهرَ وأكثرَ استعمالاً منهما .

ولتقديرهم له بأن والفعل، وَهِمَ بعضُهم وظَنَّ أنه لا يعمل حالاً لتعذر تقديره، إذن، بِأَنْ .

قولُه: «ولا يتقدم معموله»، قيل: لأنه عند العمل مؤوَّل بحرف مصدريٍّ مع الفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة: معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، كما مَرَّ في باب الموصولات، قالُوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبيٍّ، نحو: أعجبني ضَرْبُكَ اليومَ أمسِ زيداً، على أنَّ أمس ظرفٌ لأعجبني، لأنَّ الفصل بين بعضِ الصلة وبعضها، لا يَجوز، فقولُه تعالى:
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا﴾، بمعنى: صُوموا أياماً، وكذا لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله، لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض، إلاّ أنْ يَدُلَّ دليلٌ قويٌّ عليه فيكون كالمذكور، كما مَرَّ في المفعول معه، هذا ما قالوا .

وأنا لا أرى مَنْعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شِبْهَهُ[2]، نحو قولِكَ: اللهم ارزُقْني من عدوك البراءةَ، وإليك القرارُ، قال تعالى:

﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ[3]﴾،

---

[1] في ط: شديداً .

[2] الرضي يُخالف الجمهور. انظر دراسات، القسم الأول جـ٣ ص ٤٣٣، ٤٣٤ . . .

[3] النور / ٢، والآية بتمامها: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ .

وقـــالَ :

﴿ فَلَمَّا[1] بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ[2] ﴾ ،

وفي نهج البلاغة : «وَقَلَّتْ عنكم نَبْوَتُه[3]» ، ومثلُه في كلامهم كثيرٌ، وتقديرُ الفعل في مثله تكلُّفٌ ، وليس كل مؤولٍ بشيءٍ : حكمه حكم ما أُوِّل به ، فلا مَنْعَ من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى ، مع أنه لا يلزمه أحكامه ، بَلَى ، لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ، والظرفُ وأخوه ، يكفيهما رائحةُ الفِعْلِ ، حتى إِنه يعمل فيهما ما هو في غاية البُعد من العمل ، كحرف النفي في قوله تعالى :

﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ[4] رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ ،

فقوله : «بنعمة ربك» ، متعلق بمعنى النفي ، أي : انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجُنون ، ولا معنى لتعلقه بمجنون ، وكذا تقول : لم أقم لك لما سلّمت لأهينك بترك قيامي ، فاللامُ متعلقةٌ بالنفي لا بالقيام .

= في كتاب التِبيان للعُكْبَري ٢/٩٦٤ : «. . . لا يجوز أن تتعلق الباء برأفة ؛ لأن المصدرَ لا يتقدم عليه معموله ؛ وإنما يتعلق بتأخذ ؛ أي : ولا تأخذكم بسببها . ويجوز أن يتعلق بمحذوف على البيان ؛ أي أعني بهما ، أي لا ترأفوا بهما ، ويفسره المصدر . . .» .

أما الرضي فيجيز تعلق الباء برأفة ؛ لأنَّ المصدر ـ عنده ـ يتقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أَوْ جاراً ومجروراً .

(١) ط : ســاقطة .

(٢) الصافّات / ١٠٢ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ .

في المُغني ص ٦٨٨ ط . المبارك : «. . . فإنَّ المتبادر تعلق (مع) ببلغ ، قالَ الزمخشريُّ : أي فلما بلغَ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه ، قال : ولا يتعلق مع ببلغ ؛ لاقتضائه أنهما بلغا معاً حدّ السعي ، ولا بالسَّعي ، لأنّ صلة المصدر لا تتقدم عليه ؛ وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً ، كأنه قيل : فلما بلغ الحدّ الذي يقدر فيه على السعي ، فقيل : مَع مَنْ؟ فقيل : مع أعطف الناس عليه وهو أبوه ، أي إنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق» .

أما الرضي فيُجيز تعلق الظرف (مع) بـ(السعي) ؛ لأن صلة المصدر ـ عنده ـ تتقدم عليه إذا كان ظرفاً أو شِبْهَهُ .

(٣) مِن خُطبةٍ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفيها يتحدث عن الموت ، فيقول : وقد أعلقتكم حبائله . . . وعظمت فيكم سطوته . . . [نهج البلاغة ص ٢٧٨] .

(٤) القلـــم / ٢ .

وكذا يَعمل فيهما الضمير، كما في قوله[1]:

٥٩٥ ـ وما الحربُ إلّا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ * وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي ما حديثي عنها، وكذا يَجوز أن يكون العاملُ في الظرف ـ أعني يومئذ ـ في قوله تعالى:

﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ[2] ﴾،

اسمَ الإشارة؛ لأن المراد به: النَّقْر[3]، ويجوزُ، أيضاً، الفصلُ بينه وبين معموله بأجنبي، على هذا، فلا يُقَدَّرُ الفعل لقوله تعالى:

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ[4] ﴾،

وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليلِ عليه .

قوله: «ولا يُضمر فيه»، يعني، كما يضمر في الصفة، وقد ذكرناه، وقد عَلَّلَ المُصَنِّفُ تَرْكَ الإضمار في المصدر بوجه قريب، وهو أنه لو أضمر المفرد، لأضمر المثنى والمجموع أيضاً، ولو أضمر فيه (١٩٣أ) المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثُنِّي، وإلّا

---

[1] زهير بن أبي سُلْمَى، والبيت من معلقته. (شرح شِعر زُهير ص ٢٦ صنعة ثعلب، تحقيق د. قَبَاوة، دار الآفاق، بيروت سنة ١٩٨٢ ط ١). ؛ وفيه: «أي: ما علمتم من هذه الحرب وما ذُقتم منها. وما هو عنها، يريد: وما عِلْمُكم عنها بالحديث الذي يُرمى فيه بالظنون. فكَنَى عن العلم، أي: هو حَقٌّ. والمَرَجَّم: المظنون. يقول: ما هو بَرَجْم بظهر الغيب، قد جرّبتموها وذُقتموها». وانظر مُختار الشعر الجاهلي ١/ ٢٣١.

والبيت في: الخزانة ٨/ ١١٩ هارون، الهمع ٢/ ٩٢، المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٤ وفيه أنّ الحرب مذكر ومؤنث.

الشاهد فيه أنّ الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما ما هو في غاية البُعد من العمل، كحرف النفي والضمير كما في البيت، فإنّ قوله (عنها) متعلق بـ (هو)؛ أي: ما حديثي عنها.

[2] المُدَّثِّر / ٩. في المُشكل ٢/ ٤٢٤: «ذلك: مبتدأ، و «يومئذٍ بدل منه، و «يومٌ عسيرٌ»: خبر الابتداء. وعسيرٌ: نعت لـ «يوم». . . .».

[3] النَّقْر: المستفاد من الآية التي قبلَها: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾.

[4] البقرة / ١٨٤؛ والآيةُ بتمامها: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

التَبَسَتْ[1] ضمائرُ المُثَنَّى والمجموع والمفرد بعضها ببعض، ولو ثُنِّيَ المصدر وجُمِعَ باعتبار الفاعل، وهو مستحقٌ لذلك باعتبار مدلوله، لم يخل أن يؤتى فيه بِعَلَامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو مستثقل، أو تُحْذَف إحداهما، وهو مُؤَدٍّ إلى اللَّبْسِ، ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما، إذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه، وكذا اسم المفعول والصفة المشبَّهة، فتثنية أحدهما وجمعه: تثنية الآخَر وجمعه.

ولقَائِلٍ أَنْ يقولَ: يجوز أن يتحمَّل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف.

قولُه: « ولا يلزم ذكر الفاعل »، قد تقدم علَّته، قالَ المُصَنِّفُ[2]: إنما ذلك، لأنَّ التزامه كان يُؤَدِّي إلى الإضمار فيه إذا كان لغائب متقدم ذكره، قياساً على الفعل، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة.

ولَقَائِلٍ أن يمنع القياسَ، « لأداء القياس إلى الإضمار الممتنع[3] على زعمه »، بخلاف الفعل وغيره.

قولُه: « ويجوز إِضافته إلى الفاعل »، وهو الأكثرُ، لأنه محلّه الذي يقوم به، فَجَعْلُه معه كلفظ واحد بإضافته إليه، أَوْلى من رفعه له، ومِنْ جَعْلِهِ مع مفعوله كلفظ واحد، وأيضاً، طلبه للفاعل شديد من حيث العقلُ، لأنه محلُّه الذي يقوم به، وعَمَلُهُ ضعيفٌ لضعف مشابهته للفعل[4]، فلم يَبْقَ إِلاّ الإضافةُ.

---

(١) ط: التبس.

(٢) شرح الكافية ص ٩٢ وفيه: «وإنما لم يلزم ذكر الفاعل، لأنّ التزامه كان يؤدي إلى الإضمار فيه عندما يكون لغائب مقدم ذكره، أو متكلم، أو مخاطب، أو لأنه لا يقع فاعله أحد جزأي الجملة، فلم يحتج إليه كما يحتاج إليه في الفعل؛ لأنه أحدُ جزأي الجملة فلا يلزم من وجوب ذكره في موضع يختل الكلام بتركه وجوب لزوم ذكره في الموضع الذي لا يختل بتركه الكلام».

(٣) في د: « لأداء الإضمار فيه إلى ما هو ممتنع على زعمه ».

(٤) في ط: الفعل.

قالوا : والإضافةُ إلى الفاعل جائزةٌ في المصدر دون اسم الفاعل ، وسيَجِيىءُ الكلام فيه ، في اسمِ الفاعل .

وليس أقوى أقسام المصدر في العمل : المنوّن[1] ، كما قيل : بل الأقوى : ما أُضيف إلى الفاعل ، لكون الفاعل ، إِذَنْ ، كالجُزء من المصدر ، كما يكون في الفعل ، فيكون عند ذلك أَشَدَّ شبهاً بالفعل .

وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً ، إمَّا بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل ، نحو: أعجبني ضرب زيد الكريم ، أو بِمَجيىءِ الفاعل بعدَه صريحاً ، كقوله[2] :

٥٩٦ ـ أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ * لِعَيْنَيْكَ مِن ماء الشُّؤُون وَكِيفُ

أو بقرينة معنوية نحو : أعجبني أَكْلُ الخبز .

ويجوز أن يتأوَّل بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية ، نحو أَعْجَبَني أُكِلَ خُبْزٌ ، أي أَنَّ أُكِلَ خُبْزٌ ، فتجوز[3] الإضافة إليه مع القرينة الدالّةِ على كون المضاف إليه مرفوعَ المحل ، كما تجيء[4] للمجرور بتابع مرفوع ، نحو يعجبني أكل الخبز النقيُّ ، وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده ، رفعاً ونَصْباً ، نحو عجبت من ضرب اليومِ زيدٌ عَمْراً .

---

[1] قالَ الجامي : « ويجوز إضافته إلى الفاعل مع أَنّ إِعمالَه منوَّناً أَوْلى ، لأنه حينئذٍ أقوى مشابهةً للفعل ؛ لكونه نكرةً ، نحو قوله تعالى : ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ﴾ . ٢/٢٥١» . الفوائد الضِّيائية ٢/١٩١ .

[2] الحُطَيْئة (ديوانه ٣٩ بشرح السُّكَّري . التقدُّم سنة ١٣٢٣هـ) .

والبيت مطلع قصيدةٍ عدّتُها ثمانيةَ عشرَ بيتاً ، مدحَ بها سعيدَ بنَ العاصِ الأُموي ، لَمّا كان والياً بالكوفة لِعُثمانَ بنِ عفان .

الخزانة ٨/١٢١ هارون ، الأمالي الشجرية ١/٣٥١ ، ابن يعيش ٦/٦٢ ، معجم الشواهد ١/٢٣٧ .

الشاهد فيه أنّ (رسم دار) مضافٌ إلى مفعوله ، و (مَرْبَع) فاعله . ورَسْمُ ههنا : مصدرُ رَسَمَ المطرُ ؛ أي صَيَّرها رَسْماً ، بأَنْ عَفَّاها .

[3] ط : فيجـوز .

[4] ط : يجـيء .

قولُه : « وإِعمالُه اللام[1] قليلٌ »، وإنما قَلَّ استعمالُه لتعذُّر دُخولِ اللام على ما يُقَدَّر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري، وليس كذا: اللام التي في اسمَيْ الفاعلِ والمفعول، لأنها موصولةٌ داخلةٌ على الفعل، وأَمَّا اللام التي في الصفة المشبهة، فلم تضعف بها، لأنّ عملها لمشابهة اسم الفاعل، كما يَجِيءُ، لا لمشابهة الفعل، قيل: ولم يأتِ في القرآن شيءٌ من المصادر المعرَّفة باللام عاملاً في فاعلٍ أَوْ مفعولٍ صريحٍ، بلى قد جاء معدًّى بحرف الجر، نحو قوله تعالى:

﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ[2] ﴾،

ويجوز أن يقال: إنّ مَنْ ظلم فاعل المصدر، أي أَنْ يجهر، على البناء للفاعل، والاستثناء متصلٌ، ويجوز أن يقال: إنَّ التقدير أن يُجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً، ويجوز أن يقال هو متصل، والمضافُ محذوفٌ أي إِلاّ جَهْرَ من ظلم.

وسيبويه[3] والخليل جَوَّزا إِعمالَ المصدر المعرَّف باللام مطلقاً نحو قولِه[4] :

٥٩٧ ـ ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ * يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ

---

[1] ط : باللام .

[2] ط : ساقطة .

[3] الكتاب ١/٩٩ بولاق .

[4] لم أهتدِ إلى قائله ، وقال القَيْسي : «قائلُ هذا البيتِ مجهولٌ. وذكر أنه مصنوع» .
الخزانة ٨/١٢٩ هارون ، إيضاح شواهد الإيضاح، الورقة ٣٠/ب مخطوطة المعهد، رقم ٢٨ نحو ، سيبويه ١/٩٩ بولاق ، المنصف ٣/٧١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥ ، شرح الألفية للمُرَادي ٣/٥، شرح الألفية لابْنِ الناظم ص ١٦١ .
وقوله : (يَخال) : يظُن ، و (يُرَاخي) : يُبَاعِدُ، وفاعله ضمير الفِرار، وفاعل (يَخال) ضمير المهجو. وجملة يراخي في موضع المفعول الثاني لِـ: (يَخال). و (ضعيف) خبرٌ لمبتدإٍ محذوف.
الشاهد فيه أنّ سيبويه والخليلَ جوّزا إعمال المصدر المعرَّف باللام مطلقاً.

وقولـه[1]:

٥٩٨ ـ لقد عَلِمَتْ أُولى المغيرةِ أَنَّني * كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

فينبغي، على هذا، أن يجوز[2]: عجبت من الضربك زيداً[3] على أن الكافَ مفعول .

والمبرّدُ مَنَعَهُ[4]، قال: لاستفحالِ الاسميةِ فيه، وقال في قوله: أعداءَهُ، أَيْ : في أعـدائـه، قال: أو يكـون منصوباً بمصدر منكَّر مقدَّر، أي ضعيف النكايةِ نكايةٍ أعداءَه، فيضمر المصدر لقوة القرينةِ الدالَّةِ عليه .

---

[1] هو المَرَّار الأَسَدي، كما في كتاب الحُلَل ص ١٦٨؛ وفيه : (لَحِقْتُ) بدل (كَرَرْتُ). أو مالك بن زُغبة الباهلي، كما في كتاب فُرْحة الأديب ص ٣٢ . الخزانة ٨/١٢٩ هارون، سيبويه ١/٩٩ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٦٠ ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ٧٦، الجُمَل ١٣٦، الحُلَل ١٦٨، فُرحة الأديب ٣٢؛ وفيه : «يعني مِسْمَعَ بنَ شَيْبَانَ» في قوله : مِسْمَعَا ـ آخر البيت ـ»؛ وفيه : (لحقتُ) بدل (كررتُ)، الإيضاح العَضُدي ١٦١، البَغداديات ص ٣٦٧ ، اللُّمَع ٢٧١، المفصَّل ٢٢٤ ، المقتضَب ١/١٥٣ الطبعة الأخيرة.

و(المُغِيرة) : الخيل ـ تقال بكسر الميم وضمِّها. و (أَنْكُلُ) : أَجْبُنُ وأتأخَّرُ. «والمعنى : يقول قد علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجههم هازماً لهم، ولحقت عميدَهم ، فلم أرجِع عن ضربه بسيفي». [شرح الألفية للمُرَادي ٢/٥٩] .

الشاهد فيه أن سيبويه والخليلَ جَوَّزا إِعمالَ المصدرِ المدرف باللام مطلقاً.

[2] في ط : أن يجـوز نحـو . . .

[3] في ط : زيد، وهو الصواب.

[4] لم يَمْنَعْهُ! فإِنّ كلامَ المبردِ صريحٌ في أَنَّ المصدرَ يعمل معرَّفاً ومنكراً، كما يَرى سيبويه ذلك.

وابنُ الحاجب، والرَّضي، والبغدادي في الخزانة ٣/٤٣٩ بولاق ينسبون إلى المبرد مَنْعَ عمل المصدر المحلى بأل مخالفاً سيبويه، وهذا وَهَمٌ .

قال المبردُ : «وتقول ؛ أعجبني الضربُ زيدٍ عَمْراً. . . وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقد علمتْ أُولى المُغيرة أَنَّني * لحقتُ فلم أَنكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا

أراد عن ضَرْبِ مِسْمَعٍ ، فلمّا أدخل الألفَ واللامَ امتنعتِ الإضافةُ ، فعمل عَمَلَ الفعلِ». المقتضب ١/١٤ = ١/٥٣ الطبعة الأخيرة .

قولُه : « وإن كان مطلقاً » ، أي مفعولاً مطلقاً، فالعمل للفعل، وإنما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذُّر تقديرِ المفعول المطلقِ بأَنْ مع الفعل، سواءٌ كان الفعل ظاهـراً، أَوْ مضمـراً جائزَ الإظهار، وأَمَّا إنْ كان واجبَ الإضمار، فَيَجِيءُ الكلامُ عليه، وهو قولُه: « وإن كان بدلاً منه فوجهان[1] » .

اعْلَمْ أَنَّ المفعولَ المطلقَ لا يكون بدلاً من الفعل حقيقةً؛ إِذْ لو كان[2]، لم يُقَدَّرِ الفعلُ قبلَه، كما مَرَّ في باب المفعول المطلقِ فلم ينتصب، بَلَى، يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسمَ فِعْلٍ كما مَرَّ، وإنما يقال له بدل من الفعل مجازاً، إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه، فكأنه بدلٌ منه لَمّا لم يجز أن يُجمع بينه وبين الفعل لفظاً، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه؛ فإذا حذفت الفعل حذفاً لازماً، فعند سيبويه[3]: الناصبُ هو المَصْدَرُ لكونه كالقائم مَقامَ الفعل، نحو: ضربَك زيداً، أي اِضْرِبْ زيداً ضَرْباً، فالمصدرُ عَمِـلَ في المفعـول لكـونه (١٩٣ب) كالفعل، لا لتأويله بأَنْ والفعل، ودليلُ كونه كالفعـل: امتنـاعُ استعمالِ الفعلِ معه، وذلك بإضافته إلى الفاعل، كما ذكرنا في المفعول المطلق .

وقال السِّيرافيُّ: بلِ العاملُ هو ذاك المقدَّرُ، فَعَلَى مذهبِهما يجوزُ تقديم المنصوب على المصدر، لأنه إمّا عاملٌ لا بتقدير «أنْ» وهو المانع من تقديم المعمول، وإمّا غيرُ عاملٍ .

قالَ المُصَنِّفُ[4]: وإن لم يكن حذف الفعل حذفاً لازماً، كما في ضرباً زيداً، إذ يجوز: اضرِبْ ضرباً زيداً، فالعمل للفعل لا للمصدر، والظاهر من كلام النُّحاة أَنَّ المفعول المطلقَ المحذوفَ فِعْلُهُ، «لازماً كان[5] الحذفُ أَوْ جائزاً»، فيه خلافٌ، هل هو

---

[1] ط : وجهـان .

[2] أي إذ لو كان بدلاً .

[3] الكتاب ١/ ٩٩ بولاق .

[4] شـرح الكافية ٢ / ٩٣ .

[5] في م ، د : « سواءٌ كان الحذف لازماً أَوْ لا » .

العاملُ، أَوِ الفعلُ هو العاملُ، والأَوْلى أن يقال: العَمَلُ للفعلِ على كُلِّ حالٍ؛ إذِ المصدَرُ ليس بقائمٍ مَقامَهُ حقيقةً، بل هو كالقائم مَقامَهُ، كما ذَكَرْنَا .

والتصغيرُ يمنع المصدرَ من العمل، كما يمنع اسم الفاعلِ والمفعول، لضعف معنى الفعلِ بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثمةَ يمنع الوصفُ ثلاثتَها من(١) العمل .

ويجوز حَمْلُ توابعِ ما أُضيف إليه المصدرُ على اللفظ، وهو الأرجحُ لِقَصْدِ المُشاكلة في ظاهر الإعراب، وإنما يُصار إلى المَحَلِّ، إذا تَعَذَّر الحمل على اللفظ الظاهر، كما مَرَّ في باب الاستثناء، وتحمل(٢) التوابع على محل المجرور أيضاً، خِلافاً لِلجَرْمي(٣)، في الصفة، قالَ: لأنَّ الصفةَ هي الموصوفُ في المعنى والعاملُ فيهما واحدٌ .

قال ابنُ جعفر(٤): هذه العِلَّةُ موجودةٌ في التأكيد، وعطفِ البيان أيضاً، بخلاف البدل، فإنه جملةٌ أخرى، والعاملُ فيه غيرُ العامل في الأول عنده، وكذا في عطفِ النسق .

قال الأَندلسيُّ(٥): الظاهرُ من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسمِ الفاعلِ وبالصفة المشبهة وبالمصدر؛ فإِنْ جاء ما يُوهِمُ على المحل(٦)، أضمروا(٧) له ناصباً، أو رافعاً، إمّا فعلاً، أَوْ منوناً من جِنْسِ ذلك المضاف .

---

(١) في ط : عن .

(٢) ط : ويحمل .

(٣) الدُر المَصُون ١٤٥٧/٣ رسالة دكتوراه ، تحقيق د. أحمد الخراط.

(٤) هو محمدُ بنُ جعفرِ الأنصاري، أُستاذُ مُقرِىء نَحْويٌ جليل. أخذ عن ابن أبي الركب كتابَ سيبويه. . . له: شرح الإيضاح ، شرح الجُمَل. توفي سنة ٥٨٦هـ. (بغية الوعاة ص ٢٨ دار المعرفة، بيروت).

(٥) هو القاسمُ بن أحمدَ بن موفق الأندلسي، المرسي، اللورقي، علم الدين أبو محمد، مقريء، فقيهٌ، أُصوليٌّ، نَحْويٌّ، متكلم، ولد في الأندلس سنة ٥٧٥هـ، ورحل إلى المشرق. له : شرح المفصل، المباحث الكلية على المقدمة الجُزُولية، شرح الشاطبية في القراءات. توفي بدمشق سنة ٦٦١هـ .
(معجم الأدباء ٢٣٤/١٦، شذَرات الذهب ٣٠٧/٥، نَفْح الطِّيب ١٢٥/٦).

(٦) في ط : غير واضحة .

(٧) في ط : أضمر، وفي د : يضمر له ناصباً أَوْ رافعاً .

ويَجوزُ مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالَّةِ، وهذا الذي ذكره سيبويه: هو الحَقُّ، لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر، إذا كان المقدر أقوى من الظاهر، من حيث كَوْنُهُ إعراباً والظاهر حركة بناء، كما في: يازيد الظريفَ، أَوْ إِذا تعذر الحمل على الظاهر، كما مَرَّ، فقوله[1]:

حتى تهجَّر في الرَّوَاح[2] وهاجَهُ * طلبُ المعقِّبِ حقَّه المظلومُ

إنما ارتفع «المظلوم» فيه لكونه فاعل «حقَّه»، أي غلبه المظلوم بالحقِّ.

ويعمل اسم المصدر عَمَلَ المصدر، وهو شيئان: أحدُهما: ما دَلَّ على معنى المصدر مَزيداً في أوله ميمٌ، كالمقتل والمستخرج، والثاني: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر، كقوله[3]:

٥٩٩ ـ أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الموتِ عنِّي * وبعدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتاعا

أي إعطائك؛ والعطاء في الأصل: اسم لما يُعطى[4].

ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو: ماء غَور، أي غائر، وبمعنى اسم

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٥١ من القسم الأول.

(٢) من د.

(٣) هو القُطامي (ديوانه ٣١ تحقيق د. إبراهيم السامَرَّائي، وأحمد مطلوب، بيروت سنة ١٩٦٠م).
والبيت من قصيدة مشهورة في مِدْحَةِ زُفَر بن الحارث الكِلابي.
الخزانة ٨/١٣٦ هارون، الأمالي الشجرية ٢/١٤٢، المقدمة المُحْسِبة ٢/٣٦٥، الإفصاح ٦٣، نُزهة الطَّرْف ٢٠، شرح الألفية لابن الناظم ١٦١، معجم الشواهد ١/ ٢١٤.
الشاهد فيه أنّ العطاء ههنا بمعنى الإعطاء، ولهذا عمل عمله. والمفعول الثاني محذوف، أي بعد إعطائك المِئة الرِّتاعَ إياي.
و (رَدُّ) مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، أي بعد ردِّك الموتَ عني.

(٤) في كتاب: ليس في كلام العرب ص ٢٢٧: «وقد يَجيءُ المصدر على غير المصدر: عذبتُهُ عذاباً، والوجه تَعْذيباً؛ وأعطيته عَطاء، والوجه إعطاء...».
وانظر الأصول ١/١٦٥ ـ ١٦٦، والهَمْع ٢/٩٥، والصَّبَّان على الأشموني ٣/١١٠، ونُزْهَةَ الطَّرْفِ ص ٢٠.

المفعول، كقولِهِ(١):

دارٌ لِسُعْدَىٰ إِذْهِ مِنْ هَوَاكـا

فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، اعتباراً للأصل، ويجوز تثنيته وجمعه أيضـاً، ويجوز أَنْ يكونا محذوفَيْ المضاف، أي ماء ذو غور، ومن ذوات هواك، وفي التقدير الأول مبالغة، كأن ذا لحدث تجسَّم من الحدث، لكمال اتِّصافِهِ به .

[المُشـتقات]: [اسمُ الفاعلِ : تعريفُه، وصِيَغُهُ، المختلفة]

قولُه : « اسم الفاعل(٢): ما اشتُق مِن فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرَّد على فاعِل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميمٍ مضمومة وكسرِ ما قبلَ الآخِر ».

قولُه : « ما اشتُقَّ من فعل أي مصدر، وذلك على ما تَقَدَّمَ، أَنَّ سيبويه(٣) سَمَّى المَصْـدَرَ: فِعْـلًا، وحَـدَثـاً، وحَـدَثـاناً، والدليلُ على أنه لم يُرِدْ بالفعل نحو ضَرَبَ ويضرب، وإن كان مذهب السِّيرافي أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل والفعـلَ مشتقٌّ من المَصدر: أن الضمير في قوله: لمن قام به(٤)، راجعٌ إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث .

قولُه : « لمن قام [به(٥)]»، الأَوْلى أَنْ يقـول(٦): لما قام به(٧)، وذلك لِما ذكرناه، أَنَّ

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من القسم الأول.

(٢) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥١، وشرحَ الكافية لابن الحاجب ٩٣ ، والفوائدَ الضيائية ٢ / ١٩٥ .

(٣) انظر الكتاب ١١٨/١ ، ١٦١ ، ١٥، وابن يعيش ١١٠/١، والمصطلح النَّحْوي ١٣٩ .

(٤) ط : سـاقطة .

(٥) ساطة من الأصل ، و ط . وهي من م ، د .

(٦) ط : بقـول .

(٧) ط : ساقطة .

المجهول أمرُهُ يذكر بلفظه « ما » ولعلّه قَصَدَ التغليب[1] .

ويخرج بقوله : لمن قام به : اسم المفعول والآلة ، والموضِع ، والزمان ، ويدخل فيه : الصفة المشبهة ، ولا يشمل جميع أسماء الفاعِلِين ، نحو: زيد مُقابِل عمرو، وأنا مقترِبٌ من فلان ، ومُبتعِدٌ[2] عنه ، ومجتمع معه ، فإنّ هذه الأحداثَ نسبةٌ بين الفاعل والمفعول ، لا تقوم بأحدهما مُعَيَّناً دون الآخر.

قولُه : « بمعنى الحدوث » يخرج الصفة المشبهة ، لأنّ وضعها على الإطلاق ، لا الحدوث ولا الاستمرار ، وإن قصد بها الحدوث ، ردَّت إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقول في حَسَن : حاسن الآن أو غداً ، قال تعالى في[3] ضَيِّق : لما قصد به الحدوث : ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ[4] صَدۡرُكَ﴾ ، وهذا مطّردٌ في كل صفة مشبهة ، ويخرج بهذا القيد ، أيضاً ، ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث ، نحو: فَرَسٌ ضامر ، وشازب ، ومقوِّر ، وعذرُه أن يقال : إنّ قَصْدَ الاستمرارِ فيها عارضٌ ، ووضعها على الحدوث ، كما في قولك : اللهُ عالمٌ ، وكائنٌ أبداً ، وزيدٌ صائمٌ النهارَ وقائمٌ الليلَ .

قولُه : «الثلاثي المجرد» ، أي غير المزيد فيه نحو: أَخْرَجَ واستخرج ، قالَ المُصَنِّفُ : وبه سمّى ، أي بلفظ الفاعل الذي (١٩٤أ) هو وزن اسم الفاعل الثلاثي ، لِكَثرة الثلاثي فجعلوا أَصْلَ الباب له ، فلم يقولوا : اسم المفعل ولا المستفعِل ، « وفيما قال[5] نَظَرٌ » ، لأنه ليس القصد بقولهم : اسم الفاعل : اسم الصيغة الآتية[6] على وزن اسم الفاعل ، [ولا المستفعِل[7]] ، بل المراد : اسم ما فعل الشيء .

---

[1] يعني تغليب المعلوم على المجهول ، فعبّر عن الجميع بما هو للمعلوم .

[2] ط : أو متبعد .

[3] ط : «في ضيق» نصصت هكذا وكأنها جزء آية وليست كذلك .

[4] هُودٌ / ١٢ ، والآية بتمامها : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ ﴾ .

[5] في د : « وهذا الذي قال ، فيه نَظَرٌ » .

[6] في م ، د : التي .

[7] ط : ساقطة .

ولم يأتِ المُفْعِل والمنفعِل والمتفعِّل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال: اسم المفعِل، بلَى، لو قال إنهم أطلقوا اسمَ الفاعل على مَنْ لم يفعل كالمنكسِر والمتدحرِج، والجاهِل، والضامر، لأنَّ الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة، أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد، والمخرج، والمستخرج، لكان شيئاً .

قولُه : « ومن غير الثلاثي »، يشمل الثلاثي ذا الزيادة، والرباعيَّ المُجَرَّدَ والملحق بالرباعي ومتشعبه⁽¹⁾ الرباعي، بكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل، بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة، وكسرِ ما قبلَ الآخِر، وإن لم يكن في المضارع مكسوراً: كمتدحرِج ومتضارِب، وربما كسر ميم مُفْعِل إتباعاً للعين، أو تضمّ⁽²⁾ عينه إتباعاً للميم، قالوا في مُنْتِن: مِنتِن ومُنتُن، وربما استغنى عن مُفعِل بفاعِل، نحو: أعشب فهو عاشب، وأورس فهو وارسٌ، وأيفع فهو يافعٌ، ومنه قوله تعالى:
﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ⁽³⁾ ﴾، على بعض التأويلات⁽⁴⁾ .

وقد استُغني عن مُفْعِل بكسر العين بمُفْعَل بفتحها في نحو: أسهب فهو مُسهَب وأحصن فهو مُحْصَن، وألفج ، أي أفلس، فهو مُلْفَج .

قالوا : وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو: ماء دافق أي ماء مدفوق، وعيشة راضية أي مَرْضِيَّة، والأَوْلى أن يكونا على النَّسَب، كنابِل وناشِب، إذ لا يلزم أن يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعلَ له، كنابل، بل يجوز أيضاً كونه مما جاء منه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ⁽⁵⁾ .

---

(1) ط : ومنشعبة .

(2) ط : أو يضم .

(3) الحِجْر / ٢٢ ، والآيةُ بتمامها : ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾

(4) في معاني القرآن للأخفش ٢/٣٧٨ : « فجعلها على «لاقح» كأنّ الرياحَ لَقِحَت ، لأنّ فيها خيراً، فقد لَقِحَت بخير. وقال بعضُهم : الرياح تلقح السحاب فقد تدل على ذلك المعنى؛ لأنها إذا أنشأته وفيها خير وصل ذلك إليه» . وانظر معانيَ الفَرَّاءُ ٢/٨٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٦٧ ، وفتحَ القدير ٣/١٢٧ .

(5) ويفرق بينهما بالقرائن اللفظية أو المعنوية .

وكذا قيل: يكون اسم الفاعل بوزن المفعول، كقوله تعالى:

﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا (١) ﴾

أي آتياً، والأَوْلى أنه من أتيت الأمر أي فعلته، فالمعنى : أنه كان وعده مفعولاً، كما في الآية الأخرى .

[عَمَلُ اسمِ الفاعِلِ، وَشَرْطُهُ]

قولُـه: « ويعمـل عمل فعله بشرط معنى الحال أوِ الاستقبال(٢). والاعتماد على صاحبـه، أوِ الهمـزة، أَوْ، ما، فإن كان للماضي، وَجَبَتِ الإضـافةُ معنىً، خِلافاً للكِسائي(٣)، وإن كان معمولٌ آخر فَبِفِعْلٍ مقدَّر، نحو زيد معطي عمرو درهماً أمس، فإن دخلت اللام مثل مررت بالضارب أبوه زيداً أمس، استوى الجميع ».

إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول، لا في الفاعل، كما ذكرنا في باب الإضافة، أنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان، وإنما اشترط أحد الزمانين لِتَتِمَّ مشابهتُهُ للفعل لفظاً ومعنىً، لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنىً لا لفظاً، لأنه لا يوازنه مستمراً، وقد ذكرنا في باب الإضافة أنه لا يحتاج للرفع إلى شرط زمان، وقد ذكرنا هناك كثيراً من أحكامه المحتاج إليها ههنا فليرجع إليه .

قولُـه : « والاعتـماد على صاحبـه »، اعْلَمْ أَنَّ اسْمَيْ الفـاعلِ والمفعولِ، مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنىً، لا يَجوز أن يَعْمَلا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل،

---

(١) مريم / ٦١ ، ونصُّها : ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ .

(٢) «ولو قلت : زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ عَمْراً أمسِ ، لم يَجُزْ إلاّ إذا أُريد به حكاية حال ماضية» . [الأُنموذَج ص ٩٥].

(٣) أجاز أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسّك بجواز نحو : زيد معطي عمرو أمسِ دِرْهَماً، وظانّ زيد أمس كريماً.

[شرح الكافية ٢ / ٢٠٠ من المطبوع، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ١ /٥٥٣، والمُغني ١٨٠ ط.م] .

لأن طلبهما لهما، والعملَ فيهما، على خلاف وَضْعِهما، لأنهما وُضِعَا، على ما ذكرنا، للذاتِ المتصفة بالمصدر، إمّا قائماً بها كما في اسم الفاعل، أو واقعاً عليها، كما في اسم المفعول، والذات التي حالها كذا، لا تقتضي لا فاعلاً، ولا مفعولاً، فاشترط للعمل: إمّا تقوِّيهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصصهما وذلك لأنهما وضعا لذات مبهمة، متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما، كرجل ضارب أو(١) مضروب، بخلاف الآلة والموضع والزمان، كالمِضرَب والمضرِب فإنها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بها يعينها(٢) قَبْلُ، وإمّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أَوْلى كحرفي الاستفهامِ والنفي(٣).

ويعني بصاحبه: المبتدأ إمّا في الحال، نحو: زيد ضارب أخواه، أو في الأصل، نحو: كان زيد ضارباً أخواه، وظننتك ضارباً أخواك، وإنَّ زيداً ذاهب غلاماه، والموصوف نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ زيداً، وذا الحال نحو: جاءني زيد راكباً جَمَلاً.

قالَ المُصَنِّفُ(٤): إنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه في أَصْلِ الوَضْعِ، وَصْفٌ، فإذا أظهرت صاحبه قبله تَقَوَّىٰ واستظهر به لبقائه على أصل وَضْعه فيقدر حينئذ على العَمَل، وقال ابنُ مالكٍ(٥): وهو حال كونه خبراً للمبتدأ، أَوْ حالاً أيضاً، معتمدٌ على الموصوف، لكنه مقدَّرٌ، وفيه تكلُّفٌ، ولا سِيَّما في الحال فإنَّ مَجِيء الحال جامداً موصوفاً بالمشتق كقوله تعالى:

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا(٦) عَرَبِيًّا﴾،

---

(١) في ط: ومضروب.

(٢) ط: في غير ط بعينها.

(٣) في ط: كحرفَيْ الاستفهام وحَرْفِ النفي.

(٤) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٦٤١/١، وشرح الكافية ٩٣/٢.

(٥) التسهيل ص ١٣٧.

(٦) يوسف / ٢، والآيةُ بتمامها: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

قليلٌ، وهو الذي يسمى بالحال المُوَطِّئة(١).

قولُه : « أو الهمزة أو، ما» ، هذا هو الثاني، والأَولى، كما قال الجُزُولي، حرف الاستفهام أو حرف النفي ، ليشمل نحو: هل ضاربٌ الزيدان، ولا ضاربٌ أخواك، ولا مضروبٌ أبواك، ولا ضارباً زيداً(٢)، وإنْ قائمٌ أبواك .

وقد يكون النفيُ غيرَ ظاهرٍ، بل هو مؤوَّلٌ به، نحو: إنما قائمٌ الزيدان، أي : ما قائم إلَّا الزيدان، ويقدر الاستفهام أيضاً، نحو: قائم الزيدان أم قاعدان(٣) .

والأَخفشُ(٤) يُجَوِّزُ عَمَلَهُ من غير اعتمادٍ على شيءٍ من الأشياءِ المذكورةِ، نحو قائم الزيدان، كما مَرَّ في باب المبتدأ .

قولُه: «وإن كان للماضي، وَجَبَتِ الإضافةُ معنىً»، يعني يجب أَنْ يُضافَ إلى ما يَجيءُ بعدَه مما يكون في المعنى مفعولاً، نحو: ضارب زيد أمس، وتكون إضافتُه معنويةً، هذا إن جاء بعده ذلك، وإلّا جاز أَلّا يضافَ، نحو: هذا ضاربُ أمس، ويرفع مع كونه ماضياً كما تكرر ذكره، ولا يَنصِب (١٩٤ب) إلّا الظرفَ أوِ الجارَ والمجرور، نحو: زيد ضاربٌ أمس بالسوط، لأنه يكفيهما رائحةُ الفِعل فيعمل فيهما اتّفاقاً .

وأَجازَ الكِسائيُّ(٥) أَنْ يعمل بمعنى الماضي مطلقاً، كما بمعنى الحال والاستقبال سواءً، وتمسَّك بجواز نحو: زيد مُعْطِي عمروٍ أمس دِرْهَمَاً، وظانُّ زيدٍ أمسِ كريماً،

---

(١) « أي » ممهدة لما بعدها ؛ لأنه هو المقصود. أما هي فغير مقصودة بذاتها، وإنما تُمَهِّدُ الذِّهْنَ وتُهَيِّئه لما يجيء بعدها من الصفة، فهي مجرد وسيلة إلى النعت» . [ضياء السالك ٢/١٩٥ هامش (٣)].

(٢) المراد بهذا المثال : الشبيه بالمضاف ، المسبوق بلا النافية للجنس ، والرضي يريد تعداد الأمثلة للنفي .

(٣) في م عبارة بعد قوله : « أم قاعدان»: وهي : «وإنما عمل اسم الفاعل إذا اعتمد على حرفي النفي والاستفهام ؛ لأنهما بالفعل أوْلى، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير».

(٤) وافقه في ذلك الكوفيون، وابنُ مالك. [التسهيل ص ٤٥ ، ١٣٦ ، الهمع ٢/٩٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤١] .

(٥) شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٥٥٣ ، والمُغْني ص ١٨٠ ط . المبارك، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠ .

قالَ تعالى : «وجاعلُ الليلِ سَكَناً(١)»، قال السِّيرافي : إنّ الأَجْوَدَ ههنا أَنْ يُقالَ: إنما نَصَبَ اسمُ الفـاعـلِ ، المفعـولَ الثانيَ ضرورةً حيث لم يمكن الإضافة إليه ؛ لأنه أُضيف إلى المفعول الأول، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل، قال: ولا يَجوز(٢) الإعمالُ من دون مثل هذه الضرورة، ولهذا لم يُوجد عاملاً في المفعول الأول في مَوْضِع من المواضِعِ مع كَثرة دورِه في الكلام .

وقالَ أبو عليٍّ(٣)، وجماعةٌ معه : بل هو منصوبٌ بفعلٍ مدلولٍ عليه باسم الفاعل كأنه لَمّا قالَ: معطي زيد، قيل: وما أعطي؟ قالَ : دِرْهَماً أي أعطاه دِرْهَماً، كقوله في الفاعل(٤) :

لِيُبْـكَ يزيـدُ ضـارعٌ لخصـومةٍ ٭ ـ ٤٥ . . .

فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار إلى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي(٥).

قالَ الأَندلسيُّ رَدّاً على الفارسي: لا يَستقيم ذلك في مثل: هذا ظانٌّ زيدٍ أمس قائماً، لِلُزوم حَذْفِ أَحَدِ مفعولَيْ ظانّ، وللفارسي أنْ يرتكب(٦) جواز ذلك مع القرينة، وإن كان قليلاً، كما يَجيء في أفعال القُلُوب .

---

(١) الأنعام / ٩٦ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾.
في حُجَّة القِراءات ٢٦٢ : « قرأ عاصمٌ وحمزةُ والكِسائي :﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ بغير ألِفٍ. وقرأ الباقون : ﴿وجاعلُ الليلِ﴾ بالألف وكسر الليل. . .». وانظر سيبويه ١/٨٩ ، ١٧٨ بولاق ، والإتحاف ص ٢١٤ ، والبحر المحيط ٤/١٨٦ ، والسَّبعة ص ٢٦٣ ط ٢ ، والتيسير ص ١٠٥ .

(٢) في م : « ولا يجوز الإعمال بمعنى الماضي في غير هذا لأنه لا ضرورة». وقول السِّيرافي تَجِدُهُ في شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٥ .

(٣) الإيضـاح العَضُـدي ١/١٤٤. يَتَخَلَّصُ الفارسيُّ بهذا التوجيه من الاضطرار إلى إِعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي، كما ذهب إلى ذلك السِّيرافيُّ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢١٧ من القسم الأول.

(٥) «حملاً على المعنى ؛ لِطُولِ الكلام» [انظر التَّبصِرة ١/٢٢٠، وحُجَّة القِراءات ص ٢٦٢] .

(٦) هذا دفاعٌ عن رأي أبي علي الفارسي .

ويُضعف مذهبَ السِّيرافي قولُهم: هذا ضارب زيد أمس وعَمراً، إذ لا اضطرارَ ههنا إلى نصب «عَمراً» لأنَّ حَمْلَ التابعِ على إعراب المتبوعِ الظاهر أَوْلى(١) .

ولا استدلالَ للكسائي في قوله تعالى:

﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ(٢)﴾،

لأنه حكايةُ الحال الماضية، قال الأندلسيُّ: معنى حكاية الحال أن تُقَدِّر نَفْسَكَ، كأنك موجودٌ في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجودٌ الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكيٌّ الآن على ما تُلُفِّظ(٣) به كما في قوله: دَعْنَا مِن تمرتان، بل المقصودُ بحكاية الحال: حكايةُ المعاني الكائنة حينئذٍ، لا الألفاظ .

قالَ جارُ الله(٤)، ونِعْمَ ما قالَ: معنى حكـاية الحال: أَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ ذلك الفعل الماضيَ واقعٌ في حال المتكلم، كما في قوله تعالى:

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ(٥)﴾،

وإنـما يُفْعَلُ هذا في الفعل الماضي المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب وتصوِّره له ليتعجب منه، تقول: رأيت الأسد، فآخُذُ السيفَ فأقتله .

فإذا تقرر أنه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت أن يكون إِضافتُه معنويةً، يتعرَّف إذا أضيف إلى المعـرفة، نحو: مررت بزيد ضاربك أمس، وأَمَّا اسمُ الفاعلِ بمعنى الاستمرار فقد تَقَدَّمَ شَرْحُهُ في باب الإضافة .

---

(١) في ط: الأَولى .

(٢) الكهف / ١٨، والآيةُ بتمامها: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾.

[انظر الإيضاح في شرح المُفصل ١/ ٦٤٠] .

(٣) ط: نلفـظ .

(٤) هو الزمخشري . المُفَصَّـل ٢٢٨ .

(٥) البقرة / ٩١، والآيةُ بتمامها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

قولُـه : « فإن دخل اللام استوى الجميع »، أي عمِل بمعنى الماضي والحال والاستقبال .

وقالَ أَبو علي، في كتاب(١) الشِّعر، والرُّمَّانيُّ(٢): إِنَّ اسم الفاعل ذا اللام لا يَعملُ إلّا إذا كان ماضياً، نحو: الضارب زيداً أمس: عمرو، ولم(٣) يوجد في كلامهم عاملاً إلّا ومعناه المعنيّ(٤)، ولعل ذلك لأنَّ المجرد من اللام، لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فَتُوُسِّلَ إلى إعماله بمعناه، باللام، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقة، بل هو فِعل في صورة الاسم كما قد تكرَّر ذكره، ونقل ابنُ الدَّهّان ذلك أيضاً، عن سيبويه، ولم يصرح سيبويه بذلك، بل قال: الضارب زيداً، بمعنى ضرب(٥)، ويحتمل تفسيره بذلك أي أنه إذا عمِل بمعنى الماضي فالأَوْلَى جوازُ عملِه بمعنى الحال والاستقبال، إذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما .

وجوّز المبردُ(٦) وغيره عملَه بمعنى الماضي والحال والاستقبال، واستدلوا بقولِه(٧) :

---

(١) الورقـة ٦٦/ ب .

(٢) التسهيل ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٣ ط سنة ١٩٦٢م ، والهمع ٢/٩٦ .

(٣) في د : « لأنه لم يجيء في كلامهم عاملاً إلّا بمعنى الماضي فتوسلوا بالألِف واللام التي هي اسم موصول إلى إعمال صورة اسم الفاعل الماضي وإن كانت في الحقيقة فعلاً . . . » .

(٤) في ط : المضيّ . وأراه هو الصواب . [انظر التبصرة ١/٢٢٠] .

(٥) في سيبويه ١/٨٧ بولاق : « . . . ولو قلت : هذا ضارب عبدالله وزيداً، جاز على إضمار فعل ، أي : وضرب زيداً. وإنما جاز هذا الإضمار؛ لأنَّ معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيداً ، وإن كان لا يَعمل عمله فحمل على المعنى . . . » .

(٦) في المقتضب ٤/١٥٤ : «واعلم أَنَّ اسم الفاعل إذا كان لِما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيد أمسِ وعمروٍ، وهذا مُعطي الدراهمَ أمس وعمرو ـ جاز لك أنْ تَنْصِبَ عَمراً على المعنى لِبُعْدِهِ من الجارّ، فكأنك قلت : وأَعطى عَمْراً» .

وانظر سيبويه ١/٨٧ ، ٨٩ ، ١٧٨ بولاق ، والهمع ٢/٩٥ .

(٧) جَرير (ديوانه ١٥٨ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣هـ)؛ والرواية فيه :

بات همومي تغشاها طوارقُها * من خوف روعة بَيْنِ الظاعنين غدا

الخزانة ٨/١٣٩ .

وقوله : (فبِتُّ والهَمُّ) : بات هنا تامةٌ ، وجملة (الهَمُّ تغشاني طوارقُه) : في موضع نصب حال من التاء في (بِتُّ). ==

٦٠٠ ـ فَبِتُّ والهَمُّ تَغْشاني[١] طوارقُهُ * من خوفِ رحلة بينِ الظاعنين غداً

ويحتمل انتصاب « غداً » برحلة، وبِبَيْنْ[٢]، وبالظاعنين، والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع أنَّ كلامَنا فيما ينصب مفعولاً به، والظرف يكفيه رائحةُ الفعلِ .

وإنما عمل ذو اللام مطلقاً، لكونه في الحقيقة فعلاً، وقال الأخفشُ[٣]، إنما نَصَب ذو اللام بمعنى الماضي[٤] تشبيهاً للمنصوب بالمفعول، لا، لأنه مفعولٌ به، كما في: زيد الحسن الوجهَ، وضَعْفُ ما قالَ: ظاهرٌ .

ونُقِلَ عن المازني أنّ انتصابَ المنصوبِ بعده، بفعل مقدَّرٍ، وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليس بموصولٍ، كما مَرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً .

واعلم أنه يَجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعمدا باللام . نحو : أنا ضارب لزيد وأعجبني ضربك لزيد، وذلك لضعفهما لِفَرْعِيَّتِهما للفعل، كما يَجوز أن يُعمد الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب، كقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ[٥] لِلرُّءْيَا[٦] تَعْبُرُونَ ﴾،

= والطوارق هنا: الدَّوَاهي . و (مِنْ خوف) متعلقان بـ (تَغْشاني) .

و(الرِّحلة) بالكسر : اسم مصدر بمعنى الارتحال، والبَيْنُ هنا مصدر بان يَبِينُ بَيْنَاً، أي فارَقَ وبَعُدَ. و (الظاعنين) مِن ظَعَن يظعَن بفتح عينهما ظعناً، بفتح العين وسكونها، أي : سار وذهب.

الشاهد أنّ (غداً) يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عواملَ ثلاثة، وهي (رحلة) و (بَيْنْ)، و (الظاعنين)، فلا يَتِمّ ما ادعاه المبردُ من جواز عمل اسم الفاعل عمله بمعنى الماضي. مع أن الكلام في اسم الفاعل الذي ينصب مفعولاً به لا ظرفاً.

(١) ط : يغشاني .

(٢) ط : وبيين .

(٣) التسهيل ص ١٣٧ .

(٤) م ، د : « . . . بمعنى الماضي ، نحو الضارب زيداً أمس».

(٥) قوله : « إن كنتم » ساقط من ط .

(٦) يوسف / ٤٣ ، ونصُّها : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ .

وقولك : لزيد ضربت، واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيصَ المناسبَ لتعلق الفعل بالمفعول، وعَمْدُ ما كان من نحو : علم وعرف ودرى وجهل، بالباء، لا غَيْرُ، نحو: أنا عالم به، لجواز زيادتها مع أفعالها، أيضاً كما يَجِيءُ .

[صِيَغُ مبالغةِ اسمِ الفاعل : أوزانُها وعملُها]

قولُه : « وما وُضِعَ منه للمبالغة، كضرَّاب وضرُوب ومِضْرَاب وعَليم، وحَذِرٌ، مثله، والمثنى والمجموع مثله » .

أبنية المبالغة العاملة اتّفاقاً من البصريين: ثلاثةٌ[1]، وهذه الثلاثةُ مِمَّا حُوِّل إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قَصْدِ المبالغةِ، قالَ[2] :

٦٠١ - فيا لَرزام (١٩٥أ) رشِّحوا بي مقدَّماً * على الحرب خَوَّاضاً إليها الكتائبَا

---

(١) فَعَّال ، فَعُول . مِفْعَال. جاء في الهَمْع ٢/٩٧ : «وأنكر أكثر البصريين الأخيرَيْن؛ أي (فَعِيل) ، و (فَعِلٌ)؛ لِقِلَّتِهما، وأنكر الجَرْميُّ (فَعِل) دون (فَعِيل)؛ لأنه أقلُّ وروداً حتى إنه لم يُسْمَعْ إعماله في نثر ، وقال أبو عمرو : يعمل (فَعِل) بضعف، وقال أبو حيان : لا يتعدّى فيهما السماع، بل يقتصر عليه». وانظر كتاب ما تَلْحَنُ فيه العامة للكسائي ص ١٢٢ وما بعدها.

[تحقيق د. رمضان عبدالتواب، دار الرفاعي بالرياض سنة ١٩٨٢م]، وجُمَل الزَّجَّاجي ص ٩٢ ط . جديدة.

(٢) سعدُ بن ناشب المازنيُّ. والبيت أحدُ أبيات تسعةٍ أوردها أبو تمامٍ في أوائلِ الحماسة؛ أولها :

سأَغسِلُ عني العارَ بالسيف جالباً * عليَّ قضاءُ اللهِ ما كانَ جالباً

وفيه : (الكرائبا) بدل (الكتائبا) .

الحماسة بشرح التبريزي ١/٧٣ ، والخزانة ٨/١٤٠ ، ١٤٢؛ وفيه : «قال ابنُ جني في (إعراب الحماسة) : في هذا البيت شاهدٌ على جَوَاز إعمال اسم الفاعل. ألا تراه كيف نصب الكرائب بخَوّاض؟» «وقوله: (فيا لرزامٍ رشُّحوا) : هو فعل أمر من الترشيح، وهو التربية. ومنه رشّحت المرأة ولدَها، إذا درّجته في اللبن، ثم قيل : رشَّح لفلان كذا توسُّعاً. أي رشِّحوا به بترشيحكم إياي رجلاً كذا صفته. وأقام الصفة مُقامَ الموصوف. قال التبريزي: قوله : فيا لرزام: النية بالفاءِ استئنافُ ما بعدَها وإن نسق بها جملةً على جملة. واللام من يالرزام : لام الاستغاثة، ورزام : مجرور بها، وهو قبيلة، وهم المدعوون، وأصل حركة اللام مع الظاهر الكسر، وفتحت مع المستغاث لكونه في موقع الضمير. . .».

الشاهد فيه أن (خَوّاضاً) صيغة مبالغة، محوّل من اسم الفاعل الثلاثي وهو خائض.

وفي كلامهم : إنه لَمِنْحَارٌ[1] بوائكَها، أي سِمانها، وقالَ[2] :

٦٠٢ ـ ضَرُوب بنصل السيف سُوقَ سِمانِها * إذا عَدِمُوا زاداً فإنك عاقِرُ

وربَّـما بُني فَعَّال ومِفْعال وفَعُول، من أفعل، نحو : حَسَّاس ودرَّاك، من أَحَسَّ وأدرك، وقالَ[3] :

٦٠٣ ـ شُمٌّ مهاوينَ أبدانَ الجَزُورِ مخا * ميصِ العشياتِ ، لا خُورٍ ولا قَزَمِ

جمع مِهـوان ، من أَهان .

---

(١) في شرح الألفيةِ لابن الناظم ص ١٦٤ : «حكى سيبويه أَمّا العسل فأنا شرّاب ، وإنه لَمِنْحار بوائكَها».
وفي شرح الألفية للمُرَادي جـ٣ ص ٢٠ ، ٢١ : «ومثال مِفعال قولُ بعض العرب : «إنه لَمِنْحَارٌ بوائكَها «أي سِمانها . . . ومثال فَعُول قولُ بعضِهم : «أنت غيوظ ما علمت أكْباد الإبل «حكاه الكسائي . . . » .

(٢) هو أبو طالبٍ، عَمُّ سَيِّدِنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم. (ديوانه ص ١١ ، جمع وترتيب عبدالعزيز الكرم، دمشق ، مطبعة كرم سنة ١٩٥٥م).
والبيت في رثاء أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عُمَر بن مخزوم .
الخزانة ١٤٦/٨ هارون ، سيبويه ٥٧/١ بولاق، الأمالي الشجرية ١٠٦/١، المُفصَّل ٢٢٦ ، الجمل ٩٢ [ط . جديدة] ، الحُلَل ١٢٧ ، شرح الحدود النحوية للفاكهي ٣٥٣ ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٥٦٠/١ .
و (سُوق) جمع ساق، وقوله : (فإنك عاقرٌ) : التفاتٌ . و (ضَروبٌ) : خبر لمبتدأ محذوف .

(٣) هو الكُمَيْتُ بن زيدٍ الأَسَديُّ، كما في سيبويه ٥٩/١ بولاق. وهو في: الخزانة ١٥٠/٨ هارون، والمفصَّل ٢٢٨ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٦ ، والعَيْني ٥٦٩/٣ .
« و(مَهاوين) : كأنه جمع مِهْوَان للمبالغة» [الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٩/١]. وبناء مِفعال من أَفْعَلَ قليلٌ نادرٌ، والكثير من فَعَلَ. والأوصاف جميعُها مجرورةٌ في البيت؛ لأنَّ قبله :
يأوي إلى مجلسٍ بادٍ مكـارمُـهـم * لا مُطْمِـعِـي ظالمٍ فيهـم ولا ظُلُمِ
والبيت إنما ورد في (سيبويه والمفصَّل وغيرهما) على إعمال (مِفْعَال) عَمَلَ فِعْلِه، وليس منها ما يدل على أنَّ الأوصاف مرفوعةٌ. وكأنَّ العَيْني ـ رحمه اللهُ ـ لم يقف على هذا البيتِ ، فقال: شُمٌّ : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، مع أنها صفةٌ لَمجلس!!
ومعنى (شُمّ) : جمع أَشَم من الشَّمم، وهذا كنايةٌ عن كرم النسب. والأبدان جمع بَدَن، وليس بَدَنة وهي الناقة، كما قال ابنُ يعيش.
والشاهد فيه أنّ ما جمع من اسم الفاعل يعمل عمله.
والمعنى : أنهم يؤخِّرون العَشَاء لأجل ضيفٍ يطرق، فبطونهم خميصةٌ في عشيّاتهم لتأخُّر الطعامِ عنهم.

قال سيبويه(١) : فاعل، إذا حُوِّل إلى فَعِيل، أو فِعْل، عَمِل أيضاً، وأنشد(٢) :

٦٠٤ - حتى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ * باتت طِراباً وبات الليلَ لم يَنَمِ

فَكَليل : مبالغة « كالّ(٣) »، يعني البرق، وشآها، أي ساقها، والضمير للأُتن، ومَنَع ذلك غيرُ سيبويه(٤)، وقالوا : إنّ مَوْهِناً ظرفٌ لشآها، لأن « كَلِيل » لازمٌ، ولو كان لِكَليل(٥) أيضاً، فلا استدلالَ فيه، لأنه ظرفٌ يكفيه رائحةُ الفِعْلِ، واعتذر له بأن « كليل » بمعنى مُكِلّ، فَمَوْهِناً مفعوله على المَجاز، كما يقال : أتعبت يومَك، فَفعِيل، إذَنْ، مبالغة مُفْعِل .

قلتُ : لا استدلالَ بالمحتمل، ولا سيما إذا كان بعيداً، واستدل سيبويه(٦) على عَمَلِ فَعِلٍ(٧)، بقوله(٨) :

---

(١) الكتاب ١/٥٩ بولاق .

(٢) البيت من قصيدة طويلةٍ لساعدةَ بن جُؤيَّة، رثى بها مَنْ أُصيبَ يوم مَعْيَط. (ديوان الهُذَليين ١/١٩٨ ط. دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٥م). وهو في : الخزانة ٨/١١٥ هارون، سيبويه ١/٥٨ بولاق، المقتضب ٢/١١٤ الطبعة الأخيرة، المُغني ٥٦٨ ط. المبارك، التبصرة ١/٢٢٦ .
و(شآها) شاقَها - كما في شرح السُّكّري - ، وقالَ الأعلم : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق. و(المَوْهِن) : وقتٌ من الليل.
الشاهد فيه أن سيبويه قال: إذا حُوِّل فاعل إلى فعيل أو فَعِل عَمِلَ أيضاً. وأنشد هذا البيت. فإنّ كليلاً قد عمل في قوله (مَوْهِناً). ورُدَّ بأنّ مَوْهِناً ظرفٌ لـ (شآها) ، ولو كان لـ (كليل) أيضاً، فلا استدلال فيه ؛ لأنه ظرف يكفيه رائحة الفعل. واعتُذِرَ لسيبويه بأنّ كليلاً بمعنى مُكِلّ (فَمَوْهِناً) مفعوله على المجاز، كما يقال أتعبتَ يومَكَ، ففعيل مبالغة مُفعِل لا فاعل. وفيه أنه قليل نادرٌ ولا يَصِحُّ الاستدلالُ بالمحتمل مع أنَّ هذا الاعتذارَ بعيدٌ .

(٣) في التبصرة ١/٢٢٧ : «وقيل في (كَلِيل) إنه بمعنى (مُكِلّ)، وهو اسم الفاعل من أَكَلَّ يُكِلُّ فهو مُكِلٌّ ؛ كقولهم : عذابٌ أليم، وداء وَجيع، بمعنى مُؤلِم ومُوجِع .

(٤) المبرِّد ، والجَرْمي، والمازنيُّ، وابنُ هشام ، والسُّكَّريُّ. [الخزانة ٨/١٥٩ هارون، والمُغني ص ٥٦٨ ط . المبارك، والمقتضب ٢/١١٤ الطبعة الأخيرة، والتبصرة ١/٢٢٧].

(٥) أي : ولو كان الظرفُ معمولاً لِكَليل.

(٦) الكتاب ١/٥٨ بولاق .

(٧) وافقه أبو عُمَر الجَرْمي ، وخالفه في (فَعِيل) مع أكثر النحويين . [التبصرة ١/٢٢٧، الهمع ٢/٩٧].

(٨) قال البَطَلْيَوْسي في الحُلَل ص ١٣١ : «هذا البيتُ مَصنوعٌ ، ليس بعربيٍّ، واختلف في صانعه : فزعم قوم أنه =

٦٠٥ ـ حَــذِرٌ أُمــوراً ما تُخـاف، وآمِــنٌ * ما لـيس مُـنْجِيَــهُ مـن الأقــدارِ

وَمَنَعَهُ غيرُه، وقال: إنَّ البيتَ مصنوعٌ يروى عن اللاحقي[1] أَنَّ سيبويه سألني عن شاهدٍ في تعدِّي « فَعِل » فعملت له هذا البيتَ .

أَمَّـا إذا لم يكن فَعِيل وفَعِلٌ مما حُوِّلَ إليه اسم الفاعل، كظريف وكريم، وطَبِن وفَطِن، فلا خلافَ في أنهما[2] لا ينصبان، إذ كلامُنا في أبنية المبالغة، لا في الصفات المشبهة .

وقد جاءَ فَعِيل مبالغة مُفْعِل، كقوله تعالى:

﴿عَذَابٌ[3] أَلِيمٌ﴾،

على رأي[4] ، وقوله[5] :

= لابن المقفَّع، وحكى المازني، قال : أخبرني أبو يحيى اللاَّحِقِي، قالَ سألني سيبويه عن (فَعِل) أيتعدَّى؟ فوضعت له هذا البيت ، ولأجل هذا رُدَّ هذا البيت على سيبويه».

وقال البغدادي في الخزانة ١٦٩/٨ هارون : «أقول: إنْ طُعِنَ على سيبويه بهذا البيت، فقد استُشهِدَ بِبَيْتٍ آخرَ لا مطعَنَ عليه فيه، وهو قول لبيد الصَّحابي:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ * بِسَراته نَدَبٌ لها وكُلُومُ

وقال ابنُ السِّيد في الحُلَل ص ١٣١ : «وقد وجدنا في شِعر زيد الخيل الطائي بيتاً آخَرَ، لا مطعنَ فيه ، وهو قوله :

أَتاني أنّهم مَزِقون عِرْضي * جِحاش الكِرْمِلينِ لها فديدُ. . .

والبيت في : سيبويه ٥٨/١ ، المقتضَب ١١٥/٢ الطبعة الأخيرة، الأمالي الشجرية ٥٤٣/٢، التَّبصِرة ٢٢٧/١ ، شرح جُمَل الزَّجّاجي ٥٦٢/١، شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٤ .

الشاهد فيه أَنَّ سيبويه استدَلَّ به على عمل فَعِل بهذا البيت، ومَنَعَهُ غيرُه، وقال إنَّ البيتَ مَصنوعٌ .

(١) هو أبان بن عبدالحميد بن لاحق. شاعرٌ مُكْثِرٌ من أهل البصرة. كان يمدح البرامكة. نَظَمَ كليلةَ ودِمْنةَ شِعْراً. توفي سنة ٢٠٠ هـ. [الأعلام ٢٧/١].

(٢) في د : « فلا خوف في أنهما لا يعملان في الباقي ».

(٣) وَرَدَتْ كثيراً في القرآن، وهذا الجُزء من الآية ١٠ في سورة البقرة، ونصُّها: ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾.

(٤) انظر تفسيرَ ابنِ كَثِير ٤٨/١ ، وفتحَ القدير ٤١/١ ، ٤٢ ، وتفسير أبي السعود ٣٣/١؛ وفيه : «أي مؤلم، يقال أَلِمَ وهو أليم كوَجِعَ وهو وَجِيع، وصف به العذاب للمبالغة، كما في قوله: تحية بينِهم ضربٌ وجيعُ. . . وقيل هو بمعنى المؤلم كالسميع بمعنى المُسْمع وليس ذلك بِثَبْتٍ. . .»، وانظر حاشية الجَمَل ١٧/١ ، ١٨ .

(٥) هو عَمْرو بنُ مَعْدِيكَرِب الزُّبيدي المَذْحِجي الصحابي .

الأصمعيات [تصحيح وترتيب وليم بن الورد، رقم ٤٨ ص ٤٣ ، ط . دار الآفاق ، بيروت ط ١ سنة ١٩٨١)، =

٦٠٦ - أَمِنْ رَيْحَانَةَ الداعي السَّمِيعُ * يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ

وأَمّا الفَعِيلُ بمعنى المفاعل، كالجَلِيس والحَلِيف، فليس للمبالغة، فلا يعمل اتفاقاً .

وعند الكوفيين، لا يَعمل شيءٌ من أبنية المبالغة، لِفَوَاتِ الصيغةِ التي بها شابَهَ اسمُ الفاعلِ الفِعْلَ، وإن جاء بعدَها منصوبٌ، فهو، عندهم، بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ .

وقالَ البصريون : إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي، لِجَبْرِ المبالغةِ في المعنى، ذلك النُّقصان، وأيضاً، فإنها فروعٌ لاسم الفاعل المشابِهِ للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثَمَّةَ لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة .

وقالَ ابنُ[1] بابْشَاذ : لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل، والأبيات المنشَدة ظاهرةٌ في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار .

＝ والأصمعيات [تحقيق وشرح شاكر وهارون ، بيروت ط ٥ ، رقم ٦١ ص ١٧٢]؛ وفيه : «رَيْحَانة : امرأته المطلقة، وقيل أخته أم دُرَيْد بن الصِّمَّة. السميع : المُسْمِع، وهو شاهدٌ لمجيء صيغة (فَعِيل) لمبالغة مُفْعِل ، مثل (بَدِيع) في معنى (مُبْدِع)». الخزانة ٨/١٨١ هارون، الأمالي الشجرية ١/٦٤ و٢/١٠٦، ابن يعيش : ١/٧٣ .

« والبيت على أنَّ فَعِيلاً قد جاء لمبالغة مُفْعِل على رأي، وهو رأيُ الجُمهور، منهم ابنُ الأعرابي في نوادره، أنشد لِنُعْبة الغَنَوي :

إِني تودُّكم نفسي وأمنحُكم * حُبِّي ، ورُبَّ حبيبٍ غيرُ مَحبوبِ

حبيب في معنى محب، مثل أليم في معنى مؤلم، وسميع في معنى مسمع . . . ومنهم أبو العباس المبردُ في الكامل : قيل خَصِيب وأنت تريد مُخْصِب . . . ومنهم أبوإسحاق الزجاجُ ، قالَ في (تفسيره) من البقرة، عند قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ معنى أليم مُوجِع . وتأويل أَلِيم في اللغة مُؤْلِم. قال الشاعر، وأنشد هذا البيت . ويقابل قولَ الجُمهور قولُ صاحبِ (الكَشّاف) عند قوله : «بَدِيعُ السموات والأرضِ» : هو من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، أي بديع سمواته وأرضه. وقيل البديع بمعنى المُبدع، كما أنّ السميع في قول عمر: * أمن ريحانة الداعي السميع * بمعنى المُسْمِع. وفيه نَظَرٌ. [الخزانة] .

(١) لم يرد هذا الرأي في المُقَدِّمة المُحْسبة .

ويَعمل مثنى المبالغة ومجموعها ، صحيحاً كان أَوْ مكسراً، قالَ(١) :

[٦٠٧ ـ ثم زادوا أنهم في قومهمْ * غُفُرٌ ذنبَهمُ غيرُ فُخُرْ

وتقديمُ منصوب أبنية المبالغة عليها جائزٌ، كما في اسم الفاعل، وَمَنَعَهُ الفَرَّاءُ، لضعفها، وهذا دليلٌ على أَنَّ العَمَلَ لها عنده .

قولُه : « والمثنى والمجموع مثله »، أي يَعْملان عَملَ اسمِ الفاعلِ ، أَمَّا المثنى وجَمْعَا السلامةِ فظاهرة، لبقاء صيغة الواحدِ التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل .

وأَمَّا جمع المكسر، فلكونه(٢) فَرْعَ الواحد، قالَ(٣) :

٦٠٨ ـ مِمَّن حَمَلْنَ به وَهُنَّ عواقِدٌ * حُبُكَ النطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

---

(١) طَرَفَة بن العبد (ديوانه ٦٨ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . قازان ١٩٠٩م).
الخزانة ١٨٨/٨ هارون ، سيبويه ١ / ٥٨ بولاق ، نوادِر أبي زيد ١٥٧ ، المفصل ٢٢٨ ، الجُمَل ص ٩٣ [ط . جديدة] ، الحُلَل ص ١٣٣ ؛ وفيه : «ويروى : (فُجُر) بالجيم ، وهو جمع فجور ، وهو الكثير الفِسق»، شرح الألفية لابن الناظم ١٦٤ . و (ذنبهم) مفعول لِغُفُر، وهو جمع غَفُور، مبالغة غافر وفُخُر . بضمتين أيضاً : جمع فَخُور.
ومعنى البيت : لا يفخرون بشرفهم ، ولا يعجبون بنفوسهم، ولكنهم يتواضعون للناس.
الشاهد فيه أَنَّ مثنى المبالغة ومجموعها يعمل، فإنَّ ذَنْبَهم مفعولٌ لِغُفُر، وهو جمع غَفور، مبالغة غافِر.

(٢) في م : «فيعمل لِكَوْنِهِ فَرْعَ الواحد» .

(٣) أبوكبير الهذلي (ديوان الهُذَلِيِّين ٢ /٩٢ ط . دار الكتب المِصرية سنة ١٩٤٥م).
والبيتُ من قصيدةٍ عدّتها سبعةٌ وأربعونَ بيْتاً، أوردها السُّكَّريُّ في أشعار الهُذَليين، واقتصر منها أبو تمامٍ على أبيات أوردها في أوائلِ الحماسة.
الخزانة ١٩٢/٨ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ١ /٨٤ ، وبشرح المرزوقي ٨٥ ، سيبويه ١ /٥٦ بولاق، المُغني ٨٩٩ ط . المبارك، شرح الألفية لابن الناظم ١٦٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٣ .
على أن (حُبُكَ النطاق) : مفعول لِعَوَاقد ، وهو جمع عاقِدة. والحُبُك : جمع الحِباك ، وهو الإزار . والمُهَبَّل : المثقَل باللحم .
الشاهد فيه أنَّ (حُبكُ النطاق) مفعولٌ لِعواقد، وهو جَمْعُ عاقِدَة .

[حَذْفُ النُّونِ مِنِ اسْمِ الفاعلِ المَجموعِ]

«قولُه : ويَجوز حَذْفُ النُّونِ مع العمل والتعريف تخفيفاً».

يعني بالتعريف دُخولَ اللام، وبالعمل: النصبَ.

كقوله[1] :

الحافظو عـورةَ العشيرة لا   يأتيهمُ من ورائهم نطفُ ٢٩٨

وذلك لأنَّ اللامَ موصولٌ وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيفُ بحذف النونِ[2]، كما حذفت في الموصول في قوله[3]:

أَبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللـذا   قَتلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا ٤٢٣

وقال[4]:

وإنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ   هُمُ القومُ كُلُّ القومِ ياأُمَّ خالِدِ ٤٢٦

وأمّا حَذْفُ النونِ مع الجر كالضاربو زيد، فللإضافة.

ويُشترط في عمل اسْمَي الفاعلِ والمفعولِ : ألَّا يكونا مُصَغَّرَيْنِ ولا موصوفَيْنِ، لأنَّ

---

[1] عمرو بن امرىء القيس، ونُسب إلى قَيْسِ بنِ الخَطيم، وهو في زيادات ديوانه ص١٧٢ (تحقيق د. ناصر الدين الأسد. المدني سنة ١٩٦٢م). الخزانة ٢٧٢/٤ - ٢٨٣ و٢٠٩/٨، سيبويه ٩٥/١ بولاق، المقتضَب: ١٤٥/٤، المنصف ٦٧/١، الإيضاح العَضُدي ١٤٩/١، ومعجم الشواهد ٣٢٩/١.

والنطف: التلطخ بالعيب.

الشاهد فيه أنه «أنشد بنصب (عَوْرة) وجَرِّها، فمن جرّ حذف النون للإضافة، كما يحذف التنوين، ومن نصب حذف النون لغير الإضافة، ولكن تخفيفاً واختصاراً ، كما تُحذف من تثنية (الذي) وجمعه..». [التبصرة ٢٢٢/١].

[2] هذا قول البصريين، وأمّا الكوفيونَ فَحَذْفُ النون عندهم لغةٌ في إثباتها سواءٌ أطالَتِ الصلةُ أم لم تَطُلْ. [الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢].

[3] الأخطل التغلبي (ديوانه ص٤٤، بيروت سنة ١٨٩١م) يفتخر بقومه، ويهجو جرَيْراً. وقد سبَقَ تخريج البيت.

[4] الأشهب بن رُمَيْلَة. [التبصرة ٢٢٣/١، الخزانة ٢١٠/٨، وقد سبق تخريج البيت]. على أنَّ أصله: إنّ الذين حانَتْ، فحذفت النون منه تخفيفاً.

التصغيرَ والوصفَ يخرجانه عن تأويله(١) بالفعل، ولم تخرجها(٢) التثنية والجمع(٣)، وجوَّز بعضُهم(٤) عَمَلَ المُصَغَّر والوصف(٥) قياساً على المثنى والمجموع، وليس بشيءٍ، لما ذكرنا، وأمَّا قولُهم: أنا مرتحل(٦) فسُوَيِّرُ فرسخاً(٧)، فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً، ويكفيه رائحةُ(٨) الفعل.

واعلم أنه قد جاء في الشذوذ فَصْلُ اسمِ الفاعل المضافِ إلى مفعوله عنه بظرفٍ، قالَ(٩):

٦٠٩ وكـرَّارِ خَلْفَ المُحجرين جوادَهُ إذا لم يُحامِ دون أُنثى حَليلُها

---

(١) في م ، د: «يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل، ولا يمكن تأويل المصغر والموصوف كما أمكن تأويل المثنى والمجموع».

(٢) في ط: «ولم يخرجه».

(٣) لأنّ كُلّا من المثنى والمجموع يبقى على صلاحيته، وتلحقه العلامة في آخره. وأما التصغير فهو تغييرٌ لبنية الكلمة.

(٤) هو الكسائي. قال ابن الناظم: «ولو صُغِّر اسم الفاعل أو نُعِت بطل عمله إلاّ عند الكِسائي، فإنه أجاز إعمال المُصَغَّر، وإعمال المنعوت... ومما يحتج به الكسائي في إعمال الموصوف قول الشاعر:

إذا فاقـد خطبـاء فرخـين رجّعـت ذكـرت سليمـى في الخليط المـزايل...

(ص ١٦٥).

وفي ارتشاف الضَّرَب ورقة ١١٥٧/ب، دار الكُتُب، القاهرة رقم ٨٢٨ نحو: «الكوفيون ومنهم الكسائي ماعدا الفراء». وانظر الأشموني ٢/٢٩٥.

(٥) في ط : والموصوف.

(٦) في ط: مرتجل.

(٧) في شرح الألفية لابن الناظم ص١٦٥ : «وحُكِيَ عن بعض العرب: أظنني مرتحلًا وسويّراً فرسخاً...».

(٨) ط: رابحة.

(٩) الأخطل التغلبي (ديوانه ٢٤٥. تحقيق أنطون صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م).

والبيت من قصيدةٍ، يمدح بها همَّام بن مطرِّف التغلبي.

الخزانة ٨/٢١٠ هارون، سيبويه ١/٩٠ بولاق، معاني الفَراء ٢/٨١. والمُحجر: الملجأ الذي غشيه عدوه. والحليل: الزوج، والحليلة: الزوجة؛ لأنّ كلاً منهما يحل للآخر دون غيره. يقول: إذ فرّ الرجال عن أزواجهم منهزمين وأسلموهن للعدو كرّ جوادَه يدافع عنهم.

والشاهد فيه : إضافة (كرّار) إلى (خلف)، ونصب (جواده) به.

أي : كرّار جوادِه، وقد شَذَّ، أيضاً، الفصل بالمفعول نحو: مُعطِي الدرهمَ عَمرٍو، كما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى:

﴿قَتْلُ أولادَهم شركائِهم﴾⁽¹⁾

فإنْ عطفت على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي نحو: هذا ضارب زيد أمس وعمرو، فالمختار جَرُّ المعطوفِ حَمْلاً على اللفظ.

والنصبُ جائزٌ، لكنْ بإضمار فِعْلٍ يفسّره لفظُ اسمِ الفاعلِ وإن لم يعمل، ولذلك ضعف، ولا يكون ذلك المقدر إلّا ماضياً، ليوافقَ المفسِّر، إلّا أن يكون هناك ما يدل على خلافه، نحو: هذا ضارب زيدٍ أمس وعَمْراً غداً.

وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جازَ النصبُ والجَرُّ، والحمل على اللفظ أَوْلى، ويبقى هنا الخلافُ في أَنَّ النصبَ حَمْلاً على المحل، أو بعاملٍ مقدَّر، فإن كان

---

(1) الأنعام / ١٣٧، والآيةُ بتمامها: «وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ».

قرأ ابنُ عامر: «وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم» على تقدير: (قَتْلُ شركائِهم أولادَهم)، ففرق بين المضاف والمضاف إليه وحجتُه قولُ الشاعر:

فزججتهــا متمكنــاً زَجَّ القلوصَ ـ أبي مَزَادَهْ

أرادَ (زَجَّ أبي مزادة القلوصَ). وأهـل الكوفة يُجَوِّزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه.. [حجة القراءات ٢٧٣]، وانظر الكَشْف ١/٤٥٣ وما بعدَها.

(2) انظر التبصرة ١/٢٢١.

بعامل مقدَّرٍ (١٩٥ب) كما هو مذهبُ سيبويه، فتقديرُ اسمِ الفاعل أَوْلى من تقدير الفعل ليوافق المقدرُ الظاهرَ، أَنْشَدَ سيبويه[1]:

٦١٠ هل أَنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بن مِخْراقِ

---

[1] لم أهتد إلى قائله. وقال ابنُ السيِّد في الحُلَل ص١١٨: «هذا البيت لا أعلم قائله». وقال البغدادي في الخزانة ٢١٩/٨ هارون: «والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وقالَ ابنُ خلف: وقيل هو لجابر ابن رألان السِّنْبِسِيّ، وسِنْبِس: أبو حي من طيء ونسبه غير خَدَمة سيبويه إلى جرير، وإلى تأبَّطَ شراً، وإلى أنه مصنوع، والله أعلم بالحال».

ودِينار: اسم رَجُل. وقوله: (أَوْ عَبْدَ رَبّ): يَنتصب بالعطف على موضع دِينار؛ لأنه مخفوض اللفظ، منصوب في المعنى.

ويجوز نصبه بإضمار فِعْلٍ، كأنه قال: أو تَبْعَثُ عبدَ رَبٍّ، وهو الذي ذهب إليه الزجاجي في الجُمَل ص ٨٧ [ط جديدة].

ويجوز أو عبدَ رَبٍّ أخى بالخفض. وزعم عيسى بنُ عُمَر أنه سمع العرب تنشده منصوباً،

الخزانة ٢١٥/٨ هارون، سيبويه ٨٧/١ بولاق، الهمع ١٤٥/٢. الشاهد فيه أنْ سيبويه أنشده بنصب عبد ربّ، ونصبُه بتقدير اسم الفاعل أَوْلَىَ من تقدير الفعل؛ لِيوافق المقدَّرُ الظاهَر.

[اسمُ المفعول : تعريفُه، وعملُه، وصِيَغُه]

قولُه : «اسم المفعول: ما[1] اشتُق من فِعل، لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثي على مَفْعُول كمَضروب، ومن غيره على صيغة المضارع[2] بميم ٍ مَضمومةٍ وفتح ِ ما قبلَ الآخِر كمُخرَج ومُستخرَج، وأمره في العمل والاشتراط، كأمر الفاعل مثل : زيد معطي غلامه درهماً».

قولُه: «وقع عليه».

يعني جَرَى [3] عليه أو جرى مَجْرَى المرفوع عليه، ليدخل فيه نحو: أوجدت ضرباً، فهو مُوجَد، وعلمتُ[4] عدم خروجك فهو مَعلوم، وسمي اسمَ المفعول مع أنَّ اسم المفعول في الحقيقة هو المصدرُ، إذِ المُرادُ: المفعول به الضرب، أي أوقعته عليه، لكنه حذف حرف الجر، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر، لأنَّ الجارَّ والمجرورَ، كان مفعولَ مالم يُسَمَّ فاعلُه.

وكان قياسُه أنْ يكون على زِنَةِ مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال: ضرب يضرب فهو مُضْرَب، لكنهم لما أدّاهم حذف الهمزة في باب أفعل، إلى مفعل، قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فَغَيَّروا الثلاثي، لما ثبت التغيير في أخيه، وهو اسم الفاعل لأنه، وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل، ولا الحركات في أكثرها كحركاته، نحو ينصُر فهو ناصِر، ويحمد فهو حامد، وأمَّا اسمُ الفاعلِ من أفْعَلَ، فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات.

---

[1] انظر حده في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص٣٥٤. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص٩٥، والفوائدَ الضيائية ٢/٢٠٢.

[2] في نُسخة شرحِ ابنِ الحاجب ص٩٥: على صيغة الفاعل.

[3] ط : وقع.

[4] ط : الواو ساقطة.

فَغَيَّروه بزيادة الواو، ففتحوا الميمَ، لِئَلَّا يَتوالى ضمتان بعدَهما واوٌ، وهو مستثقل قليل، كمُغـرود ومُلمول، وعُصفور، فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير، كالجاري على الفعل، لأنَّ ضمةَ المِيمِ مُقَدَّرةٌ، والواو في حكم الحرف الناشيء من الإتباع(١) كقوله(٢):

وأني حيث ما يُدني الهوى(٣) بَصَري   من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ   ١١

وصيغتـه من جميع الثلاثي على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه، إلاّ في فتح ما قبل الآخر، لأنه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله، أعني المضارع المبني للمفعول، وقد شذ: أضعفت الشيء فهو مَضْعُوف، أي جعلته مضاعفاً.

قولُه: «وأمره في العمل والاشتراط كاسم(٤) الفاعل»، يَعني أَنَّ حالَهُ في عمله(٥) عمل فعلِه، أي المضارع المبني للمفعول، كحال اسم الفاعل في عمله عملَ فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أَوْ حَرْفَيْ الاستفهامِ والنفي، كحال اسم الفاعل، فلا وَجْهَ لإعادته، فلا يحتاج في عمل الرفع إلى شرط زمان كما تبين في باب الإضافة، وليس في كلام المتقدمين، ما يدل على اشتراط الحالِ أوِ الاستقبالِ في اسم المفعول، لكنَّ المتأخِّرين كأبي علي ومَنْ بعدَهُ، صرَّحوا باشتراط ذلك(٦) فيه كما في اسمِ الفاعل.

ويُبْنَى اسم المفعول من الفعل المتعدِّي مطلقاً، فإنْ كان متعدِّياً إلى واحد، فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحدِ، نحو: ضربت زيداً فهو مضروبٌ، وإذا تَعَدَّى إلى

---

(١) ط: الإشباع:.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من د

(٤) في ط: كما مَرَّ اسم الفاعل.

(٥) ساقطة من ط.

(٦) الإيضاح العَضُدي ١/١٤١

اثنين ليسا بمبتدأ وخبرٍ، فهو يطلق على كل واحدٍ منهما، نحو: أعطيت زيداً دِرْهَمَاً، فَكُلُّ واحدٍ مِن: زيد والدِّرهم، مُعطى(١)، وكذا نحو: أقرَأتُ زيداً الكتابَ.

وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً(٢)، فاسمُ المفعولِ في الحقيقة واقعُ على مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، فالمعلومُ في قولك: علمت زيداً قائماً: قيام زيد، وكذا في قولك: جعلت زيداً غنياً، المجعول: غِنَىٰ زيد، ويَصحُّ أنْ يُقالَ للمفعول الأول هنا، مفعول، لكن لا مطلقا، بل بقيد الخبر(٣)، فيقال في علمت زيداً قائماً: زيد معلوم على صفة القيام، وفي جعلت زيداً غنياً: زيد مجعول على صفة الغِنَىٰ.

وإن كان متعدياً إلى ثلاثةٍ، وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول، ومن مضمون الثاني والثالث، أعني مصدر الثالث مضافاً إلى الثاني، ففي قولك أعلمتك زيداً منطلقاً: المخاطب مُعْلَم، وانطلاق زيد، أيضاً مُعْلَم.

فثبت بهذا التقرير أَنَّ المفعولَ به إمَّا أن يكون واحداً، أَوْ اثنَيْن أَوَّلُهُما غيرُ ثانيهما(٤) فضربت زيداً، متعدٍّ إلى واحد، وكذا علمت زيداً قائماً في الحقيقة، وأعطيت زيداً دِرْهَمَاً متعدٍّ إلى مفعولَيْن أَوَّلُهُما غيرُ الثاني، وكذا: أعلمتك زيداً منطلقاً في الحقيقة، لكنهم لَمّا كان ما هو المفعول حقيقة: مضمون جملة ابتدائية، نصبوهما معاً، وسَمَّوْا الأولَ مفعولاً أول(٥)، والثاني مفعولا ثانياً وفي نحو أعلمتك زيداً فاضلاً: سَمَّوْهما ثانياً(٦) وثالثاً، وإنما نصبوهما معاً لأنَّ ما هو المفعول في الحقيقة مضمونهما معاً، لا مضمون أحدهما.

---

(١) في ط: يقال له المُعْطَى.

(٢) في ط: وخبر.

(٣) بأن تقيد صيغة اسم المفعول بما يُستفاد من الخبر.

(٤) في ط: بابيهما.

(٥) في ط: أولاً.

(٦) ط: الواو ساقطة

وإن كان الفعل لازماً، فإنْ لم يَتَعَدَّ بحرف جر، لم يَجُزْ بناءُ اسمِ المفعولِ منه كما لم يَجُزْ بناءُ الفعلِ المبني للمفعول منه، إذِ المسند لابُدَّ له من المسند إليه، فلا يُقالُ: المَذْهُوبُ، كما لا يقال: ذُهِبَ، وإنْ تَعَدَّىٰ إلى المجرور، جازَ بناءُ اسمِ المفعول مسنداً إلى ذلك الجار والمجرور، نحو: سرت إلى البلد، فهو مسِيرٌ إليه، وعدلت عن الطريق فهو مَعْدُولٌ عنه.

وكذا في مُتَعَدٍّ[1] حذف منه ما هو المفعول به وعُدِّيَ بحرف الجر، نحو رَمَيت عن القوس، فهي[2] مَرْمِيٌّ عنها، والمرميُّ هو السَّهْمُ.

ومنه قولُهم: اسم المفعول، أي اسم المفعول به، والمفعول هو المصدر، كما ذكرنا، وإن أسند اللازم إلى الظرف، فلا يُطلق عليه إلّا مع الحرف، نحو سرت اليوم فرسخاً، فاليومُ مسِيرٌ فيه، وكذا الفرسخ، وإن أسند إلى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضُرِبَ ضربٌ شديد، إنّ الضربَ الشديدَ مضروبٌ.

ثم إنّ[3] اسمَ المفعولِ، إنْ أُضِيفَ إلى ما هو مفعوله، سواءٌ كان مفعولَ مالم يُسَمَّ فاعلُهُ، كمؤدِّب الخدّام، أَوْ لا نحو: زيد مُعْطَى درهمٍ[4] أيْ مُعْطَىً درهماً غلامُهُ، فإضافتهُ غيرُ حقيقةٍ، لأنه مضاف إلى معموله، وإن لم يُضَفْ إلى معموله فإضافته حقيقيَّةٌ، سواءٌ كان المضافُ إليه فاعلاً من حيث المعنى، نحو: زيد مضروب عمروٍ، أَوْ، لا، كقولنا: الحُسَيْنُ ـ رضي الله عنه ـ قتيل[5] الطفّ[6]، أَخْزَىٰ اللهُ قاتِليه.

---

(١) يعني وكذلك في فعل مُتَعَدٍّ بأن يقيد المفعول أيضاً بما عدى به الفعل كما مَثَّل.

(٢) د، ط: فهو، وما أُثبتُ هو الصواب؛ لأن القوسَ مؤنثةٌ. المذكر والمؤنث للفراء ص٨٤ [تحقيق د. رمضان].

(٣) قوله «إنّ» سقطت من ط.

(٤) في ط: زيد معطى درهمٍ غلامه.

(٥) في ط: قتيلي.

(٦) اسمُ موضِع بناحية الكوفة، جزء من أرض كرْبلاء التي قُتل بها الحُسَيْنُ بن عليٍّ ـ رضي الله عنهما ـ ويُقالُ له أيضاً: قَتيل كَرْبَلَاء.

[الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ : تعريفُها]

قولُه: «الصفةُ المشبَّهة(١): ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لازمٍ، لِمَن قام به على معنى الثبوت».

قولُه: «مِنْ فِعْلٍ»، أيْ مصدر(٢)، قوله: «لازم»، يُخرج اسْمَيْ الفاعل والمفعول المتعدِّيَيْن، قولُه: «لمن قام به»، يُخرج اسم المفعول اللازم المعدَّىٰ بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة.

قولُه: «على معنى الثبوت»، أي الاستمرار واللزوم، يُخرج اسم الفاعل(٣) اللازم، كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: ضامر، وشازب، وطالق، وإن كان بمعنى الثبوت، لأنه في الأصل للحدوث، وذلك لأنَّ صيغةَ الفاعل موضوعةٌ للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا، اطَّرَدَ تحويلُ الصفة المشبهة (١٩٦أ) إلى فاعل، كحاسن وضائق عند قصد النَّصِّ على الحُدُوث.

والـذي أَرَىٰ: أَنَّ الصفةَ المُشَبَّهَةَ، كما أنها ليسَت موضوعةً للحدوث في زمان، ليست، أيضاً، موضوعةً للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنَّ الحدوث والاستمرارَ قَيْدَانِ في الصفة ولا دليلَ فيها عليهما، فليس معنى «حَسَن» في الوضع إلّا ذو حُسْن سواء كان في بعض الأزمنة أوْ في جميع الأزمنة، ولا دليلَ في اللفظ على أحد القَيْدَيْن، فهو

---

(١) انظر حَدَّها في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٣٥٤. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص٩٥، والفوائدَ الضيائية ٢/٢٠٣.

(٢) يَقْصِد: ماأشتُقَّ من مصدر فعلٍ لازمٍ. [تبيان الكحيل ص٧٢].

(٣) انظر الفرق بين اسم الفاعل والصفةِ المشبهة في الأشباه ٢/١٩٠.

حقيقة في القَدْرِ المشترك بينهما، وهو الاتِّصافُ بالحسن، لكنْ لَمَّا أطلق ذلك، ولم يكن بعضُ الأزمنة أَوْلى مِن بعض، ولم يَجُزْ نَفْيُه في جميع الأزمنة، لأنكَ حَكَمْتَ بثبوته فلابُدَّ من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنةَ إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه(١) ببعضِها، كما تقول: كان هذا حسناً فَقَبُحَ أَوْ: سيصير حسناً، أَوْ: هو الآن حسن فقط، فظهورُه في الاستمرار ليس وَضْعِيًّا، [على ما ذكرنا، بل بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلاً، هو الذي غَرَّهُ، حتى قالَ: مشتق لمن قام به على معنى الثُّبُوت(٢)].

---

(١) في ط: تخصصه.

(٢) ما بين قوسين ساقط من ط، د.

[صِيَغُ الصفة المشبَّهة، وعملُها]

قولُه : «وصيغتها مخالفةٌ لصيغة الفاعل، على حَسَبِ السماع، كحَسَن وصَعْب، وشديد، وتعمل عملَ فعلها».

صِيَغُ الصفة المشبهة ليست بقياسيةٍ كاسمِ الفاعل واسمِ المفعول، ويَجِيءُ في مقدمة التصريف إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وقد جاءت من الألوانِ والعُيوب الظاهرة قياسيةً، كأسود وأبيض، وأدعج وأعور، على وزن أَفْعَل.

وإنما عملت الصفة المشبَّهة وإن لم توازن[1] صيغها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعنىً كما مَرَّ، لأنها شابهت اسمَ الفاعل، لأنَّ الصفةَ ما قام به الحدثُ المشتقُّ هو منه، فهو بمعنى ذو، مضافاً إلى مصدره. فحَسَن بمعنى : ذُوحُسْنٍ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ، ومنه، ماحُوِّل عنها[2] أعني حاسناً، كذلك: محل للحدث المشتق هو منه، فضارب بمعنى ذو ضرب، لا فرق بينهما إلّا من حيث الحدوثُ في أحدهما وَضْعاً، والإطلاق في الآخر كما ذكرنا، وقيل عمِلت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها تُثَنَّى وتُجْمَع وتُؤنث[3]، كما أَنَّ اسمَ الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث[4]، ومن ثَمَّ لم يعمل أفعل التفضيل، لأنَّ أَصْلَ استعمالِه أَنْ

---

[1] ط : يوازن.

[2] قولُه: «ما حُوِّل عنها» ساقطٌ من ط.

[3] تقول: حسن، وحسنة، وحَسَنان، وحَسَنُون، وحَسَنات».

[تَبيان الكحيل ص ٧٣]

[4] «تقول : ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات».

[تِبيان الكحيل ص ٧٣]

يكونَ معه «مِنْ» وما دام معه «مِنْ» لايُثنى ولا يُجْمَع ولا يُؤنَّث، ولم يَقْصِدُوا أَنَّ تثنيتَها وجمعَها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعِه وتأنيثِه، سواء، لأنه لا يَطَّرِدُ ذلك في الألوان والعُيوب، لأنك لا تقول: أبيضون، وأبيضة، كما تقول ضاربون وضاربة، مع عمل أفعل فعلاء عملَ سائر الصفات المشبهة.

فَإنْ قيل: المشابهة التي ذكرتها أنت، حاصلةٌ في أفعل التفضيل، لأنه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة، نحو: طاولته فَطُلْتُه فأنا طائل، أيْ ذو طول، أي ذو غلبة عليه، بالطول، فأطول منك، بمعنى طائل المبني من باب المغالبة إلاّ في معنى الحدوث، كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة.

قلت: أَوَّلُ ما يقال: إنَّ بابَ المغالبة ليس بقياسٍ مطردٍ من جميع الثلاثي الذي يُبنى منه أفعل التفضيل، ثم إنَّ الذي وَرَدَ منه، ليس بمعنى أفعل التفضيل إذْ لو كان، لَوَجَبَ جواز تَعَدِّي الأفعل، إلى المفعول بنفسه أَوْ باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة، لأنَّ جَميعَهُ مُتَعَدٍّ، فكان ينبغي أن يجوزَ: أنا أطولُ القومِ، أَوْ: أنا أطولُ للقوم، كما تقول: أنا طائلٌ القومَ، وأنا طائلٌ للقومِ، نحو: أنا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ لِزَيْدٍ، ولا يتعدَّى أفعل التفضيل إلى مفعوله المغلوب إلاّ بِمِنْ الابتدائية، بخلاف اسمِ الفاعل من باب المغالبة، فعلمنا أنه ليس بمعناه، وإن لزم منه معنى الغَلَبة على مفعوله كما في باب المُغَالبة، فليس معنى أطول من القوم: ذو طول أو ذو غَلَبة، بالطول، بل معناه: آخذ في الزيادة في الطُّول من مبدأ القوم بعد مشاركته إياهم فيه، ومخالفة تَعَدِّيه لِتعدِّي اسم الفاعل من المغالبة: دليلُ مباينةِ معناه لمعناه.

وقالَ المُصَنِّفُ(١): لم يَعمل، لأن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٣/١ - ٦٦٤؛ وفيه: «وإنما لم يعمل في الظاهر؛ لأنه ليس جارياً على الفعل، ولا مشبهاً به إذْ لم يَجْرِ مَجْرَى اسمِ الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث على ما تقدم في قولك: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو؛ لأنه الأصل». وانظر شرحه على الكافية ٩٥/٢.

المشبهة، إنما كانت تعمل، لَمّا أمكن تقديرُها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عملَ ذلك الفعل، وليس لأفعل التفضيل فِعْلٌ يفيد فائدته ويقوم مَقامَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فعل المغالبة يفيد فائدته، فالجواب: ما مَرَّ.

وقولُه: «ويعمل عملَ فعلها»، يعني من غير شرطِ زمانٍ من الأزمنة الثلاثة، لأنها موضوعةٌ على معنى الإطلاقِ[1]، وأمَّا الاعتماد على أحَدِ الأشياءِ الخمسةِ، فلابُدَّ منه، لِما قلنا في اسم الفاعل، بل هو أَوْلَىٰ لِضعفها.

---

[1] في م، د: «على معنى الإطلاق، فكيف يشترط فيها الزمان».

[صُوَرُ استعمالِ الصِّفَةِ المُشَبَّهة]

قولُـه: وتقسيم مسائلها أَنْ تكون الصفة باللام، ومجرَّدة، ومعمولها مضافاً، أو بالـلام، أو مجرَّداً عنها، فهذه ستةٌ، والمعمول في كل واحد منها: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، صارت ثمانيةَ عَشَرَ فالرفعُ على الفاعليةِ، والنصبُ على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجَرُّ على الإضافة، وتفصيلُها: حسن وجهه، ثلاثة، وكـذلك: حسن الوجه، حسن وجهٍ، الحسن وجهه الحسن الوجه، الحسن وجهٍ، اثنان منها ممتنعان: الحسن وجهه والحسن وجهٍ، واختلف في: حسن وجهِه، والبواقي (١٩٦ب): ما كان فيه ضمير واحدٌ، أحسن، وما فيه ضميران: حسن، وما لا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بها، فلا ضميرَ فيها فهي كالفِعل، وإلاّ ففيها ضميرُ الموصوفِ فتؤنث وتثنى وتجمع، وأسماء الفاعِلين والمفعولين غير المتعدِّين⁽¹⁾، مثل الصفة في ذلك».

اعْلَمْ أَنَّ الصفةَ المشبَّهة إما أن تكون باللام أو مجرَّدةً عنها، وهذه قِسمةٌ حاصرة، وإنما لم يقسِّمها بِحَسَبِ إعرابها في نفسها، لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات، وقد تقدم ذلك في باب النعت، والكلام ههنا في عملها، لا في إيرادها في نفسها.

ثم معمولها المذكور بعدَها، إمّا أن يكون مضافاً، أَوْ مع اللام، أو مجرَّداً عنهما، وهذه، أيضاً، قِسمةٌ حاصرةٌ، صارت ستة أقسام، الصفة باللام، مع الثلاثة من أقسام المعمول، والصفة مجردة، مع تلك الثلاثة، ثم المعمول في كل واحد من هذه الأقسام الستة إمّا مرفوعٌ أَوْ منصوبٌ أو مجرورٌ، صارت ثمانيةَ عَشَرَ، لأنَّ الستةَ صارت

---

(١) ط: غير المتعديين.

مضروبةً في الثلاثة، وتفصيلها بالتمثيل: حسنٌ وجهِه برفع المعمول ونصبه وخفضه، حسنُ الوجه، كذلك، حسن وجه، كذلك فهذه تسعة مع تجرّد الصفة عن اللام، وكذلك: الحسن وجههُ، الحسن الوجه، الحسن وجه.

اثنتان من هذه المسائل الثماني عَشْرَةَ ممتنعتان[1] باتفاقٍ: إحداهُما: الصفةُ باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهِه وكذا إذا كان المعمول مضافاً إلى المضاف إلى الضمير، نحو: الحسن وجهِ غلامه والحسن وجهِ غلام أخيه، وذلك لأنها لم تُفِد الإضافةُ فيها خِفةً، والمطلوب من الإضافة اللفظية[2]، وإنما قلنا بعدم حصول الخِفّة، لأنَّ الخِفَّةَ تحصُلُ في إضافة الصفة المشبهة، إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أُضيفَ إليه الفاعل واستتاره في الصفة، كالحسن الوجه، والحسن وجه الغلام، والحسن وجه أبي الغلام، وإمّا بحذف التنوين من الصفة، كحسنُ وجهِه وإمّا بهما معاً، كحسن الوجه، ولم يحصل بإضافة الحسن إلى «وجهه» أحدهما إذ التنوين لم يكن في الصفة، بسبب اللام، حتى يحذف والضمير في «وجهه» باقٍ لم يحذف.

وأمّا في المثنى والمجموع، نحو: الحسنا وجهيهما والحَسَنُو[3] وجوههم فالتخفيفُ حاصلٌ في الصفة، فيجوز، عند سيبويه، لكنْ على قُبْحٍ كما في حسن وجهِه، على مايَجِيءُ من الخلاف.

والثانيةُ من المتنعتين[4]: أَنْ تكونَ الصفةُ باللام مضافةً إلى معمولها المجرَّدِ عن اللام والضمير نحو[5]: الحسن وجهٍ، أَوْ وجهِ غلامٍ.

---

(١) ط: ممتنعان.

(٢) في ط: ذلك بعد قوله: «اللفظية».

(٣) ط: والحسنوا.

(٤) ط: من الممتنعين.

(٥) ط: كالحسن.

وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من «وجهه»، لأنَّ هذه الإضافةَ، وإنْ كانت لفظيةً غيرُ مطلوبٍ فيها التخفيفُ، لكنها فَرْعُ الإضافة المحضة فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معاً ههنا بخلاف المحضة، فلا أَقَلَّ مِن أَلَّا تكون على ضِدّ ما هي عليه، وهو تعريفُ المضافِ وتنكيرُ المضاف إليه.

ومسألةٌ منها مُخْتَلَفٌ فيها، وهي الصفةُ مجرَّدة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهِه، فسيبويه[1] وجميعُ البصريين يُجَوِّزونها على قُبْحٍ في ضرورة الشِّعر فقط، والكوفيون يُجَوِّزونها بلا قُبْحٍ في السَّعَةِ، وليس استقباحُها لأجل اجتماع[2] الضميرَيْنِ، فإنَّ ذلك زيادة على القَدْر المحتاج إليه، وليست بقبيحةٍ كما في: رجل ضاربُ إياه، بل لكونهم شرَعُوا في الإضافة لقصد التخفيفِ فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفَيْنِ، أعني حَذْفَ التنوينِ ولا يتعرض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناءِ عنه بما استكن في الصفة.

والذي أجازَها بلا قُبْحٍ، نَظَرَ إلى حصولِ شيءٍ من التخفيف على الجملة وهو حَذْفُ التنوين، ومَنَعَها ابنُ[3] بابشاذ، مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه، فإنْ أَراد به أنه أُضيف حسن[4] إلى وجه، وهو هو في المعنى، فذلك إنما مَنَعَهُ مَنْ مَنَعَ في الإضافة المحضة، وكان ينبغي على ما قال أَلَّا تُضافَ[5] الصفةُ إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً، وهو معلومُ الاستحالةِ، مع أَنَّا نذكر بعد هذا، أنهم لما قصدوا إضافةَ الصفة إلى مرفوعها، جعلوه في صورة المفعول، الذي هو أجنبي من ناصبه، ثم أُضِيفَتْ إليه حتى لا يستنكر في الظاهر.

---

(١) الكتاب ١/١٠٢ بولاق.

(٢) د: امتناع.

(٣) ليس في شرح المقدمة، ولم يَرِدْ فيها استدلاله.

(٤) ط: الحسن.

(٥) ط: يضاف.

وإن أَراد أنه أُضيف «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى ضمير[1] راجع إلى صاحب «حسن» فكأنك أضفت «حسناً» إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز، فليس بشيءٍ، لأنَّ ذلك لو امتنع لامتنعَ في المحضة أيضاً، وقد قِيلَ فيها: واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطيب[2] مِصْرِهِ، ونحو ذلك.

وأنشد سيبويه للاستدلال علي مجيئها في الشعر قولَ الشَّمَّاخ[3]:

أقامَتْ على رَبْعَيهِما جارَتا صَفا كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما ٣٠٠

وقالَ المبرِّدُ: بلِ الضميرُ في «مصطلاهما» للأعالي[4]، إذ هو جمع في معنى المثني، إذ هو للجارتين، وليس للجارتين إلَّا أَعْلَيَان (١٩٧أ) وإنما جُمِعا بما حولهما، كقوله[5]:

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ[6] ترجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْك وتُستَطارَا

فالألِفُ في «تُستطارا»، راجعٌ إلى روانف، لأنه بمعنى رانفتين[7]، فكأنه قالَ: جونتا مصطلى الأعالي، فليس فيه إلَّا ضميرٌ واحدٌ وهو المُستِكِنُّ في: جَوْنَتا، فهو كقولك: زيد حسن الغلام قبيح فعلِه، أي فعل الغلام.

ويعني بِمُصْطَلَىَ الأعالي ما تحت الأعالي وهو الموضع الذي أصابه الدُّخَان أكثر، فأصلُ الحجرِ أبيضُ، وأعلاه كُمَيْت، وما بينهما جَوْن، أي أسودُ.

وما ذهب إليه المبرِّدُ تكلُّفٌ، والظاهرُ مع سيبويه.

ومِنَ المسائلِ المذكورة مسألتانِ أُخْريان قبيحتان عند النُّحاة، استحسنهما

---

[1] م، د: الضمير.

[2] ط: وطبيب.

[3] سبق تخريجه ص ١١٠٧ من القسم الأول.

[4] الخزانة ٤/٢٩٥ هارون.

[5] عنترة (ديوانه ص٢٣٤ ط. المَوْلَوي، دمشق سنة ١٩٧٠م)؛ وفيه: نلتقي بدل تلقني. وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

[6] من م، د.

[7] ... ويجوز أن تكون ضمير الأَلْيَتَيْنِ». [ديوان عنترة ٢٣٤].

المُصَنِّفُ، [وهما اللتان اجتمع في(١) كلٍ منهما ضَميرانِ]، وهما الحسن وجهَه، وحسن وجهَه بنصب المعمولِ فيهما، ووجهُ استقباحِهما: أَنَّ النصب في معمول الصفة المشبهة، إذا كان معرفةً إنما جاز مع كونه في المعنى فاعلاً، لِيَبْرُزَ في صورة المفعول فلا تستقبح(٢) الإضافة إليه، إذا قصد التخفيف، وذلك لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها قبيحةٌ في الظاهر، لأنَّ الصفةَ الرافعةَ للظاهر، هي المرفوعُ بها في المعنى، كما في قولك: زيد ضارب غلامُه عَمْراً، فالضارب هو «غلامه»، فكان كإضافة الشيء إلى نفسِه التي هي مستقبحة في المحضة وهي أصلٌ لغير المحضة، فجعلوا المرفوعَ في صورة المفعول، لأنَّ الصفةَ الناصبةَ غيرُ المنصوبِ بها في المعنى، أَلَا ترى أَنَّ الضارب، غيرُ عَمْرٍو، في المثال المذكور، فإذا أضيفت إليه بعد نصبه كانت كإضافة الشيء إلى الأجنبي، فنصب معمول الصفة، إذَنْ، لأجل تَوْطِئة الجر، فلما كان: الحسن وجهِه بالجر ممتنعاً، كان القياسُ امتناعَ نصبِه أيضاً، وكما لم يَجُزْ حسن وجهِه بالجر إلاّ في الشِّعر، كان القياسُ امتناعَ: حسن وجهَه بالنصب أيضاً، إلاّ في الشعر(٣)، إذْ هو تمهيدٌ للجر، وليس مقصوداً بذاته، لكنهم جَوَّزوهما على قُبْحٍ في السَّعَةِ، أيضاً، ليظهر النصب فيما كان فاعلاً، سواءٌ جازتِ الإضافة أَوْ، لا، غايةَ الظهور، فيتبيَّنَ في المجرور أنه كان قبلَه منصوباً، قالَ(٤):

---

(١) العبارة ليست في ط.

(٢) ط: فلا يستقبح.

(٣) في ط: الإضافة.

(٤) عُمَر بن لجأ التَّيْمِي. «ووقع اسمه في بعض المواضع في النقائض "عمرو" وهو خطأ»، ووقع اسم أبيه في الأصمعيات طبعة أوربة «نجاء»، وهو خطأ. كذا ضبطه المحقق هارون في الخزانة ٨/٢٢٦ سطر ٤،
الأصمعيات رقم ٧ ص٣٤ طبعة شاكر وهارون؛ وفيه:

أنعتُها إنّي مِن نُعّاتِهـــا   مُنْدَحَّةَ السُّراتِ واد قاتِهـــا

والأصمعيات طبعة أوربة رقم ١٨ص ١٩، هكذا:

أُ نعتُها إني مِن نُعّاتِها   مُنْدَحَّةَ السَّرَاةِ رادِ فاتِهـــا

المقتصد ١/٥٥١، المفصّل ٢٣٢، المقرّب ١/١٤٠، ضرائر الشعر ٢٨٦، ابن الناظم ١٧٥.
الشاهد في «على أن (وادقة) صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها. و(سُرَّاتها): منصوب بالكسرة على التشبيه =

٦١١ أَنْعَتُها، إنِّي مِن نُعَّاتِها كُوْمَ الذُّرَى وادقـةً سُرَّاتِها

ثُمّ اعلَمْ أنَّ أصلَ هذه المسائلِ كُلِّها مسألتان: الحسن وجهُه وحسن وجهُه، برفع المعمول فيهما، فهما حسنتان[1] كثيرتا الاستعمالِ، وإنما كانتا أصلَيْن، لأنَّ الوَجْهَ فاعلٌ في المعنى فالأصـلُ ارتفـاعـهُ بالصفة، وإذا ارتفع بها فلابُدَّ مِنَ الضمير في متعلق الصفة، إذ ليس في الصفة[2]، ثم، لكل واحدةٍ منهما فَرْعانِ حسنان في القياسِ كثيرا الاستعـمال: الحسن وجهاً وحسنٌ وجهاً على التمييز، والحسن الوجهِ وحسنُ الوجهِ بالجَرِّ على الإضافة.

أمّا حُسن انتصاب المعمولَيْنِ في القياس فلأنك قصدتَ المبالغةَ في وصف الوجه بالحسن، فنصبت «وجهاً» على التمييز، ليحصل له الحُسن إجمالاً وتفصيلاً ويكون أيضاً أوقعَ في النفس للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً كما مَرَّ في باب التمييز، في نحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة، والمبالغة المعنوية.

وأمّا حُسن انجرار الوجه مع اللام فيه، فلأنَّ في: حسن الوجه، تخفيفَيْن: أحدُهما

= بالمفعول للصفة المشبهة».

[الخزانة ٨/٢٢١].

وابنُ عُصفور عَدَّ هذا من ضرورة الشعر، فقال: [ضرائر الشعر ٢٨٦] «ومنه نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها، نحو قولك: مررت برجل حسنٍ وجهَه، بنصب وجه، ولا يجوز ذلك إلّا في ضرورة. . .، ألا ترى أنه قد نوّن (وادقة)، ونصب معمولها، وهي مضافة إلى ضمير موصوفها، وكان الوجه أن يرفع السُّرَّات. إلّا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، فحمل الصفة ضميراً مرفوعاً عائداً على صاحب الصفة، ونصب معمول الصفة إجراء له في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مُجراه إذا لم يكن مضافاً إليه. .».

و(نُعّاتها): العارفون بصفتها. وكوم: جمع كَوْماء وهي الناقة العظيمة السَّنام، و(وادقة): سمينة. و(سُرَّات) جمع سُرّة.

(١) في م: فهما حسنتان؛ لأجل أصالتها، كثيرتا الاستعمال».

(٢) أي: إذ ليس في الصفة ضمير، فلابد أن يكون في متعلقها.

في الصفة والآخرُ في معمولها وفي: الحسن الوجه تخفيفاً واحداً في المعمول، وفيهما معاً تعريف الوجه باللام هي أخف من الضمير، مُرَاعاةً لأصله في التعريف وهذه فائدةٌ لفظيَّةٌ، وأمَّا مِن حيث المعنى ففيهما الإبهام ثم التفسيرُ، وإن لم يكنِ الوجهُ منصوباً على التمييز، كما في الأوَّلين، والدليلُ على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة، قولُك: هند حسنة الوجه، والزيدان حَسَنَا الوَجْهَيْنِ، والزيدون حَسَنُو(١) الوجوه، ولا تأتي هذه العلامات في الصفة، إلّا وفيها ضمائرُ مستترةٌ، إلّا في النُّدْرةِ نحو: قام رجلٌ قاعدون غِلمانه.

وإنما جازَ إسناد الصفة إلى ضمير المسبب بعد إسنادها(٢) إلى السبب، لكونها في اللفظ جاريةً على المسبب خبراً أَوْ نعتاً أَوْ حالاً، وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه، سواءٌ كانت هي الصفةَ المذكورةَ، كما في زيد حَسَن الوجه، فإنه حَسُنَ بِحُسْنِ وجهه، أَوْ، لا، نحو: زيدٌ غليظُ الشَّفَتَيْنِ أيْ قَبِيحٌ.

فإن لم تَجْرِ في اللفظ على المسبَّب، نحو: زيد وجهُه حَسَن، أَوْ جَرَتْ لكنها لم تَدُلَّ علي صفة له في ذاته، لم يَجُزْ استكنانُ الضمير فيها، فيقبح: زيد أسودُ فرسِ غلامِ الأخ، وزيد أبيض الثور، وزيد أصغر(٣) غلاماً، لأنه لا معنى للجميع إلّا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور، فيقبح أَنْ يُجْعَلَ صفةُ سَبَبِه كصفة نفسِه فيضمر فيها ضمير نفسه، إذ لم تدلَّ صفةُ سببه على صفة نفسِه.

فَإِنْ قِيلَ: أَليس تَدُلُّ الصفة في نحو: زيد أبيض ثورُه، على صفة له في ذاته، وهي كونُهُ صاحبَ ثَوْرٍ كذا؟.

قُلْتُ: معنى كونـهِ صاحِبَـهُ، مفهـومٌ مِن كون الثـور سبباً لِزيدٍ، لا من صفة السبب، وإنما حَسُن: جبان الكلب؛ لأنه كنايةٌ عن كرمه، أي هو كريمٌ.

---

(١) ط: حسنوا.

(٢) ط: إسناها.

(٣) ط: أصفر.

قالَ(١):

٦١٢ الحَزْنُ باباً والعَقُورُ (١٩٧ب) كَلْبَا

فعليك العِبرة بما ذكرت.

ومسألة لا قبيحة ولا في غاية الحُسن، وهي حَسَن وجهٍ بالجر، إذ كُلُّ ماذكرنا في: حَسَن الوجهِ، حاصلٌ فيها(٢)، إلاّ مطابقة المعمول لأصله في التعريف، أعني: وجهه.

وأربعُ مسائلَ قبيحةٌ قُبْحاً لا ينتهي إلى منعها في حال السَّعة وتخصيصها بضرورة الشِّعر، وهي: الحسنُ وجهٌ وحسنٌ وجهٌ والحسنُ الوجهُ وحسن الوجهُ، برفع المعمول في جميعها، والأُولَيَان أقبح من الأُخْرَيَيْن(٣)، لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف؛ ووجهُ قُبْحِ الأربعِ: خُلُوُّ الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليلٌ قبيحٌ، أي: وجه منه، والوجه منه، وقال أبو علي(٤): الوجه، ووجه، بدلان من الضمير المستكن في الصفة، قاله في قوله تعالى:

﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ (٥) ﴾.

وهذا غسل الدم بالدم(٦)، لأن بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان(٧) من ضمير المبدَل منه في الأغلب.

---

(١) رؤبة (ديوانه ص١٥ ط. وِلْيَم بن الورد، دار الآفاق، بيروت ط٢ سنة ١٩٨٠م).
الخزانة ٨/٢٢٦ هارون، سيبويه ١/١٠٣ بولاق، المقتضب ٤/١٦٢ الطبعة الأخيرة.
والحَزْنُ: صفة مشبهة، الغليظ. وعَقَرَ من باب ضَرَبَ: جَرَحَ.
وَصَفَ رجلاً بشدة الحجاب، ومَنْعِ الضيف، كأن بابه وثيقٌ لا يُستطاع فتحُه، وأنَّ كلبَه عَقُورٌ لمن نزل بساحته، باغياً معروفه.
والشاهد فيه نصب (باباً) و (كلباً) على التمييز، على حَدِّ قولهم:
الحسن وجهاً. وانظر ابن الناظم ص ١٧٦، وإعراب القرآن المنسوب للزُّجَّاج ١/٣٢٥.

(٢) في ط: فيه. (٣) ط: من الأخيرتين.

(٤) الإيضاح العَضُدي ١/١٥٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج جـ١ ص٣٢٣، ٣٢٤.

(٥) ص/٥٠، ونصُّها: «جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ» انظر البحر ٧/٤٠٣، والمُغني ٦٠٩.

(٦) ردٌّ على ماذهب إليه الفارسيُّ، وهذا شبيه بقولهم: وقع في مافرَّ منه.

(٧) في د: «لا يخلو أن فيهما ضمير المبدل منه...».

وقال الكوفيون: اللامُ في «الوجه» بدلٌ من الضمير، كما في قوله[1]:

لِحَافي لِحَافُ الضيفِ والبُرْدُ بُرْدُهُ

فالوجه، باقٍ على الفاعلية كما كان في الأصلِ.

وقد تَقَدَّمَ أنَّ إبدال اللام من[2] الضمير فيما يشترط فيه الضمير، قبيحٌ عند البصريين[3].

ومسألتان فيهما وجه حُسن، لكن قَلَّ استعمالهما، لاستنكارٍ[4] في الظاهر، وهما: الحسن الوجهَ وحسن الوجهَ، بنصب الوجه، فيهما، أمَّا وجهُ حُسْنِهما فَلِكَوْنِ النصب تَوْطِئةً للجر وهو حَسَن، كما مَرَّ، وأمَّا استنكار ظاهرهما فَلِنَصْبِ ما هو فاعل حقيقة، لا على التمييز.

وعند الكوفيين: نصب[5] المعرَّف في مثله على التمييز لتجويزهم[6] تعريفَ المميز، كما مَرَّ في بابه.

وثلاثُ مسائلَ قبيحةٌ لا تجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر عند البصريين، جائزةٌ في السَّعَة بلا قُبْحٍ عند الكوفيين، وهي: الحسن وجهَه وحسن وجهَه، بنصب وجهه فيهما، وحسن وجهِه، بجر وجهه، كما مَرَّ.

ومسألتان باطلتانِ اتِّفاقاً: الحسن وجهِه، الحسن وجهٍ، بِجَرِّ المعمولِ فيهما كما تَقَدَّمَ، والمجموع ثماني عَشْرَةَ مسألةً.

---

[1] سبق تخريجه ص ١٠٥٩ من القسم الأول.

[2] انظر معانيَ الفراء ٢/٤٠٨، وشرحَ القصائد السبع الطُّوَال ٧٠، ٣٥١ [القاهرة سنة١٩٦٣م].

[3] (لأن الألف واللام حرفٌ جاء لمعنى، والهاء والألف اسم، ومُحالٌ أن يقوم أحدهُما مَقامَ صاحبه) [إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٠٠، ٨٠١]، وعبَّر النحاة عمَّا سَبَقَ بالعبارة التالية: «لأن الحرف لا يكون عِوَضاً مِنَ الاسم». [المشكل ٢/٢٥٢]. وانظر الأشموني ٣/١٢، والفوائد الضيائية ٢/٢٠٧.

[4] أي لوجود استنكار.

[5] م، د «وعند الكوفيين نصب المعرفين على التمييز؛ لأنهم يجوِّزون تعريف المميز كما مَرَّ.

[6] انظر معانيَ الفراء ١/٧٩، و٢/٣٠٨. هذا، وفي شرح ابن يعيش ٦/٨٥ جاءت نسبته إلى أبي علي الفارسي. .

ولنا أن نُعَلِّلَ استقباحَ المسائلِ الثلاثِ القبيحةِ الممنوعة في السَّعَة، بِعِلَّةٍ واحدةٍ، فنقول: لمّا استَكَنَّ ضمير المسبب في صفة السبب، لِما ذكرنا من الأمرين، أعني جَرْيَها على المسبب، واستلزامها الصفةَ[1] له في نفسه فصارت بذلك صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة، وذلك لمجيئه بعد الفاعل، أي الضمير المستجنّ[2]، فنصب تشبيهاً بالمفعول في نحو: الضارب زيداً، أَوْ جُرَّ بالإضافة لزوال المانعِ من الإضافة إلى السبب»، لأنَّ[3] المانعَ منها، إنما كان رفعه، كما ذكرنا، فلمّا استَتَر ضميرُ المسبب في الصفة، استقبح مجيئه في السبب أيضاً، لأنه إنما كان محتاجاً إليه في السبب ليتبينَّ كونه سبباً، وإضمار الضمير في الصفة دالٌّ على أنه السببُ، لأنك لم تضمره فيها إلّا لدلالة صفة سببه على صفة نفسِه كما تَقَدَّمَ، فأَغْنَى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب، فلو أُتِيَ به فيه كان قبيحاً، وليس اسم الفاعل في نحو: زيد ضارب غلامه كذا، لأنَّ الضميرَ في ضارب ليس لدلالةِ صفة سبب[4] سببه على صفة نفسه، وانضم هذا القبح في: الحسن وجهه بِجَرّ المعمول، إلى عدم حصول التخفيف في الإضافة اللفظية، فتأكد امتناعُهُ.

قولُه: «والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة»، هذا عند البصريين، وقالَ الكُوفيون: بل هو على التمييز في الجميع.

وقالَ بعضُ النُّحَاةِ على التشبيه بالمفعول في الجميعِ[5]، والأَوْلى التفصيل.

قولُه: «ما كان فيه ضميرٌ واحدٌ أحسن، وما فيه ضميران حسن»، وقد ذكرنا ما عليه.

---

[1] ط: لصفة.

[2] أى المستتر، وهو يعبّر عنه بالمستجنّ، وبالمستكن.

[3] في د: لأن المانع من الإضافة إلى السبب إنما كان رفعه لما ذكرنا من أنه كإضافة الشيء إلى نفسه، فلما استجن ضمير ذي السبب. . .».

[4] ط: ساقطة.

[5] انظر ابن يعيش ٦/٨٤.

قولُـه: «ومتى رفعت بها فلا ضمـير فيها»، لما كان فيه معرفة الحسن والأحسن والقبيح، عنـده، على ماذكـرنـا، مبنية على الضمير مهَّد قاعدة يتبينَّ بها الضمير، والضميران والتجرد عن الضمير فقال:

الضمير إمَّا أنْ يكون في الصفة أو في مَعمولِها، فإن كان في المعمول فهو ظاهرٌ لبروزه[1]، نحو: وجههُ أوْ: الوجه منه، وإن كان في الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهراً، فتؤنث لتأنيث الضمير، وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعِه، فإن رفعت ظاهراً، فهي كالفعل، تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد، عند إفراد الفاعل، وتثنيته وجمعه، كما ذكرنا في باب النعت.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ المعمـولِ إذا كان معـرَّفاً باللام: حكمه إذا كان مضافاً إلى المعـرَّف بها أو إلى المضاف إليه، بالغاً ما بلغ، نحو: مررت برجل حسن الوجه، وحسن وجه الغلام، وحسن وجه أبي الغلام، وكذا لو زدت؛ وكذا حكم المعمول المضـاف إلى المضمـر: حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر، وهَلُمَّ جَرًّا، نحو: مررت برجل حسن وجهه، وحسن وجه غلامه، وحسن وجه أبي غلامه، وكذا لو زدت.

وكذا إنْ كان فيه ضميرٌ ولم يكن مضافاً إليه، كقولِه[2]:

رَحيبُ قطابِ الجيبِ منها [رفيقةٌ بِجَسِّ النَّدامى[3] بضَّة المتجرِّدِ] ٣٠١

وبرجل حسن وجهٍ يصونه، وكذا المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير، حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغاً ما بلغ، فَحُكْمُ نحو مررت برجل حسن وجه، حُكْمُ: برجل حسن وجه غلام، وحسن وجه أبي غلام، وكذا لو زدت.

قولُه: «واسما الفاعل والمفعول غير المتعدِّيَيْنِ. . إلى آخره»، يعني باسم[4] المفعول

---

[1] م: لأنه يكون بإبرازه.

[2] سبق تخريجه ص ١١٠٨ من القسم الأول.

[3] ما بين قوسين ساقط من د، ط.

[4] الباء ساقطة من الأصل، وهي في م، ط.

غير المتعدي: اسمَ المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد (١٩٨أ) فقط، كمضروب الغلام، واسم المفعول من الفعل المتعدِّي إلى اثنين: هو المتعدِّي إلى واحدٍ، نحو: زيد معطىً غلامُه دِرْهَماً، ومن المتعدِّي إلى ثلاثةٍ هو المتعدِّي إلى اثنين، نحو: زيد معلَم أخوه عَمْراً كريماً.

تقول في اسم الفاعل اللازم، زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفي اسم المفعول اللام: مضروب الغلام ومؤدَّب الخدام، سواء كانا بمعنى الماضي، أو بمعنى المضارع، أو للاستمرار، أو للإطلاق، فإن رفعهما للمسند إليه، لا يحتاج إلى شرط زمان، كما مَرَّ في باب الإضافة، فإذا جاز في معمولهما الرفعُ، جازَ النصبُ والجَرُّ، أيضاً لأنهما فَرْعاه، كما مَرَّ، فيَجيء في كل واحد منهما الثماني عَشْرَةَ مسألةً، وكذا يَجوزُ انتقالُ الضميرِ إليهما من المعمول، ثم نصب المعمول، أَوْ جرّه، إذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعِهما بمضمونهما، كما قلنا في الصفة المشبهة سواء[1]، فلا يَجوزُ: زيد قائم أباً، ولا قائم ابنِ العم بِجَرّ المعمول، ولا مضروب مملوك أخ، ولا مشروب ماء الأخ.

هذا، وأَمّا إذا كانا مُتَعَدِّيَيْنِ، نحو: زيد ضارب غلامُه عَمْراً، ومعطىً أخوهُ دِرْهَماً، أو معطىً عَمروٌ ثوبَهُ، فإن حذفت المفعول، لم يجز نصب الفاعل وجرُّه اتفاقاً، لِئَلّا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين، فإنه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به، وإن ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فإنْ[2] أُمِنَ التباسُ المنصوبِ أو المجرور بالمفعول، لم يمتنع، عند أبي[3] علي، نَصْبُ الفاعلِ أو جَرُّه، إجراءً له مُجرى: حسن الوجه، ومَنَعَهُ غيرُهُ.

---

(١) أي هما سواء.

(٢) في ط: فأمِن بدل: فإنْ أمِنَ.

(٣) التسهيل ص ١٤١.

وقـد يجري بعض الأسماء الجامدة مَجرى الصفات المشبَّهة، نحو: فلان شمس الوجه، أي حَسَن الوجه، فتجيء فيه المسائلُ المذكورةُ، وهو قليل.

قيل: لا تعمل[1] الصفة المشبهة في الأجنبي، كما يعمل اسما الفاعل والمفعول، بل تعمل في السبب فقط، وليس إطلاقهم هذا القولَ بوجهٍ، بل[2] تعمل في غير السبب إذا كان في معمول آخرَ لها ضمير صاحبها نحو: بِرجل طيِّب في داره نومُك، وكذا إذا[3] اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفي، نحو: أَحَسَنٌ الزيدان؟، وما قبيحٌ الزَّيْدُون، فإنه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه.

وأَمّا نحو: ما زيد قائم الجارية ولا حسنٌ وجهِها بجرّ الوجه، أو: ولا حَسَناً وجهُها برفع «وجهها»، فإنّ وجهها، وإن لم يكن سبباً لزيد، إلّا أنه سبب للجارية التي هي سببه، فجاز خُلُوُّ الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع، عن الضمير الراجع إلى صاحبها؛ لأنَّ الضميرَ الذي أضيفَ[4] «وجه» إليه راجعٌ إلى جاريته التي هي مضافة إلى ضمير الموصوف، فكأنه قيل: مازيد حسناً وجه جاريته، فهو حمل على المعنى، كقولك: مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة، وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين.

ومن هذا الباب عند المبرد[5]: «جَوْنَتَا مُصطلاهما[6]»، كما مَرَّ، لأن أَصْلَهُ: جَوْنٌ مُصْطَلاهُما، أي مُصْطَلَى الأعالي، أي: مصطلى أعاليهما، فلما قَصَدَ الإضافة حذف الضمير الذي أضيف إليه «أعالي»، واستتر في جَوْن، فصار: جونتا، وأَدْخَلَ اللام في «أعـالي» ليتعرَّف باللام، كما كان متعرِّفاً بالإضافة، ثم أقام موضع الأعالي ضميراً

---

(١) ط: لا يعمل.

(٢) ط: بلى.

(٣) ط: ساقطة.

(٤) قوله: «الذي أضيف» في م،د: المضاف إليه.

(٥) الخزانة ٤/٢٩٥ هارون. وانظر التبصرة ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٦) جُزْءٌ من بيتٍ للشَّمَّاخ:

أقـامتْ عـلى رَبْعَيْهِا جـارَتَا صَفًـا   كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصطلاهُما

راجعاً إليه، لتقدم ذكره، وجَعله مثنى، لكون الأعالي ههنا في معنى الأعَلَيين، فليس عنده، إذَنْ، من باب: حسن وجهِه بالإضافة، لأنك لا تحذف الضمير ههنا من «وجهه» كما حذفت من: أعاليهما.

[أَفْعَلُ التفضيلِ وأحكامُهُ] : [تعريفُه] :

قولُه : «اسم التفضيل[1]: ما اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ، لموصوف بزيادة على غيره، وهو: أفعل[2].

ينتقض بنحو فاضل، وزائد، وغالب، ولو احترز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادةٍ على غيره فيه، أي في الفعل المشتق منه، لانتقض بنحو: طائل، أي زائد في الطول على غيره، وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة.

والأَوْلَىٰ أَنْ يُقالَ: هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: خَيرٌ، وشَرٌّ، لكونهما في الأصل: أَخْيَرَ وأَشَرَّ، فخففا بالحذف لِكَثرة الاستعمال، وقد يُستعملان على القياسِ[3].

[شُروطُ صَوْغِ أَفْعَلِ التفضيلِ، وحُكْمُ مالم يَستوفِ الشروطَ] :

قولُه: «وشرطُه أنِ يُبنى من ثلاثي مجرَّد ليمكن البناء، وليس بلَوْنٍ، ولا عَيْبٍ، لأنَّ منهما أفعل، لغيره، نحو: زيد أفضل الناس فإن قصد غيره تُوُصِّل إليه بأشد ونحوه،

---

(١) انظر حده في شرح الحدود النحْوية للفاكِهي ص٣٥٥. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٧، والفوائد الضيائية ٢/٢١١.

(٢) انظر التطور النحْوي لبرجشتراسر ص١٠٤ ط. دار الرفاعي.

(٣) «ومن ذلك ما ورد:

بلال خيرُ الناس وابنُ الأخْيَرِ

وقُرِئ «من الكذاب الأشرُّ» ، ونَدَرَ الحذف في غيرهما، كما في قول القائل:

وحبّ شيء إلى الإنسان مامنعا   تِبيان الكُحيل ص ٨٠.

مثل: هو أشدُّ(١) استخراجاً، وبياضاً، وعَمىً، وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو أَعْذَر وأَلْوَمَ وأشغل وأشهر».

شرط(٢) أفعل التفضيل أن يُبنى من ثلاثي مجرَّدٍ، جاء منه فعلٌ تامٌّ، غيرُ لازمٍ للنفي، متصرِّفٌ، قابلٌ معناه للكَثْرة، فقولنا: جاء منه فعل، احتراز من: أَيْدى، وأرجَل، من اليد، والرِّجل فإنه لم يثبت، وقولهم: أَحنك الشاتين، أي آكلهما، من الحنك، وأوَّل: شاذ، وكذا قولهم: آبل من حنيف الحناتم، لم يُستعمل منه فِعْلٌ، على ماقال(٣) سيبويه، وقال الجَوْهريُّ(٤): أَبِلَ يَأْبَلُ أَبالَةً: شَكِسَ يَشْكَسُ شَكَاسَةً، إذا قام بمصلحة الإِبل، وهو أفرس من غيره، من الفروسيّة، ولم يُستعمل منها فِعْلٌ، أيضاً، وقولُنا: تامّ، احترازٌ من(٥)(١٩٨ ب) الأفعال الناقصة، ككان وصار، فإنه لا يقال أَكْوَن وأَصْيَر، كما قيل، ولعلّ ذلك لِكَوْنِ مدلول الناقصة: الزمان دون الحدث، كما تَوَهَّمَ بعضُهم، والأفعل، موضوع للتفضيل في الحدث.

والحق أنها دالَّةٌ على الحَدَثِ أيضاً، كما سَيَجِيءُ في بابها، فلا مَنْعَ، وإن لم يسمع، أن يقال: هو أَكْوَنُ منك منطلقاً، وهو أَصْيَرُ منك غنياً، أي أشدّ انتقالاً إلى الغِنى، وقولُنا: غير لازم للنفي، احترازٌ عن نحو: ما نبس بكلمة، فإنه لا يقال: هو أنبس منك، لِئَلَّا يصيرَ مستعملاً في الإثبات، فإنْ قِيلَ: لا أنبس، قلت: ليس «لا أنبس» لنفي الحدث الذي هو التكلم، ونَبَسَ، موضوعٌ له، بل هو لنفي الفضل في التكلم، وقولنا: متصرِّفٌ، احترازٌ عن نحو: نِعْمَ، وبِئْسَ، وليس، إذ لا يقال: أَنْعَم وأَبْأَس، وأَلْيَس.

---

(١) ط: أشد منه استخراجاً.

(٢) م، د: شرطه أن..

(٣) في ط: ما قام.

(٤) في الصِّحاح ١٦١٨/٤ [أبل]: «وأَبِل الرجل - بالكسر - يَأْبل أَبالةً، مثل شَكِسَ شَكاسةً، وتَمِهَ تماهةً، فهو أَبِلٌ وآبِلٌ، أي حاذِقٌ بمصلحة الإبل».

(٥) ط: عن.

وقولُنا: قابلٌ معناه للكثرة، احترازٌ عن نحو: غَرَبَتِ الشمس وطَلَعَتْ، فإنه لا يقال: الشمس اليومَ أغرب منها أمس، ولا أطلع، ويَصِحُّ أن يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى، وقوله: ثلاثي، احترازاً عن الرباعي نحو: دحرج، قوله «مجرَّد»، احتراز عن ثلاثي ذي زائد، نحو: أخرج، وعلَّم، وانقطع، واستخرج، ونحوها.

قولُه: «ليمكن. . .» أي لو لم يكن ثلاثياً بل كان رباعياً نحو دحرج، أَوْ لم يكن مجرَّداً، بل كان ذا زائدٍ كاستخرج وأَخْرَجَ، لم يمكن بناء أفعل، منه.

أَمّا إنْ أردتَ بناءَهُ من غير حذف شيءٍ منه فواضح الاستحالة، لأن أفعل، ثلاثي مزيدٌ فيه الهمزةُ للتفضيل، وأَمّا إن أردتَ البناءَ مع حذف حرفٍ، أو حرفين، فإنه يلتبس المعنى، إذ لو قلت دحرج: أدحر، لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت: في أخرج: أَخْرَجُ[1] بحذف الهمزة، لالتبس بأخرج من الخروج، وكذا في غيره من المتشعبة، وهذا كُلُّه بناءً على أنه لا صيغةَ للتفضيل إلاّ أَفْعَل، وإنما اقتصروا عليه، اختصاراً.

قولُه: «ليس بلونٍ ولا عيبٍ»، صفة أيضاً لقوله ثلاثي، وقوله: «لأنّ منهما أفعل لغيره»، يعني: إنما لم يُبْنَ من باب الألوانِ والعيوبِ، لأنه جاء منهما «أفعل» من غير اعتبارِ الزيادة على غيره، فلو بُنِيَ منهما أفعل التفضيل، لالتبس أحدُهما بالآخر، لو قلت: زيد الأسود، على أنه للتفضيل، لم يُعْلَم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد، وهذا التعليل إنما يَتِمُّ إذا بُيِّنَ أَنَّ أفعل الصفة مقدَّمٌ بناؤهُ على أفعل التفضيل، وهو كذلك، لأنَّ ما يدل على «مطلق ثبوت[2] الصفة» مقدَّمٌ بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، والأَوْلى موافقةُ الوَضْعِ لما هو بالطبع.

---

(١) في ط: خرج.

(٢) في ط: على ثبوت مطلق الصفة.

وينبغي أن يقال من الألوان والعُيوب الظاهرة، فإنَّ الباطنة يُبْنَى منها أفعلُ التفضيل، نحو: فلان أَبْلَدُ مِن فلان وأَجْهَلُ منه وأَحْمَقُ وأَرْعَنُ وأَهْوَجُ وأَخْرَقُ، وأَلَدُّ وأشكسُ، وأعيا(١) وأعجمُ وأَنْوَكُ، مع أَنَّ بعضَها يَجِيءُ منه أفعل لغير التفضيل أيضاً، كأحمق وحمقاء، وأَرْعَن ورعناء وأَهْوَج وهَوْجَاء، وأخرق وخَرقاء وأعجم وعَجْماء، وأنوك ونَوْكَاء، فلا يطرد أيضاً تعليله بأن منها أفعل لغيره، فالأَوْلى أن يُقالَ: لايُبنى أفعل التفضيل من الألوان، والعيوب الظاهرة دونَ الباطنةِ لأنَّ غالبَ الألوانِ أَنْ تأتيَ(٢) أفعالُها على: افعلَّ وافعالَّ، كابْيَضَّ، واسْوَدَّ، واحمارَّ(٣) واصفارَّ، فحمل كل ما جاءَ من الثلاثي عليهما، وأَمّا العيوبُ المحسوسةُ، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها: المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كاحولَّ واعورَّ، فإنهما أكثر استعمالاً من حَولَ وعَورَ، ولذلك لم يقلب واوُهما حملاً على احولَّ واعوَرَّ، ومالم يَجِيءْ منه افعلَّ ولا افعالَّ، كالبَخَر والفَقَم، والعَرَج والعَمَى، لم يُبْنَ منها لِكَوْنِ بعضِها مما لا يقبلُ الزيادةَ والنُّقصان كالعَمَى، والبواقي محمولة على القِسْمَيْنِ المذكورَيْنِ في الامتناع.

وأجاز الكوفيون(٤) بناءَ أفعل التفضيل من لفظَيْ السوادِ والبَياض، قالوا لأنهما أصلا الألوانِ، قالَ(٥):

٦١٣ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَني إِبَاضِ

---

(١) في ط : وأعيى.

(٢) ط : يأتي.

(٣) ط : واحمرّ واصفرّ، والتمثيلُ خطأ؛ لأنه يستشهد على وزن افْعَالَّ.

(٤) انظر الإنصاف، المسألة ١٦، والفراء لا يرى هذا جائزاً. انظر معانيَ القرآن ١/١٢٧ - ١٢٨، والخلافَ النحْوي بين البصريين والكوفيين للدكتور الحلواني ص٢٧٤ (دار الأصمعي، حلب).

(٥) رؤبة (ملحقات ديوانه ١٧٦)؛ وقبله. جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاضِ و (بنو إباضٍ): قومٌ. ودِرْعُ المرأة: قميصُها. والفضفاض: الطويل الكامل.

الخزانه ٨/ ٢٣٠ هارون، الجُمَل ١١٥ [تحقيق محمد بن شنب. باريس سنة ١٩٢٧م]، الحُلَل ص١٣٨، ابن يعيش ٦/٩٣.

وانظر كلاماً طيباً في الإيضاح العَضُدي ص٩٣، ٩٤ حاشية(٢).

الشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض كما هنا، وهو شاذٌ عند البصريين.

وقالَ(١) :

٦١٤ [ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً(٢)لا بَيَاضَ له] لأَنْتَ أَسْوَدُ في عيني من الظُّلَمِ

وهما عند البصريين شاذَّانِ(٣).

قولُه: «فإن قصد غيره»، يعني قصد التفضيل من معاني الأشياءِ التي تَعَذَّرَ بناءُ أفعل التفضيل(٤) من ألفاظها، وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة، بنى أفعل من فعل يَصِحّ بناء أفعل، منه، في حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حَسَبِ غرضك الذي تَقْصِدُهُ ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها، فَتُنْصَبُ على التمييز، لتحقيقِ(٥) معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو: أقبح عَوَراً، وأشدّ بَيَاضاً، وأسرع انطلاقاً، وأكثر دحرجةً، ونحو ذلك.

وهو(٦) عند سيبويه(٧): قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كَثرة

---

(١) المتنبي (ديوانه ٤/٣٥). والبيتُ ثاني بيتٍ من قصيدةٍ، قالَها في صباه.
و(بَعِدْتَ): هلكت، ومنه قولُه تعالى: «ألَا بُعداً لِمدين كما بَعِدَتْ ثمود». والمعنى أنه يخاطب الشَّيْبَ. يقول له: اذهب واهْلَكْ، فلأنت وإن كنت أبيضَ لأسْوَدُ في عيني من الظلم، فأنت بياض لا بياضَ له، وأسودُ من كل أسود.
قال ابنُ هشام في المغني ٧٠٣ط. المبارك: «قولُ بعضِهم في بيت المتنبي . . إنّ (مِن) متعلقة بأسْوَد، وهذا يقتضي كونه اسمَ تفضيل، وذلك ممتنعٌ في الألوان. والصحيح (من الظلم): صفة لِـ (أسود)، أي: أسود كائنٌ من جملة الظلم».
الشاهد في قوله (أسود) فإنه أفعل تفضيل من السواد، جاء على الشذوذ. والمعنى عليه؛ لأن الغَرَض كونُ بياض الشيب في نظره أشدَّ من سواد الظلم، مبالغة في كراهةِ الشيب.

(٢) ليس في ط.

(٣) يَقْوَى في نفسي ما رآه الكوفيون، ويعضّد قولي ماوَرَدَ في الحديث في صفة الحَوْض: «ماؤه أبيض من اللبن». [انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١/٢٤٢]، وفي صفة جهنم: «هي أسودُ من القار». [المعجم المفهرس ٣/٢١]

(٤) د: ساقطة.

(٥) ط: لتحقق.

(٦) ط: ساقطة.

(٧) الكتاب ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١ بولاق.

السماع، كقولهم: هو أعطاهم للدينار، وأَوْلاهم للمعروف، وأنت أكرم لي من فلان، وهو كثيرٌ، ومُجَوِّزُهُ قِلَّةُ التغيير، لأنك تحذف منه الهمزة، وتردّه إلى الثلاثي ثم تبني منه أفعل التفضيل، فتخلف همزةُ التفضيل همزةَ الإفعال وهو عند غيره سماعيٌّ مع كثرَته.

ونُقِلَ عن المبرد[1] والأخفش، جَوَازُ بناءِ أفعل التفضيل من جميعِ الثلاثي المزيد فيه، كانفعل (١٩٩أ) واستفعل ونحوهما، قياساً، وليس بوجهٍ، لِعَدَمِ السَّماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعل.

قولُه: «وقياسُه للفاعل» يعني قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل، كأضرب، أي ضارب أكثر ضرباً من سائر الضاربين، ولا يقال أضرب، بمعنى مضروب أكثر مضروبيَّةً من سائر المضروبين.

وإنما كان القياسُ في الفاعل دون المفعول، لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعلِ والمفعولِ، لَكَثُرَ الاشتباهُ لا طِّرادِهِ، وأَمَّا سائرُ الألفاظِ المشتركةِ فاغتُفِرَ فيها الاشتباهُ لِقِلَّتِها، لكونها سماعيةً، فأرادوا جَعْلَهُ في أحدهما أظهر دون الآخر، فجعلوه في الفاعل قياساً لكونه أكثر من المفعول، إذ لا مفعول إلّا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس، وإنما قلنا في الأغلب، احترازاً عن نحو مجنون ومبهوت، فلو جَعَلُوه حقيقة في المفعول لبقي اسمُ الفاعل، مع أنه أكثر، عَرِيا عما يطلب فيه من معنى التفضيل إلّا بالقرينة؛ لِعَدَمِ اللفظ الدالِّ عليه حقيقةً، وقد استعملوه في المفعول، أيضاً على غير قياسٍ، نحو: أعذر، وأشهر، وألْوَم، وأشغل، أي: أكثر معذورية ومشهورية، ومَلُومية ومشغولية[2].

---

(١) الذي في سيبويه والمقتضب جوازُ بناءِ فعل التعجب من أفعل.
انظر سيبويه ٣٧/١ بولاق، قال: «وبناؤه أبداً من فعَل وفعِل وفعُل وأفعل»....
وفي المقتضب ١٧٨/٤: «فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدراهم، وأولاه بالمعروف، وإنما هو من أعطى وأَوْلى. فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة ـ فإنما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة».

(٢) في ط بعد قوله.. «ومشغولية» ما يلي: ومنه أعني في قول سيبويه وهم بشأنه أعني..

[اوْجُهُ استعمالِ أفعل التفضيلِ ومعنى كُلِّ وَجْهٍ]:

قولُه:

«ويُستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافاً، أو بمِن، أو معرفاً باللام، فإذا أُضِيفَ فله معنيان: أحدُهما وهو الأكثرُ: أَنْ يقصد به الزيادة على من أُضيف إليه، ويشترط أن يكون منهم، نحو: زيد أفضلُ الناسِ، ولا يجوز: يوسفُ أحسنُ إخوته، لخروجه عنهم، بإضافتهم إليه والثاني: أن يقصد زيادة مطلقة، ويُضاف للتوضيح، فيجوز: يوسف أحسن إخوته، ويجوز في الأول: الإفراد والمطابقة لِمَن هو له، وأمّا الثاني والمعرَّف باللام فلابُدَّ فيهما من المطابقة، والذي بمِن مفرد مذكر لا غَيْرُ، فلا يجوز: زيد الأفضل من عمروٍ، ولا زيد أفضل، إلّا أن يُعْلَمَ».

اعْلَمْ أنه يلزم استعمالُ أفعل التفضيل مع أحد الثلاثة المذكورة، فلا يخلو عن الجميع، ولا يجتمع منها[1] اثنان إلّا نادراً، وإنما لم يَخْلُ عن الجميع لأن وضعه الأهمّ لتفضيل الشيء على غيره، ومع «مِن» والإضافة: ذُكِر المفضَّل عليه ظاهراً، ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهراً؛ لأنه يشار باللام إلى معينٍ مذكور قَبْلُ، لفظاً أَوْ حُكْماً، كما ذكرنا في اللام العهديةِ في بابها، فتكون[2] اللام إشارة إلى أفعل، المذكور معه المفضَّل عليه، كما إذا طُلِبَ شخصٌ هو أفضل من زيد، فقلت[3]: عَمروٌ الأَفْضَلُ، أي ذلك الأفضل أي الشخص الذي قلنا إنه أفضل من زيد، فَعَلَى هذا لا يَجوز أن تكونَ[4] في أفعل التفضيل في موضع من المواضعِ إلّا للعهد، لِئَلّا يَعْرَىٰ عن ذكر

---

[1] في ط: ولا يجتمع اثنان منها..

[2] ط: فيكون.

[3] ط: قلت.

[4] في ط: أن يكون اللام..

المفضَّل عليه رأساً، فلو خلا عن الثلاثة، خَلَا عن ذكر المفضل عليه فلا يَتِمُّ فَهْمُ المقصودِ الأَهَمِّ من وضعه، وإذا عُلِمَ المفضولُ جازَ حَذْفُهُ غالباً(١)، إنْ كان «أفعل» خبراً، كما يقال لك: أنت أَسَنُّ أم أنا، فتجيب بقولك: أنا أَسَنُّ، ومنه قولُنا: الله أكبر، وقولُه(٢):

٦١٥ إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا   بَيْتاً دعائِمُهُ أَعزُّ وأَطْوَلُ

وقولُه(٣):

٦١٦ ستعلم أيُّنا للموت أدنى   إذا دانَيْتَ لي الأَسَلَ الحِرارا

ويَجوزُ أن يقال في مثل هذه المواضعِ: إنَّ المحذوفَ هو المضاف إليه، أي أكبرُ كُلِّ شيءٍ، وأعزُّ دعامةٍ، ولم يُعَوَّضْ منه التنوينُ لكون «أفعل» غيرَ منصرفٍ، فاستبشع ذلك، وأمَّا نحو جَوَارٍ(٤) فقد ذكرنا قصدَهم بتعويض التنوين فيه.

---

(١) سقطت من د.

(٢) الفرزدق (ديوانه ٢/٧١٤ط. الصاوي، مصر سنة ١٩٣٦م).
الخزانة ٨/٢٤٢ هارون، ابن يعيش ٦/٩٧، مصارع العُشَّاق ١/١٢٢ (ط. القاري، بيروت سنة ١٩٥٨م)، سِرُّ الفَصَاحة ١٣٣ (للخفاجي، ط عبد المتعال الصعيدي، مصر سنة ١٩٥٢م)، تهذيب اللغة ١٠/٢١٥ (سلسلة تراثنا، مصر سنة ١٩٦٤ ـ سنة ١٩٦٧م)، ابن الناظم ١٨٨، الألِفَات لابن خالَوَيْه ص ٧٩، الأشباه والنظائر ٣/١٨٥.
الشاهد فيه أنه يجوز أن يكون حُذِف منه المفضول؛ أي: أعزُّ من دعائم كُلِّ بيتٍ أوْ من دعائم بيتك.

(٣) عنترة (ديوانه ٢٣٦)؛ وفيه: (بي) بدل (لي).
والبيت من قصيدة عدَّتُها ثلاثةَ عشَرَ بيتاً، يهجو فيها عمارةَ بنَ زياد، أحدَ سادةِ عَبْس.
و(الأسَلُ): أطرافُ الرماح، ويقال هي الأسِنَّة، و(الحِرار): العِطاش إلى الدم، يقول لعمارة: ستعلم إذا تقابلنا، ودانينا الرماح بيننا أينا أقرب للموت، وأدنى منه، أي إنك زعمت أنك تقتلني إن لقيتني وأنت أقرب إلى الموت عند ذلك مني.
الخزانة ٨/٢٤٩ هارون، الأمالي الشجرية ١/٢٢.
الشاهد فيه أن المفضول محذوف، والتقدير: أدنى من صاحبه. ويجوز أن يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل؛ أي: قريب. ويجوز أن يكون المحذوف مضافاً إليه، والتقدير: أقربنا وأدنانا، أو أقرب رجلين منّا.

(٤) انظر سيبويه ٢/٥٦ ـ ٥٧ بولاق، والمنصف ٢/٦٧ ـ ٨٠، والممتع ٢/٥٥٤.

ويَجوز أنْ يُقالَ: إنَّ «مِن» مع مجروره محذوفٌ، أي أكبر مِن كُلِّ شيءٍ.

ويَقِلُّ الحَذْفُ في غير الخبر، نحو: جاءني رجلٌ أفضل في جواب من قال: ماجاءك رجل أفضل مِن زيدٍ، كأنه لمّا كان حَذْفُ الخبرِ أكثرَ مِنْ حَذْفِ الوصف، والحال كان حذف بعضه، أيضاً، أكثر.

وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُغْني عن الآخر في إفادة ذِكْرِ المفضول، كما ذكرنا، ولا فائدة في ذكر واحدٍ منهما إلّا ذاك، فكان ذكر الآخر، لو[1] ذكر أحدهما، لغواً، وأما قولُه[2]:

٦١٧ ولستَ بالأكثر منهم حصىً   وإنما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

فقيل: مِنْ، فيه ليست تفضيليةً، بل للتبعيض، أي: لستَ مِن بينهم بالأكثر حصى، وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصاً من قريش أفضل من عيسى عليه السلام فيقال: محمد عليه الصلاة[3] والسلام الأفضل، من قريش، أي: أفضل من عيسى من بين قريش، ويجوز أن يحكم بزيادة اللام[4]، و «مِن» تفضيلية، كما في قوله[5]:

---

(١) في ط: إذا.

(٢) الأعشى (ديوانه ١٤٣ تحقيق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بمصر، بلا تاريخ).
والبيتُ من قصيدةٍ، فضل فيها عامر بن الطفيل عدوُّ الله على علقمةَ بنِ عُلاثة الصحابي قبل إسلامه في المنافرة التي جرت بينهما.
الخزانة ٨/٢٥٠ هارون، نوادر أبي زيد ١٦٩؛ وفيه «أراد بأكثر منهم حصىً. والحصى: العدد الكثير..»، الخصائص ١/١٨٥، و٣/٢٣٤، المغني ص ٧٤٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٠، التكملة ٩٧.
الشاهد فيه أنّ (مِنْ) فيه ليست تفضيليةً، بل للتبعيض؛ أي لستَ من بينهم بالأكثر حصى، إلى آخر ماذكره.

(٣) د، ط: ساقطة.

(٤) انظر مغني اللبيب ص٧٤٤، ٧٤٥ط. المبارك.

(٥) عَمرو بن كلثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٤٩ و(مهلهل): اسم جدِّ الشاعر من قِبَلِ أمه، وهو أخو كُلَيْب بن وائل، وصاحبُ حربِ البَسُوس أربعينَ سنةً.
وقوله: (والخيرَ منه)، أي: ورثت خيراً من مهلهل. و (زُهَيْراً) عطف بيان للخير. والمخصوص بالمدح في (نِعْمَ ذُخْرُ الذاخرينا) «زُهَير» على حذف مضاف، يريد: ورثت مجد مهلهل ومجد زهير، فنعم زخر الذاخرين زهير، أي مجده وشرفه، للافتخار به. =

٦١٨ ورثتُ مُهَلْهِلاً والخيرَ منه زهيراً، نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينا

ويجوز في البيتين، على ما قيل، أَنْ يُقَدَّرَ «أفعل» آخر، عارياً من اللام، يتعلق به «مِن» أي لستَ بالأكثر، أكثر منهم حصىً، والخيرَ خيراً منه، ولا مَنْعَ من اجتماع الإضافة و«مِن» التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه، كقولك: زيد أفضل البصرة مِن كل فاضلٍ، فإضافته للبصرة للتوضيح، كما تقول: شاعر بغداد، لكنهم لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالّةٌ على أنَّ صاحب أفعل، مفضلٌ على غيره مطلقاً، فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه.

ولا يَخلو المجرورُ بمِن التفضيلية من مشاركةِ المفضل في المعنى إمّا تحقيقاً، (١٩٩ب) كما في: زيد أحسن من عمرو، وإمّا تقديراً، كما في قول عليٍّ رضي[1] الله عنه: لأَنْ أصومَ يوماً من شعبان، أحبّ إلي مِنْ أنْ أُفْطِر يوماً من رمضان»، لأنّ إفطارَ يومِ الشَّكِّ الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدَّرَهُ عليٌّ رضي الله عنه محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثم فضل صوم «يوم[2] من» شعبان عليه فكأنه قال: هَبْ أنه محبوبٌ عندي أيضاً، أليس صومُ يومٍ من شعبان أحبَّ منه؟، وقال[3] رضي الله عنه: «اللهم أبدلنى بهم خيراً منهم»، أي في اعتقادهم لا في نفس الأمر فإنه ليس فيهم خير، «وأبدِلْهُمْ بي شرّاً مني»، أي في اعتقادهم أيضاً، وإلاّ فلم يكن فيه، كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، شرٌّ، ومثله قولُه تعالى: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مُستَقَرّاً[4]»، كأنهم لما اختاروا موجب النار، اختاروا النارَ[5].

= انظر الخزانة ٢٦٢/٨ هارون.

الشاهد فيه أن اللام في (الخير): زائدة، ومِن في منه تفضيلية. ويجوز أن يُقَدَّر أفعل آخرَ عارياً من اللام يتعلق به منه، والتقدير: والخيرَ خيراً منه.

(١) نهج البلاغة ص ٧٩. ط. دار الشعب. د: عليه السلام. (٢) قوله «يوم من» ساقط من ط.

(٣) نهج البلاغة ص٦٥، والعبارة بتمامها: «اللهم إني قد مَلِلْتُهم ومَلُّوني وسَئِمتُهم وسَئِموني فابدلنى بهم خيراً منهم، وأبدِلهم بي شرًّا مني..». قالها حين تواترت عليه الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية رضي الله عنه على البلاد. ط. دار المعرفة، بيروت لبنان.

(٤) الفرقان/٢٤، ونصُّها: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مَقِيلاً».

(٥) انظر فتح القدير للشَّوْكاني ٧١/٤ (توزيع مكتبة المعارف بالرياض).

ويُقالُ في التهكُّم: أنت أعلم من الحمار، فكأنك قلت: إن أمكن أنْ يكون للحِمار عِلْمٌ، فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغَرَض: التشريك بينهما في شيءٍ معلومٍ انتفاؤه عن الحمار.

وَأَمَّا نحو قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم مِن أن تقول كذا، فليس المقصودُ تفضيلَ المتكلم على الشِّعر، والمخاطَب على القول، بل المرادُ: بُعْدُهُما عن الشعر والقول، وأفعل التفضيل يفيد بُعْدَ الفاضل من المفضول وتجاوزَه عنه، فَمِن في مثله ليست تفضيليةً بل هي مثل في قولك: بِنتُ من زيد، وانفصلت منه، تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى متجاوز، وبائن، بلا تفضيل، فمعنى قولك أنت أَعَزُّ عليَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ، أي بائن مِن أن أضربك من فرط عزَّتك عليَّ، وإنما جازَ ذلك، لأنَّ «مِنْ» التفضيليةَ تتعلق[1] بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، أَلَا ترى أنك إذا قلت: زيد أفضـلُ من عَمـرٍو، فمعناه: زيد متجاوزٌ في الفضل عن مرتبة عمروٍ، فمِن، فيما نحن فيه كالتفضيلية، إلّا في معنى التفضيل، ومنه قولُ أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، «ولَهِي بما تعدك من نزول البلاء بجسمك، والنقص في قوَّتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرَّك[2]» أي: هي متجاوزة من فَرْطِ صِدْقِها عن الكذب.

ويجب أن تليَ[3] «مِن» التفضيلية: أفعلَ التفضيل لأنها من تمام معناه، أو تَلِيَ[4] معمولَه، قال[5]:

---

(١) في د: «لأن مِن التفضيلية، أعني التي تدل على أن صاحب أفعل مفضل على ما بعدها متعلقة بأفعل التفضيل..».

(٢) من خُطبةٍ له في ذَمِّ الدُّنيا، والتحذير من الاغترار بها. [نهج البلاغة ٢٧٣ط. دار الشعب]. والضمير في (لَهِيَ) راجعٌ إلى الدنيا.

(٣) ط: يلي.

(٤) ط: يلي.

(٥) أَوْس بن حَجَر (ديوانه ١٢١، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نَجم، بيروت، دار صادر ط ٣ سنة ١٩٧٩م)؛ وفيه: يَمانٍ بدل ملاءٍ. الخزانة ٢٦٣/٨ هارون، التكملة ٩٧؛ وفي هامش (١٧): «... قال أبو علي في التذكرة: (ساعةً) منتصبة بأحْوَج لا بوجدنا؛ لأنه لو كان منتصباً بوجَدْنَا، لكان قد فصل بين أحوج وبين ماهو =

٦١٩ فإنا رأينا العِرْضَ أحوجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ ملاءٍ[1] مُسَهَّمِ

وقد يفصل بينهما بِلَوْ، وفعلها نحو قولك: هي أحسنُ، لو أنصفتَ، من الشمس، وقد تتقدم[2] عليه في الشِّعر، كقوله[3]:

٦٢٠ واستنزل الزبَّاءَ قَسراً وهي مِنْ عُقابِ لُوحِ الجَوِّ أعلى مُنْتَمى

ويلزم ذلك إذا كان المفضولُ[4] اسمَ استفهامٍ، نحو: مِمَّن أعلم زيد؟ أو مضافاً إلى اسم استفهامٍ نحو قولك: من غلام أيهم أكرم أنت؟.

قولُه: «فإذا أُضيفَ فله معنيان: أحدهما، وهو الأكثرُ، أن يقصد به الزيادة على من أضيفَ إليه»، وإنما كان هذا أكثر، لأنَّ وضع أفعل، لتفضيل الشيء على غيره، فالأَوْلى ذِكْرُ المفضولِ، وليس قوله: على مَن أُضيف إليه بِمَرْضِيٍّ، لأنه مفضل على

= من صلته يعني: إلى الصَّوْنِ من رَيْطٍ، بما ليس من صلته يعني ساعة»، ابن يعيش ٢/٦١، و٦/١٦٤.
و(العِرض) بالكسر: هو موضع المدح والذم من الإنسان. وتنوين (ساعة) للتنكير والتقليل، يريد ساعة الغضب، فاستغنى عن الإضافة لدلالة اللفظ عليه. والرَّيْط: اسمُ جنسٍ جَمْعِيّ، مفرده رَيْطَة وهو كل ثوبٍ رقيقٍ، أو كل ملاءة ليست قطعتَيْن. ومُسَهَّم: مُخَطَّط. والمعنى أن العِرْضَ يُصَانُ عند ترك السَّفه في أقلَّ من ساعة إذا ملك نفسه، فكيف لا يصان إذا داوَمَ عليه. والعِرض أكثر احتياجاً إلى الصَّوْنِ من الثياب النفيسة، فإنَّ عِرْضَ الرجل أحوجُ إلى الصيانة عن الدَّنَس من الثوب الموشَّى المُزَيَّن.
الشاهد فيه أنه يجب أن يَلِيَ أفعلَ التفضيل إمّا مِنْ التفضيلية، كما في قولهم: زيد أفضل مِن عمرو، وإمّا معموله كما في البيت، فإنَّ ساعةً ظرفٌ لِـ(أحْوَج).

(١) ط: يمان.

(٢) ط: يتقدم.

(٣) البيت من مقصورة ابن دُرَيْد، كما في الخزانة ٨/٢٦٨ هارون.
الشاهد فيه على أن تقدم (من) على أفعل التفضيل إذا لم يكن مجرورُها اسمَ استفهام خاصٌّ بالشعر. وهذا مذهب الجُمهور، وهو قليل عند ابن مالك لا ضرورة، وأما تقدمها على المبتدأ، نحو: من زيد أنت أفضل، فضرورةٌ اتِّفاقاً. و(مِن عُقاب): متعلق بأعلى، وإنما قدمه ضرورة؛ لأن أفعل لايقوى قوةَ الفعل فيعمل عمله فيما قبله فلا يجوز: مِن زيد أنت أفضل، فتقدم الجارّ عليه؛ لضعفه، إلاّ أنه جاز هنا للضرورة».
[الخزانة ٨/٢٦٩].

(٤) ط: المفصول.

مَن سواه من جملة ما أُضيفَ إليه وليس مفضلاً على كل من أُضيف إليه، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه، وقولُ المُصَنِّفِ في دفع هذه الشُّبهة، إنَّ زيداً لم يذكر في الناس في قولك: زيد أفضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لِغَرَضِ التشريك معهم في أصل الفضل: ليس بشيءٍ، لأنه لا يُحتاج لحصول هذا الغَرَض، أي التشريك في أصل الفضل إلى واسطةٍ، لأنّ لفظ «أفعل» يكفي في هذا، لِما ذكر المُصَنِّفُ بعينه، بعد هذا، وهو قوله: لأَفعل، جهتان، ثبوت أصلِ المعنى والزيادة فيه، الزيادة فَرْع ثبوت أصله، ولا يحصل الفَرْعُ إلّا بعد الأصل.

فنقول: لفظ «أفعل» يدل على اتّصافِ صاحبه، بأصل الفعل، فلا يحتاج، لأجله إلى شيءٍ آخَرَ، والأَوْلى في تعليل دخوله في جملة المضاف إليه: ما مَرَّ في باب الإضافة، فليرجع إليه.

وقوله بعد هذا في الشرح: إنّ لِأفعل جهتَيْنْ. . . إلى آخر الكلام مضى الكلامُ فيه في باب الحالِ على الكمال.

قولُه: «والثاني أن يقصد زيادة مطلقة»، أي يقصد تفضيله على كل مَن سواه مطلقاً، لا على المضاف إليه وحدَهُ، وإنما تضيفه إلى شيءٍ لمجرد التخصيص، والتوضيح، كما تُضيفُ سائرَ الصفات، نحو: مُصارع مِصر، وحَسَن القوم، مما لا تفضيلَ فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه، فيجوز أن تُضيفَه إلى جماعة هو أحدهم كقولك: نَبيُّنا صلى الله(١) عليه وسلم أفضلُ قريشٍ، أي أفضل الناسِ مِنْ بَيْنِ قريشٍ، وأنْ تُضيفه إلى جماعةٍ من جنسه ليس داخلاً فيهم، كقولك: يوسُفُ أحسنُ إخوتِهِ، فإنَّ يوسُفَ، لا يدخل في جملة: إخوة يوسف، ولا يكون بعضهم، بدليل أنك لو سُئِلت عن عَدِّ(٢) إخوة يوسفَ، لم يَجُزْ لك عَدُّهُ فيهم، بَلَى، يدخل، لو

---

(١) في ط: صلى الله تعالى. . .

(٢) في ط: غد.

قلت: أحسن الإخوة، أَوْ: أحسن بَني يعقوبَ عليه السلامُ، -وأنْ تُضيفه إلى غيرِ جماعةٍ، نحو: فلان أعلم بغداد، أي: أعلم مِمَّن سواه⁽¹⁾، وهو مختصٌّ ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكَنُهُ.

وإن قدَّرْتَ المُضافَ، أي أعلم أهلِ بغداد، فهو مُضافٌ إلى جماعةٍ يجوز أن يدخلَ فيهم.

قوله: «ويَجوزُ في الأول الإفراد...»، يعني أول معنيي المضاف، اعْلَمْ أَنَّ الأصل في أفعل التفضيل أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه، وهو «مِن» التفضيلية، لأنه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة بهذا⁽²⁾ المعنى تَعَدَّىٰ إلى المفعول بمِن الابتدائية، كما ذكرنا، فأفعلُ (٢٠٠ أ) التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف، كأحمر، والاسم، كأفكل، في بَدْءِ النظر، بمِن التفضيلية، فصارت كأنها من تمام الكلمة، فلهذا لا يفصل بينهما إلّا بمعمول أفعل، وذلك أيضاً قليلٌ.

فما دام معه «مِن» لا يُطابَقُ به صاحبه تثنيةً وجَمْعاً وتأنيثاً، بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر نحو: زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، أو هند، أو الهندان، أو الهندات: أفضل من كذا، إذ لو ثُنّي وجُمع وأُنِثَ، لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثِه قَبْلَ كمالِهِ.

فإذا أضفته وأردت تفضيلَ صاحبه على مَنْ سواه من أجزاء المضاف إليه، كان كأفعل المصاحب لِمن في لزومه صيغةً واحدةً، وذلك لِكَوْنِهِ مثلَه، في كون المفضول مذكوراً بعدَه، مجروراً، ولا سِيَّما أن أفعل المصاحِب لِمن مضارع للمضاف، كما تَبَيَّنَ في باب المنادى، ولا فَرْقَ بينهما من حيث المعنى إلّا مِن حيث إنَّ المجرورَ بمِن مفضولٌ بجميع أجزائِه، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلّا صاحب أفعل الداخل فيه معها، ولا فَرْقَ بينهما لفظاً إلّا بذكر «مِن» في أحدهما دون الآخر، فَجَازَ إجراءُ

---

(١) ط: سواء.

(٢) ط: لهذا.

المضاف بهذا المعنى مُجرى المصاحب لِمن(١)، وجازَ، أيضاً، تثنيتُه وجمعُه وتأنيثُه، لفوات لفظة «مِن» المانعة من التصرف.

وقالَ ابنُ الدَّهَّان، وابنُ السَّرَّاجِ(٢)، وابنُ يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مُجرى المصاحب لِمن، ولا تجوز مطابقته لصاحبه، لأنه مثله في ذكر المفضول بعده، ومذهبُ الجُمهور ما ذكرنا أوَّلاً.

وأمَّا إذا قصدتَ بالمضافِ: المعنى الثانيَ، فلا يشابه المصاحب لِمن، إذ لم يذكر بعده المفضول، وكذا ذو اللام، لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحاً فجاز التصرُّفُ فيهما، تثنيةً وجمعاً وتأنيثاً، فوجب مطابقتُهما لصاحبهما.

وقيل: إنَّما لم يُتَصَرَّفْ في الذي بمن، لمشابهته لفظاً ومعنىً، لأفعل التعجب، الفعليّ غير المتصرف، أمّا لفظاً فظاهرٌ، وأمّا معنىً فلأنه لا يُتَعَجَّبُ مِن شيءٍ إلاّ وهو مفضلٌ، فلهذا يبنيان من أصل واحد، كما يَجيءُ في أفعل التعجب.

وأمّا ذو اللام، والمضاف بالمعنى الثاني، فلمّا لم يكن فيهما علامةُ التفضيلِ أي «مِن» ولا كان معهما المفضولُ، ضَعُفَ معنى التفضيل فيهما فلم يشابها أفعل التعجب الفعلي مشابهةً تامةً، ودَخَلَهُما اللامُ والإضافةُ، اللتان من علامات الأسماء فَتَرَجَّحَ جانبُ الإسميةِ فلم يمتنعا مِنَ التصرُّفِ.

وأمَّا المضاف بالمعنى الأول، فجازَ التصرُّفُ فيه، نظراً إلى الإضافة التي هي من خَوَاصِّ الأسماءِ، وإلى تجرّده عن علَم التفضيل، وجاز الإفرادُ أيضاً مع التذكير، لأنه وإن تجرد عنه، لكنه لم يتجرد عن المفضول(٣) الذي كان مصاحباً له، أي لِعَلَمِ التفضيلِ(٤).

---

(١) قوله «المصاحب لِمن» بعده في م، د: «للمشابهة التي بينهما».

(٢) التسهيل ص ١٣٤.

(٣) في م: «... عن المفضول المصاحب لمن التفضيلية».

(٤) ط: التفضل.

واعلم(١) أنه يجوز استعمالُ أفعل، عارياً عن اللام، والإضافة ومِن، مجرَّداً عن معنى التفضيل مؤوَّلاً باسم(٢) الفاعل أوِ الصفةِ المشبَّهةِ قياساً عند(٣) المبردِ، سَماعاً عند غيره، وهو الأصَحُّ، قالَ(٤):

٦٢١ قُبِّحْتُمُ يا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا   أَلأَمَ قـومٍ أصغراً وأكبـرا

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٣/١٨٥، فإنّ السُّيوطيَّ لا يوافق على هذا الرأي.

(٢) أجاز مَكّيٌّ كَوْنَ (أعلم) بمعنى عالم [المشكل ١/١٣٤ ـ ١٣٥]، وَرَدَّ عليه أبو حيّانٍ. البحر [١/١٤٤]-[٨/١٦٥].

(٣) في المقتضَب ٣/٢٤٥ ـ ٢٤٦: «فأما قوله في الأذان: الله أكبر، فتأويله: كبير؛ كما قالَ عَزَّ وجَلَّ: «وهو أهْوَنُ عليه» فإنما تأويله: وهو عليه هيِّنٌ؛ لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء. ونظير ذلك قوله:

لعمرك ما أدري وإني لأوجلُ   على أيِّنـا تعدو المنيةُ أوّلُ

أيْ إنِّي لَوَجِلٌ.

فأما إذا أردت من كذا وكذا، فلابُدَّ مِن (منه) أو الألف واللام...».

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وقال البغداديُّ في الخزانة ٨/٢٨٢: «والبيت لم أقف له على خبر والله أعلم».

وفي المقتضب ٣/٢٤٧: «واعلم أنّ (أفعـل) إذا أردت أن تَضَعَـهُ مَوْضِعَ الفاعل فَمُطَّرِد. فمن ذلك قوله: قُبِّحْتُمُ... يريد صغيراً وكبيراً. فهذا سبيل هذا الباب».

وعَلَّقَ أستاذُنا الشيخ عُضيمة على البيت بقوله: «والتفضيلُ في البيتِ غَيْرُ مُرَادٍ، فإنّ (أصغر) حال من الضمير في أَلأم، والمعنى: نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم، وفي حال كبرهم، والتفضيل لا وجه له إلّا بتكلف، وهو أنْ يكون التقدير: أصغر من غيره، وأكبر منه، وفيه تكلفٌ.

ويجوز أن يكون (أصغر) صفة لألأم للتعميم، فيرجع إلى معنى الحالية. و(ألأمَ) منصوب على الذم، ويجوز أن يكون صفة لقوله: (نَفَرا)، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنتم ألأم قوم. والقطع للذم أيضاً.

و(اللؤم) ضد الكرم... والجُملة دُعائيةٌ. نَفَرا: تمييز محول عن الفاعل. و(النفر): جماعة الرجال من ثلاثة إلى عَشَرة وقيل إلى سبعة. ولا يقال نفر فيما زاد على العشَرة...».

وانظر ابن يعيش ٦/١٠٣.

الشاهد فيه أنّ أفعل قد يأتي بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره. وهو الأصَحُ، كما في البيت، فإنهما بمعنى صغير وكبير.

أيْ: صغيراً وكبيراً. وقالَ الآخَرُ(١):

٦٢٢ .... مُلُوكٌ عِظامٌ من مُلوكٍ أعاظِمِ (٢)

أي عظام، وتقول: الأحسن والأفضل بمعنى: الحسن والفاضل.

قيل: ومنه قوله تعالى: «وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ(٣)»؛ إذْ ليس شيءٌ عليه تعالى أهون من شيء(٤)، وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة أفعل، أكثرُ من المطابقة إجراءً له مُجرى الأغلب الذي هو الأصلُ، أي أفعل التفضيل مع «مِن».

أمَّا «أوَّل»(٥)، فمذهبُ البصريين أنه «أفعل(٦)» ثم اختلفوا على ثلاثةِ أقوالٍ: جُمهورُهم على أنه من تركيب «وَوَل» كدَدَن، ولم يستعمل هذا التركيب إلّا في «أول» ومتصرفاته، وقال بعضُهم: أصله، أوْأَلَ، مِن: وَأَلَ(٧)، أي نَجا، لأنَّ النَّجاة في السَّبْقِ، وقيل: أصله أأْوَل من: آلَ، أيْ رَجَعَ؛ لأنَّ كل شيءٍ يرجع إلى أوَّلِه، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر وأحمد، فَقُلِبَتْ في الوجهين: الهمزةُ واواً قَلْباً شاذّاً.

---

(١) أعرابيٌّ. وهذا عجز بيتٍ، وصدرُهُ: وإلّا فَمِنْ آلِ المُرارِ فإنهم.. وهو في الخزانة ٨/٢٨٢ هارون. ولم أجد له تخريجاً. الشاهد فيه أن (أعاظم) بمعنى: عِظام، وهو جمع أعظم بمعنى عظيم، غير مُرادٍ به التفضيلُ. ولو كان مراداً للزم إلا فراد والتذكير.

(٢) ط: الأعاجم.

(٣) الروم/٢٧، والآيةُ بتمامها: «وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ».

(٤) في التِّبيان للعُكْبَري ٢/١٠٣٩: «قوله تعالي: (وهو أهْوَنُ عليه)؛ أي البعث أهون عليه في ظنكم، وقيل: أهون بمعنى هَيِّن، كما قالوا: الله أكبر؛ أي كبير. وقيل: هو أهون على المخلوق؛ لأنه في الابتداء نُقِلَ من نطفة إلى عَلَقة إلى غير ذلك، وفي البعث يكمل دَفْعَةً واحدة».

وانظر [معانيَ الفراء ٢/٣٢٤ والبحر المحيط ٧/١٦٩، والكامل ٦/٩٦-٩٨، وفتح القدير ٤/٢٢٢].

(٥) انظر شرح الشافية ٢/٣٤٠، ٣٤١، والمقتضب ١/٢٨٩، و٣/ ٣٤٠.

(٦) يَدُلُّكَ على ذلك قولُهم: هو أول منه. انظر سيبويه ٢/٣ بولاق.

(٧) في ط: أوأل، وهذا خطأ.

وقـالَ الكوفيون(١): هو فَوْعل مِن: وَأَلَ، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضُهم: فَوْعَل، مِن تركيب: وَوَل فقلبت الواو الأُولى همزةً، وتصريفُه كتصريفِ أفعل التفضيل.

واستعمالُه بمِن مبطل لكونه فَوْعَلاً.

وأمَّا قولُهم: أوَّلة، وأوَّلتان فمن كلام العَوَام وليس بصحيحٍ.

وإنـما لزم قلب واو «أولى» همزةً على مذهب جُمهـور البصريين، كما لزم في نحو أواصل(٢)، على ما يَجِيءُ في التصريفِ.

وعنـد مِنْ قال هو مِن: وَأَل، أصل، أُولى: وُؤْلى(٣)، قلبت الواو همزةً كما في: أُجُـوه، ثم قُلِبت الهمزة الثانيةُ الساكنةُ واواً، كما في: أُومِنُ، ولهذا رجع إلى أصل الهمـزة في قراءة قالـون: «عـادا لُؤْلَى(٤)» لأنـه حذفت الأولى وحـركت لام التعريف بحركتها، فزالَ اجتماعُ الهمزتَيْن.

فَأَوَّل كأَسْبَق معنىً وتصريفـاً واستعـمالاً، تقـول في تصريفـه: الأَول، الأَوَّلان الأولون، الأوائل، الأُولى الأُوليان الأُوليَات الأُوَل، وتقول في الاستعمال زيد أَوَّلُ مِن غيره(٥) وهو الأول.

ولمّـا لم يكن لفظ أول مشتقاً مِن شيء مستعمـلٍ على القولِ الصحيح، لا مِمّا استعمـل منـه فعـل كأحسن، ولا مِمّا استعمل منه اسم كأحنك، خَفِيَ فيه معنى الوصفية، إذ هي إنما تظهر (٢٠١ ب) باعتبارِ المشتقِّ منه واتِّصافِ ذلك المشتقِّ به، كأعلم، أي ذو عِلْم أكثر من غيره، وأَحنك، أي ذو حَنَك أشدّ مِن حَنَكِ غيره، وإنما

---

(١) انظر شرح الشافية ٢/٣٤٠، ٣٤١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٧ ـ ٦٥٨.

(٢) انظر الممتع ١/٣٣٢.

(٣) انظر شرح الملوكي ص ٤٨٤.

(٤) قراءة سَبْعِيَّة. [الإتحاف ص٤٠٣]، والآية بتمامها: «وأنه أهْلَكَ عاداً الأولى» النجم/ ٥٠.

(٥) ط: وهو أولهم، بعد قوله: «... من غيره...».

تظهـر وصفيةُ «أَوَّل» بسبب تأويله بالمشتق وهو «أسبق» فصار مثل: مررت برجل أسد، أيْ جَريء، فلا جَرَمَ لم تعتبر وصفيتُه إلّا مع ذكر الموصوف قبلَه ظاهراً، نَحْو: يوماً أَوَّل، أو ذكر «مِن» التفضيلية بعده ظاهرة، إذ هي دليلٌ على أن «أفعل»، ليس اسماً صريحاً كأَفْكَل وأَيْدَع، فإن خَلاَ منهما معاً ولم يكن مع اللام والإضافة، دخل فيه التنوين مع الجَرِّ، لِخَفاء وصفيته كما مَرَّ، وذلك كقول عليٍّ رضي الله عنه: «أحمده أَوَّلاً[1] بادِئاً»، ويقال: ما تركت له أولاً ولا آخِراً، ويَجوزُ حَذْفُ المضافِ إليه من «أَوَّل» وبناؤه على الضم إذا كان مؤولاً بظروف الزمان نحو قولِه[2]:

٦٢٣ لَعَمْرُكَ ما[3] أدري، وإنِّي لأَوْجَلُ على أَيِّنا تَعدو[4] المنيةُ أَوَّلُ

أي: أَوَّلُ أوقاتِ عَدْوِها، ويقال: ما لقيته مذ عامٌ أَوَّلُ برفع أول، صفة لعام، أي: عامٌ أَوَّلُ من هذا العام، وبعضُ العرب يقول: مذ عام أَوَّلَ بفتح أول، وهو قليلٌ، حكى سيبويه[5] عن الخليل أنهم جعلوه ظرفاً كأنه قيل مذ عامٌ قبلَ عامِكَ، وفي تأويل «أَوَّل» بقبل، إشكالٌ؛ لأنَّ أول الشيء: أَسبقُ أجزائِه، فمعنى أَوَّل عامِك: أسبق أجزائه إمّا مِنَ الليالي أَوِ الأيام، أَوِ الأوقات، ومعنى قبل عامك:

---

(١) مِن خُطبةٍ «له رضي الله عنه، وهي من الخطب العجيبة، وتسمي الفَرَّاء؛ ونصُّ العبارة: «أحمده على عواطِفِ كرمه، وسوابغِ نِعَمِه. وأُومن به أولاً بادياً. . .».
[نهج البلاغة ص١٣٢ج١ ط دار المعرفة و ص ٨٧ط. دار الشعب].

(٢) مَعْن بن أَوْس (ديوانه ٥٧ تحقيق كمال مصطفى، مطبعة النهضة، بلا تاريخ). الخزانة ٨/ ٢٨٩ هارون، الكامل ٦/٣٥٧، ٤٣٣ وقد استشهد به المبرد على أن (أَوْجَل) بمعنى (وَجِلٌ)، كما أكبر في الأذان بمعنى كبير. الأمالي الشجرية ١/ ٣٢٨، ٢٦٣، المنصف ٣/٤٥، المقتضب ٣/ ٢٤٦، معجم الشواهد ١/ ٢٨١.
وعَمْرُك: مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره: قسمي. وجملة (ما أدري) جواب القسم، وجملة (إني لأَوْجَل) اعتراضية بين أدري وبين السادَّة عن مفعوليها. و(أوجل): خائف. و(تَعدو): تتجاوز الحد، أي تَظْلِمُ.
والمعنى: أقسم ببقائك ما أعلم أينا يكون المقدم في عدو الموت عليه.
الشاهد فيه أنّ (أول): بني على الضم؛ لحذف المضاف إليه، ونية معناه، والأصل: أول أوقات عَدْوِها.

(٣) د، ط: لا أدري.

(٤) ط: تغذو.

(٥) نقل ذلك سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢/ ٤٥ ـ ٤٦.

الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه، ولو[1] كان بمعنى: قبل ذلك، لكان محذوف المضاف إليه، فوجب بناؤه على الضم، ويجوز أن يكون «أول» ههنا، بمعنى أوَّل من عامك، ويكون الظَّرْفُ صفةً لِعام، أي عام كائن في زمانٍ أسبق من عامك، جُعِل للزمان زمانٌ، توسُّعاً، ولا يبعد أن يقال إنه جرَّ صفة المرفوع على توهُّمِ الجَرِّ في الموصوفِ، لأنَّ ما بعدَ «مذ» قد يُجَرُّ، فيكون كقوله[2]:

. . . .   ولا ناعبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غرابُها   ٢٧٨

وقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ[3]﴾ فعلى هذا يكون «أوّل» مجروراً، لا منصوباً، وتقول إذا لم تَرَ زيداً يوماً قبل أمس: ما رأيته مذ أول مِنْ أمس، فإنْ لم تَرَهُ[4] يومَيْنِ قبل أمس، قلت: ما رأيته مذ أول مِن أول مِن أمس، ولا يُتَجاوَزُ ذلك.

وأمَّا «آخر[5]» فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكُلِّية، كما ذكرنا في باب مالا يَنْصَرِف، فلا يستعمل، لا مع «مِن» ولا مع الإضافة، بل يستعمل إمّا مُجَرَّداً مِن اللام أَوْ مع اللام، ولمّا لم يكن معنى «مِن» مقدراً مع المجرد طابق ما هو له تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنيةً وجَمْعاً.

وقد تجرَّد «الدُّنيا[6]» و «الجُلّى[7]» عن اللام والإضافة، إذا كانت الدنيا، بمعنى العاجلة[8]، والجُلَّى بمعنى الخطة العظيمة.

---

[1] د: «وأيضاً لو كان حذف منه المضاف إليه، وجب ضمه. . .».

[2] سبق تخريجه ص ١٠٤٥ من القسم الأول.

[3] المنافقون/ ١٠، والآية بتمامها: «وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ».
في المُشكل ٢/ ٣٨١: «مَنْ حذف الواو [مِنْ وأكن] عطفه على موضع الفاء؛ لأن موضعَها جَزْمٌ على جواب التمني. ومَنْ أثبت الواوَ، عطفه على لفظ «فأصَّدَّقَ»، والنصب في «فأصدق» على إضمار (أنْ). في حُجة القراءات ص. ٧١٠: «قرأ أبو عَمْرٍو فأصَّدَّقَ وأكونَ من الصالحين، وقرأ الباقون: «وأكُنْ». . .». وانظر البحر ٨/ ٢٧٥، ودراسات، القسم الأول جـ٢/ ٢٦٩، ٢٨٢.

[4] في ط: فإن لم تره مذ يومين. . .

[5] انظر ابن يعيش ٦/ ٩٩، ١٠٠.

[6] انظر الممتع ٢/ ٥٤٤، وشرح الشافية ٣/ ١٧٨، ١٧٩.

[7] انظر ابن يعيش ٦/ ١٠١.

[8] «يريد أن الاسميةَ غلبت عليها لكثرة استعمالِها، ولهذا لم تجر على موصوف غالباً، كما غلبت الاسمية على نحو الأجرع والأبْطح». [الخزانة ٨/ ٢٩٦]

قالَ(١) :

٦٢٤ في سَعْيِ دُنْيا طالَما قد مُدَّتِ

وقالَ(٢) :

٦٢٥ وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يوماً سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا

وإنما جازَ ذلك، «لانمحاء(٣) معنى التفضيل منهما».

وأمَّا «حُسْنَى» في قوله تعالى:

﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا(٤) ﴾،

فِيمن قَرَأَ(٥) بالألِف، و «سُوأىٰ» في قوله(٦):

---

(١) العَجَّاج (ديوانه ٥)، والبيتُ مِنْ رَجَزٍ، أولُه:

الحمد لله الذي استقلَّتِ بإذنه السماءُ واطمأنَّتِ
في سَعْيِ دُنيا طالَما قد مُدَّتِ حتى انقضى قضاؤها فأدَّتِ

الخزانة ٨/٢٩٦ هارون، ابن يعيش ٦/١٠٠.

الشاهد فيه أنّ (دُنْيَا) قد جُرِّدت من اللام والإضافة؛ لكونها بمعنى العاجلة.

يريد أنّ الاسمية غلبت عليها لِكثرة استعمالها، ولهذا لم تجرِ على موصوف غالباً، كما غلبت الاسمية على نحو الأعرج والأبطح.

(٢) المُرَقِّش الأكبر (المفضلية ١٢٨، البيت الثاني صـ٤٣١ تحقيق شاكر، وهارون)؛ وفيه: خِيار بدل كِرام.

الخزانة ٨/٣٠١ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ١/٩٩، وبشرح المَرزوقي ١٠١.

«والشاهد في البيت قوله: (جُلَّىٰ) من غير ألِفٍ ولامٍ إضافة، فالجيدُ أن يكون مصدراً، كالرُّجْعَى بمعنى الرجوع، والبُشرى بمعنى البِشارة، وليس بتأنيث (الأجل) على حد الأكبر والكبرى؛ لأنه إذا كان مصدراً جاز تعريفُه وتنكيرُه، فتقول: بشرته بشرى والبشرى...».

[ابن يعيش ٦/١٠١، ١٠٢].

(٣) م، د: «لأنهما غلبتا على الشيئين المذكورين، فانمحى عنهما معنى التفضيل».

(٤) البقرة/٨٣، ونصُّها: « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ».

(٥) يعني بالألف المقصورة، وهي قراءةٌ شاذَّةٌ، قرأ بها الحَسن. [الإتحاف ١٤٠، شواذ ابن خالويه ص ٧)، وهي منسوبة لِطَلْحَةَ بنِ مُصَرِّف، كما في النهر الماد ١/٢٨٤.

(٦) أبو الغُول (الحماسة بشرح المرزوقي ٤٠). الخزانة ٨/٣١٤، ابن يعيش ٦/١٠٢.

٦٢٦ ولا يَجْزون من حسنٍ بِسُوْءَى ولا يَجزُون من غِلظٍ بِلِينِ

فليسا بتأنيث أحسن وأَسْوَأ، بل مَصدران، كالرُّجْعَى والبُشْرَىٰ[1].

[عَمَلُ أفعل التفضيل، ومسألةُ الكُحْلِ]:

قولُه: ولا يعمل في مظهر إلَّا إذا كان لشيء، وهو في المعنى لِمُسَبَّب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره، منفياً، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ، لأنـه بمعنى: حَسُن، مع أنهم لو رفعوا، لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي، وهو الكُحْلُ، ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل مِن عين زَيْدٍ، فإنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ قلتَ: «ما رأيت كعين زيدٍ أحسن فيها الكحل، مثل قوله[2]»:

مررت على وادي السِّباع ولا أرى كوادي السباعِ حين يظلم واديا
٦٢٧ أقلَّ به ركب أتـوه تَئِيَّـةً[3] .... وأخوف إلَّا ما وقى الله سـاريا

اعْلَمْ أَنَّ مشابهةَ أفعل التفضيل للفعل ضعيفةٌ، وكذا لاسم الفاعل، أيضاً، كما

= ومعنى البيت أنهم يزيدون في الجزاء على قَدْر الابتداء.

الشاهد فيه أن (سُوْأى) مصدر كالرُّجعى والبُشرى، وليس مؤنث أسوأ.

[1] بمعنى الرجوع والبِشارة. [ابن يعيش ٦/١٠١، ١٠٢].

[2] سُحَيْم بن وَثِيل، كما في سيبويه ١/٢٣٣، والخزانة ٨/٣٢٩ هارون، و(وادي السِّباع) بين البصرة ومكةَ على خمسة أميال من البصرة.

والتئية: التلبّث والتوقف، ووزنُها تَفْعِلةٌ من أبيَ كَحَيِيَ، و(أخْوَف): أفعل تفضيل، مأخوذ من الفعل المبني للمجهـول، أي أشـد مخوفيَّة، كما أخذَ أشهروأحمد من المبني للمجهول، أي أشد مشهورية ومحموديَّة. كذا قالَ البغدادي، وقال الأستاذ هارون:

«وأراه من المبني للمعلوم، أي أشـد خوفاً مِنَ السَّاري في ذلك الوادي، والساري: مَنْ يَسير ليلاً». سيبويه ٢/٣٣ هامش ١ هارون. والشاهد فيه: «أقلَّ به ركب»، والتقدير: «لاأرى وادياً أقلَّ به ركب أتوه تئية منه كوادي السِّباع. ولكنْ حذف لتقدم مادَلَّ على المفضول». [ابن الناظم ص ١٨٩]، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٢، ٦٦٣.

[3] ط: تأية.

تَقَدَّمَ في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف، الأشهر، إلّا بشروط، كما يَجِيءُ، وحَكَىٰ يونُسُ عن ناسٍ مِنَ العرب، رَفْعَهُ بِلا اعتبارِ تلك الشروطِ، نحو: مررت برجل أفضلَ منه أبوه، وبرجل خيرٍ منه عَمَلُهُ، وليس ذلك بمشهورٍ(١).

وبرفع(٢) المستتر الذي هو فاعله؛ لأنَّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوةِ العاملِ، وأَمَّا المفعولُ به، فكُلُّهم مُتفقونَ على أنه لا ينصبه، بل إنْ وُجِدَ بَعْدَه ما يوهم ذلك، فأَفْعَل دالٌّ على الفعل الناصب له، قالَ اللهُ تَعالَىٰ: «هو أعلمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله(٣)»، أي أعلم مِنْ كُلِّ واحدٍ، يعلم مَن يَضِلُّ(٤)، وكذا قوله(٥):

٦٢٨ [أكرَّ وأحمَى للحقيقة(٦) منهمُ] وأَضْرَبَ منا بالسيوف القوانِسَا

ولا يَنْصِبُ شِبهَ المفعول به، كالحسن الوجهَ، إمّا لأنه لا ينصب المفعول به فلا

---

(١) في ابن الناظم ص ١٩١: «اطَّرد عند بعض العرب إجراؤه مُجرى اسم الفاعل، فيقولون مررت برجل أفضل منه أبوه. حكى ذلك سيبويه. وإلى هذه المسألة الإشارة بقوله:
ورفعُه الظاهر نزرٌ [ومتى * عاقَبَ فعلاً فكثيراً ثَبَتَا] أي رفعُه الظاهر غير مقيد بصلاحيته لمعاقبة الفعل قليل في كلام العرب».

(٢) في ط: وبرفع المضمر المستتر.

(٣) الأنعام /١١٧، والآيةُ بتمامها: إنَّ رَبَّكَ هو أعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله وهو أعلمُ بالمُهْتَدِين».

(٤) في فتح القدير ٢/١٥٥: «قال بعض أهلِ العِلْم: إنّ (أعلم) في الموضعَيْن بمعنى يعلم...» وانظر المشكل ١/٢٨٥، ٢٨٦.

(٥) هو العَبَّاس بن مِرْداس الصحابي. والبيت من قصيدةٍ، قالَها في الجاهلية قبل إسلامه. [الخزانة ٨/٣٢١ هارون].
وهو في: الخزانة ٨/٣١٩، نوادر أبي زيد ٢٦٠؛ وفيه: «لايُقالُ مارأيتُ أضْرَبَ منك زيداً، إنما هو: مارأيت أضْرَبَ منك لِزَيْدٍ، المُغني ص٨٠٤، ٨٠٥ط. المبارك؛ وفيه: «الناصب فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمُ تفضيل محذوف؛ لِأنّا فَرَرْنا بالتقدير من إعمالِ اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر؟».
وفي حاشية المُغني ص٨٠٥: «ومما قِيل في إعراب القوانس أنها نُصِبت بنزع الخافض، والتقدير: (أضْرَبَ مِنّا للقوانس)، وبذلك يشمل التفضيل في البيت ضرب القوانس». وانظر ابن يعيش ٦/١٠٥، ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٣. والقوانس: بيضة الحديد.
الشاهد فيه أنّ (القوانس) منصوبٌ بِفِعْلٍ محذوف، لا بِـ(أضْرَبَ).

(٦) ليس في الأصل، وهو من م.

ينصب شِبْهَـهُ، وإمّـا لأنَّ نَصْبَ ذلـك في الصفة فَرْعُ الرَّفْعِ، كما مَرَّ، وهو تَوْطِئَةٌ للإضافة إلى ما كان مرتفعاً به، وهو لا يرفع الظاهر[1] إلّا بالشروط التي تَجِيءُ، وإن رفع ذلك، لا يضاف إليه.

هذا، ويَتَعَـدَّىٰ أفعل التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعل التفضيل، باللام، نحو: أضرب منك لزيد، وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل، وإذا جازَ لك (٢٠٢أ) أَنْ تَدْعَمَ اسمَ الفاعلِ والمصدر، باللام إذا تَعَدَّيَا إلى المفعول نحو: ضَرْبي لِزَيْدٍ شديدٌ، وأنا ضاربٌ لزيد، مع قُوَّتِهما، وَجَبَ عليك ذلك في الأفعل، لضعفه.

وإنْ كان المفعـولُ به لِفِعـل يفهم منه معنى العِلم أو الجَهْل، تَعَدَّى إليه أفعل المَصُوغ منه بالباء، نحو: أنا أعلم به، وكذا: أدرَى، وأَعْرَف، وأَجْهَل، وذلك لأنَّ أفعالَها رُبَّما زِيدت في مفعولها الباء، نحو: علمت به وجهلت به، وكذا: اسم الفاعل والمصدر نحو: أنا عالمٌ به وجاهلٌ به.

وإنْ كان المفعـول به يَتَعَدَّى إليه الفعل بحرفِ الجَرّ، تَعَدَّى إليه الأفعل بذلك الحرف أيضاً، نحو أنا أَمَرُّ منك بزيد وأَرْمَى منك بالنشّابِ.

ويَتَعَدَّى إلى أول مفعولَيْ باب: كسوت، وعلمت، باللام، ويبقى ثانيهما في البابين [منصوباً[2]]، نحو: أنا أكسى منك لعمرو الثيابَ، وأعلم منك لزيد منطلقاً، وكان القياس أن يتعـدى إلى الثاني، أيضاً، باللام، إلّا أن الفعل لا يتعدى بحرفَيْ جَرٍّ متماثلَيْن لفظاً ومعنىً إلى شيئين من نوع واحدٍ كمفعولٍ بهما، أو زمانَيْنِ، أوْ مكانَيْنِ، فإن لم يكونا من نوعٍ واحدٍ[3]، كقولك دُرْتُ في البلد في يوم الجمعة، جاز، وقولُكَ

---

[1] ط: وهو لا يرفع الفاعل الظاهر.

[2] ط: ساقطة.

[3] ط: ساقطة.

أقمت في العراق في بغداد، أو في رمضانَ في الخامس منه، بدلُ الجُزْءِ من الكُلِّ واستُغْنِيَ عن الضمير لشهرة الجزئيَّة، فَإِنِ اختلف مَعْنَيَا الحَرْفَيْنِ، نحو: مررت بزَيْدٍ بعَمْروٍ، أي معَ عمروٍ، أَوْ لفظاهما نحو: سِرتُ مِن البصرة إلى الكوفة جازَ.

وانتصابُ ثانيهما المذكور، عند الكوفيين بأفعل، نَصْبَه بنفسه للاضطرار إليه، وعند البصريين بفعلٍ مدلولٍ عليه بأفعل، فيكون ثاني مفعولَيْ أفعل، والفعل مع مفعوله الأول محذوفَيْن، أي: أنا أكسى منك لِعَمْروٍ، أكسوه الثياب، وأنا أعلم منك لزيدٍ، أعلمه منطلقاً، ولا يجوز إظهارُ المفعول المحذوف لأفعل، بوجهٍ، لا منصوباً، ولا مع اللام، أمَّا مع اللام فَلِمَا ذكرنا، وأمَّا منصوباً فلأنه لا ينصب المفعول، كما مَرَّ.

وقال صاحبُ المُغْني: لا يجوز حَذْفُ أحد المفعولَيْن دون الآخَرِ في باب علمت، فالأَوْلى أَنْ يُقالَ: هو أشد منك عِلْماً زيداً منطلقاً، أَوْ علماً بأنَّ زيداً منطلقٌ.

قلت: أَخْصَرُ مِنْ هذا كُلِّه وأَبْعَدُ مِنَ التكلُّفِ: أعلم منك بانطلاقِ زيدٍ.

وإنْ كان الفِعلُ يفهم منه الحُبُّ أوِ البُغضُ تَعَدَّى إلى ما هو الفاعل في المعنى أي المُحِبّ أوِ المبغض بإلى، نحو: هو أحب إليّ وأشهى إليَّ وأعجب إليَّ، وهو أبغض إليك وأمقت إليك وأكره إليك، لأنَّ أفعالَها تَتَعدَّىٰ إلى المُحِب والمُبغِض بإلى، أيضاً، كقوله تعالى: «. . .[1] حَبَّبَ إليكُمُ الإيمان وَزَيَّنَهُ في قُلوبِكُم، وكَرَّهَ إِليكُمُ الكفرَ[2]»، وهذه كُلُّها بمعنى المفعول، كأحمد وأشهر وأجَنّ، وقد مَرَّ أنه غيرُ قياسيٍّ.

ويتعدى إلى المفعول مِن أيّ فعل كان بمِن، كما تَقَدَّمَ، «وهذا[3] هو المفعول الحاصل لأفعَل بِصَوْغِهِ على هذه الصيغة».

---

[1] ط: وحبّب، وهذا تحريف.

[2] الحُجُرات/٧، ونصُّها: «واعلَمُوا أنَّ فيكم رسولَ الله لو يُطيعكم في كثيرٍ من الأمر لَعَنِتُّمْ ولكنَّ الله حَبَّبَ إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكرَّهَ إليكمُ الكفرَ والفسوقَ والعِصيان أولئك هم الراشدون.

[3] د: «وهذا المفعول هو الذي حصل لأفعل. . .».

ويَنْصِبُ أَفْعَلُ التفضيل الظرفَ لاكتفائه برائحةِ الفِعْل، والحال لمشابهته له، نحو: زيد أحسن منك اليومَ راكباً، والتمييز، نحو أحسن منك وجهاً، لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل، أيضاً، نحو: راقودٌ خلاً.

قولُه: إلاّ إذا كان لشيء. . . إلى آخره»، هذه[1] شروطُ رَفْعِ أفعل التفضيل لفاعله الظاهر، كما رفع أحسن، الكُحل في قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ، فيعمل[2]، إذَنْ، الرفعَ قياساً مستمراً بِلا ضَعْفٍ.

قولُه: «لشيء»، هو «رجلاً» في المثال المذكور وذلك لأنه صفته.

قولُه: «وهو» أي أفعل، «في المعنى لمسَبَّب»، أي لمتعلَّق لذلك الشيء والأظهر في اصطلاحهم: أنْ يُقالَ في المتعلّق: السبب لا المسبَّب، وأحسن، في مثالنا، لمتعلَّق الرجل وهو الكحل، فإنَّ الأحسن في الحقيقة هو الكُحْلُ، لا الرجل، قوله: «مفضل»، صفة لِمُسَبَّب، أي ذلك المتعلَّق الذي هو الكُحْلُ، إذا اعتبرت الأول، أي صاحب أفعل، وهو «رجلاً» في مثالنا: مفضلٌ. قولُه: «على نفسه»، الضمير للمسبَّب، أي: هو، إذا اعتبرت الأول: مفضل، وإذا اعتبرت غير ذلك الأول، وهو في مثالنا: زيد، يكون مفضَّلاً عليه، قولُه: «منفياً» صفة مصدر محذوف، أي مفضَّلٌ تفضيلاً منفياً، أي لم يكن ذلك المتعلّق باعتبار الأول فاضلاً وباعتبار الثاني مفضولاً، بل هو باعتبار الثاني فاضلٌ، وباعتبار الأول مفضولٌ، أوْ حالُهُ باعتبار الأول مساويةٌ لحاله باعتبار الثاني، والمُرادُ في مثل هذا المثال: أنه باعتبار الثاني فاضلٌ، وباعتبار الأول مفضول، فالكُحْلُ الذي في عَيْنِ زَيْدٍ يَفْضُلُ الكُحْلَ الذي في أعين جميع الرجال، وإنما قلتُ: جميع الرجال مع أنَّ لفظ «رجلاً» في المثال[3] المذكور مفرد، لأنه نكرة في سِياق النفي فتكون عامةً.

---

[1] في ط: وهذه.

[2] ط: فتعمل.

[3] ط: المَثَل.

إنْ قِيلَ: كيف يتعلَّق قوله: باعتبار الأول، وباعتبار غيره بقوله: مفضل، وقد اتفق النحاةُ على أنه لا يتعدى الفِعل وشبهه بحرفَيْنِ متماثِلَيْنِ إلى اسْمَيْنِ من نوعٍ واحدٍ، كما مَرَّ؟.

قلتُ: باعتبار الأول، وباعتبار الثاني: حالان، الأول من الضمير المرفوع في «مفضَّل»، والثاني من قوله: «نفسه» أي ملتبساً باعتبار الأول، أو مقترناً به، كما تقول: فَضَّلتُ زيداً راكباً على عَمروٍ راجِلاً.

ومعنى قوله: باعتبار الأول، أي بالنظر إليه، يقال: اعتبرت الشيء، أي نظرت إليه وراعيت حاله.

قولُه: «لأنه بمعنى حَسُنَ»، قالَ المُصَنِّفُ[1]: إنما لم يعمل أَفْعَل، لأنه **(٢٠٢ب)** لم يكن له فِعْلٌ من تركيبه بمعناه حتى يعملَ عَمَلَ ذلك الفِعل، كما كان لاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، وأَحْسَن ههنا، بمعنى حَسُنَ، إذِ المعنى: ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ في عينه الكُحل حُسْناً مثل حُسْنِهِ في عينِ زَيْدٍ، فَعَمِلَ أفعل، لأنَّ له في هذا المكان فِعْلاً بمعناه.

قلتُ: هذه العِلَّةُ التي أوردها تَطَّرِدُ في جميع أفعل التفضيل، فيلزمه، إذَنْ، جَوازُ رفعه للظاهر مطرداً، وذلك لأن معنى مررت برجل أحسنَ منه أبوه، أي: حَسُنَ أبوه أكثر من حسنه، كما أنَّ معنى: أحسن في عينه الكُحل منه في عين زيد: حَسُنَ الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيدٍ.

قولُه: «مع أنهم لو رفعوا... إلى آخره»، هذا تعليل سيبويه[2]، وهو أنَّ «أَفْعَل» إنما عَمِلَ ههنا مع ضعفِ مشابهتِهِ لاسم الفاعلِ، للاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يَعْمَلْ، لَزِمَ رَفْعُهُ بالابتداء، ويكون الكحل مبتدأ، كما في قولك مررت برجل أحسن

---

[1] الإيضاح شرح المُفَصَّل ١/٦٦٣ ـ ٦٦٤، وشرحه على الكافية ٢/٩٨.

[2] الكتاب ١/٢٣٣ بولاق.

منه أبوه، برفع أحسن والجملة صفة لرجل⁽¹⁾، ولا يجوز ذلك، لأن قولك: منه، بعد الكحل، متعلق بأحسن، فتكون⁽²⁾ قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي، ولا يجوز ذلك، بَلَى، قد يَجوز ذلك، في العامل القوي، نحو: زيداً كان عَمرو ضارباً، وأَعني ههنا بالأجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل، لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجهٍ، كَيْفَ، والكُحلُ مبتدأ، وأحسنُ خبرُه فله تعلق به من هذا الوجه.

وعند الكسائي والفراء: ليس الفصل ههنا بأجنبيٍّ، لأنَّ المبتدأَ معمولٌ عندهما للخبر، كما ذكرنا في أول الكتاب.

فَإِنْ قلتَ: قَدِّم منه على الكحل حتى لا يلزمَ الفصلُ بين العامل والمعمولِ عند سيبويه بأجنبي.

قلتُ: يبقى الضمير في منه، راجعاً إلى غير مذكور، وتعليل سيبويه يَطَّرِدُ مع كون الكلام مثبتاً، أيضاً، نحو: مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيدٍ.

ونَقَلَ⁽³⁾ الرُّمَّانيُّ جوازَ ذلك في المثبت، والسماع لم يثبت إلا في المنفي، ولا مَنْعَ أنْ يستعمل ذلك فيما يفيد النفي⁽⁴⁾، وإن لم يكن صريحاً فيه، نحو: قَلَّما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ...

قولُه: «ولك أن تقول... إلى آخره»، يعني أَنَّ لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أَخْصَرَ من الأول، وهو أن تحذفَ المفضول المجرور بمِن، وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا أنه غيرُ الأوَّلِ، فتقول بدل قولك: منه

---

(1) ط: لرجلا.

(2) انظر المقتضب ٣/٢٤٩.

(3) في ط: ونقل عن الرماني جواز ذلك..

(4) في ط: ولا منع أن يستعمل في ذلك مايفيد النفي...

في عينِ زيد، من عينِ زيد، وهو على حَذْفِ المضافِ أي من كحل عينِ زَيْدٍ، لأنه يفضل الكحل علي الكحل لا الكحل على العين، ومِن التفضيلية تدخل على المفضول.

قولُه: «وإن قَدَّمْتَ ذِكْرَ العين... إلى آخره»، أي: لك عبارةٌ ثالثةٌ أخصرُ من الثانيةِ، وهي(١) أنْ تُقدِّمَ الاسم الذي قُلنا إنه غير الأول، على أفعل التفضيل داخلاً عليه آلة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول: ما رأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ، أحسن فيها الكُحْل، وجازَتْ هذه المسألةُ وإن لم يكن فيها فَصْلٌ ظَاهِرٌ لو(٢) رفعت أَفْعَل بالابتداء، لأنها فَرْعُ الأُولَىٰ، ولأنّ «مِن» التفضيليةَ مع مجرورها مقدَّرةٌ ههنا أيضاً، بعد السبب المرفوع، وقولك: أحسن، في هذه العبارة، بَدَلٌ من قولك كعَيْنِ زَيْدٍ، أي عيناً أحسن فيها الكحل، وذلك أَنَّ معنى، ما رأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ: أي عيناً كعينِ زيدٍ، ولا زائدةً عليها، ومعنى ما رأيت أحسن منها، أي أحسن منها ولا مثلهـا، فحذف المعطوف، في الموضِعَيْنِ، اعتماداً على وضوح المعنى، فقولُكَ: ما رأيت كعين زيد، أي رأيت كُلَّ عينٍ أنقص من عين زيد، وقولُك: ما رأيت أحسن من عين زيد: أي رأيت كل عين أنقص من عين زيد في الحسن، فهذا بدل الكل من الكل، أتى به للبيان، لأن الأول مبهم، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولم تذكر أن النقصان، في أي شيءٍ، ولا يجوز أن يكون: أحسن فيها الكحل، صفة لقولك: كعين زيد، لأنه يكون في المعنى، ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة؟ وإنما استغنيت في هذه العبارة عمّا بعد المرفوع، لِدَلالةِ قولِكَ كعين زيدٍ، عليه، لأن معناه، كما قُلْنَا، إنَّ كُلَّ عينٍ دونها في

---

(١) في ط وهو.

(٢) ط: سقطت.

حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد بعينه من قولك: . . أحسن فيها الكحل منه في عين زيد، وقوله(١):

. . . . كوادي السِّبَاعِ حين يَظْلِمُ وادياً ٦٢٤

انتصب(٢) «واديا» على أنه مفعول لأرى، وقوله: كوادي السِّباع حال منه، لأنَّ صِفةَ النكرةِ إذا تَقَدَّمَتْ عليها، انتصبت على الحالية، ويَجوزُ أن يكون عَطْفَ بَيَانٍ لقوله كوادي السِّباع، والكاف اسميّة، ويَجوزُ أَنْ يكونَ تمييزاً كقولك: عندي مثل زيد رجلاً، ويجوز أَنْ يكون موصوفاً بأَقَلَّ، بدلاً من: كوادي السّباع (٢٠٣أ) كما كان: أحسن في عينه الكحل، بدلاً من: كعين زيد، والتقدير: أَقلَّ به ركبٌ، منهم بوادي السباع، وأخوف به ركبٌ منهم بوادي السباع، قوله: ولا أَرَى، الواو اعتراضِية قَوْلُه: حين يَظْلِمُ، ظرف لمعنى الكاف، أي: وادياً يشبه وادي السِّباعَ وقت إظلامه، و«ما» في قوله: ما وَقَى الله، مصدرية على حَذْفِ مضاف(٣) أي وقت وقايةِ الله للسارين(٤)، وهو ظرفٌ لأخوف، وهو بمعنى المفعول مثل(٥) أشهر وأحمد، وقوله: تَئِيَّة(٦)، أي: تثبتاً وتوقُّفاً، وهو تَفْعِلة من تركيب: أيَّا(٧)، كَحيًّا(٨)، يُقَالُ: تَأَيَّا(٩)، أي تثبَّت، وهو منصوب على التمييز من «أقل» كما في قولك: زيد أحسنُ منك ثوباً، فيكون في المعنى فاعلاً مضافاً إلى المرفوعِ بأفعل، أي أحسن ثوبه، وأقل تَئِيَّة ركب أتوه.

---

(١) عجز بيت، وصدرُه:

مررت على وادي السِّباع ولا أرى . . . .

وبعده:

أقل به ركبٌ أتَوْهُ تَئِيَّة وأَخْوَفُ إلاّ ما وَقَى الله ساريا

والبيتان لِسُحَيْم بنِ وَثِيل. وقد سَبَقَ تَخريجُهما.

(٢) ط: انتصاب.

(٣) ط: المضاف.

(٤) ط: السارين.

(٥) ط: كأشهر.

(٦) ط: تأية.

(٧) ط: أبي.

(٨) ط: كحي.

(٩) تأبى.

ولو عَبَّرْتَ بالعبارةِ الأولى قلت: ولا أرى وادياً أقَلَّ به ركب منهم بوادي السِّباع كقوله عليه الصلاة⁽¹⁾ والسلام: «ما مِنْ أيَّامٍ أحَبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عَشْرِ ذي الحجة⁽²⁾»، ولو عَبَّرْتَ بالعبارةِ الثانيةِ قلت: ولا أرى وادياً أقَلَّ به ركب تَئِيَّةً من وادي السِّباع.

تَمَّ قِسْمُ الأسماءِ، والحمدُ لله رَبِّ العَالَمِين.

---

(١) ط: ساقطة.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه ٢/٥٨ ـ ٥٩ برقم ٧٥٨ من تُحفة الأحْوَزي، ومُسند أحمدَ، وهو فيه برقم ١٩٦٨، و٣١٣٩، ٣٢٢٨. بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ ولكن برواية أخرى: نص الحديث المذكور وزيادة.

وأخرجه ابنُ ماجَهْ في سننه، كتاب الصيام، الحديث رقم ١٧٢٨. هذا، وقد ضَعَّفَ العُلَمَاءُ هذا الحديثَ، وتكلموا في بعض رواته، انظر فيض القدير للمناوي ٥/٤٧٤، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة الحديثي ص٩١ وما بعدها، والمقتضب ٣/٢٥٠، وأصول ابن السراج ١/١٥٥، ٢/٤٤، وكتاب لغات العرب وأثرها في التوجيه النَّحْوي د. دَجني ص ١٠٦.

قِسْمُ الأفْعَال

[الفِعْلُ، معناه، خواصُّهُ]

قوله: «الفعل⁽¹⁾: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصه: دخول قد، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة».

قولُهُ: «في نفسه»، يخرج الحرف، وقوله: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي الماضي والحال⁽²⁾ والاستقبال، يخرج الاسم، وكل اعتراض وَرَدَ على طَرْدِ حد الاسم، أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن، أعني الاعتراض بباب الغبوق، واسم الفاعل العامل، فهو وارد على عكس حد الفعل، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقترن⁽³⁾...».

وما وِرد على عكس حد الاسم، أعني على قولنا: كل غير مقترن فهو اسم، من الاعتراض بالمضارع، والأفعال غير المتصرفة، كعسى، وشبهه، فهو واردٌ على طرد حد الفعل، أعني علي قولنا: كل فعل فهو مقترن، والجواب عن الاعتراضات: كما تقدم في حد الاسم⁽⁴⁾.

---

(1) انظر حدَّه في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٢٧٥، وإيضاح الزَّجَّاجي ص٥٢، والصاحبي ص٩٣. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٠، والفوائد الضيائية ٢/٢٢٨.

(2) أثبته البصريون، وأنكره الكوفيون والأخفش، وقالوا بوجود فعل ماض وآخر مُستقبل وثالث سَمَّوْهُ الدائم، مثل قائم وذاهب وأشباههما. انظر الكتاب ١/٢، وإيضاح الزجاجي ٨٦، وابن يعيش ٧/٤، وشرح الحدود للفاكهي ص٢٧٧.

(3) ط: كل مقترن فهو فعل.

(4) م: «فهو مقترن فيه كالجواب فيما تقدم في حد الاسم، والمراد بالطرد والعكس ههنا ما هو عند النحاة كما ذكرنا في حد الاسم».

وإنما اختصَّ «قد» بالفعل، لأنه موضوعٌ لتحقيق الفعل، مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع.

وأما السين وسوف، فسماهما سيبويه[1]: حرفَيْ التنفيسِ، ومعناه، تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الخِناق[2]، أي وسَّعته، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين.

ويُخفف «سوف» بحذف الفاء، فيقال: سَوْأفعل، وقد يقال: سَيْ، بقلب الواو ياء، وقد تحذف[3] الواو، وتسكن[4] الفاء التي كان تحريكها[5] للساكنين نحو: سف أفعل.

وقيل: إن السين منقوص من سوف، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، وإنما اختصا بالفعل، لكونهما موضوعَيْن للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال، واختص الجوازم بالأفعال، لأنه لا جزم في الأسماء، كما ذكرنا: أنهم وفَّوْا الأسماء، لأصالتها في الإعراب، الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل، لفرعيته على الأسماء في الإعراب: ما لا يكون من عمله، وهو الجر، فلما نقص الجر، لم يحرك بشيء بدل الجر، فبقي مجزوماً، أي ساكناً.

ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحَسُنَ ادِّعاء كون المضارع المسمَّى مجزوماً: مبنياً على السكون؛ لأنَّ عمل ماسُمِّيَ جازماً، لم يظهر فيه، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك لأنَّ أصْلَ كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً: أن تكون ساكنةَ الآخِر، ومن ثم لا تُطلب العلة للبناء على السكون.

---

(١) الكتاب ٢/٣١١ بولاق.

(٢) الخِناق، بالكسر، حبل يخنق به.

(٣) ط: يحذف.

(٤) ط: يسكن.

(٥) يعني عند النطق بالكلمة تامة الحروف.

وإنما سُمِّيَ العامل عاملاً(١)، لكونه غيرَ آخر الكلمة عما هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظاً أو تقديراً.

ثم نقول: إنَّ نحو: لم يغْزُ ولم يَخْشَ، ولم يرم:(٢) مبني، كَاغْزُ، واخشَ وارمِ(٣) وإنما حذف الآخر ليكون فَرْقاً بين المعرب المقدر إعرابه، وبين المبني، وذلك لأنك تحذف في الفعل محلَّ الإعراب، إذا كان حرفاً يوهم سكونه أنه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء، أي حرف العلة، ليكون تنبيهاً على أنه: كما ليس فيه بظاهر. ليس بمقدر، أيضاً، لزوال(٤) محل الإعراب أي الحرف الأخير بلا عِلَّة، بخلاف: ياشجي، ولا فَتَى، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون مقدراً فيه(٥).

فإن قيل: لا نسلم أن العامل إنما يكون عاملاً، لتغيير آخر الكلمة عما هو أصله، بل إنما يكون عاملاً لتغييره عن حالة إلى أخرى، سواء كانت الحالة الأولى أصلاً لآخر الكلمة أي السكون، أو حالة(٦) إعرابيّة حاصلة لها قبل دخول العامل، فنحن إنما سمينا الجازم عاملاً: لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم، أو تجرده من العوامل، إلى السكون، وذلك لأنَّ عامل الرفع في المضارع مقدمٌ على عامليْ النصب والجزم، إذْ عاملُ الرفع هو التجرُّدُ عنهما، أو الحاصلُ عند التجرد عنهما، وهو وقوعه موقعَ الاسمِ، فيكون الجازم طارئاً على الرافع.

قلنا: ليس زوال الرفع أثراً للجازم، ومنسوباً (٢٠٣ب) إليه، بل هو منسوب إلى زوال عامل الرفع، أي الوقوع، أو(٧) التجرد، على ما قيل: إن علة العدم عَدَمُ العِلة(٨).

---

(١) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٣٤٠.

(٢) ط، د «إنَّ نحو: لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ مبني...».

(٣) ط: ارم قبل اخش.

(٤) ط، د: «لزوال الحرف الذي هو محل الإعراب بخلاف نحو ياشجي...».

(٥) ط: «ليكون الإعراب مقداراً فيه».

(٦) ط: «أو حالة أخرى إعرابية».

(٧) م: والتجرد.

(٨) د: عدم الوجود.

فإن قيل: فيكون زوال الرفع أثراً لزوال عامل الرفع، وزوال عامل الرفع أثر للجازم، وأثر الأثر أثر، فزوال الرفع أي الانجزام أثر للجازم.

قلنا: زوال عامل الرفع قد يكون أثراً للناصب أيضاً، فيلزم أن يكون الناصب جازماً.

وأقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة، أن يقال: إن الناصب يزيل الرفع إلى بدل وهو النصب، والجازم يزيله لا إلى بدل، فلم يسموا الناصب جازماً، لأن تعريفه بأثره الوجودي، أوْلى من تعريفه بأثره العَدَمي، ولما لم يكن للجازم أثرٌ وجودي، عرفوه بالعدمي، فَسُمِّيَ جازماً، إلا أنه لا يلزم، على هذا أن يكون الناصب في نحو: لن يضربا، ولن يضربوا، ولن تضربي: جازماً لإزالة أثر الرفع لا إلى بدل.

ولو اخترنا مذهب الكسائي، وهو أنّ ارتفاعَ المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازمُ الطارىء مسقطاً للرفع الثابت، لا إلى زوال الرافع لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع إلى زوال عامله، لم يَرِد الاعتراض المذكور.

قوله: «ولحوق تاء فعلت»، يعني به(١): اتصاله بضمير الرفع البارز وإنما اختص بالفعل؛ لأنّ الاسم يستحق مُثَنَّاه ومجموعه جمع السلامة الألفَ والواو، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى ألِفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما: استثقل، وإنْ حُذِف(٢): التبس.

قولـه: «وتاء التأنيث الساكنة»، لأنها سكنت(٣) للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، وكانت أوْلى بالسكون من التاء الاسمية لِخِفَّةِ الاسمِ وثقل الفعل.

---

(١) سقطت من م.

(٢) ط: حذفت.

(٣) ط: «لأنها إنما أسكنت».

[الفِعل الماضي : تعريفه وبناؤُه]

قولُه : «الماضي»⁽¹⁾ : مادَلَّ على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح» «مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو».

قولُه : «ما دَلَّ»، أي : فِعْلٌ دَلَّ، حتى لا ينتقض بأمس، ونحوه، وإنما لم يَحتج إلى التصريح بلفظ الفعل؛ لأنه في قسم الأفعال.

قوله : «قبل زمانك»، أي قبل زمان تلفظك به، لا على وجه الحكاية، وقولنا : لا على وجه الحكاية، ليدخل فيه نحو «خرجت» في قولك اليوم : يقول زيد بعد غد : خرجت أمس، فخرجت : ماضٍ وإنْ لم يَدُلَّ هنا⁽²⁾ على زمان قبل زمان تلفظك به؛ لأنك حاكٍ، وزيد، يتلفظ به لا على وجه الحكاية، فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به.

ويخرج عنه أيضاً نحو: أخرجُ، في قولك اليوم : قال زيد أوَّلَ من أمس : أخرج غداً، فإنه دالٌّ على زمان تلفّظ الحاكي به.

وأكثر ما يستعمل في الإنساء الإيقاعي من أمثلة الفعل، هو الماضي، نحو: بعت، واشتريت، والفرق بين «بعت» الإنشائي، و: «أبيع» المقصود به الحال، أن قولك، أبيع، لابـد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلـك الخـارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق، وإلا فهو كذب، فلهـذا قيل : إن الخبر محتمل للصدق والكذب، فالصدق محتمَلُ اللفظ من حيث دلالتُهُ عليه، والكذبُ محتملُه ولا دلالة للَّفظ عليه، وأما «بعت» الإنشائي فإنه لا

---

(1) انظر الفوائد الضيائية ٢/٢٣١.

(2) ط : ههنا.

خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب: وذلك لأن معنى الصدق: مطابقة الكلام للخارج، والكذب: عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها.

واعْلَمْ أنَّ الماضيَ ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إمَّا دُعاءً، نحو: رحمك الله، وإمَّا أمْراً، كقول علي رضي الله عنه في النهج: أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه بنفسه⁽١⁾، وينصرف إليه أيضاً، بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى:

﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾⁽٢⁾، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ﴾⁽٣⁾ .... ».

والعلة في الموضعَيْن: أنه من حيث إرادةُ المتكلم لوقوع الفعل قطعاً: كأنه وقع ومضى، ثم هو يُخبر عنه. وينصرف إليه، أيضاً، إذا كان منفياً بلا، أو أن، في جواب القسم، نحو: والله لا فعلت، أو: أن فعلت، فلا يلزم تكرير «لا»، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه، قال⁽٤⁾:

---

(١) نهج البلاغة ص١٤٩. وقوله: آسى؛ أي: ليكف وليواسِ، وقوله: أجزأ امرؤ قرنه؛ أي أغنى عنه مغناه، فقضى عنه وكفاه. [اللسان: جزأ].

(٢) الأعراف/ ٤٤، والآية بتمامها: «وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ».

(٣) صدر كل من الآيتين ٧١، ٧٣ في سورة الزُّمَر:
«وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ» ٣٩/ ٧١. «وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ» ٣٩/ ٧٣.

(٤) هو المُؤمَّل بن أُمَيْل المحاربيّ، كوفيٌّ من مُخضرَمي الدولتين: الأموية، والعباسية. [الأغاني ٢٢/ ٢٥٥].
والبيت من قصيدةٍ، قالها في امرأةٍ كان يهواها من أهل الحِيرة، يقال لها (هند)، ومنها:
شَفَّ المؤمَّلَ يومَ الحِيرة النظرُ   ليت المؤمَّلَ لم يُخْلَقْ له بَصَرُ =

٦٢٩ [حَسْبُ المُحبِّين في الدنيا(١) عذابهم]   واللهِ لا عذَّبْتُهم بعدها سَقَرُ

أي: لا تعذبهم.

وينقلب إليه أيضاً، بدخول «إنْ»(٢) الشرطية، وما يتضمن معناها، وبدخول «ما» النائبة عن الظرف المضاف، نحو: ماذرَّ شارق، و «مَادَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ(٣)...»، لتضمنها معنى «إن»، أي: إن دامت: قليلاً، أو كثيراً، وقد يبقى معها على المضي، كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡ﴾.

ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو: سواءٌ عليَّ: أقمتَ أمْ قعدتَ، وبعد: «كلما(٤)» و«حيثما» لأن في الثلاثة رائحةَ الشرطِ، وكذا بعد حرف التحضيض إذا كان للطلب، لا للتقريع(٥)، كما يَجيءُ في بابه(٦).

الخزانة ٨/٣٣٢، المغني ص٣٢٠ ط. المبارك، شرح شواهده للبغدادي ٤/٣٩١.

الشاهد فيه أنَّ الماضيَ المنفي بلا في جواب القسم ينصرف إلى الاستقبال.

(١) ليس في الأصل، وهو في د.

(٢) كقول أبي خراش الهذلي، وهو يطوف بالبيت:

إنْ تغفر اللهمَّ تغفر جَمَّا   وأيُّ عبدٍ لك لا ألمَّا

متمثلاً به، إذِ الرجزُ لأمية بن أبي الصلت.

المغني ص ٣٢١، واللسان [لَمم].

(٣) هود / ١٠٧، وتمامُها: «خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ».

وهود / ١٠٨، ونصُّها:

«وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ».

(٤) انظر آراء النحاة في «كلما» في دراسات، القسم الأول جـ ٢ ص٣٨٠، ٣٨١. إلّا أني عثرتُ على بيت لشاعر جاهلي، هو مِسجاح بن سِباع، حيث جعل بعد (كلما) الشرط وجوابه مضارعين:

وأفناني ولا يَفْنَى نهارٌ   وليلٌ كلما يَمضي يَعود

[شرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٠٠٩].

ووجدتُ بيتاً آخر لعمرَ بن أبي ربيعةَ:

كلما توعِدني تُخْلِفني   ثم تأتي ـ حين تأتي ـ بِعُذُرْ

[ديوان عمر ١٤٠ط أبي رجاء رحمه الله تعالى سنة ١٩٥٢م، مصر].

(٥) في ط: «إذ لا يحتمل الطلب والتقريع». والصواب ماأثبتُّ؛ لأن حرفَ التحضيض إذا كان للتقريع كان للماضي.

(٦) م: «كما يجيء في قِسم الحرف».

وكذا إذا كان صلة لموصول عام، هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو: الذي (٢٠٤أ) أتاني فله دِرهم، أو: كل رجل أتاني فله درهم؛ لأنَّ فيهما رائحةَ الشرطِ، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

قوله: «مبني على الفتح»، أمَّا بناؤه فَعَلَى الأصلِ، كما(١) ذكرنا في أول الكتاب، وأمَّا بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسمَ بوقوعه موقعَه، نحو: برجلٍ ضرب، أي: ضارب، فالمضارع لما شابهه المشابهة(٢) التامة(٣)، استحق الإعراب، وهو(٤)، لمشابهته مشابهة ناقصة، استحق البناء على الحركة، وأيضاً لوقوعه موقع المضارع في المواقع المذكورة قَبْلُ(٥).

وخُصَّ بالفتح، لثقل الفعل لفظاً، إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة(٦)، ومعنى، بدلالته على المصدر والزمان، وبطلب(٧) المرفوع دائماً، والمنصوب كثيراً.

فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، سكن آخره، كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لأنَّ الضمير المتصل هو كالجزء مِمَّا قبله(٨)، كما مَرَّ في باب المضمرات، ولا سيما إذا كان فاعلاً، وهم

---

(١) ط: لما.

(٢) ط: بالمشابهة.

(٣) أي شابه الاسم.

(٤) أي الفعل الماضي.

(٥) وهي وقوعه خبراً وصفةً وحالاً.

(٦) في د: بعد قوله بالأصالة: «ولا يتجاوز الرباعي كما يتجاوز الأسماء».

(٧) ط: وبطلبه.

(٨) ط، د: لأن الضمير المتصل له اتصال بعامله».

لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الولاء(١)، ولهذا قالوا: أصل هُدَبِد وعُلَبِط: هُدابد(٢) وعُلابط(٣).

قولُه: «الضمير المرفوع»، احترز به(٤) به عن المنصوب، نحو: ضَرَبك، وضَرَبَنا، فإنه لا يسكن، قوله: «المتحرك»، احتراز من المرفوع الساكن، نحو: ضَرَبا، فإنه لا يسكن معه لعدم توالي أربعة متحركات، وإذا اتصل به الواو: انضم آخره لمجانسة الواو.

---

(١) يعني متوالية.

(٢) الهُدَبد: اللبن الخاثر جداً.

(٣) العُلَبِط: الضخم، وأيضاً: القطيع من الغنم. واعلم أنَّ حرف المدّ واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثاً، مثل: هدابد، وعلابط كان زائدا، ويُعَدُّ المَدُّ فضْلَ صوتٍ في الحرف.

[انظر الممتع ١/٢٦٥].

(٤) ط: احتراز عن . . .

الفعلُ المضـــارع

تعريفُه، وجهُ مشابهتِهِ للاسم، شَرْطُ إعرابِه

قولُه: «المضارع(1): ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه .
مشتركاً وتخصيصه بالسين، فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون .
له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً، وللمؤنث، والمؤنثين(2) .

غيبة، والياء للغائب غيرهما(3)، وحرف المضارعة مضموم في .
الرباعي، مفتوح فيما سواه، ولا يُعرب من الفعل غيره، إذا .
لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث».

قولُـه: «مـا أشبه الاسم»، أي الفعل الذي أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشـابهتـه(4) للاسم، لأنـه لم يُسَمَّ مضـارعاً إلّا لهذا، ومعنى المضارعة في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضّرع، كأنَّ كِلا الشبيهين ارتضعا من ضِرع واحد، فهما أخوان رضـاعـاً، يقـال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد منهما بحَلَمة من الضرع وتقابلا(5) في الرضاع.

---

(1) انظر حدّهُ في شرح الحدود النحْوية للفاكهي ص ٢٧٨. وانظر الأماليَ الشجريةَ ١١٢/٢، وأعجب العجب للزمخشري ص ١٢، وشرحَ الكافيةِ لابن الحاجب ص ١٠١، والفوائدَ الضيائية ٢٣٣/٢.

(2) ط، د: والمؤنثين.

(3) «وذلك قوله (أفعل أنا) و (نفعل نحن) و (تفعل أنت أو هي) في المؤنث الغائب، و (يفعل هو)» [المسائل العسكريات ص١١٩]، وانظر الأنموذَج ص ٩٧.

(4) ط: بمشابهة الاسم.

(5) ط: وقت الرضاع.

قولـه: «بأحد حروف نأيت»، ليس بياناً لوجه المضارعة، بل بيانها(١) هو قوله: لوقوعه مشتركاً(٢) وتخصيصه بالسين، والباء، هنا، للسببية، إذْ زيادةُ هذه الحروفِ على أول الماضي مع تغيير بعض حركاته سببٌ مُحَصِّلٌ لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة: وقوعه مشتركاً، كما ذكرنا، فالباء فيه، كما في قولك: بزيد صِرت كقارون في الثروة.

قولُه: «بأحد حروف نأيت»، يخرج الماضي، قوله: «لوقوعه مشتركاً، بيان لوجه مشابهـة المضـارع لمطلق الاسم، وأمـا مشـابهتـه لاسم الفاعل خاصاً فبالموازنة، وصلاحيته للحال والاستقبال، فلذلك عمِل عَمَلَهُ كما تقدم.

قوله: «لوقوعه مشتركاً»، أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقال بعضُهم(٣): هو حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمـل إلاّ على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلاّ لقرينة(٤)، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً، من المناسب أن يكون للحال(٥) صيغة خاصة، كما لأخويه.

وقيل(٦): هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء(٧) فيه، فقال الحكماء: إنَّ الحال ليس بزمان موجودٍ بل هو فصلٌ بين الزمانين، ولو كان زماناً لكان التنصيف تثليثاً.

---

(١) م، د: «لأن بيانها يجيء بعد وهو قوله...».

(٢) بينهما، أي إنه صالح للحال وللاستقبال حقيقة، وهذا رأي الجُمهور وسيبويه [الهمع ١/١٧ - ١٨]، «إلاّ إذا دخله اللام، أو سوف». [الأنموذج ص ٩٧].

(٣) الفارسي، وابن أبي ركب. [الهمع ١/١٧ - ١٨].

(٤) وعليه الزجاج. الهمع ١/١٧، ١٨.

(٥) وعليه ابن الطراوة. الهمع ١/١٧، ١٨.

(٦) القائل ابن طاهر. الهمع ١/١٧، ١٨.

(٧) ط: العقلاء.

وليس بشيءٍ (١)؛ لأنَّ الحال عند النحاة غير «الآن» المختلَف في كونه زماناً، بل هو ما على جَنْبَتَيْ الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زماناً، أيضاً، أو: الحدّ المشترك بين الزمانين، ومِن ثَمَّ تقول: إنَّ «يُصَلِّي» في قولك: زيد يصلي، حال، مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعةً في الحال.

وقيل(٢): إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: إنَّ زيداً ليخرج، كما تقول: إنَّ زيداً لَخَارِجٌ، ولا يقال: إنَّ زيداً لَخَرَجَ(٣)، فإنَّ هذه اللامَ الداخلةَ في حيز «إنَّ» أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول «إن»، فهي تدخل على الاسم، أو على ما أشبه الاسم، مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ، وأما قولهم: إنَّ زيداً لفي الدار، فلقيام الظرف مَقام «حاصل»، كما يَجِيءُ في باب «إنَّ».

وعند الكوفيين(٤): لام الابتداء الداخلة على المضارع مُخَصِّصة له بالحال، كما أن السين تخصصه بالاستقبال، فلا يكون دخولُها وجهاً آخر للمشابهة، بل كالسين في التخصيص فلذلك لايُجَوِّزون: إنَّ زيداً لسوف يخرج، للتناقض، والبصريون يُجَوِّزون ذلك؛ لأن اللامَ عندهم باقيةٌ على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لَمّا دخلت (٢٠٤ب) على المبتدأ.

قولُه: «لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين»، يعني أنَّ الاسم يكون مبهماً نحو: رجل، ثم يختص بواحد، بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع: مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين.

---

(١) قوله: «وليس بشيء» ساقطة من ط.

(٢) استكمال للآراء في وجه مشابهة المضارع للاسم. والقائل هو أبوعلي الفارسي، في المسائل العسكريات ص١٢.

(٣) من المقرر أنّ لام الابتداء لا تدخل في خبر إنَّ، إذا كان فِعلاً ماضياً. وقد يقترن بها إذا كان مسبوقاً بقد.

(٤) سيبويه ٣/١٠٤، المسائل العسكريات ص١٢٤.

والفعل(١) المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين(٢)، لا، لأجل توارُدِ المعاني المختلفة عليه كالاسم.

وقال الكوفيون(٣): أُعرِب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد تتوارَد(٤) عليه، أيضاً، المعاني المختلفةُ بسبب اشتراك الحروفِ الداخلة عليه، فيُحتاج إلى إعرابه، ليتبينَّ ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تَبَعَاً لتعينه، وذلك نحو قولك: لا تضرب، رفعُه مخلّص لكون «لا» للنفي، دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نَصْبُ «تشرب» دليلٌ على كون الواو للصَّرْف(٥)، وَجَزْمُهُ دليلٌ على كونها للعطف.

ونحو ذلك(٦): ما بالله حاجة فيظلمَك، نَصْبُ «يظلم» دليلٌ على كون الفاءللسببية، وَرَفْعُه على كونها للعطف، ونحو: لِيضربْ، جَزْمُهُ دليلٌ على كون اللام للأمر، ونصبه لام «كي» أو لام الجحود، ويتغيّر المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طُرِدَ الحكم فيما لا يلتبس فيه معنىً بمعنى، نحو: يضربُ زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طُرِدَ الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبزَ زيدٌ، سواء كانت(٧) المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل

---

(١) ط، د: وفعل المضارع.

(٢) انظر الإنصاف، المسألة ٧٣.

(٣) في الإنصاف، المسألة ٧٣: «... فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة».

(٤) ط: يتوارد.

(٥) اصطلاح كوفي في تسمية واو المعية. يعني أنها تصرِف الكلام عن العطف الذي هو الأصل في الواو.
وأحرف الصرف يُطلقها الكوفيون على الواو، والفاء، وأو، التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بنفي أو بطلب، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جُمهور الكوفيين.
أمّا عند الفراء فالناصب لهذا الفعل هو الصَّرف.
[انظر مدرسة الكوفة ٣٠٦، ٣٠٧ ومعاني الفراء ١/٣٤، ٢٣٥].

(٦) ط: قولك.

(٧) ط: كان.

أكثر من غير الملتبسة، أو أقل مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر، الحكمُ الذي ثبتت(١) عِلّته في الأقل، كحذفهم الواو في: تعد ونعِد(٢) وأعِد، لحذفهم لها في: يعد، وكذا، حذفوا الهمزة في: يكرم ونكرم(٣) وتكرم، لحذفهم لها في أُكرم.

قوله: «فالهمزة للمتكلم مفرداً»، تبيين لمعاني حروف المضارعة، ليُعلم أنها لا تكون للمضارعة إلّا باعتبار معانيها، وإلّا، ففي أول «أكرمت» أيضاً، همزة، وليست للمتكلم، لثبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً.

فالهمزة للمتكلم وحدَهُ، مذكراً كان أو مؤنثاً، والنون للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثةِ(٤)، ويقول الواحد المعظَّم، أيضاً: نفعل، وفعلنا، وهو مجاز عن الجمع، لِعَدِّهم المعظم كالجماعة، ولم يَجِئْ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين: فعلوا، وفعلتم، في الكلام القديم المعتدِّ به، وإنما هو استعمالُ المولَّدين.

والتاء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مثنىً، أو مجموعاً، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثتين(٥)، أيضاً، والياء للغائب غيرهما أي غير المؤنث والمؤنثتين(٦) فيكون للأربعة، أي(٧) لواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث.

قولُه: «وحرفُ المضارعة مضمومٌ في الرباعي»، سواء كانت حروفه أصلية، كَيُدَحرج، أو فيه زائد، كيكرم، وأصله: يؤكرم(٨). ويُقَطِّع، ويُقاتِل.

---

(١) ط، : ثبت.

(٢) ط : وأعد، ونعد.

(٣) ط : يكرم وتكرم ونكرم.

(٤) م، ط : الثلاث.

(٥) ط، د : وللمؤنثين.

(٦) ط : والمؤنثين.

(٧) سقطت من ح، د، ط.

(٨) ط : يأكرم، وهو خطأ إملائي.

وأصل الأفعال: ثلاثي، ورباعي، فتحت حروف المضارعة في الثلاثي، لأن الفتح، لِخفته، هو الأصل، فكان بالثلاثي: الأصل، أوْلى، أو لأن الرباعيَّ أقلُّ، فاحتمل الأثقل الذي هو الضم، وتركوا الكسر؛ لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها، وكَسْرُ حروف المضارعة، إلاّ الياء، لغةُ غيرِ الحجازيين إذا كان الماضي مكسورَ العين، كما يَجيءُ في التصريف، ويكسرون الياء أيضاً، إذا كانت بعدها ياء أخرى.

فلما ضموا في الرباعي الأصلي حروفَه، حُمل عليه الرباعي المزيد فيه، كيفاعِل، ويُفْعِل(١) ويُفَعِّلُ، وبَقِيَ غير الرباعي على أصل الفتح لخفته.

---

(١) سقطت من د، ط.

وأمَّا أهراق(١) يُهَرِيق وأَسطاع(٢) يُسطيع، فرباعي زيدفيه(٣) الحرفان، على غير القياس كما يجيء في التصريف، إن(٤) شاء الله تعالى.

---

(١) أهراق : الهاء زائدةٌ عوضاً عن تحرك العين عند سيبويه كما في أسطاع. واللغة المشهورة أراق الماء يريقه، وفيها لغتان:

(أ) هراق الماء : بإبدال همزة أراق هاء والمضارع يُهرِيق وأصل يُهَرِيق: يُؤَرِيق، كما كان أصل يكرم يؤكرم، فحذفت الهمزة حتى لا تجتمع همزتان في نحو أأكرم، فلما أبدلت همزة أراق هاء، بقيت هذه الهاء في المضارع، إذ لا تجتمع همزتان في نحو أهريق، وبقية التصاريف يُهريق هَرِق لا تهرِقْ، فهو مُهرِيق، ومُهراق، والمصدر هراقة، قال امرؤ القيس:

وان شفائي عبرة مُهراقة فهل عند رَسم دارس من معوَّلِ

وقال غيره:

فقعدت كالمُهريق فضلة مائِه في حر هاجرة للمع سراب

ووزن هراق : هَفعل، ويُهَرِيق: يُهَفْعِل وهكذا.

(ب) أهراق: الأصل أراق، وأصل أراق: أروق أو أريق، فإن عينها تحتمل أن تكون واواً من راق الشيء يروق، ويحتمل أن تكون ياء؛ لأنّ الكِسائيَّ حكى راق الماء يريق إذا انصبّ. نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألِفاً، وزادوا الهاء عوضاً من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل الحركة إلى الساكن كما في أسطاع ومضارع أهراق يهريق فهو مهريق ومهراق وأهرق لاتهرق بسكون الهاء فيها والمصدر إهراقه:

فكنت كمُهْريق الذي في سقائه لرقراق آل فوق رابية صلد

هذا، ويتعذر وزن أهراق.

[المغني في تصريف الأفعال ص ٩٦، ٩٧ وايضاح المفصل ٢/٣٨٨].

(٢) أسطاع ـ بقطع الهمزة وفتحها ـ عند سيبويه من باب الإفعال، وأصله: أطْوَع، أعِلَّتِ العين بنقل حركتها إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً، ثم زيدت السين عوضاً من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل فتحتها إلى الساكن قبلها.
ومضارع أسطاع: يُسطِيع، بضم حرف المضارعة، وقال الفراء: أصلها استطاع بوصل الهمزة، فحذفت التاء، ثم فتحت الهمزة وقطعت شاذاً، فالمضارع عنده يَستطيع ، بفتح حرف المضارعة.
ويضعف مذهب الفراء أن اللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع بقيت الهمزة مكسورة. ويتعذر وزن أسطاع على ما هو مذهب سيبويه.

[سيبويه ٢/٢٤٩، ٣٣٣ بولاق، وإيضاح المفصل ٢/٣٩٠، ومغني عضيمة ٩٤، ٩٥ ومنثور الفوائد ص ٤٣].

(٣) أي : الهاء في (أهراق)، والسين في (أسطاع)؛ لأنه بمعنى أطاع، وقالوا: إن السين فيه عوضٌ من حركة العين التي أعلت ألفاً في أطاع، وهمزته للقطع، بخلاف اسطاع، المختصر من استطاع، بحذف التاء. [انظر منثور الفوائد ص ٤٣].

(٤) ط : إنشاء الله.

قوله: «ولا يعرب من الفعل غيره»، قد تقدم(١) علته.

قولُه: «إذا لم يتصل به نون التأكيد»، اعْلَمْ أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد، فقال جُمهورهم: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأمّا النون فحرفٌ، ولاحظ له في الإعراب، فبقي الجزءان مَبْنِيَّيْنِ.

فإنْ قيل: فلما امتزجا فهلاّ أعربت الكلمة على النون، كما يعرب الاسم المؤنث(٢) على التاء لّما رُكّبا، أو: هَلاَّ أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون، كما أُعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله(٣)؟

قلت: إمّا لأنَّ الاسم أصلٌ في الإعراب والفعل فَرْع عليه، فروعيَ إعراب الاسم بقَدْر ماأمكن، دون الفعل، ولا سيما والنون من خواص الأفعال، فترَجَّح جانب الفعلية، وضعُفت مشابهة الاسم.

وهذا على مذهب البصريين.

وإمّا لأن علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهورَ علةِ إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية، فيُرجع إلى البناء لأدنى سبب.

وهذا على مذهب الكوفيين.

هذا، مع أن للعرب داعياً آخرَ إلى ترك إعراب ماقبل النون كما أعربوا الاسم على ماقبل التنوين فرجّحوا لذلك الداعي موجِبَ البناء مع ضعفه، وهو اشتغال (٢٠٥أ) ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر، والمجموع المذكر، والواحد المؤنث، ففتحوا في الأول، وضموا في الثاني، وكسروا في الثالث، لأجل الفرق.

---

(١) في م، د: «قد تقدم علة إعرابه والخلاف فيه».

(٢) ط: «... الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا...».

(٣) م، ط: ما قبلها.

ولما كان أصل الاسم الإعراب، لم يبنوه مركباً مع التنوين، بناءَ الفعل مع النون، وأيضاً، لم يكن للتنوين معه امتزاجٌ قويٌّ، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف، وفي الإضافة، ومع اللام، ولضعف الامتزاج لم يُعرب على التنوين كما أعرِبَ على تاء التأنيث.

وقالَ بعضُهم: جميع ما اتصل به النونات(١) من المضارع، باقٍ على إعرابه، كما أن الاسمَ مع التنوين معربٌ، لكن لمّا اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدراً، كما في نحو: غلامي، على مذهب(٢) المصنف.

وقال بعضُهم: المضارع مع النونين مبنيٌّ للتركيب، إلّا إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربان(٣)، أو الواو نحو: هل تضربون(٤)، أو الياء نحو: هل تضربين، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف للساكنين في حكم الثابت، فنحو: يضربن، وتضربن، كيخشون وتخشين فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفَرْقِ.

فإنْ قيل: فإذا كانت(٥) معربة فَلِمَ لَمْ تعوَّض(٦) النون من الحركة، كما عُوِّض في نحو: يضربان ويضربون وتضربين، لمّا اشتغل محل الإعراب. أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر؟

---

(١) بالتاء، وهي نون النسوة، ونونا التوكيد: الشديدة، والخفيفة. وفي ط: النونان.

(٢) جاء في ارتشاف الضرَب لأبي حَيّانٍ، مخطوط الأحمدية في حلب رقم ٨٩٩، الورقة ٢٤٧ أن الجُمهور يذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب، وأن الجُرجاني وابنَ الخشّاب والمطرزي والزمخشري يذهبون إلى أنه مبني، وأنّ ابنَ جِني يذهب إلى أنه ليس بمعرب ولا مبني، وأنّ ابنَ مالكٍ يراه معرباً بحركة ظاهرة في الجر، مقدرة في الرفع والنصب.

(٣) ط: يضربان.

(٤) ط: يضربون.

(٥) أي صور المضارع المسندة إلى الأحرف المذكورة.

(٦) ط: يعوّض.

قلت: كراهة: لاجتماع النونات؟

وإنما لم يَدُر الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد، كما دار على ياء النسب، وتاء التأنيث، لمشابهتها(١) للتنوين، والإعراب قبل التنوين لا عليه(٢)، ولتشابههما تقلب ألفاً في نحو: «لَنَسْفَعًا . . .(٣)».

قولُه: «ولا نون جمع»، اختُلف فيه أيضاً، فالجُمهور على أنَّ الفعل مبنيٌّ للحاقها، قال سيبويه(٤): إنَّ «يَضْرِبْنَ» شابَهَ «ضَرَبْنَ»، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة(٥) متحركات حملاً على «ضَرَبْنَ»، جازَ بناؤه، أيضاً، حَمْلاً عليه، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء، فالأوْلى في الفعل المشابه للفعل أن يُرَدَّ إلى أصله من البناء، مع أنَّ هناك داعياً إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان، لمشابهته(٦) نحو ضربن.

وقالَ بعضُهم: هو معرب لضعف علة البناء، مقدَّر الإعراب لإلزامهم محلَّهُ السكون، ولم يعوِّض النون من الإعراب خوفاً مِن اجتماع النونَيْن.

[أوجُهُ الإعرابِ في الفعل المضارع]

قوله: «وإعرابُهُ رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ(٧)، فالصحيحُ المجرد عن ضمير»

---

(١) في د: لمشابهة النون.

(٢) ط: لا عليها.

(٣) العلق/١٥، ونصُّها: «كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ».

(٤) الكتاب ١/٦ بولاق = ١/٢٠ هارون. وانظر رَدَّ ابنِ الحاجب على سيبويه في الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/١٠.

(٥) د، ط: أربع.

(٦) ط: لمشابهة.

(٧) انظر إيضاح الزَّجَّاجي ص٨٠ وما بعدَها، ومسائل خلافية لِلعُكْبَري، المسألة الثامنة، ص٨٣ وما بعدها.

«بارز مرفوعٍ للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمة».
«والفتحة والسكون، والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، نحو»:
يضربان، ويضربون، وتضربين، والمعتل بالواو والياء».
«بالضمة تقديراً والفتحة لفظاً، والحذف، والمعتل بالألف»:
«بالضمة والفتحة تقديراً، والحذف».

قولُه «وإعرابُه[1] رفعٌ ونصب وجزم»، قد مضى عِلَّةُ اختصاصِه بالجزم.

قولُه: «فالصحيح المجرد.. إلى آخره»، تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب؛ لأنَّ الإعراب يختلف في أنواعها، كما اختلف في أنواع الأسماء، فنحا نحو تَبْيِينه في الأسماء، وبيَّن، ههنا، اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الأنواع، لسهولة أمره، بخلاف الأسماء، فإنه بَيَّنَ هناك: التقديري، ولم يُبيِّن اللفظي لعدم انحصاره.

قولُه: «فالصحيح»، احتراز عن المعتل نحو يغزو، ويرمي، ويخشى، فإنه ليس بالضمة رفعاً[2] والسكون جزماً.

قوله: «المجرد عن ضمير بارز»، احترازٌ عن الملتبس[3] بالضمير البارز المرفوع، ثم بَيَّنَ أن ذلك الضميرَ لايكون في المضارع إلَّا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث، نحو: يَضْرِبان، ويضربون، وتَضرِبين، وإنما احترز عن هذه الأمثلة الخمسة، لأنها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون، بل بالنون وحذفِها، كما يَجِيءُ، وإنما قيَّد الضمير البارز، لأنه لو قال: المجرد عن الضمير، وسَكَتَ، لَوَجَبَ ألَّا يكونَ المتصل بالضمير المستكن[4]، نحو: زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب، وأَضرب، ونضرب: بالضمة والفتحة والسكون، وإنما قيد الضمير البارز بالمرفوع، لأنه لو سكت على

---

(١) قوله «وإعرابه»: الواو ساقطة من د، ط.

(٢) في ط: لفظاً.

(٣) في م، ط: احترازعن المشتمل على الضمير.

(٤) ط: المستتر.

قوله: المجرد عن ضمير بارز، لوجب أَلَّا يكونَ المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يَضْرِبُكَ: بالضمة والفتحة والسكون.

قوله: «والمتصل به ذلك» أي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز[1] المرفوع، وهو الألِف، والواو، والياء، في الأمثلة الخمسة: يرتفع بالنون ويَنتصِب ويَنجزِم بحذفها.

وإنما أعرب هذا بالنون، لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء: لم يكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه عِلَّة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجُعِلَ النون بدلَ الرفع لمشابهته في الغُنَّة (٢٠٥ب) للواو، وإنما خصَّ هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والألف[2] والياء، دون نحو: يدعو ويرمي ويخشى، والقاضي، وغلامي، وإن كان الإعراب في جميعها مقدراً لمانع مع كونها معربة، ليكون الفعلُ اللاحق به ذلك الضمير، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون ألف «يضربان»، مشابهاً لألف «ضاربان»، وواو «يضرِبون» مشابهاً لواو «ضاربون»، وإن كان بينهما فَرْقٌ من حيث إنَّ اللاحقَ للاسم حرفٌ، وحُمِلَ الياء في تفعلين على أخويه: الألف والواو، في لَحَاق النون بهما.

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله، أعني الواو والياء والألف؛ لأنَّ الضمير المرفوع المتصل كالجزء، وخاصَّةً إذا كان على حرف، ولا سيما[3] إذا كانت تلك الحروفُ من حروف المد واللِّين، فالكلمة معها: كمنصور، ومسكين وعمّار، وسقوط النون في الجزم ظاهر، لكونه علامةَ الرفع، وكذا في النصب، لأنّ علامةَ الرفعِ لا تكون في حالة النصب، إلَّا أن الرفع في الواحد، زال مع الناصب، وجاء في موضعه

---

(١) م: بعد قوله: «والمتصل به ذلك»: «يعني بذلك الضمير البارز».

(٢) ط: والياء والألف.

(٣) م، د: «وخاصة إذا كان ذلك الحرف».

الفتح، وفي الأمثلة الخمسة، زال الرفع لا إلى بدل، كما كان البدل في الأسماء الستةِ؛ لأنَّ حروف العِلة يُبدل بعضُها ببعضٍ في الإعراب لكونها متولدةً من حركات الإعراب القائم بعضُها مَقامَ بعضٍ، فصار النصب في الأمثلة الخمسة، إذَنْ، في صورة الجزم، وتحذف هذه النونات الخمس، مع نونَيْ التوكيدِ. أمَّا عند مَن قال: الفعل معهما مبني، فظاهر، وأمَّا عند مَنْ قال بإعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات، فيكون الإعراب مقدّراً، كما في: قاضٍ، وتكسر النون بعد الألف غالباً، لأن الساكن إذا حُرِّكَ فالكسرُ أَوْلى.

وقُرِىء في الشواذ: «[أ][1] تعدانَني . .[2]»، وتفتح بعد الواو والياء، حَمْلاً على نون الجمع في الاسم، ونَدَرَ حَذْفُها لا للأشياء المذكورة نظماً، ونثراً، قال[3]:

٦٣٠ أبيت أسري وتَبِيتِي تدلكي جلدَكِ[4] بالعنبر والمِسْكِ الذَّكي

قولُه: « والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديراً»، استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخِفتها، وربما يظهر، في الضرورة: الرفعُ في الواو والياء، كما يظهر في الاسم جَرُّ الياء ورفعُها، قالَ[5]:

---

[1] الهمزة ساقطة من الأصل، وموجودة في سائر النسخ.

[2] الأحقاف /١٧، بفتح النون الأولى. [شواذ ابن خالويه ص ١٣٩]. وقد سبق تتمة الآية والكلام على قراءتها.

[3] لم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٨/٣٣٩ هارون، الخصائص ١/٣٨٨، المحتسب ٢/٢٢، ضرائر الشعر ١١٠، الهَمْع ١/٥١.

الشاهد فيه أنَّ النون من الأفعال الخمسة قد ينذُرُ حَذْفُها لا للأشياء المذكورة نظماً ونثراً. والأصل: تَبيتِين، تدلكين.

[4] م، د: شعرك.

[5] لم يُعْرَفْ قائلُه.

الخزانة ٨/٣٤٣ هارون، شرح الشافية ٣/١٨٣، شواهد الشافية ٤/٤٠٣، المفصل ٣٨٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٥٧، أمالي الزجاجي ٥٤ (ط١، القاهرة سنة ١٣٢٤هـ)، ضرائر الشعر ص٤٤؛ وفيه: «فجمع بين ضرورتين، إحداهما إثبات الياء وتحريكُها، وكان حقه أن يحذفها، فيقول: كجوار. والثانية أنه صرف مالا ينصرف، وكان الوجه لمّا أثبت الياء، إجراء لها مُجرى الحرف الصحيح، أنْ يمنع الصرف، فيقول كجواريَ».

وإعراب (ما إن) ما: نافية، إنْ: زائدة، وقوله: (لأري) عطف على رأيت، و (في مدتي) متعلقان برأيت. وقولُه: (كجواري) في محل نصب مفعول أرى، ومفعول الرؤية البصرية محذوف يدل عليه الثابت. أي ما رأيت كجواري ولا أري كجوار. وجملة (يلعبن) في محل نصب صفة لجواري. والشاهد فيه: أنه حرك ياء (جواري) والقياس إسكانُها.

٦٣١ [ما إنْ رأيت ولا أرى(١) في مدتي] كجواري يلعبن في الصحراء

ويقدِّر، لأجل الضرورة كثيراً، نَصْبُ الياء(٢) والواو، نحو قوله(٣):

٦٣٢ [فما سوَّدتني عامر عن(٤) وراثة] أبى الله أنْ أَسْمُوْ بأمٍ ولا أبِ

وكذا في الاسمِ ، قالَ(٥):

---

(١) ليس في الأصل، وهو من م.

(٢) ط : نصب الواو والياء.

(٣) عامر بن الطفيل (ديوانه ١٠ تحقيق شارل ليل. لندن سنة ١٩١٣م).

الخزانة ٨/٣٤٣ هارون، ضرائر الشعر ٩٠ وفي ص ٠٩١ «الا ترى أنه قد حذف الفتحة من آخر (أسمو) تخفيفا وإجراء للنصب مُجرى الرفع». الخصائص ٢/٣٤٤، شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٤، المفصل ٣٨٤، المغنى ٨٨٧ط. المبارك، معجم الشواهد ١/٥٤.

و (سَوَّدتني) من السيادة، وهي الشرف ، وأسمو من السُمُوّ وهو الارتفاع، وقوله: (عن وراثة) يتعلق الجار والمجرور بسودتني ، ومحلها النصب على أنها صفة لمصدر محذوف، والتقدير: فما سودتني عامر سيادة حاصلة عن وراثة.

والشاهد فيه: أنه سكَّن واو (أسمو) مع الناصب لأجل الضرورة، والمعنى : إنه وإن كان كريم الأصل، شريفَ المَحْتد، إلّا أنه لم يَرِثِ السيادةَ عن آبائه، وإنما سيادتُه من نفسه لِحَمْلها على معالي الأمور.

(٤) من م ، د.

(٥) رُؤبة بن العَجَّاج (ملحقات ديوانه ص ١٧٩).

الخزانة ٨/٣٤٧ هارون، الأمالي الشجرية ١/١٠٥، الخصائص ١/٣٠٦، و ٢/٢٩١، شواهد الشافية ٤/٤٠٥؛ وفيه:

وضمير (أيديهن) للإبل، والقاع: المكان المستوي، والقرِقْ، بفتح القاف، وكسر الراء: الأملس، أوِ الخَشِنِ الذي فيه الحصا، وجَوَار ـ بفتح الجيم ـ جمع جارية، ويتعاطَيْنَ: يناول بعضهن بعضاً، والوَرِقِ ـ بكسر الراء الدراهم.

شَبَّه حَذْفَ مناسم الإبل للحصى بحذف جوارٍ يلعبن بدراهم، وخصّ الجواريَ؛ لأنهن أخفُّ يداً من النساء».

الشاهد فيه أن تسكين الياء من (أيديهنّ) ضرورةٌ، والقياس فتحُها.

٦٣٣ كأنَّ أيديهَن بالقاع القَرِقْ   أيدي جوارٍ يتعاطَيْنَ الوَرِقْ

ويقـدَّر أيضـاً في السَّعَة، كثيراً، كقولهم في المثل: «أعط القوس باريها[1]» وكذا يُقَدَّر، في الضرورة: رَفْعُ الحرفِ الصحيح وجرُّه، قال[2]:

٦٣٤ فاليوم أشربْ غيرَ مُستحقِبٍ   إثْماً من الله ولا واغِلِ

وإنما جاز حَذْفُ الواو والياء والألف في الجزم؛ لأنَّ الجازم عندهم، يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل، لم يجد في آخـر الكلمة إلَّا حرف العلة المشابهة[3] للحركة فحذفه[4]، وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة في الضرورة[5]، قال[6]:

---

(١) مجمع الأمثال ١٩/٢، رقم المثل ٢٤٤٥؛ وفيه: «أي استَعِنْ على عملك بأهل المعرفة والحِذْق فيه، وينشد:

يابـاريَ الـقـوسِ بَرْياً لسـتَ تُحسِـنُهـا   لا تُفـسِـدَنْها وأعْطِ الـقـوسَ بارِيهـا

(٢) امرؤ القيس (ديوانه ٢٥٨ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف سنة ١٩٥٨م)، والرواية الأخرى: فاليومَ فاشربْ، وهي كذلك في ديوانه من رواية المفضل، وفي نوادر أبي زيدٍ ص١٨٧، ورواية الديوان: (أُسقى) بدل (أشربْ). وهو في:

الخزانة ٨/ ٣٥٠ هارون، والتنبيهات ص١١٧ (لعلي بن حمزة ضمن كتاب المنقوص والممدود للفراء، تحقيق الميمني، دار المعارف سنة ١٩٦٧)؛ وفيه: وإذا رأيت قول الزجاج: ورووا فاليوم أسقى، فإنما يعنى أبا العباس»، أي المبرد قال: «وهذا مما اشتهر به من تغييره - يعني المبرد - لروايته».

وهذه الرواية هي رواية الديوان من رواية الأصمعي.

ورسالة الغفران ٣٦٨؛ وفيه: «إذا روي: فاليوم أشرب، فيجوز أن يكون ثم إشارة إلى الضم، لا حكم لها في الوزن».

«و(الواغل): الداخل في نَسَبٍ ليس له. وهو في كلام أهل البصرة: الطُّفَيْلي، وفي كلام أهل الحجاز: البُرقي» [نوادر أبي زيد ص ١٨٨].

«والمستحقب: المكتسِب، وأصله من استحقب: أي وضـع في الحقيبـة، وهي خُرْجٌ يُربط بالسَّرج خلف الراكب». [الخزانة ٨/٣٥٨هـ].

الشاهد فيه أنه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح، كما في (أشربْ)، فإن الباء حرفٌ صحيح، وقد حذف الضمةُ منه للضرورة.

(٣) د، ط: مشابهة.

(٤) ط: فحذفها.

(٥) في م بعد قوله: «في الضرورة» كما يلي: «فيقدر الجزم كما في قراءة قنبل: «أنه من يتقي ويصبر» بإثبات الياء.

(٦) رؤبة، مِن رَجَزٍ له. (ملحقات ديوانه ص ١٧٩). =

٦٣٥ إذا العجوزُ[1] غضبت فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

وقال[2]:

٦٣٦ أَلَـمْ يأتيك والأنباء تنمي [بما لاقت لَبونُ[3] بني زيادِ]

= الخزانة ٨/٣٥٩ هارون، الأمالي الشجرية ١/٨٦، المفصل ٣٨٨، إيضاح المفصل ٢/٤٦٠، رسالة الملائكة ٢١٦، المنصف ٢/١١٥، المسائل العسكريات ١٣٢، ضرائر الشعر ص٤٦؛ وفيه:

«فينبغي أن تجعل فيه (لا) الداخلة على (تَرَضَّاها) نافية، والواو واو حال، . . فيكون المعنى، إذ ذاك، فطلِّقْها غيرَ مترضٍّ لها، ويكون قوله: (ولا تَمَلَّقِ) جملة نهي معطوفة على جملة الأمر التي هي (طَلِّق). ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرفَ نهيٍ؛ لأنها لو كانت للنهي لوجب حذفُ الألِفِ من (تَـرَضَّـاها)». قال ابنُ الحاجب في شرحه للمفصل ٢/٤٦٠:

المفهوم فيه النهي، فهي في موضع جزمٍ، فقياسه (ولا تَرَتَضَّهَا) وكان يمكن أن يقول: ولا تَرَضَّها ولا تَمَلَّقِ. ويستقيم له الوزنُ ولكنه فَعَلَ ذلك إمّا ذُهُولاً عن وجه الاستقامة، وإمّا مراعاة للفرار من الزِّحاف؛ لأن إثباتَ هذا الساكن هو بإزاء سِينِ مُسْتَفْعِلُنْ، وحذفُ سِين مستفعلن في مثل ذلك جائزٌ اتفاقاً، وقد حذفت في جميع أجزاء البيت في قوله: (ولا تَرَتَضَّ)، وفي قوله: (تَمَلَّقِ)، فيصير مُستفعلن مفاعلن وذلك جائز».

الشاهد فيه أن حَرْفَ العِلة قد لا يُحذف للجازم في الضرورة.

[1] من الأصل و م.

[2] قَيْس بن زهير، قاله فيما شَجَر بينه، وبين الربيع بنِ زيادة العبسي، [الجُمَل ٣٧٣، الحُلَل ٤١١]. وهو في: إيضاح الشعر ق ٥٣/أ، ١٠٢/ب، الخزانة ٨/٣٦١ هارون، سيبويه ١/١٥، ٢/٥٩ بولاق، سر صناعة الإعراب ١/٨٩، الفصول والغايات ١٢٤ (للمعري، ط محمود حسن زناتي، مصر سنة ١٩٣٨م)، الأمالي الشجرية ١/٨٤، ٨٥، ٢١٥، مايجوز للشاعر في الضرورة ٦٢، الإيضاح في علل النحو ص١٠٤؛ وفيه: «وهي لغة مشهورة متفق على حكايتها». فَرَدَّ عليه البَطَلْيَوْسي في الحُلَل ص٤١٢، فقال: «وقول أبي القاسم رحمه الله تعالى: «إنها لغة» خطأ». وجاء في كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ص١٧٠ مانصه: «أما الظاهر فيقضي حذف الياء من (يأتيك) للجزم، فتقول: (ألم يأتِك)، قال الله سبحانه: «أَلَمْ يأتِهم نبأُ الذين مِن قبلهم» [٩/٧١]، والوجه في إثباتها أنه أجرى المعتل مُجرى الصحيح للضرورة، فقدر الياء قبل الجزم متحركة بالرفع، كأنه (يأتيُك)، كما تقول: (يضربُك) وهذا هو الأصل، إلاّ أن الضمة تستثقل على الياء فتسلب منها، وتسكن في حالة الرفع، كما تقول: (هذا القاضي)، والأصل (القاضيُ) ففعل به ماذكرنا، ثم أدخل الجزم، فحذف الحركة، وسكنت الياء، كما تقول في الصحيح: (ألم يضربْك)».

واللَّبُون: الإبل ذوات اللبن. والباء في (بما) زائدة.

الشاهد فيه أن حرف العلة قد لا يحذف للجازم في الضرورة، كما في (ألم يأتيك)، أو يقال إنّ حرف العِلة قد حذف، والحرف الموجود الآن للإشباع.

[3] من م.

فيقدر أنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، أو يقال: إن الحروف حذفت للجزم، والحروف الموجودة الآن للإشباع كما في قوله(١).

وإني حيث ما يدني(٢) الهوى بصري   من حيث ماسلكوا أدنو فأنظورُ

وقوله(٣):

ينباع من ذفرى غضوب جسرة   [زيَّافةٍ مثل الفنيق(٤) المُكْدِمِ]

وربما جاء نحو: لم يأتي، في السَّعَة.

---

(١) ابن هَرْمة (ديوانه ١١٨)، وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

(٢) من م ، د.

(٣) عنترة (ديوانه ١٤٨ تحقيق عبد المنعم شلبي، المكتبة التجارية بالقاهرة، بدون تاريخ).

الخزانة ١٢٢/١ هارون، شرح القصائد العشر للتبريزي ص٢٨٨، الخصائص ١٢١/٣، ضرائر الشعر ٣٤، شرح شواهد الشافية ٢٤/٤.

«قال ابن الأعرابي: «يَنباعُ»: يَنْفَعِلُ من: باعَ يَبُوعُ، إذا مَرَّ مَرّاً مَرّاً لَيِّناً، فيه تَلَوٍّ، كقول [السفاح بن بكير اليربوعي]:

يَجمع حِلْماً، وأناةً، معاً   ثُمَّتَ يَنباع انبياعَ الشُّجاعْ

وأنكر أن يكون الأصل فيه (يَنْبَعُ)...

وقال غيرُهُ: هو من نَبَعَ يَنْبَعُ، ثم أشبع الفتحة، فصارت ألفاً».

[شرح المعلقات العشر ٢٨٨]، وما بين القوسين من الحاشية والذِّفرى، بكسر الذال، : الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن، والغضوب: الناقة الشديدة، والجَسْرة: الماضية في سيرها، وقيل: الضخمة القوية، والزيَّافة: المتبخترة في مشيها، مبالغة زائفة، من زاف زيفاً - إذا تبختر في مشيه. والفَنيق: الفحل المكرم الذي لا يؤذي ولا يركب لكرامته، والمكدِم: اسم مفعول قياسه أن يكون من (أكدمه)، لكنهم لم ينقلوا إلا كَدَمَه ثلاثيا من الباب الأول والثاني، قالوا: الكدم: العضّ بأدنى الفم، كما يكدم الحمار.

الشاهد فيه أن الألف في (يَنباع) تولدت من إشباع الفتحة، والأصل: ينبع.

(٤) من د.

[رَفْعُ المضارع وعاملُه ، وما يُخلِّصُه للحال أوِ الاستقبال]

قولُه : «ويرتفع إذا تَجَرَّدَ عن الناصب والجازم نحو: يقوم زيد» .

هذا ، وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل، كما هو مَذْهَبُ الفَـرّاء[1]، كالإيماء إلى ذلـك المـذهب، ولعل اختيار الفراء لهذا، حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين، وهو أَنَّ ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم، سواء وقـع موقـع اسم مرفـوع، كما في: زيد يضرب، أي : ضاربٌ، أو مجرور أو منصوب، نحو: مررت برجل يضرِب، ورأيت رجلاً يضرب .

وإنما ارتفع بوقوعه موقعَ الاسم لأنه يكون، إذَن، كالاسم، فأُعطيَ أَسبقَ إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع .

وتلك الاعتراضات[2]مثل أن يرتفع في مواضعَ لا يقع فيها الاسم، كما في الصلة، نحو: الذي يضرب[3]، وفي نحو: سيقوم وسوف يقوم[4]، وفي خبر «كاد» نحو: كاد زيدٌ يقوم، وفي نحو: يقوم الزيدان .

ويمكن الجواب عن نحو: الذي يضرب، ونحو: يقوم الزيدان، بأن يقال: هو واقع موقعَهُ، لأنك تقول: الذي ضاربٌ هو، على أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدَّم عليه، وكذا: قائمان الزيدان، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره

---

(١) ومـذهب جمهور الكوفيين وعامة المتأخرين. ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في أوله. معاني الفراء ٥٣/١، الإنصاف، المسألة ٧٤.

(٢) أي التي وجهت إلى رأى البصريين.

(٣) في م بعد قوله : «الذي يضرب» :«لأن الصلة لاتكون إلاّ جملة».

(٤) في م، د بعد قوله : «وسوف يقوم» : «لأن حرف التنفيس من خواصِّ الأفعال» .

اسماً، غير الإعراب مع تقديره فعلاً، وعن نحو: سيقوم، بأن سيقوم، مع السين، واقعٌ مَوْقعَ «قائم»، لا «يقوم» وحدَه، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة.

وعن نحو: كاد زيد يقوم، بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله[1]:

٦٣٧ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ [وما كِدتُ[2] آيباً]   وكم مِثْلِها فارقتها وهي تصفر

وإنما عُدِل عن ذلك الأصل[3]، لِما يَجِيءُ في بابه.

وقال الكسائي[4]: عامل الرفع فيه حروف المضارعة، (٢٠٦أ) لأنها دخلت في أول الكلمة فَحدَثَ الرفعُ بحدوثها، إذْ أَصْلُ المضارع إمّا الماضي وإمّا المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالته عليها، أَوْلى من إحالته على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنما عزلها عاملُ النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارىء المنفصل.

ويتعينّ المضارع للحالية بـ: «الآن» و: «آنفاً»، وما في معناهما من الظروف الدالة على الحالِ، وبلام الابتداء عند الكوفيين، كما[5] مَرَّ.

---

[1] تَأَبطَ شرّاً. الخزانة ٣٧٤/٨ هارون، المُفَصَّل ٢٤٥، ٢٧٠، ابن يعيش ١٣/٧، الإيضاح في شرح المفصل ١٣/٢، الخصائص ٣٩١/١، ضرائر الشعر ٢٦٥.

والمعنى: رجعت إلى هذه القبيلة بعدما كدت ألاّ أرجع إليها، وكم مثلها من القبائل فارقتها، وهي مقفرةٌ من أهلها لإبادتي إياهم بالقتل.

و(أُبْتُ): رَجَعْتُ. و(فَهْم): اسمُ قبيلةٍ، وهي فَهْم بن عمرو بن قيس بن عيلان.

و(تَصْفِرُ) من صفير الطائر، وهو صوته.

الشاهد فيه أن أصل خبر (كاد) الاسم المفرد: (آيباً).

[2] هذا في الأصل، وتتمة البيت من د.

[3] لأن قياس خبر كاد الفعل.

[4] معاني القرآن للفراء ٥٣/١، والإنصاف، المسألة ٧٤، واللُّمَع ص٢٠٦.

[5] في م، د: كما ذكرنا، نحو: إنّ زيداً ليقوم.

وقال بعضُهم: يتعين له بنفيه بليس نحو: ليس زيد يقوم و بـ «ما»، نحو: ما يقوم زيد(١)، أو: ما زيد يقوم، وبِـ: «إن» نحو: إن يقوم زيد، عند(٢) المبرد، وقال أبو علي: «إنْ» لمطلق النفي، و«ما» لنفي(٣) الحال، وقد مضى الكلام على «ما» في بابها، وسيجيء الكلام على ليس في بابه.

ويتخلَّص للاستقبال بظرف مستقبل، نحو أَضرب غداً ونحوه، وبإسناده إلى متوقع، كتقوم القيامة، وباقتضائه طلبَ الفعل، وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي، والإشفاق؛ لأنَّ طَلَبَ الحاصل مُحَالٌ، وبكونه وعداً، كقولك، واعداً: أكرمك وأحسن إليك، وبنونيْ التأكيد، ولام القسم، إذِ الثلاثةُ توكيدٌ، وهو إنما يليق بما لم يحصل، نحو: والله لأضربُ، على ضعف(٤)، ولأضْرِبَنَّ.

وأمَّا الحاصلُ في الحال فإنه، وإن كان محتملاً للتأكيد، وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصفٌ بالتأكيد، لكن لما كان موجوداً، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع(٥) على ضعفه وقوته(٦) لم يُؤكَّد.

وإذا كان جواب القسم بما، فهو للحال، لظهور «ما» في الحالية، كما مضى في بابها.

---

(١) في ط: زيداً.

(٢) في المقتضب ٤/١٨٨: «و(ما) في معنى ليس، تنفي ما يكون في الحال وما لم يقع».
وقال في ١/٥٠٠، ٢/٣٦٢: «إنْ بمعنى ما».

(٣) ذَكَرَ (ما) لنفي الحال في الإيضاح العَضُدي ١/١١٠، ولم يتعرض لِـ «إنْ»، وكذلك (ما) لنفي الحال في المسائل البغداديات ق ٢٠٤/أ.

[مخطوط في مكتبة الزاوية الحمزاوية برقم ٤٣؛ وفيه: «اعلم أن (ما) النافية مشبهة بـ(ليس)، وجهةُ الشَّبَه أنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس)...».
وانظر البغداديات وقد طُبِع الكتاب ص٥٩٥.

(٤) وَجْهُ ضعفِه أنَّ جواب القسم في مثل ذلك واجبُ التوكيدِ عند الجُمهور.

(٥) في م، د: الاطِّلاع.

(٦) في ط: أو قوّته.

وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب أو جازم(١)، فلذا كانت «إذن» الناصبة علامةً للاستقبال، وإذا ارتفع المضارع بعدَها فهو للحال(٢)، وينصرف إليه، أيضاً، بلو المصدرية، نحو قوله تعالى:

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ(٣) . . ﴾.

وكذا بكل أداة شرط وإن لم تعمل، إلاّ «لـو» فإنها موضوعةٌ للشرط في الماضي، ويجب كون الجزاء مستقبلاً لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل، ولازم الشيء واقع في زمانه.

ويتخلص، أيضاً بحرف التنفيس، قال سيبويه(٤) ومَن تبعه: وبلا للنفي أيضاً، وقال ابنُ مالك(٥)، بل يبقى(٦) على صلاحيته للحال، وليس ببعيدٍ، لقوله تعالى: «وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ(٧)».

وينصرف المضارع إلى المُضِي، بِلم ولما الجازمة(٨)، وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلِبانه إلى لفظ المضارع(٩)، ويبقىَ المعنى على ما كان، والأوّلُ؛ أولى لأنّ قَلْبَ المعنى أظهرُ وأكثر في كلامهم.

وينصرف، أيضاً، إلى المُضي بلو، غالباً، وبإذ، وربما، فإنهما موضوعان للماضي.

---

(١) هذا التعميم في «كل جازم» ليس على ظاهره، وسيأتي بعد أسطر أنه يتصرف إلى المضي بعد (لم)، و(لما).

(٢) يأتي تفصيل ذلك في الحديث عن (إذن)، وقد أفاض الرضيُّ هناك.

(٣) القلم/٩، وتمامها: «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ». (٤) ربما يستفاد هذا من قوله في الكتاب ٢/٣٠٦ بولاق: «وتكون (لا) نفياً. . .».

(٥) في د: وقال المالكي.

(٦) التسهيل ص ٤ ـ ٥.

(٧) هود /٣١، والآية بتمامها: « وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِىٓ أَنفُسِهِمْ إِنِّىٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ».

(٨) «. . . و(لو) الشرطية غالباً، و(إذا)، و(ربما)، و(قد) في بعض المواضع». التسهيل ص٥. وذكر الرضي لَمّا الجازمة احترازاً من لَمّا التي بمعنى حين، فإنها تدخل على الفعل الماضي. وانظر إيضاح المفصل ٢/٢١٧.

(٩) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٧، ٢١٨.

نصْبُ الفعلِ المضارع

[الأدواتُ الناصبةُ ، استعمالاتُ «أنْ»]

قولُه : «وينصب(١) بأنْ، ولن، وإذن، وكي، وبأنْ مقدَّرة بعد حتى» «ولام كي، ولام الجُحود، والفاء، والواو، وأوْ، مثل: أريد أن تحسن إليَّ،و: «وَأَن تَصُومُواْ(٢)»، والتي تقع بعد العِلم مخففة من الثقيلة وليست هذه، مثل: علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم، والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن، معناها نفي المستقبل مثل: «فَلَنْ(٣) أَبْرَحَ(٤)»، وإذن، إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً، مثل: إذن تدخلَ الجنة، وإذا وقعت بعد الواو، والفاء فوجهان، وكي مثل: أسلمتُ كي أدخل الجنة، ومعناها السببية .

ذكر النواصب(٥) جملة، ثم ذكر منها ما يعمل مضمراً، ثم أخذ يُفصِّل، وهو قوله: «فأن مثل أريد أن تحسِنَ إليَّ . . إلى آخره».

قولـه: «والتي تقـع بعد العِلم مخففة من الثقيلة»، اعلم أنَّ «أنَّ» الثقيلة يَصِحُّ وقوعها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد، سواء كان معمول الفعل، أو، لا، نحو: عندي أنك قائم، ولولا أنك قائم، سواء كان معمول فعل

---

(١) ط : ينتصب.

(٢) البقرة/١٨٤ ، والآية بتمامها: « أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ».

(٣) في ط: الفاء من «فلن ساقطة، وهذا تحريف بالآية».

(٤) يوسف/ ٨٠، ونصُّها: « فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ».

(٥) ط : النوصب.

التحقيق نحو: عرفت أنك خارج، وعلمت أنك داخل، أو معمول فعل الشك نحو: شككت في أنك مسلم، وقال سيبويه(١): إنه يضعف أن يقال: أرجو، أو أطمع، أو أخشى، أو أخاف أنك تفعل، وقال جارالله(٢): إنَّ الفعل الذي يدخل على أنَّ المفتوحة، مشدَّدةً كانت أو مخففةً يجب أن يشاكلها في(٣) التحقيق، وفيه نظرٌ لقوله(٤):

٦٣٨ وَدِدتُ وما تغني الوِدَادة أنني بما في ضمير الحاجِبيَّةِ عالمُ

وفي نَهج البلاغة(٥): «وَدِدت أنَّ أخي فلاناً كان حاضراً»، وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: أتمنَّى أنَّك تقوم لكان كالمتضاد، قال: لأن التمنِّيَ يدل على توقع(٦) القيام، و«أنَّ» تدل على ثبوت خبرها وتحققه، وذلك لأنا لا نسلم أنَّ «أنَّ» دالٌّ على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكد، فَيَصِحُّ أن يثبت

---

(١) الكتاب ١/٤٨٢ بولاق.

(٢) في المُفَصَّل ص ٢٩٩: «والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشدَّدة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق، كقوله تعالى: «ويعلمون أنَّ الله هو الحق المُبين»، وقوله تعالى: «أفلا يرون أن لا يرجع». فإن لم يكن كذلك، نحو أطمع وأرجو وأخاف فليدخل على أنْ الناصبة للفعل، كقوله تعالى: "والذي أطمع أن يغفرَ لي" ....».

(٣) قال ابنُ الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل» جـ ٢ ص١٩٣:
«كأنهم قصدوا إلى المشاكلة بين أنَّ والفعل الذي يدخل عليها، وذلك لأنهم لو أدخلوا غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضاد، ألا ترى أنك لو قلت: أتمنّى أنك تقوم لكان أنك دالاًّ على ثبوت مافي خبره وتحقيقه، وأتمنّى دالٌّ على توقعه، والشيء الواحد لايكون متوقعاً حاصلاً، فلذلك لم يدخلوا عليها إلاّ هذه الأفعال، وما قاربها، فلمّا ثبت امتناعُ دخول أفعال الرجاء والطمع على المشددة في كِلا وجهيها التزموا أنْ لايدخلوا أفعال التحقيق إلاّ على المشددة لتحصل المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما».

(٤) كُثَيِّر عَزَّة (ديوانه ٢/٣٦ بعناية هنري بيرس. الجزائر سنة ١٩٢٨م).
هذا البيت شاهدٌ «على أن (أنّ المفتوحة) يجوز أن تقع بعد فعل غير دالٌّ على العِلْم واليقين ـ كما في البيت ـ خلافاً للزمخشري في (مُفَصَّله)، فإن وَدِدت بمعنى تمنَّيتُ». [الخزانة ٨/٣٨٣]، الحماسة بشرح المرزوقي ١٥٧٠، معجم شواهد العربية ١/٣٤٢.
و (الحاجبية) هي عَزَّة محبوبة كُثَيِّر. و(الوِدَادة) بكسر الواو وفتحها.

(٥) مثله كثير في نَهج البلاغة، ومن ذلك قولُه كَرَّمَ الله وجهَهُ في أهل الكوفة: «لَوَدِدْتُ والله أنَّ معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم..
ولَوَدِدْتُ أنَّ الله فرّق بيني وبينكم وألحقني بمن هو أحقُّ بي منكم» ١/٢٣٠ دار المعرفة، بيروت.

(٦) في ط: توقف.

هذا المؤكد نحو قولك: تحقق أنك قائم، وأن يُنْفَى نحو قولك: لم يثبت أنّ زيداً قائم، وأنا شاكٌّ في أنه قائم، ولو كان بين معنى التمني ومعنى «أَنَّ» تنافياً، أو كالتنافي لم يَجُزْ: ليت أنك قائم.

رجعنا إلى المقصود فنقول:

إذا خُفِّفت «أنَّ» المشددة، تقاصرت خُطاها، فلا تقع مجرورةَ الموضع كالمشدَّدة، لا تقول: عجبت من أن (٢٠٦ب) ستخرج⁽¹⁾ ولا تقع إلّا بعد فعل التحقيق، كالعلم وما يؤدي معناه، كالتبينّ⁽²⁾، والتيقن والانكشاف، والظُّهور، والنظر الفكري، والإيحاء، والنداء، ونحو ذلك، أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظناً غالباً متأخياً للعلم، فلا تقول: أعجبني أن ستخرج⁽³⁾ ولا: وَدِدْتُ⁽⁴⁾ أن ستخرج، أو رجوتُ أن ستخرج، كما تقول: ذلك في المثقلة، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت، لفظاً ومعنًى: «أنْ» المصدرية، أمَّا لفظاً فظاهر، وأمَّا معنًى فلكونهما حَرْفَيْ المصدر، فأريد الفرق بينهما، فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤدَّاه أو ما يجري مَجراه من الظن الغالب، ليكون مؤذناً من أول الأمر أنها مخففة، لأنَّ التحقيق بأن المخففة التي فائدتها التحقيق: أنسب وأولى، فلهذا لم يَجِيءْ بعد فعل التحقيق الصرف: أن المصدرية، وأما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم، فتجيء المصدرية والمشددة، والمخففة، ولم يقنعوا بهذا، لأن الأولوية لاتفيد الوجوب فنظروا: فإن دخلت المخففة على الاسمية، كقوله⁽⁵⁾:

---

(١) ط: استخرج.

(٢) ط: كالتبيين.

(٣) ط: أن استخرج.

(٤) ط: ودودت.

(٥) الأعشى (ديوانه ٤٥ تحقيق رودلف غاير. ڤينا سنة ١٩٢٧م)، ورواية البيت في الديوان:
«في فتية كسيوف الهند قد علموا. أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الجبل» الخزانة ٨/ ٣٩٠ هارون، سيبويه ١/ ٢٧٢، ٤٤٠، ٤٨٠، ٢/ ١٢٣، المُفَصَّل ٢٩٨، إيضاح المفصل ٢/ ١٨٩، ١٩٢، ابن يعيش ٨/ ٧٤، المنصف ٣/ ١٢٩، الخصائص ٢/ ٤٤١.

=

٦٣٩ [في فَتيةٍ كسيوفِ(١) الهندِ قد عَلِموا] أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يحفى(٢) ويَنتعلُ

أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى:

﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ(٣) . . .﴾

و: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا(٤) . .﴾

لم يحتاجوا إلى فرق آخر، إذِ المصدريةُ تلزم الفعلية المؤوَّلة معها بالمصدر فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية والشرطية وإن دخلت على الفعلية الصِّرفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى:

﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ(٥)﴾

أي: لم يعلم، إلى قوله:

﴿وَأَن لَّيْسَ(٦) لِلْإِنسَانِ﴾.

وقوله:

﴿أَوَلَمْ(٧) يَنظُرُوا . . .﴾

أي يتفكروا، إلى قوله:

﴿وَأَنْ عَسَىٰ(٨) أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾

لم يحتاجوا، أيضاً، إلى فرقٍ آخرَ؛ لأنَّ «أنْ» المصدريةَ لا تدخل على الأفعال غير

= على أنّ أنْ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وهالك: خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، والجملة خبرها.

والشاهد فيه: مجيء أنْ المخففة، وخبرها جملة . .

(١) من م، د.

(٢) ط: يخفى.

(٣) النساء/ ١٤٠، والآية بتمامها: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

(٤) الجن/ ١٦، ونصُّها: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾

(٥)، (٦): النجم/ من ٣٦ إلى غاية ٣٩: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾

(٧)، (٨): الأعراف/ ١٨٥، ونصُّها: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾

المتصرفة، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف.

وإن كان ذلك الفعل متصرفاً، وجب أن تُفصل[1] المخففة من الفعل، إمَّا بالسين، نحو:

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ[2]﴾.

أو سوف يكون، أو «قد» نحو

﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ[3] أَبۡلَغُواْ ....﴾

أو بحرف نفي نحو: علمت أنْ لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام، وما يقوم، وذلك لأنَّ «أنْ» المصدريةَ، لايُفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى، [وعامله في[4] المضارع لفظاً] فلا يفصل بينها وبين[5] الفعل وكذا لا يفصل بين «لو» و«كي» المصدريتين والفعل كما يَجِيءُ بَلَىٰ، قد تفصل «لا» بين المصدرية والفعل؛ لأنها، لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضعَ لا تدخلها أخواتُها، نحو قولك جئت بلا مال.

فإذا اتفق وقوعُ «لا» بعد المخففة، فإن كانت المخففة بعد العِلم، لم تلتبس بالمصدرية لِما قَدَّمْنَا: أَنَّ المصدرية لا تقع بعد فعل العلم، وإن كانت بعد الظن، جاز أن تكون مخففةً ومصدريةً، كما في قوله تعالى:

---

[1] ط: يفصل.

[2] المُزَّمِّل / ٢٠، والآيةُ بتمامها: «إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمُۢ»

[3] الجِنّ / ٢٨، وتمامُها: «لِيَعْلَمَ أنْ قد أبْلَغُوا رسالاتِ ربهم وأحاطَ بما لديهم، وأحصي كُلَّ شيءٍ عَدَداً».

[4] هذه العبارة سقطت من د، ط.

[5] في ط: «فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها، وكذا...»

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا(١) تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾.

قُرِىء بالرفع(٢) والنصب، فالرَّفْعُ على أن الحسبان ظن غالب، فلا التباسَ بينهما على هذا، إلّا في مثل هذا الموضع، ويُسَمِّي النُّحاة الحروف التي بعد «أن» المخففة: حروف التعويض، لأَنها كالعِوض من إحدى نُونَيْ أَنَّ.

وكما جاز أن يؤوَّل الظن، بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة، وذلك كثير، وكذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء ويَقْوَىٰ حتى يلحقَ باليقين فتقع بعدهما، أيضاً، المخففة، كقوله(٣):

٦٤٠ ولا تَدفِنَنِّي في الفَلاة فإنني   أَخاف إذا ما مِتُّ(٤) أَنْ لا أَذُوقُها

جَوَّزَ بعضُهم(٥) أن يؤول العِلْم بالظن مجازاً فيقال: علمت أن يخرجَ زيد بالنصب، أي ظننتُ.

---

(١) المائدة/٧١، ونصُّها: « وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ».

(٢) الرفع قراءة أبي عَمرٍو، وحمزةَ، والكسائي، والنصبُ قراءة باقي السبعة. حُجة القراءات ص٢٣٣، الحُجة لابن خالَوَيْه ص١٣٣

(٣) أبو مِحْجَن الثَّقَفِي (ديوانه ٨ ط. الأزهار بلا تاريخ).
الخزانة ٨/٣٩٩ هارون، المغني ٤٦ ط. المبارك، شرح شواهده للبغدادي ١/١٤١، محاضرات الأدباء ١/٣٢٠، الأزْهِيَّة ٦١، الأمالي الشجرية ١/٢٥٣.
والبيت شاهدٌ: علي أنَّ (أنْ) مخففة؛ لوقوعها بعد الخوف بمعنى العِلْم واليقين. واسمها ضمير شأن محذوف، أو ضمير متكلم. وجملة (لا أذوقها): في محل رفع خبرها.
و(الفَلاة): الأرض المهلكة التي لا عَلَم بها ولا ماء، والمعنى: أنَّ الفلاة لا يُعْرَش فيها كرم، فلا تدفِنني إلّا بمكان ينبت فيه العِنَبُ، حتى أكونَ قريباً منه، فألتذ بذلك.

(٤) ط: ما ماتت.

(٥) انْظُر الخزانة ٨/٣٩٩ هارون.

وجـوَّزَ الفَـراء(١)، وابنُ الأنباري(٢): وقوعَ المصدرية بعد فعل عِلْم غير مؤول، فيجوز أن يكون قوله(٣):

٦٤١ فلما رأى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مالَهُ وَأَثَّلَ موجوداً وسدَّ مفاقِرَهْ

من هذا، ويجوز أن تكون مخففة من غير عِوَضٍ، كما حكى المبرد عن البغادِذة: علمت أن تخرج بالرفع(٤)، بلا عِوَضٍ، وذلك شاذٌّ.

فنقول: إن «أن» التي ليست بعد العِلم ولا مايُؤَدِّي مؤدَّاه، ولا ما يؤدي معنى القـول، ولا بعـد الـظن، فهي مصـدرية لاغَـيْر، سواء كانت بعد فعل الترقب، كحسبت، وطمعت ورجوت، وأردت، أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن(٥) يَعْلَمَهُۥ . . . ﴾.

و: أعجبني أن قُمت و: ﴿وَمَا كَانَ(٦) جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ . . ﴾.

أولا بعد فعل كقوله تعالي:

---

(١) معاني القرآن ١/٢٦٥، والتسهيل ص ٢٢٩.

(٢) التسهيل ص ٢٢٩. وابن الأنباري «يَرِدُ في معظم كتب النحو، وكتب الأخبار على أنه لَقَبُ أبي البركات، صاحب الإنصاف، والأرجح أن ذلك غيرُ صحيح، ولعلَّ لقب (أبي بكر بن الأنباري) ـ تلميذ ثعلب ـ وصاحب المصنفات ـ كان سببا في هذا الوَهَم الذي لحق الرجلَ في الماضي، وظل يلاحقه حتى هذا العصر، ويرجح أنه الأنباري. .».

[الخلاف النحوى د. حلواني ص٧٦، ٧٧].

(٣) النابغة (ديوانه ١٥٥ ط. أبي الفضل، دار المعارف).

قوله: «ثَمَّرَ الله ماله»؛ أي كَثَّرَهُ وأصلحه. و«أَثَّلَ موجوداً»، أي كَثَّرَ إبله. والمفاقر: مكان الفقر وجهتُه، فيكون جمع مَفْقَر كجعافر جمع جعفر.

وجواب (لَمّا) في بيتٍ بعدَه:

أَكَـب على فَاسٍ يُحِدُّ غرابَهـا مُذَكَّـرةٍ من المـعـاول باتِـرَهْ

وهو في الخزانة جـ ٨ ص٤١٤ هارون.

(٤) انظر المُرادي على الألفية ٤/١٨٧.

(٥) الشعراء/١٩٧، والآيةُ بتمامها: «أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ».

(٦) الأعراف/٨٢، ونصُّها: «وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ».

﴿وَلَوۡلَآ (١) أَن كَتَبَ ٱللَّهُ (٢) عَلَيۡهِمُ ٱلۡجَلَآءَ . .﴾ .

و: أن تقوم خيرٌ من أن تقعد.

وقد تجيءُ المصدرية ولا تنصب المضارعَ كقوله(٣):

٦٤٢ أن تقرآن على أسماءَ ويحكما   منّي السلامَ وأنْ لا تشعرا أحَدَا

وفي حرف مُجاهِد(٤): «لِمَنۡ أَرَادَ (٥) أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَۚ (٦) »، وذلك إمّا للحمل(٧) على المصدرية أوْ على المخففة.

والتي بعد الظن إن كان بعدها غير «لا» من حروف العوض فمخففةٌ لا غير، وكذا إن كانت بعدها «لا» داخلة على غير الفعل. نحو: ظننت أنْ لا مالَ عندك.

وإن كانت بعدها «لا» داخلة على الفعل، احتملت المخففة والمصدرية.

---

(١) ط: لو، وهذا تحريفٌ بالآية.

(٢) الحشر/٣، وتمامُها: «وَلَوۡلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابُ ٱلنَّارِ».

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. والبيتُ في:

الخزانة ٨/٤٢٠ هارون، الخصائص ١/٣٩٠؛ وفيه: «سألت عنه أبا عليٍّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ فقال: هي مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرآن»، المُوفي ١٥٠، الجَنَى ٢٢٠، رَصْفُ المباني ١١٣، المفصل ٣٨٥، ضرائر الشعر ١٦٣، إيضاح المفصل ٢/٢٣٣، شواهد التوضيح ١٨٠، المنصف ١/٢٧٨، ٢٧٩، ابن يعيش ٧/١٥.

و(أسماء): من أعلام النساء، ووزنه فَعْلاء، لا أفعال؛ لأنه من الوَسْم، وهو الحُسن، فهمزته بَدَلٌ من الواو.

و(وَيْح): كلمة تَرَحُّم ورأفة، وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف. وجملة (ويحكما): معترضة.

الشاهد على أنَّ (أنْ) الخفيفة المصدرية قد لا تنصب المضارع، إمَّا للحمل على ما المصدرية أو على المخفَّفة.

(٤) مجاهد بن جبير، تابعيٌّ، رضي الله عنه، وإمام في التفسير، عرض عليه ابن كثير وابن مُحَيْصِن، توفي ١٠٣هـ، وقيل غير ذلك. [غاية النهاية ٢/٤١].

(٥) البقرة/٢٣٣، والآية بتمامها: «وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَاۗ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ».

هذا، وقد قرأ مجاهد (أنْ يُتِمُّ) برفع الميم. [شواذ ابن خالويه ص١٤، البحر ٢/٢١٣]، ونُسِبت القراءةُ لابن مُحَيْصِن. [المغني ص٤٦ط. م، شواهد التوضيح ص ١٨٠]. ولم تَرِدْ القراءةُ في المُحْتَسَب.

(٦) سقطت من م، ط.

(٧) في ط: «وذلك إما للحمل على المخففة، أو للحمل على ما المصدرية. .».

قولُه : «والتى بعد العلم مخففة لا غير» ، وكذا التي بعد ما يؤدِّي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول، كأمَر، ونزّل، وأوحى ، ونادى، فإن فيها معنى : أَعْلَمَ وقال، معاً، فنقول.

إنْ وَلِيَها فِعْلٌ غير (٢٠٧أ) متصرف، كناديته أن ليس عندنا شيء فهى مفسِّرة، أو مخفَّفة، وإنْ وَلِيَها فِعْلٌ مُتصرفٌ من غير حرف عِوَض : احتملت أن تكون مصدريةً وأن تكون مفسِّرةً، ولا تحتمل المخففة لعدم العِوَض، وذلك كقوله تعالى : ﴿نُودِيَ أَنْ[1] بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾.

بمعنى : أي بُورِكَ، أوْ بمعنى : بالمباركة، ولو قلنا إن «بُورك» بمعنى الدعاء، فهى مفسِّرةٌ لا غير[2]، وكذا في نحو: أمرته أنْ قُمْ، وذلك لأنَّ صلة المخففة، كما لا تكون أمراً ولا نهياً ولا غيرَهما مما فيه معنى الطلب إجماعاً، فكذا صلة المصدرية أيضاً، على الأصح، كما يَجِيءُ في الحروف المشبهة بالفعل.

وأجاز سيبويه[3] كونَ صلة المصدرية ذلك، على أن يكون معنى : أمرته أنْ قُمْ، أي أمرته بأن قم أي بالقيام.

---

(١) النمل/٨، والآيةُ بتمامها: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

(٢) هذا مَحَلُّ نَظَرٍ! فقد جَعلها مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/١٤٥ مخففة، وأجاز كونَها مصدرية، ولم يذكر المفسِّرة.

وأما أبو حيانٍ في البحر ٧/٥٥ فقد أجاز أن تكون مفسِّرة، وأن تكون المصدريةَ، إما الثنائية التي تنصِب المضارع، و(بورك) صلة لها. والأصل حرف الجر، أي بأن بورك، و(بورك) خبر، وإما المخفَفة من الثقيلة، فأصلها حرف الجر، و(بورك) فعل دعاء. وانظر [البحر ٦/٤٣٤]. ومنع جار الله المخففة؛ لأنه جعل (بورك) خبراً. [الكشاف ٣/١٣٤].

قال أستاذُنا الأكبر الشيخ محمد عضيمة ـ رحمه الله تعالى :

«ليس في القرآن آيةٌ تتعين (أنْ) فيها أن تكون تفسيرية لاتتحمل غير ذلك. كذلك: ليس في أمثلة النحويين وشواهدهم مايتعين لأنْ تكونَ (أنْ) فيه تفسيرية لاغير.

وما قاله الرضي في شرح الكافية مِن أنَّ (أنْ) التي بعد الدُّعاء مفسِّرة لاغير هو مَحَلُّ نظر». [دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول جـ١ ص ٣٨٣].

(٣) الكتاب ١/٤٧٩ بولاق.

وقال أبو علي في قوله تعالى:

﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي⁽¹⁾ بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ . . ﴾

يجوز أن تكون مصدريةً فتكون بدلاً مِن «ما» أوْ من الهاء في «به»، أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو أنِ اعبُدوا وأن تكون مفسِّرة⁽²⁾.

وفي حكمه: ناديته أن يازيد قم، لأن الفصل بالنداء كلا فصل، وكأنَّ الفعل وَلِيَ «أن».

وإذا وَلِيت مافيه معنى القول، وَوَلِيَها فعل متصرف مصدَّر بلا جاز كونها مخففة ومفسِّرة ومصـدرية نحو قولك: أمرته أن لا يفعل، وأوحي إليك أن لاتفعل، فإن كانت مخففة فـ: «لا» للنفي، ولا يجوز أن تكون للنهي، لأن المخففةَ، كالمثقَّلة لا تدخـل على الطلبية، فيرتفع الفعل، وإن كانت مُفسِّرة جاز كون «لا» للنفي، أو للنهي، فيرتفع الفعل أو ينجزم، وإن كانت مصدرية، انتصب الفعل، أي: أمرته بألَّا يفعل⁽³⁾، ولا يجوز أن تكون «لا» نهياً، فينجزم الفعل إلَّا عند أبي عليٍّ، كما تَقَدَّمَ⁽⁴⁾.

فإن وليت مافيه معنى القول، ووليها فعل متصرف مُصَدَّر بغير «لا» من حروف العوض نحو: أوحِيَ إليك أن ستفعل، فمخففة أو مفسِّرة، وكذا قوله تعالى:

---

(1) المائدة/١١٧، والآيةُ بتمامها: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾

(2) في التبيان ١/٤٧٦: «ولا يجوز أن تكون بمعنى أي المفسِّرة؛ لأنَّ القول قد صُرِّحَ به، «و» أي «لاتكون مع التصريح بالقول».

وأقول: «بخلاف ابن عُصفور الذي أجاز ذلك في كتابه شرح الجمل الصغير، قال ذلك ابنُ هشام والزجاجُ. [المغني ٤٨، ٤٩، معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٤٦]. وفي البحر ٤/٦١: «وما اختاره الزمخشري، وجوزه غيره من كون (أن) مفسِّرة، لايَصِحُّ؛ لأنها جاءت بعد (إلّا)، وكل ما كان بعد (إلّا) المستثنى بها، فلابد أن يكون له موضع من الإعراب، و (أنْ) التفسيرية لاموضِعَ لها من الإعراب». [انظر المُشْكِل ١/٢٥٤، البيان ١/٣١٠ - ٣١١، القرطبي ٦/٣٧٦].

(3) في م: «أمرته بألا يفعل، وأوحي إليك بأن لاتفعل».

(4) انظر سيبويه ١/٤٨١ بولاق، وحاشية الصَّبَّان ٣/١١.

﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ(١)﴾.

لأنَّ الفصل بالنداء كلا فصل.

وإن وليت ما فيه معنى القول ولم يَلِها الفعل الصِّرف، بل وَلِيَها اسمية، نحو: ناديته أنْ زيدٌ في الدار، فهي، أيضاً، مفسِّرة، أو مخففة، ولا يجوز كونُها مصدرية، لوجوب دخولها على الفعل.

وكذا إن وليتها الشرطية كقوله تعالى:

﴿وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ(٢) فِي ٱلۡكِتَٰبِ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ...﴾.

وقوله تعالى:

﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ(٣)﴾.

إلى قوله:

﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ(٤) ...﴾.

وأجاز الأخفشُ(٥) أن تَنصب «أن» الزائدة.

وجوز الكوفيون(٦) كون «أن» شرطية بمعنى «إنْ» المكسورة، كما ذكرنا في قولك: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت، وقالوا في قوله تعالى:

﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ(٧) قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ ...﴾.

---

(١) الصافات/١٠٤، ١٠٥؛ ونصُّها: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾.

(٢) النساء/ ١٤٠، والآيةُ بتمامها: «وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكۡفَرُ بِهَا وَيُسۡتَهۡزَأُ بِهَا فَلَا تَقۡعُدُواْ مَعَهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦٓۚ إِنَّكُمۡ إِذٗا مِّثۡلُهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

(٣، ٤) الجن/ من ١ إلى ١٦.

(٥) مُغني اللبيب ص٥١. استدل لذلك بقوله تعالى: «وما لنا ألاَّ نُقاتل في سبيل الله» [٢/٢٤٦]، وقد خَرَّجها الجُمهورُ على عَدَمِ الزيادة. وانظر ابنَ يعيش ٨/١٣٨، وإيضاحَ المُفَصَّل ٢/٢٣٠.

(٦) مُغني اللبيب ص٥٣.

(٧) المائدة/٢، والآيةُ بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾

إنَّ فتح الهمزة وكسرَها بمعنى(١) واحد، ومنع ذلك البصريون(٢).

وجَوَّزَ بعضُهم كون «أن» المفتوحة بمعنى «إن» المكسورة النافية.

ولا يتقـدم على «أن» الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات، وأجاز الفراء(٣)

ذلك مستشهداً بقوله: (٤).

٦٤٣ [رَبّيْته حتى إذا تمعددا(٥) وآض نهداً كالحصان أجردا]
كان جزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدَا

وقوله(٦):

٦٤٤ [هَلاَّ سألتِ وخُبْرٌ(٧)قوم عندهم] وشفاءُ غَيِّءٍ جابراً أن تسألي

وهما نادران، أو نقول: لا يتعلق «بالعصا» بـ: «أَنْ أُجْلَدَا»، بل خبر مبتدأ مقدر،

---

(١) في مشكل إعراب القرآن ١/٢١٩: «وفَتْحُ «أنْ» إنما هي عِلَّةٌ لِما كان ووقع؛ وكَسْرُها إنما يدل على أمرٍ يُنتظر، قد يكون، أوْ لايكون، فالوجهان حسنان على معنييهما».
انظر: [إعراب القرآن للنحاس ١/٤٨٠، البيان ١/٢٨٣، معاني الفراء ١/٣٠٠، معاني القرآن للأخفش ١/٢٥١، الكشف ١/٤٠٥، دراسات، القسم الأول جـ ١ ص ٤٠٥ وما بعدها].

(٢) انظر البحر المحيط ٣/٤٢٢.

(٣) انظر البحر ٢/٣١٨.

(٤) العَجاج (ملحقات ديوانه ٧٦ط. ليبسغ).
الخزانة ٨/٤٢٩ هارون، المنصف ١/١٢٩، ١٣٠، شرح المُلُوكي ١٥٤، ابن يعيش ٩/١٥١.
الشاهد فيه أنّ الفَراء قد استدل بالبيت على جواز تقديم معمول معمول أنْ المصدرية عليها، فإنّ قوله (بالعصا) يتعلق بقوله (أجْلَدا)، و(أجْلَد) معمول أنْ.

(٥) ليس في د، ط.

(٦) ربيعة بن مقروم، شاعر مُخضرَم أدرك الجاهليةَ والإسلام، شهد القادسيةَ وجَلُولاء، وهو من شعراء مُضَر المَعْدُودين.
الخزانة ٨/٤٣٢، ٤٣٨، ٤٣٩ هارون، ولم أجد له مرجعاً آخَرَ، وكذلك الأستاذ هارون في معجم شواهد العربية ١/٣١٩.
الشاهد فيه أنّ تقدُّم جابراً على أنْ نادرٌ، أو هو منصوب بفعلٍ يَدُلُّ عليه المذكور، والتقدير: تسألين جابراً.

(٧) ليس في د، ط.

أو متعلق بِـ: «أُجْلَد[1]» مقدراً، وكذا: «جابراً» منصوب بـ: «تسألين مُقدَّراً[2]».

قوله: «ولن معناها نفي المستقبل»، هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضُهم[3].

قال الفراء[4] وأصل «لن» و«لم»: «لا» فأبدل الألف نوناً في أحدهما وميماً في الآخر، وقال الخليل[5]: أصل «لن»: لا أن، قال[6]:

٦٤٥ يرجي المرء مالا أَنْ يُلاقي وتَعْرِضُ دون أدناه[7] الخُطوبُ

أي: لن يلاقي، وقال سيبويه[8]: إنه مفرد، إذ لا معني للمصدرية في «لن» كما كانت في «أَنْ»، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه عن العرب: عَمْراً لن أضرب.

---

(١) في ط: بالجلد.

(٢) انظر أعاريب أُخَر في الخزانة ٨/٤٢٩ سطر ١٢ وما بعده.

(٣) الـزمخشري. انـظر الكشاف ٣/٤٠، البحر ٦/٣٩٠. لكن الزمخشري. رجع عن التأبيد. انظر الكشاف ٤/٩٧، والبحر . /٢٦٧.

(٤) الجنى الداني ٢٧٢؛ وفيه: «وهو ضعيف؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع». وانظر إيضاح المفصل ٢/٢١٨، وابن يعيش ٨/١١٢، والفوائد الضيائية ٢/٢٣٩.

(٥) سيبويه ١/٤٠٧ بولاق. والكسائي مع الخليل: مدرسة الكوفة ٢١٥، الخصائص ٣/١٥١، إيضاح الشعر، الورقة ١٦/ب، الجني ٢٧٠، الأشموني ٣/٢١٠، إيضاح المفصل ٢/٢١٨.

(٦) جابر بن رَأْلان الطائي، شاعرٌ جاهلي.
الخزانة ٨/٤٤٠، المُغني ٣٨؛ وروايته «... ما إنْ لا يراه»، واستشهد بهذا البيت على زيادة (إنْ) بعد (ما) الموصولة الاسمية. نوادر أبي زيد ٢٦٤؛: وروايته:

يرجي العبد ما إنْ لايُلاقي وتعرض دون أبْعَدِهِ خُطوب ...

قال أبو الحسن: قوله: (يرجي العبد ما إنْ لا يلاقي) غلط، والصواب: «ما أنْ لا يلاقي» وأن زائدة، وهي تزاد في الإيجاب مفتوحة، وفي النفي مكسورة. [انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٠٧، والهمع ١/١٢٥].
الشاهد فيه أن الخليل قال: أصل (لن): لا أن، كما جاءت في البيت، على أصلها، بدليل أن المعنى فيهما واحد، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فلما حذفت الهمزة التقى ساكنان: ألف لا، ونون أنْ فحذفت الألف لدفع التقاء الساكنين، فصار: لن.

(٧) ط: أقْرَبِهِ.

(٨) الكتاب ١/٤٠٧ بولاق، والمثال الذي أورده سيبويه: أمّا زيداً فلن أضرِب.

وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغيّر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنىً وعملاً، إذ هو وضع مستأنف، ولا دليلَ على قول الفراء.

ونقل المصنف[1] في «لا» مَنْعَ تقديمِ معمولِ ما بعدَها عليها، فلا يجوز: عَمْراً لا أضرب، والأصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلا «ما» كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

قوله: «وإذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها.

الذي يلوح لي في «إذن» ويغلب في ظني: أنَّ أصله «إذْ»، حذفت الجملة المضاف إليها[2]، وعُوِّضَ منها التنوين، لمّا قُصِد جعله صالحاً لجميع الأزمنة[3] الثلاثة بعد ما كان مختصاً بالماضي.

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمانِ فعلٍ مذكور، فقصدوا إلى لفظ «إذ» الذي هو بمعنى مطلق الوقت[4]، لخفة لفظه، وجرَّدوه عن[5] الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه[6] الجملة المضافَ هو إليها، لأنهم لمّا قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دَلَّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخصٌ مثلاً، (٢٠٧ب)، أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أي: إذ تزورني أكرمك، أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعُوِّض التنوين من المضاف إليه لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة فهو ككل وبعض، إلّا أنهما معربان و «إذ» مبني.

---

[1] قال: «.. تقديم المعمول على (لا) غير سائغ، لا تقول: عَمْراً لا يضربُ زيدٌ..». [الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٨].

[2] فهي بمعنى حينئذ. [البحر ٧/١٠].

[3] انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ٥٧ وما بعدها دار الآفاق، بيروت ط٣.

[4] د: «الذي هو من ظروف الزمان».

[5] ط: «وجرّدوه عن معنى الماضي».

[6] م، د: منها.

فإذن، على ما تقرر، صالح للماضي كقوله(١):

٦٤٦ إذن لَقَام بنصري [معشر خشنٌ عند(٢) الحفيظة إنْ ذو لُوثةٍ لانا]

وللمستقبل نحو: إن جئتني، إذن أكرمك، وللحال نحو: إذن أظنك كاذباً.

وإذن، ههنا هي «إذ» في نحو قولك: حينئذ ويومئذ(٣)، إلا أنه كُسِر ذاله في نحو: حينئذ، ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم، وإذا لم يكن قبلَه ظرفٌ في صورة المضاف فكسره نادر، كقوله(٤):

نهيتك عن طلابك أم عمرٍو بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ

والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب، لأن معناه الظرف.

والغالب في المبني على الفتح تضمّن معنى الشرط، وهو المَعْنيُّ بقول سيبويه(٥): إذن جزاء، وإنما ضُمِّن معنى الجزاء لكونه كإذْ ما، وحيثما في حذف الجملة المضاف إليها، فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يقطع عن الإضافة لتضمنه معنى الشرط،

---

(١) قُرَيْط بن أُنَيْف.

الخزانة ٨/٤٤٥، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٣، ٢٥، مجالس ثعلب ٢/٤٠٥؛ وفيه: «الحقيقة» بدل «الحفيظة»، المغني ٣٠، المَثَل السائر ٢/١٠٦ [لابن الأثير ط. محمد محيى الدين، مصر سنة ١٩٣٩م].

والحفيظة: الغضب. اللوثة: الضعف. ويَقْصِدُ بذي اللوثة قومَهُ الذين خذلوه، فنصرته مازن.

الشاهد فيه أنّ (إذن) تدخل في الماضي.

(٢) من د.

(٣) وليلتئذٍ، وغدا تئذٍ وعشيتئذٍ، وساعتئذٍ، وعامئذٍ،

ولم يقولوا: الآنئذٍ؛ لأنّ [الآن] أقربُ ما يكون في الحال؛ ولمّا لم يتباعد عن ساعتك التي أنت فيها لم يتمكنْ، ولذلك نُصِب في كل وجه.

(٤) أبو ذُؤيب الهُذَلي (ديوانه، ضِمن شرح أشعار الهذليين ١/١٧١ للسُّكَّري ط. عبد الستار فراج، مصر جـ١ ـ ٢ بلا تاريخ، وجـ٣ سنة ١٩٦٥م).

الخزانة ٦/٥٣٩ ـ ٥٥٠ هارون، و٨/٤٤٩، الجنى الداني ١٨٧، رصف المباني ٣٤٧، ابن يعيش ٩/٣١، المُخصَّص ١٤/٥٦، المُرْتَجَل ١٠؛ وفيه: (بعافيةٍ) بدل (بعاقِبة). قال ابنُ الخَشَّاب: «والأصل: وأنت ـ إذ نهيتُكَ ـ صحيحٌ، ثم حُذِفَتِ الجُملة، وعُوِّض منها التنوين»، [المغني ١١٩، المقتصد ١/٧٤].

الشاهد فيه أن التنوين اللاحق لإذ عوضٌ من الجملة، والأصل: وأنت إذ الأمر ذاك، وفي ذلك الوقت.

(٥) الكتاب ٢/٣١٢ بولاق.

وذلك لأنّ كلماتِ الشرط مُبهَمةٌ، والإضافة توجد(١) في المضاف تخصيصاً، لكنْ لمّا كانتِ الجملة المضافُ إليها «إذْ» ثابتةً من حيث المعنى ومبدل(٢) منها التنوين في اللفظ، بخلاف: «إذ ما» و«حيثما»: لم يَجزم «إذن» ما هو جوابه نحو: إذن أكرمك، كما جزمت إذْ ما وحيثما.

وإنما قلنا بكون الغالب في «إذن» تضمن معنى الشرط، ولم نقل بوجوبه(٣) فيه، كما أطلق النحاة(٤)، لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى:

﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا(٥) وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: لو جئتَني، إذن، لأكرمتك، وفي المستقبل، نحو: إذن أكرمَك بنصب الفعل.

وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي، جاز إجراؤه مُجرى «لو» في إدخال اللام في جوابه، كقوله تعالى:

﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ(٦) ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ..﴾.

أي: لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأذقناك، وكذا قوله(٧):

إذنْ لَقام بنصري معشرٌ خشنٌ

وليس اللام حوابَ القَسم المقدَّر، كما قال(٨) بعضُهم.

وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل، جازَ دُخولُ الفاء في جزائه(٩)، كما في جزاء «إن»، قال(١٠):

---

(١) د: «والإضافة تمنع عن الإبهام». (٢) ط: ومبدلة.

(٣) م، د: «ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه».

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول، جـ١ ص٦٤ - ٦٥.

(٥) الشعراء / ٢٠، «قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ». انظر دراسات، القِسم الأول، جـ١ ص٦٤ - ٦٥.

(٦) الإسراء/٧٥، والآيةُ بتمامها: «إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا».

(٧) صدر بيت لِقُرَيْطَ، وقد سبق. (٨) الفراء. معاني القرآن ١/٢٧٤.

(٩) ط: في جزائها.

(١٠) النابغة الذُّبياني (ديوانه ٢١، ٢٢ شرح ابن السِّكيت ط. د. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م).

=

٦٤٧ ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهه إذن فَلَا رفعت سَوْطي إليَّ يَدي
إذن فعاقبني ربي معاقبةً قَرَّتْ بها عينُ مَنْ يأتيك بالحسَدِ(١)

أي إنْ أتيت بشيءٍ فلا رفعت(٢) . .

ثم، قد يستعمل بعد «لو» و«إن» توكيداً لهما، لأن «إذن» مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل، بمعنى حرفَيْ الشرط المذكورَيْن مع فعل الشرط، نحو: لو زرتني إذن أكرمتك(٣)، وإن جئتني إذن أَزُرْكَ، فكأنك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد.

ثم، كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عَمَّا هو جزاؤه معنى، نحو أكرمك إن أكرمتني، وأكرمتك لو أكرمتني: جاز تأخر «إذن» الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه، نحو: أكرمك إذن، وكذا يتوسط «إذن» بين جُزْأيْ ما هو جزاؤه معنىً، تقول: أنا إذن خارج، وإن كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط إلاَّ ضرورة قال(٤):

هذا سُراقة للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذِيبُ ٨٢

كما يَجِيءُ ذلك، لضعف معني الشرط في «إذن»، وكذا تقول: والله إذن لأخرجنَّ، كما تقول: والله إنْ كان كذا لأخرجنَّ.

= الخـزانـة ٨/٤٤٩ هارون، الأزهِيَّة ص٤١ ط١/ص٥٢ط٢ سنة ١٩٨٢، شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٦٢، المُغني ٣٨، شرح أبيات للبغدادي ١/٩٥.

ومعني: فلا رَفَعَتْ سَوْطي إليَّ يدي» أي شَلَّت.

و (إنْ) في البيت الأول توكيد، إلاّ أنها تَكُفُّ «ما» عن العمل، كما أنّ «ما» تكف «إنَّ» عن العمل، في قولك: إنما زيدٌ منطلقٌ.

الشاهد فيه أنّ (إذن) إذا كانت للشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها، كما في جزاء إنْ، كأنه قال: إن أتيتُ بشيء فلا رَفَعَتْ.

فجملة فلا رفعت إلخ، جملة دُعائيةٌ وقعت جزاءً واقترنت بما يقترن به جزاءُ الشرط، لِما في (إذَنْ) من معنى الشرط، وكذا الحال في البيت الثاني.

(١) ط : بالحسدي.

(٢) د : «فأدخل الفاء؛ لأنّ المعنى : إن أتيت بشيء تكرهه فلا رفعت».

(٣) ط : لأكرمتك.

(٤) سبق تخريجه.

ولما كان إذن إشارة إلى زمان الفعل المتقدم، وجب تقديمُ ذلك، إمّا في كلام المتكلم بإذَن، نحو قولك: إنْ جئتني إذَن أكرمك، قالَ تعالى: ﴿ وَإِن كَادُوا[1] لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ[2] إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وإما في كلام متكلم آخر، كقولك: إذن أكرمك، وأنا إذن أكرمك، في جواب مَنْ قال: أنا أزورك.

ثم اعلم أنَّ «إذَنْ» إذا وَلِيَهُ المضارعُ، احتمل أن يكون للشرط في المستقبل، كَإنْ، وأنْ يكونَ للحال، فلا يتضمن معنى الجزاء، كما تقول لمن يُحَدِّثُك بحديث[3]: إذن أظنك كاذباً، فإنه لا معنى للجزاء ههنا، إذِ الشرطُ والجزاءُ، إمّا في المستقبل أو في الماضي، كما مَرَّ في باب الظروف المبنيَّة، ولا مَدْخَلَ للجزاء في الحال، فيكون «إذن» مع الحال، كما قُلنا في قوله تعالي[4]:
﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ .

فلما احتملت «إذن» التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت[5] معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقُصِد التنصيصُ على معنى الجزاء فى «إذن»، نُصِبَ المضارعُ بأنْ المقدرة لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فتحمل «إذن» على ما هو الغالب فيها أعني كونَها للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذْ ذاكَ على الحالية المانعةِ من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي عَلَمُ الاستقبال.

وقريبٌ من هذا: المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستة، كما

---

(١) الإسراء/٧٦.

(٢) قوله تعالى: «خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا» ليس في ط.

(٣) ط: تحديث.

(٤) الشعراء/٢٠، وتقدمت قَبْلَ قليلٍ.

(٥) د، ط: واحتمل.

يجيء، فإنه لما قُصِد النص على كون الفاء للسببية دون العطف: أُضمرت[1] «أنْ» بعدَها، لِينتفيَ (٢٠٨أ) عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية.

ومثله، أيضاً، أنهم لمّا قصدوا بالواو معنى «مع»، وبأوْ معنى «إلّا» أوْ «إلى»: نصب الفعل بعدهما، لأن النصب بأمِّ النواصب أي «أنْ» المصدرية: أوْلى، فيكون معنى المصدرية مُشْعِراً بكون الواو بمعنى «مع» التي لا تدخل إلّا على الأسماء، وبكَوْنِ «أوْ» بمعنى «إلّا» أوْ «إلى» اللتَيْن حقُّهما الدُّخولُ على الأسماء.

وإذا جازَ لك إضمار «أن» بعد الحروف التي هي الواو، والفاء، وأو، وحتى، فهلّا جاز إضمارُها بعد الاسم[2].

وإنما لم يجز إظهار «أنْ» بعد «إذَن»، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدَها، ولم يجز الفصل بين «إذن» والمنصوب بعدَها؛ لأنَّ المقتضيَ لنصبه لمّا كان قصد التنصيص على أن «إذن» للجزاء، صار «إذن»، لاقتضائه النصبَ كأنه عاملُ النصب، كما أنَّ فاءَ السببية، وواو الجمعية[3] صارتا كالعامِلَيْن في الفعل، فلم يَجُزِ الفصلُ بينهما وبين الفعل، فصار الفاء، والواو، وإذن، كنواصب الفعل التي لايفصل بينها وبين الفعل، إلّا أنَّ «إذَن» لما كان اسماً بخلاف أخواته، جاز أن يُفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء، دون الفاء والواو.

القَسَم، نحو: إذن واللهِ أكرمك، والدُّعاء نحو: إذن رحمك الله، أكرمك، والنداء نحو: إذن يازيدُ أكرمَك، وذلك لِكَثرة دَوْرِ هذه الأشياء في الكلام.

ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف[4] وشبهِه، فلا يُقال: إذن عندك يُفْصَل

---

[1] ط: أضمر.

[2] الذي هو «إذن»، كما ذهب إليه الرضي، وأفاض في تعزيزه وإثباته.

[3] هي التي يسميها النحويون واو المعية. ويُطلق الرضي عليها ـ أحياناً ـ واو الصرف، كما هو اصطلاح الكوفيين؛ لأنها تَصْرِف مابعدها عن ظاهر العطف الذي هو أصل الواو.

[4] أجازَه ابنُ عُصفور، نحو: إذن غداً أكرمَك. [الجنى الداني ص٣٦٢، المغني ٣١]. ومن محفوظي قولُ حسان ابن ثابت:

=

الأمـر، ولا بالحـال نحـو: إذن قائماً أضربك؛ لأنَّ الظرف والحال، إذن، يكونان معمولَيْن للفعل الذي هو صلة «أنْ»، ولا يقدم على الموصول، ما في حَيِّز الصلة، بخلاف القَسَم والدُّعاء والنِّداء.

وإنما اشترط في نصب الفعل ألّا يتوسط «إذن» بل يتصدَّر، لأنَّ نصب الفعل، على ما قلنا، لِغَرَض التنصيص على معنى الشرط في «إذن» والشرط مرتبته الصدر[1]، فإذا توسطت[2] كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، فمن ثمة تقول: والله إن أتيتني لأضربنك، فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضُعف معنى الشرط، لم يُراعَ ذلك بنصب الفعل بعده.

فحصل مما تقدم: أنَّ شرط وجوب انتصاب الفعل في الأفصح بعد «إذن» ثلاثة أشياء: تَصَدُّرُه[3]، وذلك إذا كان جواباً، وأنْ يَلِيَهُ الفعل غير مفصول بينهما بغير القَسَم والدُّعاء والنِّداء، وألّا يكون الفعل حالاً، وأما إذا تصدر من وجهٍ دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف، كقوله تعالي:
﴿وَإِذًا[4] لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾.
إِلَّا قَلِيلًا[5]، وكقولك، تأتيني فإذن أكرمك، جاز[6] لك نصب الفعل وترك نَصْبِه، وذلك أنـك عَطفتَ جملةً مستقلة على جملةٍ مستقلة، فَمِنْ حيث كَوْنُ «إذن» في أول جملة

= إذن - والـلـهِ - نَرميَهـم بحـربٍ تُشيبُ الـطفـلَ من قبـل المشيب

فأنت ترى أنّ الشاعر فصل بين (إذن) وفعلها بالقَسَم (واللهِ) وأبقي على عملها وهو النصب.

[1] د، ط: التصدر.

[2] ط: توسط.

[3] ط: تصديره.

[4] الإسراء/٧٦، ونصُّها: «وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا».

[5] قوله تعالى: «إِلَّا قَلِيلًا» ليس في ط.

[6] هذا جواب (أما)، وحقُّه أن يرتبط بالفاء، ويقع مثل هذا كثيراً لدى الرضي، ويشفع له ما جاء في حذف الفاء في جواب أمّا من أحاديثَ شريفةٍ.
انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٣٦ط. عالم الكتب، بيروت.

مستقلة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كوْنُ مابعد العاطف من تمام ماقبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ولهذا لم يُقرأ: «وإذن لايلبثوا⁽¹⁾ . . » إلَّا في الشاذ⁽²⁾؛ لأنه غيرُ متصدر في الظاهر.

ثم اعلم أنَّ الفعل المنصوب المقدر بالمصدر⁽³⁾، مبتدأ، خبره محذوف وجوباً، فمعنى، إذن أكرمك: إذن إكرامُك حاصلٌ، أوْ واجبٌ، وإنما وجب حذف خبر المبتدأ لأن الفعل، لما التزم فيه حذف «أن» التى بسببها تهيَّأ أن يصلح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أُبرِز الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل، وكذا القول في المنصوب بعد الفاء، على مايَجِيءُ.

وأما قولهم تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مُن أن⁽⁴⁾ تراه، فشاذٌّ.

وإنما ارتكب ادعاء أن «إذن» زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها، لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها، كما في «إذ» فإنّ معنى: إن جئتني إذن أكرمك: في وقت المجيء إكرامك، وكذا: لو زرتني إذن أكرمتك، ولا سيما في قوله تعالى:

﴿ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ⁽⁵⁾﴾.

---

(1) الإسراء/من ٧٦.

(2) تُنْسَبُ القراءة إلى أبَيّ، وكذا هي في مُصْحَف عبد الله بن مسعود.
[شواذ ابن خالويه ص٧٧، البحر ٦/٦٦]، ولم تَرِد في المحتسَب.
وأقول: لا يقتصر الأمرُ على المقرئين، بل يتعداهم إلى الأعراب الفصحاء. انظر سيبويه ١/٤١١ بولاق.

(3) أي الواقع بعد «إذن»، كما ارتضى أنه منصوب بـ«أنْ» مقدرة.

(4) الفاخر/ رقم ١٢٤ ص٦٥؛ وفيه: «قولُهم: تسمع بالمُعَيْدِيّ لا أنْ تراه» أوَّلُ مَنْ قال ذلك: المنذر بن ماء السماء. . .».
وفي مجمع الأمثال ١/١٢٩ رقم ٦٥٥: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِي خيرٌمِنْ أن تراه»، ويروى «لأنْ تسمعَ بالمعيدي خير»، و«أنْ تَسمعَ»، ويروى «تسمع بالمعيدى لا أن تراه» «والمختار» «أن تسمع».

(5) الشعراء /٢٠، وتقدمت قريبا.

وقولهم : إذن أظنُّك كاذباً ، بالرفع ، فإنها مُتَمَحِّضَةٌ للزمان ولا شرطيةَ فيها ، وقَلْبُ نونِها أِلفاً في الوقف يُرَجِّح جانبَ الاسميةِ فيها .

ونُقِل عن المازني(١) أنه كان لا يرى الوقف عليها بالألف ، لكونها حرفاً كإن ، وأجاز المبرد(٢) الوجهين ، وقال الفراء إذ أعملتَها فاكتبْهَا بالألف وإذا ألغيتَها فاكتُبَّها بالنون ، لِئَلاَّ تلتبسَ بإذا الزمانية ، وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها .

وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقَسَم والدُّعاء والنداء ، يُقَوِّي كونها غير ناصبة بنفسها ، كأن ، ولن ، إذ لا يُفْصَل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله .

وأما قولهم في الشرط : إنْ زيداً تضرِبْ ، فهو عند البصريين بفعلٍ مقدَّر ، كما يَجِيءُ بَعْدُ ، وأمَّا قولُه(٣) :

٦٤٨ فلا تَلْحَني فيها [فإن بحبِّها(٤) أخاك مصابُ القلبِ] جَمٌّ بلابلُهْ

فلقوة شبه «إنَّ» بالفعل .

هذا ، ومذهب سيبويه ، ورواه عن الخليل(٥) : أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه : ويروى(٦) عن الخليل أنَّ انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة(٧) ، وضَعَّفَهُ

---

(١) الجنى الداني ص٣٦٥ - ٣٦٦ط . العراق .

(٢) «قال المبرد : أشتهي أن أكويَ يَدَ مَنْ يكتب «إذَن» بالألف»!! الجني ٣٦٦ .

(٣) لم أهتد إلى قائله ، وهو في :
الخزانة ٨/٤٥٢ هارون ، سيبويه ١/ ٢٨٠ بولاق ، المُغني ٩٠٩ ط.م «ولحاه ، يلحاه ، ويلحوه لحياً ولحواً : لامَهُ وعَذَلَهُ . والجَمُّ : الكثير . والبلابل : جمع بلبَلة ، بالفتح - ؛شدة الهمّ والوساوس .
ينهى صاحبه أن يلومه في حبها ، لما أصيب قلبه بحبها واستولى عليه ، فلا جدوى من اللوم .
والشاهد فيه رفع (مصاب) على خبر إنّ ، مع إلغاء الجار والمجرور؛ لأنه من صلة الخبر وتمامه . وبعض النحاة يمنع تقديم معمول خبر إنّ على اسمها . والوجه خلافه ؛ لأنه يجوز تقديمه في (ما) الحجازية ، وهذه - أي إنّ - أقوى ؛ بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معها ، وامتناعه في (ما)» .
[سيبويه ٢/ ١٣٣ هارون هامش ١]

(٤) هذا في الأصل ، وم ، و ط ، والتكملة من د .

(٥) الكتاب ١/ ٤١٢ بولاق .

(٦) الجنى الداني ٣٦٣ .

(٧) ط : «مقدراً» .

(٢٠٨ب) سيبويه بأنه، لو كان «أن» مقدراً، لجاز تقديره في: زيد «إذن» أكرمه، كما جاز في: إذن أكرم زيداً إذِ المعنى لا يتغير، ويمكن توجيه هذا القول على ماذكرنا.

وقال بعض الكوفيين: أنه اسم منون، ويروى، أيضا عن الخليل(١)، أن أصله إذ أن فركبا، كما قال في «لن» أصله: لا أن، ووجهه أن يقال: تغيَّر المعنى بتغيُّر اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليَها الحالُ.

وإنما قلنا قَبْلُ: إنَّ النصبَ مع حصول الشرائط أفصحُ؛ لأنَّ سيبويه(٢) قال: «وزعم عيسى بنُ(٣) عُمَرَ أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذلك في الجواب بالرفع، فأخبرت يونس(٤) بذلك فقال: لايتعذر ذا، ولم يكن يروي غير ماسمع»، هذا كلام سيبويه.

قوله: «إذا لم يعتمد مابعدَها علي ماقبلَها»، يعني بالاعتماد: أنْ يكونَ مابعدها من تمام ما قبلَها، وذلك في ثلاثةِ مواضعَ:

الأولُ: أن يكون مابعدها خبراً لِما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمُك، وإني إذن أكرُمك، وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها، قال(٥):

---

(١) الجنى ٣٦٣.

(٢) الكتاب ١/٤١٢ بولاق.

(٣) أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق، وروى عنه الأصمعيُّ والخليل، وكان صاحبَ غريب. له: الجامع، والإكمال. توفي سنة ١٤٩هـ.

[البُلغة ١٨٠، الإنباه ٢/٢٧٤، البُغية ٢/٢٣٧].

(٤) يونُس بن حبيب الضَّبِّي، أبو عبد الرحمن، بارعٌ في النحو، من أصحاب أبي عَمرو بنِ العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه. له: معاني القرآن، النوادر، الأمثال، اللغات، القياس في النحو. توفي سنة١٨٢هـ.

[البغية ٢/٣٦٥، وفيات الأعيان ٧/٢٤٤ - ٢٤٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١٣٠].

(٥) لم أهتد إلى قائله.

الخزانة ٨/٤٥٦، ٤٦٢ هارون، المغني ٣١؛ وفيه: «فأما قوله: لاتتركني.. البيت، فمؤول على حذف خبر إنَّ، أي إني لا أقدِرُ على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت: «إذن ياعبدَ الله» قلت: أكرمُك - بالرفع - للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابنُ عُصفور الفصلَ بالظرف، وابنُ بابْشَاذ الفصلَ بالنداء وبالدعاء، والكسائيُّ =

٦٤٩ لا تتركنّي(١) فيهم شطيرا إني إذن أهْلِكَ أوْ أطيرا(٢)

بتأويل أنَّ الخبر هو: إذن أهلِكَ، لا: «أهْلِكَ» وَحْدَهُ فتكون «إذن» مصدَّرةً، كما تقول: زيد لن يقوم.

قالَ الأندلسيُّ: يجوز أن يكون خبر «إنَّ» محذوفاً، أي: إني أذِلّ، أو: لا أحتمل ثم ابتدأ وقال: إذن أهلك، قال: والوجه رفع أهلك، وجَعل «أو» بمعنى «إلّا».

الموضع الثاني: أن يكون جزاءً للشرط الذي قبل «إذن»، نحو: إن تأتني إذن أكرمك، وقولُ الشاعر:(٣)

٦٥٠ ازْجُرْ حمارَكَ لا يرتع بروضتنا إذن يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مكروبُ

يَجوز، على مذهب الكسائي: أن يكون «لا يرتع» مجزوماً بكَوْنِ «لا» فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر، و «يُرَدّ» مجزوماً، لا منصوباً، بكونه جواباً للنهي، كما هو مذهبُه

= وهشام الفصلَ بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفعُ، ولو قيل لك (أحبك) فقلت: (إذن أظنُك صادقاً) رفعت؛ لأنه حال»،

[معاني الفراء ١/ ٢٧٤، و٢/ ٣٣٨، الإنصاف، المسألة ٢٢، ابن يعيش ٧/ ٤٧، العَيْني ٤/ ٣٨٣، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٨].

الشاهد في قوله: (أهْلِكَ) فإنّ الفعل جاء منصوباً بـ(إذن) مع كونه خبراً عما قبلها، بتأويل أنّ الخبر هو مجموع [إذن أهلك]، لا (أهْلِكَ) وَحْدَهُ، فتكون (إذن) مصدَّرة..

[الخزانة ٨/ ٤٥٦ هارون].

(١) د، ط: لاتجعلنّي.

(٢) ط: أطير.

(٣) عبد الله بن عَنَمَة.

المفضلية ١١٥ ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣؛ وفيه: (فازجُرْ) بدل (أُزْجُرْ) والأصمعية ٨٦ ص ٢٢٨؛ وفيه: فازجُرْ والخزانة ٨/ ٤٦٢ هارون، وسيبوية ١/ ٤١١ بولاق؛ وقد استشهد به على نصب مابعده (إذن) لأنها مبتدأة، والمقتضب ٢/ ١٠ الطبعة الأخيرة؛ وفيه: (لاتُنْتَزَعْ سَوِيَّتُهُ) بدل (لا يرتع بروضتنا).

و(مكروب): شديد الفتل. و(قَيْدُ العيْرِمكروب): أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو. يقول: انتهِ عنا، وازجُرْ نفسَكَ عن التعرض لنا، وإلّا رددناك مضيقاً عليك.

وقوله: (لا يرتَعْ): جزم في جواب الأمر على مذهب الكِسائي، أو بَدَل.

الشاهد فيه أنه يجوز على مذهب الكسائي أن يكون (لايرتع) مجزوماً بِكَوْنِ (لا) فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر.

في نحـو قولك: لاتكفر تدخل النار، أي: إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى: لايرتـع إنْ يرتـع يُرَدّ.

وعند غيره، يُرَدّ، منصوب، وإذن، منقطع عما قبله، مُصَدَّر، كأن المخاطب قال: لا أزجره[1]، فأجاب بقوله: إذن يُرَدّ.

الثالثُ: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها، والله إذن لأخرجنَّ، وقوله[2]:

٦٥١ لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

ولا يقع المضارع بعد «إذن» في غير هذه الثلاثة معتمداً على ماقبلها، بالاستقراء، بَلَىٰ، تقع متوسطة في غير هذه المواضعِ، نحو: يقتل إذن زيدٌ عَمْراً، ولَبِئْسَ الرجلُ إذن زيدٌ، ونحوه.

ويجـوز في نحـو قولـك: إن تأتني آتـك وإذن أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم وهو الأقـوى، بعطف الفعل على المجزوم، والنصب على الاستئناف، وعطف إذن مع الفعل، وهما كالجملة الشرطية، كما ذكرنا، على الجملة الشرطية، والرفع على إضمار المبتدأ بعد «إذن»، أي: إذن أنا أكرمك.

---

(١) د، ط: لا تزجره.

(٢) كُثَيِّر عَزَّة (ديوانه ٧٨ بعناية هنري بيرس. الجزائر سنة ١٩٢٨م)، من قصيدةٍ يمدح بها عبد العزيز بن مروان.
الخزانة ٨/٤٧٣، سيبويه ١/٤١٢ بولاق، المُغني ص ٣٠، وقد جعل ابن هشام (إذن) جواباً للشرط مع أن المتقدِّم هو القَسَم.
الجُمَل ١٩٥ [ط. جديدة]، الحُلَل ٢٦٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٣، ٢٦٤، الهَمْع ٢/٧.
الشاهد فيه أن (إذن) لا تعمل في المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها.
فـ(إذَنْ) مهملة لعدم التصدُّر، و(لا أقيلُها) مرفوع، وهو جواب القسم المذكور في بيت قبله، وهو:
حلفتُ بِرَبِّ الراقصات إلى مِنىً يَغُول الفيافي نصُّها وزميلُها. واللام في (لَئِنِ) هي اللامُ الموطِّئة؛ لأنها وطأتْ أنّ الجواب للقسم المذكور، جَرْياً على المألوف المشهور في اجتماع الشرط والقسم، أن يكون الجواب للسابق منهما، وجوابُ المؤخرِ محذوفٌ لِسَدِّ المذكور مَسَدَّهُ.

[استعمالات (كـــي)]

قولُـه : «وكي ، مثـل : أسلمت كي أدخـل الجنة ومعناها السببية» ، اعْلَمْ أَنَّ مذهب الأَخفش[1] : أَنَّ «كي» في جميع استعمالاتها حرفُ جر. وانتصاب الفعل بعدَها بتقدير «أَنْ» ، وقد تظهر، كما حكى الكوفيون[2] عن العرب : لكي أن أكرمك، قال[3] :

٦٥٢ فقلت أَكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانِحاً   لِسانَكَ كيما أن تَغُرَّ وتَخدَعا

---

(١) الجنى ٢٦٤ ، والمغني ٢٤٢ .

(٢) الإنصاف ، المسألة ٧٨ .

(٣) جميل بن مَعْمَر العُذْري (ديوانه ١٢٥) جمع وتحقيق د. حسين نصار، القاهرة)، ورواية الديوان : فقالت : أَكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً * لسانَكَ هذا كي تَغُرَّ وتخدَعا.وهي الرواية الصحيحة، ولا شاهدَ فيه حينئذ.

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : «. . . فالرِواية التي احتجوا بها محرفَّة في موضع الاستشهاد نفسه، وإذاً لا صِحَّةَ للقاعدة المزعومة ، فالواجب تحريرُ الشاهد، والتوثُّقُ من ضبطه في مظانه السليمة قبل البناء عليه». [الموجز ص ٦ ـ ٧].

ونَسَب ابنُ عصفور البيتَ لحسان، وليس في ديوانه ؛ قال في ضرائر الشعر ص ٦٠ : «فأَنْ فيه ناصبة، لا زائدة أظهِرتْ للضرورة ؛ لأن (كيما) إذا لم تدخل عليها اللام ، كان الفعل بعدها منتصباً بإضمار (أَنْ) ولا يجوز إظهارها في فصيح الكلامْ» .

والبيت في : الخزانة ٨/٤٨١ هارون، المُغني ٢٤٢ ، والمُفَصَّل ٣٢٥، ابن يعيش ٩/١٤ ـ ١٦ ,

«والمانح : المعطي، وتَغُرَّ وتَخدع : من قبيل واحد .

و (أَكُلَّ) : الهمزة للاستفهام . (كلَّ) : مفعول به أول لـِ (مانحاً)،

و (لسانَكَ) مفعولٌ ثانٍ لِـ (ما نحاً) .

وقوله : (كيما) : كي : حرف مصدري، و (ما) زائدة، لا مصدرية ولا كافة ـ كما زَعَمَ العَيْني ـ و (أَنْ) : حرف مصدري ونصب. و (تَغُرَّ) : فعل مضارع منصوب بأَنْ، وفاعله ضمير المخاطب. وتخدَعا : عطف على «تَغُر» والألف للإطلاق.

والشاهد فيه : ظهور أَنْ بعد كي وذلك شاذٌ ؛ لأنَّ فيه جَمْعاً بين النائب والمنوب عنه، وذلك لأنَّ (كي) إذا لم تقترن باللام تنصب المضارع بإضمار أَنْ، فلا يجوز إظهار أَنْ بعدها ؛ لأنه في قوة تكريرها، وأَصَحُّ الأقوال فيها في مثل هذه الحال أن تلغى، ويكون العمل لـ «أَنْ» بعدها» .   [عن المفصل في شرح المفصل ص ٣٢٥]

وقال(١) :

٦٥٣ أردت لكيما أن تطير بقربتي * فتتركها شَنًّا ببيداء بلقعِ

ويتعذر(٢) لتقدم اللام عليها في نحو : ﴿لِكَيْلَا(٣) تَأْسَوْاْ﴾ ، وتأخره عنها في نحو قوله(٤) :

٦٥٤ كي لِتَقضِيني رُقَيَّةُ ما * وَعَدَتْني [غير(٥) مُختَلَسِ]

بأن كي ، المتأخرة في الأول، بدل من اللام المتقدمة، واللام المتأخرة في الثاني بدل من كي ، المتقدمة، وقد يبدل الحرف من مثله ، الموافق له في المعنى ، قال(٦) :

---

(١) لم يعرف قائله. قال البغدادي : «وهذا البيت قلّما خلا منه كتابٌ نَحْويٌ ، ولم يُعرف قائله». الخزانة ٨/ ٤٨٤ هارون.

رصف المباني ٢١٦ ، الإنصاف، المسألة ٨٠، معاني الفراء ١/ ٢٦٢، ضرائر الشعر٦٠؛ وفيه :"ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب»، المغنى ص ٢٤٢ ؛ وفيه : فَكَيْ إما تعليلية مؤكدّة لِلّام، أو مصدرية مؤكَّدة بأنْ». و (الشَّن) : القربة البالية، و (بَلْقَع) : مُقْفِرة.

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : «[لا يحتج بكلام مجهول القائل]. . . عرفتَ أن الشاهد على اجتماع (كي)، و (أنْ) مجهول القائل، وبذلك حبطت القاعدة . . . .». [الموجز ص ٦].

(٢) ط : ويعتذر.

(٣) الحديد/ ٢٣ ، والآيةُ بتمامها :

﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾

(٤) ابن قِيس الرُّقَيّات. (ديوانه ١٦٠ تحقيق محمد نجم، بيروت سنة ١٣٧٨هـ).

الخزانة ٨/ ٤٨٨ هارون، العَيْني ٤/ ٣٧٩، الهمع ١/ ٥٣. والبيت من بحر المديد؛ وفيه الحَذْفُ والخَبن. [انظر الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٥١ ـ ٥٢ تحقيق المرحوم أستاذنا عمر يحيى ، وأساتذنا د. قباوة ط ٣ دار الفكر بدمشق سنة ١٩٧٩م].

الشاهد فيه أنّ الأخفش يعتذر لتقدُّم اللام على كي في (لكيما) وتأخُرها عنها في (كي لتقضيني) أنَّ المتأخر بدلٌ من المتقدِّم.

(٥) من د.

(٦) زهير بن أبي سُلْمى .

شعر زهير ص ١٦٨ . صنعة الأعلم؛ وفيه : (وأني) بدل (فَثَمَّ)، وشعر زهير ص ٢٠٧ صنعة ثعلب؛ وروايته كروايتنا، والخزانة ٨/ ٤٩١ هارون، والمغني ١٥٩ ؛ وفيه : (أمسيتُ أمسيتُ) بدل (أصبحت أصبحت)، =

٦٥٥ [أراني إذا ما بِتُّ(١) بِتُّ على هوىً]   فَثُمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

أبدل «ثم» من الفاء، عند بعضهم. (٢)

وعند الخليل(٣) أن الناصب مضمر بعدها(٤)، بناء على مذهبه، وهو أنه لا ناصب سوى «أن».

ومذهب الكوفيين(٥)، أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل «أن» ويعتذرون في نحو: كيما(٦) أن تَغُرَّ، بأنَّ «أنْ» زائدة، أو بدل من كي، وفي: كي لِتَقضِيني(٧)، بزيادة اللام، كما في: ﴿ رَدِفَ لَكُم(٨) . . ﴾ وفي: كيمه(٩) بأن الفعل المنصوب بكي،

= وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٢٦، ورصف المباني ٢٧٥.

وقوله: «بِتُّ على هَوىً»؛ أي: لي حاجة لا تنقضي أبداً؛ لأنَّ الإنسان مادام حياً، فلابد من أن يهوى شيئاً، ويحتاج إليه.

والغادي: الذاهب غدوة. ومحموله في بيتٍ بعده:

[إلى حُفرةٍ، أُهْدَى إليها، مُقيمةٍ * يَحُثُّ إليها سائقٌ، من ورائيا]؛ أي أصبح غادياً إلى حفرة؛ أي: الموت سبيل كُلِّ نَفْسٍ.

(١) ليس في ط.

(٢) قال أبو سعيد السِّيرافي: «والوجه في البيت: فَثَمَّ؛ أي في ذلك المكان؛ لأنَّ العربيةَ لا تحتمل الجَمْعَ بين حرفَيْ عطفٍ».

[شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٧ هامش (٥)].

وانظر المغنى ص١٥٨.

الشاهد فيه أن الحرف قد يُبدل من مثله الموافق له في المعنى، فإنَّ ثُمَّ بدلٌ من الفاء. وذهب ابنُ جِني وتبعه ابنُ هشامٍ وابنُ عُصفورٍ إلى أنَّ الفاءَ زائدةٌ. [الخزانة ٨/ ٤٩١ هـ].

(٣) الهمع ٢/ ٥.

(٤) أي بعد (كي).   (٥) الهمع ٢/ ٥.

(٦) انظر الإنصاف، المسألة ٨١، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٢٢٠.

(٧) في بيت ابن قيس الرُّقَيَّات، المتقدم قبل قليل.

(٨) النمل/ ٧٢، ونصُّها:

﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾.

(٩) يعني في السؤال عن علة الشيء، والهاء للسكت.

مقدَّر، و «ما» منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل(١) : جئتك، فتقول: كيمه، أي كي أفعل ماذا.

وفي اعتذارهم هذا مخالفةُ لعدة أُصول : أحدها : حَذْفُ الصلة وإبقاء معمولها(٢)، والثاني : نَصْبُ «ما» الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدَّر، ولا تنصب(٣) إلاّ مقدمة عليه، ولهم أن يقولوا : المقدَّر كالمعدوم، إلاّ أنَّ «كي» يكون، إذن، متقدماً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في : لِمه، وبِمه، فإنَّ الجار والمجرور ككلمةٍ واحدةٍ، فيسقط «ما بهذا» الوجه عن التصدُّرِ اللفظي .

والثالثُ : حَذْفُ أَلِف «ما» الاستفهامية غير مجرورة، ولا نظير له في كلامهم(٤).

وعند البصريين : كي قد تكون ناصبة بنفسها كأَنْ، وجارَّة مضمراً بعدها «أن»، فإذا تقدمها اللام نحو: لكيلا(٥) تأسَوْا، فهي ناصبةٌ لا غير بمعنى «أن»، وليس فيها معنى التعليل، بل هو (٢٠٩ أ) مستفادٌ من اللام وإذا جاء بعدها «أَنْ»، فهى، إذن، جارة لا غير(٦) بمعنى لام التعليل، وهكذا في «كَيْمَه» ولا تجر الاسم الصريح إلاّ في «كَيْمَهْ(٧)»، وفي غير هذه المواضعِ، نحو: جئتك كي تكرمني، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل(٨)، وأن تكون جارة كاللام مضمراً بعدها «أن».

---

(١) في د، ط : كأنه قيل لك.

(٢) الصلة هي الفعل المقدر، ومعمولها هو اسم الاستفهام المتصل بـ «كى».

(٣) ط : ولا تنتصب .

(٤) م : في الكلام.

(٥) من الآية ٢٣ / الحديد :
وتقدَّمَتْ قريباً.

(٦) انظر الجَنى الداني ص ١١٥.

(٧) الجنى ٢٦١، والإنصاف، المسألة ٨١، وظاهرة الشذوذ ٢٢٠.

(٨) المعروف في مثل ذلك أن تكون ناصبة بنفسها، فتكون لام التعليل مقدرة قبلها قياساً.

واللامُ في : كي لِتَقضِيني، زائدةٌ عندهم أيضاً، أو بَدَلٌ من «كي» الجارة، و «أنْ» عندهم في : لكيما أن . . بدل من «كي»، لأن «كي» بعد اللام بمعنى «أنْ» كما مَرَّ.

ولا يتقدم على «كي» معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال : جئتك كي[1] زيداً تضرب، لأنها إمّا جارة أو ناصبة، ولا يتقدم عليهما[2] معمول ما بعدهما، وأجاز الكِسائيُّ[3] تقديمَ معمول[4] منصوب «كي» عليها.

وأمّا قولُ الشاعر[5] :

٦٥٦ إذا أنت لم تنفع فَضُرَّ فإنما يراد الفتى كيما يضرُّ وينفع

برفع يضر . . . ، فقيل : «ما» كافة، وقيل، مصدرية وكي جارة، أي لمضرته ومنفعته .

وجوَّز المبرد[6] والكوفيون[7] نصب المضارع بعد «كما» على أنها بمعنى «كيما» والياء محذوفة وأنشدوا[8] :

٦٥٧ لاتظلموا الناس كما لا تُظلموا

---

[1] في ط : جئتك زيداً لي تضرب.

[2] أي على النوعين.

[3] الهمع ٢/٥.

[4] سقطت من م ، ط.

[5] هو قَيْس بن الخَطيم (زيادات ديوانه ٨٠)، ويُعزى إلى النابغة الجَعْدي (ذيل ديوانه ٢٤٦)، وعزاه البُحتريُّ في الحماسة ٢١٣ إلى عبدالله بن معاوية [نقله وضبطه لويس شيخو، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت سنة ١٩٦٧م].

وقيل للنابغة الذبياني، ولم أعثر عليه في د يوانه.

الخزانة ٤٩٨/٨، المغني ٢٤١، معاني القرآن للأخفش ١٢٤/١، الهمع ٥/٢.

الشاهد فيه أن (يضرُّ) بالرفع، و (ما) كافة، وقيل مصدرية، و (كي) جارة؛ أي : لمضرته ومنفعته.

[6] الهمع ٦/٢.

[7] منهم ابنُ سَعْدان (الخزانة ٥٠١/٨)، وانظر الهمع ٦/٢.

[8] رُؤبة بن العَجّاج (ملحقات ديوانه ١٨٣).

والمشهور في الاستعمال ما أورده سيبويه ٤٥٩/١ بولاق؛ وهو : لا تشتُمِ الناس كما لا تُشتَم =

وقيل : بل الناصب[1] : «ما» تشبيهاً لها بأن ، والكاف للتشبيه، والبصريون يمنعون[2] ذلك وينشدون :

لاتظلم الناس كما لا تُظْلَمُ

بالتوحيد[3]، وقد يجيء شرح «كما» في حروف الجر.

وعلى مذهب الخليل[4]، لا ينصب المضارع إلّا بأن، ظاهرة، أو مقدَّرة، فيمكن أن يقال على مذهبه : إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب : أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه، لأن الرفع أقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره، وأعرب بالنصب لما وقع مع «أن» موقع الاسم، وهو المصدر.

وأما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه ، وذلك مع ما يسمَّى جوازم، فلم يعرب، إذن، لضعف المشابهة، كما اخترنا قَبْلُ.

[المضارع بعد «حتى»] :

قولُه : «وحتى، إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى كي أَوْ إلى أن، مثل : أسلمت حتى أدخل الجنة، وكنت سرت حتى أدخل البلد، وأسير حتى تغيب الشمس، فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكايةً، كانت

= وفي الإنصاف، المسألة ٨١، كرواية الرضي. ورواه البغدادي هكذا : لا تَظلمِ الناسَ كما لا تُظْلَمُ [الخزانة ٨/٥٠٠].

الشاهد فيه أنَ المبرّد والكوفيين جوّزوا نَصْبَ المضارع بعد (كما) على أن أصلها (كيما)، حُذفت الياء تخفيفاً.

(١) ط : الناصبة.

(٢) في الهمع ٢/٦ : «. . . وأنكر ذلك البصريون، وتأولوا ماورد على أن الأصل كيما حُذفت ياؤه ضرورة، أو الكاف الجارة كفت بما، وحذف النون من الفعل ضرورة».

(٣) يعني بإسناده إلى ضمير الواحد، «فالفعل مرفوع ـ على هذا ـ بعد لا النافية والكاف للتشبيه، وما كافة». [الخزانة ٨/٥٠٠].

(٤) الهمع ٢/٥.

حرف ابتداء، فيرفع، وتجب السببية، مثل : مرِض حتى لا يرجونه[1]، ومِن ثَمَّ امتنع الرفع».

في : كان سيري حتى أدخلها في الناقصة، و : أسرت حتى تدخلها، وجاز في التامة : كان سيري حتى أدخلها، وأيهم سار حتى يدخلها.

ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن».

اعْلَمْ أنَّ هذه الحروفَ مُخْتَلفٌ فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، فعند البصريين : حتى، ولام كي ، ولام الجحود : حروف جر، والواو، والفاء، وأو، حروف عطف، ولا يَنْصِبُ شيءٌ منها بنفسه، لأن الثلاثة الأولى[1] من عوامل الأسماء، [ولا يعمل شيءٌ منها في الأفعال][2] : والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصاص بأحد القَبِيلَيْن[3]، وجاءت[4] «أن» ظاهرة بعد لام كي، خاصةً، في بعض المواضع ، فتبين بذلك أنها غيرُ عاملةٍ بنفسها.

وعند الكوفيين[5] أن حتى، واللامَيْن، تَنْصِبُ بنفسها، لقيامها مقامَ الناصب، فاللام قامت مقام كي، فَعَمِلَتْ عملَها، وكذلك حتى التعليلية، وأما إذا كانت بمعنى إلى، فتعمل عمل «أن».

وفيها قالوا بُعْدٌ؛ لأنَّ الأصل عَدَمُ خروج الشيء عن أصله واعتقادُ بقائه على أصله : أَوْلى؛ مالم يُضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل.

وفيها تأوَّل البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارَّة، حتى تبقى على أصلها،

---

(١) انظر المغنى ص ١٧٦ ط. م

(١) ط : الأول.

(٢) العبارة ساقطة من د ، ط.

(٣) أي قبيل الأسماء ، وقبيل الأفعال.

(٤) ط : وجاء.

(٥) الجنى الداني ٥٤٢، والهمع ٢/٨.

مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها، ولاسيما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها(١) :

لَلُبْس عباءةٍ وتقرَّ عيني [أحبُّ إليَّ مِنْ(٢) لُبْسِ الشُّفوفِ] ٦٥٢

وفي قوله :

ألا أيهذا الزاجريُّ أحضُرَ الوغى وأن أشهد اللذاتِ(٣) هل أنتَ مُخلِدي] ١٠

على أن لامَ الجُحود ليست بمعنى «كي»، ولا بمعنى «أن»، و «حتى» للغاية ليست بمعنى «أن»، فكيف تحملان في النصب على ماليستا بمعناه.

وقالَ الكِسائي(٤) من بينِ الكوفيين : إن «حتى» ليست في كلام العرب حرفَ جرٍّ، وإنّ الجرَّ الذي بعدها في نحو : حتى مَطْلَعِ(٥) الفجرِ» بتقدير حرف الجر(٦)، أي «إلى» بعدها، أي : حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يَرد عليه الاعتراض في حتى، بأن

---

(١) مَيْسُون بنت بَحْدل الكلبية ـ بالحاء ـ كما في الخزانة ٨/٥٠٣، وسيبويه ١/٤٢٦ بولاق ويَجْدل ـ بالجيم ـ كما في الحُلَل ٣٣، ٢٦١.

والبيت في : الإيضاح العضدي ١/٣١٢، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٥٨، الجُمل ١٨٧ [ط . جديدة]، المُغني ٣٥١، ٣٧٣، ٤٧٢، ٦٢٣، ٧١٥، الأمالي الشجرية ١/٢٨٠، اللسان / شَفَفَ/، الجنى ١٥٧، رصف المباني ٤٢٢.

والعباءة : جُبّةُ الصُّوف، تقرّعيني : تبرد؛ كناية عن الرضى والسرور. والشفوف : جمع شِف ـ بالكسر، والفتح ـ: الثوب الرقيق يصف البدن. أي : لُبْسُ العباءة مع قُرّةِ العين، وصفاءِ العَيْشِ أحبُّ مِن لُبْسِ الشفوف مع سُخنة العين، ونكد العيش.

والشاهد فيه : نصب (تقرّ) بإضمار (أنْ) بعد الواو، ليعطف على لُبْس ؛ لأنه اسمٌ، و (تقرّ) : فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أن ؛ لأنّ أنْ وما بعدها اسمٌ، فعطف اسماً على اسم، وجعل الخبر عنهما واحداً، وهو (أحبُّ).

(٢) ليس في ط .

(٣) د : الحاجري.

(٤) من د؛

(٥) الهمع ٢/٨.

(٦) «وقال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار». الجنى ٥٥١.

عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما وَرَدَ على سائر الكوفية، بل يَرد عليه أنها غير مختصة بقبيل، لكنْ في مذهبه بُعْدٌ؛ لأنَّ حذف الجار وبقاء عمله، في غاية القِلة، فكيف أطَّرَدَ بعد «حتى»، وأيضاً كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم.

وعند الجَرْمي(١) : أَنَّ الفاء، والواو، وأو، ناصبةٌ بنفسها.

وقالَ الفَراء(٢) : الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبةٌ على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى(٣) فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لَّما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى «أو» معنى النهاية أو الاستثناء(٤).

وقولُهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إنه نُصِب على الصَّرف بمعنى قولهم: نُصِب (٢٠٩ ب) على الخلاف، سواءٌ.

وكذا زعموا أنَّ انتصاب الظرف في نحو: زيد عندك: على الخلاف، كما مضى في باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمراً معنوياً ناصباً، كما أن الابتداء عند أكثر النحويين: رافعٌ، ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف في نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو، وجاءني زيد لا عمرو.

---

(١) الدُّرُ المَصُون ١/٢٣٣ رسالة دكتوراه لأحمد الخراط، والإنصاف، المسألة ٧٥ و ٧٦، والهمْع ٢/١٠.

(٢) الهمع ٢/١٠.

(٣) «لأن ما قبله أمرٌ، أو نهيٌ، أو استفهامٌ، أو نفيٌ، أو تمَنٍّ، أَوْ عَرْضٌ، ألا ترى أنك إذا قلت: (ايتنا فنكرمَكَ)، لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت: (لا تنقطع عنا فنجفُوَك)، لم يكن الجواب نهياً ...».
[الإنصاف، المسألة ٧٦].

(٤) يعنى يصلح في موضعها (حتى) الدالّ على الانتهاء، أو (إلّا) الاستثنائية.

ولا يَرد على الجَرْمي الاعتراضُ بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين، لأنه يقول : إنّ هذه الحروفَ بهذه المعاني مختصةٌ بالمضارع، وأمّا قولُهُ تعالى :

﴿ . . . فَأَنتُمۡ فِيهِ[1] سَوَآءٌ ﴾ ،

فقليلٌ، وهو من باب وضع الاسمية موضعَ الفعلية، كما في قوله[2] :

٦٥٩ لو بغير الماء حَلْقي شَرِقٌ   كنتُ كالغَصّانِ[3] بالماء اعتصاري

وقولِهِ :

[ونُبئت ليلى أرسلت[4] بشفاعة * إليّ]، فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها ١٦٥

ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد «حتى» على مذهب البصريين :

قالوا : حتى حرف جر، فلا يدخل إلا على اسم، ظاهر أو مقدر، ولا يَصِحُّ تقدير الفعل اسماً إلّا بأن، أو كي، أو، ما، أو، لو، ولا يَصِحُّ تقدير «ما» و «لو»، لأنهما لا تنصِبان ظاهرتين، فكيف تنصبان مقدرتين، مع أنَّ «لو» لا تجيء مصدرية إلّا بعد فعل التمني، كما يَجِيءُ، ولا يَصِحُّ تقدير «كي» لأنَّ «كي» لا تستعمل إلّا في مقام

---

(١) الروم / ٢٨، الآيةُ بتمامها :

﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنۡ أَنفُسِكُمۡۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٞ تَخَافُونَهُمۡ كَخِيفَتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴾ .

(٢) عَديّ بن زيد العبادي (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد سنة ١٩٦٥م).

والبيت من قصيدة، يخاطب بها النعمان بن المنذر، وكان حَبَسَهُ، يقول في أول القصيدة :

أبلغْ النُعمانَ عن مَألُكاً   أنه قد طال حبسي وانتظاري

الخزانة ٨/٥٠٨، سيبويه ١/٤٦٢ بولاق، إيضاح الشعر، ق ١٢٣/أ، المغني ٣٥٤، اللسان /عَصَرَ/ .

والاعتصار : شُرْبُ الماءِ قليلاً قليلاً لِتزولَ الغُصّةُ.

والمعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غُصّتي به، ولكنْ إنْ شرقت بالماء نفسِه فماذا أُزيلُ شرَقي ؟ يُضرب مثلاً للتأذي مِمّن يُرجى إحسانُه.

الشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد (لو) وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً، وهذا مذهبُ ابنِ جِنّي.

(٣) ليس في ط .

(٤) من م.

السببية، سواء كانت بمعنى «أن»، نحو: لكي أقوم، أو بمعنى اللام، بلى، قد جاءت «كي» بمعنى «أن» من غير سببية، لكن بعد فعل الإرادة نحو قول أبي ذؤيب[1]:

٦٦٠ تريدين كيما تضمديني وخالداً   وهل يُجْمَعُ السَّيفَانِ، وَيْحَكِ في غِمْدِ؟

كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الإرادة، أيضاً، كقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ[2] ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ...﴾،

وبعد فعل الأمر، كقوله تعالى:

﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ[3]﴾،

فتكون اللامُ زائدةً[4]، كما في: «رَدِفَ[5] لكم»، وإذا كان في «كي» معنى السببية، لم

---

[1] (ديوانه ١/١٥٩ ط. دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ).
الخزانة ٨/٥١٤، ٥١٥، ٥١٦ هارون؛ وفيه:
«و (هل) للاستفهام الإنكاري. و (الغِمد): قِراب السيف. وفي أمثال العرب: «لا يُجمع سَيْفَانِ في غِمْدٍ، ولا فَحْلان في ذَوْدٍ». ، وقد استعمل هذا المصراعُ مَثَلاً، قال الزمخشريُّ في المُستقصَى ٢/٣٩٠: «هو من قول أبي ذؤيب، يُضْرَبُ في قِلّة الاتّفاق». وهو في: الهَمْع ٢/٥؛ وفيه: (تجمعينى) بدل (تضمديني)، ومعجم الشواهد١/١٠٩.
الشاهد فيه أن (كي) جاءت من غير سببيّة بعد فعل الإرادة. و (ما) زائدة، والفعل منصوب بحذف النون، والنون الموجودة للوقاية.

[2] الأحزاب / ٣٣، والآيةُ بتمامها:
﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾

[3] الشُورى / ١٥، ونصُّها:
﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾

[4] لقد وقع خِلافٌ بين النحاة حول اللام الواقعة بعد فِعْلَيِ الإرادة والأمر.
انظر سيبويه ١/٤٧٩ بولاق، معاني القرآن للفراء ١/٢٦١، البحر ٤/١٥٩.

[5] النمل / ٧٢، ونصُّها:
﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

يَصِحُّ تقديُرها في نحو : أسير حتى تغرب[1] الشمس، فلم يبق إلاّ «أنْ» التي هي أم البـاب، ولأنـه ثبت تقديُرها أيضاً في غير هذا الباب نحو : «وتقرَّعيني[2] . . .» و : «أحضرَ[3] الوغىٰ»، وحَمْلُ المشكوك فيه على ماثبت أَوْلَىٰ.

قوله : «وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله»، نحو : سرت حتى أدخلها، يعنى، ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى، مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها، كالدخول بالنظر إلى السير، فإنَّ الدخول، كان عند السير مترقباً بلا ريب، فيجوز النصب ، سواء كان الدخول وقت الإخبار، ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة، وذلك بأن يكون منك السير، إمَّا للدخول، على أن «حتى» بمعنى «كي» أو إلى الدخول، على أن «حتى» بمعنى «إلى»، ثم عَرَضَ مانعٌ مَنَعَ مِن حُصول الدخولِ ، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة، وقوله : «إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله»، لا يَصْلُحُ أن يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد «حتى» من رفعه، لأن «حتى» التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا تخلو : إمّا أن تكون بمعنى «كي»، أو «إلى»، فما بعدها إما مسبب عما قبلها، أو انتهاء له، والمسبَّب بعـد السبب، والنهاية بعد البداية، فالأوْلى أن يُجْعَلَ كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، جواباً عن اعتراض يُورَد، تقريره أن يقال : إنك إذا جوَّزت في نحو : سرت حتى أدخلها بالنصب : أن يكون الدخول ماضياً أوْ، حالاً عنـد الإخبـار كما تُجُوِّزَ كونه مستقبلاً، فكيف انتصب الفعل بأن، التى هى عَلَمُ الاستقبالِ ، فيُجابُ عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير، لا بالنظر إلى حال التكلم فمِن ثم جاز انتصابه بأن[4]

---

(١) د، ط : تغيب. وفي م تكملة كما يلي : «ولا يصح تقدير ما، ولو؛ لأنهما ينصبان ظاهرين، فكيف ينصبان مقدرين».

(٢) (٣) إشارة إلى الشاهدَيْن المتقدِّمَيْن قريباً.

(٤) كان يمكن أن يقول : إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً ولو بالنظر إلى ما قبلها، ويسمى في هذه الحالة مستقبلاً بالتأويل.

ثم إذا أردنا أن نُبَيِّنَ متى يرفع المضارع «بعد(1) » حتى» ومتى ينصب ، قلنا : ذاك إلى قَصْدِ المتكلم، فإن قَصَدَ الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد «حتى» : إمّا في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية، وجَب رفع المضارع، سواءٌ كان بناء الكلام المتقدم على اليقين، نحو : إنَّ زيداً سار حتى يدخلها، واعلم أنه سار حتى يدخلها، أو على الظن والتخمين، نحو : أظن عبدَ الله سار حتى يدخلها، وأرى أنه سار حتى يدخلها، أو تعقَّب الكلامَ شَكٌّ، نحو : سار زيد حتى يدخلها فيما أظن ، وسار حتى يدخلها، بَلَغَني ولا أُدري ، وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشكِّ والظَّنِّ، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين ، فعلى هذا، شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجَباً، بحيث يمكن أن يؤدِّيَ حصـول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد «حتى» سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني، نحو : سرت حتى أدخلها، أو لم يتصل به نحو : رأى مني العامَ الأولَ شيئاً، حتى لا أستطيع أن أكلمه العامَ بشيء، فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل «حتى» سببا لحصول ما بعده، فلا يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع، و : أسرت (٢١٠ أ) حتى تدخلها، . لأن السبب منتفٍ في الأول وغير محكوم بثبوته، لا بالعلم ولا بالشك في الثانى، فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه .

وقال الأخفش(2) : يجوز: ما سرت حتى أدخلها بالرفع، إلا أن العرب لم تتكلم به، وقد غُلِّط فيه (3) .

وجاز أيُّهم سار حتى يدخُلها، لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه، وإنما الاستفهام عن السائر، لا عن السير.

---

(1) ط : بعدها.

(2) الجنى ٥٥٧.

(3) عبارة : «إلاّ أنَّ العرب لم تتكلم به» منقولةٌ عن الأخفش نفسه.

وإذا قلت : فلما سرت حتى أدخلها، وقلَّ رجل⁽¹⁾ سار حتى يدخلها، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرفع ولكن على ضعف ، وذلك لإجرائهم ذلك في اللفظ مُجرى النفي المصرَّحِ به، وإن أردت بهذه الكلمات : النفيَ الصِّرْفَ، وهو الأغلبُ في كلامهم ، كما ذكرنا في باب الاستثناء، وَجَبَ النَّصْبُ.

وأمَّا نحو : إنما سرت حتى أدخلها، فلفظ، «إنما» يستعمل لمعنيين⁽²⁾ : إمّا لحصر الشيء كقولك : إنما سرت، وإنما قعدت، إذا حصرت سيره، فيجوز الرفع على قُبحٍ ؛ لأنَّ الحصرَ كالنفي، وإمّا للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادَّعى الشجاعة والكرم والعلم : إنما أنت شجاع، أي فيك هذه الخَصلة فقط، فيجوز الرفع ، إذن ، بلا قُبحٍ ، ولا يجوز : سرت حتى تغربُ الشمس، بالرفع ؛ لأنَّ السير لا يكون سبباً لغروب الشمس، ويجوز : ما سرت إلّا يوماً حتى أدخلُها بالرفع ، وما سرت إلَّا قليلا، لأن النفي انتقض بإلاَّ .

هذا كُلُّهُ في رفع ما بعد حتى ، وإن قَصَدَ المتكلم أنَّ مضمون ما بعد حتى ، سيحصل بعد زمان الإخبار، وَجَبَ النصب، وكذا يجب النصب إن لم يَقْصِدْ، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم، سواء حصل فى أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله .

ومع النصب يجوز أن تكون «حتى» بمعنى «كي» وبمعنى «إلى»، فنحو : سرت حتى تغيب الشمس، متعيِّنٌ لمعنى الانتهاء، ونحو : أسلمت حتى أدخل الجنة، متعين لمعنى السببيَّة، ونحو : سرت حتى أدخلها، محتمل لهما.

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا العكس، إلَّا مع إعادة «حتى» نحو : سرت حتى أدخلُها وحتى تغربَ الشمس.

---

(1) الجنى ٥٥٧.

(2) د : بمعنيين.

قال الجُزُولي، ونِعْمَ ما قال، إذا كانت «حتى» بمعنى «كي»، لم تدخل[1] على صريح الاسم، بخلاف ما إذا كانت للانتهاء نحو: ﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾، بل وَجَبَ دُخولُها على المضارع، كما أن «كي» التي بمعناها، لا تدخل، من الأسماء، إلّا على لفظةٍ واحدةٍ، وهي «ما» الاستفهامية نحو: كَيْمَهْ، على خِلافٍ فيها أيضاً.

وقالَ الأندلسيُّ[2]: لم يثبت «حتى» بمعنى «كي» بل لا تأتي إلّا للانتهاء وأَوَّلَ نحو قولهم: كلمته حتى يأمَر لي بشيء: بأن معناه: كلمته، أو: أكلمه حتى يأمر لي بشيء، أي إلى أنْ يأمر، فجوَّز[3] صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى، نحو: كلمته حتى أمره لي بشيء لأنه بمعنى «إلى».

وما ذكره تكلُّفٌ، لا يتمشى له في نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة.

قوله: «كانت حرف ابتداء»، أي حرف استئناف، أي ما بعدها كلام مستأنف، لا يتعلق من حيث الإعرابُ بما قبلها، كما تعلق المنصوب، لأن حتى، المنصوب ما بعـدها من الفعل، حرف جر متعلق بما قبلها ولا نعني بذلك: أن ما بعدها مبتدأ مقدر، أي: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطَّرد في نحو قوله تعالى:

﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ[4] يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ... ﴾،

بالرفع[5]، فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى:

---

(١) ط: يدخل.

(٢) قال في شرح المفصل: «ويقع بعد (حتى) الجملة الاسمية والفعلية، وتسمى حرف ابتداء، وتفيد معناها الذي هو الغاية في التحقير، أو في التعظيم». [الخزانة ٤/١٤١ بولاق].

(٣) في ط: فجوز وقوع صريح ...

(٤) البقرة / ٢١٤، والآية بتمامها:
﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾

(٥) أي في الفعل (يقولُ): قراءة نافع، والباقون بالنصب. [الكشف ١/٢٨٩، حجة القراءات ١٣١، حجة ابن خالَوَيْه ٩٥، ٩٦].
وانظر المُشْكِل ١/٩٢، ٩٣، ودراسات ق ١ جـ ٢ ص ١٥٤، والمقتضب ٢/٤٢.

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا ﴾ ،
جاء بعده جملة شرطية مستأنفة.

وقال المصنف(١) : إنما(٢) وجب مع الرفع السببية، لأنَّ الاتِّصال اللفظي لمّا زال بسبب الاستئناف، شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي، فإن السبب متصل بالمسبَّب معنى، حتى يكون جبراناً لما فات من الاتصال اللفظي، قال(٣) :

٦٦١ ولا صلحَ حتى تضبعون ونضبعَا.

فعدم الصلح سبب(٤) الضَّبْع، أي مد الأيدي بالسيوف، وقوله : ونضبعا عطف على : تضبعون على توهم النصب، على نحو قوله تعالى :
﴿ فَأَصَّدَّقَ(٥) وَأَكُن ﴾ ،

---

(١) شرح الكافية ص ١٠٣.

(٢) في ط : وإنما.

(٣) عجز بيت لِعَمرو بن شأس، وصدره :
نَذودُ الملوكَ عنكمُ وتذودنا ......
ويروى أيضاً كما في الخزانة ٨/٥٢١ هارون، واللسان :
نذود الملوك عنكم وتذودنا إلى الموت حتى يضبعوا ثم نضبعا
ورواية رفع «تضبعون» مبني على جعل (حتى) ابتدائية، مع نصب «نضبعا» بالعطف على توهم نصب ما قبله.
وروى «حتى تضبعونا»؛ منصوب بأن على حذف النون، و (نا) ضمير المتكلم مع الغير مفعوله، والفعل مستقبل، ولا حاجة لتأويله بالحال، ويكون نصب نضبع بالعطف عليه ظاهراً من غير ادِّعاء توهُّم.
مجالس ثعلب ١/٤١، إصلاح المنطق ١٩٦ ط ٣. وفي صحيح الجامع الصغير ٢/٥٢ حديث يرويه جابر : «إنَّ أقواماً يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم حتى يدخلون الجنة».

(٤) د، ط : سبب للضَّبْع.

(٥) المنافقون / ١٠، ونصُّها :
﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾
قرأ أبو عمرو : فأصَّدَّقَ وأكونَ : بالواو ونصب النون، وإعراب (أكونَ) العطف على لفظ «فأصَّدَّقَ»، والنصب في «فأصدق» على إضمار (أنْ).
وقرأ الباقون بغير واو وجزم النون، عطفا على موضع الفاء؛ لأنَّ موضعها جزم على جواب التمنى. [النشر ٢/٣٧١، الكشف ٢/٣٢٢، ٣٢٣، حجة القراءات ٧١٠، حجة ابن خالويه ص ٣٤٦، الإتحاف ٤١٧].
وانظر قراءة الرفع في البحر ٨/٢٧٥.

ورفع قوله : وتضبعون وإن كان مستقبلاً ؛ لأنه مع العزم الجزم عليه، كأنه حاصل ، أو قد حصل ومضى .

قولُـهُ : «ومِن ثَمَّ امتنـع الرفع»، أي مِن جهة كون «حتى»، المرفوع ما بعدها حرف استئناف، امتنعت المسألة المذكورة، لأنه تبقى كان الناقصة بلا خَبَرٍ، ولو كانت تامة، جاز الرفع، وامتنع : أسرتَ حتى تدخلُها لِما ذَكَرْنا، وهو أنك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول.

وأمَّا في : أيُهم سار حتى يدخلُها، فأنت حاكمٌ بحصول السير، سائلٌ عن تعيين السائر.

وَاعْلَمْ أَنَّ الأخفشَ⁽¹⁾ أجاز الفصلَ بين «حتى» و : «أو»، وبين الفعل المنصوب بعدهما، بالشرط، نحو : انتظر حتى إن قُسِم شيء، تأخذَ، ولو جئت بالشرط مجزوماً فليس لك في «تأخذ» (٢١٠ ب) إلاّ الجزم، وكذا بعد «أو»، نحو : لا أسير والله أو إذا قلت لك اركب : تركبَ بنصب تركب.

واستقبح ابنُ السَّرَّاجِ⁽²⁾ الفصلَ بينهما، وقال : الفصل بالظرف أسهل، نحو : سَكَتَ حتى إذا أردنا أن نقوم : يقولُ⁽³⁾ ، و : أَقِمِ حتى متى أكلنا تأكل، فالظرفُ مفصولاً به على قُبْحِهِ، أسهلُ من حرف الشرط أعني «إنْ»، وأَمَّا الفصل بالاسم غير الظرف، نحو : انتظِر حتى مَن أخذ، تأخذ، فلا يجوز، بل يجب جزم «تأخذ» ولا يجوز الفصل اتِّفاقاً، بين «أن»، و «لن»، و «كي» وبين منصوباتها، لأنها الناصبةُ بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله⁽⁴⁾ ، وكذا بين الفاء والواو واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد.

---

(١) الهمع ٢/١٠.

(٢) الهمع ٢/١٠.

(٣) برفع يقول .

(٤) قد تكرر النص على استثناء الفصل بـ (لا) .

[المضارع بعد اللامِ : لامِ كَيْ، ولامِ الجحود]

قوله : «ولام كي، مثل : أسلَمت لأدخَل الجنة، ولامِ الجحود :
لام تأكيد بعد النفى لِكان، مثل : وما كان الله(١) لِيُعَذِّبَهُمْ».

الظاهر أنَّ «أنْ» تقدر، أيضاً بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الأمر أو الإرادة، نحو :

﴿ وَأُمِرْتُ(٢) لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ(٣) ﴾ ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ(٤) لِيُذْهِبَ ﴾

والتى لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمالُ، بخبر «كان» المنفية، إذا كانت ماضية، لفظاً نحو :«وماكان الله لِيُعذِّبَهم»(٥)، أو معنىً نحو :

﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ(٦) لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ،

وكأنَّ هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطة، أي مناسب لها وهي تليق بك، فمعنى ماكنت لِأفعلَ كذا(٧) : ماكنت مناسباً لفعله ولا يليق بي ذلكَ، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد.

---

(١) الأنفال / ٣٣، والآيةُ بتمامها :

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ .

(٢) الواو ساقطة من ط ، وهذا تحريفٌ بالآية.

(٣) الشورى / ١٥، ونصُّها ؛

﴿ فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ .

(٤) الأحزاب / ٣٣ والآية بتمامها :

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ .

(٥) من الآية ٣٣ / الأنفال.

(٦) النساء / ١٦٨، ونصُّها :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾ .

(٧) سقطت من د ، ط.

وأمّا قولُه تعالى :

﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ[1] أَن يُفْتَرَىٰ . . . ﴾ ،

فكأن أصله : لِيُفترى، فلما حذفت اللام[2] ، بناءً على جواز حذف[3] اللام مع أنَّ وأنْ ، جاز إظهارُ «أنْ» الواجبة الإضمار بعدها[4] ، وذلك لأنها كانت كالنائبة عنها .

[المضارع بعد حروف العطف ، تفصيلُ أحكامِه] :

قولُه : «والفاء بشرطين : أحدهما السببية ، والثاني أن يكون قبلها
أمرٌ ، أو نهيٌ ، أو نفيٌ ، أو استفهامٌ ، أو تمنٍّ ، أو عَرْضٌ
والواو بشرطين : الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك ، وأو
بشرط معنى : إلى أن»

تَرَكَ التحضيض[5] ، وهو من جملة الأشياء المذكورة ، نحو : ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ[6] مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ و : ﴿ لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ[7] . . ﴾ .

---

[1] يونُس / ٣٧ ، ونصُّها :
﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾

[2] جوَّزَ الرضي - كما ترى - حَذْفَ لام الجُحود ، وهو يُتابع الفَرّاءَ ، بينما يُعارض ذلك أبو حيّانَ . [معاني القرآن ١/ ٤٦٤ ، البحر ٥/ ١٥٧] .

[3] المراد : لام الجحود هنا .

[4] أي حين توجد اللام في اللفظ .

[5] في م : «ذكر الأشياء الستة ، وترك التحضيض» .

[6] الفرقان / ٧ ، والآية بتمامها :
﴿ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ .

[7] القصص / ٤٧ ، ونصُّها :
﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ

وَتَركَ الترجِّيَ أيضاً، قال الله تعالى :

﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ(١) ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾

على قراءة(٢) النصب ، وقال الله تعالى :

﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ(٣) ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ . . . فَأَطَّلِعَ .... فأطّلعَ ﴾ ،

بالنصب على قراءة(٤) حفص. وأمَّا الدعاء فهو داخلٌ في باب الأمر والنهي ، عند النحاة، لاعند الأصوليين، كما يَجِيءُ في باب الأمر، نحو : اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلِكَ ، و : اللهم ارزقني مالاً فأصَّدَّق به، والكسائي(٥) والفرّاءُ، جوَّزا نصب(٦) الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضاً، نحو : غفر الله لك فيدخلك الجنة.

قولُه : «أن يكون قبلها أمر» إذا كان الأمر صريحاً نحو : ائتني فأشكَرك، فلا كلام في صِحَّته، وأمَّا إذا لم يكن صريحاً، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر، نحو : اتقى اللهَ امْرُؤٌ . وفعل خيراً فيثابَ عليه، و : حَسْبُكَ الكلام فينامَ الناس، أو اسم فعل، نحو : نزالِ فأقاتلك وعليك زيداً فأكرمَك، أو يكون الأمر مقدَّراً نحو(٧) : الأسدَ

---

(١) عبس / ٣، ٤ ؛ ونصُّهما :

﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾ .

(٢) قرأة عاصم على الجواب بالفاء لِـ «لَعَلَّ»، والنصب على إضمار «أنْ» فهو تعليله . . . وقرأ الباقون بالرفع على العطف على «يزّكى، ويذَّكّر»، والتقدير : فلعله تنفعه الذكرى». [الكشف ٢ / ٣٦٢].

(٣) غافر / ٣٦ ، ٣٧، ونصُّها :

﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ ﴾

(٤) «قرأ حفص بالنصب على الجواب لِـ «لعل . . . وقرأ الباقون بالرفع، عطفوه على (أَبْلُغُ)، فالتقدير : لعلي أبلغ، ولعلي أطلَعُ، كأنه توقع أمرَين على ظنه». [الكشف ٢ / ٢٤٤]. وأما حفص فهو ابن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم، توفي سنة ١٨٠هـ. (غاية النهاية ١ / ٢٥٤).

(٥) الهمع ٢ / ١١، الأشموني ٣ / ٣١٢.

(٦) أي النصب في جوابه.

(٧) ط : كالأسد الأسد.

الأسـدَ فتنجُوَ، فالكسائي(١) يُجري جميع ذلك مُجرى صريحِ الأمر، وقد وافقه ابنُ جِني(٢) في نحو: نزال، بناءً على أنه مُطَّرِدٌ كالأمر، على ماهو مذهب سيبويه(٣).

وأما النصب في قراءة أبي(٤) عَمرو:
﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا(٥) يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ﴾،
فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئُهُ بعد الأمر، وليس بجوابٍ له مِن حيث المعنى، إذ لا معنى لقولك: قلت لزيد اضرِب فيضربَ أي: اضرب يازيد فإنك إن تضرب يضرب، أي يضرب زيد.

وأمَّـا النهي فنحـو: لا تشتمني فتنـدمَ، والنفي: ما تأتينا فتكرمَنا، وهو: إمّا صريح، كما ذكرنا، أو مؤول نحو: قلَّما تلقاني فتكرمَني، وكذا؛ قلَّ رجل. أو: أقلُّ رجـل، لأن هذه الكلمات تستعمـل بمعنى النفي الصِّرْف(٦)، وتستعمل في اللفظ استعماله أيضاً.

وأمَّا ما يفيد معني النفي، لكن لا يجري في استعمالهم مَجراه فلا ينصب جوابه، كقولك: أنت غير أمير فتضربني، وكذا التقليل بقد، في المضارع لا يقال: قد تجيئني فتكرمَني.

---

(١) الهمع ٢/١١، الأشموني ٣/٣١٢.

(٢) الهمع ٢/١١.

(٣) يرى سيبويه أنّ صَوْغَ اسم الفعل على وزن فَعَالِ، مثل نَزَالِ وتَرَاكِ قياسي، من كل فعل ثلاثي تام متصرف. انظر الكتاب ٢/٤١ بولاق.

(٤) هي قراءة ابن عامر، لا قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون بالرفع، إمّا على العطف على (يقول)، وإما على الاستئناف، أي: فهو يكون.
[حجة القراءات ١١١، والكشف ١/٢٦٠
والسبعـة ١٦٩ ط ٢].

(٥) البقرة /١١٧، والآية بتمامها:
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

(٦) أي النفي الخالص، وإن كان وضعُها من حيث اللفظ يَدُلُّ على التقليل.

وقد جوَّز قومٌ نَصْبَ جواب كل ما تضمن النفي أو القِلَّة، قياساً لا سماعاً، وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقاً بالنفي، أي منصوب الجواب نحو: كأنك والٍ علينا فتشتمنا، أي: لستَ بوالٍ، أمَّا إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك.

وذكر سيبويه[1]: حسبته شتمني فأثبَ عليه، أي: لو شتمني لَوَثَبْتُ عليه.

وقد تضمر[2] «أَنْ» الناصبةُ بعد الواو «والفاء» الواقعتَيْنِ إمَّا بعد الشرط قبل الجزاء، نحو: إن تأتني فتكرِمْني أَوْ وتكرِمَني، آتِك، أَوْ بعد الشرط والجزاء نحو: إن تأتني آتك فأكرِمْك أَوْ أكرِمَك، وذلك لمشابهة الشرط في الأول، والجزاء في الثاني، للنفي[3]، إذِ الجزاءُ مشروطٌ وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض، فكلاهما غير موصوفَيْن بالوجود حقيقة، وعليه حُمِل قولَه تعالى:

﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ[4] ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ . . . .﴾،

إلى قوله: ﴿وَيَعْلَمَ﴾، على قراءة النصب[5].

وقد جاء بعد الحصر بإنما نحو: إنما يجئني[6] فيكرِمَني زيد، لِما قلنا في «حتى» إن فيه معنى[7] التحقير القريب من النفي (٢١١ أ)، وأمَّا بعد الحصر بإلَّا نحو: ماقام

---

(١) الكتاب ٤٢٢/١ بولاق. يعني أنه ألحق أفعال الظن بالنفي، فينتصب جوابها لأن مفعولها غير متحقق الوقوع بشرط ألَّا يكون مقارناً للعلم.

(٢) ط: يضمر.

(٣) ط: النفي.

(٤) الشورى ٣٣، ٣٤، ٣٥. وتمامُ الآيات:

﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ۝٣٣ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ۝٣٤ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾.

(٥) قرأ نافع وابن عامر «ويعلمُ» بالرفع على الاستئناف، وباقي السبعة بالنصب على إضمار (أَنْ)، وهذا مذهبُ البصريين.

[حُجة القراءات ٦٤٣، حجة ابن خالويه ٣١٩.

السبعة ٥٨١ ط ٢].

(٦) ط: يجيئني.

(٧) ط: معنى.

إلّا زيدٌ فتحسن إليه، فلا يجوز اتِّفاقاً، لأنه بعد إثبات صريح، بَلَى، إن لم يرجع الضمير الذي عمِل فيه ما بعد الفاء بواسطةٍ أو غيرِ واسطةٍ، إلى المستثني المثبت، بل إلى شيء في حَيِّز النفي، نحو: ما قام أحدٌ إلّا هندٌ فأحسنَ إليه أو فأكرمه، والضمير لأحد، جاز، لأن المعنى: ماقام أحد فأحسنَ إليه إلّا هند، على أنَّ ذلك قبيحٌ، لأنَّ قولك فأحسنَ إليه متعلق بما قبل «إلّا» وقد تقدم في باب الفاعل، أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية، إلا الأشياء المعدودة هناك⁽¹⁾.

وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً، في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً، كقوله⁽²⁾:

٦٦٢ سأترك منزلي لبني تميم وألْحَقَ بالحجاز، فأَستريحا

والتمني⁽³⁾، نحو: ليتك عندنا فنكرمَك⁽⁴⁾، والعَرْض، نحو: إلّا تزورنا فنعطيَك، والاستفهام نحو: هل تزورنا فنحسنَ إليك.

وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جمل مُستأنَفة، لأنَّ فاء السببية لا تعطف وجوباً، بل الأغلب أن يُستأنف بعدها الكلامُ، كإذا المفاجَأة، ومعنياهما، أيضاً، متقاربان، ولذلك تقعان في جواب الشرط، إلّا أنَّ «إذا» المفاجَأة مختصَّةٌ بالاسمية⁽⁵⁾، وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى:

---

(١) عرض الرضي لهذا في بحث مستفيض، في آخر باب الفاعل في الجزء الأول.

(٢) المغيرة بن حَبْناء الحنظلي، شاعر إسلامي، وحَبْناء لَقَبٌ على أمه واسمُها ليلى. الخزانة ٥٢٢/٨ هارون، سيبويه ٤٢٣/١، ٤٤٨، ولم يَعْزُه في الموضعَيْن، الأمالي الشجرية ٢٧٩/١، المقتضب ٢٢/٢ الطبعة الأخيرة، الإفصاح ١٨٤، ضرائر الشعر ٢٨٤، المقتصد ١٠٦٨/٢.
الشاهد فيه أن (أستريح) جاء منصوباً بعد الفاء في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً.

(٣) رجوعٌ إلى تكملة ضروب الطلب التي ينصب بعدها المضارع.

(٤) ط: فتكرمك.

(٥) يأتي تفصيل الكلام على (إذا الفجائية) في قِسْم الحروف.

﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾(١) ،

وقوله (٢) :

٦٦٣ أَلم تسأل الربع القَوَاءَ فينطِقُ [وهل يُخبِرَنْكَ اليومَ (٣) بيداء سِمْلَقُ]

وقوله : (٤)

٦٦٤ [ولقد تركتِ صَبِيَّةً (٥) مَرْحُومةً] لم تَدْرِ ما جزعٌ عليك فتجزعُ

[جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى (٦) الرفع فيه كمعنى النصب، لو نُصب].

وكذا لا مَنْعَ من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع (٧) ، إذا لم يُلبس ويكون معنى الرفع

---

(١) المُرْسَلَات / ٣٦. انظر دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٢٥٩ .

(٢) جميل بن مَعْمَرٍ العُذْري (ديوانه ١٤٤).

الخزانة ٨/٥٢٤، سيبويه ١/٤٢٢ بولاق، الجُمَل ١٩٤ [ط . جديدة]، الحُلَل ٢٦٣، الجَنَى ٧٦، رَصْفُ المباني ٣٧٨، ٣٨٥، المُحْكَم ٣/١٩٦ (ط . مصطفى السقا وغيره سنة ١٩٥٨م)، إيضاح المفصل ٢/٣١. «و (الرَّبْع) : المنزل حيث كان، و (القَوَاء): الخالي، و (البَيْداء) : الفَلاة التي تُبِيد مَنْ يَسْكُنُها. و (السَّمْلَقُ) : التي لا شيءَ فيها. ومعنى نُطْقِ الرَّبْع : ما يَبِينُ من آثاره، والعرب تُسَمِّي كل دليلٍ نُطْقاً وقَوْلاً» [عن الحُلَل ٢٦٤].

الشاهد فيه أن ما بعد فاء السببية قد يبقي على رفعه قليلاً وهو مستأنف «كأنه قال : «فهو ينطق»، ولم يجعله جواباً». [الجُمَل ١٩٤].

(٣) ليس في ط .

(٤) مُوَيْلِك المَزموم، يخاطب امرأتَه أُمَّ العلاء.

الخزانة ٨/٥٣١، الحماسة بشرح المرزوقي ٩٠٣، المُغنى ٦٢٥؛ وفيه : «وللاستئناف وجهٌ آخَرُ، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهَيْ النصب، وهو قليلٌ، وعليه قوله : (البيت)، أي : لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه، فلم تجزع . . .».

الشاهد فيه لما تقدَّم قبله مِن أَنَّ ما بعد فاء السببية قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف.

(٥) من م .

(٦) ما بين قوسين ليس في الأصل ، وهو من م ، ط .

(٧) أي الواو الدالة على المعية.

والنصب فيه سواء، نحو: اضربني وأضربك بالرفع، وكذا في «أو»، قال الله تعالى:
﴿... تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾[1]،

معنى الرفع فيه: معنى النصب، أي إلى أن يُسْلِمُوا: جاز لك ألَّا تصرف في المواضعِ المذكورة إلى النصب، اعتمادًا على ظهور المعنى، والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيصَ على كونها سببيةً، والمضارع المرتفع، بِلا قرينةٍ مُخَلِّصةٍ للحال أوِ الاستقبال: ظاهر في معنى الحال كما تَقَدَّمَ في باب المضارع، فلو أَبْقَوْهُ مرفوعاً، لسبق إلى الذهن أَنَّ الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فَصَرْفُه إلى النصب مُنَبِّهٌ في الظاهر على أنه ليس معطوفاً، إذِ المضارعُ بأن: مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتقدير (أن[2] مُخَلِّصٌ المضارعَ للاستقبال اللائق بالجزائية، كما ذكرنا في المنصوب بعد «إذن»، فكان فيه شيئان: دفع جانب كون الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما ذكرنا في «إذن» سواء.

وإنما اخترنا هذا[3] على قولهم: إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديراً، فتقدير زُرْني فأكرمَك: لِيَكُنْ منك زيارةٌ فإكرام مني؛ لأن فاء[4] السببية إن عطفت، وهو قليلٌ فهي إنما تَعْطِفُ الجُملةَ على الجملة، نحو: الذي يطير فيغب زيد: الذباب.

---

[1] الفتح /١٦، والآيةُ بتمامها:
﴿قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾.

[2] في د ط: قوله: «وتقدير أن»: ساقطة.

[3] أي أنّ ما بعد الفاء من المصدر المؤول مبتدأ محذوف الخبر.

[4] تعليل لقوله: وإنما اخترنا هذا.

وكذا نقول(١) في الفعل المنصوب بعد واو الصرف، إنهم لمّا قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدَها، ليكون الصَّرف عن سنَن الكلام المتقدم مُرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي، إذن، إمّا واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقومَ، أي : قُمْ وقيامي ثابتٌ، أي في حال ثُبوتِ قيامي، وإمّا بمعنى «مع» وهي لا تدخل إلّا على الاسم فلما(٢) قصدوا ههنا، مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى قم وأقومَ : أيْ قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبةَ الاسمِ للاسم فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مُتَصَيَّد من الفعل قبلَه، كما قال النُّحاةُ، أي : ليكن منك قيامٌ وقيامٌ مِنّي، لم يكن فيه نُصُوصيَّةٌ(٣) على معنى الجمع، كما لم يكن، في تقديرهم، في الفاء معنى السببية، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو : كل رجل وضيعتُه ، والأَوْلى في قصد النصوصية في شيء على معنىً : أنْ يُجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصية عليه.

وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غيرُ حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحدَ الأشياء المذكورةِ، على ما قبل فاء السببيَّة، التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضِع، أعني في انتصاب المضارع بعدَها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما والجمعية في الأخرى، و[أيضاً(٤)] لقرب معنى الجمعية من التعقيب (٢١١ ب) الذي هو لازم السببية.

---

(١) د، ط : تقول.

(٢) قوله : «فلما» سقطت من ط.

(٣) كلمة مستحدَثةٌ من قَبيل المصادر الصناعية، معناها : كَوْنُ اللّفظِ دالاً على معنىً مُعَيَّن لا يحتمل غيره، والرضي يستعملها كثيراً.
[انظر تِبيان الكُحَيْل ص ٥٦ ـ ٥٨]

(٤) ليست في الأصـــل.

ثُمَّ اعْلَمْ، أنه لمّا كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، صارت الفاء مع ما بعدها أشدَّ اتصالاً بما قبلَها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، فجاز في هذا الجواب مالا يجوز في الجملة الجزائية، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله، نحو: هل تُعطي فيأتِيك، زيداً، ويتوسط أيضاً بين أداة الاستفهام التي هي «هل» أو الظرف، أو كيف، أو، لِمَهْ وبين الفعل المستفهم عنه، نحو: هل، فآتيك تخرج، ومتى، فأكرمك تزورني، وكيف فأستقبلك تجيئني، ولِمَ فأسير تسير.

ويجوز، أيضاً حَذْفُ الفعل المستفهم عنه للوضوح، ولقيام هذا الجواب مَقامه؛ لأنه في اللفظ، كالجزاء مِمّا هو كالشرط، تقول: متى، فأسيرَ معك أي: متى تسير فأسيرَ معك، ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما، في اللفظ، جملةٌ ظاهرةٌ.

قالوا: ولا جوابَ بالفاء، ولا يُجاب، أيضاً، الشيء الواحد بجوابين، فقوله تعالى:

﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ[1] رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾ ،

جوابه قوله:

﴿ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ،

وقوله:

﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم[2] مِّن شَيْءٍ ﴾ ،

وما مِن حسابك عليهم من شيء، فتطردَهم جملة متوسطة بينهما[3]، ويجوز أن يكون «فتكونَ» معطوفا على «فتطردَهم».

---

(١) الأنعام / ٥٢، والآية بتمامها:
﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ . [انظر البحر ٤/١٣٨، البيان ١/٣٢١ - ٣٢٢].

(٢) الآية المتقدمة من سورة الأنعام.

(٣) أي بين النهي وجوابه.

وإنما لم يُجَبْ بجوابَيْنِ؛ لأنه كالشرط والجزاء، ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين.

ومعنى النفي في نحو: ما تأتينا فتحدثنا: إن تأتنا تحدثنا، انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان. كقوله تعالى:

﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ[1] فَيَمُوتُوا﴾.

هذا هو القياسُ، وذلك لأنَّ فاءَ الجزاء، قياسُهُ أن يُجْعَلَ الفعل المتقدم[2] عليه الذي هو غير موجَب: موجَباً، ويدخل عليه كلمة «إن» ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً، كما تقول في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ[3] غَضَبِي﴾،

أي: إنْ تَطْغَوْا فَحُلُولُ الغضبِ حاصِلٌ.

ويَجوزُ، أيضاً، أن يكون النفيُ راجعاً إلى الحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان، أي، ما يكون منك إتيان بعده حديث وإن حصل الإتيان، وبهذا المعنى، ليس في الفاء معنى السببية، وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية»، لكنه إنما انتصب، على تشبيهها بفاء السببية كما يَجيءُ.

وإنما قلنا إنَّ الفاء بهذا المعنى ليست للسببية؛ لأنّ قولك: إن أتيتني حدثتني، مخالفٌ في المعنى لقولك: تأتيني ولا تحدثني، بل إنما يعطي هذه الفائدة، معنى فاء العطف الصرْف: إمّا عاطفة للاسم على الاسم نحو: ماكان منك إتيان فحديث،

---

[1] فاطر / ٣٦، ونصُّها:

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾.

[انظر دراسات ق ١ جـ ٢ص ٢٥٦].

[2] د: الذي قبله مثبتاً إن لم يدخل، ويدخل ....

[3] طه / ٨١، والآية بتمامها:

﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾.

[انظر دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٢٦٠ ـ ٢٦١].

على ما يُؤَوِّلون به مثل هذا المنصوب، وإما عاطفة للفعل على الفعل نحو(١) : ما تأتيني فتحدثني بالرفع، فيكون النفيُ في الموضعين شيئاً واحداً واقعاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً، فيكون المجموع(٢) المقيَّد تعقب الحديث إياه منفياً، والمركب من جزأين، ينتفي بانتفاء جزأيه معاً، وبانتفاء كل واحد من جزأيه، أيضاً، فعلى الأول، يكون المعنى : ليس منك إتيان ولا حديثٌ معه(٣).

ويجوز أن يكونَ قولُه تعالى :

﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ (٤) فَيَعۡتَذِرُونَ﴾ ،

بهذا المعنى .

وعلى نفيك الجزءَ الثانيَ فقط يكون المعنى : منك إتيان، لكن لا حديث بعده ، ومنه قولُ عليٍّ رضي الله عنه في نهج البلاغة : «لا يخرج لكم من أَمري رضىً فترضونه ولا سخطٌ فتجتمعون عليه(٥)» .

ولا يجوز أن يبقى الأول فقط ؛ لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان، لا يكون من دون الإتيان، بلى، إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف، لا معطوفاً على الفعل الأول، جاز هذا المعنى ، فيكون المراد : ما تأتينا ، فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا، كما قالَ(٦) :

٦٦٥ غيرَ أَنَّا لم تأتِنا بيقينٍ * فنرجِّي ونُكْثِرُ التأميلا

---

(١) في م : «وذلك أن تقول» بدل قوله : نحو.

(٢) د. : فيكون مجموع الأيتان . . .

(٣) م : بعـــده.

(٤) المُرْسَلات / ٣٦. انظر ابن يعيش ٣٦/٧.

(٥) من خطبة له في تقريع أصحابه. نهج البلاغة ص ٢٠٨ (طبع دار الشعب بالقاهرة).

(٦) كعب بن العنبرى . [إيضاح المفصل ٣١/٢]، وهو في :
سيبويه ٤١٩/١ . وابن يعيش ٣٦/٧ منسوباً لبعض الحارثيين.
وفي الخزانة ٥٣٨/٨ وفي ٥٣٩ : «البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها . . .»، والمُغني ٦٢٥ . =

أي : فنحن نُرَجِّي .

ويجوز مع الرفع أيضاً، أن تكون[1] الفاءُ للسببية، والمبتدأ محذوفٌ، فيكون معنى الـرفـع والنصب سواء، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللَّبْسِ ، كما ذكرنا قَبْلُ، فيكون قوله تعالى :

﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ[2] فَيُدْهِنُونَ ﴾ ،

منه، أي : فهم يُدْهِنُون، وكذا قوله تعالى :

﴿ وَ[3] لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ[4] ﴾ ،

أي : فهم يعتذرون، فكأنه قال : فيُدهِنوا، و : فيَعتذِروا، كما أَنَّ قوله تعالى :

﴿ فَأَنتُمْ فِيهِ[5] سَوَآءٌ ﴾ ،

بمعنى : فتستووا[6]، وكذا قوله[7] :

ألم تسأل الربع القَوَاء فينطِقُ ٦٦٣

= و (بيقين) : متعلقان بصفة موصوف محذوف ، أي : بخبر يقين وجملة (نُرَجِّي) : خبر المبتدأ المحذوف، أي : فنحن نرجي ، وجملة (نُكثر بالرفع عطف على جملة (نرجي)• و (التأميلَ) : مصدر أُمَّلته : إذا رجوته. والمعنى : لم تأتّنا عن إخوتنا بخبرٍ يقينٍ، فنحن نُكثر من الرجاء؛ ليكون الأمر على خلاف ما أخبرت. الشاهد فيه أنّ ما بعد الفاء هنا عن القطع والاستئناف، أي : فنحن نرجي .

[1] ط : يكون.

[2] القلم/ ٩.

[3] ط : الواو ساقطة، وهذا تحريفٌ.

[4] المرسَلات / ٣٦.

[5] الروم / ٢٨، والآية بتمامها :
﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

[6] ط : فتستواو.

[7] صدر بيت لجميل بن مَعْمَر، وعجزه :
. . . وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق
وقد سبق الكلام عليه.

و(١) :

لم تَدرِ ما جزعٌ عليك فتجزعُ ٦٦٤

ولا أرى بأساً مِن أن لا يقدر في مثله المبتدأ؛ لأنَّ فاءَ الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا، مِن غير تقدير مبتدأ، كما يجيء في المجزوم، لكنّ الاستئنافَ والسببيةَ مع تقدير المبتدأ أظهرُ.

وقال سيبويه(٢) : المعنى : فهي مما ينطِقُ، بناءً على توهُّمات الشعراء وتخيُّلاتهم، ثم رجع وقال : وهل يُخبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سِمْلَقُ.

وقد لا يُصرف بعد واو الجمعية، أيضاً، إلى النصب، أَمْناً من اللَّبْسِ ، كما ذكرنا في نحو : إيتني وأكرمُك بالرفع؛ لأنَّ واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت، كما ذكرنا في باب الحال، نحو قولك : قمت وأضرب زيداً، أي : وأنا (٢١٢ أ) أضرب زيداً.

وكذا، ربما لا يصرف، كما ذكرنا، بعد «أو» العاطفة إلى النصب، نحو قوله تعالى :

﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ (٣) ﴾ ،

مع أنه(٤) بمعنى "إلّا" أمْناً من اللَّبْس، فإن "أو" في الأصل لأحد الأمرين، والمعنى: لابُدَّ من أحد الأمرين : القتال أو الإسلام، وفيه إيماء إلى معنى «إلى»، أو «إلّا».

---

(١) عجز بيت لمُوَيْلك المزموم، وصدره :

ولقد تركتِ صبيةً مرحومةً .....

وقد سبق الحديث عنه .

(٢) الكتاب ١/٤٢٢ بولاق.

(٣) الفتح / ١٦، والآية بتمامها :

﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ .

(٤) أي لفظ (أو).

فللرفـع بعـد الفـاء، إذن، أربعـةُ معـانٍ، كما تقدم : وللنصب معنيانِ، عند سيبويه(١)، وإنما جاز النصب عنده في المعنى الثاني، مع أن الفاءَ ليست للسببية، تشبيهاً للفاء وما بعدها، بفاء الجزاء، لكونها فاء بعدها(٢) مضارع كائناً(٣) بعد نفي، كما شُبِّه في : «كن(٤) فيكون»، والنفي بالمعنى الثاني كثيرُ الاستعمال، كقولهم : لا يسعني شيء فيعجز عنك. أي إن وسعني شيء لم يعجز عنك، قال(٥) :

٦٦٦ وما قام منا قائمٌ في نَدِيِّنا   فينطِقَ إلَّا بالتي هي أعرفُ

[أي يقوم ولا(٦) ينطق إلّا بالتي هي أعرف]

وقال(٧) :

وما حلّ سَعْديٌّ غريباً ببلدةٍ   فَيُنْسَبَ، إلَّا الزبرقان له أَبُ (١٩٤)

أي يحل ولا ينسب . . . ، ولـولا أَنَّ ما بعـد الفـاء في البيتـين منفيٌّ، لما جاز الاستثناء، إذِ المفرغ(٨) لا يكون في الموجب .

---

(١) الكتاب ١/٤١٨ وما بعدها.

(٢) ط : «ها» ساقطة.

(٣) هكذا بالنصب؛ لأنَّ الرضي يرى جوازَ مجيء الحال من النكرة.

(٤) البقرة / ١١٧، ونصُّها :

﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ،

وانظر آل عمران / ٤٧، مريم / ٣٥، غافر / ٦٨.

(٥) الفرزدق. (ديوانه ٥٦١).

الخزانة ٨/٥٤٠، سيبويه ١/٤٢٠، العَيْني ٤/٣٩٠.

و (النَّدِيّ) : النادي، وهو مجلس القوم ومتحدثهم ، أي : إذا نطق ناطقٌ منا في مجلس الجماعة عرف صواب قوله، فلم تُرَدُّ مقالتُه.

والشاهد فيه : نصب ما بعد الفاء على الجواب، ولا عِبرةَ بدخول (إلّا) بعده ناقضة للنفي.

(٦) العبارة ساقطة من ط .

(٧) سبق تخريجه ص ٧٨٩ من القسم الأول .

(٨) في ط : إذ الاستثناء المفرَّغ . . . .

وقـد يستأنف بعد الواو، من غير معنى الجمعية، كقولك : دعني ولا أعودُ(١)، أي : وأنـا لا أعـود على كل حال، وبعد «أَوْ» مِن غير معنى «إلى» أو« إلّا»، كما تقول : «أنا أسافر، أو أقيم. حكمتَ أوَّلاً بالسفر، ثم بَدَا لك، فقلت : أو أقيم، أي : أو أنا أقيم، أي بل أنا أقيم .

وجَّوز سيبويه(٢) الرفعَ في قوله(٣) :

٦٦٧ [فقلتُ له لا تَبْكِ(٤) عينُكَ إنما] نُحاولُ ملكاً أو نموتُ فنعذرا

إمّا على العطف على «نُحاول»، أو على القطع، أي ؛ نحن نموت. وقوله تعالى : ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾(٥)، بالرفع، مقطوع، أي ؛ هو يرسل، وقوله(٦) :

٦٦٨ إن تَركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

عند الخليل(٧) محمول على المعنى، أي تركبون أو تنزلون، كقوله(٨) :

[مشائيم ليسوا(٩) مُصلِحينَ عشيرةً] ولا ناعبٍ إلاَ بِبَيْنٍ غُرابُها ٢٧٨

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٣٠، المقتضب ٢/٣٥، دراسات ق ١ جـ٣ ص ٥٢٦.

(٢) الكتاب ١/٤٢٧ بولاق.

(٣) هو امرؤ القيس (ديوانه ٩١ تحقيق «محمد أبو الفضل إبراهيم»، المعارف سنة ١٩٥٨م).
والبيت من قصيدة، قالها لعمرو بن قُمَيْئَةَ حين توجه إلى قيصر، مستنجداً به على بني أسد، وأولها :
سَمَا لك شوقٌ بعد ما كان أقصرا وحلّت سُليمى بطنَ قَوٍّفعَرْعَرَا
الخزانة ٨/٥٤٤، سيبويه ١/٤٢٧، الحُلَل ٢٦٠؛ وفيه : « . . . ويروى : ونعذِرا ـ بكسر الذال ـ أي : نبلغ العذر»، المقتضب ٢/٢٥ الطبعة الأخيرة، مختار الشعر الجاهلي ١/٥٨.
الشاهد فيه أن سيبويه جوّز الرفع في قوله (نموتُ) إمّا بالعطف على (نُحاول أو على القطع، أي : نحن نموت.

(٤) ليس في ط.، د.

(٥) الشورى / ٥١ ، والآية بتمامها :
﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾

(٦) قد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

(٧) سيبويه ١/٤٢٩ بولاق.

(٨) نسبه سيبويه في موضعين ١/٨٣، ١٥٤ للأحْوَص الرياحي، ونسبه سهواً في ١ / ٤١٨ للفرزدق. وقد سبق تخريجُ البيت.

(٩) ليس في ط.

وقال يونُس(١) ، هو على القطع ، أي بل أنتم نازلون ، و «أَوْ» بمعنى «بل» كما يَجِيءُ في حروف العطف ، كما في قوله تعالى :

﴿ . . . إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(٢) ،

أي : بل(٣) هم يزيدون.

وقد يُقطع بعد الواو، والفاء، وثم في غير هذا الباب، أي في غير الجمعية، قال(٤) .

٦٦٩ على الحَكَمِ المَأْتِيِّ يوماً إذا قضى حكومتَه(٥) أنْ لا يجورَ ويَقْصِدُ

لم ينصب «يقصد» لأنه احتمل مع النصب، أن يكون معطوفاً على «يجور» المنفي ، فيكون المعنى : على الحكم أن لا يجور ولا يقصد، وهو تناقض، ويحتمل أن يكون عطفاً على : لا يجور، الكائن بمعنى : يعدل، بمعنى على الحكم أن لا يجور وأن يقصد، كما تقول : زيد يجيء إذا اشتهيت مجيئه ، فالمعنى : ينبغي له أن يقصد، أي : أن لا يجور.

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢٩ بولاق، وانظر يونُس البصري ص ١٩١ [د. أحمد مكي الأنصاري، المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م].

(٢) الصافات / ١٤٧ ، ونصُّها : «وأرسلناه إلى مِائة أَلْفٍ أَوْ يَزيدون».

(٣) قال بهذا الفراء. [معاني القرآن ٢/ ٣٩٣]، وهو قول ابن عباس. [البحر ٧ / ٣٧٦]. لكنّ أبا العباس المبرد، وأبا الفتح ردّا على الفراء. [انظر المقتضب ٣ / ٣٠٤ ـ٣٠٥، والخصائص ٢/٤٦١].

(٤) أبو اللَّحَّام التغلِبي، واسمه حُرَيْث، شاعرٌ جاهلي .

الخزانة ٨/٥٥٥، سيبويه ١/ ٤٣١ بولاق، وفي الحاشية نَسَبه الأعلم لعبد الرحمن بن أُم الحَكَم، ولعلّ الأول هو الصواب، اللسان/ قَصَدَ/ ، المحتسَب ١/ ١٤٩ ، المغني ٤٧٠ ، ابن يعيش ٣٨/٧ ، ٣٩ ، إيضاح المُفَصَّل ٣٤/٢.

و (الحَكَم) : الحاكم الذي يقضي بين القوم. والقصد : العدل. والشاهد فيه رفع (يقصد) على القطع ؛ لأن معناه : وينبغي له أن يقصد، كأنه قال : وليقصد في حكمه . ونظيره مما جاء بلفظ الخبر، ومعناه الأمر، قول الله تعالى :

﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ ،

أي : لِيُرْضِعْنَ .

(٥) ط : قضيته.

وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية، كما ذكرنا في قوله[1] :

.... فنرجّي ونُكثر التأميلا ٦٦٥

ومثله قوله[2] :

٦٧٠ فما هو إلّا أن أراها فُجاءةً[3] فَأُبهتُ حتى ما أكاد أجيب

يروى بنصب «أبهت»، ورفعه على القطع، أي: فأنا أبهت.

قوله: «والواو بشرطين: الجمعية[4]، وأن يكون قبلها مثل ذلك»، أي يجتمع مضمون ما قبلَها ومضمون ما بعدَها في زمان واحد، ويكون قبلها أمرٌ، نحو: زرني وأزورك، أو نهيٌ، نحو[5] :

---

(١) كعب بن العنبري. وقد سبق تخريج البيت:

غيرَ أنّا لم تأتنا بِيَقينٍ فَنُرجِّي ونُكثرُ التأميلا

(٢) عُروة بن حزام العُذْري (ديوانه. مخطوطة الشنقيطي ٧٠ أدب ش)

[لم أقف على المخطوط، ولكنْ أشار إليها هكذا الأستاذ هارون] الخزانة: ٨/٥٦٠، سيبويه ١/٤٣٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٤، ابن يعيش ٧/٣٨.

ونسبه ابن الشجري في حماسته ١٥٣ إلى كُثَيِّر عَزَّة [ط. حيدر أباد سنة ١٣٤٥هـ]. و(فُجاءة) بضم الفاء: بَغْتَةً. وهو مصدر منصوب على الحال من الفاعل أو المفعول. و(أبهت) من باب قرب ونفع وعلم ويقال: بُهت - أيضاً -، أي: دهش وتحيّر.

قال البغدادي «و(حتى) هنا ابتدائية، ومعناها الغاية، و(ما) نافية، و(أكاد) بمعنى أقرب. وجملة (أجيب) في محل نصب خبرها، ومفعول (أجيب) محذوف؛ أي: أجيبها إن كلّمتني».

[الخزانة ٨/٥٦٢ هارون].

وقال الأستاذ هارون: «أو معناه: لا تكون مني إجابةٌ ما. والشاهد فيه جواز الرفع على القطع في (أبهت)، والنصب عطفاً على أنْ وما بعدها».

[سيبويه ٣/٥٤ هامش ٣ هارون].

(٣) ط: فجاة.

(٤) * المألوف في اصطلاح النحاة هو واوُ المعية.

وتعبيرُ الرضي أدقُّ، وذلك للفصل بين واو المعية الخاصة بالمفعول معه، والواو التي تضمر بعدها أنْ.

[الخزانة ٨/٥٦٤ هامش ٤].

(٥) قائله: أبو الأسود الدُّؤلي (مستدركات ديوانه ص ١٦٥ تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، سنة ١٩٧٤م).

٦٧١ لاتَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عَظِيمُ

أو استفهامٌ ، نحو : هل تزورني وتعطِيني ، أو تمَنٍّ، نحو : ليتك عندنا وتكرمَنا، أو تحضيضٌ، نحو : هلاّ تزورنا وتكرمَنا، أو عَرْضٌ نحو : ألاَ تزورنا وتكرمَنا .

والنُّحـاةُ يؤوِّلون هذا بواو العطف نحو : ليكن منك زيارة[1] وزيارة مني ، وقد ذكرت ماهو عليه في الفاء[2].

قولـه : «وأو» بشرط معنى إلى «أن»، معنى «أو في الأصـل : أحد الشيئين أو الأشياء، نحو : زيد يقوم أو يَقْعُد أي يعمل أحد الشيئين[3]، ولابد له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى، الذي هو لزوم أحد الأمرين : التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأنَّ الفعل الأول يمتدُّ إلى حصولِ الثاني، نصبت ما بعد «أو»، فسيبويه[4] يقدّره بإلاّ، وغيره بإلى، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فَسَّرته بإلاّ، فالمضاف بعده محذوفٌ وهو الظرفٌ، أي : لألزمنك إلاّ وقت أن تعطيني، فهو في محل النصب على أنه ظرفٌ لما قبل «أو»، وعند من فسَّره بإلى : ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى .

هذا[5]، وقال سيبويه في قول الشاعر[6] :

= ونسبه سيبويه في كتابه ١/٤٢٤ بولاق، والصيمري في التبصرة ١/٣٩٩ للأخطل الخزانة ٨/٥٦٤هـ ، معاني الفراء ١/٣٤، ١١٥، الأزهِيَّة ص ٢٣٤، بدائع الفوائد ٢/١٦١، رصف المباني ص ٤٢٤، الجَنَى الداني ص ١٥٦، الإيضاح العضدي ١/٣١٤، المقتصد ٢/ ١٠٧٠، الجُمَل ١٨٧ [ط . جديدة] الشاهد فيه أن (تأتيَ منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهي .

(١) ط : ليكن زيارة منك وزيارة منى .

(٢) اختار الرضي في مثل هذه التراكيب أن ما بعد الفاء، أو الواو من المصدر المؤول، مبتدأ محذوف الخبر، وقد تقدَّمَ ذلك وأفاضَ في شرحه وتأييده.

(٣) م، د : «أي يعمل أحد الشيئين أو الأشياء».

(٤) الكتاب ١/٤٢٧ بولاق.

(٥) سقطت من د، ط.

(٦) هو كعب الغنوي :

الخـزانـة ٨/٥٦٩، سيبـويه ١/٤٢٦ بولاق، المقتضب ٢/١٧، ١٨، إيضـاح المفصل ٢/٢٨، ابن يعيش =

٦٧٢ وما أنا للشيءِ الذي ليس نافعي ويغضبُ منه صاحبي بقؤول

يجوز رفـعُ (يغضب) ونصبُه، أَمَّا الرفعُ فلعطفِهِ على الصلة، أعني قوله : ليس نافعي ، وقـال أبـوعـلي[1]، في كتاب الشِّعر : بل هو عطف على «نافعي»، وليس بشيءٍ؛ لأنـه يكـون المعنى ، إذن، ما أنـا بقؤولٍ للشيء الـذي ليس يغضب منه صاحبي ، أي : لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبي ، وهذا ضِدُّ المقصودَ.

وإذا نصبته[2] فهو على الصَّرف[3]، قال المبرد[4] : لا يجوزُ ذلك[5]، لأن مُرادَ الشاعرِ : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله .

قلت : الذي قاله ، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي ؛ لأنه يكون المعنى ، إذن، لا أقول قولاً ، لا يجمـع النفع وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لأنه ينبغي ألّا يقول (٢١٢ ب) قولاً يجمع نفعه وغضب صاحبه ، وأمـا إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو : ما أنا، فلا يفسد المعنى، لأنه يكون المعنى ، إذن، لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه ، وذلك

= ٣٦/٧، إيضاح الشعر ق ٧/ أ.
الشاهد فيه أن سيبويهِ جوَّزَ في (يغضب) النصبَ والرفعَ .

[1] إيضـاح الشِّعـر، الـورقـة ٧/أ؛ وفيه: «ومـوضـع المضارع الذي هو (يغضب) في البيت نصبٌ للعطف على خبر ليس، والضمير الذي هو منه يعود على اسم ليس، والمقول حينئذ هو الشيء، والقول يقع عليه لعمومه واحتمالِهِ أَنْ يكون القولَ وغيرَهُ وليس كالغضب.
فإذا أُخرج (يغضب) من الصلة أضمَرَ أن لعطفه إياها على الشيء ، كأنه قال : وما أنا للشيءِ الذي ليس نافعي ولِغَضَب صاحبي بقؤول، فالغضب لا يقال، ولكن التقدير : ولِقَوْل غَضَبِ صاحبي ، فتُضِيف القولَ الحادثَ عنه الغضبُ إلى الغضب . . . » .

[2] أي الفعل (يغضب) في البيت السابق.

[3] أي على أنَّ الواوَ للمعية.

[4] المقتضب ١٩/٢.

[5] في ط مايلي : «لا يجوز ذلـك؛ لأنَّ فيه إذن نَفْيَ النفعِ والغَضَبِ معاً، وهـو عكس المقصود؛ ؛ لأنَّ مُرادَ الشاعرِ . . . » .

إمّـا بانتفائهما معاً أو بانتفاء أَحدِهما لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما، فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة، أعني القول، الذي تضمنه : بقؤول ، كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك : متى فأكرمك تكرمني، كما تقدم في تعليل ذلك.

وقال سيبويه(١)، وتبعه أبو علي(٢) : إنّ «يغضب» المنصوب معطوف على «الشيء»، أي الذي غضب صاحبي منه أي : لسبب غَضَبِ صاحبي .

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الضمير في منه يرجع إلى الشيء غير النافع، فيكون المعنى : وما أنا بقؤول لشيءٍ منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني، ولا معنى لهذا الكلام.

ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر، لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه ، فلا يحتاج إلى لفظ «منه» كما بيَّنَّا في الظروف المضافةِ إلى الجُمَل : أن نحو قولك : يومَ تسود فيه الوجوه(٣) : قبيح .

---

(١) الكتاب ١/٤٢٦ بولاق.

(٢) إيضاح الشِّعر، الورقة ٧/أ.

(٣) ط : لوجوه.

[إضمار «أنْ» جوازاً، ووجوباً]

قوله : « و [بعد(1)] العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً ».

عطف على «حتى» في قوله : وحتى إذا كان مستقبلاً، أي : العاطفة يقدَّر بعدها أن ، نحو قولها(2) :

لَلُبْس عباءةٍ وتقرَّ عيني [أحبُّ إليَّ مِنْ(2) لُبْسِ الشُّفوفِ] ٦٥٢

ليكون الاسم معطوفاً على اسم، وكذا العطف بالفاء وغيره، نحو : أعجبني ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم.

والواو، والفاء، وأو، في مثل هذه المواضعِ، لا يشوبها معنى السببية، والجمعية والانتهاء.

[إظهار «أنْ» جوازاً، ووجوباً]

قولُه : «ويجوز إظهارُ أنْ، مع لام كي، والعاطفة، ويجب مع لا» «في اللام».

أَخذَ يُبيِّنُ المواضعَ التي يجوز فيها إظهارُ «أنْ» المقدرة، والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب إظهار «أنْ»، فالذي يبقى بعد القسمين، هو الموضع الذي لا يجوز فيه إظهارها، فنقول :

إنما جاز إظهارها مع لام «كي» والعاطفة واللام الزائدة، لا للجحود، نحو : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ (3)أَكُونَ ﴾ ، لأن هذه الثلاثةَ تدخل على اسمٍ صريح نحو : جئتك

---

(1) سقطت من الأصل، وهي من م، د.

(2) ميسون بنت بحدل، وقد سبق تخريج البيت.

(3) الزمر / ١٢، ونصُّها : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ .

للإكرام، وأعجبني ضربُ زيد وغضبه، وأردت لضربك كقوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[1] ،

فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسمٍ صريحٍ ، وهو «أن» المصدرية .

وأمَّا لام الجحود، فلمّا لم تدخل على الاسمِ الصريحِ ، لم يظهر معها ذلك، وكذا «حتى» لم يظهر بعدها؛ لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كي» وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسمٍ صريحٍ ، كما مَرَّ[2]، وحُمِل عليها : التي بمعنى «إلى»؛ لأن المعنى الأول أغلب من[3] التي يليها[4] المضارع .

وأمَّـا الفاءُ، والواو[5]، وأو، فلأنها لَمَّا اقتضت نصب ما بعدها، للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء، كما تقدم، صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب بعدها، وقد ظهرت «أنْ بعد أوْ» في الشِّعر، قالَ[6] :

٦٧٣ [أقضي اللُّبانَةَ لا[7] أُفَرِّطُ رِيبةً] أوْ أنْ يلومَ بحاجةٍ لُوَّامُها

---

[1] النمل / ٧٢؛ ونصُّها: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ .
[انظر المقتضب ٢/٣٧، والبحر ٧/٩٥].

[2] في الكلام على (حتى).

[3] ط : في.

[4] م : بعدها.

[5] ط : وأما الواو والفاء وأو.

[6] لبيد بن ربيعةَ ـ رضي الله عنه ـ (ديوانه ١٧٤ بيروت، دار صادر، بلا تاريخ)، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٣٩، واللسان/ جَوَبَ/. و (اللبانة) : الحاجة. لا أُفَرِّطُ رِيبةً : لا ادع رِيبة تَنْفُذُنِي حتى أُحكمها.
الرِّيبة : الشك.
يقول : لا أتقدم على أمر أشكُّ فيه.
قال الأستاذ هارون في تعليقه على هذا البيت : «ولم أجد مُستشهِداً به هذا غير الرضي». [الخزانة ٨/٥٧٦ هامش (٥)].
الشاهد فيه أنّ (أنْ) قد ظهرت بعد (أوْ) في الشعر.

[7] ليس في ط.

وأمَّا وجوبُ الإظهار مع لام «كي» إذا وَلِيَها «لا» فلاستكراه اللاَّمَيْنَ المتواليين.

وأمَّا قولُ المصنف[1] : لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدرَ الكلام، ففيه نَظَرٌ، لأنَّ «لا» من بينها يدخلها العوامل، نحو : كنت بِلا مال، و : «وحسِبوا أن لا تكونَ[2] فتنةٌ».

والكوفيون[3] جوَّزوا إظهار «أنْ» مع لام الجُحود[4]، بدلاً من اللام وتأكيداً له، لأنَّ مذهبَهم أنَّ اللام هي الناصبةُ بنفسها[5] ويُجَوِّزون تقديمَ معمول الفعل بعدَها، عليها خلافاً للبصريين[6]، واستدلوا بقول الشاعر[7] :

٦٧٤ لقد عذلتني أم عمرو، ولم أكن   مقالتَها ما كنت حيًّا لِأسمعا

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ١٧/٢.

[2] المائدة /٧١ ؛ والآيةُ بتمامها :
﴿ وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾.

[3] المغنى ٢٧٩، والإنصاف مسألة ٨٢.

[4] سميت كذلك؛ لملازمتها للجَحد؛ أي النفي، قالَ النَّحاسُ : والصواب تسميتها لام النفي؛ لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. [المغني ٢٧٨ - ٢٧٩].

[5] والجملة الفعلية خبر (كان)، فلا فرق عندهم بين : ما كان زيد يقوم، وما كان زيد ليقوم إلاّ بمجرد التوكيد الذي تفيده زيادة اللام. [دراسات ق ١ جـ ٢ ٤٥٦].

[6] «مذهب البصريين أنَّ (أنْ) مضمرة بعد لام الجحود، والجار والمجرور متعلقان بخبر (كان) المحذوف».
[دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٤٥٦].
«ولا يجوز إظهار (أنْ)، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجَحد عليها».
[الإنصاف، المسألة ٨٢ جـ ٣٤٦/٢].

[7] لم يعرف قائله.
الإنصاف، المسألة ٨٢ جـ ٢ ٣٤٨، ابن يعيش ٢٩/٧، الخزانة ٥٧٨/٨؛ قال البغدادي : «ولم أقف على تتمته. ولا على قائله والله أعلم بذلك».
وقوله : «لم أقف على تتمته» يريد أنه لم يعرف شيئاً يتصل به، قبلَه، أو بعدَه.
وقوله : «ما كنت حيًّا» ما : مصدرية ظرفية، أي : مدة كوني حياً. الشاهد فيه قوله (مقالتَها)، فإنه مفعول مقدَّم لِـ(أسمع) عند الكوفيين كما نقله الرضي وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: ماكنت أسمع مقالتها. ثم بيَّن ما أضمر بقوله لأسمعا.

لأن اللام عندهم هي الناصبةُ، وليست مصدريةً، وهو عند البصريين : على تقدير فعل ناصبٍ، أي : ماكنت أسمع مقالتها، ثم كرر «لأسمعا» مفسِّراً للمضمر.

واعلم أنَّ «أنْ»[1] الناصبةَ تضمر في غير المواضعِ المذكورة كثيراً، لكنه ليس بقياس ، كما في تلك المواضعِ ، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم : تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ[2] خيرٌ من أنْ تراه، ومنه : عساكَ تفعل كذا، على رأي، كما مَرَّ في المضمرات.

ويَقِلُّ ذلك إذا كان مقدَّراً باسمٍ مرفوع، كما في : تسمع بالمُعَيْدِيّ . . . ولا سيما إذا كان فاعلاً، وقد جاء قوله[3] :

٦٧٥ جَزِعت حِذارَ البينِ يومَ تَحَمَّلُوا وحُقَّ لِمثلي يابُثينةُ يجزَعُ

وقد تنصب مضمرة شذوذاً، كقوله[4] :

أَلَا أيُهذا الزاجري أحضـرُالوغَى . . . .

يُروى رفعاً ونصباً، والكوفيون يجوّزون النصبَ في مثله قياساً.

---

[1] استطراد من الرضي لاستكمال بحث (أنْ).

[2] سبق تخريجه.

[3] جميل بن مَعْمَر العُذْري (ديوانه ١١٨)، ورواية الديوان :

جَزِعت غداة البين لَمَّا تحمّلوا وما كان مثلي يابثينةُ يجزعُ

وعليه، فلا شاهدَ فيه حينئذ.

الخزانة ٨/٥٧٩، سر صناعة الإعراب ١/٢٨٦ ـ ٢٨٩، الخصائص ٢/٤٣٥، ضرائر الشعر ٢٦٤.

«وجَـزِعَ الـرجـل جَزَعاً، من باب تعب، إذا ضَعُفَت مُنَّته عن حَمْلِ ما نَزَل به ولم يجد صبراً . . . والغداة : الضحوة، والبَيْنُ : الفِراق، مصدر بانَ يَبِينُ، إذا فارق وانفصل . . . وجملة (حُقَّ لمثلي) إما حال من التاء في (جَزِعْتُ) بإضمار (قد)، وإما معطوفة على (جَزِعت).

[الخزانة ٨/٥٨١ ـ ٥٨٢].

الشاهد قوله (يجزع) فإن الفعل المضارع يحكم له بحكم ما هو منصوب بـ (أنْ) وإن كان مرفوعاً. فقوله يجزع أي أنْ يجزع.

[4] سبق تخريجه .

[الجوازم ، ذِكْرُ أدواتِ الجَزْم] :

قوْله : «وينجزم بلم، ولما، ولام الأمر، ولا ، في النهي.وكَلِم المُجازاة، وهي : إنْ، ومهما، وإذْ ما، وحيثما، وأين، ومتى ، ومَنْ، وما، وأنَّى ، وأمَّا مع كيفما وإذا، فشاذٌ، وبإنْ مقدرة» .

هذا ذكر الجوازم مطلقاً.

[جَزْمُ الفِعْلِ الواحــد]

قولُه : «فلَمْ، لقلب المضارع ماضياً، ونفيه، ولَمَّا، مثلها، وتختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل ولام الأمر المطلوب بها الفعل، ولاء النهي المطلوب بها الترك» .

أخـذ في[1] التفصيل[2] ، قوله «فلم لقلب المضارع ماضياً»، قد ذكرنا في باب المضارع أنَّ بعضَهم يقول[3] : إنَّ «لم» دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع، وقد جاءت «لم» في الشِّعر غيرَ جازمةٍ، كقوله[4] :

٦٧٦ لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسرتِهمْ   يومَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

---

[1] سقطت أل من الأصل.

[2] م : أخذ يفصِّل كل واحد منها.

[3] انظر إيضاحَ المُفَصَّل ٢١٧/٢ ، ٢١٨.

[4] لم يُعْرَفْ قائلُه. الخزانة ٣/٩، المُغني ص ٣٦٥، ابن يعيش ٨/٧، الخصائص ٣٨٨/١، ضرائر الشعر ص ٣١٠؛ وفيه :

لكنْ فوارسُ نُعْم وأسرتها ....

وفوارس : جمع فارس، قال النحاة : إنَّ صيغة (فاعل) المكسورة العين إذا كانت وصفا لمذكر عاقل لا تجمع على (فواعل) إلا شذوذاً. =

وجاءت، أيضاً في الضرورة، مفصولاً بينها (٢١٣ أ) وبين مجزومها، قالَ[1] :

٦٧٧ فأضحت مغانيها قِفاراً رسومُها   كأنْ لَمْ، سِوى أهلٍ من الوحش تُؤهَلِ

قوله : «ولَمّا مثلها»، يعني لقلب المضارع ماضياً، أي نفي الماضي.

قوله : «وتختص بالاستغراق»، اعْلَمْ أنَّ «لَمَّا»، كما قالوا، كان في الأصل «لَمْ» زيدت عليه «ما»، كما زيدت في «إمّا» الشرطية، وأينما، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياءَ :

أحدها : أنَّ فيها معنى التوقع، كقد، في إيجاب[2] الماضي[3]، فهي تُستعمل في الأغلب، في نفي الأمر المتوقع، كما يخبر بقد، في الأغلب، عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمر : قد ركب الأمير، أو : لمّا يركب، وقد استعمل في غير المتوقع، أيضاً، نحو : نَدِم ولمّا ينفعه الندم.

= وأقول : لا يحكم بالتخطئة على مَنْ يجمعها على هذا الوزن، «فقد تَيَسَّرَ لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائهم في الكلام الفصيح الذي يحتج بصِحَّته إلى جموعٍ كثيرة جاوزت الثلاثينَ، وكلٌّ منها وصفٌ للمذكر العاقل، ومن هذه الجموع : فارس، وفوارس، كما في قول المنخل اليشكري :

وعلى الجياد المضمرا   ت فوارس مثل الصقور . . .»

[انظر الفَيْصَل في ألوان الجموع، لعباس أبي السعود، مصر، دار المعارف، بلا تاريخ ص ٧٦ ـ ٧٧.
وانظر مجلة الدعوة، العدد ٨٩٢، ١٩ رجب سنة ١٤٠٣هـ ص ٢٢، ٢٣ : القياس والسماع لأستاذنا الشيخ محمد عضيمة رحمه الله].

و (نُعْم) : اسم قبيلة، و (يوم الصُّلَيْفاء) : أحد أيام العرب.

الشاهد فيه أنَّ (لم) قد جاءت في الشعر غيرَ جازمةٍ، فإن المضارع بعدَها (يوفون) لم يتأثر بها.

[1] ذو الرُّمَّة (ديوانه ٥٠٦، نشر كارليل هنري هيس مكارتني، كمبردج سنة ١٩١٩م).
الخزانة ٩/٥ هارون، تأويل مشكل القرآن ص ٢٠٧؛ وفيه : (مباديها) بدل (مغانيها)، الخصائص ٢/ ٤١٠، ضرائر الشعر ٢٠٣، المرتَجَل ٢١٢، المغنى ص ٣٦٧، البغداديات ص ٤٦٠. و (المغاني) : جمع مَغْنَى، وهو المنزل، والقِفار : جمع قفر، وهي الأرض الخالية، وتؤهل : من أهل الدار : نزلها، من باب ضَرَب يضرب.
الشاهد فيه أنَّ (لم) قد فُصلت في الضرورة من مجزومها، فإنَّ الأصل : كان لم تُؤهل سِوى أهلٍ من الوحش.

[2] د : «في الإيجاب في الماضي، أعني أنه يستعمل في الأغلب في الأمر المتوقع».

[3] أي الماضي المثبت.

واختصَّت(١) «لَمَّا» أيضاً، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: نَدِمَ ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصلٌ بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله: وتختص بالاستغراق، ومنع الأندلسيُّ من معنى الاستغراق فيها، وقال: هي مثل «لم» في احتمالِ الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق، كما ذهب إليه النُّحاة، وأمّا «لم» فيجوز انقطاعُ نفيِها دون الحال، نحو: لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم.

واختصَّت «لَمَّا» أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: إنْ لَمَّا تضرب، ومَن لَمَّا تضرب، كما تقول: إن لم تضرب(٢) ومَن لم تضرب، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية(٣) بين العامل الحرفي وشِبهه، وبين معمولِهِ.

واختصَّت، أيضا، بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دَلَّ عليه دليلٌ، نحو: شارفت المدينة ولمّا، أي: ولما أدخلها، كما جاء ذلك في «قد» التي هي نظيرتها، قال(٤):

أزِف الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا   لَمَّا تَزُلْ برحالنا وكأَنْ قَدِ ٥٢٥

وقد جاء ذلك في «لم» ضرورة، كقوله(٥):

٦٧٨ احتفظ وديعتك التي استُودِعتها   يوم الأعازب إن وصلت(٦) وإن لم

---

(١) ط: واختص.

(٢) ط: يضرب.

(٣) أي لكثرة حروفها عن لم.

(٤) النابغة الذبياني. وقد سبق تخريج البيت.

(٥) إبراهيم بن هَرْمة (ديوانه ٢٠١).
الخزانة ٩/٨ هارون، المغني ص ٣٦٩، ضرائر الألوسي ص ١٠٢، الجنى الداني ٢٦٨.
و(يوم الأعازب): أحَد أيام العرب، قال العَيْني: هو يومٌ معهودٌ بينهم، وعقَّب على ذلك البغداديُّ بقوله: «لم أقف عليه في كُتُب أيام العرب».
[الخزانة ٩/١٠، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/١٥٢].
الشاهد فيه أنّ حذف مجزوم (لم) ضرورة، والأصل: وإن لم تَصل.

(٦) د، ط: وجدت.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لم» و «لمّا» فهي للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير : إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى :
﴿أَلَمْ(١) نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا(٢)﴾ ، و : ﴿أَلَمْ(٣) نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ(٤)﴾
وقوله(٥) :

٦٧٩ [إليكم يابني(٦) بكر إليكم] أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينا

قوله : «ولام الأمر»، اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء، نحو : ليغفر لنا الله، وهي مكسورة، وفتحها لغةٌ، وقد تسكن بعد الواو، والفاء، وثم، نحو :
﴿وَلْتَأْتِ(٧) طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾(٨) و : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا(٩) تَفَثَهُمْ(١٠)﴾ ،

---

(١) الشعراء / ١٨، والآيةُ بتمامها: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ .

(٢) سقطت من ط .

(٣) الشرح / ١

(٤) ط : ساقطة.

(٥) عمرو بن كُلثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٥٤)؛ وفيه :

«قوله (إليكم) : إليك : اسمٌ للفعل . . . ولا يجوز أن يتعدّى (إليكم) عند البصريين؛ لا يقال : إليك زيداً؛ لأنّ معناه : تباعدْ.

وقوله (ألمّا تعرفوا مِنّا اليقينا)، أي : ألمّا تعرفوا منا الجِدّ في الحرب عِرْفاناً يقيناً ؟ .

والفرق بين (لمّا)، و (لم)، أنّ (لمّا) نفيٌ : قد فَعَل، و (لم) نفيٌ : فَعَلَ. ومن الفرق بينهما أنّ (لم) لابد أن يأتيَ معها الفعلُ، و (لما) يجوز حذف الفعل معه».

الشاهد فيه أنّ الهمزة الداخلة على (لما) للاستفهام التقريري؛ : أي : ألم تعرفوا منّا إلى الآن الجِدَّ في الحرب عِرْفاناً يقيناً. أيْ. قد علمتم ذلك فلم تتعرّضوا لنا [الخزانة ٩/ ١٠].

(٦) من حاشية ط ، م.

(٧) النساء / ١٠٢، والآية بتمامها :

﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ .

(٨) سقطت من ط.

(٩) الحج / ٢٩؛ ونصُها: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ .

(١٠) ط : ساقطة.

وهو مع الفاء والواو أكثر، لكون اتصالها(١) أشدَّ، لكونهما على حرفٍ واحدٍ، فصار الواو(٢)، والفاء مع اللام بعدهما، وحرف المضارعة، ككلمة على وزن فَخِذ وكَتِف، فتخفف بحذف الكسر، وأمَّا «ثم» فمحمولةٌ عليهما، لكونها حرفَ عطفٍ مثلهما.

وتلزم (٣) اللام، في النثر، فعلَ غير المخاطب(٤)، وهو إمّا فعل المفعول نحو: لأُضْرَب أنا، ولتُضرَب أنت، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب، المحذوف، وإمّا فعل الغائب المذكور، نحو: ليضربْ زيد، ولتَضربْ هند، وهما كثيران، وإمّا فعل المتكلم، كقوله عليه السلام: قُوموا فَلأُصَلِّ لكمُ(٥)، وقال الله تعالى:

﴿... وَلْنَحْمِلْ (٦) خَطَٰيَٰكُمْ﴾،

وهذا، أي أمر الإنسان لنفسه، قليل الاستعمال، وإن استعمل، فلابد من اللام كما رأيت، فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر، وبعضهم غائب، فالقياس: تغليب

---

(١) في ط: لكون اتصالها بما بعدهما أشد».

(٢) في ط: فصار الفاء والواو.

(٣) ط: ويلـــزم.

(٤) في ط: فعل غير الفاعل المخاطب.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٨)، و(٢٠) باب الصلاة على الحصير، والأذان ١٦١؛ ومسلم في المساجد ٢٦٨، وأبوداوود في الصلاة ٧٠، والنسّائي في الإمامة ١٩، ٢٠، ومالك في الموطأ، باب السفر ٣١، والدّارمي في الصلاة ٦١.

هذا، وقد وُجِّهَ الحديث في شواهد التوضيح ١٨٦ على خمسة أوجه:

١ ـ بحذف الياء، واللام للأمر.

٢ ـ بإثبات الياء مع لام الأمر إجراء للمعتل مُجرى الصحيح.

٣ ـ اللامَ للتعليل، والفعل منصوب.

٤ ـ اللامَ للتعليل، والياء ساكنة تخفيفاً.

٥ ـ اللام مفتوحة، والفعل مبني على الفتح، ونون التوكيد محذوفة.

[انظر إعراب الحديث النبوي للعُكبَري ص ٦٦، أمالي السهيلي ٩٤، الجنى الداني ١١٠، شواهد التوضيح ١٦٠، ١٨٦، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٠٣].

(٦) العنكبوت / ١٢، والآية بتمامها:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾.

الحاضر، نحو: افعلا، لحاضر وغائب، وافعلوا، لمن بعضهم حاضر، ويجوز على قِلَّة؛ إدخالُ اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء: الخطاب واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً، وبعضهم غائباً، كقوله عليه السلام: «لِتأخذوا مَصَافَّكُمْ»، وقُرِىءَ(١) في الشواذ(٢): فَبذلك فَلْتَفْرَحوا(٣).

وجاء في النظم حَذْفُ هذه اللامِ في فعل غير الفاعل المخاطب قال(٤):

٦٨٠ محمدُ، تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالا

وأجاز الفراء(٥) حذفَها في النثر في نحو: قل له يفعل، قال الله تعالى: ﴿قُل(٦) لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ(٧)﴾،

---

(١) أخرجه مسلم في المساجد ١٥٩، وأحمد ٥/٢٤٣. انظر ابن يعيش ٧/٤١، ٦١.

(٢) «قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان، وأُبَيّ بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر، والسُّلَمي، وقَتادة، والجَحْدري، وهلال بن يَساف، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد...». [المحتَسب ١/٣١٣، وانظر البحر ٥/١٧٢، وابن يعيش ٧/٤١، ٦١].

(٣) يونس / ٥٨، ونصُّها: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٤) في نسبة البيت خلاف، قيل للأعشى، وليس في ديوانه، وقال ابنُ هشام في (شرح شذور الذهب): قائله أبو طالب، عمّ النبي صلى الله عليه وسلم، وآخرون لحسان بن ثابت... الخزانة ٩/١١ هارون، مسائل خلافية للعُكْبَري ص ١١٦، سيبويه ١/٤٠٨ بولاق، أسرار العربية ٣١٩، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٧، ضرائر الشعر ١٤٩، الصاحبي ١٥٠، رصف المباني ٢٥٦، الإنصاف ٢/٢٠٦، المسألة ٧٢، وانظر المغني ص٨٤٠.
و (التَّبال): سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال. و (محمد) منادى.
الشاهد فيه أنه قد جاء في ضرورة الشعر حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب، والتقدير: يامحمدُ لِتَفْدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ.

(٥) معاني القرآن ٢/٧٧.

(٦) إبراهيم / ٣١، والآية بتمامها:
﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾.
[انظر سيبويه ١/٤٥١ ـ ٤٥٢ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/١٩٢، البحر ٥/٤٢٦، مشكل إعراب القرآن ١/٤٥١ وهامش (١)].

(٧) سقطت من د، ط.

وإنما ارتكب ذلك، لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة؛ والأَوْلى أن يُقالَ في مثله : إنه جواب الأمر(١)، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلامُ لهم : صَلُّوا، جُعِل قوله ـ عليه السلام ـ كالعِلَّة في إقامتها.

وقال بعضُهم(٢) : جزمه لكونه شِبهَ الجواب، كما قلنا في قوله :

﴿ كُن(٣) فَيَكُونُ﴾ ،

بالنصب(٤) ولو كان كما قاله(٥) الفراء، لم يختص هذا بجواب الأمر.

ثُمَّ اعْلَمْ أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، أيضاً كالغائب، لكنْ لَمّا كَثُرَ استعمالُه، حُذِفت اللام وحرف المضارعة تخفيفاً، وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة، وذلك لأنه شابهَ الاسْمَ بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله، وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام، نحو : «لِتَزُرَّهُ(٦) ولو بِشَوْكَةٍ»، وفي آخَرَ : «لِتَقُوموا إلى مَصافِّكم(٧)»، وهو في الشِّعر أكثر، قالَ(٨) :

---

(١) انظر التِّبيان في إعراب القرآن للعُكْبَري ٢/٧٦٩ ـ ٧٧٠.

(٢) انظر المقتضب ٢/٨١، ٨٢ الطبعة الأخيرة.

(٣) البقرة /١١٧، ونصُّها: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ .

(٤) في م بعد قوله «بالنصب» : «على قراءة أبي عَمرو، واستبعد هذا القائل ما استبعده الفراء، ولو . . .» وقراءة النصب لابن عامر. [الكشف ١/٢٦٠، حجة القراءات ١١١، حجة ابن خالويه ٨٨].

(٥) معاني القرآن ٢/٧٧.

(٦) أخرجه البخاري ـ باب الصلاة ـ والنَّسائي ـ القِبلة ١٥ ـ وأبوداوود ـ باب الصلاة ٨٠ ـ وأحمدُ بن حنبل في مُسْنَدِه ٤، ٤٩، ٥٤.
[انظر الإنصاف، المسألة ٧٢ جـ ٢ ص ٣٠٣].

(٧) سبق تخريجُه، وانظر الإنصاف، مسألة ٧٢.

(٨) لم أهتدِ إلى قائله.
الخزانة ٩/١٤٠ هارون ، الإنصاف ٢/٣٠٣، المسألة ٧٢، المغني ٣٠٠، شرح أبياته للبغدادي ٤/٣٤٤.
الشاهد فيه أنّ أمر المخاطب جاء فيه باللام (لِتَقُمْ)، وهو في الشِّعر أكثر منه في النثر، أراد : (قم). وكذا اللام في (فلتقضي) لأمر المخاطب ، والياء هذه إشباع الكسرة.

٦٨١ لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضِّي حوائجَ المُسلمينَا

والذي غَرَّ الكوفيين(١) حتى قالوا : إنه مجزوم والجازم مقدر، هو القياسُ المذكور وأيضاً مجيئُه باللام في الشِّعر، وأيضاً معاملة آخره معاملة المجزوم، كما يَجِيءُ، وأيضاً، الحمل على «لاء» [النهي(٢)]، فإنها تعمل (٢١٣ ب) في المخاطب كما تعمل في الغائب .

قولُه : « ولاء» النهي المطلوب بها الترك»، وهي تجزم بخلاف «لا» في النفي، وقد سُمِعَ عن العرب بلا النفي، أيضاً، إذا صَحَّ قبلها «كي» نحو: جئته كي لا يكن له عليَّ حُجَّة، ولا مَنْعَ أن تجعل «لا» في مثله للنهي

ولاء النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء، ولا تخص بالغائب كاللام، وقد جاء في المتكلم قليلاً(٣)، كلام الأمر، وذلك قولُهم : لا أَرَيَنَّك هنا ، لأن المنهيَّ في الحقيقة ههنا هو المخاطب، أي : لا تكن ههنا، حتى لا أراك .

---

(١) انظر الإنصاف، «المسألة الثانية والسبعون».

(٢) في الأصل : للنهي .

(٣) جاءت (لا) لنهي المتكلم في قراءة شاذَّةٍ في قوله تعالى :

﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ ﴾ ٥ : ١٠٦ :

قرأ الحسن والشعبي : «ولا نكتمْ بجزم الميم، نَهَيَا أنفسَهُما عن كِتمان الشهادة. ودخولُ (لا) الناهية على المتكلم قليلٌ، نحو قوله :

إذا ما خَرَجْنَا مِن دمشقَ فلا نَعُدْ لها أبداً مادام فيها الجراضِمُ . . . »

[دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٥١٧].

[أدوات الشرط ، صور الجملتين بعد ها ، وحكمهما]

قولُـه : «وكَلِم[1] المجـازاة تدخـل على الفعلين، لسببيَّة الأول ومسببيَّة الثاني، ويسميان شرطاً وجزاءً، فإنْ كانا مُضارِعَيْنِ أَوْ الأول ، فالجزم، وإن كان الثاني فالوجهـان».

اعْلَمْ أنَّ أُمَّ الكلمات الشرطية إنْ[2] ، ومن ثَمَّة، يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصةً، مع القرينة، قالَ[3] :

٦٨٢ قالتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ   كان فقيراً مُعْدِما قالتْ وإنْ

ويحذف في السَّعَة شرطُها وَحْدَهُ إذا كان منفياً بلا، مع إبقاء «لا» نحو قولك إيتني وإلّا أضربْك، أي : وإلا تأتني أضربك، وكذا يحذف بعد «إمّا» الشرطية مع بقاء «لا» إذا تقدم ما يكون جواباً من حيث المعنى، كقولك : افْعَلْ هذا إمّا لا ، أيْ : إمّا لا تفعل ذاك فافْعَلْ هذا.

وعند الكوفيين، تجيء[4] «إنْ» بمعنى «إذْ[5]»، قالوا في قوله تعالى :

---

[1] انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٦، والفوائد الضِّيائية ٢٥٥/٢.

[2] انظر سيبويه ٤٥٧/١ بولاق، المقتضَب ٢/ ٧٤ ـ ٧٥، ابن يعيش ٩/ ٩.

[3] رُؤْبَة (ملحقات ديوانه ص ١٨٦ ط. وليم بن الورد البروسي)؛ وفيه : ياسلمي بدل ياسلمى.
الخزانة ١٤/٩ هارون ، بحر العَوّام فيما أصاب فيه العَوَام ٣٣ [لابن الحنبلي ط . عز الدين التنوخي، دمشق سنة ١٩٣٧م]، الضرائر للألوسي ٨٥، المُغني ٨٥٢ ط .م
الشاهد فيه حذف الشرط والجزاء معاً، وهو لضرورة الشعر، والتقدير : وإن كان كذلك فقد رضيته أيضاً.

[4] ط : يجيء.

[5] انظر الإنصاف ٣٦٧/٢، المسألة ٨٨، والصاحبي ص ١٧٧، والهَمْع ٥٨/٢. وإليك ما قاله يحيى بن سلّام في تفسير إنْ : إنْ يعني إذْ، وذلك قولُه في البقرة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾
[الآية ٢٧٨] يعني إذْ كنتم مؤمنين.

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي⁽¹⁾ رَيْبٍ . . ﴾ ،

إنها بمعنى إذْ، لأن«إنْ» مفيدةٌ للشَّكِّ تعالى الله عنه .

والجواب : أنَّ «إنْ» ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعُها وعدم وقوعها، لا للشك، ولو سلَّمنا ذلك أيضاً، قلنا : إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين⁽²⁾، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى ، لِضَرْبٍ⁽³⁾ مِنَ التأويل، كقوله تعالى :

﴿لِّيَبْلُوَكُمْ⁽⁴⁾ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ ،

لما كان التكليف من حيث التخييرُ في صورة الابتلاء، وقال تعالى :

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ⁽⁵⁾﴾ ،

لما كانوا في صورة من يُرْتَجى منهم ذلك، وقال :

﴿يُضِلُّ مَن⁽⁶⁾ يَشَآءُ﴾ ،

= وقوله في آل عمران :

﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ .

[الآية ١٣٩] يعني إذْ كنتم مؤمنين. وقال في سورة براءة :

﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ،

[الآية ١٣] يعني إذا كنت مؤمنين»،

[التصاريف. يحيى بن سلام ١٢٤ ـ ٢٠٠، تحقيق هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع سنة ١٣٩٨هـ ص ١٩٥].

(١) البقرة / ٢٣، والآية بتمامها :

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ .

(٢) لأنه يخاطبهم بما يجري على ألسنتهم.

(٣) اي لِنَوْعٍ من التأويل.

(٤) الأنعام / ١٦٥، والآية بتمامها :

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ .

(٥) البقرة / ٢١، ونصُّها :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ .

(٦) فاطر / ٨، والآيةُ بتمامها :

﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ .

أي[1] يترك الإلطاف لِمَن يعلم أنه لا ينفعه ذلك، فكذا قال تعالى :

﴿إِن كُنتُم[2] مُّؤْمِنِينَ﴾ ، و : ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي[3] رَيْبٍ﴾

لمّا كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان وضده، وللارتياب وضدّه، لا بالنسبة إلى عِلْم الباري تعالى :

قوله : «مهما»، اختلف فيها، فقال بعضُهم : هي كلمة غير مركبة على وزن فَعْلى[4]، فحقُها، على هذا، أنْ تُكتبَ بالياء[5]، ولو سُمِّيَ بها لم تنصرف لِكَوْنِ الألِفِ زائدةً ولو قيل إنها للتأنيث، لم تنصرف مع تنكيرها، أيضاً.

وقال الخليلُ[6] : هي «ما» ألحقت بها «ما» كما تُلحق بسائر كلمات الشرط، نحو : متى[7] ما، وإما، ثم استُكرِهِ تتابع المِثْلَيْن، فأبدل ألف «ما» الأولى هاء، لتجانسها في الهمس[8]، وقول الخليل قريب قياسا على أخواتها .

وقالَ الزَّجَّاجُ[9] : هي مركبة من «مَهْ» بمعنى «كُفَّ» و «ما» الشرطية، وفيه بُعْدٌ، وهو أنْ يقال في : مهما تفعل أفعل : إنه رَدّ على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل : أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلتَ : مهما تفعل أفعل، ولو ثبت ما حكى الكوفيون

---

(١) انظر تفسير أبي السُّعود ٤/٢٣٩ .

(٢) البقرة /٩١، والآية بتمامها :
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ .

(٣) من الآية ٢٣ / البقرة.

(٤) انظر الجَنَىٰ الداني ٦١٢ .

(٥) لأنها ألِف مقصورةٌ رابعةٌ.

(٦) الكتاب ١/٤٣٣ بولاق؛ وفيه : « . . . وقد يجوز أن يكون (مـه) ضـمَّ إليها (ما) » .

(٧) ط : متيمـا.

(٨) وردت كلمة (مَـهْ) بمعنى (ما) الاستفهامية في مُسْنَدِ أحمدَ ٢/١٧٢ من حديث عبدالله بنِ عَمرٍو، رضي الله عنه، و ٢/٣١٥ من حديث أبي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه .

(٩) والأخفش، والبغداديون . الجنى ٦١٢، الزاهر ٢/٢٧٧ . وانظر مدرسة الكوفة للدكتور المخزومي ص ٢٢٩ .

عن العرب : مَهْمَنْ بمعنى «مَنْ» كما في قوله[1] :

٦٨٣ أماوِيَّ، مَهْمَنْ يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويَّ يندم

لكان مُقَوِّياً لمذهب الزَّجّاج .

وقد جاء «مهما» في الاستفهام بمعنى «ما» الاستفهامية[2]، أنشد أبوزيد في نوادره[3] :

٦٨٤ مهما لِيَ الليلةَ مهما لِيَهْ أودى بنعليَّ[4] وسرباليَهْ

ومهما : اسم، بدليل، بدليل رجوع الضمير إليه[5]، قال تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ[6] مِنْ ءَايَةٍ . .﴾ ، وقال الشاعر[7]

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله : الخزانة ٩/١٦ هارون، ابن يعيش ٤/٨، لسان العرب (طبعة الخياطِ ٣/٥٤٥).
والهمزة في قوله : (أماويَّ) للنداء. و (ماوِيَّ) مُرَخَّم ماويَّة، وهي من أسماءِ النساء، منها ماوية امرأة حاتم الطائي.
و (مَهْمَنْ) : اسم شرط جازم، يجزِم فِعْلَيْن، الأول : يستمع، والثاني : يندم ، وكُسِرَ للقافية. و (ماويَّ) الثاني : منادى ، وحرف النداء محذوفٌ، وكُرِّرَ المنادى للتلذُّذِ به.
الشاهد قوله (مَهْمَنْ) فإنّ الكوفيين حَكَوْا عن العربِ مجيئَهُ بمعنى (مَنْ).

(٢) هذا رأيُ جماعةٍ من النحاة، منهم ابنُ مالكٍ ، وزعموا أنها مبتدأ، و (لِيَ) خبرها. [شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/٣].

(٣) ص ٢٦٧ ، والبيت من قصيدةٍ للشاعر الجاهلي : عَمرو بن مِلْقَط الطائي.
البغداديات ص ٣١٤، الخزانة ٩/١٨ ، ضرائر الشعر ٦٣، المغني ١٤٦، شرح أبياته للبغدادي ٦/٣، ابن يعيش ٧/٤٤، الهَمْع ٢/٥٨ .
الشاهد فيه أنّ (مَهْمَا) هنا بمعنى الاستفهام.

(٤) ط : ينعلى .

(٥) انظر المغني ص ٤٣٥ .

(٦) الأعراف / ١٣٢ ، ونصُّها : «وقالوا مهْما تأتنا به من آيةٍ لِتَسْحَرَنا بها فما نحن لك بمؤمنين». [انظر دراسات ق ١ جـ ٣ ص ١٩٦].

(٧) المتنخل الهذلي . والبيت من قصيدةٍ يَرْثي بها أباه.
(ديوان الهُذَلِيِّين ٢ / ٣٠).
الخزانة ٩/٢٦ هارون، ابن يعيش ٧/٤٣ .
الشاهد فيه أنّ (مهما) اسمٌ، بدليل رجوع الضمير إليه، وهو الهاءُ من (كفاه)، والضمير لا يرجع إلّا إلى الاسم، وأما الضمير في (إليه) فراجعٌ إلى الممدوح.

٦٨٥ [إذا سُدته(١) سُدتَ مطواعةً]   ومهما وَكَلْتَ إليه كفاه

وقـد جاء «ما» و «مهما» ظرفَيْ(٢) زمان، تقول : ما تجلس أجلس ومهما تجلس أجلس، أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه.

وأما «إذْ ما» فهو عند سيبويه(٣) حَرْفٌ، كان، ولعله نظر إلى أن لفظة «ما» تدخل على «إذا» مع أنّ فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل، وإن دخلت على الماضي، كإن، ولا تصير جازمة معها، فكيف بإذ، الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي(٤) فإذْ ما، عنده غيرُ مركّبة.

قال السِّيرافي(٥) : ما علمت أحداً من النحاة ذكر «إذْ ما» غير سيبويه وأصحابه، واستشهد سيبويه ببيتَيْنِ، أحدُهما قولُه(٦).

٦٨٦ إذْ ما دخلتَ على الرسول فقل له   حَقًّا عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

---

(١) من م.

(٢) في التسهيل ص ٢٣٦ : « . . . وقد تَرِدُ (ما)، و (مهما) ظرفَيْ زمان . . . ». لكنّ الزمخشريَّ قال في الكشاف ١٠٧/٢ : «وهذه الكلمة [أيْ مهما] في عِداد الكلمات التي يحرّفها مَنْ لا يَدَ له في عِلْم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب (مهما) بمعنى (متى ما)، ويقول : مهما جئتني أعطيتك، وهذا من موضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب، فيفسر : مهما تأتنا به من آية بمعنى الوقت، فَيُلْحِدُ في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثوّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه . . . » . [انظر البحر ٣٧٢/٤، معاني القرآن للأخفش ٣٠٨/٢، التِّبيان ٥٩٠/١].

(٣) الكتاب ٤٣٢/١ بولاق .

(٤) بعد قوله : «للماضي» : في د : «ولا شيء من معنى الشرط فيها».

(٥) سيبويه ٤٣٢/١ بولاق.

(٦) العباس بن مِرْداس السُّلَمي، قاله في غزوة حُنَيْنٍ .

(ديوانه ٧٢ تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد سنة ١٩٦٨م).

الخزانة ٢٩/٩ هارون، الكتاب ٤٣٢/١ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ١٥٦، الجُمَل ٢٢٢، الحُلَل ص ٢٨٩، الخصائص ١٣١/١.

و (حَقًّا) : منصوب على المصدر المؤكد به، أو نعت لمصدر محذوف.

اطمأن المجلس : سكن، والمجلس : الناس، أو المراد أهل المجلس . والشاهد فيه المجازاة بإذْما، فإنّ موضع (دخلتَ) جزمٌ بإذْما، بدليل وقوع الفاء في الجواب : (فَقُلْ له).

والأخرُ قولُه[1] :

٦٨٧ إِذْ ما تَرَيْني اليوم أُزجي ظَعِينَتي   أُصَعِّدُ سيراً في البلاد وأُفرع

وقال بعضُ النُّحاة : أصله إمّا، وهو لا يَجِيءُ إلّا بنون التوكيد بعدِه كقوله تعالى : ﴿فَإِمَّا[2] تَرَيِنَّ . . . . .﴾ ،

فلما كان ينكسر البيت بالنون، غيّر صورة إمّا، بقلب الميم الأولى ذالاً، ولا يَتِمُّ له هذا في قوله : إِذْ ما دخلت.

وقال المبرد: إِذْ ما باقيةٌ على اسميَّتِها[3]، و «ما «كافَّةٌ لها عن طلب الإضافة، مهيِّئةٌ للشرط والجزم، كما في «حيث» فإنها صارت بها، بمعنى المستقبل، وجازمة .

---

(١) هو عبدالله بن هَمّام السَّلُولي .

الخزانة ٣٣/٩ هارون، سيبويه ٤٣٢/١ بولاق، الأمالي الشجرية ٢٤٥/٢، الأُزْهِيَّة ص ٩٨، ابن يعيش ٣٧/٧ و ٦/٩.

و (أُزجي) : أسوق. و (الظعينة) : المرأة مادامت في الهَوْدَج،

و (أفرع) : أُصعد وأرتفع.

و (تَرَيْني) : مجزومٌ بإذْما، بحذف النون، والأصل : تَرَيْنَني، فحذفت الأولى للجزم ، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم.

وجواب إذْمَا، هو البيت التالي :

فإنّيَ من قوم سواكُمْ وإنما   رجاليَ فَهُمْ بالحجاز وأَشْجَعُ

وقد أنشدهما سيبويه معاً. فكان ينبغي للرضي إنشادُهما.

الشاهد قوله (تَرَيْني) فإنه مجزومٌ بإذْما بحذف النون، والأصل : تَرَيْنَني، فحذفت الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم وجزاء الشرط هو الثاني.

(٢) مريم / ٢٦، والآيةُ بتمامها :

﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ .

(٣) قال في المقتضب ٤٥/٢ الطبعة الأخيرة : «ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، و (إذما).

إنّ ظاهر كلام أبي العبّاس أنّ (إذما) حَرْفٌ كما ذهب إلى ذلك سيبويه، لٰكنّ ابنَ مالكٍ في الكافية الشافية جـ ١٦٢٠/٣ قال : وعند سيبويه (إذما) حَرْفٌ * وهي عند ابنِ يزيدَ ظرفٌ. ثم تبعه الرضيُّ ـ كما ترى ـ، ثم المُرادي في الجَنَى الداني ٢١٤ ط. العراق، ثم ابن هشام في المغني ص ٩٢، ثم الزَّرْكَشي في البُرْهان ٣٥٩/٢، ثم السُّيوطي في الهَمْع ٥٨/٢ .

وأقول : قد يكون للمبرد قولٌ آخَرُ في «(إذما) على أنها باقيةٌ على اسميَّتِها، . . . !!.

وأمَّا الاعتراض بإذا ما، فلا يلزم، إذْ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختياراً منهم بلا مُرَجِّحٍ، ألا ترى أنَّ «حيث» مثل «إذا» متضمن لمعنى الشرط، بل: «إذا» أقعد فيه، وتجزم «حيث» «مع» «ما» دون «إذا».

وأمَّا «حيثما» فنقول: «ما» فيها، كافةٌ لحيث عن الإضافة، لا زائدة، كما في: متى[1] ما، وإمّا، وذلك أنَّ «حيث» كانت لازمةً للإضافة، فكانت مخصَّصة بسبب المضاف إليه، فكفّتها (٢١٤ أ) «ما» عن طلب الإضافة لتصير مُبْهَمةً كسائر كلماتِ الشرط.

وإنما وجب إبهام كلمات الشرط، لأنها، كُلَّها، تجزم لِتضمنها معنى «إن»، التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال، مثلاً، إن غربت الشمس، أو طلعت، فجعل العموم في أسماء الشرط، كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد «إن»؛ لأنه نوع عموم أيضاً، والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً، كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم.

وأيضاً، فإنهم سلكوا طريق الاختصار، بتضمين هذه الكلمات العامة معنى «إن»، إذ كان يطول عليهمُ الكلامُ لو قالوا في مَن ضربتَ ضربتُ: إن ضربت زيدًا، وإن ضربت بكراً، ضربتُ، إلى مالا يتناهى، وكذا، ما، ومتى، وسائر أخواتها.

ويجوزُ اتِّصالُ «ما» الزائدة، بإن، وأيّ، وأيَّان، ومتى، وأمَّا في: حيثما، وإذْما، فكافة، كما ذكرنا.

---

(١) د، ط: متيما.

[العاملُ في الشَّرْطِ والجَزاء]

وقد اخْتُلِفَ في العامل في الشرط والجزاء، قال السِّيرافي(١) إنَّ العامل فيهما كلمة الشرط ، لاقتضائها الفعلَيْنِ اقتضاءً واحداً، وربطها الجملتين : إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة ، فهي كالابتداء العامل في الجزأين(٢)، وكظننت، وإنَّ وأخواتها، عملت في الجزأين لاقتضائها لهما .

وذهب الخليل(٣)، والمبرد(٤) إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً تعملان في الجزاء، لارتباطِهما(٥) ، وحرفُ الشرط ضعيفٌ لا يقْدِرُ على عملَيْنِ مختلفَيْنِ، وهذا كما قيل إنَّ الابتداءَ والمبتدأ يعملان في الخبر.

وأُجيب عن ضعف الحرفين عن عملين بأنَّ ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كإنَّ وأخواتها، و«ما» و«لا» .

وقال الأَخفش(٦) : إنَّ الشرط مجزومٌ بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحدَهُ لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه .

وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم .

---

(١) سيبويه ٣/٦٣ هارون هامش (٢). = ١ / ٤٣٥ بولاق.

(٢) د ، ط : الجزئين، وهذا خطأ إملائي.

(٣) في الكتاب ١ / ٤٣٥ بولاق : وزعم الخليل أنك إذا قلت ، إنْ تأتِني آتِك ، فآتِكَ انجزمت بإنْ تأتِني ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر، حين قلت : ائتني آتِكَ».

(٤) في المقتضَب ٢ / ٤٩ : «. . . فإذا قلت : إنْ تأتِني آتِكَ. فـ (تأتني) مجزومة بإنْ ، و (آتِكَ) مجزومةٌ بإنْ وتأتني . . .».

وانظر الإنصاف، المسألة ٨٤، وإيضاح الزَّجَّاجي ص ١٤٠.

(٥) في م بعد قوله : «لارتباطهما» : «معاً وصيرورتها كشيء واحد».

(٦) الهَمْع ٢/٦١.

وقـال الكوفيون(١) : الشرط مجزومٌ بالأداة، والجواب مجزوم بالجِوار، كما أنه جُرَّ بالجِوار في قوله(٢) :

[كأنَّ ثَبيرا في(٣) عرانينِ وَبْلِهِ] كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ ٣٥٠

والجزم أخو الجر، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ العمل بالجوار، للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم.

وقـال المازنيُّ(٤) الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقعَ الاسمِ ولعدم وقوعهما مشتركَيْنِ ثم مُختصَّيْنِ(٥)، وهو قريبٌ، على ما اخترنا قَبْلُ.

وكلمـة «إنْ» لأصالتها في الشرط وكونها أُمَّ البابِ، جازَ أن تدخل اختياراً على الاسمِ، بشرط أن يكون بعدَه فِعْلٌ، نحو : إنْ زيدٌ ضرب، وإن زيداً ضربت، وكذا «لو» نحو : لو أنتم(٦) تَمْلِكُون»، بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنه لا يجوز ذلك فيها إلّا في الضرورة، قال(٧) :

فَمتى واغلٌ يَزُرْهُمْ يُحَيُّو وتُعْطَفْ(٨) عليه كأسُ الساقي ١٦١

وقالَ(٩) :

[صَعْدَةٌ نابتةٌ(١٠) في حائرٍ] أينما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ ١٦٢

---

(١) الهمع ٢/٦١.

(٢) سَبَقَ تَخريجُ البيتِ.

(٣) ليس في ط ، والأصل، وهو من م.

(٤) الهمع ٢/٦١.

(٥) بعد قوله : «مختصين» في د : «ولعدم دخول لام الابتداء».

(٦) الإسراء / ١٠٠، والآيةُ بتمامها :

﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ .

(٧) سَبَقَ تَخريجُ البيتِ.

(٨) ط : ويعطف .

(٩) سَبَقَ تَخريجُ البيتِ.

(١٠) من م ، د.

وقال(١) :

٦٨٨ ومَن نحن نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ   ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعا

وذلك كما جاز وقوعُ الاسمِ بعد الهمزة الاستفهامية، لمّا كانت أصلاً في الاستفهام، وسواء ههنا، وَلِيَ الاسمَ فِعْلٌ، كأزيدٌ ذهب، أوْ، لا كأزيدٌ ذاهبٌ، ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل، فلا تقول : متى زيداً تلقى أو تلقاه . . . ، ومَن زيدٌ ضربه، ومتى زيد خرج، وهل زيد خرج، وهل زيداً ضربت أو ضربته، إلّا اضطراراً، فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فِعْلٌ، نحو : متى زيد خارج وهل زيد ذاهب، جاز.

وحَقُّ الفعلِ الذي يكون بعد الاسم الذي يلي «إن» وما تضمَّن معناها من الأسماء أنْ يكونَ ماضياً، سواءٌ كان ذلك الاسمُ مرفوعاً أوْ منصوباً، نحو : إن زيد ذهب، وإن زيداً لقيت أو لقيته، وقد يكون مضارعاً على الشذوذ نحو قوله(٢) :

٦٨٩ يُثْني عليك وأنت أهل ثنائه   ولديك إن هو يَسْتَزِدْكَ مزيد

وقوله(٣) :

[صعدة نابتة في(٤) حائر]   أينما الرِّيحُ تُمَيِّلها تَمِلْ ١٦٢

---

(١) هشام المُرِّي، كما في سيبويه ١/٤٥٨ بولاق، ونُسِبَ إلى مُرة بن كعب بن لؤي القرشي ، وهو شاعرٌ جاهلي.
الخزانة ٩/٤٠ هارون، المقتضَب ٢/٧٣ الطبعة الأخيرة، البغداديات ص ٤٥٧، المغني ٥٢٦؛ وفيه : «وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة . . . ».
الشاهد فيه لما تقدم قبله . فَـ (نحن) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، فلمّا حُذِفَ الفعل برز الضمير وانفصل، والتقدير : فمن نؤمنه نؤمنهُ.

(٢) عبدالله بن عَنَمَة الضَّبّي ، شاعرٌ إسلاميٌ مُخَضْرَمٌ.
الخزانة ٩/٤١ هارون، ضرائر الشعر ص ٢٠٨، الأشموني ٤/٣٠، الهَمْع ٢/٩، الحماسة بشرح المَرزوقي ١٠٤١.
الشاهد فيه أنّ مجيء الشرط المفصول باسمٍ من أداة الشرط مضارعاً شاذٌ، وحقُّه أن يكون ماضياً سواءٌ أكان لفظاً أم معنًى.

(٣) سبق تخريجُ البيتِ.

(٤) من م، د.

وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله، فإن كان ذلك الاسمُ مرفوعاً فهو عند الجُمهور مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّرُهُ ذلك الفعل الظاهر، ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع : إن زيد لقيته، إلّا ما حكى الكوفيون في الشاذ [1]

لا تجزعي [إن منفسٌ[2] أهلكته] فإذا هلكتُ فَعِنْدَ ذلك فَاجْزَعِي ٤٦

وهو أيضاً عندهم، ليس مبتدأً، بل هو مرفوعٌ بمقدَّر يُفَسِّرُهُ الفعلُ[3] الناصبُ أي : إن هلك أو أُهْلِك، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وذهب بعضُ الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً، لطلب كلمة الشرط للفعل، سواء وليها، أَوْ، لا، ونُقِلَ عن الأخفش[4] أيضاً، في مثله، أنه مبتدأ، لكن العامل في المبتدأ عند الأخفش[5] هو الابتداء، وعند الكوفيين : الخبر، أو الضمير في الخبر، كما مَرّ[6] في باب المبتدأ.

وإن كان ذلك الاسم منصوباً، فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره، أو متعلّقه، فهو عند البصريين منصوبٌ بالمقدَّر، وعند الكوفيين بالظاهر، كما مَرَّ[7] في المنصوب على شريطة التفسير.

وإن لم يشتغل[8] ذلك الفعل بضميره ولا متعلّقه، نحو : إن زيداً ضربت، (٢١٤ ب) فهو أيضاً عند الكوفيين منصوبٌ بالظاهر، وعند البصريين بالمقدَّر، وذلك

---

(١) سَبَقَ تَخريجُ البيتِ.

(٢) هذا في الأصل والتكملة من د.

(٣) الإنصاف، المسألة ٨٥، سيبويه ٤٥٧/١ بولاق.

(٤) الإنصاف، المسألة ٨٥ (٢ / ٣٥٩).

(٥) في ط : «عنده في المبتدأ هو الابتداء».

(٦) ساقطة من الأصل، وهو من ط.

(٧) م : تقدم.

(٨) في الأصل : يستعمل.

لِمَا ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل، حتى لم يَجُزِ الفصلُ بينهما لفظاً، إلاّ في لفظة «إن» لكونها أُمَّ الباب، ولم يجز أن تدخل كلمة الشرط على اسمٍ لا فِعْلَ بَعْدَهُ، كما جاز في كلمة الاستفهام.

وعند البصريين، حُكْمُ المنصوبِ[1] والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط: حُكْمُهما متقدمين على الشرط، فيجوز، عندهم، إن قمت: زيد يقم، وإن لم تأتني، زيداً أضرب، فهما معمولان لمقدَّرين يفسرهما جواب الشرط.

أمَّا الكوفيون[2] فلا يُجَوِّزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع؛ لأنَّ الجزم عندهم بالجِوار، وقد زال الجِوارُ بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرطِ، أمَّا لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يُعَدُّ فاصلاً فصلاً مانعاً من الجوار، نحو: إن يضربني زيدٌ، أضربْ، فإن تقدمه المنصوب، فالفَرّاء يمنع، أيضاً، جَزْمَ الجواب مطلقاً، كما في المرفوع للعِلّة المذكورة، والكسائيُّ يُفَصِّل في الفاصل، فإنْ كان ظرفاً للجزاء، لغْواً جزم الجزاء، لأنه كلا فصل، نحو: إن تأتني اليوم، غَداً آتيك، وإن تأتني، إليك أقصد، وإن لم يكن ظرفاً، لم يجز، للعلة المذكورة.

واستشهد البصريون[3] بقول طُفَيْلٍ الغَنَوِيِّ[4]:

---

[1] تقديمُ معمول جواب الشرط عليه جائزٌ عند البصريين، وقد عقد الأنباري في الإنصاف المسألة الخامسة والثمانين، رجَّحَ مذهبَ البصريين.

[2] لم يُجَوِّزْهُ الفراءُ، وجوَّزه الكِسائيُّ: الإنصاف، المسألة ٨٦ (٢ / ٣٦٢)، الهَمْع ٢/٥٩، الأُشموني ٤/٣٠.

[3] منهم المبرِّدُ. المقتضَب ٢/٦٢ الطبعة الأخيرة.

[4] شاعرٌ جاهليٌّ. (ديوانه ٣٥ تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط ١، الكويت).
الخزانة ٩/٤٤ هارون، الإنصاف، المسألة ٨٦ (٢ / ٣٦٣ ط ٢ سنة ١٩٥٣م)، كتابُ الصناعتَيْن ٢١٨، كتاب الاختيارَيْن ص ٤٤ ط ٢.
و (الخيرَ): مفعول بِـ «تُعْقِب»، وقال الأصمعي: صفة للأيام؛ وفيه نَظَرٌ.
الشاهد فيه أنَّ (الخير) مفعول مقدَّم لِـ (تُعْقِب)، و (تُعْقِب) مجزوم على أنه جواب الشرط، وإنما كُسِرَتِ الباءُ؛ لأن القصيدةَ مجرورةٌ.
وإنما جاز الكسر في المجزوم دون المرفوع والمنصوب لوجهَيْن:

=

٦٩٠ وللخيل أيامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لها   ويَعْرِفْ لها أيامَها، الخيرَ(١) تُعْقِبِ

والقصيدة القافية، والأكثرُ جَعْلُ المرفوعِ مبتدأً، فيجب، إذن، رَفْعُ المضارع اتّفاقاً، وتصديرُ المبتدأ بالفاءِ، نحو: إن قمت فزيد يقوم.

وكذا: الأكثر تصدير المنصوب بالفاء، فيرتفع المضارع اتّفاقاً، نحو: إن ضربتني فزيداً أضرب.

ويجوز اعتراضُ القَسَم والدُّعاء والنداء والاسمية الاعتراضية، بين الشرط والجزاء، نحو: إن تأتني والله آتك، وإن تأتني غفر الله لك، آتك، وإن تأتني يازيدُ آتِكَ، وإن تأتني، ولا فخر، أكرمْك.

ولا يجوز، عند البصريين تقديمُ معمولِ الشرطِ على أداة الشرط(٢)، نحو: زيداً إن تضرب يضربك، وكذا معمول الجزاء، فلا يجوز: زيداً إن جئتني أضربْ، بالجزم، بل، إنما تقول: أضربُ، مرفوعاً لِيكونَ الشرطُ متوسطاً، و«زيداً أضرب» دالًّا على جزائه، أي: إن جئتني فزيداً أضربُ، وعِلَّةُ ذلك كُلِّهِ، أنَّ لكلمة الشرطِ صَدْرَ الكلامِ، كالاستفهام.

ولا يجوزُ، أيضاً: زيداً إن جاءك فأكرمه، لِما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أنَّ مالا ينصب بنفسه لا يفسِّر(٣)، وأمَّا إذا قلت: زيداً إذا جاءك، تضربُ، أو تضربه، وزيداً حين جاءك تضرب أو تضربه، فإن لم تُجْرِ «إذا» و «حين» مُجرى

أحدُهما: أنّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء، فلمّا وجب تحويله للقافية، حركوه بحركة النظير.
والآخَرُ: أنّ الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ولا يدخله الجر، فلو حركوه بالضم أو بالفتح لا لتَبس حركةُ الإعراب بحركة البناء، بخلاف الكسر، فإنه ليس فيه لَبْس.

(١) ط: الخبر بقب.

(٢) «قالوا: ... لأنّ الشرطَ بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صَدْرُ الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبلَه، فكذلك الشرط. ألَا تَرَى أنه لا يجوز أن يقال: «زيداً أضربتَ» ؟، فكذلك لا يجوز أن يقال: «زيداً إن تَضْربْ أَضرِبْ» ...». الإنصاف، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٤).

(٣) بعد قوله: «لا يفسِّر»، في م: «وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها».

كلمات الشرط، بل جعلتها كيوم الجُمُعَة في قولك : زيداً يومَ الجُمُعَةِ تضربُ، أو تضربه فَنَصْبُ «زيداً» أَوْلَى، إذا لم يشتغل الفعل بالضمير، لِقُبْحِ : زيدٌ ضربتُ على تأويل ضربته.

فإنْ قيلَ : أليس يكفي الضمير في : إذا جاءك، وحين جاءك ؟

قلت : لو لم يكن الفعل واقعاً على زيد، نحو : زيد حين جاءك تضرب عَمْراً، لكفى ، لكنْ لَمّا كان واقعاً عليه معنىً، وهو الخبر في الحقيقة، كان إظهار الضمير فيه أَوْلى ، وأمَّا إذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد، أولى لِمَا تَبيَّنَ في المنصوب على شريطة التفسير : أَنَّ «زيدٌ زرتُه» بالرفع ، أَوْلى[1] من النصب .

وإن أجريت «إذا» و «حين» مُجرى كلماتِ الشَّرطِ وَجَبَ رَفْعُ «زيد» عند البصريين، كما ذَكَرْنا في «إن» وشَغْلُ «تضرب، إذن ، بالضمير، أَوْلى إن كان واقعاً على «زيد»؛ لأنَّ جواب الشرط هو الخبرُ في الحقيقة، والشرط قَيْدٌ فيه، فلا يعتبر الضمير الذي فيه، فقولك : زيد إن جاءك فأكرمه، أَوْلى من : فأكرم، وإن كان واقعاً على غير المبتدأ من حيث المعنى، نحو : زيدٌ إن جاءك فأكرمني، كفي الضمير في الشرط.

وأمَّا الكوفيون[2]، فَجَوَّزوا تقديمَ معمولِ الجزاء المجزوم على أداة الشرط[3]، قالوا : لأنَّ حَقَّ الجوابِ التقديمُ، فنحو، إن تضرب أضرب، كان عندهم في الأصل : أضربُ إنْ تضرِبْ، فلمّا تأخر الجواب انجزم على الجِوار، قالوا والدليلُ على أنّ مرتبتَه التقديم قوله[4] :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرع   إنك إنْ يُصرع أخوك تصرع ٥٨١

---

[1] في م : «أن الرفع في نحو : زيد زرته أولى».

[2] ط : وأما الكوفيين .

[3] الإنصاف ، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٣).

[4] رَجَزٌ لِعَمرو بن خُثارم البَجَليّ ، أو لجرير بن عبدالله البَجَليّ.
الخزانة ٩ / ٤٧ ـ ٤٨ هارون ، سيبويه ٤٣٦/١ بولاق، المقتضب ٧٠/٢ الطبعة الأخيرة، الأمالي الشجرية =

برفع الجواب، مراعاةً(١) لأصله من التقديم(٢).

وَرُدَّ بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة؛ لأنَّ الجزاء من حيث المعنى، لازمٌ كما مَرَّ في الظروف المبنية، ومرتبة اللازم بعد الملزوم، وقوله: تصرعُ ضرورة، إمَّا على حذف(٣) الفاء كقوله(٤):

٦٩١ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشكرُها

وقولِه:(٥)

هذا سُرَاقَةُ للقرآنِ يَدرسُه   والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ ٨٢

وقولِه(٦):

١/٨٤، المُوفي في النحو الكوفي ١٢٠، ضرائر الألوسي ١٧١، الرَّوض الأُنف ١/٩٨، شرح الجُمَل لابن عُصفور ٢/٢٩٣، إيضاح المُفَصَّل ٢/٢٤٥، الإنصاف، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٥)، البغداديات ص ٤٥٤.

الشاهد فيه أنَّ الكوفيين استدلُّوا به على أنَّ رُتْبَةَ الجزاءِ التقديمُ، فرفع (تصرع) مراعاةً لأصله، ولو كان رتبته التأخير لجزم، وأجاب الرضي عنه بأنه ضرورةٌ.

(١) ط: مراعات.

(٢) والتقدير فيه: إنَّك تصرعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك، والجواب محذوف، ولهذا الرأي جَنَحَ سيبويه. (الكتاب ١ / ٤٣٦ بولاق).

(٣) وهذا رأيُ المبردِ. [المقتضَب ٢/ ٧٠ الطبعة الأخيرة]، ورأي سيبويه. انظر: [الكتاب ١/٤٣٥، ٤٣٧ بولاق].

(٤) صَدْرُ بيت، وعجزهُ: والشرُّ بالشر عند الله مِثْلانِ.
قائلُه: كَعْبُ بن مالكٍ الأنصاريُّ (ديوانه ٢٨٨ ط. سامي مكي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م)، ولكنه نُسِبَ في كتب النحو إلى عبدالرحمن بن حسان بن ثابت، أو حسَّان. والبيت في:
الخزانة ٩/٤٩، سيبويه ١/٤٣٥ بولاق، المقتضَب ٢/٧٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٦، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٩، الأمالي الشجرية ١/٣٧١، شواهد التوضيح ١٣٥، الجنى ٦٩.
الشاهد فيه أنَّ الفاءَ الرابطةَ محذوفةٌ من جواب الشرط ضرورةً، أي: فاللهُ يشكرها.

(٥) سَبَقَ تَخريجُ البيتِ.

(٦) ذو الرُّمَّة (ديوانه ٢٤١ تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج سنة ١٩١٩م). الخزانة ٩/٥١، المقتضَب ٢/٦٩ الطبعة الأخيرة، سيبويه ١/٤٣٧ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٧.
والشاهد فيه أنَّ (ناظر) خبر أنَّ، والجملةُ دليلُ جواب الشرط المحذوف. وهو عند المبرد على إضمار الفاء، أي فأنا ناظر، وسيبويه يقول في الكتاب ١/٤٣٨: «ولو أُريد به حذف الفاء جاز».

٦٩٢ وأني(١) متى أشرف من الجانب الذي فيه(٢) أنت، من بين الجوانب ناظر

فإنه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر، إلّا ضرورةً(٣)، فلا يقال : زيدٌ إن لقيته كريم، بل يقال : فكريم، أي : فهو كريم، حتى تكونَ الجملةُ الشرطيةُ خبرَ المبتدأ، وأمّا تعليقُه بين القسم وجوابه، نحو : والله إن جئتني لأكرمنك، فَسَيَجِيءُ.

وإنما جازَ تعليقُ «إذا» مع شرطه، بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا (٤) لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن (٥) فَيَكُونُ ﴾ ، فَلِعَدَمِ عراقة «إذا» في الشرطية.

وإمّـا على التقديم والتأخير(٦)، (٢١٥ أ) للضرورة، أي إنك تصرع إنْ يُصرع أخوك، ويجوز أن يكون البيتان المذكوران هكذا.

وأمّا تقديمُ معمولِ الشرط على أداته، فأجازه الكِسائيُّ، دون الفراء(٧).

وَاعْلَمْ أنه إذا تَقَدَّم على أداةِ الشرط ماهو جوابٌ من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأنّ للشرط صَدْرَ الكلام، بل هو دالٌّ عليه، وكالعِوَضِ منه.

وقال الكوفيون : بل هو جوابٌ في اللفظ أيضاً، لم يُجزم ولم يُصَدَّرْ بالفاء لتقدمه، فهو عندهم، جوابٌ واقعٌ في موقعه، كما ذكرنا، وإنما ينجزم على الجِوار إذا تأخر عن

---

(١) وأني، بفتح الهمزة عطفاً على البيت الذي قبله، وهو :

فيامّيّ هل يُجزَى بكائي بمثله مراراً وأنفاسي إليك الزوافر

أي : هل يُجزى نظري إليك في كل جانب تكونين فيه، يقول : لِكَلَفي بكِ لا أنظرُ إلى سواكِ.

(٢) د ، ط : بـه.

(٣) يُرَدُّ على الرضي بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ [٢/ ٧٠] .

[دراسات ق ١ جـ ١ ص ٧٣ وانظر جـ ٣ ص ٢٤٧].

(٤) د ، ط : أمرنا، وهذا تحريف بالآية.

(٥) النحل / ٤٠.

(٦) توجيه آخر لقوله : . . . * إنك إن يصرع أخوك، مقابل قوله قَبْلُ : إمّا على حذف الفاء.

(٧) الإنصاف ، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٣)، الهمع ٢ / ٦١.

الشرط، وذلك نحو : أضرب إن ضربتني ، فـ «أضرب» جواب من حيث المعنى اتفاقاً، لِتَوَقُّفِ مضمونه على حصول الشرطِ، ولهذا لم يُحْكَمْ بالإقرار في قولك : له عليَّ أَلْفٌ ، إن دخلت الدار، وعند البصرية، أيضاً، لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط وإن لم يكن جواباً للشرط، لأنه، عندهم، يُغْني عنه ، فهو مثل «استجارك[1]» المذكور الذي هو كالعِوَض من المقدَّر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر، ولا يجوز عندهم أَنْ يقال : هذا المقدم هو الجواب الذى كان مرتبته التأخُّر عن الشرط، تقدَّم على أداته ، لأنه لو كان هو الجواب، لَلَزِم الفاء في نحو : أنت مُكرم إن أكرمتني، ولجاز : ضربت غلامَهُ إن ضربت زيداً، على أن الضمير في «غلامه» لزيد، فمرتبته الجزاء عند البصرية بعد الشرط، وعند الكوفية قبل الأداة، كما مرَّ،

وقد تدخل الواو على «إن» المدلول على جوابها بالمتقدم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضِدّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعِوَض من الجزاء : من ذلك الشرط ، كقولك : أكرِمْه وإن شتمني، فالشتم بعيدٌ من إكرامك للشاتم ، وضِدُّه وهو المدح أَوْلى بالإكرام، وكذلك قوله : «اطلُبوا العِلْمَ[2] ولو بالصِّين»، والظاهرُ أَنَّ الواو الداخلةُ على كلمة الشرط في مثله : اعتراضيةٌ[3]، ونِعني بالجملة الاعتراضية : ما

---

(١) يعني في قوله تعالى :
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾.
[التوبة /٦].

(٢) حديثٌ شريفٌ ، وتكملتُه : «. . . فَإِنَّ طَلَبَ العِلْمِ فَريضةٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ».
رواه البَيْهقيُّ في شُعَب الإيمان، وابنُ عَدِيٍّ في الكامل، والعُقَيْلي في كتاب الضعفاء عن أنس بن مالكٍ. قال البَيْهقيُّ : متنُهُ مشهورٌ، وأسانيدُهُ ضعيفةٌ، وقال غيرُه : يَرْتقي بمجموع طُرُقِهِ إلى الحَسَن.
[التيسير بشرح الجامع الصغير ١/١٦٤، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بلا تاريخ].
وانظر : المقاصد الحسنة للسَّخاوي ص ٦٣، ٢٧٥.

(٣) «والصواب أَنَّ الجملةَ استئنافيةٌ، ولا يجوز مِثْلُ هذا الخَلْطِ في الإعراب»،
[إعراب الجمل وأشباه الجمل. أستاذنا الدكتور فخر الدين قَبَاوَة، بيروت ، دار الآفاق ط ٣ سنة ١٩٨١م ص ٦٨ - ٦٩].

يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقولِه(١) :

فأنتِ طَلَاقٌ، والطَّلاقُ أَليةٌ ثلاثاً، [ومن يَخْرَقْ(٢) أعقُّ وأظلمُ]

وقولِه(٣) :

٦٩٣ [وتَحتقر الدنيا(٤) احتقارَ مُجَرِّبِ] يرى كُلَّ مَنْ فيها، وحاشاك، فانِيا

وقد تَجِيءُ بعد تمام الكلام، كقوله [عليه الصلاةُ(٥) والسلام] «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ(٦)، ولا فخر»، فتقول في الأول : زيدٌ، وإن كان غنياً: بخيلٌ، وفي الثاني : زيدٌ بخيلٌ وإنْ كان غنياً، وجواب الشرط في مثله : مدلولُ الكلامِ، أي : إنْ كان غنياً فهو بخيلٌ، فكيف إذا افتقر، والجملة كالعوض من الجواب المقدر، كما تَقَرَّرَ، ولو أظهرته، لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية؛ لأنَّ جواب الشرط ليس جملةً اعتراضيةً.

---

(١) سبق تخريجُ البيتِ. (٢) من م ، د.

(٣) المتنبي (ديوانه بشرح العُكْبَري) ٤ / ٢٩٠، توزيع دار الباز، بمكةَ المكرمةِ سنة ١٩٧٨م).
والبيت من قصيدة عدّتُها سبعةٌ وأربعونَ بيتاً، يمدح بها كافوراً سنة ست وأربعين وثلاث مئة؛ أولُها :

كفي بكَ داءً أن ترى الموتَ شافيا وحَسْبُ المنايا أن يكُنَّ أمانيا

والتحقير : التصغير. والمجرِّب : الذي جرَّبَ الأمور، وحنكته التجارب ,
الشاهد فيه أن جملة (حاشاك) اعتراضيةٌ ، وقعت بين مفعولَيْ (يَرَى)، أولُهما (كُلَّ)، وثانيهما (فانيا). [الخزانة ٨/٥٥ هارون].

(٤) من د.

(٥) في الأصل : رمز له بـ : «ع . م».

(٦) صحيح مُسلم ١ / ١٩٤، مُسْنَد أحمد ١ / ٢٨١، ٢٩٥ - ٢٩٦؛
والحديث بتمامه : «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواءُ الحَمْدِ ولا فخر، وما من بني يومئذ آدم فَمَن سواه إلاّ تحت لوائي ، وأنا أول مَنْ تنشقّ عنه الأرضُ ولا فخر، وأنا أول شافعٍ وأول مُشَفَّعٍ ولا فخر». [مخطوطة البغدادي، الورقة ٣٤٧ / أ رقم ٩].

وقال الجَنزي(١)، هي(٢) واوُ العطف، والمعطوفُ عليه محذوفٌ، وهو ضِدُّ الشرطِ المذكورِ الذي قُلنا إنه هو الأَوْلى بالجزاء المذكورِ، فالتقديرُ، عنده : زيدٌ إنْ لم يكن غنياً، وإن كان غنياً، فهو بخيلٌ، وقد تَقَدَّمَ في باب العطف جواز حَذْف المعطوف عليه مع القرينة، لكنه يلزمه أن يأتيَ بالفاء في الاختيار فتقول : زيدٌ وإنْ كان غنياً فبخيلٌ، لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّ الشرط لا يُلغى بين المبتدأ والخبرِ اختياراً.

وأمَّا على ما اخترنا من كون الواو اعتراضيةً، فيجوز؛ لأنَّ الاعتراضيةَ تفصل بين أيِّ جُزْأيْنِ مِنَ الكلام كانا، بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدُهما حرفاً.

وعن الزمخشري أنَّ الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعِوَض من الجزاء عاملاً في الشرط نصباً على أنه حال، كما عمل جواب «متى» عند بعضهم في «متى» النصب على أنه ظرفه، ومعنى الحال والظرف متقاربان.

ولا يَصِحُّ اعتراضُ الجَنزي عليه بأنّ معنى الاستقبال الذي في «إن» يناقض معنى الحال الذي في الواو؛ لأنَّ حالية الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو : اضربه غداً مجرَّداً، وضربته أمس مجرداً، واستقبالية «إن» باعتبار زمان التكلُّم، فلا تناقضَ بينهما(٣).

---

(١) عمر بن عثمان بنِ الحسين، إمامٌ في النَّحْو والأدب لا يُشَقّ غُبارُه، قرأ الأدب على الأَبِيوَرْدِي . له (القوافي) ؛ منه نُسخةٌ في مكتبة أياصوفيا في إستانبول ضمن مجموع ، رقمه ٤٧٩٥ . ، توفي سنة ٥٥٠هـ. [انظر البغية ٢ / ٢٢١].

(٢) التخمير ٢ /٣٠٥.

(٣) لأن إنْ الشرطيةَ إن كان شرطُها مستقبلاً ،فعامل الحال مستقبل؛ نحو: زيدٌ وإن صلّى وصام فاسق، ففاسقٌ، العامل في الحال مستقبل؛ إذ المعنى إنه على هذه الحالة وقت الصلاة أو الصيام، وإن كان ماضياً، فالعاملُ ماضٍ على حَسَبِ ما تَقَدَّمَ.

[أحكامٌ متفرقة تتعلق بالجملة الشرطية]

واعلم أنه إذا تقدم على الشرط ما هو جوابٌ في المعنى ، فالشرطُ لا يكون ، إذن ، إلّا ماضياً لفظاً أو معنى ، نحو : أضربك إن ضربتني وأضرِبك إن لم تعطني ، وإنما جاز ذلك حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظاً ، كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية ، أو ما هو جزاء عند الكوفية .

وقد يَجِيءُ في الشِّعر مضارعاً ، نحو : آتيك إنْ أتيتني ، أنشدَ سيبويهِ(١) :

٦٩٤ فقلتُ : تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ . إنها مُطَبَّعَةٌ ، مَنْ يَأتِها لا يَضِيرُها

كأنه قال : لا يضيرها مَنْ يأتِها ، كقوله(٢) :

والمرءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ ٨٢

أي : المرءُ ذِيبٌ ، على أَحَدِ التَّقديرَيْن .

فإن تقدم ما هو جواب معنًى ، على الظروف الزمانية ، أو المكانية من كلمات الشرط ، كمتى ، وإذْ ما ، وأَيَّان ، وأين ، وحيثما ، وأنَّى ، فلا شبهة في تضمنها للشرط ، إذ لا تصلُح للاستفهام ، ولا واسطةَ بين الشرطِ والاستفهام(٣) ، في هذه الكلمات الصالحةِ (٢١٥ ب) لهما .

---

(١) قائل البيت : أبوذُؤيبٍ الهُذَلي . (ديوان الهُذَليين ١/١٥٤) .
الخزانة ٩/٥٧ هارون ، سيبويه ١/٤٣٨ بولاق ، ابن يعيش ٨/١٥٨ ، الأُشموني ٤/١٨ ، المقتضَب ٢/٧٠ الطبعة الأخيرة .
و (الطَّوْق) : الطاقة ، و (المُطَبَّعة) : المملوءة ، وضارَهُ ، يَضِيرُه ، من باب باعَ : ألحق به الضرر . والشاعر يصف قرية كثيرةَ الطعام .
والشاهد فيه رفع (لايَضِيرُها) ، وذلك على نِيَّة التقديمِ ، وهو عند المبرد على إرادة الفاء ، أي : فهو لا يَضِيرُها .

(٢) هذا عجزٌ وصدرُهُ :

هذا سُرَاقَةُ للقرآن يدرُسُه .... وقد سبقَ تخريجُ البيتِ .

(٣) م : «ولا واسطة بينهما» .

وأمَّا ما يَصْلُحُ من كلمات الشرط لكونها موصولةً، أيضاً، نحو : مَنْ، وما، وأيّ : فإن جاء بعدها ماضٍ ، احتمل عند سيبويه(١) كونُها موصولةً، وشرطيةً، نحو : آتي مَنْ أتاني، فإن كانت موصولةً، فمنصوبة بالفعل المتقدم ، وإن كانت شرطية فمبتدأ، والخبر مختلَفٌ فيه، كما ذَكرنا في باب المبتدأ، والتقدير : مَنْ أتاني آتِه، ولا محل للفعل بعد هذه الكلمات، إنْ قدَّرناها موصولة، وهو في محل الجزم إنْ كانت شرطية .

وابنُ السرَّاجِ(٢) قطع بكونها موصولةً، عملاً بالظاهر؛ لأنَّ جَعْلَها شرطيةً يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية، وجَعْل المتقدم كالعِوَض منه .

وإن جاء بعدها مضارع نحو : آتي من يأتيني(٣)، فالوجهُ كونُها موصولة، ويجوز جَعْلُها شرطيةً على قُبحٍ فينجزم المضارع، وذلك لِما تَقَدَّمَ مِن أنَّ الشرط يكون ماضياً في الاختيار، إذا تَقَدَّمَ ما هو جوابُهُ معنىً.

وإن جئت بالظروف(٤) قبل مَن، وما، وأيّ، على تقدير إضافة الظروف إلى الجمل، فالواجبُ، كما ذكر سيبويه : جَعْلُها موصولةً، سواءٌ وَلِيَ الكَلِمَ المذكورة ماضٍ نحو : أتذكر إذْ مَنْ أتانا أكرمناه، أوْ مضارعٌ نحو : أتذكر حين ما تفعله أفعله .

وقد يجوز في ضرورة الشعر جَعْلُها شرطيةً(٥)، قال لَبيد(٦) :

٦٩٥ على حين مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ   يَجِدْ فَقْدَها إذْ في المَقام تَدابُرُ

---

(١) الكتاب ١/٤٣٨ بولاق.

(٢) ذُكِرَ هذا الرأيُ في الهَمْع ٢/٦٢، ولم يَنْسبه السُيوطيُ إلي ابْنِ السرَّاجِ .

(٣) ط : يأتني.

(٤) م ، د : «وإن أضفت الظروف إلى مَنْ وما ....».

(٥) انظر الهَمْع ٢/٦٢.

(٦) ديوانه ٦٤؛ وفيه : و في الذِّناب تَدَاثُرُ بدل : إذْ في المَقام تَدابُرُ.
الخزانة ٩/٦١، سيويه ١/٤٤١ بولاق؛ وفيه : يرث شِربُهُ بدل يَجِدْ فَقْدَها، الهمع ٢/٦٢.
واللبث : البط ء، والذَّنوب : الدلو المملوءة، والتدابُرُ : التقاطُع. والشاهد فيه إضافة (حين) إلى جملة الشرط =

فإنْ قيلَ : لِمَ جازَ في السَّعَة في نحو : غلام مَن تضرب أضرب ، ولم يجز في نحو : أتذكر إذْ من يأتنا نكرمه ، و «إذ» مضاف إلى ما بعده ، كما أن «غلام» مضاف كذلك .

قلتُ : لأنَّ «غلام» اتَّحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه ، فصارا ككلمةٍ واحدةٍ فيها معنى الشرط ، إذْ سرَى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف ، فلذا يلزم تصدر المضاف ، وأمَّا «إذ» ، فإنه مضاف إلى الجملة ، لا إلى «مَنْ» ، وهو في الحقيقة مضافٌ إلى مضمون تلك الجملة كما مَرَّ في الظروف المبنية ، وذلك المضمون ، ههنا ، مصدر «نكرمه» واقعاً على معنى «مَن» ، أي : أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا ، فلم يَصِر مع «مَنْ» كالكلمة الواحدةِ ، ولم يَكْتَسِ منه معنى الشرط ، إذ ليس مضافاً إلى «مَنْ» كما كان «غلام» مضافاً إليه ، فلذا لم يلزم تصدُّرُ «إذْ» كما لزم تصدُّر «غلام» ، بل هو معمول لتذكر ، المقدّم عليه ، فلا يجوز جَعْلُ «مَنْ» شرطيةً ، حتى لا يسقطَ عن التصدر بتقدم «إذْ» عليه .

فإنْ قُلتَ : فـ «مَنْ» مع دخول «إذْ» عليه : في صدر الكلام ، ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونُها في صَدْرِ كلام ما ، كما في نحو : زيدٌ من يضربه أضربه ، ونحو : جاءتني التي مَنْ يضربها تضربه .

قلتُ : قد مَرَّ في باب المبتدأ ، أنَّ كلمةَ الشرطِ والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها ، إذا أثَّرَ في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً ، وأزيدُهُ ههنا شرْحاً فأقول(١) :

لا يجوز أن يتقدمَ على كلمات الشرط والاستفهام ما يَجمع أمرَيْن : أحدهما : أن يتصلَ بتلك الكلماتِ بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هو(٢) من تمامها

ضرورةً ، وحقُّها هي و (إذا) ألاّ تضافا إلاّ إلى الجمل المخبر بها ، وسهّل هذا هنا تشبيه هذه الجملة الشرطية بجملة الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

(١) انظر المقتضب ٢/٥٩ الطبعة الأخيرة .

(٢) ط : هـي .

معنىً من المعاني، وذلك مثل(١) إنَّ، وكأنَّ وظن، وأخواتها، وما، النافية، لا تقول : ما مَن يضرب أضرب، وما إن تقعد أقعد، وأمَّا «لا» فليست كما، لأنها تُلْغَى في اللفظ، نحو كنت بلا مال، ومررت برجل كريم ولا شجاع، فلذا تقول : لا مَن يعطك تعطه، ولا مَن يكرمك تكرمه، وكذا تقول : لا إنْ أتيناك أعطيتنا، ولا إنْ قعدنا سألت عنا، والظروف المضافة إلى الجمل، لا شَكَّ في إحداثها في الجمل معنىً وهو تصييرُها بمعنى المصدر، ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام ؛ لأنَّ المَصْدَرَ مفردٌ، وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك.

فَإنْ قِيلَ : خبر المبتدأ، أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ، بتقدير المفرد، قلت : لا نسلم، وما الدليل على ذلك، فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا بُرهانٍ عليها قطعيٍّ ، سوى أنهم قالوا : الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرُها بالمفرد، وهم مُطَالَبُون(٢) بأنَّ أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادُّعِيَ أنَّ الأصلَ فيه الجملةُ، لم يبعد؛ لأنَّ الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل : وقوعُها موقعاً يَصِحُّ وقوعُ المفردِ فيه.

وتقولُ(٣) : ما أنا ببخيلٍ ، ولكن إنْ تأتني أُعْطِكَ، لأَنَّ «لكن» لا تُغَيِّر معنى الجملة التي بعدِها، بل هي لاستدراكِ ما قبلَها، كما يَجِيءُ في الحروف المُشَبَّهة بالفِعل، قالَ(٤) :

---

(١) سقطت من د ، ط ، وفي ط : «وذلك كان . . . ».

(٢) أي مطالَبُون بإثبات ذلك.

(٣) في سيبويه ٤٤٢/١ بولاق : «وتقول : ما أنا ببخيلٍ ولكنْ إنْ تأتِني أعطِك، جاز هذا، وحَسُنَ ؛ لأنك قد تُضمرها هنا كما تُضمر في إذا. ألا ترى أنك تقول : ما رأيتُك عاقلاً ولكنْ أحمقَ . وإن لم تُضمر تركتَ الجزاء كما فعلتَ ذلك في إذا . . . ».

(٤) طَرَفَة بن العَبْد (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٢٥).
الخزانة ٦٦/٩، سيبويه ٤٤٢/١ بولاق، المغني ص ٧٩٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩١. و (التِّلاع) : مَجاري الماء، من رؤوس الجبال، إلى الأودية، و (الرِّفد) : العطيّة، والمعونة.

٦٩٦ ولستُ(١) بِحَلّالِ التِّلاعِ مَخافةً ولكنْ متى يَسترفِد القومُ أَرْفِدِ

وأمّا قولُهُ(٢) :

٦٩٧ وما ذاكَ أنْ كان ابنَ عمي ولا أخي ولكن متى ما أَملِكِ الضرَّ أنفعُ

برفع أنفع ؛ لأنَّ القوافِي مرفوعةٌ ، فعلى التقديم والتأخير(٣) ، لضرورة الشِّعر ، كما مَرَّ في قوله(٤) :

إنَّكَ إنْ يُصرع أخوك تُصرع

و «متى» شرطية بلا شبهـة، فتجزم «أَمِلك»(٥) إذ لا تجيء موصولةً كما، ومَنْ، وأيّ، وأمَّا إذا المفاجأة، فَيَصِحّ مجيءُ مَنْ، وما، وأيّ، شرطيةً بعدَها، نحو : مررت

والمعنى : أني لست مِمّن يستتر في التلاع مخافةً، فتواريني من الناس ، حتى لا يراني ابنُ السبيل والضيفُ، ولكنْ أنزل الفضاءَ ، وأرفِدُ مَنْ يسترفدُني، وأُعينُ مَنْ استعانني. و (مخافةً) ينتصب على أنه مفعول لأجله، أو على المصدر.

والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد «لكن» ضرورة، والمجازاة بـ «متى» بعدها، وتقديره : ولكنْ أنا متى أسترفد أرفد. «ورَدَّهُ الفارسيُّ بأنَّ المشبه بالفعل هو لكنّ المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو؛ لأنها حينئذ تخلُص لمعناها وتخرج عن العطف» [المغني ٧٩٠].

(١) د ، ط : فلست .

(٢) العُجَيْر السَّلُولي .

الخزانة ٩/٧٠، سيبويه ١/٤٤٢ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابنِ السِّيرافي ٢/١٥٤، فُرْحَةُ الأديب ص ١١٨، وفيه :

ولست بمولاه ولا بابنِ عَمِّهِ ولكنْ متى ما أَملِكِ الضرَّ أنفعُ.

شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩١.

الشاهد فيه أنّ (أنفع) مرفوع : وهو مؤخَّر من تقديمٍ لضرورة الشعر، والأصل فيه : ولكن انفعُ متى أَملِكِ الضرَّ.

(٣) وهو دليل جواب الشرط بمتى، ويكون هذا على مذهب سيبويه ، وهو عند المبرد على ضرورة حذف الفاء من جملة الجواب.

(٤) عَمرو بن خُثارم البَجَلي، أو جَرير بن عبدالله البَجَلي.

وهذا رَجَزٌ قد سبق.

(٥) وتكون (ما) زائدةً. انظر سيبويه ٣/٧٩ هارون هامش (١).

به فإذا مَنْ يأتِه يُعطه، كما يجوز: فإذا مَن يأتيه يعطيه، على أَنَّ «مَنْ» موصولة، وذلك لأن «إذا» المفاجأة، لا تُغيِّر ما بعدَها عن معناه، على الصحيح، إذ ليست بمضافةٍ إليه.

وأمَّا (٢١٦ أ) عَدَمُ وقوعِ نحو: أين، ومتى، من الظروف بعدها فلا ختصاصها بالجملة الإسمية الخبريةِ.

ومَن كان مذهبه أن «إذا» المفاجأة، مضافة إلى الجملة بعدها، يجب ألَّا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدَها، إلّا على إضمار المبتدأ بعدها، أي: فإذا هو مَنْ يأتِه يعطه، لِما ذكرنا في امتناع: أتذكر إذْ مَنْ يأتِنا نكرمْه، والإضمار يحسن بعد «إذا» المفاجأة، ألا ترى إلى حذف الخبر في مثل: خرجتُ فإذا السَّبُعُ.

وأمَّا «أمَّا»⁽¹⁾، فإنْ كان بعدها: مَنْ، أو، ما، أو، أيّ، وبعدها فعلٌ مضارعٌ، فإنه يَصِحُّ جَعْلُها شرطيةً؛ لأن الجواب لِأمَّا دون كلمة الشرط التي بعدَها، كما يجيء في حروف الشرط، ويَقْبُحُ جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً، كما قلنا في: آتيك إن تأتِني، فالأَوْلى جَعْلُها موصولةً، نحو: أمَّا مَنْ يأتيني فإني أكرمه، وإنْ كان بعدَها ماضٍ، جازَ جَعْلُها شرطيةً⁽²⁾، وموصولةً، نحو: أمَّا مَنْ أتاني فإني أُكرمه، قالَ تعالى:

﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ⁽³⁾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾،

---

(1) في البحر ٨/٢١٦: «وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوفٌ، ولذلك كان فعل الشرط ماضيَ اللفظ، أو مصحوباً بلم، وأغنى عنه جواب أما. هذا مذهبُ سيبويه، وذهب أبو علي الفارسيُّ إلى أنّ الفاءَ جوابُ (إنْ)، وجواب أمّا محذوف، وله قول موافق لمذهب سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً.

وانظر الأمالي الشجرية ١/٣٥٦.

(2) لأنه لايتبين الجزم في الماضي، وهي مبتدأة سواءٌ كانت شرطيةً أوْ موصولةً ولا يَصِحُّ وقوعُ أين وأنىَ ومتى وأيّان ومهما بعد إمّا؛ لِعَدَمِ وقوعها مبتدأً بخلاف المضارع.

(3) الواقعة / ٨٨، ٨٩، ونصُّها:
﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾،

ولا تكون[1] بعد إنَّ وأخواتِها، وكان وأخواتِها، وظنّ وأخواتِها، وهل إلّا موصولة، لتأثيرها في معاني ما بعدَها.

وكان قياس همزة الاستفهامِ ألَّا تدخلَ على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال سَعَة، ألا ترى إلى دُخولها على الواو، والفاء، وثم، فجاز: أمَنْ يضربك تضربْهُ، و: أمَن لقيتَه شتمته.

فإن قدَّرْتَ في «كـان» ضميرَ الشأنِ، جازَ دُخولُها على كلمات الشرط، وكذا لو حذفت ضمـير الشأن بعد «إنَّ»، على قُبْحٍ فيه، كما يأتي في باب الحروف المُشَبَّهةِ بالفعل، كقوله[2]:

إنْ مَنْ لامَ في بني بنت حسا نَ ألُمِهِ وأَعْصِهِ في الخُطوبِ ٤٠٧

وذلك لأنّ كَلِمَ الشرطِ لم تَلِ، إذَنْ: تلك النواسخ في الحقيقة.

وكذا، جازَ كَوْنُ المعمولِ الثاني لهذه النواسخ جملةً مُصَدَّرةً بكَلِم الشرط، نحو: كان زيد مَن يضربْه أضربْه، ولو قدَّمتَ ههنا الجزء الثانيَ على الأول فقلت: كان مَن يضربْه أضربْه زيد، لم يجُزْ؛ لأنه وَلِيَ أداةُ الشرط: المؤثرَ في الجملة، وأمّا قولُكَ: علمت أيّهم زيد، وعلمت أزيد في الدار أم عمرو، فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ.

واعلَمْ أنَّ الجزاءَ يحذف عند قيام القرينة، يُقال: إن أتيتني أكرمْك، فتقول: وأنا إن أتيتني، وكذا في «لو» قال الله تعالى:

---

(١) أي كلمات الشرط. وفي ط (ولا يكون).

(٢) الأعشى (ديوانه ص ٢٧)؛ وفيه: مَنْ يلمني على بني ابنة بدل: إنّ مَنْ لام في بني بنت... وعليها لا شاهدَ فيه.

الخزانة ٩/٧٥ هارون، ضرائر الشعر ١٧٨، الأمالي الشجرية ١/٢٩٥، المغني ص ٧٨٩.

و (حسّان): أَحَدُ تبابعة اليمن القُدماء، وبِبِنْتِهِ يتّصل نَسَبُ ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قَيْسُ بن مَعْدِيكرب.

الشاهد فيه أنّ ضمير الشأن، وهو اسم إنّ، محذوفٌ، والجملة الشرطية خبرُها.

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا[1] سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ . . . ﴾ ، الآية .

وإذا حذف جواب أداة الشرط الجازمة ، فالواجب في الاختيار ألَّا ينجزمَ الشرطُ ، بل يكون ماضياً لفظاً أو معنىً ، نحو : إن لم أفعل ، لِئَلَّا[2] تعملَ الأداةُ في الشرط ، كما لم تعمل في الجزاء .

قولُه : «فإنْ كانا مضارعَيْن ، أو الأول» ، يعني أَوْ كان الأول مضارعاً والثاني غيرَ مضارع ، نحو : إن تزرني زرتك ، أو : فأنت مُكرَم ، فإن كانا مضارعين فهما مجزومان لاغيْرُ ، وأَمَّا قوله[3] ؛

إنَّك إنْ يُصرع أخوك تصرعُ

فقد تقدم الجوابُ[4] عنه ، وإنْ كانا ماضِيَيْنِ فهما مَبْنِيَّانِ في محل الجزم ، نحو : إن ضربتَ ضربتُ ، وإن كان الأولُ مضارعاً والثاني ماضياً فالأولُ مجزومٌ ، ومثله[5] قليلٌ ، لم يأتِ[6] في الكتاب العزيز[7] ، وقال بعضُهم لا يَجِيءُ إلّا في ضرورة الشعر ، قالَ[8] :

---

(١) الرعد / ٣١ ، والآية بتمامها :
﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾

(٢) في م : «حتى لا تعمل أداة الشرط لفظاً في الشرط كما لا تعمل في الجزاء» .

(٣) سبق ذكره .

(٤) أي توجيه الرفع فيه ، عند ذكره .

(٥) د : وهو .

(٦) د : لم يجيء .

(٧) والصحيحُ الحُكْمُ بجوازه مطلقاً ، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ يقم ليلةَ القَدْرِ غُفِرَ له» ، وقولِ عائشةَ رضي الله عنها : إنّ أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقَّ .
انظر دراسات ق ١ جـ ٣ ص ٢١٨ . وشواهد التوضيح ص ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ . وشرح الكافية الشافية ٢ / ٢٦٩ .

(٨) أبوزُبَيْد الطائي النَّصراني (ديوانه ٥٢ ط . نوري حمودي القَيْسي ، المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م) .
الخزانة ٩ / ٧٦ ، نوادر أبي زيد ٢٨٠ ، رصف المباني ص ١٠٥ ، المقتضَب ٢ / ٥٨ الطبعة الأخيرة ،
وقوله : (مَنْ يَكِدْني) : يقال كاده كَيْداً إذا خدعه ومَكَرَ به . و(السيء) : فَيْعِل ، وصفٌ من السوء . و(كنتَ) =

٦٩٨ مَنْ يَكِدْني بِسَيِّءٍ كنتَ منه كالشَّجا(١) بين حَلْقِه والوريدِ

والأجودُ كونُهما مضارعين، تطبيقاً للَّفظ بالمعنى، ثم كونُهما ماضِيَيْنِ، لفظاً نحو: إن ضربتني ضربتك، أَوْ ماضيين معنىً، نحو: إنْ لم تضربْني لم أضربْكَ، أو أحدهما ماضياً لفظاً والآخر معنىً، نحو: إن ضربتني لم أضربك، وإنْ لم تضربني ضربتك.

وإنْ تَخَالَفَا ماضياً ومضارعاً، فالأَوْلى كَوْنُ الشرطِ ماضياً والجزاء مضارعاً، كقوله تعالى:

﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ(٢) ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ(٣) ...﴾.

وعكسه أضعف الوجوه نحو: إنْ تزرني زرتك؛ لأنّ الأداة، إذَنْ، تؤثر في الفعل الأَبعد، بنقله إلى معنى المستقبل، مِن غير أن تؤثّر في الأقرب شيئاً يُغَيِّرُ المعنى.

ويجوز تخالُفُ الشرط ومعطوفه مُضِيّاً واستِقبالاً، نحو: إنْ زُرتَني، وتكرمني، وإن تزرني وأكرمتني، والأَوْلى توافقُهما، كالشرط والجزاء. وكذا في الجزاء نحو: إنْ زرتني أكرمتك وأُعطِك وإنْ زرتني أكرِمْك وأعطيتك.

وإذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله، أي لا يكون مفعولاً ثانياً للشرط نحو: إنْ تحسِبني أعصيك(٤)... أو صلة نحو: إنْ تضرب الذي أضربُه، أضربْك، أو صفة نحو: إنْ تضرب رجلاً أضربُه يضربْك، فإمّا أَنْ يتفقا لفظاً ومعنىً، نحو: إنْ

= بالخطاب. و(الشَّجَا) ما يعترض في الحلْق كالعظم والشوك، و(الوريد): عِرْقٌ قيل هو الودج وقيل بجنبه... والشاهد في البيت على أنّ مجيءَ الشرطِ مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً خاصٌّ بالشِّعرِ عند بعضهم.

إلا أن ابن مالك ذكر أن الصحيح إطلاق جوازه لثبوته في الحديث الشريف وفي الشعر الفصيح الذي يُستشهد به.

[انظر شواهد التوضيح ص ١٤ - ١٥]

(١) في الأصل، و د: كالشجى، [بالألف المقصورة].

(٢) ط: ساقطة.

(٣) هود /١٥، والآية بتمامها: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾.

(٤) مثال لما هو من ذيول فعل الشرط، لأنه مفعولٌ ثانٍ لتِحسب.

تزرني تزرْني أحسن اليك، فيجب جَزْمُهُ لكونه توكيداً لفظياً، وإمّا أنْ يختلفا لفظاً ومعنىً، نحو : إنْ تأتِني تسأل ، أحسن إليك ، فيجب رفعه حالاً، وإنْ جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير «إن» نحو : إنْ تأمرني أذهب أُطِعْك، أي إنْ تأمرني أن[1] أذهبَ ، فهو منصوبُ المحلِّ على أنه مفعول .

وإمّا أنْ يتفقا معنىً لا لفظاً، نحو : (٢١٦ ب)
﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ [2] يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَٰعَفْ ﴾،
فهو بَدَلٌ مِنَ الأول.

وإمّا أنْ يتفقا لفظاً لا معنىً، نحو : إن تضرب تضرب، أي تسير[3] . . . وحكمه وحكم المخالف للأول لفظاً ومعنىً .

وكذا الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب، فالمتفقان لفظاً ومعنىً نحو : إن تأتيني أحسن إليك، أحسن إليك، والمختلفان لفظاً ومعنىً نحو : إنْ تزرني أكرمك أُسرع ، والمختلفان لفظاً لا معنىً نحو : إنْ تبعث إليَّ آتِك أجيء، والمختلفان معنىً لا لفظاً نحو : إنْ تأتِني أضرب ، أضرب ، أي أسير.

وإنْ جاء مع المتوسط واوٌ، أو فاءٌ ، أو ثم، فالوجهُ الجَزْمُ، ولكَ النصبُ مع الواو والفـاء على الصَّرْف[4] ، كما ذكرنـا في فاء السببية وواو الجمعية، وكذا في الفعل

---

[1] ط : بأن.

[2] الفرقان / ٦٨، ٦٩، ونصُّها :
﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ .
(يُضاعَفْ) : «مَنْ جزم ، جَعَله بدلاً مِن (يَلْقَ)؛ لأنه جواب الشرط؛ ولأنّ لقاء الأثام هو تضعيف العذاب والخلود، فأبدل منه ؛ إذ المعنى يشتمل بعضهُ على بعض، وعلى هذا المعنى يجوز بدل الأفعال بعضها من بعض، فإن تباينت معانيها لم يجز بدلُ بعضِها من بعض.
ومن رفـع فعلى القطع، أو على الحال» . [مشكل إعراب القرآن ٢/١٣٧ - ١٣٨] وانظر التِّبيان ٢/٩٩١، دراسات ق ١ جـ٣ ص ٢٢٩ .

[3] تفسير لأحد الفعلين.

[4] أي على أن الواو للمعية .

المتأخر، وينضاف إلى ذلك في المتأخر جوازُ استئنافهِ أيضاً نحو : إن تقم آتك فأحسن إليك، أو : وأحسن إليك، فيكون النصب على السببية أو الجمعية، والجزم على العطف والرفع على الاستئناف، أي : فأنا

قالَ ابنُ السَّرَّاجِ : إذا قلت : تحمدُ إن تأمر بالمعروف، فعطفت فعلاً عليهما، فإن كان من شكل الأول، رفعته، لاغير، نحو : تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتؤجَر عليه، وإن كان من شكل ـ الثاني نحو : تحمدُ إنْ تأمر بالمعروف وتَنْهَ عن المنكر، فَلَكَ فيه، أي في المعطوف، ثلاثة أوجهٍ : الجزمُ على العطف، والنَّصْبُ على الصَّرف والرفعُ على الاستئناف .

وإنْ عطفت ما يصلح للأول والثاني، نحو : تُحْمَدُ إنْ تأمر بالمعروف، وتشكر ففيه أربعةُ أوجهٍ : الرفعُ على وجهَيْنِ : على العطف على الأول وعلى الاستئناف، والنصب على الصَّرف، والجزمُ عطفاً على الثاني .

قولُه : «وإن كان الثاني فالوجهان»، أي إن كان الثاني أي الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ففي ذلك وجهان : الرفعُ والجزمْ، والثاني أكثرُ، وعند الكوفيين(١) يجب الرفعُ ؛ لأنَّ الجزمَ في الجواب للجِوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجوابُ .

فعند النحاة، الرفع في ذلك الجواب لِأَحَدِ وجهَيْنِ : إمّا لكونه في نِيَّةِ التقديم، وإمّا لِنِيَّةِ الفاء قبل الفعل، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ هذين الوجهين مختصّان بالضرورة، وكلامُنا في حال السَّعَة، والأَوْلى أن يُقالَ : تغيَّر عمل «إن» وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب ، لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه(٢) ، فلمّا لم تعمل في الشرط، لم تعمل في الجزاء فتكون الأداة جازمةً لشيء واحدٍ، وهو الشرطُ ، تقديراً، كما تجزم سائر

---

(١) انظر الإنصاف ، المسألة ٨٦.

(٢) يعنى لم تؤثر فيه الأداة؛ لأنه ماضٍ .

الجوازم فعلاً واحداً، كَلَمْ ولمَّا، ولام الأمر، ولاء النهي، وهكذا يقول المبّردُ[1] فيما تقدم عليه ما هو الجزاء في المعنى، يقول: هو جزاءٌ غير معمولٍ فيه، وذلك لضعف عمل «إنْ» عن العمل في المتقدم عليها، فثبت أنها تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين: بكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، وبِكَوْنِ الجواب مقدَّماً، وهذا عند المبردِ[2].

[الفاءُ في جواب الشرط]

قولُهُ: «وإذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً أَوْ تقديراً، لم تَجُزِ[3] الفاءُ وإذا كان مضارعاً مثبتاً أَوْ منفياً بِلا فالوجهان، وإلاَّ، فالفاء».

اعلم أَنَّ أداةَ الشرطِ، سواءٌ كانت «إنْ» أو ما تضمَّن معناها، أو «لو»، لا يكون شرطُها إلاّ فِعْلاً غيرَ مُصَدَّرٍ بشيءٍ من الحروف، لشدة طلبها للأفعال، بَلَىٰ، يجيء مضارعاً مُصَدَّراً من جملتها[4] بلا ولم، أما «لا» فلأنها لِكَثرة استعمالِها، يتخطاها العاملُ، نحو: جئت بلا مال، وأَمَّا «لم» فلأنها لتغيرها معنى المضارع إلى الماضي، صارت كجزئه، مع قِلَّة حروفها، أَمَّا «لَمَّا» أختها فكثيرة الحروف، ولا يصدَّر الماضي

---

[1] في المقتضب ٢/٦٦ الطبعة الأخيرة: «فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء، جاز أن يتقدمَ الجوابُ؛ لأنَّ «إنْ» لا تعمل في لفظه شيئاً وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابُه يَسُدُّ مَسَدَّ جوابِ الجزاء»
وقال في ٢/٦٨: «فمن ذلك قولُ زهير:

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ   يقول: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فقولُهُ: «يقولُ على إرادة الفاء ....».
وسيبويه ـ كما نعلم ـ يرى أنه من التقديم والتأخير.

[2] في ط تكملة بعد قوله: «وهذا عند المبرد» كما يلي:
«وأما الكوفيون فيقولون: إنما لم يجزم الجواب المتقدم؛ لأنه إنما يجزم عندهم للجوار». [وانظر الإنصاف، المسألة ٨٤].

[3] ط: لم يجز.

[4] أي من جملة الحروف التي أشار إليها.

شرطاً ، بلا ، فلا يجوز، إنْ لا ضرب ولا شتم، لِقِلَّة دخولها في الماضي.

فَعَلَى هذا، لا تقول : إن ستفعل، وإن لن تفعل، وإن ما تفعل، وإن قد فعلت وإنْ قد تفعل، وإن مافعلت(١) .

ولا يكون الشرطُ جملةً طلبيةً ولا إنشائيةً؛ لأنَّ وضعَ أداةِ الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، إمَّا في الماضي، نحو: لو جئتني أكرمتك، أو في المستقبل نحو: إنْ زرتني أكرمتك، وأمَّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً، بل هو مرتب على أمر مفروضٍ فجاز وقوعه طلبية وإنشائية، نحو: إن لقيت زيداً فأكرمه، وإن دخلت الدار فأنت حُرٌّ، ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعُه اسميةً وفعليةً، مُصَدَّراً بأيِّ حرفٍ كان، فنقول :

إن كان الجزاء مما يصلُح أن يقعَ شرطاً، فلا حاجةَ إلى رابطةٍ بينه وبين الشرط لأنَّ بينهما مناسبةً لفظيةً من حيث صلاحيةُ وقوعِهِ موقعَهُ، وإن لم يصلح له فلابُدَّ من رابطٍ بينهما، وأَوْلَى الأشياءِ به(٢) : الفاءُ، لمناسبته للجزاء معنىً ؛ لأنَّ معناه : التعقيب بلا فصل ، والجزاء متعقب للشرط كذلك؛ هذا إلى خفتها لفظاً، وأمَّا «إذا»(٣) فاستعمالها قبل الاسمية أقلُّ من الفاء لثقل لفظها، وكون معناها من الجزاء أبعد(٤) من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأنَّ وجودَ الشرط مفاجىء لوجود الجزاء ومتهجِّمٌ عليه.

فثبت بهذا، أَنَّ الجزاءَ، إنْ كان جملةً طلبيةً كالأمر (٢١٧ أ) والنهي والاستفهام والتمني والعرضِ والتحضيض والدُّعاء والنداء، يجب مقارنتُها لعلامة الجزاء، وكذا إن كانت إنشائية، كَنِعْمَ وبِئْسَ، وكل ما تضمَّن «معنى إنشاء المدح والذم، وكذا:

---

(١) على أن (ما) نافية، وكذلك في إن ما فعلت.

(٢) أي بأن يكون رابطاً.

(٣) المراد (إذا) الفجائية التي تدخل في جواب الشرط في بعض الحالات بدلاً من الفاء.

انظر : [دراسات ق ١ جـ١ ص ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ومُشْكِل الإعراب ١/١٩٨، ٣٧٦، ٢/٨٨، ١٧٩].

(٤) في الأصل : بعد، والهمزة ساقطـة.

عَسَى ، وفعـل التعجب ، والقَسَم، وكذا إنْ كانت جملة اسمية، سواءٌ تَصَدَّرتْ بالحرف(١) نحو قوله تعالى :

﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ (٢) فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ و ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ (٣) فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ .

أَوْ، لا نحو : إن جئتني فأنت مُكْرَمٌ.

وإمَّا قولُه تعالى :

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ (٤) إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ،

فلتقدير القَسَم، كما يَجيءُ في بابه، ويجوز أن يكون قولُه تعالى :

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ (٥) ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ . . .﴾ .

مثله ، أي بتقدير القَسَم، ويجوز أن تكون، «إذا» لمجرّد الوقت، مِن دون ملاحظة الشرط، كما لم يلاحظ في قوله تعالى :

﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ (٦) ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ . ، وقوله : و ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ (٧)﴾ ،

---

(١) أي بحرف ما تصدر به الجمل الإسمية غير الفاء.

(٢) الأعراف /١٨٦، والآية بتمامها :

﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

(٣) المائدة /١١٨، ونصُّها :

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ .

(٤) الأنعام /١٢١، والآيةُ بتمامها :

﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾

(٥) الجاثية / ٢٥، ونصُّها :

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾

(٦) الشُّورى /٣٩.

(٧) الشورى /٣٧، ونصُّها

وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ ،

وقد تحذف علامة الجزاء ضرورةً في موضع اللزوم كقوله(١) :

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكرُها ٦٩١

ويُروى(٢) : مَن يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ(٣) يشكره، فلا ضرورةَ، إذن .

وأجاز الكوفيةُ حَذْفَ العلامةِ اختياراً، استدلالاً بقوله تعالى :
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ(٤) ٱلْمَوْتُ ﴾ ،
على قراءة(٥) الرفع، وهي شاذَّةٌ.

وتجب(٦) الفاءُ، أيضاً، في كل فعلية مصدَّرةٍ بحرفٍ، سوى : لا، ولم في المضارع سواءٌ كان الفعل المصدَّر بها ماضياً أَوْ مضارعاً، فتجب في الماضي مصدَّراً بقد، ظاهرةً أو مقدَّرةً، نحو قوله تعالى :
﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ(٧) فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ ، و ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ(٨) مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ ،
أو مصـدَّراً بما، أو، لا، نحو : إن زرتني فما أهنتك، وإن زرتني فلا ضربتك ولا

---

(١) كعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨). هذا صدرٌ وعجزه : والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان. وقد سبق تخريج البيت .

(٢) زعم ذلك المبرد. المغني ص ٢١٨ ط . م ، نوادر أبي زيد ص ٢٠٨ .

(٣) أورده هكذا ابنُ جِنّي في سِرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٧ .

(٤) النساء / ٧٨، والآية بتمامها :
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ .

(٥) هي قراءة طلحةَ بنِ سُليمان. المحتَسب ١/ ١٩٣؛ وفي البحر ٣/ ٢٩٩ : «وخرّجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب ؛ أي : فيدرِكُكم الموتُ، قال أبو حيانَ» : «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ».

(٦) ط : ويجب.

(٧) المائدة / ١١٦، والآيةُ بتمامها :
﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ .

(٨) يوسف / ٢٦، ونصُّها :
﴿ قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ .

شتمتك، وفي المضارع مصدَّراً بلن، وسوف والسين، و «ما» ، . . . هذا كُلُّه؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لم تقع شرطاً، فلا تقع، أيضاً جزاءً إلَّا مع علامة الجزاء.

بَقي الماضي غير المصدَّر بحرف، والمضارع غير المصدَّر، أو المصدَّر بلا، أو، لم .

أَمَّا الماضي غيرُ المصدَّرِ، والمضارعُ المصدَّرُ بلم، فلا تدخلُهما الفاءُ أصلاً، نحو: إن ضربتني ضربتك، أو: لم أضربك، لأنَّ لهما مع مناسبتهما لفظاً للشرط كما بيَّنًا، تعلُّقاً بكلمة الشرط معنوياً بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا، إذن، إلى العلامة.

بقي المضارع المجرد، والمصدَّرُ بلا، فنقول: يجوز فيهما الفاءُ وتركُه، أَمَّا الفاءُ فلأنهما كانا قبل أداةِ الشرط صالِحَيْنِ للاستقبال فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً كما أثّرت في: فعلتُ، ولم أفعل، وأَمَّا تركه، فلتقدير تأثيرها فيهما؛ لأنهما كانا صالِحَيْنِ للحال والاستقبال، على ما تَقَدَّمَ في المضارع(١): أَنَّ «لا» صالحةٌ لهما على الصحيح، فالأداةُ خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير، قالَ اللهُ تعالى:

﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا(٢) دُعَاءَكُمْ﴾ . وقال: ﴿فَمَن يُؤْمِن(٣) بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا(٤)﴾ .

وقال ابنُ جعفر: يجوز دخولُ الفاء وتركه في «لم»، ولم يثبت، وقالَ الله تعالى في المثبت:

---

(١) في أول بحث الفعل المضارع في هذا الجزء.

(٢) فاطر / ١٤، ونصُّها:

﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾

(٣) الجنّ / ١٣، وتمامُها:

﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِۦ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ .

(٤) قوله تعالى: ﴿وَلَا رَهَقًا﴾
سقطت من ط.

﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ(1) أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا أَلْفَيْنِ(2)﴾ ،

وقال :

﴿ومَنْ عاد فَيَنتقمُ اللهُ منه﴾(3) .

ومذهب(4) سيبويه(5) : تقدير المبتدأ في الأخير، وقال المبرد : لا حاجة إليه، قال ابنُ جعفر : مذهب سيبويه أَقْيَسُ، إِذِ المضارعُ صالحٌ للجزاء بنفسِه، فلولا أنه خبرُ مبتدإ، ولم تدخل(6) عليه الفاءُ.

وعلى ما ذَكَرْنا من تعليل دخولِ الفاء في مُثبت(7) المضارع، يَسْقُطُ هذا التوجيهُ للأَقْيَسِيَّة، وإن ثبت نحو قولك : إن غبت فيموت زيد، لم يكن لمذهب سيبويه وجهٌ. إذ لا يمكن في مثله تقديرُ مبتدأ، إلَّا ضمير الشأن ، ولا يجوزُ(8) إلّا بعد «أَنْ» المخففة قياساً، وبعد «أَنَّ» وأخواتِها للضرورة.

وإذا كان جواب الشرط مصدَّراً بهمزة الاستفهام، سواء كانت الجملةُ فعليةً أَوْ اسميةً لم تدخلِ(9) الفاءُ(10) ؛ لأنَّ الهمزة من بين جميع ما يغيِّر معنى الكلام، يجوز

---

(1) الأنفال / ٦٦، والآيةُ بتمامها :

﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِاْئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾.

(2) ط : ساقطة.

(3) المائدة / ٩٥، ونصُّها :

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾.

(4) ط : الواو ساقطة.

(5) الكتاب ١/٤٣٨ بولاق.

(6) ط : يدخل.

(7) أي المضارع المثبت.

(8) أي تقدير ضمير الشأن.

(9) ط : يدخل.

(10) ذهب إلى هذا الزمخشري [الكشّاف ٤/٢٢٤]، وردَّه أبو حيان [البحر ٨/٤٩٤، ٤٩٥].

دخـولُها، كما تقدم ، على أداة الشرط، فيقدَّر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك : إن أكرمتك أتكرمني، كأنك قلت : أَئِنْ أكرمتك تكرمني، قال عليٌّ رضي الله عنه في نَهج البلاغة(١) وإنْ فعل اللهُ ذلك لكم أَتؤمنون ، وقالَ الله تعالى :

﴿ أَرَءَيْتَ إِن(٢) كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ(٣) يَرَىٰ ﴾ ،

ويجوز حَمْلُ «هل(٤)» وغيرِها من أدوات الاستفهام على الهمزة؛ لأنها أصلُها، قال الله تعالى :

﴿ قُلْ(٥) أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ،

وقال تعالى :

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ(٦) إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾ ،

ويجوز دخولُ الفاءِ فيها لعدم عراقتها في الاستفهام، قال الله تعالى :

﴿ قَالَ(٧) يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى . . ﴾

وتقول : إن أكرمتك فهل تكرمني ؟

---

(١) هذا حكاية لكلام النبي صلى الله عليه وسلم مع الكفّار. [نهج البلاغة ص ٢٤٠ ط. دار الشعب].

(٢) العَلَق / ١٣، ١٤.

(٣) قولُه تعالى :

﴿ بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾

ليس في ط.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٨.

(٥) الأنعام / ٤٧.

(٦) الأنعام / ٤٦، والآيةُ بتمامها :

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾.

(٧) هود / ٦٣، والآيةُ بتمامها :

﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ فَمَا تَزِيدُونَنِى غَيْرَ تَخْسِيرٍ ﴾.

والمصنِّف قال ، وقد أحسَنَ ، مع أنَّ على بعض ماذكره كلاماً : إنما تدخل(١) الفاء ، إذا لم تؤثر الأداة(٢) من حيث المعنى في الجزاء معنىً ، ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال إنْ كان مضارعاً ، وقلبه إليه إنْ كان ماضياً ، فتدخل على المضارع المصدَّر بالسين وسوف ولن ، لتمحُّضِه للاستقبال بدون أداة الشرطِ ، وكذا في الإنشائية لِتجرُّدِها عن الزمان ، وفي الطلبية لِتمحُّضِها للاستقبال ، وتدخل(٣) على الماضي الباقي على معناه ، وذلك إذا كان مصدَّراً (٢١٧ ب) بقد ، ظاهرةً أو مقدَّرةً ، لأنه ، إذَنْ ، يتمحض للماضي ، وذلك لأنَّ «قد» لتحقيق مضمون مادَخَلَتْ عليه ، ماضياً كان أوْ مضارعاً ، وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع ، على أنه قد جاء قوله تعالى :

﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي (٤) فَقَدْ هَوَىٰ﴾ ،

وهو بمعنى الاستقبال ، قال : وإنما دخلت(٥) على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ماذكرنا من مذهب سيبويه .

وأمَّا المُصَدَّرُ بلا النافية ، فقال(٦) : إنَّ «لا» وإنْ كانت للاستقبال ، قد تجردت للنفي نحو : جئت بلا مال ، فتكون الأداة قد أثَّرت في الفعل المصدَّر بها تخصيصاً بالاستقبال ، وإن لم تجرد للنفي أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فتجب الفاء .

وكان على قياس ماقال ، جوازُ دخولها في الاسمية نحو : إنْ جئتني أنت مكرم ؛ لأنَّ الأداةَ خصصَّت مضمون الاسمية بالاستقبال .

---

(١) ط : يدخل ،

(٢) ط : الأدة .

(٣) ط : ويدخل .

(٤) طه / ٨١ ، والآية بتمامها :

﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ .

(٥) ط : دخل .

(٦) أي المصنِّف . انظر شرحه على الكافية ص ١٠٦ .

ثم أعلم أنَّ «إن» يكـون شرطها في الأغلب مستقبلَ المعنى، فإن أردت معنى الماضي، جعلتَ الشرط لفظ «كان»، كقوله تعالى :

﴿إِن كُنتُ(١) قُلْتُهُۥ . . . ﴾ ، و : ﴿إِن كَانَ(٢) قَمِيصُهُۥ . . . ﴾

وإنما اختص ذلك بكان ؛ لأنَّ الفائدةَ التي تستفاد منها(٣) في الكلام الذي هي فيه : الـزمن المـاضي فقط ، وذلـك لأنها تَدُلُّ على الـزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصـهُ يُعلم من الخبر، نحو : كان زيد منطلقاً ، فمطلق الحدوث يُستفاد من الخبر؛ لأنـه يَدُلُّ على تعيين الحـادث ، ويستحيل تعيين الحـادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى كان زيد قائماً : في الزمن الماضي زيد قائم ، فَـ «كان» مدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على المُضِيِّ ، لا يمكن استفادةُ، الاستقبالِ ، وهذا من خصائص «كان» دون سائِر الأفعال الناقصةِ، لأنَّ «صار» يدل على الانتقال الذي لم يَدُلَّ عليه خبره، وكذا باقيها، ثم إنَّ «كان» إذا كان شرطاً، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو : إنْ كنتُ(٤) قلتُه ، و : إنْ كان(٥) قميصُهُ . . . وقد يكون متحقق الوقوع فيه، نحو : زيد وإنْ كان غنياً إلّا أنه بخيلٌ، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ «كان»، لكنه قليل بالنسبة إلى «كان»، كقوله(٦) :

---

(١) المائدة /١١٦، ونصُّها :

﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

(٢) يوسف /٢٦، والآيةُ بتمامها :

﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

(٣) ط : منـه.

(٤) المائدة / من ١١٦.

(٥) يوسف / من ٢٦.

(٦) الفرزدق (ديوانه ٢/٨٥٥)؛ وفيه : (ليوم) بدل (لقتل).

الخزانة ٩/٧٨، سيبويه ١/٤٧٩ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٨، المغني ص ٣٩، شرح أبيات =

٦٩٩ أتغضبُ إنْ أُذْنا قتيبةَ حُزَّتَا [جهاراً ولم تغضبْ(١) لِقَتْلِ ابنِ خازمِ]

ونحو قولك : أنت، وإن أُعطيتَ مالاً : بخيلٌ ، وأنت، وإن صِرتَ أميراً، لا أهابك .

وقال(٢) المصنِّفُ : التقدير : إنْ ثَبَتَ حَزُّ أُذُنَيْ قتيبةَ(٣)، ليكون الشرط مستقبلاً، وليس بشيءٍ، لأنَّ الغرض أنَّ ذلك ثابتٌ ، فَلِمَ يُفرض ثبوت الثابت ؟ وقد تستعمل(٤) «كـان» في الاستقبال ، أيضاً، نحو : إن كنتُ غداً جالساً فائتنى، نظراً إلى ذلك الحدوث المطلق ، دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جَوْهرِ الكلمة، وكونُ «كان» للشرط في الماضي مذهب المبرِّدِ ، وهو الحَقُّ ، بدليل قوله تعالى :

﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ(٥) . . .﴾ ،

قالَ ابنُ السرَّاجِ : أنا لا أقول هذا، ولكن أقول : إن المعنى : إن أكن قلتُه وهو ظاهر الفساد، لأنَّ هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى قائلاً ذلك أو غير قائل، إنما هو في الدنيا ، وأيضاً، يجوز التصريح بقولك : إن كنت أعطيتني أمس، فسوف أكافئك اليوم، وقولُه تعالى : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ(٦) . .﴾ ، ظاهرٌ في المُضِيِّ.

= المغني للبغدادي ١١٧/١، الجَنَى الداني ٢٢٤، الأُزهِيَّة ٦٩، الكامل ٤٢١/٢، مُشكل إعراب القرآن ٢١٨/١.

الشاهد فيه أنه قد يستعمل الماضي في الشرط متحقَّق الوقوع، وإن كان بغير لفظ كان، لكنه قليلٌ. وهو هنا محذوفٌ مفسَّرٌ بالفعل المذكور، والتقدير: إنْ حُزَّتْ أُذْنا قُتَيْبَةَ. فَحَزُّ أُذُنَيْهِ قد وقع فيما مضى من الزمان وتحقَّق معناه.

(١) من د.

(٢) سقطت الواو من م ، د.

(٣) ط : أذينة.

(٤) ط : يستعمل.

(٥) المائدة / من ١١٦.

(٦) يوسف / من ٢٦.

[ربط الجواب بِـ «إذا» الفجائية] :

قولُه . «وتجيء[1] إذا مع الجملة الإسمية موضع الفاء[2]» .

الشرط ألَّا تكون الإسمية طلبية[3]، وقد ذَكَرْنا قَبْلُ، لِمَ قامت مقامَ الفاء، وأي مناسبة بين معنييهما[4].

[جَزْمُ المضارع في جواب الطلب ، وشرطُ ذلك] :

قولُهُ : «وإنْ مقدَّرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعَرْض[5]، إذا قُصِد السببية، مثل : أسلم تدخل الجنة، ولا تكفر تدخل الجنة، وامتنع : لا تكفر تدخل النار، خلافاً للكِسائي[6]، لأنَّ التقدير : إن لا تكفر».

اعلم أنَّ كل ما يُجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يَصِحُّ أن يجاب بمضارع مجزوم، إلّا النفي، لأنَّ النفي منها[7] : طلب، والنفي خبر محض ، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط ، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام

---

(١) ط : ويجيء.

(٢) جاءت (إذا) الفجائية رابطةً لجواب الشرط بعد (إذا) الشرطية في إحدى عشْرةَ آيةً، وجاءت رابطةً لجواب (إنْ) الشرطية في آيتين.
[انظر دراسات، القسم الأول جـ ١ ص ١٢١، ١٢٢].

(٣) ط : طلبة.

(٤) قال الزمخشري : « . . . و (إذا) المفاجاة تقع في المجازاة سادَّةً مَسَدَّ الفاء . . . فإذا جاءت الفاء معها تعاوَنَتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل : إذا هي شاخصةً، أو فهي شاخصة كان سديداً . . . ».
[الكشاف ٢ / ٥٨٤ (الأنبياء /٩٦ ـ ٩٧)
الطبعة المصورة في طهران]

(٥) ط : والعاض.

(٦) «فإنه أجاز مثل ذلك اعتماداً منه على اتّضاح المعنى في مثله»
[شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧]، وانظر المُرادي على الألفية ٤ / ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٧) أي من الأشياء التي تجاب بالفاء، وينتصب المضارع بعدَها.

لابُدَّ فيه من حامل للمتكلم به عليه وحاملُه على الكلام الخبري : إفادةُ المخاطب بمضمونه، تقول : ضرب زيد، أو : ما ضرب زيد، إذا قصدت إفهام المخاطب ضَرْبَ زيد أو عدم ضربه، وأمَّا الحاملُ على الكلام الطلبي ، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إمَّا لذاته، أوْ لغيره، ومعني كونه مقصوداً لغيره : أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرطِ أعني توقُّفَ غيرِه عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يَصِحُّ توقفه على المطلوب ، جوَّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه، ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك ، غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعدَه، لا لنفسه، فيكون، إذن، معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.

وأمّـا الخـبر، فإنـه إذا وَرَدَ، حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أنَّ مضمونَهُ مقصودٌ لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر (٢١٨ أ) بشيء مع أنَّ ذلك الشيء غيرُ مقصودٍ للمخبر، كقولك : يُضْرَبُ زيدٌ، مع كراهيتك لضربه، فلو جئت، أيضاً، بعد الخبر، بما يصلح أن يكون جزاءً لمضمونه، لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه، إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أن الطلب مقصود إمَّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأَوْلى أن يكون له.

فلمّا تَقَرَّرَ أنَّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءً له معنى الشرط ، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به⁽¹⁾ الجزاء كما تجزم بإنْ، وانجزامُ الجزاءِ بهذه الأشياءِ، لا بإنْ مقدرة ظاهرُ مذهبِ الخليلِ ⁽²⁾، لأنه قالَ : إنَّ هذه الأوائلَ كُلَّها فيها معنى «إنْ»

---

(١) أي بالطلب ، وهو أحَدُ الأقوالِ في جزم الفعل الواقع في جواب الطلب.

(٢) قد ذكر سيبويه رأيين في جازم جواب الطلب :

١ - الجازم (إنْ) الشرطية المقدَّرة. [وهو مذهب سيبويه].

٢ - الجازم هو الطلبُ نفسُه لمّا قام مَقامَ أداة الشرط [وهذا مذهب الخليل]. انظر الكتاب ١/٤٤٩ بولاق.

هذا، وقد أخطأ ابنُ هشام، وأبو حيانَ في أنهما جَعَلا رأيَ الخليلِ وسيبويه رأياً واحداً، وهو الجزم بنفسِ الطلب. [المغني ص ٢٩٨ طبعة المبارك، والبحر ١/١٧٥].

فلذلك انجزمَ الجوابُ.

ومذهبُ غيرِه، أَنَّ «إنْ» مع الشرط مقدَّرة بعدها، وهي دالَّةٌ على ذلك المقدَّر، ولعل ذلك لاستنكارهم إسنادَ الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيدٍ، لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى «أَنْ» فِعلَيْنِ، فما المانعُ مِن جزم الفعل المتضمن معناها فِعلاً واحداً(١)؟.

ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو: حسبك، أو كَفْيك، أو شرعك: يَنَم الناس، و: اتقى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً، يُثَبْ عليه(٢)، وكذا أسماء الأفعال نحو: صَهْ، ونزالِ(٣) وتراكِ والأمر المقدَّر، نحو: الأسدَ الأسدَ تَنْجُ.

وإنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء، بل وَجَبَ، للنصب، صريح الأمر أو النهي، عند غير الكِسائي، بخلاف الجواب المجزوم، فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر والنهي اتفاقاً؛ لأنَّ فاءَ السببية قد يرتفع ما بعدَها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى:

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ(٤) فَيَعْتَذِرُونَ﴾.

و: ... لم تَدْرِ ما جَزَعٌ عليكِ فتجزعُ(٥) ٦٦٤

---

(١) «هذا القول ضعيفٌ مردودٌ؛ لأنَّ تضمينَ معنى الحرف بعيدٌ جداً؛ ولأنَّ عاملَ الجزم لا يكون فعلاً أو جملةً؛ ولأنَّ هذا التضمينَ يقتضي جَمْعَ ثلاثةِ معانٍ في فعلٍ واحدٍ: معناه الأصلي، ومعنى الأداة الجازمة، ومعني فعلها المحذوف، ويقتضي أن يكونَ الفعل الواحد طلبياً، وغيرَ طلبيٍّ في آنٍ واحدٍ».

[إعراب الجمل وأشباه الجمل لأستاذنا الدكتور فخر الدين قباوة، ص ٩٩ ط ٣ دار الآفاق الجديدة، بيروت سنة ١٩٨١م].

(٢) ط: يثبت.

(٣) سقط من د، ط.

(٤) المُرسَلات / ٣٦.

(٥) عجزُ بيتٍ، وصدرُهُ: ولقد تركتِ صبيةً مرحومةً ...

والبيت للشاعر مُوَيْلك المَزْموم، وقد سَبَقَ تخريجُه.

ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية؛ لأن الرفع محتملٌ، والنصب نصٌّ فيها، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الأمر والنهي وسائرَ الأشياء الثمانية، مشابهةٌ للشرط في عدم ثُبوتِ مدلولها، فهي، إذَنْ، مقويةٌ لمعنى السببية في الفاء، فأُرِيدَ أَنْ يكون قبل الفاء صريح الأمر العريق في الأَمرِيَّة، حتى إن ضعفت دلالة السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها، كان صريح الأمر قبلها أشدَّ تقوية لمسببيتها مِمّا هو محمولٌ على الأمر، مِن اسْمِ الفعل وغيرِه، وأَمَّا الجزم فهو نَصٌّ في السببية، ولا يضعف معناها معه فلم يَحْتَجْ إلى صريح الأمر، بل يكفي معناه.

وقيل في قوله تعالى:

﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ (١) عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (٢) ﴾،

إلى قوله ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾، إنّ قوله «يَغْفِرْ لكم» جوابٌ لقوله: ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ «لأنه بمعنى» ﴿ ءَامِنُوا ﴾، وليس بجواب: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾؛ لأنَّ المغفرةَ لا تحصل بالدلالة.

ولا مَنْعَ من أَنْ يكون (٣) هو جوابه، كما مَرَّ في لام الأمر في قوله تعالى؛ ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ (٤) ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ (٥) ﴾.

وقال المبرِّدُ (٦) في مِثله: إنّ «يُقيموا» جوابُ «أَقيموا» مقدَّراً، أي قُلْ لهم: أَقيموا،

---

(١) الصف / ١٠، ١١، ١٢، والآياتُ بتمامها:
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾.

(٢) د، ط: ساقطة.

(٣) ط: نقول.

(٤) إبراهيم / ٣١، ونصُّها:
﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾.

(٥) سقطت من م، ط.

(٦) في المقتضَب ٨١/٢ الطبعة الأخيرة: «وأما قوله: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء / ٥٣] وما أشبهه، فليس (يقولوا) جوابا لـ (قُلْ) ولكنّ المعنى ـ والله أعلمُ ـ: قُلْ لِعبادِي: قُولوا يقولوا. وكذلك ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ «وإنما هو: قل لهم يفعلوا يفعلوا».

يقيموا، وليس بشيءٍ(١)، لأنه مثل : «كن فيكونُ(٢)» على قراءة أبي(٣) عمرٍو، وفيه من التكلُّفِ ما فيه.

قولُه : «إذا قُصِدَ السببية»، أمَّا إذا قصد الاستئناف نحو : قُمْ، يدعوكَ الأمير، وقالَ(٤) :

٧٠٠ وقالَ رائدُهم أرسوا نُزاوِلُها ... وكلُّ(٥) حَتْفِ امرئٍ يجري بمقدارِ

والوصف(٦) ، نحو : «وليًّا(٧) يرِثُني» على قراءة(٨) الرفع، أو الحال، نحو : «ذَرْهُم

---

(١) ١ - لأنَّ جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولهم : قُمْ تقم، والتقدير على ماذكر في هذا الوجه : إن يُقيموا يُقيموا.
٢ - إنَّ الأمر المقدَّر (أقيموا) للخطاب، والجواب (يقيموا) للغائب والفاعل فيهما واحدٌ. [التِّبيان ٢/ ٧٧٠، المغني ص ٢٩٩ - ٣٠٠، البحر ٥/٤٢٦ وابن الأنباري في البيان ٢/ ٥٩ اختار ماقاله المبرد].

(٢) البقرة /١١٧، والآيةُ بتمامها :
﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٣) بالرفع، وعليه سائر القُرَّاءِ عدا ابنَ عامرٍ، فإنه قرأ بالنصب . ووجه قراءة الرفع أنه جعل (فيكون) منقطعاً مما قبله مستأنفاً، لَمَّا امتنع أن يكون جواباً في المعنى، رفعه على الابتداء، فتقديره : فهو يكون. وهو وجه الكلام، والاختيار، وعليه جماعة القُرَّاء، وبه يَتِمُّ المعنى - [الكشف ١/ ٢٦٠، ٢٦١].

(٤) الأخطل، كما في سيبويه ١/ ٤٥٠ بولاق؛ وفيه : يمضي بدل يجري.
والبيت في هامش ديوان الأخطل ص ٢٢٦ (طبعة أنطوان صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م).
الخزانة ٩/ ٨٧، المُفَصَّل ص ٢٥٣ (طبعة دار الجيل ببيروت)، إيضاح المُفَصَّل ٢/ ٤٠، ابن يعيش ٧/ ٥٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٤، الفوائد الضيائية ٢/ ٢٦٥. و (الرائد) : المقدّم، و (أرسُوا) : أقيموا مِرساة للسفينة، و (نُزاوِلها) : من المزاولة، وهي المحاولة، والحَتْفُ : الموت والشاهد فيه رفع (نزاولها) على الاستئناف ولهذا وَجَبَ رفعُهُ.

(٥) ط : فكـل.

(٦) م ، ط : أو الوصف.

(٧) مريم / ٥، ٦ ونصُّها :
﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾. [انظر القطع والائتناف ص ٤٥٢].

(٨) الرفع قراءة مَنْ عدا الكسائي وأبا عمرٍو.
[الكشف ٢/ ٨٤، حجة القراءات ص ٣٤٨، حجة ابن خالوية ٢٣٤، ٢٣٥].

(١) في خوضهم يلعبون»، و : «ولا تَمْنُنْ (٢) تستكثرُ» وجب الرفع .

وفي نحو : مُرْهُ يحفرها(٣)، يجوز الجزم على الجزاء، والرفع : إمّا علي الاستئناف أي إنه مِمّن يحفِرها، أو بحذف(٤) «أَنْ» أي بأَنْ يحفرها ويجوز في ، ذَرْهُ يقول ذلك : الرفعُ على الاستئناف أو الحال، أو الجزم، وقولُه تعالى :

﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا (٥) فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ . . . ﴾ ،

إمّا حالٌ، أو قَطْعٌ، وكذا قوله : أرسوا نُزَاوِلَها(٦)

---

(١) الأنعام /٩١، والآيةُ بتمامها :

﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِۖ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۖ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾ .

(٢) المُدَّثِّر /٥.

(٣) في سيبويه ١/٤٥١ ـ ٤٥٢ بولاق : «وتقول له : مره يحفرها، وقل له يقل . . . ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء قليلٍ في الكلام على مره أَنْ يحفِرَها، فإذا لم يذكروا (أَنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل، وهو في الكلام قليلٌ لا يكادون يتكلمون به». [وانظر المقتضب ٢/٨٢ الطبعة الأخيرة، والمُفَصَّل ص ٢٥٣ طبعة دار الجيل وإيضاح المفصل ٢/٤٠].

(٤) ط : يحذف.

(٥) طـه /٧٧، والآيةُ بتمامها :

﴿ وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ .

[انظر القطع والإئتناف ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨].

(٦) قال ابنُ الحاجبِ في شرحه على المفصل ٢/٣٩ ، ٤٠ : «قوله : قم يدعوك. قال الشيخ : أيضا الوجهُ الرفعُ على القطع ؛ لأنَّ المرادَ بذكر (يدعوك) تعليلُ الأمرِ بالقيام، فلا يحسُنُ جَعْلُهُ مجزوماً ؛ لِئلّا ينعكس المعنى إذ يصير القيام سبباً للدعاء، وهو عكس المعنى، ولا يستقيم أن يكون حالاً لِئَلّا يفوت معنى التعليل المذكور فتعيَّن القطع ليحصلَ المعنى المراد، ومنه بيتُ الكتاب : أرسوا نُزاوِلُها .

والكلام فيه كالكلام في «قم يدعوكَ «إذِ الغَرَضُ تعليلُ الأمرِ بالإرساء والمُزَاوَلَة للخمر، فلا يَحْسُنُ جزمُهُ ولا جَعْلُه حالاً كما تَقَدَّمَ».

ومما جاء حالاً بعد الشرط الصريح قولُ الحُطَيْئَة: (١)

٧٠١ متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارِهِ [تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً(٢) وناراً تأجَّجَا]

ويجوز في مثله البدل(٣)، لأنَّ الثانيَ من جِنس الأول، بخلاف قولك: إنْ تأتِني تقرأ، أعطيك، (٤) فإنه لا يجوزُ فيه إلاّ الرَّفْعُ.

ويَجيءُ بعد الجزاء، ظاهراً كان الشرط، أوْ مقدَّراً: الفعل المصدر بالفاء، أو الواو، أو ثم، نحو: إنْ تأتِني آتك فأحدثك، وائتِني آتِكَ فأحدثك، فتجزِمُ ما بعدَ الفاء على العطف، وترفعُه على القَطْع، وتَنصِبُه على أنَّ الفاءَ للسببية، مع ضعف هذا الأخير(٥) كما تَقدَّمَ في المنصوبات.

وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدَّر بالفاء، نحو قوله تعالى:

﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾. (٦)

---

(١) صواب البيت مايلي:

متى تأتــه تعشو إلى ضوءِ ناره تجد خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

وهو بهذا الوجه من شعر الحُطَيْئَة (ديوانه ١٦١ تحقيق نُعمان أمين طه، مصر سنة ١٩٥٨م)، وأورده سيبويه بهذا الوجه جـ ١ ص ٤٤٥، وابنُ السِّيرافي في شرح أبيات سيبويه جـ ٢ ص ٦٥، وأبوجعفر النحاس في شرح أبيات سيبويه ص ٢٩٢. والبيت الذي أورده الرضي، صواب روايته هكذا:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجَا

وهو بهذا الوجه للشاعر عُبيدالله بن الحُرّ الجُعْفي، كما في شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/ ٦٦، وهو في سيبويه ١/ ٤٤٦ بولاق غير منسوب، وكذلك في رصف المباني ص ٣٢.
الشاهد فيه أن جملة (تعشو) جاءت حالا بعد صريح الشرط وهو (تأتِهِ)، وصاحب الحال الضميرُ المخاطَب في الشرط. والمعنى: متى تأته عاشياً، أي: في الظلام.

(٢) في م: تجد خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقد.

(٣) أراد ما أنشده سيبويه في ١/ ٤٤٥-٤٤٦ بولاق.

(٤) ط: أعطك.

(٥) لأنه مبنيّ على اعتبار الشرط والجزاء في حكم النفي.

(٦) الأعراف/ ١٨٦، والآية بتمامها: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

قُرِيءَ⁽¹⁾ رفعاً وجزْماً، ولا مَنْعَ في العربية من النصب، فإذا جئتَ بِثُمَّ، جاز الجزمُ والرفعُ، دون النصب، قالَ اللهُ تعالى:

﴿ .... وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم ﴾. ⁽²⁾

وقال: ﴿ ..... وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾، ⁽³⁾

فلمّا كان فاءُ السببيةِ بعد الطلب واقعاً موقعَ المجزوم، جاز جَزْمُ المعطوف عليه، قال تعالى:

﴿ ... فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾. ⁽⁴⁾

وقال: ⁽⁵⁾:

٧٠٣ دعني فأذهبَ جانباً يوماً وأكْفِكَ جانبا

وهذا الذي يقال إنه عطف على التوهُّم، كما في قوله: ⁽⁶⁾

٧٠٤ بَدَا لي أني لستُ مُدْرِكَ (٢١٨ب) ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

---

(١) الجزم قراءة حمزةَ والكسائيِّ، والرفعُ قراءةُ الباقين.
[حُجَّة القراءات ٣٠٣، ٣٠٤، الكشف ١/٤٨٥، حُجَّة ابنِ خالَوَيْهِ ١٦٧].

(٢) القِتال / ٣٨، والآية بتمامها:
﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾.

(٣) آل عِمران / ١١١؛ ونصُّها: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾.

(٤) المنافقون/ ١٠، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾.

(٥) عَمرو بن مَعْدِيكرب، كما في الخزانة ٩/١٠٠، وابن يعيش ٧/٠٥٦ والبيت لم يَرِد في ديوان الشاعر.
والاستشهاد في هذا البيت على أنه عطف (أَكْفِكَ) مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بأنْ بعد فاء السببية، وهو (فَأَذْهَبَ) على تَوَهُّمِ سقوط الفاء وجزم (أَذْهَبْ) في جواب الأمر.
وهذا معنى تشبيهه بقول الشاعر: بدالي أنّي لست مُدْرِكَ ما مضى . . . الآتي.

(٦) زهير بن أبي سُلمى (شرح شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٨؛ وفيه: ولا سابقي شيءُ بدل (ولا سابقٍ شيئاً).
و(شعر زهير، صنعة الأعلم ص ١٦٩)؛ وفيه: ولا سابقاً بدل (ولا سابقٍ). الخزانة ٩/١٠٢، سيبويه ١/٨٣ =

جرُّوا الثانيَ؛ لأنَّ الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثانيَ؛ لأنَّ الأول قد يكون مجزوماً.

قولُه: «وامتنع: لا تكفر تدخل النار خِلافاً للكِسائي»، يعني أن الكِسائيَّ يُجَوِّزُ عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي، وعلى العكس، فيجوِّز: لا تكفر تدخل النار، أي إنْ تكفر تدخل النار، كما يُجَوِّز: لا تكفر تدخل الجنة، ويجوِّز، أيضاً، أسلم تدخل النار، بمعنى: إنْ لا تُسْلِمْ تدخل النار.

وقالَ غيرُهُ: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفياً وإثباتاً، وأمَّا قولُهم في العَرْض: أَلَا تنزلُ تُصِبْ خيراً، أي إنْ تنزل، فلأن كلمة العَرْض: همزة الإنكار دَخَلَتْ على حرف النفي فتفيد الإثبات.

وليس ما ذهب إليه الكِسائيُّ ببعيدٍ، لو ساعده نَقْلٌ.

= (بالنصب: ولا سابقاً) وفي ١/ ٢٩٠ (بالجر: ولا سابقٍ)، وفي ١/ ١٥٤ نسبة إلى صِرْمَةَ الأنصاري. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٧٢، وللنحاس ص ١٠٧، والإيضاح في شرح المفصل ص ٢/ ٤٤، والمغني ص ١٣١، ٣٨٠، ٦٠٠، ٦١٩، ٦٢٢، ٧١٥، ٨٨٩، ابن يعيش ٧/ ٥٦، الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل ص ١١٠؛ وفي ص ١١١ منه: «ويجوز في (سابق) النصبُ بالعطف على «مُدْرِك»، والرفعُ على إضمار مبتدأ، والخفضُ على توهُّم الباء في «مُدْرِك»، . . .

الشاهد: فيه أنَّ قوله (سابقٍ) بالجر معطوفٌ على (مُدْرِك) على تَوَهُّم الباء فيه، فإنه يجوز زيادةُ الباء في خبر ليس، كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزُّمَر/ ٣٦].

[فِعْلُ الأمر، وكيفية صَوْغِهِ، وحُكْمُ آخِرِهِ]

قوله: «مثال الأمر: [1] صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب».

«بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكمُ المجزوم».

«فإن كان بعده ساكن وليس برباعيّ زدتَ همزة وصل».

«مضمومة، إن كان بعده ضمةٌ، مكسورة فيما سواه».

«مثل: اقتُل، اضرب، اعلم، وإن كان رباعياً فمفتوحة».

«مقطوعة».

لو قال: صيغة يَصِحُّ أن يُطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك أنهم يُسمُّون به كل ما يصح أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طُلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين، نحو قولك: اضرِبْ، على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع، من[2] الله تعالى، وهو الدُّعاء، نحو: اللهم ارحم، أو من غيره، وهو الشفاعةُ، [3] أو لم يُطلب به الفعل، بل كان إمّا على وجه الإباحة، نحو: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ ﴾، [4] أو للتهديد نحو: ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾، [5] أو غير ذلك من

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧، والفوائد الضيائية ٢/٢٦٦.

(٢) متعلق بقوله: أو طلب به إلخ.

(٣) والنحاة يسمونه: التماساً.

(٤) الأعراف / ٣١، والآية بتمامها: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾.

(٥) فُصِّلَتْ / ٤٠، ونصُّها: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾.

محامل هذه الصيغة.(١)

وإنما سَمَّى النحاة جميع ذلك أمراً: لأنَّ استعمالَ هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة: أغلبُ وأكثرُ، وذلك كما سَمَّوا نحو: المائت والضائق: اسم فاعل، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة، كالضارب والقاتل: أكثر، وكذا الكلام في النهي، فإن قولك: لا تؤاخذني في نحو: اللهم لا تؤاخِذْني بما فعلت: نهي في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاء في الحقيقة.

قولُه: «من الفاعل المخاطب»، ليخرج نحو: لِيفعلْ زيد، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر، بل يقال له أمر الغائب، وكذا يخرج نحو: لأفعل أنا، و﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾(٢)

فإنْ قيلَ: [قولنا](٣) «الأمر» أعمّ من قولنا: أمر الغائب، وكل ما يصدق عليه الأخص يصدق عليه الأعم.

قلتُ: لا نسلّم أنَّ(٤) لفظ الأمر في اصطلاح النحاةِ أعمُّ من أمر الغائب، إذ مُرادُهم بالأمر: الأمرُ المطلق، وقولُنا: المطلق قيد خصَّصه من الأمر المضاف إلى

---

(١) «هذه الصيغةُ على تسعة أقسام، وقد جَمَعَها الشاعرُ في قوله:

ألا إنّ لفظ الأمر لا شَكَّ تِسعةٌ   سؤالٌ ونَدبٌ والإباحةُ تلحقُ
والزامٌ حقٌّ والتهدُّد بعدَهُ   ويتبعه التعجيزُ ثم التخلقُ
وآخرُهُ التوقُّفُ أو الهمزُ فاعلَمَنْ   وتنزيلُ ربي بالذي قلت يَنْطِقُ

وأمثلتها قوله تعالى: «اهدِنا الصِراطَ المستقيم»، و«فارزقوهم منه»، و«فانتشروا في الأرض»، و«أَقيموا الصلاة»، و«اعْمَلُوا ما شئتم»، و«فأْتُوا بسورةٍ»، و«ائتيا طَوْعاً أو كرها»، و«أَنبِئُوني بأسماء هؤلاءِ»، و«أخرجوا أنفسكم».

[حاشية الشريف الجرجاني، ضمن المطبوع ٢/٢٦٧].

(٢) العنكبوت /١٢، ونصُّها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ وَمَا هُم بِحَـٰمِلِينَ مِنْ خَطَـٰيَـٰهُم مِّن شَىْءٍ إِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾.

(٣) ساقطة من الأصل، وهي من م، ط.

(٤) في د: «قلت: بلى ولكنّ إنّ قولنا الأمر في ....».

شيءٍ آخرَ، [وذلك كما يقول الفقهاءُ: إنَّ الماءَ المطلق يَصِحُّ سلبه عن المضاف، إذ يَصِحُّ أن يقالَ في ماء الباقلاء: إنه ليس بماءٍ، أي: ليس(١) بماء مطلق،].

قولُه: «بحذف حرف المضارعة»، يخرج نحو قوله: (٢)

لِتَقُمْ أنتَ ياابنَ خيرِ قُرَيْشٍ * . . . .

[وإن كان ذلك(٣) قليلاً، ومنه القراءةُ(٤) الشاذَّةُ: «فبذلك(٥) فلتفرحوا» بالتاء].

قولُـه: «وحكمُ آخرِهِ حُكْمُ المجزوم»، قالَ الكوفيون: (٦) هو مجزومٌ بلام مقدَّرة كما في قول حَسَّانٍ في أمر الغائب: (٧)

محمدُ، تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا

قالوا: حُذِفَ حرفُ المضارعة مع عدم اللام مطرداً(٨)، لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنه أقلُّ استعمالاً منه، وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدَّرة.

---

(١) ما بين القوسين ليس في د

(٢) صدر بيت، وعجزُه: فَتُقَضِّي حوائجَ المُسلمينا.
لم يُعْرَفْ قائلُه، وقد سبق تخريجُه.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل، وفي د.

(٤) «قرأ يعقوب في رواية رُوَيْس: «فبذلك فلتفرحوا هوخيرٌ مما تجمعون» بالتاء فيهما» [حُجَّة القراءات ص ٣٣٣]، وذكر ابنُ الأنباري أنها قراءة رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وأُبَيّ بنِ كعبٍ رضي الله عنه.
[إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٢٤ مطبوعات المجمع بدمشق سنة ١٩٧١م].

(٥) يونس /٥٨، والآية بتمامها: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾.

(٦) الإنصاف، المسألة ٧٢، إعراب ثلاثين سورة ٥٤، ١٢٧، ١٣٢، ٢١٠، ٢٣٢، ٢٣٨.

(٧) وقيل الأعشى، وليس فى ديوانه، ونسبه ابنُ هشام فى شرح الشذور إلى أبي طالب، وليس فى ديوانه: الخزانة ٩/١١، سيبويه ١/٤٠٨ بولاق، المقتضب ٢/١٣٠ الطبعة الأخيرة، ضرائر الشعر ١٤٩، الأمالي الشجرية ١/٣٧٥، المغني ص ٢٩٧، ٨٤٠، الإنصاف ٢/٣١٤، شذور الذهب ٢١١، مسائل خلافية ص ١١٦، وقد سبق تخريجه وموضع الشاهد فيه.

(٨) أي حَذْفاً مطرداً.

وقالَ البصريون(١): هو مبنيٌّ على السكون، إلَّا أنه جُعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العِلَّة والنون، لأنَّ قياسه، كما مَرَّ في باب المجزوم أَنْ يكونَ مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لِكَثْرة الاستعمال، فزالت عِلَّةُ الإعراب، أي الموازنة(٢)، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخرُهُ محذوفاً للوقف(٣)، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم(٤).

قولُه: «فإن كان بعدَه ساكنٌ»، أي بعد حرف المضارعة إذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين، فلا يخلو: إمَّا أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركٌ، أو ساكنٌ، فإن كان هناك متحركٌ، فإن كانت حركتُه أصليةً، لم يفتقر إلى اجتلاب همزة الوصلِ، بل يبدأ في الأمر بذلك المتحرك، نحو: تكلمْ من: تتكلمُ، وتقاتلْ من تتقاتل، ودَحْرِجْ من تُدَحرِج، وقاتِلْ من: تقاتل.

وإن كانت منقولةً إليه من متحرك بعده، نُظِر، فإن كان حُذِف بعد حرف المضارعة متحرك، رُدَّ ذلك المتحرك لأجل زوال علة(٥) حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتُعِيد: أَقِم وأعِدِ، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة، أمَّا في: أُقيم، فلاجتماع الهمزتين، وأمَّا في نُقيم ويُقيم وتُقيم، فَطَرْداً للباب، وحَمْلاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة.

وإن لم يكن حُذِف بعد حرف المضارعة متحرك، ابتدىء بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو: قُلْ، وعِدْ، وخَفْ، وهَبْ.

---

(١) الخصائص ٣/٨٣، مسائل خلافية ١١٤، التمام في تفسير أشعار هُذَيل ١٥.

(٢) أي موازنة المضارع لاسم الفاعل في الصورة اللفظية.

(٣) أي البناء المقابل للإعراب.

(٤) هذا مبنيٌّ على ما قاله الرضي من قَبْلُ بأنه ليس للأمر صيغةٌ مستقلّة.

(٥) د: ساقطة.

فإنْ قِيلَ: كما [حذفت](١) الهمزةُ المتحركةُ في: تقيم (٢١٩أ) لأجل حرف المضارعة، حذفت الواو الساكنة في تعِد وتهَب، له أيضاً وذلك للحمل على يَعِد ويَهَب بالياء، كما يَجِيءُ في التصريف، فَلِمَ لَمْ تردَّ الساكن بعد حرف المضارعة في الأمر، كما رَدَدْتَ المتحرك؟

قلتُ: لأنه لو رُدَّ، لا جتُلِبت له همزة الوصل فكنت تقول: اوعِد، و: اوهب، ثم كنت تُعِلُّه إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو، إذْ هو أقرب إليه من المصدر نحو: عِدة، ومِقة، فكان يكون السَّعْيُ في رَدِّ الساكن ضائعاً.

(وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، فإن كان حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة، رددته لزوال العلة، كأكرم من: تكرم(٢)).

وإن لم يحذف هناك شيء، اجتُلِبت همزة الوصل، نحو: اضرِبْ، اقتُل انْطَلِقْ، استخرِج.

وإنما قُلنا إنَّ أصلَ يُفْعِلُ، مضارع أَفْعَلَ: يُؤَفْعِلُ؛ لأنَّ قياس بناء المضارع، في جميع الأفعال: أن يُزادَ حرف المضارعة على الماضي نحو: كَرُمَ يَكْرُم، وضرَب يضرِب، واستخرج يَستخرِج وانطلق ينطلِق.

وإنما تحذف(٣) همزة الوصل الثابتة في الماضي، من المضارع، استغناءً بحركة حرف المضارعة عنها، فكان قياسُ يُكْرِمُ: يُؤَكْرِمُ(٤)، لأنَّ الهمزة، وإن كانت زائدةً إلَّا أنها همزةُ قَطْعٍ، فحذفت همزة الماضي في: «أُؤَكرِم(٥) لاجتماع الهمزتَيْنِ، كما

---

(١) سقطت من د، وفي الأصل: حذف.

(٢) هذا يشبه أن يكون تكراراً مع ما تقدم قريباً.

(٣) د: يحذف.

(٤) ط: يأكرم، وهذا خطأ إملائي.

(٥) ط: أءكرم، وهذا خطأ.

يأتي في التصريف(١)، وحُمِل سائرُ حروف المضارعة عليها.

قولُه: «وليس برباعيٍّ»، يعني به باب أفعل وحدَهُ، فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط، ويَعني بالرباعي: ما ماضيه على أربعةِ أحرُفٍ.

قولُه: «مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه(٢)»، اعْلَمْ أنَّ أصْلَ حركةِ(٣) همزةِ الوصلِ، الكسرةُ، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يُعْدَلُ إلى حركة أخرى إلّا لِعِلَّةٍ، كما يَجِيءُ في التصريف إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وإنما ضُمَّت فيما انضمَّ ثالثُهُ، في الأمر كان، كاقتُل، أو في غيره كانطُلِق واقتُدِر، إتباعاً، واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة؛ لأنَّ الحاجزَ غيرُ حَصينٍ لسكونه.

وإذا بقيَ الأمرُ على حرفٍ واحدٍ، كَقِهْ، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام، وإن وقَفْتَ عليه، فلابُدَّ من هاء السكت، كما يَجِيءُ في آخر الكِتاب.

---

(١) في المغني في تصريف الأفعال ص ١٤٢: «التزمتِ العربُ في مضارع (أفْعَلَ) حَذْفَ همزته، فقالوا في مضارع: أَكْرَمَ وأَحْسَنَ وأَجْمَلَ: يُكرم ويُحْسن ويُجمل، بحذف الهمزة، ودعاهم إلى التزام حذف الهمزة ما يترتب على بقائها من اجتماع همزتَيْن في حالة المتكلم المفرد غير المعظَّم نحو أأكرم وأأحسن وأأجمل، ثم حمل الخطاب والغَيْبَة على التكلّم، فحذفت الهمزة من نحو يُكرم وتكرم ونكرم للمتكلم المعظَّم نفسَه أو معه غيره، وقد جاءت الهمزة فى ضرورة الشعر، كقوله:

فإنـه أهلٌ لِأنْ يُؤَكْرَمـا».

وانظر: [شرح الملُوكي في التصريف ص ٣٣٨].

(٢) ط: سواء.

(٣) انظر التِّبيان في تصريف الأسماء ص ٣٠٧ ط ٦.

[الفِعْلُ المبنيُّ للمجهول، والتغييرُ الذي يَلْحَقُهُ]

قولُه: «فِعل ما لم يُسَمَّ فاعلُه: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضياً ضُمَّ أولُه وكُسِرَ ما قبلَ آخِرِه، ويضمُّ الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوفَ اللَّبْسِ، ومعتل العين، الأفصح: قِيل وبِيع، وجاء الإشمام، والواو ومثله: باب اختير وانقيد، دون استُخِير وأُقيم. وإن كان[1] مضارعاً ضُمَّ أوله وفُتِحَ ما قبل آخِرِه، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً».

قولُهم: فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي فعل المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بني له.

ويجوز أن يُريد بما، لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص، كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر.

قولُـه: «هـو ما حذف فاعله» هذا حَدٌّ مُطَّرِدٌ عند سيبويهِ[2]، وَأَمَّا على مذهب الكسائي[3] في نحو: ضربني وضربت زيداً، وهو أَنَّ الفاعل يحذف فى الأول، على ما مَرَّ في باب التنازع، وعلى مذهب الأخفش، وهو ما حَكَىٰ عنه أبوعليٍّ في كتاب الشِّعر[4]، قالَ: جوز أبوالحسن[5] حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ...﴾[6].

---

[1] النون من «وإن» ساقطة من ط.

[2] الكتاب ١/١٤ بولاق. وانظر شرحَ الكافيةِ لابْنِ الحاجب ص ١٠٨، والفوائد الضيائية ٢/٢٧٠.

[3] المُوفي ص ٢٣، الجُمَل ١٢٥، ابن يعيش ١/٧٧، إيضاح المُفَصَّل ١/١٦٣.

[4] الورقة ١٠٢/أ.

[5] أي الأخفش الأوسط: سعيد بن مَسْعَدَة. هذا، ولم يَنُصَّ فى معاني القرآن على جواز الحذف، وفسَّرَ الآية بقوله: أي ما أبصرَهُ وأسْمَعَهُ.. [٢/٣٩٥].

[6] مريم /٣٨، والآيةُ بتمامها: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

فليس ما ذكره المُصَنِّفُ بِحَدٍّ تامٍ، إلّا أن يقال(١): هو ما غُيِّر عن صيغته لأجل حَذْفِ فاعله.

قولُه: «فإن كان ماضياً ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره»، هذا عامٌّ في كل ماضٍ، سواءٌ كان ثلاثياً مجرداً كضرب، أوْ مزيداً فيه، كأكرم واستخرج، أو رباعياً مجرداً، كدحرج، أو مزيداً فيه، كتدحرج.

وإنما غُيِّرت صيغة الفعل بعد حذف(٢) الفاعل، إذ لو لم تغيَّر، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقامَ الفاعل، بالفاعل، وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل، دون المبني للفاعل، لكونه أقلَّ استعمالاً منه.

وإنما غُيِّر الثلاثي إلى وزن فُعِل، دون سائر الأوزان، لكون معناه(٣) غريباً في الأفعال، إذِ الفعلُ من ضرورة معناه: ما يقوم به(٤)، فلمّا حُذِف منه ذاك، خِيفَ أن يلحق في أول وهلة النظر بقِسم الأسماء، فَجُعِل على وزن لا يكون فى الأسماء، ولو كُسِر الأول وضُمَّ الثاني، لحصل هذا الغرض، إلّا أنَّ الخروج(٥) من الكسرة إلى الضمة أثقلُ من العكس؛ لأنَّ الأول طلب ثِقل بعد خفة بخلاف الثاني، ثم حُمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر.

قوله: «ويضمُّ الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خَوْفَ اللَّبْسِ، يعني كل ما فيه همزة وصل، لو اقتصر فيه على ضَمِّها وكسر ما قبل الآخر، لالتَبَسَ الماضي المبني للمفعـول بالأمر من ذلك الباب، إذا وقفت عليه، واتصل بما قبله(٦)، نحو: إلا

---

(١) أي في تعريف الفعل المبني للمجهول.

(٢) ط: حذف.

(٣) في م: «لِبُعْدِهِ عن أوزان الاسم. . . .».

(٤) وهو الفاعـل.

(٥) في د: «إلاّ أنَّ الخروج من الضمة إلى الكسرة أَوْلى من العكس لأنه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة إلى الضمة».

(٦) لأنّ همزة الوصل إذن لا تظهر.

استَخرج، ولو لم (٢١٩ب) يُضَمّ ما بعد التاء، أيضاً فيما أوله تاء زائدة، وهو نحو: تكلم، وتجاهل وتَدحرج، لالتبس فى حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له، نحو تُكلِّم وتُجاهِل وتُدحرِج.

قولُه: «ومعتل العين» يعني ما اعتلَّ عينُه من الماضي الثلاثي نحو: قال وباع، فيما بُنِيَ للمفعول منه ثلاث لغات، قِيل وبِيع بإشباع كسرة الفاء، وهي أفصحها، وأصلهما: قُوِل، وبُيِعَ، استثقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت، عند المصنف، ولم تنقل إلى ما قبلها، قال: لأنَّ النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فبقي: قول، وبُيْع بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها فيقول: قولَ وبُوعَ، وهي أقلُّ اللغاتِ، والأَوْلى قَلْبُ الضمة كسرةً في اليائيّ، فَيبقى: بيع لأنَّ تغييرَ الحركةِ أقلُّ من تغيير الحرف، وأيضاً لأنه أخفُّ مِن: بُوع، ثم حُمِلَ قولَ عليه، لأنه معتلُّ العَيْنِ مثله، فَكُسِرَتْ فاؤُهُ، فانقلبتِ الواوُ الساكنةُ ياءً.

وعند الجُزُولي(١): استثقلت الكسرة على الواو، والياء، فنقلت إلى ما قبلَهما؛ لأنَّ الكسرةَ أَخَفُّ من حركة ما قبلَهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فَيجوزُ، على هذا، نَقْلُ الحركة إلى متحركٍ بعد حذف حركته، إذا كانت حركة المنقول منه أخفَّ من حركة المنقول إليه، فبقي: قِوْل وبِيْع، فقلبت الواو الساكنة ياءً كما(٢) في: مِيزان.

قالَ(٣): وبعضُهم يسكن العين، ولا ينقل إلى ما قبلها، فتبقى(٤) الواو على حالها، وتقلب(٥) الياء واواً لضمة ما قبلَها، وهذه أقلُّها، لثقل الضمة والواو، والأول أَوْلى، لِخِفَّةِ الكسرة والياء.

---

(١) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٢٣٧.

(٢) في م: ياء الكسرة ما قبلها كما في ميزان.

(٣) أي الجزولي.

(٤) ط: فيبقى. (٥) ط: ويقلب.

وقولُ الجُزُولي أقربُ؛ لأنَّ إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أَوْلى من حملها في العِلّة[1] على غيرها، والمُصَنِّفُ إنما اختار حَذْفَ الكسرةِ لاستبعاد نَقْلِ الحركة إلى متحرك، ولا بُعْدَ فيه، على ما بَيَّنَّا.

وأمّا الإشمام فهو فصيحٌ، وإنْ كان قليلاً، وحقيقة هذا الإشمام[2]: أَنْ تَنْحُوَ بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعةٌ لحركة ما قبلَها، هذا هو مُرادُ القُرَّاء والنُّحاة بالإشمام في هذا الموضعِ، وقال بعضُهم: الإشمامُ ههنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضَمّ الشفتين فقط، مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خِلافُ المشهورِ عند الفريقَيْنِ[3]، وقال بعضُهم: هو أَنْ تأتيَ بضمةٍ خالصةٍ بعدَها ياءٌ ساكنةٌ[4]، وهذا أيضاً، غيرُ مشهورٍ عندهم؛ لأنَّ الإشمامَ عندهم حركةٌ بين حركتَيْ الضم والكسر، بعدَها حرفٌ بين الواو والياء.

قال المصنف: [5] والغَرَضُ من[6] الإشمام: الإيذان بأَنَّ الأصل الضمُّ فى أوائل هذه الحروف، وإنما نَبَّهُوا على الضم الأصلى ههنا، بخلاف نحو: بيض، في جمع أبيض، لأنهم قصدوا بهذا الإشمام: التنبيهَ على هذا الوزن المستبعد فى الأسماء لتحصيل الغَرَضِ المذكور قَبْلُ[7].

فإذا سقطتِ[8] العينُ في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامَتْ قرينةٌ، جازَ لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو:

---

[1] أي في الإعلال.

[2] انظر النشر ١/١٢٩، وشرح الشاطبية ١٤٦، وغيث النفع ٢٧.

[3] أي القُرّاء، والنُّحاة.

[4] بِغَضِّ النَظَر عن كون عَيْنِ الفعل ياءً أَوْ واواً.

[5] الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٠٣، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩.

[6] في ط: والغرض بالإبهام.

[7] وهو الفرق بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول، ولا سيما إذا أسند الفعل إلى الضمير المرفوع، كما سَيُبَيِّنُ الرضي.

[8] ط: سقط.

عُدْتَ يامريض، وبِعْتَ ياعبد، وإن لم تقم، نحو: بعتُ، وعدتُ⁽١⁾، فالأَوْلى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أوِ الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لِئَلَّا يلتبسَ بالمبني للفاعل.

وظاهرُ كلامِ السِّيرافي، أنه لا يجب فيه الفرق، بل يُغتفر الالتباس لِقِلَّةِ وقوعِ مثله.

قوله: «ومثله باب اختير وانقيد» يعني أَنَّ بابَيْ افتعل وانفعل معتلَّيْ العين، كباب الثلاثي المعتلّ العين، في مَجِيءِ الوجوه الثلاثة فيهما، لمشاركتهما له في علتهما، وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبله، إلاّ أَنَّ ما قبل حرف العلة في افتعل: تاء، وهذا الفرق لا يؤثر في العلة، وأَمَّا في انفعل، فما قبل حرف العلة فاء، كما كان في الثلاثي المجرد.

قوله: «دون استُخير وأُقيم»، يعني أَنَّ بابَيْ استفعل وأَفْعَلَ، معتلَّيْ العَيْن، لا يَجِيءُ فيهما إلاّ إخلاصُ الكسر، دون الضم والإشمام؛ لأَنَّ سببَهما في الثلاثي المجرد، والبابين المذكورَيْن:⁽٢⁾ ضَمُّ ما قبل حرف العلة، كما ذكرنا، وما قبله في بابَيْ استفعل وأفعل ساكن، فلابد من نقل حركة العين إليه، كما في غير هذا الموضع⁽٣⁾، نحو يقول، ويبيع ويخاف، على ما يَجِيءُ في التصريف، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وَاعْلَمْ أَنَّ شرط نَقْلِ حَرَكَةِ العينِ إلى ما قبلَها في المواضعِ المذكورةِ⁽٤⁾، أَلَّا يكونَ اللامُ حَرْفَ عِلَّةٍ، فلا تُنقل في: طُوِيَ، ولا: أُقْوِيَ، ولا: استُقْوِيَ، ولا: انْطُوِيَ على⁽٥⁾ هذا، ولا: اجتُوِيَ.

---

(١) يعني حين ينطبق بذلك من وقع عليه البيع أو العيادة.

(٢) وهما باب افتعل، وباب انفعل.

(٣) يعني كما هو مقرر في المواضع التي يجري فيها الإعلال بالنقل غير هذا.

(٤) في الأبواب السابقة التى تكون معتلة العين.

(٥) «على هذا» هو نائب الفاعل؛ لأنه فعلٌ لازمٌ.

وإنما لم يُفعل ذلك⁽¹⁾، إذْ لو أُعِلَّتِ العَيْنُ في الماضي من هذه الأبواب، لَوَجَبَ الإعلال بقلب العَيْنِ أَلِفاً في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الإعلال كما في: قِيل يُقال، وقال يقول، فكنت تقول: يُطايُ، ويُقايُ ويُستقايُ، ويُنطاوِيُ ويُجتايُ، ولا يحتمل فى الفعل، لثقله، ياءٌ مضمومةٌ، وإن كان قبلَها سكونٌ، كما يُحتمل فى الاسم، نحو: رايٌ⁽²⁾ وزايٌ⁽³⁾، لِخِفَّتِهِ.

وكَسْرُ فاءِ فُعِل للإدّغام نحو: رِدَّ: لغة، والضم أكثر؛ لأنَّ نَقْلَ الكسرة في المعتل العين: اليائي والواوي، إنما كان لأنك إنْ حذفتَها، اجتمع الثقيلان: الضمُّ والواوُ، كبُـوعَ وقُـول، وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما أخفُّ، ولا يجتمع من حذف الكسرة في: رُدَّ: الثقيلان، لكن مع ذلك، جاز النقل على قِلَّة، لكون الكسرةِ أخفَّ من الضمة.

وربما أُشِمَّ فاء نحو: رِدَّ، ضمة، أيضاً، وربما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح،⁽⁴⁾ للتخفيف، تقول في: عُهِد: عِهْد، كما تقول في المبني للفاعل في شَهِد: شِهْد (٢٢٠ أ) وفي الاسم نحو فَخِذ: فِخْذ، وجميع ذلك في الحلقي العين، لِمَا يَجِيءُ في التصريف.

وقـد حَكَىٰ قُطْرُب، ضِرْبَ زيد في: ضُرِبَ زيد، على نقـل كسرة الراء إلى الضاد، وهو شاذٌ.

قولُه: «وإنْ كان مضارعاً ضُمَّ أولُه وفُتِحَ ما قبل آخِرِه»، إنما ضُمَّ المضارع حملاً على أول الماضي، وأَمَّا فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر، فلتعتدل⁽⁵⁾ الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقلُ من الماضي.

---

(١) في م بعد قوله: «وإنما لم يُفعل ذلك»: «لِما يَجِيءُ في التصريف في باب الإعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهوى ألفا. . . .».

(٢) الراي: اسمُ جنسٍ جمعي لراية، والزاي: اسم الحرف المعروف. (٣) ط: وداي.

(٤) الذي يتفق مع الاصطلاح أن يقول: (في السالم)؛ لأنَّ الصحيح قد يكون مضعَّفاً، كما تَقَدَّم في (رُدَّ).

(٥) ط: فليعتدل.

قولُه: «ومعتل العين يُقلب فيه أَلِفاً»، أي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول أَلِفاً، نحو: يُقال ويُباع، وذلك للحمل على الماضي، في إسكان العَيْنِ، كما يَجِيءُ في التصريف إنْ شاءَ اللهُ تعالى؛ لأنه ماضٍ زيد عليه حَرْفُ المضارَعة، فهو يتبعه في مطلق الإعلال، لا في الإعلال المعيَّن، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ «قال» أُعِلَّ بقلب عينه، ويَقُولُ، بِنَقْلِ حركةِ عينهِ، وكذا: أُعِلَّ «قِيل» بقلب عينه ياءً، ويقال: بقلبها أَلِفاً، فهو يتبعُ الماضي في مجرَّد الإعلال، وَيُعَلُّ في كل واحدٍ منهما بما يليق به.

فَكُلُّ ماله أَصْلٌ مُعَلٌّ، إذا انفتح عينه وسكن ما قبله، يُنقل الفتح إلى الساكن ويقلب العين أَلِفاً، نحو: يهاب وأقام واستقام، وليس النقل لأجل الثقل؛ لأنَّ الفتحَ لا يستثقل، بل لأجل قَصْدِ قَلْبِ ذلك المفتوح أَلِفاً للتخفيفِ، لو لم تنقل الفتحة إلى ما قبلها لالتقى ساكنانِ.

وقد يَجِيءُ الكلام عليه في التصريفِ.

وقد جاءَ في كلامهم بعضُ الأفعالِ، على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، ولم يستعمل منه المبني للفاعل.

والأغلب في ذلك: الأدواء، ولم يستعمل فاعلها؛ لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فحذف للعلم به، كما في قوله تعالى(١):

﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ (٢) وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾(٣).

---

(١) لأنه في الآية محذوفٌ للعِلْم به، وأنه هو اللهُ تعالى، وإن كانت الأفعال التي في الآية تُبنى للفاعل، ويُذكر الفاعلُ معها.

(٢) يا: ساقطة من ط.

(٣) هُود/ ٤٤، والآية بتمامها: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

وتلك الأفعـال نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ، ووُرِدَ، وحُمَّ، وفُئِدَ، ووُعِكَ(١) قال سيبويه(٢): لو أردت نسبتها إليه تعالى، لكان على أَفْعَلَ، نحو: أَجَنَّهُ الله، وأَسَلَّهُ، وأَزْكَمَـهُ، وأَوْرَدَهُ، ولعـلَّ ذلك لأنه لمّا لم يأتِ من فُعِل المذكور، كجُنَّ وسُلَّ: فعلته(٣)، صار كأَلِمَ ووجَع وعَمِيَ، ونحو ذلك من الآلام التي بابُها فعِل المكسور العين، فصار يُعَدَّىٰ إلى المنصوب كما يُعَدَّىٰ باب فعِل بالنقل إلى أفعل المتعدّي.

[المُتَعَدِّي، وغيرُ المتعدّي، وأنواعُ المتعدي]:

قولُـه: «المتعـدّي وغيرُ المتعدي(٤)، فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلَّق كضـرب، وغير المتعدي بخلافه، كقعد، والمتعدي يكون إلى واحدٍ كضَرَبَ، وإلى اثنَيْنِ كأعـطى، وعَلِمَ، وإلى ثلاثةٍ كأَعْلَمَ وأَرى وأَخْبَرَ، وخَبَّر، وأَنبأ ونَبَّأ، وحَدَّثَ، فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت، والثاني والثالث، كمفعولَيْ علمت».

قولُه: «متعلَّق بفتح اللام، وقد ذكرنا شَرْحَ ذلك في المفعول(٥) بهِ».

وعلى ما حدَّ، ينبغي أن يكون نحو: قَرُبَ وبَعُدَ، وخَرَجَ، ودَخَلَ: متعدّياً، إذْ لا تُفهم معانيها إلاّ بمتعلَّق، بَلَىٰ، يقال لمثل هذه الأفعال: إنها متعديةٌ بالحرف الفلاني، لكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أطلق، بل يقال: هي لازمة، وهذا كما ذكرنا في الأمر وأمر الغائب(٦).

---

(١) ساقطة من د، ط، م.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٨ بولاق، وقد ذكر سيبويه أربعةَ أفعالٍ، هي: جُنَّ، سُلَّ، زُكِمَ، وُرِدَ. أما الرضي فإنه زاد - كما ترى - حُمَّ، وفُئِدَ، ووُعِكَ.

(٣) أي لم يأتِ منها فِعْلٌ ثلاثيٌّ مُتَعَدٍّ.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩، والفوائد الضيائية ٢/٢٧٤.

(٥) في الجزء الأول من هذا الشرح الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

(٦) من حيث إنه إذا أطلق لفظ الأمر، انصرف إلى نوع معينٍ، وإذا أريد أمر الغائب فلابُدَّ من تقييده.

ولا خلاف عندهم أن باب فَعُل، كله لازم، مع أن قَرُبَ وَبَعُدَ، منه(١) وهو يتعدَّى إلى المفعول بحرف الجر، ولا يَبعد أن يرسم المتعدي بأنه: الذي يَصِحُّ أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد(٢) المفعول به، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يَصِحُّ أن يُشتقَّ منه(٣) ذلك.

واعْلَمْ أنـه قِيل في بعض الأفعال إنه مُتَعَدٍّ بنفسه مرةً، ومرةً: إنه لازم، متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعملان، وكان كل واحد منهما غالبًا(٤)، نحو: نصحتك ونصحتُ لكَ، وشكرتُكَ وشكرتُ لك.

والذي أرَى: الحكم بتَعَدِّي مثل هذا الفعل مطلقاً، إذْ معناه مع اللام، هو معنـاهُ من دون الـلام، والتَّعـدِّي واللُّزوم بحسب المعنى، وهـو بلا لام: مُتَعَـدٍّ إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي، إذن، زائدةٌ، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٥)، إلاّ أنها مُطَّرِدَةُ الزيادةِ في نحو: نصحتُ وشكرتُ، دون «رَدِفَ».

فإن كان تَعَدِّيهِ بنفسه قليلاً، نحو: أقسمت اللهَ، أوْ مختصّاً بنوعٍ من المفاعيل، كاختصاص «دخلت» بالتعدي إلى الأمكنة، وأمَّا إلى غيرها فَبِفي، نحو: دخلت في الأمر، فهو لازمٌ حُذِفَ منه حَرْفُ الجرِّ(٦).

---

(١) أي من باب (فَعُلَ) بضم العَيْنِ.　　(٢) ط: جَدّ.

(٣) يشتق منه، أو مِن مصدره. ويَصِحُّ أن يكون المعنى: يشتق من مادته.

(٤) أي كثيراً في ذاته، وليس المراد أنه غالبٌ للآخر ومتفوّقٌ عليه؛ لأن المفروضَ تَساوي الاستعمالين.

(٥) النمل /٧٢، والآيةُ بتمامها: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾.
في معجم غريب القرآن ص ٦٩: «رَدِفَ: اقتَرَبَ».
قالَ أبوحيّانٍ: «أصل (رَدِفَ) التعدّي بمعنى تبع ولحق، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسّره ابنُ عباسٍ وغيرُه بـ «أزِفَ»، و «قَرُبَ» لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضَمَّنَهُ معناه، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه». [البحر ٧/٩٥].
وفي المقتضب ٢/٣٧: «وقال بعضُ المفسِّرين في قوله: (قُلْ عسى أَنْ يكونَ رَدِفَ لكم) معناه: (رَدِفَكُمْ).
قد صرّح مكي بزيادة اللام فى المشكل ٢/١٥٤.

(٦) يعني في النوعين المذكورين.

وإنكان تَعَدِّيهِ بحرف الجر قليلاً، فهو مُتَعَدٍّ، والحرفُ زائدٌ، كما في:

٧٠٥ - يَقْرأْنَ(١) بالسُّوَر،

و: ﴿ وَلَا تُلْقُوا(٢) بِأَيْدِيكُمْ ﴾ و ﴿ رَدِفَ(٣) لَكُم ﴾.

وإذا تَعَدَّىٰ بحرف الجر، فالجارُّ والمجرورُ في محل النصب على المفعول به، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب، قال تعالى:

﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ(٤) وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالنصب(٥)، وقال لَبِيد(٦):

---

(١) جزءُ من بيت، وتمامُهُ:

هُنَّ الحرائرُ، لا رباتُ أحمرةٍ سود المحاجر لا يقرأْنَ بالسُّوَرِ

نُسِبَ إلى الراعي النُّمَيْري (ديوانه ٨٧ جمع ناصر الحاني، المجمع بدمشق سنة ١٣٨٣هـ) وفيه: تلك بدل هن. وإلى القَتَّال الكِلابي (ديوانه ٥٣ تحقيق د. إحسان عبّاس، دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦١م).

الخزانة ٩/١٠٧، معجم الشواهد ١/١٧٩، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٨٩.

والأحْمِر، بالحاء المهملة: جمع حمار، وصحفت الكلمة فى بعض الكتب فقرئت «أخمرة». والمحاجر: ما يقع عليه النقاب من الوجه ووصفهن بأنهن إماء... وخص المحاجر دون الوجه والبدن كله؛ لأنه أولُ ما يُرَى. [ديوان القَتَّال ص ٥٣ هامش ٥] وانظر: [ديوان الراعي تحقيق راينهرت فايبرت ص ١٢٢. الشاهد فيه أنّ الباءَ زائدةٌ في المفعول به [بالسُّوَر]، أي: لا يقرأن سُوَراً.

(٢) البقرة/ ١٩٥، ونصُّها: ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾.

«(ألقى) يتعدّى بنفسه وبالباء. وقيل: الباءُ زائدةٌ. وقيل: المفعول محذوف، أي أنفسكم، والباء سببية».
[دراسات ق ١، ٢/٩].

(٣) النمل / من ٧٢.

(٤) المائدة /٦، والآية بتمامها: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾.

«الباء للإلصاق، أو للتبعيض، أو زائدةٌ مؤكدة، وعلى هذا اختلاف الفقهاء في المسح».

[دراسات ق ١، ٢/٤، والبرهان ٤/٢٥٣].

(٥) النصب قراءة نافع وابنِ عامرٍ وحفص والكسائي ويعقوب، وعن الحسن أنه قرأ بالرفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ. وقرأ الباقون بالخفض.

(٦) سبق تخريجه ص ٤٥٢ من القسم الأول. [الكشف ١/٤٠٦، الإتحاف ص ١٩٨، النشر ٢/٢٤٥].

فإن لم تجد من دون عدنان والدأ ٭ ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ(١) العواذِلُ ١٢٣

والتحقيقُ أَنَّ المجـرورَ وَحْـدَهُ منصوبُ المَحَلِّ، لا مع الجار، لأن الجارَّ هو الموصِّل للفعل إليه، كالهمزة والتضعيف في: أذهبت زيداً، وكرَّمت عَمْراً، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارُّ منفصلاً عنه(٢)، وكالجزء من المفعول، توسَّعُوا في اللفظ، وقالوا: هما في مَحَلِّ النصبِ.

ولا يجوزُ حَذْفُ الجارِّ في اختيار الكلام إلَّا مع «أَنَّ وأَنْ» وذلك فيهما(٣)، أيضاً، بشـرط تعيُّن الجارِّ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند(٤) سيبويه، وبالجَرِّ عند الخليل(٥) والكسائيّ، والأولُ أَوْلَى، لضعف حَرْفِ(٦) الجرّ عن أن يَعْمَلَ مُضْمَراً، ولهذا شَذَّ: اللهِ لأفعلنَّ(٧)، ونحو قولِ رُؤبة:(٨) خيرٍ، لِمَنْ قال له كيف أصبحتَ، وقوله:(٩):

٧٠٦ - [إذا قيل أيُّ الناس(١٠) شَرُّ قبيلةٍ]٭ أشارتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصابعُ

---

(١) د، ط: فلترعك.

(٢) ط: منه، وفي م بعد قوله «عنه» ما يلي: «وهو اللفظ كجزء المجرور، ولا يجوز الفصل بينهما توسَّعوا...».

(٣) وإنما اطَّرَدَ حَذْفُ حرف الجر مع أنَّ وأَنْ لطولهما بالصلة، ومحلُّهما بعد الحذف جرٌّ عند الخليل والكِسائي، متمسكينِ بقول الشاعر: وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ٭ إليَّ ولا دين بها أنا طالبه
بجر (دين)، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب، وهو الأَقْيَسُ.
[المُرَادي على الألفية ٢/٥٤ هامش (١)].

(٤) والفراء. الأُشموني ٢/٩٢. (٥) الأُشموني ٢/٩٢.

(٦) في م: «لضعف الجار عن عمله مضمراً، ولهذا شَذَّ...».

(٧) الإنصاف، المسألة ٧٢ (٢/٣٠٥)، والمغني ٨٣٩. (٨) نفسُــــه.

(٩) الفرزدق (ديوانه ٥٢٠)، الخزانة ٩/١١٣، المُغني ص ١٥، ٨٤٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٧، أوضح المَسالك ٢/١٧٨.
و (كُلَيْب) هو كليب بن يربوع، أبوقبيلة جَرير.
و (كُلَيْب): مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلقان بأشارَتْ.
و (بالأكف) متعلقان بحالٍ محذوفةٍ من الأصابع؛ لأنَّ الباء معناها ههنا المصاحبة، بمعنى (مع).
الشاهد فيه قوله: (كُلَيْبٍ) بالجر، حيث حُذِفَ حرف الجر، وهو (إلى) المقدَّر، وأُبقيَ عملُه، وأصلُ الكلام: أشارت الأصابعُ مع الأكف إلى كُلَيْبٍ. وهذا الحذفُ شاذٌ عند الرَّضي، ضرورةٌ عند ابنِ عُصفورِ.

(١٠) ليس في ط، وهو في الأصل، و د.

وإنما جاز حَذْفُ الجارِّ مع أَنَّ وأَنْ، كثيراً قياساً، لاستطالتهما بصلتهما.

والأخفشُ الأصغرُ[1]، يُجيز[2] حَذْفَ الجارِّ مع غيرهما، أيضاً، قياساً، (٢٢٠ب) إذا تعيَّن الجار، كما في: خرجتُ الدارَ، ولم يثبت، بلى، قد جاء في غيرِهما، إمَّا شذوذاً كقوله[3]:

٧٠٧ - تَمُرُّونَ الديارَ[4] ولم تَعُوجُوا * [كلامُكُم عليَّ إذَنْ[5]، حَرامُ]

وقوله تعالى:

﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ[6] صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، و: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟[7] عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾.

و: . . . ﴿أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ﴾[8].

---

[1] هو عليُّ بنُ سليمانَ بنِ الفضلِ، أبوالحسن. أخذ عن المبرد وثعلب. له: شرح سيبويه، الأنواء. توفي سنة ٣١٥هـ.

[النزهة ٢٤٨، البلغة ١٥٨، البُغية ٢/١٦٧].

[2] معه ابنُ الطَّرَاوة. الأُشموني ٢/٩١، شرح ابن عقيل ٢/١٥١، ابن الطراوة النَّحْوي ص ١٧٩.

[3] جَرير (ديوانه ٥١٢)، والبيتُ من قصيدةٍ، يهجو بها الأخطلَ النَّصرانيَّ؛ ورواية الديوان: أتمضون الرسوم ولا تحيّي، الخزانة ٩/١١٨، رصف المباني ٢٤٦، ابن يعيش ٨/٨، المغني ص ١٣٨، الكامل ١/٣٤؛ قال المبرد: هذا إنشاء أهل الكوفة. قال والرواية مغيّرة، وذكر أن الرواية: مررتم بالديار ولم تعوجوا (ولا شاهد فيه يومئذٍ)، الاقتضاب ٢٦٤، ضرائر الشعر ١٤٦.

الشاهد فى قوله (الديار)، فإنَّ حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجارُّ المحذوف إمّا الباء، وإمّا على، فإنَّ المرورَ يَتَعدَّى بهما.

[4] في الأصل: الدار.

[5] ليس فى ط.

[6] الأعراف /١٦، والآية بتمامها: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾. [انظر المُشْكِل ١/٣٠٧].

[7] البقرة /٢٣٥، ونصُّها: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾. انظر: [المشكل ١/١٠٠، البحر المحيط ٢/٢٣٠].

[8] البقرة /٢٣٣، والآيةُ بتمامها: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ

والأَوْلى في مثله أن يقال: ضُمِّنَ اللازمُ معنى المتعدِّي، أي: تَجُوزون الديارَ، و: لَألْـزَمَنَّ صِراطَكَ، و: ولا تَنْوُوا عُقْدَةَ النِّاحِ، و: تُرضِعوا أولادَكم، حتى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمَّن الفعل معنى غيره فيتعدَّى تعدية ما ضُمِّن معناه، قالَ تعالى:

﴿يُخَالِفُونَ (١) عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، أي يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه.

وإمَّا لِكَثرة الاستعمال، كما ذكرنا فيما بعد «دخلت» من الظروف المختصة، وكقـوله تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ (٢) ٱلْفِتْنَةَ﴾، أي: يَبْغُونَ لكم، وكسبتكَ الخيرَ، أي كسبت لك، ووزنتُـكَ المـالَ، أي وَزَنْتُ لك، وكِلْتُكَ الطعام، أي كِلْتُ لكَ، و: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ (٣) خَبَالًا﴾ أي لا يألون لكم، وزِدتُكَ ديناراً، أيْ زِدتُ لَكَ، ونَقَصْتُكَ دِرْهَماً أي نقصتُ لكَ.

ويجوز أن يُضَمَّنَ «زدت» معنى «أعطيت»، و «نقصت» معنى: «حَرَمت».

= بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَاۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

(١) النور /٦٣، ونصُّها: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًاۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًاۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٢) التوبة /٤٧، والآيةُ بتمامها: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٣) آل عمران /١١٨، والآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

وكذا يحذف(١) من المفعول الثاني، نحو:

أمرتُكَ(٢) الخيرَ ٥٢

، واستغفرتُ اللهَ(٣) ذَنْباً، و: (٤)

٧٠٨ـ منا الذي اختِير الرجالَ سماحةً * [وجوداً إذا هَبَّ(٥) الرِّياحُ الزعازعُ]

كل ذلك مع تعين الجار.

ولا يغيِّر شيءٌ من حروف الجر معنى الفعل، إلّا الباء، وذلك، أيضاً، في مواضعَ، نحو: ذهبت بزيد، بخلاف نحو: مررت به، والذي تُغَيِّر الباء معناه(٦)، يجب فيه، عند المبرد(٧): مصاحبةُ الفاعلِ للمفعول به؛ لأنَّ الباء المعدِّية، عنده بمعنى «مع».

وقال سيبويه: الباء في مثله، كالهمزة والتضعيف، فمعنى ذهبت به: أذهبته،

---

(١) أي حرف الجر.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٥ من القسم الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٤٥ من القسم الأول.

(٤) قائل البيت الفرزدق (ديوانه ٥١٦)؛ وفيه: (وخيراً) بدل (وجوداً). الخزانة ٩/١٢٤، سيبويه ١/١٨ بولاق، بإسقاط «واو» ومنا، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٤٢٤، الإفصاح ص ٢٨٧، الأمالي الشجرية ١/٣٦٤، والمُفَصَّل ١٥٨.

الشاهد فيه أنه حذف حرف الجر في قوله: منا الذي اختِير الرجالَ سماحةً، يريد اختِير من الرجالِ. و(سماحةً)، و(جُوداً) مصدران يحتملان التمييز، والحال، ووجه التمييز أغنى للمعنى، لأن فيه تلازمه صفات السماحة والجُود، حتى لكأنها في تكوينه. وكان الوجه أن يقول: (هبت الرياح) فَذَكَّر الفعل ولم يؤنِّثْهُ لثلاثة أشياءَ: الضرورة، والحمل على معنى جميع الرياح، ولأن التأنيث غيرُ حقيقيٍّ، والزعازع جمع زَعْزَع، وهي الريح التى تهب بشدة، وعَنَى بذلك الشتاءَ، الذي يَقِلُّ فيه الخيرُ، فيقول: هو جوادٌ في مثل هذا الوقت الذي يَقِلُّ الجودُ فيه، وهو يعني والده غالبَ بنَ صَعْصَعَةَ، وكان جَواداً.

(٥) ليس فى ط، د.

(٦) أي الفعل الذي يتغير معناه بدخول حرف الجر.

(٧) الرَّوْضُ الأُنف ١/٢٤٣.

يجوز فيه المصاحبةُ وضِدُّها، فقولُه تعالى: ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾(١) الباءُ فيه عندَ المبرد(٢) للتأكيد، كأنَّ اللهَ، سبحانه، ذَهَبَ معه، وأمَّا الهمزةُ والتضعيفُ المعدِّيان، فلابُدَّ فيهما من معنى التغيير، وليس بمعروفٍ حَذْفُ الباءِ المغيِّرة لمعنى الفعل إلاّ في قولِه تعالى: ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ(٣) ٱلْحَدِيدِ ﴾، أي بِزُبَرِ(٤) على قراءةِ: «ائتوني»(٥) بهمزة الوصل.

وإذا دخل الهمزة أو التضعيفُ على الفعل، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعولٍ واحد، وإنْ كان متعدياً إلى واحدٍ تَعَدَّى إلى اثْنَيْن، نحو: أحفرته النهرَ، ولا يُنْقَل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين، إلى ثلاثة، إلاّ عَلِمَ ورَأى، نحو: أَعْلَمَ وأَرَىٰ.

والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف، هو الذي كان فاعلاً للفعل قبلَ دخولهما، وذلك لأنّ معناهما تصييرُ الفاعل مباشراً للفعل، فلذا كان مرتبة مازاد بهما من المفاعيل مقدَّماً على ما كان لأصل الفعل، فلذا تقول: أحفرت نهرَه(٦) زيداً.

---

(١) البقرة/ ٢٠، والآية بتمامها: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾

(٢) البُرهان ٤/ ٢٥٤ـ٢٥٥؛ وفيه: «وتجيء للتعدية [الباء]، وهي القائمة مقامَ الهمزة في إيصال اللازم إلى المفعول به، نحو: (ولو شاء الله لَذَهَبَ بِسمعهم)، أي أذهب... ولهذا لا يجمع بينها، فهما متعاقبتان... ومذهب الجُمهور أنها بمعنى الهمزة، لا تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول.

ومذهب المبرد والسُّهَيْلي أنها تقتضي مصاحبةَ الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة. وردّ بقوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾، ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم﴾، الا ترى أنّ الله لا يذهب مع سمعهم..».

(٣) الكهف/ ٩٦، ونصُّها: ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾.

(٤) على إسقاط حرف الجر، أي جيئوني بِزُبَرِ الحديد. [البحر ٦/ ١٦٤].

(٥) قرأ بها أبوبكر عن عاصم، أي جيئوني. وهذه قراءة سَبْعَيةٌ. [الإتحاف ٢٩٥، النشر ٣١٥].

(٦) لأنّ الضمير فيه عائدٌ من المفعول الثاني إلى الأول.

وتضعيفُ العينِ: يُعَدِّي إلى واحدٍ، كفرَّحته، وإلى اثنين، كعلَّمته النحو، ولا يُعَدِّي إلى ثلاثةٍ كالهمزة، وقَلَّ تعديتُهُ(١) للحَلْقي العين إلّا في الهمزة نحو: نَأَّيْتُهُ(٢).

ويجوزُ أن يجتمع على فعل واحد، عِدَّةٌ من حروف الجر، إذا كانت مختلفةً، نحو: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامِكَ، وأَمَّا إذا اتفقت، فقد ذكرنا حكمَها في آخر أفعلِ التفضيلِ.

قولُه: «وإلى اثْنَيْنِ كأعطى، وعلِم»، يعني أَنَّ المتعدِّيَ إلى اثنين، على ضربَيْنِ: إمّا أن لا يكونَ مفعولاهُ، في الأصل مبتدأً وخبراً: كأعطيت زيداً دِرهماً، ولا حَصْرَ لهذا النوع من الأفعال(٣).

وإمّا أَنْ يكونا في الأصل مبتدأً وخبراً، كعَلِمْتُ زيداً قائماً، وعند الكوفيين: ثاني مفعولَيْ باب علمت: حال، وكذا قالوا في خبر كان.

وليس بشيءٍ، إذِ الحالُ يجوز حذفُه، وأيضاً، لا يكون الحال عَلَماً، ولا ضميراً، ولا(٤) اسمَ إشارةٍ ولا غير ذلك من سائر المعارف، ويجوز ذلك في هذين المنصوبَيْن.

قولُه: «وإلى ثلاثةٍ كأَعْلَمَ وأَرى»، تدخل الهمزة على فِعْلَيْنِ من جُملة الأفعال المتعدية إلى اثنين(٥)، فيزيد، بسبب الهمزة، مفعولٌ آخَرُ، موضعه الطبيعيّ قبل المفعولين؛ لأنَّ معنى همزةِ التعدية(٦): حَمْلُ الشيءِ على أصل الفعلِ، فمعنى

---

(١) أي التضعيف.

(٢) بمعنى: جعلته ينأى؛ أي: يَبْعُد.

(٣) يُطلِق النُّحاةُ على هذا النوع أنه من باب أعطى.

(٤) سقطت «لا» من د، ط.

(٥) بعد قوله: «إلى اثنين»، في م، ط: «وهما من أفعال القلوب».

(٦) م، د، ط: الهمزة المعدية.

أعلمتك زيداً منطلقاً: حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً، فلابُدَّ أن تذكر أولاً المحمول، ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه، لأنَّ المحمولَ عليه معنىً قائمٌ بذلك المحمول، والعادة جارية بأن تُذكر الذات أولاً، ثم اللفظُ الدالُّ على المعنى القائم بها، كما في المبتدأ والخبر، والحال وذي الحال، والموصوف والوصف، وكذلك في نحو: أحفرت زيداً النهر، أي حملته على حَفْرِ النهرِ(١).

ولم يتفق أن يُنقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف، فلم يُقَل: علَّمتك زيداً قائماً، بل لم يستعمل لثاني(٢) مفعولي علَّمت، إلّا ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث لِعَلِمت، تقول في، علمت زيداً منطلقاً: علَّمْتُ عَمْراً انطلاقَ زيدٍ، أَوْ: علَّمتُ عَمْراً الانطلاقَ، قالَ تَعالى:

﴿ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾(٣).

وعند الأخفش،(٤) ينقل بالهمزة إلى ثلاثة(٥): باقي أفعال القلوب، أيضاً، قياساً لا سماعاً، فيقول: أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظننتك وأخلْتك وأعلمتك، وأوجدتك.

---

(١) هو ما عبر عنه منذ قليل بأنه: جعل الفاعل مباشراً للفعل.

(٢) ط: الثاني.

(٣) المائدة/ ١١٠، والآية بتمامها: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾.

(٤) حكى أبوعثمانَ المازنيُّ إجازتَهُ عن الأخفش، كما في المسائل العسكريات ص ٤٩، وانظر التبصرة ١/ ١٢٠، وابن يعيش ٧/ ٦٥ - ٦٦.

(٥) «الأول منها هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، والثاني والثالث هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً، ثم صارا مفعولَيْ علم».

[شرح عُمدة الحافظ ص ٢٥٠ - ٢٥١].

ولو جاز القياسُ في هذا، لجازَ، أيضاً، في غير أفعال القلوب، نحو: أكسوتك(١) زيداً جُبَّةً، وأَجْعلتك زيداً قائماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً، في أفعالِ القلوب وغيرها، ولم يَجُزْ، اتِّفاقاً، ولجاز نَقْلُ جميع الأفعال الثلاثية، متعدِّيها ولازِمها بالتضعيف(٢) والهمزة، نحو: أنصرت زيداً عَمْراً، وذَهَّبْتُ خالداً، فثبت أنَّ هذا موكولٌ إلى السَّماع، أعني النقلَ من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعِّبة.(٣)

وأمّا أخبر، وخبَّر، وأنبأ، ونَبَّأ، وحَدَّثَ، ولم يستعمل أحدث بمعناه، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة، بعد التعدِّي إلى اثْنَيْنِ، بل، لم يُستعمل من ثلاثياتها فِعلٌ مناسبٌ لهذا المعنى، إلّا خَبِرَ بكسر (٢٢١أ) الباء، أي: عَلِمَ.

وأمَّا حدَث، ونَبَأ، ثُلاثِيَّيْنِ، فلم يُستعملا مشتقَيْنِ من النبأ والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة(٤)، ألحقت في بعض استعمالاتها(٥)، بأعلَم المتعدي إلى ثلاثة؛ لأنَّ الإنباء(٦)، والتَّنبِئة، والإخبار والتخبير والتحديث، بمعنى الإعلام.

ولم يُلحق سيبويه(٧) من هذه الخمسة إلّا «نَبَّأ» وألحق البواقيَ غيرُهُ.

وألحق بعضُهم(٨): أرى الحِسِّيَّة(٩) بأعلَم، سَماعاً، نحو: أراني الله في النوم عَمْراً سالماً.

---

(١) ط: عمَراً.

(٢) في م، د: «متعديها ولازمها إلى باب أفعلت وفعلت، نحو أنصرت زيداً عَمراً...».

(٣) أي بعض أبواب المزيد المتشعبة منه؛ أي من الثلاثي.

(٤) هي أخبر، وما عطف عليه.

(٥) د، ط: استعمالها.

(٦) الإنباء مصدرٌ لفعلٍ رباعيٍ على وزن أَفْعَلَ (أَنْبَأَ)، والتَّنبِئة: مصدر لفعل رباعي على وزن تَفْعِلة وفِعْلُه نَبَّأَ، بتشديد الباء.

(٧) الكتاب ١/١٩ ـ ٢٠ بولاق؛ وفيه: «... وذلك قولك: أرى اللهُ بِشْراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عَمراً أبا فلانٍ، وأَعْلَمُ اللهُ زيداً عَمراً خيراً منك». وانظر الهمع ٢/١٥٨، ١٥٩. وابن الناظم ص ٨٢ سطر ١.

(٨) انظر شرح عُمدة الحافظ ص ٢٥١.

(٩) م، ط: الحلمية.

وتستعمل الخمسة متعديةً إلى واحد بأنفسِها، وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحدَه بالباء، نحو: حدَّثتك بخروج زيد، وبالخروج، وهذا كما ينصب «علمت» المفعولين، وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة، أو مضمون الثاني، نحو: علمت زيداً قائماً، وعلمت قيام زيد، وعلمت القيام، لكن «علمت» يتعدى إلى المضمون المذكور بنفسِه، كما رأيتَ، وأنبأت وحدَّثت، لا يتعدَّيان إليه إلّا بحرف الجر، فلا تقول: أخبرتك خروج عَمروٍ، بل: بِخُروج عمروٍ، وأمَّا: أنبأته نَبأً، وخبرَّته خَبراً، وحدَّثته حَديثاً، فهذه المنصوباتُ: أسماءٌ صريحةٌ مُقامةٌ مُقامَ المصدرِ، أي: إنباءً، وإخباراً، وتحديثاً، ولو كانت مفعولاتِها، لجازَ استعمالُ المفعول به مخصَّصاً مقامَها[1]، نحو: حدَّثته خروج زيد، ونبَّأته دُخولَ خالدٍ، «ولا يجوز[2] في السَّعَةِ اتِّفاقاً»[3].

فإذا تَقَرَّرَ هذا، علمت أن قولك: حدثتك أو أنبأتك أو أخبرتك زيداً قائماً: ليس بمعنى: حدثتك التحديث المخصوص، ونبَّأتك هذه التنبئةَ المعينة وخبرتك التخبيرَ الخاصَّ، فانتصاب «زيداً قائماً»، لكونهما متضمنين للمفعول به كما[4] ذكرنا، لا لكونه مصدراً مُبيِّنا نوعه، كما في ضربت ضرب الأمير؛ لأنَّ: زيداً قائماً، بيان المخبر به وتعيينه، وليس بيان كيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منك، أي اللفظ والتكلم المخصوص وأنه كان سريعاً أَوْ بطيئاً أَوْ غير ذلك من صفات اللفظ، فقولُكَ: أخبرتك زيداً قائماً، أي أخبرتك بهذا المخبر به، مفعول بلا شَكّ، واسم المفعول به، لا يقع على المصدر، فلا يقال في ضربت ضرباً، إنَّ الضَّرب مضروبٌ كما مضى فى باب المفعول به[5].

---

(١) بمعنى استعماله استعمالها، أو بمعنى قيامه مقامها.

(٢) لا يجوز، أي: قيام ما ذكر مقامها.

(٣) فى م: «ومعلوم أن مثل هذا لم يجىء فى السَّعة».

(٤) فى د: «لكونهما متضمنين للمفعول به، أي حدثتك بقيام زيد، لا لكونه...».

(٥) في الجزء الأول.

فظهر بهذا أنَّ ما قال المُصَنِّفُ، وهو أَنَّ «زيداً قائماً» في: أخبرتك زيداً قائماً، خبرٌ خاصٌ، وأَنَّ «خَبَراً» في قولك: أخبرتك خبراً: خبرٌ مطلقٌ، وكلاهما منصوبان، على أنه[1] مفعول مطلَقٌ: ليس[2] بشيءٍ، بل الأول خبرٌ خاصٌ بلا رَيْبٍ، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به أي مُخْبَر به والثاني خبر مطلق، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار، لا المخبرَ به، فجعل أحدهما كالآخر[3]، إمَّا غلط أو مغالَطَة.

والدليلُ على كونه مفعولاً به، وكمفعولَيْ «علمت»، أنك تقول: أخبرتك أَنَّ زيداً قائم، كما تقول: علِمت أو أعلمتك أَنَّ زيداً قائمٌ، فَتُصَدَّرُ الجملة بأَنَّ، وأيضاً تقول: أخبرتك أَنَّ زيداً قائماً فأنا مخبر[4] أَنَّ زيداً قائم، فتضيف اسمَ الفاعلِ إلى ما كان في «أخبرتك» بعد الكاف، واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق، فلا يقال: أنت ضاربُ ضربِ الأمير.

وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله: قلت زيد منطلق، ليس بشيءٍ، إذْ ليس «زيد منطلق» بمعنى المصدر ا لخاص، كما ذكره، بل هو بمعنى المفعول به، أي المقول الخاص، بخلاف: قلت قولاً سريعاً، على أنه مفعولٌ مطلق.

ومَنْشَأُ الغَلَطِ أَنَّ الخبر يستعمل بمعنيَيْنِ: بمعنى الإخبار، وبمعنى المخبرَ به، كما أَنَّ القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول، فاعرفه.

قولُه: «فهذه، مفعولها الأول كمفعول أعطيت»، اعْلَمْ أَنَّ مفعولها الأول كأول مفعولَيْ أعطيت، والثاني والثالث معاً، كثاني مفعولي أعطيت، لأننا[5] بَيَّنَّا في باب

---

(١) أي على أن كلاًّ منهما، كأنه قال: وكلاهما منصوب على أنه... إلخ.

(٢) خبر عن قوله: «... أن ما قال المصنف». وقول المصنف في إيضاح المُفَصَّل ٢/٥٣.

(٣) في أنّ كلاًّ منهما مفعولٌ مطلَقٌ.

(٤) بعدم التنوين؛ لأنه مضاف إلى ما بعدَه، كما سيوضَحُه الرَّضي.

(٥) م، ط: لأنا.

المفعـول به، أنَّ هذه الأفعـالَ، في الحقيقة، متعديةٌ إلى مفعولَيْن، أولُهما غيرُ الثـاني، فمفعـولهـا الثـاني في الحقيقة: مضمونُ الثاني والثالثِ معاً، فمعنى، أعلمتك زيداً قائماً: أعلمتك قيام زيد، فهو كأعطيت زيداً دِرهماً، سواءٌ(١)، فيجوز لك ألَّا تذكر لها مفعولاً أصلاً، كباب أعطيت، وأَنْ تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالثَ دون الأولِ، وأَمَّا ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب(٢).

وظاهرُ مذهبِ سيبويه(٣): أنه لا يجوزُ ذِكْرُ أولِها، وتركُ الثاني والثالث، لأنه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحدٍ من الثلاثة، فبعضُ النُّحاة أَجرى كلامَه على ظاهره، ولم يُجَوِّزِ الاقتصار على الأول.

وأجـازه ابنُ السَّـرَّاجِ(٤) مطلقـاً، وقـال السِّيرافيُّ(٥): أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول، لا أنه لا يجوز مطلقاً.

ومذهبُ ابنِ السَّرَّاجِ أَوْلى، إذْ لا مانعَ، وتَبِعَهُ المتأخرونَ، فإذا قطعت النظر عن الأول، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولَيْ علمت مع الثاني، لأنهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة، كما مَضَىٰ.

---

(١) تقديره: الأمران سواء.

(٢) يأتي تفصيل ذلك بعد قليل.

(٣) الكتاب ١/١٩ بولاق.

(٤) ط: ابن سراج، الأصول ١/٢٢٤.

(٥) سيبويه ١/١٩ بولاق.

[أَفعالُ القُلوب، وبيانُ عملِها]

قولُه: «أفعال القلوب(١): (٢٢١ب) ظننت، وحسبت، وخِلت، وزعمت».
«ورأيت، ووجدت، تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي»
«عنه، فتنصِب الجُزْأين». (٢).

اعْلَمْ أنَّ الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أوْ، لا، فالأُولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد، أوْ: زيد ضارب، ولا يعمل فيها القولُ(٣)، إذِ القصدُ حكايةُ اللفظِ، فيجب مراعاةُ المَحكيّ.

والثانيةُ، أي التي المقصود منها معناها، دون لفظِها، لابُدَّ أن يَعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها(٤)، لتعلق معناه بمضمونهما، فلا يدخل، إذن، إلاّ على الاسمية لأنَّ ذلك الفعلَ إنْ خلا من المسند إليه تعذر عملُه في الفِعلية، لأنَّ الضروريَّ من عمل الفعل: رفعُ المسندِ إليه، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية، ولا يرتفع به ما أسند إليه ذلك الفعل، أيضاً، إذ لا يرتفع اسمٌ بفعلَيْن، إذ لا أثر واحد، عن مؤثرين مستقلين، وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلاّ النصب، فيجب أن ينصِب كِلا جزأي(٥) الفعلية، لتعلق معناه بمضمونهما، ولا ينتصب الفعل(٦) إلاّ بالحرف، والمسند إليه يستحيل انتصابه، فلا يتبيَّن فيهما أثر الفعل

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٠، والفوائد الضيائية ٢/٢٧٦.

(٢) ط: الجزئين، وهذا خطأ إملائي.

(٣) أي لا يؤثر فيها لفظاً، وإن كانت منصوبةَ المحلّ.

(٤) ط: في جزئيها.

(٥) د، ط: جزئي الفعلية.

(٦) م: «ولا ينتصب الفعل ظاهراً إلاّ بالحرف».

الداخل، بَلَى، إذا كان فعل معلَّق عن النصب، جازَ دخوله على الفعلية لأنه لا يعمل، إذن، في الظاهر، كقولك: علمت بِمَن تمرُّ، وعلمت أيَّ يوم ٍ سِرت، وأيَّهم رأيت، بنصب، «أيّ»، على أنه معمولُ الفعلِ المؤخّرِ.

ثم نقول: الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها، إمَّا فاعلٌ، أو مفعولٌ، فإنِ اقتضى فاعلًا، وذلك في باب كان، رفعنا المبتدأ، تشبيهاً له بالفاعل، ونصبْنا الخبرَ تشبيهاً له بالمفعول، ولم يَجُزْ رفعُهما لأن الفعل لا يرفع فاعِلَيْن، فلا يرفع شبيهين بالفاعل، ولا نصبهما، إذ يبقى الفعلُ بلا مرفوع، ولا يجوز[1]، ولا نصب الأول ورفع الثاني، لأنّ طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب، والفاعلُ، في الحقيقة، في مثل هذا: مصدرُ الخبر مضافاً إلى المبتدأ، ففي، كان زيدٌ قائماً: فاعل «كان»: قيام زيد، لأنه هو الحادث الكائنُ في الحقيقة، وكذا في: صار زيد قائماً، الصائر هو قيامُ زيدٍ، وكذا في جميع أخواتِ «كان»، لأنَّ كُلَّها بمعنى «كان»، مع قيد آخر، فمعنى «صار»: كان بعد أن لَم يكن، ومعنى: مازال، وأخواتها: كان دائماً، ومعنى أصبح وأخواتِها: كان في الصُّبح، والمساء، والضُّحىٰ، ونحو ذلك، ومعنى «ليس»: ما كان.

وأمَّا أفعال المقاربة، فليست من هذه، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة، بلِ المرفوعُ بها فاعلُها في الحقيقة، وأخبارُها مفعولةٌ، كما يَجيءُ في بابها[2].

وإنِ اقتضى مفعولًا، نَصَبْنا جُزْأيْ[3] الجملة، لأنَّ ثانيهمَا متضمنٌ المفعولَ الحقيقيَّ، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذْ معنى، علمت زيداً

---

[1] أي لا يجوز بقاء الفعل بِلا مرفوع.

[2] في هذا الجزء بعد الانتهاء من الأفعال الناسخة.

[3] ط: نصبنا جزئي الجملة.

قائماً: علمت قيامَ زيدٍ، فإعرابُ الجزأين إعرابُ الاسمِ الواحدِ، أي ذلك المفعول الحقيقي، فلذلك يدخل على هذين الجزأين(١) «أنَّ» الجاعلة للجزأين(٢) في تقدير جُزْءٍ واحدٍ، ولم يدخل على(٣) الجزأين اللذين بعد «كان» وأخواتِها، وإن كانا، أيضاً، بتقدير المفردِ كهذين الجُزْأيْنِ المنصوبَيْنِ.

ثم هذا المقتضى للمفعول، إمّا أفعال القلوب أو غيرها.

فأفعالُ القلوبِ على أَضْرُبٍ، إمّا للظن فقط، وهي حَجَا يَحْجُو، بمعنى ظَنَّ، وخَالَ يَخالُ، وحَسِبَ يَحسبُ، وكذا، هَبْ، غير متصرف.

فإذا كانتِ الأفعالُ بالمعنى المذكور، ووَلِيهَا الاسمية مجرَّدة من «أَنَّ»، نصبت جزأيها، فإن كان «حَجَا» بمعنى غلب، أو قصَد، أو غيرَ ذلك، وخال بمعنى: اختال، وهَبْ، أمراً من الهِبة، أو كانت الاسمية مصدَّرة بأَنَّ، لم تنصِب المفعولين، وكذا جميعُ أفعالِ القلوب المذكورةِ في المَتْنِ: تَنْصِبُ المفعولَيْنِ إذا وَلِيَها الاسمية غيرَ مصدَّرة بأنَّ.

ويستعمل «أُرَى» الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه من أرى، عاملاً عَمَلَ «ظَنَّ» الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى «عَلِم» وإنْ كانت أُريت بمعنى: أعلمت.

«وإمّا لليقين(٤) فقط وهو(٥) «علم» بمعنى «عَرَف»، ولا يُتوهم أن بين «علمت» و «عرفت» فَرْقاً معنوياً(٦)، كما قال بعضُهم،(٧) فإنّ معنى، علمت أنّ زيداً قائم،

---

(١) ط: «الجزئين». (٢) ط: للجزئين.

(٣) سقطت من ط.

(٤) مقابل قوله: أما للظن، وكذلك ما سيأتي.

(٥) في م: «وإما لليقين، وهو والمعرفة بمعنى واحد، ولا يتوهم...».

(٦) في د: من حيث المعنى.

(٧) «وكذلك علمتُ إذا قصدتَ بها عِلْمَ الشيء في نفسِه إنما تقتضي واحداً، وفسَّرها بعرفته؛ لأن وضعَ عرفتهُ لذلك خاصة، وبهذا يتبينُ أنَّ تفسير الجميع بالمعرفة أولاً غيرُ سديد».

[إيضاح المفصل ٢/٦٣] وانظر: شرح عمدة الحافظ ص ٢٤٦.

و : عرفت أَنَّ زيداً قائم: واحــدٌ، إلَّا أَنَّ: «عــرف» لا ينصب جزأي الجملة الاسمية، كما ينصِبها «علم»، لا لفرق معنويٍّ بينهما، بل هو موكولٌ إلى اختيار العرب، فإنهم قد يَخُصُّونَ أَحَدَ المتساويين في المعنى بِحُكْمٍ لفظيٍّ دون الآخَرِ.

وأجاز هشامٌ ، إلحاقَ(١) «عَرَفَ»، و«أَبْصَرَ» بعَلِمَ في نصب المفعولين.

ويُستعمل «دَرَى» بمعنى عَلِم، وتعلّمْ، أمراً بمعنى «اعْلَمْ»، لكن لا ينصبان المفعولين، بل تَرِد الاسمية بعدَهما مصدَّرة بأَنَّ، نحو: دَرَيْتُ أنك قائمٌ، و:(٢)

٧١٠ ـ [تَعَلَّم أَنَّ بعد(٣) الغَيِّ رُشْداً] وأَنَّ لِتالِكَ الغُبَرِ انقِشَاعا

ولا يُتَصَرَّف في «تعلَّمْ» بمعنى: اعْلَمْ، فإذا قيل لكَ: تعلَّم أَنَّ الأمر كذا، فلا تقول: تعلمت، بل: عَلِمْتُ.

فإن كان «دَرَىٰ» بمعنى «خَتَــلَ»، وتعلَّم، من: تعلَّمت الشيء، أي تكلفت علمه، (٢٢٢أ) فليسا من هذا الباب، فعَلِم،(٤) يَنصِب الجزأين إذا لم يُصَدَّرا(٥) بأَنَّ.

---

(١) التسهيل ص ٧١.

(٢) قائل البيت (القُطامي) بفتح القاف، وضَمِّها [المُبهج ص ٢٨، والخزانة ٢/ ٣٧٠ هارون].
ديوانه (ص ٤٠)، الخزانة ٩/ ١٢٩، معجم الشواهد ١/ ٢١٤.
الشاهد فيه أنّ (تَعَلَّمْ) التي بمعنى (اعْلَمْ) أمراً، لا تنصِبُ المفعولَيْن، بل تَرِد الاسميةُ مصدَّرة بـ(أَنَّ) السادَّة مع معموليها مَسَدَّ المفعولين. ويَقِلُّ نصبُها للمفعولين، كقول زياد بن سَيَّار الجاهلي:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّها * فبالغ بلطفٍ في التحيُّل والمَكْرِ

[الخزانة ٩/ ١٢٩ هـــارون].

(٣) ظهر هذا الشطر من البيت في ط، وكأنه عبارة.

(٤) في ط: فلم بدل فَعَلِمَ.

(٥) ط: لم يُصَدَّر.

وإمّا للظن في الظاهر، مع احتماله في بعض المواضِع لليقين، وهو «ظَنَّ» لا بمعنى: اتَّهم(1)، قالَ تعالى في الظن بمعنى اليقين: (2)

﴿ إِنِّي ظَنَنتُ (3) أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾

، وقد يَجيءُ «ظَنَّ» بمعنى: اتَّهم(4)، فينصب مفعولاً واحداً، ومعنى الاتّهام: أن تُجعل شخصاً موضع الظن السيِّىء، تقول: ظننت زيداً، أي: ظننت به أنه فعل سَيِّئاً، وكذا: اتهمته.

وإمّا للاعتقاد الجازم في شيءٍ أنه على صفة معيَّنة، سواءٌ كان مطابقاً، أَوْ، لا، وهو «رَأَى»، فإذا كان بالمعنى المذكور، ووَلِيته الاسمية المجردة عن «أَنَّ»، نَصَب جزأيها، نحو: رأيت زيداً غنياً، سواءٌ كان في نفس الأمر غنياً، أَوْ، لا، قالَ تعالى:

﴿ إِنَّهُمْ (5) يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾(6)،

وهو غيرُ مطابقٍ، وَنَرَىٰهُ(7) قَرِيبًا»، وهو مطابقٌ.

وقولُه تعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ (8) إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ (9) . . ﴾،

---

(1) في م بعد قوله «اتّهم»: مايلي: «إذا وليها اسمية مجردة عن أنَّ».

(2) التصاريف (يحيى بن سلّام، تحقيق هند شلبي ص ٢٦٢).

(3) الحاقّـة / ٢٠.

(4) «وذلك قوله في الأحزاب «وتظنون بالله الظنونا» يعني التهمة. ونظيرها في الفتح «وظننتم ظَنَّ السَّوْء» وقالَ في إذا الشمسُ كُوِّرَتْ: «وما هو على الغيب بضنين». . . [التصاريف ص ٢٦٣]. قُرِىء «بظنين» على معنى «مُتَّهَم» وهو الذي يُريده يحيى بنُ سَلّام في كتابه التصاريف.
قراءةُ الظاءِ لابن كَثير وأبي عمرٍو والكِسائي. [الكَشف ٢/٣٦٤]، وانظر التبصرة والتذكرة ١/١١٥.

(5) ط: ساقطة.

(6) المَعارج /٦.

(7) المَعارج /٧.

(8) ط: ألم ترا.

(9) البقرة /٢٤٣، والآيةُ بتمامها: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾.

متضمن معنى(١) الانتهاء، أي: ألم يَنْتَهِ عِلْمُكَ إلى حالهم؟!

وقد تُلْحَقُ «رأى» الحلمية، برَأى العلمية، في نصب المفعولين، قال تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾(٢).

وإمّا لاعتقاد كون الشيء على صفةٍ اعتقاداً غير مطابق، نحو: عَدَّ وجَعَل، فإذا كانا بالمعنى المذكور، ووَلِيتهما الاسمية المجرَّدة، نصبا جزأيها، نحو: كنت أَعُدُّهُ فقيراً فبَانَ غنياً، وقالَ تعالى:

﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾(٣)، أي: اعتقدوا فيهمُ الأُنوثةَ.

وإمّا للقول بأنّ الشيءَ على صفةٍ، قولاً غير مستند إلى وثوق، نحو: زعمتك كريماً، وقد يستعمل «زعم» في التحقيق، قالَ أُميَّةُ:(٤)

٧١١ - [نُودِيَ قُمْ واركب(٥) بأهلك إ   نَّ] اللهَ مُوفٍ للناس ما زَعَمُوا(٦)

---

(١) فتح القدير ١/٢٦١. هذا، وقد ذَكَرَ الشّوْكانيُّ أيضاً معنى الوصول: أيْ أَلَمْ يَصِلْ عِلْمك إليهم، والرؤية البصرية: أي ألم تنظر إلى الذين خَرَجُوا، والتنبيه، أي: تنبّه إلى أمرِ الذين خَرَجُوا...

(٢) يوسف / ٤، ونصُّها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾.

(٣) الزُّخْرُف /١٩، والآيةُ بتمامها: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾.

في كتاب التصاريف ص ٢٢٠: «تفسير (وجعلوا) على وجهين، الوجهُ الأولُ: الجَعْلُ: الوصفُ، وذلك... كقوله فى الزُّخرف: «وجعلوا الملائكة الذين هم...» يعني وصفوا. والوجهُ الثاني: وجَعَلوا يعني فَعَلُوا...».

(٤) ابنُ أبي الصَّلْت، كما في الخزانة ٩/١٣٤، ويُنسب البيتُ إلى النابغةِ الجَعْدِي (ديوانه ١٣٦)؛ وفيه: ما زَعَما بدل ما زعموا.

و (زَعَمَ) ههنا فسّر بمعنى ضمن، وبمعنى قال، وبمعنى وعد. اللسان / زَعَمَ/.

الشاهد فيه أنّ (زَعَمَ) هنا بمعنى قالَ ووَعَدَ، كما يُقال: زَعَم الشافعيُّ، أي: قال.

(٥) ليس في د، ط.

(٦) في م: ما زعما.

وإمّا لإصابة الشيء على صفةٍ، وهو: وَجَدَ، وأَلْفَى، وعُدَّا من أفعال القلوب، لأنك إذا وَجدت الشيء على صفة، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوماً، وقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا ﴾(١) لا يخرج عن هذا، لأنه تعالى، قد يستعمل(٢) من الأفعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة إليه، على سبيل التشبيه، كقوله: «نَّبْتَلِيهِ»(٣)، و«يُضِلُّ»(٤)، ونحو ذلك، وكأنه تعالى، قد صادفه عائلاً، وعَلِمَه بعد أن يعلم فأصلح حاله.

ولا يستعمل: أصاب، وصادف، استعمالَ وَجَدَ، في نَصْبِ المفعولَيْنِ خلافاً(٥) لابن دَرَسْتَوَيْهِ(٦).

فهذه هي الأفعال على الاسمية التي مفعولها الحقيقي: مصدر الثاني مضافاً إلى الأول، وكذا إذا كان الثاني جامداً، تحصل منه فمعنى علمت أخاك زيداً: علمت زيديَّة أخيك(٧).

وإن وقعت بعدَها الفعلية، في النُّدْرَةِ، فضميرُ الشأن مقدَّرٌ قبْلَ الفعليةِ، لتصير به اسمية: نحو: حسبت يقول زيد، أي: حسبته(٨) يقول زيد.

---

(١) الضُّحى /٨، ونصُّها: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾.

(٢) عبارةٌ غيرُ مناسِبةٍ، وقد كرَّرها قبْلُ، والمُرادُ أنه يَرِدُ في كلامِهِ تعالى مِثْلُ هذا.

(٣) الدهر /٢، والآية بتمامها: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾.

(٤) فاطر /٨، ونصُّها: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾.

(٥) التسهيل ص ٧١.

(٦) أبومحمد عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ، وقد ضبطه ابنُ ماكُولا بفتح الدال والراءِ والواوِ، وضبطه السَّمعانيُّ بضم الدال والراء وسكون السين، وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء (دُرُسْتُوْيَهْ). أخذ عن المبرّدِ، وابن قُتَيْبَةَ. له: الإرشاد، كتاب الكُتَّاب، الهجاء، شرح الفصيح. توفي سنة ٣٤٧هـ. [البغية ٢/٣٦، النزهة ٢٨٣، الإنباه ٢/١١٣، ١١٤، تاريخ بغداد ٩/٤٢٨، ٤٢٩].

(٧) أي كون زَيد أخاك.

(٨) فالضمير للشأن هو المفعول الأول، وجملة يقول هي المفعول الثاني.

وبعض هذه الأفعالِ يكثُر نصبه لمفعول واحدٍ، مع كونه بالمعنى⁽¹⁾ المذكور، نحو: علمت زيداً، وعلمت خروج زيد، أي عرفته، وبعضُها يَقِلُّ فيه ذلك نحو: ظننت، وحسبت، قالَ⁽²⁾:

ولقد نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَهُ مِنِّي بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ ٢٠٠

أي لا تَظُنِّي شيئاً غيرَ نزولِكِ كذا.

قالَ الفَرَّاءُ: وقد يقوم الضمير واسمُ الإشارة مَقامَ مفعولَيْهما، تقول لمن قال: أظن زيداً قائماً: أنا أيضاً⁽³⁾ أظنه، أو أظن هذا، وكذا باقي أفعال القلوب.

قال الأَنـدلسيُّ: لو جاز قيام لفظ «ذاك» أو «هذا» مَقامَ الجملة، لجاز وقوعه صلة، وليس ما قال بشيءٍ؛ لأَنَّ مفعـولَيْ باب «علمت» بتقدير المفرد، على ما قدّمناه، والصلة لا تقدَّر بالمفرد على حالٍ.

قال الأَندلسيُّ وغيرُه: إنَّ الضمير والإشارة بمعنى المصدر، أي: ظننت الظن، قلت: لا مَنْعَ مِمَّا قالَهُ الفَرَّاءُ، على ماذكرنا.

وتقول: ظننت به، إذا جعلته موضع ظنك، قال تعالى:

﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ⁽⁴⁾ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾،

---

(١) أي المعنى الذى يقتضي مفعولَيْنِ.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٦٩ من القسم الأول.

(٣) سقطت من د.

(٤) آل عمران / ١٥٤؛ والآيةُ بتمامها: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾.

أي ظَنّاً غيرَ الحقِّ، فهو مفعولٌ مطلَقٌ، فلا مَنْعَ من كونه مفعولاً[1] به، أي شيئاً غيرَ الحَقِّ، كما في قوله: فلا تَظُنّي غيرَهُ.

قولُه: «تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه «أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد، وقوله: هي عنه على حذف المضاف، أي: حكمها عنه، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر، صادر عنه، ففي قولك علمت زيداً قائماً، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادرٌ عن عِلْم، وفي ظننت زيداً قائماً: عن ظَنٍّ.

[خصائصُ أفعالِ القُلوب]

[حُكْمُ حَذْفِ المفاعيل، التعليق، الإلغاء، جوازُ اتِّحادِ الفاعل والمفعول]:

قولُه: «ومن خصائصها: أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب **أعطيت**، ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء، إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين، **كلاماً**، بخلاف باب أعطيت، مثل: زيد علمت، قائم، ومنها: أنها تُعلَّق بحرف **الاستفهام**، والنفي، واللام، مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو، ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلُها ومفعولُها ضميرَيْن لشيءٍ واحدٍ، مثل علمتني منطلقاً، ولبعضها معنى آخر يتعدَّى به إلى واحد، فظننت بمعنى اتهمت، وعلمت بمعنى عرفت، ورأيت بمعنى أبصرت، ووجدت بمعنى أصبت».

قولـه: «إذا ذكـر أحدُهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت»، اعْلَمْ أَنَّ حَذْفَ المفعـولَيْن (٢٢٢ب) معـاً في باب أعـطيت، يجوز بلا قرينةٍ دالَّةٍ على تعيُّنهما فتحذفهما نَسْياً مَنْسِيّاً، تقول: فلان يُعطي ويكسو، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعولَيْ باب[2] علمت وظننت، فإنك لا تحذفها معاً نَسياً

---

[1] ويكون (بالله) مفعولاً به ثانيًا. [التِّبيان ١/٣٠٣]. وانظرْ إيضاحَ المُفَصَّل ٢/٦٧.

[2] م: ساقطة.

مَنْسِياً، فلا تقول: علمت، ولا: ظننت لعدم الفائدة، لأنه مِن المعلوم أَنَّ الإنسانَ لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدةَ في ذكرهما من دون المفعولين، وأَمَّا مع القـرينة، فلا بأسَ بحذفِهما، نحو: مَنْ يَسْمَعْ[1] يَخَلْ، أي: يَخَلْ مسموعَه صادقاً، وقال:[2]

٧١٢ بأيِّ كِتابٍ أَمْ بأيَّـةِ سُنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ وتحسبُ

وهذا، أيضاً من خواصِّ هذه الأفعالِ.

وأَمَّا حَذْفُ أحدِهما دون الآخرِ، فلا شَكَّ في قِلَّته، مع كونهما في الأصل مبتدأً وخبـراً، وحَـذْفُ المبتـدأ والخبرِ، مع القرينة غيرُ قليلٍ، وسببُ القِلَّة ههنا، أَنَّ المفعولين معاً كاسمٍ[3] واحدٍ، إِذْ مضمونُهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حَذفتَ أحدَهما، كان كحذف بعضِ أجزاء الكلمةِ الواحدة، ومع هذا كُلِّه، فقد وَرَدَ ذلك مع القرينةِ.

أَمَّا حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ ﴾، إلى قولهِ: «هُوَ خَيْرًا لَّهُم»[4]، أي: بُخْلَهم هو خيراً لهم.

وأَمَّا حَذْفُ المفعولِ الثاني، فكما في قوله:[5].

---

(١) «يقال: خِلْتُ إخالُ، بالكَسْر، وهو الأفصحُ، وبنو أسدٍ يقولون «أخال» بالفتح وهو القياس، المعنى: مَنْ يسمع أخبار الناس ومعايبَهم يقع في نفسه عليهم المكروه». مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠ رقم المثل ٤٠١٢/ مَن يَسْمَعْ يَخَلْ. وانظر الهَمْع ١/١٥٢. وابنَ الناظم ص ٧٩.

(٢) الكُمَيْتُ بنُ زَيْدٍ (هاشميات الكُمَيْت ٣٢) ط. جوزيف هوروفيتس، ليدن سنة ١٩٠٤م).
الخزانة ٩/١٣٧، المُوفي ١٢٦، المحتَسب ١/١٧٣، الهَمْع ١/١٥٢، المعجم الكبير ١/٦٧١ (ط. المَجْمَع، مِصر سنة ١٩٧٠م)، معجم الشواهد ١/٣٥.
الشاهد في قوله (وتحسب) فإنه حذف مفعوله للقرينة، والتقدير: وتَحسَبُ حبَّهم عاراً عليَّ.

(٣) في م، د: «أنَّ المفعولَيْن معاً بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ».

(٤) آل عمران / ١٨٠، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٣١ من القسم الأول.

لا تَخَلْنا على غِـــرائك(١)، إنَّا طالَمَا قد وَشَى بنا الأعداءُ (٤٨)

أيْ: لا تَخَلْنا أَذِلَّةً، على إغرائك المَلِكَ بنا.

قولُه: «ومنها أنه يجوز الإلغاء»، الفَرْقُ بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل: أَنَّ التعليقَ: إبطالُ العملِ لفظاً لا معنىً، والإلغاء: إبطالُ العملِ لفظاً ومعنىً، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولاً به للفعل المعلَّق(٢)، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا مَنْعَ من عطف جملةٍ أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلَّق عنها الفعل، نحو: علمت لَزَيدٌ قائمٌ، وبَكراً فاضلاً، على ما قالَ ابنُ(٣) الخَشَّابِ.

وأَمَّا الإلغاءُ(٤) فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى زيد عَلمتُ قائمٌ: زيد في ظني(٥) قائم، فالجملة الملغى عنها، لا مَحَلَّ لها؛ لأنه لا يقع المفردُ موقعَها، والجملة المعلَّق عنها منصوبة المحل.

والفرق الآخَرُ: أَنَّ الإلغاء(٦) أمرٌ اختياريٌّ لا ضروريٌّ(٧)، والتعليق ضروري(٨).

وقيل: الجملة الملغى عنهـا في نحـو: زيد قائم ظننت، مبنيَّة على اليقين، والشك عارض، بخلاف المعلق عنها، وليس بشيءٍ، لأنَّ الفِعل الملغى لبيان ما صدَر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين، ولا شَكَّ أَنَّ معنى الفعل الملغى:

---

(١) ط: غراتـك.

(٢) انظر موقع الجملة المعلَّقة من الإعراب في دراسات، القسم الثالث ٢/ ٦٢٧ وما بعدها.

(٣) المُرْتَجَل ص ١٥٢ وما بعدَها.

وابنُ الخَشَّاب: هو عبدُالله بنُ أحمدَ البغداديُّ، روى عنه السَّمعانيُّ، له: شرح اللُّمَع، المرتَجَل في شرح الجُمَل، أغلاط الحريري. توفي سنة ٥٦٧هـ. [البلغة ١٠٥، البغية ٢/ ٢٩، الإنباه ٢/ ٩٩].

(٤) «الإلغاء: هو ترك العملِ لفظاً، ومعنىً لا لمانع» ارتشاف الضَّرَب ص ١٠٦٣.

(٥) المناسب في تفسير المثال أن يقول: في علمي، أو يكون المثال: زيد ظننت قائم.

(٦) ط: إلغاء.

(٧) في م: «والفرق الآخر أن الإلغاء ليس بمانعٍ ضروري، بل هو اختياريٌّ...».

(٨) لأنه إذا وُجِدَ المعلَّق امتنع العمل ولا يَصِحُّ.

معنى الظرف، فنحو: زيد قائم ظننت بمعنى: زيد قائم في ظني، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنياً على اليقين.

ويقبُح الإلغاء مع تأخرُّ الجملةِ عن فعلِ القلب؛ لأنَّ عاملَ الرفعِ معنويٌّ، عند النحاة، وعامل النصب لفظيٌّ، فمع تقدُّمهما، يغلب اللفظيُّ المعنويَّ.

وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر، كما شرحنا في حَدِّ الإعراب(١): ترافعهما ضعيف، فمع تقدم عامل غيرهما، يغلبهما، ومع ذلك قد جاء قولُه:(٢)

٧١٣ كذاك أُدِّبْتُ حتى صار مِن خُلُقي   أنّي وجدتُ: ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقولُه(٣):

٧١٤ أرجو وآملُ أن تدنو(٤) مودَّتُها   وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

وإنما جاء ذلك، مع ضعفه؛ لأنَّ أفعال القلوب ضعيفةٌ، إذ ليس تأثيرُها بظاهرٍ كالعلاج، وأيضاً معمولُها في الحقيقة: مضمونُ الجملة، لا الجملة، وسيبويه(٥) لا يحمل ذلك على الإلغاء، بل على التعليق، ويقول: اللّام مقدَّرة، حُذِفَتْ للضرورةِ.

---

(١) في الجزء الأول. و«حَدُّ الإعراب هو مصدر أعرب يجيء لمعانٍ؛ منها: الإبانة، والتحسين، والتغيير. والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه: الإبانة، إذِ القَصْد به إبانةُ المعاني المختلفة» شرح الحدود النَّحْوية للفاكِهي ص ٣٢٦.

(٢) أبو تمّام، كما في الحماسة بشرح المرزوقي ١١٤٦. الخزانة ٩/١٣٩، شرح جُمَل الزَّجّاجي لابن عُصفور ١/٣١٤، الهمع ١/١٥٣، العَيْني ٢/٤١١، المنصف ٢/١٤٣، ابن الناظم ص ٧٧.
الشاهد في قوله (وجدتُ) فقد أُلغي عن العمل مع تقدُّمه، وهو ضعيفٌ قبيحٌ.

(٣) كَعْب بن زهير (ديوانه ص ٩ بشرح السُّكَّري، دار الكتب بمصر سنة ١٣٦٩هـ). الخزانة ٩/١٤٣، شرح قصيدة بانت سعاد ص ١٨ (تحقيق المستشرق ف. كرنكو)، ابن الناظم ٧٧، العَيْني ٢/٤١٢، الهمع ١/١٥٣، معجم الشواهد ١/٢٩٤، قصيدة البُردة ص ٩٨ (تح د. زيني). و(تنويل): تَفْعيل، من النَّوالِ.
الشاهد فيه أنه قد أُلغي (إخال) عن العمل مع تقدمه ووجه إلغاء (إخالِ) ههنا عدمُ تصدُّرها، فإنَّ حرف النفي لَمّا تقدَّمها أزال عنها التصدر المحضَ فسهَّل إلغاءَها.

(٤) ط: أن تدنوا.

(٥) الكتاب ١/٦١، ١٢٠ بولاق.

وقـال بعضُهم(١): ضمير الشأن مقدَّرٌ بعد الفعل(٢)، وهذا أقربُ، لِثُبوت ذلك ضرورةً في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء، نحو قوله: (٣)

إنَّ مَنْ يدخُلِ الكنيسةَ يوماً يَلْقَ فيها جآذِراً وظِباءَ ٧٨

فعلى هذا، الفعل عامل، لا مُلغىً، ولا معلَّق.

ويَقِلُّ القُبْحُ في نحو: متى تظن، زيدٌ ذاهب، أعني إذا تقدم معمولُ الخبر، إذْ هو كتقدم الخبر وتوسُّط فعل القلب بين المبتدأ والخبر، وهو، مع ذلك، ضعيفٌ.

وإذا توسَّط الفِعْلُ بين المبتدأ والخبر، جازَ الإلغاءُ بلا قُبْحٍ ولا ضَعْفٍ، وكذا جاز الإعمال، وهما متساويان، وذلك لأنَّ الرافع(٤) القوي، أي فعل القلب، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر.

وقد يقع الملغي بين الفعل ومرفوعه، نحو ضَرَبَ: أحسب، زيد، وبين اسمِ الفاعل ومعموله، قال: (٥)

٧١٥ ولستم فاعلين، إخالُ، حتى ينالَ أقاصِيَّ الحطبِ الوَقودُ

وبين معمولَيْ «إنَّ»، نحو: إنَّ زيداً، أحسب، قائم، وبين «سوف»

---

(١) انظر الهَمع ١/١٥٣. وقولُه (بعضُهم): هو ابنُ جِنّي كما في الخزانة ٩/١٣٩ هارون.

(٢) فتكون (وَجَد) عاملةً على التقديرين. الخزانة ٩/١٣٩ .

(٣) سبق تخريجه ص٣٠٩ من القسم الأول.

(٤) ط: الرفع.

(٥) عقيل بن عُلَّفة الجُهَني، كما في حماسة أبي تمّام ١/٢٠ط. بيروت. الخزانة ٩/١٥٦، الحماسة بشرح المرزوقي ٤٠١، معجم الشواهد ١/١٠٦.

ومعنى البيت: أنكم في ظني لستم فاعلين ما أطلبه منكم حتى يبلغ الشرّ مداه، وكَنَى عن ذلك ببلوغ النار أقاصي الحطب.

والشاهد فيه أنَّ الجارَّ والمجرورَ في قوله (حتى ينالَ) متعلّقٌ باسم الفاعل (فاعِلين)، وقد وقع بينه وبين عامله: الفعل القلبي إخال.

ومصحوبِها(١)، كسوف، أحسب، يقوم زيد، وبين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جاءني زيد، وأحسب، عمرو.

وتوكيدُ الملغي بِمَصْدَرٍ، قبيحٌ، إذِ التوكيدُ دليلُ الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهرٌ في تَرْكِ الاعتناء به، فبينهما شِبْهُ التنافي.

وأمّا توكيدُه بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل، إذ ليسا بصريحين(٢) في المصدرية، نحو: زيد، أحسبه، أو: أحسب ذاك، قائم.

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً (٢٢٣أ) مطلقاً، يقوم مقامَ فعله في الإعمال والتعليق نحو أعجبني ظنك زيداً قائماً، وعلمك: لَزَيْدٌ قائم.

وأمّا الإلغاءُ فواجبٌ مع التوسط أو التأخر، نحو زيد قائم، ظني غالب، أي: ظني زيداً قائماً: غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قِيل، وقد تقدَّمَ ذلك في باب(٣) المصدر.

وإن كان مفعولاً مطلقاً، فإن كان الفعل مذكوراً معه، فالعمل للفعل، كما مَرَّ في باب المصدر، وكذا إن(٤) حذف الفعل جوازاً، نحو: ظناً زيداً قائماً، ففي الصورتَيْن يجوز إلغاء الفعل وإعمالُه، متوسطاً ومتأخراً، لكنَّ الإلغاءَ قبيحٌ، لِما مَرَّ مِنْ(٥) قُبحِ تأكيدِ الفعلِ المُلْغَى.

---

(١) مِن مثل قول زهير: وما أدري ـ وسوف، إخالُ أدري ـ:

أقومٌ آلُ حِصْنٍ، أم نساءُ؟

[شعر زهير، صنعة الأعلم ص ١٣٦، والبغداديات ص ٣٦٠].

(٢) ط: إذا ليسا بصريين.

(٣) في هذا الجزء.

(٤) في د: «وكذا إن لم يذكر الفعل معه، وحذف جوازاً».

(٥) تقدّم قَبْلَ قليل.

وأمَّا إنْ حذف الفعل وجوباً، كما إذا أضيف إلى الفاعل، نحو ظنَّك زيداً قائماً، أي: ظن ظناً، فعند مَنْ قال: العاملُ الفعلُ دون المصدر كما تَقَدَّمَ في باب المصدر، هو كما لو حذف جوازاً: يجوز «الإلغاء متوسطاً، ومتأخراً، نحو: متى زيد، ظنك، قائم، ومتى زيد قائم ظنك، ويجوز الإعمال، أيضاً، لأنك تُعمل الفعل لا المصدر، وكذا عند مَن قال: العاملُ هو المصدر لقيامه مقامَ الفعل، لا لكونه مقدَّراً بأن والفعل، يجوز الإلغاء والإعمال، توسَّطَ، أو تأخَّرَ؛ لأنَّ العاملَ فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدرُ.

ولا يجوزُ أن يكون «ظنك» منصوباً لكونه مصدراً مؤكداً لغيره، كزيدٌ قائمٌ حقاً، على ما قيل(١)، لِما ذكرنا في المفعول المطلق(٢).

قوله: «ومنها(٣): أنها تعلَّق بحرف الاستفهام والنفي»، التعليقُ، مأخوذٌ من قولهم: امرأة معلَّقة، أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلَّق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج، لتجويزها وجودَه فلا تقدر على التزوُّج، فالعامل المعلّق ممنوعٌ من العمل لفظاً، عامل معنىً وتقديراً؛ لأن معنى: علمت لَزيدٌ قائمٌ، علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمِن ثَمَّ جاز عطف الجزأين المنصوبَيْنِ، على الجملة المعلق عنها، نحو: علمت لَزيدٌ قائمٌ، وبَكراً قاعداً.

قوله: «بحرف الاستفهام»، المعلَّق قد يكون حرف الاستفهام، وهو الهمزة اتفاقاً وكذا «هل»، على خلاف فيها، كما يأتي، وقد يكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ(٤) أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾(٥)، و: علمت أين جلست

---

(١) أي قيل: يكون ظنك منصوباً؛ لكونه مصدراً مؤكداً.

(٢) في الجزء الأول.

(٣) أي من خصائص أفعال القلوب.

(٤) في ط: «لنعلم أي الحزبين أحصى».

(٥) الكهف /١٢، والآية بتمامها: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾.
(أيّها) مبتدأ، (أزكى) خبره. [البيان ٢/١٠٣].

ومتى تخرج، وفي معناه: الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام نحو: علمت غلامُ مَن عندك، وقد يكون لام الابتداء نحو: علمت لزيدٌ عندك، وقد يكون حرفَ النفي، وهو: ما، وإنْ، ولا، نحو: علمت مازيدٌ قائماً، وإنْ زيد قائم، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجلَ في الدار.

أمّا الاستفهامُ، ولامُ(١) الابتداء، وما(٢)، وإنْ(٣)، النافيتان، فَلِلُزوم وقوعها في صدر الجمل(٤) وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية، رعايةً لأصل هذه الحروفِ، وإنْ كانت في تقدير المفردِ.

وأمّا دخولُ لام ِ الابتداء في المفرد، نحو: إن زيداً لقائم، فلضرورة ملجئة إليه، وهي اجتماع إن واللام، كما يجيء.

وأمّا «لا» الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلّقة، لأنها لا التبرئة المشابهة لإنَّ المكسورة اللازمة دخولها على الجمل.

ومِن المعلّقات: إنَّ المكسورة، إذا لم يمكن فتحُها، وذلك إذا جاء في حَيِّزها لامُ الابتداء، نحو: علمت إنَّ زيداً لقائمٌ، فإن اللام لا تدخل إلّا مع المكسورة، كما يجيء(٥)، وأمّا إذا تجرَّدت «إنَّ» عن اللام فإنها لا تُعلّق، لإمكانِ فتحِها،

= ويجوز أن تكون (أيّ) موصولاً مبنياً مفعولاً لِنعلم على مذهب سيبويه، وعلته في ذلك أنه لما حذف العائد من (أي) بناها على الضم. و(أزكى) خبر مبتدأ محذوف. [البحر ٦/١١١، الكتاب ١/١٢٠ بولاق، المشكل ٢/٣٨].

(١) كقوله تعالى: ﴿... وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ البقرة /١٠٢.
انظر البيان ١/١١٥، والمشكل ١/٦٥، وابن الناظم ص ٧٨.

(٢) كقوله عزّ وجل: ﴿... لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ الأنبياء/ ٦٥، انظر البحر ٦/٣٢٥.

(٣) كقوله سبحانه: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الإسراء /٥٢، دراسات، القسم الثالث ٢/٦٣٠؛ وفيه أن الآية المذكورة رقمها ٢٢ وأنها من سورة النحل، وهذا خطأ، والصواب ما أثبت.

(٤) ط: الحمل.

(٥) في د بدل قوله «كما يجيء» ما يلي: «وقوله:

فغبرت بعدهم بعيشٍ ناصب * وإخالُ أنّي لاحقٌ مستتبعُ

بتقدير اللام.

وجَعْلِهـا معمـولةً لفعل القلب، وذلك لأن المنصوبَيْن بعد فعل القلبِ في تأويل المصـدر، فإذا أمكنـك جعل «أَنَّ» حرفاً مصدرياً معمولاً لفعل القلب بأن تفتح همزتها، فهو أولى مِن عزل العامل بكسر «إنَّ» عن عمله، وأما قوله: (١)

٧١٦ ولقد علمت لتأتِيَنَّ منِيَّتي إِنَّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها

فإنما أجرى «لقد علمت»، مُجرى القسم، لتأكيده للكلام؛ لأن فيه اللامَ المفيدة للتأكيد، مع «قد» المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله: (٢)

[إني لأمنحك(٣) الصدودَ] وإنني * قسماً إليك مع الصدود لأَمْيَلُ

وقد يجرى نحو: عَلِم الله، مجرى القسم، فيجاب بجوابه، فتجيء بعده «إنَّ» المكسورة، نحو: علم الله إنك قائم، أي: والله. . . .

والفعـل المعلّق، قد يدخـل على الجملة الفعلية، نحـو: علمت بمَن تمرّ، وعلمت أيُّهم ضربت، بنصب «أيّهم» على أنه مفعول ضربت، وعلمت أيَّ يومٍ سرت، وعلمت أقمت أم قعدت.

وإعـراب الجملة المعلَّق عنهـا إذا لم يتقدم عليها فعل القلب، فيجوز في: علمت أيُّ يوم: الجمعةُ، رفع، «أيّ» على أنه خبر مقدم على ا لمبتدأ أي: ، أيُّ

---

(١) لبيد بن ربيعةَ العامري (ديوانه ص ١٧١).
الخزانة ١٥٩/٩ هارون، سيبويه ٤٥٦/١ بولاق، المغني ص ٥٢٤، ٥٣٢، الهمع ١٥٤/١، ابن الناظم ص ٧٨.
الشاهد فى قوله (عَلِمتُ) فإنه نزل منزلة القسم، فيكون جملة (لتأتين منيتي) جواب القسم الذي هو (علمتُ).

(٢) سبق تخريجه ص٣٧٧من القسم الأول.

(٣) ليس في الأصل، وهومن م.

يومٍ يومُ الجمعة، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع، فيكون كعلمت أيَّ يوم الخروج، قالَ:

٧١٧ - لقد علمت أيُّ يومٍ عُقبـــتي[١]

والمنصوب، أيضاً، خبر، لكنه ظرف.

وإذا صُدِّر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى أن لا يتعلَّقَ فعل القلب عن المفعول الأول، نحو: علمت زيداً مَن هو، وعلمت بكراً أبو مَن هو، وجوَّز بعضُهم[٢] تعليقه عن المفعولين (٢٢٣ب)؛ لأنَّ معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد «علمت»، كأنه قيل: علمت أبو مَن زيد.

وليس بقويّ: لا تفاقهم على النصب في نحو: علمت زيداً ما هو قائماً مع أن المعنى: علمت ما زيد قائماً.

---

[١] لم يعرف قائل هذا الرجز، وقد ذكره ابنُ السِّيرافي، والأسودُ الغُنْدِجاني هكذا:

أأنتِ يابُسَيْطَةُ التي التي
هَيَّنيك في المَقيل صُحبتي
لقد علمت أيّ حين عُقبتي...

[شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٢٤ وفُرحة الأديب ص ٥٢].
قال ابنُ السِّيرافي: «وهذا بيت من شعر قد خُلط في الكتاب بالكلام».
في سيبويه ١/١٢٢ بولاق: «وبعض العرب يقول: لقد علمتُ أيُّ يومٍ عقبتي، وبعضُهم يقول: لقد علمْت أيَّ حِينٍ عقبتي»..
وفي المُخَصَّص ٧/١١٩: «... والعُقبة: الموضع الذي يُركب فيه، والجمع عُقَب، والعُقبة تكون اسماً ومصدراً، ولذلك أجاز سيبويه في قول العرب * لقد علمتَ أيَّ حين عُقْبتي * الرفعَ والنصبَ، فالرفع على الاسم، والنصبُ على المصدر، أي في أي الأحيانِ اعتقابي».
لقدخَفِيَ هذا على الأستاذ هارون، وأَوْرَدَهُ الأستاذ أحمد راتب النفّاخ في فهارس سيبويه ص ٧٣.
الشاهد فيه جواز رفع (أي) على الابتداء؛ ونصبها على الظرفية.

[٢] انظر الهمع ١/١٥٥ - ١٥٦، وفي ابن الناظم ٧٨: «وقد ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسأل واستنبأ...».

وأمّا قولُهم: أرأيت زيداً ما صنع، بمعنى أخبرني[1]، فليس من هذا الباب، حتى يجوز الرفع في «زيد» بلِ النصبُ فيه واجبٌ، ومعنى أرأيت: أخبر، وهو منقولٌ من رأيت بمعنى أبصرت[2] أو عرفت، كأنه قيل: أأبصرته[3] وشاهدت حاله العجيبة، أو أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلاَّ في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء.

وقد يؤتى بعده بالمنصوب[4] الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو: أرأيت زيداً ما صنع، وقد يحذف، نحو:

﴿ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ[5] أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾،

الآية، و«كُمْ» ليس بمفعولٍ كما يَجِيءُ، بل هو حَرْفُ خِطابٍ[6].

ولابُدَّ، سواءٌ أتيتَ بذلك المنصوب أَوْ لم تأتِ به، مِنِ استفهامٍ ظاهرٍ أَوْ مقدَّرٍ، يُبيِّن الحال المستخبَر عنها، فالظاهر نحو: أرأيت زيداً ما صنع، و:

﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ ﴾[7].

---

(١) انظر سيبويه ١/١٢٢ بولاق، وقول أبي حيان في النهر الماد ٤/١٢٣.

(٢) انظر الهمع ١/١٥٤.

(٣) د، ط: أبصرته.

(٤) د: المنصوب.

(٥) الأنعام /٤٠، والآية بتمامها: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾
وفي الأنعام /٤٧، ونصُّها: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾

(٦) في مُشْكِل إعراب القرآن ١/٢٦٦: «الكاف والميم للخطاب، لا موضع لهما من الإعراب عند البصريين، وقال الفَراء: لفظُها لفظٌ منصوبٌ، ومعناهما معنى مرفوع...».
وفي معاني القرآن للأخفش ٢/٢٧٠: «فهذا الذي بعد التاء من قوله «أرأيتكم» إنما جاء للمخاطبة، ... مثل كاف «ذاك»، ومثل ذلك قول العرب: أَبْصِرْكَ زيداً، يُدخلون الكاف للمخاطبة، وإنما هي: أَبْصِرْ زيداً».
وانظر المقتضب ٣/٢٧٩ الطبعة الأخيرة.

(٧) الأنعام /من ٤٧.

و : ﴿ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ . . . . . . (١) ﴾ .

والمقدّر نحو قوله تعالى :

﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ (٢) أَخَّرْتَنِ . . . ﴾

أيْ أرأيتك هذا المكرَّم، لِمَ كرَّمْتَهُ، وقوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ ﴾ كلام مستأنفٌ.

وقد تكون(٣) الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط، كقوله تعالى: ﴿أرأيتكم إنْ أتاكم . . .﴾ الآية، وقوله:

﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِي يَنْهَىٰ (٩) عَبْدًا إِذَا (٤) صَلَّىٰٓ ﴾، إلى قوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم ﴾،

قولـه: ﴿ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ ﴾، كرر «أرايتَ» للتـوكيد، ولا مَحـلَّ للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام، لأنها مستأنفةٌ لبيان الحال المستخبر(٥) عنها، كأنه قال المخاطب لمّا قلت أرأيت زيداً: عَن أي شيء من حاله تسأل؟ فقلت: ما صنع، فهو بمنزلة قولك: أخبرني عنه ما صنع، وليستِ(٦) الجملة المذكورةُ مفعولاً ثانياً لرأيت، كما ظَنَّ بعضُهم(٧).

---

(١) الأحقاف /٤، ونصُّها: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾.

(٢) الإسراء /٦٢، والآية بتمامها: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

(٣) ط: يكون.

(٤) العَلَق / من ٩ ـ ١٤؛ والآيات بتمامهن: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِي يَنْهَىٰ (٩) عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ (١٠) أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ (١١) أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ (١٢) أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ (١٣) أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾.

(٥) د: المخبر.

(٦) ط: وليس.

(٧) الفارسي، كما في الهمع ١/١٥٦.

وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر، لأنه لمّا صار بمعنى أخبِر، كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية(١) عن شيء آخَر، نحو: النجاءَكَ(٢) فاستغنى بتصريف الكاف تثنيةً وجمعاً وتأنيثاً عن تصريف تاء الخطاب، فبقيت التاء في الأحوال مفردةً مفتوحةً، سواءٌ كان المخاطب مذكراً، أوْ مؤنثاً، مفرداً، أوْ مثنىً، أو مجموعاً، وفاعلُ: أرأيتَك(٣): التاءُ، لا «أنت» المقدَّر في نحو: رويدَك، لأن مفعوله بقي منصوباً على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرني، نحو: أرأيتَكَ زيداً ما صنع، فلا مَنْعَ مِن بقاءِ فاعله أيضاً.

وقالَ الفَراء(٤): بل أُزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف، وهو مثل رويدك(٥)، والنجاءَك، كما مضى في أسماء الأفعال، أعني أنَّ الكافَ مرفوعُ المَحَلِّ.

فإذا أردت برأيت، فعل القلب، فالكاف الملحق به: اسم يتصرَّف(٦) بتصرُّفِ المفعول الثاني، وكذا التاء: يصرف بتصرُّفهما، نحو أرأيتك(٧) زيداً، و: أرأيتماكما الزيدَين، و: أرأيتموكم الزيدين، وأرأيتُك هنداً، و: أرأيتماكما الهندَين، و: أرأيتن كنَّ الهندات.

---

(١) أي إلى كونه اسم فعل، وتعبير الرضي فيه تساهُلٌ.

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٧٩ الطبعة الأخيرة، وسيبويه ١/١٢٣ - ١٢٤ بولاق.

(٣) انظر سيبويه ١/١٢٢، ١٢٥ بولاق.

(٤) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٥) انظر المقتضَب ٣/٢٧٩ الطبعة الأخيرة.

(٦) ط: بتصرّف.

(٧) في المقتضَب ٣/٢٧٩ الطبعة الأخيرة: «اعْلَمْ أنَّ هذه الكافَ زائدةٌ، زيدت لمعنى المخاطبة. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: أرأيتك زيداً، فإنما هي: أرأيت زيداً؛ لأن الكاف لو كانت اسماً استحال أنْ تُعَدِّيَ (رأيت) إلى مفعولين: الأول والثاني هو الأول.
وإن أردت رؤية العَيْن، لم يتعدَّ إلاّ إلى مفعول واحد، ومع ذلك أنّ فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه، فيتصل ضميرُه إلاّ في باب ظننت وعلمت. . . .». وانظر التبصرة والتذكرة ١/١١٦.

واعلم أنك إذا قلت: قد علمتَ من قام، وجعلت «مَن» إمّا موصولة أوْ موصوفة، فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها.

وإن جعلتها استفهامية، فليس في الكلام دلالةٌ على هذا المعنى، بلِ المعنى: علمت أيَّ شخص حصل منه القيام، ورُبَّما كنت تعرف قبل(١) ذلك ذات القائم وأنه زيد، مثلاً، وذلك لأنَّ كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا، لما تقدم لفظه(٢) عليها، لاقتضائها صدرَ الكلام، فيكون مفعول علمت، إذن، مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيداً، وأمَّا إن كانت موصولة أو موصوفة، فالعِلم واقعٌ عليها، فكأنك قلت: علمت زيداً الذي قام.

ويتبين الاستفهام من غيره في «أيّ» لكونه معرباً، تقول، في الاستفهام: علمت أيُّهم قام، برفع «أي»، وإذا كان موصولاً قلت: علمت أيَّهم قام، بنصبه.

وليست(٣) أداة الاستفهام التى تلي باب علم في نحو: علم زيدٌ أيهم قام، مفيدة لاستفهام المتكلم بها(٤)، للزوم التناقض في نحو: علمت أيهم قام، وذلك لأن «علمت»، المقدَّم على «أيهم»: مفيدٌ أن قائل هذا الكلام عارفٌ بنسبة القيام إلى هذا القائم المعيَّن، لِما ذكرنا أنَّ العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان «أيّ» لاستفهام المتكلم لكان دالاً على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه، ، لأن: أيهم قام، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معيَّن، ربما يعرفه الشاك بأنه زيد أو غيره، فيكون المشكوك فيه، إذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض، فنقول أداة الاستفهام إذن، : لمجرد الاستفهام، لا، لِاستفهام المتكلم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أيّ

---

(١) م: بعد.

(٢) أي للعامل الذي تقدم عليها لفظاً.

(٣) ط: وليس.

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٦٧، والبحر ٢/٢٩٤، و ٦/٥٠٣.

شخص هي، وذلك الشخص في فرضنا: زيد، فالمعنى: عرفت قيام زيد، وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل: علمت زيداً قائماً، أو: علمت قيام زيد، لأن المتكلم قد يكون له (٢٢٤أ) داعٍ إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داعٍ إلى التصريح به، كقوله تعالى:

﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾(١)

ومثلُه كثيرٌ.

فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه: لا، أو، نَعَمْ، بعد فعل القلب، نحو: علمت أزيد قائم، أو: هل زيد قائم، والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا: انتساب القيام إلى زيد، أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأم، ومع أسماء الاستفهام: أن انتساب الفعل إلى هذا المعيَّن أَوْ إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام.

وكذا يجوز: علمت: أزيد قام أو عمرو، وعلمت: هل زيد قام، أَوْ عمرو، وجوابها: لا، أو نَعَمْ، والمشكوك فيه، المستفهم عنه ههنا: نسبة القيام إلى واحدٍ من المذكورين، أو عدم النسبة إليه، فالمعنى في جميع ذلك: علمت هذا الذي يُشَكُّ فيه فيُستفهَم عنه.

ومَنَعَ قومٌ من وقوعِ استفهامٍ جوابُه: لا، أَوْ، نَعَمْ، بعد فعل القلب، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية، لا يَصِحُّ أن يكون متعلِّقا للعلم(٢) إلَّا بتأويل، وهو أن يقال: متعلَّقُهُ: ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام، وبأسماء الاستفهام: شيء معيَّن منسوب إليه الحكم المذكور في

---

(١) سبأ/٢٤، والآية بتمامها: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾

وتمثيل الرضي بهذه الآية لمطلق الإبهام بصرف النظر عن موضوع البحث.

(٢) انظر الهمع ١/١٥٤.

الاستفهام، فمعنى علمت أزيد قائم أم عمرو: علمت أحدهما بعينه على صفة القيام، لأنه[1] هو الذي يقال في جوابه[2]: إمّا: زيد، أي زيد قائم، وإمّا عمرو، وأمّا إذا قلت: علمت هل زيد قائم، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها، حتى يقال: إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها، وإنما جوابه: نَعَمْ، أَوْ، لا، وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلاَّ بالنسبة.

والجـواب عَمَّا قالوا: أنا لا نسلِّم، أوَّلاً، أَنَّ مضمونَ الجُملةِ الاستفهامية لا يكـون متعلِّقاً للعِلم، بَلَىٰ، مضمون استفهام المتكلم لا يَصِحُّ أَنْ يكون متعلّقا للعلم، للتناقض المذكور في نحو: علمت أيهم قائم، ولو سلَّمنا ذلك قلنا: إنَّ «نَعَمْ» أَوْ «لا»، في الجواب، متضمن، أيضاً، لمعنى النسبة ونفيها؛ لأنَّ المعنى: بلى زيد قائم، وما زيد بقائمٍ، فحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب، وهو المصحح لتعلق العلم.

ثم اعلم أَنَّ جميع أدوات الاستفهام، تَرِد على الوجه المذكور[3]، أي لِمُجَرَّد الاستفهام، لا لِاستفهام المتكلم، بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخـر، لتبيين[4] المشكوك فيه، نحو: شككت: أزيد في الدار أم عمرو، و: نسِيت، أو تردَّدت: أأقوم أم أقعد، كما تَرِد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كعلمت، وتبيَّنت، ودَرَيْتُ، وبعد كل فعل يُطلب به العلم، كفكَّرت، وامتحنت، وبلوت، وسـألت، واستفهمت، وجميع أفعــال الحـواس الخمس، كَلَمَسْتُ، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت، تقول: فكرت: أزيد يأتيني أم عمرو.

---

[1] في م، د: «ولأن ذلك هو الذي...».

[2] في ط بعد قوله: «في جوابه»: «وذلك لأن جوابه إما....».

[3] انظر البحر المحيط ٢/٢٩٤، و٦/٥٠٣.

[4] في ط: ليتبين.

وقد يُضمر الدال على التفكر، كقوله تعالى:

﴿ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓۚ أَيُمۡسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمۡ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴾(١)

، أي متفكراً، أيمسكه أم يدسه، وفي نهج البلاغة: «يتخالسان أنفسهما: أيهما يَسقي صاحِبَهُ كأسَ المَنُون»(٢)، أي: متفكرَيْن: أيهما يسقي، ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجوَّزَين على الآخر.

وجوَّز(٣) يونُس، تعليقَ جميع الأفعال، نحو: ضربت أيُّهم في الدار، وقتلت أيُّهم في البيت، وقد مضى ذلك(٤) في باب الموصولات.

ويجوز في نحو: سألتك هل زيد قائم، واستفهمت: أقام زيد، أَنْ يُنوى بعده القولُ، والجملة مفعول لذلك المَنْوِي، على ما هو مذهبُ البصريين، أو يُضَمَّن السؤال معنى القول، فيلحق به في الحكاية بعده، على ما هو مذهبُ الكوفيين، كما يَجِيءُ بَعْدُ، من مذهب الفريقَيْن(٥).

فنقول: الجملة بعد الفعل المعلَّق(٦) في موضع النصب، وهي: إمّا(٧) في موضع

---

(١) النحل /٥٩، والآية بتمامها: ﴿ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓۚ أَيُمۡسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمۡ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴾.

(٢) من خُطبةٍ لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه، في وصف المؤمنين وقتالهم مع أعدائهم. [نهج البلاغة ص ٧٢ ط. دار الشعب].

(٣) «وخرِّج عليه: ثم لننزعَنَّ من كل شِيعةٍ أيهم أشد. والجُمهور لم يوافقوه على ذلك». الهمع ١/١٥٥. وانظر دراسات، القسم الثالث ٢/٦١٩، وسيبويه ١/٣٩٧ـ٣٩٨ بولاق، وابن يعيش ٧/٨٧.

(٤) في د: «وقد مضى العذر عنه فى باب الموصولات».

(٥) انظر دراسات، القسم الأول ١/٤٧٧.

(٦) م، د: المطلق.

(٧) انظر دراسات، القسم الثالث ٢/٦٢٧ وما بعدها.

مفعـول ينصب بنـزع الخـافض(١)، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك، نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو، أي شككت في هذا الأمر، أو في موضع مفعول تعـدَّى إليه الفعـل بنفسه، إمّا لاقتضاء الفعل إياه وضعاً، وإمّا لتضمن الفعل ما يقتضيه، والأول: صريح العلم والمعرفة، وهذا الفعل إمّا أن يطلب مفعولاً واحداً، نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله، أي: عرفت هذا الأمر، وإمّا أن يَطلب أكثر، فتكون تلك الجملة، إمّا في مقام المفعول الأول والثاني، نحو: علمت هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتك هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني وحدَه نحو: علمت زيداً أبو مَن(٢) هو، وكذا قوله تعالى:

﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾؛(٣)

لأنّ «أَدْرَى» يتعدَّى إلى مفعولَيْن، كأدريتك الحق، وإن كان بمعنى أَعْلَمَ، أو في مقام الثالث وحدَهُ نحو: أعلمتك زيداً (٢٢٤ب)، أبو مَنْ هو.

وأمّا الثاني، أي المتضمن لمعنى العِلم، فهو كل فِعل ذكرنا أنه مِما يُطلب به العلم، نحو: فكرت هل زيد في الدار، فإنَّ «فَكَّرَ» لازم وضعاً لكن يتعدى إلى مفعول لتضمينه معنى «تعرَّف»، أي: تعرفت هذا الأمر، بالتفكير فيه، وكذا قولك: انظر إليه: أقائم هو أم قاعد؟ أي: تعرف هذا الحكم بالنظر إليه.

ورفع «زيد» في مثل: انظر، وسَل، وزيدٌ أبو مَنْ هو، لكونه بمعنى: انظر وسَل أبو مَنْ زيد: أهون من رفعه في نحو: اعلم زيد أبو مَن هو؛ لأنَّ انظر الذي بمعنى

---

(١) «وعلى هذا حمل أبوحيان قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾. [الحاقة /٣]، إذ جعل «ما الحاقة» في موضع نصب، بعد إسقاط حرف الجر. وهذا بعيدٌ جداً؛ لأنّ الجمل لا تُنصب بنزع الخافض» [البحر ٧/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ١٧٥].

(٢) انظر الهمع ١/ ١٥٥.

(٣) الانفطار /١٧.

تفكرْ، وسَلْ، الذي بمعنى: سَلِ الناس، لا ينصِبان زيداً، لو سلَّطتَهما عليه، كما ينصبه «اعلم»، إذا سلطته عليه.

وكـذا الحكم إن كان الفعـل المـطلوب به العلم متعدياً بالوضع، تُعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه، ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرُّف، نحو: امتحنت زيداً: هل هو كريم، أي تعرَّفت كرمه بامتحانه، وأبصرت زيداً: هل هو في الدار، أي: تعرفت كونه في الدار بإبصاره، وكذا قوله تعالى:

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾(١)

أي يترقَّبون(٢) وقت إرسائها بسؤالك عنها، وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في: عَمْرَكَ اللهَ(٣)، أنّ الكاف مفعول أصل الفعل و: الله، مفعول الفعل المضمَّن.

وقد تكون الجملة المعلَّق عنها بدلاً مِمَّا قبلها، نحو: شككت في زيد هل هو قائمٌ، أَوْ، لا، أي: شككت في قيامـه، فهي في محـل الجَرِّ، وتقول: عرَّفتك

---

(١) النازعات /٤٢.

(٢) ط: يتعرفون.

(٣) انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير: عمرتك الله تعميراً؛ أي: أعطيتك.

(أ) عُمراً بأن سألت الله أن يعمرك، فالله مفعولٌ ثانٍ على تضمين (عمر) معنى سأل. وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض. التقدير: أقسم بعمرك الله، والمراد بالعمر التعمير، والمعنى: أقسم بتعميرك الله، أي بإقرارك له بالدوام والبقاء.

(ب) يكون التقدير: أسأل الله عمرك، أي أسأله تعميرك.

(جـ) يكون التقدير: أسأل بحق تعميرك الله، أي اعتقادك بقاءه وأبديته، فعمرك منصوب على نزع الخافض، وهو مضاف للفاعل، و(الله) مفعول به.

(د) أبوالعلاء: مأخوذ من قولهم: عمرك البيت الحرام: إذا زرته، ونصب عمرك بتقدير أذكرك عمرك الله أي زيارتك.

(هـ) أو من العمارة أي بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وبعبادته.

[المقتضب ٢ /٣٢٧ الطبعة الأخيرة، هامش].

الحال: أزيد في الدار أم عَمروٌ، فهي في محل النصب بدل من «الحال»، وكذا: عَرَفت زيداً أبو مَنْ هو: الجملة فيه بَدَلٌ مِن «زيداً»⁽¹⁾.

هذا، وقد أوجب الأخفش⁽²⁾: إنَّ زيداً لظننت أخوه قائم، قال، وإنما لم يجز: لظننت أخاه قائماً؛ لأنَّ اللام للابتداء، فلا تدخل على⁽³⁾ الماضي كما يجيء في باب «إنَّ»، فهي في التقدير داخلةٌ على «أخوه» كأنك قلت: ظننت لأخوه قائم.

وأمَّا الإلغاء والتعليقُ في: أعلَم وأَرى، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر، كما ذهب إليه ابنُ مالكٍ⁽⁴⁾، أنه يجوز⁽⁵⁾ الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في عَلِم ورأى، تقول: أعلمتك لزَيدٌ منطلق، وأزيد قائمٌ أَمْ عَمروٌ، وما زيد قائماً، وزيدٌ أعلمتك قائمٌ، وزيد قائم أعلمتك.

وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلَمَ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، نحو: أُعلِمت ما زيد قائماً، وزيد أُعلِمت قائمٌ.

وقالَ الأندلسيُّ: الذي أُعوِّلُ عليه: امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما.

وفي بعض نُسَخِ الجُزُولية، ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقُه، وإذا بنيته للمفعول جاز⁽⁶⁾.

---

(١) «هذا ما اختاره السِّيرافي وابنُ مالكٍ، ثم قال ابنُ عُصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف، والتقدير: عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو، واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى.

وقال ابن الصائغ هي بدل الاشتمال ولا حاجة إلى تقدير. وذهب المبرد والأعلم وابنُ خروفٍ وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال.

وذهب الفارسيُّ إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبوحيّانٍ». [الهمع ١/١٥٥ ـ ١٥٦].

(٢) الهمع ١/١٥٣.

(٣) سقطت من د، ط.

(٤) في د: المالكي.

(٥) التسهيل ص ٧٣.

(٦) ط: جازا.

«والذي أرى، أنه لا مَنْعَ من الإلغاء⁽¹⁾ والتعليق سواء» بني الفعل للفاعل، أو للمفعول.

وقالَ ابنُ جعفر: لو ألغيت⁽²⁾ فقلت: زيد أعلمتك قائم، أو علَّقت فقلت: أعلمتك لزَيدٌ قائمٌ، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة، لأنه لابُدَّ من إعماله في المفعول الأول، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدةٍ.

وليس ما قال بشيءٍ، لأنّ إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءَهُ، أَوْ تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر، فهو مثل: زيدٌ علمت قائم، أعملته في الفاعل وألغيته عن المفعول، وكذا في: علمت لزَيدٌ قائم: أعملته في الفاعل وعلّقته عن المفعول، وأيضاً، المُعمل معنى الهمزة؛ أي التصيير والمُلغى أو المُعلق: أصل عَلِم، فالملغي غير المُعمل.

واعلم أنه لا خِلافَ في أنه لا يُلغى ولا يعلق عن المفعول الأول إذ هو كأول مفعولَيْ أعطيت.

قولُه: «ومنها أنه يجوزأن يكون فاعلُها ومفعولُها ضميرَيْنِ لشيءٍ واحدٍ»، هذه الأفعالُ المذكورةُ في مَتْنِ الكافية، ولفظة «هَبْ» بمعنى: احسب، ورأى، الحلمية، يجوز أن يكون فاعلها ومفعولُها ضميرَيْنِ متصلَيْنِ مُتَّحِدَيْ المعنى نحو: علمتني قائماً، وقال تعالى:

﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾⁽³⁾.

---

(1) الهمع ١/١٥٣.

(2) التسهيل ص ٧٣.

(3) يوسف /٣٦، والآيةُ بتمامها: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾.

وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر، نحو: رأيتُنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، و: رأيتَماك[1] تقول كذا، وقد يجري مَجراها «رأى» البَصَرِيَّة، حَمْلاً على «رأى» القَلْبية، وكذا: عَدِمَ، وفَقَدَ، حَمْلاً على وَجَدَ[2]، لأنهما ضِدَّاه في أصل الوضع.

وإنما لم يجوز[3] ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأنَّ أَصْلَ الفاعلِ أَنْ يكون مؤثراً والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتَّحدا معنى كُرِه اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول: ضرب زيدٌ زيداً، وأنت تريد: ضرب زيدٌ نفسه، فلم يقولوا: ضربتُني، ولا ضربتُنا، وإن تخالفا لفظاً، لاتحادهما معنىً ولاتفاقهما مِن حيث كَوْنُ كُلِّ واحدٍ منهما ضميراً متصلاً.

فَقُصِد، مع اتحادهما معنى: تغايرُهما لفظاً بِقَدْرِ الإمكان، فمِن ثَمَّ قالوا ضرب زيد نفسه؛ لأنَّه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه، مُظْهَرَيْنِ،[4]، متغايرين في الظاهر (٢٢٥أ) وأمَّا أفعالُ القلوب، فإن المفعول به فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى، فجاز اتفاقُهما لفظاً، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، والقياسُ جوازُ: ظَنَّ زيدٌ زيداً قائماً، أي نفسه.

وأمَّا إنْ كان أحدُهما منفصلاً والآخَرُ متصلاً، فيجوز في غير أفعال القلوب، أيضاً، سواءٌ وقع المنفصل بعد «إلاّ» أَوْ معناها، أَوْ لم يقع، نحو: ما ضربت إلاّ

---

(١) أي إذا كان الخطاب لاثنين، والمراد أحدهما.

(٢) في الهمع ١/١٥٦: «... وحكى الفراء عدمتَني وفقدتَني ووجدتَني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة».
وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧١: «... وحُمِل عليها قولُهم: «عَدِمتَني وفَقَدْتَني»؛ لأنها ضِدُّ وجدتُ منها، فحُملتا على ضِدِّهما. ولا بُعْدَ في أَنْ يُحْمَلَ الشيءُ على ضِدِّهِ، والله أَعْلَمُ بالصواب».

(٣) في د: «وإنما لم يجز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرَيْن متصلين في غير الأفعال...».

(٤) أي حالة كونهما مُظْهَرَيْن، ومتغايرين: خبر صار.

إِيَّاكَ و: «إنما نقتل إيّانا»،(١) وإياك فاضرِب، وما ضربك إلاّ أنت.

وأمَّا إنْ كان الفاعل والمفعول مُتَّحِدَيْن معنىً، وأحدُهما ضميرٌ متّصِلٌ والآخَرُ ظاهرٌ، نحو: زيدًا ظنّ قائماً، وظنه زيدٌ قائماً لم يَجُزِ المثالُ الأولُ مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصةً.

وإنْ كان الضميرُ منفصلاً، جازَ مُطْلَقاً، وقد تَقَدَّمَ جميعُ ذلك بِعِلَّتِهِ في المنصوب على شَريطة التفسير.(٢).

هذا ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ(٣) من خواصِّ أفعالِ القُلوب.

ومِن خَوَاصِّها، أيضاً، جوازُ دخولِ «أَنَّ» المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين، نحو: عَلِمتُ أَنَّ زيداً قائمٌ، ولا يجوز(٤): أعطيت أَنَّ زيداً دِرهمٌ، وذلك لأنَّ مفعولها في الحقيقة، على ما تقدم غَيْرَ مَرَّةٍ، هو مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، و«أَنَّ» المفتوحة موضوعةٌ لهذا المعنى فنقول:

إذا دخلت أفعالُ القلوبِ على «أَنَّ» المفتوحة فهي ناصبةٌ لمفعول واحدٍ هو مفعولُها الحقيقيُّ، ويَكْثُرُ ذلك إن كان ذلك الفعلُ مِمَّا يَقِلُّ نصبهُ لِمفعولٍ واحدٍ، نَصْباً صَرِيحاً، كحَسِبْتُ، وخِلت، وظننت(٥)، لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلّا مسنداً ومسنداً إليه، سواءٌ نصبتهما، كما في: حسبت زيداً قائماً، أَوْ لم تَنْصِبْهُما نحو: حسبت أَنَّ زيداً قائمٌ، إِذْ مقصودُ الجُزْأَيْنِ المنصوبين هو المُصَرَّحُ به في الجزأين المُصَدَّرَيْنِ بأَنْ.

---

(١) إشارة إلى بيتٍ تَقَدَّمَ ذِكرهُ في باب الضمائرِ وهو قولُ الشاعر:

كأنّا يــومَ قُــرَّى * إنما نَقْتُلُ إيّانَـــا

والبيت في سيبويه ١/٢٧١ بولاق.

(٢) في الجزء الأول.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٦١ وما بعدَها، وشَرْحَهُ على الكافية ص ١١٠ وما بعدها.

(٤) ط: ولا تقول.

(٥) في د بعد قوله: «وظننت»: «كما تقدم في أول الباب».

هذا مذهبُ سيبـويه(١)، أعني أَنَّ «أَنَّ» مع اسمِهـا وخبرِها، مفعولُ ظَنَّ، ولا مفعول له آخر مقدراً، والأخفشُ يجعل «أَنَّ» مع جُزْأَيْها في مَقام المفعولِ الأول ويقدِّر الثانيَ، أي: علمت أَنَّ زيداً قائمٌ حاصلاً(٢)، أي: قيامَ زيدٍ حاصلاً، ولا حاجةَ إلى ذلك، كما بَيَّنَّا، ولو كان مقدَّراً لَجازَ إظهارُهُ، إذْ لم يَسُدَّ مَسَدَّهُ شيءٌ حتى يكونَ واجبَ الإضمارِ.

ولا نقول إنَّ «أَنَّ» مع جزأيها(٣) في تقدير اسمٍ مفردٍ في جميع المواضعِ، كما يَجِيءُ في الحروف المُشَبَّهة بالفِعل، فكيف تكون في تقدير اسمين، بلِ الأَولى أَنْ يُقال: إنَّ الاسمَيْن المنصوبَيْن نحو: علمت زيداً قائماً، سادَّانِ مَسَدَّ «أَنَّ» مع اسمِها وخبرِها ومُفيدانِ فائدتهما، إذْ هما(٤) بتقدير المصدر بلا آلة مصدريَّة كما كان الكلام مع «أَنَّ» بتقدير المصدر.

هذا آخِرُ الكلامِ في أفعال القُلوبِ.

---

(١) الكتاب ١/٦٤، ٤٦١، ٤٦٢ بولاق.

(٢) ط: حاصـلا.

(٣) في م: مع اسمها وخبرها.

(٤) عِلَّة الأولوية التي أشار إليها.

[أَفعالٌ أُخرى تَنْصِبُ مفعولَيْنِ]

وأمَّا غير أفعال القلوب مما ينصِب جزأي الجملة بتقدير المصدر، فهو[1]: صَيَّرَ وما رادَفَها[2] مِن: جَعَل، وهَبْ[3] غير متصرف، وردَّ، وترك، وتَخِذَ واتَّخذ و: أكان[4]، وأصل الباب: صَيَّر، ومفعولاه في الحقيقة، هما اسم وخبر لِصَار في الأصل، إذ منزلة صيَّرت زيداً قائماً مِن: صار زيدٌ قائماً، كمنزلة: أحفرت زيداً النهرَ مِن: حَفَرَ زيدٌ النهرَ، فحال المفعولين في عدم جواز حذفِهما معاً بِلا قرينةٍ، وجوازه معها، كحال مفعولَيْ علمت، يقال: جعلت زيداً كريماً، فتقول: بل أنا جعلتُ، وأمَّا بِلا قرينة فلا يجوز ذلك، إذْ كُلُّ إنسانٍ لا يخلو من تصيير شيءٍ شيئاً في الأغلبِ، فلا فائدةَ في ذِكر الفِعْلِ وَحْدَهُ، كما قلنا في: علمت وظننت.

وكذا لا يجوزُ حَذْفُ أَحدِ المفعولَيْن إلَّا قليلاً؛ لأنَّ مضمونَهما هو المفعولُ لِصَيَّرَ، كما كان مضمونُهما فاعلَ صار.

وكان القياس، بناءً على أَنَّ المفعولَيْن في تقدير المصدر: جواز تصديرهما بأَنَّ، كما في مفعولي علمت، إلَّا أنه رُوعي أصلُهما حين كانا اسماً وخبراً لِصَار، فإنهما لا يُصَدَّران، إذن، بها، كما ذَكَرْنا في أَوَّلِ هذا البابِ.

وأَمَّا إلغاء صَيَّر ومرادفاتها وتعليقها، فلم يأتِيا، كما أَتَيَا في أفعال القلوب[5]، لأنَّ ذلك فيها، لضعفها من حيث لم يظهرْ تأثيرُها المعنويُّ، إذْ هي أفعالٌ باطنةٌ،

---

(١) أي غير أفعال القلوب المتحدث عنه.

(٢) ط: يرادفها.

(٣) ط: ووهب.

(٤) المراد الفعل «كان» مع همزة التعدية، وسيأتي أنه قليل الاستعمال.

(٥) في د بعد قوله: «أفعال القلوب»: «لأنها إنما جاءا في أفعال القلوب لأن...».

بخلاف التصييرِ، فإنه يظهر أثرُهُ في الأغلب، كجعلته غنياً فهو أمرٌ ظاهرٌ للعيون، إذْ هو إحداث الشيء بعد أنْ لم يكن.

ومـرادفات «صَيَّر» قد تخرج من هذا الباب، وذلك إذا لم تكن بمعناه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ⁽¹⁾ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾⁽²⁾، أي: خَلَقَ،⁽³⁾ ووَهَبَ، أي أعطى، وردَّه أي جَعَلَه راجعاً، وترك، أي خَلَّى، وتَخِذَ واتَّخَذَ، أي أخذ.

وأمَّا «أكان» فهو قليلُ الاستعمالِ، لكنه لا يَجِيءُ إلَّا بمعنى «صَيَّر»، وذلك لِما ذكرنا أنَّ معنى صار: كانَ بعد أنْ لم يكن، ومعنى «أَكَانَ»: جعله كائناً، فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون وهو معنى التصيير، ولم يستعمل «كوَّن» متعدياً إلى مفعولين.

وقد جَعَلَ بعضُهم⁽⁴⁾ «ضَرَبَ» مع «المَثَل» بمعنى «صَيَّرَ»، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ⁽⁵⁾ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا﴾،

---

(١) سقطت الواو من الأصل.

(٢) الأنعام /١، والآية بتمامها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾

(٣) قال أبوجعفر النَّحَّاس: «... وجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُورَ، بمعنى خَلَقَ، فإذا كانت جَعَلَ بمعنى خَلَقَ، لم تتعدَّ إلَّا إلى مفعولٍ واحدٍ».

[إعراب القرآن ١/٥٣٥].

وقـال الشَّوْكانيُّ: «قال النحاس: جَعَلَ هنا بمعنى خَلَقَ... وقال القُرْطُبيُّ: جَعَلَ هنا بمعنى خَلَقَ لا يجوز غيرُه». [فَتْحُ القـدير ٢/٩٨]. وقال أبوالسُّعُود: «والجَعْلُ هو الإنشاء والإبداع كالخلق خلا أنَّ ذلك مختصٌّ بالإنشاء التكويني وفيه معنى التقدير والتسوية، وهذا عامٌّ له كما في الآية الكريمة...». [إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢/٧٧].

(٤) جَوَّزَ ذلك الزمخشريُّ وأبوحيَّانَ. [الكَشَّاف ٢/٥٥٢، ٥٥٣، البحر ٦/١٣٣]، ولكنّ أباحيانٍ قال في البحر ١/١٢٢: «الأَصَحُّ أنَّ (ضَرَبَ) لا يكون من باب ظَنَّ وأخواتها، فيتعدَّى إلى اثْنَيْنِ».

«قـال ابنُ مالكٍ: والصوابُ أن لا يلحق به لقوله تعالى ضُرِبَ مَثَلٌ فاستمِعُوا له. فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب...» [الهمع ١/١٥٠ ـ ١٥١].

(٥) في الأصل: وضرب، وهذا تحريفٌ.

ونحو ذلك، (٢٢٥ب) وإليه ذهب الأندلسيّ، فيكون «مَثَلًا» مفعولًا ثانياً، و«عَبْداً» هو الأول، أي جعله مثلاً، أو صاغَهُ مَثَلًا، ضرب الخاتم والطين.

ويجوزُ أن يقال: معنى ضرب مثلاً، أي: بيَّنَ، فهو مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، والمنصوب بعدَه: عَطْفُ بيانٍ.

وقالَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[١]: يُلحق «غادَرَ» بصَيَّرَ، كما أُلحِق به «تَرَكَ» الذي بمعناه، نحو: غادرته صريعاً، وإذا كان الثاني نكرةً، جازَ جَعْلُه حالًا، ويكون «غادَرَ» بمعنى خَلَّفَ وخَلَّى، وأَمَّا إذا كان معرفةً كما في[٢] قولِك:

٧١٨ غادرتُــهُ[٣] جَــزَرَ السِّباع ». [٤]

فإلحاقُ[٥] «غادَرَ» «بِصَيَّرَ» هو الظاهرُ. [٦]

ومِمَّا يَنْصِبُ المبتدأ والخبر، غير أفعال القلوب، ومن غير مرادفات «صَيَّر»: سَمِع، المعلَّق بِعَين[٧]، نحو سمعتك تقول كذا، ومفعوله: مضمون الجملة، أي سمعتُ قولَك، ويجوز تصديرُ الجملةِ بأَنَّ، نحو: سَمِعْتُ أَنَّك تقولُ.

---

(١) التسهيل ص ٧١، والهَمْع ١/١٥١.

(٢) م: كقوله.

(٣) د: فتركته.

(٤) إشارة إلى جُزْءٍ من بيتِ عنترةَ في المُعَلَّقة، وهو قوله:

غادرتُهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ ✱ ما بين قُلَّةِ رأسِهِ والمِعْصَمِ

(ديوانه ص ٢١٠ ط. سعيد مولوي، دمشق)، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٩٨؛ وفيه فتركتُه بدل غادرتُه، الخزانة ٩/١٦٥؛ قال المُحَقِّق: لم أجدْ مَن استشهدَ به في النحو غيره. و(الجَزَر): جمع جَزَرَة، وهي الشَّاة، والناقة تُذبح وتُنحر. و(يَنُشْنَهُ): يتناولنه بالأكل. و(المِعْصَم): مَوْضِعُ السّوار. وقُلَّةُ كُلِّ شيءٍ: أعلاهُ. و(ما) في موضع نصب بـ(يَنُشْنَهُ)؛ أي: فيما بين قُلَّةِ رأسِه.

الشاهد فيه أنَّ (غادَرَ) مُلْحَقٌ بـ(صَيَّرَ) في العمل والمعنى إذا كان ثاني المنصوبَيْن معرفةً.

(٥) في د: «فالظاهر إلحاق...».

(٦) «الجُمهور أنكروا ذلك، وجَعَلُوا المنصوبَ الثانيَ في الجميع حالاً..». [الهَمْع ١/١٥١].

(٧) أي العامل في اسم ذات كالكاف في قولك سمعتك.

قالُوا: وإذا عَمِلَ في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلاّ فِعْلاً دالاًّ على النُّطْقِ نحو سمعتك تَنْطِقُ بكذا، أو تتكلم.

وأنا لا أرى مَنْعاً من نحو: سمعتك تمشي(١)، لِجَوَازِ سمعت أَنَّكَ تمشي، اتّفاقاً، قالَ:(٢)

٧١٩ سَمِعْتُ الناسَ يَنتجِعُون غَيْثاً ✱ فقلتُ لِصَيْدَحَ انتجِعِي بِلالا

بِنَصْبِ الناس، وقد رُوِيَ برفعه، على حكاية الجُملة.(٣)

ومما يدخل على المبتدأ والخبر، القولُ، وما يتصرَّف منه، والأَصلُ في استعماله: أَنْ يقعَ بعدَهُ اللفظُ المَحْكِيُّ: إمّا الذي مَضَى ذِكْرُهُ قَبْلُ، نحو: قلت زيد قائم، أو الذي هو واقعٌ في الحال، نحو: أقول الآن: زيد قائم، فينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفَّظاً بها بلفظ آخَرَ في غير هذا الكلامِ، وإلاّ، لم يكن حكاية، أو الذي يقع بعدَهُ نحو: أقول غداً: زيد قائم، أو: قُلْ: زيدٌ قائمٌ.

---

(١) انظر الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٢) ذو الرُّمَّة (ديوانه ص ٤٢٩ ـ ٤٥١، نشر كمبردج سنة ١٩١٩م وطبع بيروت).
والبيت في مديح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أمير البصرة وقاضيها.
الخزانة ٩/١٦٧، المقتضَب ٤/١٠، شروح سقط الزَّنْد ٣/١٢٠٥/، ١٢٠٦، الجُمَل ٣٢٩ [ط. جديدة]، الحُلَل ٣٨٧، الإفصاح ٣٣٠، الأغاني ١٦/١١٦ (طبعة ساسي بمطبعة التقدم بمصر)، دُرَّة الغَوَّاص ٢٣٨.
ومعنى (ينتجعون): يَقْصِدون ويطلُبون، والغَيْثُ: يكون المطر، ويكون النبات الذي يَنْبُتُ عنه، وهو من تسمية الشيءِ باسم الشيء، إذا كان منه بسبب. و(صَيْدَح): اسم ناقته.
الشاهد فيه إلحاق (سَمِعَ) المعلَّقة بِعَيْنٍ، التي لا يُخبر بعدَها إلاّ بفعل يدلّ على صوت، بِـ (رأى) العلمية الحُلْمِيَّة.

(٣) «لأن (سَمِعْتُ) فعلٌ غيرُ مؤثر، فجاز أن يعلق، ويقع بعده الجُمل، وتقدير المعنى: سمعت مَنْ يقول: الناس ينتجعون غيثاً، . . » [الإفصاح ص ٣٣٠]. وفي دُرَّةِ الغَوَّاص ٢٣٨:
«ومِن أوهامهم. . . أنهم يُنْشِدون بيتَ ذِي الرُّمَّة: سمعتُ. . . فينصِبون لفظة «الناس» على المفعول.
ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ النصب يجعل الانتجاع مما يُسْمَعُ، وما هو كذلك، وإنما الصوابُ أن يُنْشَدَ بالرفع على وجه الحكاية؛ لأن ذا الرمة سمع قوماً يقولون: الناس ينتجعون غيثاً، فحكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به. . .».

واللفظ الواقع بعده إمّا مفرد أو جملة، والجملة أكثر وقوعاً، والمقصود من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام، لا مجرَّداً، بل: مع المعنى فَمِن حيث مُراعاةُ اللفظِ جازَ وقوعها موقعَ الفاعلِ الذي لا يكون إلَّا مفرداً، نحو: قيل زيد قائم، أي: قيل هذا اللفظ، ومن حيث مراعاةُ المعنى الذي هو الأَصل، جاز أن يغير اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربما يتعسَّر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فَجُوِّز تغيير[1] اللفظ في كلام مَن لا يتعسَّر عليه ذلك، أيضاً، كالباري تعالى، وكذا غيرُه مِمَّن يسهل عليه ذلك، لكن، مع تغيير اللفظ، يجب أَلَّا يعمل القول في شيءٍ آخرَ مِن أجزاء الجُملة، إجراءً لمثل هذه الجملة مُجرى أصلِها أي المحكية، بأعيان ألفاظها، فَعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمنْ قال: زيد قائم، قال فلان قام زيد.

ولهذا نرى الكتاب العزيز، يُقَصُّ فيه عن الأُمم المختلفةِ الألسنة، باللسان العربي.

وتقول: قال زيد: أنا قائم، وقلت لِعَمرو: أنت بخيلٌ، رعايةً للَّفظ المحكيّ، ويجوز: قال زيد هو قائم، وقلت لِعَمرو: هو بخيلٌ، بالمعنى الأول، اعتباراً بحكاية الحال، فإنَّ زيداً، وعَمراً في حال الحكاية غائبانِ.

ومنه قولُه تعالى:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ﴾[2]،

والأول أكثرُ استعمالاً.

---

[1] د: تغيّر.

[2] الأحقاف /١١، والآية بتمامها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ﴾.

وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدِّي معنى القول، قالَ تعالى:
﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ(١) لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾، و: «لَيُبيِّتَنَّه» بالياء،(٢) والنون.

وهذه الجملةُ المحكية منصوبةُ الموضِعِ بكونها مفعولاً بها، لا مفعولاً مطلقاً، على ما وَهِمَ المصنف كما تقدم في باب أَعلم وأرى، وذلك لأن معنى قلت زيد قائم: قلت هذا اللفظَ فهو مَقُولٌ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ آية المفعول به: أن يُطْلَق عليه اسم المفعول، كما تقول: ضربت زيداً فهو مضروبٌ، ولا تقول ضربت ضرباً فالضرب مضروب، وكذا تقول: أنا قائلُ(٣) زيدٌ قائمٌ، بالإضافة، والفاعل لا يُضاف إلى مصدره، فلا يقال: زيدٌ ضاربُ الضربِ القوي.

والذي أَوْهَمَ المُصَنِّفَ، قولهم إنَّ معنى قلت زيدٌ قائم: قلت هذا القولَ، وذهل عن أن القول يطلق على المقول.

فلمّا ثَبَتَ كونُ الجملة منصوبةَ المحلِّ في موضع المفعول به، قلنا يَجُوز عطفُ المفردِ عليها، منصوباً، نحو: قلت: إمّا زيد قائم أو لفظاً(٤) آخر مثله.
وقد يقع المفرد بعد القول، على خمسة أوجهٍ:

أحدُها: أن يكون مؤدِّياً معنى الجملة فقط، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة، ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة، كما تقول، مثلاً: قلت كلاماً حقاً، أو باطلاً أو صِدقاً، أو كلاماً حَسَناً، إذا قلت: زيد قائم ثم تقول: زيد قائم كلامٌ حَقٌّ، أو باطلٌ أو كلامٌ حَسَن.

---

(١) النمل / ٤٩، ونصُّها: ﴿ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾.

(٢) قراءة مُجاهِد. وقراءة السبعة ما عدا حمزةَ والكسائيَّ بالنون، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء جميعاً. الكشف ٢ / ١٦١، ١٦٢، حجة القراءات ص ٥٣٠، السبعة ٤٨٣ ط ٢.

(٣) بإضافة (قائل)، ولذلك لا يُنَوَّنُ.

(٤) معطوف على محل جملة: زيد قائم، فهو داخلٌ في المثال الذي أَوْرَدَهُ.

وثانيها: أن يعبَّر به عن المفرد لا غَيْرُ، نحو قلت كلمة، أو لفظة عبارة عن زيد، ويعتبر ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد، نحو: زيد كلمة أو[1] لفظ.

وثالثُها: أَنْ يكون لفظاً يَصْلُحُ لِأَنْ يُعَبَّرَ به عن المفرد، وعن الجملة، نحو: قلت لفظاً، فإنك تقول: زيد لفظ، وزيد قائم لفظ، فتنصب هذه الثلاثة، لأنها ليست أعيان اللفظ[2] المحكي حتى تراعى، وليست، أيضاً، جملاً مغيَّراً لفظها اعتماداً على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلُها.

ورابعُها: مفرد غير معبَّر به، لا عن جملة ولا عن مفرد، بل المراد به: نفس ذلك اللفظ بعينه، فيجب حكايتُه، ورعايةُ إعرابه، نحو: قال فلان: زيدٌ، إذا تكلم بزيد مرفوعاً وأمّا بناؤه فهل يراعى أَوْ، لا، ذكرناه في باب العَلَم[3].

(٢٢٦أ) وخامسُها: مفرد غير معبَّر به عن جملة ولا مفرد، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدَّر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى:

﴿ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[4] أي: عليكم سلامٌ، قالَ[5]:

٧٢٠ إذا أَقبلت قلت دُبَّاءَةٌ [من الخُضْرِ مغموسةٌ[6] في الغُدُرْ]

---

[1] في ط: زيد لفظة أو كلمة.

[2] ط: ألفاظ.

[3] في هذا الشرح.

[4] الذاريات /٢٥، ونصُّها: ﴿ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾.

[5] امرؤ القيس (ديوانه ص ١٦٦ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ٢، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٤م). والبيت في وصف الفرس.

الخزانة ١٧٥/٩، معجم الشواهد ١٣٦/١.

والدُّبَّاءة: واحدة الدُّبَّاء، وهو القرع، توصف بها الخيل لدقة مقدمها، وعظمِ مؤخرها. وقوله: «مغموسةٌ في الغُدُر» أراد أنها: ناعمةٌ رطبة.

الشاهد في قوله (دُبَّاءة) فإنها ليست وحدَها محكيَّةً بالقول، بل هي خبر مبتدأ محذوف، أي: هي دُبَّاءة، والمَجموع هو المَحْكِيُّ.

[6] من م، د.

أي: هي دُبَّاءةٌ، وقولُه تعالى:
﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ﴾(١)،

يجوز أن يكون «سلاماً» المنصوب معبَّراً به عن الجملة، كما يقال فلان يُقرِئك(٢) السلامَ، أي: سلامٌ عليك، فيكون المنصوب في: قالوا سلاماً بمعنى المرفوع في قوله، قالَ سلامٌ، ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه(٣)، فيكون مفعولاً مطلقاً لِفعْلٍ محذوفٍ، أي: سلَّمنا سلاماً، فيكون الجواب المرفوع، أعني قوله: قال سلام، أَحسنُ منه على ما قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ(٤) مِنْهَآ﴾، وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع، على ما مَضَىٰ في باب المبتدأ.

ويلحق، عند الكوفيين بالقول، في الحكاية، ما في معناه، كقولك: ناديته(٥): عَجِّل، وأخبرته: زيدٌ قائمٌ، قالَ:(٦):

٧٢١ تنادَوا بالرحيل غداً   وفي ترْحالهم نفسي

---

(١) الذاريات / من ٢٥.

(٢) أقرأ: يتعدَّى بنفسه رباعياً، حكى ذلك ابنُ القَطَّاع، وقال الأصمعيُّ: وتعديتُه بنفسه خطأ. [باب القاف، معجم الأخطاء الشائعة].

(٣) تعريف الجُزأين، هو مذهبُ الكوفيين. الإنصاف، المسألة ٤٣، وانظر دُرَّة الغَوَّاص ١٢٥ - ١٢٦).

(٤) النساء /٨٦، والآيةِ بتمامها: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا﴾.

(٥) و «أذَّن، استجابَ، دعا، قضى، كتب، كَلَّمَ، أَوْحَىٰ».
[دراسات، القسم الأول ١/٤٧٧ وما بعدَها].

(٦) لم يُعْرَفْ قائلُه.
الخزانة ٩/١٨٢، المحتَسب ٢/٢٣٥، معجم الشواهد ١/٢٠٠، دُرَّة الغَوَّاص ص ٢٣٩؛ وفيه: «وذكر أبوالفتح عثمان بن جِني قال: أنشدني شيخُنا أبوعلي الفارسيُّ قولَ الشاعر: تنادَوْا.... فأجاز في (الرحيل) ثلاثة أوجه: الجر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية،
فحكاية الرفع كأنهم قالوا: الرحيلُ غداً، وحكاية النصب على تقدير قولهم: اجْعَلُوا الرحيلَ غداً».
الشاهد فيه أنَّ جملة (الرحيلُ غداً) محكيةٌ بقولٍ محذوفٍ عند البصريين، والتقدير: تنادوا بقولهم: الرحيل غدا.
وعند الكوفيين محكية بـ (تنادَوْا)، معناه: نادى كلٌّ منهما الآخَرَ ورفع صوتَهُ بهذا اللفظ وهو: الرحيلُ غداً.

وعند البصريين، القولُ مقدَّرٌ بعد مثل هذا الفعل، وليس ملحقاً به، وإضمار القول ليس بعزيزٍ في الكتاب العزيز(١)، فالتقدير: أخبرته وقلت: زيد قائم، وتنادَوْا بقولهم: الرحيلُ غداً، وكِلا القولَيْنِ قريبٌ.

وتقول: ناديته سلامٌ، كما تقول: قلت سلامٌ، والتأويل ذلك التأويل.

وقد يحذف المحكيّ بعد القول لقيام القرينة، كما يسأل: مَن قال زيد قائم، فتقول: أنا قلت، كما يحذف القول ويبقى المحكيّ، كما في قولِه(٢):

.... * جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَط ٩٦

واعلَمْ أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقادُ علماً أو ظناً، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيبويه(٣)، وبعض المتأخرين.

قال(٤) المصنِّفُ، والأندلسيُّ: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: كيف تقول زيداً قائماً، فتجيب: أعلمه قائماً بالسيف، فهو، إذَنْ، بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظناً.

وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً: لغة سُلَيْم(٥)، وأكثرَ العرب لا يجوِّز هذا الإلحاقَ إلاَّ

---

(١) انظر الآيات التي أُضمر فيها القولُ، في دراسات ق ١، ١/ ٤٨٠ - ٤٨١.

(٢) عجزُ بيت من الرجز، وصدرُه: حتى إذا جنّ الظلام واختلَطْ * . . . في الخزانة ٢/ ١١٢ هارون: «وهذا الرجز لم ينسبه أحدٌ مِن الرواة إلى قائله. وقيل: قائلُه العَجَّاج، والله أعلم». وقد سبق تخريجُه.

(٣) الكتاب ١/ ٦٢ بولاق.

(٤) في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٢: «. . . وقولُ النَّحْويين: إنه بمعنى الظن تسامحٌ. وإلاّ فقد يقال في هذه المسألة ومتى تقول زيدًا منطلقًا؟ بمعنى ما تعتقد أو ما تعلم أو ما تظن، ولو كان بمعنى الظن لم يَصِحَّ الاستفهامُ بها عَمّا يعلمُ ولا الجوابُ بما يكونُ معلوماً، ونحن نعلم خلافه. . .».

(٥) في الإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٦٢: «وبنو سُلَيْمٍ يجعلون باب قلتُ أجمعَ مثلَ ظننتُ. . .».
وفي سيبويه ١/ ٦٣ بولاق: «وزعم أبوالخطاب - وسألته عنه غيرَ مَرَّة - أن ناساً من العرب يُوثَقُ بعربيتهم، وهم بنو سُلَيْمٍ، يجعلون باب قلتُ أجمعَ مثل ظننتُ».

بشرط كون الفعلِ مضارعاً مخاطباً، وقال[1] الأندلسيُّ: منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة، وبعضُهم يشترط المضارعة دون الخطاب، فيجوِّز نحو: أيقول[2] زيدٌ: عَمْراً قائماً، على ما قال ابنُ جعفر، ولابُدَّ عند الأكثر، في الإلحاق من شرط تقدُّم اِستفهامٍ متّصِل، نحو: أتقول زيداً قائماً، أو منفصلٍ بظرفٍ، نحو: أَقُدّامَكَ تقول زيداً جالساً، و: أبالسَّوْطِ تقول زيداً ضارباً، أَوْ بأحد المعمولَيْن كقوله:[3]

٧٢٢ أَجُهَّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أَمْ مُتجاهِلِينا

فإن نقض بعض الشرائط، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر، كما ذكرنا، وتجوز الحكاية عندهم مع استيفاءِ الشروط[4].

قوله: «ولبعضها معنى آخر»، بل لِكُلِّها، فإنّ «حسِبت» بمعنى صِرت أَحْسَب، وهو الذي في شعره شقرة، وخلِت أي صِرت ذا خال، أي خُيَلاء وزعمت به أي كفلت.

وهذه الثلاثةُ بهذه المعاني تكون لازمة.

قوله: «وعلمت بمعنى عرفت، ووجَدت بمعنى أصبت»، قد ذكرنا أنه إذا تعدَّى علمت، ووجدت، إلى مفعولين، فإنهما بمعنى عرفت وأصبت، أيضاً، إلاّ أَنَّ

---

(١) سقطت الواو من م، د.

(٢) ط: بقول.

(٣) الكُمَيْت (ملحقات ديوانه ٣/ ٣٩، تحقيق داوود سَلُوم، مكتبة النُّعمان ببغداد سنة ١٣٨٦هـ).

الخزانة ٩/ ١٨٣، سيبويه ١/ ٦٣ بولاق، المقتضَب ٢/ ٣٤٩، معجم الشواهد ١/ ٣٨٦.

أراد بـ «بَني لؤي»: جُمهورَ قريش؛ لأنَّ أكثرَهم ينتمي إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبوقريش كلها. والشاعر يفخر على اليمن، ويذكر فضلَ مُضرَ عليهم قائلاً: أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا اليمانيين في ولاياتهم، وآثروهم على المُضَرِيين، مع فضلهم عليهم؟

والمتجاهل: مَن يستعمل الجهل وليس من أهله.

الشاهد فيه أنه فصل بالمفعول الثاني (جُهَّالاً) بين الهمزة، وبين (تقولُ).

(٤) في م: «فإن نقض بعض الشروط، فعند الأكثر يرجع إلى الحكاية مع استيفاء الشروط».

المعروف، والمصاب(١)، مضمون الجملة، ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال، فعرفت، وأصبت، مع كونهما بمعنى علمت، ووجدت، لا ينصِبان(٢) المفعولين.

[الأفعالُ الناقصةُ، معناها، ألفاظُها، ما يتضمن معناها]:

قـولُه: «الأفعالُ الناقصة(٣): ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح، ومازال وما فتىء وما انفك(٤) وما برح، ومادام، وليس، وقد جاء: ما جاءَت حاجتُك وقعدت كأنها حربة، تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء(٥) الخبر(٦) حكم معناها، فترفع الأول، وتنصِب الثاني، مثل: كان زيدٌ قائماً(٧)».

إنما سميت ناقصة(٨)، لأنها لا تَتِمُّ بالمرفوع كلاماً(٩)، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعالِ التامة، فإنها تَتِمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب.

وما قالَ بعضُهم مِن أنها سُمِّيَتْ ناقصةً لأنها تَدُلُّ على الزمان دون المصدر، ليس بشيءٍ، لأنّ «كان» في نحو: كان زيد قائماً، يَدُلُّ على الكون الذي هو الحصول

---

(١) المراد بالمعروف والمصاب: ما وقع عليه معنى، فعل المعرفة والإصابة.

(٢) في م: «لا يستعملان استعمالهما في نصب المفعولَيْن».

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢، والفوائد الضيائية ٢/٢٨٦.

(٤) ط: «وما زال وما برح وما فتىء وما انفكَّ وما دام . . .».

(٥) ط: لإعطاء.

(٦) ط: الخبر.

(٧) ألحق الفراء بكان وأخواتها: «أسحر وأفجر وأظهر»، ولم يذكر شاهداً على ذلك. [الهمع ١/١١٢، ١١٣].

(٨) انظر: ابن الناظم ص ٥٤، ابن يعيش ٧/٨٩، إصلاح الخَلَل ص ١٣٤ وما بعدها، التسهيل ٥٢، ٥٣.

(٩) أي لا تصير مع المرفوع كلاماً تاماً، ومثله ما بعده.

المطلق، وخبرُه يَدُلُّ على الكون المخصوص، وهو كَوْنُ القيامِ، أي حصوله، فَجِيء أولاً بِلَفْظٍ دالٍّ على حُصولٍ ما، ثم عُيِّن بالخبر: ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن[1]، على ما مَرَّ في بابه، مع فائدة أُخرى هٰهنا، وهي دلالته على تعيين زمانِ الحصولِ المقيَّد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، (٢٢٦ب) فـ «كان» يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبرُهُ يَدُلُّ على ما حَدَث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في «كان» لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق أي الكون: وضعيَّة، ودلالةا لخبر على الزمان المطلق: عقلية، وأمَّا سائر الأفعالِ الناقصة، نحو: صار، الدال على الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته[2]، ومادام الدال على معنى الكون الدائم، ومازال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته، وليس، الدال على الانتفاء: فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر: في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه.

قولُه: «ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة»، كان ينبغي أن يقيِّد الصفة فيقول: على صفة غير مَصدرِه، فإن «زيد» في ضرب زيد، أيضاً، متصف بصفة الضرب، وكذا جميعُ الأفعالِ التامة، وأمَّا الناقصة فهي لتقرير فاعِلها على صفة، متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى كان زيد قائماً أنّ زيداً مُتَّصِفٌ بصفة القيام المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود، ومعنى صار زيد غنياً: أنَّ زيداً مُتَّصِفٌ بصفة الغِنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أنْ لم يحصل.

قولُه: «لتقرير الفاعل على صفة»، أي جَعْلِه وتثبيته عليها.

قوله: «كان، وصار، إلى آخرها»، لم يذكر سيبويه منها سوى «كان»، و«صار»

---

(١) أي قبل تفسيره بذكر خبره، وهو الإبهام ثم التفصيل.

(٢) المراد بأخواته: الأفعال الدالة على وقت، من مثل: أَمْسَىٰ، وأَضْحَىٰ.

و«مـادام» و«ليس»، ثم قال:(١) ومـا كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبـر، والـظاهـر أنهـا غيرُ مَحصـورةٍ، وقد يجوز تضمينُ كثيرٍ من التامة معنى النـاقصة، كما تقول: تَتِمُّ التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامَّةً، وكَملَ زيدٌ عالماً، أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى:

﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾(٢) أي صار مثل بشر، ونحو ذلك.

وقد زِيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنِّفُ(٣)، ونُقص منه، فالذي زِيد من مرادفـات «صـار»: آل، ورَجـع، وحـال، وارتدَّ، كانت كلها في الأصل بمعنى «رَجَع»(٤) تامَّاً، وكذا: استحال وتحوَّل، فإنهما كانا في الأصل بمعنى: انتقل، وكـذا كان أصل «صار»، فكان حَقُّ جميعِها أن تُستعملَ تامةً فتتعدَّى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى، إنْ عُدِّيَتْ، نحو: صار إلى الغِنى، ثم ضُمِّنت(٥) كلها معنى: كان بعد أنْ لم يكن؛ لأنَّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائناً بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجعُ والمنتقل.

---

(١) سيبويه ١/٢١ بولاق.

(٢) مريم /١٧، والآيةُ بتمامها: ﴿ فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾

(٣) الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/٨١، وشرحه على الكافية ص ١١٢.

(٤) في د: «بمعنى (رجع) من الرجوع التام».

(٥) ط: ضُمِّن.

ويَجوزُ استعمالُ «صار» ومرادفاتِها تامةً على الأصل، قالَ: (١)

٧٢٣ فَصِرْنا إلى الحُسنى وَرَقَّ كلامُنا ورُضت فذلَّت صعبة أيَّ إذلالِ

وقــال: (٢)

٧٢٤ أيقنتُ [أني](٣) لا محا لَةَ، حيث صار القومُ صائِرْ

أي: مكانَ القوم منتقل، وقال تعالى:

﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾(٤)،

ولابـد في التـامة أن يليهَا لفظةُ على، وإلى، ظاهِرَيْنِ أو مُقَدَّرَيْنِ؛ لأنَّ الرجوعَ والانتقالَ من الأمور النسبية، لا يُفهم من دون المنتقل عنه، والمنتقل إليه.

---

(١) امرؤ القَيْس (ديوانه ٣٢، مُختار الشِّعر الجاهلي ١/٣٨).

الخزانة ٩/١٨٧، المحتَسب ٢/٢٦٠، المقتضَب ١/٢١٢ الطبعة الأخيرة.

و (صار) ههنا تامةٌ، بمعنى رَجَعَ، و (الحُسنى): مصدر بمعنى الإحسان، أو اسمُ تفضيلٍ، مؤنث الأحسن؛ أي: إلى الحالة الحُسنى. وراضَ الدابّةَ: ذَلَّلها وساسَها، فالترويضُ للحيوان، والتوطين للإنسان.

وذَلَّتِ الدابّةُ: سهلت وانقادت فهي ذَلُول، و (صعبة) مفعول به للفعل راضَ، و (أيَّ) مفعول مطلق، عامله (راضَ)؛ لأنَّ معنى رُضْتُ: أذللت.

يقول: صِرنا بعد الشِماس والامتناع، إلى ما يجب من الأمور ويستحسن.

الشاهد فيه أنَّ (صار) تامةٌ، و (نا) فاعلها؛ أي: رَجَعْنا، وانتقلنا. يقال: صار الأمر إلى كذا؛ أي: رَجَعَ.

(٢) قُس بن ساعدةَ الإيادي، من أبيات ختم بها إحدى خُطَبِهِ.

الخزانة ٩/١٨٨، السِّيرة النبوية لابن هشام الحِمْيَري ١/١١ (تحقيق السَّقا وآخرين، البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٥م)، الزاهر ٢/٣٦٤، الأغاني ١٤/٤٠.

و (أيقنت) جواب (لمّا) في البيت قبلَه:

لمّا رأيـت مــواردًا * للموت ليس لها مَصادِرْ

و (لا محالةَ): لا تغيير ولا تبديل. و (صائر) خبر أنَّ.

الشاهد فيه أنَّ (صار) تامةٌ؛ أي: أيقنت أني منتقلٌ حيث انتقل القومُ.

(٣) في الأصل: أن.

(٤) في ط: «ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ». الانشقاق/١٤.

وليس إلحـاق مثل هذه الأفعال، بصار، قياساً، بل سَماعٌ، ألَا ترى أنَّ نحو «انتقل، لا يُلحق به، مع أنه بمعنى «تَحَوَّلَ».

وكذا، زِيد على «مازال»[1]، من مرادفاتها: ما فَتِىءَ، وما أَفْتَأَ، وما انفكّ، وما وَنِيَ، وما رامَ، مِن رام يَريم[2]، أي: بَرِحَ.

وأصل مازال، وما برح، وما فتىء وما فَتَأَ[3]، وما انفكّ: أنْ تكون تامة بمعنى: ما انفصل، فتتعدَّى بمِن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع مازال زيدٌ عالمـاً: مازال زيد من العلم، أي: ما انفصـل منه، لكنها جُعلت بمعنى: كان دائمـاً، فنصبت الخبـرَ نَصْبَ «كان»، وإنما جعلت بمعناه، لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فِعل، كان فاعلاً له دائماً.

وكذا أصل «بَرِح» و «دام»، أن يكونا تامَّيْنِ، بمعنى: زال عن مكانه، فيتعدَّيَان بأنفسِهما، وبمِن، نحو: برحت بابك ومِن بابك، ورمتُ بابك ومن بابك، وأصل «وَنِيَ»: قَصَّرَ، فكان الأصل أن يتعدَّى[4] بفي نحو: ما وَنِيَ زيدٌ في القيام، فجعل الثلاثة بمعنى: كان دائماً؛ لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل، ولا[5] يقصِّر فيه، يكـون فاعـلاً[6]، وإنمـا أفـاد دخـول النفي على النفي[7] دوام الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات، وإذا قَيَّدْتَ في الشيء بزمان، وَجَبَ أَنْ يَعُمَّ ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات، فإنك إذا قيدت إثبات الشيء بزمان، لم يلزم استغراق الإثبات

---

(١) قوله «مازال» من: ساقطة من ط.

(٢) وأما إن كان من رام، يروم، فهو مُتَعَدٍّ بنفسه، بمعنى قَصَدَ.

(٣) في ط: ما أفتأ بعد قوله: ما فتأ، هذا ولم يذكر الرضيُّ (مافَتَأَ) الثلاثي بين ما ذكره فيما زيد على مازال، وذكره هنا في بيان أصلها.

(٤) ط: يعدى.

(٥) د: أو لا يقصِّر فيه.

(٦) في ط: «يكون فاعلاً له دائماً.

(٧) أي على النفي المستفاد من معاني هذه الأفعال.

لذلك الزمان، إذا قلت، مثلاً، ضرب زيد، كفي في صدق هذا القول: وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي.

وأمَّا قولُك: ما ضَرَب، فإنه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي.

وذلك (٢٢٧أ) لأنهم أرادُوا أَنْ يكون النفي والإثبات المقيَّدان بزمنٍ واحدٍ في طَرَفَيْ نقيض، فلو جعل النفي كالإثبات مقيَّداً بوقوعه، أي وقوع النفي في جزء غير معيَّن من أجزاء الزمان المخصوص، لم يكن يناقض ذلك الإثبات، إذْ يمكن كَوْنُ الجُزءِ الذي يُقَيَّدُ الإثبات به غير الجزء الذي يُقَيَّدُ النفي به، فلا يتناقضان، فاكتُفِيَ في الإثبات بوقوعه مطلقاً، ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراقَ، إذْ استمرارُ الفعلِ، أصعبُ وأَقَلُّ مِن استمرارِ التَّرْكِ، فصار نحو: ضَرَبَ، وما ضَرَبَ، كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية، اللَّتَيْنِ تناقِضُ إحداهُما الأُخرى.

فتبيَّن بهذا، أَنَّ النهيَ يُفيد التكرارَ، على ما ذهب إليه أكثرُ الأصوليينَ⁽¹⁾، فحصل من هذا كُلِّه، أَنَّ نفيَ النفيِ يكون، أيضاً، دائماً، ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثباتٌ دائمٌ، وهو المقصودُ.

ولا يُجعل كل فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائماً، بل ذلك موقوفٌ على السَّماع، فلا يُقالُ: ما انفصل أو ما فارق ضارباً، ولا يقال: مازُلت أميراً، بضم الزَّاي، ولا: ما أزول أميراً⁽²⁾.

---

(١) في الإحكام فى أصول الأحكام ٢/٢٨٤ (مكتبة المعارف الرياض): «اتفق العُقَلاء على أَنَّ النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائماً، خلافاً لبعض الشاذِّين، ودليلُ ذلك، أنه لو قال السَّيِّدُ لِعَبده: «لاتفعل «كذا» وقدَّرنا نَهْيَهُ مجرَّداً عن جميع القرائنِ، فإنَّ العبدَ لو فعل ذلك في أي وقتٍ قدر، مخالفاً لنهي سيده، ومستحقاً للذم فى عُرْف العقلاء وأهل اللُّغة. ولو لم يكنِ النهيُ مقتضياً للتكرار والدوام، لما كان كذلك».

(٢) مع أنَّ في الفعل مَعْنى التَّكرار.

ومازال، الناقص: واويٌّ، مضارعُهُ: مايزال، كخاف يخاف، فَأَمَّا مازال، يزول، وقولك: زاله يزيله أي فرقه، من الياء(١)، فتامَّان.

وقد حكى سيبويه(٢) وأبوالخَطَّابِ عن بعضِ العرب: مازِيل يفعل كذا، وكِيد يفعل كذا، وأصلُهما: زَوِلَ وكَوِدَ، فنقلوا كَسْرَةَ الواوِ فيهما إلى ما قبلَها وقُلِبتَ ياءً، كما يُفعل في المبني للمجهول فى نحو: قيل، وهو(٣) خلافُ القياس، والأكثر: مازال، وما كاد(٤).

وقد يُستعمل بعضُ هذه الأفعال المصدَّرة بما، للنفي: تامّاً، نحو: ما برِح مِن مَوْضِعِه، قالَ تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ ﴾(٥)، و: ما وَنَى في أمره، و: ما انفكَّ من هذا الأمر، وأمَّا: مازال، أو: لا يزال، وما فَتِيء، أو: فَتَأَ، أو أَفْتَأَ، فلا يُستعملان(٦) إلّا ناقِصَيْنِ.

قال سيبويه(٧) إن «به» في قولك: مازلت به حتى فَعَلَ: مفعولُ به، والأَوْلى أن نقول هو الخبر، أي: مازلت معه.

ونقص ابنُ مالكٍ من أخوات أصبح: غَدَا، وراحَ(٨)، فقالَ: هما لا يكونان إلَّا

---

(١) من الياء: راجع إلى (زاله، يزيله). وانظر المُرادي على الألفية ١/٣٠٤.

(٢) عبارة سيبويه ٢/٣٦٠ بولاق: «وحدَّثنا أبوالخَطَّاب...». حَقُّ الرضي أن يقولَ: وحكى سيبويه عن أبي الخطاب؛ لأنَّ أبا الخَطَّابِ هو الأخفشُ الأكبر، شيخُ سيبويه...

(٣) أي هذا النقل والإبدال بالنسبة إلى المبنى للمعلوم.

(٤) ذِكْرُ (ما) مع (كاد) في التمثيل للأكثر غيرُ ضروري، ولكن المراد: الأكثر من حيث كونُ الفعلِ واويَّ العَيْنْ.

(٥) يوسف/٨٠، والآيةُ بتمامها: ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾.

(٦) التثنية باعتبار أنَّ المذكورَ نوعانِ من الأفعال، هي: زال، وتصرفاتها، وفتىء وتصرفاتها.

(٧) الكتاب ١/١٥٠ بولاق.

(٨) التسهيل ص ٥٤. قال: «والأصحُ ألَّا يُلْحَق بها غَدَا، وراحَ.

تامَّيْنِ، وإنْ جاء بعد مرفوعِهما منصوبٌ فهو حالٌ كقوله: (١)

٧٢٥ غدا طاويًا يُعارِضُ الريح هافياً [يَخُوت بِأذناب(٢) الشِّعابِ ويَعْسِلُ]

أقولُ: إذا كان «غَدَا» بمعنى مَشَى في الغداة، كقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ ﴾(٣)

وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل، نحو: راح إلى بيته، فلا رَيْبَ في تمامها، وأما نحو قوله: (٤)

٧٢٦ [ولا خالفٍ داريَّةٍ(٥) مُتَغَزِّلٍ] يروح ويغدو دَاهناً يَتَكَحَّلُ

فَإنْ كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة، فهما أيضاً تامّانِ، والمنصوبُ بعدَهما حالٌ، وإنْ كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقِصان، فلا مَنْعَ، إذن، مِن كونِهما ناقِصَيْنِ.

---

(١) الشَّنْفَرَىٰ (لامية العرب ص ٢٥ د. عبدالحليم حفني). الخزانة ٩/١٩٠.
والطاوي: الجائع، يُعارِض الريح يستقبلها وحينئذ يكون عكس اتجاهها.
ويَخُوت: يَنْقَضُّ، والأذناب: الأطراف، والشِّعاب: بكسر الشين، جمع شِعْب، وهو الطريق في الجَبَل. ويَعْسِلُ: يمشي مَشْيًا سريعاً. والبيت كُلُّه وصفٌ لحال الذئب.
الشاهد فيه أنَّ ابنَ مالِكٍ قالَ: (غَدَا) فِعْلٌ تامٌ يكتفي بفاعله، والمنصوب بعدَه حالٌ.

(٢) ليس في ط.

(٣) القلم /٢٢، ونصُّها: ﴿ أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ ﴾.
[انظر فتح القدير للشوكاني ٥/٢٧٢].

(٤) الشنفري (لامية الشنفري ص ١٩ د. حفني). الخزانة ٩/١٩٧.
والخالِف: التافه الذي لا خيرَ فيه، والداري والدارية: المُقيم في داره لا يبرحها، والمتغزِّل: المُتفرِّغ لِمُغازلة النساء، والرواح: عكس الصباح، من الظهر إلى الليل، والغدو: من الصباح إلى الظهر. والداهن: الذي يتزين بدهن نفسه، والمتكحل: الذي يكحل عينيه. فالشاعر ينفي عن نفسه صفاتِ المخنثين التي تتمثل في هذه المظاهر من عدم مزاولة العمل، والتفرغ لمغازلة النساء والتشبه بهن في الإدِّهان والتكحُّل ونحو ذلك.
الشاهد فيه أنَّ (يروح)، و(يغدو) وإن كانا بمعنى يدخُلُ في الرواح والغداة فهما تامّان، والمنصوبُ حالٌ. وإذا كانا بمعنى يكون في الرواح والغداة فهما ناقصان.

(٥) ليس في الأصل، وط، وهو من د.

ومِنَ المُلحقات: جاء، في: ما جاءت(١) حاجتَك، أي: ما كانت حاجتك، و«ما» استفهامية، وأَنَّثَ الضميرَ الراجع إليه، لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثاً، كما في: مَن كانت أمك، ويروى برفع حاجتك على أنها اسم «جاءت» و«ما» خبرها، وأول من قال ذلك: الخوارج، قالوه لابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه.

ومنها «قَعَد» في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها(٢) حربةٌ، أي صارت».

قال الأَندلسيُّ: لا يُتجاوز بهذين: أعنى جاء، وقَعَدَ، الموضع الذي استعملتْهما فيه العرب، وطَرَده(٣) بعضُهم(٤).

وقال المُصَنِّفُ، وأجادَ: الأَوْلى طَرْدُ جاء، في مثل: جاء البُرُّ قَفِيزَيْن، وقيل: هو حال، وليس بشيءٍ، لأنه لا يراد أن البُرَّ جاء في حال كونه قفيزَيْن، ولا معنى له، قال(٥): وأما «قَعَدَ» فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد فإنما يُطْرَدُ في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً، يعني قول الأعرابي، فلا يقال: قَعَد كاتباً، بمعنى صار، بل يقال: قعد كأنه سلطان، لكونه مثل: قعدت كأنها حَرْبَة.

قولُه: «تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها»، وذلك لِما(٦) قَدَّمْنَا: أَنَّ مضمون الأفعال الناقصةِ صفةٌ لمضمون خبرها.

---

(١) في سيبويه ١/٢٥: «وزعم يونُسُ أنه سمع رُؤْبةَ يقول: ما جاءت حاجتُك». وانظر التسهيل ص ٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٣.

(٢) الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/٧٣.

(٣) ط: وطرد. ومعنى طَرَدَهُ: جعله مطرَداً يُقاسُ عليه.

(٤) هو الفَراء: [حاشية الشريف الجُرجاني، ضمن الكتاب المطبوع ٢/٢٩٢].

(٥) أي ابن الحاجب. وقوله مذكور في: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٤.

(٦) ط: كما.

قولُه: «فترفع الأول وتنصِب الثاني»، تسمية مرفوعها اسماً لها، أولى من تسميته فاعلاً لها(١)، إذِ الفاعلُ، كما ذكرنا، في الحقيقة: مصدرُ الخبرِ مضافاً إلى الاسم، فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً: فالقياس ألَّا يسمى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً، لكنهم سَمَّوْهُ فاعلاً على القِلَّة ولم يُسَمُّوا المنصوب مفعولا، لِما مهّدوا(٢) مِن أنَّ كُلَّ فعلٍ لابُدَّ له من فاعل وقد يستغني عن المفعول.

قولُه: «فكان(٣)، تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً، دائماً أو منقطعاً، وبمعنى صار، ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامةً، بمعنى ثبت، وزائدة، (٢٢٧/ب) وصار، للانتقال، وأصبح وأمسى».

وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأزمانها، وبمعنى صار، وتكون تامةً، وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى صار ومازال(٤) وما فتِيء وما انفكّ لاستمرار خبرها لفاعلها مُذْ قَبِلَه، ويلزمها النفيُ، ومادام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعله، ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرفٌ،

وليس، لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل مطلقاً.

شرع يذكر معانيَ هذه الأفعال الناقصة، ويذكر، أيضاً مجيء(٥) بعضِها تاماً أَوْ زائداً.

قالَ: فكان، تكون ناقصةً بمعنَيَيْن: أحدُهما ثُبوتُ خبرها مقروناً بالزمان الذي تدل عليه صيغةُ الفِعْلِ الناقص، إمَّا ماضياً، أو حالاً، أو استقبالاً، فكان

---

(١) انظر دراسات، القسم الثالث ١/٣٩٤ وما بعدها.

(٢) أي وضعوا من القواعد والأصول التي تتفرع عنها الجزئيات.

(٣) انظر أصلها في مسائل خلافية للعُكْبَري، المسألة الخامسة ص ٦٦، وانظر التبصرة ١/١٩١، واللُّمَع ص ١٢١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢.

(٤) في ط: وما برح بعد قوله: «ومازال».

(٥) في د بعد قوله (أيضاً): «إنْ جاء شيءٌ منها غير ناقص».

للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال، وذهب بعضُهم(١) إلى أنَّ «كان» يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي، وشبهته قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾(٢).

وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينةِ وجوب كَوْنِ اللهِ سميعاً بصيراً، لا من لفظ «كان»، ألَا ترى أنه يجوز: كان زيد نائماً نصفَ ساعة فاستيقَظَ، وإذا قلت: كان زيد ضارباً لم يُفِدِ الاستمرار، وقولُ المُصَنِّفِ: دائماً أَوْ منقطعاً: رَدٌّ على هذا القائل، يعني أنه يجيء دائماً، كما في الآية، ومنقطعاً كما في قولك: كان زيد قائماً، ولم يَدُلَّ لفظ «كان» على أَحَدِ الأَمْرَيْنِ، بل ذاك إلى القرينة.

والمعنى الثاني: أن يكون بمعنى «صار» وهو قليلٌ بالنسبة إلى المعنى الأول، قالَ(٣):

٧٢٧ بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنها   قطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بيوضُها

---

(١) انظر الهَمْع ١/ ٢٠، البحر ٣/ ١٥٩، و٧/ ٤٩٠ وبحث (كان للاستمرار) في دراسات القسم الثالث ١/ ٣٤٨ وما بعدَها.

(٢) النساء / ١٣٤، والآيةُ بتمامها: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾.

(٣) ابن أحمرٍ (ديوانه ص ١١٩، تحقيق حسين عطوان، دمشق، بلا تاريخ)، وهو شاعرٌ إسلاميٌّ مُخَضْرَمٌ. الخزانة ٩/ ٢٠١، شرح المفصل ٧/ ١٠٢، ونسبه ابن يعيش إلى ابن كنز، إصلاح الخَلَل ص ١٥٤، ونسبه البَطَلْيَوْسي إلى ذي الرُّمة، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/ ٨٠، أسرار العربية ١٣٧، المقتصَد ١/ ٤٠٢.

والتَّيْهاء: المَفَازة التي لا يهتدى فيها، والقطا: طائر سريع الطيران. قال ابن الحاجب معلقا على هذا البيت: «إنَّ (كان) فيه بمعنى صار؛ لتعذّر حملها على أحد الأوجه الأربعة، فالتامة والزائدة والتي فيها ضميرُ الشأن امتناعُها واضحٌ، وأمّا التامةُ فلأنه يجب أن يكون (فراخاً) حالاً فيلزم أن يكون البَيْضُ في حال كونه فراخاً وهو فاسدٌ، وأما الزائد فيفسد من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى، أمّا اللفظ فلنصب فراخاً، وأما المعنى فللإخبار عن البَيْض بأنه فراخ، وأمّا التي فيها ضمير الشأن فللأمرين بعينيهما، والناقصة إنما لم يستقم؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى؛ لأنه يُشعر بأنَّ الفِراخ سابقةٌ على البَيْض؛ لأنّ المعنى يصير: كان البَيْضُ فراخاً وهو عكسه؛ لأنه كان الفراخُ بَيْضاً، فلمّا كان مؤدّياً إلى عكس المعنى، تَعَذَّرَ حملُه على ذلك، فَحُمِلَ على (صار) والمعنى عليه». [الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/ ٨٠].

الشاهد فيه أنَّ (كان) بمعنى صار.

قوله: «ويكون فيها ضمير الشأن» أي يكون في «كان» الناقصة على أي معنى كانت من معنَيَيْهَا: ضمير الشأن مقدَّراً، فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها، منصوبة[1] المحل، خبراً لِكان.

وقال بعضُهم: كان، المضمر فيها الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير، أي: وقعت القصة، ثم فُسِّرَت القصة بالجملة، والأَوَّلُ أَوْلى، لأنه لم يثبت فى كلام العرب ضميرُ شأنٍ إلاّ مبتدأ في الحال، نحو: ﴿قُلْ هُوَ[2] ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، أو فى الأصل كاسم «إنَّ»، وأول مفعولَيْ ظننت، نحو: إنه زيد قائم، وظننته: زيد قائم.

وتكون تامةً بمعنى «ثَبَتَ» وقد تقدَّم[3] ما يرشدك إلى أَنَّ الناقصة، أيضاً، تامةٌ في المعنى، وفاعلها مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فوزانُهما[4] وَزَانُ «علِم» الناصبة لمفعول واحدٍ، وعلِم، الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحدٍ.

ونُقِلَ أَنَّ «كان» تجيء بمعنى: كَفَلَ، وغَزَلَ[5].

قولُه: «وزائدة»[6]، اعْلَمْ أَنَّ «كان» تُزاد غيرَ مفيدةٍ لشيء، إلاّ محض التأكيد،

---

[1] هكذا جاءت هذه الكلمة، والمراد بها أَنَّ المبتدأ والخبرَ معاً بعد كان: يصيران جملة منصوبةَ المَحَلِّ.

[2] الإخلاص /١.

[3] في م، د: «وقد تقدَّمَ في أول الباب».

[4] لفظة «وَزَان» وَرَدَتْ في الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩٧. أي: تقديرُها كتقدير عَلِمَ.

[5] ذكر هذا اللُّغويون في غَريب اللغات، يقال: كان الرجلُ الصبِّي إذا كَفَلَهُ، وكان الصوف إذا غَزَلَهُ.

و (كان) في هذين الموضعين ليست مِمّا تدخل على مبتدإ وخبر، إنما هي فعلٌ صحيحٌ بمنزلة ضرب وقتل، ونحوهما مما يتعدى إلى مفعولٍ واحد.

[إصلاح الخَلَل ص ١٥٥].

[6] ما معنى الزيادة؟ يَرَى ابنُ يعيش أنَّ زيادة (كان) معناها أَنَّ دخولها وخروجها سواء لا عمل لها في اسم ولا خبر.

وذهب السِّيرافي: إلى أنَّ معنى قولنا زائدة ألاّ يكونَ لها اسمٌ، ولا خبرٌ، ولكنها دالّةٌ على الزمان، وفاعلها مصدر.

واشترط ابنُ هشام للزيادة شرطَيْنِ: الأول كَوْنُها بلفظ الماضي، والآخَرُ كونُها بين شيئين متلازمَيْن ليسا جارّاً ولا مجروراً فإن جاءت بلفظ المضارع فهو شاذٌ، وقد أجاز أبوالبقاء زيادة مضارع كان.

[ابن يعيش ٧/٩٩].

وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، كقوله: (١)

٧٢٨ سَراة بني أبي بكر تَسَامَى على، كان، المسوَّمة العِرابِ

وكذا قيل في قوله تعالى:

﴿مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ (٢) صَبِيّٗا﴾

إنها زائدةٌ(٣)، غيرُ مفيدةٍ للماضي، وإلّا، فأين المعجزة(٤)، و«صَبِيّاً» على هذا، حال، وكذا قولهم(٥): وَلَدَتْ فاطمةُ بِنتُ الخُرْشُب: الكَمَلَة مِن عَبْس، لم يوجَد، كان، مثلُهم، وكذا قول الفرزدق: (٦)

٧٢٩ في لجة غَمَرت أباك بُحورُها في الجاهلية كان والإِسلامِ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٩/٢٠٧، ابن الناظم ٥٥، إصلاح الخَلَل ١٥٧، عبَث الوليد ٧٣؛ وفيه: المطهَّمة الصِلاب بدل المُسَوَّمة العِراب، ضرائر الشعر ص ٧٨، منثور الفوائد ص ٢٩، الإيضاح العَضُدي ١/٩٦، المقتصَد ١/٤٠٢؛ وفيه: جياد بدل سَراة. و (سَرَاة): قيل هو جمع سَرِيّ على غير قياس. ، وقيل اسمُ جمع له، وهو الشريف. قيل: ويحتمل أن يكون بالضم، جمع سار، كقضاة جمع قاض. و (تسامى) مضارع حذفت منه التاء، وأصله: تتسامى، والمسومة: المعلّمة. و (العراب): الخيل العربية.

الشاهد فيه أن (كان) زائدة بين الجار والمجرور.

(٢) مريم /٢٩ ، والآية بتمامها: ﴿ فَأَشَارَتۡ إِلَيۡهِۖ قَالُواْ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ﴾.

(٣) انظر مجاز القرآن ٢/٧، ابن يعيش ٩/١٠٠، المقتضب ٤/١١٧ - ١١٨.

(٤) ط: المعجز. يعني أنَّ اعتبار (كان) مفيده لمعنى الماضي؛ أي غير زائدة تضيع معه المعجزة؛ لأنه لو لم تكن زائدة، لكان المعنى أنه كلَّمهم بعد انقضاء فترة الطفولة.

(٥) قائله: قيس بن غالب البدري، وفاطمة زوج زياد بن عبدالله العبسي، وهي من مُنجِبات قريش. وَلَدَتْ لزياد ربيعاً الكامل، وقَيْساً الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنَس الفوارس، فقيل لها: أيُّ بَنيك أفضلُ، فقالت: ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس، ثكلتُهم إنْ كنت أعلمْ أيّهم أفضل.

[المعارف لابن قتيبة ص ٣٧ المطبعة الإسلامية، مصر].

وانظر: [حاشية الصَّبَّان على الأُشموني ١/٢٤١، ابن يعيش ٧/٧٧، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٧٩].

(٦) ديوانه ٨٥٠، الخزانة ٩/٢١١، ضرائر الشعر ص ٧٧، معجم الشواهد ١/٣٧٦.

و (اللُّجَّة]: معظم الماء، و (غَمَرَتْ): غَطَّتْ. والغَمْرُ: الماءُ الكثير.

الشاهد فيه أنَّ (كان) زائدةً بين المتعاطِفَيْنِ لا عملَ لها، ولا دلالةَ على مُضِيّ.

وأمَّا إذا دَلَّتْ «كان» على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسنَ زيداً، وكذا قولهم: إنَّ مِن أفضلِهم كان، زيداً، فهي زائدةٌ عند(١) سيبويه(٢).

وقال المبرد(٣): إنّ «زيداً» اسم إنّ، وكان خبرها، ومن أفضلهم، خبر كان، ورُدَّ بأنَّ «إنَّ» لا يتقدم على اسمها، إلّا إذا كان ظرفاً، ففي تسميتها زائدة، نَظَرٌ، لِما ذكرنا: أنَّ ا لزائد من الكَلِم عندهم، لا يُفيد إلّا مَحْضَ التأكيد فالأَوْلى أنْ يُقالَ: سميت زائدة مَجَازاً، لِعَدَمِ عَملها، وإنما جازَ ألَّا تُعْمِلَها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدلالتها على الحدث المطلق، الذي كان الحدث المقيَّد في الخبر يُغني عنه، لا لدلالتها على زمنٍ ماضٍ(٤)، لأنَّ الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لِما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أنْ تُجَرّدَها في بعضِ المواضعِ عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه فإذا جَرَّدْتَها لم يَبْقَ إلّا الزمان، وهو لا يَطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فبقي(٥) كالظرف دالاً على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعاً لا يقع فيه غيره، حتى الظرف، تبييناً لإلحاقه بالظروف التي يُتَّسَعُ فيها، فيقع بين «ما» التعجب، وفعله، وبين الجارّ والمجرور، نحو: على كان(٦) المُسَوَّمَةِ.

فَثَبَتَ أنَّ «كان» المفيدةَ للماضي، التي لا تعمل، مجردةٌ عن الحَدَثِ المطلق.

---

(١) قوله: «فهي زائدة عند سيبويه». العِبارة ساقطة من د، ط.

(٢) نقل ذلك سيبويه عن الخليل ١/٢٨٩ بولاق.

(٣) نظيرها عند المبرد قول الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ * وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فقد جعل (كان) غير زائدة، خبرها (لنا) تقدّم عليها. [المقتضَب ٤/١١٧].

(٤) ط: الماضي.

(٥) الحديث عن كان. والرضي تحدث عنها بأسلوب التأنيث، ثم قال (فبقي) أي لفظ كان. وتذكيرُ الألفاظِ وتأنيثُها جائزٌ في ذاته باعتبارها ألفاظًا، أو كلماتٍ، ولكنّ الرضيُّ كثيراً ما يجمع بين الحالتين في عبارةٍ واحدة كما ترى هٰهنا.

(٦) إشارة إلى قول الشاعر:

سَراة بني أبي بكر تَسامَىٰ * على كان المُسَوَّمةِ العِـرابِ

وقد ذكر السِّيرافيُّ(١): أنَّ فاعلَها: مصدرها، أي: كان الكون، وهو هَوَسٌ، إذْ لا معنى لقولك: ثَبَتَ الثبوتُ.

وقـــولُه(٢):

٧٣٠ [لعلّك والموعودُ(٣) حَقٌّ لِقاؤُهُ] بدا(٤) لَكَ من تلك القلوصِ بَداءُ

معناه: رأي بادٍ، المصدر بمعنى اسم الفاعل.

ومذهبُ أَبي عليٍّ(٥)، أنه لا فاعل لها، على ما اخترنا، فعلى هذا، قول الفرزدق(٦):

٧٣١ فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

---

(١) معه الصَّيْمَري. التبصرة ١٩٢/١، وانظر الهَمْع ١٢٠/١.

(٢) محمد بن بشير الخارجي، قاله في رجل وعده بقَلُوصٍ، ثم مطله.
الخزانة ٢١٣/٩، المغني ص ٥٠٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٣/٦، الخصائص ٣٤٠/١، الأمالي الشجرية ٣٠٦/١. على أنّ جملة (الموعودُ حَقٌّ لقاؤه) اعتراضية بين لعلّك وبين خبرها وهو: بَدالك.
أما أبوعلي الفارسي فقد أعرب (الموعود) صفة لموصوف محذوف، تقديره: الأمر الموعود. [شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٤/٦، نقلاً عن الحُجَّة ٢/ق، ٥٤/ب].
الشاهد فيه أنّ (بَداء) فاعل (بدا)، وهو مصدرٌ بمعنى اسم الفاعل، والتقدير: بدالك رأيٌ بادٍ.

(٣) ليس في ط.

(٤) ط: بذلك.

(٥) المسائل البغداديات ص ١٦٩، سطر (٥)، شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ٤٠٩/١، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٥/٦، الخزانة ٢١٣/٩.

(٦) ديوانه ٨٣٥. من قصيدةٍ يمدح بها هشامَ بنَ عبدالملك.
الخزانة ٢١٧/٩؛ وفيه: حللتَ بدل مررتَ، سيبويه ٢٨٩/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤؛ وفيه: ولو مررتَ بدل إذا مررت، الجُمَل ص ٦٢، الحُلَل ٥٩، إصلاح الخَلَل ص ١٥٦، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٤١ [لِعلي المجاشعي، تحقيق د. حسن فرهود، دار العلوم، الرياض سنة ١٩٨٢م]، المقتضَب ١١٦/٤ الطبعة الأخيرة، المغني ص ٣٧٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٦٨/٥.
الشاهد فيه أنّ (كان) هنا ناسخة كما ذهب إلى ذلك المبرد على الصحيح، والواو اسمها ولنا خبرها، وليست بزائدةٍ كما قال سيبويه.

«كانوا» فيه، ليست بزائدةٍ(١)، كما ذهب(٢) إليه المبرِّدُ، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها، و(٣) «لنا» خبرها، (٢٢٨/أ) أي: جِيرانٍ كرامٍ كانوا لنا، وقالَ سيبويه(٤): هي زائدة مع الفاعل؛ لأنه كالجُزء منها، والأول أَوْلى لإفادتها معنى وعملها لفظاً.

ثم اعلم أَنَّ الزائدةَ، والمجرَّدة للزمان، أعني غير العاملة، لا تقعان أولاً؛ لأنَّ البداية تكون باللوازم والأُصول، والمجرَّدة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر، وتقعان في الحشو كثيراً، وفي الأخير، على رأيي، نحو قولك: حضر الخطيب، كان، ولا تزاد، ولا تُجرَّد إلَّا ماضية، لِخِفَّتِها، وقد أَجاز أبوالبقاء: زيادة مضارع «كان»(٥) في قول حَسَّانٍ(٦):

٧٣٢ كأنَّ سبيئة من بيت رأسٍ يكون مزاجُها عَسَلٌ وماءُ

على رواية رفع مزاجها، وعسل وماء.

---

(١) مع الرضي: الأُشموني، وابنُ هشام. [الأُشموني ١/٢٤٠].

(٢) المبرِّد لم يذهب إلى زيادة (كان)، قالَ في المقتضَب ٤/١١٧: «... وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان). وذلك أن خبر (كان): (لنا)، فتقديره: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا». إذاً ما ذهب إليه الرضيُّ من نسبة زيادة (كان) إلى المبرد وَهَمٌ، وقد سبقه إلى هذا الوَهمِ الزَّجاجُ تلميذ المبرِّد.

[المقتضب ٤/١١٧ حاشية، والخزانة ٩/٢١٧].

وقد أَحْسَنَ البَطَلْيَوْسي في كتابه الحُلَل ص ٦٢ إذ قال: «وكان أبوالعباس المبرد يردّ ذلك، ويقول: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا..

وتابع أبا العباس على ذلك جماعةٌ من النحويين، وقالوا: كيف تلغى (كان) في هذا البيت، والضميرُ قد اتَّصَلَ بها؟...».

(٣) في ط: (بل) بدل الواو.

(٤) الكتاب ١/٢٨٩، و٢/٣٠٧ بولاق، وهذا مذهب الخليل والجمهور.

(٥) ذكر أبونصر، الحسن بن أسد الفارقي في كتابه الإفصاح ص ٦٤ هذا التوجيه، وهو زيادة (يكون)، ولم ينسبه إلى العكبري. ، وفي ابن الناظم ص ٥٥: «وندر زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل: أنت تكون ماجد نبيل

* إذا تهب شمأل بليـل».

(٦) (ديوانه ص ٣ نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م). والبيت قبلَ تحريم الخمر.

وهو في: الخزانة ٩/٢٢٤، سيبويه ١/٢٣ بولاق، المقتضَب ٤/٩٢، الإفصاح ص ٦٢؛ وفيه: سُلافة بدل سبيئة، ومعناهما واحدٌ، وهو الخَمر. وقد ذكر الفارقيُّ لهذا البيت خمسة أوجُهٍ، شواهد التوضيح ص ٣٦، المغني =

قولـه: «وصار للانتقال»، هذا معناها إذا كانت تامة، كما تَقَدَّم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أن لم يثبت، ومعنى يَصير: يكون بعد أن لم يكن.

قولُه: «وأصبح وأمسى وأضحى، لاقتران مضمون الجملة بأزمانها»، هذه الثلاثةُ تكون ناقصةً، وتامةً، والناقصة بمعنيين: إمّا بمعنى «صار» مطلقاً، من غير اعتبار الأزمنـة التي يدل عليها تركيب الفعل، أعني الصباح، والمساء، والضُّحى، بل باعتبار الزمن الذي تدل[1] عليه صيغةُ الفعلِ، أَعني الماضيَ والحالَ والاستقبالَ.

وإمّا بمعنى: كان في الصبح، وكان في المساء، وكان في الضُّحى، فيقترن، في هذا المعنى الأخير، مضمون الجملة أعني مصدرَ الخبر مضافاً إلى الاسم، بزمان[2] الفعل، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تَدُلُّ[3] عليه صيغتُه.

فمعنى أصبـح زيدٌ أميراً: أَنَّ إمـارة زيد مقترنةٌ بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى يصبح قائماً: أَنَّ قيامه مقترنٌ بالصبح في الحال أو في الاستقبال.

وتكون تامة، كقولك: أصبحنا والحمدُ لله، وأمسينا والمُلْكُ لله، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وكذلك: أضحينا، فَيَدُلُّ، أيضاً، كُلٌّ منها على الزمانين.

= ص ٥٩١، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٤٩/٦، ابن يعيش ٩١/٧، معاني الفَراء ٢١٥/٣، ضرائر الشعر ٢٩٦، الحُلَل ص ٤٦. والسُّبيئة: الخمر، وبيت راس: بلدة في الأردن عُرفت بخمرها وقيل: عني برأس: رئيس الخمّارين، «وخصه بالذكر؛ لأن خمره أعتق من خمر غيره» [الحُلَل ص ٤٧].

الشاهد فيه أنّ أبا البقاء جوّز زيادة (يكون) بلفظ المضارع، وادّعى أنها هـهنا زائدة على رواية رفع (مزاجها) على المبتدأ، و(عسل) خبرها.

[1] ط: يـــدل.

[2] ط: بزمانـــي.

[3] ط: يدل.

وحكى(١) الأخفش زيادةَ «أصبح» و«أمسى»، بعد «ما» التعجب، ككان، في لفظين، وهما: ما أصبح أبردها(٢)، وما أمسى أدفأها(٣)، وردَّهُ أبوعمرو(٤)، وقال السِّيرافي: إنه في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشيةً في كتابه.

أقول: لو ثبت ما حكى الأخفشُ، لَكان كُلٌّ منهما مجرّداً عن الحدث للزمانين، أي الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ «كان» مجرَّداً للماضي.

قولـه: «وظَلَّ وبات. . إلى آخره»، يعني أَنَّ معنى ظَلَّ زيدٌ متفكراً: كان في جميع النهـار كذلـك، فاقتـرن مضمون الجملة، وهو تَفَكُّرُ زيد، بجميع النهار مستغرقاً له، ويقترن، أيضا، بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة أي: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال وتصريفه: ظَلَّ يَظَلُّ ظُلُولاً.

قالُوا: ولم تُستعمل «ظَلَّ» إلاّ تامّةً، وقال ابنُ مالكٍ(٥): تكون تامة بمعنى طالَ، أو دامَ، والعهدة عليه.

---

(١) الأصول ١/٦٤.

«وأجاز هذه الزيادةَ أبوعليّ الفارسيُّ في قول الشاعر:

عدوُّ عينيـك وشـانِيها * أصبح مشغولٌ بمشـغولِ

وقولِ الشاعر:

أعاذِلَ قُولي ما هَوَيْتِ فَأَوِّبِي * كثيراً أرى أمسى لديكِ ذنوبي»

[الأشموني ١/٢٤١، ٢٤٢]، وانظر ابن الناظم ص ٥٥.

(٢)، (٣) يعني الدنيا. [شرح جُمَل الزَّجّاجي لابن عُصفور ١/٥٨٦].

(٤) كذا «أبوعَمرو» في جميع النُّسَخ، وهذا خطأ، ولعله يريد أبا عُمَرَ الجَرْمي، فإنّ أباعمرو بن العلاء لا يمكن أن يرد على الأخفش رأيه؛ لتأخر الأخفش عنه، فأبوعمرو مُتَوَفًّى سنة ١٥٤هـ، وتوفي الأخفشُ سنة ٢١٥هـ. وربِ قائلٍ يقول: هو الأخفشُ الأكبر، والجواب عن هذا من وجهين: الأول: إذا أطلق لفظ الأخفش، انصرف إلى الأخفش الأوسط، كما ههنا. والآخر: ليس للأخفش الأكبر حاشيةٌ على كتاب سيبويه، وإنما هي للأخفش الأوسط فيما أعلم.

(٥) التسهيل ص ٥٣.

وقولك: بات زيد مهموماً، أي كان في جميع الليل كذلك، فاقترن هَمُّ زيد بزمانَيْ «بات»، وهما: جميع الليل والزمن الماضي، ومصدره: البَيْتوتة، ومضارعه: يَبِيتُ، ويَبَات كباع يَبيع، وهاب يَهَابُ.

وتَجِيءُ تامَّةً بمعنى: أقام ليلاً، ونزل، سواءٌ نام أَوْ لم يَنَم، وفي كلامهم: ليلة السبت، سِرْ، وبِتْ، وقد جاءت «ظَلَّ» ناقصةً بمعنى «صار» مجرّدة(١) من الزمان المدلول عليه بتركيبها، قال تعالى:
﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾.(٢)

وأَمَّا مجيء «بات» بمعنى صار، ففيه نَظَرٌ، قالَ الأَندلسيُّ: جاء(٣) في الحديث بات بمعنى صار، وهو: «أين باتَتْ(٤) يَدُهُ»، قال: لأنَّ النوم قد يكون بالنهار، قالَ:(٥) ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مُخرج الغالب، لأنَّ غالب النوم بالليل.

قولُه: «ومازال. . . إلى آخره»، قد ذكرنا أَنَّ معنى مازال وأخواته: كان دائماً، فقولك مازال زيدٌ أميراً، أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مُذْ قَبِلها واستأهَلَ لها،

---

(١) ط: مجرَّداً.

(٢) النحل /٥٨، والآية بتمامها: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾.
[انظر مُشْكِل إعراب القرآن ٢/١٦، والتِّبيان ٢/٧٩٩].

(٣) ط: جاز.

(٤) حديثٌ شريفٌ صحيحٌ، وَرَدَ في ثلاثِ رواياتٍ: الأولى: «إذا استيقظ أحدُكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلَها ثلاثًا، فإنّ أحدَكم لا يَدْري أين باتَتْ يَدُهُ». المُوطَّأ ـ كتاب الطهارة ٩، والبُخاري، كتاب الوضوء ٢٦.

الثانيةُ: «إذا قام أحدكم من النوم فأراد أنْ يتوضّأ، فلا يُدخل يدَهُ في الإناء حتى يغسلَها؛ فإنه لا يدري أين باتت يده، ولا على ما وضَعَهَا». صحيح أبي داوود برقم ٩٣، الجامع الصغير ١/٢٥٧ (الألباني).

الثالثةُ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في الإناء حتى يَغْسِلَها ثلاثاً». [سُنَن النَّسائي ١/٦ ـ ٧، ٢١٥، مُسند أحمد ١٣/٧، صحيح البخاري بهامش فتح الباري ١/٢٣٠].

(٥) أي الأندلسي.

وهو وقت(١) البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه، لا قبل ذلك.

قوله: «ويلزمها النفي»، إن كانت ماضية(٢) فبما، ولم، وبلا في الدعاء، وإنْ كانت مضارعة فبما ولا ولن.

والأولى(٣) ألَّا يفصل بين لا، وما، وبينها بظرف أو شبهه، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال، نحو: لا اليومَ جئتني ولا أمس، وذلك لتركّب حرف النفي معها لإفادة الثبوت.

وقـــولُه: (٤)

٧٣٣ فلا، وأبي دَهماءَ، زالت عزيزةً [على قومها ما(٥) فَتَلَ الزندَ قادحُ]

شاذٌ، وليس مِمّا حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٦)

بتأويل: لا وأبي دهماء، لازالت؛ لأنَّ حذفهما(٧) لم يسمع إلّا من مضارعاتها، وإنما جاز حذفها لِعَدَمِ اللَّبْسِ، إذ تقرَّر أنها لا تكون ناقصةً إلّا معها، قالَ: (٨)

٧٣٤ تَنْفَكُّ تسمع ما حَيِيـــ ـتَ بهالكٍ حَتَّى تكونَهْ

---

(١) أي وقت قَبوله لها، واستحقاقه لها.

(٢) أي ماضية ولو معنى كالمضارع المنفي بلم أو لما، ولا يكون المضارع ماضيًا في المعنى إلّا بعدهما.

(٣) م: والأكثر.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٢٣٧/٩، معاني الفَراء ٥٤/٢، ١٥٤، المقرّب ٩٤/١، المُغني ص ٥١٣، ضرائر الشعر ص ١٥٦؛ وفيه: لَعَمْرُ أبي دهماءَ بدل: فلا وأبي دَهماءَ.

الشاهدُ فيه أنه قد فصل بالجار والمجرور، وهو الجملة القَسَمية (أبي دَهماء) بين (لا) النافية وبين (زالت).

(٥) ليس في ط.

(٦) يوسف /٨٥، ونصُّها: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

(٧) ط: حذفها.

(٨) خليفة بن براز، شاعرٌ جاهليٌّ.

الخزانة ٢٤٢/٩، ابن الناظم ص ٥١؛ وفيه: «وقد يغني معنى النفي عن لفظه... قال الشاعر: تنفك =

وتحذف منها كثيراً في جواب القسم كقوله تعالى ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ﴾(١).

وقولها: (٢)

٧٣٥ تزال حبال مُبرمات(٣) أعدها   لها ما مشى يوماً على خفِّه جَمَلْ

لأنَّ حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضاً، نحو: والله أقوم، أي: لا أقوم، فكيف بها(٤).

ولكون مازال، وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا تتصل (٢٢٨/ب) أداة الاستثناء بخبرها؛ لأنَّ الاستثناء المفرَّغ لا يكون في الموجب إلَّا في الفضلات، كما مرَّ في بابه، وخبر(٥) المبتدأ ليس بفضلةٍ، فلا يجوز: مازال زيدٌ إلَّا عالماً، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلَّا العِلم.

وأمَّا خبر ليس، وأخبار كان، وصار، وأخواتهما، إذا كانت منفية فيجوزُ اقترانُها بإلَّا، إذا قصدت الإثبات.

= تسمع...»، ابن يعيش ١٠٩/٧. جملة (تسمع مع فاعله الضمير): خبر تنفك، و(ما) مصدرية ظرفية. و(بهالكٍ): متعلق بـ «تسمع» على تقدير مضاف، أي بخبر هالكٍ. وسمع هنا ليست مما يتعدّى لمفعولين. ويجوز أن تكون الباءُ زائدةً، فتكون متعدِّيةً إلى مفعول واحد، كقولك: سمعت الخبر. و(حتى) حرف جر بمعنى إلى، والهاء في (تكونه) ضمير الهالك. والأكثر في خبر (كان) إذا كان ضميراً أن يكون منفصلاً. وهذا من القليل. الشاهد فيه أنَّ حَرْفَ النفي محذوفٌ، والتقدير: لا تنفك.

(١) يوسف /٨٥.

(٢) ليلى امرأة سالم بن قُحْفان، بضم القاف، وسكون الحاء.
الخزانة ٢٤٥/٩، الحماسة بشرح المرزوقي ١٧٢٧، ابن يعيش ١٠٩/٧.
والبيتُ شاهدٌ على أنَّ (تزال) جوابُ قَسَم، وحُذِف منه حرفُ النفي؛ أي: لا تزال، والقَسَم في بيتٍ قبلَهُ، وهو:

حلفت يميناً ياابن قُحْفانَ بالذي ✱ تكفل بالأرزاق في السهل والجَبَلْ

والضمير في (لها) عائدٌ على الإبل، أي: لا تزال تعد لها حبالاً مبرمات لسداد الرحال.

(٣) ط: مبرات.

(٤) الباء في مثل هذا زائدة؛ أى فكيف هي (يعني هذه الأفعال)؛ لأنَّ ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة عند حذفه.

(٥) الذي هو خبر هذه الأفعال.

وقد يمتنع ذلك فيها، أيضاً، وذلك إذا تقدمت أخبارُها(١) عليها، فلا يجوز: إلَّا قائماً لم يكن زيد، وإلَّا غنياً لم يَصِرْ خالدٌ، لامتناع تَصَدُّرِ «إلَّا» كما مَرَّ في بابه(٢)، وقد خُطِّيءَ(٣) ذو الرُّمَّةِ في قولِه(٤):

٧٣٦ حراجيجُ ما تنفك إلَّا مناخةً   على الخَسفِ أو ترمي بها بلداً قَفْرا

واعتُـذِر بأَنَّ «تنفـك» تامة(٥)، أي: ما تفارق وطنها، ومناخةً: حال(٦)، وعلى الخَسفِ، متعلِّق بُمناخة، جُعِل الخسف كالأرض التي تُناخ عليها،(٧) كقولِهِ:

٣٣٧ [وخيلٍ قد دَلَفْتُ (٨) لها بِخَيْلٍ] تحيةُ بينهِم ضربٌ وجيعُ(٩)

---

(١) انظر التبصرة ١/١٨٧، وابن يعيش ٧/١١٣.

(٢) أي باب الاستثناء.

(٣) مِمَّن خطَّاه أبوعُمَر الجَرْمي. [الكافي في شرح الهادي لِلزُّنجاني ١/٩٠ رسالة دكتوراه للدكتور يوسف الفَجّال]. وأبو عمرو بنُ العلاء. [الخزانة ٩/٢٤٨ هارون].

(٤) ديوانه (ص ١٧٣ نشر كارليل هنري هيس مكارتني كمبردج سنة ١٩١٩م). الخزانة ٩/٢٤٧، سيبويه ١/٤٢٨ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/١٢٤، شرح الكافية الشافية ١/٤٢٢ [تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، دمشق سنة ١٩٨٢م لصالح جامعة أم القُرى].
الجَنَى ٥٢٠، ٥٢١، ضرائر الشعر ص ٧٥؛ وفيه: «. . . ويقال إنَّ ذا الرمة لَمّا عِيب عليه قوله: «ما تنفك إلَّا مناخة» فَطِنَ له، فقال: إنما قلت: «آلا مناخة»، أي شخصاً. . .»، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٤. وحراجيج جمع حرجوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض، وهي الضامرة. يريد أنها لا تنفك من أوطانها التي لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال حالتان: إما الإناخة على الخسف أي على غير العلف في المراحل، وإمّا السير في البلد القفر.
الشاهد فيه أنه خُطِّيء ذو الرمة؛ لأنَّ ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا يتصل الاستثناء بخبرها كما بيّنه الرضي.

(٥) الذى قال إنَّ (تنفك) تامة هو الفَرّاء. [معاني القرآن ٣/٢٨١]. ونقل ابنُ الأنباري أنه قولُ الكِسائي، رواه عنه هشام. [الإنصاف، المسألة ١٧]. وانظر التبصرة ١/١٩٠، وابنَ يعيش ٧/١٠٧.

(٦) هذا الرأي لابن مالك. [شرح الكافية الشافية ١/٤٢٢].

(٧) «يريد أنّ الإناخة إنما تكون على العَلْف، فجعل الخسف بدلاً منه. . .». [الخزانة ٩/٢٥٢].

(٨) ليس في ط، د.

(٩) عمرو بن مَعْدِيكرب الزبيدي. (ديوانه ١٣٠ تحقيق هاشم الطعان، بغداد سنة ١٩٧٠م).
الخزانة ٩/٢٥٧، سيبويه ١/٣٦٥، ٢/٤٢٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٨٢، المقتَضب ٢/١٨ الطبعة الأخيرة، شروح سِقْط الزَّنْد ١/١٧٦، ٣٠٥، الخصائص ١/٣٦٨، التبصِرة والتذكرة ١/٣٨٠.
=

وترمي، عطف على مناخة، نحو قوله تعالى: ﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ ﴾(١)، وقيل: هي ناقصة، خبرها على الخسف، أي معه، ومناخة حال، وفيه ضَعْفٌ من وَجْهَيْنِ، إن كان العامل في الحال ما تنفك، أحدُهما: أَنَّ المفرَّغَ قلّما يأتي في المثْبَتِ وإن كان المستثنى فضلة(٢)، كالحال في مثالنا، والثاني أَنَّ العاملَ قبل «إلاّ» لا يعمل، عند البصريين، فيما بعد المستثنى إلاّ في تابعه أو في المستثنى منه، كما مَرَّ في بابه(٣).

وإن كان العامل في الحال، «على الخسف»، ففيه ضعفٌ من ثلاثة أَوْجُهٍ: أحدُها أَنَّ المفرَّغ قلّما يأتي في المثبَت، والثاني أَنَّ عاملَ الحالِ يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يُجِزْهُ سيبويه(٤)، خلافاً للأخفش، والثالثُ أَنَّ المستثنى، إذن، يكون مقدَّماً في الاستثناء المفرَّغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين، كما تَقَدَّم في باب الاستثناء.

قوله: «ومادام لتوقيت أمر... إلى آخره»، أي لتوقيت فِعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك: اجلس مادام زيد قائماً أبوه، مؤقتٌ لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد، وكذا إن كان فاعِل الخبر ضميرَ اسمِ دامَ، نحو: اجلِس مادام عمروٌ قائماً.

والبيت شاهدٌ على أنه جعل الضرب الوجيع كالتحية، كما جُعل الخسف كالأرض التي يناخ عليها.

و(الخيل): اسمُ جمعِ الفرس لا واحدَ له من لفظه، والمراد به الفُرسان. وأراد بالخيل الأول خيلَ الأعداء، وبالثاني خيله، والضمير في (بينهم) للخَيْلَيْن. و(دَلَفْتُ): دَنَوْتُ وزحفتُ من باب ضرب. والباء للتعدية، أي جعلتها دالفة إليها، فاللام بمعنى إلى.

(١) المُلك /١٩، والآية بتمامها: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۭ بَصِيرٌ﴾.

(٢) في ط زيادة (أيضاً) بعد قوله: فضلة.

(٣) شرح الرضي بإسهاب هذا في باب الفاعل في الجزء الأول، وذكره في باب الاستثناء أيضاً.

(٤) الكتاب ١/٤٢٨ بولاق.

قولُه: «ومِن ثَمَّ احتاج...»، أي: ومن أجل كونه توقيتاً لشيء، يكون ظرفاً لذلك الشيء والظرف فضلة فلابُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ جملةٍ، اسميةً، كانت أو فعليةً، لفظاً أَوْ تقديراً، كغيره من الفضلات، و«ما» التي في أول «مادام»: مصدرية زمانية، والمضاف الذي هو الزمان محذوف، أي مدة دوام قيام زيد.

قولُه: «وليس لنفي مضمون الجملة» قالَ سيبويه[1]، وتبعه ابنُ السَّرَّاجِ: ليس، للنفي مطلقاً[2]، تقول: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه في[3] الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4]، في المستقبل.

وجُمهور النحاة على أنها لنفي الحال، قال الأَندلسي - وأَحْسَنَ[5] - ليس بين القولَيْن تناقُضٌ، لأن خبر ليس، إن لم يقيد بزمان، يحمل على الحال، كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قُيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيِّدَ به، هذا قولُه.

وحُكْمُ «ما» كَحُكْمِ «ليس»، في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد، على ما قُيِّدَتْ[6] به، وقد ذكرنا حُكْمَ «لا» في باب المضارع.

وأصل ليس: لَيِسَ[7]، كهيب، كما يقال[8] في عَلِمَ: عَلْمَ، وإلزامهم تخفيفاً بالإسكان، وتركهم قلب يائها أَلِفاً، كما هو القياسُ في: هاب، الماضي،

---

(١) الكتاب ١/٣٥ بولاق.

(٢) انظر كتاب (أبوحيان النحوي) د. خديجة الحُدَيْثي ص ٤٨٨.

(٣) بمعنى: ما خلق الله مثله. فلفظ (خَلَقَ) بصيغة الماضي؛ والمثال في: سيبويه ١/٣٥ بولاق، وإصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل ص ١٤١.

(٤) هُود /٨، والآية بتمامها: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾.

(٥) جملة (أَحْسَنَ) معترضة. وقد قصد الرضي بها التعجيلَ بتزكية رأي الأندلسي.

(٦) ط: ما قيد.

(٧) انظر التطور النحوي لبرجشتراسر ص ١٦٩، ومدرسة الكوفة ص ٢١٧، ومنثور الفوائد ص ٢٥ - ٢٦.

(٨) ط: «كما يقال عَلْمَ في عَلِمَ».

لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف، ولا يَجُوز أَنْ يكون مفتوح الياء إِذ الفتحةُ لا تحذف في العينِ تَخفيفاً.

وسيبويه(١) والأكثرون على أنه فعل غير متصرِّف، وقال أبوعليّ في أحد قوليه: إنه(٢) حرف، إذ لو كان مخفف «فَعِلَ» كصَيْد في صَيد، لعادت حركة العين على الياء، عند اتّصال الضمير، كصَيِدت، ولو كان كهاب لكسرت الفاء، كهِبت.

والجواب: أنَّ ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرُّفِ(٣).

قالَ أبوعليّ: وأمّا(٤) إلحاق الضمير به في: لست ولستما ولستم، فلتشبيهه بالفعل، لكونه على ثلاثة، وبمعنى «ما» وكونه رافعاً فناصباً، كما ألحق الضمير في: هاء، هائِيا، هاؤُوا، هائِي، هائِيا، هائين، مع كونه اسم فعل، تشبيهاً بالفعل.

والأولى الحكم بفِعْليَّتِهِ، لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلَّا نادراً، كما ذكرنا في هاءَ(٥).

---

(١) الكتاب ١/٢١ بولاق: «فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وضعَتْ موضعاً واحداً ومن ثَمَّ لم تُصَرَّفْ تصرُّفَ الفعلِ الآخر».

(٢) المسائل الحلبيات ق٤٨/أ-٥٢/ب [مخطوط، رقم ٥ نحو ش ٨ دار الكتب المصرية]، والجَنَىٰ الدّاني ص ٤٩٤، ومعه ابنُ السَّرّاج، وابن شُقَيْر.

(٣) انظر المقتضَب ٨٧/٤.

(٤) ط: «وما إلحاق...».

(٥) في باب أسماء الأفعال.

[تقدُّمُ خبرِ كان وأخواتها على أسمائها]

قولـه: «ويجوز تقديم أخبارها كُلِّها على أسمائها، وهي في تقديمها» «عليها على ثلاثة أقسام(١)، قسم يجوز، وهو من: كان، إلى» «راح، وقِسم لا يجوز، وهو ما في أوله «ما»، خلافاً لابن كَيْسَانَ(٢) في غير مادام، وقِسم مختلَفٌ فيه وهو ليس».

ذكـر ابنُ مُعطٍ:(٣) أَنَّ خبـرَ مادام لا يتوسط بينه وبين الاسم،(٤) وهو غَلَطٌ لم يذكره(٥) غيره، وقد ذكرنا ذلك في باب الموصولات.

قولُه: «مِن كان إلى راح»، كل ما ليس في أوله «ما» مما ذكره المصنِّفُ، ومما لم يذكره، من الأفعال الناقصة، يجوز تقديم أخبارها عليها، وفي «ليس» خلافٌ، على ما يَجِيءُ، وأَمَّا «مادام» فلا خلاف في امتناع (٢٢٩/أ) تقديم خبرها عليها «كما ذكرنا(٦) في الموصولات»، وكذا لا يجوز فصلُ «ما» عن الفعل بالخبر، كما مَرَّ هناك، وأما غير «مادام» مِمَّا في أوله «ما» من هذه الأفعال، فأجازَ الكوفيون(٧) غير الفـراء(٨)، ووافقهم ابنُ كَيْسَانَ: تقديم خبرها عليها، قالوا: لأنَّ «ما» لزمت هذه الأفعـال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، بخلاف نحو: ما

---

(١) ذكر أبوالحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح أربعة أقسام. انظر الأشباه ٢/٥٦.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٧، والأشباه ٢/٥٦.

(٣) هو أبوالحسين زين الدين يحيى بن عبدالمعطي، ولد سنة ٥٦٤هـ وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق. وهو من تلامذة الجُزُولي الأجِلاء، وهو صاحب الألفية المشهورة. توفي سنة ٦٢٨هـ بمصر.
[البغية ب/٣٤٤، الإنباه ٤/٣٨، شذَرات الذهب ٥/١٢٩].

(٤) الفصول الخمسون [لابن معطٍ. تحقيق د: محمود الطناحي، ط الحلبي] ص ١٨١.

(٥) في م: لم يوافقه فيه أحدٌ.

(٦) في د: «لأنّ (ما) مصدرية، وقد ذكرنا العِلّةَ في ذلك في الموصولات».

(٧) الإنصاف، المسألة ١٧.

(٨) التسهيل ص ٥٤.

فارق، وما انفصل، فإنها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظاً ومعنىً، والفصل بينها وبين الفعل لم يجز ذلك في هذه الأفعال.

ولم يجوِّز ذلك غيرهم، نظراً إلى لفظ «ما»، ولو لم يكن فيها معنى النفي، لم يَصِرِ الكلامُ مثبَتاً بمعنى الدوام.

وأمَّا توسط(١) الخبر بين «ما» النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوّزه أحدٌ منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائماً زال زيدٌ، كما جاز، ما قائماً كان زيدٌ، اتِّفاقاً، وكل حكم ذكرناه في «ما» النفي، فهو ثابت في «إنْ» النافية.

وأمَّا غيرها من حروف النفي نحو لم، ولَن، ولا، فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة، لم يَجُزْ توسيطُ الخبرِ بينها وبين الأفعال، اتّفاقاً، لِما ذكرنا في «ما» ويجوز تقديمها عليها، اتفاقاً؛ لأنها ليست كَمَا في طلب التصدير، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وأمَّا «ليس»، فالأكثرون(٢) على جواز تقديم خبرها عليها، ومَنَعَ الكوفيةُ(٣) من ذلك، لأنَّ مذهبَهم أنها حرفٌ، كما، فألحقوها بها، كإنْ، ووافقهم(٤) المبرّدُ، وإن كان مذهبُه أنها فِعْلٌ، نظراً إلى عدم تصرُّفِها ومشابهتِها(٥) لِما، ولِنُقْصانِ فِعليَّتِها،

---

(١) ط: توسيط.

(٢) منهم «أبوعلي الفارسي، والسِّيرافي وابنُ بَرْهان». [شرح عُمدة الحافظ ٢٠٦، ٢٠٧]، وانظر: [الإنصاف، المسألة ١٨، والخصائص ١/١٨٨]. هذا، وقد جعل السيوطي في الهمع ١/١١٧ الفارسيَّ والسيرافيَّ من القائلين بالمنْع. وجعل البَطَلْيَوْسي سيبويه من المجوّزين (إصلاح الخَلَل ص ١٤٠) وانظر سيبويه ١/٥٢ بولاق.

(٣) ومعهم المبرد والزجاج وابنُ السرّاجِ والجُرْجانيُّ وابنُ مالكٍ وأكثر المتأخرين. [الإنصاف، المسألة ١٨، ظاهرة الشذوذ ص ٢١٩، شرح التصريح ١/١٨٨].

(٤) في المقتضَب ٤/١٠٢: «وكذلك لو قلت: غلامَه كان زيدٌ ضرب لكان جيداً؛ لأنَّ (كان) بمنزلة ضرب؛ ألا ترى أنك تقول: ضاربًا أخاك ضربت، ورجلا قائماً أكرمت. فهذا بمنزلة ذلك».
وقال في ٤/١٩٤: «وليس تقديمُ الخبر وتأخيرُه فيها سواء» يريد التوسط. وانظر ٤/٤٠٦.

(٥) د: وتشبيهاً لها بـ «ما».

جاز ترك نون(1) الوقاية معها، كما في قوله:(2):

إذْ ذهب القوم الكرام ليسي ٣٩٢

ولذلك، أيضاً، أجاز بعضُهم(3) إبطالَ عملها بإلّا، كما في قولهم: ليس الطيب إلّا المِسْكُ بالرفع(4).

واستدَلَّ المجوِّزُ(5) بقوله تعالى:

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(6)،

قالُوا: لأنَّ المعمولَ لا يجوز وقوعه إلَّا حيث يجوز وقوع العامل.

ولا يَطَّرِدُ لهم ذلك، فإنك تقول: زيداً لن أضرب، ولم أضرب، ولا مَنْعَ أَنْ يقال: إنَّ «يومَ يأتيهم» ظرفٌ لِلَيْسَ(7)، فإنَّ الأفعالَ الناقصة تنصِبُ الظروفَ لدلالتها على مُطْلَقِ الحَدَثِ.

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف، كما ذكرنا في باب المبتدأ، كما يكون للنعت المقطوع بالرفع، وللممدوح أو المذموم، ولا على مبتدأ لازم التصدّر كأسماء الاستفهام والشرط، ولا على مبتدأ عادم التصرف، كما،

---

(1) م، د: «جاز ألّا تدخلها نون الوقاية».

(2) رؤبة (ديوانه ١٧٥)؛ وقبلَه: عَدَدْتُ قومي كعَديدِ الطَّيْسِ. وقد سَبَقَ تخريجُه.
والشاهد فيه أنَّ (ليس) لنقصان فعليّتها جاز تَرْكُ نُونِ الوقاية معها.

(3) منهم أبوعَمرو بنُ العَلاء. طبقات النحويين واللغويين ٤٣ [أبوبكر الزبيدي، القاهرة سنة ١٩٧٣م].

(4) انظر: مجالس العلماء، المجلس الأول ص ١، والأشباه ٢٣/٣، ١٦٥، والجَنَى ٤٩٦ - ٤٩٧، وإصلاح الخَلَل ص ١٤١، والتخمير ١/٤٦٢.

(5) هم: سيبويه، والفارسي، وابنُ برْهان، والزمخشري، والشَّلَوْبين، وابنُ عُصفور. [الإنصاف، المسألة ١٨، والهمع ١/١١٧، والإيضاح العَضُدي ١/١٠١، والمُغني ٥٧٠].

(6) هود / من ٨.

(7) انظر الخصائص ٢/٤٠٠.

التعجبية، ولا على مبتدأ يلزم الابتدائيَّة لكونه في المثل، كقولهم: الطعن يَظْأَرُ(١)، أو يلزمها لكونه في جملة كالمَثَل، كالجمل الاعتراضية، كقوله:(٢):

فأنتِ طلاقٌ، والطلاق عزيمةٌ(٣) * [ثلاثاً ومن يخرق(٤) أعقُّ وأظلمُ]

أو يلزم الابتدائية لكونه بعد «أمَّا» وإذا المفاجأة، أو لتضمُّنه معنى الدُّعاء، كسلامٌ عليك، فإنه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

ولا تقع(٥) أخبارُ هذه الأفعالِ جُمَلًا طلبيةً، وذلك لأنَّ هذه الأفعالَ، كما تقدم(٦) صفاتٌ لمصادرِ أخبارها في الحقيقة، ألَا ترى أنَّ معنى كان زيد قائماً: لِزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى صار زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أنْ لم يكن، ومعنى أصبح زيد قائماً: لِزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح، وكذا سائرها، إذ في كُلِّها معنى الكون مع قَيْدٍ آخَرَ، كما ذَكَرْنا غيرَ مَرَّةٍ.

فلو كانت أخبارُها طلبيةً لم تَخْلُ هي من أن تكون خبريةً أَوْ طلبيةً، فإن كانت خبريةً، تناقضَ الكلامُ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ، لكونها صفةً لمصدر خبرها، تَدُلُّ على أنَّ المصدرَ مُخْبَرٌ بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطَّلَبُ في الخبر، يَدُلُّ على أنه غيرُ محكومٍ عليه بالحصول في أحدها فيتناقض، وبعبارةٍ أُخرى: مصدرُ الخبرِ في جميعها فاعلٌ للفعل الناقص، كما مَرَّ تقديرُهُ، فلو قلت: كان زيد هل ضَرَبَ

---

(١) مجمع الأمثال للمَيْداني ١/٤٣٢، رقم المَثَل ٢٢٧٩؛ وفيه: «يقال: ظَأَرْتُ الناقةَ أظأرها ظأراً، إذا عطفتها على ولد غيرها. يُضرب في الإعطاء على المَخَافة، أي طَعْنُكَ إياه يَعْطِفُهُ على الصلح».

(٢) سبق تخريجه ص ٧٩٢ من القسم الأول.

(٣) د، ط: ألية.

(٤) ليس في ط.

(٥) ط: ولا يقع.

(٦) د: «كما تقدم الإشارة إليه».

غلامَهُ، كان ضربُه لغلامه مخبراً عنه بِكان، ثابتاً عند المتكلم، مسئولاً عنه بِهَلْ، غيرَ ثابت عنده، وهو تناقُضٌ.

وأمَّا قولُهم: علمت أَزيدٌ عندك أَمْ لا، فقد ذكرنا أنَّ: أَزَيْدٌ، ليس للاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض.

وإن كانت الأفعالُ طلبيةً مع أخبارها، وهي، كما ذكرنا، صفةٌ للأخبار، اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إنْ كان الطلبانِ متساوِيَيْن إذِ الطلبُ فيها طلبٌ في أخبارها، تقول: كُنْ قائماً، أي: قُمْ، وهل يكون قائماً، أي: هل يقوم.

وقد جاء الطلبُ فيهما معاً في الشِّعر، قال:(١):

٧٣٨ وكُوني بالمكارم ذَكِّريني * [ودلِّي دَلَّ ماجدةٍ(٢) صَنَاعِ]

وان اختلف الطلبان، بأن يكون أحدُهما أمراً، مثلاً، والآخَرُ استفهاماً، نحو: كُوني هل ضربتِ، اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو مُحَالٌ.

---

(١) بعض بني نَهْشَلٍ، وهو جاهليٌّ.
الخزانة ٢٦٦/٩، نوادر أبي زيد ٢٠٦ و ٢٦٠، ضرائر الشعر ٢٥٨، المغني ص ٧٦٢.
و (الماجدة): الكريمة، و(الصَّناع): الرقيقة الكف بالعمل، يقول: اخِلطي ذاك بمنفعةٍ وصنعةٍ، ولا تكوني خَرْقاءَ لا ينتفع أهلها.
والبيتُ شاهدٌ على أنه جاء خبر كان جملةً طلبيَّةً، وهذا مختصٌ بالشِّعر.
قال ابنُ عُصفور: «فجعل (ذَكِّريني) في موضع (مذكِّرةً)، وهو قَبيحٌ؛ لأنَّ فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب «كان». وإنما فعل ذلك؛ لأنَّ (كوني) أمر في اللفظ، وحصول الأمر منه لها إنما وقع على التذكير، فلمّا كان في المعنى أمراً لها بتذكيره، استعمل فيه لفظ الأمر [الضرائر ص ٢٥٩]، وانظر التسهيل ص ٥٢. وقال ابنُ هشام: «والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تَذْكرينَني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كان في الضلالة فَلْيَمْدُدْ له الرحمن مَداً﴾ [مريم/٧٥] أي فيمد. [المغني ٧٦٢ ط. م].

(٢) ليس فى د، ط.

وأمَّا إن كان خبرُها مفرداً متضمِّناً لمعنى الاستفهام، جاز(١)؛ لأنّ(٢) ذلك المفرد يجب تقـدُّمُـه عليها، نحو: أين كان زيد، وأيُّهم كان زيد، وكل كلمة استفهام تقدمت على (٢٢٩/ب) جملة، أحدَثَتْ فيها معنى الاستفهام، فلا يبقى، إذن، في الفعل «إخبار حتى(٣) يتناقضَ الكلام».

فإن قيل: فيجب أن يُجوِّزَ تقديم الجملة الطلبية عليها، على ما ذكرت، نحو: أيُّهم ضَرب كان زيد.

قلت: إن كلمـة الاستفهـام تُحْـدِثُ في الجملة التي تليها بلا فصل، معنى الاستفهام، لا في جملةٍ أُخرى بعدَها.

فَعَلَى هذا يجوز وقوعُ أسماء الاستفهام أخباراً لهذه الأفعال إذا لم تكن مُصَدَّرةً بما، النفي(٤)، فلا تقول: أين، ما كان زيد، ولا: متى مازال عمرو(٥)، لوجوب تصدُّر «ما» النفي، ويجوز(٦): متى لم يزل زيد، وأيَّ وقت لم يزل سماحُك.

ومنع الجُزُولي(٧) والشَّلَوْبيني(٨): ذلك، في «ليس» نحو: أين ليس زيد، فإنْ مَنَعَا ذلك بناءً على مَنْعِ تقدُّمِ خبر ليس عليه، فقد مَرَّ الكلام عليه، وإن مَنَعَاهُ لأدائه إلى المُحال، من حيث المعنى؛ لأنّ زيداً، لا يجوز أن يكون في جميع الأمكنة، فالجوابُ أنَّ ذلك على سبيلِ المبالغة، ويفرض ذلك في غير المستحيل، نحو: متى ليس وجود الله، أو علمه، أو قدرته.

---

(١) جواب (أمّا)، وحقه الاقتران بالفاء، وكثيراً ما يأتي مثل هذا في كلام الرضي، وقد أشرْنا إلى هذا من قبل.

(٢) في ط: لأنّ جاز ذلك المفرد!.

(٣) في م: «معنى الإخبار حتى يتناقضَ هو ومضمون الخبر».

(٤) هذا كقوله: ما التعجب بالإضافة.

(٥) ط: زيـد.

(٦) في ط: «ويجوز متى لم يزل هذا، وأين لم تزل عمرو، وأي وقت لم يكن سماحُك».

(٧) الشرح الصغير للمقدّمة الجُزُولية ص ٨٠.

(٨) التسهيل ص ٥٣. والشَّلَوْبيني: هو عُمَـرُ بنُ مُحَمَّـدٍ، له شرحٌ لكتـاب سيبـويه، وشرح لِلجُزُولية. توفي سنة ٦٤٥هـ. وكان يقال له: الشَّلَوْبين أيضاً. [البُلْغة ١٧٢، الإنباه ٢/٣٣٢، البُغية ٢/٢٢٤].

ثم نقول: إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ماله صدرُ الكلامِ ، وَجَبَ تقديمُه على كان وأخواته ، إن لم تصدّر بما ، وذلك(١): إمّا كلمة الشرط نحو: أين تكن أكن ، أو كلمة الاستفهام ، نحو: أين كنت وأيُّهم كنت .

وإذا كان الخبر ظرفاً والاسم نكرة ، وجب تأخيرُ الاسم عن الخبر ، نحو: كان في الدار رجلٌ ، وفي الدار كان رجل ، وكذا إن دخل «إلّا» على الاسم نحو: لم يكن قائماً إلّا زيدٌ ، أو: قائماً لم يكن إلّا زيدٌ ، لِما ذكرنا في باب الفاعل(٢) ، ويجب ، أيضاً تأخيرُه عن الخبر ، إذا كان لجزء الخبر ضميرٌ في الاسْمِ ، نحو: كان في الدار صاحبُها ، وكذا إذا كان الاسم «أنَّ» مع صلتها ، نحو: كان عندي أنَّك قائمٌ ، وعندي كان أنَّكَ قائمٌ ، إذْ لو تأخر الخبر لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ، على تقدير إضمار الشأن في الفعل ، ويجب تأخيرُ الخبر عن كان ، واسمه معاً إن دخله «إلّا» نحو: ما كان زيدٌ إلّا قائماً ، ويجب توسيطُه أو تأخيره ، إذا كان الفعلُ مُصَدَّراً بما يقتضي التصدُّر ، وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل ، كهَلْ وأسماء الاستفهام والشرط ، نحو: هل كان زيد قائماً ، ومتى كان قائماً زيد ، إذ لا تُفصل هذه الكَلِم عن الفعل ، كما مَضَىٰ في المنصوبِ على شريطة التفسير.(٣)

وأمَّا همزةُ الاستفهامِ ، وما ، النفي ، إذا لم يكن مع زال وأخواتها ،(٤) ، فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقصِ ، نحو: ما قائماً كان زيدٌ ، و : أقائماً كان زيدٌ ، ولا يجوز تقديمُه عليهما .

ويجب تأخيرُ الخبرِ أيضاً عَن الاسْمِ إذا تأخَّرَ مرفوعهُ عنه نحو: كان زيد حسناً وجهه ، فلو قلت: كان حسناً زيدٌ وجهه ، أوْ: حسناً كان زيدٌ وجهه ، لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه ، بالأجنبي .

---

(١) أي ماله صدر الكلام .

(٢) في الجزء الأول الذي يحققه الزميل حسن حفظي .

(٣) في الجزء الأول .

(٤) انظر الإنصاف ، المسألة ١٧ .

وأمَّا إذا تأخر منصوبه، فيجوز على قُبْحٍ، إذا لم يكنِ المنصوبُ ظرفاً، نحو: ضارباً كان زيدٌ عَمْراً، إذِ المنصوبُ ليس كجُزئِه، أَمَّا إذا كان منصوبُهُ ظَرفاً فإنه يجوز بلا قُبْحٍ، نحو ضارباً كان زيدٌ اليومَ أو في الدار، إذِ الظُروفُ مُتَّسَعٌ[1] فيها.

وألزم بعضُهم تأخيرَ الخبر إذا كان جملةً، ولا وَجْهَ لِمَنْعِ توسُّطِها أَوْ تقدُّمِها، والأصلُ الجَوازُ.

ولا يُفصل، عند البصرية بين كان وأخواته، وبَيْنَ المرفوع بها من معمولاتِ الخبر إلَّا بالظرف، أو الجارِّ والمجرور[2]، نحو: كان أمامَكَ زيدٌ جالساً، وذلك لكون الفعل الناقصِ عاملاً ضعيفاً، فلا يفصل بينه وبين مفعوله، من الأجنبيات إلَّا بالظرف، وإن كان العامل قوياً، جازَ الفصلُ بينه وبين معمولِهِ، بِشَرْطِ أن يكون فضلةً، بغير الظرفِ أيضاً، نحو: عَمْراً كان زيدٌ ضارباً.

وأجاز الكوفيون[3] الفَصْلَ بين كان ومرفوعِهِ بغير الظرفِ أيضاً، نحو: كان زيداً عَمْروٌ ضارباً.

وفَرَّقَ بعضُ البصريين، بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل، وبينه إذا لم يتصل، فجوَّزَ في المتصل، نحو: كان زيداً ضارباً عَمْروٌ، ولم يجوِّز في المنفصل، نحو: كان زيداً عَمروٌ ضارباً، وما أوهم خلاف ذلك، قدَّر فيه البصريون ضميرَ الشأنِ، اسماً لِكان وأخواتِه نحو: كان زيد الحُمَّى تأخذ، أو: كان زيداً تأخذ الحمى، قالَ:[4]

٧٣٩ قنافذ هدَّاجون حول بيوتهم   بما كان إياهم عطيَّة عوَّدا

---

(١) د: يُتَّسَعُ.

(٢) حاشية الصَّبَّان ١/٢٣٨. وانظُر الإنصاف، المسألة ١٨، والمُساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٧٦.

(٢) إصلاح الخَلَل ص ١٥٢، والإنصاف، المسألة ١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٧٦.

(٤) الفرزدق (ديوانه ١/٢١٤). والبيتُ من قصيدةٍ يَهجو فيها جريراً، وعبدَالقيس، وقد وصفهم بالفُجُور والخِيانة، وشبَّههم بالقنافذ في مَشْيهم بالليل.

الخزانة ٩/٢٦٨، المُساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٧٧، إصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل ص ١٥٢، المغني =

ويجوزُ في البيت، زيادةُ(١) كانَ(٢).

واعْلَمْ أنـه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يُطلب التخصيصُ مع حصول الفائدة، على ما ذَكَرْنَا في باب المبتدأ، قالَ: (٣)

٧٤٠ مادامَ فِيهنّ فَصيلٌ(٤) حَيًّا

وتقول: مازال رجل واقفاً بالباب، وكذا في باب «إنَّ»، قالَ: (٥)

= ص ٧٩٥ شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/١٧٠.

والقنافذ جمع قُنْفُذ، بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف، وسكون النون وفتح الفاء. وآخره ذالٌ معجَمة، أُودالٌ مهملة: حيوانٌ يُضرَبُ به المَثَل في السرى، فيقال: «هو أسرى من القنفذ». و(هدّاجون): جمع هدّاج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، وهي مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاشٌ، ويُروى قنافذ درّاجون، وهي رواية الديوان. و(عَطِيَّة) هو أبوجَرير.

والبيت شاهدٌ للكوفيين على جواز إيلاء كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جارٍّ ومجرورٍ، وقد ردّ عليهم البصريون. [انظُر إصلاح الخَلَل ص ١٥٢].

(١) أو الإضمار فيها. [إصلاح الخَلَل ص ١٥٣].

والحاصل: أنه يجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً، أو مجروراً، نحو: كان عندك، أو في المسجد زيد معتكفاً. فإن لم يكن أحدهما، فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً، وفصّل ابنُ السراج، والفارسيُّ، وابنُ عُصفور فأجازوه إنْ تقدم الخبر معه: كان طعامك آكلاً زيد، ومنعوه إنْ تقدم وحْدهُ: «كان طعامَك زيدٌ آكلاً».

(٢) في د تكملة بعد قوله: «زيادة كان» كما يلي: «ويجوز عَمْراً كان زيد ضاربًا بلا قُبْحٍ؛ لأنَّ العامل قوي، فيجوز الفصل بينه وبين معموله الفضلة بأجنبي».

(٣) ابن مَيَّادة (شعره ص ٢٣٧).

الخزانة ٩/٢٧٢، سيبويه ١/٢٧ بولاق، نوادر أبي زيد ص ٥١٢، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢٦٦، الإفصـاح ص ٢٧٨، اللسان /فَصَلَ/ط. الخياط والراجز يخاطب ناقته، وقوله: (مادام فيهن): أي في هذه الإبل. والفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه بعد فِطامه. الشاهد في تقديم (فيهنّ) وهو ظرف ملغي على الاسم لحصـول الفـائدة؛ لأنك إذا قلت: مادام فصيلٌ حياً، فالمراد: أبداً. فلمّا لم تَتِمّ الفائدةُ إلّا به حَسُنَ تقديمُه لمضارعته الخبر في الفائدة.

(٤) في د: فضيل.

(٥) امرؤ القَيْس. وتنكير (شفاء) هي رواية سيبويه ١/٢٨٤ بولاق. الخزانة ٩/٢٧٤، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٨؛ وفيه: وإن (شفـائي) بدل (شفـاءً). فلا شاهدَ فيه عندئذ. والمُهَراقة: المصبوبة، والهاء مفتوحة فى الوصف، كما هي مفتوحة في المضارع: يُهَريق؛ لأنها ليست بأصلية، إنما هي بدلٌ من همزة أراق. الشاهد فيه =

٧٤١ وإنَّ شفاءً عبرة مُهَراقة [فَهَلْ عِنْدَ رسم دارسٍ(١) من مُعَوَّلِ]

كذا أنشده سيبويه(٢).

وقد يُخبر، في هذا الباب، وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك (٢٣٠/أ) في المبتدأ والخبر للالتباس، لِاتّفاقِ إعراب الجُزْأيْنِ هناك واختلافِهما هنا.

وقد ذَكَرْنَا أَنَّ سيبويه قالَ في نحو مَن زيد: إنّ «زيد» هو الخبر(٣).

وقال(٤) الزمخشري: لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة إلّا ضرورة، نحو قولِهِ(٥):

.... يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ ٧٣٢

فيمن نصب(٦) «مزاجها»(٧)، وقالَ: (٨)

[قِفي قَبْلَ التفرُّقِ(٩) ياضُبَاعَا] ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعَا ١٤٣

وقالَ ابنُ مالكٍ(١٠): بل يجوز ذلك اختياراً؛(١١) لأنَّ الشاعر أمكنه أَنْ يقولَ:

.... ولا يك موقفي منك الوداعـــا

= نصب «شفاء» اسماً؛ لإن مع تنكيرها؛ لأن الخبر نكرة مثلها.

وهو أحسن مِن أن يكون الاسْمُ نكرة والخبر معرفة في نحو: إنَّ قريباً منك زيد.

(١) ليس فى ط.

(٢) الكتاب ١/٢٨٤ بولاق.

(٣) الكتاب ١/١٥٢ بولاق. وقوله: (أنشده سيبويه): أَيْ، بالتنوين لكلمة (شفاء).

(٤) المفصّل ص ٢٦٣.

(٥) حسان بن ثابت. وصدرُ البيت: كأنَّ سَبِيئةً مِن بيت رأسٍ * وقد سَبَق تخريجُ البيتِ.

(٦) في م: «فيمن روي النصب في مزاجها».

(٧) على أنه خبر مقدم، وهو معرفة، وعَسَلٌ اسم كان مؤخّر وهو نكرة.

(٨) سبق تخريجه ص ٤٧٧ من القسم الأول.

(٩) ليس فى ط.

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٦٣.

(١١) مبني على مذهبه في الضرورة، وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، والجُمهور يقولون: هي ما وقع في الشعر، ولو كان للشاعر عنه مندوحة.

وأنِ يرفع «مزاجها» على إضمار الشأن في «كان»، كما في الرواية الأخرى.

ولا خلاف، عنـد مُجـوِّزِه(١) اختياراً، أيضاً: أنَّ الأَوْلى: جَعْلُ المعرفة اسماً والنكرة خبراً،(٢) أَلَا ترى أنهم قالوا: إنَّ «أَنْ»(٣) أَوْلى بالاسمية مِمَّا تقدم(٤) في نحو قولـه تعـالى: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾(٥)، مع كونهما معرفتين، لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر.

وإنما جرَّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: عَدَمُ اللَّبْسِ في بابَيْ كان وإنَّ، لاختلاف إعراب الجزأين.

وأورد سيبويه(٦) للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة قوله:(٧)

٧٤٢ أَسكرانُ كانَ ابنَ المَرَاغة إذْ هَجَا تميماً بِجَوْفِ الشام أم مُتساكِرُ؟

---

(١) في م، د: «عند مَن جوَّز مثل هذا أيضاً أنَّ الأكثر والأَوْلى...».

(٢) انظر دراسات ق ١، ١/٣٥٨.

(٣) يعني هي، وما دخلت عليه من الفعل، فيؤوَّلان بالمصدر في موضع رفع اسم (كان).

(٤) أي مما قبلها في الآية، وهو «حجتهم». ويجوز العكس.

(٥) الجاثية /٢٥، والآية بتمامها: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾
انظر: [المشكل ٢٩٧/٢، دراسات ق ١، ١/٣٥٨، الإتحاف ص ٣٩٠].

(٦) الكتاب ١/٢٣ بولاق.

(٧) الفرزدق (ديوانه ٤٨١)، وقد ذُكر البيت مفرداً على أنه من فوائت الديوان.
الخزانة ٩/٢٨٨، سيبويه ١/٢٣، ٣١٤، المقتضب ٤/٩٣، الخصائص ٢/٣٧٥، ملحق المسائل العسكريات ص ١٤٥.
ويَعني بابن المراغة جَريراً، لقَّبَ الفرزدقُ أمَّهُ بالمراغة، وهي الأُتَان التي لا تمتنع من الفُحول.
والشاهد فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة.
هذا، و «بعض العرب ـ وهم بنو دارم وبنو نهشل ـ يقولون: قائمٌ كان عبدَالله، وكان قائمٌ عبدَالله، فيجعلون النكرة اسماً، والمعرفة خبراً لِـ «كان»، وإنما يفعلون ذلك؛ لأنَّ النكرة أشدُّ تمكناً مِنَ المعرفة.
[شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩].

وقـــــولَهُ : (١)

فإنك لا تُبالي بعد حَوْلٍ أَظَبْيٌ كان أمَّك أم حمارُ ٥٢٤

وقـــولَهُ(٢) :

٧٤٣ أَلا مَن مبلغ حسَّان عني أطِبٌّ كان سحرَك أَمْ جُنونُ

وردَّ عليه المبردُ(٣) بِأنَّ اسمَ كان، هو الضميرُ وهو معرفة(٤).

وأجاب بعضُهم المبرِّدَ عن سيبويه بأنَّ همزةَ الاستفهام في : أظبيٌّ، و: أَطِبٌّ، و : أَسكرانُ : دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند إلى ضميره، فارتفاع ذلـك المـرفـوع بمضمـر يفسِّره ذلك الفعل أَوْلى ، فاسم كان «إذَنْ» نكرة، ورُدَّ الجواب بأن «أمْ» المتصلة يليها أحد المستويين والآخر(٥) الهمزة، ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً، لم يَلِهما المستويان.

---

(١) خداش بن زهير، كما في سيبويه ١/٢٣ بولاق، والمقتضَب ٤/٩٤ الطبعة الأخيرة. أو ثَرْوان بن فزارة العامري، كما في الخزانة ٧/١٩٢ هارون.

والشاهد فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة؛ لأنَّ النكرةَ أشدُّ تمكُّناً من المعرفة.

(٢) أبوقيس بن الأسلت الأنصاري الخزرجي في حَسَّان بن ثابت، وهو من الأوْس.

الخزانة ٩/٢٩٥، سيبويه ١/٢٣ بولاق، اللسان /طَبَبَ/.

الشاهد فيه لِما تَقَدَّم قَبْلَهُ.

(٣) المبرِّد في المقتضب ٤/٩٣، ٩٤ جَعَلَ البيتَيْن:

أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أمْ مُتساكرُ

فإنك لا تبالي بعـد حـولٍ أظبـيٌ كان أمُّـك أمْ حمارُ

من ضرورة الشِّعر، فهو ـ على هذا ـ موافقٌ لسيبويه الذي جعل ضمير العائد على نكرة هو نكرة. وإذاً فإن ما ذهب إليه الرضي ليس بصحيحٍ . هذا، وقد تابع الرضيَّ في هذا الوَهَم ابْنُ يعيش في شرح المفصل ٧/٩٥.

(٤) في د تكملة : «فلم يخبر إلا عن المعرفة».

(٥) أي ويلي الآخر الهمزة.

وأُجيب عن رَدِّ الجوابِ، بأَنَّ الفِعل لمّا كان محذوفاً وجوباً لأجل المفسِّر فكأنه معدومٌ، وأيضاً فإن استواء ما وَلِيَاهما قد لا يكون، في ضرورة الشِّعر، كما يَجِيءُ في باب العطف⁽¹⁾.

هذا، ونحن قد ذكرنا في المنصوبِ على شريطة التفسير: أَنَّ المرفوع إنما يفسِّر رافعه بظاهر، إذا كان المرفوع بعدَ كلمة لازمة للفعل نحو: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ⁽²⁾ هَلَكَ﴾⁽³⁾ وفي قوله خاصةً: «أظبيٌ كان أُمَّك أم حمارُ»: الأَوْلى أن يرتفع ظبي بكان المقدَّرة⁽⁴⁾ لِما يجيء في باب العطف أنه بعد سواء، ولا أُبالي، لا تدخل همزة التسوية إلّا على الفعل.

وأجاب بعضُهم، المبرّدَ عن سيبويه بأَنَّ الضميرَ راجعٌ إلى منكَّر فيكون منكَّراً، وَرُدَّ جوابُهم بِأَنَّ الضميرَ الراجع إلى نكرة: معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو: ضربت رجلًا وهو راكب، ولو كان نكرة لَصَحَّ وصفُهْ.

والجوابُ عن الرَّدِّ: أَنَّ الضميرَ إذا عاد إلى نكرة مختصَّةٍ بوجه فهو معرفةٌ نحو: جاءني رجلٌ فضربته، وإلّا فهو نكرة نحو: أَرَجُلٌ ضربته أم امرأة، كما مَرَّ في حَدِّ المعرفة، والنكرات المفسِّرة للضمير في الأبيات الثلاثة: غير مختصة، فالضمائر، إذن، نكرات.

---

(١) أي في باب حروف العطف، في قِسْم الحروف من هذا الشرح.

(٢) ط: امرء.

(٣) النساء/١٧٦، والآية بتمامها: ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴾

(٤) ط: مقدرة.

واعلم أَنَّ «ليس» من بين أخواتها تختص بكَثرة مجيءِ اسمها نكرة، لِما فيها من النفي، وبجواز حَذْفِ خبرِها كثيراً كقولِه(1):

744 [وإذا أُقرِضتَ(2) قَرْضاً فاجْزِهِ] إنما يَجزي الفتى ليس الجملْ

أي ليس الجملُ جازياً(3)، وقيل: بل حُمِلت على «لا» فصارت حرف عطف مثلها.

وجميعُ هذه الأفعال متصرِّفةٌ إلّا: لَيْسَ، ودامَ، ولتصاريفها ما لَها، ولا يستعمل لِمَا زال وأخواتِها مصدرٌ، واسمُ فاعلٍ، إلّا تامَّيْنِ؛ لأَنَّها يلزمها حرفُ النفي، وهو لا يدخل على المفرد.

وقد تحذف(4) لام «تَكُنْ»(5) للجزم، تشبيهاً لِنونها بالواو، فحذفت مع أنه قد

---

(1) لبيد (ديوانه 141).
الخزانة 9/296، سيبويه 1/370، شرح أبيات سيبويه للنَّحاس ص 247؛ وفيه: جُوزيتَ بدل أُقرِضْتَ، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي 2/40، المقتضَب 4/410، مجالس ثعلب 2/447، منثور الفوائد ص 32.
وعجزُ البيت مَثَلٌ؛ وفيه: «يريد: لا الجمل: يُضرب في المكافأة، أي إنما يَجزيك مَنْ فيه إنسانية، لا من فيه بَهيمية، ويروى: الفتى يجزيك لا الجمل». [مَجْمَع الأمثال، 1/24، رقم المَثَل 77، وكتاب الأمثال، لأبي عُبَيْد القاسم بن سلّام ص 138، رقم المثل 380، تحقيق د. قطامش ط 1 سنة 1980 دمشق].
والفتى: السَّيِّد الكريم. و(الجَمَل): الجاهل، أو لعله يعني أن الذي يعنى بمقارضة لمعروف هو الإنسان، لا الحيوان.
الشاهد فيه أنّ (ليس) يجوز حَذْفُ خبرِها كثيراً؛ أي ليس الجملُ جازيًا أو يَجزي. وقيل إن (الجَمَل) هو الخبر، وسكّن للقافية، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من يَجزي، أي: ليس الجازي الجمل، فلا حَذْفَ فيه. وقيل: إنّ (ليس) فيه عاطفة. وقد ذكره الرضي في (لا) العاطفة، كما سيأتي الكلام عليه إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(2) ليس في م، ط.

(3) ط: جارياً.

(4) ط: يحذف.

(5) ط: يكن.

حذفت قَبْلُ، حركتها للجزم، وذلك لكَثرة استعمالِها، قال تعالى:

﴿ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً ﴾(١)،

كما حذفت كسرة لم أُبالِ، فقيل لم أُبَلْ، بعد ما حَذفت منه الياء، لكثرة الاستعمال، أيضاً.(٢).

قالَ سيبويه(٣): إذا لاقى نونُ «يَكُنْ» المجزوم ساكناً بعدَها لم يَجُزْ حذفُها، قالَ تعالى:

﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾(٤).

لتقوِّيها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المدّ، وأجازه يونُسُ،(٥) أنشد أبوزيد في نوادره:(٦)

٧٤٥ لم يَكُ الحَقُّ على أَنْ هاجَهُ   رسم دار قد تعفَّى بالسَّرَرْ

قال السِّيرافي: هذا شاذٌّ.

---

(١) الأنفال /٥٣، ونصُّها: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.

(٢) انظر شرح الشافية ٢/٢٣٥، والمُنصِف ٢/٢٢٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٩ بولاق.

(٤) البيِّنة /١، والآيةُ بتمامها: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾

(٥) في د: «وأجاز يونُسُ الحذفَ مع ذلك أيضاً».

(٦) ص ٢٩٦. وقائلُ البيت: حُسَيْنٌ بنُ عُرْفُطة، وهو شاعرٌ جاهليٌّ، كان اسمه حُسَيْلاً، فَسمَّاه النبيُّ صلى الله عليه وسلم حُسَيْناً. (الإصابة ٢/٢٤٨). الخزانة ٩/٣٠٤، التَّمام في تفسير أشعار هُذَيْل ١٧٥، المنصف ٢/٢٢٨، الخصائص ١/٩٠.

والسَّرَر: بفتح السين والراء [نوادر أبي زيد ص ٢٩٦]: ذكر ياقوت أنه وادٍ يدفع من اليمامة إلى أرضِ حضرموت. و «السِّرر»، بكسر أوله، هو موضع على أربعة أميالٍ مِن مكةَ عن يمين الجُبل بطريق مِنى» [الخزانة ٩/٣٠٧].

الشاهد فيه أنَّ نُونَ (يَكُن) المجزوم الملاقي للساكن، جائزٌ عند يونُسَ، شاذٌّ عند السِّيرافي.

قال سيبويه(١): تقديم الخبر إذا كان ظرفاً: مُستحسَن، ويسمى ذلك الظرف مستقَراً(٢) بفتح القاف(٣)، وكذا كل ظرف عامله مقدَّر، لأن ناصبه، وهو: «استقَرَّ» مقدَّر قبله، فقولك: كان في الدار زيد، أي: كان مستقراً في الدار زيد، فالظرف مُسْتَقَرٌّ فيه، ثم حذف الجار، كما يقال: المحصول، للمحصول عليه، ولم يُستحسن تقديم الظرف اللغو، وهو ناصبه ظاهر، لأنه، إذن، فضلة فلا يُهْتَمُّ به، نحو: كان زيدٌ جالساً عندك، وأمَّا قولُه تعالى:

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٤)،

فإنما قُدِّمَ اللغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذْ لَيْسَ الغَرَضُ نَفْيَ الكُفْءِ مطلقاً، بل نفي الكفء له تعالى، فَقُدِّم اهتماماً بما هو المقصود، معنىً، ورعايةً (٣٣٠/ب) للفواصلِ لفظاً.

---

(١) هذا بمعناه في الكتاب ١/٢٧ بولاق.

(٢) لأنه يقدر بـ «استقر». وإن لم يكن خبراً سَمَّاه لغواً.

(٣) كما في الصَّبَّان على الأشموني ١/٢٠٠.

(٤) الإخلاص /٥.

[أفعالُ المقاربة]

قولُه : «أفعالُ المقاربة[1]: ما وُضع لدنوِّ الخبر، رجاءً أو حصولاً، » «أو أخذاً فيه».

الذي أرى[2]، أنَّ «عسى»، لَيْسَ من أفعال المقاربة، إذْ هو طَمَعٌ في حَقِّ غيرِه تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوِّ ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إنّ معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجُزُولي[3]، والمُصَنِّف[4]، أي أنَّ الطامعَ يطمع في دُنُوِّ مضمونِ خبره، كقوله: عسى الله أنْ يشفيَ مريضي، أي: إني أرجو قُرْبَ شفائه، وذلك لأن «عسى»، ليس متعيِّناً بالوضع للطمع في دُنُوِّ مضمون خبرِه بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً، سواء ترجَّى حصوله عن قريبٍ أوْ بعيدٍ مدَّة مَدِيدة، تقول: عسى الله أنْ يُدخِلَني الجنةَ، وعسى النبيُّ عليه السلامُ أن يَشْفَعَ لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرجَ، فهو بمعنى لعلَّه يخرج، ولا دُنُوَّ في «لَعَلَّ» اتّفاقاً.

وكذا في عَدِّهم «طَفِقَ» ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لِدُنُوِّ الخبر: نَظَرٌ، لأنَّ معنى: طَفِقَ زيدٌ يخرج: أنه شرع في الخروج وتلبَّس بأول أجزائه، ولا يقال: إنَّ الخروج قَرُبَ ودَنَا[5] من زيد، إلاّ قبل شروعه فيه؛ لأنَّ معنى القرب: قِلَّةُ المسافة، بَلَى، يَصِحُّ أن يقال فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه.

---

[1] انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٤، والفوائد الضيائية ٢/٢٩٨.

[2] م: الذي يظهر لي.

[3] الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية ص ٩٧.

[4] الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩١.

[5] ط: دَنَى، وهذا خطأ إملائي.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعةٌ لِدُنُوِّ الخبر، إلّا: كاد ومرادفاته.

وقول المصنف(١): لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، فيه خَبْطٌ؛ لأنَّ نصب هذه المصادر(٢)، على التمييز في الظاهر، وهو تمييز نسبة، فيكون فاعلاً(٣) للدُّنُوِّ، في المعنى، كما في قولك: يعجبني طِيب زيد علماً، أي طِيب علم زيد، فيكون المعنى: لِدُنُوِّ رجاءِ الخبر، أو لِدُنُوِّ حُصوله، أو لِدُنُوِّ الأَخْذِ فيه، وليس «عسى» لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنوّ خبره، على ما ذهب إليه، وكذا «طَفِقَ» وأخواته، ليست لِدُنُوِّ الأَخْذِ فيه(٤)، بل هي للأخذ فيه، ولفظ الجُزُولي، أي: أَنَّ عسى لمقاربة الفِعل في الرجاء، أوضحُ(٥) فيما قصده من المعنى، ولو جعلنا المنصوب حالاً(٦) من الخبر أي: لِدُنُوِّ الخبرِ مرجواً أو حاصلاً أو مأخوذاً فيه، على تكلُّفٍ فيه، إِذِ الحَدُّ لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة، لم يَصِحَّ(٧) قوله: حصولاً؛ لأنَّ الخبر في «كاد» ليس حاصلاً، بل هو قريبُ الحُصولِ، وتبيَّن، أيضاً، أَنَّ بين قُرْبِ الخبر، وحصوله تَنافِياً؛ لأنَّ القريبَ: ما لم يحصل بَعْدُ.

قوله: «فالأول: عسى، وهو غيرُ متصرف، تقول: عسى زيد أن يخرج وعسى أَنْ يخرجَ زيد، وقد تحذف(٨) أن، والثاني: كاد، تقول: كاد زيدٌ يجيء، وقد تدخل(٩) أن، وإذا دخل النفي على(١٠) كاد، فهو كالأفعال على الأَصَحِّ، وقيل يكون

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٠.

(٢) أي: رجاءً، وحصولاً، وأخذاً.

(٣) أي قبل تحويله إلى التمييز، فهو من قبيل المحوَّلِ عن الفاعل.

(٤) في ط: في الخبر.

(٥) ط: أوضح وأصح.

(٦) أي حالاً بالتأويل، كما سَيُبَيِّنُهُ الرَّضي.

(٧) جواب (لو) في قوله: ولو جعلنا المنصوب حالاً.

(٨) ط: يحذف.

(٩) ط: يدخل.

(١٠) انظر مجالس ثعلب ١/١٤٢، ابن يعيش ٧/١٢٤ ـ ١٢٦، المقتضَب ٣/٧٥ الطبعة الأخيرة، معاني الفَراء ٢/٧١.

للإثبات، وقيل يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال، تمسُّكاً بقوله تعالى:

﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾(١)،

وبِقَوْلِ ذِي الرُّمَّة: (٢)

٧٤٦ إذا غَيَّرَ النأي المحبين لم يكد   رسيس الهوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يبرحُ

والثالث: جعل، وطفِق، وكَرَبَ، وأَخَذَ، وهي مثل كاد وأوشك، وهي مثل عسى، وكاد في الاستعمال.

قوله: «فالأول عسى»، أي الذي لرجاء مضمون(٣) الخبر، قالَ سيبويه(٤): عسى، طَمَعٌ وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: عسيت أن تموت ومعنى الإشفاق: الخوف.

وإنما لم يُتَصَرَّفْ في «عسى» بل لم يأتِ منه إلَّا الماضي، لِتضمُّنِهِ معنى الحرفِ، أَيْ إنشاء الطمع والرجاء، كلَعَلَّ، والإنشاءات، في الأغلب، من معاني الحروفِ، والحروف لا يُتَصَرَّفُ فيها، وأَمَّا الفعل، نحو: بِعتُ، والجملة الإسمية نحو: أنت حُرٌّ، فمعنى الإنشاءِ عارضٌ فيهما.

---

(١) البقرة/ ٧١، والآيةُ بتمامها: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾

(٢) ديوانه (٨٦ أوربة).

الخزانة ٩/٣٠٩، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩٥، ابن يعيش ٧/١٢٤، ١٢٥، شواهد التوضيح ص ٨٠، معجم الشواهد ١/٨٢. و(النأي): البُعْدُ، و(رسيس الهوى): حديث النفس.

(٣) د: دنو.

(٤) الكتاب ٢/٣١١ بولاق.

قال(١) الجَـوْهَـرِيُّ: عسى من الله واجبةٌ(٢)، لاستحالة الطَّمَعِ والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكونان إلاّ في المجهول، وقوله تعالى:

﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾(٣)

للتخويف(٤)، لا للخوف والإشفاق، كما أنَّ «أوْ» في كلامه تعالى، للإبهام، والتشكيك، لا للشك.

قال(٥) أبوعبيدةَ: عسى من الله إيجاب(٦)، فجاء على إحدى لُغَتَيْ العربِ لأن «عسى» للرجاء، ولليقين أيضاً، وأنشد لابن مُقْبِل(٧):

٧٤٧ ظني بهم كعسى وهم بتنوفةٍ يتنازعون جوائزَ الأمثالِ

---

(١) الصّحاح ٦/٢٤٢٥: «وعسى من أفعال المقاربة، وفيه طَمَعٌ وإشفاق ولا يتصرّف؛ لأنه وقع بلفظ الماضي لِما جاء في الحال...

وفي ص ٢٤٢٦: «وعسى من الله واجبةٌ في جميع القرآن، إلاّ في قوله: «عسى ربه إن طلّقكُنَّ أنْ يُبْدِلَهُ» [التحريم/٥]، وقال أبوعبيدةَ: عسى من الله إيجابٌ، فجاءت على إحدى لغتَيْ العربِ؛ لأنَّ عسى في كلامهم رجاءٌ ويقينٌ. وأنشد لابْن مُقْبل:

ظني بهم كعَسَى وهم بتنوفةٍ يتنازعون جوائزَ الأمثالِ. «أي ظني بهم يقينٌ».

(٢) «رَوَى البَيْهَقِيُّ في سُنَنِه عن ابنِ عَبّاسٍ قالَ: «كُلُّ (عسى) في القرآن فهي واجبةٌ. وقال الشافعيُّ: يقال: عسى من الله واجبةٌ...».

[البرهان ٤/٢٨٨]. وانظر البحر ٥/٩٥.

(٣) التحريم /٥، والآيةُ بتمامها: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾.

(٤) في فتح القدير ٥/٢٥١: «... أخبر عن قدرته على أنه إن وقع منه الطلاق أبدَلَه خيراً منهن تخويفاً لهن...».

(٥) مَجاز القرآن ١/١٣٤.

(٦) انظر دراسات، القسم الثالث ١/٤٤٧ وما بعدَها.

(٧) ديوانه ٢٦١ [تحقيق د. عزة حسن، دمشق سنة ١٩٦٢م].

الخزانة ٩/٣١٣، مَجاز القرآن ١/١٣٤، ابن يعيش ٧/١٢٠. والتَّنوفة: الفَلَاة. يتنازعون: يتجاذبون. جوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

الشاهد فيه أنّ أباعُبَيْدَةَ قال: إنّ (عسى) تأتي بمعنى اليقين كما في البيت.

أي: ظني بهم يقينٌ(١)، هذا كلامُهُ(٢)، وأنا لا أعرفُ «عَسَى» في غير كلامه تعالى لليقين، فقوله «عسى» لليقين، فيه نَظَرٌ، ويجوز أن يكون معنى، ظَنِّي بهم كَعَسى، أي مع طمع.

وقد يَكسرون سِين «عسى» إذا اتصل به ضميرُ المتكلم(٣)، نحو: عسِيتُ، عسِينا، أَوْ ضميرُ المخاطَبِ نحو: عسِيتَ عسِيتُما عَسِيتم، عسِيتِ عسِيتما، عسِيتُنَّ، أو نُونُ جمعِ المؤنثِ نحو: عَسِيْنَ.(٤).

وزعم(٥) الزَّجَّاجُ أَنَّ عسى حرفٌ، لِما رأى من عَدَمِ تصرُّفه، وكونه بمعنى لَعَلَّ، واتصال المرفوع به يدفع ذلك، إلَّا أن يعتذر بما اعتذر به أبوعليٍّ في(٦) ليس، كما تَقَدَّمَ.

قولُه: «عسى زيدٌ أَنْ يخرجَ»، المتأخِّرون على أَنَّ «عسى» يرفع الاسمَ ويَنصِب الخبرَ، ككان، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزَّبَّاء، (٢٣١/أ) عَسَى الغُوَيْرُ أبؤساً(٧)، وقولِه:(٨)

---

(١) مجاز القرآن ١/١٣٤.

(٢) أي كلام أبي عُبيدةَ، ذكره الرضيُّ لِيُعقِّبَ عليه، ويَنْقُدَهُ.

(٣) وبالكسر قرأ نافع ﴿وقال هل عسيتم إنْ كُتب عليكم القتالُ﴾ [البقرة/ من ٢٤٦].
[الكشف ١/٣٠٣، حُجة القراءات ١٣٩، النَّشر ٢/٢٣٠، ابنُ مُجاهِد ط ٢، ١٨٦].

(٤) انظر المُوجَز لابنِ السَّرَّاج ص ٣٣، والصاحبي ص ٢٣٧.

(٥) معه ثعلب، وابنُ السَّرَّاج. الجَنَى ٤٦١، المُغني ص ٢٠١.

(٦) المسائل الحلبيات ق ٤٨/أ - ٥٢/ب.

(٧) سبق الكلام عليه. وانظر الخزانة ٩/٣٢٠ للتأكيد بما جاء هناك، وكذلك كتاب الأمثال لأبي عُبَيدالقاسم بن سلاّم ص ٣٠٠، والمستقصى ٢/١٦١، وأخبار أبي القاسم الزَّجاجي ص ١٢٩ [تحقيق د. عبدالحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد سنة ١٩٨٠م].

(٨) رؤبة (ملحقات ديوانه ١٨٥).
الخزانة ٩/٣١٦، الأمالي الشجرية ١/١٦٤، الخصائص ١/٩٨، المغني ص ٢٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٣٤٢، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٩٧.
الشاهد فيه أنّ المتأخرين استدلُّوا بهذا البيت، وبالمَثل، وهو (عسى الغوير أبؤساً) بوقوع المفرد منصوباً بعد =

٧٤٨ [أكثرت في العذل(١) مُلِحًّاً دائماً] لا تكثِرَنْ(٢) إني عسيت صائما

ونُقِلَ عن سيبويه(٣) مَنْعُ كَوْنِ «أَنْ يفعلَ» خبره، قيل: إنما قال ذلك؛ لأنَّ الحدث لا يكون خبراً عن الجُثَّة، وقوله: أبؤساً، وصائماً، لِتَضَمُّن «عسى» معنى «كان» فَأُجْرِيَ في الاستعمال مُجراه، وعُذْرُ مَنْ جعله خبراً أَنْ يُقَدِّرَ مضافاً، إمّا في الاسم، نحو: عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يخرج.

قال(٤) أبوعلي في القَصْرِيَّات: عسى زيد أن يقوم أي عسى زيدٌ ذا قيام، وفي هذا العذر تَكَلُّفٌ، إِذْ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم ولا في الخبرِ، وقال بعضُهم: «أَنْ» زائدة، وفيه، أيضاً، نَظَرٌ؛ لأنَّ الزائدَ لا يلزم إلّا مع بعض الكَلِم، كزيادة «ما» في قولهم: «افْعَلْ هذا آثراً ما»(٥)، ولزومُهُ مُطَّرداً في موضع مُعَيَّن مع أي كلمة كانت: بَعِيدٌ.

وقيل: المقترن بأَنْ، مشبَّهٌ بالمفعول به، وليس بخبرٍ، كخبر كان، حتى يلزمَ كون الحدث خبراً عن الجُثَّة، وذلك لأنَّ المعنى الأصليَّ، قاربَ زيدٌ أن يخرجَ أي الخروج ثم تغيَّر معنى الكلامِ عن ذلك الأصل، بإفادة «عسى» لإنشاء الطَّمَع، كما كان أصل معنى: ما أَحْسَنَ زيداً، شيء جعله حسناً، ثم تغيّر عنه بإفادة إنشاء التعجب، وكذا قالوا: أصل معنى: عَسَى أَنْ يخرجَ زيدٌ، قَرُبَ أن يخرج زيدٌ، أي خروج زيد، فهو في الاستعمال الأول كالفعل(٦) المتعدي، وفي الثاني كاللازم.

= مرفوع، على أنّ أَنْ والفعل في قولهم: عسى زيد أن يفعل، في موضع نصب على أنه خبر لـ (عسى) وهي تعمل عمل كان.

(١) ليس في ط. (٢) د، ط: لا تلحني.

(٣) هذا مستفادٌ من كلامه جـ ٤٧٧/١ بولاق، ولفظه: وعسى محمولة عليها أَنْ، كما تقول: دنا أن يفعلوا.

(٤) م: كما قال.

(٥) بزيادة «ما». والمراد: افعل هذا مؤثراً له على غيره؛ أي: ابدأ به.

(٦) د: «بمعنى الفعل المتعدّي في الأصل، وفي الثاني بمعنى اللازم».

وفيه، أيضاً، نَظَرٌ، إذ لم يثبت في عَسَى، معنى المقاربةِ، وضعاً، ولا استعمالاً، كما مَرَّ قَبْلُ.

وقال الكوفيون: إنَّ «أَنْ يفعلَ» في محل الرفع، بدلاً مِمَّا قبلَه، بدل الاشتمالِ، كقوله تعالى:
﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ . . . ﴾ إلى قوله: ﴿ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾(١)،
أي لا ينهاكم عَنْ أَنْ تَبَرُّوهم.

«والذي أَرَى،(٢) أَنَّ هذا وجهٌ قريبٌ» فيكون في نحو: يازيدون عسى أن تقوموا، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى، أيضاً، يساعد ما ذهبوا إليه، لأنَّ «عسى» بمعنى: يُتَوَقَّع، فمعنى عسى زيد أن يقوم: أي يُتوقع ويُرْجَى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال لأنَّ فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، كما مَرَّ في باب البدل، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقعٌ عظيمٌ لذلك الشيء في النفسِ، كما مَرَّ في ضمير الشأن.

وأمَّا: عسِيتُ صائماً، وعَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤساً فشاذَّانِ(٣)، وقال بعضُهم(٤) التقدير، عسى الغويرُ أَنْ يكونَ أبؤساً، وعسيت أن أكون صائماً، وجاز حَذْفُ «أَنْ» مع الفعل مع كونها(٥) حرفاً مصدرياً، لقوة الدلالةِ، وذلك لِكثرة وقوع «أَنْ» بعد مرفوع

---

(١) الممتحنة /٨، والآية بتمامها: ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾.

(أَنْ تَبَرُّوهم): هذا المصدرُ المؤولُ في محَلِّ جرّ بدل من (الذين)، وهو بدلُ الاشتمال. [الكشّاف ٤/٨٨، البحر ٨/٢٥٥]، أي عن برِّ الذين. [التِّبيان ٢/١٢١٨].

وقيل: مفعول من أجله. [مشكل إعراب القرآن ٢/٣٧١].

(٢) د: «ولا أرى هذا وجهاً بعيداً».

(٣) في ط: «فشاذّان لتضمينهما معنى كان».

(٤) المبرّد، وابن هشام. [المقتضب ٣/٦٩، ٧٠، المغني ص ٢٠٣].

(٥) د: أنها حرفٌ مصدري.

«عسى»(١)، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله، كما ذكرنا من مذهب سيبويه(٢) في المفعول معه، ومثله ما قَدَّر الكِسائي في البيت(٣): إلاَّ أَنْ يكونَ الفَرْقَدان، إلاّ أَنَّ القرينةَ ههنا أَدَلُّ كما ذكرنا.

فَعَلى مذهبِ الكوفيين، إذا حذفت «أَنْ» في الخبر، مع قِلَّة ذلك، قُلنا إنها مقدَّرةٌ لِقُوة الدلالةِ عليه فيكون كقولهم تَسمعُ بالمُعَيْدِيِّ لا أَنْ(٤) تراه.

قوله: «وعسى أَنْ يَخْرُجَ زيدٌ»، اعْلَمْ أَنَّ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ «أَنْ» مع الفعل في: عسى زيد أَنْ يخرجَ، خبر عسى، جاز أن يقول في عسى أن يخرج زيد: إنه خبر، وأيضاً، وهو من باب التنازع، فيقول في التثنية على اختيار البصريين: عَسَيا أَنْ يخرجَ الزيدان، وعلى اختيارِ الكُوفيين: عسى أَنْ يَخْرُجَا الزيدان، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أن يقول: إنَّ «أَنْ يَخْرُجَ» فاعل «عسى» وزيدٌ فاعل يخرج، فيقول في التثنية: عسى أن يخرج الزيدان لا غيْرُ.(٥).

وقوله تعالى:

﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾(٦)،

لو جَعلْنا الفِعْلَيْنِ متنازعين في «ربك» لم يجز إعمال الأول أعني «عسى»، لِكَوْنِ

---

(١) قالَ البغداديُّ: «وأَحْسَنُ من ذلك كُلّه أَنْ يُقَدِّرَ يَيْأَسُ أَبْؤُساً، فيكون مفعولاً مطلقاً، ويكون مثل قوله تعالى: ﴿فَطفِق مَسْحاً﴾ [ص ٣٣]، أي يَمْسَحُ مَسْحاً....». [الخزانة ٩/٣٢١].

(٢) الكتاب ١/١٥٦ بولاق.

(٣) إشارة إلى قول عَمرو بنِ مَعْدِيكرب:

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوهُ   لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفَرْقَدانِ

ديوانه ١٨١، سيبويه ١/٣٧١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨، المغني ص١٠١، ٧٣٩، الخزانة ٣/٤٢١ و٩/٣٢١ هارون.

(٤) سبق تخريجُ المَثَل.

(٥) انظر المقتضَب ٣/٧٠ الطبعة الأخيرة، وشرحَ المُرَادي على الألفية ١/٣٣٢-٣٣٣.

(٦) الإسراء /٧٩، والآية بتمامها: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾.

«ربك» وهو أجنبيٌ، إذن، فاصلاً بين بعض الصلةِ وبعض.(١)

وقوله تعالى:

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾.(٢)

يجوز أن يكون الفِعلان متنازِعَيْن في «شيئاً» وقد أعمل الثاني، وأَنْ يكون «أَنْ تَكرَهوا» فاعلَ «عسى»، كما في قوله تعالى:
﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾، و: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾(٣).
وأمَّا نحو: الزيدان عسى أَنْ يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، فَأَنْ، فاعل «عسى»، قولاً واحداً.

ولا يضمر في «عسى» ضمير الشأن، لأنه ليس من نواسخ الابتداء، كما كان «كادَ» منها، وقوله تعالى:
﴿مِنۢ بَعْدِ(٤) مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾(٥)،

في «كاد» ضميرُ الشأنِ، ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أُعمِلَ الأولُ، ولو

---

(١) «عسى هنا تامة، وفاعلها (أَنْ يَبْعَثَكَ)، و(رَبُّك) فاعل يبعثك... ولا يجوز أن تكون (عسى) هنا ناقصةً وتقدّم الخبر على الاسم، فيكون (ربك) مرفوعاً اسم (عسى) و(أن يبعثك) الخبر في موضع نصب بها إلّا في هذا الإعراب الأخير، وأمّا في قبله فلا يجوز؛ لأن مقاماً منصوبٌ بِيَبعثك، و(ربك) مرفوع بعسى، فيلزم الفصل بأجنبي بين ما هو موصول، وبين معموله وهو لا يجوز». [البحر ٦/٧٢].

(٢) البقرة /٢١٦، ونصُّها: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(٣) الحُجُرات /١١، والآيةُ بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

(٤) قوله تعالى: ﴿من بعد ما﴾: ليس في ط.

(٥) التوبة /١١٧، ونصُّها: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

أُعمِلَ الثاني لقال كادت، إلّاَ عند الكِسائي(١) فإنه يحذف الفاعل فى مثله، كما مَرَّ(٢).

وأما على قراءة(٣) من قرأ(٤) «كاد يزيغ»(٥) بالياء، فليس من باب التنازع وإلّاَ وَجَبَ تأنيثُ أَحَدِ الفِعْلَيْنِ لإسناده إلى ضمير المؤنث، بل هو على إضمار الشأن في «كاد».

وقولُكَ: (٢٣١/ب) كاد يقوم زيد، يحتمل التنازع، فتعمل أيُّهما شئت، ويحتمل إضمار الشأن في «كاد»، ومثله: «ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه»(٦)

وليس بمشهورٍ إضمارُ الشأنِ، من أفعالِ المقاربة، إلّاَ في «كاد» ومن الأفعالِ الناقصة إلّاَ في «كان» و«ليس».

ولا يتقدم «أنْ» مع الفعل على «عسى» أمَّا عند مَنْ قال إنه خبرٌ، فَلِضَعْفِ «عسى» لِكَوْنه غيرَ مُتَصَرِّفٍ، وأمَّا عند مَنْ قال هو بَدَلٌ، فَلامتناع تَقَدُّمِهِ على المبدَلِ منه.

وقد يحذف الخبر من هذا الباب إنْ عُلِمَ، نحو(٧):

٧٤٩ هممتُ ولم أفعل، وكِدتُ، وليتَني   تركت على عثمان تبكي حلائلُهْ

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢١.

(٢) باب التنازع، في الجزء الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن حفظي.

(٣) ط: قرأة.

(٤) قرأ حمزة وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. [حُجَّة القراءات ص ٣٢٥، السبعة ٣١٩ ط ٢، حُجة ابن خالَوَيْه ص ١٧٨]. وانظر توجيه الآية في المسائل العسكريات ص ٥٢ وما بعدها.

(٥) ط: «تزيغ» بالتاء.

(٦) سقطت من ط، وقد تقدَّم هذا مِن قَبْلُ.

(٧) قائل البيت ضابىء البُرْجُمي، كما في الخزانة ٣٢٣/٩، والكامل ٢١٧/١، ٢٢٠، وانظُر معجم شواهد العربية ٢٨٧/١.

الشاهد فيه أنّ خبر (كِدتُ) فيه محذوف، والتقدير: وكدت أفعل.

أي كِدت أفعل⁽¹⁾، وكذا تقول: كم «عسى زيد»، إذا قيل لك: عسى زيد أن يقوم: أي: كم «عسى زيد أن يقوم».

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب، غالباً، مِن اختصاص، فلا يقال: كاد رجل أن يقوم، ولا: عسى شخص أن يقوم، إلّا قليلاً⁽²⁾.

قولُه: وقد يحذف «أنْ»، كقوله: ⁽³⁾

٧٥٠ عَسَى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وهو قليلٌ، وذلك لتشبيه «عسى» بِكاد، «عند مَنْ قال هو خَبَرٌ، وقد⁽⁴⁾ مَرَّ أَنَّ ذلك عند الكوفيين «بتقدير» أنْ».

ويتعين في أخبار جميع أفعالِ المقاربة أنْ يكونَ فاعلُ أخبارِها ضميراً عائداً إلى اسمها، فلا تقول: كاد زيد يخرج غلامه، إلّا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى

---

(1) «كذا قدّره أبوعلي في كتاب الشِّعر، وأَوْرَدَ له نظيراً. والمُرَاد: هَمَمْتُ بِقَتْلِهِ، ولم أفعله، وكِدتُ أقتله». [الخزانة ٩/٣٢٣].

(2) انظر في وقوع خبر (كاد) مقروناً بأنْ، وهو ما خَفِيَ على أكثر النحْويين في شواهد التوضيح ص ٩٨.

(3) هُدْبة بن الخَشْرَم العُذْري.

الخزانة ٩/٣٢٨، سيبويه ١/٤٧٨ بولاق، المقتضَب ٣/٧٠، الجُمَل ٢٠٩، الحُلَل ٢٧١، المُرادي على الألفية ١/٣٢٦، الجَنَى ٤٦٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٩، المُرْتَجل ١٣٠، أسرار العربية ١٢٨، الفوائد الضيائية ٢/٣٠٢، روضة العقلاء ١٣٦ [البُستي، ط مصطفى السَّقا، مصر سنة ١٩٥٥م]، أخبار النساء ١٠٦ [ابن قَيِّم الجوزِيَّة، ط نزار رضا، بيروت سنة ١٩٦٤]، ضرائر الشِّعر ١٥٣.

الشاهد فى البيت إسقاط (أنْ) بعد عسى ضرورة، ورفع الفعل، وإجراء عسى مُجرى كاد. أكثرُهُم يقول هذا. لكنَّ ابنَ السِّيد، قالَ في كتابه الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل ص ٢٧٤:

«والأحسنُ عِندي أنْ يُقالَ: إنَّ (عسى) شُبِّهت بِـ (لَعَلَّ)؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما رجاءٌ وطَمَعٌ، كما أنهم رُبَّما أدخلوا في خبر (لَعَلَّ) (أنْ) تشبيهاً بِـ (عسى)، كما قال مُتَمِّمُ بنُ نُوَيْرَة:

لعلك يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ❋ مِنَ اللائي يَدَعْنَك أَجْدَعَا».

ويروى: أمسيتَ ـ بفتح التاء ـ على المخاطَبة لأبي نُمَير ابن عمه، وأمسيتُ ـ بضم التاء ـ على وجه الإخبار عن نفسه. [الحُلَل ص ٢٧٤].

(4) فى د: «وأما عند الكوفيين فعلى إضمار (أنْ)، كما ذكرنا، ويتعينّ. . .».

الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيدٌ تخرج نفسُه، هو بمعنى: كاد زيدٌ يموت.

وقد يُستعمل حَرِيَ زيدٌ أَنْ يفعلَ كذا(١)، واخْلَوْلَقَ عَمروٌ أَنْ يقومَ، استعمالَ «عسى» بلفظ الماضي فقط، ومعناها: صار حَرِيًّا وحَرِيٌّ أي جديراً، وصار خليقاً، وأصلهما: حَرِيَ بأن يفعل، واخلولق بأن يقوم، فحذف حرف الجر، كما هو القياسُ مع أَنَّ وأَنْ.

ويقال أيضاً: هو حَرًى أن يفعل، بفتح الراء والتنوين، على أنه مصدرٌ بمعنى الوَصْفِ، فلا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤَنَّثُ، نحو: هُنَّ حَرًى أن يفعلن، وإن قلت: هو حَرِيٌّ، على فَعِيل، أَوْ حَرٍ بكسر الراء كَعَمٍ(٢)، أن يكون(٣)، ثنيت وجمعت وأنثت، ويقال أيضاً: بالحَرَى أن يكون.

وقد يقع بعد «اخلولق»: أَنْ مع الفعل، نحو: اخلولق أَنْ يفعل زيد(٤)، كما قلنا في: عسى أَنْ يفعلَ زيدٌ.

وقولُ الشاعرِ:(٥)

٧٥١ عسى طَيِّيءٌ من طَيِّيءٍ بعد هذه ستطفىءُ غُلَّاتِ الكُلى والجوانحِ(٦)

---

(١) في ط: «حَرِيَ زيدٌ أَنْ يفعلَ كذا ـ بكسر الراء ـ».

(٢) صفة مشبهة على وزن فَعِل، مثل فَرِحَ فهو فَرِحٌ.

(٣) راجع إلى الأمثلة التي قبل: عَمٍ.

(٤) ط: زيدا.

(٥) قَسام بن رَوَاحة السُّنْبِسي. والبيتُ آخرُ أبياتٍ أربعةٍ أَوْرَدَها أبوتمام في باب المَرَاثي من الحماسة.
الحماسة بشرح التبريزي ١١/٣، الخزانة ٣٤١/٩، الجَنَى ٤٦٠، ابن يعيش ١١٨/٨، ١٤٨، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢٣٨/٢، المُغني ص ٢٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٤٤/٣.
و(غُلَّات) جمع غلة، وهي حرارة العطش، و(الكُلى): جمع كُلْيَة.
ومعنى البيت: عسى أن ينتصر بعض طيء على بعضها الباغي بعد هذه الحالة التي وصلوا إليها.
الشاهد فيه أنّ السين في قوله (ستُطفىء) قائمة عند المتأخرين مقام أَنْ؛ لكونها للاستقبال.

(٦) ط: والجوابح.

السين فيه عند المتأخرين، قائمة مقام «أن» لكونهما للاستقبال.[1]

والـوجهُ عند الكوفيين أنْ يكون فاعل «عسى» مضمون الجملة الاسمية التي بعدَه، كما في قولِه تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[2]

أيْ: يتوقع إطفاء غُلاَّتِ الكُلىٰ.

قولُه: «والثاني كاد»، أي ما وضع لدنّو حصول الخبر: كاد، وهو مِن كِدتَ تكاد كَيْداً ومكادة، مثل: هِبت تهاب.[3].

وحَكَىٰ الأَصمعيُّ: كَوْدَاً بالواو[4]، فيكون، كخِفتُ تَخاف خَوْفَاً ومَخافةً والأول أشهرُ، وأَوْشَكَ بمعناه، ومعنى «كاد» في الأصل: قَرُبَ، ولا يُستعمل على أَصْلِ الـوَضْـعِ، فلا يقـال: كادَ زيد من الفعـل، ومعنى أوشك في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل فيُقال: أوشك فلان في السير.

---

(١) قالَ ابنُ الحـاجب: «إلاّ أنّ وَضْعَ السين موضعَ (أنْ) شاذٌ وسببُهُ إمّا لأنّ (أنْ) أكثر في الاستعمال، فَخَصُّوها لِكَثرتها، وإمّا لأنه مُقَدَّرٌ بالمصدر؛ لأنّ معنى: عسى زيدٌ أن يخرج: قارب زيدٌ الخروجَ، والسِّين ليست مصدريةً فخُصت (أنْ) لذلك».

[الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٨].

(٢) يوسف /٣٥، ونصُّها: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾.
«فاعل (بدا) عند سيبويه محذوفٌ، قام مقامه «لَيَسْجُنُنَّهُ»، وقال المبرِّدُ: فاعله المصدرُ الذي يدل عليه (بَدَا).
وقيل: الفاعلُ محذوفٌ لم يُعَوَّضْ منه شيءٌ، تقديرُهُ: ثم بدا لهم رأي [المشكل ١/٤٣٠].
وانظر سيبويه ١/٤٥٦، والمقتضَب ٤/٣٩١، والبَيان ٢/٤١.

(٣) «وبعض العرب يقولون: كُدت، بالضم». [المُفَصَّل ص ٢٧١ ط. دار الجيل] حكاها سيبويه عن بعض العرب. [ابن يعيش ٧/١٢٤].

(٤) المنصف ١/٢٥٦، ابن يعيش ٧/١٢٤. «وحكى قُطْرُب: كاد كَيْداً، وكيدودةً، وقال بعضُهم كَوَاداً ومَكاداً...». [الهَمْع ١/١٢٩].

ومن مُرادفات كاد وأوشك: أَوْلى، وكَرَبَ وهَلْهَلَ(١)، وكَرَبَ في الأصلِ بمعنى قَرُبَ، يقال كَرَبَتِ الشمسُ أي دَنَتْ للغُروب، وأمَّا أَوْلَى فمعناه الأصليُّ قارَبَ، قالَ: (٢)

٧٥٢ فَعَادَى بين هادِيَتَيْنِ منها وأَوْلَى أَنْ يزيدَ على الثَّلاثِ

أي قارَبَ وكادَ، ولا يُستعمل إلَّا مع «أَنْ»، والأظهرُ(٣) كونُها مفعولاً لِأَوْلَى.

ويجب تجريد خبر «هَلْهَلَ» مِن «أَنْ»(٤)، وأَمَّا كاد وكَرَبَ وأوشك، فتستعمل(٥) أخبارُها مع أَنْ، ومجرّدة، والتجريد مع كاد وكرب أكثرُ وأعرفُ، وإذا كانت مع أَنْ فهو بتقدير حرف الجر، أي: كاد أَوْ كَرَبَ مِن أَنْ يقومَ، وأوشَكَ في أَنْ يقومَ، ثم حذف حرف الجر على القياس، وأوجبوا ههنا حَذْفَهُ لِكَثْرةِ الاستعمال، و«أَنْ» إمّا منصوبةٌ أَوْ مجرورةٌ كما مَرَّ.

وقد يقع بعد أَوْشَكَ: أَنْ، مع الفِعلِ نحو أَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زيدٌ، أَيْ أسرع خروجه، ويجوز أن يكون على التنازع، فأوشك لمقاربة الفِعلِ نحو كادَ، لكنْ يُستعمل استعمالَ كادَ، أي مجرّد الخبر مِن أَ نْ، ويُستعمل عَسَى، على الوجهَيْنِ المعلومَيْنِ.

---

(١) «لكن التُزِمَ كونُ خبرِها مضارعاً مجرّداً مع «هَلْهَلَ»....» [التسهيل ص ٥٩].

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وقد نقله البغداديُّ عن الأصمعيِّ من غير نِسبةٍ إلى أَحَدٍ.

الخزانة ٩/٣٤٥، الهَمْع ١/١٢٨، اللسان (وَلِيَ)، المُساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٩٢، معجم الشواهد ١/٧٦. و(عادَى): من العِداء، بكسر العَيْن، وهو الموالاة بين الصيدَيْن بصرع أحدهما على أثر الآخر في طَلَقٍ واحد. و(الهادية): أول الوحش.

الشاهد فيه أن (أَوْلَى) من مُرادِفات (كادَ) ولا تستعمل إلّا مع (أَنْ).

(٣) م: فظاهر.

(٤) التسهيل ص ٥٩.

(٥) ط: فيستعمل أخبارها.

وإذا حذفت أَنْ من أخبار هذه الأفعال الثلاثة، فإمّا أَنْ تقدر مع الحذف، كما في: تسمع بالمُعَيْدي(١)، وإمّا أَنْ تحذف رأساً بِلا تقديرٍ، لاستعمال كادَ وكَرَبَ وأوشك، لِشِدَّة دلالتِها على مقاربة الفِعلِ: استعمالَ كان.

ولاستعمال كادَ مثل كان، جاء في الضرورة:

فأُبتُ إلى فهم، [وما كدت(٢) آيباً] وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ(٣)

ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو: ﴿كَادَ(٤) يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾.(٥)

واستُعمِـلَ، أيضاً، الأفعال التي للشروع في الفعل، استعمالَ «كان»، وهي طفِق(٦)، وأخذ، وأنشأ، وأقبل، وقَرَّبَ، وهَبَّ(٧)، وعَلِقَ، وجَعَلَ، وكانت بذلك، أَوْلى مِن كاد، وأخواتها، لأنّ أخبارَها (٢٣٢/أ) حاصلةُ المضمونِ، كأخبارِ كان، بخلافِ خبرِ كادَ.

وكان أصلُ استعمالِها، أَنْ يُقالَ: طَفِقَ زيدٌ في الفعل، وأخذ في الفعل، وجَعَل الفعل، مِن قوله تعالى:

﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾(٨)،

---

(١) قد سبق تخريجه.

(٢) ما بين القوسين من الأصل، والتتمة من م، د.

(٣) سبق تخريج البيت، وهو لتأبّط شرّاً.

(٤) التوبة / من ١١٧، وتقدّمتْ قريباً.

(٥) ط: ساقطة.

(٦) «بكسر الفاء وفتحها ـ وطبق ـ بالباء أيضا». [شرح المُرادي على الألفية ١/٣٣٠]. وانظر المُساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٩٤.

(٧) ذُكِر في التسهيل: (قامَ) مع(هَبَّ): ص ٥٩. و«هما غريبان».
[المُرادي على الألفية ١/٣٣٠].

(٨) الأنعام /١، والآية بتمامها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

أي أَوْجَدَ(١)، وكذا أنشأ الفعل، وأقبل على الفعل، وقَرُبَ الفعل، وهَبَّ في الفعل، مِن قولهم: هَبَّ البعيرُ في سَيْرِهِ، أي نَشِطَ فيه، فاستعملت استعمالَ كان لتضمينها معناها.

وأمَّا هَلْهَلَ، فإنما لزم تجريدُ خبره مِن أَنْ، مع أنه بمعنى كادَ، لا بمعنى طَفِقَ، لأنَّ المبالغةَ في القُرب فيه أكثرُ، ومثلُ هذا التركيب يَدُلُّ على المبالغة مثل زلزل، وصرصر(٢)، فكأنه، للمبالغة في القرب، لاحقٌ بالأفعال الدالّةِ على الشروع فاستعمل خبره بغير(٣) أَنْ، نحو: هَلْهَلْتُ أقوم.

ولكَوْنِ أفعالِ المقاربة، أي كادَ، ومرادفاته، وأفعال الشروع أي طَفِقَ ومرادفاته فروعاً لِكان ومحمولةً عليها، لم تقدَّم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليه.

وإنما ألزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرَّداً عن أن، دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بِأَنْ؛ لأنَّ المضارع المجرّد من علامات الاستقبال ظاهرٌ في الحال، كما مَضَىٰ في بابه، فهو من حيث الفِعلية يَدُلُّ على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائماً، لم يَدُلَّ على حدوث القيام فى ذلك الوقت، ومن حيث ظهورُهُ في الحال، يدل على كونه مُشتغَلاً به، دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قام، دَلَّ على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: كان زيد وقت الزوال يقوم، دَلَّ على(٤) اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما حُملت هذه الأفعال على كان، وقُصِد المعنيان، أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مُشتغَلاً به، وَجَبَ ألَّا يكونَ اسماً، ولا ماضياً، ولا مضارعاً بِأَنْ.(٥)

---

(١) وبمعنى خَلَقَ. وقد ذكرنا ذلك مِن قبل. [فتح القدير ٢/٩٨، أبوالسعود ٢/٧٧].

(٢) يرى بعضُ العلماء أنَّ أَصْلَ مضعف الرباعي كزلزل، وصرصر أنه مضعف الثلاثي، فلمّا أريد تضعيفه قيل زَلَّلَ، وكراهة توالي ثلاثة أمثال، أبدلوا أحدَها من جِنس الفاء. ومن هنا تأتي المبالغة التي أشار إليها الرضي.

(٣) د: «بغير أَنْ استعمالها، يقال: هلهلت...».

(٤) د: «دلَّ على أنه كان مشتغلاً به...».

(٥) م، د: «ولا مضارعاً مقترناً بأَنْ، بل يكون مضارعاً مجرّداً منها».

وإنما غَلَبَ في أفعال المقاربة، أعني كاد ومرادفاته، كونُ أخبارها كذلك، وجُوِّزَ اقترانُها بِأَنْ، لكونها من شدة القرب الذي فيها، كأنها للانتقال والشروع أيضاً، فهي ليست متضمنة لمعنى كان، مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمالُ فقط، فجاز في بعضِها: اقترانُ الخبر بأَنْ، كقوله:(١)

٧٥٣ قد كاد من طول البِلى أن يمصحا

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال.

وأمَّا التزامُهم في خبر عسى كونه مضارعاً بأَنْ، ومَنْعُهم مِنْ أَنْ يكونَ مصدراً، نحو: عسى زيد القيام، وكذا منعوا من: عسى قيام زيد، فَلأَنَّ المضارع المقترنَ بأنْ للاستقبال خاصةً، والطمع والإشفاق مُختصّان بالمستقبل، فهو أَلْيَقُ بِعَسَى من المصدر، ومن ثَمّ(٢) قد تُحمل(٣) لعلَّ وإنْ كانت من أخوات «إنَّ» عليه، نحو: لعلَّك أنْ تقوم.

قوله: «وإذا دخل النفي على كاد. . . إلى آخره»، قال بعضُهم في كاد، إنَّ نَفْيَهُ إثباتٌ وإثباتَهُ نَفْيٌ، بخلافِ سائر الأفعالِ(٤).

---

(١) رُؤبة (ملحقات ديوانه ص ١٧٢)؛ وقبلَه:

رسمٌ عَفَى مِن بعد ما قد امَّحَى.

الخزانة ٩/٣٤٧، الاقتضاب ٣٩٦، الجُمَل ٢١٠، الحُلَل ٢٧٤، ابن يعيش ٧/١٢١، ضرائر الشعر ص ٦١، الفوائد الضيائية ٢/٣٠١.

و (البِلى) - بكسر الباء - من بلي يَبْلَى إذا خلقَ. و (أن يمصحا) أي ينمحي. يقال: مصحتِ الدارُ إذا درست وذهبت. ومصح الظل إذا قصر. فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البِلى.

الشاهد في «كاد. . . أَنْ يمصحا»، حيث استعمل (كاد) مثل (عسى) في كون خبرِهِ فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أَنْ).

وقوله: «من طول البِلى» يتعلّق الجار والمجرور بـ (كاد) تعلُّقَ العِلَّةِ بالمَعلول.

(٢) ط: ثمة.

(٣) ط: يُحمل.

(٤) قال الزركشي: «وللنحْويين فيها أربعةُ مذاهبَ:

أحدُها: أنّ إثباتها إثباتٌ، ونفيَها نفيٌ، كغيرها من الأفعال.

=

أَمَّا كونُ إثباته نفياً، فإن أرادوا به أنك إذا قلت: كاد زيد يقوم وأثبتَّ الكَوْدَ[1]، أي القرب فهذا الإثبات نفي، فهذا غَلَطٌ فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيه، بل في: كاد زيد يقوم، إثبات القرب من القيام بِلا ريب.

وإن أرادوا أنّ إثبات كاد، دالٌّ على نفي مضمون خبره، فهو صحيحٌ وحَقٌّ؛ لأنَّ قربك من الفعل لا يكون إلاَّ مع انتفاءِ الفعل منك، إذْ لو حصل منك الفعل لكنت آخذاً في الفعل، لا قريباً منه.

وأَمَّا كونُ نفيهِ إثباتاً فنقول، أيضاً: إنْ قَصَدُوا أَنَّ نفيَ الكَوْدِ أي القرب في: ما كِدت أقوم: إثبات لذلك المضمون، فهو من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباته، وكذا إن أرادوا أَنَّ نفي القرب من مضمون الخبر إثباتٌ لذلك المضمون، بل هو أفحش، لأن نفيَ القربِ من الفعل أبلغُ في انتفاء ذلك الفعل من نَفْيِ الفعل نفسِه، فإن: ما قربت من الضرب، آكَدُ في نفي الضرب من: ما ضربت، بَلَى[2]، قد يجيء مع قولك: ما كاد زيد يخرج، قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ كاد.[3]

= والثاني: أنها تُفيد الدلالةَ على وقوع الفعل بِعُسْرٍ، وهو مذهب ابن جِنّيّ.

والثالثُ: أَنَّ إثباتها نفيٌ، ونفيَها إثباتٌ، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعلْه، بدليل قوله «وإن كادوا لَيَفْتِنُونك» [الإسراء /٨٣]، وإذا قيل: «لم يكد يفعل» فمعناه أنه فَعَله، بدليل قوله: «وما كادوا يفعلون» [البقرة/٧١].

والرابعُ: التفصيل في النفي بين المضارع والماضي، فنفيُ المضارع نفيٌ، ونفي الماضي إثبات، بدليل «فذبحوها وما كادوا يفعلون» [البقرة/٨١] وقوله: «لم يكد يراها» [النور/٤٠]، مع أنه لم يَرَ شيئاً، وهذا حكاه ابنُ أبي الربيع في «شرح الجُمَل» وقال: إنه الصحيح . . .» [البُرهان ١٣٦/٤].

(١) تقدم أنه نقل هذا المصدر عن الأصمعي.

(٢) ط: بل.

(٣) يعني أنّ هذا المعنى مستفادٌ من القرينة، لا من لفظ كاد.

ولا تنافيَ بين انتفاءِ الشيء في وقت، وثبوته في وقتٍ آخَر، وإنما التناقضُ بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحدٍ، فلا يكون، إذن، نَفْيُ كادَ مُفيداً لثبوت مضمون خبره، بل(١) المفيدُ لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قُلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائهِ، كما في قوله تعالى:

﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾(٢)، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبقَ قبل ذلك من تعنُّتهم في قولهم:

﴿أَتَتَّخِذُنَا(٣) هُزُوًا، . . ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ(٤)، ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا(٥)، . . . ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ . . .﴾(٦)،

وهذا التعنت دأب مَن لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً(٧)

(٢٣٢/ب) وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: مات زيد وما كاد يسافر، قلنا

---

(١) د: «بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته».

(٢) البقرة/٧١، ونصُّها: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾.

(٣) البقرة/٦٧، ونصُّها: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

(٤) البقرة ٦٨، ونصُّها: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾.

(٥) البقرة/٦٩، والآية بتمامها: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾.

(٦) البقرة/٧٠، ونصُّها: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾.

(٧) انظر البرهان ٤/١٣٦ ـ ١٣٧.

مضمون كاد على انتفائه وعلى(١) انتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾(٢)، وقولـه: (٣)

إذا غيَّرَ النأيُ(٤) المحبين [لم يكد رسيس الهوى(٥) مِن حُبِّ ميَّةَ يبْرحُ]

إذ ليس في هذه المواضعِ ما يَدُلُّ على حصوله بعد انتفائِهِ، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال إنّ نَفْيَ كادَ إثباتٌ، فقال بعضُهم إنه للإثبات، في الماضي كان، كقوله تعالى:

﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾(٦)

أو في المستقبل، واستدَلَّ على كونه في المستقبل أيضاً للإثبات، بتخطئة الشعراءِ ذا الرُّمَّة في قوله: إذا غَيَّرَ النأي... البيت، وقولهم: نراه قد برح، حتى أدَّى ذلك إلى أنْ غَيَّرَ ذو الرُّمة، لم يكد، إلى: لم أَجِدْ، ولم يكد، مستقبل، لأنه جواب إذا، فلولا أنَّهم فهموا الإثباتَ، لم يُخطِّئوه.

والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى:

﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾(٧)

أنَّ إثبات الفعل مفهومٌ من القرينة، أي قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ لا مِن

---

(١) ط: «على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه».

(٢) النور / ٤٠، والآية بتمامها: ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾.

(٣) ذو الرُّمّة، وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ.

(٤) ط: النار.

(٥) ليس في ط، وفي ط لفظة (البيت) بعد المُحِبِّين.

(٦) البقرة / من ٧١.

(٧) البقرة / من ٧١.

«كادوا»(١) كما تَقَدَّمَ، ولهذا لم يُفد الإثبات في قولنا: مات زيد وما كاد يسافر، لما لم تكن قرينة.

وأمَّا الجواب عن تَخْطِئَةِ الشُّعَراء... فبأنَّ تَخْطِئَتَهُمْ وتصويبَ(٢) ذا الرُّمَّة في بديهته، بناء على الدليل المذكورِ، أي أنَّ نَفْيَ القرب من الفعل لا يكون إثباتاً له، وقد خطّأ المخطّئين، وذا الرمة، في رَوِيَّته: مَن قال حين سمع تلك الحكاية: أصابَتْ بديهتُه وأخْطَأَتْ رَوِيَّتُه.(٣)

وقال بعضُهم(٤): إنَّ نفي الماضي إثباتٌ، لشبهة قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾(٥)، ونفي المضارع نفي، لقوله: ﴿لَمْ(٦) يَكَدْ يَرَىٰهَاۗ﴾(٧)، وقول ذي الرمة:(٨) لم يكد يبرح.

وعند الأخفشِ(٩) يَجُوزُ زيادةُ كادَ.

قولـه: «والثـالثُ» أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر، وقد ذكرنا مرادفـات طَفِقَ، وأحوالها، يقال: طفِق يطفَق طفقاً، كغرِق يغرَق غرقاً، وحكى الأخفشُ عن بعضهم: طُفُـوقـاً،(١٠)، وقد جاء: طفق يطفِق(١١)، كجلس يجلس،

---

(١) «والأقرب أن يُقالَ: إنَّ النفي واردٌ على الإثبات، والمعنى هنا: وما كادوا يفعلون الذبح قَبْلَ ذلك؛ لأنهم قالوا: «أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا» وغير ذلك من التشديد. [البُرهان ٤/١٣٧].

(٢) ط: ونصوب.

(٣) معناه أنَّ قوله الأول لم يكد يبرح كان على البديهة من غير تفكير، وقوله الثاني نشأ عن روية وتفكيرٍ بعد اتّهام الشعراء له بالخطأ.

(٤) انظر البُرهان ٤/١٣٦.

(٥) البقرة / من ٧١. (٦) النور / من ٤٠.

(٧) ط: يريها «على الإمالة».

(٨) إذا غَيَّرَ النأي المحبين لم يكد ✽ رسيس الهوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ.

(٩) التسهيل ص ٦٠، والهَمْع ١/١٢٩، هذا ولم يتعرض الأخفش في معاني القرآن ٢/٤٠٦ لِكاد البتة.

(١٠) الهَمْع ١/١٢٩. وفي اللسان (ط. الخياط) ٢/٥٩٩ «عن الزَّجَّاج والأخفش»، هذا ولم يذكر الأخفشُ المصدرَ في معاني القرآن ٢/٢٩٦.

(١١) حكاه الجَوْهريُّ. [الهَمْع ١/١٢٩، وشرح المُرَادي على الألفية ١/٣٣١].

ويستعمل مضارع(١): كاد، وأوشك، خصوصاً من بين جميع الأفعالِ المذكورة في هذا الباب.

قولُه: «وهي مثل كاد في الاستعمال»، وقد يَجِيءُ خَبَرُ جَعَلَ جملةً اسميةً، قال: (٢)

٧٥٤ وقد جَعلت قلوص ابْنَيْ سُهَيْلٍ ... مِن الأَكوار مرتعُها قريبُ

وقد يجيء شرطية مصدَّرة بإذا، نحو قولك: جعل زيد إذا كلمته يغضب، على أنَّ الجزاء: المضارع، قال: (٣)

٧٥٥ وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقِلُني ... ثوبي فأنهضُ نَهْضَ الشارِبِ الثَّمِلِ

---

(١) في ابن الناظم ص ٦٠: «واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غيرُ وزاد واموُشكا... أما (كاد) فجاءوا لها بمضارع لا غير، نحو: «يكاد زيتُها يُضيء»، وأما (أوشك) فجاءوا لها بمضارع، نحو قول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِن مَنِيَّتِهِ * في بعض غِرَّاته يوافقها

وهو فيها أعرف من مثال الماضي، وربما جاءوا لها باسم فاعل، كقول الشاعر:

فمُوشِكة أرضُنا أن تعودَ * خلاف الأنيس وحوشاً يبابا».

(٢) ينسب البيت لرجل من بني بحتر بن عتود.

وقد اختلفوا في كون (جعلت) بمعنى طفقت ـ كما هورأي ابنِ هشام ـ أو بمعنى صيرت. فعلى الرأي الأول تكون جملة (مرتعُها قريبٌ) الاسمية خبرَ (جعلت). على أنّ المرزوقي والتبريزيَّ وغيرَهما من شراح الحماسة قالوا: إن جملة (مرتعُها قريبٌ) حالٌ، وهذا أمرٌ غريب منهم. ونقل التبريزي عن أبي العلاء المعري أنه قال: كثير من الناس يرفع (القلوص) وهو وجه رديء؛ لأنَّ القائل إذا قال: جعلت، وهو يريد المقاربة، لم يكن بُدٌ من إتيانه بالفعل، وأحسن من هذه الرواية أن تنصب (قلوصا)، ويكون فى (جعلت) ضمير المرأة المذكورة وهو الفاعل، وتكون «قلوص» بالنصب مفعولاً أولَ، وجملة «مرتعُها قريب» مفعولاً ثانياً.

الخِزانة ٥/١٢٠ و ٩/٣٥٢، المغني ص ٣١٠، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٦٢، الحماسة بشرح المرزوقي ٣١٠، الحماسة بشرح التبريزي (ت عبدالحميد) ١/٢٩٦، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٩٨. والقلوص: الناقة الشابة. والأكوار جمع كور، بالضم، وهو الرجل بأداته. والمرتع: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ماشاءت. تقول: رتعت الماشية رتوعاً.

الشاهد فيه أنه قد جاء نادراً خبر (جعل) جملة اسمية، وهو قوله: (مرتعها قريب).

(٣) عمرو بن أحمر الباهلي (ملحقات ديوانه ١٨١)؛ وفيه: السَّكِرِ بدل الثَّمِلِ؛ لأنَّ البيت من قصيدة رائيةٍ.

الخزانة ٩/٣٥٥، العَيْني ٢/١٧٣، الهمع ١/١٢٨، المُساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٠٢، المغني ص ٧٥٤، =

[فِعْلُ التعجُّبِ: معنى التعجُّبِ، وصِيَغُهُ، وشروطُ صَوْغِهِ]:

«فِعْلُ التعجُّب(١) ما وُضِعَ لإِنشاء التعجُّب، وهو صِيغتانِ:».

«ما أفعلَهُ وأَفْعِلْ، وهي غير متصرفة، مثل: «ما أحسنَ زيداً وأَحْسِن به(٢)، ولا يبنيان إلَّا مما يُبنى منه أفعل التفضيل». «ويُتَوَصَّلُ في الممتنع بمثل: ما أَشَدَّ استخراجَه، وأَشْدِدْ». «باستخراجِه ولا يتصرَّف فيهما بتقديم ولا تأخيرٍ ولا فَصْلٍ».

«وأجازَ المازنيُّ(٣) الفصلَ بالظرفِ، و: ما، ابتداء، نكرة». «عند سيبويه(٤)، ما بعدَها الخبر، موصولةٌ عند الأخفش»(٥).

«والخبر محذوف، وبه، فاعل عند سيبويه، فلا ضمير». «في أفعِل، مفعول عند الأخفش والباء للتعدية، أو زائدة». «ففيه ضميرٌ».

= معجم الشواهد ١/٣١٢. «و(ثوبي): بدل اشتمال من تاء (جَعَلْتُ)، لا فاعل يُثقلني» [المغني ٧٥٣]. «وذلك بتقدير (إذا) ظرفية، لا شرطية». [الخزانة ٩/٣٥٦].

والشاهد فيه أنه قد يجيء خبر (جعل) جملةً شرطيةً مصدَّرة بِـ (إذا). فجملة (إذا ما قمت يثقلني ثوبي) في محل نصب، على أنه خبر (جعل).

(١) «حَدُّ التعجُّب هو انفعالٌ يحدث في النفس عند الشُّعور من الشخص بأمر يحدث من خيرٍ وشَرٍّ يُجْهَلُ سَببُه، فلا يعرف ما هو...». [شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥٦]. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٥، والفوائد الضيائية ٢/٣٠٦.

(٢) ط: وأحسن بزيد.

(٣) قال أبوحيان في ارتشاف الضَّرَب ص ٩١٣: «وإن تعلق الظرف والمجرور بالفعل، فذهب الجَرْميُّ، والفَراء، والأخفشُ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ، والمازنيُّ، والفارسيُّ، وابنُ خروفٍ، والأستاذُ أبوعلي الشَّلَوْبين إلى جواز الفصل، وهو الصحيحُ المنصور... وذهب الأخفشُ في أحد قوليه، والمبردُ، وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصَّيْمَريُّ إلى سيبويه». وفي ابن يعيش ٧/١٥٠: «وذهب آخرون، كالجَرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف... واحتجوا بأنَّ فِعْلَ التعجب، وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة «إنَّ» في الحروف، وأنت تُجِيزُ الفصلَ في (إنَّ) بالظرف... وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أَجْوَز وإن ضعف؛ لأنه لا يتقاصر عن الحروف».

(٤) الكتاب ١/٣٧ بولاق.

(٥) الأُصول ١/٥٩، ابن يعيش ٧/١٤٩، المقتضَب ٤/١٧٧.

قولُه: «ما وُضِعَ لإنشاء التعجب»، أي فعل وضع لإنشاء التعجب لأنه في قِسم الأفعال، فلا ينتقض الحد بنحو: ناهيك به، ولله دَرُّهُ، وواهاً له، ويالك رجلاً، وكاليوم رجلاً، ووَيْلُمِّهِ رجلاً.

بَلَى، ينتقض بنحو: قاتله الله من شاعر، ولا شلَّ عَشَرُهُ(١)، فإنه فِعْلٌ وُضِعَ لإنشاء التعجب، وليس بِمَحْضِ الدعاء، وكذا قولُهم: أبرحت(٢) رَبّاً، إلاّ أن يقول: إنَّ هذه الأفعالَ ليست موضوعةً للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، وأمَّا نحو: تعجبت، وعجبت، فهو، وإنْ كان فعلاً: ليس للإنشاء.

وَاعْلَمْ أَنَّ التعجب: انفعالٌ يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببُه، ولهذا قِيل: إذا ظهر السبب بَطَلَ العَجَب.

ولا يجوز التعجب، منه تعالى(٣)، حقيقةً، إذ لا يَخفى عليه شيءٌ.

ففعل التعجب في اصطلاح النحاة، هو ما يكون على صيغة: ما أَفْعَلَهُ، أو: أَفعِلْ به دالاً على هذا المعنى، وليس كل فِعْلٍ أفاد هذا المعنى، يُسَمَّى عندهم فِعْلَ التعجُّبِ.

قولُه: «وهي غير متصرفة» لمشابهتها بالإنشاء للحروفِ وهي غير مُتصرفة، وأيضاً، كل لفظ منها صار عَلَماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألاّ يُتَصَرَّفَ فيه، احتياطاً لتحصيل الفَهْمِ، كأسماءِ الأعلام، فلهذا، لم يُتَصَرَّفْ في: نِعْمَ، وبِئْسَ(٤)، وفي الأمثال.

---

(١) أي عشر أصابعه، وهو كقوله: لاشلّت يداه.

(٢) إشارة إلى قول الأعشى:

تقول ابنتي حِين جَدَّ الرحيلُ أَبرحتَ رَبّاً وأبرحتَ جارا

(ديوانه ٣٤)، وانظر الخِزانة ٣٠٢/٣ هارون.

(٣) أي لا يصدر منه تعالى على الحقيقة، فقوله «منه» متعلق بـ «يجوز». انظر حاشية (٣) ص ٣٥٦ من شرح الحدود النحْوية للفاكِهي.

(٤) ابنُ جنّي في الخصائص ٢٤٤/٣، يُبَيِّنُ سببَ جُمودِ نِعْمَ، وبِئْسَ.

قولُه: «ولا يُبْنَيَان إلّا مما يُبْنى منه أفعل التفضيل»⁽¹⁾، قد مضى ذلك في باب أفعل التفضيل، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يُبنى إلَّا مما وقع في الماضي واستمر، بخلاف، التفضيل فإنك تقول: أنا أَضْرَبُ منك غداً، ولا يُتَعجَّب إلّا مِمّا حَصَلَ في الماضي واستمر، حتى يستحق أن يُتَعَجَّبَ منه، أمَّا الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل بَعْدُ في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها فلهذا كان أشهر صيغَتَيْ التعجب، على الماضي أعني: ما أَفْعَلَ.⁽²⁾

قيل: لا يُبنى (٢٣٣/أ) فِعْلُ التعجب إلَّا مِن فِعْلٍ، مضموم العين في أصل الوضع، أو مِن المنقول إلى فَعُلَ، إذا كان من غيره، نحو: ما أضرب وما أقتل، لِيُدَلَّ بذلك على أَنَّ المتعجَّبَ منه صار كالغريزة، لأنَّ باب فَعُلَ موضوعٌ لهذا المعنى، وكذا قيل في أفعل التفضيل، فكأنَّ أَصْلَ: ما أضربك لزيد، وما أقتلك⁽³⁾ له، وأنت أضرب لزيد وأقتل له: ضُرب لزيد وقُتل له، ولم يستعمل هذا الأصل، لأن نقل الفعل إلى فعُل، لبناء التعجب والتفضيل منه، لا لذاته، فلهذا لا يتعدَّيان إلى المفعولِ الذي كان الفعل الثلاثي يتعدَّى إليه بنفسه، إلَّا باللام، كما رأيت.

ولا يُبنى فعل التعجب من المبني للمفعول، لِما مَرَّ في أفعل التفضيل، ويجوز تعليلُ امتناع مجيئِهما للمفعول بكونهما مأخوذَيْن من فَعُلَ المضموم⁽⁴⁾ العين كما ذكرنا، وهو لازمٌ، ورُبَّما يُبنى من المفعول إذا أُمِنَ التباسُه بالفاعل نحو: ما أَجَنَّهُ، وما أشهره، وما أمقته إليَّ، وما أَعْجَبَهُ إليَّ وما أشهاه إليَّ، فيتعدَّى، كما ذكرنا في

---

(١) في هذا الجزء، وقد أحال الرضي ههنا كثيراً على أفعل التفضيل.

(٢) اقتصر على التمثيل بالصيغة الأولى؛ لأنَّ في الثانية خلافاً وإن كان المشهورُ أنها صيغةُ فعلٍ ماضٍ حُوِّلَتْ إلى صورة الأمر.
وسيأتي تفصيلُ الحديثِ عنها، واختيارُ الرضي فيها.

(٣) ط: وما أقتلك.

(٤) في د: «من فعل الموضوع أو المنقول إليه».

أفعل التفضيل، إلى ما هو الفاعل في المعنى بإلى، أو بعند، نحو: أحظى عندي، وذلك إذا تضمَّن معنى الحب، أو البُغْض.

قالَ سيبويه(١): جميعُ ذلك مبنيٌّ على فَعُلَ، وإن لم يستعمل، فكأن: أبغضه وأعجبه، وأمقته، من بَغُضَ، وعَجُبَ، ومَقُتَ، وإن لم يستعمل، وأشهاه، من شَهُوَ، كما يقال: رَمُوَتْ اليَدُ يَدَهُ.

وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلةً لـ «ما» المصدرية، القائمة مقام المتعجب منه بعد: ما أَشَدَّ، وأَشْدِدْ ونحوهما نحو: ما أَشَدَّ ما ضُرِب، وأَشْدِدْ بما سُجِنَ.

ويُبنى، أيضاً من باب أَفْعَلَ إفعالاً، قياساً عند سيبويه، سَمَاعاً عند غيره، نحو: ما أَعْطَاهُ للمعروف، وما أَبْغَضَني له.

والأخفشُ(٢) والمبرّدُ(٣)، جَوَّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه(٤)، كما مَرَّ في أفعل التفضيل، وربما بُنِيَ من غير فِعل نحو: ما أحنك هذه الشاة، كما قيل: هو أحنك الشاتين، أي آكلهما، وكذا يقال:(٥) ما آبله، وما أفرسه، وإن لم يستعمل منهما الفعل كما مَرَّ، ويستعمل منهما الفاعل، نحو: آبل وفارس، وقد يُبنى من غير متصرِّف، نحو: ما أنعم وما أبأس، ويجوز أن يُبنى من العُيوب الباطنة كأفعل التفضيل، نحو: ما أَحْمَقَهُ وما أَنْوَكَهُ، وما أَلَدَّهُ، ونَدَرَ: ما خيرَه وما شرَّه بحذف الهمزة، بخلاف خير، وشرّ في التفضيل.

---

(١) الكتاب ١/٣٧ بولاق.

(٢) ابن يعيش ٧/١٤٤.

(٣) تَقَدَّم أنَّ سيبويه والمبردَ جَوَّزا بناءَ التعجب من أفعل فقط. انظر المقتضب ٤/١٨٢. واللُّمَع ص ١١٩.

(٤) العجيب أن ينسبَ الرضي إلى المبرد أنه يُجيز التعجب بقياس والمراد من صيغ الزوائد جميعاً، مع أنَّ المبرد لا يُجيز بناء التعجب على ما أفعله، وأفعِلْ به من الصيغ التى جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة.
[انظر المقتضب ٤/١٨١].

(٥) في م: «وكذا يقال: هو آبل من غيره وأفرس، وهو آبل وفارس، ولم يستعمل منهما الفعل كما مَرَّ».

ويتعدَّى إلى غير المتعجب منه، كما يتعدَّى إليه أفعل التفضيل، سواء.

ولمشابهة أفعل التعجب، لأفعل التفضيل في الوزن، والأصل المبني منه، وشرائط بنائه، وتصحيح العين في نحو: ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهُ، وتعدِّيه بما يتعدّى به أفعل التفضيل، توهَّم غير الكِسائي من الكوفيين(١) أَنَّ أفعل التعجب: اسم كأفعل التفضيل، وقوّى وهمهم تصغيرهم إياه في قولِه:(٢)

ياما أُمَيْلِح غِزلاناً شَدَنَّ لنا [من هؤليَّائِكُنَّ(٣) الضال والسَّمُرِ] (٦)

وأمَّا الكِسائيُّ(٤) فوافَقَ البصريين في فعليته، ولولا انفتاحُ أفعل التعجب وانتصابُ المتعجب منه بعده، انتصابَ المفعول به، لَكان مذهبُهم جديراً بأن يُنْصَرَ، وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقاً بأَنْ يوضع له حرف، كما مَرَّ في بناء اسم الإشارة، فَبُنِيَ لتضمنه معنى الحرفِ، وبُنِيَ على الفتح لكونه أخفَّ، فما مبتدأ، وأحسنَ خبره: أي: شيءٌ من الأشياء متعجَّبٌ من حُسْنِهِ، و«ما» نكرةٌ غير موصوفة، واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد أفعل: بِكونه مشابهاً للمفعول لمجيئه بعد أفعل لفعل مضمَر فاعله، فموقعه موقع المفعول به، فانتصب انتصابه، فهو نحو قوله:(٥)

---

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٥، أسرار العربية ١١٣، الأمالي الشجرية ٢/١٣١.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦ من القسم الأول.

(٣) ليس فى ط.

(٤) انظر الكتاب ١/٣٧ بولاق، والمقتضَب ٤/١٧٣، ١٩٥، والأُصول ١/٥٩. والإنصاف، المسألة ١٥(١/٨١).

(٥) النابغة الذُّبياني (ديوانه ١٠٦، أبوالفضل)؛ وفيه: ونُمْسِكُ بدل ونأخذ.
الخزانة ٩/٣٦٣، سيبويه ١/١٠٠، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢٨، وللنَّحَّاس ص ٦٣، المقتضَب ٢/١٧٩، الأمالي الشجرية ٢/١٤٣. وقوله: أَجَبُّ الظهرَ: أي لا سنامَ له، كأن سنامه قد جُبَّ، أي قطع من أصله. يقال: بعيرٌ أجَبُّ، وناقة جَبَّاء.
و (نأخذ) يجوز فيه أن يجزم، ويكون معطوفًا على قوله (يَهْلِك) في بيتٍ قبلَه:

فإنْ يَهْلِكْ أبوقابوس يَهْلِكْ * ربيعُ الناسِ والشهرُ الحرامُ

الذي هو جواب الشرط. ويجوزأن يرفع على استقبال خبر يخبر به، أي ونحن نأخذ بعده بذناب عيش. ويجوزأن =

٧٥٦ ونأخُذُ(١) بعدَهُ بذنابِ عيشٍ أجَبَّ الظهرَ ليس له سَنامُ

بنصب الظهر، وهو ضَعيفٌ؛ لأنَّ النصبَ في مثل أَجَبَّ الظهرَ وحسن الوجهَ توطئة لِصِحَّةِ الإضافة إلى ذلك المنصوب، كما مَرَّ في الصفة المشبهة(٢)، ولا يضاف أفعل إلى المتعجب منه.

والجوابُ عن تصحيح العين في نحو: ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهُ، وأَقْوِلْ به وأَبْيِعْ به: أنَّ الإعلال نوع تصرف، وفعل التعجب غير متصرف، ومن ثَمّ(٣)، لم يَجُزِ الإدغام في نحو: أَشْدِدْ(٤) به في التعجب، كما جازَ في غيره.

وأَمَّا التصغيرُ فمع كونهِ شاذًّا مقصوراً على السَّماع، إلَّا عند الكسائي،(٥) فإنه يَدَّعي اطِّرادَهُ، ويَقيسُ عليه أَفْعِلْ به في جواز التصغير، فإنما(٦) جازَ ذلك؛ لأنه بعدم التصرف فيه شابه أفعل، الاسمي كأبيض، وأقول منك.

قولُه: «ويُتَوَصَّلُ في الممتنع»، يعني بالممتنع: ما لا يكون ثلاثياً، نحو: ما أحسنَ استخـراجَه ودحرجته، أو كان من الألوان والعُيوب الظاهرةِ، نحو ما أَشَدَّ بياضَهُ، أو عَوَرَهُ(٧)، أَوْ لم يكن تاماً نحو: ما أَشَدَّ كَوْنَهُ قائماً.

= ينصب على الجواب بالواو، أي بأن مضمرة وجوبًا، وجاز النصب بعد الجزاء؛ لأنَّ مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام. [من ابن السيرافي ١/٢٩]. ورواية (الظهر) على ثلاثة أوجه: الأول بالنصب على نية التنوين في (أجب)، ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول به. والثاني رفع الظهر على الفاعلية، والثالث جَرّه بإضافة (أجب) إليه.

الشاهد فيه أنَّ نصب (الظهر) على التشبيه بالمفعول به.

(١) ط: ولذنا. (٢) في هذا الشرح.

(٣) ط: ومن ثمة.

(٤) مع وجود موجبه، وهو اجتماع المِثْلَيْن. ولو أدغم لقيل: أَشِدَّ.

(٥) التسهيل ١٣٠.

(٦) جواب: وأما التصغير.

(٧) ذهب الكِسائيُّ إلى أنَّ صيغةَ التعجب تُصاغ من العاهات، وقاسَ على ذلك وتبعه هشام في صياغته من الألوان، كما خالف الكوفيين بأن فعل التعجب فعلٌ ماضٍ. [الهَمْع ٢/١٦٦، والإنصاف، المسألة ١٥].

«أمَّا ما لزم النفي(١)، كما نَبَس»(٢)، أَوْ كان مَصُوغاً للمفعول، أو عادِماً لمصدر مشهورٍ، فلا يمكن التوصل بمصادرها إلى التعجب منها، ولا إلى بيان التفضيل فيها، إِذْ لا مصدر منفياً لنحو: نَبَس، أو مَصُوغاً(٣) (٢٣٣/ب) للمفعول لنحوجن، وكذا لا مصدر لِنِعْمَ وبِئْسَ، ويذر ويدع، حتى يوقع(٤) شيئاً منها بعد ما أشدَّ، وأشدُّ منك.

وربما استغنَوْا عن بعض ما يَصِحُّ التعجب منه، بمثل التوصُّلِ المذكور كما لم يُقَلْ: ما أقيله، استغناء بما أكثر قائلته.(٥).

قولُـه: «ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير»، كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر؛ لأنك إذا قدّمت شيئاً على شيءٍ، فقد أَخَّرت المقدم عليه عن المقدم، يريد أنك لا تقول: زيداً ما أحسن، ولا: مازيداً أحسن، ولا بِزَيْدٍ أَحْسِنْ، لِما ذكرنا من الوجهَيْنِ في عَدَم تَصَرُّفهما في أنفسِهما، وأَمَّا الفصلُ بين الفعلين، والمتعجب منه، فإن لم يتعلق الفصل بهما، فلا يجوز اتِّفاقاً، للفصل بين المعمولِ وعامِله الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز: لقيته فما أَحْسَنَ أَمْسِ زيداً، على أن يتعلق «أمس» بلَقِيت، وكذا إن تعلَّق بهما وكان غيرَ ظرفٍ، نحو: ما أحسنَ قائماً زيداً، وذلك لأنه نوع تصرف في عَلَم التعجب(٦)، وإن كان بين الفعل

---

(١) د: «أما ما كان لازماً للنفي، كما في نَبَسَ».

(٢) أي ما نطق، يقال: ما نَبَسَ بِبِنْت شَفَة.

(٣) أي ولا مصدرٌ مَصُوغاً للمفعول مِن نحو جُنّ.

(٤) أي يؤتى بمصدر هذه الأفعال بَعْدَ: ما أَشَدَّ، أَوْ أَشْدِدْ. وقوله: حتى يوقع بالبناء المعلوم، أي: يُوقع المتكلم شيئاً منها.

(٥) القائلة بمعنى القيلولة، وهي النومُ ظُهراً.

(٦) أي في اللفظ المختص بالتعجب، كاختصاص العَلَم بِمُسَمّاه.

والفضلة، وأمَّا بالظرف فَمَنَعَهُ الأخفش(١) والمبرد(٢)، وأجازَه الفَراء(٣) والجَرْميُّ،(٤) وأبوعلي(٥)، والمازنيُّ،(٦) نحو: ما أحسن بالرجل أن يصدقَ وأَحْسِن اليومَ بزيدٍ، وأجاز ابنُ كَيْسان(٧) توسيطَ الاعتراض بِلولا الامتناعية، نحو: ما أَحْسَنَ، لولا كَلَفُه(٨)، زيداً.

ويُفصل بكان، وحدَها، بين «ما» وأفعل، وهي مَزيدةٌ على ما ذكرنا في باب كان، وقال السِّيرافي(٩): «كان» خبر «ما» وفيها ضميره، وأَحْسَنَ زيداً، خبر(١٠) «كان»، وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ «كان» ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لابُدَّ أنْ يكونَ على «أَفْعَلَ».

وفائدة الفصل بِكان في نحو: ما كان أحسنَ زيداً(١١): أنه كان في الماضي حُسْنٌ واقعٌ دائمٌ، إلَّا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائماً قبلَه.

---

(١) وابن السراج. [الأصول ١/٦٥].

(٢) في المقتضب ٤/١٧٨: «ولو قلت: ما أحسنَ عندَكَ زيداً، وما أَجْمَلَ اليومَ عبدَالله لم يَجُزْ...».
ولكن في ٤/١٨٧ ما يفيد الجواز من كلام المبرد، فقد مثل بقوله: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا... وما أقبح بالرجل أن يشتُم الناس».
وجاء في الهمع ٢/٩١: «قال أبوحيان: ومَحَلُّ الخلاف فيها إذا لم يتعلّق بالمعمول ضميرٌ يعود على المجرور، فإن تعلق به وجب تقديم المجرور، كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله:
خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى ✽ صبوراً ولكنْ لا سبيلَ إلى الصبر».

(٣) شرح عُمدة الحافظ ص ٧٥١.

(٤) ابن يعيش ٧/١٥٠، شرح عُمدة الحافظ ٧٥١.

(٥) المسائل البصريات ق ٨٢/ب مخطوط شهيد علي باشا برقم ٢٥١٦/٢، ومنه صورةٌ في معهد المخطوطات.

(٦) ابن يعيش ٧/١٥٠.

(٧) التسهيل ص ١٣١.

(٨) الكَلَف ـ بفتحتين ـ بُقَعٌ تظهر في الوجه مغايرة لِلَوْنه الأصلي فتعيبه بعضَ العَيْب.

(٩) شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ١/٥٨٥، ابن يعيش ٧/١٥٢.

(١٠) م: «خبرها وفيها قال بعد؛ لأنه ليس كان على صيغة التعجب...».

(١١) الأصول ٢/٢٦٧، المقتضَب ٤/١٨٤ ـ ١٨٥، البغداديات ص ١٦٧.

وشَذَّ الفصلُ بأصبح، وأمسى، في قولهم: ما أصبح أبرَدَها والضمير للغداة، وما أمسى أدفأها[1]، والضمير للعشية، ولا يُتجاوز المسموعُ فيهما ولا يُقاس «يكون» على «كان» في الفصل به، خلافاً لابْنِ كَيْسانَ.[2]

قولُه: «وما، ابتداء» أي مبتدأ مع كونه نكرةً عند سيبويه[3]، والأخفش[4] في أحَدِ قَوْلَيْهِ، وذلك لأنَّ التعجب، كما ذكرنا، إنما يكون فيما يُجهل سَبَبُهُ، فالتنكير يناسب معنى التعجب، فكأن معنى ما أحسنَ زيداً، في الأصل: شيءٌ من الأشياءِ، لا أعرفه جَعَلَ زيداً حَسَناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل، فجاز استعمالُه في التعجب من شيء يستحيل كونه بِجَعْلِ جاعل، نحو: ما أقدر الله، وما أَعْلَمَهُ، وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء، سواءٌ كان مجعولاً وله سببٌ، أَوْ، لا.

فهمزة أفعل، لتعدية ما كان لازماً بالأصالة، نحو: ما أحسنه، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل إلى فَعُلَ، إلى مفعولٍ غير مفعوله الأول، وهو فاعل أصل الفعل، نحو: ضربَ زيدٌ عَمْراً، في: ما أضربَ زيداً لِعَمْرٍو، فما مبتدأ، وأفعل، خبره، وفيه ضميرٌ راجعٌ إلى «ما» وهو فاعلُهُ، والمنصوبُ بعدَه مفعولُهُ.

وقال الأخفش في[5] القول الآخر: ما موصولةٌ، والجملةُ بعدَها صِلَتُها والخبرُ محذوفٌ، أي: الذي أحسنَ زيداً: موجودٌ، وفيه بُعْدٌ؛ لأنه حذف الخبر، وجوباً مع عدم ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وأيضاً ليس في هذا التقديرِ معنى الإبهام اللائق[6]

---

[1] «يعني الدنيا» [شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٥٨٦]. هذا، وقد نقل ابن يعيش أنّ هذا القول حكاه الأخفش، ونقله ابنُ السَّرَّاج عن (قوم من النحْويين)، ولعلّه يريد الكوفيين. [الأُصول ١/٦٤].

[2] التسهيل ص ١٣١.

[3] الكتاب ١/٣٧ بولاق.

[4] ارتشاف الضَّرَب ص ٩١٣.

[5] الجنى الداني ٣٣٧، المُرْتَجَل ص ١٤٧، ابن يعيش ٧/١٤٩، الأُصول ١/٥٩، المقتضَب ٤/١٧٧.

[6] م: الذي يليق.

بالتعجب، كما كان في تقدير سيبويه، ومذهبُ سيبويه(١) ضعيفٌ مِنْ وَجْهٍ، وهو أَنَّ استعمال «ما» نكرةً غيرَ موصوفة: نادرٌ، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾(٢)، على قول، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأ.

وقال الفَراء(٣)، وابنُ دَرَسْتَوَيْه: ما استفهامية، ما بعدَها خبرُها، وهو قوي من حيث المعنى لأنه، كأنّه جَهِلَ سَبَبَهُ فاستفهمَ عنه، وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى:

﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ(٤) مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾(٥).

و: أتدري مَنْ هو، و: لله دَرُّه أيَّ رَجُلٍ كان، قال:(٦)

٧٥٧ [فأومأت(٧) إيماءً خفياً لِحَبْتَرٍ] ولله عينا حَبْتَرٍ أَيُّما فتى

---

(١) انظر دراسات، ق ١ جـ ٣ ص ٣ وما بعدها.

(٢) البقرة /٢٧١، والآية بتمامها: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

[انظر: [البحر ٢/٣٢٤، المشكل ١/١١٣ - ١١٤].

(٣) لم يذكر الآية. انظر معاني القرآن ١/١٧٨ وما بعدها.

(٤) ط: «وما أدريك»، على الإمالة.

(٥) الانفطار /١٧.

(٦) الراعي النُّمَيْري [ديوانه ص ٣ جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، بيروت، سنة ١٤٠١هـ.

الخزانة ٩/٣٧٠، سيبويه ٢/١٨٠ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ٤/٧٥، الهمع ١/٨٣، معجم الشواهد ١/٤٢٩.

وحبتر: اسم علم، ابن أخت الشاعر.

أيُّما - بالرفع -: استفهام فيه معنى التعجب مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو، وما: زائدة مؤكدة.

أيَّما - بالنصب -: حال من المعرفة (عينا حبتر).

الشاهد فيه أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب كما هنا، فإنّ فيه معنى التعجب من الفتوة كما تقول: أي رجل زيد؟! وقد تضمنت (أيّ) معنى المدح والتعجب الذي تضمنته نِعْمَ وحَبَّذا.

(٧) ليس في ط، وهو في الأصل، و د.

قيل: مذهبه(١) ضعيف، من حيث إنه نَقْلٌ من معنى الاستفهام إلى معنى(٢) التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

وأمّا أَحْسِنْ بزيدٍ، فعند سيبويه(٣): أَفْعِل صورتُه أمرٌ ومعناه(٤) الماضي، من أَفْعَلَ، أي صار ذا فِعل، كألحَمَ أي صار ذا لَحْمٍ، والباء بعده زائدةٌ في الفاعل(٥) لازمةٌ، وقد تحذف إن كان المتعجب منه «أَنْ» وصلتها نحو: أَحْسِنْ أن تقول، أي بِأَنْ تقول، على ما هو القياسُ.

وضُعِّفَ(٦) قولُه(٧)، بأَنَّ الأمر بمعنى الماضي مِمَّا لم يُعْهَدْ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو(٨): اتَّقى امرؤٌ رَبَّهُ(٩)، وبأَنَّ أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا، قليلٌ، ولو كان منه، لَجَاز أَلْحِم بِزَيْدٍ، وأَشْحِمْ بزيد، وبأَنَّ زيادة الباء في الفاعل قليلةٌ، والمطَّردُ زيادتُها في المفعول.

فقال الفراء، وتَبِعَهُ الزمخشريُّ وابنُ خَروفٍ(١٠): إن أَحْسِن أمرٌ لِكُلِّ واحدٍ بأَنْ يجعلَ زيداً حَسَناً، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صِفْهُ بالحُسْنِ كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال:(١١)

٧٥٨ وقد وَجدتَ (٢٣٤/أ) مكانَ القولِ ذا سَعَةٍ ... فإن وَجدت لساناً قائلاً فَقُلِ

---

(١) أي الفَراء ومَنْ أخذ برأيه.

(٢) سقطت من م، ط.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٠ بولاق.

(٤) انظر اللُّمع ص ٢١٨، ٢١٩.

(٥) وهذا مذهب الجُمهور. انظر الأصول ١/٦٠، وابن يعيش ١٤٨/٧.

(٦) انظر اللُّمع ص ٢١٩، وابن الطَّراوة النَّحْوي ص ٢٠١ وما بعدَها.

(٧) د: «وضُعِّفَ قوله من جهة أن الأمر...».

(٨) معناه: لِيَتَّقِ كُلُّ امرئٍ رَبَّهُ.

(٩) في د: «ونحوه ومن جهة أن أفعل بمعنى صار». بعد (ربّه).

(١٠) ذُكر الثلاثةُ في التسهيل ص ١٣٠.

(١١) المتنبي في مدح سيف الدولة والاعتذار إليه.
(ديوانه ٣/٧٥ بشرح أبي البقاء العُكْبَري، دار الباز، مكة سنة ١٩٧٨م).

وهذا معنىً مناسبٌ للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وأيضاً، همزة الجَعْل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وإن لم يكن شيءٌ منها قياساً مطّرداً.

وإنما لم يُصَرَّفْ على هذا القول، أَفْعِل، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقَلْ: أَحْسِنا، أَحْسِنوا، أَحْسِني، أَحْسِنَّ، لِما ذكرنا من عِلَّة كَوْنِ فعل التعجب غيرَ متصرّف، وسَهَّلَ ذلك انمحاء⁽¹⁾ معنى الأمرِ فيه كما انمحى في: ما أفعل، معنى الجعل، وصار معنى أَفْعِل به كمعنى ما أفعل، وهو مَحْضُ إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه، فهمزة أَفْعِل⁽²⁾، على هذا للجَعْل، كهمزة ما أحسن، والباء مزيدَة في المفعول وهو كثيرٌ، كما يَجِيءُ في حروفِ الجَرِّ.

وأجازَ الزَّجَّاجُ⁽³⁾ أَنْ تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي: اجْعَلْه ذا حُسْنٍ، والأولُ أَوْلى، لِقِلَّةِ همزةِ الصيرورة.

ثم إنَّ الزَّجاجَ اعتذر لبقاء «أحسِن» في الأحوال، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفِعل، أي: ياحُسن أَحْسِنْ بزَيْدٍ، وفيه تَكَلُّفٌ وسماجَةٌ من حيث المعنى، وأيضاً، نحن نقول: أحسِن بزيدٍ ياعَمرو، ولا يُخاطَب شيئان في حالة واحدةٍ، إلّا أن نقول: معنى خطابِ الحسن قد انمحى.

ويجب كون المتعجب منه مختصّاً، فلا يُقال: ما أحسن رجلاً، لعدم الفائدة، فإن خَصَّصتَهُ بوصفٍ نحو: رَجلاً حاله كذا، جازَ.

= الخزانة ٩/٣٧٤. والبيت ليس ههنا للاستشهاد، وإنما ذكره الرضي تأييداً للمعنى الذي ذكره في شرح صيغة التعجب.

(١) في م، د: «ولأنّ معنى الأمر انمحى فيه».

(٢) في د: «فهمزة أحسن المعدّية على هذا للجَعْل».

(٣) حكاه ابن يعيش ٧/١٤٨.

وإذا عُلِمَ المتعجب منه جاز حذفه، نحو: لَقِيت زيداً وما أحسن، قال تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾(١)

فلفظ «بهم» إنما جاز حَذْفُه عند الفَراء(٢) لكونه مفعولاً(٣) وأَمَّا عند سيبويه(٤) فإنه وإنْ كان فاعلاً والفاعل لا يَجوزُ حَذْفُهُ إلَّا أنه بملازمته لِلجَرِّ(٥)، وبكون الفعل قبلَه، في صورة ما فاعله(٦) مضمـر والجـار والمجرور بعده مفعوله(٧)، أشبه الفضلة فجازَ حذفه، اكتفاءً بما تقدم، فإن لم يلزمه(٨) الجر، كما في: ما جاءني مِن رَجُلٍ، وكفى بزيدٍ، ولم يجز حذفه.

ولا يُؤتى لِفِعْلَيْ التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعولٍ مطلق، خلافاً لِمَن أجازَ ذلك؛ لأنها، لِجُمودها صارت كَنِعْمَ وبِئْسَ، مما لا مَصْدَرَ له.

ولا يَجوزُ العطفُ على الضمير المستتر في: ما أحسن زيداً، ولا في: أَحْسِنْ بزَيد، ولا سائر التوابع، ولا الإخبار عنه بالذي أو باللام، لأنه انمحى عنه معنى الفاعلية كما قَدَّمْنَا، بل معناه الآن، أيُّ حُسْنٍ حُسْنُ زيدٍ، فلو جِيء بتوابعه، أو أُخْبِرَ عنه، لا اعتُبِر بعد انمحائه، وأجاز ذلك قومٌ بعدَ المنصوبِ، وأَمَّا قبله فَلاَ، لِما تَقَدَّمَ أنه لا يفصل إلَّا بالظرف.

---

(١) مريم /٣٨، والآيةُ بتمامها: أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ يومَ يأتوننا لكنِ الظالمونَ اليومَ في ضلالٍ مُبين».

(٢) قالَ: «ما أسمَعَهم ما أبْصَرَهم». [معاني القرآن ٢/١٣٩].

(٣) انظر المُرْتَجَل ص ١٤٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٠ بولاق.

(٥) ط: الجر.

(٦) د: «في صورة طلب المفعول، والجار...».

(٧) أي في صورة المفعول بواسطة حرف الجر.

(٨) أي الفاعل في ذاته، وإن لم يكن في صيغة التعجب.

[أفعالُ المدحِ والذم : معناها، شَرْطُ فاعِلِها، المخصوصُ وإعرابه] :

قولُه : «أفعالُ المَدْحِ والذم(١) : ما وُضِعَ لإنشاء مَدْحٍ أَوْ ذَمٍ ، فمنها : نِعْمَ وبِئْسَ ، وشرطُها أن يكونَ الفاعلُ معرَّفاً باللام ، أو مضافاً إلى المعرَّف بها ، أو مضمراً مميَّزاً بنكرةٍ منصوبةٍ، أَوْ : بِما، مثل : فَنِعِمَّا هي »، وبعد ذلك المخصوص ، وهو مبتدأ ما قَبْلَه خبرُه أو خبرُ مبتدإٍ محذوف مثل : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وشرطُه مطابقة الفاعل، و : بِئْسَ مَثَلُ القومِ الذين، وشِبهه متأول، وقد يحذف المخصوص إذا عُلِم مثل :

نِعْم العبدُ(٢) و : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ (٣)﴾ وساءَ، مثل بِئْسَ، ومنها» حبَّذا ، وفاعله : ذا، ولا يتغير(٤) ، وبعدَه المخصوصُ وإعرابه كإعراب مخصوص نِعْمَ، ويجوز أن يأتيَ ، قبل المخصوص أو بَعْدَه، تمييزٌ، أو حالٌ، على وَفْقِ «مخصوصِه(٥)».

قولُه : «ما وُضِعَ لإنشاء مَدْحٍ أو ذَمٍ »، هذا، كما تَقَدَّمَ في باب(٦) الكنايات ، في بيان أنَّ «كم» الخبرية متضمنةٌ للإنشاء، وذلك أنك إذا قلت : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فإنما تُنشِيء المدح وتُحدِثُه بهذا اللفظِ ، وليس المدحُ موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦، والفوائد الضيائية ٢/٣١٢.

(٢) ص /٣٠، والآية بتمامها :
﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ ،

(٣) الذاريات /٤٨، ونصُّها :
﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ ،

(٤) د : «ولا يتغيّر بتغيّر المخصوص».

(٥) «اختُلِف في المنصوب بعدَ (حَبَّذا)، فقيل : حالٌ مطلقاً، وهو قولُ جماعةٍ من البصريين؛ منهم الأخفشُ والفارسيُّ؛ وقيل : تمييزٌ مطلقاً، وهو مذهب أبي عَمرو بن العلاء؛ وقيل : إنْ كان مشتقاً فحالٌ، أو جامداً فتمييزٌ؛ وفي البسيط لابن العِلْج جوازُ نَصْبِه باعني، فيكون مفعولاً». [المُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤٤].

(٦) في هذا الشرح.

مطابقة هذا الكلام إياه، حتى يكون خبراً، بَلَى ، تقصِد بهذا الكلام مَدْحَهُ على جَوْدَتِهِ خارجاً، ولو كان إخباراً صِرْفاً عن جَوْدته خارجاً لدخله التصديقُ والتكذيبُ ، فقول الأعرابي لِمَن بَشَّرَهُ بمولودةٍ وقالَ، نِعْمَ المولودةُ : والله(١) ما هي بِنِعْمَ الولد(٢) . . . ، ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبُهُ فيه، بل هو إخبارٌ بأَنَّ الجَوْدَةَ التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلةٍ، فهو إنشاء جُزْؤُهُ الخبرُ، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في «كم» الخبرية، وفي : رُبَّ.

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِية(٣) ما قالوا، مِن كَوْنِ هذه الأشياءِ للإنشاء، ومع هذا كُلِّه فلي فيه نَظَرٌ، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار لأنك إذا قلت : زيد أَفضلُ مِنْ عَمرٍو، ولا ريب في كونه خبراً، لم يمكن أن تكذِّب في التفضيل ويقال لك: إنك لم تفضِّل، بلِ التكذيبُ إنما يتعلق بأفضليَّة زيد، وكذا إذا قلت : زيدٌ قائمٌ وهو خبرٌ بلا شَكٍّ ، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبارُ، إذ لا يقال إنك أخبرت أو لم تخبر، لأنك(٤) أوجدتَ بهذا اللفظِ : الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيامُ فيقال : إنَّ القيامَ حاصلٌ أَوْ ليس (٢٣٤/ب)٠ بحاصِلٍ ، فكذا قولُه : ليس بِنِعْمَ المولودة بيان أن النِّعْمِيَّة(٥) ، أي الجَوْدَة المحكوم بثبوتها خارجاً، ليست بثابتةٍ، وكذا في التعجب، وفي كم، ورُبَّ.

قولُه : «فمنها نِعْمَ وبِئْس» اِعْلَمْ أَنَّ نِعْمَ وبِئْسَ، في الأصل ، فِعْلانِ(٦) على وزن

---

(١) بقيته : «نَصْرُها بكاءٌ، وبِرُّها صَدَقَةٌ». [ابن الناظم ١٨١]. «أي إذا أرادت أن تنصرَ أباها على أعدائه مثلاً لا تقدر على الدفع بنفسها، بل تصرخ لتستغيثَ بالناس، وبرها ـ بكسر الباء ـ أي : إذا أرادت أن تَبَرَّ أحَداً سرقت له من زوجها أو غيره، ويحتمل أنه بفتح الباء والزاي بمعنى السلب والأخذ قهراً». [المُرَادي على الألفية ٧٥/٣ هامش (١)].

(٢) ط : المولـودة.

(٣) أي جعله مستقيماً غير قابلٍ للنقد.

(٤) سقطت من م.

(٥) نسبة إلى كلمة (نِعْمَ)، وهي مصدرٌ صناعيٌ.

(٦) وفاقاً للبصريين، والكسائي من الكوفيين. وزعم بعضهم أنه لا خلافَ بين البصريين والكوفيين في فِعْلِيَّة نِعْمَ =

فَعِل بكسر العَيْن، وقد اطَّرد في لغة تَميم، كما يَجِيءُ في التصريف، في «فعِل» إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينُه حَلْقياً : أربع لغات، سواءٌ كان اسماً، كرجل لَعِث ، أو فعلاً، كشهِد، إحداها(١) فَعِل وهي الأصلُ ، والثانيةُ : فَعْل، بإسكان العَيْنِ مع فَتْح الفاء، والثالثةُ ؛ فِعْل بإسكان العين مع كسر الفاء، والرابعةُ فِعِل، بكسر الفاء إتباعاً للعين(٢) .

وكذا، اطّرد إتباعُ الفاءِ للعين في فَعِيل إذا كان عينه حلقيّاً لمشاكلة العين، قالوا : رِغيف ، وشِهيد، وشِعِير، والأكثرُ في هذين الفِعْلَيْن خاصةً : كَسْرُ الفاءِ، وإسكانُ العَيْنِ ، إذا قُصِدَ بهما المدحُ والذَّمُّ عند بني(٣) تميمٍ وغيرِهِم .

قالَ سيبـويه(٤) : كَأَنَّ عامَّةَ العَرَبِ اتفقُوا على لُغَة(٥) تميمٍ ، وقد استعمل طَرَفَةُ «نِعْمَ» على الأَصلِ(٦) في قوله(٧) :

= وبِئْسَ، وإنما الخلافُ بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، [المُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٠، والمُرَادي على شرح الألفية ٣/٧٥ ـ ٧٦، وابن الناظم ١٨١].

(١) ط : إحديها.

(٢) قالِ بَعْضُ المغاربة : أفصحُها نِعْمَ، وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ. وعليها «فنِعِمّا هي» [البقرة /٢٧١]، ثم نَعِمَ وهي الأصلية، ثم نَعْمَ وهي في المرتبة الرابعة». [المُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٢].
وفي لُغَـات (نِعْمَ) انـظر: سيبـويه ٢/٢٥٥ بولاق، والمقتضَب ٢/١٤٠، والأصـول ١/١٦٨، وابن يعيش ٧/١٢٨، والإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩٧، إذاً كُلُّ ما كان على (فَعِل) وثانيه حرفٌ حلقيٌّ فلهم فيه أربعُ لُغَاتٍ. [المُحْتَسَب ١/٣٥٧].

(٣) ، (٤) : سيبويه ٢/٢٥٥ بولاق.

(٥) في د: «على لغة بني تميم في إتباع الفاء للعين، ثم أسكنوا الثانيَ، كما في إبل، وقد استعمل على الأصل في قول طرفة :».

(٦) بفتح النونِ، وكسر العَيْنِ، انظر [ابن يعيش ٨/١٢٥].

(٧) هذا عجزُ بيتٍ من قصيدةٍ لِطَرَفَةَ بنِ العَبْدِ. (ديوانه ص ٨٥) وروايته :
ما أَقَلَّتْ قَدَمايَ، إنهم ....
وقد اختُلِف في ألفاظه . وفي صوره اختلافاً كثيراً، ومن ذلك ما قيل إن صدره : ما أَقَلَّت قَدَمٌ فاعلَها ...
كما رواه صاحب الإنصاف، المسألة ١٤ جـ ١/٧٩، وقد استوفى الكلامَ عليه البغداديُ في الخزانة ٩/٣٧٦ وما بعدَها، وذكر كُلَّ ما يتعلقُ به. =

٧٥٩ نَعِمَ السَّاعُون في الأمر المُبِرّ

ومنه قولُه تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ[١]﴾، بفتح الفاء وكسرِها[٢] على القراءتَيْن[٣]، ولم يَجُزْ إسكانُ كسرةِ العينِ مع «ما» لِقَصْدِ الإدْغام، وقرأ يحيي[٤] بنُ وثّاب في الشاذ[٥] : «فَنَعْمَ عُقْبى[٦] الدار» ، بفتح الفاء وسكون العين، ولم يأتِ «بِئْسَ» في القرآن إلاَّ مكسور الفاء ساكن العين[٧] .

وإنما لم يُتَصَرَّفْ فيهما لكونهما عَلَمَيْنِ في المدح والذم، كما ذكرنا في باب التعجب[٨] .

قولُه : «وشرطه أن يكون الفاعل معرَّفاً باللام أو مضافاً إلى المعرَّف بها» ، نحو :

= وهو في : سيبويه ٢/٤٠٨، المقتضَب ٢/١٣٨ الطبعة الأخيرة، الأمالي الشجرية ٢/٥٥، التَّبصرة ١/٢٧٥، المُرْتَجَل ١٣٨، التصريف المُلُوكي ص ٣٨٧، شرح الجُمل الكبير لابن عُصفور ١/٦٠٠.

والمُبِرّ ؛ الغالب القاهر، وهو اسم فاعل من (أَبَرَّ فلانٌ على أصحابه؛ أي : غلبهم. أي : هم نِعْمَ الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه.

الشاهد فيه أنَّ طَرَفَةَ بنَ العَبْدِ قد استعمل (نِعْمَ) على الأصل، وهو (نَعِم)؛ بفتح النون، وكسر العين.

[١] البقرة / ٢٧١، والآيةُ بتمامها :

﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

[٢] كسرُ النونِ والعين قراءةُ أبي عَمروٍ، وأبي بكرٍ، وورشٍ عن نافعٍ، وحفصٍ عن عاصم، وابنِ كثيرٍ.
وفتحُ النون، وكسرُ العين : قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ وابنِ عامر.
[الكشف ١/٣١٦، وحجة ابن خالويه ص ١٠٢] .

[٣] ط : على القرائتين، وهذا خطأ إملائي.

[٤] رَوَى عن ابن عباس وابن عُمَرَ رضي الله عنهما، وعن مسروق، وأبي عبدالرحمن السُّلمي، وأبي عَمرو الشيباني.
وقرأ عليه الأعمش، وطلحة بن مُصَرِّف، وحدث عن عاصم بن أبي النُّجود، مات سنة ١٠٣هـ. [معرفة القراء الكبار ١/٥١، غاية النهاية ٢/٣٨٠].

[٥] البحر ٥/٣٨٧.

[٦] الرعد/ ٢٤، والآية بتمامها :
﴿سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ .

[٧] في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٢ : « . . . أفصحها نِعْمَ، وهي لغة القرآن».

[٨] في الباب الذي قبلَ هذا.

نِعْمَ صاحبُ القومِ ، أو مضافاً إلى المضاف إلى ذي اللام، وهَلُمَّ جَرًّا، نحو : نِعْمَ وَجْهُ فرسِ غلامِ الرجل .

واعلم أَنَّ اللامَ في نحو : نِعْم الرجلُ زيدٌ، ليست للاستغراق الجِنسي، كما ذهب إليه أبو علي(١) وأتباعُه(٢)، لِما ذكرنا في باب المعرفة أَنَّ علامةَ المعرَّف باللام الجنسية : صِحَّةُ إضافة «كل» إليه، كما في قوله تعالى :
﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾(٣) ،
ولا يَصِحُّ أن يقالَ : نِعْمَ كُلُّ الرجلِ زيدٌ، وكيف يكون زيدٌ كُلَّ الرِّجالِ ؟!.

فإن قلتَ : بل هذا على سبيل المَجاز والمبالغةِ، كما تقول : أنت الرَّجُلُ كُل الرجلِ .

قلتُ : امتناعُ التصريحِ في مثل هذا بنحو : نِعْمَ كُلُّ الرَّجُلِ ، يَدُلُّ على أنه لم يُقْصَدْ به ذلك المعنى ، وكل قائلٍ(٤) بنحو : نِعم الرجل ، يجد من نفسه أنه لا يَقْصِدُ ذلك المعنى، وأيضاً، فإنه لا يُقْصَدُ معنى المبالغة المذكورة إلّا مع التصريح بلفظ «كل»، فلا يُقال : أنت الرجل بمعنى أنت كل الرجل، بل معنى أنت الرجل، إذا قصدت المدح : أَنَّ مَنْ سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برَجُلٍ .

وليستِ اللامُ في نِعْمَ الرجل للإشارة إلى ما في الذِّهْنِ، كما قال المُصَنِّفُ(٥)، لِما بَيَّنّا في باب المعرفة(٦) .

ودليلُ فِعْلِيَّتِهِما : لَحاقُ التاء التي لا تُقْلَبُ هاءً في الوقف بها، وهي إنما تلحق

---

(١) الإيضاح العَضُدي ١/٨٥، وانظر المقتصَد في شرح الإيضاح ١/٣٦٣،

(٢) كالمبرد. التسهيل ص ١٢٧ .

(٣) العصر /٢.

(٤) أي وكل متكلم أو ناطق؛ حتى يَصِحَّ تعديته بالباء.

(٥) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٩٩. وانْظُرِ الأقوالَ في أل المصاحبة لفاعل هذا الباب (المُساعد ٢/١٢٦).

(٦) في هذا الشرح.

الفِعل، وأربعة أحرف ، إحداها(١) : لات(٢)، مع أَنَّ بعضَ الكوفيين(٣) يقول هي التاء التي تزاد في أول «حين» و «الآن»، قال(٤) :

نَوِّلي قبل نأي داري جُمَانَا   وَصِلِينَا كما زَعمتَ تَلَانا

وقالَ(٥)

٣١٣ العاطفون تَحِين ما من عاطفٍ   والمطعمون زَمان ما مِن مطعمِ

كما مَرَّ في قِسْمِ الأسماء، والثانيةُ والثالثةُ : اللّتان تَلحقان ثُمَّ، ورُبَّ، والأكثرُ أنهما لا تَلحقهما إلا إذا وليهما المؤنث، إيذاناً به من أول الأمر، وذلك إذا عطفت بِثُمَّ قِصَّةً(٦) على قِصة، قال(٧) :

---

(١) ط : إحديها.

(٢) وثمت وربت ولعلت، كما مضى في باب المذكر والمؤنث.
انظر، [الخزانة ٧/٤٢١ ـ ٤٢٤ هارون، وابن الطَراوة النَّحْوي ص ١٦٧، وما بعدَها].

(٣) أبوزيد. وقد حكى : حسبك تلانَ، يُريد الآن، [سِرُّ الصناعة ١/١٨٥].

(٤) جميل بن مَعْمَر. (ديوانه ص ٢٢٩ تحقيق د. حسين نصار، مصر. بلا تاريخ).
الخزانة ٢/١٤٩ بولاق، وقد نسبه البغدادي لِعَمرو بن أحمرَ الباهلي. الجَنى ٤٥٣ ط. العراق، سِرُّ الصناعة ١/١٨٥، رصف المباني ١٧٢، ١٧٣، إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٨٣، المذكرّ والمؤنث لا بن القاسم الأنباري ص ١٧١ [تحقيق د. طارق الجنابي].
ومعنى نَوِّلي : أَعْطِي وامنحي، وجُمان : اسم امرأة، مُرَخَّم جُمانة. الشاهد فيه دخولُ التاءِ على «الآن»، كما في قوله (تَلَانا). وأقول : قد وَرَدَ دخولُ التاءِ على الأحيان في قول عُمَرَ : (اذهب بها تلآن إلى أصحابك). [الجَنَى ٤٥٣ط . العراق].

(٥) سبق تخريجه ص ٨٦٩ من القسم الأول .

(٦) أي جملة على جملة،

(٧) عجزُ بيتٍ ، وصدرُه :

ولقد مررتُ على اللَّئيم يَسُبُّني   . . . .

قائله : شَمِر بن عَمرو الحَنَفي، كما في الأصمعيات ص ١٢٦. وزعم البغداديُّ أنه لِرَجُلٍ من بني سَلُول.
الخزانة ١/٣٥٧ و ٩ / ٣٨٣ هارون. سيبويه ١/٤١٦ بولاق، المُغني ص ١٣٨، الأُحاجي ص ٤٢، الاقتضاب ص ٣٨٨، المُخَصَّص ١٦ / ١١٦، الخصائص ٢/٣٣٠، ٣٣٢.
و (ثُمَّتَ) هي العاطفة «وإذا كانت مع التاءِ اختصت بعطف الجُمَل». [الأصمعيات ١٢٦ حاشية].
وأقول : قد وقع في شعر رُؤبةَ عَطْفُ المفردِ بها، قال :

=

٥٥ ... ... فمضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لا يَعنيني

ولا تقول : جاءني زيدٌ ثُمَّتَ عَمروٌ ، وقد جَوَّزَهُ(١) ابنُ الأنباري ، ولا أدري ما صِحَّتُهُ(٢) .

وقال(٣) :

٧٦٠ ماويَّ ، ياربَّتَما غارةٍ شعواءَ كاللَّذْعةِ بالمِيسَمِ(٤)

وقد جاءَ(٥) :

٥٥٠ ياصاحبا، رُبَّت إنسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عَنْ

ويجوز أنْ يكونَ أرادَ بالإنسان مؤنثاً(٦) والرابعةُ : التي تلحق «لَعَلَّ» ، نحو : لعلَّت هند قائمة .

= فإن تكنْ سوائقُ الحِمامِ ساقتهمُ للبَلَدِ الشَّامِ

فبالسلامِ ثُمَّتَ السَّلامِ [ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣] .

الشاهدُ في البيت أنّ (ثُمَّ) إذا لحقتها التاء اختصت بعطف جملة على جملة .

(١) أي جَوَّزَ أن تَعْطِفَ (ثُمَّتَ) المفردَ على المفردِ على الرَّغم مِنْ كَوْنِ التاء معها ،

(٢) أقول : تجويزُه مأخوذٌ من شعر رُؤبَة .... فبالسلامِ ثُمَّتَ السلامِ وحينئذٍ صِحَّتُهُ واضحةٌ . انظر، [الخزانة ٩/٣٨٤ هارون] .

(٣) ضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيُّ .

الخزانة ٩/٣٨٤، نوادر أبي زيد ٢٥٣ ، ابن يعيش ٨/٣١، التصريف المُلوكي ص ٤٣٠، الأمالي الشجرية ٢/١٥٣ ، إيضاح الشعر ق ١٥/ب، الإنصاف، المسألة ١٤ (١/٧٠)، المُبهج ص ٣٧، والمِيْسَم : آلةٌ توضع في النار، ثم تُكوى بها الإبل كيًّا خفيفاً؛ لتكون علامةً له .

والشَّعْوَاء : الغارة الكثيرة المنتشِرة. أراد الخيلَ التي تُغير.

والبيت شاهدٌ على أنّ التاء لحقت (رُبَّ) للإيذان بأنّ مجرورَها مؤنَثٌ، و (ما) : زائدة بين (رُبَّ) ومجرورِها، كما قاله الرضي في (رُبَّ) من حروف الجر.

(٤) ط : با ميسم .

(٥) رجز، لم أهْتدِ إلى قائله .

الخزانة ٩/٣٨٦، نوادر أبي زيد ص ٣٤٣

والبيت شاهدٌ على أنه جاء مجرور (رُبَّت) مذكّراً على خلاف القياس .

(٦) «الإنسان : يكون للواحد، والاثنين، والجميع، والمؤنث بلفظ واحد ....» .

[المذكر والمؤنث لابن القاسم الأنباري ١/٣٢٢ تحقيق الشيخ عضيمة رحمه اللهُ تعالى] .

ودليلُ فعليتهما(١) أيضاً، ما حكاه الكِسائيُّ(٢) مِن نحو : نِعْما رَجُلَيْنِ، ونِعْمُوا رجالاً والضمائر المرفوعة البارزة من خواصّ الأفعال ، وأيضاً، جواز استعمالِ جميع باب فَعُلَ مع فعليّته، استعمالَ نِعْمَ وبِئْسَ، يُقوّي فعليتَهما أيضاً(٣).

ثم نقول : إنهما بعد ذلك، وهو كونُهما فِعْلَيْنِ مستقلين بفاعلَيْهما(٤) كلاماً صارا مع فاعلَيْهما(٥) بتقدير المفردِ، كصفة متقدِّمةٍ على موصوفِها، كما في قوله(٦) :

٣٤٧ والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ يمسحها [ركبانُ مكةَ بين(٧) الغَيل فالسندِ]

وجرد قطيفة، فصار معني نعم الرجل : رجلٌ في غاية الجَوْدَةِ ، فكأنه كان أصل نعم الرجل : رجل نِعم، أي جيِّد، فصارا معاً(٨) جُزْءَ جملةٍ بعد ما كانا جملةً مستقلةً، ولهذا نظائرُ، نحو قولِه تعالى :

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(٩) ،

وظننت زيداً قائماً(١٠)، على ما مَرَّ في باب ظننت، ونحو :

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ(١١)﴾

فإن الجُمَل في هذه الصُّوَر، منسلخةٌ عن معنى الجمليَّة بدليلِ كَوْنِ مضمون الأولى

---

(١) رجوعٌ إلى الحديث عن نِعْمَ وبِئْسَ بعد هذا الاستطراد.

(٢) الهمع ٢/٨٤، شرح المُرادي على الألفية ٣/٧٥، الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٦٩).

(٣) لا داعي لذكر كلمة (أيضاً)، فقد بدأ بها الحديثَ.

(٤) ط : بفاعلها.

(٥) ط : مع فاعلها.

(٦) سبق تخريجه ص ١٠١٤ من القسم الأول .

(٧) ليس في ط ، وهو في الأصل، م.

(٨) يعني نِعْمَ والمرفوع بعدَها، على الوجه الذي رآه الرضي.

(٩) البقرة / ٦، والآية بتمامها :
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(١٠) د : منطلقا.

(١١) المائدة /١٠٩؛ ونصُّها :
﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ .

مبتدأً، على ما قيل(١) ، وكون مضمون الثانية مفعولاً ، ومضمون الثالثة فاعلاً(٢) ، ومضمون الرابعة مضافاً إليه.

ومبنى كلامهم أنَّ الجُمَل إذا كانت بمعنى المفرد، فإن كانت عَلَماً فهي محكيةٌ مطلقاً، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، كما مَرَّ في باب علمت، قال تعالى :

﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾(٣) ،

أي : بدا لهم سَجنهم إياه، وإن كانت اسمية، أُعرب الجزءان بما استحقّه مضمونها فَنُصِبَ الجُزءان ، إن كان مفعولاً ، نحو : علمت زيداً قائماً، وأُعْرِبَ الجزء الأول بإعراب الفاعل ، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب كان، إذْ لم يَجُزْ رفعُهما كما جاز نَصْبُ المذكورتَيْن بعد علمت، إذ لا يرفع فِعْلٌ واحدٌ اسْمَيْنِ بلا إتباع ، ولم يجز، أيضاً حكايتُهما إذِ الفِعلُ لابُدَّ له من مرفوعٍ به.

وحُكِيَ الجُزءان(٤) ، إنْ كان المضمون مضافاً إليه، إذ(٥) لم يمكن جَرُّ اسم واحد إلَّا اسماً واحداً من دون إتباع، ولو اقْتُصِرَ على جَرِّ أولهما لم يكن لثانيهما إعرابٌ مناسبٌ ، كما كان نصبُ الثاني مناسباً للرفع تشبيهاً بالمفعول.

وأمَّا الجُمَلُ التي هي خبرُ المبتدأ أو ما أصلُه المبتدأ، كخبرِ كان، وثاني مفعولَيْ ظننت، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مَرَّ(٦).

---

(١) ناقشَ الرضي إعرابَ النُّحاة لِمثْلِ هذا التركيبِ في باب حروف العطف.

(٢) ليس في المطبوع ما يرجع إليه هذا، وفي م، د التمثيل بنحو : كان زيدٌ منطلقاً فيكون هو المقصود بأنَّ مضمون الجزأين فاعل.

(٣) يوسف / من ٣٥، ونَصُّها :
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ .

(٤) ط : الجزآن. وقوله : (حكي الجزءان) معطوف على قوله : (فنصب الجزءان).

(٥) م : «إذا لم يمكن جرهما؛ لأن اسماً واحداً لا يجرّ إلا اسماً . . . » .

(٦) تقدم في غير مَوْضع، والرضي يقول في كل مرة : لا دليلَ على ذلك.

ولنرجع إلى المقصود، فنقول:

لما صار: نِعْمَ الرجل بمعنى المفرد، وَجَبَ حمايتُها لكونها فِعليَّةً، (٢٣٥/ أ) كما في:

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾(١)،

لكنْ ليس كونُها بمعنى المفرد، كما في سائرِ الجُمَل المذكورةِ، أعني بتقدير مضمونها، بل بتقدير مفردٍ هو الفاعلُ موصوفاً بالفِعل المتقدم، كما ذكرنا.

وكان الأصل تنكير فاعل نِعْمَ وبِئْسَ؛ لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص، كما يجيء، فكان القياسُ أن يقال: نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، ونِعْمَ رجلان زيدان ونِعْمَ رجالٌ الزيدون، إذ معنى نِعْمَ الرجلُ زيدٌ: زيد رجلٌ جَيِّدٌ، لكنهم التزموا أنْ يكون الفاعل معرَّفاً باللام تعريفاً لفظياً، كما في: اشترِ(٢) اللحم، أو ضميراً مفسَّراً بما بعدَه، وهو، أيضاً، منكّر في المعنى، كما مَرَّ في باب المعرفة(٣)، لِدَاعٍ(٤) لهم إلى ذلك، وهو أنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفوس وَقْعٌ، فأوردُوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقةِ، ليكونَ الكلامُ المفيدُ للمدح أو للذم في الظاهر مَصُوغاً على وجه لا ينكر؛ لأنَّ مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذَمَّهُ، لا فائدةَ فيه، فبنَوْا أمر المدح والذم من أول الأمر، على وجهٍ يَصِحُّ في الظاهر، والجملة الفعلية، كما ذكرنا في تقدير مفرد، وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سُلب من الفعل معنى الزمان والحدوث، فصار معنى نِعْمَ: جيّد، فكأنه صفة مشبَّهة ومُجَوِّزُ ذلك كونُ جميع الأفعالِ في المعنى، صفات لفاعليها، فصار نعم الرجل، كجرد قطيفة(٥).

---

(١) البقرة / من ٦ وتقدَّمَتْ قريباً.

(٢) انظر المُرَادي على الألفية ٣/ ٨٤.

(٣) في هذا الشـرح.

(٤) عِلّة لقوله: لكنهم التزموا.

(٥) أي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

ولا يقال : إن ما ذكرت، قريبٌ من دعوى عِلْم الغيب(١) ، فإنَّ(٢) الأصول(٣) تدعو إليه، وذلك لأنه تَقَرَّرَ بالدليل أَنَّ المخصوصَ مرتفعٌ بالابتداء، ما بعدَه خبرُهُ، لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدَّر، لم تدخل(٤) نواسخُ الابتداء عليه مقدماً على فعل المدح أوِ الذم، ومؤخراً عنه، نحو : كنت نعم الرجلَ ، و :

٧٦١ يَميناً لَنِعْمَ(٥) السَّيِّدانِ وُجدتما   على كُلِّ حالٍ من سَحيلٍ ومُبْرَمِ(٦)

فإذا ظهر كونُه مبتدأً ما قبلَه خبرُهُ، فلو كان الخبر باقياً على جُملِيَّتِهِ لَوَجَبَ أَنْ يكون فيها عائدٌ إليه.

---

(١) كثيراً ما يَرُدُّ الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله :

- وهذا قريبٌ من دعوى علم الغيب، وقد فرض ههنا أنه يقال له في ماذكره من تفسير نعم الرجل. - هذا عُذرٌ باردٌ.

هذا هَوَسٌ.

- فهذا غَلَطٌ فاحشٌ.

- هذا من أفحش الغَلَط.

(٢) بيان لأنه لا يقال ذلك.

(٣) م، د : «فإن الأصول تؤيِّد وتدعو إليه».

(٤) ط : لم يدخل.

(٥) في ط : ونعم السيدان وجدتما.

(٦) قائلُ البيت : زهيرُ بن أبي سُلْمى (شِعر زهير بشرح الأعلم ص ١٥، وصنعة ثعلب ص ٢٣).
الخزانة ٩/٣٨٧، شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ١٧٤، الهَمْع ٢/٤٢.
أي : نِعْم السيدان وُجدتما، حين تفاجأ انِ لِأمرٍ قد أَبْرَمْتُماه، وأمر لم تُبرماه، ولم تُحكماه. أيْ : على كل حال، من شدة الأمر، وسهولته.
وأصل «السَّحيل والمُبْرَم» أنَّ المُبْرَم : يُفْتَلُ خَيْطَيْنِ، حتى يَصيرا خيطاً واحداً. والسَّحيل : خَيْطٌ واحدٌ، لا يُضَمُّ إليه آخر.
والبيت شاهدٌ على أنه قد يدخل الفعلُ الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم سواءٌ تقدَّم المخصوص، كما في المثال الذي قبل هذا البيتِ : «كنت نِعم الرجل»، أو تأخَّرَ، كما في هذا البيت. وأصله لَنَعْم السيدان أنتما. فدخل عليه الناسخ، فصار وُجدتما، فضمير التثنية نائب الفاعل لِـ «وُجِد»، وهو المفعول الأول له. وقوله : «لَنِعْم السيدان» جواب القسم، والقسم وجوابه في موضع المفعول الثاني لِـ «وُجِدَ».
وكذا إعرابه على مقتضى مختارِ الرضي في جَعْلِ المخصوص مبتدأ، وجملة المدح أو الذم خبره.

والاعتـذار بِكَـوْنِ ذي اللام جِنساً مستغرقاً(١) وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد، قد ذكرنا ما عليه(٢) ، ولو كان كذا، لم يبق مع الضمير المبهم المفسَّر(٣) بالنكرة استغراقٌ ؛ لأنَّ استغراقَ المضمرِ للجنس غيرُ معهودٍ، والنكرة المفسَّرة، أيضاً بعيدةٌ من الاستغراق، لكونها في حَيِّز الإيجاب .

والاعتذار بكون ذى اللام قائماً مقامَ الضميرِ، على ماقاله المُصَنِّفُ ، لا يَتِمُّ، إذ لو كان في مقام الضمير، لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ، غير مُحتاجٍ إلى التمييز في نحو : زيد نِعْمَ رجلاً، وكذا في نحو : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ ، أيضاً؛ لأنَّ الضمير فيه(٤) ، إذَنْ، كما في قولك : أبوه قائم زيد .

وليس ، إذَنْ، اِعتذارُ الأندلسيِّ، بكون اللام للتعريف الذِّهْني المطابق لكل فرد فيكون، إذَنْ، كالضمير الراجع : بشيءٍ(٥)، إذ لا يجوز : زيد ضرب رجلٌ ، مع أَنَّ «رجل» يطابق كل فرد، وإن لم يكن فيه لام يُشار بها إلى مافي الذِّهن على زعمهم، وقد مَرَّ في باب المعرفة(٦) ، أَنَّ التعريفَ الذهنيَّ لا معنى له، فلم يَبْقَ ، إذَنْ، بَعْدَ بُطْلانِ الوجوه(٧)، إلَّا أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يُحتاجَ إلى الضمير.

ويؤيد كونَها بتقـدير المفرد : دخولُ حَرْفِ الجَرِّ، على نِعْمَ وبِئْسَ ، مطّرداً، كقول الأعـرابي لَمّا بُشِّرَ بمولودةٍ وقيل له نِعْمَ المولودة : واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودة، نَصرُها

---

(١) أي شاملاً لكل فرد.

(٢) ذكر ذلك في روابط الخبر بالمبتدأ، في الجزء الأول الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي .

(٣) في الصورة الثانية لِـ «نِعْمَ»، وهي صورة الضمير المستتر المفسَّر بنكرة منصوبةٍ.

(٤) أي في قولك : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ.

(٥) خبر «ليس» في قوله : وليس اعتذارُ الأندلسي ...

(٦) في هذا الشرح.

(٧) أي الوجوه المذكورة.

بُكـاءٌ ، وبِـرُّهـا سرقة ، وقولهم : نِعْمَ(١) السَّير على بِئْسَ(٢) العَيْر، وليس زيد بِنِعْمَ الصاحب وغير ذلك ، وليس ذلك على الحكاية وحذف القول ، كما قال بعضُهم(٣) ، كقوله(٤) :

٧٦٢ والله ما ليلي بنامَ صاحبُه [ولا مخالطِ الليان(٥) جانبُهُ]

أي بِمَقولٍ فيه ذلك؛ لأنَّ ذلك في نِعْمَ وبِئْسَ، مُطَّرِدٌ كثيرٌ، بخلاف : «بنامَ صاحِبه(٦)».

وحكى قُطرُب(٧) : نَعِيم الرجل زيد، على وزن شَدِيد وكَرِيم ، فهذه الحكايةُ إنْ صَحَّتْ(٨) ، تؤكِّـد كَوْنَ «نِعْمَ» كالصفة المشبهة، فيحمل ما جاء مطردا من نحو : يانِعْمَ المَوْلَى ، ويانِعْمَ النصير، ويابِئْسَ الرجل على أنه منادى، وأيضاً يجوز دخولُ لام

---

(١) ابن الناظم ص ١٨٢ ، والمُرادي على الألْفيَّة ٣/ ٧٥. والعَيْر ـ بفتح العين وسكونِ الياء ـ هو الحمار، وجمعُه أعيار، كبَيْت وأبيات، والأنثى : عَيْرة. وانظر الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٦٧).

(٢) في ط : بأس، وهذا خطأ.

(٣) هو ابنُ أُمِّ قاسم المُرادي، كما في شرحه على الألفية ٣/ ٧٥.

(٤) رجز لم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٩/ ٣٨٨، الخصائص ٢/ ٣٦٦، ابن الناظم ص ١٨٢ ؛ وفيه : عَمْرُك ما ليلي بدلَ والله ماليلي، الأمالي الشجرية ٢/ ١٤٨ ، الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٧٤).

واللِّيان ـ بتخفيف الياء ـ مصدر لانَ ؛ أي آن جانبُه، أي جنبه لا يجد مكاناً سهلاً ليناً.

والبيتُ شاهدٌ على أنَّ حرف الجر داخلٌ على محذوف؛ أي ؛ بمقول فيه : نامَ صاحبه، فحذف القول، وبقي المحكيّ به . . . .

(٥) ليس في ط.

(٦) قال ابنُ الناظم ص ١٨٢ : ولا حُجَّة فيما أوردوه، لجواز أن يكون دخول حرف الجر في بنعم الولد، وعلى بئس العَيْر، كدخوله على نام في قول القائل :

عمرك ما ليلي بنامَ صاحبُه ولا مخالط اللِّيَّان جانبُه

تقـديره : ما ليلي بليلٍ نامَ صاحبـه، ثم حذف المـوصـوف، وأقيمت صفتـه مُقامَهُ، فجرى عليها حكمه، وهكذا . . . ما هي بولدٍ نِعْمَ الولد، ونعم السَّير على عَيْر بئس العَيْر . . . ».

(٧) الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٧٩)؛ وفي المُرادي على الألفية ٣/ ٧٧ : «وحكى بعضُهم» نَعِيم الرجل»، واستدل به على الاسمية؛ لأنَّ فَعِيلاً من أوزان الأسماء، ورُدَّ بأنَّ ذلك من باب الإشباع على سبيل الشذوذ فلا يثبت لغة».

(٨) د : «إن صحت تؤيد وتؤكد . . . ».

الابتداء ، ولام القسم عليهما نحو : إن زيداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ(١) ، و : والله لَنِعْمَ الرَّجُلُ أنتَ ، مع أنهما لا تدخلان الماضيَ بدون «قد».

وهذه الأشياءُ، هي التي غَرَّتِ الفَرَّاءَ حتى ظَنَّ أنهما في الأصل اسمانِ(٢)، ولو كانا كذلك، لم يكن لرفع ما بعدَهما وجهٌ، إلّا بتكلُّفٍ.

ولأجْلِ كَوْنِ الجملة بمنزلة المفرد، لم يُتَوَسَّطْ بين جزأيها(٣) ، لا ظَرْفٌ ولا غيرُه، فلا يقال : نِعْمَ اليومَ الرَّجُلُ.

فإذا تقرر ذلك، قُلنا في نِعْمَ الرجلُ زيدٌ : إن «زيد» مبتدأ و : «نعم الرجل» خبره(٤) ، أي : زيدٌ رَجُلٌ جَيِّدٌ، ولم يُحْتَجْ إلى الضمير العائدِ إلى المبتدأ؛ لأنَّ الخبر في تقديرِ المفرد.

والأكثرُ في الاِستعمال كَوْنُ المخصوصِ بعد الفاعل، ليحصل التفسير بعد

---

(١) ط : لبئس.

(٢) هذا هو المشهورُ عن الفراء، وجاء هذا الوَهَمُ من أبي البركات، وابنِ الشجري. [الإنصاف، المسألة ١٤. الأمالي الشجرية ٢/١٤٧]. إنَّ الفرَّاء يذهب إلى فِعْلِيَّة نِعْمَ، وبِئْسَ. انظر معانيَ القرآن ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨، ٣/١٤١ ـ ١٤٢.

وأوثِرُ أن أنقلَ فِقْراتٍ من كلام نَحْويّ متأخِّر، جمع نحوَ الكوفة كُلَّه أَوْ كاد في كتاب خاص وَسَمَهُ بـ «المُوفي في النحو الكوفي» لِنَقِفَ على ما في كلام النُّحاة المتأخرين من اضطراب، وسُوءِ فَهْمٍ لكلام الفَرَّاء. يقول : «نِعْمَ وبِئْسَ، وكلها أسماءٌ عند الجُمهور، أفعالٌ عند الشيخ [يعني الكِسائي]». ويقول : «وكَثُرَ فَصْلُ فاعله عنه بنكرةٍ منصوبةٍ، وهي تمييزٌ عند الفراء، حالٌ عند الكِسائي».

ويقول : «نحو نِعِمَّا هي : فما معرفةٌ تامة فاعل نِعْمَ، و : هي، المخصوص، فالتقدير : نِعْمَ التي هي : هو قولُ الشيخَيْنِ : الكِسائي، والفراء». ويقول : «ونُقل عن الكسائي ما نُقِل عن الفَراء أنه استتر فاعلُه، وحُذِفَ التمييز، وما بعدَه المخصوصُ.

[المُوفي ص ٨٦ ـ ٨٨ مطبوعات المجمع بدمشق، تحقيق الأستاذ البيطار. وانْظُر الإشارة للمجاشعي ص ٥٢، والتسهيل ١٢٦].

(٣) ط : بين جزئيها.

(٤) هذا مذهب سيبويه والأخفش. وقيل : زيدٌ : خبر مبتدأ محذوف، تقديرُهُ : هو زيدٌ. ونُسِبَ هذا إلى سيبويه، وقال به جماعةٌ؛ منهم : الجَرميُّ، والمبرِّدُ، والزَّجَّاجُ، وابنُ السَّرَّاج، والسِّيرافيُّ، والفارسيُّ، وابنُ جنيٍّ. [الأشموني ٣/ ٩١، التبصرة ١/٢٧٥، ذكر الصَّيمري الوجهَيْنِ].

الإبهام، كما مَرَّ، فيدخله عوامل الابتداء مؤخراً نحو : نعم الرجل كنت ، وقوله(١) :

٧٦١ يميناً لَنِعْمَ السيدان وُجِدتُما على كُلِّ حالٍ من سَحيلٍ ومُبْرَمِ

وقد يتقدم (٢٣٥/ب) المخصوصُ على نِعْمَ وبِئْسَ، نحو : زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وهو قليلٌ، ومع ذلك يستعمل الفاعل بلامٍ زائدة كما رأيتَ ، أو مضمراً مفسَّرًا بما بعدَه ، كقول الأخطلِ(٢) :

٧٦٣ أبوموسى، فجَدُّك نِعْمَ جَدًّا وشَيْخُ الحَيِّ خالُكَ، نِعْمَ خالا

وإنما لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ؛ لأن تقدمه كالنادر، بالنسبة إلى تأخُّرِه.

ويدخله، مقدماً، نواسخ المبتدأ، نحو : كنت نعم الرجل، وظننتك نعم الرجل، والضمير في : جَدُّكَ نِعْمَ جدّاً، لا يرجع إلى المبتدأ، وإلاّ لم يحتج إلى التفسير، بل هو

---

(١) زهير بن أبي سلمى، وتقدَّمَ تخريجُ البيت قبل قليل.

(٢) ليس للأخطل، كما زَعَمَ الرضي، فإن الأخطل هَلَكَ قبل ظُهور بلال، والأخطل كان من شعراء معاويةَ بن أبي سُفيان، وبلال كان على عهد عُمَرَ بن عبدالعزيز، والبيتُ لِذِي الرُّمَّة في مَدْحِ بلال بن أبي بُرْدَةَ بنِ أبي موسى الأشعري، وهو المقصودُ بقوله : نِعْمَ جَدّاً. (ديوان ذي الرُّمَّة ١٥٣٨/٣ تحقيق د. عبدالقُدُّوس أبو صالح)، وروايته هكذا :

أبو موسى فَحَسْبُكَ نِعْمَ جَدًّا وشيخُ الركبِ خالُكَ نِعْمَ خالا

وقد صَحَّحَ البيتَ البغداديُّ أيضاً.

والفاء في : فَحَسْبُكَ : زائدةٌ لازمةٌ، وحَسْبُ : اسمٌ بمعنى لِيَكْفِ، كما قال الرضي في باب الإضافة، مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ، تقديرُهُ : هذا النسب. والجملة معتَرِضةٌ بين المبتدأ والخبر.

وشيخُ الرَّكْب : القافلة.

ومعنى البيت : أنه لايَدَعُ أحداً من الركب يحمل زاداً لسفره، بل هو يجري النفقات على جميع مَنْ صَحِبَه في السفر.

ومَدَحَهُ في هذا البيت بشَرَف النَّسَبَيْنِ : نَسَبِ الأَبِ ، ونَسَبِ الأُمِّ.

والبيتُ شاهدٌ على أنه قد يكون فاعل (نِعْمَ) ضميراً مفسَّراً بنكرة، مع تقدم المخصوص بالمدح، كما هنا. فإنَّ «أبو موسى» هو المخصوص، وفاعل (نِعْمَ) ضمير فسَّره بقوله جَدًّا. وكذا الشطر الثاني، فإن قوله «شيخُ الحَيِّ» هو المخصوصُ، وخالُك بدلٌ منه، وفاعل (نِعْمَ) ضميرٌ مفسَّرٌ بقوله خَالا. [الخزانة ٣٩٠/٩ - ٣٩٢].

ضمير قبل الذكر مفسَّر بما بَعْدَه، فالذي(١) رُوي، وإن كان كالشاذ لِقلَّتِه في نحو : مررت بقوم نِعْمَ قوماً، ونِعْمُوا قوماً، ليس الضميران، أي : هم ، والواو، براجِعَيْنِ إلى الموصوف وإلَّا ، لم يُفسِّرا.

قولُه : «مضمراً مميِّزاً بنكرةٍ منصوبةٍ»، اِعْلَمْ أَنَّ الضمير المُبْهَمَ في نِعْمَ وبِئْسَ، على الأظهر الأغلب، لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، ولا يؤنَّث، اتِّفاقاً بين أهل المِصْرَيْنِ ، لِعِلَّتَيْنِ : إحـداهمـا(٢) عَدَمُ تَصرُّفِ نِعْمَ وبِئْسَ ، فلم يقـولوا : نعما رجلين، ونعموا رجالاً، ونعمت امرأةً؛ لأن ذلك نوع تصرف، ولهذا أجازوا : نعم المرأة هندٌ، وبئس المرأة دعدٌ، كما أجازوا نعمت المرأة ، لكن إلحاق تاء التأنيث أَهْوَنُ من إلحاق علامتَيْ التثنيةِ والجمعِ ، لأنها تلحق بعض الحروف، أيضاً، كلاتَ ، وثُمَّتَ، ورُبَّتَ، ولعلَّت، فلذلك اطَّرد : نعمت المرأة، ولم يطرد : نعما رجلَيْنِ ونعموا رجالاً، والعِلَّةُ الثانيةُ : أَنَّ الضميرَ المفرد المذكر، أشدُّ إبهاماً من غيره، لأنك لا تستفيد منه ، إذا لم يتقدَّمْهُ ما يعود عليه، إلاّ معنى «شيءٍ» وشيءٌ يصلح للمثنى والمذكر والمؤنث ، ولو ثَنَّيْتَهُ وجمعتَهُ وأنثتـه، لَتَخَصَّصَ ، بسببِ، إفـادة معنى التثنية والجمع والتأنيثِ ، والقصدُ بهذا الضمير: الإبهامُ، فما كان أوغل فيه كان أَوْلى.

وأمَّا تمييزُ هذا الضميرِ، فَيُتَصرَّفُ فيه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتأنيثاً، نحو : نِعم رجلاً أو رَجُلَيْنِ، أو رجالاً ، أو امرأةً، أو امرأتَيْنِ، أو نسِوةً، اتِّفاقاً منهم ، أيضاً.

وأمَّا الضميرُ في : رُبَّهُ رَجُلاً ، فالبصريون يلتزمون إفراده للعِلَّة الثانيةِ المذكورة، والكوفيون يجعلونه مطابقاً لِما يُقصَد، فَيُثَنُّونَهُ ، ويَجمعونَهُ، ويُؤَنِّثونَهُ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيدٍ، لأنه مثلُ قولِهِ :

---

(١) في م : «فما رُوي، وإن كان قليلاً من قولهم : مررت بقوم نِعْمَ قوماً ... ».

(٢) د : إحديهما.

« وَيْلُمِّها روحةً »،(١) ٢١١

ويالها قِصةً،

«ويالَكَ مِن لَيْلٍ »،(٢) ٢١٠

وقد تُصُرِّفَ في الضميرِ، كما رأيتَ .

وأمَّا تمييزُ هذا الضميرِ، فذهب الجُزُوليُّ(٣)، وتَبِعَهُ مَنْ شَرَحَ كلامَهُ إلى لزوم إفرَادِه والظاهر أنه وَهَمٌ منهم، بل تجب مطابقته لما قصد، عند أهل المِصْرَيْن، أمَّا عند أهلِ الكوفة فظاهرٌ؛ لأنهم يُطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأمَّا عند أهلِ البصرة فلأنَّهم لو التزموا إفرادَهُ كما التزموا إفرادَ الضمير، لَجَاء اللَّبْسُ، إذا قُصِدَ المثنى والمجموع، وقد صَرَّحَ ابنُ مالِكٍ ، والمُصَنِّفُ بمطابقته لما قُصِد، وهو الحَقُّ.

ولا يَجوزُ الفصلُ بين مثل هذا الضميرِ المبهم وتمييزه، لِشِدَّة احتياجه إليه، إلاّ بالظرف، قالَ اللهُ تعالى :

﴿ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾(٤)،

وإذا لم يُفصل في نحو : عشرون رجلاً، بين المبهم وتمييزه، إلاّ في الضرورة، فما ظَنُّكَ بمثل هذا الضميرِ.

وقد جاءَ شاذًّا بغير الظرفِ نحو : نِعْمَ زيدٌ رَجُلاً، وأمَّا الفصلُ بين ذا، في : حَبَّذا، وتمييزه، فلِجَواز استغنائه عنه، فلذا قيل : حبَّذا رَجُلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رَجُلاً.

---

(١) سبق تخريجه ص ٦٩٩ من القسم الأول .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٩٩ من القسم الأول .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ١١٥ .

(٤) الكهف / ٥٠ ، والآية بتمامها :

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

ولا يجوز أن يُجاءَ(١)، لهذا الضمير بالتوابع، كالبدل والتأكيد والعطف(٢)، لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم، والاعتبار بتمييزه، وهو المفيدُ للمقصود، ويلزم هذا الضمير، غالباً، أن يُميز.

وقيل في قوله تعالى :

﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾(٣) :

إنَّ التمييزَ محذوفٌ(٤)، أي : بِئْسَ مَثَلاً مَثَلُ القوم، والأَوْلى حَذْفُ المضافِ من الذين، على أنه المخصوصُ أي : بِئْسَ مَثَلُ القوم : مَثَلُ الذين، أو حذف المخصوص. أي : بئس مثل القوم المكذبين مثلهم(٥) كما يَجيءُ.

وقد يَجيءُ، عند المبرد(٦)، وأبي عليّ(٧)، بعد الفاعل الظاهر تمييزٌ للتأكيد، قالَ(٨) :

٦٦٤ تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيك فينا * فَنِعْمَ الزادُ زادُ أبيك زادا

---

(١) د، ط : يجيء.

(٢) د. : والعطفين.

(٣) الجُمُعة /٥، والآية بتمامها :
﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ .

(٤) هذا رأي الزمخشري. [الكشاف ٤/١٠٣، البحر ٨/٢٦٥]. وانظر المقتصَد : ١/٣٧١.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٣٧٧، والتِّبيان للعُكْبَري ٢/١٢٢٢.

(٦) المقتضَب ٢/١٥٠.

(٧) الإيضاح العَضُدي ١/٨٨.

(٨) جَرير. (ديوانه ص ١٣٥ ط. الصاوي سنة ١٣٥٣هـ). والبيتُ من قصيدةٍ يمدح بها عُمَرَ بنَ عبدِالعزيز، رضي الله عنه.
الخزانة ٩/٣٩٤، المقتضَب ٢/١٥٠، الإيضاح العضدي ١/٨٨، المقتصَد في شرح الإيضاح ١/٣٧٢، سيبويه ١/٣٠٠ - ٣٠١ بولاق، الخصائص ١/٨٣، ٣٩٥ - ٣٩٦، المُرادي على الألفية ٣/٩١.
الشاهد فيه أنه قد يجيء بعد الفاعل الظاهر تميز للتوكيد. وفي هذا خلافٌ بين النحاة : منع ذلك سيبويه والسِّيرافي وابنُ السرَّاج، وأجازه المبرّدُ وأبو علي.

وقالَ تعالى :

﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا(١)﴾ .

أي ذِراعُها، إذِ المصدرُ لا يُخبر عنه بأنه سبعون ذراعاً، وهذا كمجيء الحالِ في : قم قائماً، وتعالَ جائياً للتأكيد.

ومنع سيبويه(٢) ذلك؛ لأنَّ وضع التمييز لرفع الإبهام، وتأوَّل البيتَ بتزوَّد مثل زاد أبيك زاداً(٣)، على أنَّ «مِثْلَ» حالٌ من مفعول تَزَوَّدْ، وهو «زاداً» وقوله تعالى : ﴿ذَرْعُهَا﴾ مصدر بمعنى المفعول، أي مذروعها أي : طولُها سبعون ذِراعاً.

قوله : «أو بما، مثل «فَنِعِمَّا هِيَ(٤)»، اختُلِفَ في «ما(٥)» هذه، فقيل : كافَّة هَيَّأَتْ نِعْمَ وبِئْسَ، للدخول على الجُمَل، كما قيل في : قَلَّما، وطالَما، قال الأَندلسيُّ : هذا بعيدٌ؛ لأنَّ الفعل لا يكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف، فالأولى في طالَما وقلَّما كون «ما» مصدرية(٦).

ويمكن أنْ يُقالَ : إنما جاز أن يُكَفَّ نِعْمَ وبِئْسَ عن فعليتهما، لِعَدَمِ تَصَرُّفهما، ومشابهتهما للحرف، إلّا أنه يحتاج إلى تَكَلُّفٍ في إضمار المبتدأ (٢٣٦/أ) في نحو : « فَنِعِمّا هي ».

---

(١) الحاقة /٣٢، ونصُّها :
﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ ،

(٢) الكتاب ١/٣٠٠ ـ ٣٠١ بولاق. وانظر ابن يعيش ١٣٢/٧، ١٣٣، والمقتضب ٢/١٥٠.

(٣) ط : زاد.

(٤) البقرة / ٢٧١، ونصُّها :
﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٥) انظر البحر ١/٣٠٤، ٢/٣٢٤، المُشكل ١/١١٤.

(٦) انظر ابن يعيش ١١٦/٧، والمقتضَب ٢٢٢/١ الطبعة الأخيرة ٤٨/١، والمغني ص ٤٠٤ ط.م، والمُرادي على الألفية ٩٨/٣.

وقال الفَراء(١) ، وأبو عليٍّ(٢) : هي موصولةٌ بمعنى الذي، فاعل نِعْمَ وبِئْسَ، والجملة بعدَها صلتُها، ففي قوله تعالى :

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا(٣)﴾ :

ما ، فاعل وأَنْ يكفروا، مخصوص(٤) ، وفي قوله تعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ(٥)﴾ ،

المخصوص محذوفٌ(٦)

ويُضعفه : قِلَّةُ وقوعِ «الذي» مُصرَّحًا به ، فاعلاً لِنِعْمَ وبِئْسَ ولزوم حذف الصلة بأجمعِها في : «فَنِعِمَّا هِيَ(٧)» ؛ لأنَّ «هي» مخصوصٌ ، أي نِعْمَ الذي فعله : الصدقات، وكذلك قولهم : دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا.

---

(١) التسهيل ١٢٦، المغني ٥٧١، المُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٦، الارتشاف ص ٢٨١/ب.

(٢) في أَحَدِ قولَيْه. المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٦ - ١٢٧، المغني ٥٧١، التسهيل ١٢٦.
وقوله الثاني : هي نكرة مميزة، قال في الشِّيرازيات ق ١٣٠/أ: «فأما قولُه «إنْ تُبدوا الصدَقاتِ فنِعِمَّا هي»، فلا يكون (ما) فيه إلاّ منصوبةً، وهي منكورةٌ؛ لأنها إنما تتعرف بالصلة، ولا صلة ههنا فتعرّفها. فأما (هي) من قوله «فنِعِمَّا هي «فهو المخصوصُ بالمدح».
وانظر البغداديات ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٣) البقرة / ٩٠، والآية بتمامها :
﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ .

(٤) انظر البحر ١/٣٠٤، المُشكل ١/٦٢، البيان ١/١٠٨، دراسات ق ١ جـ ١ ٣٧٩.

(٥) النساء / ٥٨، والآيةُ بتمامها :
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ .

(٦) «التقدير : نِعْمَ الذي يَعِظُكُمْ به تأدية الأمانة والحكم بالعدل». [البحر ٣/٢٧٧].

(٧) البقرة / من ٢٧١.

وقال سيبويه(١)، والكِسائيُّ(٢) : ما ، معرفةٌ تامَّةٌ، بمعنى «الشيء» فمعنى : فنعما هي : نِعْمَ الشيءُ هي، فما، هو الفاعل، لكونه بمعنى ذي اللام، و «هي» مخصوص، ويُضعفُهُ : عَدَمُ مجيء «ما» بمعنى المعرفة التامة، أَيْ : بمعنى «الشيء» في غير هذا الموضع، إلَّا ما حكى سيبويه(٣) أنه يُقال : إني مِمَّا(٤) أفعل ذلك، أي : من الأمر والشأن أن أفعلَ ذلك. قال : وإن شئت قلتَ : إني مِمَّا أفعل، بمعنى : رُبَّما أفعل، كما يَجيءُ في الحروف.(٥).

بلَى(٦) ، يَجيءُ «ما» بمعنى «شيء»، إمّا موصوفة نحو : ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾*(٧)، أو غير موصوفة كما مرَّ في الموصولات، وأيضاً ، يلزم حذف الموصوف، أي المخصوص ، وإقامة جملة مُقامَهُ ، في نحو نِعِمّا يَعِظُكُمْ به ، و :

---

(١) الكتاب ١/٤٧٦ بولاق ، البحر ٣/٢٧٧.

(٢) المُشكل ١/٦٢، البحر ٣/٢٧٧، التسهيل ١٢٦. أمّا الفراء، فقال : «ولا نعرف ما جهته . . . ، وأنا لا أجيزه». [معاني القرآن ١/٥٧].

(٣) الكتاب ١/٤٧٦ بولاق.

(٤) ط : مما أن أفعل.

(٥) د : في حروف الجر.

(٦) ط : بل.

(٧) ق /٢٣، ونَصُّها : « وقالَ قرينُهُ هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ.

* لقد تَحدَّث سيبويه عن (ما) النكرة الموصوفة، ومَثَّلَ لها بهذه الآيةِ. (سيبويه ١/٢٦٩) وكذلك المبرّد في المقتضب ١/٤٢، والفارسي في البغداديات ص ٢٦٢، وابنُ الشَّجري في أماليه ٢/٢٣٧ ـ ٢٣٨، والفَراء في معاني القرآن ١/٢١ ـ ٢٢، وابن الأنباري في البَيان ٢/٣٨٦.

والآية تحتمل ـ أيضاً ـ للموصولة عند النَّحّاس (إعراب القرآن ٢/٢٢٠)والعُكْبَريّ (التِّبيان ٢/١١٧٥)، والزَّمخشريّ (الكشّاف ٤/٧ الطبعة المصورة) وابنِ يعيش ٤/٣، و٨/١٠٨، وأبي حَيّانَ (البحر ٨/١٢٦)، وابن هشامٍ (المُغني ص ٣٩٢ ط. م).

«وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ»(١) ، وهو قليلٌ كما ذكرنا في باب النعت في قوله: (٢) :

٣٨ أنا ابنُ جلَا، وطلاع الثنايا [متى أضعِ العِمامةَ(٣) تعرفُوني]

فيكــون التقـدير : نِعْم الشيءُ شيءٌ يَعِـظُكُمْ به، وبئس الشيءُ شيءٌ شَرَوْا به أنفُسَهُم ، مع أنه قد جاءَ صريحاً في قوله(٤) :

٧٦٥ نِعْمَ الفتى فَجَعَتْ به إخوانه يومَ البَقيعِ حوادثُ الأيامِ

أي فتيً فَجَعَتْ، ويجوز أن يكون «تَخْرُجُ»، في قوله تعالى :
﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾(٥)، صفةَ(٦) مخصوصٍ محذوف ، وأن يكون صفةَ(٧) التمييزِ المذكور

---

(١) البقرة /١٠٢، والآية بتمامها :
﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٢ من القسم الأول . (٣) ليس في ط .

(٤) محمد بن بشير الخارجي، أوردَهُ أبو تمّام في باب المَراثي من ديوان الحماسة، ونَسَبَهُ بعضُهم لإبراهيم بنِ هَرْمة .
انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٨، والخزانة ٩/٤٠٢ .
والبيتُ شاهدٌ على أنَّ المخصوصَ بالمدح محذوفٌ، وهو موصوفٌ بجملة أقيمت مُقامَهُ، تقديره : نِعْم الفتى فتىً فَجَعَتْ به . إلخ .
والهاء في (به) عائدةٌ على موصوفٍ محذوفٍ، أيْ ، نِعْم الفتى فتىً فَجَعَتْ به حوادثُ الأيام . ويومَ البَقيع : ظرفٌ، ويجوز أن تنصِبَهُ على أنه في المعنى مفعول به؛ لأن الفعلَ في هذا النحو يُسْنَدُ إلى ظرف الزمان، نحو قولك : سرَّني يومُ كذا فتنسب الفعل إلى ذلك اليوم . والفجيعة : الرَّزِيَّة . وفَجَعَهُ فَجْعاً من باب نَفَعَ، فهو مفجوعٌ، في ماله وأهله.

(٥) الكهف / ٥، ونصُّها :
﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾
[انظر المشكل ٢/٣٦،
والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٩].

(٦) ط : صيغــة.

(٧) ط : صيغــة.

والمخصوصُ محذوفٌ «أي : قولهم(١) وفي قوله تعالى :

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾(٢) ،

يجوز أن يكـون على هذا القـول، أيْ كون(٣) «مـا» بمعنى «الشيء» وقـولـه : اشترْوا به أنفُسَهم ، جملةٌ متـوسّطةٌ بين الفاعلِ والمذموم، بياناً لا ستحقاقه الذم، وأن يكون صفةَ مذمـومٍ محذوفٍ، فقـولـه : أنْ يكفُروا، بَدَلٌ(٤) من ذلك المذموم، أو خبر مبتدأ محذوف والجملةُ بيانٌ للمذموم.

قال الزمخشريُّ(٥) والفارسيُّ في أَحدِ قَوْلَيْهِ : «ما» نكرةٌ مميّزة(٦) منصوبةُ المحل، إمّا موصوفة بالجملة، والمخصوص إمّا محذوفٌ كما في قوله:

﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾(٧) ،

أوْ مذكورٌ كما في قوله تعالى :

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾(٨) ،

أو نكرة غير موصوفة، كما في نحو : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٩) ، وقولهم دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمًّا(١٠)

ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر، تأكيداً معنويًّا؛ لأنه(١١)لا يكون إلّا للمعارفِ كما هو مذهب البصريينَ، وهذا المعرَّف باللام في معنى النكرة، كما بيَّنَّا، ويجوز تأكيدُه لفظاً،

---

(١) انظر المشكل ٢/٣٦.

(٢) البقرة / من ٩٠، وتقدَّمَتْ قريباً.

(٣) م ، د : أي على أنّ «ما» . . . .

(٤) انظر دراسات، القسم الأول جـ ١/٣٧٩، والبحر ١/٣٠٤.

(٥) ومعه مَكِّيٌّ. انظر المُشْكِل ١/١١٣ - ١١٤، والتسهيل ص ١٢٦، والمُغنى ٥٧١.

(٦) الشِّيرازيات ق ٣٨/أ، والتسهيل ١٢٦، والمُغني ص ٥٧١.

(٧) النساء / من ٥٨، وتقدَّمَتْ قريباً.

(٨) البقرة / من ٩٠.

(٩) البقرة / من ٢٧١.

(١٠) «قال سيبويه أي نِعْمَ الدَّقّ. [ابن الناظم ص ١٨٣].

(١١) م : «لأنّ التأكيد المعنويَّ لا يكون . . . ».

نحو : نِعْمَ الرجلُ الرجلُ زيدٌ، وقد يوصف كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾(١) «وقالَ(٢)» :

٧٦٦ نِعْمَ الفتي المُرِّيُّ أنت إذا هُمُ   شَبُّوا لَدَى الحُجُرَاتِ نارَ المُوقِدِ

خِلافاً لابن السَّرَّاج(٣)، قال : لأن الصفة مخصِّصة والمقصود العموم والإبهام، وقال : إنَّ المرفودَ : مذمومٌ، والمُرِّيّ : بَدَلٌ من الفتى .

وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الإبهامَ مع مثل هذا التخصيص باقٍ، إذِ المخصوصُ لا يعينٌ، فهو كقوله تعالى :
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ . . .﴾(٤)،

ولا يَمتنع عند أبي عليٍّ(٥) والمبرّدِ(٦)، وهو الحقُّ، خِلافاً لغيرهما : إسنادُ(٧) نِعْمَ وبِئْسَ

---

(١) هود / ٩٩، والآية بتمامها :
﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ .

(٢) زهير بن أبي سُلْمى (شعر زهير، صنعة الأعلم ص ٢٣٣، وصنعة ثعلب ص ١٩٨؛ وفيه : حضروا بدل شَبُّوا).
الخزانة ٩/٤٠٤، المُرادي على الألفية ٣/٨٧، المُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٨، الأُصول ١/١٤٢، المُغني ص ٧٦٥.
و (لَدَى) : عند. و (الحُجُرات) جمع حُجَر، وحُجَر جمع حُجْرَة، يريد شدّة الشتاء. والمُوقد : الذي لا تَخْمُدُ نارُهُ للضيف والطارق. ويقال الحُجُرات : السُّرادقات.
الشاهد فيه أنه يجوز وصف فاعل نِعْم، فإنَّ (المُرِّيّ) صفةُ الفتى لا بَدَلَ منه خِلافاً لابْنِ السَّرَّاجِ كما بَيَّنَهُ الرَّضي.

(٣) الأصول ١/١٤٢، المغني ص ٧٦٥، والمُرادي على الألفيَّة ٣/٨٧، والمُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٩.

(٤) البقرة / ٢٢١، والآيةُ بتمامها :
﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۖ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۖ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ .

(٥) التسهيل ص ١٢٧.

(٦) في المقتضَب ٢/١٤٣ : «ولو قلت : نِعْمَ الذي في الدار أنت، لم يَجُزْ؛ لأنَّ الذي بصلته مقصودٌ إليه بعينه . . .
فإن قلت : قد جاء : «والذي جاء بالصِّدْق وصَدَّقَ به» [الزُّمَر / ٣٣]، فمعناه الجنس، فإنَّ (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صَلَحت بعد نِعْم وبِئْسَ. وإنما يُكرَهُ بعد هذا تلك الخصوصية».

(٧) فاعل لقوله : ولا يمتنع.

إلى «الذي» الجنسية، وكذا «مَنْ» و «ما» وأعني بالجِنسية ما تكون صلتُها عامةً، وفي نَهْجِ البلاغة[1] : «ولَنِعْمَ دارُ مَنْ لم يَرْضَ بها داراً».

قالَ[2]:

٧٦٧ فَنِعْمَ مَزْكاً[3] مَنْ ضاقَتْ مذاهبُهُ ونِعْمَ مَنْ هو في سِرٍّ وإعلانِ

وتقول : نِعْمَ الذي هو عبد : زيد ، وأمَّا إن كانت صلتها مخصوصةً، نحو : نِعْمَ الذي كان اليوم في الدار، والإشارة إلى شخص معيَّن، فلا يَجوز ، إذ يلزم فاعلها[4] الإبهام، وقد يَرِد فاعلُها منكَّراً مفرداً نحو : نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، أو مضافاً إليه[5] ، كقوله[6] :

٧٦٨ فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم [وصاحب الركب عثمان[7] بن عفَّانا]

وهو قليلٌ[8] .

---

[1] ص ٢٧٣ طبعة دار الشعب. والمقصودُ من الكلام وصفُ الدنيا.

[2] لم أهتدِ إلى قائله. والبيت في مدح بِشر بن مروان بنِ الحكم، وقبلَه :

وكيف أرهب أمراً أو أُراع له وقد زكأت إلى بِشر بن مروان

الخزانة ٩/٤١٠، إيضاح الشِّعر ق ٩٣/ب، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣١، العَيْني ١/٤٨٧، المُغني ص ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١ ط. م، معجم الشواهد ١/٤٠٢، شرح جُمَل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ١/٦٠١.

الشاهد فيه أنّ (مَنْ) الثانيةَ موصولةٌ بمعنى الذي، وقعت فاعلاً لـ (نِعْمَ) عند أبي عليّ والمبرِّد، وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديرُه مثله ، والجملة صلة (مَنْ)، والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ، تقديرُهُ : بِشْرٌ.

[3] ط : مرزاء.

[4] ط : فاعلها.

[5] في التسهيل ص ١٢٦ : «فاعل نِعْم وبِئْس في الغالب ظاهرٌ معرَّف بالألف واللام، أو مضافٌ إلى المعرَّف بهما مباشراً أَوْ بواسطةٍ . . . وقد يُنَكَّرُ مفرداً أَوْ مضافاً».

[6] كُثَيِّر بن عبدالله النَّهْشَلي، المعروف بابن الغريرة. وقيل لِحَسَّان، وليس في ديوانه. الخزانة ٩/٤١٥، المُرَادي على الألفية ٣/٨٠، ابن يعيش ٧/١٣١، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٦٠١، الأُشموني ٢/٣٧١، الهمع ٢/٨٦، مُعْجَم الشواهد ١/٣٨٢.

الشاهد فيه : «نِعْمَ صاحبُ قومٍ»، حيث وَرَدَ فاعلُ (نِعْمَ) اسماً منكراً، مضافاً إلى نكرة، أجازَهُ الفَرَاء، ونُقِل إجازته عن الكوفيين وابنِ السراج. ومنع ذلك عامة النحويين إلاّ في الضرورة.

[7] ليس في د، ط، وهو في الأصل و م.

[8] «أيْ مجيء فاعل (نِعْمَ) نكرة مضافة إلى مثلها». [الخزانة ٩/٤١٥ هارون].

وقـد رُوِيَ : مُرَّ بقـوم نِعم بهم(١) قومـاً، والبـاء في الفاعل، لتشبيه نِعْم بفعل التعجّب، وهو : أَفْعِلْ به، وتضمينه معناه، فكأنه قيل : أَنْعِمْ بهم قوماً، وقد تَدْخُلُ هذه البـاءُ في المخصـوصِ كقـولـه عليه السـلامُ : «نِعِمّا بالمالِ الصالحِ للرجلِ الصالح(٢) »، أي نِعْمَ شيئاً : المال الصالح ؛ لأنَّ المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا، وقد رُوِيَ : مررت بقوم نَعِمُوا قوماً بإلحاق الضمير البارز، وهو قليلٌ كما ذكرنا.

وقال أبوعلي(٣) إنه سمع : نِعْمَ عبدُ اللهِ(٤) زيدٌ ، وبِئْسَ عبدُ الله أنا إنْ كان(٥) كذا، وهو شاذٌّ، إذِ الفاعل ليس بمضافٍ إلى المعرَّف الجِنسي، وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز(٦) ابنُ كَيْسانَ من تنكير المضافِ لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال، كما مَرَّ في باب الإضافة.

وقد رُوِيَ(٧) : شهدت صِفِّين، فَبِئْسَتِ الصِّفُّون، والأَوْلى أن يكون هذا، وإن

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٢، والتسهيل ص ١٢٧.

(٢) روايته : نِعْمَ المالُ الصالحُ للرجل الصالح.
أخرجه أحمدُ في مُسْنَده ٤ ، ١٩٧، ٢٠٢.
هذا، ولم يُخَرِّجه البغداديُّ في المخطوط. وانظر المُعْجَم المفهرَس لألفاظ الحديث النبوي ٣/٣٣٥.

(٣) التسهيل ص ١٢٧.

(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٢.

(٥) «هذا من قول ابنِ مسعود أو غيره من العبادِلَة رضي الله عنهم»
[المساعد ٢/١٣٢].
وأقولُ : «ليس عبدالله بنُ مَسعودٍ من العبادلة، وإنما هو عبدالله بنُ عَمرو. نَصَّ على ذلك ابنُ حنبل، وصَرَّحَ بذلك البَيْهَقِيُّ. وقد وقع لصاحب الصِّحاح الغَلَطُ بعينه».
[البديع في علم العربية، لابن الأثير، مخطوط، ق ٩/ب].

(٦) ابن الناظم ص ١٨٥.

(٧) صِفِّين : موضعٌ كانت به وقعةٌ بين عليٍّ ومعاويةَ رضي الله عنهما، في المَنْطَقَةِ الشرقية من سُورِيَة.
وقوله : «شهدت صِفِّين، وبِئسَتْ صِفُّون» من قول سهل بن حنيف رضي الله عنه. [المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٢].
وفي التسهيل ص ١٢٧ «صِفُّون» بلا لام.

كان أيضاً خلافَ الأصل، مما تُرك تمييز ضميره، أي : بِئْسَتْ بُقْعَةً الصِّفُّون، (٢٣٦ / ب) فالصِّفُّون مخصوصٌ، لا فاعلٌ، ومثلُه قولُهم : «فَبِها ونِعْمَتْ[1]» ، أي : فَمَرْحَباً بهذه القضيةِ، ونِعْمَتْ هي ، فالتمييزُ والمخصوصُ حُذِفا معاً.

وقد يُؤَنَّثُ نِعْمَ وبِئْسَ ، وإن كان فاعلُهما[2] مذكراً لكون المخصوص مؤنّثاً نحو : نِعمت الإنسانُ هِنْدٌ ، قالَ ذو الرُّمَّة[3] :

٧٦٩ أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفِرَةٌ دعائمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ

وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكراً، لتأنيث المخصوص كقوله تعالى : ﴿سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾[4] ، و﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا﴾[5] ،

---

[1] جُزءٌ من حديث شريف، ونصُّه : «مَنْ تَوضَّأ يومَ الجُمُعةِ فَبِها ونِعْمَتْ ، ومَنِ اغْتَسَلَ فالغُسْلُ أفضَلُ».
رواه سَمُرة بن جُندب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم. واللفظ في سُنَن النّسائي ٩٤/٣ بشرح السُّيوطي وحاشية السندي (طبعة مصورة عن ط ١ سنة ١٩٣٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت)، ومُسْنَدِ أحمدَ ١٦/٥ ، وسنن أبي داود بشرح عَوْن المَعبود ٣٩/١ ؛ وفيه ؛ «فهو أفضل» بدل : فالغُسل أفضل».
وقد أخرجه البُخاريُّ في الوضوء ٢٦ ، ومُسلمٌ في الطهارة ٨ ، ١٢ وأبو داود في الطهارة ٣٢ ، ٥١ ، ١٢٨ ، والتِّرمِذيُّ في الطهارة ٤٥ ، والجُمعة ٥ ، والنَّسائي في الجمعة ٩ ، وابن ماجَهْ في الطهارة ٦ ، ٤٧ ، ومالِكٌ في المُوَطّأ ص ٤٧ .

[2] د : فاعلها.

[3] ديوانه ١٧٤/١ [تحقيق د. أبو صالح].
الخزانة ٤٢٠/٩ ، المفصّل ٢٧٤ ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، التبصرة والتذكرة ٢٧٦/١ ، شرح الجُمل الكبير ٦٠٧/١.
قوله : أو حُرَّة : أو كريمة. و (عَيْطل) : طويلة العنق.
و (ثَبْجاء) : ضخمة الثَّبَج، والثبج : الوسَط. و (مُجْفِرَة) : ضخمة الوسط، و (دعائم الزَّوْر) : الضلوع، والزَّوْر : عظم الصَّدْر.
و (دعائم) : يروى بالنصب، على التشبيه بالمفعول به، فهو من باب الحسن الوجه.
الشاهد فيه أنه قد يؤنّث (نِعْم) ؛ لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً وإن كان الفاعل مذكراً، فإنه أنث (نِعْمَ) مع أنه مسندٌ إلى مذكر، وهو (زورق البلد) ؛ لأنه يريد الناقة، فأنّث على المعنى.

[4] الفُرقان /٦٦، ونصُّها :
﴿إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾.

[5] الفُرقان /٧٦، والآية بتمامها :
﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ ،

قولُه : وهو مبتدأ ما قبلَه خبرُهُ، أو خبر مبتدأ محذوف» .

قال ابنُ خَرُوفٍ : لا(١) يجوز إلّا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه، وحكى الأندلسيُّ مثلَه عن سيبويه، وهذا(٢) الذي نصرناه من(٣) قَبْلُ .

قولُه : «وشرطُه» أي شَرْطُ المخصوصِ مطابقة الفاعلِ ، يعني ينبغي أَنْ يَصِحَّ إطلاقه عليه، و : «بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ(٤)»، متأول بأحد وجْهَيْنْ : إمّا على حذف المضافِ أي بئس مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين، أو على حذف المخصوص و «الذين» صفة القوم، أي : بِئْسَ مَثَلُ القوم المكذبين مثلهم، أي مثل المذكورين.

وشرط المخصوص، أيضاً، أن يختص؛ لأنه للتخصيص بعد الإبهام، فلا يجوز : نِعْم الإنسان رجل، إلّا أن تصفه بما يرفع الجهالة.

ولا يمتنع اعتراض «نِعْم» بذُيوله(٥)، بين العامل ومعموله، لأنها كالجُملة الاِعتراضية، نحو قولك : أبصرت، ونِعْمَ الرجل هو، زيداً، ويجوز بالفاء، نحو : فَنِعْمَ الرجل هو .

قولـه : «وساءَ مِثْلُ بِئْسَ»، نحو : ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾(٦) ، إعْلَمْ أنه يُلْحَقُ بنِعْمَ وبِئْسَ : كُلُّ ما هو على فَعُل بضم العين، بالأصالة نحو : ظَرُفَ الرجل زيدٌ، أو بالتحويل إلى الضم من فَعَل أَوْ فَعِل، نحو : رَموت اليدُ يده، وقَضُوا الرجل زيد، بشرط تضمينه معنى التعجّب، ولهذا كَثُرَ انجرارُ فاعِلِ هذا الملحق بالباء، وذلك لكونه بمعنى : أَفْعِلْ به .

---

(١) ابن الناظم ص ١٨٥ .

(٢) في م، د : «وهو الذي ذكرناه قَبْلُ واخترناه».

(٣) ط : ساقطـة.

(٤) الجُمُعة / من ٥ ، وتقدّمَتْ قريباً.

(٥) أي مع ما يتبعه من فاعل ومخصوص . . .

(٦) الأعراف / ١٧٧ ، والآيةُ بتمامها :
﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ ،

نحو : ظرف زيد، أي : أَظْرِفْ به، ويَكْثُرُ، أيضاً، استغناؤُهُ عن الأَلِف واللامِ، كقوله تَعَالىٰ :

﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾(١)،

ورفيقاً، تمييز لإبهام أولئك وقيل(٢) حالٌ .

ونحو قوله(٣) :

٧٧٠ [قَعدتُ له وصحبتي(٤) بين ضارج] وبين العُذَيْبِ بُعْدَ ما مُتَأَمَّلي

«ما» فيه زائدة، وكذا في قولهم : شَدَّ ما أَنَّك ذاهبٌ، و «أَنَّ» فاعل «شَدَّ»، ويجوز أن تكون «ما» فيهما، كما في : نِعِمَّاء ومتأَمَّلي و «أَنَّ» مخصوصان(٥) .

ويُضْمَرُ فاعل «فَعُلَ» المذكور، كثيراً، على وَفْقِ ما قبلَه، نحو : جائني الزيدان وكَرُما، أي : ما أَكْرَمَهما، ولم يَجُزْ ذلك في نِعْم وبِئْسَ، وذلك لِعَدَمِ عراقته في المدحِ والذمِّ وكونه كفعل التعجب معنًى .

---

(١) النساء /٦٩، ونصُّها :
﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ .

(٢) قالَهُ الأخفش [معاني القرآن ١/٢٤٢] ؛ وفيه : «فليس هذا على «نِعْمَ الرَّجُلُ»؛ لأنَّ «نِعْمَ» لا يقع إلاّ على اسمٍ فيه الألف واللامُ أو نكرة، ولكن هذا على مثل قولك : كَرُمَ زيدٌ رجلًا، تَنْصِبُه على الحال، والرفيق واحدٌ في معنى جماعة، مثل : هم لي صديق».
وانظر المُشكل ١/١٩٦.

(٣) هو امرؤ القَيْس. والبيت من مُعَلَّقته. (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٨٦).
الخزانة ٩/٤٢٤، شرح شواهد الشافية ٤/٣٩.
والبيت شاهدٌ على أنّ (بُعْدَ) فيه للمدح والتعجب. وأصلُه : بَعُدَ، بفتح الباء، وضمِّ العين أصالة : أُلحق بِفِعل المدح والتعجب، ثم حذفت الضمة تخفيفاً. ويمكن أن يكون سكونُ العين أصلياً، وتكون بعدَ ظرفاً، لا فِعْلَ مَدْحٍ وتعجُّب. والرَّضي لم يُقيِّدْ جواز نقل الضم بكون الفاء حرفاً حَلْقِياً، بل أطلق، ومثّل بهذا البيت بعينه.
و (ضارج)، و (العُذَيب) : مكانان.

(٤) ليس في د، ط.

(٥) أي المصدر المؤول منها ومن اسْمِها وخبرِها.

قوله : «ومنها حَبَّذا، وفاعله ذا»، أصل «حَبَّ» : حَبُبَ، كظَرُفَ، أي : صار حبيباً، فأُدغم كغيره، وأُلزم منع التصرف، لِما ذَكَرْنا في نِعْم وبِئْسَ، قولُه : «ولا يتغيَّر» ، يعني : لا يُثَنَّى «ذا» ولا يُجمع ولا يُؤَنَّث، بل يقال : حَبَّذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هِنْدٌ، ولا يقال : حبَّ ذان، ولا : حبَّ أولا ، ولا حَبَّ تا، لأنه مبهم، كالضمير في نِعْمَ وبِئْسَ، فألزم الإفراد، وخُلع منه الإشارة، لغرض الإبهام، فحبذا، بمعنى : حَبَّ الشيء.

وعند المبرِّدِ⁽¹⁾ وابنِ السرَّاجِ ⁽²⁾ : أَنَّ تركيبَ حَبَّ مع ذا، أزال فِعْلِيَّةَ «حَبَّ»؛ لأنَّ الاسمَ أقوى، فحبذا مبتدأ والمخصوص⁽³⁾ خبره، أي : المَحبوبُ زيدٌ.

وقال بعضُهم⁽⁴⁾ : بلِ التركيبُ أزالَ اسميةَ «ذا»؛ لأنَّ الفعلَ هو المقدم، فالغَلَبَةُ له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبذا فِعْلٌ والمخصوصُ فاعِلُهُ.

وإذا دخل «لا» على حبذا، وافق «بِئْسَ» معنىً.

والأولى أن يقال في إعراب مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نِعْمَ، إمّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كما قاله قومٌ هناك، لكن لا تعمل النواسخُ في هذا المخصوصِ ، ولا يقدَّم على حبذا.

وقال بعضُهم⁽⁵⁾ : المخصوصُ بعدَ حبذا، عَطْفُ بَيانٍ لِذَا، وكان ينبغي أن يجوز

---

(1) في المقتضب ٢/١٤٥ : «وأمّا (حَبَّذا) فإنما كانت في الأصل : حبذا الشيء؛ لأنّ (ذا) اسمٌ مبهَمٌ يقع على كل شيء. فإنما هو حبَّ هذا، مثل قولك : كَرُمَ هذا، ثم جعلت (حَبَّ)، و (ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقةً واحدةً». وانظر سيبويه ١/٣٠٢ بولاق.

(2) الأصول ٢/١٤٥، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤١. «ووافَقَهما ابنُ عُصفور». [المُرادي على الألفية ٣/١٠٨].

(3) على هذا الإعراب لا يسمى مخصوصاً، وإنما سمّاه المخصوص باعتبار بعض الأوجه الإعرابية.

(4) منهم : الأخفش . [المُرادي على الألفية ٣/١٠٨]، وانظر ابن يعيش ٧/١٤١، والمُساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤٢.

(5) المساعد ٢/١٤٣. وابنُ كَيْسانَ جَعَلَ المخصوصَ بعدَ (حَبَّذا) بدلاً من ذا. [المُرادي على الألفية ٣/١١١، والمساعد ٢/١٤٣].

ادّعاء مثل ذلك في مخصوص نِعْم وبِئْسَ ، إلّا أنَّ دخول النواسخِ يمنع من ذلك .

وقال الرَّبَعي : «ذا» زائدةٌ[1] ، كما في : ماذا صنعت ، والمخصوص فاعل «حَبَّ» .

وقد اشتق منه فعل ، نحو : لا تحبّذه[2] ، كحَوْلَقَ ، وبَسْمَلَ ونحوهما .

قولُه : «وقد يقع قبل المخصوص أو بعده تمييزٌ» ، نحو : حبذا زيدٌ رَجُلاً ، وحبذا رجلاً زيدٌ[3] ، وإن كان مشتقاً ، جاز أن يقع[4] حالاً ، أيضاً ، والعامل «حَبَّ» ، نحو : حبذا محمدٌ رسولاً ، وحبذا رسولاً محمدٌ .

ولم يجز في نِعْمَ تأخير التمييز عن المخصوص اختياراً ، وجاز ههنا ؛ لأنَّ التمييز ههنا عن الظاهر ، أي «ذا» وهناك عن الضمير المستكن .

وأيضاً : التمييز لازمٌ عن[5] عن الضمير ، جائزٌ عن «ذا» ، وإنما جاز تَرْكُ التمييزِ ههنا ، تفضيلاً للظاهر على الضمير ، وقيل : إنما لم يَجُزْ تَرْكُ التمييزِ في نِعْمَ ، إذ قد يَلْتَبِسُ المخصوصُ بالفاعل لولا التمييزُ في بعضِ المواضعِ ، نحو : نِعْمَ السلطان ، بخلاف حَبَّذا ، فإنّ «ذا» فيه ، ظاهرٌ فاعليّته .

وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نِعْمَ ، وقد يُفرد «حَبَّ» عن «ذا» فيجوز ، إذن ، نَقْلُ ضَمّةِ عَيْنِها إلى فائِها ، كما يجوز حَذْفُها[6] ، قالَ[7] :

---

[1] في ارتشاف الضرَب ص ٢٨٤/ب : «. . . وذهب الرَّبَعي إلى أنَّ «ذا» صِلة ، يعني زائداً ، وليس اسماً مشاراً إليه بدليل حذفه في : وحُبَّ دِيناً . . .» .

[2] ابن يعيش ٧/١٤١ . والضمير في «منه» أي : من (حَبَّ) مع (ذا) ، وهذا نوعٌ من النحت .

[3] انظر التبصرة ١/٢٨٠ ؛ وسيبويه ١/٣٠٢ بولاق ، والمقتضب ٢/١٤٥ .

[4] ذهب إلى ذلك الأخفشُ والزَّجّاجيُّ . انظر الأصول ١/٧٦ ، والجُمَل ١٢٣ . وزعم أبوعَمرو أنه تمييزٌ ، ولو كان مشتقاً . انظر شرح جُمَل الزَّجّاجي لابن عُصفور ١/ ٦٠١ .

[5] د : ساقطـــة .

[6] أي حذف الضمـــة .

[7] الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٢٦٣ صَنَّفه إيليا الحاوي ، دار الثقافة ، بيروت سنة ١٩٦٨م) ، ورواية الديوان : فأطْيِبْ بدل وحُبَّ .

=

٧٧١ [فقلتُ اقْتُلوها(١) عنكمُ بخراجها]   وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ

بفتح الحاء(٢) وضمِّها(٣)، وكذا (٢٣٧ / أ) كلُّ ما هو على فَعُل، إذا كان المراد به المدح، أو التعجّب كقوله : بُعْدَ ما مُتَأَمَّلي، وأَنْشَدَ الجَوْهريُّ :

٧٧٢ لا يَمنع الناس مني ما أردتُ ولا   أُعطيهمُ ما أرادوا حُسْنَ ذا أَدَبَا(٤)

ويروى، أيضاً : عُظْمَ البطنُ بطنك.

والتغيير في اللَّفظ، دلالةٌ على التغيير في المعنى، إلى المدح أو التعجُّب.

وقد يُجَرُّ فاعلُ «حَبَّ» بالباء، مفرداً عن «ذا»، تشبيهاً بفاعل أَفْعِل، تعجُّباً، كما قال(٥) : وحُبَّ بها مقتولةً.

تَمَّ قِسْمُ الأَفعالِ والحمدُ لله رَبِّ العالَمين.

= الخزانة ٩/٤٢٧، المُرادي على الألفية ٣/١١٢، المُساعد ٢/١٤٦، ابن الناظم ١٨٦، ابن يعيش ٧/١٢٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠٥، التبصرة ١/٢٨١.

يقول : إنه طلب من السُّقاة أن يُضعفوا حِدَّة الخمرة بمَزْجها بالماء، فتطيب له، ويعذب طعمها. ومعنى قَتَل الخمرة إذا مَزَجَها بالماء، وفي البيت استعارةٌ.

و (مقتولة) : حال من الضمير في (بها)، و (بها) فاعل (حَبَّ) زيدت فيه الباء على غير قياسٍ.

والبيت شاهدٌ على أنّ (حُبَّ) فيه للمدح والتعجب، وأصلها حَبُبَ بضم العين للتحويل المذكور. فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار (حُبّ) بضم الأول. وإن حذفنا ضمة العين صار (حَبّ) بفتح الأول.

والإدغام في الصورتَيْن واجبٌ؛ لاجتماع المِثْلَيْن، والأول منهما ساكنٌ.

(١) ليس في م، د، ط، وفي الأصل : اقبلوها، والتصويبُ من الدِّيوان.

(٢) على الأصل. [التبصرة ١/٢٨١].

(٣) على تقدير نَقْلِ الحركة، المصدر نفسُه.

(٤) البيت من قصيدةٍ لِسَهْم بنِ حنظلة الغَنَوي، شاعر مخضرَم، أدركَ الإسلام.
الأصمعيات ٥٦؛ وفيه : «حُسْنَ أصلُها (حَسُن) بفتح فضم، فَخَفف الضَّمَّ إلى السُّكون، ونقل الضم إلى الحاء في اللغة الأولى، وإنما يجوز النقل إذا كان بمعنى المدح أو الذم».
والبيت في الخزانة ٩/٤٣١، والخصائص ٣/٤٠، واللِّسان / حسن /.
الشاهد فيه أنّ (حُسْنَ) في البيت للمدح والتعجب، ويجوز في مثله أن تنقل ضمة العَيْنِ إلى الفاء كما فَعَلَ الشاعرُ، وأن تحذف وتبقى الفاءُ على فَتْحِها.
و (ذا) فاعل (حُسْنَ). و (أَدَبا) : تمييز، وأراد حَسُنَ، فَخَفَّفَ ونَقَل لأنَّ هذا مذهبُ التعجُّبِ.

(٥) الأخطل التغلبي، وتقدَّمَ البيتُ.

[قِسْمُ الحُرُوفِ] [الحَرْفُ ، وتعريفُهُ] :

(٢٣٧/أ) قولُه : «الحَرْفُ(١) مادَلَّ على معنًى في غيره»

«قد مَضَى شَرْحُهُ في حَدِّ الاسـم ،(٢)»

قولُه : «ومن ثَمَّ احتاج في جزئيته إلى اسمٍ وفِعْلٍ(٣) » .

أيْ : ومن أجل أنَّ معناه في غيره، احتاجَ في كونه جزء كلام إلى اسمٍ ، كالتنوين في : زيد قائم ، أو فعـل ، نحو «قد» في : قد قام زيدٌ ، فَكُلُّ واحدٍ من الكلامَيْنِ المذكورَيْنِ مركَّبٌ من أَرْبعِ كَلِماتٍ(٤) .

وقد ذكرنا في أول الكتاب : أَنَّ الكلام أخصُّ من الجملة ، فالاسم يَصِحُّ أن يكون جزءَ الكلام من دون شيء آخر ، وكذا الفعل في نحو : قام زيد ، وأَمَّا الحرف ، فلابد في كونه جزء كلام من فعلٍ أو اسم وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا ، وقد يحتاج إلى الجملة ، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط ، وقد يحذف المحتاج إليه في نحو : نَعَمْ ، ولا ، وكأَنْ قَدِ ، وخرجت ولَمّا .

---

(١) انظر حَدَّه في شرح الحدود النَّحْوية للفاكهي ص ٢٨١ ، والجامع الصغير ص ١٠ ، واللُّمْحَة البدرية ١/٢١٤ - ٢١٥ ؛ وفيه : «دعوة دلالة الحرف على معنى في غيره ، وإن كان مشهوراً عند النحويين . إلّا أنَّ الشيخ بهاءَ الدين ابن النحاس نازعهم في التعليقة ، وزعم أنه دالٌ على معنىً في نفسه ، وتابعه المؤلفُ أبوحيانَ في شرح التسهيل» .
وانظر شرحَ الكافيةِ لابن الحاجب ص ١١٨ ، والفوائدَ الضيائية ٢/٣١٩ .

(٢) في أول الجزء الأول الذى يحققه الزميل حسن .

(٣) في ط : أو فعل .

(٤) في الجملة الأولى اسمان وتنوينان (زيد قائم) ، وفي الجملة الثانية حرف وفعل واسم وتنوين (قد قام زيد) .

[أنواع الحرِوف : حروف الجر، الغرض منها، معنى مِنْ] :

قولُه : «حروف الجر : ما وُضِعَ للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه
إلى ما يليه، وهي : من، وإلى، وحتى، وفي، والباء
واللام، ورُبَّ وواوها، وواو القسم وتاؤه، وعن وعلى
والكاف، ومذ ومنذ، وحاشا وعدا وخلا، فَمِنْ، لابتداء
الغاية، والتبيين، والتبعيض، وزائدة في غير الموجَب،
خلافاً للكوفيين والأخفشِ (١)، وقد كان مِن مطر : مُتَأَوَّلٌ».

والإفضاء(٢) : الوصول ، والباء بعده للتعدية، أي لإيصال فعل . . . والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم، تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوبَ المحل، فلذا جاز العطفُ عليه بالنصب في قوله تعالى : ﴿وَأَرْجُلَكُمْ (٣)﴾ ،

ويُسَمِّيها(٤) بعضُهم(٥) حروف الإضافة، لهذا المعنى، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها، ومن هذا سُمِّيَتْ حروفَ الجَرِّ؛ لأنها تجر معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب.

---

(١) رصف المباني ٣٢٥، والتسهيل ١٤٤، والمفصل ٢٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٨٥.

(٢) الواو ساقطة من د ، ط.

(٣) المائدة /٦، ونصُّها :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

(٤) ط : وتسمية.

(٥) الزمخشري ، المفصل ص ٢٨٣. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٠. وابن يعيش ٨/٧، وسيبويه ١/٢٠٩ بولاق، والمقتضب ٤/١٣٦.

وأراد بقوله : شبه الفعل : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، كما ذكرنا في الحال، نحو : مررت بزيد، وأنا مارٌّ بزيد، وزيد ممرورٌ به، ومروري بزيد حَسَنٌ، وزيد بعيد الأذى .

ويعني بمعناه : الظرف، والجار والمجرور نحو قولك، زيد عندك أو في الدار لإكرامك، فاللام في : لإكرامك، يُعَدِّي الظرف إلى إكرامك، وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر، أو لشبهه، وذلك لأن التقدير، زيد استقر أو مستقر، لكن لمَّا سَدَّ الظرف مقام[1] الفعل أو شبهه، جاز أن يقال : إنَّ الجارَّ معدٌّ للظرف، وكذا في : يازيد، فإن «ياء» قائم مقام أنادي .

وأورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل، : هذا في الدار أبوه[2]، ولا أراه من ذلك لأنَّ : في الدار، حالٌ، والعامل فيه معنى الإشارة، كما في : ﴿وَهَٰذَا[3] بَعْلِي شَيْخًا﴾[4]، ولو صرَّحت بما هو معناه لقلت : أشير إليه في الدار، أي كائنا في الدار، فلفظ أشير، يعمل النصب في لفظ «في الدار» لكونه حالاً، لقيامه مقام الحال المحذوف، وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به، وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف الجر.

ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم : أين أنت مني ؛ لأن معنى أين : أنت بَعُدْتَ .

---

(١) مرتبط بقوله : سد الظرف، إما على اعتبار أنه مؤول بـ (قام)، أو بأن «مقام» مؤول بمَسَدّ، والرضي يسلك هذا الأسلوبَ كثيراً.

(٢) القصد أن تكون الإشارة إلى الأب، فيكون اسم الإشارة مبتدأ، و (أبوه) خبر.

(٣) سقطت الواو من ط.

(٤) هود / ٧٢، والآية بتمامها :
﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ .

وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه، هل هو حرف جر، أو، لا، مِنْ : لولا، وكي، ولات[1]، وقد اختلف في «لعل» وسيجيء الكلام عليه.

قال المصنف[2] : فالعَشَرَةُ الأُوَل، لا تكون إلاّ حروفاً، والخمسة التي تليها تكون حروفاً وأسماءً، والثلاثة البواقي تكون حروفاً وأفعالاً.

قال[3] : ولم أُعُدَّ «على» اسماً وفعلاً وحرفاً؛ لأني أُراعي في المَدِّ أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع، المتماثلتين في اللفظ توافقٌ وتناسُبٌ من حيث المعنى، كتشارك «على» الحرفية والاسمية في معنى العلوّ، فلهذا لم أُعُدَّ «مِن» فِعلاً أيضاً، مع أنه يكون أمراً من : مانَ يَمِينُ، وكذا «في» مع كونه أمرًا للمؤنث من وَفَي يَفي، و «لِهْ» أمراً من : ولي يلي، وكذا، لم أعد «إلى» اسماً، مع كونه يجيء بمعنى النعمة[4]، كل ذلك لاختلاف المعنيين، قال : وأراعي، أيضاً، في العَدِّ، مع التشارك في المعنى : التساوي في أصل الوضع[5]، و«على»، إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو، (٢٣٧ /ب) بخلافه إذا كان اسماً أو حرفاً، وكذا «من» و «في»، و «له» أفعالاً، أصلها : أمْين، وأوْفي، وأوْلي.

وفيها قال نَظَرٌ؛ لأنّ «على» الاسمية تكتب ألفاً، وأصله واوٌ اتّفاقاً، لكنها إذا أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألِفُ ياءً، تشبيهاً بعلى الحرفية.

---

(١) تقدم كل منها في موضعه.

(٢) شرح الكافية ص ١١٨.

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ١١٨ : فإنْ قلتَ : فَقَدْ عَدَّ قومٌ (على) اسماً وفعلاً وحرفاً، فلِمَ لَمْ تَعدّ كذلك ؟ فالجواب أنه إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي، وإلاّ عدّت اللام حرفاً وفعلاً في قولك : لِ زيداً إذ لفظُها لفظ قولك لزيد . . . » .

(٤) فيكون جمعها : آلاء. قال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري في كتاب الزاهر ٢/١٤٤ : «وواحد الآلاء: إليْ وإلىً وألْيٌ. والأصل في إليٌ ؛ ولْي . . . ». وانظر اللسان / ألا/ جـ١ ص ٩١ طبعة الخياط.

(٥) م : اللفــظ.

وقولُه[1] :

٧٧٣ باتت تنوش الحوضَ نَوْشاً مِن علا [نوشاً به تقطع[2]أجواز الفلا]

«عَلاَ» فيه، مبني[3]على الضم، كقولهم : من عَلُ ، بحذف المضاف إليه .

ثم اعترض[4] على نفسه، وقال : فحاشا وخلا وعدا، الحرفية، لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية، وأجاب، بأنها لمّا تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها.

وهذا عُذْرٌ بارد.

قوله : «فمِن للابتداء» ، كثيراً ما يجري في كلامهم أن «مِن» لابتداء الغاية، و «إلى» لانتهاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى، كما أن الأَمَدَ، والأجل، أيضاً، يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الأمد والأجل، فإنهما يستعملان في الزمان فقط ، والمراد بالغاية في قولهم : ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية : جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية.

فمِن ، للابتداء في غير الزمان عند البصرية، سواءٌ كان المجرور بها مكاناً نحو : سرت من البصرة، أو غيرَهُ، نحو قولهم : هذا الكتاب من زيد إلى عَمرٍو.

---

[1] من رجز لأبي النجم العِجلي (ديوانه ص ٢١٠). ونُسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن جريث. وهو في : الخزانة ٩/٤٣٧ ؛ قال البغدادي : «وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم قائلها . . . »، وسيبويه ٢/١٢٣ بولاق، والمنصف ١/١٢٤، ومجالس ثعلب ٢/٥٨٧، ورصف المباني ٣٧١، والأحاجي النحوية ٥٨.
والضمير في (باتت) يعود إلى الإبل. والنَّوْش : التناوش، والأجواز جمع جوز، وهو الوسط.
والبيت شاهدٌ على أنّ (علا) فيه مبنيٌّ على الضم، كقولهم : مِن علُ، بحذف المضاف إليه.

[2] ليس في ط، وهو في م، د.

[3] قد سبق الرضيَّ أبو علي الفارسي. انظر المنصف ١/١٢٤، ١٢٥.

[4] شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩.

وأجاز الكوفيون(١) استعمالَها في الزمان، أيضاً، استدلالاً بقوله تعالى : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ(٢)﴾ ، وقوله تعالى : ﴿إِذَا(٣) نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ(٤)﴾ ، وقوله(٥) :

٧٧٤ لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهْرِ(٦)

وأنا لا أرى في الآيتين(٧) معنى الابتداء، إذِ المقصودُ من معنى الابتداء في «مِن»، أن يكون الفعل المتعدِّي بمِن الابتدائية شيئاً ممتداً، كالسير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بمن : الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدِّي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو : تبرّأت من فلان إلى فلان، وكذا

---

(١) وافقهم الأخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين، وابن مالك وأبوحيان من المتأخرين.
الإنصاف، المسألة ٥٤، ابن يعيش ٨ /١١، شواهد التوضيح ١٢٩ - ١٣١، الهمع ٢ /٣٤، الجنى الداني ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) التوبة / ١٠٨، ونصُّها :
﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ .

(٣) د، ط : ساقطة.

(٤) الجمعة / ٩، والآيةُ بتمامها :
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

(٥) زهير بن أبي سُلمى (شعر زهير، صنعة الأعلم الشنتمري ص ١١٤)٠ والبيت في مدح هَرِم بن سِنان. وزعم الأصفهانيُّ أنَّ البيتَ من صنع حمّاد الراوية. [الأغاني ٦/٨٩ - ٩١].
الخزانة ٩/٤٣٩، معاني الحروف للرماني ص ١٠٣، المُخَصَّص ١٤/٦٩، الأُزهِيَّة ٢٩٢ - ٢٩٣، رصف المباني ٣٢٠، ابن يعيش ٨/١١، الجُمل ١٣٩ [ط . جديدة]، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٣٤٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٥٨.
والقُنَّة : أعلى الجبل. وأراد بها هنا : ما أشرف من الأرض. والحَجر، بفتح الحاء : قصبة اليمامة، وبالكسر : حِجر ثمود. وأقوين : خلون وأقفرن، والحِجَج : السُّنون. وقوله : مِن حِجَجٍ ومِن دهر، يريد : مِن مَرِّ حجج ومن مَرِّ دهور، فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنه اسم جنس. يدل على ما كثر منه . ومعنى «من» ههنا كمعنى (منذ). الشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا استعمالَ (مِن) الابتدائية في الزمان أيضاً كما في البيت.

(٦) ط : شيهر.

(٧) في م بعد قوله في الآيتين : «من بمعنى الابتداء».

خرجت من الدار؛ لأنَّ الخروج ليس شيئاً ممتداً، إذ يقال : خرجت من الدار، إذا انفصلت عنها ولو بأقلَّ من خطوة، وليس التأسيس والنداء حَدَثَيْنْ ممتدَّيْن، ولا أصلَيْنِ للمعنى الممتد بل هما حَدَثان واقعان فيما بعد «مِن» وهذا معنى «في»، و «من» في الآيتين بمعنى «في»⁽¹⁾ ، وذلك لأن «مِن»، في الظروف كثيراً ما تقع «في» نحو : جئت من قبل زيد، ومن بعده، و : «وَمِنۢ⁽²⁾ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ⁽³⁾» ، وكنت من قدَّامك، وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية، وإقامةُ⁽⁴⁾ بعض حروف الجر مقام بعض غيرُ عزيزةٍ، وكذا الإقواء⁽⁵⁾ ، لم يبتدىء من الحِجَج ، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال، وتعرف «مِن» الابتدائية، بأن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى أعوذ به : ألتجىء إليه وأفِرُّ إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء، وإذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأً لشيء ممتد، جاز أن يقع موقعه «عن» لأنها لمجرد التجاوز، كما يجيء، تقول : خرجت من المكان وأخرج عنه، وانفصلت منه وعنه ، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العَيْمة⁽⁶⁾ وعنها، أي بعَّده عنها.

وأمَّا «مِن» التفضيلية فهي ، وإن كانت لمجرد المجاوزة، كما مَرَّ، لكنه لا يستعمل

---

(١) «هذا الذي ذكره الرضي لا يحسن في آية التوبة، إذ أن معنى الآية، «من أول أيام تأسيسه . . .» [ابن الطراوة النحوي ص ١٤٩ د. عياد الثبيتي]

(٢) ط : الواو ساقطة ، وهو تحريف .

(٣) فُصِّلَتْ / ٥ والآية بتمامها :

﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ .

(٤) ذكر المبرد في الكامل ٦/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ أن حروف الخفض يُبدل بعضها مكان بعض، وصنع مثل ذلك في المقتضب ٢/ ٣١٩. وانظر الخصائص ٢/ ٣٠٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٧، والاقتضاب ٣٣٩ ـ ٣٤٠، والبحر ٤/ ٤٣٥، و٨/ ١٥٢.

(٥) المستفاد من قوله (أقوين) في بيت زهير المتقدم.

(٦) العَيْمة : شهوة اللبن ٠ [صحاح].

«عن» مكانها، لأنها صارت عَلَماً في التفضيل، وكبعض حروف أفعل التفضيل، فلا تُغَيَّرُ ولا تُبَدَّلُ.

وأجاز ابنُ السَّرَّاج(١) ، كَوْنَ «مِن» لابتداء غايتي الفاعل والمفعول، لكون الفعل مشتركاً بينهما، نحو: رأيت الهلال من مكاني من خَلَل(٢) السحاب، وكذا قولهم شَمِمت(٣) المسك مِن داري من الطريق.

ومثال التبعيض(٤) : أخذت من الدراهم، والمفعول الصريح لأخذت: محذوفٌ، أي أخذت من الدراهم شيئاً، وإذا لم تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفاً، نحو: أخذت من الدراهم: هذا(٥) ، فمِن متعلِّقَةٌ بأخذت، لا غير، لأنه يقام مقام الفاعل نحو: أُخِذَ من الدراهم، والدراهم مأخوذٌ منها، ولو ذكرته بعد المفعول المنكر، نحو: أخذت شيئاً من الدراهم جاز أن يكون الجارّ متعلّقاً بالفعل المذكور، وأن يكون صفة لشيء(٦) فيتعلق بمقدر، أي: شيئاً كائناً من الدراهم، فيجوز، إذا تقدم على(٧) النكرة أن يكون، أيضاً، حالاً عن النكرة المؤخرة، قال تعالى:
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً(٨)﴾ .

---

(١) الجنى الداني ٣١٢.

(٢) الخَلَل: الفُرجة بين الشيئين، والجمع الخِلال، مثل جَبَل وجبال. اللسان/ خَلَلَ/.

(٣) شَمِمته أشَمُّه، وشَمَمْتُه أَشُمُّه شَمّاً وشميماً. اللسان /شمم/.

(٤) قال الزركشي: «التبعيض. ولها علامتان: أن يقع البعض موقعها، وأن يعمّ ما قبلها مابعدها إذا حذفت «كقوله تعالى:
﴿حتى تنفقوا مما تحبون» ...﴾،
[البرهان ٤/٤١٦].
انظر سيبويه ٢/٣٠٧بولاق، والمقتضب ٤/١٣٧، وابن يعيش ٨/١٣.

(٥) أي بالإشارة إلى درهم معينّ.

(٦) د: الشيء

(٧) د: إذا تقدم على المفعول.

(٨) التوبة /١٠٣، والآية بتمامها:
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

وتعرف «مِن» التبعيضية، بأن يكون هناك شيءٌ ظاهرٌ، وهو بعض المجرور بمن، نحو: «خُذْ مِن أموالهم صدقةً»، أو مقدر، نحو: أخذت من الدراهم، أي: من الدراهم شيئاً.

قال المبرد⁽¹⁾، وعبدُ القاهر⁽²⁾، والزمخشريُّ⁽³⁾، إنَّ أصل «مِن» المبعِّضة: ابتداء الغاية؛ لأن الدراهم (٢٣٨/أ) في قولك أخذت من الدراهم: مبدأ الأخذ.

قوله: «وللتبيين⁽⁴⁾»، كما في قوله تعالى:
﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾⁽⁵⁾،
وتعرفها⁽⁶⁾ بأن يكون قبل «مِن»، أو بعدَها، مُبهمٌ، يصلح أن يكون المجرور بمِن، تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال، مثلاً، للرجس: إنه الأوثان، ولعشرين، إنها الدراهم في قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير في قولك: عَزَّ مِن قائل: إنه القائل، بخلاف التبعيضية، فإنَّ المجرورَ بها لا يطلق على ماهو مذكور قبلَه أو بعدَهُ؛ لأنَّ ذلك المذكورَ بعضُ المجرور، واسم الكل لا يقع على البعض، فإذا قلت عشرون من الدراهم، فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم معيَّنة أكثر من عشرين فِمن مبعَّضة؛ لأن العشرين: بعضها، وإن قصدت بالدراهم: جنس

---

(1) في المقتضب ١/٤٤: «وكونُها للتبعيض راجعٌ إلى هذا، وذلك أنك تقول: أخذت مال زيد، فإن أردت البعض قلت: أخذت مِن ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية». وانظر ٤/١٣٧.

(2) لم أجد رأيه في المقتصد.

(3) المفصل ص ٢٨٣، ابن يعيش ٨/١٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٢، ١٤٣.

(4) أي لبيان الجنس، «ولها علامتان: أنْ يَصِحَّ وضع «الذي» «موضعَها، وأن يَصِحَّ وقوعها صفة لما قبلها. . . ». [البرهان ٤/٤١٧].

(5) الحج / ٣٠، ونصُّها:
﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾.
انظر المشكل ٢/٩٧، والبحر ٦/٣٦٦.

(6) قال ابن هشام: وكثيراً ما تقع بعد «ما» و «مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامها. . . ». [المغنى ص ٤٢٠ ط. م].

الدراهم فهي مبيِّنة، لِصِحَّةِ إطلاق اسم المجرور على العشرين.

ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو : أخذت من الدراهم، أقلَّ من النصف، كما قال[1] بعضُهم، لأنه «لا يمتنع أن[2] تصرِّح» وتقول : أخذت من الثلاثين : عشرين، ومن العشرة : تسعة.

وقال الزمخشري : كونُها[3] للتبيين : راجعٌ إلى معنى الابتداء.

وهو بعيد ؛ لأنَّ الدراهمَ هي العشرون في قولك : عشرون من الدراهم، ومُحَالٌ أن يكون الشيء مبدأً نفسه، وكذلك الأوثان : نفس الرجس، فلا تكون مبدأً له، وإنما جاز تقديم «من» المُبَيِّنة على المبهم في نحو قولك : أنا من خَطِّه في روضة، ومن رعايته في حَرَم، وعندي من المال ما يكفي، ومن الخيل عشرون؛ لأنَّ المبهم[4] الذي فُسِّرَ بِمِن التبيينية مقدمٌ تقديراً، كأنك قلت : أنا في شيء من خَطِّه في روضةٍ، وعندي شيءٌ من المال ما يكفي، وكذا قولك : يعجبني من زيد كرمه، أي من خِصال زيد، كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد : كرمه، ومثله : كُسِرت من زيد يده، أي : شيء من أعضاء زيد : يدُه.

ففي جميع هذا[5] : المعطوفُ عليه محذوفٌ والذي بَعْدَ «مِن» عطف بيان له، كما ذكرنا في باب عطف[6] البيان، كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام؛ لأن معنى

---

(١) ابن الأثير في كتابه البديع، كما في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤٦، ونصُّ العبارة الواردة في البديع؛ كما يلي : وقد قيل ؛ إنّ (ومِنْ) لِأقَلّ من النصف، كقوله تعالى :
﴿منهم المؤمنون، وأكثرهم الفاسقون﴾ .
[الورقة ٨٥/أ].

(٢) د : لأنه يجوز أن تقول مصرحاً.

(٣) المفصل ٢٨٣.

(٤) م، د : لأنَّ المبهم في الحقيقة المفسر بمن . . . .

(٥) ط : ففي جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف. وفي د : ففي جميع هذا ماهو المبّين . . .

(٦) في الشرح الأول.

يعجبني من زيد ، أي شيء من أشيائه بلا ريب فإذا قلت : وجهه، أو كرمه، فقد بينت ذلك الشيء المبهم .

وأما ما يسمى «مِن» التجريدية، نحو : لقيت من زيد أسداً، فليس من هذا، بل هو مثله في حذف المضاف ، أي لقيت من لقاء زيد أسداً، أي حصل لي من لقائه لقاءُ أسد، والمراد تشبيهه بالأسد.

وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى :

﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ (١) ،

وقولك لقيت بزيد أسداً، أي ، سَلْ بسؤاله خبيراً، ولقيت بلقاء زيد أسداً.

وقد تكون «مِن» للبدل، في نحو قوله تعالى :

﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ (٢) ،

وقوله (٣) :

٧٧٥ فليت لنا مِن ماء زمزم شَربة ... مبرَّدة باتت على الطهيان

وتعرف بصحة قيام لفظ «بدل» مقامها.

قوله : «وزائدة في غير الموجَب» ، هو إما نفي ، نحو : ما رأيت مِن أحد، أو نَهي

---

(١) الفرقان/ ٥٩، والآية بتمامها : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾.

انظر، [المشكل ٢/ ١٣٥، والبحر ٦/ ٥٠٨، والمخصص ١٤/ ٦٥].

(٢) التوبة / ٣٨، ونصُّها : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾

انظر : [البرهان ٤/ ٤١٩، والبحر ٥/ ٤١ ، ٤٢].

(٣) يَعْلَى الأحول الأزدي .

الخزانة ٩/ ٤٥٣، الأغاني ١٩/ ١١٢، معجمم البلدان (طهيان) وهذا البيت يرتبط ببيتٍ تقدَّم في باب الضمائر، جاء شاهداً على حذف الحركة من الضمير، وهو قوله :

فبت لدى البيت العتيق أزيقه ... ومطواى مشتاقان لَهْ أرقان .

أمّا محلّ الشاهد ههنا فإنّ (مِن) قد تأتي للبدل؛ أي : فليت لنا شربةً بدلَ ماءِ زمزم .

نحو: لا تضرب من أحد، أو استفهام نحو : هل ضربت من أحد .

وغير الأخفش والكوفيين(١) شرطا(٢) فيها شرطين : كونُها في غير الموجَب(٣)، ودخولُها في النكرات، والكوفيون والأخفش(٤) لا يشترطون ذلك استدلالاً بقوله تعالى :
﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(٥)،
فمِن : في حَيِّز الإيجاب ، وهي داخلةٌ على المعرفة .

وهي ، عند سيبويه(٦) : مُبعِّضة، أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً، قالوا : فقوله تعالى :
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾(٧)،
يناقضه، وأجيب بأن قوله تعالى :
﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(٨) :
خطاب لقوم نوحٍ ، عليه السلام، وقولُه تعالى(٩) :
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾(١٠)،

---

(١) ط : والكوفيون، وهذا خطأ.

(٢) ط : شرط.

(٣) «قد تكون (مِن) زائدةً عند الكوفيين في الواجب، وحكوا : «قد كان من مطر «. . .». [رصف المباني ٣٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ٣/١٤٤].

(٤) معه الكسائي وهشام، [الجنى ص ٣١٨، شرح جمل الزجاجي ١/٤٨٥].

(٥) نوح /٤، والآية بتمامها :
﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

(٦) الكتاب ٢/٣٠٧ بولاق. وقيلَ لابتداء الغاية، وقيل زائدة، وقيل لبيان الجنس ورُدَّ بانه ليس قبلها مبهم . [البحر ٨/٣٣٨، حاشية الجَمل ٤/٤٠٢].

(٧) الزُمَر/٥٣، ونصُّها : ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ .
انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٣ :

(٨) نوح /من ٤ .

(٩) د : ساقطة .

(١٠) الزمر / من ٥٣ .

خطابٌ لأمة محمد، صلى(١) الله تعالى عليه وسلم ، ولو كانا أيضاً، خطاباً لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها.

واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب : قد كان(٢) مِن مَطَر، وأُجيب بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سئل : هل كان من مطر ، فأجيب قد كان من مطر، فزيدت في الموجَب، لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال : دعني من(٣) تمرتان ، كما مَرَّ في الموصولات(٤) .

وقول المصنف(٥) : شيء من مطر، ومِن، للتبعيض أو التبيين، فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ حَذْفَ الموصوفِ وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه(٦) في باب الموصوف(٧) : قليلٌ وخاصةً إذا كان الموصوف فاعلاً؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ، لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل، إلّا إذا كان الجارُّ زائداً، نحو : كفى بزيد؛ لأنَّ حرف الجر مُوَصِّلٌ للفعل القاصر إلى ما كان يقصُرُ عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله .

ولو صَحَّ تأويلُهُ، لَجَازَ أن يكون الكافُ في قوله(٨) :

---

(١) م، د : عليه الصلاة والسلام.

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٢٥، وإيضاح المفصل ١٤٤/٢.

(٣) سيبويه ٤٠٣/١ بولاق.

(٤) في أول هذا الشرح الذى أعزم على تحقيقه.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/٢؛ وفيه : «. . . كأنك قلتَ : قد كان شيء من مطر، ولا بُعْدَ في مثل ذلك، فحُذِفَ الموصوفِ، وأُقيمت الصفةُ مُقامَهُ كقوله تعالى :
﴿ومِنْ ثمراتِ النخيل والأعناب تَتخذون منه . . .﴾ .
وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ .

(٦) د : ذكرنا ذلك الشرط في باب الموصوف.

(٧) وهو أن يكون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بـ «من»، أو «في».

(٨) الأعشى (ديوانه ١٤٩ ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت / لبنان)؛ ورواية الديوان :
هل تنتهون ؟ ولا يَنهى ذوي شطط　　　كالطعن يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ
الخزانة ٤٥٣/٩، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٣؛ وفيه : لا تنتهون بدل أتنتهون. الإيضاح العضدي =

٧٧٦ أتنتهون، ولن ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب(١) فيه الزيتُ والفُتُلُ

حرفَ جرٍّ وقد حُذِفَ الفاعل وأُقيم الجار مُقامَهُ ، فلا يَصِحُّ الاستدلالُ بالبيت على أن الكاف اسم(٢) .

وقوله تعالى :

﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ (٢٣٨ / ب) ٱلۡمُرۡسَلِينَ(٣)﴾ ،

يجوز أن يُستدَلَّ به على ما ذهب إليه المصنف(٤)، ويجوز أن يقال : إن ضمير : «جاء» للقرآن، وقوله : مِن نَبأ حال.

والدليل على زيادة «مِن» الاستغراقية : دخولُها على مالا توصل الفعل إليه، أعني الفاعل، في نحو : ما جاءني من أحد، فعند سيبويه(٥) : لا تزاد «من» إلّا استغراقية، وعند الكوفيين(٦) والأخفش، تزاد غير استغراقية كما في الموجب، وفائدة «مِن» الاستغراقية : ما ذكرنا في باب(٧) «لا» التبرئة، أعني التنصيص على كون النكرة مستغرقةً للجنس، إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى ما جاءني

= ١/ ٢٦٠، المقتصد ٢/ ٨٤٩، البغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، معاني الحروف للرماني ص ٤٩، والإشارة إلى تحسين العبارة ص ٧٧، الإفصاح ١٨٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٧٧، منثور الفوائد. لأبي البركات ص ٣٩ [تحقيق د. الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١ ١٩٨٣م].

والشطط : الجَوْر والظلم.

الشاهد فيه أنه لا يَصِحُّ الاستدلالُ بهذا البيتِ على أن الكاف اسمٌ مع أنها اسم وجوباً.

(١) ط : يهلك.

(٢) انظر ضرائر الشعر ص ٣٠١، والمقتضب ١/ ٢٠٣، و ٤/ ١٤١.

(٣) الأنعام /٣٤، والآية بتمامها :

﴿وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ .

(٤) بجعل «مِن» زائدة. [انظر دراسات، القسم الأول جـ ٣ ص ٤١٨].

(٥) الكتاب ٢/ ٣٠٧بولاق.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٨٥، الجنى ٣١٨، رصف المباني ٣٢٥، المغني ٤٢٨.

(٧) في الشرح الأول.

رجل : ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان أو أكثر، فهي ، إذن ، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق، لكنها كانت تحتمل غير ذلك، وليس كذا : زيادة الباء في نحو : ألقى بيده، فإنها ليست للتنصيص على أحد المحتملَين .

وقيل : إنَّ أصل «مِن» الاستغراقية في الأصل : ابتدائية، أي : ما جاءني من أحد إلى مالا يتناهى .

وقد تجيء للتعليل(١) ، نحو: لم آتك من سوء أَدبك، أي من أجله ، وكأنها ابتدائية، لأنَّ تَرْكَ الإتيان، حصل من سوء الأدب(٢) .

وتكون(٣) «من» مضمومة الميم، ومكسورتها، بمعنى تاء القسم، ولا تدخل إذن، إلّا على(٤) لفظ «الرَّب» كاختصاص التاء بالله(٥) ، وشذ دخول كل واحدة منها على معمول الأخرى، نحو: تَرَبِّي، و: مِنَ الله، وهي حرف جر عند سيبويه(٦)، جاز ضم ميمه في القَسَم خاصةً،(٧) وقيل(٨): المكسورة الميم، مقصورة من يمين، والمضمومتها مقصورة من أيمن .

وتكون(٩) «من» في الظروف بمعنى «في(١٠)» كما تقدم ، وتختص «من» بجَرٍّ : قبل،

---

(١) انظر المغني ص ٤٢١، والبرهان ٤/ ٤١٩، والإتقان ١/ ٢٣٠، والمساعد ٢/ ٢٤٧ .

(٢) في د ؛ وخروج منه بعد قوله : «. . . من سوء الأدب».

(٣) ط : ويكون.

(٤) م : إلا على لفظة الرب، نحو من ربي، كما أن تاء القسم مختصة باسم الله.

(٥) قال هذا البصريون. [معاني الحروف ص ٩٨]. هذا ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع راء (رَبّ)». [رصف المباني ص ٣٢٦].

(٦) الكتاب ٢/ ١٤٥بولاق.

(٧) د : وزعم بعضهم أن من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من أيمن، ويجيء الكلام عليها في باب القسم.

(٨) قال المالقي : «والأظهر عندي أن تكون اسماً مقتطعة من «أيمن» التي هي اليمن عند سيبويه رحمه الله، وجمعُ «يمين» عند الفراء . . . ». [رصف المباني ٣٢٦].

(٩) في د : و (من) تكون في الظروف . . . .

(١٠) وهو قول كوفي . المساعد ٢/ ٢٤٩ وانظر المغني ص ٤٢٤، والبرهان ٤/ ٤٢٠، والإتقان ١/ ٢٣٠ .

وبعد(١) ، وعند، ولدى، ومع ، يقال جئت مِن مَعِه أي من عنده ، وكذا «بَلْه» نحو : فَمِن بَلْهِ(٢) أن يأتي بالصخرة ، وقد ذكرنا ذلك في أسماءِ(٣) الأفعال .

واختصت أيضاً بِجَرٍّ : عن(٤) ، وعلى(٥)، اسْمَيْنِ .

[إلـــى] :

قولُه : «وإلى، للانتهاء، وبمعنى «مع» قليلاً ، وحتى ، كذلك »
«وبمعنى مع ، كثيراً، وتختص بالظاهر، خلافاً(٦) للمبرد ، »
«وفي ، للظرفية وبمعنى على، قليلاً، والباء للإلصاق ، »
«والاستعانة والمصاحبة والمقابلة ، والتعدية ، والظرفية ، وزائدة»
«في الخبر في النفي والاستفهام قياساً، وفي غيره سماعاً ، نحو : »
«بحسبك زيد ، وألقى بيده ، واللام للاختصاص ، والتعليل»
«وزائدة وبمعنى عن مع القول ، وبمعنى الواو في القسم»
«للتعجب» .

---

(١) في المغني ص ٤٢٩ : «واختُلف في» «مِن» الداخلة على «قبل» و «بعد» فقال الجمهور : لابتداء الغاية ، ورُدّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان ، وأجيب بأنهما غير متأصِّلين في الظرفية ، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان ؛ إذ معنى «جئت قبلك» : جئت زمناً قبل زمن مجيئك ؛ فلهذا سهل فيهما . وزعم ابنُ مالك أنها زائدة ، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها» . وانظر المساعد ٢/ ٢٥١ السطرين الأخيرين .

(٢) انظر المغني ص ١٥٦ .

(٣) في هذا الشرح .

(٤) كقول قَطَري بن الفُجاءة :

فلقد أراني للرماح دريئةً   مِن عن يميني مرةً وأمامي
[المغنى ص ١٩٩]

(٥) كقول مُزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاةً وفَرْخَها :

غَدَتْ مِن عليه بعد ما تَمّ ظمؤها   تَصِلُّ ، وعن قيض بزيزاء مجهل
[المغني ص ١٩٤]

(٦) المقتضَب ٤/ ١٣٩ .

اعلم أن «إلى» تستعمل في انتهاء(١) غاية الزمان والمكان بلا(٢) خلاف ، نحو :
﴿ثُمَّ(٣) أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ(٤)﴾ ،
والأكثر عدم دخول حَدَّي الابتداء، والانتهاء في المحدود، فإذا قلت : اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع ، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء، ويجوز دخولهما فيه مع القرينة ، وقال بعضُهم، ما بعد «إلى» ظاهره الدخول فيما قبلها(٥) .

فلا تستعمل في غيره إلاّ مجازاً، وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلَها نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، فالظاهر الدخول، وإلاّ، فالظاهر عدم الدخول ، نحو :
﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾(٦) ،
والمذهب هو الأول .

قولـه : «وبمعنى مع(٧) قليلاً»، كما في قولـه تعـــالى :﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ﴾(٨)

---

(١) د : في غاية ابتداء الزمان.

(٢) لم يذكر لها سيبويه والمبرد غير هذا المعنى. قال سيبويه : «وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية». [الكتاب ٢/ ٣١٠ بولاق].
وقال المبرد : «وأما (إلى) فإنما هي للمنتهى، ألا ترى أنك تقول : ذهبت إلى زيد، وسرت إلى عبدالله، ووكلتك إلى الله . . . ».
[المقتضب ٤/ ١٣٩].

(٣) ط : ساقطـة.

(٤) البقرة / ١٨٧، والآية بتمامها :
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٔـٰنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ .

(٥) انظر البرهان ٤ /٢٣٢.

(٦) البقرة / من الآية ١٨٧.

(٧) حكاه ابنُ عُصفور عن الكوفيين، وحكاه ابنُ هشام عنهم، وعن كثير من البصريين. [الجنى الداني ص ٣٨٦].

(٨) النساء / ٢، ونصُّها :
﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ .

أموالكم ﴾ (١) ، والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي تضمونها إلى أموالكم (٢) ، وكذا قوله تعالى :

﴿ (٣) وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ (٤) ﴾ ،

أي مضافة إلى المرافق (٥) ، و : الذَّوْد إلى الذَّود (٦) إبل، أي : مضافة إلى (٧) الذود، وقوله (٨) :

٧٧٧ وأنتِ التي حبَّبْتِ شَغباً إلى «بَدَا» إليَّ وأوطاني بلادٌ سِواهما

---

(١) م : تكملة : أي مع أموالكم.

(٢) وقيل : المعنى : مع أموالكم، وقيل : يتعلق بـ (تأكلوا) على التضمين؛ أي : لا تأخذوا. [البحر ٣/١٦٠، والبرهان ٤/٢٣٣].

(٣) ط : الواو ساقطة.

(٤) المائدة / ٦، والآية بتمامها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٥) انظر البحر ٣/٤٣٥، ابن يعيش ٨/١٥، البرهان ٢/٢٣٢، ٢٣٣ .

(٦) مَثَلٌ، وتمامُهُ : التمرة إلى التمرة تَمْرٌ، والذَّوْدُ إلى الذود إبلٌ.
قاله أُحَيْحَة بنُ الجُلاح .
وكان أصل هذا أنه دَخَل حائطاً له، فرأى تمرةً ساقطة، فتناولها، فعُوتِبَ في ذلك، فعندها قال هذه المقالة .
[كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٩٠، دار المأمون، دمشق ط ١ سنة ١٩٨٠م] .

(٧) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٥٤ .

(٨) كُثَيِّر عَزَّة (ديوانه ٣٦٣)، أو جميل بُثَيْنَة (حياته - شعره ص ٩١، دار كرم بد مشق)؛ وفيه : لعمري، لقد حسَّنتَ بدل : وأنت التي حبَّبْتِ.
الخزانة ٩/٤٦٢، المغني ص ٢١٥، الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٨٨، اللسان بدا، الهمع ٢/١٣١.
و (شَغْب)، و (بدا) : اسمان لمكانَيْنِ.

أي : مضافاً إلى بدا(١) وقيل يجيء بمعنى في(٢)، كما في قوله(٣) :

٧٧٨ فلا تتركنّي بالوعيد كأنني إلى الناس مَطْليٌّ به القارُ أجربُ

والظاهر(٤) أنها بمعناها(٥)، وذلك لأنَّ معنى مَطليٌّ به القار أجرب : مكرَّه مبغض، والتكريه يتعدى بإلى، قال تعالى :

﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ(٦) . . . .﴾ ،

حملاً على التحبُّب المضمَّن معنى الإمالة، قال تعالى :

﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ(٧)﴾ ،

كما قيل : بِعت منه، حملاً على : اشتريت منه ، ورضيت عليه، حملاً على سخطت ،

---

(١) «على أنَّ (إلى) الأولى فيه للانتهاء . . . وذكر المتعلَّق لإفادة أنَّ إلى مع مجرورها واقعةٌ موقعَ الحالِ من شَغْب، ولإفادة أنَّ الغاية، داخلٌ في المغَيَّا.

وزعم الكوفيون أنها هنا بمعنى مع، وهو خلاف الأصل من غير ضرورةٍ تُلجىء إليه . . .». [الخزانة ٤٦٢/٩]

وهذا موضع الشاهد من البيت السابق .

(٢) قاله المالقي، وابن الشجري، وذكره القُتَبيُّ وابنُ مالكٍ.

[رصف المباني ص ٨٣، الأمالي الشجرية ٢٦٨/٢، الجنى الداني ص٣٨٧]، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٥/٢ .

(٣) النابغة الذبياني، وهو يعتذر إلى النعمان بن المنذر.

(ديوانه ص ٧٣ طبعة دار المعارف، تحقيق «محمد أبو الفضل إبراهيم»).

الخزانة ٤٦٥/٩، الأمالي الشجرية ٢٦٨/٢، المغني ص ١٠٥، الأُزهِيَّة ٢٨٣، ضرائر الشعر ٢٣٥، رصف المباني ٨٣. وقوله : مطليٌّ به القارُ : من باب القلب المعنوي، والمقصود؛ كأنني مطلي بالقار الشاهد فيه أنَّ (إلى) بمعنى (في)، والوجه أن تكون على أصلها لانتهاء : لأن قوله (مطلي به القار) معناه مكرّه مبغض، وهو يتعدى بـ (إلى).

(٤) ط : والوجه.

(٥) قال أبو حيان : «. . . وأبْعَدَ مِنْ زَعَمَ أنها بمعنى «في» ». [البحر ٨٢/٤].

(٦)، (٧) الحُجرات/٧، والآية بتمامها :

﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ .

قال[1] :

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها

وقيل : إن «إلى» في نحو : أنت إليّ حبيب أو بغيض، وجلست إليه بمعنى «عند» والأولى بقاؤها على أصلها، كما ذكرنا، وكذا هي في قوله[2] :

٧٧٩ وإن يَلْتَقِ الحيُّ الجميعُ تُلاقِني إلى ذُِروةِ البيت الكريمِ المُصَمَّدِ

بمعنى منتسب إلى ذروة، لا بمعنى «في» كما قيل[3].

[حـــتى] :

قولـه : «وحتى كذلك»، أي لانتهاء الغاية مثل «إلى»، إلّا أنّ بينهما فَرْقاً، كما يجيء، وعتّى، بالعين[4] لغة هُذَلِيَّة، وهي على ثلاثة أضرب[5] : حرف جر، وحرف

---

[1] القُحَيْفُ العُقَيْلي ، يمدح حكيم بنَ المسيب القشيري .

الخزانة ٤/٢٤٧ بولاق. الأزهِيَّة ٢٧٧/ ط ٢ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٩ ، المخصص ١٤/٦٥ ، المغني ١٩١ ، شرح أبياته للبغدادي ٢/٢٩٣ ، و ٤/٦٣ ، و ٨/٤٧ .

[2] طَرَفة بن العبد. (ديوانه ٧٨ تحقيق مكس سلفسون، مدينة شالون سنة ١٩٠٠م).

الخزانة ٩/٤٦٩ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٢٧ ، الأُزهِيَّة ٢٨٤ ، معاني الحروف للرماني ص ١١٥ ، رصف المباني ص ٨٣.

والمُصَمَّد : الذي يصمد الناس إليه لشرفه.

وقوله : (إلى ذروة) : حال من الياء في (تلاقني)، التقدير: تلاقني منتسباً إلى ذروة . . .

الشاهد فيه أنّ (إلى) على أصلها، وهي مع مجرورها حالٌ من الياء في (تلاقني)، وليست ههنا بمعنى (في) كما قال ابنُ السَّرّاج.

[3] حكاه ابن السراج : [الأصول ١/٥٠٦]، والمالقي : [رصف المباني ص ٨٣]، والرماني: [معاني الحروف ص ١١٥]. وردّه ابنُ عُصفور : [الجنى ٣٨٨].

[4] تسمى الفَحْفَحَة في لغة هذيل، يجعلون الحاء عيناً، فيقولون في مثل : حلّت الحياة لكل حى : «علت الحياة لكل عي».

[لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوى د. فتحي الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت ط ١ سنة ١٩٨١م. ص ٥٦].

[5] انظر المغني ص ١٦٦ ، والأزهِيَّة ص ٢٢٣ ، ورصف المباني ص ١٨٠ .

عطف، وحرف استئناف، فإذا كانت حرفَ جر، فلها معنيان⁽¹⁾ : «إلى»، و «كي»، ولا تجر، بمعنى «كي»، إلّا مصدراً مؤولاً به الفعل المنتصب بعدها بأن المضمرة، نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة، ولا تقول : حتى دخول الجنة، والتي بمعنى «إلى» تجر ذلك، نحو : سرت حتى تغيب الشمس، وتجر الاسم الصريح أيضاً، نحو : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ⁽²⁾﴾، وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتاً؛ لأنه حَدٌّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد⁽³⁾ ، ونحو قوله تعالى :

﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ⁽⁴⁾ حِينٍ﴾ ،

بمعنى المؤقت⁽⁵⁾ أي : حين أخذهم⁽⁶⁾ .

ومذهب الكِسائي : أنَّ جر ما بعدها بإلى، لا بحتى؛ لأن العامل ينبغي أن يكون لازماً لأحد القبيلين و «حتى» تدخل على الأسماء والأفعال فهي ، كـ «ما» ، في لغة تميم عنده، وقد ذكرنا ذلك في النواصب⁽⁷⁾.

وأما العاطفة فهي مثل الجارّة في معنى الانتهاء، ولا تكون بمعنى «كي» «ويجب توقيت ما بعدَها⁽⁸⁾» ، كما في حتى، الجارة، فلا تقول : (٢٣٩ / أ) جاءني القوم حتى رجل؛ لأنه حد فلا فائدة في إبهامه .

وتشترك الجارة والعاطفة في أنه لا بد قبلهما من ذي أجزاء، إلّا أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفاً عليه، نحو : قدم الحجاج حتى المشاة، وأما في الجارة

---

(١) د : . . . معنيان: أما بمعنى إلى، أو بمعنى كي .

(٢) القدر/٥، ونصُها : ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ .
[انظر دراسات ق ١ جـ ٢/١٥٤].

(٣) هذا شرط غريب في مجرور حتى، انفرد به الرضي. [انظر دراسات، القسم الأول ٢/١٥٢].

(٤) المؤمنون / ٥٤ .

(٥) «وقال مجاهد : حتى الموت، فهو تهديد لا توقيت، كما يقال : سيأتي لك يوم». [القرطبي ٥/٤٥٢٢].

(٦) الفراء يصرح بأنه ليس حيناً موقتاً. [معاني القرآن ٢/٢٣٤].

(٧) في قسم الأفعال في هذا الشرح .

(٨) د : ويجب أيضاً أن يكون ما بعدها مؤقتا، فلا تقول» .

فيجوز إظهاره نحو: ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره أيضاً، نحو: نمت حتى الصباح، أي: نمت الليلة حتى الصباح، ويتفارقان، أيضاً، بأَنَّ ما بعد «حتى» العاطفة يجب أن يكون جزءاً مما قبلَها نحو: ضربت القوم حتى زيداً، أو كجزئه بالاختلاط، نحو: ضربني السادة حتى عبيدهم، أو جزءاً لِما دَلَّ عليه ما قبلَها، كما في قوله[1]:

١٥٧ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزادَ حتى نعلَه ألقاها

عند من قال: إنّ نعلَه عطف على الصحيفة، أي ألقى جميع ما معه، لأنه إذا ألقى الصحيفة التي لا يمشى إلّا لها، فقد ألقى كل شيء.

ويجب أيضاً دخولُ ما بعدَها في حكم ما قبلَها، فالضرب في: ضربت القوم حتى زيداً، لا محالةَ واقعٌ على زيد أيضاً، وأما الجارّة فالأكثرون على تجويز كونِ ما بعدَها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها، كنمت البارحة حتى الصباح، وصمت رمضان حتى الفِطر، كما يكون جزءاً منه نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها، بالجر، ... والسِّيرافيُّ[2]، مع جماعةٍ، أوجبوا أن يكون ما بعدها جزءاً أيضاً مما قبلها، كما في العاطفة، فلم يُجيزوا: نمت البارحة حتى الصباح، جَرًّا، كما لم يُجيزوا نصبه، وهو مردودٌ بقوله تعالى:

﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ[3]﴾.

وأما دخولُ الفجر[4]، المجرور بحتى في حكم ما قبلها، ففيه أقوالٌ، جَزَمَ جار الله[5]، بالدخول مطلقاً[6]، سواء كان جزءاً مما قبلها[7]، أو ملاقي آخر جزء منه،

---

[1] سبق تخريجه ص ٥٤٢ من القسم الأول.

[2] الهمع ٢/٢٣.

[3] القدر/٥.

[4] أي في الآية المذكورة؛ لأنّ دخول مطلعه دخولُ أولِه.

[5] أي الزمخشري، [ابن يعيش ٨/١٥].

[6] ط: مطلقاً.

[7] ط: قبلـه.

حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف(١)، وجوز ابن مالك(٢) الدخولَ وعدمَ الدخولِ(٣)، جزءاً كان، أو ملاقيَ آخر جزء منه.

وفصَّل عبدالقاهر(٤)، والرماني، والأندلسي، وغيرهم فقالوا: الجزء داخلٌ في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل، وقال الأندلسي، إنما ذكرت «زيداً» مع دخوله في القوم، في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر، لغرض التعظيم أو التحقير، واستدل بأن حتى، كالتفصيل لما قبلها، فإذا دخل في الإجمال، دخل في التفصيل، وإذا لم يدخل، لم يدخل.

ومذهب ابنِ مالك قريبٌ، لكنَّ الدخولَ مطلقاً أكثرُ وأغلب.

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد «حتى» العاطفة(٥)، آخر أجزاء ما قبلها حِسًّا، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء، إذا رُتبت الأجزاء: الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعِداً، كان آخرُ الأجزاء أقواها، نحو: مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم، بالعطف، وليس هو، عليه الصلاة والسلام، آخرهم حسًّا، ولا دخولاً بل هو آخرهم قوة وشرفاً، وإذا ابتدأت بعنايتك(٦) من الجانب الأقوى منحدراً، كان آخر الأجزاء أضعفها، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، عطفاً، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركاب، أو معهم.

وأمَّا الجارَّة فيجوز أن يكون ما بعدَها كذلك، وألّا يكون، فإذا لم يكن، وجب أن

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٧.

(٢) التسهيل ص ٢٤٦.

(٣) م. د: «وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقاً سواء كان أو جزءاً ملاقياً لآخر جزء».

(٤) المقتصد ٢/٨٤١.

(٥) د: جارة كانت أو عاطفة.

(٦) أي بقصدك.

يكون آخر الأجزاء حسًّا أو ملاقياً له، نحو قولك : قرأت القرآن حتى سورةِ الناس ، جرًّا، ولهذا جاء بعدها ما هو ملاقٍ أيضاً.

والتـزم صاحب المغني : التحقير والتعظيم فيما بعد «حتى» الجارة أيضا، وليس بمشهورٍ، وكأنّ الجارة محمولةٌ على «إلى»، في جواز عدم كون ما بعدها جزءاً، خِلافاً للسِّيرافي، وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها، كما قال ابنُ[1] مالك ، وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسًّا، لا قوةً، ولا ضعفاً؛ لأنك إذا لم تقصِد كونه آخرها ضعفـاً، أو قوة، وجب في حتى كونـه آخرها حساً، كما ذكرنا، فلا يجوز : أكلت السمكة إلى نصفها وإلى ثُلُثِها.

والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافاً لِمَن تَوَهَّم ذلك؛ لأنَّ «حتى» لابد فيها من معنى الانتهاء، بخلاف الواو.

وهذا كما تَوَهَّمَ المصنف، لدخول ما بعد «حتى» الجارة كثيراً فيما قبلها كما بعد «مع» : أن حتى تكون بمعنى «مع» فقال : وبمعنى مع كثيراً.

وإذا عطفت بحتى العاطفة على مجرور، فالاختيار إعادة الجار، دفعاً لتوهم كونها جارة، نحو : مررت بالقوم حتى بزيد.

وقد يكون ذو الأجزاء الذي قبل «حتى». جارَةً كانت أو عاطفةً، من تمام جملة ما بعد حتى، نحو : القوم حتى زيدا رأيت، عطفاً وجرًّا.

وكـل ما ذكرنا من الأحكام : هو لحتى العاطفة للاسم، وأمّا العاطفة للجملة فنحو : نظرت إليه حتى أبصرته، ويجوز أن يقال : إنَّ حتى في مثله ابتدائيةٌ، وإنها لا تَعْطِفُ الجملةَ أبداً.

---

(١) د : «وإن كان جزءاً، وفاقاً للمالكي. وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسًّا لاقوة أو ضعفاً خلافاً لصاحب المغني . . . ».

قوله : «وتختص بالظاهر خلافاً[1] للمبرد» ، إذا كانت عاطفة جاز (٢٣٩ / ب) دخولُها على المضمر نحو : جاءني القوم حتى أنت، ورأيت القوم حتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك، وأمَّا الجارّةُ فلا تدخل على المضمر، اجتزاءً بإلى ، لكون «إلى» أشدَّ تمكُّناً وأوسعَ تصرُّفاً، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مَقامَ الفاعلِ نحو : قِيم إلى زيد، ولا يقال : قيم حتى عمرو.

وشبهة المبرد قوله[2]

٧٨٠ وأكفيه ما يخشى وأعطيه سُؤْلَهُ وألحقه حتَّاه بالقوم لا حقُ

وليس في البيت بمعنى الجارة، وإلّا لم يكن لرفع «لا حق» وجهٌ، بل هي ابتدائيةٌ، أي حتى هو كما في قوله[3] :

فبيناهُ يَشْري رحلَه قال[4] قائلٌ . . . البيت

وتِمسَّكَ بقوله :[5]

---

[1] الجامع الصغير ص ١٣٧، الخزانة ٤٧٢/٩ هارون، المغني ١٦٦، رصف المباني ١٨٥، إيضاح المفصل ١٤٥/٢.

[2] لم أهتدِ إلى قائله. وقال البغدادي في الخزانة ٤٧٤/٩ : «هذا البيت لم أقف له على خبر، والله أعلم».
والبيت في : الضرائر للألوسي ١٩٨ [المطبعة السلفية، القاهرة سنة ١٣٤١هـ]، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٦ ، وقد روي صوره هكذا :
وأعطيه ما يرجو وأوليه سُؤْله . . . .
الشاهد فيه أن المبرد قد زعم أنّ (حتى) ههنا جرّت الضمير، وليس كذلك، وإنما (حتى) هنا ابتدائية، والضمير أصله : (هو) ، فحذف الواو ضرورة، كما تقدم بيانه في شرح بيت المخلب الهلالي : فبيناه يشري رحله قال قائلٌ لمن جمل رخو الملاط ذلولُ.

[3] هو المخلَّب الهلالي، لا العُجَيْر السَّلُولي. [فُرحة الأديب ص ٧٩]. وقد سبق توثيق البيت.

[4] قوله : قال قائل : ليس في د، ط.

[5] لم أهتدِ إلى قائله. وقيل إن البيت مصنوع.
الخزانة ٤٧٤/٩ ، الضرائر للألوسي ١٩٧ ، ويروى : لا يلقاه بدل لا يُلقي ، ضرائر الشعر ٣٠٩، رصف المباني ١٨٥ ، العَيْني ٢٦٥/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٣/٢ .
الشاهد فيه أنّ المبرد تمسّك به على أن (حتى) تجر الضمير، وأجاب الرضي بأنه شاذّ. والأحسن أن يقول ضرورة، فإنه لم يرد في كلام منثور.

٧٨١ فلا والله، لا يُلفِي أُناسٌ فتًى حَتَّاك يا ابنَ أبي زِيادِ[1]

وهو شاذٌّ .

[الفرق بين (حتى)، و (إلى)] :

ومن الفرق بين حتى، وإلى، أَنَّ حتى يلزمه تقدم ذي الأجزاء إمَّا لفظاً أو تقديراً، كما ذكرنا، بخلاف إلى، وأنَّ الأظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلَها كما اخترنا، بخلاف إلى، فإنّ الأظهرَ عَدَمُ الدخولِ إلّا مع القرينة، وإن كان أيضاً، جزءاً.

وقال الأندلسيُّ : لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلهما، فالظاهرُ الدخولُ فيهما، وإن لم يكن جزءاً ، فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترناه : أظهرُ عند النحاة.

ومِنَ الفـرقِ بينهما أَنَّ الفِعل المتعدِّيَ بحتى، يجب أن يستوفيَ أجزاءَ المتجزىء الذي قبل حتى، شيئاً فشيئاً، حتى ينتهيَ إلى ما بعد حتى، من الجزء، أو الملاقي، وأمَّـا «إلى»، فإن كان قبلهـا ذو الأجـزاء وبعدَها الجزء أو الملاقي، فحكمها أيضاً كذلك، وإلّا فلا . نحو: قلبي إليك .

ولا خلافَ في صِحَّةِ وقوعِ الملاقي بعد «إلى» وأما بعد «حتى» ففيه الخلاف كما مَرَّ.

واعلم أَنَّ «حتى» لا يكـون مستقَرًّا[2]، إلّا في نحو : كان سيري حتى أدخلَها بنصب أدخل، وأعني بالمستقَر : ما يتعلَّق[3] بِمقدَّر.

---

(١) م. ط : يزيد.

(٢) المستقَر من الظروف ـ بفتح القاف ـ هو ما كان تعلقه بمحذوف وجوباً، ومعنى مستقر : أنه استقر فيه الضميرُ بعد حذف المتعلق.

انظر تفصيل ذلك في الشرح الأول، في باب المبتدأ والخبر.

(٣) في د : ما يتعلق بمحذوف مقدر، وهو معنى الاستقرار.

وأمَّا حتى الابتدائيةُ فقد ذكرناها في نواصب المضارع، ويقع بعدها الفعليةُ والاسميةُ كما ذكرناه هناك، وفائدةُ الابتدائيةِ: أيضاً، إمَّا التحقيرُ[1]، كما في قوله[2]:

٧٨٢ فواعجباً حتى كُلَيْبُ تسبني[3] كأنَّ أباها[4] نَهْشَلٌ أو مُجاشعُ

أوِ التعظيمُ[5] كقوله[6]:

٧٨٣ فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها بِدِجْلَةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو: ركب القوم، حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحكٌ لم يُفِدْ.

ويجوزُ حَذْفُ الخبرِ مع القرينة، نحو: أكلت السمكة حتى رأسُها، أي رأسُها مأكولٌ.

---

(١) ذكر هذا الأندلسيُّ في شرح المفصل. [الخزانة ٤/١٤١ بولاق].

(٢) الفرزدق يهجو جريراً. (ديوانه ٢/٥١٨)؛ وفيه: فياعجبي بدل فواعجباً. الخزانة ٩/٤٧٥، سيبويه ١/٤١٣ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٧١، المقتضب ٢/٤١، ابن يعيش ٨/١٨، ٦٢، معاني الفراء ١/١٣٨، معاني الحروف للرماني ص ١٦٥، المغني ١٧٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١١٤، ١٢٢، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٨١. و(كليب): جَدُّ رَهْطِ جَرير. و (نهشل). و (مُجاشع): ابنا دارم، رهط الفرزدق.

الشاهد فيه أنّ (حتى) ههنا ابتدائية، وفائدتها التحقير.

(٣) ط: يسبني.

(٤) ط: أباه.

(٥) ذكر هذا الأندلسي في شرح المفصل. الخزانة ٤/١٤١ بولاق.

(٦) جَرير (ديوانه ٤٥٧). والبيت من قصيدة، يهجو فيها الأخطلَ التغلبيَّ.

الخزانة ٩/٤٧٩، شروح سِقط الزَّند ٢/٨٢٠؛ وفيه: تمور بدل تمج، حروف المعاني والصفات ص ٦٨، المغني ص ١٧٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١١٤، و ٦/١٨٢.

و (الأشكل): الأبيض تُخالِطه حُمرةٌ، والقتلى: جمع قتيل، وتَمُجُّ: تَقذِفُ.

الشاهد فيه أنّ فائدة (حتى) الابتدائية هنا: التعظيم والمبالغة، وهو تغيُّر ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكلَ.

فإن قلت: أين ما اشترط الرضي من كون خبر المبتدأ بعد حتي أي الجملة الاسمية الواقعة بعد حتى من جنس الفعل المقدَّم عليها؟

قلت: ما قبل (حتى) في قوة قوله: فما زالت القتلى تغيِّر ماء دجلة بالدماء.

[فـــي]

قوله : «وفي للظرفية» ، إمّا تحقيقاً ، نحو : زيد في الدار ، أو تقديراً ، نحو نظر في الكتاب ، وتفكر في العلم ، وأنا في حاجتك ، لكون الكتاب ، والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم ، مشتملة عليها اشتمالَ الظرفِ على المظروف ، فكأنها محيطة بها من جوانبها ، وكذا قوله عليه الصلاةُ والسلامُ : «في النفس المؤمنة مِائةٌ مِنَ الإبل(١) » ، أي : في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدِّيَةِ تضمُّنَ الظرف للمظروف ، وهذه هي التي يقال إنها للسببية .

وقوله تعالى :

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ(٢)﴾ .

قيل إنّ «في» فيه وفي قوله(٣) :

---

(١) جاء الحديث بهذه الروايات :

١ - «قضى في الدية على أهل الإبل مِئة من الإبل» .
أخرجه أبوداوود /ديات ١٦ ، والنَّسائي / قسامة ٤٧ ، ومالك/ في الموطّأ ـ عقول ١ .

٢ - «إن شئت أن تؤدّيَ مئة من الإبل» . أخرجه النَّسائي / قسامة ١ .

٣ - «قتل رجلٌ ابنَه عمداً ، فجعل عليه مِئة من الإبل» .
مسند أحمد ١ ، ٤٩ . وابن ماجَهْ (ديات ١٤) .

هذا ، وقد ذكر صاحب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ١/٥ أحاديث أُخر . والحديث «أخرجه أبو داوود في المراسيل ، وقد صَحَّحه جماعةٌ من أئمة الحديث ؛ منهم ؛ أحمد ، والحاكم وابن حِبَّان والبَيْهقي» . [نَيْل الأوطار للشوكاني جـ ٧ ص ٢١٣ : نشر إدارات البحوث بالمملكة العربية السعودية] .

(٢) طه / ٧١ ، والآية بتمامها :

﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ .

لمّا كان الجذع مقراً للمصلوب ، واشتمل عليه عدّى الفعل بـ «على» وقيل (في) بمعنى (على) . [البحر ٦/ ٢٦١ ، المخصص ١٤/ ٦٤ ، البرهان ٤/٣٠٣] .

(٣) عنترة . (ديوانه ص ٢١٢) .

الخزانة ٩/٤٨٥ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٠٣ ، المغني ص ٢٢٤ ، شرح أبياته للبغدادي ٤/٦٥ ، الزاهر ٢/٣٣٥ [لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفىٰ سنة ٣٢٨ هـ ، تحقيق د . حاتم الضامن ، جزءان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد] .

=

٧٨٤ بَطَلٌ كَأَنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ [يُحذى نِعالَ[1] السبتِ ليس بتَوْأَمِ]

بمعنى «على[2]»، والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب من الجذع تمكنَ المظروفِ في الظرف.

وقيل إنها بمعنى الباء في قوله[3]:

٧٨٥ ويركب يومَ الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكُلَى

والأولى أن تكون بمعناها، أي لهم بَصَارة[4] وحِـذْقٌ[5] في هذا الشأن.

وقيل: هي بمعنى «إلى» في قوله تعالى:
﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[6]،

= و (سَرْحة): شجرة عالية، يُحذى: يُلْبَس. و (نعال السبتِ): المدبوغة بالقَرَظ، وكانت الملوك تَلْبَسُها.
وقوله: (ليس بتوأم): أي لم يولد معه آخر، فيكون ضعيفاً
الشاهد فيه أنّ (في) بمعنى (على)؛ لأنه معلوم أنّ ثيابه ليست في جوف سرحة، وهي الشجرة العالية، وإنما هي على بدنه، لكنّ الرضي قال: الأولى أن تكون على بابها؛ لأنّ ثيابه إذا كانت عليها فقد صارت السرحة موضعاً لها.

[1] من د، وليس في ط.

[2] انظر شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٠٣.

[3] زيد الخيل، أو زيد الخير ـ كما سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم. والبيت من أبيات يردُّ فيها على كعب بن زهير.
الخزانة ٩/٤٩٣، المغني ص ٢٢٤، شرح أبياته للبغدادي ٤/٧١، الجنى ص ٢٥١، الاقتضاب ٢٤٢، ضرائر الشعر ٢٣٤؛ وفيه: وتركب بدل ويركب. فيها بدل منّا، الأُزهِيَّة ص ٢٧١ ط ٢.
والأباهر: جمع أبهر، وهو عِرْق إذا انقطع مات صاحبه.
والبيت شاهدٌ على أنه قيل إنّ (في) بمعنى الباء، أي يصيرون بطعن الأباهر، ولكنَّ الرضيَّ لم يَرْتَضِ هذا التضمينَ فجعلها بمعناها.

[4] «البَصَارة مصدرٌ: كالبَصَر، والفعل بَصُرَ يَبْصُرُ. [اللسان ١/٢١٨ طبعة الخياط].

[5] بكسر الحاء، ويفتحِها. [اللسان ١/٥٩٢ طبعة الخياط].

[6] إبراهيم /٩، والآية بتمامها:
﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾. انظر البرهان ٤/٣٠٣.

والأَولى(١) أن تقول هي بمعناها والمُراد التمكن(٢) .

وقيل : هي بمعنى «مع» في قوله تعالى :

﴿فَٱدۡخُلِي فِي(٣) عِبَٰدِي﴾(٤) ،

وبمعنى الباء في قوله(٥) :

٧٨٦ نُحابي بها أكفاءنا ونُهينُها ونشرب في أثمانها ونقامرُ

والأَولى في الموضعين كونُها بمعناها، أي : حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى : أُدخلي أيتها الروحُ في أجسام عبادي، والشاعر جعل أثمانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً .

وقولُهم : في الله من كل فائت خَلَف، أي : في ألطافه، وقولهم : أنت أخي في الله، أي في رضاء الله، أي رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا، لا تخرج عنه إلى الأعراض الدنيوية، وكذا قولهم : الحب في الله، والبُغض في الله .

---

(١) د : والأولى بقاؤها على أصلها.

(٢) انظر المخصص ١٤/٦٦.

(٣) الفجر /٢٩ . انظر البرهان ٤/٣٠٢.

(٤) م : ويجوز كونها باقية على معناها، أي حاصلة في زمرة عبادي، وقيل إنها بمعنى الباء.

(٥) سَبْرَة بن عَمرو الفقعسي.
الخزانة ٤/١٥٢ بولاق، الأمالي الشجرية ١/٢١٩، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٣٩ .
ونُحابي من المحاباة، من باب المغالبة، من حَبَا يَحْبُو بمعنى أعطى : أي نغالب أكفاءنا في منحها.
ونقل البغدادي أن بعضهم يفسر نُحابي بمعنى نحبو ونعطي. الشاهد فيه أنّ (في) بمعنى الباء، أي ونشرب بأثمانها لكنّ الرضي قال : الأولى أن تكون على معناها ، بجعل أثمانها ظرفاً للشراب والقمار مجازاً.

[البـــــاء] :

قوله : «والباء للإلصاق»، نحو : به داء، أي التصق به ، وقولك : مررت به، أي : ألصقت المرور بمكان يقرب منه.

ومنـه : أقسمت بك*، وبحياتـك أخـبرني، وتكون مستقراً نحو : الذي به : ضعفٌ وبه داء، وتكون للاستعانة نحو : كتبت بالقلم، وخِطـت بالإبرة، وبتوفيق الله حججت، وهذا المعنى مجاز عن الإلصاق.

وتكون بمعنى «مع»، وهي التي يقال لها : باء[1] المصاحبة، نحو «[2] ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟[3] بِهِۦ﴾»، واشتر الدار بآلاتها، قيل : ولا تكون بهذا المعنى إلاّ مستقَرًّا، أي : كائنين بالكفر، وكائنة بآلاتها، والظاهر أنه لا مَنْعَ من كونها لغواً، وتكون للمقابلة[4] نحو : اشتريته به ، وبدلته به، وتكون مستقَرًّا أيضاً، نحو : هذا بذاك.

(٢٤٠/ أ) قوله : «وقد تكون للتعدية» جميع حروف الجر : لتعدية الفعل القاصر عن المفعول، إليه[5]، لكن معنى التعدية المطلقة : أن يَنْقُل[6] معنى الفعل، كالهمزة والتضعيف، ويُغَيِّره، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر، نحو : ذهبت

---

(١) م، د : إنها للمصاحبة.

(٢) قوله : وقد : ساقطة من ط.

(٣) المائدة /٦١ ، ونصُّها : ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ﴾ .

انظر دراسات ق ١ ٢ ١/٢٧، ٢٨، والمشكل ١/٢٣٧.

(٤) أي للبدل. دراسات ق ١ جـ ٢ ص ١٥.

(٥) متعلق بقوله : لتعدية الفعل القاصر.

(٦) أي الحرف الذي جيء به للتعدية.

(*) القَسَمُ بغير اللهِ لا يجوز شرعاً في العقيدة، ولكن تُرِكَ حِفاظاً على النص الأصلي للمخطوطة.

به، وقمت به، أي: أذهبته، وأقمته، ولا يكون مستقرًّا، وما سمعته مقدراً إلّا في قراءة من(١) قرأ:

﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ(٢) ﴾،

أي ائتوني بزبر الحديد

قوله: «والظرفية» أي بمعنى «في» نحو(٣):

٧٨٧ ما بكاء الكبير بالأطلال [وسؤالي وما ترد(٤) سؤالي]

أي: فيها، وتكون للسببية، كقوله تعالى:

﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا(٥) ... ﴾،

وقوله(٦):

٧٨٨ غُلْبٌ تشذَّر بالذُّحولِ كأنها [جِنُّ البَديِّ رواسياً(٧) أقدامُها]

---

(١) قراءةٌ سَبْعية. قرأ بها أبوبكر عن عاصم. [الإتحاف ٢٩٥، النشر ٣١٥، البحر ٦/١٦٤]. وتقدمت في باب المتعدي.

(٢) الكهف /٩٦، والآية بتمامها: ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾.

(٣) قائل البيت: الأعشى. (ديوانه ١٦٣ المؤسسة العامة للطباعة والنشر بيروت، بلا تاريخ)؛ وفيه؛ فهل بدل وما.

الخزانة ٩/٥١١، الاقتضاب ٤٤٨.

الشاهد فيه أنّ (الباء) للظرفية؛ أي: في الأطلال.

(٤) ليس في ط، وهو في د.

(٥) النساء / ١٦٠، ونصُّها: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾. [انظر حاشية الجمل ١/ ٤٤٤].

(٦) لبيد بن ربيعةَ العامريّ. (ديوانه ١٧٧ دار صادر، بيروت، بلا تاريخ). الخزانة ٩/٥١٥، المخصص ١٤/٦٩، شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٥٠، الأُزهيّة ص ٢٨٧ ط ٢.

والغُلْب: جمع أغلب، وهو الغليظ العنق. تَشذَّر: تتهدد، وتتوعّد. الذحول: الثارات والأحقاد. البَدِيّ: وادٍ لبني عامر. الرواسي: الثوابت.

و (رواسياً): منصوب على الحال، وصرَفه للضرورة. و (أقدامها): رفع بـ «رواس».

الشاهد في قوله (بالذُّحول)، فإنّ الباء فيه للسببية.

(٧) ليس في د، ط.

وهي فَرْعُ الاستعانة(١) .

وقيل : جاءت للتبعيض(٢) ، نحو قوله تعالى :

﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ(٣) ﴾ ،

قال ابنُ جِني(٤) ، إنّ أهلَ اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، بل يورده الفقهاءُ(٥) . ومذهبُهُ أنها زائدةٌ ؛ لأن الفعل يتعدَّى إلى مجرورها بنفسه.

وتجيء بمعنى «مِن»، نحو :

﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ(٦) ٱللَّهِ ﴾ ،

وبمعنى(٧) «عن» نحو :

﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ(٨) ﴾ ،

---

(١) أي باء السببية .

(٢) أثبت ذلك الأصمعي، والفارسي في (التذكرة)، والقُتبي، وابنُ مالك، وقيل : والكوفيون . [الهمع ٢/٢١، الجنى ص ٤٣].

(٣) المائدة / ٦، والآية بتمامها :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

[انظر البحر ٣/٤٣٦، البرهان ٤/٢٥٧].

(٤) الجنى الداني ص ٤٤ .

(٥) قال ابن جني في سِرّ الصناعة ١/١٣٩ : «فأمَّا ما يحكيه أصحاب الشافعي، رحمه الله، عنه، مِن أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا وَرَدَ به ثَبْتٌ». وانظر المغني لابن قدامة المقدسي ١/١٢٦ .

(٦) الإنسان / ٦، ونصُّها :

﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ ،

في دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٥ : «والباء للإلصاق، أو ضمن (يشرب) معنى يروى، أو زائدة. وجعلها الأصمعي والفارسي وابن مالك للتبعيض، أي يشرب منها».

(٧) قال به ابن قُتَيْبَة، والزَّجاج، ونسبه السُّيوطي للكوفيين، بشرط اختصاصها بالسؤال. [المخصص ١٤/٦٥، الهمع ٢/٢٢، أدب الكاتب ٥٠٥، البرهان ٤/٢٥٧، المشكل ٢/٤٠٥ - ٤٠٦].

(٨) المعارج / ١، ونصُّها :

﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ انظر المشكل ٢/٤٠٦ .

وتجيء للتجريد، نحو: رأيت بزيد أسداً، أي: برؤيته أسدا، كما مَرَّ في «مِن».

قوله: «وزائدة في الخبر والاستفهام»، بهل، لا في مطلق الاستفهام، فلا يقال: أزيد بقائم، كما يقال: هل زيد بقائم.

قوله: «والنفي»، بليس، نحو: ليس زيد براكبٍ، وبما نحو: ما زيد براكب، وقيل: بلا التبرئة أيضاً، نحو: «لا خير بخير بعده النار(١)» والأولى أنها بمعنى «في»، ولم يُسمع في النفي بإن، فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام.

وتزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقَّنت، وأحسست، وقولُهم: سمعت بزيد وعلمت به، أي بحال زيد، على حذف المضاف.

وتزاد قياساً، أيضاً، في المرفوع في كل ما هو فاعل لِكَفَى وتصرفاته، وفي فاعل أفْعِلْ في التعجب على مذهب سيبويه(٢)، وفي المبتدأ الذي هو: حسبك، وتزاد شاذًّا في خبر المبتدأ الموجَب(٣) نحو: جزاءُ سيئةٍ(٤) بِمِثْلِهَا(٥). عند الأخفش(٦)، وتزاد سماعاً بكثَرة في المفعول به نحو: ألقى بيده، ونحو(٧):

---

(١) من كلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. [نهج البلاغة ٢/١٨٣ ط دار المعرفة]. وتقدم ذكره في باب لا التبرئة في الشرح الأول.

(٢) الكتاب ١/٣٦٢، و٢/٢٥٠ بولاق.

(٣) «الجمهور لا يجوِّز زيادة الباء في الخبر الموجَب أصلاً، ولا يُثبتون سماعه».
[دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٥١].

(٤) في ط: «جزاء سيئة سيئة بمثلها»، وهذا تحريف.

(٥) يونس /٢٧، والآية بتمامها:
﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾.

(٦) في معاني القرآن ٢/٣٤٣: «وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ».

(٧) رَجَزٌ، قائله النابغة الجَعْدي (ديوانه ٢١٥، ٢١٦)؛ وروايته هكذا:

نحن بنو جعدة أرباب الفلج
نحن منعنا سُبْلَهُ حتى اعتلج

=

٧٨٩ [نحن بنو ضَبّة(١)أصحاب الفَلَجْ] نضرب بالسيف ونرجو بالفرجْ

وقليلاً في خبر «لكنَّ»، قال(٢) :

٧٩٠ ولكنَّ أجراً لو فعلتِ بهيِّن وهل يُنْكَر المعروفُ في الناس والأجرُ

ومع «أنَّ» مرفوعة، قال(٣) :

٧٩١ ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ بأنَّ امرأَ القيسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرا

وقد ذكرت مواضع زيادتها في «ما» الحجازية.

ومن غريب زيادتها: أن تزاد في المجرور، نحو قوله(٤):

= وهو في : الخزانة ٩/ ٥٢٠، معاني الحروف للرماني ص ٣٨، رصف المباني ١٤٣، المغنى ص ١٤٧، شرح أبياته للبغدادي ٢/ ٣٦٧، ضرائر الشعر ٦٣، الاقتضاب ٤٥٨.

و (فَلَج) : مدينة بارض اليمامة لبني جعدة وقشير وكعب بن ربيعة «ولعله المسمى اليوم بالأفلاج» [المغني حاشية ٧ ص ١٤٧].

والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به، أو أنّ (نرجو) ضُمِّنَ معنى (نطمع)، فتعدّى بالباء.

(١) ليس في د، ط.

(٢) غير معروف، ولم أهتدِ إلى قائله.

الخزانة ٤/ ١٦٠ بولاق، العيْني ٢/ ١٣٤، ابن يعيش ٨/ ١٣٩، الهمع ١/ ١٢٧، معجم الشواهد ١/ ١٥١.

الشاهد فيه قوله (بهين)، فإنّ الباء فيه زائدةٌ سماعاً بِقِلَّةٍ.

(٣) امرؤ القيس، كما في الخزانة ٤/ ١٦١ بولاق، ولم أجده في ديوانه. المفصل ٢٨٥، ابن يعيش ٨/ ٢٣، معاني الفراء ٢/ ٢٢٢، ضرائر الشعر ٦٣؛ وفيه: «التقدير: ألا هل أتاها أن امرأ القيس بن تملك بيقر». و(تَمْلِك) : اسم أمّ امرىء القيس، لا ينصرف، ومنهم من قال : جدّته. ولِـ «بَيْقر» معانٍ ذكرها ابنُ السِّيد في الاقتضاب ص ٢٧٧ منها : «. . وبَيْقَرَ : إذا هاجر من أرض إلى أرض، وبَيْقَرَ : إذا خرج من العراق إلى الشام، وبَيْقَرَ : إذا رأى البقر . . . واسم الفاعل من جميعها : مُبَيْقِر».

الشاهد فيه أن الباء قد تزاد بقلة مع (أنّ) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل (أتى).

(٤) الأسود بن يعفر.

الخزانة ٤/ ٦٢ بولاق = ٩/ ٥٢٧ هارون، العَيْني ٤/ ١٠٣، المغني ٤٦٢، شرح أبياته للبغدادي ١/ ٢٤٤؛ وفيه : «فالذي ينبغي أن يحمل عليه البيت أن الباء زائدةٌ للتوكيد؛ لأنّ الباء قد عهد بزيادتها، ولم يعهد زيادة «عن» . . .»، معاني الفراء ٣/ ٢٢١. سِر الصناعة ١/ ١٥٣؛ وفيه :

«زاد الباء، وفصل بها بين عن، وما جرّته، وهذا من غريب مواضعها»، ضرائر الشعر ص ٧٠؛ وفيه :

«فأدخل عن على (الباء) تأكيداً، لأنهم يقولون : سألت عنه، وسألت به، والمعنى واحدٌ.

والبيت شاهدٌ على أنه من الغريب زيادةُ الباءِ في المجرور، فإنها زيدت مع (ما) المجرورة بـ (عن).

٧٩٢ فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعَّد في عُلو الهوى أم تصوبًا

وتضمر كثيراً مع «الله» في القَسَم، نحو : أَللهِ لأفعلنَّ، وشاذًّا قليلًا في غيره، كقول رؤبة : خَيْرٍ[1] ، لِمَن قال له : كيف أصبحت ؟.

[الــــلام] :

قولـه : « واللام للاختصاص[2] »، لام الجر مكسورة مع غير الضمير، مفتوحة معـه، وكسرها معه أيضاً : لغة خُزَاعية، وربما فتحت قبل «أن» المضمرة، نحو : لَيعلمَ[3] بفتح الميم، ونُقِل فتحها مع جميع المظهرات .

اعلم أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو، والفاء، ولام الابتداء . . فحقها الفتح ، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخِفة بكونها على حرف .

وإنما كُسِرت باء الجر ولامه لموافقة معمولهما، ولم تكسر كاف التشبيه، لأنها تكون اسماً، أيضاً، فجرُّها، إذن، ليس بالأصالةِ، بل[4] للقيام مقام الحرف ، عند مَن قال إنَّ المضاف هو الجارُّ.

وإنما بقيت لام الجر، الداخلة على المضمر على فتحها، إلحاقاً لها بسائر اللامات كلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك .

وإنما خُصَّت[5] لام المضمر بذلك ، لأنها لا تلتبس، إذن، بغيرها من اللامات

---

(١) الإنصاف، المسألة ٧٢ (٢/ ٣٠٥)، والمغنى ٨٣٩.

(٢) «و[معناها] أنها تدل على أن بين الأول والثاني نسبةً باعتبار مادل عليه متعلقه، نحو : هذا صديق لزيد، وأخ له. ومنه : الجنة للمتقين».
[البرهـان ٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠].

(٣) بفتح لام الجر في أول الفعل. وقوله : بفتح الميم، ليبين أن اللام للتعليل، وأن مقدرة بعدها، ليكون الفعل من المواضع التي أشار إلى فتح اللام فيها.

(٤) د : بل لتضمن الحرف كما مَرَّ في باب الإضافة.

(٥) ط : وإنما خص لام المضمر . . .

إذِ المضمرُ المجرورُ، غيرُ المرفوع ، ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالإعراب لا يَتِمُّ، إذْ ربما يكون الظاهر مبنيًّا، أو موقوفاً عليه.

وفائدة اللام : الاختصاصُ، إمّا بالملكيَّة، نحو : المال لزيد، أو بغيرها، نحو : الجُلُّ للفرس، والجنة للمؤمن، والابن لزيد.

والتي تسمى لام العاقبة(١) نحو(٢) :

٧٩٢ لِدُوا للموت [وابنوا للخراب فكلكمُ(٣) يَصيرُ إلى ذَهـابِ]

وقوله تعالى :

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ(٤)﴾ ،

فَرْعُ لام الاختصاص(٥)، كأنّ ولادتهم للموت، وخلقهم لجهنم، وكذا التي للتعليل نحو : جئتك للسِّمن وللضرب، إذِ المجيءُ مختصٌّ بذلك.

واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله، نحو : لِزيد ضربت، وبكونه

---

(١) يسميها البصريون لامَ العاقبة . . . ويسميها الكوفيون لامَ الصيرورة».
[البيـــان ٢/٢٢٩]
وتسمى، كذلك، لامَ المآل. انظر البحر ٣/٩٥، وكتاب اللامات للدكتور عبدالهادي الفضلي ص ٧٩، [دار القلم، بيروت سنة ١٩٨٠م ط ١].

(٢) البيت منسوب لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه. [الدُّرَر اللوامع ٢/٣١ الشنقيطي، مصر سنة ١٣٢٨ هـ].
وهو في : الخزانة ٣/١٦٣ بولاق = ٩/٥٣٩ هارون، الجنى ٩٨، معاني الحروف للرماني ١٤٣، الدُّرُّ المَصُون ٥/٨٦ و ١٨٦ [مجلد ومضروب على الآلة الكاتبة، تقدم به د. أحمد الخراط، لنيل درجة مشارك].
الشاهد فيه أنّ اللام في قوله (للموت) تسمى لام العاقبة عند البصريين، ولام الصيرورة عند الكوفيين [البيان ٢/٢٢٩]. وما قاله البغدادي من أن تسميتها بلام العاقبة، وبلام الصيرورة هو قول الكوفيين إنما هو وَهَمٌ.
[الخزانة ٩/٥٢٩ هارون].

(٣) ليس في م، ط.

(٤) الأعراف /١٧٩، والآية بتمامها : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾.
انظر البحر ٤/٤٢٦، حاشية الجَمَل ٢/٢٠٩.

(٥) أي لام العاقبة.

اسمَ فاعلٍ نحو: أنا ضاربٌ لزيد، أو مصدراً، نحو: ضربي لِزيد حَسَنٌ، ويكونه مقدَّراً نحو: يالزيد، ويالَلماء: لام الاختصاص، صارت الأخيرة مع ذلك، عَلَماً للاستغاثة أو للتعجب.

وقد تجيء بمعنى «إلى(١)» نحو: سمع الله لمن حَمِدَه، أي: استمع الله إلى مَنْ حَمِدَهُ، و:

﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى(٢)﴾ ،

أي إلى الذي، وبمعنى «على(٣)» «نحو: وتَلَّهُ للجبين(٤)» أي عليه، و: «يَخِرُّونَ(٥) لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا(٦)» ، أي عليها»،

قوله: «وزائدة»، في « رَدِفَ لَكُم(٧) » ؛ لأنّ رَدِفَ يتعدى بنفسه(٨)، وكذا(٩) في:

---

(١) انظر دراسات، القسم الأول ٢/٤٤٢. (٢) الأنعام /٧٩، ونصها:
﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

(٣) انظر رصف المباني ص ٢٢١.

(٤) الصافات/ ١٠٣، ونصُّها: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾.
[انظر البرهان ٤/ ٣٤١].

(٥) الإسراء/ ١٠٧، والآية بتمامها: ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾.
[انظر البحر ٦/٨٨ ـ ٨٩، والبرهان ٤/٣٤١].

(٦) ط. ساقطـــة.

(٧) النمل/ ٧٢، ونصُّها:
﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٨) قال أبو حيان: «وأصل (رَدِفَ): التعدي بمعنى تبع ولحق، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسره ابنُ عباس وغيره بـ (أزف)، و (قرب)، لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمنه معناه، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه». البحر ٧/٩٥.
وقال ابنُ هشام: «وليس منه زيادة اللام «رَدِفَ لكم» خلافاً للمبرد [المقتضب ٢/٣٧] ومَن وافقه، بل ضمن (ردف) معنى اقترب، فهي مثل:
﴿اقترب للناس حسابهم﴾،
الأنبياء/ ١». [المغني ص ٢٨٥].

(٩) د، م: وكذا ينبغي أن يكون في نصحت لك، وشكرت لك؛ لأن الفعلين يتعديان بأنفسهما، وأما . . . .

شكرت له، على ما مرَّ في باب المتعدي، وأما في : وزنته المال، ووزنت له، فاللام ليست بزائدةٍ، بل هي معدِّية قد تحذف تخفيفاً.

وهي (٢٤٠/ ب) في : لا أبالك، زائدةٌ عند سيبويه⁽¹⁾، وكذا اللام المقدرة بعدها «أَنْ»، بعد فعل الأمر والإرادة⁽²⁾، كقوله تعالى :

﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟﴾⁽³⁾

وقولك : ما أريد لأنسى حاجتي، وقيل : هما بمعنى⁽⁴⁾ «أَنْ» والظاهر هو الأول، لقوله تعالى :

﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾⁽⁵⁾،

وهي زائدةٌ أيضاً، في قوله تعالى :

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ⁽⁶⁾﴾،

لقوله : ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ⁽⁷⁾

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٥، ٣٤٥ - ٣٤٦ بولاق، وانظر ابن الطراوة النَّحْوي ص ١٧٣ وما بعدها.

(٢) انظر اللام بعد فِعْلَيْ الإرادة والأمر في دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٤٨٤.

(٣) البيِّنة / ٥، والآية بتمامها :
﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾.

(٤) قال بهذا الرأي الفراء. [معاني القرآن ١/ ٢٦١].

(٥) الزُّمَر / ١٢، والآية بتمامها : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.
انظر [البحر ٧/ ٤٢٠، والكشَّاف ٣/ ٣٤٢].

(٦) الحج / ٢٦، ونصُّها :
﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾.
نَعَمْ قيل : اللام زائدة، وقيل : مفعولُ (بوّأنا) محذوفٌ، والتقدير : بوأنا الناسَ، واللام للعِلَّة؛ أي : لأجل إبراهيم.
[البحر ٦/ ٣٦٣، المشكل ٢/ ٩٦، حاشية الجَمَل ٣/ ١٦٤].

(٧) يونُس /٩٣، والآية بتمامها :
﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

وكذا اللام في قوله(١) :

١٣٤ فلا واللهِ لا يُلفى لما بي ولا لِلِما(٢) بهم أبداً دواءُ

ويجوز أن يقال : إن الثانية(٣) للتأكيد ، تأكيداً لفظياً(٤) .

قوله : «وبمعنى عن، مع القول»، يعني في نحو قوله تعالى :

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ(٥) إِلَيْهِ﴾ ،

ولو كانت كاللام في قولك : قلت لزيد لا تفعل، لقال : ما سبقتمونا إليه، وقد ذكرنا في أفعال القلوب، الكلامَ على(٦) هذا.

قوله : «وبمعنى الواو في القسم للتعجب ، نحو: لِله لا يؤخِّر الأجل.

وقولهم(٧) في التعجب ، يعنون : في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه، فلا يقـال : لِله لقـد قام زيد، بل يستعمل في الأمور العِظام، نحو : لِله لتُبعثُنَّ وقيل : إنَّ اللام في :

«﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ(٨)﴾» ، و : «﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ(٩)﴾» ،

للتعجب، والأَولى أن تكون للاختصاص، إِذْ لم يثبت لام التعجب إلاّ في القَسَم،

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٦٢ من القسم الأول .

(٢) ط : للماء.

(٣) قال بهذا الرأي ابنُ عُصفور. [ضرائر الشعر ص ٦٩].

(٤) ط : تأكيـد لفظـي .

(٥) الأحقاف /١١، والآية بتمامها :

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾.

(٦) في هذا الشرح

(٧) ط : الواو ساقطـة.

(٨) قريش / ١ [انظر البرهان ٤/ ٣٤٠، الكتاب ١/ ٤٦٤ بولاق ، المشكل ٢/ ٥٠٢ ، ٥٠٣].

(٩) البقرة / ٢٧٣ ، والآية بتمامها :

﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ .

وقيل : تجيء بمعنى «في[1] » وبمعنى «بعد[2]» وبمعنى «قبل»، في قوله تعالى : ﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ[3]﴾ ،

أي في[4] يوم وكتبته لِثلاثٍ خَلَوْنَ، أي بعد ثلاث، ولِثلاثٍ بَقِينَ، أي : قبل ثلاث[5] ، والأَولى بقاءُ الثلاثة على الاختصاص، كما مَرَّ في باب العدد[6] .

[رُبَّ]

قولُه : ورُبَّ للتقليل[7] ، ولها صَدْرُ الكلامِ ، مختصة بنكرة موصوفة»
«على الأصحِّ ، وفعلها ماضٍ محذوفٌ غالباً، وقد تدخل»
«على ضمير مبهم مميَّز بنكرةٍ، والضمير مفردٌ مذكر، خلافاً»
«للكوفيين في مطابقة التمييز، ويلحقها، ما، فتدخل على»
«الجمل، وواوها تدخل على نكرة موصوفة».

في «رُبَّ» ثماني[8] لغاتٍ : أشهرها ضَمُّ الراء وفَتْحُ الباءِ مشدَّدة، والثانية : ضَمُّ الراء وفتح الباء المخففة[9]، والثالثة : ضَمُّ الراء وضم الباء المخففة، والرابعة : ضَمُّ الراء وإسكان الباء المخففة، والخامسة فَتْحُ الراءِ وفَتْحُ الباء المشدَّدة، والسادسة فَتْحُ

---

(١) انظر البرهان ٣٤١/٤، دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٤٤٤.

(٢) انظر المغني ص ٢٨١، والبرهان ٣٤٢/٤.

(٣) آل عمران / ٩، ونصُّها :
﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ .

(٤) البحر ٣٨٧/٢.

(٥) في د بعد قوله : (قبل ثلاث) : «ونحو قوله عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ؛ أي بعد ذلك».

(٦) في هذا الشرح.

(٧) «كقولك : رب رجل يقول ذاك، أي : قل من يقول ذاك».
التبصرة والتذكرة ٢٨٦/١. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠، والفوائد الضيائية ٣٢٦/٢، والإنصاف، المسألة ١٢١.

(٨) ذكر ابن هشام أنّ فيها ستَّ عشْرةَ لُغَةً. [المغني ص ١٨٤].
وذكر السُّيوطي أنّ فيها سَبْعَ عشْرةَ لغةً [الهمع ٢٥/٢]، وانظر التسهيل ص ١٤٧.

(٩) انظر الممتع ٦٢٦/٢.

الـراء وفَتْحُ الباء المخففة، والسابعة والثامنة : ضم الراء وفَتْحُ الباءَ مشددة ومخففة بعـدهـا تاء مفتوحة، ووضع «رُبَّ» للتقليل، تقول في جواب من قال : ما لقيت رجلًا، رُبَّ رجل لقيت، أي لا تنكر لقائي بالمرة، فإني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً.

قال ابنُ[1] السَّرَّاج : النحاة كالمُجمِعين على أَنَّ «رُبَّ» جوابٌ لكلام إمّا ظاهر أو مقدَّر، فهي في الأصل موضوعةٌ لجواب فعل ماض منفي، فلهذا لا يجوزون : رُبَّ رجـلٍ كريم أَضرِب، بل : ضَرَبت، وإنـما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابقِ عليه.

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم[2] تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله[3] :

٧٩٤ [أزهيرَ إن يَشِب[4] القذالُ فإنه] رُبَ هَيضل لَجِبٍ لففتُ بهيضلِ

وقوله[5] :

٧٦٠ ماوِيَّ، يا ربَّتما غارة شعواء كاللذعة بالمِيسَمِ

---

(١) الأصول ١/٣٣٣.

(٢) د : ثم كثيراً ما تستعمل.

(٣) هو أبو كبير الهُذَلي . (ديوان الهُذَليين ٢/٨٩، مصر سنة ١٩٦٥م).
الخزانة ٩/٥٣٥، الأمالي الشجرية ٢/٤، شرح اللُّوكي ٤٢٨، معاني الحروف للرماني ص ١٠٧، الممتع ٢/٦٢٧.
والقذال : ما بين الأذنين والقفا، والهَيْضل : الجماعة من المتسلِّحين أمْرهم واحدٌ. و (زهير) : مُرَخَّم زهيرة، وهي ابنةُ الشاعر.
الشاهد فيه أنّ (رُبَ) للتكثير؛ أي : كثيراً ما لففت هَيْضلاً بهيضلٍ.

(٤) ليس في د ، ط.

(٥) ضَمْرة بن ضمرة النَّهْشَلِيّ، وقد سبق تخريجُ البيتِ. وهو في المُبْهج ص ٣٧.

وقوله(١) :

٧٩٥ [فإن تُمس مهجورَ(٢) الفِناء فربَّما] أقامَ به بعد الوفُودِ وفُودُ

ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغُ الوجهَيْنِ في المدح.

ومن هذا القبيل قوله تعالى :

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ(٣) . . .﴾ ،

لأنّ «قد»(٤) لتقليل المضارع في الأصل، وذلك كما يقول المتمدِّح بكَثرة العلم : لا تنكر أني أعرف شيئاً من العلم وإن كان قليلاً.

وهي حرفُ جرٍّ عند البصريين، خلافاً للكوفيين(٥) والأخفش.

وإنما حملهم على ارتكاب جَعْلِها حرفاً مع أنها في التقليل، مثل «كَمْ» في التكثير، ولا خلافَ في اسميتِها، بل هي مفيدة للتكثير(٦) في الأغلب كما ذكرنا كإفادة «كم» : أنهم لم يَرَوْها تنجرُّ بحرف جر ولا بإضافة، كما تنجر «كم» فلا يقال برُبَّ رجلٍ، ولا : غلام رُبَّ رجل.

وتشكل عليهم حرفيتها بنحو : رُبَّ رجل كريم أكرمت، فإن حروف الجر : هي

---

(١) هو أبو عَطاء السِّندي . والبيت من أبيات أربعةٍ، رثى بها يزيدَ بنَ هُبَيْرَةَ الفَزاري.
الخزانة ٩/٥٣٩، الحماسة بشرح المرزوقي ٨٠٠، أدب الكاتب ٢١.
الشاهد فيه أنّ (ربما) للتكثير. وهو ظاهر.

(٢) ليس في ط. م.

(٣) الأحزاب / ١٨، والآية بتمامها :
﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

(٤) انظر دراسات، القسم الأول ٢/ ٣٠٧، ٣٠٨. ٣٠٩.

(٥) انظر المغني ص ١٧٩، والإنصاف، المسألة ١٢١ (٢/٤٩٧)، وابن يعيش ٨/٢٦، والجنى ٤٣٩.

(٦) قال ابن هشام : «وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً». [المغني ص ١٨٠].
وانظر رصف المباني ص ١٨٨، والجنى الداني ص ١٧٧.

ما يُفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليه ، وأكرمت، يتعدَّى بنفسه، قال صاحبُ المُغني : إنما ذلك لأنه يَضْعف الفعل المتأخر من المفعول، عن العمل، فيعمد بحرف الجر، كقوله تعالى :

﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ (١)﴾ ،

ولا سيما إذا وجب تأخير الفعل، كما في «رُبَّ».

والجواب ، أن العادة، أن يعمدَ مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيصَ، حتى تخصَّ مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول، بذلك المفعول، فلا يستنكر عمله فيه، نحو: لزيد ضربت وأنا ضاربٌ لزيد، وضربي لزيد حَسَنٌ، ويشكل أيضاً بمثل قولك : رب رجل كريم أكرمته، لأنّ الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معاً، فلا يقال : لزيد ضربته.

واعتذروا بأن أكرمته، صفة(٢) وأن العامل محذوف ، وهو عُذْرٌ باردٌ، لأن معنى رب رجل كريم أكرمت، وأكرمته : شيءٌ واحدٌ، والأول جواب بلا خلاف، ولا شَكَّ أنك إذا قلت في جواب من قال ، ما أكرمت رجلاً : رب رجل كريم أكرمته، لم(٣) يحتج معنى الكلام إلى شيء آخر مقدر، مثل : تحققت أو : ثبت ، على ما ادَّعَوْا .

وإن اعتذروا بأن الضمير في أكرمته، للمصدر، أي : أكرمت الإكرام، كما قيل في قوله (٤) :

٨٢ هذا سراقة للقرآن يدرسه   [والمرء عند الرُّشا(٥) إنْ يلقها ذِيبُ]

---

(١) يوسف /٤٣، والآية بتمامها : ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ،
قوله تعالى : «للرؤيا» اللام للتقوية : دراسات، ق ١ جـ ٢ ص ٤٤٨ ، وجعلها مكي زائدة : المشكل ٢/ ١٥٥.

(٢) م ، د : والجواب، أي العامل محذوف. . .

(٣) د : لا يحتاج.

(٤) تقدم تخريج البيت.

(٥) ليس في م ، ط.

كان أبـردَ(١) ؛ لأنَّ ضمـير المصـدر المنصوب (٢٤١ /أ) بالفعل قليلُ الاستعمال، بخلاف نحو : رب رجل كريم لقيته، وإن قالوا : إن «لقيته» مفسرٌ لِلَقِيت ، المقدَّر كما في : زيداً ضربتـه : جاء الإشكـال الأول، مع أنه لم يثبت في كلامهم تفسير النـاصب للجـار والمجـرور بفعـل آخَرَ، نحو : بزيد جاوزته ، أي : مررت بزيد جاوزته ، ويشكل أيضاً، بنحو : رب رجل كريم جاءني ، في جواب مَنْ قال : ما جاءك رجل، ولا شَكَّ أن : جاءني، هو جواب رُبَّ ، إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخـرَ، بل تَمَّ بقولك : جاءني، فيكون كقولك : بزيدٍ مُرَّ، والضمير في مُرَّ، لزيد، وكقـولـك : زيداً اضرب، والضمـير للمنصوب، وقد مَرَّ في المنصوب على شريطة(٢) التفسـير، امتنـاعُ ذلـك، فإن ارتكب مرتكب مُتَمَحِّلاً أن جاءني صفة، والعامل تحققت ونحوه، فهو مُحالٌ لعدم توقف معنى الكلام عليه، مع أن المصنف صرَّح في شرح قوله : «محذوف غالباً» بأنه قد يظهر نحو : رُبَّ رجل كريم قد حصل.

ويقوى عندي مذهب الكوفيين(٣) والأخفش(٤) ، أعني كونَها اسماً، فَرُبَّ : مضاف إلى النكرة، فمعنى رُبَّ رجل ، في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس، كما أنَّ معنى كم رجل : كثيرٌ من هذا الجنس، وإعرابه : رَفْعٌ أبداً، على أنه مبتدأ لا خبرَ له، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلّا زيد(٥)، فإنهما يتناسبان، بما في «رُبَّ» من معنى القِلَّة.

وكما أنَّ نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو(٦):

٥٣ غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهَمِّ والحزنِ

---

(١) راجعٌ إلى قوله : وهذا عُذْرٌ باردٌ، في رَدِّهِ على قولهم إن (أكرمته) صفة، وأن العامل محذوف . . . هذا، ويكثِرُ الشارحُ من مثل هذا الرَّدِّ القاسي في أثناء نقده لآراء غيره.

(٢) في الشرح الأول. (٣) ط : ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيون ؟!.

(٤) الإنصاف، المسألة ١٢١ (٢/ ٤٩٧)، والمغني ص ١٧٩.

(٥) انظر باب الاستثناء في الشرح الأول، والمقتضب ٤/٤٠٥ هامش ١ الطبعة الأخيرة.

(٦) سبق تخريجه ص ٢٥٢ من القسم الأول .

وقولهم : خطيئة يوم لا أصيد[1] فيه، لتضمنه معنى النفي الذي له صدرُ الكلام، فكذا لا تدخل على «رُبَّ»، لأنَّ القِلَّةَ عندهم، تجري مَجرى النفي فمن ثم، كان لِرُبَّ صَدْرُ الكلامِ.

قال أبـو عمرو[2] رُبَّ لا عاملَ لها، لأنها ضارعتِ النفيَ، والنفي لا يعمل فيه عاملٌ، ولتضمنها معنى النفي، كان القياس ألَّا يجيء وصف مجرورها إلّا فعلية، كما في : أقـلُّ رجل، المتضمن معنى النفي، وذلك لأن النفي يطلب الفعل، إلّا أنَّ «رُبَّ» لخروجها إلى معنى الكَثرة في أكثر مواضعِها جاز وقوعُ نعتِ مجرورها : اسمية كما في قوله[3] :

٧٩٦ يارُبَّ هيجا هي خير مِن دَعَه

ويكثر وقوعه[4]، أيضاً، صفةً معطية لمعنى الفعل ههنا، بخلاف باب : أقلّ رجل[5]، كما مَرَّ في باب الاستثناء، قال صلى الله عليه وسلم : «ألا رُبَّ نفسٍ طاعمة ناعمة

---

[1] معناه : يخطىء يوم لا أصيد فيه، والمراد : لا يمر يوم إلّا ويحدث فيه صَيْدٌ.

[2] جعلها حرفية، كما يراها سيبويه. انظر الكتاب ١/٢٩٣ بولاق.

هذا، «وقد يقصد من كونها ضارعت النفي : مضارعتها له في كون كل منهما له صدر الكلام «رُبَّ» و «النفي». والله أعلم». [آراء أبي عمرو : رسالة ماجستير لحسن الحفظي ص ٣١٥].

[3] لبيد (ديوانه ص ٩٢، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ)، وهذا رَجَزٌقاله وهو صغير، وجّهه إلى النعمان بن المنذر، وكان سبباً في هجر النعمان للربيع بن زياد العبسي ؛ لأن لبيداً ضمّنه أوصافاً في الربيع، جَعلتِ النعمان يتقزز من الأكل معه.

والهيجا : الحرب، تمد وتقصر، والدَّعة : خفض العيش والراحة. والهاء عِوضٌ من الواو. [انظر الخزانة ٤/١٧١ بولاق].

الشاهد فيه أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتاً لمجرور رُبَّ، فـ (هي) مبتدأ. و (خير) خبره، والجملة (صفة لـ (هَيْجا).

[4] أي وقوع النعت.

[5] انظر المقتضب ٤/٤٠٥ هامش ١ الطبعة الأخيرة.

في الـدنيا : جائعة عارية يوم القيامة(١) »، ويتم الكلام بقوله : جائعة عارية، بلا تقدير شيء آخر، خلافاً لِما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل، والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية، إمّا ظاهرة، أو مقدَّرة، فالظاهرة كقوله(٢) :

٧٩٧ رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليو مَ(٣) وأَسْرَى من معشرٍ أَقْيَالِ

وليس الجواب محذوفاً(٤) كما قال أبوعلي(٥)، لأنه قد تَمَّ الكلامُ بقوله : رُبَّ رفد هرقته، ولا يتوقف على شيء آخر، والرَّفْدُ : القدح الضخم ، يقال : هُريق رَفده، إذا مات، وهـو كنايةٌ كقولهم : صَفِر وطابه؛ والمقدرة كما في قوله : وأسرى من معشرٍ أقيال، أي : أسرى من معشر، حصلت لي .

---

(١) أخرجه البخاري في : ١٩ ـ كتاب التهجد ، ٥ ـ باب تحـريض النبي صلى الله عليه وسلم على صـلاة الليل والنوافل من غير إيجاب.
ونصه : « يارُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة».
هذا، وقد جاء الحديث بروايات مختلفة.
انظر [التيسير بشرح الجامع الصغير ١/٤٠١، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣١٢].

(٢) الأعشى، يمدح الأسود بن المنذر اللَّخْمي. (ديوانه ١٦٩، بيروت، لبنان، بلا تاريخ). رُوِي في ديوانه (أقتال) جمع قِتل ـ بكسر القاف ـ وهو النظير، أو العدو المقاتل. أما (الأقيال) فمعناها : الملوك. والرَّفد : بفتح الراء القدح الضخم، وقد كنى عن القتل بإراقة الأقداح، والرِّفد ـ بكسر الراء ـ العطية. وأسرى : أي أسرتهم.
والبيت في : الخزانة ٤/١٧٦ بولاق، المغني ص ٧٦٤، شرح أبياته للبغدادي ٥/١٥٧، العَيْني ٣/٢٥١، ابن يعيش ٨/٢٨، معجم الشواهد ١/٣٢٣، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٥٠٣، المُبْهِج ص ٤٥.
الشاهد فيه أنّ الأكثر مراعاة الأصل في وقوع صفة مجرور رُبَّ جملةً فعليةً سواء أكانت مذكورة أم مقدرة. وقد اجتمعا في هذا البيت. الأول جملة (هرقته) صفة لـ (رفد)، والآخر : (أسرى) مجرور بـ (رُبَّ) المذكورة بطريق التبعية. و (من معشر) متعلق بأسرى ، وصفة (أسرى) محذوفة تقديرها : حصلت لي، ولا جواب لِـ (رُبَّ) في الموضِعَيْن ؛ لأن معنى الكلام تامٌ لا يفتقر إلى شيء سوى الصفة المقدرة.
و (رُبَّ) : اسمٌ محلها الرفع على الابتداء لا خبرَ لها للاستغناء بالصفة عن الخبر. هذا تقدير كلام الرضي.

(٣) ط : ميم اليوم داخلة في الشطر الأول.

(٤) د : وليس الخبر منتظراً كما قال أبو علي.

(٥) الإيضاح العَضُدي ١/٢٥١، ٢٥٢.

وأمّـا نعت مجرور «أقـلّ»، ففعلية أو ظرفية، كما اخـترنا في باب الاستثناء(١)، واستشهد الأخفش(٢) على اسمية «رُبَّ» بقوله(٣):

٧٩٨ إن يقتلوك فإنّ قَتْلَكَ لم يكن عاراً عليكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ

وقـال: رُبَّ مبتدأ، وعار خبره(٤)، والأَولى(٥) أن يكون «عار خبرَ مبتدإٍ محذوف والجملة نعت مجرور رُبَّ، كقوله(٦): يارُبَّ هَيْجَا هي خيرٌ مِن دَعه.

قوله: «لها صَدْرُ الكلام»، لِما ذكرنا، قوله: «مختصة بنكرة»، كما أَنَّ «كَمْ» مختصة بالنكرات، وإنما وجب دخولها على النكرة؛ لأن النكرةَ محتملة للقِلة والكَثرة، نحو: جاءني رجل، وما جاءني رجل، فلو لم يحتملها لم تستعمل فيهما، والمعرفة إمّا دالّةٌ على القِلَّة فقط، كالمفرد والمثنى المعرَّفَيْن، وإمّا دالَّةٌ على الكَثرة دون القِلَّة كالجمع المعرف، ورُبَّ، وكم، علامتان للقِلَّة والكَثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصيرَ بها نَصّاً. قوله: «موصوفة على الأصح»، هذا مذهب أبي(٧) علي(٨) وابنِ السراج(٩)،

---

(١) في م بعد قوله: «في باب الاستثناء» ما يلي: «فهو مثل كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم. كما ذكرنا في باب المبتدأ».

(٢) تابع أهلَ الكوفة، وقد وافقهم ابنُ الطراوة، واستدلوا له بأربعة أدلة. الإنصاف، المسألة ١٢١، الجنى ٤٣٩، الهمع ٢/٢٥.

(٣) ثابت قُطنة في رثاء يزيدَ بنِ المُهَلَّب بن أبي صُفْرَةَ.
الخزانة ٤/١٨٤ بولاق، إيضاح الشعر، الورقة ٨٠/ أ، المقرّب ١/٢٢٠، الأزهيَّة ٢٦٩، ضرائر الشعر ١٧٣، الجنى الـداني ٤٣٩، الأمـالي الشجرية ٢/٣٠١، المغني ص ٤١، شرح أبياته للبغدادي ١/١١٧، ١١٩، ١٢٨، و٧/٨٢.
الشاهد فيه أن الأخفش استدلّ بالبيت على اسمية (رُبَّ)، فهي مبتدأ، و (عار): خبرها. لكنّ الرضي أعرب (عاراً) خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ (قتل).

(٤) انظر المقتضب ٣/٦٦، هامش (١)، والإنصاف ٢/٤٩٧، المسألة ٢١، وضرائر الشعر ص ١٧٣.

(٥) الرضي مع الجمهور. [المقتضب ٣/٦٦ هامش ١].

(٦) لبيد بن ربيعة العامري، وتقدم قبل قليل.

(٧) ط: أبو.

(٨) الإيضاح العَضُدي ١/٢٥٢.

(٩) الجنى ٤٥٠.

ومَن تبعهما(١)، وقيل(٢) : لا يجب ذلك، والأولى : الوجوب، لأن «رُبَّ» مبتدأ على ما اخترنا، لا خبرَ له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما في : أقلّ رجل(٣) يقول ذلك على ما اخترنا، وقولهم : خطيئة يوم لا أصيد فيه، ولا يوصف «رُبَّ» فلا يقال : رب رجل كريمٌ بالرفع، كما لا يوصف «أقلّ»، لكون «رُبَّ» كحروف النفي فإن التقليل عندهم كالنفي(٤)، فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ، ولزِم الصَّدر.

قولـه : «محذوف غالباً»، إذا كان الكلام الذي، رُبَّ جواب عنه، مصرَّحاً به نحو : ما لقيت رجلاً، لم يمتنع حذف نعت مجرور رب، لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك، كما في قوله(٥) : وأسرى من معشر أقيال، أي : أسرتهم، وإن لم تكن هناك قرينة، وجب وصف مجرور «رُبَّ» بما يفيد معنى الكلام التام، كما ذكرنا في : أقل رجل يقول ذلك.

ووصفه، إمّا فعلية، نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته، أو : جار ومجرور أو ظرف نحو : رُبَّ رجل في الدار، أو : أمامك، أو اسمية نحو :

٧٩٦ يارُبَّ هَيْجَا هي خير مِن دعَه(٦)

أو صفة مشتقة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «رُبَّ نفس طاعمة ناعمة»(٧) الخبر بتمامه، وليس شيء من هذه الأشياء عاملاً في «رُبَّ» بل هو وصفٌ لمجرورها، كما ذكرنا وتسميته بجواب «رُبَّ» : بعيدٌ.

---

(١) القائلون هم : الأخفش، والفراء، والزَّجَّاج، وابنُ طاهر، وابن خَرُوف. [الجنى ٤٥٠ - ٤٥١].

(٢) د : وقيل لا يجب وصف مجرورها، والأولى أنه يجب ذلك.

(٣) انظر حاشية المقتضب جـ ٤ ص ٤٠٥.

(٤) في م بعد قوله : «كالنفي» «فرب رجل بمنزلة ما رجل فلهذا لزم الصدر ولم يتقدم عليه ناسخ».

(٥) الأعشى، وتقدم الشاهد.

(٦) رجز قاله لبيد، وقد تقدم.

(٧) سبق تخريج الحديث.

ويجوز أن يُعطفَ قياساً على المجرور بِرُبَّ ، وبِكَمْ ، وعلى النكرة المجرورة بكلّ ، وأيّ : اسم مضاف إلى ضميرها ، لكون ذلك الضمير نكرةً ، كما مَرَّ في باب المعارف[1] ، نحو : رُبَّ شاةٍ[2] وسخلتها ، وكم ناقة وفصيلها ، وكل رجل وأخيه ، وأي رجل وغلامه .

وقال الجُزولي[3] : هذا المعطوف معرفة ، لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع[4] ، ولو كان كما قال ، لجاز رُبَّ غلام والسيِّد .

قوله : «وقد[5] تدخل على مضمر» ، هذا الضمير نكرة كما مَرَّ في باب المعارف .

قوله : «مميَّز بنكرة ، إلى قوله : في مطابقة التمييز» ، مضى شرحه في باب نِعْمَ[6] وبِئْسَ .

قوله : «ويلحقها «ما» ، إذا دخلها «ما» فالأكثرُ كونُها كافةً ، ورُبَّ (٢٤١ /ب) المكفوفة ، لا مَحَلَّ لها من الإعراب ، وإن كانت اسماً على ما اخترنا ، لكونها بمعنى «قَلَّما» ، وكونها كحرف النفي الداخل على الجملة .

وقد جاءت «ما» بعد «رُبَّ» زائدةً[7] ، قال[8] :

---

(١) في هذا الشرح .

(٢) في سيبويه ٢٤٤/١ ، ٣٥٦ بولاق : كل شاة وسخلتها بدرهم .

(٣) شرح المقدمة الجُزُولية ص ٢١٣ .

(٤) م : وليس بشيء ، إذ لو كان معرفة ، لجاز . . .

(٥) قد : ساقطة من م ، د .

(٦) في هذا الشرح .

(٧) انظر الجنى الداني ص ٤٥٦ .

(٨) عَدِيّ بن رَعْلاءَ الغَسَّاني ، كما في الأصمعيات ص ١٥٢ [تحقيق شاكر وهارون ط ٥ ، بيروت] .
الخزانة ١٨٧/٤ بولاق ، رصف المباني ١٩٤ ، المغني ص ١٨٣ ، الفوائدالضيائية ٣٢٨/٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٧/٣ ، الأزهية ٨٠ ، العيني ٣٤٣/٣ .
و(صقيل) بمعنى مصقول ، أي : مجلوّ و(النجلاء) : الواسعة البينة الاتساع . و(بُصرى) : بضم الباء وسكون الصاد بلد قرب دمشق . وإنما صح إضافة (بين) إلى (بصرى) لاشتمالها على متعدد من الأمكنة ، أي : بين أماكن بُصرى ونواحيها .

=

٧٩٩ رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصرى، وطعنةٍ نَجلاءِ

وقال [١] :

٧٦٠ ماوِيَّ ، يارُبَّتَما غارةٍ شعواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

ومثلها «ما» التي تلي كاف التشبيه، الأَولى أن تكون كافةً، نحو : كن كما أنت، أي : كما أنت كائن، وزيد صديقي كما عَمروٌ أخي .

وشَذَّ إعمال الكاف مع «ما» و «ما» لا تكف «عن» نحو [٢] : «عَمَّا قَلِيلٍ [٣]»، وأما إذا وليت الباء ومن، فالأَولى زيادتُها، وإعمالُ الجارَّيْنِ، نحو : فَبِمَا رَحْمَةٍ [٤]»، و : مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ [٥]»، وقد تكفهما، كما يجيء .

و«رُبَّ» المكفوفة، لا تدخل إلّا على الفِعل، كما قال سيبويه [٦]، وقولُه [٧] :

٨٠٠ رُبَّما الجاملُ المؤَبَّلُ فيهمْ وعَناجيجُ بينهن المِهارُ

= والشاهد في (ربما ضربة) حيث دخلت (ما) على (رُبَّ)، فإن (ما) فيه : زائدة لا كافة، ولذا عملت (رُبَّ) الجرَّ في (ضربة).

(١) هو ضمرة بن ضمرة النهشلي. وتقدم تخريجه.

(٢) في ط : نحو «عما قريب» وهو تحريف.

(٣) المؤمنون / ٤٠، ونصها :
﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ .

(٤) آل عمران / ١٥٩، والآية بتمامها :
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ .

(٥) نوح /٢٥ ونصها : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴾ .

(٦) الكتاب ١ /٤٥٩ بولاق، والجنى ٤٥٦.

(٧) هو أبو دؤاد، كما في الأزهيَّة ص ٩٣.
الخزانة ٤ /١٨٨ بولاق، رصف المباني ١٩٣ ؛ وفيه (الطاعن) بدل (الجامل)، الأمالي الشجرية ٢ /٢٤٣، والمغني ١٨٣، شرح أبياته للبغدادي ٣/١٩٨، الجني ص ٤٥٥، المساعد على التسهيل ٢ /٢٧٩. والجامل «جماعة الإبل، والمؤبل : كثير الإبل، والعناجيج ؛ واحدها عنجوج : أحسن الإبل، والمِهار : أول ما ينتج من الخيل.
الشاهد فيه أنّ (رُبَّ) المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلا على الفعل عند سيبويه وهذا البيت شاذٌ عنده لدخول (رُبَّ) المكفوفة فيه على الجملة الاسمية (الجامل فيهم).

شاذٌّ عنده، ومثله قياسٌ عند الجُزُولي(١)، فيجيز: ربما زيد قائم، والتزم ابن السراج(٢) وأبو عليّ في الإيضاح(٣): كون الفعل ماضياً(٤)، لأن وضع «رُبَّ» للتقليل في الماضي، كما ذكرنا، والعذر عندهما في نحو قوله تعالى:

﴿رُّبَمَا يَوَدُّ(٥) ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾،

أنَّ مثل هذا المستقبل، أي الأمور الأُخرويَّة: غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، نحو:

﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ(٦)﴾، و﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ(٧)﴾،

وقال الرَّبَعي: أصله: ربما(٨) كان يَوَدُّ، فحذف «كان» لكثرة استعماله مع «ربما»، والأولُ أحسنُ، وقال(٩):

---

(١) قال: «ومتى لحقتها [أي رُبَّ] «ما» ساغ أن تليها الجملتان: الاسمية، والفعلية، ليس هذا مذهب سيبويه، ولكنها عنده، إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية .... ». [شرح المقدمة الجزولية ص ٢١٤].

(٢) الأصول ١/٣٨٦، ٥٠٩، وانظر الهمع ٢/٢٥.

(٣) الإيضاح العَضُدي ١/٢٥٣، ٢٥٤.

(٤) انظر الجنى الداني ص ٤٥١.

(٥) الحِجر /٢، ونصُّها:

﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾.

(٦) الزُّمَر /صَدْرُ الآيتين ٧١، ٧٣.

﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. الآية ٧١.

﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾.

الآية ٧٣.

(٧) الأعراف / ٤٤، والآية بتمامها: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٨) ذكرها في المُغني بصيغة: «وقيل». [المغني ٤٠٨ ط. المبارك].

(٩) لم أهتدِ إلى قائله:

الخزانة ٤/١٩١ بولاق.

=

٨٠١ قتلنا ونال القتل منا ورُبَّما   يكون على القوم الكرام لنا الظفر

أي : ربما كان ، مثل قوله(١) :

٨٠٢ [وانضح جوانب(٢) قبره بدمائها]   فلقد يكون أخا دَمٍ وذبائح

والمشهور جواز دخول «ربما» على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبوعلي في غير(٣) الإيضاح .

وقوله(٤) :

٤٣٧ رُبَّما تكره النفوس من(٥) الأمر   ... ...البيت

«ما» فيه نكرة موصوفة عند النحاة «لا كافةٌ، كما مَرَّ في الموصولات(٦) .

وقد يحذف الفعل بعد ربما، عند القرينة، قال(٧) :

٨٠٣ فذلك إن يلق المنية(٨) يلقَها   حميداً وإن يستغن يوماً فربما

= الشاهد فيه أنّ الرَّبَعي زعم أنَّ المضارع بعد (ربما) بمعنى الماضي، وإنما أوّله بـ (كان) لأنّ المعنى عليها؛ إذ مُرَادُ الشاعر إنْ فشا فينا القتل فكثيراً ما قتلنا قوماً كراماً قَبْلُ، فإنّ الحربَ سِجالٌ يومٌ لك، ويومٌ علينا، وبهذا يحسن الاعتذار والتمدح، لا بأنه سيحصل لهم الظفر.

(١) زياد الأعجم في رثاء المغيرة بن المهلَّب بن أبي صُفْرَةَ .
الخزانة ٤/١٩٤ بولاق، الأمالي الشجرية ١/٤٥، معجم الشواهد ١/٨٩.
الشاهد فيه أن المضارع (يكون) مؤولٌ بالماضي لأنه في مرثية ميت، وهو إخبار عن شيء وقع ومضى ، لا إخبار عما سيقع؛ لأنه غير ممكن.

(٢) ليس في د، ط.

(٣) ذكره في الإيضاح العضدي ١/٢٥٤ على تأويل الحكاية.

(٤) أمية بن أبي الصلت (ديوانه ص ٥٠) أو عَبيد بن الأبرص (ديوانه ص ٣٦)، والبيت بتمامه :
ربما تكره النفوسُ من الأمْـــــ   ـر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ
وقد تقدم ذكره وتخريجُه في باب الموصول، أول هذا الشرح.

(٥) قوله : من الأمر : سقطت من د ، ط.

(٦) أول هذا الشرح.

(٧) حاتم الطائي.
الخزانة ٤/١٩٤ بولاق، الهمع ٢/٣٨، الدرر اللوامع ٢/٤٢.

(٨) ط : الكريهة.

أي : ربما يتوقع ذلك .

قوله : «وواوها»، أي واو رُبَّ، مثل قوله (١) :

٨٠٤ وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

اعلم أنَّ حروفَ الجر لا تحذف مع بقاء عملها(٢) قياساً ، إلاّ في : «اللهِ» قَسَماً، عند البصريين، وأجاز الكوفية قياسَ سائرِ ألفاظ المقسم به، على «اللهِ» نحو : المصحفِ لأفعلنَّ ، وذلك غير جائز عند البصرية، لاختصاص لفظة «الله» بخصائص ليست لغيرها تَبَعاً لاختصاص مُسَمَّاها بخصائصَ ، فمنها : اجتماعُ «يا» واللام في : ياالله، ومنها قطع الهمزة في : يا ألله، و : وأفألله(٣) وها ألله، ومنها الجر بلا عِوض من الجارّ، ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو : ها الله، وهمزة الاستفهام نحو : آلله، ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو : اللهم، ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح، وترقيقها بعد الكسر.

ويُحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله، إذا كان الجارّ «رُبَّ» بشرطين : أحدُهما أن يكون ذلك في الشِّعر خاصةً، والثاني أن تكونَ بعد الواو، أو الفاء، أَوْ بَلْ، وأَمَّا حَذْفُها من دون هذه الحروف نحو(٤) :

---

(١) جِرَان العَوْد النميري. (ديوانه ص ٥٢، رواية أبي سعيد السُّكَّري ط ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٣١م).
وهو في : سيبويه ١/٣٦٥ بولاق، بلا نِسبة، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٤٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٢، الفوائد الضيائية ٢/٣٢٩، معاني الحروف للرماني ص ٦١، الإنصاف، المسألة ٥٥ (٢/٢٣١).
واليعافير، جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، والعِيس، بكسر العين، جمع عَيْساء، وهي الإبل البِيض، يخالط بياضَها شيءٌ من الشُّقْرَة.
الشاهد فيه أنّ الواو في (وبلدة) واو رُبَّ، و (بلدة مجرورة بـ (رُبَّ) المحذوفة،

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٠.

(٣) انظر المقتضب ١/٣٨٨، و٢/٣٢٣ الطبعة الأخيرة.

(٤) قائل البيت : جميل بن مَعْمَر، صاحب بُثَيْنَة. (ديوانه ص ١٨٧).
الخزانة ٤/١٩٩ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ٤٧، الخصائص ١/٢٨٥، المساعد على تسهيل الفوائد =

٨٠٥ رسمِ دارٍ وقفت في طَلَلِه كدت أقضي الحياة مِن جَلَلِه

فشاذٌ في الشعر، أيضاً .

فالواو، كقوله[١] :

١٥١ وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرَقْ

والفاء، كقوله[٢] :

٨٠٦ فإن[٣] أهلك فذي حَنَقٍ لظاه عليَّ تكاد تلتهب التهابا

وبَلْ ، كقوله[٤] :

٨٠٧ بل بلدٍ ذي صُعُد وأَصبابْ

أما الفاء وبل، فلا خلاف عندهم أن الجَرَّ ليس بهما، بل بِرُبَّ مقدّرة بعدهما؛ لأنَّ «بل» حَرْفٌ عُطِفَ بها على ما قبلَها، والفاء جواب الشرط.

= ٢٩٦/٢، المغني ص ١٦٤، ١٨٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١٩٠، و ٤/٢٠، الإنصاف، المسألة ٥٥ (٢/٢٣٢).

الشاهد في قوله (رسم) فإنه مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة، وهو شاذٌّ في الشعر كما بَيَّنه الرضي.

[١] سبق تخريجه ص ٣٥ من القسم الأول .

[٢] هو ربيعة بن مقروم. (ديوان الحماسة لأبي تمام ٢/٥٤، عالم الكتب ، بيروت).
الخزانة ٤/٢٠١ بولاق، الأمالي الشجرية ١/١٤٣، ١٦٤، المغني ص ٢١٨؛ وفيه : لَهَب بدل حَنَق، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٤. :
ومعنى البيت : إِن أمت فكم من رجل ذي حَنَق سيبقي مضطرمَ العداوة لِما لقي مني .
الشاهد فيه أنَّ (رُبَّ) المحذوفةَ بعد الفاء تعمل الجَرَّ في الشعر، و (ذي حنق) مجرور بها، وحذفها للعلم بموضعها.

[٣] ط : وان.

[٤] رؤبة بن العَجَّاج (ديوانه ص ٦، ط ابن الورد)، وتمامه :

والأمر يُقْضَىٰ في الشَّقا لِلخُيَّابْ.

الشاهد فيه أن (رب) المحذوفة بعد (بل) تعمل الجر في الشعر، و (بلد) : مجرور بها.
والصُّعُد : بضمتين جمع صَعُود، وهو خلاف الهبوط، والصَّبب : الموضع المنحدر.

«وأما الواو، فللعطف، أيضاً، عند سيبويه(١)، وليست بجارة، فإنِ لم(٢) تكن » في أول القصيدة أوْ أول الرجز كقوله(٣) :

٨٠٨ وليلةِ نَحْسٍ يَصطلي القوسَ رَبُّها وأقطعه اللاتي بها يَتَنَبَّلُ

فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولها، كقوله(٤) : وقاتم الأعماق فإنه يُقَدِّر معطوفاً عليه، كأنه قال : رُبَّ هولٍ أقدمت عليه، وقاتم الأعماق.

وعند الكوفيين(٥) والمبرد(٦)، أنها كانت حرفَ عطف، ثم صارت قائمة مَقامَ «رُبَّ»، (٧) جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رُبَّ»، فلا يقدرون في نحو : وقاتم الأعماق، معطوفاً عليه ؛ لأن ذلك تعسُّف ، وكذا إذا كان في وسط الكلام نحو : وليلة نحسٍ(٨) ، لا يقدرونه عاطفاً على الكلام، بل هو عندهم بمعنى «رُبَّ»، وجارٌّ مثله .

ولو كان للعطف لجاز إظهارُ «رُبَّ» بعده، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو عندهم، كانت حرفَ عطف قياساً على الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى «رُبَّ» فجرَّت كما تجرّ، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف في وسط الكلام نحو : ووليلة نحس ، ولا : فوليلة نحس ، اعتباراً بأصلها، بخلاف واو القسم فإنها لمّا لم تكن في

---

(١) الكتاب ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤ بولاق = ٢/١٦٤ هارون. وانظر الإنصاف، المسألة ٥٥ جـ ١ ص ٢٣٣ خاصة.

(٢) في م العبارة ما يلي : «وأما الواو فعند سيبويه حكمها هكذا، والواو حرف عطف وإن لم تكن . . . » .

(٣) الشنفرى (لا مية العرب ص ٤٢ د. حفني).
الشاهد فيه أن واو (رب) إن كانت في أثناء القصيدة فهي للعطف على سابق.
والمراد بالنحس ههنا : البرد، واصطلاء النار : الاستدفاء بها، وربُّها : صاحبها، والأقطع : جمع قِطع ـ بكسر القاف ـ وهو نصل السهم، ويتنبل : يتخذ منها النبل للرمي.

(٤) الشاهد المتقدم من رجز رؤبة.

(٥) الإنصاف، المسألة ٥٥ (٢/٢٣١).

(٦) المقتضب ٢/٣١٩، ٣٤٨.

(٧) م : كائنة بمعناها، جارة بنفسها.

(٨) الشاهد المتقدم من شعر الشنفرى.

الأصل واو العطف ، فلذا ، جاز دخول واو العطف والفاء وثم ، عليها نحو : ووالله ، و : فوالله و : ثم والله .

وإضمار(١) الباء باقياً عملها في قول رؤبة : خيرٍ(٢) ، لمّا قيل له : كيف أصبحت ، شاذٌ .

وقيل في : كم رجلٍ : إنه مجرور بمن ، وقد مرَّ في بابه(٣) .

وأمّا قولُه(٤) :

٧٠٦ [إذا قيل أيّ(٥) الناس شرُّ قبيلة] أشارت كليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

فشاذٌ .

وقـال الخليل(٦) في : لاه أبوك : إنه مجرور بلام مقدرة(٧) ، كما قال في أمس في نحو : فعلته أمس إنه مجرور بالباء ، والأَولى بناؤهما ، كما ذكرنا في الظروف المبيَّنة .

هذا الذي ذكرنا في «رُبَّ» المقدَّرة : على مذهب البصريين في «رُبَّ» ، وأمّا على ما اخترنا ، فَرُبَّ مضاف مقدر ، مدلول عليه بالحروف الثلاثة .

---

(١) ط : وأضمر.

(٢) الإنصاف ، المسألة ٧٢، وقد مَرّ.

(٣) في باب العدد من هذا الشرح.

(٤) الفرزدق في هجاء جَرير (ديوانه ٢/ ٥٢٠)، وقد تقدم الشاهد في هذا الشرح، في باب المتعدي واللازم. والشاهد فيه أنّ كليبا مجرور بإلى محذوفة ، وهو شاذٌ.

(٥) ليس في د، ط.

(٦) سيبويه ٢/ ٢٤٤ بولاق. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٢.

(٧) «تقديره» : لله أبوك ، فحذفت اللام الزائدة ، واللام التي بعدها للتخفيف. وقد يقلبون فيقولون : لَهْيَ أبوك ، في معنى : لاه أبوك». [منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ص ٣٨].

[واو القسَم] :

قولُـه : و «واو القسم إنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال، مختصةً بالظاهر، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى، والباء أعمُّ منهما في الجميع، ويلتقي القسم باللام، وإنَّ وحرف النفي ،ويحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدمه ما يدل عليه»

اعلم أنَّ واو القسم لها ثلاثة شروط : أحدُها حَذْفُ فِعْلِ القَسَم معها فلا يقال : أقسم والله، وذلك لِكَثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالاً من أصلها، أي الباء، والثاني : ألّا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال : والله أخبرني، كما يقال : بالله أخبرني، والثالثُ : أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال : وكَ، كما يقال : بك ، واختصاصها (٢٤٢/ أ) بالحكمين الأخيرين ، لكونها فَرْعَ الباء وبدلاً منها، وإنما حكم بأصالتها؛ لأنّ أصلها الإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، وأبدلت الواو منها لأنّ بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهيتين، ومعنوياً، ألَا ترى أنَّ في واو العطف وواو الصرف[1] معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق.

والتاء مبدل[2] من الواو، كما في وُرَاث وتراث، ووُكَلة وتُكَلة، واتَّعد، فلهذا قصُرت عن الواو فلم تدخل إلّا على لفظة «الله» وفيها الخصائص الثلاثةُ التي كانت في الواو وحكى الأخفش[3] : تَربِّي، و : تَرَبِّ الكعبة وهو شاذٌ.

ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا، مختصة، أيضاً، بلفظ «الله» في الأمور العظام، وكذا «مِن» مكسورة الميم، وقد تضم[4] ، والكسر أكثرُ، مختصة بلفظ

---

(١) هي التي يسمونها واو المعية. والرضي يقول، أحيانا، : واو الجمعية. ومعنى تسميتها واو الصرف، وهي تسمية الكوفيين، أنها تصرف ما بعدها عن مشاركة ما قبلها نظراً إلى أصل معنى الواو الذي هو الجمع.
[انظر المرتجل ص ٢٠٧].

(٢) ط : بدل.

(٣) رصف المباني ص ١٧٢، والجنى الداني ص ٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٤.

(٤) أي الميم، وقد ذكر الشارح هذا الكلامَ في أثناء الحديث عن (مِنْ) الجارّة.

«ربي»، ومذهب سيبويه(١)، كما ذكرنا، أنها حرفُ جرٍّ، قامت مَقامَ الباءِ، وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها، كما تقول في العلم : شُمس بن مالك، بضم الشين .

ومذهب بعض الكوفيين : أَنَّ المضمومة الميم مقصورة(٢) من أَيْمُن والمكسورتها مقصورة من يمين.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ «أيمن» كما يجيء ، مختص(٣) بالله أو بالكعبة و «مِن» مختصة بلفظ «رَبِّي».

ولا مَنْعَ أن يقال : تغير حكمه عند اختصاره، ويمكن أن يستدل ببنائه على أنه ليس محذوفاً من «أيمن» المعرب ؛ لأن اختصار المعرب ورده إلى حرفين، لا يوجب البناء، كما(٤) في : يد، ودم.

والأولى أن يقال إنّ ما رُوي من قولهم : مُنُ اللهِ(٥)، مضموم الميم والنون، ومكسورهما مع لفظ «الله» وحدَها : هي «من» الجارة، المستعملة مع «ربّي»، اتبعت النون الميم ضماً وكسراً، للساكنين.

وأمّا : مَنَ اللهِ بفتحتين(٦)، فنقول : أصلها : مِنَ بكسر الميم وفتح النون، اتبع الميم النون وإن كانت فتحتها عارضةً للساكنين، طلباً للتخفيف، فعلى هذا، «مِن» الجارّة تختص في القَسَم بربي، أو بالله.

---

(١) الكتاب ٢/١٤٥ بولاق، وانظر المغني ص ١٣٦، والإنصاف، المسألة ٥٩ ٢/٢٤٦.

(٢) أي : مختصرة بالحذف، من أيمن.

(٣) ط : مختص كما يجيء بالله . . .

(٤) د، : بدليل يد ودم.

(٥) ذكر المرادي في الجنى ص ٥٤١ عشرين لغة. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ /١٥٥.

(٦) م : بفتح الميم والنون.

وقيل : بل الثلاثة، أي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة «الله» مقصورة من أيمن.

أمّا اختصار : مُنُ الله بضمتين، فظاهر، وأما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا أرى لكونهما مقصورتَيْنِ منه وجهاً، لأنّ «أيمن»، عندهم واجب الرفع سماعاً، كما يجيء والقصر لا يوجب البناء، فمن أين جاء كسر النون وفتحها، بلى، لو جاء أيمن الله على ثلاثة أوجه، أي بالرفع والنصب والجر، كما جاء يمين الله رفعاً ونصباً عند الجميع، وجراً، أيضاً عند الكوفيين، جاز أن يقال : أتبع الميم النون فتحاً وكسراً.

ويجوز أن يكون : مَنَ الله بفتحتين، مقصوراً من : يمينَ الله باتباع الميم للنون بعد القصر، ولا يجوز أن يكون : مِنِ الله بكسرتين مقصوراً من يمين الله باتباع النون للميم لأن حركة الإعراب لا تزال لأجل الاتباع.

وأما : أَيم الله بفتح(١) الهمزة وكسرها(٢) مع ضم الميم، فمقصورانِ من : أَيمن الله، بفتح الهمزة وكسرِها.

وقد يقال : هَيم الله بقلب الهمزة هاء مفتوحة، وقد تحذف الياء(٣) مع النون، فيقال : أَم الله بفتح الهمزة وكسرِها، وكل ما قُصِر من أيمن لا يستعمل إلاّ مع لفظة «الله»، ولا يُستعمل مع الكعبة، كما استعمل أيمن، معها، وقد يقال : مُ الله(٤)، بضم الميم وكسرها مقصورتَيْنِ من «مِن» «و» «مُن» على ماقال(٥) سيبويه، وقيل : هما مقصورتان من أيمن، ففي كسر الميم، إذن، إشكالٌ، وقيل : المكسورة مقصورة من(٦) يمين، وقيل : هما بدلان من الواو، كالتاء، لكون الميم والواو شفهيتَيْنِ فاختصّا

---

(١) نُقلت عن تميم. [المساعد ٢ / ٣١١].

(٢) نقلت عن سُلَيم. المصدر نفسه.

(٣) شرح الشافية ٢ / ٢٥٤.

(٤) المسائل العسكريات ص ٧١، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢ / ١٥٤.

(٥) الدُرر المبثّة ص ٧٣.

(٦) وهو رأي ابنِ جني. [المنصف ١ / ٦١].

بلفظ الله كالتاء، وفيه نَظرٌ؛ لأن الكلمة التي على حرف، لم تجئ في كلامهم مضمومةً.

وإذا حذف حرف القسم الأصلي، أعني الباء، فإن لم يبدل منها، فالمختار النصب بفعل القسم، ويختص لفظ «الله» بجواز الجر مع حذف الجار بلا عِوَضٍ، والكوفيون[1] يُجَوِّزون الجَرَّ في كل[2] ما حذف منه الجار من المقسم به وإن كان بِلا عِوَضٍ، نحو: الكعبة لأفعلن*، و: المصحف لآتِيَنَّ*.

ويختص لفظ «الله» بتعويض «ها»، أو همزة الاستفهام من الجار، وكذا يُعَوَّض من الجارِّ فيها: قطع همزة «الله» في الدرج، فكأنها حذفت للدرج ثم رُدَّت عِوَضاً من الحرف.

وجار[3] الله، جعَل هذه الأحرفَ بدلاً من الواو، ولعل ذلك لاختصاصِها بلفظة «الله» كالتاء، فإذا جئت بهاء التنبيه بدلاً، فلابد أن تجيءَ بلفظ «ذا» بعد المقسم به نحو: لا، ها الله ذا وإي ها الله ذا، وقوله[4]:

٤١٢ تعلَّمنْ ها لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

والظاهر أنّ حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة، كما يأتي في حروف التشبيه: قُدِّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف، ليكونَ عوضاً منه.

وإذا دخلت «ها» على «الله» ففيه أربعةُ أوجهٍ، أكثرُها إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من «الله» فيلتقي ساكنان: ألف «ها» واللام الأولى من «الله»، وكان

---

(١) المساعد ٢/ ٣٠٧.

(٢) م، د: جميع.

(*) لا يجوز القسم بغير الله سبحانه وتعالى.

(٣) أي الزمخشري. [المفصّل ٣٤٤، ابن يعيش ٨/٣٢].

(٤) هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء الصَّيداوي.
(شعر زهير برواية الأعلم ص ٨٨). وقد تقدم تخريج البيت في باب اسم الإشارة، في أول هذا الشرح.

القياس حذف الألف لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة، كالضالين، أما في كلمتين، فالواجبُ الحذْفُ نحو : ذا الله، وما الله، إلّا أنه لم يحذف، في الأغلب، ههنا ، ليكون كالتنبيه على كون ألف «ها» من تمام (٢٤٢ /ب) «ذا»، فإن : ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، ربما يُوهم أن الهاء عوض عن(١) همزة «الله»، كهرقت، في أرقت(٢) ، وهِيّاك في إياك(٣) .

والثانيةُ، وهي المتوسطة في القِلَّة والكَثرة، ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، للساكنين، كما في : ذا الله، وما الله، ولكونها حرفاً، كَلاَ، وما، وذا.

والثالثةُ وهي دونَ الثانيةِ في الكَثرة : إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع كونها في الدرج، تنبيهاً على أن حَقَّ «ها»، أن يكون مع(٤) «ذا» بعد «الله»، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج.

والرابعةُ حكاها أبو علي، وهي أقل الجميع : هأَلله، بحذف همزة الوصل وحذف ألف «ها» للساكنين بعد قلبها همزة، كما في : الضأَلين ودأبة(٥).

قال الخليل(٦) : ذا من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمر ذا، أو فاعل، أي : ليكونَنَّ ذا، أو لا يكون ذا، والجواب الذي يأتي بعده نفياً أَوْ إثباتاً، نحو : ها الله ذا لأفعلنَّ، أو : لا أفعل : بدل من الأول ، ولا يقاس عليه، فلا يقال : ها الله أخوك ، أي لأنا أخوك ونحوه .

وقال الأخفش(٧) : ذا، من تمام القسم ، إمّا صفة لله، أي : الله الحاضر الناظر،

---

(١) م : من.

(٢) الإبدال لابن السِّكِّيت ص ٨٨.

(٣) الإبدال لابن السكيت ص ٨٩.

(٤) م : في أول ذا.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٠٧.

(٦) نقله عنه سيبويه في الكتاب ٢/١٤٥ بولاق. وانظر المقتضب ٢/٣٢١ الطبعة الأخيرة.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣٠.

أو مبتدأ محذوف الخبر، أي : ذا قسمي ، فبعد هذا إمّا أن يجيء الجواب ، أو يحذف مع القرينة .

وأمّا همزة الاستفهام ، فإما أن تكون للإنكار، كقول الحَجَّاج في الحَسَن البصري ، رحمه الله : آللهِ ليقومَنَّ عبد[1] من العبيد فيقولنَّ كذا وكذا .

أو للاستفهام ، كما قال صلى الله عليه وسلم، لِعبدِ اللهِ بنِ[2] مسعودٍ رضي الله عنه لما قال هذا رأس أبي جهل : آللهِ الذي لا إلهَ غيره[3]،

فإذا دخلت همزة الاستفهام على «الله»، فإمّا أن تبدل الثانية ألفاً صريحةً، وهو الأكثرُ، أو تسهَّل كما هو القياس في : آلرجل، ونحوه ، ولا تحذف لِلَّبْس، ولا تبقى لِلاستثقال .

وأما قطع همزة «الله» ، فهو في مكان مخصوص ، وذلك إذا كان قبله فاء، قبلها همزة الاستفهام، تقول لشخص، هل بعت دارك فيقول نعم ، فتقول : أفألله لقد كان كذا، ويجوز دخول الفاء من غير استفهامٍ نحو : فألله لقد كان كذا، وهمزة الاستفهام ليست عوضاً من حرف القَسَم ههنا، للفصل بينها وبين «الله» بفاء العطف .

وعند الأخفش : الفاء : في : أفألله[4] ، زائدةٌ .

ودليل كون هذه الثلاثة أبدالاً ، معاقبتها لحرف القسم، ولزوم الجر معها دون النصب، مع أن النصب بلا عوض أكثر، كما تَقَدَّمَ .

---

(١) ط : العبيد من العبيد.

(٢) أحد الصحابة الأجلّاء. عرض القرآن على النبي صلوات الله وسلامه عليه، وعليه الأسود وزر بن حُبَيْش . توفي سنة ٣٢هـ.

[معرفة القراء الكبار ٣٣/١، غاية النهاية ٤٥٨/١].

(٣) في مخطوطة البغدادي ق ٣٤٥/ب رقم ١٠ : «هذا القول لابن مسعود، كان في غزوة بدر، لما جاء برأس أبي جهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم».

(٤) انظر البغداديات ص ١٨٩ .

واعلم أنَّ الجملتين، أعني القَسَم والجوابَ، كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القَسَم كجملةٍ واحدةٍ.

فإن كانت القَسَمية اسميةً، فإمّا أن يتعينَّ الاسم الذي جعلته مبتدأً للقسم، كأيْمُن الله، ولعمرك، أو، لا، فإن تعينَّ وَجَبَ حَذْفُ الخبر، كما مَرَّ في باب المبتدأ(١)، لدلالةِ ذلك اللفظ على تعينُّ الخبر وهو: «ما أقسم به(٢)»، وسدّ الجواب مَسَدَّ الخبر، وإن لم يتعينَّ، كأمانة الله وعهد الله، ويمين الله، جاز لك حذف الخبر وإثباته، نحو. أمانة الله، ويمين الله وعهد الله لأفعلن، والمراد بأمانة الله: ما فرض الله على الخلق من طاعته(٣) كأنها أمانة له تعالى: عندهم، يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالى سالمةً، قال تعالى:

﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ(٤) ...﴾ الآية،

ومعنى يمين الله تعالى ما حلف به تعالى من قوله:

﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا(٥) و: وَٱلَّيْلِ(٦) و: وَٱلضُّحَىٰ(٧)﴾،

ونحوها، أو اليمين التي تكون بأسمائه تعالى نحو: واللهِ ورَبِّ الكعبة، والخالق، ونحو ذلك، والمعنى: يمين الله يَميني، ويجوز إثبات الخبر، نحو: على أمانة الله، وعليَّ عهد الله، وعليّ يمين الله، وكذا تقول: الكعبةِ أو المصحفِ لأفعلن، أو: الكعبة يميني لأفعلن.

---

(١) في الشرح الأول.

(٢) يعني أن التقدير مثلاً: أيمن الله هو ما أقسم به.

(٣) د: ... على الخلق وأودعه عندهم من طاعته.

(٤) الأحزاب /٧٢، والآية بتمامها:
﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾.

(٥) الشمس / ١.

(٦) الليل / ١، ونصها:
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾.

(٧) الضحى /١.

(*) لا يجوز شرعا في العقيدة القسم بغير الله تعالى.

وقال الفراء : إن كان المبتدأ اسمَ معنى نحو : لعمرك وأيمن الله فجواب القسم : خبره ، ولا يحتاج إلى تقدير خبرٍ آخرَ؛ لأنَّ : لعمرك : يمين، ولأفعلن، يمين أيضاً، فهو هو .

وليس بشيءٍ ، لأن العَمر، معناه البقاء فهو مقسمٌ به، و : لأفعلن، مقسمٌ عليه، فكيف يكون هذا ذاك، وكذا الكلام في : أمانة الله، وأيمن الله، ونحوه .

والمبتدأ المحذوف خبره، إنِ اقترن بلام الابتداء، نحو : لعمرك ولا يمن الله : وجب رفعه .

قال الجُزولي : لم يسمع في لفظ «الله» إلّا النصب أو الجر، دون الرفع، وجوَّز الأندلسي الرفعَ قياساً.

وأيمن الله عند الكوفيين، جمع[1] يمين ، فهو مثل : يمين الله ، جُعِلت همزة[2] القطع فيه وصلاً، تخفيفاً لِكَثرة الاستعمال ، كما قال الخليل في همزة «أل» المعرِّفة[3] .

وعند سيبويه[4] : هو مفرد مشتق من اليُمن، وهو البركة، أي : بركة الله يميني، وهمزته للوصل في الأصل، والدليلُ عليه تجويز كسر همزته وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله، ويُستبعد[5] أن تكون الهمزة في الأصل مكسورةً ثم فتحت تخفيفاً، لعدم «إفعُل» بكسر الهمزة[6] في الأسماء والأفعال، ولذا قالوا في الأمر من : نصر أُنصر بضم الهمزة ويُستبعد أصالة «أفعُل» في المفردات، فيصدق ههنا قوله[7] :

٥١٣ فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجرُ

---

[1] الإنصاف، المسألة ٥٩ (٢/٢٤٦) ، والجنى ٥٣٨.

[2] د : الهمزة.

[3] انظر باب المعرفة والنكرة في أول هذا الشرح.

[4] الكتاب ٢/٣٠٩ بولاق. ، وانظر الجنى ٥٣٨ ، والدرر المبثثة ص ٧٣.

[5] د : ويبعد.

[6] أي بكسر الهمزة وضم العين.

[7] لبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ٦٥ دار صادر، بيروت). وقد تقدم البيت.

وإذا تكررت الواو بعد واو القسم، نحو قوله تعالى :

﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾(١) ،

فذهب سيبويه(٢) والخليل ، أن المتكررة واو العطف وقال بعضُهم (٢٤٣/ أ) هي واو القسم والأولُ أقوى، وذلك لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلاً من الباء ولم تُفِد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول ، بل يكون التقدير : أُقسِم بالليل ، أقسم بالنهار : أقسم بما خلق، فهذه ثلاثةُ أيْمانٍ كُلُّ واحدٍ منها مستقلٌ، وكل قَسَمٍ لا بُدَّ له من جوابٍ(٣) ، فتطلب ثلاثة أجوبة، فإن قلنا حذف جوابان استغناءً بما بقي بعد الحذف ، فالحذف خلاف الأصل، وإن جعلنا هذا الواحد جواباً للمجموع، مع أن كل واحد منها، لاستقلاله، يطلب جواباً مستقلاً، فهو، أيضاً، خلاف الأصل، فلم يبق إلّا أن نقول : القَسَم شيءٌ واحدٌ، والمقسم به ثلاثة، والقسم هو الطالب للجواب ، لا المقسم به، فيكفيه جوابٌ واحدٌ، فكأنه قال : أقسم بالليل والنهار وما خَلَقَ :

﴿ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ﴾(٤) ،

أي أقسم بهذه الثلاثةِ : إنّ الأمر كذا، وأيضاً، فإنك تقول مُصرِّحاً بالعطف : بالله فالله لأفعلن ، وبحياتك ثم حياتك لأفعلن، ولا تقول : أقسم بالله، أقسم بالنبي صلى الله عليه وسلم لأفعلن، والحمل على ما ثبت في كلامهم أُولى .

واعتُرِض على كون واو العطف ، بلزوم العطف على عاملين؛ لأن النهار إذن، يكون معطوفاً على الليل، وإذا تَجَلَّى، معطوف على : إذا يَغشى ، والعاطف واحد.

أجاب جار الله(٥) بأن قال : الواو كأنها عِوَضٌ عن(٦) حرف القسم وفعله معاً،

---

(١) الليـل / ١، ٢.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٦ بولاق. وانظر المغني ص ٦٣٤.

(٣) انظر المغني ص ٦٣٤، ٧٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٣١.

(٤) الليـل / ٤.

(٥) أي الزمخشري. ابن يعيش ٨/ ٣٢ وما بعدها.

(٦) م : مِن.

وذلك لأنه، لكثرة ما استعمل في القسم، لم يستعمل الفعل معه، فصار، لمّا لم يجامع الفعل، كأنه عوض من الفعل، أيضاً، كما أنه عوض من الحرف، فقوله : والنهار، كأنه معطوفٌ على عاملٍ واحدٍ، هو الواو.

قال المصنف(١) : فيلزم على هذا : ألّا يجيز : بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى، وقد جاء قولُه تعالى :

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا(٢) عَسۡعَسَ﴾ ،

فقوله تعالى : والليلِ، وإن لم يكن قبلَه معمولان، إلّا أنه يكون الواو فيه قائمةً مَقامَ أُقسم والباء، حتى كأنه يجرُّ وينصب، وهو المحذور.

وقال المصنف(٣) : إنما جاز هذا، لأنه مثل : إنّ في الدار زيداً والحُجرة عَمراً، كما مَرَّ في باب العطف.

وعلى ما قدَّمنا في باب الظروف المبنية : إنّ التقدير : وعَظَمَةِ الليلِ إذا يغشى، فالعامل في الليل، في الحقيقة، هو العظمة المقدرة، وكذا في : إذا يغشى، فيكون الواو قائماً مَقامَ العَظَمة، وهي عامل واحدٌ، فيكون التقدير(٤) : بعظمة الليل وقت عسعسته، فالعامل في المجرور والمنصوب شيءٌ واحد.

واعلم أنَّ القَسَم على ضربين : إمّا قَسَم السؤال، وهو : نشدتك الله، وعمَّرتك الله، وعَمْرَكَ الله، وقعدك اللهَ، لتفعلن، وقد يستعمل «لعمرك» في قَسَم السؤال، فجواب قَسَم السؤال : أمرٌ أو نهيٌ، أو استفهامٌ كقوله(٥) :

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٣٣، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢١.

(٢) التكوير / ١٥، ١٦، ١٧.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٣٣.

(٤) «يعني في الآية الثانية، ولو قال : وقت غشيانه لكان أولى؛ لأنه في الكلام على : والليل إذا يغشى». [حاشية الشريف الجُرجاني ٢/ ٣٣٧].

(٥) قيس بن الملوَّح، مجنون بني عامر. (ديوانه ٢٨٦).
الخزانة ٤/ ٢١٠، ٥٨٤ بولاق، المنصف ٣/ ٢١؛ وفيه : سُعدى بدل ليلى، ابن يعيش ٩/ ١٠٢، المقتصد=

٨١٠ بدينك هل ضممت إليك ليلى قُبَيْلَ الصبحِ أو قَبَّلْتَ فاها

ويُجاب بإلّا، ولمّا، نحو : نشدتك بالله إلّا فعلت ، أو : لَمَّا فعلت[١] ، وقد مضى في باب الاستثناء[٢].

وقوله[٣] :

٨٦ قعيدك ألّا تُسمعيني ملامةً ولا تَنْكِئِي قَرْحَ الفؤادِ فَيَيْجَعَا

أَنْ فيه زائدة .

وربما قيل في قسم الطلب، أيضاً : لتفعلنَّ، ولنفعلنَّ، فيكون خبراً بمعنى الأمر.

قولـه : «ويُتَلَقَّى القسم بالـلام، وإنَّ، وحـروف النفي »، معنى يُتَلَقَّى : أي يُستقبل، والمعنى : يجاب القسم ، يقال : تَلَقَّاه بكذا واستقبله به، أي أجابه به.

اعلم أَنَّ جوابَ القسم : إمّا اسمية أو فعلية، والاسمية إمّا مثبتة ، أو منفية، فالمثبتة تُصَدَّرُ بإنَّ مشددة، أو مخففة، أو باللام[٤] ، وهذه اللام : لام الابتداء المفيدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين «إنّ»، إلّا من حيث الفِعْلُ.

وإنما أُجيبَ[٥] القسم بهما لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، واللام الـداخلة بعـد «إنّ» المكسورة، في الأصل لام الابتداء، أيضاً، كما يجيء في باب

= ٨٦٤/٢؛ قال المحقق : «والشاهد فيه مجيء القسم على سبيل الاستعطاف، وهم يطلقون على مثل هذا النوع القسم الاستعطافي».

«كأنه قال : أسألك بحق دينك أن تُصْدِقَني وتُعَرِّفَني الحقيقة».

[المقتصـــد ٨٦٤/٢].

(١) انظر سيبويه ٤٥٥/١ بولاق.

(٢) في الشرح الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٦٣ من القسم الأول .

(٤) انظر المقتضب ٣٣٤/٢.

(٥) د : وإنما صلحا لأن يكونا في جواب القسم لأنهما . . .

«إنَّ»، فلا تدخل هذه اللام، أعني لام جواب القسم، إلّا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد «إنَّ».

ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل، لزيدٌ قائم، جواب القسم أيضاً والقسم قبله مقدر، فعلى هذا، ليس في الوجود عندهم، لام الابتداء، قالوا: لأنك تقول: لَطعامَك زيدٌ آكِلٌ، فقد دخلت على غير المبتدأ.

وأجيب بأنها في التقدير داخلةٌ على المبتدأ، ورُدَّ عليهم بنحو: ظننت لَزيدٌ قائمٌ، ولام القسم لا مدخل له بعد «ظننت» المفيد للشك.

ويجوز أن يعتذروا بأن الظن الغالب قائمٌ مَقامَ العِلْم، فهو مثل قولهم: يعلم الله إنَّ زيداً قائمٌ، بكسر «إن»، ولهذا قال بعضُهم: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[1]: ظَنُّوا «كالقَسَم، و: مالهم جوابه، وليس بنصٍّ، إذ يحتمل[2] التعليق، بلى، لو جاء مثل: ظننت لقد فعل، لكان نصّاً في إجراء ظننت مُجرى القَسَم[3].

ثم نقول: إنَّ الأَولى كونُ اللام في: لَزيد قائمٌ: لام الابتداء، مفيدة للتأكيد، ولا نقدِّر القسم كما فعله الكوفية؛ لأن الأصل: عدم التقدير، والتأكيدُ المطلوب من القَسَم: حاصلٌ من اللام.

ثم إنها لا تجامع حرف النفي، وإن جاز أن تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو: لزيد ما هو قائم (٢٤٣ / ب)، ولا يقال: لَما زيد قائم، وذلك لأنَّ اللام

---

(١) فُصِّلَتْ /٤٨، ونصُّها:
﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾.

(٢) ظن ههنا بمعنى اليقين؛ أي: «استيقنوا؛ لأن (ما) ههنا حرف، وليس باسم، والفعل لا يعمل في مثل هذا، فلذلك جعل الفعل ملغى».

[معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٦٨].

وانظر: فتح القدير ٥٢٢/٤، الكشاف ٤٥٧/٣، ابن كثير ١٠٤/٤، تفسير أبي السعود ٢٦/٥.

(٣) لأنه لا يكون من التعليق بسبب وجود (قد) بعد اللام.

للتقرير والإثبات، وحرف النفي للرفع والإزالة، فبينهما في ظاهر(١) الأمر تنافٍ، وأمّا قولُك : لزيد ما هو قائم، وإنَّ زيداً لم يقم، فإنّ، واللام : أثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعةٍ بين الحرفَيْنِ .

ثم إن لامَ الابتـداءِ تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ(٢) في كونه أول جزأي(٣) الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم، قال المتلمّس(٤) :

٨١١ لأُورثُ بعدي سُنَّةً يُقتدَىٰ بها وأجلو عَمَى ذِي شُبهةٍ إن توهَّما

وتدخل على مضارع مصدَّر بحرف التنفيس نحو : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾(٥) ، خلافاً للكوفيين(٦) ، كما مَرَّ، ولا تدخل على الماضي وإن كان أولَ جُزْأَيْ الجملة، لِبُعْده عن مشـابهـة الاسم، فإذا دخله «قـد»، كَثُرَ دخـول لام الابتداء عليه، نحو : «لَّقَدْ سَمِعَ(٧)»، و : «وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا(٨)» وذلك لأنها تقرِّب الماضيَ من الحال ، فتصيرُ الماضيَ

---

(١) د : فبينهما تنافر في ظاهر الأمر.

(٢) في د بعد قوله : «للمبتدأ» : «لأنه مضارع للاسم، وهو مجرد عن العامل كالمبتدأ . . . » .

(٣) م ، د : طرفي.

(٤) يعاتب خاله الحارث بن التَّوْءم اليشكري.

ديوانـه ص ٢ (تحقيق حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م)، والأصمعيات ٢٤٤ - ٢٤٦ ، والرواية هكذا :

لأورث بعدي سُنَّةً يُهتدى بها وأجلوَ عن ذي شُبهةٍ أن يُفهَّما

والخزانة ٧٣/٣، و ٢١٤/٤ بولاق.

الشاهد فيه أن اللام في (لأورث)لام الابتداء دخلت على المضارع للتوكيد وليست في جواب قسم .

(٥) الضحى / ٥، ونصها :

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤ ، والمغنى ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٧) آل عمران / ١٨١ ، والآية بتمامها :

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ .

(٨) سبأ / ١٠ ، ونصُّها :

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ .

كالمضارع، مع تناسب معنى اللام ومعنى «قد»، لأن في «قد»، أيضاً، معنى التحقيق والتأكيد.

وتدخل، أيضاً، لام الابتداء، على خبر المبتدأ، إذا وقع موقع المبتدأ، أي تقدَّم عليه نحو: لَقائم زيدٌ، ولفي الدار زيدٌ، وعلى معمول خبر المبتدأ، أيضاً، إذا وقع موقع المبتدأ، نحو: لَطعامَك زيدٌ آكِلٌ، ولفي الدار زيدٌ قائم، بشرط كون العامل اسماً، كما ذكرنا، أو فعلاً مضارعاً نحو: لَطعامَك زيدٌ يأكل، أو ماضياً مع «قد» نحو: لَطعامَك زيدٌ قد أكل، ولا يقال: لَطعامَك زيدٌ أَكَلَ.

ولا تدخل على غير ما ذكرنا، من حرف الشرط وغيره، وإنما تدخل على نِعْمَ وبِئْسَ، وإن كانا في الأصل ماضيين، بلا «قد»، لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم، فقولك: لنِعْمَ الرجلُ زيدٌ، كقولك: لَحَسَنٌ زيدٌ.

وإذا وقع لام الابتداء بعد «إنَّ»، جاز وقوعها في غير هذه المواقع أيضاً، نحو: خبر المبتدأ المؤخر، نحو إنَّ زيداً لقائم، كما يجيء في باب «إنَّ».

واللام في جميع ما ذكرنا ليست جواباً لِقَسَم مقدَّرٍ، خلافاً للكوفية، بل هي لام الابتداء.

والاسمية المنفية مصدَّرة بما، معملةً عند أهل الحجازِ، مهملةً عند غيرهم أو بلا التبرئة، على اختلاف أحوالها، نحو: والله لا زيد فيها ولا عمرو، و: والله لا رجل في الدار، و: الله لا فيها رجل ولا امرأة، وإمّا مصدَّرة بإنْ نحو: والله إنْ زيد قائم.

وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصديره باللام وكَسْعُهُ⁽¹⁾ بالنون، نحو: لَأضرِبَنَّ، إلاّ أن تدخل على متعلق للمضارع مقدَّم عليه، كقوله تعالى:

---

(1) الكَسْعُ: الضرب بالرِّجْل على مؤخرة الإنسان، ويستعمل الرضي هذا الاسم مُريداً به: إضافة شيء إلى ما قبله، ويريد ههنا ضم نون التوكيد إلى آخر الفعل المبدوء باللام.

﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾(١) ،

فإن فيه اللام فقط، وكذا إن دخل على حرف التنفيس، نحو : والله لسوف أخرج، فلا يؤتى بالنون، اكتفاءً بإحدى علامَتَيْ الاستقبال عن الأخرى، وقَلَّ خُلُوُّ المضارع مِن اللام، اكتفاءً بالنون، وقد جاء(٢) :

٨١٢ وقتيلُ مرَّةَ أثأرَنَّ فإنه فَرْغٌ وإن أخاهُمُ لم يُقْصَدِ(٣)

ولا يجوز عند البصريين الاكتفاءُ باللام عن النون إلاّ في الضرورة، والكوفيون أجازوه بلا ضرورةٍ، ويُحكى عن أبي عليّ موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون ، قال(٤) :

٨١٣ تألَّى ابن أوس حلفة لَيردُّني إلى نِسوة كأنهن مفائدُ

بفتح اللام وضَمِّ الدالِ ، ويروى : لِيردَّني بكسر اللام ونصب الدال(٥).

وبعضُ العرب يكسِر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو : والله

---

(١) آل عِمران / ١٥٨.

(٢) قائل البيت : عامر بن الطُّفَيْل.

المفضليات ص ٣٦٤، ضرائر الشعر ص ١٥٧، المغني ص ٨٤٥، المساعد ٢/٣١٧، معاني الحروف للرماني ص ٨٥؛ وفيه : . . . وإن أخاكم لم يثأر بدل وإن أخاهم لم يُقْصَدِ، رصف المباني ص ٢٤٠ ؛وفيه :

. . . حَقّ وإن أباهُمُ لم يُثْأَر، الأمالي الشجرية ٢/٢٢١ ؛ وفيه : فرغ، بالغين، بدل فرع، لم يثار بدل لم يقصد. و«قتيل مرة» : «حنظلة بن الطفيل» أخو الشاعر.

و (فَرْعٌ) : رأس في قومه شريف، و (فرغ): أي هدر لم يتأر له. وقوله «أخاهم» أي : أخا بني مرة، يعني رئيسهم في تلك الموقعة لم يُقْصَدِ : لم يقتل، يقال : أقصدت الرجل إذا قتلته.

وقوله : (أثأرن) : «يريد : لأثأرنَ». [ضرائر الشعر ١٥٨].

الشاهد فيه أنه قد يخلو المضارع عن اللام استغناءً بالنون كما هنا، والأكثر : لأثأرن بهما جميعاً.

(٣) د، ط : يضهــــد.

(٤) هو زيد الفوارس الضَّبِّي.

الخزانة ٤/٢١٨ بولاق، المقَرب ١/٢٠٦، رصف المباني ٢٤٠، ضرائر الشعر ١٥٧، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٥٢٨،

و (تألى) : حلف، و (المفائد) : عِيدان الحديد التي يُشوى عليهااللحم، يكني بذلك عن خِسَّتِهِنَّ. جمع مفاد، وهو السفّود. الشاهد فيه أنه قد استغنى بلام التوكيد عن النون، وهذا ظاهر.

(٥) «على نصب الفعل بأَنْ مضمرة على أنها لام كي» [الخزانة ٤/٢١٨ بولاق].

لِتفعلن، هذا كُلُّه إن كان المضارع استقبالاً، فإن كان حالاً، فالجُمهور جوّزوا وقوعَه جوابـاً للقسم، خلافاً للمبرد(١)، وذلك لأنه متحقق الوجود، فلا يحتاج إلى تأكيده بالقسم كما مَرَّ في المضـارع، والأَولى الجـواز، إذ رُبَّ موجـودٍ غير مشاهد، يَصِحُّ إنكاره، وأنشد الفراء(٢) :

٨١٤ لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتُكُمْ لَيَعْلَمُ ربي أَنَّ بيتيَ واسِعُ(٣)

وتقـول : والله لَيصـلّي زيد، فيجب الاكتفاء باللام، ولا يؤتى بالنون لأنها علامة الاستقبال، كما مَرَّ في المضارع.

وإن كان المضارع منفياً فنفيه بما، وإن، ولا، على ما مضى، لكن «ما» و «إن» إذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدَّم في الأفعال الناقصة، فالمبرد(٤) لا يُجَوِّز : والله ما أقوم، وإن أقوم، لكونه، إذن، ظاهراً في الحال، ومذهبه أن المقسم عليه لا يكون حالاً(٥).

ولا يجوز نفي المضارع بلم، ولن، في جواب القَسَم، لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار، كما يجيء، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله، وإن أبطلوا العمل لم يتعيَّن النافي المحذوف.

---

(١) في المقتضب ٢/٣٣٣ الطبعة الأخيرة : «. . . تقول : والله لا أضربُكَ، واللهِ ما أكرمُكَ، ولا تحتاج إلى النون؛ لأن (ما) يدلُّ على الحال».
من هذا يظهر أنّ المبرد يجيز أن يقع المضارع للحال في جواب القَسَم !.

(٢) قائل البيت : الكميت بن معروف، شاعرٌ أدركَ الإسلام، وهو غير الكميت بن زيد، صاحب الهاشميات.
الخزانة ٤/٢٢٠، ٥٤٥، ٥٧٨ بولاق، العَيْني ٤/٣٢٧، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣١٦.
الشاهد فيه أن المضارع (ليعلم) الواقع جواباً لقسم إن كان للحال وجب الاكتفاء باللام كما هنا، فإن المعنى : ليعلم الآن ربي.

(٣) ط : أوسع.

(٤) قد سبق ذكر عبارة المبرد في المقتضب ٢/٣٣٣، الطبعة الأخيرة، وعلمنا أنه يُجَوِّزُ وقوعَ المضارع للحال في جواب القسم، لا كما وهم الرضي !.

(٥) د : وهو يمنع من كون المقسم عليه حالاً فينبغي أن يقول ما يقوم غداً ونحو ذلك. ولا يجوز نفي . . .

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً، فالأولى الجمع بين اللام و «قد» نحو: والله لقد خرج.

وأمَّا في نِعْمَ وبِئْسَ، فباللام وحدَها، إذ لا يدخلها «قد» لعدم تصرفهما، قال[1]:

٧٦١ يميناً، لَنِعْمَ السيدان وُجِدتُما   على كل حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر، جاز الاقتصار على أحدِهما[2] قال تعالى في الاستطالة:

﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾، إلى قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ[3]﴾، فلم يأتِ باللام[4]، للطول[5]، وقال الشاعر[6]:

٨١٥ حلفت (٢٤٤/أ) لها بالله حَلْفَةَ فاجرٍ   لَنَامُوا فما إن من حديثٍ ولا صالِ

---

(١) زهير بن أبي سلمى. (شعر زهير بشرح الأعلم ص ١٥، وصنعة ثعلب ص ٢٣).
وقد تقدم هذا الشاهد في أفعال المدح والذم، في هذا الشرح.
والشاهد فيه أن (نِعْمَ) إذا وقعت جوابَ قَسَمٍ فإنه لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدَها كما هنا.

(٢) انظر سيبويه ١/٤٧٤ بولاق، والمقتضب ٢/٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٣) الشمس / من ١ إلى بداية ٩ . والآيات بتمامهن:
﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ۝٨ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا . . .﴾ .

(٤) «قال الزجاج وغيره: هذا جواب القسم [قد أفلح مَنْ زَكّاها]، وحُذِفتِ اللامُ لطول الكلام، والتقدير: لقد أفلح، وقيل: الجواب محذوفٌ، تقديره: لتبعثن، وقال الزمخشري: تقديره: ليد مد منّ الله عليهم . . . ».
[البحر ٨/٤٨١].

(٥) أي: «لطول المعاطيف على القَسَم». [النهر الماد ٨/٤٧٧].

(٦) هو امرؤ القيس. (ديوانه ص ٣٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر سنة ١٩٥٨م).
الخزانة ٤/٢٢١ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ٥٤، الأُزهيَّة ٤١، المقتصد ٢/٨٦٥. المقرِّب ١/٢٠٥، المغني ٢٢٩، شرح أبياته للبغدادي ٢/٣٩٦، و ٧/٣٣٢، رصف المباني ١١٠، التبصرة والتذكرة ١/٧٧، ٤٥٢.
«والفاجر ههنا: الكاذب. و (الصالي): الذى يصطلي بالنار».
[مختار الشعر الجاهلي ١/٣٨].
الشاهد فيه أن قوله (لَنَاموا) جواب القسم، وجاز الربط باللام من غير (قد) لضرورة الشعر.

ويجب تقدير «قد» بعد اللام[1] ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا تدخل على الماضي المجرَّد كما مَرَّ، والاقتصار على اللام أكثرُ من العكس .

وأما نحو قوله[2] :

٨١٦ وأقسمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ

فمذهب سيبويه[3] : أنَّ «أنْ» موطئة كاللام في : لئِن جئتني لأكرمنَّك، فاللام في : لكان، إذن، جوابُ القسم، لا جوابُ «لو»، فيكون جواب القسم في قوله[4] :

٨١٧ وأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك، ولكن لم نجد لك مِدفعا

محذوفاً[5] وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط .

---

(١) أي لقد ناموا.

(٢) المُسَيَّب بن عَلَس، يخاطب بني عامر بن ذُهل من أبياتٍ يذكر فيها ما بينهم من العداوة.
الخزانة ٤/٢٢٤ بولاق، سيبويه ١/٤٥٥ بولاق، معجم الشواهد ١/٣٤٠، التبصرة ١/٤٥١، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٨٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٧ ؛ وفيه : «حُجَّةٌ أنّ (أنْ) مع (لو) بمنزلة اللام».

* الشاهد فيه أنّ (أنْ) عند سيبويه موطئة كاللام في : لئن جئتني لأكرمتك، فاللام في (لكان) جواب القسم لا جواب (لو).

(٣) الكتاب ١/٤٥٥ بولاق.

(٤) هو امرؤ القيس. (ديوانه ص ٨٥، الرحمانية سنة ١٩٣٠م)، وروايته : وجدِّك لو شيءٌ . . .
الخزانة ٤/٢٢٧ بولاق، ابن يعيش ٩/٧، ٧٤، تأويل مشكل القرآن ط ٢ ص ٢١٥ .
الشاهد فيه أنّ الجواب في البيت محذوفٌ، وهو جواب القسم لا جواب (لو) عملاً بمقتضى الضابط في اجتماع قسم وشرط والرضي استنبط هذا الحكم من كلام سيبويه من أنّ (أنْ) الواقعة بعد القسم موطئة كاللام.

(٥) في الصناعتين (لأبي هلال العسكري . ط ـ الآستانة سنة ١٣٢٠هـ) ص ١٣٦ : «أي لرددناه»، وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٥ ط ٢.
وأقول : إن جواب القسم ليس محذوفاً، ولكنه في بيت بعد هذا البيت، وهو :
إذن لرددناه، ولو طال مكثه لدينا ولكنا بحبّك وُلَّعا
فتكون جملة ولكن لم نجد لك مِدفعا : معترضة بين القسم وجوابه، أو بين (لو) الشرطية وجوابها.

وإن كان الماضي(١) منفياً، فَبِما. نحو : والله ما قام ، وأَمّا إن نُفِيَ بلا، وإن انقلب(٢) إلى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال(٣) :

٦٢٩ حَسْبُ المُحِبِّينَ في الدنيا عذابُهُمُ   تالله لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَها سَقَرُ

أي لا تُعَذِّبُهم، فلا يلزم(٤) تكرير «لا»، كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو : لا رَحِمَهُ اللهُ، وذلك لأنَّ الماضِيَ في الموضعين، بمعنى(٥) المستقبل، وفي غيرهما يجب تكريرها، نحو :

﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ(٦)﴾ ،

وربما جاءت في الشعر غير مكررة، كقوله(٧) :

٨١٨ وأيَّ أمرٍ سَيِّئٍ لافَعَلَه

وأَمّا قولُه تعالى :

﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ(٨)﴾ ،

فإنما لم(٩) يكرر فيه، لتكرير تفسير العقبة، وهو قوله : ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾،(١٠)

---

(١) ط : وإذا كان الماضي فيما منفياً، نحو . . .

(٢) جملة اعتراضية؛ لأنّ نفي المقصود به الدعاء يحوّله إلى مستقبل.

(٣) المُؤَمَّل بن أُمَيْل المُحاربي. والبيت من قصيدةٍ، قالها في امرأةٍ كان يهواها من أهل الحِيرة، يقال لها : هند, (الخزانة ٣٣٢/٨ هارون). وقد تقدم تخريج البيت في الفعل الماضي من هذا الشرح.

(٤) جواب قوله : وإن كان الماضي منفياً , , , الخ ,

(٥) د : انتقل إلى معنى الاستقبال.

(٦) القيامـــة / ٣١.

(٧) هو شهاب بنِ العيف العبدي، شاعرٌ جاهليٌّ أمره المنذر الأكبر أن يَهجوَ الحارثَ بنَ جَبَلَة، فقال :

لاهُمَّ إنّ الحارثَ بن جَبَلَهْ   زَنَّا على أبيه ثم قَتَلَهْ

الخزانة ٢٢٨/٤، ٢٢٩ بولاق. وزَنّا ـ بالتثقيل ـ : ضَيَّقَ.

الشاهد فيه أن عدم تكرار (لا) في الماضي خاصٌّ بالشِّعر، بدليل أنه لا يجوز في غير الدعاء والقسم : لاقام زيد.

(٨) البلد / ١١.

(٩) م : فإنما جاز عدم تكريره.   (١٠) البلد / ١٣.

إلى آخره، فكأنه قال : لا فكَّ رقبةً ولا أَطْعَمَ مسكيناً .

وإن كان المقسم عليه جوابَ شرطٍ مستقبل، وقبل ذلك الشرط قسم، قرنت أداة الشرط، كثيراً، بلام مفتوحة تسمى مُوَطِّئة، أي : مُمَهِّدَة، ومعيِّنة لكون الجواب للقسم، لا للشرط، نحو قولك : والله لئن أتيتني لآتينك، ويجوز : والله إن تأتني لآتينك، بِلا لام .

فإن حذف القسم وقُدِّر، فالأكثر : المجيء باللام الموطئة، تنبيهاً على القسم المقدَّر من أول الأمر.

وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى :
﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ (١)﴾ ،

وإن تقدم القسم على الشرط الماضي، وهو ما يكون بِلَوْ، فسيجيء حُكْمُهُ في حروف الشرط .

ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضي، والاسمية، سواء كان المضارع : لا يزال وأخواته، أو غيرها، قال(٢) :

---

(١) الأنعام /١٢١، والآية بتمامها :
﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ .

(٢) امرؤ القيس. (ديوانه ٣٢، أبو الفضل إبراهيم سنة ١٩٥٨م).
الخزانة ٤/٢٠٩، ٢٣١، ٦٣٧ بولاق، سيبويه ٢/١٤٧ بولاق، المقتضب ٢/٣٢٦، شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ٥٦، ٤١٣ [ط . عبدالقادر زكار، دمشق سنة ١٩٦١م]، المُخَصَّص ١٣/ ١١٥، الصناعتين ١٨٤، الطراز ٢/١٠٩، ٢١٤ [يحيى بن حمزة العلوي، ط سيد على المرصفي ، مصر سنة ١٩١٤م] ، الأمالي الشجرية ١/٣٦٩، التبصرة والتذكرة ١/٤٤٨ .
الشاهد فيه أنه يجوز حذف حرف النفي من الفعل المضارع الواقع جوابَ القسمِ كما هنا، وأصله : (لا أبرح)، فحذف (لا) .

٨٠٩ فقلت يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً [ولو قطّعوا رأسي(١) لديكِ وأوصالى]

وقال(٢) :

٨١٩ تاللهِ يبقى على الأيام ذو حِيَدٍ بِمُشمخِرٍ به الظَّيانُ والآسُ

وإنما لم تحذف من الاسمية، لأنها أقلُّ استعمالاً في جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف، وحُذِفَ من المضارع دون الماضي، لكونه في القسم أكثرَ استعمالاً منه، مع أن لفظ المضارع أثقلُ، ومن ثَمَّ جاز حذف حرف النفي في غير القَسَم من : لا يزال وأخواته ، قال(٣) :

٧٣٤ تَنْفَكُّ تسمع مما حَيِيـ ـتَ بِهالِكٍ حتى تكونَهْ

وإنما جاز فيها خاصةً، لِلُزوم النفي إياها فلا يلتبس بالإيجاب(٤) .

وأمّا قولُه(٥) :

---

(١) ليس في م ، ط.

(٢) مالك بن خالد الخناعي، كما في ديوان الهذليين ٣/٢ (مصر سنة ١٩٦٥م)؛ ورواية الصدر فيه :

والخَنْسُ لن يُعْجِزَ الأيامَ ذو حِيَدٍ . . . .

ونُسب في الكتاب ١٤٤/٢ بولاق إلى أمية بن أبي عائذ برواية للـه بدل تاللـه. ونُسب في ابن يعيش ٨٩/٩ إلى عبد مناة الهذلي. وهو في : المغني ص ٢٨٣، الإيضاح في شرح المفصل ١٤٩/٢.

و(حِيَد) كَعِنَب جمع حِيدَة، وهو العقدة في قرن الوعل، والمُشْمَخِرّ : الجبل الشامخ، والظَّيّان والآسُ : نوعان من النبات .

الشاهد فيه أنه حذف من (يبقى) لا، والتقدير : تالله لا يبقى.

(٣) خليفة بن براز، شاعرٌ جاهليٌّ.

الخزانة ٤٧/٤، ٤٨ بولاق = ٢٤٢/٩ هارون، ابن الناظم ص ٥١، ابن يعيش ١٠٩/٧.

الشاهد فيه أنه يجوز حذف (لا) من أخوات زال كما هنا، فإنّ التقدير : لا تنفك تسمع، وفي غيرها لا يجوز قياساً، وقد وَرَدَ سماعاً. [انظر الخزانة ٤/ ٢٣٣ بولاق].

(٤) د : ولم يحذف من مازال.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله. وقال البغدادي : «لم أقف على قائل هذا البيت ولا تكملته»، يريد ما يتصل به من شعر قبلَه أو بعدَه.

الخزانة ٤٥/٤ بولاق = ٢٣٧/٩ هارون، المقرّب ٩٤/١، معاني الفراء ٥٤/٢، ١٥٤، المغني ص ٥١٣، =

٧٣٣ فلا وأبي دَهماءَ، زالت عزيزةً [على قومها، ما[1] فتَّل الزَّند قادحُ]

فلم يحذف النافي، بل فُصِل بينه وبين الفعل، كما مَرَّ في الأفعال الناقصة.

وإنما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الإثبات، لأنها تكون في الأغلب علامتَينِ: اللام والنون، كما ذكرنا، فَحَذْفُ إحداهما يستلزم حذفَ الأخرى، فيكثر الحذف.

وإنما حُكِمَ بأن المحذوفة من المضارع «لا»، دون «ما» لأنها أكثر استعمالاً في نفي المضارع من «ما».

قوله: «ويحذف جوابه، إذا اعترض، أو تقدم ما يدل عليه»، أي إذا اعترض القسم، أي توسط الكلام، نحو: زيد والله قائم، و: قام والله زيد، وفي نهج البلاغة[2]: «قد[3] والله، لَقُوا الله».

قوله: «أو تقدمه ما يدل عليه»، نحو: زيد قائم، والله، و: قام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم، أو تأخر عنه، هو من حيث المعنى جوابُ القَسَمِ، وهو كالعِوَضِ من ذلك الجواب، مثل جواب الشرط في: أكرمك إن تأتني، كما مَرَّ في بابه[4].

وقد يجيء بعد الجملة الاسمية[5] قرينةٌ دالَّةٌ على الجواب، فيحذف، وليست من حيث المعنى بجوابٍ كالمذكورين، وذلك كقوله تعالى:

= ضرائر الشعر ١٥٦؛ وفيه: لعمر أبي دهماء بدل: فلا وأبي دهماء.

الشاهد فيه أنّ أصله: (فو أبي دهماء لازالت عزيزة) ففصل بين (لا) النافية، وبين (زالت) بالجملة القَسَمية التي هي: وأبي دهماء.

[1] ليس في م، ط.

[2] ص ٢١٢ ط. دار الشعب، من خُطْبَةٍ، تَحَدَّثَ فيها عن شهداء صِفِّين.

[3] ط: وقـد واللـه.

[4] في هذا الشرح، عند الكلام على الجوازم.

[5] د: وقد يجيء بعد الجملة الاسمية مع حرف يمنعه عمله فيما قبله.

﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ⁽١⁾﴾ ،
أي : ليُؤخذُنَّ، وليعاقَبُنَّ، لدلالة قوله :
﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ⁽٢⁾﴾ ،
الآية، عليه⁽٣⁾.

وقد تحذف الجملة القَسَمية، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً، دالاًّ عليها، نحو : لا أفعله عَوضُ، وعوضَ العائضين ، وإنما كان كذلك لِكَثرة استعمالِ «عَوْضُ» مع القسم ، مع أنّ معناه : أبداً، والبَتَّة ، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القَسَم، ولأجل إفادته قد يقدَّم على عامله قائماً مَقامَ الجملة القسمية وإن كان عامله مقترناً بحرف يمنع عمله فيما تقدمه، كنون التأكيد و «ما» ، فيقال : عَوْضُ لآتينك، وعوضُ ما آتيك لغَرَض سَدِّه مَسَدَّ القسم، كما يجيء في حروف الشرط نحو : أمّا يوم الجمعة فإنَّ زيداً قادمٌ، وقد يستعمل في غير القَسَم كقوله⁽٤⁾ :

٨٢٠ هذا ثنائي بما أوليتَ من حَسَنٍ   لازلت عوضُ قرير العين محسودا

ويقوم (٢٤٤ / ب) مقام الجملة القسمية⁽٥⁾، أيضاً، بعضُ حروفِ التصديق، وهو : «جَيْرِ»⁽٦⁾ بمعنى «نَعَمْ»، والجامع⁽٧⁾ : أنَّ التصديقَ توكيد وتوثيق كالقسم، تقول :

---

(١) الفجر / ١ ، ٢.

(٢) الفجر /٦.

(٣) متعلق بقوله : لدلالة؛ يعني أن الآية : ألم تَرَ كيف دليلٌ على جواب القسم الذي قدّره.

(٤) ربيعة بن مقروم الضَّبِّي، في مدح مسعود بن سالم بن أبي سلمى. المفضليات ص ٢١٤، الخزانة ٤/٢٣٤ بولاق.
و «عَوْضُ» : ضبطت في ا لأصول بالفتح والضم. قال الأنباري : أُراد بِعَوْض : الدهر، وهو مبني على الضم. وفي اللسان : عَوْض، يبنى على الحركات الثلاث .... » . [المفضليات حاشية ١٤ ص ٢١٤].
الشاهد فيه أن (عَوْض) ربما لا يستعمل في القَسَم كما هنا، وهو ههنا ظرفٌ بمعنى (أبدًا) متعلق بـ (لازالت).

(٥) م : الاسمية.

(٦) الجنى الداني ٤٣٣.

(٧) أي الوجه المشترك بين القسم وبعض حروف التصديق التي تقوم مقامه.

جَيْرِ، لأفعلنَّ(١)، كأنـك قلت : واللهِ لأفعلن، وهي مبنية على الكسر، وقد تفتح ككيف ، وليست اسماً بمعنى «حقاً(٢)» خلافاً لقوم(٣). وبناؤهما عندهم، لموافقة «جَيْـرْ الحرفية لفظاً ومعنى، ولا يكفي في البناء : الموافقة اللفظية.

ألا ترى إعراب «إلى» بمعنى النعمة(٤).

وقد يؤتى بها دون القسم، قال(٥) :

٨٢١ وقُلْنَ على الفردوس أَوّلُ مَشربٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كانت أُبِيحَتْ دعاثِرُهْ

وربما نُوِّنت ضرورةً، قال(٦) :

---

(١) الجُمَل ص ٢٦٣.

(٢) الجنى ٤٣٣، والمغني ١٦٢ «لأنها ليست مما يقام مقام المصدر؛ لأنها حرف جاء لمعنى». [رسالة كَلّا للطبري، تحقيق د. فرحات، الرياض المكتبة الدولية ط ١ سنة ١٩٨٢م].

(٣) منهم : الكِسائيُّ ، ونصرُ بن يوسفَ، وابنُ واصل، وابنُ الأنباري.

[البحـر ٦/١٩٧].

وانظر الصاحبي ص ٢١٨.

(٤) إلىً، أَلْىٌ، إِلْيٌ : واحد الآلاء، وهي النِّعَم.

[الزاهر ٢/١٤٤، فتح القدير ٥/١٣٣].

(٥) مُضَرِّس بن ربعيّ الأسدي.

الخزانة ٤/٢٣٥ بولاق، المغني ١٦٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٥٩، ٦٥، ٦٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٣، ابن يعيش ٨/١٢٢.

و (الفِرْدَوْس) : اسمُ مكانٍ قُرْبَ اليمامة، و (دعاثِرُهُ) : جمع الدعثور، وهو الحوض المتثلم، و (أُبيحت): انتُهِكَت.

و (إنْ) بالفتح والكسر، ولكلٍ معنىً :

«فالفتح على معنى أن ذلك قد تحقق لأجل إباحة حيضانه وما تهدم منه، والكسر على معنى أنّ ذلك قد تحقق إن كانت قد حصلتِ الإباحةُ لدعاثره، فظهر أن الفتح في المعنى المراد أقوى من الكسر».

[إيضاح المفصل ٢/٢٢٣].

الشاهد فيه أنَّ (جَيْرِ) قد تستعمل في غير القَسَم كما هنا، فإنها حرف تصديق بمعنى نَعَمْ بدون قَسَمٍ.

(٦) لم يُعْرَفْ قائلُه. وهذا البيت أحدُ أبياتٍ أنشدها يعقوبُ بنُ السِّكِّيت، وشرَحَها، ولم ينسبها هو، ولا غيرُه. وهي في التحسُّر على قومٍ ماتوا قبل الشاعر.

الخزانة ٤/٢٣٨ بولاق، معجم الشواهد ١/٣٨٧.

=

٨٢٢ وقائلةٍ أَسِيتَ فقلت جَيْرِ(١) أَمِيٌّ ، إنني(٢) من ذاك ، إنَّهْ

ويه استدلَّ مَنْ ذَهَبَ إلى اِسميته .

قال عبدُالقاهر : هو(٣) اسمُ فِعْلٍ ، بمعنى أعترف(٤)، ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق .

وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله(٥) :

٨١٧ وأقسم لو شيءٌ أتانا رسولُه ....

أي : أقسم بما يقسم به .

ويُستغنى ، كثيراً ، عن القسم بجوابه ، إنْ أُكِّدَ بالنون ، نحو : لأضربنَّك ؛ لأنَّ النون لها مواضعُ ، كما يجيء ، ولا تجيء في الخبر الصِّرْف ، نحو : تضربنَّ زيداً ، وأمّا نحو : «لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ(٦)» ولَزيد قائم ، فلم يقم دليلٌ على كونهما جوابَيْ القَسَم ، خلافاً للكوفيين ، كما تَقَدَّمَ .

وقد يقوم مقام القسم : حقاً(٧)، ويقيناً ، وقطعاً ، وما أشبهها ، نحو : حقاً

الشاهد فيه أنه استدلّ مَنْ ذهب إلى اسمية (جَيْر) بالتنوين اللاحق له كما هنا ، وجعلها الرضي ههنا حرفاً والتنوين لضرورة الشعر.

(١) ط : جيرا.

(٢) ط : أنـه ,

(٣) لم يَنُصَّ على هذا في كتابه المقتصد.

(٤) د : : . . . بمعنى أعترف ، كما أن هيهات اسم لبعد ، ويلزمه أن يكون جميع حروف التصديق كذلك .

(٥) هو امرؤ القيس . والبيت بتمامه :

وأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك ، ولكن لم نجد لك مِدفعا

وقد سبق تخريجه .

(٦) آل عمران / ١٨١ ، ونَصُّها :

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ .

(٧) في م بعد قوله : «حقاً» : «وما في معناه ، نحو ، يقيناً لأفعلنّ وقطعاً لتركبن» .

لَأفعلَنَّ، كذا «كَلّا(١)»، إذا لم يكن ردعاً نحو :

﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ(٢)﴾ ،

وكذا الالتزام، إمّا نَذْر، نحو : لله عليَّ كذا لأفعلنَّ، أو : عهد، نحو : عاهدت الله لأفعلنَّ، وعليَّ عَهْدُ اللهِ لأقومَنَّ.

[عَـــــنْ] :

قولُه : «وعن للمجاوزة، وعلى للاستعلاء، وقد يكونان اسمين»
«بدخول مِن(٣) ، والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسماً،»
«ومذ ومنذ للزمان : للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر»
«نحو : ما رأيته مذ شهرِنا ومذ يومِنا، وحاشا وعدا وخلا»
«للاستثناء».

قولُـه : «وعَن للمجـاوزة»، أي لِبُعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدَّى بها، نحو : رميت عن القوس، أي : بَعُد السهم عن القوس بسبب الرَّمي، وكذا، أُطعِمْه عن الجوع، أي : بَعِّدْهُ عن الجوع بسبب الإطعام، وكذا : أدَّيت الدَّيْنَ عن زيدٍ، وقولهم : رَوَيت عنه عِلْماً، وأخذته عنه : مجاز، كأنك نقلته عنه، وقولك : جلست عن يمينه، أي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس، وقوله تعالى :

﴿يُخَالِفُونَ عَنْ(٤) أَمْرِهِۦٓ﴾ .

---

(١) ذهب إلى أنها صلة اليمين : النضر بن شميل تلميذ الخليل، والفراء . . . [البحر ١٩٧/٦، مقالة كَلّا ص ٣٧ لأحمد بن فارس تحقيق د. فرحـات].

(٢) الهُمَزَة / ٤، ونصُّها :

﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾.

في رسالة كَلّا للطَبَري ص ٣٠، جَعَلَ كلّا في الآية بمعنى أَلَا : «أي : ألا لينبذن في الحطمة»، وانظر دراسات، القسم الأول ٢/٣٩٨.

(٣) «وذهب الفراء ومَنْ وافقه من الكوفيين إلى أنَّ (عَنْ) إذا دخل عليها (مِنْ) باقيةٌ على حرفيتها. وزعموا أنَّ (مِنْ) تدخل على حروف الجر كُلِّها، سوى «مـذ»، واللام، والباء، و «في».» [الجـنى ٢٤٣].

(٤) النور / ٦٣، والآية بتمامها : =

مضمن معنى : يتجاوزون، و : ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾(١) ، أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخرَ دونه في الشدة، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مِمّا قبله، وقوله : عن طبق، صفة لـ (طبقاً) وليس المراد : طبقين فقط، بل المقصود جنس أطباق، كل واحد منها أعظم من الآخر ، فهو مثل التثنية في لَبَّيْك، وقوله تعالى : « كَرَّتَيْنِ »(٢)، والمراد في الكل : التكثير والتكرير، فاقتُصِر على أقل مراتب التكرير وهو الاثنان ، تخفيفاً، وكذا قولهم :

٨٢٣ ورثِ السيادة كابراً عن كابرِ(٣)

أي : كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر آخرَ، وقال بعضُهم : أي كابراً بعد كابر، والأَولى : إبقاءُ الحروفِ على معناها ما أمكَنَ(٤).

= ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(١) الانشقاق / ١٩، ونصُّها :
﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ .

(٢) المُلك / ٣، والآية بتمامها :
﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ .

(٣) الخزانة ٤/٢٤١ بولاق.

(٤) لقد عقد ابن جِني في الخصائص ٢/٣٠٦ باباً عَنْوَنَهُ بقوله : باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض، ثم قال : « . . . إنه يكون . . . على حَسَب الأحوال الداعيةِ إلى ذلك، والمسوِّغة له. فأما في كل موضع، وعلى كل حال فَلا . . . ».

وقال البَطَلْيَوْسي في الاقتضاب ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠ : «هذا الباب أجازه قومٌ من النحويين، أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قومٌ أكثرهم البصريون، وفي القولين نَظَرٌ؛ لأنَّ من أجازه دون شرط وتقييد لزمه أن يجيز : سرت إلى زيد، وهو يريد : مع زيد . . . وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف. ومَن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسَّف في التأويل لكثير مما وَرَدَ في هذا الباب».

وانظر المقتضب ٢/٣١٩، والكامل ٦//٢٤٤ ـ٢٤٥ ،
والأمالي الشجرية ٢/٢٦٧ ، والبحر المحيط ١/٢٧٣ ،
و٤/٤٣٥ ، و٨/ ١٥٢ .

وقوله(١) :

٥٢٣ لاهِ ابنُ عمك لا أفضلتَ في حسبٍ   عني ولا أنت دَيَّاني فتخزُوني

ضُمِّن فيه(٢) «أفضلت» معنى : تجاوزت في الفضل :

قال أبو عُبَيْدَةَ في : «وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ»(٣)، أي بالهوى(٤)، والأولى أنها بمعناها، والجار والمجرور صفة للمصدر، أي : نطقاً صادراً عن الهوى، فـ «عَنْ» في مثله تفيد السببية، كما في قولك : قلت هذا عَن علم، أو عن جهل، أي قولاً صادراً عن عِلْمٍ . . . .

وقوله(٥) :

٨٢٤ تَصُدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتَتَّقي   بناظرةٍ من وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

ضمن تبدى معنى تَكْشِفُ، أي تكشف الغطاء وتُبعده عن وجه أسيل.

قوله : «وعلى للاستعلاء»، إمّا حقيقةً نحو : زيد على السطح ، أو مجازاً نحو : عليه دَيْنٌ، كما يقال : رَكِبَهُ دَيْنٌ، كأنه يحمل ثقل الدَّيْن على عنقه أو على ظهره،

---

(١) ذو الأصبع العُدواني، خاطَبَ به ابنَ عَمٍّ له، وكان ينافسه ويُعاديه، (المفضليات ١/٦٧ط . القاهرة سنة ١٩٠٦م). وقد سبق تخريج البيت. الشاهد فيه هنا أنّ (أفضلت) ضُمِّنَ معنى : تجاوزت في الفضل، فلهذا تَعَدَّى بـ (عن)، ولولا التضمينُ لقال : أفضلت علي ؛ لأنه من قولهم : أفضلت على الرجل إذا أوليته فضلاً.

(٢) د : بجوز أن يكون (أفضلت) مضمناً معنى تجاوزت في الفضل، وأن يجعل عن بمعنى على.

(٣) والنجم / ٣.

(٤) مَجَاز القرآن ٢/٢٣٦ . هذا، وقد ذهب مذهبَ أبي عبيدةَ : ابنُ قُتَيْبَةَ.
انظر : [أدب الكاتب ٥٠٧، المخصص ١٤/ ٦٥].

(٥) هو امرؤ القيس، كما في شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٥٧.
و (تَصُدُّ) : تعرض، و (أسيل) : صفة لموصوف محذوف، أي :
وتبدى عن خَدٍّ أسيلٍ . و (ناظرة) : أي عينها. و (وَجْرَة) :
موضع، وأراد بـ (وحش وجرة) : الظباء.
الشاهد فيه أنّ (تُبدي) ضُمِّنَ معنى : تكشف في تعديته إلى المفعول الثاني بِـ (عن) وأما المفعول الأول فهو محذوفٌ كما أشار إليه الرضي.

ومنه : عليَّ قضاء الصلاة، وعليه القصاص، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه، وكذا قوله تعالى :

﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾(١) ،

تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في شيءٍ من الاستعمال : لم يُراعَ أَصْلُ معناه، نحو : ما أعظم الله .

ومنه : توكَّلت على فلانٍ، واعتمدت عليه.

وأمَّا قولُه(٢) :

٨٢٥ إذا رضيت عليَّ بنو قُشَيْرٍ [لَعُمْرُ اللهِ أَعجَبَني رِضاها](٣)

فلحمل «رضيت» في التعدِّي على ضِدِّه، أي سَخِطت، كما حُمِل بِعتُ منه، عليَّ : اشتريت، وقربت منه على : انفصلت عنه ،

وقولُه(٤) ؛

---

(١) مريم / ٧١، والآية بتمامها :
﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ .

(٢) القُحَيْف العُقَيْلي، يمدح حكيم بنَ المسيب القشيريّ.
الخزانة ٤/٢٤٧ بولاق، المغني ١٩١، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٢٩٣، و ٤/ ٦٣، و٨/٤٧، الأُزْهِيَّة ٢٨٧ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٩، المُخَصَّص ١٤/٦٥.
الشاهد فيه أن تعدَّى (رضي) بِـ (على) مع أنه يتعدى بِـ (عن) لحمله على ضِدِّه، وهو سخط، فإنه يقال : سخط عليه، وهم قد يحملون الضُدَّ على الضِّدِّ، كما يحملون النظيرَ على النظير، وهذا التوجيه للكسائي . [الخزانة ٤/٢٤٧ بولاق].

(٣) ليس في م ، ط.

(٤) الراعي النُّمَيْري [ديوانه ص ١٤٢ ، تحقيق راينهرت فايبرت].
الخزانة ٤/ ٢٥٠ بولاق، الاقتضاب ٢٤٢ ، تأويل مشكلة القرآن ٣٩٧، ضرائر الشعر ٢٣٣ .
«واستغار أي هبط . . . قال الأزهري : معنى استغار في بيت الراعي هذا أي اشتد وصلب ، يعني شحم الناقة ولحمها إذا اكتنز . . . ». [اللسان ط . الخياط ٢ / ١٠٢٨ غور].
الشاهد فيه أنَّ (على) من قوله عليها ليست بمعنى اللام كما قاله الكوفيون ، وإنما ضُمِّنَ الفعل (خلا) معنى (وقف) وما قاله الرضي ههنا تحريفٌ ووَهَمٌ. [انظر الخزانة ٤ / ٢٥١ بولاق].

٨٢٦ رَعَته أشهراً وخَلاَ عليها [فطار النِّيُّ فيها(١) واستغارا]

أي : على مذاقِها، كأنه ملك مذاقها وتسلَّط عليه فهي تميل إليه وتتبعه .

وقولهم : فلان على جلالته يقول كذا، أي : معها، وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم : ركبته الديون أي لزمته.

ومنها : سِرْ على اسمِ الله، أي ملتزماً به، فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك، ومنه قولُهم : مررت على زيد، لأنه يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق، بخلاف معنى : مررت به .

وقولُه(٢) :

٨٢٧ إنَّ الكريمَ وأبيك يَعْتَمِلْ(٣) إنْ لم يجد يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ

«على» ليست فيه زائدة، بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله : إنْ لم يجد يوماً مَنْ يتكل عليه، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول، كما مَرَّ في باب(٤) الموصولات، فَقُدِّم على «على مَنْ (٢٤٥/ أ) يتكل «فصار : على من يتكل، فجاز حذف الضمير لانتصابه، بِيَتَّكِل صريحاً(٥)

قولُه : «وقد يكونان» ، أي عن، وعلى، اسمَينْ(٦)، فلا يستعملان إلَّا مجرورَيْنِ.

---

(١) ليس في د، ط.

(٢) رَجَزٌ لأحَد الأعراب، مجهول القائل.

الخزانة ٢٥٢/٤ بولاق، سيبويه ٤٤٣/١ بولاق، المسائل العسكريات ص ٨١، المغني ١٩٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣ / ٢٤٢، ٣٠٤، الخصائص ٣٠٥/٢.

و (يعتمل) : يعمل بنفسه، ويحترف لإقامة العيش.

الشاهد فيه أنَّ (على) ليست زائدةً، وإنما هي مقدمة من تأخير ، والأصل : إن لم يجد يوماً مَنْ يتكل عليه.

(٣) ط : يعتمي.

(٤) في أول هذا الشرح.

(٥) في م تكلمة : «لأن المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة».

(٦) القائلون باسميتها : ابنُ طاهر، وابنُ خروف، وابنُ الطَّراوة، والزُّبَيْدي، وابنُ معزوز، والشَّلَوْبين في أحَدِ قولَيْه. [الجنى الداني ٤٧٣ ، وابن الطراوة النَّحوي ١٩٣] .

بمن، وإنما تتعين، إذن، اسميتها؛ لأنَّ الجرَّ مِن خواصّ الأسماء، قال(١) يصف قطاةً :

٨٢٨ غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمَّ ظِمؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

وقالَ(٢) :

٨٢٩ ولقد أراني للرماح دريئةً(٣) مِن عن يَميني مرةً وأمامي

فيبنيان، إذن، لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسبين لهما معنىً، فيلزم «عن» الإضافة، ومعناه؛ جانب، بخلاف «على»، قال(٤) :

٧٣٣ باتت تنوشُ الحوضَ نَوْشاً مِن علا نَوْشاً به تقطع أجوازَ الفَلا

أي : من فوق.

قولـه : «والكاف للتشبيه»، ودليل حرفيته، وقوعُه صلة في نحو : جاءني الذي

---

(١) مُزاحم العقيلي، شاعرٌ فصيحٌ بدوي إسلاميٌّ، كان في زمن جَرير والفرزدق. (الخزانة ٣/٤٥ بولاق).
المقتضب ٣/٥٣، أسرار العربية ٢٥٦، سيبويه ٢/٣١٠ بولاق، الاقتضاب ٤٢٨، المقرّب ١ /١٩٦، الإيضاح العَضُدي ١/٢٥٩، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٤٥، الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٨.
والضمير في (غَـدَتْ) يعود إلى القَـطَاة. والظمء : ما بين الشربتين. و (تَصِلُّ) : يسمع لجوفها صوتٌ من العطش. والقَيْض : قشر البيض الأعلى. و (مَجْهَل) : الصحراء التي يجهل فيها، فلا يُهتدى لسبيلها.
الشاهد فيه أنّ (على) يتعين أن يكون اسماً إذا دخل عليها حرف جر كما هنا.

(٢) قَطَرِيّ بن الفُجاءة.
الخزانة ٤/٢٥٨ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٢٢٩، ٢٥٤، شواهد التوضيح ١٤٦، ابن يعيش ٨/٤٠، أسرار العربية ٢٥٥، ضرائر الشعر ٣٠٧.
والدريئة : تُهمز ولا تهمز. فتجعل من الدَّرْء، وهو الدفع، ومن الدري، وهو الختل. ويمكن حمل البيت عليهما جميعاً.
الشاهد فيه أنّ (عن) اسم بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجر عليها.

(٣) ط : دريـة.

(٤) يُنسب في كتب النحو إلى غيلان بن حُرَيْث !.
على أنه رجَز لأبي النجم العجلي. (ديوانه ص ٢١٠). وقد سبق تخريجه. والشاهد فيه ههنا أن (علا) الاسمية لا تلزم الإضافة كما هنا بخلاف (عن) فإنها تلزمها.

كزيد، فهو مثل : الذي في الدار(١).

فإن قيل : لِمَ لا يجوز أَنْ يكون بمعنى المثل، والمبتدأ محذوف، أي : الذي هو كزيد، أي مثل زيد.

قلت : قد تقدم في باب الموصولات(٢) : أَنَّ حذف المبتدأ في صلة غير «أي» إذا لم تطل، في غاية القِلة، واستعمال نحو : الذي كزيد : شائع كثير(٣).

وتتعين(٤) اسميتها إذا (٥)انجرت، كما في قوله(٦) :

٨٣٠ يضحكن عن كالبَرَد المنهَمِّ

وإذا ارتفعت، كما في قوله(٧) :

٧٧٦ أتنتهون، وهل ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ

أو على الابتداء، نحو : كذا عندي درهماً، على ماقال بعضُهم، واستدل بقولهم : إنّ كذا درهماً مالُك برفع : مالك، والأولى أَنْ يُدَّعَىٰ تركيب كذا كما مَرَّ في باب(٨) الكنايات، وما ذكره من رفع مالك، غير دالٍّ على مدَّعاه، وسيبويه(٩) لا يحكم

---

(١) انظر أدلة أخرى في الجني الداني ص ٧٨.

(٢) في أول هذا الشرح.

(٣) م : شائع كثير، فلا يكون اسماً.

(٤) ط : ويتعين.

(٥) د : وتتعين اسميتها مجرورة، نحو قوله :

(٦) العجاج (ملحقات ديوانه ٨٣، ابن الورد، ليبسغ سنة ١٩٠٣م).
الخزانة ٤/٢٦٢، ابن يعيش ٨/٤٢، ٤٤، المُخَصَّص ٩/١١٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٥٧، الفوائد الضيائية ٢/٣٣٣.
و (المنهم) : الذائب.
الشاهد فيه أنّ الكاف في (كالبرد) يتعين اسميتها إذا انجرت كما هنا، فالكاف اسم بمعنى مِثْل : صفة لموصوف محذوف أي : عن ثَغْرٍ مثل البَرَد.

(٧) الأعشى . وقد سبق تخريج البيت.

(٨) في هذا الشرح.

(٩) يستفاد هذا من كلامه في الكتاب ١/١٣، ٢٠٣ بولاق. وانظر الجنى ٧٨، والمقتضب ٤/١٤٠.

باسميتها إلاّ عند الضرورة، وأما الأخفش(١) فيجوِّز ذلك من غير ضرورةٍ، وتَبِعَهُ الجُزُولي.

وتكون أيضاً، زائدةً، إذا لم تلتبس بالأصلية، كما في قوله(٢) :

٨٣١ لواحق الأَقراب فيها كالمُقَقْ

أي فيها المقق وهو الطول.

ويحكم بزيادتها عند دخولها على «مثل»، في نحو :

﴿ليس كَمِثْلِهِ شيءٌ﴾(٣)

أَوْ دخول مِثْل عليها، كقوله(٤) :

٨٣٢ فَصُيِّروا مثل كعصف مأكول

إذ الغرض أنه لا يُشَبَّه بالمشبه، فلابُدَّ من زيادةِ إحدى أداتَيْ التشبيه، وزيادة ما

---

(١) شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٤٧٧. هذا، وقد وافق الأخفشَ ابنُ جِني في سِرّ الصناعة ١/٢٨٥.

(٢) رؤية بن العجاج (ديوانه) ص ١٠٦، وليم بن الورد، دار الآفاق، بيروت سنة ١٩٨٠م).
وهذا عجز بيت، وصدره : قُبٌّ من التَّعْداء حُقْبٌ في سَوَقْ * . . . الشاهد فيه أنّ الكاف في (كالمقق) زائدة، (أي : فيها مُقَقٌ؛ لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولاً، وليس يريد : أن فيها شيئاً مثل الطول . . . إنما يريد أنها طويلة ففيها الطول نفسه، لا شيء يشبه الطول [البغداديات ص ٤٠٠].

(٣) الشُّورى /١١، والآية بتمامها : فاطِرُ السمواتِ والأرضِ جَعَلَ لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يَذْرَؤُكُمْ فيه ليس كمثله شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ. انظر الإشارة للمجاشعي ص ٧٧.
والبغداديات ص ٤٠٠.

(٤) رؤبة. (ملحقات ديوانه ١٨١). وينسب هذا الرجز، أيضا، إلى حُمَيْدٍ الأرقَط، كما في سيبويه ١/٤٠٨ ط . هارون.
الخزانة ٤/٢٧٠ بولاق، العَيْني ٢/٤٠٢، رصف المباني ٢٠١، البغداديات ص ٣٩٨، سر الصناعة ٢٩٦، إيضاح الشعر ق ٦٦/ب.
والشاهد فيه إدخال «مثل» على الكاف؛ لأن الكاف بمعنى مثل، والتقدير : مثل مثل عصف، وجاز التكرار لاختلاف اللفظين.

هو على حرف : أولى، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف في الأغلب(١) ، والحكم بزيادة الحرف أولى، وأما إذا اجتمع الكافان، نحو قوله (٢) :

وصــاليــاتٍ ككمـــا يُؤثْـفَيْــنْ (١٣٥)

فإما أن يكون من باب التوكيد اللفظي، فهما إما اِسمانِ أو حرفان كقوله(٣) :

. . . . ولا لِلِما بهم أبـداً دواء ١٣٤

وإمّـا أن تكون إحداهما زائدةً، فتكون تلك الزائدة حرفاً، إذ زيادة الحرف أولى، فتكون، إمّا الأولى، مثل قوله :لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ(٤) شَيْءٌ،وإمّا الثانية،فهو كقوله : مثل كعصف(٥)، ولا يجوز أن يكونا اسمَينِ أوْ حَرْفَيْنِ، وإحداهما زائدة.

فإن قلت : لفظ مثل ، لابُدَّ له مِن اسمٍ مجرورٍ، فكيف حكمت بزيادة الكاف في : مثل كَعَصْف ؟.

قلت : لا يمتنع منع الاسم عن الجر، عند الضرورة، وإن كان لازماً للإضافة؛ لأنَّ عمله الجر، ليس بالأصالة، ويجوز أن يكون «مثل» مضافاً إلى مقدر مدلول عليه بعصف، الظاهر، كما قلنا(٦) في :

ياتيم تيم عديّ(٧) ١٣٢

فعلى هذا، لا تكون الكافُ زائدةً، فكأنه قال : مثل عصف، كعصف، وكذا الكلام في : «ككما».

---

(١) في د : بعد قوله في الأغلب : كما قرىء في الشواذ على الذي أحسنُ بالرفع.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٦٢ من القسم الأول.

(٣) مسلم بن معبد الوالبي. وصدر البيت : فلا والله لا يُلفى لِما بي * . . . .
وقد سبق تخريجـــه .

(٤) الشُورى / من ١١.

(٥) رؤبة. (ملحقات ديوانه ١٨١)، أو حُمَيْد الأرْقَط ، وقد تقدم الشاهدُ وتخريجُه قبل قليل.

(٦) في باب المنادى، في الشرح الأول.

(٧) سبق تخريجه ص ٤٦٠ من القسم الأول.

ويجوز في قوله تعالى :

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾(١) :

ألَّا يُحْكَمَ بزيادة الكافِ(٢) ، بل يكون على طريقة قوله(٣) :

٨٣٣ ولا ترى الضَّبَّ بها يَنْجَحِر

وقولك : ليس لأخي زيد أخ، أعني نفي الشيء بنفي لازمه، لأن نفيَ اللازم يستلزم نفيَ الملزوم، فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه، لأنه لابد لأخي زيد من أخ هو زيدٌ، فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم، أي : ليس لزيد أخٌ، إذ لو كان له أخٌ لكان لذلك الأخ أخٌ، هو زيدٌ.

فكذا هنا : نفيت أن يكون لمثل الله مثل ، والمراد نفي مثله تعالى ، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله .

والكاف لا يدخل على المضمر خلافاً(٤) للمبرد(٥) ، إذ لو دخله لَأدَّىٰ إلى اجتماع الكافَيْنِ إذا شبهت بالمخاطب ، فطرد المنع في الكل.

---

(١) الشُّورَىٰ / من ١١، وتقدم نَصُّها.

(٢) جَعَلَها زائدةً ابنُ فارس [الصاحبي ١٤٥]، وابن سِيدة [المُخَصَّص ١٤/ ٤٩]، والمُرَادي [الجنى ٧٩]، و «المعنى : ليس مثله شيء».
[الجنى ص ٨٧]. وانظر الإشارة ص ٧٧، واللُّمَع ص ١٥٨، والبُرهان ٤/ ٣١٠.

(٣) عَمرو بن أحمر الباهلي (ديوانه ص ٦٧)، وقبله : لا تُفْزِعُ الأرنبَ أهوالُها . . . . والبيت في وصف فلاة.
الخزانة ٤/ ٢٧٣ بولاق، الخصائص ٣/ ١٦٥، ٣٢١، الأمالي الشجرية ١/ ١٩٢، حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٧٠٢.
الشاهد فيه أنَّ الشاعر لم يرد أنَّ بها أرانبَ لا يفزعها أهوالها ولا ضباباً غير منجحرة، ولكنه نفى أن يكون بها حيوان .

(٤) المقتضب ١/ ٢٥٥.

(٥) م ، د تكملة بعد قوله خلافا للمبرِّد : «وإنما لم يدخل عليه لأنه كان يؤدي إلى اجتماع الكافَيْنِ نحو كك ؛ ومؤنثة ومثنيها ومجموعها فطرد المنع في الكل وقد جاء في الشعر داخلاً على المنصوب .

وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل، قال(١) :

٨٣٤ فأجمِل وأحسِن في أسيرك إنه ضعيفٌ ولم يأسر كإياك آسر

وهو من باب إقامة بعض الضمائر مُقامَ بعضٍ ، وعلى المجرور أيضاً، قال(٢) :

٨٣٥ فلا ترى بعلًا ولا حلائلا كَهُ ولا كهنَّ إلَّا حاظِلا(٣)

وقالَ(٤) :

٨٣٦ وأُمُّ أوعـــالٍ كها أو أقْرَبَا

وقد يدخل في السَّعَة على المرفوع نحو : أنا كأنت.

وتجيء «ما» الكافة بعد الكاف ، فيكون لِـ : كما، ثلاثةُ معانٍ :

---

(١) لم أهتد إلى قائله :

الخزانة ٤/٢٧٤ بولاق، مجالس ثعلب ١/١٣٣ ط ٣، ضرائر الشعر ٢٦٢.

الشاهد فيه أنَّ الكافَ قد تدخل على الضمير المنفصل، كـ (إياك) لضرورة الشعر، كما هنا، قال ابنُ عُصفور : «يريد : كأنت آسر. فوضع إياك موضع (أنت) للضرورة. وإنما قضى على «إياك» بأنها في موضع «أنت»: لأن الكاف لا تدخل في سَعَة الكلام على مضمر إلاّ أنْ يكون صيغته صيغةَ ضمير رفع منفصل ، نحو قولهم : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا». [ضرائر الشعر ص ٢٦٢].

(٢) رؤبة (ديوانه ص ١٢٨)، ونُسب البيتان في الكتاب ١/٣٩٢ بولاق، وضرائر الشعر ص ٣٠٨ إلى العَجَّاج.

الخزانة ٤/٢٧٤ بولاق، العَيْني ٣/٢٥٦، المسائل العسكريات ص ٤٤ . و (البعل) : الزوج. و (الحلائل) جمع حليلة، وهي : الزوجة. والحاظل، والعاضل سواء، وهو المانع من التزويج ؛ لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخرَ يريدُهنّ. يعني أن تلك الأُتن جديرات بأن يمنعهن هذا العير.

والشاهد فيه قوله : (كه)، و (كهن)، من دخول الكاف على الضمير ضرورةً.

(٣) م، د ط : حاتـــلا .

(٤) العَجّاج (ملحقات ديوانه ٧٤)؛ وقبله : خلّى الذِّنابات شِمالاً كَثَبا. الخزانة ٤/٢٧٧ بولاق، سيبويه ١/٣٩٢ بولاق، شرح شواهد الشافية ٤/٣٤٥، ضرائرالشعر ٣٠٨، ابن يعيش ٨/٤٤، شرح جُمَل الزُّجّاجي ١/٣٣١. الإيضاح في شرح المفصل ٣/١٥٨، المسائل العسكريات ص ٤٤.

و (أمّ أوعال) : هضبة في ديار بني تميم. وهي بالنصب عطفٌ على الذِّنابات، وبالرفع على الاستئناف، وخبره (كها) أي مثل الذنابات في القرب منه، أو أقرب إليه منها.

والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورةً ـ كسابقه ـ تشبيهاً لها بلفظ (مثل)؛ لأنها في معناها.

أحدُها : تشبيهُ مضمونِ جملة بمضمون أخرى، كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد، قال تعالى : «ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ(١)»، قالَ(٢) ؛

٨٣٧ فإن الحُمرَ مِنْ شرِّ المطايا   كما الحَبَطات شرُّ بني تميمِ

فلا يقتضي الكاف ما يتعلّق به، لأنَّ الجارَّ إنما كان يطلب ذلك، لكون المجرور مفعولاً، وذلك لأنَّ حروف الجر موضوعةٌ، كما ذكرنا، لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به، إليه، والمفعول به لا بُدَّ له من فِعْلٍ أو معناه، فإذا لم تجرَّ، فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً.

ومعنى : كن كما أنت : كن في المستقبل كما أنت كائنٌ الآن ، فأنت : مبتدأ محذوفُ الخبر، فأنت تشبه الكون المطلوب منه ، بالكون الحاصل له الآن، ومنه قوله عليه السلامُ : «كما (٢٤٥ / ب) تكونون يُوَلَّى عليكم(٣) »، شبه التولية عليهم المكروهة، بكونهم المكروه، أي بحالتهم المكروهة.

---

(١) الأعراف /١٣٨، والآية بتمامها :
﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ .

(٢) زياد الأعجم ، من معاصِري جَرير والفرزدق [الشعر والشعراء لا بن قتيبة ١ / ٤٣٠ ـ ٤٣٣ تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر، طبع دار المعارف سنة ١٩٥٨، و ط ٢ سنة ١٩٦٧م].
الخزانة ٤ /٢٧٨ بولاق، والأمالي الشجرّية ٢ /٢٣٥ ؛ وفيه وجدنا بدل فإنّ، المقتصد ٢ /٨٥٢؛ وفيه : «فما كافة وما بعده جملة من مبتدأ وخبر، ألا ترى أنك لو قلت : كالذي الحَبَطات شرُّبني تميم، لم يكن كلاماً. ومثله من الكلام : زيد صديقي كما عَمرٌو أخي»،
«والشاهد فيه أن الكاف المكفوفة بـ (ما ربما تأتي لتشبيه مضمون جملة بمضمونِ جملة أخرى، تشبه كون الحمر من شرّ المطايا بكون الحَبَطات شر بني تميم، ووجه الشبه بينها وجود كِلا الأمْرَيْن)».
[المقتصـد ٢ /٨٥٢ هامش ٢٨].

(٣) حديثٌ ضعيفٌ مُرْسَلٌ. رواه الدَّيْلَمي، والقضاعي في مسند الفردوس ، ورواه البَيْهقي في شُعَب الإيمان عن أبي إسحاق السبيعي.
وهو في كشف الخفاء، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ٢ /١٢٦ للعجلوني، نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٢هـ. وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ص ٣٢٦ للسخاوي نشر الخانجي سنة ١٩٥٦م.

وثانيها : أنْ يكون «كما» بمعنى «لعل» حكى سيبويه(١) عن العرب : انتظرني كما آتيك، أيْ لعلّما آتيك، قال رؤبة(٢) :

٨٣٨ لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ(٣)

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك، كما يجيء «مِمّا» بمعنى «رُبَّما»، قال(٤) :

٨٣٩ وإني لَمِمّا أَضرب الكَبْشَ ضربةً   على رأسه تُلقي اللسان من الفم

أي : رُبَّما، وتقول : إني لَمِمَّا أفعل، أي : رُبَّما أفعل، وقال بعضُهم(٥) : إنَّ «بِما» يجيء أيضاً بمعنى «رُبَّما»، نحو : إني بِما أفعل ، أيْ رُبَّما،

---

(١) الكتاب ١/٤٥٩ بولاق = ٣/١١٦ ط . هارون.

(٢) ملحقات ديوانه ٨٣، الخزانة ٤/٢٨٢ بولاق، سيبويه ١/٤٥٩ بولاق، العَيْني ٤/٤٠٩، رصف المباني ٢١٤، البغداديات ص ٢٨٩.

(٣) أي لا تشتم الناس لعلّك لا تُشْتَمُ إنْ لم تَشْتُمْهُمْ. وعلى هذا تكون الكاف في (كما) للتشبيه المكفوفة بِـ (ما) قد تعيّر معناها بالتركيب فصارت بمعنى لعلّ.

(٤) هو أبو حَيَّةَ النُّمَيْري، الهيثم بن الربيع (متوفًى سنة ١٨٢هـ)، شاعرٌ مُجيد، وراجز فصيح، من أهل البصرة ومخضرمي الدولتين.

الخزانة ٤/٢٨٢ بولاق، سيبويه ١/٤٧٧ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٢٤٤، المغني ٤٠٩، شرح أبياته للبغدادي ٣/١٦٣، و ٥/٣٢٧، . وفيهما : وإنا لمما نضرب بدل وإني لمما أضرب.

و (الكبش) : رئيس القوم يقارع دونهم ويحميهم.

والبيت «مسبوقٌ بقول الفرزدق :

وإنا لمما نضرب الكبشَ ضربةً   على رأسه والحرب قد لاح نورها

فكأنَّ أباحَيَّةَ أَلَمَّ ببيت الفرزدق؛ لأنه متأخِّرٌ عنه»،

[عن الأستاذ هارون. سيبويه ٣/١٥٦].

الشاهد فيه أنَّ (مِنْ) الجارّة لِـ (ما) في (لَمِمَّا)، كفت بـ (ما) تغيّر معناها وصارت بمعنى (ربما) مفيدة للتكثير أو للتقليل على خلافٍ في مدلولها.

(٥) السِّيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم.

[الخزانة ٤/٢٨٣ بولاق] .

وثـالثُهـا : أن تكـون بمعنى قِران الفعلين في الوجود، نحو : ادخل كما يُسلِّم الإمام، و : كما قام زيد قعد عمرو.

وجَّوز الكوفية نَصْبَ المضارع بعد «كما» يعني «كيما»، على أن يكون أصله «كيما» فحذفت الياء تخفيفاً، ولم يَدفعوا الرفع، ولم يُثبت[1] البصرية، لا إفادة «كما» للتقليل، ولا نصب الفعل بعده، واستحسن المبرِّدُ القولَيْنِ، وأنشد الكوفية :

٦٥٧ لا تظلموا الناس كما لا تُظلموا[2]

والبصرية ينشدونه على الإفراد، لا تظلم الناس كما لا تظلمُ، أي : لعلَّما.

وقد تكون «ما» بعد الكاف مصدريةً، أيضاً، نحو : كما تدين تُدَان، و : افعل كما أفعل.

ويجوز أن يكون القسم الأول ، أعني نحو : كن كما أنت ، وقوله[3] : «كما تكونون يولَّى عليكم»، من هذا النوع، كما يجوز[4] أن يكون هذا النوع من القسم الأول ، أي : تكون «ما» كافة.

وأمّا «ما» التي بعد «رُبَّ» ، فمن قال إنَّ «رُبَّ» حرف، فهي تكفُّها عن العمل، فلا تطلب متعلقاً، كما ذكرنا في «كما»، وتبقى رُبَّ» للتقليل، أي لتقليل النسبة التي في الجملة الـواقعـة بعـدَها، ومَن قال إنها اسمٌ، فهي كافةٌ له، أيضاً، عن طلب المضاف إليه.

و «ما» التي بعد كَثُرَ، وقَلَّ ، وطال، نحو : قَلَّما، وكَثُرَ ما، وطالَمَا : إمّا كافةٌ للفعل

---

(١) في م : والبصريون لم يثبتوا.

(٢) الإنصاف، المسألة ٨١، وقد سبق تخريجُه في نواصب الفعل المضارع.

(٣) أي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) في د : كما يجوز أن تكون (ما) في هذا النوع؛ أعني نحو : كما تدين تُدَان كافة كما في القسم الأول.

عن طلب الفاعل، وإمّا مصدريةٌ، والمصدر فاعل الفعل، وقال بعضُهم[1] : هي في قوله[2] :

٨٤٠ صَدَدت فأطولت الصدود وقَلَّما   وِصالٌ على طول الصدود يَدومُ

زائدةٌ، ووصالٌ فاعل «قَلَّ»، وهي عند سيبويه[3] كافةٌ ووصالٌ مبتدأٌ.

قولُه : «ومذ ومنذ إلى آخره»، قد مضى شرحه في الظروف[4] المبنية.

قولُه : «حاشا وخلا وعدا للاستثناء[5]»، مضى شَرْحُها في باب الاستثناء[6].

---

(١) المبَرد، كما في المغني ص ٤٠٤ طبعة المبارك. والحَقُّ أَنَّ نسبة (ما) في (فلما) زائدة إلى المبرد وَهَمٌ من ابن هشام؛ فإنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في «فلما». [انظر المقتضب ١/٤٨ = ١/٢٢٢ الطبعة الأخيرة هامش (١)].

(٢) هو عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ، كما في [شرح ديوان عمر ص ٥٠٢ تحقيق المرحوم محي الدين. ط . السعادة سنة ١٩٦٠م].

والكتاب ١/١٢، ٤٥٩ بولاق.

ويُنْسَبُ إلى المرّار الفقعسي في الخزانة ٤/٢٨٧ بولاق.

وهو في : ضرائر الشعر ٢٠٢، إعراب القرآن للنّحاس ٢/١٩٠، المغنى ٤٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢٤٧ ، و٧/٢٢٢، ٢٤١، المقتضب ١/٢٢٢ الطبعة الأخيرة، المنصف ١/١٩١، و٢/٦٩، المحتسَب ١/٩٦، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٩ ، ابن يعيش ٤/٤٣، و٧/١١٦، و٨/١٣٢ ، و ١٠/٧٦.

و (أَطْوَلْتِ) من أطال، وكان عليه أن يقول : (أَطَلْتِ).

الشاهد فيه أن (ما) في قَلّما عند بعضهم زائدةٌ، و (وصالٌ) فاعل قَلّما، وهي عند سيبويه كافة و (وصال) مبتدأ.

(٣) الكتاب ١/١٢، ٤٥٩ بولاق.

(٤) في الشرح الثاني، الذي صح عزمي على تحقيقه والحمدُ لله رب العالمين.

(٥) قال الصيمري : «وأمّا (عدا)، و (خلا) فهما في الاستثناء بمنزلة (ليس) ، و (لا يكون)، فتضمر فيهما اسمَيْهما، وتَنصِبُ ما بعدهما على الخبر، تقول : أتاني قومُك عدا بكراً، وخلا أخاك، بتقدير : عَدَا بعضُهم بكراً، وخلا بعضُهم أخاك ، بمعنى جاوز بعضُهم بكراً. ومنهم مَنْ يجعل «خلا» حرفَ جرٍّ فيُجَرُّ ما بعدَها، فيقول : خَلاَ بكر. فإذا أدخلت «ما» فقلت : ما عدا زيداً، وما خلا بكراً لم يكن إلاّ النصب؛ لأن (ما) مع (خلا)، و (عدا) بتقدير المصدر، ولا توصل (ما) بالحروف. وأما (حاشا) فهو عند سيبويه حرف خفض، تقول : جاءني القوم حاشا زيدٍ، وعند أبي العباس أنه فعل. واستدل بتصريف الفعل منه كقولك : حاشيت أُحاشي، كما قاله النابغة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه   وما أُحاشي من الأقوام من أحد

أي ما أستثني، فأعرف ذلك إن شاء الله عَزَّ وجَلّ». [التبصرة ١/٣٨٤ ـ ٣٨٥].

(٦) في الشرح الأول الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله وكونه كلمة أخرى، أو زيادته : أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضَمَّن فعله المعدَّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأَولى، بل الواجب، فلا نقول إنّ «على» بمعنى «مِن» في قوله تعالى :

﴿إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ[1]﴾،

بل يُضَمَّنُ «اكتالوا» معنى تحكموا في الاكتيال وتسلَّطوا، ولا يُحكم بزيادة «في»، في قوله[2] :

[وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ من ذي[3] ضُروعها إلى الضيف] يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي ١٠٣

بل يُضَمَّن «بجرح» معنى يؤثر بالجرح[4] .

وقد مضى كثيرٌ من ذلك في أماكنه .

---

[1] سورة المطففين /٢، ونصُّها :
﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾ .

[2] سبق تخريجه ص ٤٠٤ من القسم الأول .

[3] ليس في ط ، م.

[4] في م : معنى يؤثر بالجرح، وكذا قوله تُبدي عن أسيل كما تَقَدَّمَ . انظر المغنى ٦٧٦، وشرح أبياته للبغدادي ١٣٢/٧ .

[الحروف المُشَبَّهة بالفِعل، إنَّ وأخواتها] :

قولُه : «الحروف المشبهة بالفعل : إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، »
«ولَيْتَ ، ولَعَلَّ(١) ، لها صدر الكلام سوى أَنَّ، فهي بعكسها، »
«وتلحقها ما، فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على»
«الأفعال» .

إنـما سُمِّيَتْ الحروفَ المذكورةُ : الحروفَ المُشَبَّهَةَ بالفعل، بخلاف «ما» ، لأنها تشبه «ليس» الذي هو فِعْلٌ ناقِصٌ(٢) ، وهذه تشبه الفعل التام المتصرِّف المتعدِّي، وأيضاً، «ما» الحجازية، تشبه «ليس» معنىً لا لفظاً، وهذه تشبه الأفعال المتعدِّية، معنىً كما يجيء، ولفـظاً من حيث كونُها على ثلاثـة أحـرف فصـاعداً، وأَمّا فتحة أواخِرِها، فإن لم نَقُل إنها لمشابهتها للأفعال، بل قلنا : إنها لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر، والياء في «ليت» ، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي، فتعمل عمل الأفعال، وإن قلنا إنها(٣) لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنها تكون، إذن، بسبب المشابهة المتقدمة، فما أُعطِيت بعد المشابهة، لا يكون بعض جهات المشابهة.

وكذلك نون الوقاية، إن قلنا : إنها لحفظ فتحتها، فقط، كما تحفظ سكون «مِن» ، و «عن» ، فهي من جهات المشابهة، وإن قلنا : هي لأجل المشابهة، فلا .

فلما شابهت الأفعـال المتعـدية معنىً، لطلبها الجُزْأين(٤) مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً بما ذكرنا(٥)، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية،

---

(١) عَدَّها سيبويه خمسة حروف، فقال : «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وهي إنّ، ولكنّ، وليت، ولعل، وكأنّ. [الكتاب ١/ ٢٨٠ بولاق].
ومع سيبويه : المبرد، وابن السراج. ولم يَعُدّوا (أَنّ) المفتوحةَ؛ لأنها فَرْعٌ. وهو مذهب الفراء. [الجنى ٤٠٣].
وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٣٦.

(٢) د ، ط : الذي هو فعل ناقص غير متصرِّف.

(٣) أي فتحة أواخر هذه الكلمات.

(٤) ط : الجزئين.

(٥) وهو قوله : من حيث كونُها ثلاثة أحرف . . . الخ .

فَجُعِلَ عملها أقوى، بِأَنْ قُدِّمَ منصوبُها على مرفوعها، وذلك لأنَّ عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عملٌ غير طبيعي، فهو تصرُّف في العمل.

وقيل: قدِّم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التى هي أصلُها من أول الأمر، أو تنبيهاً بِجَعْلِ عملها فَرْعِيّاً على كونها فُروعاً للفعل، وهاتان العِلَّتان ثابتتان في «ما» الحجازية، ولم يقدَّم منصوبها على مرفوعها، فالعِلَّةُ هي الأُولى.

ومشابهتها معنىً لمطلق الفعل، من حيث إنّ: في: «إنَّ، وأَنَّ» معنى حقَّقت وأكدت،

[كَأَنَّ]:

وفي «كأن[1]» معنى: شبهت.

قال الزَّجَّاجُ: هي للتشبيه[2] إذا كان خبرُها جامداً، نحو: كأن زيداً أسدٌ، وللشك، (٢٤٦ / أ) إذا كان صفة مشتقة، نحو: كأنك قائم؛ لأنَّ الخبر هو الاسمُ، والشيء لا يشبَّه بنفسه.

والأَولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنك شخصٌ قائمٌ، حتى يتغايرَ الاسمُ والخبرُ حقيقةً، فيصبح تشبيه أحدهما بالآخر، إلّا أنه حُذِفَ الموصوف، وأُقيم الوصف مُقامَهُ، وجُعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدَّر، فلهذا تقول: كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل: كأني رجلٌ يمشي، وكأنك رجل يمشي[3].

---

(١) انظر سيبويه ١/٤٧٤ بولاق، والمقتضب ٤/١٠٨.

(٢) في الجنى ص ٥٧٢ نُسب الرأي إلى الكوفيين والزجاجي، وكذلك في الهمع ١/١٣٣، وانظر ابن الطراوة النَّحْوي ص ١٣٤ [د. عياد الثبيتي، مطبوعات نادى الطائف الأدبي ط ١ سنة ١٤٠٣هـ].

(٣) ط: أمشي.

وقيل(١) : هي للتحقيق في نحو : كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل(٢)، وكأنك بالليل قد أقبل.

وأبو علي(٣) يعتقد في مثله : زيادة الاسم وحرف الجر، حتى تبقى «كَأَنَّ»، للتشبيه أي : كأن الدنيا لم تكن.

والأولى أن نقول ببقاء «كَأَنَّ» على معنى التشبيه، وألَّا نَحْكُمَ بزيادة شيء(٤)، ونقول : التقدير : كأنك تبصر بالدنيا، أي تشاهدها، من قوله تعالى :

﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾(٥) ،

والجملة بعد المجرور بالباء : حال ، أي : كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة، ألا ترى إلى قولهم : كأني بالليل وقد أقبل، وكأني بزيد وهو مَلِك(٦)، والباء لا تدخل الجمل إلَّا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف.

[لكــــنّ] :

وفي «لكنّ» معنى استدركت، ومعنى الاستدراك : رفع توهم يتولَّد من الكلام السابق، رَفْعاً شبيهاً بالاستثناء، ومن ثم قُدِّرَ الاستثناء المنقطع بلكنّ، فإذا قلت : جاءني زيد، فكأنه تُوهِّم أنَّ عَمْراً جاءك(٧) لما بينهما من الأُلفة، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنَّ عَمْراً لم يجيء.

---

(١) ط : فقيل.

(٢) قوله : كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل » : هذا قول للحسن البصري. [الجني ٥٧٣].

(٣) في المغني ص ٢٥٤ : « وقد اختلف في إعراب ذلك ، فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة في اسم كأن . . . وقال ابن عُصفور : الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان . . . » .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٠٣، ٣٠٤.

(٥) القصص / ١١، والآية بتمامها :

﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ ۖ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ .

(٦) د : بعد قوله وهو مَلِك : « والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي في لكن.

(٧) ط : أن عمراً أيضاً جاءك.

[لَيْتَ] :

وفي «لَيْتَ» معنى تمنيت، وفي «لَعَلَّ» معنى تَرَجَّيْت، وماهية التمني غير ماهيّة الترجِّي، لا أَنَّ الفَرْقَ بينهما من جِهَةٍ واحدةٍ، وهي استعمالُ التمني في الممكن والمُحال واختصاص الترجي بالممكن، وذلك لأن ماهيَّة التمني : محبَّةُ حصُولِ الشيء، سواءٌ كنت تنتظره وترتقب حصوله أَوْ، لا، والترجي : ارتقابُ شيءٍ لا وُثوق بحصوله، فَمِن ثَمَّ، لا يُقال : لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب : الطمع والإشفاق فالطمع ارتقاب شيءٍ محبوبٍ، نحو : لعلَك تُعطينا، والإشفاق : ارتقاب المكروه، نحو : لعلك تموت الساعة.

[لَعَلَّ] :

وقد اضطرب(١) كلامُهم في «لعل(٢)» الواقعة في كلامه تعالى، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله، عليه، تعالى.

فقال قُطرب وأبو عليٍّ، معناها التعليل(٣)، فمعنى :
﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ(٤) تُفْلِحُونَ(٥)﴾ ،
أي : لِتُفْلِحوا(٦).

---

(١) م : وقد إضطرت أقوالهم.

(٢) نُقِل في (لَعَلَّ) أربعَ عشْرةَ لُغَةً. [الإنصاف، م ٢٦، المخصص ١٣/ ٢٧٥].

(٣) هذا المعنى أثبته الكِسائيُّ والأخفشُ. [الجنى ٥٨٠، المغنى ٣٧٩].

(٤) الحج /٧٧، ونصُّها :
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ .

(٥) ط : ترحمون، وهو تحريف.

(٦) في الأُزْهِيَّة ص ٢١٨ ط : «معناه : كي تُفْلِحوا». وانظر فتح القدير ٣/ ٤٧٠، وتفسير أبي السُّعود ٤/ ٢٣.

ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى :

﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ(١)﴾ ،

إذ لا معنى فيه للتعليل(٢) .

وقال بعضُهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها، ولا يطَّرد ذلك في قوله تعالى :

﴿. . . لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ(٣)﴾ ،

إذ لم يحصل من فرعون تذكُّرٌ.

وأمَّا قولُه تعالى :

﴿ءَامَنتُ(٤) أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ(٥)﴾ ،

فتوبةُ يأسٍ لا معنى تحتها، ولو كان تذكُّراً حقيقياً لقُبل منه .

والحَقّ ما قاله سيبويه(٦)، وهو أَنَّ الرجاءَ أَوِ الإشفاقَ، يتعلق بالمخاطبين، وإنما ذلك لأنَّ الأصلَ أَلّا تخرج الكلمة من معناها بالكلية، فلَعلّ ، منه تعالى : حملٌ لنا على أن نرجوَ أو نشفق، كما أَنَّ «أو» المفيدة للشك، إذا وقعت في كلامه تعالى : كانت للتشكيك أَوِ الإبهام، لا للشَّكِّ، تعالى الله عنه .

---

(١) الشُّورى /١٧، والآية بتمامها :

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ .

(٢) في البرهان ٤/٣٩٢ : « . . . وأما استعمالُها في الخوف، ففي قوله تعالى : ﴿لعلّ الساعةَ قريبٌ﴾ فإن الساعة مخوفة في حَقِّ المؤمنين، بدليل قوله :

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مُشْفِقُونَ مِنْهَا﴾ . [الشُّورى /١٨ . . .] .

(٣) طـه /٤٤، ونصُّها :

﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ .

(٤) ط. : ﴿آمنتُ بالذي آمنتْ به بنو إسرائيل﴾ . وهو تحريف.

(٥) يونس /٩٠، والآية بتمامها :

﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ .

(٦) الكتاب ١/١٦٧، ٢/٣١١ بولاق.

وقيل : إنَّ لَعَلَّ، تجيء للاستفهام، تقول : لعلّ زيداً قائمٌ؟، أي هل هو كذلك.

وأخبارُ هذه الحروفِ، عند الكوفيين(١) ، مرتفعةٌ بما ارتفعت به في حال الابتداء، وكذا خبر «لا» التبرئة.

ومذهب البصريين(٢) : عمل الحروف في المبتدأ والخبر معاً لطلبها لهما معاً(٣)

ويجوز، عند الفراء(٤)، نصب الجزأين بليت، نحو : ليت زيداً قائماً، لأنه بمعنى : تمنيت، ومفعوله : مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم ، أي : تمنيت قيام زيد، فنصب الجزأين، كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لهما، ومِن ثَمَّ جاز : ليت أَنَّ زيداً قائمٌ(٥)، كما جاز : علمت أَنَّ زيداً قائمٌ، فهي ، عنده ، كأفعال القلوب في العمل، سواء.

واستشهد الفراء(٦) بقوله(٧) :

---

(١) ، (٢) : «ذهب الكوفيون إلى أَنّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو : إنّ زيداً قائمٌ، وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر. . .». [الإنصاف ، المسألة ٢٢ ١/١١٥ ط ٢].

(٣) د : لطلبها لهما معنىً.

(٤) الجنى ٣٩٤ ، ٤٩٢، المغني ٣٧٦، التسهيل ٦١.
هذا، وقد ذهب مذهبَ الفراء ابنُ سلّام الجُمَحي . ، كما في شرح جُمَل الزّجّاجي ١/٤٢٤، «وابنُ الطراوة وابن السِّيد»، كما في ابن الطراوة النَّحْوي ص ١٧٢.

(٥) انظر الخزانة ٤/٢٩٠ بولاق.

(٦) المغني ٣٧٦، شرح جُمَل الزّجّاجي ١/٤٢٥، الهمع ١/١٣٤، ارتشاف الضَّرَب ص ٥٨٣،

(٧) العَجّاج (ملحقات ديوانه ٨٢، ابن الورد، لبيسيغ سنة ١٩٠٣م).
الخزانة ٤/٢٩٠ بولاق، سيبويه ١/٢٨٤ بولاق، معاني الحروف للرماني ١١٣، رصف المباني ٢٩٨، شرح جُمَل الزّجّاجي ١/٤٢٥.
« و : (رواجعاً) حال من أيام الصبا، العامل فيه ماني (ليت) من معنى التمني، وخبر (ليت) محذوفٌ للعلم به». [رصف المباني ٢٩٨]. هذا، وقد روى الجُمَحِيُّ في (طبقات فحول الشعراء ص ٦٥، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٢م). أَنَّ نَصْبَ الجزأين بِـ (ليت) لُغَةٌ لهم، وأَنَّ منشأ ذلك بلاد العَجّاج، فأخذها عنهم.
الشاهد فيه أَنَّ الفَراء استشهد بهذا البيت على نصب المبتدأ والخبر، على حين قدّر الكسائي (رواجعَ) خبراً لِـ (كان المحذوفة).

٨٤١ ياليت أيامَ الصبا(١) رواجعاً

والبصريون(٢) يحملون «رواجعاً» على الحالية(٣)، وعامله : خبر «ليت» المحذوف، أي : ياليت أيام الصبا لنا، رواجعَ.

والكِسائي(٤) ، يقدر «كان»، أي : ياليت أيام الصبا كانت رواجعَ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ «كان» و «يكون»، لا يضمران إلاّ فيما اشتهر استعمالها فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما في قولهم : إنْ خيراً فَخَيْرٌ.

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء : نَصْبُ الجزأين بالخمسة(٥) الباقية، أيضاً، كما رووا عنه عليه الصلاةُ والسلامُ : «إنَّ قَعْرَ جهنم لسبعين خريفاً(٦)»، وأنشدوا(٧) :

٨٤٢ كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قادمةً أو قلماً مُحَرَّفَا(٨)

---

(١) ط : الصبـــى.

(٢) انظر سيبويه ٢/١٤٢ هارون، ابن يعيش ١/١٠٤، الجنى الداني ص ٣٩٤.

(٣) م : على أنه حال من خبر «ليت».

(٤) التسهيل ص ٦١، الأصول ١/١٨٨، المفصّل ٢٨، ابن يعيش ٨/٨٤.

(٥) إنَّ ، أنَّ ، كأن، لكن . لعل. انظر التسهيل ص ٦١، وابن الطراوة النحوي ص ١٧٢ [د. عَيّاد الثبيتي ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط ١ سنة ١٤٠٣هـ].

(٦) أخرجه مسلم في باب الإيمان ٣٢٩ (لسبعون). وانظُرْ جامع الأصول ١١/١٤٥.

(٧) أي الكوفيين . [ضرائر الشعر ١٠٨].

(٨) الرجز لمحمد بن ذُوَيب العُماني، في وصف فرس.

الخزانة ٤/٢٩٢ بولاق، المغني ٢٥٥، شرح أبياته للبغدادي ١/١٨٤، المبهج ص ٤٠، ضرائر الشعر ١٠٨؛ وفيه :

«كأن أذنيه إذا تَشَوَّفا
قادمتا أو قلما محرَّفــا

يريد : قادمتان أو قلمان محرفان . . . .» ، [شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٢٥].

و (تشوف) : تطلع . والقادمة : إحدى قوادم الطير، وهي مقدم ريشه، في كل جناح عشرة.

الشاهد فيه أن أصحاب الفراء جوزوا نصب المبتدأ والخبر بالخمسة الباقية [إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، لعلّ]. ومنها (كأن)، وقد نصب الشاعر بها الجزأين : الأول (أذنيه) والثاني (قادمة)

[الخزانة ٤/٢٩٢ بولاق].

وذلك أَنَّ اسم «كأن» مشبه، وخبره مشبَّه به، فهما مفعولان لِشبهَّت : الأول مفعول بلا جارّ، والثاني (٢٤٦ / ب) مفعول بحرف جر.

وليس ماقالوا بمشهورٍ، وقد رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقال الممدوح(١) : الصواب : تحسب أذنية إذا تَشَوَّفا قادمة(٢) . . . .

فنقول : إنّ «ليت» متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحةٌ، فلا تَصِل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمّنه «ليت».

وأمّا نحو قولِه(٣) :

٨٤٣ ياليت أني(٤) وسُبَيْعاً في غَنَم والخُرج منها فوق كُرَّاز أَجمّ

فأنَّ، مع اسمِها وخبرِها مغنية عن المعمولين(٥)، لا أنها مفعول تمنيت.

وينبغي، على ما ذهب إليه الأخفش في نحو : علمت أَنَّ زيداً قائمٌ، من تقدير المفعول الثاني : أن يقدَّر، أيضاً، ههنا، خبر «ليت»، والاعتراض كالاعتراض.

وأجاز الأخفشُ(٦) قياسَ «لعل»، في مجيء «أَنَّ» المفتوحة بعدها على : «ليت»، نحو : لعلَّ أَنَّ زيداً قائم، ولم يثبت.

---

(١) هو الرشيد العباسي، انظر الخزانة ٤/ ٢٩٢ بولاق وما بعدها.

(٢) انظر الخصائص ٢/٤٣١.

(٣) الراعي النُّمَيري (ملحق ديوانه ص ٣٠٩ تحقيق راينهرت).
الخزانة ٤/٢٩٤. إصلاح المنطق ٤٥١، اللسان [س/ب/ع]. و(سُبَيْع) : اسم رجل، و(الكُرَّاز) : الكبش الذي يحمل خُرْجَ الراعي، ولا يكون إلاّ أَجَمَّ : لأن الأقرن يشتغل بالنطاح.
الشاهد فيه أنَّ (أَنّ مع اسمها وخبرها) مغنية عن المعمولين، وهذا مماانفردت به ليت.

(٤) سقطت الواو من ط .

(٥) د ، ط : المفعولين.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠١.

وأما نصب باقي أخوات «ليت» للجزأين، فممنوعٌ، والمَرويّ : إنّ قَعْرَ جهنَم لسبعون خريفاً(١)، وأمّا قولُه(٢) : كأن أُذُنَيْهِ . . البيت(٣)، فقد ذكرنا أنه خُطِّيءَ فيه(٤).

قولُه : «لها صدر الكلام»، كل ما يغيِّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف النفي، وأما «لا» و «لم» و «لن» فقد مَرَّ في المنصوب على شريطة(٥) التفسير : عِلَّةُ جوازِ توسُّطِها، وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض والعرض وغير ذلك.

وأمّا الأفعالُ، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها، وان أثرت في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر، إجراء لها مُجرى سائرِ الأفعالِ.

وإنما لزم تصدير المغيِّر، الدال على قسم من أقسام الكلام، ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قَصَدَ المتكلم، إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأُخِّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيِّرات، لتردَّد ذهنه في أَنَّ هذا التغيير راجعٌ إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع المغيِّرات، أَوْ أَنَّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلاماً آخرَ يؤثر فيه ذلك المغيِّر، فيبقى في حَيْرَةٍ.

وكل واحدةٍ من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام(٦)، بخلاف «إِنَّ» المكسورة، فإنها(٧) تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد : تقوية الثابت، لا تغيير

---

(١) الحديث الشريف المتقدم.

(٢) محمد بن ذؤيب العماني.

(٣) كأن أذنيه إذا تشوّفا قادمةً أو قلما مُحرَّفا

(٤) علمنا قَبْلُ أَنّ الذي خطأه هو الممدوح : الرشيد العباسي، وأن الصواب في البيت :
تحسب أذنيه إذا تشوَّفا قادمةً أو قلماً مُحرَّفا.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) م، د : من أقسام الكلام فوجب تصدرها.

(٧) د : فإنها لا تدل على قسم من أقسام الكلام لأنها تؤكد ، , ,

للمعنى ، إلاّ أنها ، مع ذلك حرف ابتداء ، كاللام ، فلذلك وجب تصديُرها كاللام ، وأما «أنَّ» المفتوحة ، فلكونها مع جزأيها في تأويل المفرد لكونها مصدريةً ، وَجَبَ وقوعها مواقعَ المفردات ، كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ ، والمضاف إليه ، ولا تتصدر ، وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر ، لِما ذكرنا في باب المبتدأ .

فليت ، ولعل ، وكأن ، وأَنَّ المفتوحة ، لاتدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، سواءٌ كان ذلك الخبر مفرداً أَوْ جملةً .

أَمَّا «ليت ولعل» فلأنهما لطلب مضمون الخبر ، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر ، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد .

وأَمّا ، كأَنّ ، فلأن خبَرها ، أبداً ، مفردٌ ، لأنه مشبَّه به ، كما ذكرنا ، وهو إمّا ذات مذكـورة شُبِّهَ بها الاسم ، نحو : كأنّ زيداً أسدٌ ، أو مقدرة ، قامت الصفة مَقامها نحو : كأنك قائم ، وكأنك قمت أو تقوم ، أو عندك ، أو في الدار ، كما ذكرنا .

والمفـرد المتضمن لمعنى الطلب في كلامهم : اسم الاستفهام فقط ، فلو كان خبرها اسمَ الاستفهـام لوجب تقديمُه عليها ، فتسقط ، إذن ، عن مرتبة التصدر الواجب لها ، والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلاّ خبريةً ، لأنَّ النعت ، كما مَرَّ في بابه لا يكون طلبياً ، ومِن ثَمَّ أُوِّل(١) نحو قوله :

٩٦ جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قـط

وأما «أَنَّ» المفتوحة ، فلأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر ، والمصدر لا طلب فيه .

فتبينَّ بهذا أَنَّ «أَنْ» في نحو قولك : أمرته أَنْ قم ، لا يجوز أن تكون مصدريةً ، على ما أجاز سيبويه ، وأبو علي ، كما تقدم في نواصبِ(٢) المضارع .

---

(١) «والتقدير : جاؤوا بِمَذْق مَقُولٍ فيه : هل رأيت . . . فهي معمولة للصفة المحذوفة» . [المغني ص٣٢٥] . هذا ، وقد سبق تخريجُ البيتِ .

(٢) في منتصف هذا الشرح .

وأمَّا «إنَّ»، ولكنَّ»، فلا يمكن كَوْنُ خبرِها مفرداً متضمناً لمعنى الطلب لِما مَرَّ في «كَأَنَّ».

[هل تقع الجملةُ الطلبيةُ خبراً لِـ (إنَّ) ؟] :

وأمَّا الجملة الطلبية، كالأمر والنهي والدعاء، والجملة المصدَّرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك، فلا أرى منعاً من وقوعها[1] خبراً لهما، كما في خبر المبتدأ وإن كان قليلاً، نحو : إن زيداً لا تضربه، وإنك لا مرحباً[2] بك ، وإن زيداً هل ضربته، واضرب زيداً ولكن عَمْراً لا تضربه، وقال[3] :

٨٤٤ ولو أرادت لقالت وهي صادقةٌ إنَّ الرياضة لا تنصبك للشيب

---

[1] لقد احتج مكي القيرواني على جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً لِـ «إنَّ» في هذه الآية الكريمة :
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾
« [آل عمران / ٢١]، حيث أعرب جملة بشرهم خبراً لِـ «إنَّ».
[المشكل ١/١٣١].
هذا، وممن جوّز وقوع الجملة الطلبية خبراً لِـ «إنّ» :
«ابنُ عُصفور في شرحه الصغير للجُمَل، وتَأَوَّلَهُ في شرحه الكبير للجُمَل». [دراسات، القسم الأول ١/٤٤٥].

[2] م : وإنكم لا مرحباً بكم.

[3] الجُمَيْح الأَسَديّ ، مُنقذ بن الطَّمّاح، كما في المفضليات ص ٣٤؛ وفيه : أصابت بدل أرادت، وانظر الخزانة ٤/٢٩٦ بولاق.
والرياضة : التذليل والمعالجة، تنصبك : تتعبك. للشُّيب : جمع أشيب، وهو متعلق بالرياضة. و (لا تنصبك) نهي وقع خبراً لِـ «إنَّ»، وهو موضع خلاف، الراجح جوازُهُ، وتقدير الكلام : إنّ الرياضة للشيب لا تتعبك ... وهذا موضع الشاهـد.

[ليتمـــــا]:

قوله : وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح»، إذا دخلت «ما» على «ليت» جاز أن تعمل، وأنْ تُلغى، وروى قوله[1] :

٨٤٥ قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقَد

رفعاً، ونصباً، والإلغاءُ أكثرُ؛ لأنها تخرج بما، عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فالأولى ألَّا تعملَ، كما تقدم في «ما» الحجازية، وإذا أهملت فما، كافة، ومذهب الجُمهور أنَّ «ما» الكافة حرف، وقال ابن درستويه[2] : إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسماً والجملة بعدَها خبرها.

وإذا أُعمِلَتْ، فما، زائدةٌ حرفيةٌ، كما في قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ[3]﴾ ،

---

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ص ٢٤ تحقيق «محمد أبو الفضل»، دار المعارف).

الخزانة ٤/٦٧، ٢٩٧ بولاق، سيبويه ١/٢٨٢ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/١٤٢، ٢٤١، ابن يعيش ٨/٥٤، ٥٨، الخصائص ٢/٤٦٠، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ١١٤، المغني ٨٩، ٣٧٦، ٤٠٦، التبصرة ١/٢١٥. «وقوله : «فقد»، أي : حسبي، موضعه من الإعراب الرفع على المبتدأ. . .». [ديوان النابغة ص ٢٤].

«والمقصود بقالت : زرقاء اليمامة، وقد تكلم الشاعر بحالها، وهو يرجو النعمان أن يكون حكيماً». [المقتصد ١/٤٦٩ حاشية ١٥٨].

الشاهد فيه أنَّ (ليت) إذا اتصل بها (ما) جاز أن تعملَ وأن تُلغى، وقد روي هذاالبيت بالوجهين.

(٢) الهمع ١/١٤٤.

(٣) آل عمران /١٥٩، والآية بتمامها :

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ .

ورَوَى أبو الحسن[١] وحده في : إنما وأنما : الإعمال[٢] والإلغاء، (٢٤٧ / أ) والإعمال[٣] قليلٌ فيهما لضعف معنى الفعل فيهما، لأن التأكيد الذي هو معناهما : تقوية للثابت، لا معنى آخر متجدد.

وعدم سماع الإعمال في : كأنما، ولعلَّما، ولكنما، وقياسها في الإعمال على : ليتما، سائغ عند الكِسائي[٤] وأكثر النحاة، إذْ لا فَرْقَ بينها وبين ليتما، وإذا سُمِعَ في : إنما مع ضعف معنى الفعل فيها، فما ظنك بهذه الحروف، لكن الإلغاء أَوْلى بالاتّفاق، لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب «ما»، وسيبويه[٥] يمنع الإعمال في غير (ليتما) للسماع المشهورِ فيه دون غيره،

[تفصيل أحكام : إنَّ ، و أَنَّ] :

قولُه : «فإنَّ»، لا تغير معنى الجملة، وأَنَّ مع صلتها في حكم»
«المفرد، ومن ثَمَّ وَجَبَ الكسر في موضع الجمل، والفتح»
«في موضع المفرد، فكسرت ابتداءً، وبعد القول، وبعد»
«الموصول، وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة، ومضافاً إليها،»
«وقالوا : لولا أَنَّك، لأنه مبتدأ، ولو أنك، لأنه فاعل، فإن»
«جازَ التقديران، جازَ الأمران، مثل من يكرمني فإني أكرمه،»

---

(١) المراد الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، قال السُّيوطي : «ويتعين الإلغاء في (إنّ)، و (أنّ)، و (لكنّ) وعُزِيَ إلى الأخفش».

[الهمع ١/١٤٤].

وفي التصريح جـ ١ ص ٢٢٥. [ط دار الفكر] : «وندر الإعمال في (إنما)، نحو : إنما زيداً قائم بنصب زيد. رواه الأخفش والكسائيُّ عن العرب سماعاً».

(٢) ط : الإعماء والإلغاء.

(٣) د : لكن الإعمال قل فيهما.

(٤) التصريح ١/٢٢٥.

(٥) الكتاب ١/٢٨٢ بولاق.

٨٤٦ «و : إذا أنه عبدُ القَفا واللهازمِ [1] وشبهه، ولذلك جاز العطف»
«على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً، بالرفع، دون المفتوحة، »
«مثل : إنّ زيداً قائمٌ وعمرو، ويشترط معنى الخبر لفظاً»
«أو تقديراً، خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنياً، خلافاً»
«للمبرد [2] والكسائي [3] في مثل : إنك وزيد ذاهبان ولكن، »
«كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة، دونها، على»
«الخبر أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، »
«وفي لكنّ ، ضعيف، وتخفف المكسورة، فتلزمها اللام، »
«ويجوز إلغاؤها ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ . »
«خلافاً للكوفيين في التعميم، وتخفف المفتوحة فتعمل في»
«ضمير شأن مقدر فتدخل على الجمل مطلقاً، وشذّ إعمالها»
«في غيره، ويلزمها مع الفعل : السين أو سوف، أو قد، »
«أو حرف النفي» .

---

[1] عجز بيت، وصدره : وكنت أُرَىٰ زيداً، كما قيل، سَيِّداً * . . . . والبيت مجهول القائل.
الخزانة ٤/٣٠٣ بولاق، سيبويه ١/٤٧٢ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٧، ١٨٦، شرح جمل الزجاجي ١/٣٢٠، الخصائص ٢/٣٩٩.
«أرى، بضم الهمزة، بمعنى أظن، متعدٍّ لثلاثة مفاعيل، أولها نائب الفاعل، وثانيها (زيداً)، وثالثها (سيِّداً)، وهو ملازم للبناء للمجهول. . .
مَنْ جعل (إذا) الفجائية ظرفاً كانت هي خبراً لمبتدأ، ومَنْ جَعَلَها حرفاً كان الخبر محذوفاً، والتقدير : فإذا العبودية حاصلة. ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، أي : فإذا أمره العبودية. والمعنى : كنت أظن زيداً سيداً شريفاً، كما قيل فيه، فظهر أنه لئيم . . . ». [المقتضب ٢/٣٥٠ الطبعة الأخيرة هامش (١)]،
و (اللهازم) : جمع لهزمة، وهي عظم ناتِىءٌ في أصل الحنك .
و (القفا) : موضع الصفع، أي أنه ذليل.
الشاهد فيه جواز كسر همزة إنّ وفتحِها بعد (إذا) الفُجَائية .

[2] ذكر في المقتضب ٤/١١١ جواز الرفع والنصب على اسم (إنّ) بعد الاستكمال، وخرّج الرفع على وجهَيْنِ، ولم يشترط أن يكون اسم (إنّ) مبنياً كما نُسِب إليه.

[3] التسهيل ص ٦٦.

قوله : «فإن، لا تغيِّر معنى الجملة»، أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة، فإنَّ، موضوعةٌ لتأكيد معنى الجملة فقط، غير مغيِّرة لها، وأنَّ المفتوحة موضوعةٌ لتكون بتأويل مصدر(١) خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى، بلغني أنَّ زيداً قائمٌ : بلغني قيام زيد، وكذا إن كان الخبر جامداً، نحو بلغني أنك زيد، أي : زيديَّتك، فإن(٢) ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر(٣)، نحو : الفَرَسية، والضاربيَّة والمضروبيَّة، وكذا بلغني أنَّ زيداً في الدار، أي : حصول زيد في الدار، لأن الخبر في الحقيقة : حاصل المقدَّر،

قوله : «ومِن ثَمَّ وجب الكسر»، أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد.

قوله : «فكُسِرت ابتداء» أي مبتدأً بها، سواءٌ كان في أول كلام المتكلم نحو : إن زيداً قائم، أو كان في وسط كلام، لكنه ابتداء كلام آخر، نحو : أكرم زيداً، إنه فاضل، فقولك : إنه فاضل، كلام مستأنف، وقع عِلَّة لما تقدمه، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا(٤)﴾ ،

وكذا تكسر بعد القول، إذا قصدتَ به الحكاية، لا الاعتقاد، الشامل للعلم، والظن، فإنها تفتح، إذن، كما تفتح بعد الظن والعلم، وإنما كسرتها بعد القول بمعنى

---

(١) د : بتأويل مصدر ويكون خبرها . . .

(٢) م : فإن الجامد إذا لحقت ياء النسب في آخره أفاد معنى المصدر نحو الماهية والكمية.

(٣) يسمّونه المصدرَ الصناعي ، « وقد ورد في كلام العرب قليلاً جداً ، من مثل : جاهلية ، وعَنجهية ، وفروسية، ورهبانية، ولصوصية . . . وهذه الصيغ لم تعرف بالمصادر الصناعية إلَّا عند المتأخرين من العلماء، وبعض المتقدمين كان يسميها : نظائر . . . وقد رأى المجمع اللغوي العربي (جـ ١) قياسية المصدر الصناعي للحاجة إلى ذلك في هذا العصر الحديث الذي كثرت فيه المخترعات، وتشعبت الفنون والعلوم، فقرر أنه : إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزاد عليها ياء النسب والتاء» . [التِّبيان في تصريف الأسماء. ط ٦ ص ٥٧، ٥٨].

(٤) يونس /٦٥، ونصُّها :
﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ .

الحكاية، لأنه ابتداء الكلام المحكي، وكسرت بعد الموصول لأنّ الصِلَة لا تكون إلّا جملة، نحو: أكرمت الذي إنه فاضل، قال تعالى:

﴿ . . مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ[1]﴾ ،

وكذا كسرت في جواب القسم، لأنه جملة لا محالةَ، نحو: بالله إنك قائم، وقد تفتح «إنَّ» في جواب القسم عند المبرد[2] والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أي أقسمت بالله على قيامك، وفيه بُعْدٌ، إذ لا يقع المفرد الصريحُ جواباً للقسم.

وتكسر أيضاً، إذا كانت حالاً، نحو: لقيتك وإنك لراكب، قال تعالى:

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ[3]﴾ .

لأن الجملة تقع حالاً، ولا دليلَ على كونها في تأويل المفرد، كما مرَّ.

فإن قلت: أفتحها بتأويل المصدر، فإن المصدر أيضاً، يقع حالاً[4].

قلت: ذلك إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به.

---

(١) القَصص / ٧٦، والآية بتمامها:

﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ .

(٢) في المقتضب ٤/١٠٧: «أمّا (إنَّ) فتكون صِلَةً للقسَم؛ لأنك لا تقول: والله زيدٌ منطلقٌ؛ لا نقطاع المحلوف عليه من القسم. فإن قلت: والله إنَّ زيداً منطلقٌ اتصل بالقسم، وصارت (إنّ) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لَزيدٌ خيرٌ منك»،

إنّ كلام المبرد صريحٌ في أنه إذا وقعت (إنَّ) في جواب القسم وجب كسْرُ همزتِها، وإن لم يكن في خبرها اللام.

وما نسبه إليه الرضي من أنه يُجيز الفتحَ مع الكوفيين غيرُ صحيح.

(٣) الفرقان / ٢٠، والآية بتمامها:

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ .

(٤) في د بعد قوله: «. . . . . . تقع حالاً» ما يلي: «قلت: وأما المصدر فيقع حالاً أيضاً، ولكن إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به».

وتكسر، أيضاً، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين، نحو : زيد إنه قائم، وكان عمرو إنه قائم، إذ لا دليلَ على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ، في تأويل المفرد.

وأما إذا كان المبتدأ حَدَثاً، جاز[1] فتح «إنَّ» في الخبر، نحو : مأمولي أَنك قائمٌ،

وتكسر أيضاً إذا دخلت في مبتدأ، في خبره لام الابتداء، فإنها لا تجامع إلّا المكسورة، لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، كإن المكسورة ، فهما سواء في المعنى.

قوله : «وفتحت فاعلة»، نحو : بلغني أنك قائم، لأن الفاعل لا يكون إلّا مفرداً، وكذا المفعول به نحو : علمت أنك قائم، أي : علمت قيامك، وكذا المبتدأ، نحو : عندي أنك (٢٤٧ / ب) قائم، وكذا المضاف إليه، نحو : فعلت هذا كراهية أنك قائم، وكذا المجرور بحرف الجر، نحو : عجبت من أنك قائم.

قوله : «وقالوا لولا أنك[2]»، هو جواب سؤال مقدر وهو : أَنَّ لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر «إن»، فأجاب بأن الجملة بعدَها لا يجوز إظهار جزأيها، كما تقدم في باب المبتدأ، بل يجب حذف الخبر، فلو كسرنا «إنّ»، لكان خبر الاسمية ظاهراً غير مقدر، ولا يجوز، ففتحناها لتكون «أَنَّ» مع جزأيها في موضع المبتدأ، والخبر محذوف.

---

(١) علمنا قَبْلُ أَنَّ الرضيَّ يجرد جواب أما من الفاء. وكان أسهل عليه أن يقول : وإن كان المبتدأ حَدَثاً جازَ . . . .

(٢) في سيبويه ١/٤٦٢ بولاق : «وتقول : لولا أنه منطلق لفعلت، فأَنَّ مبنية على (لولا) كما تبني عليها الأسماء».
قال السِّيرافي في تعليقه على هذا : «يريد معقودة بـ (لولا) في المعنى الذي تقتضيه. و (لولا) مقدمة عليه، وليس بعاملة فيه؛ لأن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، لا بـ (لولا) ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به فشبهت به ففتحت (أَنّ) ولم تكسر؛ لأن (إنّ) المكسورة إنما تدخل على مبتدأ بجرد لم يغير معناه بحرف قبلهُ.

وأمّا على مذهب الفراء(١) ، ومذهب الكِسائيّ(٢) في رفع الاسم الواقع بعد «لولا» كما ذكرنا في باب المبتدأ، ففتحُ «أَنَّ» ظاهرٌ(٣).

قوله : «ولو أنك، لأنه فاعل»، يعنى أَنَّ «لو» حرف شرط، فلابُدَّ من دخولها على الفعل، فلو كسرنا «إنَّ»، لكانت داخلة على الاسمية، ولا يجوز(٤)، ففتحناها لتكون مع مافي حيزها فاعل فعل مقدر، وهو ثبت، كما مَرَّ في باب(٥) الفاعل، وسيجيء في حروف الشرط.

وكذا يلزم فتحها بعد «ما(٦)» التوقيتية، نحو : اجلس ما أَنَّ زيداً قائم، لأنها لا تدخل إلاَّ على الفعل، وذلك أنها مصدرية، ويندر دخولُها على الاسمية، كما يجيء، فالتقدير : ما ثبت أَنَّ زيداً قائمٌ، كما في : لو أَنَّك قمت ، سواءً(٧).

قوله : «فإن جاز التقديران»، أي تقدير الجملة وتقدير المفرد، جاز الأمران، أي فتح «أَنَّ» وكسرها، وذلك في مواضعَ :

بعد فاء الجزاء، نحو : من يكرمني فإني أكرمه، الكسر بتأويل فأنا أكرمه، والفتح على أَنَّ «أَنَّ» مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر، أي : فإكرامي له ثابتٌ.

وكذا بعد «إذا» المفاجأة، كقوله(٨) :

وكنت أُرى زيداً، كما قيل، سَيِّداً ... إِذا أَنه عبدُ القَفَا واللهازمِ

أي : إنـه عبد قفاه(٩)، أي لئيم القفا، يعنى «صفعان»، واللهزمتان : عظمان

---

(١) الفراء يذهب إلى أنّ الاسمَ المرفوع بـ (لولا) نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل. [معاني القرآن ١/٤٠٤].

(٢) يرتفع الاسم الواقع بعد (لولا) عند الكسائي والكوفيين على تقدير فعل ثابت (لا) منابه. [الجنى ص ٤٣].

(٣) انظر تفصيل ذلك في الشرح الأول، آخر باب المبتدأ والخبر.

(٤) يعني : وذلك لا يجوز.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) ط : ماء.

(٧) أي : هما سواء.

(٨) لم يعرف قائله. وتقدم تخريجه قبل قليل.

(٩) د : قفـا.

ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، جمعهما الشاعر بما حولهما، كقوله : جُبَّت مذاكيره، فالكسر على تأويل : إذا هو عبدُ القفا، والفتح على تأويل : فإذا عبودية قفاه ثابتةٌ.

وكذا إذا وَلِيتَ «إنّ» : الواو، بعد قولك «هذا» أو «ذاك» تقريراً للكلام السابق، قال تعالى :

﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ[1]﴾ ،

فذلكم خبر مبتدأ محذوف، و «أَنَّ» عطف على هذا الخبر : أي : الأمر ذلك، والأمر أيضاً أَنَّ الله مُوهِنُ، وإن كسرت، فعلى عطف «إن» مع جزأيها[2] على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزأيها، قال[3] :

٨٤٧ إني إذا خَفِيَتْ نارٌ لُمرمِلةٍ ... أُلْفَى بأرفعِ تَلٍّ رافعاً ناري
ذاك، وإني على جاري لذو حَدبٍ ... أحنو عليه بما يُحْنَى على الجارِ

فهـو مثل قوله تعالى : «ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ[4]» الآية ، فالجملة الاسمية[5] في الآية[6] عطفٌ على الجملة المتقدمة.

---

(١) الأنفال / ١٨ ، ونصُّها :

﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ،

انظر سيبويه ٣/١٢٤ هارون.

(٢) ط : جزئيها.

(٣) الأحوص الأنصاري (شعره ١٠٧، ١٠٨ جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة النعمان بالنجف سنة ١٣٨٨هـ).

الخزانة ٤/٣٠٤ بولاق، سيبويه ١/٤٦٣، ٤٦٤ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠١؛ وفيه : مرملة بدل لمرملة، بأرفع نار بدل بأرفع تَلٍّ، الخصائص ٣/١٧٥.

و (الُمرملة) : المرأة إذا مات عنها زوجُها، وأرمل القوم إذا نفد زادهم . و (الحَدَب) : العطف.

والمعنى : «إذا خفيت نارٌ ولم تُرَ بطروق ضَيْفٍ، وُجدتْ ناري لِمُريد القِرىٰ». [شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٣]. والشاهد في (ذاك وإني)، حيث كسر إنّ لدخول لام التأكيد.

(٤) الحج / ٦٠، والآية بتمامها :

﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾.

(٥) ط : القسمية

(٦) مَنْ عاقَبَ لَيَنصُرَنَّـه اللهُ : مَنْ : في موضـع رفـع لأنه مبتدأ، وهو بمعنى الذي ، وصلته (عاقب)، وخبره =

وكذا إذا وليت نحو : أَوَّلُ قولي، وأول كلامي . . . فالفتح على أَنّ «قولي» مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول، والتقدير: أول قولي أي أقوالي : حمدُ الله، فلم يجمع لأن المصدر لا يجمع إلاّ مع قصد الاختلاف، فيكون قد أخبر بالمصدر عن المصدر، والكسر على أن «قولي» بمعنى «مقولي»، أي أول مقولاتي، فلم يجمع مع أنه بمعنى المفعول، مراعاة لأصل المصدر، والمعنى : أول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو : إني أحمد الله، فيكون قد قال كلاماً أوله إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، كما تقول في أول السورة : «بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ (١)»، وقال عليه الصلاةُ والسلامُ «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي : لا إلَهَ إلاّ اللهُ(٢)».

ولا يكون قوله : إني أحمد الله، معمولاً لِلفظة قولي، كيف ، وليس هو بمعنى

= (لينصرنّه الله)، ولا تكون (مَنْ) ههنا شرطيةً؛ لأنه لا لامَ فيها، كما في قوله تعالى :

﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾

[الأعراف / ١٨].

[البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٧٨].

وانظر البحر ٦/٣٨٤.

(١) النمل / ٣٠ ، ونصُّها :

﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ .

قال مكي في الكشف ١/٢٢ : «ولست ممن يعتقد أنها آيةٌ في شيء من القرآن، إنما هي بعض آية في «النمل».
ومن قال : إنها آية في أول كل سورة، فقد زاد في القرآن مِئةَ آيةٍ وثلاثَ عشرةَ آيةً، ولم يقل بذلك أحدٌ من الصحابة ولا من التابعين . . . » .

وانظر النشر ١/٢٦٦ ، ٢٦٩ .

(٢) نص الحديث : «خيرُ الدُّعاء يوم عرفة، وخير ماقلت أنا والنبيون من قبلي لا إلَهَ إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، له المُلكُ وله الحمدُ، وهو على كل شيء قدير». أخرجه التِّرمذي عن ابن عَمرو بن العاص . أخرجه مالك في الموطأ، باب القرآن ٣٢، والحج ٢٤٦ .

وفي مخطوطة البغدادي ق ٣٢٩/ب، رقم ١٠ :

«قال السيوطي في الجامع الكبير : أخرجه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي في الأربعين عن علي لكن بلفظ : «أفضل ماقلت أنا والأنبياء قبلي عشية عرفة : لا إلَه إلاّ اللهُ وحدَه لا شريك له له المُلكُ وله الحَمْدُ وهو على كل شيءٍ قدير» .

المصدر بل بمعنى المقول، فهو كقولك : مضروبي زيد، فزيد مضروب من حيث المعنى، وليس معمولاً لمضروبي .

وقال أبو علي(1) : قولي مصدر مضاف إلى الفاعل، و : إني أحمد الله، بالكسر مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، أي : أول قولي ونُطقي بهذا الكلام : ثابتٌ .

وردَّه المصنف(2) أحسن رَدّ، وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون لنطقة بهذا الكلام أجزاء : أول ووسط وآخر، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث : تلفِظه بلفظ «إني»، وباعتبار الحروف : تلفِظه بهمزة «إني»، فيكون المعنى : إذا صرَّحنا به : تلفظي بإني، أو بهمزة إني : ثابتٌ، وهو خلف من الكلام، وغير مقصود به للمتكلم .

ويجوز الوجهان بعد «أمَا»، فإن فتحت، فأمَا بمعنى : حقاً، تقول ؛ أحقا أنك قائم، فأنَّ، فاعل، أي : أحق ذلك حقاً، أو تقول : حقاً ، في معنى الظرف، أي ؛ أفي حق ، فيكون ، «أنَّ» إمّا فاعلاً، أو مبتدأً، على المذهبين، كما مَرَّ في باب المبتدأ(3)، قال(4) :

---

(1) الإيضاح العَضُدي ١/١٣٠، ١٣١، والمثال فيه : «أول ما أقول إني أحمد الله ». وانظر شرح جمل الزجاجي ١/٤٦٥ .

(2) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧١، ١٧٢، وشرح الكافية ص ١٢٣ .

(3) في الشرح الأول .

(4) النابغة الجَعْدي . (ديوانه ص ١٦٤ ط . دمشق سنة ١٩٦٤م).

الخزانة ٤/٣٠٦ بولاق، سيبويه ١/٤٦٩ بولاق، الإيضاح في شرح المفصل ١/٧١١، العَيْني ٤/٣٠٦، معجم الشواهد ١/٤٠٦ .

وبنو خَلَف هم رهط الأخطل التغلبي، وكانت بينه وبين النابغة الجَعْدي مُهاجاةٌ ، فقال النابغة فيه ذلك، كأنه يقول : إنه لا يصدّق إقدام الأخطل على هجائه .

والرسول ههنا بمعنى الرسالة، وهو مما جاء على (فَعُول) من الأسماء كالوضوء ، والطهور، ونظيرها : الألوك، وهو الرسالة أيضاً .

الشاهد فيه أنَّ (حقاً) في معنى الظرف، فـ (أنَّ) مع معموليْها مؤولة بمصدر فاعل لـ (ثبت) محذوفاً، أو فاعل للظرف على الخلاف، أو مبتدأ مؤخر والظرف قبله خبره.

٨٤٨ [ألا أبلغ بني[1] خلف رسولاً]   أحقاً أنّ أخطلكم هجاني

ودليل كونه في معنى الظرف قوله[2] :

٨٤٩ أفي حق مواساتي[3] أخاكم   بما لي ثم يظلمني السريسُ

فهو كقوله[4] :

(٦٤) أحقاً بني أبناءِ سلمى بنِ جَنْدَلٍ   تَهَدُّدُكُمْ إياي وَسْطَ المجالسِ

وإنْ كسرت، فأمَا، حرف استفتاح ، كألَا، تقول : (٢٤٨ / أ) أما إنك قائم، قال تعالى :

﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ[5]﴾ ،

وتقول أيضاً، أما والله أنه ذاهب، أي : أفي حق والله أنه ذاهب ، أي ذهابه، و : أما والله إنه ذاهب كأنك قلت ألا إنه والله ذاهب.

و «حتى» إن كانت ابتدائيةً، وَجَبَ كَسْرُ «إنَّ» بعدَها، وإنْ كانت جارّةً، أو عاطفـةً، للمفـرد فالفتـح، نحـو : عرفت أمورك حتى أَنك صالح. وعجبت من أحوالك حتى أَنك تفاخر.

ولا يجوز كسر «إنّ» بعد مُذ، ومنذ، وإن جاز وقوع الجملة والمفرد بعدَهما نحو :

---

(١) ليس في م ، ط.

(٢) هو أبوزبيد الطائي. (ديوانه ١٠١ تحقيق نوري حمود القيسي، المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).
الخزانة ٤/٣٠٩ بولاق، معجم الشواهد ١/١٩٨، اللسان [س / ر س].
والسريس : الضعيف ، أو الرجل الذي لم تكتمل رجولته. والشاعر يعاتب أخواله بني تغلب الذين ظلموه ولم يردوا إليه ما أخذوه منه.
البيت شاهدٌ على أنّ مجيء (في) مع (حق) يدل على أن حقا إنما نصب على الظرفية بتقدير (في) وهذا ظاهر. وقول الرضي : [في معنى الظرف] لأنه ظرف مجازي مشتمل على المحقق.

(٣) ط : مواتاتي .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٨٠ من القسم الأول .

(٥) هود / ٦٠، والآية بتمامها :
﴿وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ .

ما لقيتك مُذْ زيد قائم ومذ قيام زيد، رفعاً وجرًّا؛ لأن الجملة بعدَهما مضافٌ إليها، كما مرَّ، في باب الظروف المبنية(١) .

والغالب بعد «لا جَرَمَ» : الفتح ، قال تعالى :

﴿لَاجَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ(٢)﴾ ،

فلا ، إمّا رَدٌّ للكلام السابق(٣) على ماهو مذهب الخليل ، أو زائدة ، كما في : لا أقسم ، لأن في جَرَمَ معنى القسم .

وجَرَمَ ، فعلٌ ماضٍ عند سيبويه(٤) والخليل ، وقال سيبويه(٥) ، معنى جَرَمَ : حَقَّ : فأَنَّ فاعله . واستشهد بقوله(٦)

٨٥٠ ولقد طعنتَ أبا عيينة طعنةً   جَرَمت فزارةُ بعدَها أن يغضبوا

---

(١) في ط تكملة : «فهي في تقدير المفرد، ألا ترى أنّ ريث وآية يضافان إلى الجملة، ولكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجيء إنّ بعدهما إلاّ مفتوحة كما مَرّ في باب الظروف المبنية.

(٢) النحل / ٦٢، ونصها :
﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكۡرَهُونَ وَتَصِفُ أَلۡسِنَتُهُمُ ٱلۡكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفۡرَطُونَ﴾
[انظر وجوه إعراب الآية في دراسات ٢ ق ١ ١ /٤٨٧ .
والمقتضب ٢ / ٣٥٠، ٣٥١ الطبعة الأخيرة، حاشيـــة].

(٣) انظر الجنى الداني ص ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥ .

(٤) الكتاب ١ /٤٦٩ بولاق.

(٥) الكتاب ١ /٤٦٩ بولاق، والمقتضب ٢ /٣٥١ الطبعة الأخيرة، والاقتضاب ٣١٣.

(٦) هو أبوأسماء بن الضريبة، وقيل عطية بن عفيف. [الاقتضاب ٣١٣ ط دار الجيل].
الخزانة ٤ /٣١٠ بولاق، سيبويه ١ /٤٦٩ بولاق، المخصص ١٣ /١١٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٦/٢، وللنحاس ٣٠٤، مجاز القرآن ١ /١٤٧؛ وفيه ؛ جمعت بدل جرمت .
هذا، وقد وقع في بعض الكتب المحققة أنهم يضبطون (طعنت) بضم التاء، «وهذا غلط ، والصواب فتحها؛ لأن الشاعر خاطب بها كرزاً العقيلي، وكان طعن أبا عيينة، وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري يوم الحاجر، ويدل على ذلك قوله قبل هذا البيت :

ياكرزُ إنك قد فتكتَ بفارسٍ   بطلٍ إذا هاب الكماة وجبَّبوا».

[الاقتضاب ٣١٣].
والبيت شاهِدٌ على أن سيبويه قال (جَرَمَ) في البيت فعلٌ ماضٍ بمعنى (حَقَّ) و (فزارة) فاعل، و (أن يغضبوا) بدل اشتمال . . . .

برفع فزارة، وأنِ يغضبوا : بدل اِشتمال منها، أي : حَقَّ غضب فزارة بعدها، وقال الفـراء[1] : بل الـرواية : جرمت فزارةَ، بنصب فزارة، أي : كَسَبت الطعنةُ فزارة الغضب، أي : جرمت لهم الغضب، كقوله تعالى :

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ[2] . . . ﴾ ،

أي لا يَجْرِمَنَّ لكم[3]، وبمثله فسر بعضُهم الآية، أي : جرم كفرهم : أن لهم النار، فأَنَّ مفعول جرم.

وقال الفراء[4] : هي، أي لا جَرَمَ، كلمة كانت في الأصل بمعنى : لابُدَّ، ولا مَحالـةَ، لأنه يروى عن العرب : لا جُرْمَ[5] والفَعَل والفُعْل، يشتركان في المصادر، كالرَّشَد والرُّشْد، والبَخَل والبُخْل، والجَرْمُ : القطع، أي : لا قطع من هذا، كما أن : لابد، بمعنى : لا قطع، فكثرت وجَرَت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها، فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال : لا جرم لآتينَّك، ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم أنك قائم، فمن فتح، فللنظر إلى أصل : لا جَرَمَ، كما تقول : لابد أن تفعل كذا، ولا محالة أنك تفعل كذا، أي مِن أن تفعل، ومن أنك تفعل، ومن كسر، فللمعنى العارض في لا جَرَم[6] .

---

[1] الاقتضاب ٣١٣.

[2] المائدة / ٢، ٨.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [٥ / ٢]

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ . [٥ / ٨].

[3] في معجم غريب القرآن ص ٢٧ : يجرمنكم = يحملنكم. ومثله في فتح القدير ٢/٧ .

[4] حروف المعاني والصفات ص ٧٤، والمغني ص ٣١٤.

[5] م : لاجُرْمَ، بضم الجيم. [انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٥].

[6] المقصود : ما عرض لها من استعمالها استعمال القسم.

وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوهاً من التغيير جـ لا جَرَ(١)، بإسقاط الميم، و : لا ذا جرم، بزيادة «ذا»، و : لا ذا جَرَ، بغير ميم، و : لا أن ذا جرم، و : لا عن ذا جرم، وأن : زائدة وعين(٢) «عن» بدل من الهمزة كما في قوله(٣) :

٨٥١ أَعَن ترسّمت من خَرْقاءَ منزلةً ماءُ الصبابةِ من عينيك مَسجومُ

وتقـول : شد ما أنك ذاهل، وعزّ ما أَنك قائم، بالفتح، فَشَدَّ، وعَزَّ، فِعلان مكفوفان بما، كقلّما، وطالَما، وهما بمعنى «حقاً»، فمعنى شَدَّ ما أَنك قائم : حقا أنك قائم، أي : في حق، إلاّ أن «في» لا تدخـل على : شَدَّ وعَزَّ، لكونهما في الأصل فِعْلَيْنِ، ويجوز أن يكون «ما» اسماً معرفة(٤) تامّة، كما هو مذهب(٥) سيبويه في : نِعِمّا صنيعُك، وبئسما عمُلك، أي : نِعْمَ الصنيعُ صنيعُك، وبئس العملُ عملُك، وقد ذكرنا أن جميع باب فَعُل مضموم العين، يجوز استعماله استعمالَ نِعْمَ وبِئْسَ.

وتقول : زيد فاسق، كما أَنَّ عَمراً صالح، ليس «ما» ههنا كافة، كما كانت في قولك : زيد صديقي، كما عمرو أخي، ولو كانت كافّةً، لوجب كسر «انّ»، ولا يجوز إلاّ الفتح.

فقال الخليل(٦) : «ما» زائدة، و «أَنَّ» مجرور بالكاف، ودليلُ(٧) زيادتها قولُهم : هذا

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٥.

(٢) د : والعين في «عن».

(٣) هو ذو الرُّمّة (ديوانه ٥٦٧ ط . كمبردج سنة ١٩١٩م).
الخزانة ٤/٣١٤ بولاق، الخصائص ٢/١١، سر الصناعة ٢٣٤،
المغني ١٩٩ ؛ وفيه : «يقال : (ترسمت الدار) أي : تأملتها، وسجم الدمعُ، وسجمتهُ العينُ : أسالته، وكذا يفعلون في أنّ المشددة، فيقولون : أشهد عَنّ محمداً رسول الله، وتسمى عنعنة تميم».
الشاهد في قوله (عن)، فإن أصلَها : أنْ، فأبدلت الألف عيناً.

(٤) ط : اسماً معرباً تامّاً.

(٥) الكتاب ١/٤٧٠ بولاق، وتقدم ذلك في باب أفعالِ المدح والذم، في هذا الشرح.

(٦) الكتاب ١/٤٧٠ بولاق.

(٧) م : والدليل على زيادتها.

حق مثل أنك ههنا، لكنهم ألزموا الكاف مع أَنَّ، هذه الزيادة، كراهةَ أن يجيء لفظها مثل «كأنّ».

ومعنى زيد فاسق كما أن عَمراً صالح : أي هذا صحيح كَصِحَّةِ ذاك.

وتقول : حقاً أَنك ذاهب⁽¹⁾ ، وجهد رأي أنك قائم، بالفتح لا غير، لأن المعنى : في حق، وفي جهد رأي ، وإذا جئت بأَمّا فقلت : أَمّا حقاً فإنك ذاهب، وأما جهد رأي فإنـك قائم، فالكسر هو الوجه، لأنك لم تضطر مع «أما» إلى جَعْلِ الظرفين خبرَيْنِ لأَنَّ، كما كنت مضطراً إليه من دون أما، وذلك لأن معمول ما في حَيِّز «إن» يتقـدم عليها مع «أما»، لما يجيء في حروف الشرط، نحو : أما يومَ الجمعة فإنك سائر، وأما زيداً فإنك ضارب ولا يتقدَّم عليها من دون «أما»، فاضطررت إلى فتح «أن» وجَعل الظرف المتقدم خبراً.

قال سيبويه⁽²⁾ : يجوز : أَمّا في رايي فأَنك ذاهب بالفتح، والوجهُ الكسرُ ؛ لأنك غيرُ مضطرٍ إلى فتحِها.

وتقول : أَمّا في الدار فإنك قائمٌ بالكسر، إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصلٌ في الدار، وأَمّا إن أردت أن : في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح ،

والتعريف (٢٤٨ / ب) المذكور⁽³⁾، أعني : الفتح في مواضعِ المفرداتِ، والكسر في مظان الجُمل، أَولى من تعريف أبي علي⁽⁴⁾ : «كل موضع يصلح للاسم والفعل

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٦٨ بولاق.

(٢) الكتاب ١/٤٦٢ بولاق؛ وفيه أما والله أنه ذاهب، وأما والله إنه ذاهب.

(٣) يَقْصِد الضابط الذي تعرف به مواضع كلٍ مِن الفتح والكسر.

(٤) الإيضاح العَضُدي ١/١٢٩.

فالكسر، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح»، لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم، كقوله تعالى :

﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[1] ،

ولا يتعين الكسر فيه، وأيضا ما بعد إذا المفاجأة، يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح،

---

[1] المائدة /٩٥، والآية بتمامها :
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ .

[العطف على اسم إِنَّ وأخواتها]

قوله : « ولذلك جاز العطف . . . إلى آخره » ، يعني : ولأجل أن « إن » المكسورة لا تغير معنى الجمل، كان اسمها المنصوب في محل الرفع، لأنها كالعدم، إذ فائدتُها التأكيدُ فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع .

ثم اعلم أنه تختلف(١) عبارتهم في ذلك، يقول بعضُهم، كما قال المصنف(٢): يعطف على اسم «إن» المكسورة بالرفع، وبعضُهم يقول: على موضع «إن» مع اسمِها، كما قال الجُزُولي(٣) .

وكأنّ الأول نظر إلى أَنّ الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخولِ «إِنَّ»، ودخولها عليه كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعاً، لكن محلاً، لاشتغال لفظه بالنصب، فإِنّ كاللام في : لزيد، ولا شَكَّ أن المرفوع فيه هو زيد(٤) وحدَهُ ، لا الاسم مع الحرف الداخل عليه، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع « إِنّ » .

ومَن قال: على موضعها مع اسمها نَظَرَ إلى أَنَّ اسمها لو كان وحدَه مرفوعَ المحلِّ، لكان وحدَه مبتدأً، والمبتدأ مجرّد عن العوامل عندهم، واسمها ليس بمجردٍ .

والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد، لأن « إِنّ » كالعدم ، باعتباره، وإنما يُعْتَدُّ بها إذا اعتبرت النصب، ويشكل عليه، بأن « إِنّ » مع اسمها، لو كانت مرفوعةَ المحل،

---

(١) ط : يختلف .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، وشرح الكافية ص ١٢٤ .

(٣) الشرح الصغير للمقدمة الجُزُولية ص ٨١ ؛ وفيه :

«وتنفرد إنّ، ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر. . . .».

(٤) م : هو الاسم وحدَه .

لكانت مع اسمها مبتدأةً، والمبتدأ: هو الاسمُ المجرَّد على ما ذكرنا، وهي مع اسمِها، ليست اسماً مجرداً(١).

فالأَولى أن يقال: العطف بالرفع، على اسمها وحدَه(٢)، وقد ذكرنا في باب الابتداء(٣) طَرَفاً من هذا.

قولُه: «لفظاً أو حكماً» راجع إلى المكسورة، فالمكسورة لفظاً نحو: إن زيداً قائم وعَمروٌ، والمفتوحة التي في حكم المكسورة، نحو: علمت أَنّ زيداً قائم وعمرو، فأَنَّ ههنا مع اسمِها وخبرِها، وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أَنّ المعنى(٤): علمت قيام زيد، لكنها في تقدير اسمين، إذ «أَنَّ» مع اسمها وخبرها سادّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْ علمت، كما أن «إِنَّ» المكسورة مع جزأيها بتقدير اسمين، أي المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب، حكم المكسورة في قيامها، مع ما في حَيِّزها مقام الاسمين.

وفيما قال المصنف، مع هذا التحقيق البالغ، والتدقيق الكامل: نَظَرٌ، وذلك لأنّا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها، بتقدير اسمين، نقول: إِنّ ذَيْنَكِ الاسمين بتقدير المفرد، فعلمت أن زيداً قائم، بتقدير: علمت زيداً قائماً، وعلمت زيداً قائماً بتقدير علمت قيام زيد، كما مَرَّ في أفعال(٥) القلوب، فكونها بتقدير اسمين، لا يخرجها عن كونها مع جزأيها بتقدير المفرد، إذ، ذانِك الاسمان بتقدير الاسم المفرد، أعني المصدر الذي: ذانك الاسمان المنصوبان مؤوّلان به.

وإنما دَعَا المُصَنِّف إلى هذا التكلف: أنه رأى سيبويه(٦) مستشهداً على العطف على

---

(١) ط: ساقطة.

(٢) انظر المقتضب ٤/١٣١.

(٣) في الشرح الأول. باب المبتدأ والخبر.

(٤) د: من جهة أن التقدير.

(٥) في هذا الشرح.

(٦) جاء ذلك في الكتاب ١/٢٨٥ بولاق.

محل اسم « إِنّ » المكسورة بقوله تعالى : « وَأَذَٰنٌ »(١) مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ »(٢) ، و : أذانٌ ، بمعنى : إِعلام ، وكذا استشهد سيبويه(٣) بقوله(٤) :

٨٥٢ وإلّا فاعلموا أَنَّا وأنتم * بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

على العطف على محل اسم إِنَّ المكسورة ، بتقدير حذف الخبر من الأول ، والتقدير : أَنَّا بُغاةٌ ، وأنتم بغاة(٥) ، فلولا أَنّ المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسور لما صَحَّ منه الاستدلالُ المذكور .

وبعضُ النحاةِ ، لما رأى سيبويهِ يستَشهد للمكسورة بالمفتوحة ، قال : إِنّ المفتوحةَ حُكْمُها مطلقاً حُكْمُ المكسورةِ ، في جوازِ العطف على محلِ اسمِها بالرفع ، لأنهما حرفان مؤكدان ، أصلهما واحد ، فيجوز العطف بالرفع في نحو : بلغني أَنَّ زيداً قائمٌ وعَمروٌ .

---

(١) في ط : «وأذان من الله ورسوله» .

(٢) التوبة / ٣ ، والآية بتمامها : «وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » .

(٣) الكتاب ١ / ٢٩٠ بولاق .

(٤) هو بِشر بن أبي خازم (ديوانه ١٦٥ تحقيق عزة حسن ، دمشق سنة ١٣٧٩ هـ) .

والبيت من قصيدةٍ قالها يهجو أوسَ بن حارثةَ .

الخزانة ٤/٣١٥ بولاق ، سيبويه ١/٢٩٠ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٦ ، ولابن السِّيرافي ٢/١٤ ، العَيْني ١/٢٧١ ، معجم الشواهد ١/٢٥١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ . و(بُغاة) : جمع باغٍ ، من البغي ، وهو الظلم والعدوان . والشقاق : الخلاف والتنازع . و (ما) مصدرية ظرفية . أي إن استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعاً بغاة .

«والشاهد فيه أنه أتى بعد اسم (أَنَّ) (وأنتم) ضمير المرفوع ، على أنه مبتدأ خبره بغاة ، وحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه .

(٥) انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٦ .

والسِّـيرافي(١)، ومَنْ تابعـه(٢)، لم يلتفتـوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا: لا يجوز العطفُ بالرفع على محل اسم إنَّ المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حَيِّزهـا في تأويل اسم مفـرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور، كما ذكرنا، فاسمُها كبعضِ حروف الكلمة.

ونَـظَرُ أبي(٣) سعيدٍ : صحيحٌ، فنقول(٤): إن قوله تعالى: «ورسولُه» عطف على الضمـير في «بـريء»(٥)، وجاز ذلك بِلا تأكيدٍ بالمنفصل، لقيام الفصل (٢٤٩/أ) بقـوله: من(٦) المشركين، مَقامَ التأكيدِ، أو نقول: رسولُه مبتدأ خبره محذوف أي : ورسوله كذلك، والواو اعتراضية، لا عاطفة ونقول في قوله(٧):

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم * بُغَاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ ٨٥٢

إنّ : ما بقينا في شقاق، خبر «أنّا» وقوله: وأنتم بغاة، جملة اعتراضيةٌ لكن لا يَتِمُّ لنا مثل هذا في قوله(٨)، (٩) :

---

(١) سيبويه ١/٢٩٠ بولاق .

(٢) ط : تبعـه .

(٣) أي السِّيرافي .

(٤) ط : فنقـو .

(٥) قال مكي بن أبي طالب: «. . . فعطفه على المضمر في « بريء » حسن جيد ، وقد أتى العطف على المضمر المرفوع في القرآن من غير تأكيد، ولا ما يقوم مقام التأكيد؛ قال الله جل ذكره: «ما أشركنا ولا آباؤنا» الأنعام / ١٤٨ ، فعطف الآباء على المضمر المرفوع. . .». مشكل إعراب القرآن ١/٣٥٥. وانظر البحر ٦/٢ ، ٦/٥ ، والبيان ١/٣٩٤.

(٦) ط : من اللـه .

(٧) هو بشر بن أبي خازم. وتقدم تخريج البيت قبل قليل .

(٨) ، (٩): هذان البيتان من قصيدةٍ واحدةٍ، أوردها أبو تمام في الحماسة، وهي من شِعر جعفر بن علبة الحارثي، قالها بعد أن حُكِم عليه بالقتل قِصاصاً .

الخزانة ٤/٣١٩ بولاق ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٧ ، ٢٨ [عالم الكتب ، بيروت] ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤ [تحقيق الأستاذ هارون ، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ]. =

٨٥٣ فلا تحسبن أني تَخَشَّعْتُ بعدَكم * لشيءٍ ولا أني من الموت أَفْرَقُ

بعد قوله

ولا أنا مِمّن يزدهيه وعيدُكم * ولا أنني بالمشي في القيد أَخْرَقُ

لأن قوله : ولا أنني بالمشي في القيد أخرق ، عطفٌ على : أني تخشعت، فلو جعلنا قوله : ولا أنا ممن يزدهيه وعيدُكم، جملة اعتراضية ، لكانت «لا» داخلة على معرفة بلا تكرير، ولا يجوز ذلك إلّا عند المبرد.

ولو رُوِي : ولا إِنني بالمشي في القيد، بالكسر، لارتفع الإشكال وكان قوله : ولا أنا ممن يزدهيه، مستأنفاً، و « لا » مكررة .

وحكم «لكنّ» في جواز العطف على محل اسمها: حكم «إِنَّ» المكسورة، خلافاً لبعضهم، قال سيبويه[1] بعد ذكره جوازَ العطفِ على محل اسم «إِنّ» بالرفع: لكنّ، الثقيلةُ في جميع الكلام بمنزلة «إنّ»، يعني في جواز العطف المذكور، وتفارقها في أن اللام لا تدخل على ما في حَيِّزها، دون «إِن» ، كما يجيء .

وإنما كانت « لكنّ » مثل « إنَّ » ؛ لأن معنى الابتداء بعدَها لم يزل، لأنّ الاستدراك في الحقيقة معنىً راجعٌ إلى ما قبله ، لا إلى ما بعدَه ، إذ هو حفظُ الكلامِ

= و(تَخَشَّعت) : تكلفت الخشوع ، والخشوع في البصر والصوت كالخضوع في البدن، و (أَفْرَقُ): أخاف. و (الأخرق): قليل الرفق .

والشاعر في البيتين يصف نفسَه بالصبر على ما يَلقاه من الشدة .

الشاهد ههنا أن تخريج بيت بِشْر السابق، وهو جعل جملة (أنتم بغاة) اعتراضاً بين أنّا وخبره، وهو قوله: (ما بَقِينا في شِقاقِ) لا يتمشّى مثله هنا؛ لأن قوله: (ولا أنني بالمشي في القيد أخرق) عطفٌ على (أني تخشعت)، فلو جعل قوله (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) جملة اعتراضية لكان « لا » داخلة على معرفة بلا تكرير. ولا يجوز ذلك إلّا عند المبرد. ولو روي إنني بالمشي، بالكسر، لارتفع الإشكال، وكان قوله (ولا أنا ممن يزدهيه : مستأنفاً، و « لا » مكررة .

(١) الكتاب ١/٢٨٦ بولاق .

السابق ، نفياً كان ، أو إثباتاً، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكنَّ ، فقولك ، ما قام زيد لكنّ عَمراً قائمٌ ، حَفِظت فيه عدم القيام عما تُوهِّم من دخول عمرو فيه، وكذا في : قام زيد لكنّ عَمْراً لم يَقُمْ .

وأجاز الفراء(١) رفعَ المعطوفِ على اسم « كَأَنَّ » ، و « لَيْتَ » ، و « لعلّ » أيضاً ، لكونه في الأصل مبتدأ ، ومَنَعَهُ غيرُه ، لخروجه عن معنى الابتداء ، بما أوردت فيه الحروف من المعاني ، وهو الحق .

والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد ، كالمنسوق عند الجَرْمي(٢)، والزَّجَّاج(٣) ، والفَرَّاء(٤) في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم ذلك ، لا مَنْعاً ولا إجازةً ، والأصلُ الجَوازُ ، إذ لا فارق .

قال الزَّجَّاجُ : قوله تعالى: « عَلاّمُ الغُيوب » في قوله : «قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ(٥)»، صفة(٦) ربي ، ويحتمل رفعه وجوهاً أُخَرَ(٧) .

ولم يذكروا البدل(٨) ، والقياس(٩) كونه كسائر التوابع في جواز الرفع، تقول: إنّ

---

(١) الهمع ٢/١٤٤ .

(٢) الدُّر المَصُون ، ملحق المجلد الخامس ص ٥٣ . تقدم به د. الخراط، فنال درجة مشارك .

(٣) ، (٤) الهمع ٢/١٤٤ ، المساعد ١/٣٣٨ .

(٥) سبأ / ٤٨ .

(٦) في ابن يعيش ٨/٦٨ : «وقد أجرى الزجاج الصفة مُجرى المعطوف». وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨٠ ، ١٨١.

(٧) البدل ، وخبر مبتدأ محذوف . انظر المشكل ٢/٢١٢ .
أو خبر بعد خبر، أو بدل من الضمير في (يقذف). . . انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨١ .

(٨) سيبويه ، والمبرد جوّزا البدل. [سيبويه ١/٢٨٦ بولاق ، المقتضب ٤/١١٣ ، ١١٤]. هذا، وتقرأ (علام) بالنصب. [شواذ ابن خالويه ١٢٢] .

(٩) م ، د : والقياس أن يكون مثل سائر التوابع .

الزيدَيْن استحسنتهما، شمائلهما ، بالرفع ، كما جاز ذلك في اسم « لا » التبرئة المشبهة بإنّ ، نحو : لا غلام رجل في الدار إلّا زيد .

فلا يُحمل على المحل، عند البصريين إلّا عند(١) مُضِيّ الخبر، فلا يجوز ، عندهم ، إنّ زيداً وعمروٌ قائمان ، وأجازه الكِسائي(٢) .

وإنما منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جُمهورهم : الابتداء ، والعامل في خبر « إنّ » : إنّ ، فيكون قائمان خبراً عن زيد وعمرو معاً ، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل ، رفعاً واحداً فيه ، وذلك لا يجوز ؛ لأن عامل النحو ، عندهم ، كالمؤثر الحقيقي ، كما ذكرنا في صدر(٣) الكتاب ، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ : لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير ، كما ذكر في الأصول ، لأنه يستغني بكل واحد منهما على الآخر ، فيلزم من احتياجه إليهما معاً : استغناؤه عنهما معاً .

ولو فرق الخبران بالعطف نحو : إن زيداً وهندٌ : قائم وخارجة لم يأتِ الفساد المذكور ، فيجب جوازه ، ويكون الكلام من باب اللّفّ كقوله تعالى : «وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ(٤) » .

فإذا قدّمت الخبر على العطف ، فإمّا أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهراً نحو : إنّ زيداً قائم وعمرو كذلك ، أو تحذفه وتقدره ، والأكثر الحذف ، نحو : إنّ زيداً قائم وعمرو ، ولا يجوز أن يكون هذا من باب عطف المفرد ؛ لأنّ « قائم » لا يكون خبراً عن الاسمين .

---

(١) د : بعد مُضِي الجملة . وفي م : بعد مُضِي الخبر .

(٢) الهمع ١٤٤/٢ ، والمساعد ٣٣٨/١ .

(٣) في الكلام على العامل في الشرح الأول .

(٤) القصص / ٧٣ ؛ ونصها : «وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » .

وإنما أجاز الكسائي(١) نحو : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان ، لأن « إنّ » وأخواتها ، لا تعمل عند الكوفيين(٢) في الخبر ، فالعامل في خبر « إنّ » اسمها ، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين .

والفراء ، توسَّط مذهبَيْ سيبويه والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً ، بل فَصَّل وقالَ : إن خَفِيَ إعراب الاسم بكونه مبنياً، أو معرباً مقدَّر الإعراب : جاز الحمل على المحل قبل مُضِيِّ الخبر نحو : إنك وزيدٌ قائمان، وإن الفتى وعمروٌ قاعدان، وإلّا ، فلا ؛ لأنه لا يُنكر في الظاهر ، كما أُنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف، وذلك لأنَّ خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدَع ، ولا كذلك إذا خَفِيَ إعراب المتبوع ، ولا يلزمه ، أيضاً ، توارد المستقلَّين على أثر واحد لأن مذهبه في ارتفاع خبر « إنَّ » : مذهب الكِسائي .

وأما قولُه تعالى : (٢٤٩/ب) «إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ . . . مَنْ ءَامَنَ(٣) . . . » ، فعلى أَنَّ الواو في « والصابئون » ، اعتراضية لا للعطف ، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي : والصابئون كذلك ، لِسدِّ خبر « إنّ » مَسَدَّه ودلالته عليه(٤)، كما في : يا تيم تيم عديّ ، على مذهب المبرد(٥)، ومنه قولُه(٦):

---

(١) الهمع ١٤٤/٢ .

(٢) م ، د : لا تعمل عند الكوفيين إلّا في المبتدأ دون الخبر.

(٣) المائدة / ٦٩ ، والآية بتمامها : «إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» .

(٤) انظر دراسات ، القسم الأول ٥٠٥/١ ، مشكل إِعراب القرآن ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ .

(٥) المقتضب ٢٢٩/٤ ، والأخفش يذهب مذهبَ المبرد .

[الأمالي الشجرية ٤٥٣/٢ - ٤٥٥] .

(٦) ضابىء بن الحارث البُرجُمي .

الخزانة ٣٢٣/٤ بولاق ، سيبويه ٣٨/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٣٦٩/١ ، فُرحة الأديب ص ٨٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٣ ، ١٤١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، المغني ٦١٨ ، رصف المباني ١٦٧ ، ابن يعيش ٦٨/٨ ، التبصرة ٢١٠/١ .

=

٨٥٤ فَمَنْ يَكُ أَمسى بالمدينة رحلُهُ * فإِني وقيارٌ بها لغريبُ

أي : فإني ، وقيار كذلك ، بها لغريب(١).

وسمع سيبويه(٢) قبل الخبر : توكيد اسم «إنّ» المبني ، وكذا المعطوف غير منوي الخبر ، نحو : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، و « ذاهبان » خبر عنهما بلا شَكٍّ ، وسهَّلَ ذلك وجوَّزه بعض التجويز : بناء الاسم .

وأجاز الكسائي(٣) رفعَ المعطوفِ على أول مفعولَيْ : ظن وأخواتها ، إِنْ خَفِيَ إِعراب الثاني ، نحو: ظننت غلامَكَ زائري وعمرو، وليس بشيءٍ؛ لأن « ظن » عامل قوي ، أثَّر في الاسمين اللَّذَيْن بعدَه ، بأن صار به مضمونهما مفعولاً به ، وإذا منعوا ذلك في ليت ولعل ، لِما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح ؟

وإنما اشترط خفاء إِعراب الثاني ، ليكون المفعولان في الظاهر كاسم «إنّ» وخبرها ، فتقِلُّ الشناعة .

= وقيار : اسم فَرَس الشاعر، لا اسم جمله كما زعم ابن السيرافي، وهو الفرس الذي أوطأه ضابىءٌ بعضَ صبيان أهل المدينة حتى أخذه عثمانُ رضي الله عنه وحبَسَه . [انظر فُرحة الأديب ص ٨٧] .

الشاهد في قوله (قيار) فإنه مبتدأ ، حذف خبره ، والجملة اعتراضية بين اسم إنّ وخبرها والتقدير : فإني وقيار بها كذلك لغريب .

(١) « فعطفه على الموضع . . . ويروى (وقياراً) يعطف على اسم إنّ، ويكون (لغريب) خبراً عن أحدهما، واكتفى به عن خبر الآخر» . [شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٧٠ ، وللنحاس ص ٣٣] .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩٠ بولاق .

(٣) التسهيل ص ٦٦ .

قولـه: «خـلافـاً للمبرد والكِسائي»، الظاهر أَنَّ هذا مذهب الفراء والإطلاق[1] مذهب الكسائي، كما هو مذكورٌ في كتب النحو.

قولُه: « ولكنّ كذلك » أي في أحكام الحمل على المحل.

قولُه: « ولذلك دخلت اللام »، أي: ولأجل كون المكسورة، مع جزأيها[2] في تقدير الجملة.

قولُه: « دونها »، أي دون المفتوحة.

---

(١) التسهيل ص ٦٦. «أي في إجازته الرفعَ قبله مطلقاً، نحو: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان. وإنك وزيدٌ ذاهبان. ولا يشترط خفاء إعراب الاسم، خلافاً للفراء ـ فيجوز عنده: إنك وزيدٌ ذاهبان، ويمتنع إنّ زيداً وعمرو قائماً».

[المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٦].

(٢) ط: مع جزئيها.

[تفصيلُ أَحكامِ لامِ الابتداء]

اعلم أَنَّ هذه اللام: لام الابتداء، المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أَنْ تدخلَ في أول الكلام، ولكنْ لَمَّا كان معناها هو معنى « إن » سواء[1]، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرفُ ابتداء، كرهوا اجتماعَهما، فأَخَّروا اللامَ وصدَّروا «إن»، لكونها عاملةً، والعامل حَرِيٌّ بالتقديم على معموله، وخاصةً إذا كان حرفاً، إذ هو ضعيفُ العمل، وراعوا مع تأخير اللام شيئين: أحدهما: أن يقعَ بينهما فَصْلٌ؛ لأنَّ المكروه هو الاجتماع، والآخر: أنها لَمَّا سقطت عن مرتبتها وهي صَدْرُ الكلامِ، أعني المبتدأ، أو الخبر المقدَّم، أو معمول الخبر المقدَّم، كما مضى في جواب القسم، نحو: لَزيدٌ قائمٌ، ولقائمٌ زيدٌ، ولَطعامَك زيدٌ آكِلٌ، لا تدخل[2] بعد التأخر إلاّ على أحد الثلاثة، نحو: إِنَّ مِن الشِّعر لَحكمةً[3]، وإِنَّ زيداً لَقائمٌ، وإِنَّ زيداً لفي الدار قائمٌ، ولا تدخل على متعلَّق الخبر[4] المتأخر عن الخبر، فلا يقال: إِنَّ زيداً قائمٌ لفي الدار، لِئلَّا يُبخس حَقُّها كُلَّ البَخْسِ، بتأخير ما حَقُّهُ صَدْرُ الكلامِ عن جُزْأَيْ الكلام اللَّذَيْنِ هما العُمدتان .

وإنما تدخل على الاسم إذا فُصِل بينه وبينها بظرف هو الخبر، نحو: «إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ[5]»، أَوْ بظرف متعلق بالخبر نحو: إِنَّ في الدار لَزيداً قائمٌ، ولا ينكر عمل ما بعد اللام فيما قبلَه لنقصان[6] حَقِّهِ في التصدُّر .

---

(١) أي : هما سواء .

(٢) مرتبط بقوله : لَمَّا سقطت عن مرتبتها .

(٣) ط : لحكما .

(٤) م : على متعلق الخبر إذا تأخر عنه .

(٥) الليـل / ١٢ .

(٦) م : لنقصان تصدره بوقوعه في حَيِّز إنّ .

وقوله تعالى: « وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ (١) »، الأُولى فيه لام الابتداء، والثانية جواب قسمٍ محذوف، والجملة القَسَمية صِلَةُ(٢) مَنْ، أو صفتُهُ(٣) .

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضياً مجرداً عن « قد »، فلا يجوز: إنّ زيداً لقام، كما يجوز: إنّ زيداً ليقوم، بل تقول: إنّ زيداً لقد قام، كما مضى في شرح جواب القسم ، ويجوز في نِعْمَ وبِئْسَ، نحو: إنّ زيداً لَنِعْمَ الرجل، كما مَرَّ هناك، وإذا كان الخبر مضارعاً مصدَّراً بحرف التنفيسِ ، جاز دخولُ هذه اللامِ عليه، نحو: إِنّ زيداً لسوف يقوم، خلافاً للكوفيين كما مَرَّ في باب المضارع .

ولا تدخل هذه اللامُ في حروف النفي، كما مَرَّ في جواب القَسَم، ولا في حرف الشرط، فلا تقول: إنّ زيداً لئن ضربته يضربْك، ولا على اسم فيه معنى الشرط؛ لأن اللامَ والشرطَ مرتبةُ كليهما الصَّدْرُ، فتنافرا، ولا تدخل على جواب الشرط، فلا تقول: إنّ زيداً مَن يضربه لأضربْه؛ لأنّ جواب الشرط وحدَهُ، ليس هو الخبرَ، بل هو مع الشرط، وأجازه ابنُ الأنباري .

ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: إنَّ كُلَّ رجلٍ لَوَضيعتُه ؛ لأنّ أصلَها لام الابتداء، فلا تدخل إلاّ على ما كانت تدخل عليه ، وقد ذكرنا مواضعَها، وأجازه الكِسائيُّ، نظراً إلىٰ سَدِّها مَسَدَّ الخبرِ .

---

(١) النساء / ٧٢ ، والآية بتمامها : « وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا » .

(٢) « والعائد الضميرُ المستكِنُ في «لَيُبَطِّئَنَّ» وفي هذه الآية رَدٌّ على مَن زَعَمَ من قدماء النُّحاة [أحمد بن يحيى ، ثعلب . النهر الماد ٣/ ٢٩٠] أنه لا يجوز وَصْلُ الموصول بالقَسَم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير، فلا يجوز : جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه . . . ».

[البحر ٣/ ٢٩١].

وانظر البيان ١/ ٢٥٩ .

(٣) فتكون (مَنْ) الواقعة اسماً لِـ «إِنَّ» نكرةً موصوفةً.

[انظر التبيان ١/ ٣٧١] .

وإذا وقعت الاسميةُ خبرَ «إنّ» فالوجه دخولُها على الجُزء الأول، نحو : إنَّ زيداً لأبوه قائمٌ، وقد حُكِيَ : إنَّ زيداً وجهُهُ لَحَسَنٌ، وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقعَ الخبرِ، على ما أجازه ابنُ الأنباري وكلاهما ضعيفٌ؛ لأنَّ حَقَّها، لمّا سقطت عن التصدُّرِ : ألَّا تتأخرَ(١) عن الاسم، وعن أول أجزاء الخبر .

وإذا أردتَ إدخالَها(٢) في خبر «إن» الذي في أوله لام القسم، وَجَبَ (٢٥٠/أ) الفصل(٣) بينهما، لكراهة اجتماع اللاَّمَيْنِ، قال تعالى : «وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ(٤)»، فصل بينهما(٥) بما الزائدة(٦)، كما قلنا في : زيد صديقي، كما أنَّ عَمْراً أخي .

وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن « قد » نحو : إنّ زيداً لطَعامَكَ آكِلٌ، وإني لَبِكَ واثقٌ، ولا تقول: إنَّ زيداً لفي الدار قام، كما ذكرنا في جواب القسم، وأجازه الأخفشُ، وقد تدخل على غير الثلاثةِ المذكورةِ، وهو(٧) الفصل(٨) المسمَّى عِماداً(٩) كقوله تعالى: «إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ

---

(١) ط : يتأخر .

(٢) ط : دخولها .

(٣) د : وجب أن يفصل بينهما .

(٤) هود / ١١١ ، ونصُّها : «وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ». [انظر دراسات ق ١ ١/٤٤٣].

(٥) م : بين اللاَّمَيْنِ .

(٦) قال مكي القيرواني : « ولا يحسن أن تكون (ما) زائدةً، فتصير اللام داخلة على (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)»، ودخولها على لام القسم لا يجوز .

وقد قيل : إنّ (ما) زائدة، لكن دخلت ليفصل بين اللاَّمَيْنِ اللذين يتلقيان القَسَم [أي بين اللامِ التي في خبر (إنّ)، ولام القسم التي في (ليوفينهم)]، وكلاهما مفتوحٌ، ففصل بينهما بـ (ما). . . .».

[مشكل إعراب القرآن ١/٤١٥] .

(٧) وهو : أي المراد بغير الثلاثة .

(٨) هذا في اصطلاح البصريين . سيبويه ١/٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ . . . ، والتسهيل ص ٢٩ .

(٩) عند الكوفيين . [مجالس ثعلب ١/٤٣ ، والتسهيل ص ٢٩].

=

ٱلرَّشِيدُ[1]» ، وذلك لوقوعها موقعَ الخبرِ فكأنها دخلت على الخبر، مع أَنَّ كُلَّ فصل في مثل هذا المقام يحتمل أن يكونَ مبتدأً لارتفاع ما بعدَهُ .

وقد تُكَرَّر اللامُ في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه، نحو : إِنَّ زيداً لَفِيك لَراغِبٌ، وهو قليلٌ ، مَنَعَ منه المبرِّدُ[2]، وأجازه الزَّجَّاجُ[3] قياساً .

وقد شَذَّ دخول اللام[4] على خبر المبتدأ المؤخر مجرَّداً من «إِنَّ» نحو قولِهِ[5] :

٨٥٥ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وقدَّر بعضُهم[6] : لهي عَجوزٌ ، لتكون في التقدير داخلةً على المبتدأ، كما شَذَّ في

هذا ، ويطلق الكوفيون مصطلحَ عِماد أيضاً على ضمير الشأن.

انظر معاني الفراء ٢/ ٢١٢ ، ٣/ ١٨٥ ، ٢٩٩ .

(١) هود / ٨٧ ، والآية بتمامها : «قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ» .

(٢) الهمع ١/ ١٣٩ .

(٣) الهمع ١/ ١٣٩ .

(٤) انظر ضرائر الشعر ص ٥٩ ، والصاحبي ١٤٦ ، وفيه أن اللام ههنا زائدة. وهي زائدة عند المازني، وليست ضرورة. انظر الأصول ١/ ٢١١، ابن يعيش ٣/ ١٣٠، مَجاز القرآن ١/ ٢٢٣.

(٥) رؤبة (ملحقات ديوانه ١٧٠) ، وهذا رَجَزٌ ، وتمامُهُ:

ترضى من اللحم بعظم الرَّقَبَهْ

الخزانة ٤/ ٣٢٨ بولاق ، قال البغدادي : «إنه لرؤبة أو لعنترة ابن عَرُوس. . .» ، الإفصاح ٣٠٧ ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٠ ، رصف المباني ٢٣٦ ، ابن يعيش ٧/ ٥٧ ، و٨/ ٢٣ ، و٣/ ١٣٠، المغني ٣٠٤ ، شرح أبياته للبغدادي ٤/ ٣٤٥ ، الجنى ١٢٨ ، ضرائر الشعر ٥٩ ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/ ٤٤٥ .

و (أم الحُلَيْس) : كنية امرأة . و (شَهْرَبَهْ) : عجوز كبيرة السن جدًا.

الشاهد فيه أنه شَذَّ دُخولُ اللامِ على خبر المبتدأ المؤخر مجرَّداً من (إنّ) كما هنا.

(٦) هو الأخفش. [انظر ضرائر الشعر ص ٥٩ ، وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٤٤].

خبر «أَنّ» المفتوحة ، على قراءة سعيد بن جُبَيْر[1] : «إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ [2]» ، وكذا قُرِئ في الشواذ : «وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ [3]» بالفتح كما جاءت في الخبر معمولاً لأضحى ، نحو: أضحى زيدٌ لَمنطلقاً، ولأمسى .

قال[4] :

---

(١) الكوفي ، التابعي ، الجليل ، عرض على عبدالله بن عباس ، وعرض عليه أبو عمرو. قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥ هـ.

[طبقات القُرّاء ١/٣٠٥] .

(٢) الفرقان / ٢٠ ، والآية بتمامها: « وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا » .

[انظر الأصول ١/٢١١ ، والصاحبي ١٤٧ ، والقرطبي ١٣/١٣]. في البحر ٦/٤٩٠ : « قُرِىء بالفتح على زيادة اللام ، و (أَنَّ) مصدرية ، التقدير : إلّا أنهم يأكلون، أي ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلّا لكونهم مثلهم » .

هكذا بدون ذكر الاسم. ولم تَرِدِ القراءةُ في المحتَسب، ولا في شواذ ابن خالَوَيْهِ، ولا في الإتحاف، ولكنها في القرطبي ١٣/١٣ لسعيد بنِ جُبَيْر.

هذا، ونَسَبَ ابنُ جِني في الخصائص ١/٣١٥ القراءةَ إلى سعيد بنِ جُبَيْر، وكذلك ابن هشام في المغني ٣٠٧ .

(٣) الأنفال/٤٢، ونصُّها: « إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ » .

هذا ، ولم ترد القراءة الشاذة ؛ قراءة « وأَنَّ » بفتح الهمزة، في المحتَسب، ولا الإتحاف، ولا شواذ ابن خالويه .

(٤) أورده ثعلب من غير نسبة (مجالس ثعلب ١/١٢٩)، والرواية هكذا :

مرّوا عجالاً وقالوا كيف صاحبُكمْ * قال الذي سألوا : أمسى لمجهودا

هذا، وكل الذين استشهدوا به، نقلوه عن ثعلب، ولم ينسبه أحدٌ منهم.

وهو في : الخزانة ٤/٣٣٠ ، العَيْني ٢/٣١٠ ، ضرائر الشِّعر ٥٨ ، ابن يعيش ٨/٦٤ ، الخصائص ١/٣١٦ ، و ٢/٢٨٣ . «يرُيد أن المريضَ نفسَه أجابهم على طريق الغَيْبَة، بقوله : أمسى لَمجهودا ، أي أمسيتُ مجهوداً، وقد زاد اللام في خبر أمسى ، وهو شاذ » .

و (عِجالاً) : سِراعاً.

[عن الأستاذ هارون ، مجالس ثعلب ١/١٢٩ هامش ١ .]

الشاهد فيه أن دخول اللام على خبر (أمسى) شاذ.

٨٥٦ مَرُّوا عجالاً(١) فقالوا كيف صاحبكم * فقال مَنْ سُئِلوا أمسى لَمجهودًا

ولـزال ، قال(٢) :

٨٥٧ وما زِلت مِن ليلى لَدُن أَنْ عرفتها * لكالهائم المقصي(٣) بِكلِّ مكانِ

ولِمَـا ، في : ما زيد لقائماً ، وقوله(٤) :

٨٥٨ وأعلم أَنَّ تسليماً وتركا * لَلاَمُتشابهان ولا سواء

شاذ ، لدخولها على حرف النفي ، وشَذَّ ، أيضاً، دخولُها على « كأَنَّ » ، « ولولا »
قال(٥) :

٨٥٩ فبادَ حتى لكأَنْ لم يكن * فاليوم أبكي ومتى لم يبكني

وقـال(٦) :

---

(١) ط : عجالـى .

(٢) كُثَيِّر عَزَّة (شرح ديوان كُثَيِّر عَزَّة ١/٢٣٥ ، ٢/٢٥١ ، الجزائر سنة ١٩٣٠) ؛ وفيه :
بكل سبيل ، بدل بكلِّ مكانٍ؛ لأن البيت من قصيدة لاميةٍ. الخزانة ٤/٣٣٠؛ وفيه بكل مَرَاد، وهو مكان الارتياد، ومثله المغني ٣٠٨ . وهو في العَيْني ٢/٢٤٩ ، وضرائر الشعر ٥٨ ؛ وفيه : بكل بلاد بدل بكل مكان.
الشاهد فيه أنّ زيادة اللام في خبر زال شاذّةٌ.

(٣) ط : المقضـي .

(٤) هو أبو حزام العُكلي .
الخزانة ٤/٣٣١ ، العَيْني ٢/٢٤٤ ، ضرائر الشعر ٥٨ ، الهمع ١/٨٨ ، معجم الشواهد ١/٢٠ .
الشاهد فيه أنّ دخولَ اللام على حرف النفي شاذٌّ .

(٥) لم أهتدِ إلى قائل هذا الرَّجَز .
وهو في : الخزانة ٤/٣٣١ بولاق ، والمحتسَب ١/٢١٦ .
وبادَ الشيءُ : هَلَكَ وتَلِفَ ، وفاعله ضمير الهالك المتقدم في بيتٍ قبلَه . و (حتى) ههنا : للغاية ، وهي إبتدائيةٌ :
الشاهد فيه أنّ دخول اللام على كأن شاذٌّ أيضاً .

(٦) لم أهتد إلى قائله .
وهو في : الخزانة ٤/٣٣٢ بولاق ، ورصف المباني ٢٤٨ ؛ وفيه : يدا مسيل بدل ندا بسيل ، سر الصناعة، =

٨٦٠ لَلَوْلا قاسِمٌ ونَدا بسيلٍ * لقد جَرَّت عليك يدٌ غَشومُ

واعلم أَنَّ أَصْلَ «شهدت» أن يتعدَّى بالباء نحو : شهدت بكذا، وشهدت بأنّ زيداً قائمٌ ، ويجوز ، مع أَنَّ ، حَذْفُ الجارّ، كما هو القياسُ ، نحو : شهدت أنّك قائمٌ .

وأَمّا قولُه تعالى : « نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ⁽¹⁾» ، فنشهد⁽²⁾ ، محمولٌ على نعلم ؛ لأنّ أصل الشهادة أن تكون عن علم ، ونشهد ، معلق ، كعلمتُ ، في نحو: علمت لَزيدٌ قائمٌ ، إلّا أن شهدت ، لا يَنْصِبُ المفعولين نصبَ علمت ، فلا تقول : شهدت زيداً قائماً .

وعلمت ، يجري مَجرى القسم على ضعفٍ ، فتقول ، إذن ، علمت إِنَّ زيداً قائم بكسر إِنّ ، وكذا شهدت ، تقول ، في الشعر ، أشهد إِنك ذاهبٌ ، والمشهور الفتح فيهما .

وكذا ، قد يجيء : أشهد لقد رأيته كذا ، كأنه قيل : واللهِ لقد رأيته ، وكذا : أشهد لأخرجنَّ ، قال⁽³⁾ :

= حرف اللام ق ١١٣/ب نسخة شهيد علي باشا . هذا ، ولا يُعرف المراد من قاسم وسيل أكثر من أنهما رجلان .

الشاهد فيه على أن اللام الداخلة على لولا زائدة ، وأما لام لقد فالمشهور أنها لام القسم . [الخزانة ٣٣٢/٤ بولاق] .

(1) المنافقون/١ ، ونصُّها : « إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ » .

(2) د : فنشهدت محمول على علمت .

(3) لبيد بن ربيعةَ العامري (ديوانه ١٧١ دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ) ؛ وفيه :

صادَفْنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَها * إِنَّ المنايا لا تَطيش سِهامُها

ومثله تماماً في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٢٨ .

وهو في : الخزانة ١٣/٤ ، ١٤ بولاق ، سيبويه ٤٥٦/١ بولاق ، المقتصد ٦٠٩/١ .

و (المنايا) جمع المنية وهي الموت . «لا تطيش : لا تَخِفُّ ، ولا تُخطِىء ، بل تَقْصِد ، و «المنية» لا سهام لها ، إنما هو مَثَل» [التبريزي] . =

ولقد علمت لتأتِينَّ منيتي * [إنَّ المنايا لا تَطِيش[1] سِهامُها] ٧١٦

وقد يقال: ظننت لَتموتَنَّ ، لكونه بمعنى علمت ، وإجراؤها مُجرى القسمِ ضعيفٌ، كما أَنَّ حَذْفَ اللامِ المعلَّقة بعدَها ضعيف، كعلمت: زيد قائم، وشهدت: زيد فاضل، كقوله[2]:

...... * إني وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأَدَبُ ٧١٣

والدليلُ على جواز إجراء الشهادة مُجرى اليمين قولُه تعالى: « فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ[3] »، ففي قولك: شهدت إِنَّ زيداً لَقائمٌ، وأشهد: لَزيدٌ قائمٌ، يجوز أن يكون «شهدت» فيه معلَّقاً كظننت لزيد قائم، ويجوز أن يكون مُجرىً مُجرىً[4] القسمِ ، واللام، وإِنَّ ، جوابه ، ولا يجوز إجراء شهدت مع الباء مُجرى علمت، نحو: أشهد بأَنَّ زيداً لقائم؛ لأنَّ حرف الجر لا يعلَّق، ولا يجوز : أشهد أنه ذاهب وإنك لقائم، لعطفك الجملةَ على المفرد[5] .

واعلـم أَنَّ مِن العرب مَنْ يقول: لَهِنَّك[6] لَرجل صِدْقٍ، قال[7] :

= « والشاهد فيه إجراء (علم) مُجرى القسم ، وجملة لتأتين منيّتي جواب القسم ، كأنه قال: والله لتأتين منيتي .

(١) ليس في د ، ط .

(٢) هو أبو تمام، وهذا عجز بيت . وصدره : كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقي * ... وقد تقدم تخريجُ البيت . والشاهد فيه هنا أنَّ اللام المعلقة محذوفة، والأصل: وجدت لَمِلاك.

(٣) النور / ٦ ، والآية بتمامها : « وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ».

(٤) ط : سـاقطة .

(٥) د ، ط : الجملة .

(٦) الممتع ١ / ٣٩٨ . وانظر منثور الفوائد ص ٦٠ .

(٧) لم يُسَمَّ قائلُه. وقد أورده البغدادي ، رحمه الله ، مرويًّا عن أبي علي الفارسي. الخزانة ٤/٣٣٢ بولاق ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٣٣ . و (حُبّى) على وزن دُنْيا ، عَلَم امرأة.
الشاهد في قوله (لَهِنَا لَمَقْضِيٌّ) بلامَيْن ، كقول بعض العرب : لَهِنَّك لَرجل صِدْقٍ .

٨٦١ [أبائنة حُبّى، (١)نعم وتُماضِرُ] * لِهَنّا لمقضِيٌّ علينا التهاجُرُ

وقـالَ(٢) :

٨٦٢ لَهِنِّي لأشقى الناسِ إن كنت غارماً * لِدَوْمة بَكْراً ضيَّعته الأراقم

وقد تُحذفُ اللاّمُ وهو قليلٌ ، كقوله(٣) :

٨٦٣ ألَا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحمى * لَهِنَّك مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كريمُ

وفيه ثلاثةُ(٤) مذاهبَ: أحدُها لسيبويه(٥)، وهو أنَّ الهاءَ بَدَلٌ من همزة «إِنَّ»، كَإِيّاك وهِيّاك(٦)، فلما غيِّرت صورة «إِنَّ» بقلب همزتها هاء، جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع .

---

(١) ليس في م ، ط .

(٢) لم يسم قائله . قال البغدادي : إنّ الشاهدَ مرويٌّ عن الفارسي في كتابه : نقض الهاذور . [الخزانة ٣٣٧/٤ بولاق].

و (دَوْمة)، بفتح الدال : امرأة خمارة ، و (البَكر)، بفتح الباء : الفتى من الإبل، وهو مفعول لغارم. والأراقم : ستة أحياء من تغلب.

الشاهد في قوله (لَهِنِّي لأشقى) بلامَيْن، كقول بعض العرب: لَهِنَّك لَرجل صِدْقٍ

(٣) لغلام من بني كلاب، كما في مجالس ثعلب ٩٣/١ ، أو لرجل من بني نمير، كما في الخزانة ٣٣٩/٤ بولاق . وفي اللسان [لهن ، قذي] أنه لمحمد بن مسلمة. وفي حاشية شرح المفصل ٦٣/٨ أنه لرجل من بني نمير، وأن نسبته لمحمد بن مسلمة خطأ، وإنما محمد بن مسلمة هذا أحد الرواة. قلت : ويؤكد هذا قول ابن جني في الخصائص ٣١٥/١ : «وعليه قوله - فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس: ألا يا سنا . . .» .

وهو في شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١ ، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، شرح الملوكي ٣٠٦ ، الممتع ٣٩٨/١ ، المغني ص ٣٠٤ ، المسائل العسكريات ١٢٨ .

«وقُلَّةُ كُلِّ شيءٍ : رأسُه . والقُلّة : أعلى الجبل . . . والجمع قُلَل» [اللسان : قلل].

الشاهد فيه أنه حذف اللام من خبر لَهِنَّك، حيث لم يقل : لعلي كريم والكثير إثباتها.

(٤) ذكرها السيرافي . انظر سيبويه ١٥٠/٣ هارون هامش ٤ : سيبويه ، والفراء والمفضل بن سلمة.

(٥) الكتاب ٤٧٤/١ بولاق = ١٥٠/٣ هارون .

(٦) الإبدال لابن السكيت ص ٨٩ .

والثاني قولُ الفَرّاء ، وهو أنَّ أصْلَهُ : والله إنك ، كما رُوِيَ عن أبي أدهم الكِلابي(١) : لَهِ رَبِّي لا أقول ذلك ، بقصر اللام ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : اللهِ لأفعلنَّ ، وحذف لام التعريف ، أيضاً ، كما يقال : لاهِ أبوك ، ثم حذف(٢) ألف «فِعال(٣)» ، كما يحذف من الممدود إذا قصِر ، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال(٤) :

٨٦٤ ألا لا باركَ اللهُ في سُهَيْلٍ ✽ إذا ما اللهُ باركَ في الرِّجالِ

ثم حذفت همزة «إنك» ، وفيها قال : تَكَلُّفاتٌ كثيرةٌ .

والثالثُ ما حكى المُفَضَّلُ(٥) بنُ سَلَمةَ عن بعضِهم أن أصله لله إنك ، واللام للقسم ، فعُمِلَ(٦) به ما عُمِلَ في مذهب الفراء ، وقولُ الفَرَّاءِ أقربُ من(٧) هذا ، لأنه يقال : لَهِنَّك لقائمٌ ، بلا تعجُّبٍ(٨) .

---

(١) «من فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء» . «الفهرست طبعة لبنان ص ٧٠ بلا تاريخ» .

(٢) ط : حذفت .

(٣) أي الألف في (إلّـه) ؛ لأنه على وزن فِعال .

(٤) لم أهتدِ إلى قائله .

الخزانة ٤/٣٤١ بولاق ، الخصائص ٣/١٣٤ ، المحتسَب ١/١٨١ ، ٢٩٩ ، ضرائر الشعر ١٣١ ، رصف المباني ٢٦٩ .

الشاهد فيه حَذْفُ الألف من لفظ الجلالة الأول قبل الهاء ، وهذا الحذف لضرورة الشعر ، ذكره ابنُ عُصفور .

(٥) أبو طالب النَّحْوي ، اللُّغوي ، الفاضل ، الكوفي . أخذ عن أبيه ، وعن ابن السِّكِّيت ، وثعلب . له : الفاخر ، البارع في اللغة ، الاشتقاق .

[بغية الوعاة ص ٣٩٦ ط . دارالمعرفة ، بيروت] .

(٦) د : فعل به ما علم .

(٧) قال السِّيرافي : «والذي قاله الفراء أَصَحُّ في المعنى» .

[سيبويه ٣/ ١٥٠ هارون هامش ٤] .

وانظر الخصائص ١/٣١٧ هامش ١ .

(٨) قد تقدم أنَّ لفظ الجلالة إذا استعمل في القسم باللام ، فإنما يكون ذلك في الأمور العِظام التي يُتَعَجَّبُ منها ، ونحو : لهنك قائم ، لا تعجب فيه ؛ لأنه أمر عاديٌّ .

(٢٥٠/ب) وأمّا قولُهم : إنّ زيداً ليضربَنّ، بنون التأكيد، و : إنَّ زيداً لقام بدون «قد»، فاللام فيهما جوابُ قَسَمٍ مقدَّر، أي : واللهِ ليضربنَّ، و: والله لَقام، وإنما حَذْفُ « قد » في الماضي مع لام جواب القسم ، دون لام «إنّ» ، وإن كان كلاهما في الأصل لام الابتداء؛ لأنَّ القسم يحتمل الحذف أكثر، لأنّ هناك جُملتَيْنِ في حكم جملةٍ واحدةٍ، ألا ترى إلى تخفيفات : أيمنَ، ووجوب حذف الخبر في : لَعَمْرُكَ، و: أيمن الله ، وجواز حذف الجار في : أللهِ لأفعلنَّ .

ولا تجي(١) لام الابتداء ، من جملة الحروف الستة ، إلّا بعد « إنّ المكسورة ، وأَلحقَ الكوفيون(٢) بها » «لكنَّ» مستدلين بقوله(٣) :

٨٦٥ . . . . * ولكنّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

قالوا : إن ذلك لأنها لا تغيِّر معنى الابتداء، كَإنَّ ، ولذا جاز العطفُ على محل اسمها بالرفع .

وأما البصريون فقالوا : كان حق اللام ألّا تجامع « إنَّ » المكسورة، أيضاً، لأنها تسقط بسببها عن مرتبة الصدر، لكن ، جازت مجامعتها لها، لشدَّة تناسبهما(٤) بكونهما بمعنىً واحدٍ، فاغتُفِر لذلك(٥) سقوطُها عن مرتبتها، بخلاف «لكنّ»، فإنها لا تناسبها

---

(١) ط : ولا يجيء .

(٢) الفراء . [معاني القرآن ٤٦٥/١] ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٢ ، والإنصاف ، المسألة ٢٥ (١٢٨/١) .

(٣) لم أهتدِ إلى قائله . وهذا عجزُ بيتٍ ، وصدرُهُ :

يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي * . . . .

الخزانة ٣٤٣/٤ بولاق ، معاني الفراء ٤٦٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٢ ، العَيْني ٢٤٧/٢ ، الجنى الداني ٦٩ ، رصف المباني ٢٣٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٧٤/٢ ، الإنصاف ، المسألة ٢٥ (١٢٩/١) ، الفوائد الضيائية ٣٤٤/٢ .

الشاهد فيه أنَّ الكوفيين استدلُّوا به على جواز دخولِ اللام في خبر (لكنّ) ، ومَنَعَهُ البصريون .

(٤) د : لشدة مناسبتها لها لكونها .

(٥) م : فاغتفر لهذه المناسبة .

معنىً ، فلم يُغتفر معها، سقوطُها عن مرتبتها، وما أنشدوه، فإمَّا أن يكونَ شاذًّا كما في قوله[1] :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجـوزٌ شَهْرَبَهْ ٨٥٥

وإمّا أن يكون في الأصل : لكنْ انني ، فخفف بحذف الهمزة ونون «لكن» ، كما خففت في : «لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي[2]» ، اتّفاقاً منهم ، بحذف الهمزة، وأصله : لكنْ أنا .

واعلم أنَّ « إنَّ » المكسورة ترادف « نَعَمْ[3] » ، كما يَجِيء في حروف التصديق ، فلا تعمل .

وترادف المفتوحةُ « لعلَّ[4] » ، فتعمل، والمفتوحة لكونها مع جزأيها[5] : اسماً مفرداً تقع اسماً لهذه الأحرف الستةِ، لكن يجب فصلُها عنها بالخبر، كراهةَ اجتماعهما، نحو: إنَّ عندي أنك قائم، وليت في قلبك أنَّك تعطيني، وكذا في البواقي .

---

[1] رؤبة (ديوانه ١٧٠) ، وتقدم تخريجُ الرجز قبلَ قليل.

[2] الكهف / ٣٨ ، ونصُّها : «لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا».
انظر [الإتحاف ٢٩٠ وإيضاح المفصل ٢/١٧٥] .

[3] ومنه قولُ عُبيدالله بن قيس الرُّقَيَّات:
«ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلت إنَّهْ
أيْ نَعَمْ وأَجَلْ، و (الهاء) للسكوت، وبيان الحركة»
[شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٥].
وانظر المساعد ١/٣٢٦ .

[4] أجاز ذلك سيبويه ، والفراء، ومكي القيرواني .
في الكتاب ١/٤٦٣ بولاق : «. . . هي بمنزلة قول العرب : ائت السوقَ أنك تشتري لنا شيئاً، أيْ : لعلّك . . .».
وفي معاني القرآن ١/٣٥٠ : «. . . وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبُها، يريدون: لعلّك صاحبُها، ويقولون : ما أدري لو أنك صاحبها، وهو وجهٌ جيّدٌ أن تجعل (أنّ) في موضع (لعلّ)»، وانظر المشكل ١/٢٨٣ .

[5] د ، ط : مع جزئيها .

و «أنَّ» مع ما في حيزها : بدلُ اشتمال من «إحدى» في قوله تعالى: «وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ (١)»، ومن «كَمۡ (٢)»، في قوله: «أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ (٣)».

وأمَّا قولُه تعالى: «أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ (٤)» فقولُه «مُخْرَجُون»، خبر لأَنَّكم الأُولى، وأَنَّكم الثانية مُعادةٌ لتأكيد الأولى، لمّا تراخى ما بينها وبين الخبر(٥)، كما كرر «فلا تحسبنهم» لما تراخى ما بين مفعوليْ «لا تحسبن» في قوله تعالى: «لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ (٦)»، ومثله قوله تعالى: «وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ (٧)»، وهذا قولُ الجَرْمي، وهو الحَقُّ، وقال المبرد(٨): أنكم مخرجون: مبتدأ، خبره: إذا مِتُّم، والجملة الاسمية: خبر أَنَّكم الأُولى، أي أنكم وقتَ موتكم إخراجكم.

ويجوز وقوع «إنَّ» المكسورة خبراً للأحرف الستةِ، كقوله(٩):

الأنفال / ٧ ، والآية بتمامها: «وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيۡرَ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ تَكُونُ لَكُمۡ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقۡطَعَ دَابِرَ ٱلۡكَٰفِرِينَ».

(٢) رَدَّ هذا أبو حيانٍ، وابنُ هشامٍ [انظر البحر ٧/٣٣٣ ، والمغني ص ٢٤٣ ، ٢٤٤] .

(٣) يـس / ٣١.

(٤) المؤمنـون / ٣٥ .

(٥) انظر دراسات ، ق ١ ١/٤٣٨ .

(٦) آل عمران / ١٨٨ ، والآية بتمامها: «لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ» .

(٧) يوسف / ٣٧ ، وفُصِّلت / ٧ .

«قَالَ لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا بِتَأۡوِيلِهِۦ قَبۡلَ أَن يَأۡتِيَكُمَاۚ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ إِنِّي تَرَكۡتُ مِلَّةَ قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ» . [يوسف/٣٧].

«ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ» [فُصِّلَتْ / ٧] .

(٨) المقتضب ٢/٣٥٧ ـ ٣٥٨ .

(٩) جَرير في مدح عمرَ بنِ عبدالعزيز، رضي اللهُ عنه. (ديوانه ٥٢٧ ط. الصاوي سنة ١٣٥٣هـ) .

=

٨٦٦ إنَّ الخليفةَ، إنَّ الله سَرْبَلَهُ * [لباسَ مُلْكٍ به تُزْجَى[١] الخواتيمُ]

وقولــــه[٢] :

٨٦٧ لقد عَلِمَ الحيُّ اليمانون أنَّني * إذا قلت أما بعد: إني خطيبُها

بكسر «إنّ»، ورُوِيَ : أَني بالفتح ، على أنْ يكون « أَنِّي » تكريراً لأَنني الأُولى، كما قُلْنا في الآية الكريمةِ[٣]

قولُـه : «وتخفف المكســورة . . . إلى آخــره»، إذا خُفِّفت المكســورة، بَطَل اختصاصُها بالأسماء فيغلب الإلغاء، قالَ تعالى في الإعمال: «وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ[٤]» بتخفيف[٥] «إِنّ[٦]»، ولا يجوز عند الكوفيين إِعمالُ المخففة[٧]، والآيةُ رَدٌّ عليهم .

= الخزانة ٤/٣٤٤ بولاق ، مجالس العلماء ٣٩٣ للزجاجي [تحقيق هارون، الكويت ، سنة ١٩٦٢م].
والبيت شاهدٌ على أنّ (إِنّ المكسورة) يجوز وقوعُها خبراً للأحرف الستة وهنا وقعت جملة إِنّ الله سَرْبَلَهُ خبراً لقوله : إِنَّ الخليفة، والرابط الهاء في سَرْبَلَهُ ، ولا يجوز فتحُ أَنَّ هنا حتى لا يصيرَ التقديرُ (سرباله) لأنه لا يصح الإخبار بالحدث عن اسم العين.

(١) ليس في د ، ط .

(٢) سحبان بن وائل، خطيب العرب في الجاهلية، وروي صدره، هكذا:

وقد علمت قيس بن عيلان أنني * . . . . .

[الخزانة ٤/٣٤٦ بولاق].
الشاهد فيه أنه روي (أَنِ) بكسر الهمزة وفتحِها. أما الكسر فعلى أن جملة (إني خطيبها) خبر (أنني) المفتوحة الهمزة. ولا يجوز فتحها لئلاّ يؤديَ إلى الإخبار بالحدث عن اسم العين كما تقدم في الشاهد السابق. وأما فتحُها فعلى أنها تكريرٌ للأولى على وجه التأكيد، و (خطيبها) خبر أن الأولى ولا خبر لإنّ الثانية؛ لأنها جاءت مؤكدة للأولى فهي عينها كما قرَّرَ الرضي.

(٣) المؤمنون / ٣٥ : « أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ » .

(٤) هود / ١١١ ، ونصُّها: «وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ».

(٥) م : في قراءة تخفيف إنّ .

(٦) هي قراءة الحَرَمِيَّيْنِ وأبي بكر وشَدَّدَ الباقون. وقرأ عاصِمٌ وحمزةُ وابنُ عامرٍ «لَمّا» بالتشديد، وخفَّف الباقون.
[الكشف ١ / ٥٣٦ ـ ٥٣٧ ، والسبعة ط ٢ ص ٣٣٩].

(٧) «يرى الكوفيون أن (إن) لا تخفف، وخرَّجوا جميع ذلك على أن (إِن) : نافية، واللام الفارقة بمعنى (إلّا)». [=

قال المصنف(١) : ويلزمها اللام مع التخفيف، سواءٌ أُعملت أو أُهملت، أَمَّا مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافيةِ، وأَمَّا مع الإِعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيبويه(٢)، وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المُعملة لا يلزمها اللامُ، لِحُصول الفَرْقِ بالعمل .

وقال ابنُ مالكٍ(٣)، وهو حَسَن : يلزمها اللام إِنْ خِيف التباسُها(٤) بالنافية، فعلى قوله، تلزم اللام إن كان الاسم مبنياً أَوْ معرباً مقصوراً .

وأَمَّا إن دخلت على الأفعال: لزمت اللام ، وقولُهم : أَمّا إن جزاك الله خيراً، لم تدخل فيه اللام ؛ لأن الدعاء لا تدخله «إِنْ» النافية .

فإذا دخلتِ المخففةُ على الفعل، لزم عند البصرية، كونُه من نواسخ الابتداء، حتى لا تَخرجَ «إن» بالتخفيف عن أصلها بالكُلِّيَّة(٥) .

والكوفيون يُعَمِّمُون جوازَ دخولها على الأفعال كُلِّها، قياساً، كقوله(٦) :

= دراسات ق ١ ١/٤٤٣]، وانظر سيبويه ١/٢٨٣ بولاق .

(١) قال في الإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٩١ : « قال الشيخ [ابنُ الحاجب]: سواءٌ أُعملت أو لم تُعمل؛ لأنه لو لم يُدخلوا اللام لالتبستْ بالنافية مع الجملتين جميعاً، أَلَا ترى أنك لو قلت : إِنْ زيدٌ منطلقٌ، وإِنْ قام زيدٌ، جاز أن يكون المعنى : مازيدٌ منطلقٌ، وما قام زيد، وجاز أن تكون المخففةَ، فيكون المعنى : زيدٌ منطلقٌ وقامَ زيدٌ، فإذا جئتَ باللامِ تميزتِ المخففةُ وسُمِّيَتْ هذه اللام الفارقة لذلك» .

وانظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٢٥ .

(٢) الكتاب ١/٢٨٣ ، و ٢/٣١١ بولاق .

(٣) التسهيل ص ٦٥ .

(٤) ط : التباس .

(٥) انظر الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١/١٢٣) .

(٦) عاتِكة بنت زيد ، تَرثي زوجَها الزُّبَيْرَ بنَ العَوَّام ، الذي قتله ابن جرموز، وتدعو عليه بالشَّلَلِ . والرواية المشهورة : شَلَّتْ يَمينُكَ .

الخزانة ٤/٣٤٨ بولاق ، المُرِدفات من قريش ١/٦٤ [للمدائني ، ضِمن نوادر المخطوطات ط ٢ هارون ، مصر سنة ١٩٧٣م]؛ وفيه : شَلَّتْ يمينُكَ . . . ، أسماء المغتالين ٢/١٥٨ [لمحمد بن حبيبَ، ضمن نوادر =

٨٦٨ تاللهِ رَبِّكَ إِنْ قتلت لَمسلماً * وَجَبَتْ عليك عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

وقولهم : إِنْ يزينُك لنفسك ، وإِنْ يشينك لَهِيَهْ، وهو عند البصريين(١) شاذٌّ .

واختِلِفَ في هذه اللام الفارقة، فمذهب أبي علي(٢) وأتباعه(٣) أنها غير لام الابتداء التي تجامع المشدَّدة بل هي لامٌ أخرى للفرق، إذْ لو كانت للابتداء لَوَجَبَ التعليق في : إن علمت لزيداً قائماً، ولَمَّا دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو : إِنْ قَتَلْتَ لَمُسلِماً، وإِنْ يَزينُكَ لنفسك .

وذهب جماعةٌ إلى(٤) أنها لامُ الابتداء، والجوابُ عن قولهم : إن علمت لزيداً قائماً : أن التعليق واجب، لو دخلت على أول مفعولَيْ أفعالِ القلوب، إلّا أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة للابتداء إلّا على الجُزء الأخيرِ وهو الخبر(٥)، وتدخل مع المثقَّلة، إِمَّا على المبتـدأ (٢٥١/أ) المؤخـر، أو الخـبر، أو القائم مقامه، وفي الأمثلة الواردة في التنزيل: لم تدخل إلّا على ما كان خبراً في الأصل، نحو: «وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً(٦)»،و:

= المخطوطات ط ٢ ، هارون ، مصر سنة ١٩٧٣م]، الأحاجي النَّحْوية ٧٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢٧ ، الأُزهِيَّة ٣٧ ، رصف المباني ١٠٩ ، ابن يعيش ٨/ ٧١ ، الجنى الداني ٢٠٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٠ ، البغداديات ص ١٧٨ .

الشـاهد فيه أنّ الكوفيين استدلوا بالبيت على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة وهذا عند البصريين شاذٌّ، لأنّ مذهبهم إذا خففت إن وأهملت لا يليها غالباً إلّا فعل ناسخ كما قال الرضي ولم يقيده بالماضي كما قيده ابن مالك لأنّ شرّاحه قالوا ليس بصحيحٍ . . . [الخزانة ٤/ ٣٤٨ بولاق] .

(١) غير الأخفش . [المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢٨] .

(٢) الأحاجي النَّحْوية ص ٧٨ . وانظر المغني ٣٠٦ تَرجَمَةَ أَبي عليٍّ .

(٣) ابن جِني [المغني ص ٣٠٦] ، والأخفش. [الأحاجي النحوية ص ٧٩].

(٤) سيبويه والأكثرون . [المغني ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، اللامات ص ١٠٩ د. عبدالهادي الفضلي] ، وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣٨٠ ، ٣٨١ سنة ١٩٧٤م .

(٥) م : وهو الخبر ، كما كانت تدخل مع المثقَّلة.

(٦) البقرة / ١٤٣ ، والآية بتمامها : «وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِۚ وَإِن كَانَتْ =

«وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ»(١)، و: «وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ»(٢) و: «وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ»(٣)، ولمّا نُصب الأول لِخُلُوِّهِ عن مانع ومعلق، فلا بُدَّ مِنْ نَصْب الثاني، وإن دخله لام الابتداء، قال تعالى: «وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ»(٤)، و: «وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ»(٥).

وأمّا قولُه(٦): إنْ قَتَلْتَ لَمُسلِماً(٧)، و: إنْ يَزِينُك لنفسك(٨)، فَشاذٌّ.

وفرق الكِسائيُّ بين «إن» مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء: المخففة، وأما في الأفعال فقال: إنْ، نافية، واللام بمعنى(٩) «إلّا»؛ لأنّ المخففة بالاسم أوْلى، نَظَراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أوْلى؛ لأنّ معنى النفي راجعٌ إلى الفعل.

= لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ».
[انظر البحر ١/٤٢٥، والمشكل ١/٧٣، ٧٤].

(١) يوسف / ٣، ونصُّها: «نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ».

(٢) الأعراف / ١٠٢، والآية بتمامها: «وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ».
[انظر سيبويه ١/٢٨٣ بولاق، والمشكل ١/٣٢٤].

(٣) الشعراء / ١٨٦، ونصُّها: «وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ». انظر البحر ٧/٣٨.

(٤) القلم / ٥١، والآية بتمامها: «وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ».
[انظر المشكل ٢/٤٠٠].

(٥) الإسراء / ٧٣، ونصُّها: «وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا» [انظر البحر ٦/٦٥].

(٦) عاتكة بنت زيد.

(٧) جزء من البيت المتقدم قبلَ قليل، وهو:

تاللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسلِماً * وَجَبَتْ عليك عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

(٨) قول بعض العرب، وقد تقدم قبل قليل. [انظر المساعد ١ / ٣٢٨].

(٩) الإنصاف، المسألة ٢٤ (١/١٢٤).

وغـيره من الكوفيين قالوا: إنها نافيةٌ مطلقاً، دخلت في الفعل، أو في الاسم، واللام بمعنى «إلّا» .

وقال البصريون(١): لو كانتِ اللّامُ بمعنى «إلَّا» ، لجاز: جاءني القوم لَزيداً أي : إلّا زيداً، ولا يلزم ما قالوا، إذْ رُبَّما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع، كاختصاص «لمّا» بالاستثناء بعد النفي .

ومنـع أبو علي(٢) في المكسورة المخففة المهملة، مِن تقدير ضمير الشأن بعدَها(٣) وجوّز ذلك بعضُهم قياساً على المفتوحة، وقد مَرَّ ذلك في باب الضمائر(٤) .

قولُـه : «وتخفف المفتـوحة فتعمل في ضمير شأن مقدَّر»، قد مَرَّ ذلك في ضمير الشأن، مع الخلاف في ذلك، وحَكَى بعضُ أهلِ اللغة إِعمالَها في المضمر في السَّعَة نحو قولهم: أظن أَنْك قائم(٥)، وأحسب أَنْه ذاهب، وهذه رواية شاذَّةٌ غير معروفة، وأَمَّا في الضرورة فجاء في المضمر فقط، قالَ(٦) :

---

(١) الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١/١٢٤) .

(٢) المسائل البغداديات ص ٣٩ مخطوط في مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب ، برقم ٤٣ .

(٣) د : . . . ضمير الشأن بعدها، وخالفه بعضُهم ، فاضمر بعدها ضمير الشأن قياساً على المفتوحة، والأول أَوْلى ؛ لاختصاصِ المفتوحة بذلك لِما مَرَّ في قِسم الأسماء في ضمير الشأن .

(٤) في بحث ضمير الشأن ، في أول الشرح الثاني .

(٥) ابن يعيش ٨/٧٥ .

(٦) لم أهتدِ إلى قائله . وأنشده الفَراء، ولم يَعْزُهُ إلى قائله (معاني القرآن ٢/ ٩٠) .

الخزانة ٥/٤٢٦ هارون ، شرح الألفية للمُرادي ١/ ٣٥٤ ، المغني ٤٧ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٤٨ ، ١٤٩ ، ابن يعيش ٨/٧٣ ، الإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٨٧، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٠ .

إن قلتَ : كان الواجبُ أَنْ يقولَ : وأنت صديقةٌ . والجواب أَنَّ (الصديق) يقال للواحد والاثنين والجَمع، والمذكر والمؤنث.

[انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق د. طارق الجنابي ط ١ ص ٢٣٤ مطبعة العاني ، بغداد] .

« أَوْ تقول : قد جاء شيءُ من فَعِيل بمعنى فاعل مستوياً فيه المذكر والمؤنث ، حَمْلاً على فعيل بمعنى مفعول» . =

فلو أنْكِ في(١) يوم الرخاءِ سألتِني * طلاقَكِ(٢) لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ ٤٠٨

وقـالَ(٣) :

٨٦٩ بِأَنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مَريعٌ * وأَنْكَ(٤) هناك تكون الثِّمالا

قولُه : «ويلزمها مع الفعل . . . إلى آخره»، وقد مضى شَرْحُهُ في نواصب(٥) المضارع .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية ، فقد تكون الجملة مجرَّدة، كقوله(٦) :

[في فِتيةٍ كسيوف(٧) الهِندِ قد عَلِموا] * أَنْ هالكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ ٦٣٩

= [الخزانة ٥/٤٢٨ هارون].

الشاهد فيه أنَّ (أنْ) المخففة المفتوحة لا تعمل في الضمير إلّا في الشِّعر .

(١) ط : ساقطة .

(٢) ط : فراقك .

(٣) عَمرة بنت عجلان الكاهلية ، تَرثي أخاها عَمْراً

الخزانة ٤/٣٥٢ بولاق ، العَيْني ٢/٢٨٢، ابن يعيش ٨/٧٥، المغني ص ٤٧ ، شرح أبياته للبغدادي ١/١٤٩.

الشاهد فيه لما تقدم قبله مِنْ أنَّ (أنْ) المخففة لا تعمل في الضمير إلّا في الشعر .

(٤) ط : وقدما تكون هناك الثمالا

(٥) في هذا الشرح .

(٦) الأعشى (ديوانه ١٤٥).

الخزانة ٣/٥٤٧ بولاق ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٢٩ ، سيبويه ١/٢٨٢ ، العَيْني ٢/٢٨٧ ، المنصف ٣/١٢٩، الخصائص ٢/٤٤١ ، الأمالي الشجرية ٢/٢ ، ابن يعيش ٨/٧٤ ، المفصل ٢٩٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨٩ ، ١٩٢.

و(فتية) جمع فتى وهو الشاب، وحَفِيَ يَحْفَى من باب عَلِمَ إذا مشى بلا خف ولا نعل وأراد الفقراء.

* الشاهد فيه مجيء (أن) مخففة وخبرها جملة .

(٧) ليس في د ، ط .

وقد تكون مصدَّرة بلا(١)، نحو: علمت أنْ لا شيء لك، أو بأداة الشرط(٢)، نحو: علمت أنْ مَنْ يضربْك أضربْه، أو: بِرُبَّ(٣)، نحو: علمت أنْ رُبَّ خصمٍ لي، على مذهب الكوفيين، أو: بِكَمْ، نحو: علمت أنْ كَمْ غلام لي.

[كأنّ، لكنّ، ليت، ودخول (ما) عليها]

قولُه: «كأنك(٤)، للتشبيه، وتخفف، فتلغى على الأصح، ولكنّ للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى، وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو، وليت للتمني، وأجاز الفراء: ليت زيداً قائماً(٥) ولعلّ، للترجي، وشَذَّ الجَرُّ بها».

في «كأنَّ» قولان، قال بعضُهم(٦): إنها غيرُ مركَّبة، لعدم الدليل عليه، ومذهبُ الخليلِ(٧): أنَّ أصل كأنَّ زيداً أسدٌ: إنَّ زيداً كالأسدِ، قُدِّمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه، فوجب فتح «إنَّ» المكسورة، رِعايةً لِلَفْظِ الكاف؛ لأنها لا تدخل إلاّ على لفظ المفردات، ففتحت لفظاً، وهي في المعنى باقيةٌ على حالها، لم تَصِرْ بالفتح حرفاً مصدرياً، فصار الكاف مع «إنَّ» كلمة واحدة، فلا عمل للكاف، كما كان لها حين كانت في محل خبر «إن»، لصيرورتها كجزء الحرفِ، كما ذكرنا في كاف

---

(١)، (٢): المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٠.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣١.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ ـ ١٢٦، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٠ وما بعدها.

(٥) واستشهد بقول العَجّاج: يا ليت أيامَ الصبا رواجعا (ملحقات ديوانه ٨٢) وانظر المغني ص ٣٧٦، وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٢٥، وابن الطراوة النَّحْوي ص ١٧٢.

(٦) أبو حيان. الهمع ١/١٣٣.

(٧) انظر سيبويه ١/٤٧٤. ومع الخليل جُمهورُ البصريين والفراء. انظر الأصول ١/١٧٢، والخصائص ١/٣١٧، والهمع ١/١٣٣.

«كذا» و «كأيِّن(١)» ولا تقتضي ما تتعلق به، كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارَّة .

فإذا خففت «كأنّ(٢)» فالأصحُّ إلغاؤها، وقد جاء :

٨٧٠ كأنْ وَرِيدَيْه رِشاءُ خُلُبْ(٣)

وقال(٤) :

٨٧١ وصدرٍ مشرقِ اللونِ(٥) * كأنْ ثدياه(٦) حُقّان

وإذا لم تعملها لفظاً، ففيها ضمير شأن مقدَّر عندهم، كما في «أَنْ» المخففة، ويجوز أن يقال : إن ذلك غير مقدَّر بعدها لعدم الداعي إليه، كما كان في «أن» المخففة، لكن لمّا لزم الفعلية التي تليها، ما لزِم «أن» المخففة من حروف العِوَض(٧)، قَوِيَ إضمار الشأن بعدَها، إجراءً لها مُجرى «أن»، ولزومُ حرف العِوض بعدها في الفعلية، يُقَوِّي كونَها مركَّبةً من الكاف وأَنَّ .

---

(١) انظر باب الكنايات في هذا الشرح .

(٢) م ، د : ساقطة .

(٣) رجز لرؤبة (ملحقات ديوانه ١٦٩).

الخزانة ٤/٣٥٦ بولاق ، سيبويه ١/٤٨٠ بولاق ، العَيْني ٢/٢٩٩ ، ابن يعيش ٨/٨٢ ، ٨٣ .

والوريدان : عِرْقان يكتنفان جانبي العنق . والرِّشاء : الحبل، والخلب : الليف .

الشاهد فيه أنّ إعمال (كأن) المخففة فصيحٌ ، والأفصح إلغاؤها . وقد جاء إعمالها في هذا الرجز وأراد بالإلغاء عدم إعمالها لفظاً. [الخزانة ٤/٣٥٦ بولاق].

(٤) لم أهتد إلى قائله .

سيبويه ١/٢٨١ ؛ وفيه : وَوَجْهٌ بدل وصَدْرٌ، الأمالي الشجرية ١/٢٣٧ ، ٢/٣ ، ٢٤٣ ، العيني ٢/٧٠٥، ابن يعيش ٨/٧٢ ، المنصف ٣/١٢٨ ، الإنصاف، المسألة ٢٤ (١/١٢٥).

الشاهد فيه لما تقدم قبلَه.

(٥) د ، ط : النحر .

(٦) ط : ثدييه .

(٧) الحروف التي تقدم ذكرها في الكلام على أن المفتوحة إذا خففت، وعملت في ضمير الشأن .

ويجيء بعد المهملة : اسمية ، كقوله(١)

٨٧٢ عَبَأْتُ له رُمحاً طويلاً وأَلَّةً * كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بها حين تُشْرَعُ

وفعلية، كقـولـه تعالى: «كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ(٢)»، وقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة(٣): «كأن قد وردت الأظعان» ، وقوله(٤) :

أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أَنَّ ركابَنا * لَمَّا تَزُلْ بِرحالنا وكأَنْ قَدِ ٥٢٥

أي : وكأن قد زالت بها، وإن جاء بعدَها مفردٌ كقوله(٥) :

٨٧٣ تُمشِّي بها الدَّرْماءُ تَسْحَبُ قُصْبَها * كأَنْ بَطْنُ حُبلى ذاتِ حولَيْنِ(٦) مُتْئِمِ

---

(١) مجمِّع بن هلال . والبيت من أبيات ، أوردها أبو تمّام في الحماسة. الخزانة ٤/٣٦٠ بولاق ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٨ ، وللتبريزي ٢/١٢٣ ، الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١/١٢٦) والألّة : البريق واللمعان .

و(قَبَس) : يجوز فيه النصب، و الرفع، والجر، فإذا رفعت فعلى الضمير، تريد: كأنها قَبَسٌ، والقبس: النار. ومن نصب أعمل كأن مخففة إعمالها مثقّلة، يريد : كأن قبساً ومن جر جعل أن زائدة، وأعمل الكاف، كما زيد في قوله: والله أن لو جئتني لأكرمتك، يريد : والله لو جئتني».

[شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/١٢٣، عالم الكتب، بيروت، مصور ، بلا تاريخ] .

الشاهد فيه أن (كأن) المهملة لفظاً يجيء بعدَها جملة اسمية خبراً لها، واسمها المقدر هنا ضمير الشأن.

(٢) يونس / ٢٤ ، والآية بتمامها : « إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» .

(٣) ٢/١٤٧ ط . دار المعرفة ، بيروت .

(٤) النابغة الذُّبياني (ديوانه ٣٠ ط. شكري فيصل ، بيروت سنة ١٩٦٨م). وقد تقدم تخريجُ البيت .

(٥) رجل من بني سعد بن زيد مناة، كما في الخزانة ٤/٣٦٣ بولاق .

وهو في : الإنصاف، المسألة ٤ (١/١٢٦) .

والدَّرْماء : الأرنب، وجملة (تَسْحَبُ) : حال من الدرماء، والقُصْبُ : على وزن فُعْل، بضم الفاء، وسكون العين هو المعي .

الشاهد فيه أن (كأن) إذا وقع بعدَها مفرد، فاسمُها يكون غيرَ ضمير شأن، والتقدير: كأن بطنها بطن حبلى وإنما عدل عن ضمير الشأن لأن خبره لا يكون إلاّ جملة .

(٦) ط : أونيـن .

فالمحذوف غير ضمير الشأن، أي : كأن بطنها حبلى، وقولـهِ[1] :

٨٧٤ ويوماً تُوَافِينا بوجه مقسَّمٍ * كَأَنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق[2] السَّلَمْ

برفع ظبية، ويجوز أن يكون «ظبية تعطو» جملة اسمية، وأن يكون «تعطو» صفة ظبية، واسم كأن محذوف، أي : كأنها ظبية.

ويروى : كأن ظبية بالنصب على إعمال «كأن»، ويروى بجرها، على أَنّ «أَنْ» زائدة، أي : كظبية .

قولُه : «ولكنَّ» ، هي عند البصريين (٢٥١/ب) مفردة[3]، وقال الكوفيون[4] :

---

(١) اختُلف في نسبتـه، فهو عند الأصمعي لِعِلْباءَ بن أرقَمَ بن عَوْف، وفي الإنصاف لزيد بن أرقم، وفي ضرائر الشعر، والخزانة لباغث بن صريم اليشكري (بالغين. انظر أوضح المسالك ١/٣٧٧ هامش ١٥١ ط ٦).
الخزانة ٤/٣٦٤ ، ٤٨٩ بولاق ، سيبويه ١/٢٨١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٠ ، ١٩٨ ، العيني ٢/٣٠١، كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٣، الأصمعيات ١٥٧، ضرائر الشعر ٥٩، الأمالي الشجرية ٢/٣، المنصف ٣/١٢٨، إيضاح المفصل ٢/١٩٨، الإنصاف، المسألة ٢٤ (١/١٢٦)، الدُّرَر اللوامع ١/١٢٠.
الشاعر يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه .
تُوَافِينا : تأتي وتزورنا، ويروى (تلاقينا). والمقسَّم : الجميل كله. وتعطو إليه : تتطاول إليه لتتناول منه. والوارق : المورق؛ وفعله : أورق، على غير قياس. والسَّلَم : شجر من العضاه، له زهرة صفراء، فيها حبة خضراء، طيبة الريح .
الشاهد فيه إعمال (كأن) المخففة في الِاسمِ الظاهر.

(٢) د ، ط : ناضـــر .

(٣) ويُقال : بسيطة . [المغني ص ٣٨٤] .

(٤) ما عدا الفراء ؛ لأنه يَرَى أَنَّ «أصلَها: لكنْ أَنَّ، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكنْ للساكنين. . .» انظر المغني ص ٣٨٤، وابن يعيش ٨/٧٩ .
وبرجشتراسر يؤيد فكرة التركيب، ولكنه يرى أنها «مركبة من : (لا) و (كِنْ)، المقابلة لـ (Kēn) العبرية، و (Ken) الآرامية، التي معناها : هكذا، فمعنى : (لاكن) : ليس كذا».
[التطور النَّحْوي ص ١٧٩ نشر دار الرفاعي بالرياض].

هي مركبة من «لا» و «إنّ» المكسورة، المصدَّرة بالكاف الزائدة، وأصله : لا كإنَّ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فـ « لا » تفيد أنَّ ما بعدَها ليس كما قبلَها بل هو مخالفٌ له نفياً وإثباتاً، و «إن» تحقق مضمون ما بعدَها .

ولا يخفى أثر التكلُّف فيما قالوا، وهو نوعٌ من عِلم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا إنَّ «كَمْ» مركبة من الكاف و «ما»، والأصل عدم التركيب .

قولُـه : «بين كلامين متغايرين معنىً»، أي : في النفي والإثبات، والمقصود: التغاير المعنوي لا اللفظي، فإنّ اللفظيَّ قد يكون نحو: جاءني زيد ، لكن عَمْراً لم يجيء، وقـد لا يكـون، كقـولـه تعالى: «ولو أراكم كثيراً(١)» إلى قوله: «وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ(٢)»، أي : ولكن الله لم يُرِكَهم كثيراً، وتقول: زيد حاضر، لكن عَمراً مسافر، ولا يلزم التضاد بينهما تضادًّا حقيقياً بل يكفي تنافيهما بوجهٍ ما، قال تعالى: «إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ(٣)» ، فإنَّ عَدَمَ الشُّكْرِ غيرُ مناسبٍ للإفضال، بل اللائق به أن يُشْكَر المُفضِل، ومثله كثير .

فإذا خففت ألغيت، والأخفش ويونس، أجازا إعمالها مخففة(٤)، ولا أعرف به شاهداً .

---

(١) ط : «لو أراكهم كثيراً لفشلتم».

(٢) الأنفال / ٤٣ ، والآية بتمامها : «إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ» .

(٣) البقرة/٢٤٣ ، ونصها: «أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ» .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢٨؛ وفيه: «. . . والمعروف أنَّ مَنْ أجاز إعمالها أجازه قياساً على إنَّ، وأنه لم يُسمع من العرب : ما قام زيدٌ لكنْ عَمْراً قائم، بالنصب، والفرق بينها وبين إنَّ زوالُ الاختصاصِ مطلقاً» .

وانظر ابن يعيش ٨/ ٨٠ ، ٨١ .

وأوضح المسالك ١/٣٨١ ط ٦ .

ويجوز دخول الواو عليها مشدَّدة ومخففة[1]، ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضيةً أظهر من حيث المعنى .

وجاء في الشعر حَذْفُ نونِ المخففة للساكنين، قال[2] :

٨٧٥ فلست بآتيه ولا مستطيعه * ولاكِ[3] اسقني إن كان ماؤك ذا فَضْل

قوله : «وليت للتمني . . . إلى آخره»، قد مضى شرحُه في أول هذا الباب .

قولُه : «ولعلّ للترجي، وشَذَّ الجَرُّ بها» ، فيها إِحْدَىٰ عَشْرَةَ لغةً، أشهرُها : لعلّ ، وعَلَّ[4] ، وجاء : لَعَنَّ[5] بعين غير معجمة، و: لَغَنَّ، بغين معجمة، وآخرهما نون،

---

(١) في البرهان ٤/٣٩٠: «وقال الكِسائي : المختار عند العرب تشديدُ النون إذا اقترنت بالواو، وتخفيفُها إذا لم تقترن بها، وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز. وعلَّلَ الفَراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة، فلا تحتاج إلى واو معها؛ كـ (بل)، فإذا كان قبلها واو لم تشبه (بل)؛ لأن (بل) لا تدخل عليها الواو. وأما إذا كانت مشدّدة، فإنها تعمل عمل (إن) ولا تكون عاطفة» .

وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٨٢، ومعانيَ القرآنِ للفَراء ١/٤٦٤ - ٤٦٦ .

(٢) قيس بن عمرو، وشهرتُه النَّجاشي، شاعرٌ هَجَّاء من المخضرمين، أدرك الجاهليةَ والإسلام، وكان فاسقاً رقيقَ الإسلام. وكانت أمه من الحبشة، فنسب إليها.

الخزانة ٤/٣٦٧ بولاق ، سيبويه ١/٩ بولاق، ضرائر الشعر ١١٥، الخصائص ١/٣١٠، الأمالي الشجرية ١/٣٨٥. والبيت زعم على لسان ذئب استضافه النجاشي للطعام والشراب، فَقَبِلَ الذئب الشراب، واعتذر عن عدم قَبوله الطعام.

و(ذا فضل) ، أي : فاضلاً عن ريّك.

الشاهد فيه أنّ حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورةٌ لإقامة الوزن.

(٣) ط : ولـك .

(٤) «حكاها سيبويه وغيره. وقال الكسائي : هي لغة بني تَيْمِ الله من ربيعة».

[المساعد ١/٣٣٤].

(٥) حكاها الفراء. [المساعد ١/٣٣٤].

وجاء : رَعَنَّ، ورَغَنَّ، بجعل الراء مقام اللام، ولأَنَّ(١)، وأَنَّ(٢)، ولَعَاءَ بالمد، قال(٣) :

٨٧٦ لعاءَ الله فضلكم علينا * بشيءٍ أَنَّ أُمَّكم شريمُ

وقد يقال : لعلَّت(٤)، كَرُبَّت(٥) .

وعقيل : يجرُّون بِلَعَلَّ، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها(٦)، وكذا، بِعَلَّ، مكسورة اللام ومفتوحتها، قال(٧) :

٨٧٧ فقلت ادع أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً(٨) * لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ

وهي مشكلة ؛ لأن جرَّها، عمل مختص بالحروف، ورفعها، لمشابهة الأفعال،

---

(١) ط : ولائنّ . وشاهد (لأَنَّ) قول امرىء القيس :

عُوجا على الطلل المُحيلِ لأَننا * نبكي الديار كما بكى ابن حذام

[المساعد ١/٣٣٤].

(٢) حكاها الخليل وهشام . [المساعد ١/٣٣٥] .

(٣) لم أهتد إلى قائله . وهو في :
الجنى ٢٣٦ ، رصف المباني ٣٧٥، المقرّب ١/١٩٣ ، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٥٩٨ برقم ٢٤٦٨ .
والرواية المشهورة : لعل . والشريم : المرأة المفضاة.
الشاهد فيه أن (لعاء) لغة في (لعلّ) كما في البيت.

(٤) «ذكرها أبو علي في التذكرة» [المساعد ١/٣٣٥].

(٥) لم يذكر الرضي (عَنَّ) وقد حكاها الكِسائي، ولا (غَنَّ) بالغين المعجمة والنون، وقد زادها بعضُ المغاربة . ونحن إذا أضفنا هاتين اللغتين إلى ما ذكره الشارح يكون عندنا إحدى عشْرَة لغةً، ما عدا (لعل) التي هي الأصل .
[انظر المساعد ١/٣٣٤ ، ٣٣٥] .

(٦) الإفصاح ص ١١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٥.

(٧) كعب بن زيد الغَنَوي ، كما في الأصمعيات ص ٩٦ ؛ وفيه : (أبا) بدل (أبي).
الخزانة ٤/٣٧٠ بولاق ، المسائل العسكريات ص ٥٧ ، الإفصاح ص ١١٠ ، الأمالي الشجرية ١/٣٧ ، رصف المباني ٣٧٥، الاقتضاب ٤٥٩ ـ ٤٦٠ ، المغني ص ٣٧٧ .
والبيت شاهدٌ على أن (لعل) في لغة عقيل جارّة .

(٨) ط : رفعة .

وكونُ حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت(١)، وأيضاً، الجارّ لا بُدَّ له من متعلق ، ولا متعلَّق لها هنا ، لا ظاهراً ولا مقدراً ، فهي مثل « لولا » ، الداخلة على المضمر المجرور ، عند سيبويه(٢) : جارَّة لا متعلق لها .

وفي البيت الذي أنشدناه ، إنْ رُوِيَ بفتح اللام الأخيرة، يحتمل أن يقال: اسم لعلّ، وهو ضمير الشأن، مقدَّر، وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة ، حُذِفت لتوالي اللامات ، أي : لعله لأبي المغوار منك : جواب قريب، ويجوز أن يقال: ثاني لامَيْ لعل محذوف، واللام المفتوحة جارّة للمظهر ، كما نقل عن الأخفش(٣) أنه سمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونُقِل أيضاً، ذلك عن يونس وأبي عبيدةَ والأحمر(٤)، وإنْ رُوِيَ بكسر اللام، فضمير الشأن، أيضاً مقدَّر، مع حذف ثاني لامَيْ لعل، لاجتماع الأمثال ثم أدغمت الأولى، في لام الجر، ويجوز في هذه الرواية أن يقال: الأصل : لَعاً، أي انتعِش، دعاء له ، فأدغم تنوينه في لام الجر .

وهذه الوجوه متعذرة فيما أنشده أبو عبيدةَ :

٨٧٨ لعلَّ اللهِ يمكنني عليها * جهاراً من زُهَيْرٍ أو أَسيدِ(٥)

---

(١) زعم بعض النحويين أن (لعل) قد تجرّ الاسم. وقد نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد، وذكر الرماني أنّ اختيار أبي زيد في البيت النصب بلعلّ، وأن الجر بها لغة قوم من العرب. [سِرّ الصناعة ١٤٩ ، والخزانة ٤/ ٣٧٠ بولاق].

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٨ بولاق .

(٣) معاني القرآن ١/ ١٢٣ ، ١٢٤ ، الإفصاح ص ١١١ .

(٤) المسائل العسكريات ص ٥٧ .

والأحمر، هو خلف الأحمر . نَصَّ على ذلك أبو علي .

(٥) من أبيات قالها خالد بن جعفر العبسي ، من بني عامر، شاعرٌ جاهليٌّ فارسٌ .

الخزانة ٤/ ٣٧٥ بولاق، أمالي المرتضى ١/ ٢١٢ [تحقيق أبي الفضل، عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣هـ]، الأغاني ١٠/ ١٢ [ط. التقدم سنة ١٣٢٣هـ]، الإفصاح ص ١١١ .

و(زهير) ، و (أسيد) : أخوا الشاعر.

بجـرْ «اللـه» (١) .

واللام الأولى في «لعلَّ (٢)» زائدةٌ عند البصرية ، أصليةٌ عند الكوفية ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ التصرُّفِ في الحروف بالزيادة ، إذ مبناها على الخِفَّة ، والبصريةُ نظروا إلى كَثْرة التصرف فيها والتلقُّب (٣) بها ، وجواز زيادة التاء فيها .

فإن سُمِّي بها لم تنصرف عند البصريين ، للتركيب والعلمية ، وكذا عند الكوفيين لِشِبْه العجمية والعَلَمية ؛ لأنها ليست من أوزان كلامهم .

[أحوالُ الاسمِ والخبرِ بعد الأحرفِ المشبَّهة بالفِعْلِ]

واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخيرُ الخبرِ ههنا ، إلَّا أن يكون ظرفاً أو جارّاً أو مجروراً ، فيجوز توسطه بين هذه الحروف (٤) وأسمائها ، نحو : إن في الدار زيداً ، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة ،

= الشاهد فيه أنَّ (لعلّ) حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرور به ، ولا يَصِحُ غير هذا التخريج تعظيماً لجلاله سبحانه وتعالى .

(١) قال الفارقي : « . . . وكان أبو علي يحمل هذا على غير ما ذهب إليه من أنه لغة ، ويقول : يكون على تخفيف (لعلّ) ، وإضمار الحديث فيها كإضماره في (إنَّ) ، وأضمر مبتدئاً على شريطة التفسير ، والظرف في موضع الخبر . و (يمكنني) حال ، وإن شئت جعلت (يمكنني) في موضع الخبر ، وأضمرت الحديث ، كأنه قال : (يمكنني ، الأمر لله) ، أي لقوة الله . هذا في قول من كسر اللام ؛ لأنه جعلها لام الجر . فأمّا مَنْ فتح وجَرّ فإنه محمولٌ عنده على لغة مَن فتح لام الجر في الظواهر [أي الأسماء الظاهرة . ويقابلها : الضمائر] .

قال أبو علي : وأَحفظ من كتاب أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش :

تواعدني ربيعةُ كل يوم * لأُهلِكَها وأَقتنيَ الدَّجاجا

بفتح اللام ، فعلى هذا توجيهُ الجَرِّ عند أبي علي » .

[الإفصاح ١١١ ، ١١٢] ، وانظر سِرّ الصناعة ١٤٩ .

(٢) انظر الإنصاف ، المسألة ٢٦ (١/١٣٥) ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٤٤٧ .

(٣) ط : والتلعّـب .

(٤) ط : الأحـرف .

وجب تأخيره، نحو: « إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا (١) » كما في المبتدأ والخبر، وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات، في خبر «إنَّ(٢)» ، ولا يجوز حذف أسمائِها التي ليست بضميرِ الشأن إلاّ في الشعر، على قِلَّةٍ وضَعْفٍ، كقوله(٣) :

٨٧٩ فلو كنتَ ضبِّياً عرفتَ قرابتي * ولكنَّ زَنجيٌّ غليظُ المشافرِ

فيمن رَوى برفع «زنجي» أي : ولكنكَ زَنجيٌّ ، ومَن رَوَى بنصبه، فالخبر محذوف، أي: ولكن زنجياً هكذا، لا يعرف قرابتي .

وأمّا ضميرُ الشأن فيجوز حذفُه في الشعر كثيراً، كقوله(٤) :

إنَّ مَنْ لام في بني بنت حسَّا * (٥) ن، أَلُمْه وأَعْصِه في الخُطوبِ ٤٠٧

وقولِـه(٦) :

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً * يَلْقَ فيها جآذِراً(٧) وظباءَ ٧٨

---

(١) المزمل / ١٢ ، ونصُّها : «إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا» . (٢) في الشرح الأول .

(٣) الفرزدق ، يهجو أيوب بن عيسى الضبي.. ، وصوابُ البيت:

ولو كنتَ ضبِّياً عرفت قرابتي * ولكنَّ زَنجياً غلاظاً مشافِرُهْ

لأنه من قصيدة موصولة بالهاء (ديوانه ٤٨١) .

الخزانة ٤/٣٧٨ بولاق ، سيبويه ١/٢٨٢ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٦٠ ، شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٦، المنصف ٣/١٢٩ ، المحتسب ٢/١٨٢ ، ابن يعيش ٨/٨١ ، ٨٢ ، مجالس ثعلب ١/١٠٥ .

الشاهد فيه أن لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشان إلاّ في الشِّعر على قِلَّةٍ وضعف كما في هذا البيت، والتقدير: ولكنك زَنجيٌّ .

(٤) الأعشى (ديوانه ٢٣٥ ط . د. محمد حسين) .

والبيت من قصيدة قالها يمدح قيس بن معد يكرب (أبا الأشعث).

الخزانة ٥/٤٢٠ هارون . وقد سبق تخريجُ البيت .

(٥) ط : النون من (حسان) داخلة في الشطر الأول.

(٦) الأخطل (ديوانه ٢٧٦ ط. بيروت) . وتقدم تخريجُ البيت في ضمير الشأن، في أول الشرح الثاني .

(٧) ط : جئـــاذرا .

وذلك لأن أداةَ الشرطِ، لا تعمل فيها العواملُ اللفظيةُ المتقدمة .

وأمَّا في غير الشِّعر ففيه خِلافٌ، والأَصَحُّ جوازُهُ قليلاً، (٢٥٢/أ) لكن بشرط أَلَّا يليَ الأحـرفَ فِعْـلٌ صريحٌ ؛ لكراهةِ دُخول الأحرفِ المختصة بالاسم على الفعلِ الصريح ، فلا تقول إِنّ قام زيد بمعنى إنه قام زيد .

وحكى الخليل[1] عن بعض العرب : إنَّ بك زيد مأخوذ، أي : إنه، وتقول : إن في الدار يجلس أخواك، قال[2] :

٨٨٠ كأنَّ على عِرْنينه[3] وجبينه ❊ أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وإنما جاز حذف ضمير الشأنِ من غير ضعف ، لبقاء تفسيره ، وهو الجملة فهو[4] كالـزائد، وجاء في الخبر : «إنَّ مِن أَشَدِّ الناسِ عذاباً يوم القيامة : المصوِّرون[5]»،

---

[1] نقله عنه سيبويه في ١٨١/١ بولاق .

[2] أبو تمام (ديوانه ٣٦٩ . شرح محيي الدين الخياط. بيروت سنة ١٣٢٣هـ). الخزانة ٣٨٠/٤ بولاق ، المصون ١٥٨ [تحقيق هارون. الكويت سنة ١٩٦٠م]، ضرائر الشعر ١٧٨ ؛ وفيه : كأنه بدل كأن .

«وعِرْنين كل شيء: أوله، وعرنين الأنف : تحت مجتمع الحاجبين، وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشَّمَم. . .

والعِرْنين : الأنف كله . ...» [اللسان ، عَرَنَ] .

الشاهد فيه أنه حذف ضمير الشأن في غير الشعر يجوز بقِلة إن لم يلِ هذه الأحرفَ فعلٌ صريحٌ كما في البيت .

[3] ط : عرنيتـه .

[4] قوله : «فهو كالزائد» ساقط من د ، ط ، والعبارة كما يلي: «. . لبقاء تفسيره، وهو الجملة ولأنه ليس معتمداً لكلام، بل المراد به التفخيم فقط، فهو كالزائد، وجاء في الخبر. . .».

[5] هذا حديث صحيح .

أخرجه مسلم في : ٣٧ كتاب اللباس والزينة، حديث ٩٨ (ط. محمد فؤاد عبدالباقي، رَحِمَه الله). ونَصُّهُ : «إنّ مِن أشـد أهل النار، يوم القيامة عذاباً المصوِّرون». والحديث في البخاري بشرح الفتح ٣٢٢/١٠، والمسند ٤٢٦/١ من حديث أبي معاوية عن الأعمش بلفظ (المصورين).

وهو في الجامع الصغير ٤٩/٢ [تأليف الألباني، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق] ؛ ونصه : «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» عن ابن مسعود. وهو في الأحاديث الصحيحة للألباني برقم ٣٦٤.

[انظر شواهد التوضيح ١٤٨، جامع الأصول ٤٥٢/٥ ، الكتاب ٣٩٣/٢ ط. هارون]

وعنـد الكسائي(١) : «مِن فيه زائدة، وعند ابنِ كَيْسانَ الحروف في مثله، غير عاملة لفظاً، كالمكفوفة(٢)».

وإذا عُلِم الخبر جاز حذفه مطلقاً، سواءٌ كان الاسمُ معرفةً أو نكرةً، والكوفيون يشترطون(٣) تنكير الاسم، لِكَثرة ما جاء كذلك، نحو قوله(٤) :

٨٨١ إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً * وإن في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلا

أي : إنّ لنا محلاً في الدنيا، ومرتحلاً في الآخرة، وإن في رحيل السَّفر إذا مضوا إلى الآخرة مَهَلاً، أي سبقاً، أي : لا يرجع الراحلون إلى الآخرة .

وتقول : إن مالاً وإن ولداً، وإن غيرَها إبلاً أو شاءً، أي : إنّ لنا ذلك ، والفَراء(٥) يشترط في جواز حذف أخبارها : تكرير «إنّ»، كما قيل، أَنَّ أعرابياً قيل له: إنّ الزَّبابة(٦) الفأرة، فقال: إنّ الزَّبابة ، إنّ الفأرة، أي : هما مختلفان .

---

(١) التسهيل ٦٢ .

(٢) هذا «توجيه انفرد به بين النحاة» . [ابن كَيْسانَ النَّحْوي ص ١٣١].

(٣) في د بعد قوله يشترطون : لحذف الخبر .

(٤) الأعشى (ديوانه ١٥٥ ، تحقيق رودلف غاير، ڤينا سنة ١٩٢٧م)؛ وفيه : ما مَضَى بدل إذ مضوا.
الخزانة ٣٨١/٤ بولاق ، الخصائص ٣٧٣/٢ ، ابن يعيش ١٠٣/١، ٧٤/٨ ، إيضاح المفصّل ٢١٢/١ ، الأمالي الشجرية ٣٢٢/١، سيبويه ٢٨٤/١ بولاق ، رصف المباني ١١٩ ، شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١ ، المقتضب ١٣٠/٤ الطبعة الأخيرة؛ وفي الحاشية (٢) : المحل ، والمرتحل : مصدران ميميان بمعنى الحلول، والارتحال. أو اسما زمان ، أي إنّ لنا في الدنيا حلولاً ، وإن لنا عنها ارتحالاً. والسفر اسم جمع مسافر، وقيل جمع سافِر. والمَهَل: السبق، وقال ابن الحاجب : هو بمعنى الإمهال، ورده البغدادي، ويجوز أن يكون بمعنى عِبرة. و(إذ) ظرف عامله ما بعده، وظاهر كلام ابن الحاجب أنها بدل من السَّفْر، وقيل للتعليل».
الشاهد فيه أنه إذا عُلم الخبر جاز حذفه مطلقاً سواءٌ أكان الاسم نكرةً أَمْ معرفةً، أمّا الكوفيون فيشترطون لحذف الخبر تنكيرَ الاسم لِكَثرة ما جاء كذلك.

(٥) نقلاً عن السِّيرافي. الكتاب ١٤١/٢ هارون ، هامش (١) .

(٦) الزَّبابة، بالزاي : فأرة صمّاء، يَضرب العرب بها المَثَل، فيقولون: أسرق من زَبابة. [المستقصى في أمثال العرب ١٦٧/١] .

والرد على المذهبين : ما رُوِيَ أَنَّ المهاجرين قالوا : يا رسولَ اللهِ، إنَّ الأنصار نصرونـا ووصلونـا، قد فَضَلُونا، وآوونا، وفعلوا بنا، فقال عليه الصلاة والسلام: ألستم تعرفون ذلك، قالوا: بلى يا رسول الله، فقال عليه السلامُ : «إِنَّ ذلك[1]»، أي : إن ذلك كذلك، وما رُوِيَ من قول عمر بن عبدالعزيز، لمن مت إليه بقرابة: إِنَّ ذلك، أي مصدَّق، ثم ذكر المَاتّ حاجته، فقال عمر: لعل ذلك، أي : لعل مطلوبك حاصل .

وقـال تعالى: «إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ[2]» ، أي : هلكوا[3]، وقيل: الخبر: يَصُدُّون، والواو زائدة[4]، وقال الشاعر[5] :

٨٨٢ خلَا أَنَّ حيًّا من قريش تفضَّلوا ※ على الناس أو أن الأكارم نهشلا

---

[1] قال البغدادي : «فقولُه عليه السلامُ : فإنّ ذلك، يريد به هذا المعنى، قال أبو عبيد، وهذا اختصارٌ من كلام العرب يُكتفى منه بالضمير؛ لأنه قد علم ما أراد به قائله . . .

وقد رُوي هذا الحديثُ عن أنس. أخرجه عنه أبو داود، والنَّسائي في يوم وليلة بلفظ قال المهاجرون : يا رسولَ الله ذهب الأنصار بالأجر كله ما رأينا قوماً أحسن بذلاً . . .».

مخطوط ق ٧٤٩ رقم ١١

[2] الحج / ٢٥ ، والآية بتمامها : « إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ » .

[3] أي الخبر محذوف ، تقديره : هلكوا. [انظر المشكل ٢/٩٥].

[4] هذا رأيُ الكوفيين. [انظر معاني الفَراء ٢/٢٢١] .

[5] الأخطل (ديوانه ٣٩٢ ط. بيروت سنة ١٨٩١م).

الخزانة ٤/٣٨٥ بولاق، الخصائص ٢/٣٧٤ ، ابن يعيش ١/١٠٤، الأمالي الشجرية ١/٣٢٢، المقتضَب ٤/١٣١ الطبعة الأخيرة. و(خلا): أداة استثناء. والحي: القبيلة. تفضّلوا: رجحوا على الناس بالفضل. و(نهشلا): بدل من الأكارم .

وهذا الشاهد رَدٌّ على الكوفيين حين يشترطون لحذف الخبر تنكيرَ الاسم وعلى الفَراء خاصةً الذي يشترط تكرير (أَنَّ) المفتوحة الهمزة الثانية بدلالة ما قبلَه، واسمها معرفة، وهي غير مكررة.

قال ابن يعيش(١) : لم يأتِ خبر «إنّ» المحذوف، إلّا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال: والجيد أن يقدَّر في : إنّ ذلك، ولعلّ ذلك : الظرفُ، أيضاً، أي إنّ لك ذلك، ولعلّ لك ذلك(٢) .

وأقول : لا مُلجىء إلى جَعْلِ جميع الأخبار المحذوفة ظروفاً، فلِمَ نرتكبه ؟ بل نُقَدِّر ما يستقيم به معنى الكلام(٣)، ظرفاً كان، أوْ، لا .

وقد يَسُدُّ مَسَدَّ الخبر : واوُ المصاحبة، نحو : إنّ كُلَّ رجلٍ وضيعتَهُ، والحال نحو : إنّ ضربي زيداً قائماً .

وأمّا قولُك : ليت شعري، فالشِّعر بمعنى الفِطنة، مصدر من شعرت أَشعُر كنصرت أنصُر ، أي فطنت له، قال سيبويه(٤) : أصله : ليت شِعرتي حذفوا الهاء في الإضافة كما في قولهم : أبوعذرها(٥)، فلعلّه لم يثبت عنده مصدراً إلّا بالهاء، كالنِّشدة، وإلّا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والرِّكبة .

والتزم حذف الخبر في : ليت شعري، مردَفاً باستفهام، نحو : ليت شعري : أتأتيني أمْ لا ، وهذا الاستفهام مفعول «شِعري»، كما ذكرنا في أفعال القلوب في نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو، أي ليت عِلمي بما يُسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل، وقال المصنف(٦) : هذا الاستفهام قائمٌ مَقامَ الخبرِ، كالجارّ والمجرور، في : ليتك في الدار، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ «شِعري» مصدر، معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/١ .

(٢) أي في الجُمَل التي تقدمت في قِصة سيِّدنا عمرَ بنِ عبدالعزيز مع مَن مَتَّ إليه بقَرابة .

(٣) في م بعد قوله «معنى الكلام» ما يلي: «ويكون المعنى به ظاهراً، ظرفاً كان، أوْ لا» .

(٤) ذَكَرَهُ في باب المصادر التي تأتي على وزن فِعْلة ، بكسر الفاء، وسكون العين. ٢٢٩/٢ بولاق .

(٥) العُذرة : البكارة في المرأة، وبها سُميت عذراء، وأبوعذرتها: فاضُّ بكارتها. ويقال هذا لمن فعل أمراً انفرد به؛ ولم يفعله غيرُه.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٥/١ .

فهي من حيث المعنى مفعولُ «شعري» ، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يُخبر به عنه، لأن علمك بالشيء: غير ذلك الشيء .

وقال ابن يعيش(١) : الاستفهام سادٌّ مَسَدَّ الخبرِ، كسد جواب «لولا» مَسَدَّ خبر المبتدأ(٢)، وفيه، أيضاً نَظَرٌ؛ لأنَّ محل خبر «شعري» الذي هو مصدر، بعد جميع ذيوله، من فاعله ومفعوله، فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر، ومقامُه بعده، بل هو خبر وجب حذفه بلا سادٍّ مسدَّه، لِكَثرة الاستعمال .

وقد يُحذف الاستفهام مع العلم، نحو قوله(٣) :

٨٨٣ ليت شعري مسافر بن أبي عمرٍو * وليتٌ يقولها المحزونُ

أي : ليت شعري أنجتمع أم لا ، ومسافر ، منادى(٤) .

وقد يخبر ههنا، بشرط الإفادة، عن نكرةٍ بنكرة، لأنّا ذكرنا في باب المبتدأ، أنَّ التخصيص غيرُ مشروطٍ في المبتدأ، مع حصول الفائدة، وإنما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر، لِئَلّا يلتبسَ المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافُقِ إعرابَيْهما، وأَمّا ههنا فالإعرابان مختلفان، قال(٥) :

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٤ ، ١٠٥.

(٢) في ط : . . . خبر المبتدأ الذي بعدَه .

(٣) هو أبو طالب عَمُّ سيدِنا محمدٍ صَلَواتُ ربي وسلامُه عليه، كما في نُسخة الأستاذ هارون لسيبويه ٣/٢٦٠ . الخزانة ٤/٣٨٦ بولاق ، سيبويه ٢/٣٢ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣١٥، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٥.

ومسافر بن عمرو: قرشي من بني عبد شمس مات غريباً، وكان صديقاً لأبي طالب فرثاه .

الشاهد فيه أن الاستفهام بعد (ليت شعري) قد يُحذف كما هنا، وتقديره: ليت شعري أنجتمع أم لا ؟

(٤) مبني على الضم، ويجوز فتحه لوصفه بابن المضاف إلى ما هو كالعَلَم؛ لشهرته به.

(٥) امرؤ القيس : وتمام البيت : فهل عند رسم دارس من معوَّلِ .

وقد تقدم تخريجُ البيت .

فإنَّ شفاءً عبرةٌ مُهَرَاقَةٌ ٧٤١

على ما أنشد سيبويه(١) .

ويجوز، أيضاً، الإخبار عن النكرة بالمعرفة، نحو: إنّ كريماً أبوك، قال تعالى : «فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ(٢)» ، كما قلنا في باب(٣) كان، في :

. . . . ‏* أظبيٌ كان أُمَّك أم حمارُ(٤)   ٥٢٤

ويجوز أن يكون « كفافاً » في قوله(٥) :

٨٨٤   فليت كفافاً (٢٥٢/ب) كان خيرك كله ‏* وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي(٦)

اسم ليت، والجملة خبره، على أَنْ يُرْوَى «خيرَك» بالنصب، فيكون اسم كان، أيضاً نكرةً، لكونه ضميراً راجعاً إلى «كفافاً»، وإن رُوِيَ برفعه، فاسم «ليت»، ضمير شأن

---

(١) أي بتنكير (شفاء). الكتاب ٢٨٤/١ بولاق. ويروى : وإنّ شفائي . . . كما في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٨ .

الشاهد فيه أنه يجوز في باب (إنّ) الإخبار عن نكرة بنكرة.

(٢) الأنفال/٦٢، ونصُّها: «وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ» .

(٣) في الشرح الثاني .

(٤) هذا عجزُ بيتٍ ، وصدرُهُ : فإنك لا تُبالي بعد حَوْلٍ

والشاهد لخداش بن زهير، أو ثَرْوان بن فزارة العامري، أو زرارة بن فزوان من بني عامر بن صعصعة . وقد سبق تخريجُه .

(٥) يزيد بن الحكم، ونُسب البيت إلى طَرَفة، وليس في ديوانه .

الخزانة ٣٩/٤، ٢٨٩ بولاق ، الإنصاف، المسألة ٢٢ (١١٨/١)، الأغاني ٤٤٦٠/١٢ [طبع دار الشعب]، المسائل العسكريات ص ١٨، معجم الشواهد ٤١٨/١، الإيضاح العَضُدي ١٢٣/١، المقتصد ٤٦٦/١ (مُهِمٌ جداً) .

الشاهد فيه أنّ (كفافاً) لا يخلو من أحد توجيهين اثنين : إمّا أن يكون منصوباً بـ (ليت)، وإمّا أن يكون خبراً مقدّماً على (كان). وأما قوله: (ما ارتوى الماء مرتوي) ففي موضع نصب لأنه ظرف كقولك: لا أفعل ذلك ما حنَّت النِّيب، فالمعنى : فليت الأمر كذلك وقت ارتواء الماء مرتوٍ .

(٦) ط : مرتـو .

محذوف، وقوله: «خيرك وشرك» اسم كان، وكفافاً، خبره، ولم يُثَنَّ لكونه مصدراً في الأصل، و«عَنِّي» متعلق بِكفافاً، أي مكفوفين عني، والماء، على هذا الوجه، منصوب، أي: ما ارتوى من الماء مرتوٍ[1].

وقيل: شرُّك مرتوٍ، بتقدير: مرتوياً: اسم وخبر، معطوف على اسم كان وخبره، أعني خيرُك كفافاً، أي: كان خيرُك كفافاً وشرُّك مرتوياً عني، أي كافاً، فحذف النصب ضرورة كما في قوله[2]:

٨٨٥ فلو أَنَّ واشٍ باليمامة دارُهُ * [وداري بأعلى حضرموتَ[3]، اهتدَى لِيَا]

ويكون الماء، على هذا الوجه، مرفوعاً، فاعل «ارتوى»، أي: ما دام الماءُ ريَّانَ.

[حروفُ العَطْفِ: الواوُ، الفاءُ، ثم، حتى: معانيها، وأحكامُها]

قولُه: «الحروف العاطفة[4]: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإمّا[5]، وأم، ولا،

---

(١) ط: مرتـو.

(٢) قيس بن الملوح، المشهور بمجنون ليلى، من قصيدةٍ اسمُها «المؤنسة»، وهي أشهر قصائده وأطولُها.
(ديوانه ٢٩٤، ٣٠١).
الخزانة ٣٩٥/٤ بولاق، شرح شواهد الشافية ١٧٧/١، ١٨٣/٣، ٧١/٤، ٤٠٥، ضرائر الشعر ٩٣، شروح سِقْط الزَّنْد ١٢٥/١، محاضرات الأدباء ١٠٤/٣ [الراغب، بيروت سنة ١٩٦١م].
الشاهد فيه أنه حذف النصب من (واشٍ) لضرورة الشعر، وكان القياس أن يقول: فلو أنّ واشياً. وقد حذفت ههنا لالتقائها ساكنةً مع سكون نون التنوين.

(٣) ليس في د، م، ط.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦، والفوائد الضيائية ٣٥٥/٢ ـ هذا، «وصفة حروف العطف أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله».
[الإيضاح العضدي ٢٨٥/١].

(٥) وحروف العطف عند النحويين عشرةٌ، وقد تَسَّعَها أبو علي الفارسيُّ، حيث عزل عنها (إمّا) . . . » . [الأحاجي ٤٣].
قال ابن عُصفور: « والذي يدل على أنه [إما] ليس بحرف عطف شيئان: =

وبل، ولكن⁽¹⁾، فالأربعة الأُولى للجمع؛ فالواو للجمع مطلقاً، لا ترتيبَ فيها، والفاء للترتيب، وثم مثلها بمهلة، وحتى مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوةً أو ضعفاً».

اِعْلَمْ أَنَّ بعضَهم عَدَّ «أي» المفسِّرة منها، وعند الأكثرين: أَنَّ ما بعدها عطفُ بَيانٍ لِما قبلَها، كما قال بعضُهم: إِن «بَلْ» التي بعدها مفرد، نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو: ما جاءني زيد بل عمرو، ليست منها، لأنَّ ما بعدها بدل غلط مما قبلها، وبدل الغلط بدونها غيرُ فصيح، وأمّا معها ففصيحٌ مطّردٌ في كلامهم، لأنها موضوعةٌ لتدارك مثل هذا الغلط.

قوله: «للجمع»، مراد النحاة بالجمع ههنا: أَلاَّ تكونَ لأحد الشيئين أو الأشياء، كما كانت «أو» و«إمّا»، وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل، في زمان أو في مكان، فقولك جاءني زيد وعمرو، أو: فعمرو، أو: ثم عمرو، أي

= أحدهما: مجيئه مباشراً للعامل، فتقول: قام إما زيدٌ وإما عمروٌ، فتلي إمّا قامَ، وحرف العطف إنما يكون بعد المعطوف عليه.

والآخر: أنها لّما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت: وإمّا عمرو، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف».

[شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٢٢٣].

ومثله الرماني في معاني الحروف ص ١٣١.

وانظر رصف المباني ص ١٠٠، فإنّ المالَقي يعدّها من أحرف العطف، وكذلك ابن بابشاذ في المقدِّمة المُحْسِبة ١/٢٦٠.

وانظر التبصرة ١/١٣٨، والجنى ٥٢٨، ٥٢٩، والأمالي الشجرية ٢/٣٤٤، وبدائع الفوائد ١/٢٠١، و ٤/٢٠١.

(١) «اختُلف فيها، فمذهب يونسَ أنها ليست بعاطفةٍ، ومذهب سيبويه أنها عاطِفةٌ... انظر: [الإنصاف، المسألة ٦٨، الكتاب ١/٢١٦ بولاق، شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٢٢٤، بدائع الفوائد ١/٢٠١].

حصل(١) الفعل من كليهما، بخلاف: جاءني زيد أو عمرو، أي حصل الفعل من أحدهما دون الآخر .

قولُـه: «فالواو للجمع مطلقاً»، معنى المطلق، أنه يحتمل أن يكون حَصَل من كليهما في زمانٍ واحد، وأن يكون حصل من زيد أَوّلاً، وأن يكون حصل من عَمرٍو أولاً، فهذه ثلاثةُ احتمالاتٍ عقليةٍ، لا دليلَ في الواو على شيءٍ منها .

هذا مذهبُ جميع البصريين والكـوفيين، ونقـل بعضهم عن الفـراء والكسائي وثعلب، والرَّبَعي، وابن درستويه(٢)، وبه قال بعض الفقهاء(٣): إنها للترتيبِ(٤)، دليل الجمهور: استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، وفيما: الثاني فيه قبل الأول، كقوله(٥):

٨٨٦ [أُغلي السِّباءَ بكلِّ(٦) أدكنَ عاتقٍ] * أو جَوْنة قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها

وقولِه تعالى: «وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي(٧)»، وقوله تعالى: «نَمُوتُ وَنَحۡيَا(٨)»، والأصل

---

(١) د: أي حصل هذا الفعل .

(٢) وكذلك قطرب، وأبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب، وأبو جعفر الدِّينوري، وهشام. [المغني ص ٤٦٤، والجنى ١٥٨ - ١٥٩].

(٣) الشافعي، رحمه الله. [المغني ص ٤٦٤، الجنى ١٥٩ - ١٦٠].

(٤) انظر رصف المباني ٤١١، الجنى ٦١، شرح جُمَل الزَّجاجي ١/٢٢٧، الإحكام ١/٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١ .

(٥) لبيد (ديوانه ١٧٥، دار صادر. بلا تاريخ)، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٤٢ .

والسِّباء: شراء الخمر. أدكن: زق أدكن. عاتق: عتيق. الجَوْنة: الخابية السوداء. قُدِحَتْ: غرف منها ومزجت. فُضَّ: كُسِرَ. خِتامها: خاتمها .

والترتيب الطبيعي أن يقول: فُضَّ خِتامُها وقُدِحَتْ .

الشاهد فيه أن الواو لا تدل على ترتيب، بل قد تدخل على متقدم على ما قبلَه كما هنا، فإنّ فضَّ الختام قبل القَدْحِ .

(٦) ليس في د، ط .

(٧) آل عمران/٤٢، والآية بتمامها: «يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ» .

(٨) الجاثية / ٢٤، ونصُّها: «وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ».

في الاستعمال: الحقيقة؛ ولو كانت للترتيب، لَتناقض قوله تعالى: «وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ»(١)، وقوله تعالى في موضع آخَر: «وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا»(٢)؛ إذِ القِصَّةُ واحدةٌ.

ثُم اعْلَمْ أَنَّ الواو، مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعداً، في فعل واحد، نحو: قام زيد وعمرو، أي حصل منهما القيام، ومرة تجمع الفعلين فصاعداً في اسمٍ واحد نحو: زيد قام وقعد، أي حصل كلا الفعلَيْنِ مِن زيد، ومرَّة تجمع مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول، نحو: قام زيد، وقعد عَمروٌ، ونحو: زيد قائم وعمرو قاعد.

فإن قلت: لَوْ لَمْ تجيء بالواو في عطف الجملة، لَعُلِمَ، أيضاً، حُصُولُ مضمونَيْ الجملتين، فما فائدتُها؟

قلنا: بَلَىٰ، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً: أن يكون الكلام الأول غَلَطاً، ويحتمل حصول أحد الأمرين، فبالواو صار نصاً في حصول الأمرين معاً، ففائدة الواو في مثله، كفائدة «لا» في مثل قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، كما يجيء، فكأنه زائد يفيد النص، وإن لم يعدَّهُ النحاة في الزوائد.

واعلم أنك إذا نفيت نحو: جاءني زيد وعمرو، مثلاً، وقلت: ما جاءني زيد وعمرو، بلا قَيْدٍ، فهو في الظاهر نفيٌ للاحتمالات الثلاثةِ، أي: لم يجيئا، لا في وقتٍ واحد، ولا مع الترتيب.

والأكثر على ألّا يعطف على المنفي بالواو، إلّا وبعد الواو «لا»، نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو، وذلك لأنّ الواو، وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت، وعلى الترتيب، إلّا أنه، لّما كان يستعمل كثيراً للاجتماع في وقت، كما في

---

(١) البقرة / ٥٨، والآيةُ بتمامها: «وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ».

(٢) الأعراف / ١٦١، ونصُّها: «وَإِذۡ قِيلَ لَهُمُ ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ».

المفعول معه، وواو الصَّرْف، ومع العطف أيضاً، نحو: كل رجلٍ وضيعته(١)، وكيف أنت وقصعة مِن ثَريد(٢)، خِيف أن يكون مراد المتكلم: ما جاءني زيد مع عمرو، فيكون قد نفى الاجتماع في وقت، لا ترتُّب مجيء أحدهما على مجيء الآخر، فجيء بلا، في الأغلب دفعاً لهذا التوهُّم، وبيان أن المراد نفيُ الاحتمالاتِ الثلاثةِ.

وقد تزاد(٣) فيما لا يحتمل الترتيب طرداً، كقوله تعالى: « وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ (٤) »، وقوله(٥): « (٢٥٣/أ) وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ (٦) ».

وإن أردت نفي بعض الاحتمالات دون بعضٍ، فلا بُدَّ من القيد، نحو: ما جاءني زيد وعمرو، أو ما جاءني زيد أَوّلًا وعمروٌ ثانياً، أو: ما جاءني زيد ثانياً وعمرو أولاً، فينتفي بعد أن تقيِّد بأحد الاحتمالات الاحتمالان الآخران.

وأمّا لو كَرَّرْتَ العاملَ فقلتَ: ما جاءني زيد، وما جاءني عمرو، فهو، عند سيبويه: نفي للمجيئين، المنقطع أحدهما عن الآخر، كأن المخاطب توهَّم أنه حصل مجيء كل واحد منهما، لكن منقطعاً عن مجيء الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه.

وعند المازني(٧): هو أيضاً، نفيٌ للاحتمالاتِ الثلاثةِ(٨)، كما كان من دون تكرير

---

(١) انظر سيبويه ١/١٥٠، ١٥٤ بولاق، والتبصرة ١/٢٥٧ هامش (١).

(٢) انظر سيبويه ١/١٥١.

(٣) الرضي ههنا مع الكوفيين في أنّ واوَ العطفِ تأتي زائدةً.
[انظر المقتضب ٢/٨١].

(٤) فُصِّلَتْ / ٣٤، والآيةُ بتمامها: « وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ».

(٥) د: ساقطة.

(٦) فاطر / ٢٢، ونصُّها: « وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ».

(٧) شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٢٥٨.

(٨) ط: الثلاث.

العامل، وهذا القول أقربُ، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفي، كفائدة زيادة «لا» بعد الواو، وأكثر .

[الفـــــــاء]

قولُهُ : «والفاء للترتيب» ، اِعْلَمْ أَنَّ الفاءَ تفيد الترتيب، سواءٌ كانت حرفَ عطفٍ أَوْ ، لا ؛ فإن عطفت مفرداً على مفرد، ففائدتها: أنّ ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه: بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مُهْلَةٍ، فمعنى قام زيد فعمرو: أي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل، ومعنى ضربت زيداً فعَمراً، أي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد .

وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد، فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها، كما كان في نحو : جاءني زيد فعمرو، بل في مصادر تلك الصفات، كقولك: جاءني زيد، الآكِل فالنائِم، أي : الذي يأكل فينام، كقوله[1]:

يا لهف زيَّابة للحارث[2] الصا * بح فالغانم فالآيب (٣٥١)

أي : الذي يصبح فيغنم فيَؤُوب .

وإن لم يكنِ الموصوفُ واحداً، فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة: يُقَدَّمُ الأقرأ، فالأَفْقَهُ، فالأَقْدَمُ هِجرةً، فالأَسَنُّ[3] .

وإن عطفتِ الفاءُ جملةً على جملة، أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل، نحو: قام زيد فقعد عمرو .

---

[1] سبق تخريجه ص ١٠٢٠. من القسم الأول .

[2] ط : قوله «الصابح» داخلة في الشطر الثاني .

[3] أي الأكبر سِنّاً .

وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل : كون المذكور بعدها، كلاماً مُرَتَّباً على ما قبلَها في الذكر، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلَها في الزمان، كقوله تعالى: «ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ (١)»، وقوله: «وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ (٢)»، فإن ذكر ذمّ الشيء أو مدحه يَصِحُّ بعد جَرْيِ ذكره .

ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل، على المجمل، كقوله تعالى: «وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي (٣)»، الآية، وتقول: أجبته فقلت لبيك، وذلك أن موضع ذكر التفصيل، بعد الإجمال، ومنه قوله تعالى: «وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا (٤) بَأۡسُنَا بَيَٰتًا (٥)»؛ لأن تبييتَ البأسِ تفصيلٌ للإهلاك، المجمل .

وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد، بمعنى «إلى»(٦)، على(٧) ما حكى الزَّجَّاجي،(٨) تقول العرب: مُطِرْنا ما زبالةَ(٩) فالثعلبية(١٠)، بحذف «بين» مع كونه مراداً، ويُقيم

---

(١) الزُمَر / ٧٢ ، والآية بتمامها: «قِيلَ ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ» .

(٢) الزُمَر / ٧٤ ، ونصُّها : «وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ» .

(٣) هود / ٤٥ ، ونصُّها : «وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ» .

(٤) ط : فجاءت ، وهو تحريف .

(٥) الأعراف / ٤ ، والآية بتمامها: «وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ» .

(٦) في الجنى ص ٧٧ : «أن تكون [أي الفاء] بمعنى إلى. ذكره بعضُ الكوفيين» .
[وانظر المغني ص ٢١٥] .

(٧) سقطت على من ط .

(٨) عبدالرحمن بن إسحاق، أبو القاسم، أخذ عن الزَّجّاج ونسب إليه، وعن الطبري، وابنِ كَيْسانَ. له: الجُمَل، شرح خطبة أدب الكاتب، الإيضاح في علل النحو، حروف المعاني والصفات. توفي سنة ٣٤٠هـ.
[البُلْغة ١٢١ ، البُغْية ٢/ ٧٧ ، النُزهة ٣٠٦] .

(٩) زبالة ، والثعلبية : مكانان في العراق .

(١٠) في ط بعد قوله فالثعلبية ما يلي : «بمعنى ما بين زبالة إلى الثعلبية ، وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية ، بحذف (بين) مع كونه مراداً. . . .» .

المضاف إليه مُقامَ المضاف ويعربه بإعرابه، وهذا كما تقول: هي أحسن الناس ما بين قَرنٍ إلى قدم، وما بين قرن فقدم، وما قرناً فقدماً، ولا يجوز حذف « ما » لكونه موصولاً فلا تقول: مُطِرنا زبالة فالثعلبية، ولا : هي أحسن الناس قرناً فقدماً، وحُكِيَ إجازته عن هِشام(١) .

ومثلُ قولـه(٢):

٨٨٧ قِفا نَبْكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ(٣) * بسُقِطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ
فَتُوضِحِ فالمِقراةِ لم يَعْفُ رسمها * لِما نَسَجَتْها من جنوبٍ وشَمْأَلِ

الفاء فيه بمعنى «إلى(٤)»، أي: منازل بين الدخول إلى حومل، إلى توضح إلى المِقراة .

فإن قلت: كيف هذا وأنت لا تقول: خرجت إلى زيد إلى عمرو؛ إذِ الفِعْلُ لا يتعلق به حرفا جَرٍّ بمعنىً واحدٍ، كما مَرَّ بلا عطفٍ.

قلت: يُستعمل في تحديد الأماكن(٥)، نحو قولك : اشتريت ما بين الموضع

---

(١) هشام بن معاوية الضرير، وتقدَّم التعريفُ به. ورأيه في الارتشاف ق/٨٨ ب، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٢٠.

(٢) هو امرؤ القيس، كما في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٠ ، ٢١.
سيبويه ٢/٢٩٨ بولاق، رصف المباني ٣٥٣، الأُزهِيَّة ٢٤٤ ط ٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٤٧، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١/٢٥٩، و ٢/٥٥٣، المنصف ١/٢٢٤، الجنى ٦٤. والسقط: ما تساقطَ من الرمل؛ وفيه ثلاثُ لغاتٍ: سِقْط، وسُقْط، وسَقْط. واللِّوى: حيث يسترقّ الرمل. والدَّخول، وحَوْمل وتوضح، والمقراة: أسماء أمكنة. نسجتها: تعاقبت عليها فمحت آثارها. و«بسقط اللوى»: يجوز أن تتعلق بـ «قِفا» وبـ «نَبْكِ»، وبقوله: «منزل». [شرح القصائد العشر ص ٢١].
والبيت شاهدٌ على أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى إلى؛ أي : منازل بين الدَّخول إلى حَوْمل إلى تُوضِحَ إلى المِقراة. . .

(٣) في ط هذا الشطر فقط، وبعده : البيتان ، الفاء . . .

(٤) قال المُرادي : «وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة» [الجنى ٧٧].
وانظر الأزهيَّة ص ٢٤٤، ٢٤٥ ط ٢، والمختار من أبواب النحو ص ٢٦٢ د. حلواني ط١.

(٥) والمطر خاصة ، وهذا رأي الجَرْمي . [الجنى ٦٣].

الفلاني، إلى دار زيد، إلى دار عمرو، إلى دار خالد، بحذف الواو تخفيفاً، لدلالة الكلام عليه(١)، قال النابغة الجَعْدي(٢) :

٨٨٨ أيا دارَ سلمى بالحَرُوريَّةِ اسلَمي * إلى جانب الصَّمَّانِ فالمُتَثَلَّمِ
أقامت به البَرْدَيْنِ ثم تَذَكَّرَتْ * منازلَها بين الدَّخول فَجُرْثُمِ
ومسكَنُها بين الغُروب إلى اللِّوى * إلى شُعَبٍ تَرْعى بِهِنَّ فَعَيْهَمِ(٣)

فإذا كثر ذلك مع حرف الجر، أعني « إلى » فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه: أَوْلى، بل هو واجبٌ لامتناع اجتماعِ حرفَيْ عَطْفٍ .

ويجوز أن يكون المعنى: قفا نبك بين منازل الدَّخول فمنازل حَوْمل، فمنازل تُوضِحَ فمنازل المِقراةِ، وكذا في غير هذا المَوْضِع .

---

(١) أي على الواو المنوي .

(٢) ديوانه ص ١٣٧، الأمالي الشجرية ١/١١٧، الخزانة ٤/٤٠٦ بولاق . والدار: مؤنث سماعي . والباء من قوله: «بـالحـرورية» متعلقة بمحذوف حال من دار. وأراد بالرملة: الحرورية، فإن حروراء بالمد، ويقصر. وقوله: «اسلمي»: دعاء لدار سلمى بالسلامة لها. وقوله: إلى جانب: حالٌ من «دار» أيضاً، أي: ممتدَّةً إلى جانب الصَّمَّان. والصَّمَّان : اسمُ جبل، والمتثلَّم، بفتح اللام، وروي بالكسر: موضع بالعالية، والعالية: ما فوق نجد إلى تهامـة. والـبردان: مثنى برد، وأراد به طرفي الشتاء، والبردان أيضاً: الغداة، والعشي. والدَّخول: اسم موضع. وجُرْثُم، بضم الجيم، وسكون الراء: ماء من مياه بني أسد .
والغُروب : موضع لم يعيِّنْه ياقوت. وفي الخزانة ٤/٤٠٦ بولاق: بين الفرات.
وقوله : «إلى اللِّوى» : متعلق بحال محذوفة، وصاحب الحال: الضمير المستقر في (بين)؛ أي : ممتداً إلى اللِّوى.
واللِّوى : موضع معروف من أرض بني تميم. والشُّعَب : جمع شُعبة، وهو مسيل ماء من اِرتفاع إلى بطن الوادي، أصغر من التلعة .
ومفعول (تَرعى) محذوف؛ أي : ترعى ماشيتها في الشُّعَب لكون نبته أوفَر.
وقوله : (فَعَيْهَمِ) : أي فإلى عَيْهَم، بفتح العين وسكون الياء وفتح الهاء، وهو جبل بين مكةَ والعراقِ.
الشاهد في البيت الأخير على أنه يستعمل في تحديد الأماكن (إلى) محذوفاً منها العاطف، فإن واو العطف محذوفةٌ مِن (إلى) الثانية على خلاف القياس.

(٣) ط : ففيهم .

وأمّـا قولُـه(١):

٨٨٩ يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ * [أَقْـوَتْ وطـالَ عليها(٢) سالِفُ الأَمَدِ]

فالفاءُ فيه لإفادة الترتيب في الذِّكْر؛ لأنه يذكر في تعريف الأمكنة: الأَخَصّ بعد الأَعمّ، فكأن العلياء موضعُ وسيع، تشتمل على مواضعَ (٢٥٣/ب) منها السَّند(٣)، فهو(٤) كقولك: داري ببغداد فالكَرْخ.

فإذا نفيت، مثـلاً، قولك: جاءني زيد فعمرو، فقلت: ما جاءني زيد فعمرو، فأنت نافٍ لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد، فيمكن أن يحصل المجيئان في حالة، وأن يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد.

هذا الذي ذكرنا كله، حكم فاء العطف.

والتي لغـير العـطف، أيضاً، لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تُسَمَّى فاءَ السَّبب(٥) وتختص بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشرط نحو: إن لقيته فأكرمه(٦)، ومَن جاءك فأَعْطِه، وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه(٧)

---

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ١٤ ط. دار المعارف تحقيق أبي الفضل). شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٦، مجالس ثعلب ٢/٤٣٥، العَيْني ٤/٤٩٦، رصف المباني ٤٥٢.

والعلياء: ما ارتفع من الأرض. والسَّنَدِ: سَنَدُ الجبل. وأَقْوَتْ: خَلَتْ من الناس. والسالِف: الماضي. والأبد: الدهر.

الشاهد فيه أنّ الفاءَ في (فالسَّنَد) لإفادة الترتيب في الذِّكر، فتكون عاطفةً على معناها ولم يمكن جعلها بمعنى (إلى) كما تقدم في بيت امرىء القيس.

(٢) ليس في د، ط.

(٣) قال ثعلب: «... مِن أجل أنّ لها دُوراً كثيرةً. وإنْ كانت واحدةً فخطأ. [المجالس ٢/٤٣٥].

(٤) د: فهذا كما تقول.

(٥) د، ط: السببية.

(٦) لم يُطلق الرضي على هذه الفاء: فاء الفصيحة، وهي التي تكون جواباً لشرطٍ مقدَّر مع الأداة. انظر: [دراسات ق ١ ٢/٢٤٥ـ٢٤٨].

(٧). أي الضابط الذي يمكن معرفته به.

بأن يصلح تقدير «إذا الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها(١)، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا، فأكرمه، وهو كثيرٌ في القرآن المَجيد، وغيره، قال تعالى: «أم لهم مُلْكُ السمواتِ والأرضِ وما بينهما، فليرتَقُوا في الأسباب(٢)»، وقال تعالى: «قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ(٣)»، أي: إذا كان عندك هذا الكِبْر فاخرُجْ، وقال: «رَبِّ فأَنْظِرْني»، أي إذا كنت لعنتني فأنظرني، وقال: «فإنك من المنظرين»، أي إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين، «قال فَبِعِزَّتِكَ»، أي إذا أعطيتني هذا المراد فبعزتك «لأُغوينّهم» وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدَها مسبباً لما قبله، كقوله تعالى: «اخرج منها فإنك رجيم»، وتقول: أكرم زيداً فإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى، وذلك أنك تقول: زيد فاضل فأكرمه، وتعكس فتقول: أكرمه فإنه فاضل.

ثم اعلم أنه لا تنافيَ بين السببيةِ والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو، لكن لا يلازمها العطف نحو إن لقيته فأكرمه.

ثم إنه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع(٤) السببية، وليست بها، بل هي زائدةٌ(٥)، وفائدة(٦) زيادتها: التنبيه على لزوم ما بعدَها لما قبلها لزومَ الجزاء للشرط، كما تقدم في الظروف المبنية.

---

(١) م: شرطا؛ لأن المعنى ...

(٢) ص / ١٠.

(٣) ص / هذا وما سيذكره الشارح من ٧٦ إلى ٨٢؛ والآيات بتمامهن: «قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ ....».

(٤) ط: موقع الفاء السببية.

(٥) هذا رأي الفارسي في المسائل القَصْرية، كما في شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٥٢، ورأى الرماني، كما في معاني الحروف ص ٤٦.

(٦) د: وفائدتها التنبيه على أن ما بعدَها لازم لما قبلها.

وقد تجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور، نحو: زَيْدٌ فوُجد، عند الأخفش(١)، وقوله(٢) :

[لا تجزعي إِنْ (٣)مُنْفِساً أهلكته] ❊ فإذا(٤) هلكت فعند ذلك فاجْزَعِي ٤٦

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ إفادة الفاء للترتيب، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم ،كقوله تعالى : «أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً (٥)» ، فإن اخْضِرارَ الأرضِ يبتدىء بعد نزول المطر، لكن يَتِمُّ في مدة ومُهلة، فجيء بالفاء، نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضِرار، ولو قال: ثم تصبح، نظراً إلى تمام الاخضرار، جاز، وكذا قوله تعالى: « ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ (٦) عَلَقَةً » ، نَظَراً إلى تمام صيرورتها عَلَقة ،ثم قال: «فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا» نظراً إلى ابتداء كُلِّ طَوْرٍ، ثم قال: «ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ»، إمّا نظراً إلى تمام الـطَّوْرِ الأخير، وإمّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية، من الأطوار المتقدمة .

---

(١) إيضاح الشعر ق ٧٤/ب ، المقتصد ١/٣١٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٤٦ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٢٠ من القسم الأول .

(٣) ليس في م ، ط .

(٤) ط : وإذا .

(٥) الحج / ٦٣، ونَصُّها: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ» .

(٦) المؤمنون / ١٣، ١٤ ونَصُّهما: « ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ» .
انظر : [حاشية الجَمَل ٣ / ١٨٦] .

[ثُـــمَّ]

قولُه : «وثُمَّ مثلها بمُهلة(١)»، أي مثل الفاء في الترتيب، إلّا أنها تختصُّ بالمُهلة والتراخي(٢)، ومِن ثَمَّ قال سيبويه(٣) في : مررت بزيد ثم عمرو : إنَّ المرور مروران .

ولا تكون إلّا عاطفة، ولا تكون للسببية، إذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام، ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء، وقد تجيء في الجمل خاصَّةً، لاستبعاد مضمونِ ما بعدَها عن مضمون ما قبلَها، وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى: «ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ(٤)» ، وكقوله تعالى: «خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ(٥)» ، فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد، غير مناسب وهذا المعنى: فَرْع التراخي ومجازه، وكذا في قوله تعالى: «فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ» ثم قال: «ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟(٦)» ، فإنَّ الإيمان بعيد المنزلة من فَكِّ الرَّقَبة، والإطعام، بل لا نسبة بينه وبينهما، وكذا قوله: «وأنِ(٧) ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ

---

(١) هذا مذهب الجمهور. [الجنى ٤٢٦]، وفي التسهيل ص ١٧٥ : «وتنفرد (ثم) بالمُهلة . . . وقد يكون مع (الفاء) مُهلة» .

(٢) انظر دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ١ /٢١٨ بولاق . وانظر شرح جُمَل الزَّجَّاجي ١ /٢٥٨ .

(٤) المؤمنون / من ١٤ .

(٥) الأنعام / ١، والآية بتمامها : «ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ» .

(٦) البلد / من ١١ إلى ١٧؛ والآيات بتمامهن : «فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ» .

(٧) قوله «وأن» سقط من ط .

تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ[1] »، فإنّ بين توبةِ العَبْدِ، وهي انقطاعُ العبد إليه بالكُلِّيَّة وبين طلب المغفرة بَوْناً بَعِيداً .

وقد تجيء[2] « ثُمَّ » لمجرد الترتيب في الذِّكر[3]، والتدرج في دَرج الارتقاء وذكر ما هو الأَولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا أَنَّ الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبلَه، كما في قولِـه[4] :

٨٩٠ إنَّ مَنْ ساد ثم سادَ أبوه * ثم قد سادَ قبل ذلك جَدُّه

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، (٢٥٤/أ) فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جَدِّهِ؛ لأنَّ سيادةَ نفسِه أَخصُّ ثم سيادة الأب ثم سيادة الجَدّ .

وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسِه، فَثُمَّ، ههنا، كالفاء[5] في قوله تعالى : « فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ[6] » كما ذكَرْنا .

---

[1] هود / ٣ ، ونَصُّها : « وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ » .

[2] د ، ط : يجيء .

[3] « وأجاب الأخفش بأنّ (ثم) هنا بمعنى الواو لمطلق الجمع . . . » .
[شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/ ٤٠] ،
وانظر الجنى ٤٢٩ ، ودراسات ق ١ جـ ٢ ص ١١٦ وما بعدَها .

[4] هو أبو نُوَاس، الحسن بن هانىء (ديوانه ٤٩٣ تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، بيروت، بلا تاريخ)؛ ورواية الديوان ما يلي:

قل لمن سادَ ثم سادَ أبوه * قَبْلَهُ ثم قَبْلَ ذلك جَدُّهْ

الخزانة ٤/ ٤١١ بولاق، الجنى ٤٢٨ ـ ٤٢٩، المغني ص ١٥٩، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/ ٣٩، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٠٥. هذا، وليس من البيت الاستشهاد، وإنما هو تمثيلٌ لأمرٍ معنوي، فأبو نُوَاس مُوَلَّد (مات سنة ١٩٥هـ)، وقد تركه السُّيوطي. و(ثم) في البيت لمجرد الترتيب الذكري.

[5] انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/ ٣٩.

[6] الزُمَر/٧٢، والآية بتمامها: « قِيلَ ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ » .

وقد تكون ثم ، والفاء ، أيضاً ، لمجرد التدرج في الارتقاء ، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول ، وذلك أن تكرر الأول بلفظه ، نحو : بالله ، فبالله(١) أو : والله ثم والله ، وقوله تعالى : « وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ (٢) » ، وقوله : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣) » .

وأمّا قوله تعالى : « فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ (٤) » ، فأقامَ العِلَّة مُقامَ المَعلول(٥) ، وقوله تعالى : « وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ (٦) » ، أي بقي على ذلك الهُدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح ، كما قِيلَ في : « ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ (٧) » ، أيْ أبقِنا(٨) عليه ، فاستعمل «ثُمَّ» ، نَظَراً(٩) إلى تمام البقاء ، واستبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ، لأنَّ البقاءَ عليها أفضلُ ، فيكون كما قلنا في قوله : «ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ(١٠)» من الوجهَيْن .

[دخولُ همزةِ الاستفهامِ على واو العطف]

وقد تدخل همزةُ الاستفهامِ المفيدة للإنكار على واو العطف ، كقوله تعالى :

---

(١) ط : وفالله .

(٢) الانفطار / ١٧ ، ١٨ .

(٣) التكاثر / ٣ ، ٤ .

(٤) يونس / ٤٦ ، والآية بتمامها : « وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ » .

(٥) لأنَّ التقدير : ثم نُعذِّبهم ؛ لأنَّ اللهَ شهيدٌ . . .

(٦) طـه / ٨٢ .

(٧) الفاتحة / ٦ .

(٨) ط : أيقنا .

(٩) ط : إما نظراً .

(١٠) في الآية ١٤ من سورة المؤمنين ، المتقدّمة .

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ﴾. (١)، الآية(٢)

فقوله: أَوَكُلَّما، عطف(٣) على «لقد أنزلنا»، والهمزة لإنكار الفعل، وقد يكون الاستفهام للتوبيخ، أو التقرير، إذا دخلت همزته على جملة منفية، كقوله تعالى:

﴿قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ (٤)﴾. . . ، عطف(٥) «لَمْ يَكْفُرُوا۟» على: «قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ».

وكذا تدخل على فاء العطف، للإنكار، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾، (٦). فقوله أنت تُسمعُ الصُّمَّ عطف على: ومنهم مَن يستمعون»، أي بعضهُم يستمع إليك غير سامع في الحقيقة، أفأنت تُسْمِعُ هؤلاءِ الصُّمَّ.

وكذا قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾، (٧) أي ينظر إليك غيرَ مبصر في الحقيقة.

وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ (٨)، أي إذا

---

(١) د، ط: ساقطة.

(٢) البقرة/ ٩٩، ١٠٠، ونصها: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٣) «الواو من (أو كلما) عند سيبويه واو عطف، دخلت عليها همزة الاستفهام. وقال الأخفش: الواو زائدة. وقال الكِسائي: هي (أو) حُرِّكت الواو منها. . . ونصبت «كلما» على الظرف، والعامل فيه فعل دلَّ عليه «نَبَذَه»؛ لأنَّ (كُلَّما) إذا كانت ظرفاً، فيها معنى الشرط، والعامل فيها الجواب».

[المشكل ١/ ٦٣، ٦٤]، وانظر دراسات ق ١ جـ٢ ص ٦١٠.

(٤) القَصص / ٤٨، والآيةُ بتمامها: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾.

(٥) في م: ﴿فقوله أو لم يكفروا عطف على قوله لولا أوتي﴾.

(٦) يونس/ ٤٢، ونصُّها: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

(٧) يونس/ ٤٣، والآية بتمامها: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ﴾.

(٨) القصص / ٧١، ونصُّها: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾.

كان كذا فلم لا تسمعون، وكذا قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (١) فالفاء للسببية والهمزةُ للتوبيخ، أوِ التقرير.

وكذا تدخل همزة الإنكار على «ثُمَّ»، المفيدة للاستبعاد، كقوله تعالى:
﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ (٢) الْمُجْرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ (٣)،
فَثُمَّ، ، مثلها في قوله تعالى:
﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (٤)؛
لأنَّ الإيمانَ بالشيء مستبعَدٌ من استعجاله، استهزاءً.

وهذه الحروف، ليست بعاطفةٍ على معطوفٍ عليه مقدَّر، كما يدَّعيه جار الله في الكشّاف، (٥) ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها في أول الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، (٦)، ولم (٧) تجيء إلّا مبنية على كلامٍ متقدِّمٍ.

---

(١) القصص /٧٢، والآية بتمامها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.

(٢) د: ساقطة.

(٣) يونس /٥٠، ٥١، ونصُّها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٤) الأنعام/ من الآية ١.

(٥) للزمخشري مواقفُ حولَ تقدُّمِ همزة الاستفهام على حروف العطف، فهو يَرَىٰ أنَّ
أ ـ همزة الاستفهام مقدّمة على حرف العطف، والأصل فيها أن تكون بعدَه.

[الكشاف ٢/٧٨] وانظر البحر ٤/٣٤٩.

ب ـ ذكر هذا الرأي وجوّز رأياً آخرَ وهو أن يكون العطف على جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف، ولا تقديم ولا تأخير على هذا الرأي.

[الكشاف ١/١٩٩، ٢٢٨].

جـ ـ اقتصر على تقدير جملة محذوفة، ولم يذكر الرأي الأول.

[الكشاف ١/٨٥، ٣/٢٥٢، . ٢٢٤].

قال الشيخ محمد عضيمة، رَحِمَهُ اللهُ، في دراسات ق ١ ٢/٦١٢: «... وكان الزمخشري في كثير من المواضعِ يلوذ بالصمت فلا يذكر ولا يشير إلى أحد الرأيين، ففي مواضع (أفلم)، و(أولم) التي تبلغ ٤٧ موضعاً لم يتحدث عنها إلاّ في موضعَيْن..».

(٦) انظر البحر المحيط ١/٢٧١، ودراسات القسم الأول جـ٢/٦١٠.

(٧) في م: ولم يجيء ذلك مستعملاً، بل لابد أن يكون مبنياً على كلام مقدم.

[زيادةُ الواوِ، والفاءِ، وثُمَّ]

وهذه الحروفُ الثلاثة[1]، تجيء عند الأخفشِ زائدةً، والبصريون يؤّولون فيما يقبل التأويل، صِيَانةً للحروف من الزيادة.

أمَّا الواوُ، فمثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾، [2]

قال البصريون: جواب «لَمَّا» محذوفٌ،[3] أي... وتَلَّه للجبين ونادَيْناهُ، كان هناك ما لا يوصف من ألطافه تعالى، وكذا قوله: [4]

٨٩١ فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ [وانتحى   بنا بطنُ[5] خَبْتٍ ذي حِقافٍ عَقَنْقَلِ]

---

(١) الواو، والفاء، و ثم.

(٢) الصافات /١٠٣، ١٠٤، والآيتان بتمامهما: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾.

(٣) تقديره: «رُحِمَا أو سُعِدَا، ونحوه [المشكل ٢ / ٢٤٠]، أو يُقَدَّر بعد (وتلَّه للجبين) أي: أجزلنا أجرهما. قاله بعض البصريين. [البحر ٧ / ٣٧٠]. وقال الكِسائي: جواب (لَمّا): ناديناه، والواو زائدة [معاني الفَراء ٢ / ٣٩٠].
وقال بعض الكوفيين: الجواب «تلّه»، والواو زائدة. [المشكل ٢ / ٢٤٠]. وانظر دراسات ق ١ ٢ / ٦٢٨، البيان ٢ / ٣٠٧، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٦٣، القطع والائتناف ص ٦٠٦.

(٤) هو امرؤ القيس.
شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٥٤؛ وفيه: قفاف بدل حقاف. الخِزانة ٤ / ٤١٣ بولاق، رصف المباني ٤٢٥، الأُزْهِيَّة ٢٣٤ ط ٢. وأجزنا وجُزنا بمعنىً واحدٍ. انتحى: اعترض. الخَبْت: بطن من الأرض غامض، ويروى بطن حِقْفٍ. وعقنقل: الرمل الداخلُ بعضه في بعض.
هذا وقد قيل في جواب (لَمَّا) ما يلي:
أ - الجواب (هصرتُ) في البيت التالي:

هصرتُ بِفَوْدَيْ رأسِها فتمايلت * عليَّ هضيمَ الكشح رَيَّا المخلخلِ

[شرح القصائد العَشْر ص ٥٥].
ب - «وقال أبوعبيدةَ: الواو في قوله: «وانتحى» واوُ نسق، والجواب في قوله: «هصرت». [الأزهية ٢٣٥ ط ٢].
جـ - وذكر بعضُهم أنَّ جوابَ (لَمَّا) قوله (انتحى بنا)، والواو مقحمة.
د - ويجوز أن تكون الواو غيرَ مقحمة، ويكون الجواب محذوفاً، ويكون التقدير: فلما أجزنا ساحة الحي أمِنَّا...
[شرح القصائد العشر ص ٥٥].
الشاهد فيه أن الواو في قوله (وانتحى) قيل زائدة، و (انتحى) جواب (لـمّا) وهذا قول الكوفيين. وقال البصريون: الواو عاطفة، والجواب محذوف تقديره: أمِنّا أو نلت مأمولي.

(٥) ليس في م، ط.

وأمّا قولُه :(١)

٨٩٢ ولمّا رأى الرحمن أن ليس فيهم   رشيدٌ، ولا ناهٍ أخاه(٢) عن الغَدْرِ
وصبَّ عليهم تغلب ابنة وائل   فكانوا عليهم مثل راغبة البَكْرِ

فالمعنى : غَضِب عليهم، وصبَّ بحذف المعطوف(٣) عليه، وكذا قوله : (٤)

٨٩٣ فإذا وذلك ياكُبَيْشَة لم يكن   إلّا كلَمَّةِ حالمٍ بخيالِ

أي : فإذا إلمامك وذلك الإلمام.

وأما الفاء ففي قوله : (٥)

أراني إذا ما بِتُّ، بِتُّ على هوىً   فَثَمَّ إذا أصبحت، أصبحت غاديا ٦٥٥

قيل : الفاء زائدة، وقيل : بل الزائد «ثُمَّ» لحرمة التصدُّر. (٦)

---

(١) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٦٧٢ صنعة السُّكَّري. تحقيق د. قباوة، دار الأصمعي، حلب سنة ١٩٧٠م)، ورواية الديوان : أمالَ عليهم تغلب بنة وائل، وعليه فلا شاهدَ فيه. والبيتان في : الخزانة ٤/٤١٨ بولاق، وضرائر الشعر ص ٧٢.

الشاهد فيه أنّ (صَبّ) ليس جواب (لـمّا) والواو زائدة كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفة على الجواب المحذوف كما قَدَّرَه الرضي.

(٢) ط : أخاه.

(٣) ويمكن القول إنه : «يريد صب عليهم، فزاد الواو في جواب (لـمّا)» .

[ضرائر الشعر ص ٧٢].

(٤) تميم بن مُقبل (ديوانه ٢٥٩ تحقيق عزة حسن. دمشق سنة ١٣٨١هـ). وهو في : الخزانة ٤/٤٢٠ بولاق، واللسان /لَمَم/.

الشاهد فيه أن الواو ليست زائدةً كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفةٌ على مبتدأ محذوف والتقدير : فإذا إلمامك وذلك الإلمام.

(٥) زهير بن أبي سُلْمى (شعر زهير ص ١٦٨ صنعة الأعلم، و ص ٢٠٧ صنعة ثعلب، وكلاهما بتحقيق أستاذنا د. قباوة).

وقد سبق تخريجُ البيت.

(٦) قال أبوسعيد السِّيرافي : «والوجه في البيت : فَثَمَّ : أي في ذلك المكان؛ لأنَّ العربيةَ لا تحتمل الجَمْعَ بين حرفَيْ عطف».

[شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٧ هامش (٥)].

وأجاز الأخفشُ: (١) زيد فَوَجَدَ، وزيد فقائم، قياساً على زيادة الفاء مستدلاً بقول الشاعر: (٢)

وقائلةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهم وأكرومة الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا ٧٧

والفاء في قوله: (٣)

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نَفَرٍ فإنَّ قومي لم تأكلْهُمُ (٤) الضَّبُعُ (٢٤٩)

زائدة (٥) عند البصريين دون الكوفيين، كما مَرَّ في بابه.

وأمَّا «ثم» فقال الأخفش: (٦) هي زائدةٌ في قوله تعــالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ (٧)،

ولا مَنْعَ مِن ارتكابِ حذف المعطوف عليه، أي: ألهمهم الإنابة، ثم تابَ عليهم.

وكل ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه، فهو أَوْلى، وإلاّ، فَلْيُحْكَمْ بزيادة الحرف.

وأنشد أبوزيدٍ لزيادة «أَمْ» قولَ الراجز: (٨)

---

(١) إيضاح الشعر ق ٧٤/ب، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٤٦، المقتصد ١/٣١٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٠٨. من القسم الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٨٠٦. من القسم الأول.

(٤) ط: يأكلهم.

(٥) الواقع أنَّ همزةَ (أما) مفتوحة: هذا غريبٌ في القياس. فأصل التركيب في البيت: أباخراشة إنْ كنت ذا نَفرٍ فإنّ قومي، والفاء هي الجواب. انظر الإفصاح ص ٢٨٩.

(٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٨٩٣، والمساعد ٢/٤٥١.

(٧) التوبة /١١٨، والآية بتمامها: «وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ».

(٨) لم يُعْرَفْ، وهو في:
الخزانة ٤/٤٢١ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٣٣٦، المنصف ٣/١١٨، معاني القرآن للأخفش ١/٢٩، ٣٠، المقتضب ٣/٢٩٧؛ وفيه: «فأما أبوزيد وحدَه فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة... وهذا لا يعرفه المفسِّرون، ولا النَّحْويون، لا يعرفون (أم) زائدةً»، ضرائر الشعر ص ٧٤؛ وفيه: «يريد: يادهر ما كان مشيي رَقَصا»، شرح جُمَل الزجاجي ٢/٤٨٨؛ وفيه: «وزاد بعض النحويين في (أم) قِسماً ثالثاً، وهو أن تكون زائدةً. واستدل على ذلك بقوله: يادهر... قال: فالتقدير: يادهر أكان مشيي رَقَصاً أم كان، فاستفهم على جهة =

٨٩٤ يادهر، أم ما كان مَشْيِي(١) رَقَصا   بل قد تكون مشيتي توقُّصَا

قوله: «وحتى مثلها»، يعني: مثل «ثم» في الترتيب والمُهلة.

وقال الجُزُولي: المُهلة في «حتى»، أقل منها في «ثم»(٢) فهي متوسطةٌ بين الفاء، التي لا مُهلةَ فيها، وبين «ثم»، المفيدة للمُهلة.

(٢٥٤/ب) والذي أَرى: أنَّ «حتى» لا مُهلةَ فيها، بل «حتى» العاطفة، تفيد أن المعطوف هو الجزء الفائق، إمّا في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه، وقد يكون تعلق الفعلِ في المعطوف عليه والمعطوف، بما(٣) بعد «حتى» أسبقَ من تعلقه بالأجزاء الأُخَر، كقولك: تَوَفَّى الله كُلَّ أبٍ لي، حتى آدم، وقد يكون تعلقه به في أثناء تعلقه بالأجزاء الأُخَر، نحو: مات الناس حتى الأَنبياء.

فالمقصود: أن الترتيب الخارجي، لا يعتبر فيها، أيضاً، كما لا يُعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلَها، ذهناً، من الأضعف، إلى الأقوى، كما في مات الناس حتى الأَنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف، كما في: قدم الحُجَّاج(٤) حتى المُشاة.

[أَوْ، وإمّا، وأَمْ]

قولُه: «وأو، وإمّا، وأم، لأحد الأمرين مبهماً، وأم المتصلة، لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحدُ المستويين والآخرُ الهمزة، بعد ثبوت أحدهما، لطلب

= الإنكار، وأضمر كان الأولى لدلالة الثانية عليها، وهذا أولى من أن يُجْعَلَ لها قِسمٌ آخَرُ»، أبوزيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة د. إبراهيم السيد ص ١١٨ - ١١٩ والرَّقَص: الخبب، والتوقُّص: تقارب الخطو، وقيل شدة الوطء، إشارة إلى أنه أَسَنُّ.

وفي اللسان /أَمَمَ/ أنّ زيادة (أم) هي لغة أهل اليمن.

الشاهد فيه زيادة أم على رأي أبي زيدٍ الأنصاري.

(١) ط: مشي.

(٢) لم أجد هذا الرأيَ في شرح المقدمة الجُزُولية (عطف النسق) ص ١٣٧ وما بعدَها.

(٣) متعلق بقوله: وقد يكون تعلق الفعل.

(٤) ط: الحاج.

التعيين، ومن ثَمَّ، لم يجز: أرأيت زيداً، أَمْ عَمراً، ومن ثَمَّ كان جوابها بالتعيين دون: نَعَمْ، أو: لا، والمنقطعة، كَبَلْ والهمزة، مثل: إنها لإِبلٌ أم شاءٌ، و: إمّا، قبل المعطوف عليه لازمة مع إمّا، جائزة مع أو».

[أو]

اعْلَمْ أَنَّ الأحرفَ الثلاثةَ لأحد الأمرين، أو أحد الأمور، و«أو»، و«إمّا» العاطفتان في المعنى سواء، إلّا في شيءٍ واحد، وهو أَنَّ «أو»، تجيء بمعنى «إلى» أو «إلّا»(١)، وتجيء، أيضاً، للإضراب بمعنى «بل» فلا يكون، إذن، بعدَها إلّا الجُمَل، فلا تكون حرف عطف، بل حرف استئناف وإذا كانت حرف(٢) عطف، فقد تعطف المفرد على المفرد، نحو: جاءني زيد أو عمرو، وقد تعطف الجملة على الجملة، نحو: ما أُبالي: أقمت أو قعدت.

وتقول في الاستئناف: أنا أخرج اليوم، ثم يبدو لك الإقامة فتقول: أو أقيم، أي: بل أقيم على كل حال، وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير متردِّداً بين الخروج والإقامةِ.

وأمّا قولُه: (٣)

٨٩٥ بَدَت مثل قرنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحى ... وصورتِها أو أنت في العين أملحُ

---

(١) أي يَصِحُّ أن يقع في موقعها أحدهما. انظر نواصب الفعل المضارع.

(٢) د: كانت (أو) حرف عطف.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. ونسبه ابنُ جني في المحتَسب ١/ ٩٩ إلى ذي الرُّمَّة، ولم نجده في ديوانه.
الخزانة ٤/ ٤٢٤ بولاق، الخصائص ٢/ ٤٥٨، معاني الفراء ١/ ٧٢، شرح جُمَل الزجاجي ١/ ٢٣٥.
وقرن الشمس: أعلاها، وهو أول ما يظهر منها في الشروق.
وقوله: (صورتِها)، بالجر: عطف على «قرن».
الشاهد فيه أنّ (أو) في البيت حرفُ استئناف للإضراب، ولا يحتمل أن تكون عاطفة إذ لا يَصِحُّ قيامُ الجملة بعدَها مقامَ قوله (مثل قرن الشمس) كما هو حق المعطوف.

فلا يحتمل العطف(١) إذ لا يَصِحُّ قيام الجملة بعدَها مقام قوله: قرن الشمس، كما هو حق المعطوف، وكذا في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ (٢) إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(٣)، أي: بل يزيدون(٤)، وإنما جاز الإضراب بِبَلْ في كلامه تعالى؛ لأنه أخبر عنهم بأنهم مِائةُ ألف، بناءً على ما يُحْزِرُ(٥) الناس من غير تعمق،(٦) مع كونه تعالى عالماً بِعَدَدهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ، تعالى، في التحقيق، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مِائة ألف وهم كانوا زائِدِينَ على ذلك.

وكذا قوله تعالى: ﴿ كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ ﴾،(٧) بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم أضرب عمّا يغلطون فيه، في هذه القضية إن قالوا ذلك، وحقق وقال: «أَوْ هو أقرب»، أي بل هو أقرب.

وقالوا: إنّ لِـ: أَوْ، إذا كان في الخبر ثلاثةُ معانٍ: الشَّكُّ، والإبهامُ، والتفصيلُ، وإذا كان في الأمر، فله معنيانِ: التخييرُ والإباحةُ.

فالشَّكُّ: إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تُبهم الأمر على المخاطَب، فإذا قلت: جاءني زيد أو عمرو، ولم تعرف الجائيَ

---

(١) «قالوا: معناه بل أنت في العين أملح ولا مدخل للشكّ هنا، ولا لغير ذلك من المعاني. قلتُ [ابن عصفور]: والصحيح أن (أَوْ) هنا للشك، ويكون المعنى أبدع، كأنه قال: لإفراط شبهها بقرْن الشمس، لا أدري هل هي مثلها أو أملح، وإذا خرج التشبيه مَخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه...».
[شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٢٣٥]، وانظر الخصائص ٢/٤٥٨.

(٢) ط: فأرسلناه، وهو تحريف.

(٣) الصافات / ١٤٧.

(٤) رَدَّ هذا المبردُ في المقتضَب ٣/٣٠٤ ـ ٣٠٥، وانظر دراسات ق١ ١/٥٨٢ وما بعدَها.

(٥) أي يقدرون تقديراً مبنياً على الحدس والتخمين.

(٦) د، م: تحقيق.

(٧) النَّحل/ ٧٧، والآيةُ بتمامها: «وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

منهما، فأَوْ للشك، وإذا عرفته(١) وقصدت الإبهام على السامع، فهو للإبهام، كقول لَبيد: (٢)

٨٩٦ [تَمَنَّى ابنتايَ(٣) أن يعيشَ أبوهما] وهل أنا إلاَّ مِنْ ربيعةَ أَوْ مُضَرْ

والظاهر: أنه كان يعرف أنه من أيّهما، وقال الله تعالى: ﴿أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا﴾ (٤).

والتفصيل: إذا لم تَشُكَّ، ولم تَقْصِدِ الإبهام على السامع، كقولك: هذا إما أن يكون جوهراً أو عَرَضاً، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عَرَض(٥) أو على أنه عَرَض لا جوهر، أو على أنه لا هذا ولا ذاك.

وأما في الأمر، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف، في الغالب، فهي للإباحة، نحو: تَعَلَّمِ الفِقْهَ أو النَّحْوَ، وجالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرين(٦)، وإلاّ فهي للتخيير، نحو: اضرِبْ زيداً أَوْ عَمْراً.

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز(٧) فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما، ولا يجوز الجمع.

---

(١) م: وإذا عرفته ولم تبين للمخاطب وقصدت الإبهام. . .

(٢) ديوانه (ص ٧٩ دار صادر، بلا تاريخ). والشاعر يخاطب ابنتَيْه لمّا حضرته الوفاة. وهو في الخزانة ٤/٤٢٤ بولاق، ابن يعيش ٨/٩٩، الأزهيَّة ص ١١٧ ط ٢.
الشاهد فيه أنّ (أوْ) ههنا بمعنى الواو لأنه لا يشك في نسبه، فإنه أراد بربيعةَ أباهُ.

(٣) ليس في ط، د.

(٤) يونس/٢٤، والآيةُ بتمامها: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخۡتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلۡأَرۡضِ مِمَّا يَأۡكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلۡأَنۡعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾.
[انظر فتح القدير ٢/٤٣٧ - ٤٣٨].

(٥) د: لا عرض لا غير.

(٦) الحسن هو ابن يسار البصري. سبقت ترجمته. وابن سِيرين هو محمد بن سيرين البصري العالِم المحدِّث المعروف، توفي سنة ١١٠هـ. روى عن أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة: رضي الله عنهم أجمعين.
[غاية النهاية ٢/١٥١، وفيات الأعيان لابن خلِّكان ٣/٣٢١].

(٧) في م مايلي: «يجوز فيه تأمل الاقتصار على أحد الفعلين، ويجوز الجمع بينهما. . .».

هذا ما قيل، وينبغي أَنْ تعرف أَنَّ جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تَعَلَّم الفِقْه أَوِ النَّحْوَ، لم يُفهم من «إِمَّا» و«أَوْ» بل ليستا(١) إلَّا لأحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدَها معاً؛ لأنَّ تعلم العلم خير، وزيادة الخير خير، فدلالة «أو» و«إِمَّا»، في الإباحة والتخيير، والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام، لا مِن قِبَل «أو»، و«إِمَّا» بل مِن قِبَل أشياء أُخَر، فالشك من قِبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصدُهُ إلى ذلك، والإباحة، من حيث كونُ الجمعِ يحصل به فضيلة (٢٥٥/أ) والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك.

وأَمَّا في سائر أقسام الطلب، فالاستفهام نحو: أزيد عندك أو عمرو، لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة، وأَمَّا التمني نحو: ليت لي فَرَساً أو حماراً، فالظَاهر فيه جواز الجمع، إذ في الغالب من العادات أنَّ مَنْ يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً، وأَمَّا التحضيض، نحو: هَلَّا تتعلم الفِقه أو النَّحْو وهَلَّا تضرب زيداً أو عَمْراً، والعَرْض نحو: أَلَا تتعلم الفِقه أو النحو وأَلَا تضرب زيداً أو عَمْراً، فكالأمر، في الإباحة والتخيير بحسب القرينة، ولما كثر استعمال «أو» في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، قال: (٢)

وكان سِيَّان أن لا يسرحوا غنماً(٣) أو يسرحوه بها واغبرَّت السُّوحُ(٤) ٣٥٥

فإنّ «سِيَّان» بمعنى: مستويان، وهو بين الشيئين، (٥)وقالَ: (٦)

---

(١) د: بل ليست هي.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤٥ من القسم الأول.

(٣) د، ط: نعماً.

(٤) ط: السرح.

(٥) ط: الواو ساقطة.

(٦) هو محمد بن يحيى اليزيدي، من المحدثين، يهجو شخصاً بالبخل، اسمه: أبوالمقاتل. وقبل البيت:

استبق وُدَّ أبي المقا * تل حين تدنو من طعامِهْ

الخزانة ٤٢٥/٤ بولاق، الحُجَّة للفارسي ١٩٩/١، إيضاح الشعر ق ٨١/أ.

الشاهد فيه على أنَّ (أَوْ) هنا بمعنى الواو.

٨٩٧ سِيَّان كسر رغيفه أَوْ كَسْرُ عظمٍ من عِظَامِهْ

وقد تجيء «أو» بمعنى «إلى» أَوْ «إلاّ» كما تقدم في نواصب(١) المضارع، وإذا نفيت الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عمراً، فإن أردت نفيَ رؤيتِهما معاً، قلت: ما رأيت واحداً منهما أو: ما رأيت أحدَهما، أو: ما رأيت زيداً ولا عمراً، وإن أردت نفيَ رؤيةِ أحدِهما لا رؤيتهما، فإن تعيَّن عندك ذلك الواحد، وقصدت تعيينه للمخاطب، سمَّيته، نحو: ما رأيت زيداً، أَوْ: ما رأيت عمْرْاً، وإن لم يتعيَّن عندك، أو تعيَّن وقصدت الإبهام قلت: ما رأيت زيداً أو عمراً، فيكون المعنى: ما رأيت أحدَهما ورأيت الآخرَ.

وكذا إن نفيت الأمر وهو النهي، كما إذا قلت مثلاً في: اضربْ زيداً أَوْ عمراً: لا تَضْرِبْ زيداً أو عَمراً، فالقياسُ يقتضي أن يكون المعنى: لَا تضرب أحدَهما واضرِبِ الآخرُ، كما كان في الأمر معناه: اضرِبْ أحدَهما ولا تضربِ الآخَرَ.

فإن قلتَ: فلا يبقى، إذن، فَرْقٌ بين الأمر والنهي، ولا بين الخبرِ المثبت والمَنفي في: رأيت زيداً أَوْ عَمراً، وما رأيت زيداً أَوْ عَمْراً.

قلتُ: لا يَبقى فرقٌ في أصل الوضع، إلاّ إذا كان المعدود(٢) أكثرَ من اثنين فإنك إذا قلت: اضرب زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى اضربْ أحدَهم ولا تضربِ الباقِيَيْن،(٣) وإذا قلت: لا تَضْرِبْ زيداً أو عمَراً أو خالداً، فالمعنى: لا تضرِبْ أحدَهم واضرب الباقيين(٤)، وكذا في الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عَمراً أو خالداً، وما رأيت زيداً أَو عَمراً أو خالداً، وهذا القياسُ هو مقتضى أصل الوضعِ، ثم بعد ذلك، جَرَتْ عادتُهم أنه إذا استعمل لفظ «أحد»، أو ما يؤدِّي معناه، في الإثبات، فمعناه: الواحدُ فقط، وإذا استعمل في غير الموجبَ فمعناه، العموم في الأغلب، ويجوز أن يرادَ الواحد فقط، أيضاً.

---

(١) في الشرح الثاني.

(٢) أي: المذكور في الكلام والمقصود منه.

(٣) ط: الباقين.

(٤) ط: الباقين.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت في الموجبَ مصرِّحاً بالواحد: رأيت واحداً من زيد وعَمرو، مثلاً، وكذلك فيما يؤدِّي معنى الواحد، نحو: رأيت رجلاً منهما، أو: رأيت زيداً أو عَمراً، فإن كل واحد من الألفاظِ الثلاثةِ أفاد أنك رأيت واحداً منهما فقط، وإذا قلت في غير الموجَب: ما رأيت واحداً منهما، أو: ما رأيت رجلاً منهما، أو: ما رأيت زيداً أو عَمراً، فإن كل واحد من الألفاظِ الثلاثةِ، وإن احتمل أن تريد به الواحد فقط فيكون المعنى: ما لقيت واحداً منهما ولقيت الآخرَ، لكنّ الأظهر والأغلب في الاستعمال، أن يكون المراد: ما لقيت واحداً منهما فكيف بما فوقَ الواحدِ، أي أَنَّ المراد نفيُ رؤيتِهما كليهما، وإنما كان كذلك لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الرؤيةِ، فإذا قلت: لقيت واحداً منهما أو ما يؤدِّي معناه نحو: لقيت زيداً أو عَمراً فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله، أي عدم الرؤية، فيبقى الآخر على أصله، أي غير مَرْئِيّ.

وأمَّا إذا قلت: ما لقيت واحداً منهما، أو ما يؤدِّي معناه، وهو: ما لقيت زيداً أو عَمراً، والأصل عَدَمُ الرؤيةِ، ولم يُصَرَّح فيه إلّا بعدم رؤية واحدٍ منهما، فبقاء الآخَرِ على أصله من عدم الرؤية أَوْلى، فيكون نفياً لمطلق الرؤية.

فإن قلت: فإذا كان الأصل عدمَ الرؤيةِ، كان عليك أَلَّا تأتيَ بمفعول لرأيت، لا واحداً ولا أكثر، حين تخشى توهُّم المخاطب أن هذا الأصل لم يَبْقَ على حاله، بل كان يكفيك أن تقول: ما لقيت من جِنسِ الرجال، فما دعاك إلى تقييد نفيِ الرؤية بواحدٍ؟.

قلت قصد المبالغة، وبيان ذلك أَنَّ الأصل، أي عدم الرؤية، بقي على حاله، ولم يَنْتَفِ بتعلقها بأقلِّ ما يكون أي الواحد، فما زاد.

وإذا تَقَرَّرَ هذا ظهر لك عِلَّةُ قولِهم: إنَّ النكرة في غير الواجب تُفيد العمومَ في الأغلب، وذلك أَن النكرةَ تُفيد الوحدةَ، والوحدة في غير الموجَبَ تفيد العموم في الأغلب، كما مَضَى.

فإن قصدت التنصيص على العموم قلت: مالقيت مِن رجلٍ، ومن واحدٍ، وإذا

قلت: ما لقيت رجلين، (٢٥٥/ب) أَوْ رجالاً، فالمعنى: ما لقيت مثنى واحداً من هذا الجنس، وما لقيت جماعة واحدةً منه، فمع عَدَم «مِن» يحتملان الاستغراق وغيرَهُ، ومع «من» يصير الأول نصاً في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنسِ، والثاني نصاً في استغراقهِ لجميع جماعاته.

فظهر أَنَّ معنى: مارأيت زيداً أَوْ عمراً: مارأيت زيداً ولا عَمراً في الأظهر، وكذا معنى، لا تضـرِب زيداً أَوْ عَمراً، ويحتمل احتمالاً مرجوحاً: لا تضرب أحدَهما واضرب الآخَرَ، ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾⁽¹⁾.
إذ لا يجوز أن يريد: لا تطع واحداً منهما وأَطعِ الآخَرَ، لقرينة الإِثم⁽²⁾ والكُفْرِ.

فلفظةُ «أَوْ» في جميع الأمثلة، موجَبةً كانت، أَوْ⁽³⁾ لا، مفيدةٌ لأحد الشيئين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجَب يفيد العموم، فلم تخرج «أو» مع القطع بالجمع في الانتهاء⁽⁴⁾ في نحو: «ولا تُطِعْ منهم آثِماً أو كَفُوراً»⁽⁵⁾، عن معنى الوحدة التي هي موضوعةٌ له، واللهُ أَعْلَمُ.

[إِمَّـــا]

وأما «إِمَّا» فهي بمعنى «أو» في جميع الأحكامِ المذكورة، إِلّا أَنَّ المعطوف عليه بإِمّا، لابُدَّ أن يكون مصدَّراً بإِمّا أخرى، نحو: جاءني إِمّا زيدٌ وإِمّا عَمروٌ، فمبنى الكلام مع «إِمّا»، على أحد الشيئين، أو الأشياء، وأما مع «أو» فإن تقدم «إِمّا» على المعطوف عليه، نحو: جاءني إِمّا زيد أو عمروٌ، فالكلام مبنيٌّ على ذلك، وإن لم يتقدم، جاز أن يَعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول

---

(١) الدهر / ٢٤، ونَصُّها: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾.

(٢) م، د: الآثم والكفور.

(٣) د: أو غير موجبة.

(٤) أي: ما يستفاد من صيغة النهي، وهو الامتثال.

(٥) من الآية ٢٤/ الدهر.

مثلاً: قام زيد، قاطعاً بقيامه، ثم يَعرض الشك، أو قصد الإبهام فتقول: أو عمرو، ويجوز أن يكون شاكًّا أو مُبْهِماً من أول الأمر، وإن لم يأتِ بحرفٍ دالٍ عليه، كما تقول مثلاً، جاءني القوم، وأنت عازمٌ من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلّا زيداً.

فإمّا الثانية، في كل كلام، لابُدَّ لها من تقدم «إمّا» أُخرى داخلة على المعطوف عليه، بخلاف «أو» فإنه يجوز فيه تقدم «إمّا» عليه، وعدم تقدمها، نحو: جاءني إمّا زيد أو عمرو، : جاءني زيدٌ أو عمرو.

وقد جاءت «إمّا» غيرَ مسبوقةٍ بإمّا أُخرى، لكنها تُقَدَّر، حَمْلاً على الكثير الشائعِ مِن استعمالها، أنشدَ الفرَّاء: (١)

٨٩٨ تُلِمُّ بدارٍ قد تقادَمَ عهدُها وإمّا بأمواتٍ أَلَمَّ خيالُها (٢)

أي: إمّا بدارٍ، وإمّا بأمواتٍ، وقد تخلُف (٣) الثانية «إلَّا»، قالَ: (٤)

---

(١) معاني القرآن ١/٣٩٠.

(٢) قائل البيت: الفرزدق في مديح سليمانَ بنِ عبدالملك (ديوانه ٦١٨)، وصوابُ الرواية: تُهاضُ بدارٍ.
الخزانة ٤/٤٢٧ بولاق، المقرّب ١/٢٣٢، الأمالي الشجرية ٢/٣٤٥، شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٢٣٣، ضرائر الشعر ١٦٢، البغداديات ٣٣١، العَيْني ٤/١٥٠، وقد وَهِمَ، فَنَسَبَ البيتَ إلى ذي الرُّمَّة، المُرادي على الألفية ٢١٧/٣، ابن الناظم ص ٢٠٩.
والضمير في (تُهاض) يعود إلى نفسه. و (هاضَ العظم): كسره بعد الجَبْر.
الشاهد فيه أنَّ (إمّا) قد تجيء في الشعر غيرَ مسبوقة بمثلها فتقدر كما في هذا البيت، والتقدير: تلم إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتٍ.

(٣) ط: تختلف.

(٤) المُثَقَّب العَبْدي، كما في المفضليات ص ٢٩٢؛ وفيه: أوسميني بدل من سميني.
والبيتان في: الخزانة ط/٤٢٩ بولاق، العَيْني ٤/١٤٩، شرح جُمَل الزجاجي ١/٢٣٢، الأمالي الشجرية ٢/٣٤٤، ضرائر الشعر ١٦٣، الأُزهِيَّة ١٥٠، ابن يعيش ٤/١٥١، رصف ا لمباني ١٠٢، المُرادي على الألفية ٢١٧/٣.
هذا، ولم يُعْرَف المخاطَب في البيتين.
والغَثُّ من اللحم: المَهزول، ومن الحديث: الرَّديء.
الشاهد فيه على أنه قد تخلُف (إمّا) الثانية (إلّا) وهي (إنْ) الشرطية المدغمة بـ (لا) النافية؛ أي: وإلّا تكن أخي بِحَقٍّ فاطَّرِحْني.

٨٩٩ فإمّا أن تكونَ أخي بِصدْقٍ[١] فأعرفَ منك غَثّي من سَميني
وإلّا فاطَّرِحْني واتَّخِذْني عَدُوّاً أتَّقِيكَ وَتتَّقِيني

وتلزم الثانية الواو، وربما تَرِدُ بلا واو، نحو خذ إمّا هذا، إمّا ذاك، قال: [٢]

٩٠٠ ياليتما أُمّنا شالَتْ نَعامَتُها إمّا إلى جنةٍ، إمّا إلى نار

ويروى: إيما إلى جنة . . . وهي لغةٌ في إمّا.

وقالوا: إن «إمّا» لا تستعمل في النهي، وحكى قُطرب فتحَ همزةِ «إمّا» العاطفة. [٣]

وهي عند سيبويه[٤]: مركّبةٌ مِن: إنْ وما، بدليل حذف «ما» للضرورة قال: [٥]

٩٠١ سَقَته الرّواعدُ مِن صَيِّفٍ وإن مِنْ خريفٍ فلن يَعدما

---

(١) د، ط: بحق.

(٢) سعد بن قُرْط، ويلقب بالنُّحَيْف. ونُسِب في اللّسان / أما / إلى الأَحْوَص. ابن الناظم ٢٠٩، الخزانة ٤/٤٣١ بولاق، المغني ص ٨٥، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٤، رصف المباني ١٠٢؛ وفيه: أيْما إلى جنة أيْما إلى نار، الهمع ٢/١٣٥، المُرادِي على الألفية ٣/٢١٥. «والنَّعامة في اللغة: باطن القَدَم، ومَنْ مات فقد شالت رِجْلُه. . .».

[شرح أبيات المغني ٢/٦].

والشاعر قال البيت في هجاء أمه، فقد كان شِرِّيراً ضعيفاً، وكان بها عاقاً.

الشاهد فيه أن (إمّا) الثانية تلزم الواو، وربما تَرِدُ بلا واو كهذا البيت.

(٣) «وهي لغة قيس وأسد وتميم». [المُرادي على الألفية ٣/٢٢١].

(٤) الكتاب ١/١٣٥ بولاق.

(٥) النَّمر بن تَوْلب (شعره ص ١٠٤).

الخزانة ٤/٤٣٤ بولاق، شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٢٣٣، ابن الناظم ٢٠٩، البغداديات ٣٢٣، الخصائص ٢/٤٤١، العَيْني ٤/١٥١، المغني ص ٨٤، كتاب الاختيارين ص ٢٨٢، ضرائر الشعر ١٦٢، سيبويه ١/١٣٥، ٤٧١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤، المُرادي على الألفية ٣/٢٢٠.

و (سقته): أي سقت عين الماء التي كان يألفها الوعل، وهي في جبل حصين. والرواعد: السحائب يصحبها الرعد، والصيِّف، بياءٍ مكسورة مشدَّدة: مطر الصيف.

وقوله: من خريف: أي من مطر خريف.

الشاهد فيه أنّ الأصل في البيت: سقته الرواعد إمّا من صيف وإما من خريف، فحذف لضرورة الشعر إمّا الأولى و (ما) من إمّا الثانية وكان أصل إمّا: إن ما فلمّا حذفت (ما) رجعت النون المنقلبة ميماً للإدّغام إلى أصلها.

فارتكب الشاعر حذف «إمّا» الأولى، وحَذَف «ما» من الثانية.

وقـــال: (١)

٩٠٢ لقد كَذَبَتْكِ نَفْسُك فاكذِبيها(٢) فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ

قال: التقدير: إمّا تجزع جزعاً....(٣).

ولا منع من تغيُّر معنى الكلمة وحالها بالتركيب، كما مضى من كون: « مِمَّا » بمعنى « ربما ».

وقال غيره: هو مفرد غير مركب، إذِ الإفرادُ أصلٌ في الحروف، وتأوّل البيتين بإن الشرطية، وشرطُها: « كان »، المحذوفـة، أي: فإن كان جزعاً(٤).

ومنع أبوعلي(٥)، وعبدُالقاهر(٦) من كونها عاطفةً؛ لأنَّ الأولى داخلةٌ(٧) على ما ليس بمعطوف على شيءٍ، والثانية مقترنة بواو العطف، فلا تصلُحان للعطف.

وشبهة مَن جعلها حرفَ عطفٍ: كونها بمعنى « أو » العاطفة، ولا يلزم ذلك،

---

(١) دُرَيْد بن الصِّمَّة (ديوانه ٦٨ ط. محمد خير البقاعي، دار قُتَيْبَةَ سنة ١٩٨١م) وفيه: فاكذِبيها. وهو الصواب؛ لأن الخطاب في البيت لامرأته. فُرحة الأديب ص ١٦٩، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢١٠ - ٢١١، سيبويه ١/١٣٤، ٤٧١ و٢/٦٧ بولاق، المرادي على الألفية ٣/٢١٢، الخزانة ٤/٤٤٥ بولاق، البغداديات ص ٣٢٣، ٣٢٥.

الشاهد فيه أنّ سيبويه قال: الأصل فإمّا جزعاً وإمّا إجمال صبر، فحذف (ما) منها وبقي (إنْ).

(٢) ط: فاكذبتها.

(٣) «ويجوز الرفع على أنه [جَزَعٌ، إجمالٌ] خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: أمرُها جزعٌ، وإما أمرُها إجمالُ صبر».

[شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٢١١].

(٤) النحاس. [شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤]؛ وفيه: «يريد فإما أن يكون الأمر جَزَعاً أو يكون إجمالَ صبرِ، وهذا على غير الجزاء».

(٥) الإيضاح العَضُدي ١/٢٨٥، والأحاجي النحْوية ص ٤٣.

(٦) قال في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٤٥: «وقد استمرّ النحْويون على جَعْل (إمّا) من حروف العطف، ولم يَعْرِفْ تحقيقَهُ غيرُ الشيخِ أبي علي، ولهذا قال في أول الباب: إنّ حروف العطف تِسعة، وهم يقولون: إنها عشَرة، لِعَدِّهم (إمّا) في جملتها، وذلك سَهْوٌ ظاهرٌ».

وانظر: الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٢١٣.

(٧) د: دخولها على غير معطوف.

فإنّ معنى « أَنْ » المصدرية هو معنى « ما » المصدرية، والأُولى تنصِب المضارع، بخلاف الثانية.

وقال الأَندلسي: إمَّا الأُولى مع الثانية حرف عطف، قدِّمت تنبيهاً على أَنَّ الأمر مبنيٌ على الشك، والواو جامعةٌ بينهما، عاطفة لإمَّا الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرفٍ واحد، ثم تعطفان معاً: مابعدَ الثانية على ما بعدَ الأولى.

وهذا عذرٌ باردٌ من وجوه: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة (١) في كلامهم.

فالحقُّ: أن الواو هي العاطفة، و « إمَّا » مفيدة لأحد الشيئين، غير عاطفة، والواو في نحو قوله: إِمّا إلى جنة إِمّا إلى نار: مقدَّرة.

قوله: « وأم المتصلة، لازمة لهمزة الاستفهام . . . إلى آخره ».

[أَمْ المتصلةُ وأَمْ المنقطِعةُ]

اعلم أن « أم » على ضربَيْنِ: متصلة ومنفصلة، فالمتصلةُ تختص بثلاثة أشياءَ: أحدُها تقدُّم الهمزة، إمّا للاستفهام نحو: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، أو للتسوية، نحو: «سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ(٢) لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ(٣) » وقد يجيء شرح همزة التسوية، وهذه الهمزةُ قد تكون مقدَّرةً قبل « أم » المتصلةِ في الشِّعر، قال(٤):

---

(١) أي هذه الأمور التي ذكرها.

(٢) ط: أو، وهذا تحريف.

(٣) المنافقون /٦، والآية بتمامها: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾.

(٤) عُمَر بن أبي ربيعةَ (ديوانه ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ط. محمد محُيِي الدين، مصر سنة ١٩٥٢م)؛ وفيه:

فوالله ما أَدري إني لحاسبٌ * بِسَبْعٍ رميتُ . ... الخزانة ٤/٤٤٧

بولاق، سيبويه ١/٤٨٥ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٥١، ١٥٢، المقتَضب ٣/٢٩٤، شرح =

٩٠٣ لَعَمري ما أَدري، وإِنْ كنتُ دارِياً   بِسَبْعٍ (٢٥٦/أ) رَمَيْنَ الجَمْ

وقال[١]:

٩٠٤ لَعَمْرُكَ ما أدري وإِنْ كنتُ دارِياً   شُعَيْثُ[٢] بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ

وقال[٣]:

٩٠٥ كذبتك عَيْنُكَ، أم رأيتَ بواسِطٍ   غَلَس الظلامِ من الرَّباب خَيَالا

وليس بكثيرٍ.

= جُمَل الزَّجَّاجي ١/٢٣٨، الأُزْهِيَّة ١٣٥، الأمالي الشجرية ١/٢٦٦، و٢/٣٣٥، الكامل ٢/٦١١، و٣/٩٠٦، عبَث الوليد ص ٥٣، تزيين الأسواق ١٤ (داوود الأنطاكي، مصر سنة ١٣٢٨هـ).

والجمر: اسم جنس جمعي، واحدُهُ: جمرة، والجِمار ثلاثٌ وهي معروفةٌ بـ (مِنَىٰ).

هذا، ورواية الديوان «أوجَهُ بلا شَكٍّ، فإنَّ الإخبار بذهوله عن فِعْلِهِ يشغل قلبه بما رآه أبلغُ من الإخبار بذهوله عن فِعْلِ غيرِهِ».

[شرح شواهد المغني للسُّيوطي ١/٣٢].

الشاهد فيه أنَّ الهمزةَ قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة، فإن التقدير: أَبِسبع رَمَيْنَ الجمر أم بِثَمانٍ، ولم يرد المنقطعة؛ لأن المعنى: على ما أدري أيهما كان.

(١) الأَسود بن يَعْفُر، كما في سيبويه ١/٤٨٥ بولاق، أو اللعين المنقري التميمي، كما في الكامل ٥/٢٤٧، ٧/٩٥. الخزانة ٤/٤٥٠ بولاق، المقتضَب ٣/٢٩٤، ضرائر الشعر ١٥٩.

والشاهد فيه: حذف همزة الاستفهام ضرورةً، لدلالة (أم) عليها. «وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والمبرّد، وجوَّزه غيرهُما في الاختيار».

[حاشية المقتضب ٣/٢٩٥].

«وشُعَيْث: حيٌّ من تميم، ثم من بني مِنقر، فجعلهم أدعياء، وشكَّ في كونِهم منهم، أو من بني سَهْم. وسَهْم: حيٌّ من قَيْس».

[سيبويه ٣/١٧٥ هارون هامش (١)].

(٢) ط: شعيب.

(٣) الأخطل (ديوانه ٤١ ط. أنطون صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م)؛ وفيه: أَنْ رأيتَ بدل أم رأيت. الخزانة ٤/٤٥٢ بولاق، سيبويه ١/٤٨٤ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٩، المقتضب ٣/٢٩٥، الكامل ٥/٢٤٨، الأمالي الشجرية ٢/٣٣٥، شرح شواهد الشافية ٤/١٢٥، معجم البلدان ٥/٣٤٨.

واسِط: بلد في العراق، والغَلس: ظُلمة آخرِ الليل. والرَّباب: اسم امرأة. و«كذبتْكَ عينُك»: أخطأتْكَ.

الشاهد فيه لِما تقدَّم مِن أنَّ الهمزة المعادلة لِأَمْ محذوفة منه للضرورة والتقدير: أكذبتك عينك أم رأيتَ.

وربما تجيء « هل » قبل المتصلة على[1] الشذوذ، نحو: هل زيد عندك أم عمرو، وإنما لزمت الهمزة في الأغلب، دون « هل »، لأنّ « أم » المتصلة لازمةٌ لمعنى الاستفهام وضعاً، وهي أداةُ الاستفهام التي قبلَها، بمعنى: أيُّ الشيئين، فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضاً عريقةٌ في باب الاستفهام، وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى « أيّ »، وأما « هل » فإنها دخيلة في معنى الاستفهام؛ لأنَّ أصلها « قد »[2]، نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ[3]﴾.

وأما المنقطعة، فقد لا يتقدمها الاستفهامُ، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بِهَلْ، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام، إذا كان الاستفهام بأم عن اسم داخلٍ في عموم اسم الاستفهام المتقدم، وفي حكم المنسوب إليه، لأنَّ أسماء الاستفهام إذا استفهم بها، عمَّت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدَها، فلا تقول: مَن عندك أم عندك عمرو، لأن معنى قولك: أم عندك عمرو، مستفاد من قولك: من عندك؟.

وإذا لم يكن داخلاً في عموم الاستفهام المتقدم، نحو: مَن عندك أم عندك حِمارٌ، وأين زيد أم عندك عمرو، أو في الحكم المنسوب إليه نحو: من عندك أم ضربت عَمْراً، ومَن تضرب أم من تشتم: جاز وقوعُها بعدَها.

---

[1] م، د: وهو قليل شاذ.

[2] في الجنى ٣٤٤: «ذكر هذا قومٌ من النَّحْويين، منهم ابنُ مالكٍ، وقال به الكِسائي، والفَراء وبعضُ المفسِّرين».
وانظر البرهان ٤/٤٣٣، وإعراب القرآن المنسوب للزَّجّاج ١/١٥٥.

[3] الدهر /١، ونصُّها: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾.
قال مكي القيرواني: «قيل: هل بمعنى قد، والأحسن أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإنما هو تقريرٌ لمن أنكر البعث..». [المشكل ٢/٤٣٤].
وانظر: [البحر ٨/٣٩٣، التِّبيان ٢/٤٨٠، سيبويه ١/٥١، ٤٩٢ بولاق، المقتضَب ٣/٢٨٩، حروف المعاني والصفات ص ١٨].

وثانيها(١): أنه يجب أن(٢) يُستفهم بها عن شيئين أو أشياءَ، ثابت أحدهما، أو أحدها عند المتكلم، لطلب التعيين، لأنها مع الهمزة بمعنى « أيّ » ويستفهم بأيّ، عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهامٍ واحدٍ؛ لأنَّ المجموعَ بمعنى « أيّ » فجوابه بالتعيين

وأمَّا في المنقطعة، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل، ما قبل « أم » وما بعدَها على كلامَيْنِ؛ لأنه إِضرابٌ عن الكلام الأول، وشروعٌ في استفهام مستأنفٍ، فهي، إذن، بمعنى « بَلْ » التي تَدُلُّ على أَنَّ الأول وقع غلطاً في نحو قولهم: إنها لإِبلٌ، أم شاءٌ، أو بمعنى « بل » التي تكون للانتقال من كلام إلى كلامٍ آخرَ، لا لتدارك الغَلَطَ، كما في قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ(٣)﴾ وقوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٍ(٤)﴾ وفيها مع معنى « بل » معنى الهمزة الاستفهامية في نحو: إنها لإِبلٌ، أم شاءٌ، والهمزة الإنكارية في نحو: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾.

وقد تجيء(٥) بمعنى « بل » وحدَها، كقوله تعالى: ﴿أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ(٦)﴾ إذ لا معنى للاستفهام هـهنا، وكذا إذا جاءت بعدَها أداة الاستفهام

---

(١) أي ثاني الأمور التي اختصت بها (أم).

(٢) د: أي.

(٣) السجدة /٣، والآية بتمامها: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾.

(٤) الزُّخرف /١٦؛ ونصُّها: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾.

(٥) ط: يجيء.

(٦) الزخرف /٥٢؛ ونصُّها: ﴿أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾.

كقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ[١] ﴾ وقوله تعالى : ﴿أم مَنْ[٢] هَـٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُم[٣]﴾ ، وقوله :[٤]

٩٠٦ أم كيف ينفع ما تُعطي العَلُوقُ به   رِئمانُ أَنْفٍ ، إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

فهي في مثله بمعنى « بل » وحدَها ، والمقصود أن الكلام معها على كلامين ، دون المتصلة ، ولهذا سُمِّيَتْ منقطعةً وسُمِّيَتْ الأُولى متصلةً ، لكونها مع الهمزة التي قبلَها ، كأيّ .

وجواب المنقطعة : لا ، أو : نَعَمْ ، لأنه استفهام مستأنف .

وثالثها[٥] : أنه يليها المفرد والجملةُ ، بخلاف المنقطعةِ ، فإنه لا يليها إلاَّ الجملة ظاهرة الجزأين ، نحو : أزيد عندك أم عندك عمروٌ ، أو مقدراً أحدهما نحو: إنها لإبلٌ أم شاءٌ ، أي : أم هي شاءٌ .

---

(١) الرَّعد /١٦ ؛ والآيةُ بتمامها : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾ .

(٢) ط : أما ، وهذا تحريف .

(٣) الملك/ ٢٠ ؛ ونصُّها : ﴿ أَمَّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ .

(٤) أُفنون التغلبي : صريم بن معشر ، كما في المفضليات ص ٢٦٠ ، ٢٦٣ (ط ٦ تحقيق شاكر وهارون) .
الخزانة ٤ /٤٥٥ بولاق ، الهمع ٢ /١٣٣ ، معجم الشواهد ١ /٤٠١ ، المغني ص ٦٧ ، البغداديات ص ٤١٩ .
« و (العَلُوق) : الناقة تعطف على ولدها ، ولا تدرُّ عليه بلبنها .
والرِّئمان : مصدر «رئمت الناقة ولدها» إذا عطفت عليه . هذا البيت مَثَلٌ يضرب لكل مَنْ يَعِدُ بلسانه كل جميل ولا يفعل منه ؛ لأنّ قلبه منطوٍ على ضِدِّه ، كأنه قيل : كيف ينفعني قولك الجميل إذا كنتَ لا تَفِي به» .
[المفضليات ص ٢٦٣ هامش (٩)] .
ويروى (رئمان) بالحركات الثلاث ، الضم على الإبدال من (ما) ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والنصب مفعول بـ (تُعطي) أو منصوب بنزع الخافض أو منصوب على الحال كقولنا : جاء ركضاً . ، والجر على الإبدال من الهاء في (به) . [البغداديات ص ٤٢٠] .
الشاهد فيه أنّ (أم) هنا بمعنى (بل) وحدَها بدون همزة الاستفهام .

(٥) أي الأمور التي اختصت بها (أم) .

قال جار الله(١) : لا يجوز حذف أحد جُزْأي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لِئلّا تلتبسَ بالمتصلة، ويجوز في الخبر، إذ لا يلتبس.

ثم اعلم أنه إذا ولي المتصلةَ مفردٌ، فالأَولى أَنْ يَلِيَ الهمزة قبلها مثل ما وليها، سواء(٢) لتكون « أم » مع الهمزة بتأويل « أيّ » والمفردان بعدَهما بتأويل المضاف إليه « أيّ »، فنحو: أزيد عندك أم عمرو، بمعنى: أيهما عندك، و: أفي السوق زيد أم في الدار بمعنى: في أي الموضِعَيْنِ هو؟.

وتجوز المخالفة بين ما ولياهما ، نحو : أعندك زيد أم عمرو، و : أزيد عندك أم في الدار، و : أَلَقِيتَ زيداً أم عَمراً، جوازاً حَسَناً كما قال سيبويه(٣)، لكن المعادلة أحسن.

وإن ولي(٤) « أم » والهمزةَ ، جملتان مشتركتان في أحد الجزأين، فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل، نحو: أقمت أم قعدت، و : أنام زيد أم انتبه، فهي متصلة، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعةً، نحو: أقام زيد أم تكلَّم.

وإن كانتا فِعْلِيَّتَيْنِ متساويتَيْ النظمِ ، مشتركتين في الفعل، نحو: أقام زيد أم قام عمرو، أو اسميتين كذلك مشتركتين في جزء، نحو: أزيد قائم أم هو قاعد، و : أزيد أخي أم عمرو هو، فالأولى أن « أم » في الصور الثلاثِ منقطعة؛ لأنك كنت قادراً على الاكتفاء(٥) بمفرد منها لو قصدت الاتّصال؛ والمفرد أَدَلُّ على كونها متصلةً، وعلى كون ما قبلَها وما بعدَها في تقدير كلام واحد، فلو أردت الاتصال

---

(١) أي الزمخشري. انظر ابن يعيش ٨/٩٨.

(٢) يعني: هما سواء.

(٣) مباحث (أم) مع الهمزة، في سيبويه ١/٤٨٢ بولاق وما بعدَها.

(٤) د ، ط: وليت.

(٥) م : المجيء.

قلت (٢٥٦/أ) في الأُولى ، أزيد قام أم عمرو، وفي الأخيرتين أقائم زيد أم قاعد، و : أزيد أخي أم عمرو، فَعُدولُكَ إلى الجملتين مع القدرة على المفردين، دليلُ الانفصال.

وأمَّـا في الفعليتين المشتـركتين في الفاعل، فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما؛ لأنَّ كُلَّ فعلٍ لابُدَّ له من فاعلٍ.

وأَمَّا إن جئت بَعدَهما بجملتين غير مشتركتين في جزء ، نحو : أزيد قائم، أم عمرو قاعد، و : أقائم زيد أم قاعد عمرو، و : أقام زيد أم قعد عمرو، وكذا : أضـرب زيدٌ عمـراً أم قتله خالـدٌ؟، لأنَّ المشتـرك فيه فضلة لا جزء جملة ، فالمتأخرون على أنها منفصلة، لا غير، والمصنف[1] والأَندلسي ، جوَّزوا الأمرَيْنِ ، فإن كانت متصلة فالمعنى : أيُّ هذين الأمرين كان.

وليس ما ذهبا إليه ببعيدٍ ، بلى ، إن وقع الاختلافُ بين الجملتين: إمَّا بكونِ إحداهما اسمية والأخرى فعلية ، نحو: أقام زيد أم عمروٌ قاعد، أو بتقديم خبر إحدى الاسميتين وتأخير خبر الأُخرى نحو أقائم زيد، أم عمرو قاعد، وكذا في المشتركتين في جزء إذا لم يتساو نظمهما نحو أزيد عندك أم عندك عمرو؟ و : أبكر قائم ، أم قائم عمرو، فالظاهر فيها الانفصال.

أَمَّـا قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ[2] أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ[3]﴾ ، فجازَ اختـلافُ الجملتين مع أنها متصلة لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة، لأن التسوية لا معنى فيها للمنفصلة ، فعلى هذا، إن كان بعد « أم » مفرد لفظاً، وتقديراً، فهي متصلةٌ قولاً واحداً، وقبلَها الهمزةُ في الأغلب لفظاً أو تقديراً، وإن كان بعدَها جملةٌ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٨.

(٢) ط : عليهم، وهو تحريف.

(٣) الأعراف /١٩٣، والآية بتمامها: ﴿وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾.

فإن لم يكن قبلَها الهمزةُ لا ظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولاً واحداً، إلاَّ في الشاذِّ القليلِ ، نحو : هل زيد قائم أم عمرو، وإن كان قبلَها الهمزةُ مُيِّزَتِ المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآنَ .

وقال سيبويه(١) : « أم » في قولك : أزيد عندك أَمْ لا : منقطعة ، كان عند السائل أَنَّ زيداً عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك، الظن في أنه ليس عنده فقال أَمْ لا ، وإنما عَدَّها منقطعةً ، لأنه لو سكت على قوله : أزيد عندك لَعَلِمَ المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك، فلابُدَّ أن يكون لقوله : أم لا فائدة مجدَّدة، وهي تغيُّر ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب .

[شَرْحُ معنى التسويةِ في الهمزةِ ، وأَمْ] :

وأما همزة التسوية وأم التسوية، فهما اللتان تَلِيَانِ قولهم سواء وقولهم لا أُبالي ، ومتصرفاته، نحو: قولك : سواء عليَّ أقمت أم قعدت(٢) ، ولا أُبالي أقام زيد أم قعد، فعند النُّحاة: قولهم أقمت أم قعدت، جملتان في تقدير مفرَدَيْن معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف ، أي سواء عليَّ قيامُك وقعودُكَ ، فقيامُك مبتدأ، وقعودُك عطف عليه، وسواءٌ خبر مقدم .

وقـد أجـاز أبوعلي(٣) ، أيضا أن يكون « سـواءٌ » مبتدأً، و : أقمت أم قعدت خبره، لكونهما في الظاهر فِعْلَيْنِ، قال أبوعلي : إنما جُعِلَ الفعلان مع الحرفين في تأويل اسْمَيْنِ، بينهما واو العطف؛ لأنَّ ما بعدَ همزة الاستفهام ، وما بعدَ عديلتها مستويان في علم المستفهِم، لأنك إنما تقول : أقمت أم قعدت ، إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده، فتطلب بهذا السؤال : التعيين، فلمّا كان الكلامُ استفهاماً

---

(١) الكتاب ١/٤٨٤ بولاق.

(٢) «ويجوز: سواء علي أقمت أم أنت قاعد». [معاني القرآن للفراء ١/٤٠١].

(٣) الحُجّة ١/٢٠٠، ٢٠١.

عن المستويين، أقيمت همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مُقامَ المستويين، وهما: قيامك وقعودك، وهذا كما أُقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في: أنا أفعل كذا أيها الرجل، لجامع الاختصاص، فكل منادى مختص، ولا ينعكس، وكل استفهام بأم المتصلة تسوية، ولا ينعكس.

والذي يظهر لي أَنَّ «سواء» في مثله، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواءٌ عليَّ، ثم بيَّن الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿ فَاصْبِرُوٓا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ (١) ﴾ أي: الأمرانِ سواءٌ.

وسواءٌ، لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، وكأنه في الأصل مصدر، وحكى أبو حاتمٍ (٢) تثنيتَهُ وجَمْعَهُ، ورَدَّهُ أبو عليٍّ (٣).

وقولك: أقمت أم قعدت بمعنى: إن قمت وإن قعدت، والجملة الاسمية المتقدمة: أي: الأمران سواء، دالَّةً على جواب الشرط، أي: إن قمت، وإن قعدت فالأمران سواءٌ عليَّ، ولا شَكَّ في تضمن الفعل بعد سواء، وما أُبالي، معنى الشرط، ولذلك استهجَنَ (٤) الأخفشُ، على ما حكى أبوعلي عنه في الحُجَّة: (٥) أن يقع بعدها الابتدائية، نحو: سواءٌ عليَّ، أو: ما أُبالي: أدرهم مالك أم دينار، أَلَا

---

(١) الطُّور / ١٦، والآية بتمامها: ﴿ اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوٓا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾.

(٢) أبوحاتم السجستاني: سهل بن محمد، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر.

قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبي عُبيدةَ، وأبي زيدٍ، والأصمعيِّ... اختلف في وفاته، من سنة ٢٤٨ إلى سنة ٢٥٥هـ.

[بغية الوعاة ص ٢٦٥ ط. دار المعرفة].

(٣) الحُجَّة ١/٢٠٢. هذا، وقد أجاز أبوزيد الأنصاري تثنية (سواء) فقال: هما سواءان، سمعها عن بعض العرب.

[البحر ١/٤٤].

(٤) أي استهجن كون الجملة الاسمية شرطية؛ لأن الشرطية تكون فعلاً.

(٥) ١/من ص ٢٠٠ إلى ٢٠٢.

ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلّا لتضمنه معنى الشرط.

وأمَّا قولُه تعـالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ﴾(١) فلِتقَدُّمِ الفِعلية، وإلَّا لم يجز.

ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قولُه تعالى: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَـٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾(٢)، أي: فلتستووا،(٣) لتقدُّم الاستفهام الدَّالِّ عليه، ومن ذلك قولُه:(٤)

لو بغيرِ الماءِ حلقي(٥) شَرِقٌ * (٢٥٧/أ) كنتُ كالغَصَّانِ بالماء اعتصاري٦٥٩

وكذلك استقبح الأخفشُ وقوعَ المضارِعِ بعدَهما، نحو: سواءٌ عليَّ أتقوم أم تقعد، وما أُبالي أتقوم أم تقعد، لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدلَّ على إرادة معنى الشرط فيه.

قال أبوعلي(٦): ومِمَّا يَدُلُّ على ما قال الأخفشُ: أَنَّ ما جاء في التنزيل من هذا النحو، جاء على مثال الماضي، قالَ اللهُ تعالى:
﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾(٧)، و(٨): ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

---

(١) من الآية ١٩٣/ الأعراف.

(٢) الروم /٢٨، والآية بتمامها: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَـٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(٣) ط: فتستووا.

(٤) عَدِي بن زيد العبادي (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيبد. بغداد سنة ١٩٦٥م)، وقد تقدم البيت وتخريجه.

(٥) ط: خلقي.

(٦) الحُجّة ١/٢٠٢.

(٧) إبراهيم /٢١؛ ونصُّها: ﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ قَالُوا۟ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَـٰكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾.

(٨) وقعت هذه الآية في المطبوع بعد الآية التالية.

تُنذِرْهُمْ ﴾(١) ، و: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾(٢) ، وقالَ: (٣)

٩٠٧ سواء عليك اليومَ، أَنصاعت النوى * بخرقاء، أم أنحى لك السيف ذابح

وقالَ(٤):

٩٠٨- ما أُبالي أنبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ   أم جفاني(٥) بظهرِ غيبٍ لئيمُ

وأما قولُه(٦):

فإنك لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ   أظبيٌ كان أُمَّكَ أَمْ حِمارُ ٥٢٤

فقد مرَّ في باب كان(٧)، أنَّ تقديرَهُ: أكان ظبي كان أمك، نحو: « وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ (٨) ».

---

(١) البقرة /٦، والآيةُ بتمامها: «إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

(٢) المنافقون/٦؛ ونصُّها: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾.

(٣) ذو الرُّمَّة (ديوانه ٩٩ ط. كمبردج سنة ١٩١٩م).
الخزانة ٤/٤٦١ بولاق، المقتضَب ٣/٢٩٨ الطبعة الأخيرة.
انصاعت النوى: انقشعت، وذهبت بها المنية إلى مكان بعيد، وأَنصاعت، بهمزة مفتوحة؛ لأنها للاستفهام، والنَّوى: مؤنثة ليس غير، خرقاء: امرأة شبَّب بها ذو الرُّمَّة كثيراً، وأنحى: قصد نحوك.
الشاهد فيه أنّ الفِعْلَ بعد همزةِ التسوية وأَمْ يستهجن ألّا يكون ماضياً كما في البيت.

(٤) حَسَّان بن ثابت (ديوانه ٣٠٦ - ٣١٠ ، تحقيق الأستاذ العناني، مطبعة السعادة، بلا تاريخ).
والبيت من قصيدةٍ قالها يومَ أُحُدٍ ، يفتخر فيها على عبدِاللهِ بن الزِّبَعْرَى.
الخزانة ٤/٤٦١ بولاق ، سيبويه ١/٤٨٨ بولاق حُجة الفارسي ١/٢٠٣، الأمالي الشجرية ٢/٣٣٤، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٢٠٩، المقتضَب ٣/٢٩٨.
و (نَبَّ) : من نَبيب التَّيْس، صوته عند هياجه. و (الحَزْن): ما غلظ من الأرض.
الشاهد فيه لِما تقدَّمَ قبلَه مِن أنَّ الفعل بعد همـزة التسوية وأم يستهجن ألّا يكون ماضياً.

(٥) م ، ط : لحاني.

(٦) خِداش بن زهير ، أَوْ ثَرْوان بن فَزارة العامري. وسبق تخريجُ البيت.

(٧) في الشرح الثاني.

(٨) التوبة ٦ ، والآيةُ بتمامها: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾.

وإنما أفادت الهمزة فائدة «إنْ» الشرطية؛ لأنَّ «إنْ» تستعمل في الأمر المفروض وقوعه، المجهول في الأغلب، فلا يقال: إن غربت الشمس، وكذا حرف الاستفهام، يستعمل فيما لم يُتَيَقَّنْ حصولُه، فجاز قيامها مقامها، فَجُرِّدَتْ عن معنى الاستفهام، وكذا «أم» جُرِّدَت عن معنى الاستفهام وجُعِلت بمعنى «أو»، لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء، فمعنى سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت: إن قمت أو قعدت، ويُرشدك[1] إلى أَنَّ «سواء» سادٌّ مَسدَّ جواب الشرط، لا خبر مقدَّم: أَنَّ معنى سواء أقمت أم قعدت ولا أُبالي أقمت أم قعدت، في الحقيقة، واحدٌ، و: لا أُبالي، ليس خبراً لمبتدأ، بَل المعنى: إن قمت، أو قعدت فلا أُبالي بهما، وقولُ ابن سِينا[2]:

٩٠٩ـ سِيَّان عندي إنْ بَرُّوا وإنْ فجروا فليس يجري على أمثالهم قَلَمُ[3]

يُقَوِّي ذلك[4]، وإن لم يكن الاستشهادُ بمثله مَرْضِيّاً[5].

وأمَّا مجيء الهمزة وأم، أو الهمزة وأو، بعد باب: دَرَيت وعلمت، نحو: ما أدري أزيد عندك أم عمرو، ولا أعلم أزيد عندك أو عمرو، فليس من هذا الباب، إذْ[6] لا معنى للشرط فيه، كما في الذي نحن فيه.

وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لَفْظَيْ سواء وما أبالي، فالغالب

---

(١) في د : والدليل على أن « سواءً » . . . .

(٢) الحسين بن عبدالله بن سينا، أبو علي، الفيلسوف، الرئيس الطبيب. ولد سنة ٣٧٠هـ في إحدى قرى بُخارى، وتعلم في بخارى، وطاف البلادَ، وناظرَ العلماء. له: أسباب حدوث الحروف، القانون في الطِّب، الإشارات . . . توفي سنة ٤٢٨ هـ في همذان.

[وَفَيات الأعيان ١/١٥٢، الأعلام ٢/٢٦١، ٢٦٢].

(٣) الخزانة ٤/٤٦٣ بولاق. والشاهد فيه أن قوله: سِيَّان عندي دليل جواب الشرط الذي بعده؛ أي: إنْ بَرُّوا وإنْ فجروا فهما سِيَّان.

(٤) م : يقوي ذلك لأنَّ القائل ليس عربياً.

(٥) قال البغدادي ٤/٤٦٣ : « كأنَّ الشارح المحقق لم يحضره قول الفرزدق في قصيدته المشهورة في مدح زين العابدين ابن الحسين بن علي، رضي الله عنهم وهو قوله:

لا ينقص العُسر بسطاً من أكفهم سِيَّان ذلك إنْ أَثرَوْا وإنْ عَدِمُوا

ولو استحضره لما عدل عنه إلى هذا البيت . . .

(٦) د : إذ ليس فيه معنى الشرط.

التصريح بأو في موضع أم، بلا همزة استفهامٍ قبلَها، نحو: لأضربنّه قام أو قعد، والمعنى ذلك المعنى، والتقدير ذاك التقدير، إذِ المقصودُ: إن قام أو قعد فلأضربنَّه، أي قيامه وقعوده مستويان عندي، لا يمنعني أحدهما من ضربه.

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع «أَوْ» أو مع «أَمْ» لأنَّ المُرَادَ: التسويةُ في الشرط بين شيئين أو أكثرَ، فلا يجوز: ما أبالي قام، ولا : لأضربنه قام.

وإنما غلب في سواء، وما أُبالي: الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههُنا، بل المُرَاد الشرط؛ لأنَّ بين لَفْظَيْ: سواء، ولا أُبالي، وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعاً ومناسبةً، وهو التسوية، فهي التي جوَّزت الإتيان بهما بعد اللفظين، بتجريد الهمزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى: إن، وأو، كما تقدم.

ويجوز، مع هذا، بعد سواء، ولا أُبالي(١): أن تأتيَ بأو، مجرَّداً عن الهمزة نحو: سواءٌ عليَّ قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط، قال(٢)

٩١٠- ولست أُبالي بعد آلِ مُطَرِّفٍ   حتوفَ المنايا أكثرتْ أو أَقَلَّتِ

وقال أبوعلي(٣) : لا يجوز « أو » بعد سواء ، فلا تقول : سواء عليَّ قمت أو قعدت قال: لأنه يكون المعنى: سواءٌ عليَّ أحدهما.

وَيُرَدُّ عليه أنّ معنى « أم » ، أيضاً أحدُ الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء

---

(١) في م بعد قوله : «ولا أبالي». كسائر الأفعال.

(٢) مَليح بن علّاق القُعيني، يرثي ابنه، كما في شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١٤٩/٢، وفيه: ألا، لا أبالي بدل ولست أبالي والبيت في سيبويه ١/ ٤٩٠ بولاق، بلا نسبة، والخزانة ٤٦٧/٤، بولاق قال البغدادي إنه من الخمسين، وكذلك محقق الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢١٠ فإنه لم ينسبه والحتوف. جمع حَتف، وهو قضاء الموت.

و(لا أُبالي) بتقدير حرف الشرط كما في البيت ، فإن (أو) لم تسبق بهمزة، والتقدير: إن أكثرت أو أقلت فلست أبالي.

(٣) الحُجة ١٩٨/١ سطر ١٥.

عليَّ أقمت أم قعدت: سواء عليَّ أيّهما فعلت، أي الذي فعلت من الأمرين، لتجرُّد «أي» عن معنى الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد.

وإنما لزمه ذلك في أو، وفي أم، لأنه جعل «سواء» خبراً مقدماً، ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواءٌ» خبرَ مبتدإٍ محذوف سادَّ مَسَدَّ جوابِ الشرط.

وجوَّز الخليل(١) في غير سواء، ولا أُبالي: أن يجريَ مَجراهما فيذكر بعده «أم» والهمزة، نحو: لأضربنَّه: أقام أم قعد، مستدلاً بصِحَّة قولك: لأضربنَّه: أيُّ ذلك كان، وهو بمعنى أقام أم قعد، وليس ما قال ببعيدٍ، لأنَّ معنى التسوية مع غيرهما، أيضاً ظاهرٌ، أي قيامه وقعوده مستويان عندي، لا يمنعني أحدهما من ضربه(٢)، كما تقدم ذكره، قال(٣):

٩١١ـ إذا ما انتهى علمي تناهيتُ(٤) عنده أطال فأملى أم تناهى فَأَقْصَرَا

رُوِيَ(٥): أو تناهى، فالهمزة في «أطال» ليست استفهاميةً، بل: أطال، ماضٍ من الإطالة، ورُوِيَ: أم تناهى، فالهمزة استفهاميةٌ، وطالَ ماضٍ من الطول.

ولا تَجِيءُ بالهمزة قبل «أو»، فلا تَقُلْ(٦): لا أُبالي (٢٥٧/ب) أقمت أو قعدت، ولا: لأضربنه أقام أو قعد، لأنك إنما جئت بالهمزة مع «أم» وإن لم يكن فيها معنى

---

(١) نقله عنه سيبويه في الكتاب ١/٤٩٠ بولاق.

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٠٠.

(٣) زيادة بن زيد العُذري.

الخزانة ٤/٤٦٩ بولاق، سيبويه ١/٤٩٠ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢/١٤٨، المقتضب ٣/٣٠٢، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٠.

و(أملى)، امتدّ في الزمان، والمَلاوة، الحين من الدهر و(تناهى): انقطع. أو: انتهى إلى أمد محدود.

الشاهد فيه أنه روي بـ(أو) وبـ(أم) فعلى الأولى قوله (أطال) الهمزة للصيرورة ومصدره الإطالة، ولا يجوز أن تكون همزة الاستفهام كما قال الرضي. وقال ابن الحاجب أو هنا واجبة.

(٤) م: د، ط: تناسيت بعده.

(٥) رواه المبرد المقتضب ٣/٣٠٢، وابن السِّيرافي شرح أبيات سيبويه ٢/١٤٨.

(٦) ط: فلا تقول.

الاستفهام، لِما فيها من معنى التسوية المطلوبةِ هـٰهنا، وليس في الهمزة مع «أو» معنى التسوية.

وقولُك: لأقتلنَّه كائناً مَن كان، ولأفعلنَّه كائناً ما كان، «كائناً» فيهما، حال من المفعول، و«مَن» و«ما» في محل النصب على أنهما خبران لكائناً[1] وهما موصوفان، والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف أي: كانه، وفي «كائناً» و«كان» ضمير راجع إلى ذي الحال، أي: كائناً أيَّ شيء كانه.

قال المصنف[2]: كل موضع قُدِّرَت[3] فيه الجملتان، أي المعطوفة إحداهما[4] على الأخرى: بالحال، فَأَوْ، نحو: لأضربنَّه قام أو قعد، إذ المعني: قائماً كان أو قاعداً، وإن قُدِّر الكلام بالتسوية من غير استفهامٍ، فَأَمْ، نحو: ما أُبالي أقمت أم قعدت، هذا كلامُهُ.

وَلَقائِلٍ أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو، وقد ذَكَرْنَا أَنَّ كُلَّ موضعٍ يجوز فيه «أو» يجوز فيه «أم» وبالعكس.

واعلم أَنَّ الفرق بين «أو» و«أم» المتصلة، في الاستفهام: أنَّ معنى قولك: أزيداً رأيت أو عَمْراً: أأحدهما رأيت، وجوابه: لا، أو نَعَمْ، ومعنى قولك: أزيداً رأيت أم عَمْراً: أَيَّهما رأيت، وجوابه بالتعيين، كأن تقول: زيداً، أو تقول: عَمْراً، فالسؤال بأَوْ، لا يمكن أن يكون بعد بالسؤال بأم، لأنك في «أم» عالمٌ بوجودِ أَحَدِهما عندَه، فكيف تسأل عما تعلم.

وتقول: أزيد أفضل أم عمرو، أي: أَيُّهما أفضل من الآخر، ففيه ذكر المفضول معنىً، ولو قلت: أزيد أفضل أو عمرو، لم يجز، إلاّ إذا كان المفضول معلوماً للمخاطب، إذِ المعنى: أأحدُهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك، مثلاً،

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٠٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٩.

(٣) ط: كل موضع قد الجملتان.

(٤) د: إحداهـا.

شخصٌ: عندي رجل أفضل من بكر، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول : أزيد، أو عمرو أفضل، أي : أأحدهما أفضل من بكر.

وحيث أشكل عليك الأمر في «أو» و «أم» المتصلة، فَقَدِّرْ «أَوْ» ، بِـ « أحدُهما» و «أم» بأيهما، تقول: آلحسن[1] أو الحُسَين أفضل، أم ابن الحنفية[2] ، والمراد أأحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما، والمعنى : أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية، والجواب: أحدهما.

قولـه: « ومن ثَمَّ لم يجز: أرأيت زيداً أم عَمْرَاً» ، أي لأنه لم يَلِهما المستويان إذ أحدُهما فعل والآخر اسمٌ، وقد تقدم أن سيبويه قال: إنَّ مثل هذا جائزٌ حَسَنٌ إلاَّ أَنَّ نحو: أزيداً رأيت أم عَمْرَاً ، أحسنُ وأَوْلى .

قوله : « ومن ثَمَّ كان جوابها : التعيين »، أي لكونها[3] لطلب التعيين.

---

(١) ط: أالحسن.

(٢) هو أخو الحسن والحسين: رضي الله عنهم وأمُّه من بني حنيفة، تزوجها سيدنا علي: رضي الله عنه بعد موت فاطمة الزهراء: رضي الله عنها.

(٣) ط: لكونهما.

[معـنى : لا ، وبل ، ولكن ، وشَرْطُ العطفِ بها] :

قولُه : « ولا ، وبل ، ولكن ، لأحدهما معيَّناً ، ولكن لازمة للنفي ».

[لا]

اعلم أنَّ « لا » لنفي الحكم عن مفرد، بعد إيجابه للمتبوع، فلا تجيء إلَّا بعد خبر موجَب، أو أمر ، ولا تجيء بعد الاستفهام والتمني والعَرْض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي(١) ، تقول: ضربت زيداً لا عَمراً ، واضرِبْ زيداً لا عَمْراً، ولا تعطف بها الاسمية، ولا الماضي على الماضي فلا يقال: قام زيد لا قعد، لأنه جملة، ولفظة «لا» موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع، وهو قليلٌ، نحو أقوم، لا أقعد، والمجوِّز: مضارعته للاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لا قاعد.

ولا يجوز تكريرُها، كسائر حروفِ العطف، لا تقول: قام زيد لا عمرو، لا بكر، كما تقول: قام زيد وعمرو وبكر، ولو قصدت ذلك: أدخلت الواوَ في المكرر، فقلت: ولا بكر ولا خالد، فتخرج «لا» عن العطف، وتتمحَّض لتأكيد النفي، لدخول العاطف عليها، وهذه الزائدةُ لا تدخل على العَلَم، تقول أنت غير قائم ولا القاعد، وغير القائم ولا القاعد، ولا تقول: أنت غير زيد ولا عمرو، بل تقول: غير زيد وعمرو، وقد مرَّ هذا في قِسم الأسماء.

---

(١) في م بعد قوله بعد النهي: «بل بعد الخبر المحض المثبت والأمر: نحو: ضربت. . .».

ومنع الزَّجاج(١) من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي، وَرُدَّ عليه بقول امرِىء(٢) القَيْسِ (٣):

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٦٧. هذا وقد ثبت لديَّ أنَّ الذي منع مجيء (لا) العاطفة بعد الفعل الماضي هو الزَّجَّاجيُّ أيضاً.

قال ابن الناظم ص ٢١٠: «ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف) أن يعطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك صحيحاً؛ لقول العرب: جدّكَ لا كدّكَ. قيل في تفسيره: نفعك جدّكَ لا كدكَ، ومثله في العطف على معمول فعل ماضٍ قول امرىء القيس:

كأنّ دِثاراً حلَّقت بلبونه عُقابُ تَنُوفَى لا عقابُ القواعلِ

وقال المرادي في توضيح المقاصد ٣/٢٢٣:

«ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معنى الحروف): أن يعطف بها بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك بصحيحٍ لثبوته في كلام العرب».

وقال ابن عُصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٠.

«ومنهم من منع ذلك، وإليه ذهب أبوالقاسم الزجاجي في (معاني الحروف)... والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفي بها الماضي قليلا، نحو قوله تعالى: ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾ [القيامة/٣١]، يريد: فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ... ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله:

كأنّ دِثاراً حلَّقت بلبونه عُقابُ تَنُوفَى لا عقابُ القواعلِ

فعطف بـ «لا» بعد حَلَّقَتْ، وهو ماضٍ.

قال أبو القاسم الزجاجي في كتابه (معاني الحروف والصفات) ص٤٣: «... والعطف بمنزلة (لَمْ) وذلك أن (لم) إنما تقع على الأفعال المضارعة، فكلما جاز دخول (لم) عليه حَسُنَ دخول (لا) عليه، فتقول: أمرُّ بعبد الله لا بزَيْدٍ. ولو قلت: مررتُ بعبدالله لا بزيد، لم يجز؛ لأنك إنما تنفي بها في المستقبل، لا في الماضي وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان، ولا ينفي وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في الحال... فإنما تنفي إذا كان قبلَها مضارع، كقولك: أظن عبدالله قائما لا زيداً جالساً، جيد. ولو قلت: ظننت عبدالله قائماً لا زيداً جالساً، لم يجز؛ لأنك لا تقول: لا ظننتُ زيداً».

(٢) ط: بقول امرء!.

(٣) (ديوانه ١٧٤، ط. السندوبي، المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣م). الخزانة ٤/٤٧١ بولاق، المغني ص ٣١٨، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٨٤، مجالس ثعلب ٢/٣٩٨، الجنى الداني ٢٩٥، الخصائص ٣/١٩١، ابن الناظم ٢١٠، المرادي على الألفية ٣/٢٢٣، شرح جُمَل الزجاجي ١/٢٤٠، المُخَصَّص ٨/١٤٧.

و(دِثار): اسم راعي إبل امرىء القيس. و(حَلَّقَتْ): من التحليق، وهو ارتفاع الطير في الجو. و(اللَّبون) من الإبل: ذات اللبن.

الشاهد فيه العطف على معمول فعل ماض، وهذا رَدّ على الزَّجّاج والزَّجّاجي في منعهما مجيء لا العاطفة بعد الفِعل الماضي.

٩١٢ـ كأنّ دِثاراً حلّقت بلبونه عُقاب تَنُوفَى ، لا عُقاب القواعِلِ

تنوفى ، ثَنِيَّة ، والقواعل : صغـار الجبال(١)

وقال بعضُهم(٢) «ليس» أيضاً تكون عاطفة ، كَلَا ، قال(٣) :

وإذا أقــرضــت قرضــاً فاجـــزِهِ إنــما يجزِي الفتى ليس الجَمَل ٧٤٤

والظاهر : أنها على أصلها ، والخبر محذوف ، أي : ليس الجَمَل جازياً .

[بــل] :

وأمّا « بل » ، فإما أن يليَها مفردٌ ، أو جملةٌ ، وفي الأول هي لتدارُكِ الغَلَط ، ولا يخلو أن تكونَ بعد نفيٍ أو نهي ، أو بعد إيجابٍ أو أَمْرٍ .

فإن جاءت بعد إيجابٍ أو أمرٍ ، نحو : قام زيد ، بل عمرو ، فهي لجعل المتبوع في حكم المسكـوتِ عنـه ، منسوباً حكمه إلى التابع ، فيكون الإخبارُ عن قيام زيد ، غَلَطاً ، يجوز أن يكون قد قام وإن لم يقم ، أفدت بِبَلْ أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه ، كان غَلَطاً ، عن عَمد ، أو عن سبق لسان .

ونقل صاحب المُغني عن الكوفيين : أنهم لا يُجَوِّزون العطفَ بِبَلْ ، بعد الإيجاب والظاهر أنه وَهَمٌ من الناقل ، فإنهم يُجَوِّزون عطف المفرد بلكن بعد الموجَب حَمْلاً على « بل » كما نقل عنهم ابن الأنباري(٤) والأندلسي ، فكيف يمنعون هذا؟ .

وإذا عطفت(٥) ببـل مفرداً بعد النفي أو النهي ، فالظاهر أنها للإضراب أيضاً ، ومعنى الإضراب : جَعل الحكم الأول ، موجَباً كان أو غيرَ موجَب : كالمسكوت عنه

---

(١) أي « الأكام » ، جمع قَوْعَلَة ، أو قَيْعَلَة .

[مجالس ثعلب ٢/٣٩٧ السطر الأخير] .

(٢) هم « البغداديون » . [شرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٢٢٥] .

(٣) لبيد بن ربيعة (ديوانه ١٤١) ؛ وفيه : جُوزيتَ بدل أقرضت . وقد تقدم تخريجُ البيتِ .

(٤) الإنصاف ، المسألة ٦٨/(٢/٢٨٤) ، وانظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٥ ، والمساعد ٢/٤٦٦ .

(٥) ط : عطف .

بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: (٢٥٨ / أ) ما جاءني زيد، بل عمروٌ، أفادت «بَلْ» أَنَّ الحكم على زيدٌ بعدم المجيء كالسكوت عنه، يحتمل أن يَصِحَّ هذا الحكم فيكون زيدٌ غيْرَجاءٍ، ويحتمل أَلَّا يَصِحَّ فيكون قد جاءَكَ، كما كان الحكم على زيد بالمجيء في: جاءني زيد بل عمرو، احتمل أن يكون صحيحاً وأَلَّا يكونَ.

وهـذا الذي ذكرنا: ظاهرُ كلام الأَندلسي، وقال ابنُ مالكٍ[1] بل، بعد النفي والنهي، كلكن، بعدَهما، وهذا الإطلاق منه يُعطي أن عدم مجيء زيد في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق بعد مجيء «بل»، أيضاً، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو، بالاتّفاق، وبه قال المصنف، لأنه قال في: ما جاءني زيد بل عمرو، يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقيق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أَوَّلاً.

وهذا كُلُّه حُكْمُ «بَلْ» بالنظر إلى ما قبلَها، وأمَّا حُكْمَ ما بعدَ «بل»، الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجُمهور أنه مثبت، فعمرو جاءك في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، فكأنك قلت: بل جاءني عمرو، فَـ «بل»، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء، قالُوا: والدليلُ على أَنَّ الثانيَ مثبتٌ، حكمهم[2] بامتناع النصب في: مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ، ووجوب الرفع كما مَرَّ في بابه.

وعند المبرد[3] أَنَّ الغَلَطَ في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفيُّ مسنداً إلى الثاني، فكأنك قلت: بل ما جاءني عمروٌ، كما كان في الإثبات: الفعل الموجب مسندا إلى الثاني.

وإذا ضممت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب أو الأمر نحو: قام زيد، لا بل عمرو، و: اضرِبْ زيداً، لا بل عَمْراً، فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدم، لا إلى ما بعد «بل»، ففي قولك: لا بل عمرو، نفيت بلا: القيام عن زيد، وأثبتَّهُ لِعمروٍ بِبَلْ، ولو لم تَجِئْ بلا، لكان قيام زيد كما ذكرنا، في حكم المسكوت عنه،

---

(١) في التسهيل ص ١٧٧: «و (لكن) قبل المفرد بعد نهي أو نفي كـ (بل) ....». وانظر المساعد ٢/٤٦٦.

(٢) في م، د: «الحكم بأنه لا يجوز النصب في: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، بل يجب الرفع».

(٣) المقتضب ١٢/١، و ٢٩٨/٤. وانظر شرح جُمَلْ الزَّجَّاجي ٢٣٩/١.

يحتمل أن يثبت وألّا يثبت، وكذا في الأمر، نحو: اضربْ زيداً، لا بل عَمْراً، أي: لا تَضرِبْ زيداً، بل اضرِبْ عَمْراً، ولولا «لا»(١) المذكورةُ، لَاحتمل(٢) أن يكون أمراً بضرب زيد وألّا يكونَ مع الأمر بضرب عمرو، وكذا «لا» الداخلة على «بل» بعد النهي والنفي: راجعة إلى معنى ذلك النفي أو النهي، مؤكدة لمعناهما، وما بعد «بل» باقٍ على الخلافِ المذكور، بين المبرِّدِ(٣) والجُمهورِ.

ولا تجيء «بل» المفردة(٤)، العاطفة للمفرد، بعد الاستفهام، لأنها لتدارك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام، لا بحصول شيءٍ، ولا بتحصيله، حتى يقعَ الغلط فيُتدارك.

وكذا قيل إنها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعَرْض، والأَولى أنه يجوز استعمالُها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي، كالتحضيض والعَرْض.

وأمّا «بَلْ» التي تليها الجُمَل، ففائدتُها الانتقالُ من جُملة إلى أخرى، أهمّ من الأُولى، وقد تجيء للغلط(٥)، والأَولى تجيء بعد الاستفهام أيضا كقوله تعالى:
﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ إلى قوله بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾(٦)
والتي لتدارك الغلط نحو: ضربت زيداً، بل أكرمته، وخرج زيد، بل دخل خالد، وقد تشترك الجملتان في جزء، وقد لا تشتركان(٧).

---

(١) ط: ساقطة.

(٢) ط: لاحتمال.

(٣) المبرد أجاز كونَ (بَلْ) ناقلةً حُكْمَ النفي والنهي إلى ما بعدَها. وتابعه أبوالحسين بن عبدالوارث، وهو ابن أخت الفارسي. واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه. [انظر ابن الناظم ص ٢١١، المُرادي على الألفية ٣/٢٢٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٦٣، ٤٦٤].

(٤) أي التي ليس معها (لا).

(٥) أي لتدارك الغلط في الكلام الذي قبلَها.

(٦) الشُّعَراء/ ١٦٥، ١٦٦؛ ونصُّهما: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾

(٧) هذا أسلوبٌ ضعيفٌ، ويمكن أن يُستبدَلَ به: وربما لا تشتركان. فإنّ الفصل بين (قد) والفعلِ بـ (لا) لا تُقرُّهُ القواعدُ.

[لكــنْ]:

وأمَّا لكنْ فشرطُها مغايرةُ ما قبلَها لِما بعدَها، نفياً وإثباتاً، من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظُ، كما مَرَّ في[1] المثقَّلة، فإذا عطفت بها المفرد، ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي ، لأنّ حروفَ النفي إنـما تدخل الجمل، وجب أن يكون «لكن» بعد النفي ، لتغـايُر ما بعدَها لِما قبلَها، نحو: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ، وقد مَرَّ معنى الاستدراكِ في المشدَّدة، فعدم مجيء زيد، باقٍ على حاله، لم[2] يكن الحكم به منك غَلطاً، وإنما جئت بلكن، دفعاً لتوهم المخاطب أَنَّ عَمْراً، أيضاً لم يجيء كزيد، فهي في عطف المفرد نقيضة «لا» لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول، و«لا» للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول.

وأجاز الكوفيون[3] مَجِيءَ «لكن» العاطفة للمفرد بعد الموجَب أيضاً، نحو: جاءني زيد لكن عمرو، حَمْلاً على «بَلْ»، وليس لهم به شاهدٌ، وكون وضع «لكن» لمغايرة ما بعدَها لِما قبلَها يدفع ذلك، إلاّ أن: لا يُسَلِّموا هذا الوضع.

وإذا وَلِيَهَا جملةٌ، وَجَبَ ، أيضاً: المغايرةُ[4] المذكورةُ، كما ذَكَرْنَا في المشدَّدة، وتقع بعد جميع أنواع الكلامِ ، إلاّ بعد الاستفهام والترجّي والتمني والعَرْض والتحضيض، على ما قيل.

وذهب يونُسُ[5] إلى أَنَّها في جميعِ مواقعها مخففةٌ من الثقيلة وليست بحرفِ عطفٍ، وَلِيها مفردٌ أَوْ جملةٌ، وذلك لجواز دخول الواوِ عليها، ففي المفرد يقدر العامل بعدها.

ويشكل ذلك عليه، إذا وليها مجرورٌ بلا جارٍّ ، نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو،

---

(١) م : كما ذكرنا في باب إنّ.

(٢) د : لم يقع الحكم به منك غلطاً.

(٣) المساعد ٢/٤٦٦ ، والمرادي على الألفية ٣/٢٢١.

(٤) م ، د : مغايرة ما بعدَها لِما قبلها ، كما ذكرنا في باب إنّ.

(٥) ابن الناظم ص ٢١٠ ، والجنى الداني ٥٨٨.

فالأولى، كما قال الجُزُولي(١): إنها في المفرد عاطفة إن تجردت عن الواو، وأمَّا مع الواو فالعاطفة هي الواو، و«لكن» لمجرَّد الاستدراك، واختار فيما بعدها الجمل أن تكون مخففةً لا عاطفة، صَحِبَتْها الواوُ أوْ، لا، لموافقتها الثقيلة في مَجيء الجملةِ بعدَها، وهي مع الواو (٢٥٨/ب) ليست بعاطفةٍ اتِّفاقاً، وأمَّا المجرَّدة عنها فإنْ وَلِيَها المفردُ فعاطفة، خلافاً لِيونُسَ، وإنْ وَلِيَها جملةٌ فقيل عاطفة، وهو ظاهرُ مذهب الزمخشري(٢)، فلا يَحْسُنُ الوَقْفُ على ما قبلَها، وقيل مخففة، كما هو مذهب الجُزُولي، فيحسن الوقف على ما قبلها، لكونها حرف(٣) ابتداءٍ.

[حروف التنبيه : ألا ، أمَا ، ها] :

قولُه: «حروف(٤) التنبيه : ألَا وأمَا ، وها».

اِعْلَمْ أنَّ «ألَا» و «أمَا» ، حرفا استفتاح يُبتدأ بهما الكلامُ، وفائدتُهما المعنوية: توكيدُ مضمـونِ الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إنَّ»، إلّا أنهما غيرُ عامِلَيْنِ، يدخـلان على الجملة ، خبرية كانت أو طلبية، سواءٌ كانت الطلبية أمراً أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو غير ذلك.

وتختصان بالجملة بخلاف «هـا»، وفائدتُهما اللفظيةُ كون الكلام بعدهما مبتدأ به، وقد نُسِب التنبيه إليهما، كما هو مذهب المُصَنِّف في هذا الكتاب.

[ألَا]

وتدخل «ألَا» كثيراً على النداء، و «أمَا» كثيراً على القسم، وقد تُبدل همزة «أما»

---

(١) شرح المقدمة الجُزُولية ص ١٥٣.

(٢) ابن يعيش ١٠٤/٨.

(٣) وهذا ما ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حرف ابتداء ، لا حرف عطف.

[انظر المرادي على الألفية ٢٢٢/٣].

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨، والفوائد الضيائية ٣٦٤/٢.

هاءً، وعيناً، نحو: هَمَا، وعَمَا، وقد تحذف أَلِفُها في الأحوالِ الثلاث، نحو: أَمَ: وهَمَ، وعَمَ.

وقد تجيء «أَلَا» عند الخليل(1) حرفَ تحضيض، أيضاً كما ذكرنا عنه في قوله:

أَلَا رجلاً جَزَاهُ اللهُ خيراً(2) * . . . ١٦٣ -

[أَمَـــا]:

وقد جاءت(3) «أَمَا» بمعنى «حقاً»(4) فتفتح «أَنَّ» بعدها كما مَرَّ في باب «إِنَّ»، وأمَّا «أَمَا» و «أَلَا» لِلعَرْض، فهما حرفان يختصان(5) بالفعل ولاشك(6) في كونهما، إذن، مركبين من همزة الإنكار وحرف النفي، وليستا كحرفَيْ الاستفتاح، لأنهما بعد التركيب تدخلان على الجُملتين: الاسميةِ والفعليةِ بلا خِلَافٍ، واللتان(7) للعرض تختصان بالفعليةِ على الصحيح كما قال الأندلسيُّ.

وأجاز المصنف(8) دخولَها على الاسمية أيضاً، كما مَرَّ في باب «لا» التبرئة.

[هـــا].

وأمَّا «ها» فتدخل، من جميع المفردات، على أسماء الإشارة كثيراً، لِما ذكرنا في بابها، ويفصل كثيراً، بين أسماء الإشارة وبينها، إمَّا بالقسم نحو: هاالله ذا، وقوله:(9):

---

(١) في سيبويه ١/٣٥٩ بولاق، أنها بمنزلة هلّا، وليس على التمني.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٥٧ من القسم الأول.

(٣) ط: جاء.

(٤) أو «أَحَقا. وهو الصواب» المغني ص ٧٨، ٧٩.

(٥) ط: تختصـــان.

(٦) د: «ولا كلام في كون كل واحدة منهما مركبة من همزة الاستفهام المفيدة للإنكار، دخلت على حرف النفي . . .».

(٧) (أَمَا)، و(أَلَا).

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٠.

(٩) ط: ساقطة.

تعَلَّمَنْ، هـا لَعَمْرُ اللهِ، ذا قَسَماً * فاقصِدْ(١) بِذَرْعِكَ وانظُرْ: أين تَنْسَلِكُ(٢) ٤١٢

وإمَّا بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: «هَٰٓأَنتُمْ(٣) أُوْلَآءِ» وبغيرهما(٤) قليلاً، نحو قوله(٥):

ها إنْ تا عِذرةٌ إنْ لم تكن نَفَعَتْ * فَإِنَّ صاحبَها قد تاه في البلد ٤١٣

وقولِهِ(٦):

[ونحن اقتسمنا(٧) المالَ نِصْفَينِ بَيْنَنا] * فقلت لهم هذا لَهَا ، ها وذَا لِيا ٤١٤

أي وهذا ليا.

---

(١) د ، ط : فاقدر.

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلمى ، من قصيدةٍ هدد بها الحارث بن ورقاء الصَّيْداوي. (شعر زهير برواية الأعلم ص ٨٨) د. قباوة، وسبق تخريجُ البيت. على أنّ الشاهد فيه هـٰهنا خلاف ما تقدم منه في باب الإشارة، فالشاهدُ هنا أنه يفصل كثيراً بين (ها) التنبيه وبين اسم الإشارة بجملة القسم. وقال هناك: ويفصل (ها) التنبيه عن اسم الإشارة بـ (أنا) وأخواته كثيراً، نحو ها أنا ذا وبغيرِها قليل وذلك إما قسم كقوله: تعلمن ها . . .
[الخزانة ٤ /٤٧٨ بولاق].

(٣) آل عِمران/ ١١٩ ،والآية بتمامها: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ .

(٤) م ، ط : وهو أكثر ، وبغيرهما قليلاً . . .

(٥) النابغة الذُبْيَاني (ديوانه ص ٣٧ دار صادر) ؛ وفيه:

هـا إِنَّ ذي عِذرةٌ إلاّ تكن نَفَعَتْ فإنّ صاحبَها مشاركُ النَّكَدِ

المفصل ٣٠٧ ، الخزانة ٢/ ٤٧٨ ، ٤/ ٤٧٨ بولاق ، ابن يعيش ٨/ ١١٣ ، ١١٤ ، شرح شواهد الشافية ٤/ ٨٠ ؛ وفيه : قُبِلَتْ بدل نَفَعَتْ.

على أن عِذرة ـ بكسر العين ـ مصدرٌ للنوع بتقدير صفة معلومة بقرينة الحال: أي عذر بليغ ، والوجه أنّ هذا الوصف مفهوم من التنوين. والمعنى : إن لم ينفع هذا الاعتذار البليغ عندك ، فصاحبه حليف الهمّ ، قليل الخير.
الشاهد فيه على أنّ الفصل بين (ها) وبين (تا) بِـ (ان) وهي غير قسم وغير ضمير مرفوع منفصل قليل.

(٦) لبيد (ملحقات ديوانه ص ٣٦٠). وتقدم تخريجُ البيتِ.

(٧) ليس في م ، ط.

ومذهب الخليل(١) أن «ها» المقدمة في جميع ذلك، كانت متصلة باسم الإشارة، أي كان القياس: اللهِ هذا، ولعمرك هذا قَسَماً، وأنتم هؤلاء، وإن هاتا عِذرة، والدليلُ على أنه فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ما حكى أبو الخطاب(٢) عَمَّنْ يُوثَقُ به: هذا أنا أفعل، وأنا هذا أفعل، في موضع: هاأناذا أفعل، وحدث يونس(٣): هذا أنت تقول كذا.

واعلم أنه ليس المراد بقولك: هاأنذا أفعل: أن تعرف المخاطب نفسك وأن تُعلمه أنك لست غيرك، لأنّ هذا مُحَالٌ، بل المعنى فيه وفي: ها أنت ذا تقول وها هوذا يفعل: استغراب وقوعِ مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، كَأَنَّ معنى: ها أنت ذا تقول، وها أنت ذا يضربك زيد: أنت هذا الذي أرى لا مَن كنا نتوقع منه ألاَّ يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب، ثم بينت بقولك: تقول، وقولك: يضربك زيد: الذي استغربته ولم تتوقعه، قال الله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ(٤)﴾، فالجملةُ بعد اسم الإشارة لازمةٌ، لِبَيَانِ الحالة المستغربة، ولا مَحَلَّ لها؛ إذْ هي مستأنفةٌ.

وقال البصريون هي في مَحَلِّ النصب على الحال، أي: ها أنت ذا قائلاً، قالوا: والحالُ ههنا لازمةٌ؛ لأنَّ الفائدةَ معقودةٌ بها، والعامل فيها حرف التنبيه، أو اسم الإشارة.

ولا أَرى للحال فيه معنى، إذْ ليس المراد: أنت المشار إليه في حال قولك.

وَجَوَّزَ بعضُهم أن تكون(٥) « ها » المقدَّمة في نحو: ها أنت ذا تفعل: غير منويّ

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٩ بولاق.

(٢) الأخفش الأكبر، شيخ سيبويه. تَقَدَّمَ التعريفُ به.

(٣) نقله عنه سيبويه في الكتاب ١/٣٧٩ بولاق.

(٤) من الآية ١١٩/ آل عِمران.

(٥) ط: يكون.

دخولها على «ذا» استدلالاً بقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ (1) . . .﴾ ولو كانت هي التي كانت مع اسم(2) الإشارة، لم تُعَد بعد «أنتم».

ويجوز أن يُعْتَذَرَ للخليل بأنّ تلك الإعادة للبعد بينهما، كما أعيد: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ لبعد قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ (3)﴾(4) وأيضاً قولُه تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ(5)﴾، دليلٌ على أنَّ المقصودَ في ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ(6)﴾ هو الذي كان مع اسم الإشارة، ولو كان في صدر الجملة من الأصل، لَجَازَ من غير اسمِ الإشارة نحو: ها أنت زيد.

وما حكى الزمخشريُّ(7) من قولهم: ها إن زيداً منطلق، وها، افْعَلْ كذا، مما لم أعثر له على شاهدٍ.

فالأولى أن تقول: إن هاء التنبيه مختصٌّ باسمِ الإشارة، وقد يفصل عنه كما مرَّ، ولم يثبت دخولها في غيره، من الجُمل والمفردات.

وقد عَدَّ ابنُ مالكٍ(8) «يا» من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها: منادى أو أمرٌ

---

(1) آل عمران/٦٦، ومثلها الآية ١٠٩/ النساء.

﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٣/ ٦٦].

﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [٤/ ١٠٩].

(2) م، د: مع ذا لم تُعَد بعد أنتم.

(3) ط: ولا تحسبن الذين يبخلون. وهو تحريفٌ بالآية.

(4) آل عِمران/ ١٨٨، والآية بتمامها: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

(5) من الآية ٦٦/آل عمران، ومثلها الآية ١٠٩/ النساء.

(6) من الآية ١١٩/ آل عمران.

(7) المُفصَّل ص ٣٠٧ (ط. دار الجيل)، ابن يعيش ١١٣/٨.

(8) التسهيل ١٧٩، المغني ص ٤٨٩.

نحو: «ألا يا اسجدوا(١)» أو تمنٍّ نحو: «يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ(٢)» أو تقليلٌ نحو:(٣)

مــاوِيَ(٤) يارُبَّتَمَــا غارَةٍ ... ٧٦٠

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب.

ومَن جعلها حرف نداء فقط، قَدَّرَ في جميع هذه المواضعِ منادى، بخلاف مَنْ جَعَلَها حرفَ تنبيهٍ.

ولجميع حروف التنبيه صَدْرُ الكلام(٥)، كما للاستفهام، (٢٥٩/أ) كما تقدم، إلَّا «ها» الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون، إمَّا في الأول، أو الوسط، بِحَسَبِ ما يقع اسمُ الإشارةِ.

---

(١) النمل/ ٢٥ والآية بتمامها: ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴾.

هـذا، وقد قرأ الكسائي وأبوجعفر (ألا يسجدوا). النشر ٢/٣٣٧. يرى الفراء والكسائي أن هذه القراءة على حذف المنـادى، أي: ياهؤلاء اسجـدوا. [معـاني الفراء ٢/٢٩٠، المشكل ٢/١٤٧]. ومعهما الأنباري. [البيان ٢/٢٢١].

أمّا ابنُ جني فيرى أنّ (يا) هـٰهنا للتنبيه. [الخصائص ٢/١٩٦].

(٢) النساء/ ٧٣؛ ونصُّها: ﴿ وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾. أبو حيان في البحر ٣/٢٩٢، ٤/١٠٣ جعَلَ (يـا) الداخلة على (ليت) حرفَ تنبيهٍ، وكذلك سيبويه ٢/٣٠٧ بولاق. أما الأنباري في البيان ١/٢٥٩، فقد جعَلَها للنداء، والمنادى محذوف.

(٣) صَدْرُ بيتٍ وعجزُهُ: شـعواءَ كاللَّـذْعَـةِ بالمِيسَمِ.

وهو للشاعر: ضَمْرة بن ضمرة النَّهْشَلِيّ. وقد تقدم تخريجُ البيت. هذا، وقول الرضي: إنّ (رُبَّ) في البيت للتقليل فيه نَظَرٌ؛ لأنّ رُبَّ في البيت للتكثير، لا للتقليل؛ لأنه في مقام الافتخار والتمـدح ...».

[الخـزانة ٤/٤٧٩].

(٤) ط: ساقطــة.

(٥) في د بعـد قوله: «صدر الكلام»: «لِما ذكرنا في باب إنّ، إلّا «هـا» ...».

[حـــروف النـــداء]:

قولُه : « حروف النداء، يا : أعمها، وأيا ، وهَيَا، للبعيد، وأيِ والهمزة للقريب» .

وقد(١) تنوب « وا » منـاب « يـا » في النداء، والمشهورُ استعمالُها في النُّدْبَة .

وقـد جاء(٢) « آ » بهمزة بعدها ألف، و : «آي» بهمزة بعدَها ألِف، بعدَها ياءٌ ساكنةٌ، فَيَا : أَعَمُّها، أي ينادى بها القريب والبعيد، وقالَ الزمخشريُّ(٣) : هي للبعيد، قال وأما ياألله، ويارَبِّ، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخصٍ من حبل وريدِهِ، فلاستصغار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالىٰ .

وما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ(٤): أَوْلى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المَجاز في أحدِهما، أو التأويل خلاف الأصل .

وأَيَا ، وهَيَا ، وآ ، وآي ، ووَا ، في البعيد ، وأَيْ(٥) ، والهمزة ، في القريب .

---

(١) م : وقد قام (وا) مَقَامَ (يـا) في النُّدْبَة ، وقد تستعمل في النداء أيضاً ، كما مَـرَّ في المنادى. [انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/٢ . وشرح جُمَل الزَّجَّاجي ٨٢/٢ ، وشـواهد التوضيح ص ٢١٢].

(٢) م : جاءت.

(٣) المُفَصَّل ص ٣٠٩ (ط١ دار الجيل) ، ابن يعيش ١١٨/٨ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ .

(٥) انظر شَرْحَ جُمَل الزَّجَّاجي ٨٢/٢ ، وسيبويه ٣٢٥/١ بولاق.

[حُروفُ الإيجابِ : ألفاظُها ، الفَرْقُ بينَها في الاستعمالِ]

« حروفُ الإيجاب : نَعَمْ ، وبَلَىٰ ، وإِي ، وأَجَلْ ، وجَيْرِ وإِنَّ(١)، فَنَعَمْ(٢) مقرِّرة لما سبقها، وبَلَىٰ ، مختصةٌ بإيجاب النفي ، وإِي، إثبات بعد الاستفهام(٣)، ويلزمها القَسَم. وأَجَلْ، وجَيْرِ، وإِنَّ، تَصديقٌ للخبرِ(٤)».

قولُه : «مقرِّرة لِما سَبَقَها»، أي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواءٌ كان موجَباً نحو: نَعَمْ في جوابِ مَنْ قال قام زيد، أي : نَعَمْ قام، أو منفياً، نحو نَعَمْ ، في جواب مَنْ قال: ما قام زيد، أي : نَعَمْ ما قام، وكذا تقرِّر(٥) ما بعد حرف الاستفهام مثبتاً كأن، نحو نعم في جواب مَن قال أقام زيد، أي نعم قام، أو منفياً نحو نَعَمْ في جواب من قال أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ، أي : نَعَمْ ، لم يَقُمْ .

[نَعَــمْ]

فَنَعَمْ ، بعد الاستفهام ليست للتصديق ؛ لأنَّ التصديقَ إنما يكون للخبر ، فالأَولى أن يقال: هي بعد الاستفهام، لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفياً كان أو إثباتاً، ومِنْ

---

(١) جَعَلَ الفَراء والنضر بن شميل (كَلَّا) حرفَ جوابٍ بمنزلة إِيْ ونَعَمْ.
[انظر المغني ٢٥٠ ، ابن يعيش ١٦/٩] .
وحكى الزَّجَّاج في كتاب الشجرة (جَلَلْ) حرف جواب بمنزلة نَعَمْ. [الجنى ٤٣٣].

(٢) «وفي (نَعَمْ) لغتان : نَعَمْ ونَعِمْ. وقد قُرِىء بهما جميعاً . ومعناها العِدَة والتصديق . فالعِدَة بعد الأوامر وشبهها، من نحو: افْعَلْ كذا وكذا ، فتقول : نَعَمْ. والتصديق بعد الإخبار وغيره، يقول القائل : زيدٌ قائمٌ، فتقول : نَعَم مصدِّقاً لكلام المخبِر. وكذلك المستخبِر إذا كان مخرجه مخرج المستعلِم أو المقرِّر» . [المقدّمة المُحْسِبة ٢٦٤/١]. وفي التسهيل ص ٢٤٤ : «وكَسْرُ عينِها لغةُ كِنانية» . وكذلك لغة هذيل . انظر الإتحاف ص ٢٤٤ .

(٣) «وهي فصيحة جداً ما لم تفسد بالزيادة العاميَّة، وهو قولُهم إِيْوَهْ. . .». [المقدّمة المُحْسِبة ٢٦٥/١] .
ومنها قوله تعالى : «قُلْ إِيْ وَرَبِّي إنه لَحَقٌّ» [من الآية ٥٣/يونس] .

(٤) ط : للمخبـر .

(٥) ط : يقــرر .

ثُمَّ قال ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما : لو قالوا في جواب : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»(١) : نَعَمْ، لَكانَ كُفْراً(٢)، فَيَصِحُّ بهذا الاعتبار، أن يقال لها حرف إيجاب(٣)، أي إثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الأظهر في الاستعمال أن يقال: الإيجاب في الكلام المثبت، لا المنفي، والمستفهم عنه .

وجوَّزَ بعضُهم(٤) إيقاعَ نَعَمْ موقعَ بَلَىٰ، إذا جاءت بعد همزةٍ داخلةٍ على نفيٍ لفائدة التقرير، أي الحمل على الإقرار والطلب له، فيجوز أن يقال في جواب : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ(٥)» و : «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ(٦)» : نَعَمْ؛ لأنَّ الهمزةَ للإنكار دخلت على النفيِ فأفادتِ الإيجابَ، ولهذا عُطِفَ على : ألم نشرح قوله : «وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ(٧)»، فكأنه قال: شَرَحْنا لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ، فتكون «نَعَمْ» في الحقيقةِ، تصديقاً للخبر المثبت المؤوَّل به الاستفهام مع النفي، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جواباً للاستفهام لأنَّ جوابَ الاستفهام يكون بها بعدَ أداتِهِ، بل هو كما لو قيل قام زيد بالإخبار، فتقول: نَعَمْ، مصدقاً للخبر المثبت، فالذي قالَهُ ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، مبنيٌّ على كَوْنِ «نَعَمْ» تقريراً لما بعدَ الهمزةِ، والذي جوَّزه هذا القائل، مبنيٌّ على كونه تقريراً لمدلول الهمزةِ مع حرف النفي، فلا يَتناقَضُ القولان .

---

(١) الأعراف / ١٧٢ ، والآيةُ بتمامها : «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ».

(٢) انظر البرهان ٤/٢٦٢، دُرَّة الغَوَّاص ٢٦٠ ، ٢٦١ ، المُغني ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، المُقَدِّمة المُحْسِبة ١/٢٦٤ ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٤٨٥ ، الفوائد الضيائية ٢/٣٦٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ .

(٣) ط : الإيجـاب .

(٤) الشَّلَوْبين . المغني ٤٥٣ . وفي الجنى ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، قال ابن مالك : وقد توافقها (نَعَمْ) بعد المقرون .

(٥) من الآية ١٧٢ / الأعراف .

(٦) الشَّـرح / ١ .

(٧) الشَّـرح / ٢ .

والدليلُ على جواز استعمالِ ما قال هذا القائل(١)، قولُ الشاعر(٢):

٩١٣ أليس الليلُ يجمع أُمَّ عَمروٍ * وإيَّانا فذاك لنا(٣) تداني
نَعَمْ، وأَرى(٤) الهِلالَ كما تراه(٥) * ويعلوها النهار كما عَلَاني

أي: أَنَّ الليل يجمع أُمَّ عمروٍ وإيَّانا، نَعَمْ[*]، وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل، فلو قيل لك: أليس لي عليك دينار، فقلت: نَعَمْ، لزمت بالدينار بناءً على العرف الطارىء على الوضع.

وفي «نَعَمْ»، أربعُ لُغَاتٍ: المشهورةُ، فَتْحُ النونِ والعينِ، والثانيةُ: كَسْرُ العَيْنِ(٦)،

---

(١) ابن مالك. التسهيل ص ٢٤٥. وابن الطَّرَاوة ص ٢١٨ [د. عياد الثبيتي].

(٢) جَحْدَر بن مالك الحَنَفي، والبيتان من قصيدةٍ قالها في سجن الحَجَّاج الثَّقفي؛ ومنها قولُه

فإنْ أَهلِكْ فَرُبَّ فتىً سيَبكي * عليَّ مُخَضَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

الخزانة ٤/٤٨٠ بولاق، المغني ٤٥٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٠٩، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٤٨٥، الشعر والشعراء [ط. ليدن سنة ١٩٠٣م] ص ٢٦٧؛ وفيه «بلى» مكان «نعم» ولا شاهدَ فيه حينئذ.

هذا، وللنحويين في هذين البيتين تَخريجاتٌ؛ منها: ١ ـ أنّ قولَه (نَعَمْ) ليس جواباً للتقرير، وإنما هو جوابٌ لقوله: «فذاك بِنا تَدَان» ذهب إلى هذا المالَقِي في رصف المباني ص ٣٦٥ والسُّهَيْلي في أماليه ص ٤٧. هذا، وقد استعمل سيبويه «نَعَمْ» مكان «بَلَىٰ» في موضِعَيْنِ في أسطر قليلة جـ٢ ص ١٩ ط. هارون.

الشاهد فيه أنّ (نَعَمْ) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، فكأنه قيل: إنّ الليل يجمع أُمَّ عمرو وإيّانا نَعَمْ، فإن الهمزة إذا دخلت على النافي تكون لمحض التقرير؛ أي حمل المخاطب على أن يقرّ بأمرٍ يعرفه وهي في الحقيقة للإنكار، وإنكار النفي إثبات. وقد ساقَ الرضي هذا الشاهدَ لِيَرُدَّ على ابن الطراوة في زعمه أنَّ مجيء نَعَمْ بعد الاستفهام الداخل على النافي لَحْنٌ، والواجِبُ مَجيءُ بَلَىٰ...

(٣) د، ط: بنـا.

(*) ذكرها ههنا للتأكيد.

(٤) د، ط: وتـرى.

(٥) د، ط: أراه.

(٦) « وقد جَمَعَ الشاعر بين اللُّغَتَيْنِ فقال:

دعاني عبيدُ اللهِ نفسي فِداؤُه * فيالَكَ مِن داعٍ دعاني نَعَم نَعِم

وقرأ الكِسائي: نَعِم بكسر العين. [شرح جمل الزجاجي ٢/٤٨٦].

وهي كِنانيةٌ(١)، والثالثةُ كَسْرُ النُّونِ والعَيْنِ، والرابعةُ : نَحَم(٢)، بفتح النون وقلبِ العين المفتوحة حاءً، كما قُلِبَتِ الحاءُ عَيْناً في «حَتَّى» .

وتقع «نعم» في جواب الأمرِ، نحو : نعم لمن قال: زرني أي : أزورك، وتقول نَعَمْ لِمَنْ قال: لا تضربني، أي : لا أضربك، ولو قلت نعم، في جواب التَّحضيض نحو : هَلَّا تزورني، كان المعنى : الإيجاب، أي نَعَمْ، أزورك، وكذا في جواب العَرْض نحو: أَلَا تزورنا.

[بلـــى]

قولُه : « وبَلَى مختصَّةٌ بإيجاب النفي » ، يعني أن «بَلَى تنقُض النفيَ المتقدِّمَ، سواءٌ كان ذلك النفيُ مجرداً، نحو : بَلَى في جواب مَنْ قال : ما قام زيد، أي : بلى، قد قام، أو كان مقروناً باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذي بعدَ ذلك الاستفهام كقوله تعالى: «ألستُ بِرَبِّكُمْ قالوا بَلَى(٣)» أي بَلَى أنتَ رَبُّنا .

وزعم بعضُهم أنَّ «بلى» تستعمل بعد الإيجاب(٤) مستدلاً بقوله(٥):

٩١٤ وقد بَعُدت بالوصل بيني وبينها * بَلَى، إنَّ مَنْ زار القبور لَيَبْعُدَا

---

(١) لغة قريش . اللسان (نعم) . وانظر التسهيل ص ٢٤٤ هامش ٨ .

(٢) لغة ناسٍ من العرب، حكاها النضر بن شميل [ابن يعيش ١٢٥/٨].

(٣) من الآية ١٧٢ / الأعراف .

(٤) في المغني ص ١٥٤ : «ويشكل عليهم أنَّ (بلى) لا يُجاب بها الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، ولكنْ وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاةُ والسَّلامُ قال لأصحابه : «أترضَوْن أن تكونوا رُبْعَ أهلِ الجَنة؟ قالوا: بلى» وفي صحيح مُسلمٍ في كتاب الهبة «أيسرّك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذن» وفيه أيضاً أنه قال: «أنت الذي لقيتني بمكةَ؟ فقال له المجيب: بلى»، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليلٌ، فلا يتخرج عليه التنزيل» .

(٥) الخزانة ٤٨٤/٤ بولاق ، أمالي المرتضى ١٩٤/٢ ، معجم شواهد النحو الشِّعْرية ص ٦٠ .
الشاهد فيه أن بَعْضَهم زَعَمَ أنَّ (بَلَى) تستعمل بعد الإيجاب كما في البيت، وهو شاذٌّ وكان القياس نَعَمْ. وإنما قال شاذٌّ ولم يَقُلْ ضرورة لأنه جاء مثله في الحديث الصحيح كما سنرى .

أي : لَيَبْعُدَن، بالنون الخفيفة، واستعمالُ « بَلَى » في البيت لتصديق الإيجاب : شاذٌ[1] .

وزعم الفَرَّاء أَنَّ أصلَها «بَلْ[2]» زيدت عليها الألف للوقفِ[3]، فلذا كانت للرجوع عن النفي، كما كانت «بل» للرجوع عن الجَحْدِ في : ما قام زيد، بل عمرو، والأَولى كونها حرفاً برأسها .

ولا يُجاب بِنَعَمْ وبَلَىٰ، ولا بغيرهما (٢٥٩/ب) من حروف الإيجاب : استفهام إلاّ إذا كان بالحرف، وهو الهمزة وهل، وأَمَّا الأسماء الاستفهامية، فإنَّ جواب « مَنْ » : ما هو أَخصُّ منه ، فلو قلت في جواب ، مَن جاءك : شخص أو إنسان، لم يجز، لأن الأول أَعَمُّ، والثانيَ مساوٍ، فلم تعرِّف السائل ما لم يعرفه، بل تقول إِمَّا : رجل ، أو : زيد ، وكذا «مَن» الداخلة على الاسم، كما يقال: مَن الرجل، فتقول: زيد، أو : واحد من بني تميم .

وأَمَّا جواب «ما» فإنْ كان سؤالاً عن الماهِيَّة، فنحو: إِنسان، أو فَرَس، أو بقر، أو غير ذلك من الأنواعِ .

وإنْ كان سؤالاً عن صفة الماهية، نحو : ما زيد ، فنحو : عالم، أو ظريف، أو فارس ، كما[4] تَقَدَّمَ في الموصولات[5] .

وجواب «أيّ» المضاف إلى المعارف : معرفة نحو : زيد أو عمرو، أو : أنا، أو :

---

(١) قد وقعت (بَلَى) لتصديق الإيجاب في الحديث الشريف : «. . . ثم قال : أيسرُّك أنْ يكونوا إليك في البرّ سواء؟ قال: بَلَى، قال: فلا إذاً». [صحيح مسلم بشرح النووي ـ كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة. جـ ٦٨/١١ مكتبة المثنى بيروت سنة ١٣٩٢هـ].

(٢) في المغني ص ١٥٣ : «وقال جَماعةٌ : الأصل (بل) والألف زائدة. . .».

(٣) ط : للوقـت .

(٤) م : وقد تقدم ذلك .

(٥) في هذا الشـرح .

ذاك، في جواب مَن قال : أيّ الرجال فعل ذلك، أو نكرة مختصة بالوصف، نحو: رجل رأيتهُ في مَوْضِعِ كذا .

وجواب «أيّ» المضاف إلى النكرة: ما يصلح وصفاً لتلك النكرة نحو: عالم، أو كاتب في جواب : أيُّ رجل، أو نكرة مخصَّصة بالنعتِ .

وجواب «كيف»، لا يكون(١) إلَّا نكرة، وجواب «كم»، تعيين العدد، معرفة كان أو نكرة، ومَنَعَ ابنُ السَّرَّاجِ(٢) كَوْنَهُ معرفةً .

وجواب «متى» و «أيَّانَ» : تعيينُ الزمانِ دون المبهمِ منه، وجواب «أين» و «أنَّى» : المكان الخاص، وجواب الهمزة مع «أم» الاسم وجواب الهمزة وحدَها، أو مع «أو» وجواب «هل»: نَعَمْ أو : بَلَىٰ أو : لا .

[إي]

قولُه : «وإي، إثباتٌ بعد الاستفهام ويلزمها القَسَمُ(٣)» .

لا شَكَّ في غَلَبَةِ استعمالِها مسبوقة بالاستفهام، وذكر بعضُهُم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضاً، وذكر ابنُ(٤) مالكٍ أنَّ «إي» بمعنى «نَعَمْ(٥)» فإن أراد أنه يقع مواقعَ نَعَمْ، فينبغي أن يقع بعد الخبر، مُوجباً كان أو مَنفياً فيكون لتقرير الكلام السابق كنَعَمْ، سواءٌ(٦)، يقال: لا تضربني فتقول: إي واللهِ لا أضربك، وكذا يقال: ما ضرب زيد فتقول: إي واللهِ ما ضرب، وهذا مخالِفٌ للشرطَينْ اللذين ذَكَرَهما المُصَنِّفُ، أعني لزومَ سَبْقِ الاستفهام وكونها للإثبات .

---

(١) م : نكرة لا غير .

(٢) الأصول ١/٣٨٥ .

(٣) انظر المقتضب ٢/ ٣٣٠ الطبعة الأخيرة .

(٤) د : المالكي أنَّ إي بمعنى نَعَمْ. وهذا الإطلاق يقتضي أن يقع بعد الخبر . . .

(٥) التسهيل ص ٢٤٥ .

(٦) تقديرُه : هما سواء .

وإن أراد للتصديق مثل «نعم» ، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق .

ولا يستعمل بعد «إي» فعل القَسَم، فلا يقال: إي أقسمت بربِّي، ولا يكون المقسم به بعدَها، إلّا الربّ، والله ، ولَعَمري، تقول: إي واللهِ، وإي اللهَ بحذف حرف القَسَم ونصب «الله» وإي ها الله ذا ، وإي وَربِّي وإي لَعَمري .

وإذا جاء بعدها لفظة «الله»، فإن كان مع «ها» نحو : إي، هاالله ذا، فقد مَرَّتِ الوجوهُ الجائزة فيه في باب[1] القَسَم، ويجب جر «الله» إذن ، لنيابة حرف التنبيه عن الجار .

وإن تجرَّدت عن «ها»، فالله، منصوب بفعل القَسَم المقدر، وفي ياء «إي» ثلاثةُ أَوْجُهٍ، حَذْفُها للساكنين، وفَتْحُها، تبييناً لحرف الإيجاب، وإبقاؤُها ساكنةً، والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصَوْنِ آخره عن التحريكِ والحذف وإن كان يلزم ساكنان على غير حَدِّهِ؛ لأنهما في كلمتين، إجراءً لهما مُجرى كلمةٍ واحدةٍ كالضالِّين، وتُمُودَّ الثوب، كما في : هاالله، وهذا، أيضاً من خصائص لفظة «الله» .

[أَجَـــلْ]

قولُه : «وأَجَلْ وجَيْرِ وإنَّ تصديق للخبر»، سواءٌ كان الخبر موجباً أو مَنفياً، ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب ، كالاستفهام والأمرِ وغيرهما .

وحكى الجَوْهَريُّ عن الأخفش[2]، أَنَّ «نَعَمْ» أحسن من «أَجَلْ»، في الاستفهام، وأَجَلْ، أَحْسَنُ مِنْ نَعَمْ في الخبر، فجوَّز على ما ترى، مجيئها في الاستفهام، أيضاً.

---

(١) في هذا الشرح .

(٢) الجنى ١٤٤ .

[جَـيْرِ]

وأَمّا(١) «جَيْرِ»(٢) فقد مضى شَرْحُها في القسم في حروف(٣) الجـر .

[إِنَّ]

وأَمّا «إِنَّ» فقال سيبويه(٤): هي في قول ابن قيس الرُّقَيَّات(٥) :

٩١٥ وَيَقُلْنَ شَيْبٌ(٦) قد عَلاَ * كَ، وقد كَبِرْتَ فقلت إِنَّهْ

حرف تصديق للخبر بمنزلة (أَجَلْ) ، والهاءُ لِلسَّكْتِ .

وقيل(٧) إِنَّ «إِنَّ» فيه للتحقيق، والهاءُ اسمُها والخبر محذوفٌ، أي : إِنه كذلك .

وقول ابن الزُّبَيْرِ ، لِفَضَالة بن(٨) شَريك حين قال له: لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إِليك : إِنَّ وراكبها(٩)، نصٌّ في كونها للتصديق .

---

(١) ط : وأما خـبر فقد مضى شرحها . . .

(٢) بمعنى نَعَم [نوادر أبي زيد ٤٩٣]، «ومنهم من قال إنها اسمٌ بمعنى حقاً» . [الجنى ٤٣٣].
وجَيْرِ : «بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر». [الجنى ٤٣٣]. «وربما نوّنوها». [الصاحبي ص ٢١٨]. «وهي كلمة تحلف بها العرب» [الجُمَل ٢٦٣ ط. جديدة] .

(٣) في هذا الشرح . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ .

(٤) الكتاب ١/٤٧٥ ، و ٢/٢٧٩ بولاق .

(٥) ديوانه ٦٦ (تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت سنة ١٩٥٨م). الخزانة ٤/٤٨٥ بولاق، سيبويه ١/٤٧٥ ، ٢/٢٧٩ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٥ ، المغني ٥٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٩٢ ، ٨/٧ ، الأمالي الشجرية ١/٣٢٢، ابن يعيش ٣/١٣٠ ، رصف المَباني ١/٣٢٢، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ ، حروف المعاني والصفات ص ٦١ .
الشاهد فيه أنّ سيبويهِ قالَ (إِنّ) في البيت حرفُ تصديقِ الخبر بمنزلة أَجَلْ والهاء للسكت .

(٦) ط : شيف ، والكاف من (علاك) داخلة في الشطر الأول من البيت .

(٧) قال ابن الحاجب : «يُحْتَمل أن تكون «إِنَّ» هي الناصبةُ محذوفةُ الخبر، أي إنه كذلك» [الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢].

(٨) شاعر من أهل الكوفة، شِعرُهُ حُجَّةٌ عند اللغويين . توفي ٦٤هـ. [الأَعلام ٥/١٤٦].

(٩) انظر المقدِّمة المُحْسِبة ١/٢٦٥ هامش ٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢٦ ، والجَنى ٣٩٨ ، وحروف المعاني والصفات ص ٦١، وشرح جُمَل الزَّجّاجي ١/٤٤٤ ، ومنثور الفوائد ص ٤٤ .

لكنه يدل على أنها تجيء لتقرير مضمون الدعاء، وهو خلاف ما قال المصنف(١) مِن أنَّ ثلاثتها، لتصديق الخبر(٢)

[حُروفُ الزِّيادةِ، ومواضِعُ زيادةِ كُلٍّ منها]

قولُه : « حروف(٣) الزيادة : إِنْ ، وأَنْ، وما ، ولا ، ومِن ، والباء ، واللام ، فإِنْ مع ما النافية، وقلَّت مع المصدرية، ولَمَّا ، وأَنْ ، مع لَمّا ، وبين لو ، والقسم وقلَّت مع الكاف، وما مع إذا ومتى ، وأيّ وأين وإِن شرطاً وبعض حروف الجر ، وقلَّت مع المضاف ، ولا(٤) ، مع الواو بعد النفي وبعد أَنْ المصدرية، وقلَّت قبل القسم(٥) ، وشَذَّت مع المضاف ، ومِن ، والباء ، واللام ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا » .

قيل ، فائدة الحرف الزائد في كلام العرب : إِمّا معنوية، وإمّا لفظية، فالمعنوية : تأكيد المعنى ، كما تقدم في «مِن» الاستغراقية(٦)، والباء في خبر ما ، وليس(٧) .

فإن قيل : فيجب أَلاَّ تكونَ زائدةً إذا أفادت فائدةً معنويةً .

قيل : إنما سُمِّيت زائدةً ؛ لأنه لا يتغيَّر بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إِلاَّ تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تُفِدْ شيئاً ، لَمّا لم تغاير فائدتها (٢٦٠/أ) العارضة : الفائدة الحاصلة قبلها .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ ، شرحه على الكافية ص ١٢٨ . هذا وتجيء (إِنَّ) بعد الاستفهام ـ أيضاً ـ في قول الشاعر :

ليت شعري هل للمُحِبّ شفاءٌ * مِن جَوى حبّهن إِنَّ اللقاءُ

أي : نَعَمْ اللقاء شفاءٌ للمحب» .

[الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٦٩ للجامي].

(٢) م : المخبـر .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٧٠.

(٤) د : ولا يقع بعد الواو .

(٥) ط : أقســم .

(٦) الفائدة فيها : النص على الاستغراق والشمول ، وهو بدونها محتملٌ احتمالاً راجحاً .

(٧) الفائدة في زيادة الباء في الخبر المنفي : التوكيد .

ويلزمهم أن يَعُدُّوا ، على هذا ، «إِنَّ»، ولام الابتداء، وألفاظ التأكيد، أسماءً كانت ، أو ، لا : زوائد(١)، ولم يقولوا به .

وبعض(٢) الزوائد يعمل، كالباء، ومن ، الزائدتين، وبعضُها لا يعمل، نحو(٣): «فَبِمَا رَحْمَةٍ(٤)» .

وأمَّا الفائدةُ اللفظيةُ، فهي تزيينُ اللفظ، وكون(٥) زيادتها أفصح ، أو كونُ الكلمة أو الكلام، بسببها، تَهَيَّأً لاستقامة وزن الشِّعر أو لِحُسْنِ السَّجْع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية .

ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلّا ، لَعُدَّتْ عَبَثاً، ولا يجوز ذلك في كلامِ الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه، وأئمته، عليهِمُ السَّلامُ .

وقد تجتمع الفائدتان في حرفٍ، وقد تنفرد إِحداهُما عن الأُخرى .

وإنما سُمِّيَتْ هذه الحروفُ زوائدَ، لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلَّا زائدة(٦)، بل وقوعها غير زائدة أكثر، وسُمِّيَتْ، أيضاً : حروف الصلة لأنها يُتَوصَّل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إِقامة وزنٍ أو سَجْعٍ أو غير ذلك .

---

(١) متصل بقوله : ويلزم أن يَعُدُّوا .

(٢) م : وأما التأثير اللفظي فيؤثر بعضها بأن يعمل عملاً كالباء . . .

(٣) التمثيل راجع إلى (ما) .

(٤) آل عمران / ١٥٩ ، والآيةُ بتمامها : «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ» .

(٥) في ط : وكونه بزيادتها أفصح . وفي م : وكونه بسبب الزيادة أفصح .

(٦) «ومعنى كونها زائدة : أَنَّ أصل المعنى بدونها لا يختل، لا أنها لا فائدة لها أصلاً» . [الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٠] .

[إِنْ]

أَمَّا «إِنْ» فتزاد مع « ما » النافية كثيراً لتأكيدِ النفي ، وتدخل على الاسم والفِعْلِ نحو[1] :

وما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ [ولكنْ * منايانا[2] ودولة آخرينا] ٢٧٠

ونحو قولِهِ[3] :

٩١٦ ما إِنْ جزعت ولا هَلَعت * ولا يَرُدُّ بكاي[4] زندا

وقلَّت زيادتها مع «ما» المصدرية نحو : انتظرني ما إِن جَلَسَ القاضي ، ومع «ما» الاسمية نحو قوله تعالى : « وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ[5] فِيهِ » ، وكذا بعد «أَلاَ» الاستفتاحية ، نحو : أَلاَ إِنْ قام زيد ، وكذا مع «لمّا» بل زيادة «أَنْ» المفتوحة بعدَها ، هي المشهورة ، تقول : لما أَنْ جلستَ جلستُ ، فَتْحاً وكَسْراً ، والفتحُ أشهر .

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٥٢ من القسم الأول .

(٢) ليس في م ، ط .

(٣) عَمرو بن معد يكرب . والبيت من قصيدةٍ ، أوردها أبو تمام في الحماسة جـ ١ / ٩٣ (طبعة مصورة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ) ؛ وقبله :

كم مِن أخٍ لي صالحٍ * بَوَّأْتُهُ بيديَّ لَحْدا

والهلع : أفحش الجزع ؛ لأنه جَزَع مع قِلة صبرٍ ، فكأنه قال :
ما جزعت عليه حزناً هيناً ولا فظيعاً ، وهذا نفي للحزن رأساً .
وقوله : (ولا يَرُدُّ بكاي زندا) : يستعملون الزند في معنى القِلَّة .
الشاهد فيه لِما تَقَدَّمَ قبلَهُ .

(٤) ط : بكاي زيدا .

(٥) الأحقاف / ٢٦ ، والآية بتمامها : «وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ» .

[أَنْ]

وأَمَّا «أَنْ»(1) فتكثر زيادتُها بعد لَمَّا، نحو : « فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ(2) »، وبين «لو» والقَسَم(3)، وقد مرَّ في القسم أن مذهب سيبويه(4) موطِّئة للقسم قبل «لو» كما أن اللام موطئة قبل «إنْ» وسائر كلمات الشرط، كقوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ(5) . . » الآية، ويَجِيءُ الكلامُ فيه .

وقد تُزادُ في الإنكار، نحو : أنا أَنيه(6)، وقلَّت بعد كاف التشبيه نحو(7) :

ويوماً تُوَافِينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ * [كَأَنْ(8) ظبيةٍ تعطو] إلى وارق السَّلَمْ 874

بالجر(9)، وليست في قوله تعالى : « وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ(10) » ، و : « وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟(11) » و

---

(1) انـظر سيبويه ١/٤٧٥ ، ٢/٣٠٦ بولاق ، والمقتضَب ١/٤٩ ، وابن يعيش ٨/١٣٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٧ .

(2) يوسف / ٩٦ ؛ ونصُّها : «فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» .

(3) قوله (وبين لو)، أي : قبل (لو) وبعد القَسَم، نحو : والله أَنْ لو قمتَ لَقُمْتُ .

(4) الكتاب ١/٤٥٥ بولاق .

(5) آل عِمران / ٨١ ؛ والآية بتمامها : « وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ» .

(6) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧ ، ومجالس ثعلب ٢/٣٥٨.

(7) قائل البيت مختلفٌ في نسبته، قيل : عَلْباء بن أَرْقَم، وقيل : زيد بن أرقم، وقيل : باغث بن صُرَيْم اليشكري . وتقدم تخريجُ البيت. وانظر كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٧١ .

(8) بين القوسين في المطبوع ، وسائر البيت من الأصل ، د .

(9) «في رواية مَنْ جَرَّ الظَّبْيَة» [المغني ص ٥١] .

(10) الأعراف / ١٨٥ ؛ والآية بتمامها : « أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ» . [انظر البحر ٤/٤٣٢] .

(11) الجن / ١٦ ، ونصُّها : « وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا» [انظر التبيان للعُكْبَري ٢/١٢٤٤]

: «وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ (١)» : زائدة، كما توهَّم بعضهم بل : الأُوليان مخففتان، والثالثة مفسِّرة، كما تقدم في نواصب (٢) الفعل .

[مـــا]

وأمَّا «ما» فتزاد مع الخمسِ (٣) الكلماتِ المذكورة، إذا أفادت معنى الشرط نحو : إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم (٤)، ومتى ما تكرمني أكرمك بمعنى متى تكرمني، ولا تفيدها «ما» معنى التكرير (٥)، ولو أفادته لم تكن زائدة، فَمَن قال: إنَّ «متى» للتكرير، فمتى ما، مثله ، ومَن قال ليست للتكرير، فكذا: متى ما، وأَيًّا ما تفعل أفعل، وأينما تكن أكن، و : (٦) «فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ (٧)»، وقد تدخل بعد «أَيَّانَ» أيضاً، قليلاً، ويجيء حكم «ما» مع أن، في نونَيْ التوكيد .

قولُهُ : «شرطاً» ، تقييد لجميع ما ذكر من : إذا ، ومتى ، وأيّ ، وأين، وإنْ؛ لأنها كُلَّها تستعمل شرطاً وغيرَ شرطٍ، وزيادة «ما» فيها مختصَّةٌ بحالِ الشرطيةِ .

ولم يَعُدُّو «ما» الكافةَ ، وإنْ لم يكن لها معنى ، من الزوائد ، لأنَّ لها تأثيراً قوياً ، وهو مَنْعُ العاملِ من العمل ، وتهيئتُهُ لدخول ما لم يكن له أنْ يدخلَهُ ، وعلى مذهب

---

(١) يونس / ١٠٥ ، والآية بتمامها : «وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» . [انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٤٩] .

(٢) في هذا الشـرح .

(٣) تعريف الجُزْأَيْنِ في العدد مذهب الكوفيين ، والرضي يجنح لهذا كثيراً، وقد نقده في باب العدد .

(٤) لأنَّ الجزْمَ بـ (إذا) خاصٌّ بالشِّعر .

في مجالس ثعلب ١/٧٤ : «قال أبو العباس : قولُك إذا تَزُرْني أَزُرْكَ، يجوز في الشعر. وأنشد :

وإذا نُطاوِعْ أَمْرَ سادَتِنا * لا يَثْنِنا بُخْلٌ ولا جُبُنُ».

وانظر سيبويه ١/٤٣٤ بولاق .

(٥) المستفاد من معنى الشرطية في (متى) ، أي كلَّما .

(٦) ط : وإمّا ، وهذا تحريف .

(٧) الزُّخْرُف / ٤١ ، ونصُّها : «فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ» .

مَنْ أَعمل «ليتما» ، وإنما ، وأخواتها(١)، تكون «ما» زائدةً ، وليست في : حيثما ، وإذ ما ، زائدةً ؛ لأنَّها هي المصححة لكونهما جازمتَيْنِ ، فهي الكافَّةُ لهما ، أيضاً ، عن الإضافة .

ويَنبغي أَلَّا تعدَّ في نحو : بِعَيْنٍ(٢) ما أَرَيَنَّكَ ، و :

مِن عِضَةٍ ما يَنبتنَّ شكيرُها(٣) ٢٥١

زائدةً ؛ لأنها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يَجِيءُ في بابها، وقد مضى الخِلافُ في مثل :

«مَثَلًا مَّا(٤)» في الموصـولات(٥) .

وقد تزاد بعد بعض حروفِ الجر ، نحو :«فَبِمَا رَحْمَةٍ(٦)»، و «عَمَّا(٧) قَلِيلٍ(٨)» و : «مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ(٩)» ، زيد صديقي ، كما عَمروٌ(١٠) أخي .

---

(١) ط : وأخواتهـا .

(٢) مجمع الأمثال ١/ ١٠٠ (توزيع دار الباز بمكةَ المكرمةِ) ؛ وفيه : «بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ» أي اعمَلْ كأني أنظُرُ إليكَ. يضرب في الحث على تَرْكِ البُطءِ . و «ما» صلة دخلت للتأكيد، ولأجلها دخلت النون في الفعل، ومثله : *

ومن عِضَةٍ ما يَنبتَنَّ شكيرُها *

والمَثَل في سيبويه ٢/١٥٣ بولاق . وانظر المُستقصَى ٢/٣٨٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٨١١ من القسم الأول .

(٤) البقرة / ٢٦ ؛ والآية بتمامها : « إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ » .
[انظر معاني القرآن للأخفش ١/٥٣ ، والمُشْكِل ١/٣١ ، ٣٢].

(٥) في هذا الشرح .

(٦) من الآية ١٥٩ / آل عمران .

(٧) المؤمنون / ٤٠ ، ونَصُّها : « قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ » .

(٨) ط : قريب ، وهو تحريف .

(٩) نوح / ٢٥ ، والآيةُ بتمامها «مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا » .

(١٠) ط : كما أَنَّ عَمْراً أخي .

وقيل(١) إنها بعد حرف الجر : نكرةٌ مجرورةٌ، والمجرورُ بعدَها بدلٌ منها ، وكذا قيل في : لا سيما زيدٍ ، بالجرِّ ، كما مرَّ في باب الاستثناء(٢) ، و «ما» في هذه اللفظة : لازمةٌ .

وقلَّت زيادتُها بعد المضاف ، نحو : مِن غير ما جُرمٍ ، و : «أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ(٣)»، و: «مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ(٤)»، وقيل فيها أيضاً، إنها نكرةٌ، والمجرورُ بَدَلٌ منها .

[لا]

وأَمَّا «لا» فتزاد بعد الواو العاطفةِ بعد نَفْيٍ أو نَهْيٍ ، وقد مرَّ ذِكْرُها في باب حُروفِ العَطْفِ(٥)، نحو : ما جاءني زيد ولا عَمروٌ، وهي ، وإن عُدَّتْ زائدةً، لكنها رافعةٌ لاحتمال أَحَدِ المَجيئين دون الآخَرِ، كما مرَّ في حروف العطف .

والعَجَبُ، أَنَّهم لا يَرَوْنَ تأثيرَ الحروف معنوياً، كالتأكيد في الباء ، ورفع الاحتمال في «لا» هذه، وفي(٦) «مِن» الاستغراقية : مانعاً من كون الحروفِ زائدةً، ويرون تأثيرَهُ لفظياً، ككونها كافَّة : مانعاً من زيادتها .

وتزاد بعد «أَنْ» المصدرية، نحو: «مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ(٧)» ، و : «لِّئَلَّا(٨) يَعْلَمَ

---

(١) ابن كَيْسَانَ ، كما في المشكل ٢/١٥٩ .

(٢) في الشرح الأول .

(٣) القَصص / ٢٨ ، ونصُّها : «قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ». [انظر المشكل ٢/١٥٩] .

(٤) الذاريات / ٢٣ ، والآيةُ بتمامها : «فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ».
[انظر المشكل ٢/٣٢٣ ، ٣٢٤].

(٥) في هذا الشرح .

(٦) د : و (مِن) في نحو : ما جاءني من رجل مانعاً من كون الحرف زائداً .

(٧) الأعراف / ١٢ ، والآيةُ بتمامها : «قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ».
[انظر دراسات ق ١ جـ٢ ص ٥٧٠ ، ٥٧١ ، معاني القرآن للأخفش ٢/٢٩٤ ، ٢٩٥] .

(٨) الحديد / ٢٩ ، ونصُّها : «لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ =

أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ (١)» ، وجاءت قبل المقسَم به كثيراً ، للإيذانِ بأن جواب القسم منفيٌّ، نحو : لا واللهِ لا أفعل، قال(٢):

٩١٧ لا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ * لا يدَّعي القومُ أَني أَفِرّْ

وجاءت قبل «أُقسم» قليلاً، وعليه حُمِلَ قولُه تعـالى: « لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ (٣)»، وشَذَّتْ بعدَ المضافِ (٢٦٠/ب) نحو :

في بئرِ لا حُورٍ سَرَىٰ وما شعر(٤) ٢٦٠

والحـور : الهَلَكـة (٥).

وأمَّا « مِن » ، والباء ، واللام ، والكافُ ، فقد تَقَدَّمَ ذِكْرُها في حروفِ(٦) الجرِّ .

= يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ».

[انظر دراسات ق ١ ٢/٥٦٩ ، معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٥].

(١) ط : الكتاب .

(٢) امرؤ القيس . (ديوانه ٩٤) . ويُنسب أيضاً إلى ربيعةَ بن جشم ، كما في الخزانة ٤/٤٨٩ بولاق . المغني ص ٣٢٩ ، المُخَصَّص ١٧/١٣٥ ، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٣٤٠. وابنة العامري : فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العامري

و (أَفِرّ) : بتشديد الراء وسكونها، وخُفِّفَتِ الراء للضرورة.

الشاهد فيه أنّ (لا) تجيء كثيراً زائدةً قبل المقسَم به للإعلام بأن جوابَ القسم منفيٌّ .

(٣) القيامة / ١ . [انظر دراسات ق ١ ٢/٥٧٧ ، ٥٧٨ ، المشكل ٢/٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ابن يعيش ٨/١٣٦].

(٤) سبق تخريجه ص ٨٢٦ من القسم الأول .

(٥) م : المهلكـة .

(٦) في هذا الشـرح .

[حَرْفا التفسير : أَيْ ، وأَنْ واختصاصُ كُلٍّ منهما]

قولُه : «حرفا التفسير⁽¹⁾ : أَيْ ، وأَنْ ، فَأَنْ مُختصَّةٌ بها في معنى القول» .

اِعْلَمْ أَنَّ الفرقَ بين «أَيْ» و «أَنْ» : أَنَّ «أَيْ» ، يُفَسَّرُ بها كُلُّ مُبْهَمٍ ، من المفرد ، نحو جاءني زيد أي أبو عبدالله ، والجملة نحو : هُرِيق دمُه⁽²⁾ أي ماتَ .

قـــالَ⁽³⁾ :

٩١٨ وتَرمينَني بالطَّرْفِ ، أَيْ أنت مُذنِبٌ * وتَقلينني لكنَّ إِياكِ لا أَقْلِي

و «أَنْ» لا تُفَسِّرُ إِلاَّ مفعولاً مقدراً لِلَفْظٍ دالٍّ على معنى القولِ ، مُؤَدٍّ معناه ، كقوله تعالى : « وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ⁽⁴⁾ » فقوله : يا إبراهيمُ تفسيرٌ لمفعول نادَيْنا ، المقدر أيْ : ناديناه بشيءٍ ، وبلفظٍ هو قولُنا يا إبراهيمُ ، وكذلك قولك كتبت إليه أَنْ قُمْ ، أي : كتبت إليه شيئاً هو : قُمْ ، فَأَنْ ، حرفٌ دالٌّ على أَنَّ «قُمْ» تفسيرٌ للمفعولِ به المقدر لِكَتَبْتُ .

وقد يفسِّر المفعول به الظاهر ، كقوله تعـــالى : « إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ⁽⁵⁾ » ، وقولِه تعـــالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ⁽⁶⁾ » ، فقوله :

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ، والفوائدَ الضيائية ٢ / ٣٧٤ .

(٢) ط . رفـده .

(٣) لم أهتـدِ إلى قائلـه .

الخزانة ٤ / ٤٩٠ بولاق ، المغني ص ١٠٦ ، شرح أبيات المغني ٥ / ١٨٦ ، ٦ / ٢٣٢ ، ٢٥٨ ، البديع في علوم العربية ق ٢٦٨ / أ ، معاني الحروف ٨٠ . والرَّمي بِالطَّرْفِ : النظر .

الشاهد فيه أنَّ (أَيْ) هنا حرفُ تفسيرٍ للجملة قبلَهُ ، وهي (تَرمينَني بالطَّرْفِ) .

(٤) الصـــافات / ١٠٤ .

(٥) طه / ٣٨ ، ٣٩ ؛ ونَصُّهما : « إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ » .

(٦) المائدة / ١١٧ ؛ والآية بتمامها مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ » .

انظر : [الكشاف ١ / ٦٩٤ - ٦٩٦ ، النهر الماد ٤ / ٦٠ ، سيبويه ١ / ٤٧٩ بولاق] .

اعبُدُوا اللهَ، تفسيرٌ للمضمر في «به»، وفي أمرت معنى القول، وليس مفسرًاً لِمَا، في قوله: ما أمرتَني؛ لأنه مفعولٌ لصريح القولِ، وقد جَوَّزَ بعضُهم ذلك، مستدلاً بهذه الآيةِ، ولا استدلال[1] بالمحتمل، وأُجيب بأَنَّ «أَنْ» مصدريةٌ، وذلك على مذهب مَن جَوَّزَ دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية، وعند صاحب المذهب، يجوز أن يكـون جميع «أَنْ» المحكوم بكونها مفسِّرة: مصدرية، إذا دخلت على أمرٍ أَوْ نهيٍ متصرف، لأنَّ له، إذن، مصدراً.

واستدلَّ سيبويه[2] على جواز كَوْنِها مصدريةً بدخول حرف الجَرِّ عليها في نحو: أَوْعَزْتُ[3] إليه بأَنْ قُمْ، ويجوز أن يقال: هي زائدةٌ، لِكَراهةِ دُخولِ الجَارِّ على ظاهر الفعلِ، والمعنى: أوعز إليه بهذا اللفظِ.

وقيل إنَّ «أَنْ» في قوله «أَنِ اعبُدُوا»: زائدة، والأَصْلُ عَدَمُ الحُكْمِ بالزيادة، ما كان للحكم بالإضافة محتمل.

وتمسَّك المُجيز[4] لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعـالى: «وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ[5] . . .» قال: التقدير: قائلاً بعضهم لبعض أَنِ امشُوا.

وأجيب: إِمَّا بأنه زائدٌ، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهورِ، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول، لأنَّ المنطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه، أو بأن: انطلق الملأ بمعنى: انطَلَقُوا في القول وشَرَعُوا فيه.

وينبغي أن تعرف أَنَّ ما بعد «أن» المفسِّرة، ليس من صلة ما قبلَها، بل يَتِمُّ الكلام دونه، ولا يُحتاج إليه إِلَّا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فقولُه تعالى: وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ

---

[1] ط: والاستدلال.

[2] الكتاب ٤٧٩/١ بولاق، ولفظه: أوعزت إليه بأن افعل.

[3] ط: أوعـز.

[4] د، ط: المُجـوِّز.

[5] ص / ٦؛ والآية بتمامها: «وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ».

أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ(١)»، ليست «أَنْ» فيه مفسِّرة، لأن قوله تعالى: «أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ» خبر المبتدأ المتقدم(٢) .

ولا مَنْعَ، لو ارتكب مرتكب أن المسمَّاة بالمفسِّرة : زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى(٣) أَمَرَهُ أَنْ قُمْ : أي قال له قُمْ، بتأويل أَمَرَ ، بقال ، أو بتقدير «قال» بعده على الخِلاف المذكور في أفعال القلوب(٤)، و «أَنْ» زائدة، وهذا يَطَّرِدُ في جميعِ الأمثلة .

---

(١) يونُس / ١٠ ؛ ونصُّها : «دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَـٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ» .

(٢) م ، ط : المقـدم .

(٣) د : فمعنى أمرته أن قم ، أي : قلت له قُمْ . بتأويل أمرت بقلت أو تقدير قلت .

(٤) فـي هـذا الشـرح .

[الحُروفُ المَصدريَّةُ ، وما يَقع بعد كُلٍّ منها من الجُمَل]

قولُه : « حروفُ[1] المصدر : ما ، وأَنْ ، وأَنَّ ، فالأَوَّلانِ للفعلية وأَنَّ (للاسمية)» .

[مـــــا]

أَمَّا «ما» فتُوصَل بالفعل المتصرف ، إذ الذي لا يتصرَّف لا مصدَرَ له ، حتى[2] يُؤَوَّلَ الفعل مع الحرف به ، ولا تُوصل[3] بالأمر، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤَوَّل به «ما»، مع الفعل، ما أفاده «ما» مع ذلك الفعل، وإِلاَّ فليسا مؤَوَّلينِ به، ألا ترى أن معنى : « . . . بِمَارَحُبَتْ[4]»، وبِرحْبِها، شيءٌ واحد، وكذا معنى علمت أنك قائم، وعلمت قيامَك : شيءٌ واحد، والمصدر المؤوَّل به «أن» مع الأمر، لا يفيد معنى الأمر، فقولك كتبت إليه أَنْ قم : ليس بمعنى القيام، لأنَّ قولَك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أَنْ قُمْ. ويتبين بهذا أن صلة«أن»لا تكون أمراً ولا نهياً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه[5] وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة «أَنَّ» المشددة ، و «ما» و «كي» و «لو»،ولا يجوز ذلك اتِّفاقاً .

وتختص «ما» المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤَوَّل هي وصلتهــا، به، نحـو: لا أفعله ما ذَرَّ شارق، أي مُدَّةَ ما ذَرَّ، أي مُدَّة ذُروره[6]، وصلتها، إذن، في الغالب، فِعْلٌ ماضي اللفظِ مُثْبَتٌ، كما ذكرنا، أو مَنفيٌّ بِلَمْ، نحو

---

[1] انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ـ ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٢ /٣٧٥ .

[2] م : حتى يؤوّل الحرف مع الفعل به .

[3] ط : ولا يوصــل .

[4] التوبة / ١١٨ ؛ والآية بتمامها : «وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ» .

[5] الكتاب ١ /٤٧٩ ـ ٤٨٠ بولاق .

[6] انظر معاني الفَراء ١ /٦٥ ـ ٦٦ ، والتسهيل ص ٣٧ ـ ٣٨ .

: تُهَدِّدُني ما لم تلقني ومعناها الاستقبال، كما مَرَّ في باب الماضي، ويَقِلُّ كونُها فِعلاً مضارعاً .

وصلة «ما» المصدرية، لا تكون، عند سيبويه(١)، إلَّا فِعليةً، وجوَّز غيره(٢) أن تكون اسميةً، أيضاً، وهو الحَقُّ، وإن كان ذلك قليلاً، كما في نَهْجِ(٣) البلاغة «بقوا في الدنيا، ما الدنيا باقية، وقال الشاعر(٤) :

٩١٩ أَعِلاقةً أم الوُلَيِّدِ بعدَما * أفنانُ رأسك كالثغام المخلسِ

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٠ ، ٤٥٣ بولاق .

(٢) في التسهيل ص ٣٨ : «وتوصل بجملة اسميةٍ على رأي» .

وفي البحر ١/ ٦٧ : «ولا توصل بالجملة الاسمية ؛ خلافاً لقومٍ ، منهم أبو الحَجَّاج الأعلم» .

وفي المُساعد ١/ ١٧٣ : «(وتوصل بجملةٍ اسميةٍ على رأي) - هو مذهب طائفة ، منهم الأعلم الشُّنْتَمَري ، وأحد رأيي ابنِ عُصفور. وجعلوا منه قوله :

أحلامكم لِسِقام الجهل شافيةٌ * كما دماؤُكم تشفي من الكَلَبِ

ومذهب سيبويه أنها لا توصل إلَّا بما سبق، والبيت متأوَّلٌ على (ما) كافة » .

(٣) ص ١٧٦ ط . دار الشعب . وقول الشاعر :

واصِلْ خليلَكَ ما التواصلُ ممكنٌ * فلأنت أو هو عن قريب راحلُ

[دراسات ق ١ ٣/ ٤٠] .

(٤) المَرَّار الأَسدي ، كما في سيبويه ١/ ٦٠ بولاق ، والمَرَّار الفَقْعَسي، كما في سيبويه ١/ ٢٨٣ أيضاً ، والخزانة ٤/ ٤٩٣ بولاق .

والبيت في : شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩١ ، ورصف المباني ٣١٤ ، والأزهية ص ٨٩ ط ٢ ، شرح كفاية المتحفظ ص ١٦٥ ، والبغداديات ٢٩٢ . و (أفنان الرأس) : خُصَل الشَّعْر ، جَمْعُ فَنَن ، وأصل الفنن : الغُصْن . والثغام ، كسحاب : نبت إذا يبس صار أبيضَ ، أو نبت له نور أبيضُ . والمخلس من النبات : المختلط رطبه بيابِسه .

«ومعنى العِلاقة : الحُبُّ اللازم للقلب الذي لا يفارقه ، كأنه متعلق به، لا ينفك عنه» . [شرح كفاية المتحفِّظ ص ١٩٦٥] .

الشاهد فيه أنَّ (ما) في قوله (بعدَما) مصدرية على قول بعضِهم خلافاً لسيبويه فإنه جَعَلَها كافَّةً .

وأجاز ابنُ جِنِّي(١)، كون صلتها جارًّا ومجروراً، فيجوز على مذهبه: ما خلا زيدٍ وما عدا زيدٍ، بالجَرِّ، و «ما» (٢٦١/أ) مصدرية .

[أَنْ]

وأَمّا «أَنْ» المصدريةُ، فلا تدخل إلاّ على الفعل المتصرِّفِ، وهو إمّا ماضٍ ، كقوله تعالى: «لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا (٢)»، أو مضارعٌ ، ولها فيه خاصةً، تأثيران آخران : نَصْبُهُ(٣) وتخصيصُه بالاستقبال، أو ، أمر أو نهي، على مذهب(٤) سيبويه، كما مَرَّ .

وتميم ، وأَسَد ، يَقْلِبُون همزتَها(٥) عَيْناً، وينشدون :

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِن خرقاءَ منزلةً * ماءُ الصبابةِ من عينيك مسجومُ(٦) ٨٥١

[أَنَّ]

وأَمّا «أَنَّ» المشدَّدة ، فتُوصَل بمعموليها إذا كانت عاملة ، وإذا كُفَّت ، فبالجملة الاسمية أو الفعلية .

[كَـــيْ]

ومن الحروف المصدرية «كي» ، إذا دخلتها لام التعليل؛ نحو : لِكي تخرج، وهي بمعنى «أن» وتختص بالمضارع، وقد ذكرنا الخلاف فيها، في نواصب الفعلِ

---

(١) في اللُّمَع لابن جني [تحقيق د. شرف ص ١٥٤] ، لم يُجَوِّز ذلك. قال: «فإن قلت ما خلا زيداً، نصبت مع «ما» لا غير، قال الشاعر:

أَلاَ كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ * وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ» .

(٢) القصص / ٨٢ ؛ والآية بتمامها : «وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ» .

(٣) م : نصبه لفظاً ، وتخصيص المضارع بالاستقبال معنى . . .

(٤) الكتاب ١/٤٧٩ ـ ٤٨٠ بولاق .

(٥) وتسمى عنعنة تميم. [الخصائص ٢/١١ ، والصاحبي ٣٥] .

(٦) قائل البيت : ذو الرُّمَّة (ديوانه ٥٦٧ ط. كِمْبِردج سنة ١٩١٩م). وقد سَبَقَ تخريجه .

المضارع، فَمَنْ حَتَّم كَوْنَها حرفَ جَرٍّ، لم يَجْعَلْها في مثالِنا مصدرية، بل قَدَّر «أن» بعدَها.

[لَــــوْ]

ومنها(١) «لـو(٢)» إذا جاءت بعد فِعْلٍ يفهم منه معنى التمني(٣)، نحو قوله تعالى(٤): وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ(٥)» ، وقال(٦):

٩٢٠ [تجاوزت أحراساً(٧) إليها ومَعْشَراً] * عَلَيَّ حِراصاً، لو يُسِرُّون مَقْتَلِي

وصلتها كصلة «ما» إلّا أنها، لا تنوب عن ظرفِ الزمان.

وقد يُستغنى بِلَوْ، عن فعل التمني، فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو: لو

---

(١) أي من الحروف المصدرية.

(٢) في شرح الكافية الشافية ١/٣٢٠: «ولم يَذْكر (لو) في الحروف المصدرية ـ فيما أعلم ـ إلّا الفَراء، وأبو علي في التذكرة، وذكرها أبو البقاء. وأجاز أبو علي أن يُنْصَبَ الفعل المعطوف على صلتها، وجَعَلَ من ذلك قراءة بعض القُرّاء «وَدُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا» قال أبو علي: كأنه قالَ: «ودوا أن تُدهِنَ فيُدهِنُوا».
وانظر المغني ٣٥٠.

(٣) انظر البحر ٨/٣٠٩.

(٤) د: قوله: «تعالى»: ساقطة.

(٥) القلم / ٩؛ ونصُّها: «وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ».

(٦) امرؤ القيس، كما في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٥٠.
الخزانة ٤/٤٩٦ بولاق، المغني ص ٣٥٠، ٦٧٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٦٣، ٧/١٣٣، شرح جُمَل الزَّجّاجي ٢/٤٠٦، ٤٤٢.
و (أحراس): جمع حَرَس. ويجوز أن يكون جمع حارس، كَأَصحاب جمع صاحب، كذا قال الزوزني. [شرح أبيات المغني ٥/٦٤].
«إليها تتعلق بـ تجاوز. و (علي) بـ حراص، وهو صفة لمعشر جمع حريص ككرام جمع كريم.
و (يُسِرُّون): يكتمون، ويحتمل أن يكون معناه: يُظهرون. وهو من الأضداد. [شرح المعلقات العشر ص ٥١، ثلاثة كتب في الأضداد ص ٢١، ١٧٦].
الشاهد فيه أنّ (لَوْ) ههنا مصدريةٌ، وعلامتُها أنْ يَصْلُحَ في موضعها أنْ.

(٧) ليس في د، ط.

كانَ لي مالٌ فَأَحُجَّ ، أي أَتَمَنَّى وأَوَدُّ لو كان لي مالٌ، قال تعالى: «لَوْ(١) أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ(٢)» .

[حُروفُ التَّحضيض ، اختصاصُها بالفِعْلِ]

قولُه : «حروف التحضيض(٣) : هَلَّا ، وأَلَّا ، ولولا ، ولوما ، لها صَدْرُ الكلامِ وتلزم(٤) الفعل لفظاً أو تقديراً» .

اعلم أَنَّ معناها إذا دخلت في الماضي : التوبيخُ(٥) واللَّوْمُ على تَرْكِ الفعلِ ، ومعناها في المضارع : الحَضُّ على الفعلِ والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمرِ .

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلَّا أنها تستعمل كثيراً في لَوْمِ المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً، يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى، للتحضيضِ على فِعْلِ مثل ما فات .

وقلَّما تُستعمل في المضارع ، أيضاً، إلَّا في مَوْضِعِ التوبيخِ واللوم على ما كان يجب أن يَفْعَلَهُ المخاطب قبل أن يطلب منه .

فإن خَلَا الكلام من التوبيخ ، فهو العَرْضُ ، فتكون هذه الأحرف للعَرْض .

وتستعمل في ذلك المعنى : «أَلَا» مخففة ، أيضاً، و «لو» التي فيها معنى التمني، نحو: لو نزلت فأكلت، و «أما» نحو: أَمَا تعطف عليَّ .

---

(١) الزُّمَر / ٥٨ ؛ والآيةُ بتمامها : «أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ» .
[انظر البحر ٤٣٦/٧ ، معاني الفراء ٤٢٢/٢ - ٤٢٣].

(٢) ط : (المؤمنين) ، وهو تحريف .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٣٧٦/٢.

(٤) ط : ويلزم ، وفي د : ويلزمها الفعل .

(٥) في التسهيل ص ٢٤٤ : « قلَّما يخلو مصحوبُها من توبيخ ». انظر [الأمالي الشجرية ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ١٤٤/٨] .

قولُه : «وتلزم الفعل لفظاً»، نحو : «لَوْلَآ أَرْسَلْتَ(١) . . .» و : «لَّوْ مَا تَأْتِينَا(٢)» أو تقديراً نحو قوله(٣) :

تَعُـدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكم * بَني ضَوْطَرىٰ، لولا الكميَّ المُقَنَّعا ١٦٤

ويجوز(٤) : هَلَّا زيداً ضربته .

وجاءت(٥) الاسمية بعدها في ضرورة الشِّعر، نحو قولِهِ(٦) :

يقولون ليلى(٧) أرسلت بشفاعة * إليَّ فَهَلَّا نفسُ ليلى شفيعُها ١٦٥

وإذا وَلِيَها الظرفُ فهو منتصبٌ بالفعلِ الذي بعدَهُ، لا بمقدر قبله، كما في قوله تعالى : «وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ(٨) . . .» ؛ لأنَّ الظرف يُتَّسَعُ فيه(٩)، وأمَّا إذا كان الفاصل منصوباً غير الظرف، نحو : هَلَّا زيداً ضربت فهو على الخِلاف الذي مَضَىٰ، ولزومها صدر الكلام لما مَرَّ قَبْلُ(١٠).

---

(١) طه / ١٣٤ ، ونصُّها : «وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ» .

(٢) الحِجْر / ٧ ؛ والآية بتمامها : «لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ» .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٥٨ من القسم الأول .

(٤) في ط : ونحو هَلَّا زيداً ضربت .

(٥) ط : وجـاء .

(٦) سبق تخريجه ص ٥٥٩ من القسم الأول.

(٧) ط : لعلي .

(٨) الكهف / ٣٩ ؛ ونصُّها : «وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا» .
[انظر دراسات ق ١ ٨٨/٣].

(٩) في م بعد قوله : «. . . . يُتَّسَعُ فيه» ما يلي : «وأما إذا قلت هلاّ زيداً ضربت فهو كقولك إن زيداً ضربت على الخلاف الذي مضى، ولزومها صدر الكلام لما ذكرنا في باب إن» .

(١٠) في بـاب إن .

وقد تجيء الفِعليةُ بعد «لولا» غير التحضيضيَّة، قال(١):

٩٢١ ألا زعمت أسماء أن لا أحِبّها * فقلت : بَلَى ، لولا يُنازعني شُغْلي

فتؤوَّل بلو(٢) لَمْ، فهي، إذن، «لـو» التي هي لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقيل(٣): هي «لـولا» المختصـة بالاسمية، والفعـل صلة لِأَنْ ، المقـدَّرة، كما في قولهم : تسمعُ بالمُعَيْدِيّ، لا أَنْ تراه(٤).

---

(١) أبو ذُؤيب الهُذَلي (ديوان الهُذَليِينَ ١/٣٤ ط . دار الكتب بمصر سنة ١٩٤٥م).
الخزانة ٤/٤٩٨ بولاق ، المغني ٣٦٤ ، شرح أبياته ١٢٧/٥ . الشاهد فيه أنه قد تجيء الجملة الفعليةُ بعد (لولا) غير التحضيضية، وإنها كانت غيرَ تحضيضية؛ لأنَّ الحَضَّ طلبُ بِحَثٌ وإزعاج ، والشاعر لم يرد أن يحث نفسه على منازعة الشغل، وإنها يريد الاعتذار عن القيام بمحبتها بهذا المانع ، وهو مجاذبته الشغل .

(٢) انظر التسهيل ص ٢٤٤ .

(٣) انظر المغني ص ٣٦٤ .

(٤) كتاب الأمثال لأبي عُبَيْد القاسم بن سلّام ص ٩٧ .

[حَرْفُ التَّوَقُّعِ : مَعناهُ ، وشَرْطُهُ ، وأَوْجُهُ استعمالِهِ]

قولُه : « حرف[1] التوقع : قد ، وهي في الماضي : للتقريب وفي المضارع : للتقليل » .

هذا[2] الحرف ، إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بُدَّ من معنى التحقيق ، ثم إنه ينضاف في بعض المواضعِ إلى هذا المعنى ، في الماضي : التقريب من الحال مع التوقع ، أي يكون مصدرُه متوقعاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب ، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب . . . ، أي : حصل عن[3] قريب ما كنت تتوقعه ، ومنه قول المؤذِّن : قَدْ قامتِ الصلاةُ .

ففيه ، إذَنْ ، ثلاثةُ معَانٍ مجتمعة : التحقيقُ ، والتوقُّعُ والتقريبُ ، وقد يكون مع التحقيقِ : التقريبُ فقط ، ويجوز أن تقولَ : قد ركب ، لمن لم يكن يتوقع ركوبه .

ولا تدخل على الماضي غير المتصرف ، كنِعْمَ وبِئْسَ وعَسَىٰ ولَيْسَ ، لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرِّب معناها من الحال .

وتدخل ، أيضاً ، على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ، فينضاف إلى التحقيق في الأغلب : التقليل ، نحو : إن الكذوب قد يصدق ، أي ، بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً ، وقد تستعمل للتحقيق مجرَّداً عن معنى التقليل نحو : «قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ[4]» ، وتستعمل ، أيضاً ، للتكثير في موضع

---

(١) ط : حروف ، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٧٧.

(٢) ط : هذه الحرف إذا دخلت . . .

(٣) د : حصل قبيل كلامي .

(٤) البقرة / ١٤٤ ونصُّها : «قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ» .

التمدُّحِ ، كما ذكرنا في(١) « رُبَّما » قال تعــالى : « قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ(٢) » ، وقال(٣) :

٩٢٢ قد أترك القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامله * [كأنّ أثوابَهُ مُجَّتْ(٤) بفِرْصَادِ]

ولا تفصل من الفعل ، إلاَّ بالقسم ، نحو : قد واللهِ لَقُوا الله(٥) ، وقد ، لعمري ، قال كذا .

وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدَها ، قال(٦) :

[أَزِف الترحُّلُ(٧) غيرَ أَنَّ رِكابَنا] * لما تَزُلْ برحالِنا وكَأَنْ قَدِ ٥٢٥

---

(١) ص / ١١٧٤ .

(٢) الأحزاب / ١٨ ، والآية بتمامها : « قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلۡبَأۡسَ إِلَّا قَلِيلًا » .

(٣) عَبيد بن الأبـرص . (ديوانـه ١٤٩ تحقيق د. حسين نَصَّار، مصر سنة ١٩٥٧م)، ونُسِب البيتُ في الكتاب ٢/٣٠٧ بولاق إلى شماس الهُذَلي ، وليس في ديوان الهُذَليين.

وهو في : الخزانة ٤/٥٠٢ بولاق ، الأُزْهِيَّة ٢٢١ ، المُخَصَّص ١٤/٥٥ ، الأمالي الشجرية ١/٢١٢ ، إيضاح الشعر الورقة ٩٦/أ .

والقِرْن ، بكسر القاف : الكفء . واصفرار الأنامل : كنايةٌ عن الموت . ومُجَّتْ : رُمِيَتْ , والفِرْصاد ، بكسر الفاء ، وسُكونِ الراء : التوت ، شبه الدم بحمرة عُصارته .

والشاهد فيه وقوع (قد) بمعنى (رُبَّما) . والذي قال هذا هو الزمخشري ، والتبريزي ، وهذا القول غيرُ مشهورٍ للنحاة .

[انظر الدُر المَصون ٥/٥٥ د. خَرَّاط ، والكشاف ٢/١٤ ، والبحر ٤/١١٠].

(٤) ليس في د ، ط .

(٥) هذا القولُ من خُطبةٍ لِسَيِّدِنا عليٍّ، رضيَ اللهُ عنه، تحدَّثَ فيها عن شُهَداء صِفِّين .

[نهج البلاغة ص ٢١٢ ط. دار الشعب]، وقد مَرَّ ذكرها .

(٦) النابغة الذبياني . (ديوانه ٣٠ ط . د . شكري فيصل ، بيروت سنة ١٩٦٨م) ؛ وفيه : أَفِدَ بدل أَزِفَ . وقد سَبَقَ تخريجُ البيتِ .

(٧) ليـس في ط .

[حرفا الاستفهام : هل ، والهمزةُ ، والفَرْقُ بينَهما]

قولُه : «حرفا الاستفهام : الهمزةُ ، وهل ، لهما صَدْرُ الكلام تقول: «أزيد قائم ، و : أقام زيد ، وكذا هل ، والهمزة أعمّ تصرُّفاً ، تقول : أزيداً ضربت، و : أتضرِب زيداً وهو أخوك ، وأزيد (٢٦١/ب) عندك، و: أثم إذا ما وقع، و : أفمن كان ، و : أومن كان ، دون هل».

قوله : «لهما صدر الكلام» ، لِما مَرَّ في باب[1] « إنَّ » .

قولُه : « أزيد قائم، و : أقام زيد ، وكذلك هل » يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية، إلاَّ أن الهمزة تدخل على كل اسمية ، سواء كان الخبر فيها اسماً أَوْ فعلاً ، بخلاف « هل » فإنها لا تدخل على اسمية خبرُها فِعْلٌ نحو : هل زيد قام ، إلَّا على شُذوذ ، وذلك لأنَّ أصلَها : أن تكون بمعنى « قد[2] » ، فقيل : أهل ، قال[3]

٩٢٣ أَهَلْ عرفت الدار بالغَرِيينْ

وكثر استعمالها كذلك، ثم حذفت الهمزة لِكَثرة استعمالِها، استغناءً بها عنها وإقامة لها مُقامَها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : « هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ[4] » ، أي : قد أتى[5] .

فلمّا كان أصلُها «قد» وهي من لوازم الأفعالِ ، ثم تطفلت على الهمزة، فإن رأت

---

(١) في هذا الشرح .

(٢) انظر الجنى ٣٤٤ ، حروف المعاني والصفات ١٨ ، المشكل ٢/٤٣٤ .

(٣) الراجز : خِطام المجاشعي ، كما في الخزانة ٤/٥٠٥ بولاق. والشاهد فيه على أنّ (هل) في الأصل بمعنى «قد» كما في البيت، فكون (قد) حرف استفهام إنما تكون بهمزة الاستفهام ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال إقامة لها مُقامها .

(٤) الدهر / ١ ، ونصُّها : « هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا » .

(٥) انظر المشكل ٢/٤٣٤ ، البحر ٨/٣٩٣، إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجّاج ١/١٥٥ .

فعلاً في حَيِّزها، تذكرت عُهُوداً بالحِمى(١)، وحَنَّتْ إلى الإِلْفِ المألوفِ(٢)وعانقته، وإن لم تَرَهُ في حَيِّزِها تَسَلَّتْ عنه ذاهلة(٣).

ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسِّراً أيضاً، للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختياراً: هل زيداً ضربته، كما مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير(٤).

قولُه: «والهمزة أعمُّ»، يعني أنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه «هل»، منها: أنه لا يقال: هل زيد خرج، لا على كون زيد مبتدأ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر، ولا يقال: هل زيداً ضربت على أَنَّ زيداً منصوب بما بعده، ولا بِمُقَدَّر، ولا يقال: هل زيداً ضربته على أَنَّ زيداً منصوبٌ بمقدر، كل ذلك لِما تقدم.

ومنها: أن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار(٥) أيضاً، قال تعالى: «أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ(٦)»، وقال الشاعر(٧):

---

(١) د: بالحي.

(٢) د: الألوف.

(٣) قول الرضي: «فإن رأت فعلاً في حَيِّزها إلى قوله ذاهلة» هو أسلوب امتاز به، وقد ردد هذه العبارةَ نفسَها الجاميُّ في شرحه على الكافية. [انظر الفوائد الضيائية ٢/٣٧٨].

(٤) في الشرح الأول. هذا، وقد «ذكر البيانيون أنه جائز على قبح وأن هل زيد خرج جائز على قبح، وهل زيداً ضربت فكذا قبيح، لا ممتنع كما في المفتاح وغيره». [حاشية الشريف ٢/٣٨٨].

(٥) ط: وللإنكار.

(٦) الأعراف / ٢٨، والآيةُ بتمامها: «وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».

(٧) العَجَّاج (ديوانه ١/٤٨٠ بشرح الأصمعي)، وتتمته: والدَّهْرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ.
الخزانة ٤/٥١١ بولاق، سيبويه ١/١٧٠، ٤٨٥ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٩؛ وفيه: «يريد أَتَطْرِبُ طَرَباً»، المغني ص ٢٦؛ وفيه: «أي أَتَطْرِبُ وأنت شيخٌ كبيرٌ»، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/٢٧١، الإيضاح في شرح المفصل ١/٧١١، الإيضاح العَضُدي ١/٢٩٢، المقتصد ٢/٩٥٥.
والقِنَّسريُّ: المُسِنُّ الكبير القديم.
الشاهد في قوله (أطرباً)، فإنَّ الهمزةَ للاستفهام الإنكاري.

٩٢٤ أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ

ومن ذلك : أزيدنيه(١) ، في الإنكار(٢) ، ولا تستعمل «هل» للإنكار، وإذا دخلت الهمزة على النافي ، فلمحض(٣) التقرير، أي حمل المخاطب على أن يُقرَّ بأمر يعرفه ، نحو : «أَلَمۡ نَشۡرَحۡ(٤)» و : «أَلَمۡ يَجِدۡكَ(٥)» ، و : «أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ(٦)» وهي في الحقيقة للإنكار ، وإنكار النفي إثبات، وأمَّا «هل» فلا تدخل على النافي أصلاً، ومنها : أن الهمزة تستعمل مطرداً مع «أم» التسوية، ولا تستعمل «هل» معها، إلَّا شاذّاً(٧) ، كما مَـرَّ .

وتختص « هل(٨)» بحُكْمَينْ دون الهمزة، وهما كونُها للتقرير في الإثبات، كقوله تعـالى: « هَلۡ ثُوِّبَ ٱلۡكُفَّارُ(٩)»، أَيْ ألم يُثَوَّب، وقولهم : هذه بتلك وهل جزيتك يا عمرو وإفادتها إفادة النافي، حتى جاز أن يَجِيءَ بعدَها «إلَّا» قصداً للإيجاب، كقوله تعالى : « هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ(١٠)» وقال(١١) :

---

(١) ط : أزيد نبه .

(٢) يأتي بحثه في آخر الكتاب .

(٣) د : فهي لمحض التقرير ، أعني إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، نحو . . .

(٤) الشرح / ١ ؛ ونصُّها : « أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ » .

(٥) الضحى / ٦ ، والآية بتمامها : «أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ» .

(٦) القيامة / ٤٠ ؛ ونصُّها : «أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ» .

(٧) وماذا نقول في بيت عنترة :

هل غادر الشعراء من مُتَرَدَّمِ * أم هل عرفتَ الدارَ بعدَ تَوَهُّمِ

[شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٦٢].

وانظر دراسات ق ١ ٣/٤٨٩ .

(٨) انظر دراسات ق ١ ٣/٤٩٠ .

(٩) سورة المطففين / ٣٦ ، ونصُّها : «هَلۡ ثُوِّبَ ٱلۡكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ» .

(١٠) الرحمن ٦٠

(١١) دُرَيْد بن الصِّمَّة . (ديوانه ص ٤٧ ط. البقاعي) .

الخزانة ٤/٥١٣ بولاق ، المغني ٨٥٣ ، كتاب الاختيارين ص ٤١٠ . وغَزِيَّة : رهط الشاعر ، قبيلةٌ من هوازن ، وهو اسم أحد أجداده «غزية بن جسم» .

=

وهـل أنا إلَّا مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ * غويتُ ، وإن ترشَدْ غَزِيَّةُ أَرْشَـدِ

ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء، والواو، وثم ، كما تقدم في حروف العطف ، ولا تدخل « هل » عليها ؛ لأنَّها فَرْعُ الهمزةِ فلا تتصرف تصرُّفَها .

وهـذه الحـروفُ تدخـل على « هل » ولا تدخـل على الهمـزة، لكونها أصلًا في الاستفهام الطالب للتصدُّر ، قال تعالى : «فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ»[1] وقال الشاعر[2] :

٩٢٥ وهـل أنـا إلَّا مِـنْ غَـزِيَّةَ .... البيـت

وتقول : إن أكرمتك فهل تكرمني ، ولا تقول : فأتكرمني كما مَـرَّ في الجـوازم، وتقـول : أُسلِّم عليه ثم هل يلتفت إِليَّ ، ولا تَجِيءُ الهمزة بعد «أم» ويجوز ذلك في « هل » وسائر كَلِم الاستفهام ، لعروض معنى الاستفهامِ فيها ، كما تَبَيَّنَ من مذهب سيبويهِ ، أَعني حَذْفَ همزةِ الاستفهام قبل هذه الأسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يُجمع بين حرفي استفهامٍ ، قال[3] :

الشاهد فيه أنّ (هل) هنا استفهام صوري بمعنى النفي ؛ لأنَّ (هل) تنفرد دون الهمزة بأن يراد بالاستفهام بها النفي ؛ نحو : هل يقدر على هذا غيري ؛ أي : ما يقدر.

[1] هود / ١٤ ، ونصُّها : «فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ».

[2] دُرَيْد بن الصِّمَّة ، والبيتُ بتمامه :

وهل أنا إلّا مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ * غويتُ وإنْ تَرْشَدْ غَزِيَّةُ أَرْشَدِ

وتقدم تخريجُـه .

[3] عَلْقمة بن عَبَدَة، المعروف بعلقمةَ الفَحْل. (ديوانه ص ٥٠ تحقيق لطفي الصقال ودُرَيَّة الخطيب ومراجعة د. قباوة ، حلب طبعة ١٩٦٩م).

الخزانة ٥١٦/٤ بولاق ، المفضليات ٣٩٧ ، سيبويه ٤٨٧/١ بولاق، كتاب الاختيارين ص ٦٣٠ ، الأمالي الشجرية ٣٣٤/٢، ضرائر الشعر ٢٠٨ ، البديع في علوم العربية لابن الأثير[مخطوط ، ويحققه الأخ صالح العائد] ورقة ٢٦٦/أ.

«قوله : « أم هل كبير بكى » يعني : نفسه؛ والكبير : الشيخ . وقوله: «لم يَقْضِ عَبْرته» أي : لم يستنفد دموعه ، يريد اتصال بكائه ، وتتابع دموعه حزناً لفراقهم. وقوله : «إثْرَ الأحبة» أي : بعد خروجهم. منصوب على الظرف . و (المشكوم) : المُجازَى. تقول : شكمت الرجل إذا أعطيته.

الشاهد فيه أنّ (أم) في البيت : منقطعة، بمعنى (بَلْ) ، وهي للخروج من كلام إلى كلام. [الديوان وحاشيته].

٩٢٦ أم هل كبير[1] بكى لم يقضِ عَبْرته * إِثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشكُومُ

وقال الله تعـــالى: «أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ[2]»، وقال الشاعر[3]:

أم كيف ينفع ما تُعطي[4] العَلُوق به * رئمانُ[5] أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ ٩٠٦

وغيـر ذلـك .

وإذا جاءت «أم» بعد اسم الاستفهام[6]، فلا بُدَّ من إعادة ذلك الاسم بعد «أم»، نحو: من يطعمني، أم مَنْ يسقيني، و: أين آكل أم أين أشرب، إذا قصدوا إِشراك ما بعدَ أم، فيه، فلا يجوز: مَن يطعمني أم يسقيني، وإن لم يقصد إِشراكه فيه، نحو: من يطعمني أم يسقيني زيد، جاز.

وإنما وجب إعادته مع الإِشراك[7] فيه؛ لأنَّ «أم» منقطعة، إِذِ المتصلةُ لا بُدَّ لها من تقدُّمِ الهمزةِ، وأم المنقطعة حرفُ استئنافٍ وهي بمعنى «بَلْ» وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة، فلا تفيد معنى الأسماء الاستفهامية المتقدمة، لأنَّ معناها: أشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فإذا قصدت معناها ولم يُستفد من «أم» لا بالعطف، لأنَّ

---

(١) ط: كثير.

(٢) النمل / ٦٢، والآية بتمامها: «أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ».

(٣) أُفنون التغلبي، واسمه أبو عمرو، وهو شاعرٌ جاهلي.
والبيت آخر تسعةِ أبياتٍ في المفضليات من شعره.
المفضليات ص ٢٦٣، الخزانة ٤/٤٥٥ بولاق، الهمع ٢/١٣٣، معجم الشواهد ١/٤٠١.
والعَلُوق: الناقة تعطف على ولدها ولا تدرُّ عليه بلبنها.
الشاهد فيه هنا أنّ اسم الاستفهام يجوز أن يقع بعد أم المجردة من الاستفهام.

(٤) ط: يعطي.

(٥) ط: رئمـان.

(٦) د، ط: استفهام.

(٧) ط، م: مع قصد الإشراك....

المنقطعة حرفُ استئنافٍ، كما ذَكَرْنا، ولا بالتضمين، كما تضمنت معنى الهمزة، لم يكن لك بُدٌّ من التصريحِ بها بعد «أَمْ» .

وأَمَّا «هـل» فيجوز فيها تَرْكُ الإعادة، لأنَّها لساذج الاستفهام كالهمزة، ويجوز الإعادة تشبيهاً (٢٦٢/أ) بأخواتها الاسمية في عَدَمِ العراقة وقد جَمَعَها الشاعرُ(١) في قوله :

٩٢٧ هل ما علمتَ وما استُودِعتَ مكتومُ؟ * أم حَبْلُها، إِذْ(٢) نَأَتْك، اليومَ مصرومُ
أم هل كبيرٌ(٣) بكى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ * إِثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشكومُ

وربما أُبدلت هاءُ «هل» همزةً .

ومِن خَوَاصِّ الهمزة : جوازُ ذكرِ المفرد، بعدَها، اعتماداً على ما سبق من ذكر ما يَتِمُّ به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر، نحو قولك منكراً، أو مستفهماً: أزيدٌ، أو : أزيداً، أو : أبزيد، جواباً لِمَنْ قال: جاءني زيدٌ، أو: رأيت زيداً، أو: مررت بزيدٍ .

ولا تقول : هل زيدٌ ، وهل زيداً ، وهل بِزَيْدٍ .

---

(١) عَلْقَمَة الفَحْل (ديوانه ص ٥٠) . وقد تقدم البيتُ الثاني قبلَ قليل. ومكتوم : مَصُون ومحفوظ . الحبل هنا : الوصل والعهد. نَأَتك : بعدت عنك . مصروم : مقطوع .
«يقول : هل ما علمت مما كان بينك وبينها، وما استُودعتَ من حبها مكتوم عندها ، لم تَبْغِ بك بدلاً، فهي على الوفاء لك، أم قد خانت عهدك وصرمت ما بينَكَ وبينها إذْ نَأَتْ عنك».
[الديوان بشرح الأعلم الشنتمري].
الشاهد فيه أن (أم) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها هل، ويجوز ألاّ يُعاد ، بخلاف أم إذا جاءت بعد اسم استفهامٍ ، فإنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم كما بيّنه الرَّضي.
وقد اجتمع في البيتين إعادة (هل) وتركُها ، فإنّ (أم) الأُولى جاءت بعد (هل)، ولم تعد (هل) معها ، وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني . الخزانة ٥١٩/٤ بولاق .
وكتاب الاختيارين ص ٦٣٠ .

(٢) ط : إذا .

(٣) ط : كثير .

[حُروفُ الشَّرْطِ : إِنْ ، ولَوْ ، والفَرْقُ بينَهما]

قولُه : «حروف الشرط : إِنْ ، ولو ، وأَمَّا ، لها صدر الكلام ، فإِنْ : للاستقبال ، ولو للمُضِي ، ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً ، ومِن ثَمَّ قيل : لو أنك بالفتح ، لأنه فاعل ، وانطلقت ، بالفعل ، موضع : منطلق ، ليكون كالعِوَض ، وإن كان جامداً ، جاز لِتعَذُّرِه» .

إنما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب إن.(١)

قولُه : «فإِنْ ، للاستقبال ، يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا لو ، للمُضِي»(٢) ، على أيِّهما دخلت ، قال تعالى : « لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ (٣)» .

هذا وضعُهما ، كما مَرَّ في الظروف المبنية ، ومَرَّ فيها طَرَفٌ من أحوالِهما(٤).

ومذهب الفَراء(٥) : أَنَّ «لو» تستعمل في المستقبل ، كإِنْ ، وذلك مع قِلَّته ، ثابتٌ لاينكر ، نحو : اطلبوا العلمَ ولو بالصِّينِ(٦).

ثم إِنَّ النُّحاةَ قالُوا : إِنَّ «لو(٧)» لامتناع الثاني لامتناع الأول ، وقالَ المُصَنِّفُ(٨) : بل هي لامتنـاعِ الأول لامتناع الثاني ، قال : وذلك لأَنَّ الأولَ سببٌ والثاني مسبَّب ، والمسبَّب قد يكـون أعمَّ من السبب ، كالإشراق ، والحاصل من النار ، والشمس ،

---

(١) من تغييرها معنى الكلام .

(٢) م : . . . للمضي ، وإن دخلت على المضارع ، كقوله تعالى : «لو يُطيعُكم» .

(٣) الحُجُرات / ٧ ، والآية بتمامها : «وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ» .

(٤) في هذا الشرح .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ .

(٦) هذا جزء من حديث شريف ، وهو بتمامه : «اطلبوا العلم ولو بالصين ، فإنّ طلب العلم فريضةٌ على كل مسلم» . وسبق توثيقُ الحديثِ .

(٧) د : إنّ «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأول .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

قال(١) : فالأولى أن يقال : لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ؛ لأنَّ انتفاءَ المسبَّب يدل على انتفاء كل سبب .

وفيها قالَ نَظَرٌ(٢)، لأن الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازم ، سواء كان الشرط سبباً كما في قولك : لو كانت الشمس طالعةً لكان النهارُ موجوداً ، أو شرطاً ، كما في قولك : لو كان لي مالٌ لحججت ، أو ، لا شرطاً ولا سبباً ، كقولك : لو كان زيد أبي لكنت ابنَهُ ، ولو كان النهارُ موجوداً لكانتِ الشمسُ طالعةً .

والصحيح أن يقال كما قال المصنف : هي موضوعةٌ لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أيْ أن امتناع الثاني دَلَّ على امتناعِ الأول ، لكن لا لِلْعِلَّة التي ذكرها ، بل لأنَّ «لَوْ» موضوعةٌ ليكون جزاؤها مقدَّرَ الوجودِ في الماضي ، والمقدَّرُ وجودُه في الماضي يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم ، لأجل امتناع لازمه ، أي الجزاء ، لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه .

وقد يجيء جواب «لو» قليلاً ، لازمَ الوجودِ في جميع الأزمنة في قَصْدِ المتكلم ، وآيةُ ذلك أَنْ يكونَ الشرطُ مِمّا يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسبَ ، وأَلْيَقَ باستلزام ذلك الجزاء ، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير ، لأنك تحكم في الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء ، فيكون ذلك الجزاء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه ، فيلزم وجوده أبداً ، إذِ النقيضانِ لا يرتفعان .

مثالُه : لو أهنتني لأكرمتك ، فإذا(٣) استلزمت الإهانةُ الإكرامَ ، فكيف لا يستلزم الإكرامُ الإكرامَ ، ومنه قوله تعالى : «وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ» إلى قوله :

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ ، والجنى ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٢) النظر الذي نقد به الرضي كلامَ ابنِ الحاجب ، يرجع إلى التعليل الذي قاله ابن الحاجب ، ولكنه يوافقه على ما قال مِن معنى (لو) .

(٣) ط : إذا استلزم الإهانة . . .

«مَا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ(١)»، أي : لبقيت ، وقولِ عُمَرَ رضي اللهُ عنه : نِعْمَ(٢) العَبْدُ صُهَيْبٌ(٣) لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ، أي : لو أَمِنَ لأطاع، وقوله تعالى: «وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا(٤)» .

ولكـون «لـو» بمعنى الماضي وضعاً، لم يُجزم بها إلاَّ اضطراراً(٥)؛ لأنَّ الجزم من خَوَاصِّ المعرَب والماضي مبني، قال(٦):

٩٢٨ لو يَشَأْ، طار به ذُو مَيْعَةٍ * لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وزعم بعضُهم أَنَّ جزمها مطردٌ على بعض اللغات(٧) .

---

(١) لُقمان / ٢٧ ، والآية بتمامها : «وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» .

(٢) وَهِمَ ابنُ الحاجب فجعله حديثاً شريفاً في الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٢ . غير أنَّ محقق الكتاب صَوَّبَ ذلك. لكنه جعله قولاً لعمر في شرحه على الكافية ص ١٣١ . انظر الجنى الداني ٢٧٣، والأشباه والنظائر ٤/٥٢ .

(٣) صهيب الرومي ، أحد السابقين إلى الإسلام . رضي الله عنه وعن جميع الصحابة والتابعين . . .

(٤) الأنفال / ٢٣ ، ونصُّها : «وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ» .

(٥) في الشعر ، وهو مذهب ابن الشجري ، وتبعه ابنُ مالك في التوضيح ووقع له في التسهيل كلامان أحدُهما : يقتضي المَنْعَ ، والثاني ظاهرُهُ موافقةُ ابنِ الشجري ، ونَصُّ قوله في التسهيل : «والأصح امتناعُ حَمْلِ (لو) على (إنْ) .

انظر الأشباه ١/١٣٦ ، والتسهيل ٢٣٧ .

(٦) عَلْقَمَة الفَحْل (ديوانه ١٣٤) وقال البغدادي إنه لامرأة من بني الحارث بن كعب، تصف قتيلاً بالشجاعة وإنه كان يستطيع الهَرَبَ [الخزانة ٤/٥٢١ بولاق] . و (يَشَأْ) بالجزم على تشبيه (لو) بـ (إنْ) . [شرح أبيات المغني ٢/٦٦٤] ، هذا قول ابن هشام . [المغني ص ٣٥٧] .

و(يَشَا) بلا هَمْزٍ ـ كما في ديوان علقمة ـ حذفت في مثل هذا لغة [شرح شواهد الشافية ٣/٣٦ ، ٣٩] ، وعليه فلا شاهدَ فيه.

والمَيْعَة : النشاط . وذو مَيْعَة : فرس ذو نشاط . ولاحق : ضامر والآطال : جمع إطل ، وهو الخاصرة . ونهد : غليظ قوي، والخُصَل : جمع خصلة ، أي : لفيفة من الشعر.

والمعنى : لو شاء أنجاه فرس نشيط ، ضامر الجَنْبَيْنِ غليظٌ قويٌّ، له خُصَلٌ من الشَّعْر، ولكنه اختارَ الموتَ على الحياة .

والبيت في : شواهد التوضيح ١٩ ، المُوفي ١١٩ ، الأمالي الشجرية ١/١٨٧ ، الجنى الداني ٢٨٦ .

الشاهد فيه أن الجزم بـ (لو) ضـرورة .

(٧) انظر المغني ص ٣٥٧ .

قولُه : «وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً» أمَّا في نحو : لو ذات سوارٍ لطمتني[1]، ولو زيداً ضربته، فلا كلامَ في تقديرِ الفعل، وأمَّا في نحو : لو زيداً ضربت ، فينبغي أن يكون على الخِلافِ الذي ذَكَرْنَا في : إن زيداً ضربت .

وجاء في الضرورة ، شرطها : اسميَّةً ، قالَ[2] :

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ * كنتُ كالغَصَّانِ بالماء اعتصاري ٦٥٩

وهذا من باب وضع الاسمية موضعَ الفعليةِ، كما في قوله :

. . . . * . . . فَهَلَّا نفسُ ليلى شفيعُها[3] ١٦٥

قوله : «ومِن ثَمَّ قيل : لو أَنَّك. بالفتح ؛ لأنه فاعل»، هذا مذهبُ المبرد[4]، أعني تقديرَ الفِعْلِ بعدَ «لو» التي تليها «أَنَّ»، وقال السِّيرافي : إِنَّ الذي عندي : أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل، ولكن «أن» تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد «لو» لأن خبر «أَنَّ» ، إذن ، فعل ، ينوب لفظه عن الفعل بعد «لو» ، فإذا قلت : لو أَنَّ زيداً جاءني، فكأنك قلت : لو جاءني زيد.

قولُه : «انطلقت موضع منطلق» ، يعني أَنَّ[5] «أَنَّ» إذا وقعت بعد «لو» المحذوفِ

---

[1] «الخبر مشهور ، في ألفاظه اختلافٌ : أنَّ حاتماً الطائي لمَّا أقام في عَنَزَة بان قد فدى أسيراً لهم بنفسه ، غاب الرجال مرة ، وبقي هو والنساء ، نيط لبعير لهم . فقلن له : قم فافصد هذه الناقةَ ، وأخذ الشفرة فَنَحَرَها ، فلطمته امرأةٌ منهن وسَبَّتْهُ ، فقال : «لو غير ذات سوار لطمني» أي لو لطمني رجل ! . . . وحَدَّثني المازني قال : سمعت العرب تقول : «لو غير ذات سوار لطمني» . ويقول النحويون : «لطمتني» . فأخذت «غير» قول النحويين وتركت قول العرب» . [الفاضل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي سنة ١٩٥٥ ص ٤١ - ٤٢] . وانظر نوادر أبي زيد ص ٢٧٠ ، والجَنَى ٢٧٩ ، وحاشية الصبان ٤ / ٣٩ - ٤٠ ، وكتاب الأمثال لأبي عبيدالقاسم ابن سلام ص ٢٦٨ .

[2] عَدِي بن زَيْدٍ العبادي . (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيبد . بغداد سنة ١٩٦٥م) . وقد سبق تخريجُ البيتِ .

[3] البيت بتمامه :

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة * إليَّ فَهَلَّا نفسُ ليلى شفيعُها

وهو مُختَلَفٌ في نسبتِهِ ، وتقدَّمَ قبلَ قليلٍ .

[4] المقتضب ٣/٧٧ - ٧٨ ، الكامل ٣/١٤٠ . وانظر سيبويه ١/٤٧٠ بولاق.

[5] ط : ساقطة .

شرطُها، فخبرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل المقدر، لا بُدَّ له من مفسِّرٍ، و «أنَّ» لكونها دالةً على معنى التحقيقِ والثبوت: تَدُلُّ على معنى «ثبت»، فلزم أن يكون خبر «أنَّ» فعلاً ماضياً (٢٦٢/ب)، لا اسم فاعل، ليكون كالعِوَض من لفظ الفعل المفسِّر، وأَمَّا المعنى فقد ذكرنا أن «أنَّ» دَلَّتْ عليه.

وإنْ لم يكن مشتقاً، جازَ، للتعذُّر، كقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ (١) ...»، وأمّا قولُه تعالى: «يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ (٢)»، فلأن «لو» بمعنى «أنْ» المصدرية، وليست بشرطيةٍ، لمجيئها بعد فِعْلٍ دالٍّ على التمني.

ومنهم مَن لا يشترط مَجِيءَ الفعلِ في خبر «أنَّ» الواقعةِ بعدَ «لو» وإن كان مشتقاً (٣)، أيضاً، كما ذهب إليه ابنُ (٤) مالكٍ، قال الأسودُ (٥) بنُ يعفُر:

٩٢٩ هما خبآني كل يوم غنيمة * وأهلكتهم لَوَ أنَّ ذلك نافعُ (٦)

وقال كعب (٧):

---

(١) من الآية / ٢٧ سورة لقمان.

(٢) الأحزاب / ٢٠، والآية بتمامها: «يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا».

(٣) انظر ابن يعيش ١١/٩، البحر ١٩٠/٧ - ١٩١.

(٤) التسهيل ص ٢٤٠، ونَصُّ عبارته: «وإنْ وَلِيهَا (أنَّ) لم يلزم كون خبرها فعلاً، خلافاً لزاعم ذلك».

(٥) ط: قال أسود.

(٦) البيت للأسود بن يعفر، كما في الخزانة ٥٢٤/٤ بولاق.

الشاهد فيه على أنّ (أنّ) الواقعة بعد (لو) قد يجيء بِقِلَّةٍ وصفاً مشتقاً ولم يشترط أن يكون فعلاً وإنما الفعل على الأكثر.

(٧) أي كعب بن زهير (شرح قصيدة بانت سعاد للإمام التبريزي، تحقيق ف. كرنكو ص ١٥).

قصيدة البردة بشرح أبي البركات ص ٩٥، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام جـ أ ص ٦١٩، الصاحبي ص ٣٠١، الخزانة ٥٢٦/٥ بولاق.

و(أكرم بها): أي ما أكرمَهَا. والخُلَّة هنا الصديقة، وأقول: (هنا)؛ لأنَّ (الخُلَّة) في اللغة مصدرٌ بمعنى الصداقة. «والمراد منه هنا الصديقة، إمَّا من باب ذكر المصدر وإرادة الوصف منه كرجلٍ عدلٍ بمعنى عادل، وإمَّا من باب حذف المضاف أي ذات صداقة، وإمَّا من باب المبالغة بجعل سعاد عينَ الصداقة، وهذا أجود =

٩٣٠ أَكْرِمْ بها خُلَّةً لو أنها صدقت * موعودَها، أو لو أَنَّ النصحَ مَقبولُ

ومع هذا ، فلا شَكَّ أَنَّ استعمالَ الفعلِ في حَيِّزِ[1] خبر «أَنَّ» الواقعة بعد «لو» أكثر وإن لم يكن لازماً[2] .

وإذا حصل الفعل، فالأكثرُ كونُه ماضياً، لكونه كالعِوَضِ من شرط «لو» ، الذي هو الماضي، وقد جاء مضارعاً، قالَ[3] :

٩٣١ تَمُدُّ بالأعناق أو تلويها * وتشتكي لو أننا نُشكيها

= من الأولَيْنِ ، وعلى كلٍ يكون التمييز نفسَ المنسوب إليه، إِذِ المعنى أَكْرِمْ بصديقةٍ هي سعاد، ويجوز أن تبقى الخُلَّة على مصدريتها بمعنى الصداقة وحينئذ يكون التمييز متعلقَ المنسوب إليه لا نفسه إذ المعنى أكرِمْ بصداقَتِها. . .»

[حاشية على شرح بانت سعاد ١/٦٣٣].

والفعل (صدق) يكون لازماً ومتعدياً، يقال:

صدق في حديثه ، وصدق الحديثَ ، إذا لم يكذب .

و(موعودها) فيه ثلاثة أوجه أحدُهـا : أن يكون اسمَ مفعولٍ على ظاهره ، ويكون المراد به الشخص الموعود، وأراد به نفسها. والثاني : أن يكون كذلك ، ويكون المراد به : الشيء الموعود به، وأراد به وصالها. والثالثُ : أن يكون مصدراً كالمعسور والميسور، أي : الوعد .

الشاهد فيه لِمَا تَقَدَّم قبلَه في بيت الأسود بن يعفر .

(١) ط : ساقطة .

(٢) في د : ومع هذا ، فلا شك أَنَّ استعمال الفعل في مثل هذا المقام أغلب وأكثر .

(٣) لم أَهتدِ إلى قائله . والبيت أورده ابنُ جِني في الخصائص ٣/٧٧ بدون نِسبةٍ، وهو في الخزانة ٤/٥٣٠ بولاق ، بلا نسبة أيضاً. وفي اللسان (شكا ٢/٣٥٠ ط . الخياط)، كما يلي :

«تَمُدُّ بالأعناق أو تَثْنيها
وتشتكي لو أننا نُشكيها
مَسَّ حوايا قلّما نُخفيها»

وهو في الأضداد للأصمعي ص ٢٠٨ [ضمن ثلاثة كتب ، هو أحدها ، والاثنان : السِّجستاني ، وابن السِّكِّيت . نَشَرَها د. أوغست هفنر دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٩١٢ م]. وفيه : تَلْويها بدل تَثْنيها .

الشاهد فيه على أنّ مجيء المضارع خبر (أَنَّ) الواقعة بعد (لو» قليل، والكثير الماضي . وجوابُ (لو) محذوفٌ دَلَّ عليه (تشتكي)، وبعده : مَسَّ حوايا قلّما نُخفيها .

وجواب «لو» إمّا فعل مجزوم بلم، نحو : لو ضربتني لم أضربك، أو ماضٍ في أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللامُ قليلاً .

وإن وقعت «لو» مع ما في حَيِّزها صلة، فحذف اللام كثيرٌ ، نحو : جاءني الذي لو ضربته شكرني، وذلك للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيوله، كقـوله تعـالى : « وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ » إلى قوله : «مَّا نَفِدَتْ(1)» ، ولا يكون جواب «لو» اسميةً(2)، بخلاف جواب «إنْ» ؛ لأنَّ الاسميةَ صريحةٌ في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمونُ جوابِ «لو» مُنْتَفٍ ممتنعُ، كما ذكَرْنَا .

وأمّا قولُه تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ(3)» ، فلتقدير القَسَم قبل «لـو» وكون الاسمية جواب القسم لا جواب «لو» ، كما في قوله تعالى: «وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ(4)» ، وقولِه تعالى: « كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ(5)» ، وجواب القسم سادٌّ مَسَدَّ جوابِ «لَوْ» .

وذهب جار الله(6) إلى أنَّ الاسميةَ في الآية جواب «لو» ، قال: وإنما جُعِل جوابها اسمية ، للدلالة على استقرارِ مضمونِ الجزاءِ .

---

(1) لُقمان / ٢٧ ؛ والآيةُ بتمامها : «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» .

(2) مع الرضي : أبو حيَّانٍ [البحر ١/٣٣٥] ، وابن مالك [التسهيل ٢٤١] .

(3) البقرة / ١٠٣ ، ونصُّها : «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» .

(4) الأنعام / ١٢١ ، والآيةُ بتمامها : «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» .

(5) التكاثر / ٥ ، ٦ .

(6) الزمخشري . وذكر هذا في تفسيره الكشاف جـ١ ص ٨٦ . هذا ، وقد سبق الزمخشريَّ في جواز وقوع جواب (لو) جملةً اسميةً مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ [المشكل ١/٦٦].

ومِمَّن تابع هذين : أبو البقاء [التبيان ١/١٠١]، وكمال الدين الأنباري [البيان ١/١١٦] ، وابن هشام في أحد قوليه [المغني ص ٣٥٩] .

[اجتماعُ الشَّرْطِ والقَسَم ، وأحكامُهما]

قولُه : «وإذا تقدم القسم أَوَّلَ الكلامِ على الشرط، لزمه الماضي(١) لفظاً أو معنىً، وكان الجواب للقَسَم لفظاً، مثل: والله إن أتيتني أو إن لم تأتني : لأكرمنَّك(٢)، وإن توسط بتقدم الشرط أو غيره ، جازَ أن يعتبر، وأن يُلْغَى ، كقولك: أنا والله إن تأتني آتك وإن أتيتني لآتينك، وإن أتيتني فوالله لآتينك، وتقدير القسم كاللفظ به، مثل : لَئِنْ أُخْرِجُوا (٣) «و : وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ (٤) . . . ».

اعلم أَنَّ القَسَم إذا تقدَّم على الشرط، فإما أن يتقدم على القَسَم، ما يطلب الخبر ، نحو : زيدٌ واللهِ إن أتيته يأتِك، وإنَّ زيداً واللهِ إن أكرمته يُجازِك، أَوْ لا يتقدم، والأول قد يجيء الكلامُ عليه في قوله : وإن توسط يتقدم الشرط . . . وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خَبَر، بدليل قولِهِ : أَوَّلَ الكلامِ .

فنقـول :

إذا تقدم القسم أَوَّلَ الكلامِ ، ظاهراً أومقدَّراً، وبعدَهُ كلمةُ الشرطِ سواءٌ كانت «إِنْ» أَوْ «لـو» أَوْ «لـولا»، أو أسماء الشرط، فالأكثرُ والأَولى : اعتبارُ القَسَمِ دون الشرطِ، فيجعل الجواب للقسم ويُستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مَقـامَهُ أَمَّا في «إِنْ» فكقـوله تعـالى: « لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ(٥)، الآية، وأَمَّا في «لو» فكقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ(٦)»، وقوله تعالى: «لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ(٧)، وتقول :

---

(١) د ، ط : المضي .

(٢) ط : لأكرمتك .

(٣) الحشر / ١٢ والآية بتمامها : «لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ » .

(٤) من الآية ١٢١ / الأنعام .

(٥) من الآية ١٢/ الحشر .

(٦) من الآية ١٠٣ / البقرة .

(٧) التكاثر / ٥ ـ ٦ .

والله أن لوجئتني لجئتك ، واللام جواب القسم ، لا جواب «لو» ولو كانت جواب «لو» ، لجَازَ حَذْفُها ، ولا يجوز في مثله ، وكذا تقول : والله لو جئتني ما جئتك ، ولا تقول : لما جئتك ولو كان الجواب لِلَوْ ، لَجَازَ ذلك ، و (أَنْ) التي بين «لو» والقَسم عند سيبويه⁽١⁾ : مُوَطِّئة كاللام قبل «إنْ» ، وقبل أسماء الشرط ، وعند غيره زائدةٌ ، وأما في «لولا» فتقول : والله لولا زيد لضربتك ، قال⁽٢⁾ :

٩٣٢ والله لولا شيخنا عَبَّادُ * لَكَمَرونا اليومَ أَوْ لَكَادُوا

واللام جواب القسم ، لا جواب «لولا» ولذا لم يجز حذفها .

وأَمَّا في أسماء الشرطِ فكقوله تعالى : «وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ» ، إلى قوله : «لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ⁽٣⁾» وقوله : «لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ⁽٤⁾» .

ويجوز قليلاً ، في الشعر : اعتبارُ الشرطِ وإلغاءُ القَسم مع تصدُّره ، كقول الأعشى⁽٥⁾ :

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥٥ بولاق .

(٢) لم أهتد إلى قائله . وهذا رجزٌ ، وحاصل معناه أنّ قوماً تبارَوْا في عظم الكَمَر ، جمع كمرة ، وهي رأس الذَّكَر ، فيقول هذا الراجز : إنّ واحداً من كبارنا اسمه عَبَّاد هو الذي جَعَلَنا نغلبهم ولولاه لغلبونا

الخزانة ٤/ ٥٣٠ بولاق ، الاقتضاب ٤١٥ ؛ وفيه : لكمرونا عندها أو كادوا بدل لكمرونا اليوم أو لكادوا .

الشاهد فيه أنّ اللاّمَ في (لكمرونا) في جواب القسم لا في جواب (لولا) عملاً بالقاعدة حينما يجتمع شرط وقَسَم .

(٣) آل عمران / ٨١ ، والآية بتمامها : «وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ» .

(٤) الأعراف / ١٨ ، ونصُّها : «قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ» .

(٥) شعر الأعشى ص٨٢، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٢ الخزانة، ٤/ ٥٣٤. ٥٤١، ٥٤٧ بولاق العيني ٣/ ٢٨٣ و ٤/ ٤٣٧ .

٩٣٣ لَئِن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ * لا تُلْفِنا عن دماء القوم نَنتفلُ(١)

وقـــال(٢)

٩٣٤ لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا

وقـــال(٣) :

٩٣٥ حلفت(٤) له : إن تُدلجِ الليلَ(٥) لا يَزَلْ * أمامَكَ بيتٌ من بيوتي سائرُ

وأَمَّـا لو عُكِسَ(٦) الأمـرُ ، يعني تَقَـدَّمَ الشرط على القَسَم ، فالـواجبُ : اعتبارُ الشرطِ ، ولك بعد ذلك إلغاء القَسَم نحو : إن جئتني والله أكرمْك ، واعتباره مع اعتبار الشرط نحو : إن جئتني فوالله لأُكرِمَنَّكَ .

وتعليلُ هذه الأحكام مبنيٌّ على مقدمة ، وهي أَنَّ أداتَيْ القَسَمِ والشرط : أصلُهما التصدُّر ، كالاستفهام ، لتأثيرِهما في الكلام معنىً ، ثم إِنَّ كُلًّا منهما لِكَثرة استعمالِهم له ، وبُعْدَهما (٢٦٣/أ) عَمَّا يؤثران فيه ، أي جوابهما ، قد يسقط عن درجة تصدُّره على

---

(١) ومُنِيتَ : ابتُليت ، والانتفال : الجُحود . أي : لم ننتفل مِن قَتْلِنا قومَكَ ، ولم نَجْحَدْ.
الشاهد فيه أنه يجوز بقِلةٍ في الشِّعر أن يكون الجوابُ للشرط مع تأخُّره عن القَسَم ، فإنَّ لامَ (لَئِنْ) موطئة للقسم ، وقوله (لا تلفنا) جواب الشرط دون القسم .

(٢) بعض بني عقيل . الخزانة ٤/٣٥٨ بولاق ، الهمع ٢/٤٣ ؛ وفيه : «وجوَّز الفَراء وابنُ مالكٍ جَعْلَ الجواب للشرط وإن تأخر ، كقوله : لئن كان. . .» ، العَيْني ٤/٢٣٨ ، معجم الشواهد ١/٤١٩ . الشاهد فيه أنه جاء (أصُمْ) جواباً مجزوماً لِـ (إِنْ) الشرطية بعد تقدم القَسَم المشعر به اللام الموطئة وهو قليلٌ في الشعر.

(٣) أنشده القاسم بن معن عن بعض العرب ، هكذا قال البغدادي نقلاً عن الفراء .
الخزانة ٤/٥٤٠ بولاق ، معاني القرآن للفراء ١/٦٩ ، المقرّب ١/٤٤ ، شرح جُمَل الزجاجي ١/٥٢٩ ، ٢/١٩٩ .
وأراد بالبيت جماعة من أقاربه أو أهله ، يسيرون أمام المخاطب يحرسونه .
الشاهد فيه أنه جزم (لا يزل) في ضرورة الشعر بجعله جوابَ الشرط ، وكان القياس أن يرفع ويجعل جواباً للقسم .

(٤) ط : حقلـت .

(٥) ط : ليـــل .

(٦) د ، ط : انعكـس .

جوابه، فيلغى باعتباره، أي : لا يكون في الجوابين علامتاهما، أمَّا الشرط فنحو : آتيك إن تأتِني، وأمـا القسَم فنحـو : زيد والله قائم، وزيد قائم والله، فيضعف أمرهما(١)، فلا يكون لهما جوابٌ لفظاً، وأمَّا من حيث المعنى، فالذي يتقدم على الشرط جوابُـه، وكذا ما يتقدم على القسَم أو يتخلله القسَم، لكن القسَم أكثرُ إلغاءً من الشرط، لأنـه أكثـر دَوَرانـاً في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نيَّةٍ، لِتمرُّنِ ألسنتهم عليه، وسمَّاه لغواً فقال تعالى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ»(٢) .

وأيضاً، تأثيره في الأصل، في معنى الجواب : أقلُّ من تأثير الشرط في جوابه؛ لأنَّ القسمَ مؤكدٌ للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يَتِمُّ معنى الكلام بدونه، والشرط موردٌ في جوابه معنىً لم يكن فيه، وهو التوقيف(٣)، فكانت أداة القسم أَلْيَقَ بالإلغاءِ عن جوابـه من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القَسَم عن الجواب مع إمكان أن لا يُلْغَىٰ، بخلاف الشرطِ، تقول: أنا والله أكرمك، بالإلغاء، وقد أمكنَكَ أن تعتبره فتقـول: لأكرمنك، ولا تقول: أنا إن لقيتني أكرمُكَ بالرفع على أن «أكرمك» خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة، بل تقول : أكرمْك باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ولهذا حُمِل قوله(٤) :

إنكَ إنْ يُصـرع أخـوك تصـرع ٥٨١

على التقديم والتأخير(٥)، لضرورة الشِّعرِ.

---

(١) م : فيضعف أمرهما، ويصيران بحيث لا جواب لهما .

(٢) المائدة / ٨٩، والآية بتمامها : «لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيْمَـٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَـٰنَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»

(٣) يَقْصِد أن حصول الجواب متوقفٌ على حصول الشرطِ .

(٤) عَمرو بن خُثارِم البَجَلي أو جَرير بن عبدالله البجلي، وهذا الرجز تقدَّمَ غيرَ مرَّةٍ .

(٥) هذا على مذهب سيبويه ١/٤٣٨ بولاق، والتقدير عنده : إنك تُصرعُ إن يُصرَعْ أخوك . والجواب محذوف. وأما على مذهب المبرد، فإنه على إرادة الفاء. [المقتضب ٢/٧٠ الطبعة الأخيرة]. وانظر النحو الكوفي ص ١٢٠، وضرائر الألوسي ص ١٧١، والإيضاح في شرح المفصّل ٢/٢٤٥ .

فإذا تقـرَّرت هذه المقدمةُ، قلنا : إذا تقدم القسم على كلمات الشرط، فاعتبار القَسَم أَولى، لتَقَوِّي القسم بالتصدُّر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط .

ولا استدلالَ للكوفيين على أَنَّ إِعمالَ الأول في باب التنازع أَولى، لأنَّ الأول ، وإن كان بَعُدَ من الثاني ، إِلَّا أَنَّ هذا البعيد تقوَّى بالتصدُّر الذي هو حَقُّهُ وأصلُه ، والقريبُ ضعيفٌ بالتوسُّطِ الذي هو خِلافُ وضعه وأصلِه .

وجاز ، قليلاً بالنظر إلى ضعف القَسَم في نفسه، كما ذَكَرْنَا: أن يُرَجَّح الشرط فيعتبر ، لأجل كونه أقرب إلى الجواب، ويلغى القَسَم ، كما مَرَّ في قوله[1] :

لَئِنْ مُنيت بنا عن غِبِّ معركةٍ . . . البيت **٩٣٣**

وإذا تقدم الشرط على القسم ، وجب اعتباره ، لتقوِّيه بالتصدُّر مع كونه في الأصل أقوى من القسم ، ويجوز لك بعد هذا : اعتبار القسم لإمكانه، نحو: إن أتيتني فوالله لآتينَّك، فالقَسَم وجوابُهُ: جوابُ الشرطِ .

ويجوز إلغاءُ القَسَم لِتوسُّطِهِ كما ذَكَرْنَا: أنه قد يلغى لِضعفه مع إمكان اعتباره، فتقـول : إن أتيتني واللهِ آتِـكَ، فآتِكَ جوابُ الشرطِ، والشرطُ وجوابُه[2] دالٌّ على جوابِ القَسَم وسادٌّ مَسَدَّهُ .

وأَمَّا إذا تقدم «لو» و «لولا» على القَسَم، فالواجبُ إلغاءُ القَسَمِ ، لأنَّ جوابَهما لا يكون إلَّا جملةً فعليةً خبريةً، ولا يَصِحُّ أن يكون جملة قَسَميةً، تقول: لو جئتني والله ، لأكرمنك، ولولا زيد والله لضربتك .

قوله : «وإن تَوَسَّطَ»، أي القَسَم، قوله: «بتقدم الشرط»، قد ذكرناه، قوله: «أو

---

[1] (١) الأعشى . والبيت بتمامه :

لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تُلْفنا عن دماء القوم ننتَفل

وقد تقدم البيتُ قبلَ قليلٍ .

[2] (٢) م : والشرط وجوابه سادٌّ مَسَدَّ جوابِ القَسَم .

غيره» يعني طالب الخبر، كالمبتدأ بلا ناسخٍ أو مع الناسخ، جاز أن يعتبر القَسَم وأن يلغى، سواءٌ تقدم على الشرط أو تأخر عنه، فإن تَقَدَّمَ مع الإلغاء[1] فنحو: أنا والله إن أتيتني آتِك، ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط، وجواز اعتباره، لتقدم المبتدأ عليه فالجملةُ الشرطية مع الجواب خبرُ المبتدأ، والقَسَمُ لغوٌ، كما في: زيدٌ واللهِ يقوم.

وتقول مع الاعتبار: أنا والله إن تأتني لآتينَّك، اعتبرته نظراً إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القَسَمية مع جوابها خبرَ المبتدأِ فهو كقولك: زيدٌ والله ليقومَنَّ.

وهذا كُلُّه بناءً على ما تَقَدَّمَ مِن أنه، لضعفه، قد يُلغى مع إمكان الاعتبار، إذا كان هناك لجوابه طالبٌ آخَرُ.

وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء[2]، فنحو: أنا إن أتيتني واللهِ آتِكَ، ألغيته لتقدم طالبين للجواب عليه، أعني المبتدأ، والشرط.

وتقول مع الاعتبار: أنا إن أتيتني فوالله لآتينَّك، جعلت الجملة القَسَمية مع جوابها جوابَ الشرطِ، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ.

وإن تَوَسَّطَ القَسَم بتوسط غير الشرط، أي طالب الخبر عليه، ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القَسَم ولا متأخر عنه، فإن كان الخبر جملةً، جاز أن يعتبر القسم وأن يُلغى نحو: أنا والله لأقومنَّ، وأنا والله أقوم.

وإن كان الخبر مفرداً، وجب إلغاءُ القَسَم لاستحالةِ اعتباره، لأنَّ جواب القسم لا يكون إلَّا جملةً، وذلك نحو: أنا واللهِ قائمٌ.

وعلى هذا، لا يَحْسُنُ إطلاقُ قَوْلِ المُصَنِّفِ[3]: وإن توسط بتقدم غير الشرط، جاز اعتباره وإلغاؤه.

---

(١) د: فإن تقدم فمع الإلغاء، نحو...

(٢) د: فمع الإلغاء، نحو...

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٢٥، وشرحه على الكافية ص ١٣١، والفوائد الضيائية ٢/٣٨٥.

وطريق الحصر أن نقول :

القَسَم إِمّا أن يتقدم أَوَّلَ الكلامِ ، أو يتوسطه ، أو يتأخر عنه ، فإن تقدَّم ، وجب اعتباره ، سواءٌ وَلِيَهُ الشرطُ نحو : والله (٢٦٣/ب) إن أتيتني لآتينَّك ، أَوْ ، لا ، نحو: والله إني آتيك .

وإن توسط الكلام ، فَإِمَّا أن يتقدَّم عليه الشرطُ ، أَوْ ، لا ، فإِنْ تَقَدَّم عليه وَجَبَ اعتبارُ الشرطِ ، وجاز إِلغاءُ القَسَم واعتبارُهُ ، سواءٌ تَقَدَّمَ على ذلك الشرط طالبُ خَبرٍ ، نحو: أنا إن أتيتني فوالله لآتينَّك ، وأناإن أتيتني والله آتِك ، أو لم يتقدم عليه ذلك نحو : إن أتيتني فوالله لآتينَّك وإن أتيتني والله آتِكَ .

وإن لم يتقدمِ الشرطُ على هذا القَسَم المتوسط ، فإِمّا أن يتأخَّرَ عنه الشرطُ أَوْ، لا ، فَإِنْ تَأَخَّرَ ، فإن اعتبرتَ القَسَمَ ألغيتَ الشرطَ ، نحو : أنا والله إن أتيتني لآتينَّك ، وإن ألغيتَهُ اعتبرتَ الشرطِ نحو: أنا والله إن تأتني آتِكَ ، وإن لم يتأخَّرْ عنه الشرطُ ، فإن جاء بعد القَسَم جملةٌ جازَ اعتبارُه وإِلغاؤه ، نحو: أنا واللهِ لآتينَّك ، وأنا والله آتيك ، وإن جاء بعده مفرد وجب إِلغاؤه نحو : أنا واللهِ قائمٌ .

وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إِلغاؤه نحو : أنا قائم والله ، وإن أتيتني آتك والله .

هذا ، وكل موضع قلنا إنَّ «إِنْ» وما تضمَّن معناها من الأسماء فيه مُلغاة ، أي لا جواب لها ظاهراً ، فالأَولى أن لا تعمل ظاهراً[1] في الشرط أيضاً ، كما ذكرناه في الجوازم ، فَيَقِلُّ نحو: أجيئُكَ إِنْ تجِئْني ، ووالله إِنْ تجِئْني لأكرمنَّك .

وقد جاء ذلك في الشِّعر ، كقوله[2] :

---

(١) يعني بأن يكون فعل الشرط ماضياً ، أو مضارعاً مَنفياً بِـ (لـم) فلا يكون لها أثرٌ ظاهرٌ فيه .

(٢) الشَّنْفَرَىٰ (لامية العرب ص ٤٥) .

الخزانة ٤/٥٤١ بولاق ، العيني ٣/٢٦٩ ، الهمع ٢/٣٠ .

والطارق : القادم بالليل . والكاف في (كما) للتشبيه ؛ أي : كهذا .

=

٩٣٦ فإِنْ يَكُ من جِنٍّ لَأبرحُ طارقاً * وإنْ يَكُ إِنساً، ماكَهَا(١) الإنس تفعلُ

وقولِـــهِ(٢) :

٩٣٧ فإن تبتئس بالشَّنفرىٰ أُمُّ قَسْطَلٍ * لَمَا اغتبطت بالشَّنفرىٰ قبلُ أطولُ

وقولِـــهِ(٣) :

لئن تكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكم * لَيعلم ربي أن بيتيَ واسعُ ٨١٤

وقولِـــهِ(٤) :

٩٣٨ إِمَّا تَرَيْنا حُفاةً لا نِعالَ لنا * إنا كذلك ما نَحْفَى ونَنْتَعِلُ

= الشاهد فيه أن أداة الشرط إذا لم يكن لها جوابٌ في الظاهر يجب أن يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنىً، نحو : أكرمك إن أتيتني ، أو معنىً فقط؛ نحو : أكرمك إن لم تقطعني، وقد يجيء في الشعر مستقبلاً كهذا البيت مع أنه لا جزاء لها في الظاهر وهو خاصٌ بالشِّعْر.

(١) ط : لها بدل : ماكهـا .

(٢) الشَّنفرى (لامية العرب ص ٢٦) ، الخزانة ٤/٥٤٤ بولاق . وتبتئس : تحزن ، والقسطل : الغبار ، وأم قسطل : اسمٌ للحرب؛ لأنها تثير الغبار، واغتبطت : فرحت .

الشاهد فيه أنَّ وقوع المضارع شرطاً لِـ (إنْ) التي لا جواب لها في الظاهر ضرورةٌ، والقياسُ : فإن ابتأست . وجملة (لَمَا اغتبطت) جواب قَسَم مقدر، ودليلٌ على جواب الشرط المقدَّر.

(٣) الكميت بن معروف، وهو غير الكميت بن زيد صاحب الهاشميات . وسبق تخريجُ البيتِ .

(٤) الأعشى ، والبيت من معلقته المشهورة (ديوانه ١٤٧ بيروت، بلا تاريخ) ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٢٧ ؛ وفيه : «أي إِنْ تَرَيْنَا نتبذّل مرّةً، ونتنعم أُخرى ، فكذلك سبيلنا. وقيل : المعنى إن ترينا نستغني مرة، ونفتقر مرةً. وقيل: المعنى إن تَرَيْنَا نميل إلى النساء مرةً، ونتركُهُنَّ أخرى. وحذف الفاء لعلم السامع، والتقدير: فإنا كذلك نحفى وننتعل. و(ما) زائدة للتوكيد».

قال البغداديُّ في الخزانة ٤/٥٤٥ بولاق : «ولم يصب التبريزي، وشارحُ جمهرةِ أشعار العرب في قولهما: حذف الفاء لعلم السامع، والتقدير : فإنا كذلك نحفى وننتعل».

وجَعَلَ «إنا كذلك» جوابَ قسَمٍ مقدَّرٍ، ودليلاً على جواب الشرط المقدر بدليل عدم اقترانها بالفاء.

وانظر الأمالي الشجرية ٢/٢٤٦ ، ٣٤٥ .

الشاهد فيه أن مجيء الشرط (تَرَيْنَا) مضارعاً ضرورة والقياس: إِمَّا رأيتنا. ولام الموطئة مقدرة قبل إنْ.

فقول المصنف(١): لزمه الماضي لفظاً أو معنىً ليس على الإطلاق، والأولى أن يقول: الأكثرُ كَوْنُهُ ماضياً لفظاً أو معنىً ، ويعني بالمعنى، نحو : إِنْ لم تَزُرْني لأزورنَّك .

وقد تَبيَّنَ ، أيضاً ، أنَّ قوله : وكان الجواب للقَسَم لفظاً، ليسَ بِحَتْمٍ ، بل قد يَجِيءُ الجواب للشرطِ ، كقوله(٢) :

لئن مُنيت بناعن غِبِّ معركةٍ . . . البيت ٩٣٣

ثُمَّ اَعْلَمْ أنه لو وقع جواب القَسَم المتقدم على «إِنْ» الشرطية، وما تضمَّن معناها : فعلاً ماضياً، نحو لفَعل، وما فعل، وإن فعل(٣)، فالمراد(٤) الاستقبال ، لكونه سادًّا مَسدَّ جواب الشرط، قال الله تعالى : «وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ»(٥)، و : «وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ(٦) مِّن بَعْدِهِ»(٧) و : «وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا» إلى قوله : «لَّظَلُّوا(٨)» .

قوله : «وتقدير القسم كاللفظ به» ، أي القَسَم المُقدَّر كالملفوظ به ، سواءٌ كان

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٨ .

(٢) الأعشى . والبيت بتمامه :

لئن مُنِيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ ✱ لا تُلْفِنا عن دماء القوم نَنتفِلُ

وقد تقدَّم هذا الشاهدُ غيرَ مرَّةٍ.

(٣) على اعتبار (إن) نافية .

(٤) ط : والمراد .

(٥) البقرة / ١٤٥ ، والآية بتمامها : «وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ» .

(٦) قوله : «من أحد من بعده» ليس في ط .

(٧) فاطر / ٤١ ، ونصُّها : «إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا» .

(٨) الروم /٥١ ، والآية بتمامها: «وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ» .

هناك لام موطِّئة، كما في قوله: «لَئِنْ أُخْرِجُواْ (١) . . .»، أو لم تكن، كما في قوله: «وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ (٢)»، وقال بعضهم (٣) إنَّ قوله: «إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» جواب الشرط، والفاءُ مُقدَّرة (٤)، ولم يُقدِّرْ قَسَماً.

وهو ضعيفٌ (٥)؛ لأنَّ ذلك إنما يكون لضرورة الشِّعْرِ، كقوله (٦):

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها * ٦٩١

---

(١) الحشر / ١٢، ونصُّها: «لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ».

(٢) الأنعام / ١٢١، والآية بتمامها: «وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ».

(٣) الحَوْفي. [البحر المحيط ٤/٢١٣].

(٤) ط: مقدَّر.

(٥) قال أبو حيان: «وهذا الحَذْفُ من الضرائر، فلا يكون في القرآن، وإنما الجوابُ محذوفٌ و(إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف، التقدير: والله إن أطعتموهم. . . [البحر ٤/٢١٣].

(٦) كعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨ ط. سامي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م). وقد تقدَّمَ تخريجُ البيتِ، وقلنا إنَّ البيتَ، يُنْسَبُ في كتب النحو إلى عبدالرحمن بن حسّان بن ثابتٍ. وهو بتمامه:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها * والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الله مِثْلانِ

[تَقَدُّمُ هَمْزَةِ الاستفهامِ على أدواتِ الشَّرْطِ]:

وأَمَّا إذا تقدمت(١) همزةُ الاستفهامِ على كلمة الشرط، سواءٌ كانت تلك الكلمة اسماً جازماً، كَمَنْ، وما، وأين، ونحوها، أَوْ حَرْفاً كإِنْ، ولو، فالجزاء لتلك الكلمة، والاستفهامُ داخلٌ على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما كجملةٍ واحدة، نحو: أَمَن يضربْك تضربْه، بجزم تضرب، وكذا: أَلَوْ ضرَبك لضربته، وكذا: أَئِنْ تأتِني آتِك، بالجَزْمِ.

ويونس(٢) يرفع الجزاء، لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كَلِم الاستفهام، بل يقول: مَن إِنْ أضربه يضربني، بالجزم لاغير، اتِّفاقاً؛ لأَنَّ الهمزةَ هي الأَصلُ في باب الاستفهامِ.

ويقول في الهمزة: أَئِن أتيتني آتيك، بتقدير: أآتيك إن أتيتني، وكذا: أَمَن تزره يكرِمُك، بالرفع.

والحَقُّ هو الأول، أَعني مذهب سيبويه(٣)؛ لأَنَّ كلمات الشرط، إنما تُلغى إذا تَقَدَّم عليها مايستحق الجواب، على ما مَضىٰ، وههنا ليس كذلك، فالأَولى أن يُجْعَلَ الجوابُ للشرط، ويُجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً، كدخول الموصولِ عليهما معاً، نحو: جاءني الذي إن تأتِه يشكرْك، بِجَزْمِ يشكرك.

والدليلُ عليه قولُه تعالى: « أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ »(٤)، والفاء في «فهم»

---

(١) ط: تقدم.

(٢) الكتاب ١/٤٤٣ - ٤٤٤ بولاق. وانظر البحر ٦/٣١٠ - ٣١١.

(٣) الكتاب ١/٤٤٣ - ٤٤٤ بولاق.

(٤) الأنبياء / ٣٤، والآية بتمامها: «وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ».

لجواب الشرط، وفي «أفإن» للسببيَّة، ولو كان التقدير: أَفَهُمُ الخالدون، لم يقل: فإن متَّ، بل كان يقول: أئن مِتَّ فهمُ الخالدون، أي: أَفَهُم الخالدون إنْ(١) مِتَّ، والأَصْلُ عَدَمُ الحُكْمِ بزيادةِ الفاءِ(٢).

وأَمَّا الهمزةُ الداخلةُ على «إذا» فهي في الحقيقة داخلةٌ على ماهو في موضع الجزاء، لأنه ليس بجزاء، كما مضى في الظروف المَبْنِيَّة(٣)، بل هو(٤) موضوعٌ موضعَ الجزاء لغرضٍ(٥) ذكرته(٦) هناك، فليست «إذا» إذَنْ، مع جملتيها، كإنْ مع جملتيها، بل مرتبةُ جزائِها التقدُّمُ، من حيث المعنى، على «إذا» لأنه عاملُها، كما تبيَّن في الموضعِ المذكور، فالاستفهام داخلٌ في الحقيقة عليه.

فمِن ثَمَّ لم تأتِ الفاءُ في قوله تعالى: «... أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ(٧) خَلْقًا جَدِيدًا(٨)»؛ لأنَّ التقديرَ: أئنا لفي (٢٦٤/أ) خَلْقٍ جديد إذا مِتْنا.

ولهذا كثيراً ما يُكَرَّر الاستفهامُ في «إنّا» نحو قوله: «أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ(٩)»، لِطُول الكلام وبُعْدِ العهد بالاستفهام حتى يُعْلَمَ أَنَّ حَقَّ الاستفهام أن يدخل على ماهو في موضع الجواب، كما كرر قوله: «فلا تحسبنَّهم» بعد قوله: «لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ(١٠)...» لما طال الكلام، والفاء في «فلا تحسبنهم» زائدة(١١).

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٨٤.

(٢) انظر البرهان ٢/٣٦٧، بدائع الفوائد ١/٤٩.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) ط: ساقط.

(٥) ط: لعـرض.

(٦) د، ط: ذكرناه.

(٧) ط: «لفي خلق جديد»، وهو تحريف.

(٨) الإسراء/ ٤٩، والآية بتمامها: «وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا».

(٩) الصافّات/ ٥٣.

(١٠) آل عمران/ ١٨٨، ونصُّها: «لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

(١١) انظر البحر ٣/١٣٨، المشكل ١/١٧٠.

والعامل في «إذا» قوله «لَمَدِينُون» مع أَنَّ في أوله همزة الاستفهام، و «إِنَّ»، ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدَهما فيما قبلهما، وذلك للغرض المذكور فيما تقدم، فهو مثل قولك: أَمَّا يومَ الجمعة فإِنَّ زيداً قائمٌ، «انتصاب» «يوم» بقائم، على الصحيح، على مايَجيء مع كونه خبراً، لإنَّ؛ لِغَرَضٍ أَذْكُرُهُ هناك(١).

[دُخُولُ الشَّرْطِ على الشرط]:

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الشرط إِذا دخل على الشرط، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه، جزاءً للأول، فلابُدَّ من الفاء في الأداة الثانيةِ، لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء، تقول: إن دخلت الدار فإِنْ سلَّمت فلك كذا، وإِن سألتَ فإن أعطيتك فعليَّ كذا؛ لأن الإعطاء بعد السؤال.

وإن قصدتَ إِلغاء أداة الشرط الثاني، لتخلّلها بين أجزاء الكلام، الذي هو جزاؤُها معنىً، أَعني الشرطَ الأولَ مع الجزاء(٢) الأخير فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاءٌ، كقوله(٣):

٩٣٩ فإن عثرتُ بعدها، إن وَأَلَتْ* رِجليَ(٤) من هاتا فقُولا: لا لَعاً

فهو بمنزلة: والله إن أتيتني لآتِينّك، فثاني الشرطين لفظاً: أولهما معنىً.

---

(١) يأتي تفصيلُ ذلك في الحديث عن (أَمَّا) بعد قليلٍ.

(٢) ط: الجواب.

(٣) هذا من مقصورة ابن دُرَيْدٍ المشهورة. (شرح مقصورة ابن دريد ص٣٣، للصاوي مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٩٥١م).
الخزانة ٤/٥٤٨ بولاق، المغني ص٨٠١؛ وفيه: «وَأَلَتْ: نجت، لعاً: كلمة تقال للعاثر دُعاءً له بالسلامة من عثرته، والمعنى: إن نجوت من هذه القِصة، ثم إن عثرت ثانية فقولا لي: لا لعاً؛ أي: لا نجاة».
الشاهد فيه أنه إِنْ دَخَلَ الشرط على شرط من دون فاء، كان الجواب للشرط الأول، وكان الشرط الأول مع جوابه جوابَ الشرط الثاني، والتقدير: إن وألت نفسي فإن عثرت بعدها فقولا: لا لعاً.

(٤) م، ط: نفسي.

ومثله: إِن تُبتَ(١) إن تذنب: تُرحم، أي: إن أذنبت فإن تبت(٢) تُرحم، وكذا إن كان أكثر من شرطَيْنِ، نحو: إن سألت إن لقيتني إن دخلت الدار: أعطيتك، أي: إن دخلت الدار فإن لقيتني فإنْ سألتني أعطيتك، فقولك فإِن سألتني مع الجزاء: جواب: فإن لقيتني، وقولك: فإن لقيتني مع جزائه جواب: إن دخلت، . . . وعلى هذا فَقِسْ، إن كان أكثر.

---

(١) د: إن تَتُبْ.

(٢) د: تتب.

[أَمَّا : معناها ، وأَحكامُها]

قولُه : وأَمّا[1] : للتفصيل، والتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِها، وعُوِّضَ بينها وبينَ فائها : جُزْءٌ مِمَّا في حَيِّزها مطلقاً ، مثل : أَمَّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلق، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقاً.

وقيل : إن كان جائز التقديم، فمِن الأول، وإلَّا فمِن الثاني».

اعْلَمْ أنَّ «أَمَّا» موضوعةٌ لِمَعْنَيَيْن: لتفصيل مجمل، نحو قولك هؤلاء فُضَلاء، أَمّـا زيدٌ فَفَقِيهٌ، وأَمّـا عَمـروٌ فمتكلم، وأَمَّا بِشْرٌ فكذا، إلى آخر ماتَقْصِدُ، ولاستلزامِ[2] شيءٍ، لشيء، أي أَنَّ ما بعدَها شيء يلزمه حكمٌ من الأحكام، ومِن ثَمَّ قيل إن فيها معنى الشرطِ، لأن معنى الشرط، أيضاً، هو استلزامُ شيءٍ لشيء، أي استلزام الشرط للجزاء، كما ذَكَرْنَا في الظروف المبنيَّة[3]، والمعنى الثاني، أي الاستلزام: لازم لها في جميع مواقعِ استعمالِها، بخلاف معنى التفصيلِ فإنها قد تنجرد عنه، وقد التزم بعضُهم هذا المعنى فيهـا، أيضـاً في جميع مواقعِهـا، وحَمَل عليه قوله تعالى: « وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ » بعد قولـــــه : « فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ[4] »، على معنى: «وأَمَّا الراسخون».

وهـذا، وإن كان محتمـلاً في هذا المقام[5]، إلَّا أن جواز السكوت على مثل قولك: أَمَّا زيدٌ فقائمٌ، يدفع دعوى لزومِ[6] التفصيلِ فيها.

---

[1] انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٨٧.

[2] معطوف على قوله : لتفصيل مجمل.

[3] في هذا الشرح.

[4] آل عِمـران/ ٧، والآيةُ بتمـامهـا: « هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ». [انظر البحر/ ٢/ ٣٨٥]

[5] أي في الآية المذكورة وما أشبهها.

[6] د : التزام.

وأَمَّا بَيَانُ معنى الشرطِ فيها، فَبِأَنْ نقولَ: هي حرفٌ بمعنى «إِنْ»، وَجَب حذف شرطهـا لِكَثـرة استعمالِها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعةً للتفصيل وهو مقتض تكررها، كما ذكرنا من قولنا: أَمَّا زيدٌ فَفَقِيهٌ، وأَمَّا عَمروٌ فمتكلِّمٌ. . . فيؤدِّي إلى الاستثقال، لهذا أيضاً، وأَيضاً، حذف ذلك وجوباً لِغَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ماهو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مَقامَ الشرطِ الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلامِ.

تفسيرُ ذلك: أَنَّ أصل: أَمَّا زيدٌ فقائمٌ: أَمَّا يكن مِن شيءٍ فزيدٌ قائمٌ يعني: إِن يكن، أي إن يقعِ في الدنيا شيء، يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع وقطع به، لأنه جَعَلَ وقوعَ قيامهِ وحصولَه لازماً لوقوع شيءٍ في الدنيا، ومادامتِ الدنيا باقيةً، فلابُدَّ من حصول شيءٍ فيها، ثم لما كان الغَرَضُ الكُلِّي من هذه الملازمة المذكورةِ بين الشـرط والجـزاء: لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم هو الشرط، أي: «يكن من شيء»، وأقيم ملزوم القيام وهو زيد، مُقامَ ذلك الملزومِ، وبقيت الفاءُ بين المبتدأ والخبر، لأنَّ فاءَ السببيةِ: ما بعدَها لازمٌ لما قبلَها، فحصل غرضك الكُلِّي.

فقـد تَبَيَّن أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعه، شيئان مقصـودان مُهِمَّـان: أحدُهما تخفيفُ الكلامِ بحذف الشرط الكثير الاستعمال، والثاني قيامُ ماهو (٢٦٤/ب) الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مَقامَ الملزوم في كلامهم، أَعني الشـرط، وحَصَـل، أيضاً من قيام جزء الجزاء موقع الشرط ماهو المتعارفَ عندهم من شغل حَيِّز⁽¹⁾ واجب الحذف بشيءٍ آخَرَ، أَلَا ترى أَنَّ حَذْفَ خبر المبتدأ بعد «لولا»، وبعد القَسَم، لم يُحذف وجوباً إِلَّا مع سَدِّ جواب «لولا» وجواب القسم مَسَدَّهُ، وحَصَل أيضاً، بقاءُ الفاءِ متوسطةً للكلام كما هو حَقُّها، ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في أولِ الكلام.

---

(١) أي حيز الشيء الواجب الحذف.

وكذا ، يتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء : المفعول به ، أو الظرف ، نحو : « فَأَمَّا ⁽¹⁾ ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ⁽²⁾» ، وأَمَّا يومَ الجمعةِ فأنا ذاهبٌ ، إذا قصدت أنهما ملزومان لِحكم ، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم ، وذهابي : لازماً⁽³⁾ ليوم الجمعة ، وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو : أَمَّا مجرَّداً فإني ضاربك ، والمفعول المطلق نحو : أَمَّا ضَرْبَ الأميرِ فإني ضاربك ، والمفعول له ، نحو أَمَّا تأديباً فأنا ضاربك ، فلا يستنكر عمل مابعد فاء السببية فيما قبلَها ، وإن كان ذلك ممتنعاً في غير هذا المَوْضِعِ ، لأنَّ تقديمَ المعمولاتِ المذكورة ، لأجل الأغراض المهمة المذكورة .

ولا تقول ، مثلًا : إن جئتني ، زيداً فأنا ضارب ، على أَنَّ زيداً مفعولُ ضارب ، إذ لم يحصل بالتقديم شيءٌ من تلك الأغراضِ .

ثم إنه يجوز التقديمُ للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانعٌ من التقديم غير الفاء ، نحو : أَمَّا يومَ الجمعةِ فإِنَّ زيداً سائر وكذا نحو : أَمَّا زيداً فما أضرب .

ولا تُقَدِّمْ من أجزاء الجملة شيئين فصاعداً ؛ لأنك لا تتجاوز قَدْرَ الضرورةِ ، فلا تقول : أما زيدٌ ، طعامَك فلا يأكل .

وقد تقع كلمة الشرط ، مع الشرط ، من جملة أجزاء⁽⁴⁾ الجزاء ، مَقَامَ الشرطِ ، كقوله تعالى : « فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ ⁽⁵⁾» أي : أَمَّا يكن شيء ، فإن كان من المُقَرَّبين فله رَوْحٌ ورَيْحَانٌ ، فقوله : رَوْحٌ ، جواب «أَمَّا»⁽⁶⁾ ، استغنى به

---

(١) ط : وأما ، وهذا تحريف .

(٢) الضحى / ٩ . انظر الجنى الداني ٥٢٤ ـ ٥٢٥ .

(٣) تقديره : وأن يكون ذهابي لازماً .

(٤) م ، د : من جملة جزاء إمّا مقام شرطها ، كقوله تعالى . . .

(٥) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ ، ونصُّهما : « فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ » . انظر الجنى ٥٢٥ ـ ٥٢٦ .

(٦) انظر دراسات ق ١ ١ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والمُشْكِل ٢ / ٣٥٤ ـ ٣٥٥ .

عن جواب «إن» والدليلُ على أنها ليست جوابَ «إن»: عَدَمُ جوازِ أَمَّا إنْ جئتني أكرمْك، بالجَزْمِ، ووجوب أَمَّا إن جئتني فأكرمُك، مع أنك تُجوِّزُ إن ضربتني أكرمْك بالجزم، أكثر من: إن ضربتني فأكرمُك، قال تعالى: « وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ[1] فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ[2] »، أي: أَمَّا يكن من شيءٍ، فإذا ما ابتلاه يقول.

وإنما وَجَبَتِ[3] الفاءُ في جواب «أَمَّا»، ولم يَجُزِ الجَزْمُ وإن كان فعلاً[4] مضارعاً، فلم يَجُزْ: أَمَّا زيدٌ يقمْ: لأنه لمّا وجَب حَذْفُ شرطِها فلم تعمل فيه، قَبُحَ أن تعملَ في الجزاء الذي هو أبْعَدُ منها، من الشرط، ألَا تَرَى أنه إذا حذف الجزاء في نحو: آتيك إن أتيتني، فالأصل ألاَّ[5] تعملَ الأداةُ في الشرط[6]، فالجزاء، بعدم الانجزام عند حذف الشرط أَوْلى.

وأَمَّا قولُهم: افْعَلْ وإلاَّ أضربْك[7]، فإنما انجزَمَ الجزاءُ لِعَدَمِ لزوم حَذْفِ الشرط ههنا.

و«أَمَّا»: بمعنى «إنْ»، كما ذَكَرْنَا، وأَمَّا تفسيرُ سيبويه[8] لقولهم: أَمَّا زيد فقائمٌ، بِمَهْما يكن من شيء فزيدٌ[9] قائم، فليس لأنَّ «أَمَّا» بمعنى «مهما». وكيف؟ وهذه حرفٌ، و«مهما» اسمٌ، بل قَصْدُهُ إلى المعنى البحت؛ لأنَّ معنى مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ: إن كان شيء فزيدٌ قائم، أي: هو قائم البَتَّةَ.

---

(١) ط: ابتليه.

(٢) الفجر/ ١٦؛ ونصُّها: « وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ».

(٣) ط: وجبت.

(٤) يعني: وإن كان جوابها فعلاً مضارعاً.

(٥) ط: فالأصل أن تعمل الأداة...

(٦) لأن الأصل أن يكون شرطها حينئذ ماضياً أو مضارعاً منفياً بـ (لَمْ).

(٧) أي بجزم الجواب، مع أن الشرط محذوف.

(٨) قال سيبويه: «وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره فهو منطلق». [الكتاب ٢/ ٣١٢ بولاق].

(٩) انظر المقتضب ٢/ ٣٥٤، و٣/ ٢٧، والخصائص ١/ ٣١٢-٣١٣.

ويجوز أن يكون «أَمَّا» عند الكوفيين: «إِنْ» الشرطية ضُمَّتْ إليها «ما» عند حَذْفِ شرطِها، على ما بَيَّنْتُ(١) من مذهبهم في: أَمَّا(٢) أنت منطلقاً، انطلقت(٣).

ولا تحذف الفاء في جواب «أَمَّا» إِلَّا لضرورة(٤) الشِّعْرِ، نحو قولِه(٥):

٩٤٠ فَأَمَّا الصدورُ، لا صدور لجعفر(٦) * ولكن أعجازاً شديداً ضريرُها

أو مع قول محذوف يدل عليه مَحْكِيُّه، كقولِهِ تعـالى: «وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ(٧) تَكُنۡ ءَايَٰتِي(٨)»، أي فَيُقَالُ لهم: أَفَلَمْ تَكُنْ.

ولا يقع بين «أَمَّا» وفائِها، جملةٌ تامَّةٌ مستقلَّةٌ، نحو: أما زيد قائم، فعمرو كذا؛ لأنَّ الواقع بينهما، كما مَضَىٰ، جُزْءُ الجَزاءِ، المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه مابعدَ الفاءِ، فلا يكون جملة تامةً مستقلةً.

واعلم أنه(٩) يأتي بعد «أَمَّا»، ما يتكرَّر ذِكْرُهُ بعدَ فائِها، وذلك إِمَّا مصدر مكرر

---

(١) في الشرح الأول، باب خبر كان وأخواتها.

(٢) «والتقدير فيه: أنْ كنت منطلقاً انطلقت معك». [الإنصاف، المسألة ١٠ (١/٥٢)]. وأَنَّ ههنا يراها الكوفيون بأنها شرطيةٌ أنابت مَنابَ (إِنْ).

(٣) م: أما أنت منطلقاً، انطلقت، كما مَرَّ في قِسم الأسماء.

(٤) انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦ وما بعدها.

(٥) قائله من قبيلة تسمى الضِّباب، بكسر الضاد.

الخزانة ٤/٥٥١ بولاق، ابن يعيش ٧/١٣٤، ٩/١٢؛ وفيه: فأما صدورٌ بدل فأمّا الصدورُ.

والأعجاز جمع عجز، وهو من كل شيء مؤخره. وأراد به ههنا النساء؛ لأنهنّ متأخرات خلف الرِّجال.

الشاهد فيه أنه لا تُحذف الفاءُ من جواب (أَمَّا) إِلَّا في الضرورة، فإنَّ التقدير: فلا صدور لجعفر. وأقول: قد خُولِفَتْ هذه القاعدة في أحاديث شريفةٍ. [انظر شواهد التوضيح ص١٣٦].

(٦) ط: لديكم.

(٧) ط فأما... ألم، وهو تحريف.

(٨) الجاثية/ ٣١، والآية بتمامها: «وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ وَكُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ». [انظر معاني الفراء ٣/٤٩].

(٩) ط: أنه قد يأتي...

ضمناً بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: أَمَّا سِمَناً، فسمين، وأَمَّا عِلما فعالم، وإمّا صفة تكرَّر لفظُها بعد الفاءِ، نحو قولك: أَمَّا صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ، وأَمَّا عالماً فعالِم ونحو ذلك، وإمَّا غير ذلك نحو: أَمَّا البصرة فلا بصرة لك، وأَمَّا أبوك فلا أبالك وأما العبيدَ فذو عبيد⁽¹⁾، وأَمَّا زيد فقد قام زيد.

فالمنكَّر من المصدر والوصف، يجب عند الحجازيين، نصبُهما⁽²⁾، ويختار ذلك بنو تميمٍ، لا إلى حَدِّ الوجوب، والمعرَّف من المصدر، يَجِبُ رفعُهُ عند بني تميمٍ، على مايُعطيه ظاهر لفظ سيبويه⁽³⁾، والأَولى أنهم يُجيزون الرفعَ والنصبَ فيه، كما يجيء وأما الحجازيون فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرَّفُ من الوصف، مرفوعٌ عند الجميع (٢٦٥ /أ) بلا خِلَافٍ.

وأَمَّا غيرُ المصدرِ والوصفِ، فمرفوعٌ عند الجميع معرَّفاً كان أو منكَّراً إلَّا ما سَيَجِيءُ.

فالرفع في جميع مايجوز فيه الرفعُ من ذلك، على الابتداء عند الفريقَيْن، وأَمَّا النصب، فإنَّ سيبويه⁽⁴⁾ ذَكَرَ أَنَّ ذلك، في المصدر، معرَّفاً كان أو منكَّراً، على أنه مفعول له عند الحجازيين، فقال شُرَّاحُ كلامِهِ: وذلك لأنه رآهم يَنْصِبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له، فمعنى، أما سِمَناً فسمين: مهما يذكر زيد لأجل السِّمَن فهو سمين، وكذا المعرَّف نحو: أما العِلمَ فعالِم، أي: مهما يذكر زيد لأجل العِلم فهو عالم.

قال⁽⁵⁾ سيبويه⁽⁶⁾: ونصب المنكَّر عند بني تميم على الحال، قال: لأنهم لمّا لم

---

(١) هكذا مَثَّل سيبويه في الكتاب ١/١٩٥ بولاق.

(٢) التثنية باعتبار أنّ المنكر قد بيّن باثنين، هما: المصدر، والوصف.

(٣) الكتاب ١/١٩٥ وما بعدها. ط. بولاق.

(٤) الكتاب ١/١٩٥ وما بعدها. وانظر المقتضب ٢/٣٥٤، والأمالي الشجرية ٢/٣٤٩، والهَمْع ٢/٦٨.

(٥) م: وحمل سيبويه نصب المصدر المنكرَ على الحال... (٦) الكتاب ١/٣٨٤ هارون.

يجُيزوا في معرَّف المصدر إلَّا الرفعَ، عَلِمْنَا أنَّ نصب المنكَّر على الحال، والعامل فيه إمَّا محذوفٌ قبلَه، كما تقول في أمَّا علماً فعالم: مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم، أو المذكور بعده، أي: عالم، في مثالنا، فيكون حالاً مؤكَّدةً.

قالَ سيبويهِ(١): أَمَّا الرفع في المصدر فَعَلى أنه مبتدأ، والعائد إليه محذوفٌ، فمعنى أَمَّا العلمُ فعالم، أي: فعالم به، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾(٢) أي(٣): لا تُجْزَىٰ فيه.

أَقـولُ: والـدليلُ على أنـه يجوز عند بني تميم نَصْبُ معرَّف المصدر: أنهم جَوَّزوا، على ما حكى سيبويه(٤) عنهم، أَمَّا العلمَ فعالمٌ بزيد، أي فهو عالم بزيد العلمَ، فكـذا ينبغي أن يجـوز عندهم: أَمَّا الضربَ فضارب، أي: فأنا ضاربٌ الناسَ، فيكون نصب المصدر المعرَّف، على أنه مفعولٌ مطلق لِما بعدَ الفاءِ.

وأَمَّا نَصْبُ الوصف المنكَّر، فعلى الحال عند الجميع، والعاملِ فيه أحدُ الشيئين المذكورَيْنِ في المصدر الواقعِ حالاً عند بني تميمٍ.

وأَقولُ: كَوْنُ المصدرِ المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين، لا دليلَ عليه، ولو كان كذا لجاز: أَمَّا للسِّمن فسمين، وأما للعِلم فعالم.

والأَولى أن يقال: المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على أنه حال مِمَّا بعدَ الفاءِ، وفي المصدر المعرَّف، على أنه مفعولٌ مُطْلَقٌ لِما بعدَ الفاءِ، وأَمَّا المرفوع فعلى أنه مبتدأٌ، ما بعد الفاء خبرُهُ، بِلا تقديرِ ضميرٍ، كُلُّ ذلك عند كِلا الفريقَيْنِ.

---

(١) الكتاب ١/٣٨٦ هارون.

(٢) البقرة / ١٢٣ ، والآية بتمامها: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(٣) ط: أي لا يجزي فيه شيئاً.

(٤) الكتاب ١/٣٨٥ هارون.

وكَشْفُ القِناعِ عنه أنْ نَقولَ :

إنَّ مِثْلَ هذا الكلامِ إنما يقال إذا ادَّعى شخصٌ ثُبوتَ الأشياءِ المذكورة أو يُدَّعىٰ له ذلك، فيُسَلِّم السامع بعضَ تلك الدعاوَى أو يدفع، كما تقول، مثلاً: أنا سمين وأنا عالِم، فيقول السامع: أَمَّا سِمَناً[1] فلستَ بسمين، وأما عِلماً[2] فعالم، فهذا حال، لأنَّ المعنى: أَمَّا إذا كنت سميناً، وادَّعَيْتَ ذلك فلستَ بِسَمينٍ، وأَمَّا إذا كنت عالماً، أي أبديت من نفسك العلم وتزيَّنت به وادَّعَيْتَ ذلك، فأنت في الحقيقة كذلك، كما يقال: إذا كنت مؤمناً فكن مؤمناً، وإذا كنتَ عالماً فأنا عالمٌ مثلك، وإذا كنت في أمرٍ فكن فيه، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾[3]، على أحسنِ التـأويلات[4]، أي: يا أيهـا المدَّعون لِلايمان: آمِنوا حقيقةً، فالحالُ، على هذا، مِمَّا بعد الفاءِ، والتقدير: إنْ يكن شيءٌ فأنت عالمٌ عالماً أي: أنت عالمٌ حقيقةً، حين كنت عالماً صورةً، وفي زيِّ العُلَماء.

والمصـدر المنكَّـر بمعنى الـوصف، حالٌ أيضاً، على هذا الوجه، أو نجعله مفعولاً مطلقاً، على أنَّ معنى، أَمَّا سِمَناً فسمين: إن يكن شيء فهو سمين سِمَناً، وكذا في نحو: أَمَّا سِمَناً فلا سِمَن، أي: أَمَّا يكن شيءٌ فلا سِمَن فيه سِمَناً.

وأَمَّـا المصدر المعرَّف، فمفعولٌ مطلق، لاغير، مِمَّا بعد الفاء، فمعنى، أَمَّا العلمَ فعالم: أَمَّا يكن شيء فزيد عالمٌ العلمَ.

وأَمَّا الكلام على أنه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلَها في نحو: أَمَّا سِمَناً فما أنت بسمينٍ، أو فأنت[5] سمين، فقد مَرَّ أنه للغَرَضِ المذكورِ.

---

(١) ط: سميناً.

(٢) ط: عالماً.

(٣) النساء ١٣٦، ونَصُّـــــــها: «يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا».

(٤) ومن هذه التأويلات أنَّ المعنى: استمِرُّوا واثبُتوا. (٥) د، ط: فإنك.

وأَمَّا الرفع نحو: أَمَّا السِّمَنُ فسمينٌ وأَمَّا العِلْمُ فعالِمٌ، فإنما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لأنّ التقديرَ: أَمَّا السِّمَنُ فأنت صاحبُهُ، وسمينٌ، وعالِمٌ، في مثله، خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: أنتَ سَمِينٌ، وَزَيْدٌ عالِمٌ، ومعنى سمين وعالم، ذو سِمَن وذو عِلْم، فهو كالظاهر القائمِ مَقامَ المُضْمَرِ، نحو[1]:

لا أَرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ * [نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنىٰ[2] والفقيرا] ٦٠

وكذا حال الرفع في غير المصدر، نحو: أَمَّا العبيدُ فذو عبيد، أي أنت صاحبهم ولم تَقُل: فذُوهم، لأنَّ «ذو» لا يضاف إلى مضمر.

وكذا الوصفُ المرفوعُ، نحو: أَمَّا العِلْمُ فعالِمٌ، أي: فأنت عالمٌ أي: فأنت هو، وأَمَّا نحو: أَمَّا العلم فلا علم، وأَمَّا العالم فلا عالم، فاستغراق، لا علم، ولا عالمَ، كالضمير الراجعِ إلى المبتدأ، وقولك: أَمَّا العلمُ، فَلَكَ عِلْمٌ، أي لك شيءٌ منه، وأَمَّا العالِمُ فلست بعالمٍ أي: لست به.

وإنما اكتَفَوْا، مطرداً، في مثل هذا الخبر، السَّادِّ مَسَدَّ المضمرِ، وإن لم يَطَّرِدْ ذلك في غيره، على الأَصَحِّ، كما مضى في باب المبتدأ، نحو: زيد ضرب (٢٦٥/ب) زيدٌ، لأنهم لمّا غَيَّروا المبتدأَ والخبرَ ههنا عن حالهما بتوسُّطِ الفاءِ فكأنهما ليسا بمبتدأٍ وخَبَرٍ.

وأَمّا غير المصدر والصفة، نحو: أَمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، مُعَرَّفاً كان أَوْ، لا.

ورَوَى يونُسُ[3] عن بعض العرب نَصْبَهُ، قال سيبويه[4]: هي

---

[1] سبق تخريجه ص٢٧٣ من القسم الأول.

[2] ليس في د، ط.

[3] في سيبويه ١/٣٨٩ هارون: «وزعم يونُسُ أَنَّ قوماً من العرب يقولون: أَمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأَمَّا العبدَ فذو عَبْدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سواءً.

[4] الكتاب ١/٣٨٩ هارون؛ وفيه: وهو قليلٌ خبيثٌ...».

خبيثةٌ[1] قليلةٌ، قالَ، ومع ذلك، لا يجوز هذا النصبُ الضعيفُ في المُعَرَّفِ، إلَّا إذا كان غير مُعَيَّن، لِيكون في موضع الحال، كما في: الجَمَّاء الغفير، وأَمَّا إذا أردت بالعبيد عبيداً مُعَيَّنة، فلا يجوز فيه إلَّا الرفعُ، كما في قولك: أَمَّا البصرةُ فلا بَصرة لك، وأَمَّا أَبوك فلا أبا لك.

أَقُولُ: أَمَّا الحمل على الحال في مثله فضعيفٌ، ولا معنى له، بل هو على أنه مفعـولٌ به لِمـا بعدَ الفاءِ، لأنَّ معنى ذو عبيد: أي يملكهم، وذلك، كما رَوَىٰ الكِسائي: أَمَّا قريشاً فأنا أفضلُهم، أي أغلبهم في الفضل.

وقولُهم: أَمَّا أن يكون عالماً فهو عالم، «أَنْ» فيه مبتدأ، أي: أَمَّا كونه عالماً فحاصل، والخبر مدلول مابعد الفاء، وكذا قولهم: أما أَنْ لا يكون عالماً فهو عالم، أي: أما عَدَمُ كونِهِ عالماً فليس بحاصلٍ.

وقال سيبويه[2]: «لا» في: أَنْ لا يكون، زائدةٌ، كما في قوله: «لِئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ»[3].

وفي الصور التي ذكرتها خَبْطٌ كثيرٌ للنُّحاة، وهذا الذي ذكرتُهُ أقرب عندي.

وقد تُحذف[4] «أَمَّا» لِكَثرة الاستعمالِ نحو قوله تعـــالى: «وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ

---

[1] عَلَّقَ السِّيرافيُّ على هذه العبارة، فقال:

«وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهاً، وكان سيبويه يُجيز النصب على ضعفه، إلّا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة.

وكان الزَّجَّاجُ يتأول في نصب العبيد تقدير المِلك، والمِلكُ مصدر، كأنه قال: أما مِلك العبيد، كما تقول: أما ضرب زيد فأنا ضاربه». [سيبويه ١/٣٨٩ هارون هامش (١)]

[2] عبارة سيبويه ١/٣٩٠ هارون كمايلي:

«... فقد يجوز أن تقول: أمّا أَنْ لا يكونَ يَعْلَمُ فهو يعلم وأنت تريد يكونَ، كما جاءت: «لِئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ» في معنى لِأَنْ يعلمَ أهلُ الكتاب».

[3] الحديد / ٢٩، والآية بتمامها: «لِئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ».

[4] ط: يحذف.

فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴿٥﴾ »(١)، و: هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ »(٢)، و: « فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا »(٣) وإنما يَطَّرِدُ ذلك، إذا كان مابعد الفاء أمراً أَوْ نهياً، وما قبلَها منصوبٌ به أو بمفسَّر به، فلا يقال: زيداً فضربت، ولا زيداً فضربته، بتقدير «أَمَّا»، وأما قولك: زيد فوجد، فالفاءُ فيه زائدةٌ(٤)، وقوله(٥):

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهم * . . . ٧٧

قد ذكرنا في باب(٦) المبتدأ، أَنَّ مثله على كلامَيْنِ(٧) عند سيبويه، وعلى زيادة الفاءِ عند الأَخفشِ(٨).

وإنما(٩) جاز تقدير «أَمَّا» بالقيد المذكور، لأنَّ الأمر، لإلزام الفعل لفاعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسَبَا إِلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن يقدَّر

---

(١) المُدَّثِّر / ٣، ٤، ٥.

(٢) ص / ٥٧؛ ونصُّها: «هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ».

(٣) يونُس / ٥٨، والآية بتمامها: «قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ».

(٤) المقتصد ١/٣١٣، إيضاح الشعر ق ٧٤/ب، المُساعد ١/٢٤٦.

(٥) لم يُعْرَفْ. والبيتُ بتمامه:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهُمْ * وأُكرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌكما هِيَا

وقد تقدم تخريجُ البيتِ.

(٦) في الشرح الأول.

(٧) في الكتاب ١/ ٧٠ بولاق: ساق سيبويه هذا الشاهد على أَنَّ (خَوْلان) على تقدير مبتدأ، ولا يَصِحُّ كونُهُ مبتدأ دخلتِ الفاءُ على خبره؛ لأنه لا يجوز زيد فمنطلق.

وفي ١/٧٢ بولاق: أنَّ الشاعر جاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر.

(٨) في معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٠ مايلي:

«. . . لو قلت: عبدُ اللهِ فيَنطَلِق، لـم يَحْسُنْ، وإنما الخبر هو المضمر. . . وهو مثل قوله:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانِكحْ فتاتَهُم. . .

كأنه قال: هؤلاء خَوْلانُ، كما تقول: الهلاكُ فانظُرْ إليه، كأنك قلت: هذا الهلاكُ فانظر إليه، فأضمر الاسم، وإذَن فإنَّ الأخفش لم يذهب إلى زيادة الفاء كما نُسِب إليه!.

(٩) د: وإنما جاز ذلك في الأمر والنهي خاصة مع المنصوب بهما فحسب؛ لأن الأمر لإلزام الفعل. . .

«أَمَّا» قبل المنصوب، وتدخل(١) فاؤها على الأمر والنهي، فإنَّ ما قبل فاءِ «أَمَّا» ملزومٌ لِمَا بعدَها، كما ذَكَرْنَا.

وأَمَّا قولُه تعالى: «وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ(٢)»، وقوله: «وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا(٣)»، وقوله: «فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا(٤). . .» فلإجراء الظرفِ مُجرىٰ كلمةِ الشرطِ، كما ذَكَرَ سيبويه في نحو قولهم: زيد حين لقيته فأنا أكرمه، على ما مَرَّ في الجوازمِ، وذلك في «إذ» مطرد، على ما مَرَّ في الظروف المَبْنِيَّةِ.

ويجوز أن يكون قوله: «وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ(٥)»، وقوله: «فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ(٦)»، من باب: «وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ(٧)» أي: مِمَّا أُضمِر فيه «أَمَّا».

وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو «فَسَيَقُولُونَ»(٨) و «فَأْوُۥٓا»(٩) و«فَأَقِيمُوا»(١٠) في الظروف الماضية التي هي: وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا(١١)، و: وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ(١٢) و: فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا(١٣)،

---

(١) م: ويجيء بالفاء في الأمر والنهي. . .

(٢) الأحقاف/ ١١، والآية بتمامها: «وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ».

(٣) الكهف / ١٦؛ ونصُّها: «وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا».

(٤) المجادلة / ١٣، ونصُّها: «ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ».

(٥) من الآية ١٦ / الكهف.

(٦) من الآية ١٣ / المجادلة.

(٧) من الآية ٥ / المُدَّثِّر.

(٨) من الآية ١١ / الأحقاف.

(٩) من الآية ١٦ / الكهف.

(١٠) من الآية ١٣ / المجادلة.

(١١) من الآية ١١ / الأحقاف.

(١٢) من الآية ١٦ / الكهف.

(١٣) من الآية ١٣ / المجادلة.

وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي مُحالاً لِما ذكرنا في نحو: أَمَّا زيد فمنطلق: ، مِنَ الغَرَض المعنوي، أي قَصْد الملازمة، حتى كَأَنَّ هذه الأفعالَ المستقبلةَ، وَقَعَتْ في الأزمنةِ الماضية، وصارت لازمةً لها، كُلُّ ذلك لِقَصْدِ المبالغةِ.

قوله: «وهو معمولٌ لِما في حَيِّزها، أي: ما بين «أَمَّا» والفاء: معمول لما في حَيِّز الفاء، أي لما بعدها، وليس ذلك بِمُطْلَقٍ عند المُصَنِّفِ[1]؛ لأنَّ المبتدأ في نحو: أَمَّا زيدٌ فقائمٌ، خارجٌ عنه، إِذِ العاملُ فيه الابتداءُ عنده، وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو قوله: «فَأَمَّآ[2] إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ[3]»، خارجة عنه.

قولُه: «مطلقاً» أي سواء كان ما بعد الفاء شيءٌ يجب له صدر الكلام كإِنَّ، وما، النافية في نحو: أَمَّا يومَ الجمعة فإنك مسافر، أولم يكن، وذلك لِلغَرَضِ المذكور.

هذا مذهب المبرد[4]، واختارَهُ المصنفُ[5].

وقال بعضُهم: هو معمولٌ للمحذوف مطلقاً، أي سواءٌ كان بعد الفاء شيءٌ يمنع مِن عَمَلِ ما بعدَ[6] الفاءِ فيما قبلَها، أَوْ، لا.

فنحو أَمَّا زيد فقائم، عنده، بتقدير: أَمَّا ذكر زيد فهو قائم، وأَمَّا يومَ الجُمُعَةِ، فزيد قائم، أي: أَمَّا ذكرت يومَ الجمعةِ...

وليس ذلك بشيءٍ، إِذْ لو كان كذلك لَجَازَ النصبُ في نحو: أَمَّا زيد فقائم، على تقدير: أَمَّا ذكرت زيداً فهو قائم، ولا يجوز اتفاقاً، ولجاز الرفع في أَمَّا يومَ الجمعة فزيد قائم، ولا يجوز إِلَّا بتأويل بعيد أي قائم فيه.

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، ٢٦٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٢.

[2] ط: أما، بلا فاء، وهذا تحريفٌ.

[3] الواقعة / ٨٨.

[4] المقتضب ٢/٧٠.

[5] الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٢.

[6] ط: يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء...

وإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهبَ، نَظَراً إلى أَنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يَعمل فيما قبلَها، ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو: أما زيد فقائم.

ولم يتنبَّهوا إلى أَنَّ التقديم في مثل هذا المقام الخاصّ، للأغراض[1] المذكورةِ.

وذهب المازنُّي إلى أنه: إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدُّر، كإِنَّ، و «ما»، أو مانع آخر مِن (٢٦٦/أ) عَمَلِ العاملِ فيما قبلَهُ، كَكَوْنِ العاملِ صفةً ومعموله قبل موصوفه، نحو: أَمَّا زيداً فأنا رجل ضارب، أو كون المعمول تمييزاً وعامله اسم تام، نحو: أَمَّا دِرْهَماً فعندي عِشرون، أو كون العامل مع نون التأكيد نحو: أَمَّا زيداً فلأ ضربنَّه، أو صِلَة[2] نحو: أَمَّا القميصَ فأن تلبس خيرٌ لك، فإن لم يكن أحدها، فالعمل لِما بعدَ الفاءِ، وإن كان بعد الفاء أحدُ هذه الموانعِ، فالعاملُ هو المقدَّرُ، وهو معنى قوله: وإلَّا فمِنَ الثاني.

وليس، أيضاً بشيءٍ، لأنه إذا جازَ التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد، وهو الفاءُ، فلا بَأْسَ بجوازه مع مانِعَيْن أو أكثر، لأنَّ الغَرَضِ مُهِمٌّ[3]، فيجوز، لتحصيله، إلغاء ما نِعَيْنِ فصاعداً، والدليلُ على ذلك: امتناعُ النصبِ في نحو: أَمَّا زيدٌ، فإنه قائم، ولو كان معمولاً لمقدَّر لم يمتنع تقدير ناصب، نحو: ذكرتَ، وغيره.

قال ابنُ خروف: وقد تُبْدَلُ[4] المِيمُ الأُولى من أَمَّا» ياءً[5]، قالَ[6]:

٩٤١ رَأَتْ رَجُلًا أَيْما إذا الشمسُ عارَضَتْ* فَيَضْحَىٰ، وأَمَّا بالعشيِّ فيخصرُ

---

[1] م: للغرض الذي ذكرنا.

[2] د: وإما صلة.

[3] م: لأن الغرض قوي.

[4] المغني ص ٧٩.

[5] «فقالوا: «أَيْما» هروباً من التضعيف...» [الممتع ١/٣٧٥].

[6] عُمَر بن أبي ربيعة. (ديوانه ٩٤).
الخزانة ٢/٤٢١؛ ٤/٥٥٢ بولاق، الأُزْهِيَّة ١٤٨ ط٢، رصف المباني ٩٩، شرح جُمَل الزَّجَّاجي ٢/٥٧٤، المغني ص٧٩، المُمتع ١/٣٧٥.
و (عارضت): غدت في عرض السماء. (يَضْحَىٰ): يبرز للشمس.
(يخصر): يبرد. والبيت كناية عن مواصلة السفر في النهار، وفي العشي. الشاهد فيه أنه قد تبدل الميم الأولى من (أَمّا) ياء، فيقال: أَيْمَا.

[حَرْفُ الرَّدْعِ ، وأَوْجُهُ استعمالِهِ]

قولُه : «حَرْفُ الرَّدْعِ : كَلَّا، وقد جاء بمعنى : حقّاً(١)».

الرَّدْعُ بمعنى الزَّجْر(٢) ، تقول لشخص، فلان يبغضك، فيقول: كَلَّا، رَدْعاً لك، أي : ليس الأمر كما تقول، وتكون، أيضاً، رَدْعَاً للطالب، كقوله تعالى : « رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۞ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآ(٣)»، وقد يكون «كَلَّا»، من كلام المتكلم بما قَبلها، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيءٍ مُنْكَرٍ، فيذكر بعده «كَلَّا» بياناً لكونه مُنْكَراً، كقوله تعالى : ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ(٤)»، وقد يكون «كَلَّا» بمعنى «حقاً» كقوله تعالى : « كَلَّا ، وَٱلْقَمَرِ(٥)»، و : كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ(٦)»، فيجوز أن يجاب بجواب القَسَم، كما في الآيةِ، وأَنْ لا يُجاب، كقــوله تعــالى : « كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ(٧)»، و: « كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ(٨)»، وليست للرَّدْعِ ، إِذْ لا معنى له إلَّا(٩) بالنظر إلى ما قبلَها.

وقد تحتمل(١٠) المعنيين، كما في قوله : « ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّآۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِءَايَٰتِنَا عَنِيدًا(١١)».

---

(١) على رأي الكِسـائي، وتلميذه نُصَير بنِ يوسُف ، ومحمد بن أحمد واصل. [الجنى الداني ٥٧٧]. وانظر البرهان ٤/ ٣١٤، ٣١٥.

(٢) وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين. [الجنى ٥٧٧].

(٣) المؤمنون / ٩٩، ١٠٠ : والآيتان بتمامهما : « حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ».

(٤) مَرْيَمَ/ ٨١، ٨٢، ونَصُّهُمَا : «وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ».

(٥) المُدَّثِرُ / ٣٢.

(٦) العَلَق / ٦.

(٧) القيامة / ٢٠.

(٨) القيامة / ٢٦.

(٩) د : سقطت الا .

(١٠) ط : يحتمل .

(١١) المدثر / ١٥، ١٦.

وإنْ كانت بمعنى «حقاً» لم يَجُزِ الوقفُ عليها، لأنها من تمام ما بعدَها ويجوز ذلك إذا كانت للردع، لأنها ليست من تمام مابعدها، وكَأَنَّ الفعل الذي هي من تمامه محذوفٌ لأنَّ الحرفَ لا يستقلّ، أي: كلَّا لا تقل، أو ليس الأمر كذا.

وإذا كانت بمعنى «حقاً» جاز أن يقال إنها اسم ، بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تَرْدَعُ المخاطبَ عَمَّا يقوله تحقيقاً لِضِدِّه، لكنَّ النُّحاةَ حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى «حقاً» أيضاً، لمّا[1] فهِمُوا مِن أَنَّ المقصود به تحقيق الجملة، كالمقصود بإنَّ، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية.

---

[1] من هنا إلى آخر العبارة مذكورٌ بنَصِّه وفَصِّهِ في الفوائد الضيائية ٢/٣٩١ ـ ٣٩٢. وهذا يَدُلُّ على أنَّ الجامي (مُتَوَفَّى سنة ٨٩٨هـ) قد تَأَثَّرَ بالرضي تأثُّراً كبيراً.

[تاءُ التأنيثِ : المُرَادُ منها، وأَحكامُها]:

قوله: «تاءُ(١) التأنيثِ الساكنة، تلحق الماضيَ لتأنيثِ المسند إليه،» «فإن كان ظاهراً غيرَ حقيقيّ فمخيَّر، وأَمَّا إِلحاق علامة» «التثنية والجمعين فضعيف».

اعْلَمْ أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند، مع أَنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند، للاتصال الذي بين الفعل، وهو الأصل في الإِسناد وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون(٢) الفاعل كجزءٍ من أجزاء الفعلِ، حتى سكن اللام من نحو: ضربْت، لِئَلّا يتوالى أربعُ حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، أَلَا تَرىٰ إلى وقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه في نحو يَضربان، وتضرِبون، وتضرِبين، فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر، كقول الحَجَّاج: يا حَرَسيُّ(٣): اضرِبا عنقه، أي: اضرِبْ اضرِبْ، وقوله تعالى: « رَبِّ ٱرۡجِعُونِ(٤)»، أي: ارجِعْني، ارجِعْني، ارجِعْني(٥).

وهذه التاء ساكنةٌ بخلاف تاءِ الاسم؛ لأنَّ أَصْلَ الاسم الإِعرابُ وأصل الفعل البناء، فَنُبِّهَ من أول الأمر بِسُكُون هذه على بناء ما لحقته لأنها كالحرف الأخير مِمَّا تلحقه، وبحركة تلك على إعراب ما وَلِيَتْهُ، ودليلُ كَوْنِها كَلَامِ الكلمة: دَوَرَانُ الإِعراب عليها في نحو: قائمة.

وتقلب الاسمية في الوقف هاء، بخلاف الفعلية، إِذِ القلب تصرُّف وهو بالمعرب أَوْلى.

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٣، والفوائد الضيائية ٢/٣٩٣.

(٢) م: وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو: ضربت حتى سكّن اللام...

(٣) الحرس واحد حُرَّاس السلطان.

(٤) المؤمنون/ ٩٩، ونصُّها: «حتى إذا جاءَ أحدَهُمُ الموتُ قالَ رَبِّ ارجِعُونِ».

(٥) فتح القدير ٣/٤٩٨؛ وفيه أيضاً: «وإنما قال (ارجِعُون) بضمير الجماعة لتعظيم المخاطَب».

ولكون أصل التاء الفعلية هو السكون، لم تُرَدَّ اللام المحذوفةُ للساكنين في: رَمَتـا، وغَـزَتـا، لأنَّ التـاءَ، وإن تحركت لأجل الألف التي بعدَها، وهي كجزء الكلمة، فالحركة باعتبارها كاللازمة، إلاَّ أنَّ أَصْلَ البناءِ السُّكونُ، فالحركة عليها كَلَا حركة، بخلاف حركة اللام في: لم يخافا ولم يخافوا، و: خافا، و: خافُوا، و: خافي، و: خافِنَّ، وبيعنَّ وقولنَّ، فإن عين الفعل في هذه لم تحذف لأن سكون لام المضارع ليس بأصلٍ حتى إذا تحرَّكَ لعارض قلنا: الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية، بل أصله تحرك اللام، وكذا الأمر، أصله المضارع، والأصل في، اضربْ: لِتَضْرِبْ، كما بَيَّنَّا، فأصل لام: لم يخافا، وخافا، ولم يقولا وقُولا: هو الحركـةُ، وهي الآن متحـركـةٌ (٢٦٦/ب) بحركةٍ كاللازمة، لأنها لأجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة، بخلافِ نحو: لم يَخَفِ اللهَ، وخَفِ الله، ولم يَبـعِ الثوب، وبعِ الثوب، ولم يَقُلِ الحَقَّ، وقُلِ الحَقَّ؛ لأنَّ اللامَ وإن كان أصلُها الحركة، إلاَّ أنها عارضةٌ ليست كاللازمة، لأنَّ الكلمةَ الثانيةَ منفصلةٌ.

وكذا لم تُرَدَّ اللام في: اخشَوُنَّ، واخشَينَّ، وإن تَحَرَّكَتِ الواوُ، والياء، لأنَّ أصل هذين الحَرْفَيْنِ: السكونُ، كالتاء الفعلية.

وجاءت لغة ضعيفة، باعتداد حركة التاء، لِكَوْنِ⁽¹⁾ الألِفِ كجزء الكلمة، فقالوا: رَمـاتا وغزاتا، ولا تقول: رماتِ المرأة، لأن الحركة لأجل كلمة منفصلةٍ، ليست كجزءِ ما قبلَها، إذِ الظاهرُ ليس في الاتصال كالضمير.

قولُه: «وأَمَّا إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف»، يعني نحو: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقُمْنَ النساء، فتكون الألف والواو والنون مثل التاء، حروفاً مُنبئةً مِن أَوَّل الأمرِ، أَنَّ الفاعلَ مُثَنًى أو مجموعٌ.

---

(١) م، د: لأن الألف لكونها ضميراً مرفوعاً متصلاً كجزء الكلمة، فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة فيقولون: رماتا، وغزاتا، ولا يقولون: رماتِ المرأة...

ولا تكون أسماءً ضمائر، لِئلاَّ يلزمَ ، إذن، تَقَدُّمُ الضمير على مفسِّره من غير فائدةٍ، كما حصلت في : نِعْم رجلاً، وُربَّه عبداً، وفي باب التنازع، ولكونها حروفاً لا ضمائرَ، جازَ استعمالُ الواوِ في غير العُقَلاء، نحو: أكلوني البراغيثُ، وقيل: إنما فعل ذلك(١)، لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء، وجاز استعمال النون(٢) في الرجال، كقولِه(٣):

. . . . . يعصِرن السليطَ أقاربُهْ ٣٧٦

ويجوز أن يريد بالأقارب : النِّسوة.

هذا ما قاله (٤) النُّحاة، ولا مَنْعَ مِنْ جَعْلِ هذه الأحرفِ ضمائرَ وإِبدال الظاهر منها (٥)، وأمَّا الفائدةُ في مثل هذا الإبدال فما مَرَّ في بدل الكُلِّ من الكُلِّ، أو تكون الجملة(٦) خبر المبتدأ المؤخر، والغرض كون الخبر مُهِمًّا(٧)

---

(١) أي استعمال الواو في غير العُقَلاء.

(٢)أي نون النسوة في قوله (يعصرن).

(٣) الفرزدق ، والبيت بتمامه:

ولكن دِيا فيُّ أبوه وأمُّه * بحَوْرانَ يعصِرن السليطَ أقاربُهْ

وقد تقدم تخريجُه في باب الضمائر.

(٤) ط : هذا ما قالوا، ولا منع . . .

(٥) وهو أن يكون (أقاربه) بدلاً من الضمير في (يعصرن).

(٦) أى أن يكون جملة (يعصرن) خبراً مقدماً، كأنه قال: أقاربُهُ يَعْصِرْنَ السليطَ، فقدّم للضرورة. [انظر التكملة ٨٦/٢ هامش ٢].

(٧) د : مبهماً.

[التَّنوينُ : أنواعُه ، حَذْفُه في العَلَم]:

قولُه : «التنوين نونٌ ساكنةٌ، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل» «وهو للتمكن، والتنكير، والعِوَض، والمقابلة، والترنُّم ويحذف من العَلَم موصوفاً بابن، مضافاً إلى عَلَم».

(التنوين(١) في الأصل، مصدر(٢) «نوَّنت» أي أدخلت نُوناً)، قوله: «نونٌ ساكنةٌ» يدخل فيه نون «مِنْ»(٣)، ولم يكن، قولُهُ: «تتبع حركة الآخر» يخرج أمثالها، لأنَّ آخر هذه الكلمات نونٌ ساكنةٌ، لا(٤) أَنَّ نونَها تتبع حركة أَواخِرِها.

وقد استفيد منه أن التنوين وجوديّ، بعد الحركة، وإنما أطلق قوله حركة الآخر، ولم يقل آخر الاسم: ليشمل تنوين الترنُّم(٥) في الفعل، كقولِهِ(٦):

. . . * وقُولي إِنْ أصبت لقد أصابَنْ ٤

قوله: «لا لتأكيد الفعل» يخرج نون التوكيد الخفيفة.

وإنما لم يُجعل للتنوين في الكتابة، في الرفع والجرّ، صورة، لأن الكتابة مبنيَّةٌ على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجَرًّاً، فلذا كتب في حال النصب ألفاً؛ لأنه يقلب ألفاً فيه.

---

(١) انظر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه في إيضاح الزَّجَّاجي ص٩٧. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٣، والفوائد الضيائية ٢/٣٩٥.

(٢) العبارة ساقطة من ط .

(٣) ط : يدخل فيه نون (مِن)، ولَدُنْ، ولم يكن. . .

(٤) ط : إلَّا نونها لا تتبع حركة أواخرها . . .

(٥) تسميةُ النُّحاة لهذا النوع من التنوين تنوينَ ترنُّم فيها تسامحٌ، فالذي صَرَّحَ به سيبويه، وحققه ابنُ هشامٍ، أنه تنوينٌ جِيءَ به لِقَطْع الترنُّم، وإنَّ الترنُّمَ إنما يحصل بأحرف الإطلاق لِقَبولها مَدّ الصوت بها، وهو يَرِدُ في إِنشاد بعض بني تميمٍ فإذا أنشدوا، ولم يترنَّموا جاؤوا بالنون مكانَ حَرْفِ الإطلاق. [انظر سيبويه ٢/٢٩٨ بولاق، والمغني ٤٤٧].

(٦) سبق تخريجه ص٣٤ من القسم الأول .

وقد ذَكَرْنَا أَقسامَ(١) التنوينِ في أَوَّلِ الكتابِ.

قولُه: «يُحذف من العَلَم الموصوف بابن مضافاً إلى عَلَم»، نحو: جاءني زيدُ ابن عمرو، وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين عَلَمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه، وخَطًّا بحذف أَلِف «ابن»، وكذلك في قولك: هذا فلانُ بن فلان؛ لأنه كنايةٌ عَنِ العَلَم، وكذا: طامر بن طامر، وهَيّ بن بَيّ، وضُلّ ابن ضُلّ(٢)، لأنه قد يُعَبَّرُ به عَمَّن لا يُعرف، على إجرائه مُجرى العَلَم، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة.

فإن لم يكن بين عَلَمَيْن، نحو: جاءني كريمُ ابن كريم، أو: زيدُ ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألِف خَطًّا، لِقِلَّةِ الاستعمال(٣)، وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيدٌ: ابن عمرو، على أنه مبتدأ وخبر، لِقِلَّةِ استعماله أيضاً كذلك، مع أَنَّ التنوين حُذِفَ في الموصوف لكونه مع الصفة كاسمٍ واحدٍ، والتنوينُ علامة التمام، وليست هذه العِلَّةُ موجودةً في المبتدأ والخبرِ.

وحُكْمُ «ابنة»: حُكْمُ «ابن»، وفي الوصف ببنت(٤)، وجهان، كما مَرَّ في باب النداء(٥)، وحذفه في نحو قوله(٦):

وحاتمُ الطَّائي وَهَّاب المِئِي ٥٤٤

---

(١) تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابَلَة، وتنوين العِوَض، وتنوين الترنّم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادى عند الاضطرار، وتنوين مالا ينصرف عند الإضطرار، والتنوين الشاذ، وتنوين الحكاية. [الأشباه ٢/١٠٥]، وانظر تعريف كُلٍّ في [الجَنَىٰ ص١٤٤ وما بعدَها، وفي الفوائد الضيائية ٢/٣٩٦].

(٢) هذه الأمثلة الثلاثةُ تطلق على مَنْ لا يَعرف، ولا يُعْرَف له أَبٌ. وضُل في [اللسان] بِضَمِّ الضَّادِ.

(٣) د : استعماله.

(٤) ط : بينت.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) امرأة من بني عُقَيْل، أو امرأة من بني عامر، وسبق تخريج هذا الرجز.

وقولـه(١):

٩٤٢ فألفيتـه غيـرَ مستعتـب * ولا ذاكـرَ اللـهَ إلَّا قليـلا

ضرورة، وقُرِئَ في الشذوذ(٢): «قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّـمَدُ ۝٢ (٣)».

[نُونا التوكيدِ : الشديدةُ ، والخفيفةُ]:

قولُـه : «نـون التوكيد(٤) : خفيفةٌ ساكنةٌ، ومشدَّدة مفتوحةٌ، تختص» «بالفعل المستقبـل، في الأمر والنهي والاستفهام والتمني» «والعرض والقسم، وقلَّت في النفي، ولزمت في قَسَم مثبت».

«وكثرت في مثل: إمَّا تفعلَنَّ، وما قبلها، مع ضمير» «المذكرين، مضموم، ومع المخـاطبـة مكسـور، وفيمـا» «عداه مفتوح، ـ وتقول في التثنية وجمع المؤنث: اضرِبانِّ» «واضرِبنانِّ(٥) ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً ليونُسَ(٦)، وهما في» «غيرِهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن . » «فكالمتصل، ومِن ثَمَّ قيل: هل ترَيَنَّ وتَروُنَّ وترِينَّ» ، «واغزَونَّ واغزُنَّ واغزِنَّ، والمخففة تحذف للساكنين وفي» «الوقف فَيُرَدُّ ما حُذِف ، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً».

---

(١) هو أبو الأسود الدُّؤلي (ديوانه ٢٠٣ تحقيق عبدالكريم الدجيلي، بغداد سنة ١٩٥٤م).
الخـزانـة ٤/٥٥٤ بولاق، سيبويه ١/٨٥ بولاق، الخصائص ١/٣١١، رصف المباني ٤٩، ضرائر الشعر ١٠٥، الإفصاح ٥٦؛ وفيه: «يريد: ذاكراً الله، فحذف لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولولا ذلك لجرّ، فقال: (ولا ذاكرَ اللهِ)، وقد رُوِيَ بالجَرِّ». قوله: «رُوِيَ بالجر»، أي بِجَرِّ (ذاكر) على العطف على «غير»، وجعل (لا) زائدة، كقوله تعالى: «ولا الضالين» . . .». [إيضاح المفصل ٢/٢٧٨].
الشاهد فيه أَنَّ حذف التنوين من (ذاكر الله) لضرورة الشعر.

(٢) هي قراءة أبي عمرو ، وزعم أبوالحسن أنَّ عيسى بن عُمَرَ أجاز نحو ذلك. [ابن يعيش ٩/٣٥].

(٣) الإخــلاص / ١ ، ٢.

(٤) ط : التأكيد . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص١٣٣، والفوائد الضيائية ٢/٤٠٣.

(٥) هذا مذهب الكوفيين . [الإنصاف ، المسألة ٩٤].

(٦) الكتاب ٣/٥٢٧ هارون ، والخصائص ١/٩٢.

إنما حُرِّكَتِ المشدَّدةُ بالفتحة (٢٦٧/أ) لثقلها وخفة الفتحة، وكُسِرت بعد ألف الاثنين وألف الفصل، نحو: اضرِبانِّ واضرِبْنانِّ، تشبيهاً بنون الإعراب التي في المضارع، فإنها تكسر بعد الألف نحو: تضربان، وكذا النون في الاسم المثنى نحو: الزيدان.

قولُه: «تختص بالفعل المستقبل»، إنما لم تدخل على الحال والماضي، لِما مَرَّ في المضارع، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعَرْض، وأَمَّا في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل إلّا بعد أن يدخل على الفعل مايدل على التأكيد أيضاً، كلام القسم نحو: والله لَأضرِبَنَّ، و «ما» المزيدة نحو: إِمَّا تفعلنَّ؛ ليكون ذاك الأول توطئةً لِدُخولِ نُونِ التأكيدِ، وإيذاناً به.

ثم الطلب على ضَرْبَيْنِ: إما طلب وجود الفعلِ، أو عدمه، كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني، أو السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام، نحو: افْعَلَنَّ ولا تَفْعَلَنَّ، وهَلَّا تفعلنَّ وأَلَا تفعَلنَّ وليتك تفعلنَّ وهل تفعلَنَّ، وكذا جميع أدوات الاستفهام، اسمية كانت أو حرفيةً، قال:(١)

٩٤٣ أفبعد كندة تمدحنَّ قَبِيلا

---

(١) المُقَنَّع الكِنْدي، كما في سيبويه ٢/١٥١ بولاق، وهذا الشطر الذي نسبه سيبويه لم ينسبه الأعلم ولم يكمله.
وقال البغدادي في الخزانة ٤/٥٥٨ بولاق: إنه من الشواهد الخمسين التي لم يُعْرف لها قائلٌ.
ونسب في حواشي الخزانة ١/٢٩ بولاق إلى امرىء القيس.
وهو في: الهمع ٢/٧٨، ومعجم الشواهد ١/٢٧٣.
و(كِنْدة): قبيلةٌ من اليمن من كهلان بن سبأ. وأصل القبيل: الجماعة من قوم مختلفين، ولكنه أراد بها ههنا القبيلة بني الأب الواحد، وذلك لِتقارُبِ المعنى فيهما.
والشاهد: توكيد «تمدحن» في سياق الاستفهام.

وتقول: كَمْ تَمْكُثَنَّ، وانظر متى تَفْعَلَنَّ، قال(١):

٩٤٤ فَأَقْبِلْ على رهطي ورهطِكَ نَبْتَحِثْ * مَساعِيَنا حتى نرى كيف نَفْعَلَا

والخبر المصدَّر بحرف التأكيد نحو: والله لتضربنَّ، وكذ كل أداة شرط بعدها «مـا» الزائدة، سواء جاز حذفها كما في: إمَّا تفعلنَّ، ومتى ما تفعلنَّ، وأَيُّهم ما يفعلنَّ، وأَيّاما تفعلنَّ، وأينما تكونَنَّ، أو كانت لازمةً لكلمة الشرطِ، كإِذْما، وحيثما.

وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً، إذا كان الشرطُ مما يجوز دخولها فيه نحو قوله(٢)

٩٤٥ فمهما تَشَأْ منه فَزارةُ تُعْطِكُمْ * ومهما تشأ منه فَزارةُ تَمْنَعَا

وقولـه(٣):

٩٤٦ نبتّم نباتَ الخَيْزُرانيِّ في الوَغَىٰ(٤) * حديثاً متى(٥) ما يَأْتِكَ الخيرُ يَنْفَعَا(٦)

---

(١) لم يُعْرَفْ . وقال البغداديُّ إنه من الأبيات التي لم يُعْرَف لها قائلٌ. الخزانة ٤/٥٥٨ بولاق، سيبويه ٢/١٥١ بولاق، العَيْني ٤/٣٢٥، الهمع ٢/٧٨.

والمساعي : المناقب، والمآثر.

والشاهد فيه: توكيد (نفعلَنْ) بالنون الخفيفة المبدَلة ألِفاً لوقوعها بعد الاستفهام .

(٢) ابن الخَرِع، كما في سيبويه ٢/١٥٢ بولاق. أو الكُمَيْت بن ثعلبة، وهو جَدُّ الكميت بن معروف، الشاعر الجاهلي، كما في الخزانة ٤/٥٥٩ بولاق.

وهو في: الهمع ٢/٧٩، العيني ٤/٣٣٠، البغداديات ص ٣١٤.

والشاهد فيه: توكيد جواب الشرط (تمنعَنْ) بالنون الخفيفة، المبدَلة ألِفاً.

(٣) النَّجاشي الشاعر، كما في الخزانة ٤/٥٦٣ بولاق.

وهو في : سيبويه ٣/٥١٥ هارون، ضرائر الشعر ٣٠، العَيْني ٤/٣٤٤، الهمع ٢/٧٨.

«والشاهد فيه: (ينفعا) بنون التوكيد، وهو جواب الشرط، وليس من مواضع النون؛ لأنه خَبَرٌ يجوز فيه الصِّدْقُ والكَذبُ، ولكنه أكدَ تشبيهاً بالنهي حين كان مجزوماً غيرَ واجبٍ [سيبويه ٣/٥١٥ هارون هامش (٥)].

(٤) ط : الثرى .

(٥) ط : متيما .

(٦) ط : ينفعها .

لكنه أَقَلُّ من دخولها في الشرط.

ورُبَّما دخلت في الشرط بلا تَقَدُّمِ «ما» نحو: إِنْ تفعلَنَّ أَفْعَل، قال(١):

٩٤٧ مَن تَثْقفنْ(٢) منهم(٣) فليس بآيبٍ* أبداً وقتلُ بني قُتَيْبَةَ(٤) شافِي(٥)

وتجيء النون، أيضاً، بعد الأفعال المستقبلة التي تلحق أوائلها «ما» المزيدةُ في غير الشرط، اختياراً، لكن قليلاً، نحو: بِجَهْدٍ ما يبلغنَّ، وبِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ(٦)، أي: أتحقق الذي أراه فيك، وبألم ما(٧) تُخْتَنِنَّه، يُضْرَبُ لِمَنْ يَطْلُبُ أمراً لا يناله إلَّا بمشقةٍ، و:

ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها(٨) ٢٥١

يضرب لمن كان له أصلٌ وأمارةٌ تَدُلُّ على كون شيء آخر، وقلَّما يقولنَّ، وكثر ما يقولنَّ، وربما يقولَنَّ.

---

(١) امرأةٌ يقال لها بنت مرة بن عاهان.

الخزانة ٤/٥٦٥، ٥٦٦ بولاق، سيبويه ٢/١٥٢ بولاق، المقتضب ٣/١٤ [الطبعة الأخيرة]، المقرّب ١/٨٦، العيني ٤/٣٣٠، ضرائر الشعر ٣٠.

وثقِفته: ظفِرتُ به، وثقفته: أخذته، وثقِفتُ الحديث: فَهِمْتُهُ والجميع من باب فَرِح، وآئب: راجع.

أي مَنَ تظفر به من باهلة، لا تدعه يرجع إلى أهله سالماً.

الشاهد فيه أنه ربما دخلت النون في الشرط بلا تقدم (ما) الزائدة وليس من مواضعها.

(٢) ط: يثقفن.

(٣) ط: منكم.

(٤) ط: قتيلة.

(٥) ط: شاف.

(٦) مَثَلٌ. مجمع الأمثال ١/١٠٠. وقد تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ.

(٧) «أي لا يكون الخِتان إلَّا بألمٍ. ومعناه أنه لا يُدْرَك الخير ولا يُفعل المعروف إلَّا باحتمال مشقة...». [مجمع الأمثال ١/١٠٧]، وانظر سيبويه ٢/١٥٣ بولاق.

(٨) علمنا قَبْلُ أنه يُروى مَثَلاً. مجمع الأمثال ١/١٠٧.

ويُروى صدراً لبيت، أو عجزاً لبيت.

وإنما كان دخولها مع «ما» التي في الشرط أكثر منها في غيره؛ لأنَّ الشرطَ يشبه النهيَ في الجزم وعَدَمِ الثبوتِ، وأَمَّا قولُه(١):

٩٤٨ رُبَّما أوفيت في عَلَمٍ * تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

فضرورةٌ، وإنما(٢) حَسَّنَ الزيادة، «ما» في «رُبَّ» وتَرْفَعَنْ، في حَيِّزِها(٣)

وتَجِيءُ النون بعد المنفي بلا، إذا كانت «لا» متصلةً بالمنفي، قياساً عند ابن(٤) جنّي، لأنها، إذن، تشبه النهي، واستشهد بقوله تعالى: «وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً»(٥)، وقيل: إنَّ «لا» في الآية للنهي(٦).

وقد تَجِيءُ مع «لا» النافية منفصلة، نحو: لا في الدار يضربن زيد، وعند أبي عليٍّ، لا تَجِيءُ بعد النفي اختياراً، لِعُرِيِّهِ من معنى الطلب، وتجرُّدِهِ من «ما» المؤكدة في الأوَّل.

---

(١) جذيمة الأبرش مَلِك الحيرة.

الخزانة ٤/٥٦٧ - ٥٦٨ بولاق سيبويه ٢/١٥٣ بولاق، المقتضب ٣/١٥ رصف المباني ٣٣٥. الأمالي الشجرية ٢/٢٤٣ البغداديات ص٣٠١، ابن يعيش ٩/٤٠، إيضاح الشعر ق ٩٦/ب، الإيضاح العَضُدي ١/٢٥٣.

والعَلَم: الجبل، والشَّمال، بالفتح، ويجوز الكسر بِقِلَّةٍ: الريح التي تهب من ناحية القطب، وفيها لُغَاتٌ. وجملة (تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ): حال من تاء أوفيتُ، أو صفة لعَلَم، والعائد محذوف؛ أي: فيه.

الشاهد فيه على أن توكيد (ترفع) بالنون الخفيفة ضرورة، وإنما حسَّن التوكيد زيادة (ما) في (ربما) ووقوع (ترفع) في حَيِّز (ربما).

(٢) م: وإنما حَسُن لأن (ما) زيدت في (رُبَّ) و (ترفعن) من جملتها.

(٣) يعني أن وجود (ما) متصلة بـ (رُبَّ)، والفعل في حَيِّزها، هو الذي جَعَل هذه الزيادةُ مقبولةً وإن كان مع ذلك ضرورة.

(٤) البحر ٤/٤٨٣.

(٥) الأنفال / ٢٥، ونَصُّها: «وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ».

(٦) إذا جعلنا (لا) نافيةٌ، أو ناهيةً، فجملة (لا تُصِيبَنَّ) صفةٍ لِـ (فِتنة)، ولا فَرْقَ بينهما، إلّا أنه في حالة كونها ناهيةً، لابُدَّ من تقدير القول؛ لأنَّ النعت لا يكون جُملةً طلبيةً.

[انظر البحر ٤/٤٨٣، والبيان ١/٣٨٥ - ٣٨٦].

قال سيبويه(١) : تدخل بعد «لم» تشبيهاً لها بلاء(٢) النهي من جهة الجزمِ ، قالَ(٣) :

٩٤٩ يَحْسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا * شيخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وربما لحقت المضارع خالياً من جميع ماذَكَرْنَا ، قال سيبويه(٤) : ويجوز في الضرورة : أنت تفعلنَّ، قيل : وتدخل اسم الفاعل اضطراراً، تشبيهاً له بالمضارع، قال(٥) :

٩٥٠ أريت إن جاءت(٦) به أُملودا * مرجَّلاً ويلبس البرودَا
أقائلنَّ أحضروا الشهودا

---

(١) الكتاب ٢/١٥٢ بولاق . وما بعدها.

(٢) قد تَقَدَّمَ أن هذا التعبير (لاء) جاء من القصد إلى إعراب (لا) فَضُعِّفَ ثانيه، وهو الألف، فقلبت الثانيةُ همزةً.

(٣) العَجّاج (ملحقات ديوانه ٨٨، وليم بن الورد) ليبزغ سنة ١٩٠٣م) هذا، ونُسِب في الخزانة ٤/٥٦٩ ـ ٥٧٣ بولاق إلى ابن جباية اللص، وإلى مساور العبسي، وإلى أبي حيان الفقعسي، وإلى الدبيري، وإلى عبد بني عبس، وإلى العَجّاج.
«والرجز في صفة الثمال، وهي رغوة اللبن، وقد أخطأ الشنتمري في ظنه أنّ الراجز وصف جَبَلًا قد عَمَّهُ الخِصْبُ، وحَفَّهُ النبات وعلاه، فجعله كشيخٍ مُزَمَّلٍ مُعَمَّمٍ». هذا ما قالَهُ الأستاذ عبدالسلام هارون في تعليقه على البيت في مجالس ثعلب ٢/٥٥٢. وهو الحَقُّ، ويؤيده ماقاله ثعلب في ٢/٥٥٣ سطر.
لكنّ الأستاذ وقع في خطأ الشنتمري نفسِه، في أثناء تعليقه على البيت في سيبويه ٣/٥١٦ هامش ٤.
وانظر: النوادر ص ١٦٤، ورصف المباني ص ٣٣ سطر ٤ وما بعده فهو مُهِمٌّ جداً.
الشاهد فيه أَنَّ نون التوكيد تدخل بعد (لم) تشبيهاً لها بِـ (لا) الناهية.

(٤) الكتاب ٢/١٥٣ بولاق.

(٥) رؤبة (ملحقات ديوانه ص١٧٣).
الخزانة ٤/٥٧٤ بولاق، المغني ص٤٤٣، الجنى ١٤١، الخصائص ١/١٣٦، ضرائر الشعر ٣١ الأشباه ٢/١٠٦، شرح الملوكي ١٧٩، المسائل العسكريات٤٨.
والأملود : الأملس الناعم.
الشاهد فيه أنَّ نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع.

(٦) ط : جئت .

وقالَ آخرُ(١)

٩٥١ ياليت شعري عنكمُ حنيفا * أُشاهِرُنَّ بعدنا السيوفا

وهذا كما شُبِّه في دخول نُونِ الوقاية في قوله(٢):

وليس حاملُني إلّا ابنَ حمّال

ثم إنَّ النون تلزم(٣) من هذه المواضعِ المذكورة: المقَسم عليه مثبتاً نحو: واللهِ لاقومَنَّ، بشرط أن لا يتعلَّق به جارٌّ سابق، كقوله تعالى: « وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ (٤) » وقوله(٥):

لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكم * لَيَعْلَمُ ربي أَنَّ بيتَي واسِعُ(٦)

شاذٌ عند البصريين، كما ذَكَرْتُ(٧).

---

(١) رؤبة (ملحقات ديوانه ص١٧٩)، والرَّجزُ على الشكل التالي:

ياليتَ شِعري عنكمُ حنيفا * وقد جَدَعنا منكمُ الأنوفا

أتحملون بَعْدَنا السيوفا * أوْ تغزلون الخِرْفَعَ المندوفا....

هذا، وقد نَسَبَهُ العَيْني ١٢٢/١ إلى رؤبة، وقال البغدادي في الخزانة ٥٧٧/٤ بولاق إنه ليس في ديوان الرؤبة.

وهو في ضرائر الشعر ص٣١ بلا نِسبة.

الشاهِد فيه لِما تَقَدَّمَ قبله، وأصله: (أشاهرونن) ففعل به مثل ما تَقَدَّمَ.

(٢) هو أبو محلّم السعدي في مدح طلحة بنِ حبيب الذبياني. والبيت بتمامه:

ألا فتى من سَراةِ الناس يَحملني * وليس حاملُني إلّا ابنَ حَمّالِ

وقد تقدم تخريجُ البيت، وانظر شرح جُمَل الزَّجاجي ٥٥٩/١.

(٣) ط: تلز.

(٤) آل عِمران / ١٥٨.

(٥) الكُمَيْت بن معروف. وقد سبق تخريجُ البيتِ.

(٦) ط: أوسع.

(٧) د: ذكرنا.

وأكثرُ دخولِها في الأمر والنهي والاستفهام، ومع «إمَّا»، وعند الزَّجاج[1] هي لازمةٌ مع «إمَّا»، خِلافاً لغيره، قالَ[2]:

٩٥٢ فإمَّا تريني ولي لِمَّةٌ * فإنَّ الحوادثَ أَوْدَىٰ بها

وتَرْكُ النونِ معها، جَيِّدٌ عند غيرِه، وإن كان الأكثر إثباتَها.

قوله: «وما قبلها مع ضمير المذكرين، مضمومٌ»، لأنَّ ضميرَ المذكرين، أعني الواو، إمَّا أن ينضمَّ ماقبلَها، كانصُروا واغزُوا، أو يُفْتَحَ، كاخشَوا، وارضَوا، فالمضمومُ ما قبلَها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكنين في كَلِمتَيْنِ، وأولاهما مَدَّة، وإن كانت الثانية[3] لِشِدَّة الاتِّصالِ وعدم الاستقلال كالجُزْء من الأُولى، إلَّا أنهما، على كل حال، كلمتان، والثقلُ حاصلٌ بوجود الواوِ (٢٦٧/ب) المضموم ماقبلها، وعليها دليلَ إذا حُذفت، وهو ضمة ماقبلها، قال سيبويه[4]: لو قالوا اضرِبُونَّ واضرِبينَّ، كما قيل: اضرِبانِّ لم يكن خارجاً عن القياسِ، كتُمُودٍّ الثوب، ومُدَيْقٍ[5].

والمفتوحُ ما قبلَها يُحَرَّكُ للساكنين بالضم، وإنما لم يحذف لأنه ليس بِمَدَّةٍ، كما يجيءُ في التصريف[6] في باب التقاء الساكنين.

---

(١) وكذلك المبرد. [الجنى ١٤٢].

(٢) الأعشى في مدح أساقفة نجران من بني الحارث بن كعب (ديوانه ص٢٣ ط. بيروت)؛ وروايته:

فإن تَعْهديني، ولي لِمَّةٌ * فإنَّ الحوادثَ أَلْوَىٰ بها

وهو في: سيبويه ١/٢٣٩ بولاق، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٧٥؛ وفيهما: فإما تَرَيْ لمتي بُدِّلَتْ... ، معاني الحروف للرُّماني ١٣١.

الشاهد فيه أنّ (إنْ) الشرطيةَ المقرونة بـ (ما) الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزَّجّاج، وترك توكيده جيد عند غيره. وهذا البيتُ على مذهب غيرِ الزَّجّاجِ، فإنه لم يؤكد فعل الشرط فيه.

(٣) أي الكلمة الثانية، وهي نون التوكيد.

(٤) الكتاب ٢/١٥٦، ٣٩٨، ٤٠٧ بولاق.

(٥) تصغير مُدُقّ، آلة الدق. [انظر سيبويه ٢/١٠٧، ٢١٨، ٣٩٨ بولاق].

(٦) أي: في شرح الشافية ١/١٨٧. وقد أَلَّفَهُ الشارحُ بعد هذا الكتاب.

وإنما ضُمَّ، ولم يكسر، ولم يفتح، إجراءً لِما قبل نون التأكيد في جمع المذكر في جميع الأنواعِ، مُجرىً واحداً، بالتزام الضَّمَّةِ فيه.

قولُهُ: «ومع المخاطبة مكسور»، لأنَّ ضميرَ المخاطبة(١) ياء، فإنْ كان ما قبلَها مكسوراً، كاضرِبي واغزِي وارْمِي، حُذِفَتِ الياءُ للساكنين، كما قلنا في الواو، وإن كان ما قبلَها مفتوحاً حُرِّكَ بالكسر، كاخشَيِنَّ وارضَيِنَّ إجراءً لِما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مُجرىً واحداً، مع أنَّ الكسر للساكنين هو الأصْلُ.

وقال ابنُ مالكٍ(٢): حَذْفُ ياءِ الضميرِ بعد الفتحة لغةٌ طائيَّةٌ، نحو: ارضَنَّ في: ارضَيْ.

قولُه: «وفيما عداه مفتوحٌ» أي فيما عدا المذكورِ، وما عداه: الواحد المذكر، نحو: اضرِبَنَّ، واغزوَنَّ، وارمِيَنَّ، واخشَيَنَّ، والمثنى، نحو: اضرِبانِّ، وجمع المؤنث نحو: اضربنانِّ، وليس ماقبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً، بل هو ألف، بَلَى قبل الألف فتحة، ولَعَلَّ هذا مراده.

أمَّا فَتْحُ ما قَبْلَها في الواحدِ المُذَكَّرِ، فلتركيب الفِعْلِ مع النون وبنائه على الفتح، لِكَوْنِ النُّونِ كَجُزْءِ الكلمة.

وإنما رُدَّتِ اللاماتُ المحذوفة للجزم أو الوقف في نحو: لِيغزُوَنَّ واغزوَنَّ، وليرمِينَّ وارمِيَنَّ، وليخشَينَّ؛ لأنَّ حَذْفَها كان للجزم أو للوقف الجاري مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب: لا جَزْمَ ولا وَقْفَ.

وهذا الذي ذكرناه من كَوْنِهِ مبنياً على الفتح مَذْهَبُ سيبويه(٣). والمبّردِ(٤)، وأبي(٥)

---

(١) د: لأنَّ ضميرَ المخاطبة أعني الياء إن كان ما قبلها مكسوراً...

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) عبارة سيبويه في ٦/١ بولاق: «ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تعقلن».
وفي ١٥٤/٢ بولاق: «وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً، ثم لحقته النون، صَيَّرت الحرف المرفوع مفتوحاً».

(٤) المقتضَب ١٩/٣.

(٥) الإيضاح العَضُدي ٣٢٣/١.

علي ، وقال الزَّجّاج والسِّيرافيُّ ، بَلِ الحركةُ للساكنين ، معرَباً كان الفعل أَوْ مَبنياً ، لأنه بِلَحاقِ النُّون ، بَعُدَ الفعل عن شَبَه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء ، والأَصْلُ في البناءِ السُّكونُ فلزم تحريكٌ للساكنين ، فَحُرِّك بالفتح صيانةً للفعل من الكسر أخي الجر ، بلا ضرورةٍ ، كما كانت⁽¹⁾ في : اضرِبنَّ إلاَّ أنه تحريكٌ للساكن بحركةٍ كالحركة اللازمةِ ، لِكَوْنِ اللام متحركةً في الأصل أي المضارع ، وكون النون كجزء الكلمةِ لاتصاله بنفسِ الفعلِ ، لا بالضميرِ كما في : اخشَوُنَّ واخشينَّ ، بخلاف «الرجل» في : اضرِب الرَّجُلَ .

فلكونها كاللازمة رُدَّتِ العَيْنُ المحذوفةُ في : قُومَنَّ ، ولم تُرَدَّ في : « قُمِ ٱلَّيۡلَ »⁽²⁾ .

هذا كُلُّه على مَذْهَب الجُمهور ، الذاهبين إلى بناء ما اتَّصل به النون ، وأَمَّا على مذهب مَنْ قالَ : الفِعْلُ باقٍ على ما كان عليه قبلَ دخولِ النُّون من الإعراب أو البناء ، فإنه يقول : إنما رُدَّتِ اللامُ ، وفتحت في الناقص ، نحو : اغزونَّ وارمينَّ ، إِذْ لو لم تُرَدَّ ، لقيل : اغزُنَّ بالضم ، وارمِنَّ بالكسر ، فكان يلتبس بالأول : جمع المذكر ، وبالثاني : الواحد المؤنث ، ففتحوا ما قبل النونِ في كُلِّ واحدٍ مذكَّر ، صحيحه ومعتله⁽³⁾ ، وأَمَّا رَدُّ اللام في : ارضَيَنَّ واخشَيَنَّ ، فلطرد البابِ فقط ، إِذْ لم يكن يلتبس به شيءٌ آخَرُ .

هذا ، ولُغَةُ طيء على ما حكى عنهم الفَرَّاء⁽⁴⁾ : حَذْفُ الياء الذي هو لامٌ في الواحد المذكر بعد الكسر والفتحِ في المعرب والمبني ، نحو : والله ليَرمِنَّ زيد ، وارمِنَّ يازيد ، وليخشَنَّ زيد ، واخشَنَّ يازيد ، وعليه قولُه⁽⁵⁾ :

---

(1) أي الضرورة ، وهي من اضربنَّ ، إبقاء الكسرة لتدل على ياء المخاطبة .

(2) المُزَّمِّل / ٢ ؛ ونَصُّها : « قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا » .

(3) في م تكملة : «صحيحه ومعتله لِئلاَ يلتبسَ به الجمعُ والواحدُ المؤنثُ إذا وصلوا إليهما ، وأَمَّا رَدُّ . . . » .

(4) ط : القراء .

(5) حُرَيْث بن عُنَّاب الطائي . شاعرٌ إسلاميٌّ ، كان بَدَوِيّاً مُقِلاً .

٩٥٣ إِذا قالَ قَدْني (١) قالَ بالله حِلْفَةً * لِتُغْنِنَّ (٢) عني ذا إِنائِك أَجمعا

وإنما لم تحذف الألف في: اضربانٍّ وإنِ التقىٰ ساكنان ، كما حذفوا الواو والياء في: اضـربُنَّ، واضـربِنَّ، خَوْفَ اللَّبْسِ بالواحدِ؛ لأن النون إنما كُسِرت لأجل الألِفِ كما ذَكَرْنَا، فلو حذفت الألف لانفتحت النون، مع أَنَّ الألف أَخَفُّ من الواو والياء، وأيضاً، المَدُّ فيه أكثر منه في الواو والياء، والمَدُّ يقوم مَقامَ الحركةِ، والنون كبعض الكلمة، فصار: اضرِبانٍّ، كالضالِّين (٣).

وأَمَّا الأَلِفُ في: اضرِبنانٍّ، فلم تحذف لأنها مُجتَلَبةٌ للفصلَ بين النُّونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فُرَّ منه.

وأَمَّا حَذْفُ النونِ التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة فلأَنَّ الفِعْلَ صار مبنياً عند الجُمهورِ، وعند غيرهم لاجتماعِ النُّونات.

قولُه: «ولا تدخلهما الخفيفةُ»، أي لا تدخل الخفيفة المثنى، وجمع المؤنث، لأنه يلزم التقاء الساكنَيْنِ على غير حَدِّهِ (٤)، وأَمَّا مع المثقلة فلأن النون المدغمة، وإنْ

(جـاء في كتـاب تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حَجَر العَسْقَلأني، ص٩٢٥، تحقيق البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٣٨٣هـ ، ١٩٦٤م، ضَمُّ عَيْنِ عناب بدل فتح العين).

الخزانة ٣/٣٦١، و٤/٥٨٠ بولاق، مجالس ثعلب ٢/٥٣٨ ـ ٥٣٩، المغني ص٢٧٨، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٢٧٦، معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٤، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/٤١٤، شرح جُمَل الزُّجاجي ١/٥٢٠.

و(قطني): حسبي، و (ذا إنائك): يَعني اللبن.

ومعنى البيت: «قات: قد حلفت أن تشرب جميعَ مافي إنائك». [مجالس ثعلب ٢/٥٣٩].

الشاهد في قوله (لِتُغْنِنَّ) فإن الفَرَّاء نقل عن طَيِّء أنهم يحذفون الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني. والمعرب ههنا هو المضارع، وهو موضع الشاهد، وهو معرب قبل اتصالِ النون به، ويكون ما قبل الياء فيه مكسوراً كما تلْحَظُ.

(١) د ، ط : قطني.

(٢) ط : لتعتن.

(٣) [الضالِّين] : كلمةٌ واحدةٌ حقيقةٌ، و[اضرِبانٍّ]: بسبب الامتزاج في حُكْمِ كلمةٍ واحدة.

(٤) حَدُّهُ هو أن يكونَ الساكنان في كلمةٍ واحدةٍ، وأَوَّلُهما مَدَّةٌ.

كانت ساكنةً، فهي كالمتحركةِ، لأنه يرتفع اللسان بها، وبالمتحركة ارتفاعه واحدة، فهما كحرف واحدٍ متحرّكٍ.

ولا يجوز، عند سيبويه(١)، أيضاً، إلحاقُها في نحو: اضربانِي، بنون الوقاية واضربانْ نعمان، وإن كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالإدغام في نون الوقاية ونون نُعمان؛ لأنَّ النونَيْنِ المدغم فيهما ليستا بلازمَتَيْنِ.

وأَمَّا يونُسُ(٢) والكوفيون، فَجَوَّزوا (٢٦٨/أ) إلحاقَ الخفيفةِ بالمثنى وجمع المؤنث، فبعدَ ذلك، إمَّا أن تبقى النونُ عندَهم ساكنةً، وهو المَرْوِيُّ عن يونُس؛ لأنَّ الألفَ قبلَها، كالحركة لِما فيها من المَدَّة، كقراءة نافعٍ(٣): «وَمَحْيَايْ»(٤) أو(٥) قراءة أبي عمروٍ: (٦) «واللاي»(٧) وقولهم: التقت(٨) حَلْقَتا البطانِ(٩)، ولاشَكَّ أَنَّ كُلَّ واحدٍ(١٠) في مقام الشذوذ(١١)، فلا يَجُوزُ القياسُ عليه.

---

(١) كل ما يتصل بنونَيْ التوكيد في سيبويه ٢/١٤٩ بولاق، وما بعدَها. وفيه كثيرٌ مِمَّا أوردَهُ الرضي هنا بلفظِهِ.

(٢) الكتاب ٣/٥٢٧ هارون، والخصائص ١/٩٢، والجَنَى الداني ص١٤٣.

(٣) في حُجَّة القِراءات لأبي زَرْعة ص٢٧٩: «قرأ نافعٌ, «ومَحْيايْ»: «ساكنة الياء». وكذلك في السبعة ط٢، ٢٧٤. وفي الكشف ١/٤٥٩: «قوله: «مَحْيَايْ»: أسكنها قالون. . .».

(٤) الأنعام/ ١٦٢، والآية بتمامها: «قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ».

(٥) ط: وقراءة . . .   (٦) والبَزِّي أيضاً. والقراءة سَبْعية . [الإتحاف ص٤١٨].

(٧) الطلاق/ ٤، ونَصُّها: «وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا».

(٨) ط: التقيت حلقتا حلقتا البطان.

(٩) هذا مَثَلٌ. وهو كنايةٌ عن ضيق الأمر واشتدادِه. [كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣٤٣].

هذا، وقد وَرَدَ مثله في بيتٍ لأَوْسِ بن حَجَر:

وازدحَمَتْ حَلْقَتَا البِطانِ بأَقْـــــوامٍ * وطارَتْ نفوسُهُمْ جزَعا

[ديوانه ص٥٤، تحقيق د. يوسف نجم، دار صادر].

وانظر الخصائص ١/٩٣.

(١٠) أي كل واحد مِمّا أورده من الأمثلة.

(١١) الرضي لا يتحرج من نقد القراءات، فهو يَعُدُّ كُلَّ ما تَقَدَّمَ من قبيل الشذوذ مع أننا عَلِمْنَا أَنَّ قراءة «واللاي» المنسوبة إلى أبي عمرو والبَزّي، هي قراءةٌ سَبْعيةٌ متواترةٌ!. [سورة الطلاق / الآية٤ : انظر الإتحاف ٤١٨].

وإمَّـا أَنْ تُحَـرَّكَ بالكسر للساكنين، وعليه حُمِل قولُه تعالى: «ولاتَتَّبعانِ⁽¹⁾» ، بتخفيف النون⁽²⁾.

واعْلَمْ أنَّ كُلًّا من الثقيلة والخفيفـة حَرْفٌ برأسِها، عند سيبويه⁽³⁾، وعند أكثرِ الكوفيين: المخففة⁽⁴⁾ فَرْع المثقلة.

قولـه: «وهمـا في غيرهمـا» ، أي النونان في غير المثنى وجمعِ المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياءُ .

قولُه: «كالمنفصل» ، أي: كالكلمةِ المنفصلة، يعني يجب⁽⁵⁾ أن يعامل آخر الفعـل مع النـونين معـاملتـه مع الكلمـة المنفصلةِ، من حذف الـواو والياءِ، أو تحريكهما ضَمًّاً وكَسْراً.

وغَرَضُهُ من هذا الكلامِ: بيانُ الأفعالِ المعتلَّةِ الآخِرِ عند لَحاق النون بها، وقد بَيَّنَّا نحن حُكْمَ جميعِها في ضمن الكلامِ السابقِ.

ومعنى كلامِـه: أَنَّ النـونَيْنِ حُكْمُهمـا مع المثنى وجمعِ المؤنث ماذكر، ومع غيرهما ، على ضَرْبَيْنِ، إمَّا مع ضميرٍ بارز وهو شيئان: جمع المذكر نحو اغزُوا وارمُوا، واخشَوا، والواحد المؤنث نحو: رَيْ، واغزِي وارمِي واخشَيْ.

---

(1) يونس / ٨٩، ونصّها: « قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ».

(2) في حُجَّةِ القراءات ص ٣٣٦: «قرأ ابنُ عامرٍ: (ولا تَتْبِعَانِ) بتخفيف النون... وقرأ الباقون بالتشديد...».
وفي الكشف ١/ ٥٢٢: «قرأه ابنُ ذَكْوَانَ بتخفيف النون...»
وانظر حُجَّة ابن خالَوَيْهِ ص١٨٣، والتيسير ص١٢٣.

(3) الكتاب ٢/ ١٤٩ بولاق.

(4) د : المثقلة أصل المخففة.

(5) م : يجب أن يعطى آخر الفعل من ضم أو كسر مايعطى آخر أولى الكلمتَيْنِ المنفصلتين إذا اجتمعتا. وغَرَضُهُ من هذا الكلامِ...

وإمّا مع ضميرٍ مستترٍ وهو الواحدُ المذكَّرُ، نحو: رَه، واغزُ وارمِ واخْشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمةِ المنفصلة، فتقول: اغزُنَّ وارمُنَّ بحذف الواو، كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو: اغزوا الكفار، وارمو الغَرَضَ وكذا: اغزِنَّ وارمِنَّ ياامرأة، بحذف الياء كما حذفت في: اغزِي الجيش وارمي الغرض، وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو: اخشَوُنَّ، كما ضممتها مع المنفصلة، نحو: اخشَوُا الرجل، وتكسر الياء المفتوح ما قبلَها كما كسرتها مع المنفصلة، تقول: اخشَيِنَّ، كاخشَيِ الرجل.

قولُـه: «فإن لم يكن بارز»، وهو في الواحد المذكر، نحو: اغزُ، وارمِ واخشَ، فالنونِ كالمتصل، أي كالكلمة المتصلة، ويعني بها أَلِفَ التثنية نحو: اغزَونَّ وارمِيَنَّ واخشَينَّ، بِرَدِّ اللاماتِ وفتحِها، كما قلت: اغزَوَا وارمِيَا واخْشَيا.

قال: لما كان النـون بعد الضمير البارز، صار كالكلمة المنفصلةِ، لأنَّ الضميرَ فاصلٌ، ولمَّا لم يكن ضميرٌ بارزٌ، كان النون كالضميرِ المتصل.

هذا زُبْدَةُ كلامِهِ، ويُرَدُّ عليه أَنَّ المتصل ليس هو الألِفَ فقط، بلِ الواو والياء في: ارضَوا، وارضَيْ، متصلان، أيضاً، (١) وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الأَلِف، فليس قولُه، اذن، فكالمتصل، على إطلاقه، بصحيحٍ، وأيضاً يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل، والمنفصل، وإذا سئل، مثلاً: لِمَ لم تُحْذَفِ اللامُ في: اخشَيا وارمِيَا واغزُوا كما حُذِفَتْ في: اخشَ وارمِ واغزُ، ولِمَ ضُمَّتِ الواوُ في: ارضَوا الـرجـل وكسرت الياء في: ارضي الـرجل، ولم تحذفا، كما في: ارمو الرجل وارمِي الغَـرض، وكـل عِلَّة تذكرها في المحمول عليه فهي مُطَّردةٌ في المحمول، فما فائدةُ الحمـل، وإنـما يُحمـل الشيُّءُ على الشيءِ، إذا لم يكنِ المحمولُ في ثبوت العِلَّةِ فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهةِ، وإن لم تثبت العِلَّةُ في المحمول، كحمل «إنَّ» على الفعل المتعدِّي وإن لم يكن في «إن» العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي.

---

(١) في د تكملة بعد قوله: «أيضاً»: «ومع هذا فإنك تحذف اللام معهما ولا تثبتها كما ثبتت مع الألف. . .».

قوله: «والمخففة تُحذف للساكنين»، وذلك إذا لاقى المخففةَ ساكنٌ بَعْدَها، كقوله: (١)

٩٥٤- لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ (٢) كَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

حَطًّاً لها عن التنوين؛ لأنَّ التنوينَ لازمٌ للاسم المتمكن في الوصل إذا تجرد عن المانع وهو الإضافة واللام، بخلاف النونِ الخفيفةِ، فإنها قد تترك بلا مانعٍ، وأيضاً، ينبغي أن يكون للنون اللاحقة للاسم، فَضْلٌ على النون اللاحقة للفعل، فالتنوين يحذف في الموصوف بابن، وابنة، بالشرط المذكور، قياساً، وفي غيره للضرورة، كقوله: (٣)

وحاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئي ٥٤٤

والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقاً.

وقال سيبويه، (٤) عن يونُسَ: إنه إذا جاء بعد النون المخففة في: اضرِبانْ

---

(١) الأضبط بن قريع السعدي. من شعراء الدولة الأموية.

وقد عَدَّهُ مُحَقِّق معاني الحروف للرُّمَّاني من شُعَراء الجاهلية!!.

الخزانة ٥٨٨/٤ بولاق، المغني ٢٠٦، معاني الحروف ١٥٠، البغداديات ٤٣٧، المسائل العسكريات ٨٩، رصف المباني ٢٤٩، الإفصاح ٢٤٦؛ وفيه: «فإنه يريد: (ولا تهنْ) وقد حذف النون ضرورة، إلّا أنَّ الحذفَ هنا أحسن منه؛ لأنه لالتقاء الساكنين» وهذا موضعُ الشاهد. قال مُحَقِّقُ الإفصاح الأستاذ الأفغاني: «ورواية ابن هشام وعدد من النحويين (لا تهين الفقير) وهي المشهورة.

قُلْتُ: وبَنَوْا على روايتهم التخريجَ الذي رأيتَ، وهو لا يَصِحُّ إذ كان البيت على ذلك من البحر الخفيف،. وقصيدةُ الأَضبطِ التي منها البيتُ من المُنْسَرِح، ومطلَعُها:

لكل هَمّ من الهموم سَعَهْ * والمسي والصبح لا فلاح معه

والبيت فيها:

لا تحقرن الفقيرَ علَّك أنْ * تركع يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ..»

انظر في قصيدة الأضبط: [الأغاني ١٥٤/١٦ طبعة ساسي بمطبعة التقدم بمصر].

(٢) ط: قوله: تركع في الشطر الثاني.

(٣) هي امرأةٌ من بني عُقَيْل، وقيل لا مرأة من بني عامر، وتمام الرجز:

حَيْدَةُ خالي ولَقِيطٌ وعليْ * وحاتم الطائيُّ وهاب المِئي

وقد سبق تخريجُه.

(٤) الكتاب ١٤٩/٢ وما بعدها. ط. بولاق.

واضربنانْ بساكن، تُبْدِلُها همزةً، نحو: اضرباءَ الرجل واضربناءَ الرجل.

قال سيبـويه: (١) لو جَوَّزنا إلحاق الخفيفةِ بالمثنى، فالقياسُ حَذْفُها للساكنين كما تحذف اتفاقاً في المفردين: المُذَكَّر والمؤنث، وجمع المذكر، فيسقط الألف، أيضاً، في اللفظِ، للساكنين.

وإذا وُقف على فعـل في آخره نونٌ خفيفةٌ، فَحُكْمُها حُكْمُ التنوينِ، أعني أنه، تقلب المفتوح ما قبلَها أَلِفاً، نحو: اضرِبا، في: اضرِبَنْ.

قال سيبويه: (٢) وقياس مذهب (٢٦٨/ب) يونُسَ (٣) في: اضرِبانْ، واضرِبنانْ، أَنْ تُقْلَبَ النونُ الخفيفةُ أَلِفاً، فتمدُّ فيها المَدَّة الطُّولَىٰ بِقَدْرِ أَلِفَيْنِ.

وقالَ الزَّجَّاج (٤): لو مُدَّتِ الألِفُ وطالَ مَدُّها، مازادت على الألف، لأنها حَرْفٌ، لا يتكرر ولا يؤتى بعدَها بمثلها.

وقال السِّيرافي (٥): ليس هذا الرأي الذي أنكره الزَّجَّاج بمنكر، وذلك أنه يقدِّر أَنَّ المَدَّ الذي يزاد بعد النُّطْقِ بالألِفِ الأولى يُرامُ به أَلِفٌ آخَرُ، وإن (٦) لم ينفصل عن الأول ولم يتميَّز.

وتحذف في الوقف: المضمومُ ما قبلَها والمكسورُ ما قبلَها، نحو: اضرِبُنْ واضرِبِنْ، وكان يونُسُ يقول: أقلبها واواً بعد الضمة في نحو: اِخشَوُنْ وياء بعد الكسرة في نحو: اخشَيِنْ، فأقول: اخشوو، واخشيي، قال الخليل: (٧) لا أُري ذاك (٨) إلَّا على مذهب مَنْ قال من أهل اليمن: هذا زيدو، ومررت بزيدِي، وهي غير فَصيحةٍ.

---

(١) د: قال سيبويه: القياس حَذْفُ النونِ الخفيفةِ بعدَ الألِفِ كما يحذف اتفاقاً في المفردَيْنِ: ....

(٢) الكتاب ٢/١٤٩ وما بعدَها. ط. بولاق.

(٣) في سيبويه ٣/٥٢٧ هارون: وأما يونُسُ وناس من النَّحْويِّينَ فيقولون: اضربانْ زيداً واضرِبْنَانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظيرٌ في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلَّا أَنْ يُدْغَمَ». وانظر الخصائص ١/٩٢.

(٤) سيبويه ٣/٥٢٧ هارون هامش (٢). (٥) سيبويه ٣/٥٢٧ هارون هامش (٢).

(٦) عبارة السِّيرافي هكذا: «... وإن لم ينكشف في اللفظ كل الانكشاف». سيبويه ٣/٥٢٧ هارون هامش (٣).

(٧) سيبويه ٣/٥٢٢ هارون. ونص عبارته كما يلي: «فقال الخليل: لا أُري ذاك إلَّا على قولِ مَنْ قالَ: هذا عمرُو، ومررت بعَمْري. وقولُ العرب على قول الخليلِ». (٨) د: ذلك.

وأمَّا في نحو: اضربُنْ واضربِنْ، فيقول يونُسُ:(١) اضرِبو واضرِبي وفاقاً لغيره في اللفظِ، إلَّا أنَّ الواوَ والياءَ، عنده، عِوَضَانِ مِنَ النون، وعند غيرِه: هما الضميرانِ المردودان بَعْدَ حَذْفِ النُّونِ كما يَجِيءُ.

ويقول في: هل تضربُنْ، وهل تضربِنْ: هل تضربوا وهل تضربي، بلا نُونٍ، والواو والياء بَدَلان من النُّون الخفيفةِ، وعند غيره: هل تضربُون وهل تضرِبين، والواو والياء ضميران رُدَّا بعد حذفِ نون التأكيد، فتردُّ النون التي سقطت لأجلِ نون التأكيد، كما يَجِيءُ.

قولُه: «فيُرَدُّ ما حذف»، يعني إذا حذفت النون، أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه: ما أُزيل في الوصل بسببها، من الواو، والياء وحدَهما، كما تقول في: اضربُنْ واضربِنْ، واخشَوُنْ واخشَيِنْ: اضربُوا واضربِي، واخشَوْا واخشَيْ، أَوْ، من الواو والياء مع النون التي بعدَهما، كما تقول في: هل تضربُنْ، وهل تضربِنْ، وهل تخشُونْ وهل تخشَيِنْ: هل تضربُونَ وهل تضرِبينَ، وهل تخشونَ وهل تخشينَ.

وهذا أيضاً، بناءً على أنهم قَدَّروا النون المخففة، المحذوفة، للوقف: معدومةً من أصلها لِعَدَمِ لزومها للفعل، بخلافِ التنوين، فإنَّ الوقف في: جاءني قاضٍ،(٢) بغير رَدِّ الياءِ على الأفصح، لِكَوْنِ التنوينِ لازماً، إذْ لم يكن مانعٌ، فكأنه ثابتٌ أيضاً، مع عروض الحَذْفِ.

هذا آخرُ شَرْحِ المقدمة، والحمدُ لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكماله، وصلواتُهُ على محمدٍ وكرامِ آلِهِ.

وقد تَمَّ تمامُهُ، وحُمَّ اختتامه(٣) في الحضرة المقدَّسة الغَرَوية، على مُشرِّفها صَلَواتُ رَبِّ العِزَّةِ وسلامُهُ.

---

(١) سيبويه ٣/٥٠٨ بولاق.

(٢) د: فاض.

(٣) أي قُدِّر له أنْ يُختَم.

[أَحكامٌ مفيدةٌ ذَكَرَها الرَّضي] [هاءُ السَّكْتِ]

وَلْنَذْكُرْ أحكامَ هاءِ السَّكْتِ، وإنْ كان المُصَنِّفُ ذَكَرَ بَعْضَها في التصريفِ، وحرفَ التذكيرِ، والإنكارَ، وشينَ الكشكشةِ وسِينَ الكسكسةِ.

أمَّا هاءُ السَّكْتِ، فهي هاءٌ تُزَادُ في آخِرِ الكلمةِ الموقوفِ عليها في موضِعَيْنِ: أحدُهما: إذا كان آخِرُها أَلِفاً، والكلمة حرفٌ أو اسمٌ عريقُ البِناء، نحو: لا، وذا، وهنا، وذلك لأن الأَلِفَ حرفٌ خَفِيٌّ: إذا جئت بعدها بحرف آخَرَ، وذلك في الوصلِ، تبيَّنَ النطق بها، وإذا لم تأتِ بعدَها بشيءٍ، وذلك في الوقف، خَفِيَتْ، حتى ظُنَّ أنَّ آخِرَ الكلمةِ مفتوحٌ.

فلذا وُصِلَتْ بحرف، لِيُبَيِّنَّ جوهرُها، واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاءً، لمناسبتها بخفائها حرفَ اللِّين، فإذا جاءَتْ ساكنةً بعدَ الأَلِفِ، فلابُدَّ مِن تمكُّنِ مَدِّ الأَلِفِ، لِيَقومَ ذلك مَقامَ الحركةِ فيمكن الجمع بين ساكنين، فَتَبِينُ الأَلِفُ بذلك التمكين والمَدِّ.

وأمَّا في الأسماءِ المتمكِّنةِ، نحو: أَفْعَى وحُبْلَى، أو العارضة البناء نحو: لا فَتى، فلا تزيد هاءَ السكت، إمَّا لخوف التباسِ هاءِ السَّكْتِ بهاء الضمير المضاف إليه، فإنَّ الاسم العريق البناء، لا يُضاف منه إلَّا «كَمْ» و«لَدُنْ» و«لَدَىٰ»، وإمَّا لِكَوْنِ الإعراب مقدَّراً في أفعى، وشبه الحركة الإعرابية في: لا فتى، وسنذكر أنها لا تلحق المتحركة بحركة إعرابية أو شبه الإعراب.

وأمَّا أَلِف نحو: هذا، وهؤلاء، فليس الحركة الإعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكانَ الأَلِفِ حرفٌ صحيحٌ، أيضاً، لكان(١) محركاً بحركةٍ بنائيَّةٍ نحو: هوَ، وهيَ، وهؤلاءِ.

---

(١) د: لكان لها حركة واحدة، كَهُوَ، وهي، وهؤلاء.

ولا تلحق(١) هذه الهاءُ ساكناً آخَر، غيرَ الألِفِ المذكورةِ، سواءٌ، كان واواً أَوْ ياءً كهمو، وهذي، أو غيرَها، كَكَمْ ومَنْ، وذلك لأنَّ الألف أَخْفَىٰ، فهي إلى البيان أَحْوَجُ.

بَلَى، تلحق الألف والـواو والياء في النُّدْبَة، نحو: واغُلَاماه، و: واغلامكموه، و: واغلامكيه، وفي الإنكار نحو: آلأميراه، و: آلأميروه، و: آلأميريه، لقصدك إلى زيادة مَدِّ الصوت فيهما.

وثـاني(٢) المَوْضِعَيْنِ: إذا وقفت على كلمةٍ متحركةِ الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبَّهة بالإعرابية، لبيان تلك الحركة اللازمةِ، إذْ لو لم تزد الهاء لسقطتِ الحركةُ للوقفِ.

وإنما لم تبيِّنِ الإعرابية، لعروضها وسُرعةِ زوالها.

وذلـك قولُـكَ: هما رَجُلانِهْ، وضاربانهْ، وهنَّهْ، وضربتنَّهْ، وهَلُمَّهْ، وضَرَبكهْ، ووَيحكهْ، وثمَّهْ، واضربنَهْ، وانطلقنَهْ وضرَبْنَهْ، وعصايه وغلاميه وقاضيِّـه وهوه وهيه وأينه وكيفه وغير (٢٦٩/أ) ذلك.

ودخولُها فيما قبلَ آخرِه ساكنٌ، أقوى وأكثرُ من دخولها فيما قبلَ آخرِه متحرّكٌ، حتى لا يجتمع ساكنان، لو أُسْكِن الآخِر.

ولم يلحقـوهـا النـونـات في الأمثلة الخمسـةِ، نحـو: يضربـانِـهْ، ويضربـونَهْ، وتضربينَهْ(٣). . . ؛ لأنَّ النونَ علامةُ الرفعِ فهي كالحركة الإعرابيةِ.

وقد منع بعض البصريين أن يقال: انطلقنَهْ، وضربْنَهْ(٤) لالتباسِ الأوّلِ بضمير المَصْدَرِ، والثاني بالمفعولِ به.

---

(١) ط: ولا يلحق . . . .

(٢) م ، د: وتزاد الهاء، أيضاً، في آخِرِ كلمةٍ موقوفٍ عليها إذا كانت محركةَ الآخِرِ.

(٣) ذكر ثلاثة من الأمثلة الخمسة، والباقيان هما: تفعلان، وتفعلون. (٤) ط: وضربته للالتباس بضمير المصدر.

وليس بشيءٍ، لأنَّ الخليلَ(١) حكى: انطلقْنَهْ عن العرب، ولو كان اللَّبْسُ مانعاً لم يقولوا: أعطيتكهْ، وإنهْ، وليتهْ ولعلَّهْ، واعلمنَهْ.

وقد استعملوا في بعض ذلك: الأَلِفَ مكان الهاء، لمشابهتها لها وذلك في: أنا، وحَيَّهَلا.(٢)

ولم يلحقوها آخِر نحو: لا رجلَ، ويازيدُ، ونحو: خمسة عشر؛ لأنَّ حركةَ البناء عارضةٌ، فتشبهُ، لذلك، الحركة الإعرابيَّة.

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرَّد، لأنه إنما حُرِّكَ، كما ذكرنا في بابه، لمشابهته المعرب، فكأن حركته إعرابية، فلم يقولوا: ضَرَبَهْ.

وإذا كانتِ الكلمةُ مِمَّا ذهب لامها، جزماً، أَوْ وَقْفَاً، فَإِنْ بَقِيَتْ على حرفٍ واحدٍ فَهاءُ السَّكْتِ واجبةٌ، نحو: رَهْ، وقِهْ، لاستحالةِ الوَقْفِ على المتحركِ والابتداء بالساكن.

وإنْ كانت على أكثر من حرف نحو: اغزه، وارمِه، واخشه، ولم يغزه، ولم يرمه، ولم يخشهْ، فالهاء في مثلها ليست بواجبةٍ، لكنها أَلْزَمُ ههنا منها في نحو: ثمَّهْ، ومسلمونه؛ لأنك إذا لم تأتِ بها سكَّنْتَ آخِرَ الكلمةِ بعدَ حَذْفِ حرف منها، وهو إجحافٌ.

وهي في نحو: أعِهْ وأَقِهْ، في قولك إن تَعِ أَعِهْ، وإن تَقِ أَقِهْ، أَلْزَمُ(٣) منها في: اغزه ولم يرمه، لأنَّ الإجحافَ ههنا أكثرُ لو سكن العين، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العَيْنِ.

---

(١) نقله عنه سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٩ بولاق.

(٢) انظر التِّبيان في تصريف الأسماء لأستاذنا الفاضل الدكتور أحمد كُحَيْل ص ٣٦٧ ط ٦، والوجيز في علم التصريف للأنباري ص ٥٤.

(٣) أي أَشَدُّ لزوماً.

وبعضُ العرب لا يلحقون هاءَ السَّكْتِ، من المتحركِ الآخِرِ، إلَّا ما حُذِفَ من آخِره شيءٌ، ولا يقفون على مالم يُحْذَفْ منه شيءٌ، كأنا، ولعلّ وليت، وسائر ما ذكرنا، إلَّا بالإسكان.

وَرَوى يونُسُ وعيسى بنُ(١) عُمَر: أَنَّ بعضَ العربِ يقف(٢) على المحذوف الآخِرِ أيضاً، نحو: اغز، وارم، بالإسكان من غير هاء، قال سيبويه: (٣) هذه أَقَلُّ اللُّغَتَيْنِ.

وإلحـاقُ الهـاءِ في نحـو: عَلاَمَ، وإلاَمَ، وحَتَّـامَ، وبِمَ، وفِيمَ وعَمَّ: أَجْوَدُ مِنْ حَذْفِها، لأنه حُذِفَ منها الألِفُ، كما حُذِفَ في نحو: اغزهْ، وارمه واخشه: الحرفُ الأخيرُ، ويَجوزُ إسكانُها وإن صارتِ الميمُ على حرفٍ واحدٍ، لأنها امتزجت بحرفِ الجَرِّ قبلَها، فصارتا معاً، كَحُسَام(٤)، لأنَّ الجارَّ لا ينفك عن المجرورِ، وهذا المجرورُ لكونه على حرفٍ، صار كبعضِ حروفِ الجارّ، فالاتّصالُ حاصلٌ مِن الطرفَيْنِ.

وإذا وقفت على نحو مجيء مَ جئت فقلت مجيءَ مَهْ، فالهاءُ لازمةٌ كما في: قِهْ ورَهْ؛ لأنَّ المضافَ لِكَوْنِهِ اسْماً، لا يمتزج بالمجرور امتزاجَ حَرْفِ الجَرِّ بمجروره.

وتحذف هاء السكت عند الوقف، في الدَّرْجِ كهمزة الوصل، إلَّا أَنْ يُجْرىٰ الوصلُ مُجرى الوقفِ، كقوله تعالى: ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴾(٥) وصلاً.

وحَقُّها السُّكونُ وإن وقعت بعد الألف؛ لأنَّ اجتماعَ الساكنين محتملٌ في الوقفِ، ويحركها من يثبتها وصلاً بعد الألِف مجرياً للوصل مجرى الوقف: إمّا بالضمة، تشبيهاً لها بهاء الضمير، أو بالكسرةِ للساكنين.

---

(١) سيبويه: ٢/٢٧٨ بولاق.

(٢) د: يحذف الهاء في نحو اغز، وارم، واخش.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٨ بولاق.

(٤) يعني صارتا كاسم رباعي قبل آخره أَلِفٌ، بقطع النظر عن حركة أوله، وذلك خاصّ بـ (ما) الاستفهامية المجرور بكل مِن: إلى وعلى وحتى. ويمكن أن تُعَلَّل بقيةُ الأمثلةِ بما ذكره من الامتزاج.

(٥) الحاقة/ ٢٩، ٣٠.

ورُوِيَ على الوَجْهَيْنِ:

٩٥٥ يامرحبـــاهُ بحمـار عَفـراء[١]

وأمَّا سِين الكَسْكَسَة،[٢] وهي في لغة بَكْرِ بنِ وائل، فهي السين التي تُلحِقها بكاف المؤنث في الوقف، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف، فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا تَرْكَ السِّين في الوقفِ علامةَ المذكر، فيقولون أكرمتكِسْ فإذا وصلوا لم يأتوا بها؛ لأنَّ حركة الكافِ، إذن، كافيةٌ، في الفصل بين الكافَيْنِ.

وقومٌ من العرب يلحقون كاف المؤنث: الشِّين في الوقف[٣]، فإذا وصلوا حَذَفُوا، وغرَضُهم: ما مَرَّ في إلحاق السين، وناسٌ كثيرٌ من تميمٍ ومِن أَسَدٍ يجعلون مكانَ كافِ المؤنث في الوقف شِيناً، قالَ:[٤]

٩٥٦ ـ تضحكُ مني أن رأتني أحترِش ولو حَرَشْتِ لكشفتِ عن حِرِشْ

وذلك أيضاً، للغَرَضِ المذكور، وإنما أَبدلوها شِيناً، لأنها مهموسةٌ مثلها ولم يجعلوا مكانَها مهموسة من الحق؛ لأنها ليست حَلْقِيَّةً.

وقد يَجري الوصل مَجرىٰ الوقفِ فيقال: إنَّشِ ذاهبةٌ، قالَ:[٥]

---

[١] يُنسب إلى عُرْوَة بن حزام العُذْري، وهو في المنصف ١٤٢/٣، إصلاح المنطق ٩٢، إيضاح المفصل ٢٨٤/٢، الخزانة ٥٩٢/٤، وانظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٦٠، وابن يعيش ٤٦/٩، وتمامه:
إذا أتى قَرِيْتَه بها شاءَ.
الشاهد فيه أنَّ هاءَ السكتِ في قوله (يامرحباهُ) قد رُوِيَ بالضم وبالكسر.

[٢] انظر الصاحبي ٥٤، والمُزهر ٢٢١/١، والمُمتع ٢٠١/١، ٢٢٢.

[٣] وتسمى الكشكشة. [انظر لغات العرب د. دَجْني ص ٥٦].

[٤] لا يُعْرَفُ قائلُ هذا الرَّجز. الخزانة ٥٩٤/٤ بولاق، وشرح شواهد الشافية ٤١٩.
والشاهد فيه على أنَّ ناساً. من تميم ومِن أَسَدٍ يَجعلون مكانَ الكافِ المؤنَّث شِيناً في الوَقْفِ كما في (حِرِش) وأصله (حِرِك).

[٥] قَيس بن الملوّح، مجنون بني عامر. (ديوانه ٢٠٧).
الخزانة ٥٩٥/٤ بولاق، الخصائص ٤٦٠/٢، معجم الشواهد ٢٤٦/١.
الشاهد فيه على أنه كان القياسُ في هذه الشين المبدَلة من كاف الخطاب أن تحذف في الدرج، لكنها أُجريت في حالة الوصل مُجرى حالةِ الوقف.

٩٥٧ - فعيناشِ عيناها وجيدُشِ جيدُها ... ولكنَّ عَظْمَ الساقِ مِنْشِ دَقيقُ

وأمّا حَرْفُ الإنكارِ، فهو زيادةٌ تلحق آخِرَ المذكورِ في الاستفهام بالألِفِ خاصةً، إذا قصدت إنكارَ اعتقادِ كَوْنِ المذكور على ماذكر، أو إنكار كونه على خلاف ما ذكر، كما تقول، مثلاً، جاءني زيد، فيقول مَنْ يَقْصِدُ تكذيبَكَ، وأَنَّ زيداً لا يأتيك(١): أزيدُنيه، أي: كيف يجيئك، فهذه العلامةُ بيانٌ أنه لا يعتقد أنه أتاك، ويقول ذلك: مَن لا يشك أَنَّ زيداً جاءك، وينكر أنه لا يجيئك، فكأنه يقول: مَن يشك في ذلك، وكيف لا يجيئك.

قالَ الأخفشُ: إنَّ هذه الزيادةَ(٢) موضوعةٌ لإنكارِ كَوْنِ المذكورِ على ما ذُكر، فقط، فإن أريد إنكار كونه بخلاف ما ذكر، فهو على وجه الهُزْءِ(٣) والسُّخْرِيَّةِ، فكأنه يقول: كيف لا يَجيئُك زيدٌ وأنت الجَليلُ العظيمُ، كقوله تعالى: «ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ»(٤)، هذا قوله، والأَوْلى(٥) أن يقال إنه لإنكار كَوْنِهِ على خلافِ ما ذكر، لا على وَجْهِ السُّخْرِيَّةِ.

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف، والإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصلٍ بينها، وبين الاسمِ المذكورِ، فإنْ وُصِلَ الاسمُ بما بعدَهُ، أو كان استفهاماً على وَجْهِ الحقيقةِ، لا على وجه الإنكار، لم تلحق، وكذا لا تلحق، إذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو ما يفيد فائدته، نحو: أتقول زيد، أو: أتتكلم زيد، والأغلب، مع حصول الشرائط (٢٦٩/ب) وقصد إلحاق زيادة الإنكار: حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته، إعرابيةً كانت أو بنائيةً، نحو: أذهبتُوه، لمن قال: ذهبتُ، و: أأنا إنيه، لمن قال: أنا فاعِلٌ.

---

(١) يقصد أنَّ زيداً لا يأتيك، استبعاداً منه لذلك.

(٢) ط: لزيادة.

(٣) ط: الهمز والسحرية.

(٤) الدُّخان /٤٩.

(٥) م: والأَولى أنه يقال ذلك أيضاً على وجه الإنكار بخلاف ما ذكر.

ورُبَّما زِيدت مَدَّةُ الإنكار من غير حكايةِ اللفظِ المذكور، بل تلحق العلامة بما يَصِحُّ المعنى بِلَحَاقها به (١) من جُمْلَةِ كلامِكَ، فتقال لمن قال ذهبت: أذهبتاه.

ومنه حكايةُ سيبويهِ: «(٢) سمعنا مَن قيل له أتخرج إذا أخصبت البادية، فقال: أأنا إنيهْ،»(٣) منكراً لرأيه أنْ يكونَ على خلاف ذلك، ولو حكى لقال: أتخرجوه.

ثم تقول: آخر الكلمة إمَّا أنْ يكون ساكناً أوْ متحركاً، والساكن إمّا حَرْفُ عِلَّةٍ أو حَرْفٌ صحيحٌ، فالأول نحو: جاءني القاضي، ورأيت المعَلَّى، وزيد يغزو، وحكمه أن يزادَ على آخره مثل آخره، فيجتمع ساكنان فتحذف أوَّلها فتقول: آلقاضِيهْ و: آلمعلَّاهْ، وأيغزوه.

وإنْ كان الساكنُ صحيحاً، تنويناً كان أو غيرَهُ، فلابُدَّ من تحريكه بالكسر للساكنينِ فلا تكون زيادة الإنكار، إذن، إلَّا الياء، نحو: أزيدِنيه، و: ألم تضربيهْ.

وإن كان متحركاً فَمَدَّة الإنكار على وَفْق تلك الحركةِ، بنائيةً كانت أو إعرابيةً، فتكون بعد الضمة واواً، وبعد الفتحة أَلِفاً، وبعد الكسرة ياءً، نحو: أزيدوناهْ، و: أزيدِينيهْ، و: آلاميراه، فليس مَدَّةُ الإنكار، إذَن، كعلامة النُّدْبَةِ، لأنَّ تلك يجب كونُها أَلِفاً: إلَّا عند اللَّبْسِ.

ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بإنْ، مزيدةً بعد المذكور، مدخلاً في أوله همزة الاستفهام، فلا تكون المَدَّةُ، إذَنْ، إلَّا ياءً، (٤)، لأنك تكسر نون «إنْ» للساكنَيْنِ، وزيادة «إنْ» للبيان والإيضاح؛ لأنَّ حَرْفَ المَدِ، والهاء، خَفِيَّان، فهي زائدةٌ، كما في: ما إنْ فَعَلَ.

---

(١) م: بلحاقها فيه من كلامك.

(٢) الكتاب ١/٤٠٦ بولاق.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٧.

(٤) م ، د: إلا ياء؛ لأجل الساكنين.

قال المصنف: (١) الظاهر أنهم لم يزيدوا «إنْ» إلَّا فيما آخره ساكن محافظةً على ذلك الساكنِ؛ لأنه إنْ لم تزد «إنْ» تحرك الساكن إن كان صحيحاً، وسقط إنْ كان مَدَّةً.

وَرُدَّ قوله بمجيئها بعد المتحرك في: أأنا إِنيهْ: (٢)؛ لأنَّ نون «أنا» متحركة، وأجاب بأنَّ الزيادةَ إنما تكون في حال الوقفِ، والوقف على «أنا» بالألف، فصار، وإن لم يكن فيه أَلِفٌ، لِمَجِيءِ «إن» بعده، في حكم الموقوفِ عليه بالأَلِفِ، ولو لم تزد «إن» لقيل: أأناه بحذف إِحْدَىٰ الأَلِفَيْنِ.

وقياسُ ما قاله أَنْ يُقالَ: آلمعلًى إِنيهْ و: آلقاضي إِنيهْ، و: أيغزوإنيهْ، أن أريد، وهذا الذي قال، مِن تخصيص «إن» بالساكن آخره، (٣) قياس منه لم يأتِ في كلام النحاةِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أنه يجوز لك الإنكارُ والحِكايةُ مع تَرْكِ مَدَّةِ الإنكار وإِنْ كان الكلامُ وَقْفاً، وأمَّا إذا أردت الوصلَ فإنه يجب تَرْكُ الزيادةِ نحو: أزيداً يافتى، كما تترك العلامات في «مَن» حين تقول: مَن يافتى.

وإنما يجوز إثباتُ التنوينِ ههنا في حالِ الوقفِ، لِقَصْدِ الحكايةِ، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه، فلا يُستنكر بقاءُ التنوينِ في الوقفِ.

وَمَـدَّةُ الإنكارِ تقع في منتهى الكلام بعد الصفةِ والمعطوف، وغير ذلك، نحو: أزيداً وعَمرنيهْ، فيمن قال: لقيت زيدا وعَمراً، و: أزيداً الطويلاه.

وإذا قالَ: ضربت عُمَرَ، قلت أضربت عُمَراه، فتدخل همزة الإنكار على الجُملة والمفرد، وعلى أي قِسْمٍ شئتَ مِن أقسامِ الكلامِ بخلافِ أَلِفِ النُّدْبَة كما مَرَّ في المنادى.

---

(١)، (٢) الايضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦-٢٨٧، ومجالس ثعلب ٢/٣٥٨ حاشية (٢)، والبغداديات ص ٤٢٧.

(٣) د: بالساكن آخره، لم يَجيءْ في كلامِ النُّحاةِ، وإنما هو قياسٌ منه. . .

وأمَّا حَرْفُ التذكير، فليس في كلامٍ فصيحٍ، وإنما يكون ذلك إذا نطق مَن يتذكر(١)، بكلمةٍ ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه، فيصل آخرَ تلك الكلمة بِمَدَّةٍ تجانس حركتها، إن كان متحركاً، كما تقول في: قال، ويقول، ومِن العام: قالَا، فتمدُّ فتحة اللام إلى أن تتذكر ما نسيتَ وتَصِلُه به، ويقولو، ومن العامي، وتصله بياءٍ ساكنةٍ إنْ كانَ الآخرُ ساكناً صحيحاً، تنويناً كان أو غيرَهُ، نحو: هذا سَيْفُني إذا أردت: سيفٌ من صفته كَيْتَ وَكَيْتَ.

وتقول في: قد فعل، وفي الألف واللام في نحو: الحارث مثلاً: قدي... وألي... وإن كان آخرُهُ ساكناً حرف مدّ، نحو القاضي، والعصا، ويغزو، مددت ذلكَ الحرف إلى أنْ تتذكَّرَ، ولا تجتلب مَدَّةً أُخرى.

ويجوزُ أنْ يُقَالَ: إنك تَجتلبُها وتَحْذِفُ الأُولى، كما قيل في مَدَّةِ الإنكار، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت، بخلاف زيادة الإنكار، لأنَّ هذه إنما تزاد إذا لم تقصد الوقف.

تَمَّ الكِتابُ بِحَمْدِ الله، وعَوْنِه، وحُسْنِ تَوْفيقِهِ، واللَّهُ أَعْلَمُ بالصوابِ، وإليه المَرْجِعُ والمَآبُ.

تَمَّ الكِتابُ بِعَوْنِ المَلِكِ الوَهَّابِ في يوم الأربعاء في أوائل (ذو القعدة) سنة ست وسبعين وثمانِيمئة.(٢)

---

(١) يعني مَن يريد ويحاول أن يتذكر شيئاً. وقوله: «بكلمة»، متعلق بقوله: إذا نطق...

(٢) د: «تم الكتاب بعون الله في اليوم المبارك الخمسة عشر في شهر رمضانَ في يوم أربع في وقت السحر من شهور عام أربعٍ ومائةٍ وألفٍ. علق هذه النسخة المباركة بخط الفقير إلى عفو ربه الغني علي بن عبدالعظيم، مسقط الرأس بطرة بزون. غفر الله له ولوالِدَيْهِ ولِمَنْ طلع في هذا الكتاب ولمن قرأه ولمالِكِه ولجميع المسلمين.

ياخيرَ مطلوبٍ وأكرمَ طالبٍ   اغْفِرْ لصاحبه نعم والكاتب
جزى الله خيراً من تأمّل كتابتي   وقابل ما فيها من السهو بالعفو
وأصلح ما أخطات فيه بفضله   وفطنته واستغفر الله من سهو.

م: هذا آخر شرح المقدمة والحمدُ لله على إفضاله وإنعامه بتوفيق الحالة وصلاته على محمدٍ وكرام آلِهِ وقد تم تمامه، وخُتِمَ اختتامُه في آخر يومٍ من شهر رمضانَ المعظم قدرُه وحُرْمَتَهُ من شهور سنة أربع وسبعين وثماني مائة برسم مولانا العالم العلّامة حافظ الدين البارع في العلوم المتعددة، ومُحْيي علوم الدين محمد... حافظ الدين المشار إليه. غفر الله لي وله وختم لنا وللمسلمين بخيرٍ أجمعين آمين... وصلى الله على محمدٍ وآلِهِ وصحبهِ أجمعِين».

الفهارس الفنية

١ ـ فهرس الآيات .
٢ ـ فهرس الحديث الشريف .
٣ ـ فهرس الشعر .
٤ ـ فهرس الأعلام .
٥ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن .
٦ ـ فهرس المصادر والمراجع .
٧ ـ فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات

الآيـة	الصفحة
الفاتحـــة	
٦	٣٣٠
البقـــرة	
٢	١٩٢
٦	١١٠٨، ١٣٤٤
١٠	٧٣٤
١١	٤٢٣
١٤	٤٢٣
١٧	٢١٦
٢٠	٩٧٣
٢١	٩٠٤
٢٣	٩٠٤
٢٦	٢٥٦
٣٥	١٢٠، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٠
٥١	٤٤٣، ٤٤٦
٦٧	١٠٨٣
٦٨	١٩٦
٦٩	١٠٨٣
٧٠	١٠٨٣
٧١	١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥
٨٣	٧٨٥
٨٥	٢٢٠
٩٠	١١٢٠، ١١٢٣
٩١	٧٢٨، ٩٠٥
٩٦	١٨٠
٩٩، ١٠٠	١٣١٨
١٠٢	١١٢٢
١٠٣	١٤٠٣، ١٤٠٤
١١٧	٨٧٣، ٨٨٤، ٩٠١، ٩٤٧
١٢٤	١١٥
١٤٣	١٢٨٣
١٤٤	١٣٨٩
١٤٥	١٤١٢
١٧١	٣٣٨
١٨٣	٧١١
١٨٤	٧١٣، ٨٢٨
١٨٥	١١٦
١٨٧	١١٤٩
١٩٥	٩٦٨
٢١٤	٤٣٥، ٨٦٧
٢١٦	١٠٧٣
٢١٩	٢٧٠، ٢٧٣
٢٢١	١١٢٤

الآيـة	الصفحة
٢٢٣	٤٥٠
٢٢٦	٢١٧
٢٢٨	٥٧٢، ٧٠١
٢٣٣	٨٣٥، ٩٧٠
٢٣٤	٥٨٥
٢٣٥	٩٧٠
٢٤٣	٩٨٥، ١٢٩١
٢٤٥	٢٢١، ٢٧٠
٢٦٠	٥٦٠
٢٧١	١١٠٤، ١١١٩، ١١٢٠
٢٧٣	١١٧٢
٢٧٥	٦٢٦

آل عمران

الآيـة	الصفحة
٧	١٤١٨
٩	١١٧٣
٣٧	٤٤٩
٤٣	١٣٠٥
٦٦	١٣٦٠
٨٠	٤١٢، ٤٤٦
١٠٦	٤١٦
١١١	٩٥٠
١١٢	١٣٦
١١٨	٩٧١
١١٩	١٣٥٨، ١٣٦٠
١٤٣	٤٠٧
١٥٨	١٢٠٤، ١٤٤٥
١٥٩	٢٥٦، ٤٩٩، ١١٨٣، ١٢٤٢
١٨٠	١١٥، ٩٩٠
١٨١	١٢٠٢، ١٢١٤
١٨٨	١٢٨٠، ١٣٦٠، ١٤١٥

النساء

الآيـة	الصفحة
١	٢٦١
٣	١٩٦، ٢٦٠
١١	١١٣، ١١٦، ١١٧
٢٥	١٩٦
٣٩	٢٧٣
٤٧	٤٠٧
٥٨	١١٢٠، ١١٢٣
٦٩	١١٢٩
٧١	٦٩١
٧٢	٢٠٤، ١٢٦٩
٧٣	١٣٦١
٧٧	٤٤٣، ٤٨٥
٧٨	٩٣٦

الآية	الصفحة
١٠٢	٨٩٨
١٣٤	١٠٣٣
١٣٦	١٤٢٥
١٤٠	٨٣١، ٨٣٨
١٤٨	٧١٦
١٦٠	١١٦٤
١٦٨	٨٧٠
١٧٦	١٠٦٠

المائدة

الآية	الصفحة
٢	٨٣٨، ١٢٥٤
٤	٢٧٣
٦	٩٦٨، ١١٣٤، ١١٥٠، ١١٦٥
٨	١١٣
٣٨	٦٥١
٦١	١١٦٣
٦٩	١٢٦٥
٧١	٨٣٣، ٨٩٣
٨٩	١٤٠٧
٩٥	٩٣٨، ١٢٥٧
١٠٩	٢٣١، ١١٠٨
١١٠	٩٧٥
١١٦	٤٢٥، ٩٣٦، ٩٤١، ٩٤٢
١١٧	١٦٨، ١٧٤، ٨٣٧، ١٣٧٩
١١٨	١٦٩، ١٧١، ٩٣٥
١١٩	٤١٢، ٤١٧

الأنعام

الآية	الصفحة
١	١٠١٤، ١٠٧٩
٢٤	٤١٢
٣٤	١١٤٦
٤٠	٩٩٩
٤٦	٩٣٩
٤٧	٩٣٩، ٩٩٩
٥٢	٨٧٩
٧٩	١١٧٠
٨٠	١٦٢
٩١	٩٤٨
٩٤	٣١٩
٩٦	٧٢٧
١٠٣	٤٩٦
١١٧	٧٨٧
١٢١	٩٣٥، ١٢٠٩، ١٤٠٣
١٢٤	٤١١
١٣٧	٧٣٩
١٥٠	٣١٣

الآية	الصفحة
١٥٤	٢٢٥
١٦٠	٥٥٩
١٦٥	٩٠٤
الأعراف	
٤	٣٨٣، ١٣٠٩
١٦	٩٧٠
١٨	١٤٠٥
٢٨	١٣٩٢
٣١	٩٥٣
٤٤	٨٠٢، ١١٨٤
٥٦	٦١٣
٨٢	٨٣٤
٨٩	٤٤٦
١٠٢	١٢٨٤
١٣٢	٩٠٦
١٣٨	١٢٢٦
١٤٢	٤١٣
١٦١	١٣٠٦
١٧٢	١٣٦٤
١٧٧	١١٨، ١١٢٨
١٧٩	١١٦٩
١٨٥	٨٣١

الآية	الصفحة
١٨٦	٩٣٥، ٩٤٩
١٩٣	١٣٤٠، ١٣٤٣
الأنفال	
٧	١٢٨٠
١٨	١٢٤٩
٢٣	١٣٩٩
٢٥	١٤٤٣
٣٠	٤٤٥
٣٣	٨٧٠
٤٢	١٢٧٢
٤٣	١٢٩١
٥٣	١٠٦٢
٦٢	١٣٠٢
٦٦	٩٣٨
التوبة	
٣	١٢٦٠
٦	٩١٩
٢٥	٢٢١
٣٠	٤٥٠
٣٨	١١٤٣
٤٠	٤٤٥
٤٧	٩٧١

الآية	الصفحة
٩٢	٤٢٤
١٠٨	١١٣٨
١١٧	٤٠٧، ١٠٧٣
١١٨	٢٢١، ١٣٢٢

يونس

الآية	الصفحة
٣	١٨٦
١٠	١٣٨١
٢٧	١١٦٦
٣٧	٨٧١
٤٢	١٣١٨
٤٣	١٣١٨
٤٦	١٣١٧
٥٠	١٣١٩
٥٨	٩٥٥
٦٥	١٢٤٥
٩٠	١٢٣٥
٩٣	١١٧١
١٠٥	١٣٧٥

هود

الآية	الصفحة
٨	١٠٤٦، ١٠٥٠
١٢	٧٢٢
١٥	٩٣٠
٣١	٨٢٧
٤٠	٨٦٨
٤٤	٩٦٥
٤٥	١٣٠٩
٦٠	١٢٥٢
٦٣	٩٣٩
٦٦	٤١٩
٧٢	١١٣٥
٧٨	١٧٤
٨٧	١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٢٧١
٩٩	١١٢٤
١٠٧	٨٠٣
١٠٨	٨٠٣
١١١	١٢٧٠

يوسف

الآية	الصفحة
٢	٧٢٥
٣	١٢٨٤
٤	٦٦٩، ٩٨٦
١٣	٤٩٤
٢٣	٣٠٨
٢٦	٤٢٥، ٩٣٦، ٩٤١، ٩٤٢
٣٠	٥٥٧

الآية	الصفحة
٣٢	١٩٢
٣٥	١٠٧٧، ١١٠٩
٣٦	١٠٠٩
٣٧	١٨٦، ١٢٨٠
٤٠	١١٩
٤٣	٥٥٨، ٥٧٦، ٧٣٠، ١١٧٦
٤٦	٥٥٨
٦٩	١٧٢
٨٠	٨٢٨، ١٠٢٩
٨٥	١٠٤٢
٩٦	١٣٧٤

الرعد

الآية	الصفحة
١٦	١٣٣٨
٢٤	١١٠٤
٣١	٩٢٩

إبراهيم

الآية	الصفحة
٩	١١٦١
٢١	١٣٤٣
٣١	٩٠٠، ٩٤٦

الحِجْر

الآية	الصفحة
٢	١١٨٤
٢٠	٢٥٩
٢٢	٧٢٣
٣٠	١٧٠
٣٨	٤١٣
٤٩	١٧٢
٩٤	٢٢٣

النحل

الآية	الصفحة
٣٠	٢٧٢، ٢٧٣
٤٠	٩١٨
٤٨	٤٨٣
٥٣	٤٢٨
٥٩	١٠٠٥
٦٢	١٢٥٣
٧٧	١٣٢٥

الاسراء

الآية	الصفحة
٣٨	١٩٦
٤٩	١٤١٥
٦٢	١٠٠٠
٧٣	١٢٨٤
٧٥	٨٤٣
٧٦	٨٤٥، ٨٤٨
٧٩	١٠٧٢
١٠٠	٩١١

الآية	الصفحة
١٠٧	١١٧٠
١١٠	١٦١ ٢٦٤، ٤٣١

الكهف

٥	١١٢٢
١٢	٩٩٥
١٦	١٤٢٩
١٨	٧٢٨
٢٥	٥٧٧
٣٨	١٢٧٩
٣٩	١٧٧، ١٣٨٧
٤٤	١٩٨
٥٠	٦٥٤، ٦٦٣
٩٣	٤٢٢
٩٦	٤٢٣، ٩٧٣، ١١٦٤

مريم

٥، ٦	٩٤٧
١٧	١٠٢٥
٢٦	٩٠٨
٣٨	٦٢٥، ٩٥٩، ١٠٩٩
٦١	٧٢٤
٦٣	١٨٦
٦٦	٤٢٩، ٤٣٢

الآية	الصفحة
٦٩	٢٢٤، ٢٦٦
٧١	١٢١٨
٨٢	٦٥٤، ٦٦٣

طه

١٧	٢٢١
٣٨، ٣٩	١٣٧٩
٤٤	١٢٣٥
٦٣	١٨٨، ٦٣٥
٧١	١١٦٠
٧٧	٩٤٨
٨١	٨٨٠، ٩٤٠

الأنبياء

٣٤	١٤١٤
٧٩	٤١٣

الحج

٢٥	١٢٩٩
٢٩	٨٩٨
٢٦	١١٧١
٤٦	١٨١، ١٨٢
٦٠	١٢٤٩
٦٣	١٣١٤
٧٧	١٢٣٤

الآية	الصفحة
المؤمنون	
١٣، ١٤	١٣١٤
١٤	١٣١٥، ١٣١٧
٣٥	١٢٨٠
٣٦	٣١٥
٤٠	١١٨٣
٥٤	١١٥٣
٩٩	٦٥٥، ١٤٣٢، ١٤٣٤
١٠٠	١٤٣٢
النور	
٢	٧١١
٦	١٢٧٥
٤٠	١٠٨٤
٤٥	٢٥٩
٥٨	٥٥٨، ٥٧٣، ٦٩٥
٦٣	٩٧١
الفرقان	
٧	٨٧١
٢٠	١٢٤٦، ١٢٧٢
٢٤	٧٧٤
٢٨	٥٢٠
٥٩	١١٤٣

الآية	الصفحة
٦٠	٢٢٣
٦٦	١١٢٧
٦٨، ٦٩	٩٣١
٧٦	١١٢٧
الشعراء	
٤	٦٦٩
١٨	٨٩٨
٢٠	٤١٥، ٨٤٣، ٨٤٥، ٨٤٨
٢٣	٢٦٠
١٦٥، ١٦٦	١٣٥٤
١٨٦	١٢٨٤
١٩٧	٨٣٤
النمل	
٦	٤٦٩
٨	٨٣٦
١٨	٦٠٢، ٦٢٢
٢٢	٣٦٥
٢٣	٢٦٧
٣٠	١٢٥٠
٤٨	٥٦٠، ٥٧٢
٤٩	١٠١٨
٧٢	٨٦٣، ٨٩٢، ٩٦٧، ٩٦٨، ١١٧٠

الآية	الصفحة
	القَصص
١٦	١٦٨، ١٧٥
٣٠	١٦٩
٤٧	٨٧١
٤٨	١٣١٨
٧٢	١٣١٩
٧٦	١٢٤٦
٨٢	٣٤٧، ١٣٨٤
٨٣	٦٠٠
	العنكبوت
١٢	٨٩٩، ٩٤٥
	الرُّوم
٤	٤٠١
٢٥	٤٣٦
٢٧	٧٨١
٢٨	٨٦٢، ١٣٤٣
٣٦	٤٤٤
٤٨	٤٤٣
٥١	١٤١٢
	لُقمَان
٢٧	١٣٩٩، ١٤٠١، ١٤٠٣
	السجدة
٣	١٣٣٧

الآية	الصفحة
	الأحزاب
١٠	٤٣٩
٢٠	١٤٠١
١٨	٣١٣، ١١٧٥، ١٣٩٠
٣٠، ٣١	٢٦٢
٣٢	٥٥١
٣٣	٨٦٣، ٨٧٠
	سبأ
١٠	١٢٠٢
١٥	٣٦٥
٢٤	١٠٠٣
٤٨	١٢٦٣
	فاطر
٨	٩٠٤، ٩٨٧
١٠	١٧٣
١٤	٩٣٧
٢٢	١٣٠٧
٣٢	٢٠٦
٣٦	٨٨٠
٤١	١٤١٢
٤٥	١١٦
	يس
٣١	١٢٨٠

الآيـة	الصفحة
٤٠	٦٦٩

الصافّات

الآيـة	الصفحة
٣٨	٦٧٥
٤٥، ٤٦	٦٠٠
٥٣	١٤١٥
١٠٢	٧١٢
١٠٣	١١٧٠، ١٣٢٠
١٠٤، ١٠٥	٨٣٨
١٤٧	٨٨٦، ١٣٢٥

صٓ

الآيـة	الصفحة
٦	١٣٨٠
١٠	١٣١٣
٢١	٦٦٢
٣٠	١١٠١
٣٢	١١٦
٥٠	٧٥٧
٥٧	١٤٢٨
٦٠	٢٧٤
٨١	٤١٣
٨٢	١٣١٣

الزُّمَر

الآيـة	الصفحة
١٢	٨٩١، ١١٧١

الآيـة	الصفحة
٣٣	٢١٦
٥٣	١١٤٤
٥٨	١٣٨٦
٦٦	١٤٧، ٧٠٨
٧١، ٧٣	٨٠٢، ١٣١٦
٧٢	١٣٠٩، ١٣١٦
٧٤	١٣٠٩

غافر

الآيـة	الصفحة
١٦	٤٠٦
٣٤	٤٣٥
٧٠، ٧١	٤٢٣

فُصِّلَتْ

الآيـة	الصفحة
٥	١١٣٩
١١	٦٦٨
٣٤	١٣٠٧
٤٠	٩٥٣
٤٨	١٢٠١

الشُّورىٰ

الآيـة	الصفحة
١١	١٢٢٣، ١٢٢٤
١٥	٨٦٣، ٨٧٠
١٧	١٢٣٥
٣٣، ٣٤، ٣٥	٨٧٤

الآيـة	الصفحة
٣٧	٤٣٣
٣٩	٤٣٣، ٩٣٥
٥١	٨٨٥

الزُّخْــــرُف

الآيـة	الصفحة
١٦	١٣٣٧
٣٢	٤١٣
٤١	١٣٧٥
٥٢	١٣٣٧
٧٦	١٧٧
٨٤	٢٢٥

الدُّخَـــان

الآيـة	الصفحة
٢٥	٣٨٥
٤٩	١٤٦١

الجاثيـــة

الآيـة	الصفحة
٢٤	١٣٠٥
٢٥	٩٣٥، ١٠٥٨
٣١	١٤٢٢

الأحقـــاف

الآيـة	الصفحة
١١	٤٢٣، ١٠١٧، ١١٧٢، ١٤٢٩
١٧	٣٠٨، ٨١٩
٢١	٤٤٦
٢٦	١٣٧٣

محمد ﷺ = القتال

الآيـة	الصفحة
٣	١٩٢
٤	٣٠٥
٣٨	٩٥٠

الفتــــح

الآيـة	الصفحة
١٦	٨٧٧، ٨٨٣

الحُجُــــرات

الآيـة	الصفحة
٧	٧٨٩، ١١٥١
١١	١٠٧٣

قٓ

الآيـة	الصفحة
٢٣	١١٢١
٢٤	٣٢٦، ٦٥٥

الذاريـــات

الآيـة	الصفحة
١٢	٤٥٢
١٣	٣٠٦
٢٣	٤٠٩، ٤١٨
٢٤	٦٦٢
٢٥	١٠١٩
٤٨	٦٦٩، ١١٠١

الطُّـــور

الآيـة	الصفحة
١١	٤١٥

النَّجْــــم

الآيـة	الصفحة
٢٦	٣٨٣

الآيـة	الصفحة
٣٦ ـ ٣٩	٨٣١
٥٠	٧٨٢
القمر	
٢٠	٥٦١، ٦٠٣
الرحمٰن	
٢٦	١١٧
الواقعة	
١ ـ ٤	٤٣٦
٤٧	٤٣٢
٨٨ ـ ٨٩	٩٢٧، ١٤٢٠
الحديد	
٢٣	٨٥٤، ٨٥٦
٢٩	١٤٢٧
المجادلة	
١٣	١٤٢٩
الحشر	
٣	٨٣٥
٦	٤٢٨
١٢	١٤٠٤
الممتحنة	
٣	٣١٩
٨	١٠٧١

الآيـة	الصفحة
الصف	
١٠، ١١، ١٢	٩٤٦
الجمعة	
٥	١١١٨، ١١٢٨
المنافقون	
١	١٢٧٤
٦	١٣٣٤
١٠	٧٨٤، ٨٦٨، ٩٥٠
الطلاق	
٤	٢١٧، ١٤٥٠
١١	٢٦٣
التحريم	
٤	١٢٢، ٥٦٤، ٦٥٠
٥	١٠٦٨
المُلْك	
٣	١٢١٦
٤	٦٣٨
١٩	١٠٤٥
٢٠	١٣٣٨
القلم	
٢	٧١٢
٩	٨٢٧، ٨٣٧، ١٣٨٥

الحاقّـــــة

الآيـة	الصفحة
٧	٥٦١، ٦٠٣
٢٠	٩٨٥
٣٢	١١١٩

المعــــارج

الآيـة	الصفحة
١	١١٦٥
٦	٩٨٥
٧	٩٨٥
١٤، ١٥	٦٠٠

الجِــــن

الآيـة	الصفحة
١ ـ ١٦	٨٣٨
١١	٣١٩
١٣	٩٣٧
١٦	٨٣١
٢٨	٨٣٢

المُزَّمِّـــل

الآيـة	الصفحة
٢	١٤٤٨
٨	٧٠٣
١٢	١٢٩٦
١٥، ١٦	٥٠١
١٨	٦١١
٢٠	٨٣٢

المُدَّثِّــــر

الآيـة	الصفحة
٣، ٤، ٥	١٤٢٨
٥	٩٤٨، ١٤٢٩
٩	٧١٣
١٥، ١٦	١٤٣٢
٣٢	١٤٣٢

القيامـــة

الآيـة	الصفحة
٣١	١٢٠٨

الدهــــر

الآيـة	الصفحة
١	١٣٣٦
٢	٩٨٧
٦	١١٦٥
٢٤	١٣٣٠

المرسَــــلات

الآيـة	الصفحة
٣٥	٤١١
٣٦	٨٧٦، ٨٨١، ٨٨٢، ٩٤٥

النازعـــات

الآيـة	الصفحة
٤٢	٤٥٢، ١٠٠٧
٤٣	٢٥٢

عَبَــــس

الآيـة	الصفحة
٣، ٤	٨٧٢

التكويـــــر

الآيـة	الصفحة
١	٤٢٤

الآيـة	الصفحة
١٥، ١٦، ١٧	١١٩٩
الإنفطــــار	
١، ٢	٤٠٩
٥	٥١٤، ٥٤٧
١٧	١٠٠٦، ١٠٩٦، ١٣١٧
١٩	٤١٨
المطفِّفيـــن	
٢	١٢٣٠
٢٠	٦٧٧
٢١	٦٧٧
الانشـــقاق	
١	٤٠٩، ٣٥٤
١٨	٤٣٤
الــبُرُوج	
٢	٤١٣
١٠	٤٢٨
الطــــارق	
١٧	٣٠٦
الفَجْـــــر	
١، ٢	١٢١٢
٦	١٢١٢
٢١	٦٣٨
٢٢	٦٣٨
٢٩	١١٦٢
البلـــــد	
١١	١٢٠٨
١٣	١٢٠٨
١١ـ١٧	١٣١٥
الشـــــمس	
١	٦٠٠، ١١٩٦
٧	٥١٤
١ـ٩	١٢٠٦
الليـــــل	
١، ٢	١١٩٨
١	٤٣٣، ١١٩٦
٤	١١٩٨
١٢	١٢٦٨
الضُّحَـــىٰ	
١	١١٩٦
٥	١٢٠٢
٦	١٣٩٣
٨	٩٨٧
٩	١٤٢٠
الشـــــرح	
١	٨٩٨، ١٣٦٤، ١٣٩٣

الآيـة	الصفحة
٢	١٣٦٤

العلــــق

الآيـة	الصفحة
٦	١٤٣٢
١٣، ١٤	٩٣٢
١٤ـ١٩	١٠٠٠
١٥	٨١٦

القـــدر

الآيـة	الصفحة
٥	١١٥٣، ١١٥٤

البيِّنــــة

الآيـة	الصفحة
١	١٠٦٢
٥	١١٧١

القارعــــة

الآيـة	الصفحة
٧	٦١١

التكاثــــر

الآيـة	الصفحة
٥، ٦	١٤٠٣، ١٤٠٤

العصــــر

الآيـة	الصفحة
٢، ٣	٤٩٥، ٥٠٨

الهُمَــزة

الآيـة	الصفحة
٤	١٢١٥

قريـــــش

الآيـة	الصفحة
١	١١٧٢

النصــــر

الآيـة	الصفحة
١، ٢، ٣	٤٢٨

الإخــــلاص

الآيـة	الصفحة
١	٥٥١، ١٠١٤، ١٤٣٩
٢	١٤٣٩
٤	١٠٦٣

فهرس الحديث الشريف

فهرس الحديث الشريف

الحديث	الصفحة
ـ أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبلي لا إِلَه إِلّا اللهُ	١٢٥٠
ـ إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعُمَر.	٣١١
ـ إنَّ قَعْرَ جهنمَ لسبعين خريفاً.	١٢٣٧
ـ إنَّ مِن أَشَدِّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المُصَوِّرون.	١٢٩٧
ـ ألا رُبَّ نفسٍ طاعمةٍ ناعمةٍ في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة.	١١٧٨ ـ ١١٧٩
ـ أنا سَيِّدُ ولد آدمَ ولا فخر.	٩٢٠
ـ أين باتَتْ يَدُه.	١٠٤١
ـ «بَلْه ما أطلعتم عليه» (حديثٌ قُدْسي).	٣٠٤
ـ صلى ثمانَ رَكَعات.	٥٦٨
ـ اطْلُبُوا العِلْمَ ولو بالصِّين.	٩١٩
ـ فَإِنَّ ذلك.	١٢٩٩
ـ فَبِها ونِعْمَتْ.	١١٢٧
ـ في النفسِ المؤمنة مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ.	١١٦٠
ـ قُومُوا فَلأُصَلِّ لكم.	٨٩٥
ـ الكرمُ التقوى، والحَسَبُ المالُ، والدِّينُ النصيحةُ.	١٧١
ـ كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطرة حتى يكونَ أبواه هما اللذان يُهَوِّدانِهِ أَوْ يُنَصِّرانِهِ.	١٧٧

- كما تكونون يُوَلَّ عليكم . ١٢٢٦
- لا تحرِّم الإملاجَةُ والإملاجتان . ٤٩٥
- لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ . ٩٠٠
- لتزرّه ولو بشوكةٍ . ٩٠١
- لو أن لابن آدمَ وادِيَيْنِ من ذهب لابتغى إليهما ثالثاً . ٤٢٦
- ليس في الخضروات صدقةٌ . ٦٨٨
- ليس من امبرِ امصيامٌ في امسَفَر . ٥٠٠
- ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجّة . ٧٩٥
- الماءُ طاهرٌ، والنوم حَدَثٌ . ٤٩٥
- المؤمنون كنفسٍ واحدةٍ . ٦٥٤
- مَنِ اشتهى منكمُ الباءةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ومَنْ لم يَستطِعْ
  فعليه بالصوم فإنه له وجاء . ٣٣١
- الناسُ كإبلٍ مِئَة (مخرّج في ص ٩٨٠ من القسم الأول) ٥٥٥
- نِعِمَّا بالمال الصالحِ للرجل الصالح . ١١٢٦
- نهى عن قيل وقال . ٤٨٤
- يتعاقبون عليهم الملائكةُ . (مخرّج في ص ٢٥٦ من القسم الأول) ٥٤٤
- قول ابن مسعود للنبي ﷺ لما جاء برأس أبي جهل وكان هذا في
  غزوة بَدْرٍ: «آللهِ الذي لا إله غيره» . ١١٩٥

فهرس الشعر

الهمزة

وظباءَ ١٨٢، ٩٩٣، ١٢٩٦
جزاءُ ٣٦٩
عَناءُ ٣١٢، ٣٤٢، ٥٣٥
والفَتاءُ ٥٧٧
الأعداءُ ٩٩١
النَّجاءُ ٤١٠
وماءُ ١٠٣٨، ١٠٥٧
بداءُ ١٠٣٧
فلا . . * . . دواءُ ١١٧٢، ١٢٢٣
سواءُ ١٢٧٣
في الصحراءِ ٨٢٠
نجلاءِ ١١٨٣

الباء

وأصبابْ
للخيَّاب رجز ١١٨٧
خُلُبْ ١٢٨٨
المصابا ١٦٩
ذهبا ٣١٠
أقربا ٤٣٨
الكرائبا ٧٣١
كَلْبا رجز ٧٥٧
عريبا ١٥٤
أدبا ١١٣٢
جانبا ٩٥٠
تصوَّبا ١١٦٨
التهابا ١١٨٧
الكتائبا ٧٣١
أقربا رجز ١٢٢٥
شَهْرَبَهْ رجز ١٢٧١، ١٢٧٩
رَقَبَهْ ١٢٧١
نجيبُ ١٣١
نابُها ١٥٣
مُغْرِبُ ٤٧٦
فتنكَّبُوا ٦٥٦
فتصوَّبوا ٦٨٥
الخُطوبُ ٨٤٠
أُجيبُ ٨٨٧
ذِيبُ ٨، ٨٤٤، ٩١٧، ٩٢٢، ١١٧٦
وتحسبُ ٩٩٠
الأدبُ ٩٩٢، ١٢٧٥
قريبُ ١٠٧٥، ١٢٩٣
مرتعُها قريبُ ١٠٨٦
أقاربُه ١٢٥، ٥٤٥

٦٢٨، ١٤٣٦

جانبُه ١١١٣

أبُ ٨٨٤

أجربُ ١١٥١

أنكبُ ٤٣٣

يَغضبُوا ١٢٥٣

لغريبُ ١٢٦٦

غرابُها ٧٨٤، ٨٨٥

خطيبُها ١٢٨١

مكروبُ ٨٥١

الخطوبِ ١٨٣، ١٢٩٦

فاذهبي ٢٩٥

تَهَبِ ٣٧٣، ٥١١، ٥١٢

الذوائبِ ٤٥٠، ٤٦٩

فنضاربِ ٤٢٧

ولا أبِ ٨٢٠

الآيبِ ١٣٠٨

تُعْقبِ ٩١٥

يَضْربِ ٤٤٨

العرابِ ١٠٣٥

الوطبِ ٦٤٩

الخُطُوبِ ٩٢٨

ذهابِ ١١٦٩

للشّيبِ ١٢٤١

أبي ٦٩٧

التـــاء

الأُساةُ ١٢٤

طويتُ ٢١٩

شمالاتُ ١٤٤٣

حنّتِ ١٩٨

المصيباتِ ٥٢٩

الطَّلَحاتِ ٦٦٧

شَتّتِ رجز ٣١٨

مدَّتِ رجز ٧٨٥

أقلت ١٣٤٦

لداتي ٢٧٦

خَلَّتي ٦٧٥

سُرَّاتِها ٧٥٥

عقبتي رجز ٩٩٨

الثـــاء

ثـلاثِ ١٠٧٨

الجيـــم

بالفرجْ رجز ١١٦٧

تأجَّجا ٩٤٩

نئيجُ ٤٥١
أحججِ ١٥٦

الحاء

يَمْصَحَا رجز ١٠٨١
فأستريحا ٨٧٥
صحيحُ ٤١٤، ٤٤٧، ٨٤٢
فأُصارحُ رجز ٣٧٥
القراوحُ ٣٤٦
قادحُ ١٠٤٢، ١٢١١
يبرحُ ١٠٦٧، ١٠٨٤
السُّوحُ ١٣٢٧
سبوحُ ٦٩٥
والجوانحُ ١٠٧٦
أملحُ ١٣٢٤
ذابحُ ١٣٤٤
بالقوادحِ ٣٤٦
وذبائحِ ١١٨٥

الخاء

أَخَّا رجز ٣٤٩

الدال

فاصطيدا رجز ٢١٣
الشُّرُدَا ٤٣٦
وتُضْهَدَا ٦٤٥
اليدا رجز ٦٤٧
مُرْدا ٦٨٠
غَدَا ٧٣٠
أُجْلَدَا رجز ٨٣٩
عـودا ١٠٥٥
أحَدَا ٨٣٥
عددا ٢٥٨
زادا ١١١٨
لَيَبْعُدَا ١٣٦٦
محسودا ١٢١٢
لَمجهودا ١٢٧٣
زَنْدا ١٣٧٣
أُملودا ١٤٤٤
البرودا رجز ١٤٤٤
الشهودا ١٤٤٤
وفودُ ١١٧٥
والجمدُ ٥٠٦
ويَقْصِدُ ٨٨٦
الوَقودُ ٩٩٣
مَفائِدُ ١٢٠٤
يرقدُها ٢٧٨
مَزيدُ ٩١٢

خدودُها ٢٠٧
لَعميدُ ١٢٧٨
جَدُّه ١٣١٦
لكادوا رجز ١٤٠٥
المُلْحدِ رجز ١٦٦
خالدِ ٢١٦، ٧٣٧
رمادِ ٢٥٣
ولدِ ٢٩١، ٣٠٧
حمَادِ ٣٢٨
بَدادِ ٣٣١
تَقِدِ ٤٢٧
قَدِ ٥٠٠، ٨٩٧، ١٢٨٩، ١٣٩٠
الإحدِ ٥٥٢
مُفْرَدِ ٦٢٣
أوتادِي ٣٤٣
زيادِ ٨٢٢، ١١٥٨
المتجردِ ٧٦٠
يَدِي ٨٤٤
مُخلِدِي ٨٦٠
غِمْدِ ٨٦٣
فالسندِ ١١٠٨
أرفدِ ٩٢٦
البلدِ ١١٢٧
المصمَّدِ ١١٥٢
الوريدِ ٩٣٠
يقصدِ ١٢٠٤
فقَدِ ١٢٤٢
الموقدِ ١١٢٤
المتعمِّدِ ١٢٨٣
أَسيدِ ١٢٩٤
الأمدِ ١٣١٢
بفِرْصادِ ١٣٩٠
أَرْشَدِ ١٣٩٤
النكدِ ١٩٧
هادِ ٣٤٣

الراء

وفِكَرْ ٣٧٩
فُخُرْ ٧٣٦
أفِرّ ١٣٧٨
بالسُّرَرْ ١٠٦٢
شَعَرْ ١٣٧٨
الغُدُرْ ١٠١٩
يَنجحِرْ رجز ١٢٢٤
ذِكَرْ ٤٦٨
منجحرْ ٦٥٠
صائرْ ١٠٢٦

مُشمخرًا ٢١٣
خَمْرَا ٤٠٠
أثرَا ٤٢٤
وتَجْأَرَا ٥٨٤
وتُستطارَا ٦٤٨، ٧٥٣
كَوْثَرَا ٦٩٤
الحِرارا ٧٧٢
الجزارَه ٣٩٩، ٤١٥
وأكبرا ٧٨٠
أطيرا ٨٥١
فنُعذَرَا ٨٨٥
قفرا ١٠٤٤
بَيْقَرا ١١٦٧
زَوْبَرا ٣٢٧
واستغارا ١٢١٩
فأقصرا ١٣٤٧
والفقيرا ٢٣٥، ١٤٢٦
مفاقرَه ٨٣٤
ديَّارُ ١٤٢
يتغيَّرُ ١٥٤
والفخرُ ٢٥١
التهاجُرُ ١٢٧٦
ونقامرُ ١١٦٢
الحُمَّرُ ٣٣١
ولا سَخَرُ ٤٠٣
شاجرُ ٤٥١، ١١٩٧
حمارُ ٤٩٣، ١٠٥٩
١٣٠٢، ١٣٤٤
ومُعْصِرُ ٥٨٢
أَجدرُ ٦٤٨
عاقرُ ٧٣٢
فأَنظورُ ٧٤٢
سَقَرُ ٨٠٣، ١٢٠٨
تصفرُ ١٠٧٩
ناظرُ ٩١٨
تدابرُ ٩٢٣
مُتساكِرُ ١٠٥٨
البدرُ ١٢٩٧
عارُ ١١٨٠
المِهارُ ١١٨٣
الظفرُ ١١٨٥
دعاثِرُه ١٢١٣
آسرُ ١٢٢٥
سائرُ ١٤٠٦
يضيرُها ٩٢٢
ضريرُها ١٤٢٢

فَيَخْصَرُ ١٤٣١
أزورُها ٢٠٣، ٢٧٥
دهرِ ١١٣٨
الدهاريرِ ١٤٧
قرقارِ رجز ٣٢٤
عرعارِ ٣٢٥
الذُّعرِ ٣٢٦، ٥٠٨
فجارِ ٣٢٧
ضُـرِّ ٣٤٧
عشاري ٣٩٢
الأقدارِ ٧٣٤
للكاثرِ ٧٧٣
اعتصاري ٨٦٢، ١٣٤٣
بمقدارِ ٩٤٧
بالسُّورِ ٩٢٨
السُّمُرِ ١٠٩١
الأجرِ ١١٦٧
نـارِي ١٢٤٩
الجارِ
بالجارِ ٨٩٥
المشافرِ ١٢٩٦
الغَدْرِ ١٣٢١
البَكْرِ
مُضَرِ ١٣٢٦
نـارِ ١٣٣٢
صبرِ ١٣٣٣
مِنْقَرِ ١٣٣٥
عُسْرِ ٣٩٥
الفاخرِ ٥٠٦

السين

أمسا
خمسا رجز ٤٨٠، ٤٨٢
القوانسَا ٧٨٧
بَيْهَسُ
يلبَسُ ٥٢٩
المجلسُ ٩٠٧
العِيسُ ١١٨٦
والآسُ ١٢١٠
السريسُ ١٢٥٢
لبسِي ١٥٥، ١٠٥٠
مُختلسِ ٨٥٤
نفسِي ١٠٢٠
المجالسِ ١٢٥٢
المخلسِ ١٣٨٣

الشين

حِرش رجز ١٤٦٠

الصـــاد

توقُّصا ١٣٢٣
خميصُ ٦٥٤

الضـــاد

بيوضُها ١٠٣٣
الفرائضُ ٢١٩
يمضِي ١٨١
أباضِ رجز ٧٦٨

الطـــاء

قطْ رجز ٢٠٤، ٢٦٧، ٤٧٦، ١٠٢١، ١٢٤٠
قطاطِ ٣٣١

الظـــاء

وغَيْظَا ١٩٠

العـــين

الذِّراعُ ٢٥٢
يُطَعْ ٢٥٨، ٣٧٦
وَضَعَهْ ٣٨٣
أجدَعا ١٥٨
ساطعا رجز ٤٢١
جَمَعا ٥٣٣
مِسمعَا ٧١٧
الرِّتاعا ٧٢٠
وتخدَعَا ٨٥٣
١/٢ بيت نَضْبَعَا *. . ٨٦٨
لأسْمَعَا ٨٩٣
مُفزَّعَا ٩١٢
الوداعَا ١٠٥٧
فَيَيْجَعَا ١٢٠٠
مِدْفَعَا ١٢٠٧، ١٢١٤
انقشاعا ٩٨٤
رواجعَا رجز ١٢٣٧
المُقَنَّعَا ١٣٨٧
لا لَعَا رجز ١٤١٦
يَنْفَعَا ١٤٤١
تَمْنَعَا ١٤٤١
أَجْمَعَا ١٤٤٩
رَفَعَهْ ١٣٥٣
يُستطاعُ ١٥٢
تَرْتَعُ ٦٥٣
اليُتَقَصَّعُ ٢٠٩
اليُجَدَّعُ ٢٠٩
مُقَنَّعُ ٥٠٢
قَعقعُوا ٢٣١
ما أَسَعُ ٣٠٤
وازِعُ ٤١٧، ٥٨٠
سَلْفَعُ ٤٤٥
تُصْرَعُ رجز ٦٧٣، ٩١٦، ٩٢٦، ٩٢٩، ١٤٠٧

هُجُوعُ ٧٣٥
ويَنفَعُ ٨٥٧
فَتجْزَعُ ٨٧٦، ٨٨٣، ٩٤٥
يَجْزَعُ ٤٤٤، ٨٩٤
أفــرعُ ٩٠٨
وجيعُ ١٠٤٤
مُجاشعُ ١١٥٩
الأصابعُ ٩٦٩، ١١٨٩
واسعُ ١٢٠٥، ١٤١١
١٤٤٥
الزعازعُ ٩٧٢
الضبعُ ١٣٢٢
شفيعُها ٨٦٢، ١٣٨٧
١٤٠٠
رجوعُها ٣١٦
نافعُ ١٤٠١
أنفعُ ٩٢٦
البلاقعِ ٣٠١، ٢٠٦
نفَّاعِ ٣٨٤
بَلْقَعِ ٨٥٤
صَنَاعِ ١٠٥٢
فاجزعي ٩١٣، ١٣١٤

الفــاء

اكففْ ٢٧٤
مُحَرَّفا رجز ١٢٣٧
وَفَا رجز ٤٠٢، ٥٠٦
السيوفا رجز ١٤٤٥
نُتَنَصَّفُ ٤٣٩
نُطَفُ ٦٧٥، ٧٣٧
وكيفُ ٧١٥
المتقاذفُ ٣١٢
أعرفُ ٨٨٤
القروفُ ٢٩٦
خلافِ ١١٥
الشفوفِ ٨٦٠، ٨٩١
شافي ١٤٤٢

القــاف

الورقْ رجز ٨٢١
المخترقْ رجز ١١٨٧
الخفقْ ١١٨٧
كالمقْ رجز ١٢٢٢
سَمْلَقُ ١٤٩
أُفارقُ ١٧٩
صديقُ ١٨٣، ١٢٨٦
طليقُ ٢٢٠، ٣٤٣
عاشقُ ٢٧٤
دَرَادِقُه ٦٢٧
لا أذوقُها ٨٣٣

سِمْلَقُ ٨٧٦، ٨٨٢
لاحقُ ١١٥٧
نتفرقُ ٤٧٧
أخرق ١٢٦٢
أفرق ١٢٦٢
دقيقُ ١٤٦١
تُخْلَقِ ٣٠٣
مِخْراقِ ٧٤٠
تَمَلَّقِ
رجز ٨٢٢
فَطَلِّقِ
السَّاقِي ٩١١
شقاقِ ١٢٦٠

الكـــاف

هواكا ١٣١، ٧٢١
عساكا رجز ١٥٩
ذلكا ١٩٣
دونكا
رجز ٢٩٧
يحمدونكا
تَنْسلكُ ١٩٧، ١١٩٣، ١٣٥٨
والفَكِّ
رجز ٦٣٧
سُلِكِ
الذكيِ ٨١٩
ضنكِ
رجز ٦٣٧
محكِ

الـــــلام

بَجَلْ ٣٠٩
حَيَّهَلْ ٣١١
أَسَلْ
رجز ٥٢٣
الأَجَلْ
الأَجَلْ ٧١٦
تَمِلْ ٩١١، ٩١٢
الجَمَلْ ١٠٦١، ١٣٥٢
يَعتملْ
رجز ١٢١٩
يَتَّكِلْ
خُصَلْ ١٣٩٩
الأَغلالا ٢١٤، ٧٣٧
مُحَجَّلا ٣٠٩
التأميلا ٨٨١، ٨٨٧
بِـلالا ١٠١٦
تبـالا ٩٠٠، ٩٥٥
خـالا ١١١٥

الفلَا رجز	١١٣٧، ١٢٢٠
حلائلَ	
رجز	١٢٢٥
حاظلا	
الشِّمالا	١٢٨٦
نَهْشَلا	١٢٩٩
كميلا	٣٨١
والكُلَى	١١٦١
إبقالَها	٦٢٦
مَهَلا	١٢٩٨
خيالا	١٣٣٥
قليلا	١٤٣٩
قبيلا (٢/١بيت)	١٤٤٠
نَفْعَلَا	١٤٤١
أطفالَها	٣٩٤
وباطلُ	٢٧١
أفضلُ	٢٢٥
الأناملُ	٢٧٨
وحَيَّهَلُه	٣١٢
أحتملُ	٣٨٤
مُجْفلُ	٦٣١، ٦٥٨
جَيْئَلُ	٦٧٧
حليلُها	٧٣٨
وأطْوَلُ	٧٧٢
أوَّلُ	٧٨٣
بلابلُه	٨٤٩
لا أُقيلُها	٨٥٢
نُزُلُ	٨٨٥
العواذِلُ	٩٦٩
تنويلُ	٩٩٢
لأمْيَلُ	٩٩٧
يتكحَّلُ	١٠٣٠
يتذلَّلُ	٤١٢
جَمَلُ	١٠٤٣
نواصلُه	٣١٦
كاهلُه	٥١٧
والقُتُلُ	١١٤٦، ١٢٢٢
أشكَلُ	١١٥٩
يَتنبَّلُ	١١٨٨
نجذلُ	٢٣١
تُسألُ	٣٥٥
تُقْتَلُ	١١٣٢
يَنْتَعِلُ	٨٣١، ١٢٨٦
خيالُها	١٣٣١
مقبولُ	١٤٠٢
نَنتفِلُ	١٤٠٦، ١٤٠٨

تَفْعَلُ ١٤١١
أطولُ ١٤١١
ونتتعِلُ ١٤١١
مالي ١٦٥
بالأصائلِ ٢٠٩، ٢٧٩
بالمصاقيلِ ٢١٦
العِقالِ ٢٥٢، ١١٨٥
وأوصالي ٤٧٥، ١٢١٠
الحِلالِ ٥٠٠
حمَّالِ ١٦٧، ١٤٤٥
عِيالي ٥٧٢
حَنْظَلِ ٥٨٢، ٦٤٩
المفاصِلِ ٦٩٣
ونائِلي ٦٩٤
مُهَبَّلِ ٧٣٦
واغِلِ ٨٢١
تسألي ٨٣٩
بقُؤُولِ ٨٨٩
تُؤْهَلِ ٨٩٦
مُزَمَّلِ ٩١١
والعملِ
إذلالِ ١٠٢٦
مُعَوَّلِ ١٠٥٧، ١٣٠٢
الثَّمِلِ ١٠٨٦
مُتَأَمِّلِ ١١٢٩
سؤالي ١١٦٤
بهيضلِ ١١٧٤
أقيالِ ١١٧٩
ولا صالِ ١٢٠٦
مُطْفِلِ ١٢١٧
مُجْهَلِ ١٢٢٠
مأكولِ رجز ١٢٢٢
نصلي ١٢٣٠
الرجالِ ١٢٧٧
فَضْلِ ١٢٩٢
فَحَوْمَلِ ١٣١٠
عقنقلِ ١٣٢٠
بخيالِ ١٣٢١
القواعلِ ١٣٥٢
لا أقلي ١٣٧٩
مقتلي ١٣٨٥
شُغُلي ١٣٨٨
أَوْقالِ ٤١٠، ٤١٨

الميـــــم

خِضَمّ ٣٤٩
أَجَمّ ١٢٣٨

السَّلَمْ ١٢٩٠، ١٣٧٤
المزدحَمْ ٢٤٠
السَّنَاما ١٢٩
ظلاما ٢٨٣
الطعاما ٤٠٨
مُداما ٤٠٨
عَنْدَما ٥٠١
الدَّما ٦٤٦
صائما ١٠٧٠
سواهما ١١٥٠
دَمَا ٧٠١
مُصْطَلاَهما ٧٥٣
فَرُبَّمَا ١١٨٥
توهَّما ١٢٠٢
يَعْدَمَا ١٣٣٢
مُعَمَّمَا ١٤٤٤
حرامُ ٩٧٠
علقَمُ ١٣١
صميمُ ٢١٥
محرومُ ٢٦٨
قدمُه ٤٢٢
غلامُ ٤٧٠
عالمُ ٨٢٩
عظيمُ ٨٨٨
تُظْلَمُوا رجز ١٢٢٨
لُوَّامُها ٨٩٢
سِهامُها ٩٩٧، ١٢٧٥
وأَظْلَمُ ٩٢٠، ١٠٥١
سَنَام ١٠٩٢
أقدامُها ١١٦٤
مظلمُ ١٢٠٧
تُشْتَمُ رجز ١٢٢٧
يدومُ ١٢٢٩
مسجومُ ١٢٥٥، ١٣٨٤
غَشُومُ ١٢٧٤
الأَراقمُ ١٢٧٦
كريمُ ١٢٧٦
الخواتيمُ ١٢٨١
شريمُ ١٢٩٣
ختامُها ١٣٠٥
المظلومُ ٧٢٠
زعمُوا ٩٨٦
لئيمُ ١٣٤٤
قَلَمُ ١٣٤٥
مشكومُ ١٣٩٥
مصرومُ ١٣٩٦
مشكومُ ١٣٩٦
مُصرَّمُ ١٦٢

والمعصمِ ١٠١٥
الأيامِ ١٨٩
بالتميمِ ٢١٣
تُحْرَمِ ٢٥٨
حاتمِ ٣١٧
أَقْدِمِ ٣٤٨
العمائمِ ٤٢٠
قشعمِ ٤٢١
الأهاتمِ ٥٧٣
الأسحمِ ٥٧٩
رام ٥٩٨
الذَّامِ ٦٣٨
المُرَجَّمِ ٧١٣
قَزَمِ ٧٣٢
الظُّلَمِ ٧٦٩
أعاظِمِ ٧٨١
المكدمِ ٨٢٣
يَنْدَمِ ٩٠٦
خازِمِ ٩٤٢
كرامِ ١٠٣٧
بالمِيسمِ ١١٠٧، ١١٧٤
١١٨٣، ١٣٦١
مُبْرَمِ ١١١١، ١٢٠٦
منعمِ ٣٩٥
الإسلامِ ١٠٣٥
رجام ٦٤٤
سلام ٣٤١
حوادثِ الأيامِ ١١٢٢
إنْ لم ٨٩٧
بتَوْأَم ١١٦١
المكرمِ ٩٨٨
وأمامي ١٢٢٠
سهمِ ٧٧٦
تميمِ ١٢٢٦
الفـمِ ١٢٢٧
المنهمِ رجز ١٢٢١
اللهازمِ ١٢٦١، ١٢٦٧
مُتْئِمِ ١٢٨٩
فالمتثلَّمِ ١٣١١
فجرثمِ ١٣١١
الحميم ٤٠١

النـــــون

حَسَنْ
رجز ٥٩٨، ١١٠٧
عَـنْ

الترسَينْ رجز	٦٥٢	اليقينا	٨٩٨
وإنْ رجز	٩٠٣	متجاهِلِينا	١٠٢٢
يؤثفَينْ	١٢٢٣	تكونَه	١٠٤٢
بالغَرِيَيْنْ رجز	١٣٩١	تَلَانا	١١٠٦
أصابَنْ	١٤٣٧	عفانا	١١٢٥
إيانَا	١٤٢، ١٠١١	آخرينا	١٣٧٣
أنَا	٢٣٩	جنونُها	٣٤١
وكفى . . . إيانا	٢٥٧	أدانُ	٥٢١
الذّينا	٢٧٧	وفلانُ	
جُنونا	٣٧٢	ثمانُ رجز	٥٦٨
مِن أنّى رجز	٤٤٩	بنينُ	٦٨١
مقتوينا	٦٠٦، ٦٨٢	جنونُ	١٠٥٩
شيبانا	٦٢٨	المحزونُ	١٣٠١
العينانا		أرقانِ	١٣٤
رجز	٦٣٤	عساني	١٥٩
ظبيانا		فَلَيْني	١٦٣
أُبَيْكرينَا رجز	٦٧٦	مِـني	١٦٦
الذاخرينا	٧٧٤	خَوَّانِ	٢٢٣
وأحمرينا	٦٧١	نَبِّئيني	٢٧٠
الذّوينا	٦٧٩	فتخزوني	٤٨٦، ١٢١٧
فادعِينا	٧٨٥	السُّبحانِ رجز	٥٠٦
لانـا	٨٤٢	ذبيانِ	٥٢٠
المسلمينا	٩٠٢، ٩٥٥	بفُلانِ	

حِينِ ٣٦٩
بِشَنِّ ٢٠٦
وهَـنِ ٥٢١
المَلَوانِ ٥٣١
اليقينِ ٦٤٥
جمالَيْنِ ٦٥٦
آخرينِ ٦٦٤
الأربعينِ ٦٨٠
البُرينِ ٦٨١
بلينِ ٧٨٦
مِثْلانِ ٩١٧، ٩٣٦، ١٤١٣
لا يَغْنِيني ٢١٠، ٤٩٨، ١١٠٧
تعرفوني ١١٢٢
الفرقدانِ ١٠٧٢
وإعلانِ ١١٢٥
الطهيانِ ١١٤٣
والحَزَنِ ١١٧٧
هجاني ١٢٥٢
مكانِ ١٢٧٣
يماني ٥١٧
يبكِني رجز ١٢٧٣
حُقّانِ ١٢٨٨
سميني
تتقيني ١٣٣٢
بثمانِ ١٣٣٥
باللبنِ ١٣٣٨، ١٣٩٥
تداني ١٣٦٥
عـلاني
بلبانِها ١٥٥

الهـاء

أَنَـهْ ١٢٨
إِنَّـهْ ١٣٧٠
الرَّمْيَهْ ١٣٢
قَسْوَرَهْ ١٣٩
حِجَّتِهْ ٣٦٠
ناجيهْ ٥٢٢
سرباليَهْ ٩٠٦
تكونَهْ ١٢١٠
إنـهْ ١٢١٤
عُرَيْنَهْ
شَهْرَيْنَهْ رجز ٦٣٥، ٦٣٦
جُمادَيَيْنَهْ
سامِرُه ٦٥٨
دَعَـهْ رجز ١١٧٨، ١١٨١
جَلَلَهْ ١١٨٧
لافعَلَهْ ١٢٠٨
عظامِهْ ١٣٢٨

بلبانها ١٥٥
حقواهَا رجز ٤٧٢
أباهَا
رجز ٦٣٤
غايتاهَا
رِضاهَا ١١٥٢، ١٢١٨
فاها ١٢٠٠
ألقاها ١١٥٤
نُشكيها ١٤٠٢
كفاهُ ٩٠٧
أودي بِها ١٤٤٦
أوراكِها ١٤٥

الــــواو

مُنهــوي ١٥٦
مرتـوي ١٣٠٢

الألف الليِّنــة

فــتى ١٠٩٦
منتمي ٧٧٦

اليــــــاء

لِيَــا ١٩٧
لِلَّذي
٢١٢
للقصـي
المُوَلِّي رجز ٢٦٣
الصواديا ٣٤١
القوافيا ٥٧٤، ٦٧٥
المِئِي ٥٧٤، ٦٧٥
١٤٣٨، ١٤٥٣
الصحاريًّا ٥٩٩
حيًّا رجز ١٠٥٦
واديــا
٧٨٦، ٧٩٤
ساريا
فانيــا ٩٢٠
غادِيَا ٨٥٥
جائِيَا ٩٥٠
فلو أنَّ. . لِيَا ١٣٠٣، ١٣٥٨
هِيَا ١٣٢٢، ١٤٢٨
قِنَّسْرِيُّ ١٣٩٣
بادِيَا ١٤٠٦

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ـ الأحمر (خَلَف)	١٢٩٤
ـ الأخفش (أبوالحسن)	١١٨، ١٢٦، ١٣٧، ١٤٦، ١٥٩، ١٨٧، ٢٠٦، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٨٢، ٤٢٢، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٨٨، ٥٢٤، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٦٦، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٩١، ٥٩٤، ٦٥٩، ٦٨٥، ٧٢٦، ٧٣٠، ٧٧٠، ٨٥٣، ٨٦٥، ٨٦٩، ٩١٠، ٩١٣، ٩٥٩، ٩٧٥، ١٠٠٨، ١٠٤٠، ١٠٤٥، ١٠٨٥، ١٠٨٧، ١٠٩٠، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١١٣٤، ١١٤٤، ١١٤٦، ١١٦٦، ١١٧٥، ١١٧٧، ١١٨٠، ١١٩٠، ١١٩٤، ١١٩٥، ١٢٢٢، ١٢٣٨، ١٢٤٣، ١٢٩١، ١٢٩٤، ١٣١٤، ١٣٢٢، ١٣٤٣، ١٣٦٩، ١٤٢٨
ـ الأخفش الأكبر (أبوالخطاب)	٣١٠، ٣٢٢، ١٠٢٩، ١٣٥٩
ـ الأزهري	٥٣٢
ـ الأصمعي	٣٠٦، ٣١٥، ٣١٨، ٥٢٠، ١٠٧٧
ـ الأندلسي	١٩٥، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣٦، ٣٢٤، ٣٧٦، ٣٨٣، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٧، ٥٠٤، ٦٣٢، ٧١٩، ٧٢٧، ٨٥١، ٨٦٧، ٩٨٨، ١٠٠٨، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٣١، ١٠٤٦، ١١١٢، ١١١٩، ١١٢٨، ١١٥٥، ١١٥٨، ١١٩٧، ١٣٣٤، ١٣٤٠، ١٣٥٢، ١٣٥٣

العلم	الصفحة
ـ أهل المدينة	١٧٢ [لهم مذهبٌ خاصٌّ في النَّحْو].
ـ ابن الأنباري	٨٣٤، ١٣٥٢
ـ ابن بابْشَاذ	٢٠٤، ٢٩٩، ٧٣٥، ٧٥٢
ـ ابن باذش	٢١٨
ـ ابن بَـرِّي	٤٤٢
ـ ابن جعفر	١٨٣، ٧١٩، ٩٣٧، ١٠٠٩
ـ ابن جِنِّي	٤٥٢، ٥١٣، ٨٧٣، ١١٦٥، ١٣٨٤، ١٤٤٣
ـ ابن الخَشَّاب	٥٤٩، ٩٩١
ـ ابن خَـروف	٢٠٤، ٤٨٥، ٧٠١، ١٠٩٧، ١١٢٨
ـ ابن الدَّهَّان	٢٢٠، ٧٧٩
ـ ابن درستويه	٣٦٢، ٩٨٧، ١٠١٥، ١٠٩٦، ١٢٤٢، ١٣٠٥
ـ ابن الزُّبَيْر	١٣٧٠
ـ ابن السَّرَّاج	٢٢١، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٦٢، ٥٢٠، ٧٧٩ ٨٦٩، ٩٢٣، ٩٤٢، ٩٧٩، ١٠٤٦، ١١٢٤، ١١٣٠ ١١٤٠، ١١٧٤، ١١٨٠، ١١٨٤، ١٣٦٨
ـ ابن السِّكِّيت	٣٠٠، ٣٤٩
ـ ابن عَبَّاس	١٣٦٤
ـ ابن قُتَيْبَة	٤٤٣
ـ ابن كَثير	١٣٤
ـ ابن كَيْسان	١٣٠، ١٣٨، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٨٨، ١٠٤٨، ١٠٩٤ ١١٢٦، ١٢٩٨
ـ ابن مالك	١٩٤، ٦٣٢، ٧٢٥، ١٠٠٨، ١٠٢٩، ١٠٤٠

العلم	الصفحة
	١٠٥٧، ١١٥٥، ١١٥٦، ١٣٥٣، ١٣٦٠، ١٣٦٨، ١٤٠١، ١٤٤٧
ـ ابن مَسعود	٦٥١
ـ ابن يعيش	١٨٨، ٥١٨، ٧٧٩، ١٣٠٠، ١٣٠١
ـ أبوأدهم الكِلابي	١٢٧٧
ـ أبوالأسود الدُّؤَلي	١٥٥
ـ أبوالبقاء	١٠٣٨
ـ أبوحنيفة	٣٩٦
ـ أبوالدُّقَيْش	٣٤٢
ـ أبوزَيْد (الأنصاري)	٢٥٩، ٤٥١، ٦٨٢، ٦٨٣
ـ أبوعُبَيْد	٦٧٦
ـ أبوعُبَيْدَة	٣٨٠، ٤٤٣، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٨٢، ١٠٦٨، ١٢١٧، ١٢٩٤
ـ أبوعَمْرو بن العَلَاء	١٧٤، ٢١٧، ٢٦٩، ٦٠٧، ٨٣٧، ١٠٤٠، ١١٧٨، ١٤٥٠
ـ أبوعلي (الفارسي)	١٢٩، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٤، ٤١٢، ٤١٣، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٧، ٥٣٢، ٥٥١، ٦٤٣، ٦٤٨، ٦٩١، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٤٢، ٧٥٧، ٧٦١، ٨٣٧، ٨٨٩، ٨٩٠، ٩٥٩، ١٠٣٧، ١٠٤٧، ١٠٧٠، ١٠٩٤، ١١٠٥، ١١١٨، ١١٢٠، ١١٢٤، ١١٢٦، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٩٤، ١٢٠٤، ١٢٣٣

العلم	الصفحة
	١٢٣٤، ١٢٥١، ١٢٨٣، ١٢٨٥، ١٣٣٣، ١٣٤١
	١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٦، ١٣٨٢، ١٤٤٨
ـ أُبَيّ بن كعب	٣٩٦
ـ أبوحاتم السِّجستاني	١٣٤٢
ـ البَزّي	٢١٧
ـ التَّبريزي	٧٠٠
ـ تقي الدين	٢٣٧، ٣١٦، ٤١١، ٤٥٥، ٧٨٩، ١٣٥٢
(منصور بن فلاح اليَمَني)	
صاحب المُغني.	
ـ ثعلب	٤٣٧، ٥٩٤، ٦١٩، ١٣٠٥
ـ الجُرْجاني عبدالقاهر	٣٢٥، ١١٤١، ١١٥٥، ١٢١٤، ١٣٣٣
ـ الجَرْمي	٢٦٦، ٧١٩، ٨٦١، ١٠٩٤، ١٢٦٣
ـ الجُزُولي	١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٣، ٢١٣، ٢١٥
	٢٢٠، ٢٦٧، ٦٣٢، ٨٦٧، ٩٦٢، ١٠٥٣، ١٠٦٥
	١١١٧، ١١٨٢، ١١٩٧، ١٢٥٨، ١٣٢٣، ١٣٥٦
ـ الجنزي	٩٢١
ـ الجَوْهَري	٣٠٠، ٣٠٢، ٤٤٣، ٥٦٩، ٦٢٠، ٦٤٥، ٦٧٦
	٧٦٦، ١٠٦٨، ١١٣٢، ١٣٦٩
ـ حاتم	١٢٨
ـ الحَجّاج بن يوسف الثقفي	١١٩٥
ـ الحَسَن البَصْري	١١٩٥
ـ الحُسَيْن رضي الله عنه	٣٦٢، ٧٤٤

العلم الصفحة

- حمزة ١ٳ٥، ٥٧٧، ٦٨٧
- الخليل ١٣٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٠٣
٣١٣، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٧٨، ٣٨٢، ٤٥٤
٤٨٧، ٤٩٩، ٥١٠، ٥٣٩، ٦٠٩، ٦١١، ٨٤٠
٨٤١، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥٥، ٨٥٨، ٩١٠، ٩٤٤
٩٦٩، ١١٨٩، ١١٩٤، ١١٩٨، ١٢٥٣، ١٢٥٥
١٢٨٧، ١٢٩٧، ١٣٤٧، ١٣٥٧، ١٣٥٩، ١٤٥٤
١٤٥٨
- رؤبة ١١٨٩
- الرَّبَعي ١١٣١، ١١٨٤، ١٣٠٥
- الرُّمّاني ٢٤٠، ٢٥٥، ٧٢٩، ٧٩٢، ١١٥٥
- الزّجّاج ١٣٨، ١٦٤، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٥٥، ٤٥٥
(محمد بن السّري) ٤٨٣، ٥٢٨، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٧٨
٥٧٩، ٦٣٨، ٦٤٠، ٩٠٥، ١٠٦٩، ١٠٩٨، ١٢٣٢
١٢٦٣، ١٢٧١، ١٣٥١، ١٤٤٨، ١٤٥٤
- الزّجّاجي ٤٣٧، ٤٥٨، ٤٨٣
- زِرّ بن حُبَيْش ٣٩٦
- الزمخشري (جارالله) ١٤٤، ١٩٤، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٥، ٢٥٥، ٣٠٧
٣١٤، ٣٦٥، ٤٨٢، ٥١٠، ٥١٣، ٥٩٧، ٦٠٨
٧٢٨، ٨٢٩، ٩٢١، ١٠٥٧، ١٠٩٧، ١١٤١
١١٤٢، ١١٩٣، ١١٩٨، ١٣١٩، ١٣٣٩، ١٣٥٦
١٣٦٠، ١٣٦٢، ١٤٠٣

العلم	الصفحة
- الزِّيـادي	٢٣٥
- سيبويه	١٣٢، ١٣٧، ١٥٠، ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٨٤، ٢٢٤، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٣٠٥، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٩٥، ٤٠٩، ٤٢٦، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٧٢، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩٨، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥٢٦، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٥٨، ٥٨٠، ٥٨٥، ٥٩١، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٩، ٦٠٩، ٦١٢، ٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٤، ٦٤٦، ٦٥٢، ٦٦٠، ٦٧٢، ٦٧٩، ٦٨٤، ٦٩١، ٦٩٦، ٦٩٨، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٩، ٧٣٣، ٧٤٠، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٦٦، ٧٦٩، ٧٨٣، ٧٩١، ٧٩٨، ٨١٦، ٨٢٩، ٨٣٦، ٨٤٠، ٨٤٢، ٨٥٠، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٨٣، ٨٨٨، ٨٩٠، ٩٠٧، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٣٨، ٩٥٩، ٩٦٩، ٩٧٢، ٩٧٦، ٩٧٩، ٩٩٢، ١٠١٢، ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٠٣٨، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٥٧، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٧، ١٠٧٠، ١٠٨٧، ١٠٩٠، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١١٠٣، ١١١٩، ١١٢١، ١١٢٨، ١١٤٤، ١١٤٧، ١١٨٨، ١١٩١، ١١٩٢

العلم	الصفحة
	١١٩٧، ١١٩٨، ١٢٠٧، ١٢٢١، ١٢٢٧، ١٢٢٩ ١٢٣٥، ١٢٤٣، ١٢٥٣، ١٢٥٦، ١٢٦٠، ١٢٦١ ١٢٦٢، ١٢٦٦، ١٢٨٠، ١٢٩٤، ١٣٠٠، ١٣٠٢ ١٣١٥، ١٣٣٢، ١٣٣٩، ١٣٧٠، ١٣٨٠، ١٣٨٢ ١٣٨٣، ١٤١٤، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٦، ١٤٢٧ ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٤٤، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٣ ١٤٥٩، ١٤٦٢
ـ سعيد بن جُبَيْر	١٧٤، ١٢٧٢
ـ السِّيرافي (أبوسعيد)	١٣٨، ١٥٧، ١٦٧، ٢٦٣، ٢٨١، ٢٨٩، ٣٢٥ ٣٨٢، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤٦٦، ٤٨٠، ٤٨٣، ٥٣٨ ٥٩١، ٥٩٥، ٦٦٨، ٦٩٨، ٧١٨، ٧٢١، ٧٢٧ ٧٢٨، ٩٠٧، ٩١٠، ٩٦٣، ٩٧٩، ١٠٣٧، ١٤٤٠ ١٠٦٢، ١٠٩٤، ١١٥٤، ١١٥٦، ١٢٦١، ١٤٤٨ ١٤٥٤
ـ الشافعي	٣٩٦
ـ الشَّلَوْبيني	١٠٥٣
ـ صُهَيْب الرُّومي	١٣٩٩
ـ عبدالله بن مَسعود	١١٩٥
ـ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)	٢٢٦، ٢٥٦
ـ عُمَر بن الخطاب (رضي الله عنه)	١٣٩٩

العلم	الصفحة
- عيسى بن عُمَر	٨٥٠، ١٤٥٩
- الفَرَّاء	١٣٠، ١٦٧، ١٧٩، ١٩٥، ٢٠٩، ٢٩٩، ٣١٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٥٦، ٤٨٤، ٥٢٨، ٥٨١، ٦٢٠، ٦٥٣، ٦٦٠، ٦٨٨، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٩٢، ٨٢٤، ٨٣٢، ٨٣٩، ٨٤٠، ٩٤٩، ٨٦١، ٨٧٢، ٩٠٠، ٩٠١، ٩١٤، ٩١٨، ٩٨٨، ١٠٠١، ١٠٤٨، ١٠٩٤، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١١٤، ١١٢٠، ١١٩٧، ١٢٠٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٤٨، ١٢٥٤، ١٢٦٣، ١٢٦٥، ١٢٦٧، ١٢٧٧، ١٢٩٨، ١٣٠٥، ١٣٣١، ١٣٦٧، ١٣٩٧، ١٤٤٨
- قالون	٧٨٢
- قُطْرُب	٦٩٣، ١١١٣، ١٢٣٤، ١٣٣٢
- الكِسائي	١١٨، ١٦٠، ١٧٤، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٩٩، ٣٢٢، ٤٣٧، ٥٧٧، ٦٤١، ٦٤٤، ٧٢٤، ٧٢٦، ٧٢٨، ٧٩٢، ٨٠٠، ٨٢٥، ٨٥١، ٨٦٠، ٨٧٢، ٩١٤، ٩٤٣، ٩٥١، ٩٥٩، ٩٦٩، ١٠٩١، ١٠٩٣، ١١٠٨، ١١٢١، ١١٥٣، ١٢٣٧، ١٢٤٤، ١٢٤٨، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٨٤، ١٢٩٨، ١٣٠٥
- اللاَّحقي (أبان بن (عبدالحميد بن لاحق)	٧٣٤
- المازنـي	١٢٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٧٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦

العلم	الصفحة
	٢٤٧، ٢٤٨، ٥١٢، ٥١٣، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٥٠، ٥٨٨، ٥٩١، ٦٤٣، ٦٦٨، ٧٣٠، ٨٤٩، ٩١١، ١٠٨٧، ١٠٩٤، ١٣٠٧
ـ المُـبَرِّد	١١٨، ١٥١، ١٥٦، ١٥٩، ١٩٤، ١٩٥، ٢٥٥، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٧٨، ٤٠٦، ٤٤٢، ٤٧٣، ٥١٥، ٥٣٢، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٥١، ٥٧٢، ٥٩١، ٦٢٤، ٦٤٣، ٦٤٦، ٦٨٤، ٦٩٣، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧١٧، ٧٢٩، ٧٥٣، ٧٦٢، ٧٧٠، ٨٤٩، ٨٨٩، ٩٠٨، ٩١٠، ٩٣٣، ٩٣٨، ٩٤٦، ٩٧٢، ٩٧٣، ١٠٣٦، ١٠٣٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٩٠، ١٠٩٤، ١١١٨، ١١٢٤، ١١٣٠، ١١٤١، ١١٤٨، ١١٥٧، ١١٨٨، ١٢٠٥، ١٢٢٤، ١٢٤٤، ١٢٤٦، ١٢٦٥، ١٢٧١، ١٢٨٠، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٤٣٠، ١٤٤٧
ـ مَبْرَمـان	٢٨٩
ـ مُجاهِـد	٨٣٥
ـ محمد بن مروان	١٧٣
ـ المُفَضَّل بن سَلَمة	١٢٧٧
ـ المَيْـداني	٤٣٦
ـ نافـع : (أحد القُرَّاء السبعة)	١٤٥٠
ـ هِشام بن معاويةَ الضَّرير	١٣١٠

العلم	الصفحة
- وَرْش	٢١٧
- يَحيى بن وَثَّاب	١١٠٤
- يُونس	١٢٤، ١٤٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥ ٢٨٦، ٣٧٨، ٤٨٨، ٦٥٣، ٨٥٠، ٨٨٦، ١٠٦٢ ١٢٩١، ١٣٥٥، ١٣٥٩، ١٤٢٦، ١٤٣٩، ١٤٥٠ ١٤٥٣، ١٤٥٥، ١٤٥٩

فهرس
الكتب الواردة في المتن

اسمُ الكِتاب	المؤلِّف	الصفحة
ـ الأحاجي النَّحْويـة	الزَّمخشري	١٤٤
ـ الصِّحاح	الجَوْهري	١٩٤، ٥٣٣
ـ عِلَل النحو	المازني	٢٤٠
ـ الإيضاح في شرح المفصل	ابن الحاجب	٤٣٢، ٦٣٢
ـ شرح الكافية	ابن الحاجب	٢٠٠، ٦٣٢
ـ المُغني في النحو	ابن فَلَاح اليَمَني	٢٣٧
ـ سِرُّ الصِّناعة	ابن جِني	٥١٣
ـ إيضاح الشِّعْر [كتاب الشِّعْر]	أبو علي الفارسي	٥٣٢، ٧٢٩
ـ شرح كتاب سيبويه	السِّيرافي	٥٣٣
ـ مقدمة التصريف [رسالة الشافية في الصرف]	ابن الحاجب	٦٤٣، ٧٠٦
ـ الكَشَّاف	جارالله الزَّمخشري	١٣١٩
ـ الحُجَّة	أبوعلي الفارسي	١٣٤٢

فهرس
المصادر والمراجع

ـ الهمــــزة ـ

- ابن الحاجب النَّحْوي ـ طارق الجنابي ، بغداد ، دار التربية للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .
- الإتقان في علوم القرآن ـ السيوطي ـ مصر سنة ١٩٤١م .
- الأُزْهِيَّة ـ الهَرَوي ـ عبدالمعين المَلُّوحي ، دمشق ، مجمع اللغة سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ط ٢ .
- أسرار العربية ـ الأنباري ـ محمد بَهجة البيطار ، دمشق سنة ١٩٥٧م .
- الأَشباه والنظائر ـ السُّيوطي ـ طه عبدالرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأَزهرية سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- إصلاح الخَلَل الواقع في شرح الجُمَل للزَّجَّاجي ـ البَطَلْيَوْسي ـ حمزة النَّشَرْتي ، الرياض ، دار المِرِّيخ سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ط ١ .
- إِصلاح المنطق ـ ابن السِّكِّيت ـ عبدالسلام هارون ، مصر سنة ١٩٤٩م .
- الأَصمعيات ـ الأصمعي ـ شاكر وهارون ، بيروت سنة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م ط ٥ .
- الأُصول في النحو ـ ابن السَّرَّاج ـ د . عبد رب الحُسَيْن الفَتْلي ، جُزْءان، بغداد سنة ١٩٧٣م .
- إِعراب القُرآن ـ النَّحَّاس ـ زُهير زاهد ، بغداد ، مطبعة العاني، بلا تاريخ .
- الأَغاني ـ الأَصفهاني ـ مصر ، دار الكتب سنة ١٩٢٧م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ـ البَطَلْيَوْسي ـ عبدالله البستاني ، بيروت ، سنة ١٩٠١م .
- الأمالي الشَّجَرِيَّة ـ ابن الشَّجَري ـ بيروت ، دار المعرفة ، طبعة مصورة من غير تاريخ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف ـ الأنباري ـ محمد مُحْيي الدين عبدالحميد، القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م ط ٦ .
- الإيضاح في شرح المُفَصَّل ـ ابن الحاجب ـ موسى العَلِيلي ، العراق ، مطبعة العاني .

ـ البـاء ـ

- البحر المحيط ـ أبو حيان النَّحْوي ـ بيروت، دار الفكر، سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م ط ٢ مصورة .
- البُرْهان في علوم القرآن ـ الزَّرْكَشي ـ محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت، دار المعرفة ، بلا تاريخ .
- بُغية الوُعاة ـ السُّيوطي ـ بَيْروت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .

ـ التـاء ـ

- التبصرة والتذكرة ـ الصَّيْمَري ـ فتحي علي الدين ، مكة المكرمة ، جامعة أُم القُرىٰ ، مركز البحث العِلْمي سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ ابن مالك ـ محمد كامل بركات ـ مصر ، دار الكاتب العربي سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح ـ الأَزهري ـ بيروت ، دار الفِكر ، بلا تاريخ .
- التَّكْمِلَة ـ الفارسي ـ حسن فَرهود ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات، سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- التَّمام في تفسير أشعار هُذَيل ـ ابن جِنِّي ـ أحمد ناجي القيسي وغيره، بغداد ، سنة ١٩٦٢م .
- تَهذيب اللُّغَة ـ الأَزهري ـ عبدالله درويش ومراجعة محمد علي النجار، مصر ، بلا تاريخ .

ـ الحـــاء ـ

- حاشية الصَّبَّان على شرح الأُشموني ، مصر ، عيسى البابي الحلبي ، بلا تاريخ ، طبعة مصورة .
- الحُجَّة في عِلَل القراءات السبع ـ الفارسي ـ جـ١ ـ ط . علي النَّجْدي وزميليه ، القاهرة سنة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م ، وسائر الكتاب مخطوط في مكتبة البلدية بالإسكندرية برقم ٣٥٧٠ ح .
- حروف المعاني والصِّفات ـ الزَّجَّاجي ـ حَسن فَرهود ، الرياض ، دار العلوم ، سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ الخـــاء ـ

- خزانة الأدب ـ البغدادي ـ ط . عبدالسلام هارون ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٩م ط ٢ .
- الخصائص ـ ابن جِنِّي ـ محمد علي النَّجَّار ـ بيروت ـ دار الهُدى ، بلا تاريخ ، ط ٢ .

ـ الـــدال ـ

- الدُّرَر اللوامع ـ الشنقيطي ـ مُصَوَّرة عن طبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ .
- دراسات لأُسلوب القرآن الكريم ـ المرحوم أُستاذُنا الشيخ محمد عُضَيْمَة ـ الرياض ، جامعة الإمام ، والقاهرة ، مطبعة السعادة ، من غير تاريخ .
- دُرَّة الغَوَّاص ـ الحَريري ـ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، بلا تاريخ .
- ديوان الأَعشى ـ رودلف غاير ـ فِينَّا سنة ١٩٢٧م .

  ديوان الأَعشى ـ بيروت ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .
- ديوان أُمية بن الصَّلْت ـ بيروت ـ المطبعة الوطنية سنة ١٣٥٣هـ .

- ديوان أَوْس بن حجر ـ محمد يوسف نجم ـ بيروت ، دار صادر سنة ١٩٧٩م .
- ديوان جَرير ـ نعمان محمد أمين طه ـ مصر ، سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١م .
- ديوان جَميل بن مَعْمَر العُذْري ـ حسين نصار، مصر، بلا تاريخ .
- ديوان الحُطَيْئة ـ نعمان أمين طه ـ مصر ، سنة ١٩٥٨م .
- ديوان الرَّاعي وأخباره ـ ناصر الحاني ، دمشق سنة ١٩٦٤م .
- ديوان زُهَيْر بن أبي سُلْمى ـ دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٤م .
- ديوان الشَّمَّاخ ـ صلاح الدين الهادي ، مصر ، دار المعارف سنة ١٩٦٨م .
- ديوان طَرَفة بن العبد ـ علي الجندي ـ القاهرة ، سنة ١٩٥٨م .
- ديوان عَبيد بن الأبرص ـ حسين نصار ، مصر سنة ١٩٥٤م .
- ديوان عَبيد بن الأبرص ـ ليال ـ القاهرة ، دار المعارف ، بلا تاريخ .
- ديوان العَجَّاج ـ عبدالحفيظ السَّطْلي ـ دمشق ، سنة ١٩٧١م .
- ديوان عَدِي بن زيد العبادي ـ محمد جبار المعيبد ، بغداد سنة ١٩٦٥م .
- ديوان عَلْقَمة الفَحْل ـ لُطفي الصَّقَّال ودُرِّيَّة الخطيب ، حلب ، سنة ١٩٦٩م .
- ديوان عَمرو بن معدِيكرب ـ هاشم الطعان ـ بغداد سنة ١٩٧٠م .
- ديوان عَنترة بن شدَّاد ـ محمد سعيد مَوْلَوِي ـ دمشق ، المكتب الإسلامي ، بلا تاريخ .
- ديوان الفرزدق ـ عبدالله الصاوي ـ مصر ، ١٩٣٦م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ـ سامي مكي العاني ـ بغداد سنة ١٩٦٦م .
- ديوان الكُمَيْت ـ داوود سَلُّوم ـ بغداد ، مطبعة النعمان سنة ١٩٦٩م .
- ديوان لَبيد بن ربيعةَ ـ بيروت ، دار صادر، بلا تاريخ .
- ديوان المُتَلَمِّس ـ حسن كامل الصيرفي ـ الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م .
- ديوان مجنون ليلى ـ عبدالستار فراج ـ مصر ، بلا تاريخ .

ـ الـــذال ـ

- ذَيْل أَمالي القالي ـ مصر ، طبعة دار الكتب ، سنة ١٩٢٦ م .

ـ الـــراء ـ

- رسالة الملائكة ـ المَعَرِّي ـ محمد سليم الجُندي ـ دمشق ، مطبعة الترقي سنة ١٩٤٤ م .
- الروض الأُنُف ـ السُّهَيْلي ـ عبدالرحمن الوكيل ـ مصر سنة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠م .

ـ الســـين ـ

- سِرّ صناعة الإعراب ـ ابن جِنِّي ـ مصطفى السَّقَّا وغيره ، مصر سنة ١٩٥٤ م .
- سُنَن أبي داوود ـ مطبعة السُّنَّة المُحَمَّدِية ، مصر سنة ١٩٤٩ م .
- سُنَن النَّسائي ـ المطبعة المصرية ، سنة ١٩٣٠ م ، ط ١ .

ـ الشـــين ـ

- شرح أبيات سيبويه ـ ابن السِّيرافي ـ محمد علي سُلطاني ، دمشق ، دار المأمون سنة ١٩٧٩ م .
- شرح الأُشموني ـ الأُشموني ـ محمد مُحْيي الدين وزميله ، مصر سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦ م .
- شرح ابن عَقِيل ـ ابن عقيل ـ محمد مُحْيي الدين ، مصر سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ م .
- شرح ألفية ابنِ مالك ـ ابن الناظم ـ طبعة مصورة في بيروت ، منشورات ناصر خسرو .
- شرح ديوان الحماسة ـ التَّبريزي ـ محمد مُحْيي الدين ، مصر سنة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م .
- شروح سِقْط الزَّنْد ـ المَعَرِّي ـ ط. مصطفى السَّقَّا وزملائه ، القاهرة سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤ م .

- شرح شافية ابن الحاجب ـ الرَّضي ـ محمد نور الحسن ورفيقاه ، بيروت، دار الكتب العلمية ، سنة ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .
- شرح شُذُور الذهب ـ ابن هشام ـ محمد مُحْيي الدين ، مصر سنة ١٩٤٨ م .
- شرح الكافية الشافية ـ ابن مالك ـ عبدالمنعم هريدي ـ مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العِلْمي سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ط١ .
- شرح المُقَدِّمة المُحْسِبة ـ ابن بابْشاذ ـ خالد عبدالكريم ، الكويت سنة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ م .
- الشِّعر والشُّعَراء ـ ابن قُتَيْبَة ـ أحمد محمد شاكر ، مصر سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧م .

ـ الصاد ـ

- الصاحبي ـ ابن فارس ـ السيِّد صقر ، القاهرة ، مطبعة عيسى الحلبي ، بلا تاريخ .
- صحيح البُخَاري ـ دار الفكر ، بيروت ، بلا تاريخ .
- صحيح مُسلم ـ مصر ، دار إِحياء الكتب العربية ، سنة ١٩٥٥م .

ـ الضاد ـ

- ضرائر الشِّعر ـ ابن عُصفور ـ السيّد إِبراهيم محمد ، دار الأندلس سنة ١٩٨٠م ط ١ .

ـ الطاء ـ

- طَبَقات فُحول الشُّعَراء ـ ابن سلاَّم الجُمَحي ـ محمود محمد شاكر ، مصر سنة ١٩٥٢م .

ـ العين ـ

- عَبَث الوليد ـ المَعَرِّي ـ ناديا علي الدولة ، بيروت ، الشركة المتحدة للتوزيع ، بلا تاريخ .

- الغـــين -

- غاية النهاية (طبقات القُرَّاء) - ابن الجَزَري - برجشتراسر ، مصر سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢ م .

- الفـــاء -

- الفـاخر - المُفَضَّل بن سَلَمة - عبدالعليم الطحاوي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤م .
- فهـارس سيبـويه - صنعة أُستاذنا المرحوم الشيخ محمد عُضَيْمة - القاهرة ، دار السعادة سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- الكـــاف -

- الكامل - المبرّد - زكي مُبارك ، وأحمد شاكر - مصر سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ م .
- الكِتاب - سيبويه - هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧ م ط ٢ ، وطبعة بولاق.
- الكَشْف عن وجوه القراءات السبع - مَكِّي بن أبي طالب - مُحْيي الدين رمضان ، دمشق ، مجمع اللغة، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.

- الـلام -

- لامية العرب - الشَّنْفَرَىٰ - عبدالحليم حفني - مصر ، مكتبة الآداب ، بلا تاريخ .
- لِسان العرب - ط . يوسُف الخَيَّاط ، بيروت .
- اللاَّمات - الزَّجَّاجي - مازن المُبارَك ، دمشق سنة ١٩٦٩م .

- المـــيم -

- مَجالس ثعلب - ثعلب - عبدالسلام هارون ، مصر ، دار المعارف ، ط ٣ .

- مجالس العُلَماء - الزَّجَّاجي - عبدالسلام هارون ، مصر سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩م .
- مَجْمَع الأَمثال - المَيْدَاني - محمد مُحْيي الدين - مكة المكرمة ، دار الباز للنشر سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- المُحْتَسَب في تبيين وُجوه شواذِّ القراءات - ابن جِنِّي - عبدالحليم النجار وزميله ، القاهرة ، دار التحرير سنة ١٣٨٦ - ١٣٨٩هـ .
- المُخَصَّص - ابن سِيدَه - بيروت ، دار الفِكر ، سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- المُذَكَّر والمؤنث - ابن الأَنباري - تحقيق المرحوم الشيخ محمد عضيمة - القاهرة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م جـ١ . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- المسائل العسكريات - الفارسي - حسن هنداوي .
- المُسَاعد على تسهيل الفوائد - شرح ابن عَقِيل على كتاب التسهيل لابن مالك - محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي، ط. دار الفِكر بدمشق سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ط ١ .
- المُستقصى في أمثال العرب - الزمخشري - بيروت ، دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ط ٢ .
- مُسْنَد الإمام أحمد بن حَنْبَل - المطبعة الميمنية سنة ١٣١٢هـ.
- مُشْكِل إِعراب القرآن - مَكِّي بن أبي طالب - ياسين السَّوَّاس ، دمشق ، دار المأمون ، بلا تاريخ .
- معاني الحروف المنسوب للرُّمَّاني - عبدالفتاح شلبي ، جُدَّة ، دار الشروق، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ط ٢ .
- مَعَاني القرآن - الفَرَّاء - بيروت ، عالم الكتب ، سنة ١٩٨٠م ط ٢ .
- معاني القرآن - الأَخفش - فائز فارس ، الكويت ، سنة ١٩٨١م - ١٤٠١هـ ط ٢ .
- معاني القرآن و إِعرابه - الزَّجَّاج - عبدالجليل شلبي ، القاهرة سنة ١٩٧٣م فما بعدها .

- مَعَاهد التَّنْصيص ـ العَبَّاسي ـ محمد مُحْيي الدين ، مصر سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨م .
- مُعْجَم البُلْدان ـ ياقوت الحموي ـ بيروت سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ م .
- مُعْجَم شواهد العربية ـ عبدالسلام هارون ، مصر ، مكتبة الخانجي سنة ١٩٧٢م .
- مُغْني اللَّبيب ـ ابن هشام ـ ط. مازن المُبَارَك وزميليه ، بيروت ، دار الفكر ، سنة ١٩٧٢م ط ٣ .
- المُقْتَصَد في شرح الإيضاح ـ عبدالقاهر الجُرْجاني ـ كاظم المَرْجَان ، بغداد ، دار الرشيد ١٩٨٢م .
- المقرّب ـ ابن عُصفور ـ أحمد الجَواري وزميله ، بغداد سنة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .
- مَنْثُور الفوائد ـ الأنباري كمال الدين ـ حاتم الضامن ـ بيروت ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ط ١ .

ـ النون ـ

- نُزْهة الألِبَّاء ـ أبو البركات الأنباري ـ محمد أبو الفضل إِبراهيم ـ مصر ، مطبعة المَدَني ـ بلا تاريخ .
- النَّشْر في القِراءات العَشْر ـ ابن الجَزَري ـ تصحيح الضَّبَّاع ـ مصر ، بلا تاريخ .
- نَهْج البَلاغة ـ شرح محمد عَبْدُه ـ بيروت ، دار المعرفة ، وطبعة دار الشعب بتحقيق عاشور ، والبَنَّا .

ـ الهاء ـ

- هَمْع الهوامع ـ السُّيوطي ـ بيروت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .

ـ الواو ـ

- وَفَيَات الأَعْيان ـ ابن خَلِّكان ـ محمد مُحْيي الدِّين ـ مصر سنة ١٩٤٨ م .

ـ المخطوطـات ـ

- الشِّيرازيات ـ الفارسي ـ مخطوط بمكتبة راغب بالأستانة ، برقم **١٣٧٩١** ، ومنه صورةٌ على الميكروفيلم في معهد المخطوطات في القاهرة برقم **١٥٣** نحو.
- المسائل البَصْرِيَّات ـ الفارسي ـ مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا ، برقم **٢/٢٥١٦** ، ومنه صورةٌ في معهد المخطوطات .
- المسائل الحَلَبِيَّات ـ الفارسي ـ مخطوط في دار الكتب المِصرية ، **٥** نحو ش .
- المسائل المُشْكِلة (البَغْداديات) ـ الفارسي ـ مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا ، برقم **٢٥١٦** .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة ٥

تمهيد ٩

تنبيه ١١

دراسة القسم الثاني ....

الفصل الأول ١٣

منهج الرضي في شرح الكافية ١٥

أسلوبه ٢٠

مذهبه النحوي ٢٩

الفصل الثاني :

المآخذ ٣١

الضمائر ٣٣

تمييز كم الاستفهامية ٣٣

تميز كم نكرة ٣٤

المذكر والمؤنث «علامة التأنيث»، «اسم الجنس الجمعي» ٣٥

عمل المصدر وما يتعلق به من أحكام ٣٥

فعل التعجب ٣٦

كيفية التاريخ ٣٦

دخول الموصول على الموصول ٣٧

الاسم المنصوب بعد « كَأَيِّن » ٣٨

عطف «ثُمَّتْ» المفرد على المفرد ٣٨

الفصل الثالث: ٣٩
مصادر الرضي في شرحه ٤١
أثر شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشراح ٤٩
الفصل الرابع:
موقف الرضي من شواهد النحو ٥٥
القرآن الكريم والقراءات ٥٧
الحديث النبوي الشريف ٦٤
كلام أهل البيت ٦٧
الشعر ٦٨
الضرورة عند الرضي ٧٥
الفصل الخامس:
موقف الرضي من المذاهب النحوية ٨١
المسائل التي تابع الرضي فيها البصريين ٨٣
المسائل التي تابع الرضي فيها الكوفيين ٨٧
الآراء التي انفرد بها ٨٩
القسم الثاني: التحقيق ٩٣
وصف النسخ: أ ـ المخطوطة ٩٥
  ب ـ النسخ المطبوعة ٩٦
  جـ ـ صور من أنموذجات المخطوطات ٩٧
  د ـ عملي في التحقيق ١٠٥
النص المحقق ١٠٧

الموضــوع	الصفحة
* **المبنيـات :** المبني وتعريفُـه	١٠٩
* **الضمائر :** عِلَّة بنائِها ، أنواعُها	١١١
- المتصلُ والمنفصلُ من الضمائر	١١٩
- تقسيم الضمائر من حيث الإعرابُ	١٢٠
- التدرُّجُ في وضع الضمائر	١٢٢
- لا فَصْلَ مع إِمكان الوصل	١٤٠
- نون الوقاية : الغَرَضُ منها ، ومواضِعُ دخولها	١٦١
- ضميرُ الفَصْل : مواضِعُه وإعرابه	١٦٨
- ضمير الشَّأن والقِصـة	١٧٨
* **اسم الإشارة :** ألفاظُـه المستعملة	١٨٤
- الصِّلَةُ وشروطُها والعائدُ وحكمه	١٩٩
- حَـذْفُ العـائد	٢٢٢
- الإخبار بالذي وبالألف واللام	٢٢٧
- استعمالات (ما) الاسمية	٢٥١
- أي ، وأيــة	٢٦٤
- (ماذا) : إِعرابها ، وأَوْجُه استعمالِها	٢٦٩
- الحِكاية بـ (مَن) ، و (ما) ، و (أي)	٢٧٩
- أسماء الأفعال: أنواعها، علة بنائها ، تنوينها	٢٩٠
- فَعالِ ، واستعمالُه	٣٢٣
- الأَصوات : أنواعُها ، وأَحكامُها	٣٣٧
- المُرَكَّبات : معنى المُرَكَّب ، وصُوَر التركيب	٣٥١

الموضـوع **الصفحة**

ـ المُرَكَّب العَدَدي ، والمركب المَزْجي ٣٥٩
ـ الكِنايات : معنى الكِناية ، والغَرَض منها ، عِلَّة بناء الكنايات .. ٣٧٣
ـ كَمْ : الاستفهامية ، والخبرية ، والفرق بينهما ٣٨١
ـ مواقع « كَمْ » من الإعراب ٣٨٧
ـ الظُّروفُ : بيانُ المقطوعِ منها عن الإضافة ٣٩٩
ـ الظُّروفُ المضافةُ إلى الجُمَل ٤٠٥
ـ معنى « إِذْ » ، و « إِذا » ، واستعمال (إِذا) للمفاجَأة ٤٢٢
ـ العامِـلُ في « إِذا » ٤٣٠
ـ من الظروف المبنية : أين ، وأَنَّى ، وأَيَّان ، ومتى ، وكيف ... ٤٤٩
ـ مُذْ ، ومنذ : معناهما ، واستعمالاتُهما ٤٥٥
ـ لَدَى ، ولَدُنْ : استعمالُهما ، اللُّغَات في لدن ٤٦٩
ـ قـط ، وعَوْض : معناهما ، واستعمالاتُهما ٤٧٥
ـ ظروفٌ أُخْرَى لم يذكرْها ابنُ الحاجب ٤٧٩
ـ الآن ٤٨٣
ـ لَمّـــا ٤٨٤
ـ مـع ، واستعمالاتُها ٤٨٦
ـ الظُّروف المُضافة إلى الجُمَل ٤٨٩
* **معنى المعرفة :** وحَصْرُ المعـارف ٤٩١
ـ تفصيلُ الكلامِ على المعارفِ ٥٠٣
ـ العلم الاتِّفاقي ، ومعنى الغَلَبة في الأعلام ٥١٤
ـ تنكيرُ الأَعلام وأثره ٥١٧
ـ الكِنايةُ عن الأَعلام ٥١٩

الموضـوع **الصفحة**

- الكِنايةُ عن غيرِ الأَعلام ٥٢١
- النقلُ والارتجالُ في الأَعلام ٥٢٤
- الاسمُ واللَّقَبُ والكُنْيَةُ وحُكْمُها عند الاجتماع ٥٢٧
- التسميةُ بالمثنى والجمع ٥٣١
- التسميةُ بالحروفِ والأفعالِ وبالمبني من الأسماء ٥٣٥
- حُروفُ المُعْجَم وإِعرابُها ٥٣٧
- التسمية بحرفٍ واحد ٥٣٩
- صُوَرٌ أُخرى من التسمية ٥٤٣
- أَقـوى المعـارف ٥٤٦
- النكرةُ : تعريفُها ، وإِفادتُها الاستغراقَ ٥٤٦
- العددُ وتحديدُ معناه ٥٤٧
- أُصولُ العَدَدِ ٥٤٩
- تفصيلُ استعمالِ ألفاظِ العدد : الواحد والاثنان ٥٥٠
- استعمالُ الثلاثةِ والعَشَرة وما بينهما ٥٥٣
- «أَحَدَ عَشَر» وأخواته ٥٦٢
- اللُّغات في لفظ « عشرة » ٥٦٢
- « عِشــرون » وأخواته ٥٦٣
- مِئـة وأَلْف ، مِئتان وأَلْفان ٥٦٥
- « ثماني عشر » وما فيها من اللُّغات ٥٦٧
- تمييز الأعــداد ٥٧١
- اعتبارُ اللَّفظ والمعنى في العدد ٥٨١
- تعـريفُ العـدد ٥٨٣

الموضوع **الصفحة**

- التَّغليب في تمييز العَدَد ٥٨٤
- كيفيةُ التَّأريخ ٥٨٦
- الاشتقاق من ألفاظ العدد ٥٨٩
- تعريفُ المذكر والمؤنث ، وعلامةُ التأنيث ٥٩٦
- المَعَاني التي تَجِيءُ لها التاءُ ٦٠١
- المُؤَنَّث الحقيقي ، والمُؤَنَّث اللفظي ٦٢٢
- المُثَنَّى : تعريفُــه ٦٣١
- المَقْصُور والممدود : كيفيةُ تثنيتِهما ٦٤٠
- مَوْقِعُ المُفْرَدِ موقع المثنى والجمع ٦٥٣
- الجَمْعُ : تعريفُه، والفَرْقُ ما دَلَّ على متعدد كاسم الجمع واسم الجنس ٦٥٧
- أنواعُ الجَمْع : «جَمْعُ المُذَكَّر السالم» ٦٦٣
- شَرْطُ جَمْعِ المُذَكَّر السالم ٦٦٦
- حَذْفُ نُونِ جَمْعِ المُذَكَّر، وما شَذَّ جَمْعُه بالواو والنون ٦٧٤
- جَمْعُ المؤنث السالم ٦٨٦
- مِن أحكام المَجْمُوع بالألِفِ والتاء ٦٩٢
- جَمْعُ التكسيرِ ٦٩٨
- المَصْدَرُ : تعريفُــه ٧٠٣
- القياسِيُّ والسماعِيُّ من المصادر ٧٠٥
- عمل المصدر . وما يتعلق به من أحكام ٧٠٦

* **المشتقات : اسم الفاعل :** تعريفُه ، وصِيَغُه المختلفة .. ٧٢١

- عَمَلُ اسمِ الفاعل ، وشرطُه ٧٢٤
- صِيَغ مبالغة اسم الفاعل : أوزانُها ، وعملُها ٧٣١

الموضوع **الصفحة**

- حَذْفُ النون من اسم الفاعلِ المجموع ٧٣٧
* **اسم المفعول** : تعريفُه ، وعملُه ، وصِيَغُه ٧٤١
* **الصفة المشبهة** : تعريفُها ٧٤٥
- صِيَغُ الصِّفة المُشَبَّهة ، وعملُها ٧٤٧
- صُوَر استعمال الصِّفَة المُشَبَّهة ٧٥٠
- أَفْعَلُ التفضيل ، وأحكامُه : تعريفُه ٧٦٥
- شُروطُ صَوْغِ أَفْعَل التفضيل، وحُكْمُ مالم يَسْتَوْفِ الشروط ... ٧٦٥
- أَوْجُهُ استعمالِ أَفْعَل التفضيل ومعنى كُلِّ وَجْهٍ ٧٧١
- عمل أَفْعَل التفضيل ، ومسألة الكُحْل ٧٨٦
- قِسْم الأَفعال : الفِعْلُ ، معناه ، خواصُّه ٧٩٧
- الفِعْلُ الماضي : تعريفُه ، وبناؤُهُ ٨٠١
- الفِعْلُ المضارع: تعريفُهُ، وَجْهُ مشابهته للاسم، شَرْطُ إِعرابه . ٨٠٧
- وَجْهُ الإعراب في الفِعْلِ المضارع ٨١٦
- رَفْعُ المضارع وعامِلُه ، وما يُخَلِّصُه للحال أو الاستقبال ٨٢٤
- نَصْبُ الفعلِ المضارع ، الأَدواتُ الناصبةُ ، استعمالاتُ أَنْ .. ٨٢٨
- لَنْ ٨٤٠
- إِذَنْ ٨٤١
- استعمالاتُ « كَيْ » ٨٥٣
- المضارعُ بَعدَ « حتى » ٨٥٨
- المضارِعُ بَعدَ اللاَّم : لام كَيْ ، ولام الجُحُود ٨٧٠
- المضارِعُ بعد حروفِ العَطْفِ ، تفصيلُ أحكامِه ٨٧١
- إِضمارُ (أَنْ) جوازاً ووجوباً ٨٩١

الموضـوع **الصفحة**

- إِظْهارُ (أَنْ) جوازاً ووجوباً ٨٩١
- الجَوازم ، ذِكْرُ أَدواتِ الجَزْمِ ٨٩٥
- جَزْمُ الفِعْلِ الواحدِ ٨٩٥
- أَدواتُ الشَّرْطِ ، صُوَرُ الجُمْلَتَيْنِ بعدهما ، وحكمهما ٩٠٣
- مهمـــا ٩٠٥
- إِذْمـــا ٩٠٧
- حيثمـــا ٩٠٩
- العامِلُ في الشرط والجَزاءِ ٩١٠
- أَحكامٌ متفرّقَةٌ تتعلَّقُ بالجُملة الشرطية ٩٢٢
- الفـاءُ في جـواب الشـرط ٩٣٣
- جَزْمُ المضارعِ ، في جواب الطلب، وشرط ذلك ٩٤٣
- فِعْلُ الأَمـر ، وكيفيةُ صَوْغِهِ ، وحُكْمُ آخِرِه ٩٥٣
- الفِعْلُ المَبني للمجهول ، والتغيير الذي يَلْحَقُهُ ٩٥٩
- المتعدِّي ، وغيرُ المتعدِّي ، وأنواعُ المتعدِّي ٩٦٦
- أَفعالُ القُلوب ، وبيانُ عملِهـا ٩٨١
- خصـائصُ أَفْـعَالِ القُلُـوبِ، حكم حذف المفاعيل، التعليق، الإِلغاء ٩٨٩
- جوازُ اتِّحادِ الفاعل والمفعول ٩٨٩
- أفعالٌ أُخْرى تَنْصِبُ مفعولَيْنِ ١٠١٣
- الأفعال الناقصة، معناها، ألفاظها، ما يتضمن معناها ١٠٢٣
- كـان ومعناهـا ١٠٢٣
- تقدم خبر كان وأخواتها على أسمائها ١٠٤٨

الموضوع **الصفحة**

- أَفعالُ المقاربَة ١٠٦٥
- فِعْلُ التعجُب: معنى التعجُّب، وصِيَغُه، وشروطُ صَوْغِهِ ١٠٨٧
- أَفْعَالُ المَدْحِ والذَّمِّ : معناها ، شَرْطُ فاعِلِها ، المخصوصُ وإِعرابُه ١١٠١
- قِسْمُ الحُروف : الحَرْفُ ، وتعريفُه ١١٣٣
- أَنواعُ الحروف : حُروفُ الجَرِّ ، الغَرَضُ منها، معنى مِنْ ١١٣٤
- إلى ١١٤٨
- حتى ١١٥٢
- الفَرْقُ بين (حتى) و (إلى) ١١٥٨
- في ١١٦٠
- الباء ١١٦٣
- اللام ١١٦٨
- رُبَّ ١١٧٣
- واو القَسَم ١١٩٠
- عَنْ ١٢١٥
- الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بالفِعْلِ ، إِنَّ وأَخَواتُها ١٢٣١
- كَأَنَّ ١٢٣٢
- لكنَّ ١٢٣٣
- لَيْتَ ١٢٣٤
- لَعَلَّ ١٢٣٤
- هل تَقَعُ الجُملةُ الطَّلَبِيَّةُ خَبَراً لِـ «إِنَّ» ؟ ١٢٤١
- ليتما ١٢٤٢

الموضـوع **الصفحة**

ـ تفصيلُ أَحكامِ «إِنَّ» ، و «أَنَّ» ١٢٤٣
ـ العَطْفُ على اسم (إِنَّ) وأخواتها ١٢٥٨
ـ تفصيلُ أَحكامِ لامِ الابتداء ١٢٦٨
ـ كَأَنَّ ، لكنّ ، لَيْتَ ، ودخولُ (ما) عليها ١٢٨٧
ـ أَحوالُ الاسمِ والخبرِ بَعْدَ الأحرفِ المُشَبَّهَةِ بالفعل ١٢٩٥
ـ حُروفُ العَطْفِ : الواوُ ، الفَاءُ ، ثُمَّ ، حتى : معانيها وأحكامُها ١٢٠٣
ـ الفَـــاء ١٣٠٨
ـ ثُـــمَّ ١٣١٥
ـ دُخُولُ همزةِ الاستفهامِ على واوِ العَطْفِ ١٣١٧
ـ زيادةُ الواوِ ، والفاءِ ، وثُمَّ ١٣٢٠
ـ أَوْ ، وأَمَّا ، وأَمْ ١٣٢٣
ـ أَوْ ١٣٢٤
أَمَّـــا ١٣٣٠
ـ أَمْ المتصلةُ ، وأَمْ المنقطعةُ ١٣٣٤
ـ شَرْحُ معنى التسويةِ في الهمزةِ ، وأَمْ ١٣٤١
ـ معنى : (لا ، وبَلْ ، ولكنْ ، وشَرْطُ العَطْفِ بها) ١٣٥٠
ـ لا ١٣٥٠
ـ بَـــلْ ١٣٥٢
ـ لكـــنْ ١٣٥٥
ـ حروف التنبيه : أَلاَ ، وأَمَا ، وهَـا ١٣٥٦
ـ أَلاَ ١٣٥٦
ـ أَمَـا ١٣٥٧

الموضوع **الصفحة**

- هَا ١٣٥٧
- حروف النداء ١٣٦٢
- حروفُ الإيجاب : ألفاظُها ، الفَرْقُ بينها في الاستعمال ١٣٦٣
- نَعَمْ ١٣٦٣
- بَلَى ١٣٦٦
- إيْ ١٣٦٨
- أَجَلْ ١٣٦٩
- جَيْرِ + إنّ ١٣٧٠
- حُروفُ الزِّيادة ، ومواضِعُ زيادةِ كُلٍّ منها ١٣٧١
- إنْ ١٣٧٣
- أنْ ١٣٧٤
- ما ١٣٧٥
- لا ١٣٧٧
- حرفا التفسير : أيْ ، وأنْ ، واختصاصُ كُلٍّ منهما ١٣٧٩
- الحروف المصدرية ، وما يقع بعد كل منها من الجمل ١٣٨٢
- ما ١٣٨٢
- أنّ ١٣٨٤
- أنْ + كَيْ ١٣٨٤
- لَوْ ١٣٨٥
- حُروفُ التَّحضيض : اختصاصُها بالفِعْل ١٣٨٩
- حَرْفُ التَّوقُّعِ (قَدْ) : معناه ، وشَرْطُهُ ، وأَوْجُهُ استعمالِه ... ١٣٨٩
- حَرْفا الاستفهام : هَلْ ، والهمزة ، والفَرْقُ بينهما ١٣٩١

الموضـوع **الصفحة**

- حُروفُ الشَّرْطِ : إنْ ، ولَوْ ، والفَرْقُ بينهما ١٣٩٧
- اجتماع الشرط والقسم، وأحكامهما ١٤٠٤
- تَقَدُّمُ همزةِ الاستفهام على أدواتِ الشرطِ ١٤١٤
- دُخولُ الشَّرْطِ على الشَّرْطِ ١٤١٦
- أَمَّـا : معناها ، وأحكامُها ١٤١٨
- حَرْفُ الرَّدْعِ ، وأوجُهُ استعمالِهِ ١٤٣٢
- تاء التأنيث: المراد منها، وأحكامها ١٤٣٤
- التَّنوينُ : أنواعُهُ ، حَذْفُه في العَلَم ١٤٣٧
- نُونـا التَّوكيد : الشديدةُ والخفيفـةُ ١٣٤٩
- أحكامٌ مُفيدةٌ ذَكَرَها الرَّضي : هاءُ السَّكْتِ ١٤٥٦
- الفهـارس الفنيـة ١٤٦٥
- فهـرس الآيـات ١٤٦٧
- فهـرس الحديث الشـريف ١٤٨٥
- فهـرس الشِّـعر ١٤٨٩
- فهـرس الأعـلام ١٥٠٧
- فهرس الكتب الواردة في المَتْنِ ١٥١٩
- فهرس المصادر والمراجع ١٥٢٣
- فهرس الموضـوعات ١٥٣٥

مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية